

فهرسة الجزء الثاني من حاشية الطحاوى على الدر المختار .

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٠٠٢	كتاب النكاح	٣١٥	باب الاستيلاء
٠١٢	فصل المحرمات	٣٢٣	كتاب الايمان
٠٢٥	باب الولي	٣٤١	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان
٠٤١	باب الكفاءة في النكاح	٣٥٠	باب اليمين في الاكل والشرب والكلام
٠٤٨	باب المهر	٣٦٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق
٠٦٩	باب نكاح الرقيق	٣٧٠	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة
٠٨٠	باب نكاح الكافر	٣٨١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
٠٨٨	باب القسم	٣٨٨	كتاب الحدود
٠٩٢	باب الرضاع	٣٩٤	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه
١٠١	كتاب الطلاق	٣٩٩	باب الشهادة على الزنا
١١١	باب الصريح	٤٠١	باب حد الشرب
١٢٧	باب طلاق غير المدخول بها	٤٠٣	باب حمة القذف
١٣٢	باب السكاية	٤١٠	باب التعزير
١٣٩	باب تفويض الطلاق	٤١٨	كتاب السرقة
١٤٣	باب الامر باليد	٤٢٧	باب كيفية القطع واثباته
١٤٦	فصل في المشيئة	٤٣٣	باب قطع الطريق
١٥٠	باب التعليق	٤٣٦	كتاب الجهاد
١٦٥	باب طلاق المريض	٤٤٦	باب المغنم وقسمته
١٧٠	باب الرجعة	٤٥٠	فصل في كيفية القسمة
١٧٨	باب الايلاء	٤٥٤١	باب استيلاء الكفار
١٨٥	باب الخلع	٤٥٧	باب المستأمن
١٩٥	باب الظهار	٤٥٨	فصل في استئمان الكافر
١٩٨	باب الكفارة	٤٦١	باب العشر والجراح والجزية
٢٠٣	باب اللعان	٤٦٨	فصل في الجزية
٢٠٩	باب العنين	٤٧٧	باب المرتد
٢١٣	باب العتة	٤٩٢	باب البغاة
٢٢٧	فصل في الحداد	٤٩٧	كتاب الاقيط
٢٣٢	فصل في ثبوت النسب	٥٠٠	كتاب اللقطة
٢٤١	باب الحضنة	٥٠٥	كتاب الايق
٢٥٠	باب النفقة	٥٠٨	كتاب المفقود
٢٨٤	كتاب العتق	٥١١	كتاب الشرك
٢٩٤	باب عتق البعض	٥٢٣	فصل في الشرك الفاسدة
٣٠٤	باب الخلف بالعتق	٥٢٧	كتاب الوقف
٣٠٦	باب العتق على جعل	٥٥١	فصل يراعى شرط الواقف
٣١١	باب التسدير	٥٧٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

- الجزء الثاني من حاشية العلامة الطهطاوى على الدرّة
- المختار شرح تنوير الابصار في فقه
- مذهب الامام الاعظم أبي
- حنيفة النعمان مع
- الشرح المذكور
- تفع الله به
- المساین
- امين

لقد تم
٦٢٥

طحاوي

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

كتاب النكاح

لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات لأن ما بقاء العابدين وقدم منها النكاح لأنه أقرب إليها حتى كان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوازل العبادة أي الاشتغال بالنكاح وما يشغل عنه من القيام بالمصالح واعفاف نفسه عن المحرم وترية الولد وقوه اه نهر وفي القهستاني أخره عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالمسيح إلى المركب فإنه معاملة من وجه عبادة من وجه وفي البصرا عما تقدم على الجهاد لاشتغاله على المصالح الدينية والدنيوية (قوله ليس بالنكاح الخ) قال ابن الخطيب في تفسير سورة البقرة اعلم أن النكاح يوم القيامة وإن ارتفعت لكن الذكر والشكر لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة أكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة الذين قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون أي عن عبادته غاية ما في السبب أن العبادة ليست عليهم بتكاليف بل هي مقتضى الطبع من جملة الأسباب الموجبة لدوام نعيم الجنة وكيفية هذا وخدمة المولى للذة وشرف فلا تترك وإن قرب منه بل تزداد لذتها أبو السعود في حاشية الأشباه فالحصر في كلام الشارح ممتلئ به (قوله إلى الآن) بالسكون ليعلم السميع (قوله إلا النكاح والایمان) الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد وإن كان حقيقته في العقد عندنا قال البغوي في تفسيره قوله تعالى وزوجناهم بحور عين أي قرناهم بهن ليس من عقد الزوجية لأنه لا يقال زوجه بامرأة وقال أبو عبيدة جعلناهم أزواجا كما يزوج النعل بالنعل أي جعلناهم اثنين اثنين اه بني أن يقال النكاح بمعنى الوطء إنما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التماسل المطلوب شرعا وذلك مفتوح في الاسترة وقد سئل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يتمنى الولد ولا يتمناه في الجنة فقال تعني التماس أولاد في الدنيا عليهم فيها حتى إذا انقرضوا يبق لهم نعيمهم ببقاء الولد وقد أمسوا الانتراض في الجنة كذا في الطبقات الناجية هذا وقد رفع سؤال لأعلام ابن أبي شريف صورته هل في الجنة تزوج وولادة كحال الدنيا أم حال الاسترة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف بين السلف في الولد فقال بعضهم يكون الحمل والوضع والسكن في ساعة واحدة واستندوا في ذلك لما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري المؤمن إذا اشتبه في الولد في الجنة كان حمل ووضع في ساعة واحدة كما يشتهى قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا إلى حديث في التذكرة أورده عن أبي رزين العنبري عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد

(كتاب النكاح)
ليس ابتداء عبادة شرعت من عهد آدم إلى الآن فمنه ترقى الجنة إلا النكاح والایمان

ولدوا الحديث الاول اولى تصبين الترمذي له وأما التزوج فلم أر حين هذه الكتابة حديثا مصرحاً به عند النكاح
في السنة كهيئة الدنيا ثم روى الطبراني في الكبير والوسط عن أم سلمة حديثاً باللفظ قلت يا رسول الله المرأة تزوج
الزوجين والثلاثة والأربعة في الدينام تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون تزوجها منهم قال يا أم سلمة
انها تخبر فتختار أحسنهم خلقاً فتقول أي رب ان هذا كان أحسنهم معي خلقاً فتزوجنيه بأم سلمة ذهب حسن
الخلق بخير الدنيا والاخرة فتقول المرأة الخيرة بين أزواجها في خطابها اليهم أفزوجنيه أي اجعل لي زوجاً ليس
فيه نصير معي بالقد أبو السعود في حاشيته الأشباه عن الجوى وفي حاشيته على مسكين مانصة ثقة في شرح
المهلب العلامة ابراهيم ما يفيد أن النكحة أهل الجنة بالعقد كما في الدنيا (قوله هو عند الفقهاء عقد الخ) العقد
ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر سواء كان باللفظين المشهورين من تزوجت وتزوجت أو غيرهما مما سيذكر
أو كلام الواحد القائم مقامهما أي متى على الطرفين بغير اشتراط التعريف على العلة الاربع فالايجاب والقبول
في العقد علة مادية وكل من الموجب والقابل علة فاعلية والعقد الحاصل علة مادية وملاك الاستمتاع هو العلة
الغائية وهذا الاطلاق حقيقي عند الفقهاء بنهر (قوله ملك المتعة) المراد أنه يفيد اختصاص الزوج بوضعها
وسائر أعضائها استمتاعاً وهو في حكم ملك العين ولا يرد ما لو وطئت بشبهة فإن البذل هو لو ملك العين لكان له لأن
هذا الملك ليس حقيقة بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا تبطل بحق الزوجية
واذا عرف هذا فافهم أن المراد بالملك الحسن لا الملك الشرعي لأن النكحة لو وطئت بشبهة كأي العقرها
ولو ملك الاستمتاع بوضعها حقيقة لكان بدل فيه نظر بل ملك الاستمتاع به حقيقة فلا يلزم ذلك لما ذكرناه من وما
كلامهما إلى أن المراد الحل ولهذا اقتصر الحلبي على ما في البحر (قوله أي حل) استمتاع الرجل من امرأة الخ
يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل للمرأة ويتفرع عليه ما ذكره الأياري شارح الكنتري شرحه للجامع الصغير
عند قوله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك الا من ذورتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج
زوجته وحلقه دبرها ولو منعته بخلافها حيث لا تنتظر إليه اذا منهها من النظر أبو السعود (قوله مانع شرعي)
كحيض ونفاس واحرام وظهار قبل التكفير بغير (قوله فخرج الذرايح) في البحر عن العناية محل امرأته لم يمنع من
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر لا ذكر والخنثى مطلقاً والخنثى للانثى وما كان من النساء محترماً على التام
كالحرام ولد أقال في التبيين من كتاب الخنثى لو تزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلاً لا يحكم بعقده حتى يتبين حاله أنه
رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما تزوج به تبين أن العقد كان صحيحاً والافعال لم يرد مصادفة المحل وكذا
إذا تزوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بعقده النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى أو منتهى
ما في الشارح من الاجال (قوله والوثنية) الاولى والمشرقة لانه أعم كأي التمييز به في المحرمات حلبي (قوله
والحارم) أي نسباً أو مصاهرة أو رضاعاً حلبي (قوله لاختلاف الجنس) فاعلم للاخيرين اه حلبي (قوله وأجاز
الحسن) أي البصري رضي الله تعالى عنه كافي البصر والاولى التقييد به لاجراي الحسن بن زياداً حدته لامة
ادام رضي الله تعالى عنه لانه يترجم من اطلاقه جناناً أنه رواية في المذهب وليس كذلك (قوله بشهود) هل يشترط
كون الشهود من الانس أو قبل ولو كانوا من الجن وفي شرح الملتقى عن زواهر الجواهر الاصح أنه لا يصح نكاح
أدنى جنسية كعكسه لاختلاف الجنس فكأنوا كبقية الحيوانات (قوله قصداً) حال من ضمير يفيد واثبات
المصدر حالاً وان كثر سماع (قوله كسراء أمة) فإن المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولا يختلف
في شراء الأمة المحترمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً حلبي (قوله للتسري) خصه بالذكر لانه اذا اشتراها لا للتسري
كان حل الاستمتاع ضمنياً بالاولى ولو قال ولو للتسري لكان أظهر وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة
ثابت ضمناً وان قصد للتسري اه حلبي (قوله وعند أهل الاصول) أي أصول الفقه وهم المتكلمون فيما يقع
من ألفاظ الكتاب والسنة يدل عليه قوله حيث جاء في الكتاب الخ وقال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة
والشرع وقصد المؤلفين زيادة قوله وعند أهل الاصول وبقوله ما بقا عند الفقهاء دفع التناقض في الواقع في المصنف
(قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون إلى الثاني رضي الله تعالى عنه وقبل مشترك لفظي
فيه ما قبل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه مصرح ما يجتأحلبي عن البحر
(قوله حيث جاء) أي النكاح في الكتاب أي القرآن (قوله مجرداً عن القرائن) أما اذا اقترن بما يفعله عادات

(هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملكاً أمة)
أي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والوثنية
والخنثى المشكل لجواز ذكره والحارم
والجنسية وانسان الماء لا يختلف الجنس
وأجاز الحسن نكاح الخنثى بشهود خنثى
(قصداً) خرج ما يفيد الحل ضمناً كسراء أمة
للتسري (و) عند أهل الاصول والافقة
(هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد) حيث
جاء في الكتاب أو بالسنة مجرداً عن القرائن
يراد به الوطء كما لا يتكبر وما نكح آباءكم
من النساء

عليه (قوله قصر منية الاب) وأما حرمه معقودة الاب بغير وطء في الاجماع ولو قال لا امر آثم ان تكتمت
فأنت طالق فإنه لاوطء فلو بأنهم زوجه لم يثبت بحر (قوله بخلاف حتى تنكح زوجا غيره) هو حال من قوله
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم أي حال كون ولا تنكحوا مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حتى لا يرد به الوطء بل أريد به
العقد لعدم تجزئته عن القرائن فإن استحالة الوطء منها قرينة أن المراد العقد لأن الوطء فعل وهي مفعولة
لا فاعله أفاده الحلبي ومنه ما إذا قال لا جنبة ان تكتمت فأن طالق فإنه للعقد لتعذر الوطء شرعا فكان
حقيقة مبهورة ولو قال ذلك لمن لا تحل له أبدا بأن قال ان تكتمت فعبدى حر انصرف الى النكاح الفاسد بحر
(قوله لاسناده اليها) هل لما استفيد من المقام من أن المراد العقد واشترط وطء المحلل أخذ من حديث العسيلة
(قوله الاجبازا) أي عقليمان اسناد الشيء لغير من هو له قال المحشي قد يقال اذا كان لا تفكك عن الجواز
على التقديرين فالمرجح لاحدهما على الآخر أنه أي أنه ان أريد بالنكاح في الآية الوطء كان مجازا عقليا
لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا عند أهل الأصول واللغة لأن حقيقة الوطء عندهم فعل
الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطء أنسب بالواقع فإن المطابقة ثلاثا لا فصل بدون
وطء المحلل اللهم إلا أن يقال المرجح كثرة الاستعمال (قوله ويكون واجبا الخ) أراد بالواجب المصطلح عليه
لذكره الفرض بعده وعمه في البحر فقال اراد بالواجب اللازم فيشمل للفرض والواجب الاصطلاحي (قوله
عند التوهان) بالحركات الثلاث وكان القياس هنا قلب الواو ألفا لوجود موجب الاعلال وهو تحريك الواو
وافتحا حلقه وهو اشتياق النص الى النساء والمراد شدة الاشتياق كما في الزبيحي بحيث يخاف الوقوع في الزنا
أبو السعود قال في البحر وصفه فرض وواجب أما الاول فبان بخاف الوقوع في الزنا ولم يتزوج بحيث لا يمكنه
الاحتراز عنه الآية لأن ما لا يتوصل الى ترك الحرام الآية يكون فرضا وأما الثاني فبان بخافه لا بالحقيقة المذكورة
اذ ليس الخوف مطلقا مستلزما بلوغه الى عدم التمكن الآية اهـ والى هذا القدر في الفرض أشار الشارح بقوله فان
يقين الزنا الآية فرض ومحل اقتضاه أو وجوبه اذا لم يقدر على التمسك أفاده أبو السعود (قوله وهذا ان ملك
الخ) هذا الشرط راجع الى النفسين معا وزاد في البحر شرطا آخر فيه ما هو عدم خوف الجور قال فان تعارض
خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور لم يتزوج قدم الثاني فلا افتراض بل يكره افاده السكاك في الفتح
وله لانه لا خوف الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض
لاحتياجه وغنى المولى تعالى (فروع) في نزع الوهابية اذا تزوج الصغيرة غير آيةها وجد هابن لا يقدر على المهر
والنفقة لا يصح العقد ولو كانت معسرة (قوله والا) بأن عجز عنها ما وعن أحدهما (قوله فلاثم) أي في حالي
لا افتراض والوجوب (قوله ويكرن سنة) دليل السنة حالة الاعتدال حاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورتبه على
من أراد من أتمته النكح للعبادة كما في الصحيحين ردا لمبلغا بقوله من رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في فتح القدير
قاله صاحب البحر (قوله في الاصح) وقال بعض مشايخنا انه فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل على
التعيين نهر (قوله فبأنهم تركه) قال في البحر ومقتضاه الاثم لو لم يتزوج لأن الصحيح أن تركه المؤكدة مؤثر كما علم
في الصلاة وكثيرا ما يتبعها في اطلاق المستحب على السنة اهـ (قوله ان نوى تحسنا) أي حفظا ومعرفة لنفسه أو
نفسها (قوله ولولا) الواو بمعنى أو لأن أحدهما كاف كما لا يخفى (قوله أي القدرة الخ) وكان لا يخاف الزنا والجور
وترك الفرائض والسنن فلم يقدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة فليس معتدلا فلا يكون سنة
في حقه بحر (قوله وجوبه) أي عناصره بذلك فيه أقول ان السنة والواجب متقاربان لترتب الاثم على
ترك كل بل ادعى صاحب البحر سابقا سوابغهم الا أنهم قد يعبرون في شيء بالسنة ثم يعبرون فيه بخصوصه بالواجب
لأنه بعد ما يلزم عليه من بطلان فروع كثيرة يختلف الحال فيها بالوجوب والسنية (قوله والانكار) الواو
بمعنى مع أي والمراد مطابقة مع الانكار على الترتيب الوجوب (قوله ومكرها) أي كراهة فحرم كما في النهر (قوله
لخوف الجور) أي الظلم لكن بحيث يمكنه الاحتراز عنه كما في البحر (قوله حرم ذلك) وذلك لانه انما شرع لمصالح
من تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لجهان هذه المقاصد وترك
الشارح في محاسن اساسا وهو الاباحة عند خوف العجز عن الايقاع واجبه في المستقبل (قوله ويندب اعلانه)
أي اظهاره لقوله صلى الله عليه وسلم أعلموا هذا النكاح واجبه لوه في المساجد واضربوا عليه بالدقوف

قصر منية الاب على الابن بخلاف حتى
ينكح زوجا غيره لاسناده اليها والمتصور منها
العقد لا الوطء الاجبازا (ويكون واجبا عند
التوهان) فان يقين الزنا الآية فرض نهي
وهذا ان ملأ المهر والنفقة والا فلا ثم تركه
بدائع (و) يكون سنة مؤكدة في الاصح
فبأنهم تركه ويندب ان نوى تحسنا ولولا
(حال الاعتدال) أي القدرة على وطء ومهر
ونفقة ويرجع في النهر وجوبه للمواطنة عليه
والانكار على من رغب عنه (ومكرها
لخوف الجور) فان يقينه حرم ذلك ويندب
اعلانه

(قوله وتقدم خطبة) أي على العقد أطلق في الخطبة كما صاحب البحر والنهر وغيرهما فأدب ذلك أنها ليس لها أنفاظ
محينة فبكتي أن يقول الخطيب الحمد لله الذي أحل لنا النكاح • وحترم • لمنا السباح • والصلاة والسلام على
سيدنا محمد سيد الملاح • الذي أزال ظلام الشر لنبوره الوضاح • أما بعد فإن الله تعالى ورسوله أمر بالانكاح
وهو سنة الإسلام • فقال في كلامه العزيز وهو أفصح الكلام • يا أيها الذين آمنوا ربكم الذي خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها أزواجها وبشمنهن ما رجا لا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام وقال صلى الله
عليه وسلم تناكروا تنكروا فاني مكاتبكم لكم • ثم يجري العقد بشرطه كما يأتي إن شاء الله تعالى هذا وذكره
خطبة صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهي الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره
وهو ذبا عنه من شرورنا وسننا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم إلى رقيب أيايهم الذين آمنوا اتقوا
الله إلى مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى عظيمي (قوله وكونه في مسجد) للامر به
في الحديث (قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الأسبوع (قوله بما قد رشيد) وهو أمان أن يكون الزوج أو وليه وهي
أوليها أقول الأولى أن لا تتولا بنفسها خروجا من الخلاف (قوله وشهود عدول) أي أكون العقد من مقام عليه
فإن العقد بشرط عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله والاستدانة) عطف على اعلانه كما في الخطبة
أي سبب أن يستدين له فإن الله تعالى ضامن له الأداء فلا يخاف الفقر إذا كان من نيته التحصن والتعفف بجر
(قوله والنظر إليها قبله) أي فإنه مندوب لأنه داعية للألفة فينظر إلى وجهها وكيفية وان لم تأذن له هي أو وليها
إذا علم أنه يجاب في نكاحها أما إذا كان لا يجاب كزبال لبث العالم أو لامير فلا يجوز وفي النهر والنظر إلى
الزوجة قبله سنة ويجوز من الشهوة ما أمكنه في البحر وتقبله المبنيات بالحلي والحلل يرغب فيهن الرجال سنة
(قوله وكونها أدونه سنا) أي وقامة ولا يتزوج امرأة طينها وعمرها وماله وجالها فان تزوجه ذلك لا يزداد إلا
ذلا وفقر أو ذنابة بجرها الظاهر أن الواو بمعنى أو كما في أبي السعود (قوله وحسبا) هو ما بعد من مفاخر الأباة جلبي
عن القاموس (قوله وجالا) قال في البحر ويتزوج امرأة سالحة معروفة بالنسب والحسب والديانة فان العرق
نزاع ويجتنب المرأة الحسناء في منبت السوء اه ويختار أيسر النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر أحسن للحديث
عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنى أرحاما وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دميعة
ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة لحديث سودا وولود خير من جنة عقيم ولا يتزوج الامة مع
طول الحرّة ولا حرّة بغير إذن وبها عدم الجواز عند البعض ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق
الجواد المورس ولا تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ويرزقها كفوا فإذا خطبها
الكنفولابن خمره هو كل مسلم نقي ولا يخطب مخطوبة غيره لأنه جفء وخيانة (قوله وهل يكره الزفاف)
في القاموس زف العرس إلى زوجها زافا فافا ككتاب أهداها إليه اه والمراد هنا الزفاف مع الاعلان بضرب
الدف الخشائي عن الجلال أما ماله جلال ففكره واختلاف في الفناء في العرس والوليمة فنه من قال بعدم
كراهته كضرب الدف كذا في البحر (قوله إذا لم يشغل على مفسدة دينية) كاختلاط الرجال بالنساء وايداء وقصد
تفاخر (قوله وينقد الخ) الانعقاد ارتباط أحد الكلامين بالأخر على وجه يسمى باعتباره عقد اشترعا
وبستحقب الاحكام بالشرايط الآتية (قوله ملتبسا) أشار به إلى أن الباء لا تلبس كما في بيت البيت بالخمر
لا للاستعانة كافي كتبت بالقلم لأنه شافى • تكون الإيجاب والتبطل أجزاء ما ذب على من المنع قال في البحر
والحق أن العقد مجموع ثلاثة الإيجاب والمقبول والارتباط الشرعي فلم يكن الإيجاب والمقبول عقد العقد لان جزء
الشيء ليس عينه اه (قوله بإيجاب) الإيجاب لغة الإثبات واصطلاحا هنا اللفظ الصادر أو لامن أحد المتخاطبين
مع صلاحية اللفظ لذلك رجلا كان أو امرأة وقوله وقبول مأخوذ من قبلت العقد أقبله قبله قبول مقيد في العرف
بكونه ثانيا من أي جانب كان وأطلق فيه ما شمل اللفظين حكما وهو اللفظ الصادر من متولى الطرفين شرعا
وشمل ما ليس يعبري من اللفظ وما لم يذكر معهما المفعولان أو أحدهما بدلالة المقام والتقدمات لأن الحذف
للليل كائن في كل لسان (قوله رضا المعنى) أي وقصد به ما الانشاء فان هذه الصيغ أعني تزوجت وطلقت
وأعتقت وبعت واشتريت وضعت لغة للانشاء والاخبار وذلك كان معروفا في الجاهلية لتحقق الحاجة إليه لأن

وتقدم خطبة وكونه في مسجد يوم جمعة
بما قد رشيد وشهود عدول والاستدانة له
والنظر إليها قبله وكونه أدونه سنا وحسبا
وعز وجل لا وفوقه خلقا وأدا وورعا وجالا
وهل يكره الزفاف المختار لا إذا لم يشغل على
مفسدة دينية (وينقد ملتبسا بإيجاب)
من أحدهما (وقبول) من الآخر
(وضعا للمعنى)

لهم أنكم معتبة قال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لامن مفلح فقتره الشرح (قوله لأن الماضي أول الخ)
 قال في البصر وانما اختير لفظ الماضي لأن واضح اللفظ لم ينع لانتشاء لفظا خاصا وانما عرف الانتشاء بالشرح
 واختيار لفظ الماضي لدلائله على الصيق والتموت دون المستقبل وقوله على التحقيق أى تحقق وقوع الحدث
 (قوله كنز وجبت نفسى) لا فرق بين أن يكون القاتل هو الزوج أو الزوجة بحيث قد قوله منك أما بفتح الكاف
 أو كسر ها قاله الحلبي (قوله أو بنى) من له أى حلبي (قوله أو موكلى) من له موكلى وأشار بتعدد الإمثلة إلى
 عدم الفرق بين كون الموكب أميلا أو وليا أو وكيلًا اه حلبي (قوله منك) المناسب زيادة أو من موكلك
 أو موكلك أو موكلك ايم الاحتمالات قاله الحنفي (قوله ويقول الآخر تزوجت) أى أو قبلت لنفسى أو موكلى
 أو لاني أو موكلى (قوله أو للعالم) كأن تزوج فقلت تزوجت وهذا الإيجاب وقبول قطع لا موكلى كما أفاده الحلبي
 (قوله فالأول الأمر) لأن مدلوله لا يتحقق إلا بعد التلفظ فهو مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم (قوله نفسك) بفتح
 الكاف وكسر ها نظر المصنفين قال الحلبي ولو حذف قوله نفسك لشمل الوكيل والولى أيضا (قوله أو كوفى
 امرأتى) من له كوفى امرأتى أو امرأتى موكلى أو كوفى زوجى أو زوج بنى أو زوج موكلى قاله الحلبي وكل ذلك
 داخل تحت الاستقبال (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصحة أى إذا عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله
 بإيجاب وقبول والعطف يقتضى المغايرة عرفت أن لفظ الأمر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر
 تزوجت فى هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الإيجاب والقبول
 كما ذكره الشارح حلبي وقد عرفت أن الكلام فى الأمر أما الحال فبأنى (قوله بل توكل) إليه ذهب جمع منهم
 صاحب الهداية فقوله تزوجت قائم مقام اللفظين بخلافه فى البيع لما عرفت أن الواحد فى النكاح يتولى الطرفين
 بخلاف البيع وقال بعضهم إن الأمر بإيجاب ونمرة الخلاف تظهر فى تمام العقد فعلى أن الأمر توكل يكون تمام
 العقد بإيجاب وعلى القول بأن الأمر بإيجاب يكون تمام العقد فاعلم ما وتظهر أيضا فى اشتراط سماع الشاهدين
 الأمر على القول الأول لا يشترط لأنه لا يشترط الأشهاد على التوكيل ويشترط على القول الثانى أفاده صاحب
 العصر (قوله ضمنى) جواب سؤال مقدّر تقديره لو كان توكل لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر إيجاب بأنه
 توكل ضمنى فلا ينافيه اقتصاره على المجلس حلبي من المنع (قوله فإذا قال) سواء كان رجلا أو امرأة أصيلا
 أو وليا أو وكيلًا (قوله فى المجلس) قيد به لأن انعاده فى الإيجاب والقبول شرط إذا كان من شخصين حاضرين
 فلو اختلف المجلس لم ينعقد فلو أوجب أحدهما تمام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب لأن شرط الارتباط
 انعاده الزمان فجعل المجلس سيرا وأما الفور فليس من شرطه ولو عدها ما يشيان أو يسيران على الدواب
 لا يجوز وإن كانا على سفينة ما تروى جاز وانما قيد بال شخصين الحاضرين لأنه لو كان أحدهما غائبا وأرسل كتابا
 يصح القبول مع اختلاف المجلس والفرق بين الكتاب والخطاب أن الكلام كما يوجد بتلاشى ظهر يصل الإيجاب
 بالقبول فى مجلس آخر فاما الكتاب فقام فى مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضرين فانهصل الإيجاب بالقبول
 فصح (قوله أو بالسمع والطاعة) أو رده عليه أن الإيجاب تزوجت لنفسك والقبول هو قولك بالسمع والطاعة
 فليس أحدهما ماضيا وموضوع الكلام أن أحدهما ماض كما يشهد إليه قول المصنف وبما وضع أحدهما
 وأوجب بأن الجورز يمكن تعلقه بماض محذوف تقديره أجبته أفاده الحلبي (قوله بزازية) هذا العزو موجود
 فى بعض النسخ وسقط فى بعضها والفرع منقول فى البحر عن الخلاصة لأن البزازية قاله الحلبي أى هذه العزو
 خطأ وليس كذلك فانه نقله فى النهر عن النوازل قال وجزم به البزازى وقوله والفرع منقول فى البحر عن
 الخلاصة صوابه عن النوازل (قوله وقيل هو إيجاب) فأنه قاضى خان وصاحب الخلاصة وقوله ووجه فى البحر
 أى حيث قال لأن الإيجاب ليس الالفاظ المبيد قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظة الأمر فليكن إيجابا
 ويستغنى عما أورد على أنه توكل من أنه لو كان توكل لما اقتصر على المجلس ووجه الكمال (قوله والثانى المضارع)
 أى ما كان موضوعا للحال قال فى البحر وهو الأصح وعليه تنفع الأحكام كما فى قوله كل مملوك أملكه فهو حر فانه
 بهنق ما ملكه للحال لا ما ملكه بعده بالأينية وقيل أنه حقيقة فى الاستقبال إلا أنه يحتمل الحال كما فى كلمة الشهادة
 وقد أريد هنا التحقيق والحال لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع اه وقيل مشرك بينهما (قوله
 المبدوء به - مزنة) فهو آخر تزوجك فتقول تزوجت نفسى فانه ينعقد (قوله أو نون) قال فى النهر ولم يذكر والمضارع

لأن الماضي أدل على التحقيق (كنز وجبت)
 نفسى أو بنى أو موكلى منك (و) يقول
 الآخر (تزوجت) ينعقد أيضا (يا) أى
 باللفظ (بن) وضع أحدهما (له) معنى
 (هو الآخر لا استقبال) أو للعالم فالأول
 الأمر (كنز وجبت) أو تزوجت بنفسك أو كوفى
 امرأتى فانه ليس بإيجاب بل توكل ضمنى
 (و) إذا قال (فى المجلس) (تزوجت) أو قبلت
 أو بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين
 وقيل هو إيجاب ووجه فى البحر والثانى
 المضارع المبدوء به - مزنة أو نون

المبدوء بالثون كترزوجك أو تزوجك من أبي ويضي أن يكون كالبدوء بالهمزة اه في الشرح بحث صاحب
النهر (قوله كترزوجي) يضم التاء وتضك بكسر الكاف ومثله تزوجي تضك يضم التاء خطأ بالمذكر فالكاف
مفتوحة اه حلي (قوله اذ لم ينوال استقبال) فيكون استبعاد اقال الحلي وهو قيد في الثلاثة وهو مخالف
لما في البصر والنهر من تخصيصه بمبادئ التاء ومباينة الاول وان كان مبدوءاً بالتاء فهو تزوجي بتك فقال فمات
ينعقده ان لم يقصده الاستبعاد لانه يحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول اعني تزوج لانه لا يستغفر نفسه
عن الوعد اه قال الحلي وبقي من صيغ المضارع المبدوء بالياء التثنية كما اذا قالت المرأة لوكيل رجل بنكاحها
تزوجني نفسه فقال الوكيل قلت فارجع اه (قوله وكذا انا تزوجك) أي فانه كالمضارع المبدوء بالهمزة
كما يحسنه الكمال قال الحلي لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لان قام به الحادث وتحقق في وقت التكلم
فكان دالاً على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله اوبئتكم خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الضاعل
بكنتكم خاطبا ابتك ولتزوجي ابتك فقال الاب تزوجتك فالتكاح لازم وليس للخطاب أن لا يقبل لعدم
جريان المساومة فيه اه فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر
قوله خاطبا لا قوله بتك لانه لا ينعقده التكاح ولا يدخل فيه اه حلي (قوله لعدم جريان المساومة
في التكاح) احتريزه عن البيع فلو قال انا بشترا وجئتكم مشترين لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه (قوله أو هل
أعطيتنيها) أي فانه ينعقده التكاح ان قبل الاخران قلت أعطيتني ماض فليس مما نحن فيه قلت أخرجه
الاستفهام عن تحقيق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من الماضي قاله الحلي (قوله ان المجلس للتكاح) قيد
في مسئلة الاستفهام كما صرح به في النهر (قوله ولو قال لها يا عرسى طالح) القبول في هذه المسئلة ماض
والتقدير أجبنيك اجابة بعد اجابة والايجاب جله اسمية في المعنى لان التقدير ادعوك فأجاب حرف النداء عن
ادعوك وأقام الظاهر مقام الضمير لكن ادعوك ليس من ألفاظ التكاح فلفظ الطوصيف بكونها عرسا
وهو يتلزم جله اسمية وهي أنت عرسى فكان بمنزلة انا تزوجك قاله الحلي (قوله على المذهب) الذي في البحر
والنهر ان التعقاده خلاف ظاهر الرواية ولم يتلخص بالانقضاء (قوله فلا ينعقد الخ) تفرع على ما تقدم
من انقضاء بلقطين الخ قاله الحلي (قوله كقبض مهر) قال صاحب الهداية ينعديه وأنكره صاحب المحيط
وقال لا ينعقد ما لم يقل بلسانه قلت بخلاف البيع فانه ينعقد بالتعاطي والتكاح لظهوره لا ينعقده حتى يتوقف
على التهود وحلي عن البحر (قوله ولا تعاط) تكرار مع قوله كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي
ولا تعاط فان مسئلة قبض المهر التي قدمها نقلها في البحر يعنيها شرح به قول المصنف ولا تعاط اه
حلي (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكيف قبل لم ينعقد بحر (قوله بل غائب) انما هو ان المراد به
الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد (قوله بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب) أي ليكونوا شاهدين
على الايجاب والقبول جمعا فان جماعهم ما في الكتاب في الغائب كسماعهم من في الحاضر اه حلي (قوله
ما لم يكن بلفظ الامر) فان كان بلفظ الامر اكنى بجماع لفظه لانه قائم مقام الايجاب والقبول كما ذكره
الشارح فجماعه جماع الايجاب والقبول وهذا لان الامر توكيل للايجاب قاله الحلي وفي الهندي لو قالت
ان خلانا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي منه صح التكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب
العقد وسمعوا كلام الخطيب باسماعها باهم ولو أرسل اليها رسولا فقبلت بحضور شاهدين سمعا كلام
الرسول جاز لاتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول لا يجوز والحد والعبد والصغير والكبير
والعدل والفلس في الرسالة سواء لانها تبليغ رسالة المرسل اه (قوله ولا بالاقراء الخ) لا ينافي ما صرح به
من أن التكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقولهم لا ينعقد بالاقراء أي لا يكون من صيغ العقد أي لا يكون
لاتناء العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن التصاضي يثبت بالتصادق ويحكم به أبو الهيثم (قوله
كقولها هي امرأتى) رأنا زوجها وقالت هو زوجي وأنا امرأته (قوله لان الاقرار اظهرها لها هو نيات الخ) قال
خاصي خان يضي أن يكون الجواب على التفصيل ان أكثر عقد ماض لم يكن يسماعه لا يكون شكاً لو ان أكثر
المرأة أنه تزوجها لو أكثر رجل أنها زوجته يكون ذلك اقراء ويضمن اقراءه بذلك انشاء التكاح بينهما
(قوله كما يصح بلفظ الجعل) يقع الجعل وصونه كما في شرح المصنف أن يقول الزوج جعلت بنتك لي بهذه الدراهم

أولاً تزوجني نفسك اذ لم ينوال استقبال
وكذا انا تزوجك أو جئتكم خاطبا لعدم
جريان المساومة في التكاح أو هل أعطيتنيها
ان المجلس للتكاح وان للوعد فوعد ولو قال
لها يا عرسى فقالت ابيك انقضاء على المذهب
(قوله لا ينعقد) بقوله بالقبض مهر
ولا تعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط
اعلام التهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ
الامر فتشترط الطرفين فتح (بالاقرار على
الاقراء طاهر لها هو مات وليس بانشاء
(وقيل ان) كان (بحضر من التهود صح)
كما يصح بلفظ الجعل

فيقول جعلها أو يقول الأب جعلت لثبتي على هذه الدراهم فيقول الزوج قبلت (قوله وهو الأصح) فتصل
 أن في انعقاد النكاح بالاقرار قولين معصين (قوله احتياطاً) أي لاجتماع ما يوجب الحل والحرمة في ذات
 واحدة فترجى الحرمة حلبي عن المنع وصح في الظهري أنه ينبغي فكون هذا من فروع قاعدة مذكرة بعض
 ما لا يجزى كذا وكذا ومنه في حاشية الأشباه للعلامة الحوي أبو السعود (قوله أو ما يبر به عن الكل)
 كل رأس والرقبة بجر (قوله ويرجوا في الطلاق خلافاً) حيث قالوا الأصح أنه لو أضاف الطلاق إلى ظهرها
 وظهرها لا يقع اه وعلى ما ذكره ركن الاسلام والامام السرخسي من عدم صحة إضافة النكاح اليهما بتدفيهما
 الحكم (قوله وإذا وصل) بالبناء للجهول أو للفاعل وضميره لاحد العاقلين (قوله للمهر) متعلق بالنسبة (قوله
 كان) أي النسبة وكذا ضمير قبله حلبي أو للضمير إلى الوصل المأخوذ من وصل وهو بمعنى موصول (قوله لو فيه
 ما يغير أوله) وذلك كما هنا وأحرز به عما إذا لم يغير كالكلام الاجنبي بعد الإيجاب فإنه لا يضر بقوله قبله كما في
 الحلبي (قوله اتحاد المجلس) وذلك بأن لا يقوم أحدهما أو يشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس هندية (قوله
 لو حاضرين) احتراز عن كتاب الغائب فإنه لو بلغه الكتاب في مجلس فقبل في مجلس آخر صح حلبي والفرق
 ما قدمنا (قوله كنية) أي فاق خيارها بشرط إقباله اتحاد المجلس والغيرة هي التي زوجت صغيرة ثم بلغت فلها
 الخيار إذا كان المزوج لها غير الأب والجد (قوله وأن لا يخالف الإيجاب القبول) برفع الأول ونسب الثاني
 وعكسه لأن المخالفة مفاعلة من الجانبين (قوله قبلت النكاح لا المهر) تنبيل للمنفى وإنما لا يصح لأنه لما ذكر
 المهر صار من الإيجاب وقيدت به وتقي الجزئتي الكل كذا في الحلبي ولو قبلت النكاح وسكت عن المهر ينقذ
 النكاح بينهما كما في الهندية (قوله نعم يصح الخط) كما إذا قال تزوجتك بألف فقال بمائة مائة فإنه يصح ويجعل
 كأنها قبلت الألف وحطت عنه خمسمائة حلبي عن البصر (قوله كزيادة قبلتها في المجلس) صورته قالت زوجت
 نفسي منك بألف فقال قبلت بألفين فإنه يصح والمهر ألف إلا أن قبلت الزيادة قبلتها في المجلس فهو ألفان على المعقوب
 كما في البحر عن العنيس اه حلبي (قوله وأن لا يكون مضافاً) كقوله تزوجتك ما عدا فلا يصح غير (قوله
 ولا معلقاً) قال في التبرأ ما المعلق فإن كان على أمر مضي صح لأنه معلوم للمحال وعليه فرع ما لو خطبت بنته فأخبر
 أنه تزوجها من فلان قبل هذا فكذبته فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد تزوجتها من ابنك وقبل أبو ابن عند
 الشهود فبان أنه لم يكن زوجها من أحد صح النكاح كذا في الفتح (قوله ولا المنكوحه مجهولة) فلوزوجه بنته
 ولم يسمها ولم يسمها بنتاً لم يصح للجهالة بخلاف ما إذا سمها بغير اسمها ولم يسمها ابناً
 فإنه لا يصح ولو كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل إيانان سمى القابل الابن باسمه صح النكاح لابن المسمى
 وكذلك إذا لم يسمه واقصر على قوله قبلت بجزء النكاح ويجوز قوله قبلت جواباً فينتقد بالإيجاب ولو ذكر
 القابل الابن الآثم لم يسم باسمه بأن قال قبلت لاني لا يصح لأنه لا يمكن أن يجمل جواباً لأنه زاد عليه بجزء ولو كان
 البنت اسمان فزوج بالذي تعرف به قال في الظهري الأصح عندي أنه يجمع بينهما ماهر (قوله ولا يشترط العلم)
 أي علم المتعاقدين بمعنى الإيجاب والقبول أي أن علماً أن هذا الخط ينقذه النكاح كما في الدرر حلبي (قوله
 فيما يستوي فيه الجذو والهزل) كالطلاق والعاق والتدبير وتبني أن يكون النكاح كذلك حلبي عن الدرر (قوله
 إذ لم يمتح لنية) نطيل لعدم اشتراط العلم بالنوى فيما يستوي فيه الجذو والهزل قال في الدرر لأن العلم بمضمون
 لفظ اغما يعتبر لا جسد القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الهزل والجد بخلاف البيع ونحوه انتهى فمضمون
 عائد إلى ما اه حلبي (قوله به يفتي) الضمير يرجع إلى عدم اشتراط المفهوم من قوله ولا يشترط كما يدل عليه
 كلام البحر اه حلبي والذي في البحر التعبير بالترجيح لا بالقوى (قوله وإنما يصح بلفظ تزويج الخ) اعلم أن الأقسام
 في الألفاظ التي ينقذ النكاح ولا ينقذ أربعة الأول ما ينقذها بالاختلاف وهو لفظ النكاح والتزويج
 والهبة والصدقة والقليل الثاني ما لا ينقذه بالاختلاف وهو الأباحة والحلال والآجارة والرهن والفتح
 الثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد وهو البيع والشراء والسلم والصرف والقرض والمعلم والرابع
 ما فيه خلاف والصحيح عدم الانعقاد وهو الآجارة والوصية المطلقة كذا ذكر العلامة قادم وجمعه الرهن
 مما لا ينقذه من غير خلاف بخلافه ما في النهر حيث حكى فيه قولين أبو السعود (قوله وما عداها كتابة) أورد
 عليه كسيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا ينفذها من النية ولا اطلاع للشهود عليها

(وجه حل) الأفراد (انشاء وهو الأصح)
 ذخيرة زولانية قد تزوجت نفسها في الأصح
 احتياطاً ثانية بل لا بد أن يضيفه إلى كتابها
 أو ما يعبر به من الكل ومنه الطهر والبطن
 على الأشبه ذخيرة (وإذا وصل الإيجاب
 خلافاً فيحتاج للفرق (وإذا وصل الإيجاب
 كان من تمامه) أي
 بالتمسية (للمهر) كان من تمامه (لم يصح)
 الإيجاب (قوله قبل الأثر قبله لم يصح)
 اتوقف أول الكلام على آخره لو فيه ما يغير
 أثره ومن شرائط الإيجاب والقبول انعقاد
 المجلس لو حاضرين وأن طال كنية
 وأن لا يخالف الإيجاب الخط كزيادة
 النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة
 بطلان في المجلس وأن لا يكون مضافاً ولا معلقاً
 كما في ولا المنكوحه مجهولة ولا يشترط
 العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه
 الجذو والهزل إذ لم يمتح لنية يفتي (وأنما
 يصح بلفظ تزويج ونكاح) لأنه محاسن
 (وما عداها كتابة)

واجب بأنهم ليست بشرط مع ذكر المهر لانه لم يبق مع ذكره احتمال أفاده صاحب النهر وان لم يذكر المهر فلا بد
من النية كما قاله ابن فرشته ونقل الزيلعي عن جوامع الفقه لابي يوسف مانصه كل لفظ وضع لتلك العين في
الحال ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والاقبالية قاله أبو السعود فلا إشكال باق عند عدم ذكر المهر (قوله
لتلك العين) احتريزه عمالا بقيد التملك كالإبراء والفرج والتمتع والاحلال والرضى والاباحة والودعة واحتريز
بالعين عمالا بقيد ملائمة المنفعة كالعارية فلا ينعقد بشئ منها أفاده صاحب البحر (قوله كاملة) صرح بفهمه
بقوله فلا يصح بالشرك وفي النهر عن المحيط زوج بنته منه على أن يكون نصفها الفسلان لارواية في المسئلة
وقر قيل انه يجوز وقيل لا يجوز اهـ (قوله غير المقيدة بالحال) بأن كانت مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت
أما المقيدة بالحال نحو أو صيت لاني يضع ابنتي للعالم بألف درهم فحاشا كحاققه في الفتح حلبي (قوله كهبة)
أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المسكوحة أمانة أو حرة فاذا أضاف الهبة الى الأمانة بأن قال لرجل
وهبت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر مجعلا ومؤجلا ونحو ذلك
ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك
ينصرف الى النكاح بقريته النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة وان أضيفت الى الحرة فانه ينعقد من غير
هذه القرينة لان عدم قبول المحل لانه معنى الحقيقي وهو الملك للحرة يوجب الحل على المجازة والقربة فلو قامت
القربة على عدمه لانه قد فوطط من امرأة الزمالة والوهابت نفسى منك فقال الرجل قيلت لا يكون نكاحا
صك قول أبى البت وهبتا لك لخدمك فقال قيلت الا اذا أراد به النكاح كذا فى البحر (قوله وسلم) أطلقه
وفيه تفصيل ان جعلت المرأة رأس مال السلم فانه ينعقد اجماعا وان جعلته سلما فاقبضه اختلف قيل لا ينعقد
لان السلم فى الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه ثبت به ملك الرقبة ملكا ماسدا وليس كل ما ينفق به الحقيقى
ينعقد مجازية ورجمه فى فتح القدير قال فى البحر وهو مقتضى ما فى المتون (قوله واستتجار) قال فى البحر
واتما اذا عقد بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة أجرة صمخ كقوله أجرتك دارى سنة يمينك أتما اذا جعلها مؤجرة
كقوله أجرتك ابنتى بكذا الفا الصحيح أنه لا ينعقد لهما لانه لا ينعقد ملك العبد ولان بينهما مضادة لان التأنيد من
شرائطه والتأليف من شرائطها اهـ (قوله وقرنس) فى الانعقاد به قولان صحيحان (قوله وصلح) فيه قولان
وجزم فى غاية البيان بعدم الصحة لانه موضوع للمعطية واسقاط الحق (قوله وصرف) فيه قولان قيل لا ينعقد
به لانه ثبت به ملك مالا يمين من النقد والمعقود عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لانه ثبت به ملك العين فى الجدة
ورجمه بترجيحه لدخوله تحت قوله ان النكاح ينعقد بما وضع لتلك العين أفاده صاحب البحر (قوله وكل
ما غلب به الرقاب) كبيع وشراء كافى المنع (قوله بشرط نية) قال فى البحر ولم يقيد المصنف للفظ المقيد للملك العين
بالنية ولا بالقرينة وفيه اختلاف فى التبيين لا بشرط النية مع ذكر المهر وفى المبسوط لا بشرط مطلقا اهـ
(قوله وفهم الشهود المقصود) هو المختار كافى الفتح أى فهم أنه نكاح وهو متكرر مع قوله الا فى فاهمين
أنه نكاح اهـ حلبي (قوله لا يصح بلفظ اجارة) محمول على ما اذا جعلها مؤجرة لأجرة كسابق (قوله ووصية)
أى مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت وما فى المهنى من أنه مكرر مع قوله فرج الوصية الخ لا وجه له لان ما تقدم
من كلام الشارح وهذا من كلام المصنف (قوله ورهن) فيه قولان أحصهما عدم الانعقاد كافى الولو الجدية
وهو ظاهر لانه لا يقيد الملك أصلا كذا فى البحر (قوله ونحوها) كاقالة وكأنة وتمتع وخلع واباحة واحلال
ووجه الاخيرين أن لفظه محالا يوجب المالك أصلا فان من أحل لغيره طعاما أو أباح له لا يملكه وانما يملكه
على ملك المبيع أبو السعود عن العناية (قوله لكن ثبت به) أى بما لا يقيد المالك حلبي (قوله وكذا ثبت بكل
لفظ الخ) هذه المسئلة تكررة مع قوله لكن ثبت به الشبهة لان ضمير به راجع الى ما لا يقيد الملك ولا ينعقد به
النكاح مع أن قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديق فقالت نعم فانه
يصدق عليه انه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة ولا يندرى به الحد بخلاف العبارة الاولى
فانها وقعت بيانا لنحو المذكورات فى المتن فتخص بكل لفظ لا يقيد الملك ولا ينعقد به النكاح اهـ حلبي
وفيه أنه فسر الضمير فى قوله لكن ثبت به الشبهة بما لا يقيد المالك ولا ينعقد به النكاح ولا شك أنه هذا التفسير
يشمل ما اذا قال لها أنت صديقة حتى فبرده عليه ما أو رده على الشارح (قوله وألفاظ مصحفة) قال فى الصحاح

وهو كل لفظ (وضع لتلك عين كاملة) فلا
يصح بالشركة (فى الحال) خرج الوصية غير
المقيدة بالحال (كهبة) وتلك وصدة
وعطية وسلم واستتجار وقرض وصلح
وصرف وكل ما غلب به الرقاب بشرط نية
أو قرينة وفهم الشهود المقصود (لا)
يصح بلفظ اجارة) براه أو زوى (واعارة
ووصية) ورهن وودعة ونحوها مما
لا يقيد المالك لكن تثبت به الشبهة فلا يجوز
وله الاقل من المبسوط ومهر المثل وكذا
ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فلينص
(وألفاظ مصحفة)

التعريف الخطأ في الحقيقة اه والمراد الخطأ مطلقا (قوله كجوزت) من التجوز وهو الاحلال نقول جوزت
الفتية كذا اذا قال بجملة وجوزاه ومن الجواز بمعنى المرونة نقول جوزته أى جعلته جائزا أى ما رخصه وأدخلت
الكاتب أزوجه بك زيادة الحمزة فانه لا وجود له لغة فكان من التعريف والغلط أبو السعود (قوله لصدوره
لا عن قصد صحيح) أشار به الى أنه يتعقد بالغات الاجمعية كما هو مسطور في الكتب المعتمدة لان اللغة الاجمعية
تصدر عن قسما بجملة صحيح واستعمال صحيح كذا في المنع (قوله بل عن تحريف) تحريف الكلام تغييره كما
في الصحاح وهو المراد من التعريف (قوله فلم يكن حقيقة الخ) لان الاستعمال الصحيح قد فهم ما هو هذا ليس
استعمالا صحيحا وفي التلويح اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه ان
استعمل فيما اوضح له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان له علاقة بينه وبين الموضوع لم يجاز ولا يفتل وهو
يضمن قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد اه منع (قوله لعدم العلاقة) هي
اقصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وهي شرط صحة المجاز ثم ان الاستعارة لا تصح بكل وصف للقطع
بامتناع استعارة السماء للارض مع اشتراكهما في الوجود وغير ذلك بل لابد من وصف مشهور له زيادة
اختصاص بالمستعار منه كما حققه صاحب التلويح وغيره منع وهو تعديل اقوله ولا مجازا كما في الحلبي قال
المصنف وقد كثرت الاستفتاء عن ذلك في عامة الامصار وكتبنا فيها رسالة جازها اعتماد عدم الانعقاد بهذا
اللفظ لانه لم يوضع لتلك العين للجمال وليس بالسكاح ولا تزويج (قوله وصدرت عن قصد) بحيث انهم يطلبون
بها الدلالة على حل الاستمتاع منع (قوله كان ذلك وضعها جديدا) من هؤلاء القوم (قوله فيمنع بها) أى بالاقاط
الحرمة كزنا وطلاق وطلاق ولعل ذلك من قبيل الاحتياط في الفروع في الجانبين والاحتياط في الاقاط
للمحقة في جانب السكاح يقال فيها في جانب الطلاق (قوله احترام ما لا فروج) أى تعظيما لامرها وصيانة لها
عن الهتك فان امرها خطير يترتب عليها اختلاط الاسباب واثور حرمان وغير ذلك (قوله ليتحقق رضاهما)
فيه أن السكاح يصح مع الهزل ولا رضى مع الهزل وفي أبي السعود الرضى من جانبه ما شرط لامن جانبه ما صرح
به الفهستاني في فصل المهر من فساد السكاح اذا كان الاكرام من جهتها أو أعدم اشتراط رضاه فلما في التنوير
من قوله وصح نكاحه بمعنى المكروه اه ملخصا فان قلت يجب بان المراد بالرضى هو الاختيار وعدم الاكراه
وان لم يكن هناك قصد اجيب بأنه انما يظهري في حقها أما في حقه فيصح مع الاكراه كما علمت (قوله وشرط حضور
شاهدين) ولو كان أحدهما مسورا بالعقد اذ لم يذكر أنه عقده بل قال هذه امرأته بمقد صحيح ونحوه
وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه ويرد عليه نحو القبانى والقاسم فانها تقبل مع بيان أنه فله أبو السعود
عن الشرح لاية وعلم من ذلك أن الشهاد بشرط صحة النكاح ما رواه محمد بن الحسن مرفوعا لا نكاح
الا بشهود فلو تزوج بغير شهود ثم أخبر الشهود ولا يجوز الا أن يجتدعوا عقد بحضورهم ولا يجوز نكاح بغير شهود
ولو في برية وبالشاهدين يكون معلنا حتى لو أوصى بحضورهم ما أن يسرى لفسده ولا بد من تمييز المتكسوة
عند الشاهدين لتنتفي الجهالة ثم لا يجوز انما أن تكون حاضرة مرتبة بشخصها وانما أن تكون مسموعة الكلام
غير مرتبة الشخص وانما أن تكون غائبة عن المجلس فان كانت حاضرة فيمنعها كفى الإشارة اليها
والاحتياط كشف وجهها وانما أن كلامها ولم يروا شخصها فان كانت في بيت وحدها جاز النكاح لزال
الجهالة وان كان معها امرأة أخرى لا يجوز لعدمها والها وانما أن يكون بالترويج فهو على هذا التفصيل اه
قلت فيما يفهمه بعض ذوي الهيات من أن الشهود يسمعون التوكيد من وراء باب أو ستارة مع اختلاطها
بسا ولا يجوز وليس هناك محض الامتثال من نكاح الفضولي يتم بعد جازتها قولاً أو فعلاً وان كانت غائبة
ولم يسموا كلامها بأن عقد لها وتكليفها فان كان الشهود يسمعونها كفى ذكر اسمها اذا علموا أنه ابن أمه وان لم
يسموا فلا يثبت نكاحا وانما أن يسموا أمه أو أباهما وجدها وجوز النكاح انحصاف مطلقا حتى لو كان امرأة فقال بحضور
شاهدين تزوجت نفسي من موكلتي أو من امرأة جعلت أمرها يدى فانه يصح عنده قال قاضي خان وانحصاف
كان كبيرا في العلم يجوز الاقْداع به وذكر الشهيد في المتن كما قال انحصاف (قوله حرين) أخرج به العبيد
فلا يجوز العقد بحضورهم لافرق بينهم بين القن والمبرور والمكاتب فلو أعتق العبيد ثم أدوا ما تحملوه حال رقهم
ان كان معهم غيرهم وقت العقد قد عمن بعد بحضورهم جازت شهادتهم لانهم أهل للتكامل وقد انعقد

لا يجوز (اصدوره لا من قصد مدح بل
من تحريف وتعريف فلم يكن حقيقة
ولا مجاز لعدم الملاقة بل غلطا فلا اعتبار
به أصلا تلويح نعم لو اتفق قوم على النطق
بهذه الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك
وضعا ما جديدا فيسمع به أفتى أبو السعود
وأما الطلاق فيسمع بها قضاء كمان وأئل
الانشاء (و) لا (بطلان) احتراماً للزوج
(و) شرط سماع كل من العاقدين لفظ
الآخر) ليقبح رضاها (و) شرط
(حضور شاهدين (حزبين) أو حرز وحزبين

بغيرهم والا فلا فائدة صاحب البحر (قوله مكلفين) أي بالعين عاقلين مسلمين فلا يشعده بحضرة الصبيان والجهانين
والكفار في نكاح المسلمين لأنه لا ولاية لهؤلاء البحر (قوله سامعين معا) هو المذهب فلو سمعوا كلامه ما منفرقين
لم يجز ولو اتحد المجلس ولو كان أحدهما أصم فسمع صاحب السمع ولم يسمع الأصم حتى صاح صاحبه في أذنه
أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا بحر (قوله على الأصح) راجع إلى اشتراط السمع والمعية وفيه رد
على الإمام السعدي في أن كنفه بمحضورهما وإن لم يسمعوا على إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهي عدم
اشتراط المعية حلبي (قوله على المذهب) وفي الخلاصة لا يشترط ويستند على الأصح فقد اختلف
التصحيح في اشتراط الفهم بحر وأما فهم العاقلين في البحر عن التجديس لوعده اعتد النكاح بلطف لا يفهمه من
كونه نكاحا هل ينفعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم ينفعه لأن النكاح لا يشترط فيه الفهم اهـ يعني
بدليل صحته مع الهزل وظاهره ترجيحه اهـ (قوله مسلمين) ذكره مع دخوله في قوله مكلفين ليبين أنه شرط خاص
بنكاح المسلمة دون غيرها (قوله ولو فاسقين) أعلم أن النكاح له حكمان حكم الظاهر وحكم الانعقاد فحكم
الانعقاد على ما ذكره المصنف وأما حكم الظاهر فأنما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الظاهر إلا شهادة من
تقبل شهادته في سائر الأحكام وفي فتاوى النسقي للقاضي أن يثبت إلى شافعي لبطل العدة إذا كان بشهادة
الفاقد وللحنفي أن يفعل ذلك ويكذبوا كان يغير ولي تطلقها ثلاثا يثبت إلى شافعي يزوجها منه بغير محمل
ثم يقضي بالصحة وبطلان النكاح الأول يجوز إذا لم يأخذ القاضي الكتاب والمكتوب إليه شيئا ولا يظهر به هذا
حرمة الوطء السابق ولا شبهة ولا خبث في الولد بحر عن الخلاصة (قوله أو محمدودين في قذف) أي وإن لم يتوبا
كافي البحر والمحدث في القذف أخص مطلقا من الفاسق وذكر الخالص بعد العام ليس مكررا بل هو واقع في كلام
الله تعالى الذي هو في غاية الانحياز على أنه صريح في الحواشي السعدية من كتاب الأكرام أنه إذا قبل الخالص
بالعام يراد بالعام ما عدا هذا الخالص ولا يخفى أن في عبارة المصنف عطف الخالص على العام بأو وهو ما انفردت به
الأو وحق كافي المغني أفاده الجوى ويحجب بما ذكره هو في العدين عند قول المصنف لوعديننا وخصما من أن
النفقة تنسأ بحون في العطف بأو مطلقا ولو عطف خاص على عام أبو السعود (قوله أو أعين) مخاب للمنفقة الحلية
من باب من لا تجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الأعني عنه نالنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى
عليه والاشارة إليه ما فلا يكون كلامه شهادة ولا يشعده النكاح بحضرة قال شيخنا والترجيح بتقديم المتن
وإعلم أن النكاح وإن كان يشعده بحضرة الأعني لكن لا يقبل أداء الشهادة منه كافي عزمي زاده فليس الخلاف
إلا في انعقاد النكاح بحضرة أمه أمه جواز أداء الشهادة منه فمخلاف فيه أبو السعود (قوله أو ابني
الزوجين) ولا يقبل أداء أمه ما عند القاضي كذا فاده بحضرة العدين وأقادي البصر أن من لا تقبل شهادته إذا
انعقد بحضوره ثم أخبر به من تقبل شهادته جاز له الشهادة به بالتسامع وصورة التزوج بحضرة ابنه ما أن تقع
الفرقة بين الزوجين بعد التواله ثم انعقد بحضور ابنيهما ولو تجاحدا لا تقبل شهادة ابنه ما طالعنا لا يخلو عن
شهادتهما ما لا صلحهما ولو كان أحدهما ابنة والأخر ابنها لم تقبل أمه لا ابنتها (قوله إن ادعى القريب) فإن كانا
ابنهما أو ابنتهما لم تقبل شهادتهما وإن كانا ابنة من غيرهما فإن أكرت قبل شهادتهما ما لا إن أنكرت وبالعكس إن كانا
ابنهما من غيرهما كذا في الحلبي (تنبيه) سائر الأقود سوى النكاح تدمق بغيره وودليكن يستحب عليها إلا شهادته وفي
الواقعات أنه واجب في المداينات ويستحب للعبدة أن يكتب للعنتي كتابا ويشهد عليه فثمة أو صيانة عن التجاحد
كافي المداينة بخلاف سائر التجارات لأنه ما يكثر وقوعه قال الكتابة فيها تؤدي إلى الخرج ويذنب أن يكون النكاح
أي في كتابة الوثيقة كالعنت لأنه لا حرج فيه بحر (قوله ذميمة) أي كاذبة كافي القهستاني في خرج غير الكتابة كما
في أي في فصل المهرات ودخل الحرية الكتابة وإن كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في مهرات نمرح
المتقي حلبي (قوله عند اثنين) ولو غير أهل كتاب كانا مجوسين كافي أبي السعود ثم هذا قولهم وقال
محمد لا يجوز شهادة أهل الذمة وتوضيح الدليل لكل في البحر (قوله ولو مخالفين) كنصرانيين على يهودية (قوله
مع انكاره) أمالوا أنكرت في قسح شهادتهم ما حلبي (قوله إن كل من ملأ قبول النكاح) أي مطلقا لنكاح
من شهد عليها والآخرح أيضا العاقلين لكنه يبحث فيه بأهل الحرب فانهم يمتثلون النكاح لأنفسهم ولا تنسخ
شهادتهم للتقيد بالذميين في نكاح أهل الكتاب فليأتوا وليعزروا (قوله بولاية نفسه) خرج به المكاتب

(مكلفين سامعين معا قولهما) على الأصح
(فاهمين) أنه نكاح على المذهب بحر
(مسلمين) نكاح مسلمة ولو فاسقين أو محمدودين
في قذفه أو أعين أو ابني الزوجين أو ابني
أحدهما وإن لم يثبت النكاح به ما
بالابنين (إن ادعى القريب) كما صح نكاح
مسلم ذميمة عند ذميين (ولو مخالفين لغيرهما
وإن لم يثبت) النكاح (بهم ماع انكاره)
والأصل عندنا أن كل من ملأ قبول
النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة

(فصل في المحرمات)

شروع في بيان شرط النكاح فان منه كون المرأة بحالة التصير بحالة وأفراد فصل على حدة لكثرة شعبه حاجي
عن البحر (قوله قرابة) كفروعه وأصوله وفروع أبيه وأن نزلوا وفروع أجداده وحذاته إذا انفصلوا يظن
واسد كذا في البحر كالعمة والخالة أما المنة فصل يظن كبت العمة وبنت الخالة فيعوز (قوله مصاهرة) كفروع
نسائه المدخول بهن وأصولهن وحلائل فروعهم وحلائل أصوله حلي عن البحر (قوله رضاع) يحرم به ما يحرم
من النسب إلا ما استثنى كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى (قوله جمع) أي بين المحارم وكذا بين الأجنبية زيادة على
أربع حلي عن البحر فلو تزوجت من شخصين واحد هما فمته أربع صح العقد على الشخص الآخر أبو السعود
(قوله ملان) كسكاح السيدة بموكها حلي (قوله شرك) المراد به الشرك الذي ليس له دين سماوي كما في البحر
فمثل الدهرية النسابة للصانع تعالى اه حلي والجوسبة كما في البحر (قوله ادخال أمة على - زنة) ومثله
نكاحهما في مقدة واحدة كما في الهندية اه (قوله وتعلق حق الغير بالخ) يتفرع عليه ما لو عقد على أختين مثلا
أحدهما منكوحه الغير أو متهته صح العقد على الفارغة أبو السعود (قوله حرم أصلا) المعنى كما قال الشيرازي
أن العين توصف بالحرمه حقيقة لكن المأصود منه حرمة الفعل ونفسه بالطريق الأولى لأنه لا يتصور بدون المحل
فإذا اتقى المحل كان المفعول بالافتاء أولى وبالتمتع أخرى فهذا كالنكاح أي يدهم بالموضوع له لكن لادانته بل
لا ينقل الى لازمه فهو (قوله على المتزوج) أي مريد المتزوج قال في المخ والأفاه قولنا أصله أي أصل المتزوج ذكرنا
نكاح أو أتى وفروعه كذلك أنه كما يحرم على الرجل أن يتزوج من ذكر يحرم على المرأة التزوج بظن من ذكر أقول
يلزم من حرمة تزوجه أصوله وفروعهم حرمة تزوجه أصولها وفروعها فانه إذا حرم عليه تزوجه أمه فقد حرم على
أمه تزوجه وهو فرعه عمة فقد حرم على المرأة تزوجه فرعها ومثل الأم البتة وان بعدت وكذا إذا حرم عليه تزوجه
بنه فقد حرم على البنت تزوجه وهو أصلها فقد حرم على المرأة تزوجه أصلها على أن ما طاله المصنف لا يصح مع قوله
وبنت أخيه بالنظر لشعوره بالاختلاف المعنى حيث قد حرم على المرأة تزوجه بنت أخيها وهو مضاف وكذا ما بعده
اتهم حلي مختصرا والمراد بالنكاح الذي قدره الشارع العقد وبه من حرمة الوطء وداعيه بالطريق الأولى
نهر والدليل على حرمة الأصول والفروع قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وحقيقة الأم في اللفظة
الأصل والبنت الفرع قد دخل الجدات وبنات الفروع بموضع المفظ وقيل يدخل مجازا (قوله علا أو نزل)
فشر على ترتيب اللب ولو قال أصله وان علا وفرعه وان نزل لسلم من تمكيد التعمير اه حلي (قوله وبنت أخيه)
من أي جهة كان بجر (قوله وأخته) عطف على بنت لعل أخيه بقرينة قوله وبناتها لكنه مجرور بالنظر لتقدير
الشارح نكاح أو لا مرفوع بالنظر لأن حلي موصفا وأطلق في الاخت فعمهما من أي جهة كانت (قوله)
ولو من زنا) تعميم بالنسبة الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله وفرعه وأخته أن يكون من الزنا ولا وكذا إذا كان له
أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا أو من الزنا له بنت من الزنا وعلى قياس هذا قوله
وبنتها وعمته وخالتها أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت
من الزنا وكذا أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا
وكذا أمه من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا إذا
عرفت هذا مكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالتها اه حلي وبنت الملاحة لها حكم البنت كما في البحر
(قوله وعمته وخالتها) عطف على أصله (قوله ويدخل عمة جدته وجدته) أي في قول المتن وعمته كما دخلت
في قوله تعالى وعمهاتكم ومثله قوله وخالتكم اه حلي (قوله الاشتقا وغيره) راجع الى ما عدا الأصل والفرع
(قوله وأما عمة أمه) قال في البحر عمة أمه ان كانت العمة القربى عمة لاب وأم وأولاب فعمة العمة حرام لأن
القربى إذا كانت أخت أبيه لاب وأم وأولاب فان عمتها تكون أخت جدته أب الاب وأخت أب الاب حرام لأنها
عمته وان كانت القربى عمة لأم فعمة العمة لا تحرم عليه لأن أب العمة يكون زوج أم أبيه فعمة أمه تكون أخت
زوج الجد أم الأم وأخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجد أولى أن لا تحرم اه فالأولى للشارح أن يقول
وأما عمة العمة لأم ويكون قوله لأم راجعا الى المضاف فتأمل (قوله وخالة خالة أبيه) السواب أن يقول وخالة الخالة

(فصل في المحرمات)
أسباب التحريم أنواع قرابة مصاهرة رضاع
جميع ملك شرك ادخال أمة على حره فهي
سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبني التعلق
ولا ما وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها
في الرحمة (حرم) على المتزوج ذكرها
أو أتى نكاح (أصله وفرعه) علا أو نزل
وبنت أخيه وأخته وبناتها) ولو من زنا
(وعمة وخالتها) فهذه السبعة مدخل عمة
في أبيه حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم
جدته وجدته وخالتها الاشتقا وغيره وأما
عمة عمة أمه وخالة خالة أبيه فخلال

التي لا بد قال في البحر الخالة القري ان كانت لا بد و أم لا ثم نكحها لم يحرم عليه وان كانت القري خالة لا بد
 نكحها لم يحرم عليه لان أم الخالة القري تكون امرأة الخالة لا أم أمه فأختم بان تكون أخت امرأة أب
 الأم وأخت امرأة الخالة لا تحرم عليه اه قلت وكذا فصل مثل هذا التفصيل فيأذركه الشارح في العمة
 والخالة قليتا مثل (قوله ما وراء ذلكم) الاشارة الى ما تقدم من المحرمات (قوله وبنت زوجته) سواء كانت
 في حجره أم لا و ذكر الجفر في الآية خرج مخرج العادة أو ذكر للتنبيه والجفر بالغتخ والكسر الحظن وهو ما دون
 ابعده الى الكشح ثم قالوا غلان في حجره فلان أي في كنفه ونفقته والخلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في تحريم بنتها
 كما في الهندية وفي الجوى عن الظهيرية والخلوة العيصه كالوطء عند أبي يوسف خلافا لمحمد وحرمه البنت
 مقيدة بكون أمها وقت أن دخل بها مستهامة أما لو دخل بالأم صغيرة لانشته فطلقتها فاعتدت بالاشهر
 ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل طواطي أمها قبل صيرورتها مستهامة التزوج بها واستأنق في المصنف (قوله
 وأم زوجته) خرج أم أمه فلا تحرم الا بالوطء أو دواحه لأن أفض النساء اذا أضيف الى الأزواج كان المراد
 منه الحر امرئ كما في انظاره والابلاء كذا في البحر وأراد بالحر امرئ الملوكة بعد النكاح ولو أمه لغيره أبو السعود
 (قوله مطلقا) أي سواء يكن من قبل أمه أو أمها وان علون بحر (قوله بمجرد العقد) أي بالعقد المجرد عن الوطء
 وقد بين ذلك بقوله وان لم يوطأ وأخرج بالصحيح العقد الفاسد فان أمه لا تحرم بمجرد بل بالوطء أو بما يقوم مقامه
 من امر بشهوة والنظر بشهوة لان الاضامة لا تثبت الا بالوطء بالعقد المجرد بحر (قوله ويدخل بنات الرمية) أي
 وان سفلن وثبت حرمة ذلك بالإجماع أولان الاسم يشاهق فيدخلن في قول المصنف وبنت زوجته كما دخلن
 في قوله تعالى وورياتكم حلي من التبيين (قوله وفي الكشف الخ) لاجابة الى نقضه عنه بعد ما طغمت المتن بذكره
 فان الامر ونحوه كالوطء في إيجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون وضع اه حلي (قوله ونحوه)
 هو النظر للفرج الداخل بشهوة (قوله عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه خصه لانه امام المذهب
 والا فلا خلاف فيه (قوله وزوجة أمه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فان الاولى في الآية
 أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لذلك حرمة المصاهرة بالوطء والحرام بدليل آخر بحر (قوله
 وفرعه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فان الاولى في الآية أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لذلك حرمة المصاهرة بالوطء والحرام بدليل آخر بحر (قوله
 حلية الابن من الرضاع والدليل على ذلك أن التبيح اتسح بقوله تعالى ادعهم لا بلاتهم وبسب نزولها أنه صلى الله
 عليه وسلم لم يبيح زيدا بن حارثة ثم تزوج زيدا بعد ما طلقها زيدا فبطلت المشركون وقالوا انه تزوج حليته ابنه
 فتسح الله التبيح بشو له ادعهم لا بلاتهم ودفع طعن المشركين بهذا التقييد بقيت حلية الابن من الرضاع داخله
 تحت قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أبو السعود (قوله ولو بعيدا) لان لفظ الابناء
 يتناول ابناء الاولاد وان سفلوا زبلي (قوله دخل بها أولا) لاطلاق النص (قوله وأما بنت زوجة أمه) وكذا
 بنت ابنها كما في البحر (قوله مما مر) بيان لفظه كل - حلي (قوله نسب) تمييز عن نسبة تحريم للضمير المضاف اليه وكذا
 قوله مصاهرة حلي (قوله رضاء) تميز عن نسبة حرم الى الكل بمعنى يحرم من الرضاء أصوله وفرعه وفروع
 أبيه وفرعهم وكذا فروع أجداده وجداته الملبسون وفروع زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله
 وحلائل أصوله وفرعه اه حلي (قوله الا ما استثنى) أي استثناء منقطع وهو توسع صورته بالبط الى مائة
 ومثلان حلي (قوله يقع مغلطة) بفعل وقاعل وهي أول مسائل الفروع على وزن مفعلة أي محلي الغلط ويحتمل
 قراءته بصيغة اسم الفاعل (قوله ولها منه لبن) بأن ولدت منه سواء كان ولده ميتا أو لا (قوله فنكحت صغيرا) بأن
 عقد له ولها عليه (قوله فخرمت عليه) لكونها صارت أمه رضاعا (قوله فدخل بها) اغتذركه لاجل هدم الطلقتين
 السابقتين وتحليلها لاول لولا هذا المانع وهذا بناء على أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث وانما يذكر
 المدخول في الصغير لعدم تأنيبه فيه (قوله بواحدة) أي الباقية من افراد الطلاق (قوله أم ثلاث) لكون الزوج
 دخل بها فهدم الطلقتين (قوله ابنه رضاعا) لان اللبن وفیه بعد تسليم الحكم أنه وقت تحقق البنوة لم تكن زوجة
 كما أنه وقت تحقق الزوجية لم يكن ابنها (قوله شري أمه أمه) الاولى التعبير عنك ليفيد الارث فأفاده أبو السعود
 (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطء وشك في الحمل كذا في الحلي - ولعل الوجه في الثاني أن الشك في الحرز
 لا يزيل الحل البقيني وفي المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال في جوابه وطئتها

كنت عنه وعنه وخاله وخالته لقوله تعالى
 وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم بالمصاهرة
 (بنت زوجته الموطوءة وأم زوجته)
 وجدا تم مطلقا بمجرد العقد الصحيح (وان لم
 يوطأ) الزوجة لم تنكح بنات بنات بنات
 يحرم بنات الرمية والربوب في الكشف
 ويدخل بنات الرمية كالدخل عند أبي حنيفة
 والامس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة
 وأقر المصنف (وزوجة أمه) وأما بنت زوجة
 ولو بعد ادخل بها أولا (الكل) مما مر
 أبيه أو ابنه فلا (و) حرم (الكل) مما مر
 تحريمه نه - بابوه افرة (رضاعا) الا
 ما استثنى في بابيه وفروعه يقع مغلطة فقال
 طلق امرأته تطلقه ولها منه لبن فاعتدت
 فنكحت صغيرا فأرضعته فخرمت عليه
 فنكحت آخر فدخل بها فأبناها فهل زهود
 فلا قول بواحدة أم ثلاث الجواب لا زهود
 الله أبا الصبر وورثها حليته انه رضاعا شري
 أمة أمه لم يحل له ان يعلم أنه وطئها

لا يهل لابنه أن يكذبه وإنما ألان الظاهر بشهده (قوله فوجد هاتين) الذي في البصر فلما أراد مجامعتها
وجد هاتين وهو يلتمح إلى أنه وجد هاتين ابغى جاءه أما لوجامعتها فتعني قولهم سم أن الوطء في دار الاسلام
لا يخلو من - قد أومر لوم المهر (قوله أبو لفضي) أي أنزال بكاري (قوله بانت بلامهر) الظاهر أن البينة
صورية والا فليست بدرجة عند التصديق حتى توصف بها (قوله وحرم أيضا بالصهرية) اعلم أن حرمان
المصاهرة أربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه فبأصولها وفروعها على الزاني نسبا
ورضا كما في الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وفروعه أهول المنزل في بها وفروعها بحجر والهيل على الحرمة
قوله تعالى ولا تنكحوا منكم من النساء والنكاح هو الوطء ولهذا حرم على الابن ما وطئ أبوه بملك اليمين
فم الزنا وقال عليه الصلاة والسلام من نظر إلى فرج امرأة لم ينجس له أمها ولا ابنتها وقال عليه الصلاة والسلام
من مس امرأة بشهوة حرم عليه أمها وابنتها والوطء انما هو محترمان حيث نه سبب الجزئية بواسطة ولد
يضاف إلى كل واحد منهما كلالا من حيث أنه زنا (قوله أصل منيته) عبر بالأصل ليم الخدات سواء كن من
قبل الأب أو الأم (قوله أراد بالزنا الوطء الحرام) أي ليشمل المنكوحه فاسدا والمشتراة كذلك والامة المشتركة
والملكبة وزوجته الحائض والنفساء والمظاهر منها اذا وطئ من وانما قيد بالزنا وهو وطء مكلف في قبل مشتمة الخ
عن الملك وشبهته لانه محل الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله وأصل محسوسة الخ)
أطلق في المس فشملي كل موضع من بدنهما ولا يقرم على أيه وابنه الا أن يصدق أنه يغلبه على ظن ما صدقه أي
في اخباره بالمر بشهوة أظا صاحب البصر (قوله بشهوة) وجود الشهوة من أحد ههما كاف فلو ادعتا
وأذكرهما فهو مصدق الا أن يقوم اليهما منتشرا فيهما فانه لا بد من دليل الشهوة كذا في الخاتمة أو بأخذ ثديها أو بركب
معها - هذا في الخلاصة وقوله فان ادعتا الخ أي ادعت الشهوة منه مع اعترافها بعدم وجودها منها والا
فوجودها من أحدهما كاف كما تقدم وهذا بخلاف النظر حيث يشترط وجود الشهوة من وجود منه النظر لا ما يعم
المنظور اليه والحاصل أنه اذا سم بشهوة منها ثبتت حرمة المصاهرة وإن لم يشتهها بخلاف ما اذا نظر إلى فرجها
الداخل بشهوة منها قائم الا ثبت اذا لم يشتهها وغنامه في أبي السعود (قوله ولولمعه على الرأس) نقل في البحر
عن الخلية لومس شعرا مرة عن شهوة قالوا لا تثبت حرمة المصاهرة وذكر الكيسانيات أن ما تثبت اه وفيه في
ترجيع الثاني لأن الشعر من بدنهما من وجه دون وجه كما قد ناه في الفصل فثبتت الحرمة احتياطا كحرمة
النظر اليه من الاجنبية ولما حرم في المحيط بشوتهما وفصل في الخلاصة فاعلم الرأس كالبطن بخلاف المسترسل
اه قال في النهرواني أن يكون ما في الخلاصة محل القوانين (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) يرجع إلى الزنا والمر
أما الاول في البحر لكنه لا بد أن يكون بغير جائل يمنع وصول الحرارة فلوجامعتها بغير حرقه على ذكره لا تثبت
كما في الخلاصة وأما الثاني فنقال فيه أيضا وانصرف اللبس إلى موضع من البدن بغير جائل وأما اذا كان بجائل
فان وصلت حرارة البدن إلى يده تثبت الحرمة والا فلا كذا في أكثر الكتب فيافي الذخيرة من أن الشيخ الامام
ظاهر الدين يفتي بالحرمة في التمسك على القدم والذقن والخذل والرأس وان كان على المقنعة محمول على ما اذا كانت
المقنعة رقيقة فصل الحرارة معها اه (قوله وأصل ما سته) ثبوت الحرمة بمسها مشروط بأن يصدقها أو يقع
في أكبر رأيه صدقها كافي الفتح (قوله والمنظور إلى فرجها) انما أخرها وكان المناسب ذكرها عقب المسوسة لكثرة
فروعها ولا يصدق النظر إلى هذا المحصل الا اذا كانت مكتبة وعند أبي يوسف يكتفي في الحرمة النظر إلى منابت
الشعر وقال محمد لا تثبت حتى ينظر إلى الشق ومحمد في الخلاصة واختار الاول صاحب الهداية ومحمد
في المحيط والذخيرة وفي الخاتمة وعليها الفتوى وفي فتح القدير وهو ظاهر المذهب لأن هذا حكم يتعلق بالفرج
والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه دون وجه وان الاحتراز عن الفرج الخارج متعذر فسقط
اعتباره (قوله وفروعه) أي فروع من تقدم فحرم عليها أو عليه فيكون ما ذكر محارمه أو لها لكن لا يجوز
المساورة والخلوة بين للاحياط كما قالوا فاما اذا كان الرضاح تابعا غير مشهور ولا يخل المناكحة ولا الخلوة ولا المساورة
للاحياط اه بحر (قوله مطلقا) يرجع إلى الأصول والفروع أي وان علون وان سفلى (قوله لا بعدهما) حتى لو
وجدت بغير شهوة ثم اشتبهت بعد التمسك لا تتحقق به حرمة - لمجي عن المنع (قوله وحدها فيهما) أي حد الشهوة في المس
والنظر احاديثي (قوله أو زيادته) أي زيادة التمسك ان كان موجودا أولا (قوله به يفتي) وقيل حدها أن يشتهي

تزوج بكره فوجد هاتين قالت أبو لفضي
ان صدقها بان بلامهر والا لا شئني (و) حرم
أيضا بالصهرية (أصل منيته) أراد بالزنا
الوطء الحرام (و) أصل (محسوسة بشهوة)
ولولمعه على الرأس بجائل لا يمنع الحرارة
(و) أصل (ما سته) المدق (الداخل ولو)
والمنظور إلى فرجها (و) وفيه في
مطلقا والعبرة بالشهوة عند المس والنظر
لا بعدهما وحدها انه ما تجزئ له أنه أو زيادته
به يفتي

بقوله ان لم يكن مشتمها او يزاد ان كان مشتمها ولا بشرط محرك الا كونه محصية في المحيط والصفة وفي غاية البيان
وعليه الاعتقاد وفائدة الخلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيخ الكبير والعين والذي مانت بهونه فعلى القول الاول
لا تثبت الحرمة وعلى الثاني ثبت وقد اختلف التصحيح بجر (قوله وفي امرأة وهو شيخ كبير الخ) ظاهر
ما في النصيب وقبح القدير ان ميل القلب كاف في الشيخ والعين اتفاقا وان حمل الاختلاف فيمن يتأق منه
الاتسار اذا مال بقلبه ولم تتشرأله كذا في البحر واراد بنحو الشيخ العين والمحبوب كما في الحلبي ولم ارحكم
الخشى المشكل في الشهوة ومقتضى معاملة بالاضر ان يجري عليه حكم الانثى (قوله به يفتي) ففي اشتراط محرك
الا كونه وعدمه في النظر قولان مفتي بهما قال المحشى على هذا ينبغي ان يكون مس الفرج كذلك بل اولى لان
تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في المس لغير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر (قوله
ولا حرمة) لانه اذا لم ينزل تبين ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا انزل حيث يعلم ان مقصوده مجرد الشهوة كذا
في الحلبي اى ان الشأن كذلك ومعنى نفي الحرمة بالانزال ان الحرمة عند اشتداد المس حكمها موقوف الا ان
يتبين الحال فان انزل لم تثبت والاثبت وليس معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالانزال نفي لان حرمة
المصاهرة ما اذا ثبتت لا نفي ابدأ حوى عن العناية (قوله به يفتي) وقبل تثبت الحرمة مع الانزال كذا في البحر
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا مفهوما ذكر الاصول والفروع فافاد به ان حرمة المصاهرة لا تحقق في غيرها (قوله
اذا رآه) لاحاجة اليه احصاء تعلق بالمرور بقوله المنظور (قوله لا يحرم المنظور الى فرجها الخ) هو على تقدير
مضاف الى لا يحرم اصل وفرع المنظور الى فرجها والا فانظروا الى فرجها لا يحرم مطلقا اه حلبي وفيه
انها تحرم على اصول وفروع (قوله بالا نكاس) متعلق بالمنظور بالنسبة الى المقن وبالمرنى بالنسبة الى الشارع
والمراد بالانكاس انعكاس الاشعة الخارجة من الحديقة الى سطح الصقيل كآلة وآلة الماء من سطح الصقيل
الى المرنى وفيه ان المرنى حينئذ حقيقة لانه لم يكن عليه سم ان يخرجوه على القول بالانكاس وهو ان المقابل
للمقابل تطبع صورته ومثاله فيه كمالا يفتي على ذي درية في علم الكلام اه حلبي (قوله هذا) الاشارة الى
حرمت المصاهرة (قوله ولو ما ضيا) كيجوز شواها لانها دخلت تحت حكم الاشياء فلا يخرج عنها بالكبر ولا انها
محل للولد كما وقع لزوجتي ابراهيم وزكريا عليها الصلاة والسلام (قوله وصغيرة لم تشته) قال الفقيه ابو الليث
مادون تسع سنين لا تكون مشتهة وعليه الفتوى اه فافاد انه لا فرق بين ان تكون حينة أولا بجر (قوله
فلا تثبت الحرمة بها) اى بالمصاهرة في غير ما ذكر (قوله أصلا) اى سواء لمس أو نظر أو وطئ في القبل أو الدبر
وسواء انزل أم لا حلبي (قوله مطلقا) اى سواء كان بصي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات
حلبي عن البحر (قوله لعدم ثبوت كونه في الفرج) علة لعدم ايجاب وطء المقضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم
ايجاب وطء الدبر المصاهرة فالتيق بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانما كمالا لفهامها
بالاولى قال في البحر وأورد عليه ما اى على عدم ايجاب وطء الدبر والافضاء المصاهرة ان الوطء في المثنتين
وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سببا لها بل الوجود فيه ما اقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء المسبب للولد
وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق في السورتين اه وبه علم انه لا فرق في المثنتين
بين الانزال وعدمه اه حلبي (قوله لا فرق الخ) راجع الى قوله اما غيرها فلا يعني لا تثبت حرمة المصاهرة بوطء
غير المشتهة سواء كان وطؤها زنا أو نكاحا وكذا المية لا تثبت بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها حرمة
المصاهرة (قوله فلوترقج صغيرة) تبريع على قوله اما غيرها فلا سواء كان زنا أو نكاح وتقدم بيان سن
من لا تشتهى وأطلق في قوله فدخل به فم ما اذا أفضاها أو لا (قوله جاز لا لاول التزوج بينهما) اما أنها لم تحرم
بمجرد العقد (قوله لعدم الاشتباه) علة للجواز اى وهو شرط ثبوت حرمة المصاهرة (قوله وكذا اشترط الشهوة)
اى انبوت حرمة المصاهرة في الذكر بان يجامع مثله وفي الغمانية الصبي الذي يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو
ان يجامع ويشتهى ونسحقى النساء من مثله وهذا ظاهر في اعتبار كونه مراهما لابن تسع خلافا لما في البحر اه
نهي (قوله ولا فرق بين المس الخ) الصواب في التركيب ان يقول ولا فرق في المس والنظر بشهوة بين عمد الخ
قال في الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو كرها أو مخطئا كذا في القم
أو ناسيا كما في السراج بل كان الاولى ان يفسط قوله بن المس والنظر بشهوة اعم الوطء فانه مثله ما في عدم

وفي امرأة وهو شيخ كبير الخ
أوزادته وفي الجوهر لا يشترط في النظر
للعين تقرير بل آله به يفتي هذا اذا لم ينزل
فلو انزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي ابن
كمال وغيره وفي الخلاصة وفي أخذ امرأة
لا تحرم عليه امرأة (لا) بجر (من مسألة
الى فرجها) الدخول اذا رآه (من مسألة
أوما) لان المرقى مشاهة (بالانكاس) لا هو
(هذا اذا كانت حينة مشتهة) ولو ما ضيا
(أما غيرها) به في المنة وصغيرة لم تشته (فلا)
(أما غيرها) بها أصلا كوطء دبر مطلقا وكما لو
تثبت الحرمة بغير كونه في الفرج كما لو
أفضاها لعدم ثبوت كونه في الفرج كما لو
منه بلا فرق بين زنا أو نكاح وانقضت عنها
لا تشتهى فدخل بها فوطئها (الترقج بينهما)
وترقجها بغير جاز لا لاول (الترقج بينهما)
لعدم الاشتباه وكذا اشترط الشهوة في المس
فالجوامع غير مراهم فمأه (بين المس والنظر
ولا فرق) فمأه (بين المس والنظر
بشهوة بين عمد

الفرق بين العمد الخ فيما يظهر اه حلي (قوله ونسيان) بأن حلف أن لا يمس غير حله ولا ينظر اليه قنسى ونظر
أومس (قوله وخطا) بأن نظمها زوجته نفس أو نظر (قوله فلا يقظ) تقربح على الخطا (قوله أو يدها بانه)
مخصوص بما لو كان الابن مراهاق لانه حينئذ يكون مشتهى لا مطلقا بدليل ما سبق أفاده أبو السعود ولا بد
من قيد الشهوة أو ازديادها لانه قيد في موضوع المسئلة (قوله في أى موضع كان) سواء كان على الفم وانخذ
أو غيرهما (قوله جوهره) نقل في البحر عنها أنه لو مس أو قبل وقال لم اشته صدق الا اذا كان المس على الفرج
والقبيل في الفم (قوله ولو على الفم) مباغلة على المنى لا على النوى والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم
الاشتهاء وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه
حلي (قوله وفي المس) ال عوض عن المضاف اليه أى وفي مس أى مس أم امرأته لا تحرم امرأته الخ (قوله
والمعاقبة كالقبيل) تثبت الحرمة بها ما لم يظهر عدم الشهوة (قوله وكذا القرس والعص بشهوة) ينبغي ترك قوله
بشهوة كما فعل المصنف في المعاقبة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى لانه يبعد
قوله الحلي (قوله ولو لاجنبية) أى لا فرق بين أن تكون زوجته أو أجنبية أما لاجنبية فصورتهما ظاهرة
وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه
بناتها واعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك اه حلي (قوله وتكنى الشهوة
من أحدهما) هذا الغاية في المس أى في النظر تعتبر الشهوة ومن الناظر سواء وجدت من الا حرام لا (قوله
ومراهن) أى في الوطء والمس والنظر وقوله ككبالغ أى في ثبوت حرمة المصاهرة ولو تعم المقابلات بأن قال
كالبغ عاقل صاحب لكان أولى (قوله تحصرم) أى أنها فهو من باب الحذف والاصال حلي (قوله وبجرمة
المصاهرة الخ) ذكر صاحب الهندية عن نكاح الاصل لمجرد أن السكاح لا يرتفع أى حكمه من كل وجه بجرمة
المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التبني لا يجب عليه الخ إذا شبه عليه أولم يشبه
(قوله لا بعد المزاكرة) ظاهر اطلاقه أن المزاكرة بالقول أو بالبعد عنها تكفى ويحرم (قوله لا يكون زنا) بل هو
وطء يشبه تدرأ بالحد (قوله فدخلت فراش أبيها) ككفى به عن المس والافتراء الدخول بغيره لا يعتبر
وفي الهندية اذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة ففى أن تكون له جارية مثله افوقعت منه شهوة ومع وقوع بصره
قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تنهاها لا تحرم
لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة اه ولومس ظفرها شهوة أو أسفل الخف تشب الا اذا
كان منهلا لا يجذب الندم والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قبل اذا مقبده الى امرأته بشهوة
فوقعت على أم ابنتها فان دامت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته اه (قوله وبنت سنها الخ) قال
في المعراج بنت خمس لا تكون مشتهاة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشتهاة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع
اختلاف الرواية والمناخ والاصح أنها لا تثبت الحرمة كذا في البحر وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر أنه كان
يقول ينبغي للمفتي أن يفتي في السبع والثمان أنها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها سابعة فجملة جسمية فحينئذ
يفتى بالحرمة كذا في الذخيرة هندية (قوله وان ادعت الشهوة) أى ادعت وجود الشهوة منه مع اعترافها
بعدم وجودها منها وقد تقدم أن وجودها من أحدهما في المس كاف قال المقدسي لو قبل امرأة أبيه بشهوة
أو الاب امرأته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقت
حرمت اه (قوله في قبيله) مصدر أضعف الى فاغله أى في قبيله اياها (قوله وانكرها الرجل) أى زوجها
فهو مصدق لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقت الزوج وقعت الفرة ويجب المهر على الزوج ويرجع به على الذي
فعل ان نعدا القضاء على الفساد وان لم يمهلا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعدد الوطء الفساد لانه وجب
الحد والمال مع الحد لا يجمع هندية (قوله الا أن يقوم) أى من قبلها سواء كان أبيا الزوج أو ابنه (قوله آله)
بالرفع فاعل منتشر (قوله لقريئة كذبه) أى للقريئة الدالة على كذبه وهي انتشار آله (قوله أو يركب معها)
أى ويمسها من غير حائل أصلا أو مع حائل رقيق والمراد الركوب معها على دابة وهو معطوف كالذى قبله على يقوم
(قوله وفي الفتح بترأى الخ) الفتح منقول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين
المرغيناني يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والحد والرأس وان كانت على مقنعة وكان يقول لا يصدق فانه لم يكن

ونسيان) وخطا واكرهوا فلا يقظ زوجته
أو لا يقظته هي الجماعا فتبديده فبتم المشتهاة
أو يدها بانه حرمت الاثم أبدا فتع (قبل أم
امراته) في أى موضع كان على الصحيح
جوهرة (حرمت) عليه (امراته) ما لم يظهر
عدم الشهوة (ولو على الفم) تحرم (ما لم تلم
في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (ما لم تلم
الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة
بخلاف المس (ولم تلم) كالتقبيل) وكذا
القرص والعص بشهوة ولو لا جنبية وتكنى
الشهوة من أحدهما ومراهن ومجنون
وسكران بنته تحرم وفي القنية قبل
السكران بنته حتى لا يحل لها ان تزوج باخر
لا يرتفع السكاح حتى لا يحل لها ان تزوج باخر
لا بعد المزاكرة وانقضت العدة والوطء بها
لا يكون زنا وفي الخاتبة أن النظار لفرج ابنته
لا يكون زوجا بجرمة امرأته وكذا لو فزعت
بشهوة بوجوب حرمة امرأته وكذا لو فزعت
فدخلت فراش أبيها بجرمته فانشر لها أبوها
فحرم عليه أمها (وبنت) سنها (دون تسع
ليست بمشتهاة) به يفتي (وان ادعت الشهوة)
في قبيله أو تقبيلها بانه (وانكرها الرجل
فهو مصدق) لاهي (الا أن يقوم) وم اليها
منتشرا (آله) (فيما تنهاها) (قريئة كذبه
(أو يأخذ منها) أو يركب معها) أو يمسها
على الفرج أو يقبلها على الفم فانه الحدادي
وفي الفتح بترأى الحاق الحدادين بالفم

بشهوة اهـ لكن قوله وان كانت على مقنعة محمول على ما اذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة معها كما صرح به
 في البحر (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الهندية لو اقتربحرمة المصاهرة بواخذبه وبنزق بينهما وكذلك
 اذا اُضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جاعمة اُمتك قبل نكاحك بواخذبه وبنزق بينهما
 ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسعى والاصرار على هذا الاقرار ايس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال
 كذبت فالقاضي لا يصدق به ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما اقتر لا تحرم عليه امرأته اهـ (قوله
 ولو هازلا) أي ولو تكلم به على طريق الهزل (قوله عن شهوة) حال من اللبس والتقبيل (قوله والنظر الى ذكره
 أو فرجها) وكذا الاقرار بذلك اهـ حلي (قوله بانتشار) أي فيمن يستشعر أنه اهـ حلي (قوله أو آثار) أي
 في المرأة والشيخ الكبير والحبوب والعين اهـ حلي (قوله بين المحارم) الاولى سدقة لان قول المصنف بين امرأتين
 يغني عنه ولان المرأة وامرأة ابنتها محارم ومع ذلك يجوز الجمع بينهما وأجاب الحلبي بأن قول المصنف بين امرأتين
 بدل منه بدل من محمل وأطلق في المحارم فم المحرم نسبا ورضا حتى لا يجوز الجمع بين الاختين رضاهما
 أفاده صاحب البحر (قوله أي عقد صحيحا) لا غرة لهذا القيد ولذا تركه صاحب النهر وذلك لانه
 اذا تزوجهما في عقد واحد لا يكون صحيحا والحرمه ثابتة وكذا اذا تزوجهما على التعاقب وكان
 نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً والحرمه ثابتة نعم لغيره فيما اذا تزوج
 الاولى فاسداً فان له حينئذ أن يعقد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نكاحاً ونكاح الاولى
 وان كان فاسداً يسمى نكاحاً كما شاع في عباراتهم حلي بزيادة (قوله وعدة) أي من جهة العدة
 في احدهما وذلك لان أثر النكاح قائم فلو جاز التزوج بجمع ويحرم تزوج امرأة قبل انقضاء عدة أربع
 مائة من فان انقضت عدة الكل معاجلة تزوج أربع وان واحدة فواحدة وله تزوج أربع سوى أم ولده
 المعتدة منه بعد عدة غيرها ولزواج المرتدة اللاحقة بدار الحرب تزوج أختها وأربع سواها قبل عدتها كذا
 في البحر (قوله ولو من طلاق بائن) أو عن اعتناق أم ولد خلافاً لهما بصر (قوله بملك عين) متعلق بوطأ
 واحتزبه عن الجمع ملكاً من غير وطء وذلك جائز كما في البحر (قوله بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحاً وعدة
 ووطأ بملك العين (قوله أيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذلك الم يحل للآخرى كالجمع بين
 المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسباً أو رضاعاً كالجمع بين عمتين وخاتنتين كأن يتزوج
 كل من الرجلين أم الآخرة فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الاخرى أو يتزوج كل من
 الرجلين بنت الآخرة فيولد لهما بنتان فكل من البنتين خالة الاخرى (قوله أبداً) خرج به ما لو تزوج أمة
 ثم سبقتها فانه يجوز لانهم أحرمة مؤقتة بزوال ملك العين وانما أخير جناها بقصد الابدية لدخوله تحت القاعدة
 فانه لو فرضت الأمة ذكر لا يصح له ارادة العقد على سبقتها ولو فرضت السيدة ذكر لا يحل له ابرام العقد على أمته
 الأعلى سبيل الاحتياط كما يأتي (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على
 ابنة أختها فلهكم اذا فعلتم ذلك طعمتم أرحامكم (قوله مخصص الكتاب) هو قوله تعالى وأحل لكم ما وراء
 ذلكم (قوله فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها) لانه لو فرضت بنت الزوج ذكراً بأن كان ابن الزوج لم يجز له أن
 يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجاز له أن يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل أجنبي بصر
 (قوله أو امرأته ابنتها) لان المرأة لو فرضت ذكر الجرم عليه التزوج بامرأة ابنة ولو فرضت امرأة الابن ذكر
 الجماره التزوج بالمرأة لانه أجنبي عمتها (قوله ثم سبقتها) أشار به الى أنه لو تزوجهما في عدة لم يصح نكاح واحدة
 منهما ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الأمة اهـ حلي (قوله لم يحرم) أي نكاح الاخرى
 فلا يحرم الجمع وهذا لا يظهر في السيدة مع أمته لانه لا يجوز عقد السيدة على أمته الاحتياط الا أن يراد بعدم
 الحرمه حل الوطء أو حل ارادة العقد احتياطاً (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أم ثم تزوج
 أو الأمة ذكر احد ثم حدثت تحرم الاخرى اهـ حلي (قوله بنكاح صحيح) خرج ما اذا تزوج أخت أمته الموطوءة
 بنكاح فاسد فان له أن يطأ أمته الا اذا دخل بالمنكوحه فحينئذ تحرم الموطوءة لوجود الجمع بينهما حقيقة حلي
 عن البحر (قوله أخت أمة) وعكس المسئلة حكمه كذلك وهو ما اذا تزوج جارية ولم يطأها حتى ملك أختها فليس
 له أن يطأ المشتراة لان المنكوحه موطوءة كذا في البحر (تبيه) سئل عن الجمع بين الاختين في الجنة فأجاب

وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بامرأتك
 فقال جاء عنتها ثبتت الحرمه ولا يصدق أنه
 كذب ولو هازلا (وتقبل الشهادة على الاقرار
 بالامس والتقبيل عن شهوة وكذا) تقبل
 (عني نفس الامس والتقبيل) والتقبيل
 ذكره وفرجها (عن شهوة في الفحار) تجنب
 لان الشهوة مما يوقف عليها في الجمل بالانتشار
 أو آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحاً)
 أي عقد صحيحاً (وعدة ولو من طلاق بائن
 و) حرم الجمع (وطأ بملك عين بين امرأتين ابنتها
 فرضت ذكر الم تحل للآخرى) أبداً الحديث
 مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور
 يصلح مخصصاً للكتاب (فجاز الجمع بين امرأة
 وبنت زوجها) أو امرأة ابنتها وأمة ثم
 سبقتها لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن
 أو السيدة ذكر الم يحرم بخلاف عكسه (وان
 تزوج بنكاح صحيح) (أخت أمة) قد وطئها

الرملي بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها والعلة التباغض وقطعة الرحم وهذا المعنى منتف
 في الجنة اه وصرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة إلا الآثم والبنات قال شيخنا ومذهبا أن العلة
 المنصوص عليها تعلق بها الحكم وجودا وعدمها كالطواف في الهرة الأهلوية فإنه لفقد في الوحشة صار سورها
 نجسا وهذا العلة منصوص عليها بقوله صلى الله عليه وسلم فإنكم إذا علمتم ذلك قطعتم أرحامكم فما أجاب به الرملي
 موافق لنسابة أو كون علة هذا الحكم منصوصا عليها بالاستنبط أبو السعود (قوله صرح النكاح) لأنه صدر
 من أهله وهو واضح مضافا إلى محله لأن الاخت المملوكة وطؤها من باب الاستخدام وهو لا يمنع نكاح الاخت
 حلبي عن العناية (قوله حتى يحرم) بفتح الياء من الثلاثي لا بضمها من الرباعي المخفض لقصوره على ما إذا كانت
 حرة أحدهما عليه بنقل منه وليس بالزم فإنه بغير أحدهما تحريم عليه وموت باليس بفتح الهاء اه حلبي
 (قوله حل استماع) من إضافة ما كان صفة أي يحرم الاستماع الحلال فالحرمة صفة الاستماع الذي هو فعل
 المكلف لصفة الحل لأنه مقابلة وليس فعلا لا مكلف (قوله بسبب ما) كبيع الأئمة كالأئمة كالأئمة كالأئمة كالأئمة
 كذلك وهبتهما مع تسليم وكما تهاوت تزويجهما بنكاح صحيح فلو فاسد إلا عبرة به إذا دخل بها فحرم الموطوعة
 لوجوب العدة عليها فقل حينئذ المنكوحة ولا يؤثر الأعرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والأجارة
 والتدبير لأن فرجها لا يحرم بهذه الأسباب منح أقول من أسباب تحريم الموطوعة موتها ولم يذكر أسباب تحريم
 المنكوحة كطلاقها وموتها مع عموم المنزلة حلبي (قوله لأن للعقد حكم الوطء) اعترض عليه بأن النكاح
 لو كان قائما مقام الوطء حتى تصير المنكوحة موطوعة تحكي يجب أن لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامع بينهما
 وطأ كما قال به الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وأجيب بأن نفس النكاح ليس بوطء حتى يصير به جامع بينهما
 وإنما يصير وطأ بعد حكمه وهو حل الوطء فلا يكون وطء الأئمة ما نسا عن النكاح كذا في العناية وردة الكمال
 وأجاب بجواب مذكور في النهر فراجع ان شئت (قوله ثبت نسب أولاده) ظاهره ولون غير دعوة فاذا نفي
 لاعتن أو كذب نفسه فيجد ويجز (قوله اثبت الوطء حكم) أي بالعقد لأن قطع المسافة جائز على طريق الكرامة
 أو الاستخدام (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله قد وطئها حلبي (قوله له وطء المنكوحة) لأن المرفوعة ليست
 بموطوعة كما فلم يصير جامع بينهما وطأ لا حقيقة ولا حكما ولو لم يكن له أن يوطأ أحدهما وإذا وطئ أحدهما
 ليس له وطء الأخرى بعد ذلك ولو لا جارية فرطتها ثم ماتت أختها كان له أن يوطأ الأولى وليس له وطء الأخرى
 ما لم يحرم فرج الأولى على نفسه ولو وهبها ثم ماتت لم يجل له وطء واحدة منهما ما حتى يحرم الأخرى بسبب بحر
 (قوله ودواهي الوطء) كلقبته واللمس والنظر بشهوة (قوله كالوطء) أي في التحريم حتى يحرم أحدهما عليه
 (قوله أو من بعناهما) هو كل امرئ من أئمتنا ففرض ذكر المثل للأخرى اه حلبي وقد تبع الشارح المصنف
 في هذه الزيادة ولا حاجة إليها للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعهما من المحارم (قوله
 ونسي النكاح الأول) فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطء الأولى إلا أن يوطأ الثانية فيحرم الأولى إلى انقضاء
 عدة الثانية كما لو وطئ أخت امرأته بثبته حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة حلبي عن الجهر
 (قوله فترق القاضى) اعلم أنه يفترض على الزوج أن يفارقه ما فلول يفارقه ما وجب على القاضى أن علم بحاله
 أن يفترق بينه وبينها لأن نكاح أحدهما باطل يبين ولا وجه لتعيين أحدهما لعدم الأولوية والترجيح من غير
 مرجح لا يجوز ولا يجوز التحرى في الفروج فيستعين التفريق إن لم يبين الزوج أحدهما ما بالفعل فإن دخل أو بين
 أنها سابقة قضى بنكاحها لتصادقهما وفترق بينهما وبين الأخرى ولودخل بأحدهما وبين به ذلك أن الأخرى
 سابقة يعتبر الثاني لأن الأول يان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح أبو السعود ثم انما يفترق بينه
 وبين كل منهما ما إذا لم تكن أحدهما منغولة بنكاح الغير أو عذته فإن كانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم
 تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد وأحدهما متزوج بأربع نسوة فأنما تكون زوجة
 الآخر لأنه لم يتحقق الجمع بين رجلين إذا كانت لا تحل لأحدهما وعلم أنه إذا تزوجها بعد واحد وقع التفريق
 فإن كان قبل الدخول فلا مهر له ما ولا عدة عليها وإن دخل بها ما وجب لكل الأقل من المسمى ومهر المثل كما هو
 حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة وإذا تزوجها بعد قد نسي الأول منهما وقع التفريق فإن صكك قبل
 الدخول فله أن يتزوج أيهما شاء للعالم أو بعد الدخول بهما فليس له التفرق بواحدة منهما ما حتى تنقضى عدهما

صح النكاح لكن (لا يوطأ واحدة) ثم ما
 (حق يحرم) حل استماع (أحدهما عليه)
 بسبب تالان للعقد حكم الوطء حتى لو نكح
 منفرقة مغربية ثبت نسب أولادهما
 منه لثبوت الوطء حكم ولو لم يكن وطئ الأئمة
 له وطء المنكوحة ودواهي الوطء كالوطء ابن
 كمال (وان تزوجها ما معا) أي الاختين أو من
 بعناهما (أو بعد قد نسي) (النكاح
 الأول فرق) القاضى (بينه وبينهما)

وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدة تم ادون الاخرى كيلا يصير جامعا وان بعد
الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها منع من تزوج اختما حلبي عن البصر
(قوله ويكون طلاقا) حتى ينقض من طلاق كل واحدة منهما اطلاقا ولو تزوجها بعد ذلك (قوله يسمى في مسئلة
النسيان) راجع الى قوله ويكون طلاقا والى قوله نصف المهر كما يعلم بما بعد والمراد بالمهر أحد المهرين لا الجنس
الصادق به - ما (قوله البطلان) أي فالتفريق فيه لا يكون طلاقا وهو مقيد بعدم شغل احدهما بنكاح الغير
أو عدته فان كان صحيح نكاح الفارغة (قوله وعدم وجوب المهر بالاباطة) قال في الهندية وان كان بعد الدخول
يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر منلها ومن المسمى كذا في المختبرات (قوله وهذا) أي تصيف أحد المهرين
بينهما (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم حلبي (قوله وهو مسمى) الضمير راجع
الى المهرين بتأويل المذكور قاله الحلبي (قوله وادعى كل منهما أن المهر الاول) فلو قالنا لا ندري أي النكاحين
كان أو لا لا يقضى لهما ابشئ لأن المقضي له مجهول وهو يمنع صحة القضاء على كل واحد من ألف درهم
لا يقضى لاحدهما ابشئ الآن تصطلح بأن تنقض على أخذ نصف المهر منه فيقضيه لهما به كذا في البصر قال
في التناوي وصورة الاصطلاح أن تقول المرأتان عند القاضي ثلثا عليه المهر وهذا الحق لا بعد وانقضت على
أخذ نصف المهر فيقضيه القاضي كذا في النهاية اه حلبي (قوله ولا يثبت لهما) فلو أقامت احدهما وحدها
البينة على السبق ففكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قد سنأى قوله ونفسى الاول ومثله عدم البينة لهما
وجودها لهما قال في المتولى الهندية وأذا برئت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهرين - ما بالاتفاق
في رواية كتاب السكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي اه حلبي (قوله فان اختلف مهرهما) مختز قوله
متساويين قدرا وجنسا وهو صادق باختلافهما ما قد رافق كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من
الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن
ألف درهم من الذهب وقد رافق وجنسا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي
درهم من الذهب قاله الحلبي (قوله فان علما) بالبناء لا الجوهول ونحوه - ير التثنية عائدة على المهرين وليس المراد علم
نفس المهرين بل علم أن هذا المهر المعين لثلاثة والاخر لآخر اه حلبي (قوله فلكل ربع مهرها) ففي الصورة
الاولى اصاحبة الالف ما ثلثان ونحوه من الفضة واصاحبة الالفين خمسة ثلثان من الفضة وفي الثانية لصاحبة
الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالف الذهب ما ثلثان وخمسون من الذهب وفي الثالثة
لصاحبة الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين الذهب خمسة ثلثان من الذهب اه حلبي
(قوله والا) أي وان لم يعلم أن هذا المهر لثلاثة بعينها وهذا لثلاثة بعينها (قوله فلكل نصف أقل المسميين) فبه
نظر فانه اذا أخذت كل واحدة نصف أقل المسميين فقد أخذتاهما كاملا مع أن المستحق عليه نصف مهر كاتبه
عليه الشرع لا لى فكان عليه أن يقول والاف لهما نصف أقل المسميين قاله الحلبي (قوله وان لم يكن مسمى) أي
وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة واذ اسمى لاحدهما دون الاخرى قل لهما المسمى أخذ ربه
والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة اه حلبي (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) كذا في البصر وغيره والمتبادر
منه أن كل واحدة يجب لهما ما سمي لها وهو باطل لأن هذا حكم السكاح الصحيح وان حل على أن لاحدهما مهر
كاملا والاخرى عقر كاملا كما قاله في النهر لا يصح أيضا لان الواجب المهر المسمى كاملا لواحدة والاقل من المسمى
ومهر المثل لواحدة كما في النسخ ويقسم الجميع بينهما فيكون لكل واحدة نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى
ومهر المثل قال السكالي ويجب حمله على أن المسمى اتحد لهما قدر وجنسا فان اختلف تعذرا يجب العقر
ليست احدهما أولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد اه أي
والوطء تحقق فيه ما ويجب أيضا حمله على ما اذا اتحد مهر لهما فان اختلف تعذرا يجب العقر وان كان المسمى
متعذرا فراجع أفاده الحلبي ولم يبين الحكم عند تعذرا يجب العقر والظاهر أنه يجب لكل الاقل من المسمى ومهر
مثلهما (قوله ومنه يعلم حكم دخوله باحدة) يعني أن المدخول به يجب لهما نصف المسمى ونصف الاقل من مهر
المثل والمسمى لان ان كانت سابقة وجب لهما جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لهما الاقل من مهر المثل والمسمى
فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول به يجب لهما ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لهما نصف المسمى وان

ويكون طلاقا (وله ان نصف المهر) يعني
في مسئلة النسيان اذا الحكم في تزوجهما
البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطء كما في
تأمة الكتب فتنبه وهذا (ان كان مهرهما
متساويين) قد رافق وجنسا (وهو مسمى في العقد
وكانت الفرق قبل الدخول) وادعى كل
منهما أن المهر الاول ولا يثبت لهما فان اختلف
مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا
فلكل نصف أقل المسميين (وان لم يكن
مسمى فالواجب متعة واحدة لهما) بدل
نصف المهر (وان كانت الفرق بعد الدخول
وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره
بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله باحدة
(وهذا الحكم فيما جاء بهما من المحارم)
في نكاح

كانت متأخرة لا يجب لها شيء في نصف النصف اه حلي (قوله وحرم نكاح المولى أمته) لأن ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيلزم إثبات الثابت وليس المراد من هذه الحرمة استحقاق المولى العتوبة بل المراد أنه لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقائه بالنكاح بعد الاعتراف ووقوع الطلاق عليها ووجوب القسم لها وعدة عليها خامسة وثبوت نسب ولها يد ودعوة منه بجر وغيره قال الشربلاني ولا يخفى ما في عدم عدتها خامسة ونحوه من عدم الاحتياط قال في البحر وأطلق في الأمة فشمّل ما لو كان له فيها جرم ولو تزوج أمة الغير ثم اشتراها بطل النكاح إلا إذا كان الشراء بشرط الخيار فلا يطل ومثل الأمة المكاتب والمذبة وأتم الولد أو جارية له فيها حق ملك كجارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون هندية (قوله والعبد سيده) ولو قلّ نصيبا فيه نهر (قوله لأن المملوكية تنافي المالكية) بيانه أن النكاح لم يشرع إلا بموافقات مشتركة بين المتناكحين فوجب له عليها التمسك من نفسها وقرارها في بيته وخدمته داخل البيت وفوجب لها عليه النفقة والمهر والكسوة والقسم والمملوكية فيها تنافي ما لملكها عليه هذه الحقوق فاستنع وقوع النكاح على الشركة فلا يشرع هذا النكاح لما علم أن كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يكون مشروعا فأفاده الزيلعي (قوله نعم لو فعله) الضمير إلى عقد النكاح والاولى ذكره قبل قوله والعبد سيده (قوله احتياطيا) أي لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوها عليهم إدمتها أو قد حدث الحالف وكثيرا ما يقع لاسيما إذا تداولها الأيدي كذا في البحر وقال صاحب الهندية فالوفاق هذا الزمان الاول أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية (قوله والثانية) نسبة إلى اليون وهو ما له جنة أي صورة انسان من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر تخت والجمع أذنان والضم صورة بلا جنة كذا فرق بين ما كثيرون من أهل اللغة نهر وحرمها انما هي للمسلم وحلت لكل كافر إلا المرتدة كذا في البحر (قوله وصح نكاح كائنية) أطلقها فشمّل الحرية والذمة والحرة والأمة بجر لقوله تعالى والمحصنات من الذين أولوا الكتاب من قبلكم عطفًا على الطيبات من قوله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات والمحصنات الحرائر وأما اتفاق عن الزنا وصح أن حذيفة بن اليمان تزوج يهودية وكذا كعب بن مالك وأن تزوج الكائنية على المسلمة أو المسلمة على الكائنية جاز والقسم بينهما على السواء لأن جواز النكاح يمتنع على الحل الذي به صارت المرأة محللا للنكاح أبو السعود (قوله وإن كره تنزيها) أي سواء كانت ذمية أو حرة قال في البحر والاولى أن لا يتزوج كائنية ولا يأت كل ذنباتهم وفي المحيط بكرة تزوج الكائنية الحرة لأنه لا يأت من أن يكون يدهما ولا فينسأ على طباع أهل الحرب ويتخلق بأخلاقهم فلا يستطیع المسلم قلعه عن تلك العادة اه والظاهر أنها كراهة تنزيه لأن التحريم لا يبدلها من شيء أو هو في معناه لانها رتبة الواجب اه (قوله مؤمنة بنى الخ) تفسر للكائنية لا تنسب اه حلي (قوله مقرة بكتاب) أي كتاب كان ولذا قال في التبيين ثم كل من يعتق دينيا مملوكا أو له كتاب منزل كصفت ابراهيم وشيث وزبور اودفهو من أهل الكتاب فيجوز مناعتهم وأكل ذنابهم اه قال في النهر للمسلم منع زوجته الذمية من الخروج الى الكنائس واتخاذ الجمر في منزله أما شرعها منه فلا لأنه حلال عندها كذا في حربة النجاشية لكن المذكور في ظهار البرازية أن له المنع أيضا من الشرب كالمسلمة إذا كانت النور والصل أو ما يشق الفم لأن القبله حقه وذلك يجعلها لو يكره اه (قوله وإن اعتقدوا المسيح الها) لانهم وإن كانوا مشركين لغة لا ينصرف اليهم لفظ المشركين في لسان الشرع وقيد الحل في المبسوط والمستصفي بما إذا لم يعتقدوا المسيح الها والعزير قبل وعليه الفتوى (قوله وكذا حل ذبيحتهم) أي وإن اعتقدوا هذا الاعتقاد وحل يحتمل قرأته فعلا ماضيا ومصدرا قوله تجوز منا حكة المعتزلة) احترازهم عن المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر معتقده فلا تجوز مناعتهم بجر وغيره وفي النهر من خالف القواطع المعطلة من الدين بالضرورة كالقائل بقدوم العالم ونفي العلم بالجزئيات كافر على ما صرح به المحققون وكذا الذي يقول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار كإني الفتح (قوله وإن وقع الزنا ماله) في المباحث) لأن لازم المذهب ليس بذهب (قوله لأنكاح عبادة كوكب) قال السكاكيد دخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم والصورتان استحسنوها وفي المنع ولا يحتاج الى افراد الصابغة بحكم فانهم ان كانوا مؤمنين بدين نبي ويقرن بكتاب الله تعالى صح نكاحهم لانهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناعتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيها محمول على اشتباه مذهبهم وكل اجاب على ما وقع عنده

(و) حرم (نكاح) المولى (أمته و) العبد
(سيده) لأن المملوكية تنافي المالكية نعم لو
فعله المولى احتياطيا كان حسنا (و) حرم
نكاح (الوندسية) بالاجماع (وصح نكاح
كائنية) وإن كره تنزيها (مؤمنة بنى) مرسل
(مقرة بكتاب) منزل وإن اعتقدوا المسيح
ها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بجر
وفي النهر تجوز مناعتهم على المذهب بجر
أحد من أهل القبلة وإن وقع الزنا ماله في
المباحث (لا) يصح نكاح (عبدة كوكب
لا كتاب لها) ولا وطفوها بكتاب

وعلى هذا حل ذبيحتهم اه (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس بوزن صـ ورو هو صـ غير لاذنين وضع ذبيحة
 ودعا اليه قاموس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم وله تلك اليمين هو قول الصحابة ونفهاه الامصار
 وعليه اجماع الائمة الاربعة لعبرسة واجهم سنة اهل الكتاب غيرنا كفى نسائهم ولا كفى ذبيحتهم أى عاملهم
 معاملتهم فى اعطاء الامان بأخذ الجزية منهم غير (قوله والوثنية) ذكرت هنا لبيان عدم صحة النكاح وفيما
 سبق لبيان عدم حل نكاحها ولا يلزم من عدم الحل عدم الصحة فلا يلزم ذكره (قوله والمحرمة الخ)
 الحديث الجماعة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه صلى الله عليه وسلم لم تزوج بيمينه وهو محرم زاد
 البخارى وبنيها وهو لال وماتت بسر فمخ (قوله أو مرة) أو مائة خلو (قوله فتنبه) أشار به الى أن فى
 المصنف ايها ما فاته يفهم منه عطنه على ما قبله قريبا وليس كذلك (قوله أو مع طول الحرة) هو أن يكون قادرا
 على نكاحها بأن يكون له مهر الحرة وتنفذت قاله المصنف وقال الزيلعى وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
 أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملت إيمانكم من قنيساتكم المؤمنات يوجب المحكم عند وجود الوصف
 المذكور وعند وجود الشرط ولا تعرض لاني ولا لاثبات حال عدمه كقوله تعالى وكتبوهن إن علمن فيهم خيرا
 انتهى (قوله الاصل الخ) قد ناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن ينكح
 الامة على الحرة (قوله وان كرهتموهما فى المحرمة) لانه يؤدى الى تنبيه النفس اطلب الجماع فيستغل قلبه
 وهو فى العبادة قال الكمال ولا يلزم أن يكون صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لا تنفاد ذلك فى حقه أبو السعود
 (قوله وتزنيها فى الامة) هو بحث صاحب البحر حيث قال والنظر أن الكراهة فى كلام البدائع تنبيهية
 ر قوله لا يصح عكسه) ولا جمعها فى عقد واحد بل يصح فى الجمع نكاح الحرة الامة لانه اجماع فى الامة وحدها
 لمحرر والمبيح لانه لو تقدمت على الحرة حلت ولو تأخرت حرمت فقلنا بحرمة الامة دون الحرة عند الله قد علمها
 معا تزجيج المحرم على المبيح ومحل حرمة ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا ولو دخل
 بالحرة نكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة شربا لامة (قوله ولو أم ولد) مثلهما المدبرة والمساكية كذا فى البحر (قوله
 ولو من بائن) وقال لا يحرم وانفقوا على الطرقة فى الرجعى (قوله لبقاء الملاء) أى ملك نكاح الامة لانهم يخرج
 بالطلاق الرجعى عن النكاح فالحرمة هى الداخلة على الامة (قوله ولو تزوج أربعها الخ) يؤخذ منه تقييد
 بطلان نكاح الامة مع الحرة بما اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فتصحها الى الامة كما فى هذه
 الصورة لا يوجب بطلان نكاح الامة حوى (قوله فى عقد واحد) أى على التسع قاله الحلبي (قوله لبطلان
 الخمس) يعنى لو أبطلنا نكاح الامة لبطل نكاح الحرائر أيضا لانهم الخمس ولو أبطلنا نكاح الحرائر لصح نكاح
 الامة فكذلك الثانى أولى وانما لم يطل نكاح التسع مع أن ضم الامة الى الحرائر فى عقد واحد يوجب بطلان
 نكاح الامة ليكون الحرائر خمساً حتى لو كن أربعاً صح فبين وبطل فى الاماء اه حلبي (قوله لا أكثروا)
 خالف الرواض وخرقوا الاجماع فقلوا يجوزوا لا أكثر (قوله فلوله الخ) تفريع على قوله وله التسرى بما شاء
 (قوله سرية) نسبة الى السر وهو النكاح والتزم ضم السين كضم الدال فى دهرية نسبة الى الدهر وأولى السرور
 له قوله بهار (قوله خيف عليه الكفر) أى لأن الله تعالى نفي اللوم عنه بقوله وهو صدق القائلين الاعلى
 أزواجهم أو ما ملكت إيمانهم فانهم غير ملومين وقتضى التعاليل أنه يخفى عليه الكفر أيضا اذا أراد التزوج
 على امرأته فلا مبرر لافرق بينهما كما فى النهر بخالفنا ما فى البحر (قوله ولو أراد) أى التزوج أو التسرى
 (قوله فقالت امرأته) أى أو أمته أبو السعود (قوله لانه مشروع) بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الخ (قوله
 من رقت لمتى) أى رجها رقت الله أى انابه وأحسن اليه (قوله ولو مدبرا) مثلهما المكاتب وابن أم الولد الذى من
 غير مولاهما كفى الغاية (قوله وينتفع عليه) أى العبد ولو مكاتباً قاله أبو السعود (قوله فلا يحل له التسرى)
 لانه مبيع على الملك كفى النهر وما يقع به من التجار أنه يبيع وطء جارية له بعد من غيره عقد فهو حرام فيحتجب
 أفاده أبو السعود (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) لانه لا نفقة لها حتى تضع لان المانع من جهتها بخلاف
 الحيض لانه عذر سماوى وقال أبو يوسف لا يجوز وفى الجوى لو تزوج امرأتها فماتت سقط استبانه خلفه بعد
 اربعة أشهر جاز نكاحها وان اقل لم يجز لان خلقه لا يكون الا فى مائة وعشرين يوماً كذا فى البرجسدى وقوله
 لم يجز محمول على أنه من غير زنا اه (تنبيه) لا يجوز اسقاط الحمل من زنا لانه محترم اذا لاجنابة منه بحسب

(والمجوسية والوثنية) هذا ما قاط من نسخ
 الشرح ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على
 عابدة كركب وقوله (والمحرمة) بجمع أو مرة
 (ولو لمحرر) عطف على كتابية فتنبه (والامة
 ولو) كانت كتابية أو مع طول الحرة (الاصل
 عندنا أن كل وطء يحل بتلك اليمين يحل بنكاح
 وما لا فلا (ران كره) تحريرا فى المحرمة
 وتزنيها فى الامة (وحرة على أمة لا) بجمع
 (عكسه ولو) ثم ولد (فى عدة حرة) ولو من
 بائن (وصح لو راجعها) أى الامة (على
 حرة) لبقاء الملاء (ولو تزوج أربعها) بجمع نكاح
 وخمساً من الحرائر فى عقد واحد (صح نكاح
 الامة) لبطلان الخمس (صح نكاح أربع
 من الحرائر والامة فقط للحر) لا أكثر (وله
 التسرى بما شاء من الامة) فلا مبرر لافرق
 وألف سرية وأراد شراء أخرى فلا مبرر لافرق
 خيف عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته
 أو قل نسى لا يمنع لانه مشروع لكن لو تزوج
 لتلايفه ما يؤجر حديث من رقت لمتى رقت
 الله بزرية (وانصتها للعبد) ولو مدبرا
 (وينتفع عليه غير ذلك) فلا يحل له التسرى
 أصـ لانه لا يملك الا فى مائة (و) صح نكاح
 حبلى من زنا (حبلى من غيره) أى الزنا

(قوله لنبوت نسبه) فهو في العدة ويحرم بكاح المعتدة (قوله ولومن حربي) بأن نسبت أوهاجرت اليها مسامة
أوذنية وهو المعقد وفي العتي عن الطحاوي أنه يجوز نكاحها (قوله المقتر به) بكسر القاف فان لم يكن مقترابه
صح التزوج ويكون نسبها للولد دلالة لأن النسب كما ينتهي بالصرح ينتهي بالدلالة كما اذا قال لامة له ثلاث
أولاد لا كبر منهم ابني فانه ثبت نسب الاكبر فقط وينتفي عنه الاخران بصرح عن الفسخ (قوله ودواعيه) أي على
قوله كما في النهاية قال الحلبي والذي في نفقات الجرجور الدواعي فليحذر ويكسح له على قوله (قوله حتى
نضع) أي وتنقضي مدة نفاسه ان نفست (قوله متصل بالمثله الاولى) أي مع ملاظه قوله وان حرم وطؤها
ولا حاجة اليه بعد تقدم قوله وان حرم وطؤها فانه متعلق بالاولى البتة (قوله اثلا يسقي ماؤه زرع غيره)
يحمل قراءة ماؤه فاعلا ومنعولا وعلى الثاني فالعمل بصم الياء من اسقي (قوله اذا الشعر ينبت منه) ويريد
سعه وبصره - مدة بالمثلي (قوله اتفقا) (منها ومن أبي يوسف) (قوله والولادة) أي ينبت نسبه منه ولا يحرم عليه
الحاق به هذا ما يعطيه ظاهره ولم ينظر واقبه الى وقت العلوق والانفكست الاحكام وانما نظرنا الى السكاح
فكأنه صدر من نكاح في ابتدائه وحزيره ثم رأيت في أبي السعود نقلا عن الواقعات الحسامية رجل زنى بامرأة
حدثت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالتكاح جائز فان جاء بولد بعد النكاح بسنة أشهر فصاعدا
ثبت النسب منه ويرث منه لانها جاءت بالولد في مدة حمل نائمة عقيب نكاح صحيح وان جاءت لاقل من ستة أشهر
لا يثبت النسب ولا يرث منه لانها لم تنجب به لمدة حمل نائمة اه (قوله الحامل) منه لما قبل ولها ولد لأن العطف بأو
(قوله بعد علمه) أما اذا لم يعلم فلا يكون نسبيا لاحتمال أنه لو علم به لادعاه (قوله والموطوءة بملك عين) ولو لم ولد
مالم تكن حبلى منه بجر (قوله ولا يستبرئ من زوجها) لا وهو بالاولا استحبها وقال محمد لا أحب
أن يهاها حتى يستبرئ من زوجها قال أبو الليث وهو أقرب الى الاحتياط قال في البنائية وبه نأخذ والبعض وفق بين
القولين فجعل المنقضي على قوله ما الوجوب والمثبت على قول محمد الاستحباب قال في النهر وهذا من الحسن يمكن
أما من اشترى الامه فيجب عليه الاستبراء والموطوءة قبله من المصاهرة (قوله على الصحيح)
مقابله ما في الولوالجية وشرائح الهداية من أنه مندوب (قوله أي جائز نكاح من رهاه تزني) أي اتفقا والمواد
بالنكاح العقد (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب أن يهاها حتى يستبرئها وعليه
اقتصر في النهر (قوله فندوخ بآية فأنكحوا ما طاب لكم) ودليل النسخ من السنة ما ورد أن رجلا أتى النسيء
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتى لا تدفع يداي من فمها فقلت عليه الصلاة والسلام طلقها فقال أفم
احبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها كذا في الجرجور وغيره (قوله تطلق الفاجرة) اطلق
الفجور فمنه أنواعه كزنا وتلفرأرض وغير ذلك ما عدا الارتداد وكذا يقال في الفاجر (قوله ولا عليها تسريح
الفاجر) بأن نسبها له ما لا يخفى عليها أو ترفع امرها الى قاض يرى التفريق ليعتق بينهما (قوله الا اذا خاف الخ)
استئنا منقطع لأن التفريق مندوب كبريد اليه قول الشارح فلا بأس (قوله غم في الوهبانية) مرتبط بقوله
وله وطؤها بلا استبراء (قوله كما بسطه المصنف) حيث قال فان قلت يشكل على ما تقدم من انه لو رأى
امرأة تزني فترجوها الخ ما في شرح النظم الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يقربها حتى تحيض لاحتمال علوقها
من الزنا فلا يسقي ماؤه زرع غيره وصريح النظم بحرمه وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول
محمد فانه انما يقول بالاستحباب فلا بد من الجواب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره الامام الدارسي في السنف
وهو ضعيف قال مولانا في جرحه لوترجج بامرأة الغير عالم بالذلك ودخل بها لا تحب العدة عليها حتى لا يحرم على
الزوج وطؤها وبه يفتي لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها نسبه لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم
على الزوج وطؤها ويكسح حمل ما في السنف على هذا اه (قوله الى المحرمة) بأن كانت ذات زوج أو وثنية
أو من محارمه حاجي عن البصر (قوله والمسمى كله) أي للعلة أي عند الامام نظر الى أن ضم المحرمة في عقد
النكاح فهو كضم الجدار لعدم المحلية والانقسام من عدم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بوط
المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام ينافي عدم الدخول
في العقد منافا لقوله بسقوط الحد لوجود صورة العقد كما قد توهم وعندهما ما ينقسم على مهرين لهما (قوله فلها
مهر المثل) أي بالغ ما بلغ كفي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قوله ما

لنبوت نسبه ولو من حربي أو سلبها المقتر به
(وان حرم وطؤها) ودواعيه (حتى نضع)
متصل بالمثله الاولى لئلا يسقي ماؤه زرع
غيره اذا الشعر ينبت منه فروع * لونكها
الزاني حمل له وطؤها اتفقا والولادة ولزومه
الفقة ولو زوجه امته أو أم ولده الحامل بعد
علمه قبل اقراره به جاز كان نسبيا دلالة خبر
عن التوشيح (و) صحيح سكاح (الموطوءة بملك)
عين ولا يستبرئ من زوجها بل سبها وجوبا
على الصحيح ذخيرة (و) الموطوءة (برنا)
أي جائز نكاح من رهاه تزني وله وطؤها بلا
استبراء وأما قوله تعالى الزانية لا ينكها
الازان أو مشرك فندوخ بآية فأنكحوا
ما طاب لكم من النساء وفي آخره نظير الجحبي
لا يجب على الزوج تطلق الفاجرة ولا عليها
تسريح الفاجر الا اذا خاف أن لا يقيمها
الله فلا بأس أن يفرقا في الوهبانية
ضعيف كما بسطه المصنف (و) صحيح نكاح
(المضمومة الى محرمة والمسمى) كله (لها)
ولودخل بالمحرمة فلها مهر المثل

كافي التبيين وانما وجب بالغام بلغ على ما في المبسوط لانهم لم يدخلوا في العقد كافي البحر فلا اعتبار بالتسمية
 أصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أخنين في عقد ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الأقل من
 مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحد منهما محال لا يراد العقد عليها وانما المستعجم الجمع بينهما فلذلك قلنا
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المهرمة ليست محلا أصلا واقعة تعالى الموفق قاله الحلبي (قوله وبطل
 النكاح شعبة) صورته أن يقول لامرأة متعبد في نفسك بكذا من الدراهم مدة عشرة أيام أو بلاذ ~~مكة~~ المدة
 وهذا كان مباحا مرتين أيام خبير وأيام فقير مكة كافي التفت ثم صارت منسوخة باجماع الصحابة كافي النهاية
 ودفع بجواز لم يجز كافي العمادى ولو أباحه صار كافرا كافي شهادة المضمرات وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا
 حد ولا رجم كافي التفت ولا طلاق ولا إيلاء ولا إرث فهو مستأنى (قوله وموقت) مودته مودة المتعة إلا أنه
 لا يكون إلا بانقضاء الزوج أو النكاح مع التوقيت كافي المهرية والمضمرات والعمادى كذا في القهستانى وفى
 البحر عن المعراج نحوه قال في البحر والتحقيق ما في فتح القدير أن معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد
 النكاح من القرار للولد وتربيته بل إنما إلى مدة معينة ينتهى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقائه العقد مادام
 معها إلى أن ينصرف عنها فدخل فيه بما إذا كانت المتعة والنكاح الموقت أيضا ~~مكون~~ الموقت من أفراد المتعة
 وإن عقد باقظ الروي وأحضر الشهود (قوله وإن جهلت المدة) كما إذا تزوجها إلى أن ينصرف عنها حلبي
 (قوله أو طالت في الأصح) لأن التأقيت هو المعين للجهة المتعة وقد وجد وروى الحسن عن الإمام أنه إن ذكر
 مدة لا يغير مثلها ما لا يصح النكاح لأنه في معنى المؤبد قوله وليس منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر
 لأن اشتراط القاطع يدل على انقضاءه فهو مؤبد وبطل الشرط بجر (قوله أو نوى مكنته معها مدة معينة)
 لأن التوقيت إنما يكون باللفظ (قوله ولا بأس بتزوج النكاحيات) وهو أن يتزوج امرأة ليكف عنها هذا الزمان
 دون اللبس وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها أن تطالب بالبيت عند هاله لا لما عرف في باب
 القسم بجر أى حيث كان لها ضرورة قلها أبو السعود (قوله ويحل له وطء امرأة أذنت عليه الخ) أى مع الأثم
 عليها بسبب جأدها على الدعوى الباطلة وإن كان لا اثم عليها بسبب الوطء كاسياني (قوله عند القاضي)
 هل المحكم مثله يجزى (قوله بنكاح صحيح) احتريزه عن النكاح الفاسد فإنه لا يبيد حل الوطء ولو صدر حقيقة
 (قوله خالية عن الموانع) تفسيره ليكونها محلا للانشاء والموانع مثل كونها مشركا أو محرما له أو زوجة الغير
 أو معتدلة اه حلبي أو بطبقته ثلاثا فلا ينفذ قضاءه لعدم قدرته على الانشاء في هذه الحالة كذا في النهر (قوله
 وقضى القاضي بنكاحها) ونفذ قضاءه ظاهر اقتباف الفتوة والقسم وغير ذلك وباطنا ثبت الحل عند الله
 تعالى وإن اثم المدعى اثم أقدمه على الدعوى الكاذبة وهو يشترط للنفوذ باطننا عند القضاء حضرة الشهود
 قبل ثم وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الكافي وقيل لا فال في الفتح وهو الوجه نهر وجهه الإغاض أن القضاء
 قاطع للمنازعة واستغفره بعض المغاربة فسأل الأكل عن هذه المسئلة طاعنا في المذهب بأنه يمكن قطع المنازعة
 بالطلاق فأجابته الأكل ما زيدا بالطلاق والطلاق المشروع أو غيره فغير المشروع لا يعتبر والمشروع يستلزم المطلوب
 إذ لا يتحقق إلا في نكاح صحيح ونعقبه بجملة العلامة عمر فاروق الهيداية بأنه جواب غير صحيح لأن له أن يريد
 غير المشروع ليكون طريقا إلى قطع المنازعة وإن لم يكن في نفسه صحيحا ونعقبه بما تليده الكمال بان الحق التفصيل
 وهو أن الطلاق المذكور يصلح سببا لقطع المنازعة إن كانت هي المدعية أذ يمكنه ذلك وأما إذا كان هو المدعى
 فلا يمكنه التخلص منه فلم يكن قطع المنازعة سببا لالانفاذ باطنا مع أن الحكم أعم من دعواه أو دعواه
 ولذا صرح المصنف كصاحب الكنز بما إذا كانت هي المدعية ليفيد أنه يحل له وطؤها وإن أمكنه طلاقها لا يبيد
 أنه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب كافي البحر (قوله ولم يكن في نفس الأمر تزوجها) الواو للصال (قوله ويصح
 تحل له الخ) قال في البحر لا يلزم من القول بحل الوطء عدم ائمه فانه آثم بسبب أقدمه على الدعوى الباطلة
 وإن كان لا اثم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء يحل له التمكن (قوله خلافا لهما) أى في قولهما لا ينفذ
 القضاء باطنا فلا يحل له الوطء أما النفاذ ظاهر افتق عليه حلبي (قوله وبقولهما يفتى) قال الكمال وقول
 الإمام أوجه واستدل له بدلالة الإجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بيعها كذبا وبرهن فقتضيه حل
 لبياعه وطؤها واستند أمهاع عليه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالافتق وإن كان فيه اتلاف ماله

(وبطل نكاح متعة وموقت) وإن جهلت
 المدة أو طالت في الأصح وليس منه ما لو نكحها
 على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنته معها
 مدة معينة ولا بأس بتزوج النكاحيات عيني
 مدة معينة ولا بأس بتزوجها (قوله ويحل له
 وطء امرأة أذنت عليه الخ) أى مع الأثم
 (قوله بنكاح صحيح) بنكاح صحيح (وهي)
 قاض (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وهي)
 أى والحال أنها (محل للانشاء) أى لا نشاء
 النكاح خالية عن الموانع (وقضى) القاضي
 (بنكاحها بيينة) أقامته ولم يكن في نفسه
 الأمر (تزوجها وكذا) تحل له (لواذعي
 هو نكاحها) خلافا لهما وفي الشريعة
 من الواجب وبقولهما يفتى

فانه ابلى يلبس فيه ان يفتناراهون بها وذلك ما بسلم فيه دينه اه (قوله بذلك) أي بأن الشهادة في
(قوله نفذ) أي القضاء ظاهرا وباطنا عنده (قوله وعند الثاني لا تحمل لهما) أي لا الأول الذي قضى عليه بالطلاق
والثاني الذي يرد نكاحها (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بهما حرمت عليه لوجوب المدة كالتكويح
اذا طلقت بشبهة بحر (قوله كما يحصى) أي في كلب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط) وذلك لأن
التعليق بالشروط يختص بالامقاطات المحضة التي يحلف بها على الطلاق والعتاق ولا يمتد لها والى النكاح ليس
منها قاله المصنف (قوله لتعلقه بالخطر) على عدم الصحة والخطر هو بفتح الخاء المججمة والطاء المهملة
ما يكون معدوما في وقوع وجوده كذا في الحلي (قوله وما في الدرر) من أنه يصح النكاح ويطل الشرط المعلق
عليه منع (قوله فيه نظر) ولهذا ذهبه الشرنبلالي بقوله لم أر من قال بصحة النكاح المعلق سوى المصنف بل
كلامه في اليسر يخالف هذا حيث قال النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشروط لما فيه
من معنى القمار اه وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والخاتمة
والتأخر غاية وقتناوى أبي الليث وجامع الفصولين والفقيه واعلم ان فيه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
المشروط معه شرط فاسد وبينهم ما فرق واضح ذكره أبو السعود (قوله لم يصح) لا يناسب قول المصنف والنكاح
لا يصح فان لا للمستقبل ولم للمضى (قوله ولكن لا يطل الخ) لوجه للاستدراك لان ما مسئلة مستقلة
(قوله يعنى لو قد الخ) صورته ان يقول قبلت النكاح على أن لا تفقه على أو على أن تفقه معنى (قوله بخلاف
ما لوعقه بالشروط) الأولى حذفه لأنه انما ذكره ليرتب عليه الاستثناء (قوله ماض) الأولى حذفه والاقصا
على قوله كائن لانه اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل سواء كان التلبس به في الماضي واستمر الى الآن
أو حدث الآن فيم الصورتين المذكورتين (قوله قبلت الخ) أي قبل خطبتك (قوله ثم علم كذبه) ولو كان بعد المجلس
ويدل عليه التعبير به وعلم الكذب اما بخبارولى المزوجة أو بكذبه من ادعى تزويجها اياه (قوله لتعلقه
بوجود) على لقوله فيكون تحقيقا (قوله وكذا اذا وجد الخ) عطف على قوله الآن يعلقه وأشار به الى أن
قوله سابقا ماض قيد اتفاق ولذا قلنا الأولى حذفه لانه ما له التقييد وصورته كافي المنع عن العمادية لوقا
تزوجتك بأنف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى جاز النكاح استغنى انا وان كان
غير حاضر لم يجز اه حلي (قوله وعمه المصنف بحثا) حيث قال به ونقل فرع العمادية ويبنى أن يجري
هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضى الأب اذا لفرق بينهما فم يظهر اه حلي وأصله صاحب البحر ذكره
أول كتاب النكاح ثم نقل عن الظهيرية أن الأب كالأجنبي (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على قوله وكذا
اذا وجد الخ وعبارته هناك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والحق ما في الخاتمة يعنى ما قدمه من عدم
الصحة مطلقا اه حلي (قوله والحق الاطلاق) أي في عدم الصحة سواء كان حاضرا في المجلس ورضى أم لا
وسواء كان ذلك في الأب أو الأجنبي (قوله فليتأمل المفتي) الذي يظهر اعتماد ما في الخاتمة قولهم أن قاضي خان
من أجل من يعتمد على تصحيحه كيف لا وقد ذكر صاحب النهر أن الحق ما فيها

• (باب الولي) •

لما ذكر النكاح والفاظه ومجمله شرع في بيان عاقده وآخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولي
فعل بمعنى فاعل (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بالله
تعالى بأسمائه وصفاته حسيما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي الغير المنهكم في الشهوات
والاذنات كافي شرح العقائد اه حلي (قوله على المذهب) قال في النهر وما في البرازية من أن الأب أو الجد
اذا كان فاسقا فلا قاضي أن يزوجه من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب اه كلام النهر لكن قال
القهستاني وفي المصنوع ما قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجاننا لم يجز عند الامام
وهو الصحيح اه فيصل كلام البرازي على كلام الكرماني بأن يراد بالفاسق سي الاختيار ويجعل المذهب على
ما اذا كان الفاسق غريبا سي الاختيار ولا يمتد كفا فاسقا سي الاختيار فتزويجه من غير كف أو بكف مهر باطل
اجماعا كافي التأوي الهندية عن السراج الوهاج وسيأتي في الشرح وأما الفاسق المتهتك غريبا سي الاختيار
اذا تزوج من غير كف أو بنقص مهر فلا ينفذ تزويجه كافي المنع عند قوله وكذا الأولى لمسلم على كافر اه حلي

(ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها)
بذلك فتندو (حل لها التزوج بأخر بعد العدة
وحل للشاهد) فورا (تزوجها وحرمت
على الأول) وعند الثاني لا تحمل لها وعده
مجدد تحمل الأول ما لم يدخل الثاني وهي من
فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي
(والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط) كزوجته
ان رضى أبي لم ينفقه النكاح لتعلقه
بالخطر كما في العمادية وغيره وما في الدرر
فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل)
كزوجته غدا وبعد عتق لم يصح (ولكن
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد) انما
(يطل الشرط دونه) يعنى لو قدم شرط
فاسد لم يطل النكاح بل الشرط بخلاف
ما لوعقه بالشروط (الان يعلقه بشرط)
ماض (كأن) لا محالة (فيكون تحققا)
فينعقد في الحال كأن خطبتا
لانه فقال أبوها ما تزوجتها اقبلت من فلان
فكذبه فتقال ان لم يكن زنوجتها انما
قد تزوجتها الابن فقبل ثم علم كذبه انما
تعلقه بوجوده وكذا اذا وجد المعلق عليه
في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه
المصنف بمخالفة (كأن في النهر قبل كتاب
الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب
والحق الاطلاق فليتأمل المفتي)

(باب الولي)
(هو) لغة خلاف العدو وعرفا العارف بالله
تعالى وشرعا (البالغ العاقل الوارث)
ولو فاسقا على المذهب

مالم يكن متمسكا بخرج فهو مبي ودعي
 مطلقا الى المذهب (والولاية تنفذ القول
 على الغير) وثبت بأربع قرابة وملك وولاية
 واحدا على المكنته ولو بغير ولاية اجبار
 ندب على المكنته ولو بغير ولاية اجبار
 على الصغيرة ولو بغيره فمؤنة ومؤنة كما
 أفاده بقوله (وهو) أي الولي (شرط) صفة
 (تسلكه) صفة - ويخرجون ورقين) لا مكنته
 (فتنفذ النكاح حرة مكنته بلا) رضى (ولي)
 والاصل أن كل من تصرف في ماله تصرف
 في نفسه وما لا فلا (وله) أي الولي (إذا كان
 عصبية) ولو غير محرم كابن عم في الأصح
 خاتبة ويخرج ذوالا حرام والام والقاضي
 (الاعتراض في غير الكف) فيه صفة
 القاضي ويتبعه ويقتد النكاح (المالم)
 استكت - في (تألم منه)

أن ذلك من علم فلو كان من غير علم بكونه الإعتراض وان ولدت والعلة تنفي ذلك فالأولى إبقاء المصنف على ظاهره فذاً (قوله لا يضيع الولد) أي إدم من يريه كذا في المنع وفيه أن الولد ثابت النسب من الأب لانه متولد من عقد صحيح على أصل المذهب والتفتة على أبيه (قوله وينبغي الخ) البحث اصحاب البحر اه حلي (قوله وينبغي في غير الكف الخ) الأولى حذف ما في الشرح لقرب العهد به وعلى هذا القول يحرم عليها تمكنه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المثل وأن لا نفقة لها في هذه العدة وفي الخلاصة كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله وهذا يدل على أن كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله أصلاً) أي ولو ولدت (قوله وهو المختار للفتوى) لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً بغير (قوله تكفت) نعت لمطابقة وقوله بلا رضى متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف للرضى وضمير مرفعه راجع الى الولي وضمير اياه راجع الى غير الكف وقوله بلا رضى نفي منصب على المقيد الذي هو رضى لولي والمقيد الذي هو رضى لغيره فصدق بنى الرضى مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضى مع عدم المعرفة نفي هذه الصور الثلاثة لا تحل وانما تحل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكف مع صله بأنه كذلك اه حلي (قوله فليحفظ) قال صاحب الحقائق وهذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه قال الكمال لأن المحلل في الغالب يكون غير كف وأما الولي بشر الولي عقد المحلل فانه لا تحل للأول (قوله فرضي البعض الخ) أفاد بذكر الرضى أنه لا يشترط مباشرة الولي المقدر لأن رضاه بالزوج كاف لكن لو قال الولي رضى بزوجها من غير كف ولم يعلم الزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي أن لا يكفي لأن الرضى بالجهول لا يصح كذا كره قاضى خان في فتاواه في مسئلة ما إذا استأذن منها الولي ولم يسمعه الزوج فقال لأن الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولاً فاه في البحر (قوله كالكل) أي كرضى كلهم حتى لا يعترض أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف لا يكون كالكل (قوله لثبوته لكل كلاً) يعني أنه يثبت لكل واحد على الكمال وذلك لانه حق واحد لا يتجزى لانه يثبت بسبب لا يتجزى بغير (قوله كولاية أمان) فإذا اتقن مسلم حرياً ليس له أن يعرض للمسلمين أو لماله حلي (قوله وقود) أي فإذا عفا أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه اه حلي وللاوارث الكبير استيفاءه ولكن إن كان الكبير ولياً للصغير التصرف في ماله كالأب والجد فيستوفيه قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا سواء كانت الولاية له بالملك أو القرابة وإن كان ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف وإن كان للكبير أجانب عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ حوى (قوله ويحققه في الوقت) قال المصنف هناك وبعض مستحقه يتصب خصماً عن الكل قال الشارح ويحققه بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء قلت وكذا الوثب اعداؤه في وجه أحد الغرماء كما سيجي فقامت وقالوا تقبل بنية الافلاس بغيبة المدعى وكذا بعض الأولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كلاً وكذا الأمان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق السلمين والتبعية يقتضى عدم الحصر اه (قوله والا فلا قرب الخ) أي لا يستووا في الدرجة وقد رضى الابد فان للقرب الاعتراض كذا في فتح القدير وغيره (قوله مطلقاً) سواء نكحت كفواً أم غيره حلي (قوله أي ولي له حق الاعتراض) هذا معلوم من قول المصنف وله إذا كان حصبة الخ وأطلق في قبض المهر فمثل ما إذا جهزها به أولاً أمان جهزها به فهو رضى اتفاقاً وإن لم يجهزها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه رضى كما في الذخيرة (قوله ونحوه) كف بغيره ومثل ذلك ما إذا خاصم الزوج في نفقة أو تقدر مهرها عليه بوكالة منها فإن ذلك منه رضى وتسليم للعقد استحضاراً بغير (قوله والا) أي أن لا يكن عدم الكفاية ثابتاً عند القاضي لا يكون رضى بالسكاح قياساً واستحضاراً ذخيرة (قوله لا يكون سكرته رضى) أي لانه عقل فلا يجعل رضى الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها وشمل اطلاقه ما إذا طالت المدة كما في الخلاصة بغير (قوله ما لم تلد) أي أو يظهر بها الحمل كما يحتمل صاحب البحر (قوله وأما قصد بغير الخ) قال في البحر وقيد بالرضى لأن التصديق بأنه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كف واثبت الآخر أنه ليس بكف كان له أن يطالب بالتفريق لأن المصدق منكرو سبب الوجوب وأنكار سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطاً اه (قوله ولا يجبر بالغاثة) وكذا الحزير البالغ والمكاتب والمكاتب

أبلاً يضيع الولد وينبغي في الحاق الحمل
أقاربه (وينبغي) في غير الكف (بعد
جواز أصلاً) وهو المختار للفتوى (لصاد
الزمان) فلا تحل مطلقاً فلا تكتف بغير
كف بلا رضى ولي بعده معرفته اياه فليحفظ
كف (و بناءً) على الأول (وهو ظاهر الرواية
فرضي البعض) من الأولياء قبل العقد
أو بعده (كالكل) لثبوته لكل كلاً كولاية
أمان وقود وحقه في الوقت (لو استورا
في الدرجة والا فلا قرب) منهم (الفسخ
وإن لم يكن لها ولي فهو) أي ولي له
نافذ (مطلقاً) اتفاقاً (وقبضه) أي ولي له
حق الاعتراض (المهر ونحوه) كما يدل على
الرضى (رضى) بطلان كان عدم الكفاية
ثابتاً عند القاضي قبل تخاصمه والا لم يكن
رضى كما (لا) يكون (سكرته) رضى مالم
تلد وأما قصد بغيره بأنه كف فلا يقطع حق
الباقين مبسوط ولا يجبر بالغاثة

ولو صغرين حلى عن القهستاني (قوله البكر) هي في اللغة المرأة التي لم تلد سميت به التي لم تنقض وشرعاً لم
لا امرأة لم توطأ بالنكاح وقيل لم يجامع بنكاح ولا غيره والاول قوله والثاني قرأهما ويقع على الذي
لم يدخل بامرأة قهستاني (قوله لا تنقطع الولاية بالبلوغ) لانها سحره مخاطبة لا يكون للغير عليها ولاية
والولاية على الصغيرة المصونة عقلاً وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب اليها (قصة) للآب والجد والقاضي
لا غيرهم من الاولياء قبض مهر البكر البالغة الا اذا ثبت عن القبض ولها أن لا تجوز القبض عند عدم التهي
وليس اهم قبض غير المهر من الدين والهبة والهدية حتى لو قبض الآب الهدية أو الهبة من الزوج بغير إذنهما
كان للزوج الاسترداد أو ما قبض مهر الصغيرة فلا ب والجد والوصى دون سائر الاولياء ولو أضافوا دفعه الى
أمتها فان وصية برئ والآخرين بعد بلوغها بمن أخذ منه أو من ماله أن يرجع على الام ان أخذت منه البنت
كما في المحيط وغيره والآب والجد المطالبة به وان كانت صغيرة لا يستمتع بها بخلاف النفقة والقاضي كآب
الا اذا ثبت ولو طالبت الزوج بالمهر بعد البلوغ فادعى دفعه الى الآب وهي صغيرة وصدة لم يصح اقراره عليها
اليوم وترجع به على الزوج ولا رجوع له على الآب لانه أقر باستحقاق القبض الا اذا شرط براءة تمنع الصداق
وقت القبض وفي الخلاصة الآب اذا جعل مهر البنت بعضه آجلاً والبعض عاجلاً ووجب البعض كالمهر
المعهود ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد دسخت من ماله أن يؤدى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان اه
وفي الذخيرة للآب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كاله أن يقبضه ولا يشترط احضار المرأة للاستيفاء
عند ما خلا فالزفران قال الزوج للقاضي مر الآب فاقبض المهر مني ويسلم الجارية الى امره بذلك فان امتنع
الآب ليس على الزوج دفعه اليه كما اذا قال الآب ليست في منزلي ولا أعرف مكانها وان قال الآب هي في منزلي
وأنا قبض المهر وأجهزها به وأسأله اليه فالقاضي يأمر الزوج بالدفع فان طلب الزوج من الآب كميلاً بالمهر
أمره القاضي به فاذا أقر بالكفيل أمر للزوج بدفع المهر فان سلم الآب البنت برئ الكفيل وان هجر عن ذلك فوصل
الزوج الى حقه بالكفيل فيعتدل النظر من الجانبين وهو قول الثاني أو لا نرجع وقال القاضي يأمر الآب
أن يجعل المرأة مهياً لتسلم ويحضرها ويأمر الزوج بدفع المهر والآب بتسليم البنت فيكون دفع الزوج المهر
عند تسليمها لنفسه الى الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالصيغة لانه لا يصل الى المرأة كالماله لا محالة
وانما النظر في تسليم المهر يحضرهما قال الخصاص وهو أحسن القولين واليب ليس لاحد قبض مهرها
الا بأمرها وعلى هذا فنزع ما لو طأ به مهرها فقال الزوج دخلت بها فلا تملك القبض وقال الآب بل هي بكر
فالقول للآب ولو طلب الزوج تخليفه في أدب القاضي أنه لا يحلفه وقال الشهيد يحتمل أن يحلف وهو صواب
وما لو أقر الآب بقبضه فان قبضه ان كانت بكر الاثبات الا اذا كانت الثيب صغيرة وما لو ادعى رده على الزوج بعد
قبضه فان كانت بكر لم يصدق الا بيمينه لان له حق القبض دون الرد وان ثيباً صدق لانه أمانة للزوج في يده
فيصدق في رده كما في المحيط الكل من البحر والنهر فرع ه زوج الآب بنته من عبده من غير العبد وأعلم البنت
بذلك جازحوى عن البرجندى وهو قولهم قوله وأعلم البنت أن اعلامها شرط للحوار يعني النفاذ وهذا ظاهر
بالنسبة للبالغة أما القاصرة فلا يشترط اعلامها فتدبر أبو السعود (قوله فان استأذنها) أي البكر
أي ولو تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة ولذا قال في الظهيرية واذا فرق القاضي بين العبد وامرأته
وجب عليها العدة وتزوج كاتزواج البكر انص عليه في الاصل بحر (قوله أي الولي) عبر به دون القرب إشارة
الى ان المراد ولاية الاستعجاب لأن الكلام في البالغة العاقلة فيفسد انه ليس لها ولي اقرب منه والقاضي
عند عدم الاولياء بمنزلة الولي في ذلك خاتمة (قوله وهو السنة) أي الاستئذان قبل العقد قال في المحيط والسنة
أن يستأمر البكر وليها قبل النكاح بأن يقول ان فلا يخطبك أو يذكر لوان زوجها بغير استئذان فقد أخطأ
السنة ووقف على رضاها اه (قوله أو رسوله) كان يقول له جعلتك رسولاً الى فلانة لتخبرها بكذا أما الوكيل
فهو أن يقول له أنت وكيلي في أن تخبر فلانة بكذا أو وجهه أنه قائم مقامه فيمكن سكرته أو اختاره أكثر المتأخرين
كافي الذخيرة وسواء كان الاستئذان للترويج من نفسه أو غيره كما في البحر (قوله أو زوجها) أي من غيره وصريح
الشراح يفهمونه بقوله ولو زوجها لنفسه فسكوتهم ارد الخ (قوله وأخبرها رسول الخ) قال في البحر وعلمها
بذلك يكون باخبار وليها أو رسوله مطلقاً أو فضولي عدل أو اثنين مستورين عند الامام ولا يكفي اخبار

البكر (على النكاح) لا تنقطع الولاية
بالبلوغ (فان استأذنها هو) أي الولي وهو
السنة أو وكيله (أو رسوله أو زوجها) عليها
وأخبرها رسولاً أو فضولي عدل

فاحمد غير عدل اه (قوله فسكنت) فديده لانهم الورثة ارتدوا وقولها لا اريد الزوج اولاً اريد فلا ناسوا في أنه ودية
سواء كان قبل التزويج أو بعده هو المختار كما في الذخيرة وأراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت
لأنه لو بلغها الخبر فسكنت بكلام أجنبي فهو سكوت هنا فيه سكوت اجازة وسواء كانت عاملة بحكم السكوت
أو جاهلة بصر (قوله مختارة) أمالوا أخذها العطاس أو المال حين أخبرت فلما ذهب العطاس أو المال
قالت لا أرضى صخرة هاو سكوتها وأخفها ثم تركت فقات لا أرضى لأن ذلك السكوت كان عن اضطراب بصر
(قوله أو وضعت غير مسهونة) قال في فتح القدير والمعول عليه اعتبار قرآن الادراك في البكاء والضحك فان
نهارضت أو أشكل احتبط اه قال في البصر وضحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لأن الضحك انما يجعل اذنا
لدلالته على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذنا اه (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لأنه
حزن على مفارقة أهلها بصر (قوله فمافي الوفاة الخ) من قوله والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد وعجالة الملتقى
منها اه حلي قال في البصر والصحيح المختار للفتوى أنها ان بكت بلا صوت فهو اذن لأنه حزن على مفارقة
أهلها وان كان بصوت فليس باذن لأنه دليل السخط والكرهية غالباً اه وهو موافق لما في الوفاة والملتقى
مع افادة أنه الصحيح المختار للفتوى (قوله أي توكل الخ) فالاذن في عبارة المصنف مشترك بين الوكالة والاجازة
ويستخرج على كونه توكل في الاولى وهي مسئلة الاستئذان بغيرها أن الولى لو استأذنها في رجل معين فقات
بصلح أو سكنت ثم لما خرج قات لا أرضى ولم يعلم الولى بعدم رضاها فزوجهها فهو صحيح كافي الظهيرية لأن
الوكيل لا ينزل حتى يعلم واعلم أن السكوت ليس اذناً حقيقة لما في الخاتمة من الإيذان اذا حلفت أن لا تأذن
في تزويجها فسكنت عند الاستئثار لا تخفى بصر (قوله فلو تعدد المزوج) أي من الأولياء مع تعدد الزوج
(قوله لم يكن سكوتها اذناً) اذ لو كان اذناً لما وقعت الشركة في النكاح وهي غير جائزة ولا وجه لانصرافه
لاحدهم لعدم الاولوية (قوله واجازة في الثاني) أي ان تعدد المزوج فهذا الشرط لا بد منه فيما قال في البصر
ولو تزوجه اوليان متساويان كل واحد منهم مامن رجل فأجازته مامعاً بطلان عدم الاولوية وان سكنت بقيا
موقوفين حتى ينجيزا أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع اه فلو أصر الشرط السابق
الى ما بعد لكان أولى (قوله ان بقى) أي النكاح الموقوف وبقائه بميزة الزوج قال في البصر ولا بد أن يكون
سكوتهم بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والا فليس باجازة لأن شرطها قيام العقد وقد بطل بموته كافي الفتاوى اه
فقد علمت أن الضمير في قوله بموته يعود على الزوج (قوله زوجنى أبي بأمرى) أي في الميراث (قوله وأنكرت
الورثة) أي أمرها أي فلا ميراث لها (قوله فاقول لها) كأنه لأن الأصل في النكاح أنه يقع بالامر لما أن الغالب
الاستئذان قبله وهو السنة والظن بالمساكين موافقتهما (قوله وتعدت) أي ولولم يداخلها الموت كالدخول
في ذلك (قوله فطوق لهم) لأنها أفترت أن العقد وقع غير تام ثم أدعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها للمهمة
كذا في التمه واذ كان القول لهم لا أثر وهل تعدت وأخذت بقولها فاجع قاله الحلبي والطاهر ثم لما ذكره
(قوله رد قبل العقد لا بعده) الفرق بينهما أن هذا القول منه يحتمل الأذن وعدمه فقبل العقد لم يكن النكاح
فله يجوز بالشك وبعد العقد كان فلا يبطى بالشك ولو قالت ذلك اليك اذن قبل العقد وبعدمه بخلاف قولها أنت
أعلم أو بالمصلحة أخبروا بالاحسن أعلم كذا في الفتح (قوله فسكوتها رد بعد العقد) وذلك لأن ابن الميم كان أصلاً
في حق نفسه فصولياً في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الاجام ومحمد فلا يعمل الرضا (قوله لا قبله) أي
لو استأمرها في التزويج من نفسه فسكنت ثم تزوجهما من نفسه جازاً جامعاً (قوله صح في الاصح) لأن الرد الاول
سكان قبل التزويج والسكوت بعده وهو اذن (قوله بخلاف ما لو بلغها) أي العقد (قوله لبطلانه بالرد)
أي وبالباطل لا ييجاز (قوله ولذا استحسنوا) أي للزوج أو وليه التعدي أي بتجديد العقد أي لحرف ردّه حين
بلوغ الخبر فيبطل النكاح ومحلّه اذ تزوجهما قبل الاستئذان كأنه عليه في البصر ومحلّه أيضاً في غير المجردة
(قوله عند الزفاف) هو الذهاب الى بيت الزوج (قوله لأن الغالب) أي في حال الأبتكار (قوله اظهرها انفرقة)
أي فيحصل أنها انفرت من النكاح عند اعلامها به فيبطل العقد ولا يلحقها الرضا فاذا جدد العقد بعد ذلك
ارتفع هذا الاحتمال (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على اختلاف كافي مسئلة المتن الاستمعية قاله الحلبي (قوله
بلاذن) أو بالاطلاق كاعل برأى أن افاده أبو السعود (قوله فتنصاه عدم الحيوان) قد يقال ان الوكيل في النكاح

(فسكنت) عن رده مختارة (أو وضعت غير
مسهونة أو تسببت أو بكت بلا صوت) فلو
بصوت لم يكن اذناً ولا ردّاً حتى لو رضيت
بعده انعه معراج وغيره في الوفاة
والملتقى فيه نظر (فهو اذن) أي توكل
في الأقل ان تعدد الولى فلو تعدد المزوج لم
يكن سكوتها اذناً واجازة في الثاني ان بقى
النكاح لا يبطى بموته ولو قالت بعد موته
زوجى أبي بأمرى وأنكرت الورثة فالقول
لها قاترت وتعدت ولو قالت بغير أمرى أكنه
لها قاترت وتعدت ولو قالت بغير أمرى أكنه
بلغنى فرضيت فالقول لهم فزوجهما غيره أولى
منه رد قبل العقد لا بعده ولو تزوجهما نفسه
فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في
معين فردت ثم تزوجهما من نفسه فسكنت صح في
الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت
رضيت لم يجز لبطلانه بالرد ولذا استحسنوا
التعدي عند الزفاف لأن الغالب الظاهر
النقرة عند الخفاء السماع ولو استأذنها
فسكنت فوكل من تزوجهما من سماء جازان
عرف الزوج والمهر كافي القصة واستشكاه
فقتضاه عدم الحيوان وأنهم استثناه

وان تعدد سفرو ومعبور الحقوق ترجع الى الموكل فاذا اضر في تعدده لاسما والزواج والمهر معا لومان ويؤيد ذلك
ما ذكره المصنف والشارح في الوكالة حيث قالوا لو كبل لا يוכל الا بآذنه الا اذا وكله في دفع زكاة
فوكل آخر والوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عياله والاعند تقدير الثمن من الموكل للوكيل فيجوز التوكيل
بلا اجازة لمول المقصود اه في مسئلتنا هذه تظهر هذه العلة وهي كالمسئلة الاخيرة بجماع التعيين في كل
فتكون مسئلتنا فية من الجواب الثاني في الشارح فتأمل (قوله انه من هو) المراد انهم افعله ولو اجالا
فلو قال أزوجه من رجل فسكنت لا يكون اذا ناولوه مسمى فلانا أو فلانا فسكنت فله أن يزوجه من أيهما شاء
كافي البصر (قوله ولو في ضمن العام) مبالغة على قوله ان علمت (قوله والا لا) أي ان كانوا الايحه ون كفى نعميم
لا يكون رضا (قوله ما لم تفوض اليه الامر) أما اذا قالت أما راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان أقوا ما يخطرونك
أو تزوجني عن اختياره ونحوه فهو واستثنى ان صحيح وليس له هذه المقالة أن يزوجه من رجل ردت نكاحه أولا
لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقه اذا كان الزوج
قد شككها للوكيل وأعلم بطلاقها كافي الظهيرية (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقديره الى أن المصنف راعى
المعنى في عطفه المهر على الزوج وأصل الترتيب بشرط العلم بالزوج لا المهر فانه الحلي ووجه القول بعدم اشتراط
علمه أن للنكاح صحة بدون ذكره وصححه صاحب الهداية وجعله في البحر المذهب وإشارة كتب الامام محمد تدل
عليه (قوله وقبل يشترط) لان رغبتهما تختلف باختلاف الصدق في القلة والكثرة قال السكالك هو الواجب
(قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن المزوج ان كان أباً أو جده فذكر الزوج يكفي فانه لا ينقص
عن المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسعة الزوج والمهر ونقل تصحيحه عن الكافي والشارح نسب اليه
التصحيح لانه أقتره (قوله رده السكالك) بأنه مهو من قائمه لان التفرقة بين الأب والجد وبين غيرها مما انفاهى في
تزويج الصغيرة بحكم الجبر والكلام انما هو في الكبيرة التي وجبت مشاورتها والأب في ذلك كالأجنبي لا يفعل
شياً الا برضاها (قوله ان علمته) أي الزوج وأما تسعة المهر فعلى الخلاف المتقدم كتابه عليه في البصر (قوله كما مر)
أي في قوله ان علمت بالزوج (قوله مذ كورة في الاشياء) أي في القاعدة الثانية عشرة التي هي لا يفسد الى ساكنه
قول حيث قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها سكوت النطق سكوت البكر
عند استئثار ولها قبل التزويج وبعد • الثانية سكوتها عند قبض مهرها • الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
أي عن اختيار نفها اذا كان المزوج غير الأب والجد • الرابعة حلفت أن لا تزوجه فزوجهما أو فسكنت
خلفت • الخامسة سكوت المتصدق عليه قول لا الموهوب له • السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له
أو المتصدق عليه اذن • السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بده • الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده
• التاسعة سكوت المتفوض اليه قبول للتفويض وله رده • العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده
وقيل لا • الحادية عشرة سكوت أحد المتبايعين في بيع التبتة حين قال صاحبه بد أن أجهل بيعا صححها •
الثانية عشرة سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الفاتحين رضا • الثالثة عشرة سكوت المشتري بالخيار
حين رأى العبد يبيع ويشترى بسقط الخيار • الرابعة عشرة سكوت البائع الذي له حق - بس المبيع حين رأى
المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صححها كان البيع أو فاسدا • الخامسة عشرة سكوت الشفع حين علم بالبيع •
السادسة عشرة سكوت المولى حين رأى عبده يبيع غير ماله أو يشترى اذن أن يبيع ماله لا يكون اذا كان
المولى فاضيا • السابعة عشرة لو حلف المولى لا يآذن له فسكت خلت في ظاهر الرواية • الثامنة عشرة سكوت
الفقر وانقياده عند بيعه أو رده أو دفعه لخباية اقرار برقه ان كان به قبل بخلاف سكونه عنده اجارة أو عرضه
للبيع أو تزويجه • التاسعة عشرة لو حلف لا ينزل فلا يفي داره فسكت حيث لا لو قال اخرج منها فاني أن يخرج
فسكت • العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة ثم نكته اقرار به • الحادية والعشرون سكوت المولى
عند ولادة أم ولده اقرار به • الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاختيار بالعيب رضا بالعيب ان كان
المخبر مدلا لا لو كان فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا • الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار
بتزويج المولى على هذا الخلاف • الرابعة والعشرون سكونه عند بيع زوجته أو قريه عصارا اقرار بأنه ليس له
على ما أفق به مشايخ حمرة قد خلافا لما في مجاري فينظر المتي وكذا سكوتها عند بيع زوجها فانه اقرار بأنه ليس

ان علمت بالزوج أنه من هو تظهر الرقبة
فيه أو علمه ولو في ضمن العام كجبراني أو جني
معي لو صحه ون والا ما لم تفوض له الامر
(لا العلم بالمهر) وقبل يشترط وهو قول
المتأخرين يجبر عن الذخيرة وأقتره المصنف
وما صححه في الدرر عن الكافي رده السكالك
(وكذا اذا تزوجه الولي عدها) أي بغير رضاها
(فسكنت) مع (في الاصح) ان علمته كما مر
والسكوت كالنطق في سبع وثلاثين مسألة
مذكورة في الاشياء

لها على ما به الفتوى الخامسة والعشرون وآية يبيع عرضاً وأدارا فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت
تسقط دعواه السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا تخراً أنا اشتري هذه الامة لنفسى خاصة فسكت
الشريك لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين انى اريد شراء
نفسى فشرأ كان له الثامنة والعشرون سكوت ولى الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن التسعة
والعشرون سكوتة عند رؤية غيره يشترى رقه حتى سال ما فيه وضا الثلاثون سكوت الحالف لا يستخدم بلوكة
اذا خدمه بلا امره ولم ينهه حنث هذه الثلاثون فى جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثاً اثنتين من القضية الاولى
دفعت لبنتم انى تجهيزها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد الثانية اثنتان فى جهازها
ما هو متادف سكوت الاب لم تضمن الامة الثالثة باع جارية وعليها حلى وشرطان ولم يشترط ذلك له المشتري
لكى تسلم الجارية المشتري وذهب بها والبائع ساكت بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا فى الظهيرية قلت
الاولى أن يقول فكان الحلى له لان الرقيق لا يملك وان ملك ثم زدت أخرى وهى القراءة على الشيخ وهو ساكت
تنزل منزلة نقطة فى الاصح وأخرى على خلاف فيها سكوت المذمى عليه ولا عدله انكاره وقيل لا وبجس وهى
فى قضاء الخلاصة فهى خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبتها فى الشارح من الشهادات سكوت المزكى
عند سؤاله عن الشاهد تعدل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتن العين المرهونة
كما فى القضية الاولى مع زيادة ويراد عليها المودع بصبره ودعا بسكوتة عقب وضع رجل متاعه عنده وهو ينظر
كما فى شرح الكنز وزادنى بعض الفضلاء أخرى وهى أن من وضع متاعه عند رجل فسكت وذهب بصبره ودعا
بكسر الدال وفى الذى قبله ابتغى هو الرجل زوجته رجل بغير امره فهناك القوم وقبل التهنئة فهو رضاء لان
قبول التهنئة دليل الاجازة وأحد الوصيين اذا استأجر حمالاً ليعملوا الجنائز الى المقبرة والاخراج فضاكت
أو فعل ذلك بعض الورثة بمحضرة الوصى وهو ساكت بجزا لان ويكون من جميع المنازل وهى بمنزلة الكفن
وصاحب الدار اذا قال للساكن اسكن بكذا والا فخرج فسكت وسكن كان من ساكنين ساكنين بالسكناء
وسكونه وكذا اذا قال الراعى للمالك لا أرضى بما سميت وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى الراعى لازم المالك
ما سماه الراعى وما لوزفت اليه امرأة بلا جهاز فله مطالبة الاب بما دبت اليه من الدراهم والدناير وان كان
الجهاز قليلاً فله المطالبة بما يليق بالمبعوث به وله استرداد ما بعث والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها فلو سكت
بعد الزفاف طويلاً ليس له أن يجتصم بعده وان لم يتخذ له شيئاً والموهور له انما هو بطل الدائن ما عليه فسكت
سقط الدين لان سكوتة وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ولو قال من ساعته لا قبل بطل وبقى الدين على
حاله والسكوت على المسكر وعلى بيعه رضاه ما اذا لم يشكر بقلبه وما لو تزوجت من غير كفو فسكت الولي
حتى ولدت يكون شكره رضاه أى على ظاهر المذهب والوكالة فاعلمها كما ثبت بالقول ثبت بالسكوت ولذا قال
فى الظهيرية لو قال ابن العم للكبيرة انى اريد أن تزوجك نفسى فسكت فتزوجها باجاز وما لو أبرأه فسكت صح
ولا يجتاج الى القبول وسكوت الراهن عند بيع المرتن يكون مبطل للراهن فى احدي الروايتين
وما لو وصى لرجل فسكت فى حياته فلما مات باع الوصى بعض التركة أو قضى دينه فهو قبول للوصاية كما فى مدين
الحكام ذكره الجوى قال وهذا الجمع والاطناب من خواص هذا السكيب (قوله فان استأذنه اغنيا الاقرب الخ)
هذا المختص بغير رسول الاقرب أو وكيله فانما ما قلنا من مقامه ذكره فى السكاكى ويؤخذ منه أن لو قيل الولي
الاقرب أن يزوجه بغيره الولي لا بعد وهى واقعة الفتوى حوى وقوله كما جنى يدخل فيه الاب السكاكى
والعبد والمكاتب فانه غير ولى كما فى البصر (قوله فلا عبرة بسكوتها) لان سكوتها حينئذ اقله الاثبات الى كلامه
فلم يقع دلالة على الرضا ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء به للعاجلة ولا حاجة فى غير الاولياء (قوله كالثيب)
المراد بالثيب امرأة تزوجت فبات بوجه بعد ما دخل بها فلا يكتفى بسكوتها اذا تزوجها الولي أو استأذنها بل
لا بد من القول ونحوه لان نطقها لا يمتنع عينا وقد قل حياؤها بالممارسة فلا مانع من نطقها فى حقها وهى
ما خوذت من ثياب اذا رجع امهاودتها التزوج أولان الخطاب يعاود ونها (قوله بالغة) انما يقيد بها لان الكلام
فمن يستأذن أما الصغيرة فلا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لا فرق بينهما) أى بين البكر البالغة والثيب البالغة
فى اشتراط الرضا بالقول ونحوه (قوله الا فى السكوت) أى سكوت البكر عند استئذان الولي الاقرب لا الاجنبى

(فان استأذنه اغنيا الاقرب) كما جنى
أولى بعبد (فلا) عبرة بسكوتها بل
لا بد من القول كالثيب البالغة لا فرق
بينهما الا فى السكوت

ولاوى غيره أقرب منه التي هي مسئلة المصنف (قوله لأن رضاهما) أي البكر والتيب الباشع والظاهر
 التفريق بالنساء على قوله لا فرق بينهما (قوله أو ما هو في معناه) عطف على القول والضمير في معناه يرجع إليه
 (قوله كطلب مهرها ونفقة) ظاهره أنه تمثيل للفعل الدال على الرضا وليس كذلك بل هو من قبيل القول
 وإذا قال الكمال الحق أن الكل من قبيل القول الاتكيني فإنه فوق القول وعارضة صاحب الجبر يقول التنشئة
 فإنه ليس بقول وإنما هو سكوت وفيه أن الكمال قال الحق أن الكل من قبيل القول لأن القول حقيقة وقبول
 التنشئة ينزل منزلة القول في الرضا (قوله ودخوله بها) هذا يعني عنه قول المصنف وتمكينها من الوطء والاولى
 أن يقول وخلونه بها ويكون جارا على ما استظهره صاحب الظهيرية قال فيم أولو خلاصا برضاها هل يكون
 ذلك اجازة لا رواية لهذه المسئلة وعندي أن هذا اجازة اهـ (قوله والضمن سرورا) جسد الكمال من
 قبيل القول لأنه حروف وفيه تأمل (قوله ونحو ذلك) كما مرها بمحمل جهازها الى بيت الزوج (قوله بخلاف
 خدمته) أي أن كانت تخدم من قبل قال في المحيط والظهيرية والتيب اذا قبلت الهدية فليس برضا ولو كان
 من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة اهـ (قوله من زالت بكارتها) أي عذرتها وهي الجلدة (قوله
 أو حصول براءة) أي في موضع العذرة (قوله أو تميز) يقال غنست الجارية تغسس بضم النون غنوسا
 وغنسا فهي غانسة اذا طال مكنتها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الا بكارات كذا في الصحاح
 (قوله بكرة حقيقة) بالاتفاق قد دخل في الوصية لا بكارتها فلا بد من ذلك لأن مصيها أول مصيها لها ومنه الباء كورة
 والبكرة لا قول الفاعل وأقول أنها لا يفترى عليها حكم الا بكارتها السابق (قوله كمن تزني بغير الخ) أي كذا
 تفريق الخ قال المحشي وهو تنظير في كونه بكرة حقيقة وحكما لا تعين فلا يراد أن هذه ما زالت عذرتها ما فكيف
 يشبهها بمن زالت عذرتها (قوله أو طلاق) عطف على تفريق الحلبي (قوله بعد خلوة) ظرف للطلاق والموت
 وهذا من النص على المتوهم لأنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكرة حقيقة وحكما بالمرق الأول
 (قوله قبل وطء) قيد به لأنها بعد الوطء تيب حقيقة وحكما (قوله وهذه فقط بكرة حكا) يقتضي أن من سبق ليست
 بكرة حكا ويؤيد ظاهر اقتضائه فيما تقدم على قوله حقيقة مع أنها بكرة حكا في الموضعين كما صرح به في الجبر وغيره
 فالصواب أن يقول وهذه فقط بكرة حكا فقط اهـ حلبي (قوله والافنيب) صادق بثلاث صور ما اذا تكررت منها الزنا
 ولم تحدث وما اذا حدث ولم يتكرر منها الزنا وما اذا تكررت منها الزنا وحدث اهـ حلبي (قوله كوطوءة بشبهة) فإنها
 تيب حقيقة وحكما اهـ حلبي (قوله أو نكاح فاسد) أي وكوطوءة نكاح فاسد فهو عطف على قوله بشبهة فتقول
 الحلبي يعني بعد الوطء لا حاجة إليه وإذا لم يوطأ فيه فهي بكرة حقيقة وحكما كافي النكاح الصحيح (قوله البكر
 البالغة) انما قيد بالبالغة لأن الصغيرة لا يعتبرها (قوله بلفك النكاح) أي المصدق للمعقود مع الولي (قوله وطأت
 رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي الشربة لا لينة (قوله ولا لينة لها) أمان وجهت لينة لاحدها
 عمل بها وإن أقامها كل منهما فالحكم ما ساق في الشارح اهـ حلبي (قوله على ذلك) أي المذكور من السكوت
 أو الردة (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بأن لم يدخل بها أصلا أو دخل بها واطأها ما حدث
 لا تصدق في دعوى الردة قاله الحلبي (قوله فالقول قولها) لأنه يدعى لزوم العقد وسلب البضع والمرأة تدفعه فكانت
 منكورة (قوله على المقتضى به) مرتبط بقوله بينهما فإن نكحت بقضى عليها بالنكاح ولم يبق المقتضى به قول الامام
 بعدم اليقين عليها كما ساق في الاشياء الستة المذكورة في الدعوى (قوله وتقبل بينة الخ) جواب عن سؤال وارد
 على ما فهم من قوله ولا لينة لهما فإنه يفيد أنه اذا أقام البينة قبلت (قوله بضم الشفتين) الباء للتصوير وعبارة النهر
 بل على حالة وجوده هي ضم الشفتين في مجلس خاص يحاط بطرفيه ويلزم منه عدم الكلام انتهت بزيادة من الجبر
 (قوله فيبنتها أولى) لا ثبات الزيادة على الردة فإنه زائد على السكوت (قوله إلا أن يبرهن على رضاها أو اجازتها)
 زاد في شرح الملقى أو اذن بها فإذا برهن على قولها رضيت أو أجزت أو أذنت على ما في شرح الملقى فيبنتها
 مقدمة على بينتها بالادلة استواءا حثيثا في الاثبات وزيادة بينة باثبات الزموم وفي الخلاصة عن أدب القاضي
 للنصاف أن بينتها أولى هنا أيضا في هذه الصور خلاف المشايخ (قوله مثلا) أشار به الى أن ذكر الاب اتصافا
 فالمراد الولي الجبر (قوله وهي مراقة) الجلة حال (قوله فان القول قولها) لانها اذا كانت مراقة كان البلوغ
 الذي ادعته محتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منكورة وقوع الملك عليها (قوله أن سنها تسع) هوسن المراقة كما

لأن رضاهما يكون بالدلالة كما ذكره بقوله
 (أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا
 (كطلب مهرها) ونفقة (وتمكينها من
 الوطء) ودخوله بها برضاها ظاهرة (وقبول
 التنشئة) والنكاح سرورا ونحو ذلك بخلاف
 خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها
 بوثبة) أي فطة (أو) دورود (حيض أو)
 حصول (جراحة أو غنيس) أي كبر بكرة
 حقيقة (كمن تزني بغير وطء) أو زنا وهذه
 أو موت بعد خلوة قبل وطء (أو زنا) وهذه
 فتنط (بكرة حكا) أن لم يتكرر ولم تغدبها إلا
 قنيد كوطوءة بشبهة أو نكاح فاسد (قال)
 الزوج لا يكره البالغة (بلفك النكاح ولا بينة
 فسكت وقالت) بل (رددت النكاح ولا بينة
 لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا)
 في الأصح (فالقول قولها) بينة لها
 المقتضى به وتقبل بينة على رضاها
 ويجوز بضم الشفتين ولو برهننا فيبنتها
 أولى إلا أن يبرهن على رضاها أو اجازتها
 (كالزوج أو ابوها) سئل عما عدم بلوغها
 (فقال أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي
 مراقة وقال الاب) أو الزوج (بل هو
 صغيرة) فان القول قولها ان ثبت أن سنها تسع

أما هذه المصنف ولا موقع له ولا قول المصنف وهي مراقة ولو قال الشارح والمراقة من بلغت نسعا لكان أولى
 (قوله وكذا الوادي المراهق بلوغه) يعني إذا باع الرجل ضياع ابنه فقال الابن أنا المنع وقال المشتري أو الأب أنه
 صغير فالقول للابن إذا كان مراهاقا لأنه ينكر زوال ملكه وقيل بخلافه والاول أصح ومثل الأب الوصي كافي
 في المنع (قوله ولو بر هذا فينبه البلوغ أولى) أصل العبارة كافي المنع وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي
 للزوج ردها باطل لأنهم صغيرة أن ثبت أن سنهما تسع القول لها وإن أقاما لينة فينبه المرأة على أنها بالغة أولى
 اه إذا علمت ذلك فالأولى تقديم هذا الفرع على قوله وكذا الوادي المراهق الخ لأنه من نعمة ما قبله وقد يقال إنما
 أخره ليفيد حكم المراهق الذكر أنه مثلها فيه (قوله على الأصح) مقابله أن القول قول الأب (قوله بخلاف قول
 الصغيرة الخ) أي التي تزوجها غير الأب والجد أو من زوجهها فلا خيار لها (قوله حين بلغت) الذي في البحر
 حين بلغت الخبر هو أحسن ليشمل من عات بعد البلوغ (قوله لانكاره زوال ملكه) أي وهي بما قالت تزيد
 إبطال الملك الثابت فكانت مدعية صورة فلا يقبل منها إسناد الفسخ (قوله ولو هذا حالة البلوغ) بأن قالت
 عند القاضي أدركت الآن وفسخت فالقول لها إنها قادرة على إنشاء الرد ولا يشترط أن يكون حالة البلوغ
 حقة بل ولو كان بخبرها كذباً أنها بلغت الآن وقيل لمجد كيف يصح وهو كذب لأنها إنما أدركت قبل
 هذا الوقت فقال لا تصدق بالأسناد فجاز لها أن تكذب كيلا يطل حقه اه واغتنموا ما كان ذلك إذا كانت
 اختارت عند البلوغ بالفعل وأخذ من ذلك جواز الكذب لأحياء الحق وهي منصوبة (قوله وللولى الخ) قبله
 احترازاً عن الوصي حيث لا يملك ذلك ولو أوصى إليه به خلافاً لما في العيني ولا يلحقه وإنما ملك تزويج أمة البيت
 لأنه من المكسب لمكان المهر وفيه إراحة من المؤنة ثم لو كان الوصي قريباً أو صاحباً لملكه بالولاية (قوله لا تقي
 بيانه) أي في قول المصنف الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ (قوله انكاح الصغير) قبله بالانكاح لأنه لو أقر
 الولي عليهم ما بالنكاح في حال صغرهما غاب قراره موقوف إلى بلوغهما فالأولى صدقاً به بقدر إقراره والايطل
 وعندهما بقدر في الحال قال في الشربلالية أنه الصحيح وقيل الخلاف فيما إذا بلغا وأنكر النكاح فأقر الولي
 أمالوا أقر بالنكاح في صغرهما صح إقراره وهو الأول وجه كما قاله السكاك لقائمة من ملك الانشاء ملأه
 الإقرار ولو قال المصنف وللولى أنكار غير المكاتب ليشمل المعتوه ونحوه لكان أولى ولم يتكلم المصنف والشارح
 على وقت الدخول بالصغيرة واختلافه فيه فقيل لا يدخل بها ما لم يبلع وقيل يدخل إذا بلغت تسعا وقيل إن كانت
 سمينة جسيمة تطبق الجماع يدخل بها والافال في الهندية وأكثر المشايخ على أنه لا هبرة بالسنة وإنما
 الهبرة للطاقة فإذا كانت خضمة سمينة تطبق الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج أن يدخل بها
 وإن لم يبلع التسع وإن كانت مهزولة تخيفه لا تطبق الجماع ويخاف عليها المرض لا يجمل للزوج أن يدخل بها
 ولو كبر سنهما والصحيح وإذا طلب الزوج به دانة المهر من القاضي أن يأمر الأب بتسليم الزوجة فقال إنما
 صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطبق إن كانت عن تخرج أنخرجها وأحضرها المجلس وينظر إليها
 فإن كانت تصلح أمره بدفعها والا لا وإن كانت ممن لا تخرج أمر من يوثق به من النساء أن ينظر
 إليها فإن قلن أنها تصلح للرجال أمر بالدفع والا لا والخلاف والتصحيح في وقت ختان الصبي كالخلاف السابق
 في وقت الدخول أكثر المشايخ على اعتبار الطاقة (نقطة) ليس لغیر الأب والجد أن يسلم الصغيرة قبل قبض
 ما تعورف قبضه من المهر وإن سلمها قبله فالتسليم فاسد وترد إلى بيتها والأب إذا سلم البنت إليه قبل القبض
 له أن يمنعها بخلاف ما لو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فإنه لا يسترده (قوله جبراً) دليله ما روى عن علي
 موقوفاً ومرفوعاً الانكاح إلى العصبيات (قوله ولو ثبوتاً) وذلك لأن ثبوت الولاية على الصغيرة عند عدم
 العقل أو نقصه وعند الشافعي البكارة ومذهبنا أولى لأنه المورث في ثبوت الولاية على مالها أجمعاً وكذا في حق
 القلام في ماله ونفسه وكذا في حق الجنونة أجمعاً ولا تأثير لكونها ثيباً أو بكراف كذا الصغيرة (قوله كعتوه
 ومجنون) ومعتوه ومجنونة ولو بلغ مجنوناً ومعتوها تقي ولاية الأب كما كانت ولو جن أعتوه بعد البلوغ نعود
 في الأصح ولو تزوج الصغيرة غير الأب والجد من زوج لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت هي معسرة
 قال في الوهبانية وما صح من شخص وليس بقادر على المهر والاتفاق والامس أعسر
 (قوله ولزم النكاح) أي لأخباره في هذه الصور الالتمية (قوله بنقص مهرها الخ) الباء للتصوير وقيد

وكذا الوادي المراهق بلوغه ولو بر هذا فينبه
 البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف قول
 الصغيرة ردت - من بلغت وكذبها بالزوج
 فالقول له لانكاره زوال ملكه لو أنه إذا بهد
 زمان البلوغ ولو هذا حالة البلوغ فالقول لها
 شرح وهو بانية فليحفظ (والولى الخ) لا تقي بيانه
 (7) نكاح الصغير والصغيرة (جبراً) ولو ثبوتاً
 كعتوه ومجنون - مرفوعاً (ولزم) النكاح (ولو
 يعين فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره

بالصغير والصغيرة لانه لو تزوج أمتهما بغير فاحش لا يجوز وكذا البيع والشراء المتعلقان بحال اليتيم لا يجوز
 فيهما الغبن الفاحش والمراد النقص والزيادة من مهر المثل أو عليه (قوله أو بغير كف) بأن تزوج أمته
 أو بنته عيدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجها غير كف ولا يجوز الحط ولا الزيادة إلا بما يتقارب الناس
 حالي عن المخ وفيه أن تزويج الابن أمة لا يصلح مثلا لعدم الكفاية فلهذا لا تعتبر طرق الرجال بل لحق النساء
 لما قالوا ان الرجل مفترش ولا يغيظ الشريف دناءة فراه (قوله بنفسه) احتزبه عاذا وكل وكذا يترجمها
 وسبق في بيان قريبا اه حلي (قوله بغير) أي فاحش وكان عليه أن يقول أو بغير كف ولو قال الشارح المزوج
 بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المخ لم من هذا اه حلي ملخصا (قوله وكذا المولى) أي اذا تزوج
 الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعتقهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كف أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما
 خيار البلوغ لئلا يلازم ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يغني عنه (قوله وابن الجمنونة)
 اذا تزوج أمته ثم أفاقت لا خيار لهما إلا مقدم على الاب في تزويجها وتزويج الاب لا خيار فيه فبالاولى من كان
 مقدما عليه (قوله لم يعرف منهما) أي من الاب والجد وكذا المولى وابن الجمنونة كما لا يخفى قاله الحلبي (قوله
 سوء الاختيار) من إضافة الصفة أي الاختيار السوء بان يفعله أفعالا سيئة أشهرها عند الناس والظاهر
 أن المراد أنهم لا يجوز أن يتصرفوا في المصلحة أو غيره ذلك (قوله بمجانة وفسقا) المجانة مصدر مجن فهو
 ما جن أي لا يبالى قولاً وفعلًا كانه صلب الوجه حلي عن القاسموس والقسط مطلق لازم (قوله اتفاقا) أي من
 الامام وصاحبه (قوله وكذا لو كان سكران) أي فلا يصح عقده اتفاقا أفاده صاحب الدرر (قوله فزوجها من
 فاسق الخ) ظاهره أن عدم صحة عقد السكران محله اذا عقده هؤلاء أما اذا عقد بدوق مهر المثل أو بغير كف
 وكان المعقود له غير هؤلاء المذكورين يصح العقد وفيه بعد بل ظاهر تعديل الشارح يعطى أن العقد لا يصح
 صحح اذا صدر من عاقل يعني الاختيار لانه حال بظهور سوء الاختيار أما السكران فعقده لا يصح من غير
 هؤلاء وفي شرح الملتقى الآن يكون الاب سكران أو معروفا سوء الاختيار بمجانة وفسقا قاله القاسموس
 على الصحيح كما لو تزوجها من فقير أو محترف حرفة دينية اه ولعل المراد بالساق الفاسق بجمارحة كالأفاني
 وشارب الخمر والشريش بد الخسومة ومن لا يحسن المعشرة (قوله أو فقير) أي لا يملك المهر المثل كما يأتى
 في الكفاية قاله الحلبي (قوله فلا تعارضه) الذي مر عليه وهو سوء الاختيار وقوله شفقة أي شفقة من فقر
 الاب والجد والمولى وابن الجمنونة (قوله وان كان المزوج غيرهما) أي غير الاب والجد ومثلهما المولى وابن
 الجمنونة (قوله ولو الاتم أو القاضى) وانما ثبت الخيار في عقد هما لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعم وإذا
 ثبت الخيار في المتأخر ففي المتأخر أولى والقصور الرأى في الامور نقصان الشفقة في القاضى وعن الامام أنه
 لا يثبت لهما الخيار لان ولاية القاضى تامة لانها تتم المال والنفس وشفقة الاتم فوق شفقة الاب فكانا كالأب
 والاول هو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى هندية (قوله لو عين لو كليه القدر) أي الذى هو عين فاحش غير قال
 أبو الوفاء ودقاسه العصة اذا عين لو كليل غير كف (قوله أصلا) أي لا لازما ولا معقودا يصح خيار البلوغ (قوله
 ولهما فسخه) أي بعد البلوغ (قوله ولكن لهما خيار الفسخ بالبلوغ) دفع به توهم لزوم التبادر من العصة
 (قوله ومطلق بهما) كاعتقوه والمتوعدة والمجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير من تقدم فان لهما الفسخ
 اذا أفاقا أو عقلا واعلم أن خيار الفسخ يثبت في حق أهل الذمة والصغيرة اذا تزوجت نفسها فأجاز المولى لأن
 الجواز ثبت بإجازة المولى فالصدق بالنكاح الذى يشره بنفسه (قوله ولو بعد الدخول) ويجب كل المهر ولو الدخول
 حكميا كالمطهر الصحة ولو لم يدخل بها سقط المهر سواء كان الخيار منها وهو ظاهر أو منه لان القرعة بالخيار
 فسخ للعقد فكانه لم يكن (قوله بالبلوغ) ان علما قبل (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي البلوغ (قوله لقصور
 الشفقة) على التولية ولهما خيار الفسخ (قوله ويغني عنه خيار العتق) أي في حقها وانما قلنا ذلك لانه ليس
 للعتق خيارا اعتق سواء كان صغيرا أو كبيرا وظهره أن خيار البلوغ يثبت ويغني عنه خيار العتق وهو أحد
 قولين ذكرهما الصفا في جامعه فقال الأمة الصغيرة اذا تزوجها مولاها ثم أعتقت وهي صغيرة فلها الخيار
 غير أنهما ان كانت صغيرة لا تصرف بهنكم هذا الخيار فسخا وإجازة ما لم تبلغ فتصرف في فسخها بان تقصر
 نفسها وإجازة بان تختار زوجها لان هذا التصرف دائر بين النفع والضرب والصغيرة لم تؤهل لذلك وكذلك وليها

(أو) تزوجها (بغير كف) ما كان المولى
 المزوج بنفسه بغير (أب أو جد) وكذا المولى
 وابن الجمنونة (لم يعرف منهما) لا يصح النكاح
 بمجانة وفسقا (وان عرف لا) يصح النكاح
 إفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها
 من فاسق أو شرب أو فقه أو ذى حرفة دينية
 الظهور سوء اختياره فلا تعارضه بشفقة
 المظونة بغير (وان كان المزوج غيرهما)
 أي غير الاب وأبيه ولو الاتم أو القاضى أو
 وكيل الاب لغيره في النهر بمجانة وكيفية
 التبدل مع (لا يصح) النكاح (من غير كف)
 أو بغير فاحش أو مالا (وما فى صدر الشريعة
 صح ولها فسخه وهم (وان كان من كف)
 وبها قبل صح (أو) لكن (لها) أي الصغير
 وصغيرة ومطلق بهما (خيار الفسخ) ولو بعد
 الدخول (بالبلوغ) أو العلم بالنكاح بعده
 لقصور الشفقة ويغني عنه خيار العتق

لا يملك التهم فبهذا الخبر لا يثبت عليها ما دام مقامها وإذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق ولا يخبرها خيار
 البلوغ أي لعدم ثبوتها أولاً لأنه ثبت لها وخيار العتق ينتظمه لأنه أنفذ من خبرها بالبلوغ منهم من قال بالزول
 وهو الصحيح لأن العقد صدر عن كامل الولاية لأن الولي على ما لو كد ولاية ~~كامله~~ لأنها بسبب المال
 ولا نقصان فيه فلا يثبت خبرها بالبلوغ ~~كما في الأب والجد~~ ما لم ينصار يختصر أو خيار العتق ثبت للأمة
 ولو كبرة كما صرح به صاحب البحر في نكاح الرقيق حلبي مختصراً (قوله بمحضرة أبيه) الظاهر أن الجد كذلك
 لأنه أولى من الوصي والظاهر أن وصي الجد كوصي الأب (قوله بشرط القضاء) أي لأن في أصله ضعف فموقوف
 عليه كالرجوع في الهبة وفيه إجماع إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر لزوم القضاء على الغائب بنهر
 (قوله للفسخ) أي سواء كان من جهتها أو وجهته ولا ينقص عدد الطلاق لأنه يصح من الاثنين ولا طلاق لها (قوله
 نيتوارثان فيه) أي إن اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما
 فوارثا ويصح للزوج أن يطأها ما لم يفرق القاضي بينهما ما كذا في الهندية (قوله ويلزم كل المهر) أي في الموت
 وإن حصل قبل الدخول كما في النسخ لأن الموت كالدخول في تمام المهر (قوله ثم الفرقة) أي التي ليست بصريح
 ولا كتابة تخرج الأجر باليد وخيار الخيرة وانخلع فأنه من الكتابات ~~كما في الحلبي~~ عن النهر والسكلام
 في الفرقة بخيار البلوغ والأهني فسخ مطلقاً فلا يثنى التفصيل فيها وإن كان ظاهره بوجه جريانه فيها وسيلاني
 إيضاحه (قوله أن من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتز به عن التفسير والآخر باليد فإن
 الفرقة فيها وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً كذا في الحلبي ولا وجه لهذا
 الاحتراز به جعل موضوع الكلام في فرقة است بصريح ولا كتابة فتأمل (قوله لا ينقص عدد طلاق)
 وصف كائناً (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يطبق المعتدة بعدة الفسخ مطلقاً ولو صرح بها ~~الحلي~~ (قوله لا
 في الردة) يعني أن الطلاق يلحق المرتدة في عدتها وإن كانت فرقته فسخاً لأن الحرمة بالردة ضربة تأبده لا رجوعها
 بالاسلام فيقع طلاقه عليها في الردة فإن كان ثالثاً شمرت عليه حتى تنكح زوجها غيره ~~كما في الفقه~~ وتطرفه
 صاحب النهر وذكر في البحر أول الطلاق أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضي
 بإياه أحدهما عن الاسلام والشارح قبيل تفويض الطلاق قال تبع الشرح المصنف لا يلحق الطلاق عدة الردة مع
 الحساق فبعد كلام البحر كذا في هنا بعد عدم الحساق كما لا يخفى حلبي ملخصاً ومزيداً (قوله وإن من قبله فطلاق)
 أي إذا كانت لا تمسك منها فخرج بهذا القيد التباين والتقبيل والسبي والاسلام فإن الفرقة فيها ليست بطلاق
 وإن كانت من قبله وإلى هذا التقيد أشار في الهندية حيث قال ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق
 لأنها فرقة يشترط في سببها الرجل والمرأة وحيداً يقال في الأول ثم إن كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه
 أو من قبله ويمكن أن تكون منها فسخ حلبي ملخصاً (قوله أو ردة) قد علم بمخاطبة وعما هذا أن الردة فسخ وأن
 الطلاق يلحق في عدتها إلا إذا حلقت أحدهما بدار الحرب (قوله أو خيار عتق) سبق قلتم فانه صريح في باب
 نكاح الرقيق أنه لا يثبت للغلام حلبي (قوله وليس للفرقة) أي قبل الدخول ~~الحلي~~ (قوله إلا إذا اختار نفسه
 بخيار) عتق فيه ما تقدمت فالتناسب أن يقال إلا إذا اختار نفسه بخيار بلوغ كافي البحر وهذا المحصر غير صحيح
 لما في الخيرة من تزوج مكانة باذن سيدها على جارية بهيمة فلم تقبض المسكينة الجارية حتى تزوجت من
 زوجها على مائة درهم جازاً لتسكحاً فإن طلق الزوج المسكينة أو لا ثم طلق الأمة وقع الطلاق على المسكينة
 ولا يقع على الأمة لأنه بطلاق المسكينة أي قبل الدخول تنصف الأمة وعاد نصفها إلى الزوج بنفس الطلاق
 فيفسد نكاح الأمة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطلق جميع مهر الأمة عن الزوج مع أمه فرقة
 جاءت من قبله قبل الدخول به لأن الفرقة إذا كانت من قبل الزوج انغاصت كل المهر إذا كانت طلاقاً أو أما
 إذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخاً من كل وجه فوجب سقوط كل الصداق كالمغير إذا بلغ وإيضاً
 لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لأن فساد النكاح
~~كما~~ معلق بالمك و كل حكم معلق بالمك فانه يحصل به على قبول المشتري على إيجاب البائع وانغاصت كل
 الصداق لأنه فسخ من كل وجه ~~الحلي~~ ويرد على صاحب الخيرة إذا ارتد الزوج قبل الدخول فأنه فرقة هي فسخ
 من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أنه لا يجعل لهذه المسئلة ضابط بل يحكم

ولو بلغت رده وصغيرة تفرق بمحضرة أبيه أو
 وصية (بشرط القضاء) للفسخ (فيتوارثان
 فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة أن من قبلها
 ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها
 طلاق إلا في الردة وإن من قبله فطلاق إلا
 بذلك أو ردة أو خيار عتق وليس لنا فرقة
 منه ولا مهر عاينه إلا إذا اختار نفسه
 بخيار عتق

في كل فرد بما أفاده الدليل اه حلي من البحر وما في التهر من الديات فيه نظر فليراجع (قوله وشروط النكاح)
 أي لكل الفرق (قوله الإثمانية) أي فلا يشترط لها القضاء لانها تنفي على أسباب جلية حكم الملائم والتمتع
 والاسلام والتقبل بخلاف غيرها فاعلم انية على أسباب خفية فاحتاجت الى تقويتها بالقضاء كالكفاية
 لانها تنفي لا يعرف بالحس ونقصان المهر وخيار البلوغ مبنيان على قصور الشفقة وهو امر باطن والا بهما يوجد
 ويرجع الى وجده حلي بن زيادة (قوله فرق النكاح الخ) الشطر الاول من البيت الاول من القصيدة من الكامل
 وباقها من البسيط ومثل هذا لا يجوز صناعة وقد غيرته الى قولي ان النكاح اه في قوله هم فرق حلي
 بن زيادة (قوله جعاً) أي مجموعة وهي ست عشرة والمصدر حال وهو مقصور على السماع والا لولا جعله مفعولاً
 مطلقاً أي اتينا جعاً أي مجموعاً (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق قبل مفصل والخبر قوله أتت أن أو خبر بعد خبر
 (قوله يحكيها) أي يذكرها لك وشبهه النظم بالدر لانه استه (قوله تبين الدار) أي جنس الدار الصادق بدار
 الاسلام ودار الكفر أي تخالف داري الزوجين كما اذا خرجت المرأة مهاجرة اليها مسلمة أو ذميمة فانها تبين من
 زوجها الحربي وتنكح حالاً ان لم تكن حلي (قوله مع نقصان مهر) يتسكن عيق مع مهره ولو نقص المهر من
 غير تنوين للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي حينها مافي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول
 فلا مهر لها وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي (قوله كذا فساد عقد) كأن نكح أمة على حرة (قوله وفقد الكف)
 أي اذا نكحت غير الكف فلا ولياً له حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالعقد فاسد (قوله
 يخفيها) النعي هو الاخبار بالموت وهو تكلمة أشار به الى أن من تكلمت غير كف فكنها مامنت (قوله تقبيل)
 بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاناث وأصولها أو فعلها ذلك
 بفروعه الذكور وأصوله (قوله سي) فيه نظير لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين بتبين الدار بن لالسي
 ولئن كان المراد السي مع التبيين فالنبي من معنى فانه الحلي وهو مرفوع حذف منه حرف العطف (قوله
 واسلام المصارب) أي اذا أسلم الزوج وهو حربي ومضى عليه ثلاث حيض ان كانت من تحيض أو ثلاثة أشهر
 لم تكن كانت من لا تحيض بآت وكانت هذه البيوتة فسحا واحترزه عن اسلامها فان البيوتة حينئذ طلاق
 كما في باب نكاح الكافر من البحر حلي وفيه أن الفرق من جهتها فكيف تكون طلاقاً (قوله أو ارضاع ضرمتها)
 أي اذا أرضعت الكبيرة ضرمتها الصغيرة في داخل الحولين فانه يفسخ النكاح كما يأتي في الرضاع لكونه بصير
 جامعاً بين الأم ونفها (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده حلي (قوله بلوغ)
 بالجر عطفاً على عتق باستاق العاطف (قوله ردة) بالرفع عطفاً على تبين بحذف العاطف وأطلق في الردة فم
 ما اذا كانت منه أو منها (قوله ملك لهض) نص على المتوهم والاذن الكل أولى (قوله وتلك الفسخ بحصنها)
 أي هذه الفرق يجتمعها الفسخ أي يعمها ويحقق في كل فرد منها (قوله فب الخ) أي تقري بقر به (قوله وكذا
 ايلأوه) أي اذا أتى منها أربعة أشهر ومضت ولم يقر بها (قوله ذاليتلواها) أي يبيع ما قبله في حكمه (قوله
 خلاعتق) أي خيار عتق (قوله واسلام) بالجر وجله أي فيها صفته أو فاعل أي قوله تقبيل أول البيت فيكون
 من المضن (قوله تقبيل) بغير تنوين للضرورة (قوله مع فساد) باسكان العين (قوله يدينها) تكلمة ليس له كبير
 فائدة ومعناه أنه ينزلها عن مرتبتها (قوله وبطل خيار البكر) أي اذا بلغت وهي بكر وانما اعتبر هنا سكوتها
 قياساً على استئذانها (قوله بالسكوت لو مختارة) إمالو بلفظها الخبر فأخذها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها
 قالت لا أرضى جاز إذا قالته مثلاً وكذا اذا أخذها فترك فقالت لا أرضى جاز الرد هندية (قوله عالمة بأصل
 النكاح) فيه دلالة لا يشترط عليها بثبوت اخبارها ولا بعدم بقائه في المجلس كذا في شرح الملتقى (قوله
 ولوسأت عن المهر) مثل ما ذكره الموقوفات الجدقة اخترت فانها تكون على خيارها هندية (قوله قبل الخلو)
 ما بعد الخلو فالوقوف على كيمته استغال بما لا يفي له لوجوبها نهر (قوله نهر رجنا) عبارته أما علمها بالزوج
 وقد المهر فليس بشرط حتى لو سألت عن ذلك أو سلت على التهود بطل خيارها كذا في الشارح والدمي في فتح
 القدير أن هذا تعسف لا دليل عليه اذ غاية الامر كون هذه الحالة كالحالة ابتداء النكاح ولوسأت البكر عن الزوج
 لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وان كان عدم ذكرها لا يطل كونه سكوتها رضاً على الخلاف فان ذلك اذا لم نسأل
 عنه لظهور أنها راضية بكل مهر والسؤال يفيد نفي ظهوره في ذلك وانما يتوقف رضاها على معرفة كيمته وكذا

وشروط لكل القضاء الإثمانية وتسلم صاحب
 الأمر فقال
 فرق النكاح أتت جعاً مافها
 فسخ طلاق وهذا لدر يتكلمها
 تبين الدار مع نقصان مهر كذا
 فساد عقد وفقد الكف ينهيها
 تقبيل سي واسلام المصارب أو
 ارضاع ضرمتها قد عتقها
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا
 ملك بعض وتلك الفسخ بحصنها
 أما الطلاق فبعبته وكذا
 ايلأوه ولعان ذاليتلواها
 قضاء فاض أي شرط الجميع خلا
 عتق وملك واسلام أي فيها
 تقبيل سي مع الايلأوه إلى
 تبين مع فساد العقد يدينها
 (وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة
 (عالمة) باسأل (النكاح) ولوسأت عن
 قدر المهر قبل الخلو أو عن الزوج أو سلت
 على التهود لم يطل خيارها مبر رجنا

المستلزم على المقام لا يدل على الرضا وانما سئل لقرض الاشهاد على التسخيف ونازع في البحر في السلام بأن
الاستفالة به فوق السكوت وأقول ممنوع فقد نقول في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يطلها لانه صلى الله
عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شدة أن طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يطل بالسكوت كخيار البلوغ
وقد كان فوقه ليطال وقيل الوفاة من اشتراها وبكم اشتراها لا يطل شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح
القدر ١٥ حتى وذكر في الهندية عن المصنف نحو ما في الشارح والنص منقح وقياسه على الشفعة لا يتبع بعد
التصريح بخلاف ما اقتضاء (تبيينه) إذا اختار وأشهدت ولم تتقدم إلى القاضي فهي على خيارها كخيار
العيب (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي مجلس البلوغ أو العلم كذا في شارح المتن (قوله ولو اجتمعت معه)
أي الشفعة مع خد البلوغ حلي (قوله ثم يتبدى بخيار البلوغ) ينظر هل الاستدانة به على وجه اللزوم حتى
لو أخرته بطل أو لا لأنها قد طلبت ما أولاً معاً فلا يضر تقديم أحدهما (قوله وتشهد) الاشهاد ليس بشرط وانما هو
لإسقاط البين حمادية (قوله ضرورة أحياء الحق) هذا انما يظهر فيما اذا بلغت قبل وكلامه فيما هو أعم قال في البحر
يفضي أن تطلب مع رؤية الدم فان رأته لا تطلب بل ساقها فتقول فحقت نكاحي ونشهد اذا أصبحت وتقول
رأيت الدم الآن وقيل لم يرد كيف يصح وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق في الاسناد بخلافها أن
تكذب لا يطل حقاها امكن في النهر أن هذا ليس بكذب محض بل من المعارض الموقعة لأحياء الحق
لأن الفعل الممتدله وانه حكم الاستدانة والضرورة داعية اليه اه حلي قلت لا يظهر بعد التقييد بالأن أنه من
المعارض بل من محض الكذب وكون الفعل الممتدله حكم الاستدانة انما هو في أحكام آخر كالين فيما اذا حلف
لا يسكن أو لا يركب واستدنام على الفعل فقالوا بجهته لما قاله وهو أحد قولين فليأتا (قوله وان جهلت به)
أي بخيار البلوغ أي بأن لها ذلك اه حلي وكذا الوجهات أنه لا يمتد وهذا عند الشنخين وقال محمد أن خيارها
يمتد إلى أن تعلم أن ائها الخيار كذا في شارح المتن عن القهستاني (قوله لتفرغها العلم) أي لأنها تفرغ معرفة
أحكام الشرع أي تمكن من ذلك والدردار العلم فلم تعذر بالجهل بمزيد (قوله بخلاف خيار المعلقة فانه
يمتد) أي إلى العلم به هذا أحد الوجوه التي يخالف فيها خيار العتق خيار البلوغ ثانيها اشتراط القضاء في خيار
البلوغ وانه ثالثها أن خيار المعلقة لا يطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس كما في الخصية بخلاف خيار البلوغ
في حق البلوغ رابعها أن خيار العتق يثبت للشيء فقط بخلاف خيار البلوغ فثبت له ما شاءها أن خيار
العتق يطل بالقيام عن المجلس كالمصرية وخيار البلوغ في حق الثيب والفسلام لا يطل به (قوله لشغلها بالولي)
أي فلا تفرغ معرفة الأحكام فتعذر بالجهل وهو مما لا يجب تعلقه حتى فوجب تعلقه على المولى (قوله وخيار
الصغير) يستدأخبره قوله لا يطل (قوله والذنب) سواء كانت حرة أو أمه وسواء كانت ثيباً عند التزوج أو عند
البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ اه من شارح المتن بإيضاح من البحر وانما لم يكتب بسكوتها قياساً على
ابتداء نكاحها فانما تعرب عن نفسها (قوله أو دلالة) عطف على صريح والصغير في علمه للرضا (قوله ودفع
مهر) حلي في فتح القدر على ما إذا كان قبل الدخول أما اذا كان دخل بها قبل بلوغه فيضي أن لا يكون دفع المهر
بعد بلوغه رضاً لانه لا بد منه أقام أو فسح اه ثم الدفع انما يظهر في جانب والقول يظهر في جانبها ويقال فيه
ما أبداه النكاح (قوله ولا يطل بقيامهما عن المجلس) بصغير التنية وهو الموافق لما في المنع والمثني وفي نسخة
بقيامها (قوله لأن وقته) أي الخيار (قوله حتى يوجد الرضا) صريحاً أو دلالة (قوله ولو ادعت التمكن كرها)
الولي التمكن به عبر في البحر حيث قال ولو طالت كنت مكرهة في التمكن صدقت ولا يطل خيارها وهو
موجود كذلك في غالب النسخ ومرادها أن خيارها باق لم يسقط بهذا التمكن (قوله ومفاده الخ) هذا المقاد
قد نفع البرازي وأقضى به صاحب البحر قاله المصنف (قوله لوفى حبس الوالي) لأن الظاهر صدقة (قوله لا المال)
أما الولي فيه فالاب ووصيه ووصي والجد كذلك والقاضي ووصيه كاذكره المصنف متافياً سألني (قوله
العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالصغير كالبنت صبر مصيبة بالابن فلا ولاية لها على أئها الجنون وكذا لا يرد
العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات فلا ولاية للاث على أختها الجنون كافي المنع والبحر والمراد بخروج من
ذكر خروجها من رتبة التتقديم والافهام ولاية في الجلة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبة
خالو لا يلام الخ (قوله وهو من يصل باليت) قال في البحر وفسر المصنف الولي بالعصبة وسألني في الفرائض

(ولا يمتد إلى آخر المجلس) لانه كالثفعة
ولو اجتمعت معه تقول أطالب الحقين ثم
يتبدى بخيار البلوغ لانه ديق وتشهد فاذلة
بلغت الآن ضرورة أحياء الحق (وان
جهلت به) لتفرغها العلم (بخلاف) خيار
(المعلقة) فانه يمتد لشغلها بالولي (وخيار
الصغير والذنب اذا بلغا لا يطل) بالسكوت
(بلا صريح) رضا (أو دلالة) عليه (كقوله
وليس) ودفع مهر (ولا) يطل (بقيامهما
عن المجلس) لان وقته العسر فيضي حتى
يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها
صدقت ومفاده أن القول المدعى الاكراه
لوفى حبس الوالي فليحفظ (الولي في النكاح)
لا المال (العصبة بنفسه) وهو من يصل
باليت

أنه من أخذ الكل إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهو عند الإطلاق ينصرف إلى العصة بنفسه وهو ذكر يصل
 بلا توسط أتى أى يصل إلى غير المكاف ولا يقال هنا إلى الميت اه فلاولى للشارح أن يقول بدل قول بالمتب
 بغير المكاف ونحوه (قوله حتى المقتة) ظاهر أن المقتة اتصالا وهو كذلك فإن الولاية كلمة اقرب
 كما ورد بذلك الحديث فالمراد بالعصة ما يشمل النسبية والسببية كما في المقتى ويدخل عصة المقتى كما في
 شرحه (قوله بيان لما قبله) وهو قوله العدة بنفسه (قوله على ترتيب الارث والحب) قال في الهندي ثبتت
 الولاية بأسباب أربعة بأقربا والولاية والامامة والملك كذا في البحر الرائق وأقرب الاولياء إلى الميراث ابن
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان عدلا كذا في المحيط فان كان للميتونة أب واب أو جد وابن
 فالولاية لابن عندهما وعند محمد لاب كذا في السراج الوهاج والافضل أن يأمر الاب الابن حتى يجوز
 بلا خلاف كذا في شرح الطحاوى ثم الاخ لاب وأتم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأتم ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا
 ثم العم لاب وأتم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأتم ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأتم ثم عم الاب لاب ثم
 بنوهم على الترتيب ثم عم الجد لاب وأتم ثم عم الجد لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصابات إلى
 المرأة وهو ابن عم بعيد كذا في التارخية وكل هؤلاء لهم ولاية الاجارة على البنت والذكر في حال صغرهما أو حال
 كبرهما إذا اجنا كذا في البحر الرائق ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكر والانثى ثم عصة المولى كذا في التنف
 (قوله لانه يحجب عصبان) فيجبه من الكل إلى السدس ولا يحجب الاب عصب حرمان (قوله بشرط حرة)
 فلا ولاية لعبد ولو مكاتب الا على أمته كذا في شرح المقتى (قوله وتكليف) فلا ولاية لمغبر ومجنون فلا تزوج
 في حال جنونه مطبقا أو غير مطبق فيزوج حال افاقته من جنون مطبق أو غير مطبق فالمطبق يسلب الولاية
 فتزوج ولا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة فلا تزوج موأيته وتنتظر افاقته كالنائم ومقتضى النظر أن
 الكفء الخطأ بان فان بانتظار افاقته تزوج وإن لم يكن مطبقا ولا انتظر على ما اختاره المتأخرون في عتبة
 المولى الاقرب كذا في المنع عن الفسخ وفي حاشية العلامة أبي السعود مانصه قوله ولا ولاية لعبد وصغير الخ لانه
 لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس
 زيلعي قال شيخنا وهذا نص في جواب حادثة سئل عنها الصغيرى ان الحاكم الشرعى قتر صغيرا في المهد وولاه
 شيخا على الخيرات ببعض غلاته ما ويزها ويقرقه باعلمهم وينظر في مصالحهم فأجبت بطلان التولية
 والتقرير لنص المذهب المذكور وان لهم أن يختاروا شيئا منهم ثم يتولى ما ذكر اه (قوله واسلام) لقوله تعالى
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان مع (قوله في حق مسلمة)
 أى مجبورة مسلمة وان لم تكن فتمت وقيد بالمسلمة لان الكافرة ولاية على بنته الصغيرة بحر (قوله تزويد التزوج)
 قيد المتن بذلك فاقضى ظاهر هذا القيد أن الكافرة التصرف في المال وانما يمنع من التزوج وقد نص قريبا
 على أن المسلم لا ولاية له في نكاح ومال على كافرة فأولى الكافر على المسلمة فيها اللهم الا أن يقال ذكره لكون
 الكلام فيه لا الاحتراز (قوله وللمسلم) الولد يطلق على الذكر والانثى وفيه عموم بالنظر لما قبله من جهة عموم
 الذكر وخصوص من جهة الفرعية فان قوله في حق مسلمة أعم فتدبر (قوله لعدم الولاية) لتعليل لمفهوم من
 قوله واسلام الخ من أن الكافر لا ولاية له على مسلم أى أن ولايته غير ثابتة لما تقدم من الاية وقيدنا بالكفر لان
 الفسخ لا يسلب الاهلية عندنا على المشهور وهو المذكور في النظرمة فخاف الجوامع أن الاب إذا كان قاسقا
 فلماضى أن تزوج الصغيرة من كفوز غير معروف نعم ان كان من كالا بنفذ تزويجه اياها بنقص عن مهر النكاح
 ومن غير كفوز قال المصنف (قوله الا أن يكون الخ) ذكر هذا الاستثناء الزيلعي والعيني وصاحب الدرر ونوف
 فيه صاحب البحر والنهر ولا وجه للتوقف مع التصريح من الاثنية (قوله أو نائبه) أى كالمقتضى قد تزوج
 البتة الكافرة حيث لاولى لها وكان ذلك في منشوره خسر والمراد من قوله وكان ذلك في منشور ماى مكان
 ما ذكرنا من السلطان يتزوج الصغار مطلقا لا يقيد بصغار الكفرة أو السعود (قوله والكافر الخ) مفهوم
 قوله واسلام في حق مسلمة وقوله ولاية أى في النكاح والمال (قوله انفاقا) الاولى حذف لانه يوهى أن مقابله
 وهو قوله واسلام في حق مسلمة بخلاف وليس كذلك (قوله فان لم يكن عصبه) أى يوجد فهو من كل التامة
 والمراد ما يعم العصة السببية والنسبية كما في النهر (قوله فالولاية للام) هذا قول الامام والجه وروى ان الشافعي

حتى المقتة (بلا توسط انثى) بيان لما قبله
 (على ترتيب الارث والحب) فيقدم ابن
 الميتونة على أبيها لانه يحجب عصبان
 (بشرط حرية وتكليف واسلام في حق
 مسلمة) تزويد التزوج (ولعدم الولاية
 وكذا الولاية) في نكاح ولا في مال (المسلم
 على كافرة الا) بالسبب العام (لأن يكون
 المسلم) سداً من كافرة أو سلطاناً أو نائبه
 أو نائباً (ولا كافر ولاية على) كافر (منه)
 انفاقا (فان لم يكن عصبه فالولاية للام)

اولها حكمهم وعمل لا يكون الحكم كذلك وحل حكم الصغير كذلك مقتضى التحليل ثم وعظم من التوثيق عدم
حل الوطء (قوله لان في مجزئ الخ) جواب سؤال حمله انهم قالوا كل عقد لا يجزئ حال صدوره فهو باطل
لا يوقف (قوله ولو تزوجها وليان) قال في البصر اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على النول
لتزوج أحدهما أجازا لا آخر أو فسخ بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين فتزوجها أحدهما لا يجوز الإجازة
الاخر فان تزوج كل واحد من الولين رجلا على حدة فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان وقعا معا حدة واحدة
لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من الللاحق فكذلك لا يجوز لانه
توابع جاز بالتصري والتصري في التزوج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء وأما اذا كان أحدهما أقرب
من الآخر فلا ولاية للأبعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فتنكح الأبعد يجوز اذا وقع قبل عقد
الأقرب ذكره الاسيماوية (قوله ولولي الأبعد) قال في الهندية وان تزوج الصغير والصغيرة أبعادا وليا
فان كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية يوقف تنكاح الأبعد على إجازته وان لم يكن من أهل الولاية بان
كان صغيرا أو كبير مجنونا جاز وان كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز تنكاح الأبعد كذا في المحيط والمسراد
بالأبعد القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم شرعا لئلا يفتقر بل المراد به الأبعد من الأولياء
فهو مسمى على القاضي كما صرح به الشافعي شارح النفاية وعليه إطلاق المتن وما قاله رأى البعض أبو السعود
عن الشيخ شاهين (قوله التزويج) قيد به لانه ليس للأبعد التصرف في المال وهو لا يقرب لانه مأخوذ منه
في حاله بان ينقل اليه ليتصرف في مالها كذا في المحيط (قوله حال قيام الأقرب) أي وكان الأقرب من أهل
الولاية بان لم يكن صغيرا ولا مجنونا (قوله ولو تحوّل الولاية اليه) أي الى الأبعد بموت الأقرب أو غيبته غيبة
منقطعة (قوله لم يجز الا بإجازته) لان تصرفه الاول بالفضل وقد صار أصليا (قوله واختار في المتن) بل
اختاره أكثر المشايخ كما في النهاية وصححه ابن الفضل وهو الأقرب الى الفسخ لانه لا ينظر في إبقاء ولاية من كان
وفي المجتهدين المبسوط والخبر وهو الأصح وفي الخلاصة وبه كان يفتي الشيخ الامام الساذج رحمه الله والحاصل
أن التصحيح قد اختلف والاحسن الاقتناع بما عليه أكثر المشايخ (قوله وغرة الخلاف الخ) قال في الهندية
فان كان الأقرب جوا لا يوقف على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجفا في البلد لا يوقف عليه قال
القاضي الامام أبو الحسن على السغدي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الأبعد ثم ظهر
انه كان محتجفا في المصر جاز تنكاح الأبعد (قوله ولو تزوجها الأقرب الخ) قال في الهندية اختلف مشايخنا
في ولاية الأقرب انه يزول بغيره أم بقيت قال بعضهم انه باقية لانه حدث للأبعد ولاية بغيره الأقرب فيصير
مكانها وليين مستويين في الدرجة كالأخوين والعين وقال بعضهم انقطعت ولاية وتنتقل الى الأبعد
وهو الأصح بدافع غاي المصنف مفرغ على الاول ويتفرع عليه أيضا انه ان وقع عقد الأقرب جوا لا بعدد
فلا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدرى السابق من الللاحق هكذا في شرح الطحاوي (قوله على القول الظاهر)
مقابل ما في محيط السرخسي من عدم الجواز وزعم به في المبسوط وظاهر النهر أرحم به وتقدم تصحيحه (قوله
من أولياء النسب) خرج السلطان والقاضي (قوله تزوج القاضي عند فوت الكف) قال في الهندية
غاب الولي أو غلب أو كان الأب أو الجد فاحقا للقاضي أن يزوجه من كف كذا في وجيز الكردي وفي البصر
واذا خطبها كف وعزل الولي ثبتت الولاية للقاضي نيابة عن العاقل فيه التزويج وان لم يكن في منشوره
لكن ما المراد بالعزل محتمل أن يمنع من تزويجها مطلقا ومحتمل أن يكون أعم منه ومن أن يمنع من تزويجها
من هذا الخاطب الكف ليزوجه من كف غيره وهو الظاهر ولم يصرح به وهذا يقتضي منع من الولاية تنتقل
عن الأقرب بعزله الى القاضي وان وجد الأبعد لانه من قبيل إزالة الضرر وهو القاضي هو الذي يتولى إزالته
لا الأبعد وهذا يؤيد ما تقدم من الشرع لاني يريد تنبيه العلامة شاهين عليه (قوله بعض الأقرب) أي عن غيره
كف ويجهز للمثل أما اذا امتنع عن غير الكف أو أكون المهر أقل من مهر المثل فانها لا تنتقل (قوله ولا يطل
تزوجها) أي الأبعد حال غيبة الأقرب والاولى ذكر هذه الجمل بهد قوله ولولي الأبعد التزويج بغيره الأقرب
(قوله وولي الجنونة والجنون) مثلها المعنونة والمعنونة كالأبني (قوله ولو عارضا) انما غيبه لانه في خلاف
وغيره أما الاصل لا اختلاف في حكمه المذكور (قوله اتفاقا) من الشيعين ومحمد رحمه الله تعالى (قوله ابنها) وان

لان له مجزئ وهو السلطان ولو تزوجها وليان
مستويان قدم السابق فان لم يدرى وقعا معا
بطلا (قوله ولولي الأبعد التزويج بغيره الأقرب)
فلا يجوز الا بعد حال قيام الأقرب يوقف على
إجازته ولو تحوّل الولاية اليه لم يجز الا
بإجازته بعد التحول فهو مستأنف وعليه
(مسافة التصرف) واختار في المتن ما لم ينتظر
الكف الخاطب جوابه واعقده بالقاتي
وقد قل ابن الكمال أن عليه التصرف وغيره
الخلافا فيمن اختلف في المديته هل تكون
المنطقة من ولو تزوجها الأقرب حيث هو
غيبه منقطعة (على القول (الظاهر)
بأنه) تنكح (على) القول (الظاهر)
ظهيرية (ويثبت للأبعد) من أولياء النسب
شرح وهبانية لكن في القهستاني عن القيات
لوم تزوج الأقرب زوج القاضي عند فوت
الكف (التزويج بعض الأقرب) أي
بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصة (ولا
يطل تزويجه) السابق (بعد الأقرب)
لحوله بولاية تامة (ولي الجنونة والجنون)
ولو عارضا (في النكاح) أما التصرف
في المال فلا بد اتفاقا (بينها) وان سفل

أفأبعد العقد لا خيار له إلا أنه منقضى على الأب ولا خيار له ما إذا تزوجها الأب فالابن أولى أفأده في الجهر
(قوله كما ترى) راجع إلى قوله إنه أوقد من في قول الشارح سابقا وكذا المولى وابن الجوزي قوله والاولى أن يأمر
الأب الخ) أي يأمر الابن الأب وذلك رعاية لتعظيم الأب لا للاحتراز عن أن يأمر الأب الابن فإنه صحيح أيضا
اتفقا فأفاده العلامة أبو الوالد (قوله ولو أقرتلى صغيرا وصغيرا) أطلقه فشمّل الأب والجد وظاهر قول المصنف
بعداً ويدرك الصغير أو الصغيرة فصدقه أن هذا الاقرار من المولى في حال صغرهما فإن لم توجد بيئة يكون اقراره
موقفاً إلى بلوغهما فإذا بلغا وصداقاً يتخذ اقراره والابن لطل وعندهما يتخذ في الحال قال الشريفي في الحاشية
أنه الصحيح قال الكمال والذي يظهر أن الوجه هذا القول أبو السعود (قوله بخلاف مولى الامة) أي إذا أقر
عليها بالنكاح (قوله حيث يتخذ اجماعاً) أي بعد ما دعى رجل نكاحها فنفى بنكاحها بلا بيئة وتصدق كذا
في الدرر والذي في غاية البيان أنه لا يتخذ اقراره بالنكاح على أمته بل لابد من بيئة فهي مستثناة من قولهم
من ملك الانشاء ملك الاقرار قال العلامة أبو السعود يمكن أن يحصل ما في الغاية على ما إذا أقر المولى بنكاحها
من رجل وأنكر ذلك الرجل وما في الدرر على ما إذا ادعى كاهن صريحاً فتزول الخرافة فإن قيل ما الفائدة تضاد
اقراره عليه سماع انكار الرجل والاقرار من المولى حجة قاصرة لا يتهدى إلى المنكر قلت للفائدة منع تزويجها
من آخر مؤاخذه باقراره حتى يقول المنكر أن كانت زوجتي فهي طالق وليست أم (قوله لأن منافع بعضها ملكه)
أي فأقرار المولى اقراره على نفسه (قوله بأن نصب القاضي الخ) جواب سؤال حاصله كيف تصح إقامة البيئة
على الصغير المنكر وحاصل الجواب أن القاضي ينصب خصماً من الصغير حتى يصح كرقته تمام البيئة على
المنكر كما إذا أقر الأب باستيفاء بدل الكتابة من عبداً به الصغير لا يصدق البيئة فالقاضي ينصب خصماً
من الصغير فينكر قتمام عليه البيئة أفأده المصنف وأما المولى والعبد فيصالحان للخصومة (قوله عند
أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه ظاهره أن الخلاف في جميع المسائل وموافق كلام الدرر فيصالحان في مسألة
الوكالة والعبد لابد من إقامة البيئة أو وجود التصديق من المولى والعبد من غير خلاف في ذلك (قوله وهذه
المسألة) أي مسألة الاقرار على الصغير والصغيرة والمولى والعبد فالحال للجنس موقوله مخبراً أي مستثناة
فأراه مفتوحة غير مستثناة (قوله ملك الاقارب) الاولى حذف به لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام فإن
المعنى من ملك الانشاء شيء ملك الاقارب (قوله ولها انظار) أي مخبرات من هذه القاعدة منها ما في الاشياء
من كتاب الاقار واستدانة الوصي على اليتيم فإنه يملك انشاء ما دون الاخبار بها (قوله هل لولي بمجنون الخ)
البحث صاحب النهر والظاهر أن الوصي في حكم من ذكر (قوله ومنعه الشافعي) رضى الله تعالى عنه
لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزة) أي تزويجاً أكثر من واحدة (قوله للعاجلة) ينظر ما هي عنده

(باب الكفاءة)

قال في القاموس كأنه كفاءة وكفا جاره وفلاناً مثله وراقبه والجد لله كفاء الواجب أي ما يكون مكافئاً له
والاسم الكفاءة والكفا يفهمه أو قد هما (قوله والمراد هنا) أي بالمكافأة في اصطلاح الفقهاء وإنما قال ذلك
لأن كون المرأة أدنى ليس مدلولاً لها لغة وكذا تخصيص الكفاءة بالاشياء مالمذ كورة (قوله مساواة مخصوصة)
أي بالامور الالتمية (قوله وأكون المرأة أدنى) فإذا تزوجت المرأة خيراً منها فليس لولي أن يفترق بينهما فإن
الولي لا يعبر بان يكون تحت الرجل من يكافئه هندية (قوله في ابتداء النكاح) فإذا كان كفواً وقت النكاح
ثم زالت الكفاءة تبأن صار بعده فاسقاً فلا يفسخ كذا في الفقهائي (قوله للزوجة أوليها) إشارة إلى القوانين
المتقدمة في أول باب الولي اه وقد علمت أن كلامهما مفتي به (قوله لأن الشريعة تأتي الخ) فلا تنظم بينهما
مصالح النكاح فيفوت المقصود (قوله ولذا لا تعتبر) لا يظهر لهذا التعليل وجه فالاولى إبقاء المصنف على حاله
(قوله فلا تنظمه دفاعة الفرائس) أي المفروش فهو اسم بمعنى المفعول كاللباس والكتاب (قوله لكن) الاولى - ذنوها
وغير الظهيرة المحبط والبنابة (قوله وعندهما تعتبر في جانبها) استدلالاً بالبيئة الجاهل وهي الملوكة أمير
أن يزوجه امرأة فزوج أمته لغيره جاز عند الامام خلافاً لها ولادلالة فيه على ما زعموا لأن عدم الجواز عند
يحمل أن يكون لأن المطلق فيها مقيد بالعرف العادية وهما يقضيان بأن ثمة لا يزوج أمته ولا اعتبار الكفاءة
في تلك المسئلة خاصة بغير زيادة (قوله لاحقها) هذا ينافي ما في الظهيرة لوانتسب الزوج لها انتسباً غير نسب

دون أبيها) كما ترى والاولى أن يأمر الأب به
يصح اتفاقاً (ولو أقرتلى صغيراً وصغيراً أو)
أقر (وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد
بالنكاح لم يثبت) لأنه اقرار على الغير بخلاف
مولى الامة حيث يثبت اجماعاً لأن منافع
بعضها ملكه (الآن يشهد الشهود على
النكاح) بأن نصب القاضي خصماً من
الصغير حتى ينكر قتمام البيئة عليه (أو يدرك
الصغير أو الصغيرة فصدقه) أي المولى
المقر (أو يصدق المولى أو العبد) عند أبي
حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة
مخبرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك
الاقرار به ولها انظار في فرع هل لولي بمجنون
ومعه تزويجه أكثر من واحدة لم أره
ومنعه الشافعي وجوزة في الصبي للعاجلة

(باب الكفاءة)

المن كفاءة إذا ساء والمراد هنا مساواة
مخصوصة أو كون المرأة أدنى (الكفاءة
معتبرة في ابتداء النكاح للزوجة أو لغيره
من جانب) أي الرجل لأن الشريعة تأتي
أن تكون فرائداً أدنى ولذا (لا) تعتبر (من
جانبها) لأن الزوج مستقرش فلا تنظمه
دفاعة الدراس وهذا عند الكل في الصحيح
كما في الخبرية لكن في الظهيرة وغيرها هذا
عنده وعندهما تعتبر في جانبها أيضاً (و)
الكفاءة (هي حق الولي لا غيرها)

فان ظهر دونه وهو ليس بكفو حتى الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً الحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان
ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد ومن الثاني ان لها الفسخ لانها عصى تعجز عن المقام معه وينافي
ما في الذخيرة اذ تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه أو وجهه فله الخيار فقد جعل الخيار لها اللهم
الا ان يقال ان هذا الخيار ترتيب على الفرر لا على عدم الكفاية (قوله لا خيار لها) قديقال انما لم يثبت الخيار
لها لانها لم تشترط الكفاية فكان عدم الرضى بعدم الكفاية منها بائناً من وجهه دون وجهه لان حال الزوج
دائرين أن يكون كفواً وبين أن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بعدم الكفاية اذ لم يرض بعدمها من كل
وجه فلا يثبت حال وجود الرضى بعدمها من وجهه فأمل وهذا التوجيه ذكره المصنف تعليلاً لقوله في المسئلة
الاثنية لا خيار لاحد فلو صور التفريق بما اذا انكته عالمة بأنه بعد فاته ثبت الخيار للاولياء ولو كان لها التمس
غير منازع (قوله لا خيار لاحد) لتقصيرهم بعدم البحث عن حاله وانما بالنظر اليها فلانها ليست حقة (قوله
الا اذا شرعوا الكفاية) استثناء منقطع (قوله على ذلك) أي الكفاية المعلومة من قوله أولاً وأخبرهم بمها وقت
العقد (قوله للزوم الكفاية) هذا على ظاهر المذهب وقد اختلف به (قوله خلافاً لما لك) حيث قال لا تعتبر وكذا اختلفان
كافي يمكن اهـ على حال الكمال كان الاول ذكر الكرخي أيضاً وافقته له ما ذكر العلامة فوج أن الكرخي
والجصاص ومن تبعهم من مشايخ العراقي لا يعتبرون الكفاية الا في الدين ولولم تثبت هذه الرواية عندهم عن
الامام ما اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى أنها معتبرة فيما ذكرناه أبو السعود (قوله نسباً) أي من
جهة النسب ونظم العلامة الجوى ما يذكر فيه الكفاية فقال

ان الكفاية فيما للتكاح تكون في * ست لهايت بديع قد ضبط
نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

(قوله فقريش الخ) القرشي من جهة التضر بن كانه ومن لم يتسبب الا لا ب فوجه فهو عربي غير قرشي
فالضر هو الجند الثاني عشر لنبى صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانه
ابن خزيمه بن مدركه بن الياهم بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وعلى عدنان اقصر البصري والظلفاء الاربعة
من قريش وليس فيهم هاشمي الا علي ويحوز في قريش الصنف وعده على ارادة الحق والقبيلة وهو مصغر
قرش تغلب ما هو الكعب والجمع كافي الصحاح وانما سمي به لانه كان يصغر ويجمع بكاء بعد التفرق في البلاد
(قوله بعضهم اكفاء بعضهم) اشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتيمي والعدوي وغيرهم
ولهذا تزوج علي وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة له مروءة ودوي قه سنان (قوله وبقية العرب اكفاء)
اعلم أن العرب صنفان عرب عاربة وهم اولاد قحطان ومعتزة وهم اولاد اسمعيل عليه الصلاة والسلام وقبل
قحطان من ذرية اسمعيل والجمع اولاد قحطان وأخي اسمعيل وسمى الجهم موالى لان بلادهم قصت عنوة بأيدى
العرب فكان للعرب استرقاقهم فاذا تزكوا هم احرار امكنهم أعاقبهم وموالى هم المعتقون اولادهم نصر والعرب
على قتل الكفار والنصارى مولى أبو السعود (قوله بنى باهلة) باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان
والثاني للقبيلة سواء كان في الاصل اسم رجل أو امرأة صحاح وفي الديوان الباهلة قبيلة من القيس وخسبهم
التي أوجبت عدم كفاءتهم للعرب أنهم يطبخون العظام ويأخذون الدسومات منها وياً يكون بقية الطعام مرة
ثانية (قوله والحق الاطلاق) وهذا الاستثناء لا يتخلو عن نظر فان النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم العرب
بعضهم اكفاء لم يفصل مع علمه صلى الله عليه وسلم بقابل العرب وأخلاقهم وليس كل باهلي كذلك بل فيه
الاجود وكون قبيلة منهم أو بطن معاليك فعلاوا ذلك لا يرى في حق الكل أفاده الكمال (قوله وهذا في العرب)
أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كافي المحيط والنهاية وغيره موالا الديانة كافي النظم
ولا الحرفة كافي المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً وانما الباقي فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر
فهو سنان وفي النهر من الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والجهم فليحفظ وذكره المؤلف
في شرح الملتقى وحرى عليه فيما ساق ولا يعتبر النسب في الجهم لانهم ضيعوه كذا في شرح الملتقى (قوله فتعتبر
حرية) انما تعتبر الحرية في العرب لانهم لازمة لهم لانه لا يجوز استرقاقهم (قوله لم أبو هاشم) واجمع الى

فلو نكحت رجلاً ولم يعلم حاله فاذا هو عبد
لا خيار لها بل للاولياء ولو تزوجوا برضاها
ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علوا الخيار لاحد
الا اذا شرعوا الكفاية وأخبرهم بمها وقت
العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو
كان لهم الخيار ولو الجبسة خلافاً لما لك (نسباً)
الكفاية فالزوم التكاح ببعض (و) بقية
فقريش بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع
العربي بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع
في الملتقى بغير الهداية بنى باهلة تلتصقهم والحق
الاطلاق طاله المصنف كالجزع والنهر والفتح
والنسر بلدية وبعضه اطلاق الجهم
كالجزع والدرود هذا في العرب (و) اما في الجهم
فتعتبر (حرية واسلاماً) فسلم نفسه أو معتق
غير كفواً أبو هاشم

قوله مسلم بنفسه - أي وفي الهندية والذي أسلم بنفسه لا يكون كفواً لآبائها أو لأن في الإسلام ويكون
 كفواً لآبائها هذا إذا كان في موضع قد ساعد فيه عهد الإسلام وطال وأما إذا كان العهد قرياً بحيث
 لا يعبر ولا يكون ذلك عيباً فإنه يكون كفواً كذا في السراج الوهاج (قوله أو حر) هو وما بعده راجع إلى قوله
 أو معتق قاله الحلبي (قوله وأمهارة الأصل) لأن الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت أمها
 حرة الأصل كانت هي حرة الأصل وأما إذا كانت أمها رقيقة أو معتوقة فإنه يكون كفواً للآل ولا ينافي لآلهما حقيقة
 تبعاً لأمها ولا يكون كفواً للثانية لأن لها أباً في الحرية والحرية تطير الإسلام بجر (قوله غير كفول ذات ابوين)
 أي في الإسلام والحرية (قوله وأبوان فيهما كالأب) فن له أبوان في الإسلام والحرية كفولن لها أباء كثيرون
 فيهما (قوله إقام النسب بالحق) قال في المنع لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب وقامه الجدة ولا يشترط أكثر
 من ذلك اهـ (قوله مسلم بنفسه) أي غير رقيق ولوله آباء في الحرية (قوله لمعتق بنفسه) ولوله آباء في الإسلام لأن
 كلاً فحقن فيه منقصة هذا كقوله وهذا رقيق في كافان (قوله وأما معتق الوضيع الخ) لأن الولاء بمنزلة
 النسب حتى إن مولاً بنى هاشم إذا تزوجت نفسها من مولى العرب كان لعنتها حق التهرؤ هندية (قوله
 وأما حر تذاً أسلم الخ) كأنه لأن الارتداد وصف عرض وقد زال (قوله فلا تعتبر) فلا تدعى الولي أن الزوج غير كفور
 لم يفرق إلا أن يكون نسباً مشهوراً كبنيت ملكهم إذا أخذوها حائل في فترتي لثمة كبن الفتنه لا لعدم الكفاية
 والقاضي ما هو بتسكينها بينهم كما بين المسلمين أبو السعد عن الثمر (قوله وتعتبر في العرب والعجم ديانة)
 فلا يكون العربي الفاسق كفواً للصالحه عجمية كانت أو عربية بجر واعتبار الديانة في العرب هو المول عليه
 كما تـ (قوله أي تقوى) وزهدا وصلاً كذا في البحر (قوله فليس فاسق كفواً للصالحه) كبتدع فإنه ليس كفواً
 لسنة قهستاني (قوله أو فاسق الخ) قال في البروق على تردد فيما إذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها
 صالحاً ونهها هل يكون الفاسق كفواً أو لا فظاهر كلام الشارحين أن العبرة بصلاح أيها ووجدتها فأنهم
 قالوا لا يكون الفاسق كفواً للبنت الصالحة واعتبر في الجمع صلاحهم ما انفال لا يكون الفاسق كفواً
 للصالحه وفي الثانية لا يكون الفاسق كفواً للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن الصلاح
 منها أو من آباءها كاف لعدم كون الفاسق كفواً لها ولم أره صريحاً قال الفهستاني صلاحها شرط وإنما
 لم يذكر لأن الغالب أن تكون البنت صالحة بصلاح أيها اهـ بالمعنى وهو الظاهر فإن الفاسقة لا تعتبر بالفاسق
 ولو كان أبوها صالحاً ولا يقال إن الأب يعتبر بذلك الفاسق لأنه يقال بتعبيره بينته أولى وقد جرى الشارح
 على ما نقله الشارحون ويحتمل صاحب البحر (قوله معلداً كان أولاً) أما إذا كان معلداً فظاهر وأما غير المعلن
 فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجاريه فيفرق بينهما بطلب الأولياء (قوله بأن يقدر
 على المجهل) قال في الملتقى وشرحه والقادر عليهما كفول ذات أموال عظام عند أبي يوسف وهو ظاهر الرواية
 عنهم ما هو الأصح لأن المال غادر وأما وكثرته مذكومة شرعاً والمراد بالمجهل ما تعرف بجعله ولا يعتبر الباقي
 ولو كان حالاً هندية وفي التحنيس لو تزوج امرأة وهو فقير فترك له المهر لا يكون كفواً لأنه لا غنا عنه بحالة العقد
 (قوله ونفقة شهر) أي نفقته وان لم يقدر على نفقة نفسه وان لم يقدر على نفقة أبيه لا يكون كفواً ولو كانت فقيرة شهر
 (قوله لو غير محترف) كالتاجر والأكار والأبأن كان محترفاً كان يكسب كل يوم كفايته أي وان لم يقدر على
 كفايته هذا توافق بين قولين أشار إليهما في الهندية بعد ذكرهما فقال وكان نصبر رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت
 شهر وهو الأصح كذا في التحنيس والمزيد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان قادراً على المهر ويكتسب
 كل يوم ما يفتق عليها كان كفواً وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير إفاضي خان والاحسن في المختارين
 ما قال أبو يوسف اهـ (قوله لو تطبيق الجامع) قال في الهندية ثم اغناته بقدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة
 أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه
 الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الأخيرة إذا علمت ذلك فقول الشارح لو تطبيق الجامع راجع إلى النفقة
 فقط وفي البحر وظاهر كلامهم أن القدرة على المهر والنفقة لا بد منها في كل زوج عريساً كان أو بمباةنة أمراً
 ولو كانت فقيرة بنت فقرا كما صرح به في الواقعات معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه اهـ
 (قوله وحرقة) قال في القاموس الحرفة بالكسر الطعبة والصناعة يرتزق منها وكل ما اشتغل الإنسان به

أو حر أو معتق وأمهارة الأصل ومن أبوه
 مسلم أو حر غير كفول ذات أبوين (وأبوان
 فيهما كالأب) إقام النسب بالجد وق الفسخ
 ولا يعد مكاناً مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأما
 معتق الوضيع فلا يكتفى بمعتق بنفسه الشريف
 وأما حر تذاً أسلم فلا يعتبر إلا الفتنه
 الكفاية بين الذميين فلا تعتبر (ديانة) أي تقوى
 وليس فاسق كفواً للصالحه أو فاسقة بنت
 صالح مملوك كان أو لا على الظاهر نهر
 (وما لا) بأن يقدر على المجهل ونفقة شهر لو غير
 محترف والأبأن كان يكسب كل يوم كفايته
 لو تطبيق الجامع (وحرقة)

وهي تسمى صنعة وحرقة لانه يصرف اليها اه وقيل الصنعة هي العلم الحاصل من التمرن على العمل فهي
 اخص من الحرفة والمراد بالكفاءة في الحرفة التقارب للاتقان للخرج في ذلك وهو المروى عن الثاني فانه قال
 الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاءة فالحائز يكون كفو للعجاء والدياغ يكون كفو
 للكاس والاضمار يكون كفو للحداد والبطاري يكون كفو للبراز وعليه الفتوى (قوله فذل حائل الخ)
 قال في الملتقى وشرحه فائلك او حجام او كاس او دباغ او حلاق او بيطار او حذاد او صغار غير كفو لاسرار الحرف
 كعطار او برزاز او صواف ونحو ذلك به يبقى للتعبير بخسة الحرف والخلاف ليس بكفو للبراز والعطار كافي وفيه
 اشارة الى ان الحرف جنسان ليس أحدهما كفو للآخر لاسكن افراد كل منهما كفو لجنسها وبه يبقى زاهدي
 (قوله لبراز) قال في القاموس البراز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وباتبع البراز وحرقة البراز (قوله
 ولاهما العالم وقاض) أو لبيتهم ما قال في البناء الكاس والحجام والدياغ والحمارت والسائس والراعي والقيم أي
 البلان في الحام ليسوا كفو للبنت الخياط ولا الخياط لبنت البراز والتاجر ولاهما البنت عالم وقاض والحائك ليس
 كفو للبنت الدهقان وان كانت ماهرة وقيل هو كفو وقد غلب اسم الدهقان على ذى العقار الكثيرها واطلقوا
 في العالم والقاضي ولم يقيدها العالم بذي العمل ولا القاضي عن لاي قبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي
 حينئذ ظالم ونحوه العالم غير عامل وليجزر (قوله فأخس من الكل) وان كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه
 من دماء المسلمين وأموالهم كافي المحيط نهم بعضهم كذا في شرح الملتقى وفي النهر من البناء في مصر
 جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسربانية اه قلت في كونه أخس من اتباع الظلة
 نظر لانهم لم يتدبوا في افساد دماء المسلمين وأموالهم بل اذا قصدوا في حرفتهم دفع الاذى عن المسلمين لاسيما
 اذا كان احترامهم في تنظيف فاذورات المساجد انبوا (قوله وأما الوظائف) أي التي بالاقواق بجر (قوله
 فن الحرف) لانها صارت طريقا لا كسباب في مصر كالصنائع بجر (قوله ولو غير دنيئة) والدفاء مرجعها العرف
 بجر (قوله كعبوة) وسواقة وفوشة ووقادة بجر (قوله وذو تدريس) أي مدرس وأطلق فيه فهم
 كل مدرس ولو غير فقيه (قوله أو نظير) هو بحث اصحاب الحروفه أنه ليس الا بغير شريف بل هو كاحاد الناس
 وقد يكون عتية قازنجيا ورعاً كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفو للمنى ذكر اللهم الآن بقيد
 بالناظر ذى المروءة والظاهر تقييد النظر بكونه على نحو مسجد أو ما نال الوقف الاهلي المشروطه النظر من
 الاوقف فليس مراد لانه لا يزداد رتبة بذلك (قوله ثم بجر) الاولى أن يقول ثم زالت كفاءته لان القبول وانما يقابل
 الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة (قوله والا لا) أي بان تنوسيت بين الناس فلا أي فنتفى عدم كونه كفو
 فيكون كفو (قوله وهو الاصح) نحوه في الفهستاني عن المضمرات وفي البرجندى الاصح أن ذا الجاه كالسلطان
 والعالم لا يكون كفو للعالمية (قوله وادعى في البحر الخ) حيث قال بعد نقل الخلاف وكما تفتقها المشايخ
 وظاهر الرواية أن العجمي لا يكون كفو للعربية مطلقا (قوله لكن في النهران فسر الخ) اعلم أن قاضي خان ذكر
 في جاءه عن المشايخ أنهم قالوا الحسيب يكون كفو للنسب اه والحسيب يطلق على العالم وعلى ذى الجاه
 والخشعة والنسب والحسيب بالاطلاق الاول بكون كفو للجاهل العربي لان شرف العلم فوق شرف
 النسب وبالاطلاق الثاني لا يكون هذا حاصل ما في الشارح عن النهر والذي في الفهستاني عن المضمرات
 وفي البرجندى التصريح بأن العالم لا يكون كفو للعالمية فهذا التفصيل لا يصح بعده هذا التصريح وتفضل
 أن في المسئلة خلافا للاصح ما في المحنف (قوله لان شرف العلم الخ) لان النسب بلا علم لا ثمرته وقد فضل أهل
 البيت الاول بوضع النبوة والعلم فيهم (قوله والوجه فيه ظاهر) هذه الجلة في النهر مرتبة بجملة قبلها احذنها
 الشارح وعبارة النهر وزادوا العالم النقيير يكون كفو للفقير الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم حيث
 فاق شرف النسب فشراف المال أولى اه (قوله ولذا قيل الخ) أي لشرقية العلم قيل ان عائشة أفضل لا كثرية
 علمها فهي أفضل من هذه الدنيا وفاطمة أفضل من جهة النسب فاقم ابضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا يفضل
 على بضعة أحد (قوله والخني كذولبت الشافعي) الاولى أن يقول والشافعي كذولبت الخني فان الاول
 لا وهم فيه وانما ناض على الثاني لانهم يسمون الى الشافعية أقوالا اضعف بعضها وأول بعضها ككنها
 بظاهرها لوهم التنقيص كسئلة الاستثناء في الايمان فاحتاجوا الى دفع هذا الوهم بأنه لا تنقص أصلا وان

فذل حائك غديرة أو نسل خياط ولا خياط
 ابرزوتاجر ولاهما العالم وقاض أو ما أتباع
 القلمية فأخس من الكل أو ما لو طائف من
 الحرف فصاحبها كفو للتاجر لو غير دنيئة
 كعبوة وذو تدريس أو نظير كفو لبنت
 كعبوة (الكفاءة) اعتبارها عند ابتداء
 به بجر (و) الكفاءة (اعتبارها عند ابتداء
 العقد فلا يفتقر زوالها بعده) فلو كان دباغا فصار
 كفو ثم بجر لم يسمع وأما لو كان دباغا فصار
 تاجر اقل في عارها لم يكن كفو ولا للعربية ولو
 بجر (العجمي) لا يكون كفو للعربية (وهو الاصح)
 بجر (عالم) أو سلطانا (وهو الاصح)
 كان العجمي (عالم) أو سلطانا (وهو الاصح)
 فتح عن الشافعية وادعى في البحر ان فسر
 الرواية وأقره المصنف لكن في النهران فسر
 الحسيب بذي الشافعية وان بالعالم فكذلك لان
 للعالمية كافي الشافعية والتسبب والمال
 شرف العلم فوق شرف النسب والمال
 كما جزم به البرازي وادعى ان عائشة أفضل
 والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل
 من فاطمة رضي الله عنهم اذكره الفهستاني
 والخني كذولبت الشافعي

الحال مضداً لا امام الشافعي - ركن عظيم من أركان الاسلام رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين جميعاً
فقطه على هدى من الله تعالى كمن قلد أحد الباقيين (قوله عن مذهبه) أى الامام الشافعي - فالشعب يرجع إلى
الشافعي - الامام المجتهد لا المقادنى العبارة استخدام (قوله كتاب طه المصنف الخ) وعبارة قال في جواهر
التناوي شفعوية ~~ب~~ كبر بالغة زوجت نفسه من حنفى - وأبوها لا يرضى فانه يصح الكاح وكذا الزوجت
نفسها من شفعوى - متى سئلنا أجبتنا أنه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي - والزوجان بعدة قدان ذلك
المذهب ولكن اذا كانا قد خطا قوله في ذلك وسئلنا وجب علينا أن نجيب بما تقدمه ولو كان في السؤال
ما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عنده يجب أن يقال يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه - وفيه أنه
لا يجب علينا اعتقاد الخطأ بل الخطأ احتمال وان كان راجحاً والذي يعتقد أن مخالفه مخطئ هو المجتهد لا المقلد
كما تقدم ووجوب الجواب بالمذهب انما يفتقر على اعتقاد الخطأ جزم ما وقع في - من ذلك (قوله القروي)
يفتح آفاقه - به إلى القرية سميت بها الاجتماع الناس فيها (قوله فلا عبرة بالبلاد) فاما جرح في القرى كـ
لغت التاجر في المصر للتقارب بحر (قوله كالأعبر بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى الاولياء المجازاة
في الحسن والجمال هدية عن التناحية (قوله ولا يعيوب بفسخ من البيع) كالجذام والجنون والبرص والبحر
والدفتر (قوله الجنون ليس بكف) هو أحد قرابين ووجهه أن الجنون يفتقر مقاصد الكاح فكان أشد
من الفقر ودناءة الحرفة ويغني اعتماداً لأن الناس يميرون بترويح الجنون أكثر من ذى الحرفة الدنيئة نهر (قوله
أوجده) زاد في الشربة لولية الجدة والظاهر أن المراد الجدة والجدة من قبل الأب بل جريان التوارث بينهما (قوله
بمعنى المجل) أى المتعارف تعجبه ولا عبرة بالباقي وان كان حالاً كما مر عن الهندية (قوله كما مر) في شرح قول
المصنف وما لا (قوله لأن العادة أن الآباء يقيمون عن الانشاء المهر) ومع ذلك لا يلزم الاب مهرانه الا اذا ضمنه
كليا في المهر (قوله لا النفقة) فإذا لم يكن للصبي مال ينفق منه على الزوجة لا يكون كفواً وان كان أبوه غنياً
وقد تحمل منه المهر (قوله فلاولى العصبه) وان لم يكن محرراً على المختار وخرج به القريب الذي ليس بعصبه
والقاضي بحر (قوله الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح حتى انه قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار
والايلاء والتوارث وغير ذلك هندية وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال ليس لولى ذلك لأن ما زاد على
العشرة حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه (قوله دفعه بالعار) فان الاولياء يتعرون بنقصان المهر
ويتفخرون بفلائه نأشبهه الحكامة وهذا الوجه قول الامام (قوله فلا مهر لها) لان الفرة جاءت من قبل من له
الحق وهي فسخ كذا في شارح الملتقى (قوله قبل التفريق) - وان كان بعد الدخول أم لا (قوله لانتهاء النكاح بالموت)
فلا يمكن لولى طلب الفسخ فلا يلزم ادعاء لانه انما يلتزمه الزوج بخوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت (قوله
أمره بتزويج الخ) أطلق في الأمر فمثل الأمر وغيره ووضعهما في الهداية في الأمر وهو اتفاق وقيد بكون
الأمر رجلاً لانه لو كان امرأته فزوجها من غير كف لا ينفذ عليه كما ذكره الشارح بعد (قوله فزوجها أمة)
أى لغيره أما لو تزوجها أمة نفسه ولو كانت أمة فانه لا ينفذ كما في المحيط للتمهة ولو تزوجها عيماً أو شوهاء لها ألعاب
سائل وعقل زائل وشق مائل أو شلاء أو رتقاء أو صغيرة لا يجامع مثلها أو كناية أو امرأة حاب بطلاقها
أو تزوجها امرأة على أكمن مهر مثلها ولو بغين فاحسن عند الامام أو تزوجها رجلاً بأهل من مهر مثلها
كذلك أو امرأة كان الموكل آلى منها أو في عتده الموكل جاز (قوله جاز) في بعض نسخ فنذوهى أن سب لان الكلام
في النفاذ لا في الجواز - لمي - (قوله وكالا لا يصح) صوابه لا ينفذ لان الصحة لا مانع منها - لمي - ووجه عدم
النفاذ أن المطلق ينصرف إلى المتعارف وهو تزويج بالاكداء (قوله وهو استحصان) وجهه أن كل واحد
لا يعجز عن التزوج عطلق الزوجة فكانت الاستحصانة بالتزويج بالكف هداية وظاهره ترجيح قوله - ما لان
الاستحصان مقدم على القياس الا في مسائل معدودة ليس هذا منها بحر (قوله أو موأيته) عطف عام على خاص
لمي - فيسهل الأمة وغيره ما لم عليها ولاية التزويج ولو بنت أخيه الكبيرة عنده خلافاً لها ولو تزوجها أخته
الكبيرة برضاها جازاً اتفاقاً (قوله كالأمره بيمينه الخ) وكألو أمره بيمينه موداً أو على القلب أو من قبلة
كذا فترجه من أخرى (قوله أو أمة تخالف) ولا يعد مخالفاً في الأمة بتزويج مدبرة أو أم ولد أو كناية رحكم
الرسول لحكم الوكيل في كل ما ذكر (قوله فزوجها غير كف) وان كان كفواً الا أنه أعمى أو مقعد أو صبي أو معتوه

ومنى مثلنا عن مذهبه أجنبنا مذهبنا
كتاب طه المصنف معز الجواهر القناوي
(والقروي كنه المذهب) فلا عبرة بالبلاد
كألا عبرة بالبلاد خانية ولا بالعقل ولا بهيب
ينسخ من البيع خلافاً للشافعي لكن في النهر
عن الرغيباني الجنون ليس بكف بغيره أو أمه
وكذا المهر بكف بغيره (بالذبة إلى المهر)
أوجده نهر عن الهيا (بالذبة إلى النفقة)
بمعنى المجل كما مر (لا) بالذبة إلى الانشاء
لأن العادة أن الآباء يقيمون عن الانشاء
المهر لا النفقة ذخيرة (ولو نكحت بأقل من
مهرها فلاولى العصبه) الاعتراض حتى
مهر مثلها (أو ينفق) القاضي بينهما
بمعنى المجل كما مر (لا) بالذبة إلى الانشاء
دفعه العار (ولو طلقها) الزوج (قبل تفريق
الولى قبل الدخول فلا ينفق المسمى)
فلو فزق الولي ينفق ما قبل الدخول فلا مهر
لهما وان بعده فلا المسمى وكذا الوصيات
أحد ما قبل التفريق فلا يسأل الماطلة
بالانكاح لانتهاء المسمى ككاح بالموت جواهر
القناوي (أمره بتزويج امرأته فترجه أمة
بجاز) وقال لا يصح وهو استحصان ملتقى
بمعنى المجل كما مر (قوله أو موأيته) عطف عام على خاص
بمعنى المجل كما مر (قوله أو موأيته) عطف عام على خاص
أمة تخالف أو أمه مدبرة أو أم ولد أو كناية رحكم
فزوجها غير كف - لم يميز اتفاقاً

جاز ولو كان خصياً أو عتيقاً وإن كان لها التفريق بعد ولزوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول الامام (قوله بنكاح
 امرأة) قيد بكون المرأة منكراً لأنه لو عيقت زوجها وأخرى معها تتركها المينة (قوله لا ينكح) لأنه لا وجوب
 لنكاحهما للمخالفة ولا إلى النكاح في أحدهما غير عين للبهالة ولا إلى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق
 عند عدم الإجازة (قوله وتوقف الثاني) لأنه فضولي فيه (قوله لم تجز المخالفة) والفرق أنه في الأول أثبت الوكالة
 حال الجمع ولم ينقحها حال التفرد فصايل سكت عنها والتعصب على الجمع لا يدل على نفي ماعداه وفيما هي التي
 الوكالة حال التفرد في الأولى وحالة الاجتماع في الثانية والتي مفيدة فلا بد من مراعاة النفي فلم يصروا كحال
 الانفراد وحالة الاجتماع (قوله غائب عن المجلس) أي يجلس الإيجاب (قوله في سائر العقود) هو أولى مما وقع
 في الكتزيم قوله على قبول نكاح فأناب لأنه وبما أفهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله وغيرهما)
 كصلح وإجارة مما هو من عقود الماوضات أما عقود التبرعات كالهبه والعارية فتعقد بالإيجاب وحده
 وترتد بالآخر (قوله بل يطل) لما كان يترجم من عدم التوقف أنه نائم أكفاه بالإيجاب وحده دفع هذا
 الإيهام بالاضراب ومحل البطالان إذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما إذا قبله عنه توقف على الإجازة (قوله
 ولا تلحقه الإجازة) يعني أنه إذا بلغ الاستحسان بالإيجاب فليس يلزم البطلان لا يجوز (قوله يقوم مقام
 القبول) أي وقد كفي عن نفسه أيضاً فالإيجاب يتضمن الشطرين ولا يحتاج إلى القبول بعده (قوله كان كان
 ولياً) صورته قول الجدة تزوجت ابن أخي من بنت أخي وقد مات ابنه مثلاً (قوله أو وكلاً) صورته زوجت موكلتي
 من موكلتي وقد ثبت التوكيل من كل ويكفي شاهدان على وصيته وكالته وعلى العقد لأن الشاهد
 يحصل الشهادة العديدة (قوله أو أصيلاً من جانب وكلاً) كقوله زوجت موكلتي من نفسها وقد وكلته
 أن يتزوجها (قوله أو ولياً من آخر) كقول ابن العم تزوجت بنت عمي وهي فاصدة من نفسي (قوله ليس
 الواحد) أي المتولي للطرفين (قوله ولو من جانب) أي جانب الزوج أو الزوجة فخرج هذا القيد ما إذا كان
 فضولياً فيهما أو ولياً من أحدهما فضولياً من الآخر أو أصيلاً من أحدهما فضولياً من الآخر أو وكلاً
 من أحدهما فضولياً من الآخر فهذه صور أربع باطلة عندهما خلافاً للثاني وبقيت صورة مستصيلة كونه أصيلاً
 من الجهتين وبانضمام هذه الصور إلى الجنس المذكورة في الشرح تصير الصور عشرة وقد ذكرها صاحب البحر
 (قوله وان تكلم بكلامين) بأن يقول زوجت فلاناً وقبلت منه بجر (قوله على الراجح) وهو الحق خلافاً
 لما في الخواشي لاتفاق أهل المذهب في نقل قوله ما على أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين وهو مطلق بجر
 (قوله أذ قبوله) أي الفضولي في جميع صور (قوله غير معتبر شرعاً) أي فيكون الواقع إيجاباً لا قبولاً وهو
 لا يتوقف على قبول غائب فيبطل وهذا هو ما أفاده بقوله لما تقررا (قوله ونكاح عبد) ولو مدبراً أو مكاتباً ما
 (قوله وأمة) ولو أتم ولد (قوله موقوف على الإجازة) فإن أجازته المولى بالقول أو بالفعل نفذ ولا يبطل (قوله
 كنكاح الفضولي) الفضولي هو من يتصرف بغير ولاية ولا وكالة لنفسه وليس أهلاً ولا غايلاً زناه لا يدخل
 نكاح العبد بغير إذن انقلنا أنه فضولي والاف هو ملحق به في أحكامه ودخل تحت تصرف الفضولي ماله على
 طلاق زوجة غيره بشرط فهو موقوف فإذا أجاز الزوج تعلق بطلاق وجود الشرط ولو وجد قبله لم تطلق إلا إذا
 وجد ثانياً بعده بجر (قوله سبي في البسوق توقف عقوده كلها الخ) يأنه العبي إذا باع ماله أو اشترى أو تزوج
 أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه يتوقف على إجازة المولى في حالة الصغر فلو بلغ قبل أن يجيزه المولى فأجاز نفسه
 نفذ لأنها كانت متوقفة ولا ينفذ بجره ولو بلغه ولو طلق الصبي امرأة أو خطبها أو أعققت عبده على مال أو دونه
 أو وهب أو تصدق أو تزوج عبده أو باع ماله بحد فاشتهى أو اشترى بأكثر من القيمة مما لا يتغلب فيه أو غير ذلك
 من أفعاله عليه لا ينفذ كانت هذه الصور باطلة غير متوقفة ولو أجازها بعد البلوغ لعدم الجيز وقت العقد
 إلا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لبدء العقد فيصح على وجه الانشاء كأن يقول بعد البلوغ وقعت ذلك الطلاق
 أو العتاق والصبي يدخل في الفضولي بناء على أنه يم من يتصرف لنفسه وليس أهلاً كما مر (قوله ولا بن الأم)
 أي مثلاً فهذا الحكم في كل ولي مع موليته إلا القاضي كما تقدم (قوله الصغيرة) يدخل فيها ما بعثها
 من الجنونة والمعنونة وقيده بنت الأم بالصغيرة أولى من إطلاق الكفر فانه يعم الكبيرة وليست مراد الأنثى
 وكلته فهو وكيل فيدخل في المسئلة النسبية والاف هو فضولي وقد تقدم بطلان أن لم يقبل عنها أحد ولو أجازته

(ولو) زوجته المأهورة بنكاح امرأة
 (امرأتين في عقد واحد لا) ينفذ للمخالفة
 وله أن يجيزهما أو أحدهما ولو في عقدين
 الأول وتوقف الثاني ولو امرأتين في عقدتين
 في عقدتين فزوجه واحدة أو اثنتين في عقدتين
 جازاً لا إذا قال لا تزوجني إلا امرأتين في عقدتين
 أو في عقدتين على قبول غائب عن المجلس في سائر
 الإيجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر
 العقود من نكاح وسبع وغيرهما (وتعني
 الإيجاب ولا تلحقه الإجازة انقضاء) وتعني
 طرفي النكاح واحد بالإيجاب يقوم مقام
 القبول في خمس صور أصيلاً من جانب وكلاً
 وكلاً من الجانبين أو أصيلاً من جانب وكلاً من آخر
 أو ولياً من آخر أو ولياً من جانب وكلاً من آخر
 زوجت بنتي من موكلتي (ليس) ذلك لواحد
 (بفضولي) ولو (من جانب) وان تكلم بكلامين
 على الراجح أذ قبوله غير معتبر شرعاً لما تقرر
 أن الإيجاب لا يتوقف على قبول غائب
 (ونكاح عبد وأمة بغير إذن السيد موقوف)
 على الإجازة (كنكاح الفضولي) سيجوز
 في البسوق توقف عقوده كلها أن يزوج بنت
 عمه الصغيرة

بعده كذا في المنع قال أبو السعود وهذه المسئلة من جريبات ما من قره وللولي انكاح الصغيرة لانه أم من
نكاحها لنفسه أو لغيره (قوله فلا بد من الاستئذان) وهو توكيل فهي داخله في مسئلة الوكيل الآتية وثبت
الوكيل بالسكوت كما ثبت بالصرح قال في الظهيرية لوقال ابن العم للكبيرة اني أريد أن أزوجه منك من
نفسى فسكتت فزوجهما جاز (قوله لا يجوز عندهما) لانه أصيل من جانب فضولى من الآخر عبارة الفضولى
ولومن جانب لا تقوم مقام العبارتين فتكون باطلا ولا تلحقها الاجازة بعد (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان
ما يقوم بالفضولى عقد تام عنده فيصح أن يتولى الطرفين لانه لو كان مأمورا من الجانبين بقذفها كان فضوليا
يتوقف (قوله وكذا المولى المعتبر) يعنى أن المولى المعتبر اذا تزوج معتقته الكبيرة بلا استئذان لا يجوز ومنه
الحاكم والسلطان اذا تزوجا كبيرة بلا استئذان اه حلي وفي الهندية لا يجوز نكاح أحد على بالغة صحيحة
لعقل من أب أو سلطان بغير إذنهما بكرة كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على إجازتهما فان إجازته
بازوان رذنه بطل (قوله كذا في الجوهرية) من ابتداء قول المصنف ولابن العم (قوله بخلاف الصغيرة) أى فانه
لا يجوز لها أن يتزوجا معا لقوان أذنت لعلم اعتبار إذنهما لانهم مارية في حق أنفسهم ما وهما الذى مر
في الفروع وهذا أولى من حله على جواز نكاحهما معا لهما انهما مارية في حق أنفسهما وهما الذى مر
(قوله من نفسه) الصواب اسقاط الجار لان زوج متعده بنفسه الى المفعول الثاني ويتعدي اليه بالياء قال
نعلى وزوجناهم بغير إذن كما في القاموس (قوله كالوكيل الخ) بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكر اسمها
واسم أبيها رجلا وان كانت غائبة لان الغائبة لا تعرف الا بالنسبة حتى لو قال تزوجت امرأة كذا وكذا بالنكاح
لا يجوز ما اذا كانت حاضرة متعده ولا يعرفها الشهود فقال اشهدوا اني تزوجت هذه المرأة فقال المراء
تزوجت نفسى منه جاز هو المختار لانها حاضرة والمخاضرة تعرف بالاشارة فان أرادوا الاحتياط فكشف
وجها حتى يعرفها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها حتى يكون متعدها عليه فيقع الامن من أن يرفع
الى قاض يرى قول من لا يجوز وهو نصير بن يحيى فيبطل النكاح وهذا كله اذا كان الشهود لا يعرفون
المراء أما اذا كانوا يعرفونها وهى غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا عرف الشهود أنه أراد
المراء التي عرفوها لان المقصود من النسبة التعريف وقد حصل باسمها وذكر انحصاف أنه لا يشترط
معرفة لها ولا ذكر اسمها ونسب الشهود حتى لو قال تزوجت المرأة التي جمعت أمرها الى محلى صدق كذا
عندهم صح والمختار من المذهب خلاف هذا وان كان انحصاف كبير في العلم يقتضى به بجر ملخصا واستغنى
بما هنا أنه لا يشترط الشهادة على التوكيل انما المدار على معرفة شهود النكاح ايها أو ذكر النسب لهم
(قوله فان له ذلك) الاولى حذف قوله فان له لان اسم الاشارة مبتدأ مؤخر وقوله لا وكيل خبر مقدم وهذه
الزيادة أوجبت كون الخبر لا مبتدأ ولا يصح أن يجعل المبتدأ قوله أن يتزوجها لانه يقتضى أن الوكيل عنها
مطلقا أن يتزوجها من نفسه وفساده لا يفتى اه حلي (قوله لانها نصبت له زوجا) ولانها أمرته بالتزويج
من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة وهو الذى أفاده الشارح بالاصل (قوله
أو وكنته أن يتصرف الخ) هذا مفهوم بالاولى مما قبله لانه تفويض في غير النكاح بحسب الظاهر واذا لم يملكه
في تفويض النكاح فلا يملكه في تفويض غيره بالاولى (قوله أو قالت له تزوج نفسى الخ) هذا هو المعتقد فيها
وقيل يصح (قوله أربعة أشياء) هي المبيع والعاقدان والتمن ان كان عرضا حلي وعبارة البر صريحة في أنها
أربعة خلاف التمن العرض وهو الموافق لما ذكره المصنف في الفضولى حيث قال وحكمه قبول الاجازة
اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما وكذا التمن لو عرضا وكذا صاحب المتاع أيضا اه فلا يجوز اجازة وارثه
لبطلانه بموته (قوله الفضولى) بضم الفاء في اللفظة من يشتغل بما لا يفتيه منسوب الى الفضول جمع فضل بمعنى
الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما لا يعرفه أبو السعود قال في البقرة قول بعض الجاهلة لمن يأمر بالمعروف
أن فضولى يخفى عليه التكفر (قوله لا يملك نفق النكاح) لان الحقوق فيه متعلقة بغيره أما الوكيل بالنكاح
فيملك النفق بيانه وكل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة بالغة بغير إذنها حتى نفق الوكيل
النكاح قولاً أو فعلاً بآبأن يزوجه أختها (قوله بخلاف البيع) فملك نفقه لان الحقوق فيه ترجع اليه بعد
الاجازة لانه يصير كالوكيل أبو السعود (قوله بشرط لزوم العقد الخ) فالوكلاء أن يزوجه ولانه بالغة فيهم

قوله كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى
لو تزوجها من غير استئذان فسكتت أو
افضت بارضى لا يجوز عندهما وقال أبو
يوسف يجوز وكذا المولى المعتبر بخلاف
والسلطان كذا في الجوهرية يعنى بخلاف
الصغيرة كما في قلبي (من نفسه) فيكون
أصيل من جانب وليه من آخر كالوكيل الذى
وكنته أن يتزوجها من نفسه فان له ذلك
فيكون أصلا من جانب وكيله من آخر
(بخلاف ما لو وكنته يتزوجها من رجل
فزوجها من نفسه) لان نصيبته منه تبا
لا تزوجا (أو وكنته أن يتصرف في أمرها
أو قالت له تزوج نفسى من شئت) لم يصح
تزوجها من نفسه كما في الخاتمة والاصل
أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت
النكحة (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح
الفضولى بعددونه صح) لان الشرط قيام
المعقولة وأحد العاقدين لنفسه فقط
(بخلاف اجازة بيعه) فانه بشرط قيام
أربعة أشياء كما سبق في فروع الفضولى
قبل الاجازة لا يملك نفق النكاح بخلاف
البيع بشرط لزوم عقد الوكيل موافقه
في المهر المسمى

فزوجها اياه بألفين ان أجاز الزوج جازوا ن رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والايحجب
المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أعزم الزيادة وأزكم النكاح لم يكن له ذلك منع (قوله وحكم
رسول كوكيل) قال في التهر (تنه) بنى الرسول ذكره في الميسر وطحيث قال اذا أرسل الى المرأة رسولاً
أو عبد صغيراً أو كبيراً فقال ان فلان بك أن تزوجيه نفسك فأشهدت أنها تزوجته وسمع الشهود وكلامها
فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه يمينه فان لم يكن أحد هـما فلا نكاح بينهما. ما لان
الرسالة لما لم تثبت كان الاخر فضولاً ولم يرض الزوج بصنعه قال في الفتح ولا يخفى أن مثل هذا يعينه في الوكيل
واقته تعالى أعلم

(باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر نهر (قوله الصداق) فيه سبع لغات
أخصها عنده لم يفتح الصاد وعند الفراء والآخر كسر ها وبقي من أسماءه الاجر والفريضة والعلائق
والحياة وقد جمعها بعضهم ما عدا الصدقة والعطية فقال

صداق ومهر فحله وفريضة • حياء وأجر ثم مقر العلاقات

(قوله عشرة قيمة البكر) أي عشر قيمتها اذا كانت بكر أو نصف العشر اذا كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم
نقصان العنبر أو نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لأن المهر لا ينقص عن عشرة
سواء كان مهر مثل أو مسمى أو حلياً موضحاً ثم هذا يخالف ما يأتي من أن مهر المثل في الالة بقدر
الرغبة فيها (قوله لحديث البيهقي) هو وان ضعف لكنه بتعدد طرقه ارتقى الى الحسن نهر (قوله ورواية
الأقل) في حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أن صفره فأخبر أنه تزوج
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت لها فقال زنة فوأة من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة رواه الجماعة كذا في التبيين اه حلياً وفي حديث التمس ولو خاقاً من حديث (قوله تحمل على
المجمل) هذا على تقدير أن يراد بالناوة فوأة القرعان أو يذهبها ما وزنه خمسة دراهم كما هو عند الأكثر أو ثلاثة دراهم
كما هو عند الامام أحمد رضي الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعي به رضي الله تعالى عنه كافي التبيين (قوله
وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن (قوله مضروبة كانت أولاً) فلو سمي عشرة تبراً
أو عرضاً قيمته عشرة تبراً أو مضروبة صح وانما اشترط المسكوك في نصاب السرقة نقلاً لوجود الجدة
(قوله ولودينا) حتى لو تزوجها على عشرة له على زيد صح وتأخذها من أيها ما شاءت فان اتبعت المديون أجبر
الزوج على أن يوكها بالقض منه ولو على الالف التي له على فلان الى سنة فاتبعت الزوج أخذته بالمال الى سنة
خاتية ويصح تزوجها على دين له في ذمتها كما قاله الحلبي (قوله أو عرضاً) لم يذكر المنفعة وفيها تفصيل ان كانت
كخدمة أو ما هو حر أو على تسليم القرآن وما أشبه ذلك لا تضح التسمية ويرجع الى مهر المثل وان كانت
كسكنى المادور وكوب دابته وزراعة أرضه جازحت علم المدة هندية أو بالهود (قوله وقت العقد)
فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض
المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لار ما جعل مهر الم يتغير في نفسه وانما التغير
في رغبت الناس بغيره البدائع (قوله أتما في ضمانها) أي لقيمة العرض الهالك أو المستهلك فيعتبر فيه يوم
القض لانه انما دخل في ضمانها يومه فلو كان العرض باقياً والمسئلة بمحالتها الظاهر أنها لا تجبر على تسليمه
وتأخذ نصف القيمة بل هو يجبر على قبول نصف القيمة انفاذ نصرة فافيه حتى لو كان عبداً فاعتقه نفذ وعمله
فيما يذهب بالتبع بعض اماً لا يتعجب كالمكيل والموزون كان له بالطلاق قبل الدخول نصف عبته أبو الوارد
ملخصاً (قوله ونجب العشرة) أي وجوباً غير متأكد لان تأكد الكل انما يكون بما يأتي في قوله ويتأكد
الى آخره (قوله أو دونها) انما لم يجز مهر المثل في تسمية ما دون العشرة لان المهر فيه حقان حقها وهو
ما زاد على العشرة الى مهر مثاله وحق الشرع وهو العشرة فاذا أسقطت حقها برضاها بما دون العشرة بقي حق
الشرع فوجب تكميلها قاضاً مطلقه اه نهر مختصر ويستثنى من ذلك ما اذا تزوج أمته من عبده بأقل من
عشرة دراهم حيث لا تجب بل لا يجب شيء أصلاً لانه لا فائدة في إيجابه وقيل يجب ثمة سقط حوى ولو تزوجها على

وسمى رسول كوكيل

• (باب المهر) •

ومن أسمائه الصداق والصدقة والعطية
والعطية والعلة وفي استيلاء الجوهره العنبر
في الجواهره راتسل وفي الأمانه عشر قيمة
البكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقله عشرة
دراهم) لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل
من عشرة دراهم ورواية الأقل كافي الزكاة
المجمل (نصفه وزن سبعة) مناقيل أو عرضاً
(مضروبة كانت أولاً) ولودينا أو عرضاً
قيمة عشرة وقت العقد أما في ضمانها بطلاق
قبل الوطء فيوم القبض (ونجب) العشرة
(ان سماها أو دونها)

ذواتهم من هذه الخلة لا يكتسبونها ولا يترتب عليها كمال على الزوج قيمة ثلثا ادواهم يوم كسدت على المختار بجر
 (قوله ويجب الاكثر) بالغا ما بلغ بالتقدير العشر ثلث النقصان (قوله ويتأكد) أي بقسم الزوج كله تلك الاشياء
 أم قبله أو بغيره ثابت الا أنه جائز سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول (قوله من الزوج) الاولى حذفه لأن
 الخلوة العصة لها شرائط تعتبر من جهته وجهتها فالعصة من جانبها واجبة لامن جانبها فقط (قوله أو موت
 أحدهما) الموت كالوطء في حكم المهر والعدة لا غير كما لا ازيد (قوله أو تزوج ثانيا) صورته لو طلقها
 بائنا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة
 عليها فوق الخلوة بجر وانما فرضها في الباقي لان الرجعي لا يبتدأ له نكاح ولا يفرض له مهر غير الاول وفهم
 من قوله لان وجوب العدة الخ أنه اذا طلقها ثانيا ابتداءً عدة ولا يعتبر ما مضى من الاولى (قوله بغير بجر)
 كما سبقه وشعته ومفتاح ولم يبينوا حكم ذلك هل هو مكروه او ظاهر أنه اذا كان ذلك المجر منه فلا كراهة
 والا كره وقد يأتى الزوج لما شطه أو غيرها من النساء بازالة البكارة كما هو واقع كثيرا والظاهر أن فعلها حيث
 كان باجازه يقر عليه المهر ويحرم ذلك على الزوج والمزيلة والزوجة لنفسه من الاطلاع على العورة
 من غير ضرورة مع مخالفة السنة (قوله بخلاف ازالتهما) أي ازالته ايها فهو من إضافة المصدر الى مفعوله
 (قوله فانه يجب النصف بطلاق قبل وطء) لم يتكلم على الواجب بدفعه المزيلة للبكارة هل يجب عليه الارش
 أو لا ويحترز (قوله فعلى الاجنبي أيضا) أي كما أن على الزوج نصف المسمى أفاده في البحر (قوله نهر بجنبا) قال في
 النهر وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع أخرى فزال بكارتهما وجب عليه مهر المثل اه وهو باطلاقة بعم
 ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبي كخلافه اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول
 فتدبره اه كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل
 بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كالايجب وحسنه بعارض الإيجاب نصف مهر المثل على الاجنبي
 فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المنع لكس في جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكارة امرأه
 بأصبح فقد أشار في البسوط والجامع الصغير أنه اذا اقتضاها كرها بأصبح أو بجر أو بآلة مخصوصة حتى أفضاها
 فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون أن هذا وقع وهو اذا لا يجب الا بالآلة الموضوع لقضاء الشهوة ولو وطء ويجب
 الارش في ماله اه كلام المنع فليحترق الله الحلي قلت عبارة البسوط والجامع الصغير تؤيد ما في جامع
 الفصولين من حيث إيجاب مهر المثل مطلقا وان لم يدخل الزوج بهما وكلام المشايخ يفيد أن الواجب
 في التدافع الارش اذ هو ازالة البغيا لا آلة مخصوصة فيه ككون ما وقع في جامع الفصولين سهوا وانما فرض
 المسئلة في المجنون لانه لو كانت ازالة الآلة آلة مخصوصة من عاقل حد (قوله ويجب نصفه) أي نصف المهر
 المسمى ككفا في المنع فلو لم يسم مهر كافي المقوضة فالواجب المتعة كما سيأتي (قوله بطلاق) لو قال بكل فرقة
 من قبله لكان شاملا للمثل رده وزناه وتقبيله ومعايقته أم امرأته وبنتها قبل الخلوة فهستأني عن النظم
 وفي القية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبله بآلة ودفع المهر في الاول
 والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان
 بغير أمره اه (قوله فلو كان نكحها الخ) تبرع على قوله ويجب نصفه ولا يمكنه لا يظهر بالنظر الى وجوب
 الدرهم ونصف (قوله كان لها نصفه) فيقسمه ان لم يبرره التبعيض (قوله ودرهمان ونصف) تمة
 خمسة دراهم لانه اذا سمى أقل من العشرة وجبت العشرة ونصف بالفرقة قبل الدخول (قوله بجر بالطلاق)
 أي بالطلاق الجرد عن القضاء والرضى (قوله لم يطل ملكها منه) أي من جميع ما جعل مهر لها حتى نفذ
 تصرفها في جميعه (قوله فلهذا) أي لتوقف عوده الى ما كره على القضاء أو الرضى (قوله عبد المهر) مفعول العتق
 والمراد أنه لا ينفذه منه عتق الكل ولا النصف (قوله ونحوه) المراد به الرضى اه حلي (قوله قبله) أي قبل القضاء
 ونحوه (قوله ونفذ تصرف المرأة) من جهة المهر على قوله بل توقف الخ (قوله وعليها نصف قيمة الاصل) دون
 الزيادة (قوله لان زيادة المهر الخ) علمه لما استبعد من التقيد بالاصل واعلم أن الزيادة في المهر مامنة متولدة
 كالنهي أو كالمسبغ أو منفصلة متولدة كالأول أو كالأرض وكل اما أن يكون قبل القبض فيتصرف الا الغير
 المتولدة أو بعده فلا يتصرف الا قسم غايه حلي عن النهر واذا علمت ما ذكر فالاولى للشارح أن يقول لان زيادة

(و يجب (الاكثر منها ان سمى) الاكثر
 ويتأكد (عند وطء أو خلوة سمحت) من
 الزوج (أو موت أحدهما) أو تزوج ثانيا
 في العدة أو ازالته بكارتهما بغير بجر بخلاف
 ازالته بدفعه فانه يجب النصف بطلاق قبل
 وطء ولو دفع من أجنبي فعلى الاجنبي
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول
 والا فكله نهر بجنبا (و يجب (نصفه بطلاق
 قبل وطء أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قبله
 خسة كان له نصفه ودرهمان ونصف (وعاد
 النصف الى ملك الزوج بجر بالطلاق اذا لم
 يملك ملكها منه بل (توقف) عوده الى
 (قوله) أي قبل القضاء والرضى (قوله فلهذا) لانها
 (ونفذ تصرف المرأة) قبله (في السكك لبقاء
 ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض
 لان زيادة المهر المنفصلة يتصرف

المهر المتولد فيكون شاملا لغيرها من المتصلة والمنفصلة وأخرج غير المتولدة بقسمها فلا تنصف وأما الزيادة
 في خيار العيب فزيادة المتولدة المتصلة أو المنفصلة الغير المتولدة لا تمنع الردية والمتصلة غير المتولدة والمنفصلة
 المتولدة بمنع الردية وكل زيادة في البيع النافذ فانها لا تقع الاسترداد والقبض الزيادة متصلة غير متولدة
 وكل زيادة متصلة متولدة أو غير متولدة تنجم الرجوع في الهبة بخلاف المنفصلة مطلقا ولا يمنع من رد العين
 في الفصيص إلا الزيادة المتصلة الغير المتولدة التي لا يمكن فصل المقصوب عنها كذا في البصر فالتا صاحب
 فلهذه هذه المواضع فأنما تنصبة (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف ولا تخالف عبارة النهر التي جعلته
 ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد فليست تأمل (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شافرا اه على وأصل الشغور
 الخلق يقال بلدة شاعرة إذا خلت عن السلطان والمراد هنا الخلق من المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما أخليا
 البضع عنه نهر (قوله هو أن يزوجه الخ) الاحسن ما في البصر فانه قال وأما في الاصطلاح فتزوجه موليته على
 أن يزوجه الآخر موليته ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر (قوله معاوضة بالعقدين) أخرج به ما ليس
 كذلك بأن قال تزوجتك بنفي على أن تزوجه بنك ولم يقبل ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر ولا ما يؤدى
 معنى ذلك فقبل الآخر فانه لا يكون شغارا اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو ذكر أحدهما
 التعويض دون الآخر فأده صاحب البصر وأخوه (قوله وهو منهي عنه نطقه) عن تسمية المهر من غير أن يجب
 شيء آخر على ما كانت عليه عادة ثم في الجاهلية أو هو محمول على الكراهة قاله أبو السعود وهو يفيد أنه الآن
 ليس بمنهي عنه لوجوب مهر المثل فيه وأن المكروه ليس منها عنه وفي كل ذلك تقرر (فرع) لو زوج بنته من رجل
 على مهر مسمى على أن يزوجه الآخر أهله على مهر مسمى فان زوجه فذلك واحدة منها ما سمى لها من الآخر
 وان لم يزوجه الآخر كان للمزوجة تمام مهر مثلها ان كان المسمى أقل منه لان رضاها بدون مهر المثل باعتبار
 منفعة مشروطة لا يها (قوله فليق شغارا) ظاهره انه بايجاب مهر المثل فيه ارتفع النهي وفيه بعد بل الظاهر
 ثبوته لان مورد المنهي حقيقة وان أبطل الشرع حكمها وأوجب مهر المثل وأعل أبو السعود أخذ ما ذكره
 صاحبنا من هذا المثل (قوله وفي خدمة زوج حر) فهو المهر ما صرح به المصنف بعد بقوله ولها خدمته لو
 وقوله سنة اغناهم كره لهم صحة العقد بتعيين المدة فاذا لم يصح في العين ففي الجهول أولى (قوله للاههار)
 ويحرم عليها تخذيه لذلك كرامة خدمة الاصل فرعه (قوله لان فيه قلب الموضوع) فان موضوع الزوجية
 أن تكون هي خادمة (قوله ومفاده الخ) أي مفاد التعليل فانه في خدمة سيدها أو وليها ليس فيه قلب
 الموضوع والبحث لصاحب النهر (قوله قصة شعيب مع موسى) عليه ما السلام فان شعيبا استأجر موسى غنما
 سنين أو عشر اربعى غنمه وجعل ذلك مهر ابنته قال في النهر واختلفت الرواية في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد
 في غنمها ما خدمة وعدمه فعلى رواية الاصل والجامع لا يجوز زوها الاصح وروى ابن سماعة أنه يجوز انتهى
 (قوله برضى مولا) ويجب حينئذ على المولى تسليمه كما في الجبر وأما اذا كان بغير رضى مولا فقيمة الخدمة (قوله
 أو حر آخر برضا) قال في الهندية ولو تزوجهما على خدمة حر آخر فان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمتهما وان كان
 بأمره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا انكشف والفطنة وجب أن تمنع وتعطى
 هي قيمتهما ولا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجهما على مشافع ذلك الحر حتى تسمى
 أحق بها لانه أجبر حينئذ فان صرفته في الأول فكالأول وفي الثاني فكالثاني (قوله وفي تعليم القرآن)
 أي يجب مهر المثل اذا تزوجهما على أن يعلم القرآن (قوله لنص بالابتعا بالمال) أي لنص القرآن الدال
 على طلب النكاح بالمال وهو قوله ان يتنقوا بأموالكم (قوله وباز تزوجتك الخ) أي الوارد في حديث سعد
 الساعدي فانه صلى الله عليه وسلم قال له التمس ولو خائفا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فأتى فقالت عليه الصلاة
 والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا فاستأجره فأتى عليه الصلاة والسلام قد
 حذكتها بما معك من القرآن ويروى انكسرتك أو تزوجتكها (قوله ولاتعليل) أي لاجل ذلك من حله القرآن
 أو المراد بركة ما معك منه فلم يصح دليلا بغير (قوله لكن في النهر) أصله اصحاب البصر حيث قال وسأيت ان شاء
 الله تعالى في كتاب الاجارة أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهر
 لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما تقدمت افقه عن البدائع وهذا ذكر في فتح

قبل القبض لابعده (ووجب مهر المثل في
 الشغار) هو أن يزوجه قبله على أن يزوجه
 الآخر قبله أو أخفته مثلا معاوضة بالعقدين
 وهو منهي عنه نطقه عن المهر فأوجبنا فيه
 مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في خدمة زوج
 حر سنة (لا اههار) حظرة أو أمة لان فيه
 كذا قالوا واده حصة
 قلب الموضوع كذا قالوا واده حصة
 تزوجهما على أن يخدم سيدها أو وليها كقصة
 شعيب مع موسى تزوجهما على خدمته على خدمة عبده
 أو أمة أو عبد الغير برضى مولا أو حر آخر
 برضا (و) في تعليم القرآن (لأنه بالابتعا
 بالمال) راية تزوجتك بما معك من القرآن
 للسببية أو لتعليل لكن في النهر

القدير هنا لما جاز في الشافعي أخذ الاجر على تعليم القرآن صحيح لسميته مهر انكذا نقول يلزم على المقتضى به خدمة
 لسميته صدقنا ولم أر أحدًا تعرض له واقعه الموفق للصواب انتهى وما يخرج على مذهب المتقدمين ما في الهداية
 اذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوها من الطاعات لا تصح التسمية
 عندنا وما اذا سميت التسمية على ما قال المتأخرون فالظاهر أنه يلزمه تعليم القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة
 البعض والحفظ ليس من مفهومه كـ لا ينبغي غير واقض الشريفة لا بأن التعليم خدمة وليس من مشترك
 بمصالحه ما فلا تصح تسميته كذا في شرح المتن والظاهر عدم تسليم كونه خدمة لها كـ لا ينبغي وبغرض كونه
 خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما يمنع لو كانت الخدمة للترذيل أبو السعود عن الشيخ عبد الحى وهو
 حسن لان معلم القرآن والعلم لا يستخداما للمعلم لا شرعا ولا عرفا (قوله على قول المتأخرين) وهو المقتضى به
 فيكون التزوج على التعليم كالزواج على سكنى الدار افاده الحلبي (قوله ولها خدمة الخ) هذا اذا كانت حرة
 ولو تزوج عبداً على خدمته سنة لمولاه فانه صحيح بالاولى ويخدم المولى بجر (قوله لو كان الزوج عبداً أو ذونا)
 لانه لا خدمتها بذن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة ولان خدمة العبد لزوجته ليست بهرام اذ ليس له شرف
 الحرية بجر من غاية البيان (قوله لخدمته لها حرام) أى اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام
 يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه قال في البر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله
 فيما اذا لم يسم مهر) بأن سكتاعنه منع (قوله أو نقي) بأن تزوجها على أن لا مهر لها (قوله أو مات أحدهما)
 أراد به ما يعق القتل سواء قتله أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه أو قتل الامه ولاها وكان
 صبيها أو مجنوناً أما اذا كان مكلفاً وكان قبل الدخول سقط المهر عند الامام هندية وأما اذا ماتا جميعاً بقضى بهر
 المثل اذا لم يتقادم العهد أما اذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر مثلها لا يقضى بشئ
 أبو السعود (قوله والا) بأن تراضيا على شئ فذلك هو الواجب أى اذا حصل وطء أو موت أو ما لو طلقها قبل
 الدخول والحالة هذه تجب المتعة كما هو صريح قول المصنف بعد وما فرض بعد العقد لا ينصف وفي الهندية
 ولو فرض القاضى لها مهر أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكيدا ككينا كدمهر المثل وان طلقها
 قبل الدخول تجب المتعة (قوله أو سمى خرا أو خنزيرا) فيجب مهر المثل لانهم ليسا بمسلم كفى
 الهداية أو مال غير متقوم كفى البدائع وأشار الى عدم صحته على الميتة والدم بالاولى لانهم ليسا بمسلم عند أحد
 أصلا وهذا في حق الزوج اذا كان مسلماً وان كانت غير مسلمة لانه لا يمكن ايجاب نفقته ونحوه على المسلم وتجدد يكون
 المسمى هو المحرم فقط لانه لو سمى لها عشرة دراهم ورطلا من خرفها المسمى ولا يكمل مهر المثل كفى الهيطة
 منع مختصرا (قوله وهذا الخ وهو خرا) لها مهر المثل عند الامام ومحمد مع الامام فى التي بعد ها ولو عكست
 المسائل بأن تزوجها على هذا الدن من النهر فاذا دخل أو على هذا الحرف فاذا هو عبيد ومنه ما على هذه الميتة
 فاذا هي ذكبة فلها المصار الى فى الاصح عند الامام وبه قال أبو يوسف ولو ظهر فى الثانية انه عبيد غيره تجب قيمته
 أو عبيد هاجب مهر المثل ولو على عبد قطره جارية فعليه عبد بعدل قيمة الجارية ولو مدبرا أو كتابا فالقيمة
 وقامه فى الهندية (قوله تعذرا التسليم) أى تسليم المصار الى (قوله أو دابة أو نوبا) لان الكتاب أجناس
 كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض الا بالارادة فصارت الجاهلة فاحشة منع (قوله أو دارا) هذا
 فى غير اليدوى أما هو اذا تزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر ذكره البهيسى (قوله لم يبين جنسها) أى جنس
 هذه الاشياء والجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين مختلفين بالاحكام كالانسان والنوع هو المقول
 على كثيرين متفقين بالاحكام كرجل ولا شك أن الثوب تحت الكنان والقطن والحرير والاحكام مختلفة
 فان الثوب الحرير لا يجل لبسه وغيره يجل فهو جنس عندهم اه منع وفى شرح المتن وفيه اشعار بجواز اطلاق
 الجنس على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوعا ود يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفيه دلالة
 على أن المتشرعين ذنبى أن لا يلتفتوا الى ما اصطلى عليه الفلاسفة كفى القهستانى عن الكنف (قوله وتجب
 متعة) أى تفرض (قوله مقوضة) بكسر الواو من قوضت أمرها الى ولها فزوجها بلامهر وبفرضها من قوضها
 ولها الى الزوج بلامهر منع وقول الشارح من زوجت بأن على المعنيين أى تزوجها ولها مهر وبفرضها من قوضها
 (قوله طلقت قبل الوطء) ومثل الطلاق ما لو فارقتها بايلاء أو مان أو جب أو عنة أو ردة أو ابا منه أو تقبيل ابنتها

ينبغي أن يصح على قول المتأخرين (وله ما
 خدمته لو) كان الزوج (عبدا) ما ذونا فى
 ذلك أما ما لم يخدمته لها حرام لما فيه من
 الاهانة والاذلال وكذا استخدام نهر من
 البدائع (وكذا يجب) مهر المثل (فما اذا لم
 يسم) مهر (أو نقي ان ومات) الزوج (أو مات
 أحدهما اذا لم يراضيا على شئ) يصلح مهر
 (والا فذلك) الشئ (هو الواجب أو سمى خرا
 أو خنزيرا) وهذا الخ وهو خرا (أو دابة) أو نوبا
 وهو (تر) تعذرا التسليم (أو دابة) أو نوبا
 أو دارا (لم يبين جنسها) لقهنس الجاهلة
 (و) تجب (متعة مقوضة) وهى من زوجت
 بلامهر (طلقت قبل الوطء)

أو أنها بشر أو ثوب أو غيرها فارتفع بهيار البوع أو العتيق أو غيره كقائه أو بوضع أو تقبيل أو غيره
تسقط المتعة وكذا لو اشترى منك حنث من مولاها المتأخر الزوج في سبب التفرط ظهر وجهها أو تسقط
التسمية من كل وجه أو ما وصفت من وجه كما إذا تزوجها على ألف على أن يهدي لها هدية وجب لها النكاح على
لا المتعة مع أنه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص من الألف بجر (قوله وهي درع) هو قبض المرأة كالقيد
الصاح وبالقبض عبر في الذخيرة (قوله وخمار) هو ما تغطي به المرأة رأسها (قوله ومطقة) هي الملا وهو
ما تلتف به المرأة قاله صاحب المغرب ولو أعطاها قيمة الأتواب دواهم أو ياتر بغيره على القبول لأن الأتواب
ما وجبت به من حيث إنه مال (قوله لا تزيد على نفسه) لأنه عند التسمية التي هي آكد لا يراد على نفسه
السمي فمذمومها أولى (قوله ولا تنقص من خمسة دراهم) يعني إذا كان نصف مهر مثلها أقل منها (قوله به
يقضي) هو قول الخصاف صححه اللؤلؤي وقال وعليه الفتوى كما اقوا به في النفقة (قوله فلا تنصب لها) على
ما قاله أبو الحسن القدوري وقال غيره بالاستصحاب وعليه فلا يستثنى (قوله فالمطلقات أربع) مطلقة لموطأ
ولم يسم لها مهر فحبب لها المتعة ومطلقة لموطأ وقد سمي لها مهر وهي التي اختلف في استصحاب المتعة لها ومطلقة
وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وقد سمي لها مهر فها كان يستحب لها المتعة فالحاصل أنه إذا وطئها
بستحب لها المتعة سواء سمي لها مهر أم لا لأنه أو حتم بالطلاق بعد ما سكت إليه المذهب وهو البسيع
فيستحب أن يعطى أشياء زائدة على الواجب وقد تقدم بعض علماء اليمن الموضح التي يجب للمتعة أو ينصب
أولا ولا يقل

طوالق التماس من أربعة • واحدة يلزم أن يقتضا
من كان قبل وطئها التعلق • ولم يكن في مهرها تحقيق
ولاثنين • مستحب من ثمر • سداقها أو لا • الوطء قدر
واحدة • امتناعها لا يجب • ولله أبو الحسن يندب
بوني التي معين صداقها • وكان قبل وطئها طلاقها

أو السعد (قوله فلا تنصب لها) سواء كانت الزيادة من جنس المهر أم لا من زوج أو ولي فقد صرح جواباً أن الأب
والجد للزوج أنه ثم زاد في المهر صرح وشمل الزيادة في الرجعة فلو راجعها على ألف وقبلت لزمت والأخلاق سواء
كان بلفظ الزيادة أم لا حتى لو قالت امرأة رجل زوجتك نفسي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح على
ألفين جاز النكاح لأنه أجاب بما جاز طيبته وزيادة وصحت الزيادة ولو من غير شهود وبهر ونهر والاولى أن يقول صح
وتلزمه بشرط قبولها الخ (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله أو قبول ولي الصغيرة) أي في المجلس ولو لم يقبل
هي كما في أنفع الوسائل (قوله ومعرفة قدرها) فلو راجعها وقال ذلك في مهر لا يصح للبهالة خالية (قوله وبقاء
الزوجية الخ) قال في العبر وشمل ما إذا زاد بعد موتها فأنهم اصبحت إذا قبلت الورثة عند الامام خلافاً لما كان في
التبيين من البيوع وشمل ما إذا كان بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة وأما بعد انقضاء العدة في الرجعي وفي
الطلاق البائن فلم أر فيه نقلاً وقال في أنفع الوسائل وقياس الزيادة بعد موتها أن يصح قيمه ما عند الامام
بالطريق الأولى لأنه في الموت انقطع للنكاح وفات محل التعلق وبعد الطلاق قابل وما ذكر بعضهم من أن
الزيادة بعد الفرق باطله محمول على أنه قول أبي يوسف وحده قال في التمه والظاهر عدم جوازها بعد الموت
واليدني ونحوه برشد في يد المحيط بهما لقيام النكاح إذ قد ظهروا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك المبيع
لا تصح وفي رواية التمام تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بأن شرط بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها
لم تصح اه والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج مخترج على قولها وحديث لا يشافي ما في التبيين وكون ظاهر
الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون هو ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصيلين قام عند
المجتهد فإنه في النكاح المحرم الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين فيه وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده
شريعة المتعة بخلافه البسيع (قوله جدد النكاح الخ) صورته تزوج امرأة وجعل لها مهرها أو غيرها جدد
نكاحها بزيادة ألف (قوله على الظاهر) أي ظاهر قول محمد في الأصل نهر ومقابلته ما في الظهورية المختار عندنا
أن لا يلزم الألف الثانية لأنهم لا يثبتون جدد النكاح لو ثبتت الزيادة المجتهدية في حق ضمن النكاح فإذا لم يصح
النكاح لم يصح ما في ضمنه والحاصل أنهم اتفقوا على أن النكاح بعد النكاح لا يصح وإنما الاختلاف في لزوم

وهي درع ونحوه ومطقة لا تزيد على
نفسه (أي نصف مهر المثل أو الزوجية
ولا تنقص من خمسة دراهم) لو فقيها
(ونعتير) المتعة بها لها (أي المتعة به
وتنصب المتعة لمن سواها) أي المتعة به
(الامن من مهرها) وهو مطلق قبل وطء فلا
تستحب لها بل للموطوءة هي مهرها ولا
فالمطلقات أربع (وما فرض) بتراضيها
أو غير من فاض مهر المثل (بعد العقد)
الخطأ من المهر (أو يزيد) على ما سمي فانها
تأخره بشرط قبولها في المجلس أو قبول ولي
الصغيرة وهو فقد قدرها وبقاء الزوجية على
الظاهر نهر في الكافي جدد النكاح بزيادة
ألف لزمه الألفان على الظاهر

الزيادة (قوله ويجعل على الزيادة) وهو المختار عند الفقهاء ووجهه في التخصيص بوجوب تصحيح التصرف ما أمكن
وقد أمكن بأن يجعل كونه زاد على المهر (قوله الاشبه أنه لا يصح بلا قصد الزيادة) أي فلا يجعل زيادة بلا قصد ها تهر
(قوله في العقد) متعلق بالمقرض وقوله بالتصحيح متعلق باختصاص والمراد بالتصحيح قوله تعالى فتصنف ما فرضتم
إذا فرض جزا فاما يجوز عند العقد وهذه العلة تصلح لعدم تصفيف المقرض بعد العقد وعدم تصفيف
الزيادة (قوله في الاصل) المشار اليه بقول المصنف أو لا وما فرض بعد العقد (قوله ونصف الاصل في الثاني)
المشار اليه بقول المصنف ثانياً أريد فقوله سابقاً قائماً لازمه مقيد بما إذا تأكد المهر بالوطء ومعه (قوله وصح
حطها) ولو بشرط كالتزويج بما تدينار على أن تحط عنه حسين منها فقبلت كافي الخاتمة وقد يحطها لان حط
أبيها غير صحيح فان كانت صغيرة فهو باطل وان كانت كبيرة توقف على اجازتها فان ضمنه الاب ان لم يهرز البنت
فالضمان باطل ثم يشترط في صحة الخط أن يكون المهر ذراهم أو دنانير فلو كان عينا لا يصح لان الخط لا يصح في الاعيان
ومعنى عدم صحته أن لها أن تأخذ منه مادام قائماً فلو ملك في يده سقط المهر عنه وصح الخط ولو بعد الموت
أو البينونة ولا بد في صحة حطها من الرضى حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوف امرأته بضرب حتى وجبت
مهرها لا يصح ان كان قادر على الضرب ولو تزوج امرأته أو أراد أن تبرئ من المهر فدخل عليها أحد قواؤه
وقالوا لها ما إن تبرئيه ولا قلنا للثبوت كذا وكذا ففسد وجهه فأبرأه خوفاً فهو اكرامه ولا يبرأ ولو لم يقولوا
ففسد وجهه فليس باكرامه ولو اختار في الكراهية والطوع ولا ينة فاقول للمدعي الاكرام ولو أقام الدية فينبه
الطواصة أولى ولو قال لطلقة لا تزوجك ما لم يبين مالاً على من المهر فزوجه مهرها على أن يتزوجها ثم أبي
الزوج أن يتزوجها فله راق على الزوج تزوج أولم يتزوج ولو قال ابرئني من مهر كذا حتى أحب لك كذا فهو بنت
مهرها وأبي الزوج أن يهب لها ما وعد به مهرها وعلى هذا لو قالت وهبته منك على أن لا تغلقني أو على أن تعجب بي
لأن لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر ولو اختلنا في الاشتراط وعبره فاقول لها وقد عرف أن الخطأ
في مرض الموت وصية تتوقف على الاجازة إلا أن تكون مبنية منه وقد انقضت ما وتم ايفاء من الثلث فلو وهبته
له ثم ماتت فقال الزوج كانت في الهبة والورثة في المرض فاقول له لانه ينكر ما لهم فقلت لزوجه ان كان يهمل
المهر فقد أبرأني في الحال وليس بتعلق ولو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي رخص اقرارها به ولو وجبته
في مرض موتها فقلت الزوج قبلها فلا دعوى لها فاذا ماتت فلورثتها دعوى مهرها ولو أبي الاضطجاع معها
فقال لها ابرئني من المهر فأضطلع معك فأبرأته يبرأ وأعلم أنه يشترط في صحة جرائها أن المهر عملها بعينها فلو
قال له اقولي وهبته مهرى منك فقلت وهي لا تحسن العربية لا يصح (تنبيه) لو أبرأته من الدين ليصلح مهمه
عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة (قوله قبل أولام) وهذا بخلاف الزيادة فانه يشترط فيها القبول كما مر في كراهية كرم
جعله حسباً لانه يحسن بالوجدان (قوله يمنع الوطء) هذا شرط في مرضها فقط على الصحيح ومثل المنع اذا كان
يلتهاباً ضرورياً فانه موانع مطلقاً لانه لا يعبرى عن تكسر وقتور عادة بحر (قوله وطبى) بنسبة الى
الطبع (قوله كوجود ثالث) فيه أن الخلوة لم تحقق لأنها وجدت مع المانع من صحتها (قوله من الحسى) لوجوده
حداً وجعله في البدائع من الشرعى لانه يجرم جاعها بحضرة فلكل وجهه (قوله فليس للطبى مثال مستقل)
بل هو اما طبى حسى كوجود الثالث واما طبى شرعى كالحيض فاه الحلى وفي البصر والظاهر أنه لا يوجد لنا
مانع طبى الا وهو شرعى فلو اكتفى بالمانع الشرعى عنه لكان أولى ونحوه في النهر ويمكن غنيل الطبى دون
الشرعى بآمنه فانه لا يمنع شرعاً من غشيل زوجه بحضرة الكنه يمنع طبعاً بما على ما اختاره السر حسى
كما يأتى (قوله كاحرام لقرض أو نفل) لمج أو عورة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فعم
ما اذا كان باذنه أو بفعله أو قد نصوا على أنه أن يخلها اذا كان بفعله (قوله ورتن) لما كان ظاهر العطف
يقتضى أن الرتن وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها من الحسى فقد اشرح قوله ومن الحسى
(قوله التلاحم) بقال امرأته رتنة الرتن اذا لم يكن لها خرق الالمبال وفي المغرب ما يفيد اتحاد الرتن والقرن
والنفل وعبارته القرن في القرح مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة لطيفة أو ولجة أو عظم وامرأة تقامها اذا لا
(قوله غنم) فيه قصور كما علمت من عبارة المغرب (قوله غنمة) هو بهذا التفسير داخل في القرن ومثل ما ذكر
الشعر داخل القرن المانع من جاعها (قوله ولو زوج) هو العقد وقوله جزم فاضى خان (قوله لا يطاق معه الجماع)

وفي الخاتمة ولو وهبته مهرها ثم اقترن بها
من المهر وقبلت صح ويجعل على الزيادة
وفي البرازية الاشبه أنه لا يصح بلا قصد
الزيادة (لا ينصف) لاختصاص النصف
بالمقرض في العقد بالنصف بل يجب التمسك
في الاقترن ونصف الاصل في الثاني (وصح
حطها) انكاه أو بعضه (عنه) قبل أو لا ويريد
بارد كما في البصر (والخلوة) مبيد أخيرة قوله
الا في كالوطء (بلا مانع حسى) كوجود
لا حدهما يمنع الوطء (وطبى) كوجود
ثالث عاقل ذكره ابن السكيت وجعله في الاسرار
من الحسى (وشرعى) كحرام لقرض
مستقل (وشرعى) من الحسى (رتن) بقصته
أو نفل (و) من الحسى (وعقل) بقصته
(اللاحم) (قرن) بالسكون عظم (وعقل)
بقصته غنمة (وصغر) ولو زوج (لا يطاق
معه الجماع)

وفي الذخيرة التي تطبق الجماع المراهقة (قوله ولا يزوجها) يريد عليه ما تقدمت عليه على قبيل المناسخ ثم لا
لا تكرار مع ما تقدم لان ما سبق قبيل من الشارح وهذا من المصنف تقييد (قوله ولا يزوجها) أو يبيها بمقتضى
الثالث زوجته الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطهارة بغيره من كراهي البصر (قوله أو يبيها) فصل صاحب
المبني فيه فقال ان لم يقف على الحال نصح وأطلق الشارح في الاصحى عليه لاذ كان ناقصا (قوله صغير الا يعقل)
يؤخذ من تفسيره أن المصنف الذي يعدل هنا هو الذي يمكنه التعبير عن الحال الواقعة (قوله وكذا الاصحى) أي عاقله
يقال فيه ما قبل في الجنون والمغص عليه من التفصيل المذكور وفي السراج الجنون والمغص كالصبي فان كان
يعقلان فليست بخلوة وان كانا لا يعقلان فهو خلوة وفيه تأمل (قوله يبيها) مقابلة ما جرم به الامام السر شمس
في البسوط بأن كلا من جلسته وجاريتها تمنع صحتها وهو قول الامام وصاحبه لانه يمنع من غشيانها بين يدي
أمنه طبعاً (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لا جنبي (قوله لا يمنع مطلقاً) أي وان كان عقور لانه لا يعقل قط لا يعقل على سبيله
ولا أصلي من يمنع من سيده كافي النهر يعني سيده هنا في صورة الغالب له اذ لا يندى عليه وفيه أن الرجل
قد يأمرها بالاستملاء عليه فيقع عند الكتاب أنها متديعة عليه فيعد وعليها فيكون ما دام قد يقع عند الكتاب
أنها متضايمان فحين سيده بغيرها إلا أن هذا نادراً (قوله أو كان للزوجة) أي وان لم يكن عقوراً (قوله وكان في
بالو او في بعض الشيخ بأبو هو خريفه على (قوله وبقي منه) أي من المناع وأطلق في هذه الاشياء فعم مالوكا
فيها ليل أو نهاراً (قوله وطريق) ان كانت جادة وان لم تكن صحت عند ينفذ ليقدر الطريق في البصر (الاجنبى) قوله
وسام) أي غير مقبول عليه ما كالا يعني (قوله وصحراء) أي ليس بقرية أحدها ولكنهما لا يأمنان من حرور الغنم
هندية (قوله وسطى) ليس على جوانبه شراً وكان المسترقياً أو قصر بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها
لا تصح الخلوة اذا خاف هجوم الغيران أو مناصحت ظهيرة (قوله بيت باب مقتوح) قال في الصرا اختلاف في البيت
اذا كان باب مفتوحاً وطواقة بحيث لو نظر انسان رأها في مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا
بإذن فهي خلوة ولو لم يكن في البيت من ينهين من في البيت من النساء مسترقين يرى منه أو كان قصيرا
بحيث لو قام انسان رأها لآه) ن خلوة (قوله وما اذا لم يعرفها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف
ما اذا لم تعرفه والفرق أنه الممن من وطئه اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف حكمه فانه يحرم عليه كذا في البصر وفيه
أنه اذا لم تعرفه يحرم عليها تمكنه منها فظاهر أنها تمنعه من وطئها بنا على ذلك فينبغي أن يكون ما دام حاله الحلي
قلت ان هذا المانع يده ازالته بأن يغبرها أنه زوجها فلما جاءه نفسه سير من جهته يصحهم بعضه الخلوة فيلزم الأمر
(قوله والمندوب) هذا ما اوتفاه في النهر وقال في البصر ينبغي أن يكون صوم القرض ولو مندوباً يمنع صحة الخلوة
انقضاء لانه يمنع الخساسة وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي (قوله أن نصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة
بشيء خلاف الامام مالك رضي الله تعالى عنه فانه يرى فطره بأكله ناسياً ولا كفارة تلفد ذلك يحدث انما حدث
على مظهر (قوله وكل ما أمقط الكفارة) كشر وجماع ناسياً أو نية نفل (قوله أداء) لان الحرمة في الاداء
أقوى منها في غيره لما اشككت عليه من افساد الصوم وحرمة الشهر ولذا غلط عليه بالكفارة مع القضاة من
(قوله وصلاة القرض فقط) أما صلاة النفل ولو السنة المؤكدة الرباعية وغيرها والأوجب فلا يمنع صحة الخلوة
أشار اليه في البصر وأطلق في القرض فعم الأداء والقضاة وقول الحلبي أي أداء كما يحسنه في النهر فيقول قوله
النهر ولا بد من الترام هذا في الصلاة يعني الفرضية مطلقاً كما يظهر من سابق كلامه لانه أي يرد على بحث أخيه
في البصر من أنه ينبغي أن يكون مطلق الصلاة ما عدا ما راجعه متأملاً (قوله فيما يجي) أي من الاحكام (قوله
ولو يجي) أي مقصور الذكر والخصيتين من الحب وهو القطع قال في الغلبة والظاهر أن قطع الخصيتين ليس
بشرط في المحبوب ولذا اقتصر الاستيعاب على قطع الذكر حلي عن النهر (قوله أو خصياً) دفع انما المصلحة تفصيل
يعني مفعول وهو من سلت خصيتاه وبقي ذكره حلي (قوله ان ظهر حاله) أي قبل الخلوة (قوله كما يسطه في النهر)
حيث أنه قال في البصر أشار المصنف الى صحة خلوة الخلفي بالاولى وأقول يجب أن يراى من ظهر حاله أم لا للمشاكل
فكما يجب. ويقرب الى أن يتبين حاله ولهذا لا يزوج جبهه وليه من تحته لان النكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر
كذا في النهاية والظاهر البسوط أن حاله يبين بالابوح فان ظهرت فيه علامة الرجال فوجب وجهه أبو امرأته حكم
بعضه نكاحه من حين عقد الاية فان لم يصل اليها أبجل كالعنق وان تزوج رجلاً تبين بطلانه وهذا امر مريب

(و بلا وجود) الثالث (و لو ناقصاً أو أعمه)
(الأن يكون) الثالث (صغير الا يعقل)
بان لا يصبر بها يكون يتمها (أو يجنون)
أو مسمى عليه (لكن في الزانية ان في الليل
صحت لافي النهر وكذا الاصحى في الاصح
(أو جارية أحدهما) فلا تقع به حتى يمتن
(والكلب يمنع ان) سكن (عقوراً) مطلقاً
(والكلب يمنع ان) كلبه لا يمنع مطلقاً (أو)
وفي الفتح وعندى أن كلبه لا يمنع مطلقاً
في الفتح وعندى أن كلبه لا يمنع مطلقاً
كان (لأنه جارية) ولكن عقوراً وكان
كان (لا يمنع منه) عدم صلاحية المكان
(لا) يمنع منه عدم صلاحية المكان
بمسجد وطواقة وصحراء وسطح ويت
بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها (وصوم القرض)
والسقوط والكفارات والقضاء غير مانع
لجنتها في الاصح اذا كفارة بالانفساء
ومفاده انه لو أكل ناسياً فأسكن غلابها
أن تصح وكذا كل ما أمقط الكفارة
(ول المانع صوم رمضان أداء) وصلاة
القرض فقط (كلوط) فيما يجي (ولو) كان
الزوج (بجرباً أو خصياً أو خصياً) أو خصياً
ان طهره ماله والامتناع ليس على ظاهره
وما في البصر والامتناع ليس على ظاهره
كما يسطه في النهر

في عدم صحة طهارة قبل ذلك وانه لا يتصور ذلك ان طهارة في الاستبراء من الاصل لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليه
بازوالا خلاص في ذلك ان امره ان يطلع فوصل اليه بازا والاصل كالعقود ليس على ظاهره وانه تعالى للوطق
وعلى البسيط ان طهارة تبيين بالزوج هو على الغالب والاختلاف ولا تظهر سلامة عمرة او تظهر على ظاهر
متنقاة (قوله او كرسن) نص عليه شارح الوهبانية في العتق بعد تزوجه فيه او لا (قوله في ثبوت النسب) قال
في الصريح ان لا يثبت ثبوت النسب في أحكام الخلو الفاشحة مقام الوطء لانه من أحكام العقد وان لم يوجد
طهارة أصلا كما في نكاح المشرقي بخبرية حلي بزيادة (قوله وفي تأكيد المهر) اعلم ان وجوب المهر المسمى بالموت
او الخلو للصيغة انما هو في النكاح الصحيح انما الفاشحة لا يجب نفي الا بالوطء بمرجندى (قوله بلا نسبة) يرجع
الى مهر المثل (قوله والنفقة) طلق في المهر ومازاد الشارح وغيره من وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة
ومنع الا رجوع وادخال الاماء واعتبار من الطلاق ووقوع بائن آخر فالصحيح انه من فروع العدة حلي واصله
اصحاب البصر (قوله والعدة) وجوب من أحكام الخلو سواء كانت صحيحة ام لا (قوله في عدتها) متعلق بنكاح
والاولى ما خبر به بعد قوله وحرمة نكاح الامة (قوله وحرمة نكاح الامة) فان نكاحها يحرم ولو في عدة من
طلاق الحرة البائن (قوله وحرمة وقت الطلاق في حقها) فاذا قال بعد الخلو ان طلق ثلاثا لست وقع
عند كل طهر طهارة ولو كانت آيسة او صغيرة وقت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى
ابو السعود (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر) يعني ان طلقها بعد الخلو طهارة ثم طلقها في العدة طهارة بائنة
وقعت كما اذا طلقها بعد الوطء طهارة ثم طلقها في العدة طهارة بائنة بحيث تقع وأشار بقوله بائن آخر الى ان
الطلاق الاول ايضا وقع بائنا وان كان بصريح الطلاق وذلك لانهم لم يجعلوا الخلو مثل الوطء في أحكام
دون اخرى فان جعلتها كلوطا في حق وقوع الطلاق وجمع رجعيان وان لم يجعلها منسلة في حق وقوع بائنا فقلنا
بالبائن اجية اطافا فان قلت لا يقي جامع بين المشبه والمثبه به لان النسبة ملق فيه البائن البائن والمثبه به ملق
فيه البائن الرجعي قلت المراد التشبيه من بعض الوجود وهو ان في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر احلي وفيه
ان المشبه به ملق فيه البائن البائن اذا كانا صريحين أو أحدهما وقوله البائن لا يلحق البائن محمول على
حال اذا كانا بلفظ الكتابة (قوله على التخييل) هو احدي الروايتين كما في البصر وفي رواية لا يقع لما ان البائن لا يلحق
البائن الا اذا كان مطلقا والفرض ان هذا يتميز بوجه الاختار ما ذكره في البصر من الذخيرة من أن الأحكام لما
اختلفت وجب القول بالوقوع حلي (قوله والاحصان) فن اخذ في بوجه خلوه صحيحة ثم زنى وثبت عليه
بالتشديد لا يجب عليه هذا الرجوع فقد شرط الاحصان (قوله وحرمة البنات) كما اذا خلاها فطلقها قبل الوطء
لا يحرم عليه بنتها وهو الرجوع بشرط طهارة الخلو عن المهر بشبهة أو تقبيل كما في عقد الفرائد أبو السعود
(قوله وحله الاول) أي المزوج الاول الذي طلقها ثلاثا لان الحبل مشروط بطهارة عسيلة الثاني ولم يوجد
في الخلو لمرودة (قوله والرجعة) أي لا يصير رجعا بالخلو ولا رجعة بعد الطلاق الصريح بعد الخلو بغير
(قوله والمبرات) فلو اياهن ثم ماتت في عدتها لم ترث محجبي (قوله وتزويجها كالأبكار) الاولى كالتبنيات لان المعنى
لا تكون الخلو كالوطء في تزويجها كالتبنيات بل تزويجها كالأبكار (قوله على التخييل) وجعلها في المحجبي
كالوطء في حق التزويج فزوج كالنكاح في البصر وهو ضعيف لما قدمنا من أنها تزويج بعد ما كالأبكار اذا
قالت لم ينفذ لي اه حلي (قوله وغير ذلك) كالأبكار فان الخلو لا تكون كالوطء في اجازة العقد الموقوف
كافي البصر ولا في سقوط حق الزوجة في الوطء ويأتي غامه في النظم افاده الحلبي (قوله في نظمه صاحب النهر)
يعني ان ما ذكره المنصف من كون الخلو كالوطء في أحكام دون أحكام عائل لما نظمه صاحب النهر من البسيط
والمنصف انما لم يست من كل وجه لان ما في النظم أكثر (قوله وغيره) أي غير الوطء في احدي عشرة صورة وهو بارفع
عطف على مثل افاده الحلبي (قوله وبهذا العقد تفصيل) مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين اطلاق على المقصد مجازا
يعني من أراد ان يجعل أحكام الخلو فعليه بهذا العقد (قوله لم يقبل) خبر لمحمد في أي ما ذكرته من الأحكام
مقبول غير مردود (قوله وأربع) بالجر عطف على الاخت حلي (قوله وكذا قالوا الاما) أي يمنع دخولهن في هذه
الطلاق بعد الخلو (قوله فيه تزويج) يقال تزويج القوم عن المكان اتفقوا في القاموس والمراد كما قاله حميد
الطلاق وفيه أن المعنى ينحل عليه زمان طلاق فيه طلاق وهو طلاق قالوا في ان يراد بالترحيل الاستقال عن

وقبه من شرح الوهبانية أن العدة قد تكون
أرض أو ضعف خلقة أو كبريت (في ثبوت
النسب) ولون الجيوب (و) في (ثا) كد
المهر) المسمى ومهر المثل بلائنه (و) والنفقة
والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع
سواها) في عدتها (وحرمة نكاح الامة
ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا
في وقوع طلاق بائن آخره على التقدير (لام)
تسكون كلوطا (في حق) بقية الأحكام
كالنفل (والاحصان وحرمة البنات وحلها
للزنى والرجعة والمبرات) وتزويجها
صاحب النهر فقال
دخلوا الزوج مثل الوطء في صورة
وتغير وبهذا العقد تفصيل
اتفاق سكنى ومنع الاخت خفيون
فأربع وكذا قالوا الاما وقد
سأحوال من فراق في تزويج

عصمة الزوج وان لم يكن نائما بالقاء الدعة (قوله ولا يفكر عليه) أي على الترجيل أي معه أي أوقعه وأوقعه الخ لا يفكر
 الخلوة طلاقا إذا لحقه في العدة وقال الحلبي ان الصغير لا يحد الدعة ولم يتقدمه من رجوع سيئ (قوله إذا
 لحقا) الصغير للتطليق والالتفات للاطلاق قاله الحلبي (قوله القيل) يدل عن الاول الحلبي (قوله أما المغار) أي حكم
 الطلاق المغار لحكم الوطء (قوله يا أمي) مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله ورجعة) خمسة صورتان لا تكون للخلوة
 ورجعة ولا رجعة في هذه طلاق بعد ما يخالف الوطء فيها (قوله سقوط وطء) أي حق الزوجة في الوطء بسقطه
 ولا يسقط بالخلوة (قوله نكاح البكر مبذول) أي أعطاه الشرع للمختل بها فانها بكر حقيقة وسكنا كماله
 المؤان في شرح الملتقى (قوله كذلك التي) يعني ان أكل من ذبخته ثم وهبته في المدة كان فيأوان خلاها لالحلي
 (قوله والتكفير) يعني أن الزوج ان وطئ نهارا في رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لالحلي قال في النهر وعده
 التكفير هنا عما لا ينبغي اذ الكلام في الخلوة العصمة وصوم الاداء يفسدها كما (قوله ما فسدت عبادة) ما نافقة
 يعني ان وهبها الزوج في عبادة يفسدها الوطء كالصوم والصلاة والاعتكاف الواجب فسدت وان خلاها بالالا
 أقاده الحلبي (قوله لانكارها صوط نصف المهر) قد يقال ان هذا منافق اقوله لهم القول لنا في الصمان عن نفسه
 وقد يجاب عنه بأن محله ما لم يثبت عيب الضمان وهنا قد ثبت بالعقد أو ما لم تقم قرينة وقد قامت وهي الخلوة (قوله
 وان أنكر الوطء) لان المقصود من انكاره الوطء دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكره والقول للمتكبر بالعين طالع
 الحلبي والاولى أن يقول ولو أنكر الوطء كما هو في نسخ لانه المتوهم ويدل عليه ما في المنع حيث قال ولو طلبت
 لم يطأني يجب لها كمال المهر ولا يكون قولها ما نفعنا من ذلك كما في القنية والخائسة وبه جزم في النظم الوهابي وفعل
 الوجه فيه أن الشاوعدة قولها حيث أقام الخلوة العصمة مقام الوطء واقده سبحانه وتعالى أعلم اه وانما كان
 ما قلنا اولى لان ما ذكره هو عين موضوع المصنف (قوله ولو لم تكن في الخلوة) أي وتصاد فاعلى ذلك أما اذا اختلفا
 فهي المسئلة السابقة (قوله الطرسوسي) نسبة الى طرسوس كحلزون بلاد املاي منحصب كان للارمن ثم أعيد
 الى الاسلام في عصر نافعاه وس (قوله وأقره المصنف) وشيخه في الجبر وصار المصنف كما فعلها الحلبي ولو لم تكن
 في الخلوة ففيه اختلاف المتأخرين كما في الذخيرة والقنية واختار الطرسوسي تفقهها من عنده أنها ان كانت بكرا
 صحت الخلوة لانها لا توأما الا كرها وان كانت ثيبا لا تنصع اعدم تسليم البضع اختيارا فكذلك واضحة باستقاط
 حقها بخلاف البكر فانها تنسخي اه لا يقال كيف يعمل بالبعث مع وجود النص لاننا نقول ظاهر كلامهم أنه
 لانص من قد ما المذهب عليه على أنه توفيق بين القولين لم يخرج عن كلامهم (قوله ولو قال) أي لغير المدخول
 بها الحلبي (قوله فخلوها) أي بخلوة صحيحة لانه المتبادر من لفظ الخلوة كذا في الحلبي قلت قد عدت في البعر والنهر من
 مواعن عصمة الخلوة هذا التطليق فهي فاسدة (قوله بانثا) انصرف بهم بأن الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة يكون
 بانثا من أي فنهنا اولى لعدم صحتها فانها لا تغايل الوطء الا في وجوب العدة (قوله لوجود الشرط) على لطفك وأما
 محله كونه بانثا فهو وما قدمناه من المنع أقاده الحلبي (قوله ووجب نصف المهر) لان كماله يتمكن من الوطء محضا
 وشرعا وهو ما يجزى ما خلاها بانثا وحرم ماؤها فكان غير متكمي شرعا فوجب نصف المهر ولهذه العلة لم تجب
 العدة فان قلت غاية ما لزم من هذا التعليق أنها خلوة فاسدة والعدة لازمة فيها كما سيأتي قلت الفرق أن الزوجة
 باقية فيما سيأتي بخلافها هنا الحلبي (قوله ولا عدة عليها) فلا نفقة ولا سكنى ولا كدرة ولا ميراث لانها من فروع
 وجوب العدة (قوله وتجب العدة) ظاهره أنها واجبة قضاء وديانة وفي المجتبى عن العتابي تكام مشايخنا
 في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة أنها واجبة ظاهرا أم على الحقيقة فقيل لو تزوجت وهي متيقنة بعدم المدخول
 حل لها ديانة لا قضاء بحر (قوله توهم الشغل) أي شغل زوجها بالولادة فالدعة - في الشرع والولادة لاجل التسبب
 فلا تصدق في ابطال حق الغير بغيره وقد يقال ان التوهم منتف مع القصاد خصوصا اذا كان المانع حيا
 (قوله قائله القدوري) في شرح مختصر الكرخي منابيه (قوله تجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة (قوله كسفر)
 لا يطلق معه الوطء كمال (قوله مرض مدنف) الدنف محر كالمريض بالمرض ودفن المريض كسفر فقل
 فاموس (قوله لا تجب) لانعدام التمكن حقيقة (قوله لانه نص محمد) في الجامع الصغير (قوله قاله المصنف) أصله
 لشيخه في البصر (قوله الموت أيضا) أي كما أن الخلوة كذلك والمراد موت أحد الزوجين (قوله في حق العدة)
 فاذا مات وجب عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله حتى الخ) خربيع على ما فهم من قوله فقط وقيل أنه

وان وقعوا فيه تطليقا اذا لحقا
 وقبل لا والصواب الاول الطليل
 أما المصاير فالاحسان يا أمي
 ووجه وكذا التوريت معقول
 سقوط وطء واحلال لها وكذا
 تحريم بنت نكاح البكر مبذول
 كذلك التي والتكفير ما فسدت
 عبادة وكذا ما انفصلت كعبد
 (ولو اقره فانها ان بعد المدخول وقال الزوج
 قبل المدخول قاله القول اه) لانكارها سقط
 نصف المهر وان أنكر الوطء ولو لم تكن
 في الخلوة فان بكرا صحت والا لان البكر
 انما لو طأ كرها كما يجزى الطرسوسي وأقره
 المصنف (ولو قال ان خلوت بك فانت طائفي
 فخلوها طائفت) بانها لوجود الشرط (ووجب
 نصف المهر) ولا عدة عليها بزانية (وتجب
 العدة في الكل) أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة
 (استسألا) أي استحصا فالتوهم الشغل
 (وقيل) قائله القدوري واختاره التمر تاشي
 وقاضي خان (ان كان المانع شرعا)
 كموم (تجب) العدة (وان) كان (حيا)
 كسفر ومنه مدنف (لا) تجب والمذهب
 الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى
 الموت أيضا كالوطء في حق العدة والمهر فقط
 حتى لو مات الام قبل دخوله بها حلت بنتها

(قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطأ وجمع عليها) نصفه لعدم ثبوت النفوذ في العقود (وان لم يقبضه أو قبضت نصفه فوهبته الكل) في الصورة الاولى (أو ما يفي) وهو النصف في الثانية (أو) وهبت (عرض المهر) كتب معين أو في المذقة (قبل القبض أو بعده لا) وجمع لمسؤول المقصود (نكحها بألف على أن لا يخرجها) من البلد (أو لا يتزوج عليها أو) نكحها (على أن ان أقام بها وعلى العتيق أن يخرجها ثمان وقد جأ شرطه في الصورة الاولى (وأقام) بها في الثانية (فلها الألف) رضاها به فنهنا جودتان الاولى تسمية مهر على تقدير وغيره يتبعها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير (والأ) يوف ولم يقيم (المهر المثل) فقد رضاها بفوات النفع لكن (لا يزاد) المهر في المسئلة الاخيرة (على ألفين ولا ينقص من ألف) لاتفاقهما على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المهر في المشتكين لسقوط الشرط وطالما الشرطان محققان (بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان كانت ببيعة وعلى ألفين ان كانت بجيله فانه يجمع لشرطان)

الفرمان

الثانية لانه لا يدري أن الزوج يخرجها اه حلي (قوله في الاصح) ونسب في نوادر ابن معاذ عن محمد بن حنبل
الاخلاف وضعفه في البحر حلي (قوله بخلاف ما ردد الخ) كان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة مع مسئلة الاثني عشر
والاثنين لا يحد حكمهما كما فعله في شرح الملقى حلي (قوله والافهر المثل) هذا قياس قول الامام وقياس
قول الصحابين محمد بن القاسم بن ابي السعد (قوله لزمه الكل) لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة
وفي شرح الملقى وان شرط في النكاح البكارة لا زيادة شيء لها بان تزوجها على أنها بكر فوجدها ثيبا لزمه كل المهر
أي مهر المثل بالترسمية أو المسمى بلا نقصان لانها تذهب بأشياء فليحسن الظن بها ركذ الوشرط أنها ثيبا
فوجدها بغيرها اه (قوله ولو تزوجها على هذا العبد الخ) ضابط هذه المسئلة أنه ردد بين شيئين مختلفين سواء
اختلف الجنس كما في العبد والائتاف أو اتحد كافي العبدين وقيد بالتزويج لانها اذا انحلت أو اعتق أو أقر كذلك
وجب الأقل ومحل ذلك اذا لم يجعل لها أوله انما في الاخذ والدفع أمال الوال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شئت
أو على أن بالخيار أعطيك أيهما شئت فانه يصح كذلك كافي البحر وغيره (قوله أو الالفين) أشارة إلى أن ذكر الالف
ليس احترازا ولو قال أو على هذا الف والالفين لفيدها أنها مسئلة أخرى في متحدث الجنس لان أحد الشقين أزيد
من الآخر تسمية لكان أولى وقد فعل كذلك في البحر (قوله أو على أحد هذين) أراد به هذا الله لا فرق بين كلمة أو
ولفظ أحدهما حلي من المنع (قوله وأحدهما أو كس) فلو كانا سواء فلا يحدكم ولها بالخيار في أخذ أيهما شئت
بحر (قوله حكم مهر المثل) هذا مذهب الامام وقالوا لها الأقل (قوله ظها لا رفق) هذا في المماثلة ظاهرا ووجوه
فما اذا كان أرفع أنها رخصت به ويقال نظيره في الأوكس (قوله لانها الاصل) أي عند فساد التسمية (قوله وجبت
المنعة) وما في غاية البيان من أن لها نصف الأقل اتفاقا ليس على إطلاقه (قوله أو عبد الخ) لو أعاد الفعل
في المعاطف اكل أول دفعات توهم أنه من المسئلة الأولى اذ موضوع هذه أنه تزوجها على شيء بين جنسه دون
نوعه (قوله أو فبر هروي) نسبة إلى هراة بلد معلوم (قوله أو فبراشيت) قال في المنع وان تزوجها على فبراش
بيت صحت التسمية ولها الوشرط مما جرت عادة أهل بلد هراة لانها أعطاهما قيمته أجبرت على القبول (قوله أو عدد
معلوم) مراده بالعدد ما يشمل الواحد كميل وناقذة وذكر هذه الاشياء مهمة لانه في المعين كهذا العبد والفرس
يثبت الملك فيه لها بمجرد القبول ان كان مملوكا وكذا لو لم يكن مشارا إليه الا أنه أضاف إلى نفسه كعبدى لان
الاضافة إلى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة لكن لا يغير على قبول القيمة في المضاف إلى نفسه فان لم يكن
مشارا إليه ولم يضافه إلى نفسه بأن قال تزوجتك على عبد زيد فلها أن تؤاخذ به شرائه لها فان عجز عن شرائه
زمنه القيمة ولو قال على عبيدي وله أعتد ثبث لها الملك في واحد وسط بمافي ملكه وعليه تعيينه أبو السعد
(قوله في كل جنس له وسط) قصد به هذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يعم
كل جنس له وسط معلوم حلي (قوله الوسط) لانه ذو حظ من الجيد ولو حظ من الردي (قوله أو قيمته) أي ان
شاء أعطاهما قيمة الوسط ونجبر لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فكانت أصلا في الإبقاء وتعتبر القيمة بحسب اختلاف
الاقوات من الغلاء والرخس على الاصح (قوله وكل ما لم يجز الخ) لما لم يبين المصنف من له الخيار في أخذ العين
أو القيمة أشار إليه الشرح بالتفصيل فالحيوان لا يجوز فيه السلم والنوب يجوز فيه (قوله وكذا الحكم في كل
حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قدرا ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته لكان
أخصر وأشمل فانه يعم نحو العبد والثوب الهروي أفاده الحلي (قوله المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام)
كانسان قاله المصنف (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام كالغنم فانه يشمل المعز والضأن والمبرق فانه يشمل
الجواميس والاحكام متعددة في الزكاة وتكميل النصاب وأما اختلافها في الايمان فلا يعرف ومثل المصنف للزوج
سابقا برجل (قوله لانه لا وسط له) لانه قد أقر ما دخل تحت (قوله ووسط العبد في زماننا الحلي) وأما أماله
فالرومي وأدناه الزنبي كذا في البحر والنهر والمنع ولعل هذا كان بحسب عرفهم أما في عرفنا فالحلي لا يجب
الا بالنسبة إلى العبد متى أطلق بصره لا ينصرف الا للزني فان اقتصر على ذكر العبد وجب الوسط
من السودان (قوله وان أمهرها العبدين) أراد بالعبدين الشيئين الخلاين وأراد بالخمر أن يكون أحدهما لا يحمل
تسميته فدخل فيه ما اذا تزوجها على هذا البيت وهذا العبد فاذا العبد حر أو على مذبح حنين فاذا أحدهما ثيب
كذا في شرح الصحاوي (قوله فمهرها العبد) وهذا بخلاف ما لو اشترى أحدهما فلها الباقي وقيمة المستحق

اقتدا على الاصح قلها الجاهل بخلاف ما لو ردد
في المهر بين القلة والكثرة للثبوتية والبكارة
فانما ان يميز لزمه الأقل والافهر المثل لا يزداد
على الأكثر ولا يتخص من الأقل فتح ولو شرط
البكارة فوجدها ثيبا لزمه هذا العبد أو
في البزارية (ولو تزوجها على هذا العبد أو
على هذا الالف) والالفين (أو على هذا
العبد أو على هذا العبد) أو على أحد هذين
(وأحدهما أو كس) القاضى
(مهر المثل) فان مثل الأرفع أو فوقه فلها
الأرفع أو مثل الأوكس أو دونه فلها الأقل
والافهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول
يحكم بنعته المثل) لان الأصل حتى لو كان
نفس الأوكس أو كس أقل من النعته وجبت
المنعة فتح (ولو تزوجها على فرس) أو عبد
أو فبر هروي أو فبراشيت أو عدد معلوم
من نحو ما بل (فالواجب) في كل جنس له وسط
(الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز السلم فيه
فانما بالزوج والا فله المهر (وكذا الحكم)
وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه
هو عند النكاح المقول على هو المقول على
في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على
كثيرين متفقين فيها بخلاف ما لو شرط العبد
كثوب وداية لانه لا وسط له ووسط العبدين
في زماننا الحلي (وان أمهرها العبدين
والحلال ان) أحدهما حر فمهرها العبد
عند الامام

قوله استحقاقا لهما فليهما كذا في شرح الطحاوي (قوله أقله) أي المهر (قوله وعند الثاني الخ) وعند الثالث
 لها المهر الباقي ويقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من العدة بغير (قوله كشهود) أدخلت الكتاب زرقج
 الاختين معا ونكاح الاخت في عدة واختار العدة والخامسة في عدة الرابعة والامعة على الحرة ونكاح الكافر
 مسلمة فلا يحدان ويثبت النسب وعليها العدة (قوله بالوطء) وقبل الوطء لا حكم له أصلا ولا يجب به الامهر
 واحد وان تكرر وكذا كل وطء حصل عقب شبهة المثل بخلاف شبهة الاشتباه كوطء الابن جارية أبيه فلا يحد
 وطء مهور وعمه ما لو كان الواطئ صيا وقامه في البصر (قوله في القبل) قبله لانه لو وطئها في الدبر لا يلزمه مهر لانه
 ليس محل للعدل واذ اعلم الحكم في وطء الدبر لم في المس والتقبيل بشبهة بالاولى بغير (قوله لمحرمة وطئها)
 بسبب فساد العقد فلا يثبت به التمكن فهي غير صحيحة كالحلوة بالحائض فلا تقام مقام الوطء (تنبيه) لو وطئ
 المعتدة عن طلاق ثلاث وادعى الشبهة ان كانت الطلقات الثلاث جملة فقلن أنها لم تقع فهو طلق في موضعه قبل زنه
 مهر واحد وان ظن أنها تقع لكن ظن ان وطئا حلالا فهو طلق في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر ولا يعد
 الواطئ به زانيا ولا يكون الولد ولذا (قوله ولم يزدهم المثل الخ) ذكر صاحب البصر بعد قول حافظ الدين في الذكر
 ومهر مثلها الخ ماله معنى بالخلصة لمنصا ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطء بشبهة مهر المثل للذكر
 هنابل المقر وفسره الاسيحياني بأنه الذي تستأجر عليه بارنا لو كان حلالا أبو السعد ولكن قول المصنف
 ولم يزدهم المسمى وقول الشارح بعده ولو كان دون المسمى لم يزدهم المثل فيفيد ان المراد مهر المثل المتعارف
 ولعل في المسئلة قولين (قوله على المسمى) ولو كان أقل من العشرة بخلاف النكاح للصبي اذا وجب فيه مهر
 المثل فانه لا ينقص عن عشرة ومحمل عدم الزيادة على المسمى في نكاح غير المحرم أمافيه فيجب مهر المثل بالغنا
 ما بلغ كذا في الخاتمة والمراد المسمى المعلوم أما المجهول فيجب فيه مهر المثل بالغنا ما بلغ (قوله ولكل واحد منهما
 فضحة) أفاد به أن المفسر يتحقق منها كما يتحقق منه وقد نبه عليه صاحب النهر (قوله ولو بغير محض من صاحبه)
 أي حضوره فهو مصدر رمي (قوله في الاصح) وقبل بعد الدخول ليس لاحدهما فضحة بغير محض من
 صاحبه حلبي عن النهر وغيره (قوله فلا ياتي وجوبه) قال في النهر وقول الشارح ولكل منهما فضحة بغير
 محض من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في أنه خروج عن المعصية والخروج منها واجب بل أفاد
 أنه امر ثابت له وحده اه أي لكل واحد منهما إلى انفراد حلبي موضعا (قوله بل يجب على القاضي) اضرب
 اتعالى (قوله وتجب العدة) أي بالحيض أو بلا شهرة وكذا يجب عليه العدة اذا كانت هذه الموطوءة اخت امرأته
 قهرم عليه امرأته إلى انقضاء عدتها وكذا اذا كانت هي الخامسة أبو السعد ولا اعداد علم في هذه العدة
 ولا لثة لهما فمبالاة وجوب النفقة باعتبار الملك الثابت بالنكاح وهو منتف هنا (قوله بعد الوطء)
 أحاط به فلا ذكره من وجوب عدة وثبت نسب حلبي وقد نبه (قوله لا الخلوة) أي لا تجب العدة في النكاح
 الفاسد بعد الخلوة بها لعدم اعتبارها وجوب العدة ولو في الخلوة المأداة انما هو بعد النكاح الصحيح (قوله
 للطلاق) متعلق بيجب وفي تبينه بالطلاق نظرة في الفترة هنا نسخ لطلاق ولذا قال في البصر ولا يتحقق الطلاق
 في النكاح الفاسد بل هو متاركة وأوجب بأن الطلاق قد يراد به التارك كما سيأتي في نكاح الرقيق في طائفتها
 أو فارقها حلبي بزيادة (قوله لا للموت) أي موت الرجل قبل الوطء أما لو مات بعد الوطء وجبت هذه الموت قطعاً
 كما يأتي في باب العدة اه - لبي قلت الذي يأتي في العدة أنهم اعتد ثلاث حميض في الموت والفرقة وحينئذ يقول
 الشارح لا للموت أي لانه تعد الموت فلا ياتي أنها تعد عدة الطلاق بعد الموت (قوله من وقت التفريق)
 أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فضحة ما العقد أو وضع أحدهما وقال زفر من آخر الوطأت واختاره
 أبو القاسم الصنار وهو الصحيح يجمع الانهرو في البصر وظاهر كلامهم أن ابتداءها من وقت التفريق قضاء وديانة
 وفي فتح القدير ويجب أن يكون هذا في القضاء ما فيها بينا وبين الله تعالى اذا علمت أنها حاض بعد آخر وطء
 ثلاثا فيبني أن يجل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى اه (قوله أو متاركة الخ) قال في البصر ولا يتحقق
 المتاركة الا بالقول ان كانت مدخولا بها كقوله تاركك أو تاركها أو خليت سيدك أو سيد لها أو خليت أو أما
 غير المدخول بها فتصح المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض
 لا تكون المتاركة الا بالقول فيها حتى لو تركها وهي سنون لم يكن لها أن تزوج بآخر اه وشرطي الفصول أن

(ان ساوى أقله) أي عشرة دراهم (والا قبل
 لها العشرة) لأن وجوب المسمى وان قل يمنع
 مهر المثل وعند الثاني لو اقيمة المثل ولو بعد
 وجه الكمال كالواستن أحدهما (ويجب
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذي فقد
 مهر المثل بشرائط العدة كشهود (بالوطء)
 بشرط من شرائط العدة كالحلوة بالحرة وطلوها
 في القبل (لا بغيره) كالحلوة بالحرة وطلوها
 (ولم يزدهم المثل) مهر المثل (على المسمى) لزم مهر المثل
 بالوطء ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل
 لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو
 جهل لزم بالغنا ما بلغ (و) يثبت لكل واحد
 منهما فضحة ولو بغير محض من صاحبه
 دخل بها أو لا في الاصح خروج عن المعصية
 فلا ياتي وجوبه بل يجب على القاضي
 التفريق بينهما (وتجب العدة) بعد الوطء
 لا الخلوة للطلاق لا للموت (من وقت التفريق)
 أو متاركة الزوج

يقول لها اذهبى وتزوجى فان لم يقل لها ذلك لا يمكن مشاركتها في المهر ونحو التاركة بالزوج ساسى
 في معنى الطلاق فيقتصر بها الزوج أما الصبح فرفع القسيدة لا يقتصر به وان كان في معنى التاركة فإدخالها
 (قوله في الصبح) وجهه في البحر وطيه اقتصر الزطى وقيل ان عليها شرط لصحة التاركة وصح حتى لو لم تعلمها
 لا تنقض عقدتها واعلم ان الزوج لا يجذبونها قبل التفرق للشبهة ويصداها وطئها بصلة التفرق مسكذا
 في البدائع (قوله ويثبت النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وحمله الموقوف أبو السعود (قوله احتياطاً) أي
 في اثباته لاحياء الولد (قوله وتعتبر مدته) أي مدة ثبوت النسب (قوله فأكرم) أخذه أن التقدير بالاقبال المهر
 للاختراز عما دونه لا عما زاد عن أكثر مدة الحمل لانهم لو جاءت بالولد لا كثر من مقتضى من وقت العقد والدخول
 ولم يفارها فانه يثبت نسبه انضافاً بجر (قوله وقال ابتداء المدة الخ) وفائدة الاختلاف نظره فيما اذا تمت
 بولد سنة أشهر من وقت العقد ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المقتضى به (قوله ووجهه
 في المهر) ترجمه لا يقاوم الاقناع بالاقبال فيه ولا ينجى أن النسب حيث كان يحتاط في اثباته فالاختلاف بوقت
 العقد أس (قوله ونظم منها العشرة الخ) قال وبنى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم
 والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة فالصدقة كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض
 والخلع حكمه أنه اذا بطل العوض كالمطاع على خيراً وخيراً وميتة وقرباناً والشركة التي فقد شرطها يجعل
 الرجح فيها على قدر المبال ولا ضمان عليه لو ملك المال في يده وحكم السلم اذا فقد فيه شرط من شروط الصحة
 أن تراعى المال فيه كغسوب وحكم الكفالة الفاسدة كما اذا جهل المكفول عنه فهو ما يابعت أحداه على عدم
 الوجوب عليه ويرجع بما أذاه أما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فاطاهاهم لم يفترقوا بين فاسدها
 وباطلها وصريحاً بآثار الاقالة كاستحكاك لا يطلها الشرط الماسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله
 وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية أي البيعة فهي باطلة اه (قوله وتفسد من العقود
 عشر) هذا مفهوم عدد فبعد الحصر أو مراده من العقود المذكورة في النظم (قوله اجارة الخ) بدل مفصل
 من مجمل (قوله وحكم هذا الاجر) حكمه يتبدل والاجر خبره واسم الاشارة الى الاجارة الفاسدة باعتبار المذكور
 (قوله وجوب أدنى مثل) أدنى بمعنى أقل وهو يدل بمحايله وقوله مثل مضاف اليه وقوله أو مسمى معطوف على
 مثل والاضافة بيانية أي الواجب الأقل الذي هو المسمى أو أجزا المثل فيا اذا فسدت الاجارة بشرط فاسد كاشتراط
 مرمتها على المستأجر (قوله او كالة) بالجر معطوف على أدنى أي الواجب كل أجزا المثل بالغامط الخ اذا فسدت التسعة
 ومثل ذلك ما اذا جهل المسمى أو مسمى نحو خمر كما أفاده الحلبي وفي التجريد المستأجر في الاجارة الفاسدة أمانة
 أبو السعود (قوله والواجب الاكثر الخ) يعني اذا فسدت الكتابة كان كتابه على عبد فلان يجب على المكاتب
 الاكثر من قيمته والمسمى - لبي (قوله في الكتابة) بجزئ التام منها ومن القيمة ولا يوقف عليها بالمال والنظم من الرجز
 - لبي بزيادة (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهادة بخلافه المثل أي بالغامط الخ ان لم يسم ما يصلح مهر أو لا
 خالاً من مهر المثل والمسمى حلبي (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء حلبي (قوله وخارج البذر)
 يعني أن المزاوعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قفران معينة لاحدهما يكون الخارج فيها صاحب البذر ثم ان كانت
 الارض له فعليه مثل أجر العامل وإذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض حلبي وهو في البحر (قوله
 أجل) أي نعم وهو تكليف حلبي (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بنحو جهالة البذل المصالح عليه والرهن
 اما سد كرهن المشاع حكمه ما دون لفض لكل من المتعاقدين حلبي مؤمناً (قوله أمانة) أي اذا اختلف
 بهلك أمانة عند الكرخي وقوله أو كالصحيح حكمه يعني وقيل ان الرهن الفاسد في حكم الرهن الصحيح فيهلك
 مضموناً بالدين وهو ما في الجامع الصغير وأفاد في البحر جريان الخلاف في الرهن ولم يذكر حكم بدل الصلح وجعل
 المحشى اختلاف جاريانيه (قوله لكل نقضه) بهريك الها مائة ومن حكمه لضرورة النظم (قوله ثم الهبة)
 فيكون الماه للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبته
 مشاع يقدم حلبي فالهبة الفاسدة لا تنفذ الملك بالقبض كما في البحر والهبة بمعنى اسم المفعول بدليل الاخبار
 عنها بقوله مضمونة (قوله وضح يه) أي المستقرض وقوله ليد الام زائدة والضمير في اقترض يرجع الى
 المستقرض وأشار به الى القرض الفاسد فانه في الحيوان لا يصح لانه قبيح كنهه مع فساده فيجد الملك

وان لم تعلم المرأة بالتاركة في الصبح (ويثبت
 النسب) احتياطاً بالادعوى (وتعتبر مدته)
 وهي سنة أشهر (من الوطء فان كانت منه
 الى الوضع أقل مدة الحمل) يعني سنة أشهر
 فأكثر (يثبت) النسب (والا) بأن ولده
 لاقل من سنة أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد
 وبه يبقى وقال ابتداء المدة من وقت العقد
 كما صح ووجهه في المهر بأنه أحوط وذكر من
 التصرفات الفاسدة أحد عشر وعشرين ونظم
 منها العشرة التي في الخلاصة فقال
 وفاسد من العقود عشر
 اجارة وحكم هذا الاجر
 وجوب أدنى مثل أو مسمى
 أو كالة مع فقد المسمى
 والواجب الاكثر في الكتابة
 من الذي سماه أو من قيمته
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل
 وخارج البذر مال أجل
 والصلح والرهن لكل نقضه
 أمانة أو صحيح الصحيح حكمه
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض
 وسع يه بعد ليد اقترض

كما إذا استقرض عبد أخاه فانه يصح بيعه ومجتهد فيضمن للمقرض قيمته كما لا يخفى (قوله مضاربه) يسكون
 الهوا للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بفرض اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة
 في يد المضارب أمانة حلبي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بفرض اشتراط لا يقتضيه العقد ضمان
 مثل المقبوض الهالك ان كان مثليا وقيمتها ان كان قيميا وانا الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما ما لا يسكون
 لما مر في الحلبي (قوله والخزنة مهر مثلها) صرح الشارح بغيره وبه بعد بقوله ومهر الامانة بقدر الرغبة فيها
 (قوله الشرعي) زاده مع زيادة التقوى في الخبر دفع قوم الاتحاد بين المبتدأ والخبر على أن المبتدأ عام والخبر
 خاص بالمثل من قوم الأب (قوله من قوم أيها) الاولى من قرائب أيها لان القوم خاص بالرجال عند المحققين
 كذا في شرح الملتقى (قوله لا أمها) المقصود أنه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الأب لانها تعتبر أصلا حتى
 تكون أدنى حالا من الايجاب برجندی (قوله كبت عمه) مثال للمنفى وهو كونها من قوم الأب (قوله ويعتبر
 بأخواتها وعماتها) وبناهن كما في البحر والنهر عن الخلاصة (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) بحسبه صاحب البحر
 وأقصد صاحب النهر وقيد به عبارة الكفر إلا أنه في البحر قال وظاهر كلامهم خلافه فظاهر عدم اشتراط الترتيب
 (قوله وقت العقد) ظرف للمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرح حلبي أي ولا يعتبر وقت الدخول
 ولا وقت الترافع (قوله سنا) أي صغرا وكبرا (قوله وبجلا) ظاهره أنه يعتبر في الاشرف وغيرهم وهو الظاهر
 وقيل لا يعتبر الجلال في بيت الحسب والشرف وانما يعتبر ذلك في أوساط الناس اذ الرغبة فيهن للجمال
 بخلاف بيت الشرف واستوجه الكمال (قوله وبلدا وعصرا) حتى لو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما
 أو زمانهما لا تعتبرهما لان البلدين يختلف عادة أهلهم في غلانه وخصه نهر عن الكمال وكذلك الأزمنة
 وفيه أنه يكفي وجود بعض الصفات المذكورة هنا كما يأتي (قوله وعقلا) هو القوة المميزة بين الامور الحسنة
 والقيصة أو مثة محمودة للانسان في حركته وسكانه ويمكن أن يراد به ما يعاين الجنون أو السهو عن البرجندی
 (قوله ودينا) أي تقوى يجرى من العيني وجمع بينهما في التنقيص فاقضى المغيرة فن كانت على دينها ولا تنسأ بها
 في التقوى فليست مثلها (قوله وعدم ولد) ان كان من اعتبارها المهر كذلك وان كان لها ولد اعتبر مهر مثلها
 به من لها ولد (قوله ويعتبر حال الزوج أيضا) بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نسائها في المال
 والحسب وعدمها كما في الفتح ويغني أن يكون للجمال والبلد والصغر والتقوى والسنت مدخل فيه أيضا
 اذ الشاب والمتى يتزوج بأرخص من الشيخ واغنى حلبي عن البحر (قوله بقدر الرغبة فيها) فينظر إلى كم يدفع
 الراغب مهر في نكاحها وظاهره ولو كان لها قوم أب كان تزوج حرة زوجا فاسد ولها بنتا ولم يشترط حرة
 أو لاد منها مخالفتها لقوم أيها بالرقية كما قاله الحلبي (تنبيه) قال في شرح الجمع وان لم يوجد كل الاوصاف من
 قوم أيها يعتبر الموجد منها وكذا في البرجندی معللا بأن اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يعد رواها لم
 يذكر في الخزنة كونها من بلد واحد ولم يذكر في الخلاصة لعقل والعصر أي الزمن من غلام وخص وفي الظهيرة
 لم يذكر المال سوى بقليل زيادة وفي الملتقى اعتبر ذلك اذ افتقد الاقارب من الايجاب وهو صريح في أنه لا يعتبر
 من وجد فيه بعض الصفات من الاقارب حيث وجد كلها في الايجاب وما في شرح الجمع والبرجندی أيسر
 وقال في البحر لم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من اقارب أيها في جميع الاوصاف المعتبرة مع اختلاف
 مهرهم ماقلة وكثرة ويغني أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه أنه يصح لقلة التفاوت (قوله لما ذكر) متعلق
 بالمثل ويعني به الاوصاف المتقدمة أي المثل في الاوصاف المتقدمة ولا كبير فائدة فيه (قوله اخبار رجلين الخ) أي
 عدول بدليل قوله فان لم يوجد شهود عدول (قوله فالقول للزوج) أي في تقدير مهر المثل وقوله فرض المهر أي
 مهر المثل وقوله بذلك أي بفرض القاضي (قوله وصح ضمان الولي مهرها) الحاصل أن الولي أو الولي المرأة أو ولي
 الزوج الصغيرين أو الكبيرين أو ما ولي الزوج الكبير فهو كالاجنبي وولاية عليه ولاية استعجاب وحكم ضمان
 مهره كحكم ضمان الاجنبي فان ضمن عنه باذنه وجع والا فلا وأما اذا كان صغيرا بأن تزوجها به وضمن للمرأة
 مهرها فصحيح لانه صغير ومعهب وأما ضمان ولي المرأة المهر عن زوجها فلا يلزمها ما أن تكون كبيرة أو صغيرة فان
 كانت كبيرة فظاهر لانه كاجنبي ضمن لها المهر وثبت لها الخيارات في مطالبته ومطالبة زوجها ان كان كبيرا ويرجع
 الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره سواء كانت الكبيرة عاقلة أو مجنونة وأما اذا كانت صغيرة تزوجها الأب

مضاربه وحكمها الامانة
 والمثل في البيع والا لقيمة
 (و) الخزنة (مهر مثلها) الشرعي (مهر مثلها)
 التقوى أي مهر امرأة غمائلها (من قوم
 أيها) لا أمها ان لم تكن من قوم كبت عمه
 وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها وعماتها فان لم
 يكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده
 اعتبار الترتيب فاعتقد وتعتبر المماثلة في
 الاوصاف (وقت العقد) سنا وبجلا وما لا
 وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وعدم ولد ويعتبر
 وعفة وعلم او ادب او كمال خلق) وعدم ولد ويعتبر
 حال الزوج أيضا ذكره الكمال قال ومهر
 الامانة بقدر الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (اخبار رجلين أو
 رجل وامرأتين وانظرا لك هادة) فان لم يوجد
 شهود عدول فالقول للزوج بميزه وما في المحيط
 من أن للقاضي فرض المهر حله في النهر إلى
 (طحا دارض) بذلك (فان لم يوجد من قبله
 أيها من الايجاب) أي في قبله فمماثل قبله
 أيها (فان لم يوجد فاقوله) أي للزوج في
 ذلك بينه كما مر (وصح ضمان الولي مهرها
 ولو المرأة صغيرة)

فانهم ما قالوا اذا دخل بها طاعة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما افاده في شرح الملتقى (قوله لان كل
وطنة معقود عليها) لانها تصرف في البضع المحترم فلا يعرى عن العوض ابانة لحظره بجر (قوله لاخذ ما بين
تجمله) ولو كان المهر مينا معينة كعبد كافي النهر عن البدائع وليس كحكم المقاضاة في امر كل بالتسليم خلافا
لما في الجهر (قوله او اخذ قدر ما يجعل مثلها) أي اذا سكتوا والحاصل كافي الجهر أنه اما أن يصير حابجوله أو تجمله كله
أو تأجيله كله أو يحلوه بعضه وتأجيل بعضه أو يسكتان شرط حلوله أو تجمله كله فلها الامتناع حتى
تستوفيه كله والحلول والتجمل مترادفان وكذا اذا شرط حلول البعض فلها الامتناع حتى تقبض المشروط
قط وأما اذا شرط تأجيل الكل فليس لها الامتناع أصلا لانها استقطت حقها بالتأجيل وأما اذا سكتا في
الثانية ان لم يبنوا قدر التجمل ينظر الى المراءى الى المهر كم يكون التجمل مثل هذه المراءى من مثل هذا المهر فيجمل ذلك
ولا يتقيد بالربع والخمس بل يعتبر بالتعارف فان الثابت عرفا كالثابت شرعا ١٥ (قوله ان لم يؤجل) شرط
في قوله أو اخذ قدر ما يجعل مثلها يعني أن محل ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تجمله (قوله فكما شرط) جواب
شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يجمل كله حلبي (قوله لان الصريح) جواب سؤال حاصله لم يعتبر العرف
فيطالب في هاتين الصورتين بالتعارف تجمله وحاصل الجواب أن الشرط الواقع يتم ما بالتأجيل أو التجمل
صريح والتجمل للبعض أخذ من العرف دلالة والصريح يفوق الدلالة (قوله الا اذا جهل الاجل) استثناء
من أعم الاحوال أي فكما شرط في كل حال الا في حال جهل الاجل الخ ومثال الجهالة الفاحشة التأجيل
الى الميسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تظفر السماء وأخرج بالفاحشة المتقاربة كالحصاد والدياس ونحو ذلك
فهو كالمهر على الصحيح كافي الظهيرة أي في باب النكاح بخلاف البسيع بهذا الشرط فانه يفسده ولا يعد
معه لو ما جرمه وخصا (قوله الا التأجيل) استثناء من المستغنى حلبي (قوله اطلاق أو موت) قال الزاهد صار
تاخير الصداق الى الموت والطلاق بخوارزم عادة مأثورة وشريعة معروفة عندهم ١٥ ومحلها اذا لم يشترط
تجمله أو تأجيله وهو خلاف الواقع في مصر والشام وما والاها من البلاد اه فاسمية قلت وفي مصر المتعارف
الآن تجمل الثلثين وتأخير الثالث الى الموت والطلاق وفي بعض أعمالها توفى تجمل النصف وتأخير النصف
الى عشر سنوات مثلا وهذا التحميم لازم ولا يحل بالطلاق قال في الجهر اما اذا كان التأجيل الى مدة معينة
لا يتجمل بالطلاق كما يقع في ديار مصر في بعض الاكنحة أنهم يجعلون بعضه حالا وبعضه متجما في كل سنة قدر معين
فاذا اطلقها لا يتجمل النجم لانها تأخذ بعد الطلاق على نجومه كاتأخذ قبل الطلاق على نجومه ١٥ مختصرا
(قوله ان أجله كله) لانه لم يطلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع قال الولو الجني ويقول
ابي يوسف يفتي استحسانا بخلاف البسيع لان العادة جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة
أن الاستاذ ظهري والدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بأن لها ذلك ١٥ فقد اختلف
الافتاء وهذا اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت ليس لها الامتناع اتفاقا جاز عن
الفتح وأخذ من قول الشارح ان أجله كله أنه اذا كان المؤجل بعضه ليس لها الامتناع لاجله لعدم ظهور الالة
المذكورة هناك وفي الذي في الهندية أن لها المنع على قوله أيضا (قوله أن يجمل أربعين) والباقي على حكم
الحلول كما لا يخفى (قوله لها منعه) أي من الوطء والاخراج وكذا لها المطالبة قبل الطلاق والموت (قوله حتى
تقبضه) أي الباقي من المهر (قوله ولها النفقة بعد المنع) أي اذا سلمت طاعة قبل فلا بعد نشوزا عنده وقال
بعد فلا نفقة لها ومضى أن لا تكون ناشزة على قوله ما اذا كان المنع وهي في بيته لانه لا بعد نشوزا وكان الصغار
يفتق في المنع بقراهما وفي السفر بقوله قال البزدوي وهذا أحسن في التقيا به في بعد الدخول لا تمنع نفسها
ولو صنعت لا نفقة لها كما هو قولهما ولا يسافرهما ولا الامتناع منه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه بجر
عن غاية البيان (قوله للحاجة) أما لغير الحاجة فلا تخرج ولو خالية من الزواج لان الله تعالى أمرهن
بأنقررن البيوت فقال وقرن في يوتسكن (قوله فلا تخرج الا لطلب) أي بعد الاخذ أو ما قبله فتخرج له ولغيره
من حاجته أو توضيح ذلك ما في شرح الملتقى عن الاشياء لها أن تخرج بغير إذنه قبل انهاء التجمل مطلقا وبعد
اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غاسلة أو زيارة أو غيرها كل جمعة مرة أو زيارة محارمها كل سنة
وفيما وراء ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولا تخرج باذنه كاعاصيين ١٥ ويعلم أن قول

لان كل وطنة معقود عليها تقسيم البعض
لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ ما بين تجمله)
من المهر كله أو بعضه (أو) اخذ قدر ما يجعل
مثلها عرفا به يفتق لان العرف كالشرط
(ان لم يؤجل) أو يجمل (كله) فكما شرط الاجل
الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل
جهالة فاحشة فيجب حالا غاية التأجيل
اطلاق أو موت فيصح للعرف بزيادة من
الثاني لها منعه أن أجله كله وبه يفتق استحسانا
ولو الجنية وفي النهر لو تزوجها على مائة على
حكم الحلول على أن يجمل أربعين لها منعه
حتى تقبضه (و) لها (النفقة) بعد المنع
(و) لها (السفر والخروج من بيت زوجها
للمحاجة) (و) لها (زيارة أهلها بلا إذنه مالم
تقبضه) أي المجمل فلا تخرج الا لطلبها أو

الحلي لا يخرج الخ تفصيل لما أبهجه المتن في قبل الاخذ لا يخرج بلاذنه الا الحق لها الخ فلهما أن يخرج
بغير اذنه وأما بعد الاخذ فليس لها أن يخرج بغير اذنه أصلاً ١٥ سبق قوم ما في أبي السعود من قوله بئق أن يقال
هل له منعها من الخروج إذا أوفاهما المجل وان كانت قابلة أو غالة لم أروها الظاهر أن له ذلك ولو شرطت عليه
في صلب العقد الخروج لانه شرط لا يقتضي العقد محل تطروفي حاشية الجوى عن الخلاصة فان كانت قابلة
أو غالة أو كان لها على آخر حق يخرج بالاذن وبغير الاذن وان أودت أن يخرج مجلس العلم بغير رضى الزوج ليس
لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج لها من العالم وأخبرها بذلك لا يسعها الخروج وان امتنع من
السؤال يسعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن أراد أن يخرج الى مجلس العلم لتهل
المسئلة في الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عند هاله أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى
أن لا يمنعها أحياناً وان منعها لا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها نازلة (قوله لزيارة أبيه) أى أو
أحدهما جوى (قوله كل سنة) أى مرة ولها الزيادة على ذلك بالاذن جوى (قوله أو غالة) هى التى تغسل
الموتى وما في الجوى آخر من أنه ينبغي للزوج أن يمنع القابلة والغالة من الخروج لان في الخروج اضراء به
وهى محبوسة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بحيث لا يمارض ما تقدم نقله عنه عن الخلاصة (قوله بلاترين)
أى وتطيب كافي الاشياء وفي الجوى أقول ليس ما ذكرنا صاباً للخروج لدخول الحمام بل هو شرط في كل خروج
قال المحقق ابن الهمام وحيث أجهناها الخروج فانما يساح شرط عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية
لنظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلة الاولى اهوساً فى لاه صنف ما يفيد أنه لا شك
في حرمة الحمام لهن الآن لدخولهن مكشوفات العورة كهن أو البعض واختلاط اللسان بالأكثيات وقد نصوا
أن الكافرة لا تنظر من المسئلة الا كما تنظر الرجل من الاجنبية (تفئة) اختلف هل دخل صلى الله عليه وسلم
الحمام قال بعض مشايخنا نعم وقال مابعد الله بأوساخنا والاصح عدم دخوله لعدم وجوده في أرض العرب
في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله ويسافر بها) أى السفر الشرعى وهو ثلاثة أيام فأكثر وصرح المصنف
بأنكم الاقل بعد والحاصل أن في السفر بها أقوال ثلاثة ما في الشرح من عدم السفر بها ما قلنا الارض ما
التأني يسافر بها مطلقاً وهو ظاهر الرواية والثالث ما في المصنف من التفصيل دكها متفق به وافق بالاقول
المفاد وتبعه الفقه فقد اختلف الاقامة والاحسن الاقامة بقول الفقهاء من غير تفصيل اه الا أنه يعارض
قولهم اذا اختلف الاقامة يقدم ظاهر الرواية وهو السفر مطلقاً (قوله مؤجلاً) هو مذهب أبي يوسف ومنه
في شرح الملقى على مقابلة تجوز له السفر ما حيث أجزكله (قوله واعتمده المصنف) قال في شرحه وما جزمنا به
في المختصر من انقول الفصل أعدل الاقوال فليكن المعول عليه في الاقامة (قوله يفتى بما يقع عنده من المصلحة)
فان كان الرجل ظاهراً الامانة والصلاح وظهرت عنهما في الامتناع بامرهاب السفر معه والاقتلا (قوله وينقلها)
فيما دون مدته) أى اذا أوفاهما المهر على ما تقدم وينبغي أن يقيد بما اذا كان أمناً عليها (قوله يمكنه) الاولى
يمكنها ولو زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها التحول الى بلد آخر بعيله فله أن يحملها معه وان كرهه الزوج
ذلك اذا لم يكن أعطاهما المهر وان كان قد أعطاهما المهر فليس له ذلك الا برضى الزوج هندية ولم يذكر حكم
الصغيرة والظاهر أنها اذا أطاقت الوطء تكون في حكم الكبيرة والا فيستحبها الأب (قوله وان اختلفا في المهر)
أى في أصله أو قدره لباقي التفصيل فاللاحق (قوله حاتف) أى بعد عجز المدعى عن البرهان كافي في شرح المصنف
(قوله يجب مهر المثل) لا يزداد على ما تدعيه ولا ينقص عما ادعاه غيره وهذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل
الطلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده أو كان الاختلاف بعد الطلاق الواقع بعد الدخول أو قبله
أما اذا اختلف بعد الطلاق قبل ذلك فالواجب المتعة كافي في البحر ولم يتعرض له الشارح والمصنف حلي (قوله)
وفي المهر يحلف اجماعاً أى اذا اختلف فيه أشار به الى الرد على صدور التسمية في قوله أنه يحلف عندهما لا عنده
لانه تحليف في النكاح فيجب فيه مهر المثل قال صاحب البصروفيه نظراً لان التحليف هنا على المال لا على أصل
النكاح فينبغي أن يحلف منكر التسمية اجماعاً اه وقد أخرج الشارح بهذا التقدير المصنف عن ظاهر المقصد
هذه الافادة ولو ادا جاعاً بعد قوله حلف منكر التسمية لاغناء عن هذا التكلف (قوله وان اختلفا في قدره الخ)
قيد به لانه لو كان في جنسه بأن قالت تزوجتنى على عبد فقال بل على جارية أو صفته من الجوده والارادة أو نوعه

أول زيارة ابويها كل جمعة مرة والمصارف كل
سنة أو أكثرها قابلة أو غالة لا يفيد ذلك
وان أذن سكانا عاصمين والمعتد جواز الحمام
بلاترين اشياء وسيجي (اذا كان)
بعد أدركه مؤجلاً ولم يكن مأموماً
مأموراً عليها والا يؤذ كله أو لم يكن مأموماً
(لا) يسافر بها به يفتى كافي في شرح الجمع
واختاره في ملحق الاجماع ورجع القناوى
واعتمده المصنف وبه أفتى شيخنا الرملى لكن
في التمسروا الذى عليه العمل في ديارنا أنه
لا يسافر بها جبراً عليها وبه جزم البزازي
وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول
يفتى بما يقع عنده من المصلحة (وينقلها فيما
دون مدته) أى السفر (من المصر الى القرية
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بقرية
وقيد في التا تاريخية بقرية يمكنه الرجوع
قبل الدبل الى وطنه وأطلقه في الكافي فائلاً
وعليه الفتوى (وان اختلفا في المهر ففى
أصله) حلف منكر التسمية فان تكلم بحلف
وان حلف (يجب مهر المثل) وفي المهر يحلف
(اجماعاً) ان اختلفا (في قدره)

كان تركي أو ذرعه ان كان مذروعا والمسعى عين أو اختلاف في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا ينصافان ولو كان
المذروع دينا يجب مهر المثل وقام ايضا في حاشية العلامة أبي السعود (قوله حال قيام السكاح) أي أو بعد
الفرقة بعد الدخول جوى وتقيده بجامع الدخول لمسايق من قول المصنف وفي الطلاق قبل الوطء حكم
متع المثل (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) ولا تخالف عند شهادة لا أحدهما وانما يتحقق اذا خالف قوله
وهو عين قوله وان بينهما تخالف ولو قدمه هذا كان أو نصح وهذا يخرج الشيخ أبي بكر الجصاص أحد بن علي
الرازي ذي المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الأصول والفروع وصحح هذا
التخريج صاحب النهاية وقال قاضي خان انه الاول وقال الاستاذ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين السرخسي
ذو العلم والورع والاجتهاد والتصنيف بالتخالف في جميع الصور ويبدأ بأبي واحد منهما في الحلف والاولى البدأة
بين الزوج لان التسليم عليه أو لا فيكون الميم عليه أو لا ويرجح هذا التخريج في المسوط والمحيط (قوله وبينه
مقدمة ان شهد لها) هو ما جزم به الزيلعي هنا وفي باب التحالف وقال بعض مشايخنا تقدم بينهما إذا لا انهما
أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بصادقهما مجر (قوله لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر) والظاهر مع من شهد له
مهر المثل (قوله أو برهنا) لاحاجة اليه لانه الموضوع فقيما اذا برهنا وكان بينهما قضي به من غير تحالف وقوله
وان برهن أحدهما قبل برهانه موضوع هذه فيما اذا لم يشهد مهر المثل لو أحدهما موضوع وقوله وأي أقام
بينه فقيما اذا شهد لواحد منهما (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكنه في صورة التحالف يدفع الزوج ما تنفعه عليه
من غير تخيير والزائد عليه الى مهر المثل بخير في دفعه دراهم أو دنانير وفي صورة البرهان منه ما يجب مهر المثل
ويخير الزوج فيه بين دفع الدراهم والدنانير قاله الأكرمانى وهو الاول مجر (قوله لانه تورد عوا) أي لان المبرهن
أظهر دعواه وأوضحها بأقامة برهانه (قوله قبل الوطء) أي والخلو أبو السعود (قوله حكم متعة المثل) فان
شهدت لأحدهما فالقول قوله مع يمينه وصحح في البدائع وشرح الطحاوى أنه ينصف ما قال الزوج ورجحه في
فتح القدير بأن المتعة واجبة فيما اذا لم يكن فيه تسمية وهنا تنفعا على التسمية فقلنا يقيم ما تنفعه عليه وهو نصف
ما أقتره الزوج ويحلف على نفي دعواه الزائد مجر (قوله كسيلة العبد والجارية) بأن قالت تزوجتني على عبد
فقال بل على جارية حلبي عن النهر ولو عكس التصور لمكان أولى بكلام الشارح (قوله فلها المتعة بلا تكهيم) هذه
بخلاف ما اذا اختلفا في الألف والألفين لان نصف الألف ثابت ييقن لثانتهما ما على تسمية الألف والمالك
في نصف الجارية فليس ثابتا ييقن لانهم لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية بالاخبارهما
فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع حلبي (قوله أصلا وقدرا) فان كان
الاختلاف بين الحي وورثة الميت في الأصل فان ادعى الحي أن المهر مسمى وورثة الآخر أنه غير مسمى أو بالعكس
ولا برهان وجب مهر المثل وان كان الاختلاف في القدر حكم مهر المثل أبو السعود (قوله لعدم سقوطه) أي
مهر المثل أي لأن اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما أبو السعود (قوله لعدم سقوطه) أي
لزمهم والا لا حلبي عن النهر (قوله القول لمكر التسمية) هم ورثة الزوج لانهم الذين ينكرونها ويدل عليه قول
الكنز ولو ماتا لم يوفى القدر فالقول لورثته (قوله لم يقض بشئ) أي اذا تقدم العهد فلو كان العهد قد قضا قضي بمهر
المثل مجر والاولى أن يقول ولم يقض بالو ولا يكون عطف على قوله القول لمكر التسمية حاجي (قوله ما لم يبرهن)
بالبناء للمجهول أي ما لم يبرهن مدعى التسمية عليها كما قاله الحلبي (قوله ولا يقضي بمهر المثل) الا اذا برهن
وارثه عليه أو على اقرار ورثتها به (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من تكهيم مهر المثل عند الاختلاف في القدر
في حال حياتهما أو حياة أحدهما وبعد موته ما القول لورثته في القدر ولمكر التسمية عند الاختلاف في الأصل
(قوله اذا لم تسلم نفسها) أي للزوج والظاهر التقييد بالطوع لأن التسليم كراهالا يعتبر والعلة تدل عليه (قوله
وبعدها) أي بعد الحياة وهو حال الموت سواء ماتا أو أحدهما (قوله لا بعد تعجيل شئ) وتجيئه يقضي التسمية
وعندها لا يرجع الى مهر المثل وهذا لما يظهر في حق من اعتاد ذلك أو ما بين اعتاد تأخيرها الى الطلاق أو الموت
كنوازم كما في القاسمية فلا يظهر (قوله بل يقال لها) أي ان كانت حية ولورثتها ان كانت ميتة لأن الكلام
في الحالين كما تقدم (قوله بالتمعارف تعجيله) كالثلثين بمصر (قوله ثم يعمل في الباقي كذا كرنا) ذكرت هذه العبارة
بجمله في البحر والنهر والمنع والهندي وشرح الملق وغيرها ولعل معناها أنها ان أقترت بشئ وادعى غيره ينظر

حال قيام السكاح فالقول لمن شهد له مهر
المثل (ببينه) وأي أقام بينة قبلت سواء
(شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقاما
البينة في نفسها) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)
وبينته) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)
لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر (وان
كان مهر المثل بينهما متحالفان حلفا أو
برهنا قضي به وان برهن أحدهما قبل برهانه
لانه تورد عوا (وفي الطلاق قبل الوطء
حكم متعة المثل) لو المسعى دينا وان عينها
كسيلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تكهيم
الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية (وأي
قام بينة قبلت فان أقام في نفسها) أولى (ان
شهدت له المتعة) وبينته ان شهدت لها وان
كانت (المتعة) بينهما متحالفان حلفا أو
متعة المثل وموت أحدهما كذا في ما في الحكم
أصلا وقدرا لعدم سقوطه بموت أحدهما
(وبعد موتها) في القدر القول لورثته (و
في الاختلاف) (في أصله) القول لمكر التسمية
(لم يررض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية
(ويفيها لا يقضي بمهر المثل) بحال حياة (وبه
يفيها وهذا) كله (اذا لم تسلم نفسها فان سلمت
ووقع الاختلاف في الحالين) الحياة وبعد
(لا يحكم بمهر المثل) لانها لا تسلم نفسها الا
بعد تعجيل شئ عادة (بل يقال لها لا بد أن تقترى
بما تعجلت ولا قضينا عليك ما تعارف)
تجيئه (ثم يعمل في الباقي كذا كرنا)

الى مهر المثل فان شهد لها فالقول قولها اوله فله او كان بينهما فمقتضى به وفي موت أحدهما كذلك ثم ينقض
بالتعارف تعجيله منه ولجزم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج) أي أو ورثته كما لا يخفى ولولم يدع فلا ينبغي ذلك
أي القضاء بالتعارف تعجيله من أي ويكون الحكم ماسبق وفي الثانية رجل مات وترك أولاداً صغاراً فجعل
القاضي رجلاً وصيلاً ولولده فادعى دين على الميت ووديعه وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس لهذا الوصي
أن يؤدي شيئاً من الدين والوديعه ما لم يثبت ذلك بالبينة وأما المهر فان أدعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها
مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً وعرفاً ويكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج
يخفيها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل إلى تمام مهر مثلها
(قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من الثقلين أو العروض أو عيائين أو قبل الزفاف أو بعد ما يخفيها مهر (قوله
ولم يذ كر جهة الخ) المراد أنه لم يذ كر المهر ولا غيره (قوله ثم قال انه من المهر) أي بعد قوله انه لم يذ كر أو حنف فليس
مرتبطاً بالمصنف كذا يفاد من البحر (قوله لو قوعه هدية) أي هبة وليس له الرجوع فيها لان الزوجية من موانع
الرجوع أما اذا كان ذلك قبل العقد فله الرجوع بعينه لعدم المانع ولو بعث اليها بقرة عند موت أبيها فذبحتها
وأطعمتها فطلب قيمتها فان اتفقا على أنه لم يذ كر قيمة ليس له الرجوع وان اتفقا على ذكر الرجوع بالقيمة فله الرجوع
وان اختلفا فالقول قولها واختار قاضي خان أن القول قوله لانها تدعى الاذن بالاستئثار بغير عوض وهو ينكر
فالقول له كمن دفع الى غيره دراهم فأنتفها وادعى أنها اقترض وقال المنفق هبة فالقول قول صاحب الدراهم بحر
(قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل بينة تقدم بينتها (قوله من جنسه) لم يذ كر الزيلعي هذه الزيادة وعبرة الهندية
كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه وهذا هو المعتمد خلافاً للاسكافي فقال هو كذلك ان صرحت بالتعويض
وان نوته كان هبة منها ولو بعث الى خطيبته دنائراً وتخذوا له شيئاً كما هو العادة ثم ادعى أنها ما تقدمها من المهر
القول قوله ولو قال اتفقا البعض الى أجرة الحائض والبعض الى غش الشاة لا يقبل قوله انه من المهر (قوله وشاة
حية) اقتضى تقييده أن اللحم مطلقاً أو مشويماً من قبيل المهيال لا كل لانه يفسد بالبقاء أو السوء وقال الكمال
الذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الحنطة واللوز والقيق والسكر والشاة الحية يكون القول فيها
قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر مع المرأه لا معه ولا يكون القول قوله الا في نحو
الشباب والجارية وأقره صاحب البحر والمهر زاد في الترمذي أن لا يقبل قوله أيضاً في الشاب المحمولة مع السكر
ونحوه للعرف قال أبو السعود ينبغي أن يكون القول لها في غير النقود للعرف المستتر أي بأن غيرها لا يكون من
المهر (قوله مشوي) لا مفهوم له (قوله ولذلك) أي لتكذيب الظاهر له (قوله كنف وملاة) قال الزيلعي لانه
لا يجب عليه أن يملك من الخروج بل له أن يمنعه اه حلي ومثل ما ذكر متاع البيت كما في البحر في القاموس
والملاة بالضم والمذاقطة اه والربطة كل نوب لين رقيق (قوله ودرع) هو القميص (قوله يعني ما لم يدع أنه)
أي المدفوع من الخار والدرع (قوله ولم يزوجهما أبوها) مثله ما اذا أبت أن تزوجه وكانت كبيرة (قوله فقط) أي
ولا بد قيمة ما نقص بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم من قبالة ما نقص من استنعه له شيئاً
منه (قوله أو قيمته) الاولى أو عوضه ليشمل المثل (قوله ولم تتم) أي المعاوضة بعد تسليم البضع (قوله لان فيه
معنى الهبة) أي والموهوب اذا هلك عند الموهوب له أو استهلكه لا يرجع الواهب فيه وفي الهندية عن أبي
حامد خطب لابنه خطيبة وبعث اليها دراهم ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال
ان تمت الوصلة بين الزوجين بالنكاح فهو ملك لانيه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الأب حياً يرجع الى بيانه اه
وفي قوله فهو ملك لابنه نظر (قوله ولو ادعت أنه من المهر) تريد أنها لا تضمن ما نقص باستعمالها وتقتنع من رده
وهو يريد بدعوى الوديعه استرداداً أو تضمينها نقصان استعمالها (قوله فان كان من جنس المهر) المسمى كنف
ونحاس اذا سميا (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين (قوله اتفق على معتدة الغير) الظاهر أن ذكر المعتدة
اتفاقاً (قوله بشرط أن تزوجهما) ويجزم هذا انتهى عنه بل لا يباح التعريض الامة لثقة الوفاة (قوله مطلقاً) أي
سواء دفع لها أو أكلت معه كادل عليه الا حلي (قوله مطلقاً) أي سواء تزوجه أم لا ولا وجه له بعد
فرض المسئلة في أنها أبت أن تزوجه وقال الحلي مفسراً لهذا الاطلاق سواء شرط عاها في الاتفاق التزوح أم لا
وفيه أن فرض المسئلة في الاشتراط وفي الهندية قال الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى الاصح أنه يرجع زوجت

وهذا اذا ادعى الزوج ابطال شيء اليها بحر
(ولو بعث الى امرأته شيئاً ولم يذ كر جهة عند
الدفع غير جهة) (المهر) كقوله لم يذ كر
ثم قال انه من المهر لم يقبل قبيته لوقوعه هدية
فلا ينقلب مهر (أفادت هو) أي المبعوث
(هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة
أو عارية (قوله) بينه والبينة لها فان
سلف والمبعوث قائم فلهما أن تردّه وترجع
يبقى المهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته
ثم ادعى عارية فلهما أن تستردا عوض من
جنسه زيلعي (في غير المهيال لا كحل)
كشباب وشاة حية وسمن وعسل وما يبي
شهر أخى زاده (و) القول (لها) بينها
(في المهيال) كخبر ولم مشوي لان الظاهر
يكذبه ولذلك قال الفقيه المختار أنه يعتد فيما
لا يجب عليه كنف وملاة لا فيما يجب كخار
ودرع يعني ما لم يدع أنه كسوة لان الظاهر
معه (خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء ولم
يزوجهما أبوها) فاعلم به بالاستعمال (أو قيمته
قائماً) فقط وان تغير بالاستعمال (أو قيمته
هالكاً) لانه معاوضة ولم تتم فإز لا تسترد
(وكرزاً) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون
الهالك والمستهلك (لان فيه معنى الهبة) ولو
أدعت أنه أي المبعوث (من المهر) فالقول لها
وديعه فان كان من جنس المهر فالقول له بشهادة
وان كان من خلافه فالقول له (بشهادة
المهر) (أنفق) رجل (على معتدة الغير
بشرط أن تزوجهما) بعد عدتها (ان تزوجه
لا رجوع مطلقاً وان أبت فله الرجوع ان
كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقاً)

نفسها منه أولم تزوجه لإنه رشوة واختاره في المحيط وذكر المصنف هذا التفصيل وقال انه المعتمد فاختلف
التحجيج (قوله بصر عن العمدية) الاولى أن يقول من عن العمدية فان ذكر الاكل لم يقع في عبارة البصر وانما ذكره
المصنف وعبارة البصر الثالث لو اتفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت
ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان يقول اتفق بشرط أن تتزوجيني يرجع تزوجت نفسها أولا وكذا اذا لم يشترط
على الصحيح وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على
الصحيح اهـ (قوله ليس له الاسترداد منها) استعسا فاجبر (قوله ولا لورثته) أي وورثة الأب فيكون القول قول
الزوج والبينة بيضة الأب أو وورثته ولو زوج ابنته بالغة ووجهها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد
وزوجه من آخر فليس لها مطالبة الأب بذلك الجهازالان التجهيز تعليق فيشترط فيه التسليم ولو كان لها على أيها
دين فجهازا أبوها ثم قال جهزتم ابنتها على وقالت بمالك فالقول للأب وقيل للبنت ولودفع إلى أم ولده شيئا
لتخذ جهازا للبنت ففعلته وسلمته اليها لا يصح تسليمها صغيرة نسجت جهازا بمال أمها أو أيها وسعيه ما حال
صغرها وصغيرها فانت أمها فلم أبوها جميع الجهازالا فليس لاختارها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة
نسجت في بيت أيها أشياء كثيرة من ابريسم كان يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة بجر
قال فيه وبهمذا يعلم أن الأب أو الأم اذا جهز بنته ثم مات فليس لبقية الورثة على الجهاز يسيل لكن هل هذا الحكم
المذكور في الأب يأتي في الجدة ولو جهزها جدها ثم مات وقال ملكي وقال زوجها ملكها صارت واقعة القنوى
ولم أرفها بقتل صريحا اهـ وقول الشارح فتلا عن شرح الوعانية وكذا في الصغرة ينحل الجدة (قوله ان سلمها)
وان لم يسلمها يكن للأب لأن التسليم شرط في التعلق (قوله في صحته) أما في مرض موته فهو وصية ولا وصية
لوارث (قوله وكذا الوارثه لها في صغرها) قال في الهنديه رجل جهز ابنته فمات قبل التسليم اليها وطلب بقية
الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح
لانها اذا كانت صغيرة كان الأب قابضها كذا في جواهر الفتاوى (قوله والحيلة الخ) محل هذه الحيلة في مسئلة
العارية الاتية بعد كما فعل في الجرفانه قال واذا كان القول للزوج في المسئلة الاولى أي مسئلة العارية وأقام
الأب بيضة قبلت قال في التنجيس والولو الحية والذخيرة والبيضة الصحيحة أن يشهد عند التسليم الى المرأة في انما
سالت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة ويشهد الأب على اقراءها أن جميع ما في هذه النسخة ملك
والدى عارية في يدى منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة
الصغر فهذا الاقرار لا يصير الأب صادقا فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط أن يشتري منها ما في هذه النسخة بثمن
معلوم ثم ان البنت تبرئه عن الثمن اهـ (قوله جهز ابنته الخ) لم يسلم على الزوج اذا ائتمنى في بيته فرشاً وصيغة
واستمتع الزوجة به مع اقراءها أنه ملكه ولم يتوكلها والظاهر أنه على ملكه حتى يوجد ناقل شرعي لافرق بين
بين الزوج والأب ويحترز (قوله بعد موتها) أشار به الى أن الحكم في الموت كالحية وكذا أشار بقوله أو وورثته بعد
موته الى ذلك (قوله اذا كان العرف مستمرا) أي عام في كل الآباء بقرينة قوله وأما اذا كان مستمرا (قوله كما
لو كان أكثر مما يجزئ مثله) أي فان القول له في الزائد (قوله والأم الخ) انظر هل الجدة مثله اهـ (قوله واستحسن
في النهر الخ) عبارة قال الامام قاضي خان ويقتضى أن يقال ان كان الأب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية
وان كان من الايجهاز البنات بمثل ذلك فالقول قوله وهذا العمري من الحسن يمكن اهـ (قوله وعلمه) دل بهذا
العطف على أن الاعتبار العلم حتى لو كان حاضر او لم يعلم كان له أن يسترد ولو كان غير حاضر فباعه ما فعلت فكنت
ليس له أن يسترد حالي وعلمه فالاولى حذف قوله بمحضرة (قوله وزفت الى الزوج) تبع المصنف في هذا التعبير
شيخه في الجرف قال الحلبي والظاهر أن هذا القيد اتفق لان السكوت اذن بالدفع وهذا الدفع هبة للقريب
ولا رجوع فيها من غير توقف على زفاف ولا غيره ويدل عليه عدم تقييد الاشياء به حيث قال دفعت ابنتها
في تجهيزها أشياء من أمتة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد اهـ (قوله لجريان العرف) قال في المنخ لان سكوت
نزل منزلة الاذن بالكلام لجريان العرف به (قوله ما هو معتاد) مفهومه أنهم اذا اتفقت أكثر من المعتاد ضمنت
الزيادة ولو كان الأب ساكنا كما هو موضوع المسئلة (قوله السبع والثلاثين) قدمناها في باب الولي عن الاشياء حلبي

بصر عن العمدية وفيه عن المبنى (جهز ابنته)
بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها
ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل
تختص به (وبه يقتضى) وكذا لو اشترى لها
في صغرها ولو الحية والحيلة أن يشهد عند
التسليم اليها أنه أتمها عارية والا حوط أن
يشتره منها ثم تبرئه به درر (أخذ أهل المرأة شيئا
عند التسليم فلا زوج أن يسترده) لانه رشوة
(جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه اها عارية
وقالت هو تعليق وقال الأب) أو وورثته بعد
موتها ليرث منه وقال الأب (القول للزوج ولها
موته عارية) المعتمد أن (القول للزوج ولها
اذا كان العرف مستمرا ان الأب يدفع مثله
جهازا لعارية) أما (ان مستمرا)
كثيرا مما يجزئ مثله (والأم كالأب في
تجهيزها) وكذا ولي الصغير شرح وهبانية
واستحسن في النهر تبعا لقاضي خان أن
الأب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله
انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لا يثبت
أشياء من أمتة الأب فليس للأب أن يسترد
ساكنا وزفت الى الزوج فليس للأب أن يسترد
ذلك من ابنته) لجريان العرف به (وكذا
لو اتفقت الأم في جهازها ما هو معتاد
والأب ساكت لا تضمن) الأم وهما
من المسائل السبع والثلاثين

(قوله على ما في زواهر الجواهر) متعلق بالثان والاربعين فان صاحب زواهر الجواهر حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن مصنف التنوير زاد على ما في الاثبات ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف حلبي (قوله) لو زفت اليه بلاجهان الخ) توضيحها كما في الجرد اذا زفت اليه امراته بلاجهان فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدنانير والدراهم وان الجها ز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولم يذكر أنه اذا أخذ الزوج الدراهم والدنانير ما زاد يفصل بها والظاهر أنه يشتري بها ما يليق بها وله يحترق وقوله فله مطالبة الاب أي أو مطالبة البنت ان كانت كبيرة وفي القهستاني ولكن بعد أخذه أي أخذ المهر من الزوج له أن يطلب الجها عند بعضهم كما في النصولين (قوله الا اذا سكت طويلا) المراد بالسكوت الطويل أن يسكت زمانا يدل على رضا قال الشارح في كتاب الوقف ولو سككت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان يتخذ له شيء حلبي والظاهر أن الطول والقصر موكول الى العرف (قوله الصحيح الخ) هذا التحجيم مخالف لما عليه العرف فان الناس يعتبرون في قلة الجها ز وكثرة المهر وقوله المال غير مقصود ليس على احساقه فان الله تعالى انما أباح استغناءه بالمال وأوجب مهر المثل عند عدم التسمية أو فسادها والمراد به أن ذكره عند العقد ليس بشرط فلا يشترط كونه مقصودا لانه أحد العوضين (تتمه) قال الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعده أو بعدهما وقعت الفرقة يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة لأن قيمة الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والخادم والشاة والفرس والثور فهو للرجل لأن قيمة المرأة البينة وما كان للمشترى للباق من ماله وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بذلك فهو للرجل وان كان أحدهما غائبا كان له أيهما كان المسلم والذمية كالمسلمين والصغير مع الكبير والصغيران في حكم الكبيرين ولو كان ذلك الاختلاف في غير الزوجة كالأب مع الابن وأحدهما في عيال الا تترك المتاع عند الاشتباه لئلا يعول وان أتاها بغزل وقال اغزليه على كان الغزل للزوج ولا أجر لها وان ذكرها أجر معلوما كان لها وان ذكر أجر مجهولا أو شرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أجره مثلها ولو اختلفا في الاجر فالقول للزوج بعينه ولو قال اغزليه ولم يزد عليه فالقول له وان تهاها عن الغزل فغزله كان الغزل لها وعليه مثل ذلك القطن زوجها اهـ (قوله ثمة) أي في دار الحرب (قوله بمينة) سواء كانوا يتولونها كالموقوف أو لا كالمينة حنف أنفها نهر والموقوفة مأخوذة من وقدها اضربه حتى استرخى وأشرف على الموت بابه وعد أبو السعود عن المختار (قوله بأن سكانه) قال المحقق في فتح القدير ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه نهر وغيره (قوله أو نفياء) أي ولم يدينوا بمهر المثل عند النفي هندية (قوله فلامهر لها) أي ولا ممتعة في الطلاق قبل الدخول أبو السعود وهذا باتفاق في أهل الحرب وأما في نكاح الذمية كذلك فقالا لاجرم المثل ان دخل بها أو مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول كذا في شرح المتن (قوله لانا امرنا بتركهم) تركا عرضا لا تقرير وقوله وما يدينون الوالاه لطف وألصاحبه فلا تمنعهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويصعبهما أبو السعود (قوله وتثبت بقية أحكام النكاح) ان اعتقداها أو زافعا البنا (قوله وخيار بلوغ) لصغير أو صغيرة اذا كان المهر غير الاب والجد (قوله ونكاح محارم) كان يتزوج محرمة وهذا أحد قولين أفاده الحلبي والذي يظهر أن المراد منه أنه يحرم عليه نكاح محارمها كاختها وعمتها وخالتها (قوله قبل القبض) أما بعد القبض فليس لهما الا ما قبضته ولو كان غير عين وقت العقد نهر (قوله ولها في غير عين) هو قول الامام وقال أبو يوسف لهما مهر المثل في العين وغيره وقال محمد له اقيمتهما في الوجهين وانما أوجبنا ذلك فيما اذا أسلم هو دونها لانه نهي عن تعاطيها (قوله كاخذه عينه) أي حيث كانت القيمة بدلا عنه كما في مسئلتنا أما اذا كانت بدلا عن غيره كالواشترى ذمي من مثله دارا بخنزير وبقيةها مسلم فانه يأخذها بقيمة الخنزير وفيه أنها هادبل من منافع البضع (قوله الوطء) أي وطء غيره ولو كانت أمة أخيه وعمه قال المصنف في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب حبه وحد بوطء أمة أخيه وعمه (قوله صبي تكلم بلاذن) أما لو زنى فحكمه مائة كور في الهندية قال فيها غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأته وهي نائمة

بل الثمان والاربعين على ما في زواهر الجواهر
الى السكوت فيها كالطلق ورفع لو زفت
اليه بلاجهان فله مطالبة الاب بالثمن
قضية زاف في الجهر عن المبتغي الا اذا سككت
طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية
العصم أنه لا يرجع على الاب بشيء لان المال
في النكاح غير مقصود (تكملة ذمتي)
أو تستأمن (ذمتي أو حربي حرية ثمة بمينة
أو بلا مهر بأن سكت عنه أو نفياءه أو مات
دخا ز عندهم فوطئت أو طلق قبله أو مات
عنها فلا مهر لها) ولو أسلم أو توافدا البنا لانا
أمرنا بتركهم وما يدينون (وتثبت) بقية
(أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب
النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)
كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح
صحيح وحرمته مطلقة ثلاثا ونكاح محارم
صحيح وان نكحها بغيره أو خنزير عين أي مشار اليه
(ثم أسلم أو وسلم أحدهما قبل القبض فلهما
ذلك) فتخلل الخمر ونسب الخنزير ولو طلقها
قبل الدخول فله انصفه (و) لها (في غير عين
قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) اذا أخذت قيمة
القبض كاخذه عينه فروع الوطء في دار
الاسلام لا يجوز من حد أو مهر الا في مسئلتين
تكملة بلاذن

لا تدرى ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا يقر وان كانت بكر او اقضاء الزمه مهر مثلها وان زنى بصدقة فعليه المهر
وان اقتر بذلك لامهر عليه وان زنى بغيره بالغة واذبح مذرهم ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة
دعته الى نفسها فلا مهر عليه والصبي اذا دعت صبيها الى نفسها واذبح عذرته فاعليه المهر لان امرها لم يصح
في اسقاط حقتها بخلاف البالغة والامة ولو بالغة كالمغيرة له دم حصة امرها في حق المولى اه وانظر ما لو اجبر
نكاحه هل يلزم المهر الظاهر نعم لصحة النكاح (قوله وطاوعته) أطلقه فم البكر والثيب ومفهومه أنه اذا لم
تطاوعه يلزمه المهر والظاهر أنه مهر المثل ولو سمي ادسمية الصغير لا تعتبر ويجوز (قوله وبائع امة قبل تسليم) أى
وطايعه فلا حد ولا مهر لانه من شبهة المحل وذلك لانها في ضمانه ويده ولو هلكت عادت الى ملكه ومثله المبعة فاسدا
اذا وسمها بالبائع سواء كان قبل القبض والامر فيه ظاهر لبقاء الملك أو بعده لان له حق المفسخ فله حق الملك فيها
وكذا المبعة بخيار رباثة المباشرة ما حكمه اولئك تريم الان لم يخرج عن ملكه بالكية اه حلبي وبه اذا لم أن قول
الشارح الا في مستثنين ليس في محله (قوله ما قابل البكارة) ان كانت بكر الحدوث العيب فيها بفعله (قوله والا فلا)
أى ان لا تنكح بكر ا فلا يسقط شيء من الفتن (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم ما فيه (قوله لا يبي الصغيرة
المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الهندية عن التجنيس والمز يدوتقيده بالغيرة عما لا يذنى
ففي الهندية للاب والجد والقاضي قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح النهي
وليس بغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والثيب بالغة حتى قبض لها دون غيرها اه وشمل الغير
في قوله وليس بغيرهم ذلك الا تم فليس لها قبض الصداق الا اذا كانت وصية وحينئذ تطالب الام اذا بلغت دون
الزوج كما افاده فيها (قوله لم يلزمه طلبها) أى الزوج شرح الملتقى (قوله خدع امرأة) أى اختال عليها (قوله المهر
مهر السر وقيل العلانية) أجل الشرح المقام ونفسه تفصيل مذكور في الهندية حاصله أنه اذا تزوج امرأة
على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمستل على وجهين الاول أن يتواضع في السر على مهر
ثم تعاقد في العلانية بأكثر من ما تعاقد اعليه في العلانية من جنس ما تواضع اعليه في السر الا أنه أكثر مما
تواضع اعليه في السر فان تعاقد على المواضعة أو شهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة
سمعة فالمهر ما تواضع اعليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج الواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة فالمهر
هو المسمى في العقد والقول للمرأة الآن يقيم الزوج البينة وان كان ما تعاقد اعليه في العلانية من خلاف جنس
ما تواضع اعليه فان لم يتفقا على الواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اختلفا على الواضعة يتقدم النكاح به
المثل وان تواضع في السر على أن المهر دنائير وسكك في العقد عن المهر يتقدم به المثل الوجه الثاني أن يتفقا
في السر على مهر ثم اقترافى العلانية بأكثر من ذلك فان تفقا على ما تواضع في السر وشهد أن الزيادة في العلانية
سمعة فالمهر هو المثل كور عند العقد في السر فاما اذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة فعلى قول الامام ومحمد
المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه اه ملخصا (قوله
يتعجل بالرجعي) جزم في القضية بأنه لا يحل الا الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا من غير ما في الشرح على
غير قول العامة (قوله ولو وهبت المهر الخ) توضيحه كما في البحر قال لاطاقت لا تزوجك ما لم تهين مالك على
من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها فاقبى الزوج أن يتزوجها فاما المهر باق على الزوج تزوج أو لم يتزوج انتهى
وقوله تزوج أى بعد الاباء أو لم يتزوج وقوله فأبى مفهومه أنه اذا لم يأب صحت الهبة (قوله ولو وهبت لاحد الخ)
هذا حكم كل الديون (قوله لم يصح) لان الحق فيه انتقل الى المحال (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البحر عن القضية
ثلاث حيل غير هذه احداها ان شئ ما عوقف من زوجها بالمهر قبل الهبة أى تم بعد ما تزوجها تزوجته الثانية
صلح انسان معها عن المهر شئ ما عوقف قبل الهبة الثالثة هبة المهر لابن صغيرها قبل الهبة اه وجرى صاحب
القضية في الثالثة على غير المختار فان افترأ أنها لا تصح لانها هبة غير مقبوضة كما في التجنيس وافاد بقوله وهذه
حيلة من يريد أن هذه الحيلة ليست قاصرة على المهر الا أن هذه الحيلة بعيدة لاشتراط رضى المحال عليه بالحالة
فالمدينون علم أولان هذا كلام لا يفسد صدور الحيلة قبله الامع المحل بالحكمة

(باب نكاح الرقيق)

الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبد مغرب ومناسبة هذا الباب بيب المهر هي أن الرقيق يصلح أن يكون مهورا

كما اذا تزوج امرأة على رقيق حوى وقال في النهر لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم (قوله هو المملوك) اعلم أن المملوك أعم من الرقيق لصدقه على غير الادنى والرقق أعم من جهة صدقه على الاسير قبل اخراجه من دار الحرب فانه رقيق لا مملوك كما قاله الكمال اذا عرفت ذلك تعلم أن التعريف لم يساوا المترف له مومه وأجيب بأن المراد بالمملوك المملوك من بني آدم وبالرقيق هو من أحرز بدوا الاسلام فاحدأ وهو من التعريف بالأعم وهو جائز على طريقتي المتقدمين من علماء الميزان ثم ان الرق والمالك قد يكونان كالميلين كافي الفتن وقد يكونان ناقصين كافي معتق البعض وقد يكمل الرق دون المالك كافي المكاتب وعكسه في المدبر وأتم الولد اه حلي بتصرف (قوله واقف المملوك كلاً) القن بالكسر خالص القنونة أي العبودية فيقال قنان واقنان على ما قال ابن الاثيراي وقال غيره لا يفتى ولا يجمع ولا يؤث كافي الاساس وهو في الشرع على ما في المغرب عبيد غير مكاتب ولا مدبر وفيه إشارة الى أن الفتن لا يشمل الأمة عند الفقهاء فهاستألى (قوله فوق نكاح قن الخ) سواء تزوج بنفسه أو تزوجه غيره وقيد بالنكاح لان التسمي للعبد والمكاتب والمدبر حرام بغير ولو طلق أحدهم قبل الاذن كان متاركة ولم ينقص عدد الطلاق فهـ ثانی (قوله ومكاتب) انما توقف نكاحه لان الكتابة أوجب ذلك الحجر في حق الكسب وأما في حق النكاح فهو على حكم الرق ولهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده ويملك تزويج أمته لانه من باب الاكتساب وكذلك المكاتب لا يملك تزويج نفسه بغير إذن المولى وعكس تزويج أمته ما يدخل في المكاتب معتق البعض فلا ينفذ نكاحه عند الامام (قوله ومدبر وأتم ولد) وذلك لان المالك فيه ما قائم ودخل في أم الولد انبها من تحرير سبدها فانه في حكمها فينوقف نكاحه الا في مسئلة وهي ما اذا تزوج جارية غيره واستولدها وفارقها وتزوجها من غيره فاستولدها أيضاً ثم اشتراها زوج بها الاول مع ولديها فان ابنته حر وابن الآخر رقيق امير في حكم أمته لانها حين ولدت لم تكن أم ولد لبل رقيقة الغير بحرم موصفاً (قوله فان أجز نفذ) سواء كانت الاجازة صريحاً كاجرت أو رضيت أو أذنت أو دلالة قولاً فهو هذا حسن أو صواب أو نتم ما صنعت الا اذا علم أهل طالع على وجه الاستمزا أو فقه لا تخوان بسوق اليها مهرها أو شأمنه بخلاف الهدية أبو السعود عن العيني (قوله فلامهر) تفريع على بطل طالع الحلبي وهو يوم القن والمكاتب والأمة والمكاتب أي فلامهر عليه ولا مهرها (قوله فطالب) الاولى بطالب بالواو ويجعلها مستأنفة لان هذا حكم فاصر على الذكور (قوله من له ولاية تزويج الأمة) سواء كان مالكا لها أم لا (قوله ووصي) أي من أحد الثلاثة فان هذا التصرف في مال الصغير وهو وصي هو لا يمكن لا يجوز لا أحد هؤلاء أن يزوجه العبد نفسه كما لا يجوز للاب أن يزوجه جارية ابنته من عبد ابنته في ظاهر الرواية على ما في المبسوط (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكساب لا عبده (قوله ومفاوض) أي فانه يزوج أمة المفاوضة لكنه لا يزوج العبد حلي عن القهـ ثانی أما شريك العنان والعبد والصبي المأذونان فلا يملكون تزويجها أبو السعود عن الدرر (قوله ومتولى) هكذا في النسخ بالياء ثانی والاولى حذفتها فيها كما هو في نسخ والمراد المتولى على وقف أو بيت المال ونظامه أنه نص المذهب وليس كذلك بل هو بحث لصاحب النهر وعبارته ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنمية المهرزبة دارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الأمة دون العبد كالوصي اه فيتمين التنبيه من الناموح على مثل هذا (قوله الامن يملك امتاقه) وهو المالك المتمرف في جميعه لا الاكساب وما عطف عليه حتى المفاوضات لانه لا يملك اعتاق الجميع اه حلي مع زيادة (تنبيه) اعلم أن نكاح العبد حالة التوقف يكون سيد العمل ويتأخر حكمه أي من الوطء ودواعيه والنظر الى وقت الاجازة نسباً لا اجازة ظهراً الحل من وقت العقد حتى لو حلت منه قبلها الحق به كالببيع الموقوف سبب للحل فاذا زال المانع من ثبوت الحكم بوجود الاجازة ظهر أثره من وقت وجوده ولذا مملك الزوائد بحرم موصفاً واعلم أنه اذا نكح بغير إذن فان لم يدخل فلا حكم له وان دخل فلا يجوز ما أن يفرق بينهما المولى بعد أن يجيز النكاح فان فرق بينهما فلامهر لها عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر في حق المولى فصار كدين اقتربه العبد وان أجازه المولى بعده وجب مهر واحد استحسننا فهو ران قيساً مهر بالدخول ومهر بالاجازة كافي النكاح الفاسد اذا جدد صحيحاً ولم يبين المنفان يكن المهر وينتبه صاحب البدائع فقال كل ما وجب من مهر الأمة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر

المملوك كلاً أو بعضاً والقن المملوك كلاً
وقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأتم
على اجازة المولى فان أجاز نفسه وان ود
ب) فلامهر ما لم يدخل فطالب بمهر المثل
سعة ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج
مكة كتاب وجبة وفاضي ووصي ومكاتب
ما وض ومتولى وأما العبد فلا يجاز تزويجه
من يملك اعتاقه درر

المثل وسواء كانت الامة قنة او مدبرة او ام ولد الاسكافية والمعتق بعضها فان المهر لها ماقى فتح القدير ان مهر
الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر (قوله وغيره) من مدبر ومكاتبه (قوله
لوجود سبب الوجوب) اى وجوب النفقة والمهر وهو العدة وقوله منه اى من المذكور من الفتن وغيره (قوله
وبسقطان بموتهم) محمول على ما اذا لم يترك كسبا أبو السعود واليه يشير قول الشارح لفوات محل الاستيفاء لانه
عند وجود كسب لم يفت محل الاستيفاء ثم القيد بظاهر بالنسبة لامهراً ما النفقة ولو مضى فسد عن الحرة بونه
فبالاولى العبد لم يثبت محل (قوله وبسقطان) اى باعه سيده لانه دين يتعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه
فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته الا اذا رضى أن يؤذى قدر غنمه نهر عن الهبط (قوله كدبر) ادخلت
الكاف المكاتب ومعنى البعض وابن أم الولد كما في البصر (قوله بل بسى) بأن يؤجره - توفي ما عليه من أجرته من
الزائد على نفقته وفي أبى السعود اما المكاتب فيسبى في جميع قيمته وأما لمدبر في ثلثي قيمته ويعطيان المهر من
كسبهما فاذا غنت الساهية عتقا اه (قوله ولومات مولاه) اى مولى المدبر (قوله لازمه) اى المهر (قوله جله)
اى واحدة لكونه صار حراً بموت سيده وسواء زمت الساهية لها قبل موت السيد أو طالبت به بعد موته
(قوله ان قدر) اما اذا لم يقدر فينظر الى الميسرة (قوله نهر وقنية) الاولى نهر عن القنية فان صاحب النهر نقل
عبارة القنية مستند اليها في هذا الحكم (قوله ان تجددت) اى ان لازمه نفقة كما تقي درهم مثلاً فيبيع بمائة ثوب
الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع عند السيد الثاني ثم ان جمعت عليه نفقة عند
السيد الثاني يبيع فيها ويذهب بالفضل كما مر حلبي بايضاح من البصر (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لازمه مهر آخر
عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة بالاعتبار أن النفقة تجدد عند
السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر اهل حلي عن شيخه أقول يمكن الفرق بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها
متحقق عند السيد الاول فتكرر بيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب
عن عقد مستقلى حتى يوقف على اذنه وفي المبسوط ليس شيء من ديون العبد يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة
لانه يتجدد وجوبه ببعض الزمان وذلك في حكم دين حادث اه ولو بيع لحال العداق مرة ثم حل باقيه بظاهر
ما في المعراج أنه يباع فيه مرة أخرى فانه قال لانه يبيع في جميع المهر فأدائه اذا يبيع له فيه أنه يباع لباقيه
وبهذه الافادة مخرج صاحب النهر وفي البصر يختر بيجاعلى ما في الكفاي أنها لو باعته العبد في مهر ما فاشتراه المولى
فلو يوف ثم وجب بيعه للنفقة تأخذ المرأة ما بقي لها من المهر مع النفقة (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوج عبده
امرأة بألف درهم ثم باعه بناتسه ما نذرهم بعد ما دخل العبد بها فاشترى ما نذرهم بعد ما دخل العبد بها فاشترى ما نذرهم
النكاح ولا ترجع المرأة المائة الباقية على العبد وان عتق جحر قال الحلبي لان ما عليه من مقدار غنمه يلقى
قصاصاً بقدومه حالها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده اه ولو أعتق المولى العبد خيراً
بين تضمن المولى القيمة أو اتباع العبد بجميع الدين سواء كان الاعتاق باذنها أم لا بحره ونهر (قوله ولو زوج المولى
امته) اى سواء كانت قنة أو مدبرة أو أم ولد حلبي (قوله من عبده) سواء كان قنناً أو مدبراً أو ابن أم ولد حلبي (قوله
لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت للسيد ابتداء
في غير المأذونة والمكاتبه ومعنة البعض حلبي عن النهر (قوله في الاصح ولو الجلية) قال فيها لان الوجوب وان
كان حقه الله تعالى فانما يجب له مولى ولو جاز وجوبه للمولى سابعة لجاز وجوبه أكثر من سابعة اه (قوله بل يسقط)
اى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولاً ثم ينقل الى السيد كما في النهر عن الفتح اه
حلبي قال في البصر ولم أذكر مرة لهذا الخلاف وعسى أن يقال انها تظهر فيه التزوج الا بأمه الصغير
من عبد الصغير فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالهبة وهو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب أصلاً قال
بعدمها وهو قوله ما به جزم في الوالدية معللاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد (قوله وحمل
الخلاف) اى في الوجوب وعدمه (قوله فان كانت يبيع أيضاً) لانها يبيع واكسابها حق الغرماء (قوله لانه يثبت
لها الخ) هذا التعليل لم يذكر في النهر بل لا وجه لذكره لانها اذا كانت مدبونة لا ينقل للمولى بل للغرماء وهبارة
النهر وينبغي أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت يبيع أيضاً ويدل عليه ما في الفتح
مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه (قوله بدور معه) تفهيماً لانه

(فان تكبروا بالاذن فالنهر والنفقة عليهم)
اى على الفتن وغيره لوجود سبب الوجوب
منه (وبسقطان بموتهم) انقوات محل
الاستيفاء (وبسقطان فيهم مالا) يباع (غيره)
كمدبر بل بسى ولومات مولاه جله ن
قدر نهر وقنية (لكنه يباع في الذممة مراراً)
ان تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب بالباقي
بعد عتقه الا اذا باعه منها خاتمة (ولو زوج)
المولى (أمته من عبده لا يجب المهر) في الاصح
ولو الجلية وقال الزبيري بل يسقط وحمل
بخطلاف اذ لم تكن الامة مأذونة مدبونة
فان كانت يبيع أيضاً لانه يثبت لها ثم ينقل
للمولى نهر (فان باعه سيده بعد ما تزوجه امراً
فالمهر برقبته) بدور معه أي ادا

وهذا هو الصحيح وقبل المهر في الثمن قال في البحر وكل من القولين ميكل لانهم جبهوا المهر كدين التجارة وقد
نقلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير رضی أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري
عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري قيمته أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك
هنا اه وأقره في التهرأى فالمراد اما ان رد البيع أو تجيزه وتأخذ الثمن وان ردت البيع والمشتري عيب العبد
خيرت في تضمين القيمة المشتري أو السيد (قوله كدين الاستلاك) أي كدين ترتب بذمته لشيء استهلكه فانه يضمه
ويباع فيه لان الجبر لا يأتي في الافعال ولذا ذكرنا في الجبر أنهم ان أتوا فاشياضه (قوله لكن للمرأة فسخ البيع)
أي ان باعه بغير رضاها (قوله لو المهر علمه) أي على العبد أ مالوا وفاه سببه أو غيره عنه ليس لها الفسخ (قوله
فكانت كالفرماء) أي غرما العبد المأذون وفيه إشارة الى ما ذكره صاحب البحر (قوله طلقها ارجعية) مثله
أوقع عليها الطلاق أو طلقها بطلقة تقع عليه أو قيد بالرجعي - لانه لو قال طلقها بائنا لا يكون اجازة بجر (قوله
اجازة) لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء (قوله للنكاح الموقوف)
- وان كان من رقبى أو فضولى ولكل من الرقبين فمضه قبل الاجازة (قوله لا طلقها أو فارقه) فانها ما ردت
(قوله لانه) أي ما ذكرنا أو فرد لان العطف بأو (قوله يستعمل للمتاركة) أي ولا اجازة فكان محبة فلا لا اجازة
والرد فعمل على الرد لانه أدنى لان الدفع أسهل من الرفع وأولاه ليقبح حال العبد المتزوج على سواه فـ كانت
الحقيقة تروكة بدلالة الحال كذا في العناية (قوله حتى لو أجازته) تنزيح على المقاد من المقام وهو أن هذين اللفظين
للرد (قوله لا يند) لان المفسوخ لا يجاز (قوله بخلاف الفضولى) أي اذا قال له ارج طلقها أو فارقه فانه
يكون اجازة لان الزوج يملك التطبيق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى وهذا ما اختاره صاحب المحيط
ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسي أنه ليس باجزة فلا فرق بينهما واستوجه الكمال الاول (قوله واذنه
لعبد الخ) أطلقه فشمع ما اذا اذن له في نكاح حرمة أو أمة وما اذا كانت معينة أو غير معينة (قوله يقتطع) أي يجم
(قوله وفاسده) فينتهي الاذن به لا بالموقوف كما اذا تزوج امرأة بفضولى - فله أن يتزوج أخرى غير أن المرأة
اذا أجازت ما فعله الفضولى لزمه المهر كذا أفاده صاحب البحر بخلاف قول ان كان زواجه الثانية قبل الاجازة
فظاهر وان كان بعد ما قبلته قطع لانه لما ملقه الاجازة فقد تم وخروج كونه موقفا قال في البهران المهر
الزوجه بعد اجازته أو قد خرج عن كونه موقفا (قوله بعد اذنه) لاحاجة المراجعة موضوع المسئلة الا أنه أشار به
الى أنه لو صدر أو فاسد من غير اذنه ثم اذن فيه كان الحكم واحدا (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد
الا به (قوله خلا قالهما) فها لان الاذن به لا يباول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاضاف
ولصحين وذلك بالجائز لانه أن اللفظ مطلق فيجوز على إطلاقه وبعض المقاصد في النكاح حاصل كالنسيب
وجوب المهر والعلة على اعتبار وجود الوطء وفائدة الخلاف في لزوم المهر فيه بعد الوطء فيباع فيه عنده
ويطالب بعد العتق عنده ما وفي انتهاء الاذن بالعقد فينتهي به عنده فليس له التزوج بعده صحها الامتناع ولا من
غيرها وعدهما لا ينتهي فله ذلك بعده بجر (قوله تنبيه) ويصدق قضاء ودانية كما جعته في النهر (قوله صح)
فاذا دخل به الزمة المهر في قولهم جميعا نهر (قوله نهر) أي بخنا ورد به على ما نبهه أخوه من أنه لو قيد بالفاسد
تقيد بالتزوج صحها لا يصح انفساخا وعند التأمل فيما ذكره كل من الشيعين يقوى ما نبهه صاحب البحر (قوله
ولو نكحها ثانيا) بعد العقد الفاسد (قوله صحها) ويعلم حكم الفاسد بالاول وحكمه عدم تعلق المهر برقبته حالا
بهذا الوطء بل يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا اذن ومثل ذلك يقال في قول المصنف صحها (قوله لانتهاء الاذن
بجرة) ومثل الاذن الامر بالتزوج كما لو قال له تزوج فانه لا يتزوج الا امرأة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار
وكذا اذا قال تزوج امرأة فان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس كذا في البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ)
فوضح هذه الجملة ما في البحر عن شرح المفى للهندي فانه قال لو قال لعبد تزوج ونوى مرة بعد أخرى لم يصح
لانه عدد محض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا لم يملك التزوج بأكثر من اثنين وكذا
التوصيل بالنكاح بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الاربع ينبغي
أن يجوز على قياس ما ذكرناه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل اه ما ذكره في بحث الامر من
شرح المنار وقوله لانه عدد محض أي والمصدر والمفهوم من تزوج وهو التزوج لا يقتضي العدد المحض بل يحتمل

(كدين الاستلاك) لكن للمرأة فسخ البيع
لو المهر عليه لانه دين فكانت كالفرماء منع
(قوله لانه) أي ما ذكرنا أو فرد لان العطف بأو
الوقوف (قوله لا طلقها أو فارقه) لانها لا يند بخلاف
للمتاركة حتى لو أجازته بعد ذلك لا يند بخلاف
الفضولى (واذنه لعبد الخ) خلا قالهما ولو نوى
تأخذ بعد اذنه فوطئها خلا قالهما ولو نوى
قاسد الصحيح فقط قيد به كما لو نوى أيضا نهر
المولى الصحيح فاسد صحه مع الصحيح (أخرى
نص على الفاسد صحها) صحها (أو) نكح (أخرى
(ولو نكحها ثانيا) صحها (أو) نكح (أخرى
بعد ما صحها وقفه على الاجازة لانتهاء
الاذن بجزء ونوى مرارا ولو نوى
لانهم ساء كل نكاح البعد وكذا التوصيل
بالنكاح

اما على الفرد الحقيقي - وهو المزة الواحدة او لا اعتبارى - وهو الاثنان في حق العبد والاربع بالنظر للشر في مسئلة
 التوكيل (قوله بخلاف التوكيل به) يرجع الى قوله والاذن بالنكاح يتقدم جائزه فاسده أى بخلاف توكيل
 الزوج اذ الزوج بالنكاح فانه لا يتناول فاسده وقيد بالنكاح لان التوكيل بالبيع يتناول الفاسد منه اتفاقا
 غير لان الفاسد منه يفيد الملك بالقبض (قوله به يفتى) ظاهره أن فيه خلافا والذي في البحر والنهر اذ لا يتناقض
 الا أنه زاد في البحر أن الفتوى على الاتفاق فلو قال فلا يفتى به اتفاقا به يفتى أى بالاتفاق لكان أولى (قوله
 لا يملك الصحيح) لانه يلزمه في الصحيح ما لا يلزمه في الفاسد من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومن تمام المهر
 بالنكاح والموت وليس الفاسد كذلك (قوله بخلاف البيع) أى بخلاف التوكيل ببيع فاسده فانه يملك الصحيح قال
 في شرح الماتى والفرق أن البيع الفاسد يفيد الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد (قوله والتوكيل بالبيع)
 ظاهره أن التوكيل بالبيع ضير الاقنه وهو خلاف ما صرح به في البحر حيث جعله ما شيا واحدا وعبارته
 وأما المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا لان الفاسد منه يفيد الملك
 بالقبض اه والذي يظهر أن الاذن أعم من التوكيل لانه المحقق في نكاح الرقيق دون التوكيل (قوله واليمين
 على نكاح الخ) قال في البحر واليمين في النكاح لا يتناول الفاسد كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يثبت الا بالصحيح
 وأما اذا حلف أنه مات تزوج في الماضي فانه يتناول الصحيح والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي
 الماضي وقوع العقد ذكره في المبسوط (قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان عينه في الماضي منقذة على
 صورة الفعل وقد وجدت في الماضي بخلافها في المستقبل فنعقد على المتبقي للثواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها
 الصوم والحج (قوله تناوله) أى اليمين وذكر باعتبار القسم فان اليمين مؤثرة سمحا (قوله صحيح) لان الصحة تنبني
 على ملك الرقة وهو باق بعد الدين (قوله وسأوت المرأة غراما) الغرام جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين
 أيضا ولكن لا يصح ارادته هنا جوى (قوله في مهر مثلها) أى اذا ساوى المسمى (قوله والاقل) يفتى أنها تخص
 الغرام بالاقل من مهر المثل أو المسمى (قوله والمزائد عليه) أى اذا تزوجها بأزيد من مهر مثلها تضرب بمهر
 مثلها مع الغرام وما زاد عنه يؤخر الطالب به الى استيفاء الغرام فان بقى شيء بعد الاستيفاء تأخذه والا فبعد
 العتق (قوله كدين الصحة) التشبيه في مطلق تلخير فان دين المرض يؤخر الى استيفاء دين الصحة كما يؤخر الزائد
 من المسمى الى استيفاء الفسار من منقسم ودين الصحة ثابت بينة مطلقا وبإقراره حصصا وشهودا سبه
 في مرضه ودين المرض ثابت بإقراره مريضا (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوجه بألف وباعه منها بثلثه عما
 وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع فالثمة بضرب الغريم فيها بألف وكذا المرأة ولا يبيعه المرأة ويبيعه الغريم
 بما بقى من دينه نهرا ونما متنع عليها به مع أنه عبدها لانه تعلق به حتى الفير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها
 وجه الاستثناء أن ما بقى لها من المهر سقط لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً أبو السعود (قوله كما تز) أى
 قبل قوله ولوزوج المولى أمته من عبده الخ حلى (قوله بنته) المراد من ترثه من النساء بعده ونفسوا كانت
 بنتاً أو بنت ابن أو اختا (قوله الا اذا عجز) أى عن أداء بدل الكتابة منع (قوله فرد) أى امارته وأورد القاضي (قوله
 للثنائي) أى بين مقتضى الملك والنكاح (قوله أو أم ولده) وهما المدبرة ولان دخيل المسكينة بقرينة قوله
 فتقدمه أى المولى لان المسكينة لا يملك المولى استخدامها فلذا انحجب الدقة لها بدون التبوتة بحر الا اذا خرجت
 بغير اذن الزوج فتكون ناشرة شر بلاية (قوله لا يجب عليه تبوتها) فسر الخصاص التبوتة بان يحل بينا وبينه
 ويدهها اليه ولا يستخدمها فان كانت تذهب ونحى وتخدم المولى لا يكون تبوتة نهى وقيد بالتبوتة لان المولى
 اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتوهمها فلو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليها
 سقط مهرها فان قبل التبوتة تسلمت عليه قلنا لا بل هو أمر زائد عليه لان التسليم يتحقق بدون التبوتة
 بأن يقال متى ظفرت بها وطئتها أبو السعود (قوله وان شرطها) وأصل ما قبله وهو شرط باطل فليس للزوج
 أن يمنع المولى من استخدامها لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير والشرط لوصح لا يخلو من أحد أمرين اما
 أن يكون بطريق الاجارة أو الاعارة ولا يصح الاول بل هو الملتزم لانه لا يملك الاعارة لا يملكها الا بالزوم (قوله
 في العقد) ذكره ليعلم حكم ما اذا ودها قبله أو بعده بالاولى (قوله أما لو شرط الخ) جواب سؤال تقدّمه ما الفرق
 بين هذا وبين أن بشرط الحر المتزوج بأمة رجل حرية أو ولده حيث يلزم الشرط في هذه وتثبت حرية الاولاد مع

(بخلاف التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد
 فلا يفتى به به يفتى والوصف ببيع
 فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن
 وفي الاشياء من قاعدة الاصل في الكلام
 الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل
 بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين على
 نكاح وصلاة وصوم وحج ويصح ان كانت على
 الماضي تناوله وان على المستقبل لا (ولو زوج
 عبده ما أذن ما لم يوافق ناصح وسأوت) المرأة
 (غراما) في مهر مثلها) والاقل (والرائد)
 عليه (طالب به) هذا استيفاء الغرام (كدين
 الصحة مع دين) (المريض) الا اذا باعه منها
 كما تز (ولو تزوج بنته) كتابته ثم مات لا يفسد
 النكاح) لانها لم تملك المسكينة بوجوب أيها
 (الا اذا عجز) (أو أم ولده) لا يجب عليه
 للثنائي (زوج أمته) (أو أم ولده) لا يجب عليه
 بنوتها) وان شرطها في العقد أما لو شرط

المهر

فالتأويل بالنظر إلى مطلق التوقف حلبي ملخصاً (قوله لعود مؤن النكاح عليه) قال في البحر لكون لا بد من
 اجازة المولى وان ~~مستكان~~ قدرضى أولاً لانه انما رضى له ما رضى مؤن النكاح والتوقف بكسب المكاتب لا بد من
 نفسه وكسب المكاتب بعد هجره ملك المولى كذا في التلخيص (قوله حل بات) هو حل وطه السيد اياها اه
 حلبي (قوله على موقوف) هو حل وطه الزوج اياها حلبي (قوله والدليل يعمل العجائب) قال في البحر نقلاً
 عن المحيط وغيره المولى اذا تزوج مكنته الصغيرة توقف النكاح على اجازته لانها ملحقة بالبالغة فيما يفتى على
 الكتابة ثم انما لو لم ترده حتى أدت فعتقت بنى النكاح موقوفاً على اجازة المولى لا اجازته لانها بعد العتق لم تبق
 مكتوبة وهي صغيرة والصغيرة ليست من أهل الاجازة فاعتبر التوقف على اجازته حال رقها ولم يعتبر بعد العتق
 قالوا وهذه المسئلة من المحجج المسائل فانها كلما زادت من المولى بعد ازاها في النكاح فانه يملك الزام
 السكاح بعد العتق لا قبله وأجيب منه أنها لو ردت إلى الرق يطل النكاح الذي باشره المولى وان أجازه المولى لانه
 طراً حل بات على موقف فأبطله الا أن هذا كله ثبت بالدليل وهو يعمل العجائب اه حلبي (قوله وبحت الكمال
 دنا غير صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه ما ينفذ
 النكاح لما صرح حوايه من أنه اذا تزوج العبد بغير إذن سيده فأعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى
 وهو ممتنع لانتهاء ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه ~~مستكان~~ نافذاً
 من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولي بمجر وانما التوقف على انهم بالعقد الكتابة وقد زال
 فبقى النفاذ من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيرا ما يقلد الساهون الساهين وهذا بخلاف الصبي اذا تزوج
 نفسه بغير إذن وليه فانه موقوف على اجازة وليه فلا يبلغ قبل أن يرده لا ينفذ حتى يجيزه الصبي لأن القدر حين
 صدر منه لم يكن نافذاً من جهته اذ لا نفاد حالة الصبي وعدم أهلية الرأي بخلاف العبد ومولى المكاتب الصغيرة
 والحاصل أن الصغير والصغيرة ليسا من أهل العبارة بخلاف البالغ اه قال في البحر وجوابه أنه سوء أدب وغلطاً أما
 الاول فلأن المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير ومعلوم أنه من روايته عن الامام فكيف ينسب السهو
 اليه والى مقلديه واما الثاني فلأن محمد رحمه الله تعالى على لتوقفه على اجازة المولى بأنه تجدد له ولاية لم تكن وقت
 العقد وهي الولاية بالعتق ولذا انما يكون له الولاية اذا لم يكن له مولى أقرب منه كالأخ والعم قال في اركان الشريعة
 تزوج العبد ثم ملك الباقي ولكن أذن للعبد بانه أوزوج نافذته ثم مات الابن بخلاف الراهن ومولى المأذون بما
 ثم سقط الدين حيث لا يفتقر إلى الاجازة لأن النفاذ بالولاية الاصلية وحاشا له أن الولاية التي قارن بها رضا
 بتزويجه ولاية يحكم الملك وبعد العقد تجدد له ولاية يحكم الولاية فيستتر برضا لتجديد الولاية كذا في شرح
 تلخيص الجامع الكبير وكثيرا ما يمرض المخطئ على المصيبين حلبي (قوله ولو قتل المولى أمته الخ) قيد بالقتل
 لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها بوضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط نم لا يجب دفعه على الزوج
 قبل حضورها وفي الخاتبة لو أبت فلا صدق لها ما لم تحضر في قياس قول الشنخين وقيد بالسيد لان قتل غيره
 لا يسقط به المهر اتفاقاً نعم وقيد بالأمه لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العقد دون المعقود عليه
 بحر (قوله قبل الوطء) ولو الحكمي نهر (قوله ولو خطأ) أو نسبياً كما هو مقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صيبا)
 مثله المجهنون بل أولى نهر (قوله لم يسقط) لانه ليس من أهل المجازاة حلبي عن المنع (قوله سقط المهر) هذا عند
 الامام وقال عليه المهر ولو لاها اعتباراً بوجوبها احتفأ نفعها وهذا لان المقتول ميت باجله وله أنه منع المبدل قبل
 التسليم فيجازى عنع البديل كما اذا ارتدت الحرة وكما اذا قتل البائع المسع قبل التسليم والقتل في أحكام الدنيا
 جعل اتلافاً حتى وجب القصاص والدية فكذا في حق المهر وأما بدسقوطه أنه ان لم يكن مقبوضاً سقط
 عن ذمة الزوج وان كان مقبوضاً لم يرد جميعه على الزوج كذا في المبسوط حلبي عن المنع (قوله ولو صغيرة) لأن
 الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الأفعال بحر (قوله لا لو فعلت ذلك امرأة نفسها)
 لأن جناية المرأة على نفسها غير مقبوضة في حق أحكام الدنيا فشا به موتها احتفأ نفعها ولا يجرى اتلافها حتى
 ورثتها صار كما اذا قاتل اقلني فقتله فانه يجب الدية بخلاف اقطع يدي فقطعها لا يجب شيء (قوله ولو أمه) حاصل
 ما يفهم من كلامهم أن العلة في سقوط المهر بالقتل أمران معا الاول أن يكون صادراً عن المرأة الثاني
 ان يترتب عليه حكم ديني كالمذكوبي في صدر المتن وفي الأئمة غير المأذونة والمكاتبه اذا قتلت نفسها فقد

لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه
 لانه طراً حل بات على موقوف فأبطله
 والدليل يعمل العجائب وبحت الكمال هنا
 غير صائب (ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطء)
 ولو خطأ فتح (وهو مكاف) فلو صيبا لم يسقط
 على الراجح (سقط المهر) لانه المبدل كثر
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو فعلت ذلك) القتل
 (امرأة) ولو أمه

نسبوق بالقبلة والله تعالى الموفق اه حلي عن النهر (قوله ولو بلاذن الزوج) اخذ صاحب النهر من هذا أنه
 يساح لها أن تستدفع المهر ثم لا تحبل بغير اذن وهو خلاف ما بهته في البحر من المنع (قوله بلا كراهة) لما ورد من
 اباحة ذلك عن الشارع صلى الله عليه وسلم وقيل بكره (قوله حل نفسه) بشرط ثلاثة عدم تحصيلها ووجود العزل
 منه وغلبة الطلق بأنه ليس منه (قوله ان لم يعد قبل بول) بأن لم يعد أصلاً أو عاد بعد البول نهر وقد عزل ثانياً
 أبو السعود والظاهر أن النوم والمنى مثل البول في حصول الانتفاء كما ذكره في باب الغسل حلي أقول الظاهر
 خلافه لأن البول قطع مآذنه أصلاً بخلافه ما فإن باقية يخرج على رأس الذكر فيحصل به الحل والقياس على
 الغسل قياس مع الفارق فإن المصود في الغسل الانتفاء من مادة الخارج وهو يحصل بالأخراج على رأس الذكر
 والمماثلة بخلاف الطلوق وبوقيد ما وجد بخط زلمي بعد قولهم انه اذا عاد بعد البول جاز له نفسه وينبغي أن يزداد
 بعد غسل الذكر وما ذل لا احتمال العلوق بما يكون على رأس الذكر من المني فليست له (قوله وخبرت أمة)
 ولو بلا علم الزوج في الصحيح وشمل إطلاق الأمة أم الولد كما ذكره الشارح والمدة والكبيرة والصغيرة بحر
 (قوله وكاتبه) خالف زفر فقال لا خيار لها وهو ضعيف وإن قواه السكال (قوله تحت سر) وقال الشافعي رضي
 الله تعالى عنه لا خيار لها تحتها (قوله بطلقة ثالثة) متعلق بزيادة والباء للتصوير (قوله فلا مهر لها) أي ان لم يكن
 دخل بها الزوج لأن اختيارها لنفسه ما فسح من الأصل وإن كان دخل بها فالمرء واجب لسيدته لأن الدخول
 بمهر منكم فكاح صحيح فتتزوجه المسمى بحر (قوله أو تزوجهما فالمرء لسيدتها) سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل
 لأن المهر واجب بعاقبة ما ملك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله المولى بحر وهو باطلاقة شامز
 لما إذا كان العتق قبل الوطء فيشكل بما سيأتي في المسئلة التي تأمها حيث قال المولى متى قبله فالمرء له والاله
 الآن يحمل هذا الإطلاق على ما إذا كان وطئها بعد العتق أبو السعود (قوله تأخر) أي خيار العتق اه حلي
 (قوله بلوغها) وذلك لأن فسح النكاح من التصرفات المتعددة بين النفع والضرر فلا تلزمه الصغيرة وعلمك
 ولها عليها لقيامه مقامها أبو السعود من البحر (قوله في الأصح) وقيل لها خيار البلوغ ويندرج في خيار العتق
 وقدم اه حلي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاث وانما قيد به لأنه بارتداد أحدهما أو طلقه أو سببه ينفسخ
 النكاح اه حلي (قوله خبرت عند الثاني) لأنها بالعتق ملكت أمر نفسها وارتداد ذلك الزوج عليها حلي عن
 البحر (قوله خلا لثالث) فإنه قال لا خيار لها لأنه بأصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انقص الملك
 فإذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف لخواها تحت النص كافي البحر ومروءه
 بالنص قوله صلى الله عليه وسلم امرأة من أمة بنت ملكك بضعك فاختارى لمجي (قوله والجمل هذا الخيار
 عذر) كالجمل بالعتق لا شغلها بخدمة المولى فلا تتفرغ لتعلم ثم اذا علمت يطالب بما يملك على الاعراض
 في مجلس العلم كخيار الخيرة ولو جعل لها قدر على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كافي النهر وهل تستحق القدر
 أو لا أمه والظاهر أنها لا تستحقه إذ هذا من الحقوق المجردة التي لا يصح الاعتياض عنها كحق الشفعة بل أولى فله
 أبو السعود (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار لمجي (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط إذا تزوج
 عبده أمة ثم اعتقه قال لم تعلم أن لها الخيار حتى ارتد أو طلق بدار الحرب ورجعاً مسلمين ثم علمت بشيئ الخيار
 أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم كذا في الحلبي وكذا الحريرة إذا تزوجها حربي ثم اعتقت
 خبرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الإسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسحها
 بعد هارقيقة بالحكم لها قالان الكفاة في دار الحرب كاهم أو قاموا وكانوا غير مملوكين لا حد كما أتى أول كتاب
 العتاق حلي (قوله وليس هذا بحكمكم) جواب سؤال تصديره كيف حكمتم بفسح نكاح من في دار
 الحرب وأحكاماً منقطعة عنهم حلي (قوله بل قنوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة (قوله ولا يتوقف
 على القضاء) أي لا يتوقف التمرين بخيار العتق على القضاء وهذا هو الثاني من أوجه المناقشة والاول قوله
 والجمل هذا الخيار عذر (قوله ولا يطيل بسكوت) أي ولو كانت بكر ابل لا بد من الرضى صريحاً أو دلالة (قوله
 ولا ثبت لغيره) أي لغيره إذا اعتق بخلاف خيار البلوغ (قوله ويقتصر على مجلس) أي مجلس العلم فإذا قامت
 بطل ما خيار البلوغ فإن كانت بكر افاته لا يمتد إلى المجلس بل هو كحق الشفعة وإن كان للسلام أو النيب
 الصغيرة فإنه لا يطيل بالقيام بل وقته العمر ولا يطال إلا بعقد رضى صريحاً أو دلالة كما هو (قوله كخيار الخيرة)

ولو بلاذن الزوج (وعن أمة بغير اذن)
 بلاصكر راحة فان ظهر بها حمل حل نفسه
 ان لم يعد قبل بول (وخبرت أمة) ولو لم ولد
 (ومكاتبه) ولو حكم كعتقة بعض (عتقت
 تحت سر أو وعيد ولو كان النكاح برضاها)
 دفعها لزيادة المال عليها بطلقة ثالثة فان
 اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فالمرء
 اسيدتها ولو صغيرة تأخر بلوغها وأيس
 لها خيار بلوغ في الأصح (أو كانت) الأمة
 (عند النكاح حرة ثم صارت أمة) بأن ارتقا
 ولحقها بدار الحرب ثم سببها معاً فاعتقت خبرت
 عند الثاني خلا لثالث (عذر) فلو لم تعلم به
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر) فلو لم تعلم به
 حتى ارتد أو طلق فاعتقت ففسخت صح الا اذا
 خفي بالهاف وليس هذا بحكمكم بل قنوى كافي
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطيل بسكوت
 ولا يثبت لغيره ولا يثبت لغيره على مجلس كخيار

الآن منه افراس من جهة أن الفرقة في خيار العتق لا تكون طسلا كما في خيار الخيرة تكون طسلا ومن جهة
 أن الجهل بأن لها الخيار في خيار الخيرة ليس بعذر بخلاف خيار العتق بجر (قوله في السك) وهي الاحكام
 الخمسة المتقدمة بل زاد اذ هو أن الجهل بالعتق عذر بخلاف الجهل بالبلوغ (قوله تكسج عتق بلاذن الخ)
 قيد بالذبح كسكاح لانه لو اشترى شيئا بغير اذن مولاه ثم أعتقه بطل بجر (قوله عتق) بفتح أوله مبني على ما
 ولا يجوز ضمها بالنسبة للمفعول لانه لازم أبو الوالد عود عن الجوى (قوله فأجاز المشتري) السكاح الواقع عند
 البايع عزى زاده (قوله زوال المانع) أى بالعتق وذلك لان التوقف انما كان لحق المولى وقد زال نهر (قوله وكذا
 حكم الامة) أى في نفاذ نكاحها بعد عتقها وقيد بالامة لان الحرة المعتقة لو نكحت ببلادن ثم بلغت توقف على
 اجازتها وكذا المولى لا بعد اذ انقضى مع وجود الاقرب ثم انقلبت الولاية اليه توقف على اجازته منه مستأنفة
 (قوله اكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق والحاصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة
 وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها (قوله فلم تصح زيادة الملك) أى بطلقة
 ثالثة أى والخيار معلول بثبوته بذلك ومتى فقدت الملك فقد المعلوم (قوله وكذا لو اقترنا) أى بالنسبة للاجازة
 بأن اجازهما المولى معا وليس المراد ان التزوج والاعتاق واقعان معا والمعنى أن حكم مقارنة نفاذ العتق لنفاذ
 النكاح حكم ما اذا سبق النكاح ثم عتقت (قوله عتقت بموته) أى وخرجت من الثلث وان لم يخرج لم يخرج حتى
 تؤدى العماية عند الامام وعندهما يجوز ان أعتقهما فالحكم كالقنة اذا عتقت (قوله ان دخل بها زوج)
 أى فينفذ النكاح وهذا انما يصح على رواية ابن مساعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة
 من المولى ولا يصح على ظاهر الرواية لانه لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى وجوب العدة من
 المولى قبل الاجازة يوجب انفساخ النكاح (قوله تمنع نفاذ النكاح) لان النكاح وقع في عدة الفسوخ وهو فاسد
 (قوله فالمراسمي) أى ولو أزيد من مهر المثل واذا عتقت التسعة فالمرجع مهر المثل نهر وانما كان للمولى
 لانه استوفى منافع مملوكة (قوله بمنفعة ملكتها) وهي منفعة البضع ومعنى ملكها أنها صارت في تصرفها
 (قوله قنة ابنه) المراد الولد ولو أنى ولو صغيرا كافى الجوى ومفهوم القنة ما صرح به بعد قوله ولو أذى ولد أم
 ولده المنقح الخ وقيد بالابن لانه لو وطئ جارية امرأته أو والده أو جدته فولدت وأدعاء لا يثبت النسب ويدرأ عنه
 الحد بالنسبة كافي البصر (قوله فولدت) عطف على محذوف أى وانقضت مدة الحمل فولدت أو وبطل الترتيب ذكرى
 لازمانى جوى وأشار به الى أنه لو أدعاء وهي حبلى قبل الولادة لم تصح دعوى حتى تلد ولم أره بجر الآن ناد
 لاقل من ستة أشهر من وقت الدعوة نهر (قوله لم عقرها) وهو عقر واحد ولو تكرر الوطء قال النكاح مهره ثلثها
 ما يرغب به في مثلها جالا فقط وأما ما قبل ما يستأجر به مثلها فالزنا لو جاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى
 كذلك أقل مما يعطى مهر الامة ليس لبقاء بخلاف الأول (قوله ولا يحد فاذفه) لانه وطئ وطأ حراما
 في غير ملكه (قوله فاذعاء) أى عند قاض كافى شرح ابن الحلبي وأقادت الفاء أنه لا بد أن يذمه فور الولادة ولم أره
 صريحا جوى (قوله وهو حر) خرج بذلك العبد والمكاتب وخرج بالمسلم الكافر وخرج بالعاقل المجنون
 فلا تصح دعوة هؤلاء لعدم الولاية كذا في البصر (قوله ثبت نسبته) وان لم يذع الاب شبهة وان لم يصدق الابن
 قوله بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطء الخ) فلو عتقت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها
 لم تصح الدعوة لان الملك انما ثبت بطريق الاستناد الى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية الفحل من حين العلق
 الى التملك هذا ان كذب الابن وان صدقه صحت الدعوة ولا يملك الجارية كما اذا أدعاء اجنبي ويصدق على المولى
 محيط (قوله ويعملها لآخيه مثلا لا بضر) أى لاخ المالك وهو ابن الواطئ أيضا ومثله ابن ابنه كافي الحلبي وذلك لانه
 لا مانع من الاستناد في ملكهما لانه لو حصل ذلك ابتداء في طسلا كالصبي فبأنه أولى (قوله وصارت أم ولده)
 وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لحديث أم ومالك لا يكره ماؤه جزؤه فوجب
 صونه عن الضباع مال الابن وذلك بملك الجارية منع (قوله لاستناد الملك الى وقت العلق) به تبيين أن الوطء
 حلال غير أنه لا يحد فاذفه لان شبهة الخلاف في أن الملك يثبت قبل الإبلاج أو بعده مسقط لاحصائه كافي الفسخ
 (قوله وعليه فثبتها) أي ولده يوم علق كافي مسكين ولو استحقها رجل يأخذها لعقها وقيمة ولدها لان الاب
 صنائه ضرورا ويرجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون المقر وقيمة الولد لان الابن ما ضمن له سلامة الاولاد محيط

بخلاف خيار البلوغ في السكاح
 (نكح عتق بلاذن عتق) أو بآية نأجاز
 المشتري (نكح) زوال المانع (وكذا)
 حكم (الامة) ولا خيار لها (لكن)
 النفوذ بعد العتق فلم تصح زيادة الملك وكذا
 لو اقترنا بأن زوجها فمضى (وأعتقها فمضى)
 وأجازها المولى وكذا ما يدبر عتقت
 بموته وكذا أم الولد ان دخل بها الزوج والام
 ينفذ لان عتقها من المولى تمنع نفاذ النكاح
 (فلو وطئ) الزوج الامة (قوله) أى العتق
 (فالمراسمي) أى للمولى (أو بعده فلها)
 فلقا بئس بمنفعة ملكتها (ومن وطئ قنة ابنه)
 فولدت (فلو لم تلد لم عقرها) وهو تزول
 ولا يحد فاذفه (فادعاء الاب) وهو تزول
 عاقل (ثبت نسبته) بشرط بقاء ملك ابنه
 من وقت الوطء الى الدعوة ويعملها لآخيه
 مثلا لا بضر نهر بئس (وصارت أم ولده)
 لاستناد الملك لوقت العلق (وعليه فثبتها)
 ولو فقيها

(قوله لغو وساجدة بقائه) جواب عن سؤال حمله كيف أوجبتم عليه القيمة مع اضطرابه الى صون ماله
لبقاء النسل واذا كل طعام الابن مضطر الا يضمن شيئا فله لا سوينم أو عكستم وحاصل الجواب أن في كل طعام
الابن ابقا النفس وفي صون الماء ابقا النسل وبقاء النفس أعظم فاقترا فلا بد أوجبنا القيمة في صون الماء دون
صون النفس (قوله يجعله) أي للاب (قوله ويجبر) من تقية العلة (قوله لا على دفع جارية لتسرية) لانها لا دفع حاجة
الوطا القاصرة (قوله ما لم تكن مشتركة) أي بين الابن وأجنبي فتجب حصه الاجنبي من العقر وكذا لو كانت
مشتركة بين الاب والابن أو بين الاب واجنبي من الاجانب فتجب حصه الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها اذا كانت
لعدم تقديم الملك في كلها لانتظام وجبه وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذا صح
ثبت الملك في باقيها حكمه بالشروط كذا في فتح القسدير وهي مسألة محسنة فانه اذا لم يكن للوطا في نفسها شيء
لامهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه حلبي بقليل زيادة (قوله قدم الاب) لان له جهتين حقبة الملك في حصيه
بحق الثقل في نصيب ولده بجر (قوله والا فالابن) هذا يقتضي أنه اذا كانت للاب واذ عيما كانت للابن وضاده
ظاهرا ولو حال فلومع الابن فان كانت للابن قدم الابن والا فالاب لم من هذا حلبي المهم الا أن يقال ان المعنى
والأى بأن كانت للابن خاصة وقد ادعاء (قوله أم ولد) أي الابن (قوله المنى) بالنصب نفت لولد أم ولد قاله
الحلبي وهو قيد احترازي اذ لو لم يكن منقبلا كان ما شام من الولادة لا يتأتى الحاقه بالاب بوجه لان النسب
لا يقبل الانتقال ولو استولد أم الولد هل يشترط تصديق الابن له أولا كالأمة فليحزر (قوله أو مدبرته) أي ولد
مدبرة الابن (قوله أو مكاتبته) أي ولد مكاتبه الابن سواء ولدته في الكفاة أم قبلها ~~هـ~~ كذا يقتضيه الطلاقة
(قوله يشترط تصديق الابن) وهل يلزمه عقر بجزر ولا شيء عليه غير القرآن لزمه لانهم لم يخرجوا عن التدبير
والكتابة والاستيلاء (قوله وجسد صحيح) خرج به الفساد وغيره من ذى الرحم المهرم فلا بد في جميع
الاحوال له فقد ولايتهم كذا في المحيط (قوله فيه) متعلق بالكاف لانها بمعنى مثل فهي اسم يصلح لتعلق حلبي
موضحا (قوله لا يكون كالأب) حكمه كالأجنبي (قوله ويشترط ثبوت ولايته) قال في البحر وليس مراده بحال
العدم أن يكون الاب معدوما وقت الدعوة فقط لانه يشترط أن يكون معدوما وقت العلوق أيضا فينتد
يشترط أن تثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو أتت بالولادة لقل من ستة أشهر من وقت انتقال
الولاية اليه لم تنع دعواه لما ذكرنا في الاب اه (قوله ولو فاسدا) لان افاسد ثبت فيه النسب فاستغنى عن تقديم
الملك (قوله ولو بالولاية) أي على الصغير كان كانت جارية لولده الصغير أو الجنون فترجها (قوله لم نصر أم ولد) لان
الكاح لما جاز صار ماؤه مصونابه فلم يثبت ملك الامين فلا تصبر أم ولد ولا قيمة عليه فيها ولا في ولدها لانه
لم يملكه ما وعليه المهر لالتزامه بالنكاح والولد حر لانه ملك أخاه فعنت عليه بالقرابة وقوله في التعليم لان
النكاح لما جاز الخ لا يظهر في الفساد واختلف في الولد قبل يعتق قبل الانفصال واستوجه الاتفاق لان
الولد حدث على ملك الاخ من حين العلوق فكامل ملكه عنت عليه وقيل بعده واستظهره صاحب البحر وأقره
اخوه لانه لا يملكه من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا شذ أنه
لا قدرة له بدعي التصرف في الجنين قبل الوضع يبيع أو هبة وان صح الإصا به واعتاقه ثمرة الخلاف أنه
لومات المولى وهو الابن يصير الولد على الأقل من ورثته لا على الثاني (قوله ومن الحيل الخ) قال في الاشياء اذا
أراد أن يطأ جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت منه بيها لانه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالولد أحرار ولا تكون
أم ولد اه قلت الا أنه يمنع من الرجوع في تلك الهبة فلا تعود له ثمرة لخروجها عن ملكه أصلا ولم يذ كر صاحب
الاشياء غير هذه ودخل تحت قول الشارح أن يملك أمه لطفه به ما منه بالقيمة أو أقل (قوله ولو وطئ جارية
امرأته) مفهوم قوله سابقا فانه (قوله لا تصديق المولى) أي في أنه أحلها له وأن الولد منه فان صدقه
في الامرين جبه ما ثبت النسب والا فلا بجر (قوله فلا كذب) أي مالك الجارية (قوله ثم ملك الجارية) أي
المستولدة (قوله ثبت النسب) وبصير الولد حر أو هي أم ولده معاملة له باقراره قال في البصرة ما ركن زني بجارية
غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه (قوله برقيق) ولو مكاتب أو مدبرا (قوله الحر
المكاتب) صفتان للمولى وأخرج بالحر المكاتب لعدم جواز الاعتاق منه ولو على مال كذا ذكره المحقق
في أحكام المكاتب وبالمكاتب العبي ولو أذونا فلم يثبت البيع بهذا الكلام اكونه ليس أهلا للاعتاق بجر وفيه

لغو وساجدة بقائه نسله عن بقائه ولده
يجعل له عند الحاجة الطعام لا الوط ويجبر
على ندقة أبيه لا على دفع جارية لتسرية
(لا عقره ولا قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة
فتجب حصه الشريك وهذا اذا دعاه وحده
فلومع الابن فان شربك يكتن قدم الاب والاب
فالا بن ولو ادعى ولده أم ولد المنى أو مدبرته
أو مكاتبته شرط تصديق الابن (وجسد صحيح
كتاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون
ورق فيه) أي في الحديث ~~هـ~~ كم المذكور
لا يكون كالأب (لا قبله) أي قبل الزوال
المذكور ويشترط ثبوت ولايته من الوط
الى الدعوة (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)
ولو بالولاية (ولو لم نصر أم ولد) لتولده
من نكاح (ويجب المهر لا القية ولدها حر)
الملك أخيه ومن الحيل أن يملك أمه لطفه
ثم يتزوجها (ولو وطئ جارية امرأته أو ولده
أو جده فولدت وأدعاه لا يثبت النسب الا
بتصديق المولى) فلا يملك كذب ثم ملك الجارية
وقضا ما ثبت النسب وسجي في الاستيلاء
(قوله ثم تزوج برقيق) قالت اولي زوجها
الحز المالك

وسلم واختلاف العلماء في حديث أحباهما أو إيهما من مضعف ومن معصم وهل يمكن الجمع بين الاقوال أم لا
فما سهره العنكرة حتى مال على السراج فأحرقه فلما كانت صبيحة ذلك الليلة أتاه رجل من الهند يسأله أن يضيغه
فتوجه إلى بيته فزفي أثناء الطريق على رجل خضرى قد جلس باب خزانة تحت حانوت به أمواز منه وبقي
آلات البيع فقام هذا الرجل حتى أخذ بعنان دابة الشيخ وقال له نعم

أمنت أن أبا النسبي وأنته • أحباهما إلى القدر البارى
حتى لقد شهدته برسالة • صدق تلك كرامة المختار
وبه الحديث ومن يقول بضعفه • فهو الضعيف عن الحقيقة عارى

ثم قال خذها إليك أيها الشيخ ولا تسهر ولا تعب نفسك متفكرا حتى يحرقك السراج ولكن امض إلى المحل
الذي أنت قاصده لتأكل منه لقمة حراما نهيت الشيخ لذلك ثم طلب الرجل فلم يجده فاستخبر عنه جيرانه من أهل
السوق فلم يعرفه منهم أحدا وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل أصلا ثم أن الشيخ رجع إلى منزله
ولم يجد أراجله لمدى لما سمعه من مقالة هذا الأستاذ (قوله لا من سفاح) وهو التسامح والمساخنة فجور قاموس
(قوله كعدم شهود) وكالتكاح في العدة (قوله عند الامام) وعند صاحبيه نكاحهم من غير شهود جائز ولا
يجوز إذا وقع في العدة (قوله حرمة الحل) أي لكون الحل محرما (قوله ويحد فاذنه) يعني لو أُلِمَ ففقدته انسان
يحد على من البحر (قوله لا يوارثون) أي بهذا السبب وأما بالتب فيتوارثون أبو السمود (قوله على
خلاف القياس) والقياس يقتضى عدم الارث لانهما أجنبيان (قوله مطلقا) أي ما يسمى محصيا عند الإطلاق
التكاح المعتبر شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى محصيا لا مطلقا بل بالنسبة لهم اهـ على (قوله أدنى عدة
كافر) قيد بعدة الكافر لأن نكاح الكافر كافر في عدة المسلم فاسد إجماعا ويكون المتزوج كافر لأن المسلم
لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكرا بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يبرأ أو قال لا النكاح باطل
قال صاحب النهر ويذهب أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتقد وجوبه لأن القول به عدم
وجوبها في حق الكافر مقيد به كونه لا يدينونها اهـ وأفاد المصنف أنه لا عدة من الكافر لا كافر فلا تثبت
للكافر المطلق الرجعة ولا نسب ولدها إذا أتت به بعد الطلاق لاقول من ستة أشهر وقد ذكر الحكم الثاني صاحب
المحيط وجرى عليه الزباني وقيل يجب لکن الضعفاء لا تمنع صحة نكاح الثاني كالاستبراء يجوز تزويج الأمة
في حال قيام وجوبه على السيد والاول الباقى قاله صاحب النهر (قوله معتقدين ذلك) أي معتقدين جوازه
أما لو لم يكن جائزا بان أهنة داو وجوبها يفرق إجماعا قال الكمال فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا
يعتقدونه لأن المضاف إلى تبين الدار الفرقة لانتفى العدة من قول ابن الكمال وفيه أن الشرط جوازه في دين
الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لا هل محله وبغاذ كراسا قط ما نظريه الحوى تبع العزى زاده
وتبعهما أبو السعود في كلام ابن الكمال فليراجع (قوله أقر عليه) سوء أو سلم أو سلم أحدهما ترافعا وترافع
أحدهما وقال أبو يوسف ومحمد لا يقرآن على النكاح في العدة وفي الهندية عن الكمال ان الخلاف بينهم فيما إذا
كانت المرافعة أو الاسلام والمدة قاطعة أما إذا كان بعد انقضائها فلا يفرق بالاجماع اهـ (قوله لا أنا من نا الخ)
هذا التعليل لا يظهر فيما إذا ترافعا وما كافر ان أمابه الاسلام فعلته كافي البصر أن حاله حالة البقاء والشهادة
ليست شرط فيها واكد العدة لا تنافيها حالة البقاء كالتسكوة إذا وطئت بشبهة (قوله محرمين) بأن كانت أمته
أو أخته ومثل المحرمين الجمع بين المحارم أو النكاح كافي الهندية (قوله فرق) أي والعقد صحيح وقبل فاسد وفائدة
الخلاف تطهير وجوب النفقة وفي سقوط احصائه بالدخول فيه فعلى الصحيح يجب ولا يقطع حتى لو أُلِمَ ففقدته
انسان يحد ولكن لا يوارثان فيه اتفاقا كذا في الجرويه يضعف ما في الفقه الثاني أنها يتوارثان اهـ قال
البرجندى وظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البينة بالاسلام وقال قاضى خان تين بدون تفریق القاضى ذكره
في الفتية أبو السعود (قوله لعدم الحلبة) أي لأن الحل غير قابل لبقاء النكاح لمكان المحرمية (قوله لا يفرق) ان أبى
الآخر حكم الاسلام هندية (قوله لبقا حتى الآخر) أشار به إلى الفرق بين مراضة أحدهما واسلامه ووضع
في البحر فقال لأن استحقاق أحدهما لا يطل بمرافعة صاحبه إذ لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد الآخر لا يعارض
اسلام المسلم لأن الاسلام يعمل ولا يعلی اهـ (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمراضة أحدهما لا

لا من سفاح (و) الثاني ان كل نكاح جرم
بين المسلمين فقد شرطه كعدم شهود (يجوز
في حقهم اذا اعتقدوه) عند الامام (ويقرآن
عليه بعد الاسلام) الثالث ان كل نكاح
حرم حرمة الحل (كعدم) يقع جائزا وقال
مشايخ العراق لا بل فاسد والاول أصح
وعليه يجب النفقة ويحد فاذنه وأجروا
أنهم لا يوارثون لان الارث ثبت بالنص
على خلاف القياس في النكاح الصحيح
مطلقا فيتم من له ابن ملك (أسلم المتزوجان
بلا) إجماع (شهود أدنى عدة كافر معتقدين
ذلك أقر عليه) لا أنا من نا تبركهم
وما يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان الذين
أسلموا (محرمين أو أسلم أحدهما) القاضي
ترافعا البنا وهما على الكفر فرق (القاضي
أو الذي حكماه) بينهما (أهدم الحلبة
(وبمراضة أحدهما) لا يفرق البقاء حتى
الآخر بخلاف الاسلام لان الاسلام يطل
ولا يعلی (الا اذا طلقها ثلاثا وطلب

التفريق

(قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلاقات الثلاث قاطعة لثلاث
النكاح في الايمان كلها بجر (قوله كالمواثيق) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد مراعاة قول الشارح
بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة (قوله من غير عقد) وذلك لان المانع طلاق والتمتع ينعقد كون
الطلاق من غير النكاح والوطء بعده حرام في الايمان كلها يحدون به نهر أى بالوطء بعده ومحل الحدان لم ينعقد
شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال في مسئلة الطلاق الثلاث الاتية (قوله
أو تزوج كناية في عدة مسلم) والتفريق هنا لصيانة ماء المسلم نهر وغيره (قوله أو تزوجها الخ) هذا مخالف لما نقله
صاحب البحر عن الاسيحي صاحب الهندية عن السراج من أنه اذا جسد عليه عقد النكاح من غير أن
تزوج باشر فلا تفريق وان لم يجسد النكاح ففرق بينهما وان لم يترافعا وسوى في المحيط في التفريق بينهما اذا جسد
نكاحهما أم لا (قوله خلافا للزبلي) حيث جعل مسئلة الطلاق الثلاث والجمع بين المحارم أو الخمس في حكم
نكاح المحرم وهو أنه اذا أسلم أو أسلم أحدهما أو ترافعا للثلاث لا بمرافعة أحدهما عند الامام وعندهما النكاح
باطل فأفاد أن الامام يعتبر المرافعة منه في الطلاق الثلاث (قوله والحاوي) أى القدسي وظاهره أن صاحب
الحاوي صرح بمسئلة المرافعة في الطلاق الثلاث وليس كذلك وعبارته كما في النسخ ومن تزوج من المشركين امرأة
من محارمه أو في عدة غيره أو جمع بين خمس نسوة في عقد واحد أو جمع بين أختين وذلك جائز في دينهم فانه يخلى
بينهم وبين ذلك ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يفرق واذا ترافعا وافرقت بينهم
بالاجماع اه قال المصنف وهذا يقتضى ما ذكرناه من الزبلي ومراعاة به جريان الخلاف بين الامام وصاحبيه
في مسئلة الجمع بين المحارم أو الخمس المذكورين بعدم مسئلة الطلاق وليس مراد المصنف أن التقوية تنسحب
على مسئلة المرافعة ثلاثا لعدم ذكرها في عبارة الحاوي ففهم الشارح أن التقوية راجعة الى الجيع (قوله
المجوسيين) الحاصل أنهم ما أن يكونا ككافرين أو مجوسيين أو أحدهما ككافيا والآخر مجوسيا وهو صادق
بصورتين فهي أربعة وكل من الاربعة اما أن يكون المسلم الزوج أو الزوجة فهي ثمانية منها مسئلتان لا يعرض
الاسلام فيهما على الآخر وهما ما اذا كانت المرأة ككافية والزوج ككافي أو مجوسي والمسلم هو الزوج والباقية
مرادة هنا بجر (قوله أو امرأة النكاحي) اما اذا أسلم زوج الكفاية فان النكاح يبق بلواز التزوج بها ابتداء (قوله
عرض الاسلام على الآخر) وذلك لتحصل مقاصد النكاح بالاسلام وتثبت الفرقة بالابا لا بالاسلام لانه طاعة
فلا يصلح سببا للفرقة وأضاف الشافعي رضي الله تعالى عنه الفرقة اليه (قوله فيها) أى فقد انصف بالصفة الحسنة
التي يبق معها النكاح (قوله بأن أبي أوسكت) ظاهره أن الحالتين متساويتان والذي في البحر عن الذخيرة أنه
اذا صرح بالابا لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض عليه
الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث اه (قوله ففرق بينهما) ولو لم يفرق بينهما فهي امرأته حتى يجب كمال المهر
بجونه قبل الدخول وانما لا يتوارثان لان المانع الكفر (قوله اتناقا) منها ومن أبي يوسف (قوله على الاصح) مقابله
ما يصح عن أبي يوسف أن اباه لا يصح كمالا تصح ردة (قوله فيما ذكر) من الاسلام والابا والسكوت (قوله
والاصل) في مقام الله لما قبله (قوله أى غير غير المميز) لم يبينوا هنا باى شيء يكون ميمزا والظاهر أنه وقت عقده
الايمان (قوله لعدم نهايته) أى لعدم العلم بانتهائه فلا فائدة لا تتأخر زواجه (قوله فأيهما أسلم) سواء كان الاب أم
الام لأنه ينبع من أسلم منهما (قوله فان لم يكن له أب) أراد بالاب ما يشمل الام أيضا نظر القليل المذكور في المتن
فيفيد أنه لو كان له أب فقط عرض على الاب وكذا لو كان له أم فقط اه جلي ونظر هل الاجداد والجدات في حكم
من ذكر فليحذر والمقصود عليه في الصغير أنه يتبع أحد الابوين ولا يتبع الجد وهذا من أوجه المخالفة بين الاب
والجد وقصود المسئلة هنا الجنون (قوله نصب القاضي عنه وصيا) أطلقه فشمع المسلم والتمتع (قوله يبق
نكاحها) كالموتودت أو تجتبت زوجة النصراني لان الكفر كله له واسدة اليه أشار في البحر (قوله لانها كناية
ما لا) له لقوله ببق نكاحها والاوى ذكره بلفظه أى والكفاية تصلح منكوسة لمسلم (قوله طلاق) أى بان حتى
لو أسلم الزوج بعد لايك الرجعة كما في أبي السعود وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليهما ان كان دخل بها لان
المرأة ان كانت هي التي أسلمت فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة ونصب لها النفقة ما دامت
فيها لان المانع جاء من جهته وان أسلم هو فقط يجب أيضا وان لم تعتقد وجوبه لان العدة حق الزوج وحقوقنا

فانه يفرق بينهما) اجماعا (كالمواثيق) اجماعا
معها من غير عقد أو تزوج كناية في عدة
مسلم أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها
ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير
مراعاة بجر من الميسر خلافا للزبلي
والحاوي في اشتراط المرافعة (واذا أسلم
أحد الزوجين أو وسيع أو امرأة النكاحي
مرض الاسلام على الآخر فان أسلم) فيها
(والا) بأن أبي أوسكت (فرق بينهما ولو كان
الزوج (صياحبا) اتناقا على الاصح
والصية كالمسي) فها ذكره والاصل أن كل
من مع منه الاسلام اذا أتى به مع منه
الابا اذا عرض عليه (ويقتصر على) أى غير
(غير المميز ولو كان (مجنونا) لا يقتصر لعدم
نهيته بل (يعرض) الاسلام (على أبويه)
فأيهما أسلم تبعه فبقى النكاح فان لم يكن
له أب نصب القاضي عنه وصيا في قضى
عليه بالفرقة باقائه عن البندى عن روضة
العلماء لا زامه (ولو أسلم الزوج وهي
مجوسية فتودت أو تنصرت ببق نكاحها
كالموتودت في الابتداء كذلك) لانها كناية
ما لا (والتفريق) بينهما (طلاق) فينقص
العدد (لو أبى لا لو أبى) لان الطلاق لا يبيح
من النساء

لا بطل بدياتهم ولا تنفسه الا ان المنع من جهته او وجب كل المهر في المدخول به او نكحه في غيرهما ان أبي
وان أبت فلا شيء الا للوطورة لان غير الموطورة فوقيت المبدل قبل تأكد البطل فاشبه الردة والمطاهرة اه واعلم
أن القاضي يقوم مقامها في التفرق على أنه فسخ ومقاسمه على أنه طلاق فهو نائب عن كل منهما فيما اليه وقال
أبو يوسف لا يصح كون طلاقاً في الوجهين (قوله وأباً المميز) أي تفرق القاضي بسبب الأب أو الأخت لا باليس
بطلاق حلي (قوله وأحد أبوي الجنون) فيه أنه باسلام أحدهما يعني النكاح كما تقدم في ذى اسقاط لفظه أحد
الا أن تفرق المسئلة في وجود أحد الأبوين فقط وفيه بعد حلي وإذا كان الأبوان مجنونين وهو غير مجنون فيفرق
القاضي بينهما اتفاقاً بغير بقليل زيادة (قوله في الأصح) وقبل أنه من أحدهما فسخ أفاده أبو السعود (قوله
حيث يقع الخ) حذيفة تعذر (قوله وفيه نظر) أي في قولهم يقع الطلاق من صغير ومجنون (قوله وهو عليهما)
أي فهو بغير اختيارهما كإقضاء عليه بضمان ما أتلفه وفيه أنه انما كان أباً طلاقاً لأنه ما فات الامساك
بالمعروف وجب التسريح بالاحسان وناب القاضي مناه فكان تفرق القاضي بآبائه بطريق النيابة عن المميز
وأحد أبوي الجنون وفعل النائب ينسب الى المنوب منه لا محالة فكان الطلاق واقعهما حكماً أبو السعود
وفيه أن القاضي حاكم لا نائب (قوله كالأورث قريبه) فإنه يعق عليه كأي المنع فهو ايقاع من الشارع عليه
لا ايقاع منه (قوله ولو قال الخ) هو من المشبه به ومحل التشبيه الصورة الثانية (قوله لم يقع) لان الطلاق يعقب
وقوع الشرط وهو الجنون وفي حنبه لم يكن مكلفاً (قوله وقع) لانه ملق الطلاق على دخوله وقد وجد وهو من
باب الوقوع لا ايقاع كأي البصر والمنع فقد أضاف الطلاق في الاولى الى حالة تأتي وقوعه بخلاف الثانية (قوله
أي أحد الجوسعين) تقدم مرجع الضمير معنى في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية الخ (قوله وأمرأة الكتابي)
مفهوم قوله ولو أسلم الزوج الكتابية فهي له (قوله كالبر المملوك) قال في الترمذي في أن يكون مملوك يدار بحرب
ولا اسلام ملحقا بدار الحرب كالبر المملوك لانه لا يهر لاحتد عليه فاذا أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت البيئونة
على مضي ثلاث حيض أخذ من تعليمهم بتعذر الرض لعدم المولاية وهل حكم البر المملوك في غير هذه حكم دار
الحرب حتى لو خرج اليه الذمي صار حرياً وانقض عهد واذ اخرج اليه الحربى وعاد قبل اصاله داره ينقض
أمانه ويحرم ما معه يحترق (قوله لم تنب حتى تحيض الخ) أفاده توقف البيئونة على الحيض أن لا تسر لو أسلم قبل
انقضائها فلا بيئونة ولم يبين صفة البيئونة هل هي طلاقاً أو مضي لا اختلاف فيها في السير أنه طلاق عند الامام
ومحمد لان انصرام هذه المدة جعل بدلاً عن قضاء القاضي والبدل قائم مقام الاصل وعند أبي يوسف فسخ وبجث
في البصر أن المسلم ان كانت المرأة فهي فرقة بطلاق وان كان الزوج فهي فسخ ونكح الوجه فيه وتفرقه
أبو السعود بوجهين أحدهما يلوح ردة ظاهر اجمع كل واعلم أنه لا عدة عليها بعد الحيض أو انقضاء المدة أمان كان
المسلم هو فبالتفاق وان كانت هي فكذلك عند الامام خلافاً لهما ومال الطحاوي الى قولهما (قوله أو تحيض
ثلاثة أشهر) ان كانت لا تحيض لصغر أو كبر كما في البصر وان كانت حامل لا تحيض حملها - ابي عن القهستاني
(قوله قبل اسلام الاخر) أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فعمل ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار
الحرب أقام الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام ففعله أنه عالم بحقه في دار الاسلام فإنه لا يرض الاسلام على
المصر سواء خرج المسلم أو الاخر لانه لا يقضى اثنان ولا عليه محيط (قوله إقامة لشرط الفرقة) أي في الطلاق
الرجعي وهو مضي المدة قاله أبو السعود وقيد بالرجعي لان الفرقة تحقق في البائن بعد ايقاعه ولو في العدة
الأتري أنه لا يجوز نكاح المبانة الا بعد جديد (قوله مقام السبب) أي سبب الفرقة وهو الاباء ومقام بضم الميم
لانه من أقام حلي زيادة (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه الحيض أو الثلاثة أشهر بعدة (قوله لدخول غير
المدخول بها) أي في هذا الحكم ولا عدة لها ولو كانت عدة لا ختمت بالمدخول بها (قوله ولو ما لا) راجع الى قوله
الكتابية (قوله كما تر) أي في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية فتتوأت وتنتصر بتي نكاحها (قوله فهي له) لان
الجسم التزوج به البتة ما قبله أسهل أبو السعود (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعد شخصهما
وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على دليل الرجوع بل على دليل القرار والسكنى حتى لو دخل الحربى
دلتها بأمان لم ينز زوجها لانه في داره حكماً الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالبي) وقال الامام الشافعي رضى الله
تعالى عنه ان الفرقة بالبي لا بالتباين ويحصل هنا أربع صور الاولى اتفاقية وهي ما لو خرج الزوجان اليانها

(واباء المميز) أحدهما أبو الجنون طلاق
في الأصح وهو من أغرب المسائل حيث
يقع الطلاق من صغير ومجنون زباني وفيه
تفرد الطلاق من القاضي وهو عليهما الا منهما
فليس بأهل للايقاع بل للوقوع كما لو رث
قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن
لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها
مجنوناً وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد
المجوسيين أو امرأة الكتابي (ثمة) أي في دار
الحرب وملحق بها كالبر المملوك (لم تنب حتى
تحيض ثلاثاً) أو تحيض ثلاثة أشهر (قبل
تحيض ثلاثاً) إقامة لشرط الفرقة مقام
اسلام الاخر إقامة لدخول غير المدخول
السبب وليست بعدة لدخول غير المدخول
بها (ولو أسلم زوج الكتابية) ولو ما لا كما تر
(فهي له) المرأة (تبين تبين الدارين)
حقيقة وحكما (لا بالبي)

ذمين أو مسلمين أو مستأمنين ثم أسلم أو صار ذميين لا تقع الفرقة والثانية اتفاقية أيضا وهي ما لو سبي أحدهما
وأخرج إلى دارنا تقع الفرقة عند التباين وعنده السبي والثالثة خلافية وهي ما إذا خرج أحدهما إلى دارنا
أو ذميا أو مستأمنًا ثم صار بأحد الوصفين فعندنا تقع الفرقة فإن كان هو الرجل حل له التزويج بأربع في الحال
وباختصار أنه الحرة إذا كانت في دار الإسلام وعنده لا تقع والرابعة خلافية أيضا وهي ما إذا سبي الزوجان
معاً فعنده تقع فلا سبي أن يأتيا بعد الاستبراء وعندنا لا لعدم التباين (قوله فلو خرج أحدهما) هذه خلافية
(قوله وأخرج مسيبيا) هذه اتفاقية (قوله وأدخل في دارنا) ذكره لأنه لا يتحقق السبي إلا به (قوله كالمرقي)
ولهذا لو التحق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموقى ولا يشرع السكاح بين الحلي والميت أبو الهود (قوله أو ثم
أسلم) أي أو مستأمنين ثم أسلم (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط اختلاف الدارين حقيقة وحكما
(قوله لم تب) لأن الزوج حينئذ ما في دار الإسلام وفيه اتحاد الدارسة فحقه وحكما وفي دار الحرب وفيه اتحاد
الدار - كما هو - حلي وفيه أن الذم لا يمكن من دخول دار الحرب (قوله ولو نكحها) أي نكح المسلم حرية في دار
الحرب (قوله بآنت) لا خلاف الدارين حقيقة وحكما (قوله وان خرجت قبله لا) لأنها صارت من أهل دار الإسلام
بالتزام أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تباين اه وهذا غلط يظهر إذا
خرجت ذمية والكلام أعم (قوله وما في الفتح عن المحيط تحريف) قال في التهر وفي المحيط مسلم تزوج حرية في
دار الحرب فخرج بها رجل إلى دار الإسلام بآنت من زوجها بالتباين فلو خرجت بنقسم قبل زوجها لم تب لأنها
صارت من أهل دارنا بالترامها أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تباين قال
في الفتح بعد ذلك يريد في الصورة الأولى إذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحق التباين بينهما وبين زوجها
حينئذ حقيقة وحكما ما حقيقة فظاهر وأما حكمها فلا نها في دار الحرب - كما زوجها في دار الإسلام قال
في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكمها فلا نها في دار الحرب حكما بآنت اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى
الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك إذا تمكن من
الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فإذا الذي فيه مسلم تزوج حرية كآية في دار الحرب فخرج عنها الزوج
وحده بآنت ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبن وعلمه بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة
صاحب الفتح تحريف والصواب ما أحسنك حابي (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المأجرة التاركة دار الحرب إلى
دار الإسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بجر (قوله حائلا) هي غير الحلي
(قوله بلا عدة) أي عند الإمام وقال عليها العدة (قوله فيحل تزوجها) يعني حالا (قوله على الاظهر) لأنه إذا ظهر
القراض في حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً ودوى الحسن من الإمام أن العدة صحيحة والوطء
حرام حتى تضعه وما ذكرنا من التعليل أولى مما ذكره الشارح من التعليل لأنه يقتضي صحة العدة مع حرمة الوطء
وهو رواية الحسن (قوله فلا ينقص عدا) أي عدد الطلاق فلوارتد مرة أو حذوا الإسلام في كل مرة وجدد
النكاح على قول الإمام فحل امرأته من غير أصابة زوج ثان كما في الخمانية وإنما كانت فسخاً ولم تكن طلاقاً لأن
الردة منافية للنكاح ككونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذر أن يجعل طلاقاً بجر (قوله بلا قضاء) أي
وبلا ضئ ثلاثة قروء في المدخول بها كما في المنع (قوله ولو حكما) كالتحليل بها خلعاً صحيحة منع (قوله كل مهرها)
مطافئ سواء ارتد أو ارتدت (قوله لتأ كده به) أي لتأ كدها بالوطء ما أخذ من الموطوءة (قوله أو المتعة)
ان لم تكن تسعة (قوله لو ارتدت) قد في قوله ولو غيرها نصفه فقط حلي (قوله وعليه نفقة العدة) وتعتد بثلاث
حيض لو حرة عن نحيض وثلاثة أشهر لو أيسة أو صغيرة وبوضع الحمل لو كانت حاملاً لو دخل سواء ارتد أو ارتدت
بجر والمراد أن عليه نفقة العدة بأنواعها إذا كانت الردة منه (قوله والنفقة) أي نفقة العدة في المدخول بها أما
غير المدخول بها فلا عدة عليها فإذا كانت موطوءة وارتدت فلا يجب لها شيء من أنواع النفقة إلا السكنى (قوله
لحمي الفرقه منها) على لقوط المهر (قوله استحصانا) ولا يرثها قايماً وهو قول زفر (قوله وصرت حواشي زفرها
خسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فإن نهاية تعزير الحرة عده خمسة وسبعون وعند هذه تسعة وثلاثون
قال في الحاوي القدسي ونقول أبي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعنى في نهاية التعزير قول أبي يوسف
سواء كان في تعزير المرتدة أم لا (قوله وعلى تعزير النكاح الخ) فكل قاض أن يجسد النكاح بمهر يسير

فلو خرج أحدهما (البنا مسلمان) أو ذميا
أو أسلم أو صار ذميا في دارنا (أو أخرج
مسيبيا) وأدخل في دارنا (بآنت) بتباين الدار
إذا حل الحرب كالمرقي ولا نكاح بين حلي
وميت (وان سبي) أو خرجا البنا (معاً) ذميين
أو مسلمين أو ثم أسلم أو صار ذميين (لا)
تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسبية
منكوحه مسلم أو ذميا لم تبين ولو نكحها ثمة
ثم خرج قبله بآنت وان خرجت قبله لا وما
في الفتح عن المحيط تحريف (ومن هاجرت
البنا) مسلمة أو ذمية (حائلا بآنت بلا عدة)
فيحل تزوجها أما الحامل فحتى تضع - على
الاظهر - لا لآلة بل لسفل الرحم حتى الغبر
(وارتد أحدهما) أي الزوجين (فمنع)
فلا ينقص عدا (عاجل) بلا قضاء
(فالموطوءة) ولو حكما (كل مهرها)
لأ كده به (ولغيرها نصفه) لو سبي أو
المتعة (لو ارتدت) وعليه نفقة العدة
(ولانق) من المهر والنفقة سوى السكنى
به بقى (لو ارتدت) لحمي الفرقه منها قبل
تأ كده ولو ماتت في العدة ورثها زوجها
المسلم استحصانا وصرت حواشي زفرها خسة
وسبعين وتعزير على الإسلام وعلى تعزير

النكاح

رضيت أم لا وتنتج من التزوج بغيره بعد الإسلام قال في البحر ولا يخفى أن عمله ما إذا طلب الأول ذلك أما إذا رضى
 بتزوجها من غيره فهو صحيح لأن الحق له وكذلك لو لم يطلب تجديد النكاح واستقر ساكناً لا يجتده القاضي حيث
 أخرجه من بيته اهـ (قوله زجرها) يؤخذ منه أن عمل ما ذكر إذا قصدت بالردة المفارقة ونحوها وهو صحيح
 ما في الهندية حيث قال فيها ولو أجزت كلمة الكفر على لسانها مغايظة لزوجها وأخرجها نفسها من حالته
 أو استجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فقير على الإسلام ولكل قاض أن يجدد النكاح
 بأدنى شيء ولو زيد بنار ورضيت أو سخطت وليس لها أن تزوج إلا بزوجه وأخذ به الهندواني وقال أبو الليث وبه
 نأخذ اهـ قطاهر التقييد بما ذكره أنه الوارثت جهلاً لا تعطى هذا الحكم (قوله كديار) يعني به أقل المهر (قوله
 برقتها) متعلق بالفرقة (قوله زجر أو تبسرا) يؤخذ منه استواء العادة للردة والجاهلة في هذا الحكم وهو عدم
 الفرقة (قوله قال في التهر والافتاء بهذا أولى الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتاء بما اختاره بعض أئمة بلخ أولى من
 الافتاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المشاق في تجديد ما فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحصى
 وقد كان بعض مشايخنا من علماء العجم اعلى بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيراً ثم تكبر عن التجديد تأتي ومن
 القواعد المشقة تجلب التبهير وأما الميسر لكل عسير (قوله بما في النوادر) وهي ما يأتي من قوله وحاصلها الخ
 حلي (قوله ومن تصفح) أي قدش واطلع (قوله وتكون فيما للمسلمين) ظاهره ولو أسلمت بعده لأن الإسلام الرقيق
 لا يخرج من الرق (قوله ويشتريها الزوج) أي أن لم يكن مصر فابدل المقابلة قال صاحب القنية وصاحب
 خزائن الفتاوى والسرخسي لو أفتى مفت بهذه الرواية خصها بهذا الأمر لأبأس به (قوله ولو استولى عليها
 الزوج الخ) بحث لصاحب البحر خرج على هذه الرواية والظاهر أن ذلك محمول على ما إذا كان مصرفاً (قوله
 تكون كالم ولد) ذكر في الخاتمة أن أم الولد إذا ارتدت وطقت بدوا الحرب ثم سببت ثم ملكها السيد بعد كونها أم
 ولده فأومىة الولد تتكرر بتكرار الملك (قوله ونقل المصنف الخ) استثناس لاستدلال وذلك لأن الغالب من حال
 الناحية وقوع الردة (قوله فضر بها بالردة) هي بكسر الدال التي يضرب بها وبالضم الواو العظيمة قاموس
 ولم يضرب صلى الله عليه وسلم يده مدة حياته خادماً ولا عبداً ولا أمة أبو السعود عن الأياري (قوله ومن هنا)
 أي أخذ الفقيه من قول عمر أنه لا حرمة لها الخ (قوله والذراع) آل الجنس والمناسبات للذي قبله صيغة الجمع
 (قوله كيف غفر) أي على هؤلاء النسوة وعوراتهن بادية (قوله فقال) تكرار مع قال الأولى (قوله لا حرمة لهن)
 أي لا احترام لهن فلا حرمة في المرور عليهن وهن بهذه الصفة (قوله كأنهن حريات) أي والحريات رقيقسات
 والراس والذراع ليس بعورة للرقيق وفيه أن الشك لا يقتضي حل النظر اليهن فإن المارد من قوله كيف تترى مع
 النظر والافارور مع غض الطرف ليس به نوع أصلاً ولم يظهر وجه الاختلاف من قول عمر رضي الله تعالى عنه فإنه
 امتد في قوله ذلك إلى باب وهو الناحية وهنا لا سبب بسط حرمتهن فتأمل (قوله بأن لم يعلم السبق) الأولى
 ما في المنع حيث قال والمراد بقوله ارتد ما هو أعظم من أن يعلم أنها ارتد أبكلمة واحدة أو لم يعرف سبق
 أحدهما على الآخر (قوله كالغرق) فإنه إذا لم يعلم سبق أحدهما لم يزلن منزلة من ماتوا معاً ولا يرث أحد
 منهم الآخر فانتشبه في أن حالة الجهل بالسابق كحالة المعصية وارتد أحدهما ما كان سجد الصم أو ألقيا مصفا
 في قاذورة معاً (قوله كذلك) أي ما على نحو ما قبل في ردتهما (قوله استعسانا) وفي القياس تقع الفرقة بينهما
 وهو قول زفر لأن ردة أحدهما منافاة للنكاح فردتهما أول أبو السعود (قوله وفسدان أسلم الخ) لأن ردة
 أحدهما منافاة للنكاح أيضاً فكذلك إيقامه (قوله قبل الآخر) عرف منه بينهما بما لا يوجب أحدهما مرثداً
 بالأولى نهر (قوله لو المتأخرى) لأنها أسقطت عنها متأخر ما عن الإسلام وقبيل بقوله قبل الدخول لأنه بعد
 الدخول لا يسقط شيء مطلقاً كذا في البحر (قوله فنصفه) أي أن كان مسمى أو متعة أن لم يكن (قوله والولد يتبع)
 سواء كان ذكراً أو أنثى والمراد الذي لا يعقل الإسلام ولا يصفه فاللام للعهد ما لو عقل الإسلام ووصفه صار
 مسلماً بالاصالة فهو متأنى عن المحيط وغيره (قوله يتبع خبر الأبوين ديناً) هذا يتصور من الطرفين في الإسلام
 المعارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتعريق أو بعده في مدة يثبت
 النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل أسلام أحدهما فإنه بالإسلام أحدهما يصير الولد مسلماً وأما في الأصل
 فلا يتصور إلا أن تكون الأم كائنة والأب مسلماً نهر وكل لا يشمل تبعية الولد لآبائه المرتد إذا كانت أمه كائنة

لأن المرتد لا دين له إلا أن يقال المراد الدين ولو حكا والمرتب باعتبار جبره على الاسلام قربة من المسلم خسار
 بهذا الاعتبار مسلما حكا جوى واعلم أن في التقييد بالابوين ايماء الى انه لا يتبع الجد وهذا ما خالف فيه الحق
 الاب أبو السعود (قوله ولو حكا) عطف على محذوف أى حقيقة ولو حكا بصورة الاتحاد الحقيقي "أن يكونا
 في دار الاسلام أو الحرب (قوله والاب ثمة) أى أسلم ثمة في دار الحرب لأنه من أهل دار الاسلام - كما (قوله بخلاف
 العكس) بأن كان الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب فأسلم الاب لا يتبعه وولده ولا يكون مسلما لأنه لا يمكن
 أن يجعل الولد من أهل دار الحرب ولا تجري أحكامه على من في دار الحرب حتى يجعل الولد تبعا لابه الكائن
 في دار الاسلام وهذا اختلاف حقيقة وحكا وفائدة عدم التبعية أنه يصح سببه فيكون يلو حكا للسبب أبو
 السعود (ثمة) اعلم أنه اذا صار الصبي مسلما ولو بالتبعية ثم بلغ فانه لا يلزمه تجديد الايمان لوقوعه فرضا ما على
 قول الماتريدي فظاهر لانه قائل بوجوب أداء الايمان على الصبي العاقل كافي التحرير وأما على قول غير الاسلام
 فظاهر أيضا لانه قائل بأصل الوجوب عليه وان لم يجب ادائه فاذا أداه وقع فرضا كالتجديد الزكاة قبل الحول
 وأما على قول شمس الائمة فكذلك وان قال بعدم أصل الوجوب عليه لانه انما قال به للترفيه عليه فاذا وجد منه
 وجب الوجوب كالمسافر اذا أصلى الجمعة ولا خلاف لاحد في عدم وجوب نيّة الفرض عليه بعد بلوغه (قوله
 والجوى) نسبة الى جوى كجوى ورجل صغير الذين وضع دينا ودعا اليه قاموس ثم صار على عبدة النار
 (قوله كوثني) هو من عبدة الوثن (قوله وسائر أهل الشرك) الذين لا دين لهم سماوي كما يأتي (قوله شر من الكتابي)
 لأن الكتابي ديناسا وما يجب الدعوى ولهذا اتوا كل ذي صفة ويجوز منا حكمة الكتابية بخلاف الجوى فكان
 شر منه حتى اذا ولد ولد بين كتابي وجوى فهو كتابي لأن فيه نوع نظره اه بجز قال صاحب النهر ولم يدخله
 في الجملة الاولى تحاميا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر على الكتابي بل الشر ثابت فيه أيضا غير أن
 الجوى أشرا وفيه أن هذه الجملة انما لم تدخل في الاولى لم يعلم حكم الولد مع الجوى والكتابي بل انما أفادت
 كون الجوى شر من الكتابي وليس للتبعية ذكر فيها ومع ذلك لم تدخل في الاولى من اثبات الخبر لقيح قطع الان
 أقول التفضيل يقتضي المشاركة في أصل الفعل أفاده الحلبي واعلم أن خبر وشري يستعملان للمفاضلة ولغيرها
 فاذا كانا للمفاضلة فاصلهما أخيرا وأشر على وزن أقول وقد نطق بأصلهما قال صلى الله عليه وسلم لا تنسأ أنتم
 أخيرهم يوم القيامة أى أخيرا لايم وأذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جملة الاسماء كقوله تعالى ان ترك خيرا أبو السعود
 عن الجوى والاشكال انما يرجع الى استعمال خبر للمفاضلة (قوله والنصراني شر من اليهودي) هذا ما عليه
 الخبازي ويؤيده ما يأتي من قوله لان نزاع النصراني الخ وفي الخلاصة من باب التكفير ما يفيد دخوله فانه قال
 لو قال النصرانية خير من اليهودية يكفر ويذني أن يقول اليهودية شر من النصرانية (قوله لانه لا ذبيحة له) أى
 لا يذبح دليل قوله بل يحتق وهذه علة أشرية في الدنيا ولعل الخلق فعل طائفة منهم أما اذا جواحل ولو
 اعتقدوا المسيح الها كما مر أول كتاب النكاح (قوله وفي الآخرة أنه عذابا) لان نزاع النصراني في الالهيات ونزاع
 اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفصيل من
 النهر وهذا علة أشرية في الآخرة (قوله لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر الخ) هذا يقتضي أنه
 لو قال الكتابي خير من الجوى أنه يكفر وقد وقعت هذه العبارة لبعض مشايخنا كما جهت الآن يقال بالفرق
 وهو الظاهر لانه لا خبره لاحد من الملتين على الاخرى أى اليهودية والنصرانية في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف
 الكتابي بالنسبة للجوى للفرق بين أحكامه في الدنيا والآخرة اه بجز وهذا التعليل ينافي قول الشارح
 والنصراني شر من اليهودي فتدبر (قوله لما قبح بالقطي) وهو النصرانية واليهودية لأن أفعال التفضيل
 يقتضي ثبوت أصل الفعل لهما إلا أن أحدهما أن يذنبه (قوله لكن ورد الخ) استدراك على قوله كفر فان العبارة
 الاسمية وصف فيها الجوى بالاسعديّة وهي ثابتة في كتب السنة وهذا دليل على عدم تكفير قائلها والاماذ كرت
 وحينئذ فقول القائل النصرانية الخ لا كفر فيها أيضا لانهم امثلها وأجيب بأن المنهى عنه هو كونهم خير من كذا
 مطلقا لا كونهم أسعد خالعا في أقل مكافرة وأدنى اثباتا للشرك اذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض
 وعذاب بعض أدنى وأهون من بعض فكذا أجاب في النهر يعني فلا ينافي حكمه بالكفر على من يقول النصرانية
 خير من الجوسية مثلا لكن اذا قبل الوارد في السنة التأويل فما المانع من تأويل ما نحن فيه فانه الحلبي والظاهر

ولو حكا بأن كان الصغير في دارنا والاب ثمة
 بخلاف العكس (والجوى ومثله) كوثني
 وسائر أهل الشرك (شر من الكتابي)
 والنصراني شر من اليهودي في الدارين
 لانه لا ذبيحة له بل يحتق كبوسى وفي الآخرة
 أشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال
 نصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر
 لاثباته الخبر لما قبح بالقطي لكن ورد في
 السنة أن الجوى أسعد خالعا من المعتزلة

أن محل ما ذكره في النهر في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى حيث قصد التأويل فلا ~~كفر~~ قطعا
(قوله لا ثبوت الجحوس خالقين) الشائل بذلك طائفة منهم تسمى المأفوية من اليهود والنصارى والقن النور المسي
يزدان والظلمة المممة أهرمن وزعموا أبدهم الله تعالى أن النور يخلق الخير والظلمة تخلق الشر ورد عليهم
أشياء كثيرة منها قول الشاعر

وكم لظلام الليل عندك من يد • تحدث أن المأفوية تكذب
وكما سرى الأعداء بجمعهم • وزارك فيه ذوالبنان الخضب

(قوله وهو لا) أثبتوا خالفوا لعدده) حيث قالوا أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وظاهره أن المقاتل
بذلك كافر وقد نصوا على أنهم مؤمنون فاجون وذلك لأنهم لا يثبتون التأثر للعبد استقلاله بل القدرة التي فيه
خلقها الله تعالى وأما الجحوس فأثبتوا التعدد لئلا يثبتوا التأثر لكل استقلالاً (قوله ولو تجس أبو صغيرة) أي
وأتمار اغما احتضا إلى تقدير هذا المعطوف أقول الشارح بآيات والا فالمنصف في ذاته لا يحتاج إلى تقدير (قوله
بانت) وإن لم يد خلاها دار الحرب وكذا إذا بلغت معنوهة لأنها إذا بلغت معنوهة بقيت تابعة للأبوين في الدين
لأنه ليس للمعنوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه هندية (قوله بلامهر) أي أن لم يدخل
بها لمجي (قوله مثلا) أي أومردية (قوله وكذا عكسه) بأن تجس أمتها بعد أن مات أبوها نصرانيا حلي (قوله
لتناهي التبعية) أي انتهاها (قوله بموت أحدهما) أي الأبوين (قوله ذميا) أي فإذا تجس الباقي منهما لا يتبعه
وقوله أومردية لم يثبت الكتابة التي كانت تحتها لا تتبعه البنت لما ذكر (قوله أومردية) أنما سبع المرات البنت
لأنه في حكم المسلم من جهة أن كسب اسلامه يرثه وأرثه المسلم (قوله فلم يبدل بكفر الآخر) الأولى أن يقول فلم
يبدل بتجسس الآخر لأنه كان أولا كافرا غاية الأمر أنه انتقل إلى حالته من الكفر أنتم من التي كان عليها ورعا
أو همت بعبادته أن لا يبدل الآخر لم وهو ينافي قوله بموت أحدهما ذميا أومردية أن يقال إن التبعية اغما
تناهت وانقطعت عن بقى من الوالدين بتجسس لم بموت أحدهما لأنه لو أسلم من بقى تبعية ابنته (قوله ولو ارتد) أي
الأبوان (قوله لم تبين) أي الصغيرة لأن أحكام المسلمين قائمة في حقهما فان كسبهما لورثتهما المسلمين ولا يقران على
الرد حلي (قوله لم يلد) أي قمين لكونهم ما صار من أهل الحرب بالحق ولا يجري عليهم ما الجبر (قوله مطلقا)
أي سواء مطلقا لم يلد حلي لأنها مسلمة أصلا لا تبعها جبر فان الجهنون يراعى حاله قبل طر والجنون (قوله فتجسسا)
أي الزوجان هاهنا في هذه الصورة قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه وقال محمد رضي الله تعالى عنه
لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرقة الزوج وحده وفرق محمد بأن الجوسية لا تحمل
للمسلم فاحداتها أي الجوسية كالارتداد فكانت ما ارتد ما عا فلا تقع الفرقة (قوله أو تنصرا) لا يظهر لأن
الموضوع أن المرأة نصرانية ولا يظهر فوجسه قول محمد فيها (قوله بانت) لأن سبب الفرقة تجا من قبل الزوج
خاصة وأما الزوجة فهي كافرة الأصل هندية موصفا (قوله مطلقا) أي لاسلمة ولا مرتدة ولا كافرة ولا هي
كذلك أما المرتدة فلا تتحقق القتل والامهال ضرورة التأمل والنكاح يشغله عنه ولا يرد من وجب عليه
القصاص لأن العفو مندوب اليه وأما المرتدة فلا تنها بمجوسية لأنها تأمل وخدمة الزوج تشغلها ولا لا ينقطع عنها
المصالح والنكاح ما شرع أمينه بل لمصالحه (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد الذي أسلم في اختيار أربع نسوة أي
أربع كانت وخبره أيضا في اختيار أي الاختسين شاء والبنت أي يختار البنت في نكاحها مع أمتها لا الأم
أو يتركها ما جعلا لأنه روى أن غيلان الديلي أسلم وتحتة أختان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها أمتها
فاختار أربعاً منهن وكذا فبروز الديلي أسلم وتحتة أختان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها أمتها
نكاح الأم وأولها أن هذه الانكحة فاسدة لكلا لا تعرض لهم لأننا مرنا بتركهم وما يدينون فإذا أسلموا يجب
التعرض وتخير غيلان وفبروز كان في التزوج بعد الفرقة أحلي عن المنع وانظر الحكم في صورة اجتماع الأم
مع بنتها على قولهما هل له أن يخير في أحدهما بعد التفريق أو الحكم حرمتهما معاً لأن وطء الأم يحرم البنت
والعقد على البنت يحرم الأم أو يحكم بعصمة المتقدم والآخر باطل يحرم (قوله تمامه في الكافي) حيث قال مسلم
تزوج صغيرة نصرانية ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تقل ديناً من الأديان ولا تنصفه وهي غير معنوهة
فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تنصفه وهي غير معنوهة

لا ثبوت الجحوس خالقين فقط وهو لا خالفا
لا عدله برانية ونهر (ولو تجس أبو صغيرة
نصرانية فتجسس مسلم) بانت بلامهر ولو كان
(قدم مات الأم نصرانية) مثلا وكذا عكسه
(لم تبين) لتناهي التبعية بموت أحدهما
ذميا أو مسلما أو مرتدا لم تبين ما لم يلد
الآخر في المحيط ولو ارتد لم تبين
ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فأر
مطلقا لم تحت نصرانية فتجسس أو تنصرا
بانت (ولا يصح أن يتكبح مرتدا ومرد
أحد) من الناس مطلقا (الم) الكافر
(وتحتة خمس نسوة) ما عدا أختان أو أم
وبنتها بطل نكاحهن أن تزوجن بعد واحد
فإن رب فلا تنجر باطل وخبره محمد
والشافعي عملا بجديت فبروز قلنا كان
تخبره في التزوج بعد الفرقة (بلغت المسلمة
المسكحة ولم تنصف الاسلام بانت) ولا مهر
قبل الدخول ويغني أن يذكر الله تعالى
بجميع صفاته عندها وتزويجها عامية
في الكافي

بانت من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعد يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته مندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بإسلامها وإن قالت أعرف فمؤاخذة على وصفه ولا أمهه بانت ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وإن وصفت الجوسية بانت عند الامام ومحمد وجهما الله تعالى خلا فلا ييوسف وهي مسئلة ارتداد الصبي اه فقول الشارح وبغني عن يجب وقوله تقرم فروع على الاستئناف

(باب القسم)

لما ذكر جواز نكاح أربع من النسوة للحر وثنتين للعبد لم يكن بد من بيان المقسم غير أن اعتراض ما هو أهم بالذكر أوجب تأخير (قوله القسم) أي قسمة فهو المال بين الشركاء وتعيين انصبا لهم وشرا عتسوية الزوج بين الزوجات في أن كحول والمشروب والملبوس والبيتوتة في الهبة والوط قهستاني وفيه أن النفقة يعتبر فيها حالهما على المختار فحينئذ تكون احدهما غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما في النفقة ولا يتأتى ذلك إلا على قول من يعتبر حال الرجل وحده أفاده صاحب البحر (قوله النصيب) أي من الخير ويطلق على أحد الاقسام أفاده صاحب النهر أي وإن لم يكن نصيبا وقال العيني يقال كلاهما أي المكسور والمفتوح بمعنى النصيب إلا أن الأول يستعمل في موضع خاص اه (قوله يجب) صرح بالوجوب في الهندية والملتقى والقهستاني وغيرهما وظاهره أنه الوجوب المصطلح عليه وهو ثابت بدليل ظني المتأول لا دلالة بعاقب على تركه أقل من عقاب تركه فرض (قوله وظاهر الآية) وهي قوله تعالى فإن خفت أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم حلبي (قوله أنه فرض) وبه صرح مسكين وظهر الجوى فيه بأن الفرضية لا تثبت بالظاهر بل بالصريح القطعي وكلام الفتح ربما يفيد أن الوجوب بمعنى الافتراض فانه قال وهو واجب أقوله تعالى بعد بيان حل الأربع فان خفت أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاستفد فإن حل الأربع بمقتد بعدم خوف الحر وشيخنا عن أكثر من واحدة عند خوفه فلم يجبه عند تعددهن فتدبره (قوله أي أن لا يجوز) أشار به إلى أنه ليس المراد بالعدل في المصنف التسوية الحقيقية إذ لا يتأتى ذلك بين الحرّة والأمة بل المراد ما يعبرها ودم حسن العشرة مثلا أفاده الحلي (قوله بالتسوية في البيتوتة) الباء للتصوير وفيه أنه لا تسوية بين الحرّة والأمة (قوله وفي الملبوس والمأكول) قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرّتين أو الامتتين في المأكول والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة اه وهكذا ذكر الوالحي والحق أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة وأما على القول المقتضى به من اعتبار حالهما فلا فإن احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما طلقا في النفقة بحر (قوله والصحة) أي التأسيس بأن يؤانسها كما يؤانس الاخرى فان بات عند احدهما معب الوجهه لم بات بالواجب ويدل على هذا المعنى ما في الهندية من قوله وبما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك والبيتوتة عند حال الصحة والمؤانسة لافيه الايالك وهو الحب والجماع كذا في الخاتمة وفي البحر عن السكالك لا تعلم خلافا في أن العدل الواجب في البيتوتة والتأسيس في اليوم والليل وليس المراد أن يضبط زمان النهار فبقدر ما عاشر فيه احدهما يعاشر الاخرى بقدره بل ذلك في البيتوتة وما في النهار في الجملة قاله في النهر يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل حتى لو كان عند احدهما بعد الغروب ثم جاء للثانية في ليلته بعد العشاء فقد ترك القسم اه (قوله لافي الجماعة) لا يقتضاها على الشاغلين منسقى (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة حلبي وانما لم يجعله شاملا للصحة إذ لا تكليف بها ذهي ميل القليل وفي الهندية والمستحب أن يسوى بينهما في جميع الاستقاعات من الوط والقبلة وكذلك بين الجوارى وأمهات الا لا ودل يجب شي وعال المصنف الاستحباب بقوله ليصنن عن الاشتهاء والميل الى الفاحشة (قوله وبسقط حقهما جرة) قال المصنف اعلم أن ترك جماعهما طلقا لا يجعل صرح أصحابنا بأن جماعها أحيانا واجب ديانة لم يكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطأة الاولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب أنه لا يبلغ فيه مدة الا بلاء الارضها بها وطيب نفسها اه قال في النهر وفي هذا الكلام تصريح بأن الجماع بعد المزة الاولى حقه لا حقه (قوله ولا يبلغ أتمه الا بلاء) هو بحث لا يكال كافي النهر ومدة الا بلاء أربعة أشهر للحرّة وشهران للأمة وانظر هل يعتبر في كل مدة ايلانها والمعتبر مدة الحرّة (قوله ويؤمر المتعبد) ومثله المشتغل بالاماء قال في الهندية أي لو كان

(باب القسم)
يقع القاف القسمة والكسر النصيب (يجب)
وظاهر الآية أنه فرض (أن يعدل) أي
الزواج (فيه) أي في القسم بالتسوية
في البيتوتة (وفي الملبوس والمأكول)
والصحة (لا في الجماعة) كالجمعة بل يستحب
ويستقط حقهما جرة ويجب ديانة أحيانا
ولا يبلغ مدة الا بلاء الارضها بها
المتعبد بحصتها أحيانا

للرجل امرأته واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يستغفر بصحبة الاماء فظلت المرأة الى القاضي امره
القاضي أن يبيت معها أياماً ويصوم بها أحياناً وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أولاً يقول يجعل لها يوماً
وليلة ولا زوج ثلاثة أيام ولياليها ثم يرجع فقال يوم الزوج أن يرابعهم فيؤتمم بصحبته أياماً وأحياناً من غير
أن يكون في ذلك شيء مؤقت كذا في الخاتمة (قوله وقد رده الطحاوي) هو رواية الحسن عن الامام قاله المصنف
قال الشافعي روى أن امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب بن مسعود وقالت يا أمير
المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه فقال لها نعم الرجل زوجك فرددت كلامها وعمر
لا يزيد على ذلك فقال كعب يا أمير المؤمنين انك شكوز زوجها في هجره فرائها فقال له عمر كأنه متاثر بها
فأحكم بينهم ما فرسل الى زوجها فقال كعب ما تقولين فقال

يا أيها القاضي الحكيم ارشده الله في خليلي عن فراشي مسجد

زهد في مضجعي تعبده نهاره وليله ما يرقده

ولست في أمر النساء أجده

فقال زوجها ما تقول فقال

زهدني في فرشها وفي الكال * اني امرؤ أهلي ما قد نزل * في سورة النخل وفي السبع الطول
فقال له كعب انك لها حق عليك يا رجل * تصيبها في أربع لمن عقل * فأعطها ما دل ودع عنك العمل
فقال له عمر من أين لك هذا قال لأن الله تعالى أباح للجزأ أربع زوجات فبكل واحدة يوم وليلة فأعجب ذلك عمر
وجعله قاضي البصرة اه حلي (تتمة) ذكر البقاعي في المناسبات حديثاً عن المرأة أن تشكوز زوجها
فقال له (تتمة) قوله وسبع لامة) أي سبع ليال لامة أي إذا كانت الزوجة أمة لانه إذا فرض
ثلاث زوجات حراً لمعها كان لكل منهن من الأسبوع يومان وليلتان وأما يوم وليلة فتتم الأسبوع (قوله
والرأي في تعيين المقدار للقاضي) أي المقدار من العدد قال المؤلف في شرح المتنقأ ما تعيين المقدار فلم أره
لاعتنا في كتب المالكية قبل يقضي بأربع ليال وأربع نهاراً وقيل بأربع فيهما فقط وقيل بعشر قال
في الترمذي وعندي أن الرأي فيه للقاضي فيقضي بما غلب على ظنه أنها تطيقه اه قلت المسئلة إذا لم ينص عليها
في المذهب فالمرجع اليه مذهب الامام مالك كما نقله الجوزي في حاشية الاشياء فلا وجه للبحث حيث قد نظر
ما إذا كانت الالة كبيرة طويلاً أو غليظاً لا تطيقها هل الرأي للقاضي يجوز قال في الدر المنقأ ويكره للرجل أن يطأ
امرأته وعندها صبي يعتدل أو عي أو وضعت أو أمها وأمه اه (قوله بما ينطق طاقها) أفاد بذلك أنه لا يعمل
بقولها في تعيين الواطات وفيه أن ظنه قد لا يصادف طاقها ومقتضى اعتبار طاقها أن يكون أقول لها في تعيين
العدد والمقدار (قوله بلا فرق بين خل الخ) وذلك لأن وجوبه انما هو للصحة والمواصلة لا للجماع اه أفاده المصنف
(قوله ونحسب) بفتح الخاء من زعت خصيتها وبقي ذكره (قوله وصبي دخل بامرأته) الاولى كافي البعد دخل
بامرأته لأن قسمه لا يكون الا بين المدخول بهن لأن وجوبه لمحق النساء وحقوق العبادة توجه على الصبيان
عند تقرر السبب وفي التفت عن مالك يدور في الصبي به على نسائه وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة
في كونه معها (قوله وبالع لم يدخل) وبالأولى ان يدخل قال في البحر لأن في كونه معها فائدة قال في التمر
ولم أر حكم المنكوسة إذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدرة لها على وفائه والناشرة والمسطور
في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندي أنه يجب للموطوءة بشبهة أخذ من قولهم انه لم يزد الا يناس
ودفع الوحشة في الحبوسة ترددوا ما الناشرة فلا ينبغي التردد في سقوطها لانها باجور وجهها رضى باسقاط
حقها اه وأقول في دعوى وجوبه في العدة للمنكوسة الموطوءة بشبهة تأمل اذ نفقها في هذه العدة ليست
واجبة عليه ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في الليونة والنفقة والسكنى فليقرر نحو قال أبو السعود
والنقيد في الحبوسة المدبونة بأنه لا قدرة لها على وفائه يقتضي انه اذا كان لها قدرة لا قسم لها وهو ظاهر (قوله
يمكن وطؤها) أمان لا يمكن وطؤها فلا قسم لها لانه لا نفقة لها (قوله ومحرمه) أي مجب او حرة او بهما (قوله
ومظاهر) بفتح الهاء حلي (قوله ومولى) يضم الميم وسكون الواو وفتح اللام متونة من الايلاء وقوله منها تارة
كل من مظاهرو مولى خلي (قوله ومقابلاتهن) أي مقابل ما ذكر من قوله وحاض الخ (قوله رجعية) أي طلاق

وقد رده الطحاوي يوم وليلة من كل أربع
لحرة وسبع لامة ولو تزوجت من كثر
جاءه لم يجر الزيادة على قدر طاقتها والرأي في
تعيين المقدار للقاضي باطن طاقتها خبر جيبنا
(بلا فرق بين خل ونحسب) وصبي دخل بامرأته
ومريض وصحيح) وصبي دخل بامرأته
وبالع لم يدخل بامرأته) وحائض وذات نفاس
ومسنة وصحيحة) وحائض وذات نفاس
ومجنونة لا تخاف وزنا وقرباء) وصغيرة
يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهر ومولى منها
ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية ان قصد
رجعتها والا لا يجز

رجعية (قوله في غير سفر) أما إذا سافر باحداهما ليس للآخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان
عند التي سافرت به هندية (قوله وهذا معنى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك هندية (قوله بعد
نهي القاضي إياه) فأدبه أنه لا يعز في المنة الأولى وبه صرح في البحر (قوله بغير حبس) بل يوجب عقوبة هندية
(قوله لتفوتيه) أي الحبس الحق أي حق القسم قاله الحلبي فيكون عليه لحدوف تقديره وانما لا يحبس لتفوتيه
الحق وفيه أن مدة الحبس ساقطة من القسم فلا يفوت به شيء بل يحصل به الزجر عن المخالفة ويحقل أنه عليه لقوله
عزروا الصغير في تفوتيه إلى الزوج (قوله وهذا) أي التعزير (قوله انما غفلت ذلك) أي زيادة المكث عند أحدهما
(قوله بقدره) أي لائق خاصته (قوله والجديدة) هذا فيه خلاف الأئمة الثلاثة فقالوا ان كانت الجديدة بكرة
بفضلها ببيع إياها وان كانت ثيبية فبطلانها بثلاث (قوله والمسلقة والكثاية) المارضة المسلمة من الكثاية
بالإسلام بعبادتهم عدم استواء الكثاية معها في القسم فرفع هذا الوهم بهذه الجملة (قوله لا طلاق الآية) وهو
قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله تعالى وان نسيت طبعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تجلوا أي
ان لم تستطيعوا العدل والتسوية في المحبة فلا تجلوا في القسم قاله ابن عباس (قوله والأدلة الخ) قضى بذلك
المذنب وعلى رضي الله تعالى عنهما ولأن حل الأمانة تنقص من حل الحزب بدليل أنه لا يجوز تركها معها
ولا بعدا فلا بد من إظهار النقصان في الحقوق نهر (قوله والمدينة) ولتدبير المطلقة (قوله والمبعدة) هي التي
عققت بعضها وسألت أن تحكمها كالكتابة إلا في ثلاث (قوله والسكنى معها) أي الإقامة والمصاحبة (قوله أما
النفقة) وهي الأكل والشرب والسكنى واللبس (قوله فجعلها ما) أي فتعبر بها للمأمن الفقرة والغنى وهذا هو
ما قدمناه عن صاحب البحر والشرح جرى فيما سبق على قول من اعتبر حاله فقط (قوله ولا قسم في السفر) أي
لا يجب عليه أن يسافر بزوجه ويقسم بينهما ولا أن يقسم للحاضرة بقدر المدة التي كان فيها مع المسافرة (قوله
دفع العرج) قال في البحر لانه قد يشق باحداهما في السفر والآخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمانة
أو لنظروف الفتنة أو يمنع من سفر احدا هما كرهت من اقتعين من يخاف محبتهم في السفر لخروج قرعته الزام الضرر
الشديد وهو مندفع للعرج (قوله والقرعة) بالضم طينة أو بحينة مدقوقة مثا يدحجها رقعة يكتب فيها اسم
للزوجة والحضر ثم يسم إلى صبي يعطى كل امرأة واحدة منهن حلبي عن القهستاني (قوله والقرعة أحب)
وقال الشافعي القرعة مستحقة المروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا
أقرع بين نسائه وأتيون خرجت قرعته خارج جهامة في عليه ولنا ما سبق أنه لا حق في السفر وفعله عليه الصلاة
والسلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تطبيقا لقولين والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن التسوية
واجبة عليه في الحضر وانما كان يفعله تفضلا قال الله تعالى تربي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان من
ياوي عائشة وأتم سلة وزين وحفصة وعن أرواحه سودة وجويرة وأتم حبيبة وصفية وميمونة ذكره المذنب فإذا
لم يجب عليه في الحضر فكيف يستدل بفعله على الوجوب زيلعي قال البيضاوي تربي من تشاء منهن وتؤويها
وتترك مضاجهن وتؤوي اليك من تشاء تنضم اليك وتضاجعها أو تطلق من تشاء وتمسك من تشاء ومن انقضت
طابت من عزات طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك أبو الوالد السعدي (قوله صح) لما روى أن سودة بنت زمعة
سأته أن يراجعها ويجعل نوبتها عائشة اه فهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم طلقها وبواغفه أيضا ما سألني
في الكتابات أنه قال ابودة اعتدى ثم راجعها لكن الذي نقله شيخنا عن المواب أنه لما كبرت سودة أراد النبي
صلى الله عليه وسلم طلاقه فانسأته أن لا يفعل وجعلت يومها عائشة فأمسها أبو الوالد ولوجعلت
لزوجها جعة لأن زيدا في القسم فهو حرام وهو رشوة وتزويج عادتت اليه وكذا لو طلق من مهرها شيئا
ليزيد في القسم أو زادها في مهرها أو جعل لها شيئا يجعل نوبتها لصاحبها فالكل باطل (قوله لانه) أي حقها
وهو القسم ما وجب أي لم يجب بعد فاسقط أي فليقط باسقاطها حلبي ويؤخذ منه أن من قال ما سمعت
من اقتابني في المستقبل أن لا يقطع حق في المستقبل بهذا الاسقاط اعدم وجوبه حال الاسقاط (قوله
وفي البحر جئناهم) حيث قال وأهل المشايخ انما يعتبروا هذا التفصيل أي التفصيل الذي ذكره الشافعية وأوجبوه
فيه لان هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له أو لم يهبها له أن يجعل حصه الواحدة
لن تشاء بلبي (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبها تمنوع في المبدائع

(ولو أقام عنده واحدة شهر في غير سفر
ثم خافه الأخرى) في ذلك (نوسم بالعدل
لأن القسم تنكحون بعد الطلب وان عاد إلى
يقيم في المستقبل وهو رياء ضي وان انكره
لأن القسم تنكحون بعد الطلب وان عاد إلى
الجور بعد نهي القاضي إياه عزير) بغير
الحبس جوهرة لتفوتيه الحق وهذا الم يقل
انما غفلت ذلك لان خيار الدور في غفلة
بعض القاضي بقدره رجعتا والبصير
والثيب والجديدة والقديمة والمسلقة
والكثاية سواء لا طلاق الآية (والأمانة
والسكنى وأتم الولد والمدينة) والمبعدة
(نصف ما للزوجة) أي من البيت ونحو السكنى
معها أما النفقة فجعلها ما (ولا قسم في السفر)
دفع العرج (قوله السفر من تشاء منهن والقرعة
أحب) تعابيا لقولين (ولو تركت نسائها)
بالجسكس أي نوبتها (لضرتهما صح ولها
الرجوع في ذلك) في المستقبل لانه ما وجب
فاسقط ولو جعلته له منه هل له جملته لغيرها
ذكر الناحي لا وفي البحر جئناهم ونازعه
في النهر

في نوجبه المثلثة بأنه حق ثبت لها فلها أن تستوفي ولها أن تترك اه حلي أقول كون الحق لها انما هو قبل
الاصطاف أما بعده فاعتبره المشايخ اسقاطا عنه فرجع الامر اليه فيه وقد يقال ان الحق حيث كان لها واسقطته
لمعنة لا يجوز أن يجعله لغيرها (قوله منق) هذا انصافي وحكم الاتنين كالجمع (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها)
ولو نهارا ولا بأس أن يدخل عليها نهارا للحاجة ولا يدخل عليها ليلا (قوله حتى تنقي) يعني أنه إذا أقام عشر
ليال عند واحدة وأقام عند الأخرى حصل لها في اثنائه مدة مرض شديدة أنه أن يؤخر تمام مذهبها إلى شفاء
المرضة وليس للصحة أن تطالب بتمام مدة مرض شدة مرض الأخرى فلو غت مدة الأخرى واشتد المرض
فأقام عند الثانية فالتاخر اعتبارا القسم بقدره مدة فاقته عند المريضة لأنه لا فرق فيه بين الصحة والمرضة
ويجوز (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بمشاهور وظاهر إطلاقه الشر بليالي في الحاشية
(قوله ولو مرض هو في بيته) قال في البحر ولم أر كيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول إلى بيت
الأخرى والظاهر أنه إذا صح ذهب عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضا ولا يخفى أنه إذا كان الاختيار
في مقدار الدور إليه حال صحته ففي مرضه أولى فإذا مكث عند الأولى مدة أقام عند الثانية بقدرها نهر ويبنى أن
يحمل ما ذكر على ما إذا كانت البيوت لهن فلا ينافي ما ذكره الشرح عنه لأنه مفروض من قبل إذا مرض في بيته (قوله
وإذا راد ذلك) أي المكث في بيته ويطلب كلا في نوبتها (قوله وان شاء ثلاثا) في القهستاني عن الثانية والسر اجبة
وغيرها أنه أن يقم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه (قوله وقيد في الفتح) حيث قال اعلم
أن هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لأنه لو أراد أن يدور ستة سنة ما يطق إطلاق ذلك بل ينبغي
أن يطلق له مقدار مدة الأيلام وهو أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للثاني ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة
القريبة وأطلق أن أكثر من جعة مضارة الآن مرضا اه (قوله وأطلق الخ) اضطراب إبطاء عن مدة الأيلام
خالي (قوله أو جعة) أو بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا غائبين أو زادوا غائبة لولا رجاؤك لقد قلت أولادي اه
حلي (قوله وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الإطلاق لأنه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لأنها مطلقة
عجي نوبتها اه حلي (قوله ونظريه في النهر) حيث قال وفي نفي المضارة مطلقة لا ينبغي اه حلي (قوله
وظاهر مجتمعا) أي صاحب الفتح والبحر حلي عن المنع (قوله بثلاثة أيام) قد علمت رده عما قلناه عن القهستاني
(قوله وهو حسن) ظاهره أنه ارتضاء للاقتضاء (قوله وحقه الخ) ذكر في البدائع أن من أحكام النكاح
المعاشرة بالمعروف واختلف فيها فقيل الإحسان قولاً وقيل لا وخلفا وقيل أن يعمل معها كما يجب أن يعمل
مع نفسه وهي مستحبة من الجانبين ومنها إذا حصل نشوز أن يدها بالوعظ ثم بالعجز ثم بالضرب لا ية فانها
على الترتيب واختلف في الهجر فقيل ترك مضاجعتها وقيل ترك جتماعها والظاهر ترك كلامها مع المضاجعة
والجماع وإن احتاج إليه اه (قوله في كل مباح) ظاهره أنه عند الأمر به منه يكون واجبا عليها كما إذا أمر
السلطان الرعية به وله ضربها بترك الزينة إذا كان يريد بها وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها
كذا في الفتح ولوله امرأته لا تلي له أن يطلقها وإن لم يقدر على إيصال مهرها وإن كان لها أب زمن وليس له من
يقوم عليه وزوجها معهما من الخروج إليه لها أن تعصى زوجها وتطبع الواطئ ومنها كان أو كافر ولوله أم
ثانية تخرج إلى الولية والمصيبة وليس لها زوج لا يتعهها إنهما لم يتحقق عنده أنها تخرج أفساد فحينئذ يرفع
الامر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمتع له أن يتعهها أقامه مقامه هندية عن الكافي (قوله ومن أكل ما ينادي
من راحته) كنوم وبصل (قوله بل ومن الحناء) أفاد بهذا أن له منعها من الزينة المؤدية له (قوله وغامه فيما علقته
على المتن) وعبارته عن الحاشية معز بالمتن لو كان له امرأة وسراى أمر يوم وليلة من كل أربع عندها
وفي البراق عند من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر يوم وليلة عند كل منهن ويقم في يوم وليلة عند من
شأ من السراى ولوله أربع أقام عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراى الاوقفة المار بكرة لرجل أن يطأ
امرأته وعند هاجمي يعقل أراحمي أو ضربتها أو أوتها أو امتها ثم قال ولا يجمع بين الضرايم إلا بالرضى ولو قالت
لا أسكن مع امتك ليس لها ذلك ولو أقام عند الأمية يوما فاعتقت بغيره عند الحرة يوما وكذا العكس حلي وفي أبي
السعود لا يلزم بعد تمام الدور على نساءه أن يتعدى الدور على من عقب تمامه فانه لو ترك الميت عند الكل بعض
اليالي وأقرب بنفسه أو كل بعد تمام الدور على نساءه مع سرايه وامهات أولاده لا يمنع من ذلك اه وهذا

(ويقوم عند كل واحدة منهن يوما وليلة)
لكن انما يلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء
الأولى بعد الغروب والثانية بعد الانتهاء
ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا
لا يدخل عليها بالليل إلا لعبادة أو لو اشتد
في الموهرة لا بأس أن يقم عندها حتى
تنقي أو تموت انتهى يعني إذا لم يكن عندها
من يؤذيها ولو مرض هو في بيته دعا كل
في نوبتها لأنه لو كان معها أو أراد ذلك ينبغي
أن يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا) أي ثلاثة
أيام ولياليها (ولا يقم عند واحدة مما ذكر
الأبائن الأخرى) خلاصة زاد في الثانية
(والرأي في البداية) في القسم (البه) وكذا
في مقدار الدور هدية وتبيين وقيد في الفتح
بجتماع مدة الأيلام أو جعة وعنه في البحر
ونظريه في النهر قال المصنف وظاهر مجتمعا
أنهما لم يطعها على ما في الخلاصة من التقيد
بثلاثة أيام كما عولنا عليه في المختصر والله تعالى
أعلم (فروع) لو كان عليه ليلا كالحارس ذكر
الشافعية أنه يقسم نهارا وهو حسن وختم
عليها أن تطيعه في كل مباح بأسرها وله
منها من الغزل ومن أكل ما ينادي به من
راحته بل ومن الحناء والنفس إن نادى من
راحته نهر وعنه فيما علقته على المتن

يشاقى قوله ولم يكن عند السرى الا وقفة المار

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعبر في ابتداء امره غالباً الا بالارضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي
 من آثار النكاح المتأخرة عنه جعله آخر أحكامه وبهذا علم أن غرضه يباب أولى من كتاب كما وقع في الكنز
 وفي البرجندى وأورده عقب النكاح لانهم انظروا من حيث انهم احبوا للعروة أو ضلوا من حيث ان النكاح
 سبب للحل والرضاع سبب للعروة اه ومنه يستفاد أن الشيء الواحد قد يكون نظراً واضحة باعتبار الجينية
 أبو السعود عن الجوى والرضاع مصدر راضع وله مصدران آخران رضاع ومراضعة وأما راضع ففي القاموس
 ان رضع من باب سمع وضرب وكرم فاضاد محركة بالحركان الثلاث كما يجوز في الضامن من مصدره الضغ والكسر
 والسكون يجوز (قوله بفتح وكسر) ويجوز فيه الضم ومعنى المضوم أن ترضع معه آخره من القاموس (قوله
 من الثدي) الثدي مذكر كافي المغرب وفي المصباح الثدي للمرأة وقد يقال في الرجل ايضاً قال ابن السكيت
 وهذا الثور يرفق قاصر لانه في اللغة يرمي المص ولومن بهيمة ولو قال كما في القاموس هو لغة شرب اللبن من الضرع
 أو الثدي لكان أولى (قوله من ثدي آدمية) خرج به الرجل والشاة نهر (قوله أو آية) أخذ صاحب النهر
 من اطلاقهم قال وهي حادثة الفتوى (قوله وألحق بالمص الوجور والسعوط) تعريض بالرد على صاحب البحر
 حيث قال التعريف منقوض طردي أي قد يوجد المص ولا رضاع اذا لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد
 الرضاع ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم أجاب بأن المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذ وخصه لانه
 سبب للوصول فأطلق السبب وأراد السبب واعترضه في النهر بأن المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في
 القاموس مصصته شربة شر بارقية أو جعل الوجور والسعوط مطعنين بالمص اه حلي والوجور يا ضم المصدر
 كالسعوط وفي المختار الوجور بالفتح الدوا يجر من وسط الفم أي يصب تقول وجرت الصبي وأجرته أبو السعود
 (قوله هو حولان ونصف عنده) وعند ذفر ثلاثة وقيل خمس عشرة سنة وقيل أربعون سنة وقيل جميع العمر
 كما يستأنى (قوله وهو الاصم) لان قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين ان أراد أن يتم الرضاعة
 يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فان أراد افضالاً عن ترأض منهما وتشاور فلا جناح عليهما فانما هو
 قبل الحولين بدليل تقييده بالتراضي والتشاور لانه بعد اتمام الاحتياج اليهما ذكر صاحب البحر (قوله من العون) كذا
 في أكثر النسخ وفي بعض النسخ عن التميميون وعادة النهر وفي تصحيح القدوري معز بالي العون على الدابة حلي
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبه يفتي وحاصله أنهم يقولون أفتى بكل منهما (قوله واستدلوا الخ) استدلال به
 صاحب الهداية لئلا يكتفى بجمع الحق في باب ثبوت النسب من أن الثلاثين لها على التوزيع أفاده في البحر
 (قوله وفصالة) أي خطامه (قوله أي مدة كل منهما) بيان ذلك أنه تعالى ذكر شيتين وضرب لهما مدة فكانت
 بكاملها لكل واحد منهما كالأجل المضروب للدينين كان يقول لفلان على ألف وشئة أفتره الى شهرين (قوله
 في الأول) وهو الحمل (قوله بقول عائشة لا يبيح الولادة الخ) الذي في التهر عن مارضى الله تعالى عنها لا يبيح الولادة
 في بطن أمه أكثر من سنتين ولو ينفذ كما منقول فالشرح ورواه بالعنى (قوله ومثله لا يعرف الاسماعا) أي قول عائشة
 مما ليس للعقل فيه مجال اذا لا يعرف الا بالاسماع منه عليه الصلاة والسلام (قوله والآية مؤولة) جواب سؤال
 حاصله كيف جوز الامام تخصيص الآية بالحديث والقاضي لا يخصه الظنى وأجيب بأن الآية ليست قطعية
 بل هي قابلة للتأويل لثبوتها بجوز التخصيص به وأورد أيضاً على قوله لزوم الجمع بين الحقيقة وقوة الجواز لان لفظ العدد
 استعماله في حقيقة فالنظر الى مدة الفصال وفي أربعة وعشرين بالنظر الى مدة الحمل مع أن انشاء العدد لا يقبوز
 بشئ منها عن الآخر (قوله لتوزيعهم) أي العلماء ومنهم صاحبان ومراجع الضمير معلوم من المقام والمراد
 بالأجل اسم العدد والمراد بالأجل أقل مدة الحمل وبالأكثر أكثر مدة الفصال (قوله على أن الواجب الخ) دفع به
 ما يتوهم من عدم العمل بذهب له لعدم ظهور دليله (قوله كما أفاده) أي قاضي خان في رسم الفتوى اقول فتاويه
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله على أن الواجب الخ (قوله قيل بخبر الفتى) وقيل يقدم قول الامام وان لم يظهر
 دليله وهو ما أفاده قوله على أن الواجب الخ (قوله والآية) قال في البحر ولا يبيح قوة دليلها
 اقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الآية (قوله أما لزوم اجزال رضاع) وكذا لا يجب عليها

(باب الرضاع)
 (هو) لغة بفتح وكسر من الثدي وشرا
 (من من ثدي آدمية) ولو بكر أو ميتة
 أو آيسة وألحق بالمص الوجور والسعوط
 (في وقت مخصوص) هو حولان ونصف
 عنده وحولان فقط عند ما هو
 الاصم فتح وبه يفتي كافي تصحيح القدوري
 عن العون لكن في الجوهر أنه في الحولين
 ونصف ولو بعد الفطام محترم وعليه
 الفتوى واستدلوا القول الامام بقوله
 تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا أي مدة
 كل منهما ثلاثون غير أن النقص في الأول
 قام بقول عائشة لا يبيح الولادة أكثر من سنتين
 ومثله لا يعرف الاسماعا والآية مؤولة
 لتوزيعهم الاجل على الأقل والاكثر فلم
 تكن دلالة قطعية على أن الواجب على
 المثل العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله
 كما أفاده في رسم الفتوى والاصح أن انه
 فان خالف قبل خبر الفتى والاصح أن ما زوم
 قوة الدليل ثم الخلاف في التخصيص أما لزوم
 جزار رضاع للمطلقة فتدبر بحولين بالاجماع

الارضاع ديانة بعد ما كفى المجتبى وقوله بالاجماع فيه أن الحموى نقل أن المداينة لها طلب أجرة الرضاع ولو بعد
مضى الحولين وقد يجاب بحمل الاجماع على ما إذا استغنى الولد بالطعام عند الحولين وما نقله الحموى على عدم
الاستغناء بعد الحولين كذا قاله بعض الافاضل (قوله فقط) اخرج به للرضاع بعدها فانه لا يوجب التصريم بغير
(قوله غنى الزبلي) أي من قوله وذكر الخصاف انه ان فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا
وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى اه حلي (قوله متى اختلفت) أي تعدد
الاغوال (قوله ولم يعم الارضاع بعد مدته) والمدة ما علمته على الخلاف فلا يجوز الارضاع بعد سنتين عندهما
وفي المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف حول ولا ثم من المداينة خلافا لطلب بزأوب
(قوله ولا انتفاع به لغير ضرورة حرام) أما إذا كان لضرورة ففيه خلاف والفتوى على المنع كما يأتي وانظر ما إذا
لم يستغن المجتبى بالطعام بعد الحولين أو رخص على الخلاف هل يجوز ارضاعه أو حكمه حكم التداوى
ويجوز (قوله وفي البحر) بآثاره من الفتح أهل الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة تنعها
لوجع العين واختلف المشايخ فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز إذا علم انه يزول به الرمد ولا يجزئ أن حقيقة العلم
متعذرة فالمراد غلبة الظن ولا يجزئ أن التداوى بالحرز لا يجوز في طاهر المذهب أصله بول ما يؤكل لحمه فانه
لا يشرب أصلا اه (قوله كما) أي قبيل فصل الترحيث قال فرع اختلف في التداوى بالحرز وطاهر المذهب
المنع كافي رضاع البحر لكن نقل المصنف أنه وهما عن الحواوي وقيل يرخص إذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما
رخص النحر للعطشان وعليه الفتوى اه حلي وفي هذا النحل عن الهندية نظر فان الفتوى في كلامه على
المنع لأعلى الترخيص ونصها في الحواوي القديمة "وإذا سال الدم من انف انسان ولا ينقطع حتى يجشى عليه
الموت وقد علم بالتجربة انه لو كتب فاتحة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهة يقطع فلا يرخص له فيه وعليه
الفتوى وقيل يرخص كما رخص في شرب النحر للعطشان وأكل الميتة في الخمسة اه (قوله ولا باب اجبار أمته)
أي لآب الطفل اجبار أمته وأخرج باضافته اليه أمة الغير فان الحق ليسدها لان الاولاد له (قوله ولدها منته)
ولدها من غيره كذلك لانه ماله (قوله ان لم يضره القطام) أما ان ضره حرم فليس له الاجبار (قوله أيضا)
لا حاجة له مع الكفاف (قوله أي أمته) الظاهر منه ما يرمي المذبة وقوله على الارضاع طاهر وان لم يكن الولد لها
(قوله بنوعيه) هما الاجبار على القطام قبل الحولين عند عدم الضرر ولا اجبار على الارضاع (قوله مع
زوجته الحرة) أما الزوجة الأمة فالذي يظهر أن الحق للسيد ان لم يشترط الزوج حرة لا ولد (قوله ولو قبلها)
هذا التعميم ظاهر بالنسبة للاجبار على الارضاع فالمنع انه لا يجزئ بالحرة على الارضاع خارج الحولين
ولا داخلهما وأما في الاجبار بالنسبة للقطام فلا يظهر الا إذا أراد الاجبار قبلها لا بعدهما لان جبرها على
قطامه بعدهما أما ان الارضاع بعدهما حرام للانتفاع بجزء آدمي وحشده فلا يظهر فيه تعميم لان المعنى عاينه
حلي وليس له جبرها على القطام بعدهما ولا قبلها فيخص التعميم بأحد النوعين أفاده الحلي وفي فتاوى خير
الدين لو كان له أب يعسر ولا مال لغيره تجبر الأم على ارضاعه عند النكاح ولا يفرض على الجدة تنقية الارضاع
والوجه في ذلك أن أمه ذات يسار بلبن والأب عسر والعسر في حكم الميت فتجبر وقد صرح الزبلي باجبار الأم
على الارضاع عند عسار الأب لكن جعل الاجرة ديناء على الأب اه مختصرا (قوله لان حق التريه لها)
أي فليس له اجبارها على الفصل قبلها اذا لمعارضة في حقها وكذا لا يجبرها على الارضاع اذا تركته لانها
تركت خالص حقها (قوله ولوين الحريين) قال في البحر عن البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب - واه
حتى اذا رضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه حلي (قوله وان قل)
القليل مفسر بما علم انه وصل الى الجوف هندية وأشار به الى خلاف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه
يشترط خمس رضعات مشبعات حلي ولو أرضعت الرضيع رضعة ورفع الامر الى قاض شافعي رفضي بعدم الحرمة
فقد حكمه ولذا رفع الى حنفي أمضاء قال في التارخاية وما اختلف فيه المنقها وقضى به قاض براه ثم رفع الى
قاض آخر يرى خلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاقل ولا ينقضه ولو نقضه كان باطلا اه من فتاوى الرمي
(قوله لا غير) يأتي محترزه في قول المصنف ولا الاحتقان والاقطار في اذن وجائفة وآمة أفاده الحلي (قوله فلو
التقم الحلة الخ) نرى على التصديق بقوله ان علم وفي القضية امرأه كانت تعطى ثديا مسية واشتهر ذلك بينهم

(ويثبت التصريم في المدة) فقط ولو (بعد
القطام ولا يستغنى بالطعام على) طاهر
(المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال
المصنف كاهن في الربي خلاف المعقد
لان الفتوى في اختلاف رجع ظاهر الرواية
(ولم يعم الارضاع بعد مدته) لانه جزء آدمي
والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى
بالحرز في طاهر المذهب أصله بول الماء كحل
بالحرم (ولا باب اجبار أمته) أي الولد
منه قبيل الحولين ان لم يضره (أي أمته
القطام كماله) أيضا (اجبارها) أي أمته
(على الارضاع وليس له ذلك) وفي الاجبار
بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلها ما)
لان حق التريه لها جوهرة (ويثبت به) ولو
بين الحريين برزاية (وان قل) ان علم وصوله
لجوفه من فسه أو أنفه لا غير ولو التقم الحلة
ولم يدر أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يجرم

ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا ينزج بهذه الصيغة
 (قوله ولو الجنية) فيها أيضا لواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فإن فعلن فليخففن أولئك من ثم إذا
 دعت الحاجة فلا ينبغي أن ترضعه الحقة اللهم عن ذلك ونماه في العسر (قصة) في معالم السنن للساجد
 الخطابي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن جماع المرضعة لضرر المولود بقوله صلى الله عليه وسلم لا تلتقوا
 أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعيه عن فرسه اه أي يصصره ويسقطه ومعه أنه أن المرضع إذا جوعت
 فغلبت فسد لبنها ونهك الولد إذا اغتذى بذلك اللبن فبقى ضاويها فإذا صار رجلاً وركب الخيل فرسها أدركه
 ضعف الغيل فزال وسقط عن متونها فكان ذلك كالقتل له إلا أنه سر لا يرى ولا يشهر به اه قلت ذكر بعضهم
 نسخ هذا الحديث (قوله ثم لم يدرك) أخذ من ذلك أن الرضاع لا يكون محرماً إلا إذا علمت المرضعة قلة صاحب النهر
 وفي الثانية يكره لها الرضاع من غير إذن زوجها إلا إذا خافت هلاكه فحينئذ لا بأس به اه قال في
 البصريح وجوبه (قوله ان لم يظهر علامة) لم أر من فسر العلامة ويمكن أن تغفل بتداد المرأة ذات اللبن على
 الحمل الذي فيه الصبية أو كونها سائمة فيه فان تلك أمارات قوية على الرضاع (قوله أمومة المرضع) الأمومة
 مصدر معناه كون الشخص أمّاً قهستاني (قوله وبنت أبوة زوج مرضعة) التقييد بالزوج يشعر بأن الرجل
 إذا زنى بامرأة فولدت وأرضعت صبية جازله أن يتزوجها كذا في شرح الطحاوي وذكر في الخلاصة عدم الجواز
 فاهل في المسئلة روايتين قهستاني (قوله لبنها منه) ولو قبل الولادة بأن حبلت منه أي ونزل لبنها أمّا إذا لم
 تلد زوجته قط أو ليس لبنها نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها كذا في القهستاني (قوله) متعلق بالأبوة
 لانها مصدر معناه كونه أباً والضمير للرضيع اه حلي زيادة (قوله والالا) أي لا يمكن لبنها منه لا تثبت أبوته بل
 يكون ربيبه من الرضاع يجوز له أن يتزوج بالولد الزوج الثاني من غيرها مخ (قوله كما يحيى) أي في قوله طلق
 ذات لبن حلي (قوله أي بيبه) أشار إلى أن من يه في باب السببية (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة
 بسبب الرضاع معتبرة بجمرة النسب فتشمل حليلة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذا بسبب
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط وفي القصة زنى بامرأة يحرم عليه بنتها من الرضاع بحرم (قوله وراه
 الشيخان) أشار به إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع الضمير موضع الظاهر
 وأصله كافي البصر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارفين على أن
 المصنف لم يقصد رواية الحديث (قوله وجميعها في قوله الخ) بيانه أن المدكور سبع صور وهي باعتبار تعلق الطرف
 بالمضاف أو بالمضاف إليه أو بهما معاً في ذلك (قوله الرضاع) مرفوع بالفاعل حلي واهلها غائب البه المفاخرة
 وان كانت مفاعلة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعترف به التحريم والمفاخرة غالباً تكون من العارض
 (قوله كالم ناقة) الكاف زائدة وما بعده بدل مفصل من مجمل وسوغ الزيادة ضرورة النظم والتساقط في ولد الولد
 سمي بذلك لزيادة على الحلي فإذا أرضعت امرأة ولده نسباً حلت له ولو كانت أماً نسبياً لا يجوز لانه أحلية
 الابن ولو كان الرضيع ولده رضيعاً بأن رضع من لبن زوجة ولده ولهذا الرضيع أم نسبياً أو رضاعية أخرى
 حلت له ولا ينبغي أن المراد بالناقة ما يرمي الذك (قوله وجدة الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعاً جدة رضاعية
 أو نسبياً وأن يكون الولد نسبياً جدة رضاعية لأن نسباً لأنها أم الزوج أو أم الاب وكلاهما لا يحل للاب والولد
 يرمي الذكور والانتى (قوله وأم أخت) أي كل منهما رضاعية كأن يجتمع مع صبية على ثدي أجنبية منهم ما وقد
 انفردت الصبية بالرضاع من أجنبية أخرى أو أخت رضاعية لها أم نسبياً أو أخت نسبياً لها أم رضاعية
 لأن نسباً لانها أماً لها أم نسبياً (قوله وأخت ابن) البنت مثل الابن وكل منهما رضاعية أو أخت نسبياً أو أخت رضاعية
 أو أخت نسبياً أو أخت رضاعية (قوله وأخت ابن) البنت مثل الابن وكل منهما رضاعية أو أخت نسبياً أو أخت رضاعية
 ما إذا رضع ولده على أم أمه فانه لا يحرم أمه لكونها أخت ابنه رضاعاً أفاده الرمي (قوله وأم أخت) ما قبل في أم
 الأخت يقال هنا وجهه المحشى كالمكرمه فان الحكم لا يختلف في الجميع سواء كان المضاف إليه ذكراً أم أنثى مثلاً
 أخت البنت كأخت الابن وأم الخالة كأم الخال (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أمّا إذا كانا نسبياً لاهل
 لانها تكون جده أو منكوحة جده (قوله ووجه ابن) بالنسب من ابن وهو من البسيط وفيه الصور الثلاث كل
 منها رضاعية أو أخت رضاعية كأن يكون له ابن نسبياً رضع على أجنبية لبنها من رجل فان أخت صاحب

لان في المانع شكاً ولو الجنية ولو أرضعها
 أم كثر أهل قرية ثم لم يدور فأراد أحدهم
 تزوجها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك
 تجازيانية (أمومة المرضع للرضع) ثبت
 (أبوة زوج مرضعة) إذا كان (لبنها منه) أي بيبه
 والالا كما يحيى (في حرم منه) أي بيبه
 (ما يحرم من النسب) وراه الشيخان
 واستثنى بعضهم أحدي وعشرين صورة
 وجميعها في قوله
 يفارق النسب الرضاع في صور
 كأم ناقة وجدة الولد
 وأم أخت وأخت ابن وأم أخت
 وأم خال ووجه ابن اعتمد

[illegible]

من المقابلات وذكره هناية حتى أن له مقابلات تعتبر فيه المهور الثلاث ومقابله قوله ١. أم أخيه الذي في المستثنيات
فإن نظر إليه لزم التكرار (قوله باعتبار المذكورة والافوتة) أي في المضاف إليه فتمسك به مع المذكورة أم
أخيه وأخت ابنه وبنته أمه وأم خاله وعمه ابنه وبنت عمه ابنه وبنت أخت ابنه وأم ولد ابنه ومع الافوتة
أم أخيه وأخت بنته وأم عمته وأم خالته وعمه بنته وبنت عمه بنته وبنت أخت بنته وأم ولد بنته (قوله
وباعتبار ما يحل له) كافي الامثلة المذكورة اهـ حلبي (قوله أو أباها) تحتها تسع صور مقابلة لتسع المذكورة
وهي أبو أخيه وأخواتها وجداتها وأبوعها وأبو خالها وخال ولدها وابن خاله ولدها وابن أخت ولدها وأبو ولد
ولدها وأما قلنا وخال ولدها وابن خاله ولدها وكان القياس أن نقول وم ولد لها وابن عمه ولدها لا نعم لا يحرم
عليها من النسب أيضا كما صرح به في البحر اهـ حلبي ويمكن تقرير المقام بجل آخر فقال في مقابلة تزوج أم الأخ
والأخت تزوجها بأخ ابنها وبنتها وتزوج أخت ابنه وبنته تزوجها بأب أخيها أو أختها وتزوج بنته ابنه
تزوجها بجدة ابنها وبنتها وتزوج أم عمه تزوجها بأب أخ ابنها وتزوج أم عمته تزوجها بأب أخ بنتها وتزوج
أم خاله تزوجها بأب أخت ابنها وتزوج أم خالته تزوجها بأب أخت بنتها وتزوجها بعمة ولده تزوجها بأب
ولدها وتزوجها ببنت عمه ولده تزوجها بـأخها وأختها ومقابل تزوجها بأخ ابنها وتزوجها بأب أخيها وهي المذكورة
(قوله وتزوجها بأب أخيها) قال زوج الاتي في الاولى يجعل ذكر في الثانية (قوله وكل منهما) بضم الموحث
أي من الأربعين وفي نسخة منه ما بضمير المثني ولا وجه له (قوله يجوز أن يعلق الجار والمجرور) أي المقدّر
بعد الاستثناء المدلول عليه بالمتفق منه والتقدير فيجوز من الرضاع ما يحرم من النسب الأم أخيه من
الرضاع فإنه لا يحرم اهـ حلبي (قوله ثم علقه معنويا) على أنه صفة أو حال ويجوز الامران إذا وقع بعده ظرف بال
الجنسية كقوله يعجزني الزهر في آكامه والتمز على اغصانه أو بعد الاضافة لأنها تأتي لما تأتي له الام وأما تعلقها
من جهة الصناعة فبمصدوف لأن الطرف والمجرور يجب تعلقهما بمصدوف في ثمانية مواضع منها ما وقع هو ما
حالا وصفه (قوله كادخ) الاولى أن يقول كالات أو يقول في الاول كأن يقول له أخ نسبي إلا أن يقال
مراده التذريع في المضاف إليه ذكرورة وأفوتة حلبي (قوله كأن يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) صوابه كأن
يكون له أخ رضاعي له أم نسبية كالأختي حلبي والأفوتة عين ما قبلها (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم أن ابن
وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نصف وستين وبينهما صاحب البحر وقار أن هذا البيان من خواص هذا
الكتاب وزاد عليها حتى أوصلها إلى احدى وثنتين وأوصلها في لئله إلى مائة وثماني وقال أنها من خواص كتابه
وأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكم ما
ما غتله وعلى تلميذ كرهها وانها غير مكررة يندرج فيها ثلاث صور بالظن لعل في الطرف ولا تطرقا لها وهو حل
التزوج بأم الأخ لأنه من جهة التسعة فهي حينئذ مائة واحدة عشرة صورة (قوله وهو ظاهر) بأن يكون هو رضع
مع صبي على أجنبية وذلك الصبي رضع مع صبية على امرأة أخرى فقل تلك الامة له (قوله فهو) أي قوله نسباً
(قوله للزوم التكرار) لأنه إذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع أو بالمضاف إليه فقط كان المضاف
من الرضاع وهذا إذا خلان في قوله ويحل أخت أخيه رضاعاً اهـ حلبي (قوله رضاعي امرأة) تعبيره بامرأة أولى
من تعبيره أكثر شدي لأنه لو فهم أن الحرمة لا تثبت إلا إذا رضع من ثدي واحد كالغير فقط واليسار فقط أفاده
الحلبي والمراد بالرضاعي الذكر والاتني فكل رضاعي امرأة لا يحل للذكر منها تزوج الاتني حيث كان الرضاع
منهم ما دخل العامين تقدم أحدهما على الآخر (قوله أكونهما أخوين) أي شقيقة إن كان لابن الذي شرباه
لرجل واحد وأم واحدة كما هو الموضوع أو لأم أن لم يكن لرجل واحد وقد يكونان لأب كما إذا كان لرجل امرأة أنان
وولد ثمانية فأرضعت كل واحدة صغيراً فإن الصغيرين أخوان لأب حتى لو كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح
بينهما حلبي مع زيادة (قوله بين الرضعية) فعليه بمعنى مفعولة (قوله وولد مرضعتهما) بكسر الصاد والاولى وابن
مرضعتهما الآن الولد لم يذكر والاتني قال في التمر وأفاذ بالجهة الاولى وهي ولا حل بين رضاعي ثدي أشد تراط
الاجتماع من حيث المكان في الاجنبيين وبالثانية عدم اشتراطه في الاجنسية وابن مرضعتهما إذا رضعتهما أخت
لهذا الابن رضاعاً رضعت معه ولا وجه هذا لا يستغنى بالاولى عن الثانية ووقع في البحر خلط في هذا المصل فاجتبه
اهـ ومثل ما في البحر وقع للمصنف وسواء ولد الابن قبلها أو بعدها (فرع) لو كان لامرأة ثبات ولاخرى بنون
فأرضعت أمهن ابناً لاخرى وأرضعت أمهم فقلنا لاخرى لم يكن للابن المرضع من أم البنات أن يتزوج واحدة

تدل باعتبار المذكورة والافوتة الى هذين
وباعتبار ما يحل له أو أباها الى أربعين مثلاً
يجوز تزوجها بأم أخيه وتزوجها بأب
أخيه أو بكل منها يجوز أن يعلق الجار
والجرور على كل من الرضاع تعلقاً معنوياً
فالمضاف كالأم كأن نسبه ونسب له أخت نسبية
له أم رضاعية أو بالمضاف إليه كالأخ كأن
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية ولا أخيه رضاعاً
يجتمع مع آخر على ثدي أجنبية فهي مائة وعشرون
أم أخرى رضاعية فهي مائة وأخت أخيه
وهذان خواص كتابنا (ويحل أخت أخيه
وضاعاً) يصح أنه بالمضاف والمضاف إليه
أخ نسبي له أخت رضاعية وبالمضاف إليه
كأن يكون لأخيه رضاعاً أخت نسبية بأن يكون
وهو ظاهر (و) كذلك (نسباً) بأن يكون
لأخيه لاية أخت لأم فهو متصل بمالا
بأحدهما للزوم التكرار كما لا يخفى (ولا حل
بين رضاعي امرأة) أكونهما أخوين
وان اختلف الزمن والاب (ولا حل بين
الرضعية وولد مرضعتهما) أي التي
أرضعتها (وولد ولدها) لأنه ولد الأخ

منهن لانهن أخواتهن رضاعا وكان لاختوته أن تزوجوا بنات الأخرى لانهم أخوات أخيه رضاعا إلا البنت التي
 أوضعها أمهم وحدها فلا تحل لهم لانهم أخوتهم رضاعا (قوله وابن بكر بنت تسع سنين) قيد بالتسع لانها اذا لم
 تبلغها لا يتعلق بغيرها تحريم كالمولود لهما ماء أصفر فانه لا يثبت من ارضاعه تحريم غير مختصرا والمراد بالبكر هنا
 التي لم يتجاع قط بكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كأن زالت لثعوبية حوى والحرمة لا تعدى الى
 زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن الابن ليس منه فهاستافى (قوله وكذا يحترم لبن ميتة)
 هو ما مر عند الامام لأن التحريم بالموت لما حلت الحياة فيه وهو منتف في اللبن وقال ابن جاسسه بالجواهر للوعاء
 التحريم لكنه غير مانع من الحرمة كالمولود في انما تحريم وأوجبه الصبي نهر (قوله ولو لم يولد) لا فرق بين أن يحلب
 قبل موته فيشربه الصبي بعد موته أو يحلب بعده موتها بمجرد الوالدية والخلافة (قوله فيصير نكاحا)
 أي نكاح البنت التي رضعت من الميتة فمضينا حكمها على ما تقدم معنى دلالة قوله ~~وكذا يحترم لبن~~ ميتة عليه اهـ
 حابي وقوله محرما للميتة وجهه أنها أم امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميتة
 لانهما أختان بحر (قوله فيميتها) أي عند فقد الاناث من غير خرقه بخلاف غير المحرم فيميتها بخرقه وقبل تغسل
 في ثيابها (قوله ويدونها) لأن الأولى بالدفن المحرم (قوله بخلاف موطئها) جواب سؤال ذكره في المنع بقوله فان
 قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وطلت الميتة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة بالاجماع قلت أجيب بأن المقصود
 من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة اهـ حابي (قوله
 لا اللذة) أي المعتادة كما قاله المصنف وفيه أن حرمة المصاهرة قصد الولد لا الذوة والابنت حرمة المصاهرة
 بالنسبة بشهوة مع الانزال وبالتالي النظر الى الفرج الداخلى بشهوة معه وبالوطء في الدبر لوجود الشهوة مع الانزال
 وليس كذلك قالوا في أن يقال والمقصود من الوطء الولد وذلك لا يوجد في الميتة حابي (قوله ومخلوط بماء)
 كل ما عجل والجامد كذلك أفاده صاحب التمر (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة
 في أيمان الخاتمة من حيث الاجزاء وقال قاضي خان في هذا الباب فسر محمد الغلبة في الدوا بأن يفهم عن كونه
 لبنا وقال الثاني أن غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر وفوق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة
 بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أو رويح كما روي عن أبي يوسف انه اعتبر التغيير في غير الجنس بوصف
 واحد والمذكور أنفائه لا يعتبره الا اذا غير الطعم واللون نعم ووافقه ما في الهنديه من اعتبار واحد الاوصاف
 الا انه لم يعزه لأبي يوسف (قوله وكذا اذا استويا) أي ابن المرأة واحد المذكورات اهـ حلي ويستفاد منه انه
 عند تساوي ابن المرأة بنبت التحريم منها وعلمته ما ذكره الشارح بقوله لعدم الأولوية (قوله لعدم الأولوية)
 علة لاستواء ابن المرأة وابن أخته استواء ابن المرأة مع الباقى فهو ابنها غير مغلوب ولذا قال في البحر مذكور
 الغلبة في المسائل الثلاث وهي الماء والدواء ولبن الشاة ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن
 مستهلكا اهـ ولو نظر الى عدم الأولوية لا يقتضي التوقف بعنى لا يحكم بحل تغار اللبن المرأة ولا بحرمة نظرا
 للحضاط (قوله مطلقا) سواء استويا أو غلب أحدهما لأن الجنس لا يقلب الجنس حلي (قوله قبل وهو الأصح)
 وهو رواية عن الامام قال في الخاتمة وهو ظاهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الأصح وفي الترتيب ليلية وريح
 بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي الفسخ حلي (قوله مطلقا) سواء مسته
 النار أم لا وسواء كان غالبا بحيث يتقاطر عند رفع القمعة أم لا وسواء أكل لفظة لقمة أو حساء حسوا وقيل
 ان كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم قطرا للغال وبخلاف فيما اذا لم تحس النار اما المطبوخ فلا تضافا كما في البحر
 وفي مجمع الأنهر عن الخاتمة ان حساء حسوا تثبت به الحرمة عنده وقبل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي
 وهو المصحيح كما في أكثر الكتب حلي (قوله وان حساء حسوا) في القاء ومن حسا زبد المرق شره شيئا بعد شئ بحر
 (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخضرا ورابيا الرشيرا زأ أو جينا أو قنقا أو صلا قنقا أو الصبي
 لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغتذاء
 فلا يحترم اهـ حلي وفي القاء ومن اللبن مخيض ما أخذ زبده والشيرا أو اللبن الرائب المستخرج ماؤه والأطعم
 من لبنه يهرق ويكتفى ورجل وأبل شئ يقض من الخيض الفخي أو صل مصل أو مصلولا قطر اللبن صار في وعاء
 بنوع من أو جرق ليظهر ماؤه (قوله لأن اسم الرضاع) تعطيل للمصنف وقوله وكذا الوجبة (قوله ولا الاختقان)

(وابن بكر بنت تسع سنين) فاستدرك محمد
 والا لا جوهرة (وكذا) يحترم (لبن ميتة) ولا
 محلولها فيصير نكاحا محرما للميتة فيميتها
 ويدونها (قوله ويدونها) لا يثبت
 التغذي لا اللذة (ومخلوط بماء) ودواء أو
 أخرى أو لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا
 استويا (اجماعا لعدم الأولوية جوهرة
 وعلى محمد الحرمة بالمرأتين مطلقا قبل وهما
 الأصح (لا) يحترم (المخلوط بعام) مطلقا
 وان حساء حسوا وكذا الوجبة لأن اسم
 الرضاع لا يقع عليه بحر (و) لا (الاختقان)

مثل ما عبره الشارح (قوله والاباز تزوج الصغيرة ثانيا) فحتم ثلاث صور ما اذا انصبا معا أو اتنى أحدهما دون الآخر والمقصود الأول سواء كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ كاحدهما لا يكون جامعاً بين الام وبناتها عاولة أن يعيد المقدم على البنت لعدم الدخول بالام وعلى هذه الصورة يحمل كلام الشارح وان كان الارضاع بعد الطلاق لا ينفسخ نكاح البنت لكونها حال الارضاع لم تكن ضرة لها لان غير المدخول بها لا علة عليها فقد أَرْضَعَهَا مع اتمام الزوجية حقيقة وحكما وحرمت الكبيرة في صورتين للعقد على بنتها رضاعاً أما اذا اتنى أحدهما فقط بأن وجد الدخول دون اللبن أو اللبن دون الدخول على ما قدمنا فالحرمة ثابتة فيها (قوله ان لم يوطأ) قيد به لانه لو وطئها كان لها كمال المهر مطلقاً لكن لا تنفسخ له في هذه العدة اذا جاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله لم يجز الفرقه منها) به ذا التعليل يعلم أن الكبيرة لو كانت بكره أو نائمة فأرضعها الصغيرة أو أخذ شخص لبنها فأوجبه الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنوناً كان لها نصف المهر لانفساخ اضافة الفرقة اليها بجر (قوله وللصغيرة نصفه) لان الفرقة قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها والفرقة باعتبارها لا نقول فعلها غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر انما يسقط جراً على الفعل والصغيرة ليست من أهل الجسادة على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى أنه لا يجب الكفار ولا تحريم عن الارث بالقتل حتى لو وجد في الكبيرة أيضاً ما يمنع اعتبار فعلها كالجنون وغيره على ما تقدم لا يسقط حقها أبو السعود عن الزيلعي (قوله لعدم الدخول) لانه لا يتأني دخولها حال كونها في مدة الرضاع (قوله وكذا المومر) أي مثل الكبيرة في أن الزوج يرجع عليه بنصف المهر ان تعمد الفساد حلي وفي أبي السعود عن الزيلعي ويرجع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي أخذ لبنها فأوجبه الصغيرة ان تعمد الفساد (قوله ان تعمدت الفساد) هذا القيد انما هو في الرجوع عليها أما في سقوط مهرها قبل الوطأ فلا يشترط له تعمد الفساد أبو السعود والمناسب أن يزيد أو تعمد الرجوع الى المومر وهذا يشاء في ما تقدم قرياً عن الجبر فيجوز (قوله بأن تكون عاقلة الخ) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة (قوله ولم تقصد دفع جوع) فان قصده ثم تبين أنها كانت شابة لا تكون متعمدة والحق القهستاني قصداً لا كرام بقصد دفع الجوع وفي شرح الماتني دفع الجوع فندوب ودفع الهلاك فرض (قوله لان التيبب) أي الضمان به يشترط فيه التعدي فافر البتة اذا كان في ملكه لا يفسخ والاضمن بجر (قوله والاقول قولها) مع عيبتها (قوله ان لم يظهر منها تعمد الفساد) قال في الجبر وهو قيد حسن لانه اذا ظهر منها تعمد الفساد لا يقبل قولها لظهور كذبها (قوله طلق ذات لبن) أي منه (قوله تخكمه من الاول) أي فالاحكام الثابتة للرضاع تثبت للأول من كونه الرضيع ابناً له وهو أبوه وأبو الزوج جدّه وأخوه بجر (قوله لانه منه يبين) ويشك كافي كونه من الثاني فلا يزول بالشك من (قوله والوطأ بشبهة كالحلال) صورته وطئت امرأة بشبهة فحلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطأ بشبهة لا للزوج ومثله صورة الزنا اه حلي (قوله والوجه لا فتح) قال فيه بعد ما ذكر أن لبن الزنا كالحلال مانصه وذكر الوري أن الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تثبت من الاب وكذا ذكر الاسيحاتي وصاحب النبايع وهو أوجه لان الحرمة أي حرمة نكاح البنت من الزنا على أيها مثلاً للعبضة وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كذا من مائه لانه فرع التغذية بخلاف الولد والتغذي لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحقنة فلا اثبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أثبت الحرمة منه اه بزيادة أي حرمة نكاح البنت من الزنا على أيها مثلاً (قوله قال زوجته) أي قال في حقها فليست الام له بديه القول والاتصال انت رضيعتي لاهذه حلي (قوله ثم رجع) بأن قال وهمت وايس الامر كما قالت هندية (قوله صدق) فلا يفتري بينهما استصفاها هندية (قوله لان الرضاع ما يجني) قال في المنع لانه اقترع ما يجري فيه الغلط فكان معذوراً فقد يقع عند الرجل ان يبين وبين فلان رضاعاً فيجب بذلك ثم يخص عن حقيقة الحلال فيبين له غلطه في ذلك فاذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقتران هذه اخته او امته او بنته رضاعاً ثم اراد ان يتزوجها وتحال اخطأت او وهمت او نسبت وصدقته فهما صدفان وله ان يتزوجها اه (قوله ولو ثبت عليه) فاعل ثبت ضمير يرجع الى الزوج وضمير عليه يرجع الى القول اي ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضيعتي ودام عليه واصراً اه حلي قال في الهندي ولو لم ينجده ذلك لا ينعفه جهوده ولو وجد الاقرار فشهد اثنان

والاباز تزوج الصغيرة ثانياً (ولا مهر ولا كبيرة ان لم يوطأ) لم يجز الفرقه منها (والصغيرة نصفه) لعدم الدخول (ورجع) الزوج (به) على الكبيرة (وكان المومر) ان تعمدت (الفساد) بان تكون عاقلة طائفة مسقة طقة عالمة بالفساد وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك (والالا) لان التسبب يشترط فيه التعدي والقول قولها ان لم يظهر منها تعمد الفساد، عراج (طلق ذات ابن فاعتدت وتزوجت) بأحر (فحلت وأرضعت تخكمه من الاول) لانه منه يبين (قوله فلا يزول بالثبوت ويكون رضيعاً للثاني) حتى (قال) فيكون الابن من الثاني والوطأ بشبهة كالحلال قبل وكذا الزنا والوجه لا فتح (قال) زوجته (هذه رضيعتي ثم رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع ما يجني فلا ينعف (الطريق فيه) ولو ثبت عليه بأن قال (بعده

(هو حق كما قلت ونحوه) هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها (فترق بينهما ما وان اقترنت المرأة بذلك) ثم اذنت لنفسها وقالت اخوات وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها) وان اصرت عليه لان الحرمة ليست اليها فالواو يفي في جميع الوجوه بزيادة ومفاده انها لو اقترنت بالثلاث من رجل - لم لها تزوج (او اقترنت بالثلاث) ثم اكد بالنسب هذا وقال (جميعا) في النسب ثم تزوجها (جاز) وكذا (الافراد) في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اخي او امي وليس نسبها معروفا ثم قال وهما متفق وان ثبت عليه فترق بينهما ما (الرضاع حجة المال) وهي شهادة عدلين او عدل (وهي حجة المال) وهي شهادة الفرقة لا يتفرق وعدلتين ~~لا~~ لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي لتضمنها حق العبد (وهل يتوقف تضمنها على المرأة الظاهر لا) فتضمنها ثبوته على دعوى المرأة الظاهر انه تعالى حرمة الفرج وهي من حقوق الله تعالى (كما في الشهادة بطلاقها) ولو شهد عندنا عدلان على الرضا ع بينهما او طلاقها ثلاثا وهو يجمع بينهما ما اذا رجا قبل الشهادة عند القاضي لا يبعد عنها المقام معه

على الاقرار فترق بينهما اه اذ اعلنت ما في الهندية تعلم ان قول الحايي ودائم عليه ليس في محله (قوله ونحوه) بالنسب بان يقول الى صادق فيما اخبرت به او فيما قلته او يقرن عندى ذلك وبهضمهم اعتبر الاشهاد على الافراد ثباتا عليه او قسما للثبات في اثبات الحكم (تنبيه) قال في الهندية لو تزوج امرأة فماتت امرأة او ارضه متكا فمات على أربعة اوجه ان صدقها فسد النكاح ولاهره ان لا يدخل بها وان كذبها فالكاح بحاله لكن اذا كنت عدلة فانتزعه ان يضارها كذا في التذيب واذا افادتها فلا فضل له ان يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والافضل لها ان لا تأخذ منه شي أو ان كان بعد الدخول بها فالافضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والافضل له ان تأخذ الاقل من مهرها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع وكذا اذا شهدت امرأتان او رجلا وامرأة او رجلان غير عدلين او رجل وامرأتان غير عدول وان صدقها الرجل وكذبها المرأة والمهر بحاله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها ان تأخذ منه شي وتفرق اذا انكح اه وفي البحر الرواية اختلفت في اخبار الواحدة قبل النكاح وظاهر المتن انه لا يعمل به فليكن هو المعتقد في المذهب (قوله وان اقترنت المرأة بذلك) أي بالرضاع قال في الهندية واذا اقترنت المرأة أن هذا أي من الرضاة أو ابن أخي وانكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفسها وقالت أخطأت فتزوجها فالكاح جاز وكذلك لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اقترنت قبل النكاح انك اخي وقد قالت ان ما اقترنت به - حق حين اقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسدا فانه لا يفرق بينهما (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع اهما فلا يعتبر اقرارها بها (قوله فالواو يفي في جميع الوجوه) أي بحل التزويج والمقام معها سواء قالت انه اخي رضاها او خالعه او ابنتي او اعتق فلا يحل له المقام معي (قوله ومفاده الخ) قال في الصغرى هذا دليل على انها لو اقترنت بالثلاث من رجل حل لها ان تزوج نفسها منه اه لان الطلاق في حقه بما يحل لى لاستقلال الرجل به فصع رجوعها كذا في النهر وقوله لان الطلاق في حقه بما يحل يدل على ان قول الصغرى حل لها ان تزوج نفسها منه اي في الحكم اما فيما بينها وبين الله تعالى فلا يحل لها ذلك اذا كانت عاتمة بالثلاث حلبي وهذا انما يظهر في الطلاق لان الرضا ع ليس عايتقلا به الرجل فالظاهر انه اذا وقع صدق الخبر عند هاته لا يحل لها ديانة ويجزى (قوله وقالوا خطأنا) يحذف تفسير (قوله ثم تزوجها جاز) اي واذا قال ذلك حال قيام النكاح لا يفرق بينهما (قوله وكذا الاقرار في النسب) اي الاقرار بالنسب مثل الاقرار بالرضاع من حيث انه اذا لم يصبر المقر لا يطل النكاح وان اصر بطل (قوله او امي) مثله او بنتي والحال انها تصلح ان تكون امه او بنتا اما اذا كان مثلها لا يولد له او مشه لا يولد لها لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما هندية بقبول زيادة (قوله وليس نسبها معروفا) اما اذا قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه امي وله ام - معروفة وثبت على ذلك لا يفرق بينهما هندية (قوله والرضاع حجة) قدر الرضا ع ليعود الضمير الى قريب في الذكر وفي الهندية الرضا ع يظهر بأحد امرير احدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع ولا يقبل في الرضا ع الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط ولا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي كذا في الثمر القاتو (قوله حجة المال) قال في الدر المنسقى لان الشهادة به شهادة بالفرقة اقتضاء فكانت كالشهادة على الطلاق ولا لا تتوقف على الدعوى لتضمنها حرمة الفرج التي هي - حق الله تعالى ثم قبل الدخول لاهر وبعد الاقل من مهر المثل والمسمى بالنفقة كما في المضمرات اه (قوله وهي شهادة عدلين الخ) اما اذا شهدت امرأتان او رجلا وامرأة او رجلان غير عدلين او رجل وامرأتان غير عدول ولم يطلقها فهو في سعة من المقام معها هندية (قوله وعدلتين) ولو احدهما المرضعة ولا يصبر في شهادتها كونها على فعل نفسها لانه لا تهمة في ذلك كشهادة القاسم وشهادة الوزان واليكال على رب الدين - حيث كان حاضرا بحر (قوله لتضمنها) اي الشهادة حق العبد اي ابطال - حق العبد وهو النكاح ان كان قائما بينهما او حل النكاح ان كان قبله (قوله الظاهر لا) كذا في البحر وتقدم عن شرح الملتقى الجزم به (قوله وهي من حقوق الله تعالى) اي وهي لا تتوقف على الدعوى كفي الشهادة بقبول الأمة والتوقف (قوله ثم ما بالغاها) اي الشاهدان (قوله لا يبعد المقام معه) قال في الهندية واذا شهدت رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها الى بالرضاع لا يبعد المقام مع الزوج لان هذه شهادة لوقامت عند القاضي ثبت

الرضاع فكذلك اذا قامت عندها (قوله ولا يقتله) أي بالدواء قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية واذا لم تقدر على منعه عنها الابتلاء بالدواء اختل فوافيه والقوى أنها لا تقتله اه لان الحكم لم يتصل بهذه الشهادة حلي وقوله أي بالدواء أي بأن يجعل السم له في دواء يتناول (قوله وقيل لها الزوج) عبارة شرح الوهبانية وكذا الشاهد على رضاع بينهما حل لهما الفروا منه والزوج بغيره ديانة وقال البعض ليس لها ذلك اه وهذا يفيد أن أكثر أهل المذهب قائلون بجل الزوج ديانة والذي يمنع انما هو البعض ومعلوم أن الاعتقاد على ما عليه الاكثر وهذا يتأقبه حكاية الشارح ذلك بقيل وقد علت عبارة الاصل المنقول عنه والظاهر أن الزوج في الطلاق الثلاث حكمه كارضاع ولها أن تنافق الزوج الثاني ثم تجتدع دعاء على الاول ولها أن تقيم مع الثاني وتفر من تأكيد الاول منها ويحذر (قوله لم تحرم) لان الرضاع انما يكون محرما حال كون الرضيع لم يتم سنه سنتين وهذا ليس كذلك حتى لو كان رضاعا حرم عليها لانه صار ابنها (قوله لم يضمنا) لان كل واحدة منهما غير مفسدة بصنعها وانما الفساد بالاختبة العارضة وهو معنى تعطيل الشارح وله أن يعيد العقد على احدهما (قوله غرم المهر) لتعديبه بهذا الفعل (قوله وقال ذلك) أي تعمدت الفساد (قوله للزوم الحد) أي حد الزنا حيث وجدت شروطه من الاقرار اربعة في مجالس اربعة (قوله فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حد ومهر

(كتاب الطلاق)

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدعى الاشتداع على الاخف وهو مما يحاف به وينبغي ترك ذلك تباعدا عن أبغض الحلال اليه تعالى وسئل العلامة الطوري عن قال أيمان المسلمين تلزم من أن فعلت كذا فقلعه فأجاب أن كانت له زوجة طلقته والالزمية كفارة عين واحدة لان العين لانه تعدد عندنا لا يتعدى حرف القسم ولم يوجد اه والظاهر أنهم انطلقوا واحدة وهل هي بائنة أو رجعية الظاهر الثاني لتسكنه وفي فتاوى العلامة خير الدين الرمي سئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائنا أو رجعيا أجاب هو رجعي ولا يملك إخراجها عن موضوعه الشرعي بذلك (قوله هو لغة رفع القيد) قال القهستاني هو اسم من التطلق لغة الارسال ويجوز أن يكون مصدر طلق بالضم أو الفتح فهي طالق ورفع القيد يكون في المعاني والحساب بدليل ما بعده (قوله لكن جهلوه الخ) ذكره في حيز المعنى القوي يدل على أن الواو والعرب وظاهر عبارة الجبر أن الجاهل والمستعمل الفقهاء لانهم المفسرون بين الصريح والسكينة لا العرب (قوله في المرأة) الاولى في النكاح لان المرأة يتصور فيها الاطلاق الذي هو المعنى الثاني (قوله طلاقا) الاولى تطلقا وهو الذي وقع في الجبر لانه قال استعمل في النكاح بالتطبيق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول سريرا والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طلقك وأنت مطلقة وتوقف عليها أظنه ذلك وأنت مطلقة بالتخفيف اه ثم إن التنقيط في الصيغة ان كان في الثانية أو الثالثة فهو للتكثير كغلت الابواب والافترسوكيد والظاهر أنه للتوكيد مطلقا لانه في الثانية والثالثة لم يقيد باليجز هذا الايقاع فقط (قوله فلذا) أي لكون الاطلاق مستعملا في غير المرأة (قوله بالسكون) أي سكون الطاء لانه من الاطلاق وأما اذا شدد فهو من التطلق فيكون صريحا لا يتوقف على النية (قوله بشرع عارف قيد النكاح) المراد بالقيد الاحكام التي عرفت بسبب النكاح وهي قسمان أصلية وهو حل الوطء وعارض وهو حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك بدأفع وهذا التفسير أولى من تفسيره بغيره بمرورها بمنعوعة عن الخروج والبروز فانه معترض بأن رفع هذا القيد يحصل لها بالاذن في خروجها وخروج بالنكاح رفع القيد الحسي ورفع قيد الرق ويحذف التعريف بأنهم قالوا ركن الطلاق اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي أن يذكر فوهبه فان حقيقة النفي ركنه فلي هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح (قوله في الحال) متعلق برفع (قوله بالبائن) متعلق برفع والبائن أعظم من البائن الاصغر والا كبر واعتراض بأن القيد لم يرتفع فيه لوجوب العدة والنفقة بأنواعها فيه وأجيب بان ذلك لحق الشرع قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية والنفقة تابعة للعدة فالأ (قوله أو المالك) أي بعد انقضاء العدة فان الماطقة الرجعية قبل انقضاءها زوجة حتى يقسم لهما أن أرادما جمعتهما وأورد عليه أنه يقتضي أنه لو طلقها ثم راجعها قبل انقضاء عدها لا يكون طلاقا لانه لم يوجد الرفع مالا وأجيب بأن الرفع في المال لم ينصرف في انقضاء العدة قبل الرجعة فانه اذا طلقها ثم راجعها

ولا قتله به يقتل ولا الترتيب بالخر وقيل لها
الزوج ديانة نسج وهبانية * فروع * قضى
القاضي بالتفريق براضاع بشهادة امرأتين
لم يتمد من رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج
صغيرتين فأرضعت كلا امرأتين
رجل لم يضمنا وان تعددنا الفساد لعروضه
بالاختبة قبل الابن زوجة أي به وقال تعمدت
الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك
لا لزوم للحد فلم يلزم المهر
(كتاب الطلاق)
(هو) لغة رفع القيد لكن جهلوه في المرأة
طلاقا وفي غيرها طلاقا فلذا كان أنت
مطلقة بالسكون كناية وشريفا (رفع قيد
النكاح في الحال) بالبائن (أو المالك)

يبقى الطلاق وان كان لا يزال القيد والحل للرجال لانه يزيله ما في المأكل اذا انضم اليه ثنتان فرفع القيد ما لا اما
بانقضاء العدة أو بانضمام الاثنين اليها ويبحث في الجواب بأنه لو طلقها رجعيها وراجعها قبل انقضاء العدة
ثم ماتت على عصمتها أنها لا تقع تلك الطلقة لعدم رفع القيد بأحد الشئين حتى لو حلف أنه لم يطلقها قط لا يثبت
مع أنه قد صدر منه اللفظ الدال على رفع القيد الذي هو ركن الطلاق فالحسن في التعريف الشرعي ما ذكره
القهستاني بقوله هو ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص (قوله بلفظ مخصوص) أو رده عليه أن فيه
دورا فان الطلاق متوقف على تلك الاقضاء لانها أخذت في تعريفه وهي متوقفة عليه لعلم معناها منه وأجيب
بأنه كالكلامية فان المتوقف عليها الطلاق الشرعي وهي متوقفة على الطلاق اللغوي (قوله هو ما اشتمل على
الطلاق) شمل الصريح من ألفاظه والكليات سواء كان الواقع به رجعياً أو باتنا ولفظ الخلع وقول القاضي عند
إبراء الزوج من الاسلام فترت بكافان بقاء طلاق لا باباؤها وشمل تعريفه في العنة واللعان فانه طلاق (قوله
نخرج القسوخ) أي بقوله بلفظ مخصوص (قوله كناية عن حق) ومثل ما ذكره في القاضي بابائهما من الاسلام
(قوله فانه فسح) أي التفريق في هذه المسائل والضمير راجع الى معلوم من المقام (قوله وبهذا) أي بزيادة بلفظ
مخصوص ولفظ ما لا في التعريف (قوله علم أن عبارة الكثر والكثر) هي رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح (قوله
منقوضة طردا وعكسا) أي منعا وجمعا فانه يدخل فيه التفريق بخيار العتق والبلوغ والردة لانها رفع القيد
الثابت بالنكاح مع أنها فسوخ ويخرج عنه الرجعي اذ لم يوجد فيه رفع القيد أي حالاً فأخرج الاول بالقيده
الاخير وادخل الثاني بقوله أو ما لا (قوله وايضا مع مباح) أي لكنه أبغض المباحات الى الله تعالى لما عن ابن عمر
مر فوعا أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق واستشكل ظاهر الحديث بأنه بغيره أن الطلاق حلال ومبغض
الى الله تعالى وهما متنافيان فان الحلال ما استوى فعله وتركه والمبغض ما ربح تركه على فعله وأجيب بأن المراد
بالحلال فيه ما ليس تركه بالزعم فشمع المباح الاصطلاحى والمندوب والمكروه (قوله لاطلاق الآيات) منها قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء (قوله الاسح حظه) لقوله صلى الله عليه
وسلم لعن الله كل ذواق طلاق بغيره أن هذا الدليل انما يظهر فيمن تركه وقوع الطلاق وقصد بالنكاح
ذوق عساياهم بآيات على طلاقها وهذا غير المذمى (قوله كريمة) بوقوع الفاحشة أو مقتها مانها (قوله والمذهب
الاول) لما تقدم من الآيات ولعمل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه اياه فقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم
حفصة رضي الله تعالى عنها لا يريه ولا كبر سن فأمره الله تعالى أن يراجعها فانها صوامة قوامه وطلق عمر رضي
الله تعالى عنه أم عاصم وطلق ابن عوف بما ضر وطلق المغيرة بن شعبه أربع نسوة والحسن بن علي رضي الله تعالى
عنه ما استكر النكاح والطلاق بالكوفة فقال علي رضي الله تعالى عنه على المنبر ان ابن هذا مطلق فلا تزوجه
فقالوا تزوجه ثم تزوجه ثم تزوجه مجر (قوله وقولهم الخ) هذا الجواب لصاحب الجرد دفع به ما ذكره الكمال من
التنا في الواقع في كلامهم فانهم ذكروا باباحتهم عللوا بعل لبعض المسائل فقيد حظه لما فيه من كفران نعمة
النكاح وانما أبيع للعسابة كعوربية (قوله معناه أن الشارع الخ) حاصل الجواب كافي الجبر أنه لا تدافع بين
كلامهم فانهم صرحوا بانها باباحتهم غير حجة وقولهم في بدعية الثلاث ان الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من
قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية وابطاحتهم الحاجة التخاص وهي لا تنحج الى جمع الثلاث
لا يدل على حظره شرعاً بل المراد منه أن الاصل حظه وتركه بالشرع فصار حله هو المشروع كقول صاحب
الكشاف ان الاصل في النكاح الحظر وانما يصح لحاجة التوالد والناسل فالحق اباحتهم لتبعية حاجة طلبا
للتخلص لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وحمله على الحاجة ليس بصحيح (قوله بل
يستحب) اضرب انما قال (قوله لومؤذبة) أطلقه فشمع المؤذبة أو لغبره بقولها أو بفعلها (قوله أو تارك صلاة)
التظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالمسألة وعن ابن مسعود لأن أتى الله وحدها فهاذا متى خبر من أن أعاشر
امرأة لاتصلي (قوله ومفاده) أي مفاد استحباب طلاق من لاتصلي وهذا المفاد لصاحب البحر ونسبه أخوه
(قوله ان لا انهم عاشر من لاتصلي) لأن ترك المستحب لا يؤثم وقالوا له أن يضربها على ترك الصلاة في احدى
الروايتين وقيل لا يضربها عليه (قوله ويجب لو فات الامساك بالمعروف) كما اذا كان خصما وهو من نزعت
خصبتها وبقي ذكره أو عينا وهو من لا يصل الى النساء مرض أو كبرا أو مجبوا وهو مقطوع الالة أو سكاذا بفتح

(بلفظ مخصوص) هو ما اشتمل على الطلاق
نخرج القسوخ كناية عن حق وبلوغ ورده فانه
فسح لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكثر
والكثر منقوضة طردا وعكسا مجر
والمتنق عند العاتلة لا طلاق
(وايقضه مباح) فانه الكمال (الاسح
الآيات أكمل (وقيل) فانه الكمال (الاسح
حظه) أي منعه (الاحاجة) كريمة وكبر
والمذهب الاول كافي الجبر وقولهم الاصل
فيه الحظر معناه أن الشارع ترك هذا
الاصول فاما حجه بل يستحب لو مؤذبة
أو تارك صلاة غاية مفاده أن لا انهم
بمعاشرة من لاتصلي ويجب لو فات الامساك
بالمعروف

الشين المجبة والكاف المشددة وبمد الالتزاي وهو الذي اذا جذب المرأة أنزل قبل أن يحاطها ثم لا تفسر
 أنه بدمه لجماعها أو مسحورا وهو المربوط والحكم في غير المحبوب اذا خاصته أن يؤجل سنة من يوم الخصومة
 فان وصل اليها فيها والافتراق في المحبوب يفترق في الحال بطلبها اذا فائدة في تأجيله وسيد الأئمة يختارونها
 شربلاي والظاهر أن الوجوب في هذه المسائل للاقتراض ولم يثقلوا القوت المعروف منها ويمكن غنيله بتحقيق
 الزنا فيه ولا رغبة فيه وقد رعى فراقها أما اذا كان له رغبة فيها فله المقام معها الحديث أن امرأى لا تزني لاس
 كما تقدم (قوله ويجرم لو بدعي) بهذا القسم الاقسام أربعة الاباحة والاستحباب والوجوب والحرمه ومن البدعي
 ان يطلقها ثلاثا قال اذا عصيت بك وبات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم
 ثم يركب الحوقلة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واتق الله ثم الله لم يحد لك مخرجا
 عصيت بك وبات منك امرأتك وأما الثاني فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من الموجل الى الفراق ووجب
 عليه ما دامت في العدة الاتفاق والكسوة ان طالت اه ردى في فتاواه مختصرا والثاني يظهر في غير البدعي أيضا
 (قوله ومن مجامع التخلص به من المكاره) وجعلت ولايته الى الرجل لانه كالسترق لها بالاهر ولا لانه لا روية لها
 في أهرها وشرع العدة فيه للتمكن من التدارك عند الندم وانحصر في الثلاث لانه عديم تعيين في الشرع وهو
 أقل الجمع ولا ينافي لا كثره عيني وهل الطلاق يصرف في حقه صلى الله عليه وسلم في الثلاث خلاف والمكاره اما
 للزوجة دينها ودينها باني ببقائها ونحوه ودينها بان لا يجد ما يفتق عليها (قوله وبه يعلم أن طلاق
 الدور) أي يكون التخلص المذكور من مجامعها اذ لو لم يقع طلاق الدور فانت هذه الحكمة وهي به لانه دار الامر
 بين متنافيين وذلك لانه يلزم من وقوع الثلاث قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد
 الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشيتين على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه وتأخره اما
 عبرة أو مرتين (قوله واقع) بأن تلحق القليلة لما قلنا من الحكمة فيصير كأنه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا
 فاذا طلقها وقعت الطلقة ثم تقع الثلاث عقبها فيقع منها ما يقبله المحل فتصير طالق ثلاثا اه حلي (قوله اجماعا)
 لم يعتبر خلاف ابن سريج من أصحاب الشافعي فانه قال بعدم وقوعه لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم
 من وقوعها قبله عدم وقوعه ويلزم من وقوعه عدم وقوعه والشي اذا أذى وجوده الى عدمه كان وجوده باطلا
 فلا تقع الطلقة المنجزة ولا الثلاث المعلقة وقد جرح بقوله الاجماع ورأى بعض الصالحين النبي صلى الله عليه وسلم
 فله من طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم من قال بطلاق الدور أي بعهدة الدور وعدم الوقوع فقد أضل
 ألقى اه (قوله حتى لو حكم بعهدة الدور حاكم لا ينفذ) فيجب على حاكم آخر تقريره ما لان خلاف ابن سريج
 لا بعد خلافه لانه قول مجبور باطل فاسد ظاهر البطلان وبه علم بطلان ما في فتاوى الطوري من عدم وقوعه
 مقتصر عليه (قوله واقسامه) أي الطلاق (قوله حسن) هو أحد قسمي السني والسنة في المطلق من
 وجهين العدد والوقت فالاول يستوي فيه المدخول بها وغيرها وهي أن لا يزيد على واحدة والثاني انما يتحقق
 في المدخول بها وهي أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الطلاق يندفي ايضاه في زمان تجدد الرغبة وهو
 الطهر انما الى عن الجماع أما من الحيض فزمن النفرة بالجماع مرة في الطهر فتفر الرغبة وغير المدخول بها لانه أن
 يطلقها حال الحيض والظاهر خلافه (قوله وأحسن) هذا هو القسم الثاني من السني وانما كان أحسن
 لاتفاق الأئمة عليه بخلاف الحسن فان الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين قال بكرهته
 لاندفاع الحاجة بالواحدة ولما روى ابراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون
 أن لا يزيدوا على واحدة في الطلاق حتى تفضى عدتها وان هذا أفضل عندهم (قوله وبدعي) منسوب الى البدعة
 المحترمة لتصريحهم بعيانته واليه أشار الشارح بقوله بأنهم به (قوله صريح) هو ما لا يحتاج الى نية في الايقاع أما
 قصد بها بالخطاب فلا بد منه وسواء كان الواقع به رجعا أو بآثنا كالطلاق الثلاث (قوله ولحق به) أي بالصريح
 في عدم احتياجه الى النية كانت حرام (قوله وكناية) هي ما احتل الطلاق وغيره من غير حصري عدد ولا زمن
 النية في جميع أقسامه بآثنا كآثنا (قوله ومجمل المنسكوحة) أي أو المعتدة التي تصلح للطلاق وهي كل معتدة
 عن طلاق رجعي أو بآثنا غير الثلاث في الحرة وغير الثنتين في الأمة ويقع على المعتدة بعد تفرق القاضي باباه

ويجرم لو بدعي ومن مجامع التخلص به من
 المكاره وبه يعلم أن طلاق الدور يحوط
 طلقك فانت طالق قبله ثلاثا واقع اجماعا
 كما حرره المسنف معز الجواهر الساوي
 حتى لو حكم بعهدة الدور حاكم لا ينفذ أصلا
 (واقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي)
 كما نرى به (والفناطه صريح) ولحق به (وكناية)
 ومجمل المنسكوحة

أحدهما عن الإسلام وبعد ارتداد أحدهما مطلقاً فقط ولا يقع في هذه فسخ الألفي هاتين وجمع المقدس ما يقع
الطلاق في عذته بقوله في عذته عن الطلاق يلحق • أوردته أواباً بغير

بهر والجلبي موضعاً (قوله عاقل) ولو تقدير اليدخل السكران بمظنور وأخرج به الجنون ونحوه (قوله بالغ)
خرج الصبي ولو مرأه قال قوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والجنون ولا رد ما إذا كانا
خصيين أو مجبورين فإنه يفرق بينهما بوقوع الأب مقامهما لأن هذا وقوع لا ابتاع (قوله مستيقظ) خرج النائم
لا تنفاه الأرادة (قوله لفظ مخصوص) خرج به الفسوخ (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه
فلا يفتق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زاد في البصر وأن لا يكون الطلاق انتها عناية فانه
لو قال أنت طالق من واحد إلى ثلاث لم تنفع الثلاثة عند الامام (قوله طلقه) التام للوحدة وقيد بها لأن الزائد
عليها بكلمة واحدة بدعي ومقتزى فاليس بأحسن بغير (قوله رجعية) أما الواحدة البائنة بدعي بغير وفي الدر
المتقى تعالى الله تعالى أن البائن يكون سبباً عذبه خلافاً لهما وعزاء للتف (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره
قبل والناسي أولى احترازاً من تطويل العدة عليها وقبل الأول قال في الهداية وهو الاظهر أي في كلام محمد بن
وقيد بالطهر لأنه في الحيض بدعي بغير (قوله لاوط فيه) جله في محل جزه صفة للطهر ولم يشل لاوطه منه فيه
ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فإن طلاقها والحالة هذه بدعي نص عليه الاستيعابي وقيد بأوطه
الشبهة لأنها لو وطئت برضا وطلقة في طهر وقع فيه يكون سبباً فالحاصل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي
طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زنا وقع فيه يكون سبباً فالحاصل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي
النكاح فكان هذا بخلاف الوطء بشبهة وكان عليه أن يقول لاوطه فيه ولا في حبس قبله ولا طلاق فيهما
ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كافي البدائع لأنه لو طلقها في طهر وطئها في حبس قبله كان بدعيًا وكذا
لو كان قد طلقها فيه أو في هذا الطهر لأن الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكروه ولو طلقها بعد ظهور حملها
أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها (قوله وتركها
حتى تخفى عذتها) معناه التزم من غير طلاق آخر لا التزم مطلقاً لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه
أحسن (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه أحسن فاندفع به ما قبل كيف يكون أحسن مع أنه
أبغض الحلال ومعنى كونه مسنوناً ثبوته على وجه لا يستوجب عتاً بالأنه المستعقب للثواب لأن الطلاق ليس
عبادة في نفسه ليشبه له ثواب فالأزواج هنا المباح نعم لودعته نفسه أن يطلقها بدعيًا فكف نفسه إلى وقت السني
يثاب عليه لكفه نفسه عن المعصية لأعلى نفس الطلاق (قوله ولو في حبس) انما لم يكن بدعيًا هنا بخلاف
الموطوءة لأن الرغبة فيها متوفرة لأنه لم يذق عذمتها فطلاقها حال الحيض يقوم دليلاً على تحقق الحاجة اليه
(قوله ولموطوءة تفريق الثلاث) تفريق مبتدأ وقوله لموطوءة متعلق بتفريق وقوله في ثلاثة أطهار متعلق به
أيضا وقوله في ثلاثة أشهر عطف على قوله في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر (قوله في ثلاثة أطهار) قال مالك
هو بدعة فلا يساح الا واحد والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كآبائه عليه صاحب البصر (قوله
لاوط فيها) أما لو وطئ فيها كان بدعيًا لأنه بالجماع مرة تنفذ الرغبة فيها (قوله ولا في حبس قبلها) لأنه يجب أن يكون
الحاصل عليه نفرة النفس مما رآه حال الحيض فإذا تأخر إلى الطهر الثاني لعذر زول ما قام به (قوله ولا طلاق
فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه
ولا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار (قوله في حق غيرها) وهي الآيسة والصغيرة والحامل
والأولى لأنه صنف التصريح بين ليعود الضمير من قوله وحل طلاقهن اليهن ثم الطلاق إن كان في غرة الشهر تعتبر
الشهور بالاهلة وإن كان في أثناءه فبالأيام وكذا في كل ما قد بدالكه عند الامام وعندهما بكل الأول بالآخر
والمستوطن بالاهلة ثم غيره قبل الفتوى على قولهما كما في قال الحق و ليس بشئ وباطلقة الثالثة يعني من
عدها شهر إذا مضى تمت العدة وكذا القول في ذات الحيض إذا وقع عليها ثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار فقد
مضى من عدتها حبضان إن كانت حرة لأن العدة بالحيض عندنا فوقيت حصة واحدة فإذا حاضت حصة
أخرى فقد انقضت عدتها (قوله وحل طلاقهن) هو أولى من التعبير بصح لأن الكلام فيه لافي العينة
(قوله أي الآيسة) وهي بنت خمس وخمسين سنة على الاظهر ودخل تحت من لا تحيض من بلغت بالسن

وأهل الزوج عاقل بالغ مستيقظ ودكه انطق
مخصوص خال عن الاستثناء (طالقة)
رجعية (فقط في طهر لاوط فيه) وتركها
حتى تخفى عذتها (أحسن) بالنسبة إلى
البعض الآخر (وطئته لغريم موطوءة ولو
في حبس ولموطوءة تفريق الثلاث في)
ثلاثة (أطهار لاوط فيها) ولا في حبس قبلها
ولا طلاق فيه (فمن تحيض وفي) فعل
(أنه عرف) حتى (غيرها حسن وسفي) فعلم
أن الأول مستفي بالاولى (وكل ثلاثة من)
أي الآيسة

ولم يزد ما أصلا فان الطلاق يفرق على الأشهر بجر (قوله والصغيرة) هي التي لم تبلغ تسع سنين على المختار وممتدة
 الطهر لا تطلق للسنة الواحدة لانها من ذوات الاقراء فلو كان جامع في الطهر وامتنع لا يمكن تطليقها السنة حتى
 يحض ثم تطهر (قوله لان الكراهة) أي كراهة الطلاق عقب الوطء (قوله والبدعي ثلاث متفرقة) وبالأولى اذا
 كانت مجتمعة وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعية الى أن الطلاق الثلاث جله لا يقع الا واحدة لما روى عن
 ابن عباس أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة
 فأما ما ذهبوا اليه من حديث الجعلافي وفيه أنه طلقها ثلاثا ما قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم
 متفق عليه ولم يتصل انكاره وقد روي ذلك نضعن عمر وابنه وعلي وأما حديث ابن عباس فهو انكار على من
 يخرج عن سنة الطلاق بايقاع الثلاث واخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر من
 العصرين كأنه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثا كان في ذلك العصرين واحدة اه وهذا الجمل لا يتجه مع قوله
 فأما ما ذهبوا اليه من حديث الجعلافي أنه كان في الصدر الاول اذا أرسل الثلاث جله لم يحكم
 الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرة من الناس اه وفي البحر
 من انكرو وقوع الثلاث فقد خالف الاجماع ولو حكم كما حكم بأن الثلاث تقع واحدة لم يقدح حكمه لانه لا يسوغ فيه
 الاجتهاد لانه خلاف لا اختلاف (قوله لاربعة فيه) أما اذا احتمل بين المطلقين ربعة اذا كانت ربعة بالقول
 أو بنحو القبله أو بالامس عن شهوة فلا يكون بدعيًا وأما اذا راجعها بالجماع فليس له ذلك بالاجماع لان هذا طهر فيه
 جامع بجر (قوله والبدعي ما خالفهما) أي الحسن والحسين (قوله لكان أو جز وافيد) الاول ظاهر وأما الثاني
 فلا يثبت له الموطوءة في الحيض المطلقة في طهره لانها محرجة من القسمين الاولين فتكون داخله في الثالث
 وهو البدعي (قوله على الأصح) واختار القدوري استحبابها القول محمد في الاصل وينبغي أن يراجعها فانه
 لا يستعمل في الوجوب (قوله في الحيض) قيد به لانه لو لم يراجعها حتى طهرت تقررت المعصية كذا يفهم من
 كلام الاصحاب عند التامل قاله الكمال (قوله ربعة للمعصية) بالراء وهي أولى من نسخة الدال أي تخلص من
 المعصية بالقدر الممكن لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن ولكنه يمكن رفع أثره وهو العدة المراجعة وهو علة
 لقوله يجب وعلى أيضا بالعمل بحقيقة الامر وهو الوجوب في قوله صلى الله عليه وسلم من رأت في طهرها ربعة (قوله
 فاذا طهرت طلقها ثلاثا) ظاهر عبارته أنه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره
 الطحاوي وهو رواية عن الامام لان أثر الطلاق انعدم بالراجعة فكانت لم يطلقها في هذه الحيضة فبسن تطليقها
 في طهرها لكن المدكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي في فتح القدير
 أنه اذا راجعها في الحيض أمسئ عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فبطلت ثانياً ولا يطلقها في الطهر
 الذي يطلقها في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف فتعمله حلي (قوله قيد بالطلاق الخ)
 راجع الى قوله أو في حيض موطوءة (قوله لان التحريم) أي من الزوج لوجهه في بقائه وافتراقها (قوله
 والاختيار) أي اختيار نفسه بأن يبلغ السبي وقد عده غير الاب والجد (قوله وانخلع) فانه لا يكره حالة الحيض
 بالاجماع ذكره الاسيحاقي ومثله الطلاوي على مال كافي المعراج (قوله والنفاس كالحيض) لان المنع في الحيض
 لتطويل العدة عليها وهذا حاصل في النفاس بل هو أولى لان مدته أطول من مدة الحيض غالباً (قوله قال
 الموطوءة) أي ولو حكمها فان التختل بها في هذا الحكم مثلها كما أفاده مسكين (قوله أنت طالق) لا يقال طائفة على
 الأشهر (قوله للسنة) الام لا لوقت أي وقت السنة ويلزم من السبي وقتا السبي عددا وقل الام للاختصاص
 والمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فنصرف الى الكامل وهو السبي عددا وقتا فوجب جعل الثلاث
 مفرقة على الاطهار (تنبيه) ألفاظ السنة أن يقول أنت طالق للسنة أو في السنة أو على طلاق السنة أو طلاق
 العدة أو للعدة أو التدين أو الاسلام أو الحق أو القرآن أو الكتاب أو حسن الطلاق أو كماله أو أعله ولو في
 كتاب الله أو بكتاب الله بنوى السنة فهو سنة (قوله وقع عند كل طهر طلاقة) سواء بنوى أو لم ينو وأفاده انها اذا
 كانت طاهر فوقته ولم يكن جامعها فيه وقته للهال واحدة وان كانت حائضا أو جامعها في ذلك الطهر لم تطلق حتى
 تحيض ثم تطهر (قوله وتقع أولاها) أي أولى الثلاث ومثلها التنبيه ولو قال وتقع الاولى لا فذلك سريحا (قوله
 فلو كانت غير موطوءة) أي لو كانت من ذوات الحيض أم لا وهو محتمل فله الموطوءة (قوله ولا تقيض) محتمل فله

والصغيرة والحامل (عقب وطء) لان
 الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبس وهو
 موقوف هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة
 (أو اثنتان جزء أو تزين في طهر) واحدة
 (لاربعة فيه أو واحدة في طهر وطء فيه
 أو واحدة) (في حيض موطوءة) لو قال
 والبدعي ما خالفهما لكان أو جز وافيد
 (وتجب ربعة) على الأصح (فيه) أي في
 الحيض ربعة للمعصية (فاذا طهرت طلقها
 ان شاء) أو أمسكها قيد بالطلاق لان التحريم
 والاختيار وانخلع في الحيض لا يكره مجتبي
 والناس كالحيض جوهرة (قال الموطوءة
 وهي) حال كونها (من تحيض أنت طالق
 كمالا) أو اثنتين (السنة) وقع عند كل طهر
 طلاقة) وتقع أولاها في طهر لاوطء فيه ولو
 كانت غير موطوءة أو لا تحيض تقع واحدة
 للجمال

وهي عن قصد (قوله ثم تكلموا الخ) يرجع الى الصورة الاولى قال في البحر وقد بالموطوء لانه لو قال لقهرها
 ذلك وقت الحال واحدة ولو كانت حائضا لم يقع عليها الى التزوج شي ولا تغفل العين لان زوال الملك بعد البين
 لا يطل العين فان تزوجها وقعت الثانية فان تزوجها وقعت الثالثة فيتم الثلاث على التزوجات كذا في فتح
 القدير في المصالح من أنه يقع الثلاث للحال بالاجماع وهو ظاهر (قوله أو مضى شهر) يرجع الى الصورة الثانية
 والحامل في حكم ذوات الاشهر عندهما خلافا لمحمد (قوله وان نوى أن يقع الثلاث الخ) فيه على أن وقوع
 الثلاث على الاطهار قيد اذا نواه أو أطلق أو ما اذا نوى غيره مما ذكره بعد فانه يصح لان القنطريحة وهذا الاثر
 الا لم كما جاز أن تكون للوقت جاز أن تكون للتعليل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها
 مذهب أهل السنة خلافا للروافض واذا صحت نيته للحال فأولى أن تصح عند رأس كل شهر لانه اما ان يكون
 زمان حيضها أو طهرها ففي الثاني هو سفي ايقاعا ووقوعا وعلى الاول سفي وقوعا لا ايقاعا ولا يلزم من كون
 الوقوع سنيا أن يكون الايقاع كذلك وذلك لان الوقوع حكم شرعي لا اختيارا للبعد فيه وحكم النسخ لا يوصف
 بالبدعة والايقاع فعل العبد فيوصف بالحرمة والبدعة (قوله أو أن تقع عند رأس كل شهر واحدة) ظاهره
 ولو عن كانت من ذوات الحيض (قوله لانه) أي وقوع الثلاث الساعة أو تقريهها الى الاشهر وقوله محقق كلامه
 هو قوله أنت طالق ثلاثا للسنة وذلك لان ما ذكر سفي وقوعا وايقاعا أو وقوعا ظاهرا بالسنة في كلامه ما عرف
 حكمه بالسنة لا ما يثاب على فعله حلي بزيادة (قوله ويقع طلاق كل زوج) ولو كان فيه خيار شرط أو كان
 بطريق التوكيد أو كان بالغافير رشيد أو مختلا أو خبيثا أو مجبوا أو خفي كأي القهستاني ويستثنى من
 الكلية امانة المبانة في العدة فانه لا يقع لزوم تحصيل الحاصل نهر (قوله ولو تقديرا) أشار بذلك الى دفع المناقاة
 بين العقل والسكر وحاصله أن الشارع نزل السكران منزلة العاقل وبهذا علم أن المراد بالسكران الذي يصح منه
 التصرفات من لا عقل له يميزه الرجل من المرأة والسمان من الارض وهو المعقد والعجب مما صرح به في بعض
 العبارات من أنه من معه من العقل ما يقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يجبه لاحد أن يقول انه
 لا يصح تصرفاته سوى على الاشياء (قوله ولو عبدا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد ولا المكاتب
 الا الطلاق من (قوله أو مكرها) أي على ايقاعه بنفسه أو على التوكيد به في الثانية أكرهه السلطان لبوكه
 بطلاق امرأته فقال الرجل لمخافته الحبس والضرب أنت وكلي ولم يزد على ذلك وطلق الوكيل امرأته ثم قال
 الموكل لم أركل بطلاق امرأتى قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق لانه أخرج الكلام خطبا بالجواب الامر والجواب
 يتنمى إعادة ما في السؤال وانما يصح طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذهن جذهن جذه الطلاق
 والعقاق واليمين والاصل عندنا أن كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل لا يجهل الفسخ
 وكل ما لا يجهل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه (قوله لا اقراره بالطلاق) ومثله الكتابة فلما ذكره على أن يكتب طلاق
 امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الثانية ولو اقتر
 بالطلاق كذا باوهارا لا وقع قضاء لادبانه بغير (قوله وقد نظم صاحب النهر) من بحر الطويل (قوله طلاق) أطلقه
 فنهل البائن بقسبه والرجعي وهو وما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله
 آخر هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره والافقه الرجوع نصف للمسي كذا
 ذكره المصنف في الاكراه (قوله وايلاه) أي اذا اكرهه على الخلف على ترك قريبتها أربعة أشهر انقضت يمينه ولامه
 ما علقه على القربان (قوله نكاح) أي اذا اكرهه على العقد بفضرة الشهود وصح لا اذا اكرهه على المصريح به
 القهستاني في فصل المهر من فساد النكاح اذا كان الاكراه من جهته أو لا يلزم الزوج ما زاد عن مهر المثل كذا
 ذكره القهستاني في الاكراه (قوله مع استيلاء) بكسر الهمزة من غير تنوين لضرورة النظم وصورته أن يكرهه
 على استيلاء أمته فإذا وطئها وأنت بولدت ثبت نسبه منه ولا يجوز له نفيه (قوله عفوعن العمد) أي النكاح
 الذي وجب بقتل العمد وظاهر التقييد به اخراج الخطا فلا يصح عفوعن دينه مع الاكراه لانه يسلب به
 هناك الاموال وحزرها وقد يقال انه ابراء لا عفو (قوله رضاع) أي اذا اكرهه على ارضاع بنت احكمه
 قوله واجبان المراد بها الايمان بالله تعالى فقط اذا لم يكن بالطلاق والنفقة مستثنى حلي (قوله وفي) أي
 في الايلاء بغير اوضار ذكره الشارح في الاكراه (قوله وتدره) لا يرجع به على المكره لانه غير مطالب به في الدنيا

ثم تكلموا الخ أو مضى شهر يقع (وان نوى أن
 يقع الثلاث الساعة أو) أن تقع (عند) رأس
 كل شهر واحدة صحت فيه (لانه
 محتمل كلامه) (ويقع طلاق كل زوج بالغ
 عاقل) ولو تقديرا ينافي ليدخل السكران
 ولو عبدا أو مكرها فان طلاقه صحيح
 لا اقراره بالطلاق وقد نظم صاحب النهر
 ما يصح مع الاكراه فقال
 طلاق وبلاظهار ورجعة
 نكاح مع استيلاء عفو عن العمد
 رضاع واجبان وفي وتدره

فلا يطالب به غيره ذكروه المصنف في الاكراه (قوله قبول لا يداع) قال في القنية أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلم تستحقها فضمن المودع له وانما يظهر عدها في مسائل الاكراه أن لو ضبط المودع بفتح الدال وهو الظاهر ثم ظهر في بعض ذلك أنه يتكسر الدال وليس من المواضع في شيء قاله صاحب النهر (قوله ~~هذا~~ الصلح عن عمد) أما الاكراه على الصلح عن خطأ فلا لأنه يملك به مسائل الاموال لأنه كالبصير (قوله طلاق على جعل) افردته وإن دخل في الطلاق السابق لتقييد ما جعل أي المال من جهة الزوجة أو غيرها (قوله يمين به أنت) أي بالطلاق والمراد الطلاق المطلق واخره لأن الراد بما تقدم المنجز (قوله كذا العتق) أي يصح مع الاكراه إذا كان بالقول لا بالفعل كشرائه قريسه كما ذكره المؤلف في الاكراه عن ابن كمال ويرجع بقيمة العبد على المكروه إذا اعتقه لغير كفارة ولا فلا رجوع كما ذكره المصنف هناك ومثل العتق اليمين به كما أفاده الحلبي (قوله والاسلام) ولومن ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الثانية من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحربي فيصعق قياس والاستحسان محتمة مطلقا فأفاده الشارح في الاكراه (قوله تدبير للعبد) يضم الرأمن غير تنوين للضرورة حلبي وتقييده بالعبد لتناسب الروي والامة - مثله (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب الصدقة كما إذا قال لله على أن أتصدق بدرهم وهو داخل في النذر (قوله وعتق) عطف على احسان وهو داخل في النذر أيضا (قوله فهذه) مبتدأ وجلة تصح خبره وعشرين بالواو خبر ثان وفي نسخة بالياء فيكون منصوبا على الحال من فاعل تصح ويرجعها في النهر إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان والعتق في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق (قوله في العتق) ذكره تكلمة أو ليفيد أن كونهم اعشرين انما هو بالعدة لا بالقيمة لأنها ترجع إلى ستة عشر (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) قصد به بيان الهازل وفي القاموس الهزل نقض الجدة ولا بد في الهزل من قصد التلقظ باللفظ فخرج الخطأ عن حقيقة وان ساواه في الحكم وللبعد الجوى

وليس الاكراه مع هزل يؤثر في عتق نكاح طلاق واليمين تلا

(قوله خفيف العقل) قال في القاموس السفه والسفاهة خفة الخلق أو تقييده أو الجهل وسفه نفسه ورأيه كفر حله على السفه (قوله أو سكران) لأن الشرع لما خاطبه في حال سكره بالامر والنهي يحكم فرعي كالملازمة عرفا أنه اعتبره كقائم العقل تشديدا عليه في الاحكام الفرعية وقد فسروه هنا بذهب الامام وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الارض وهو المعقد واختاروا في وجوب الحد عليه تفسيره بقوله ما وهو من يهز في أكثر كلامه واختاروا في نقض الطهارة وفي حلفه أن لا يسكر نفسه بأنه الذي في مشبهه خلل جبر وغيره (قوله ولو يشيد) قال في النهر اطلاق السكران يشمل من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل كما هو قول محمد وهو المختار كما في البرازية وفي الفتح وبه يفتى لأن السكر من كل شرب حرام وعندهما لا يقع بناء على أنه حلال ومعه في الثانية قال في الجوهره والاختلاف مقيد بما إذا شربه للتداوى أما إذا كان للهو والطرب فقع بالاجماع (قوله أو حشيش) اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية على التحريم أي تحريم تناوله ولو أمر مشايخ ما وراء النهر بإراقه مع خطر قيمته وتأذي به بآدمه وانشد على آكله وإيقاع طلاقه زهرا نهر (قوله أو أفيون أو بيج) الأفيون ما يخرج من الشخصاش وهو انواع والبيج بالفتح بنت مستقبت ذكر في شرح المنار لابن ذلك أن غير الاسلام والمصنف وكثيرا ذكر والبيج من امثلة المباح مطلقا وذكر قاضي خان في شرح الجامع عن الامام أنه ان علم تأثيره في العقل فأنكره فسكر يصح طلاقه وعناقه وهذا يدل على أنه حرام اه والحق التفصيل وهو أنه ان كان للتداوى لم يقع اعدام المعصية وان كان للهو وادخال الآفة قصد اذنبني أن لا يتردد في الوقوع وقيد ابن مالك في شرح المنار بأباحة البيج الأفيون بما إذا كان للتداوى وفي تصحيح القدوري مع زوال الجواهر وفي هذا الزمان إذا سكر من البيج والأفيون يقع طلاقه زهرا وعليه الفتوى نهر (قوله زهرا) اشار به إلى التفصيل المذكور فإنه إذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية (قوله واختلاف التصحيح الخ) قال في النهر وأما من سكره بمرها أو مضطرا فالاصح عدم وقوع طلاقه كما في التفتة وشرح الجامع والفتاوى لقاضي خان في كتاب الطلاق والجماعة في الاشربة وقال التصحيح أنه لا يقع وعن محمد أنه يقع والتصحيح الأول وجزم في الخلاصة بالوقوع مع إلابان زوال عقله صلى يفعل هو محظور وان كان مباحا بعارض الاكراه ولكن السبب الذي هو المحظور قائم فأثر في حق الطلاق قال في الفتح والأول احسن لأن وجوب الوقوع عند زوال العقل ليس السبب في زواله محظور

قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به أنت
كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
واجباب احسان وعتق فهذه
نصح مع الاكراه وعشرون في العتق
لا يقصد حقيقة كلامه
(أو هازلا) لا يقصد حقيقة كلامه
(أو وسعيا) خفيف العقل (أو سكران)
ولو يشيد أو حشيش أو أفيون أو بيج زهرا
به يفتى بتصحيح القدوري واختلاف التصحيح
فبين سكره بمرها أو مضطرا

وهو منتف وفي تصحيح القدوري وهو التصحيح (قوله نعم لوزال عقله بالصداع) هو رواه عن محمد قال في الهندية من
محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يواقع فارتفع وصدع فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع وطبقه في
البحر بأن زوال العقل مضاف الى الصداع لا الى الشرب ولوزال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زوال
عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في الخاتمة (قوله أو وباح) كما إذا سكر من ورق الرمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عتاقه
ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية (قوله وفي القهستاني) نقله الشارح في شرحه للعقل
أيضا وأقاد في البحر أنه ضعيف وعبارته والعجب مما صرح به في بعض عبارات من أن السكران هو الذي معه من
العقل ما تقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا تصح تصرفه (قوله منها الوكيل
الخ) ومنها الردة فإنه لا تصح ردته استنصافا لأن الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وروى أن رجلا من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في صلته قل يا أيها الكافرون وحذف لامه ووضعها فأنزله الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى سواء مؤمنوا وفي القياس يصح وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس
وفي تهذيب القلانسي أن تعداد السكران والمكره ومن ذهب بعقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم تنبأ امرأته وليس
على المرتد قضاء الصلاة والصوم في حال الردة ولو لم يخرج المرتد ثم أسلم فعليه حجة الاسلام ما ينال وكذا الوصل ثم ارتد ثم
أسلم في الوقت عليه الاعادة سوى ومنها الاقرار بالحدود فلا يكون كالصاحي زيادة احتمال الكذب في اقراره
فيستال لرد الحد لأنه خالص حتى الله تعالى ويفهم من تقيده الحدود بالخالصة أنه في اقراره بهذا القذف يكون
كالصاحي وبه صرح في العمادة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة بأقل من مهر المثل والصغير
بأكثر منه فإنه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسعة فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاحبه وردة عليه
وهو سكران (قوله صاحبيا) ولو كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع نهر (قوله ليكن قديمه) أي عدم الوقوع
المفهوم من المقام (قوله بكونه على مال) لأن الرأي لا يثبت منه لتقدير البدل وظاهر التعليل أنه لو عين له قدر أطلق
عليه سكران وقع أفاده الحلبي (قوله والواقع مطلقا) سواء كان التوكيل والايقاع حال السكر أو الايقاع فقط
وبالاولى إذا كان التوكيل حال السكر والايقاع حال العفو (قوله ولم يقع الشافعي الخ) لأنه لا قصد له كالنائب
زبلي (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) ومحمد بن سلام بحر (قوله والفتوى عليه) هو مخالف لاسائر المتون
ولم يقول عليه في الكتب المعتمدة وعبارة النهر أو كان الزوج سكران خلافا لما اختاره الطحاوي والكرخي من أنه
لا يقع ولنا الخ فله مقابلة لقول أهل المذهب جميعا وفي الهندية وطلاق السكران واقع إذا سكر من الخمر والنبيذ
وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط (قوله أو آخرس) أي يقع طلاقه وكذا يصح نكاحه وعتاقه
وبيعه وشراؤه بإشارته لأنها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استحصانا بحر (قوله ولو طارئا) ويسمى
المقتل لأنه يحجز عن النطق عني لا يبرح زواله فصار كالآخرس الاصيلي (قوله ان دام للموت) قيد في طارئا فقط
حلبي (قوله به يفتي) وقيل بشرط امتداد العقل سنة كما قد ريد ذلك القرطبي (قوله وعليه) أي على هذا القيد أي
على اعتباره (قوله فتصرفه موقوفه) فان استقر الى الموت نفذت تصرفاته بإشارته وان زال اعتقله ورجع اليه
وأصل هذا الكلام لصاحب البحر (قوله واستحسن الكمال اشتراط كتابته) قال في البحر وقال بعض المشايخ ان
كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالإشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على المراد من الإشارة قال في فتح القدير
وهو حسن حلبي قال في النهر والخلاف انما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والافساره يقع طلاقه بكتابته
ولا يحتاج الى النية حيث كان على وجه الرسم فبالك به اه وصورة الرسم أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
أما بعد اذ وصل اليك كتابي فانت طالق وسيأتي ما فيه (قوله بإشارته المعهودة) أي المقرونة بتصويت منه لأن
العادة منه ذلك فكانت الإشارة بياناً لما أمله الآخرس حلبي عن البحر وان لم يكن له إشارة معروفة يعرف ذلك
منه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا
في المختصرات هندية (قوله فانما تكون كعبارة الناطق) أي في الدلالة على المقصود وفي نسخة بهذا تكون
(قوله بأن أراد التكلم) بقدر الطلاق كان أراد أن يقول سبحان الله فغيري على لسانه أنت طالق تطلق لأنه صريح
لا يحتاج الى النية لكنه في انقضاء كطلاق الهازل واللاعب منع وفي الهندية عن الجامع الاصفهري شل رايد
عن أراد أن يقول زبني طالق فغيري على لسانه مرة ففي القضاء تطلق التي سمي وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلق

نعم لوزال عقله بالصداع أو وباح لم يقع وفي
القهستاني من الزاهادي أنه لو لم يبر
ما يقوم به الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى
واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران
سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبيا
لكن قيد البزاري بكونه على مال والواقع
مطلقا ولم يقع الشافعي والكرخي وفي
واختاره الطحاوي والفتوى عليه
التا تاريخية عن التفريق والموت به يفتي
(أو آخرس) ولو طارئا ان دام للموت به يفتي
وعليه تصرفاته موقوفة واستحسن الكمال
اشتراط كتابته بإشارة المعهودة فانما تكون
كعبارة الناطق استحصانا (أو مختصا) بأن
أراد التكلم فغيري على لسانه الطلاق

واحدة منهما (قوله أو تلفظه غير عالم بعنانه) أي إذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هندية عن الذخيرة (قوله أو غافلا) عطف السامعي عليه فيفيد أن المراد به المغفل وهو من له عقل إلا أنه لا يصل إلى حد التدبير فإله العلامة العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله أو ساهيا) صورته أن يحلف أن لا تلفظ بالطلاق فجري على إسناده الطلاق سهوا منه (قوله أو بألأطمصفة) كطلاق العين والبعين والكاف والتاء عوض الطاء (قوله يقع قضاء) متعلق بالمخفى وما بعده حلي (قوله بخلاف الهازل) هو بالزاي المجع من الهزل تقيض الحد وفعله من بابي ضرب وفرح وبالألأ المجع وسط الليل وأوله فاموس (قوله واللاعب) في القاموس لعب كجمع لعباءة مثل الفاء وتلاعبا وتلاعبا وتلاعب كثير اللعب اه والتأهر أن عطفه على الهازل للتفسير اه حلي (قوله فانه يقع عليه قضاء ودبانه) لانه مكابر بالنظر فيستحق التغليب منع (قوله لان الشارع جعله هزلة به حذا) في حديث ثلاث جدتهن جدوهن لهن جد الطلاق والعناق والبعين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل (قوله أو كافرا) أي وقد ترفعوا إلان لانه لا يحكم بالفرقة بلا ترفع الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر (قوله لوجود التكليف) عله إلهما وهو جرى على المعتمد في الكفار أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقادا أو أداء (قوله وأما طلاق الفسولي الخ) قال في المنع وأعلم أن طلاق الفسولي موقوف على إجازة الزوج فان أجاز وقوعه والافلاسوا كان الفسولي امرأه أو غيرها كما في البصر فلا عن المحيط وفي الخاتمة رجل قبل له ان فلا تطلق امرأتك وأعتق عبدك فقال نعم ما صنع أو بشئ ما صنع اختلفوا فذهب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها رجل قال طلقت امرأتك فقال أصبت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون إجازة ولو قال أحسنت برحمة الله حيث خلتني منها أو قال في اعتناق العبد أحسنت تقبل الله منك كان إجازة وإنما يمكن إجازة في نعم ما صنعت لعله على الاستزاء اه (قوله وفعله) كما إذا دفع إليها مؤخر صداقها (قوله ونساء الخ) أشار بذلك إلى أنه مرتبط بقول المصنف ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا (قوله على امرأته عبده) لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمة للمولى وأولعده جوى وإنما يقع طلاقه لأن ملك النكاح حتى العبد فيكون الاسقاط إليه دون المولى هداية (قوله لحديث ابن ماجه) من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضا عن غيره منع (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اسقطه لفظه انما من لفظ الحديث فهو من الرواية بالمعنى وأصله كما في المنع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما جاء رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فاصعد المنبر عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله فقال العبد قبلت) وإذا اراد صيرورة الامر إليه من غير توقف على قبول العبد يتنعم المولى من تزويجه حتى يقول العبد اذا تزوجتها فأمرها سيدي ذلك ابدانهم بزوجها المولى له فيكون الامر سيدي المولى ولا يمكنه ارجاعه حلي هي البصر (قوله ابدا) فائدة ذكر عدم اقتصار الامر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه اصلا أو يفقه احبانا كذا في الدر المنثور اي اذا تطلق في حين جنونه ويصدق في أنه طلق حال الجنون اذا كان يعرف منه وفي الخاتمة رجل عرف انه كان مجنونا ففعلت امراته طلقني البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما اذا قال لها طلقني نفسك ان ثبتت فجن فطلعت نفسها كما في النهر (قوله او كان عتينا) معطوف على قوله على أي او كان المجنون عتينا واجل سنة بطلبها ففرق القاضي فانه يكون طلاقا (قوله او مجبوبا) أي وطلبت التفرق فان القاضي يفرق بينهما حالا ويكون طلاقا (قوله وهو كافر) أي وزوجها مجنون كافر (قوله وأي أبواه الاسلام) ولو اسلم احدهما فهو تابع له (قوله والعبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق العبي والمجنون والمراد بالجوزا التفاد دون الحل لأن فعل العبي والمجنون لا يوصف بالحرمة وذلك لفقد أهلية التصرف خصوصا ما هو أثر من النفع والضروا غاض اسلامه لانه حسن لذا لا يقبل السقوط ونفع له (قوله او اجاز بهد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالاطل لا يجاز (قوله اما لو قال اوقعته وقع) وثله لو قال اوقعت ذلك الطلاق بخلاف ما لو قال اوقعت الذي تلفظته فانه لا يقع والفرق ان قوله اوقعت ذلك الطلاق يكون إشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت به إشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما اذا قال لها انت طالق الفاسم قال

أو تلفظ به غير عالم بعنانه أو غافلا أو ساهيا أو بالنساق موهمة يقع قضاء فقط بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع عليه قضاء ودبانه لان الشارع جعله هزلة به جدا فتح (أو مريضا أو كافرا) لوجود التكليف وأما طلاق الفسولي والاجارة قولاً أو فعلاً فكلاهما نكاح برزاقية (و بناء على اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأته عبده) لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ بالساق الا اذا شرط في العقد ففصل زواجها منك حتى أن أمرها سيدي أطلتها كلها ثم فقال العبدات وهن ما سيديك ابدان كان كذلك خاتمة تزوجتها فأمرها سيديك اذا عاق عاقلا ثم جن فوجد (والجنون) الا اذا عاق عاقلا ثم جن فوجد الشرط أو كان عتينا أو مجبوبا أو أسأت وهو مكلف وأي أبواه الاسلام وقع الطلاق أشباه (والعبي) ولو مرأته أو اجاز بهد البلوغ أما لو قال اوقعته ونع

ثلاثاً عليك والباقي على ضرر انك فان الزائد على الثلاث ملحق (قوله لانه ابتداء ايضاح) فيكون الضمير في وقته
 راجعاً الى جنس الطلاق لا الطلاق المعين الذي اوقعه صبي (قوله وجوز به الامام احمد) قال النكاح نقل من ابن
 المسيب وابن عمر رضي الله تعالى عنهما صحته منه ومثله من ابن حنبل والله تعالى اعلم بهذه هذه النقول اه فلا
 ينفي الجزم بأنه مذهب الامام احمد رضي الله تعالى عنه (قوله والمعنوه) اذا طلق حال العته أما في حال الاغاثة
 فالصحيح أنه واقع هندية (قوله من العته) يسكون الناء قال في القاموس عنه كعنى عنها وعما وعماها بضمهما
 فهو معنوه نقص عقله أو فقد ادهر في العلم أو لم يحسن به وحسن عليه وفي فلان أولع باذاثه ومحاكاة كلامه فهو
 عاته اه فتقول الشارح وهو اختلال الخ أحد معانيه وهو المراد هنا وفي المصباح عنه عته من باب تعب وعماها
 بالفتح نقص عقله من غير جنون أو دهر وفيه لغة فاشية عنه بالبناء للجوهول عتاهة بالفتح وعتاهية بالضم
 فهو معنوه بين العته وفي التهذيب المعنوه المدهوش من غير من أو جنون وهو فيه ضبطه بفتحين كعده وتع
 (قوله وهو اختلال في العقل) قال في البحر وأحسن الأقوال في الفرق بينه وبين الجنون أن المعنوه هو قليل
 الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف الجنون (قوله والمبرسم) تبدل رأؤه لاما ويقال
 في العلة بلسام أيضاً (قوله بالكسر) أي في الباء مخ (قوله كالمجنون) وفي بعض كتب الطب أنه ورم حار
 يعرض للعجاب الذي بين الكبد والامعاء ثم يصل بالدماغ جهر (قوله هولغة المغشى) وهو ما عليه الفقهاء
 أيضاً وفي المخ الأعضاء المتلاصقة بطن الدماغ من بطن بارد غليظ وفي القهستاني الغشى هو تعطيل القوى المحركة
 والحاسة لضعف القلب من جوع وغيره اه وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدرة حتى يطلت
 عباراته بل أشد منه لأن النوم فترة أصلية والأغشاء الذي منه الغشى عارض لا يبقه صاحبه اذا نبت (قوله
 والمدهوش فمخ) يعني أن النكاح ذكر في الفتح عدم وقوع طلاق المدهوش وقد سئل العلامة خير الدين الرمي
 عن طلاق امرأته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو مقناط مدهوش بذهب بدهشة من أقسام الجنون وأنه
 اذا وقع الطلاق المذكور هو زوال العقل لانه لا يفرق بينهم واذا كان بعته بصدق بلا برهان (قوله مدهوش)
 بـ بـ بـ حـ رـ هـ لا يفرق بينه وبينه ما اذا كان بعته بصدق بلا برهان (قوله مدهوش) أفاد أنه يأتي متعدياً كما يأتي لازماً (قوله
 وأدشه) أشار به الى أنه يأتي رباعياً (قوله والنائم) قال في المخ النوم فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار
 منه وهو يوجب تأخر الخطاب في حق العمل ولم يمنع الوجوب لاحتمال الاداء بالاتباء أو القضاء على تقدير
 عدمه (قوله لا تنفاه الارادة) أي الإختيار حتى كان كلامه بمنزلة ألحان الطيور مخ (قوله ولذا لا يتصف بصدق
 الخ) هذا يفيد أن قولهم العبد في ما طابق الواقع والكذب عكسه معناه ما قصد ما بقصد أولم يقصد وينفد اشتراط
 القصد في الخبر والانشاء (قوله وأوقعته) قال في البحر ولو قال بعد ما سـ تنقظ طلقك في النوم أو أوقعته
 في الليل يبيح حال النوم لا يقع اه وأفاد الشارح ان أوقعته مثل أوقعت ما تنقظت به وصاحبه العرسوي بين
 الصبي والنائم في أوقعته جميعاً تلفت به في أنه لا يقع به شيء من ما واما أوقعته فقدم الشارح انه يقع به اذا قاله الصبي
 بعد البلوغ وأفاد في النائم أنه لا يقع به فليجز الفرق (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) فيه أن هذه العلة تظهر
 في الصبي فان المراد بالاعتبار الاعتبار الأثيري ولا ينظر هنا للاعتبار اللغوي والصحي وقال الحلبي أشار به الى
 الفرق بين كلام الصبي والنائم وهوان كلام الصبي معتبر في الآفة والخواصية الأمر ان الشارع القاء بخلاف كلام
 النائم فانه غير معتبر عند احد اه وفيه ان كلام النائم اعتبر به عافى افساد الصلاة وهو مطالب بدليل يدل على
 ان كلام النائم لا يسمى كلاماً مائة (قوله اوجعلته طلاقاً) تباع في هذا العزو وصاحب المخ ولم توجد هذه الجملة
 في البحر (قوله يقع) لانه يحتمل على ارادة جنس ما وقع (قوله بطل النكاح) لأن المالكية تنافي ابتداء النكاح
 فتمنع بقاء مخ (قوله ولو حررت الخ) ولو طلقها قبل التحرير لم يقع لان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل
 وجه أو من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكته أو شقصا منه لا يقع لما (قوله فطلقة هاء في العدة) أي عدة فمخ
 النكاح بالملك والطلاق في العدة فشملة العدة بالمحض والاشهر (قوله البنا) أي حذفت من قوله مسلياً على حذف
 أي التفسيرية أما لو خرج حرياً فلا يظهر على قول الثاني وكذا على قول الثالث فتبين بآياته من الاسلام
 (قوله فطلقة هاء في العدة) أي عدة الفسخ بسبب التباين ولو طلقها قبل نكاحه فهو انقضاء امة وانما تكون

لانه ابتداء ايضاح وجوز به الامام احمد
 (والمعنوه) من العته وهو اختلال في العقل
 (والمبرسم) من البرسام بالكسر علة
 كالمجنون (والمعنى عليه) هولغة المغشى
 (والمدهوش) فمخ وفي القاموس مدهوش
 الرجل تحسرودهش بيناء المعقول فهو
 مدهوش وأدشه الله (والنائم) لا تنفاه
 الارادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب
 ولا خبر ولا انشاء ولو قال أجزته أو وقته
 لا يقع لانه أعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة
 ولو قال أوقعته ذلك الطلاق أو جعلته
 فلا يقع بغير (وإذا ملك أحدهما الآخر)
 كله (أو بعضه بطل النكاح ولو حررت
 حرياً ولكنه فطلقة هاء في العدة أو خرجت
 الحربية البنا مسلياً فطلقة هاء في العدة
 كذلك

صريح لا يفتقر الى اضممار أو تأويل أو جمع في مفعول من صرح به بمعنى أظهره ومنه سمي القصير صرحا لظهوره
 (قوله صريحه ما لم يستعمل الالف) هذا هو المعنى الاصطلاحي وما وقع له مصنف وقع نظيره لصاحب التمر حيث
 قال هو ما لم يستعمل في الطلاق دون غيره وهما قاضيان بأن اللفظ واستعمل في غير الطلاق ولو نادرا يقدح في
 صراحته فيه مع أنهم نصوا على أن الترتيب يستعمل هذا اللفظ للطلاق ولا يصدق قضاؤه أنه أراد به بل يحكم
 عليه بالطلاق الأريقال أن المراد بالحصص كثرة الاستعمال فعلى هذا القول صريحه ما كثر استعماله فيه لكان
 أولى أنهم ~~صريح~~ ما إذا لم يستعمل الالف بالاولى وما في قول المصنف ما لم يستعمل واقعة على لفظ وأطلق
 في الاستعمال فم الحقيق كانت طلاق والمجازي كانت حرام (قوله ولو بالفارسية) مراده بها غير العربية (قوله
 كفايتك) بتشديد اللام هـ ستاني (قوله وأنت طالق) بكسر اللام وقها لئلا يقع ما يجرى على ألسنة الناس
 لاسيما حال الغضب والخصومة بجر وهو لغة بعض من يسكن ريف مصر ومعناه أنت ذات طلاق فهو من
 النسبة بالهفة أو شئ ذو طلاق على ما ذهب اليه سيويه فهو اسم فاعل ولذا يذكر طلاق لغة هـ ستاني وبشرط
 أن يقصد بها بالخطاب فذكر مسائل الطلاق بحضورها لا يقع قضاؤه ويدينه ذكره في الدر المنقي وفي الهندية حكى
 عمن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به اليه امرأته أن نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق
 وكان موصولا بحيث يصلح للابتناع على امرأته يقع لأنه أوقع وان لم ينو شيئا لا يقع لأنه محمول على الحكاية كذا
 في الفتاوى الكبرى (قوله بالثدي) أما بالتخفيف فلحق بالكتابة بجر ولو قال أنت مني ثلاثا وقع وان لم ينو
 كما في الخانية بقرينة ذكر العدد في الخبر ولو حذف المبتدأ وقال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت
 امرأته هـ وهو قيد تقيد الوقوع بالنية ولو قال امرأتى طالق بالتكثير أو قال طلقت امرأتى ثلاثا وقال لم أعني به
 امرأتى يصدق وفيه تاوي الخبر الرمي اذا قل لزوجه ثلاث ولم يرد على ذلك أو قال أنت بالثلاث أو أنت فقط
 أو أنت مني ثلاث لا تطلق ما ينو في الأخير وما لم يكن في مذاكرته (قوله قيد بخطابها) أي بالكاف أو بالضمير
 المنفصل (قوله لتركه الاضافة) أي المعنوية وهي شرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه
 طالق وكذا انقوا امرأتى طالق وزينب طالق هـ وعلة في البرازية بقوله لعدم ذكر حلقه بطلاقها ويحتمل الحلف
 بطلاق غيرها فالقول هـ هـ ولو قال بعد قوله زينب طالق لم أعني زينب امرأتى طلقت امرأته ولا يصدق قضاؤه
 كما لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم أبيها دون اسمها واما أنه بنت فلان وقال لم أعني امرأتى فلا يصدق قضاؤه
 ولو نسبها الى أمها أو ولدها أو أخيه فكذلك الحكم (قوله وما يعنها من الصريح) كانت الطلاق واقعت عليك
 طلاق وخذي طلاقك في الاصح ولا يقتصر الى قولها أخذت ورضيت طلاقك وأنت اطلق من فلانة بعد
 قولها له فلان طلق امرأته فطلقني وباطلاق أيام طلاقه بالتشديد ولو كان لها زوج طلقها قبيل وقال أردت ذلك
 الطلاق صدق ديانة انصافا وقضاؤه في رواية اسحق بن الكمال وصحبه في الخانية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق
 ويتوقف على النية في طلاقك الله تعالى ومنه اطلقك بصيغة المضارع حيث غلب في الحال وأخبرها أو بشرها
 بطلاقها أحل لها طلاقها أخبرها أنها طالق قل لها أنها طالق فتطلق للحال ولا يتوقف على وصول الخبر اليها
 ولا على قول المأورد ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع ما لم يقل المأورد ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا يا بني
 ان يقع للحال بجر ونهر (قوله نحو طلاع) بالهين المهملة وذكر في البحر أن اللفاظ المصنفة خمسة وهي تلاق وتلاغ
 وطلاق وطلاغ وتلازلزاد في التمر تلاق وتلازلزاد في أن يقال ان الفاء اما طاء أو تاء واللام اما كاف أو عين أو
 غير أو كاف أو لام واثنان في خمسة بعشرة الصريح منها الطامع القاف وما عدا ذلك مصنف (قوله واطال ق)
 أي تمجي به فيدفع ان نوى كافي الدر المنقي (قوله واطلاق باش) أي طلاق عظيم وعظمه بصراحته لان الكتابة
 أدنى من حيث احتمالها ولغيره ومن حيث افتقارها الى النية (قوله بلافق الخ) مرتبطة بقوله ويدخل نحو طلاع
 وتلاغ وطلاق وتلازلزاد كافي البحر وغيره (قوله تعمدته) أي التحريف بتغيير بعض الحروف نحو يفاو لم يكن من
 قصد الطلاق هـ حلي (قوله الا اذا شهد عليه قبله) أي قبل التكلم بان قال امرأتى طلقت معنى الطلاق وأثالا
 اطلق فأقول هذا بجر (قوله بالهاء) بأن قطع الحروف ونطق بالمسمى ونطقه بأسماء الحروف كقطع بحسبها فها
 يظهر في القاء موس الهاء ككسائه تقطع اللفظة بجر وفها (قوله طلقت) أي بلانية كايها من اطلاق الخانية
 وشرطها في البدائع بجر ولو قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنت غيرها صدق ديانة ولو غيره صدق قضاؤه

(صريحه ما لم يستعمل الالف) ولو بالفارسية
 (كفايتك وانت طالق ومطابقة) بالثدي
 عبيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع
 الطلاق ولا يخرج من الابان في فاني حلفت
 بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها
 (ويوقع بها) بهذه الالفاظ وما يعنها من
 الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاغ وطلاق
 وتلازلزاد في اطلاق باش بلافق بين
 عالم وباهل وان قال تعمدته فتعريفه عالم
 يصدق قضاؤه الا اذا شهد عليه قبله به في
 ولو قيل له طلقت امرأتى فقال نعم او بلى
 بالهاء طلقت بجر

رجل هذا الوصل قد عرفت من قبله من قبله قبل ان أحصل فاعلم انه بطلان طالق واسم امرأته فلا نفقة غيرها
لا تطلق لان خروج قبله فليحتمل كذا في الرد القسري (قوله واحدة) بالرفع صفة لمخدوف فاعل يقع أى يقع طلقه
واحدة فاعلم انهما مستان وضبط بالنسب على المفعول المطلق والفاعل ضمير المطلق (قوله رجعية) نسبة
الى الرجعية بالفتح والواو الكسرية وهو المطلق الى مطلقته فاموس وانما له المنسوب لا المنسوب اليه حتى يجب
سببها أو بالمدح وإذا كان المطلق رجعي لا يحتاج الى تجديد التكاح ولا رضى المرأة وولى الصغيرة وتطلب
هذه على عدة الوفاة لو ماتت فيها ولا تنزل الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعد الاثمة عدة الحرائر إذا اعتقت
فيها ويرش الحى لو ماتت الا خرقها ويكون مظاهرا أو مولى إذا اظهر أو آلى فيها ويجب الاعيان لا الخبز بالخذف
بخلافه البائنة فليست بغير لواقى الكل ولذا قبل الرجعى كالقطع والبائن صك القتل كجلى التنف حلى من
التمسك بالثبوت أو فاداهم مستان أن الجزاء إذا كان مبرها فالشرطية فوجب طلاقا رجعيًا وإذا كان بائنا فبائنا
ولو قتل بغيرها بئنا أو ثلثا فذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلثا على قوله انه الحق بهما اثنين لانه جعل
الواحدة ثلثا وفي الصبرية لو قال على أن لا رجعة على طلاقه ولو قال ولا رجعة على طلاقه (قوله
وان نوى خلافها) يخرج منه ما إذا قال أنت طالق ونوى من وثاق وكان مكرها فانه يقبل منه قضاء ولا يقع شيء
والخلاف صادق عليها فاداهم صاحب النهر (قوله من البائن) أى الواحد ونوى الا كثر يفهم بما بعد والبائن هو
أن يكون جهروف الابانة أو جهروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرها بعد الثلاث نصا
أو اشارتها وموصوفا بصفة تنبى عن اليسونة أو تدل عليها من غير عرف العطف أو شبهه بعد أو صفة تدل عليها
بهر (قوله أو أكثر) يقابل قوله واحدة وقوله من البائن يقابل قوله رجعية فبطلت ونهر مشوش (قوله خلافا
لشافعى) راجع الى قوله أو الاكثر فقط حلى والاولى أن يقول خلافا للثلاثة كذا يفهم من البهر وهو القول
الاولى للامام لانه نوى محقق لفظه (قوله أو لم ينشأ) لاجابة اليه فان الواو التى تذ كر قبل الشرط الواو
تكون عاطفة على خذ الشرط المذكور ويجوز أن تكون الواو والسال وعليه فلا إشكال سوى (قوله ولو نوى به
الطلاق) الضمير يرجع الى الصريح وحاصل ما ذكره هنا ثلاثة ألقاظ الواو والقيد والعمل وكل منها ما أن يذكر
أو ينزى فان ذكرها ما أن يقرن بالعدد أو لا فان قرن بالعدد لا يلتفت اليه ويقع الطلاق بلائنه كما لو قال أنت طالق
ثلاثا من هذا القيد تطلق ثلاثا ولا يصدق فى القضاء كما فى الحبس وإذا لم يقرن بالعدد وقع فى ذكر العمل قضاء لادبائه
فمرو أنت طالق من هذا العمل كما فى البزابة وغيرها وفى الوثاق لا يقع أصلا ومثل الوثاق القيد وان لم يذكر شيئا
من هذه الثلاثة وانما هو لا يدين فى لفظ العمل أصلا ويدين فى الوثاق والقيد ويقع قضاء الا أن يكون مكرها
بهر واعلم أن المرأة كالقاضي لا يعمل لها أن تحكها اذا سمعت أو شهد عند حاجه عدل لكن نصبر بينه وبين اقه
قضى دور قد خدعه عن نفسه بغير القتل على المختار للفتوى وعلى القول بالقتل قتلته بالادامان قتلته باللاح
ويجب القصاص عليها وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة أما اذا كانت طاعة فلا يجرم عليه وطورها لانه رجعى فلا
تتمعه من نفسها شر بلاية والمراد بكون المرأة كالقاضي أن ذلك فى عدم التصديق لامطلقا فان خسر الواحد
يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن القاضي التفرق وشأن المرأة عدم التصديق احتسابا بهر
وأبو السعود عن المولى عزى زادا (فرع) الاقرار بالطلاق كذا يقع به الطلاق قضاء لادبائه (قوله من وثاق) قال
فى المسباح الوثاق بفتح الواو وكسر القيد ووجه وثق كباط وربط (قوله دين) أى عمل بدياته والمراد أنه يصدق
ولا يقع عليه طلاق بالنظر لما علمه الله تعالى من حاله (قوله ان لم يقرنه بعدد) أطلق فى العدد فشمى الثلاث
والاثنين فإذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يصدق فى القضاء ان لم ينوط طلاقا لانه لا يتصور رفع القيد ثلاث
مرات فالصرف الى قيد التكاح كى لا يلقوه وهذا التعليل بغير اتحاد الحكم فيها لو قال مرتين اه (قوله صدق
نفساء أيضا) أى كما يصدق صيانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهى الاكراه (قوله كالوصرح الخ)
أى قل يصدق قضاء ودبائه (قوله وكذا الووى طلاقها) أى يصدق قضاء ودبائه اذا كان لها زوج طلقها قبل
كل فى البهر حلى وينبى أن يقيد بما إذا لم يقرنه بعدد لم يوقعه الاول أما اذا قرنه بعدد والزوج الاول لم يوقعه
فانه لا يصدق ويحزر ولو لم يكن لها زوج أو كان لها زوج قد مات لا يصدق بهر ولو اراد الشهم يدين فقط خلاصة
(قوله على الصحيح) الخلاف انما هو فى القضاء بهر (قوله لم يصدق أصلا) أى مطلقا قضاء ودبائه (قوله ولو صرح به)

(واحدة رجعية وان نوى خلافها) من
البائن أو كذا خلافا لشافعى (أو لم ينشأ)
ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه
بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا كالأوصرح
بالوثاق والقيد وكذا الووى طلاقها من
زوجها الاول على الصحيح خاتمة ولو نوى من
الامام لم يصدق أصلا ولو صرح به

أعطيهم بل إن نزل أنت طالق من رجل كذا أو من هذا المصل عندية (قوله دين فقط) المرفق يشهد في حق الوفاة بغيره
 عما يأتي عن المتقدم (قوله أو طلاق) أشار به إلى أنه لا فرق بين المرفق والمنكر وفي الطلاق بين المصدر والمنكر
 فلا يصح فيه ثبوت الثلاث و بين المرفق حيث تصح ولا أصل لمعنى الرواية المشهورة كذا في البدائع (قوله أو أنت
 طالق طلاقاً) أو طلاقاً أو طلاقاً طلاقاً (قوله تقع واحدة وجعية) لأنها من ألفاظ المصريح (تنبيه)
 قولهم المصريح يقع به الطلاق رجعياً يثبت منه المصريح الحق بالباقي فإنه ليس برجعي أخذه أبو السعود
 (قوله يعني بالمصدر) الاظهر ذكر هذه النهاية بعد قوله أو اثنين لأن ما ذكره فروض في ثبوت الاثنين (قوله وتحتنا
 وجعيتين) لأنه ايقاع بلنظير صريحين محضين (قوله لو مدخولاً بها) وإن لم يكن مدخولاً به فالأحكام الثاني
 أو السعود وهذا ظاهر على ما عاله صاحب الهداية من أن ثبوت الاثنين إنما لا يصح إذا لم ينو التوزيع ومقتضى
 إطلاقهم عدم صحة ثبوت الاثنين وإن نواها بالتوزيع بأن نوى بالمصدر واحدة أخرى وبه قال غير الاسلام وهو
 المرجح في المذهب نهر (قوله أو اثنين) أي في غير الأمتلأ بأن (قوله لأنه صريح مصدر) على أقوله أو اثنين يعني
 أن المصدر من ألفاظ الوخبات لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة الحقيقة والبلنية والمضى
 جعزل عنهما نهر (قوله فان نوى ثلاثاً الخ) محل اشتراط الثبوت إذا لم يقل أنت طالق الطلاق كله أم فيه فقع الثلاث
 بغيرية قهستاني (قوله فلا ت) أما في أنت الطلاق أو طلاق فلان المصدر حيث استعمل في الطلاق كان الغالب
 أرادته الاسم به كرجل هذا ولذا كل صريحاً فيه واحتل أنت ذات طلاق والمبالغة يجعلها مئة وتقدر ارادة
 المستعين الأخيرين تصح ثبوت الثلاث فلما كان محققاً توقف على الثبوت وأما في أنت طالق الطلاق أو طلاقاً فمرفوع
 الثلاث بالمصدر وهو الطلاق وهو بمعنى التطلق كالسلام بمعنى التسليم كذا قالوا ولا يتم إلا بالبناء طالق مع
 المصدر كما نفي مع العدد والوقع طالق واحدة وبالطلاق ثنتان حين ارادة اثلاث فليزم الثنتان بالمصدر وهو
 لا يؤولون به بغيره (قوله لأنه فرد حكمي) يعني الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل منه فإرادتها لا تكون
 ارادة العدد وقوله حكمي أي الثلاث في حكم الواحدة والافعى الفرد الكامل (قوله ولذا كان الثنتان) أي
 للقرينة الحكمية (قوله لكن جزم في الجرائم هو) حيث قل وأما في الجوزة من أنه إذا تقدم على الجزة واحدة
 فإنه يقع ثنتان إذا نواها يعني مع الأولى فهو ظاهر اه وتقر فيه صاحب النهر بأنه إذا نوى الاثنين مع الأولى
 فقد نوى الثلاث وإذا لم يقف فيه لمكة الاثنتان وقعنا اه جلي ونقل صاحب النهر في السكيات ما وافق ما في البحر
 (قوله ومن الألفاظ المستعملة) أي في السنة العاشرة الطلاق يلزم أي لا يفعل كذا أو لا فعل كذا وكذا يقال
 فيما بعده قال الحلبي وفي ديارنا صار العرف غاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيصير
 الاقضاء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في الجرائم يلزم وعلى الجرائم وعن مرفح بوقوع الطلاق به
 لتعارف في ديارهم الشيخ قائم في غرضه فخصم القدوري هذا وقد أفق شيخ الاسلام أبو السعود وفق المبادئ
 الرومية بأنه ليس بصريح ولا كتابية وقد قرأه بخطه اه هو ومنه في حال حياته وهو مبنى على عدم استعماله
 في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى قال في التهر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزم أو الجرائم ولم يقل لا يفعل
 كذا لم أجده في كلامهم قال أبو السعود وقد نظره شيئاً مصرحاً به في غاية السروحي معزى إلى المعنى ونه به الطلاق
 يلزم أو لازم صريح لأنه يقال لمن وقع طلاقهم لزم الطلاق وكذا قوله على الطلاق أو الطلاق لا يلزم
 بغيرية بخلاف قوله لا مراً أنه لك الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام كقوله لها عليك الطلاق فتطلق بالنية
 وإن قال طلاق عليك واجب وقع اه (قوله للعرف) في النهر عن الكفح قد عرفت في عرفنا الحلق بالطلاق يلزم
 لا يفعل كذا يريد أن فعله لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت كذا وكذا
 تعارف أهل الأرياف الحلق بعلى الطلاق لا يفعل كذا اه ويؤيده ما ساقى في قوله كل حل على حرام وأنت
 على حرام أو حلال الله على حرام حيث قال المتأخرون انه بائن بلانية لغلبة الاستعمال بالعرف اه (قوله فيكفر
 بالحنث) ذكره الصدر الشهيد في واقعاته وبه كان يفتي الامام الاوزجندى وكان نجم الدين السبكي يقول ان
 الكلام يتعلل ولا يجعل عينا نهر (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) قال في البحر وإذا لم يقرب بالحد وقع في ذراعي
 العمل قضاء لادبائه فهو أنت طالق من هذا المصل كما في البرزخية وغيره وهو يدل على أنه لو قال على الطلاق من
 ذراعي لا يفعل كذا كما يخالف به العوام أنه يقع قضاء بالأولى اه قال المتقدم اه أخذ بعضهم من هذا أنه يقع على

دين فقط (وفي أنت الطلاق) أو طلاق أو
 أنت طالق الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً تقع
 واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى) يعني
 واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى
 فالصواب أنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق
 فالصواب أنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق
 أخرى وقصداً رجعية بل لو مدخولاً بها كقوله
 أنت طالق أنت طالق زيلهي (واحدة أو ثنتين)
 لأنه صريح مصدر لا يجعل العدد (و) لذا كان
 ولا تفتلات) لأنه فرد حكمي (و) لذا كان
 (الثنتان في الأمة) وكذا في سرة مقدمها
 واحدة جوهرية لكن جزم في الجرائم يلزم
 (بغيرية الثلاث في الجرائم) ومن الألفاظ
 المستعملة الطلاق يلزم وعلى الجرائم بلانية
 وعلى الطلاق وعلى الجرائم بلانية
 لا عرف ولو لم يكن له امرأة يكون عينا كقوله
 بالحنث تصحح القدوري وكذا على الطلاق
 من ذراعي بحر

من يقول على الطلاق من فداي وجعلها أولى وأنت خبير بأنه في المقيس عليه قد شاطب المرأة التي هي محل
الطلاق ثم ذكر الصلح للنفقة لم يكن مقيد به حسا ولا شرعا فلا يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف
أنفسا إلى غيره بلا دليل بخلاف على الطلاق من ذراعي لأنه لم يصفه إلى محله بل أضافه إلى ما ليس بمحله وهو إذا
ضم إلى محله وإلى ما ليس بمحله كالأول لا امرأته ولرجل أول امرأة أجنبية أحدا كما طالق لا يقع فكيف إذا
أضافه إلى غير محله وعاطفه الأول قال لأجنبية أو بجهة أنت كذا بل قالوا الوضع يذهب على رأس امرأته وقال هذا
من شرط طالق لا تطلق فكيف إذا أضافه لذراع نفسه الذي ليس بمحله أصلا وهو لو قال أنا منك طالق لغاؤه وهو
كلام وجبه اهـ (قوله ولو قال طلاقك على لا يقع) لاحتمال أن يكون مراده حرام والظاهر أنه إذا نوى
واجب على أو فرض كان في حكم ما بعده (قوله المختار لا) أي وان نوى وقبل ثم بالية وصحح بمر (قوله المختار نعم)
أي الوقوع في الكل لأن الطلاق لا يكون واجبا أو تابعا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع بمر
(قوله قال الكل الحق نعم) أي لاحتمال الدعاء كما يقع نحوه كثير قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب
الرجل البرائة من المرأة فتقول أبرأك الله وكانت حادثة الفتوى وكتب بصحتها المتعارفهم ذلك ذكره الاسقاطي
(قوله بالتشديد) أي بتشديد اللام ما يكونها فهو من الكتاب كذا في الهندية (قوله وقع) أي من غيرية لأنه
صريح (قوله وكذا باطل بكسر اللام) أي لو قال باطل بكسر اللام وقع بلانية كذا في الخانية (قوله وضعها) تبع
في هذا صاحب النهر حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذلك إذا وقع من لا ينتظر بخلاف الفتح فإنه يتوقف
على النية اهـ قال السيد الجوى وفيه تأمل ووجهه أنه ينبغي أن يتوقف على النية في الضم فإنه إذا لم ينتظر
الحرف الذي بعد اللام لم تكن ما ذة طلق موجودة ولا ملاحظة فلا يكون الطلاق بها صريحا لا يحتاج إلى نية
بملاحظة على لغة من ينتظر الآخر أبو السعود (قوله لأنه ترخيم) أي على لغة من ينتظر في الأول وهو لا ينتظر
في الثاني قاله الحلبي (قوله وأنت طال بالكسر) في النهر عن الخانية لو حذف القاف من أنت طالق فإن كسر
اللام أو كان ذلك في هذا كذا الطلاق وقع بلانية والوقوف عليهم أو وجهه صاحب الخانية بأنه ترخيم وظلمه
الكمال بأنه أغما يكون التخييار في النداء وفي غيره اضطراب في الشعر ورتبان الترخيم لغة يقال على مطلق الحذف
كأنص عليه الجوهرى وغيره وهو المراد هنا فالمناسب للشارح أن يزيد بعده قوله بالكسر أو حال هذا كذا الطلاق
(قوله والوقوف على النية) أي بأن فسخ أو ضم ويزاد ولم يكن في هذا كذا الطلاق على ما قاله في الخانية (قوله كمالو
تسحب به أو بالعنف) بأن قال أنت طالق أو أنت حر فإنه يتوقف على النية على ما جزم به صاحب البدائع
ومما قدمه الشرح من أن طالق صريح لا يتوقف على نية بناء على ما في الخانية في المثل نصان مشي على
أحدهما سابقا وجرى هنا على الآخر (قوله عن التصحيح) أي تصحيح العلامة فاسم (قوله الصحيح عدم الوقوع
برحمتك طلاقك) لأن الرحمن لا يفيد زوال الملك وقيل يقع لأن الرحمن لا يكون إلا في الموجود ووجود الطلاق
يقضي وقوعه (قوله ونحوه) كونهت وأودعتك طلاقك كما في النهر وصار الأمر يدها في قوله أعرنتك طلاقك
وقولنا ناطق (قوله وإذا أضاف الطلاق الخ) المراد الأضافة العنصرية (قوله كانت طالق) أو كلك أو جميعك
أو جلتك وأن من أنت ضمير ذاتها فيكون الطلاق مسندا إلى جملتها وذكر هذا مع علمه سابق فقيده ما بعده (قوله
كل رغبة) فإنه قد عبر بها عن الجملة في قوله تعالى قهر برغبة حلبي (قوله والعنف) هو الرقة كلفي للصباح وعبر به
عنها في قوله تعالى فقلت أعناقهم لها خاضعين (قوله والروح) مثلهما النفس قال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن
النفوس بالنفس ولذلك كره المصنف أولى مما ذكره الزملي أن الأضافة إلى الروح والجسد من الأضافة إلى الجملة لأن
الروح جزء من الإنسان وكذا الجسد لتركبه منها فكل جزءه والبدن مراد للجسد عرفا وقول الشارح الأطراف
ما دخل الخ مقدمه في كتاب الصلاة وهذه التفرقة غير متعارفة والمقام غير محتاج إليها والأطراف اليدين والرجلان
والمراد ما بين الرأس وقد صرح به في النهر (قوله والفرج) عبر به عن الجملة في ما روى عن الله الفروج على السروج
وهو غريب جدا نهر (قوله والوجه) عبر به عن الذات في قولهم جاني وجوه الناس أي أعينهم وفي قوله تعالى
عزني وجهه بذلك والجلال والإكرام على تأويل الخلف أن المراد بالوجه الذات (قوله والرأس) يقال أمرى حسن
خادمهم ما سلك سلكا (قوله بخلاف البضع والذبح) قال في البحر الاست وإن كان مرادا فالذبح لا يلزم مساواتهما
في الحكم لأن الأضحية لا تكون اللفظ بعبر به عن الكل الاترى أن البضع مراد للفرج وليس حكمه هذا

ولو قال طلاقك على لا يقع ولو زاد واجب
أو لازم أو ذات أو فرض هل يقع قال
البرازي المختار لا وقال القاضي الخاصي
المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يقع لنية
قال الكل الحق نعم ولو قال لها كقول
طالقا أو طالق أو بامطلة بالتشديد وقع
وكذا باطل بكسر اللام وضعها لأنه ترخيم
وأنت طال بالكسر والوقوف على النية
كأن تسحب به أو بالعنف وفي النهر عن التصحيح
(قوله عدم الوقوع برحمتك طلاقك) ثلاث طالق
(قوله أضاف الطلاق إليها) ثلاث طالق
(أولى ما يعبر به عنها كالرقة والعنف والروح
والبدن والجسد) والأطراف داخلة
في الجسد دون البدن (والفرج والوجه
والرأس) وكذا الاست بخلاف البضع والذبح

كحكمه في التعبير (قوله والدم) المناسب اسقاطه لذكره بعد في محله وانما ذكره لبيان ان كرم
 مراده وهو الاستفاد الطلي وقد ملأ الدم بعبره عن الجله في الكثرة دون الطلاق والحق وكان التقاضي
 جريان العرف فيها دونها وصح في الجوهره الوقوع به ولو اشند الى العبر وقع لانها بما يعبر به عن الكل يقال
 عين القوم وهو عين في النسخ افاده صاحب النهر (قوله كصفها وثلاثها) الى عشرها وكذا لو اضافته الى جزء من
 ألف جزءها كما في الدر المنثور لانه محلي لسائر تصرفات كالبيع الا انه يتميز في غير الطلاق وقال شيخنا زاده
 انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لشبهه ببيع في الكل (قوله لعدم تجزئه) على قوله او الى جزء شائع منها
 (قوله ولو قال نصفك الاعلى الخ) اشار به الى ان تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين بل الحكم وانما
 كافي هذه المسئلة (قوله وقعت بجناري) ولا نص فيها عن المتقدمين ولا عن المتأخرين هندية (قوله فافق بعضهم)
 أي بعض مشايخ جناري الموجود حال الحادثة بطلقة نظر الى أن الرأس في النصف الاعلى فيصير مضيفا للطلاق
 الى رأسها (قوله علام بالاضافتين) لأن الرأس في النصف الاعلى والفرج في النصف الاسفل فيصير مضيفا للطلاق
 الى رأسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل محبط ولو قال لاصرا أنت
 طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كنت مدخولة طلقت ثلاثا وان غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا
 قال أنت طالق وطالق أو ثم طالق أو طالق طالق كذا في الدوايح ولو قال أنت طالق وكررت الجله ثلاثا وقال حنت
 بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها من نقط خاتمة ومق كثر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو
 يتعقد الطلاق وان عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقه أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو قال
 طلقتك فأنت طالق لا يقع أخرى الاباقية ظهريه والكل من الهندية (قوله أو الوجه) أي منك (قوله بل من
 العضو) بقرينة ذكر منك ووضع اليد في الاخيرة (قوله وأشار الى رأسها) مقتضاء الوقوع فيما لو أشار الى الرقبة
 بدون وضع يد وتدل هذا العضو طالق قياسا على ما ذكره الشارح أبو السعود (قوله وقع في الاصح) كأن الفرق أن
 الجمع بين اشارة القول ووضع اليد عند ارادة الجله بخلاف انفراد الاشارة فانه قد يراد به الجله معها (قوله
 خالا يقع لو اضافته الى اليد) أو دلت عليه بأن اليد غير بها عن الجله في قوله تعالى يتبيند أبي لهب وقوله صلى الله
 عليه وسلم على اليد ما أخذت وجب بانه مدخول في العرف المشهور وما أجاب الشارح من أنه مجاز والعلاقة
 الجزئية ومثل اليد ما شئها قال في البحر وحاصله انه ثلاثة صريح مع كونهما ثلاثة كالرقبة وكما لا يقع بها
 الاباقية كالبهائم ليس صريح بها ولا كتابة لا يقع به وان نوى كالريق والسنة والشعر والتففر والكبد والقلب
 (قوله الاباقية المجازية) أي من الكل فهو كتابة تحمل العلامة الجوى عن المحاكات لجلال زاده فانه يجب أن يقع
 في أمر الطلاق اذا أضفت اليه اليد والرجل باللسان التركي فانه ما فيه يعبر بهما عن الجله والذات (قوله لانه
 لا يعبر به) أي بالذات كورمها هذه الالتفات (قوله فلو عجز قوم به) أي بما ذكر ولا خصوصية بل لو عجزوا بأي عضو كان
 كذا ذكره أبو السعود ابن الدور (قوله وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة) كالظهار والابلا والعضو عن
 القصاص والصاق حبل أو أعتق اصبعه مثلا لا يقع افاده في البحر وان قال لا أقرب رأسك أو وجهك أو عضتك
 أو به تأسير أو رأسك على كظهر أمتي كن مولا فظاهر اتفاقا وان اضافته الى البدن مثلا لا يكون مولا ولا مظاهرا
 عندنا خلافا لفرق الشافعي (قوله لا الحل) كالسكاح أي فانه لا يصح ولو اضافته الى جزء شائع حتى لو تزوج نصفها
 لم يصح السكاح احتياطا كما في البحر وكذا يقال اذا اضافته الى ما يعبر به عن الجله فانه لا يتعقد كما في سنده كلامه
 فالتفصيل السابق محله أسباب الحرمة لا الحل وقوله اتفاقا اشار به الى الرذلي الزيلعي حيث قل ان الجزء الشائع
 محل السكاح (قوله وجزء الطلقة) مبتدأ خبره قوله بطلقة وتعبيره بالجزء اولى من تعبيره بالكثرة بالنصف والثلاث
 كما افاده في البحر حيث قال ولو قال وجزء الطلقة طلقة كان أو وجزء أشبل واحد من أو أن يجب عنه بأنه قصد
 الابضاح (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزء من ألف جزء من طلقة (قوله لعدم التجزئ) أي
 في الطلاق فذكر جزءه كذا كركله كالعفون بعض القصاص فانه عفون كله (قوله ولو زادت الاجزاء)
 مع الاضافة الى الضمير كانت طالق نصف طلقة وثلاثها وربعها فقد زادت الاجزاء الى الواحدة بنصف المبدس
 فتقع به طلقة أخرى (قوله وهكذا) يعني لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث طلقات ولو كانت طلقتين وثلاثها
 ارباعها واربعه اجناسها طلي ومحوه في قولين معنيين الثاني وقوع واحدة حال في المبدس وانه الاصح (قوله يقع)

والدم على المختار خلاصة رأو) اضافة الى
 جزئ شائع منها) كصفها وثلاثها (وقع لعدم
 تجزئه ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة
 ونصفك الاسفل ثنتين وقعت بجناري فافق
 بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث علام بالاضافتين
 خلاصة (واذا قال الرقبة منك أو الوجه
 أو وضع يده على الرأس أو امتن أو الوجه
 وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح)
 لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل من العضو
 حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق
 وأشار الى رأسها وقع في الاصح ولو نوى
 قطع عن العضو يدعي أن يدين فتح (سما)
 لا يقع (لو اضافته الى اليد) الاباقية المجاز
 (والرجل والابو والبطن واللسان والاذن
 وانفخذ وانفخذ والذقن والسن والريق
 والقسم والسدد والذقن والدم جوهره لانه
 والعرف) وكذا الذقن والدم جوهره لانه
 لا يعبر به عن الجله فلو عجز قوم به عنها وقع
 وكذا أشبل ما كان من أسباب الحرمة لا الحل
 اتفاقا (ويزن الطلقة) ولو من ألف جزء
 (طلقة) لعدم تجزئه ولو زادت الاجزاء
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف طلقة
 وثلاث طلقة ومبدس طلقة فتقع الثلاث

الثلاث لان المتكرر اذا اعيد متكررا كان الثاني غير الاولى فيتم كمال كل جزء بخلاف ما لو قال انت طالق نصف
 طلقة وثلاثا وسبعا حيث يقع واحد وثلاث طلقات الغنم الثلاث من الاول فكل اجزا طلقة واحدة
 وهذا في المدخول بها اما غير هاتين طلقات عليهما الواحدة في الصور كلها اعادة في البحر (قوله فواحدة) لان كل
 واحد يدل على حادثة والمبدل منه في نفي الطرح (قوله ولو قال طلقة ونصفها) قال في الهندية ولو قال انت طالق
 واحدة ونصفا او قال واحدة ورعا وما اشبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها او قال واحدة ورعا يقع
 واحدة وكافي المحيط وهكذا في البدائع وهذا قول بعضهم والمختار انه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج
 والجوهرة النيرة (قوله وكذا لو كان مكان السدس رعا) أي في صورة قوله انت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة
 وسدس طلقة (قوله قهستاني) عبارته عن المحيط لو قال نصف طلقة وثلاث طلقة ورعا طلقة ثنتان على
 المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدس ثلاث وقيل واحدة وهذا من القهستاني سبق قلم في النفل
 والحكم اما الاول فان عبارة المحيط كافي الهندية ولو قال انت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة
 يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى طلقة متكررة والنكرة اذا تكررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال
 نصف طلقة وثلاثا وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء طلقة بأن قال انت طالق نصف طلقة
 وثلاثا ورعا قبل تقع واحدة وقيل يقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح
 كذا في الظهيرية اه فموضوع الخلاف في الواحدة والثنتين في الاضافة الى الضمير وأما الثاني فلانه اذا كان
 يقع في السدس ثلاث طلقات كما قدمه مع أن النصف والثلث والسدس مجموعها طلقة واحدة فلان يقع الثلاث
 في الربع وهو زاد عليها نصف السدس أولى وهذا هو المتعين في العبارة فغير ذلك فيه حل كلام الشارح على غير
 الواقع (قوله وسبعا) أن استثناء الخ قال في فتح القدير ان خارج بعض التطبيق لغيره بخلاف ايقاعه فلا يقال طالق
 ثلاثا لان نصف طلقة وقع الثلاث وهو قول محمد وهو المختار وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطبيق
 لا يجرى في الابعاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة ونعامة في الخ (قوله بخلاف ايقاعه) قد ذكره هنا
 (قوله واحدة) اعتبار الغاية الاولى (قوله ثنتان) بادخال الغاية الاولى ليعتبر عليها الثانية اذ لا ثانية بدون أولى
 وان خارج الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلثة (قوله فيما أصله الخطر) كالطلاق أي قبل ورود
 الشرع باباحته (قوله دخول الغاية الاولى فقط) لان خطره قرينة على عدم ارادة الكل (قوله عند الامام) وقال
 تدخل الغايتان تطلق في صورتين السابقتين اثنتين وفي الاخيرتين ثلاثا ولم يقع زفر بالاولين شيئا أو وقع
 بالاخيرتين واحدة وقد نص غير واحد على أن قوله الاستصحاب وقال السكال ان قول الامام استصحاب أيضا
 الا انه ما أطلقا فبعد الامام دخول الغايتين فيما مر جمعه الاباحة (قوله الغايتين) أي دخول الغايتين فله
 أخذ المائة حلي عن البحر والاولى فله أخذ الالف لانه المتوهم (قوله ثلاث) لان نصف التطبيقين واحدة
 فتكون الواحدة مكررة ثلاثا فثلاثة اناصاف تطبيقين ثلاث طلقات ضرورية نهر بقليل زيادة قال في البحر الا اذا
 نوى تنصيف كل من التطبيقين فتكون اناصافها أربعة فثلاثة منها طلقة ونصف فتقع طلاقان ديانه ولا يصدق
 في القضاء لانه احتمال خلاف الظاهر وفيه تأمل (قوله وقيل ثنتان) وجهه ما قدم عن البحر (قوله او نفي
 طلقتين) نقل صاحب البحر عن الذخيرة لو قال انت طالق نصف طلقة ثنتين فواحدة ولو قال نفي طلقتين ثنتان
 وكذا نصف ثلاث طلقات ولو قال نفي ثلاث طلقات فثلاث (قوله طلاقان) لانها في الاول طلقة ونصف
 فتتم كمال وأما في الثانية فلان نفي الطلقتين طلاقان لان الطلقة وهي النصف مكررة مرتين (قوله وقيل يقع
 ثلاث) لان كل نصف يتم كمال فيصل ثلاث (قوله والاول أصح) صححه العتابي واختاره الناطقي وهو المنقول
 في الجامع الصغير (قوله ان لم ينو) مثله ما لا نوى الظرفية لانه لا ظرف له بحر (قوله او نوى الضرب) أي الحساب
 ولو علم ما بعد الحساب خلافا فرفيه لان عرفهم فيه تضعيف احد العددين بقدر الآخر كقوله واحدة مرتين
 ووجهه في فتح القدير والحرير بأن عرف الحساب في التركيب الا نفي كون احد العددين ضعفا بقدر الآخر
 والفرض انه تكلم بعرفهم وأورد نصا كالأول وقع بلفة فارسية أو غيرها وهو يريد اهور جمعة في غاية البيان (قوله
 لانه يكثر الاجراء) أي فلا يزيد بالضرب في نفسه لانه لو كان كذلك لم يبق احد في الدنيا فقدر لانه يضرب مائة
 من الدراهم في مائة يسير مائة ثم يضرب المائة في الالف فتصير مائة ألف فصار معنى قوله واحدة في ثنتين واحدة

ولو بلا واحد فواحدة ولو قال طلقة ونصفها
 فثنتان على المختار جوهرة وكذا في كل مكان
 السدس رعا فثنتان على المختار وقيل واحدة
 قهستاني وسبعا أن استثناء بعض
 التطبيق لغيره بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله
 (من واحدة الى ثنتين) أو ما بين واحدة الى
 ثنتين واحدة (د) بقوله من واحدة أو ما بين
 واحدة (الى ثلاث ثنتين) الاصل فيها
 أصله الخطر دخول الغاية الاولى فقط عند
 الامام وفيما مر جمعه الاباحة كختم مالي
 من مائة الى الف الغايتين اتفاقا (و) يقع
 (بثلاثة اناصاف طلقة) أو نفي طلقتين
 (طلقتان) وقيل يقع ثلاث (والاول أصح
 (وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو أو نوى
 الضرب) لانه يكثر الاجراء لا الافراد

الرشد إليه إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل

فان ترفق يا هند فالرفق أمين • وان تحرق يا هند فالحرق أشام

فأنت طلاق والطلاق عزيمة • ثلاث ومن يحرق أعق وأظلم

فلما يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف هذه مسألة فحوية فقهية ولا آ. من الخطأ ان قلت فيها
برأي فأنيت الكسائي وهو في فراشه فسأته فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن
الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلق ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما يذهب ما جله معترضة فكتبت بذلك إلى
الرشد فأرسل إلى يحوالز فوجهت بها إلى الكسائي اه ملخصا وتعقبه في فتح القدير بأنه بعد كونه غلطاً بعد
عن مقام معرفة الاجتهاد فان شرطه معرفة العريضة وأساليبها الا ان اجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية
والذي نقله أهل المذهب في هذه المسئلة عن الذي قرأ الفتوى على محمد بن وصلى اليه خلاف ذلك وان المرسل
بها الكسائي إلى محمد وهو ابن خاله ولا دخل لابي يوسف أصلاً ولا للرشد ولقاهم أبي يوسف أجل من أن يحتاج
في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات اللفظ الى غيره وفي المسودة
ذكر ابن جماعة أن الكسائي بعث إلى محمد بفتوى فدفعها إلى فاذا فيها ما تزوانه أجاب بما سبق وهو الروي في تاريخ
الخطيب البغدادي وذكره الحافظ السيوطي في حاشية المغني أفاده الحلبي (قوله فان ترفق الخ) في النهر عن
شرح الشواهد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها والخرق بالضم وسكون الراء الاسم من
خرق بالكسر يحرق بالفتح خرقاً بفتح الخاء زاراه وهو ضد الرفق وفي القاموس ان ما ضربه بالكسر كخرق وبالضم
ككرم وأمين من الجن وهو البركة وأشام من الشؤم وهو ضد الجن ونم كراين يعيش أن في البيت الثاني حذف
الفاء والمبتدا اي فهو أعق اه (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل (قوله والطلاق عزيمة) أي
معزوم عليه ليس بلغوا ولا لعب نهر (قوله وتامه في المغني) حيث قال أقول ان الصواب أن كلام من الرفع والنصب
محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما الجواز الجنس كما تقول زيد الرجل أي
هو الرجل المستدبه واما للعهد المذكري مثلها في فقصي فرعون الرسول اي وهذا الطلاق المدكور عزيمة ثلاث
فعلى العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فانه محتمل لان يكون على
المفعول المطلق وحيداً يقتضي وقوع الثلاث اذا ما في فانت طالق ثلاثاً تاماً اعترض بينهما ما بقوله والطلاق
عزيمة ولان يكون من الضمير المستتر في عزيمة وحيداً لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثاً
اي جنس الطلاق وأما اذا قصد العهد فيكون الواقع ثلاثاً وأظهر الاحتمالين ارادة العهد المذكري فيقع الثلاث
ولذا ظهر من الشاعراته ارادة كما أفاده البيت الأخير بجر مختصراً (قوله رقيقاً علقناه على المتن) صارت به بعد قوله
كم يقع فاجاب لنرفع ثلاثاً وقع واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وان نصبها وقع ثلاث
لان معناه أنت طالق ثلاثاً وما يذهب ما جله معترضة وهذا مفاد اللفظ وأما مراد الشاعر فهو الثلاث اقوله بعد
فبيحج ان كنت غير رقيقة • ومالا مري بعد الثلاثة مقدم

انتمت قال في النهر ان في قوله ان كنت تعليلة واللام مقدرة اي لاجل كونك غير رقيقة والمقدم مصدر ميمي من
قدم بمعنى تقدم اي ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفة بعد تمام الثلاث ادبها تمام الفرقة حلبي (قوله وبقوله
أنت طالق غدا الخ) شروع في اضافة الطلاق الى الزمان وهو تأخير حكمه عن وقت التكلم الى زمان يذكرون به
بغير كلة الشرط نهر عن العناية فلو قال لامرأته أنت طالق غدا اذا دخلت الدار بلغوا ذكر الفد فيعلق الطلاق
بدخول الدار حتى لو دخلت أي وقت كان طلقاً ولو قدم الشرط وقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا فيعلق
طلاق الفد بدخول اه ظهيرة وبه علم أن التقييد بالوقت انما يصح اذا لم يأت بعده تعليل تعارض الاضافة
والتعليل فيخرج تأخيراً فأفاده في البحر (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي الفجر الصادق ووجهه أنه ومفها
بالطلاق في جميع الفد فيعين الجزء اول ولعدم المزاحم (قوله وصح في الثانية نية العصر) لانه وصفها به في جز
منه وهو يصدق بالاول والاخر (قوله أي آخر النهار) تفسر مراد والظاهر أنه لو أراد وقت الضوء والاول
صدق كذلك (قوله قضاءه) وقال لا نصح كالاول ولا خلاف في صحتها فيمادبانه والفرق له عموم متعلقها بدخولها
مقدرة لاملين ظاهراً للفرق لغة بين صحت سنة وفي سنة وشرعا بين لا ومن جرى حيث لا يبر الابن وم كله

فان ترفق يا هند فالرفق أمين
وان تحرق يا هند فالحرق أشام
فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يحرق أعق وأظلم
كم يقع فقال ان رفع ثلاثاً فواحدة وان نصبها
فثلاث وتامه في المتن وفيما علقناه على
المتن (و) بقوله (أنت طالق غدا) وفي غدا
يقع عند طلوع الصبح وصح في الثانية نية
العصر أي آخر النهار قضاءه وصدق فيهما
(دبابة)

وفي عري ير بساعة وبين قوله ان صحت شهر افعله حرجت يقع على موم جميعه بخلاف ان صحت في الشهر
حيث يقع على موم ساعه سطحي عن الشهر (قوله ومثله أنت طالق الخ) قال في البحر واليوم والشهر وهو
العصر كالفديهما ومثل قوله في غده قوله في شعبان مثلا فاذا قال أنت طالق في شعبان فان لم تكن له نية طلق
حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف (قوله اعتبار اللفظ الاول) فليقع
في الاول في اليوم وفي الثاني في غده لانه بذكره اياه ثبت حكمه تمييزا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحفل بالتغيب
بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا التعليق التمييزي (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف
غير المعطوف عليه غير أنه لا حاجة الى ايقاع الاخرى في الاولى لما كان وصفها غدا بطلاق وقع عليه باليوم
ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان حلي (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) قال في البحر واستفاد من المثلثين
أنه لو قال بالنهار أنت طالق بالليل والنهار تقع طلقتان ولو قال بالنهار والليل تقع واحدة ولو كان بالليل انعكس
الحكم اهـ (قوله أو اول النهار وآخره) فان كانت هذه المقالة أول النهار طلقت واحدة ولو قال بدلها أنت طالق آخر
النهار وأوله طلقت اثنتين ولو كانت في آخر انعكس الحكم كذا في البحر واستشكله في النهار فليراجع وعلت أن
التشبيه في وقوع واحدة والثنتين (قوله وعكسه) بالجزء عطف على مدخول الكاف أو بالنصب عطف على جملة
أنت طالق الخ وقد علم حكم العكس من النقل السابق (قوله أو اليوم ورأس الشهر) لو قدمه على قوله وعكسه
اكان أولى كما لا يخفى حلي فان قال هذه المقالة في اليوم اتحد الواقع ولو قال رأس الشهر واليوم تعدد (قوله
مضى أضاف الطلاق لوقوع الخ) ولو أضيف الى أحد الوقتين وقع عند آخرهما كقوله أنت طالق غدا أو رأس
الشهر يقع عند رأس الشهر وكذا اليوم او غدا يقع عند الغد وان علقه بغيره يقع عند آخرهما نحو اذا جاء فلان
واذا جاء فلان فلا يقع الا عند مجيئه ما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما ما نحو اذا جاء فلان أو جاء فلان
فأيهما جاء طلقت وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحد تطليقة وان علقه بفعل أو وقت فان سبق الفعل وقع
ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل بجر (قوله كأن يستقبل) كالיום وغدا (قوله اتحد)
لأنها تجعل طابقة في غده بطلاق واقع اليوم ولا حاجة الى التعدد (قوله طلقت واحدة في الحال وأخرى في الغد)
أما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلا يجزئ شرط معطوف على جملة الايقاع والمعطوف غير المعطوف
عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطليقة أخرى فان لم يذ كر الواو كما اذا قال
أنت طالق اليوم اذا جاء غدا لا تطلق الا بطالع الفجر فتوقف المنجز لاتصال معنى الاول بالآخر كذا في البحر
وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فلا بد ان أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى اهـ
حلي (قوله فطرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد والثاني اوله تطلق رجعة لانه أدخل الشك
في الواحد فبقى قوله أنت طالق وله مانع الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجعوا عليه
من أنه لو قال لغدا المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف لكان كذا الثلاث اهـ حلي (قوله
لحالة منافاة للابقاع) وهي موهة والوقوع وهي موتها (قوله كذا أنت طالق) التشبيه في كونه لغوا لاضاقته
الى حالة منافاة له وقيد بالطلاق لان حكم العتق يخالفه كما يأتي (قوله قبل أن تزوجك) لا فرق بين أن يزيد بشهر
أو لا وتعام تفادير مع المثلثة في البحر (قوله أو أمس وقد نكحها اليوم) اي فهو لغو لانه أسنده الى حالة منافاة
كما في التي قبلها فصار كما لو قال طلقتك وأنا نام أو وصي أو مجنون وكان جنونه معهودا (قوله لان الانشاء في الماضي
الخ) قال في البحر لانه لم يسند الى حالة منافاة ولا يمكنه تعديده اخبارا فكان انشاء ما في الماضي انشاء
في الحال فيقع الساعة (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس سر (قوله وقبل بهكسه) فاذا
قال أنت طالق أمس واليوم تقع واحدة لان ايقاعه في أمس ايقاع في اليوم فكانه كثر لفظ اليوم مرتين قال
في البحر وهو مقتضى القاعدة من أنه اذا بدأ بالكائن اتحد ولو قال اليوم وأمس تقع ثنتان وهذا ما ذكره المقدسي
في شرح الكنز عن الذخيرة وهو الحق كما في الحلي (قوله وكان معهودا) وان لم يكن معهودا طلقت له الحال (قوله
كان لغوا) لانه أضاف الطلاق الى حالة معهودة تنافي ايقاعه فكان منكر الامتزا به اهـ حلي ولا حاجة
الى هذه الجملة لفهمها من التشبيه (قوله كما لو أقر له بد) اي بجزئته (قوله لا قراره بجزئته) عليه قاله والثلاث
(قوله قبل موق) مثله قبل موتك (قوله لا تنفاه الشرط) ظاهر كلامه أن الجملة فيها شرط ولم يوجد وليس كذلك

ومثله أنت طالق شعبان وفي شعبان (وفي أنت
طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعني اللفظ
الاول) ولو عطف بالواو يقع في الاول
واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله أنت طالق
بالليل والنهار وأول النهار وآخره وعكسه
او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف
الطلاق لوقتين كان مستقبل مستقبل تعدد
فان بدأ بالكائن اتحد وبالاستقبال تعدد
وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا او أنت
طالق لابل غدا طلقت واحدة في الحال
وأخرى في الغد (أنت طالق) اما الاول
او مع موق او مع (موتك لغوا) فلا ضاقه لحالة
فليعرف الشك وأما الثاني فلا ضاقه لحالة
منافاة للابقاع والوقوع (كذا أنت طالق
منافاة لتزوجك او أمس) قد نكحها
قبل أن تزوجك امس وقع لان
اليوم) ولو نكحها قبل امس وقع لان
الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال
امس واليوم تعدد ويصح ان اخلت او قبل
بعكسه (او أنت طالق قبل أن اخلت او قبل
أن تخلت او طلقتك وانما صي او نائم) او
مجنون وكان معهودا كان لغوا (بخلاف)
قوله (أنت حر قبل أن اشتريك او أنت حر
امس وقد اشتراه اليوم) فانه يعنى كما يعنى
(لو أقر له بد) لا قراره بجزئته (أنت
طالق قبل موق شهرين او أكثر ومات قبل
مضى شهرين لم تطلق) لا تنفاه الشرط

كان الشرط ما كان على خطر الوجود والموت المضاف الطلاق الى ما قبله بكذا كائن لا محالة كان معزفا لوقت
 المضاف اليه الطلاق واجيب بأن الخطر حقيقة بالنظر الى الموت المقيد بكونه قبل كذا ولا شك أنه قد يكون كذا
 وقد لا يكون (قوله وان مات بعده) أي بعد الشهرين وكذا الحكم اذا مات على رأس الشهرين (قوله طلق
 مستندا) عند الامام ولا تطلق عندهما وترث منه وسياق ان الصحيح عنده ان العدة انما تجب من وقت الموت
 وان استند الطلاق (قوله لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث - بعض) أي ما قبلين بثلاث - بعض من التباس
 الظرف بخلافه وقد تبع في هذا صاحب الدرر وهو قد جرى على قول ضعيف والصحيح ان لعدة من وقت الموت
 وترثه عند الامام اذا لا يظهر الامتناع في حق الميراث لما فيه من ابطال حقها المتعلق بماله عندهم فان قلت ان
 العدة تابعة للطلاق ثبت مع ثبوته لانها اثره اجيب بأن العدة تثبت مع الشك ولازم الثاني يتخلف عنه لمقتضى له
 كتحلف الحكم عن العلم كاطلاق الميم اذا عينه بعدم فني ثلاث حبس اكل من امرأتين قال لهما احدا كما طالق
 كانت العدة على التي بينهما من وقت البساق واذا وجبت العدة من وقت الموت كان فار الان وقت وقف مرض
 فتعتمد بأبعد الاجلين فالخاص اصل أنه على قوله لا يتبع طلاق أصلا وترثه وتعد عدة الوفاة وعنده يقع الطلاق
 مستندا والعدة من وقت الموت وتعد ربأ بعد الاجلين وترثه (قوله أنت طالق كل يوم) هو قول الثلاثة وقال زفر
 يقع ثلاث في ثلاثة أيام بجر (قوله أو كل جمعة) محله ما اذا نوى كل جمعة تتر بأيامها على الدهر ولم تكن له نية
 وان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين بثلاث بجر (قوله أو رأس كل شهر) الاولى
 حذف رأس لانها في هذه الصورة تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحد مدة بخلاف كل شهر فانها تطلق واحدة لانه في
 الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك في الثاني أفاده في البهر (قوله فان نواه كل يوم) بأن نوى أن تطلق كل يوم
 نطقا أخرى فتصح نيته بجر ومثله كل جمعة (قوله والاصل الخ) قال في البحر والفرق أن في لظرف والزمان
 انما هو ظرف من حيث الوقوع فيه فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كون كل يوم فيه الاتصاف
 بالواقع اه ومع عند وكما مضى الخ مثل في (قوله وفي الخلاصة أنت طالق) فيه مخالفة لقول الشارح أومع ولم يزد
 عليه الا بذكر القول المطلق وهو نطقا ولا يظهر فارق أفاده الحاشي (قوله تطلق الاخرى) أي عقب موت
 احدهما لوجود شرطه حينئذى وبما هو قوله الآن المستدركه قاله الحاشي (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي -
 وهو ما لو العمر وقوله حينئذى أي حين اذ مات الاخرى قبلها (قوله فقدم بهد شهر) مفهومه أنه اذا قدم قبل
 الشهر لا يقع الملاق (قوله وقع الطلاق مقتصرا) قال في المنح فان قلت ما الفرق بين هذين وبين مثله الموت
 المتقدمة حيث وقع في الاولى مستندا وفي الثانية مقتصرا قلت اجيب عنه بأن الموت ليس بشرط لان الشرط
 ما يكون فيه خطر الوجود كالقدوم والموت كائن لا محالة فصار كقوله أنت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق
 في أول شعبان اه حاشي وقد يحدث هذا الفرق بما سبق (قوله علم الخ) الداعي الى ذكر هذه العبارة قوله سابقا
 مستندا وقوله ههنا مقتصرا (قوله ان طريق ثبوت الحكم) المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله أربعة (قوله
 كالتعليق) صورته أن يقول ان دخلت الدار فأت طالق فان الدخول ليس بعلته حال التلفظ به ويقلب علة عند
 وجوده لو وقع الطلاق به والمراد بالتعليق المعلق عليه (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والملاق
 والعتاق وغيرهما - حاشي عن المنح (قوله بشرط بقاء المحل كل المدة الخ) هذا جواب سؤال أشار اليه في المنح بقوله
 فان قلت لا فرق بين الاستناد والظهور وهو التبيين قلت الفرق بينهما باختلاف الشرط فان شرط الاستناد
 قيام المحل حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النصاب
 للزكاة وليس ذلك بشرط في التبيين حتى لو قال ان كان زيدا في الدار فأت طالق فغاضت ثلاث حبس ثم طلقها
 ثلاثا ثم ظهر أنه كان في الدار في ذلك الوقت لا تقع الثلاث لانه تين وقوع الاول وان يقع الثلاث كان بعده
 انقضاء العدة كذا حقه الشيخ أم كل الدين وغيره اه حاشي (قوله بين الحول) أي حين قيامه (قوله مستندا لوجود
 النصاب) الاولى أن يقول مستندا لوجوده أو له أي الحول بشرط وجود النصاب كل المدة والمراد أن لا يقدم كاه
 في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم لم يصبها آخر ولو بعد الاول بصاعه اعتبر بحول مستأنف (قوله والتبيين) الاولى
 بالتعريف أن يقول والتبيين (قوله فتعتمد منه) أي من حين القول (قوله أومع لم أطلقك) منسلف من حين
 وزمان وجبت ويوم فلو قال حين لم أطلقك تطلق حين سكنت وكذا ان زمان لم أطلقك وجبت لم أطلقك

وان مات بعده طلق مستندا) لا قول المدة
 لاعداء الموت (قوله فائدة انه) (لاميراث لها)
 لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حبس
 (قال لها أنت طالق كل يوم) أو كل جمعة
 أو رأس كل شهر (ولانية لتتبع واحدة) فان
 نواه كل يوم أو طالق في كل يوم أو مع أو عند
 أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة
 والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والا
 ته تدور في الخلاصة أنت طالق مع كل يوم
 نطقا وقيل ثلاث الحال (قال أطول كما
 حشر طالق الآن لا نطقا - حتى تموت
 احدهما فطلق الاخرى) لوجود شرطه
 حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد
 بغيره فقدم بعده ووقع الطلاق
 مقتصرا) اعلم أن طريق ثبوت الحكم
 أربعة الاقلاب والاقتصار والاستناد
 والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلته علة
 كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
 والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله
 بشرط بقاء المحل كل المدة كالزوم الزكاة حين
 الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين
 أن يظهر في الحال فقدم الحكم كقوله ان كان
 زيد في الدار فأت طالق وتين في الغد
 وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه
 (أنت طالق ما لم أطلقك) أو متى لم أطلقك

ويوم لم أطلقك ولو قال كالم أطلقك فأنت طالق أو سكت يقع الثلاث متتابعاً لاجل أنه أقاده صاحب الجهر (قوله وسكت) معناه صرح به المصنف بقوله وفي قوله الخ (قوله طلقك لئلا يكون) لأن في ظرف زمان وكذا ما تكون مصدريّة نائبة عن ظرف الزمان كما في قوله مادمت حياً وهي وإن استعملت للشرط لكن اتفق العلماء على أنها هنا للوقت فصار حاصل المعنى إضافة الطلاق إلى زمان حال من طلاقها وهو حاصل بسبب كونه جهر مختصراً (قوله وفي أن لم أطلقك) ذكرهم أن وإذا هنا بالتبعية والألف المناسبة لها باب التعليل جهر (قوله حتى يموت أحدهما) لأن الشرط أن لا يطلقه أو ذلك لا يتحقق إلا بالأس من الحياة وهو في آخر جرح من أجزاء الحياة فإن مات وكانت مدخولاً به أو ورثته بحكم الفرار وإن كان الطلاق ثلاثاً أو الأثر منه وأشار بقوله يموت أحدهما إلى أن موتها كونه وصححه في الهداية وإذا سكتنا بوقوعه قبيل موتها لا يرث منها الزوج لأنما كانت قبل الموت ولم يبق بينهما زوجية حال الموت لا تنفك العدة عنها فهي كغير المدخول بها لأن الفرض أن الوقوع في آخر جرح لا يجزئ فلهذا الموت وبه تيقن والحاصل أنه لا يرث منها طلقاً سواء كانت مدخولاً بها أم لا ثلاثاً أو واحدة وهي ترثه إذا مات بحكم الفرار أقاده في الجهر (قوله قبيل الموت) هي باله غير الإشارة إلى وقوع الطلاق في الجزء الأخير الذي يليه الموت (قوله لتحقيق الشرط) وهو عدم الطلاق (قوله بلائيه) صرح بمفهومه في قوله وإن نوى الوقت الخ (قوله مثل أن) فلا تطلق حتى يموت أحدهما قبل الطلاق لإمام أن إذا استعملت للشرط كما استعملت في الوقت فلا يقع الطلاق بالشك ومن استمالها للشرط قوله وإذا نصبت خصامة فتجعل أي أي يصيبك فقر ومسكنة فاعطها الفقه من نفسك والتزين وتكلف الجبل أو كل الجبل وهو الشهم المذاب قال الشاعر

قد كنت قدما مترياً مقولاً • متجعلاً متعففاً متديناً

فلا تنصرت وقد عدت مقولاً • متجعلاً متعففاً متديناً

أي كنت ذا نزوة وعفة وديانة فصرت آكل لحم شهم مذهب وشارب عصفانة أي بقية ما في الضرع من اللبن وإذا بين خبر عن التلويح (قوله ومثل متى مندهما) فتطلق للرجال بسبب كونه نهى للوقت كما في قوله وإذا تكون كربة أدعى لها (قوله وإن نوى الوقت) أي إذا وجعلها كتي فانه يصدق اتفاقاً لقضاء وديانة لتنديده على نفسه جهر (قوله أو الشرط) فانه يصدق على قوله ما أيضاً ينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لأنها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية أحق فاليد تصدق القاضي جهر (قوله ما لم تقم قرينة القور) أي قرينة دالة على القور ولو في أن التي هي صريح في الشرط والقرينة قد تكون لدخلة وقد تكون معنوية في الأول طلقني طلقني فقال إن لم أطلقك فأنت كذا كان على الدور كافي القنية ومن الثاني ما لو طلب جماعة فأبى فقال إن لم تدخل البيت فأنت كذا فدخلته بعد ما سكت شهوته طلقني والاول لا يقطع به ينبغي أن يكون الطيب ونحوه من كل ما كان من دواهي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف خبر واهم أن المراد بالبول بوله الأبوله حتى لو لم يدخل إلا بعد ثابال فانه تطلق لأنه لا يكون إلا بعد سكون شهوته أبو السعود (قوله فعلى القور) جزاء شرط مقدراً أي فان قامت قرينة فتطلق على القور (قوله بقوله) تنطبق بقوله مع الوصول (قوله بالمنجزة الأخيرة) فائدة وقوع المنجزة دون المعلق أن المعلق لو كان ثلاثاً وقعت واحدة بالمنجزة فقط إذا كان موصولاً فلو كان مفصلاً وقع المنجزة والمعلق منع وقوله والمعلق أي ما قبله المعلق منه (قوله استحصانا) والقياس أن يقع ثقتان إن كانت مدخولاً بها وهو قول زفر لأنه أضاف الطلاق إلى زمان حال من التعليل وقد وجد ذلك وإن كان قليلاً وهو زمان استغفاله بالطلاق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان أن زمان البر غير داخل في العين وهو المقصود ولا يصح أن يفتقه إلا بالخارج ذلك القدر عن العين منع (قوله أن يطلقها) أي ثلاثاً (قوله به بقى) وفي قياس ظاهر الرواية تقع الثلاث لأنه تحقق شرط الحذف وهو عدم التطبيق (قوله لأن التطبيق المقيد) بدو من وهو آلاف أقاده المصنف (قوله يدخل تحت الحقائق) أي طلاق طلاق المفهوم من قول الخالف إن لم أطلقك أي فقد وجد الطلاق فلا يقع الجزاء لانعدام شرطه وهو عدم المطلق (قوله يوم أتزوجك) المراد بالتزوج العقد (قوله بخلاف الأمر بالبد) مثلاً الأمر السير والركوب والصور وتخفيف المرأة وتفويض الطلاق كما في الجهر (قوله وللأصل أن اليوم الخ) قيد به لأن الليل لا يفصل فيه هذا التفصيل فلا يستعمل للوقت بل هو اسم أواد الليل وضامو عر فاولفظ اليوم يطلق على يابض النهار بطريق الحقيقة فثنا فاولف على مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فيصير مشتركاً وبطريق

وسكت طلاق (للعالم بسكونه) وفي أن لم أطلقك لا تطلق بالسكون بل بمقتد الكاح (حتى يموت أحدهما قبل) أي قبل تطلقه قبل قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون قادر (وإذا ما وإذا بلائية مثل أن عنده) وقدمت (و) مثل (في عندهما) أو الشرط حكمهما (وإن نوى الوقت أو الشرط اعتبر) نيته اتفاقاً حتى ما لم تقم قرينة القور فعلى القور (وفي) قوله (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصول) بقوله ما لم أطلقك (طلقك) (الوصل) بقوله ما لم أطلقك (فقط استحصانا) فخرج (بأن المنجزة الأخيرة) فقط ثلاثاً فأنت طالق قال إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق (لأنه لا يخلو أن يطلقها على ألف ولا تقبل ثلاثاً فخلته أن يطلقها على ألف ولا تقبل) المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به بقى خاتبة لأن التطبيق المقيد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أتزوجك) فثنا فاولف (بأنك يوم بخلاف الأمر بالبد) أي أمرك بيديك يوم يقدم زيد فقدم لئلا لم تقم قرينة بارأيتي فغروب والأصل أن اليوم

لمعنى الشرط ١٥ فان قيل على ما ذكره فبني أن يصح قوله لا جنسية أنت طالق مع نكاحك على معنى
 أن تزوجك والحكم أنه لا يصح ولا يقع الطلاق إذا تزوجها قلنا انما ركنا الحقيقة فيما نحن فيه باعتبار أن الزوج
 مالك للطلاق تغييرا رتبة عليه أو نكاحا فلهذا لم يصرح في قوله لا جنسية فلا يملك الطلاق تغييرا ولا يملك
 ولكن ذلك الميعن فان صح التركيب كحروفة بأن قال ان تزوجك فانت طالق صح ضرورة صحة الميعن فبني
 ١٥ أبو السعود (قوله ونفى ابن الكمال) في إيضاح الإصلاح عن الطهارة (قوله إذا ألهم) أي أدخل (قوله بين
 جنسين) كالطلاق والعناق والعسر واليسر (قوله تحمل محل الشرط) فكأنه قال ان أعنتك فتكون مع عسني
 بعد ١٥ حلي (قوله ولو طلق) أي علق الزوج والسيد بأن قال المولى إذا جاء الغد فانت طالق وقال الزوج إذا جاء
 الغد فانت طالق فتبرمخ (قوله بجي الغد) المدا على اتحاد الشرط وما ذكره مثال (قوله لا رجعة لهما)
 وفي نسخة له (قوله لهما) أي العتق والطلاق بشرط واحد قال في المنع لأن وقوع الطلاق مقارنة لوقوع
 العتق فيقع الطلاق وهي أمة بخلاف المسئلة الأولى فان العتق هذا مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد عليك الرجعة
 لأن العتق أسرع وقوعا لانه يرجع الى الحالة الأصلية وهو أمر مستحسن بخلاف الطلاق فإنه أبغض المباحات
 فيكون في وقوعه يمتد وتأخر (قوله في المسئلتين) أي هذه المسئلة ومسئله مع المتقدمة (قوله ثلاث حصص)
 ان كانت من ذواتهم أو الاثلاثه أشهر أو وضع الحل (قوله احتياطا) انما يظهر في المسئلة الثانية كأن قوله
 ولو مريض الخ خاص بها (قوله لوقوعه وهي أمة) أي وهي لا تراث من الحرف لا يصدق القرار وفي النهروية
 الجوى مقتضى ما مر من محمد أن تراث (قوله بالاصابع) جمع أصبع مؤنثة وكذا سائر أسماء مثل الظنصر
 والبصر كذا في المصباح وقال الصغاني الغالب التأنيث ويذكره لفات جعت في قول ابن مالك

تثليث بالاصبع مع شكل همزة • من غير قيد مع الاصبع قد كذا

أو أصبوع وزن مصفورا المشهور من اغاثها كسر الهمزة وفتح الباء وهي التي ارتضاها الفقهاء بجر ونهر (قوله وقع
 بعده) لانه تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كمنه بالاصابع المشار اليه بكذا والضمير يرجع الى ما أشار
 اليه أي بعدد ما أشار اليه فلو أشار بواحدة فواحدة أو اثنتين فتنتان مع ومنه علم أن ال في الاصابع للجنس (قوله
 فانه ان نوى ثلاثا وقع والافواحدة) لانه يحتمل التشبيه من حيث العدد ويحتمل التشبيه في الصفة وهو الشدة
 فأيها نوى صحت نيته وان لم يصح لنية يحتمل على التشبيه من حيث الصفة لانه أدى ١٥ يادع وفي المحيط
 اذا لم ينو الثلاث وقع واحدة بائنة كما في قوله أنت طالق كلف بجر (قوله لأن الكاف) أي في هكذا (قوله ولذا)
 أي للفرق المذكور بين الكاف ومثل (قوله كما كان جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهو التصديق الجازم
 الذي بلغ الغاية في الجزم (قوله لا مثل إيمان جبريل) أي من حيث زيادة الأنوار والثمرات المترتبة عليه من
 التقريب وغير ذلك (قوله ككف) أي كما أنوى الإشارة بالكف دون الاصابع فانه يصدق ديانة لا قضاء فأده
 في البحر (قوله والمعتد في الإشارة الخ) أي لا يصدق ديانة في نية الإشارة بالكف الا اذا كانت الاصابع بقاءها
 منشورة وأما اذا نشر البعض دون البعض فيعتبر المنشور لأن النشر قرينة على ارادة العدد كذا ظهر في فهم
 هذه العبارة وبني ما اذا كانت كلها مضمومة والظاهر أن الحكم فيها كالمشورة (قوله انه يصدق قضاء الخ) فجعله
 محضا لالحكم بنية المضموم منها فانه يصدق فيه ديانة فقط قال الحلبي لا يظهر وجهه لانه أراد خلاف الظاهر
 فالقاضي لا يصدق (قوله ولو لم يقل هكذا) بان قال أنت طالق فقط وأشار بأصابعه (قوله يقع واحدة) أي بالصيغة
 (قوله أفقد التشبيه) أي تشبيه الواقع من الطلاق بالمشار اليه من الاصابع المستفاد ذلك التشبيه من الكاف
 (قوله لم أره) عدم وقوع الطلاق به أظهر من أن يحتمل وان نوى لاق هذا اللفظ ليس بصرح ولا كتابة ولا إشارة
 بيان للمعنى ولو لم يوجد ١٥ حلي (قوله ولو أشار بظهورها) أي فيكون بطن الكف في جانب المشير فأده
 المصنف (قوله للعرف) أي عرف الحساب وطريقه فقام كالمصنف ولو أراد العرف الجاري بين الناس لكان
 أولى وعافى المصنف جزم صاحب الوقاية وصاحب الدرر وقيل تعتبر المشورة مطلقة (قوله فالعبرة بالنشر)
 حاصله أن العبرة بجهة العمل لأن عمله بين قصده (قوله أنت طالق بائن) لما فرغ من الرجعي شرع يتكلم على
 البائن (قوله أو البينة) هو مصدر بئ أمره اذا قطع به وجرم نهر (قوله لو وطوء) هي محل الخلاف فان طلاق غيرها
 بائن اتفاطا ولا عدة (قوله أو أخش الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعل لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة

ونفى ابن الكمال أن كلمة مع اذا أقدم بين
 جنسين مختلفين تحمل على الشرط (ولو طلق)
 بالبناء للجهول (عنه) وطلعا بمجي الغد
 بقا (قوله) (لا) بجمعة لها التعلق ما بشرط
 واحد (وعندها) في المسئلتين (ثلاث حصص)
 احتياطا (ولو) كان الزوج (مريض لا تراث
 منه) لوقوعه وهي أمة لا تراث مبسوط
 (أنت طالق) هكذا مشير بالاصابع (المنشورة
 وقع بعده) بخلاف مثل هذا فانه ان نوى
 ثلاثا وقع والافواحدة لأن الكاف لا تشبه
 في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال
 أبو حنيفة إيمان كما كان جبريل لا مثل إيمان
 جبريل بجر (وتفسير المنشورة) لا المضمومة
 الادبانية ككف والعتد في الإشارة
 الكف نشر كل الاصابع ونقل التهمة وهي
 انه يصدق قضاء بنية الإشارة بالكف وهي
 واحدة ولو لم يقل هكذا مشير او لم يقل طالق
 التشبيه ولو قال أنت هكذا مشير او فاما مضمومة للعرف
 لم أره (ولو أشار بظهورها) فان نشر عن ضم
 ولو كثر رؤسها نحو الخاطب فان نشر عن ضم
 فالعبرة بالنشر وان ضمها عن نشر فالعبرة
 كمال (و) يقع (قوله أنت طالق بائن أو البينة)
 وقال الشافعي يقع رجعا لو وطوء (أو
 أخش الطلاق أو طلاق الشيطان

صفته المتعلقة (قوله لعدم وقوع الطلاق عليها) أي فكيف يجعل يائنا أو ثلاثا فانهما تحت سبق الصفة الموصوف
 (قوله ومضاده) بضم الميم أي مفاد تعليل البرازي وهو قوله لأن الوصف الخ (قوله لا ثلاث بائن) الأولى أن يقول
 مساوئه لقوله فهي بائن أو ثلاث الواقع في عبارة البرازية (قوله والوصف لا يسبق الموصوف) قد علمنا أنه
 لا يسبق في عبارة البرازية وكذا هنا ولم تقع هذه الجملة في كلام المصنف هنا (قوله بالثلاثة) هو تعريف عن
 أكثره فهي كلمة عامة (قوله ولا يدين في إرادة الواحدة) مفهومة أنه يدين في إرادة الثنتين ووجهه أن يفعل
 التفضيل تقديره إرادته أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فصديق ديانة حاله الحلبي وانما يدين في
 الواحدة لأنها لم تكن من محتملات اللفظ (قوله كما لو قال أكثر الطلاق) أي بالثلاثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين إذا
 قال نويت الواحدة بجر (قوله أو أنت طالق مرارا) جمع مرة وأقل الجمع ثلاث ومحل هذه في المدخول بها كما في
 البحر (قوله أو الوفا) بضم الهمزة جمع أنتم أو غاوة الثلاث في هذه فقط لانما انتهى الطلاق فيطل ما زاد (قوله
 أو لا قليل ولا كثير) أي أنت طالق لا قليل ولا كثير لانه لما قال لا قليل أثبت الكثير وقوله ولا كثير بدعي فانه لا يقبل
 كذا في الجوهر بدعي والكثير ثلاث فانه لو قال أنت طالق كثير أذكر في الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث
 وذكر أبو الليث في الفتاوى أنه يقع ثنتان ضلي قياس ما قاله يقع في لا قليل ولا كثير ثنتان كذا في الحلبي عن البحر
 وفي التعليل نظرا لأن التكلم لم يقصد الاخبار بالانقضاء فقط انما الاخبار بشئ متبعا من المعطوف والمعطوف
 عليه تقديره وسط والوسط من الطلاق ثنتان نظرا لما قاله في الرمان حاله حاضر وظاهر التعليل أنه لو قدم لا كثير
 على قوله لا قليل أنه يقع واحدة لانه أثبت القليل لاكثر ثم أراد فيه وقد ذكر بعد ان الواقع به ثنتان وقبل تقع
 واحدة (قوله هو المختار) أشابه الى ترجيح كلام الأصل الحلبي وقوله فثلاث ذكره لا لباح والافهم معلوم من
 الكفا في قوله كما لو قال (قوله فواحدة) الظاهر أنها راجعة لأنها أقل من البائن (قوله ولو قال عامة للطلاق)
 انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان (قوله أو أجلسه) المنقول في لفظ الجمل وقوع
 الثنتين لاستصعابه في معنى الغالب وأما الأجل فلم أره والظاهر أن نوى أعظمه من جهة الكم يقع ثلاث وان نوى
 أعظمه من جهة الشرح يعني أوقفه للسنة فواحدة ورجعية في طهر لا وطه فيه ولا في حيز قبله (قوله أو لونين)
 الواقع بهما راجعيتان كما في البحر عن الذخيرة وأما ثلاثة ألوان أو أنواع أو وجود أو ضرب فثلاثة كما في الهندية
 (قوله أو أكثر الثلاث) انما وقع به الثنتان لأن الأكثر مضاف الى الأفراد أو أكثرها ثنتان بخلاف أكثر الطلاق
 فان الأكثر فيه لما أضف الى الجنس كان معناه الثلاث (قوله أو كبير الطلاق) انما وقع به الثنتان لأن الواحدة
 صغيرة الطلاق والثلاث أكبر فالثنتان كبيره حلبي (قوله على الاشبه) وجهه أنه بنى الكثير بثلاث القليل ثم بنى
 القليل شذذ على نفسه فيقع الوسط وهو ما بينهما وذلك ثنتان بخلاف لا قليل ولا كثير ومقابل الاشبه
 ما في الجوهر من أنه يقع واحدة أفاده الحلبي (قوله وطالق آخر الخ) أي وأنت طالق الخ (قوله والفرق دغيسق
 حسن) وجه الفرق أنه أضاف الاثر الى ثلاث معهودة أي حيث قرنها بأل ومعهوديتها بوقوعها بخلاف التفكير
 أفاده الحلبي وقوله ومعهوديتها بوقوعها فبطلوا ولادة المعهودة ذهنا من الشارع فانه جعل الطلاق
 لا بنجها وزها أو المعهود بوقوعها من بعض الناس (قوله يقع بآنت طالق الخ) لأن كلا إذا أضيف الى معزف
 أفادت عموم الاجزاء أو أجزاء الطلقة لا تريد على طلقة وإذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد وهي ثلاث
 حلبي (قوله وعدد التراب) فهو عدد الشعر والتعبير بمنى كالتعبير بعدد كما في البحر قال الحلبي أراد ما يصدق
 على القليل والكثير وهو اسم الجنس الافرادى كالألوان والعسل (قوله واحدة) أي بآنته لأن التشبيه يقتضي ضمها
 من الزيادة وهو البينونة (قوله وعدد الرمل ثلاث) إرادته ما لا يصدق على قليله وكثيره كالماء والغضب حاله الحلبي
 (قوله وعدد شعر أبيس) أراد به التشبيه بمجهول النقي والاثبات بجر (قوله أو عدد شعر بمان كتي) إرادته التشبيه
 بمعلوم النقي بجر (قوله وقع بعده) والواقع ما يقبله الحمل والزائد لقوله (أو لا) أي وان لم يوجد شئ من الشعر
 والسمك لا يقع الطلاق قال في الهندية لو أضاف الطلاق الى حاشائه الثبوت لكنه زائل وقت الحلق بعارض
 كعدد شعر ساق أو ساق وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير ولو حال بعدد الشعر الذي على فرجك
 وقد كانت طلت ولبس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كما لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كتي
 وقد طلى كذا في الغاية ولو قال أنت طالق عدد شعر راسي وقد طلى لا يقع نقي (قوله فقال صدقت) على قياسه

لعدم وقوع الطلاق عليه انتهى ومضاده
 وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عاين
 فأنت طالق طلقة فليكن بها نفسك اذ غابته
 مساوئه لا ثلاث بائن والوصف لا يسبق
 الموصوف كذا حذر المصنف هنا
 وفي الكتابات (بخلاف) أنت طالق (أكثره)
 أي الطلاق بالثلاثة من فوق فانه يقع به
 الثلاث ولا يدين في (إرادة الواحدة) كما لو
 قال أكثر الطلاق أو أنت طالق مرارا
 أو الوفا أو لا قليل ولا كثير ولو قال أقل
 هو المختار كما في الجوهر فامة الطلاق
 المطلق فواحدة أو أكثر الثلاث أو كبير
 أو أجلسه أو لونين منه أو أكثر الثلاث ولا تعليل
 الطلاق فثنتان وكذا الأكثرين طلقت
 على الاشبه معضرات وفي القصة طلقت
 آخر السلات نظامة فثلاث وطالق آخر
 ثلاث طلقت فواحدة والفرق دغيسق
 حسن وقوع يقع بآنت طالق كل الطلقة
 واحدة وكل طلقة ثلاث وعدد شعر
 واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر بطن كتي واحدة وعدد
 أبيس أو ساق أو فاك أو فرجك
 شعر ظهر كتي أو ساق أو فاك أو فرجك
 أو عدد ما في هذا الحوض من السمك وقع
 بعدد ان وجد والا لست بالزوج أو
 لست بالمرأة أو خاتله لست بالزوج
 فقال صدقت طلاق

لو قال لا جنبي لست لها بزني يعني امرأته أولست ملكاً بامرأة فصدق (قوله ان نواه) لان الجمله وان كانت خبرية
 لكنها متصلة بالانشاء فصحت ذنبه حلج (قوله خلافا لهما) فقال لا يقع لانه من المكذب (قوله لا تطلق وان نوي
 لان الخ) ولانه انكار للنكاح وان عليس يطلق (قوله قرنتنا ارادة التي) أي والتي خبر لان جواب القسم لا يكون
 الاجله خبرية وكذا جواب الاستفهام والطلاق لا يقع الا بالانشاء فيكون من الاخبار الكاذبة وخبرهم ما يرجع
 الى الفرع السابقين (قوله تطلق بيلي لانهم) وذلك لان بيلي لا يجاب المتني بخلاف نعم فانها بعد التي نفي وبعد
 الاثبات اثبات حلج (قوله للعرف) يعني ان أهل العرف لا يعرفون بينهما بل يفهمون منهما ايجاب المتني
 اهـ حلج (قوله وتطلق) أي يرجع بيان ادعت الدخول والافباتين (قوله لا قضاء الطلاق) أي لاستلزام الطلاق سبق
 النكاح أي العقد (قوله وضما) أي شرعا واخويا (قوله ولم يدرب طلاقا وبغيره) أما اذا غلب على ظنه أحدهما
 فالعبرة على ما يظهر (قوله لغا) وظاهره أنه لا كفارتلا يقال تلزمه الكفارة بناء على الأقل وهو العين الموجبة
 للكفارة لانه يقال العين باقية تعالى الموجبة للكفارة ليست أقل من العين بالطلاق (قوله كالوشك الخ) لان النكاح
 ثابت بيقينا والقاطع له مشكوك والشك لا يزيل لليقين وقد تم الشارح آخر فواقض الوضوء أنه لو شك في نجاسة ماء
 أو توب أو طلاق أو عتق لم يعتبر (قوله نبي على الأقل) قال في الاشياء شك أن يطلق واحدة أو أكثر على الأقل
 كما ذكره الاستيعابي إلا أن يستيقن بالأكرا ويكون أكبر ظنه وان حال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره
 عدول حضر وذلك المجلس بأنهم واحدة وصحت فهم أخذ بقولهم وعن الامام الثاني اذا كان لا يدري أن ثلاث
 أم أقل فيجزي وان استويا عمل بأشد ذلك عليه اهـ وعلى قول الثاني اتصرف فاضي خان ولعله لانه يعمل
 بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج (قوله لم تزوجها بلا محمل) لان الطلاق انما يطلق بالمنكوحه نكاحا
 صحيحا أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الايا عن الاسلام كما قد مناه عن الجراح حلج أي والمنكوحه
 فاسدة ليست واحدة عن ذكر

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

انما آخره لان الطلاق بعد الدخول اصل له لكونه بعد حصول المقصود وقبله بالعوارض ولذا قبل بأنه لا يقع
 بجر (قوله أنت طالق يا زانية) ومثل هذه الصورة ما اذا قال أنت يا زانية الخ لظنه ودالعله بخلاف ما لو قدمه وقال
 أنت يا زانية طالق ان دخلت الدار عليه اللعان وتلق الطلاق (قوله فلا حد) لان القذف وقع عليها وهي زوجته
 وقذف الزوجة لا يوجب الحد وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والاثلاث وأصله
 أن الوقوع بالعدد والقذف ليس بفصل عندهما فوقع القذف قبل الطلاق فالتقي الحد لما تقدم ولللعان لان
 اللعان أثره التهريق وهو لا يتأتى بعد البيدونة لخصوله بالابانة وهو لا يصح بعدون حكمه وأبو يوسف لما جعل القذف
 فاصلاً حتى قوله فلا نكاحا فكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان القذف بعد الطلاق البائن لانها غير مدخولة فوجب
 الحد وعامة في الحلبي (قوله لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته) علة لتقي الحد والاولى أن يقول لوقوع القذف
 (قوله ثريبات) من مدخول العلة وهو ما تقي اللعان ففيه لف ونشر حر تب (قوله بعده) أي بعد ما ذكر من
 الثلاث فالتقي اللعان لعدم فائده (قوله وكذا أنت طالق) يعني كالم فصل القذف بين الوصف والعدد كذلك
 لا يفصل بين الوصف والاستثناء أما اللعان فهو ثابت لانها زوجته (قوله تعلق الاستثناء) وهو المشيئة وانما
 سمعت ببلان الحكم تعبيرهم كما يتغير بالاستثناء ولما اد بالوصف طالق من قوله أنت طالق (قوله يا زانية) علة لثابتها
 كما ذكرها الشارح في باب التعليق على أنها أنت طالق ان شاء الله متصلاً لا تنفس أو وسعاً أو جشاً
 أو عطاس أو ثقيل لسان أو احسان ثم فاصل مضيد لتأكيد أو تكذيب أو واحد أو طلاق أو ذاء كانت طالق
 يا زانية أو ما طالق ان شاء الله تعالى صح الاستثناء حلج (قوله وقعن) ولو قال أو قعت عليك ثلاث تطليقات وقعن
 اياها ولو قال لها أنت طالق ثلاثا فالجهرور على الوقوع (قوله لا تنقر الخ) علة استنباطية والتقليد قول محمد بلفظنا
 ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله كان الوقوع به)
 رد ما قاله الحسن وصاحب المشكلات من وقوع واحدة فقط لانها تميز بأن طالق لا إلى عدة وقوله ثلاثا ما دلفها
 وهي أجنبية (قوله وما قبل) فاعلة صاحب المشكلات وسبقه فيه الحسن (قوله لانه لا يقع) أي الثلاث وانما يقع به
 واحدة (قوله لتزول الآية) وهي قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره أبو السعود (قوله باطل محض) أي لا يقبل

لن نواه خلافا لهما ولو أكتفه بالقسم
 أو مثل ألتا امرأته فقال لا تطلق انفاذا
 وان نوي لان العين والسؤال غيرتنا ارادة
 التي فيها وفي الخلاصة قبل له ألتا
 طلقته انطلق بيلي لانهم وفي الفتح ذنبج
 عدم الفرق للعرف وفي البرازية قالت له
 أما امرأتك فقال لها أنت طالق كان اقرا
 بالانكاح وتطلق لاقتضاه الطلاق النكاح
 وضاع علم أنه حلف ولم يدرب طلاقا وبغيره
 كالوشك أطلق أم لا ولو شك أطلق واحدة
 أو أكثر على الأقل وفي الجوهر طلق
 المنكوحه فاسدة ثلاثا لم تزوجها بلا محمل
 ولم يحكم خلافا
 (باب طلاق غير المدخول بها)
 (باب طلاق غير المدخولة أنت طالق)
 (قال لزوجه غير المدخولة أنت طالق)
 يا زانية (لأنها) فلا حد ولا لعان لوقوع
 الثلاث عليها وهي زوجته ثريبات بعده
 وكذا أنت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله
 تعلق الاستثناء بالوصف بزيادة (وقعن) لا
 يقرر أنه لا يقع لتزول الآية في الموطوءة
 وما قبل أنه لا يقع لتزول الآية في الموطوءة
 باطل محض

التأويل (قوله لمعوم اللفظ) أي لفظ النفس وهو يمّ غير المدخول فيه أن الآية صريحة في المدخول بها
 لأن الإطلاق ذكر قيمته فافتقرت بمخصصها ولا يكون في غير المدخول بها الابتعاد التكميل فالأولى الاستناد إلى
 السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد (قوله رجله) أي كلام الحسن البصري - حلي (قوله على كونها متفرقة) يعني
 أن الحسن إنما قال بوقوع الواحدة إذا تفرقت الثلاث أما إذا اجتمعها في لفظ واحد فبفتح وحيدة لا خلاف والله تعالى
 أعلم بحكمة هذا الحلي إذ لو كان كذلك لما نقل الأئمة المتأخرون خلافة خلفه عن سلف (قوله وان فرق بوصف) كأن
 يقول أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة حلي (قوله أو خبر) نحو أنت طالق طالق طالق حلي (قوله أو جعل)
 نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق حلي (قوله بعبط) أي في الثلاثة سواء كان بالواو أو القاء أو هم أو بول
 فالصورات ثلثة عشرة يضاف إليها صور ثلاث في صورة عدم العطف فالجمله خمس - ثمة صورة من ضرب أربعة
 حروف العطف في ثلاث صور ذكرها المشايخ مع إضافة صور عدم العطف وقد تبع الشايخ صاحب التمهيد في ذكر
 العطف هنا مع ذكره بعد ما حذف فرض التفريق في غير العطف قال وقيدنا بغير حرف العطف لا نلوه تفرق
 بغير حرف العطف فمذكروه (قوله أو غيره) الاظهر أن يقول وبدونه (قوله بآنت بالاولى) قبل الفراغ من جملة
 الكلام لا في عند أبي يوسف ووجهه المرخص في أصوله وعند محمد بعده وغيره فحين مات قبل الفراغ فمذكروا
 الثاني يقع خلافاً لما ذهبوا إلى أن يلحق بآخره شرطاً أو استثناءً من شرح المواضع التي وقعا في المر (قوله
 ولذا) أي لكونها مآلات لا إلى عدة حلي (قوله لم تقع الثانية) ولم تقع الثالثة بالاولى (قوله حيث يقع الكل) أي
 في جميع الصور المقتضية لبقاء المدة ولا يصدق قضاء أنه على الأول يجوز (قوله وعم التفريق) أي المفهوم من قوله
 ون تفرق أفاده المصنف (قوله متفرقات) إنما أدخله في التفريق لأنه صريح فيه حتى لو قال ذلك للمدخول بها
 لا يقع جملة بل متفرقات حتى لو حلف أنه لم يطلق ثلاثاً جملة لا يثبت كالايجزي (قوله أو اثنين مع طلاق بال) إنما
 كان الواقع واحدة لأن مع هنا معنى بعد كما في قوله تعالى أن مع العسر يسراً فالتثنية لا محل لها ما بعدها واحدة
 في غير المدخول بها الحروف من العطف (قوله كما لو قال نصفاً وواحدة) لأن قوله نصفاً كقوله واحدة مكانه قال
 أنت طالق واحدة واحدة فكان من المتفرق فلم تقع الثانية شيئاً حسن الجبرق وعمله صاحب التمهيد أنه غير
 مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلاماً واحداً وهو أولى لأن ما ذكره شيئاً يجري في الصورة الثانية وقد اتفقوا
 على وقوع التثنية بها (قوله لانه جملة واحدة) قد يقال أن هذا يجري في المسئلة الأولى وعمله في التمهيد أنه أراد
 الابتاع بها وليس لها معارضة يمكن أن تنطق بها أو أخصر من هذه وفيه أن قوله أنت طالق اثنين أخصر منها قوله
 ثلاث (قوله أو قول أبي يوسف قال في التمهيد وحزم الشايخ به يومئذ إلى ترجيحه وكذا يقع الثلاث بأحد عشر لعدم
 العطف (قوله للماتز) أي من قوله لانه جملة واحدة حلي (قوله والطلاق يقع بعدد قرينه) أراد بالثمة دمايم
 الواحدة والثنتين والثلاث والواحد ولن يكن عدد إلا أنه مبدوء وقد مر أن الوقوع بالواحدة عند ذكرها
 بقوله أنت طالق خبر وأشار بقوله قرن إلى أنه لا بد من كون العدد متصلاً بالابتاع ولا يضر الانقطاع لا نطاع
 النفس فلو قال أنت طالق وسكت من غير انقطاع النفس ثم قال ثلاثاً لم يتبع واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان
 فم ثم قال ثلاثاً ثلاثاً إذا قال على الصور عند رفع اليد عن فم مثل العدد الشرط والانشاء فلو قال له أنت طالق
 ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت أو ان شاء الله لم تطلق لأن مصدر الكلام توقف على آخره لوجود ما يغيره
 من الشرط والانشاء بجز (قوله عند ذكر العدد) لا حاجة إليه لانه موضوع الكلام (قوله بعد الابتاع) الأولى
 بعد الصيغة لأن الابتاع إنما هو بالعدد (قوله قبل تمام العدد) أفاد الشايخ بتقدير تمام أمه الوصيات في أنه اللفظ
 بالعدد لا تطلق (قوله لاف) فثبت المهر بتمامه ويرث الزوج منها أبو السعود (قوله لما تفرق) أي من أن الوقوع
 بالعدد وهي لم تكن محلاً عند وقوع العدد حلي (قوله أو أخذ أحدته) أي ولم يقل شيئاً بعد ذلك بجز (قوله قبل ذكر
 العدد) مرتبط بقوله مات وأخذ (قوله علاماً بالصيغة) لأن لفظ الطلاق لم يصل بذكر العدد فبقوله أنت طالق
 وهو عامل بنفسه فيقع شيء زاده (قوله بلفظه) مصدره ضاف إلى مفغوله والضمير إلى العدد (قوله لا بقصد) أي
 بقصد العدد بدون تلفظه (قوله ولو قال لغير الموطوءة الخ) مراده بالموطوءة ما يعم المختلئ به المان المختلئ به أي حكم
 الموطوءة (قوله بالعطف) أي بالواو وانما وقع واحدة في هذه الصورة لأن الواو لطلق الجمع أي جمع المتعاطفات
 في معنى العامل أهم من كونه على المعية أو على تقدمه بعد المتعاطفات أو تأخره فلا يتوقف الأول على الآخر

منشؤه الفعلة عما تنظر أن العبرة له معوم
 اللفظ لا لخصوص السبب وحده في غير
 الالذكار على كونها متفرقة فلا يقع
 الا الأولى فقط (وان تفرق) بوصف أو خبر
 أو جعل يعطف أو غيره (بآنت بالاولى) لا إلى
 عدة (و) لاف (لم تقع الثانية) بخلاف
 لما لو طوعت حيث يقع الكل وعم التفريق
 قوله (وكذا أنت طالق ثلاثاً متفرقات
 أو اثنين مع طلاق بال) فطاعة واحدة وقع
 (واحدة) كما لو قال نصفاً وواحدة
 المصنف جوده ولو قال واحدة ونصفاً
 فثنتان اتفاقاً لانه جملة واحدة ولو قال
 واحدة وعشرين أو وثلاثين فثلاث مائة
 واحدة وعشرين بعدد قرينه لا به نفسه
 (والطلاق يقع بعدد هذه الوقوع بالصيغة
 عند ذكر العدد وعند هذه الوقوع بالصيغة
 (فالموات) نعم الموطوءة وغيرها (جملة
 الابتاع قبل) تمام (العدد لاف) لما تفرق
 (فالموات) (زوج أو أخذ أحدته قبل
 ذكر العدد) (وقع واحدة) علاماً بالصيغة
 لأن الوقوع بلفظه لا بقصد (ولو قال)
 لغير الموطوءة أنت طالق واحدة واحدة
 بالعطف

لأن الحكم يتوقف على كون المصيبة مخصوصة وهو منتف فيعمل كل لفظ عمل فحين بالاولى فلا يقع ما
 بعدها واذا علم الحكم في المعطوف بالاولى علم بالغاء ونتم بالاولى لاقتضاء الغاء التعقيب ونتم الترتيب بمر وقد سلف
 أنه اذا ترقى بوصف ولو بغير عطف ينوتها بالاولى فقولها بالعطف اتفاق (قوله أو قبل واحدة) قبل اسم زمان
 متقدم على ما أضيفت اليه والاصل أن الطرف متى كان بين اسمين فان لم يقرن بهاء الكتابة كان صفة للاولى تقول
 جاءني زيد قبل عمرو فالقبلي فيها صفة لزيد وان قرن بهاء الكتابة كان صفة لثاني تقول جاءني زيد قبل عمرو فاذا
 قال أنت طالق واحدة قبل واحدة فقد أوقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية بمر (قوله أو بعد هنا
 واحدة) بعد اسم زمان متأخر على ما أضيفت اليه وانما وقعت واحدة لانه وصف الثانية بالعبدية ولو لم يصفها بها
 لم تقع فهذا أولى بمر (قوله باثنية) هذا حكم كل طلاق وقع على غير المدخول بها (قوله واحدة بعد واحدة) وجهه
 أنه يجعل العبدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها وهو لم يقع قبل شيئا فكان ايقاعا في الحال خيرة تران
 بمر (قوله أو قبل واحدة) وجهه أن ايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لاستتاع الاستناد الى الماضي
 لعدم الوجود فيه فيقتربان فتقع ثنتان بمر (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد بان طال واحدة بعد واحدة وواحدة
 أو قبلها واحدة وواحدة أو بعد ثنتين أو قبلها ثنتان أو مع ثنتين أو مع ثنتين فيقع ثلاث بالاتفاق سواء كان
 العطف بالواو أو بالفاء واذا علم هذا في غير المدخول بها في المدخول بها أولى لنوقت أول الكلام على آخره (قوله
 متى وقع بالاول) كافي صور وقوع الواحدة (قوله أو بالثاني) كافي صور وقوع الثنتين (قوله اقتربا) أي وقعا
 جميعا (قوله لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال) لانه لا يثنى انشاء طلاق هذا الوقت يقع ما ضيفا فكانه
 انشاء طلاقين بعبارة واحدة فيقع الثنتان وهذا التعديل في غير صور في المصيبة أعاطفهما فالعلة الاقتران (قوله
 لتعلقهما بالشرط الخ) اعلم ان العطف تارة يكون بالواو وتارة بالفاء أو بنم وحاصله كافي البصر أن الحروف ثلاثة
 وكل على وجهين تقديم الشرط وتأخيرها ففي الوجود للقاء تقع واحدة ان قدمه وثنتان ان أخره وفي ثم ان قدم الشرط
 تعلق الاول بغير الثاني ولغا الثالث وان أخر تميز الاول ولغا ما بعده (قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط)
 هذا عنده وعندهما يقع ثنتان فيهما ووجه الكمال (قوله لان المعلق كالنجز) أي المعلق عند وجوده كالنجز
 ولو تميز حقيقة لم تقع الثانية بمر (قوله في كلها) أي كل الصور المتقدم (قوله ومن مسائل قبل وبعد) الاولى
 تقديم هذه المسئلة قبل مسئلة الشرط فيذكر بعيدا كقوله (قوله أيده الله) نصف البيت الهاوي من لفظ
 الجلالة والنظم من الخفيف فالعلائق مستفعلن فاعلن (قوله وينشد على ثمانية أوجه) أحدها قبل ما قبل قبله
 ثانياه قبل ما بعده قبله ثالثاه قبل ما قبل بعده رابعاه بعد ما قبل قبله خامسها بعد ما بعده سادسها
 بعد ما قبل بعده سابعها بعد ما بعده قبله ثامنها قبل ما بعده بمر (قوله فيقع بعض قبل الخ) أجاب
 بعضهم عنه نظما بقوله

بعض قبل ذوجه بعض بعد • فالجاء في الاخير هذا اعلان
 مع قبلين كف ما كان بعد • فهو سؤال حكمه شعبان
 ونظم المقدسي الجواب أيضا فقال مع ذكر القاعدة
 ذا الشهر بعد الصيام فان جئت بقيل فانه شعبان
 أو بعد صرفا ثانيا جمادى • أو قبل شهره القريان
 قابل القبل بالذي هو بعد • وسواء بين عليه البيان
 وتأمل بظنة وذمكاه • فيه تدرك الوجوه الثمان

يعني أسقط القبل في مقابلة بعد وابن على السابق في الصورة الاولى تعلق في شهر قبله رمضان وهو سؤال (قوله
 في ذي الحجة) لان قبله القعدة وقبل هذا القبل سؤال وقبل قبل القبل رمضان (قوله وبعض بعد في جمادى
 الآخرة) لان بعد رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد بعد البعد رمضان (قوله في سؤال) صوابه شعبان لا سقاط
 قبلية في مقابلة بعد به يبقى بعد فكانه قال في شهر بعد رمضان وهو شعبان (قوله كذلك) أي أولا وآخر
 ووسطا وقوله في شعبان صوابه سؤال لما قلنا (قوله لا لغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه انما أطلق

(أو قبل واحدة) وبعد هنا واحدة يقع واحدة
 باثنية ولا تطفها الثانية لعدم المسئلة (وفي)
 أنت طالق واحدة (بعد واحدة أو قبلها)
 واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فتان
 الاصل أنه متى وقع بالاول لغا الثاني أو بالثاني
 اقتربا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال
 (و) يقع (بأن طالق واحدة واحدة) لئلا يعلقها
 دخلت الدار ثنتان لو دخلت (واحدة ان قدم
 بالشرط دفعه (و) تقع (واحدة ان قدم
 الشرط) لان المعلق ككك المنجز (و) يقع
 (في الموطوعة ثنتان في كلها) لوجود العدة
 ومن مسائل قبل وبعد ما قبل
 ما يقول الفقيه أيده الله
 ولا زال عنده الاحسان
 في متى علق الطلاق بشهر
 قبل ما بعده قبله رمضان
 وينشد على ثمانية أوجه فيقع بعض قبل
 في ذي الحجة وبعض بعد في جمادى الآخرة
 وقبل أولا أو وسطا وآخر في سؤال ويعد
 كذلك في شعبان لا لغاء الطرفين فيبقى قبله
 أو بعد رمضان

عليهما طرفين لما بينهما من التعادل وعبارة النفع يلحق قبل بهد وعبارة النهر يلحق قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله
وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان حلي (قوله أو ثلاث) مثلثون الاربع اذ لا
فرق ويؤخذ من كلامه آخر المتن معرفات فان معرفت واحدة فقط وقع عليها الاخير (قوله منقن) الاولى حذفه
لانه لا يعم الثنتين أفاده الحلي (قوله وأما تصحيح الزيلى) جواب عن سؤال حاصله لا يصح ذكر الاتفاق في هذه
المسئلة مع أن العلامة الزيلى ذكر أن ثبوت خيار التعمين هو الصحيح فأثبت خلافا ونقله عن صاحب الدرر
وحاصل الجواب أن التصحيح انما هو في أت على حرام الذي هو ليس بصريح وان كان في حكمه وقد أخطأ صاحب
الدور في نقله التصحيح في مسئلة المصنف والحاصل أن الصريح وغيره كما مر في حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين
على حرام يشتر فيه خيار التعمين غير أن الصريح بانفاق وغيره على الصحيح (قوله وسيجي) عبارة المصنف مع
الشارح هناك قال لا مر أنه أنت على حرام ايلان نوى التعريم أولم ينوشأ وظهار ان نواه وهد وان نوى الكذب
وطليقة بائنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وفيه بانه طلاق بائن وان لم ينو ولو كان له أربع نسوة والمسئلة
بجملها وقع على كل واحدة منهن طليقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره
الزيلى والبرازي وغيرهما وقوى الاول الكمال وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وأقره
المصنف لكن في النهر يجب أن يكون معنى قول الزيلى والمسئلة بجملها هي في التعريم لا بقيد أنت على حرام
مخاطبا ل واحدة كما في المتن فانه يجب أن لا يقع الاعلى مخاطبة اه فيجوز الخلاف في قوله حلال الله أو المسلمين
لا في قوله أنت على حرام (قوله طلاق كل واحدة طليقة) لانه أصاب كل أربع فقيم (قوله طليقتان) يصيب كل
واحدة نصف منهما وقيم طلاقا كاملا (قوله أو ثلاث) وجهه أن الثلاثة اذا قسمت على أربع خص كل واحدة ثلاثة
أرباع طليقة فيتم لها واحدة كاملة (قوله أو أربع) فلكل واحدة واحدة (قوله تطلق كل واحدة ثلاثا) هذا انما
يظهر في الثلاث والأربع أما في الثنتين فيقع ثمان (قوله ولو قال ينسكن خمس طليقات الخ) وجهه ان أربعة
منها منقسمة على أربع نسوة فيصيب كل واحدة طليقة واحدة تقسم عليهم فيصيب كل واحدة ربع فقيم لها
طليقة وهذا اذا لم ينو تقسيم كل طليقة بينهن والواقع ثلاث كالا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله هكذا الى الخ) ان
الغاية داخله في الستة ينصف الثنتان عليهم بعد تقسيم الاربعة وقسمه الثمانية ظاهرة وأما السبعة فيصيب
كل من الاربع نسوة بعد الطليقة الكاملة ثلاثة ارباع طليقة فتتم لها طليقة كاملة (قوله طليقت كل واحدة ثلاثا)
لتوزيع ما زاد على الثانية عليهن (قوله ومثله قوله الخ) أي مثل قوله ينسكن طليقة كما أفاده المصنف (قوله
لا يصدق) أي فتطلق كلتاهما (قوله ولو مدخولتين) مثله ما اذا دخل بواحدة منهما وأرادها (قوله فله ايقاع
الطلاق) أي المصنف زرع على التي بينهما من المدخولات فانها بواسطة بقائه العدة تقبل الطلاق الثاني (قوله على
احدهما) وفي نسخة أحدهما وفي نسخة أحدهما بالياء عوضا عن الالف لانها اذا وقعت بعد ثلاثة أحرف ترسم
ياء فالنسخة الاخيرة توافق القواعد الرسمية (قوله لعمدة تفرق الطلاق الخ) فيكون من الطلاق المكرر فان نوى
التأكيديين (قوله لا على غيرها) فيكون التكرار قرينة ارادة المرأة الثانية (قوله قال امرأته الخ) أي يبياه
المتكلم وانما لم يذكره كذلك تباعد عن صورة الاضافة الى نفسه ويقع ذلك في كلامهم كثيرا (قوله استحسنانا)
ظاهرة أن القياس ليس كذلك مع أنه اذا لم يتدع أن له امرأة أخرى القياس يقتضي الوقوع ايضا (قوله كلتاها)
معروفة الظاهر أن الجهولتين في حكم المعرفتين (قوله ولم يحك خلافا) رده على صاحب الدرر حيث أفاد
الخلاف فيها وان الصحيح ثبوت خيار التعمين (قوله فان نوى التأكيديين) في الهندية ولو قال لها أنت طالق
طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق وقد طلقك يقع ثنتان اذا كانت
المرأة مدخولا ولو قال غيبث بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
اه وأطلق الشارح فم ما اذا تعدد المجلس والظاهر خلافه (قوله وقعا والالا) هو المعتمد وذكر الهبوي في التفتيح
أنه اذا سمعها يطلق ونادها طلق بخلاف ما اذا سمعها حرا وناداه والفرق أن الحزام صالح قطع التسمية به
وهو اسم لبعض الناس وأما المطلقة والطلاق ليس اسماء صالحا فلا تصح التسمية وفي الاشياء من المصنف
العاشر من مباحث النية ضمن فروع مانعة لو كان اسمها طلقا أو حرة فناداها ان قصده الطلاق أو العتق
وقما أو ناداها فلا وأطلق فالعمدة عدمه (قوله هذه الكلية الخ) الظاهر أنه لو لم يشر وأتى بالامهديه يكون

(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث
تطلق واحدة) منقن (وله خيار التعمين) وأما
تصحيح الزيلى فانما هو في غير الصريح
كما مر في حرام كما حرمه المصنف وسيجي
في الابلاء (قال لسانه الاربع ينسكن
تطلق طليقت كل واحدة طليقة وكذا لو قال
ينسكن طليقتان أو ثلاث أو أربع الآن
ينوى تسعة كل واحدة منهن تطلق كل
واحدة ثلاثا ولو قال ينسكن خمس طليقات
واحدة ثلاثا وان هكذا الى الخ ان
يقع على كل واحدة طلاق كل واحدة
تطلق فان زاد عليها طليقتان في طليقة ثانية
ثلاثا) ومثله قوله اشركتكن في طليقة ثانية
وفيها (قال لا امرأتين لم يدخل بواحدة منهما
امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت
واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله
ايقاع الطلاق على احدهما) لعمدة تفرق
الطلاق على المدخولة لا على غيرها (قال
امرأته طالق ولم يسم وله امرأة) معروفة
(طلقت امرأته) استحسنانا (فان قال لي
امرأة أخرى وياها ما حبت لا قبل قوله الا
بيينة ولو كان له امرأتان كلتاها معروفة
معروفة الى أيهما شاء) خاتمة ولم يحك خلافا
في فروع كترانظ الطلاق وقع الكل فان
نوى التأكيديين كان اسمها طلقا أو حرة
فناداها ان نوى الطلاق أو العتق وقعا
والالا قال لا امرأته هذه الكلية طالق

الحكم كذلك أما إذا لم يشتر ولم يكن نيته بالعهود زوجته أو عبده أم لا تطلق ولا يعتق لكون الكتابة والحمار
غير محل للطلاق والعق ويحتر (قوله طلق) لأنه أراد الشتم والطلاق كما أنه أراد الشتم والعق في الثانية (قوله
وعني به الاخبار كذباً) مثله ما إذا عني الشتم كافي البصر (قوله على ذلك) أي الاخبار كذباً (قوله وكذا المعلوم
إذا شهد الخ) اختلاف أهل الاعتبار لثبوت الحالف أو نية المستهلف والفتوى على اعتبار نية الحالف إن كان
مطلوعاً إلا أن كان ظاهراً كافي الاشياء (قوله أنه يحلف كاذباً) متعلق بأشهاد ١٥ حلي (قوله شرح وحبانية) قال
الشربلاني في شرحها بعد آيات المصنف صورتهما لو قال لعبد أنت حر أو زوجته أنت طالق وعني به الاخبار
كاذباً لا يقع دليته ويقع قضاءه وإن أشهد قبله على أنه يخبر عن الطلاق أو العتاق كاذباً وأشهد المعلوم ثم أخبر لم يكن
طلافاً ولا عتاقاً ١٥ (قوله قال فلانة) أي زينب مثلاً حلي (قوله واسمها كذلك) أي زينب مثلاً حلي (قوله دين)
ولا يصح قضاء بحر (قوله ولو غيره) عطف على قوله واسمها كذلك أي ولو كان اسمها غير زينب ١٥ حلي
(قوله وعلى هذا الخ) قد لا يسلم هذا الاستنباط فإنه في هذه المسئلة صرح باضافتها اليه في قوله امرأتي ولا كذلك
ما تقدم وقد يقال إن الاسم دل على تكذيبه في الاضافة (قوله على الربعة مذهب) يريد أن الطلاق يقع عليها
بافساقهم منح (قوله ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء الخ) قال في المنع جل قال أنت طالق في قول الفقهاء
أو قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق
فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو ١٥ حلي ووجهه أنه يحتمل ارادة التعليق أي إن قال الفقهاء به (قوله قال نساء
الدين الخ) قال في البحر وليس من الصريح نساء العالم أو الدنيا طالق فلا تطلق امرأته بخلاف نساء هذه البلدة
أو هذه القرية طالق وفيها امرأته طلقت وعن أبي يوسف لو قال نساء بغداد طالق وفيها امرأته لا تطلق وقال
محمد تطلق كذا في الخاتمة ويحرم بالوقوع في البرازية في نساء المحلة والدار والبيت وجعل الخلاف انما هو في نساء
القرية ١٥ ويحتر الفرق بين هذه المسائل (قوله لم تطلق امرأته) الا اذا نواها كما في الهندية (قوله وكذا العتق)
أي فانه مثل الطلاق صوراً وخلافاً (قوله فقال فعات) أي طلقت فاعتق فعلت طلاقاً أي أو قمته (قوله
فواحدة) أي ان نواها أو لم ينو شيئاً أصلاً هندية (قوله ان لم ينو الثلاث) اعترض بأن طلقت صريح في الواحدة
ونية الثلاث فيه لا تعتبر وأجب بأن تقدم السؤال ثلاثاً قرينة قائمة على صحة الارادة (قوله ولو عطف بالواو
فثلاث) لأن العطف يقتضي الجمع لكونه بالواو وقوله قد فعلت معناه فعلت هذا المجموع (قوله اعتباراً بالانشاء)
يعني اعتبروا اجازته بالطلاق كأنه فيه منع كانه قال طلقتك ولا يحتاج الى نية (قوله كذا أنت نفسي اذ انوى) لأن
لفظ الابانة من الكتابة فلا يقع به الطلاق الابانية في اجازته وفي البحر من تلخيص الجامع وشرحه لو قالت أنت
نفسى أو حرمت نفسى فقال أنت وقع بانثاء بشرط أن ينوى كل منهما الطلاق وتصح نية الثلاث ١٥ (قوله اذا
نوى) لأن الابانة ازالة الوصل وهي مشتركة واجازته لازالها الوصل لا تقتضي ازالته من جهته الابانية
(قوله ولو لا نواها) أي اذا نوى بالاجازة انشاء الابانة ثلاثاً علمت نيته (قوله بخلاف الاول) أي طلقت نفسى فانه
إذا اجازته لا يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لانه بمنزلة طلقتك وهو لا يحتاج الى نية ولا تصح نية غير
الواحدة كما تقدم أول الباب (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) يعني اذا تكلمت به فقال أجرته لا يقع لانه لم يوضع
الاجواب بالقوله اختارى نفسك مثلاً ولم يوضع للانشاء (قوله ففعله واحد منهم الخ) فان كان هذا الفعل يتكرر
كرفع الحجر ونحوه فاعمل طلقت زوجة كل من فعل (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) فقد وقع الطلاق بغير انفاذ
أصلاً لا صريحاً ولا كتابة وبغير ردة وابعاء فتصل لغزاً (قوله وقيل لا) لعل وجهه أنه لم يأت بصريحه ولا كتابته (قوله
وسئل الخ) هي عين مسئلة البرازية الآن الفاعل في السابقة واحد وفي هذه الجماعة فالمقصود تأكيد النص
الاول (قوله لم يصح في يده) مفرد مضاف بيم الدين لأن التصديق لا يتأق الا بهما وعبارة البحر يديه وهي أوضح
(قوله فقال طلقن) الظاهر أنه لو كان لهن نسوة مطلقات قبل الحادثة لا تطلق من في عصمتهم لصديق الاخبار حينئذ
(قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لأن تعليق التكلم لا يسرى حكمه الى غيره
الا اذا قال القير أو ما كذلك مثلاً ولم يوجد أو ما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعلق انشاء
(قوله والحالف لا يخرج نفسه) الواو ليعمال وأشار به الى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقرينة الحال
فلا يشق قواهم التكلم لا يدخل في عموم كلامه حلي بزيادة (قوله من العيين) يطلق على التعليق وهو المراد

طلقت أو لعبد هذا الحمار حر عتق قال أنت
طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذباً وقع
قضاء الا اذا أشهد على ذلك وكذا المعلوم اذا
أشهد عند استهلاف الظالم بالطلاق الثلاث
أنه يحلف كاذباً صدق قضاءه وديانة شرح
وحبانية وفي البحر قال فلانة طالق واسمها
كذلك وقال عتيت غير هادين ولو غيره صدق
قضاءه وعلى هذا لو حلف له أنسه بطلاق
امرأته فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر
في زماننا قول الرجل أنت طالق على الربعة
مذهب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه
قضاء وديانة ولو قال أنت طالق في قول
الفقهاء أو فلان القاضي أو المفتي دين قال
نساء الدنيا ونساء العالم طالق لم تطلق
امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت
وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا
العتق قالت زوجها طلقني فقال فعلت طلقت
طلقت فان قالت زدي فقال فعلت طلقت
أخرى ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال
طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف
بالواو وثلاث ولو قالت طلقت نفسي فأجاز
طلق اعتباراً بالانشاء كذا أنت نفسي
اذ انوى ولو لا بخلاف الاول وفي اخترت
لا يقع لانه لم يوضع الاجواب وفي البرازية قال
بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراماً
فله فعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار
منه بجرمتها وقيل لا انتهى وسئل أبو الليث
عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة
فليصدق بيده نصفه فوافقا طلاق وقيل
ليس هو باقرار جماعة يصدقون في مجلس
فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه
طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لأن
كلمة من لا تعميم والحالف لا يخرج نفسه من
اليمين فيجوز راقه تعالى اعلم

• (باب الكتابات) •

أفرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لأن الأصل وضعه للأهوام والصريح أدخل فيه شرع
 في الكتابات وهو مصدر كتابته وإذا استترقا لفظا الكتابية فهي استتار المعنى فالباث من الأراد به المنفصل عن
 وصلة النكاح وفي دلالة عليه خفاء نزول بالقرينة ويجوز أن يراد بالكتاب ما ذهب إليه البيانيون مما استعمل
 في معناه لنقله إلى ملزومه فإن الباث مستعمل في معناه لنقل منه بقرينة إلى ملزومه الذي هو الطلاق
 كما ذكر في التوضيح ورد بأن معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون ثابتا في الواقع في أين يلزم الطلاق بصفة البينة
 كما في التلويح وأوجب بأنه وإن لم يلزم لكن ملاخذه لازمة فيصعب أن يكون المستثنى منه بطول النكاح بطول
 القامة بلا حيلة أقصاف طويل القامة بطول النكاح وإن لم يكن له نكاح حقيقة قال في البحر الكتابية عند علماء
 البيان لفظ بقصد معناه معنى ثان ملزوم له وهي لا تنافي إرادة الموضوع له فأنه استعملت فيه لكن قصد معناه
 معنى ثان كما في طو بل النكاح بخلاف الجواز فانه استعمل في غير ما وضع له فينافي إرادة الموضوع (قوله كتابية)
 أي الطلاق (قوله عند الفقهاء) أو في كتاب الطلاق والأهناما عندهم مطلقا كالاصوليين ما استترقا من ادمنه
 في نفسه قال في التهر ونسج بقوله في نفسه ما لو استترقا المراد في الصريح بواسطة فهو غرابة للفظ وانكشف المراد
 في الكتابية بواسطة التعبير ويكون كل من الصريح والكتابية حقيقة ويجازا فالحقيقة غير المجهورة صريح
 والمجهورة التي غلب معناها الجازي كناية والجواز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه حلي
 (قوله ما لم يوضع له الخ) أشار بذلك إلى عدم حصرها ولذلك قال في شرح المتن ثم أفاض الكتابية كثيرة ترقى
 إلى أكثر من خمسة ونسج لفظا على ما في النظم والتنف وزيد غير ما تنبيه اه (قوله فالكنايات الخ)
 تفرج على قوله ما لم يوضع له الخ (قوله قضاء) فبدله لأنه لا يقع ديانة الأمانة ولا عبرة بدلالة الحال بجر (قوله
 الأنية أو دلالة الحال) إنما اشترط أحدهما لأن أفاض الكتابية لما كانت تحتل الطلاق وغيره احتج إلى المرح
 زيلعي بالعمى وأمانة خلوت تجوز الجمع أبو السعود والحال في اللغة صفة الشيء يذكروا ويؤث يقال حال حسن
 أو حسنة والمراد بدلالة الحال الحال الطاهرة المفيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق كما في الهيظ (قوله وهي
 حال مذكورة الطلاق) وذلك بأن تسأل هي طلاقها أو غيرها يسألها هندية (قوله فالحالات ثلاث) لما كان
 دكر الغضب يقا به الرضى فهو مفهوم منه بالمتهوم صرح التفرج قال في التهر من الفتح وحقيقة التقسيم
 في الأحوال قسمان الرضى والغضب وأما المذاكر فمصدق مع كل منهما ما لا يمتدحها الطلاق
 إلا في إحدى الحالتين لأنهما ضدان لا واسطة بينهما قصر التقرير أنه في حالة الرضى المجرد عن سؤال الطلاق
 يصديق في الكل وفي المسؤل فيه الطلاق يصديق فيما يصلح رد أو في حالة الغضب المجرد يصديق فيما يصلح سببا
 أو رد لا فيما يصلح جوابا وفي الغضب مع السؤال يجتمع في عدم التصديق في المتعص جوأبديان وكذا في قبول
 قوله فيما يصلح رد أو فيما يصلح للسبب يتفرد الغضب بانسيابه فلا تتغير الأحكام اه حلي قال صاحب التهر
 والاولى عندي الإقتصار على حالة الغضب والمذاكرة الكلام في الأحكام التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا
 ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال ثلاثة كالشارح قال في حالة الرضى يدين في القضاء وإن كان في حالة
 مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا إن الكتابات أقسام ثلاثة وذكر ما هو هذا هو التحقيق اه (قوله ما يحتمل
 الرد) أي ويحتمل الجواب (قوله أو ما يصلح للسبب) أي ويحتمل الجواب وفي نسخة بالواو بدل أو (قوله أو لا ولا)
 أي لا يصلح للسبب ولا للرد ويحتمل الجواب أفاد ذلك القهستاني (قوله فهو اذهي الخ) ينشر مرتب واما يقع باذهي
 إذا لم يذكر معه ما يدل على غير الطلاق فإن ذكره كان قال اذهي فبسي فوبك لا يقع وان نوى وان قال إلى جهنم
 يقع ان نوى ولو قال اذهي فتزجر وقال لم أنو الطلاق لا يقع شيء لأن معناه ان أمكنك وحل كذا ذكره قاضي
 خان في شرح الجامع خلافا لما في البرازية من وقوعه من غير نية بجر وهو وما بعده محتمل لأن يكون المراد اذهي
 واخرى وقوى حاجتك أولاني طاعتك (قوله تقنى) أمر بأخذ القاع أي للتمار على الوجه أو بالقناعة فيحصل
 تقنى الستر أولاني طاعتك حلي بزيادة (قوله تقمري) أمر بالتصبر وهو ليس التمار حلي والتماز توب تغطي به
 المراد أسها بجر وقال فيه ما قيل في تقنى (قوله استترى) أمر بالاستتار أي لأنه مطلوب شرعا أولانه حرام على
 النظر اليك بالبينونة حلي بزيادة ومجمله ما لم يقل منى فان قال استترى منى خرج عن كونه كناية كما في البحر عن

• (باب الكتابات) •
 (كتابية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له) أي
 الطلاق (واحقه وغيره) (الكنايات) (اللاتعاطف)
 (ما) قضاء (الأنية) أو دلالة الحال (وهي حال
 مذكورة الطلاق أو الغضب فالحالات ثلاث
 رضى وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث
 ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسبب أو لا ولا) (فجرو
 اذهي واخرى وقوى تقنى تقمري
 استترى

الخاتمة (قوله انتقل الثالقي) مثل اذهبى وقد تقدم حلبي (قوله من الغربية) راجع الى الاول ومعناه تاعدى حلبي
 (قوله أو العزوبة) راجع الى الثاني من عزب عنى فلان يعزب أى بعد فحناء تاعدى أيضا - حلبي (قوله يحتمل رذا)
 أى لا والله الطلاق وعدم اجابة أى ويصلح جوابا أيضا السؤلها الطلاق ولا يصلح سبوا وشما حلبي (قوله خلية)
 أى خالصة عن النكاح أو الحسن - ثلاثة صفة على فعله - أفاده القهس - تنافى (قوله بريئة) فعليه صفة يجب
 همزها كلفى الكافى والكرمانى وفى الرضى أن تخفيفه لازم عند سيديويه والهمز يردى - قبل قهس - تنافى ويحتمل
 البراءة من الخيرات أو من النكاح (قوله حرام) أى ذات صنع أو مجموعة صفة أو مصدر يراد به الصفة قهس - تنافى
 وسألتى وقوع البائن به بلائية فى زمانا للتعريف لافرق فى ذلك بين محرمه وحرمه سواء قال على أم لا وحلال
 المسلمين على حرام وكل حل على حرام وأنت مولى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لابد أن يقول عليك وأورد أنه
 اذا وقع الطلاق به ذم اللفاظ بلائية ينبغى أن يكون كالصريح فى اعتقابه الرجعة وأجيب بأن المتعارف بها هو
 البائن لا المرجحى حتى لو قال لم يؤم لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحت يده عند
 الامام وعليه الفتوى حلبي عن النهر (قوله بائن) أى ذات بين أى ينشئة الفرقة قهس - تنافى فهو من بان النهر انفصل
 أى منفصله من وصله النكاح أو عن الخبر حلبي (قوله ومردفها) لا حاجة اليه للاستغناء عنها بخبر (قوله كبتة)
 من البت بمعنى القطع فيحتمل ما أحق له البائن وأوجب سيديويه فيه الالف واللام وأجاز القراء اسقاطها ما حلبي عن
 النهر والفعل من بابى ضرب وقتل يجر (قوله بئله) من البتل وهو الانقطاع وبالتنول سميت مريم لا تقطاعها عن
 الرجال وفاطمة الزهراء لا تقطاعها عن نسائها ما فيها فضلا ودنيا وحسبا وقيل عن الدنيا الى دبره لوقبه من الاحتمال
 ما مر فى بائن حلبي بزيادة تما (قوله يصلح سبا) أى شتا وكلا ما فى عرضها باعيب قهس - تنافى أى ويصلح جوابا أيضا
 لسؤلها الطلاق ولا يصلح ردا حلبي بقليل زيادة (قوله اعتدى) أى عدى ما عليك من الاقراء لاني طلقك أو نكح
 الله عليك من نكاحى لك ونكحوه قهس - تنافى بزيادة (قوله واستعفى) بكسر الهمزة قبل الباء أى اطلى برأه رجلك
 من الولد زوج آخر أو لعل لم يولد قهس - تنافى (قوله أنت واحدة) أى أنت طالق تطلقه واحدة أو أنت واحدة
 عندى أو فى قومك مدحا أو ذما حلبي (قوله أنت حرة) أى عن رق النكاح أو غيره قهس - تنافى (قوله اختارى
 أمرك سيدك) كناية عن تفويض الطلاق فلا تطلق ما لم تطلق نفسك بها وانما كانا من الكتابات لانهم ما يحتملان
 لان يكون المعنى اختارى نفسك بالفراق أو فى عمل وأمرك يملك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن
 الحوائى السعدية وهذا لا يناسب ذكره فى هذا المقام وافد وقع بذلك خطأ عظيم من بعض المقدمين فزعم أنه يقع به
 الطلاق من غير ايقاع منها وحرم - حلالا لنعوذ بالله تعالى من ذلك اه - حلبي ومثل أمرك يملك أمرك يمينك
 أو شئت أوفك أو لسانك من الدر المنقى عن الخلاصة (قوله سرتك) من السراح يفتح السين وهو الارسال
 وفى الخاتمة أنت السراح كانت خلية وانما كان هو وما بعده كناية لانها لا يتبعها فى النساء بل يقال سرتك
 ابل وفترت مالى ولوقيل ان سرتك بمنزلة أرسلتك لاني طلقك أو لسانك لاني طلقك وكذا فارتقتك لاني طلقك
 أو فى هذا المنزل فلم تمسكنى فيه فاحتمل الطلاق وغيره لكان أولى وفى المجتبى ومنايخ خوارزم من المتقدمين
 والمتأخرين كانوا يفتون بأن لفظ التبرع بمنزلة الصريح يقع به الرجعي بلائمة نهر مختصرا (قوله لا يحتمل الرذ
 والسب) بل هو متعين للجواب كما أفاده صاحب البصر والقهس - تنافى (قوله أى غير الغضب والمذاكرة) انما قال
 ذلك لأن الرضا يجامع المذاكرة وعند المذاكرة لا يتوقف الاما يصلح رذا وهو الاول فقط (قوله تتوقف الاقسام
 الثلاثة) نعم حاصل هذا العلامة نور الدين على بن غانم القاسى فقال

بعض الكنايات جوابا يارد • وبعضها سب وبعض رذ
 فاشتراط النية للطلاق • فى كل الاقسام لدى الاطلاق
 وما أتى للرد فى المذاكرة • صدق ان كان الطلاق ذاكرة
 ولا صدق حالة الغضب • فى كل ما يختص بالجواب

أبو السعود (قوله تأثيرا) تمييز يحتمل عن الفاعل أى يتوقف تأثير الاقسام الثلاثة على نية (قوله للاحتمال) أى
 احتمال نية الطلاق فيه أو عدم النية ولا قرينة فلا وجه لا يقع الطلاق الا بالنية فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغى
 الايقاع فيه وان لم يكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لفصل الطلاق بل هو جواب لكل ما يغير

انتقل الى انطلق اعسر لي من الغربية
 أو العزوبة (يحتمل ردا ونحوه وخلية بريئة حرام
 بائن) ومراد بها كبتة بئله (يصلح سبا ونحوه
 اعتدى واستعفى رجلك أنت واحدة فارتقتك
 حرة اختارى أمرك يملك سرتك فارتقتك
 لا يحتمل الرذ والسب فى حالة الرضا) أى غير
 الغضب والمذاكرة (تتوقف الاقسام الثلاثة
 تأثيرا على نية) للاحتمال

السؤال أما إذا تكلمت به وقال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما يأتي (قوله
 يمينه) اليمين لازمة لسواء ادعت الطلاق أم لا حقاقة تعالى بهجر (قوله ويكنى تحليفها) اللام زائدة وهو
 صدره ضايف الى الفاعل قال أبو نصر سألت محمد بن سلة أيجلفه الحائض أم هي تحلفه قال يمينه حتى تحليفها
 ياء في منزله وإذا حلفته خلف فهي امرأته والارفعته الى القاضي فان نكل عن اليمين فزنى بينهما بهجر (قوله فان
 نكل) أي عند القاضي لأن النكول منه غيره لا يعتبر (قوله توقف الا قولان) أي ما يصلح ردًا وجوابًا وما يصلح
 سبًا وجوابًا ولا يتوقف ما يعين للجواب (قوله ان نوى وقع) بيان لمعنى التوقف (قوله وفي هذا ذكر المذكرة الطلاق)
 المفاعلة على غير ما بالان المراد منها سؤالها الطلاق أو سؤال الاجنبي ذلك لها أو وقوعه أو لا (قوله الاول فقط)
 وهو ما يصلح ردًا وجوابًا نظر الاحتفال الرد (قوله لان مع الدلالة) فيه حذف اسم ان من التركيب (قوله
 لا يستدق قضاء في نية النية) قال في ابضاح الاصلاح فان قلت يستدق في كل هذا في بعض الصور فان دلالة الحلال
 لا تكتفي فيما يصلح ردًا فان الطلاق لا يقع في حال مذكرة الطلاق بنحو اخرجه واذهبي وقوي بغير توقف على النية
 فان صلاحية الرد كانت معارضة لحال مذكرة الطلاق فلم يبق دليل لفكها من الصور المذكورة خالصة عن
 دلالة الحلال ولذلك توقف فيها على النية والله أعلم بحقيقة الحال اه (قوله لانها أقوى) أي من النية (قوله
 ولذا) أي لكون الدلالة ظاهرة والنية باطنة (قوله فينتها) أي المرأة (قوله لا على النية) لعدم الاطلاع عليها (قوله
 الآن يقام) أي البينة وذكر الضمير نظرا الى كونها امرأته فان في بعض النسخ بالتاء (قوله بها) أي بالنية فهتاف
 (قوله ثم في كل موضع) أي لفظ من ألفاظ الكتابات (قوله تشترط له النية) وهو الانقسام الثلاثة في الرضا
 والا قولان في الغضب والا قول في المذكرة (قوله فلو قال سوال بهل يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع
 على الطلاق يقول المفق نعم ان نويت حلي (قوله ولو لم يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا لم يقع على نية
 بل يقع وقوع واحدة ولا يتعزم من اشتراط النية يعني لا يقول له المفق تقع واحدة ان نويت لان قوله لم يقع دليل
 على حصول النية وانما سأل عن قدر الواقع حلي (قوله وتقع رجعية) وان نوى البائن حلي (قوله بقوله
 اعتدى) لانه من باب الاضرار أي طاعتك فاعتدى أو اعتدى لاني طاعتك في المدخول به انبث الطلاق وتجب
 العدة وفي غيرها ثبت الطلاق علانية ولا يتوجب العدة اه وهو يقيد أنه من باب الاقتضاء في غير المدخولة أيضا
 وان كان أمره اياه بالعدة ليس عوجب شيئا خلاصة الى تكلف الجواز طال الكمال ان اعتدى يقتضي فرقة بعد
 المدخول وهي أعم من رجعي وبائن لكن لا يوجب ذلك تعيين البائن بل تعيين الا تخف لعدم الدلالة على الرشد وقد
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة أم المؤمنين اعتدى ثم راجعها (قوله واستغفر رجعت) هو مجاز عن كوف
 طالق المدخولة اذا كانت أبسة أو صغيرة وفي غير المدخولة لمطاة وقد يقال ما تقدم في اعتدى هنا (قوله وأنت
 واحدة) انظر واحدة نعمت المصدر محذوف تقديره طليقة والطلاق الواحد يعقبه الرجعة والتدبير محلي
 الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها صفة للمصدر المحدود وبها فلا يتجاوزها (قوله وان نوى أكثر) وأصل بقوله وتقع
 رجعية رد منق (قوله في الاصح) وقال بعضهم ان نصب الواحدة وقع وان لم ينو لانه نعمت المصدر محذوف
 وان رفع لا يقع شيء وان نوى لانه نعمت للمرأة وان سكتها يحتاج الى النية لاحتمال الامرين وجه الاصح ان العوام
 لا يترقون برؤسهم والاعراب والنحو لا يلتزمونه في مخاطبة امهم بل تلك حسنة عنهم والعرف لغتهم ولذا ترى
 أهل العلم في مجاري كلامهم لا ياتزمونه ولا في الرفع لا ينافي الطلاق لانه يحصل أن نفس المرأة جعلها طلاقا
 للمبالغة أي أنت طليقة والنصب لا يعين أي يكون نعمت المصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله
 أنت ضاربة ضربة واحدة وشهو فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا يتعين البهمن مراد امع الاحتمال
 الابدليل كذا في المحلى عن النبيين والنهر (قوله المذكرة) أي هنا فلا يرد على المنصف ما ذكره وجعل صاحب
 البحر هذه الالفاظ بمعنى الالفاظ الثلاثة السابقة وعبارته ولما كانت العلة في وقوع الرجعي بهذه الالفاظ
 التساوية وجود الطلاق علم أنه لا حصر في كلامه بل كل كتابة كان فيها ذكر الطلاق كانت داخله في كلامه ويقع
 بها الرجعي بالاولى كقوله أنا بركي من طلاقك الطلاق عليك حلي الطلاق لك الطلاق وهذا طلاقك اذا قالت
 اشتريت من غير بدل قد شاء الله طلاقك قضى الله طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك
 أنت مطلقه بنسبكم الطاء أنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقه أنت طالق بحذف الآخر خذ طلاقك

والقول له يمينه في عدم النية ويكنى تحليفها
 في منزله فان أبي رقيقة للمسلم فان نكل رضى
 بينهما بجري (وفي الغضب) توقف (الا قولان)
 ان نوى وقع والا لا (وفي مذكرة الطلاق)
 يتوقف (الا قول فقط) ويقع بالاخيرين وان لم
 يتوقف مع الدلالة لا يستدق قضاء في نية النية
 لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا
 تقبل ينسبها على الدلالة لا على النية الا ان
 يقام على اقرارها بها سوال بهل يقع يقول نعم
 تشترط له النية فلو سوال بهل يقع يقول نعم
 ان نويت ولو لم يقع يقول نعم (وتقع رجعية)
 لا تشترط النية برؤية فليحفظ (وتقع واحدة)
 بقوله اعتدى واستغفر رجعت وأنت واحدة
 وان نوى أكثر ولا عبرة بعبار (أي باني الالفاظ
 في الاصح) (و) يقع (ب) يقع (ب) يقع (ب) يقع
 الكتابات المذكورة فلا يرد وهي الرجعي

أقرضتك طلاقك أو عرتك طلاقك وبصير الأهرية على ما في المحيط استل بامرأة وما أنالك بزواج ما أنت لي
 بامرأة ٥٥٥ قال الشريف أبو السعود ووجد بخط العلامة السيد الجوى أقول قد تقدم في باب الصريح أن منه
 خذى طلاقك وأمرتك طلاقك ووجهه لك وشئت طلاقك في الأصح لأنه من الإيقاع بالمصدر وهو صريح
 ولا كلام هنا في الكتابة فلا يرد ما ذكره اه (قوله أنا برى من طلاقك) أي منزعه عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد
 لاني أو فيه أيقاعه (قوله وخليت سبيل طلاقك) أي تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله
 وأنت أطلقي من امرأة فلان) تقدم أنه من الصريح حيث قالت له أن فلانا طلق زوجته (قوله وأنت طالق)
 أي تهدي به أن تطلق بأسماء الحروف وشي المؤلف على ما اختاره صاحب البدائع من اشتراط النسبة فيه وأطلق
 للوقوف في الغاية وأشار السارح إلى الروايتين أول باب الصريح (قوله وغير ذلك) مما نقلناه عن البحر (قوله خلا
 اختاري) استثناء من قوله وبها فيها بالظن إلى قوله وثلاث إن نواه ولو آخره بعده بأن يقول وثلاث إن نواه
 إلا في اختاري لكان أولى (قوله فأن نية الثلاث لا تصح فيه) لما ساق في باب تفويض الطلاق من عدم تنوع
 الاختيار اه حلي (قوله أيضا) أي كالاتصحية الثلاث في اللفاظ الثلاثة السابقة (قوله كما يأتي) أي في باب
 التفويض (قوله أو للثنتين) يعني لا يقع في صورتين الواحدة أو للثنتين الواحدة بانه منع ولو كان طلقها قبل
 واحدة كما في الحلبي عن الثمر والافندي التعبير واحدة بانه ونوى الثنتين (قوله لما تقر أن الطلاق مصدر) هذا
 لا يظهر في كل ألفاظ الكتابات فان نفوس حرك وفارقك وخليت وبرية لا مصدر فيها (قوله للوحدة الجنسية)
 أي الحقيقة لاجتماع أفراد الحقيقة فيها (قوله ولذا) أي للوحدة الجنسية (قوله صح في الآية) (قوله للثنتين)
 لأنه كل الخمر فيها (قوله وبالباقي حضا) هذا انما يظهر فيمن تحيض فلو كانت أبسة أو صغيرة فقال أردت
 بالاولى طلاقا وبالباقي ترصا بالاولى شهر كان الحكم كذلك بحر (قوله صدق قضاء) أي ودانية فيها لا يصدق فيه انما
 لا يصدق قضاء ما ديانة فلا يقع الامع النسبة بحر (قوله لدية حقيقة كلامه) يعني اذا نوى بالباقي حضا
 فقد نفى حقيقة كلامه لان الاعتدادي الحائض بالحض (قوله دلالة الحال) أي حال هذا كونه الطلاق حال في
 لغيره علم أن هذا كونه الطلاق لا يختص في سؤال الطلاق بل هو أعم منه ومن تقدم الإيقاع (قوله بنية الأول)
 مصدر مضاف إلى مفعوله أي بسبب بنية الطلاق باللفظ الأول (قوله حتى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة
 الحلال (قوله ولو لم ينو) أي شي أصلا ما اذا نوى به الحاض فطلق واحدة كما يأتي (قوله لم يقع) له دلالة
 (قوله وأقسامها أربعة وعشرون) قال في البحر ودخل تحت المسئلة الأولى يعني وقوع واحدة ما ذنوى بكل
 منها حضا فطلق واحدة وهي بالاولى وما اذا نوى بالثالثة طلاقا لا غير وما اذا نوى بالثالثة حضا لا غير وما اذا
 نوى بالثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالآخرين حضا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا لا غير
 حضا ففي هذه الست لا تنوع الا واحد ودخل تحت المسئلة الثانية وهي مسئلة وقوع الثلاث ما اذا نوى
 بالاولى حضا لا غير أو بالاولين طلاقا لا غير أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثالثة والثالثة طلاقا لا غير
 حضا أو بكل من اللفاظ طلاقا فهذه ست يقع بها الثلاث وخروج عن طائفتين المسائلتين مع ما ألحق
 بهما اثنتا عشرة مسئلة الأولى أن لا ينوي بكل منها شي أفلا يقع شيء وما في وهو إحدى عشرة مسئلة يقع بها اثنتان
 وهو أن ينوي بالثالثة طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا
 لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير أو بالاولين حضا لا غير أو بالاولى والثالثة حضا لا غير أو بالاولى والثالثة
 طلاقا وبالثالثة حضا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالاولى والثالثة حضا لا غير أو بالاولى
 أو بالاولى والثالثة حضا وبالثالثة طلاقا أو بالثالثة حضا لا غير والاصل أنه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبت حال
 هذا كونه الطلاق فلا يصدق في عدم نية شيء بما به دها هو صدق في نية الحاض لظهور الأمر باعتداد الحاض عقب
 الطلاق وإذا لم ينو الطلاق بشي صح وكذا كل ما قبل المتوى بها ونية الحاض بواحدة غير مسبوقة بواحدة منوى
 بها الطلاق يقع بها الطلاق ويثبت بها حال المذاكر فيجوز فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبوقة
 بواحدة أريد بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية لصحة الاعتداد بعد الطلاق اه (قوله ويراد الخ) قال في البحر
 وأشار إلى أنه لو قال فليت بالكل واحدة كان ما قبل لفظ ثلث تطليقة وهو مما لا ينجز فيه تكامل فيقع
 الثلاث كما في المحيط وهذا وجه الثلاث في القضاء (قوله فواحدة ديانة) ويحتمل تكرار اللفظ على التأكيد

نحو أنا برى من طلاقك وخليت سبيل
 طلاقك وأنت مطلقة بالتصنيف وأنت اطلق
 من امرأة فلان وهي مطلقة وأنت طالق
 وغير ذلك مما صرح به (خلا اختاري) فاق
 نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا يقع به ولا
 بأمرتك يدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما يأتي
 (البائن إن نواه أو للثنتين) لما تقر أن
 الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد
 (وثلاث إن نواه) للوحدة الجنسية ولذا صح
 في الآية نية الثنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى
 بالاولى طلاقا وبالباقي حضا صدق) قضاء
 لدية حقيقة كلامه (وان لم ينو) أي بالباقي
 (شبه ثلثا) دلالة الحال بنية الأول حتى
 لو نوى بالثالثة لم يقع وأقسامها أربع
 عشر وقد ذكرها الكل ويزاد لو نوى بالكل
 واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء

(قوله فان نوى واحدة) أي في الصور الثلاث (قوله فواحدة) لانه نوى حقيقة كلامه بجزء (قوله أو فثنين) أي في الجميع أفاده صاحب البحر (قوله وقضا) لانه يحتمل بجزء (قوله فتي الواثنتان) قال في البحر وان لم تكن له نية ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة لان الفاء للوصل وان قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان لانه لا يذكر موصولا بالاول فيكون أمرا مستأنفا كلاما مبتدأ وهو في حال مذاكرة الطلاق فيصل على الطلاق وعند زفر يقع واحدة فلا عرف اه ومنه علم أن حكم عدم العطف حكم العطف بالواو (قوله وفي الفاء) قال في النهر وان لم تكن له نية فعن الثاني أنه في الفاء تقع واحدة وبه جزم في المحيط على أنه المذهب والمذكور في الخاتمة وقورع الثنتين في الوجوه الثلاثة اه مختصرا ووجه وقوع الواحدة أن يجعل الفاء للتفريع (قوله طلقها واحدة) أي باثنية ليندفع التكثير بالاثنية ولو قال المذهب طلقها واحدة. طلقا فجعلها باثنتا أو ثلاثا لكان أخصرا (قوله بعد الدخول) قيد به لانه قبله لا يتصور الجعل المذكور ونظروا وجهان من العدة باللفظ الاول (قوله صح) أي ذلك الجعل لان الواحدة تكون ثلاثا باثنية التثنية فيصل على هذا تصحيح الكلامه من (قوله كالموطعة واجمعا) تشبيه في الصحة وهذا عندهما وعند محمد لا يصير باثنتا لانه قد تغير المشرع وهو ابطال ولاية الرجعة بعد ثبوتها فلفظ الواسع أنه مالا للطلاق بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف بتصحيح التصرفه وتخصيلا فرضه من (قوله قبل الرجعة) قيد به لانه لو واجعهام قال جعلته باثنية لا يصح انفا قالانه بالرجعة أبطل على الخلاف فتعذر جعلها باثنية من عن الدور (قوله لان الوصف لا يسبق الموصوف) فيه ما قد تناوهر أن وصف البيونة مع لزوم الطلاق في وقوعه لا سابق (قوله كما مر) أي قبيل باب طلاق غير الدخول بها قاله الحلبي (قوله فتذكر) أي ما مر (قوله الصريح يلحق الصريح) صورته قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طاقها على مال بجزء ويلحق بالصريح الكتابات الرواجع وهي اعتدى واستبرأ في رجلك وأنت واحدة فانها في حكم الصريح وان احتاجت الى نية حتى تلحق البائن ويلحقها البائن في ظاهر الرواية أشار اليه في النهر ولا يرد أن حرام على المفق به من عدم توقفه على النية مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه باثنتا لما أن عدم توقفه على النية أمر عرضي لا بحسب أصل وضعه فاه الحلبي (قوله ويلحق البائن) فيه كون باثنتا ايضا لان البيونة السابقة عليه تمنع الرجعة ومصورته قال لها أنت بائن أو أخالعهما على مال ثم قال أنت طالق ولا بد من الخطاب في الإشارة في الصريح الا لاحقا للبائن أما لو خالعهما ثم قال كل امرأه طالق فانه لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته طالق لا يقع على المعتدة من بائن كما في البحر عن البرازية (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع صور اللحاق فالاولى تأخيرها عنها (قوله والبائن يلحق الصريح) صورته قال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنت بائن بجزء (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) يؤخذ منه بالمقابلة أن البائن ما احتاج اليها أي وليس الصريح ما وقع به الرجعي والبائن ما وقع به البائن ولذا أتى بقوله باثنتا كان الواقع به كالطلاق الثلاث فرد به هذا التعميم على من فسر الصريح بما وقع به الرجعي لتورود ما ذكره الشارح عليه من الطلاق الثلاث والطلاق على مال فانهم ما لو كانوا من البائن على ما قاله لا يلحقان البائن مع أنهم ما يلحقان ما جميعا (قوله فنه الطلاق الثلاث) تفريع على التعميم (قوله فليحقها) كما اذا قال أنت بائن ثم قال أنت طالق فلا تأو قال أنت ط. ل. ثم قال أنت طالق ثلاثا (قوله ويجب المال) لحصول فائدة لم تكن بخلاف ما بعده حلبي (قوله والبائن) بالنصب عطف على الرجعي (قوله ولا يلزم المال) لئلا يلزم من قبوله نظرا الى الوقوع قال في البرازية قال لها بعد الخلع أنت طالق على ألف لا يقع الا بقبولها وان كان المال لا يلزمها بجزء (قوله لا يلحق على المشهور) دفع به ما ذكره البعض في صورة ما اذا طلقها ثلاثا بعد طلاق بائن من أنه لا يقع الثلاث سواء كانت في العدة أم لم تكن وعلمه بأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله لا يصح والمفتي به أفاده المصنف (قوله لا يلحق البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق البائن البائن بلفظ الكتابات ولو كان باثنتا بغير ما يقع كالموت قال أنت طالق أغش الطلاق ثم قال وهي في العدة أنت طالق أغش الطلاق يخرج عن القبح وفي شرح المنار الشيخ زين ماذن لفظه والمراد بالبائن الثاني ما كان بلفظ الكتابة المفيدة للبيونة فلا دخلها ثم خلفها لم يقع الثاني ولو خلفها ثم طلقها على ما وقع الثاني ولا يجب المال كما في القصة ولو خلفها ثم قال أنت طالق البائن وقع الثاني وان كان باثنتا لا وقوعه بانت طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة

ولو قال أنت طالق انتدى أو عطفه بواو
أو فاعان قوي واحدة فواحدة أو تين وقعتا
ولو لم يتوقى الواو تان وفي الفاعل واحدة
ومعيل تان (طلة ما واحدة به الدخول
فيها بلا فاصح كالوطلة ما رجعا فيله
أونلا ما كذلك الوقال
قبل الرجعة (باتنا) أونلا ما كذلك
في العدة الزمتا صرا في ثلاث تطلقن تلك
الطالعة أو الزمتا بتلك الطالعة
فهو كمال ولو قال ان طلعتك فهي بائن أو
ثلاث ثم طلعتا يقع كذا تذكر (الصرح
لا يبق الموصوف كذا تذكر (البائن) بشرط
يلحق الصريح و) يلحق (البائن) يلحق الصريح
العدة (والبائن) يلحق الواقع أو رجعا
ملا يحتاج إلى ما تان كان الواقعة ما وكذا
فتح فة الطلاق الثلاث فليعه ما وكذا
الطلاق على مال يلزم المال كفي المصلحة
والبائن ولا يلزم المال على المهور (لا)
فالمعتبر فيه الفلظ لا المعنى على المهور (لا)
يلحق البائن (البائن)

أبسه لأن الصريح بهد الباش باش ولو خله هائم طلقه انلا موقوف السلاط وان كان الثاني بالتسليمه باش لانه بالصريح بالكتابة كما في فتح القدير اه (قوله اذا أمكن جعله اخبارا) قيد في عدم الحاق ومخترزه ما أفاده بقوله بخلاف ابتكك بأخرى (قوله كانت باش باش) الاظهر كانت باش باش لانه ليس المراد الاخبار النحوي بل الاخبار عن الامر الذي صدر أو لا وهو انما يتم بالجله وظاهره أنه قال ذلك في مجلس واحد ولا يلتزم بل الحكم واحد ولو اختلف المجلس لظهر العلة (قوله وأبتكك بتطبيقه) يعني لو قال أنت باش ثم قال أنتك بتطبيقه فإنه لا يلحق وأشار بذلك الى أنه لا يشترط اتحاد اللفظين قال في البحر ومن كلامه ما إذا قال لامبانه أنتك بتطبيقه فإنه لا يقع بخلاف أنت طالق باش كما في البرازية والفرق بينهما كما ذكره صاحب الذخيرة أنه إذا ألتفت بالثاني في قوله طالق وبه يقع ولو ألتفت أنتك يعني قوله بتطبيقه وهو غير مفيد (قوله فلا يقع) أي رار نوي لما في البحر عن الحواشي ولا يقع بكتابات الطلاق شي وان نوي (قوله لانه اخبار) الاولى أن يقول اصلاح حيسه للاخبار فانه لو أنشأ تابسا لاعتبره الشارع بل جعله بمنزلة الاخبار قال في البحر وينبغي أنه إذا أبانهم قال لها أنت باش ناويا طلبة ثانية أن تقع الثانية بينه لانه لا يصلح خبر فهو كالو قال أنتك بأخرى الا أن يقال ان الوقوع اعادوه بلفظ صالح له وهو أخرى بخلاف مجرد الثانية اه وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بعين له لكان أظهر وما سياتي عن المحيط صريح في الغاء المنسية (قوله وأقال نوبت اليمينون الكبرى) أي بالباش الثاني وذلك لانه كتابة ويضع فيها وادة الثلاث ثم هذا هو العمدة وقيل لا يصح لأن اللفظ صفة اليمينون فإذا قلت اليمينون في أصل اليمينون لكونها حاصلة لغت في اثبات وصف التعليل كذا في المحيط وانما قيد بالكبرى لانه ان نوي واحدة لا يلحق لامكان جعلها اخبارا وكذا إذا قال نوبت ثنتين لعدم صحة نسبة الثنتين فيها اه حلي (قوله لتعذر حله الخ) علة لقوله بخلاف المفيد للحاق في الصور المذكورة قوله ولذا وقع المعلق أي لتعذر الحيل على الاخبار (قوله الا اذا كان الباش معلقا بشرط) يشمل ما اذا أتى من زوجته ثم أبانها ساقبل مضى أربعة أشهر ثم مضت أربعة أشهر قبل أن يقر بها وهي في العدة فإنه يقع عندنا خلافا لفر بجزر (قوله لانه لا يصلح اخبارا) مستغنى عنه بقوله سابقة ولذا وقع المعلق (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثال المضاف الخ وأما مماثلته في الحكم فمهمة من قول الشارع سابقا ومضافا (قوله كانت باش عدا) أي ناويا الطلاق كما في البحر (قوله وفي البحر) استدلال على أنه لا بد من النسبة في لفظه باش أفاده الحلبي (قوله معلقا) مثله المضاف كما عرفت (قوله ولو قال ان دخلت الخ) بيان لما اذا كانا معلقين بجزر (قوله ثم دخلت الدار ورائت ثم كنت) فلو عكست والحالة هذه فانتاها ان الحكم كذلك حلي وهذا انما يظهر عند عدم العطف أو العطف بالواو أو ما إذا عطف الشرط الثاني بالفاء أو بهم فالذي يظهر عدم الوقوع لتعلق الثاني بعد ايقاع الاول (قوله وفي البرازية) لافرق بينه وبين ما قبله الا لفظ الباش وحلال المسلمين عليه حرام وفي افادة نه يقع بأيه ماسبق (قوله ففعل أحدهما) يؤيد ما يجنبه المحشى سابقا (قوله وكذا الوصل الثاني) أي بانت بأخرى ومراده بالثاني كما قاله الحلبي لا آخره لا الترتيب بدليل قوله أحدهما (قوله قيد بالقبيلة) أي المصنف في قوله قبل ايجاد المنجز الباش (قوله ثم أضاف الباش أو عاقبه) أي في عدة الباش (قوله لم يصح) فيه أنه لا يمكن جعله اخبارا عن الاول اه (قوله ويستغنى ما في البرازية) أي يستغنى من قولهم الصريح يلحق الباش والاولى ذكره عنده ثم لا وجه للاستثناء لانه انما يقع في هاتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة الباش بل يقال هي مبانة منه ومختلعة حتى لو لم يذكرك لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصوري شيخ المصودى أن المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة لان بقاء أثر النكاح كاف في لحوق الصريح الباش حلي بزيادة من أبي السعود (قوله ويضبط) بضم الباء وكسر هالانه في القاموس ذكر ما ضمه غيره مضبوط وقاعدته أنه اذا لم يضبطه يكون في مضارعه الوجهان والضبط الجمع والمراد بالكل صور الحاق واستغنى منها وصور عدم الحاق والمستغنى منها (قوله ما قبل) من الرجز والبيت الاول لو ادخل شيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كما في المنع والبيت الثاني لصاحب النهر حلي مع زيادة (قوله كلا أجز) أي أجز طلاق كل من وقوع الصريح والباش وروى البيت لحوقا أجز وذكره أبو السعود كذلك والمعنى عليه أجز لحوق كل من أفراد الطلاق لبعضها ولا يستقيم عليه الوزن (قوله لا بانسا) عطف على كلامه مع بسكون العين يعني بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا أنت لقوله بانسا أي لا تجز بانسا كتابا بعده مثله وهذا العطف كاستثناء في المعنى كأنه قال كلا أجز الا بانسا

إذا أمكن جعله اخباراً عن الاصل كانت
بائن بائن أو بدين بطلقة فلا يقع لانه اخبار
فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف أبنتك
بأخرى أو أنت طالت بائن أو قال نويت
الدينونة الكبرى لتعذر جملة على الاخبار
فيعمل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الا إذا
كان) البائن (معلقاً بشروط) أو مضافاً (قبل)
إيجاد (المنجز البائن) كقوله ان دخلت الدار
فأنت بائن ناوياً لطلاق ثم أبانها ثم دخلت
بائن بأخرى لانه لا يصلح اخباراً ومضاه
المضاف كانت بائن عند اسمها فبانها الغد
يقع أخرى وفي البحر عن الوهبانية أنت بائن
سكانية معلقة كان أو منجزاً فمقرر لانية ولو قال
كنت دخلت الدار فأنت بائن ثم قال ان كنت
زيداً فأنت بائن ثم دخلت الدار وبائن ثم
قلت يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت
كذا فخلال الله على حرام ثم قال كذا
لا امر آخر فعمل أحدهم أبانت وكذا الوفاء
للطائفة على الاشبه فليحفظ قبله بالقبلة لانه
لو أبانتم أو قال اسم أضاف البائن أو عاقه لم يصح
كتبه بدائع ويستثنى ما في البرازية قال
امر أنه طالت لم يقع على التعلية ولو قال ان
فعلت كذا فامر أنه كذا لم يقع على معتدة
البائن ويضبط الكل ما قبل
كلا جزأين مع مثله
الا إذا علقته من قبله

مع مثله قاله الحلبي (قوله الا اذا علقته من قبله) استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا تجزأ بالتأنيب
 بآن الا اذا علق البائن الواقع بعده مثله - في شيء قبله وضمر علقته للبائن الأول وضمر قبله للمثل الذي هو البائن
 الثاني قاله الحلبي (قوله الا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا أجزأه بعد إخراج البائن بعد البائن منه بقي
 البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الأخير مافي البرازية
 من قوله كل امرأة طالق وكان له مختلفة فانه صريح لحق بالتأويل يقع لما قدمنا والباء في قوله بكل امرأة - في
 في واقف كل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للصل والحق مبني - فاعمل معطوف على خلع وبعد مبني
 على الضم لقطعته عن الاضافة ونية - عناء وهو ظرف لا تعلق أي وألحق الصريح بعد الخلع اه - حلبي - ولم يبه على
 المثلة الثانية وهي ما اذا وقع الصريح بلا فظ امرأة بعد البائن بغير الخلع - يكونها في - حكم الخلع (قوله هي فسخ)
 أي لعقد النكاح (قوله من كل وجه) سواء صدرت منه أو منها (قوله كاسلام) يعني اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع
 على الآخر طلاق كذا في المنع عن البرازية لكن في أول طلاق البصر أن الطلاق يلحق المعتدة بعد تقرير القاضي
 اذا أسلم أحد الزوجين وأبى الآخر حلبي (قوله وردة مع لحاق) قال في البصر واذا ارتدت ولحق بدار الحرب وطلقها
 في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحق لم يقع عليها
 طلاقه فان عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند الامام لبطان العدة بالحق ثم لا تعود بخلاف المرتدة (قوله
 وخيار بلوغ) له اولها (قوله وعتق) خاص بها (قوله طلقا) صريحا أو بالتأنيب قاله الحلبي أو بمنزلة أو علقا قاله
 أبو السعود أو كانت العدة بالحيض أو بالاشهر (قوله هي طلاق) من جانبها كافرقة في الايلاء واللعان والجب
 والعتة (قوله على نحو ما ينأ) من قوله الصريح يلحق الصريح الخ قاله الحلبي (قوله المعتدة الطلاق) خرج غير
 المدخول بها اذا طلقت (قوله للوطء) أي بشبهة أو نكاح فاسدا أو ملك عيني اذا عتقت (قوله لم يكن طلاقا)
 لأن تزويجه اياها ليس من صريح الطلاق ولا كلياته (قوله ثم رقم) أي مشير لبعض المشايخ وظاهره كالبصر اعتماد
 الأول (قوله وتزويج تقع واحدة بلائية) هذا ما في البرازية وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان اذهي فتزويج
 اذا لم ينوبه طلاقا لا يقع شيء لان - عنه فستزويج ان أمكنك وحل فدينها تناف الآن يفرق بين الواو والقاء
 وهو بعد مجر (قوله يقع ان نوى) فالمراد الطلاق والشم (قوله وأفلمى) أي فيقع الطلاق فيها بالنية لانه يعني
 اذهي تقول العرب أفلم يجير ويحتمل الظفرى بمرادك يقال أفلم الرجل اذا ظفر برأيه مجر (قوله وأنت على
 كالميتة) معطوف على ما قبله فيشترط فيه النية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة كانه قال أنت
 حرام سريرا كسرعة الماء في جريه وقدمت أن أنت حرام بغير تشبيه ملحق بالصريح فلا يحتاج الى نية فاعلم هذا
 مبني على غير المفتي به (قوله ولا يقع بأربعة طرق الخ) كذا عن محمد وفي النظم قال أسد قال محمد يقع ثلاثا وقال
 ابن سلام أخاف أن يقع ثلاثا بمجر فعن محمد روايان (تنبيه) من ألفاظ الكناية حلك على غاربك والغارب ما بين
 سنام الناقة وعتقها فهو استمارة تخيلية الحق بأهلك بكسر الهمزة من - حذو علم ويأتى من الالتحاق بكافي البصر عن
 المصباح الحق برقتك وهبتك لاهلك أو أهلك أو أمك عفوت عنك لاجلهم وردت اليهم ولا يشترط قوله - م
 ولو قال لا خنتك أو لا خنتك أو لمعتك أو لمعتك لم يقع وان نوى وأعتقتك وكوفي - حزة واعتق الظفرى بمرادك
 خالعتك نفي استل يا صرأة است لا يزوج - است أنما زوجك ما أنما زوجك ما أنت با صرأة لا نكاح يعني وبينك
 صرت غير امرأتى أو فانت است لي بزوج فقال صدقت انتهى الزواج اهدى عنى ولو قال لا أريدك لا أحببك
 لا شتمتك لا يقع وان نوى اه - من الدرا منتي والهندية (خاتمة) قال السيد أبو السعود سمعت عن شخص قال
 على - عين لا أفعل كذا ناويا الطلاق فعلى هل يقع طلاقه أجبت لا وان نواه ولزمه كفارة عين قال صاحب النهر في
 باب الايلاء قوله على - عين أي موجبها وهو الكفارة واستبعد الجواب بعض أهل العصر ومال الى الوقوع لقوله لم
 الكناية ما احتل الطلاق وغيره فوضعت وسالفة بينت فيها أن ما ذكره في تعريف الكناية ليس على الطلاق بل
 مقية بالضم يصح خطابها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي أضمره أو لاخباره بأنه أوقعه كاشت حرام اذ يحتمل لاني
 طلاقك أو حرام العصبة والعشرة وكذا بقية الالفاظ كناية وليس لفظ المين كذلك اذ لا يصح أن يخاطبها بآيات
 عين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به أو لاخباره بأنه أوقعه حتى لو قال أنت عين لاني طلاقك لا يصح وحينئذ
 ليس ما احتل الطلاق يكون من كنياته بل بالقبدين السابقين ولا بد من قيد ثالث هو أن يكون معنى اللفظ

الا بكل امرأة وقد خلع
 والحق الصريح به لم يقع
 (كل فرقة هي فسخ من كل وجه) كاسلام
 وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعتق (لا يقع
 الطلاق في عتقها) مطلقا (كل فرقة هي
 طلاق يقع) الطلاق (في عتقها) على نحو
 ما ينأ به فروج - انما يلحق الطلاق المعتدة
 الطلاق اما المعتدة لوطء فلا يلحق خلاصة
 وفي القضية تزويج امرأته من غير لم يكن
 طلاقا ثم رقم ان نوى طلقت اذهي وتزويج
 تقع واحدة بلائية اذهي الى وجهه يقع
 ان نوى خلاصة وكذا اذهي عنى واقضى
 وفسخ النكاح وأنت على كالميتة أو كليم
 الخنزير أو حرام كالماء لانه تشبيه بالسرعة
 ولا يقع بأربعة طرق عليك فتوجه وان نوى
 ما لم يقل حذى أي طريق شتمتك

مبينا عن الطلاق وثلاثا منه كالحل في أنت حرام فانما مسببة عن الطلاق ونقل في البحر عدم الوقوع في لأحبك لأشبهك لا رغبة لي فيك وان نوى وجهه أن معاني هذه الألفاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشئة عن الطلاق بل الغالب التدم بعد الطلاق فتشأ المحبة والشهوة والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذا الألفاظ مع احتمال أن يكون المراد لا في طاعتك في لفظ اليمين بالاولى وقد قسموا ألفاظ الكناية أقساما ثلاثة ما يصلح جوابا لا غير الخ ولفظ اليمين غير داخل تحت واحد من هذه الثلاثة وبه ظهر أن ما نقله بعضهم عن الطوري في فتاواه أنه إذا قال أيمان المسلمين نلزم في طلاق امرأته أن كان له امرأه خطأ فاحش وسعت كثيرا من شيئا يقول فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه مختصرا أقول أن قول لفاقل على عين الخ يحتمل الطلاق وغيره لأن اليمين يكون به وبالله تعالى حيث نوى الطلاق عملت نيته وكأنه قال على طلاق لأفعل ويكون من التعليق المعنوي كما تقدم في قول القائل على الطلاق لأفعل كذا وصار كأنه قال ان فعلت هذا فعل الطلاق وأما ما في فتاوى الطوري فكان القياس فيه لزوم ما يهاتف به المسلمون من الطلاق والعتاق واليمين بالله تعالى ولكنه انما خص بالطلاق ان العرف فهو كقوله حلال المسلمين على حرام على أن اليمين لا تتعد عندنا إلا بعتد العاطف فبيد بروا ما قوله لا بد أن يكون لفظ الكناية صالحا للخطاب الخ فيصل على غير التعليق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله المذكر الخ) يشير الى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كلف الطلاق بولاية مستغادة من الغير على خلاف الاصل ذكره بعد بيان ماهو الاصل أبو السعود (قوله بنوعيه) أي الصريح والكناية فانه الحلبي (قوله وأنواعه ثلاثة) الضمير عائد الى ما يوقعه الغير لا لتفويض المتقدم ذكره في المصنف والابنزم تقسيم النفي الى نفسه والى غيره أبو السعود (قوله تفويض) المراد به تعليق الطلاق والفرق بين التعليق والتوكيل كما قاله الكمال أن التعليق الاقدار الشرعية على نفس التصرف ابتداء والتوكيل الاقدار الشرعية على نفس التصرف لا ابتداء أفاده في البحر (قوله ورسالة) أهل الفرق بينها وبين التوكيل أن الوكالة فيها تصرف وترجع الحقوق الى الوكيل في بعض العقود ولا كذلك الرسالة فانها مجرد حمل (قوله ثلاثة) دليل المحصر الاستقراء كما في شرح الملتقى (قوله تخيير) هذا بالنسبة له ادر منه ويقال له ادر منها اختيارا وقال الشريف أبو السعود الاختيار من الحرية على وزن عنبة وهو اسم من قولك اختاره الله وقال الجوهرى الاختيار اسم من الاختيار وقال أيضا الاختيار الاصطفاة وقال تاج الشريعة الاختيار الميل الى الخير والى ما بين الافضل والاولى اه (قوله قال لها اختارى الخ) أشار بعدم ذكر قبولها الى أنه تعليق بالمهلك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقماره على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعة لانه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعي وتركه بحر (قوله أو امرئ يبدك) لاحاجة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي (قوله يقرى) دلالة الحال فانه مقام النية قضاء لا ديانة والدلالة مذاكرة الطلاق أو الغضب وقدمنا أنه مما يخص الجواب واقول قوله مع اليمين في عدم النية أو الدلالة وإذا لم يصدق قضاء لا يسعها الاقامة معه الابتكاح مستقبلا لانها كاقاضي وانما ترك ذكر الدلالة هنا لعدم ما تقدمه قول الكنايات بحر (قوله تفويض) دل على تقدير هذا المضاف عقد الباب له كما في النهر الحلبي (قوله لانهم كناية) تعليل لاشتراط النية الحلبي (قوله فلا يعملان) أي لا يفيدان تعليق الطلاق (قوله بلاية) أي أو ما يقوم مقامها من الدلالة (قوله أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجعي كما يستفاد عما يأتي (قوله في مجلس عليها) أفاد به كرجاءها أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام ولم يطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع (قوله ما لم يوقته) قال في البحر وقيد بخطابها اشارة الى أنه لو خبرها وهي غائبة اعتبر مجلس عليها ولو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس عليها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خبرها ولو قال الزوج علمت به في مجلس القول وأنكرت فالتقول لها لانها منكرا اه قلت سيأتي له قريبا أن المعتبر بالوقت ولا يضر الاعراض في المجلس الا في المطلق (قوله ويعضى) الوالعمال وليس معا وفا على يوقته والاحذف الياء اه الحلبي (قوله قبل عليها) نص على التوهم فسقط

(باب تفويض الطلاق)

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه
غيره اذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل
ورسالة وألفاظ التفويض ثلاثة تخيير
وأمر يسد ومشيئة (قال لها اختارى
أو امرئ يبدك يقرى) تفويض (الطلاق)
لانهم كناية فلا يعملان (الطلاق)
(أو طلق نفسك قلها أن تطلق في مجلس
عليها به) مشافهة أو اخبارا (وان طال)
يوما أو أكثر ما لم يوقته ويعضى الوقت قبل
عليها

ما في الحلبي (قوله ما لم تقم) أطلق في القيام فمثل ما إذا أقامها الزوج قهرًا فانه يخرج الامر من يده لانه يمكنها
ممانعة في القيام أو المبادرة حينئذ الى اختيارها فانه مقدم ذلك دليل الاعراض بجر (قوله تبدل مجلسها
حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس
وان لم تبدل بمجرد القيام الآن انما يربط به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
وفي التبيين المجلس تبدل نارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر ونارة حكمًا بالاشد في عمل آخر اه (قوله مما يدل
على الاعراض) أشار به الى ما في البحر حيث قال وأراد بالعمل الآخر ما يدل على الاعراض لا مطلق العمل لانه
لو خبرها فلبست ثوباً وشربت لا يطل أخبارها لان اللبس قد يكون لتدعونه وداوالمطس قد يكون شديداً
ينع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في الخبر المطلق أما الوقت يوم أو شهر أو سنة مثلاً
فلها أن تختار ما دام الوقت باقياً سواء عرضت عن ذلك المجلس أم لا اه (قوله فيوقف على قبولها) هذا ليس
بصواب لما ذكرناه من البراءة لا يتوقف على القبول وفي القهستان في التفويض عليك يقتضي الجواب في المجلس
كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي أن يكون وقته جميع العمر كما قاله آخرون انه مختصر اقل الانب للشارح أن يقول
فيوقف على جوابها (قوله لا توكيل) رده على القول الضعيف الذي نبه عليه القهستان في (قوله فلم يصح
رجوعه) فترجع على كونه تملكه كما وفيه نظر فانه لا يلزم من التملك عدم صحة الرجوع فان الهبة عليك ويصح فيها
الرجوع كما في المعراج الآن يفرق بين تملك التصرف في نحو الفسوخ وملك التصرف في الاعيان (قوله حتى
لو خبرها الخ) الاولى الاتيان بالواو فانه مما يترفع على كونه تملكه فان علمه عدم الحث أن المطلق هي يقتضي
تملكه لا هو ولو كان فوكلاً لحث فانه يحتج فيه بفعل مأثور كما ذكره المصنف في الايمان (قوله في الاصح) وقال
محمد بحث الحلبي عن النهر (قوله وأخوانه) وهي اختار وأمر لك بيدك وقوتك البك الطلاق وأمرى بيدك
كما يأتي (قوله فلا يقيده بالمجلس) أما في متى ومتى ما فلا نفي بالعموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت
فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا اذا ما فلانها متى سواء هندها وأما عند فيستعملان للشرط كما يستعملان
للظرف لكن الامر صاريدها فلا يخرج بالشك الحلبي عن المنع (قوله لما مر) من أنه عليك لا توكيل فانه الحلبي
(قوله فيصح) زاد الشارح انه انما يذانه أما الحلبي (قوله لانه توكيل محض) أي لا يشوبه تملك من (قوله كان
تاكيداً في حقها الخ) وهذا من عموم الجاز من استعمال المشترك في معنيين حيث استعمل الصيغة في التملك
الذي هو الاقدار على التصرف ابتداء وفي التوكيل الذي هو الاقدار عليه لا ابتداء وليس له الرجوع بالنظر انما
وله الرجوع بالنظر لضررها (قوله فيه سير عليك) فلا عليك الرجوع لانه فوض الامر الى رأيها والمالك هو الذي
يتصرف من مشيئته وأما لو كيل فملوب منه الفعل شاء أو لم يشأ من (قوله لا توكيل) رده على زفر (قوله
ولا يعزل) لا حاجة الى ذكره لانه اذا لم عليك الرجوع لا عليك العزل فعدم الرجوع يعني عنه على ان العزل اغايد ذكر
في التوكيل كذا أفاده بعضهم (قوله ولا يطل بجنون الزوج) نظر الى أنه تعليق (قوله لا يعقل) هو الختامس (قوله
فيصح) فترجع على الختامس ويانه ما في المحيط لجعل أمرها بيد صبي لا به عقل أو مجنون فذلك اليه مادام
في المجلس لان هذا تملك في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار رمه في التعليق فصح انما باعتبار
التعليق فكانه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار رمه في التملك يقتصر على المجلس عملاً
بالشبه (قوله وصبي لا يعقل) بشرط أن يكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل بجر (قوله
بخلاف التوكيل) فان الموكل له أن يرجع ويهزل ويطل التوكيل بجنونه ولا يقيده بمجلس ويتقيد بالعقل (قوله
نم لو جن) أي المفوض اليه (قوله فمناشوخ الخ) نظيره كما قال في البحر ولو كل رجلاً يبيع عبده فحق الوكيل
جنونا لا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لابنه فذبحه ولو كل رجلاً يبيع عبده فمناشوخ يبيع عبده ثم باع
الوكيل فذبحه لانه اذا لم يكن مجنوناً وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد
ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العهدة فيه على الموكل فلا ينفذ ما اذا كان الوكيل مجنوناً وقت التوكيل فاما وكل
يبيع تكون العهدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك فذبحه على الموكل وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهداً أصلاً
وانكس الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض
الى مجنون ابتداء ثم قال ومن فرح التفويض واشتوكل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء

(ما لم نعلم) تبدل محلها حقيقة (أو) كما
بان (ثم عمل ما يقطع) مما يدل على الاعراض
لانه عليك فيوقف على قبولها في المجلس
لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خبرها
ثم حث أن لا يطلقها فطلعت لم يثبت
في الاصح (لا) تطلق (بعده) أي المجلس
(الا اذا زاد) على قوله طالق نفسك وأخوانه
(متى شئت أو متى ما شئت) اذا شئت أو اذا
(متى شئت) فلا يقيده بالمجلس (ولم يصح رجوعه)
ما مر (و) أما (في طالق ضرتك أو) قوله
لاجنبي (طلق امرأتك فيصح رجوعه) عنه
(ولم يقيده بالمجلس) لانه توكيل محض وفي
طالق نفسك وضرتك كان عليك في حقها توكيل
في حق ضرتك وجوه (الا اذا علقه بالمشيئة)
فصير عليك لا توكيل والفرق بينهما في
خصة أحكام في التملك لا يرجع ولا يعزل
ولا يطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس
لا يعقل فيه مع تفويضه لمجنون وصبي
لا يعقل بخلاف التوكيل ثم لو جن بعد
التفويض لم يقع فمناشوخ ابتداء لا قضاء
عكس القاعدة فليحفظ

وهو ~~مكس~~ القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء اه (قوله وجلس القنعة)
وكذا اتكاؤها كما في الهندية (قوله واتكأ القاعدة) أما إذا اضطجعت فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان
احداهما يطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يطل هندية (قوله للمشورة) ظاهر التقييد أنها
إذا دعت غيرها كان اعراضا فيبطل به خيارها (قوله بفتح فضم) قال في القاموس أشار عليه بكذا أمر وهو
الشورى والمشورة مفعلة لا مفعولة اه وفي البحر والامم المشورة وفيه الغتان سكوت الشين وفتح الواو وض
الشين وسكوت الواو اه (قوله ودعاء شهود لا شهاد) في الهندية المخيرة إذا قامت لدعوة الشهود بأن لم يكن
عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو أما أن تحوّل عن موضعها ولم تحوّل ان لم تحوّل لا يطل الخيار بالاعتاق
وان تحوّل عن موضعها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على أن المستبرق بطلان الخيار اعراضا
أو تبدل المجلس عند البعض أي ما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح (قوله اذالم يكن عندها من
يدهوهم) صادق بأن لم يكن عندها أحد أصلا وعند ما لا يدعوههم وأخذ من التقييد أنه إذا وجد من يدهوهم
قدعت بنفسها كمن من الاعراض والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب للمشورة (قوله وايقاف دابة)
أما تسيير الواقعة فيبطل الخيار هندية (قوله مكرهة) وبالأولى إذا كانت طائفة وبه صرح في الهندية (قوله
والفلا لها كالبيت) قال في الهندية ولو كانت في بيت فشت من جانب إلى جانب بقي خيارها والسفينة كالبيت
لا كالدابة ويشافيه ما تقدم أن القيام يتبدل به المجلس كالتحول من مكان إلى مكان الآن يراد بالتحول التحول
في غير البيت (قوله ويتبدل بسير الدابة) سواء اتحدت الدابة أو اختلفت وكانت هي على دابة وهو يسمى هندية
(قوله الآن تجيب مع سكوت) أي إذا كانت سائرة فأجاب كسكوت في خطوتهم باتكأ بان منه وكذلك الجواب
ان كانت ماشية وان سبقت خطوتهم أجابهم لم تبين منه هندية (قوله فانه كالسفينة) أي فلا يتبدل المجلس
بسيره (قوله) ان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة
فانتم فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة
التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خبرت وهي
في الأربع قبل الطهر فأتت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يطل هندية (قوله
وفي اختاري نفسك) أي غير القرون بعدد ما المقررون بالعد فسبق أحكامه (قوله اعدم تنوع الاختيار) قال
في النهر لأن اختيارها انما يفيد الخلوص والصفاء واليمينونة تثبت فيه مقتضى ولا عموم له بخلاف أنت بائن وأمرك
بيدك اه حلي (قوله بخلاف أنت بائن) أي فتصح فيه نية الثلاث لأن الامر باليد جنس يحقل الخصوص والعموم فأبهم ما نوى صحت
نيته بجر (قوله بل تبين واحدة) أشار به إلى أن نية الرجعي لا تصح لأن اختيار النفس على الكمال انما يكون
بالبائن كذا في القهستاني (قوله اخترت نفسي) لا حاجة إلى زيادة نفسي لانها ذكرت في كلامه فلا حاجة إلى
ذكرها في كلامه لانه يوم اشترطها فيه وليس كذلك (قوله وأنا اختار) أشار به إلى أنه لا فرق بين الماضي
والمضارع ولا بين الجلالة الفعلية والاسمية (قوله استحسنانا) والقياس عدم الوقوع الا أنه ترك بما ورد من عائشة
رضي الله تعالى عنها حين خيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت اختار الله ورسوله ورضيه منها عليه
الصلاة والسلام جوابا (تنبيه) المضارع عندنا موضوع للحال ويحقل الاستقبال فأشبه في كلمة الشهادة
وأداء الشهادة للتحقيق دون الوعد (قوله بخلاف قوله طلق نفسك الخ) مثله ما لو قال لعبد أعتق رقبتك فقال
أنا عتق لانهم لا يمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم أو عتق قائم لانه انما يقوم باللسان فلو جاز قام به الامران
في زمن واحد وهو محال بجر عن الكمال (قوله لانه وعد) أي وهو غير لازم وهذا انما يظهر في أنا طلق وأما أنا
طالق فاعلم فيه ما ذكره الكمال وفي البرزخية لو قال أنا أجز لا يلزمه شيء بخلاف ما لو قال ان شئ الله مريضى فأنا
أجز كان نذرا لان المواعيد باكتساب التعاليق تصير لازمة وفي كتاب الكفالة منها لو قال الذبح الذي لك على
فلان أنا أدفعه أو أسله أو أقضه معنى لا يكون كفالة ما لم يقل افضا يدل على اللزوم كضمنت أو كملت أو على أو إلى
وهذا اذا ذكره بمنجز أما اذا قال علقا بان قال ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك أو ففعله يكون كفالة لما علم أن
المواعيد باكتساب صور التعاليق تكون لازمة أفاده صاحب البحر (قوله ما لم يتعارف) أي ايقاع الطلاق به

وجلس النائمة وانكأ القاعدة وقعود
التمكئة ودعاء الاب أو غيره (للمشورة) بفتح
فضم المشورة (و) دعاء (شهود لا شهاد)
على اختيارها الطلاق اذالم يكن
عندها من يدهوهم سواء تحوّل عن مكانها
أو لا في الأصح خلاصة (وإيقاف دابة هي
دابة كسرها لا يقطع) المجلس ولو أقامها
أوجامعها كركعة بطلت لكها من الاختيار
(والفلا لها كالبيت وسير الدابة كسرها)
حتى لا يتبدل المجلس بجرى الفلا ويتبدل
بسير الدابة لا ضاقته اليها الآن تجيب مع
سكوتها أو يكون في محمل يقودها الجبال
فانه كالسفينة (وفي اختاري نفسك لا تصح
نية الذبح) لعدم تنوع الاختيار بخلاف
أنت بائن وأمرك بيدك (بل تبين) بواحدة
(ان قالت اخترت نفسي أو) أنا (أختار
نفسى) استحسانا بخلاف قوله طلق نفسك
فقال أنا طالق أو أنا طلق نفسي لم يقع
لانه وعد جوهره ما لم يتعارف

لأنه انشاء حينئذ لا اخبار (قوله أو تنو الانشاء) مضارع بمعنى للمعلوم فاعله ضمير المراتم مجزوم بحذف الباء عطفا
على تعارف المبنى للجهول حالي والاول أخذ الكمال من الكافي والظهيرية ونص على الثاني في المعراج
رقوله في أحد كلاميه (الخ) وذلك لأنها اذا كانت في كلامه فقد تضمن جوابا أعادتها وان كانت في كلامها فقد
وجد ما يختص بالبينونة فاذا نوى الزوج الطلاق تمت عليه البينونة نهر (قوله شرط صحة الوقوع) لأن وقوع
الطلاق بلفظ الاختيار يعرف بإجماع الصابة واجماعهم في اللفظة المنسوبة من أحد الجانبين ايضاح الاصطلاح
(قوله لأنها تملك فيه الانشاء) أي فتملك تفسيره أيضا (قوله إلا أن يتصادقا) ظاهره أن التصديق بعد المجلس معتبر
بجر (قوله لكن رده الكمال) حيث قال ولا يقع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه
ولو لا هذا لما أمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالبة دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادقا
عليه ولكنه باطل والواقع بمجرد التمسك مع لفظ لا يصلح له أصلا كسقي بجر (قوله ونظله الاكمل) في العناية نهر
(قوله فالحق ضعفه) أي مافي التاجية من الاستثناء (قوله فلو قال اختارى) تفريع على قوله
أو الاختيارية في قوله وذكر النفس أو الاختيارية (قوله كذا كذا النفس) في أنه خاص بالطلاق (قوله اذا التا فيه
للوحدة) قال في المنع فان ذكر الاختيارية كذا كذا النفس لأن تاء الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها نفسها هو
الذي يتعد فارة ويتعدى أخرى ثلاث مرات (قوله وكذا ذكر التعليلة) أي فانه كذا كذا النفس بل هو أصرح
(قوله وتكرر افظ اختارى) انما كان قائما مقام النفس لأن الاختيارية في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان
متعبنا ايضاح الاصلاح (قوله أو أهي) هم الابوان قال في البحر جعل محمد الامل اسم الابوين والقوم اسما
لسائر الاقارب وقوله حجة في اللغة لأنه من أبواب اللغة محيط (قوله والشرط الخ) ذكره فوطنة لقوله فلم يختص
الخ فلا تكرر في كلامه (قوله ومافي الاختيار من عدم الوقوع) أي في مسألة الاضراب أفاده صاحب النهر (قوله
نم لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر (قوله اعتبار اليمين) تعليل
للمستثنى (قوله ويطر أمرها) أي خرج الامر من يدها حالي وهو عطف على لم يقع (قوله كالموعظت بأو) بأن
قالت اخترت نفسي أو زوجي كما في البحر فانه يخرج الامر من يدها ووجهه كافي الحلي أن أو لا أحد الشين فلم
يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا بالاعمال عنها فكان اعراضا لقوله أو ارشاه لتضار
فاختياره فانه لا يقع ولا يجب المال بجر (قوله أو قالت ألحقت نفسي بأهل) أي في جواب قوله اختارى فانه
لا يقع به كذا في النهر عن جامع النصولين وكان وجهه والله تعالى أعلم أنه لم يعرف جرابا للاختيار (قوله بعطف)
سواء كان المطف بواو أو فاء أو ثم وفي شرح تلميح الجامع للفرسي أنه في العطف ثم لو اختارت نفسها بالاولى
قبل أن يتكلم الزوج بالثانية والثالثة وهي غير مدخول بها بآيات بالارلى ولم يقع بغيرها شيء بجر (قوله أو اخترت
اختيارية) مثله اخترت الاختيارية أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو دفعة
الانفاط في قولهم جميعا أفاده صاحب البحر (قوله أو اخترت الاولى الخ) يحتمل أنها قالت احدا لا لاطا الثلاثة
من تنصرة عليه أو جئت بينها والذي يظهر أن الحكم لا يختلف فيها أبو الهود (قوله يقع بلائية) هذا ما عليه
صاحب التكنوز الهداية والصدرا الشهيد والعنابي وذهب قاضي خان وأبو عبد الله النسي إلى اشتراطها ووجهه
في فتح الباري واستظهره الاتفاق قال في البحر والحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط ذكر النفس
وقد بقوله اخترت الاولى الخ لأنها لو قالت اخترت التطلقة الاولى وقعت واحدة اتفاقا معراج (قوله دلالة
التكرار الخ) لأن العدد خاص بالطلاق ورده الكمال بأن دلالة أمره بالاختيار لا نصيره ظاهرا في الطلاق لجواز
أن يريد اختارى في المال واختارى في المسكر ونحوه (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلا
ئية وهو الذي في المنع وهو الانسب لقادته أن الثلاث لا تشترط لها التنية أيضا (قوله وقال لا يقع الخ) لها ما ذكر
الاولى وما جرى مجراه ان كان لا يقيد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الافراد أنه هذا الوصف لقولان
المجمع في الملك لا ترتيب فيه والكلام أي الصادر منها الترتيب والافراد من ضروراته فاذا الغا في حق الاصل لغا
في حق التبعية في قولها اخترت وهو يصلح جوابا للكل نهر والمعنى أن الطلقات الثلاث اجتمعت في ملك المرأة
بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تأخر ومراده بالاصل الترتيب والمراد بالتبع الافراد أفاده أبو الهود
(قوله التخيير المذكور) أي المكثر ثلاثا كما في النهر وهو الذي تفيد عبارة البصري لتعليل (قوله بانث بواحدة)

أو تنو الانشاء فتح (وذكر رانفس
أو الاختيار في أحد كلاميه مشرطا) صحة
الوقوع بالإجماع (ويشترط ذكرها متصلا
فان كان منفصلا فان في المجلس صحيح) لأنها
تعلق فيه الانشاء (والالا) إلا أن يتصادقا
على اختيار النفس فيصير وان خلا كلامهما
عن ذكر النفس دررنا جية وأقره البهسي
والباقي نكح رده الكمال ونظله الاكمل
بقيل فالحق ضعفه نهر (قوله قال اختارى
اختيارية) أو طلبة أو أهي (وقوع لو قالت
اخترت) فان ذكر الاختيارية كذا كذا النفس
اذا التا فيه للوحدة وكذا ذكر التطلقة
وتكرر افظ اختارى وقوله ما اخترت أبي
أو أهي أو أهلي أو الزوج بغير مقام ذكر
النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما
كما مثلنا لم يختص اختيارية بكلام الزوج
كما طين ولو قالت اخترت نفسي وزوجي
أو نفسي لابل زوجي وقع ومافي الاختيار
من عدم الوقوع هو نعم لو عكست لم يقع
اختيارا للقدم وبطل أمرها كالموعظت
بأو وأرشاه لتضار فاختياره أو قالت
ألحقت نفسي بأهل (ولو كثرها) أي كسيرة
اختارى (ثلاثا) بعطف أو غير (نقلت)
اخترت أو (اخترت اختيارية يقع بلائية)
الاولى أو الوسطى أو الاختيارية يقع بلائية
من الروح لدلالة التكرار (ثلاثا) وقال يقع
في اخترت الاولى الخ واحدة بآية وفي الحاوي
الطحاوي بجر وأقره المقدسي وفي الحاوي
القدمي وبه أخذ انتهى فقد أفاد أن قوله ما
هو المفقى به لأن قولهم وبه تأخذ من اللفاظ
المعلم بها على الافتاء كذا بخط الشرف الفزري
محمدي الاشباه (ولو قالت) في جواب التخيير
المذكور (طلقة نفسي أو اخترت نفسي)
بطلقة أو اخترت الطلقة الاولى (بانث
بواحدة)

لانه لا عبرة لا بقاها بل لتفويض الزوج وانما صلح جوابا لانه التطلق داخل في ضمن التخيير بجر وفي السلي من
الفتح الواقع بالاخبار بان لانه ينفي عن الاستخلاص والصفاء عن ذلك الملك وهو بالبينونة والالم يحصل فائدة
التخيير اذا كان له أن يرجعه ما شئت أو أبت اه وبوخذ من التعديل أنه يقع بلفظ خالصة الوقع في كلام بعض
الناس البائن لانه اذا كان يقع بالاخبار البائن لكونه ينفي عن الاستخلاص فأولى ما كان صريحاً فيه بل هو
في بعض أرياف مصر كالصريح في الطلاق لا يحتمل غيره عندهم (قوله في الاصح) مقابله ما ذكره صدر الاسلام
في جامعه أنه يقع به الرجعي نظراً لما أوقفته المرأة وهو مخالف لما في الكتب من (قوله لتفويضه بالباين فلا تخل
غيره) الا ترى أنه لو أمرها بالباين أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) يصلح جواباً
للأمر باليد كما يأتي ولا اختيار وهو ظاهر (قوله والمفيدة للبينونة الخ) جواب سؤال ذكرهما صاحب ابضاح
الاصلاح بقوله فان قيل أمر بك يدك واختاري يفيد البينونة فلا يجوز صرفه - معاً - الى غيرها قلنا لما قرنه
بالصريح علم أنه أراد الرجعي - كما لو قرن الصريح بالباين في قوله أنت طالق بائن ذكركه في التبيين اه (قوله
بخلاف الخ) الباء للسببية متعلق بقيد أي انما قيدتني بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض حلي
(قوله فهي بائنة) لانتمال لفظ الطلاق عن الامر والاختيار فيقع البائن نظراً له (قوله كما لو جعل الخ) بأن
قال أمر بك يدك ان لم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت فقوله لو لم تصل شرط وقوله أمر بك يدك دليل
جوابه وقوله فطلق نفسك لكون أمرها بيد حلي - والاولى أن يقول كما لو قال جعلت أمر بك يدك لو لم تصل
نفقتي اليك ليتناسب لفظ التركيب (قوله كان بائنة) زيادة ابضاح والا فالكاف تنفي عنه (قوله لان لفظة الطلاق)
علمه للمسائل الثلاث (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر باليد أي لم يكن معمولاً له وليس المراد
بنفس الامر الواقع حلي - (قوله فلم تختار) الصواب حذف القاموس به عبر صاحب البحر ووجهه أنه أمره بامر
فما لم يفعل لم يحصل المأمور وفي نسخة فلاخبارها ما لم يخبرها (قوله بخلاف اخبرها بالخيار) قال في البحر ولو قال
اخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالخيار يقتضي تقدم الخبر عنه
فكان هذا اقراراً من الزوج بثبوت الخيار لها (قوله وقع ثنتان) أحدهما بالنية والثاني بالخيار لانه فوض
اليها طلاقين أحدهما صريحاً والآخر كتابي والكتابة حال ذكر الصريح لا تنفذ في نية بجر (قوله اتحد) حتى اذا
ردت في اليوم بطل أصله ندية ومثله اذا قال اختاري في اليوم وغدا كما في البحر (قوله ولو قال واختاري غدا)
بأن قال اختاري اليوم واختاري غدا فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار (قوله قال اختاري اليوم) مثله
الشهر في العبارة احتساباً (قوله فن ساعة تكلم الخ) نشر مرتب والطاهر أن الليل لا يدخل في ذكر اليوم
ويدخل في الشهر (قوله خيرت في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونعت الشهر نوعان الليل والنهار
فأول الليل الليلة الاولى وأول النهار اليوم الاول ولو قال اختاري اذا قدم فلان أو اذا أهل الهلال فلها
الخيار ساعة يقدم أو أهل الهلال في المجلس بجر (قوله ولا يطل الوقت) أي الخيار الموقت يوم أو شهر أو سنة
بالاعراض في مجاس السلم بل بمعنى الوقت المعين أما الخيار المطلق فيسقط بالاعراض (قوله علمت أولاً) أي
بالتخيير والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الامر باليد) •

الامر هنا بمعنى الحال والد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله
زوجها في تصرفه ما عدا آخره عن الاختيار لتأيد التخيير باجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخلاف الامر باليد
من (قوله هو كالاختيار) أي في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها ومن عدم ملك الزوج
الرجوع واذا قال لامرأته أمر بك يدك ينوي الطلاق فان كانت تسع فأمرها به أو ان كانت غائبة فهو على
وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يلفها فيه وأما اذا جعل الامر اليها موقت فان
يلفها مع بقائه من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها هندية
ملخصاً (قوله الا في نية الثلاث) أي فانهم اتفقت على الثلاث في التخيير لان الامر باليد جنس يحتمل المخصوص
والعموم فأمرها بنوي صحت نيته بجر (قوله لا غير) قد ورد ادخال لا على غير معنى عا خلافاً من أنكره وقال صوابه
ليس غير (قوله ولو غيرة) مثلها للبينونة (قوله لانه كالتعليق) أي كانه علق طلاقها ببقاءها وأطلق الامر

في الاصح لتدوينه بالباين فلا تخل غيره
(أمر بك يدك في طائفة أو اختاري طائفة)
فاختارت نفسها طلقت رجعية لتفويضه
اليها بالاصريح والمفيدة للبينونة اذا قرنت
بالصريح صار رجعاً كما في نفسه أو حلي
ومثلها الباء بخلاف تطلق نفسك أو حلي
نطاق في نية بائنة كما لو جعل أمرها بيد
لو لم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت
فلم تصل فطلقت كان بائناً لان لفظة الطلاق
لم تكن في نفس الامر فروع - قال رجل
خبر امرأتى فلم تختار ما لم يخبرها بخلاف
اخبارها بالخيار لا قرار به قال لها أنت طالق
ان شئت واختاري فقالت شئت واختارت
وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا فخذ
ولو قال واختاري غدا فخذ قال اختاري
اليوم أو أمر بك يدك هذا الشهر وخيرت
فخذ فخيرت ما وان قال يوماً وشهرين ساعة
تكلم في مثله من الغد والى تمام ثلاثين يوماً
ولو جعل لها رأس الشهر وخيرت في الليلة
الاولى ويومها ولا يطل الوقت بالاعراض
بل بمعنى الوقت علمت أولاً
• (باب الامر باليد) •
هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير
(اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق
برأية

باليد فعمل المنع والمطابق اذا وجد شرطه ومن الثاني ما في المحيط لو قال ان دخات الدار فأمر بك بذلك فان طلق
فسمها كما وضعت القدم فيها طلقت لان الامر في يدها وان طلقت بعد ما سمت خطوبتين لم تطلق لانها طلقت
بعد ما خرج الامر من يدها (قوله أمر بك بذلك) أشار بخطابها الى أن علمها شرط حتى لو جعل أمرها يدها ولم تعلم
فطلقت نفسها لم تطلق بجرع الخيانة وبأنى (قوله أو شيئا لك) أو يمينك أو كفك وان قال في عينيك وأمثاله يسأل
عن الذية بجر (قوله أي تغويضا) أي تغويض الثلاث حلي (قوله فقالت في مجلسها) استغيد هذا القيد من
الغاء التعقيدية نهر (قوله اخترت نفسي بواحدة) أي باختارة واحدة اذ خصوص العامل الملقى قرينة
خصوص المقدرة تقع الثلاث بخلاف طلقت نفسي بواحدة لان التقدير بتطبيق واحدة ولا تصح نية الثلاث فيه
نظر لخصوص العامل (قوله أو قبلت نفسي) ظاهره صحة ولو صدر من الصغيرة ويؤيده ما تقدم أنه من باب
التعليق (قوله وكذا لو قال أبوها قبلتها) يعني فيما اذا جعل الامر يدها أيها حلي عن البحر (قوله ويذني أن يقيد
بالصغيرة) لاحاجة الى هذا التعقيد فانه متى جعل الامر يدها لا ب قال ذلك بان سوا كانت صغيرة أو كبيرة لانه
كالعليق ويدل عليه اطلاق عبارة الهندية ونص ما راجل جعل أمر امرأته يدها فقال أبوها قدرة لم تطلق
كذا في المحيط (قوله وذكر اسمها تعالى للتبرك) أي للتعليق (قوله وان لم ينو ثلاثا فواحدة) هذا محقق قوله ينو
ثلاثا وعدم نية الثلاث صادق بأن لم ينو عددا أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فانها تقع واحدة بنية وقد منا
أنه لا بد من نية التفويض اليهودية أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولا دلالة) أما اذا وجدت الدلالة كذا كره
الثلاث أو الإشارة فيعمل بها وهذا أولى من قول صاحب التبرك اذا كان في حال الغضب أو مذاكرة لطلاق
فانه لا يدل على نية الثلاث (قوله وتقبل ينتها على الدلالة) أي على نية الآن تقام على إقراره بها نهر عن
العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكليات حلي (قوله واتحاد المجلس) أي مجلس المشاهدة أو العلم (قوله
أو ما يقوم مقامها) أي من الاختيار وقيلت نفسي واخترت أمرى (قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ) ليس المراد
تخصيص اللفظ بهيئته وما ذنب بل المراد الصلاحية في الجملة ولو بتغيير الضمائر وبعض الهيئات فانت بان يصلح
للجواب بالتغيير بأن تقول أنا منك بان (قوله وقع) لانه يصلح للإيقاع بأن يقول لها أنت طالق أو طلقت نفسك
(قوله بخلاف نحو طلقتك) أي فانه لا يصلح جوابا بان يصلح للإيقاع لانه يلزم منه إيقاعها لطلاق على الرجل
فيكون مطلقا بصيغة المفعول وهو لا يوصف بذلك (قوله ليس يرد عليه) أي على المصنف في قصره الاستثناء
على الاختيار وهذا الاعتراض لصاحب البحر (قوله صحته) أي الجواب بقبولها اذا جعل الامر لها وقبول
أيها أي فيما اذا جعل الامر له أي مع أنه لا يصح به الإيقاع فهذا الضابط فاسد الطرد بطلقتك والعكس
بالقبول فتأمل (قوله كما مر) هو قريب (قوله في جوابه) أي الامر المنوي به ثلاث (قوله بان بواحدة)
أما كونها واحدة فلازم اضافة لطلقة وهي واحدة ولم تملك الثلاث ملكة الواحدة وأما كونها بانه فلازم
التفويض انما يكون في البائن فأده صاحب البحر (قوله تفويض الزوج) أي وهو بالباين (قوله ولا يدخل
الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره اه حلي (قوله
لانها غليكان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما ما بمن من مماثل له مما ظاهري قصد
تقديم الامر المذكور بالاول وتقديم الامر الثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم
المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أي أمر بك بذلك اليوم وأمر بك بذلك بعد غد ولو أفرد اليوم لا يدخل الليل
فكذا اذا عطف جملة أخرى اه حلي (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالاول
وهي الاولى (قوله ولو طلق الخ) من جملة التفريع وطلقت بالتشديد والبناء لفاعل يعني لو طلقت نفسها باللا
أي في احدي الليلتين لا يصح وهذا نص صريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل أفاده الحلي (قوله ولا تطلق الامرة)
أي في احدي اليومين وأراد به ذافع ما يتوهم من اقتضاء كونها عليكن جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم
مرة اه حلي (قوله وان ردت الخ) الاولى أن يقول فان بقاء التفريع كما قال فيما قبله قاله الحلي (قوله لانه تفويض
واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر فكان جمعا بجرع الجمع في التثنية الواحد فهو كقوله أمر بك بذلك يومين وفيه
تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لا نفي بجرع (قوله ولم يذكر) أي صاحب الخاتبة خلافا لوقع في الهداية
من عز وهذا الفرع لا يوسع ليس الا لكونه خروجه لان فيه خلافا حلي (قوله ولا يدخل الليل) لانها

(أمر بك بذلك) أو شيئا لك أو بك أو لك (قالت)
(ينوي ثلاثا) أي تغويضا (قالت)
في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة) أو قبلت
نفسى أو اخترت أمرى أو أنت على حرام
أو في بائن أو أنا منك بان أو طالق (وقعن)
وكذا لو قال أبوها قبلتها خلاصة ويذني
ان يقيد بالصغيرة (وأعزتك طلاقك) زأمر بك
بذلك ويدل أمرى بذلك على اختيار
خلاصة (كما مر بك) وذكر اسمها تعالى
للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت
ثلاثا فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف
وتقبل ينتها على الدلالة كما مر (واتحاد
المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم
مقامها (شرط فلو جعل أمرها يدها لم شرطه
بذلك) وطلقت نفسها لم تطلق (أعدم شرطه
بذلك) وكل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح
خاتبة (وكل لفظ يصلح للإيقاع منه فلا)
للجواب منها (والا) يصلح للإيقاع منه (فلا)
يصلح للجواب منها (أو قالت أنا طالق) وطلقت
نفسى وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة
نوصف بالطلاق دون الرجل اختيارا لالفاظ
نوصف بالطلاق (فانه ليس من ألفاظ الطلاق
الاختيار خاصة) فانه ليس من ألفاظ الطلاق
ويصلح جوابا منها بدائع لكن يرد عليه صحته
بقوله أو قبول أيها كما مر فتدبر (وفي)
قوله في جوابه (طلقت نفسي واحدة أو
اخترت نفسي بتطبيقه بان بواحدة) لا تقتصر
أن المقصود تفويض الزوج لا إيقاعها
(ولا يدخل الليل في قوله أمر بك بذلك اليوم
وبعد غد) لانها غليكان (فان ردت الامر
في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان
أمرها يدها بعد غد) ولو طلقت لئلا يصح
ولا تطلق الامرة (ويدخل الليل) في أمر بك
بذلك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق
في الغد لانه تفويض واحد (ولو قال أمر بك
بذلك اليوم وأمر بك بذلك غدا فما أمران)
خاتبة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل
كما لا يخفى

أمران (قوله ظاهر مأمور) أي من قوله فان ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وانما حال ظاهر
لاحتمال أن يراد بردة الأمر اختيارها فزوجها لا قولها رددته ويستعمل التفصيل فيه اهـ حلي (قوله لكن
في العمادية) في العبارة اختصار محمل وكان عليه أن يقول ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها وفي الذخيرة لا يرتد ووفق
العمادى بأنه يرتد الخ قال في النهر وهذا معنى الحكم بصدقه ردها مناقض لما صرح به في الذخيرة من أنه لو جعل
أمرها يدها أو يد أجني ثم ردت الأمر أو رده الأجني لا يصح لأن هذا تعليق شئ لازم فيقع لازما والمسئلة
مروية عن أصحابنا رجهم الله تعالى قال العمادى في فصوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض أما بعد ما قبله
ثم أراد المقوض اليه رده لا يرتد نظيره الاقرار فان من أقر لسان بشئ فصدقته المقر له ثم ردت اقراره لا يصح الرد
اه قال في دفع القسدير وحاصله أنه كالإبراء من الدين بثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد واختار قبله توفيقا
آخر هو أن المراد بردة اختيارها فزوجها اليوم وحقيقته اتهام ملكها وهنالك المراد أن تقول رددت وقال
ابن قاضي سهاوية بمحتمل أن يكون في المسئلة روايتان لأنه تعليق من وجه فيصح رده قبل قبوله نظرا الى التعليل
ولا يصح نظرا الى التعليل لآفته ولا بعده فرواية صحيحة الرد نظرا الى التعليل ورواية فسادة نظرا الى التعليل حلي
مختصرا (قوله قبل قبوله) أي قبل قبول المرأة للخبر مثلا (قوله وأنه) عطف على أنه اهـ حلي وهذا وارد على
قول المصنف وان ردت في يومه لم يبق في الغد وقوله في المتحد أي مثل قوله أمر لك يديك اليوم وغدا قاله الحلبي
(قوله وله أن تختار نفسها في الغد) أي فقد بقى مع أنه من المتحد حلي (قوله عند الامام) وقال أبو يوسف خرج
الأمر من يدها في الشهر كحلي (قوله ووجهه في الدراية) قال في النهر غير أنه في الدراية وجه قول الامام
بأن الأمر بالرد لم يذكروا الوقت أمرك يديك اليوم وغدا أو أمرك يديك الى رأس الشهر
مما لا يذكروا الوقت أمرك يديك اليوم وغدا أو أمرك يديك الى رأس الشهر
لأن هذا يقتضي أن يبقى الأمر
كذلك فالتناقض به الذي
الفرع اهـ (قوله والله تعالى) قوله بلى لوطلقها باتنا قيد بالبات لأنه لوطلقها رجعا بلى
أمرها قول واحد اهـ حلي (قوله هل يطل) اهـ العمادى في الفصول خرج من يدها وقال في موضع آخر
لا يخرج اهـ حلي عن الجبر (قوله ان كان التفويض) اهـ الخوان يقول اهـ أمر لك يديك ثم طلقها باتنا وهذا
شروع في التوفيق بين المتعارضين وانما بطل أمرها في هذه المسئلة لأنه لم يطل للعق الباتن هذا خلف
بخلاف ما اذا كان التفويض معلقا فخرجت المداير فأمر لك يديك الخ الخ المائل كما تقدم اهـ حلي
(قوله لكن في الجبر عن القنية ظاهر الرواية الخ) يفيد أنه المعتد وأن تفصيل القنية
كالمتجزى أي في أن الباتن يطل كلامها أفاده الحلبي (قوله نكحها على أن أمرها يدها ص) هذا ما في الجبر
من التفصيل وعبارته عن الخلاصة والبزنية ولو تزوج امرأة على أن طالق أو على أن أمرها يدها تطلق نفسها
كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر يدها ولو بدت المرأة تقاتل زوجت نفسها منك على أن طالق أو على أن
أمرى يدي أطلق نفسها كما أريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الأمر يدها ولو بدأ العبد فهو كما لو بدأ
الزوج ولو بدأ المولى فهو كبدامة المرأة اهـ (قوله لم تسع) أي لعدم حصول غرته (قوله ثم ادعته) أي الطلاق زاد
في الجبر والمهر (قوله وانكر) مقتضاه أن يكون القول قوله لأنه منكر وانما كان لها الداعية وجود السبب منه وهو
التضيق فالظاهر عدم اشتغالها بشئ آخر حلي ملخصا (قوله ان ضربها من غير جناية) ذكرها عما يدها منها جناية
ضربها وغزير ثيابه وأخذ سبيلته وقولها يا حمار يا بله وامنه ولو بعد ما لفعلا على ما عليه العاتة ويا يدي ولو بعد قوله
لها ذلك وشتمها أجنيا وكشف وجهها أغبر محرم واسمها أجنيا عدم أصواتها عند تكليمها وزوجها وخرجها
من البيت بعد إعطاء المجل وإعطاءها شألم فخرج العادة باعطاءه من غير أنه ودعاها عليه وقولها الكلبة أتيت
أو أختك به صدق قوله جاءت أمك الكلبة وأزواج النساء رجال وزوجى لا وعودها السطح الذى من غير فحيز
وروى البطيخ على وجه الاستخفاف أفاده في الجبر (قوله فالقول له) وان لم يبين الجناية كما في الدر المنثور حلي
(قوله لو تقبل بينتهما على الشرط المنفى) قال في الدر المنثور لو أقامت بنة أنه ضربها بغبر جناية ينبغي أن تقبل
وان قامت على النفي لكونه في الشرط والشرط يجوز إثباته بالبينة وان كان نفيها حلي (قوله كما سيبي) أي

• تنبيه • ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها لكن
في العمادية أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء
وأنه في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الولو الجنية
أمر لك يديك الى رأس الشهر فقاتل اختارت
زوجي بطل خيارها في اليوم وله أن يختار
نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية
بأنه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقا والأفتل
بلى لوطلقها باتنا حل يطل أمرها ان كان
التفويض منجزا ثم وان معلقا كان دخلت
الدار أو وقتا لا عمادية لكن في الجبر
القنية ظاهر الرواية أن المعلق كالمجزئ
فأفركه • نكحها على أن أمرها يدها ص
ولو ادعت جدها أمرها يدها لم تسع فتسرع
طلقت نفسها بحكم الأمر ثم ادعته فتسرع
قالت طلقت في المجلس بلا يذل وأنكر
فالقول لها جهل أمرها يدها ان ضربها
بجناية فضرها ثم اختلاف القول له

بباب التعليق عند قوله (الاذا برهنت احداً) (قوله طلب اولياؤها) الجمع ليس بقيد كما ان ذكر الالب كذا
(قوله والقول له فيه) اي في التفويض انه لم يرد كذا في الدر المنثور (قوله لا يدخل نكاح الفصولي الخ) في البصر
عن القصة ان تزوجت عليك امرأتها فامرها بذلك فدخلت امرأتها في نكاحه بنكاح الفصولي وأجاز بالفعل ليس
لها أن تطلقه اولو قال ان دخلت امرأتها في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اهـ والوجه في ذلك كما ظاهره
الحلي أنه في الاولى لم يزوجها وانما أجاز نكاحها وصدق اللفظ على الثانية (قوله جعل امرها بين رجلين) قال
في الهندية ولو جعل امرها بين رجلين لا ينفرد أحدهما فان قالوا كذا طلقنا في المجلس فأنكر الزوج حلف باقته
تعالى ما نعلم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخر فنتين أو ثلاثاً وقعت واحدة
لا تهما معاً عليه كذا في العناية (قوله لم يقع) لانه جعل الامر مشتركاً ولم يوجد الاشتراك

• (فصل في المشيئة) •

(قوله قال لها طلق نفسك الخ) المناسب للترجمة الانباء بمشئته فبما ذكر المشيئة وقيل انما تقدم ذكر هذه اول
الفصل لانها بالنسبة لمسايقه المشيئة بمنزلة المفرد من المركب وفيه أن المقصود هنا ذكر مسائل المشيئة والاولى
الاكتفاء بالمقصود على أن المفرد قد تقدم قبل هذا (قوله أو نوى واحدة) لوعكس العبارة بأن قال نوى واحدة
أو لم ينو أو اقتصر على قوله ولم ينو لكان أولى لانه اذا طلقت واحدة مع عدم النية وقع بينهما بالاولى أو بالعود
(قوله أو متين في الحرة) انما لم يتبع الثنتان اذا نوى واحدة لان قوله طلق معنى افلح طلاقاً والطلاق لفظ مفرد يحتمل
الواحد والاعتبار وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما لا يحتمل العدد المحض وهو الثنتان بل يلي ودرر وقيد
بالحرة لان الثنتين في الأمة اذا نويتا طلاقاً لانهما المفرد الكامل فيها (قوله فطلقت) اي واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً
وكل مع عدم النية اصلاً ومع نية واحدة أو الثنتين في الحرة فهي تسعة والأربع طلقة رجعة في الجميع فأما
الحلي (قوله وان طلقت ثلاثاً) بلطف واحد أو متفرق وسواء قالت طلقت نفسي ثلاثاً أو قالت فقلت اي مع نية
الثلاث بجر (قوله وقعن) اي الثلاث لان قوله طلق بنفسك معناه افلح فعل التطلق فالمصدر ومذكر كوراة لانه
جزء معنى الفعل فتصح نسبة المومم باعتباره وهو في حق الأمة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث بجر بإيضاح (قوله
قيد بخطابها الخ) فيه أن التركيب الآخر فيه خطاب فلو قال قد بدأمرها بطلاق نفسها (قوله لانه لو قال الخ)
منه امر نسائي بذلك (قوله لم تدخل الخ) لقيام التريئة على عدم ارادته ايها (قوله في جوابه) اي في جواب
طالقت نفسك (قوله أبنت نفسي) منتهى طلق نفسي باسنة (قوله رجعة) وجهه أن محال انتهى الوصف فقط فيقع
اصل الطلاق دون ما وصفته به بجر (قوله ان أجازته) ظاهره أنه شرطى أبنت نفسي الواقع جواباً للطالقت نفسك
... ثم أشعره بالطلاق قرينة دالة على نية الزوج الطلاق فلا حاجة الى الإجازة ولا لئلا يفتن من شأن ذكره
الحلي ومما يدل على عدم اشتراط الإجازة قول المصنف فيما يأتي أمرها يائس أو رجعي فتعكست في الجواب
وقع ما أمره به وبلغ وصفها اهـ فانه عين هذه المسئلة بل الإجازة مفروضة فيما اذا قالت المرأة ابتداء أبنت
نفسى فلا يقع الطلاق به الا بشرطين يتم الطلاق وإجازة الزوج وبدل على ذلك عبارة النهر ونصها والفرق أن
الإبانة من الساط الطلاق التي تستعمل في ايامه كناية فقد أجابت بما أنقض البها غير أنها زادت وصفاً فلفظ
بجواب الاختيار اذ ليس هو من الصريح ولا من الكناية ومن ثم لو قالت أبنت نفسي وتوقف على إجازته
وفي اختراعه لا يملكه الا بطل اهـ فان قوله ومن ثم لو قالت أبنت نفسي اي ابتداء وتوقف على إجازته
أي اذا نوى به الطلاق والا لا توقف فليأمل (قوله لانه كناية) هذا لا يصلح عليه لاشتراط الإجازة بل لاشتراط النية
ويحتمل أنه تعليل له مصنف فيكون المراد أنه كناية وقد وجدت القرينة الدالة وهي الامر بالطلاق (قوله لان
الاختيار الخ) اي فلا يجاب به صريح الامر بالطلاق (قوله ولا يملك الزوج الرجوع عنه) ولو صرح بلفظ
الوكالة كما اذا قال وكنت في طلاقك فانه كقوله طلق نفسك في كونها عليك كذا في البحر (قوله بأنواعه الثلاثة)
يعني سواء كان بلفظ التخيير والامر بالرد أو طلق نفسك أو بالسعود (قوله لمسايقه من معنى التعليق) ولهذه العلة
أيضاً لا يصح عزلها ولانها كافي البحر وانما زاد اللفظ معنى لانه ليس فيه صريح التعليق (قوله لانه تملك) فاذا
قامت أو أنت بمابدل على الاعراض بطل كلتفو بعض به احكام تقترب على جهة التملك واحكام على جهة
التعلق نهر (قوله الا انما زاد في ثقت) الارادة والمحبة والرضا كالمشيئة من (قوله وغیره) كذا وحين وأما

طلب اولياؤها واطلاقها فقال الزوج لا يملكها
ما تزويجني افعل ما تريد وخرج فطلقها أبوها
لم يطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له
فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفصولي
ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل
أمرها بين رجلين فطلقها أحدهما لم يقع
• (فصل في المشيئة) •
(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة)
أو متين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية)
وان طلقت ثلاثاً ونوى وقع (قد بخطابها)
لانه لو قال طلق اي نسائي ثنت لم تدخل
تحت عموم خطاب (وبقولها) في جوابه
(أبنت نفسي طلقت) رجعية وان أجازته لانه
كناية (لا بانخرت) نفسي وان أجازته لانه
الاختيار وليس بصريح ولا كناية (ولا يملك)
الزوج (الرجوع عنه) اي من التعلق
بأنواعه الثلاثة لمسايقه من معنى التعليق
(وتعدي بالجلس) لانه تملك (الاذا زاد في
ثقت) وتحرر

وزيادة وصف فياغو الرائد منع (قوله بخلاف الاصل) كخالفه في العدد (قوله لم يقع شيء) لاشتراط الموافقة لفظا
 (قوله خاتية وبجر) الواقع أن صاحب الجهر قله عن الخاتية وليس له عبارة مستقلة فالاولى بجر عن الخاتية
 وفي بعض النسخ بجر بدون واو وهي بمعنى ما قلنا (قوله فقلت ثمت الخ) اي مقصورة عليه أما لو قالت ثمت
 طلاقا في ان ثمت فقال: ثمت أنا ويا الطلاق وقع اكونه شائبا طلاقا لفظا بجر (قوله ان ثمت) أشار به الى كل
 مشيئة معلقة بمشيئة غيرها ولو كان العلق معلقا على مشيئة ذلك الغير ايضا لما في المحيط لو قال أنت طالق ان ثمت
 وشاء فلان فقلت قد ثمت ان شاء فلان وقال فلان ثمت لا يقع لانه علق الطلاق بمشيئة مرسله من غير مذهبها وهي
 أنت بمشيئة معلقة فبطل مشيئتها وبمشيئة فلان وجده بعض الشرط فلا يقع الطلاق بجر (قوله اي لم يوجد بعد)
 لما كان قوله معدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تخصيص خصصه بقوله اي لم يوجد بعد حاجي
 وقوله بعد بمعنى الآن (قوله كان شاء الخ) مثل عنالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا للمجي
 كالثاني أو محتملا كالأول حلي موضحا (قوله بطل الامر) اي الطلاق المعلق على المشيئة (قوله كان كان أبي
 الخ) هذا مثال الحاضر ومثال الماضي ان كان فلان قد جاء والحال أنه قد جاء (قوله لانه تعبير) اي التعليق بما ذكر
 تعبير لانه كائن وكذا يصح تعليق الابرأ بكائن ومن التخيير لو قالت ثمت ان فسد الزمان لان فساد الزمان معلوم
 لا محالة فكان كالمشيئة المجردة فاستأنى فان قلت مقتضى كون التعليق بالكائن تعبيرا أن يكفر من قال هو
 كافر ان كان فعل كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع أنهم قالوا المختار أنه لا يكفر أجاب عنه بأن الكفر يفتى على تدل
 الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل كما في الجهر عن الفخ (قوله أو متى ما ثمت) ذكر ماع مع متى ليفيد أنها
 لا تعبد التكرار معها ايضا وهو رد لقول بعض النقاد انه اذا زيد عليها ما كانت للتكرار قال هو ضعيف
 لان الزائد لا يفيد غير التوكيد وهو عند الحاجة لا يغير المعنى بجر (قوله واذا ثمت) في الجهر عن الامام
 أحدها أن تكون طرفا لما يتقبل من الزمان وفيها معنى الشرط نحو اذا جاءك كرمك والثاني أن تعبر
 للوقت المجرد نحو أقم اذا اجتر السراى وقت اجراءه والثالث أن تكون مرادفة للقاء فيجوز بها كقوله تعالى
 وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون اه وفي المحيط لو قال حين ثمت فهو بمنزلة قوله اذا ثمت لان
 الحين عبارة عن الوقت (قوله لا يرتد) فلما بعد ذلك أن نشاء لا لم يملكها في الحال شيأ بل أضافه الى وقت مشيئتها
 فلا يكون تليسا كقبلة فلا يرتد بآرد وجعله تليسا كما بان نظرا الى معناه لان المالك هو الذي يصرف عن مشيئته
 وارادته لنفسه وهذه كذلك نهر (قوله ولا يتعبد بمجلس) الا اذا قال أردت بجزء الشرط فيتعبد به ويحلف لنفي
 التهمة كذا في النهر (قوله لانها انهم الا زمان) تعديل لعدم التعبد بالمجلس كما أن قوله لا الافعال على لقوله ولا تطلق
 الا واحدة (قوله لا تطلق) بموايه النصب عطفا على التعليق اه حلي وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولها
 يعرى الثلاث) اي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد
 قهستانى (قوله ولا تجمع) ع ما اذا قالت طلقت نفسي ثلاثا وطلقت نفسي واحدة واحدة واحدة وطلقت
 مكررا حلي عن النهر (قوله ولا تنهى) اي ليس لها أن تطلق نفسها مرتين بلفظة او بلفظتين فلو طلقت نفسها
 ثلاثا أو تنهى في مجلس لا يقع شيء عنده وقال يقع واحدة نهر (قوله لانها العموم الافراد) بفتح الهمزة ويصح
 كسرها فيكون مصدرافوا في تصديرهم بالانفراد يعنى أنها للعموم على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع
 أفاده الحلي والاضافة على الاخير لادنى ملازمة (قوله ان كانت طلقت نفسها الخ) لان التعليق انما يصرف
 الى الملك التام فباستغراقه ينتهى التفريق نهر (قوله والا فلها الخ) اي ان لم تطلق نفسها اصلا وطلقت نفسها
 ثلاثا في مجلس وطلقت نفسها واحدة فقط أو تنهى في مجلس اه حاجي (قوله وهي مسألة الهدم الاتية) فمن
 قال بعدم الهدم وهو محمد بقول بالتفريق فلها أن توقع ما بقي من الثلاث ومن قال بالهدم فتعذر بطلان مستأنف
 لا يقول بالتفريق وهما الشيطان وظاهر هذا أن القول بالتفريق هنا اختيارا لقول محمد وقد نقل الشارح فيما يأتي
 عن الكمال أنه الحق اه (قوله لانهم الامكان) خفيث فارق مكان يعنى على الضم وأين ظرف مكان يكون
 استغناء ما اذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا ايضا وتزاد فيه ما فيه قال ايضا فقم أقم بجر عن
 المصباح (قوله فجعلنا محجرا عن ان) جواب عن سؤال حامد أنه حيث ألقى المكان في حيث وأين ينبغي أن يتخير
 الطلاق وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن كلامهما ومن الشرط يفيد ضربا من التأخير فغلبها عليه اولى ومن

والاصل أن الخالفه في الوصف لا يطل
 بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا
 بمشيئتها فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها
 ما أتت بمشيئة ما قرض اليها خاتية وبجر
 (قال لها أنت طالق ان ثمت فقلت ثمت
 ان ثمت) أنت (فقلت ثمت بنوى الطلاق
 او قالت ثمت ان كان كذا المعدوم) اي
 لم يوجد بعد كان شاء أبي او ان جاء الليل وهي
 في النهار (بطل) الامر لا قدر الشرط (وان
 قالت ثمت ان كان كذا الامر قد مضى)
 أراد بالمضى المحقق وجوده كان كان أبي
 في الدار وهو فيها أو ان كان هذا السلاوي
 فيه مثلا (طلعت) لانه تعبير (قال لها أنت
 طالق متى ثمت أو متى ما ثمت او اذا ثمت
 او اذا ما ثمت فردت الامر لا يرتد ولا يتعبد
 بالجلس ولا تطلق نفسها (الا واحدة) لانها
 نعم الا زمان لا الافعال فقلت التعليق في كل
 زمان لا تطلق بعد تطلق (ولها تفرق
 الثلاث في كل ما ثمت ولا تجمع) ولا تنهى لانها
 لعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر
 لا يقع) ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة
 والافلها تفرقة بما بعد زوج آخر وهي مسألة
 الهدم الاتية (أنت طالق حيث ثمت وان
 ثمت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان
 قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا
 يشيئة لها لانهم لا مكان ولا تعلق للطلاق به
 رغبة لا يجاز عن ان

الغائم ما (قوله لانها آتم الباب) انما كانت آتم الباب لانها المحض الشرطية كونه اما انما عريقة فيه لا يشوبها
غيره بخلاف باقي الادوات وهو جواب عما يقال لماذا اجتماعه الى ان دون من (قوله يقع في الحال) اي قبل
مشيئته عنده وعندده ما لا يقع شيئا لم نشأ وجه قول الامام انه اوقع الطلاق وخبرها في وصفه اه نهر
(قوله وقع ماشائه) تضييره اياها في وصفه او عدد ولولم تحضره لانه لم يذكر في الاصل قال في النهر ويجب ان تعتبر
مشيئتها (قوله والا فرجعية) اي ان نوى خلاف ماشائه وانظر ما لو نوى واحدة بائنة او ثلاثا وشأت رجعية
(قوله لو وطوء) اما المختلئ بها فالطلاق الواقع عليها بائن كما تقدم (قوله وبطل الامر) اي خرج امر المشيئة
من يدها لقوات محلته لعدم العدة فلا يفيد قوله كلف شئت شيئا (قوله وقول الزيلعي) عبارته ونمرة الخلاف
تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاقه
رجعية وعندده ما لا يقع شيئا والرد كالقيام اه حلي قال في النهر ومثله يمتد من سهو القلم اه اي اظهره (قوله
وفي كم شئت) كم اسم للعدد فكان التفويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء وهو اسم ناقص
مبنى على السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما تم قصرت وسكنت وهي للاستفهام ويحذف ما بعدها وقد
يرفع وقد يجعل اسماء فصرف ويشدد تقول اكثر من الكرم والكمية (فائدة) في البحر عن المفتي كم خبرية بمعنى كثير
واستفهامية بمعنى أي عدد ويشتركان في خمسة امور الاسمية والايهام والاعتقار الى التمييز والبناء ولزوم
التصديق ويقتربان في خمسة أحدها أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية
الثاني أن التكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه خبريا وتسكلم بالاستفهامية يستدعي لانه
مستفهم الثالث أن الاسم المبدل من الخبرية لا يترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية الرابع أن تمييز
الخبرية مفرد او مجموع ولا يكون تمييز الاستفهامية الامفردا الخامس أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتغير
الاستفهامية منه وبلا يجوز جزم مطلقا اه (قوله او ما شئت) تعهيم في العدد (قوله ماشائه) ولو اكثر من
واحدة يجوز (قوله ولم يكن بدعا للضرورة) اي لم يكن الواقع منها بدعا ولو ثلاثا للضرورة لانه لما كان متقيدا
بالمجلس لا يتأتى لها التفريق على الاظهار والاشهر ويقال تظهر ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت
ثلاثا مع النية (قوله او انت بما يفيد الاعراض) كان قامت (قوله لانه تملك في الحال) قال في التبيين فان قامت
منه قيل ان تشاء بطل الامر لانه امر واحد وهو تملك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضى جوابا في المجلس
كسائر التملكيات اه ابو السعود (قوله والا قول اظهر) لان من لتبعض حقيقة اذا دخلت على ذي ايماء
والطلاق منه وما لا عموم وقد امكن العمل به بما بان يجعل المراد بعضا ما والثلثان كذلك لانه بالنسبة الى
الواحد عام والى الثلاث بعض اه ابو السعود (قوله ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه ان جعل المشيئة وعدمها
شرطا واحدا او المشيئة والاياه لا تطلق ابد المتعذر كانت طالق ان شئت ولم تشأ وان شئت وأيت وان كثر
ان وقدم الجزاء كالضرورة المذكورة في الشرح فشأت في مجلسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق أيضا
لانه جعل كلامها شرطا على حدته كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخل فأيها ما وجد طلقت وان
آخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فانت طالق لا تطلق به هذا ابد لانه مع التأخير صار كشرط واحد وتعذر
اجتماعهما بخلاف ما اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق حتى يوجد الخوف ان أكلت وان شربت فانت طالق
وان كثران واحدهما المشيئة والاخر الاياه كانت طالق ان شئت وان أيت فان شأت وقع وان أبت وقع وان
سكنت حتى قامت عن المجلس لا يقع لان كلامها شرط على حدة والاياه فعل كالمشيئة فأبهم ما وجد يقع وان
انعدم ما لا يقع وكذا لو لم يكثران وعطف بأو كانت طالق ان شئت او أيت لانه هل طلق بالطلاق بأحدهما ولو قال
ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت
تبغضينه فانت طالق لا تطلق والفرق انه يجوز ان لا تحب ولا تبغض فلم يمتنع شرطا وقوع الطلاق ولا يجوز
ان تشاء وان لا تشاء فيكون أحد الشرطين ثابتا لا محالة كذا في البحر (قوله لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض)
مجهله فيما اذا طالت لا أحب ولا أبغض اما اذا قالت أنا أحبه أو أنا أبغضه تطلق (قوله فقالت كل أنا شئت حبال الخ)
ترد جواب المسئلة الثانية بكونه معلوما بالمقايضة على جواب الاولى اه حلي وانظر ما لو توافقا على
التساوي في واحد منهما وسكنا وظاهرا في الاولى عدم الوقوع لعدم الاشذية (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ)

لانها آتم الباب (وفي كيف شئت يقع)
في الحال (رجعية فان شأت بائنة او ثلاثا
وقع) ماشائه (مع نيته) والا فرجعية
لو وطوء والاياه وبطل الامر وقول
الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعده
قتبه (وفي كم شئت او ما شئت ايها ان تطلق
ماشائه) في مجلسه ولم يكن بدعا للضرورة
(وان ردت) أو انت بما يفيد الاعراض
(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ما شئت
تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من
الثلاث ما شئت) لان من تبغضيه وقال
بإني تطلق الثلاث والاياه فانت طالق
قال أنت طالق ان شئت وان لم تشأ فانت
للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت
طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق
لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض
ولا يجوز ان تشاء وان لا تشاء ولو قال له ما
أشئت فكلها لا تطلق أو أشئت فكلها لا تطلق
فقالت كل أنا شئت حباله لم يقع له دعوى على أن
صاحبها أقل حبا منها فلم يتم الشرط ثم
التعليق بالمشيئة أو الارادة أو الرضى أو
الهوى أو المحبة بكونه تملكيا بمعنى

وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بجر (قوله فيتعبد بالجلوس) تفريع على التعليق والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليتفرع على كونه تعليقا فان تفرعه عليه اظهر من تفرعه على التعليق كما سبق (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق بدخول الدارقانه تعليقي محض كذا في الحلبي والله تعالى أعلم

• (باب التعليق) •

ذكره بعد بيان تعيين الطلاق صريحا وكما به لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فانخر عن المفرد وحقيقة التعليق شرط وجزء نهر وتعبيره بالتعليق اولى من تعبيره الهاديه باليمين لشموله التعليق الصوري وان لم يكن عيننا كالتعليق ببعضها وطهرها او ببعضها حبضة المذكور في هذا الباب افاده صاحب البحر (قوله من علقه تعليقا) تبين في هذا التعدير صاحب البحر والاولى ان يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا (قوله ربط حصول مضمون جله) هي جله الجزاء بحصول مضمون جله اخرى هي جله الشرط والمضمون هو المصدر المتصيد من الجمله وهو طلاق المراتن - صل دخولها مثلا (قوله ويسمى عيننا مجازا) وجه هذه التسمية ان اليمين في الاصل القوة ويسمى الحلف عيننا لافادته القوة على المحالوف ولا شك في افادة تعليق المكروه لنفسه على امر بحيث ينزل شرعا عند نزوله قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لهما على ذلك يفيد الجمل عليه فكان عيننا ووجه كونه مجازا ان حقيقة ما قد مناه والعلاقة معنى السببية في كل افاده صاحب البحر (قوله كون الشرط) أي فعله واعلم ان الشرط يسلق على الاداة وعلى الفعل وعلى الجملتين معا (قوله على خطر الوجود) بفتح الخاء والطاء اي على شرف الوجود اي جائز الوجود والعدم (قوله تنجيز) ليس على اطلاقه بل في البقاء حكم ابتدائه كقوله اعيده ان ملكتك فانت حر وقوله ان ابصرت او سمعت وهي بصيرة وسمعة لان البصر والسمع امر يتبدل فكان لبقائه حكم الابتداء وقوله للصحة ان صححت كذلك بخلاف قوله لهما ان حضرت وهي حاضر او ان مرضت وهي مرضية فعلى حبضة مستقبله اي ومرض كذلك وذلك لان الحيض والمرض عمالات متبدلة افاده صاحب البحر وفيه تأمل (قوله والمستحيل) محتمز قوله على خطر الوجود اه حلبي (قوله في سم الحياط) اي ثقبه (قوله لغو) منه ما في التقنية سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانت كذا ولم يكن في الدار احد لا تطلق وفي الخاتمة ان لم تردى على الديار الذي اخذته من كيسي فانت كذا فاذا الديار في كيسه لا تطلق نهر وانما كان لغو الا ان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما بان امكان البر شرط انفقاد اليمين خلافا للثاني بجر (قوله وكونه متصلا) فهو ألحق شرط بعد سكونه لم يصبح وفي الظاهر به رجل فافاة او نقل في لسانه لا يمكنه ان تمام الكلام الابعدمدة خلاف بالطلاق وذكر الشرط او الاستثناء به تدرد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناءه وتعليقه ومن شرائطه ان لا يفصل بين الجزاء والشرط فاصل اجنبي فان كان ملائما وذكر لا اعلام المخاطبة اولئا كيد ما خاطبها به يعني قائم في المبادئ فانه لا يضرب كقوله لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا حد ولا اعلان لانه انما كيد ما خاطبها به كقوله يا زانية بخلاف ما اذا قال يا زانية انت طالق ان دخلت الدارقانه قاذف بجر (قوله المجازاة) اي جره لهما ما خاطبها به كقوله يا زانية بخلاف بابها (قوله يأسفله) هو الذي لا يبالى بما قال ولا بما قيل له اه حلبي وفي ابي السعود تكلموا في معنى السفلة روى عن الامام ان المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وروى عن ابي يوسف انه الذي لا يبالى بما يقول (قوله تنجيز) لان الزوج في الغالب لا يريد الا اذا اذاعها بالطلاق فان اراد التعليق يدين فلا تطلق الا اذا كان سفلة وقتوى اهل بخاري عليه اه كمال (قوله وذكر المشروط) اراد به فعل الشرط اه حلبي (قوله لغو) هو قول ابي يوسف والفتوى عليه لانه ما ارسل الكلام ارسله وقال محمد تطلق حالا ومثل ما ذكر انت طالق ثلاثا ولا وان كان وان لم يكن نهر (قوله ووجود رابط) اي كالفا واذا الفجائية اه حلبي (قوله كما يأتي) اي عند قوله واللفاظ الشرط اه حلبي (قوله شرطه الملك) اي شرط زوجه اما التعليق في غير الملك والمضاف اليه فصحيح موقوف على اجازة الزوج حق لو قال اجنبي لوجه انسان ان دخلت الدارقانه طالق توقيف على اجازة الزوج فان اجازة الزوج لم يلزم التعليق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق المتجزئ من الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتصر على وقت الاجازة اه بجر (قوله حقيقة) هذا ليس بما انتقام فيه واقتصر المصنف كالنكاح على الملك الحكمي لانه المقصود (قوله او حكما) اي او كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالذبح

فتعبد بالجلوس كما مر عليك بخلاف التعليق بغيرها
• (باب التعليق) •
(وهو) لفظة من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جله) ويسمى عيننا بحصول مضمون جله اخرى (قوله كون الشرط معدوما مجازا ونسب حقيقته كون السهام على خطر الوجود والتحقق كان دخول الجمل في سم قونا تنجيزا والمستحيل كان متصلا الالهذب الحياط لغو وكونه متصلا بالاسفله فقال وان لا يقصده المجازاة فلو قالت يا سفلة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تنجيز كان كذلك او لا وذكر المشروط فصح ان طالق ان لغو به يعني ووجود رابط حيث ناهر الجزاء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لفته ان فعلت كذا فانت حر او كذا وكذا حكما

لما كان رغبة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى ذلك أشار بقوله ولو حكما (قوله لمنكوحته او معتذته) فيه نشر مرتب واعلم ان تعليق طلاق المعتدة صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن ثم علق بائنا كما في البدائع اعتبار اللعانين بالتحيز كذا في البحر (قوله او الاضافة اليه) بأن يكون معلقا بسبب الملك كقوله لاجنبيه ان نكحتك اي تزوجتك فان النكاح سبب للملك فاستعير السبب للسبب اي ان ملكتك بالنكاح كقوله ان اشتريت عبدا فهو حر اي ان ملكته بسبب الشراء بحر (قوله او الحكمي كذلك) اي عاتما وناصا اعلم ان الخاص اما ان يكون التخصيص فيه بمصر أو قبيلة أو بیکارة أو ثوبه ~~ككل~~ بکرا أو ثوب كذا في العيني وأشار الشرح بقوله كان نكحت امرأة الخ الى الصورتين الا انه بحث في هذا التعليل بأنه تعليق محض لا اضافة فالاولى التعليل بقوله أنت طالق يوم أتزوجك وأجاب الكمال بأن المراد بالاضافة ما يعم التعليق لان الجزاء مسند ومضاف تنزول الشرط وحذف الشرح جواب المسئلة الاولى وتقدمه فهي طالق (قوله وكذلك كل امرأة الخ) المعنى في صحة نكاحه ان يرتوجه فضولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتوجه به دما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار كذا في البحر وقصد الشرح بها التنبيه على خلاف مالك حيث قال لا يجوز لان فيه سدا باب النكاح بخلاف كل امرأة من مصر أو من بنی نعيم أو كل بکرا أو ثوب أتزوجها طالق حيث يجوز كذا في الحلبي (قوله الا في المعينة) اي فلا يكتفي في تعليق طلاقها الا صريح الشرط ولذا اعتده في شرح الملتقى من الشروط فانه قال وان يصحكون التعليق في المعينة بصريح الشرط لاجتماعه بخلاف غير المعينة اه (قوله باسم أو نسب) الذي في النهر والبحر عن الذخيرة وفي شرحه للملتقى التعيير بالو او صورته ان يقول زينب بنت أحمد التي أتزوجها طالق فهذا لا يكون تعليقا بل لا بد من صريح الشرط لانها قد عرفت بالاسم والنسب قال في البحر ومحل ذلك اذا كانت غائبة أما اذا كانت حاضرة عند الخلف فبذراستها ونسبها يحصل التعريف ولا تلغوا الصفة وتعلق الطلاق بالتزوج كذا ذكره شيخ الاسلام في الجامع (قوله لا لتعريفها بالاشارة فلغا الوصف) قال في البحر لانه مرفها بالاشارة فلا تؤثر فيها الصفة وهي أتزوجها بل الصفة فيها لغو فكأنه قال هذه طالق اه (قوله فلغا) تفريع على قوله وشرطه الخ (قوله كل امرأة أجمع الخ) وجهه أن الاجتماع معها في فراش لا يلزم أن يكون عن نكاح كما أن وطء الجارية لا يلزم أن يكون عن ملك (قوله لعدم الملك والاضافة اليه) علة لعدم ما بعده وتطير ما ذكر لو قال لو ائذ به ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجاه امرأة لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح ولا فرق في هذا الحكم بين أن يرتوجه بأمره او بغير أمره كقوله ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوج به بأمره او بغير أمره لا تطلق لان التعليق لم يصح (قوله لعدم الملك) لو قال ان تزوجت امرأة أو امرأت انسانا ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثم أمر غيره أن يرتوجه امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الخالف لانه حث بالآخر لا الى جراه ولو قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يبحث في عينه لانه حث بالخطبة لا أتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة ولدت بعد المين حث ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهي طالق فنارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأة منها لم تطلق لانتهاء المين بالمفارقة لا يتزوج من اهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يبحث لان اللفظ لا يتناول اولاد البنات ولو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوجها في السنة الخامسة طلق لانها لا تنتهي قبل مضي السنة الخامسة كمالوا جرداده الى خمس سنين الكل من البحر (قوله وأقادي البحر الخ) قال فيه ناقلا عن المصباح والزيارة في العرف قصد المهورا كراما واستنساها اه وقد تناول كتاب الحج أنه لو حلف لا يزوره فلقية من غير قصد فانه لا يبحث وينبغي تصيدها بما قاله في المصباح من الاكرام والاستئناس للعرف فلا يبحث في مسئلة الكتاب الامع القصد للاكرام فلو كان الشرط زيارته فاذهب من غير قصد الاكرام لم يبحث وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا اذا كان معها اطعام يطبخ عند المزور اه قلت العرف الجاري بمصر الآن خلافه فانها تزارة ولو لمعها شيء غير ما يطبخ كفاكهة (قوله كانت طالق مع نكاحك الخ) قال في البحر ولو اضافه الى النكاح لا يقع كمالوا قال أنت طالق مع نكاحك وفي نكاحك ذكره في الجامع بخلاف ما لو قال أنت طالق مع تزوجي اياك فانه يقع وهو مشكل وقرئ بينهما ما بأنه لما اُضيف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله

(قوله لمنكوحته) او معتذته (ان ذهبت فأنت طالق او الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي عاتما وناصا كان ملكك عبدا أو ان ملكتك لعين فكذا او الحكمي كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان (نكحتك فأنت طالق) وكذا كل امرأة ويكتفي معنى الشرط الا في المعينة باسم أو نسب أو اشارته ولو قال المرأة التي أتزوجها طالق لا لتعريفها ولو قال هذه المرأة الى آخره لا لتعريفها ثم الاشارة فلغا الوصف فكأنها فزارت ان تزوجت (زيدا) فأنت طالق فتكسبها فزارت وكذا كل امرأة أجمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية أطأها حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وأقادي البحر أن زيارة المرأة في غير البيت لا تكون الا بطعام يطبخ عند المزور فيحفظ (كالمأكل بقاعه) الطلاق (مقارنا لنبوت ملك) كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك

جعل التزويج حجازا عن الملك لانه سببه وحمل مع على بعد تصحاله وفي مع نكاحا لم يذكر النكاح في الكلام
 ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح بجر وحكي هذا الفرق بقيل (قوله اتمام الكلام الخ) في النفس
 من هذا التعديل شيء فان قوله مع نكاحا على تقدير مع نكاحا بالزوال المقدر كالمقروط حلي (قوله كع موق
 او موتك) فانه اضافه الى حالة منافية للايقاع والوقوع (قوله عن محمد) ظاهره انه رواية عنه وجعله في الظهيرية
 قوله قال في البحر وبقوله يفتي (قوله في المضافة) يتم المعلقة بالملك (قوله وبه أفقئ أمة خوارزم) عبارة الظهيرية
 تفيد أن غيرهم أفقئ به ايضا (قوله وللعتق تقايد) فيه انه حيث كان هو المقتضى به على ما ذكره في البحر فالله اعلم
 التقليد (قوله بفسخ قاض) قال في البحر وللعتق أن يرفع الامر الى شافعي يفسخ العين المضافة فلو قال ان تزوجت
 فلانة فهي طالق ثلاثا فترجوها لخاصته الى قاض شافعي وادعت الطلاق لحكم بأنها امرأته وأن الطلاق ليس
 بشيء حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ بعد التزويج
 لا يحتاج الى تجديد العقد فان أمضاء قاض حنفي بعد ذلك كان أحوط بشرط قاضي خان بل هو ارفسح لعين المضافة
 أن لا يكون القاضي أخذ على ذلك مالا فان أخذ لا يتخذ فسخه عند الكل وان أخذ على الكتابة فان كان بقدر
 أجرة المثل نفذ وان كان أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقا وحمل الفسخ من الشافعي قبل أن يطلقها ثلاثا
 في الظهيرية رجل قال لامرأة اذا تزوجت فترجوها وطلقتها ثلاثا ثم انما رفعت الامر الى القاضي ليفسخ العين فان
 القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثلاثا لتجيزه بعد النكاح فلا تفيد اه (قوله بل يحكم) قال في الحاشية حكم
 المحكم كاقصاء على الصحيح (قوله بل اقضاء عدل) قال في البحر نقلا عن البرازية تنقل عن أصحابنا ما هو اوسع
 من ذلك وهو انه لو استفتى فيها عدلا فقامت بطلان العين له العمل بقضاءه وامساكها ووجه كونه اوسع أنه لم يتجيز
 في ذلك الى مراعاة عند قاض او محكم وروى اوسع من هذا وهو انه لو أقامه مفت بالحل ثم أقامه آخر بالحرمة بعد
 ما عمل يقتوى الاول فانه يعمل بقتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلا التفتوين
 في حادثة لكن لا يفتي به اه (قوله وهذا يعلم ولا يفتي به) قال الصدر لا يحل لاحد أن يفعل ذلك وقال الحلواني
 يعلم ولا يفتي به ثلاثا تطرق الى الحال اهدم المذهب اه قال أبو السعود ففائدة عمله أن يعمل به لنفسه اه قلت
 اذا كان الفسخ قول محمد وأفقئ به أمة خوارزم على ما في المجتبى أو أفقئ به هم وغيرهم على ما في الظهيرية فكيف
 لا يفتي به اما تباعا لاهل خوارزم او مطلقا (قوله ويطلق) بضم الياء من أبطل وتنجيز فاعل وتعليقه مفعول (قوله
 تعليقه للثلاث) هذا خاص بالحرمة وقوله ومادونهاهم الحرمة والامة وتقديره في الامة ويطلق تنجيزا للثلاث في الامة
 تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالا واحدة وظاهر عبارة الشرح أن ضمير تعليقه الى الزوج المعاق وهو
 اولى من جعله عائدا على الطلاق لان الاصل اضافة المصدر الى فاعله كما ذكره في النهرويد بتعليق الطلاق لان
 تنجيز الثلاث لا يطل الظاهر تنجيزا كان او تعليقا كما اذا قال ان دخلت الدار فأت على كذا فأت على كذا فأت على كذا
 ثم دخلت بعد ما عدت اليه بعد زوج كان مظاهرا لان الظاهر تحريم الفعل لا تحريم الحل الاصل وقيام النكاح
 شرط له ولا يشترط بقاء الشرط لبقاء المشرط كالشهود ولا نكاح أقامه صاحب البحر (قوله الا المضافة الى
 الملك) يعني أن تنجيز الثلاث يطل تعليقه اذا كان التعليق مضافا الى سبب الملك فلا يطل وذلك في كلمة كلما فهو
 كما تترجعت فأت طالق قال في الدر المنثور تبعا لفتاوى سباني ويطلق تنجيز الثلاث لا غير تعليقه اي الطلاق
 سواء كان المعلق واحدة أو تنجيزا أو ثلاثا ولو بكلمة كلما اذا دخلت على ان تزوج كما مر اه فقوله كما مر اشارة الى
 ما قدمه في كلما اما هنا فلم يقدم الكلام على كلما فلا يصح قوله كما مر اه حلي (قوله بزوال الحل) ولا يكون
 الا بايقاع الثلاث (قوله لا زوال الملك) قال في البحر وقيد بالطلاق لان الملك اذا زال بعد تعليق العتق لا يطل
 التعليق كما اذا قال له بعد اذ دخلت الدار فأت حرمت بابه ثم اشتراه ثم دخل عتق لان العبد بصفة الرق محمل
 للعتق وبالسبع لم تنف تلك الصفة حتى لو فأت بالعتق بطلت العين ولو كان المحلوف عليه أمة فارتدت ولحققت
 بدار الحرب ثم سببت ثم ملكها المولى ودخلت الدار لم تعتق (قوله فلو علق الخ) مفرغ على قوله اعلم الخ والضمير
 في علق ونحوه يرجع الى الزوج (قوله لم يطل) لعدم زوال الحل بل الزايل الملك (قوله فيقع المعلق كله)
 اي اذا نكحها بعد زوج آخر لعدم زوال الحل بتنجيز مادون الثلاث والتعليق انما يطل بزواله (قوله وأوقع
 محمد بقية الاول) لانه الباقي من الملك والحاصل أن كلاما من الشافعي ومحمد لم يطل التعليق لعدم زوال الحل وانما

تمام الكلام فاعله ومفعوله (أزواله) كع
 موق أو موتك فائدة في المجتبى من محمد
 رحمه الله في المضافة لا يقع وبه أفقئ أمة
 خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وللعتق
 تقايد بفسخ قاض بل يحكم بل لا يفتي به
 وبفتو بين في حادثة وهذا يعلم ولا يفتي به
 بزانية (ويطلق تنجيز الثلاث) للحرمة والثلاث
 لازمة (تعليقه) لا يطل (مادونها) اعلم أن
 الى الملك كما مر (لا) تنجيز (مادونها) اعلم أن
 التعليق يطل بزوال الحل لا بزوال الدار ثم تجز
 عاق الثلاث أو مادونها بعد التحليل بطل التعليق
 الثلاث ثم نكحها بغيره ولو كان تنجيز مادونها
 فلا يقع بدخولها شيء وأوقع محمد بتعليقه
 لم يطل فيقع المعلق كله وأوقع محمد بتعليقه
 الاول وهي مسألة الهدم الآتية

الخلق من الملق (قوله زجتها) أي عندهما العودها بثلاث قنول واحدة منها بال دخول وتبقى
 ثنتان (قوله لا فالحمد) فانه يقول لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من المثلث الاول وهي واحدة وقد وقعت
 بال دخول (قوله وكذا يطل) أي التعلق وهذا عطف على المتن اه حلي (قوله بلماقه) يفتح اللام فاموس
 (قوله خلافا لهما) وجه قوله ما أن زوال المثلث لا يطلوه أنه اعتقاد بتعليقه للوقوع باعتبار قيام أهليته
 وبالإعداد ارتفعت العصية فلم يبق تعليقه لقوات الأهلية فان عاد الى الاسلام لم يعد ذلك التعلق الذي
 حكمه سقوطه لاستحالة عود الساقط فانه في البحر (قوله فأتت بستانا) نشر مرتب (قوله كما بد طناه
 فيما علقناه على الملقى) زاد في ذلك الشارح عما هنا فرعا واحدا وهو لو قال لا يخرج من بخاري الا باذن هؤلاء
 الثلاثة فحينئذ لم يخرج لانه اذا أفاق الجنون حث ولومات لم يثبت لبطلان العين اه يزاد من البحر
 (قوله وسجي مسئلة الكوز بفرعها) أي في باب الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان البر
 شرط صحة انعقاد العين عندهما خلافا لابي يوسف فلو حلف لشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان
 نصب قبل مضيه لا يثبت لان العبرة بآخر الوقت وحينئذ البر غير ممكن خلافا له وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه
 فكذلك الحكم أما ان كان فيه الماء فثبت بالاتفاق اه حلي وزيادة في كلام الشارح اشارة الى أن
 المسئلتين السابقتين يجري فيهما هذا التفصيل فتدبر لانه لا يظهر الا اذا قال ان لم تكلمني وان لم تدخلني
 دار فلان (قوله لرجعتها) لانه في حالة التعلق لا يملك الاطاعتين فيكون مطلقا سما وبطلت الثالثة وبطلتها
 بحدوده عليها ملك الثالثة حيث لم تحت لنفسها لان اعتبار الطلاق بالنساء حلي بزيادة (قوله وألغى الشرط)
 عدل عن الاسماء والحروف لاشغالها عليها ما وهو يسكون الرأى مستقيا اشتقاكا كبيرا من الشرط كجاء في
 العلامة معي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى ومعنى الثاني جوابا لانه لما لم يزل على القول الاول
 صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وحراة فبقرانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة
 الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم اه حلي وفيه أن الاشتقاق فيما ذكر صغير ونقل في البحر أن
 الشرط له معان في اللغة منها الزام الشيء والتزامه وعند الأصوليين تعليق حصول مضمون جملة الخ (قوله
 أي علامات وجود الجزاء) أي أن هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط
 اه حلي (قوله فلو قصه ما وقع في الحال) وهو قول الجهور ولا ينافي بالتعليل ولا بشرط وجود العلة أي في الوقوع
 بل يقع المطلق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي من اطر الشيعي في مجلس الرشد أنه بشرطية بمعنى اذا وهو
 مذهب الكوفيين ووجه في المعنى وعلى كل حال اذا نوى التعلق ينبغي أن نصح فيه من رخصته او الى ذلك أشار
 الشارح بقوله فيدين (قوله وكذا ألغى الفاء من الجواب) أي الذي لا يصلح شرطاً وهو ما ذكر في البيت
 فانه يتم للسائل قال في النهر فلو حذفها في الجواب فتبصر ما أبدل معك انها واو أو لا فان نوى التعلق دين
 ولو أدخلها على الشرط كانت طالق فان دخلت الدار قال في الدراية لا رواية فيه ولما قل أن يقول تطلق ولما قل
 أن يقول تعلق والاول اوجه ولو أنى بالواو طلقت بكل حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو تقيض المذكور
 تدبره ان لم تدخل الدار وان دخلت وان هذه هي الوصلة ونم كالواو اه (قوله في نحو طلبية الخ) قال الحلي
 الاضبط الاخصر ما في البحر عن الرضى أنها واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الطلبية كالامر والنهي
 والاستفهام والتقني والعرض والتعريض والدعاء الثاني الجملة الانشائية كنم وبس وما تضمن انشاء المدح
 والذم وسواء فعل التعجب والقدح الثالث الجملة الاسمية والرابع كل فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم
 في المضارع سواء كان الفعل المصدرا مضيا أو مضارعا اه قال في البحر وظاهره أن الطلبية لا تدخل تحت
 الانشائية ولذا صرح بعده بما يفيد التغير فقال ان الجملة الانشائية متغيرة عن الزمان والطلبية متجمعة
 للاستقبال اه وفرق صاحب التوضيح بينهما بأن الانشائية ما تارة لفظها لمعناها والطلبية ما تارة وجود
 معناها من وجود لفظها اه (قوله واسمية) فخوان تعذبهم فانهم صابداً بجر (قوله وبجاءد) فخوان بدوا
 الصدقات فتعماهي اه بجر (قوله وبما) فخوان قولوا انما على الرسول الابلاغ (قوله وقد) ظاهرة أو مقدرة فخر
 فخوان يسرق فتدسرق أخه بجر (قوله وبلن) فخوان ما يفعلوا من خير فلن يكفروه (قوله وبالتفيس) فخوان
 يرتد منكم من دينه فسوف يأتي الله بقوم ومثال ما يناسب المقام على الترتيب ان دخلت الدار فاطلق أو فأنش

وقرنه عين عاق واحدة ثم فجزئين ثم نكحها
 بهذين ج آخر قد خلت له رجعتها خلافا لهما
 وكذا يطل بلماقه من ثياب دار الحرب خلافا
 لهما وبقيت محل البر مكان كانت فلا
 اودخلت هذه الدار فأت أو جعلت بستانا
 كما بستانا فيما علقناه على الملقى وسجي
 مسئلة الكوز بفرعها فرغ قال لزوجه
 الاثمة ان دخلت الدار فأت طالق فلا
 ففتت قد خلت له رجعتها فاقب (وأضبط
 الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان)
 المسكوتة فلو قصه ما وقع في الحال ما لم ينو
 التعلق فيدين وكذا ألغى الفاء من
 الجواب في نحو طلبية واسمية وبجاءد •
 وبما قد وبلن وبالتفيس

طالقي أو قصدي أن تطالقي أو قضا أنت في برجة ناويا الطلاق أو قد طلقك أو فلن يصح قولك حتى على فسخي فقول
أو وسوف أطلقك وانك امرأت في عصى وسوف لا تطلق ويحذر (قوله كما خصناه في شرح الملتقى) قال فيه ثم الجواب
يقرب بالقام وجوباً إذا كان الجواب واحداً من سبع بل من تسع لأن الطالبة تشمل القصبة والقصبة تشمل
السين وسوف والسبعة جمعت في قوله طلبة الخ (قوله وإذا) ظرف للمستقبل ضمن معنى الشرط وقصص
بالفعلية ويكثر كون الفعل بعدهما ضاراً والمحققون على أن العامل فيها شرطها لا ما في جوابها من فعل
وشبهه والجواب ورعي أنها لا تخرج عن الظرفية اهـ (قوله وإذا ما) قال في البحر ما المذكورة بعد أداء الشرط
زائدة وتزاد في خمس في إذا ومتى ولا تصيد التكرار وإياها وإن نحو قداماً من بك وتدخل بعداً بأن قليلاً ولا يست
في حية ما وإذا ما زائدة لأنها المصيبة لتكون مجازة بين وهي الكفاية أيضاً من الإضافة (قوله وكل) هو اسم وضع
للمتقدم مع أنه لا واحد له من لفظه فهو عام بمعنى نهر وفي المنع وكل ليست للشرط حقيقة لأن ما يليها اسم
والشرط ما يتعلق به الأجزاء والأجزاء تتعلق بالأفعال لكن ألحقت بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها اهـ
(قوله ولم تسع كلها) أي المقتضية للتكرار نهر (قوله الامتصوبة) أي على الظرفية نهر والعامل فيها محذوف
دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالقي كلها كان كذا وما التي معها هي المصدرة التوقيفية (قوله
ولو مبتدأ) أشار به إلى مذهب ابن عصفور فإنه قال إنه امتدأ وما تكررة موصوفة والعائد محذوف وبجمله الشرط
والجزاء في موضع الخبر فإنه بعد تسليمه لا ينافي أنها مفتوحة فحقة بناء لضافتها إلى مبنى تأخذه في النهر (قوله
ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس بصعود المصنف حصراً فلفظ الشرط في هذه الستة فإن منها لو وإياها وإن وفي
وما ومن (قوله كلو) أشار به إلى الرد على الكمال في قوله أنها تحقق عدم الشرط فلا يتأتى التعليق على ما فيه
خطر الوجود قال في البحر ولا يحل للتردد لأن المذهب أن لو بمعنى الشرط قال في المحيط وكلمة لو بمعنى الشرط
فإنه لا يتبعه فعل هذه الكلمة لا مرتقب منتظر فصار بمعنى الشرط الذي هو مرتقب الثبوت ولا على خطر
الوجود فتوقف عليه حتى لو قال لا امرأته أنت طالقي لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل اهـ (قوله فإزداد
عوما) أي الدخول وعبارة البحر ونحوها في النهر لأن الدخول أضيف إلى جماعة فيرا دعيه عرفاً مرة بعد مرة
فخو من قتل قتلناه عليه اهـ وعبارة الغاية لأن الفعل وهو الدخول أضيف إلى جماعة فيرا دعيه تعميم الفعل
عرفاً مرة بعد أخرى اهـ (قوله وهي غريبة) لعل وجه القرابة أن التكرار عهد في كلها وأيضاً ليس المراد في نحو
هذه الصورة تكرار الفعل من واحدة بل إنما اعتبر تكراره من الجمع (قوله وجعل في البحر أحد قولين) حيث قال
والحق أن ما في الغاية أحد قولين وقد نقل القولين صاحب القنية في مسئلة صعود السطح اهـ وقال قبله
والصحيح أن غير كل ما لا يوجب التكرار (فروع) أن تمت فلانة غدا فانت طالقي فغدا هي حية يقع لا مكانه
بمخلاف أن كانت الموق حيث لا يقع بعده لو قال أي امرأة تزوجها فهو على امرأة واحدة بخلاف كل امرأة
والفرق في البحر أن يتكّن أكلت من هذا الطعام شيئاً فكذا أنا كلن جميعاً طلقن كلهن وكذا لو قال أن يتكّن دخلت
هذه الدار فدخلتها أو أيتكّن ثامات الطلاق فثمن جميعاً أو أيتكّن بشرى فبشرى جميعاً وان متدراً فاولى أيتكّم
حمل هذه الحشبة فهو حر فحملوها جميعاً ان كانت الحشبة بحيث يطبق عليها واحداً لم يحنث وان كان بحيث
لا يحملها الواحد لم يحنثوا أيتكّم شرب ما هذا الوادي فشربوا جميعاً فحنثوا أيتكّم شرب ما هذا فلكوز وكان
ماؤه يمكن شربه للواحد يدفعه أو دفعه ثمن فشربوا جميعاً لم يحنثوا واحداً منهم ان حملت هذه الحشبة فأنتم أحرار
فحملها بعضهم لم يحنثوا ويان العلل في البحر (قوله أي نطل) فحنثت وحنثت لانها غير مقتضية للمعصوم
والتكرار لغة (قوله إذا وجد الشرط مرة) فلا يمتدّ والحنث مرة أخرى الابيين آخر أو به موم تلك البين
ولا هم له بحر (قوله لا في كلها) فإن البين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأقار حصره أن متى لا تصيد التكرار
وقبل تصيده والحق أيضاً إنما تصيد عموم الأوقات فحق متى خرجت فانت طالقي فإذ أن أي وقت تحقق فيه الخروج
يقع الطلاق فإذا تحقق في وقت وقع ثم لا يقع بخروج آخر واظن ان وان قرن بالناسد كحق فإذا قال ان تزوجت
فلانة أبت فحنثت كذا فحنثت فحنثت ثم تزوجها ثانية لا تطلق وأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فحنثت
طالقي لا يحنث إلا على امرأة واحدة نهر (قوله لاقتضاها عموم الأفعال) قال في البحر والخلاص ان كلما موم
الأفعال وهو عموم الاسماء ضروري فيحنث بكل فعل حتى تنتهي طلقات هذا المثل لكل موم الاسماء وهو عموم

كما خصناه في شرح الملتقى (وإذا وإذا ما وكل
ولم تسع كلها) الامتصوبة ولو مبتدأ
لاضافتها إلى (ومتي ومتى ما) ونحو ذلك
كاو صكانت طالقي لو دخلت الدار
تدخلها ومن نحو من دخل منكن الدار
فهو طالقي لو دخلت واحدة منكم أو طلقت
بكل تزول الدخول أضيف إلى جماعة
فإزداد عوما كذا في الغاية وهي غريبة
وجعل في البحر أحد قولين (وفيها) كلام
(تدخل) أي تطل (البين) بطلان التعليق
(إذا وجد الشرط مرة لا في كلها فانه يفعل
بعد الثلاث) لاقتضاها عموم الأفعال

للافعال ضروري ولو لم يفسد الا في كل وكلما كان أولى لان البين وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره
من الاسماء (قوله كاتقضاء كل عموم الاسماء) فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة تزوجها
فان تزوجها لما لا تطلق لاقتضاءها عموم الاسماء لا عموم الافعال ولو نوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء
لان نيته تقتضيها العام خلاف الظاهر وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب
هنا أخذ بقول الخصاص اذا كان الخالف مظلوما فلا بأس به ولو الجب (قوله فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر)
أي ان تزوجت بعد وقوع ثلاث عليها من الاول لان المحلوف عليه طلاق هذا الملك وهي متناهية فان كان
بعد الوقوع مرة أو مرتين وقع ما بقي اهـ اي (قوله الا اذا دخلت بكما على التزوج) فلا تفعل البين بعد الثلاث
(قوله لا دخولها على سبب الملك) أي الحكمي وهو المتزوج (قوله ومن لطيف مسائلها) أي كمالها والاضافة من
اضافة ما كان صفة (قوله لموطونه) قد به لان هذا الحكم المذكور ولا يأتي في غيرها لانها بايقاع الطلاق
بين لا الى عدة فلا يقع بعده شيء (قوله لتكرار الوقوع) أشار به الى الفرق وهو ان الشرط في الثانية اقتضى تكرار
لجزاء بتكرار الوقوع فيكون غير ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فتقتصر عليها وفي الاولى اقتضى تكرره بتكرار
تطبيقه ولا يقال طلقها اذا طلقت بوجود الشرط فيقع طلاقان احدهما ما يحكمه الايقاع والاخرى بحكم
التعليق وبما ينظر في ذلك كمالا لو قال كمالا دخلت الدار فامرأتى طالق وله ثلاث نسوة فدخل ثلاث مرات
ولم يمين واحدة معينة تقع بكل دخلة طلاقا ان شاء فترتها عليهن وان شاء جها على واحدة ولو قال كمالا قعدت
عندك فامرأتى طالق تقع عندك ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على الفعود بخلاف الانشاء وفي حكمه
كل ما يستدام ولو قال كمالا ضربت بك فانت طالق فضر بها يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكنف واحد لا تطلق
الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة (قوله وزوال الملك) أي بعد البين (قوله من نكاح أربعين) أشار به الى أن
المراد من الملك ما يمين الحكمي (قوله لا يطل الأربعين) أي بتعليق وهو مقيد بما اذا زال الحكمي بما دون الثلاث
أما زواله بالثلاث فبطلان التعليق كالتفعل لو قال وزوال الملك بغير تردد وثلاث لا يطلها الحكمي ان أولى وحيد
بزوال الملك لان زوال امكان البر المصحح للتعليق بطل له فلو قال ان لم أدفع اليك الذي اشار الذي على الى شهر وكذا
فابرأته قبل الشهر بطل الأربعين اهـ من البصر (قوله فلو أبانها) أي بما دون الثلاث (قوله وتصل الأربعين الخ) لا تكرار
بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تفصل الأربعين اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الاغسال مرة في غير كل
وهنا مجرد الاغسال اهـ حلي ولانه هنا بين اغسالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق (فروع) قال امرأته
طالق ان كان لك على ألف درهم وبرهن المدي وقضى عليه حنت الخالف عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد
ولو برهن على اقرار المدي عليه بألف لا يحنث كافي واقعات الناطقي ولو ادعى رجل على آخر دين خالف المدي
عليه بالطلاق ماله شيء فاقام المدي البينة وقضى له بطلاقه قال كان له على دين وأوفيته لم تطلق امرأته وان
قال لم يكن له شيء فطلعت امرأته سكران قال لا آخر ان لم أكن عبد لك فامرأتى طالق ثلاثا لا يحنث ان كان
متواضعا حال ان وضعت يده على الفزل فكذا فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث ان دفعت لاختبك شيئا
ودفع اليها رزاقا دفعه اليه لا يحنث خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيء نفسه فيها لا يحنث وهذه
المسائل اعتبر فيها المعنى لا ظاهرا للفظ كذا في البصر (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أم لا كما يدل
عليه اللاحق اهـ حلي (قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) ليس مراده أن يوجد جميع الشرط في الملك بل أن
يوجد مقامه فيه حتى لو قال ان حنت حنثين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت
ومراده بالملك ما يمين الحكمي حكما كما اذا وجد في العدة واعلم أنه يضرب في المعلق أن يكون أهلا عند التعليق
لا وجود الشرط حتى لو علق عاقلا ووجد الشرط مجنوناً وقع لا محالة (قوله خلية الخ) تفريع على قوله
والالا (قوله أي مبنية) أي تحققة (قوله ليم العدى) فهو ان لم تدخل الدار اليوم فانت طالق وان لم أجاءك
في حبيبتك فكذا فالتفعل له في أنها دخلت وجمع وان كان الظاهر يشهد لها وتصدق الشايع بهذا الاتهام دفع
ما يدعى المصنف في تمييز الوجود وفي الجوى لو أسقط الوجود لكان أولى له ليعلم ما اذا اختلف في أصل
الشرط فأخذه هو المهود (قوله فالتفعل له) مقيد بما ذالم يعلم الامن جهتها أما اذا كان كذلك فالتفعل لها
كالبين (قوله لا نكاحه الطلاق) أي والقول قول المكرم عينة للسديد المشهور مخ (قوله ومفاده) بضم الميم

كاتقضاء كل عموم الاسماء (فلا يقع ان نكحها
بعد زوج آخر الا اذا دخلت) كمالا (على
التزوج فتوقلما تزوجتك فانت كذا)
لا دخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن
لطيف مسائلها لو قال لو طوته كمالا طلقك
فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثلاثا ولو قال
وقع عليك طلاق يقع ثلاثا لتكرار الوقوع
لكنه لا يزيد على الثلاث (وزوال الملك)
من نكاح أربعين (لا يطل الأربعين) فلو أبانها
أو باعه ثم نكحها أو اشتراه فوجد الشرط
بثلاث وعشرون لم يطلها (بعد وجود الشرط
وتفعل) الأربعين (بعد وجود الشرط)
مطلقا) لكن ان وجد في الملك طلقت وعشرون
والالا فخلت من علق الثلاث بدخول الدار
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها
فتفعل أربعين فتنكحها (فان اختلفا في وجود
الشرط) أي مبنية ليم العدى (فالتفعل له مع البين)
لا نكاحه الطلاق ومفاده أنه لو علم
طلاقها بعد وصول نفقتها أو ما فادى
الوصول وأنكرت أن القوله له وبه جزم
في التنبية

أي مفاد التحليل أو المصنف (قوله أن القول لها) كأنه لما في عدم وصول المدل لأنه لا يقبل قوله في كل موضع
يأتي بعده حق وهي تنكره بغير (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن) بغير الاختلاف في عدم إيمان النفقة المطلق
عليه طلاقها في الدر المتفق قال لها إن لم تصل النفقة إليك إلى ثلاثة أيام فأمر بك يدك لخاصة النفقة في اليوم
الثالث فتواتر المرأة فلم يصدها حتى مضى اليوم الثالث فأمرها به لوجود الشرط اهـ (قوله وجرم شيئا)
يعني صاحب البهر (قوله لأنها الموضوعة لنقل المذهب) فهي مقدمة على الخلاصة والبرازية لأنها من الفتاوى
(قوله الاذا برهنت) على دعواها بحجة لا تقهها في الاختلاف في الولاية ثبت بقول امرأة قهستاني (قوله وان كان
نصيا) لأنها على النفي صودة وعلى إثبات الطلاق حجة والعبرة للمصنف (قوله كان لم يجرى صهر في الخ)
السهر بالكسر القرابة وحرمة المختونة والاختان أصهار وزوج بنت الرجل وزوج أخته اهـ والمراد بالصهر أم
زوجته أو اختها (قوله فتمدحها لم يقبضه) عبارة المصنف في شرحه كالبرهان أنه حلف كذا ولم يجرى صهره
في هذه الآية قبلت ومالقت امرأته اهـ (قوله لأنه بملك الانشاء) فلا يهتم (قوله والالا) أي وان كانت ظاهرة
لا يصدق لأنه لا يرد بابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله وان اختلفا
في وجود الشرط فالقول له مع البين اهـ حلبي (قوله والاثنية) هي قوله ان حلفت الخ كما بينه الشارح فيها اهـ حلبي
(قوله ليست على الإطلاق) فيؤخذ تنقيح السابقة من قوله والالا فإنه يفيد أنها اذا كانت ظاهرة لا يكون القول
قوله ويؤخذ تنقيح الاثنية من صدر المسئلة لأنها ان كانت حائضا وادعى الجماع فيه يكون القول قوله لا قولها
وانت خبير بان اختلف في هذه المسئلة رقع في الجماع وفي الاثنية في الحيف فكيف يؤخذ التنقيح (قوله وما لا يعلم
الامنا الخ) أما اذا كان يعلم من غير ما توقف الوقوع على تصديقه أو البينة اتفاقا كالدخول والكلام بغير (قوله
صدقت في حق نفسها خاصة) لأنها في حق نفسها أمينة وفي حق ضررتها متعة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا
بعد في أن يقبل قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كاحد الورثة اذا أقربدين على الميت اقتصر على نصيبه
اذ لم يصدق الباؤون والمشتري اذا أقربا بايع استحق لأربعين باليمن على البايع كذا في فتح القدير (قوله انحصارنا)
وجهه أن هذا الامر لا يعرف الا من قبها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كالبائع في الحرام اذ
الاجتناب عنه واجب عليه حاشا عاصيا طر يقه وهو الاخبار فتعنت فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة
الواجب والقباس أن لا يقبل قولها لأنها تدعي وقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولأنه تدعي الاجبة
كسائر الشروط اهـ حلبي (قوله بلابمين نهر مجتا) وأصله لا تخبر في البهر ونقل الجوى عن ومن المقدسي أن عليها
البين بالاجماع اذ ايسر هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه البين أبو السعود (قوله
ومراة كالجافة) فاذا علق على حيفها فقاتل حفت تصدق كالجافة (قوله واحدة كبحض في الاصح) لأن
الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض ولذا اذا حال احتلت في حال اشكال أمره يصدق فيها وفيها عليه لأنه أخبر
بغير يحتمل الصدق والكذب فيصدق كالجافة وفي رواية هشام تصدق المرأة ولا يصدق الغلام لأن الغلام ينظر
إليه كيف يخرج المني ولا يستطيع ذلك في الحيف لأنها تدخل الدم في الفرج فلا يعلم منها أو من غيرها (قوله أو
ان كنت تخمين عذاب الله) أو تخميني أو تخمين القراني أو الطلاق أو تنكره من الجنة أو تنقضني فأجبت بماوافق
الشرط وهل تنكر المرأة بقولها أنا أحب عذاب جهنم أو أكره الجنة قال صاحب البهر ظاهر كلامهم هنا عدمه
ويجوز بعض ما يخبره فيا لو قال ان سررت فأنت طالق فضرها فقاتل سررت انها تطلق وقيد بحبها لانه لو عطفه
بحبة غيرها فظاهر المحيط أنه لا يقمن تصديق الزوج (قوله فان انقطع لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشرط قيام
الشرط ولو كانت لا يحض مثلها وادعت الحيف كاثنية وصغيرة ينبغي أن يقبل قول الاثنية لا الصغيرة خبر
(قوله أو علم وجود الحيف) بأن شوهد نزوله ومثله المحبة كان أخير بوجودها معصوم (قوله طلقا جميعا) أما
في مسئلة التصديق فليثبت الشرط حتى لا يخفى تصديقه وأما في الشائبة فلتحقق الشرط (قوله وفي ان
حفت الخ) مثل ان مع وفي كقوله هي طالق في حيفها أو معها (قوله فان استقر ثلاثا) ولو حكا كذا في الدر
المتفق (قوله من حين رأت) الدم فيجب على المتفق أن يمينه فيقول طلقت حين رأت الدم بغير وفي النهر ولا تحسب
هذه الحصة من العدة لأن الشرط حيث كان رؤية الدم لم أن يكون الواقع بعد بعضها ولا اعتداد ببعض
طلقت فيه (قوله وكان بدعي) لو قومه في الحيف (قوله ولو غير مدخولة) فترجع على قوله من حين رأت أو ما قبله

لكن صح في الخلاصة والبرازية أن القول
لها أو اقتر في البهر والنهر وهو يقتضي
قوله من المتن لكن قال المصنف وجرم شيئا
في تنواه بما تفعله المتن والشرع لانها
الموضوعة لنقل المذهب كما لا يخفى (الا اذا
برهنت) فان البينة تقبل على الشرط
وان كان نصيا كان لم يجرى صهر في الخ
فأمر في كذا فتشدد أنها لم تجده قبلت
وطلقت منع وفي التبيين ان لم أجمعك
في حيفك فأنت طالق لانه يملك الانشاء ولا
ان حائضا فالقول له لانه يملك السابقة والاثنية
لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والاثنية
ليست على الإطلاق في حق نفسه خاصة
(الامنا خاصة) في حق نفسه خاصة
استصحبنا بلابمين نهر مجتا (قوله ان حفت
واحدة كبحض في الاصح) كقوله ان حفت
فأنت طالق وظللة أو ان كنت تخمين
عذاب الله فأنت كذا أو بعده من قولها
حفت والحيف قائم فان انقطع لم يقبل
قولها زليخى وحداوى (أو أحسن) طالقت
هي فقط ان كذب الزوج فان صدقها أو علم
وجود الحيف منها طلقا جميعا (قوله لا احتمال
وفي ان حفت لا يقع برؤية الدم) لاحتمال
الاستحاضة (فان استقر ثلاثا) رقع من حين
رأت (قوله وكان بدعي) ولو غير مدخولة
قد رجعت بان

بغير المدخولة لوجوب العدة على المدخول بها ولو - كما كالتحليل بها (قوله في ثلاثة أيام) أى التى رأت فيها الدم
لا مطلق ثلاثة والاولى كما قاله الحلبي - أن يقول في الثلاثة أيام (قوله فلو ماتت) أى غير المدخول بها وقد تزوجت
بآخر (قوله فارتد الزوج الاول) لانه لا يدري ان كان ذلك حيضا أم لا بجر من الثانية (قوله وتصدق في - عنها)
أى اذا أكر الزوج استقرار الدم هذه المدة وادعته فالقول لها لان الزوج أقرب وجود الشرط ظاهرا لان رؤية
الدم في وقته يكون حيضا ولهذا أتوا بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرنى من أن يكون حيضا
فلا يصدق وقوله دون ضرر - تنها محل ما اذا لم يصدقها كما سبق (قوله أو نصفها) فلو قال ان حضت نصفها فأنت كذا
واذا حضت نصفها الاسترخاء كذا لم يقع شيء ما لم تحض فاذا طهرت وقع طلقان نهر (قوله لعدم تجزئها) أى
وذكر بعض ما لا يجزئ كذا كراه (قوله حتى تطهر) أى يحكم بطهرها المتأبى لقطعها لعشرة أيام أو بالاغتسال
أو بما يقوم مقامه من صيرورة الصلاة دينيا في ذمتها فيما اذا انقطع لمادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء
الزرة الواحدة وأما بالكسر الاسم والجمع الحيض صحاح (قوله اسم للكمال) يعنى ولا يكمل الحيض الا بالطهر منه
(قوله ما لم تر) في نسخة بالنبات الالف المرسومة يا واثباتها مع الجازم لغة وما ظرفية مصدرية يعنى انما يقبل قولها
انها حاضت مدة عدم رؤية حيضة أخرى وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا أخبرت
بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أو انه فصارت متممة كذا
في الجبر عن الكافي (قوله وفي ان صحت الخ) لم يذكر الصلاة وفيها تفصيل أيضا فان قال ان صليت صلاة يحنث
بشفع وان أطلق يحنث بما يصدق عليه اسمها وهو ركعة بسجدة (قوله فانه يصدق بساعة) الظاهر أنها الغوبة
(قوله فولدتها) أى واحدا بعد واحد نهر بدليل قوله ولم يدرك قول (قوله وثنتان تنزها) أى تباعد عن مكان
الحرمة والمراد بمكان الحرمة مظانها كما ذكره الكمال ومن فسر بالديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ
ولو قال واخرى تنزها كان أولى لايها العبارة أن الثنتين غير الواحدة وان سلم عدم الإيهام فالتنزه انما هو
بواحدة والاخرى قضاء أبو السعود على الجوى (قوله لاحتمال تقدم الجارية) ولا يقع بالغلام شئ لان الطلاق
المقارن لانقضاء العدة لا يقع به شئ أى ويحتمل تقدم الغلام فتقع واحدة وبوضع الجارية تنتفى العدة ولا يقع به
شئ لما قلنا نهر (قوله فلا كلام) أى فيقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شئ (قوله وان اختلفا) فاذت تقدم
الجارية وادعى تقدم الغلام (قوله لانه منكرا) أى لزوم الطلقة الثانية (قوله وان تحقق ولادتهما) لم يذكره
المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت خنتى وقعت واحدة ووقفت الاخرى حتى يتبين حاله فدينية عن الجبر
ان اخر (قوله وان ولدت غلاما وجاريتين وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها) لان الغلام ان كان أولا أو وسطا تطلق ثلاثا
واحدة به وثنتين بالجارية الاولى وان كان آخر اوقع ثنتان بالجارية الاولى ولم يقع بالثانية شئ ولا بالغلام من نهر
(قوله فواحدة قضاء وثلاث تنزها) لانه ان كان الغلام أولا وقعت بالاول واحدة لا بالثاني لان الحمل العيين
بالاثر ولا يقع بولادة الجارية شئ لانه حال انقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا يقع ثلاث واحدة بأول
الغلامين وثنتان بولادة الجارية فتزد بين واحدة وثلاث فيلزمه الاقل قضاء والاكثر تنزها من (قوله وهذا الخ)
أى الحكم في مسئلة الولادة يخالف الحكم في مسئلة الحمل (قوله لان الحمل اسم) أى اسم جنس مضاف فيم كراه
فالم يكن الخ (قوله وكذا لو قال ان كان مافى بطنك الخ) نظيره قوله ان كان مافى هذا العدل حنطة فهى طالق أو
دقيقا فهى طالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق بجر (قوله والمثله بجاهها) أى ولدت غلاما وجارية (قوله لعدم
اللفظ العام) ولصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا فى البطن (قوله علق طلقها بجبلها)
المستحب به بعد هذا العيين أن لا يطاقها حتى يستبرأ لانها اذا استبرأت ثم حبلت تبين حدوث الحمل المعلق عليه ولم
يكن الاستبراء واجبا لان الاصل حل الوطء وحدث الحمل أمر موهوم (قوله حتى تلد لاكثر من سنتين) ان قلت
المعلق عليه الحمل فتقضاء وقوع الطلاق بظهور الحمل لا سيما اذا استبرأها قبله أوجب بأنه انما وقف وقوع الطلاق
على ولادتها بعد سنتين لاجل التيقن بحدوث الحمل بعد التعليق أما اذا وقفها بجر ظهور الحمل فيحتمل
أن الحمل سابق على التعليق والمعلق عليه حبل حادث والاستبراء لا يدل على حدوث الحمل بعده لاحتمال
أن المرنى استباحة وان مافى بطنها نافع فالحق في حدوث الحمل بعد اليمين ولادتها بعد سنتين ثم اذا ولدت
وقع مستندا الى ظهور الحمل بخلاف ما اذا ولدت على رأسها أو قبلها فيحتمل أن هذا الحمل حدث قبل

في ثلاثة أيام صح فلو ماتت فيها فأرثها الزوج
الاول دون الثاني وتصدق في - عنها دون
ضررتها (و) فى (ان حضت حيضة)
أو نصفها أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها
(لا يقع حتى تطهر منها) لان الحيضة اسم
للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر - يضة
أخرى جوهرية (وفي ان صحت يوما فأنت
طالق تعلق حين غربت) الشمس (من يوم
صومها بخلاف ان صحت) فانه يصدق
بساعة (قال لها ان ولدت غلاما فأنت طالق
واحدة وان ولدت جارية فأنت طالق ثنتين
فولدتها ولم يدرك الاول تلزمه طلقة واحدة
قضاء وثنتان تنزها) أى احتياطا لاحتمال
تقدم الجارية (ومضت العدة) بالثاني فلذا
لم يقع به شئ لان الطلاق المقارن لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان
اختلفا فالقول للزوج لانه منكرا وان تحقق
ولادتهما معا وقع الثلاث وتعد بالاقراء
(وان ولدت غلاما وجاريتين) ولا يدري الاول
(وقع) ان كان قضاء وثلاث تنزها وان ولدت
غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها
(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان حملك
غلاما فأنت طالق واحدة وان كان جارية
فثنتان فولدت غلاما وجارية لم تطل - فى)
لان الحمل اسم للكل فالم يكن الكل غلاما
أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان
مافى بطنك غلاما) والمثله بجاهها
(بخلاف ان كان فى بطنك) والمثله بجاهها
(فانه يقع الثلاث) لعدم اللفظ العام
فروع علق طلقها بجبلها لم تطلق حتى تلد
لاكثر من سنتين من وقت اليمين

التعليق ولو لمصلحة لطيفة بأن عاق الطلاق أثر الجماع الذي علق منه ثم الظاهر أنه لا يحرم عليه الوطء في هذه
 المدة من أجل هذا التردد ونظيره إذا قال أطول كما عرط الطالق فيجوز له وطؤها حتى يظهره والحال موت أحدهما
 فليست أم (قوله فولدت ولدا ميتا) الولادة لا تثبت بقولها اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة
 عندهما اه أبو السعود وعم الولد السقط المستبين الخلق كما في الهندية (قوله تنقضي به المدة) هذا سبق قلم لأن
 المدة إنما تجب بعد الحزيرة والحزيرة إنما تثبت بعد الولادة فكيف تنقضي المدة بها قاله الحلبي (قوله ولو الثلاث)
 زادوا فيه أن الثلاث في كلام المصنف ليس قيد (قوله حقيقة) احتريزه عما إذا كان الشرط الثاني عين الأولى
 كقوله إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار وهما واحد فالقياس عدم الحنث حتى تدخل في الحنثين فيها
 وفي الاستحسان يحتمل بدخول واحد ويجعل الباقي تنكرا أو إعادة (قوله بتكرار الشرط) وذلك بأن عطف شرطا
 على آخر وأخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأن طالق فإنه لا يقع حتى يقدم ماله عطف شرطا
 على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيتعاقبهما فصارا شرطا واحدا فلا يتبع الأول بوجوده ما كان نوى الوقوع
 بأحدهما صححت نيته بتدريج الجزاء على أحدهما وفيه تغليب ولو قال إن كنت إن لمست وكترسوف الشرط بغير
 عطف فأن طالق لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها إن كنت فلانا فهي
 طالق بتقدم المؤخر فيصير التقدير أن كنت فلانا فكل امرأة أتزوجها طالق قال في الصرا والحاصل أنه إذا كرر
 أداة الشرط بلا عطف فإن الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو أخره عنه ما أو وسطه لكن
 إن قدمه أو أخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو المندرج به أو لا على التقديم والتأخير وإن وسطه فلا يمتنع
 الملك عندهما وإن كان بالعطف فإنه موقوف على أحدهما إن قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا أخره فإنه موقوف
 عليهما وإن لم يكثر أداة الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو أخره عنه ما اه (قوله أولا) أي
 لم يتكرر الشرط بأن يكون فعلا منعقبا بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو إن دخلت هذه الدار وهما أو إن كنت
 زيدا وعمرافك إذا فأنهما شرط واحد لأن نوى الوقوع بأحدهما بشرط للوقوع قيام الملك عند آخرهما
 وكذا إذا كان فعلا قائما بشئين من حيث هو قائم بهما نحو إن جاء زيد وعمر وكذا إن كان الشرط بجمعتهم ما أفاده صاحب
 البحر (قوله يقع المعلق) من نحو طلاق وعناق (قوله حالة الحنث) أي وحالة التعاقب فالمراد أنه لا يشترط لاولهما
 (قوله والمثلة رباعية) لأنهما أمانا يوجد في الملك أو خارجة أو لا قول فقط في الملك والعكس فإن كان الثاني
 في الملك وقع الطلاق سواء كان الأول في الملك أولا وإن كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الأول في الملك
 أم لا اه حلبي (قوله علق الثلاث) مثلا (قوله بالوطء) هو الجماع لا الوطء بما تقدم والجماع عبارة عن الواو بين
 والمساعدة في أي شئ كان فإن مجدا كثيرا ما يقول في كتاب الحج ألسن جامعته ناعلي كذا أي وافيقونا وحكم القصاد
 الطحاوي أنه كان على على ابنته مسائل يقول في أملائه ألسن جامعته ناعلي كذا أو ألسن جامعته ناعلي وقيل
 قيسمت ابنته يومان ذلك فوقع بصره عليها فقال ما شئت فقل قيسمت مرة أخرى فأحسن الطحاوي أنها ذهبت لشهود
 الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال أو يفهم من هذا فاحترق غضبا وقطع الاملاء ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم
 لا يرد حياة بعد هذا فمات بعد نحو خمسة أيام اه بحر قال صاحب النهر وكان ذلك في آخر عمره وذلك أنه جاور
 النخاسين أو اتبعهم بناء على الاختلاف في ولادته فقبل سنة تسع وعشرين وقبل تسع وثلاثين ومائتين
 ولم يختلفوا في أن موته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة قال العلامة قاسم في طبقاته أحمد بن محمد بن سلام بن ملحقة بن
 عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن حباب الأزدي الحنظلي المصري الطحاوي أبو جعفر كان ثقة نبلا فقهيا اماما
 جليلا صاحب المزي وتفق به ثم تركه وصار حنفي المذهب تفقه على أبي جعفر أحمد بن عمران بن موسى بن عيسى
 وخرج إلى الشام فلقى بها أبا حازم عبد الحميد بن جعفر فتفق عليه وسع منه وله كتاب أحكام القرآن يزيد على
 عشرين جزأ وكتاب معاني الآثار وبيان مشكل الآثار واختصر في الفقه وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع
 الصغير وله كتاب الشروط الكبير والشروط الصغير والشروط الاوسط وله المحاضر والسجلات والوصايا
 والفرائض وكتاب نقض المدلسين على الكرايسي وله كتاب تاريخ كبير ومناقب أبي حنيفة وله في تفسير القرآن
 ألف ورقة وله النوادر الفقهية عشرة أجزاء والنوادر والحكايات تنيف على عشرين جزءا وحكم أراضى مكة
 وقصة النقي والغنائم وكتاب الرد على عيسى بن إبان وكتاب الرد على أبي عبيدة وكتاب اختلاف الروايات صلى

قال إن ولدت ولدا فأنت طالق أو امرأة فولدت
 ولدا متاعا طلق وتعتق قال لا تم ولدها إن
 ولدت فأنت حرة تنقضي به المدة جوهرية
 (علق) العناق أو الطلاق ولو (اللاث
 بشئين) حقيقة بتكرار الشرط (يتبع) المعلق
 جاء زيد وبجاءت كذا (قوله الثاني في الملك والاولا)
 (ان وجد) الشرط (الثاني في الملك والاولا)
 لا يشترط الملك حالة الحنث والمثلة رباعية
 (علق الثلاث أو العتق) لا منه (بالوطء)
 بحث بالتقاء الحنثين

مذهب الكوفيين وكتاب اختلاف الفقهاء والعقيدة المشهورة اه باختصار ولولوى الدوس بالقدم لم يصدق
 في صرحه عن الجامع لكن يثبت به ايضا ولولا ان وطئت من غير ذكر امرأة كان على الدوس بالقدم باتفاق
 اصحابنا كذا في النهر (قوله ولم يجب عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث وأن الواجب عليه
 التزعم لعمال والعقر بالضم مهر المرأة فأداه صاحب البحر (قوله باللبث) في القاء وس اللبث بفتح اللام وسكون
 الباء المكشمة لبث كجمع وهو نادر لأن المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتحرير ان اذ لم يتعد اه بحر (قوله ولذا)
 أى لتكون اللبث ليس بوطه (قوله لم يصير به مراجعا) هذا مذهب محمد وقال أبو يوسف يصير به مراجعا لوجود
 المساس بشهوة وجرم المصنف بقول محمد دليل على أنه المختار لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة
 وينبغي ترجيح قول أبي يوسف لظهور دليله بحر (قوله بأن حرّك نفسه) أى من غير اخراج وإيلاج وهو تصوير
 لقوله أو كما اه حلي (قوله فيصير به مراجعا) يعنى بالمركبة الثانية أى في مسألة الطلاق الرجعى اه حلي (قوله
 ويجب العقر) أى فيما ادعى الثلاث أو عتي الأئمة (قوله لاتحاد المجلس) أشار به الى دفع ايراد صاحب المعراج
 حيث قال ولة قل أن يقول اذا اخرج ثم اوج في العتي يأنى أن يجب الحدة لانه وطه لافى ملك ولا فى شبهته
 بخلاف الطلاق لوجود شبهته وهى العدة وجوابه أن هذا ليس بأبداً فعل من كل وجه لاتحاد المجلس
 والمقصود اه فان قلت انه لو زنى بامرأة فترجها فى تلك الحالة فانه ان لم ينزع من ساعته وجب مهران مهر
 بالوطه السابق على العقد لأن الحدة سقطت فوجب المهر ومهر باللبث لأن دوامه على ذلك فوق الخلوة بها فقد
 جعل لاخر الفعل الواحد حكماً على حدة وهذا عندهم جميعاً وتخصيص محمد في بعض الكتب بالرواية عنه لا يدل
 على خلاف بل لانها لو ثبت عنه دون غيره كذا في البحر وحديثه فلا يصح جواب الحلي بأن ما فى هذه المسئلة
 رواية عن محمد وما سبق قوله فلا تنافى (قوله ولم يوجد) لأن التزوج عليها أن يدخل عليها من يشاء في الفرائض
 ولم يوجد (قوله وقيد في النهر) أى قيد الطلاق اذا تكهها في عدة الرجعى (قوله بما اذا أراد رجعتها) لانه لا يجب
 عليه القسم الا بهذه الارادة كذا في الدر المنثور (قوله كما مر) أى في باب القسم فاه الحلي (قوله أنت طالق
 ان شاء الله تعالى) أشار بذلك الى أن صحته انما تكون في صيغ الاخبار وان كانت لئنشاء شرعاً ومثل الطلاق
 البسع والاعتكاف والعتي والنذر بالصوم فخرج الامر واليهى فلو قال أعتة واعبدى من بعد موتى ان شاء الله
 تعالى لا يصح الاستئنا وكذا يصح عبدى ان شاء الله تعالى له بيعه وخرج ما لم يخص باللسان كنية فلو قال نويت
 في يوم ان شاء الله تعالى صح صومه بحر (قوله الاتنفس) أى وان كان له منه بد كما في البحر ولا لم يقل الاضيق
 في قوله أو عطاس بضم العين (قوله أو نقتل لسان) ولو طالق في ترديد الكلام بحر (قوله لا أكيد) فهو أنت
 فضاقت ان شاء الله اذ قصد التاكيد فانه تقدم في القروع قبيل الكليات أنه لو كرر الفاظ الطلاق وقع الكل
 اضيق التاكيد دين اه وكذا أنت حر حر ان شاء الله تعالى ومثل التاكيد عطف التفسير نحو أنت حر
 لا يمين ان شاء الله تعالى اه حلي عن البحر (قوله أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة أو ثلاثا ان شاء الله تعالى
 أو طالق باثنا ان شاء الله تعالى (قوله أو نداء) نحو أنت طالق يا زيب ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله كأنت طالق
 يا زانية أو يا طالق ان شاء الله تعالى) مثالا لنقص الحد والطلاق على سبيل التثنية المرتب وهما مثالا للنداء أيضا
 والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حكم كمثل الشارح فالاستئنا على الكل
 اه حلي مخلصا (قوله وقع) الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعى لكونه مدلول
 له بغيره شرعا (قوله يقع بنية البائن) فيسأل عن نيته قال في البحر والله واهب أنه ان عني الرجعى يقع لعدم جهة
 الاستئنا لافاصل وان عني البائن لم يقع لصحة الاستئنا ر قوله وقواه في النهر) حيث قال راداعلى صاحب البحر
 والصواب ما في القضية وذلك أن معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبمذا لا يكون الرجعى لغوا وان نواه بخلاف
 طالق انوى البائن فانه يقع للفصل لغوا بقوله رجعا قال الحلي أقول الحق ما في البحر لانه انوى الرجعى بجملة
 أنت طالق تنقيد فكان قوله رجعا أو بائن الذي هو بمعنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك
 الجملة لا تنفذه فلم يكن قوله رجعا أو بائن لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعا لغوا ان كان يكسبه
 أن يقول أنت طالق باثنا قلت هو تركيب صحيح لغة وشرعا كقوله أحدى امرأتى طالق وحيداً كان مقصوده

(ولم يجب) عليه (العقر) في الماتين
 (باللبث) بعد الإيلاج لأن اللبث ليس بوطه
 (و) لذا (لم يصير به مراجعا) في الطلاق
 (الرجعى) الا اذا أخرج ثم أوجع نيايا
 حقيقة أو كما بان حرّك نفسه فيصير
 مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر
 لا الحد لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة
 (في) قوله للعدمية (ان تكهها) أى فلا تله
 (عليك) ففى طالق اذا تكه (فلا تله) عليه
 (في عدة البائن) لأن الشرط مشاركتها
 في القسم ولم يوجد (ولو) تكه (في عدة
 الرجعى) (أ) ولم يقل عليك (طالقت) الجديدة
 ذكره مسكين وقيد في النهر رجعا بما اذا أراد
 رجعتها الا فلا قسم لها كما مر (قال اه أنت
 رجعت ان شاء الله تعالى متصلا) الاتنفس
 أو عطاس أو نقتل لسان
 أو ما شئت أو فاصل مفيد لتاكيد أو تكميل
 أو حد أو طلاق أو نداء كأنت طالق يا زانية
 أو يا طالق ان شاء الله تعالى صح الاستئنا
 أو يا طالق يا زانية بخلاف الفاضل للغوا كانه
 طالق رجعا أو بائن شاء الله وقس وبه لا يقع
 رجعا أو بائن بنية البائن لا الرجعى
 قضية وقواه في النهر

بالطلاق واستثنى بالكتابة أو عكس (قوله نهى مائة وثلاثون)

أن تضاف إلى الله تعالى أو إلى العبد دعو - لي كل فاحيان أو الباء له

والاستثناء أو يكتهما أو يلفظ بالاول ويكتب الثاني أو بالعكس

بعد الكتابة المشار اليه بقول العمادية السابق أو أزال الاستثناء بعد الكتابة

وَسْتَنْ لَانِ اِذَا تَسَّهَ اَمَانِي صُورَةَ كَلَامِهِمْ مَعًا اَوْ كَانِيهِ فَقَطَا فِي كُلِّ صُورَةِ مَقَانُونِ وَاِنْ

وتأخره واتساعه بالفناء وعدمه حال التقدم تزداد الصور (قوله أنت طالق ثلاثا الخ

وهو في الاصل ان كان وضعه في قاعه في ما تقدم من التعلية بالمنسنة والوضع

أَوَاحِدٌ أَخُوهُمَا أَنْ مَا يَدْرِي لَهُ دَرَهُكَ الْمَدْرُوعُ وَرَعَاكَ إِلَى الْفُتُورِ أَنْ فِي

أَوَّاحِدِي السَّوَاغِهَا أَنْ مَابِلَدَ عَامٍ يَرْجِعُ بَدَمِ أَحَدٍ رَجُلٍ وَلِجَنَابِي أَيْ أَهْلِهِمْ أَيْ
أَيُّهَا النَّاسُ أَيْدُوا عَشْرَةَ الْإِثْلَاقَةِ مِنْهُ أَيْ ثَمَنَاتِ الْخِلَافَةِ فِي مَضَى الْعَشْرِ قَوْلُهُ لِمَا سَمِعَ

ان فولان زید علی عسرو الاملا فیه اثبات الدلالة فی سطح العسرة ولی لها صریح

فَعَلِمَ إِلَىٰ مَا يَمُوتُ بِهِ وَيُذَكَّرُ بِهِ ۚ لَهُمْ فِيهِ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۚ وَهُوَ يُبَدِّلُ مَا يَشَاءُ فِي آيَاتِهِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذِكْرٌ ۚ

معناها أي عشرة مراد من تناول الآلهة والسبعة معاً أخرج منها آلهة حتى بقيت

الخروج منها لأنه لم يقع الاستناد حقيقة الأعلى سبعة إلى اثنين عشرة لأنه

كأنه وضع له اعدان محردو هو سبعة ومركب وهو عشرة الاثنا عشر (قوله وفي الاثني عشر

استثناء الاكثر وهو قول الكوفيين وهو انصح وظاهر الرواية وعند الثاني انه لا يـ

نہر (قوله لان استثناء الكل باطل) مقید بما اذا لم يكن بعده استثناء آخر يكون ج

هذا فنزع ما لو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الا

لأن الاستثناء اذا تعدد، لا واو كان كل اسقاطا مما يليه ويطل الاستثناء بالكتابة

منه كانت طالق ثلاثا الأربعة أو بزيادة أثناء بعض الطلاق كانت طالق الانصافه

الاستثناء وإبطال البعض كالوفاة أنت طالق ثنتين وثنتين الاثلاثا بحم (قوله إن كما

المصنف وكثر له نساخ طوائف الانساني وعبيدي احرار الاعميدى اه حلي (قوله)

ثلاثا الواحدة وواحدة وأنت طالق الاثنتين وواحدة ونحو أنت طالق

رابعه و آنتم احرار الاسلام و غنا و راشد اوليس له رابع اه حلي (قره كنسانى

لاستثناء لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحة الاستثناء. إن عم وضعا ٥١ على أن

لوضع لا الواقع في نفس الامر اذ لو كان الاستثناء يتبع الواقع لما صح قوله في أدب

لا مزيد على الثلاث شرعا وهو صحيح بخلاف (قوله بلاوا) فان كان بالواو كان الـ

أنت طالع، عشم الأخ، والآن ثلاثاً، والواحدة تقع واحدة على (قوله كان كل) أ

اسقاطا على ما يليه أي مما قبله فالسبعة في المثال تخرج من الثمانية ستة واحد فض

فخرج من العشر فقالوا ائتنا ولو قال بخير الحافى من كان من الذين يقولون ان

فخرج من الديرة فاما واقع النمل واما ما يخرج الباق من من الذي فيه كحل
 فلو اخذت العشر في العدد الاول الخ من اربعة بالتسعة والواحد فان شئت اخذت

وَوَلَّاهُ الْقَرْيَةَ الْغَدَّادَةَ وَالْأَخَاصِصَ وَالْأَسْعَةَ وَأَوَّلَ أَهْلِهَا سِتًّا أَلْفًا مِائَةً

باليسار والسبعة باليمين واليسار واليسار واليسار الى ان ياحد او احد باليمين و
اليمين واليسار الى ان ياحد او احد باليمين واليسار واليسار الى ان ياحد او احد باليمين

باليمن والاثني بايسار والاثلاثه باليمن والاربعه باليسار الى ان تاخذ التسعه بال

وعشرون وفي الباب - اربع وعشرون قد قطعا على الج - بين فالباقى هو المطلوب قال الحلبي

أسقطناهما من الخمسة بنى ثلاثة أسقطناهما من الستة بقيت ثلاثة أسقطناهما من

من الثمانية بنى أربعة أسقطناها من التسعة بنى خمسة أسقطناها من العشرة بنى

المقرب (قوله اخراج بعض التلويقة لغو) قال في النهرولو قال أنت طالق واحدة

اتفاقا وانما اختلفوا في التوجيه فقبل ان استثناء النصف وان صح لكنه يصح كانه

وهي مما لا يتجزأ فينكامل وقبل لانه استثناء الكل لان ذكر ما لا يتجزأ كذا ذكر كله وان

فهي مائة وعشرون وفي حكمة شاه الله
تعالى رجمة (أنت طالق ثلاثا الواحدة
تقع ثلاثا وفي الاستسقاء يقع واحدة
وفي الثلاثا يقع ثلاثا) لأن استثناء
الكل باطل إن كان لفظ الصدر أو مساويه
وإن بغيرهما كذا في طوالت الأهل والأولاد
الأزنيب وعمره وهذه وجبى أحرازها
هؤلاء أو الأساليب وأما في الأعرار (والمتر)
الكل مع كاسيني في الأعرار (والمتر)
في المستنى (كونه كالأعرار من جملته
الكلام لا من جملته الكلام الذي يحكم
بعينه) وهو الثلاث في أنت طالق عشر
الانواع يقع واحدة والآخر في يقع ثمان
والأسبوع يقع ثلاث وفي تعدد الاستثناء
بلا وأد كان كل أسبوعا ثمانية الأسبوع
بأن طالق عشر الانواع (٩) الأسبوع
ويلزم خذ به على عشرة (١٠) الأسبوع (١١)
الأسبوع (١٢) الأسبوع (١٣) الأسبوع (١٤) الأسبوع
الأسبوع (١٥) الأسبوع (١٦) الأسبوع (١٧) الأسبوع
الأسبوع (١٨) الأسبوع (١٩) الأسبوع (٢٠) الأسبوع
الأسبوع (٢١) الأسبوع (٢٢) الأسبوع (٢٣) الأسبوع
الأسبوع (٢٤) الأسبوع (٢٥) الأسبوع (٢٦) الأسبوع
الأسبوع (٢٧) الأسبوع (٢٨) الأسبوع (٢٩) الأسبوع
الأسبوع (٣٠) الأسبوع (٣١) الأسبوع (٣٢) الأسبوع
الأسبوع (٣٣) الأسبوع (٣٤) الأسبوع (٣٥) الأسبوع
الأسبوع (٣٦) الأسبوع (٣٧) الأسبوع (٣٨) الأسبوع
الأسبوع (٣٩) الأسبوع (٤٠) الأسبوع (٤١) الأسبوع
الأسبوع (٤٢) الأسبوع (٤٣) الأسبوع (٤٤) الأسبوع
الأسبوع (٤٥) الأسبوع (٤٦) الأسبوع (٤٧) الأسبوع
الأسبوع (٤٨) الأسبوع (٤٩) الأسبوع (٥٠) الأسبوع
الأسبوع (٥١) الأسبوع (٥٢) الأسبوع (٥٣) الأسبوع
الأسبوع (٥٤) الأسبوع (٥٥) الأسبوع (٥٦) الأسبوع
الأسبوع (٥٧) الأسبوع (٥٨) الأسبوع (٥٩) الأسبوع
الأسبوع (٦٠) الأسبوع (٦١) الأسبوع (٦٢) الأسبوع
الأسبوع (٦٣) الأسبوع (٦٤) الأسبوع (٦٥) الأسبوع
الأسبوع (٦٦) الأسبوع (٦٧) الأسبوع (٦٨) الأسبوع
الأسبوع (٦٩) الأسبوع (٧٠) الأسبوع (٧١) الأسبوع
الأسبوع (٧٢) الأسبوع (٧٣) الأسبوع (٧٤) الأسبوع
الأسبوع (٧٥) الأسبوع (٧٦) الأسبوع (٧٧) الأسبوع
الأسبوع (٧٨) الأسبوع (٧٩) الأسبوع (٨٠) الأسبوع
الأسبوع (٨١) الأسبوع (٨٢) الأسبوع (٨٣) الأسبوع
الأسبوع (٨٤) الأسبوع (٨٥) الأسبوع (٨٦) الأسبوع
الأسبوع (٨٧) الأسبوع (٨٨) الأسبوع (٨٩) الأسبوع
الأسبوع (٩٠) الأسبوع (٩١) الأسبوع (٩٢) الأسبوع
الأسبوع (٩٣) الأسبوع (٩٤) الأسبوع (٩٥) الأسبوع
الأسبوع (٩٦) الأسبوع (٩٧) الأسبوع (٩٨) الأسبوع
الأسبوع (٩٩) الأسبوع (١٠٠) الأسبوع (١٠١) الأسبوع
الأسبوع (١٠٢) الأسبوع (١٠٣) الأسبوع (١٠٤) الأسبوع
الأسبوع (١٠٥) الأسبوع (١٠٦) الأسبوع (١٠٧) الأسبوع
الأسبوع (١٠٨) الأسبوع (١٠٩) الأسبوع (١١٠) الأسبوع
الأسبوع (١١١) الأسبوع (١١٢) الأسبوع (١١٣) الأسبوع
الأسبوع (١١٤) الأسبوع (١١٥) الأسبوع (١١٦) الأسبوع
الأسبوع (١١٧) الأسبوع (١١٨) الأسبوع (١١٩) الأسبوع
الأسبوع (١٢٠) الأسبوع (١٢١) الأسبوع (١٢٢) الأسبوع
الأسبوع (١٢٣) الأسبوع (١٢٤) الأسبوع (١٢٥) الأسبوع
الأسبوع (١٢٦) الأسبوع (١٢٧) الأسبوع (١٢٨) الأسبوع
الأسبوع (١٢٩) الأسبوع (١٣٠) الأسبوع (١٣١) الأسبوع
الأسبوع (١٣٢) الأسبوع (١٣٣) الأسبوع (١٣٤) الأسبوع
الأسبوع (١٣٥) الأسبوع (١٣٦) الأسبوع (١٣٧) الأسبوع
الأسبوع (١٣٨) الأسبوع (١٣٩) الأسبوع (١٤٠) الأسبوع
الأسبوع (١٤١) الأسبوع (١٤٢) الأسبوع (١٤٣) الأسبوع
الأسبوع (١٤٤) الأسبوع (١٤٥) الأسبوع (١٤٦) الأسبوع
الأسبوع (١٤٧) الأسبوع (١٤٨) الأسبوع (١٤٩) الأسبوع
الأسبوع (١٥٠) الأسبوع (١٥١) الأسبوع (١٥٢) الأسبوع
الأسبوع (١٥٣) الأسبوع (١٥٤) الأسبوع (١٥٥) الأسبوع
الأسبوع (١٥٦) الأسبوع (١٥٧) الأسبوع (١٥٨) الأسبوع
الأسبوع (١٥٩) الأسبوع (١٦٠) الأسبوع (١٦١) الأسبوع
الأسبوع (١٦٢) الأسبوع (١٦٣) الأسبوع (١٦٤) الأسبوع
الأسبوع (١٦٥) الأسبوع (١٦٦) الأسبوع (١٦٧) الأسبوع
الأسبوع (١٦٨) الأسبوع (١٦٩) الأسبوع (١٧٠) الأسبوع
الأسبوع (١٧١) الأسبوع (١٧٢) الأسبوع (١٧٣) الأسبوع
الأسبوع (١٧٤) الأسبوع (١٧٥) الأسبوع (١٧٦) الأسبوع
الأسبوع (١٧٧) الأسبوع (١٧٨) الأسبوع (١٧٩) الأسبوع
الأسبوع (١٨٠) الأسبوع (١٨١) الأسبوع (١٨٢) الأسبوع
الأسبوع (١٨٣) الأسبوع (١٨٤) الأسبوع (١٨٥) الأسبوع
الأسبوع (١٨٦) الأسبوع (١٨٧) الأسبوع (١٨٨) الأسبوع
الأسبوع (١٨٩) الأسبوع (١٩٠) الأسبوع (١٩١) الأسبوع
الأسبوع (١٩٢) الأسبوع (١٩٣) الأسبوع (١٩٤) الأسبوع
الأسبوع (١٩٥) الأسبوع (١٩٦) الأسبوع (١٩٧) الأسبوع
الأسبوع (١٩٨) الأسبوع (١٩٩) الأسبوع (٢٠٠) الأسبوع
الأسبوع (٢٠١) الأسبوع (٢٠٢) الأسبوع (٢٠٣) الأسبوع
الأسبوع (٢٠٤) الأسبوع (٢٠٥) الأسبوع (٢٠٦) الأسبوع
الأسبوع (٢٠٧) الأسبوع (٢٠٨) الأسبوع (٢٠٩) الأسبوع
الأسبوع (٢١٠) الأسبوع (٢١١) الأسبوع (٢١٢) الأسبوع
الأسبوع (٢١٣) الأسبوع (٢١٤) الأسبوع (٢١٥) الأسبوع
الأسبوع (٢١٦) الأسبوع (٢١٧) الأسبوع (٢١٨) الأسبوع
الأسبوع (٢١٩) الأسبوع (٢٢٠) الأسبوع (٢٢١) الأسبوع
الأسبوع (٢٢٢) الأسبوع (٢٢٣) الأسبوع (٢٢٤) الأسبوع
الأسبوع (٢٢٥) الأسبوع (٢٢٦) الأسبوع (٢٢٧) الأسبوع
الأسبوع (٢٢٨) الأسبوع (٢٢٩) الأسبوع (٢٣٠) الأسبوع
الأسبوع (٢٣١) الأسبوع (٢٣٢) الأسبوع (٢٣٣) الأسبوع
الأسبوع (٢٣٤) الأسبوع (٢٣٥) الأسبوع (٢٣٦) الأسبوع
الأسبوع (٢٣٧) الأسبوع (٢٣٨) الأسبوع (٢٣٩) الأسبوع
الأسبوع (٢٤٠) الأسبوع (٢٤١) الأسبوع (٢٤٢) الأسبوع
الأسبوع (٢٤٣) الأسبوع (٢٤٤) الأسبوع (٢٤٥) الأسبوع
الأسبوع (٢٤٦) الأسبوع (٢٤٧) الأسبوع (٢٤٨) الأسبوع
الأسبوع (٢٤٩) الأسبوع (٢٥٠) الأسبوع (٢٥١) الأسبوع
الأسبوع (٢٥٢) الأسبوع (٢٥٣) الأسبوع (٢٥٤) الأسبوع
الأسبوع (٢٥٥) الأسبوع (٢٥٦) الأسبوع (٢٥٧) الأسبوع
الأسبوع (٢٥٨) الأسبوع (٢٥٩) الأسبوع (٢٦٠) الأسبوع
الأسبوع (٢٦١) الأسبوع (٢٦٢) الأسبوع (٢٦٣) الأسبوع
الأسبوع (٢٦٤) الأسبوع (٢٦٥) الأسبوع (٢٦٦) الأسبوع
الأسبوع (٢٦٧) الأسبوع (٢٦٨) الأسبوع (٢٦٩) الأسبوع
الأسبوع (٢٧٠) الأسبوع (٢٧١) الأسبوع (٢٧٢) الأسبوع
الأسبوع (٢٧٣) الأسبوع (٢٧٤) الأسبوع (٢٧٥) الأسبوع
الأسبوع (٢٧٦) الأسبوع (٢٧٧) الأسبوع (٢٧٨) الأسبوع
الأسبوع (٢٧٩) الأسبوع (٢٨٠) الأسبوع (٢٨١) الأسبوع
الأسبوع (٢٨٢) الأسبوع (٢٨٣) الأسبوع (٢٨٤) الأسبوع
الأسبوع (٢٨٥) الأسبوع (٢٨٦) الأسبوع (٢٨٧) الأسبوع
الأسبوع (٢٨٨) الأسبوع (٢٨٩) الأسبوع (٢٩٠) الأسبوع
الأسبوع (٢٩١) الأسبوع (٢٩٢) الأسبوع (٢٩٣) الأسبوع
الأسبوع (٢٩٤) الأسبوع (٢٩٥) الأسبوع (٢٩٦) الأسبوع
الأسبوع (٢٩٧) الأسبوع (٢٩٨) الأسبوع (٢٩٩) الأسبوع
الأسبوع (٣٠٠) الأسبوع (٣٠١) الأسبوع (٣٠٢) الأسبوع
الأسبوع (٣٠٣) الأسبوع (٣٠٤) الأسبوع (٣٠٥) الأسبوع
الأسبوع (٣٠٦) الأسبوع (٣٠٧) الأسبوع (٣٠٨) الأسبوع
الأسبوع (٣٠٩) الأسبوع (٣١٠) الأسبوع (٣١١) الأسبوع
الأسبوع (٣١٢) الأسبوع (٣١٣) الأسبوع (٣١٤) الأسبوع
الأسبوع (٣١٥) الأسبوع (٣١٦) الأسبوع (٣١٧) الأسبوع
الأسبوع (٣١٨) الأسبوع (٣١٩) الأسبوع (٣٢

الثاني اه (قوله ومن الشئ ثنتان) لان التعلق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فلهذا قال
 الواحدة والجواب ان الايقاع انما لا يتجزأ المعنى في الموقع وهو لو وجد في الاستثناء فيجزأ فيه فصار كلامه
 عبارة عن تطبيقين ونصف فتطلق ثلاثا من (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدم) قيل عليه ما المانع ان يكون المقدر
 واحدة ويكون استثناء الكل من الكل فيبطل أو يكون المقدر ثنتين ويكون استثناء البعض من الكل
 فيقع واحدة (قوله سألت المرأة) قيد اتفاق فهو مثال (قوله لغوا) لعدم قبول الحمل لها (قوله في ايمان الفخ)
 خبر مقدم لما وليس فقال الفروع لتكون جميع ما ذكر في هذه الفروع ليس في ايمان الفخ بل الذي فيها الفرع الاول
 فقط افاذه الحلبي (قوله رفع الثلاث) يعني بدخول واحد كاندل هذه عبارة الفخ والظاهر انه ان بوى التأكد
 بين اه حلبي (قوله وخرج فوراً) أي من البلد واذا به انه اذا مكث حدث لان السك في عمارته وانظر
 ما لو خطعه او هو خارج قبل الانه من البلد ثم اقام والظاهر عدم الحث لعدم تحقق السكنى حال كونها
 امرأة ومثل الخلع الطلاق البائن (قوله قبل العدة) أي قبل انقضائها اه حلبي (قوله لم تطلق) لانها لم تطلق
 بامرأة وقت وجود الشرط اه بحر (قوله بخلاف فأت طالق) حيث تطلق لان المعلق على السكنى طلاقها
 لا يتبد كونه امرأته وما دامت في العدة فهي محل له وهذا المعلق فيه الصريح البائن (قوله بخلاف ما لو أخر
 الجزاء) صوابه بخلاف ما لو قدم الجزاء وتزوجه ما اذا وسطه وفصله في الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال
 ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى
 يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان
 تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلق بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع اه حلبي (قوله ثم طلقها)
 أي ما دون الثلاث أم الثلاث فيبطل التعلق زال الحل (قوله ولو اختلفت منه) صورته كافي البحر عن القنية
 قال لها امرأته يدك ثم اختلفت منه وتفرقا ثم تزوجها في بقاء الامر بدعها روايتان والصحيح انه لا يبيح وبهذا
 طهر أنه في صورة الخلع لا تعلق أصلاً خلافاً لما ينادر من عبارة المولى ومثل الخلع الطلاق البائن فيما يظهر
 (قوله لانه تميز) أي للتصوير وهو يطل بزوال الملك (قوله والاول تعلق) أي للتصيرة ~~كان~~ عينا فلا يطل اه
 بحر (قوله ثم نسيها) انظر ما لو نسيها أحد هما والظاهر الحث لامكان البرئت كبر الآخر (قوله لا يقع) لان
 امكان البر شرط لبقاء البين بعد انعقادها كما هو شرط لانه قد هاج لا فلا يبيح يوسف كما يأتي في باب ايمان
 ومع النس ان لان كان اه حلبي وفيه أن الشرط عدى وهو يقع مع العجز (قوله ان مستقطا حث) لانه يصدق
 عليه عرفاً انه أناها ولو كان ناسياً لا يثبت كافي البحر عدم ما ذكر عرفاً (قوله فعلى انزالها) أي بجماعه لا بمقتداته
 لان شهادته اراد به كسر شهوته به وهي تنكسر بالانزال (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تغدير بذلك والسبب
 كثرة خيانة والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نيته لانه قد عد على نفسه واما كانت البين مقيدة
 أو مطلقاً لكن في المقيدة يصح يوم بشرط امكان فعل هذا العدد فيه (قوله حث به أيضاً) لاعتراقه به على نفسه
 ولا يصدق في صرفة عن الجماع كذا ذكره محمدي في ايمان الجامع والظاهر انه لا يصدق قضاء ولو قال ان وطئت من غير
 ذكر امرأته فهو على الدوس بالقدم هراغة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والاعلمت نيته
 فيما يظهر (قوله طلق النساء) لامتداد عرفها على البين الحث فانه عن اقربان والعبادات المتوقفة على
 الطهارة كثر (قوله فعلى الحائض) لانه أخش في الذك في العرف من النفاس (قوله في البك حجة) البك متعلق
 بحاجة أي حاجة انتهت البك كانه في (قوله فله أن لا يصدق) افادت اللام أن له التصديق أيضاً (قوله فاخذهم
 العسر) هو من يطوف بالليل لدفع أهل الريبة (قوله لا يثبت) شاق ما يأتي قريباً أن شرط الحث ان كان
 عدماً وبه يثبت اه حلبي وأصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحث
 لوجود البر ويثبت له ما يأتي منافي الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد ها ثم رجع حث اذا جاوز
 حران مصره على قصد ها اه فان عدم الحث فيها لوجود المعلق عليه (قوله فخرجت فخرجت لغير الحرق)
 وكذا اذا خرجت لغيرها الغالب وذلك أنه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشرط الخروج بغير اذنه لغير الحرق
 والفرق بحر ومثلهما فيما يظهر لعدم (قوله ثم رجع لشيء نسيه لا يثبت) هذا والذي قبله ما اعتبر فيه معنى
 البين لانتفائه وذلك لان مقصوده الرجوع قصد على الوجه الذي كان عليه أو لا وهذا الرجوع انما هو لضرورة

ومن الثاني ثار فخرج وفي السراجية انت
 طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى فكانه
 استثنى من ثلاث مقدم (سألت المرأة
 الطلاق فقال أنت طالق حين طلقه فقال
 المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث ثلاث البواقي
 لصاحبك وله ثلاث نسيه غيرها تطلق
 الخطابة ثلاثا لغيرها اصلاً) هو المختار
 لسيرورة البواقي لقصورا فلم يقع بصرفه
 لصاحبها شئ ففروع في ايمان الفخ
 ما لفظه وقد عرف في الطلاق أنه لو قال ان
 دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار
 فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق وقع
 الثلاث واقره المصنف انه ان سكنت هذه
 البلدة فأمرأته طالق وخرج فوراً فخلع امرأته
 ثم سكنا قبل العدة لم تطلق بخلاف فأت
 طالق فليحتمل ان تزوجتك وان تزوجتك
 فأنت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين
 بخلاف ما لو أخر الجزاء فليحتمل ان غبت من
 اربعة اشهر أو امرأته يدك ثم طلقها فاعتدت
 ثم طلقها ثم عادت للدار ثم غاب اربعة
 اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلفت
 لانه تميز والاول تعلق دعاها للوفاع
 فأبت فقال في يكون فقلت غدا فقال
 ان لم تفعل هذا المراد غدا فأنت كذا ثم نسيها
 حتى ما في الغد لا يقع حلف لا يأتيها فاستثنى
 فخرجت فجاءت ان مستترة فطاحت ان لم
 اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك
 افسرة فلهذا فعل المبالغة لا العدد ان
 وطئت فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس
 بالقدم حث به ايضا امرأة جنب وحائض
 ونفساء فقال اخيبتك طالق طلق النفساء
 وفي أخشكتك طالق فعلى الحائض قال في البك
 حجة فقال امرأته طالق ان لم اقضم فقال
 هي أن تطلق امرأتك فله ان لا يصدقه قال
 لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزل
 فأمرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق
 فأخذهم العسر فحبسهم لا يثبت ان
 خرجت من الدار الا باذن فخرجت فخرجت
 لا يثبت حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه
 لا يثبت

(قوله فاليمين على التلظظ باللسان) لانه هو الذي يمكن العبه واخرجه حقيقة غير ممكن فانصرفت اليمين
 الى ما ذكر وهل لابد من المشافهة بالخطاب أو يكفي تحريك اللسان بحضوره من غير اجتماعه لاسيما اذا كان
 لا يمكن مشافهته بالخطاب (قوله ان لم يجزئ) بفعل المؤنثة الخطابية ليناسب قوله فانت طالق اه حلي (قوله
 الساعة) راجع اليها وقد بها لان المطلقة لا يحث فيها الا بالياس نحو موت الخائف أو ضياع الثوب (قوله من
 جانب آخر) الاولى أن يقول بنفسه (قوله وأخذ الثوب) أي الخائف (قوله لا يحث) لعدم إمكان البر وقيل
 يحث فيه ما يحجر (قوله بطل اليمين) لعدم إمكان البر (قوله ما يكتب في التعاليتي) هي التعاليتي التي يكتبها المؤمن
 على الروح عند العقد مثلا (قوله فلو دفع لها الكحل) أي كل الصداق أو الدين الذي عليه (قوله هل تبطل) أي
 التعاليتي على البراءة فلا يقع الحلق على البراءة بوجودها بعد دفعه الكحل مثلا (قوله لتصر بحكم براءة
 الاسقاط) قال الحوي في شرحه فلا عا من نظم ابن وهبان في الهبة وعزاه في شرحه الى ابن وطوق بضم الباء
 الثمن ثم أبرأ المشتري منه صرح الابرار ورجع على البائع عمدا دفعه اليه وهذا يقتضي بقاء اليمين لعصاة الابرار بعد
 القبض ويرجع مع ما وقع الابرار عليه اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الاسقاط لبراءة الاستفتاء
 كما لا يخفى اه (قوله حلف بالله أنه لا يدخل الخ) في التصوير نظر فان هذه اليمين منعقدة لكونها على المستقبل
 وفرض المسئلة فيما اذا كانت على ماض قل في البحر حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده
 حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحث ولا كفارة
 وان كان كاذبا فهي بمنزلة القموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا يدخل لها في القضاء فلم يصرفها مكذبا
 شرعا فلم يتحقق شرط الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى بعق أو طلاق حث
 في اليمين لان لها ما دخل في القضاء اه (قوله حث في اليمينين) لانه بكل زعم الحنث في الاخرى كما يأتي في باب
 عتق اليه من اه حلي (قوله وتسله) أي فصداق أنها سلت الدرهم لانه مطروف في الكيس وانظر حكم
 ما لو أخرج الخاتم ببعض دراهم من الكيس قال تبرأ بسلام ما بقي واقابل أن يقول ان درهمه يحتمل بقاؤه وعدمه
 والعصمة ثابتة بيقين فلا تزول باحقال الزوال ويجزئ ولو أذهب ما في كيسه أو سقط في البحر قبل مضى اليوم
 وقد قد به لا يحث لعدم إمكان البر آخره كمثل الكوز (قوله ولو ضاع عن اللصام الخ) هذه مقروضة في بين لم تقيد
 باليوم أما المقيدة به يحث بعصية لوجود شرطه وصورة اليمين المطلقة كما في البحر ما اذا دفع الى امرأته درهما
 ثم قال ما فعلت بالدرهم فقالت اشتريت به لحافا قال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع
 الدرهم من يد النصاب قالوا ما لم يعلم أنه أذهب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحث اه (قوله لا يحث) لانه يمكن
 الرد بخلاف ما اذا أذهب أو سقط في البحر فإنه في حكم المذائب (قوله ان لم اكن اليوم في العالم الخ) الاولى حذف لم
 ويقول ان اكن فانه اذا حبس لا يحث وأما في صورة لم فانه بالحس يتحقق الحنث وانما لم يحث بالحس لان الله
 تعالى أطلق عليه نفيان الارض فكانه لم يكن فيها وهذا القرع لم يعتبر فيه العرف (قوله حتى مضى الغد حث)
 هو المختار للفتوى بغير (قوله فهرت منه) ولم يقدر على أخذه ما يحجر ويجعل على أن الهروب قبل الذهاب ويدل
 له قول صاحب البحر ولم يقدر على أخذه ما هو الظاهر أما لو وجد الذهاب بعض الطريق فهي كمثل العسر
 (قوله أو ان لم تضرى) بفتح الضاد وضمان بابي علم ونصر (قوله حث في المختار) لان الصيد والمنع اكراه
 وللا كراهة تأخير في الفعل بالاعدام كالسكنى لافي العدم والمعلق عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر فيه الاكراه
 وأغاد بقوله في المختار ان هناك قول بعدم الحنث كما أنه أغاد به أن هناك قول بالحنث في المسئلة الاتية (قوله
 لا حث في المختار) لان شرط الحنث فعل وهو السكنى والا كراهة يؤثر فيه ومثله العجز (قوله حث في العدمي) أي
 اذا كان الحنث انما يترب على العدم لا الوجود كعدم الحضور وعدم الذهاب فيما تقدم وهذا ينبغي أن إمكان البر
 في العدمي لا يشترط بقاء (قوله لا الوجودي) أي ولا يحث بالعجز اذا كان القرب عليه الحنث امرأ وجودا
 كالدخول في ان دخلت والسكنى في لا سكن (قوله ومفاده) أي هذا الاصل (قوله ليؤدين الخ) شرط الحنث
 فيها عدمي وهو عدم الاداء (قوله وقد قدم من يقرضه) الحنث اولى اذا اتيت احدهما فقط (قوله خلافا لما يحثه
 في البحر حيث قال ان قوله في القبيحة انه متى عجز عن الحلف عليه واليمين موقفة قائم تبطل يقتضي بطلانها
 في ليؤدين اليوم الا ان يوجد قبل صريح بخلافه اه حلي فكلام الفقيه يجعل على ما اذا كان شرط الحنث

حلف ليخرجن ما كن داره اليوم والساكن
 ظالم فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على التلظظ
 باللسان ان لم يجزئ بخلافه وان لم تردى نوبتي
 الساعة فانت طالق بخلافه فان من جانب آخر
 بذنه وأخذ الثوب قبل دفعه لا يحث كذا
 ان لم أفع اليك الدين الذي على الى رأس
 الشهر فكذا فأبرأته قبل الشهر بطل اليمين
 بقي ما يكتب في التعاليتي متى نقلها أو تزوج
 عليها أو أبرأته من كذا أو من باقى صداقها
 فلو دفع لها الكحل هل تبطل الطاهر لا
 انه مر بحكم براءة الاسقاط والرجوع
 عمدا دفعه حلف بالله أنه لا يدخل هذه الدار
 اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة
 ولا يعتق عبده ما صدقه اولاهم انهم ولا
 يدخل للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت بينه
 الاولى بعق أو طلاق حث في اليمينين
 لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما
 فاشترت به لحافا وخطبه اللصام بداره ووظف
 زوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا الخ لانه
 تأخذ كيس اللصام وتسله للزوج ولو ضاع من
 اللصام فما لم يعلم أنه أذهب أو سقط في البحر
 لا يحث حلف ان لم اكن اليوم في العالم أو في
 هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت حلي يضي
 اليوم ولو حلف ان لم يجز بيت فلان هذا
 قبيح ومنع حتى مضى الغد حث كذا ان لم
 أخرج من هذا المنزل فكذا القيد أو ان لم أذهب
 بك الى منزلي فأخذت ما فهرت منه أو ان لم
 تحضرى الليلة منزلي فكذا القيد أو ان لم أذهب
 في القمار بخلاف لا سكن قال ابن النخعي
 لا يحث في المختار قلت شرط الحنث حث
 والاصل أنه متى عجز عن شرط الحنث حث
 في العدمي لا الوجودي قال في النهر ومفاده
 الحنث فيين حلف ليؤدين اليوم دينه فيعجز
 لغيره وقد قدم من يقرضه خلافا لما يحثه في
 البحر قد بر

وجودها قال صاحب النهر وهذا من المواضع المهمة فكن فيه على بصيرة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• باب طلاق المريض •

قال الكمال لما فرغ من طلاق الصحيح بأقسامه من التخيير والتعليق والصريح والكفاية كلاهما شرع في طلاق المريض إذا مرض من العوارض ثم أن تصوره فهو ضروري إذا لا شك أن فهم المراد من لفظ المرض أجل من فهمه من قوتها معنى يزول بحلوله في بدن الحى اعتدال الطبائع الأربع بل ذات يجرى مجرى الدم يعرف بالاختنى اه شلبي (قوله عنون به لاصاته) تبع فيه صاحب النهر وأما الجوى فجعل المريض عاملاً من مرضه حكمي وعليه فتكون الترجمة يساب المريض ما دوية للترجمة يساب الفارفيد خل من قرب للقتل والاصالة بفتح الهمزة (قوله لفراره) بكسر الفاء وهذه العلة تعتبر في الجنس (قوله الى تمام عدها) يتعلق بعد (قوله كاسيحي) في قول الله نف ولو يابست سبب الفقرة وهي مريضة الخ (قوله من غاب حاله الهلاك بمرض الخ) احتريه عما إذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة فانها لا ترث منه كما يأتي وقوله بمرض متعلق بالهلاك والبلاء للسبيحية (قوله وأغبره) كبارته من هو أقوى منه وتقديم اقل (قوله بان أضناه مرض الخ) في كلام المتأخر وتشر مرتب وفي القاموس ضنى بالكسر ضنى مرض مرضاً مخافراً التكاثر بـ نكس وأضناه المرض اه (قوله عجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت) ما من يذهب ويحجب أم يحجم فلا يجوز من يقوم بمصالحه داخل البيت كلبول والغائط لا يخرج عن كونه مريضاً على الصحيح كما في التبيين (قوله هو الاصح) وقيل من لا يصل فائماً وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه قهتاني (قوله كعجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت) يضم السين نسبة الى السوق (قوله وفي حقها) عطف على محذوف تقديره هذا في حقه (قوله ان عجزه عن مصالحها داخله) كالطبخ والخبز والغسل وانظر حكم ما إذا عجزت عن البعض دون البعض (قوله لم تكن مريضة) وقيل تكون مريضة كما في الفتح عن الذخيرة (قوله قلت) مقابل الاصح كما تقدمت الإشارة اليه (قوله المضي المبيح) خبر عن قوله المرض (قوله والمقعد) أي الذي أقعده المرض عن القيام كالشكع قال في لقاموس به قعاد وقاعداد أقعده فهو مقعد (قوله والمفلوج) قال في البحر الفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيبطل إحساسه وربما كان في الذقين ويحدث بقعة اه (قوله والمساول) من السبل بالكسر مرض معروف وأسله الله تعالى امرضه بذلك فسل بالبناء للمجهول وهو مساول من الزوار ولا تكاد صاحبه يبرأ منه وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب لكثرة دمهم وهو قروح تحدث في الرئة (قوله إذا تناول الخ) أما إذا لم يتناول أو تناول وأقعد فهو مريض (قوله ثم مرض الخ) نقله في الهندية عن الشيخ الترنائي وهذا المرض جعله في الوقعات لشمس الدين السرخسي (قوله حد التطاول سنة) فإذا بلغها هو لا ولم يقعد هم فكذلك كالأصحاء (قوله وفي القتيبة الخ) لا ينافي ما قبله لأن الزيادة الى السنة فقط اه حلي وفيه تأمل وقال في الفناي الهندية المقعد والمفلوج مادام يزداد به كالمريض فان صار قد عالج يزدفه وكالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الأئمة والصدر الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه الحالة سنة قصره بعد ما كصره في حال صحته كذا في الترنائي اه فهذه العبارة تقضي بالخلاف وقد ذكر صاحب البحرية خصة أقوال (قوله أو بارز رجلاً أقوى منه) قال في المصباح برز الشيء برزاً من باب قد ظهر وبارز في الحرب مبارزة وبارزاه ومبارز اه وقوله أقوى منه كذا قيد به بعضهم كما في الدر المنثور ونقل تصحيحه في البحر ووجهه أنه لا يقبل علمه الهلاك الاعتدال واحتريه عما إذا ساء أو كان أضعف منه والذي يظهر عدم اعتبار ظن المبارز بكونه أقوى منه بل نفس الامر (قوله أو قدّم لقتل من قصاص الخ) أو قدّم ظالم لقتله قهتاني وفي الهندية لو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارز بعد المباشرة الى الصف صار في حكم الصحيح كما روي من مرضه كذا في البدائع (قوله أو بقي على لوح من السفينة) أو تلاطمت الأمواج وخيف الغرق كما في المبسوط والبدائع ولا بد أن يموت من ذلك الموج أو ما لو سكن ثم مات لا ترث ذكره الاسيحي (قوله فابالطلاق) فلا يجوز له التطايع لتعلق حقه بما لا إذا وضعت به بحر ونظر فيه صاحب النهر بأن الشارع حيث رده عليه فعله لم يكن آتياً بالابصيرة بالابطال لاجتماعه أي فلا يكون آتياً وذهاب العلامة الجوى بأن رد الشارع قصده لا ينافي حصول الحرمة بالاقدام على

• باب طلاق المريض •

عنون به لاصاته ويقال له الفار لفراره من
ارتهافاً قد عجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت
يكون الزوار منها كاسيحي (من غاب حاله
الهلاك بمرض او غيره بان أضناه مرض
عجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت) هو
الاصح كعجزه عن إقامة مصالحه خارج البيت
وعجزه عن الاتيان الى مكانه وفي
حقه أن عجزه عن مصالحه داخله كما في
البرازية ومفاده أنهم لا يقدرون على نحو
الطبخ دون صعود المطبخ لم تكن مريضة
قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخره
مضى المرض المقعد براضى المبيح لصلاته
قاعد أو المقعد والمفلوج والمساول إذا
تناول ولم يقعد في القرائن كالصحيح ثم مرض
شيخ حد التطاول سنة انتهى وفي القتيبة
المفترق والمساول والمقعد مادام يزداد
مرضه (أو بارز رجلاً أقوى منه
أو قدّم لقتل من قصاص الخ) أو قدّم
على لوح من السفينة أو تلاطمت الأمواج وخيف
في فيه (فابالطلاق) خبر من

أو بضعها وألها منه بدو حاشا لها ستة عشر
 لأن التعليق ما يجبي وقت أو بضعه أو اجنبي
 أو بضعه أو بضعها وكل وجهه على أربعة لأن
 التعليق والنشرط ما في الصحة أو في المرض
 أو أحدهما وقد علم حكمها (قال لها في صحة
 ان شئت) أنا (و فلان فانت طلاق ثلاثا
 ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي ثم مات الزوج
 معا وشاء الزوج ثم الاجنبي أو لأم الزوج وورثت
 لا ترث وان شاء الاجنبي أو لأم الزوج وورثت
 بكذا في النسبة والفرق لا يفتي اذ يشبه
 الاجنبي أو لأم الطلاق معلقة على فسخه
 فقط (تصادقا) أي المرض من مرض الموت
 والزوجة (على ثلاث في الصحة) على (مضى
 العدة ثم أقولها بدين) أو عين (أو أوصى لها
 بشئ فلها الاقل منه) أي مما أقترأ وأوصى
 (ومن الميراث) لثمة ونفقة من حقها
 اقراره به يفتي ولو مات بعد منبها فلها
 جميع ما أقترأ وأوصى عادية ولو لم يكن
 عجز منه ومنه صح اقراره ووجهه ولو كذبه
 لم يصح اقراره شرع بجمع وفي الفصول اذ
 عليه مريض انه ابانها بحد وحلقه (انضاض
 خلف ثم صدقته ومات ترث لوصدقة قبل
 موته لا لوجهه)

بما إذا كان التعليق والنشرط في المرض واعتبر في الباقي وجود الشرط فقط فيه فيفهم منه ما ذكره (قوله
 أو بضعها وألها منه بد) سواء كان التعليق والنشرط في المرض أو كان التعليق في الصحة والنشرط في المرض لأنها
 رضى بالشرط والرضا به يكون رضا بالنشرط أبو السعود عن الدرر والزياحي (قوله وحاشا لها ستة
 عشر) ترث في ستة ولا ترث في عشرة وترك الشارح مفهوم قوله ولا بد لها منه وهو ما إذا كان لها منه بد مطلقا
 سواء كانا في الصحة أو في المرض أو أحدهما في الصحة والاخر في المرض فهي أربع تضم الى ما ذكرته في عشرين
 (قوله في صحة) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لأن التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد
 تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة (قوله والفرق لا يفتي) قال في البحر وحاشا له أن الطلاق تعلق على مشيئة ما
 فاذا شاء مع ما يمكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارقا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تفت العلة به
 اه (قوله صار المعلق معلقا على فعله) وقد أوقعه باختياره (قوله على ثلاث) المراد منه البائن كما في الجوى (قوله
 وعلى مضي العدة) قيد به ليظهر خلاف صاحبين حيث قال يجوز اقراره ووصيته لانتفاء التهمة بانتفاء العدة
 كما في التبيين فيفهم منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم تصادقا على انتضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا
 اه حلي (قوله ثم أقولها بدين) سواء كان مبرا أو غيره جوى عن البرجندى (قوله فلها الاقل) الظاهر أن هذا
 عند عدم تصديق الورثة أما إذا صدقوا على الاقرار أو أجازوا الوصية فلها ذلك كما يعلم من باب اقرار المريض
 (قوله منه) قال الجوى ونحوه للمصنف من في الموضوعين بيان للاقل والواو يعني أو واصله الاقل محذوفة تقديرها
 من الاخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث والميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز
 أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى به الماذن هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن
 تكون من في الموضوعين صفة الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل
 واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما وهو فاسد (قوله لثمة) بيانها أن المرء قد تحتار الطلاق لينفخ
 نه باب الاقرار والوصية فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعا على ذلك ليرها الزوج بماله زيادة على ميراثها قال
 السروجي وينبغي تحكيم الحال ان تركت خدمته في مرضه ولم يمتعه سبقت فبصح اعدام التهمة والا لا تصح
 وفي التمرينبي أن يخرى بحال التهمة والناس الذين هم مظانهم واهذا افضل الشفدى حيث قال ما ذكر محمد من أن
 ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا مفترقين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما لو كانا مجتمعين
 فالكذب في كلامه ظاهر فلا يصح في الاستناد وهذا كما ترى ظاهر في تحكيم الحال جوى وفي الشاي من الاتفاق
 التهمة معروفة ويجوز في عينها السكون والفتح والاكثر الفتح والسكون حسن قاله عبد القاهر في المقصد اه
 قوله فلها جميع ما أقترأ وأوصى) لأنها صارت اجنبية وقالوا ما تأخذ له شبه الميراث فلو نوى شئ من التركة قبل
 القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركة عروضا لم يكن لها ذلك وشبهه بالدين حتى كان للورثة أن
 يعطوها من غير التركة (نقطة) الوصية على ثلاثة أنواع الاول أن يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد الموصى
 بورثته كالوديعة بأن يوصى بعين مال قائم بخروج من الثلث حتى لو ملك بلائذ لا يضمن الثاني أن يكون الموصى له
 كالشريك مع الورثة بأن يوصى بثلاث ماله وهذا الواسع فاد ما لا بعد الوصية يعطى ثلث المستفاد ايضا والعبرة
 لوقت الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدراهم المرسله سواء كان له دراهم أو لأم مات يأخذ
 الموصى له تلك الدراهم ان كانت حاضرة والاتباع تركته ويعطى تلك الدراهم كالدائن لكن بينهما وبين الدين فرق
 وهو أنه يبدأ الدين للصحة ثم يدين المرض ثم بالوصية والدين من الكل وهذه من الثلث جوى عن البرازية (قوله
 به يفتي) مقابله قول صاحبين (قوله ولو مات بعد منبها) أي العدة التي هي من وقت الاقرار (قوله ولو لم يكن
 بمرض موته) يعني ادعى أنه طاهها منذ زمان وصدقته وأقترأها بدين أو أوصى لها بوصية ثم مات وهي في العدة
 صح اقراره ووصيته فينفذان على الورثة ولكن العدة تنفذ برمن وقت الاقرار بالطلاق كما يفاد من البحر وكلامه
 صادق بما إذا كان صحيحا أو مريضا ثم صح (قوله ولو كذبه) محذور قوله تصادقا (قوله لم يصح اقراره) أي
 ولا وصيته معاملة لها بزمها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية لوارث ولا اقراره بدين (قوله أنه ابانها)
 سواء كان مريضا أو مريضا قاله الحلي (قوله ومات) عطف بالواو المضافة للاجتماع المطلق ليسوعه التفصيل
 بعد (قوله ترث لوصدقة قبل موته) وذلك لأنها أكرمت نفسها ولا طمع لها في الميراث لكونه جبا بخلاف

(كن طلق ثلاثا بأمرها في مرضه ثم روى لها أو أمر) فانها الاقل (قال صحيح لامرأته احدا كما طلق ثمين) الطلاق (في مرضه) الذي مات فيه (في احدهما صار فارا بالبيان قترت منه) كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحا وحنت منضا فيمنه في احدهما صار فارا ولم أره نهرا (ولا يشترط علمه) اي الزوج (بأهليتها) أي المرأة (للمبرأ فسلو طلقها ماذا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها قبله) أو كانت كائنة فأسلت (ولم يعلم به كن قادرا) قترته ظهريه (بجفاف ما لو قال لامته أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا علم بكلام المولى كن فارا والا) يعلم (لا) ترث خاتبة ولو علقه بعقدها لم ير مرضه أو كره به وهو صحيح فأوقعه حل مرضه قادرا على عزله كن فارا (ولو ياشرت) المرأة (سبب الفرقه وهي) أي والحال أنها (مريضة وماتت قبل انقضاء عتقها ورثها) الزوج (كما اذا وقعت الفرقه) بينهما (باختبارها نفسها في خيار البلوغ والعق أو بتقبيلها) أو (بغيرها) (ابن زوجها) وهي مريضة لانها من قبلها ولو لم يكن طلاقا (بجفاف وقوع الفرقه) بينهما (بالجب والعنة واللمان) فانه لا يرثها (علي) ما في الخاتبة والفتح عن الجامع وحزم به في المكلف قال في الصحيح لا يمكن هو (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) فانه لا يرثها (هو كالأول) فغيرها (ولو ارثت ثم ماتت أولحت بيدا والحرب فان كانت الردة في المرض ووثها زوجها) استحصانا (والا) بأن ارثت في الصحة (لا) يرثها (بجفاف ردته) فانه في معنى مرض موته قترته. طلقا ولو ارثها معا فان أسلت هي ورثته والا لا خاتبة (قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثا فكنح امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج) طلقت الاخرى (عند التزوج) و(لا يصير فارا) خذ لا قالها لان الموت معرف واتصافه بلا حرية من وقت الشرط فثبت مستندا دروي فروعها بأنها في مرضه ثم طلقها اذا تزوجت فكانت طالق ثلاثا فزوجها في الردة ومات في مرضه لم ترث لانها في عقد مضاف

لما تصديق بعد الموت (قوله بأمرها) لو قال برضاها لكان أشمل فانه يتناول ما اذا قال لها اختاري فاخترت نفسها دون قوله بأمرها جوي عن البرجندی (قوله قال صحيح) قصد بذكر الصحيح التنبيه على التوهم والافلو قال ذلك وهو مريض لكان أولى بهذا الحكم (قوله قترت منه) لانه كالانشاء في حق الارث للتممة بجر (قوله أنه لو حلف) أي علم بأن قال ان دخلت الدار فاحدا كما مالمق (قوله ولا يشترط علمه الخ) أي لا يشترط في كونه فارا علم الخ (قوله فأسلت) أي قبل الطلاق (قوله ولا يعلم لارث) قال في البحر لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت أهلا قبل نزول الملاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان عقدتها مضاف بخلاف ما اذا كتبت حرة وقته ولم يعلم به لانه أمر حكيم فلا يشترط العلم به بقى الكلام في الواقع هل هو طلقان لانه لا يملك حال الاضافة غيرهما أو ثلاث نظر الوقت الوقوع فانها حرة وقتها متى قيسل قوله وألماظ الشرط من قوله فرع قال لوجهه الأمانة دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فاعتقت فدخلت له رجعتها أن يقع عليه طلقان (قوله ولو علقه) أي الطلاق بعقدها ولا بد أن يكون التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل أجنبى (قوله أو بمرضه) انما كان فارا لانه جعل شرط الحد المرض مطلقا كما في الوالدية وصحة في الخاتبة أي ويدخل في مطلق مرض من الموت فاذا تحقق وجوده طلقت فصدق عليها انها طلقت في مرض الموت (قوله فأوقعه) أي الموكيل (قوله قادرا على عزله) قال في الهنديه لو فوض طلاق امرأته الى أجنبى في الصحة فطلقها الاجنبى في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله لم ترث مثل أن يملك الطلاق وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يملكه بالطلاق فطلق في المرض ورث اه (قوله ورثها الزوج) لانه لما علق حقها بماله في مرض موته تعلق حقها بها في مرض موتها بجر (قوله وهي مريضة) لاحاجة اليه لانه الموضوع (قوله لانه لا يرثها) أي ولا ترثه كما ترث عند قول المصنف أو اختلفت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه (قوله لانها طلاق) فاعتبرا بقاها من جهته فلا تكون فارة وقبه أنه بقال مثله فيما اذا سلمت مرضا وطلقتها ومات في العقد فلا يعتبرا بقاها من جهته لورثته وقد قالوا انها لا ترث لرضائها بالطلاق (قوله ثم ماتت أو حلفت) أي قبل انقضاء العقد (قوله ورثها) لانه تبين أن قصدها الفرار (قوله استحصانا) والقياس أن لا يرثها لعدم جبرانه بين السلم والكافر (قوله لا يرثها) لان ردته اليه است من أسباب الهلاك اذا تعلق فيما يلي من كتاب فلا فرار بخلافه اذا ارتد (قوله فانها في معنى مرض موته) لكونه يقتل ان استدامها (قوله مطلقا) سواء كانت في الصحة أو المرض (قوله ولو ارثها معا الخ) قال في البحر اذا ارثها معا ثم سلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لم لا ترث المرتدة وان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث اه (قوله لا يصير فارا) كذا في نسخة وفي نسخة بواو مزيدة من الشارح وهي الانسب واذا لم يصرف فارا لا ترثه ولا ترث في عدم ارثها عند الامام بين أن تكون مدخولا به أو لا الا أنه ان دخل بها فله مهر ونصف النصف بالطلاق قبل الدخول بها والمهر الكامل بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعدتها بالحيض عنده وعند مهلهامهر واحد وعالمه لانه لا بعد الاجلين اه أبو السعود عن الشرنبلالية (قوله خلافا لهما) دليلهما أن الاخرية لا تتحقق الا بعد تم تزوج غيرها بعد ما وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فقتصر عليه اه أبو السعود (قوله لان الموت معروف) أي يعرف أنها آخر امرأة يتزوجها أبو السعود (قوله وانما صنفه) أي التزوج الثاني (قوله من وقت الشرط) وهو التزوج (قوله فيثبت مستندا) أي يثبت الطلاق مستندا الى وقت التزوج وبه لا يكون فارا وظاهره ولو كان التزوج حال المرض وظاهره أيضا أن العقد متعبر مستند لوقت التزوج والذي في الشرنبلالية يقتضي اعتبارها بعد الموت وهو الذي قد مر منه وقوله فيثبت مستندا أيضا أنه بالتزوج في كل مرض يصير فارا لانه طلاق في المرض (قوله لانها في عقد مستقبله) فأبطلكم الفرار بالطلاق الأول جوي (قوله بفعلاها) أي فكانت وانضمتا بتتابع الثلاث فلا ترث والذي في البحر والجوي بفعلاها أي فلم يكن الزوج تمام العدة فلا يكون فارا (قوله خلافا لمحمد) فعنده يطل الفرار بقلم العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث بجر (قوله في الطلاق) أي البائن (قوله فالتقول لهما) لانهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكح فالتقول لهما وهي العدة في المسئلة الآية بهي

(قوله وقال في البقطة) أي وهو طبع اذ لو كان مريضا نثره أديا (قوله فالمشكل) وهو ما يصلح طرزا
 (قوله لاصبرورتها الأجنبية) أي بعضي المدة فلم ين له ايد وواضع اليد حينئذ الورثة قاله قول لهم (قوله بطلاة
 في العدة) أي بخلاف الموت في العدة فإن المشكل حينئذ لا مرأة عند الامام لانها ترث فلم تكن أجنبية فكانه مات
 قبل الطلاق اه بحر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الرجعة) •

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة طبعها فآخرت وضعها وذلك لانها شرعت لرفع الطلاق والرافع ابد لا يكون
 الا بعد الوقوع جوى وهي اسم مصدر والمصدر رجعا ورجعا ورجعا ا ه أبو السعود (قوله بالفتح وتكسر)
 أشار بهذا التعبير الى أن الفتح أخضع من التكسر (قوله يتعدى) أي فعله بنفسه اه (قوله ولا يتعدى) بنفسه
 بل بواسطة الى (قوله هي استدامة الملك) قال الزاوي أي طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة اه
 أبو السعود وجعل بعضهم السين والتاء زائدين لان الرجعة ليست للطلب (قوله الملك) أي ملك الفتح (قوله
 بلا عوض) بيان للواقع لان المهر انما يقابله ابتداء لا بقاء بجر (قوله مادامت في العدة) والقول في انقضائها
 حيث كانت بالحيز قول المرأة ولا تصدق في انقضائها في أقل من شهرين بجر (قوله أي عدة الدخول
 حقيقة) وهو الوطء اه حلي (قوله اذ لا رجعة في عدة الخلوة) ولو كان معها لمس أو نظرت شهوة ولو الى الفرج
 الداخل اه حلي (قوله ابن الكمال) هو الذي في شرح المتن في نسخة ابن الملك (قوله به الدخول) صوابه
 بعد الخلوة (قوله لا في عكسه) وهي ما اذا تمت الوطء أو تكسر قال في البحر من البرازية لو قال بعد الخلوة بها
 وطئتك وانكثرت فله الرجعة وان أنكر الزوج الوطء لا رجعة له اه والمصنف سيذكر هذه المسئلة
 فالاولي للشارح حذفها (قوله وتصح مع اكراه) قال في البحر ومن أحكامها أنه لا تصح اضافتها الى وقت
 في المستقبل ولا تعليقها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غدا فراجعتك أو ان دخلت الدار فراجعتك وتصح مع
 الاكراه والهزل واللعاب والخطا كالنكاح كذا في البدائع (قوله وهزل) الهزل نقض الجدية وهزل كضرب
 وفرج قاموس (قوله ولعب) قال في القاموس لعب كسمع لعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا
 ضد جده اه وهذا يقتضي أن الهزل واللعب نبي واحد (قوله وخطا) مثاله أراد أن يقول اسقي الماء فقال
 راجعت زوجي (قوله بخوراجعتك) الاولى أن يقول بالقول بخوراجعتك ليعطف عليه قوله لا تقي وبالفعل
 (قوله راجعتك) وراجعت امرأتي سواء كانت حاضرة أو غائبة جوى وارجعتك ورجعتك وكلها صريحة
 وتزوجتك يستعار للرجعة ولا تستعار هي له أفاده صاحب البحر (قوله ورددتك) اشترط بعضهم فيه ذكر
 الصلة بأن يقول الى أو الى نكاحي أو الى مصمتي قال في الفتح وهو حسن اذ مطلقه يستعمل في ضد القبول
 جوى (قوله مسكتك) مثله أمسكتك (قوله لانه صريح) ومن كتاباته أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى
 لان حقيقة تصدق على ارادته باعتبار ابراث جوى (قوله وبالفعل) ظاهر كلامهم أن الفعل لا يكون
 الا صريحا (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقهم أن التحريمية (قوله بكل ما يوجب حرمة المضاهرة) بدل من
 الفعل بدل بعض من كل وليس حاصرا لان الوطء في الدبر مرجعة ولا يوجبها ودخل فيه كافي البحر الوطء
 والتقبيل بشهوة على أى موضع كان سواء كان فاعا أو خندا أو ذقنا أو جهة أو رأسا وخرج ما اذا كانت
 هذه الافعال بغير شهوة وخرج النظر الى غير داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقه الدبر فانه لا يكون به مراجاها لكنه
 مكروه اه (قوله كس) بلا حائل أو بحائل يجسد الحرارة معه بشهوة بجر (قوله ولو منها) قال في البحر ولا فرق
 بين كون التقبيل والامس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدها سواء كان بمسكتك أو فعلته اختلاسا
 أو كان ناغما أو مكروها أو معنوها ما اذا ادعته فانكركه لا تثبت الرجعة اه (قوله أو مكروها) اذ لا بشرط فيها
 الرضا (قوله ان صدقها) بأن أفاق المجنون والمعتوه وصدقها أو صدقها النائم بعد بقطة أو المكروه (قوله
 أو ورجته بعد موته) أي اذا صدقها الورثة بعد موته أن المته بشهوة كان ذلك رجعة (قوله ورجعة المجنون)
 أى الذى طلق عاقلا بالهزل ولا كراهة لعدم التكليف وعلى هذا القول اقتصر البرازي قال في البحر وله الراجح
 لما عرف أنه مؤاخذ بأفعاله دون أقواله وقيل لا تصح مطلقا وقيل تصح مطلقا (قوله به يفتى) وهو ظاهر الرواية
 عن الامام وروى عنه في غير ظاهر الرواية أنه ليس برجعة وتصح بلفظ النكاح والخلوة ليست برجعة وتصح

كقوله بالفتح وهو ناظم وقال في البقطة
 ولو الجدية طلقها في المرض ومات بعد العدة
 فأنشأ كل من مناع البيت لوارث الزوج
 لاصبرورتها الأجنبية بخلافه في العدة جامع
 الفصولين • (باب الرجعة) •
 بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى (هي
 استدامة الملك القاسم) بلا عوض مادامت
 في العدة) أي عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة
 في عدة الخلوة وانكثرت فله الرجعة
 الوطء بعد الدخول وانكثرت فله الرجعة
 لا في عكسه وتصح مع اكراه (راجعتك)
 وخطا (نحو) متعلق باستدامة (و)
 ورددتك ومسكتك بلانية لانه صريح (و)
 بالهزل مع الكراهة بكل (ما يوجب حرمة
 المضاهرة) كس ولو منها اختلاسا أو ناغما
 لم يمسكتها أو مجنوناً أو معتوها ان
 صدقها هو أو ورجته برأية (و) تصح
 ورجعة المجنون بالهزل برأية (و) تصح
 (ينزوجها في العدة) به يفتى جوهره

الرجعة من وكيله درمستقى (قوله ان لم يطلق بائنا) قيد في قوله هي اتمدامة الخ وعم البائن القلظ والخلف
 فان كلامهما مع الرجعة ولا فرق في المرأة المراجعة بين المسلمة والكافية والحرة والمملوكة لا إطلاق الدلائل
 جهر (قوله فلها الرجعة) لانها حكمكم ائتمه الشارع غير مقيد برضا فلا يسهط بالاسقاط كما يراى وقد جعل
 الشارع الوصل في كلام المصنف شرطاً وأتى بجوابه وهو قوله فلها الرجعة (قوله قولان) قال في الجهر ولو قال
 راجعتك بألف درهم ان قبلت المرأة صح ذلك والافلا لانه زيادة في المهر وفي المهر غنيته في الحايوى لو قال
 راجعتك على الف درهم قال أبو بكر لا تجب الالف ولا تصير زيادة في المهر كما في الاقالة ~~تتذ~~ في المراج اه
 (قوله يجهل المؤجل) ولواله مائة بقية (قوله وفي الصربية) مقابل لما في الخلاصة وصح في الظهيرية
 ما في الخلاصة (قوله ونوب اعلامها الخ) اعادة ان علمها بالاشترط مطلقاً وما في العناية من اشترط علم
 الغاية بها فسهو اه حوى واعلم ان الرجعة على ضربين سنى ويعدى فالسنى ان راجعها بالقول ويشهد على
 رجعتها او بعلمها والبدى ان راجعها بالقول ولا يشهد او يشهد ولا بعلمها (قوله بعد العدة) أى العدة في زعمها
 (قوله فرق بينهما) لعله فيما اذا كانت الرجعة ثابتة بالبينة ويلزم الروح الثاني مهر المثل ان دخل بها وتعتد منه
 ثم رجع الى الاول من غير اعادة عقد لسابق الرجعة وهذا أحد قواين لما في الهندية ويترق بينهما وبين الثاني
 وفي المقفى هذا هو الصحيح اه (قوله ونوب الاشهاد) والامر في قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم بمحمول على
 النوب أقاده الحوى وغيره (قوله بعدلين) أو عدل وعدلتين حوى (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) أى اذا
 راجعها بالفعل فالأفضل أن يراجعها بالاشهاد ثانياً كما في الحوى القدسى قال الحوى وقيدنا الاشهاد بكونه على
 القول لأن الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقبيل والممس والنظر أنه بشهوة لانه لا علم للشاهد
 بها (قوله ونوب عدم دخوله بلاذنها عليها) فيعلمها بالزنا أو بالتخضع أو صوت النعل لتأهب سواء قصد رجعتها
 أو لا فان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو ~~مكرر~~ ومن
 وجهين وان كان الثاني فلا نه وما يؤذى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعاً بالنظر اليه من غير قصد
 ثم يطلقها وذلك اضرارها اه مخ (قوله لتأهب) أى لتتأهب للترمنه (قوله وان قصد رجعتها) رتبته على صاحب
 الهداية والدرر في تقييدها نوب الاعلام بما اذا لم يقصد خراجها (قوله صح بالمداقة) لأن النكاح يثبت
 بتصادقهما فالرجعة أولى حوى (قوله والالا) أى وان لم تصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عما لا يملك انشاءه
 ولا صدق له ثم اذ لم يكن برهان فلا يعين عليها حوى عند الامام خلافاً لما ذهب اليه (قوله وكذا الخ) تشبيهه في الصحة
 والاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف كان رجعة (قوله وتقدم قبولها) أى تقدم في فصل المحرمات
 قبول البينة اذا قامت على اللبس والتقبيل بشهوة لانها بما يوقف عليه بآثاراً وانتشار وظاهر كلامه أنها تقبل
 ولوم وجهتها والذي في الجهر ولا تقبل الشهادة على قولها لان الشهوة لا تعرف الا بقواها وهو أيضاً مخالف
 لما تقدم قريبا عن الحوى وان حل على وقوع خلاف فلا تنافي (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) أقول
 لا وجه للجب فان اقراره بأنه أقر في العدة مجرد دعوى فلا يثبت بالبينة اه حابي (قوله للملكة الانشاء
 في الحال) أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوصى ~~بـ~~ بالبيع ومن له الخيار اه جهر
 (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فراجع الى تصديقه او لبدأنه في فئات انقضت مدته فقال الزوج
 راجعتك فالقول لها اتفاقاً وفي الفتح لخرج الكلامان معاً ينبغي أن لا تثبت الرجعة حوى (قوله فانها لا تصح)
 اذا كانت المدة تحت عمل الانقضاء فلم تقعه له ثبتت الرجعة الا اذا ادعت أنها ولدت وثبت ذلك ونسخت
 المرأة هنا على أن عدتها منقضية حال اخبارها (قوله لمقارنتها الخ) ولأن قوله راجعتك انشاء وهو اثبات أمر
 لم يكن فلا يستدعى سبق الرجعة وقوله انقضت عدتي اخبار وهو اقرار أمر قد كان فيقتضى سبق الانقضاء
 ضرورة (قوله حتى لو سكنت) أى بغير عذر ولو لحظت (قوله ثم أجابت) ظاهره ولو قصدت الاخبار (قوله عن
 معنى العدة) الاولى على وهو متعلق باليمين (قوله فصدة السدة وكذبته) قيد به لانها لو صدقته ثبتت الرجعة
 اتفاقاً ولو كذبها لا تثبت اتفاقاً كذا في التهر (قوله ولا بيعة) فلو أقامها ثابتت الرجعة حوى (قوله فالقول للمساءلة
 الامام) وقال القول للمولى لأن بضعها مملوكة له فقد أقر بما هو خالص حقه للزوج فتشابه الاقرار بما لا يملك
 له أن يحكم الرجعة بنفى على العدة والقول في العدة قولها فكذا فيما ينبغي عليها اه حابي (قوله على الصحيح)

(ووطئها في الدبر على المعتد) لانه لا يخلو عن
 من يشهوة (ان لم يطلق بائنا) فان أبانها فلا
 (وان أثبت) أو قال أبطلت رجعتى أولاً
 رجعة لي فله الرجعة بلا عوف من ولو سمي هل
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل المؤجل
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل المؤجل
 بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة
 الصربية لا يكون حالاً حتى تنقضى العدة
 (ونوب اعلامها عليها) لتلا تكسح غيره بعد
 العدة فان تكسح فرق بينهما وان دخل شئ
 (ونوب الاشهاد) بعدلين ولو بعد الرجعة
 بالقول (و) نوب (عدم دخوله بلاذنها
 عليها) لتأهب وان قصد رجعتها اكرهتها
 بالفعل كما مر (ادعاهما بعد العدة فيها) بأن
 قال كنت راجعتك في عدتك (فصدقه
 صح) بالصادقة (والالا) يصح (و) كذا
 (ولو أقام بيعة بعد العدة) أنه قال في عدتها قد
 راجعها أو أنه قال قد جامعها) وتقدم قبولها
 على نفس اللبس والتقبيل فليحفظ (سكان
 رجعة) لأن النابت بالبينة كالنابت بالمعانية
 وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت
 نوافر اقراره بل بالبينة (كالقول فيها كنت
 راجعتك أمس) فانها تصح (وان كذبته)
 ملكة الانشاء في الحال (بجلا) قوله لها
 (راجعتك) يريد الانشاء (نقات مجيبة له قد
 مضت عدتي) فانها لا تصح عند الامام
 لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم
 أجابت صححت انما فاعلمت عن الجين عن
 معنى العدة (قال زوج الامة بعددها) أى
 العدة (راجعتها فصدقه السدة وكذبته
 الامة ولا بيعة) أو قالت مضت عدتي وأتكر
 الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لانها
 أمينة (فولو كذبته المولى وصدقه الامة
 فالقول له) أى للمولى على الصحيح لظاهر ملكة
 في البضع فلا يحكمها به

أى من مذهب الامام وهو اجري على ما قاله أو لا من اعتبار قول المولى قال فى الهداية ولو كان على القلب
فبعد هذا القول قول المولى ~~وكذا~~ عند فى الصحيح لانها منقضية العدة فى الحال وقد ظهر ملك المنفعة
للمولى فلا يقبل قوله فى ابطاله بخلاف الوجه الاول لأن المولى بتدبيره بالرجعة مقر بقيام العدة عندها
ولا يظهر ملكه مع العدة اه حلي (قوله كان له الرجعة) ظاهره ولو كانت المدة تحتمل الانقضاء (قوله فى حق
عليها) وهو ثبت حق الرجعة للزوج (قوله لا بالسقط) أى لانه لم يترتب عليه أحكام الولد الا باستبانة بعض الخلق
الطلاق بلطفة (قوله وله تخليفها أنه مستبين الخلق) لانه لا يترتب عليه أحكام الولد الا باستبانة بعض الخلق
(قوله الابينة) وتكنى القابلة عندها لانه (قوله عشرة أيام) الامم بمعنى بعد وقال الحوى أى لاجل
تمامها سواء انقطع الدم أو لا اه (قوله وان لم تغسل) تفسير لا طلاق الذى فى الشرح قاله الحلي (قوله حتى
تغسل) انما شرط فى الاقل ذلك لانه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد أن ينقضى الانقطاع بحقيقة الاعتسال
أو لزوم شئ من أحكام الطهارات اه بحر (قوله ولو بسوء رجاء الخ) فتقطع الرجعة لاحتمال طهارته
بحر (قوله لكن لا تصلى) لاحتمال نجاسته بحر وهذا التعليل مبنى على أن الشك فى طهارته والمشهور أن الشك
انما هو فى طهوريته فاعلم عدم اليقين بالطهيرة ولم يتكلم على ما اذا اغتسلت به مع عدم المطلق والظاهر أنه
لا يعتبر الا اذا تيممت به كما تقدم فى الطهارة (قوله أو يضي جميع وقت صلاة) هذا انما يظهر اذا طهرت
أول الوقت قال فى البحر وأشار بعض الوقت الى أنه لا بد من خروجه وتصير الصلاة فى ذمته فان كان المظهر
فى آخر الوقت فوذلك الزمان اليسير الذى تقدر فيه على الاعتسال والتحرية لا مادونه وان كان فى أوله لم يثبت
هذا حتى يخرج جميعه لأن الصلاة لا تصير ذمته الا بذلك وعلى هذا لو طهرت فى وقت مهمل ~~كعبه~~ بعد الشروق
لا تنقطع الرجعة الا بدخول وقت العصر اه والاولى للتأخر حذف جميعه ويقتصر على قوله تصير دين
فى ذمته (قوله ولو عاودها الخ) ظاهره ولو بعد الغسل أو التيمم (قوله ولم يجاوز العشرة) اما اذا تجاوزها
ظهر انقطاعها من وقت انقطاع الدم لانقضاء العدة اذ لا حتى لو كانت تزوجت ولو قبل الغسل ظهر صحته
نهر (قوله فله الرجعة) لتبين أن فى الحيض والغسل باطل ولو نكحت غيره كان النكاح باطلا (قوله وتصلى) قيد
بالصلاة لانها لو قرأت القرآن بعد التيمم أو مسّت المصحف أو دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها اتباع الصلاة
فلا يملك لها حكمها وقال ~~السكر~~ حتى تنقطع لانه من أحكام الطهارات وقال محمد تنقطع الرجعة بمجرد التيمم
وهو القياس لانه طهارة مطلقة (قوله فى الاصح) وقبل تنقطع بمجرد الشروع حوى (قوله كذلك) أى تنقطع
رجعت ما بمجرد الانقطاع اهدم الخطاب (قوله ونسيت أقل من عضو) أى شكت فى ذلك والمراد كفى ابضاح
الاصلاح أن تنسى لغة يسيرة نحو ما صبح أو صبيح ولم يعتبروا هنا ما اعتبروه فى الطهارة من أنه اذا حصل الشك
قبل الفراغ غسل ما شك فيه وان كان بعد الفراغ من الطهارة لا يعتبر مثل ذلك يقال فيما اذا نسيت عضوا
(قوله تنقطع) لكن لا يحل لها التزوج وكذا لا يحل قربانها حتى تغسل احتياطاً فى أمر الفروج أو يعضى عليها
وقت صلاة حوى (قوله فلو تنسيت عدم الوصول) يحال بمنعه (قوله ولو نسيت عضوا) كبدور حوى (قوله
لا تنقطع) لان احتمال جفافه بعد الاصابة بعيد جداً (قوله على الصحيح) وقبل ان كل واحد منهما كعضو تام
(قوله قبل الوضع) وبعد لارجعة اه حلي (قوله لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق الخ) وذلك لأن هذا
يدل على أن الولادة لانه لا فراش وظاهره أنها اذا ولدت ستة أشهر فصاعداً من وقت الطلاق لا تصح الرجعة
وهذا يخالف ما يأتى فى قوله فجاءت بولد لاقل من حواين فان التصديق فيها واحد ولم ترد الآية الا بالخولوة الا
أن تعمل هذه على ما اذا أقربت بعض العدة والاشية على ما ذالم تقرر حلي عن الثمر (قوله وستة أشهر فصاعداً
من وقت النكاح) قيد به لانها لو أنبت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح كان انعقاد الولد قبل النكاح
فلم يكن مكذباً شرعاً فلا رجعة اه حلي (قوله وتوقف ظهور رجعتها الخ) قال فى الوقاية طلق ذات حمل
أو ولد وقال لم أطأ راجع اه واستشهد على صدر الشريعة ما ذكر بأن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف
اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة
قبل وضع الحمل لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً شرعاً لا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر ولا قبلها فى العبارة
تساهل اه قال فى البحر بعد أن ذكر ردّه بقوب بأشياء ذكره صدر الشريعة فعله بما قرره أنه الحمل يثبت

(قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان
له الرجعة) لاخبارها بذلك بما فى حق عليها
شئى ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالسقط وله
تخليفها أنه مستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل
الابينة ولو حرة قطع (وتقطع) الرجعة (اذا
طهرت من الحيض الاخير) يوم الامة
(له عشرة) أيام مطلقاً (وان لم تغسل ولا قل
لا) تنقطع (حتى تغسل) ولا تصلى ولا تزوج
وجود المطلق ~~كعبه~~ (وقت صلاة)
احتياطاً (أو يضي) جميع (وقت صلاة)
تصير ديناً فى ذمته ولو عاودها ولم يجاوز
العشرة قبل الرجعة (أو حتى) (تتيمم)
عند عدم الماء (وتصلى) ولو فلا صلاة تأمة
فى الاصح وفى النكاحية بمجرد الانقطاع متى
لعدم الخطاب قلت ومفساده أنه يخرج من
والعتوة كذلك (ولو اغتسلت وثبتت
أقل من عضو تنقطع) لتسارع الحفاف فلو
تقنت عدم الوصول أو تركه عدل لا تنقطع
(ولو) نسيت (عضواً) تنقطع وكل واحد
من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانها
عضواً حد على الصحيح منسب (طلق حامل
منكراً وطأها فراجعتها) قبل الوضع (فجاءت
بولد لاقل من ستة أشهر) من وقت الطلاق
ولستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح
(صح) رجعتها السابقة وتوقف ظاهره
صحتها على الوضع لا يأتى فى صحتها قبله فلا
مساحة فى كلام الوقاية

قبل الوضع وبثبت النسب به قبله لما صرح حوايه في باب خيار العيب ان حل الجارية المبعة بثبت بظهوره قبل
الوضع بشهادة امرأه حتى كان للمشتري ردها بعيب الحبل قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه ثبت بالحبل
الظاهر وهذا يدل على عدم التوقف فيه أن هذه المسئلة لا يتقدمها من التوقف وأنه لا يحكم بصفة الرجعة
حتى يظهر الحال بعده وليست هذه كالمسئتين المتبر ذكرهما ما يدل على ما ذكرنا قول السيد الجوى معترضا
على التعبير بظهوره في قولهم وتوقف ظهور رجعتهم الخ وفيه نظر وحاصله كيف يحكم بصفة الرجعة السابقة
قبل وضعه بستة أشهر من وقت الطلاق مع أنه لا يصير كذباً في انكاره الوطأ المعقب للرجعة الا بالوضع في المدة
المذكورة فدهوى أن الموقوف ظهور الصحة لاصل الصحة ممنوع اه (قوله منكر او طأها) - واه انكره حال
التطبيق أو بعده حوى (قوله لأن النمرع كذبه) أو رده عليه أن قوله لم أطأها صريح في عدم الجماع وثبوت
النسب دلالة على الجماع والصريح فوقها فكان أولى وأجيب بأن الدلالة من الشارع أقوى من صريح العبد
لاحتمال الكذب منه دون الشارع حوى عن المفتاح ومن فروع التكذيب شرعا ما اذا اختلف البائع والمشتري
في غير العترة فقال المشتري انك تبت بألف وقال البائع بعته بألفين وأقام البينة فان الشفيع يأخذها بألفين
لأن القاضي كذب المشتري في اقراره ومنها المشتري اذا اقترأ الملك للبائع ثم استحق المبيع من يده بينة فله الرجوع
عليه بالتمن اكرهه صار مكذبا في اقراره حتى قضى القاضي به للمستحق ومنها الوادعى عليه كغالة معينة وانكرها
فبهرن المذمى وقضى على الآقبيل فله الرجوع على المديون اذا كان بأمره لكونه صار مكذبا في انكارها
حتى قضى القاضي به عليه وليس نهاما اذا ادعى المديون الا بقاء أو البراء على صاحب الدين وبجحد الدائ
وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغريم لا يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة الا بقاء أو البراء تقبل كذا
في البحر (قوله حيث لم يعلق باقراره حق الغريم) قال في البحر ولا يرد ما ورد في الكافي بأن من اقترأ بعد لاسر
ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المتزلة وان صار مكذبا بشرعا لكونه تعلق باقراره
حق الغريم بخلاف مسئلة الرجعة اه - حلي (قوله ولو خلاها) أى خلوة صحيحة حوى (قوله لأن النمرع
لم يكذب) لأن الملك يتأ كذب الوطأ وقد اقترأ به فصار مكذبا في حق نفسه والرجعة حقيقة فلم يصير مكذبا بشرعا
لأن تأكد المهر يمتنع على تسليم المبدل لعل التضرر والعتة تجب احتياط الاحتمال الوطأ فلم يكن القضاء بها
فضاء بالدخول (قوله فله الرجعة) لأن انظارها شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول (قوله والمسئلة بمجالها)
يعنى أنه اختلى بها وانكر الوطأ (قوله صحت رجعتة) أى ظهر رجعتها (قوله لم يورثه مكذبا) أى في قوله
لم أجامعها حيث جعله الشارع وطأها حكما لأن الرجعة تنبئ على الدخول وقد ثبت ثبوت النسب لانه لا نسب
بلا ماء ونزل وطأها قبل الطلاق بعده وان انكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا حوى (قوله كما مر) أى
في قوله لأن النمرع كذبه يجعل الولد للفراش (قوله فاعتدت) الصواب حذفه لانه انما كان في رجعة باحتمال
الوطأ في العدة (قوله يبطن) يعنى أن كل ولد في مدة حمل مستقلة (قوله ولو لا أكثر من عشر سنين) لأن الولد الثاني
من علوق حدث منه في العدة لانهم لا تقترأ بقضاء العدة فيصير مراحعا جلا لحاله - ما على الصلاح كما اذا طأها
رجعيا بخاتم بولد لا أكثر من سنين اه بحر (قوله لأن أمته اد الطهر لا غاية) يعنى ويجعل من عتدات الطهر
نميا لتهمة الزنا والمراد بالطهر هنا الطهر المختل بين الحيض والافحالة الاياس حالة طهر (قوله بخلاف مالوكا
يبطن واحد) أى فلا يكون الثاني رجعة لانه ليس بجواد بعد الاول كما اذا طأها رجعيا بخاتم بولد لا قل
من سنين اه بحر (كما مر) من جهله من علوق حدث في العدة (قوله فبالاشهر) أى فتعتد بالاشهر ويبطل ما مضى
من الحيض ان وجد منه شئ وقد تقدم في باب الحيض (قوله بالاولين) أى بالاول والثاني وانما جعل الثاني
اولا بالنسبة الى الثالث (قوله لا تقضاء العدة به) الا أن نجى برابع أى قتل بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق
بالثاني ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول والثاني وتقتضى العدة بالثاني ولا يقع شئ
بالثالث ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول والثاني وتقتضى العدة بالثالث فلا يقع شئ اه
من الدر المنقى (قوله تترين) أى في وجهها او جميع بدنهما كفى الملتقى وشرحه واده أنه يستحب لها ذلك قال في
البحر ثم الرجعة مستحبة والترين حامل عليها فيكون مشروعا وانما ثبت ذلك لان السكاح قائم بينهما
(قوله ويجرم ذلك في الباش) أى يجرم الترين على المطلقة باثنا سواء كانت اليونة صغرى أو كبرى ولو كان

(كما صحت (لوطا من ولدت قبل الطلاق)
فلو ولدت بعده فلا رجعة لمضى العدة
(منكر او طأها) لأن النمرع كذبه يجعل
الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق
بأقراره حق الغير (ولو خلاها ثم الرجعة لأن النمرع
الوطأ (ثم طلقها لا) تلك الرجعة لأن النمرع
لم يكذب ولو اقترأ به ولا رجعة له لأن الظاهر شاهد
ولو لم يخل بها فلا رجعة له (المسئلة والمسئلة
لها ولو البينة (فان طلقها فراجعها) والمسئلة
بجائها (لجأت بولد لا قل من حولين) من
حين الطلاق (صحت) رجعتة السابقة
اصبر وورثه مكذبا كما مر (ولو قال ان ولدت فأتت
طالتي فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم) ولدت
(أخرى بطنين) يعنى بعد ستة أشهر ولو
لا أكثر من عشر سنين مالم تقترأ بقضاء
العدة لأن أمته اد الطهر لا غاية الا الاياس
(فهو) أى الولد الثاني (رجعة) اذ يجعل
العلاق بوطأ حادث في العدة بخلاف
مالوكا فاني بطن واحد (وفي كل ما ولدت)
فأتت طلق (قولدت ثلاث بطون تفصح
الاول والثاني والثالث رجعة) في الطلاق
الاول كذا وطال به ثانيا (كالولد الثالث)
فانه رجعة في الثاني وطلق به ثالثا بكمسا
(وتعتد) لالاقراء مالم تدخل في سن الاياس
من ذوات الاقراء مالم تدخل في سن الاياس
فبالاشهر ولو كانوا يبطن يقع ثنتان بالاولين
لأن الثالث لا تقضاء العدة به فتح (والمطلقة
الرجعية تترين) ويجرم ذلك في الباش والوفاة

الزوج حاضر أو كانت راجية العود إليه طرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة أفاده في البحر (قوله لفقده
 العلة) هي الحيل على الرجعة (قوله ولا يخرجها من بيتها) عبر بالخروج دون السفر لا يماه السفر الشرعي
 والحال أن الخروج مطلقاً من بيتها لا يخرجها من بيتها من بيتها ولو لم يدر
 أو بعده وعمله صاحب الهداية بأنه لما راجعها في عدتها تبين أن الطلاق لم يعمل عمله فزالت الحرمة (قوله ما لم
 يشهد على رجعتها) لعل الأولى أن يقول ما لم يراجعها لأن الأشهاد مندوب فقط (قوله وهذا الخ) الإشارة
 إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد على رجعتها من أن الإخراج ليس رجعة فإن محله إذا صرح عند الإخراج بعدم
 المراجعة أما إذا لم يصرح فيه بكون السفر الشرعي رجعة (قوله كان السفر رجعة) المراد به السفر الشرعي
 لا مادونه مخ (قوله فتح بمنع) عزاه في البحر إلى شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولغاويه والبداية وغاية
 البيان والمالوم بأن السفر دلالة الرجعة (قوله والطلاق الرجعي لا يحترم الوطاء) لأن الله تعالى سمى المطلق بعلا
 حيث قال وبعوثهن أحق بردهن والتسمية حقيقة تستلزم قيام اليهودية وبقيها يستلزم حل الوطاء إجماعاً
 لا يقال لا حاجة إلى ذكر هذه المسئلة لأنه قد علم مما تقدم أن الرجعة تكون بالوطء أخذاً من قوله وبما يوجب
 حرمة المصاهرة لا نأخذ قول المراد بيان أنه يجوز له وطؤها وإن لم يقصد الرجعة بذلك غاية أنه تقع الرجعة بقصد
 كما يستفاد من البرجندی (قوله لا فالشافعي) رضى الله تعالى عنه فإنه حرم الوطاء وأوجب به العقر
 فلا حجة عنده وإن علم بالحرمة والدليل لما ذكرنا الأولى تأخير هذه الجملة عن قوله فالوطء لا يعقره ليعيد
 برهان الخلاف فيه أيضاً (قوله لأنه مباح) مراده به غير المحرم فيصدق بالمكنه لأن الرجعة بالفعل مكرهة
 وهذا يفيد أن الكراهة تنزيهية (قوله لكن تكره الخلوة) لأنها رعا أدت إلى المساس بشهوة فيصير مراجعاً وهو
 لا يريد أن يطلعهما قطول العدة عليها بحر (قوله والالا) أي وإن لم يكن من قصد المراجعة لا يثبت القسم لأنه
 لو ثبت مع عدم قصد هاربعاً أدى إلى الخلوة ولو خلاه الزم ما مر (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وهو) أي
 لهطاً امرأة وهذا من ثقة كلام البحر (قوله وينكح مباحته) أي يتزوجها بعد بقدره شهوة ويلزم فيه مهر جديد
 قال الاتفاق في المآذ كرو التدارك في الطلاق الرجعي وهو بالرجعة شرع في بيان التدارك في غيره من الطلاقات ففي
 الحرة فيأدون الثلاث التدارك بنكاح جديد وفي الثلاث باصا به زوج آخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الأئمة
 بعد ثنتين باصا به زوج آخر (قوله بما دون الثلاث) في الحرة وبما دون الثنتين في الأئمة (قوله بالاجماع) راجع
 إلى قوله في العدة فالأولى ذكره بجوارحه وهو جواب سؤال ورد من قوله تعالى ولا تفرقوا ما عهدة النكاح حتى يبلغ
 الكتاب أجله فإنه عام في الزوج وغيره مواسل الجواب أن الزوج خص بالاجماع دره ثنتي (قوله ومنع غيره) أي
 غير الزوج في العدة لا شبهة بالنسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة أنه من الأول أو من الثاني قال الحوى
 واعترض بالصغير والآنسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة الصبي والخضة الثانية والثالثة فإنه لا شبهة
 في هذه المواضع ولا يجوز التزوج في العدة وأجيب بأن هذه حكمه للحكم وجوده راعى في الجنس لا في كل فرد
 وأجاب في العناية بأن اشتباه النسب مانع من جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وأما أنه يلزم جوازه
 إذا عدم هذا المانع فليس باللازم لجواز أن يكون ثمة مانع آخر وهو جهة التعبد اه (قوله من نكاح صحيح
 نافذ) أي اتفاقاً فإن ما سيقفه النكاح فيه صحيح نافذ عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع فإنه
 لا يحكم بحتمه فلهذا الحادثة أن يقلده ويرفع إلى قاضي شافعي يعزى بطلانه (قوله كما يستحققه) أي قبيل
 قول المصنف والزوج الثاني بعدم الخ اه حابي (قوله وما في المشكلات) أي من أن من طلق امرأة قبل
 الدخول بها أثلاً نافذه أن يتزوجها بلا تحليل ولأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 غيره ففي المدخول بها اه (قوله باطل) قال الكمال تعمد الله تعالى برحمته ما وقع في بعض الكتب من أن غير
 المدخول بها إذا طلق ثلاثاً تحل بالزوج زلة عظيمة مصادمة للجنس والاجماع لا يحل لمسلم رأه أن ينقله فضلاً
 عن أن يعتبره لأن في نقله إشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لغوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع ونحو ذلك تعالى من الزيف والضللال
 ومن صرح فيه بعدم الفرق تحت أثار التوازل والأمر فيه من ضروريات الدين لا يبعد أن كنا نبحث عنه اه (قوله
 أو مؤول) أي بأن يحمل على أنه طلقها ثلاثاً ممتزجة وحديث لا تقع الاواحدة اتفاقاً ولا يلحقها غير ما لعدم

(زوجها) الحاضر لا الغائب انفق العلة
 (إذا كانت مكرهة) والأفلا تفعل ذكره
 مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لم يدر
 السفر للتمسك المطلق (ما لم يشهد على
 رجعتها) فبطل العدة وهذا إذا صرح
 بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة
 دلالة فتح هذا وأقره المصنف (والطلاق
 الرجعي لا يحترم الوطاء) لأنه مباح (لكن
 وطئ لا يعقر عليه) (أن لم يكن من قصد
 تكره الخلوة بها) تنزيهاً (أن لم يكن من قصد
 المراجعة والالا) تكره (وثبت القسم لها
 أن كان من قصد المراجعة والالا) قسم
 لها بحر عن البدائع قال وسر حوا أن له
 ضرباً من أنه على ترك الزينة وهو ما ملأ
 للمطلة رجعي (وينكح مباحته بما دون
 الثلاث في العدة وبعدها) بالاجماع ومنع
 غيره فيها لا شبهة بالنسب (لا) تنكح (مطلقة)
 من نكاح صحيح نافذ كما يستحققه (لها) أي
 بالسلات (لوحدة وثنتين لأئمة) ولو قيل
 الدخول وما في المشكلات باطل أو مؤول

وجوب العدة على غير المدخول بها وهذا التأويل للعلامة البخاري شارح درر البصار وقد تبعه المصنف وشيخه
وهذا التأويل بعيد مع حل صاحب المشكلات الآية على المدخول بها (قوله كما مر) أقول طلاق غير المدخول بها
(قوله حتى يطأها غيره) وان لم يعلم شخصه المطلق فانه ليس بشرط في التحليل كما في الدر المنثور والفتاوى
وما قاله سعيد بن المسيب أنه لا بشرط الدخول فيه يعتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالآثار
المشهوره كما في الهداية وغيرها وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلم غير سديد انقواعي اشتراط
الدخول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت بإجماع الأمة وفي المنيعة أن سعيد ارجع عنه القول الجمهوري على به
يسود وجهه ومن أفتى به يعزروا من أنبأ إلى الصدر انتهى من أفتى القاضي لوقفي بالحل للأول بمجرد السكاح
صح بالإجماع فليس له أن يترقى مصنفاته بل الموجود فيها انتهى وفي الخلاصة أن من أفتى به فعليه عده الله والملائكة
والناس أجمعين فانه يخالف الإجماع فلا ينفذ فيه قضاء القاضي كذا في الفتاوى الثاني قال في البحر وشمل ما إذا
طلقة أو زوج كل زوج لا تأجيل الدخول فتزوجت بآخرو دخل بها تحلل للكل (قوله ولو لم يغيرها) (قوله) الأولى
أن يكون حرًا بالغًا فان أنزال شرط عند مالك كما في الخلاصة ومراعاة المذهبين أولى والمرأه والمقارب العلم وفي
الدر المنثور عن التتارخانية لا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه قبله غير واقع اه (قوله بإجماع مثله) المراد أنه
بإجماع هو فلو كان طهين البنية لا بإجماع لا يحلها (قوله وقد روى عن الإسلام بعشر سنين) فإذا تجاوز العشر
فهو فاشئ (قوله أو خصيا) بفتح الخاء هـ ومن قطع خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الآية اه حلي (قوله)
أو مجنوناً) بنون قاله الحلبي أي وبطلانها بعد الإفاقة (قوله لذمية) أي ولو كان التحليل لأجل مسلم اه حلي
وسواء كان الزوج حرًا أو عبداً قاله في البحر (قوله بسكاح نافذ) متعلق بقوله حتى يطأها (قوله خرج المأسود
والموقوف) أي بقوله نافذ فان النافذ لا يكون الا صحيحاً ولم يثقل لفاسد نظيره ~~سكاح~~ كسكاح بغير شهود
أو في العدة اه حلي بزيادة (قوله فلو نكحها بعد الخ) محله إذا لم يكن لها ولي أو كان ورثي وهو مثال للموقوف
اه حلي (قوله حتى يطأها بعدها) قد يقال لأحاجة إلى الوطء الثاني لأن الإجازة تقع مستندة لأول العقد
فوقع الوطء في نكاح مجاز ولو لم يكن النص متبع (قوله ومن لطيف الحيل الخ) قال في البحر لو خافت ظهور أمرها
في التحليل سبب أن تنقبه ثم عسب قد شترى سراً فغير زوجها منه بشاهد من ثم يهب العبد لها فيبطل النكاح
ثم يبعث العبد إلى بلاد آخر فلا يظهر أمرها وهذا مني على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط
لأنه قد أتماعلى رواية الحسن المفتي بها (قوله تقدم أن ظاهر المذهب مفتي به أيضاً) قوله أن لها
لهما ولي (قوله) أي ولم يرضى فقوله والأي وان لم يكن لها ولي أو كان ورثي اه حلي (قوله كما مر) أي في باب الإكفاء
والأولياء اه حلي (قوله وتقتى عدته) سواء كانت العدة عدة وفاة أو طلاق أو فسخ أو بالعدود (قوله)
أي الثاني) أي الزوج الثاني أو النكاح الثاني (قوله لا بشرط الزوج بالنص) قال الجوزي لأن النص إنما جعل
الحرمة عقبة نكاح زوج آخر والمولى ليس بزوجة ولو صرح المصنف بوصف قوله غير بيان يقول حتى يطأها
زوج غيره لم يمتح إلى هذه الجملة اه (قوله ولا ملك أمة) أي ملك الزوج زوجته الأمة التي طلقها انتهى فلا يحل له
وطؤها بسبب ملكها قال الحلبي وهذه المسئلة ليست مما نحن فيه فكان عليه أن يقول فيما تقدم لا يتكح مطلقاً
بها ولو حرّة وثنتين لو أمة ولا يطؤها بملك عين اه وكذا يقال في المسئلة التي بعده هذه (قوله من فرق بينهما) ما بظهار
فيه أن لا يفرق في الظهار (قوله لم تحل له أبداً) أي ما لم يكفر في الظهار ويكذب نفسه أو تصدق في اللعان اه
حلي (قوله في المحل) المراد المحل المشتهى فصع التفرع بقوله فلو صغيرة الخ اه حلي (قوله لم تحل للأول)
أي لأن وطأها غير موجب للغسل اه حلي (قوله وان أفضاها) أي سواء حبلى أو لا كما هو قضية الطلاق
وحينئذ ما الفرق بينه وبينها إذا وطئ مفضضة لا تحل إذا حبلى ويمكن أن يقال إذا أفضاها لا بد أن يسبق بماسة
جميع الحشفة لباطن المرج الداخل لعسر الإفضا بخلاف المفضضة من قبل اه حلي وفيه أنه كيف يتأق قوله
سواء حبلى أو لا مع فرض أن الصغيرة (قوله فلو وطئ مفضضة الخ) محتمز قوله المتيقن (قوله فلا تقتصر الخ)
هو المصنف (قوله والموت عنها) إنما ذكره دفعا لما يتوهم من قوله أن الموت كالدخول فان ذلك في حق العدة
وتكميل المهر فقط (قوله واستشكله المصنف) الغنى يرجع إلى الإحلال المذهب من قول المصنف يحلها

كما مر (قوله حتى يطأها غيره ولو) الغير (مراعاة)
بإجماع مثله وقد روى عن الإسلام بعشر سنين
أو خصياً أو مجنوناً أو ذنباً لذمية (سكاح)
نافذ) خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها
بعد بلان سنين ووطئها قبل الإجازة
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن لطيف
الحيل أن تزوج لم يولد سراً حتى يشاهد من
فإذا أوجع بكسكاحها فيبطل السكاح ثم يبعثه
إلى بلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على رواية
الحسن المفتي بها أنه لا يحلها لعدم الكفاءة
ان لها ولي ولا فيجها انتفاها كما مر (قوله)
عدته) أي الثاني (لا يملك عين) لا بشرط
الزوج بالبرص فلا يحلها وطء المولى ولا ملك
أمة بعد طلقين أو حرّة بعد ثلاث دورة وبني
نظيره من فرق بينهما بظهار ولعان ثم ارتدت
وسبت ثم نكحها لم تحل له أبداً (والشرط
التيقن بوقوع الوطء في المحل) المتيقن به فلو
كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للأول والا
حلت وان أفضاها بزيادة (قوله) أي لو كان
لا تحل لها إلا إذا حبلى (قوله) فاهم التحلل
في قبلها (كما لو تزوجت بمحبوب) فاهم التحلل
حتى يحل ولو جود الدخول سراً حتى يثبت
النسب ففح لا تقتصر على الوطء وقه واللاج
أن يرضى بالحكمى (واللاج في
محلل البكارة بجهلها والموت عنها) كما في
الفتية واستشكله المصنف

وأصل الاشكال كما صاحب الجرح فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأه
وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة ممانعة من مواراة الحشفة أه أي ولا يحل الا الوطء الموجب
للغسل (قوله وكأنه) أي ما في القنية (قوله موجب للغسل) أي وهذا ليس كذلك (قوله بلا حائل يمنع الحوازة)
صادق بان لا يكون حائل أصلاً ويكون ولا يمنع الحرارة (قوله فلا يحلها الخ) بخلاف من في آتته فتوروا ووطئها
فيه حتى التقي الختان فانها تحل قاله المصنف ونقل المؤلف في شرح الملتقى عن المجتبى لو أوج الشيخ اضاف في ذكره
بمساعدة يده أو يدها لا يحلها والصواب أنه يحلها لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة لا بمساعدة يده في النهر
بما اذا انعش وعمل والا لا (قوله ولو في حبس الخ) تعميم في قول المصنف السابق حتى يطأها غيره والاولى
ذكره بقربه (قوله وان لم ينزل) لأن الازال يتحقق به كماله لا أصله ولعدم اشتراطه أشار النبي عليه الصلاة
والسلام بالدوق وبصغير العسيلة كذا في الدر المنثور (قوله مطلقاً) أي ولو بالمساعدة كما يفيدته عبارته المنقولة
عنه في شرح الملتقى السابقة وحينئذ لا وجه للاستدلال بالانطلاق في خاص وهو الشيخ الثاني اللهم الآن
يقال انه نظر فيه للتعليل الذي ذكره في شرح الملتقى بقوله لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة فانه يقتضي الحل
ولو تحقق في نائمة فصح الاستدراك (قوله وهي نائمة) أقول ينبغي أن يكون نومه وانماؤه كذلك لعدم ذوقه
العسيلة قاله الحلبي (قوله لعدم ذوق العسيلة) ولا يقال مثله في الجنون فانه يذوقها (قوله وكراهة التروج للشاني
الاولى حذف الثاني لانه مكروه للاول أيضاً كافي للجوى عن الظهيرية (قوله لعن الله المحلل) الذي رواه
الترمذي وصححه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له (قوله بشرط التحليل) أي قاله لعن محمول على
اشتراط التحليل وأقول في هذا الحل نظرمع بقاء اللعن على حقيقة اذا فاعل الحرام لا يستوجب اللعن فمما حل
المكروه تحريمه اولى ومن ثم قيل المراد من الحديث أحلت ابنتي أو أختي أو نحوهما من غير نكاح وأما هذا
احله هو وانما أحله الشرع بل المحلل مأجور على ذلك كذا في الجوى عن الملقط وفي القهستاني والاشبه أن
حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اطهار خسارة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره
كافي الكشف وفيه كلام اه ويمكن أن يقال ان المراد باللعن الطرد عن منازل الاربال عن رحمة العزيز الغفار
فهو مشين قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة فاقطع يده لعن الله الفروج على
السروج ونحو ذلك كثير (قوله كثر زوجتك الخ) مثال لما اذا وجد الشرط منه ومنه ما اذا قالت هي حوى (قوله
لعنة النكاح) لانه لو كان قاصداً للمناساة لم يحل ولو كان غير مكروه لمالعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير (قوله
خلافاً لما زعمه البرازي قال في البحر وهل هذا الشرط لازم قال في البرازية زوجت المطلقة نفسها من الثاني
بشرط أن يجامعها ويطلقها التحلل للاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أبي طلاقها أجبره القاضي
على ذلك وحلت للاول اه ونقله في غاية البيان عن روضة الزند وسقى وردة في فتح القدير بأن هذا ما لم يعرف
في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه
لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها
ما يطل فيه ويصح الاصل ولا شك أن النكاح مما لا يطل بالشرط الفاسد بل يطل الشرط ويصح وهو فيجب
بطلان هذا وأن لا يجبر على الطلاق نعم يكره الشرط كما تقدم من محل الحديث وفي ما وراءه وهو قصد التحليل
بلا كراهة اه وعن الثاني أنه لا يحلها الفساد وعن محمد كذلك لكن لا لفساده بل لانه استحج ما أخره
الشرع فيجاري بنوع مقصوده كافي قتل الوارث مورثه (قوله ومن لطيف الحل الخ) ذكر حلتين حيلة
لما اذا خافت أن لا يطلقها واحيلة لما اذا خافت أن يمكها من غير وطء (قوله أو أمسكتك الخ) فان أمسكتها
فوقها طلقت وحلت للاول ان وطئ فيها والا لا (قوله ولو خافت الخ) الاولى وتقول زوجتك نفسى الخ لأن
الحلتين السابقتين سببهما الخوف المذكور (قوله ونعامة في العمادية) قال في النهر وفي الفصول لو قال
لها تزوجتك على أن أمرني بسيدك فقبلت جازاً نكاح ولغا الشرط لأن الامر انما يصح في الملك أو مضافاً اليه
ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فإن الامر صار يدها مقارناً لصبرورتها مشكوة اه (قوله أما اذا أضمرك ذلك)
قال في البحر ألمو لونيأ كان مأجوراً لأن مجرد النية في المعاملات غير معتبر (قوله بقصد الاصلاح) أي بازالة
الحرمة ورد ما كان من المودة والالفة بينهما (قوله وتأويل اللعن اذا شرط الاجر) حكاه في البحر بقيل ونحوه

وفي المهر وكأنه ضعيف لما في التبيين بشرط
أن يكون الا بلا حائل موجب للغسل وهو الزنا
الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة
نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة
اليد الا اذا انعش وعمل ولو في حبس
ونفسا واحرام وان كان حراماً وان لم ينزل
لأن الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي
المجتبى العواب حلها بدخول الحشفة
مطلقاً لكن في شرح المنار لابن مالك لو
وطئها وهي نائمة لا يحلها الا لاعد ذوق
العسيلة وينبغي أن يكون الوطء في حالة
الانغماس كذلك (وكراهة التروج للشاني
(تحريماً) الحديث لعن الله المحلل والمحل له
(بشرط التحليل) كثر زوجتك على أن أحلك
(وان حلت للاول) لعنة النكاح وبطلان
الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حقه لكلام
خلافاً لما زعمه البرازي ومن لطيف الحل
قوله ان تزوجتك وجامعتك أو أمسكتك
فوق ثلاث مشلا فانت بائن ولو خافت أن لا
يطلقها تقول زوجتك نفسي على أن أمرني
بسدي زليبي ونعامة في العمادية (أما اذا
أضمر ذلك لا) يكره (وكان) الرجل
(ما جاور) بقصد الاصلاح وتأويل اللعن
اذا نيط الأجر ذكره البرازي

في الجوى من البرجندى والمشهور بالحل الاول وهو ما اذا كان التزوج بشرط التعديل وفي الحلبي ما يفيد ان
 للبرجنديين اشتراط التعديل واشتراط الابح (قوله فرع صحة النكاح الاول) تبع في هذا التعبير صاحب النهر
 وليس بصواب لانه يقتضى أن العقد عندنا في هذه المسائل ليس بصحيح وليس كذلك والذي في البحر والجوى
 اذا كان العقد بلاولى بل بعارة المرأة أو كان بلفظ الهبة أو بوضعية فاسقة ثم طلقها ثلاثا الى آخر ما هنا
 (قوله أو بلفظ هبة) يفتقد بها عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع (قوله أو بوضعية فاسقة الخ)
 أقول مثل هذه الاشياء لا ينبغي اظهارها لما فيه من فتح المفسد على أنه حينئذ لا يتحقق طلاق ثلاث لان العدة في
 المشترطة بقول الامام الشافعي لا توجد الا نادرا فكل العقود صحتها على مذهب أبي حنيفة على أنه اذا قضى
 الشافعي بطلان ذلك في أى مذهب بعدد ثمانية ان اعتبر مذهب الشافعي تنسرد دور العدة وان اعتبر
 مذهب أبي حنيفة وعقده عليه بفعل كالأول وهكذا فلا يحكم بوقوع ثلاث والحالة هذه أصلا والعجب كل
 العجب أنهم قالوا في البين المضافة التي لاتقع عند محمد وأقرب به أئمة خوارزم وغيرهم وهم ولا يفتى به خوف عدم
 المذهب ولم يقولوا بتطير، هنا مع أن القائل بفساد هذه العقود مجتهد آخر (قوله يرفع الامر لشافعي) ظاهره
 ولو كانت الحادثة لحق (قوله فيقضى به) أى بالحل واتخاذ كراهية لانه يصير الحادثة الخلافية كالجميع عليها
 (قوله ويطلق النكاح) عطف سبب على سبب فان قضاء ميطلان النكاح الاول سبب لطلوعها بالزوج آخر
 حال الحلبي (قوله والآن) عطف تفسير على القائم والاولى أن يقول والآن وبعبارة الجوى بإيضاح وبه أى
 بقضاء الشافعي بطلان النكاح لا يظهر أن الوطء كان في النكاح الاول حراما وأن في الاولاد خبيثا لان القضاء
 الملاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآن لا في المنقضى اهـ (قوله فالقول لها) وكذا لو قال دخلت بها
 وكذبته فاقول لها كافي البحر (قوله ولو قال الزوج الاول ذلك) أى لم يدخل بك الثاني أو كان العقد غاسدا
 (قوله أى في حق نفسه) ولا يعتبر حقها فلا يحصل له نظر الحق ولو كان ذلك بعد أن تزوجها واجب لها نصف
 المسمى أو كاله ان دخل بها انظر الحقها قال في الهبة دية لوطات وطى الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد
 ما تزوجها ما وطئك الثاني تزويجهم ما وعليه نصف المهر المسمى اهـ أى اذا لم يدخل بها (قوله والزوج الثاني)
 أى نكاح الزوج الثاني المصاحب للدخول نهر (قوله يهدم) بابه صرب قاموس (قوله كما يهدم الثلاث) تفسير
 لا يهدم (قوله لانه اذا هدم الثلاث الخ) أفاد البرزوى أن قوله تعالى فان طلقها إلى قوله تعالى حتى تنكح زوجا
 غيره يفيد أن الزوج الثاني انما يهدم الحرة الغليظة الناشئة بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعده
 الثلاث واستشكل مذهب الامام ومحصل كلام البرجندى أن الآية وان أفادت أن الزوج الثاني يهدم الحرة
 الغليظة فلا دلالة فيها على عدم هدمه للحرة الخفيفة فلا اشكال غاية الامر انما يحتاج الى دليل آخر يثبت أن
 الزوج يهدم الحرة الخفيفة ك الغليظة وهو الحديث أبو الهودود الحديث هو من الله الحلال فانه أثبت له
 الاحلال مطلقا ومعناه حينئذ لعن الله منعت الحبل اذا شرطه وأوردناه انما جعل محلا في صورة الحرة
 الغليظة فلا يلزم ثبوته في غيرها واجب بأنه يثبتها بدلالة لانه لما كان محلا في الغليظة في الخفيفة أولى اهـ
 جوى وهذا الجواب يقال في الآية (قوله فن طلق دونها) أى الثلاث في الحرة والنساء بزيادة ودون الثنتين
 في الآية لتناسب ما بعده فقامل (قوله وهو الحق فتح) قال فيه لان التحليل انما يجعل في حرمته الثلاث ولا حرة
 قبلها فظهر أن القول ما قال محمد والائمة الثلاثة (قوله كغيره) من صاحب البحر وأخيه والجوى (قوله
 ولو أخبرت مطلقة الثلاث) هذا في الحرة ومنه في الآية اذا ابحنا خلف السيد (قوله بضمى عذته) أى الزوج
 الاول وأسد العدة اليه لانه سببها جوى (قوله بعد دخوله) انما ذكره لا تزوج العدة منه لا يستلزم الدخول
 حقيقة للزومها في الخلو قال في البحر وقد اقتصر المصنف في اخبارها على ما ذكره في الهداية مبسوطا حيث
 قال فقالت انقضت عتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عتي في حال في النهاية انما ذكرى صاحب
 الهداية اخبارها هكذا مبسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم حلت لي في الثاني دخل بي ان كانت
 حاملة بشرائط الحل لم تصدق والانه في وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال اهـ (قوله والمدة تحتمله)
 قيده لان المدة لم تحتمل لا يصحها بحر (قوله أن يصدقها) أى بينهما جوى لانه امان المعاملات لتكون
 البضع مئة وماعند الدخول أو الديارات لم تملح الحل به وقول الواحد ببول فيه ما اهـ أبو الهودود عن الدور

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى
 لو كان بلاولى بل بعارة المرأة أو بلفظ هبة
 أو بوضعية فاسقة ثم طلقها ثلاثا واراد حلها
 بالزوج يرفع الامر لشافعي فيقضى به
 ويطلق النكاح أى في القائم والآن
 لا في المنقضى بزيادة وفيما قال الزوج الثاني
 كان النكاح فاسدا أو لم أدخل بها وكذبته
 كذا في قولها ولو قال الزوج الاول ذلك
 فاقول لها كافي البحر (قوله ولو قال الزوج الاول
 ذلك) أى لم يدخل بك الثاني أو كان العقد غاسدا
 (قوله أى في حق نفسه) ولا يعتبر حقها فلا يحصل له
 نظر الحق ولو كان ذلك بعد أن تزوجها واجب لها
 نصف المسمى أو كاله ان دخل بها انظر الحقها
 قال في الهبة دية لوطات وطى الزوج الثاني وقال
 الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئك الثاني تزويجهم
 ما وعليه نصف المهر المسمى اهـ أى اذا لم يدخل بها
 (قوله والزوج الثاني) أى نكاح الزوج الثاني المصاحب
 للدخول نهر (قوله يهدم) بابه صرب قاموس (قوله
 كما يهدم الثلاث) تفسير لا يهدم (قوله لانه اذا
 هدم الثلاث الخ) أفاد البرزوى أن قوله تعالى فان
 طلقها إلى قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يفيد
 أن الزوج الثاني انما يهدم الحرة الغليظة الناشئة
 بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعده
 الثلاث واستشكل مذهب الامام ومحصل كلام
 البرجندى أن الآية وان أفادت أن الزوج الثاني
 يهدم الحرة الغليظة فلا دلالة فيها على عدم
 هدمه للحرة الخفيفة فلا اشكال غاية الامر انما
 يحتاج الى دليل آخر يثبت أن الزوج يهدم الحرة
 الخفيفة ك الغليظة وهو الحديث أبو الهودود
 الحديث هو من الله الحلال فانه أثبت له الاحلال
 مطلقا ومعناه حينئذ لعن الله منعت الحبل اذا
 شرطه وأوردناه انما جعل محلا في صورة الحرة
 الغليظة فلا يلزم ثبوته في غيرها واجب بأنه
 يثبتها بدلالة لانه لما كان محلا في الغليظة في
 الخفيفة أولى اهـ جوى وهذا الجواب يقال في
 الآية (قوله فن طلق دونها) أى الثلاث في
 الحرة والنساء بزيادة ودون الثنتين في الآية
 لتناسب ما بعده فقامل (قوله وهو الحق فتح)
 قال فيه لان التحليل انما يجعل في حرمته
 الثلاث ولا حرة قبلها فظهر أن القول ما قال
 محمد والائمة الثلاثة (قوله كغيره) من صاحب
 البحر وأخيه والجوى (قوله ولو أخبرت مطلقة
 الثلاث) هذا في الحرة ومنه في الآية اذا
 ابحنا خلف السيد (قوله بضمى عذته) أى الزوج
 الاول وأسد العدة اليه لانه سببها جوى (قوله
 بعد دخوله) انما ذكره لا تزوج العدة منه لا
 يستلزم الدخول حقيقة للزومها في الخلو قال
 في البحر وقد اقتصر المصنف في اخبارها على ما
 ذكره في الهداية مبسوطا حيث قال فقالت
 انقضت عتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني
 وانقضت عتي في حال في النهاية انما ذكرى
 صاحب الهداية اخبارها هكذا مبسوطا لانها
 لو قالت حلت لك فتزوجها ثم حلت لي في الثاني
 دخل بي ان كانت حاملة بشرائط الحل لم تصدق
 والانه في وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل
 حال اهـ (قوله والمدة تحتمله) قيده لان
 المدة لم تحتمل لا يصحها بحر (قوله أن يصدقها)
 أى بينهما جوى لانه امان المعاملات لتكون
 البضع مئة وماعند الدخول أو الديارات لم
 تملح الحل به وقول الواحد ببول فيه ما اهـ أبو
 الهودود عن الدور

وأشار بقول قول المصلحة الى أن منكوبة رجل اذا قالت لا تحرطن في زوجي وانقضت عدتي كان له تصديقها
 اذا وقع في الظن صدقها عدل كانت أم لا ولو أراد أن يتزوج امرأته نشده عنده أو عند القاضي أن لها زوجا
 فتزوجها لا يفتق اه بحر أي وينتظر - ضرر الزوج (قوله ان غلب على ظنه صدقها) وان لم تكن عدلة قال
 في البدائع وغيره لا بأس أن يصدقها ان كانت ذمة عنده أو وقع في قلبه صدقها أفاده صاحب البحر (قوله
 ببيض) وبالأشهر ثلاث شجرة ونصفها الأمتة قاله الحلبي وعندهما نسمة وثلاثون يوما اعتبار الأقل مدة الطهر
 والحيض (قوله شهران) فيجعل كأنه طلقها في أول الطهر بعد الوقوع فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لأنه لا غاية
 لاكثره فيؤخذ لها بالآقل وحيدها خمسة لان اجتماع أقلهما في امرأة واحدة نادريه فيؤخذ لها بالوسط فلا ثلاثة
 أشهر تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا يخرج بمحمد لقول الامام
 وأما على تخريج الحسن فيجعل كأنه طلقها في آخر الطهر - ترا زمان تطويل العدة عليها فيجعل - فيجعل
 عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لانا - قدرنا طهرها بالآقل قدرنا - فيجعلها بالآكثر ليعتد لا في طهرها
 بثلاثين يوما وثلاث حيض بثلاثين وهذا من الزوج الاول وثالثها من الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن
 وهو الذي يقع فيه تزوجها بالثاني اه أبو السعود فالمدتان على توجيه محمد مائة وعشرون يوما وعلى توجيه
 الحسن يزداد عليها خمسة عشر يوما والمناسب للمواف أن يزيد لثلاثة عشر عليه ما بعده (قوله ولائمة أربعين
 يوما) أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما وطهر
 بخمسة عشر وحيضان بعشرين فتعدى بمائتين يوما على تخريج محمد وبخمسة وعشرين يوما على تخريج
 الحسن بزيادة طهر يقع فيه نكاح الثاني (قوله ما لم تدع السقط) راجع الى كل من الحرة والائمة أي السقط
 الذي ظهر به بعض خلقه ليكن اذا ادعت السقط فاما أن تدعيه من الاول فقط أو من الثاني فقط أو من كل منهما
 ولا بد في كل من مدة تحتل فهو ورده بعض الخلق فيجوز قاله الحلبي (قوله كما مر) أي في أوائل الباب في شرح قيل
 لمصنف قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة (قوله ولو تزوجت) أي زوجها الاول قاله الحلبي
 ولم يسألها بحر (قوله لم تصدق) هذا ما في الخلاصة وفي التفسير أنها تصدق اذا يعلم ذلك الامن جهتها (قوله
 دليل الحل) أي دليل أنها ماتت حالا لا في وقت كون مناقضتها ثانيا لا امرأ عارض فلا تعبر (قوله لا يجعل تزوجها
 - في يستفسرها) أي لا اختلاف الناس في حلها بمجرد العقد أي فيمكن أنها أخبرتها أنها حلت اعتمادا عليها على أنها
 حلت بمجرد العقد فلا استفسار أحوط والقاتل يحلها بمجرد العقد بعيد وفيه أنه رجع عنه (قوله ليس لها ذلك)
 أي تزويج نفسها ولو سمع رجل منها ذلك والزوج يقول لا بل مطلقا تشين لا يسع من سمع منها أن يحضر
 نكاحها ويعنه ما استطاع والذي مرآ حر الرضاع أن لها أن تتزوج لان الحرمة أيت اليها فيجوز قلت ان
 الذي قد سمع بهت - حيث قال ومفاده الخ وما هنا نص وهو مقدم (قوله أنه طلقها) أي بانثا (قوله لها قتله
 بدواه) قال في المحيطين في أيها أن تمتد بسلامها وتهرب - منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقربها والمكن
 ينبغي أن تقتله بدواه وليس لها ان تقتل نفسها وان قتله بالآلة - فيجب القصاص اه بحر (قوله فان حلف
 ولا يئنه لها) الانسب فان لم يكن لها يئنه وحلف (قوله فلا تئنه عليه) ولا تئنه عليها بتكفيه من نفسها (قوله
 وان قتله) هذه العبارة تفيد اباحة الأمرين (قوله لها لتزوج بالآخر) أي ثم اذا حضر الغائب تطلب منه تجديد
 النكاح وتعلمل بأنه أشك خارج قهرا (قوله لو غابا) اما لو كان حاضر ليس لها ذلك لان الزوج اذا انكر قضى
 بالفرقة بينهما (قوله قلت يعني ديانة) قال في البحر والحاء ل أنه على جواب شمس الأئمة الا وزجندى ويقع الدين
 النسخ والمسير داي شعاع وأبي حامد والسرخسي يحل لها ان تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى
 جواب الباقر لا يحل اه (قوله لا يجعل له قتلها) ظاهره أنه باتفاق وينظر الفرق بينا وبين ما قبلها او يحل على
 الماتى به من عدم حل قتلها (قوله كما مر) أي عن الاوزجندى (قوله لا يصدق) ظاهره سواء اصلنا
 معاشرة الأزواج اولا (قوله أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطلق ثلاثا محلا
 باقراره واحتياطاً والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الايلاء)

هو مصد رآلى كاعلى أي حلف والجمع أيا كما طابا قال الشاعر

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل مدة عدة
 نفسه ببيض شهران ولائمة أربعين يوما
 ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة
 تعد له ثم قالت لم تنقض عدتي أو ما تزوجت
 بالآخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج
 دليل الحل وعن السرخسي لا يجعل تزوجها
 حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقني
 ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها
 ولا تئنه أم أكذبت نفسها
 ذلك أصرت عليه أم لا تقدر على
 (سمعت من زوجها أنه طلقها ولا تقدر على
 منه من نفسها) الا يقتله (لها قتله) بدواه
 خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال
 الا وزجندى ترفع الامر للقاضي فان
 حلف ولا يئنه لها فالائمه عليه وان قتله فلا
 شيء عليها والباقي كالثلاث برأية وفيها
 شهدا أنه طلقها ثلاثا لها للزوج
 للتكليف لو غابا انتهى قلت يعني ديانة
 والصحيح عدم الجواز فنية وفيه الوهم بقدر
 هو أن يتنص عنها ولو غاب - حذر به وردنه
 اليها لا يجعل له قتلها او بعد عنها - (قوله يعني)
 لا تقتله فانه لا يسعها (قوله يعني)
 كما في التفسير خاتمة وشرح الوهاب كية عن
 الملقط أي والائمه عليه كما مر (قال بعده) أي
 بعد طلاقه ثلاثا (كان قبلها المطلقة
 واحدة وانقضت عدتها ومدة تئنه) المرأة في
 ذلك لا يصدق فان على المذهب المقتضى به كما لو لم
 تصدق هي وقبل يصدقان ولو طلقها ثنتين
 قبل الاخذ لم يثبت كذا طلقها قبلها
 واحدة أخذ بالثلاث قية
 (باب الايلاء)

خليل الا لا يا حافظ امينه * وان بددت عنه الالبسة برت

حوى أى بر في عينه قاله في الدوامتى وبددت بالباء أى سبقت والبادرة البديهة مغرب وجهه الانتفاى بالنون
والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فارقا فان الله غفور رحيم وان عزموا
الملاق فان الله سميع عليم قرأ ابن مسعود فان فارقا فافهم أى رجعوا فى الأربعة أشهر قال الواحدى كان ايلاء
الجاهلية السنة والسنتين فوقته افع أربعة أشهر فمن كان ايلاءه دون أربعة أشهر فليس بايلاء اه أبو السعود
عن النهاية (قوله مناسبته البينونة ما لا) أى مناسبة الابلاء للطلاق الرجعى قاله الحلبي والاولى ذكر المناسبة
بين البائن والايلاء اذ التكلم على الرجعى انقطع عند قوله ويتكح مباته بمادون الثلاث ولذا قال في الكنز فصل
ويتكح مباته الخ وعبارة الشارح قابلة له والمعنى أن البائن لما كان يحصل بالايلاء ما لا مناسب ذكره عقب
البائن وفي حاشية الشبلي عن الانتفاى مناسبة الابلاء لما تقدم أن التحريم الذى يحصل من جهة الزوج أربعة
الطلاق والايلاء والمظاهرة والمعاين فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الابلاء لان حكم الطلاق في الابلاء
لا يثبت على الفور بل يؤجل الى انقضاء المدة وكان القياس أن يؤجل كرائخ قبل الابلاء لان المانع نوع من الطلاق
الا انه لما كان يعوض يساعد من الطلاق فأنزل عن الابلاء وقدم المانع على الظهار لان الظهار منكر من القول
وزور وليس المانع كذلك ثم قدم الظهار على اللعان لان الظهار اقرب الى الاباحة من اللعان بدليل أن سبب
اللعان وهو القذف بالزنا لا يوجب الحد والموجب للحد صفة محضة بلا شائبة الاباحة
اه (قوله وشرع الحلف) أى حلف الزوج مسلما كان او ذميا كان أو عبدا باقه أو بتعاقب ما يستحقه اه
حوى وظاهره أنه لا فرق بين الابلاء والحلف وقبل بينهما فرق فالايلاء الحلف على ترك الفعل والحلف على الترتك
والفعل فيكون بينهما العموم والخصوص أفاده أبو السعود (قوله على ترك قربانها) أى ترك وطء الزوجة حقيقة
أو حكما كالطهارة الرجعية حوى ولو كانت الزوجة صغيرة لاوطأ والقربان كالقرب مصدر وقرب بكسر العين
في الماضي وقصها في المضارع وفي لغة من باب قتل وقرب بمعنى فعل أو دافى عن الاول ولا تقربوا الزنا وقربت
المرأة قربانا ومن الثاني لا تقرب الجنى أى لا تدن منه أفاده أبو السعود والضمير في قربانها يرجع الى الزوجة وهما
تخرج الأمة الموطوءة بتلك المين فلا يلام منها (قوله مدته) المراد بها أن لا تكون أقل من أربعة أشهر للحر
وشهرين للزوجة الأمة فلا يشككل بما اذا قال والله لا أقربك أبدا فانه لا يوقيت فيه أفاده أبو السعود (قوله
ولو ذميا) عنده وعندهما لا يصح منه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله والمولى) يضم الميم وكسر
اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابنئى مشق يلزمه) خرج راقه لا أقربك الا يوما أقربك فيه فانه يمكنه قربانها
من غير نهي يلزمه على ما سبق اه حاشي وذكر الجوى وغيره أن المولى هو الذى لا يخلو عن أحد المكرهين
من الطلاق وزوم ما يشق عليه (قوله مشق) خرج نحو ان قربتك فعلى صلاة ركنين اه حاشي ولا يعتبر مشقة
ذات بعراض ذم في النفس كالكدل كافي النهر (قوله الامانع كفر) استثناء من الاستثناء والاضافة للبيان
يعنى أن الكافر اذا آلى يمكنه قربان زوجته من غير لزوم شئ قال الحاشي انه اشارة الى الجواب عن دليل صاحبين
حيث قالوا اذا قال الذمى والله لا أقربك لا يكون مولىا لانه يمكنه قربانها بلام ككفارة تلزمه فصار كلفه بالجح
والصوم وأبو حنيفة يقول انه أهل للمين الا أنه لا تلزمه الكفارة لانها عبادة وليس من أهلها (قوله وركنه
الحلف) الاول حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف هو الحلف (قوله ومنه) أى من كونها منكوحه وقت تعيين
الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعلق وهو عدم القربان بالشرط وهو التزوج كالتعز عند وجود الشرط
فكانه آلى منها بعد وجود التزوج أفاده الحلبي (قوله ولو زلذذ وأنت طالق) بأن قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك
وأنت طالق قال القهستاني ناقلا عن النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت طالق على الجملة التسمية
بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف اه وفيه انه ان تزوجها تطلق لعطف قوله وأنت طالق على الجملة التسمية
المعلقة بالشرط وليس هناك عدة لوقوع الطلاق قبل الدخول فكيف تبين ترك الوطء اه حاشي (قوله وأهلية
الزوج للطلاق) فلا يصح ايلاء صبي ومجنون وصح ايلاء العبد لانه أهل للطلاق والكفارة بغير المال (قوله فصح
ايلاء الذمى) عنده لانه من أهل الطلاق ولا يصح عنده ما لا يملك من أهل الكفارة (قوله بغير ما هو ثرية)
اعلم أن ايلاء الذمى على ثلاثة أنواع صحيح انتفاها كالو حلف بتعلق به قربة كالتعلق بما طلق انتفاها كالخلف بالجح

مناسبة البينونة ما لا (هو) لفظة المين
وشرعا (الحلف على ترك قربانها مدته)
ولو ذميا (والمولى هو الذى لا يمكنه قربان
امرأته الابنئى) مشق (يلزمه) الامانع
كفر وركنه الحلف (وشرطه محبة المرأة
بكونها منكوحه وقت تعيين الابلاء) ومنه
ان تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد وأنت
طالق ثم تزوجها الزمة كفارة بالزواج لا بالطلاق
الحلف بغيره (وأهلية الزوج للطلاق)
وعندهما الكفارة (فصح ايلاء الذمى) بغير
ما هو ثرية

الثاني شيئا فغيره (اد) قوله وان وطئ بعد زوج آخر (كفر لهما) وان وطئها بعد زوج آخر (كفر لهما)
وان لم تنق في حق الطلاق أقاده صاحب الصبر (قوله للفت) متعلق ببقائه (قوله بعد هذين الشهرين) قيد آخر في
لأنه لو لم يذكر كان الحكم كذلك بغير (قوله لتصدق المدة) لأنه جمع بين المتعاطفين بغير الجمع وهو كالجمع بالفتنة
فكانه قال والله لا أقربك أربعة أشهر (قوله إذا الساعة كذلك) المراد بها العظة من الزمن (قوله لم يكن موليا)
لأن الثاني إيجاب مبتدأ وقد صار مفعولا بعد العين الأولى عن شهرين وبعد الثانية عن أربعة الأيوام متلاطم
تتكاثر مدة الأيلاء (قوله لا يمكن أن قاله انحدرت الكفارة الخ) قال في الصبر وتقيده بقوله بعد الشهرين انتهى
أيضا لأنه لو لم يذكره لا يكون موليا أيضا لكن يتم ما فرق من وجه آخر وهو أنه عند ذكره تعين مدة العين الثانية
ومن بعد عدمه تعين مدة واحدة وتآخر الثانية عن الأولى يوم ففي نسخة الكتاب لم تتداخل المدة فان
فلو قربها في الشهرين الأولين لزمه كفارة واحدة وكذلك في الشهرين الآخرين لأنه لا يجتمع على شهرين ميمنان بل على
كل شهرين ميمنان واحدة (فروع) لو كثر الثاني بان قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو كثر القسم بان قال والله
لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون موليا لأنه ما عيّن ان فتدأخل مذهبهما حتى لو قربها قبل مضي
شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعده مضى ما لا يجب عليه لا قضاء مذهبها وحكم الجور حكمكم الأيلاء في عدم
التعدد إذا كانت الواو فقط والتعدد إذا تكرر حرف النفي أو القسم ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار المقسم
عليه أو لا حتى لو قال والله لا أقربك كذا أقربها ميمنان في ظاهر الرواية كقوله والله لا أقربك كذا والله لا أقربك
كذا ولو قال والله لا أقربك ثم قال بعد ساعة والله لا أقربك ثم بعد ساعة قال والله لا أقربك فقربها بعد العين
الثالثة لزمه ثلاث كفارات لا تدخل المحلوف عليه ولو لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بان وعنده تمام الثانية
وهو بساعة بعد هاتين باخرى إذا كانت في العدة وعند تمام الثالثة تعين بثلاثة بلا خلاف بغير (قوله الأيوام)
مثلة الساعة حوى (قوله لم يكن موليا بالعدل) لأنه استثنى يوما منكر أن يصدق على كل يوم من أيام تلك السنة
تحققه فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة أشهر من غير أن يلزمه صرفه إلى اليوم الآخر إخراج له عن حقيقة اعنى
التكثير إلى التعيين بلا حاجة بخلاف ما لو قال الانقضاء يوم فانه ينصرف إلى الاخير لان نقصان انقضاء يظهر بالآخر
ويخلاف ما لو قال اجرتك داري سنة الأيوام فانه يراد به اليوم الاخير لان الحاجة دعت إليه فخصها بقدها
ومثل الاجارة لو قال اجرتك دقي عندك سنة الأيوام فان المقصود من التأجيل تأخير المطالبة فتعين الأخير بدلالة
الحال وكذلك لو قال لا أكلم فلانا سنة الأيوام وقامه في البحر والتمهر (قوله وبقي من السنة أربعة أشهر) أي ولم يقربها
فيها شهر (قوله صار موليا) إذا غابت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرد اقتراب انقضاء قوله سنة الأمرة
فانه إذا قربها صار موليا من ساعته بغير (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة أشهر ومثله ما لو بقيت ما لو بقيت ما لو بقيت
(قوله فيصير موليا) هو في حكم الأيلاء المؤبد (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قربها أو لا بغير (قوله لأنه يمكنه أن
يقربها) بناء على مضي المدة فان كان لا يمكنه بأن كان ينهب ما غانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه
وأما على ما ذكره قاضي خان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما إلى الآخر فيلتصبان
في أقل من ذلك بغير وفيه أنه لم يتحقق الأيلاء على كل لأن الحلف على ترك قربان المنكوحه والحلف هنا على عدم
الدخول وقد يجاب بأنه من كفايته فلا يكون موليا به إلا بالنية (قوله فيطأها) أي من غير أن يمشي يلمسه
بالوطء (قوله لبقاء الزوجية) أي فبتناؤها وقوله تعالى للذين يؤثرون نساءهم وأورد أن وقوع الطلاق
في الأيلاء لظلمه يمنع حقها في الوطء ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون ظالمًا مانعًا وأجاب شرف الإثمة الكردي
وهو أول من قرأ الهداية على مؤلفها بأن العبرة في المنصوص لعين النكح لا لعناء وهذه من نساءنا فيشملها
آية الأيلاء والله جل ذكره هي المطلق رجعيًا بعلا وهو الزوج حقيقة ومجرد عدم ثبوت حقها في الجماع لا أثره
في عدم صحة الأيلاء ألا ترى أنه يصح من الزوجة ولو استقطت حقها من الوطء حوى (قوله ويطلق بمضى العدة)
فان لم تغضبان أمته طهرها وكانت من ذوات الاقرباء مات بمضى مدة الأيلاء حوى (قوله ولو آتى من مباته)
وهي في العدة سواء ماتت بصغرى أو كبرى (قوله ولم ينفقه) أما إذا أضافه بان قال ان تزوجت فنقوا له لا أقربك
أربعة أشهر كان موليا (قوله كما ترى) في شرح قول المصنف بشرطه محلة المرأة (قوله لبقاء العين) في حق وجوب
الكفارة عند الخت لأن انعقاد العين بعد التصور وحسب لا شرعا ألا ترى أنها تنقذ على ما هو مصيبة بغير

(قوله وان وطئها) بعد زوج آخر (كفر لهما)
(العين) العتق (قوله لا أقربك شهرين وشهرين)
بعد هذين الشهرين (قوله لا أقربك شهرين)
مكة يوم (قوله لا أقربك شهرين)
كذلك بغير (قوله لا أقربك شهرين)
ثم يكون موليا قال (بعد الشهرين لا أقربك)
أولا لتقص المدة لكن ان قاله انقذت
الكفارة والا فتعدت (أو قال والله لا أقربك)
لا أقربك سنة الأيوام (قوله لم يكن موليا)
بل ان قربها في يوم من السنة أو في سنة
فان صار موليا أو لا ولو حذفت سنة
لم يكن موليا حتى يقربها في يوم من السنة
الأيوام أو قربك فيه لم يكن موليا
استثنى كل يوم يقربها فيه فلم تصور منه
(أو قال وهو بالبصرة والله لا أقربك شهرين)
وهي بها (لا) يكون موليا لأنه يمكنه أن
يقربها منها فيطأها (أي من المملكتين رجعيًا)
صح لبقاء الزوجية ويطلق بمضى العدة
(ولو) آتى (من مباته أو اجتمع في ليلة)
بعده أي بعد الأيلاء ولم ينفقه للملك كما مر
(لا) يصح انقضاء محله ولو وطئها أكثر لبقاء
العين

(قوله ولو أن فلان الخ) فلو أن ثم طعنها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضائه المحرم كان الايلاء على حاله حتى
 الوقت أربعة أشهر من وقت الايلاء يقع عليها تطليقة أخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد انقضائه المدة كان
 حولا وتعتبر مدة الايلاء من وقت التزوج بغير (قوله كاحرام) مثله الاعتكاف وهو غنبل للجهز الحكمي فاذا
 أحرم وقت الايلاء وبنه وبين الفراغ من أفعال الحج أربعة أشهر فعندئذ لا يكون فيه الا بالجماع لانه انما
 باختياره بطريق محظور فيما لم يصرح به فلا يستحق قضيا اه بجر (قوله امراض باحدهما) أي منع عن الجماع
 كافي للندية (قوله أو صغرها) انما قصره عليه لان صغرها من حصه ايلائه (قوله أو رتقها) هو رتق النساء
 اذا لم يكن لها خرق الا الجبال كذا في شرح با كبير وقال العلامة مسكين انه اذا فم الرحم بعظم أو فوهه وبالسكون
 مانع يمنع من سلوكه كذا ما غسدة غليظة أو خمسة مرفعة أو عظام كذا في الطلبة جوى فهو بالسكون أعم منه
 بالفتح أبو السعود (قوله أو جبهه أو عنته) أو اسراو كانت في مكان لا يعرفه وهي فائضة أو حال القاضى بينهما
 بالشهادة عليه بالثلاث للتركية جوى (قوله لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء) فان قدر لا يصح فيه باللسان بجر
 عن البدائع (قوله اذا لم يقدر على وطئها في السنين) فان قدر عليه فقصته الجماع كما يعلم من الجهر (قوله فليراجع)
 راجعناه قرأناه ونقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروحي حيث قال والحبس بحق لا يعتبر في التي باللسان
 وبظلم بغيره على (قوله وكذا حبسها ونشوزها) أي ما زمان اذا كانا بغير حق ولم يقدر على الجماع في الحبس
 والنشوز (قوله فهو قوله بلسانه) قد بدله لانه لو فاء بلسانه لا يعتبر بجر (قوله وفوهه) كرجعتك وارتجعتك
 ولا حاجة الى ذكره هنا للاستغناء عنه بقول المصنف فهو قوله الخ قاله الحلبي (قوله بالمنع) الاولى أن يقول
 بذكر المنع فيكون ارضاؤها بالوعد باللسان وأراد يكون التي باللسان معتمدا أنه مبطل للايلاء في حق الطلاق
 أما في حق قضاء العين باعتبار الخلف فلا حتى لو وطئها بعد التي باللسان في مدة الايلاء لم يفسد كقاعدة لقعة الخلف
 قاله في الجهر (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل كلامه ما اذا كان قادر وقت الايلاء ثم عجز بشرط أن يمضي
 زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا وقت ثم قدر في المدة اه بجر وقيد بالمدة لانه لو قدر عليه بعد ذلك
 لا يبطل (قوله لانه الاصل) أي واللسان خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل بطل البذل
 كالتميم اذا رأى الماء في صلانه (قوله فان وطئ في غيره) كذا اذا وطئها حالة الحيض وقبلها بشهوة أو لمساها أو نظر
 الى فرجها بشهوة كافي للهندية (قوله ومقتاده) أي مصادقه فان قدر على الجماع في المدة (قوله وفي الحياوى)
 تأييد لما في المأني لانه كان يمكنه التي بالجماع حال العفة اه حلبي ومعه ما اذا مضى بعد الايلاء زمن يقدر فيه
 على وطئها ولم يفعل كما سبق وقيد قوله وهو صحيح لا بد لو آلى في مرضه وفاء بلسانه يبطل ايلاءه في حق الطلاق
 فان صح قبل تمام المدة يبطل لقدرته على الاصل كالتميم (قوله وبني شرط ثالث) والاقل الهجر والثاني دوامه قاله
 الحلبي (قوله بني الايلاء) لان التي بالوعد حال قيام النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق لحصول انقضاء
 حقه به ولا حتى لها حال المنيونة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البيونة حتى لا يبق الايلاء يبطل
 لانه حث بالوعد فانقضت العين وبطلت بجر (قوله ايلاء ان نوى التحريم) الظاهر انه من الايلاء المؤبد
 وانما كان ايلاء لا نوى التحريم الحلال عين كافي للجوى (قوله أولم ينوشيا) أي لاظهار او لا طلاقا ولا ايلاء ولا كذبا
 أبو السعود عن الجوى (قوله وظلها وان نواه) لان فيه حرمة ذانواه صح ولانه يحتمل كذا في العيني وقال محمد
 لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو تشبيه الهالة بالحرمة ولم يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية وانما نقله السرخسي
 عن النوادر والمذكور في جوامع الفقه عن محمد كقولهم مانهر وجوامع الفقه تأليف أبي يوسف واعلم ان ظاهر
 كلام النهر يقتضي أن رواية النوادر ليست من ظاهر الرواية والمصريح به في كلام ابن كمال باشا من كتاب الحج أنها
 تكون من ظاهر الرواية ونصه الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول هو ان المراد من الاصول المبسوط
 والجامعان والزادات والسير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل كاه رواية محمد ورواية النوادر قد تكون ظاهر
 الرواية والمراد من رواية النوادر روايتها عن غير الاصول المذكورة وقد صرح بعضهم بعدم الفرق اه أبو السعود
 (قوله وهدر) أي باطل وفي القاموس الهدر ما يطل من دم وغيره هدر يهدر يهدر وهدر وهدر وهدر وهدر لازم
 منه اه (قوله ان نوى الكذب) قال في الجهر الكذب: فتح الكذب وكسر الذاو بكسر الكاف وسكون الذاو
 هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء فيه العمد والخطأ ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب اهل

ولو أن فلان الخ
 مات باخرى والا لاختية (هجن) هجر احتقيا
 لا حكميا كاحرام أكونه باختياره
 (عن وطئها المرض باحدهما أو بمقتضى) أو بمقتضى
 أو رتقها) أو جبهه أو عنته (أو بمقتضى)
 يقدر على قطعها في مدة الايلاء أو لم يقدر
 اذا لم يقدر على وطئها في السنين كافي الجهر
 من الغاية وقوله (لا يجرى) لم أره لغويه
 فليراجع وكذا حبسها ونشوزها (نفسه)
 فهو قوله (بلسانه) (قوت اليها) اوراجعت
 او ابطلت الايلاء اورجعت عما قلت ونحوه
 لانه اذا ما المنع فبرضاها بالوعد (فان قدر على
 الجماع في المدة فقصته الوطئ في السنين) لانه
 الاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا يكون
 الاصل) ومقتاده اشتراط دوام العجز من وقت
 الايلاء الى مضي مده وبصرح في المأني
 وفي الحياوى آلى وهو صحيح ثم مضى لم يكن
 فيه الا الجماع وبني شرط ثالث ذكر في البدائع
 وهو قيام النكاح وقت السني باللسان فلا
 أمانا لمخاطبة بلسانه ببق الايلاء (قال لا صرته
 أنت التي حرام) ونحو ذلك سكت معني في
 الحرام (ايلاء ان نوى التحريم اولم ينوشيا
 وظلها وان نواه وهدر ان نوى الكذب)
 وذادانية

السنة والاثني عشر المصنف اه وانما صدق في نية الكذب لا في حقيقة كلامه اذ حقيقة كلامه انما هي في
وهي موصوفة بالحل فكان كذبا او ورد انه لو كان حقيقيا لكلامه لانصرف اليه بلا نية الكذب بل نية
النية ينصرف اليه اليقين والجواب ان هذه حقيقة اولى فلا تنسأ بالانية والعين الحقيقة الثانية هي الجواب
الاشهار بنهر وغيره (قوله) واما قضاء فالبلاء (لكنه) يمتنا ظاهر الا ان نفي الجلال عين بالنص فلا يصدق في نية
خلاف الظاهر وحكاية الجبر يقبل وقائه السرخسي (قوله) ان نوى الطلاق (سواء) نواها نأوى بها او جدها
او نيتيها على من الفهستاني وانما تشتط هذه النية في غير حالة الغضب والمذاكرة واما مع أحدهما فلا يمتنع
شرطا للوقوع قضاء بغير (قوله) وثلاث ان نواها (لانه) من الكذبات وفيها تصح نية الثلاث جوي وقيد بالثلاث
لانه ان نوى اثنين لا تصح نية الا اذا كانت أمة هندية (قوله) وان لم ينو (هذه) في القضاء واما في الديانة فلا يقع
مالم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية نفي أصل او نية الظاهر أو الايلاق فانه لا يصدق قضاء صريح به الزيلعي
حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء (قوله) لفظة العرف (هذا) جواب سؤال حاصله اذا وقع الطلاق
بلانية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعا والجواب أن المتعارف به ايقاع البائن (قوله) ولذا) أي
لفظة تعارفه في الطلاق (قوله) لا يحلف به الا الرجال) أي على أنه طلاق فلا ينافي ما يأتي أن المرأة اذا حلفت به
كان مينا (قوله) ولو لم يكن له امرأة) قال في الجبر في المواضع التي يقع فيها الطلاق بلفظ الحرام ان لم يكن له امرأة
ان حنثا منته الكفارة وقال النسي لا تلزمه والطاهر ان محله ما اذا قال على الحرام ونحوه أما اذا قال امرأتى
على حرام او أنت على حرام فانه كذب لا يلزم به شيء (قوله) وحلفت به المرأة (قوله) في الهنديه اذا قالت لزوجهها
على حرام او قالت أنا عليك حرام كان مينا وان لم تنو كافي جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها حنثت ولا ممتها
الكفارة كذا في الذخيرة اه (قوله) كالومات أو بآت لآلى عذة ثم وجد الشرط) ظاهره أنه تلزمه كفارة عين
فيهما وليس كذلك قال في الخانية اذا كان له امرأة وقت البير فانت قبل الشرط أو بآت لآلى عذة ثم بشر
الشرط لا تلزمه كفارة غير لان مینه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها اه (قوله) لآلى عذة) منسلة
ما اذا انتقضت ادة وجود الشرط (قوله) لم تطلق امرأته) المناسب ولم تطلق ويكون معطوفا على قوله كالومات
فان معناه يكون مينا (قوله) لصيرورتها مينا) هذا التعليل اغايبه في نية الزوجة له أما في زوجة وماتت أو بآت
لا الى عذة فوجهه أن المزوجة ثانيا لم يكن الحلف عليها (قوله) به يقضى) وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تبين
المزوجة بعد (قوله) ومثله) أي مثل أنت على حرام (قوله) أنت على الحرام) الأولى حذفه لانه قد قدمه (قوله)
والحرام يلزمني) قال في المنع ومن الألفاظ المستعملة في مصرنا وفرنسا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى
الطلاق وعلى الحرام قال في المختارات ان لم يكن له امرأة يكون مينا فوجب الكفارة بالحنث (قوله) أو حرممت
نفسى عليك) قال في الهنديه وبشرط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرممت نفسى ولم يقل عليك
ونوى الطلاق لم تطلق بخلاف تحريمه نفسها اه بايضاح (قوله) أو أنت على كالحار أو كالتنيز) قال في الهنديه قال
لامرأته أنت على كالميتة أو كالكلام أو ككلمه الخنزير مثل عن نية فان نوى كذبا به وكذب وان نوى التحريم فهو
ايلا وان نوى الطلاق فهو طلاق اه وظاهر كلام الشارح أنه يقضى في هذا بالطلاق البائن وان لم ينو (قوله)
والمسئلة بها لها) المراد به أن يكون الحرام عنده طلاقا على ما يظهر من سياق كلامه وأما كون وضع المسئلة أنت
على حرام فلا فان ما يقتضيه صحة المساق هو أن تكون العبارة هي أنا أنت على حرام اذ لا مساق ان يقول
لأربع نسوة أنت على حرام ولا يتأتى صحة القولين المذكورين الاعلى من قرأناه أبو السعود عن عزى زاده وفيه
ايضا ان توفيق الشارح (قوله) كما مر في الصريح) أي في باب الصريح وليس المراد أن الصريح يجري فيه هذا الحكم
فانه قال في البحر بخلاف الصريح فانه لا يقع الاعلى واحدة فيما اذا قال امرأتى طالق وله اكثر من واحدة (قوله)
وقال الكمال الخ) عبارته كافي المر وعندي أن ما في الفتاوى أشبه لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين كل
كوبة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طوالت لان حلال الله يشمل على الاستغراق اه
فهو صرح كلام الكمال في قوله حلال الله الخ لا في أنت على حرام (قوله) لكن في النهر) استندوا على ما في وهم
أن الخلاف في أنت على حرام (قوله) فانه يتم) أي كل نسائه (قوله) به) أي بما ذكر من كلام النهر ومن قول
الشارح قلت الخ (قوله) يحصل التوفيق) أي بين كلام المشايخ فمن قال انه يقع على الجميع يحصل على ما إذا قال

واما قضاء فالبلاء ففهماني (ونظرة بآتة
ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها) ويقضى بآته
طلاق بائن وان لم ينو (لفظة العرف) ولذا
لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة
أو حلفت به المرأة حنثت ان مينا كالومات
أو بآت لآلى عذة ثم وجد الشرط لم تطلق
امرأته المزوجة به يقضى بصيرورتها مينا
قلت ان لم تطلقا ومسئلة أنت على في الحرام
والحرام يلزمني وحرمت نفسك على وأنا عليك حرام
أو حرام على أو لم يقل على وأنا عليك أو أنت على
أو حرمتم أو حرمتم نفسي عليك أو أنت على
كالحار أو كالتنيز برتبة (ولو كان له) أربع
نسوة) ولله ثلاثة بها لها (وقع على كل واحدة
منهن طلاقا) بآتة (وقيل) تطلق واحدة منهن
والله البيان) كما مر في الصريح
(وهو الاظهر) والاشبه ذكر الزيلعي
والبازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه
عندى الا قول به جزم صاحب الجبر في قوله
وصحة في جواهر الفتاوى وأقره المسنف
في شرحه أكر في النهر يجب أن يكون معنى
قول الزيلعي والمسئلة بها لها يعني التحريم
لا بقيد أنت على حرام مخاطبا له واحدة
كافي المسئلة بل يجب فيه أن لا يقع الطلاق
المخاطبة اه قلت يعني بخلاف حلال الله
أو حلال المسلمين فانه يتم به يحصل التوفيق
عليه

حلال الله أو المسلمين من حال أنه يقع على مخاطبة فيما إذا قال أنت على حرام وليس المراد التوفيق بين القولين
الذين في المصنف فإن موضوعهما فيما إذا قال امرأتى على حرام فإن الإضافة تأتى للجنس وللهود والحاصل
أن الألفاظ الثلاثة الأول حلال الله الخ وهذا ميم وعليه يخرج ما في الضاوي وهو صريح كلام الكمال والمصنف
الثاني أنت على حرام وهو يخص مخاطبة الثالث امرأتى على حرام وفيها الخلاف قال أبو السعود والحاصل
أن اختلاف القولين إنما يجتنى على ما إذا أضاف التعزم إلى امرأة لا يبينها بأن قال امرأتى على حرام ولم يبين
وله نسوة لانه قال مخاطبة معينة منهن ولا أنه هم فقال نسائي على حرام إذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعطاف
إه شرب لالبية لكن ما نقلناه من الكمال يقتضي أن الخلاف جار في حلال الله أو المسلمين (قوله ألف مرة يقع
واحدة) لانه إذا أتى بالكاف أو بعلل يحمل ارادة التشبيه في القوة لا في العدد فيكون الطلاق واحداً فكذلك
إذا حذفتها وأراد هذا المعنى وعلى قياس ما تقدم أنه إذا أتى العدد يقع ثلاث كما إذا قال بعد ألف كما تقدم قبل
طلاق غير المدخول بها (قوله أو بابتين) أي بقوله أنت على حرام (قوله وقع واحدة) لأن الكليات لا يصح فيها
ارادة التثنية لأن ما عددها محض أما إذا أتى الثلاث صحت فيتم ويقع ما قبله المثل كما في البصر عن الخائية (قوله
وبالثاني عينا ص) أي قضاء رديانة غير المقتضى به وديانة فقط على المقتضى به اه حلي وفيه أن البائن لا يلحق
البائن إذا كان كناية (قوله به يقع) وقال أبو يوسف يقع ثلاث على كل واحدة اه حلي (قوله حنت بوطه كل)
قال في الهندية لو قال أتعالي حرام يكون مولى من كل واحدة منهم ما يحن بوطها اه وهذا غير المقتضى به وعلى
المقتضى به يقع على كل واحدة طلاقاً بانه اه حلي (قوله والفرق لا يجنى) هو أن في قوله أتعالي حرام حرمتهمما
على نفسه وتحرمتهمما تحريم لكل منهما وفي قوله والله لا أقربكم من نفسه من قربانهم ما جاب فلا يحن بوطها
وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهر في كتاب الايمان عنده قوله ومن حرم ملكه لم يحترم حيث فرق بين قوله أكل
هذا الرقيق على حرام وبين واقعه لا أكل هذا الرقيق بأنه يتحرره الرقيق على نفسه حرم أجزاءه أيضاً وفي الثاني
انما منع نفسه من أكل الرقيق كانه فلا يحن بالبعض اه حلي وفي الجبران قوله والله لا أقربكم ما صار إيلاماً
يلزمه من حرمة الاسم وذلك لا يتحقق إلا بقربانهم ما وأما قوله أتعالي حرام فإلما صار إيلاماً باعتبار معناه
وهو إثبات التعزم وإثبات التعزم قد وجد في كل منهما فثبت الإيلام في كل واحدة (قوله ان نوى التكرار)
أي التاكيد (قوله اتحد) أي الإيلام واليمين فهو إيلام واحد ويمين واحدة كذا قرب في المدة كفر كماراة واحدة
(قوله والاول) أي أن نوى التكرار وهو صادق بصورتين بدمية شيء أصلاً وبنية التشديد والتلفظ حلي (قوله
فالإيلام واحد) ان لم يقرب في مدته (قوله واليمين ثلاث) فيكون ثلاث كفارات بقربانهم (قوله تعدد الإيلام واليمين)
اعلم أن الإيلام على أربعة أوجه إيلام واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقربك وإيلاماً ويمينان وهو إذا أتى من
امرأته في مجلسين أو قال إذا جاء غدا فوالله لا أقربك وإذا جاء غدا فوالله لا أقربك وإيلاماً واحد ويمينان وهي
مسئلة الخلاف إذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك وأراد به التخليط فإيلام واحد واليمين ثنتان
عند الإمام وأبي يوسف حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بابت بواحدة وان قربها وجبت كفارتان وإيلاماً
ويمين واحدة وهو إذا قال لا أمرته فدخلت هذين الدارين فوالله لا أقربك فدخلت أحدهما دخلتين أو
دخلت أحدهما دخلت واحدة فإيلاماً ويمين واحدة فالأول منعقد عند الدخلة الأولى والثاني عند الدخلة الثانية
كذا في السراج الوهاج اه حلي واقعه سبحانه ونهالي أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الخلع)

لما اشترك مع الإيلام في أن كلاهما قد يكون معصية وقد يكون مباحاً وزاد الخلع عليه بتسمية المال آخره لانه
بمنزلة المفرد من المركب اه بهر وقد مناه مناسبة أخرى أول الإيلام (قوله هو لغة الإزالة) أي إزالة الشيء عن شيء
وفضله وتميزه عنه كخلع الثوب والنعل (قوله واستعمل في إزالة الزوجية) منيعه يفيد أن هذا الاستعمال
لغوي لا ذكره الشرع يده قال الشريف الحموي يقال خالعت المرافة زوجها خالعت اقتدت منه واخلعت بالضم
لغة فيه صيغ منها المفاعلة ملاخطة للإيسة كل الأثر كالشوب المايوس قال تعالى هن لباس لكم واتم لباس
لهن اه (قوله وفي غيره) الأنسب وفي غيرها (قوله إزالة ملك النكاح) انظر الإزالة جنس وقوله ملك النكاح فصل
أخرج به إزالة غيره وقوله بلفظ الخلع أخرج به إزالة النكاح بلفظ الطلاق وفي التهذيب في عن شرح الطحاوي

• فروع • أنت على حرام ألف مرة يقع
واحدة طلاقاً واحدة ثم قال أنت حرام نابياً
ثنتين وقع واحدة كثره مرتين ونوى بالاول
طلافاً والثاني عينا صحت قال ثلاث مرات
حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد
الشرط وقع الثلاث قال ايها أتعالي حرام
ونوى في أحدهما ثلاثاً ونوى في الأخرى واحدة
في كل نوى به يحن وتحمسه في السبائية قال
أتعالي حرام حنت بوطه كل ولو قال والله
لا أقربكم في الجوهرة كثر واقعه لا أقربك
ولا ما في مجلس ان نوى التكرار اتحد والاول
فالإيلام واحد واليمين ثلاث وان تعدد
المجلس تعدد الإيلام واليمين
• (باب الخلع) •
هو لغة الإزالة واستعمل في إزالة الزوجية
بالضم وفي غيره بالفتح وشرباً كما في الجور
(إزالة ملك النكاح)

السناء اوقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع اهل الرجل والمرأة لصلح بينهما خلع لم يسلما جاز له الطلاق
والخلع (قوله خرج به) أي بقوله ملك النكاح الخلع في النكاح الفاسد فانه لا ملك فيه شرعا اذ يحرم على كل
مخالطة الاخر ولا يحل له ما شئ مما يحل لمخصوص الزوجين فيكون الخلع باطلا ولا يلزم فيه شئ (قوله وبعد
البيئونة) لعدم ملك النكاح بعدها لا يسقط المهر بجر (قوله والردة) فلا يلزم به شئ ولا يسقط المهر وفي البصر
من البرازية ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الردة (قوله خرج به ما لو قال خاتمك الخ) به علم أن هذا
الانظم الكتاب (قوله غير مسقط للمقوق) من المهر والنفقة (قوله لعدم توفقه) أي هذا اللفظ الذي هو في
الطلاق وقوله عليه أي على قبوله اذ اشتراط القبول لما يلزم من البذل ولا بد هنا (قوله فانه خلع مسقط)
للمقوق المتعلقة بالزوجية (قوله ردت) لان المهر الذي بذمته سقط بالخلع فخرج بمقتضى لان المهر تفضي
بأمناله افاذا خلع سقط الوصف الذي في الذمة فخرج بمقتضى لان المهر تفضي لان المهر تفضي لان المهر تفضي
لا يصح والمخوضون له قالوا ان لم يكن المهر مقوضا يجعل كانه وقع على مهر هاسوى مقدار البذل المنشر وطع على
الزوج وان كان مقبوضا جعل زيادة في مهرها والمهر بالبدل في كلام الشارع المهر كافي البصر عن الخاتمة
(قوله بلفظ الخلع) متعلق بزيادة وفي القهستاني وألفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمباينة والبيع والشراء
كذا في التنقيح وأفاده المصنف بقوله أو ما في معناه (قوله لفظ المباراة) بالمهر وصورتها ان تبرئه من المهر مثلا
(قوله كما يجي) في قول المصنف ويسقط الخلع والمباراة الخ (قوله وأفاد التعريف الخ) الافادة من قوله ازالة
ملك النكاح فان الملك في الرجعي باق (قوله للشافعي) أي لوجود الشافعي وهو الاختلاف والتخالف (قوله
بما يصلح مهر) لان ما صلح عوضا للمتعوم أولى أن يصلح عوضا للغير المتعوم فان البضع غير متعوم حالة الخروج
ومتعوم حالة الدخول ولهذا منع الأب من خلع صغيرته على مالها وجاهله تزويج ولده بهالة وبغذخلع المريضة من
لثك وجاز تزويج المريض بمهر المثل من جميع ماله وفي القهستاني أن بدل الخلع واجب في الحال لكن التكفيل به
جائز الى معلوم ومجهول اه وفي البصر ولو خلعها على ألف الى الحصاد ثبت الاجل ولو قالت الى قدوم فلان أو مونة
رجب سالا ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع ويصح الخلع على ثوب موصوف أو مكيل أو موزون كالمهر وكذا على
زراعة أرضها أو ركوب دابة أو خد متعاه على وجه لا يلزم منه خلوة بها أو خدمة أجنبي لان هذه تجوز مهرها
وبطل البدل فيه لو كان ثوبا أو دارا كالمهر ووجب عليها رد المهر اه (قوله بغير عكس كلي) يعني أن انعكاسها كلية
قضية كاذبة والصادق انعكاسها موجبة جزئية قائلة بهض ما جاز بدل خلع جاز كونه مهر أو فاداه الحوى (قوله
وبطن غنمها) ومثله ما في بطن جارية قال في التمر والفرق أن ما في البطن ليس مالا في الحال لى في المال فكانه
تعلق بالانفصال من البطن وأحد العوضين هنا وهو الخلع بقبل التطليق فكذا الاخر أي المالم ولا يقبل
لنكاح التعلق فكذا العرض الاخر (قوله وجوز العكس انعكاسها) وهو منقول عن الاتفاق في غاية البيان
قال في البصر وأشار الى أن هذا الاصل لا ينعكس كذا فلا يصح أن يقال مالا يصلح مهر الا يصلح بدلا في الخلع وذكر
في غاية البيان أنه مطرد منه عكس لان الغرض من طرد الكللي أن يكون مالا متقوما ليس فيه جهالة مستتمة وما
دون العشرة مال متعوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على الطرد الكللي ولا على عكسه اه فصدق العكس
الكللي القائل ما صلح بدل خلع صلح مهر فان الخمسة من حيث وصفها بأنها مال متعوم لاجهالة فيه تصلح
مهر الامن حيث قدرها قال صاحب النهر ولا يجنى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق المال
المتعوم خالصا عن الكمية يصلح مهران متعوم فلهذا منع المحققون انعكاسها كلية اه (قوله بشرطه
كالطلاق) فيشترط أن تكون المرأة حرة لطلاق وأهلية الزوج (فرع) المتعلقة بطلوعها صريح الطلاق مادامت
في العدة وتلقها الكتابة أيضا اذا كانت في حكم الصريح فتواءعتدى واستبرئى رسول أو السجود (قوله
بقبول المال) أي قبول الزوجة ونفسه أن المطلق عليه المدفع مثلا أو ما المقبول فهو شرط ولذا قال في المنع شرط
قبول المال (قوله ولا يقتصر على المجلس) قال القهستاني ولا يقتصر على المجلس فلا يطل بقيامه عن المجلس
قبل القبول لكن يطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا دخلها فلها خيار
القبول في المجلس ويصح منه التعلق بالنشرط نحو ان جئتني بأف فأت طالق ويصح الاضافة الى الوقت فهو
اذا جاء غدت قد خالعك على كذا اه (قوله ولا يقتصر قبولها) يعني عنه قول المصنف الا في وقت يقتصر

خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد
البيئونة والردة فانه لقوله كما في النكاح
(المتوقف على قبولها) خرج ما لو قال
خلعتك ناويا بالطلاق فانه يقع باثنا غير مسقط
للمقوق لعدم توفقه عليه بخلاف خالعك
بلفظ الملة اعلى أو اختفى بالامر ولم يسم
شيا قبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت
قصدت البذل ردت خاتمة (لفظ خلع)
خرج الطلاق على مال غير مسقط وقع وزاد
قوله (أو ما في معناه) لا يدخل لفظ المباراة
فانه مسقط كما يجي، ولفظ البيع والشراء
فانه مسقط كذلك كما صح في المهرى خلافا
للمتأخر وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة
للخاتمة (ولا بأس به عند الحاجة) لا شق
وجبها (ولا بأس به عند الحاجة) لا شق
وهو عدم الوفاق (بما يصلح مهر) بغير عكس كلي
لصحة الخلع بدون العشرة وما في يدها
وبطن غنمها ويجوز الصبي انعكاسها كلية
شرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله
يعني في جانبها (لانه تعلق الخلع بقبول
المال فلا يصح رجوعه) عنه (قبل قبولها)
ولا يصح شرط الخلع ولا يقتصر على
المجلس أي مجلسه ويقتصر قبوله على
مجلس عليها

على المجلس (قوله وفي جانبها) صنف على قوله في جانبه منع (قوله معاوضة بمال) لأن المال من جانبها كذا في الدرر المنتقى (قوله يصح رجوعها قبل قبوله) فإذا قلت اختلفت نفسي منك بكذا أو اختلفت على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الإيجاب فهستانی (قوله وصح شرط الخيار لها) أي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خلعتك أو طلقتك علي كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام قبلت جاز وبطل الخيار إن ردت وطلعت إن لم تزد ولم البدل وهذا عنده وأما عنده ما في يجوز الخيار فوقع الطلاق ولم البدل فهستانی (قوله على المجلس) أي مجلس الإيجاب وفي البصر اختلف من جانبه يبطل بقاءها لا ببقاها ومن جانبها يبطل بقيام كل اه (قوله كالبيع) ومثله النكاح فإن القبول فيه لا بد من حصوله في مجلس العقد ولا توقف على قبول غائب (قوله عليها بمناه) فلو قال لها اختلي نفسك ~~بكذا~~ فذا تم فتم بالحرية حتى قامت اختلفت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يصح اخلع لأنه معاوضة كالبيع بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لأنه اسقاط محض والاسقاط يصح مع الجهل كذا في المحيط (قوله وطرف العبد الخ) قال في النفاية وشرحها القهستاني والعبد والأمة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلة حتى أنه إذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له وإذا قال المولى بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار أو انقضاء على المجلس اه (قوله والشراء) صورته أن تقول المرأة اشتريت نفسي أو طلاق منك بألف منخ (قوله أو طلقتك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق لي مال مسقط لله ركناخلع وهو خلاف العقد كما سبق اه حلي (قوله أو بارأئك) من المباراة بالمهر لا خير كذا في الدرر المنتقى وتزك المهر خطأ حوى ومثل ما ذكرنا إذا قال برئت من نكاحك بكذا كذا في صدر الشريعة (قوله وحكمه أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباراة اه بحر (قوله ولو بلا مال) قال في النهر ولو قال العا ولم يذكر أمالا لا يصح اخلع في رواية عن محمد والاصح أنه يصح ويسقط المهر (قوله وبالطلاق الصريح على مال) ولو على برأته منه ولو لم يبرأ بطريق الكفالة وانما ذكر الصريح نصا على المتوهم فلو صدر بالكتابة كان كذلك وانما قيد بمال استرازا على الطلاق على التأخير فانه رجعي لأنه ليس مال وانما تأخر فيه المطالبة كما إذا قالت طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فإن كان تأخيرا غاية معلومة صح التأخير وإن لم يكن لغاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كافي البرازية (قوله طلاق بائن) لقوله عليه الصلاة والسلام اخلع فطلقته بائنة وفي الشافعي أن نوى الزوج فلا نا كان ثلاثا وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة اه (قوله وغرته الخ) قال في المنخ والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام لأن بدل الخلع إذا بطل بطل الطلاق بائنا وعوض الطلاق إذا بطل يقع رجعا اه أفراد الشارح بالفرق في الفرق وفي الحلي فرق آخر هو أن الخلع يسقط الحقوق والطلاق على ملل لا يسقطها على العقد (قوله كما سبق) أي قريبا حيث قال المصنف والشارح وقع طلاق بائن في الخلع رجعي في غيره وقوعا مجازا بطلان البدل وهو الثمرة كما مر (قوله واخلع الخ) مثله المباراة كما يأتي (قوله من قرأ الطلاق) كذا كره لطلاق وسؤال الماله وفي الدرر المنتقى وتسمية المال وإن لم يكن منقوما من القرأ اه (قوله لكر لوقضى) استندوا على قوله والواقع به طلاق بائن (قوله بكونه نسحا) هو مذهب ابن حنبل (قوله نذ) لا يبيح أن قضاء هذا الزمان ليس لهم إلا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه بائنا ثم نبلاية (قوله لم يصدق قضاء) أي ويصدق ديانة لأن الله تعالى عالم بسر لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لأنها كالقاضي لا تعرف منه إلا الظاهر بحر (قوله في الصور الأربع) البيع والشراء والطلاق والمباراة والخلع (قوله فيما إذا وقع) أي الخلع بمعنى الإزالة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) أي فأنه ما صريحان فيه وصراحة الطلاق ظاهرة وصراحة البيع فيه بمعنى أن دلالة عليه قطع لا تخلف عنه لأن البيع فيه زوال ملك العين فيلزم منه قطعا زوال ملك الثمرة فأداه المصنف الآن في ذكر الطلاق نظر لأنه لا يكون كخلع على إحدى الروايتين إلا عند ذكر المال فيه وعند عدم ذكره يكون رجعا (قوله وفيه) أي في قوله لأنهما كتابتان (قوله إلى اشتراط النية) يقوم مقام النية هذا كره الطلاق كافي الخاتبة (قوله ههنا) أي في لفظ الخلع قال في البرازية نية الطلاق في الخلع والمباراة شرط الصحة الآن المشايخ لم يثبت تراخا في الخلع لمصلحة الاستعمال ولأن الحالة الغالبة كون الخلع بعدم ذكر طلاق فلو كانت المباراة أيضا كذلك لأجابه إلى النية وإن كانت من الكتابات وإن لم تكن كذلك فتبقى النية مشروطة في المباراة وسائر الكتابات على الأصل اه (قوله لأنه يحكم الاستعمال) لعله في عرفه.

وفي جانبها معاوضة بمال (مع رجوعها) قبل قبوله (و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع فائدة بشرط قبولها عليها بمناه لأنه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدبير لأنه اسقاط أو لا يسقط يصح مع الجهل (وطرف العبد في العناق على مال كطرفه في الطلاق و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة) كبرت نفسك أو طلاقك أو طلقتك على كذا أو بارأئك أي فارقتك وقبلت المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن) وغيره فيما لو بطل البدل كما سبق (و) الخلع (هو من الكتابات فيعتد به ما يعتد به) من قرأ الطلاق لكر لوقضى بكونه نسحا فذا نذ لا يلزم فيه وقبل لا (خلعهائم قال لم أنوبه الطلاق فان ذكره لا يصح قضاء في الصور الأربع) (والاصدق في) ما إذا وقع باللفظ (الخلع والمباراة) لأنهما كتابتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق لأنه خلاف الظاهر وفيه إشارة إلى اشتراط الآية وهو شرط النية ههنا لأنه لا يشترط النية في المباراة كافي القهستاني

عن منتزعات طلاق المحيط

(قول المصنف وكراهه أخذني أن نثبت) لقوله تعالى وإن أردتم اعتدال زوج مكان ذبح رأيتم أحدا من
 قطار اختلافا أخذوا من شيئا ولأنه أحدهما بالفرقة لا يزيد في أحدهما بأخذ المال زليح والحق أن الأخذ في هذه
 الحالة تجرام قطعه انتهى المذكور إلا أنه لو أخذ جاري الحكم أي يحكم جهة التعلق وإن كان بسبب خيث
 وفي البحر من الدر المنثور أخرجه ابن أبي جوير عن ابن زيد في آية النساء قال ثم رخص بعد فقال فإن ختمت الأيتام
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به قال فتسخت هذه تلك اه قال في المصباح تنزلت المرأة من
 زوجها نشوزا من بابي قعد وضرب عصته وتنزل رجل من امرأته نشوزا بالوجهين تركها وبضاهاها
 (قوله ولومنه نشوزا أيضا) وذلك لأن قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا حل على ما إذا كان النشوز منه وقوله
 تعالى فإن ختمت الأيتام حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به على ما إذا كان النشوز منها سواء كان منه
 نشوزا أيضا أو لا غير أنه إن كان النشوز منهما كانت إباحة الاختدع بمارة النص وإن كان منها فقط فبطلانها
 والآية الثانية زالت في ثابت بن قيس وأمر أنه هو أول خلق وقع في الإسلام سكدا قال الزهري وروى
 الترمذي مسندا إلى ثوبان قال قال صلى الله عليه وسلم أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام
 عليها راتحة الجنة غاية وروى أن جيلة كانت تحت ثابت بن قيس فخرجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت لا أعجب على ثابت في دين ولا خلق ولكن أخشى الكفر في الإسلام لشدة بغضي إياه فقال عليه الصلاة
 والسلام أتدريين عليه حديثه فقالت نعم وزيادة فقال أما الزيادة فلا اه شلي (قوله على الأوجه) وجهه
 إطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله وصح الشئ كراهة الزيادة) أي تحريما كما في الدر المنثور
 وهي رواية الأصل كما أن ما تقدم رواية الجامع الصغير (قول وتفسير الملتقى الخ) عبارة ولا بأس به عند الحاجة
 وبأخذ أكثر مما أعطاهما إن شئت اه (قوله يفيد أنها تنزيهية) قال في البحر والمذكور في الأصل كراهة الزيادة
 على ما أعطاهما وينبغي حمله على خلاف الأولى كما ينبغي حمل الحديث عليه أيضا وهو قوله أما الزيادة فلا لأن
 النص في الجناح مطلقا فتقيد بخبر الواحد لا يجوز لما عرفت في الأصول اه (قوله عليه) أي على الخلع منع
 والذي في البحر على القول وهي أولى (قوله شرط لزوم المال) فيما إذا التزمته وسقطه فيما إذا أبرأته منه
 (قوله أو استحق) أي صار مستحقا ولومنه يده (قوله لأن الخلع لا يقبل الفسخ) أي بخلاف المبيع إذا هلك في يد
 البائع فإنه يفسخ البيع لقبوله الفسخ (قوله خلعها أو طلقها) أي وهو مسلم كما في الملتقى أما الذي قاله كورمال
 عندهم (قوله ما ليس بمال) كالمهر بجر (قوله وقع طلاق بائن الخ) أما وقوع الطلاق فيها فلو جود الشرط
 وهو القبول وأما الاقتراق باليمين والرجعية فلا أن العوض إذا بطل في الخلع بقي لعظه وهو كتابة والواقع بها
 بائن وإذا بطل في الطلاق بقي صريحه وهو يقتضي الرجعة أبو السعود عن العيني (قوله لبطان البذل) ويسقط
 المهر عنه في الخلع لأنه مسقط كما يأتي ولا يرجع بالمهر إذا دفعه بخلاف ما إذا سمى حلالا فظهر خلافه كما فيهم
 ما بعد (قوله بجنا) وزنه فعال عيني قال ابن فارس الجمان عطية الشئ لأن وقال الفارابي هذا الشئ لك
 مجازا أي بلا بدل (قوله يرجع بالمهر) إن أخذه والاستقط عنه وهذا عند الإمام وعندهما يجب مثله من خل وسط
 لأنه صار مغرورا من جهتها تسمية المال اه طلي (قوله أي الحسية) والظاهر أنها لو أرادت ما في يدي مما أملكه
 ولا ملأ لها يكون الحكم كذلك (قوله لعدم التسمية) أي تسمية شئ نصريه غارة مهر ثم إن كان المهر عليه
 سقط وان دفعه لا يرجع به بخلاف ما إذا قالت من مال فإنه يرجع به (قوله وكذا عكسه) بأن قال لها خالفك
 على ما في يدي ولا شئ في يده فإنه لا شئ له أيضا إذا لفرق بينهما بجر (قوله لكن الخ) لا وجه للاستدلال ولم يذكره
 المصنف ولا شئ (قوله فهي له علت أولا) كما لو اشترى منها بهذه الصفة كان جائزا ولا خيار لها فأنما لم يجر
 (قوله من مال) أو من متاع أو على ما في جاري أو غني من حل مهر (قوله أو درهم) أو نافي منكرا أو معترفا أي
 ولم يكن في يدها شئ أو مالو كان في يدها مال متقوم كان له قليلا كان أو كثيرا في تسمية المال وأما في تسمية مهر
 الدرهم فلا بد أن يكون في يدها جميع ما سمته فلو كان في يدها درهم أو درهمان لم يملكه الثلاثة وينبغي
 أن يكون قولها على ما في هذا البيت من الشئ أو النخل أو الحبر كذلك يلزمه ثلاثة بجر (قوله والاشئ عليها)
 صادق بما إذا كان المهر عليه مطا بابه أو أبرأته منه قال في الجوهرة ثم إذا وجب الرجوع بالمهر وكانت قد أبرأته
 منه لم يرجع عليها بشئ لأن عين ما يمسح قد وصل إليه بالبراءة فلو رجع عليها يرجع لأجل الهبة أي هبة المهر

(وكراهه) تحريما (أخذني) ويلحق به الإبراء
 عمل اعلم (أر نشوزا) تنزلت لا ولومنه
 نشوزا أيضا ولومنه كراهه أعطاهما على الأوجه
 فتح وصح الشئ كراهه الزيادة وفيه يحصل
 لا بأس به يفيد أنها تنزيهية (قوله عليه طلق
 التوفيق) لأن الرضا شرط لزوم المال
 بلا مال (قوله لا بد في يدها) قبل الدفع
 وسقطه (قوله لا بد في يدها) قبل الدفع
 (أو استحق) لأن الخلع لا يقبل الفسخ (قوله
 لو شئ) لأن الخلع لا يقبل الفسخ (قوله
 أو طلقها بجر) أو طلقها بجر (قوله
 ما ليس بمال) (قوله) طلاق (قوله
 وهي في غيره) (قوله) طلاق (قوله
 البذل وهو الثرة كالمهر لو سمعت حلالا كذا
 لا بد فاذا هو خير رجوع بالمهر إن لم يعلم إلا
 البذل فاذا هو خير رجوع بالمهر إن لم يعلم إلا
 لا شئ له كراهه على ما في يدي أي الخلع
 (ولا شئ في يدها) عدم التسمية وكذا عكسه
 لكن لو كان في يدها مهر فلهما قبلت فهي
 له علت أولا لا ضرارها منه ما يقبلها (وان
 زادت من مال أو درهم زدت) عليه في
 الأولى (مهرها) إن قبضته والاشئ عليها

منه الحاصلة بالبراءة فهو لا يوجب على الواهب ضمانا بزيادة (قوله ولو في يدها أقل) وان كان أكثر أخذ الجميع
منه (قوله لم أن) هو صاحب النهر فانه قال لو سمع دراهم فاذا في يدها ذاتا لا يجب له غير الدراهم ولم أره قاله
الطحاوي (قوله والبيت) كنه العنى على ما في بيتي من شئ وليس فيه شئ فلا يجب شي وإن قالت من مال أو متاع
وجب رد المهران قبضت واللاشي عليها وكذا يقال في باقي الامثلة (قوله ويطن الجارية) قال في المحيط لو اختلفت
على ما في بطن جارتها أو غنمها أو غنمها أصح وله ما في بطنها وان لم يكن فلا شئ له ولو حدث بعدها في بطنها
فلم ير أن ما في بطنها اسم للموجود للمحال ولو اختلفت على حمل جارتها وليس في بطنها حمل ترد المهر لانها
غزته حيث أطمعته فيما له قيمة لأن الحمل مال متقوم ولكن في وجوده احتمال وتوهم ويصح الخلع بموضع موهوم
بجملته ما في البطن لانه قد يكون مالا وقد لا يكون كريح أو ما يحويه البطن (قوله اذا لم تدل أقل المدة) بأن
ولده لا كثر منها فاذا اولدته لا قلها كانه وعبارة البحر أو على ما في بطن جارتها ولم تدل أقل من ستة أشهر كذا
في المجتبى وهي بقية أنه لا يكون له الا اذا ولدت لأقل من الأقل والظاهر أنه يعتد في الغنم أن تدل أقل من
مقدتها وسرره (قوله وعمر الشجر) اشار به الى ما اذا ذكرت مالا الا أنه ليس بوجود في الحال كما أنه أشار بالخلع على
ما في نحو البيت الى احتمال أن يكون مالا وأن لا يكون مالا كذا في الهندية (قوله فذكر البذل) أي في كلام
غير المصنف أمه وقيل بتصر عليها (قوله قال وقبده في الخلاصة الخ) أي قبضه عدم الزمها بشئ في المسائل
المذكورة بعدم العلم الا في حذف عدم ثم ان عبارة الخلاصة كعبارة البحر عن المحيط قاصرة على صورة بين
وظاهر الشرح أن هذا الحكم في جميع ما ذكر فعله أخذ به طريق القياس وعبارة البحر عن المحيط لو خالعهما
بمالها عليه من المهر ثم تبين أنه لم يبق عليه شئ من المهر لزمها رد المهر لانه طلقها بقطع مانع عليه فلا يقع
عليه مجازا فان علم الزوج أنه لا مهر لها وأن لا متاع في البيت في مسئلة على ما في البيت من متاع لا يلزمها شئ
لانها لم تطلعه فلم يصر مغرورا (قوله خالعت على عهد أقبلها) قبضه بالخلع لأن بيعه الا بئس يصبح
لأن مبيع البيع على المضايقة فالعجز عن التسليم يفضي الى المنازعة فيه ولا كذلك ها وقوله لها ليس بقيد
فاذا اختلفت على عهد الغير صح وعليها ثبوتها وان سلمته فيها بجر (قوله على رأتها من ضمانه) تعنى ان لم تجده
فلا شئ عليها (قوله لم تبرأ) لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العرض بجر وقيد بالبراءة من ضمانه لأن البراءة
من عيبه صحيحة نهر (قوله لانه لا يطل بالشرط الفاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن الخلع صحيح ومن
الشرط الفاسد لو خالعهما على أن يملك الولد عنده فان الخلع صحيح والشرط باطل أو اختلفت على أن يكون
صدقا لو لولدها أو لا يجزي كذا في البحر (قوله طلقني ثلاثا بالثقة) فبقيد قوله ثلاثا لانها لو طلقها واحدة
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شئ في قول الامام وقال صاحباه
تقع واحدة بألف وثلاث بغير شئ بجر (قوله طلقها واحدة) مثلهما التثنية شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع
الآلف سواء كانت باللفظ واحدة وتفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بجر (قوله وقع في الاول بالثقة
بثلاثة) لأن الباء تعصب الاعراض وهو تقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط مجلسه لانها
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأه فقال خالعتك على ألف فانه يستبرأ في القول بمجلسه لا بمجلسه حتى لو ذهب من
المجلس ثم قبلت في مجلسه اذ ذلك صح قبولها كذا في الجوهرة (قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل الواحدة
التي أوقعها والمثله بها (قوله فله كل الآلف) لانها التزمت المال بايقاع البينة الغليظة وقد تم ذلك
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخلاصة وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود
لا باللفظ (قوله لا على للشرط) أي والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لأن الشرط هو العلامة
والعلامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن
العوض وان طلقها ثلاثا فمقتضيات في مجلس واحد لزمها الآلف وفي ثلاث مجالس لا يستوجب شيئا عنده
واستوجب الثلث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله الا بكل الآلف) وهي لما
أوقعت واحدة تزيد دفع الثلث من الآلف ففات قصوده فلم يقع شئ اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير
جائز افاذه الشلبي (قوله فبعضها اولى) فيه أنه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان قصده عدم
العود اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا شفع بعود العصة ولا يتم الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض

(أو ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يدها
أقل كلمتها ولو سمع دراهم فبان ذنا، ولم أره
والبيت والسندوق وبطن الجارية
اذا لم تدل أقل المدة (و) بطن الغنم) وعمر
الشجر (كالد) فذكر البذل كافي البحر
قال وقبده في الخلاصة وغيره بعدم العلم
فقال ولو لم أنه لا متاع في البيت أو لا مهر
أها عليه في خالها بجره لا يلزمها شئ لانها
لم تطلعه فلم يصر مغرورا ولو طلقها في
مجلسه لم يصر مغرورا (خالعت على
عهد أقبلها) قبضه بالخلع لأن بيعه الا بئس يصبح
لأن مبيع البيع على المضايقة فالعجز عن التسليم يفضي الى المنازعة فيه ولا كذلك ها وقوله لها ليس بقيد
فاذا اختلفت على عهد الغير صح وعليها ثبوتها وان سلمته فيها بجر (قوله على رأتها من ضمانه) تعنى ان لم تجده
فلا شئ عليها (قوله لم تبرأ) لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العرض بجر وقيد بالبراءة من ضمانه لأن البراءة
من عيبه صحيحة نهر (قوله لانه لا يطل بالشرط الفاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن الخلع صحيح ومن
الشرط الفاسد لو خالعهما على أن يملك الولد عنده فان الخلع صحيح والشرط باطل أو اختلفت على أن يكون
صدقا لو لولدها أو لا يجزي كذا في البحر (قوله طلقني ثلاثا بالثقة) فبقيد قوله ثلاثا لانها لو طلقها واحدة
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شئ في قول الامام وقال صاحباه
تقع واحدة بألف وثلاث بغير شئ بجر (قوله طلقها واحدة) مثلهما التثنية شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع
الآلف سواء كانت باللفظ واحدة وتفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بجر (قوله وقع في الاول بالثقة
بثلاثة) لأن الباء تعصب الاعراض وهو تقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط مجلسه لانها
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأه فقال خالعتك على ألف فانه يستبرأ في القول بمجلسه لا بمجلسه حتى لو ذهب من
المجلس ثم قبلت في مجلسه اذ ذلك صح قبولها كذا في الجوهرة (قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل الواحدة
التي أوقعها والمثله بها (قوله فله كل الآلف) لانها التزمت المال بايقاع البينة الغليظة وقد تم ذلك
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخلاصة وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود
لا باللفظ (قوله لا على للشرط) أي والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لأن الشرط هو العلامة
والعلامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن
العوض وان طلقها ثلاثا فمقتضيات في مجلس واحد لزمها الآلف وفي ثلاث مجالس لا يستوجب شيئا عنده
واستوجب الثلث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله الا بكل الآلف) وهي لما
أوقعت واحدة تزيد دفع الثلث من الآلف ففات قصوده فلم يقع شئ اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير
جائز افاذه الشلبي (قوله فبعضها اولى) فيه أنه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان قصده عدم
العود اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا شفع بعود العصة ولا يتم الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض

المسئلة في غير المعلق والمضاف أما المعلق كأن قال ان دخلت الدار فقد خلعتك على ألف فاقبول انما يعتبر بعد دخول الدار وكذا المضاف كأن قال خلعتك في غد على ألف يعتبر القبول به دعي الغدا فأداه صاحب البحر (قوله ان لم تكن مكروهة) أما اذا أكرهها الزوج على القبول فطلق بلا مال (قوله كما ترى) أي في قول المصنف أكرهها عليه تطلق بلا مال (قوله ولا سفيهة) قال في الوهبانية وشرخها للشربلاني

ولو خالعت بالمال غير رشيدة • يجوز ولم يلزم ولو بعد يظهر

صورتها بلغت مفسدة المالها فاختلعت من زوجها بمال وقع الطلاق لتعلقه بقبولها ولا يلزم المال وان ضلوت بعده مصلحة لانها التزمت المال بدون مال ومنفعة ظاهرة لها فكان النظر لها أن تجعل كالخبرة في هذا الحكم لا كالريضة ولذا عاك الزوج رجعتها ان طلقها بالفضة على المال لان وقع بالخط لا بدون مال اه (قوله كما يجي) أي في قول المصنف خلع المريضة يعتبر من الثلث وانما قال المصنف لزم الألف ولم يقل وبانت لعله مما تقدم (قوله لانه تفويض) أي في صورة الباء وقوله أو تعلقي أي في صورة على قاله الحلبي (قوله فقبلنا طلقنا بغير شيء) وذلك للجهالة اذ كل من قوله احدا كما والاخرى صادق بكل منهما فكان كل منهما محتمل لان يكون البذل في حقها ألف درهم أو مائة دينار ما ان قال أنت طالق بمائة دينار والاخرى بألف درهم فقبلنا في المجلس فانه يلزم كل منهما ما سمي من غير شك وكان ينبغي أن يلزمها في صورة الجهالة رد ما أخذاه كما يلزم من كلام النهر في شرح قول المصنف بمال معلوم أفاده أبو السعود (قوله أنت طالق وعليك ألف الخ) مثله اذا عالت طلقني ولك ألف ففعل أو قال العبد أعنتني ولك ألف فأجاب السيد أفاده الجوى (قوله جملة ثالثة) أي من مبتدأ وخبر والواو فيها يحتمل أن تكون له طيف عملا بجهة يقيمها ولا انقطاع لان التعقيب أن الجملة الاولى خبرية لا انشائية والطلاق يقع بالتطبيق الثابت ضرورة فنع على أن عطف الخبر على الانشاء ليس ممنوعا طلقا بل انما هو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما نحن فيه خبر ولا حاجة الى ذلك اذا لم يقتض على جواز عطف الخبر على الانشاء ومنه حديثنا الله ونعم الوكيل كما قرره السيد وغيره جوى ويحتمل أن تكون للاستئناف ويكون عدة تقة • اتفاقا على أن الواو بمعنى الباء وهو الماوض في قوله اجل هذا الطعام ولك درهم لان الماوض في الاجارة أصلية وانفقوا على تعيين المصنف في قول رب المال له ضارب خذه واعمل به في البر فلا تقيد المضاربة ولو فوى وانفقوا على اجتهال الامرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مملوكة لانه لا مانع من كل منهما ما ولا معين فيتميز الطلاق قضاء وتعلق ديانه ان أراد أفاده في البحر (قوله وقال ان قبلا صبح) أي وان لم يقبل لا يقع شيء جوى (قوله عملا بأن الواو للجمال) فيكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الألف عليك وأنت على ولم يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال جوى (قوله فاقول له بينه) فلا تطلق جوى (قوله وكذا لو قال لعبد الخ) التشبيه في المسائلين أفاده الجوى (قوله بين من جانبه) فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط وهو القبول للصحة بدونه فتم البين لا قبول فلا يكون الاقرار بالبين اقرارا بالشرط الختم فصار القول قوله اه جوى (قوله فاقار به اقرارا بالقبول) لانه لا يثبت الابيه فالقرار به اقرارا باليمين الابيه جوى وعلمه في الهندية بأن القبول شرطه (قوله ولو برهنا) أي في جميع الصور السابقة أخذ من التعديل (قوله أخذنا سينما) وجهه أن يثبت قامت على الاثبات وبينته على النفي جوى (قوله يقع الطلاق باقراره) أي لانه أقرب بالطلاق ثم ادعى البطل وهي تنكره فكان القول لها جوى (قوله والدعوى في المال بجالها) أي ان أثبت الزوج لزومها للمال والا لا اقول لها بيمينها النفيها العثمان وهذا هو المتقرر في كتاب الدعوى (قوله فيكون القول لها) أي عند عدم البينة (قوله كيفما كان) كذا وقع في البحر ولم يظهر لي وجه هذا التعميم ولعل وجهه سواء ادعت القبض أو لا أو ادعت أن الخلع عليها فقط أو عليها مع ضررتها أو بمال أو بغيره فلتراجع البرازية (قوله أنكسر الخلع) لا حاجة اليه لانه عين قول المصنف وعكسه لا (قوله أو ادعى شرطا أو استثناء) أي وكذبت (قوله أو أن ما قبضه الخ) أي لو كان مع دعواه الاستثناء مثلا قبض شيئا وادعى أنه حقه عليها وقالت بل لبذل الخلع فاقول له لانه أنكسر وجوب البذل عليها أو قرآن له عليها ما لا واحد الاماين والمرأة مقرة أن له علم • اما الآخر فيكون القول قوله بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لانه يدعى علمه بالبذل الخلع وهي تنكره فالقول لها اه بجر والاولى التعبير بالواو لان أو تفيد انهما مسألة مستقلة لا ارتباطا لهما بما قبلها (قوله أو اختلعا في الطوع والكراهية) أي في القبول وأما ايقاع الخلع باكره فقصص كما يأتي (قوله فاقول لها) ثم ان كان

لزم ان لم تكن مكروهة كما يجي (الألف) لانه تفويض ولا مريضة كما يجي (الألف) لانه تفويض هو تعاقب وفي البحر عن التا مار خاتبة قال لامرأته احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بمائة دينار قبلنا طلقنا بغير شيء (أنت طالق وعليك ألف أو أنت حرة) أنت طالق وعليك ألف بمائة دينار وان لم عليك ألف طالق وعنتي بمائة دينار ولا يلزم المال عملا بأن الواو قبلنا لان قوله وعليك ألف لا يلزم المال ولا الواو وقال ان قبلا صبح ولزم الماوض (قال لعمال وفي الماوض وفيه ولو لم يبق (قال طلقك أمس على ألف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول له بينه بخلاف قوله قبلي وقالت طلاقك أمس على ألف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول لها) وكذا لو قال لعبد اه كذا (قوله) لغيره (بعت منك هذا اله) كذا (قوله) قبلي وقال المشتري قبلي) بالنسبة أمس فلم تقبلي والفرق أن الطلاق فان القول للمشتري والفرق أن الطلاق عمال عي من جانبه وهي تدعى كنفه وهو ينكر ما أبيع فاقار به اقرارا بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا أخذ بيمينها تار خاتبة (ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكره يقع الطلاق) باقراره (والدعوى في المال بجالها) فيكون القول لها دنيا • فروع • أن ينكر الخلع أو ادعى شرطا أو استثناء أو أن ما قبضه من دين أو اختلعا في الطوع والكراهية فالقول له ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها

المراد أنهم ما سكت عنه فاهم ساقط وان كان المراد التصريح بنفيه فلا شيء ولو اختلفا في مقدار البذل فالقول
 قولها عندنا ولو دعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أففى الامام ظهير الدين أن القول قوله
 وقيل لها لانها المملوكة بجر (قوله وادى الخلع) أى عليها كما فى البصر (قوله فالقول لها فى المهر الخ) وجهه
 أن المهر كان ناشئا عليه قبله فدعواه سقوطة غير مقبولة ونفقة العدة ليست بواجبة قبله وهى تدعى استحقاتها
 بالطلاق وهو يشكر فكان القول له وهو مشكل فانما انفصاع على سبب استحقاتها لان الخلع والطلاق يوجبان
 نفقة العدة فكيف تسقط بجر (قوله على مسمى ما) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداهما مائتان ومهر الاخرى
 مائة تزم عشرون من مهرها مائتان وعشرة من مهرها مائة ولا يقسم بينهما مائة مائة مائة وماله اذا كان العبد
 لا جنبي أوله ما والمهران متفانان اما اذا كان بينهما مائة مائة والمهران متساويان فيكون العبد بدل الخلع
 (قوله ويسقط الخلع) لافرق بين أن يذكر بلفظ خلعتك أو خالعتك حيث ذكر العوض أما إذا لم يذكره فينبغي ما فرق
 من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثانى لبراءة فى الاول دون الثانى ومحل
 السقوط اذا خاطبها به أما لو خالعهام مع أجنبي على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولاية لأجنبي فى اسقاط حقها
 بجر ونظام اطلاقهم فيسقط اسقاطه لكل حتى وان ذكر البذل ولو كان غير مال كالتبر فيسقط المهر زيادة على البذل
 (قوله فى نكاح صحيح) ذكره لمزيد انتبيه والا فخرج القاسد أول الباب بقوله ملك النكاح (قوله كما عتده
 العمادى وغيره) وهو صاحب الصغرى وقال قاضى خان انهم الا يوجبان البراءة عن المهر الا بذكره اتفاقا
 وهو الصحيح كذا فى البصر فها قولان مصححان (قوله أى الابراء من الجانبين) بأن تقول المرأة انى كذا
 فقال بارأى لك أو قال الزوج ذلك وقالت قلت أبو السعد عن شرح المظومة وفى البصر عن شرح الوفاية هى
 أن يقول الزوج برئت من نكاحك اه وجهه فى النهر غير مسقط فانه قال بعد قول المصنف أبارأها قديده لانه
 لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغى أن لا يسقط به شيء اه وأقره الجوى وما فى البصر أولى لانه
 وقد علمت أن مراد الشارح من الابراء من الجانبين ما يبرئ من أحد هما والقبول من الآخر (قوله كل حق
 الخ) كالمهر والمتمتع فى التى لم يسم لهما مهر او النفقة الماضية المفروضة برجسدى فان قلت كيف كانت المتعة
 كالمهر فى السقوط بالخلع والمبارأة مع أن المتعة لم تكن واجبة قبل الخلع بل بعده فالقبول عدم سقوطها كنفقة
 العدة قلت ينبغى أن يحمل كلامه على ما اذا كان الخلع أو المبارأة قبل الوطء لان المتعة حينئذ تجب لهما عوضا
 عن المهر قسنا خذ حكمه وهو السقوط بالخلع أو المبارأة اه أبو السعد مختصرا (قوله ثابت وقتها) خرج بذلك
 نفقة العدة والسكنى فلا تقع البراءة منهما انهم وهذا التقسيم من الشارح أوجب الاستغناء عن قول المصنف لان نفقة
 العدة الخ فلاولى ابقاء المصنف على عمومه ليصح استثنائنا (قوله انكل منهما على الآخر) فلا تطالب به بجر ولا نفقة
 ماضية مفروضة ولا يطالب هو بنفقة مجاهلها عن مدة مستقبله ولم يخص وقتها ولا يطالب أيضا به رجله وخلع قبل
 الدخول ملتنى وشرحه للمؤلف وفروع مسائل البذل فى النهر قوله بما يتعلق بذلك النكاح) خرج ما لا يتعلق
 بالنكاح أصلا كما اذا كان عليه أو عليها دين وروى عن الامام البراءة عن سائر الديون كذا فى فغ القدير وأخرج
 باسم الإشارة ما ذكره بقوله حتى الخ (قوله ومثله المتعة) أى مثل المهر المتعة فى أنه يسقط وجوبها واستحقاتها
 اذا كانت متعة ذلك النكاح لامتعة نكاح قبله (قوله صح) والغياص أن لا يصح الابراء العام (قوله
 لاختصاص البراءة الخ) قال فى البصر كأنه لما وقع أى الابراء العام فى ضمن الخلع تخصص بها من حقوق
 النكاح (قوله وسكتها) من عطف الخاص لان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والالتين أن يقول
 بعد قول المصنف لان نفقة العدة الا اذا تص عليها أو ما السكتى فلا تسقط ولو نص عليها فيجعل السكتى فرعاً
 مستقلاً لان عبارته لا تخلو عن قلاقة (قوله فتسقط النفقة) بخلاف ما لو أبرأت زوجها عن النفقة فى المستقبل
 فانه لا يصح ولو اختلفت على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر الصداق ونفقة
 العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع وبعده تثبت نفقتها كذا فى البصر (قوله لانها حق الشرع)
 قال تعالى لا تخفوهن من نيوتن أى وحق الشرع لا يملك العبد اسقاطه (قوله الا اذا أبرأته عن مؤنة
 السكنى) بأن التزمها أى التزمت دفع اجرة البيت اوقات السكنى يبتا واعتد فيه او كانت ساكنة
 ملكها صحيح مشروطا فى العقد لانه خالص حقها فى فرق بين السكنى ومؤنتها مؤنة السكنى تسقط بالتاميم

ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها
 وادعى الخلع ولا ذمة فالقول لها فى المهر وله
 فى النفقة خلع أمر أتبه على عبد قمت
 فقهه على مسمى خلعك على عبدى
 وقف على قبوله أو لم يجبه بشئ بجر (ويسقط
 الخلع) فى نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء
 كما عتده العمادى وقديده (والمبارأة) أى
 الابراء من الجانبين (كل حق) ثابت وقتها
 (القبول) سكتا على الآخر (قوله كل حق
 النكاح) حق أو بانها تملكها أو بانها تملكها
 فاختلعت منه على مهرها برئى عن الثانى
 لا لا وله ومثله المتعة بزمانه وفيه الاختلاف
 على أن تدعى لكل على صاحبه ثم ادعى
 أن لا يكون من النكاح (لان نفقة العدة) وسكتها
 بجهة وقى النكاح (الا اذا نص عليها) قد سقط
 النفقة لا السكنى (لا ما حق الشرع
 الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى) فيصح فسخ

لا يحسن الشرع رفع الزوج ظمها على صداقها بسقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه
 لا يضاف في موطن الاجتهاد (قوله وهي غير شديدة) أي سفينة في أمر دنياها (قوله فانها تطلق) لأن الطلاق
 على حاله وانطلق بغيره من القبول وقد وجد (قوله ولا يلزم المال) لأنه لا منفعة ظاهرة لها في التزامه فانظر
 في حقها أن تجعل كالصغيرة (قوله فيها) أي في الصغيرة وغير الرشيدة (قوله أي ملتزما الخ) لما كان الضمان
 حقيقة فعمل ما على الاصيل ولا شيء من على الاصيل أو له بما ذكره (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق
 المكافاة اذ هي ضم ذمة التكفل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولا مطالبة على الاصيل (قوله كالتابع مع الاجنبي)
 كان أضاف البديل الى نفسه فالتزم بقوله لأنه التزم تسليم ذلك من ملكه وان لم يضاف الى نفسه ولا الى أحد
 من المعتق وإما لأنها الأصل فيه فلو قال الاجنبي للزوج اخلع امرأتك على هذه الدار وهذه الألف فالتزم
 بالمرأة ولو قال على عبدي هذا أو التي هذا ففعل وقع الخلع لأنه هو المالك لما أضاف المال الى نفسه ولو قال لها
 الزوج خلعتك على دار فلان فالقبول اليها ولو قالت اخضعني بألف على أن فلانا ضامن له ففعل وقع الخلع
 فان ضمن فلان اخذ الزوج من أيم ما شاء والا فلا ففعل ولو كبل عنها بالخلع اذ قبل الخلع ثم كان الوكيل أرسل
 البديل برسالة بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذا الألف وأشار الى ألف للمرأة كان البديل
 على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان أضاف الوكيل البديل الى نفسه أضافه ملكاً وضماناً بأن قال اخلع امرأتك
 على أتي هذه أو على هذه الألف وأشار الى ألب نفسه أو على ألب على أي ضامن كالبديل على الوكيل
 ولا يتطلب به المرأة ولو كبل أن يرجع على المرأة قبل الاداء أو بعده وان لم تكن المرأة أمرته بالضمان اهـ
 (قوله فالأب أولى) لأنه يملك التصرف في نفسها وأموالها جوى أي بالصلحة (قوله بلا سقوط مهر) أي فيما اذا
 خلعها على مال غيره وكذلك لو خلعها على مهرها على أنه ضامن له صح ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية
 الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكذا ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن
 أو ترجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج ولو كان المهر عينا أخذت كله من الزوج ان كان بعد الدخول ونصفه
 ان كان قبله ويرجع الزوج على الأب الضامن بقيمة اهـ جوى (قوله لأنه لم يدخل) أي لأن الاسقاط (قوله
 أن يجعله بديل الخلع الخ) صورته أن يأمر الأب اجنبياً أن يلتزم للزوج بديل الخلع وهو عشرة دراهم وهي بقدر
 المهر فيضال الزوج عليه والمهر في ذمته فيصير الزوج به الأب على الاجنبي لأنه بديل الخلع بقدره فيقبل
 الاجنبي الخوالة ثم يبرئه الأب أو يقر بقبضه منه وفيه أنه حيث يرجع الامر الى اقرار الأب بالقبض يقر بالقبض
 من أوله وخلفه ولا حاجة الى هذا التكاثر ثم يطلقها الزوج (قوله ثم يصير الزوج) أي بديل الخلع وضمر عليه
 للاجنبي (قوله من له ولاية قبض ذلك) أي المهر منه أي الزوج وهو الأب فقط كما تقدم في باب المهر فقوله الزوج
 فاعل وقوله من له ولاية ذلك مفعول يصير (قوله أي الزوج الضمان) الاولى أن يقول أي الزوج بديل الخلع لأنه
 لا معنى لاستراط الضمان عليها (قوله وهي من أهل) أي القبول (قوله لعدم أهلية الغرامة) أي لعدم تأهل
 الصبية للغرامة (قوله وان قبل الأب) لأن قبولها يعني شرط الويل وهو لا يقبل النيابة (قوله في الاصح)
 وفي رواية يصح لأنه نفع محض لأنها تتخلص بلا مال فله في البصر قوله فأجازت أي قبول الأب كافي للدوامتني
 ويصح رجوعه الى قبولها السابق حال صغرها (قوله ولم يذكر كرامالا) قد سبق ان الخلع مسقط للمهر ولو مع
 ذكر البديل فمأذنة ذكر هذا القيد الرجوع عليها بالمهر ان دفعه ولا يرجع فيما اذا ذكر البديل (قوله وبرئ من المهر
 المؤجل) ولو دفع البعض وبقي البعض فليس لكل رجوع على الآخر فيما قبضه وما كان باقياً بذمة بسقط بحر
 (قوله لما أمرته معاوضة) أي من جانبها (قوله فيعتبر بقدر الامكان) أي وقد أمكن الرجوع الى امره من
 بينهما وهو المهر (قوله خلع المريضة) أي بديل خلعها (قوله والا فاقبل) أي والا يخرج بديل الخلع من الثلث
 فلزوج الاقل من ارثه والثلث (قوله ان ماتت في العدة) حاصل التفاوت بين مضي العدة وعدم مضيتها أنه بعد
 مضيتها لا ينظر الى قدره حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج من بدل الخلع قدر الثلث ولو أكثر
 من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال
 لو ثلثته أكثر ولو برئت من المرض سلم للزوج كل البديل كهيبتها فيه ثم يرثه والارث بينهما بازوجة ماتت في العدة
 أو بعد التراضى ما يطلان حقهما ولو اختلفت صحبة والزوج مريض فانطلق جائز بالاسم قبل أو أكثر ولا يرث

(كلها خالعت) المرأة (بذلك) أي بمالها
 وبهرها (وهي غير شديدة) فانها تطلق ولا
 يلزم المال حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجوعها
 فيها ما شرح وبما يتي (فان خالعتها) الأب على
 مل (فانما له) أي ملتزماً لا كهيته لا ادم
 وجوب المال عليها (صح والمال عليه)
 كالتابع مع الاجنبي فالأب أولى (بلا
 سقوط مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب
 ومن قبل سقوطه أن يجعله بديل الخلع
 على اجنبي بقدر المهر ثم يصير به الزوج
 عليه من له ولاية قبض ذلك منه براضية
 (وان شرطه) أي الزوج الضمان (عليها)
 أي الصغيرة (فان قبلت وهي من أهل) بأن
 تعقل أن التسكاح جالب والخلع سالب
 (طلقت بلائق) ادم أهلية الغرامة وان لم
 تعقل لم تطلق وان قبل الأب
 في الاصح زبلي ولو بلغت فأجازت جاز ففعل
 (قال) الزوج (خالعتك فقبلت) المرأة
 ولم يذكر كرامالا (طلقت) لوجود الاجيجاب
 والقبول (وبرئ عن) المهر (المؤجل لو)
 كان (عليه والا) يكن عليه من المؤجل شيء
 (ردت) (مأساق اليه لمن) المهر
 (المجمل) لما أمرته معاوضة فتعتبر بقدر
 الامكان (خلع المريضة يعتبر من
 الثلث) لأنه يرجع فله الاقل من ارثه وبديل
 الخلع ان خرج من الثلث والا فالاقل من
 ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد
 أو قبل الدخول فله البديل ان خرج من
 الثلث وتماه في القبولين

اختلعت المتكاتب لزمها المال بعد
 العتق ولو باذن المولى (جرحها عن
 التبرع) والامة وأتم الولدان باذن المولى
 زعمها المال للمال) قساع الامة
 ونسب أم الولد والمدة ولو بلاذن فبعد
 العتق (خلع الامة مولاهما على رقبتهما إن
 زوجها حر صرح الخلع مجابا وإن زوجها
 مكاتباً أو عبداً أو مبرأ صرح وصارت أمة
 لمسيدي فلا يبطل النكاح أما الحر فلو ملكها
 لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في نصحه
 إبطاله اختياره فروع قال خالته على
 ألف قاله ثلاثاً فبطلت ثلاثاً آلاف
 لتعليقه بقبولها في المتنى أنت طالق أربعا
 بألف فبطلت طالقت ثلاثاً وإن قبلت
 الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بألف
 الأربيع أنت طالق على دخولك الدار توقف
 على القبول وعلى أن تدخل الدار توقف
 على الدخول قلت في طلب القسوق لأن
 والنعل يعني المصير فقدر قال خالته
 واحدة بألف وقالت إنك أسألتك الثلاث
 قلت لئلهما فالقول لها خلعها على أن
 صدقها الولد ما ولا جنبي أو على أن
 عسك الولد عنده صرح الخلع وبطل الشرط
 قالت اختلعت منك فقال لها طلقه بابت
 وقيل رجعي ولا رواية لو قالت أربعا من
 المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعي
 لكن في الزادات أنت طالق اليوم رجعي
 وغدا أخرى رجعي بألف فالبطل لهما
 ومما باتت

هم مامات في العدة أو بعدها اه (قوله لجرحها عن التبرع) علمه حذف معلوم من المقام تقديره ولا يلزمها
 المال حالا (قوله لزمها المال الحال) لأن المنع إنما كان لحق السيد وقد أذن أخاها المستف وتطرأ القسوق
 بينهما وبين المكاتبه قاله أبو السعود وقد يقال إنما لم تكن تحت حجره حتى يتبرأ منه لها طاقته وعدمه سواء (قوله
 ونسب أم الولد والمدة) أي يؤذيان من كسبهما كما في الدر المنقى وزاد المدة على ما في المصنف إشارة إلى أن
 الحكم لا يختلف فيها (قوله فبعد العتق) للعجز عن التبرعات مع عدم الاذن (قوله على رقبتهما) أي جعل السيد
 للزوج رقبتهما بدل الخلع (قوله صرح الخلع مجابا) ظاهره أنه لا يسقط المهر وظاهره وطه لإعلان التسجية فهو
 كسجية الخمر والخنزير (قوله وصارت أمة للسيد) أي سيد العبد والمدير بحر (قوله فلا يبطل النكاح) لأنها
 لا تصير مملوكة للزوج بل لمولاه وأما المكاتب فإنه ثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد
 النكاح كما لو اشترى المكاتب زوجته بحر وما في المنع من أن الملك يقع لسيد المكاتب وهو ظاهر الشارح حيث
 أطلق ولم ينسب عليه غير صواب (قوله لبطل النكاح) لأنه قارن وقوع الطلاق وقوع الملك في رقبتهما فتعذر
 إيجاب العوض أخاها المصنف والمؤلف في شرح المتن (قوله فكان في نصحه إبطاله) أي كان في نصحه هذا
 الخلع بهذا البطل الخلع والشئ إذا أدى نصحه إلى إبطاله يكون باطلا وظاهر هذا التعليق الحكم
 ببطلان الخلع مع أنه واقع وباطل انما هو بدله (قوله فله ثلاثاً) انما ذكره لأنه ما ينافي دفع توهم أنه تلفظ بثلاثاً
 (قوله فبطلت) أي بعد الثلاث وقوله طالقت أي ثلاثاً كما استظهره الحلبي كما إذا ذكر التعليق ثلاثاً أما إذا قبلت
 بعد المرة الأولى طالقت واحدة بألف ولا يقع بالتأخر شيء لأن البائن لا يلحق البائن (قوله لتعليقه بقبولها) فوقع
 الثلاث جملة عند قبولها بثلاثة آلاف (قوله فبطلت) أي الأربيع (قوله طالقت) أي ثلاثاً بألف بحر (قوله
 لتعليقه) أي الزوج الطلاق وقوله بقبولها أي الألف وفيه أنه لا تعليق وانما هو بالاعتراض وبجواب بأن
 المراد التعليق المعنوي فكانه يقول إن قبلت أربع تطلقين بألف فقدر أو قلتم (قوله بألف الأربيع) الأولى
 خذت بألف (قوله قدبر) قال صاحب البحر وقد طلب من بالمدرسة المصرية غشية الفرق بين على أن تعطى حيث
 توقف على القبول وبين على أن تدخل حيث توقف على الدخول وطلب أيضا الفرق بين أنت طالق على دخولك
 الدار حيث توقف على قبولها لا على الدخول كما في الخاتمة وبين على أن تدخل حيث لا يكفي القبول مع أن أن
 والفعل يعني المصدر اه قال في الدر المنقى نقلا عن الباب شرح السبب في بحث لأم الخلود الفرق بين المصدر
 الصريح والمصدر المؤول محتمل الثاني على الجثة دون الأول وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرضى
 اه قال الحلبي يعني فيصح أن يقال زيدا ما أن يقوم وأما أن يعد ولا يصح زيداً ما قيام أو قعود ولكن لم يظهر في
 الفرق فيما نحن فيه اه وقال بعض مشايخنا الفرق ظاهره أن فرق بين قولك خالته على قولك كذا وبين على
 أن تقول كذا ومثل ذلك على كلامك وعلى أن تتكلمى وهذا على قيامك وعلى أن تقول كذا وفي الصريح
 دال على تقدم الدخول وصيرورته صفة لها فيدخل على الحصول وفي المؤول دال على طلب الحصول ذلك الفعل
 أعني الدخول في مثال الشارح فيوقف الصريح حينئذ على القبول والمؤول على طلب الحصول فقدر اه وفيه
 أنه بعد تسليم كون الصريح يبدل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلاً يقتضي عدم توقف الطلاق على
 القبول بل يقتضي تحيزه لأنه في مقام العلة والمعلول على أن الواقع أنه لم يتحقق وجوده في المثال فتدبر (قوله
 فالقول لها) لأنهما اتفقا على الواحدة وادعى زيادة لبطل عليها وهي تنكروا وتنتي ضمان ما زاد عن نفعها قال
 في الدر المنقى لو أقامها البينة فيبينة الزوج أولى اه (قوله وبطل الشرط) فالمراد بالزوج ولا ينافي للولد ولا للجنبي
 بحر وانما بطل الشرط في الثالثة لأن الحضنة حق الولد فلا تملك اسقاطها فبأن خذوه ويحقق عليه إذا لم يكن له مال
 (قوله بابت) لأن قوله طالقت وقع جواباً لقولها اختلعت منك وهو بعبارة البينة وقوله طالقت لا ينافيها
 إذ الطلاق يقع على البائن كما يقع على الرجعي وبه أفتى الإمام ظهير الدين (قوله وقيل رجعي) ويجعل استئنافاً
 وهو قول القاضي أبي علي الذي قال المصنف وأنا أفتى أنه يسأل الزوج احتياطاً في موضع الخلاف (قوله
 ولا رواية الخ) فيحتمل أن يقع البائن نظر المال ويحتمل أن يقع الرجعي نظر إلى إيقاعه لكن مسألة الزادات
 تدل على وقوع البائن اه حلبي قال في البحر في القضية في الباب العتق دلهما سائل التي لم يوجد فيها رواية
 ولا جواب شاف للمتأخرين قالت لزوجه أربعا من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق ثلاثاً

رجعياً يقع بائناً لا يقابل في المال كسلة الزيادة وهي أنت طالق اليوم رجعيًا وغداً أخرى بالطلاق
يقابل بهما وهذا بائنان أم رجعيًا وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أولاً يبرأه (قوله لكس يقع غداً بغير شيء)
ظاهره أن هذا الحكم متعلق بمسئلة الزيادة ومذكور فيه عبارات المشايخ حين ذكر ما في الزيادة
لم يذكروا هذا الاستدلال وإنما ذكره في البحر عن الذخيرة في غير هذه المسئلة وعبارته وفي الذخيرة أنت طالق
الساعة واحدة وغداً أخرى بألف درهم فقبلت وقعت واحدة في الحال بنصف الألف وأخرى غداً بغير شيء وإن
تزوجها قبل مجيء الدائم جاء القديع أخرى بمئة مائة أهـ فجعل الشارح هذا الحكم في مسئلة الزيادة لأن
كلتا الطلقتين في الفرع بائنة فإذا بائنت بالاولى وأتى الغد عليها بائنة تقع الثانية لأنه بخلافه المعلق والباس المعلق
يلحق البائن ولا يلزمها المال لا بائنتها بالاولى فتأمل وراجع (قوله لم يعد) يحتمل أخذه من عاد وأعاد (قوله
وطلقت نفسها) ظاهره أنها أنت بصيغة الطلاق أمالو أنت بصيغة الاختيار فإنه يقع بائناً لأنه من ألفاظ الدائن
كاسبق (قوله لا يقطع المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة بحر (قوله ويقع رجعيًا) لأنه كالقاتل لها عند وجود
الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا بحر (قوله أو كذا منا) المن رطلان (قوله من الأذن) بفتح الهمزة
وتشديد الزاي معلوم بنظر الوجه أكاه وبكسرهما الظاهر ويرى الاحكام الطبية قبل أنه خلق من عرقه
صلى الله عليه وسلم وقبل أنه كان جوهر انظر فيه نوربينا محمد صلى الله عليه وسلم فلما خلق الله سبحانه وتعالى
آدم عليه الصلاة والسلام أخذ النور من ذلك الطرف وأودعه آدم صلى الله عليه وسلم فأنشئ ذلك الجوهر
وتفتت صغيراً على هذه الحالة ذكر ذلك في الشريعة وشرحه العلامة على زاده (قوله أوسع من البيع) أي السلم
لأنه هو الذي يشترط فيه ذلك أما غير السلم من أفراد البيوع فيستعين به كان العقد ولا يشترط التعيين (قوله
ومفاده الخ) فيه أن البدل المهر وما جعلته عليه وقد تقدم أن في جعل البدل عليه خلافاً (قوله اختلفت
بشرط الصك) أي بشرط أن تكون كتابة الصك عليه والصك كتاب الاقرار بالمال وغيره كذا في شرح التحرير
لابن أمير حاج أهـ حطبي (قوله فقبل لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتبه الصك ورده الاتخذه ولا بد أن
يكون ذلك في الجاهل فله الحطب وهل المهر يسقط فيه ما مقتضى كون الخلع مسقطاً وطه والله سبحانه
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الطهارة) •

المناسبة أن كلام الخلع والظهار يكون عن تنويزها غالباً وقدم الخلع لأنه أبلغ في التحريم اذهب تحريم بقطع
التكاح والظهار يكون مع بقائه والمذكور في كتب الشافعية أنه كان طلاقاً في الجاهلية بوجوب حرمة وقد
لاربعة فيها كذا في البحر والنهر (قوله مصدر ظاهر من امرأته) ليس قاصراً لغة على هذا المعنى قال في النهر
وهو لغة مصدر ظاهر قابل ظهره وبظهوره ونصره وبين نوبيل ليس أحدهما فوق الآخر من امرأته وأظهر
وتظاهر واظهار وتظهر قال لها أنت على كظهر أمي وعدى عن مع أنه متعذر لتضمنه معنى التبريد اهـ وانما خص
بذكر الطهر لأن الظاهر من الدابة موضع ركوب والمرأة مركوبة وقت الفحشيان فركوب الام مسعة امر
ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام الذي هو مجتمع وهو استعارة لطيفة فسكانه قال ركوبك للتكاح
حرام على بحر عن الصباح (قوله تشبيه المسلم الخ) اعلم أنه أركاناً أربعة التشبيه والمشبه والمشبّه به وأداة
التشبيه فالأول هو الزوج البالغ العاقل المسلم والثاني المذكوحة أو عضو منها يعبر به عن كلها أو جزء منها
والثالث عضو لا يصلح للنظر اليه من محرمته عليه تأييد الرابع هو الدال عليه وهو صريح وكناية فالصريح
كانت على أمي أو مني أو عندي كظهر أمي وأنا منك مظاهر وظاهرت منك والكناية كانت على مثل أمي
وأنت على حرام كأمي ويصح من السكران والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهومة ولو بكتابة الناطق
المستتبه أو بشرط اختياره أخرج بذكر المسلم البالغ العاقل الذي "والصبي" والجنون والمعتوه والمدهوش
والمبرسم والمغشى عليه والتائم وأخرج بالتشبيه لمحو أنت أمي فإنه باطل وإن نوى التحريم والظهار كافي التمسك
(قوله فلا ظاهراً ولا ظهراً) لأنه ليس من أصل الكمارة ويصح عند الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الأئمة قوله
زوجته (وإن لم يدخل بها ولو غير عاقلة أو رتقاء فلا يصح إظهار من الأمة والمدررة وأم الولد والمكاتبه والمستعبدة
ولا من الأجنبية إلا إذا أضافته إلى صاحب الملك كان تزويجاً أنت على كظهر أمي ولا من الميانة بواحدة أو ثلاث

المكن يقع غداً بغير شيء إن لم يعد ملكه
وفي الطهارة قال الصغيرة إن غبت منك
أربعة أشهر فأمر بك يدك بعد أن تبرئني
من المهر فوجد الشرط فأبرأته وطلقتها
نفسها لا يسقط المهر ويقع رجعيًا وفي
البزاية اختلفت بمهرها على أن يعطيه
عشرين درهماً وكذا ما من الأرملة
التي يشترط بيان مكان الأيقاع لأن الخلع
أوسع من البيع قلت ومفاده صحة الجاهل
بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنبية
اختلفت بشرط الصك وبشرط أن يرد
المباينة أو لا يشترط لم تحرم وبشرط كتبه
الصك وبشرط الأمانة في المجلس
• (باب الطهارة) •
(هو) لغة مصدر ظاهر من امرأته إذا قال
له أنت على كظهر أمي وشرطاً (تشبيه
المسلم) فلا طهارة ولا ظهراً (زوجته)
ولو كناية أو صيغة أو مجنونة

(على) استباحة (وطها) أي يرجعونها
 قالوا فيريدون الوطء قال الفراء العود
 الرجوع واللام بمعنى عن (ولم ير أنما البتة
 بالوطء) اتعلق حقها به (وعلمها أن تمتع
 من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي
 الزامه به) بأن ~~كفر~~ كفره فاعا للضرر عنها
 بجس أو شرب إلى أن يكفر أو يطلق فإن
 قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو
 قيد بوقت سقط بعضه وتعلقه بمشبهة
 اقتهبط له بخلاف مشبهة فلان (وان نوى
 بابت على مثل أمي) أو ~~كأن~~ كأي وكذا
 لو حذف على خائفة (برأ أو ظهارا
 أو طلاقا صحت نيته) ووقع ما فواء لانه كتابة
 (والا) ينوشأ أو حذف الكاف (انما)
 وهن الأدنى أي البريعة الكرامة ويكره
 قوله أنت أي وبأنتي وبأختي ونحوه
 (وبأنت على حرام كأي مع ما فواء من
 ظهار أو طلاق) وتنع ارادة الكرامة لزيادة
 الوطء التحريم وان لم ينو ثبت الأدنى وهو الظهار
 في ~~الاحكام~~ (وبأنت على حرام كظهر أمي ثبت
 الظهار لا غير) لانه صريح (ولا ظهار) صحيح
 (من أمته ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهرا
 منها ثم أجازت) لعدم الزوجية (أنتن على
 كظهر أمي ظهار منهن) اجامعا (وكذا لكل)
 وقال مالك وأحمد بكفبه كفارة واحدة
 كالأبلا ~~من امرأته~~ من امرأته مرارا في مجلس
 أو مجلس فعليه لكل ظهار وكفارة فان في
 التكرار) والتأ كيد (فان بمجلس صدق
 والا لا) على المعتد وكذا لو علقه بنكاحها
 كما رعن التسارخانية فروع أنت على
 كظهر أمي كل يوم اتحد ولو أن في تحته وله
 قر بانم البلاء ولو قال كظهر أمي اليوم وكذا
 جاء يوم فكذا جاء يوم صار ظاهرا ظاهرا
 آخر مع بقاء الأول ومضى عاق بشرط مكرر
~~تكرر~~ ولو قال كظهر أمي رمضان كله
 ورجب كله اتحد استقصا فاصح تكفيره
 في رجب لافي شعبان كن ظاهرا واستثنى
 يوم الجمعة مثلا ان ~~كفر~~ كفر في يوم
 الاستثناء لم يجز والاجاز تاريخية ويحرم

دومتي (قوله على استباحة وطها) انما قدر استباحة لأن العود من التحريم يكون بالاستباحة لكونها صدقا
 للحرمة بجر والمعاد أن يعتد أن الوطء مباح له والحرمة لاغية (قوله أي يرجعون عاقلوا) أي عن حكم ما قالوا
 وهو الحرمة وقوله فيريدون الوطء أي استباحته لئلا يحجب ما قدمه والانسب بال صناعة ذكر الآية قبل تفسيرها
 (قوله واللام بمعنى عن) أو باقية على حقيقتها وفي الكلام حذف أي انقض ما قالوا بجر أو انقض ما قالوا نهر (قوله
 اتعلق حقها) قضاء وديانة ان لم يطأ ولو مرة والاندبانية (قوله وعلى القاضي الزامه به) أي لتخص العشرة بينهما
 لا للوطء لانه بعد الأولى لا يطالب به قضاء (قوله بجس أو ضرب) التحجير بينهما هو ما في التسارخانية وفي البحر
 عن المشايخ أنه يجسبه فان أي ضربه اه والظاهر اعتقاده (قوله فان قال كمرت) أي باعتاق أو اطعام أو صيام
 (قوله ولو قيده بوقت الخ) ولو أراد قربانها داخل الوقت لا يجوز ذلك كفارة بجر والظاهر أن الوقت اذا كان أربعة
 أشهر فأكثر انه لا يكون ابلاء اهدم ركنه وهو الحلف أو تعليق الشق (قوله بتطلة) لانه من الاقوال (قوله بخلاف
 مشبهة فلان) فانم الاتبطله ويكون غلظا فلان شاء فلان في المجلس كان ظهارا اه حاجي مع زيادة (قوله أو ظهارا)
 انما صحت نيته لانه من كتاباته (قوله أو طلاقا) هو من كتاباته أيضا فيقع به بالنية أو دلالة الحال على ما رآه فاده
 في التمر فقول الشارح بعد لانه كتابة لتعليل لا يباع الظهار أو الطلاق به عند النية وان نوى به ابلاء كان ظهارا
 عند الكل على الصحيح كافي البحر (قوله ويكره الخ) أي تحريمه على ما يظهر من عبارة البحر وهي وقيد بالتشبيه
 لانه لو خلا عنه بأن قال أنت أي لا يكون مظاهرا لكنه مكره لقربه من التشبيه بقياسا على قوله يا خبيثة المسمى
 عنه في حديث أبي داود المصريح بالكراهة ثم قال ومثله قوله يا خبيثي ونحوه اه (قوله ونحوه) من كل
 ذي رحم محرم (قوله من ظهارا) انما صحت نيته لانه شبهها في الحرمة بامه وهو اذا شبهها بظهرها يكون مظاهرا
 فيبطله الأولى نهر (قوله أو طلاقا) انما صحت نيته لان قوله أنت على حرام من كتابات الطلاق وقوله كأي تأكيد
 للحرمة ولم أر ما اذا قامت دلالة الحال على ارادة الطلاق بأن سأله اباه وقال نويت الظهار نهر (قوله ثبت الأدنى
 وهو الظهار) اهدم ازالته ملك النكاح ولو طال (قوله في الاصح) هو قول محمد وقال أبو يوسف ابلاء (قوله ثبت
 الظهار لا غير) فلا عبرة بغيره من طلاق أو ابلاء وثبت الظهار وان لم يكن له نية بجر (قوله من أمته) ولو موطوءة
 أو أم ولد أو مكاتبه أو مستهانة لأن لفظ النساء الواقع في الآية لا يتناولها بجر (قوله اهدم الزوجة) فيكون
 صادقا في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهاره على الاجازة بجر (قوله كالابلاء) أي اذا حلف بالله لا يقربهن
 أربعة أشهر لزمه كفارة واحدة لان الهتك حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بمعتد وهذه بائنا في (قوله فار بجس
 صدق) أي قضاء كافي التبريلانية عن السراج قاله الحلبي (قوله والا) أي بأن كان بمجلس لا يصدق الأدنى
 (قوله على المعتد) تبع في هذا التعبير المصنف وهو مخالف لما نقله شيخه في محرم من أن المعتد أنه يصدق مطلقا
 وعبارته وأشار إلى أنه لو ظاهرا من امرأته مرارا في مجلس أو بمجلس فعليه لكل ظهار كفارة إلا أن نوى به
 الأول كما ذكره الاسيحي وغيره وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمعتد الأول اه ونقله عنه
 صاحب الهندية وأزه والمصنف في شرحه نسب التفصيل للاسيحي وجعله المعتد مع أن الاسيحي هو
 المطلق وقد اشتهر الحال على العلامة أبي السعد وقد ذكر ما لم يتقبل (قوله وكذا لو علقه بنكاحها) بأن قال ان
 تزوجت كنت على كظهر أمي وكثره فان نوى التأ كيد دين ولا فرق بين المجلس والمجلس على المعتد (قوله اتحد)
 أي كان ظهارا واحد بجر فبطل بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقربها ابلاء (قوله تجدد) أي الظهار كل يوم
 فاذا مضى يوم بطل ظهاره ذلك اليوم وكان ظاهرا في اليوم الآخر وله أن يقربها ابلاء بجر لان الظاهر فيه معنى
 الشرط (قوله مع بقاء الأول) يخالفه ما في البحر حيث قال أنت على كظهر أمي اليوم وكذا جاء يوم كان مظاهرا
 منها اليوم واذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقربها ابلاء فاذا جاء غدا كان ظاهرا ظاهرا آخر دأما غير موقت
 اه وأما ما ذكره من بقاء الأول فهو في صورة ما إذا قال أنت على كظهر أمي وكذا جاء يوم فانه لا ينتهي ظهار
 اليوم الأول وكذا جاء يوم صار ظاهرا ظاهرا آخر مع بقاء الأول ولا يبطله الا الكفارة كافي الهندية وغيرهما
 (قوله وحتى يلق بشرط مكرر) كالو قال كذا دخلت الدار فأتت على كظهر أمي يتكرر بتكرار الدخول فيكفر
 بعد الدخولات (قوله لافي شعبان) لكونه ليس من الوقت المظاهر فيه ويجعل على أنه لم يطأ في رجب فان
 وطئ فيه صح تكفيره ~~كأن~~ لا يجزئ (قوله والا جاز) سواء كان قبل يوم الجمعة أو بعده والله تعالى اعلم بالصواب

• (باب الكفارة) •

(قوله والجهور أنه الظهار والعود) لأن الكفارة دائمة بين العقوبة والعبادة
 الحظر والاباحة حتى تتعلق العقوبة بالمحذور وهو الظهار والعبادة بما هو العزم على وطئها لأنه نقض
 لأمه **كرو** وقيل الطهارة فقط والعود شرطه وقيل عكسه وقيل شرطاً **كرو** وبسبب أمر ثالث وهو كون الكفارة
 طريقاً متعيناً لا يفاه حقها وكونه قادراً على إيفائه وقيل كل منهما محل الاشتقاق على الرابع على أن اسم
 بين الأقوال بجر (قوله من كفر) أي ما أخذ منه لا مشتق لأن العمل به بانه صيغة مبالغة (قوله بماء) يفهم منه
 العين لا دخل له في الاشتقاق إلا أن يلاحظ المعنى في الغوى فإنه يلاحظ الواجب عن ذمته وحصول الثواب
 أن الكفارات جواريه عليه قول صاحب البحر وأما حكمها فمقتضى الواجب عن ذمته وحصول الثواب
 اقتضى لتكفير الخطايا (تنبيه) ركن الكفارة العمل بالمحذور من شرائط وجوبها
 القدرة عليه من شرائط صحته الثانية المقارنة للعمل بالتكفير لا ضرورة ومصرفها مصرف زكاة ولا يجوز
 إداؤه للحربي كذا في البحر ثم إن في قوله بماء إشارة إلى أن الذنب يعنى من العصية وهو أحد القرائن ورجح في العصية وفي المحيط ما يدل على أنها بمعنى القول الثاني حال أنها مستتقة من السترقة لأنها مأخوذة
 من الكفر وهو التغيب والستر قال الشارح في كذا **كرو** وأما الحذف وما منع قبل فعله زاجر
 بعده كما في البحر من الحدود أي ما منع للغير من فعله **كرو** سببه راجع للفعل بعده ثم الكفارة واجبة على التراخي
 على الصحيح لكون الأمر به **كرو** لا يؤخذ من تركه أن لم يوص ولو تبرع الورثة جازاً لا في الاعتناق
 والعصم بدعي **كرو** من الثالث كما في البحر (قوله تحرير رقبة) من حرر المملوك عتق حراراً من باب
 ليس وحزره صاحبها والرقبة من الحيوان معروفة وهي في معنى المملوك من تسمية الكل باسم البعض مغرب
 (قوله قبل الوطء) ظاهر تقييده به أنه إذا عتق بعده لا يكتفى وإيس كذلك فإنه يصح مع الحرمة فهذا القيد للنفق
 الحرمة وانما قيد به لتعصير محبة في آية الظهار في الاعتناق والصوم ومثلهما الإطعام كما في أبي السعود
 لأن الكفارة فيه منية للحرمة فلا بد من تقديمها على الوطء ليكون الوطء حلالاً والاولى أن يقول قبل الوطء
 ودواعيه وبشرط في العتق أن يكون غير المرأة المظاهر منها عندهم أخلاقاً لا يوسف وأن يكون رقيقاً من
كرو لا يصح عنها اعتناق الجنين ولو ولدته لا تقل من ستة أشهر من الاعتناق لأنه رقبة من وجه جز من الأم
 من وجه **كرو** يعتق باعتاق الأم وفي المعتق أن يكون صحيحاً ومريضاً والعبد يخرج من الثلث والاولى أجزائه
 من وجه **كرو** فرفع على قوله اعتناق فإن المصالح في الارث عتق لا اعتناق وصورة ائثار الأب
 الورثة ورسم من الوارث كماله ثم عتق عن الوارث ولو نوى **كرو** كفارة عنه شرائه أباه أجزأ عنها كما يأتي
 أن يملكه **كرو** وأورد عليه أن أعضاء الصغير لا منافع لها فينبغي أن لا يجوز اعتناقه عن الكفارة كالزمن
 (قوله ويجوز إطعامه عن الكفارة) واجب بأن أعضاء الصغير سليمة لكنهم ضعيفة وهي بعرض أن تكون قوية
 ولهذا لم يرض وأما إطعامه عن الكفارة فبشرط أن لا يملكه لا الإباحة بدائع (قوله أو كافراً) أي أصلياً
 فأشبه ما في دار الإسلام كذا في الحلبي أما المرتد فذكره الشارح (قوله أو مباح الدم) بأن قضى عليه بالقتل
كرو ما سأل عن عتقه بجوز وقال الباقى لا يجوز وظاهر التقييد بالعتق أنه إذا لم يرض عنه لا يجوز اعتناقه (قوله
 أو مريضاً) ويسعى في الدين ويرجع على المولى لأن السعاية ليست بيدل عن الرق كذا في البحر (قوله أو مديوناً)
 ولو اختار الغرماء العبد لأن استغراق الدين برقبته واستسعاه لا يحل بالرق والمالك فإن السعاية لا توجب الإخراج
 عن الحزبة فتوقع تحرير من كل وجه بغير بدل بجر (قوله أو مرتدة) من غير خلاف هندية (قوله وحربي) أي عتق
 حربي في دار الحرب كما في البحر وقوله خلى سبيله قيده لأنه لا عتق له فيها إلا بالتولية كما يفاد من البحر (قوله
 خلاف) الظاهر اعتماد الجوارفان القائل بعدم الجواز البقالي فقط (قوله أن يصح به بسمع) إنما جاز لأنه كالعود
 وقوله والاولى لا يجوز لأنه كالعمى كما في البحر (قوله أو وثقاء أو قرناء) وكذلك لو كانت عشاء أو برهة أو وثقاء

• (باب الكفارة) •
 اختلف في سببها والجهور أنه الظهار
 والعود (هي) لغة من كفر الله عنه الذنب
 بماء وشراً (تحرير رقبة) قبل الوطء أي
 اعتناقه أنيسة الكفارة فلو ورث أباه أو أبا
 الكفارة لم يجز (ولو صغيراً) رضيعاً
 (أو كافراً) أو مباح الدم أو مديوناً
 أو ثقاء عتق حياته أو مرتدة وفي المرتدة
 وحربي خلى سبيله خلاف (أو أصلياً) أي
 أصلياً بسمع والاولى (أو وثقاء أو قرناء)

(أومعطوع الاذنين) أو داهب الحاجبين
وشعر الحية ورأس أومعطوع اذني
أوشفتين إن قدر على الاستقلال والا
(أواغور) أو اعش (أومعطوع احدى
يديه وأحدى رجليه من خلاف أومكاتبالم
يؤدشياً) وأعتقه مولاه لا الوارث (وكذا)
يقع عنها) شرأقرية بنية (أومعطوع
لأنه يصنعه بخلاف الارث) وأعتاق نصف
عبد له ثم باهه) عنها استعسانا بخلاف
المشترك كما يجزى (لا) يجزى (فانت جنس
المنفعة) لأنه هالك حكماً كالأعي والجنون
الذي لا يعقل) فن يفسق يجوز في حال
إفاقته ومريض لا يجزى برؤه وشاقط
الأسنان (والمفواع يده أو أها ساه)
أو ثلاث أصابع من كل يد (أو رجلاه أو يد
ورجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي
(لا) يجزى (مدبر أو أم ولد أو كاتب أذى
بعض بدله) ولم يجز نفسه فان هجر خذره
جازوهى حيلة الجواز بعد أدائه شيئاً (وأعتاق
نصف عبد) مشترك (ثم باهيه بعد ضمانه)
لتمكن الإنصاف (ونصف عبده من فكفيرة
ثم باهيه بعد وطء من ظاهر منها) (لا مربة
قبل التماس (فان لم يجد) المظاهر (ما يعق)
وان احتساجه خلفه أمته أو قضاء دينه لأنه
واجد حقيقة بدائع فاني الجوهر له عبد
للخدمة لم يجز الصوم إلا أن يكون زمناً
انتهى بعنى العبد ليتوفى كلامهم ويحتمل
رجوعه للمولى لكنه يمتنع دين مثله
ولا يمتنع مسكنه ولوله مال وعابه دين مثله
ان أدى الدين أجراه له وم والفقولان
ولوله مال غائب انتظره ولو عابه كفارتان
وفي ملكه رقة فصام عن أحداهما ثم
أعتق عن الأخرى لم يجز

لظهاره ما قدمه من أن بعض أصحاب الصوم لم يقفوا عليه ويستدلوا بحسن التوفيق
كما تقدم عبارته في شرح الملتقى وهي وفي المحيط عليه **كفارة** رتاين وعنده طعام يكفي لأحدهما فصام عن
أحدهما ثم أطعم عن الأخرى لم يجز صومه لأنه صام وهو قادر على التكفير بالمال ويستفاد منه ما لو كان عليه
كفارة ناظها ر وفي مذكر رتبة فصام عن أحدهما ثم أعتق عن الأخرى أنه لا يجوز بخلاف ما لو أعتق أولا أه
(قوله وبه **كسه** جاز) الكلام في الصوم أما العتق فجاز عن الذي أعتق منه على كل حال (قوله لزمه العتق)
وانقلب صومه نفلا (قوله ولا قضاء لو أفطر) لأنه شرع فيه مطلقا لا مقتصرا فلا فرق بين جهر (قوله قبل المسيس)
هو مصدر كاس (قوله وليس فيه ما رمضان) ممنوع الصرف لزيادة الألف والنون جوى (قوله وأيام نهي عن
صومها) وهو يوم العبد وأيام التشرى لأن الصوم بسبب النهي عنه ناقص فلا يتأذى به الكمال ورمضان
في حق الجميع المقصود لا يسع غير فرض الوقت وفي اقتضائه على نفي الأيام المتبعية وشهر رمضان دلالة على أنه
لا يشترط أن لا يكون فيه ما وقت نذر صومه لأن المذود المعين إذا نوى فيه واجبا أو وقع مما نوى بخلاف
رمضان وفي كلامه إشارة إلى أن هذه الأيام لو دخلت على الصوم انقطع التتابع صامها أولا لا مكان وجود شهرين
بصومهما خالين عنها جهر (قوله وكذا كل صوم شرط فيه التتابع) ككفارة افطار روعين ونذر معين شرط
فيه التتابع أما المعين لخاله عنه فإن التتابع فيه وإن لم يكن لا يستدل إذا أفطر فيه يوما كرجب مثلا لأنه
لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كذا في الفقه من الأيمان (قوله بعذر) أي صبيح لفطر وغير المبيع أولى (قوله
بخلاف حيض) فإنه لا يقطع كدائرة الظهار ونحوه لأن لا تجدد شهرين خالين عن حيضها بخلاف كفارة العي
وفي البدائع عليها أن تصل أيام القضاء بعد الجهر بما قبله حتى لو لم تصل وأفطرت بعد الحيض انقضت
لتركها التتابع بلا ضرورة بخلاف نفاسها فإنه يقطع وهذا ما خالف فيه النفاص الحلي (قوله إذا أبيت) أي

وبعكسة جاز (صام شهرين) ولو غيبية
وخمين يوما بالليل والآنستين يوما ولو
قدرة على التحريم في آخر الأخبار لزمه العتق
وأنتم يومه نذبا ولا قضاء لو أفطروا نصار
نفلا (متتابعين قبل المسيس وليس فيه ما
ومضان وأيام نهي عن صومها) وكذا كل
صوم شرط فيه التتابع (فإن أفطر بعذر)
بكسفر ونفاص بخلاف حيض إذا أبيت
(أو غيره أو وطأها) أي المظاهر منها أما لو
وطأ غيره أو وطأ غيره فطر لم يفطر انقضا
كلوط في كفارة القتل (فيهما) أي
الذين (مطلقا) لئلا أوتهما إماما أو
ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد ابن مالك
بالليل بالعدم غلط جهر لكن نقل القهستاني
ما يخالفه فتنبه (استأنف الصوم)
لا الإطعام إن وطئها في خلاه (لا
النص في الإطعام وتقييده في تحطاف
(والعبد) ولو كان تابا أو مستبر صام
الحزب المحجور عليه بالسنة عن وكذا
(لا يجزئه إلا الصوم) المذكور (اعتد
بها من معنى العبادة وليس للبعث لما
(ولو) وصلي (اعتق) سيده عنه أو اطعم
لو بامر له عدم أهلية التملك إلا في الإحصار
فيطم عنه المولى قبل نذبا وقيل وجوبا

بعد الحيض فيقطع التتابع وصورته صامت شهر الخاضت ثم أبيت بلزها السن (قوله إذا أبيت) أي
مرعاة التتابع فلهما (قوله أو غيره) لاحتمال المسحوقين (قوله أو غيره) أي
أو الصوم عند الحيض أو وطئها أو في كفارة القتل (أي الوطء
الذي لا يفسد الصوم جهر (قوله مطلقا) هو قولها وقال أبو يوسف الشرط عدم فساد الصوم ولو جامعها بالليل
أو نهارا ناسيا لا يستأنف والصحيح قوله ما لأن المأمور به صوم شهرين متتابعين لا مسيس فيهما فإذا جامعها
في خلاه لم يأت بالمأمور به وإذا أفطر في خلاه انقطع التتابع جهر (قوله لكن نقل القهستاني ما يخالفه)
أي ما في الجهر وعبارته كافي الخلفي **وكذا** استأنف الصوم إن وطئها أي الظاهر منها إلا عدا كافي المبسوط
والنظم والهداية والسكافي والقنوري والمضترات والزاهدي والتف وغيرهما وجمد قول الاستيعابي في شرح
الطحاوي بالليل عدا أو ناسيا لا يعلق أن يعمل العمل في كلام الهداية والمصنف على أنه قبله اتفاقا كما فعله
أنه الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية لذلك اه عليه فيكون تأويل الآية قبل
من المسيس لأن النسيان يعتذر في كثير من الأحكام (قوله لا طلاق النص في الإطعام) إلا أنه يمنع
في نفسه أنه لا نه رجما بقدره على الاعتاق والصوم فيقعان بعد المسيس والمنع اعني في غيره لا يمنع المشروعية
استسعاد مولاه في الهداية (قوله وتقييده) أي النص فيه ما قبل المسيس (قوله أو مستبر) هو الذي
في باقيه (قوله فسلك رقبته) كان يؤجره مثلا أو يأخذ من أجره ما زاد عن نفعه كعبد أعتق نصفه فاستسعاد
الظهار ربه على المعتد من جريان الخبر على الحزب السفيه وهو قول صاحبين فلما عتق السفيه عبده في كفارة
(قوله نهي في قبحه) ولم يجز عن تكفيره جوى عن خزنة الأكل (قوله المذكور) وهو شهران متتابعان جوى
وبه يوم ينصف جواب سؤال أشار إليه ما في الجهر بقوله فإن قلت لم يكن الرق منصف الصوم الكفارة مع أنه
ينصف نعمة وعقوبة قلت لما كان فيه معنى العبادة لم ينصف لأن العبادة كالصلاة والصوم يستوي فيها الحال
الجز والعبد (قوله وليس له سيده منعه منه) لتعلق حق العبد وهو المراتبها (قوله لعدم أهلية التملك) أي من
العبد فلا يصح ما لكاتبه كحديث لا يملك العبد شيئا ولا يملكه مولاه أي والإطعام والاعتاق شرطهما الملك
(قوله إلا في الإحصار) فإن للمولى أن يبيعه عنه ليعمل فاذا عتق فعليه حج وعمره جهر (قوله فيطم عنه) أي يرسل
لدينا يبيع عنه في الحرم يتصدق به واطأ لا في الإطعام على إرسال الهدى غير مشهور (قوله قبل نذبا وقيل

وجوبا) الخلاف في المزوم وعدمه كفى البصر وغيره وعبارة البصر عن البدائع لو أحصر بعد ما أحرم باذن المولى
 ذكر القدرى في شرح مختصر الكرخي انه لا يلزم المولى انفاذه لانه لو لم يلزمه لم يلزمه لحق العبد ولا يجب للعبد
 على مولاه حتى فاذا اعتقه وجب عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه على المولى ان يذبح عنه
 هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم وجب لبليته ابتلى به العبد باذن المولى فصار بمنزلة الذنقة والنفقة على المولى
 كذا دام الاحصار اه وقد يقال من نفي الوجوب لا يثنى الذنب بل يقول به مراعاة لقول الآخر قوله مرض
 لا يرجع برؤه ولو كان المريض شابا (قوله أي ملك ستمين مسكينا) انما أول أطعم بملك لصح ذر القيمة بعد
 واما الاباحة فذكرها بعد قوله وان غداهم الخ وقيد بالمسكين لاخراج الغنى فلا يجوز اطعامه في الكفاية
 فذلك واباحة لاخراج غيره من مصارف الكفاية يصح صرفها للجميع ومن له مال وعليه دين فهو فقير
 كفى البصر (قوله ولو حكا) كطعام واحد ستمين يوما (قوله ولا يجوز غير المراهق) الاولى ان يقول ولا يجوز
 من دون المراهق لان غير المراهق صادق بن هو أكبر منه (قوله قدرا) في دفع نصف صاع من بر أو صاعا من تمر
 أو شعير ودقيق كل كاس له وكذا السويق ولودفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير جازا اذا كان قدر
 الواجب ككأن يدفع ربع صاع من بر ونصفه من شعير وانما جاز التكميل بالآخر لا لتحديد المقصود وهو
 الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كالأذى نصف صاع من بر أو صاعا من الوسط (قوله وهو صرافا) فلا يجوز
 اطعامها أصله وفرضه وأحد الزوجين ومملوكه والهائمي ويجوز اطعامها الذي يجر (قوله من غير المنصوص)
 فالودفع نصف صاع تمر تبلغ قيمته نصف صاع بر أو صاعا من البر أو أقل من نصف صاع بر عن صاع تمر وفتقه
 تبلغه لم يجوز لان العبرة في المنصوص له من النص لا بعنايه ولولم يعتبر لم يابطال التقدير المنصوص عليه في كل
 صنف وهو باطل وعليه أن يتم للذين أعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجدهم استأنف حتى عن الفتح
 (قوله اذ العطف) أي عطف القيمة في المنصف على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضي ان القيمة غير
 المنصوص اه حلي وفيه نظر اذ القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه أو غيره نهر (قوله وان أراد الاباحة) انما
 كفت الاباحة لورود الاطعام فيها وكذا في القدية وهو حقيقة في التمكن فان قيل المباح يستلزم المباح له على
 ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك أحد يجر (قوله فقداهم
 وعشاهم) الغداء بالمطعم الغداء والعشاء بالفتح طعام العشاء بالكسر (قوله وأعطاهم قيمة العشاء) فيكون
 جامعا بين الاباحة والتملك وهذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين غدا وعشاء بجر وعاء كره الشارع هذا
 يستغنى عن قوله فيما يأتي وجاز الجمع بين التملك والاباحة (قوله أو عشاءين) أو شعيرين (قوله وأشبعهم)
 ولا اعتبار بقدر الاطعام بعد حصول الشبع حتى روى عن الامام في كفارة لبيث لو قدم أربعة أرغفة الى عشرة
 مسكين وشبعوا أجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع تناوخا به وهل المراد بالشبع الشرعي أو ما اعتاده
 كل آكل منهم يجر (قوله بشرط ادا في خبر شعير وذرة) يمكنهم الاستيفاء الى الشبع وهذا ما عليه بعض المشايخ
 واليه مال الكرخي وقال بعضهم لا يجوز بجزء الشعير بناء على ان محمد انص على خبر البه في الزيادة (قوله لتجدد
 الحاجة) أي لان حاجة هذا الشخص تجددت بتجدد الايام فتكثر المسكين يتكرر الحاجة حكما فكان تعدد احكام
 بجر (قوله ولو اباحه كل الطعام الخ) المراد بالاباحة التملك (قوله عن يومه ذلك) الاولى ان يقول عن مسكين
 واحد (قوله لتجدد حقيقة و- كذا) اهله لانه ثلاثين قال في المخرج لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم
 فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز (قوله عن ظهارة) بدل من الضمير في عنه (قوله بسم) أي
 عن كفارة ظهارة الأمر لانه طلب منه التملك وفي الفقير قابض له أو لا ثم نفسه فيتحقق غناكم ثم غناكم من (قوله
 على ان ترجع) مثله اذا حال الدائع على ان يرجع لانه لما قبل الشرط فقد التزم باختياره فأفاده الحلي (قوله في
 الدين يرجع) لان مطلق الامر بقضائه موجب للرجوع لان الدين مضمون في الدنيا والآخرة فتشوب الرجوع
 على الأمر لا يكون رجوعا أكثر مما أسقط عن ربه (قوله لا يرجع على المذهب) لانه لو رجع بجزء الأمر لرجع باكثر
 مما أسقط عن ذمة الأمر لان الوجوب من أحكام الآخرة وثبوت الرجوع يقتضي الوجوب في الدنيا والآخرة
 ولا يجوز ان يرجع باكثر مما أسقط عن ذمته حلي عن النهر (قوله بشرط الشبع) الحاجة الى ذكره للتصريح به
 في قوله سابقا واشبعهم الا ان يقال ان ذمة الله لا فائدة تعمم اشتراطه لكل كفارة (قوله سوى القتل) لو قال

(فان يجوز عن الصوم) لمرض لا يرجع برؤه
 أو كبر (أطعم) أي ملك (ستين مسكينا) ولو
 حكم لا يجوز غير المراهق يدافع (كالفطرة)
 قدرا وصرفا (أرقية ذلك) من غير
 المنصوص اذ العطف للمعاقبة (وان) أراد
 الاباحة (قداهم وعشاهم) أو أعطاهم
 وأعطاهم قيمة العشاء أو عكسه أو أعطاهم
 غدا أو بر أو عشاءين أو عشاء وسعيرا
 وأشبعهم (جاز) بشرط ادا في خبر شعير
 وذرة لا بجر (كاس) جاز (لو أطعم واحد ستمين
 يوما) لتجدد الحاجة (ولو اباحه كل
 الطعام في يوم واحد) وكذا اذا ملكه الطعام
 في يوم واحد (قوله انما قال على الأصح) ذكره
 الزيلعي لفقد التجدد حقيقة وحكا (امر)
 غيره ان يعلم منه عن ظهارة قوله (لي ان
 ذلك صحيح) وهو لي يرجع ان قال على ان
 ترجع رجع وان سكت ففي الدين يرجع
 اتفاقا وفي الكفاية والركعة لا يرجع على
 المذهب (كاحتمل الاباحة) بشرط الشبع
 (في طعام) (الكفارون) سوى القتل

فخرج كماراة القتل فانه لا اطعام فيها لكان أولى (قوله وفي القدية) روى الحسن عن الامام انه لا بد من التلبك
 والمعتد على المصنف (قوله لصوم) في شيخ فان (قوله وجناح) كان حلق أو غطى رأسه بعد رقائه ان شاء ذبح
 وان شاء اطعم كل فقير نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع وما فاذا أباح في الاطعام مع (قوله دون
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة البطر (قوله ان ما شرع بل انطاطع وطعام) ككفارة لظهار وكفارة اليمين ومثل
 كفارة الظهار كماراة الاطعام وكفارة قتل الصيد فان الله تعالى قال أو كفارة طعام مسكين وانما جاز فيه الاباحة
 لان ما ذكر حقيقة في التحكين من الطعام وهو يحصل بالاباحة (قوله وأداء) كزكاة وصدقة فطر كما في البحر (قوله
 شرط فيه التلبك) لان البناء والاداء للتلبك حقيقة بجر (قوله لاتحاد الجنس) فلا حاجة الى نية التمين لانها
 في الجنس المتحدس بقوله قاله الحلبي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كما اذا كان عليه كفارة يمين وكفارة
 ظهار وكفارة قتل غائقة عبيد عن الكفارات لا يجوز به عن الكفارة بجر (قوله الا ان يتوى بكل كلام) استثناء
 من قوله بخلاف اختلافه المقيد بعدم الجواز يعني لو اعتق في الصورة المتقدمة ثلاث رقيات فلو بان يكون عتق
 رقبة عن واحدة منها لاجبها وهكذا جاز بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه محبط وما افاده ظاهره من انه يتوى
 بكل رقبة كل واحدة من الكفارات ليس مراد والعرق بين هذه وبين ما اذا اعتق عبيد عن الكفارات غير فان
 مقابلة الجمع بالجمع تقتضي التسمية على الاحاد فكانت بمعنى هذه (قوله بعينه) فعل مضارع صفة لواحد أي له ان
 يعين أي الظهارين شامو في نسخة بعينه بالباء الموحدة وهي بمعنى الاخرى (قوله التي كفر عنها) أي عن ظهارها
 (قوله وعن ظهار وقتل لا) راجع الى جميع الصور (قوله لما تر) أي من قوله بخلاف اخذ لافه (قوله قد صرح عن
 الظهار) أي بصريح عتقها عن كماراة الظهار (قوله استصسانا) والقياس عدم الجواز للجهالة في مختلف الجنس
 وهي مضرة (قوله اعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد منه ان تكون الرقبة مؤمنة لئلا يظن ذلك ما اذا جمع بين
 المرأة وبناتها وأختها ونكحها معافان كاتفا رعتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما متروجة
 صح في النكاح بدائع (قوله بدفعة واحدة) فان كان بدفعت جاز اتصافا جوى (قوله كما تر) ذلت لظهارين أي
 من امرأة وامرأتين حلبي (قوله كذا في نسخ النمرح) أي نسخ المتن الذي في شرح المصنف حلبي (قوله وفي نسخ
 متن) أي المجردة عن شرح المصنف (قوله لم يصح أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما فوافق نسخ النمرح
 معنى لكن لما كان فيها اليهام انه لا يصح أصلاً أصلها المصنف حال شرحه وانما صرح عن واحد فقط لانه زاد في قدر
 الواجب ونقص على المحل فلا يجوز الا بقدر المحل لان النقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام
 مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كالأطعم ثلاثين مسكيناً لكل واحد صاع فانه لا يكتفى عن
 ظهار واحد بجر (قوله خلافاً للمحمد) فقال يجوز ذلك عنهما ووجه الاتفاق في المؤدى وفاهيم ما وانقص
 مصرف لهما اقصار كالولم يك بدفتين أو اختلف جنس الكفارة (قوله ووجه الكمال) حيث قال كما يحتاج الى
 نية التعيين عند اختلاف الجنس يحتاج اليها التي يربعض أشخاص ذلك الجنس وقد اعترضوا ذلك في العتق فانه لو كان
 عليه كفارة ظهار لامرأتين فأعتق عبداناً وابعن أحدهما صح تعيينه ولم يبلغ وحله وطو هاهنا اتحاد الجنس
 وليصح في الاطعام ثبوت فرضه وهو حالهما معاً حلبي (قوله صح عنهما) لاختلاف الجنسين خبر (قوله والاصل
 نية التعيين) أي لكفارة في الظهار معاً وانما قلنا ذلك لانه اذا عين ظهاراً أحدهما للتكفير صح وحله فربانها
 كما في البحر (قوله المتحدس به) أشار به الى أن معنى اتحاد الكفارتين اتحاد سببهما وكذا الاختلاف فانه الحظ
 قال في البحر والاصل ان ما اختلف سببه فهو المختلف وما لافه واتحاد الصلوات كلها من قبيل المختلف في
 الطهرين من يومين وصوم أيام رمضان من قبيل المتحدان كان من سنة واحدة وان كان من سنتين فهو المختلف
 (قوله مفيد) الاوضع مفيدة والمختلف سببه كالافطار والظهار فيصيح بينهما (قوله وقت التكفير) واعتبر
 لامام أحمد وقت الوجوب والامام الشافعي رضى الله تعالى عنهم أجمعين أغلظ الحالين والوجه لنا ان القدرة انما
 يحتاج اليها الاداء في شرط وجودها وعدمها عنده (قوله أطعم مائة وعشرين) أي أكلة واحدة (قوله فيعيد
 على سنتين منهم) كما لو غذى سنتين وعشى سنتين غيرهم فانه لم يجزه الا أن يمد على أحد النمرع منهم غداء أو عشاء
 (قوله لزوم العدد) وهو الستون وقوله مع المقدار وهو الغداء والعشاء في الاباحة ونصف الصاع في التلبك
 في المسئلة السابقة انما وجد العدد دون المقدار (قوله ولم يجز اطعام فطيم) أي الا بطريق التلبك كما افاده

(و) في (القدية) اصوم ونبأ به ج ونبأ
 الجمع بين اباحة وتلبك (دون الصدقات
 والعشر) والظاهر ان ما شرع بالقطط اطعام
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء
 وأداء بشرط فيه التلبك (حزرة عديدين
 ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ولم يعين)
 واحد الواحد (صح عنهما ومثله) في النكحة
 (الصيام) أربعة اشهر (والاطعام) مائة
 وعشرين فقير الاتحاد الجنس بخلاف
 اختلافه الا ان يتوى بكل كلام فصيح (وان
 حزر عنهما رقبة) واحدة (أو صام) عنهما
 (شهرين صح عن واحد) بعينه وله وطه التي
 كفر عنها دون الاخرى (وعن ظهار وقتل لا)
 يصح لما تر لم يجز ككفارة فتصح عن الظهار
 استحصاناً لعدم صلاحيتها للتبيل (أطعم
 ستين مسكيناً كل صاعاً) بدفعة واحدة (عن
 ظهارين) كما صرح (صح عن واحد) كذا في
 نسخ النمرح ونسخ المتن لم يصح أي عنهما
 خلافاً للمحمد ووجه الكمال (وعن انظار
 وظهار صرح) عنهما اتفاقاً والاصل ان نية
 التعيين في الجنس المتحدس به لغو وفي المختلف
 سببه مفيد فروع * المعتبر في البسار
 والاعصار وقت التكفير أطعم مائة وعشرين
 لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على سنتين
 منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم
 العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم
 ولا شعبان

صاحب البحر في شرح قول المصنف وهو تحرير رقيقة ثم ان هذا مكرر مع قول الشارح سابقا ولا يجوز غير
الرائق وقوله ولا شعبان مكرر مع قوله سابقا واشبههم قائله بقوله لا شعبان مكرر مع قوله سابقا ولا يجوز غير
سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اللعان) •

مصدر لعان قلعى وسماعى أو سماعى والملاعنة وتعمد المفاعلة غالباً بما فاولاه كماله مباسرة ومن
غير الغالب باومه مباومة ويوما حكامه ابن سيدة أفاده صاحب المنهر (قوله من اللعان) أى مشتق منه لان المزيد
• شتى من الجزد (قوله والابعد) أى عن رحمة الله تعالى وعن منازل الابرار والالقي الثاني بالمؤمنين كما أفاده
التهستافى وعطف الابعاد على ما قبله عطف تفسيري (قوله للنعنة نفسه قبلها) أو هو من باب التغليب فالمراد
باللعن ما يعيب الغضب ووجه التغليب السابق المذكور أو لما كان الغضب يستلزم اللعان أطلق عليه ولا يصل فيه
آيات النور من قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى قوله حكيم واختلف في سبب نزولها فروى البخارى عن
ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرى بن محممة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاحد في ظهورك فقال يا رسول الله اذكر أى أحدنا على امرأته رجلاً
ينطق باليمين البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحد في ظهورك فقال هلال
والذى يمشك بالحق انى اصادق وليزني الله ما يرى يظهرى من الحديث فنزل جبريل بقول الله تعالى والذين يرمون
أزواجهن حتى يبلغن كأن من الصادقين فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه ما جاءه هلال وشهد
والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان أحدكما كاذب بهل منكما نائب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند
انطامسة وعظها وقال انها موصية فتلك كانت ونكصت حتى طننا لم اترجع ثم قالت لا أفضح قري سائر اليوم
فصت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصر وها فان جاءت به أكل العيينين سابغ الاليتين خدج الساقين فهو
لشريك بن محممة ما جاء به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي
وهاشاشان اه قال في الصباح خدج أى يخضم بحر (قوله وشرا عاهدات الخ) أفاده لا بد أن يكونا أهلين
للسهادة ولو قذف بكامة أو بكلمات أربع زوجات له بالزنا لا يكفيه ايمان واحد ليق بل لا بد أن يلاعن كلامهن
على حدة بخلاف ما اذا قذفها امرأته يجب لعان واحد اه (قوله كشهود الزنا) أى اعتبرناه بهم فاللعان
ما كان شاهد لنفسه كزعمه أربع أفاده في شرح المتن (قوله مؤكيدات بالايان) أى وقويات بها فان لفظ
شهادة ممنوع على المشاهدة عن يقين وعلى النسم كما ذكره في الشهادات وفي الدر المنثور ليس لثامن الايمان
ما يتعد من جانب المدعى الا هنا وفي القسامة (قوله مقرونة بشهادته باللعان) أى بعد الرابعة بان يقول لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين (قوله لانحن بكثير اللعان) أى على انفسهن فلا تنالى بذكره حيث لا اعتبار له
(قوله فكان الغضب أردعها) أى أزعجها لفظه وانفرد منه (قوله مقام حد القذف في حقه) أى بالبدنة
اليه الا مطلقا والالم تقبل شهادته أبدا مع انها مقبولة كما ذكره الشارح في حد القذف (قوله مقام حد الزنا
في حقه) ولا يصح العذوة عنه والبراء والصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك جوى (قوله سقط عنه
حد القذف) أى ان كان كاذبا وهي صادقة (قوله وعنها حد الزنا) ان كانت كاذبة وهو صادق بحر (قوله لان
الاشتهاد باقته) أى من الطرفين والسبب والتاء زائدتان (قوله مهلك) أى مع الكذب (قوله بل أشد) لان فيه
عدم مراعاة مقام الاولوية حيث تجرى على ذكره كاذبا فربما يطول عذابه في الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسماعلى
القول به جابر (قوله وشروط قيام الزوجية) اعلم ان شرائط وجوب الايمان بهما يرجع الى القاذف خاصة
وبعضها الى المقذوف خاصة وبعضها اليهما جميعا وبعضها الى المقذوف به وبعضها الى المقذوف فيه وبعضها الى
نفس القذف اما القول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدقه وأما الثاني فانكارها وجود الزنا منها وعقمت
عنه وأما الثالث فلزوجة بينهما والحرية والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان
بقذف المذكوحة فاسد اولاً بقذف المبانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعياً ولو قذف زوجة به بزمان قبل
الزوجة وجب اللعان وأما ما يرجع الى المقذوف به فهو الزنا وأما ما يرجع الى المقذوف فيه فكونه مافى دا
الاسلام وأما ما يرجع الى نفس القذف فان يكون بصريح الزنا (قوله قذافاً بحب الحسنة في الاحنية)

(باب اللعان)

(هو) لغة مصدر لعان قتل من اللعان
وهو الطرد والابعاد سمي به لانه غضب للنعنة
نفسه قبلها والسبب من اسباب الترجيح
وشرا (شهادات اربع) كشهود الزنا
(مؤكدات بالايان مقرونة) شهادته
(باللعان) وشهادتها بالغضب لانحن بكثير
اللعان في مكان الغضب أردعها (قائمة)
شهادته (مقام حد القذف في حقه)
(وشهاداتهم) (مقام حد الزنا في حقه) أى
اذ لا لعاناً قطعته حد القذف وعنها حد
الزنا لان لا شهادته بالله مهلك كالحديث
(وشروط قيام الزوجية وكون الذم كاح
صحيحاً) لا فاسداً (وجوبه قذف الرجل
زوجته قذافاً بحب الحسنة)

نفسه (قوله لانه المذمى) علمه للبعدية قال في البحر لان الزوج في حكم الشاهد عليه بقذفه وهي مسقطه
 بشهادتها ما حققه عليها من الزنا فلا يصح أن تبندى المرأة كالابصم أن تبندى المذمى عليه بما يسهل المدعى
 عن نفسه كذا في شرح الاقطع اه (قوله أعادت) ليكون على الترتيب المشروع وظاهره الوجوب وفي الغاية
 لو بدأ بلعانها فقد أخطأ السنة ولا يجب أعادته قال النكاح وهو الوجه شرعية لانية (قوله لحصول المقصود) وهو
 التلاعن (قوله والاحتياط) العلم فيه ما تقدم في الزوج (قوله ولا تحذف) لان الحذف لا يجب بالقرار مرة فكيف
 يجب بالتدقيق (قوله ليس باقرار قصدا) لان المقصود دفع اللعان عن نفسها (قوله ولا يتنى النسب) أى
 نسب الولد اذا قذفها بنفسه فصدقه (قوله لانه حق الولد) الضمير الى النسب (قوله فلا يصح أن يابطله) فهو
 ولدهما بجر (قوله ولوا شتما) عن اللعان بعد أن ترافعا (قوله على ما إذا لم تغف) أما اذا عفت فانه لا يجب هما
 لكن لها أن تطالب به متى شئت لما تقدم من عدم سقوطه بالعفو حلي وهو في البحر (قوله لعدم وجوبه)
 أى اللعان حيث نذ أى حين امتنع فلا امتناع منها ليس امتناعا على وجوب عليها ويحكم أن يقال في دفع
 الاشكال انه بعد التراجع منها صار امتناع اللعان من حق الشارع وهي تغف للقاضي بطالب كلافاظها رها
 الامتناع كانت غير متمثلة للمحكم الشرعى فتبطل لا مثالة بخلاف ما إذا أبى هو فقط فلا تحبس لان عدم
 الامتناع لم يفتق الا منه (قوله لرقه) أو لكونه محمداً في قذف وقوله أو لكونه صورته ما إذا أسأت ثم قذفها
 قبل عرض الاسلام عليه بجر (قوله وكان أهلاً للقذف) قد بدله لان الزوج لو كان ميماً أو مجنوناً فلا حد ولا لعان
 بجر (قوله ناطقا) فلو كان أخرس فلا حد ولا لعان منع (قوله لم يني من جهته) كعدم صلاحه فيه كالمهانة
 (قوله ولو كان القذف صحيحاً) أن اجتمع فيه الشروط من كون القاذف بالغاً عاقلاناً طاقاً (قوله أنها لم تصلح)
 بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قذف (قوله أو ممي لا يحذفها) بأن لم تكن عفيفة (قوله
 فلا حد) لعدم الأهلية عند عدم صلاحيتها لاداء الشهادة ولصدقه فيما قال اذا كانت ممن لا يحذفها (قوله
 لانه خلفه) وحيث اتنى الاصل اتنى الخلف (قوله ولكنه يعزى) أى وجوباً لانه اذاها وألحق الشين بها كذا
 في البحر وظاهره وجوب التعزير ولو غير عفيفة فله أبو السعد وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها
 (قوله وهذا) أى قول المصنف وان صلح وهي ممن لا يحذفها (قوله بما فهم) من قوله ما بقا من قذف زوجته
 العفيفة عن الزنا ويحتمل أنه راجع أيضاً الى قوله وان لم يصلح شاهد الخ فانه مفهوم من السابق أيضاً واليه
 يشير ما في النهر (قوله ويثبت الاصل) أى الذي هو شرط في حقها ومنه ومن قوله وكذا بقط برزها بعد لم
 اشترطاد وام الاصلان من حين القذف الى حين التلاعن (قوله بالطلاق البائن) وهو الحلية في اسقاط
 الايمان وقيد به لان الرجعي لا يسقط لانها لا يخرج عن العصمة ويسقط اذا خرجت من عدته (قوله وغيبته)
 أطلق فيها فتم الغيبة المقطعة وغيرها (قوله لو عصى الشاهد أو فسق) بخصات أى خروج عن الطاعة لانها أهل
 لاداء بعدهما (قوله أو ارتد) انما لم يسقط بها لان عوده الى الاسلام مرجو حتى لو مات أو قتل على رذته سقط
 وهذا التعديل يشكل على سقوطه بالغيبة فان الحضور مرجو فكان الظاهر عدم سقوطه أيضاً بالغيبة مادام
 حضوره مرجو واذا نظر ما المانع لها من طاب اللعان بعد حضوره أبو السعد (قوله وهو عهود) أى الجنون
 عهود أى وقع بها وانما أعاد الضمير على الجنون فقط لان الصغر ثابت عهده ولا يذهب عهده (قوله الى غيبه
 محله) القابل له وهو الصغر والجنون فأخذه المصنف ولو قال لا سنده الى حاله غيره وجبة للعان لكن أظهر لانه
 لا وجه لجعل الجنون والصغر معاً غير قابل (قوله بخلاف زنت وأنت ذميمة وأمة) انما وجب اللعان فيهما
 لانه يلحقها الشين مع ذنب الوصفين بخلاف الصغر والجنون أبو السعد (قوله أو منذ أربعين سنة) لانه كذب
 بديهة أبو السعد ومقتضى الكذب وجوب الحد قوله حيث تلاعننا) كذا في نسخة بخلاف الجنون والاولى
 اثباتها كما هو في نسخة أخرى (قوله لا قصاره) أى على وقت القذف قد يقال انه اذا كان لها عهد بالذميمة
 أو الرقية أن يسقط كما قيل به في الجنون والصغر فالاولى التعديل بما تقدمنا قوله وصفته) أى هيئته الواقعة فيه
 أعم من كونها أركانا أو نواهي على وجه السنة كما نقله المشايخ أن القاضي يقيهما مائة بلين ويقول
 التعن فيقول الزوج انهم يدانقه انان الصادقين فيسار بهن من الزنا أو بما في الخايسة لعنة الله عليه
 ان كان من الكاذبين فيسارها بهن من الزنا يسير اليها كل رقة ثم يقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه لجر

لانه المذمى فلو بدأ بإعانها أعادت فلو فرق
 قبل الاعادة منخ لحصول المقصود اختيار
 (والاحتياط حتى نلاعن أو صدقه)
 فيندفع به اللعان ولا حد وان صدقته
 أربعاً لانه ليس باقرار قصداً ولا يتنى
 النسب لانه حق الولد فلا يصح أن يابطله
 ولوا شتما بسا وحده في البحر على ما إذا لم
 تغف المرأة واستشكل في النهر حبسها
 بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها حيث نذ
 (واذا لم يصلح) الزوج (شاهداً) لرقه أو كفره
 (وكان أهلاً للقذف) أى بالغاً عاقلاناً طاقاً
 (حد) الاصل أن اللعان اذا سقط لعن
 من جهته فلو كان القذف صحيحاً حد ولا
 فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهداً (و)
 الحلال أنها (هي) لم تصلح أو (من لا يحسد
 قاذفها فلا حد) عليه كما لو قذفها أجنبي
 (ولا لعان) لانه خلفه لكنه يعزى حتماً
 لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم (ويستبر
 الاصلان عند القذف فلو قذفها وهي
 أمة أو كافرة ثم أسأت أو عفت فلا حد
 ولا لعان زيلعي (ويسقط) اللعان بعد
 وجوبهم (بالطلاق البائن) ثم لا يعود
 بزوجها بعده (لان الساقط لا يعود
 وكذا) بقط (برزها ووطئها بشبهة
 وبردتها ولا يعود لو أسأت بعده) يسقط
 (بعون شاهد القذف وغيبته لا) يسقط
 (لو عصى) الشاهد (أو فسق) أو ارتد ولو
 قال (زوجته زنت وأنت ذميمة
 أو مجنونة وهو) أى الجنون (معهود فلا
 لعان) لا سنده الى غير محله (بخلافه)
 زنت (وأنت ذميمة أو أمة أو منذ أربعين
 سنة وعمرها أقل) حيث تلاعننا
 لاقتصار دفع (وصفته) ما نطق النص
 الشيرعى (به) من كتاب وسنة

الكاذبين فيما رماى به من الزنا وفي الخيانة غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا والقيام بدوب لقوله صلى الله عليه وسلم لم باعاصم قم فاشهد وللمرأة قومي فاشهدى ولان الحسد ودمنها على الشهرة وظاهر هذا أنهم مائة ومائة وخلاف ما في التمهيد الثاني حيث قال ثم يقعد الرجل ويقول المرأة قائمة الخ وزاد بعضهم بعد القسم الذي لاله الا هو والخطاب برميته له وانك ان الكاذبين ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي ابي السعد والاص فوان احدهما الطرد عن رحمة الله تعالى وهذا ليس الا للكافرين والثاني الابعاد عن درجات الابرار ومقام الاخيار وهو المراد والحاصل ان الطرد والابعاد على مراتب في حق العباد وان الله يعصى اليأس من الرحمة لا يجوز ولو على كافر الا من علم بالنص أنه مات أو يموت كافر ولا جهة للجور في خبر اذا دعا الرجل زوجته الى فراشه فأبت لهنه ما الملائكة لان ذلك ليس من لعن المعين اذا تعين انما يحصل باسم أو اشار به بل من اللعن على الوصف فهو بمنزلة اللهم العن من بأت هاجرة فراش زوجها اه مناصي وظاهر اقراره أن قواعد المذهب لا تأباه (قوله ولو أكرهه) لاجابة اليه مع قول المتن ولو أخطأ الحاكم اه حلي (قوله بتفريق الحاكم) لا باللعان وحده كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله فيتوارثان قبل تفريقه) ويقع طلاقه عليهما ويصح ايلاؤه ونظماه قبله حموي (قوله وان لم يرضيا بالفرقة) لانها حق الشرع قال صلى الله عليه وسلم التلاعن لا يجتمعان أبدا (قوله ولو زالت أهلية اللعان) أي بعد التسلاع قبل التفريق (قوله فزق) لانه يرجع عود الا حصان بحر (قوله والا لا) يعني اذا زالت الجارية لا يرجع زواله بأن كذب نفسه أو قذف أحدهما انساها فخذ للثقة أو وطلت وطأ حراما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما كما في البحر (قوله فزق) القاضي لا المحكم (قوله ومفاده) البحث صاحب النهر حيث قال بعد نص التارخانية وهو ظاهر في أن لا يخلو كل بسطر (قوله ولو لم يفرق) تفريع على التقييد بالنظر في قوله الذي وقير اللعان عنده (قوله صحيح) لان لا كذبكم الكل (قوله ولو بعد الاقل) أي منهما (قوله لانه يجتمع فيه) فالشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج وحده - حلي عن النهر (قوله وقيد في البحر) أي قبل القاضي المذوق في هذه المسئلة (قوله بقدر القاضي الحنفى) اذا حنفى لا يرى ذلك والاولى أن يقول بقاض يرى ذلك اذا ليس كل غير حنفى يرى الجواز (قوله فلا ينفذ) أي قضاؤه بالتفريق (قوله وحرم وطؤها) أي ودوا عليه كما ر (قوله لا امر) أي من حديث التلاعن لا يجتمعان أبدا اه - حلي (قوله ولها) أي للملاعة بعد التفريق النفقة الا عمن من الكسوة والطعام مادامت في العدة كما في البحر عن التارخانية وكذا السكيت لوجوب العدة في بيت طلق فيه (قوله وان قذف الزوج بولد) أي نفاه عنه أما نفاه الولد عن الزوج الاول فحكمه كالزنا (قوله حتى) أي عند قطع النسب فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا الوجبات بولدين أحدهما ميت فنفاها ببلان وزنا وكذا الوفاة ما مات أحدهما أو قتل قبل اللعان زناه وبطل اللعان عند الثاني لاعتنه الثالث بحر (قوله نفي الحاكم نسبه) فيه إشارة الى أن التفريق بينهما لا يكتفي اقطاع نسب الولد فلذا روى عن أبي يوسف أنه لا بد أن يقول قطع نسب الولد عنه بعد ما قال فزقت بينهما كما في المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفي النسب ألا ترى أنه بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا ينتفى نسبه بحر عن النهاية (قوله وألفقه بأمة) خرج بخبر التوكيد بنهر (قوله بشرط صحة النكاح) التحقيق أن هذا الشرط والذي بعده من شرائط اللعان لامن شرائط النفي فلذا حذفهما في البدائع حموي فلا لعان بنى الولد في النكاح الفاسد والوطء بشبهة ولا ينتفى النسب بحر (قوله حتى لو علق) أي الحمل (قوله لعدم التلاعن) لفقد شرطه وهي الصلاحية لاداء الشهادة لانها اذا عقلت حال الرق والكفر يصير كأنه قذفها فيهما وهو لا يوجب امانا (قوله وأما شرط النفي) أي نفي الولد وجوب قطع نسبه بحر (قوله فسته) الاول التفريق والثاني أن يكون وقت الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم منه اقاربه صريحا أو دلالة كسكوته عند المنهنة الرابع أن يكون الولد جبا لا خامس أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد فلو ولدت فتزنا ولا عن الحاكم بينهما مفرق بينهما وأزم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغد زناه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفاه الا لانها أجنبية وللعان ما مضى لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وان قال الزوج هما ابناى لاحد عليه ولا يكون مكذبا نفسه لاحتمال الاختيار جبا زمه شرعا السادس أن لا يكون محكما بنونه شرعا فان كان كذلك لا يقع نسبه بأن ولدت امرأة ولدا فانقلب هذا

(فان التلاعن) ولو أكرهه (بأن بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه (الذي وقع اللعان عنده) وبه يفرق (وان لم يرضيا) بافرقة نفي ولو زالت أهلية اللعان فان جازى زواله كيجنون فزق والا ولو تلاعننا فغابا أحدهما وكل بالتفريق فزق تارخانية ومفاده أنه اذا لم يفرق فزق (فان لم يفرق) الحاكم (حتى عزل أو مات استقبله الحاكم الثاني) خلافا للحد اختيار (ولو أخطأ الحاكم فزق بينهما بعد وجود الاكس من كل منهما صح ولو بعد الاقل) أي مرة أو مرتين (لا ولو فزق بين لعانه قبل لعانه فانه لا يجتمع فيه تارخانية وقيد في البحر بقدر القاضي الحنفى أما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق) لا امر (ولا حتى) (نفي) (وان قذف الزوج بولد) حتى (بأمة) الحاكم (نسبه) عن أبيه (وارثه بأمة) بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال مجرى فيه اللعان حتى لو علق وهي أمة أو كناية فنفقت أو أسات لا ينتفى لعدم التلاعن وأما بشرط الذي فسته مبسوطه مذكورة في البدائع

الولد على رضى مع ذات الرضيع وقضى بديته على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبه بلا من القاضي بينهما ولا يقطع نسب
الولد منه لأن القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء بكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده أو كان له امرأتان
دخل بهما ثم قال أحدا كما قالني ثلاثين حتى ولدت أحدهما لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق كانت
الولادة بينا الوقوع على الأخرى لأن الولد حصل بعروق حادث بعد الطلاق وتعين التي ولدت للنكاح فان
نفي الولد عن القاضي بينهما ولا يقطع النسب لأن حكم الشرع بكون الولد بينا أحكم بكونه منه وبعد الحكم به
لا يقطع باللعان أو كراهة امرأة جاءت بولد فنفاه فلم يلعنها حتى قدفها أجنبي بالولد قد ثبت نسب الولد
ولا يفتني به ذلك بجره قوله وسجني أي بعض هذه الشروط عند قوله نفي الولد إلى الخ ويحيى في الفروع أيضا
(قوله وان أ كذب نفسه) أي بعد اللعان فان كان قبله ينظر فان لم يطقها قبل الاكذاب بحد وان أبانهم أ كذب
نفسه فلا حد ولا لعان زيلهي وسواء كان الاكذاب باعترافه أو بينة ثم قوله وان أ كذب نفسه ليس تكرارا
بما تقدم من قوله حبس حتى يلعن أو يكذب نفسه فيحد لأن ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيه بعده شر بلاية
وإنما لم يجب حد ولا لعان فيما ذأ كذب نفسه بعد الابانة لأن المقصود من اللعان التفريق به بينهما ولا يتأق بعد
الابانة ولا يجب عليه الحد لأن قدفه كان موجبا لللعان فلا يقبل موجبا للحد لأن القذف الواحد لا يوجب
حدين اه أبو السعود (قوله فاذعى نسبه) فانه يحد ولا يثبت ذبه فان ترك ولدا ثبت نسبه من الأب
ورثه الأب لا احتياج إلى النسب بجر (قوله للقذف) فيه نظر فان القذف أخذ موجه وهو اللعان
بل إنما حد لأنه نسبه في شهادات اللعان إلى الزنا وهو شهادة وشهود الزنا إذا رجعوا يحدون نهر (قوله حد أول)
وتقييد الزيلهي الحل بالحد اتفاق (قوله وكذا إذا قذف غيرها) سواء كان المقتوف رجلا أو امرأة كذا
في الدر المنثور (قوله حد) وكذا إذا قذف تحت لبطلاق الأهلية كذا في الدر المنثور قال في البحر ولو قال وكذا
ان قذف أحدهما تحت لبطلاق أولى (قوله أوزنت) المراد به الوطء الحرام وان لم يكن رشا شرعا بجر والمراد أنه
حصل أحد هذه الأشياء بعد اللعان والتفريق بترينه قوله وله أن ينكحها فان النكاح لا يكون إلا بعد التفريق
وكذا يدل عليه قوله والحاصل الخ (قوله عن أهلية اللعان) وهو ما ذكره قبله في عدم الخرس (قوله وكذا
لو طرأ الخ) الأولى حذف كذا (قوله لدرته بالشبهة الخ) قال أبو السعود ولا لعان بقذف الآخر لأنه قائم
مقام حد القذف وقدفه لا يمرى عن شبهة والحدود تدرأ بها دور وكذا لا حد شر بلاية عن شرح الجمع وكذا
إذا كانت المرأة خرسا لموازنة صحتها وتنطق والحد لا يثبت بالشبهة فكذا اللعان غاية ولو خرس أحدهما
بعد اللعان قبل التفريق فلا حد ولا تفريق كما لو ارتد أو أ كذب نفسه بجر (قوله وهو لفظ أشهد) ولو قال أ حلف
مكان أشهد لا يجوز بجره وتقدم من القهستاني جواز أقسم بدل أشهد (قوله مع فقد الركن) أي في المسئلة
الأولى (قوله وله الاتلاع بالكتابة) أي للشبهة لا يثبت اللعان بالكتابة لأن الكتابة بمنزلة ما ليس بصريح
من الناطق فصا شبهة أبو السعود ويحتمل أن أيا دأه لا يجري اللعان بالكتابة لفقد الركن (قوله لعدم ثبوت)
لاحتمال كونه انتفاخا كذا في الدر المنثور (قوله ولو نيقناه الخ) استئناف بقرينة قوله بصير بدون فاء
ولو كانت وصلة لا قبله للتفريع (قوله لا قبل المدة) أي مدة الحمل والأولى لا قبل من ستة أشهر بأن يكون بين
نفي الحمل والوضع أقل من ستة أشهر حتى يكون موجودا يقينا عند النفي (قوله فكذا) أي فحتملا ليس معنى وهذا
مذهب الامام وعندهما يجري اللعان إذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر للتيقن بقيامه وأشار الشارح إلى دليل
الامام بقوله والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا بخلاف العتق فيصح ويتوقف على الولادة وأما رد المبيعة
بسبب الحمل فلا نحل ظاهر واحتمال الزيج شبهة والربط بالعيب لا يمنع بالشبهة وكذا التسبب يثبت مع الشبهة
وأما وجوب النفقة للمطلقة إذا اعتقت حلالا فقولهما في أمر عتقها أفاده صاحب البحر (قوله للقذف
الصريح) أي بقوله زينت (قوله ولم ينف الحاكم الحمل) وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه ينفية لأنه عليه الصلاة
والسلام نفي ولده لال وقد قدفها حاملا اه أبو السعود (قوله لعله بالوحي) أي لعلم النبي صلى الله عليه وسلم النبي
بالوحي بمعنى والوحي مفقود في أمته (قوله عند التهنئة) بالهـ مـ من هنأه بالوحي بالتقبيل والهـ مـ
كما في المصباح وهي قول الحسن له عند التهنئة عند الميلاد أقر الله عينك وأبارك الله تعالى لك فيه ورضك مثله
فاذا انصاه خبئتم مع نفيه أيضا عند ابتاع آله الولادة يفتني النسب (قوله ومدتها سبعة أيام) قال الجوى وغيره

وسجني (وان أ كذب نفسه) ولو دلالة بان
مات الولد المنسب من مال فاذعى نسبه
(حد) للقذف (وله) بعده ما كذب نفسه
(أن ينكحها) حد أول (وكذا إذا قذف
غيره لحد أو) صدقته أو (زنت) وان لم تحد
زوال العفة والحاصل أن له تزوجها إذا
خرج أو أحدهما عن أهلية اللعان (ولا
لعان لو كانا خرسين أو أحدهما وكذا
لو طرأ ذلك) الخرس (بعده) أي اللعان
(قبل التفريق فلا تفرق بيني ولا حد) لدرته
بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ أشهد ولذا
لا يلزم من الكتابة (كما لعان نفي الحمل)
لعدم ثبوت عند القذف ولو نيقناه بولادتها
لا قبل المدة بصير كانه قال ان كنت حاملا
فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
(وتلاعنا بجره زينت وهذا الجمل منه)
للقذف الصريح (ولم ينف) الحاكم
(الحمل) بلهم الحاكم عليه قبل ولادته ونفيه
عليه الصلاة والسلام ولده لال لعله بالوحي
(نفي الولد) الحى (عند التهنئة) ومدتها سبعة أيام

لم يقدّر منهن ما قد اوفى ظاهر الرواية بل ما جرت به العادة وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن
 بسبعة وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالاي لا يجوز اه وأشار الشارح بقوله عادة انه اخذ
 بهذا التقدير من عادة الناس عندهم فلو سككت سنة ايام ونفى في السابع صح فيه (قوله وعند
 ابتياع آله الولادة) قال البدر العيني الاول ان يفسر بالكسرى الذي تاد عليه المرأة ونحوه كشرامات سترى
 حال الولادة ابوالسود وواظروا كلامهم انه لا ينتفى الا اذا نكحها عند التثنية وعند الابتاع فيكون
 عند احدهما اقرار منه بأن الولادة قال في المنع لان قبول التثنية أو سكوتها عند التثنية أو نكاح آله الولادة
 وسكوتها عن التثنية عند منى ذلك الوقت اقرار منه بأن الولادة اه (قوله وبعد لا) أي ان نكاحا بعد زمان
 الابتاع والتثنية لا ينتفى عنده وهو الصحيح وأما عندهما فيصح فيه الى أربعين يوما فهو سنانى (قوله لاقراره به
 دلالة) حيث سكت لان تقدم العهد دليل الالتزام قال في البحر وادى الاختيار ثالثا لا يصح التثنية بعده وهو
 قول هندية الا هل والحق انها أربع برزادة السكوت حتى يمضي وقت التثنية ونكاح آله اه (فرع) ولولا الملوكة
 اذا حق به فسكت لا يكون اقرارا منه بالنسب فأقاده في الشرع لا يثبت عنه شريح الجمع (قوله غفلة عنه كحالة
 ولادتها) فعندها قد رمت النفاس وعنده قد رمت قبول التثنية كذا في الدر المنثور (قوله فيما اذا صح) أي التثنية
 أولا وهو نفس ما قلناه فيها ما أقاده الحلبي (قوله بنى الولد) أي بببب أن الزوج ادعى نفي نسب الولد عنه (قوله
 ولم ينتف النسب) أي فيما اذا وجدت قرينة من قبول تهنئة وهندية أهل ويكوت عند ابتياع آله ولادة أو تهنئة
 (قوله فقول) أي المصنف (قوله فيما ت) أي في قوله وان قد ف يولد نفي نسبه وألقه بأتمه (قوله ليس على اطلاقه)
 اذ يخرج منه هذه الصور السابقة المنقولة عن البحر (قوله نفي أول التوأمين) التوأمين ولدان بينهما أقل من
 ستة أشهر والتوأم فوعل والاني توأمة والاثنتان توأمين والجمع توأم وتوأم (قوله عدان لم يرجع)
 قد به لانه لو رجع عن الاقرار الثاني لاعتن قاله الحلبي أي وهما منه لان اقراره لا يقطع النسب (قوله
 لتكذيبه نفسه) أي يدعوا ما الثاني وهو علة لقوله حدث حلبي بزيادة من البحر (قوله وان عكس) بأن أقرب بالاول
 ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) من نفي الثاني بأن أقرب ما جيعا وعن الاقرار بالاول بأن نكاحا جميعا فانه اذا
 فعل ذلك لا سجد عليه قال في البحر واعلم أنه في صورة ما اذا أقرب بالاول ونفي الثاني اذا قال بعدهما ابناى أو ابنا
 بائى فلا حدث فيهما كما في فتح القدير وسكت عن اللعان والظاهر أنه في نفيهما بلاعن وفي اثباتهما لا وما في الحلبي مر
 أنه اذا رجع لا بلاعن بل يثبت مصادمها في البحر (قوله لقتلها) علة لقوله بلاعن (قوله بنفيه) الباء السنية
 (قوله لا على الخ) لقتلها بنفيه والذي في التهرم مرفوع في وجوب الحديث قال وان نفي أول لتوأمين وأقرب بالثاني
 حدث لانه أكذب نفسه يدعى الثاني وعلى هذا لو كانوا ثلاثة أقرب بالاول والثالث ونفي الثاني اه وعلى مذهب
 الشارح كسخطه المصنف في وجوب الحديث ما قبله تأمل (قوله يحدث) لتكذيبه نفسه (فرع) قال في الهندية الولد
 الواحد اذا أقربه ثم نكحها ثم اقربه بلاعن ويلزمه فان نكحها ثم اقربه بمحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي (قوله شئني)
 الذي في شرحه للمتنى بالعز والى الشئني فهو عرض في التوأمين وان كان الحكم لا يختلف في الاثروعيان وفيه
 اشارة الى أنه لو نكحها ثم مات أحدهما قبل اللعان لم يفسد خلا قال في يوسف لان الذي مات لا يمكن نفي
 نسبه لانتهاه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا يتصل عن الاخر في ثبوت النسب ذكره الشئني اه (قوله
 وله ولد) سواء كان الولد ذرا أو أنثى (قوله ثبت نسبه اجماعا) لا احتياج الى النسب بغيره ويترتب على ذلك
 الارث من المتوفى (قوله وان كان أنثى لا) أي وقد ماتت كاهو الموضوع أو ما لو كانت حبة ثبت نسبهما كذا في البحر
 (قوله لاستغنائه) أي ولدت اللعان ينسب إليه لان نسب كل ولد أنثى لا يثبت نسبه (قوله خلا قالهما) فقالا لا يثبتونه
 من (قوله حرام) لانه يترتب عليه ارث وحجب وكشف عورات وفهرم حلال وتحليل حرام (قوله كالسكوت)
 أي اذا علم أن الولد الذي ولدت زوجته من غيره وسكت عنه حتى لحقه نسبه يحرم عليه ما قلنا (قوله وفيه) أي
 في البحر (قوله متى سقط اللعان بوجه ما) كان لم يصلح الاداء الشهادة قال في البحر ولدت في اللعان وهما
 عن لالعان بينهما لا ينتفى سواء وجب الحد أو لم يجب وكذا ان كانا من أهل اللعان ولم يتلاخا فانه لا ينتفى اه
 (قوله أو ثبت النسب بالاقرار) كان أقربا له ولدت فانه لا ينتفى بنفيه بعد (قوله فلو نكح الخ) فربيع على قوله
 أو بطريق الحكم كما في الحلبي (قوله ولا ينتفى بعد ذات) أي بعد قضاء القاضي بالحد على القاذي لانه تضمن الحاد

(و) هذه (ابتياع آله الولادة مع وبعد لا)
 لاقراره به دلالة ولو غابا لكانت كحالة
 ولادتها (ولا من فيها) فيما اذا صح أول
 لوجود الفذف فقد تحقق اللعان بنى الولد
 ولم ينتف النسب فقول فيما تروى نفيه ليس
 على اطلاقه (نفي أول التوأمين وأقرب
 بالثاني حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه
 (وان عكس لا عن) ان لم يرجع لقتلها
 بنفيه (وان ثبت فيه ما) لان ما من
 ما واحد ولو ثبت بثلاثة في بطن واحد
 قتي) الثاني وأقرب بالاول والثالث لا عن
 وهم بنوه ولوني الاول والثالث وأقرب
 بالثاني يحدوهم بنوه) كوت أحدهم شئني
 (مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان
 ولد اللعان ذكر اثبت نسبه) اجماعا
 (وان) كان (أنثى لا) لاستغنائه بنسب
 أبيه خلا قالهما ابن مالك (فرع) اه
 الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام
 كالسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه
 بحر وفيه متى سقط اللعان بوجه ما
 أو ثبت النسب بالاقرار أو بطريق الحكم لم
 ينتف نسبه أبدا ونكاحه ولم يلاعن حتى
 قدفها أجنبي بالولد فقد ثبت نسب
 الولد ولا ينتفى بعد ذلك نفي نسب
 التوأمين ثم مات أحدهما عن توأمة
 وأمه وأخ لانه فالارث اثلا فافرضا

نسبه بأبيه (قوله للام السدس) لوجود الجمع من الاخوة (قوله وللأخوين الثالث) لان الاخوة لأم اذا زادوا على واحد كانوا ثلث (قوله والباقي) وهو النصف (قوله برء عليهم) بقدر حصصهم فيخص كل ثلث فالسنة القرشية من ستة والدية من ثلاثة (قوله وبه علم) أي يجعل التوم كالأخ لأم ولم يأخذ ما بقية الفرائض وهو الثلثان (قوله إن نفسه) أي التوم (قوله يخرج به عن كونه عصبية) إذا ولو كان عصبية لأخذ الثلثين وانما قطع النسب بالتبعية لا يهتما فأخذه صاحب البحر أي تبعنا في الأب له ما فلا يردها خلعاً من ماء واحد (قوله قال) أي صاحب البحر اه حلي (قوله يبقا نسبه) أي ولد الملاعنة وخكم ولد أم الولد إذا انفاه المولى وقلنا بصحته حكم ولد المنكوحه إذا انفى في سائر الأحكام لكن المولى يرث منه بالولاء إذا لم يكن عصبية أقرب منه وتجب نفقته على المولى بعد اعتاقه بحكم الملك بحر (قوله في كل الأحكام) فيبقى في حق الشهادة والركعة والقصاص والنكاح وعدم اللعوق بالغير حتى لا تجوز شهادة أحد ههنا لا آخر ولا صرف ركعة ماله إليه ولا يجب القصاص على الأب بتثله أو لقصاص ورثه على أبيه ولو كان لابن الملاعنة ابن ولزوجه بنت من امرأة أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بتلك البنت اه حلي بزيادة من أبي السعد (قوله اقيام فراشها) قال في البحر لان النفي باللعان ثبت شرعاً بخلاف الأصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولوداً على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الأحكام اه (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) تفرع عن ثبوت الأحكام الا فيما استثنى (قوله وان صدقه الولد) أي أو الثاني بحر (قوله قلت قال البهني) الخ لم يعزه الى أحد يوثقه ولعل البهني أخذ من بحث الكمال حيث قال وهو مشكل في ثبوت النسب إذا كان المدعى عن يولد مثله لأمه وأدعاء بعد موت الملاعن لانه مما يحتاط في اثباته وهو مطلق النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوت النسب من أمه لا ينافيه اه ويعمل على انه وطئ بنسبه مثلاً نسبه في البحر عن نفقة الضاوي من الفرائض ولد الملاعنة وولد الزاني حكم الميراث بمنزلة ولد رشدة ليس له أب فلا يرث هذا الولد من الأب وقرباؤه ولا يرث الأب ولا قرباؤه من هذا الولد لان قوم الأب تتبع في قطع النسب وهو ولد الأم غير منها ومن قرباؤه من قرابته ولا قرابته من هذا الولد لان قوم الأب تتبع في قطع النسب وهو ولد الأم ومن ثم قبل ان حبيب اسم أمه وان غير منصرف وقيل هو اسم أبيه والا كثرون على الأول وكان بغداداً عالماً بالنسب واخبار العرب مكثراً من رواية الائمة موثوقاً به في رواية في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين قاله الدماميني في حواشي الغنى وفي فتح القدير من كتاب الشهادات بعد ما انفى على الدماميني دمايين بالنون بادة بالصعيد نهر

• (باب الغنى) •

قال الاتقاني لما كان لغنى نسبة بالنكاح والفرقة جميعاً كراه حكمه وما شابهه من الجبوب ونحوه بعد الفراغ من أحكام النكاح والطلاق جميعاً وأخره عن أبواب الطلاق ليكون العنة ونحوها من العوارض شلي (قوله وشيخه) شلي الخصي والشكار والمسهور والخنثى المشكل والمعنوه والشيخ العكبر دون السبي اذ ليس لامر أنه طلب التفريق قبل بلوغه فهـ ثاني والشكار يرفع المجبة وكاف مشددة وبعد الالف زاي هو الذي اذا حدث المرأة انزل ثم لا تنتشر آله بعد ذلك لجماعها اه مخ وادخل الجوى في الفير ذكر العيب في أحد الزوجين (قوله هو لغة من لا يقدر الخ) قال الجوى العنين من عن اذا جسر في العنة وهي حظيرة الابل أو من عن اذا عرض فان ذكره يسترخي فيعن يمينا وشمالا ولا يقصد المأني منها والنقهاء يذكرون في مصدره العنة ولم يوجد ذلك في كتب الائمة اللجوهرى والموجود فيها العن اه ملخصاً والمرأة عنبنة بحر وغيره (قوله من لا يقدر على الجماع) أي في جميع التسام ولا يشتهين كما نفيسه عبارة المنع فهو أعم من الاصطلاح (قوله فعيل) بوزن تنين (قوله بمعنى مفعول) اه هذا ظاهر على الوجه الأول لانه محبوس وأما على الوجه الثاني فهو معنى فاعل لانه معرض (قوله وجمعه عن) كسر وزل على فعل يفتح العين لانه يأتي جمعا لاسم على فعله كقربة وقرب أو على فعل ككبرى وكبر وصغرى وصغر (قوله على جماع فرج زوجته) أي وان كان يقدر على اتيان دبرها أو غيرها من النساء نية كانت أو بـ كرساء كانت آله تقوم أو لا مخ وقال ابن عقيل تنتفي العنة باتبان دبرها لانه اشتد من جماع القبل كذا في المعراج (قوله يعني المانع منه) أي فقط فرج ما إذا كان المانع منها فقط أو منها جميعاً

ورد اللاتم السدس وللأخوين الثالث والباقي برء عليهم وبه علم أن نفسه يخرج به عن كونه عصبية قال وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الأحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير الثاني وان صدقه الولد انتهى قلت قال البهني الا أن يكون عن يولد مثله لأمه أو أدعاء بعد موت الملاعن فليحفظ والله أعلم (باب الغنى وغيره) (قوله لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عن وشرا) (من لا يقدر على جماع فرج زوجته) يعني المانع منه

كأياً في (قوله أو مصر) لأن المقصود منه فاق في حقها والسر عند ناحق وجوده وتكون أثره محيط (قوله أذ الرققاء) علة للقيود بوجود المانع منه (قوله إذا وجدت المرأة الخ) أرادهم من لها حق المطالبة بالجماع فلو كانت صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعين لاحتمال رضاها بما أمالو كان أحدهما مجبوراً فانه لا يؤخر إلى عطفه في الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال في الحب وبعد التأجيل في العين لأن الجنون لا يعدم الشهوة بخصومة ولي أن كان والا فمن شبهه القاضي ولو جاء الولي بينة في المستثنين على رضاها بحجبه أو بنبذته أو على عملها بحاله عند المقدم يفرق ولو طالب بينهما على ذلك تختلف فإن نكحت لم يفرق وإن حلفت ففرق ذكره الكمال (قوله مجبواً) أي مقطوع الذي كروا الخصيتين والمصدر الجباب بالفتح والكسر بجر عن المصباح والخصيتان بضم الخاء كافي الامقاطي عن المصباح (قوله أو مقطوع الذكرفقط) استظهر ارضاح صاحب التهرساقه الشارح مساق المنصوص وعبارة التهرولم يذكر مقطوع الذي كرفقط والظاهر أنه يعطى هذا الحكم أيضاً اهـ (قوله أو صغيره) بالضمير العائد إلى الذكر (قوله كازر) بكسر الزاي أحد أزرار القميص قاله الحلبي (قوله ولو قصير لا يمكنه الخ) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية أقول إن هذا حاله دون حال العين لا يمكن زوال منه فيصير إليها وهو مستحيل في هذا حكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه ادخال آله الصغيرة داخل الفرج فالضرر والحاصل للمرأة مساو لضررها من المحبوب فلها طلب التفرق وبمذاظهر أن انتفاء التفرق يقب له لوجه وهو من الغنية فلا يلزم اهـ (قوله لا في مستثنين) ويزاد ثلثة وهو أنه لا يشترط بلوغه ورابعة وهو أنه لا يشترط صحته بجر (قوله ويجي الولد) ذكره فيما سأتى بقوله جاءت امرأة المحبوب بولد بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبة (قوله فرق الحاكم) أي القاضي قاله الجوى (قوله بطليها) هو على التراخي كأي (قوله لو مرة) يأتي التكلم على مفهومه في قوله ولو أمة فالتعليق لولاها (قوله بالغة) تقدم الكلام على الصغيرة (قوله غير رتقاء وقرقاء) أماهما فلا خيار لهما ما تحقق المانع فيما أيضاً ولأنه لاحق لهما في الجماع فلا حاد لهما في الطلب (قوله وغير راضية بعده) أي بعد النكاح ولو اختلفا في جبه تعرف حقيقة حاله بالجلس من غير نظر بأن يمس من وراء الثياب ولا تكشف عورته وإن كان لا يعرف إلا بالنظر أمر القاضي أمين النظر إلى عورته فيضرب بها لأن النظر إلى العورة يباح عند الضرورة خائفة (قوله بينهما في الحال) وهذه الفرقة طلاق بائن كفرقة العين بجر (قوله ولو المحبوب صغيراً) أي أو مريضاً كافي البحر بخلاف العين فيما كأمتر (قوله لحصول حقه بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو مستحق ديناً لا قضاء بجر عن جامع قاضي خان وبأنما إذا تركه البانة متغصم مع القدرة على الوطء بخلافه في الأمة ولو منع احتياجاها إليه نهر (قوله ولم تلم) قيد في ثبوت الخيارها (قوله فادعاء) انما يقيد به دفع ما يتوهم أنه ادعاء وسلت دعواه صريحاً بسقط حقه والافسوث النسب منه لا يتوقف على الدعوى كتحفيدة عبارة ابن عدي (قوله إلى سنتين) أي إلى تمام السنتين منه أو لم تمامها وأما إذا جاءت به بعد ما كان دليلاً على حدوثه بوطء من غيره بعد التفرق (قوله باق) قدره لبيان متعلق الجار (قوله لبقائه جبهه) علة لقوله باق أي انما في التفرق ولم ينقض بثبوت النسب لأن التفرق انما وقع للحب وهو موجود (قوله ولو كان عنيهاً) أي والمسلمة بحالها (قوله زوال عنه) فانه ظهر بثبوت النسب أنه ليس بعين والتفرق انما كان باعتبارها (قوله بثبوت) متعلق بزوال (قوله قبل التفرق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أي لا يطل التفرق باقرارها بعده أنه وصل إليها قبله من غير إقامة بينة كذا في البحر عن الخائسة (قوله للثمة) أي لكونها متممة في ابطال القضاء والاولى أن يعطى بأن القضاء لا ينقض بالاقرار قصوره (قوله فسقط نظر الزيلعي) قال في البحر وقالوا لو جاءت امرأة المحبوب بولد بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبة ولا يطل التفرق بخلاف العين حيث يطل التفرق لأنه لما ثبت نسبة لم يبق عنيهاً ونظريه الشارح بأن اطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يطل ألا ترى أنها لو أقرت بعد التفرق أنه كان قد وصل اليه لا يطل التفرق وجوابه أن ثبوت النسب من المحبوب باعتباره الانزال بالحق والتفرق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوت النسب من العين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفرق باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها فأنتم متممة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كافي فتح القدير اهـ الحلبي (قوله هو من لا يصل إلى النساء) هذا معناه لغة وأما الشرع المتكلم عليه هنا فهو ما عرّفه المصنف سابقاً بقوله هو من لا يقدر على جماع فرج زوجته فالاولى حذف هذه الجملة (قوله مرض)

ككبر من أو مصر إذا الرتقاء لا خيار لها للمانع منها خائسة (إذا وجدت المرأة زوجها مجبواً) أو مقطوع الذكرفقط أو صغيره جداً كازر ولو قصير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بجر وفيه الجبوب كالعين لا في مستثنين التأجيل وبمجن الولد (فرق) الحاكم بطلم الوحدة بالغة غير رتقاء وقرقاء وغير عالمة به قبل النكاح وغير راضية به بعده (فيهما في الحال) ولو المحبوب صغيراً بعد وصول (لا) التأخير (فوجب بعد وصول) أي الوصول (لا) أو صار عنيهاً بعده أي الوصول (جاءت) يفترق لحصول حقه بالوطء مرة (جاءت) امرأة المحبوب بولد ولم تعلم بحجبه فادعاء ثبت نسبة ثم عرفت فلها الفرقة تارة خائسة ولو ولدت (بعد التفرق إلى سنتين ثبت نسبة) لا تزال بالصحى (والتفريق) باق (بجهاً) إبقاء جبهه (ولو) كان عنيهاً بطل التفريق زوال عنه بثبوت نسبة كأي يطل التفرق بالبينه على اقرارها بالوصول قبل التفرق لا بعده للثمة فسقط نظر الزيلعي (ولو وجدته عنيهاً) هو من لا يصل إلى النساء مرض أو كبر

ظاهرة أن المريض يؤجل وهو خلاف ما في الصريح قال ولا بد من تقييد الزوج ~~بكونه~~ معصا لما سبق أن
 المريض لا يؤجل حتى يصح ويسأل في الشارح أيضا (قوله وهبانية) راجع إلى قوله أو صرح لأنه لم يذكر الكبير
 والمريض فيها وظاهره أن هذه التسمية المذكورة في نفس المتن وليس كذلك بل هي في شارحها فان التسمية لا
 قال في شرح قول المصنف خصى وعنين وجب تخير به العرس والشكاز ثم المصنف قوله أو مسجورا أخذ به عن
 النساء ويسمى في زماننا مسجورا ثم هذا أكثر مع قوله سابقا يعني مانع منه ككبريت أو مسجور (قاعدة) قال في تبيين
 المحارم من كتاب وهب بن سبه أن عناية للمصهور والمربوط أن يؤتى بسبع وثلاثين درهما وتدفق بين حجرين
 ثم عزج بماء ويغسل به الباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصى) هو بفتح الخاء فاعيل بمعنى
 مفعول مثل جرح وقيل والجاء خصيان والخصيان البطنان والمصدر الخصاص بالكسر
 وهو من زمت خصيتاه وبقي ذكره ولا فرق بين سلها أو قطعها ما أخرج (قوله فان انتشر لم يخبر) لتكنه من اداء
 - قها والمراد أنه ينتشر عليها لأن انتشاره لغيرها لا يخرج به عن حكم العنين (قوله وعليه) أي على التقيد
 بقوله لا ينتشر (قوله فهو الخ) أي ذكر الخصى بعد العنين وهذا جواب عن سؤال أو رده صاحب الجرح حيث قال
 وعلى هذا الحاجة إلى عطفه على العنين لأنه لا يمكن عنيها فلا تأجيل والافهو داخل فيه وحاصل الجواب أنه
 من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث حكم العنين فأوجب بأنه انما يخص
 بالذكر خلفائه لأنه ربما يظن تخصيصه بحكم واعتراض بأن عطف الخاص على العام من خصوصيات الواو وحى
 فأوجب بأن الفقهاء ليكون مقصودهم الاشارة كما يتساهلون في عطف الخاص على العام بغيرهما هذا
 حاصل ما أشار إليه المؤلف بهما للشر وهو واضح وقد توقف الجوى في هذه العبارة وكذا أبو السعود (قوله أجل)
 أي أجله القاضي وفي الجوى شرح الدكتور دل كلامه على أن تأجيل غير القاضي لا عبرة به وظاهره ولو محكما
 (قوله لا تتأهلها على الفصول الاربعة) الصيف والشتاء والربيع والخريف أي فاذا مضت ولم يصل إليها عرف أن
 ذلك آفة أصلية هداية قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره أن وجوب التعريق كونه من علة أصلية والسنة نشرت
 لتعريفه وهو ممنوع إذ لا يلزم من عدم الوصول إليها سنة كون ذلك آفة أصلية في الخلقة إذ المرض قد يمتد سنة
 فالحق أن التعريق ينوط بائنة تلي عدم زواله زمانه أولا فة الأصلية والموجب هو عدم انقضاءها فقط
 بأي طريق كان والسنة جاءت غاية في الصبر والبلاد العذر شرعا حتى لو غلب على الظن بعد انقضاءها تقرب زواله
 وقال بعد السنة أي متى يوما لا يجيبه إلى ذلك الا برضاها فلورضيت ثم رجعت كان لها ذلك ويطل الاجل اه
 شلي (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) ظاهره اشتراط قاضي بلدة العنين وليس كذلك بل المدار تأجيل أي
 قاض كان قال في شرح المتن يؤجله القاضي ولا عبرة بتأجيل غيره وفي الشاي ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كما ثبتنا
 من كان اه وفي البروتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا عبرة بتأجيل المرأة ولا غيره وأما
 رضاها به عند غير القاضي فمقط حقه كما في الخلاصة (قوله بالاهلة) على حذف أي التفسيرية (قوله على
 المذهب) وجهه كما قال الكمال أن الثابت عن العصاة كعدم رضاه الله تعالى عنه اسم السنة قولاً وأهل الشرع
 انما يرفعون الأشهر والسنة بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما لم يدرجوا بخلافه اه شلي (قوله
 واربعة وخمسون يوما) اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما والنصف الآخر كل شهر ثمانية وعشرون يوما وزاد
 يوم اذا كان منها سبعة أشهر ثلاثين ونصف يوم اذا كان خمسة منها ثلاثين فمستأنى (قوله وبه يوم) فسره
 القهستاني بمائة ساعات وثمان وأربعين دقيقة (قوله وقيل شمسية) هي مدة فساعة الشمس من نقطة من الفلك
 الثامن إلى العود إليها وثمان وعشرون يوما وخمس ساعات وخمسون دقيقة أو تسع وأربعون
 دقيقة فمستأنى (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) وقيل بشرة أيام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما
 وربع تقريبا (قوله قبل وبه يفتي) قاله صاحب الخلاصة وهي رواية الحسن عن الامام وأنها ذهب الشمس
 السرخسي وصاحب الكفة قال الاتقاني وهو المختار عندي وقد استأمرها الامامان قاضي خان وظهير الدين
 قال الكمال والذي يظهر أن هذا كما حدث وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى شرح أن يؤجل
 العنين سنة من يوم يرفع اليه ~~وكذا~~ قول الراوي عن عمر في المرأة التي أتت إليه فأجله حولاً من غير تقييد
 في السنة والحول هو ما تراه بالاهلة هذا الذي يعرفه العرب وأهل الشرع اه (قوله فبالايام) وهي السنة

أو وهو يسمى المقود وهبانية (أو خصيا)
 لا ينتشر ذكره فان انتشر لم يخبر بهر وعليه
 فهو من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث حكم العنين فأوجب بأنه انما يخص
 بالذكر خلفائه لأنه ربما يظن تخصيصه بحكم واعتراض بأن عطف الخاص على العام من خصوصيات الواو وحى
 فأوجب بأن الفقهاء ليكون مقصودهم الاشارة كما يتساهلون في عطف الخاص على العام بغيرهما هذا
 حاصل ما أشار إليه المؤلف بهما للشر وهو واضح وقد توقف الجوى في هذه العبارة وكذا أبو السعود (قوله أجل)
 أي أجله القاضي وفي الجوى شرح الدكتور دل كلامه على أن تأجيل غير القاضي لا عبرة به وظاهره ولو محكما
 (قوله لا تتأهلها على الفصول الاربعة) الصيف والشتاء والربيع والخريف أي فاذا مضت ولم يصل إليها عرف أن
 ذلك آفة أصلية هداية قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره أن وجوب التعريق كونه من علة أصلية والسنة نشرت
 لتعريفه وهو ممنوع إذ لا يلزم من عدم الوصول إليها سنة كون ذلك آفة أصلية في الخلقة إذ المرض قد يمتد سنة
 فالحق أن التعريق ينوط بائنة تلي عدم زواله زمانه أولا فة الأصلية والموجب هو عدم انقضاءها فقط
 بأي طريق كان والسنة جاءت غاية في الصبر والبلاد العذر شرعا حتى لو غلب على الظن بعد انقضاءها تقرب زواله
 وقال بعد السنة أي متى يوما لا يجيبه إلى ذلك الا برضاها فلورضيت ثم رجعت كان لها ذلك ويطل الاجل اه
 شلي (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) ظاهره اشتراط قاضي بلدة العنين وليس كذلك بل المدار تأجيل أي
 قاض كان قال في شرح المتن يؤجله القاضي ولا عبرة بتأجيل غيره وفي الشاي ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كما ثبتنا
 من كان اه وفي البروتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا عبرة بتأجيل المرأة ولا غيره وأما
 رضاها به عند غير القاضي فمقط حقه كما في الخلاصة (قوله بالاهلة) على حذف أي التفسيرية (قوله على
 المذهب) وجهه كما قال الكمال أن الثابت عن العصاة كعدم رضاه الله تعالى عنه اسم السنة قولاً وأهل الشرع
 انما يرفعون الأشهر والسنة بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما لم يدرجوا بخلافه اه شلي (قوله
 واربعة وخمسون يوما) اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما والنصف الآخر كل شهر ثمانية وعشرون يوما وزاد
 يوم اذا كان منها سبعة أشهر ثلاثين ونصف يوم اذا كان خمسة منها ثلاثين فمستأنى (قوله وبه يوم) فسره
 القهستاني بمائة ساعات وثمان وأربعين دقيقة (قوله وقيل شمسية) هي مدة فساعة الشمس من نقطة من الفلك
 الثامن إلى العود إليها وثمان وعشرون يوما وخمس ساعات وخمسون دقيقة أو تسع وأربعون
 دقيقة فمستأنى (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) وقيل بشرة أيام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما
 وربع تقريبا (قوله قبل وبه يفتي) قاله صاحب الخلاصة وهي رواية الحسن عن الامام وأنها ذهب الشمس
 السرخسي وصاحب الكفة قال الاتقاني وهو المختار عندي وقد استأمرها الامامان قاضي خان وظهير الدين
 قال الكمال والذي يظهر أن هذا كما حدث وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى شرح أن يؤجل
 العنين سنة من يوم يرفع اليه ~~وكذا~~ قول الراوي عن عمر في المرأة التي أتت إليه فأجله حولاً من غير تقييد
 في السنة والحول هو ما تراه بالاهلة هذا الذي يعرفه العرب وأهل الشرع اه (قوله فبالايام) وهي السنة

الصدقية وهي ثلثانة وستون يوما قال القهستاني ولا يخفى أن التسمية أولى بحال الزوج ثم الصدقية (قوله
 ورمضان الخ) فصور غيرهما بالاولى (قوله وأيام حضاها) وكذا انفاسها بجر (قوله وكذا حججه وغيبته) انما
 احتسب عليه ذلك لان الجزاء فطعه ويمكنه أن يفرجها معه أو يؤخر الحج والغيبه فلا يكون مذكرا مخ (قوله
 لامة حجها وغيبتها) أي لا يحسب عليه من السنة لان الجزاء من قبلها فكان عذرا مخ (قوله مطاوعا) سواء
 كان شهرا أو دونه وسواء كان بطلاق معه الوطء أو لا وصح في الخاتمة أن الشهر لا يحسب وما دونه يحسب ونقل
 القهستاني عن الخزانة قييد المرض بالذي لا يتطبع معه الوطء وان عليه الفتوى فقد اختلف التصحيح
 والاقفاء (قوله فبعد بلوغه الخ) فيه نشر مرتب (قوله واحرامه) المناسب لما قبله أن يقول واحلاله قاله
 الحلبي (قوله لا يقدر على العتق) أما اذا قدر عليه أجله القاضى سنة فقط (قوله أجل سنة وشهرين) الذي
 في البحر وان كان عاجزا عنه أمه القاضى شهرين للقفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه
 ويحسب ذلك عليه اه وانما يمهله شهرين لصومهما من كفارة الظهار قبل التماس (قوله فان وطئ) أي
 العتق أو الخصم أبو السعود (قوله بالتفريق من القاضى) فيشترط للفرقة القضاء وحضور الزوجين وعندهما
 قطع الفرقة باختيارها وهو ظاهر الرواية كما في المضمرات وهذا التفريق طلاق بائن ولها كمال المهر وعليها العدة
 لوجود الخلوة الصحيحة بجر (قوله ان أبي طلاقها) وجهه انه وجب عليه التصريح باحسان حين يفرج عن
 الامساك بالمعروف فاذا امتنع كان ظاهرا فاذاب القاضى عنه فاضيف فعله اليه أبو السعود (قوله بطلبها) أي
 طلبا مانعا لا لالتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها (قوله يعلق بالجميع) أي بجميع
 الافعال وهي فرق وأجل وبانت قاله الحلبي ولا يظهر تعلقه بيبانت (قوله كما مر) المراد به قوله بطلبها المذكور
 بعد قول المصنف فرق اه حلبي (قوله ولو مجنونة) قال الشريف المجوى وانقسم فيما اذا كان أحدهما
 مجنونا وليه فان لم يكن نصب القاضى من يخاصم اه وفيه انها قد ترضى به اذا افاقت فلما لم تنتظر افاقتها
 كانت بلوغ الصغيرة ولو كان مجنونا وفيق هل تنتظر افاقتها أم لا المسئلة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج
 لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لمواز رضاها اه اذا هي افاقت كما لو كانت غير بالغة اه وهذا يؤيد البحث (قوله
 فان لم يزلوا اه) سواء كان زوجها مجنونا أو غيره عند الامام فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت
 الخصومة كما في العزل وقال أبو يوسف انما رآى الامة كقوله في العزل واختلفوا في قول محمد فقيل مع
 ابي يوسف كما في العزل وقبل مع الامام هنا بجر عن الخاتمة (قوله لان الولده) هذا التعليق لا يظهر اذا اشترط
 الزوج حرية أولاده (قوله أي هذا الخيار) تبع فيه المصنف والاولى رجوع الصغير الى الطلب لانه ربما يفيد
 تقييده بخيار المولى والمراد أن الطلب الاول والثاني كلاهما على التراخي كما في البحر (قوله فلو وجدته) تفريع
 على قوله وهي على التراخي وقوله عينا يشمل الخصم الذي لا تلة لمرأته (قوله ولو ضا جعته) وصل بما قبله
 وفي البحر لو كان يأنها فيما دون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه زمانا كذلك
 وهي بكر أو ثيب ثم خاصمت الى القاضى أجله سنة ولو كان له امرأة يصل اليها وولدت منه أولاد ثم أمانها
 ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني فهو عتق لانها باعتبار كل مقصد يتجدد لها حق المطالبة اه
 (قوله كالورقة) تمثيل للتراخي في الطلب الثاني (قوله ولو ادعى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعبارة
 والحاصل كما في المنع انما كان ثابتا فالقول قوله في الوطء ابتداء وانتهاه مع عينة فان نكل في الابتداء يؤجل
 سنة وفي الانتهاء تحير للفرقة وان كانت بكرا ثبت عدم الوصول اليها بول الواحدة الشقة فؤجل في الابتداء
 ويفرق في الانتهاء (قوله نقة) أي عدلة وهذا الاشتراط للماكم الشهيد (قوله احوط) وأوثق بدائع وافضل
 اسمعيلي وهي بمعنى واحد ولا تصيد الوجوب (قوله بأن تبول على جدار) فيه تردد فان موضع البكارة غير
 موضع المبال كذا في الدر المنثور وقد يقال انما اعتبر ذلك لانها اذا كانت بكرا كان محلها مستندا فيخرج البول
 مجتذرا الى الجدار واذا كانت ثيبا حصل فيه ارتقاء فلا يمتد البول على أن هذا يرجع الى التجربة فان وصل
 الى الجدار فكروا الا فلا (قوله مع بيضة) بالهاء المهملة قال في القاموس الملح خالص كل شيء وصفره لبيض
 كالخضرة أو ما في البيض كاه والذات عوفا في البحر حيث قال أبو رسل في فرجها ما في بيضة فان دخل فثيب
 وإذا دفع في فرجها أصفر بيضة فلا حاجة فان دخلت من غير عنقه فهي ثيب والافكر اه (قوله في مجلسها)

(ورمضان وأيام حضاها وغيبتها) وكذا حججه
 وغيبته (لامدة) حجها وغيبتها (ورمضان
 ومريضها) مطلقا به يفتى ولو بالجنة ويؤجل
 من وقت الخصومة ما لم يكن صبيبا أو مريضا
 أو مجنونا فبعد بلوغه وحسنه وأحرامه
 أو مجنونا لا يقدر على العتق أجل سنة
 ولو مظاهرا لا يقدر على العتق (والابانت
 وشهرين) فان وطئ) مرة فيها (والابانت
 بالتفريق) من القاضى ان أبي طلاقها
 (بطلبها) يعلق بالجميع فيم امرأة المجهوب
 كما مر ولو مجنونة بطالب وليها أو من نصبه
 القاضى (ولو أمة فان لم يزلوا لها) لان
 الولده (وهو) أي هذا الخيار (عيناها
 التراخي) لا يفور (فقد وجدته غيبها)
 أو مجنونا (ولم يخاصم زمانا لم يبطل جعها)
 وكذا لو خاصمتها ثم تزكت مدة فله المهر بيب
 ولو ضا جعته تلك الايام خاتمة (كالورقة)
 الى فاضة أجله سنة ومضت (السنة) ولم
 يخاصم زمانا) زيلبي (ولو ادعى الوطء
 فخاصم زمانا) فالتا امرأة ثيب (والثباتان
 وانكرته فان قالت امرأته ثيبا) والذاتان
 احوط (في بكر) بأن تبول على جدار أو
 يدخل في فرجها مع بيضة (خيرت) في مجلسها

تصويرها ابتداء لا يقتصر على المجلس بخلاف تصويرها انتهائاً للتخريف فانه يقتصر على المجلس أبو السعود وهذا مناف لما تقدمنا أن كلاماً للتصويرين على التراخي وأجيب بأن الذي تقدم من التراخي ظاهر الرواية كافي البصر عن البدائع والقول بالاقتصار هو ما عليه الفتوى كما في المحيط والواقعات (قوله وان قالت) أي المرأة الخ تقي ما إذا شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبوت يرمي بغيره من خاتمة والمراد بالثبوت هنا من زالت بكارتها بأي وجه كان بخلاف الثبوت في باب المهر وفي استئذان الولي بالكاح فان المراد به هنا من زالت بكارتها بالكاح أبو السعود عن البرجندی (قوله في الابتداء) أي ابتداء الخصومة (قوله لانه ظاهر) أي والقول قول من شهد الظاهر (قوله عدم أسباب آخر) غير الوطء في ازالة العذرة (قوله وان اختارته) سواء كان قبل تمام السنة أو بعدها كذا في الدر المنثور وهو يرجع الى جميع الصور (قوله ولولد لالة) بأن تطلب النفقة أو المهر (قوله بأن قامت من مجلسها) تصويره لدليل الاعراض (قوله لا مكانه) أي الخيسار (قوله أو تزق القاضي) أي ان أبي الزوج منح (قوله عامة بمجاله) قد في قوله أو امرأه أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عامة بمجاله حلبي وقنه أنه لا يلزم من تزوجها ثم طلاقها علمها بمجاله لاحتمال الطلاق قبل المباشرة والمباشرة فيظهر أنه قيد لأولى أيضاً (قوله خلافاً للتصحيح الخاتمة) أي حيث قال فتزق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بمجاله اختلفت الروايات والتصحيح أن للثانية حق الخصومة لأن الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اهـ حلبي (قوله ولا يتخير احد الزوجين الخ) أما عدم خيار الزوج فباتفاق عندنا وأثبت محمد الخبار لها في الثلاثة ادواء (قوله وجذام) هو داء ينشأ في الجذام ويتن ويقطع اللحم فهستأني عن الطلبة (قوله وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد يتشابه به فهستأني (قوله ورتق) يسكون التام وقصها كما يزخذ من البعوضة الفتق وامرأة رتقا مينة الرق لا يستطاع جماعها أولاً خرق لها الا لمبال خاصة اهـ (قوله وقرن) مثل فلس لحم يثبت في الفرج في مدخل الذكر كالغدة الفليضة وقد يكون عظماً وفي المصباح القرن يفتح الراء بمنزلة العفلة فأرفع المصباح ووقع الاسم وهو ساقع محر (قوله وخالف محمد في الثلاثة الاول) في بعض النسخ حذفها (قوله في الثلاثة الاول) هي الجنون والجذام والبرص وألحق بها القهستأني كل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر وتفسله المؤلف في شارح المتن (قوله وخالف الأئمة الثلاثة) فأوجبوا الرقيم مطلقاً للزوج والزوجة (قوله للزوج) في العبارة خلل فانها تقتضي عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه قاله الحلبي ولاننا قصدنا أن الرق والقرن يتحققان في الزوج والواقع خلافه (قوله ولو قضى بالرد) أي لو قضى القاضي بالجهتد أو بالقتل لم يرد ذلك اهـ حلبي وليس المراد القاضي الحنفى لمنع السلطان القضاة من العمل بالأقوال الضعيفة فكيف بخلاف المذهب (قوله على النكاح ثانياً) أي على تحديد العقد بينهم ثانياً الخ والاول ذكر هذه المسئلة قبل قوله ولم يخبر أحد الزوجين (قوله صح) أي به ليفيد أنه ليس كالألف في تأييد الحرمة (قوله وله شق رتق أمته) وان تأملت حموى (قوله وكذا زوجته) أي يجوز له شق رتقها (قوله لان التسليم الواجب الخ) أقول لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة مقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرض اذا خافت على نفسها أو ولدها وتقدره كثيرة وقد يفرق بين واجب له مطالب من العباد وبين واجب لمطالب له منهم (قوله وأفاد البهني الخ) قال في الظهير به لو انتسب الزوج لها انتساباً غير نسبه فان ظهر ردونه وهو ليس بكف مخق الفسخ ثابت للكل وان كان كفراً مخق الفسخ لها دون الاولاد وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الشافعي أن لها الفسخ لانها عسى أن تعجز عن المقام معه وفي الذخيرة اذا تزوج امرأة على أنه فلان ابن فلان فاذا هو أخوه أو عمه فلها الخيار (قوله كان لها الخيار) لفقد العكفاه بالرق في الاول وفي الدين في الثاني وفي المال في الثالث وفي النسب في الرابع وقد يقال ان الكلام فيما هو أعم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العدة) •

ذكرها بعد الطلاق لترتها في الوجود عليه حموى والعدة مصدرة بعد طلاقه العيني (قوله الاحصاء) ويقال أيضاً على المصدود (قوله الاستعداد) أي التمسك ولا امر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر من مال وسلاح فأفاده الحموى (قوله ترص) أي انتظار قال تعالى فترصوا انى معكم من التربصين (قوله يلزم المرأة) أي أوولى

(وان قالت هي ثيب) أو كانت ثيباً (مدق بجافه) فان نسكتل في الابتداء أجـ ل وفي الاتهاء خيرت (كما) يصدق (لو وجدت ثيباً وزعت زوال عذرتي بسبب آحر غير وطنه كما صبه من لا) لانه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر معراج (وان اختارته) ولولد لالة (بطل حقها كالمولود) وجد منها دليل اعراض بأن (قامت من مجلسها) أو أطامها (أعوان القاضي) أو قام القاضي (قبل أن تختار شيئاً) به يبقى واقعات لا مكانه مع القسام فان اختارت طلق أو فرق القاضي (تزوج) الاولى أو امرأه (أخرى عامة بمجاله لا خيار لها على المذهب) المعنى به بغير من المحيط خلافاً للتصحيح الخاتمة (ولا يتخير احد الزوجين) (وهيب الآخر) ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن ونكاح محمد في الثلاثة الاول وخالف الأئمة الثلاثة في الخمسة للزوج ولو قضى بالرد صح (ولو تراخيا) أي العنين وزوجته (على النكاح) ثانياً (بعد التفريق صح) وله شق رتق أمته وكذا زوجته وهل يخبر الطاهر نعم لان التسليم الواجب عليها لا يخفى به ونه نزلت وأفاد البهني أنها لو تزوجته على أنه حر أو سبي أو قاتل على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فاذا هو لقيط أو ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ

• (باب العدة) •

(هي) لغة بالفسخ الاحصاء وبالضم الاستعداد للاي وشرعاً ترص يلزم المرأة أو الرجل

الصغيرة والمنونة (قوله عند وجود سببه) أي التبرص والسبب في وجوب العدة عليها ما ذكره المصنف بقوله
 في قوله وسبب وجوبها والسبب في الوجوب عليه ما تضمنته المواضع المذكورة من الموانع (قوله وموافق
 ترمه عشر من الخ) قال في البحر وقد ضبط الفقيه أبو الليث في خزانة النفع المواضع التي يتنجس الإنسان من
 الوط فيها - في تحضي مدة في عشر من نكاح أخت امرأته ومعاها خالها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها
 فأرى أحدهما لا يربح فلا بد من انقضاء عدة المطلقة حتى تحل له وإدخال الأمة على الحرة فلا بد من انقضاء عدة
 الحرة حتى يدخلها ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد فلا تحل تلك الأخت له إلا بعد
 انقضاء عدة الموطوءة وفيهما ونكاح الزانية = ذلك أي إذا وطئ (إبنة بن كحاح فاسد أو شبهة عقد فلا يحل له
 نكاح غيرها إلا بعد مضي عدة تلك الموطوءة ونكاح المعتدة للأجنبي حتى تمضي العدة ونكاح المطلقة ثلاثاً
 حتى تنكح زوجاً غيره وتعد منه ووطئ الأمة المشتراة حتى يدبرها بمحضة أو بشهر والحامل فصرم على من
 تزوجها حتى تضع والحرة إذا أسلمت في دار الحرب وهاجرت إليها وكانت حامل فلا يحل تزوجها حتى تضع
 والمسبية لا وطأ حتى تحيض أو يمضي شهران كانت لا تحيض لصغرها وكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاهما
 حتى تعتق أو تهجن نفسها ونكاح الوثنية والمردة واليهودية لا يجوز حتى يسلمن أو مزيدوا وهي بالتفصيل يزيد
 على العشرين (قوله للمانع) هو كالجمع بين المحارم في العدة وإدخال الأمة على الحرة وحق الصغير (قوله لم زواله)
 أي زوال المانع أي الانتظار إلى زواله (قوله وأما طلاقاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي
 (قوله تبرص) أي حرمان نكاحها وقت تربيها بالوافق قوله بعد وركنهما حرمان (قوله أو ولي الصغيرة) مثلها
 المنونة وقصد به الجواب عما ورد على قول المصنف يلزم المرأة من أنه لا لزوم في حق الصغيرة لعدم التكليف
 وحاصل الجواب أن الولي هو الخطاب بأن لا تزوجها - في تنضي مدة العدة ولهذا لم يطلق أكثر المشايخ
 الوجوب على عدة الصغيرة لعدم خطابها وانما يقولون تعدد أقاد في البحر (قوله عند زوال النكاح) أو ورد عليه
 أن الطلاق الرجعي لا يزول فيه النكاح لانقضاء العدة في البدائع من جعلها - لا لجل ضرب لانقضاء
 ما بقي من آثار النكاح أولى ويذهب عنه إيراد الصغيرة إذ ليس في التعريف ذكر الزوم بل هي مجرد انقضاء
 الأجل وأولى منه قول ابن الكمال في الإصلاح هي اسم لجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض
 ١٥ لأنه ينظم عدة أم الولد (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوط
 حتى تضع والافئدة بالاعتبار وقد مر لكن في البحر عن شرح المنظومة وسبق في الشرح إذا زنت المرأة
 لا يترحمها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من زناها لا يسبق ما ذكره غيره ويجب حفظه لغرائبه (قوله
 أو شبهة) معطوف على الزوال لا على النكاح لأنه لو عطف عليه لاقضى أنه لا يجب الاعادة زوال الشبهة
 وليس كذلك بجر أقول إن النكاح الفاسد لا يجب فيه العدة إلا بزوال الشبهة وهو المتأركه فأن حصل دخول
 فلا بد من المتأركه بالقول كذا ركنك أو خلت سبيلك وإن لم يكن دخول فتصح بالقول والفعل كما ذكره
 المصنف في باب المهر عند قوله وتجب العدة من وقت التفريق وسأني والمراد بمتأركه الفعل مفارقة الأبدان
 ولا يبعد أن يعتبر مفارقة الأبدان في المرفوعة غير زوجهما زوالاً يثبت في البحر وتقييد الوط به يكونه من
 شبهة للاحتراز عما لو تزوج امرأة الغير بما بذلك ودخل بها حيث لا يجب العدة حتى لا يجرم على الزوج ووطؤها
 وبه ينق لأنه زنا ١٥ وهذا يدل على أن قول شارح المنظومة سابقاً لا يترحمها زوجها حتى تحيض محمول على
 التذب (قوله ومن فوقه لغير زوجها) وقالت النساء إنها زوجتك بجر (قوله أو شبهة) بكسر الشين وسكون الباء
 والضمير إلى النكاح ويصح فتح الشين والباء وعليه اقتصر الحلبي (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأنها تبرص يلزمها
 عند زوال شبه النكاح لما أن لها فراشاً كالحرية وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالعنق بجر والتمسك بأم
 الولد لا حراز من المدبرة والأمة إذا امتقتا أو ماتت سيدهما فانه لا عدة عليهما بالاجماع ولو كان بطونها كما يأتي
 في الشرح (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسد بجر (قوله المتأكد) بالرفع مفعلة للعقد (قوله بالتسليم) أي بالوطء
 (قوله وما جرى مجراه) الذي في البحر وما يجري مجراه من الخلوة والموت وهو الأنثى لا الأب لسبب أحدهما
 أخاه الحلبي والضمير يرجع إلى التسليم وهو عطف عليه (قوله أي صحبة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهر
 أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحبة كانت أو فاسدة وبأنى له أيضاً وقال القدوري إن كان الفاسد للمانع

عند وجود سببه وموافق ترمه عشر من
 المذكورة في الخزانة حاصلها يرجع إلى
 أن من منع نكاحها عليه المانع لم
 زواله كمن نكح أختها وأربع موأها
 وأصل طلاقاً (تبرص يلزم المرأة) أو ولي
 الصغيرة (عند زوال النكاح) فلا عدة زنا
 (أو شبهة) كمن نكح فاسد ومن فوقه نفسه
 زوجها وينبغي زيادة أو شبهة ليشمل
 أم الولد (وسبب وجوبها) عقد النكاح
 المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من
 موت أو خلوة أي صحبة

شرعي كالصوم وجبت وان كان مانع حتى كالتق لا ينجب وكلام الشارح لم يوافق واحدا من القولين اه على
 (قوله فلا عدة بخلوة الرتقاء) أي لفساد الخلوة بالمانع المحسوس (قوله وشرطها الفرقة) فالإضافة في قولهم عدة
 الطلاق ضمن الإضافة إلى الشرط بجر (قوله وركبتها حرمت) أي لزومات بجر أي لزوم حرمت (قوله كحرمة
 تزوج) أي على الغير (قوله وخروج) أي حرمة خروج من منزل طلقت فيه وهي حق الشرع وهذا لا يسقط
 لو أسقطها ولا يجعل لها الخروج لو أذن لها الزوج وتدخل العدة فان ولا يدخل حق العدة زيل في الكلام
 على الخلوة أبو السعود (قوله وصحة الطلاق فيها) ظاهر جعله ركنا أنه يتحقق في جميع أفرادها مع أنه لا يتحقق
 في البائن بعد البائن ولا يتحقق في عدة الثلاث فالأولى حذفه ولذا لم يذكروا شيه (قوله وحرمة نكاح أختها)
 وكذلك حرمة أربع سواها وأمة في عدتها وهي حرمة (قوله وأنواعها الخ) لم يذكروا المحظورات وقال في البصر
 ومحظوراتهم حرمة التزين والتطيب خصوصاً في البائنة والخروج من المنزل عموماً كما سيأتي في الحداد وقد
 يقال إن هذه الحرمت داخله في قول المصنف وركبتها حرمت (قوله ولو كناية) لأن الكناية كالسنة حرمتها
 كزمت وأمتها كآمتها بجر (قوله تحت مسلم) أما إذا كانت تحت ذمتي فلا عدة لها إذا كانوا الأيديون بها إلا إذا
 كانت حاملاً عند الامام خلافاً لما بجر (قوله لطلاق) أي طلاق القبل والنكاح والحبوب كذا في الدر المنثور
 وهو متعلق بالغير باعتبار مرجعه وهو العدة وخبره قوله ثلاث حبض (قوله بجميع أسبابه) كالفرقة بخيار
 البلوغ والعنف وعدم الكفاءة وتبائنها عن الإسلام بعد إسلامه وارتداد أحد هما عند الشيعين وملاك أحد
 الزوجين صاحبه قهراً (قوله ومنه) أي من المصنف (قوله الفرقة بتقبيل ابن الزوج) فيه رد على
 صاحب الإيضاح حيث جعل الفرقة فيه رفعاً لا فسخاً فالإقسام عنده ثلاثة طلاق وفسخ ورفع وأشار إلى
 الفرقين الآخرين بقوله في إيضاحه كل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار
 العنف والفرقة بعدم الكفاءة ففسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر
 والفرقة بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع قال وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن قال في التمهيد وهذا التقسيم لم ينز
 من عزج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القصة ثنائية وأن الفرقة بالتقبيل من الفسخ كما قدمنا قال السيد المحمدي
 وأيضاً مقتضى كونه رفعاً أن يكون منقصة المعداد لطلاق يرفع القيد وليس كذلك أفاده من أبو الهود (قوله
 أو حكا) المراد الخلوة ولو فاسدة كما في البصر والمنع (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة
 أو حكا في منته الذي شرح عليه ونجم بجرم وقوله للمصنف أيضاً (قوله بأن قوله الآتي) أي في قوله ثلاثة أشهر
 بالأيام إن وطئت (قوله للجمع) أي لا معدة بالحيض بأنواعها والمعدة بالاشهر بأنواعها ثم إن هذا لا يبيد تعميم
 الوطء للمكمل فلوزاد الشارح لفظة وعم الوطء ليست في به مما هنا لكان أولى (قوله لعدم تجزئ الحيضة)
 مرتبط بكلام مخدوف ذكره المصنف بقوله حتى إذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض الحيضة
 الرابعة لكنه لم يجزأ فاعتبر بانها كالتقري في كتب الأصول قال في الدر المنثور ولا حاجة إلى كوامل لأنها
 المرادة عند الإطلاق (قوله فالأولى) الأولى حذف الفاء إذ لا وجه للتفريع أو هي فاء الفصيحة أي إذا عرفت أنها
 ثلاث وأردت بيان الحكم كفاً فقول الخ (قوله لتعرف براءة الرحم) يقرأ تعرف بصيغة المصدر ليس باب
 ما بعده ويصح قراءته بصيغة الفعل وبراءة نائب فاعل والمعنى أنه انما شرعت الحيضة الأولى ليعلم بذلك حال
 الرحم هل فيه حمل أو لا وهذا بيان للحكمة والأفاد دليل الكتاب والسنة (قوله لحرمة النكاح) أي لتعظيم
 نكاح الزوج المطلق فشرعت ليعلم الحزن على الزوج حيث فاتها نكاحه التي هي عليه من أجل النعم
 لما يترتب عليه من وجوب طعامها وشرابها وكسوتها وللباءها وعفاها بالوطء من الزنا وغير ذلك (قوله
 لفصله الحزينة) يعني أن الحيضتين السابقتين تنساوي فيهما الحزنة والأمة فاجتنب إلى الظاهر منية للحزنة ودفع
 لتساوي المدة ومنه شرعت الثالثة لذلك (قوله كذا عدة أم ولد) أي مثل ما تقدم في أن عدتها بالحيض
 (قوله لأن لها فراشا كالحرة) وفراش أم الولد وإن كان أضعف من فراش المنكوجة إلا أنهم ما يشتر كان في أصل
 الفراش والمحل محل الاحتياط فألحق القاصر بالسكامل ولا نفقة لها في العدة ومما يتعلق بأم الولد حكاية لطيفة
 ذكرها في المعراج هي لما أخرج شمس الأئمة من السجدة زوج السلطان أمتهات أولاده من خدامه الأحرار
 فسأل العلماء عن ذلك فقالوا نعم ما فعلت فقال شمس الأئمة أخطأت لأن تحت كل خادم حرة وهذا تزوج

فلا عدة بخلوة الرتقاء أو بشرطها الفرقة
 (وركتها حرمت ثابته بها) كحرمة تزوج
 وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة
 وحرمة نكاح أختها وأنواعها حبض وأشهر
 ووضع حمل كما أفاده بقوله (وهي) في حق
 (حرمة) ولو كناية تحت مسلم (تجبض
 لطلاق) ولو رجعي (أو فسخ) بجميع
 أسبابه ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج ثم بعد
 الدخول حقيقة أو حكا) أسقطه في النكاح
 وجرم بان قوله الآتي إن وطئت
 للجمع (ثلاث حبض كوامل) لعدم تجزئ
 الحيضة فالأولى لتعرف براءة الرحم والثانية
 لحرمة النكاح والثالثة لفصله الحزينة
 (كذا) عدة (أم ولد) مولاه أو
 أعتقه (لأن لها فراشا كالحرة)

الأمة الى الحرة فقال السلطان اعتقتهن وجدد العقد فسأل العلماء فقالوا نعم ما فعلت فقال شمس الأئمة
 أخطأت لأن العدة تجب عليهم بعد الاعتاق فكان تزويج المعتدة من الغير فأنسى الله تعالى العلماء الجواب
 في هاتين المسئلتين ليظهر فضل شمس الأئمة اهـ وقيل غير ذلك كذا في البحر (قوله ما لم تكن حاملاً) أما إذا كانت
 حاملاً فعدتها موضع الحمل خالية (قوله أو أبسة) أما إذا كانت كذلك فعدتها ثلاثة أشهر وخمس الأيام بما ذكر
 لأن أم الولد ليست صغيرة قطعاً وهي من أهل الحيض لأن من لم تحض لم تحبل اهـ حلي (قوله أو محرمة عليه)
 أما إذا كانت كذلك فلا عدة عليها وأسباب الحرمة عليه نكاح الغير وعدته والثالث تقبيل ابن الزوج فلا عدة
 عليها بعت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه خالية (قوله تعتد بأربعة أشهر وعشر) هذا مقرر في ما إذا علم
 أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام لأن المولى إن كان مات أولاً مات الزوج وهي حرة فلا يجب عدة
 بموت المولى وتعدت له وفاة عدة المهر أربعة أشهر وعشر وإن كان الزوج مات أولاً وهي أمة لمزمها شهران
 وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لأنهما معاً عدة الزوج حتى حال يلزمها أربعة أشهر وعشر وفي حال نصها
 فلهما إلا **ثالثاً** احتياطاً ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا أنها لا تنتقل في الموت بحر (قوله
 أو بأربعة أشهر) هذا مقرر في ما إذا علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام فأكثر فعليها أن تعتد بأربعة أشهر
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطاً لأن المولى إن كان مات أولاً لم تلزمها عدة لأنه استكروه وبعد موت الزوج
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لأنها حرة وإن مات الزوج أولاً لمزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لأنها
 مصورة أن بينهما قدرهما وأكثر فموت المولى بعدهم يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطاً وأما صورة
 ما إذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا الأول منهما فدخل في كلامه لأنها كالأولى عند الإمام **و** الثانية عندهما
 كما في البحر عن المراجع وغيره وبين دليل كل فيه وقال في الكافي إن قولهما احتياط (قوله ولا ترث من زوجها)
 في جميع الصور (قوله لعدم تحقق حرتهما) يعني والارث لا يستحق بالشك (قوله ولا عدة على أمة ومدة) **ب**
اجتماعاً أو اعتقهما أو ماتت عنهما بحر (قوله وكذا موطوءة بشبهة) سواء كانت شبهة فعل أو محل أو عقد
كما في الدر المنثور أي أن عدتها بالحيض وجوباً بسبب أن الشبهة مقام الحقيقة في موضع الاحتياط
 واجبات العدة من باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدة ولها أن تقيم مع زوجها الأول وتنفقها وسكاتها
 عليه لأن النكاح بينهما قائم انما حرم الوطء وليس لها أن تخرج إلا بآذنه فإن آذنها فلها أن تخرج وإن لم تنقض
 عدتها ذكره الأسدي ومراعاة إذا لم تكن راضية بالوطء أما إن كانت راضية عالمة فلا تنفق لها بحر (قوله
 كرفوفة لغيره لهما) وكذا الموجودة ليل على فراشه إذا دعاها فأجابته (لطيفة) حكى شمس الأئمة في الميسر
 واقعة مناسبة للموطوءة بشبهة دالة على أفضلية الإمام على علماء زمانه هي أن رجلاً تزوج ابنته بتسعين وصنع
 الوليمة وجمع العلماء وفيهم أبو حنيفة **له** كنه لم يكن حينئذ من المشهورين ففي أثناء الليل سمعوا لولة النساء
 فسألوا فأخبروا أنهن غلطن فأدخلن زوجة كل أخ على أخيه فقالوا العلماء فاجابوا بأن كل واحد يعجب
 ما أصابها حتى تنقضي العدة فتعود الى زوجها ففسر ذلك عليهم فسأل الإمام كل واحد من الأخوين عن مراده
 فقال **كل** مرادى موطوءة في ما عقدت عليها فقال بطل كل زوجته وبه قد عد على موطوءة ويدخل عليها
 للعالم لأنه صاحب العدة فرجع العلماء الى جوابه أفاده صاحب البحر (قوله كوقت) ونكاح متعة فهو متافى
 ونكاح بغير شهود ونكاح محارم مع العلم بعدم الحل عند الإمام خلافاً لهما بحر (قوله في الموت) انما لم تجب
 عدة الوفاة لأنها انما تجب لأظهار الحزن على فوات زوج عاشرها الى الموت ولا زوجية هنا (قوله والفرقة) انما
 لم **يكتف** بصيغة كالاستبراء لأن الفساد ملحق بالصبي (قوله يتعلق) أي كل من الجبرور وما عطف عليه (قوله
 بالصورتين) الأولى صورة الوطء بشبهة والثانية صورة النكاح الفاسد (قوله وفي حق من لم تحض) سواء
 كانت حرة أو أم ولد أو حرة موطوءة بنكاح فاسد أو شبهة للطلاق أو الفسخ أو موت مولاها أو اعتاقها فاستأنى
 (قوله أو أم ولد) بيان للعموم من في قول المصنف من لم تحض ثم إن عدم الحيض متعددة تارة تكون الصغر
 وهذه لا تنافي في أم الولد وتارة الكبر أو البلوغ بالنسب وهما متباينان فيها فلا منافاة بين ذر أم الولد والصغر كما دعاه
 الطائي (قوله بأن لم تبلغ تسعاً) هو المختار (قوله بأن بلغت سن الإياس) وهو خمس وخمسون في المختار
 كما في البرازية وقيل خمسون سنة وعليه الفتوى مخ وأعلم أنه يشترط للحكم بالإياس في هذه المدة أن ينقطع عنها

ما لم تكن حاملاً أو أبسة أو محرمة عليه
 ولو مات مولاها وزوجها ولم يدرك الأول
 تعتد بأربعة أشهر وعشر أو بأربعة أشهر
 بحر ولا ترث من زوجها لعدم تحقق حرتهما
 يوم موته ولا عدة على أمة ومدة كان
 يطأها لعدم الفراش جوهرية (و) كذا
 (موطوءة بشبهة) كرفوفة لغيره لهما
 (أو نكاح فاسد) كوقت (في الموت
 والفرقة) يتعلق بالصورتين هما (و) العدة
 (في) حق (من لم تحض) حرة أو أم ولد
 (الصغر) بأن لم تبلغ تسعاً (أو كبر) بأن
 بلغت سن الإياس

لدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح وهل يشترط أن يكون انقطاع الحيض ستة أشهر بعد مدة الاياس
 الاصح انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس وطلقها زوجها ~~فحكم~~ بياهاها فاعتد بثلاثة أشهر
 وهذه دقيقة تحفظ كذا يحفظ العلامة بأكبر كانه عنه العلامة أحد بن بونس كذا في الجوى (قوله أولفت
 بالسق) وهو خمس عشرة سنة عناية (قوله ولم تحض) شامل لما ذالم ترد ما أورأت وانقطع قبل تمام بحر (قوله
 بأن حاضت) أي ثلاثة أيام فما كثر الى العشرة مرة أو زادت ثم انقطع (قوله بثلاثة أشهر) طاهره أن العدة لتسعة
 كما هو ليس كذلك بل المراد أنه اذا انقطع الدم عنها ستة أشهر تعتد بعد ما بثلاثة أشهر فتكون الجدة تسعة أشهر
 وقال الشرنبلالي في شرح الوهبانية ضرورة ما منتهى الطهر مضى لها ستة أشهر لم ترد ما فاعتدت بثلاثة أشهر بعد
 نصف الحول وقضى به القاضي به لانه مجتهد فيه ويحفظ هذا كونه وقعه وقبل ان القترى عليه وانه
 مذهب مالك وفي شرح الزا هدى وقد كان بعض أصحابنا واستاذنا يفتون بقول مالك في هذه المسئلة للضرورة
 اه (قوله فلا يفتى به) لانه لا داعي الى الافتاء بقول معتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان التراجع الى مالكي
 يحكم به نهر وأقول فيه نظر فان الداعي الى الافتاء بقول مالك الضرورة وذلك عند عدم وجود قاض مالكي
 خصوصاً ويارا كثر أصحابنا بما رواه النهر لا يكاد يوجد فيها قاض مالكي سوى واعلم أن الانتفاء بقول مالك هو
 عين التقليد ولا نزاع في جواز بشرط عدم التلقين على ما ذكره الشيخ حسن وأفرده برسالة وبخالفه ما ذكره
 العلامة ابن الملا فروخ حيث صرح بجواز العمل بالتلقين وأطال في ذلك على وجه التحقيق وأفرده برسالة أيضاً
 وعزا القول بجواز التلقين لابن الهمام في التحرير ولصاحب البحر في بعض رسائله وانه قال أي صاحب البحر
 منع العمل بالتلقين خلاف المذهب وغير صاحب البحر من علماء خوارزميل عز العمل بالتلقين لابي يوسف
 ولكن كلام العلامة نوح اقدى في رسالته المتعلقة بمسائل المسبوقين وما ذكره الشيخ حسن اه أبو الهود
 (قوله ما مذهب الامام الشافعي) أي مثلاً (قوله وجب ان يقول الخ) وذلك لانه يجب على الشخص التكلم
 بالصواب لا بالخطأ وقول النهر في اعتقاد الحنفى خطأ يحتمل الصواب وتقدم في الخطبة أن محل هذا في الجهد
 اما المقلد فلا يجب عليه هذا الاعتقاد بل نصوص على جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل مع ان المفضل
 خطؤه ~~مرو~~ وقد اشار الى ذلك صاحب البحر في بعض رسائله ولذا قال الشريف الجوى ثم لا يخفى ما في كلام
 الخلاصة الذي قوى به صاحب النهر بمهته من النظر (قوله نعم) استدراك على ما يهتوم من قوله فلا يفتى به من انه
 لا يفتد انتفاء به (قوله بذلك) أي بعضي العدة بثلاثة اشهر في مئدة الطهر (قوله فتد) المراد انه لا يفتى به من ان
 تقضه كما يدل عليه النظم (قوله وقد نظم) أي حكم هذا الفرع (قوله انخير) بانها المعجمة والياء المثناة من تحت
 يعني خير الدين قاله الحلي (قوله من النقد) أي الاعتراض الوارد على الزا هدى وشارح المنظومة (قوله فقال)
 هو من الطويل (قوله لمئدة) بالتسوين ونصب طهر على التمييز (قوله وقاعدة) بتصرف والضرورة وهو مبتدأ
 خبره قوله بتسعة اشهر والجله دليل جواب الشرط الذي هو ان مالكي يقدروا على ان يحكم القاضي المالكي
 بتقدير التسعة اشهر لمئدة طهر ~~كان~~ هذا المقدور عدمها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا
 المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفى حكمه لانه فصل مجتهد فيه فضاء ورفع الخلاف اه حلي (قوله هكذا
 يقال) يعني ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من انه يفتى
 به للضرورة اه وقد علمت جواب هذا النظر (قوله وما منتهى مدة الحيض الخ) شمل كلامه المعجزة وهي التي نيت
 عادت والى استمرها الدم ولم تنس أيام عادتاه وهو لا يصح في الثانية لانها تزد الى أيام عادتها كما في البحر في عبارته
 ما لا يخفى فان الحيض لا يمتد فوق زمنه قالوا ان يقول واما المبتدأة (قوله فالتفتى به الخ) وقبل في الاولى
 تنقضى بثلاثة اشهر لانها اذا عذرت بها علم انها حاضت ثلاث حيض يقيين بحر (قوله والا فبالايام) أي عند
 الامام وفي رواية عنه وعن ابي يوسف وعند محمد اتمام الشهر الاقل من الرابع بالايام والباقي بالالهة كما في المخطط
 وقاضى شان والنظم والفتاوى والمبسوط فقد اشكل ما في النهاية من المبسوط أن الخلاف في الاجابة
 وأما في العدة فبالايام بالاتفاق ونحوه في اجارة الصغرى فمستأنى (قوله في الكل) أي كل الفروع المتقدمة
 في الحيض والاشهر (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشمّل ما اذا كان فسادها المانع حتى او شمرى وهذا هو الحق
 كما بيناه عند قوله مصححنا الحلي (قوله كما مر) أي في باب المهر لاني هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقليد

(أولفت بالسق) وخرج بقوله (ولم
 تحض) الشابة المئدة الطهر بأن حاضت
 ثم امتدت طهرها فاعتد بالحيض الى أن تبلغ
 حد الايام جوهره وغيرها وما في شرح
 الوهبانية من انتفاءها بتسعة أشهر
 غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به
 كرف وفي نكاح الخلاصة لوقيل الحنفى
 ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب
 أن يقول قال أبو حنيفة كذا ثم لو قضى
 مالكي بذلك فتد كافي البحر والنهر وقد نظمته
 شيخنا اندرالى سلمان الله قد قال
 لمئدة طهر بتسعة أشهر
 وقاعدة ان مالكي يقدروا
 ومن بعده لا وجه للنقض هكذا
 يقال بالنقد عليه ينظر
 والمجتهدة الحيض فالتفتى به كافي حيض
 الفتح بقدر طهرها بتسعة أشهر
 لا طهرها وثلاث حيض بشرط احتياط
 (ثلاثة أشهر) بالالهة لوفى الفرة والا
 (بالايام) بحر وغيره (ان وطئت) في
 الكل ولو حكم بالخلوة ولو فاسدة كما مر

بالصحة (قوله ولورضيها تحجب العدة لا المهر) قال في البصر فحاشا له أن الزوج الصبي كالمبالغ في الصحيح والقاسد
 وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالايجنى فليحفظ ثم رأيت في الزنية ما ندمه تحجب
 العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي آحاد الجرحاني قواهم واجوب المهر والعدة بوطء الصبي وقوله محمد
 وجوب العدة دون المهر قال ولا خلاف بينهم لأنهما أجابا في مراهق يتصور منه الاعتدال وهو أجاب فيمن
 لا يتصور منه لأن ذكره في حكم أصبعه اهـ حلي وصورة فراقه أن يرتجبه أبوه بعد فساد ويطأ ثم يحكم
 القاضي بالتفريق تحجب العدة لا المهر وقد علم أن مراد الشارح بالرضيع من لا يتصور منه الاعتدال (قوله
 بالاهلة) وإن نقصت عن العدد بجر (قوله لوفى الفزة) فإن اتفق الموت بعد أيام مثلا من الشهرية بتدبير الأيام فتعذر
 بمائة وثلاثين يوما (قوله كما مر) هو قريب (قوله وعشر من الأيام) قال في شرح المتيق وبزمنه عشر من الليالي
 لأن ليلة العاشر تسبق يومه فلو عدت قبل انقضاء اليوم العاشر لا يصح وقد مر أن ذكر كل من الأيام
 والليالي بصيغة الجمع يقتضي دخول ما بآزائه من الآخر وجرى في الكافي بأن الليالي تابعة للأيام من الطن ترجيح
 اعتبار الليالي تذكير عشر في الآية فإن المهر إذا حذف جازت ذكرا العدد اهـ قال في التهر ولعل المقضي لهذا
 التقدير أن الخن في غالب الأمر يقتزل في ثلاثه أن كان ذكر أو في أربعة أن كان أنثى فاعتبرا أقصى الاجلين وزيد
 عليه عشرة استظهارا قال القاضي في تفسيره وتجب بما في الصحيح أنه يكون في البطن أربعين يوما نطفة
 ومثلها علقة ومثلها ضغة ثم تنفع فيه الروح اللهم إلا أن يكون معنى الحديث أن كمال النفع في كل عضو لا يكون
 إلا بعد المدة المذكورة وهو لا يشافي النفع في بعضها قبل هذه المدة قاله الكازروني (قوله بشرط بقاء
 لنسكاح صحيحا إلى الموت) فلو اشترى المكاتب زوجته ومات عن وقاه لم تحجب العدة لفساد النسكاح قبل الموت
 فتعذر بمحضين إن لم تلده منه وقد دخل بها فان ولدت وسعى ولدها على نحره فان عجزا فعدت شهوران
 وخمسة أيام فان أذيا وكان الاداء في العدة كان عليها ثلاث حيض مستأنفة تستكمل فيها شهرين وخمسة أيام
 من يوم موت زوجها فان أذيا بعد ما انقضت كان عليها ثلاث حيض مستأنفة كذا في البدائع فان لم يدخل
 بها فلا عدة أيضا حوى وفي البصر أن يبيها الموت بشرط وجوب النسكاح الصحيح فلا تحجب في النسكاح الفاسد
 ومبذوها من وقت الوفاة لا من وقت العلم بها (قوله وطئت أولا) وذلك لأن الموت مثل الدخول في تكميل المهر
 والعدة (قوله إلا الحامل) فانها تفتد بالوضع في الوفاة أيضا بجر (قوله وعم كلامه) أي المصنف بمنتهى الطهر أي
 فان عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كالرضع) تمثيل لامتدة الطهر فان الغالب في الرضعات انقطاع الدم عن
 مدته (قوله وهي واقعة الفتوى) الاضافة على معنى اللام أي حادثة وقع السؤال عنها الطلب الانشاء عليها
 (قوله فلتراجع) لا حاجة لمراجعته بعد نههم انه لم يخرج منها إلا الحامل (قوله وفي حق أمة) أطلقها ففعل
 الزوجة الفضة وأتم الولد والمدررة والسكينة والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى
 عنها زوجها بجر (قوله لطلاق أو فسخ) أو نسكاح فاسد أو ووطء بشبهة فقتلاني (قوله لعدم التصري) علة
 لمحدوف تقديره ولم تجعل عدتها حصة ونصا وهذا الدليل المعقول وأما المنقول فالحديث (قوله نصف الحرة)
 هو شهران وخمسة أيام في المتوفى عنها زوجها وشهر ونصف في غيرها واعلم أن الرق منصف نعمة وصوبة
 إلا في الصوم والطهارة والصلاة وصوم الكفار والقصاص وأجل العتق وأما البلاء والأمة والحرد
 والنسكاح والطلاق فهي على النصف بجر (قوله مطلقا) سواء كانت المرأة حرة أو مملوكة أو مدبرة أو مكاتب أو أمة
 ولدا أو مستعانة مسلمة أو كاتبة وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو تاركة أو ووطء بشبهة وسواء كان الحمل ثابت
 بالنسب أو لا ويتصور ذلك فيما إذا تزوج حامل لا ناهدية (قوله فدخل بها) أي وإن كان الدخول حراما لانه
 لا يجوز أن يطأها ما لم تضع كيلا يكون ماؤه سابقا لزوع غيره أو المراد الدخول المأكى وهو الخلوة وعبارة
 البدائع المنقولة في التهر وشرح المتيق خالية عن ذكر الدخول فظاهرها أنها تفتد بالوضع وإن لم يطأ لانه يصدق
 عليها أنها طافت أو مات عنها وهي حامل ونظيرها زوجة الصغير الحامل فان حملها من فجور والعدة بوضعه وقصد
 يفرق بين المطلقة فلا بد فيها من الدخول ولو سكا أو افلا عدة عليها بقوله تعالى فالحكم عليهن من عدة فعدتهن
 وبين من مات عنها زوجها لأن الموت بغيره الدخول موجب للعدة متأمل ثم رأيت أبا السعد عود فسر الدخول
 بالله في الثاني (قوله ثم مات أو طافها الخ) أي لانه لا فرق في مدة الحامل بين أن تكون عدة موت أو فراق (قوله

ولورضيها تحجب العدة لا المهر رقيقة
 (و) العدة (لموت أربعة أشهر) بالاهلة
 في الفزة كما مر (وعشر من الأيام بشرط
 بقاء النسكاح صحيحا إلى الموت (مطلقا)
 وطئت أولا ولو صغيرة أو كاتبة تحت مسلم
 ولو عدا فخرج عنها إلا الحامل قلت وعم
 كلامه ممتدة الطهر كالمريض وهي واقعة
 الفتوى ولم أرها إلا في فتراجم (في حق أمة)
 (أمة نصيب) الطلاق أو فسخ (في حق أمة)
 لعدم التصري (في حق أمة لم تحض) لطلاق
 أو فسخ (أو مات عنها زوجها نصيب (في حق
 الحرة) لغير التخصيص (في حق أمة أو كاتبة أو من
 الحامل) مطلقا ولو أمة أو كاتبة أو من
 زنا بأن تزوج - بلى من زنا فسد دل بيانه
 مات أو طافها فعدت بالوضع جواهر
 الفتاوى

وضع جميع حملها ولا يشترط أن ينزل جملته فلو نزل متفرقا في أشهر انقضت بأسره كما لا يخفى قال في البصر ولو ولدت
 وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر لان الحمل اسم لجميع ما في البطن قلت ومنه يستفاد أن الجنين اذا مات في بطنها
 ثم جلت بالآخر فطلقت فوضعت الثاني لا تنقض العدة بل تتوقف على وضع الآخر وفي المحيط اذا سقطت سقطا
 استبان بعض خليفه انقضت به العدة لانه ولد وان لم يستبين بعض خليفه لم تنقض به العدة لان الحمل اسم لمنطقة
 متفرقة يدل أن الساقط اذا كان منقعة أو علقه لم تنقض به العدة لانهم لم يتغير ولم يعرف كونها متفرقة يبقى
 الا باستبان بعض الخلق اه (قوله لان الحمل) أي في قوله تعالى أن يضع حملها وهو علة التقدير لنقض جميع
 (قوله في كل الاحكام) من انقضاء العدة واذا علق شيئا بولادتها وقع ثم بعد انقضاء العدة لا تحمل للزوج فتعزم
 على الاول لانقضاء العدة ولا تحمل للثاني لعدم وضع جميع الحمل احتياطا فيهما قاتل (قوله الا في حملها للزوج)
 هو المقتضى وقال في المهارين ان يخرج أكثر الولد لم تنصح الرجعة وحلت للزوج بجر (قوله احتياطا) وجهه
 أن الحمل المذكور في الآية اسم للجميع لا لبعض وان كثر (قوله ولا عبرة بخروج الرأس) فلا تنقض به العدة
 (قوله فلا قصاص بقطعه) بل تجب به الدية (قوله ولا يثبت ذنبه) أي بخروج الرأس ولو مع الاقل قال في البصر
 وفي نوادر ابن سماعة لو جاءت المباشرة المدخولة بولده خرج رأسه لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر من سنتين
 لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر ولو خرج رأسه فقتله انسان
 وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية اه (قوله غير
 مراهق) مفهومه يأتي في قوله نعم ينبغي ثبوت من المراهق (قوله في الاصح) مقابله ما عن أبي يوسف في رواية
 شاذة ورويت عن الامام أنه يلزمها عدة الوفاة في الحائض لان الحمل ليس يثبت النسيب منه فاستوى الموجود
 عند الموت والحادث بعده بجر (قوله وفيمن حبلت) حبل من باب طرب كما في المختار (قوله لعدم الحمل حين
 الموت) أي حين الموت تحققت العدة بالههور فلا يتغير بحدوث الحمل أفاده في البصر (فروع) ذكر في الايضاح
 أنه اذا حبلت المرأة في عدة الوفاة فعدتها بالشهور ولو حبلت بعدة عن ثلاث فعدتها بالوضع اه (قوله في حاله)
 أي في الوجود وقت الموت وهي الاولى والحادث بعده وهي الثانية (قوله اذا لامه للعجي) أي فلا يثبته ورثته
 العلق ولا يرد ثبوت نسب ولدا امرأه المشرقة من المغربية لان الكساح انما أقامه قام العلق تعود
 حقيقة وهو غير متصور هنا حقيقة فاقترعا بجر (قوله نعم ينبغي ثبوت الخ) قال في البصر ينبغي أن يثبت النسب
 احتياطا الا أن لا يمكن أن جاءت به لاقل من سنة أشهر من وقت العقد كما في فتح القدير وتقدم أن المراهق
 من بلغ عشر (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف للقوله تعالى وأولات الاحمال
 اجلن الاية فتأمل فله الحلي (قوله وفي حق امرأة الفار) أي والعدة في حق امرأة الفار الخ وقوله من الطلاق
 متعلق بذلك المذوف والطلاق البائن يتم الواحد والاكثر وهو بيان للواقع لانه لا يكون فارا الا بالطلاق البائن
 وقيد بالفار وهو المطلق في مرضه لانه لو طلقها باثنا في صحته لا تنتقل فلا تراث بجر (قوله ان مات وهي
 في العدة) أي قبل انقضاء العدة بالمرض اما اذا حاضت ثلاثا قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت
 المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بجر
 (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان للاجلايين بيان وليت متعلقة بأبيه (قوله احتياطا) علة لا تعدد بالبعد
 (قوله وفيه) أي كلام الشئ حيث قال فيها ثلاث. بعض من وقت الطلاق قد ورد وقوله لانها لم تزفها أي
 في الاربعة أشهر وعشر وكذا ضمير بعده يرجع اليها (قوله حتى تبلغ الاياس) هو على حذف مضاف أي سن
 الاياس ثم اذا بلغته هل تعدد بالاشهر أو تعتبر عدة الوفاة الامة لم أر من تكلم عليه ومقتضى اعتبار العدة بعد
 الاياس أنه لا بد من انقضاء الشهر بعده (قوله لان لمطابقة الرجعي الخ) الكلام متعلق بامرأة الفار ولا يصح
 هنا اطلاق الفار على المطلق رجعي على أنه ليس بصحيح كالأقضية أنه اذا طلقت رجعيًا وزوجها مريض
 فأنقض لها اربعة أشهر وعشر وهو حق لا تراثه بغيره من حيثها وهذا ما تأمل لبقاء عدتها لانها من
 ذوات الاقارن وقد طاعت رجعيًا فعدتها بالمرض ولو طال الزمان وبقتضى أيضا أنها اذا حاضت ثلاث. مريض
 وهو حق ولم يضر أربعة أشهر وعشر ثم قد صارت أجنبية وهو غير فاد وهو خطأ أيضا وأما اذا مات وقد
 بقي من عدتها بالمرض حتى فاقم سائمة قبل عدة الوفاة وليت مدخن فيه فان الكلام في موت زوجها الفار

(وضع) جميع (حملها) لان الحمل اسم
 لجميع ما في البطن وفي البصر خروج أكثر
 الولد كما دخل في كل الاحكام الا في حملها
 للزوج لانها لا عبرة بخروج الرأس
 ولا لزواج احتياطا ولا عبرة بخروج الرأس
 ولو مع الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت
 ذنبه من المباشرة لاقل من سنتين ثم باقية
 لاكثر (ولو) كفن (زوجها) الميت (صغيرا)
 غير مراهق وولدت لاقل من نصف حول
 من موته في الاصح لعدم الموت (صغيرا)
 الاحمال (وفيمن حبلت بعد موت المراهق)
 بأن ولدت نصف حول فأكثر (عدة الموت)
 واجماع لعدم الحمل حين الموت ولا نسب في
 حاله (اذا لامه في نيم ينبغي ثبوت
 المراهق احتياطا ولو مات في بطنها ينبغي ثبوت
 عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الاياس ثم
 (وفي حق) امرأة الفار من العدة (أبعد
 البائن) ان مات وهي في العدة (الطلاق)
 الاجلايين من عدة الوفاة وعدة الطلاق
 احتياطيا لا يتبرع بأربعة أشهر وعشر
 من وقت الموت فيها ثلاث. بعض من وقت
 الطلاق نفق وفيه قد ورد لانها لم تزفها
 حتى ماتت بعد ثلاث. حتى تبلغ الاياس
 امه طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس
 فتح (و) قيد بالبائن لان لمطابقة الرجعي

في عدتها والمطهر رجيا لا يحكمون زوجها فأروا بعد تمهيد صاحبها الله كالمصنف في غير ذلك
 في ثلاثة أشهر وللصالح وضعه وقد وقع الإيهام في كثير من الكتب كالصافي والعناية فأجبت عليه أقول المصنف
 ما إذا مات المطلق رجيا وقد بقي من عدتها بالمحيط شيء أو شاروا بذكرها إلى محلة المسئلة السابقة وإن كان
 زوجها لا يزال له فارق (قوله ما لا يموت) أي فتعد بآربعة أشهر وعشر وقوله والعدة مبتدأ خبره قوله أن تم الخ
 (قوله أن تم الخ) الأولى حذفه (قوله كعدة الحرة) فإن كانت من ذوات الأقراء صارت عدتها ثلاث حبس
 والاقتلاعة أشهر بغير (قوله فكعدة أمة) أي حبس شهر ونصف أو شهرين وخمسة بلا انقلاب إلى عدة الحرة
 فهو ساقط (قوله وقد تنقل العدة ساقط) أي أنه لا انتقال من خمس وأما المصنف باعتبار انتقاله عنه الأول فهو ساقط
 (قوله ساقط رجيا) أي قد به يظهر الانتقال إلى الثلاث حبس باعتبار ما إذا كان باثنا فلا تنقل
 بالاعتناء إلى الثلاث كما أفاده قول المصنف لا عدة البائن والموت فقط قول أبي العود لم يقد به بكونه
 رجيا بل كان أولى لأن الحكم لا يختلف اهـ (قوله ساقط) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعد (قوله تسير
 بالانتهز) ولا تعتبر الأيام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض (قوله فعاددمها من الحيض) يعني
 على أحد أقوال تاتي (قوله على جاري عاداتها) بأن يكون كثير لماء لا وعليه الفتوى كما في المعراج وأحرزوا بذلك
 عما إذا رأت بلبسة تسمية فأنها لا تعتبر (قوله أو حبلت من زوج آخر) لأنه تبيين أنهم من ذوات الأقراء إذا لا يسه
 لا تقبل اهـ أبو السعود (قوله وفسد نكاحها) ويكون الموطوط شبهة (قوله وأما أنت بالحيض) سواء رأت
 الدم قبل الحكم بإيها أو بعده وسواء كان بعد الشهر أو في أثناءه ولكن عبارة المصنف فيما إذا كان بعد
 الأشهر أفاده صاحب البحر (قوله لأن شرط الخلقة) أي خلفية الأشهر عن الحيض والخلف هو الذي لا يصر إليه
 الاعتناء فذكر الأصل وأما البديل كالمسح على الخفين فلا يشترط فيه ذلك (قوله وذلك) أي تحقق اليأس عن
 الأصل (قوله قاله في البحر) بما رآه وقد تحزرا أن فيها ستة أقوال صحيحة فيجب النظر فيما ثبت عن صاحب
 المذهب الإمام الأعظم وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بأن ظاهر الرواية القول بالانتقاض مطلقا وهو
 مختار صاحب الهداية فتعين المصير إليه اهـ (قوله بعد حكاية ستة أقوال) أحدها ينتقض مطلقا واختاره
 في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسيحي الثالث ينتقض إن رآته قبل تمام الأشهر وإن رآته بعدها
 فلا وأفتى به الصدوق الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للأباص
 التي هي ظاهر الرواية فإنه انما ثبت الأمر على ظاهرها فاحضت تبين خطأ ولا ينتقض على رواية التقدير
 واختاره في الإيضاح واقصر عليه في الخاتمة وحزم به القدوري والجصاص واختاره في البدرائع الخامس
 ينتقض إن لم يكن حكم بإيها فان حكمه فلا مكان يدعى أحدهما ساقط النكاح فينقض به وهو قول
 محمد بن مقاتل وصححه في الاختيار السادس ينتقض في المستقبل فلا تعتد بالانكاح لطلاق بعده لا الماضي
 فلا تنفذ الأنكحة المباشرة بعد الاعتداد بالأشهر وصححه في النوازل اهـ حلي (قوله لكن اختار الخ) وجه
 الاستدراك فهو أن الاقتناء وقع بظاهر الرواية فرفعه بالاستدراك والمفتي به مقدم على ظاهر الرواية (قوله
 بالنكاح جائز) لأنه واقع بعد العدة (قوله وغمامه فيما علقته على المتني) مافي المتني لا يزيد عما هنا (قوله
 لا تستأنف) لأنه لا يبين بالحيض أنها كانت قبل من ذوات الأقراء بخلاف الآية (قوله إذا حاضت) استثناء
 منقطع (قوله في أثناءها) أي قبل تمامها ولو بساعة (قوله ثم أبست) أي حكم بإيها كما قدمناه (قوله تحزرا
 عن الجمع بين الأصل والبديل) استثنى في النهاية عن شرع في صلاة نوضه فسيقه الحدوث ولم يجد الماء فإنه
 يتيم ويبنى وعن شرع في الصلاة في بعض أركانها ومجود فحضر عنهم ما فإنه يتم الصلاة بالإيمان وأوجب بأن التيميم
 ليس يدل عن الوضوء وإنما هو خلف وبأن الأيمان ليس بدلائل الركوع والسجود لأن البعض لا يصلح أن يكون
 بدلائل الكل بخلاف الاعتداد بالأشهر فإنه خلف عن الاعتداد بالحيض فلا يجوز تكميل أحدهما بالأخر
 من (قوله والأباص الخ) قال في القاموس أبس منه كسح ما ساقط وفي البحر منه اليأس القنوط وضد الرجاء
 وقطع الأمل اهـ فالأباص واليأس بمعنى القنوط ومجتب آية لقنوطهما من رؤيتهما فحضرها (قوله للرؤية
 وغيرها) وقبل للرؤية خمس وخمسون وأغبرها ستون وقبل ستون مطلقا وقبل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدير
 فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحبس منكم أنفسه وذلك يعرف بالاجتهاد والمحاكمة في تركيب البدن والسن

ما لا يموت) أجماعا (و) البدر فيمن اعتقت
 في عدة زوجي لا عدة البائن (و) لا (الموت)
 ان تم (عدة حرة ولو) اعتقت
 (في أحدهما) أي البائن والموت (فكعدة
 أمة) لبقاء النكاح في الرجعي دون الآخرين
 وقد تنقل العدة ساقط
 من كونه طلق رجيا فتعد به شهر ونصف
 فحاضت تسير حبس شهرين فاعتقت تسير ثلاثا
 فاستد طهرها للأباص تسير بالأشهر
 فعاددمها تسير بالحيض فأت زوجها تسير
 أربعة أشهر وعشر (آية اعتدت بالأشهر
 ثم عاددمها) على جاري عاداتها أو حبلت من
 زوج آخر بطاعت عدتها وفسد نكاحها
 (و) استأنف بالحيض لأن شرط الخلقة
 تحقق اليأس عن الأصل وذلك بالبحر والدم
 إلى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الخاتمة
 واختاره في الهداية فتعين المصير إليه فآله في
 البحر بعد حكاية ستة أقوال صححها آخر
 المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره
 الشهيد أنها إن رآته قبل تمام الأشهر
 استأنف لا بعدها قالت وهو ما ينتقض صدق
 الشريعة وضاد لخبره والباقي وأقره
 المصنف في باب الحيض وعليه النكاح جائز
 وقد تد في المستقبل بالحيض كما صححه
 في الخلاصة وغيره ما وفي الجوهر والمجتبى أنه
 الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي صحيح
 القدوري وهذا الصحيح أولى من صحيح
 الهداية وفي التمهيد أعدل الروايات وأما
 فيما علقته على المتني (و) الصغيرة لو حاضت
 بعد تمام الأشهر (لا) تستأنف (الا إذا
 حاضت في أثناءها) تستأنف بالحيض (كما
 تستأنف) العدة (بالشهور من حاض
 حبسة) أو شتين (ثم أبست) تحزرا عن الجمع
 بين الأصل والبديل (و) الأباص (سنة) للرؤية
 وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور
 وعليه الفتوى

عن أبي بصير (قوله وقيل الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يفتي اليوم كما في المصاحف
 خمسين أو ثلاث وستين أو ثلاثين وعنه أنه موقوف على مجتهد الزمان وقدره بعضهم بعدم رؤية الدم مرة وقيل
 مرتين وقيل ثلاثا اهـ (قوله وفي البصر عن الجامع صغيرة الخ) لعل هذا مبني على القول بأن سنة ثلاثون هذا
 إن قلنا إنها رأت دم الحيض ثم انقطع وأما إذا لم ترد ما أصلا فقد تقدم أن عدتها بالاشهر (قوله وعدة المنكوحه
 الخ) هذه الجملة بقاها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ثم ولما مات عنها مولاها أو أعتقها وموطوءة بنسبه
 أو نكاح فاسد في الموت والفرقة (قوله نكاحا فاسدا) ككاح بغير شهود (قوله فلا عدته في باطل) مثاله تزوج
 المتروكة عالمًا بذلك اهـ حلبي أو عقد بغير الألفاظ التي ينقد النكاح بها أبو السعود (قوله وكذا موقوف الخ)
 قال في البصر وقيد بالنكاح الفاسد لأن المنكوحه نكاحا موقوفا ككاح الفضولي لا يجب فيه العدة قبل
 الإجازة لأن النسب لا يثبت فيه لانه وقوف فلم ينقد في حق منكحه فلا يورث شبهة الملاء والحل والعدة
 وجبت صيانة للماء المحترم من الخلط واحترارا عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل
 مختلف للرواية فقد نقل الريلبي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة
 بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لستة أشهر من تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد
 اعتبر من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحك خلافا قال الحواري هذه المسئلة دليل على أن الفرائس
 ينقد بنفس العقد في الكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينقد إلا بالدخول اهـ فهو صريح
 في ثبوت النسب فيه وبقبحه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا اهـ حلبي (قوله غير عالم بها)
 فان علم كان زافرا لعدته فيه ولا يحرم على زوجها وطؤها وبه يفتي نهر قال الحوي ودخل تحت الشبهة ما لو وطئ
 معتدته وأدعى الشبهة بأن تزوجها قبل زوج آخر وقال ظننت أنها تحل لي أو كان منكر إطلاقها ولذا انست قبل
 العدة في هذه الحالة بخلاف ما إذا كان عالمًا بمجرمتها كما في الفتح وفي شرح النقاية للبرجندي إذا جامع مطلقته
 الثلاث في العدة مقترابطا لها تستأنف العدة وإذا خلان وإن كان منكر الاستأنف وإن وطئ المطلقة باتم
 أو اثنين من غير دعوى الشبهة ومع العلم بالحرمة تستأنف العدة اهـ (قوله كما يجبي) أي في التزويج الباطل
 (قوله يعني إذا لم تكن عالمه راضية) أما لو كانت عالمه راضية تسقط نفقتها لحرمة وطئها التي جاءت من قبلها
 (قوله كما يجبي) أي قبيل الفروع (قوله وأتم الولد) ولا نفقة لها في العدة لأنها عدة وطء كالعدة من نكاح
 فاسد وإنما استوى فيها الموت والعق لأنها وجبت لعرف براءة الرحم لا لانقضاء حق النكاح ولم يكتف بحبيضة
 لأن الوطء بشبهة كالفاسد وهو كالصح وعدة أم الولد بزوال الفرائس فأشبهت عدة النكاح وأما منافيه عمر
 رضي الله تعالى عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض اهـ أبو السعود (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) قال
 في البصر وقيد بأم الولد لأن المدبرة والأمة إذا أعتقت أو مات سيدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاستيعابي
 اهـ حلبي (قوله غير الأيسة أو مل) منصوب على الحال وصاحب الحال الثلاث المتقدمة وهي المنكوحه
 نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة وأم الولد (قوله فان عدتها ما بالاشهر والوضع) هو على سبيل ألف والنشر المرتب
 (قوله الحيض) جمع حبيضة كما يدل عليه حل المصنف ثم إن كانت الموطوءة بشبهة أو المنكوحه نكاحا فاسدا حرة
 فمعتبر ثلاث حيض وإن كانت أمة فخيضتان (قوله أي موت الواطئ) هذه العبارة أولى من عبر بقوله أي موت
 أزواجهن لما فيه من التغليب لأن سيد أم الولد لا يقال له زوج وزوج أم الولد إذا مات عنها تكون عدتها كعدة
 الأمة أبو السعود بإسحاق (قوله وغيره) قال في المنع وشمل قوله وغيره الفرقة في النكاح الفاسد وهي أما بفرق
 القاضي أو بالتاركة أو ابتدأها من وقت الفرقة والموت (قوله لأن عدة هؤلاء) جواب عن سؤال حاصله لم كانت
 عدة هؤلاء بالحيض ولم يمتد بمرور اثنين عدة وفاة (قوله لعرف براءة الرحم) أي لا لانقضاء حق النكاح
 إذ لا نكاح صحيح والحيض هو المعروف (قوله ولم يكتف بحبيضة) قال في المنع فان قلت كان ينبغي أن يستغنى
 بحبيضة كالاستبراء قلت الفاسد ملحق بالصحيح للاشتباه (قوله ولا اعتداد بحبيض طلقته فيه) لأن الواجب
 ثلاث حيض أو اثنتان بالنص فلا نفقة قص عنها أبو السعود عن العيني (قوله وإذا وطئت المعتدة) وكذا المنكوحه
 إذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتدخلت نهر (قوله ولو من المطلق) اهـ لم أن المرأة
 إذا زوج عليها بعد أن فاما أن تكون من رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما إذا طلقها ثلاثا وقال ظننت

وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البصر
 عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم
 تحض حكم بآيسها (وهذه المنكوحه
 نكاحا فاسدا) فلا عدة في باطل وكذا
 موقوف قبل الإجازة اختيار لكن الواجب
 ثبوت العدة والنسب بغير (والموطوءة
 بنسبه) ونسبه تزوج امرأة الغير غير عالم
 بها كالمجبي والموطوءة بشبهة أن تقيم مع
 زوجها الأول وتخرج باذنه في العدة لقيام
 النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى يلزمه
 من نفقتها وكسوتها بحريه في إذا لم تكن عالمه
 راضية كما يجبي (وأتم الولد) فلا عدة على
 مدبرته ومعتقة (غير الأيسة والحامل)
 فان عدتها ما بالاشهر والوضع (الحيض
 للموت) أي موت الواطئ (وغيره) كفرقة
 أو مناركة لأن عدة هؤلاء تعرف براءة
 الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحبيضة
 اختيارا (أعتد ادعوى بطلت فيه)
 اجاعا (وإذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من
 المطلق

أنها تحل في أو طلقها بالفساخ الكناية فوطئها في العدة فلا تثنى أن العدة تثنى واختصاص كان في الأولى وكذا تثنى
جنسين كالموت في منها زوجها إذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمطابقة إذا تزوجت في عدها فوطئها
الثاني وتزويجها ما إذا اختلعا عندنا وهو ككون ما تزاه من الحيض محض بما من مجامعها وإذا انقضت العدة الأولى
ولم تكمل الثانية فعلم انقضاء الثانية (درو قوله لتجدد السبب) وهو وطء الشبهة (قوله وتداخلت) قال في البصر
والوطء بشبهة يصح في صورتهما من زفت إلى غير زوجها ومنها الموطوءة للزوج بعد الثلاث في العدة بشكاح
قبل زوج آخر أو بعده في العدة إذا قال ظننت أنها تحل لي ومنها المبانة بالكناية إذا وطئها في العدة ومنها المعتدة
إذا وطئها آخر في العدة بشبهة أو من في عصمة فوطئها آخر بشبهة ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عدتان
وتداخلت ثم إذا تدخلت وكانت العدة من طلاق رجعي فلا نفقة على واحد منهما لها وإن كانت من بائن
فنفقتها على الأولى والزوجة إذا تزوجت بآخر وقرق بينهما بعد الدخول وجبت عليها العدة فلا نفقة لها فيها
على زوجها لأنها منعت نفسها في العدة ولو كان الواطئ في العدة هو المطلق فلا نفقة لها بعده عدة الطلاق (قوله
والموت من الحيض منها) محله إذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني أما إذا حاضت حيضة بعد وطء
الثاني قبل التفريق فإنها من عدة الأولى خاصة وبقي عليها من تمام عدة الأولى حيضان وللثاني ثلاث حيض فإذا
حاضت حيضين كانت من مجامعها وبقيت من عدة الثاني حيضة كذا في الجوهرة (قوله وعليها أن تتم الخ) وجوب
الانتمام بالنظر لغير الواطئ الثاني أما هو فلا فلو حاضت المطلقة حيضة ثم تزوجت بآخر ووطئها وقرق بينهما
ثم حاضت حيضتين بعد التفريق فقد انقضت عدة الأول وحل لثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها حتى
تحيض ثلاثا من وقت التفريق وإن كان طلاق الأول رجعيا كان له أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين
لبقاء عدته ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني فإن حاضت ثلاثا من وقت التفريق فقد انقضت العدتان كذا
في الخاتمة وفي شرح النقاية للبرجدي يحتمل أن تنقضي العدتان معا وذلك بأن كانت معتدة عن وفاة بعد
ما انقضت شهر ووطئت بشبهة فحاضت ثلاث حيض بعده ومضى من المرات أربعة أشهر فانقضت العدتان معا
ويحتمل أن تنقضي الثانية قبل الأولى بأن كانت الأولى عدة الوفاة والثانية بالحيض وقد قضى الحيض الثلاث
قبل تمام أربعة أشهر وعشر (قوله وكذا الوفاة بالشهر) كما إذا كانت آيسة ووطئت بشبهة في خلال عدتها فإنها
تتم الثانية بالاشهر أيضا حوى (قوله أو بعد الوفاة) أي إذا وطئت بشبهة فتعبد بالاشهر ولو وفاة ويحتمل
باعتزاه من الحيض فلو لم تزفها دما يجب أن تعبد بعد الأشهر بثلاث حيض بجر عن الفسخ (قوله فلو حذف قوله
والموت منها) أي الذي هو قاصر على من تحيض وقد يجاب بأن المراد بالموت في الحاصل بالعلم بالبرؤية البصر (قوله
لعمهما) أي لم تنقضي العدة من الأشهر ومن تعبد بالأشهر ولو وفاة بالحيض لوطء الشبهة (قوله وعم الحائض)
عطف على عمومها يعني ولم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي حائض إذا حبلت في العدة من وطء زوجها
أو غيره بشبهة فإنه يلزمها عدتان أحدهما بالحيض والآخرى بالوضع وتداخلت وتنقضي بالوضع لأن الحامل
لا تحيض عندنا فينبغي أن يكتفى بوضع الحمل حلبي عن البصر (قوله المعتدة الوفاة) أي فعدتها بالشهور
ولو حبلت (قوله كما تز) لم يقدمه هنا وتبع فيه صاحب المرقاة قال في الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فعدتها
أن تضع حملها وفي المتن في عدها زوجها إذا حبلت بعد موت الزوج فعدتها بالشهور (قوله ومضى عن البدائع أي
في شرح قوله وزوجة الفارأ بعد الأجلين وقد يقال إن الشارح أحال على ما تقدم في زوجة الصبي إذا حبلت بعد
موتها فإنها إذا حبلت بولد نصف حول أو أكثر عليها عدة الوفاة ولا تنتقل عدتها إلى عدة الحامل ثم أنها لا تنتقل
بالنظر إلى المتوفى وأما بالنظر إلى الواطئ الثاني بشبهة فإنها إذا حبلت منه فلا بد من وضع الحمل وقد يقال أنه
كان نافلا عده ويحل إحداهما وإن كان لا يحل وطؤها حتى تضع فتأكل (قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق الخ)
لأنه عند الطلاق والموت يتم السبب فيستعقبها من غير فصل فيكون مبدأ العدة من غير فصل بالضرورة كمال
(قوله لأنها أجل فلا يشترط العلم بعصية) أي لأجل قلة الحمل فيقال له الحلي وقد من المصنف أنها حرامات (قوله فلو طلق)
تفريع على المصنف (قوله من وقت البيان) لأنه انشأ من وجه بجر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ
العدة بعد الطلاق والموت قال في الشريعة والبالغة والحاصل أن ما ذكره المصنف من أن مبدأ العدة بعد الطلاق
لا ينشئ على عموم بل يستثنى منه من بين طلاقها فإن عدتها من وقت البيان لأن وقت قوله أحدا كما طالق

(وجب عدة أخرى) لتجدد السبب
(وتداخلت والموت) من الحيض (منها ما)
عليها أن (تم) العدة (الثانية) انقضت
الأولى وكذا الوفاة بالشهر أو بعد الوفاة
وفاة فلو حذف قوله والموت منها لعمهما
وعم الحائض لو حبلت بعد عدتها الوضع
المعتدة لو وفاة فلا تنقضها بالجل كما تزوجها
في البديع (ومبدأ العدة بعد الطلاق
و) بعد (الموت) على النعوت (وتنقض
العدة وإن حبلت) المرأة (جمعا) أي
بالطلاق والموت لأنها أجل فلا يشترط العلم
بعضه سواء اعترف بالطلاق أو أنكره
(طلق امرأته ثم أنكره وأقيم عليه بينة
وقضى القاضي بالفرقة) كأن أدفعه عليه
في شؤال وقضى به في المحترم (فالعدة من
وقت الطلاق لا من القضاء) بزاوية وفي
الطلاق المبهمة من وقت البيان

وان مات قبل البيان لزم كلامهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض ١٥ (قوله ولو شهد اطلاقها) مفترع
على المصنف أيضاً (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أى من وقت تحمل الشهادة لامن وقت أدائها
فإنه لو شهدا في المحرم أنه طلقها في ذوال كان ابتداء العدة من ذوال ١٥ حتى وظاهر الشارح يفيد خلاف
المراد وهذا إذا أدبنا لشهادة من غيرنا خبراً ما إذا أخرها لغير عذر فلا تقبل الشهادة كما في البحر لأن شهادة
الحسبة لا تقبل إذا أخرت (قوله فإن الفتوى أنها من وقت الاقرار) فلا يحمل له التزويج بأختها أو أربع سواها
حتى تنقضي العدة زجرها له حيث كتم طلاقها وظاهر الميسر أن العدة تعتبر من وقت الطلاق ووفق السفدي
بحمل كلام محمد في الميسر على ما إذا كانا من تزويج وكلام المشايخ على ما إذا كانا من تزويج لان الكذب من كل
منه ما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير ان فتوى المتأخرين بالاعتداد من
وقت الاقرار بخلافه لثلاثة اربعة وجوه والعبادة والتابعين فينبغي أن يقيدهم بعمل التهمة ولهذا قيد الـ غدى
بأن يكونا محققين وأقره صاحب النهر والبحر والجوى (قوله مطلقاً) سواء صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر
تصديقها الا في اسقاط النفقة خاتبة (قوله بمسألة المواضعة) قال في القاموس المواضعة المراهنة وتساوية
البيع والمواضعة في الامروهم أو اوضحه الرأي أو اطلع على رأيي وطلعت على رأيك ١٥ وهي هنا بمعنى الموافقة
أى نفي التهمة أنهم ماوافقا على اظهار هذا الامر (قوله في الاسناد) أى في اسناد اطلاقها الى الزمن الذي أقر أنه
أوقع الطلاق فيه (قوله وكذلك) أى فالعدة من وقت الاقرار (قوله لانه مهملان) وهل يتكرر بذكر الوطأت
يجزى (قوله ولا تنفك الخ) أى إذا كان الزمن الماضي امتنع عن العدة أما إذا بقي منها شيء فجب النفقة والسكنى
فيه (قوله لقبول قولها على نفسها) أى في حق نفسها نهى قط ماوجب لها قال في البحر والحاصل أنها كذبه
في الاسناد وأما لا أدري في وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من
وقت الاقرار ١٥ وفيه أن السكنى من حق الله تعالى فتقتضاه (قوله وان صدقته) (قوله ثم أقام معها) أطلق
في العبارة فحمل ما إذا وطأها أولاً (قوله ان مقراً بطلاقها) هذه من أفراد الاقرار بالطلاق الا أن الحكم فيها
يختلف ما ذكره المصنف ولذا قال صاحب البحر على هذا ابتداء العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة
١٥ قال في النهر ويخرج على التفصيل المذكور في هذه المسئلة ما في المجنب قال لها ان فعلت كذا فانت طالق
ثلاثاً ثم فعلته ولم يعلم الزوج ورضي عليها ثلاثة أقراء وتزوجت بآخر ودخل بها ثم طلقها واعتدت ثم أخبرت
زوجها بما صنعت فصدقها لم تحمل لأن عدة المطلقة ثلاثاً من وقت الفراق لامن وقت الطلاق عندنا والاقرب
أن ما في الخاتمة من اعتبار الاقرار وعدمه غير صحيح والصحيح ما في الجواهر من اعتبار الشهرة وعدمها كما قال
هو الصحيح وبأنى للشارح في القروع التعويل على الشهرة وهو يؤيد ما في الجواهر ولا تنس ما مر عن السفدي
والكمال نص جواهر الفتاوى تأليف العلامة أبي بكر محمد بن أبي المفاخر الكرماني رجل طلق امرأته ثلاثاً
وأقام معها فان اشترط طلاقها فيما بين الناس تنقضى عدتها والا فلا وكذا لو خالها فأفاد كان الخلع فيما بين الناس
وأشهد على ذلك تنقضى العدة والا فلا هكذا ذكرناه وهو الصحيح وعن بعض المشايخ خلافه وذكر الامام الشهيد
في واقعاته هذه المسئلة واختاره قول من قال انه لا تنقضى العدة في الصورة التي كتم طلاقها وحكى عن بعض
المشايخ أنه أفتى كذلك زجرها ١٥ ونص عبارة واقعات الشهيد حسام الدين طلق امرأته ثلاثاً فلما اعتدت
حيضين أكرهها على الجماع ان جامعها منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان مقراً بطلاقها لكن جامعها على
وجه الزنا لاستقبل وكذا من طلق امرأته ثلاثاً وباتت أمراً ما نأقام معها زماناً أقام معها منكر الطلاق لم تنقض
عدتها هكذا اختار المشايخ زجرها وان أقام مقراً بالطلاق انقضت عدتها ١٥ وهذا يؤيد ما قلنا ان اعتبار
الاقرار وعدمه طريقة لبعض المشايخ وان الصحيح اعتبار الشهرة وعدمها وقد اختصر المؤلف عبارة جواهر
الفتاوى اختصاراً مختصراً بالمراد (قوله تنقضى والا لا) يتفرع على هذا أنه إذا طلقها ثلاثاً بعدة مخفلة فيها
انقضاء العدة فان كان الطلاق الاول مشتهراً لا يقع الثلاث والا وقع (قوله وأشهد) له قيد اتفاق لان المدار
على الشهرة ولا حاجة الى ذكر الخلع بعد قوله بأنها لان الخلع طلاق مائن (قوله وكذا لو كتم طلاقها) أى أخفاه
والحاصل على ما يفهم من كلامه أنه إذا اشترط طلاقها وكان مقراً بالعدة من وقت الطلاق وان كان غير مشتهر
فالعدة من وقت الاقرار وكذا إذا كتم ثم أقر به وقد علمت الحكم من عبارة جواهر الفتاوى والواقعات

ولو شهد اطلاقها ثم بعد أيام عدل عن تنقضي
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء
بخلاف ما لو (أقر بطلاقها من زمان
ماض فإن الفتوى أنها من وقت الاقرار
مطلقاً نفي التهمة المواضعة لكن (ان كذبه)
في الاسناد وأما لا أدري (وجبت) العدة
(من وقت الاقرار ولو لم يخالها النفقة والسكنى
وان صدقته وكذلك غير أنه) ان وطئ الزمه
مهرتان اختياراً (ولا تنفك الخ) ان وطئ الزمه
ولا كونه لقبول قولها على نفسها خاتبة
وبأنى بانها ثم أقام معها زماناً مقراً
بطلاقها تنقضى عدتها لان ان منكر اوفى
أول طلاق جواهر الفتاوى بأنها وأقام
معه فان اشترط طلاقها فيما بين الناس
تنقضى والا لا وكذا لو خالها فان بين الناس
وأشهد على ذلك تنقضى العدة والا لا هو الصحيح
وكذا لو كتم ثم أقر به

كان أولى (قوله وعليها عدة مبتدأة) أي وتبدأ اختار قوله لبقاء أثره وهو العدة) فإذا عقد عليها ثانياً وهي
مقبوضة في يده نائب القبض الاصل من القبض المستحق بالتأني كالغاصب إذا اشترى المذهب وهو في يده يصير
لها أيضاً مجرد العدة ~~فمن~~ طلاقاً بعد الدخول ولا يقال وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها لان الطلاق بعد
الدخول يوجب الرجعة ولا رجعة له لانا نقول لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة
أن يقرم مقامه في حق الرجعة ألا ترى أن الخلوة أقيمت مقام الوطء في حقها ولم تقم في حق ملك الرجعة فله
بالمصنف (قوله وهذه إحدى المسائل العشرة الخ) تأنيهاً للزوجها إن كانا قاسداً ودخل بها ففترق بينهما ثم تزوجها
وهي في العدة عن ذلك الفاسد ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندهما وهذه
الصورة دخلت في قول النصارح ولو من قاسد ثالثاً لو دخل بها في الحصة وطلقها بانسان ثم تزوجها في المرض في
عدتها وطلقها بانسان قبل الدخول بها هل يكون قاراً أولاً وبها للزوجها غير كف ودخل بها ففترق القاضي
بينهما يطلب الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بمهر وفترق القاضي بينهما قبل أن يدخل بها كان عليه المهر
كاملًا وعليها عدة مستقبلة عندهما استقصانا وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام العدة الاولى خامسها
تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة قبلت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج
امرأة ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم أسلمت ففترقها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
سكذافي فخرج القدر بتركها التزوج ثلاثاً ولا حاجة اليه في التصوير ويكتفي فيها أنه تزوجها مرتين وأن العدة
حصلت مرة واحدة فليست أملاً سابعها تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم أسلمت ففترقها
في العدة ثم طلقها قبل الوطء ثانياً ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل
الدخول ثامسها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذا في البحر
عشرها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذا في البحر
عن فتح القدير والمهرج اهـ حلبي ولا فرق بين السادسة والسابعة والثامنة الا بتكرار التزوج وعدمه (قوله
ان الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخوله في الثاني فلا عدة
مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اهـ حلبي (قوله أبطله
المصنف بما يطول) حيث قال هذا وقد يقع كثير في ديارنا العمل بقول زفر رحمه الله تعالى من بعض القضاة
الذين لا خوف لهم طمعاً في تحصيل الخطام الغاني قال الكمال في فتحه وما قاله زفر فالدلالة على استلزامه ابطال
المقصود من شرعيةها وهو عدم اشتباها الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به
قاضي فخذ قضاؤه لان لا جرم ادفيه ما عاوه وموافق اصريح القرآن وهو قوله تعالى ثم طلقوهن من قبل
أن تنهوهن فالكلم عليهن من عدة تعتدوهن اهـ والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه اذا وقع انما يقع
لاجل أخذ مال في مقابلته كما هو المعهود في زماننا من النضاة لاسيما والسلطان انما يولي القاضي ليحكم بالصحيح
من مذهب امامه فيكون معزولاً بالنسبة الى الاقوال الضعيفة كما لا يخفى ونقل عن الكرخي ان هذا هو المشهور
من قول زفر وهو الذي تفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم طمعاً في أخذ الرشوة فيزجون في حال الطلاق
قبل الاستقبال ولا ينتظرون الى ما نص عليه علماءنا من أن القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها
وهم ليسوا من أهل الاجتهاد بل مقلدون والملة اذا خالف امامه في مثله لا ينفذ حكمه فيها على الاصح
وحراد من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كان نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ
الدين لا يخفى أن علم قضاةنا ليس بشيء فضلاء عن الجهة قاله عن قضاة بلادهم في زمانه فكيف اليوم وأكثرهم
جاهلون نعوذ بالله تعالى من الجرامه على أحكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور
المذهب لا غير قال مشايخنا المتأخرون ان الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان ليس له
أن يقضا وزمته ووزن ذلك المذهب مجتهدا كان أو مقلداً لان التولية حصرت فلا يتعدى المشهور الا أن ينص
السلطان على العمل بمذهب المشهور فحينئذ يسوغ له ولم يقع مثل ذلك قط واعلم أن المتأخرين عولوا على قول زفر
في مسائل مهور وفتوا عليها الوافقتهما الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه المسئلة لما فيها من خطر الشبهة
لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء العالمين الاكابر قرى من سبعين سنة فلم أر أحداً منهم قضاة وغيرهم

(و عليها عدة مبتدأة) لانهم لم يقبضوا
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة
وهذه إحدى المسائل العشرة المبينة على أن
الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني
وقول زفر لا عدة عليها ففصل للزوج أبطله
المصنف بما يطول وبجزم بأن القاضي المقلد
إذا خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه
في الاصح كما لو ارتضى إلا أن ينص السلطان
على العمل بمذهب المشهور فلا يسوغ فيه صير
خلفاء زفر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه
فليحفظ

أنتي يجوزها ولا يحكم بها ولا يحسنه عنهم فجزاهم الله تعالى خير جزاء حيث اجتنبوا ما يريب ويحسب
بالإيريب قال عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فالواجب على ولي أمور المسلمين أيده الله تعالى
به الدين وقع به القصد من الفحص عن أحوال المتورين فإنه مسؤول من الله تعالى عن رعيته أجمعين قال عليه
الصلاة والسلام من ولي أنسا ناعلا وفي رعيته من هو خير منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين اه سلب
ملخصا (قوله ذميمة) أي كناية سواء كانت نصرانية أو يهودية وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقها حرى
بالاتفاق أعاده القهستاني (قوله لم تعتد) فلو تزوجها مسلم أو ذمي فلو طلقها جاز فتح (قوله عند أبي حنيفة)
لكن روى عنه أنه لا يبطؤها حتى تستبرأ بجمضة وعنه لا يترجها إلا بعد الاستبراء وقال عليها العدة منع
(قوله إذا اعتدوا ذلك) أي عدم العدة المفهوم من المقام أما إذا اعتدوا وجوبها وجبت اتفاقا قهستاني
(قوله لا امرنا بتركهم وما يعتدون) حذف الشارح بعض التعليل وذكره المصنف بقامه فقال ولا يي حنيفة أن
العدة لو وجبت عليهم لا يتخلوا ما أن يجب حقا للشرع أو للزوج ولا وجه للأول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع
ولا للناسي لان الزوج لا يهتقد وقد أمرنا بتركهم وما يعتدون اه (قوله وما يعتدون) الواعى مع
وما هدرية والمصدر المنسبك مفعول معه ويصح جعل ما موصولا اسميا حذف عائده (قوله وقيدته الولوالجي)
بما إذا اعتدوها) والأول أصح وعمله صاحب الهداية بأن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله اتفاقا) من الامام
وصاحبه (قوله مطلقا) أي سواء اعتدوها أو لا وبينه المصنف بقوله سواء كانت حائلا أو حاملا (قوله يعتدوها)
أي الاعتداد المفهوم من المقام أي فهي حقه (قوله بتباين الدارين) أشار به الى سبب الفرقه عندنا وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنهم أجمعين السبب (قوله والحرقى بالجماد) أي فلا حرمة اقراشه منع فيجوز تزوجها
فورا (قوله لا لانها معتدة الزوج) لانه ملحق بالجماد (قوله بل لان في بطنها الخ) قديقال ان النكاح يصح ويتنوع
الوطء حتى تضع كف اليد من زنا فلا يصح التعليل به لعدم التزوج وروى عنه أنه في حكم الحبل أي من الزنا
وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله أو ذميمة) فالإسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية أن لا تعود
اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات وغيرهما أن الخروج ليس بشرط لانهم قالوا لو أسلت
في دار الحرب ومضى ثلاث حيض بات منه ولا عدة عليها عتده خلا فلهما قهستاني (قوله لما مر أنه) أي الحرب
زوج المهاجرة ملحق بالجماد (قوله لما مر) أن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله وكذا العدة الخ) أي فلا يمنع
الزوج الأول من الوطء (قوله ووطئها) لا حاجة اليه مع قول المصنف ودخل بها (قوله عالما بذلك) أي بأنها
امرأة الغير (قوله ولا بد منه) لانه اذا لم يدخل فلا عدة في النكاح فضلا عن الزنا (قوله ولهذا) أي لكونها لا عدة
عليها لو تزوج الخ والأولى جعله كالمستقلة فلا عدة لانه زنا أو يقدم قوله لانه زنا (قوله مع العلم بالحرمة)
أفاد كلامه أن الحد لا يجب الا بشيئين العلم بأنها في عصمة الغير والعلم بالحرمة (قوله لا يقربها زوجها الخ)
محمول على الذنب لما ذكرناه أنه اذا رأى امرأته أو أمته تزنى يندب الاستبراء ولو حبلت لا يأتى حتى تضع وكذا
لو رأى امرأته تزنى ثم تزوجها واذا حمل كلام شارح الوهبانية على الذنب انتفت الغرابة وقد سبق أنهم أقولان
(قوله فلا يسقى) تفريع على قوله فلا يقربها زوجها حتى تحيض (قوله بخلاف ما ذالم يعلم) أي الزوج الناسي
بأنها زوجة الغير (قوله حيث تحرم على الأول) أي يحرم ووطئها لانه نكاح شبهة حنفية (قوله لانها صارت
ناشرة) يمنع نفسها عن الوطء في عدة الشبهة (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشهر
فتزوجت لا تكون ناشرة وكذا اذا أكرهت على النكاح (قوله كما مر) في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة
وقد أحال هناك على ما هنا (قوله أدخلت منيه فرجها) أي أدخلت زوجته من غير خلقة ولا دخول قال
في البحر ولم أر حكم ما اذا ووطئها في دبرها وأدخلت منيه في فرجها ثم طلقها من غير إيلاج في قبلها وفي تحوير
النافعية وجوبها فيها ولا بد أن يحكم على المذهب به في الثاني لان ادخال المني يحتاج الى تعزف براءة الرحم
أكثر من مجرد الإيلاج اه قال في النهر أقول ينبغي أن يقال ان ظهور حملها كان عدتها اوضع الحمل والا فلا عدة
عليها اه واعتز به بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي قررت عنها وان جاوزت
تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى قل اه حلي أقول ان الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا
الاعتراض السيد الحوى ونظريه أبو السعود بأن ما ذكره في البحر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهر والفتوة

(ذميمة غير شامل طلقها ذميمة) أو مات عنها
لم تعتد عند أبي حنيفة (إذا اعتدوا ذلك)
لا امرنا بتركهم وما يعتدون (ولو) كانت
الذميمة (حما) لا تعتد بوضعها اتفاقا وقيدته
الولوالجي بما إذا اعتدوها (و) الذميمة
(لو طلقها مسلم) أو مات عنها (تعتد) اتفاقا
(مطلقا) لان المسلم يعتد (وكذا لا تعتد
مسيدة) اقترقت بتباين الدارين لان العدة
حيث وجبت انما وجبت حقا للعباد والحربي
ملحق بالجماد (لا الحامل) فلا يصح تزوجها
لانها معتدة بل لان في بطنها ولدا أنابت
النسب (كحرية نرجت النباشلة أو ذميمة)
أو مستأنسة ثم أسلت أو صارت ذميمة (لما مر)
أنه ملحق بالجماد (الاحمال) (لما مر) وكذا
لا عدة لتزوج امرأته الغير (ووطئها) عالما
بذلك (وفي نسخ المند) ودخل بها ولا بد منه
وبه يفتي ولهذا يبعد مع العلم بالحرمة لانه زنا
والنزق بها لا يحرم على زوجها وفي شرح
الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها ولا يي
تحيض لاحتمال حملها من الزنا فلا يي
خاؤه وزرع غيره فليحفظ لغرابته (بخلاف
ما ذالم يعلم) حيث تحرم على الأول الى أن
تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول لانها
صارت ناشرة خائفة قلت يعني لو عالمة راضية
كما تزوجه فروع اه أدخلت منيه فرجها
هل تعتد في البحر بما ان ظهر حملها انهم
براءة الرحم وفي النهر بما ان ظهر حملها انهم
والالا وفي الفتنة ولدت ثم طلقها أو مضى
سبعة أشهر فتكبت آخر لم يصح

فظهر في المورثت قبل التبرع من براءة الرحم ثم ظهر خلوصها صاحب التكاح على ما ذكره في النهر إذا عذرة
عليها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البحر لأنه أوجب عليها العدة مطلقا وفي البحر المحيط إذا عالج الرجل
جاريته فيمادون الفرج فأنزله فأخذت الحاربية ماء في شئ فاستدخلته في فرجها في حدثان ذلك فعلفت
الحاربية وولدت فالولد ولد والحاربية أم ولده اه وسكتوا عما إذا وطئها في دبرها والظاهر فيه وجوب العدة
أيضا لأنه لا يحصل غالباً إلا مع الخلوة وهي وجبة للعدة (قوله إذا لم تقض فيها) التقيد بالسبع اتفاق (قوله لأن
من لا تحيض لا تحبل) أي فلا حبلت تبين أنها من ذوات الحيض فلا تنقض عتقها إلا بثلاث حيض أو بثلاثة
أشهر بعد بلوغ سن الإياس حلي مزيديا (قوله وفيها) أي القنية (قوله ومضت عتقها) أي فلا يقع الثلاث (قوله
فلو مضى معلوما) ويلزم من العلم بغير العلم بوقوع الطلاق وهذا معنى قول صاحب الجواهر السابق فإن اشهر
طلاقاتها فيما بين الناس تنقض والالا (قوله بالينة) الباء فيها للسببية وهي في قوله بوقوع التعدية (قوله بعد
انكاره) أي الثلاث (قوله قبل ذلك) أي قبل الثلاث المحكوم عليها (قوله بمدة) أي يحتمل فيه انقضاء العدة
(قوله لم يقبل) لتناقضه في الدعوى فإنه ادعى أولا عدم صدور الثلاث منه ثم ادعى صدوره وأنه لم يصادف محلا
فان قلت ان التوفيق يمكن بحمل انكاره الثلاث أولا على عدم وقوعه لعدم مصادفته محلا أوجب بأنه غير
التيادر (قوله أخبرها بقاءة) هذا الفرع واللذان بعده أعانتاظهر في البداية لأن القاضي لا يعمل بخبر الفرد ولا بالخط
ولا بخبر غالب الطلاق فتصرو (قوله وأوطقتها ثلاثا) أي أو واحدة بآنة ألا يختلف الحكم (قوله أو أتاها منه
كتاب) ولا ندري أنه كتاب أم لا بجر (قوله فلا بأس أن نعتد) أي من وقت الإيقاع علم أو الموت وتزويج وتعبيره
بلا بأس بقصد أن الأولى عدم ذلك (قوله فلا بأس أن ينكحها) فالأولى عدمه وفي البحر عن الخلاصة جاءت امرأة
إلى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عتقي ووقع في قلبه أنها صادقة سواء كانت عدلة أو لا حل له
أن يتزوجها وان قالت وقع نكاح الأول فاسد لم يحل له وان كانت عدلة اه والحل لا ينافي عدم الأولوية المفاد
من عبارة المؤلف (قوله وفيه) أي البحر عن كافي الحاكم ونجاسة البيان ونصه إذا أتاها خبر موت زوجها ولو شكت
في وقت الموت نعتد من الوقت الذي تستيقن فيه بموته لأن العدة يؤخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل باليقين
اه (قوله وفيه عن المحيط) عبارته وفي فتح الله بروعكس هذه المسئلة إذا قال الزوج أخبرني بأن عتقها
قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقض في ما لا يقبل قوله ولا قوله إلا أن تبين ما هو محتمل من إسقاط
سقط مستين الخلق في تذييل قوله ولو كان في مدة تحتمل فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج بأختها لأنه
أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالخاص أنه يعمل بخبر ما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها
في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولد لا أكثر من سنة أشهر ثبت نسبه منه لأن حقها في النسب
أصل لكن الولد لانها لم يولد ليس له أب معروف فلم يقبل قوله ولا ينعقد نكاح أختها لأنه لا يتصور استحسان
النسب الا بقاء الفرائض فصار الزوج مكذبا في خبره شرعا بخلاف انقضاء النفقة لأنه يتصور استحسان النفقة
بغير العدة فكانها وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمرات للآخرى
ذكره محمد في النكاح وقيل ان قال هذا في الصحة ثم مات فالمرات للآخرى لآلهة ممتدة وان قاله في المرض فالمرات
للمعدة فإذا قضى بالمرات للمعدة قبل بفسد نكاح أختها والاصح أنه لا يفسد لأنه يتصور استحسان الميراث
بغير الزوجية فقل منزلة استحقاق النفقة محيط (قوله كذبته) أي الزوج في قوله أنها أخبرني بانقضاء عتقها
(قوله تحتمل) أي تحتمل انقضاء العدة (قوله عملا بخبرها) كذا في نسخة وفي أخرى بخبرها ما هو عليه للجهل
قبله (قوله ولم يفسد نكاح أختها) هذا غير منواب كما يعلم من العبارة السابقة (قوله قدره لومات) محله ما إذا قال
انها أخبرني بانقضاء العدة ثم تزوج أختها ومات لاني صورة الولادة كما يعلم من العبارة السابقة فتأمل والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الحداد) •

لما ذكر العدة ومن عليه يجب أردفه بذكر ما يجب فيها على المتهات فان في المرتبة الثانية من أصل وجوبها
نهر وهو من الحد بمعنى المنع لمنع الشارع إياها عن الزينة (قوله من باب أحد) واسم الفاعل لا تقي محذوف ومحملة
والمصدر الاحداد وفي نسخة من باب أحد (قوله ومذ) مضارع بضم العين كبسر غير أنه أدغم وقوله ومذ

إذا لم تقض فيها ثلاث حيض وان لم تكن
حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض
لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا وبقول كنت طلقها
واحدة ومضت عتقها فلا يقع الثلاث والاتفق ولو حكم
عند الناس لم تقع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو
عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو
برهن أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقته لم
يقبل بجر وفيه عن الجوهرة أخبرها بقاءة أن
زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثا أو
أتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق إن أكبر
لأنها أنه حتى فلا بأس أن نعتد وتزوج
وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي
وانقضت عتقي فلا بأس أن ينكحها وفيه عن
كافي الحاكم لو شكت في وقت موته نعتد من
وقت تبين به احتياطاً وفيه عن المحيط
كذبته في مدة تحتمل له لم تسقط نفقة ما وله
نكاح أختها عملا بخبرها ما بقدر الامكان ولو
ولدت لا تلازم من نصف حول ثبت نسبه ولم
يفسد نكاح أختها في الاصح قدره لومات
دون المعتدة
• (فصل في الحداد) •
جاء من باب أحد ومذ ومذ

فيكون من باب ضرب والمصدور له ما حداد بكسر وهى حاذية فيه (قوله وروى بالجيم) فيكون من باب ضرب
 التي قطعته فكانت من الزينة وما كانت عليه حوى (قوله ترك الزينة للعدة) أى مطلقاً ولو من دس
 أو كانت كافرة أو صغيرة فيكون أهم من النمرى (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكيل (قوله بضم الحاء)
 يعنى وقع التام من يلب مد قاله الحلبي (قوله وكسرها) يعنى وقع التام فيكون من باب فز أرضها فيكون من
 باب احد اه - لحي (تنبيه) الحداد واجب اقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس المتوفى عن زوجها المصفر من
 الثياب ولا المشق ولا الخلى ولا تختضب ولا تنكحل نهر والممشق المصوغ بالمشق أى القوة حوى وفى أبه
 المصفر عن البدر العيني المفرة (قوله مكلفة) أى بالغة عاقلة فلا حداد على صغيرة ومجنونة لعدم التكليف (قوله
 مسلمة) خرجت الكافرة ولكن لو أسلت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيها بقى منها جوهره (قوله ولو لامة)
 انما وجبت عليها الكون من مكلفة بحق الشرع ما لم يفت به - حق العبد ولذا لا يحرم عليها الخروج الا اذا كانت
 في بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها المولى ويحلى ان أخرجها والمدة والمدة - ما كلفت به
 (قوله منكوسة) بالرفع صفة مكلفة فلا حداد على معدة العتق كما يأتى (قوله نكاح صحيح) يأتى محتمل في قوله
 ومعدته نكاح فاسد (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة لمعدته البت أما بالنسبة لمعدته المهرت ومعدته
 لأن معدته اوتت يجب عليها العدة وان كانت غير مدخولة فيجب عليها الحداد فكل الصواب اسقاط هذا القيد
 فان لفظ معدته يعنى عنه اه حلى (قوله اذا كانت معدته) يعنى المبثوث طلاقها وهى المطلقة ثلاثاً
 أو واحدة بآية والمختلعة ومعدته الفرقة بخيار الحب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) أى فلا يكلف
 العبد اسقاطه (قوله اظهرا للتأسف) علة تعدد أيضاً لان هذه الاشياء دواى الرغبة وهى ممنوعة عن النكاح
 فحبسها لانه يترتب رجة الى الوقوع فى المحرم هداية (قوله بترك الزينة) متعلق بتعدد الزينة ما تترتب به المرأة من
 حلى أو كل كفى الكشاف فيسند ذلك ما بهداه - ستان وفى النهران - ن ذكر الفصل بعد الجملة واستشكل
 متعلق بالحداد بالزينة ووجه الاشكال لزوم ملابسة الثياب لانه ان جهات البناء للملابسة
 الا ان يجعل التصور او من ملابسة الكلى لجزئية فالكل يترك الزينة مطلقاً لا يقيد كونها من المعدة والجزئى
 ترك المعدة لانه لا يحد بتعدد بعض معناه ويراد به تناسف (قوله بحلى) سواء كان من ذهب أو فضة
 أو جواهر أو قصب بجر (قوله أو حرير) بجميع أنواعه وألوانه ولو أسود بجر واستثنى البهنى الأسود كذا فى الدر
 المنقى (قوله بضيق الاسنان) ويجازى مع الاسنان بجر (قوله والطيب) اسم لعين الطيب والتركس لعل عليه
 وقوله والدهن بالضم اسم العين لقول الشاعر ولولبلاطيب كزيت خالص فانه صريح فى أن المراد به اسم العين
 (قوله وان لم يكن لها كسب الانيه) قال فى البحر وأطلق فى ترك الطيب فلا تحضره ولا تجزئ فيه وان لم يكن لها
 اكسب الانيه اه وقوله ولا تجزئ فيه أى بنفسها فلا تمنع عنه بوكيلها شرباً لامة (قوله كزيت خالص) أى من
 الطيب وأدخلت الكاف الشيرج والسمن وقد ذكرهما صاحب البحر (قوله والكيل) بالفتح استعمل السجل
 بالضم نهر (قوله والحناء) لأنه طيب كما فى حديث أخرجه النسائى (قوله بمغفرة) هى الطين الاسود ويحرك
 حلى عن جامع اللغة (قوله أو ورس) هو بئ أصفر يكون باليمن حلى عن جامع اللغة (قوله لا بهذر) أى فلها
 ليس الحرير للكمة والقمل ولها لا اتصال للضرورة وليس المعفورة والمزعة اذا لم تجد غيره لوجوب ستر العورة
 بجر لكن لا تقصد الزينة بل ستر العورة فله مسكين وفيبقى أن يقيد الجواز بقدر ما تسعد ثوباً غير ما يبيعه
 والاستحلاف بنده أو من مالها ان كان لها مال فقع (قوله راجع للجميع) أى الجميع ما ذكر من الزينة الخ
 (قوله تنج المحظورات) نسبة الاباحة اليها مجاز والمبيع الشارع (قوله ولا بأس بأسود وأزرق) لانها لا يقصد بهما
 التزين نهر (قوله ومعه - فرخلق) قال فى المصباح خلق الثوب بالضم اذا بلى فهو خلق فيقتضيان الجمع خلقان
 اه وقال القهستانى والمراد بالثوب ما كان جديداً يقع به الزينة والا فلا بأس لانه لا يقصد به الاستراة العورة
 والاحكام تنبى على المقاصد محبط (قوله لا رائحة له) لم أره لغیره ولم يذكره فى شرح المتن الا أن يقال ذكره نظراً
 لثالب فان الخلق لا رائحة له (قوله لاحداد) أى واجب (قوله كافر وصغيرة ومجنونة) لعدم التكليف وفيه أنه
 يقال ما اذا لم يحاطب به ولزى الصغيرة والمجنونة كفى العدة وتؤمر الكافرة بربعة المسلم لمعه (قوله ومعدته عتق)
 لانه ما فاتنا نعمة النكاح (قوله كونه عن أم ولده) تنظير لما قبله وأما اعتناق أم الولد فهو اراد بقول المصنف

وروى بالجيم وهو لغة كفى التام من ترك
 الزينة للعدة ونهر ترك الزينة ونحوها المعتدة
 بان أو موت (نكاح) بضم الحاء وكسرها
 كآمر (مكلفة مسلمة ولو لامة منكوسة) اذا
 بنكاح صحيح ودخل بها بديل قوله (اذا
 كانت معدته) أى موت (وان أسرها الماتى
 أو الميت بتركه لانه حق الشرع اظهرا للتأسف
 على فوات نعمة النكاح (ترك الزينة)
 بجرى أو حريراً أو متشابهاً بضيق الاسنان
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب الانيه
 (والدهن) ولولبلاطيب كزيت خالص
 (والكيل والحناء) وليس المعفورة (راجع
 وصغفرة أو ورس) (لا بهذر) ولا
 للجميع اذا الضرورات تنج المحظورات ولا
 بأس بأسود وأزرق ومعه فرخلق لا رائحة له
 (لا حداد على مسبعة كافر وصغيرة
 ومجنونة) (معدته عتق) كونه عن أم ولده
 (معدته نكاح فاسد)

ومعتمدة حتى فلا وجه لقبول الحلبي الشارح بالكاف الى أن مثله لو اعتنفا (قوله أو وطء بمشبهة) محترز قوله
 منكروحة فكان المناسب ذكر معتمدة العتق فانه الحلبي (قوله أو طلاق رجعي) محترز قوله اذا كانت معتمدة
 بات أو عوت وكان ينبغي أن يذكر المطلق قبل الدخول أيضا فانما خرجت بقوله معتمدة اه حلبي وتقدم ما يقيد
 غلب التزمين لمصلحة الرجعي اذا كانت الرجعة من جوة (قوله ويباح الحداد) أفاد أنه لا يجب في غير ما تقدم به عليه
 صاحب البحر وغيره (قوله فقط) ولا يحل فوق ذلك لقول محمد في النوازل لا يحل الحداد لمات أبوها وأبناؤها
 أو أمها أو أخوها وانما هو في الزوج خاصة قال الكمال قبل أراد محمد عدم الحل فيما زاد على الثلاث لما في الحديث
 من إباحة للمسلمات على غير أزواجهن ثلاثة أيام (قوله وللزوج منعها) قال في التهرني هل له منعها في الثلاث
 مقتضى الحديث لا والمذ كور في كتب الشافعية ثم وقواعد المذهب لا تأباه فيصحل الحل في الحديث على عدم
 منعه والله تعالى الموفق وفهم الشارح أنه من تنق كلام الفتح وليس كذلك وانما هو بحث لصاحب النهر (قوله
 ولا تعذر في لبس السواد) أي التي تصبغ بعد موته أو حين الموت أما الأسود المصبوغ قبل فظاهر عبارته ما أنه
 لا يتم فيه ومبارتها مثل أبو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الأقارب فتصبغ ثوبها أسود
 قلبه شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأمنا على الموت أتعد في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال لا تعذر وهي
 آتمة الا الزوجة في حق زوجها فانما تعذر في ثلاثة أيام اه فقوله سابقا ولا بأس بأسود يجعل على الأسود غير
 المصبوغ بعد الموت (قوله وظاهره) معناها من السواد الخ يجعل على المصبوغ أسود بعد الموت كما قلنا تتوافق
 عباراته. (قوله وفي النهر) أي بمنا وأصله لصاحب البحر (قوله لوبلغت) الصغيرة ومثلها المجنونة اذا أفادت بحر
 (قوله لزوما الحداد فيماني) الخافاه ما بالكافرة اذا أسلمت المنصوص عليها (قوله قتم) قترع على العموم
 المفهوم من عبارة العيني وفيه إشارة قد دفع توقف صاحب البحر حيث قال أطلقها أي المعتدة فشمل المعتدة عن
 طلاق بنوعيه وعن وفاة وعن عتق وعن غير ذلك ولم أره صريحا اه (قوله اذا لم يحط بها غيره) أي اذا خطبها غيره
 فيعزم الحديث لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه (قوله وترضى به) قال في البحر فان خطبها فلي ثلاثة أوجه
 أما أن تصرح بالرضا قصر أو بالردة فصل أو نكحت فتقولان للعلماء ولم أر هذا التفصيل لا صحابنا وأصل الحديث
 الصحيح لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بأن لا ياذن له اه وظاهر الشرح أن هذا منصوص المذهب
 وقد علمت ما فيه (قوله خطبتها) مصدر كأن خطب كقولك انه لحسن الجلسة والقعدة تريد الجلوس والقعود
 وفي اشتقاقه وجهان أحدهما أن الخطب هو الامر والشأن يقال ما خطبك أي ما شئت فقل قولهم خطب فلان
 ثلاثة أي سألها أمرا وشأنا في نفسها والثاني أصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يقال خطب المرأة خطبة
 اذا خاطب في عقد النكاح وخطب خطبة أي خاطب بالزجر والوعظ والخطب الامر العظيم لانه يحتاج فيه الى
 كلام كثير بحر عن الرازي (قوله ونظم) هو غريب نهر (قوله وصح التعريض) هو لغة خلاف التصريح والفرق
 بينه وبين الكتابة أن التعريض تضمن الكلام دلالة ليس فيها ذكر ككذلك ما أقيع البطل تعرض بأنه يجيب
 والكتابة ذكر الرديف وإرادة المردوف كقولك فلان طويلا بعد وكثيرا لماد يعني انه طويل القامة ومضاف
 فانه في المغرب فالمراد به هنا أن يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره فانه في البحر وقال القهستاني والتحقق أن التعريض
 هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا وكناية ومن السياق معناه معرضا به فالوضع والمعرض به
 كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج للمحتاج اليه حيثك لا تسلم عليك فيقصد
 من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء اه (قوله كأريد التزويج) ووددت أن ييسر اقله امرأة سالحة
 وما قبل من أنه يقول انك لجليلة واني فيك لراغب واني لا رجوان أجمع أنا وأنت فردة في البدائع بانه غير سديد
 اذا يحل لاحد أن يشافه أجنبية لا يحل له نكاحها لئلا يذلل اه وفيه نظر فقد أخرج البيهقي عن ابن
 جبير في قوله تعالى الآن تقولوا اقروا ما معروفه يقول اني فيك لراغب واني لا رجوان فجمع قال في الفتح ونحوه
 الخ لجليلة أو سالحة فلا يصح نكاحها ولم يقول على ما في البدائع نهر قال المحمدي وفيه تأمل ووجهه والله
 تعالى أعلم أنه لا يلزم من العمل بقول ابن جبير (قوله لا المطلقة اجماعا) نقله في النهر عن المعراج وأطلق في المطلقة
 نعم المبانة بقسمها وفي نقل الاجماع نظر يعلم بك صراحة القهستاني في حيث قال لا يجوز له الرجعية أصلا
 وكذا معتمدة البائن كافي النهاية وغيره من شرح ائنا ويلات لكن في اختار أنه يجوز كالماتوفى زوجها منها

أو وطء بمشبهة أو طلاق رجعي ويباح الحداد
 على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها لأن
 الزينة حق ففتح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة
 اذا رضى الزوج أو لم يكن من وجبة نهر
 وفي التارخانية ولا تعذر في لبس السواد وهي
 آتمة الا الزوجة في حق زوجها فظاهره معناه من
 ثلاثة أيام قال في البحر وظاهره معناه من
 السواد تأمنا على موت زوجها فوق الثلاث
 في النهر لو بان في العتة زمتها الحداد
 فيم ينفذ (والمعتدة) أي معتدة كانت عيني
 قتم من خطبة عتق ونكاح فاسد أو ما الخالية
 قضطب اذا لم يحط بها غيره وترضى به فلو سكنت
 فتقولان (نحو خطبتها) بالكسر ونظم
 (وصح التعريض) كأريد التزويج (لومعتدة
 الوفاة) لا المطلقة اجماعا لافضائه الى عداوة
 المطلق

اتفاقا (قوله ومفاده) أي التحليل حيث يقيد بعد اوة المطلق والخصير في جواز له التعريض وبه يخرق بين المصلحة
 والتعريض (قوله لكن القهستاني) عبارة ولم يوجد نص في معتدة وطه بشبهة وفرقة ونكاح فاسد وبقي
 أن يعرض للاولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه ومراده بالاولين المتوفى منهم لزوجهما
 ومعتدة الوطه بشبهة وبالاخرين معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد لكن عدم خروج معتدة
 النكاح الفاسد مبني على ما في الظهيرية كما ساقى اه حلي (قوله ولا يخرج معتدة رجعي وباق) أطلق في المباني
 فم الواحد والمتعدد وسواء كان المنزل مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار بأجرة فادرة على دفعها
 فليس لها أن تخرج بل تدفع الأجرة وترجع ان كان باذن الحاكم (قوله بأي فرقة كانت) ولو كانت بجمعية
 كتبيلها ابن زوجها بدائع (قوله على ما في الظهيرية) نقل في البحر من البدائع جواز خروج المعتدة عن نكاح
 فاسد ثم قال وفي الظهيرية وسائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق
 حرمة الخروج من بيتها في العدة وحكي قوى شمس الاسلام الا وزجندى أنها لا تعتد في منزل الزوج لانه لا ملأه
 عليها اه وفي المجتبى لا تمنع المعتدة من نكاح فاسد من الخروج اه حلي (قوله في الاصح) به فتق الصدر
 الشهيد (قوله أو على السكنى) عطف على قوله على نفقة معتدة تابعي لو اختلفت على أن لا سكنى لها لا يساح لها
 الخروج وقد مر في الطالع أنه لا يصح على اسقاط السكنى لانها حق الله تعالى بخلاف ما اذا اختلفت على اسقاط
 مؤنة السكنى بأن تدفع الأجرة من مالها فيصير فيصل هذا عليه للتوفيق (قوله لو حرمة) أما الأمة والمذبرة وأم
 الولد والمكاتب والمستعانة فيجوز لهن الخروج في عدة الطلاق والوفاة لان حال العدة مبني على حال النكاح
 ولا يلزمهن المقام في منزل الزوج حال النكاح فكذا بعده ولان الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها الا اذا بواها
 منزلا حيث لا يخرج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فلزوجه منعها من الخروج حتى يطلبها الولي
 بحر (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت على ما بينا
 اه حلي (قوله مكافئة) خرج الصغيرة والجنونة فلا يعاقبهما شيء من التكليف لكن للزوج أن يمنع الجنونة
 من الخروج تحميها منه ويمنع الصغيرة اذا سكنت مطلقا رجعا بدائع والمرافعة كالسابقة في المنع من
 الخروج وكالسكنية في عدم وجوب الاحداد فلا يحرم علم الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منعها
 زوج فان أعقت الأمة أو أسأت الكفاية حرم الخروج بدائع (قوله من بيتها) أي من مسكنها الذي تسكن فيه
 قبل العدة وهو بيت الزوج وأضيف اليها سكناها حوى (قوله لا لبلا ولا تنهارا) بيان لقوله أصلا (قوله ولا إلى
 صحن دار فيم منازل غيره) لانها تغزله السكنى قهستاني بخلاف ما اذا كانت المنازل بحر (قوله ولو باذنه) فعميم
 في قوله ولا يخرج معتدة حتى ان المطافرة رجعا وان كانت منكوبة حكما لا يخرج من بيت العدة ولو أذن الزوج
 بخلاف ما قبل الطلاق لان الحرمة بعده للعدة وهي - قه تعالى فلا يملك ان ابطاله بخلاف ما قبله لان الحرمة
 لحق الزوج فملك ابطاله بالاذن اه بحر (قوله بخلاف فهو أمة) أي كالمذبرة وأم الولد والمكاتب أي فلها
 الخروج سواء أذن الزوج أم لا وقد تقدم ما فيه (قوله في الجديدين) الليل والنهار لانها ما يتجدد دين دائم
 وفي القاموس والجديدان والاجدان الليل والنهار (قوله وتبيت أكثر الدليل الخ) الحاصل أن مدار الحمل
 خروجها عن النخل المعيشة فينتهز بقدره في انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا
 في الفتح ويدل عليه قوله في الهداية لانه لا نفقة لها احتياج الى الخروج ثم عار الطلب المعيشة وقد يمتد الى أن يجهز
 الليل فيصل ما في المصنف على ما اذا اضمرت الى ذلك فغاده في النهر وفي الجوهرية يعنى بعض الدليل ما تستكمل به
 حوائجها (قوله كزراعة) وطلب نفقة وخراج كرم ولا بد أن يقيد بأن تبيت في منزلها حوى (قوله ولا وكيل لها)
 أما اذا وجد لها وكيل فقد استغنت عن الخروج فيصير عليها (قوله طلقت الخ) سواء كان الزوج معها
 أم لا بحر (قوله وهي زائرة) أي مثلا (قوله لوجوبه عليها) أي العود فتدفع الى تحصيله منع وأمر الضمير
 في عليها لان العطف بأو (قوله أي معتدة طلاق وموت) عبادة النقاية وشر - لها وقت المعتدة في منزلها أي
 منزل زوجها وقت الفرقة أي فرقة كانت اه (قوله في بيت وجبت فيه) وهو المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى
 ودفع بهذا البيان ما يقال ان العدة أول ما وجبت في البيت الذي صد وفيه الطلاق أو المات وفي البدائع
 أجرة المنزل بعد وفاة الزوج من مالها (قوله ولا يخرج ان) بالنسبة للفاعل والمناسبة الاتيان بالذلة لانه لا يعنى

وفاده جواز معتدة حتى ونكاح فاسد
 ووطه بشبهة نهر لكن في القهستاني عن
 المضمرات أن بناء التعريض على الخروج
 (ولا يخرج معتدة رجعي وباق) بأي فرقة
 كانت على ما في الظهيرية ولو تعلقه على نفقة
 عدهم في الاصح اختيار أو على السكنى
 فليزمنها أن تكتري بيت الزوج معراج
 (لو حرمة) أو أمة مبرأة ولو من فاسد مكافئة
 من بيتها أصلا لا لبلا ولا تنهارا ولا إلى صحن
 دار فيم منازل غيره ولو باذنه لانه حتى الله
 بخلاف فهو أمة لانه حتى الله (ومعتدة
 موت يخرج في الجديدين وتبيت) أكثر الدليل
 (في منزلها) لان نفقة عليها احتياج الى خروج
 حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالطافرة
 فلا يحل لها الخروج فخرج وجوز في الثانية
 بوجوبها لأصلاح ما لا بد لها منه كزراعة
 ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهي زائرة
 (في غير مسكنها عادت اليه فوراً) لوجوبه
 عليها (وتعتدان) أي معتدة طلاق وموت
 (في بيت وجبت فيه) ولا يخرج ان منه

الثاوية (قوله الآن تخرج) المناسب للابن بضمير التثنية وأطلق في الإخراج فتصل ما إذا أخرجها المطلق ظلما
 وما إذا أخرجها صاحب الذاء لعدم قدرتها على الكراء ووجدت منزلا بغير كراء وما إذا أخرجها الوراث وكان
 نصيبها من البيت لا يكتفي بهجر (قوله أو يهدم المنزل) أي أو جانب منه ويحذف على مالها أو نفسها بغير (قوله
 أو تلف مالها) من ذلك ما إذا ملقتها بالبادية وهي معه في خيمة والزوج ينتقل إلى موضع آخر للكل والماء
 ويحذف التلف على نفسها أو مالها فله أن يتحول به ساو إلا (قوله ونحو ذلك من الضرورات) كما إذا لم يكن معها
 أحد في البيت وقلبه بالخوف ليلامن أمر الموت خوفا شديد فلها التحول وإن لم يكن شديد أفليس لها
 التحول ظهريه (قوله فتخرج) أي معتدة الوفاة كما يدل عليه ما بعده (قوله لا قرب موضع اليه) وتعين المنزل
 الثاني لها وظاهره تعين الأقرب وجوبها ويحذف في الهندية وأذا انتقلت لعذر ~~بكون~~ سكناها في البيت
 الذي انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج بدافع (قوله وفي الطلاق) عطف
 على محذوف تقديره هذا في الموت (قوله إلى حيث شاء الزوج) هذا إذا كان حاضرا أما إذا طلقها وهو غائب
 فالتعيين لها بغير (قوله انتقلت من الجانب) ثقة بعبارة وأولاده الكبار (قوله وظاهره) أي حيث عبر بالفعل
 (قوله أو الكراء) وجه الوجوب فيه أن الشراء واجب عند مكانه وهو أوثق فلا يجب الكراء عند مكانه
 وهو أخف أولى (قوله بنسخي) البناءة تكلم والجتهي يدل وليست الماء للتثنية أبو السعود (قوله فليحترق)
 الظاهر أن نسخته محوثة لأنه إذا كان لا يكتفيها لا يمكنه المكث بغير شراء أو كراء فكيف يؤمر بالمكث مع الاستئجار
 اه حلي ويؤيد لما في البحر مافي شرح الجمع لابن مالك لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل
 ثم إن الذي في الجتهي يناسبه ما في النهر عن الأجنبية وغيره لو كان في الورثة من ليس محرما لها وحصلها
 لا تسكنها فلها أن تخرج وإن لم يخرجوها اه فانه يقتضي عدم وجوب الشراء والكراء (قوله ولا بد من ستره
 بين ما في البائن) وفي الموت تستر عن سائر الورثة من ليس يحرم لها هندية وظاهره أنه لا ستر في الرجعي
 وما يأتي من قول المصنف ومطلقة الرجعي كالباين يفيد طلب السترة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة
 أنه لا يدخل على مطلقة الرجعي الآن يؤخذ منها الظاهر ندب السترة فيه لتكونها ليستة أجنبية ويحترق (قوله
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة) هو صاحب البحر قال فيه فيمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وإن لم تكن
 معتدة الآن يوجد نقل بخلافه وإنما كثر بالحائل لأن الزوج معترف بالمحترمة اه (قوله أو كان الزوج فاسقا)
 لا يؤمن أن يباها في الخلوة (قوله ومفاده وجوب الحكم) قال في البحر وهكذا صرح في الهداية بأن خروجه
 أولى من خروجهما عند العذر ولعل المراد أنه أرحح فيجب الحكم به كما يقال إذا عارض محرم ومبيح ترجح المحرم
 أو فالمرحوم أولى فانه يراد الوجوب لأنهم علوا أولوية خروجه بأن مكنتها واجبة لا مكنته كذا في فتح القدير وقوله
 به أي بخروجه (قوله وحسن) أي استحب قال في الهندية وإن أراد القاضي أن يجعل معها امرأة ثقة تقدر
 على الحيلولة فهو حسن اه (قوله امرأة ثقة) لا يقال إن المرأة على أصلكم لا تصلح أن تكون حائلة حتى قلتم
 لا يجوز للمرأة أن تسافر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غير ما تزاد الفتنة فكيف تصلح حالنا نأقول تصلح
 أن تكون حائلة في البلد لبقاء الاستحياء من العشيرة ولا مكان الاستغناء بجماعة المسلمين وبأدلى الأمر منهم
 بخلاف الفلادور في السفر زياهي (قوله قادرة على الحيلولة) بأن تكون بصيرة ذات قوة يمكنها الصباح للاستغناء كذا
 ينبغي أن نفهم ولم أره (قوله وفي الجتهي الأفضل الحيلولة بستر) أي لو عدا لا بغير وهذا مقابل قول المصنف ولا بد
 من ستره بين ما في البائن والظاهر الأول لظهور وجهه (قوله قال) أي الزاهدي في الجتهي (قوله بعد الثلاث)
 أي بعد مضى العدة (قوله التقاء الأزواج) بلن تقابل مكشوفة الوجه والأذراع وغير ذلك (قوله خوف فتنة)
 أحد بلن يميل إلى وطئها أو يعيل اليه (قوله افتقرا) أي بطلاق مطلقا وانتقض العدة (قوله قال نعم) المدار
 على التشرطين المذكورين في الجتهي وهو عدم التقائها والتقائها لا لزواج وعدم خوف الفتنة سواء باغاثها السن
 أم لا تكن بينهما أولاد أم لا والمذكور أنما هو حادثة السؤال (قوله رجعت) ظاهره الوجوب وفي الهندية
 ما يفيد التحريم حيث قال ولو سافر بها ثم طلقها بائنا أو ثلاثا أو مات عنها بينها وبين مهرها ومقصد ها أقل من
 الضمان شلت مضت وإن شامت رجعت سواء كانت في المهر أو غيره معها محرم أولا لأن الرجوع أولى ليكون
 الاعتداد في منزل الزوج ثم رأيت في البحر أنهم أو ائنان لاهل المذهب (قوله ولا يترتب في حصة وميسرة)

(الآن تخرج أو يهدم المنزل أو تلف مالها)
 انهدامه أو تلف مالها ولا يتجدد كراء البيت
 ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب
 موضع اليه وقد الطلاق إلى حيث شاء الزوج
 ولولم يكن نصيبها من الدار اشترت من
 الجانب مجتبي وظاهره وجوب الشراء
 لو فادته أو الكراء بغير وأقره أخوه والمصنف
 قلنا لكن الذي رأيت به بنسخي المجتبي
 استترت من الاستئجار فليحترق (ولا بد من
 ستره بين ما في البائن) لئلا يحتل بالأجنبية
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وان
 ضاق المنزل عليها أو كان الزوج فاسقا
 فخرجت أولى) لأن مكنتها واجب لا مكنته
 ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكماله
 (وحسن أن يجعل) القاضي (بينهما) امرأة
 (وتؤخذ من بيت المال بغير عن القاضي
 الجتهي) قادرة على الحيلولة بينهما
 وفي الجتهي الأفضل الحيلولة بستر ولو فاسقا
 فبإمرأة قال ولهما أن يستأجرا الثلاث
 في بيت واحد إذا لم يلقا التقاء الأزواج
 ولم يكن فيه خوف فتنة ومثل شيخ الإسلام
 عن زعيمنا أقرقا وكل منهم استون سنة
 وبينهما أولاد تضر عليهم حاضرا منهم وبسكان
 في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان
 التقاء الأزواج هل اه ما ذاك قال نعم وأقره
 المصنف (أبائهم أو ما شئت من أزواجهن مفر)
 ولو في مهر (وليس بينهما وبين مهرها مدة
 سفر رجعت) ولو بين مهرها مائة وربع
 مقصد ها أقل مضت (وان كانت ثلثة) أي
 مدة السفر (من كل جانب) منهم ولا يعتبر
 ما في مائة وميسرة

أي من القرى والأصبار وان كانت المسافة أقل من مدة السفر حتى لا يجب عليها أن تصدق عن الطريق حتى
(قوله في الصورتين) يعني صورة تبيين الرجوع وصورة التخيير (قوله ولكن ان مرت) أي في مضيقها أو رجوعها
بحر والاولى في التخيير أن يقول وان كانت في مصر فتعذبه ليكون مقابلا لقوله وان كانت في غنابة ثم يقول
وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة قتأمل (قوله بما يصلح للاقامة) كعصر أو قرية لا مفازة (قوله ويذنه) أي محل
الاقامة الذي مرت به وبينه قد صدق ما يرى فلا يجب الاعتداد في ذلك المصرا إلا بهذا الشرطا أما إذا لم يمكن
بينهم ما سفر فظاهره عدم الوجوب بل لها أن تذهب إلى مفسدها وكذا إذا كان هذا المصرا الذي مرت به من
جهة مصرها لم ذلك بالقياس على ما ذكره قتأمل (قوله أو كانت في مصر) أي أو كانت المرأة حين الطلاق
أو الموت في مصر الخ (قوله تصلح للاقامة) بأن تأمن على نفسها وما لها فيها وقد فيها ما تحتاجه والا فليست
صالحة كما لا يخفى (قوله وكذا ان وجدت عند الامام) لان العدة تمنع للخروج من عدم الحرمان فان للمرأة أن
تخرج إلى ما دون السفر بغير محرم وليس للمعدة ذلك فكما حرم عليها الخروج إلى السفر بغير الحرمان في العدة
أولى منع (قوله مع أهل الكلا) قال في القاموس الكلا كيميل العشب وطيه ويأبسه اه (قوله في حصة) قال
في القاموس الحصة بالكسر مركب النساء كالمودج لأنها لا تقب اه (قوله ان تضررت بالمكث) كان خافت
على نفسها أو مالها (قوله فله أن يقول بها) أي في حصة أو خيمته كما يفاد من المنع وان أمكن ستره ففعلت وجوبا
أو ندبا كما مر وهل إذا كان فاسقا وهناك فاض يأمره بتحصيل امرأته ثقة معها ما يجب عليه ذلك يجوز (قوله
والالا) أي لا تضرر بالمكث فليس لها الانتقال معه (قوله ولو من رجعي) تقدم للكل في الرجعة عند السفر
رجعة (قوله فيما ز) أي من الاكلام من تحتم الرجوع ان كان إلى مصرها أقل من مدة السفر والمضي إلى المقصد
ان كان إليه في البه أقل وغير ذلك (قوله في مدة سفر) أي السفر الشرعي وفي القهستاني وانما قيدنا بالامانة لانه
لو ما قلها رجعا في مفازة وبعد ما عن المصرا والمقصد مسيرة تبعته في الذهاب أي مسيرة سفر ولو كان البعد عن
المصرا مسيرة أي مسيرة سفر والباقي أقل خبرت ولو باه كسر رجعت اه بإيضاح (قوله بخلاف المانة)
أي فانها ترجع أو تخفى مع من شئت لا ارتفاع النكاح بينهما منع (قوله وانما تعتقد في سكن المفازة) أي لا جل
لعمل بالامانة وهي لا تخرجوهن من ميوتهن (قوله فلهما السكنى) لأنها حق الشرع (قوله لا النفقة) لأن الفرقه
بما تمصيتها وسبأى عذها من الاحدى عشرة اللاق لا نفقة لهن وهي به كسر الذي اذا طلق الزمبة
فتجب لها النفقة لا السكنى كافي البحر (قوله من البرازية) مواهب الظهيرية فانه ذكره في شرح قول المصنف
ولا تخرج معتدة رجعي وبات فان الشارح قال هناك أي فرقة كانت على ما في الظهيرية (قوله لكن في البدائع)
كأنه أراد بهذا الاستدلال الفرع الثاني بين نصي الظهيرية والمجتبي يحمل جواز الخروج الذي أفاده نص المجتبى
على ما إذا لم يعمها الزوج من الخروج وحل عدم الخروج الذي أفاده نص الظهيرية على ما إذا منع من الخروج
واصل الكلام في الجرفانه قال وأما الكفاية فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منهها
الزوج صيانة لمائه (قوله ككتاية الخ) أي فله منعهن لصيانة مائه

• (فصل في ثبوت النسب) •

أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال الجوى ومناقبه لسابقه أنه يلزم من اعتداد ذوات الحمل
ثبوت النسب (قوله أكرممة الحمل) أي أكرممة استقرار الحمل بالفتح أي حل المرأة الولد في بطنها فهستاني
(قوله لخبر عائشة رضی الله تعالى عنها) وهو الولد لا يقي في البطن أكثر من سنتين ولو بطل مغزل رواء الدار قطق
والبيهقي وهو لا يعرف الامعا وظل المغزل مثل لقله لان ظله حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال وهو
على حذف مضاف تقديره ولو بطل مغزل اه بحر (قوله وعند الاممة الثلاثة أربع سنين) وقال ربيعة سبع
سنين وعن الزهري ست سنين وعن الليث ثلاث سنين وعن أبي عبيد ليس افضله وقت يوقت عليه وقه لمقوف ذلك
بمكايات لا يثبت بها حكم كذا في الدر المنثور (قوله وأقلها ستة أشهر) وغايتها ستة أشهر فهستاني (قوله فيثبت
نسب ولد الخ) النسب اشتراط الثمن جهة الاوين فهستاني (قوله ولو بالاشهر) تميم في الممتدة (قوله لا يابسا) أي
لنظن يابسا لانه تبين بولادتها أنها لم تكن أبسة أبو السعود (قوله في ذلك) أي في ثبوت النسب لافي الرجعة لانه
لا رجعة في النكاح الفاسد ثم ان محل ثبوت النسب فيه إذا أنت به لاقل من سنتين من وقت المفازة لا لاكثر

فان كانت في مفازة (خبر) بين رجوع
ومضى (معها ولي أولا) في الصورتين
(والمود واحد) تعتد في منزل الزوج (و) لكن
(ان) مرت بما يصلح للاقامة كعصرها سفر
وغیره زاد في التهرؤينه وبين مفسدها سفر
أو (كانت في مصر) أو قرية تصلح للاقامة
(تعتد) ان لم تجد محرم ما تخرج به بحر
ان وجدت عند الامام (ثم تخرج بحر)
ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح
مع أهل الكلا في حصة أو خيمته مع زوجها
(ان تضررت بالمكث) في المكان الذي
طلقة فله أن يقول بها أو الا لا وليس للزوج
المسافرة بالمعتدة ولو من رجعي بحر
(ومطاقة الرجعي) كالباقي (فبها) من اتمام
تنع من مفازة زوجها في مدة سفره فروع • طلب
الزوجة بخلاف المانة كما مره لا يجب وانما
من القاضي أن يسكنها بجواره لا يجب
تعتد في سكن المفازة ظهيرية قلنا
زوجها فلهما السكنى لا النفقة تارخا
لا تمتع معتدة نكاح فاسد من الخارج مجبى
قلت من البرازية خلافاً سكن في البدائع
له منعها تصين مائه • ككتاية ومجنونة
وأتم ولد أمة فليصنف

• (فصل في ثبوت النسب) •

(أكرممة الحمل ستان) لخبر عائشة رضی
الله عنها كما مر في الرضا وعند الاممة
الثلاثة أربع سنين (وأقلها ستة أشهر)
اجما (فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي)
ولو بالاشهر لا يابسا بدائع وفاسد النكاح
في ذلك كعجه فهستاني

منهما ويحتر الخكم فيما اذا انت به لتمامهما (قوله لاحتمال امتداد طهرها) بأن تفيض كل عشر سنين مرة وهذه
 آله تظهر في الآية وبغيرها قال السيد الجوى ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع امكان الحل وهو
 أولى أيضا من كونهم سائر توجب بغيره لان البقاء أسهل من الابتداء اه (قوله وعلوقها) أى حبليها (قوله والمدة
 تحتمله) أى المدة التى عقب الطلاق تحتل مضى المدة بأن تكون سنتين يوما على مذهب الامام أو تسعة
 وثلاثين على قوله ما فإذا جاءت بولد لا يثبت نسبها الا اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه
 يثبت نسبها للتيقن بقيام الحل وقت الاقرار فيظهر ككذبها (قوله وكانت الولادة رجعة) انما جعل الرجعة
 بالولادة دون الحبلى لاحتمال أنه انتفاخ (قوله لعلوقها فى العدة) والظاهر أنه منه لاتقاء الزنا منها فيصير بالوطء
 مراجعا اه (قوله للشك) أى لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك بحر
 (قوله ولو ثبت نسبها) موصول بما قبله (قوله بلا دعوته احتياطا) قال فى البحر لانه يحتمل أن يكون الولد قائما
 وقت الطلاق فلا يثبت بزوال الفرائض فيثبت النسب احتياطا اه (قوله فى مبتوتة) أى محتتملة أو مطلقة بائن
 أو ثلاث أى مقطوعة من النكاح أو مبتوتة طلاقها فحتملتنى واعلم أن ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة
 الرجعية والباشنة مقيدها أساسا فى من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبلى أو حبلى ظاهر (قوله لجواز
 وجوده) أى الحبلى أى قيامه وقته أى الطلاق (قوله ولم تقترضها) فلو أقترت به ثم ولدت لاقل من ستة أشهر ثبت
 نسبها لأنها أخذت فى الاقرار فان ولدت لا كثيرا فحتملتنى عن الكافى (قوله كما مر) أى اقرارا مما لا ماسر وهو
 أن يكون مع احتمال المدة مضى العدة الذى أفاده قوله والمدة تحتمله ثم هذا الحكم فى المصنف مخصوص
 بالمتبوتة المدخول بها أما اذا لم تكن مدخولا بها فان جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر من وقت الفرقة لا يثبت
 النسب وان جاءت به لاقل منها ثبت حوى عن البرجندى أى لاقل منها من وقت الفرقة وستة أشهر من وقت
 العقد أبو السعود (قوله وان لتمامها مالا) خصه بالذكر لانه فى الولادة لا كثيرا لا يثبت بالاولى اه حلى لان الحبلى
 حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة وطئها فى العدة بخلاف الرجعى بحر ويحكم بانقضاء عدتها قبل ولادته
 ستة أشهر عندها فيجب أن ترد نفقة ستة أشهر حلالا على أنه من غير نكاح صحيح وأقل مدة الحمل ستة أشهر
 فقد أخذت مالا تسقطه فى هذه الستة أشهر فترده وقال أبو يوسف لا تنقض الا بوضع الحمل (قوله وزعم
 فى الجوهر أنه الصواب) قال فى البحر وأما اذا أنت به لتمام السنتين فتشكل فانهم اتفقوا على أن أكثر مدة الحمل
 سنتان وألحقوا السنتين بالاقل منه ما حتى انهم أثبتوا النسب اذا جاءت به لتمام سنتين وجوابه بالفرق فانه
 فى مسئلة المتبوتة اذا جاءت به لتمام سنتين من وقت الطلاق لو أثبتنا النسب منسبه لزم أن يكون العلوق سابقا على
 الطلاق حتى يحل الوطء فمختمد يلزم كون الولد فى بطن أمه أكثر من سنتين وفى الحديث لا يمكث الولد أكثر من
 سنتين فى بطن أمه بخلاف غير المتبوتة لحل الوطء بعد الطلاق اه قال فى النهر أقول لزوم كون الولد فى البطن
 أكثر من سنتين ممنوع بالحبلى على جعل العلوق فى حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال الفرائض كذا اقتره قاضى خان
 وهو حسن قال فى الجوهر والمدة كقول غير ثبوته والحق حله على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم
 ثبوته كما قال القدورى اذ قد جرى عليه المصنف هنا وفى الوافى وهكذا صدر الشريعة وصاحب الجمع وهم
 بالرواية ادرى حلى (قوله وهو شبهة عقد أيضا) أى كما أنها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعى
 حيث قال الآن يتبعه لانه التزمه وله وجه بأن وطئها بشبهة وهى فى العدة هكذا ذكره وفيه نظر لان المتبوتة
 بالثلاث اذا وطئها الزوج شبهة كانت شبهة فى الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء فكيف أثبت به النسب هنا
 قال فى البحر وجوابه تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاء اذا كانت متعصية والا فلا كفى المطلقة
 ثلاثا أو على مال فانه يثبت النسب فيها مالا بدعوة لان الشبهة فيها لم تتمحض للفعل بل هى شبهة عقد أيضا فلا
 يكون بين التصيين تناقض وقد صرح ابن مالك فى شرح الجمع أن من وطئ امرأة أجنبية زنت اليه وقبل له انها
 امرأتك انه من شبهة الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاء فعلم أنه ليس كل شبهة فى الفعل تمنع دعوى النسب وقال
 فى الحدود فحتمل أن النسب لا يثبت فى شبهة الفعل الا فى موضعين وسياق ان شاء الله تعالى الفرق بين شبهة الفعل
 وشبهة العقد اه ملخصا (قوله والاخر لاكثر) أى من السنتين أى فيثبت نسبها منه عندهما لانها مخلقا من ماء
 واحد وبها لا يثبت نسبها لان الثانى من علوق حادث فى ضروراته أن يكون الاول كذلك بحر مختصرا

(وان ولدت لاكثر من سنتين) ولو لعشرين
 سنة فاكثرا لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها
 فى العدة (ما لم تقترض مضى العدة) والمدة تحتمله
 (وكانت) الولادة (رجعة) لو (فى الاكثر
 منها) أو لتمامها وعلوقها فى العدة (لا فى
 الاقل) للشك ولو ثبت نسبها (كما) يثبت
 بلا دعوة احتياطا (فى متبوتة) جاءت به
 لاقل منها (من وقت الطلاق لجواز وجوده
 ولا ولم تقترضها) كما مر (وان لتمامها مالا)
 يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق
 فى حال الطلاق وزعم فى الجوهر أنه
 الصواب (الابعدونه) لانه التزمه وهى شبهة
 عقد أيضا والا اذا ولدت أو أمين أحدهما
 لاقل من سنتين والاخر لاكثر

(قوله والا اذا ملكها) قال في البحر وشمل الحرة والامة لكن بشرط أن لا يملكها بعد الطلاق ولو تزوج امرأة
ثم دخل بها ثم طلقها وا واحدة ثم ملكها يلزمه ولدها ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الملك ولا يلزمه
ان جاءت لسته أشهر فصاعدا ووجهه انها اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر يكون ولد المعتدة وان جاءت به لسته
أشهر فصاعدا يكون ولدها مملوكا وسأني ايضا حقه في فروع ثبوت النسب (قوله وكا الطلاق) أي البائن (قوله
بدائع) عبارتها وكل جواب عرف في العدة من طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من أسباب الفرة
(قوله لكن في القهستاني) استدراكه على قول المصنف وان تمامها لا لا بدعونه وعبارة القهستاني لكن
في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الدعوة لا كثر من مائة فانه يقتضي مفهومه أنه لا يحتاج الى دعوة
في الولادة لتتمامها ويمكن جريانها على الرواية التي جرى عليها صاحب الجوهرة وغيره وكلام المصنف على الرواية
التي جرى عليها القروزي (قوله وان لم تصدقه) قال في النهر وفي اشتراط تصديقها روايتان قال في الفتح والوجه
عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر الاشتراط الا السرخسي والبيهقي في الكامل
وذلك ظاهر في الضعف والغرابية اه حلي (قوله ولورجعي) انما بالغ به لان الرجعي يخالف حكم البائن
بالسهولة كما تقدم فأقاربها اتحادها مع البائن هنا (قوله المرافقة) هي الصيغة التي يجامع مثلها وهي في سن
يمكن بلوغها فيه بأن تكون بنت تسع فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ حوى عن البناية (قوله وان ولدت
لا قبل من الاقل) وان جاءت به لا كثر منه لا يثبت لحصول العلوق وهي أجنبية بجر (قوله وكذا المقتز الخ) قال
في البحر وقيدنا بكونها لم تقربا بقضاءها لانها لو أقرت به بعد ثلاثة أشهر ولم تنزع حملها لم يولد فان كان لا قبل
من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان جاءت به لسته أشهر أو أكثر لم يثبت لانقضاء العدة ويجوز في الولادة
حبل تام بعده (قوله لذلك) أي لا قبل من الاقل من وقت الاقرار أي ولا قبل من تسعة أشهر من وقت الطلاق
لظهور كذب سابقين كما صرح به في التبيين وحينئذ لا فرق بين أن تقر أو لا تقر في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده
لا قبل من تسعة أشهر في الصورتين وانما قيد بعدم الاقرار ليلتزم خلاف أبي يوسف فانه يقول اذا لم تقربا بقضاء
عدتها يثبت النسب منه الى سنتين ان كان بائنا وان كان رجعي يثبت النسب منه الى سبعة وعشرين شهرا
وبعدده لا يثبت أما اذا أقرت وجاءت به لا قبل من تسعة أشهر لا يثبت اتفاقا لانقضاء العدة ويجوز في الولادة
حبل تام بعده اه حلي (قوله فلو ادعته فكالغة) تكرار مع ماسأني متناع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد اه حلي (قوله
لا قبل من تسعة أشهر) لانها اذا ولدت قبل مضي تسعة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الحمل كان قبل انقضاء
العدة وان ولده لسته أشهر فما كثر فهو حبل حادث بعد انقضاء عدتها بالاشهر بجر وانما اعتبر تسعة أشهر لان
ثلاثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل أبو السعود عن الجوزي (قوله والا) بأن ولد على رأس تسعة
أشهر أو أكثر بجر (قوله لكونه) أي العلوق بعدها أي العدة (قوله لان الخ) على العلوية في الصورتين وقوله لمغرها
على قدمت على معلولها وهو قوله يجعل (قوله كالاقرار بعض عدتها) فيجوز فيه حكم الاقرار المتقدم لكن
يرد على هذا التعليل أن هذا المصلحة للصغيرة فيه على أنها السيت بصغيرة بعد حيث حملت وقد تبع الشارح
صاحب النهر في هذا التعليل والاولى ما ذكره صاحب البحر فيه حيث قال لانقضاء العدة الصغيرة جهة
معينة وهي الاشهر فبضمها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار
يحتمل اه (قوله في بعض الاحكام) قال في البحر وقيدنا بكونها لم تنزع حملها لانها لو أقرت بالحبل فهو اقرار منها
بالبلوغ فيقبل قواها فاصارت كالكبيرة في حق ثبوت نسبه من حيث انها لا يقتصر انقضاء عدتها على أقل من
تسعة أشهر فان كان الطلاق بائنا ثبت نسب ولدها لا قبل من سنتين وان رجعي ثبت نسبه منه اذا أنت به لا قبل
من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر
من سنتين وان طال الى سن الياس لجواز امتداد طهرها ووطئها ايها في آخر الطهر اه حلي (قوله لا عتقها
بالبلوغ) أي وهو لا يعلم الامن جهتها فالقول لها فيه (قوله فان ولدت) أي ولم تقربا بقضاء العدة كما يعلم من
المقابلة ولم تنزع حملها أيضا وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بيننا في المعتدة الصغيرة من
الطلاق فان ادعت الحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول في ذلك قولها حلي عن التبيين (قوله
ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيا (قوله قولته

والا اذا ملكها فثبت ان ولده لا قبل من ستة أشهر من يوم الشراء ولولا كثر
من سنتين من وقت الطلاق وكذا الطلاق سائر
أسباب التفرقة بدائع الكن في القهستاني عن
شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة
في الولادة لا كثر منها (وان لم تصدقه) المرأة
(في رواية) وهي الوجه فتح (و) يثبت نسب
ولد المطلقة ولورجعي (المراهنة المدخول
بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لا قبل من
الاقل (غير المقتز بانقضاء عدتها) اذا لم تنزع
ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (لا قبل من تسعة
شهور) فلو ادعته فكالغة (لا قبل من تسعة
شهور) من طلقها الكون العلوق في العدة
(والالا) اكونه بعدها لان الصغرها يجعل
سكوتها كالاقرار بعض عدتها (فلو ادعت
حبلها فهي ككبيرة) يثبت نسب ولدها
(لا عتقها بالبلوغ) يثبت نسبه من وقت
معتدة (الموت لا قبل من تسعة أشهر) (الموت
أما الصغيرة فان ولدت لا قبل من تسعة أشهر
عشرة أيام ثبت والا لا ولو أقرت بضمها بعد
أربعة أشهر قولته لسته أشهر لم يثبت

ستة أشهر) أو أكثر حلي عن التبين أما إذا ولدته لاقل تبين كذبها في اقرارها بمضي العدة وثبت نسبه وهذا
 يقتضي تساوي صوري اقرار وعده (قوله فكما مضى) قال في البحر وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقراء وما
 إذا كانت من ذوات الاشهر لكن قيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقراء أما إذا كانت من ذوات الاشهر
 بأن كانت آيسة أو صغيرة فكما هي في الموت ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه قال في النهر ولم أجده
 في البدائع والذي في الشارح الخ وذكر ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى (قوله الا الحامل) أي فتمتد بالوضع كغيره
 (قوله من وقته) أي الموت (قوله لا ثبت) لأن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين حوى (قوله فكلا أكثر)
 مقتضى مفسر عن النهر والجوهرة أنه يثبت لهما مهما (قوله وكذا المقر بمضيها) أي يثبت نسب ولدها سواء كانت
 معتدة بان أو رجلى أو موت اه حلي (قوله لولا قل من أقل مدته) لو قال كما في الكثر لولا قل من ستة أشهر
 لكان أوضح (قوله ولا قل من أكثرها) قال في النهر هذا إذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان لاكثر
 لا يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت اقرار (قوله من وقت البت) أراد بالبت البائن والموت فخرج الرجعي
 لثبوت النسب فيه لاكثر من سنتين ويكون رجعة كما تقدم اه حلي (قوله لا يثبت بكذبها) أي حيث أقرت
 بالانقضاء ورجعها من قول أبو السعود عن الدرر قال في النهر واعلم أن التيقن بكذبها ظاهر فيما إذا قالت انقضت
 عدتي الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت اقرار أما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت
 اقرار المطلق ولا قل من سنتين من وقت الفراق فالتيقن بكذبها غير ظاهر بل جواز أن عدتها انقضت في ثلاثة
 أشهر من ثلاث أقرت بعد ذلك بزمن طويل وعلى هذا ينبغي أن لا يثبت النسب وأن يقيد إطلاق المتون بما إذا
 قالت انقضت عدتي الساعة اه حلي وقد يقال إن في الحاق نسبه عند الإطلاق نظرا إلى الولد لأن النسب حقه
 فيحاط فيه (قوله والا لا) أي الاتأى بالولد لاقل من ستة أشهر بأن جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت اقرار
 أو جاءت به لاقل منها ولا أكثر من سنتين من وقت البت والعلّة انما تظهر فيما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت
 اقرار فهي قاصرة والعلّة في الأخرى أن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين (قوله أو طلاق) شامل للمطلقة
 رجعي وفيه إذا جاءت به لا أكثر من سنتين أشكال لأن الفراق ليس ينقض في حقه لانها تكون مراجعة لكون
 العلوق في العدة ولذا قال في البحر والحق انها جاءت به لاقل من سنتين احتج إلى الشهادة كالباين وان لاكثر
 ثبت نسبه بشهادة القابلة اتفقا فالقيام الفراق (قوله ان حدثت ولادتها) بالبناء للجهول والفراق الزوج
 في الطلاق والورثة أو بهضم في الموت اه حلي مزيدا (قوله بحجة تامة) وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن في البيت أحد والرجلان عن الباب حتى ولدت فعلمت الولادة برؤية الولد وسماع صوته
 منع وقد يقع النظر من الشاهد من غير قصد فيريان الولد نازلا منها فأداه صاحب النهر (قوله قيل أو رجل)
 أي على قولهما (قوله أو رجل ظاهر) المراد بظهوره أن تكون مارة حمله بالغة مبلغا يوجب غلبة الظن بكونها
 حاملا لكل من شاهدها أبو السعود عن العلامة قاسم (قوله في البحر بخاتم) عبارة كما في الحلي ولا يخفى أنها إذا
 ولدت وحده الزوج ولادتها وأدت أن حملها كان ظاهرا أو أنكر ظهوره فلا بد من إقامة البينة عليه أي رجلين
 أو رجل وامرأتين فظهر والحبل عند الانكاد انما يكون باقامة البينة لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا
 حتى يكتفي ظهوره لانها بعد الولادة ولم أر من صرح به اه فهذا تصوير لثبوت الولادة بالحبل الظاهر إذا لا يكون
 ذلك إلا بآبائه وليست مستقلة عن مسئلة المصنف كما توهمه المؤلف فتأمل وفي النهر أو حبل ظاهر يعرفه كل
 أحد أو أقاربه أي بالحبل من الزوج لأن النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في أنها لو
 ولدت وقد كان الحبل ظاهرا فأنكره كتنى بالشهادة كونه كان ظاهرا اه (قوله بالحبل) على حذف أي التفسيرية
 (قوله ولو أنكر) بالبناء للجهول فيه شمل انكار الزوج وانكار الورثة اه حلي وقال في البحر وقيد المصنف
 بقوله ان حدثت ولادتها لأنه لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد فانه يثبت تعينه بشهادة القابلة أجماعا ولا
 يثبت نسب الولد إلا بشهادتها أجماعا لا محال أن يكون هو غير هذا المعين (قوله تكتفي شهادة القابلة) يعني إذا
 أنكر تعيين الولد لا بد من شهادة القابلة بأن هذا الولد هو الذي ولدت في جميع الصور حتى في صورة ظهور الحبل
 وصورة اعتراف الزوج بالحبل خلافا لما في البدائع من عدم الاشراف فيهما عند الامام حلي مزيدا من البحر
 (قوله كما تكتفي) أي شهادة القابلة الخ وهو تشييد لاطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن كما أشرنا إليه

وأما الآية فكما مضى لأن عدة الموت
 بالاشهر لكل الاحمال زبلي (وان ولد
 لا أكثر منها) من وقته (لا) يثبت بداء
 ولولهما فكلا أكثر بحر بخا (و) كذا (المقر)
 بمضيها (لو) لاقل من أقل مدته من وقت
 الاقرار ولا قل من أكثرها من وقت البت
 لا يثبت بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال
 حدوثه بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد
 (المعتدة) موت أو طلاق (ان حدثت ولادتها
 بحجة تامة) واكتفي بالقابلة قبل أو رجل
 (أو رجل ظاهر) وهل تكتفي بالشهادة بكونه
 ظاهرا في البحر بخاتم (أو اقرار) الزوج (به)
 بالحبل ولو أنكره يمينه تكتفي شهادة القابلة
 أجماعا كما تكتفي في معتدة رجعي

(قوله لا كثر من سنتين) وذلك لان الفراش له من ينقض في حقها لانها تكون رجعة (قوله لا اقل) فان ولدت كذلك فكله متدة عن طلاق بائن لا نقضاء فراشا بالولادة بجر فلا يثبت الا بالحد الطرق الاربعة التي ذكرها المصنف (قوله او تصديق بعض الورثة) أي على ولادتها ان مات الزوج بعد الانكار ولم يشهد على الولادة احد لان الارث خالص منهم فيقبل فيه تصديقهم وفيه ايمان الى أنه لا يشترط لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم ولا العدد ولا العدالة فخر ثم ان كان المصدق رجلاً وامراً لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبين كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد من العدد عند الكل ليعتدى في حق الكل بجر عن الثانية أي كل الورثة المصدقين والمكذبين أبو السعود (قوله في حق المقرين) لو قال فيثبت في حق من أقرا كان أولى لشموله الواحد ولان المقرين اذا تعدد وثبت في حق غيرهم فلا يصح قوله بعد وانما يثبت النسب في حق غيرهم الخ الا أن يحمل على التعدد مع عدم العدالة أفاده الحلبي (قوله وانما يثبت النسب الخ) عبارة النهر وأما في حق ثبوت النسب من الميت لظهور في حق الناس كافة فقتالوا اذا كانوا من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا أو مع اثاث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيتناول المكسرين أيضا (قوله في حق غيرهم) أي غير المقرين من المكذبين وقوله في حق الناس كافة أي ثبوتاً منتهياً الى عموم المطلق (قوله ان تم نصب الشهادة بهم) ظاهره أنه لا بد أن يكون في الشهادة أحد من غير الورثة ثم يتم النصاب بالورثة وليس كذلك كما حملت وشرح المصنف منه بما لا يفيد حيث قال بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين جميعاً والخاص أن ثبوته بغير الورثة يستفاد من قوله بحجة نامة وأما ثبوته بالورثة فقط أو بهم مع غيرهم فهو ما أفاده المصنف والشارح هذا (قوله بأن شهد مع المقر رجل آخر) أي بأن شهد مع المقر الذي هو من الورثة رجل أجنبي وفي تفسير الشارح يشهد إشارة الى أنه لا بد من لفظ الشهادة والعدالة وليس القاضي نظراً للاجبي فليراجع اهـ الحلبي حمزداً (قوله وكذا الوصقة عليه الورثة) أي صدق الورثة المقررة الاقرار اهـ وأشار به الشارح الى أن ما اقتصر عليه المصنف ليس بلام بل يكفي ولو كان النصاب من الورثة وقوله الورثة بصيغة الجمع ليس بقيد بل المراد أن يتم النصاب بشخص آخر (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا عاقلين بالغين وتصديق غيرهم لا يعتبر (قوله ولا ينفق الرجوع) أي لورجع المقر من الورثة لا ينفقه الرجوع بل يقاسمه في حصته ولو كانوا عاقلين يثبت في حق غيرهم أيضا (قوله ولا يتم نصابها) بأن صدق واحد وامرأة منح (قوله لا يشارك المكذبين) لعدم ثبوت النسب في حقهم (قوله وهل يشترط الخ) في النهر والاصح أنه لا يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم لان الثبوت في حق غيرهم تتبع للثبوت في حقهم ولا يراعى لتتابع شرائط الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا لو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم فتح (قوله نظر الشبهة الاقرار) قال في البحر ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبين فكان ذلك كشهادة غيرهم الا أنهم لم يعتبروا لفظ الشهادة والخصومة بين يدي القاضي لانه يشبهه الاقرار لانه يشاركهم باقرارهم فن حيث انه يشبه الشهادة اعتباراً بعدد ومن حيث انه يشبه الاقرار لم تعتبر الخصومة وثابت لفظ الشهادة فوفرا على الشبهين حظهما (قوله ما يفيد اشتراط العدالة) وهو ما قدمناه عنه في شرح قوله ان تم نصاب الشهادة بهم (قوله فتقول شيخنا) أي في البحر (قوله بما لا ينبغي) لمصادمته المنقول (قوله وفيه أنه الخ) بجله أنه الخ مبتدأ والخبرة قوله فيه أي هذا البحث يشال ويرد على هذا الاشتراط (قوله في المقر) هم الورثة المصدقون (قوله اللهم الآن يقال لاجل السراية) أي لاجل سراية ثبوت النسب الى غير المقر وعدم حزمه بهذا الجواب وان كان ظاهراً من ديباته وفهم منه أن المقر اذا لم يتم نصاب الشهادة به لا يحتاج الى التعديل اعدم السراية فتأمل (قوله في المدة) أي قدر المدة التي دخلت فيها تحت نكاحه (قوله فتقات) من عطف المفصل على الجممل (قوله بل عيين) أي عظم الامام رضي الله تعالى عنه (قوله كما سيجي في الدعوى) من أن الفتوى على التلخيص في المسائل الستة ولا يحرم عليه بهذا الجواز أن تكون حاملاً من زنا حين تزوجها ولا تسمع بينه وبينه ورثته الى تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النبي معنى فلا تقبل والنسب يحتمل ان يثبت بهما أمكن والا يمكن هنا بدق التزوج بهما سرراً بهر يسير وجه راباً كثر معه الشهود اهـ أبو السعود (قوله بالولادة) بصور للظاهر وفي البحر لان الظاهر شاهد لها فانها تادم نكاح لامن سفاح ولامن زواج تزوجت به هذا

ولدت لا كثر من سنتين لا اقل (او تصديق بعض الورثة) فيثبت في حق المقرين (و) انما يثبت النسب في حق غيرهم (م) أن شهد مع كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) أن شهد مع المقر رجل آخر وكذا الوصقة عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب ولا يتم الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين (ولا) يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم وحل يشترط لفظ الاقرار وشروط العدد والاصح لا تطرأ الشبهة الاقرار وشروط العدد تطرأ الشبهة الشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة في المقر شيخنا وينبغي كيف تنتشر السراية فتأمل قلت وفيه أنه يقال لاجل اختلافها في المدة اللهم الآن يقال (ولو ولدت فاختلفا) في المدة وليراجع (ولو ولدت) نكحتني مذنباً وقال (فتقات) المرأة (نكحتني) مذنباً وقال (وأتى الاقل) فالتقول لها (بلا عيين) (وهو) يخالف ويهني كما سيجي في الدعوى (وهو) أي الولد (انه) شهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح

الزوج في عتده وهو ممة - قدم على الشاهد الذي يشهده وهو إضافة الحادث وهو النكاح الى اقرب الاوقات
لانه اذا تعارض ظاهران في ثبوت نسب وعدمه قدم المتيقن له لوجود الاحتياط فيه حتى انه يثبت مع الاعماء
مع القدرة على النطق بخلاف سائر التصرفات (قوله فتكهما) أي عقدهما (قوله لتصور الوطء حالة العقد)
بان عقدا بنفسهما وسمي الشهود كلامه - ما أو وكلا في ذلك فوافق النكاح الانزال والثاني - حسن واقبال
أن يقول ان الحمل على ما اذا تزوجها وهو محاط لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا اقر بعض المشايخ عن
هذا التصور وقال لا حاجة لي هذا التكلف بل قيام الفرائض كاف ولا يعتد بإمكان الدخول لان النكاح قائم
مقامه كما في تزوج المشرقي ومغربية وبينهما مسيرة سنة فجاءت بولدها لسته أشهر من يوم تزوجها لكن في فتح القدير
والحق أن التصور بشرط ولذا الوجبات امرأة الصبي بولده لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لثبوت كرامات
الاولياء والاستخدا مات فيكون صاحب خطوة أو جنسا به بجر (قوله لم يثبت) لان العلق حينئذ من زوج قبل
النكاح بجر (قوله وكذا لا كثر) لانه تبين أنها علق بعدة لانا - كما نحسين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة
لكونه قبل الدخول والخلوة لم يتبين بطلان هذا الحكم حلي عن التبيين (قوله ولي يوم) أي لحظة اه حلي
(قوله لكن بحث فيه في الفتح) بأن منعهم النسب في مدة تصور أن يكون منه وهو سستان شافي الاحتياط
في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وروى بعض
دهور لم يسمع فيها ولادة في ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوده احتمال فأى احتياط في اثبات
النسب اذا انقضاء احتمال ضعيف يقتضي فيه وتركها ظاهرا يقتضي ثبوته ولبت شعري أي الاحتمالين أبعد
الاحتمال الذي فرضوه لتصور العلق منه لثبوت النسب وهو كونه يتزوجها وهو يوطئها ويسمع الناس
كلامهما وما اعلت تلك الحالة ثم وافق الانزال العقد واحتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون
من غيره اه أقول ظاهر كلامه أن الاحتمال الذي استبعده لا يأتي هنا مع أنه لا بد منه أيضا على فرض ثبوت
النسب (قوله وأقره في البصر) وكذا أقدم من بعده والبحث وان أقره لا يعارض النقل (قوله لعله واطنا حكما) قال
في المرو لا يثبت النسب منه جعل واطنا حكما وما قيل من أنه لا يلزم اذ قد يكون الحمل من ادخال المني
الفرج بدون جماع رتبة أنه نادر الوجه الظاهر هو المعتاد قال الشارح وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء
ومهر بالنكاح كالزواج امرأة حال وطئها اه لكن اذا كان الاصح في ثبوت النسب إمكان الدخول وليس
الاعماد وهو أنه تزوجها وهو يوطئها الى آخر ما قد تناوذة حكمه بجهرا وحدي صريح الرواية فالفرع المشبه به
مشكل لفته اصريح المذهب وأيضا الفعل واحد وقد اتصف بشبهة الحمل فيجب مهر واحد هذا حاصل ما في
فتح القدير اه قال الحلبي وأجاب شيخنا عن هذا الاشكال بأن تصور هذه المسئلة فمما اذا أجاب الزوج وقبل
قولها أو لم يوطئ ثم قبلت فالوطء فيه حاصل في صلب العقد غير مة قدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق أي
بخلاف ما اذا وطئ أو لا حرام ثم أجرى العقد قبل التزاع فانه لما سقط الحد بالعقد وجب مهر للوطء الاول والمهر
الثاني وجب بالعقد الجاري حال وطئه وليس في تلك الامهر الذي حصل بالعقد فلا وجه لكلام الزيلعي ولا يقاس
أحد المرعين على الآخر (قوله ولا يكون محصنا) أي اهدم تبين الوطء فاذا زنى فخدم الجلاء (قوله بل بحجة
ناتمة) أي رجلان أو رجل وامرأة ان لانها دعت الحنف فلا يثبت الا بحجة ناتمة وقبول شهادة النساء ضرورية
فلا تظهر في حق الطلاق (قوله خلافا لهما) ففلا تطلق بشهادتها لانها حجة في ذلك قال صلى الله عليه وسلم
شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال وبشرط في البدائع على قوله ما أن تكون المرأة عدلة بجر (قوله
كما ترحت قال في شرح قول المدة ان يحدث ولادتها الخ واكتفيا بالقبالة (قوله مع ذلك) أي التعليق (قوله
طلقت بالولادة بلا شهادة) هذا عند الامام لان الاقرار بالحبل اقرا بما يقتضي اليه وهو الولادة ولانه أقر بكونها
مؤتمنة فيقبل قولها في رد امانته وأما فيما اذا كان الحبل ظاهرا فلان الطلاق ملحق بأمر كائن لا محالة فيقبل
قولها فيه وعندهما تشترط شهادة القابلة منع (قوله لا قراره بذلك) أي بالولادة أي حكما كما وضخناه (قوله وأما
النسب) أي في فائقة الفرائض كما يعلم من مطلقة الرجعي اذا جاءت به لاكثر من سنتين وقوله كامومية الولد أي
كافي مسئلة المصنف المذكورة (قوله كامومية الولد) أي اذا كانت أمة وأدخل الكتاب ثبوت اللعان فيما اذا
نساء ووجوب الحد بنفيه ان لم يكن أهلا لللعان بجر (قوله فشهدت امرأة الخ) انما يحتاج الى هذا عند الانكار

(قال ان تاجم افهى طالق فتكهما فولدت
لنصف حول من ذلعه الزمته نسبه) احتياط
لتصور الوطء حالة العقد ولو ولدته لا قل منها
لم يثبت وكذا لا كثر ولو يوم لكن بحث فيه
الفتح وأقره في البصر (و) زمه (مهرها) لجهله
واطنا - حكما ولا يكون محصنا نهاية (علو
طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة
بل بحجة ناتمة خلافا لهما كما مر (ولو أقر
المطلق (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا
(طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لا قراره بذلك
وأما النسب ولو زمه كامومية الولد فلا يثبت
بدون شهادة القابلة اتفاقا بجر (قال لا ممة
ان كان في بطنك ولد) أو ان كان بك حبل
(فهو في فمك) امرأة

(قوله ظاهره بيم غير القابلة) البعث صاحب النهر وعبارته وقد ذكر في المختصر المرأة دون القابلة وكثيرا ما يذكرون القابلة والظاهر أن كونها القابلة ليس بشرط (قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المذمى بقوله فهو منى وإنما الحاجة إلى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا دورا وبذبت وإن لم تصدر منه دعوة لسببها منه بقوله فهو منى اه أبو السعود (قوله قال الغلام) أي بولده مثله لثله ولم يكن معروف النسب ولم يكن ذنبه (قوله برثانه) فلها الفس والباقى للولد (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون لها الارث لأن النسب يثبت بالنسكاح الفاسد وبالوطء بشبهة وبامومة الولد فلا يكون اقرا بالزوجية لهما وجه الاستحسان أن المسئلة مفروضة فيما إذا كانت معروفة بالحزبة والاسلام وبكونها أم الغلام والنسكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعها عادة لأنه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهي احتمالات لا تعتبر في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه مطلقا في محضه وانقضت عدتها لانه لما ثبت النسكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله بغير (قوله أو موميها) المسبب زيادة أو اسلاها اليك من محترزا الثالث (قوله أنت أم ولد) أي أي فلا ترين (قوله قيد انصافى) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كما في الصرع غاية البيان اه حلي (قوله اذ الحكم كذلك) والحكم عدم الارث (قوله أو كنت نصرانية) محترز قوله والاسلام أي فلا ترين لاختلاف الدين (قوله ولم يعلم اسلامها) أما معلومة الاسلام لا يسمع فيها قوله ذلك (قوله وقته) أي وقت الموت (قوله أو قال وارثه) قيد اتفانى كما قال الشارح (قوله لارث) لأن الحزبة الثابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث اه مخ وهذه العلة قاصرة على ما إذا كانت حريتها مباحة (قوله قبل نم) قال في النهر وفي سكونه عن المهر ايدان بعدم وجوبه وأوجب القرائن شيئا لها مهر المثل لانهم أقروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد بقوله لم وارثه في فتح القدير وردة الاتفانى بأن الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح إذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النسكاح فمنا والاصل عدم الشبهة اه حلي ويجوز الواجب فان قيل هو المسمى قلنا هو غير معلوم اذ لو علم لما قال الورثة ما ذكر (قوله لم يثبت نسبه) اهل هذا فيما إذا جاءت به لستة أشهر فاكتر من وقت التزوج والا فلا مانع من ثبوته من السيد (قوله للزوم فسح النكاح) أي لانه لو ثبت النسب من السيد لم فسح النكاح (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعنى أن النكاح بعد تمامه لا يقبل الفسخ واحترزنا بقولنا بعد تمامه عن نحو الفسخ بعدم الكفاة وبالبلوغ والعقد لانه قبل التمام فان قلت قد يفسخ بالردة وقيل ابن الزوج ونحوهما وذلك بعد التمام قلت ذلك انفساخ لا فسخ اه حلي (قوله لا قراره بينونه) علة لقوله وعقد الولد أي فلزم حريته وان لم يثبت للزوم وهو البنوة وقوله وأمومتها أي ولا قراره بامومتها ابنته وهو علة لقوله وتصير أم ولد (قوله الموطوءة) ليس قيد الاتفانى حل الدعوة أما إذا اتعا من غير الموطوءة ثبت نسبه لكن يحرم عليه استحقاقه فروع ه ذكر في الهندي كلوزنى بأمرأة فخلت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدت ثبت نسبه وان جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما أن قال انه من من الزنا لا يثبت نسبه ولا يرث منه (قوله عبارة الدرر واستولداها) الحكم لا يختلف في الصورتين لكن إذا ادعيها ما ثبت نسبه منها (قوله كأم ولد كاتباها مولاها) فانها إذا أنت بولد لا يثبت النسب من المولى إلا إذا ادعى الحرمة وطئها عليه اه حلي والتشبيه في عدم ثبوت نسب الثاني الأبد هو نه حال الولد بعد الكتابة بخلاف حاله قبلها فانه يثبت بغير دعوة قبلها (قوله على أربع مراتب) ضعيف وهو فراش الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم ولد فان النسب وان ثبت فيه بلا دعوة لكنه ينتفى بالذنى وقوى وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجى فان الولد لا ينتفى فيه إلا باللعان وأقوى ككفر فراش معتدة البائن فان الولد لا ينتفى فيه أصلا لأن فيه متوقف على اللعان وشرط اللعان قيام الزوجية وهي في البائن ليست بشائعة حلي مزيدا (قوله وقد اكنفوا) أي في ثبوت النسب بقيام الفراش وهو عبارة عن حل الوطء عن عقد وان لم يحصل دخول حقيقة أو حكما كالمخلوة (قوله كترتج المغربي بشرقية بينهما سنة) أي مثلا (قوله فولدت لستة أشهر) أي أو أكثر (قوله مد تزوجها) التزوج مصدر ويجوز بمد (قوله لتصوره) علة لقوله وقد اكنفوا (قوله أو استخداها) أي لحلي يأمره بحمله في أسرع وقت إلى زوجته فيباضعها ولو اعتبروا زيادة ساعة مع أقل المدة ليتحقق فيه الذهاب لكان حسنا (قوله لا تلحق المسافة) أي سيرها في أقرب وقت وشبهت المسافة بثوب يماوى ويدخل بعضه في بعض

ظاهره بيم غير القابلة (بالولادة فهي أم ولده) اجما (ان جاءت به لأقل من نصف حول من وقت عقده وان لا يكون من نسبه لانه لا احتمال علوقه بعد مقالته قيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل منى ثبت نسبه إلى سنتين حتى ينفى غايها (قال الغلام هو ابن ومان) المقر (قلت أنت) المعروفة بحزبة الاصل والاسلام وبأنهم أم الغلام (أما امرأته وهو ابنه برثانه) استحصانا (فان جهلت حريتها أو موته لم ترث وقوله (فان جهلت حريتها أم ولد أبي) قيد اتفانى اذ الحكم كذلك لو لم يقبل شيئا أو كان صغيرا كما في الجهر (أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته (أو قال) وارثه (كانت زوجة له وهي أمة لا ترث في الصور المذكورة وحلي لهما مهر المثل قبل نم (زوج أمته من عبده) فمات بولده فادعاه المولى لم يثبت نسبه) للزوم فسح النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعنى الولد (تصير) الأمة (أم ولده) لا قراره بينونه وأمومتها (ولدت أمته الموطوءة وله ولد اوقف ثبوت نسبه على دعونه) اضعف فراشها (كأمة مشتركة بين اثنين استولداها واحد) عبارة الدرر استولداها (ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها) الحرمة وطئها كأم ولد كاتباها مولاها وسبب في الاستيلاد أن الفراش على أربع مراتب وقد اكنفوا بقيام الفراش بالدخول كترتج المغربي بشرقية بينهما سنة فولدت لستة أشهر مد تزوجها النهر الاقتصار على أو استخداها فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لأن تلحق المسافة ليس من الكرامة عندها

فشيها مضمهر في النفس وذكر الطي تهييل (قوله لكن في عقائد التمازاني) مراده شرح عقائد النسفي للمولى
 شهد الدين التمازاني (قوله جزم بالاول) وهو كونه كرامة (قوله ما في الثقلين) هما الانس والجن مما به لتقل
 الارض به مما أوثقلهما بالتكليف أو الذنوب (قوله بل مثل) أي النسفي اه حلي (قوله ان الكعبة أي بناءها
 أما العروة وما حاذها مما لا على أعلى السموات وسفل الى تخوم الارض فلا يتقبل وهو القبلة التي توجه
 اليها فلا يقال اذا رفعت الكعبة فالى أي شيء توجه المصلون (قوله القول به) أي باذ كرم من الزيارة (قوله فقال
 خرق العادة الخ) جواب عام افاد الجواز في المسؤل عنه (قوله ولا لبس بالمجزة) أي ولا تلبس الكرامة بالمجزة
 لان المجزة انما تكون اثرأى عقب دعوى الرسالة (قوله وبأدعائها) أي وبأدعائه الولي الرسالة يكفر فوراً لتكذيبه
 القرآن فانه نص على ختم النبوة بأشرف مخلوق سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام قال تعالى وخاتم
 النبيين (قوله وقامه في شرح الوهبانية) قال فيها

ومن لولى قال طي مسافة • يجوز جهول ثم بعض يكفر
 وقدم هو امن أن تكون كرامة • مجزة عما يجبل ويكبر
 كاحياء ميت وانشقاق ونسج ما • من اليد والاشباع للجمع يكفر
 من القل من طم وكالغالب للعصا • فتشهد ثعباناً من يتدبر
 واثباتها في كل ما كان خارجاً • عن النسفي النجم يرى وينصر
 وفي منقذ المصري ألحق أن ما • به قد تحذى الانبياء لا يهتد

قال الشعر بلالي في منقذ المصري أي كتاب المصري ونضمت الايات أن من يعتد طي المسافة البعيدة في زمن
 يسير لولى استجبه له بعض وبعض كفه وقد منع العلماء أن تكون المجزات الجاز كرامة لولى كاحياء الموتى وقلب
 العصا حية وانشقاق القمر ونسج الماء من اليد واشباع الجمع الكثيرين الطعام القليل اذ الجواز اجراؤه بطريق
 الكرامة لم يبق فائدة للتخصيص وفي كلام القاضي أبي زيد ما يدل على أنه ليس يكفر قال الشارح ويكفر أن يستدل
 لعدم التكفير بما قالوا في مشرفي تزج مغربية وبينهم مسافة بعيدة فأنت بطلان مستهزئ من وقت العسقد
 ثبت نسبته منه لجلهم امكان الوصول منه لها كرامة وفي التارخانية هذه المسئلة تفيد الجواز أي فلا تهييل
 ولا تكفر باعتد ذلك وقال امام الحرمين المروزي عندنا تجوز خوارق العادات في معرض الكرامات دون ما فيه
 نص قاطع على المنع كآقرآن والاذناف ما ذكره الامام النسفي نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رحمه الله تعالى
 حين مثل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادات على سبيل
 الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة وهو المشار اليه بقول المصنف يروى وينصر أي ينص محمد نام ومن
 بكرامات الاولياء ولم يفسر ذلك والالتباس بالمجزة ينتهي به دم دعوى النبوة لان المجزة تظهر على اترد دعوى
 الرسالة والولى لو ادعى ذلك كفو من ساعته ولم يبق كرامة فكيف تنبئ بالمجزة والى هذا أشار باليت الاخيرا
 كلام الشعر بلالي وقال محشي شرح ابر الشحنة على الوهبانية ولما كان البيت الاول مشتملاً على ما يخالف
 ما ذكره النسفي ولما تقر من أن ما كان مجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولى أردنه بالبيت المشتمل على ما عليه
 العلامة النسفي وعبارته وكرامات الاولياء حتى تظهر الكرامة على طريق نقض العادة لولى من قطع المسافة
 البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجهاد
 والجهاد ودفع المهم من الاعداء عن توجه اليهم من البلاد وغير ذلك من الاشياء اه والولى هو المداوم على فعل
 الطاعات واجتناب المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات قال ابن حجر كذا قالوا وينجيه أن هذا ضابط للولى
 السكامل وأن أصل الولاية يحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنة بالشروط المذكورة عند الفقهاء
 والكرامة تظهر وخارق للعادة غيره مقارن لدعوى النبوة على يد من عرفت ديانته واشتهرت ولايته باتباع نبيه
 في جميع ما جاء به والا ففى استدراج أو سحر أو اذلال كما وقع لمسيحة الكذاب لعنه الله تعالى أنه جاء أعور يدعوه
 فندعاه فدعيت العجيبة أيضاً يسمى اهانة وقد يظهر الخارق على يد داعي تخليصه من قنسه ويسمى معونة
 وقامه في الحلي (قوله من السير) أي من كتاب السير وهو جمع سيرة وأصلها سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في
 مغايرته ثم أطلقت على مطلق جهاد (قوله ومن لولى) من مبتدأ أصلته قال وطى مسافة مبتدأ لولى متعلق به

قلت لكن في عقائد التمازاني جزم بالاول
 تما في الثقلين النسفي بل مثل عما يحكي
 أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء
 هل يجوز القول به فقال خرق العادات على
 سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل
 السنة ولا لبس بالمجزة لان ما اترد دعوى
 الرسالة وبأدعائه يكفر فوراً فلا كرامة وقامه
 في شرح الوهبانية من السير عند قوله
 ومن لولى قال طي مسافة
 يجوز جهول ثم بعض يكفر

أَوْ يَجُوزُ وَيُجْزِئُ خَيْرُ الْمَبْدَأِ وَقَوْلُهُ جَهْلُ خَيْرَيْنِ (قَوْلُهُ وَابْتِهَا الْخ) أَسْطُ الْمَوْلَى أَيْ مَا عَلَتْ عَمَّاذُ كَرَامَتِهِ سَابِقًا
 (قَوْلُهُ التَّجْم) مَعْدَرُ تَجْمٍ يَجْمُ تَجْمًا وَتَجْمًا مَظْهَرٌ يَطَاقُ عَلَى التَّبَاتِ الَّذِي لَأَسَاقِلُهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالْجَنَّةُ
 وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَعَلَى مَطْلُوقِ كَوْكَبٍ وَعَلَى التَّيْرِ وَالْكَلَامِ عَلَى التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ أَيْ التَّسْفِي الَّذِي كَالْتَّجْمِ أَوِ الْمَصْدَرِ
 بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ الظَّاهِرِ وَالْمَجْرُورِ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى الْجَلَّةِ خَيْرَاتُهَا (قَوْلُهُ هَذَا الْقَوْلُ) الْمُرُودُ عَنْ التَّحْقِيقِ
 (قَوْلُهُ أَمَّا مَوْضِعُ) فِي نَسْخَةِ أَنَاؤُ مِنْ بَكْرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ أَيْ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ خَارِقٍ وَخَارِقٍ (قَوْلُهُ غَابَ عَنْ أَمْرَاتِهِ
 فَتَزَوَّجَتْ بِأَسْرٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا بَلَّغَهَا مَوْتَهُ أَوْ طَلَاقَهُ فَاعْتَدَتْ وَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ بَانَ بِخِلَافِهِ وَلِمَا إِذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ ثُمَّ بَانَ
 بِخِلَافِهِ أَيْ حَلْبِي (قَوْلُهُ إِنْ أَحْتَمَلَهُ الْحَالُ) أَيْ بَانَ تِلْكَ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ مِنْ وَقْتِ نِكَاحِ الشَّامِلِ وَالْآخِرِ الْأَوَّلِ
 وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَذْهَبِ وَبَيْنَ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَمَا يَسْطَهْرُ لَكَ مِنْ عِبَارَةِ الْجَمْعِ أَيْ حَلْبِي (قَوْلُهُ حَتَّى أَرْبَعَةَ
 أَقْوَالٍ) وَمِنْهُ مَعَ الشَّارِحِ وَانْفَعِي لَهَا زَوْجَهَا يَعْنِي الْمَرْأَةَ الَّتِي أَخْبَرَتْ بِمَوْتِ زَوْجِهَا إِذَا اعْتَدَتْ وَتَزَوَّجَتْ وَأَمَّتْ
 بِالْغُلَامِ الْأَوَّلِ أَيْ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ حَيَاةَ مَوْلَاهُ أَيْ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مُطْلَقًا أَيْ سِوَا أَنْتَ بِلَا قَلٍّ مِنْ سِتَةِ
 أَشْهُرٍ أَوْ لَا لِأَنَّ النِّكَاحَ الْأَوَّلَ صَحِيحٌ وَالثَّانِي فَاسِدٌ فَاعْتَبَارَ الصَّحِيحُ أَوَّلِيٌّ وَالثَّانِي فِي رِوَايَةٍ وَعَالِيهِ الْفَتْوَى لِأَنَّهُ هُوَ
 الْمُسْتَفْرَضُ حَقِيقَةً وَالْوَلَدُ الْفَرِاشُ الْحَقِيقِيُّ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا أَوْ يَجْعَلُهُ أَيْ أَبُو يُوسُفَ الْوَلَدَ الْأَوَّلَ أَنْ أَنْتَ بِلَا قَلٍّ
 مِنْ سِتَةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ أَيْ عَقْدِ النِّكَاحِ الشَّامِلِ لِتِلْكَ نِسْأَتِ الْعُلُوقِ مِنَ الْأَوَّلِ وَمَا إِذَا كَانَ لَا كَثُرَ مِنْ سِتَةِ
 أَشْهُرٍ فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي وَحُكْمُهُ بِهِ أَيْ يَجْعَلُ الْوَلَدَ الْأَوَّلَ أَنْ كَانَ مِنْ حِينَ ابْتِدَاءِ الشَّامِلِ بِالْوَلَدِ إِلَى الْوَلَادَةِ أَقْلَ مِنْ
 سِتِينَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ - مَا فَهُوَ لِلثَّانِي لِأَنَّهُ يَتِمُّ أَنْهُ لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ النِّكَاحَ الصَّحِيحَ مَعَ احْتِمَالِ الْعُلُوقِ مِنْهُ
 أَوَّلِيٌّ بِالْإِعْتِبَارِ وَانْمَا وَضَعُ الْمَذْهَبِ الْثَلَاثِي الْوَلَدَ إِذَا الْمَرْأَةُ تَزَوَّجَتْ إِلَى الْأَوَّلِ أَجَاعًا وَعَلَى هَذَا اخْتِلَافٌ لَوْ سَبَّيْتُ امْرَأَةً
 فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا وَكَذَا لَوَادَعَتْ الطَّلَاقَ وَاعْتَدَتْ وَتَزَوَّجَتْ بِأَسْرٍ وَالزَّوْجِ الْأَوَّلِ
 جَاهِدَ مِنَ الْحَبِطِ أَيْ حَلْبِي (قَوْلُهُ ثُمَّ أَقْبَى عَمَّا عَقَدَهُ الْمَصْنُفُ) لَكِنْ لَا يَتِمُّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا قَبْلَهُ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ
 الْحَقَاقَةُ بِالثَّانِي وَبَيْنَ الْوَضْعِ وَالْعَقْدِ أَقْلَ مِنْ سِتَةِ أَشْهُرٍ وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِدْرَاكِ (قَوْلُهُ نَكْحُ أُمَةٍ) أَيْ عَقْدُ عَلَى
 أُمَةٍ الْغَيْرِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ أُمَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ شَرَاهَا ثُمَّ وَلَدَتْ فَتَارَةً يَكُونُ طَلَاقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَتَارَةً بَعْدَهُ
 وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُ فَتَارَةً يَطْلُقُهَا رَجْعًا وَتَارَةً يَطْلُقُهَا بَابًا يَنْبُونَةً صَغْرَى وَتَارَةً يَنْبُونَةً كَبْرَى فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ
 الدُّخُولِ وَلَا يَكُونُ الْإِبَاتِيَّ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَضْعِ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ أَقْلَ مِنْ سِتَةِ أَشْهُرٍ وَمِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ سِتَةَ أَشْهُرٍ
 فَأُكْثِرَتْ النَّسَبُ وَالْأَفْلَاوَانُ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَطَلَّقَهَا رَجْعًا فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الشَّرَاءِ وَالْوَضْعِ أَقْلَ مِنْ الْأَقْلِ
 لَزِمَهُ نَسَبُهُ وَالْأَفْلَاوَانُ نَظَرُ لَوْ قَدْ طَلَّقَ وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ وَانْطَلَقَتْهَا بَابًا صَغْرَى فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالشَّرَاءِ
 أَقْلَ مِنَ الْأَقْلِ وَبَيْنَ الْوَضْعِ وَالطَّلَاقِ أَقْلَ مِنْ سِتِينَ نَبْتٍ نَسَبُهُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالشَّرَاءِ سِتَةَ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ
 لَا يَلْزِمُهُ الْإِبَادَةُ وَإِنْ كَانَتْ الْيَبُونَةُ كَبْرَى فَلَا نَظَرَ لَوْ قَدْ طَلَّقَ الشَّرَاءُ بِلَوْ قَدْ طَلَّقَ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَضْعِ
 وَالطَّلَاقِ أَقْلَ مِنْ سِتِينَ نَبْتٍ نَسَبُهُ وَالْأَفْلَاوَانُ الْيَبُونَةُ الصَّغْرَى حَيْثُ اعْتَبَرَتْ فِيهَا وَقْتُ الشَّرَاءِ وَبَيْنَ
 الْيَبُونَةِ الْكَبْرَى حَيْثُ لَمْ يَعْتَبَرْ فِيهَا ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ بَعْدَ الشَّرَاءِ حَرَامٌ فِي الْكَبْرَى دُونَ الصَّغْرَى فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ
 فَطَلَّقَهَا) الطَّلَاقُ لَيْسَ بِقَبْدٍ كَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَهَا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا لَأَنَّ النِّكَاحَ يَفْسُدُ
 بِالشَّرَاءِ وَتَكُونُ مَعْتَدَةً إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَزَوَّجَهَا الْغَيْرَ مَا لَمْ يَحْضُرْ حَيْضَتَيْنِ فِيهِ فَكَوْنُ
 مَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ سِتَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ وَلَدًا مُنْكَوْحَةً وَبَعْدَهُ وَلَدًا مُمْلُوكَةً لِمَا يَنْبَأُ أَنَّ الْحَوَادِثَ تَضَافُ إِلَى أَقْرَبِ
 الْأَوْقَاتِ أَبُو السَّوْدِ (قَوْلُهُ فَشَرَاهَا) لَيْسَ بِقَبْدٍ لِمَا رَأَى أَنَّهَا دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ وَلَا يَتِمُّ مِنْ كَوْنِهِ قَبْلَ
 الْأَقْرَابَةِ نِصَاءُ الْعَتَةِ أَبُو السَّوْدِ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ) أَيْ نَسَبُهُ سِوَا أَقْرَبِهِ أَوْ نِصَاءُ كَافِي الرِّطْبِيِّ لِأَنَّهُ وَلَدَ الْمَعْتَدَةَ أَيْ
 بِالنَّسَبِ لَغَيْرِهِ بَانَ أَرَادَ أَنْ يَزَوَّجَهَا أَوْ بِالنَّسَبِ إِلَيْهِ فَهُوَ مَمْلُوكُهُ (قَوْلُهُ وَالْأَفْلَاوَانُ) أَيْ وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِسِتَةِ أَوْ أَكْثَرَ
 لَا يَتِمُّ نَسَبُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَذْعِبَهُ لِأَنَّهُ وَلَدَ الْمَمْلُوكَةَ لَا الْمَعْتَدَةَ لِأَنَّ الْخَرَاءَ الْحَقِيقَ عَنِ الشَّرَاءِ أَيْ أَبُو السَّوْدِ (قَوْلُهُ
 إِلَّا الْمَطْلُوقَةَ قَبْلَ الدُّخُولِ) لِمَا كَانَ قَوْلُهُ فَطَلَّقَهَا شَاهِدًا لِمَا إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً رَجْعَةً بِأَنَّهُ وَثَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ
 وَبَعْدَهُ وَكَانَ الْحُكْمُ الْمُتَقَدِّمُ حَقًّا بِالْمَطْلُوقَةِ وَاحِدَةً بَعْدَ الدُّخُولِ رَجْعَةً أَوْ بِأَنَّهُ اسْتَفْنَى هَذِهِ الصُّورَ الثَّلَاثَ وَاعْلَمْ
 أَنَّهُ فِي الْيَبُونَةِ الصَّغِيرَةِ يَعْتَبَرُ وَقْتُ الشَّرَاءِ وَإِنْ كَانَ ثَنَيْنِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ أَيْ حَلْبِي - مِنْ يَدِ مَنْ الْبَحْرُ (قَوْلُهُ
 قَبْلَ الدُّخُولِ) شَامِلٌ لِلطَّلُوقَةِ وَالطَّلَقَيْنِ وَالثَّلَاثِ أَيْ حَلْبِي - وَهُوَ سَبْقُ قَلَمِ الثَّلَاثِ لِنَهَائِهِمْ وَقْتُ الطَّلَاقِ

وَابْتِهَا فِي كُلِّ مَا كَانَ خَارِقًا
 عَنْ التَّحْقِيقِ - التَّجْمُ يَرُودُ وَيَنْصُرُ
 أَيْ يَنْصُرُ هَذَا الْقَوْلُ بَعْضُ أَصْرَانِهِ فَتَزَوَّجَتْ
 بِكُرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ (غَابَ عَنْ أَمْرَاتِهِ) فَتَزَوَّجَتْ
 فَخَرُودَاتِ الْأَوْلَادِ (ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ
 فَخَالِدًا لِلثَّانِي عَلَى الْمَذْهَبِ) الَّذِي رَجَعَ
 إِلَيْهِ الْأَمَامُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَافِي حَالِ نِسْبَةِ
 وَالْجَاهِ وَالْكَافِي وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَانَ
 شَرَحَ الْمَتْنِ لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ وَعَلَيْهِ الْجَمْعُ كَمَا
 احْتَمَلَهُ الْحَالُ لَكِنْ فِي آخِرِ دَعْوَى الْجَمْعِ كَمَا
 أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ ثُمَّ أَقْبَى عَمَّا عَقَدَهُ الْمَصْنُفُ
 وَعَلَيْهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمَسْتَفْرَضُ حَقِيقَةً فَالْوَلَدُ
 لِلْفَرِاشِ الْحَقِيقِيِّ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَانْمَا فِيهِ
 فَرَجْعُهُ وَفُرُوعُهُ نَكْحُ أُمَةٍ فَطَلَّقَهَا فَشَرَاهَا
 فَوُلِدَتْ لِأَقْلَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مِنْ شَرَاهَا
 لَزِمَهُ وَالْأَفْلَاوَانُ الْمَطْلُوقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ

وطلاقها اثنتان (قوله والمبنة اثنتان) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم
المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالثنتين فإنه لا اعتبار بوقت الشراء وانما يعتبر
بوقت الطلاق ففي الأولى يشترط اثبوت نسبه ولادتها لأقل من ستة أشهر وفي الثانية استثنى فأقل اه (قوله فخذ
طلقاتها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لأقل من ستة أشهر مطلقاً أي ولقاه ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج
لأن العلوق حدث في حال قيام النكاح وان أقل لا يلزمه لأن العلوق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن
في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادتها لأقل من ستة أشهر منه بل
يثبت استثنى منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة العلوق إلى ما بعد الشراء للحرمة الغالبة فيضاف إلى أبعاد الأوقات
وهو ما قبل الطلاق جلالاً لمرها على الصلاح بغيره وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب
الجوهرة وأدعى أنه الصواب وقواه صاحب النهر وقد صنفه (قوله وفي الرجعي لا أكثر) أي من سنتين وقوله مطلقاً
أي سواء كان ذلك أكثر من سنتين أو أكثر قال في البحر وقد علمنا منه المصنف أن هذه الأئمة لو كان
طلاقها رجعياً فإنه يثبت نسب ولدها وان أتت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي
وان كان داخل في قوله أول الفروع فطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاد على السنتين وان استويا في اعتبار
وقت الشراء فتمام (قوله في المسئلةين) أي في المطلقة اثنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو
خطأ لأن المبنة اثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلاً اه حلي وانما يعتبر وقتها في البيونة الصغرى كما قدمناه
عن البحر وهي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأشار بقا صاه على الشراء إلى أنه
لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى سنتين بالإدعوى من يوم الشراء
لأنه من يوم الشراء يبطل النكاح ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقها لذلك وبالعتق ظهرت وحكمه معتدة
لم تقترنا قضاءه مدة تلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتصدق المشتري للمزنان النكاح
به إلى وعند محمد يثبت بلا تصديق إلا أنه لا بد من الدعوة بغير (قوله لدون سنتين) الذي في الهنديه عن العتبية إلى
سنتين وعبارتها مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق ونحوه في البحر (قوله
ولا أكثر إلا أن يدعيه) أي أن جاءت به لا أكثر من سنتين لا يلزمه إلا أن يدعيه فان أدها لم يمه اه بغير وهذا
لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر
ويدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)
قال في الهنديه أم الولد إذا نكحت نكاحاً فاسداً ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان أدها
المولى كذا في خزائن المفتين (قوله فإنه للزوج اتصافاً) هذا لا يظهر إلا في مسألة العتق (قوله لقضاء نكاح
الآخر) ولعدم إمكان اثبات للنسب إذا المدة من العقد أقل من ستة أشهر (قوله ولو لأقل من نصفه) أي ولا أكثر
من سنتين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول منذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد
الأكثر من سنتين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو ما من وطء شبهة أو وزناً (قوله
ولو لأقل منهما) أي من وقت طلاق الأول (قوله ونصفه) من نكاح الثاني بغير (قوله أنه للأول) لأن نكاح
الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنص هو المتبع فلا يعول على
البحث معه وقوله هنا أي في ثبوت النسب قبيل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء مدتها) أي من الأول
وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حتى لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة
وقت النكاح فان علم وقوع الثاني فاسداً وجاءت بولد فان الولد يثبت من الأول ان أمكن إثباته منه بان جاءت
به لأقل من سنتين مطلقاً الأول أو مات ولست ستة أشهر فأكثر من تزويجها الثاني وان جاءت به لا أكثر من
سنتين من وقت الطلاق ولست ستة أشهر من وقت التزويج فهو الثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لأقل من سنتين)
هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه للثاني) وبإجاز النكاح لأن خلقه لا يستثنى إلا في مائة وعشرين
يوماً فيكون أربعين يوماً مائة وأربعين يوماً مائة وأربعين مائة بغير (قوله نكح) أي بغيره وشهود (قوله لا يثبت
العتب منه) لأنه ليس بشبهة بقرعة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة)

والمبنة اثنتان (قوله والمبنة اثنتان) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم
المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالثنتين فإنه لا اعتبار بوقت الشراء وانما يعتبر
بوقت الطلاق ففي الأولى يشترط اثبوت نسبه ولادتها لأقل من ستة أشهر وفي الثانية استثنى فأقل اه (قوله فخذ
طلقاتها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لأقل من ستة أشهر مطلقاً أي ولقاه ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج
لأن العلوق حدث في حال قيام النكاح وان أقل لا يلزمه لأن العلوق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن
في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادتها لأقل من ستة أشهر منه بل
يثبت استثنى منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة العلوق إلى ما بعد الشراء للحرمة الغالبة فيضاف إلى أبعاد الأوقات
وهو ما قبل الطلاق جلالاً لمرها على الصلاح بغيره وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب
الجوهرة وأدعى أنه الصواب وقواه صاحب النهر وقد صنفه (قوله وفي الرجعي لا أكثر) أي من سنتين وقوله مطلقاً
أي سواء كان ذلك أكثر من سنتين أو أكثر قال في البحر وقد علمنا منه المصنف أن هذه الأئمة لو كان
طلاقها رجعياً فإنه يثبت نسب ولدها وان أتت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي
وان كان داخل في قوله أول الفروع فطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاد على السنتين وان استويا في اعتبار
وقت الشراء فتمام (قوله في المسئلةين) أي في المطلقة اثنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو
خطأ لأن المبنة اثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلاً اه حلي وانما يعتبر وقتها في البيونة الصغرى كما قدمناه
عن البحر وهي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأشار بقا صاه على الشراء إلى أنه
لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى سنتين بالإدعوى من يوم الشراء
لأنه من يوم الشراء يبطل النكاح ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقها لذلك وبالعتق ظهرت وحكمه معتدة
لم تقترنا قضاءه مدة تلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتصدق المشتري للمزنان النكاح
به إلى وعند محمد يثبت بلا تصديق إلا أنه لا بد من الدعوة بغير (قوله لدون سنتين) الذي في الهنديه عن العتبية إلى
سنتين وعبارتها مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق ونحوه في البحر (قوله
ولا أكثر إلا أن يدعيه) أي أن جاءت به لا أكثر من سنتين لا يلزمه إلا أن يدعيه فان أدها لم يمه اه بغير وهذا
لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر
ويدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)
قال في الهنديه أم الولد إذا نكحت نكاحاً فاسداً ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان أدها
المولى كذا في خزائن المفتين (قوله فإنه للزوج اتصافاً) هذا لا يظهر إلا في مسألة العتق (قوله لقضاء نكاح
الآخر) ولعدم إمكان اثبات للنسب إذا المدة من العقد أقل من ستة أشهر (قوله ولو لأقل من نصفه) أي ولا أكثر
من سنتين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول منذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد
الأكثر من سنتين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو ما من وطء شبهة أو وزناً (قوله
ولو لأقل منهما) أي من وقت طلاق الأول (قوله ونصفه) من نكاح الثاني بغير (قوله أنه للأول) لأن نكاح
الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنص هو المتبع فلا يعول على
البحث معه وقوله هنا أي في ثبوت النسب قبيل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء مدتها) أي من الأول
وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حتى لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة
وقت النكاح فان علم وقوع الثاني فاسداً وجاءت بولد فان الولد يثبت من الأول ان أمكن إثباته منه بان جاءت
به لأقل من سنتين مطلقاً الأول أو مات ولست ستة أشهر فأكثر من تزويجها الثاني وان جاءت به لا أكثر من
سنتين من وقت الطلاق ولست ستة أشهر من وقت التزويج فهو الثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لأقل من سنتين)
هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه للثاني) وبإجاز النكاح لأن خلقه لا يستثنى إلا في مائة وعشرين
يوماً فيكون أربعين يوماً مائة وأربعين يوماً مائة وأربعين مائة بغير (قوله نكح) أي بغيره وشهود (قوله لا يثبت
العتب منه) لأنه ليس بشبهة بقرعة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة) فتخ الحباء وكبرها

يقال حُضِنَتْ ولها حُضَانَةٌ من باب طاب وحُضِنَ الطائرُ إذا جُمِعَ عليه بكفنه بحضنه كذا في المغرب
والحُضْنُ ما دون الإبط إلى الكُتِفِ تهر والكُتِفُ بوزن القُفْلِ ما بين المِصْرَةِ إلى الضلع والمِصْرَةُ ما بين
أبو السعود عن مختار الصحاح والمناسبة بينه وبين ما قبله أنه لما ذكر ثبوت السبب عقب أحوال المتخذ كمن
يكون عنده الولد حوى (قوله تربية الولد) هذا معناه لغة وأما معناه شرعية فهو تربية الأم أو غيرها على
الحضانة الصغير أو الصغيرة قبل الفرقة أو بعدها فهناك مزيدا وانفقوا على أن الأب يجبر على تفتحه ويجبر على
إمسكه وحفظه وصيائه إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه جبر (قوله ثبت) أي الحضانة وهي
هي حق من ثبت له أو حق الولد قولان وسيأتي الكلام على ذلك (قوله التسمية) احتج به عن الأم الرضاعية
فلا تثبت لها اه حلي وكذا الاخت والخالة والعمة منها (قوله ولو كانت) لأن الشقة لا تختلف باختلاف
الدين وهي أشفق عليه من أبيه لكونه من مائه الخارج من ثرائها القريبة من القلب حوى وغيره (قوله
أو بحجوبة) بأن أسلم الأب وأبى عن الإسلام حوى أو كان على دينهما وترافعا لينا (قوله أو بعد الفرقة) أي
هذا إذا كان قبل الفرقة بل ولو كان بعدها وسواء كانت الفرقة بطلاق أو موت حوى لما روي أن امرأة جاءت له
على الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وربي له سقاء وزعم أبوه أنه
ينزعه مني فقال عليه السلام أنت أحق به عالم تنكحني فبلي لكن لا يدفع اليها حتى تطلبه اه حوى (قوله
الآن تكون مرتدة) سواء لحقت بدار الحرب أم لا بجبر (قوله لأنها تحبس) أي وتضرب فلا تنفرغ للحضانة دور
(قوله فجور أيضا) به الولد (قوله معنى عبارة مسكين وغيره أو فاجرة غير مأمونة ومقتضى هذا التقييد أن مطلق
القبول لا يوجب سقوط حق الحضانة ما لم يقترب بعدم الأمن خلافا لظاهر الزيلعي والعبسي والدرر وله هنا قال
عزى زاده ولا ينبغي إهمال هذا التقييد لأن الكافرة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالصغيرة المأمنة
أولى بأبوالسعود (قوله وغناه) بالكسر ما لذ التقي والمعاد أنها تخرج بقصد التام وأما المغنية لنفسها
فلا تكون مضية (قوله بحثا) راجع إلى كل من البصر والنهر قال في البحر ونبغي أن يكون المراد بالفسق
في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاستئصال الأم عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه لا مطلقا الصادق بترك الصلاة
لما سأل أن الأم أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالفسقة أولى اه قال في النهر وأقول في تحصره
على الزنا وقدره لو كانت سارقة أو مغنية أو نائصة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يضيع الواسية اه
فعلى هذا لو كانت سالحة كثيرة الصلاة قد استولى على قلبها عجة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولم
ضايعة نزع منها ولم أره اه حلي أقول لا وجه لاعتراض صاحب النهر على أخيه بعد قوله ونحوه فإنه معطوف
على الزنا ولعله فهم أنه معطوف على قوله بالخروج عن المنزل (قوله قال المصنف الخ) عبارة بعد أن نقل
عبارة البحر المكنى عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لأن الذميمة إنما تفعل ما تفعل بما يوجب الفسق على
جهة اعتقاده دينها فكيف يلحق به الفاسقة الذي يظهر إجراء كلام الكمال وغيره على المسألة كما هو
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانه لها اه وبعد ما علمت أن المدار على
الضياح تحققت أن بحث المصنف لا وجه له وقال أبو السعود إن يجزى القول لا يوجب سقوط الحضانة إلا إذا
كانت غير مأمونة وتقدم أنه لا ينبغي إهمال هذا التقييد وعليه فعدم سقوط بترك الصلاة يكون بالاولى حيث
كانت مأمونة وحيث قد بحث صاحب البحر قوى خلافا لما ذكره منصف التنوير وإن أخره في الدر اه (قوله
وفي القنية الخ) يجعل على القبول غير المضيق فوافق ما تقدم اه حلي (قوله ولو سبته السيرة) أي الذي كره
الناس (قوله ما لم يعقل) من الفعل كذا في البحر وجميع تصحيف المؤلف وهو معبر بالمعنى ما لم يعقل الولد حالها
وفي النهر وتبعه الجوى ما لم تفعل ذلك بالناء المتأخرة فوق من الفعل وفسره بقوله أي ما لم يثبت فصله عنها وهو
الامتناع (قوله في الجنبى) حيث قال ولا حق في الحضانة لغير الحرم ولا لام إذا لم تكن مأمونة ولا للعصبة
وبعد وكما أقول أنها إذا لم تكن مأمونة بآن يخرج كل وقت الخ كانت فاسقة فيسقط عنده بقوله أو فاجرة
أنه في الدين كره إلا أن يعمر بأن يقال أو غير مأمونة ولو اشتغالها بالعبادة كما يحسنه الحلبي آخا (قوله ولدت فلان
ولدت قبل الكتابة) وأما المولود حال الكتابة فهي أحق به لدخوله فيها أبو السعود وظاهره أنها إذا ولدت قبل

تربية الولد (ثبت الأم) التسمية و (لو)
كناية أو بحجوبة أو (بعد الفرقة الآن تكون
مرتدة) حتى تسلم لأنها تحبس (أو فاجرة)
بجور أيضا به الولد كذا وغناه وسرقه
ونباحة كذا في البحر والنهر بحثا قال المصنف
والذي يظهر العمل بطلانهم كما هو
مذهب الشافعي أن الفاسقة بترك الصلاة
لا حضانه لها وفي القنية الأم أحق بالولد
ولو سبته السيرة معروفة بالقبول ما لم يعقل
ذلك (أو غير مأمونة) ذكره في الجنبى
بأن يخرج كل وقت ويترك الولد ضائعا (أو)
تكون (أمه أو أم ولد أو مدبرة أو مكمل) ولدت
ذلك الولد قبل الكتابة

الكتابة لا يعود اليها الحق بعد الكتابة والذي يظهر عودها بعندها كما يفيد التعليل بالاستئصال من خدمة المولى فانها بعد الكتابة غير مستغلة بخدمته (قوله لاستغلاهن بخدمته المولى) ولان في الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لهن على أنفسهن فعلى غيرهن أولى وفي القهستاني إذا اعتق صرن كالمراة (قوله أو متزوجة بغير محرمه) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به مالم تنكحى ولان تزوج الام بغيره نكاحا لا ينظر اليه من زرا زيلعي وقوله نكحوا أي قليلا وشرا أي نظر المفيض حناية والمحرم كعهه والمراد المحرم الرحم فلو كان محرم غير رحم كالم رضاعا أو رجما من النسب محرم من الرضاع كان عمه ذيا وهو عمه رضاعا فهو كالأجنبي ولو ادعى تزوجها وانكحها فالقول لها ولو اقترن به لكنها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عتبه وبذبحي أن يكون مع الميعن في الفصلين اه أبو السعود عن النهر (قوله والعمه تغفل ذلك) فبده الشربلالي في كشف القناع عما إذا كانت غيره متزوجة بغير محرم للصغير لانه حينئذ لا حق لها في أخذ الولد وحاصل ما ذكره في كشف القناع أنه إذا قدر أن كل مسخقة للعضانة أو مسخقة لها لم يرض بمسالة الصغير والصغيرة إلا بالاجرة أو بأزيد من أجر المثل إذا وفرت شروط القيام بالصغير المتبرعة تقدم فان اختل حالها لا يدفع اليها لان الام إذا كانت فاجرة أو متزوج غالب الاوقات وتترك البنت ضائعة لا تسحق حضانة فكيف إذا كانت المتبرعة بمشائها اه ومنه يعلم أن الحكم ليس فاصرا على العمه بل الأجنبية في حكمها فزال توقف المؤلف الا في ثم قال أي في عبارة الخاينة والظاهرة وهي صغيرة لها أب معسر وموسرة أرادت العمه أن تربي أي وترضع الولد مجانا ولا تمنع الولد من الام والام تأبى ذلك وتطالب الأجر ونفقة الولد باختلافه والصحيح أن يقال اما أن تمسك الولد بغير أجر واما أن تدفعه الى العمه وتقيدهم العمه باليسار والاب بالاعسار يستفاد منه أنه إذا كان الاب موسرا تكون الام أحق بمسالة الولد بالاجر المثل نظر للصغير اذا ضر رغبه على الاب الموسر فلا تقدم العمه المتبرعة قال أبو السعود ولم أر ما المراد بيسار العمه في كلام صاحب الدرر وغيره كفتح القدير والظاهر أن المراد به القدرة على الحضانة اه (قوله ولا تقع من الام) بل تحكمها من النظر اليه لانه لا يجوز ولومن الاب والام قال في الهندية الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الاخر من النظر اليه وعن تعاهده تاريخية وذكر الشربلالي في حاشية الدرر أن الأجنبية ترضع بالارضاع عند الام مالم تزوج بخلاف من لها حق في الحضانة حيث لا تؤمر بالارضاع عند الام بل تؤمر الام بدفع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم كونها متزوجة بغير محرم الصغير اه أبو السعود (قوله على المذهب) وقيل لا ينزع منها (قوله وهل يرجع الم والم) ذكر الم لا يناسب هنا وله مفروض فيما اذا انفق الم على أولاد أخيه فقوله وذكر الشارح في فروع النفقة أن الاخ يجبر على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الاب اه والحاصل أن الاتفاق من الم ونحوه ان كان بأمر القاضي رجوع وان كان بأمر من عليه النفقة فقولان ثم هذا يشاق قول المصنف والعمه تقبل ذلك واذا كان المراد أن تقبله والنفقة مقدرة عليه وتصير ديني فبما يقال ان الام أولى بهذا (قوله والعمه ليست بقيد فيما يظهر) قد علمت عما ذكره للشربلالي آتفان الأجنبية كذلك وفي الحوى من النفقة على الرمز والظاهر أن العمه ليست بقيد بل من لا حق له في الحضانة كذلك وفي التارخانية ما يشير اليه اه قال الشربلالي في رسالة كشف القناع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن يحصاها فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام ثم عا فلا يطل بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطالبها أخذ الولد فانه قد يذهب هل توافقا وتقبل لا سقاط ما قرر على الاب فاذا مال الام الى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها يحصاها في أمر الصغير وينظر في أمر الأجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطوع الاب لاضاعة التقرير ويحتملها بالصغير هل للأجنبية لبن وهل معها رضيع برأحم التي تزيد التبرع بارضاعه وحضائنه وهل للمتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهرة اه وعلمه في أبي السعود (قوله بلا نفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه اه مخ (قوله وأراد وصيه تربيته بها) أي بالنفقة من مال الصغير ولم أره كم ما إذا كان الاب هو الطالب في هذه الحادثة ومقتضى التعليل الدفع اليها (قوله لبقا لماله) قال في المنع بعد ذكر ما في المنية وله وجه وجبه لان رعاية المصلحة في ابقائه أولى من مراعاة عدم حقوق الضر الذي يحصل له أكونه عند الأجنبية واقفه سبحانه وتعالى أعلم (قوله تزوجت) أي الام وقوله بأجنبي أي عن الصبي (قوله والتزمت)

لاستغلاهن بخدمته المولى لكن ان كان الولد رقة ما كان أحق به لانه للمولى مجتبي (أو متزوجة بغير محرمه) الصغير (أو اب معسر) أن تربيته مجانا (المحال أن) (الاب معسر) (والعمه تقبل ذلك) أي تربيته مجانا ولا تمنعه من الام قبل الام اما أن تمسكه به مجانا (أو تدفعه للعمه) (على المذهب) وهل يرجع الم والم للعمه على الاب إذا أبى بره من مجتبي والعمه ليست بقيد فيما يظهر وفي المنية تزوجت أم صغير توفي أبوه وأرادت تربيته بلانفقة بمقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها الا اليه لماله وفي الحوى تزوجت بأجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمت ابن عمه مجانا

أى التريفة والاولى تأنيث الضمير (قوله ولا حاضنة) يفيد بجهوده أنه اذ لو وجدت حاضنة طالبة فلا يجوز تقييده عليه لانه لاحقه بخلاف ما اذا كان الطالب الاب وقد وجد متبرعة كما تقدم (قوله فله ذلك) أى أخذته والاولى التصريح به لعود اسم الاشارة الى غير مد كورنى عبارته (قوله ولا تحب من لها الحضانة الخ) قال فى البحر اختلافوا فى وجوب حضنته على الام ونحوها من النساء وفى جبرها اذا امتنعت فصرح فى المهدى بانها لا تحب لانها هتت أن تهجر عن الحضانة وصححه فى التبيين وفى الوالدية وعليه الفتوى وفى الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما أنه اربعا لا تقدر على الحضانة والثانى أن الحضانة حتى الام ولا تحب على استيفاء حقها وفى الخلاصة وقال مشايخنا لا تحب الام عليها وكذلك الحالة اذ لم يكن لها زوج لانها بما تهجر عن ذلك اه فأقارن غير الام كلام فى عدم الجبر بل هو بالاولى كفى الوالدية وذكر الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواوى وخوارزمي زاده أنهم اتفقوا على الحضانة وتسمك لهم فى فتح القدير عانى الكافى للعالم الشهد الذى هو جمع كلام الامام محمد لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج فانطاع جائز والشرط باطل لأن حق الولد أن يكون عند أمه ما كان إليها محتاجا زاد فى المبسوط فليس لها أن تطالب بالشرط فهذا يدل على أن قول الفقهاء الثلاثة هو جواب ظاهر الرواية وأما قوله تعالى وان تعاسرتن فسترضع له أخرى فليس الكلام فى الارضاع بل فى الحضانة قال فى التمهيد ثم الام وان كانت أحق بالحضانة فإنه لا يجب عليها ارضاعه لأن ذلك بمنزلة النفقة ونفقة المولود على الوالد الا أن لا يوجد من رضعه فقير والمباصل أن الترجيح قد اختلف والاولى الاقناع بقول الفقهاء الثلاثة اه قلت كيف يبقى به وقد أضيفت فتوى المشايخ على الاول وكثيرا ما يمدلون عن ظاهر الرواية الى الاقناع بغيره (قوله من لها الحضانة) لفظ من يم الام وغيرها وبما نعيم مريح المصنف (قوله الا اذا تعينت لها) أى فقير من غير خلاف قال فى الفتح فان لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف (قوله أولم يكن للاب الخ) قد يقال لما ذالم تقدر النفقة على الاب ويجوز على الدفع اذا أبسر (قوله يبقى) راجع الى قول المصنف ولا تحب (قوله واذا أحقت الخ) هذا على أنها حقة لها ولا تحب عليها (قوله ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير) هذا على أن الحضانة حتى الولد فقير عليها وهو قول الفقهاء الثلاثة وقول المصنف ولا تحب عليها مبنى على أنها حقة لها وقد جمع المصنف بين القولين على وجه لا يفيد الخلاف وليس هذا مستحسنا (قوله وبطل الشرط) مقتضى القول الاول هو أنه (قوله لانه) أى الحضانة وذكر الضمير نظر التميز (قوله ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف) تذكر اربع قول المتن الا اذا تعينت (قوله وهذا الخ) أى قولنا ولولم يوجد غيرها (قوله يم الخ) ليس عموم من لفظ فان لم يوجد وانما هو تفسير مراد كما يؤخذ من النهر فالمراد بالعدم ما يمت الحقيقى والحكمى وفى البحر وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فاستنعت أجبرت الام لا من دونها (قوله وحينئذ) أى حين اذ لم يوجد غيرها بالتفسير السابق (قوله فلا أجر لها) لانها قامت بأمر واجب عليها انشراحا (قوله وتسحق الحاضنة) الاولى أن يقول الام أقصو هذا الحكم عليها (قوله اذ لم تكن متكوفة) هذا بان نسبة لولده منها ما لو كان ولده من غيرها فانها ذالم مطلقا سواء كان النكاح قائما أم لا صريحه الزايع بقوله ولو استأجر مستكوفة لترضع ولده من غيرها جاز اه أبو السعود واعلم أن المعتدة من طلاق رجعى ليس لها طالب الاجر لارضاع ولدها اتفاقا وفى المبسوط رواية أن درر والفتوى على أن لها ذلك شريطة لاية (قوله وهي غير أجره ارضاعه) فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أشياء أجره الرضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد أبو السعود عن الشربلى (قوله من المهراجية) قال فى المنع والظاهر أنه اراد بها فتاوى سراج الدين قارى الهداية ونصها مثل هل تسحق المطلقة أجره برب حضانة ولدها خاصة من غير رضاع له فأجاب نعم تسحق أجره على الحضانة وكذا ان احتج بالخدم يلزم به اه ويحتمل أنه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة لكن لم أقف على ذلك فى بابها بنسحق والعلم أمانة فى أعناق العلماء واقفه تعالى أعلم اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) من أن المبسوط بعد فطام ولدها ليس لها أجر الحضانة فإنه يقتضى أنه انما هو للارضاع فقط (قوله وليس لها مسكن) يفيد بجهوده أنه اذا كان لها مسكن لا يحب الاب عليه وقد يقال ان هذه حادثة السؤال ولا تظر لهذا القيد ويدل عايت كلامهم لعم الاثقة (قوله على الاب مسكنا جميعا) وفى التفريق لا يجب كذا فى الشريعة وينبى ترجمه اذ وجوب الاجر للسلطنة لا يستأنم وجوب المسكن بخلاف النفقة نهر وقد اختلف المترجمين فى هذه المسئلة (قوله وكذا من احتج بالخدم يلزم الاب به)

ولا حاضنة له فله ذلك (ولا تحب) من لها الحضانة (عليها الا اذا تعينت لها) بان لم يأخذ من غيرها أولم يكن للاب ولا للصغير قال فى بقى ثانية وسببى فى النفقة واذا أحقت الام حقة لها صارت كربة أو متروجة فقتل للجنة بغير (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها) حتى لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلام ويحل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تطالب بالشرط ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فتح وهذا يم ولو وجد والتمتع من التبول بغيره وحينئذ فلا أجر لها بوجوه من الحاضنة (أجرة الحاضنة) لا يبه وهو اذ لم تكن متكوفة ولا معتدة كفى البحر من غير أجره ارضاعه ونفقته عن جواهر السراجية خلافا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى فى شرح الزكاة لابا فافا عن البحر المحيط مثل أبو حفص عن اهل المسالك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب مسكنا جميعا وقال نجم الأئمة الفتاوى عليه السكينة فى الحضانة وكذا ان احتج بالصغير لخدم يلزم الاب به

المصنف المدام) فهو مثل ما اذا كانت بعصته واحتاج ولادة الى خادم أو أكثر فانه يفرض عليه نفقتهم قال المصنف
 في باب النفقة ولوله اولاد لا يكفهم خادم واحد يفرض عليه نفقة لخادمه أو أكثر انما قاله (قوله قال شيخنا)
 هو الرمي (قوله وقواعدنا تقتضيه) قائم من جهة النفقة وسبأ في النفقة أن نفقة الطفل الفتي في ماله
 وفي الفتاوى الخيرية مثل في رجل مات عن زوجة وبنت منها ومن اخوة يريدون ان تزاعها من أمتها هل لهم
 ذلك أم الأم أحق بحضاتها مادامت عازبة واذا طلبت حضاتها أجرا هل تجاب الى ذلك أم لا أجاب ليس لاحد
 ان تزاعها من أمها وابطال حضاتها والأم أحق من كل أحد مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق
 أجره على الحضانة اذا لم تكن منكروحة ولا معتدة لايه وهو باطلا فبم أي في مال المضمون أو مال الاب ان كان
 له مال وان لم يكن له مال ولا أب وجب عليه حضانتها وانه تعالى أعلم (قوله ثم حرر الخ) حيث قال مثل
 في وضع يمين لمال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجره لارضاعه
 وحضنته عليه يجيبها أم لا ويجبر على ارضاعه وحضنته مجابا أجاب لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للمصنف
 أب معسر يجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البصيرة لاعتنا بالخائفة فكيف بالآخر والحضانة به هذا الحكم أولى وانه
 تعالى أعلم (قوله بأن ماتت) الأم ولم تكن أهلا للحضانة كما في البحر والنهر أي بأن كانت فاجرة غير مأمونة (قوله
 اولم تقل أو اسقطت) بأن اختلعت على اسقاطها أو ارتدت وفي نسخة بالو اقول الحلبي وهذا سفي على عدم الجبر
 كما لا يخفى (قوله أو تزوجت بأجنبي) أما اذا تزوجت بمعمره الرحم فلا تسقط كما يأتي (قوله أم الأم) هذا هو المعتمد
 وذكر المصنف أن الخالة أولى من أم الأم حوى (قوله عند عدم أهلية القرى) يعني انما تنتقل الحضانة الى العليا
 عند عدم أهلية القرى وهو صادق بموتها وتزوجها وعدم أماتها (قوله ثم أم الأب وان علت) لانها من الأمهات
 ولهذا تهرز ميراث الأمهات وهو السدس ولانها أوفر شفقة درر (قوله بالشروط المذكور) وهو عدم أهلية القرى
 (قوله بصر) عبارة عن نقلها عن الوالدية جدة الأم من قبل الابي وهي أم أبي الأم لا تكون بغرفة من كانت من قرابة
 الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم وظاهر تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة
 المختوى اه ووجه ذلك أن الاخت لأم والخالات متأخرات عن أم الأب فاذا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من
 قرابة الأم فمن كانت مقدمة عليهن وهي أم الأب أولى بالتقدم (قوله ثم الاخت لاب وأم) لانها أشقى حوى وغيره
 (قوله لان هذا الحق) أي الحضانة وقوله لقرابة الأم أي فلذا تقدمت اخت لأم على الاخت لاب (قوله ثم الاخت
 لاب) هذه رواية كتاب النكاح اعتبار القرب القرابة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى منها لانها تدلى بالأم وتلك
 بالاب قال في الفتح فعلى رواية كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لأم
 ثم الى بنت الاخت لاب ثم الى الخالة الشقيقة اه وفي غيره أن اولاد الاخوات لاب وأم وأولام أحق من العمات
 والخالات باتفاق الروايات وأما اولاد الاخوات لاب فالاصح أن الخالة منهن أولى نهر (قوله ثم لاب) جرى
 على حاق الفتح وهو ضعيف لما صرح به صاحب البحر وغيره من أن الصحيح أن الخالات أولى منها وقد ذكرها بعد
 جريا على المعتمد (قوله ثم الخالات) أي خالات الصغيرة لا خالات أمه وابيه لأن مؤخرات في الرتبة (قوله ثم بنات
 الاخ) أي لاب وأم وأولام وأولاب فيه يظهر قاله الحلبي (قوله ثم العمات كذلك) أي عمات الصغيرة على ترتيب
 الخالات السابق وهو معنى كذلك الاتي (قوله ثم عمات الأمهات والأتباء) يظهر العطف بالو واستواء العمات
 من جهة الأمهات والأتباء وقوله بهذا الترتيب فتقدم العمات الشقيقات ثم لأم ثم لاب ومقتضى قوله سابقا
 أن هذا الحق لقرابة الأم أن تقدم عمات الأم على عمات الاب وهو الذي نفقه عبارة المخ عن الفتح ومثله
 في الهندية (قوله ثم العمات بترتيب الارث) أفاد أن مرتبة الذكور من العمات مؤخره عن مرتبة من تقدم
 من النساء ومرتبة العمات أربع الفروع والاصول وفروع الأتباء وفروع الاجداد ولا يتأني هنا مرتبة الفروع
 لان المضمون لا فرع له وذكر الشارح للثلاثة (قوله ثم الجد) أي ابو الاب وان هلا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) فتقدم
 ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب ومثله قوله ثم بنوه كذلك اه حلبي وأشار به بصفة الجمع الى أن اولاد الاخ
 الشقيق اولاد الاب وان سفلوا مقدمون على العم وبه صرح في البحر (قوله واذا اجتمعوا) بان كان له عمان قال الحلبي
 وبني اسقاطه والاستغناء بما يأتي فانه راجع الى الكل (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العمات
 ظلي في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة فهو راعى الفتنة اه وظاهره ولو كان العصبة عم او جد

وفي كتب الشافعية نفقة الحضانة في مال
 المضمون ولوله والا فليس من نفقه نفقته
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فينفق به
 ثم حرر أن الحضانة كل رضيع (ثم) أي بعد
 الأم بأن ماتت أو لم تنجب أو أسقطت حضتها
 أو تزوجت بأجنبي (أم الأم) وان علت عند
 أمه عليه القرى (ثم أم الأب وان علت)
 بالشروط المذكورة أو أم أبي الأم فتؤخر عن
 أم الأب بل عن الخالة أيضا بغير ثم الاخت
 لاب (أم ثم لأم) لان هذا الحق لقرابة الأم
 (ثم الاخت) (لاب) ثم بنت الاخت لا بون
 ثم لأم ثم لاب (ثم الخالات كذلك) أي لا بون
 ثم لأم ثم لاب ثم بنت الاخت لاب ثم بنات
 الاخ (ثم العمات كذلك) ثم خالة الأم كذلك
 ثم خالة الأب كذلك ثم عمات الأتباء
 والأتباء بهذا الترتيب ثم العمات بترتيب
 الارث فتقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم بنوه كذا
 واذا اجتمعوا فالا ورجع ثم الاستغناء

قوله لا يؤمن أن ينجع فيها ولا يتلقى منه حفظ عادة (قوله المشبهة) أما إذا كانت المشبهة
 كبت سنة مثلاً فلا يمنع لأنه لا تشبهه وكذا إذا كانت تشبهه وكان مأموماً به (قوله ثم إذا لم تكن عصبية)
 من كل التامة (قوله فلذوى الرحم) المراد به كل قريب ذي رحم محرم من المحضون وهو غير عصبية وإنما
 فسرنا بهذا التلازم لمرادها على إطلاقه لم ذال الرحم من النسب وان لم يكن محرمًا كبنات العمدة والخالدة وهو
 لا يصح لأنه يناقض قوله بهد ولا حق لولده ثم هذه كذابات تغاد من الشلبي (قوله فتدفع للاخ لأم) بهذا علم أن
 مرادهم بذوى الارحام هنا وفي طلب ولاية لا تكاح قرابة ليست بعصبية لا المذكور في الفرائض من أنه قريب
 ليس بذى سهم ولا عصبية لأن بعض اصحاب الفروض داخل في ذوى الارحام هنا كالاخ لأم بهر (قوله ثم لأم) قال
 في البحر ثم الخال لأم وأب ثم لأم لا يملك ولا ولاية عند الامام في التكاح فالاول ذكر الخال لأم لانها عبارة
 البحر (قوله بهر) ظاهره أن صاحب البحر عما ذكر الى البرهان والحق ولم يوجد فيه عزوايهما (قوله فان
 تساوا) أي كاخوة واعام في درجة واحدة (قوله ثم اورعهم) أي انما استواء في الصلاح يقدم الاورع (قوله
 ولاحق لولدهم الخ) عر بالوليد المذكور والآخر هذا في حق الاتي المشبهة اذا كان ابن المم غير مأموماً
 كما تقدم وأما المذكور فيدفع اليهم فيدأ بآب المم لأم وأب ثم ابن المم لأم كافي البحر (قوله لعدم المحرمية) هذه
 العلة تقتضي عدم الدفع اليه ولو كانت غير مشبهة وعبارة التهمة تفيد أن الرأي للقاضي ونصها ليس بالبارية
 غير ابن المم فلا اختيار الى القاضي ان رآه أصلح منهما اليه والواضعها عند آمنة وفي الشلبي عن الولوالجية
 أن المذكور يدفع الى مولى الصاغة ولا تدفع اليه الاتي فالدفع الى المحرم وغيره والاتى لا تدفع الا الى المحرم
 وهذا يفيد أن المذكور يدفع الى ابن المم ولا تدفع اليه الاتي (قوله والذمية الخ) احترازها عن المرتبة فانه
 لاحق لها فيها لانها تحبس وتضرب فلا تنزع ولين في دفعه اليها انظر فإذا أسست يدفع اليها بهر (قوله
 محوسنة) أي اذا أسلم زوجها وأبنت وانما قلنا ذلك لان تزوج المسلم الجوسية لا يجوز (قوله كسلة) أي في ثبوت
 التمساة لها (قوله نهر) عبارة ولم أر من قدر لذلك مدة وفيه أن يقدر بسبع سنين في فتاوى فائز الهداية
 المراد بالصبي في قولهم يصح اسلام الصبي العاقل من بالغ سبعاً فما فوقها لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم هو من
 الاسلام على علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع سنين فأجاب ذلك قال السيد الجوى وأقول هذا
 انما يتم اذا كان المحضون أتى أما اذا كان ذكر افلا لانه بعد سبع سنين تم مدة حضنته على أن عبارة فتاوى الهداية
 لا تدل على مدعاه قلت بل تدل لانه فسر الصبي العاقل من بلغ السبع وقد وقع التعبير بمدة العقل هنا (قوله
 أو الى أن يخاف) بالبناء للجهول أي يخاف من له حق الحضنة بعد ما ولدوا فاضي كذا ظهر قال الحلبي وهو
 عطف على قوله ما لم يعقل ديناً في الحق والتقدير والذمية كسلة الى أن يعقل ديناً وأولى أن يخاف فلذلك
 لم يجزئه اه ولم يسلوا الخوف لنفسه الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذ ملعابهم وفي الجوى
 عن الفروع منع أن تغذي بالجر أو الخنزير فان خيف ضم الى ناس مسلمين اه وأما اذا لم يوجد من يهتم بهم من
 المسلمين هل ينزع من يدها اه (قوله في نزع منها) لانها حينئذ غير آمنة عليه (قوله وان لم يعقل ديناً) بأن لم يبلغ
 السبع (قوله والحاضنة) أي سواء كانت أم أو غيرها (قوله تسقط حضنتها) هنا على أن الحضنة حق الحضنة
 (قوله بتكاح غير محرمه) أي بمجرد العقد لانه عند الفقه حقيقة في العقد مجاز في الوطء كالاختي وقيد به
 المحرم لان الزوج لو كان ذارحم محرماً للصغير كالجدة اذا كان زوجها المم أو الخالدة اذا كان زوجها المم
 لا يسقط حق الحضنة لاتقاء الضرر عن الصغير (قوله المبعضين له) أي للصغير وهذا يتم ما لو لم يكتف به
 عند أجنب يكرهونه ويجوز (قوله فلا يأخذ) لان الراب في الغالب يكره ما بين الزوجية (قوله قياساً
 على ما مر) وهو السقوط عند سكنى الجدة في بيت الراب (قوله للفرق بين الخ) قال الجوى وفيه تأمل ووجه
 في الرمز ما استظهره في البحر بأنه يضرر بسكناها في بيت الاجنبي اه وقال الحلبي في النص من هذا الفرق
 شي فان الراب اذا كان يعطيه نزر أو ينظر اليه نزر أو لا جنبي أولى كما هو المشاهد اه وفيه أنه ليس المراد أنهم
 تطعموه من مال ذلك الاجنبي بل المراد أنهم اتسكع عنده فقط لان نفقة الصغير على أبيه فلا يحتاج الى نفقة غيره
 والتقيد بكون الحضنة لا تستحق الحضنة الا اذا كان لها بيت خاص بها فانه يخرج عن الحاجة مع عدمه
 النهر لان الراب وان كان لا يتفق على ولاد زوجته بكرهه تطعمه بامه ورجلهم المولى يخدمه من بعض آخر الحضنة

ومعقود وابن عم المشبهة وهو غير مأموماً
 ثم اذا لم تكن عصبية فلذوى الرحم فتدفع
 لاخ لأم ثم لابنه ثم لأم ثم للخال لابون
 ثم لأم برهان وعيسى بهر فان تساوا
 ثم لأم ثم اورعهم ثم أكبرهم ولاحق
 فاصله ثم اورعهم ثم أكبرهم ولاحق
 لولدهم وعة وخال وخالدة لعدم المحرمية
 (و) الحاضنة (الذمية) ولو بجوسية كسلة
 ما لم يعقل ديناً ينبغي تقديره بسبع سنين
 لعدة اسلامه حينئذ نهر (أو) الى أن لا يخاف
 أن يالف الكفر فينزع منها وان لم يعقل ديناً
 بهر (و) الحاضنة (تسقط حضنتها) بالبناء
 غير محرمه أي ما لم يعقل ديناً وكذا
 المبعضين له لما في القصة لو تزوجت الأم بأخيه
 فأسكتة أم الأم في بيت الراب فلا يأخذ
 وفي البحر قد ترددت في ما لو أسكتة الخالدة
 ونحوها فليت أجنبي عازبة والظاهر
 السقوط قياساً على ما مر أكن في التهر والظاهر
 هذه للفرق بين زوج الأم والاجنبي

بجلاف الإجنبي (قوله تعالى) أي صاحب النهر وأمله لصاحب البحر حيث قال ودخل تحت غير المخرج الرحيم
 الذي ليس بغير كائن الميم فهو كالأجنبي هنا فاذا تزوجت سقط حقها وهذا يؤيد ما تقدم من أنه لا حضنة لابن
 الميم (قوله البائنة) وأما الطلاق الرجعي فإنه لا يعود حقها به حتى تنقضي مدة القيام الزوجية بغير (قوله
 زوال المانع) أي أن عود الحضنة انقضت بزوال المانع وليس من عود الساقط وقولهم يسقط حقها بعناء
 منع منه مانع والتعبير بالسقوط مجاز وتفسير ذلك الناشئ بسقط نفقتها إذا عادت إلى نخل الزوج يجب وكذا
 الحولية تسقط بالجنون والارتداد ثم إذا زال ذلك عادت الحولية نهر (قوله والقول لها) مع غيرها بغير (قوله
 في نفي الزوج) بأن قال لها الأب تزوجت بزوج آخر وانكرت اه شلي (قوله وكذا في تطليقه) أي القول قولها
 مع البين نهر بغير (قوله ان ابنه) لانها لم تقبل لا حتى على نفسها ألا ترى أن كل من ادعى عليها الكساح
 يحكم بهذا الاقرار لا يلزمها اه شلي (قوله لا ان عتبه) أي ان عتبت الزوج لا يقبل قولها حتى يقرب ذلك الرجل
 اه أي لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقربه الزوج شلي عن الكمال (قوله حتى يستغنى) لانه اذا استغنى
 يحتاج للتأديب بآداب الرجال وخلاقهم والأب أفدوى على التأديب بغير (قوله وقد ربيع) هو قول المصنف
 ووجهه أن الظاهر أن الصغير اذا بلغ السبع يهتدى بنفسه إلى الأكل والشرب واللباس والاستبراء وحده
 فلا حاجة إلى الحضنة (قوله وبه يغني) مقابلة ما روي عن المصنف أيضا من التقدير بغيره وقدره أبو بكر الرازي
 بتسع سنين وقد علمت المغني به (قوله لانه الغالب) أي في حصول الأشياء الأربعة فيه وهي الأكل والشرب
 واللباس والاستبراء ثم من المشايخ من قال المراد من الاستبراء تمام الطهارة بأن يظهر وجهه بلامهين ومنهم من
 قال بل من الخلصة وان لم يقدر على تمام الطهارة وهو المهوم من ظاهر كلام المصنف بغير وفاء الكرماني
 الاستبراء بأن يمكنه أن يفتح سراويله عند الاستبراء ويثد به بعده (قوله فان أكل الخ) ظاهره أنه لا يقع فيها
 تخالف وهو كذلك كافي البحر عن الظهيرية (قوله ولو جبرا) أي يجبر الأب على أخذه لأن نفقته وصباته عليه
 باجماع فيبصر وكذا غيره من الصيات در سنن (قوله والا) بأن فقدت الأربعة أو بعضها لا يدفع إليه (قوله والحلقة
 لأم وألاب) أي وان علت (قوله أي تبلغ) وبلغها اما بالحيض او بالزال او السن ووجهه أنها بعد الاستبراء
 تحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج إلى التعصين والحفظ والأب فيه أقوى
 وأهدى بغير (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الاستية (قوله في حضنها) أو في البلوغ بالسن بغير (قوله
 قال القول للام) كالوادي تزوج الام وانكرت بجماع انه في كل يدهى سقوط أحتمها وهي تنكر بغير من يد (قوله
 وأقول) هو صاحب النهر وعبارة وأقول يغني عن النظر إلى سنها فان بلغت سننا نجح فيه الاثنى غالبا
 فللقول والاولاه (قوله ويعمل بالغالب) أي في هذا السن هل هو الحيض أو عدمه ولم يتكلم صاحب المهر
 على ما اذا اختلف في البلوغ بالسن فكانه سلم لصاحب الجرفيه (قوله وغيرها) أي الام والحلقة بقسمها
 (قوله وقد ربيع) قدره أبو الوليث وفي الولولجية ليس لها حدة مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة (قوله
 كذلك) أي أحق بالانثى حتى تشبه يلوغ السن المتقدم قال في النقاية وهو المعتبر لفساد الزمان وروي
 المصنف عن أبي يوسف منه وفي الخلاصة وفيهاث المغني والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان بغير وفي الوفاية
 وهو المعتمد لفساد الزمان قال في البحر والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف
 بغير حتى تشبه من غير تقييد (قوله بتزوجها) أي البنت المحضونة ولا يظهر أنها تقول بتزوجها (قوله مادامت
 لا تصلح للرجال) ظاهره أنها اذا وصلت لهم قبل البلوغ وقد تزوجها ابوها أنه لا حضنة لانهما اتفاقا بغير (قوله
 الا رواية) وهي ضيقة لأن الرواية عن أحداهم لا تقاوى معتد المذهب الوارد عنهم جميعا (قوله يستأنس) أي
 الزوج بها أي تذهب بها عنه وحشة الانفراد (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على المذنب (قوله وقد ماتت
 أمه) هذا من جهة الدعوى (قوله فقال صدقت) أي في أنه ابنه وأنت جدته (قوله فاعطى) بجزء القطع (قوله
 وماضنته) أي لها حق الحضنة في الحلقة (قوله ثم ادعى أحقية غيرها) وهي الام (قوله وذات محمل) أي لصدقة
 وصيغة كذبه فلا يظهر الحال الا بحضور من ادعى أنها أمه ومحمل بصيغة اسم الفاعل أي محمل للوجهين (قوله
 فأول أحضر الاب امرأة) أي يولد مثل هذا الولد لها (قوله وقد ماتت ابنتي الخ) هذه هي الدعوى السابقة
 وله تكذيب لان ما تقدم من كلام الشارح (قوله والمرأة التي معه) فيه هذا أنها صدقته في دعواه وحكم ما إذا

قال وللمرحم فقط كائن الميم كالأجنبي
 (ونعود) الحضنة (بالفرقة) البائنة لزوال
 المانع والقول قولها في الزوج وصحتها
 تطاقة ان ابنه لانه لا ان عتبه (والحضنة)
 أما وغيرها (أحق به) أي بالغلام (حتى
 يستغنى) عن النساء وقد ربيع وبه يغني
 لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان أكل
 وشرب ولبس واستنجى وحده دفع إليه ولو
 جبرا والاولاه (والام والحلقة) لام أو لا يبر
 (أحق بها) بالصغيرة (حتى ينجح) أي تبلغ
 في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضنها والقول
 للام بغير بغير وأقول يغني أن يحكم سنهما
 ويهل بالغالب وعند مالك حتى يحكم الغلام
 وتزوج الصغيرة ويدخل في الزوج عتبه
 (وغيرهما) أحق بها حتى تشبه (وقد ربيع
 وبه يغني) بنت أحد عشر مستبراء اتفاقا
 زيلبي (كعن محمد في الام والحلقة كذلك وبه
 يغني) لكثرة الفساد زيلبي وأفاد أنه لا تسقط
 الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال
 الا في رواية عن الثوري اذا كان يستأنس بها
 كافي القنية وفي الظهيرية امرأة ماتت هذا
 ابنه من بغيره وقد ماتت أمه فأعطى نفقته
 فقال صدقت لكن أمه لم تمت وهي في منزلي
 وأراد أخذ الصبي بغير حتى يهرق الناضح
 أمه وقضرت أخذها لانه أقر بأنها جدته
 وحاضنته ثم ادعى أحقية غيرها وذات محمل
 فان أحضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك
 وهذا ابنك وانما ماتت جدته (قوله ما هذه ابنتي
 وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي) فأقول
 للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليها
 لان الغراس لها فدية يكون الولد لها

كذبته لم يأت به الشارح وحزبه (قوله لا منها) عطف على محذوف تقدير من غير ما وضعه الشارح بقوله بل من غيرها (قوله لا منه) هو على قياس ما تقدم (قوله حكم بكونه ابنا لها) بيان لوجه الشبه (قوله لما قلنا) من أن القرائن لها ما تكون الولد منها (قوله لو كانت الجدة هي جدة بدعواها) قوله وصديقها المرأة بأن كانت لها صدقت ما أتانا به وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأته بجر (قوله لا منها قال الخ) هذا التعليل يظهر في هذه المسئلة وفيما قبلها وهذه المسائل المتقدمة ما ذكره بقوله لأن القرائن الخ (قوله وهي أقرب له بالحق) لأننا أنزلت بأن الولد ابنه والاب له حق الحضانة في الجدة (قوله انتهى ملخصا) هي عبارة الظهيرية بعينها لا تلخيص فيها كما هي منقولة في البحر (قوله ولا خيار للولد عندنا) المراد بهدم خياره أنه إذا بلغ السن الذي يرفع فيه من الأم يأخذ الأب ولا يخير المغير أخاه في البحر (قوله وهذا قبل البلوغ) صادق بزمان الحضانة وليس مراد بل المراد ما بهدم قبل البلوغ (قوله فيضير بين أبيه) إذا كان فاسقا يهتدى عليه بنى غالب أولى من الأم وله أن يضمه معه إلى نفسه لأنه أقدر على صلاته شلى والمعنوه إذا بلغ السن الذي سقطت فيه حضانة الحاضنة يكون عند أبيه كما يحسنه في البحر مخالفا لبحث الكمال أنه يكون عند أمه (قوله وان أراد الانفراد فله ذلك) أي إن كان مأمونا عليه وإن كان مخوفا عليه فله أن يضمه إلى نفسه كما ذكرنا شلى عن الولوالجية (قوله وأخاه) أي أقارب ثبوت التخصير للبالغ وإن له الانفراد الخ وفيه أن المصنف أفاد التفصيل بين البكر والنسب والفلان (قوله يبلغ النساء) بالحيض أو بالسن (قوله ضمها الأب إلى نفسه) لأن امرأته لا تغدع شلى عن الولوالجية (قوله واجتمع لها رأي) أي تم عقلها بحيث لا تخضع (قوله فتسكن حيث أحببت) أي وليس للأب ضمها إلى نفسه زوال ولايته عنها كذا في الشلي (قوله لا يضمها) للعلة المذكورة قريبا (قوله لا إذا لم تكن مأمونة) فإن اختلف الأب والنسب بالغة مثل عن حالها فإن كان كما يقول ضمها إلى نفسه كذا في الولوالجية (قوله والجدة) مستدركا جبايا في صريحها في المصنف (قوله لا تغدعها كافي الابتداء) والفرق أن الأب والجدة كان له ما حق الجدة في ابتداء حالها فجاز له ما أن يدها إلى جرحها إذا لم تكن مأمونة أما غير الأب والجدة لم يكن له حق الجدة في الابتداء فلم تكن له ولاية الإعادة لكن يتراجعون إلى القاضي ليسكنهم أين قوم صالحين لأن القاضي ولاية على الناس ولولم يتراجعوا لم يأت تركب ما يلحقهم الضرر به من العار وغير ذلك اه شلى فقول الشارح كافي الابتداء يرجع إلى صورتي الأثبات والتي ثم إن هذا يشاق ما يأتي في المصنف من قوله وإن لم يكن لها أب ولا جدة ولكن لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا الخ وهو المذكور في الشارح الزيلعي قال الشلي وفيه العمل به لاسباب هذا الزمن واقفه تعالى الموفق (قوله إذا عقل) أي بلغ كما يدل عليه عبارة الولوالجية وبه صرح في الهندية (قوله واستغنى برأيه) أما إذا كان معنوها ويجنونها فعند الأب نهر (قوله لا إذا لم يكن مأمونا على نفسه) بأن كان امرأه صبيح الوجه أو فاسقا (قوله فله ضمها) أشار بالإلام إلى أنه لا يجب على الأب ذلك (قوله لدفع قسنة) أي قسنة الولد بوقوعه في الفواحش أو افتتان التماس به (قوله أو عار) أي ولد دفع عار عن نفسه فانه يعير بفساد له كذا في الدر المنثور وذلك كفوف لواط به (قوله إذا وقع منه شيء) أي مخالف للشرع والكلام في البالغ ما ذكره الاستيعابي أن للأب أن يؤدب ولده البالغ إذا وقع منه شيء (قوله ولا تنفقه عليه) لأنه بالغ أي ما لم يكن عاجزا عن الكسب وعن تعبيره كإسباقي في النفقة (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والنسب والفلان والتأديب (قوله وإن لم يكن لها أب) هذا أقصر على الأثر ولم يتكلم على الذكركل هو كذلك ويجوز (قوله إن لم يكن مفسدا) أي فاسقا وليس المراد به الإفساد في المال فانه موضع عند أمين غيره (قوله من ذلك) أي من الضم إليه (قوله وكذا الحكم في كل عصبة) يعني أن حكم الأخ والعم من التفصيل بين كونهم مفسدين أو لا ياتي في كل عصبة (قوله والأوصياء عند أمه) أمينة قادرة على الحفظ ظاهر وإن لم تكن مرفوعة من بيت المال أو قادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها السماح عند رؤية منكر فيما يظهر (قوله لأنه جعل ناظرا للمعين) علة لقوله فالنظر فيها إلى الحاكم (قوله وإذا بلغ الذكور وهذا الكسب) أي ولم يلقوا الاحتلام والاقتصر فهم لا نفهم (قوله ليكتسبوا) ويتفق عليهم من كسبهم (قوله بخلاف الإناث) فإن نفقتهن واجبة وإن كن غير عاجزات ولا يورثن ولا يدفعن إلى الاكتساب وهذا غير تعليل من الصنائع فإن الأب يصاح عادة إلى دفع دراهم منه كإسباقي (قوله ولو الأب مبدرا) بأن يتفق المال على غير مقتضى الشرع والتفصيل

(ككزوجين بينهما ما ولد فادعى الزوج (أنه ابنه لا منها) بل من غيرها (وعدت) فقلت هو ابن لا منه (حكم بكونه ابنا لها) لما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا ابنك من بقي المينة فقال بل من غيرها فالتوا له وبأخذ العبي منها وكذا لو أحضر امرأته وقال ابن من هذه لا من بنتك وكذبته الجدة وصديقها المرأة قال أب أولى لأنه لما قال هذا ابن من هذه المرأة فقد أنكر كونها جده فيكون منكرا لحق حضنته وهي أقرب له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا ما قلنا) ذكرنا رأي خلاف الشافعي قلت وهذا قبل البلوغ ما بعده فيضير بين أبيه وإن أراد الانفراد فله ذلك موفد زاده معز بالمنية وأخاه بقوله (بلغت الحاربية يبلغ النساء) إن بكر اضمها الأب إلى نفسه (لا إذا دخلت في السن واجتمع لها رأي قسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها (وإن شبالا) يضمها (لا إذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا بل والجدة ولاية الضم لا لغيرهما كما في الابتداء بجر عن الظهيرية (والفلان إذا عقل واستغنى برأيه ليس للأب ضمها إلى نفسه) لا إذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمها لدفع قسنة أو عار وناديه إذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه إلا أن يتبع بجر (والجدة في الأب فيه) فيما ذكر (وإن لم يكن لها أب ولا جد) لكن لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا (وإن كان) مفسدا (لا) يمكن من ذلك (وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها فإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره ما من العصبات أو كمالها عصبة مفسدا فالنظر فيها إلى الحاكم (فإن كانت) مأمونة خلاها تنظر في الكسب والأوصياء عند أمه (أمينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين البكر والنسب) لأنه جعل ناظرا للمسلمين ذكره العيني وغيره وإذا بلغ الذكور حذ الكسب يدفعهم الأب إلى عمل ليكتسبوا أو يؤجرهم ويتفق عليهم من آخرتهم بخلاف الإناث ولو الأب مبدرا

(قوله يدفع كسب الابن الى امين) أي بعد اخراج نفقته منه (قوله كافي سائر الاملاك) أي أملاك الصبي
 اذا كانت تحت يد الاب وكان مبدرا (قوله ليس للمطلة الخ) قيد بالمطلة لان المنكوحة لا تخرج ولو من غير ولد
 اذا أوفاهامجل مهرها وفي الهندية مكان الحصانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجة بينهما قاتمة حتى لو أراد
 الزوج أن يخرج من البلد وأراد أخذ ولده الصغير عن له الحصانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان
 أرادت المرأة أن تخرج من منزل الصبي الذي هو فيه الى غيره للزوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد
 أو لم يكن اه (قوله باتنا) ومطلة الرجعي حكمها حكم المنكوحة بحر (قوله بعد عتتها) اما المعتدة فلا يجوز لها
 الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج اخراجها هندية (قوله الخروج بالولد من بلدة الخ) قال في البحر الذي
 يظهر عدم صحة التعبير بالسفر أو بالخروج على الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرع لم يصح اذا لم يشرط
 في منعها عن الخروج به أن يكون بين الوطنين ثلاثة أيام وان كان المراد السفر للقوى فلا يصح أيضا لانه اذا كان
 بين المكانين تقارب لا تقع مطلقا فهو كالانتقال من محله الى أخرى وكذا التعبير بطلق الخروج لا يصح فالعبارة
 الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت اه واختارها المصنف (قوله فلو بينهما تفاوت الخ)
 يستثنى من ذلك نقلها من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا اه بمرأى سواء كان بينهما تفاوت أو تقارب
 (قوله لم تمنع مطلقا) سواء كان وطنها وألا وقع العقد فيه أو لا كافي الهندية أذن لها الاب أو لا كافي أبي السعود
 (قوله من محله الى أخرى) أي من حارة الى أخرى في بلد واحد وفي القاموس المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس
 أو مائة بيت اه (قوله الا اذا انتقلت من القرية الى المصر) ظاهره جواز النقلة الى المصر ولو كان بينهما تفاوت
 بعد سفر وهو ظاهر ما في البحر حيث قال فالعبارة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما
 تفاوت الا اذا انتقلت من قرية الى مصر فان لها ذلك لا تقيمه نظرا الى الصغير حيث يتخلق باخلاق أهل المصر
 وليس فيه ضرر على الاب اه ويخالفه ما في الهندية عن المحيط حيث قال وان أرادت أن تنقله من قرية الى
 مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الآن يكون المصر قريبا من القرية على
 التفسير الذي قلنا كذا في المحيط والتفسير الذي قدمه عنه هو أن الاب اذا خرج لمطالعة الولد يصح كنه الرجوع
 الى منزله قبل الليل ويصح كنه جل عبارة البحر عليه اقرينة قوله وليس فيه ضرر على الاب فان الضرر انما ينتج
 عن الاب تقرب المسافة الا انه على هذا الوجه للاستثناء بل التفصيل المتقدم يجري في هذه المسئلة أيضا
 كما يجري بين المصرين والقرية تبين وأما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا كما أفاده قوله وفي عكسه لا أي
 ليس لها الانتقال من مصر الى قرية مطلقا (قوله الا اذا كان ما انتقلت الخ) نفيد عبارته حيث عم في الانتقال
 اليه انه استثناء من قوله ليس له مطلقا الخروج الخ وهو الذي نفيد به عبارة البحر حيث قال ولا تسافر
 مطلة الا الى وطنها وقد نكحها ثم خرجت كان الاولى الاتيان بالولد ليفيد هذا المعنى واذا نظر الى المصنف في ذاته
 يتجه الاستثناء لانه يرجع الى قوله وفي عكسه لا والمعنى انهم ليس لها أن تنقله من المصر الى القرية الا اذا كانت
 القرية وطنها وقد نكحها ثم اذا علم جواز الانتقال في هذه الصورة يعلم جوازها فيما اذا نقلته من قرية الى مصر
 أو الى قرية أو من مصر الى مصر (قوله وطنها وقد نكحها ثم) خرج ما ذكره من وطنها ولم يتزوجها فيه فقد
 الامرين وما اذا كان وطنها ولم يتزوجها فيه أو تزوجها فيه وهو غير وطنه لان التزوج في دار القرية ليس التزاما
 لمكث فيها عرفا كافي الهداية وانما كان لها ذلك اذا اجتمع الامران ولو بعدت المسافة كافي الجوى لانه التزم
 المقام فيه شرعا وعرفا قال عليه الصلاة والسلام من تأهل يبلدة فهو منهم وروى ابن أبي شيبه وأبو يعلى الموصلي
 في مسنده أن عثمان رضي الله تعالى عنه صلى على أربعا ثم قال قال صلى الله عليه وسلم من تأهل يبلدة فهو
 من أهلها صلى صلاة المقيم وان تأهل منذ قدمت مكة وقوله ثم يفتح المثلثة اسم إشارة للمكان (قوله أي عقد
 عليها) بين به أن المراد بالنكاح في المصنف حقيقة الاصطلاحية وهي العقد (قوله ولو في قرية على الاصح)
 مقابله ما في شرح الباقى من انهم ليس لها ذلك وهو ضعيف فانه صاحب البحر (قوله الا الى دار الحرب) أي
 فليس لها النقلة ولو اجتمع الامران وكان الولد لمسلم أو ذمي كافي الجوى وغيره (قوله الا أن يكونا مسلمين)
 أي فلو كن المرأة من الذهاب اليها لا دار الاصلية لهما وهما لا يمكن من المقام في دار الاسلام سنة الا بعد
 الذمة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه (قوله المطافة) أطلقها وهي مقيدة بما

يدفع كسب الابن الى امين كافي سائر الاملاك
 مؤيد زاده معز بالخلاصة (ليس للمطلة)
 باتنا بعد عتتها (الخروج بالولد من بلدة الى
 أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما تفاوت بحيث
 يمكنه أن يصير ولده غير راجع في نسبه لم تمنع
 مطالعة لانه كالاتقال من محله الى أخرى ينبغي
 هذا انتقلت من القرية الى المصر في
 الانسحاب (الضرر الولد بقلقه باخلاق أهل
 السواد) (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطنها
 وقد نكحها ثم) أي عقد عليها في وطنها ولو
 في قرية على الاصح الا الى دار الحرب الا أن
 يكونا مسلمين (وهذا) الحكم (في الامم)
 المطلقة فقط

تقدم والاولى خذفه لانه موضوع المسئلة (قوله كجدة وأتم ولدا اعتقت) اي وولدها حتى ويضهم الحكم في غير الجدة
 من الحاضرات بالاولى حوى (قوله فلا تنذر على نكاحه) وان كان أصل العقد منه هندية (قوله لعدم العقد
 بينهما) اي بين الزوج والجدة وبين الاب وأتم الولد أي ولاية الاخراج بحكم العقد كافي للشك (قوله الا باذنه)
 أي الاب أو من له حق الحضانة من الرجال (قوله من بلد أمه) الحكم لا يخص الأم بل كل حاضنة كذلك فيما يظهر
 (قوله له أن يسافر به إلى أن يعود حق أمه) في الشريعة لا يملك من البرهان ما يخالفه حيث قال وكذا لا يخرج الاب
 من محل إقامة به قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لا احتمال عودها بزوال المانع اهـ (قوله وقيد
 المصنف) كالحوى وصاحب النهر (قوله وفي الحوى له ائرجاه) هذا تقييد لقوله كما يمنع الاب من ائرجاه
 وكان ينبغي أن يذكر بعد ذلك في النهر وقيد بالأم لان الاب ليس له ائرجاه الولد من بلد أمه ما بقيت الحضانة
 لها وقيد في الحوى القدسي بغير القريب أما المكان القريب الذي لا يقطع عنه اذا أرادت أن تنظر ولدها كل
 يوم فانه يجوز كافي جانبها وهو حسن اهـ اقول هذا يشافى ما قدمناه عن الهندية من أن الزوج لو أراد أن يخرج
 من البلد وأراد أخذ ولده المغرب من الحضانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها اهـ وفي القهستاني فلا
 يخرج الاب إلا أن يستغنى ولا غيره حتى يحق الحضانة نظرا للصغير اهـ وظاهر الشريعة لا يملك كاهو المصنف
 من نقل أبي السعود عنهما أن تقييد الحوى هذا انما هو راجع الى قول من منع الاب من الخروج مع سقوط
 الحضانة وهو المتقول عن البرهان سابقا وهو ظاهر ويدل عليه قوله كافي جانبها فان ذلك مفروض فيما اذا كانت
 الحضانة لها وحضانة الاب سابقة وحديثه فالاولى أن يكون مافي الحوى تقييد للمصنف ولكن حل مافي النهر
 من قوله ما بقيت الحضانة على بقائها اذا زال المانع فيخرج بذلك ما اذا بلغ الحد الذي لا حضانة لها فيه فلا يقيد
 بذلك والله تعالى أعلم (قوله لا يجبر على أن يره له الخ) وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها فأداه في السعود
 (قوله بأنه يسافر به بغير إقامته) اي بعد مضي سبع سنين في الفلام وتسع في الجارية وتقييد الحوى
 السابق فيما اذقيت مدة الحضانة ليكن منع منها مانع (قوله وبأن غير الاب من العصابات) نصه في فتاواه
 سئل في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنين وأمه متزوجة باجنبي طالب ابن عمه المراهق وضعه هل يجابى
 ذلك أم لا اجاب ان أدى المراهق المذكور البالغ دفع اليه قال في المنهاج للمعقل "وان لم يكن للمعي أب وانقضت
 الحضانة في سواء من العصابة أو الى اقرب فالاقرب غير أن لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة
 والتاواني وغيرهما وانما قيد بالبلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانهم بلب الولايات كذا
 في شرح الجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كافي الاشياء والله تعالى أعلم (قوله وعزاه للخلاصة) أي
 عزاء الاقضاء الثاني لا الاول كما علمت (قوله خرج بالولد) أي الى غير بلد أمه (قوله لا يلزم رده) بل يقال لها
 اذهب اليه وخذ به اخرج (قوله لزمه) فليعلم أن يهي به اليها بغير (قوله كالأخروج به مع أمه) أي ان ائرجاهما
 الى محل فرد هادونه ثم طلقها يلزمه رد الولد لانهم تأذن بائرجاه منفردا بل ائرجاه معه ثم طرأ الفراق
 والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب النفقة) •

اولا لمباحة النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعاً لصاحب الهداية فان من جعلها مباحة نفقة المطلقة وبعضهم
 اولها ذهاب ذيل كتاب النكاح لوجوب نفقة المتكسوة وبعضهم أوردها في كتاب على حدتها فها من مباحة
 نفقة ذوى الارحام والمالك وهي لا تملك بالنكاح ولا بالطلاق (قوله هي الطعام الخ) بهذا يعلم أن النفقة
 المبرأة منه ليست مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك ولا من الفوق أو التفاق بمعنى الزواج بل هي اسم للمنفق وهذا
 بناء على أن أسماء الاعيان لا تستحق من المصادر وهو المشهور وقيل تستحق منها فهي من النفوق بمعنى الهلاك
 اذهبها هلاك المال أو من التفاق بمعنى الزواج اذهبها روج المال في مصالح الحال (قوله والمتكسوة)
 بالكسوة والاضم اليها لباس مغرب (قوله والسكنى) اسم من الاسكان لامن السكون كافي الصحاح فيسكنها بين جدران
 صالحين قهستاني (قوله وعرفاها الطعام) أي في عرف الناس وقد قصر بعضهم عليه اصطلاحاً كما يدل
 عليه مافي القهر بهستاني حيث قال فذكر قاضي خان أن النفقة الواجبة هي هذه الثلاثة إلا أن أكثرهم منهم
 المصنف ذهبوا الى انها الطعام (قوله بأسباب ثلاثة) أي بأحد أسباب ثلاثة (قوله ومالك) يتناول نحو

(اما غيرها) كجدة وأتم ولدا اعتقت (فلا تنذر
 على نقله) لعدم العقد بينهما (الاباذنه) كما يمنع
 الاب من ائرجاه من بلد أمه بلا رضاهما
 ما بقيت حضانتهما (قوله اخذ المطلق ولده منها
 لتزويجها) جاز (له ان يسافر به الى ان يعود
 حق أمه) كافي السراجية وقيد المصنف
 في شرحه بما اذا لم يكن له من ينقل الحق اليه
 بعد هاهو وظاهر في الحوى له ائرجاه الى
 مكان يمكنها أن تبصر ولدها كل يوم كما
 في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا
 سقطت حضانة الأم وأخذ الاب لا يجبر على
 أن يرسلها بل هي اذا أرادت أن تراه لا
 من ذلك وافتى شيخنا الرمي بأنه يسافر
 تمام حضانتها وبأن غير الاب من العصابات
 كالاب وعزاه للخلاصة والتاواني كونه فرع
 خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان ائرجاه
 ما ذنها لا يلزمه رده وان بغير ائرجاه
 كالأخروج به مع أمه ثم ردها ثم طلقها فطالبه
 رده بغير والله أعلم

• (باب النفقة) •

هي اقسط ما يتفقه الانسان على عياله وشرفا
 (هي الطعام والكسوة والسكنى) وعرفاها
 الطعام (ونفقة الغير تجب على الغير بأسباب
 ثلاثة زوجية وقرابة ومالك)

العبد كان المالك يصير على الاتحاق عليهم بالاتفاق وكذا الإمام عند أبي يوسف وأما عند غيره فيفتى به ديانة
وأما العتق فلا يفتى بالجبر وإن كان تضييعه مكروها فمستثنى (قوله لمناسبة ما مر) وهو الطلاق لأنها محله
(قوله أو لأنها أصل الولد) أي الأصل في ثبوت النفقة للولد لأنه فرعها لمصلحة أي فهي مقدمة على القريب لأن
هذا لا يظهر فيها إذا كان القريب من غير الأبناء (قوله فلو بان فساده) بأن ظهر أنها ممتدة القبر قال في البحر
وأراد بالزوجة الزوجة في نفس الأمر بشكل صحيح لأنه لا نفقة للزوجة بشكل فاسد لأجل التفرق ولا بعده
(قوله أو بطلانه) كأن ظهر أنها أخته رضا قال في الظهيرية لو أن امرأة أخذت نفقة من زوجها أشهر ثم شهد
شاهدان أنها أخته من الرضاع فترق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت اه (قوله يرجع عما أخذت من النفقة)
لأنها غادفعه على ظن الزوم ولم يلزم (قوله بحر) لم يذكروا في البحر الرجوع إلا في الباطل وهو المذكور في الظهيرية
وذكر الشلبي الرجوع في الفساد إذا كان بتقدير القاضي أما لو أنفق عليها بغير أمر القاضي فلا يرجع ومثله
في الهندية وفيها أوجدها أنه في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة ونقله الحوى ونظر فيه بأنه من
أفراد الفساد (قوله على زوجها) ولو عبدا كما في شرح الملتقى (قوله لأنها جراه) هذه العلة عظيمة والنفقة الإجماع
وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قوله وكل محبوس الخ) قياس من الشكل الأول أنفق
لزوم النفقة للزوجة (قوله وقاض) ووال كما في البحر فحبب نفقة هؤلاء في بيت مال المسلمين لأنهم حبسوا أنفسهم
لنفقتهم (قوله ووصى) فحبب نفقتهم في مال الصبي وظاهره ولو كان غنيا وعمله في مدة عمله واشتغاله بهم مائة
الصبي لا في غيره وقت الاشتغال كما لا يخفى (قوله وعامل) هو من نصبه الإمام لا أخذ الصدقات (قوله فاموا بدفع
المدق) أي شأنهم القيام بدفع عتق المسلمين بحيث اعتدوا أنفسهم لذلك فحبب النفقة لهم ولذا رتبهم (قوله
ومضارب مافرق مال مضاربة) فحبب نفقته في مالها بالمعروف بخلاف ما إذا كان في المصر كما يأتي وذكرنا زيلعي
هذه المسئلة وزاد عليهم الوالي (قوله ولا يرد الهم) قال في البحر واعترض بأن الزم محبوس طلق المرتين وهو
الاستيفاء وإذا كان أحق به من سائر القرامع أن نفقته على الزم وأجيب بأنه محبوس لحق الزم أيضا وهو
وقاد منه عند الهلاك مع كونه ملكا اه غفله مع كونه ملكا ترجع لطالب الزم في وجوب النفقة عليه
وعدم مع كونه محبوسا لطيفتها والشارح أدخل به اه طبعي (قوله إذا اضغها) أي عند العقد فان لم يضمنها
يستدين الأب ثم يرجع على الابن إذا أبصر وفي الشرع لئلا يسهل عن قاضي خان وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال
لا يجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أبصر أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر أو رضيع بالغة حد الشهوة وأطاعت الوطء بمهر كثير وزوم نفقة بقررها
القاضي تستغرق ماله إن كان أو يصير ذابن كثيرا ونص أهل المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار رجحانه
أو فسقا فالعقد باطل صرح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي كذا ذكره الحلبي وأبو الهود (قوله
في المهر) أي في باب المهر وقدم أن المهر في حكم النفقة (قوله لأن المانع من قبله) أي فقط أما إذا كان المانع منها
أيضا كان كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا نفقة لها كما يأتي (قوله أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة وزوجه مخ
فتستدين عليه بإمر القاضي (قوله ولو كانت مسلة الخ) وسواء كانت حرة أو رقيقة كما في شرح الملتقى ولا وجه
للمباقة بالمسلة (قوله أو تستهي الوطء) لأن الزوج يستحق بهلها واهي (قوله حتى لو لم تكن كذلك) بأن كانت
صغيرة جدا لا تطبق الوطء مطلقا (قوله فلا نفقة) لعدم وجود التلبيس (قوله كالو كذا صغيرين) قال في المنع
ولو كانا صغيرين لا يطبقان الإجماع لأن نفقة لها لأن المنع معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من
جهته كالعدم والمنع من جهتها فاطم ومع قيام المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية (قوله كان كان الزوج
صغيرا) تظهر لما في المصنف والجامع وجوب النفقة ولا حاجة إليه لفهمه من قول المصنف ولو الزوج صغيرا
(قوله أو كانت رتقاء) إشارته إلى الإرادة والجواب المذكورين في شرح الملتقى وعبارته ولا يرد فهو الرتقاء والقرناء
لأن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتفقد به الزوج بالوطء أو بدواعيه والثاني موجود هنا اه (قوله لا توطأ)
يصح رجوعه إلى المعتوهه أيضا بأن كان الطبع ينفر منها وعدم وطء الكبيرة ما لعدم اشتغالها أو لحصول
مرض يمنع من وطئها قال في البحر النفقة واجبة سواء أصابتها هذه الأمراض بعد ما تنقلت إلى بيت
الزوج أو قبل ذلك (قوله واختاره في النفقة) وصاحب الإيضاح أيضا كما في البحر في الهرام أصح أن الإطلاق

بدا بالاول لمناسبة ما مر ولأنها أصل الولد
(قوله للزوجة) بنكاح صحيح فلو بان فساده
أو بطلانه يرجع عما أخذت من النفقة بحر
(على زوجها) لأنها جراه الاحتباس وكل
محبوس من نفقة غيره يلزمه نفقته كذا في فاضل
ووصى زيلعي وعامل ومقاتلة فاموا بدفع
العدو ومضارب مافرق مال مضاربة ولا يرد
لأنه إن حبسه لنفقتهم ما (ولو صغيرا) جدا
فحبب له النفقة (قوله لا يرد الهم) لأن المانع من قبله
(لا يرد الهم) لأن المانع من قبله
(أو فقيرا) كانت مسلة أو كافرة أو كبيرة
أو صغيرة تطلى الوطء أو تستهي الوطء فها
دون القريب حتى لو لم تكن كذلك كان المانع
منها فلا نفقة كالو كذا صغيرين (قضية
أو كسيرة لا توطأ أو قرناء أو معتوهه
أو الاستئناس إن أمسكها في بيته عند التلبيس
واختاره في النفقة

ليس لها حذمة قدر بالسنة وان السمينة تطبقه ولو صغيرة تؤجل بنت تسع ايام فترج على بشرط لوجوب
النفقة صلاحيتها للوط (فرع) ذكر في الخلاصة أبو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا طلب من اناضى فرض النفقة
على الزوج وظن الزوج أن ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب هي والفرض باطل ا قال في البحر وتطير
ما في الظهريه لو فرض لها القاضي النفقة فأخذتها أشهراً ثم شهد الشهود بأنها من الرضاع وفترق القاضي
بينهما رجع الزوج عليها بما أخذت من النفقة ا وهو يفيد الرجوع بالنفقة في مسئلة الخلاصة فيلخص (قوله
ولو منعت نفسها للمهر) انما وجبت لها النفقة لانه منعه بحق فكان فوت الاحتباس لحسن من قبله فيجعل
كلافت ا ا بجر (قوله دخل بها اولا) عنده وعندهما منسقط بالمنع بعد دخول الا اذا كانت ملت نفسها وهي
دون البلوغ ا بدم صحة تسليم الاب أبو الصغيرة عن العبي (قوله وعلى الفتوى) لانه لما طلب تأجيله فله فقد
رضى باسقاط حقه في الاستمتاع قال الولوالجي ويقول أبي يوسف يفتى انفسا بانحلال البيع ولان العادة
جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة أن الاستاذ بهر الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع
والصدر الشهيد كان يفتى بأن لها المنع ا ذكره صاحب البحر في باب المهر فقد اختلفت الفتوى وقد مناهناك
عن الهندية أن تأجيل البعض بمنزلة تأجيل الكل عند أبي يوسف والحاصل أن التأجيل صحيح لوقوعه بالرضا
ولها المنع لرضا بسقوط حقه وان لم يكن لها حق الطلب لصحة التأجيل والظاهر أن محل ما ذكرنا من شرط
الدخول أما اذا أجل الكل وشرط الدخول فلا يكون راضيا باسقاط حقه في الاستمتاع (قوله بقدر حالهما)
هو قول الخصاص (قوله به يفتى) مقابلة قول الكرخي وهو ظاهر الرواية باعتبار حاله فقط وقال به جمع كثير من
الشافعية ونص عليه محمد وقال في الخصفة والبدائع انه الصحيح فنظرنا الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن
قد ر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وأجاب في الهداية بانقول هو يجب النص
فيضا ط بقدر وسعه والباقي دين في ذمته وانفقوا على نفقة المورسين اذا كانوا مورسين وعلى نفقة المورسين
انما كانوا مورسين وانما الخلاف عند اختلاف حالهما وعلى المفق به يجب نفقة وسط وهو فوق نفقة المعسرة
ودون نفقة الموسرة فاذا كان الزوج مفقرا ليسا ربا كل الطلوع والهم المشوي والبايات والمرأة فقيرة تأكل
في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها بما يأكل بنفسه ولا بما كانت تأكله في بيت أهلها وله أن
يطعمها الوسط وهو خبز البر وباجة أو باجنتين بجرم الحما (قوله بل يندب) قال في البحر قال مشايخنا يستحب له
أن يواكلها لانه ما مورس بحسن العشرة معها وذافي أن يواكلها التمكن نفقتها ونفقة سواها (قوله ولو هي
في بيت أبيها الخ) قال في البحر وأشار المصنف الى أن شرط وجوب النفقة تسليم المرأة نفسها الى الزوج وقت
وجوب التسليم ونعني بالتسليم الضلبة وهي أن تغل بين نفسها وزوجها برفع الموانع من وطئها والاستمتاع بها اذا
كان المانع من قبلها أو من قبل غير الزوج فلا تزوج بالغة حرة صحيحة سليمة ونقلها الى بيت فلها النفقة وكذلك
اذا لم ينقلها وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم يطالبها هو بالنفقة فلها النفقة فان طالها بالنفقة
وامتنعت فان كان امتناعها بحق بأن امتنعت لاستيفاء مهرها المجمل فلها النفقة وكذلك لو طالها بالنفقة بعد
ما وفاهها المهر الى دار مفصوبة فامتنعت فلها النفقة لانه بحق ولو كانت ساكنة منزلها فغنته من الدخول
عليها لا على ميلل الشوزيل قالت حواشي الى منزل أو أكثرى منزلا فاني احتاج الى منزلي هذا أخذ كراهه
فلها النفقة ا بدائع (قوله به يفتى) وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تصح النفقة اذا لم تزف الى بيت
الزوج والذوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة اذا لم يطالبها بالنفقة بجر (قوله فان لها النفقة
استحسانا) قال في البحر وقد نأى بكونها لم تزف لانها لو مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع لم تبطل
نفقةها بخلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطء والاستمتاع وقد حصل بالاتصال لانها كانت
صحيحة كذا في البدائع (قوله كما حرره في الفتح) قال في البحر وحاصله أن المفق في ظاهر الرواية وجوب النفقة
للمرئضة سواء كان قبل النقلة أو بعدها ومواء كان يمكنه جماعها اولا كان معها زوجها اولا حيث لم تمنع
نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزى الى كذا في الحاكم والمبسوط والشامل
وشرح الطحاوي فكان هو المذهب وصحبه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه ا وقامه فيه (قوله ان لم يكن
أما قلها) أي الى بيت الزوج (قوله بحجة) بكسر الميم شبه اليهودج (قوله فلها النفقة) أي لوجوب التسليم اولا

(ولو منعت نفسها للمهر) دخل بها اولا
ولو كله مؤجلا منذ الثاني وعليه الفتوى
سما في البحر والنهر وارتضاء معنى الاشياء لانه
منع بحق فتصح النفقة (بقدر حالهما) به
يفتق ويضا ط بقدر وسعه والباقي دين الى
المبصرة ولو وسر ا وهي فقيرة لا يلزمه أن
يقطعها بما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت
أبيها) اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتى
وكذا اذا طالها ولم تمنع أو امتنعت للمهر
(او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة
استحسانا قيام الاحتباس وكذا لو مرضت
ثم البس ثياب أو في منزلها بقيت ونفسها
خامنت وعليه الفتوى كما حرره في
وفي الخلاصة مرضت عند الزوج
أيها ان لم يمنع من نقلها بحجة فيكونها
فلها النفقة

متبايناً منها لم تنفع نفسها بعد بل المانع عذر ما قوى لا يستطاع دفعه (قوله والا لا) أى ان كان يمكن تسليمها الى بيت
 الزوج محضاً وهو حاله منتقل فلا نفقة لها (قوله كالا يلزمه مداواتها) أى اتيانه لها بالطبيب والأدوية
 وانظر هل ما يصرف عليها نفاسها من الأدوية فلا يلزم فليجوز (قوله لانه لا حد عشر) الاولى لاحدى عشرة
 (قوله مرتدة) لانها تجب على الزوج (قوله ومقبلة ابنه) فلا نفقة لها
 وتجب لها السكنى لانها حق الشرع كالتقدم (قوله ومعددة موت) ولو حامل الأتم الولد الحامل فلها النفقة
 من كل المال كما يأتى (قوله ومنكوحة فاسداً أو عدته) الاولى ومعدته وهما بمنزلة الواحد والازدواج على احدى
 عشرة ووجه ذلك ان النفقة انما تجب في النكاح الصحيح أو أثره وهذا ليس كذلك (قوله وأمة لم تنبأ) أى أمة
 منكوحة بالعدو ولم يتوهمها ولا هالان لم تكن محبوسة للزوج بل هي في مصالح سيدها وفي الهندية عن
 القدرانية عن اليتيمة سئل والذى رجه الله تعالى عن أمة زوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة
 السيد طول اليوم وبخدمة الزوج بالليل فتسال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج اهـ (قوله وصغيرة
 لا تنبأ) أى لا تلحق للخدمة أو الاستئناس على قول الثاني الذى اختاره صاحب النكاح والايضاح (قوله وهي
 النافذة) هي في اللغة العاصية على الزوج المبغضة وفي الشرع كما قال الخصاص الخارجية من منزل زوجها
 المانعة نفسها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزل بغير اذنه ليسهل ما اذا امتنعت عن الجنى الى منزله ابداء
 بعد ابقاءه بمحل مهرها وما اذا خرجت من منزل بهد الانتقال اليه بغير قال المصنف وقولاً للخارجة أو لى من
 قول بعضهم لانها شرة لانه يحتاج الى نفسه فيرى ما في الطويل والمقام مقام الاختصار اهـ (قوله حتى
 تعود) أى الى منزل الزوج (قوله ولو بعد سفر) فتخرج عن أن تكون ناشرة بغير عن الخلاصة وفائدته أن النفقة
 اذا كانت مقضية أو متراضى عليها تلزمه وأما اذا اعد ما وعادت في سفر فليس لها أن تجاسبه بعد قدومه على
 حامض (قوله والقول قولها في عدم النشوز بينهما) فان حلفت أخذت النفقة وان نكحت سقطت بغير وظهور
 ذلك في المدة الماضية فتلزمه نفقتها اذا كانت بالقضاء أو الرضى وان أقام بينة تشهد له على النشوز فان شهدوا أنه
 أو فاعاها المجل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا أنها ليست في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه
 يحتمل أنها تكون في بيته ولا تكون في طاعته وبه لا تسقط النفقة لأن الزوج يقبل عليها اهـ خلاصة (قوله
 ونسقط به المقرضة) يعنى اذا كان لها عليه نفقة أشهر مرفوضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف
 ما اذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنما لا تسقط كما سيأتى في مسئلة الموت اهـ حلى (قوله لاسم الومانعة
 من الوطء) أى مع كونها مقبلة معه في المنزل بغير والمفاعة على غيرها بها (قوله لم تكن ناشرة) لان الظاهر
 أن الزوج بقدر على تحصيل المقصود منها بدليل أن البكر لاوطأ الا كرها بغير (قوله كان المنزل) أى الذى
 يسكن فيه ولو كان لها بالاجرة قاله أبو السعود (قوله فتمنع من الدخول) أما اذا تمنعه من الدخول
 ومنعه من الوطء فلها النفقة كما اذا تمنعه من منزله كما لا يخفى (قوله لم تكن سألته النقلة) فان قالت له
 حولى الى منزل أو كترى منزلاً فأنى احتاج الى منزلى هذا أخذ كراهه فلها النفقة ولو منعته من الدخول
 عليها (قوله ولو كان فيه شبهة) يعنى لو كان البيت الذى يريد الزوج نقلها اليه بنى أو شرى بمال مشتهى لا يعرف
 حله من حرمة (قوله فامتنعت منه) أى من الانتقال اليه (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) قاله صاحب
 الهداية في التجنيس (قوله بخلاف ما اذا خرجت من بيت النصب الخ) أى فان لها النفقة لانه ليس منزل له
 أصلاً بغير وهذا شروع من الشرع في مفهوم قوله بغير حق (قوله وأبى الذهاب اليه) بفتح الذال المجهة (قوله
 أو السفر بها) أى ولو أفاها بمحل مهرها على المقتضى وعلى ظاهر الرواية تجبر على السفر معه فلا نفقة لها اذا
 امتنعت أفاده في البحر (قوله أو مع أجنبي) قيده في الهندية بمدة السفر حيث قال ولو كان الزوج في بلد
 آخرى قدر سفر فبعث اليها الحولة والازدواج حتى تنتقل اليه ولم تجد محرماً فذهب اليه تستحق النفقة كذا في وجيز
 الكردى وظاهر التقييد بقدر السفر أنها اذا امتنعت فبإدونه لا نفقة لها لان المرأة لها أن تخرج الى ما دون
 السفر بلا محرم وهذا على القول بأن السفر موقوف على بعض العلماء عن امرأته الزوج لا يعلو والمرأة تأتي
 أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظاهرية (قوله وزوجها شريف) أى يعبر بارضاع زوجته ابن الغير
 بأجرة (قوله ولم يخرج) أى من منزل الزوج أما اذا خرجت فيضاف النشوز الى الخروج حيث كان بغير اذنه

والا لا كالا يلزمه مداواتها (لا) نفقة
 لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعددة
 موت ومنكوحة فاسداً أو عدته وأمة لم تنبأ
 وصغيرة لا تنبأ أو الخارجية حتى تعود ولو بعد سفر
 حق وهي الناشرة حتى تعود والقول قولها في عدم
 خلافاً للشافعى والقول قولها في المقرضة
 النشوز بينهما ونسقط به المقرضة
 لا استدانة في الأصح كما لو كانت قد بالخروج
 لانها لو امتنعت من الوطء لم تكن ناشرة
 وشملت الخروج المحكى كان كان المنزل
 لها فتمنع من الدخول عليها فهي كالخارجة
 ما لم تكن سألته النقلة ولو كان فيه شبهة
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشرة
 لعدم اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف
 ما اذا خرجت من بيت النصب أو أبى الذهاب
 اليه أو السفر بها أو مع أجنبي بعنه لينقلها
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها الارضاع
 متى وزوجها شريف ولم يخرج

(قوله وقيل تكون ناشرة) حكايته بقيل تشعر بضعفه وبه سرح في البحر والذي تقدم آخرباب القسم أن الفروج
منها من الغزل ومن كل ما تاذى برائحه ومن الحناء والنقش أن تاذى برائحه ما والارضاع أنسقي من
الغزل لسكونه يترها كما هو مشاهد فقتضاه أن يكون المنع فيه أولى وتكون ناشرة بالخلافة وفي النهر من الرضاع
عن الخسائية بكرة الارضاع من غير اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه فينشد لآبائه به اه قال في البحر وبني
وجوبه وفي الولوالجية والواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن أو يلبسكن اه
وذكر صاحب البحر في شرح قول حافظ الدين في الكتولهم النظر والكلام معها مانعها وقالوا انها أن يمنع
امرأته من الغزل ولا تتماق بالصلاة والصوم بغير اذن الزوج كذا في الظهيرية وفي عدم تخصيص الغزل
بل له أن يمنعهما من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل
تبرعا لا جني اه وهذا كله يؤيد القول الثاني (قوله لنقص التسليم) أي الواجب عليها والاضافة من اضافة
المصدر الى مفعوله (قوله بأنه لو تزوج الخ) الباء لتعويذ الواقعة (قوله من المحترقات) كالفائدة والاضافة
والماشطة (قوله فلانفة لها) أي لنقص التسليم وأقر القهستاني ما جئنا به من احدى (قوله قال في النهرويه
نهار) أصله صاحب البحر حيث قال بعد نقل كلام المجتبى مع أنه سيأتي أن القابلة لها الخروج اه وبين الحلبي
وجه النظر بأنها معذورة لا تتغلبها بما يحلها فيجعل نقص التسليم بخلاف من سلت نفسها بالليل دون النهار
أو عكسه من غير عذر فان نقص التسليم ينسب اليها فلانفة لها اه وفيه أن المحبوسة طلبا والمحبوسة وجاجة
الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت ذمتها من ذلك على أن كلام الزاهد في المجتبى عام للمعذورة
وغيرها وبحث صاحب البحر بالقابلة لا يظهر لأن الكلام في خروج جميع اليوم أو الليل والقابلة ليست كذلك
والذي تقدم عن الهندية في الأمانة اذا اشتغلت بخدمة السيدها أو بخدمة الزوج وللزوج النفقة لليلة
وقياسه هنا كذلك فليست (قوله ومحبوسة) شمل اطلاقه ما اذا حبست على دين وكانت قادرة على ايفائها أولا
وما اذا حبست قبل النقلة أو بعدها وعليه الاعتقاد وفي فتح القدير وعليه الفتوى (قوله ولو ظلم) لأن المعتبر
في سقوط نفقة افوات الاحتباس من جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا من جهته بجر (قوله الا اذا حبسها
هو دين) أشار الى استثناءه الى تقييد المنع في اطلاقه واخذ (قوله وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس)
أي وقد حبست بدين لغيره أو ظلم (قوله صيرفية) عبارتها كافي المنع عازيا الى القاضي جلال الدين اذا حبست
ظلم أو بحتي ذكر في الاصل والجامع أنه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل وعند أبي يوسف ان بدين لا تقدر على
ادائه يجب والا لا حال وهذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا لا يجب النفقة اه (قوله كسبه
مطلقا) أي سواء قدر على الاداء أم لا أو حبس ظلم أي فان النفقة يجب عليه لان الاحتباس هنا فات المعنى من
جهة الزوج بجر عن الخلاصة على أنها محبوسة لحقه لانه لا يرضى بخروجها حال حبسه (قوله لكن في تصحيح
القدوري الخ) قال في المرقب يجب عليها لان حبسه مطلقا غير مطلق لانه في غير كتاب الا أنه في تصحيح
القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في حبس السلطان ظلم احتلوا فيه والتصحيح أنها لا تنحق النفقة اه
والذي في الهندية عنها تنحق بدون لانتافه والامر عليه ظاهر ولا استدراك وانطأ في نقل صاحب التصحيح
أوصاحب النهر (قوله وفي البحر عن مآل الفتاوى الخ) عبارته وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطلب أن يقبس معه
فانها لا يقبس وذكر في مآل الفتاوى الخ والظاهر أن التقييد بحبسه اتفاق (قوله يقبس معه) ظاهره
ولو كانت هي غير المطالبة له وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الحبس يصلح لجمعها أما اذا كان هناك رجال آخرون
يحتل بهم بعضهم فيجب أن لا يجب له لانه لا سيما اذا كان المكان مظلما ومكان قضاء الحاجة قصدا (قوله أي
لا يمكنها الانتقال معه أصلا) أما اذا انتقلت بالذلل أو طلبت العلة فلم يتقاهم الزوج فلم النفقة حيث كان يمكنها
الانتقال وقيد بقوله لم ترض لانها اذا رقت ثم مرضت فانتقلت الى بيت أبيها ولم يمكنها الانتقال ولو بنحو مخفية
استحققت النفقة كما قدمته عن الخسائية والاولى للشرح التعبير بالواو وبدل أي (قوله ومحبوسة كرها) تبع في هذا
التقييد صاحب النقاية وليس احترازا ولا فرقا بين أن تكون راضية أو غصب أو لا حوى ورضاها لا ينافي الغصب
منه وعن الثاني عدم السقوط في الفصلين والفتوى على السقوط (قوله وجاجة) قسده لانها لو كانت معقرة أو
ناجرة وليس معها زوجها لا يجب اتفاقا حوى ولا فرق في سقوط النفقة في الحج بين أن تخرج قبل أن تسلم نفسها

وقيل تكون ناشرة ولو سلت نفسها بالليل
دون النهار وعكسه فلانفة لنقص التسليم
قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في
زماننا بأنه لو تزوج من المحترقات التي تكون
في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلانفة
لها انتهى قال في النهرويه نظر (ومحبوسة)
ولو ظلم الا اذا حبسها هو دين
النفقة في الاصح جوهر وكذا لو قدر على
الوصول اليها في الحبس صيرفية كسبه
لكن في تصحيح القدوري لو حبس في حبس
السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر من
قال في الفتاوى ولو حبس على الفساد
فحبس هو عند الآخرين (ومحبوسة لم ترض)
أي لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلانفة لها
وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم (ومحبوسة كرها)

أوليه وهو ظاهر الرواية لأن الامتناع من جهتها فأوجب سقوطها سواء كانت عاصبة في الخروج أو طائفة بجر
 (قوله ولو خلا) العواب أن يقول ولو فرضا لانه محل الخلاف قال في المنع وفي رواية عنه يؤمر الزوج بالخروج
 معها والاتفاق عليها إذا أرادت حجة الاسلام اهـ ولانه إذا فهم الحكم في القرض يفهم في النفل بالاولى بخلاف
 حكمه (قوله ولو معه) أي ولو جرت مع الزوج ولو كان الحج فلا كافي الهندية (قوله فعليه نفقة الحضر خاصة)
 في نظر إلى قيمة الطعام في الحضر ولا ينظر إلى قيمته في السفر اهـ بجر (قوله عن لا يتقدم) أي عن لا يتأخر هذه
 الأعمال بنفسها (قوله أو كان بها على) أي تمنعها من مباشرة هذه الأعمال (قوله لا يجب عليه) أي أن يأثمها
 بالطعام المهيأ ولا بمن يهيئها استبعاد الأول من المصنف وصرح بالشأن في المنع ثم إذا لم يجب عليه هل يجبر
 ذكر صاحب البحر عن حافظ الدين في بعض المواضع أنها تجبر وقال السرخسي لا تجبر ولكن إذا لم تطبخ لا يعطها
 الا دام وهو الصحيح اهـ (قوله على ذلك) أي التبرع والطبخ المفاد به كرا الطعام لان الواخذ لا أخذت على عمل
 واجب عليه في الفتوى أي الدبابة فكان في معنى الرشوة فلا يحل الاخذ من مخرجها (قوله لوجوبه عليها ديانة)
 فاقاضى لا يجبرها عليه هندية (قوله لانه عليه الصلاة والسلام) اهـ لوجوب العمل على الشريعة ديانة
 (قوله قسم الأعمال) أي أعمال المعيشة (قوله تفعل أعمال الخارج) أي خارج البيت كالتيان الحطب والماء
 وتحصيل النفقة (قوله والداخل على فاطمة) أي داخل البيت كالطين والتبرع والخبز (قوله مع أنها سيدة نساء
 العالمين) ولو عاشت من حيث انها بضته صلى الله عليه وسلم وكذلك هي أفضل من حريم وقوله تعالى واصطفناك
 على نساء العالمين فالمراد عالمي زمانها كما ورد في حديث أي وإذا علم الحكم في فاطمة فهو في غيرها بالاولى وقسمته
 هذه دلائل الوجوب ديانة وانما لم يكن واجبا قضاء لزم المخرج به على من لا يمتد مباشرة هذه الأعمال (قوله
 ويجب عليه آفة طين) أي تحصيل آله وهي الخمران وما يتبع ذلك (قوله كذا زوجة) يرجعان الى الشراب
 (قوله وقد روى غفرته) يرجعان الى الطبخ والمفرقة بوزن مكنته ما يعرف به قاموس (قوله أدوات) جمع أداة وهي
 الآلة قاموس (قوله ولابد) اللبد كجد واحد اللوداه حلي عن جامع اللغة (قوله وطنفئة) مثله الطامو القاء
 وبكسر الطاء وفتح الصاد وبالكسر واحد الطنافس البسط والنياب وحصر من سفع عرضه ذراع والطنفس
 بالكسر الردي السج قاموس والمراد البسط (قوله وما تنظف به) قال في الهندية ويجب لها ما تنظف به
 وتزيل به الوسخ كالنظف والدهن ومانفسل به الرأس من السدر والخطمي وما تزيل به الدرر ككالا شنان
 والصابون على عادة أهل البلد وأما ما بقصد به التلذذ والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزم بل هو على
 اختياره ان شاء أهله وان شاءه كواذا هيأ لها فعليها استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقع به
 السهولة لا غير ويجب عليه ما ينقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجر للطبيب ولا الفصد ولا الحجامة
 كذا في السراج الوهاج وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وابدنهم من الوسخ كذا في الجوهرية انيرة (قوله كشط)
 مثلك كشط وعق وكحل ومنبر آلة يمشط بها قاموس (قوله الصنان) بالضم داء الاطب كالهنة بالكسر
 (قوله ومداس رجليها) يختلف باختلاف البلدان (قوله ولوجات بلا استنجار قبل عليه الخ) ظاهره أنها
 منصوبة وليس كذلك قال في الصنفان جاء بغير استنجار فلقائل أن يقول عليه لانه مؤنة الجساع واقائل
 أن يقول عليها كأجرة الطبيب اهـ وأصله في جبر الكردري ويؤخذ من قوله كأجرة الطبيب أن النفاس من
 الامراض فلا يلزمه الاتيان بما تحتاجه (قوله ونفرض لها الكسوة الخ) كان على المصنف أن يصل الكلام
 على الكسوة ببعضه يعض فكان يقدم قوله وتزاد في الشتاء جبة ولحافاها أو يؤخر هذه الجلة هنالك واعلم أن
 تقدير الكسوة مما يحتاجه باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكسوة بالمعروف في كل
 وقت ومكان فان شاء القاضي فرضها أصنافا وان شاء قومه وقضى بالقيمة كذا في المجتبى (قوله في كل نصف
 حول مرة) الا اذا تزوجها ونحوها ولم يبعث اليها الكسوة فلها أن تطالب بالكسوة قبل مضي سنة أشهر بجر
 وفي البدائع الكسوة على الاختلاف في النفقة من اعتبار حالها أو حالها (قوله لتعذر الحاجة) أي حاجة المرأة
 (قوله حرابردا) أي وقت الحر والبرد فيجب عليه أن يدفع عنها إذا ما لانت جميع ما يحتاج اليه المرأة من لباس
 بنمها وفرش بيتها ما تنام عليه وتنظف به لا يزم على الرجل أمان يأتي به وأما أن يفرضه القاضي عليه أصنافا
 أو دراهم كل سنة أشهر ونحوها لولا في أن يلي الزوج شراء الأمتعة لها كما قد مناه في الاتفاق الا اذا ظهر

ولو فلا (لامنه ولو يعمر) لقوات الاختصاص
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة) لا نفقة
 السفر ولا الكراء (امتنعت) المرأة (عن
 الطين ان كانت عن لا يتقدم) أو كان جرم عليه
 فعليه أن يأثمها بطعامها (لا يجب
 عن تقدم نفسها وتقدم على ذلك) لا يجب
 عليه ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك
 لوجوبه عليها ديانة ولو نسيه لانه عليه
 الصلاة والسلام قسم الأعمال على علي
 وفاطمة لجعل أعمال الخارج على فاطمة رضي الله
 رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله
 تعالى عنهم أم أنها سيدة نساء العالمين بجر
 (ويجب عليه آفة طين وآفة شراب وطبخ
 سكر وزوجته وقد روى غفرته) وكذا سائر
 أدوات البيت كحصر ولبس وطنفئة وما
 تنظف به وتزيل الوسخ كشط واشنان
 وما ينزع الصنان ومداس رجليها ونحوها
 في الجوهرية والجر وفيه أجره القابلة على
 من استأجرها من زوجة أو زوج ولوجات
 بلا استنجار قبل عليه وقبل عابها (ونفرض
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة) تعذر
 الحاجة حرابردا

مطله وخباته في الشراء لها فحتمت هذه التي تلي ذلك بنفسها أو بوكيلها بجر (قوله وللزوج الاتصاف عطيها بنفسه) لكونه قواما عليها لئلا يخذ ما فضل فإن النفقة المفروضة أو المدفوعة اليها ساطك لها فلهذا الاطعام منها والتصديق ولو قوتلها كل يوم مثلا قدر معين من القصة فأمرته بانفاق البعض وأرادت أن تحملك الباقي فتتضي التملك أن لها ذلك وفي الخيانة المرأة إذا فرض لها النفقة فأكلت من مال نفقها أو من ماله ثمة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها ولو أمرته بشراء طعام فاشتري فأكلت وفضل شيء واستغنت عنه في يومها فليس له أكله وانما النصر فيه اليها كما هو مقتضى التملك بجر (قوله إلا أن يظهر للقاضي الخ) مصحح لا يستثنى إذا كانت مفروضة على قوله وبأمره يعطيها والا ففرض حاصل قتل (قوله بطلبه مانع حضرته) قال في الضرر ويشترط لوجوب الفرض على القاضي شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطلب المرأة من القاضي فرض نفقة عليه لم يفرض وإن كان عالما بالزوجية عند الامام في قوله الأخير لأن الفرض من القاضي قضاء وقد سمع من أصلنا أن القضاء على الغائب لا يجوز من غير خصم اه حلي (قوله ان شكت مطله ولم يكن صاحب مائدة) مرتبط بقوله يفرض لها كما يفرضه عبارة البحر والنهر فيجوز الطلب لا يوجب الفرض الامع شكاية المثل فإذا أرادت التقدير لتأخذ المثل وتوفى على نفسها من غير شكاية لا يجيبها فالفرض مشروط بالطلب مع شكاية المثل وحضوره وعدم كونه صاحب مائدة ثم إذا فرض يتولى الاتفاق بنفسه إلا إذا شكت مطله بعده فيؤمر بالدفع كما تدل عليه عبارة الخلاصة من أن الزوج يلى الاتفاق عليها إلا إذا ظهر مطله فيؤمر بأن يعطيه التسفق على نفسها والمراد بالمطل عدم الاتفاق عليها فإذا لم تملك المثل لا يفرض لها نفقة سواء كان صاحب مائدة أم لا وكذا إذا شكت المثل وكان صاحب مائدة لا يفرض لها اعتنتها قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المراد صاحب الطعام الكثير أي الذي هو صاحب المائدة أن يتفق على من لا تجب عليه نفقة فينفذ في مئة نفقة في طلب الفرض لانه إذا كان يتفق على من لا تجب عليه نفقة فلا يتبع من الاتفاق على من عليه نفقة إلا إذا ظهر للقاضي اضرامها بأن لا يتفق عليها فينفذ يفرض لها النفقة اه (قوله لأن لها أن تأكل الخ) على ما استفيد من قوله ولم يكن صاحب مائدة من أن صاحب المائدة لا يفرض عليه النفقة حيث كانت تتكفن من مائدته بما يكفيها ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وهو أي اتصال النفقة نوعان تمكين وتعليق فالتمكين متعين فيما إذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة تتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالب بفرض النفقة وإن لم يكن بهذه الصفة فان رزيت أن تأكل معه فها هو وان خابته في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف وهو التملك كذا في غاية لبيان فتقول صاحب البحر تمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها هو الذي أشار اليه المؤلف بقوله لا تأكلها الخ (قوله من كرباسه) الكرباس ثياب القطن والمراد ثياب مثلها التي تلبسها (قوله فان لم يعط) عطف على قوله ليعطيها كما يستفاد من عبارة الخلاصة والذخيرة (قوله ولا ينقطع عنه النفقة) أي يجبه لانه ظالم يمنع الحق بل وان كان مظلوما كما سلف (قوله أي كل مدة تناسبه) أشار بذلك إلى أن ذكر الشهر في كلام المصنف انفاقي فني المحترف يوم ما يوم لانه قد لا يقدر على دفع نفقة شهر ويعطيه عند المساء اليوم الاتي فتتمكن من التصرف في حاجتها في النهار وان كان تاجر لا يفرض عليه النفقة شهر اشهر وان كان دهقان أي صاحب أرض تزرع يفرض سنة سنة وان كان صاعدا لا ينقض عمله الا بانقضاء الاسبوع يفرض عليه اسبوعا اسبوعا كذا في الفتح وغيره وبني أن يكون محله ما إذا رضي الزوج والاولو قال التاجر أو الدهقان أو الصانع أن يدفع نفقة كل يوم مجزلا لا يجمع على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فإذا كان يصرفه لا يفعل اه بجر من بدأ (قوله كما هو الطلب الخ) الخاطي جعل اختيارها لياقضى جعل اختياره أقول لا تناقض في جعله لهما ومعنى جعل الخيار له أنه لا يجمع نفقة الشهر والسنة والاسبوع بل أنه يدفع كل يوم فيضربين أن يدفع يوما أو أكثر ومعنى جعل الخيار له أن تطالب عند المساء اليوم الاتي أو في غدوته (قوله ولها أخذ كقبيل بنفقة شهر) أي فهو كقبيل بل في حال في النهر ولو طلبت منه كقبيل اخو فان غيبته استحسن الثاني أنها تأخذ كقبيل بنفقة شهر وبقي وانظر هل يعتبر الشهر في تقديرها بالسنة على الدهقان أو يؤخذ كقبيل بها (قوله فأكثر) قال في الفتح ولو علم القاضي أنه عكس في السفر أكثر من شهر أخذ الكقبيل بأكثر من شهر اه (قوله خوفا من غيبته) هذا على لا أخذ الكقبيل

(والزوج الاتفاق عليها بنفقة) ولو بعد
فرض القاضي عدم اتفاقه فبغيره (الأأن يظهر
للقاضي عدم اتفاقه بغيره أي بقدر
(أو) بطلبها مع حضرته وأبصارها عليها
أن شكت مطاله ولم يكن صاحب مائدة لأن
أهـ أن تأكل من طعامه وتضربها من
كرامه بلا اذنه فان لم يعط حبه ولا نقط
عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله (في كل
شهر) أي كل مدة تناسبه كسب يوم كمالها
وسنة لانهان وله الدفع كل يوم كمالها
الطلب كل يوم عند المال اليوم الا في وقت
أخذ كميل بنفقة شهر فأكثره وقام
عقبه عند الثاني وبه بقي

ذلك كان داعيا لها الى الالتفات الى غيره وفيه من المفاسد ما لا يحصى كما وقع لساير اهل قبل لما ترك رجالهم
 النظافة ومن حقها عليه أن يصدقها في الجماع بالثاني لاثرائها اذا أنزل قبلها قال ابن عباس اني أحب أن أكصل
 لها كما أحب أن تكصل لي وكل هذا مذهبهم من قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف (قوله وتزاد
 في الشتاء الخ) الاول له الاقتصار على قوله ويختلف ذلك يسارا واعسارا واحالا وبلدا ويكون اسم الإشارة
 راجعا الى الكسوة والمأكل كقولهم يمزج على اختلاف الاحوال قوله في البحر ما في عرفنا فيجب السراويل
 وثياب آخر كلبية والفراس التي تنام عليه والحفاف وما يدفع به أذى الحز والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قز
 وخمار وبرسم (قوله وسروا) اثباته فرد السراويل طريقة غير جائزة والمشهور أن سراويل مفردة شبه الجمع
 في الصيغة (قوله ولحافا وراشا) أي من نحو مضربة وهذا في بلاد جرت عاداتهم بأن ذلك على الزوج أما
 في نحو مصر فجرت عادة أهلها بأن ذلك من جهازها وسما في ما في قوله (قوله ان طلبته) راجع الى قوله ويقدرها
 بقدر الغلاء والرخس والى قوله وتزاد في الشتاء الخ (قوله ويختلف ذلك يسارا) قال في المجتبى ان ذلك يختلف
 باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شأنا القاضي
 فرضها اصنافا وان شاء قومها وقضى بالقيمة اه فهي كالمأكل **قول** وقوله حالا المراد به حال الزوجين يسارا
 واعسارا (قوله وليس عليه خفها) ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه في الخروج وليس على الزوج
 تهيئة اسباب الخروج كما في البحر لكن ساقى انه لا يمنعها عن الخروج الى الوالدین في كل جعة اذا لم يقدر على
 اثباتها وهذا يقتضي وجوب الخف والمكعب عليه اه حلي والظاهر لزوم ذلك عليه لانها المطالبة
 ببر والدائم لا يلزم عليه ذلك خلاصة الامر انه لا يمنعها واصل المكعب غير المداس فانه واجب عليه كما قدمه
 المؤلف (قوله بل خف أمتها) لانها تحتاج الى الخروج قاله الحلبي عن البحر وفيه أن وجوبه لسراويله
 في الحرة وساقا الامثلة لسراويله ثم رأيت في الهندية أن ذلك تابع للعادة وعبارتها قال في الكتاب ونظام المرأة
 المكعب والخف بحسب ما يكتفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان
 الخدام وكسوتها فهو وبناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحز والبرد وباختلاف العادات
 في كل وقت وعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخدام فيما يفرض لها في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة
 الخدام كسوة المرأة كذا في المحيط (قوله وفي البحر الخ) نقل ما فيه بالعرف والفظه والحاصل أن المرأة ليس عليها
 الاتساع تقسم في بيته وعليه ما يجمع ما يكتفي به بحسب حاله ما من كل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها
 أن تستمتع بما هو ملكها ولا أن تفرش له شيئا من فراشها وانما أكثرنا من هذه المسائل تبسيها للزوج لما تراه
 في زماننا من التقصير في حقوقهن حتى انه يأمرها بفرش امتعتها جبرا عليها **وكذلك** لا يضافه وبعضهم
 لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية فصارت فقيرة وهذا كاه حرام لا يجوز فودقه تعالى من
 شرورا نفسها ومن سيئات أعمالنا اه (قوله من هذا) أي من كون الحفاف والفراس عليه (قوله ذلك)
 أي الفرش والحفاف (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) أي بما تقدمه من دراهم المهر فيشترى له ما يناسب حاله فإفاده
 صاحب البحر في المهر (قوله الا اذا سكت) أي زنا يعرف بذلك رضاه فينكح لم يكن له أن يخاسم به وذلك وان لم
 يتخذ له شيء ذكره المؤلف في الوقف قال الحلبي لكن قدّم في المهر عن النهر عن البرازية أن الصحيح انه لا يرجع
 على الاب بشيء لان المال في النكاح غيره قصود اه ولنا فيه بصحت قدّمناه في المهر (قوله وعليه فلو زفت به اليه
 لا يحرم عليه الانتفاع به) أي على أن الزوج المطالبة بالجهاز الخ والاولى حذف الفاء قال الحلبي وجه البناء
 غير ظاهر فانه لا يلزم من كون المطالبة بالجهاز من التزام كسوة المهر لكثرة وقتها وقلتها أن يكون له استعمال
 جهازها بغير إذن ما بل يجوز أن يكون ذلك للاختيار بين الاقران اه اقول ان الاعتماد في ذلك على العادة
 والمعروف كالتسروط والمشاهدة في العادة الاستمتاع بجهازها واتخاذها للفرش بدون استعمال عمالا يكاد يوجد
 ثم انه على تسليم ما في النهر ينبغي أن يلزم الزوج تهيئة الفرش وتبييض القصاص لان الفرش بالغنى ولان العرف
 جار بذلك (قوله فينبغي العمل بما) أي من عدم حرمة الانتفاع عليه (قوله كذا في النهر) قال الجوى بعد نقله
 وفيه نظر لان ما في المجتبى ضيق كما عترف به هو في باب المهر والعرف انما يعمل به اذا كان عامّا فالخ
 ما في البحر اه (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله وحكمته بذلك (قوله لان طالب التقدير بشرطه)

(وتزاد في الشتاء مجبة) وسروا والاولى ما يندفع
 به أذى حر برد (ولحافا وراشا) وحدها
 لانها ربيعة تنزل عن آياهم فيضها ومصرها
 ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا
 (ان طلبته) واختار رابن عليه خفها بل
 وسالا وبلدا) اختيار وفي البحر قد استغنى عن
 خف أمتها مجتبى وفي البحر قد استغنى عن
 هذا انه لو كان لها أمتعة من فرش ونحوها
 لا يقطع عن الزوج ذلك بل يجب عليه ولا يملك
 رأيا من يأمرها بفرش كسوتها انتهى
 جبرا عليها ذلك حرام منع من المجتبى
 لكن قد صافى المهر عنه عن الاب بالنقد
 اليه بلا جواز بل يبيده فله مطالبة اليه
 عليه فلو زفت به اليه
 الا اذا سكت انتهى وعليه فلو زفت به اليه
 لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفه لقلته
 كثرة المهر لكثرة الجاهز وقلة العمل بما تراه
 أن المعروف وفيه من قضاء البحر هل تقدير
 القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب
 التقدير بشرطه دعوى

وهو حضور الزوج وشكوى المثل وكونه غير صاحب مائة (قوله فلا تسقط) أي النفقة بحسب المدة وهذا يفرض
على كونه حياً (قوله قلت نعم) لأن كل هذا العموم الإزمان (قوله إلا مانع) كأنه وزان النفقة تسقط به
في مائة كما تقدم مع أن النكاح قائم (قوله ولذا قالوا الخ) تعليل لما استفيد مما سبق أن النفقة تنصير
دين بالقبض ولا تسقط بحسب المدة وقال الحلبي في عبارته قصور فان عدم صحة الأبرام مشروط بكونه قبل
قضاء القاضى وقبل التراضى أيضاً ومع ذلك فعل هذه الجلة عند قول المتن والنفقة لا تنصير ديناً إلا بالقضاء
أو الرضى كما فعله في النهر تبعاً للبحر حيث قال واعلم أنه ينبغي على كونها لا تثبت في الذمة إلا بالقضاء أو الرضى
أن الأبرام إنما قبل ذلك غير صحيح لما أنه ابرأ قبل الوجوب ولو كان القاضي فرض لها كل شهر كذا أصبح في الشهر
الأول فقط وكذا الوحات ابرأ منك عن نفقة سنة لا يبرأ إلا عن شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا ولو ابرأ أنه
بعد مضي أشهر عما مضى وعما يستقبل برى عما مضى وعن شهر فيما يستقبل أي لأن لها قبضه أول دخوله
فيصير لها أن تبرئ منه كذا في الفتح يعني إذا فرض كل شهر كذا وقبضه أنه لو فرض لها كل يوم نصف ما خابر أنه
سنة ابرأ أنه عما مضى وعما يستقبل أن يبرأ عن سنتين ماضية ومستقبله وأنه لو فرض لها كل يوم نصف ما خابر أنه
عن النفقة يبرأ عن يوم فقط (قوله حلي مزيداً) قوله حتى لو شرط (قوله حلي) أي قد ينقض تراضيهما (قوله حلي) أي
حكمه (قوله حلي) وهو أنه إذا لم يقدر روزاضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل قد ينقض تراضيهما (قوله حلي) أي
أي يقدر ما يحتاج إليه في المؤنة من غير فرض أصناف أو قيمته فاقوله من غير تقدير بيان له (قوله حلي) أي
والصف) أي كسوة واحدة لها (قوله حلي) أي لكونه غير حكم (قوله حلي) أي بعد ذلك طلب التقدير فيها (قوله حلي) أي
في النفقة والكسوة قال في البحر فان قلت إذا شرط عليها وقت العقد أن النفقة تكون من غير تقدير والكسوة
كسوة الشتاء والصف فهل لها بعد ذلك طلب التقدير فيها قلت لم أره صريحاً في إبطالها عند مقتضى أن لها ذلك
لأن هذا الشرط ليس بلازم إذ هو شرط فيما لم يكن واجباً بعد وهذا قالوا أن الأبراء عن النفقة لا يصح
الا إذا وجبت بالقضاء أو الرضى ومضت مدة خفية فيصبح الأبراء كالميت البدائع فان قلت إذا حكم مالكي في أصل
العقد وفي شروطه وكتب وحكم بوجبه كما يفعل الآن ثم بعد ذلك شكت المرأة وطلبت التقدير عند قاض
مضى فهل له تقديرها قلت لم أره صريحاً أيضاً وما نقلوه في كتاب القضاء كما في فصول العمادية والبرازية من أن
الحكم لا يرفع الخلاف إلا إذا كان بعد دعوى صحيحة في حادثة من خصم على خصم وما نقل الكل أن شرط
صحة الحكم تقدم الدعوى والحادثة يقتضي أن للمضى ذلك وقد كثر وقوعه ما في زماننا خاصة ما أن النفقة
تجدد في كل يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم (قوله حلي) وقد علم منه أن الجواب في الصورتين المذكورتين
بحث صاحب البحر وساقهما لشرح مساق المنصوص (قوله حلي) أي بوجوب العقد الأولى أن يقول بوجوب الشرط
(قوله حلي) أي التقدير فيها (قوله حلي) أي لعدم الدعوى) وشرط القضاء أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من
خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو واقعة صرح به السرخسي ونقل العلامة قاسم
الاجماع عليه وفي القواعد الدرية أنه في غلبة الحنفية والمشافعة على أنه يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد
الدعوى الصحيحة المسبوبة شرعاً وأنه لا بد في ذلك من انصوامة الشرعية قاله المصنف في القضاء (قوله
والحادثة) أي التي يسمع القاضي الدعوى فيها فلو كانت الدعوى بعد خمس عشرة سنة لم تكن حادثة شرعية
(قوله حلي) أي لو حكم الحنفى بفرضها) أي أصنافاً ودرهم أي وقد استوفى ما لا بد له من شروط الحكم كما في النهر
وغيره (قوله حلي) أي بعد حكم الحنفى (قوله حلي) أي بالكمالية من غير تقدير (قوله حلي) أي بوجبات
الأحكام) بفتح الجيم جمع موجب وهي ما يترتب على الحكم ويلزمه (قوله حلي) أي ليس له الحكم بالتقوين لأن
فيه إبطاء للقضاء الحنفى المستوفى للشرط (قوله حلي) أي حكمه مستوفى للشرط كما سلف (قوله حلي) أي بطل العرض
قاسم على حكم الفرض السابق (قوله حلي) أي حكمه مستوفى للشرط (قوله حلي) أي بطل العرض
السابق) أي فليس لها أن تتحاكم عليه وتستوفيه وانما قيد بالسابق ليقيد أنها إذا أثبت عن التقوين وعادت إلى
طلب المقدور في المستقبل لها ذلك وفي البحر وقد علم أن رضاهما وصلحهما على شيء صالح للنفقة بهد فرض
القاضى المنقذه مطلق لفرض القاضى النفقة حتى لا يلزم الامتراضا ما بهد فرض القاضى فيستفاد منه
أنهما لو اتفقا على أن تكلل معهما قويا بعد فرض المنقذه أو الاتفاق على قدر معين أنه يطل التقدير السابق

فلا تسقط بحسب المدة ولو فرض لها كل يوم
أو كل شهر هل يكون قضاء مادام النكاح
قلت نعم إلا مانع ولذا قالوا الأبراء قبل القرض
باطل وبعده يصح عما مضى ومن شهر مستقبل
حتى لو شرط في العقد أن النفقة تكون من غير
تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها ما ولو
حكم به وجب العقد مالكي يرى ذلك فله حنفى
تقديرها لعدم الدعوى والحادثة في بطلان
الحنفى بفرضها درهم هل للشافعي في وجبات
الحكم قال الشيخ قاسم في وجبات
الحكم لا وعليه فلو حكم الشافعي بالتقوين
ليس للحنفي الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا
بعد الفرض على أن تأكل معه قويا بطل
الفرض السابق

لرضاها بذلك وهي كثيرة الوقوع في زماننا اهـ وبقيد قوله مبطل لفرض القاضي انها اذا بيعت عن القوم
يحتاج الى تقدير مستأنف (قوله بذلك) أي بالتقنين أو بإبطال الفرض المأخوذ من بطل (قوله ورشيت وقضى)
لوعبراً ولو كان أولى ليفيد أن حكم القضاء والرضى واحد إلا أن يقال إن الرضى المجرد يفهم حكمه بالاولى (قوله
اجاب نعم) كأنه والله تعالى أعلم أن الأصل التقدير بالقماش والتقدير بالدرهم ليس لازماً لاختلاف
الاحوال (قوله ما بقي) مبتدأ خبره قوله لها ويتفرع عليه ما لو قر لها كل يوم مثلاً قدر ما عينان من القصة
فأمرته بانفاق البهض وأرادت أن غسك الباقي يقتضى التملك أن لها ذلك وقدّمناه (قوله فبقي باخرى)
الاولى فتطالب باخرى (قوله بخلاف اسراف) أي لو أسرفت في نفقة شهر فأكثه قبل مضيه واحتاجت
لايفرض لها أخرى كالموطأ ككفى الذخيرة بجر (قوله وملاك) من عطف العام على الخاص (قوله ونفقة
محرم) أي وبخلاف نفقة محرم أي فانها اذا زادت عن الوقت المقدرة له لا يقضى لهم بأخرى وأما اذا ضاعت
النفقة أو الكسوة فيفرض لهم أخرى قال في البحر فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم
وكسوتهن فانه في الاقارب اذا مضى الوقت وبقي شيء من الدراهم أو الكسوة فالقاضي لا يقضى بأخرى
في الاحوال كلها لانها باعتبار الحاجة في حقهم وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس ولهذا اذا ضاعت
النفقة أو الكسوة من أيديهم يفرض لهم أخرى لما ذكرناه (قوله وكسوة) أي وبخلاف كسوة فانه اذا زادت
على الوقت الذي قدره القاضي لا يقدر أخرى لانها لم تستجب لبيع المذوق لم تنفرد فقد ظهر خطأ القاضي
في التقدير يبين أفاده صاحب البحر (قوله الا اذا تنفرت بالاستعمال المعتاد) قبل مضى الوقت يفرض لها
أخرى لانه تيسر الخطأ في التقدير وقيدنا باعتبار لانه اذا لم يكن معتاداً والحال انها تنفرت قبل مضى الوقت
لا يفرض كذا في البحر (قوله واستعملت معها أخرى) هذه في صورة ما اذا قضى بالكسوة الى مدة وبقيت
بعد ما خلا لاولى الشرح أن يقول أو بقيت وقد استعملت معها أخرى قال في البحر ولو مضت المدة والكسوة
بأقوى فان لم تستعمل تلك الكسوة أو أصلاً حتى مضى الوقت يفرض لها القاضي كسوة أخرى لانه لم يظهر
خطأ القاضي في التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت معها كسوة أخرى في تلك المدة يفرض
لها كسوة أخرى وان لم تستعمل مع هذه الكسوة كسوة أخرى لا يفرض لها أخرى لانه ظهر خطأ
في التقدير حيث وقت وقتاً تيسر في الكسوة وراعى ذلك الوقت اهـ (قوله ويجب لخدمها) أي تجب النفقة
لخدم المرأة لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا ابتدأها منه فيلزمه لخدمه أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة
المرأة وكذا كسوته بأرض خاص ما يكون بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وقيل كل من يخدمها حر أو كان
أو غيره ملكاً لها أوله أو لغيرهما حلي عن البحر (قوله ملكاً تاماً) خرج به ما إذا كانت الزوجة مكاتباً ولها
خادم فانه لا نفقة له على الزوج لعدم تمام الملك لانها قد تنجز عن اداء بدل الكتابة فتعود ملكاً للسيد أفاده
المصنف والاولى أن يخرج به الحرة اذا كانت جارية الخادمة ليس لها نفقة لان تلك المكاتبه لم تملك للزوجة
ملكاً تاماً وانما قلنا ذلك لان المكاتبه التي في صورة المصنف ليست حرة فهي خارجة بقيد الحرة وفي البحر
والمراد بالملوك ما يملك القلام والجارية ويغني أن يدخل المديرة والمديرة تحتها (قوله ولا يشغل لغير خدمتها
بالفعل) قال في البحر بأن يكون متفرغاً لها لو فيه عن الذخيرة نفقة الخدام انما تجب على الزوج بازاء الخدمة
فاذا امتنع عن الطبخ والتدبير وعمال البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة بمقابلته بخلاف
نفقة المرأة فانها في مقابلته الاحتباس فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية اهـ وظاهر هذا انها
اذا لم تخدم لعدم اقتضاء خدمتها في يوم مثلاً لا تسقط النفقة لعدم الامتناع وهو خلاف ما يقتضيه قول الشرح
بالفعل قلنا لم (فرع) في الذخيرة لا يقدر نفقة الخدام بها درهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض لها
ما يكفيها بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقة خدامها نفقتها اهـ (قوله فلاولم يكن في ملكها) الاول زليدنا ولم يكن
تمام الملك ليقابل قوله ملكاً تاماً (قوله بازاء الخدمة) أي مع كونه ملكاً للزوجة اهـ حلي وبهذا التقدير صلح
جعل التعليل واجبا الى التعرّيع قبله (قوله ولو جازها بخادم) أي وقصد اخراج خدامها كافي الحلي قال في البحر
وأطلق في وجوب نفقة الخدام فمثل ما إذا أراد الزوج أن يخدمها أو يخدمها بخادم ولا يتفق على خدامها قال
في الخاتمة وان قال الزوج انما اخذ منك أو تخدمك جارية من جوارى الصبيح أن الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة

لرضاها بذلك وفي السراجية قدر كسوتها
دراهم ورشيت وقضى به هل لها أن ترجع
وتطلب كسوة قماش أجاب نعم وقالوا ما بقي من
النفقة لها فبقي باخرى بخلاف اسراف
وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا
تنفرت بالاستعمال المعتاد واستعملت معها
أخرى فيفرض أخرى (و) تجب (لخدمها)
المملوك لها على الظاهر ما كان تاماً ولا يشغل لغير
خدمتها بالافعل فلاولم يكن في ملكها ولم
يخدمها بالافعل لان نفقة الخدام بازاء
الخدمة ولو جازها بخادم لم يقبل

عن يثبه وعمله الولوالجي بأن المرأه عسى لا يتبها لها الخدمة بخدم الزوج اه قال في التهور وبغى أن يقيد
بما إذا لم تضر من خادمها أما إذا تضررت منه بأن كان يحتلس من عن ما يشتره به كما هو دأب مغار العبيد في ديارنا
ولم يتبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يوقف على رضاها اه وقوله بأن كان الخ لا يظهر لانه يمكن الزوج
أن يتعاطى الشراء بخدمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة والكلام فيما يتعلق بها (قوله
بهر بجها) حيث قال وظاهره أى ظاهر قوله سم ليس له اخراج خادم المرأة حيث أفردوا الخادوم انه يملك اخراج
ما عدا خادما واحدا من بيته لانه وإن ادعى قوله ما وسياق أن المأخوذ به رواية الشافعي (اه حلي) بزيادة (قوله لوموسر)
لا حاجة الى هذا القيد مع قول المتن المملوك فانه لا يكون الا لزوج وقال المصنف واستغنى عن هذا القيد وهو
كونها حرة بقول المملوك انه يلزم على تقديره هذا عدم ارتباطه وسر ايشى يقتضى اعراجه لان التقدير حينئذ
لو كانت حرة موسرا ولا معنى له وفي البحر عن غاية البيان واليسار بقدر نصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب
الزكاة انتهى (قوله في الاصح) وهو رواية الحسن عن الامام خلافا للحمد ووجه الاصح انها تنكفي بخدمة نفسها
وانما الخادوم لزيادة التمتع فلا يلزمه الاحالة اليسار نه وقد يقال عليه ما المانع من فرض نفقة الخادوم عليه حال
اعساره وتستدينها عليه كاستدين دين نفقتها (قوله والقول له في العسار) لانه متمسك بالاصل مخ وذلك لان
الانسان أول أمره لا يملك شيئا قال القهستاني العسار اسم من العسار الاقتدار وسعة عمله بعض أهل العلم الا انه
غريب وصحوح كافي الطالب وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم لم يرتكبوهما لوجه اليسار اه حلي بزيادة
وفي التهور لو طلبت من القاضى السؤال عن حاله من جبرانه لا يجب عليه ذلك بخلاف سائر الديون بزيادة (قوله
ولور هنا فبينما أولى) لاثباته خلاف الظاهر (قوله لا يكفيه) الاوى لا يكفيههم (قوله فرض عليه نفقة لخادمين
الخ) لعل المراد أنه يلزم أن يأتيهم عن يعينها ولو بالاجرة وليس المراد أن هؤلاء الخادوم ملك لها لانها قد تضرطر
الى من يعينها في أولاده ولا تملك الخدم (قوله اتفاقا) بين الطرفين وأبي يوسف (قوله وعن الشافعي غيبة الخ) وروى
صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأ اذا كانت عمى يحل مقدارها عن خدمة خادم واحد انفق على من لا بد
لها منه من الخدم من هو أكثر من الخادم الواحد والثنتين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان
(قوله وفي البحر عن القاية الخ) قال فيه والخاص ل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند
المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله فرض عليه نفقة خادمين) هذا على رواية أبي يوسف المعول عليه ومحملة فيما
اذا لم يحل قدرها عن الاثنين والافلها أزيد كما مر عن صاحب الاملاء (فرع) اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزم
الزوج كرا غلام بخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتاوى السراجية
(قوله ولا يفرق بينهم ما يعجز عن النفقة) أى وموضوع المسئلة انه حاضر أم اذا كان غائبا فبالاوى لعدم القضاء
على الغائب واحتمال غناه ووجه عدم التفرق أن فيه ابطال حقه وفي عدمه تأخير حقه والثاني أخف ضررا
من الاول فكان أولى على ان غاية النفقة أن تكون دين شافى الذمة وقد أعسر الزوج بها فكانت مأمورة بالانظار
بالنص حوى ومن ذكر النفقة يعلم حكم المهر بالاوى كما في البحر (قوله بأنواعها الثلاثة) وهى ما كول وملبس
ومسكن اه حلي (قوله ولا يهدم ايافانه لو غائبا) وذلك بأن يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولو لم يبق لها
ما يكفيه (قوله ولو موسرا) قد علم أن هذا في موسر غائب وأما الموسر الحاضر فقال في فتح القدير لو امتنع من
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى ينفق عليها ولا
يفسخ اه (قوله وجوز الشافعي) رضى الله تعالى عنه باعسار الزوج (مقابل للمسئلة الاولى) وهى قوله ولا يفرق
بين ما يعجز (قوله وبغير رها بغيته) لهدم الاتفاق عليها وهذا مقابل قوله ولا يهدم ايافانه حقه (قوله لم ينفذ)
لخالفته مذهب (قوله نعم لو أمر شافعي) أى لو أمر القاضى الحنفى الجاز بالتفويض شافعي بالخ وظاهره أن
الحنفى يأمر الشافعي بما ذكر ولو وجد من يدين الزوجة وفي شرح الحموى خلافا فانه قال واعلم انه اذا لم يوجد
من هؤلاء أحد ولا من يدينها استحسن علما وأن يأمر القاضى شافعي المذهب أن يفرق بينهم ما ينفذ قضاؤه
فان كان الزوج غائبا وأقامت بيته على اعساره فالصحيح أن قضاؤه لا ينفذ ولو نفذ فاض آخر على الاصح كذا
في الذخيرة يعنى القاضى الحنفى فلا ينافى ما في فتاوى قارئ الهداية ولو فسخ مع الغيبة فان نفقه فاض آخر
وتزوجت صح الفسخ والنفقة والتزوج فانه ذلك محمول على القاضى الشافعي ولا يرتفع القضاء بمحصول الزوج

فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر
بجها (لو) حرة لا أمة جوهره لعدم ملكها
(موسرا) لا عسرا في الاصح والقول له في
العسار ولو رها فبينما أولى خاتبة (ولو له
أولاد لا يملك شيئا) قال القهستاني (قوله
خادمين أو أكثر اتفاقا) فتح ومن الشافعي
غيبه زفت اليه بخدم كسيرا استغنى نفقة
الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي السراجية وفيه
الغاية أنه أخذ قال وفي الاشراف
عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف
فرض عليه نفقة خادمين وعليه الفتوى
(ولا يفرق بينهم ما يعجز عن النفقة) بأنواعها
الثلاثة (ولا يهدم ايافانه) لو غائبا (قوله ولو
موسرا) وجوز الشافعي باعسار الزوج
وبغير رها بغيته ولو قضى به حنفى لم ينفذ
نعم لو أمر شافعي بقتلى به نفسه

وإذا عاينه تركه عند هاتفة مدة غيبته وإقامة الاستدانة لا ينبغي ذلك لأن مدينه المرأة بعد دفع النفقة اتصل بها القضا فلا يتقض
 اه بقليل ايضاح (قوله اذا لم يرتش الامر والمأمور) هذا شرط في كل حكم صدر من القاضي فلا يعنى بالرشوة
 ولو كان حقا ولا وجه له كره هنا الا بالنسبة للامر (قوله وبعد الفرض) أى فرض القاضي النفقة على العاين
 والذي لم يوف الحق وان كان موسرا كما سبق (قوله بالاستدانة) هى أن تفتري بالنسبة بأن يقول لها القاضي
 اشترى الطعام والكسوة وكلى والبسى لترجى بغيره على الزوج لأن يقول استقرضى على الزوج لأن التوكيل
 بالاستدانة لا يصح سوى عن البرجندى (قوله لتجمل عليه) قال فى البحر قال مشايخنا ليس فائدة الامر
 بالاستدانة بعد فرض القاضي النفقة اثبات حق للمرأة عليه لأن حق رجوعها ثابت بالفرض سواء كانت من
 مال نفسه أو استدانته بأمر القاضي أو بغير أمره ولكن فائدة أن يرجع القريم على الزوج وبدون الامر ليس
 له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهى ترجع بالمفروض على الزوج وفى تجريد القدورى أن فائدة
 أن تجمل المرأة القريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدونه ليس لها ذلك وفيه انه يشترط فى الحواله رضى المصالح
 عليه وذكر الحاكم فى المختصر أن فائدة الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما وبدونه لا يرجع اه مافى الذخيرة
 من يد افتقد ذكر الامر بالاستدانة ثلاث فوائد لكن من جعل فائدتها امكان الاحالة عليه بدون رضاه ظاهره
 انه ليس لرب الدين الاخذ من الزوج بدون الحواله وعلى الاول له ذلك كما لا يخفى اه فقد أشار الشرح احدى
 الفوائد الثلاث (قوله وهى عليه ان صرحت) صريحه أن ذلك شرط فى رجوعها عليه وليس كذلك بل الرجوع
 لها مطلقا بعد الفرض ولو انفق من مال نفسه أو بعبارة البحر سليمة من ذلك ونصها فاذا استدانته هل تصرح
 بانى استدين على زوجى أو تنوى فأما اذا صرحت فظاهرها وكذا اذا فوت واذا لم تصرح ولم تنول لا تكون استدانته
 عليه ولو ادعت انها فوت الاستدانة وأنكر الزوج فالتقول له اه فخل الكلام فى كون ما ذكره بعد استدانته أولا
 لا فى الرجوع وعدمه اذهو ثاب كاسبق والحاصل انها لا تكون استدانته ويترتب عليها الفوائد الثلاث الا بشرطين
 الأمر من القاضي وتصرحها عند الاخذ أن ذلك دين عليه أو ينيتها التى يصدرها الزوج فيها (قوله واختيار) تذكر
 عبارة مع كلام الزيلعي لتبين مافى الشرح قال فيه ان المرأة المعصرة اذا كان زوجها معسرا ولها من
 غيره موسر أو اخ موسر فنفتها على زوجها ويؤمر الابن والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر
 ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فبينهم هذا ان الادانة لنفقتها اذا كان الزوج
 معسرا وهى معسرة تجب على من كانت عليه نفقتها الوال الزوج وعلى هذا الوجه كان للمعسر أولاد صغار ولم
 يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالاتم والاخ والمتم ثم يرجع على الاب اذا أيسر
 بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكانت كالفقره اه وأقره
 فى فتح القدير (قوله وسيتضح) أى فى النزوع اه حلى (قوله قضى بنفقة الاعسار) بأن كانوا معسرين اه حلى
 (قوله ثم أيسر) أى الزوج كما فسر فى المنع والاولى أن يقول ثم أيسر أحدهما كما لا يخفى (قوله فاصمت) هو شرط
 التقدير كما مر (قوله ثم القاضي نفقة يساره) أى يسار الزوج الذى امره بفقيرة وهو الوسط ولو قال وجب الوسط
 كما قال فى الذى بعده لكان أوضح اه حلى (قوله أو بالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه مأمورا من ثم أعسر
 الزوج على ما قاله أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس
 وجب الوسط لكان أوضح وأخصر اه حلى (قوله كما مر) أى فى قوله بقدر حاله اه حلى (قوله زيدت)
 مقتضاه انها تزداد بمجرد دعواها من غير أن ينظر القاضي فى سعر الطعام وليس كذلك بل اذا ادعت ذلك ينظر
 القاضي فى سعر الطعام فان كانت متعنتة لا تسمع دعواها وبعبارة الثانية صريحه فى هذا حيث قال ولو صالحت
 زوجها على ما لا يكتفى بها كان لها أن ترجع وتطالب الكفاية اه وحينئذ لا فرق بينها وبين الزوج اه حلى أى
 فى النظر الى سعر الطعام وفى البحر وأشار المصنف الى أن القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص
 فان القاضي يغير ذلك الحكم ظهريه وفى الذخيرة واذا فرض القاضي ما لا يكتفى به عليه أن يدارك النقص
 بالقضاء لها بما يكتفى بها وكذلك اذا فرض على الزوج زيادة على ما يكتفى به أن يمنع عن الزيادة اه فهذا صريح
 فى المساواة (قوله فهو لازم) أى ولا يصدق فى قوله لانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على اداء
 ما التزمه يلزم جميع ذلك (قوله الا أن يتعزف) مرتبط بقوله فهو لازم (قوله فيوجب بقدر طاقتة) فان كانت

اذا لم يرتش الامر والمأمور (و) بعد
 الفرض (بأمرها القاضي بالاستدانة) لتجمل
 (عليه) وان أبى الزوج ما بدون الامر ف يرجع
 عليها وهى عليه ان صرحت بأنتم عليه
 أو فوت ولو أنكر نيتها القول له تجب
 الادانة على من تجب عليه نفقة
 الصغار لولا الزوج (سأخوكم ويحبس الابن
 ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعي
 واختار ويستفح (قضى بنفقة الاعسار) كالم
 أيسر فاصمتة ثم (القاضي نفقة يساره) كالم
 المستقبل (أو بالعكس وجب الوسط) كالم
 (صالحت زوجها من نفقة كل شئ) كالم
 (دراهم ثم) قالت لا تكتفى بزيد ولو (قال
 الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم) فلا التفات
 لمقاتلته بكل حال (الا اذا تفرغ سعر الطعام
 وعلم) القاضي (ان مادون ذلك) المصالح
 عليه (بكتفها) فحينئذ يرتش كفايتها فنقله
 المصنف عن الثانية وفى البحر عن المحسنة
 الا أن يتعزف القاضي عن حاله بالوال من
 التماس فيوجب بقدر طاقتة

الوسط فيها والا فندفع ما أطاق والباقى دين بذمته (قوله على مائة درهم) أى وهى ازيد من نفقة مثلها بزيادة
 فاحشة وان كان ما يتغابن فيها جاز ولا تنقض قال فى الخلاصة لو صالحة لمصلحة على أكثر من حقوقها فى النفقة
 والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس فى مثله جاز وان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة
 مثلها اه (قوله والزوجه محتاج) الظاهر أنه قسدا اتفاق ولذا لم يقيد به صاحب الخلاصة (قوله والنفقة لا تنصير
 ديناً) بحيث يطلب بها ويحبس عليها الا بأحد هذين الشيتين فتأخذها منه جبراً سواء كان غائباً أو حاضراً كانت
 من مال نفقة أو واستدانت بغير (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها عليه اصنافاً ودراهم حوى (قوله أو الرضى)
 بأن يصالحها الزوج على مقدار معين فحينئذ تنصير ديناً فى الذمة لأن ولايتها ما على أنفسها فوق ولاية القاضى
 عليها ما حوى وغيره (قوله أى اصطلاحاً على قدر معين) أشار بهذا الى رد ما توهمه بعضهم من أن المراد بالرضى
 انه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ لزمه وهو خطأ ظاهر لا يفهمه بمفروضه لاعتبار كذا
 فى المتح وأما له الشيعة فى البحر وأيده فى التمهيد فى الظهيرة حيث ذكر فيها مانعها فان فرض لها القاضى أو صالحت
 زوجها عن النفقة على شئ معلوم كل شهر ولم يتفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها أو استدانت رجعت بذلك
 على الزوج أمرها القاضى بالاستدانة أولاً اه ووجه بطلان الصلح بعد أنه صلح عملاً لا يجب فى الذمة حوى
 (قوله فتقبل ذلك) أى المذكور من القضاء والرضى لا يلزمه شئ قال فى الخاتمة واذا فرض القاضى على الزوج
 لا تطالبه ببيعة ما مضى من الزمان قبل الفرض لانه عندنا لا تنصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو التراضى فان كانت
 المرأة استدانت قبل الفرض وأنفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج اه وأطلق الشرح فى عدم لزوم فسخ
 المدة القليلة لكن ذكر فى الغاية أن نفقة حادون الشهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة فكأنه جعل القليل عملاً لا يمكن
 التحرز عنه اذ لو سقطت عنى يسير من المدة لما تكنت من الاخذ أصلاً فأداه صاحب البحر وفى التعليل نظر (قوله
 ويعدله) أى يعدل المذكور من الشيتين (قوله ترجع عما أنفقت) سواء شرط الرجوع لها أولاً ولا بغيره عن الذخيرة
 الكفالة بالنفقة قبل الفرض والتراضى على معين لا تصح وبعداً أحدهما تصح اه وفيه أن الكفالة لا تصح الا بدين
 صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء وهذا الدين يسقط بالموت والطلاق على خلاف فيه (قوله ذخيرة) عبارتها
 لو اختلفا فيما مضى من المدة من وقت القضاء أو من وقت الصلح فالقول قول الزوج والبنية بينة المرأة لانهما تدعى
 زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع يمينه واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كما
 فى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ) التقييد بموت أحدهما اتفاقاً لانهم لو ماتا معا يكون الحكم كذلك
 اه محتاج بل هو أولى أبو السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك الصدوق والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين
 الميرغنية (قوله واعتقد فى البحر جنى الخ) حيث قال قال العمدة الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو بائناً لا مورد كراهة اجمالاً ما ذكره فى الطلاق على مال انه لا يسقط شيان من حقوق النكاح وهى ثلاثة النفقة
 والكسوة المأقروضتان والمهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على مال صاحب البدائع الذى يعين
 المصير اليه على شكل مفت وقاض اعتد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار
 بالنساء حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجلد عن امرأة لها كسوة مفروضة تجدد لها عشر سنين ولم يدفع لها
 الزوج ثم رفعت الى قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها يوم ما ثم ذهب الى قاض روى وخالفها عنده بغير علمها
 فحكم له القاضى الحنفى بسقوط الكسوة الماضية ولا يتجنى ما فى ذلك من الضرر اه مختصراً ورده المفسر
 بقوله والذى يعين المصير اليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأصل عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى مثل هذا
 المقام فان هذه الرواية لم يظهر ضعفها كيف وقد أفتى بها الشيخان الصدر وغيرهم غينان وذكر فى المتن
 كلاً قاية والنقابة وغيرهما والابضاح والاصلاح والدرر والغرر اه ولم يجب عما استدلى به صاحب البحر من
 الحكم المذكور فى الطلاق على مال كما أن الرملى لم يعرض له كما سبأنى (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجمى)
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المخ فيكون بدلاً عما قال المصنف بعد نقله ذلك أقول يتجنى أن يقول على
 هذا ما فى الاقتناء بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا يجوز أن يطلق رجلاً بغير اجماعها فبسط ما عده من
 نفقة مفروضة والله تعالى أعلم (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقاً (قوله أفتى شيخنا الرملى) حيث قال نعم هو
 مسقط للنفقة المقضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رجيعاً كما صرح به فى الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب

وفى الظهيرة صلحها عن نفقة كل شهر على
 مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه النفقة
 مثلها اه (قوله والنفقة لا تنصير ديناً الا بالقضاء أو
 الرضى) أى اصطلاحاً على قدر معين
 أصنافاً ودراهم ثم تقبل ذلك لا يلزمه شئ
 وبعد ترجع عما أنفقت ولو من مال نفسها بلا
 لص قاض ولو أنكرت اتفاقه فالقول لها
 والبنية بينة المرأة لانهما تدعى
 زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع يمينه
 وفى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ) التقييد بموت أحدهما اتفاقاً لانهم لو ماتا معا يكون الحكم كذلك
 اه محتاج بل هو أولى أبو السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك الصدوق والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين
 الميرغنية (قوله واعتقد فى البحر جنى الخ) حيث قال قال العمدة الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو بائناً لا مورد كراهة اجمالاً ما ذكره فى الطلاق على مال انه لا يسقط شيان من حقوق النكاح وهى ثلاثة النفقة
 والكسوة المأقروضتان والمهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على مال صاحب البدائع الذى يعين
 المصير اليه على شكل مفت وقاض اعتد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار
 بالنساء حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجلد عن امرأة لها كسوة مفروضة تجدد لها عشر سنين ولم يدفع لها
 الزوج ثم رفعت الى قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها يوم ما ثم ذهب الى قاض روى وخالفها عنده بغير علمها
 فحكم له القاضى الحنفى بسقوط الكسوة الماضية ولا يتجنى ما فى ذلك من الضرر اه مختصراً ورده المفسر
 بقوله والذى يعين المصير اليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأصل عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى مثل هذا
 المقام فان هذه الرواية لم يظهر ضعفها كيف وقد أفتى بها الشيخان الصدر وغيرهم غينان وذكر فى المتن
 كلاً قاية والنقابة وغيرهما والابضاح والاصلاح والدرر والغرر اه ولم يجب عما استدلى به صاحب البحر من
 الحكم المذكور فى الطلاق على مال كما أن الرملى لم يعرض له كما سبأنى (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجمى)
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المخ فيكون بدلاً عما قال المصنف بعد نقله ذلك أقول يتجنى أن يقول على
 هذا ما فى الاقتناء بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا يجوز أن يطلق رجلاً بغير اجماعها فبسط ما عده من
 نفقة مفروضة والله تعالى أعلم (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقاً (قوله أفتى شيخنا الرملى) حيث قال نعم هو
 مسقط للنفقة المقضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رجيعاً كما صرح به فى الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب

وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا الشيخ أمين الدين وهي في فتاويه ما وصرح به في الخلية والظهيرية وقد
 عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بمجالسهم
 مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد ومأمون بن أبي الدين ووارد النقل فيها
 واستفاض اه والذي نقله الرمي عن الشيخ زين في فتاويه يناق ما اعتد به في البحر (قوله لكن صحح الشربلاني
 الخ) عبارة المرأة إذا طلقت وقد تجدها نفقة مفروضة قبل تسقط وهذا غير المختار وأشار إليه المصنف
 بصيغة قبل والاصح عدم سقوط ولو كان الطلاق بائنا لا يتخذ حيلة لتسقط حقوق النساء وما ذكره الشرح
 غير التحقيق في المسئلة اه كلامه وفي القصة ما وافقه حيث قال وفي خزانة المفتين أن المفروضة لا تسقط
 بالطلاق على الاصح اه (قوله قال) أي الشربلاني (قوله فتأمل عند الفتوى) أي بأن يتفرق حال الرجل
 هل فعل ذلك تخلفا من النفقة أو لسوء أخلاقه مستلغان كان الأول يلزم به إيان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله
 المقدسي في الرض ويغني التعويل عليه (قوله لانما له) أي والصلوات تسقط بالموت كالهبة والدية والجزية
 وضمان العتق بحر وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق (قوله بأمر قاض) قيده لانما لو استندت بعير اذن القاضي
 فانما تسقط بموت أحدهما كالوفاة من مال نفسها بحر (قوله في الصحيح) راجع الى كل من الموت والطلاق
 قاله الحلبي (قوله لانما ترأها) كاستدانت بنفسه لم يتر هذا في باب النفقة (قوله وبعبارة ابن الكمال) أي
 في الاصلاح حيث قال فيه الا اذا استدانت بعد فرض قاض وقال في شرحه لم يقل بأمر قاض لأن شرط
 كونها بعد فرضه لا كونها بأمره ومن هنا ظهر أن فائدة الاستدانة غير مقتصرة في امكان احالة الغريم كما هو
 عبارة اه أي فله فائدة ثانية وهي عدم سقوطها بالموت وقوله ومن هنا ظهر الخ فله أن هذه الفائدة فيما اذا
 أمر القاضي بالاستدانة كما تقدم أن له فوائد ثلاثا (قوله فليحذر) أنت خبير بأنه يخالف للمتون والشروح فلا
 يقول عليه اه حلبي (قوله المجمل) بعد فرض القاضي أو التراضي بحر (قوله أو طلاق) ولوقبل الدخول بحر
 (قوله أو أبوه) وذلك لما في الولو الحية وغيرها أبو الزوج اذا دفع نفقة امرأة ابنة مائة أي مثلا لم يطلقها الزوج ليس
 للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسئلة بها لم يكن لها ذلك فكذا اذا أعطاها أبو الزوج بحر مختصرا
 (قوله ولو فاقته) إشارة الى خلاف محمدي في قوله اذا كانت قائمة أو مستهلكة بحسب لها نفقة ماضى وما بقى فهو
 الزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة اه حلبي عن المنع (قوله يباع القن الخ) وذلك لأن دين النفقة دين وجب في
 ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى بانه فيه ملاق برقبته فيباع فيه (قوله ويسعى مدبر) ومثله ولد
 أم الولد لعدم جواز بيعهما (قوله لم يعجز) بقرأ بالتشديد ومفعوله محذوف أي نفسه وبالتخفيف لازم فاذا عجز
 نفسه يباع لزوال المانع (قوله ويدونه يطالب بعد عتقه) يعني اذا تزوج القن أو المدبر أو ولد أم الولد أو المكاتب
 بغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال وقته اهدم كونها زوجة حلبي قال
 في البحر وقيل ما بادن المولى لانه لو تزوج بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبه لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد
 المصنف بالأذن لانه عند عدمه لم تكن زوجة تحب لها النفقة اه لكن عليه ان يقول لعدم نفاذ النكاح بدل
 قوله لعدم صحة النكاح لما علم في باب نكاح الرقي أن مثل هذا النكاح صحيح موقوف نفاذه على اذن المولى
 وقال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا بغير اذن المولى فلا نفقة عليه م ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق
 واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند الامام بمنزلة
 المكاتب كذا في المحيط اه حلبي (قوله المفروضة) أما غير المفروضة لا يباع فيها السقوط لها بمضى المدة (قوله اذا
 اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه) قال في البحر ولم أره يباع القن في النفقة البسيرة أو نصبر المرأة حتى يجمع لها من
 النفقة قدر قيمته ان قلنا بالاول فيه اضرار بالمولى وينتضي أن يباع في نفقة يوم اذا طلبت المولى بفده السيد وان قلنا
 بالثاني ففيه اضرارها خصوصا اذا كانت فقيرة وذ كرف الذخيرة ما يدل على المراد ولفظها فاذا اجتمع عليه من
 النفقة ما يعجز عن أدائه يباع فيه الا أن يفديه المولى اه فاذا فرض لها القاضي نفقة شهر فطلبت به وعجز عن
 أدائه باعه القاضي ان لم يفده والله تعالى الموفق للصواب قال الحلبي فلوفر عجزه عن يوم هل يباع فيه عند
 عدم فداء سيده اه قلت ان نفقة اليوم لا يقال فيه مجمع وبعبارة الذخيرة صريحة في الاجتماع وفي الحموى عن
 البرجندی انما يباع العبد اذا لم يكن من كسبه ما يصره الى الدين أما اذا كان فلا تباع رقبته ما بقى الكسب

لكن صحح الشربلاني في شرحه للمرأة بانية
 ما يجزى في البحر من عدم السقوط ولو بانية
 قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة
 فتأمل عند الفتوى (بسط المفروض) لانها
 صلة (الا اذا استدانت بأمر قاض) فلا تسقط
 بموت أو طلاق في الصحيح لما ترأها كاستدانت
 بنفسه وبعبارة ابن الكمال الا اذا استدانت
 بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره فليحذر
 (ولا ترد) النفقة والكسوة (المجلة) كما عوت
 أو طلاق بعلمها الزوج أو أبوه ولو فاقته به
 يفتى (يبيع القن) ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز
 (المأذون بالنكاح) ويدونه يطالب بعد
 نفقة (في نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع
 عليه ما يعجز عن أدائه

في يده اه (قوله ولم ينفقه) أي سبده أما إذا قدم لا تتبعه لأن حقها في النفقة لا في عين الرقبة بجر (قوله ولو بنت المولى) أي ولو كانت زوجة العبد بنت سبده ثبت لها النفقة لأن النفقة في معنى سائر الديون من وجسه والبنت تستحق الدين على الأب فكذلك على عبد الأب اه ذخيرة (قوله لا أمته) أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاه سواء بزاها أولا وانما هي على المولى لأنهما جعلا. لأن المولى ونفقة المملوك على المالك ذخيرة وقيد بأمة السيد لأنه لو تزوج بأمة الغير وجب عليه النفقة بجر (قوله ولا نفقة ولاء الخ) قال في البحر وقيد بنفقة زوجته لأن نفقة أولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلان الأولاد أحرار عاها والحرة لا يستوجب النفقة على السيد إلا الزوجة وان كانت المرأة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمة وان كانت نفقة الأم على العبد لأن الأولاد تتبع الأم في المالك فتسكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج ولو الجارية (قوله يل نفقته على أمه) يعني فيما إذا كانت حرة أو مكاتبه أمة أم أمته ومثلها المدبرة وأتم الولد فعله بجدته اه حلي (قوله لتبعيته للأم) على قوله بل نفقته على أمه أي لتبعيته للأم الحرة في الحرة والمكاتب في كونه يسكنها معها اه حلي مزيدا (قوله ولو مكاتبين) أي ولو كان الزوجان مكاتبين سواء كانا سبدين أو سيد واحد (قوله سعى لا أمه) أي سعى الزوج زوجته التي هي أم الولد فالغدير في سعى إلى الزوج وفي أمه إلى الولد (قوله ونفقته) أي الولد على أبيه فهي كنفقة أمه فبهي لها ومما نقله الشارح عن الجوهره تخالف لما في البحر عن الكافي وغيره ولما في الفتاوى الهندية عن الذخيرة من أن نفقة الولد على أمه لأنه تابع لها في المكاتب ولهذا كان كسب الولد لها وأرض الجارية عليه لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كتابه ونص الهندية فنيما إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها اه وهي ملحقه في الجوهره يخرج على اختلاف المشايخ (قوله مرة بعد أخرى) وذلك لأن النفقة تتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري بجر (قوله أي لو اجتمع عليه نفقة الخ) أشار به إلى أنه لا يباع فيما بقي من النفقة الأولى (قوله ثم علم فرضي الخ) أما إذا لم يعلم اشتري بجهالة أو علم بعد الشراء ولم يرض فلرده لأنه عيب اطاع عليه كذا في فتح القدير (قوله وابن الكمال) حيث قال في الإيضاح والاصلاح ونفقة عرس القن يباع فيها مرة بعد أخرى أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما يبيع في النفقة يبيع ما يباو والناو ربا ما وفي غير دينها يباع مرة والفرق أن النفقة تتجدد في كل زمان فتسكون ديناً آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون اه مختصرا (قوله فاني الدرر تبعها للصدر هو) تقرير على قوله لأنه دين حادث المفيد أنه لا يباع فيما بقي من النفقة لعدم حدوثه وعدم إرادة الصدر عيد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بمائة مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بمائة مائة لا يباع مرة أخرى اه وهي عبارة الدرر بعينها ولا شك أن ذلك كالصريح في أنه يباع مرة أخرى للخمسة مائة الباقية من النفقة بقرينة آخر العبارة وانما كان سهوا التصريح بهم بأن دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولأنه يلزم عليه أن يكون دين النفقة أقوى من سائر الديون والأمر بالكس قال الحلبي إن عبارة ما وان احتملت غير المذهب فهي محتملة للمذهب بأن يحد قولها ما يباع مرة أخرى على أنه يباع فيما تجدد منها لا في الخمسة مائة الباقية وأحسن من عبارة الشارح عبارة الشربلاني حيث قال وفيه تساهل لأنه يومهم أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب اه وما كان المتبادر من العبارة هو هذا الوهم حكيم الشارح تبعاً لصاحب البحر وغيره بالسهو (قوله ونسقط بموته وقتله) ولا يؤخذ المولى بشيء لفوات محل الاستيفاء ولأن النفقة من الصلوات وهي تملك بالقبض ونسقط بالموت قبل القبض ونقله الحلبي عن المنخ (قوله في الأصح) وقبل لا تسقط بالقتل لأنه خلف القيمة فتنتقل إليه كسائر الديون وانما تسقط أن لو فات المثل لا إلى خلف كالعبد الجاني إذا قتل بالجناية وهذا ليس بشيء لأن الدين انما ينتقل إلى القيمة إذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما بينا فكيف يظل إليها من غير الزبالي (قوله ويبيع في دين غيرها مرة) فيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في المثل المولى إذا يبيع فيه لا يباع في بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها والحادث يباع فيه سواء كان مهراً أو نفقة أو غيرها الآن يقال إن سبب النفقة وهو التكاثر

ولم ينفقه ذخيرة ولو بنت المولى لا أمته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتبعيته للأم ولو مكاتبين سعى لا أمه ونفقته على أبيه جوهره مرة بعد أخرى بعد ما اشتراه أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من عليه ولم يعلم ثم علم فرضي يبيع ما يباو وكذا المشتري الثالث وهم جوا لأنه دين حادث فانه الكمال وابن الكمال فاني الدرر تبعها للصدر سهوا ونسقط بموته وقتله في الأصح (ويباع في دين غيرها مرة)

لما كان أمرا واحدا مستترا يقال انه يبيع فيه مزارعا عند موال منه دين بخلاف غيره اهـ حاجي مزيدا (قوله)
 لعدم التجدد أي في دين غير النفقة (قوله استسعاها) هو أن يؤجر ويؤخذ من أجره ما زاد على نفقته (قوله أن
 لها استسعاها) لكونها من جلة الغرماء يؤيده أنها تخصصهم (قوله قال) أي صاحب البصر (قوله في كفنها)
 المراد به مؤن تجهيزها (قوله ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم) عبارة البصر وقد سئلت عن كفن امرأة العبد
 وتجهيزها على القول المقتضى به من أنه على الزوج وان تركت مالا فأجبت بأن لا إلى الآن لم أرها صريحة لكن
 نعلمهم لا يوجبون بأن الكفن كالنكاح وحال الحياة يقتضي أن يكون على العبد ومقتضاه أن يباع فيه كليا مع
 في كسوتها اهـ وتابعه على هذا البحث صاحب النهر والحولى (قوله ونفقة الأمة المنكوحه) أي المعقود عليها
 قال في البحر وأخرج بقيد المنكوحه المملوكة فإن نفقتها على سيدها مملانا (قوله أما المكاتبه فكالحرة)
 فلا تحتاج إلى التوبة لاستحقاق النفقة لأن منافعتها على حكم ملكها بصيرورتها أحق بنفسها ومنافعها بعد
 الكتابة ولهذا الميق للمولى عليها ولاية الاستخدام فكانت كالخبرة بصر أي تستحق النفقة بمجرد التحسين من
 نفسها وان لم تنتقل ونسقط بالثبوت كما تقدم في الحرة (قوله ولو عبدا) أي لغیر سيد الأمة اذ لو كان عبده فنفقها
 على السيد بؤاها ولا زبلي. وينظر ما لو كان مكاتب للمولى وأعلمها عليه أبو السعود عن الشربلالية. (قوله)
 ولا يستخدمها) ظاهره أنه لو استخدمها وهي في منزل الزوج لافقة لها لأن التوبة شرط في فساد أحدهما
 فقدت وعلة الزبلي بقوله زال موجب ولو بيات الأمة من منزل زوجها بعد التوبة ونقضت المولى في بعض
 الأوقات من غير أن يستخدمها لم تنسقط كما صرح به في الذخيرة بصر (قوله ولو استخدمها المولى) أي ولو في بيتها
 كما سلف وفي التاموس خدمة يخدمه ويخدمه خدمة وتفتح فهو خادم اهـ (قوله أو أهله) قال في الذخيرة لو جاءت
 إلى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت فاستخدمها أهل المولى ومنعوها من الرجوع إلى بيت الزوج فلا
 نفقة لها الآن استخدام أهل المولى أياها بمنزلة استخدام المولى وفيه تنويع التوبة اهـ وانظر هل المراد بالأهل
 الزوجة أم ما هو أعم (تنبيه) لو بؤاها من لا يعمل لها النفقة ثم أخرجها المولى للخدمة وقد بقي في بدله حتى يسترد
 زبلي من المضاربة وتعامه في أبي السعود وقد سلف أنه لو كانت تخدمه ليل لانهما رافعه نفقة الليل خاصة
 وقولهم أنه لو استخدمها ولو في بيت الزوج تنسقط نفقتها محمول على مدة الاستخدام كما يظهر (قوله سقطت) الأولى
 التبرير بالانحياز لانه اذ لم يتوهم أصلا لم تجب حتى يقال سقطت ولو فرض ما قبله بطل الفرض ولاجل أن تحسن
 المقابلة مع قوله قبله انما تجب (قوله بخلاف حرة ونشرت الخ) لعل الفرق أن وجوب النفقة في الأمة ممنوط
 بالتبوتة فقام فوجد لم تجب وفي الحرة بالتسام ولو كما بعدم منع نفقتها والتبوتة العترة ما وقعت حال قيام الكاح
 لابعدها أما الحرة بعد الطلاق مادامت في العدة في حكم المنكوحه إلا أن الشؤرا سقطها فلذا عادت وجبت
 (قوله باطل) لانه قبل السبب بصر (قوله ونفقة الزوجات المختلفة) أي يسارا وعسارا وورقا وحزيرة والافصح
 المختلفات وهذا من جلة بحث صاحب البحر (قوله مختلفة بجهالهما) أي بجهال الزوج مع كل واحدة منهن
 قال في البحر وفي الذخيرة والولو ليلية وإذا كان للرجل نسائه بعضهن حرائر ومملات وبعضهن اما ذميات
 فهن في النفقة سواء لأن النفقة مشروعة لكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحزيرة لأن
 الأمة لا تستحق نفقة الخدام اهـ وينبغي أن يكون هذا مقترعا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المقتضى به
 فلسن في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسارا فلهذا نفقة الموصرة ونفقة المأمورة ونفقة
 الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من نيه عليه اهـ (قوله وكذا تجب لها السكنى) لقوله تعالى أسكنوهن من حيث
 كنتم ومنع السكنى الإسكان فهو ساقى (قوله في بيت) أي في مكان يصلح مأوى للانسان حيث أحب الزوج لكن
 تكون بين جديران صالحين لا سيما إذا كان من يتهم بالايذاء فهو ساقى (قوله عن أهله) من ضرورة أو محرم كأمه
 وأخته وبنات (قوله الذي لا يفهم الجامع) أما الذي يفهم فليس له اسكانه معها لانهما عادة بينهما غالبا إلا أن ترضى
 (قوله وأمه) فليس لها أن تمنعه عن اسكان أمه في المختار بصر ولا يطلأها بضره كما أنه لا يحل وطء زوجته
 بحضور أمه ولا بحضور الضرة أبو السعود عن الشربلالية وكرو وطؤها في البيت نام أو حتى عليه أو وصي عاقل
 فهو ساقى (قوله وأتم ولده) على المختار بصر وقبل انما كالا لظواهرها كما في شرح الملتقى (قوله من غيره) طال
 من ولدها لافقة والازم حذف المومول مع بعض الصلة فهو ساقى اذ التقدير الكائن من غيره اهـ لم يبق قال

لعدم التجدد وسيجب في المأذون أن لا غرماء
 استسعاها ومقتضاه أن لها استسعاها ولو
 لنفقة كل يوم بصر قال وهل يباع في كفنها
 ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم كليا مع
 في كسوتها (ونفقة الأمة المنكوحه) انما
 ولو لم تدبر أو أتم ولدها المكاتبه فكالحرة (انما
 تجب) على الزوج ولو عبدا (بالتبوتة) بأن
 يدفعها إليه ولا يستخدمها (ولو استخدمها
 المولى أو أهله بعدة لا قبله) أي ولو كان
 (الرجل) انما قضاء العدة لا قبله (بخلاف حرة)
 بؤاها قبل الطلاق (سقطت) بجهالها
 نشرت فعادت فعدت وفي البحر بجهالها
 قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة
 مختلفة بجهالهما (وكذا تجب لها السكنى
 في بيت خال عن أهله) سوى طائفة التي لا يفهم
 الجامع وأمه وأتم ولده (وأهله) ولو ولدها
 من غيره

أبو الهود ومقتضى ماسبق في ولدها أن يقال في ولدها إذا كان صغيرا ينفهم الجوع ولم أره اه وفيه نظر فأتى
 البيت ملكة فله أن يمنع من شاة من الملك فيه بخلاف طفله وأيضا فإن طفلهما يشغلها عن خدمة الزوج ولوقى بعض
 الأحيان بخلاف طفله فهو قد اس مع التارق وأخذ القهستانى من التعليل بأنه ما كذا له ليس له المنع من ملك
 الغير بأن كان ملكه والمراد بملك الرقبة أو المنفعة (قوله بقدر حالهما) أى فى الإيسار والاعسار فليس
 مسكن الأغنياء كسكن الفقراء أفاده صاحب البحر (قوله وبیت) أى ما يات فيه وهو محل مفرد معين قهستانى
 وهو المراد بقول المصنف منصرف وليس المراد به المتباعد (قوله له غلق) بالتصريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح قهستانى
 وقد اقتصر على الغلق فأفاده ولو كان اختلافا مشتركا فليس لها أن تطالبه بمسكن آخر وبه قال الامام لأن الضرر
 بالخوف على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون اختلافا مشتركا بينهم وبين غير الجانب بجر
 ملخصا (قوله زاد) أى على الغلق (قوله ومفاده) أى مفاد ذكر المرافق وهى جمع مرفق ما ارتفعت به وانتفعت
 صحاح (قوله لزوم كنف) هو بيت قضاء الحاجة سمي كنفا لانه يكنف الداخل فيه أى بستره (قوله ومطبخ) أى
 محل يطبخ فيه بحسب حاله ما ينبغى أن يزداد محل التنوير كان جرت عادة مشله بالخبر فى البيوت لانه من
 المرافق (قوله وينبغى الاقتناء به) أى فيقدم على ما فى الهداية من اشتراط الغلق فقط أفاده فى البحر (قوله كفاها)
 فلا يطالب بغير مظاهره ولو جهازها كثيرا لانه لا يلزمه استئجار محل لحفظه لكونه ملكها (قوله من أجهز الزوج)
 صوابه من أجهز المرأة كما فى الهندية لأن أقارب الزوج أجهز المرأة وأقاربها أجهز اه حاشى قال فى الصحاح
 وحالة المرأة أجهز زوجها لانه لا ينفق فيها غير هذه وكل شئ من قبل الزوج مثل الأب والأخ فيه أربع فئات مما مثل قضا
 وجوه مثل أبو وحدهم مثل أب وحدهم ساكنة الميم هموزة وكل شئ من قبل المرأة فهم الاختان اه المراد منه (قوله
 ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاحكام) حيث قال وفرق فى الملقط لصدر الاسلام بين ما إذا جمع بين امرأتين
 وأسكن كلا فى بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالب ببيت فى دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها
 الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحكام فان المناقرة مع الضرر أو ضرر والله تعالى أعلم وحمل الحاشى
 ما فى الملقط على ما اذا كانوا لا يؤذونها فلا يأتى ما فى الخاتمة اه قلت وعما يحمل على هذا الحمل ما فى الهندية
 عن الظهيرية امرأة أبت أن تسكن مع نحرتها أو مع أجهزها كأمه وغيرها فان كان فى الدار بيوت وفتحهاها بيتا
 وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها المطالب بأخر فان لم يكن فيها البيت واحد فها ذلك اه (قوله فلكل من
 زوجتيه) من كلام صاحب الملقط (قوله على حدة) صفة للدلالة على (قوله وبأمره باسكانهم بين جيران
 صالحين) قال فى الهندية وان أسكنها فى منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها
 وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون أحسانه واسأته فان علم الناحى أن الامر كذا قالت
 زجره على ذلك ومنعه عن التعمد أى وان لم يعلم نظر ان كان جيران هذه الدار قوما صالحين أقرها هناك ولكن
 يسأل الجيران عن منعه فان ذكروا مثل الذى ذكره زجره ومنعه عن التعمد فى حقها وان ذكروا أنه
 لا يؤذيها فالقاضي يتركها فمعه وان لم يكن فى جواره من يؤذيها أو كانوا يعلمون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج
 أن يسكنها بين قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبقى الامر على خبرهم محبضا (قوله بحيث لا تستوحش) بأن تكون
 المنازل متقاربة فالاستغناء عن المؤنسة لا بد من شئ يبين السكنى بجوار الصالحين وعدم الوحشة (قوله
 ومفاده) أى مفاد ما فى السراجية (قوله وظاهره) أى ظاهر ما فى السراجية حيث قال وبأمره باسكانهم بين
 جيران صالحين كذا يفاد من النهر (قوله لكن تطرفه الشر بلا لى الخ) بأن المسئلة مذكورة فى النهر حيث قال
 ليس عليه أن يأتياها امرأة تؤنسها فى البيت اذا خرج اذ لم يكن عندها أحد كفى فتاوى قارئ الهداية وفيه وقد
 علم من كلامهم أن البيت الذى ليس له جيران غير مسكن شرعى اه قال أبو الهود ما ذكره قارئ الهداية من
 عدم لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التى فى الربوع والحيطان بى مالى ذلك قوله
 بحيث لا تستوحش اذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بأن كان
 المسكن متساعا كالدراوان كان له جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة فى هذه الحالة من الضارة بغير شك لاسيما اذا
 خشيت على عهدها وما فى النهر من قوله وهو ظاهر فى وجوبها فيها اذا كان المسكن خاليا من الجيران يحتمل على
 ما اذا رخصت بسكانها فيه ولم تطالبه بالمسكن الشرعى وهو ماله جيران وحاشى فلا يلبس بتقييم الرذعية بما فى البحر

(بقدر حالهما) كطعام وكسوة (وبيت
 منفرد من دار له غلق) زاد فى الاختيار
 والعينى ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ
 وينبغى الاقتناء به بجر (كفاها) لمعنى
 المقصود هداية وفى البحر عن الخاتمة يشترط
 أن لا يكون فى الدار أحد من أجهز الزوج
 يؤذيها أو يوقل الملقط كفايته مع
 أجهزها لامع الضرر فلكل من زوجتيه
 مطالبة ببيت من دار على حدة (ولا يلزمه
 امتياز الجيرة) وبأمره باسكانهم بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش من مسكن شرعى
 أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بجر
 وفى النهر وظاهره وجوب الواليت خالبا عن
 الجيران لاسيما اذا خشيت على عهدها من
 سعة قلت لكن تطرفه الشر بلا لى

من أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى - فحصل أن الاقتصار بلزوم الاتيان بالمؤنسة وعندها
يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها فاعاها سريعا
لما ينتم من القرب لالتزمه المؤنسة والالزمتها اه (قوله بما تروى) أى عن البصر (قوله ان لم يقدر ا على اتيانها)
فان قدر ا على اتيانها لا يذهب وهو حسن فان بعض النساء لا يشق عليه الخروج الى الاب وقد يشق ذلك على
الزوج فتتبع وهذا قول أبو يوسف قال في البصر والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي
ذكرت وان لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهم ما لم يكن بعد الحين على قدر متعارف والصحيح أنه لا يمنعها
من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم كل سنة وانما يمنعهم
من السنونة عندها وعلمه التوى كافي الخاتمة فعلى المقتضى به تخرج الى الوالدين في كل جمعة باذنه وبغير اذنه
وزيارة المحارم كل سنة مرة باذنه وبغير اذنه وأما الخروج الى الاهل زائدا على ذلك فلها ذلك باذنه اه ملخصا
(قوله زمنا) المراد بالزمن هذا المريض (قوله فعليها تعاهده) أى القيام بخدمته وقيد بالاحتياج لانه
لو استغنى عنها بزوجه أو رفقته أو أجبره لا يجب (قوله وان أبي الزوج) الظاهر أنها بهذا العيصان لا تكون
ناشرة فتجب لها النفقة حتى وفيه أن تنفقته اجراء احتسابها وقد فلت (قوله ولا يمنعهم من الدخول عليها) أى
لا يمنع الوالدين ولوعليها كما يظهر (قوله لها الخروج) هذا على المقتضى به لا على قول أبي يوسف الذي قدّمه لانه عليه
يشترط لخروجها عن الوالدين عن الاتيان اليها فالحارم أولى بهذا الاشتراط (قوله ويمنعهم من الكينونة) لأن
المسكن قد يحدث منه ضرر على الزوج (قوله وفي نسخة من البيتونة) وقد وقعت للفتناني (قوله لكن عبارة
من لا مسكن من القرار) أى فرجت النسخة الاولى اه حلي وقال في الكنز شرحه للعهود وأهم النظر والكلام
معهما أى وقت شأوا فقاما معا عن قطعة الرحم مع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح النقاية للبرجندى
ويفهم من ذلك أى من التمليل أنه لو كان في التكلم ضرر على الزوج بأن وقع منهم الاغراء على مخالفة الزوج فله
المنع أيضا والعموم في كلام بعضهم ليس على ظاهره بل المراد منه الاوقات التي لا يكون للزوج فيها مخالطة معها
بالجماع وما يتعلق به اه وفي البصر عن الخلاصة يجوز للرجل أن يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة
الابوين وعبادتهم ما دون زيارتهما أو أحدهما وزيارة المحارم (قوله والولية) أى وليمة النكاح أطلق فيها أفضل
ما اذا كانت للوالدين في غير وقت الزيارة (قوله وان أذن) أى فخرجت (قوله له منه ما من الغزل) لاستغنائها عنه
بوجوب كفايتها عليه اه حلي وفي البصر قالوا هل له أن يمنع امرأته من الغزل ولا تنطوق بالصلاة والصوم وبغير
أذن الزوج ظهريه ويقتضى عدم تخصيص الغزل بل له أن يمنعها من الاعمال كلها المقتضية له كسب لانها
مستغنية عنها لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعاً لا جبراً (قوله ولو تبرعاً لا جبراً) اه (قوله ولو تبرعاً لا جبراً)
الاتيان بل هو غير صحيح فان شرطها أن يكون حكم ما بعدها أدنى مما قبلها وهذا أولى قال في البصر وكذا من
العمل تبرعاً لا جبراً (قوله ولو تبرعاً لا جبراً) اه حلي (قوله ولو تبرعاً لا جبراً) اه حلي (قوله ولو تبرعاً لا جبراً) اه حلي
القبالة والفاصلة من الخروج لأن في الخروج اضرابه وهي محبوسة طهقة وحقة مقدم على فرض الكفاية بخلاف
الحج الفرض لأن حقه لا يقدم على فرض العين اه (قوله ومن مجلس العلم) قال في البصر فاذا أرادت أن تخرج
الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فاذا وقعت لها نازلة نال الزوج من العلم وأخبرها بذلك
لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم تقع لها نازلة لكن أرادت
أن تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عندها
له أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى أن يأذن لها أحيا ناوان لم يأذن فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها
نازلة اه (قوله وان جاز بلاترين) أى نفعها اياها من دخوله لا يدل على حرمة دخوله فقوله الجوى وقول
الفقيه انها تمتع من الحمام خلفه فاضى خان في أول الفتاوى حيث قال دخول الحمام مشروع للنساء والرجال
خلافا لما قاله بعض الناس اه فيه نظر فان منعهما منه لا يدل على عدم مشروعيته ثم نقل عن الفقيه ما نصه
وحيث أبغضنا الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة على ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة
اه (قوله قال الباقي) نسبة الى باقة قريبة من أعمالنا بس (قوله وعليه) أى على اشتراط عدم كشف العورات
(قوله في منعهن) أى من دخول الحمام (قوله بأنواعها الثلاثة) أى المأكول والملبوس والسكنى

بما تروى ما لا جيران له غير مسكن شرعى
قريبه (ولا يمنعها من الخروج الى
الوالدين) في كل جمعة ان لم يقدر ا على
اتيانها على ما اختار في الاختيار ولو
أبوها زمنا سلا واحتاجها فليتها تعاهده
ولو كان كافرا وان أبي الزوج فتح (ولا يمنعها
من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من
المحارم في كل سنة) اه الخروج والها
الدخول زيلعي (ويمنعهم من الكينونة)
وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة من لا
مسكن من القرار (عندها) به يقتضى
ويمنعها من زيارة الأجناب وعيادتهم
والولية وان أذن كانا عاصيين كما تروى في باب
المهر وفي البصر له منه ما من الغزل وقيل عمل
ولو تبرعاً لا جبراً ولو قابله أو مفصلة اتفقتم
حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم
الاتيان لا يمنع زوجها من سؤالها ومن
الحمام الا لنفسه وان جاز بلاترين وكشف
عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في
منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا
في الشرع لا يسه معز بالسكك (وتنقض)
النفقة بأنواعها الثلاثة

(قوله لزوجة الغائب) أما الحاضر فصير على الانفاق (قوله واستحسنه في البحر) حيث قال وأطلق المصنف في الغائب فمثل المفقود وغيره كما في شرح الطحاوي ولم ينفذ فيما مندى من الكتب النفيسة بشئ الا في الفتاوى الصربية فانه قال ايجاب النفقة في مال الغائب بشرط أن يكون مذكراً اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه قيد ونهاية لاحتضاره ومراجعته اه كلام البحر لكر في القهستاني ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان ينتمى مائة مفرام لا كما في النية ويغيب عن أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل المفقود اه حلي وفي الجوى عن البرجندى عن القنية عن المحيط سواء كانت القنية مائة مفرام لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فلا قاضي أن يفرض لها النفقة اه (قوله ولو مفقودا) وهو الذي لا يدري محله ولا حسنة أو موته (قوله وطفله) أى الفقير الحار (قوله ومثله كبير زمن) المراد به من لا يقدر على التكسب (قوله وأنّى مطا) ولو غير مريضة لأن صفة الأونة تجزأ بالسعود (قوله وأبويه) أى أن كانا محتاجين مطلقاً ولوع القدرة على الاكتساب لوجوب نفقتهم بما يجزأ بالفقر بخلاف غيرهما من الأقارب حيث لا يكتفى لوجوب النفقة بمجرد الاحتياج بل لا بد معه من صفة العجز عن الكسب والاجداد والجدات ~~كما~~ لا يوين أبو السعود (قوله وأخيه) المراد به كل قريب ذى رحم محرم منه غير الأصول والفروع (قوله ولا يقضى عنه دينه) قال في البحر وقيد بنفقة من ذكر لا احتراز عن دين على الغائب فإن صاحب الدين لو أضر غريباً أو مودعاً للقائم بآمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقرراً بالمال وبدينه لأن القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظراً وحفظاً للمك في الانفاق على زوجته من ماله حفظاً لمالكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغري وهو لا يجوز كذا في الذخيرة انتهى قلت منه يستفاد جواب سادته عن أن شخصاً يدعى أنه كان مافراً فزيلة فإذا ما شخص ظله وأخذ منه قدراً معلوماً من المال وأنه يريد الدعوى على وكيله بمصر ليقضى له القاضي بالدفع من ماله وكله الذي في يد الوكيل فأجبت بأن الدعوى على الوكيل لا تنفع ولا يقضى عليه بالدفع وإن كان مقرراً بما يتبعه من أخذ ماله أبو السعود (قوله لأنه قضاء على الغائب) علة أقوله ولا يقضى عنه دينه وأقوله وأخيه قال في البحر يقيد بالطفل والابوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعمة فإن نفقتهم انما تجب بالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز اه وأما نفقة المملوك فلا يقضى به إلا أن السيد لو كان حاضراً لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم في الأولى إذا كان غائباً (قوله في ماله) أما إذا لم يكن له مال فسيأتى الكلام عليه في المصنف (قوله كتب) أدخلت الكاف الدراهم والدينار وغلّة العبد والدار سوى وجعلوا التبر بمنزلة التقدين لأنه يعلم قيمة لا ضرور زباني (قوله ما خلافة) كالعروض والعمارة (قوله ولا يساع مال الغائب انفاقاً) أما عند الامام فلا نة لا يساع على الحاضر فكذا الغائب وأما عند هاهنا فإنه وإن كان يقضى على الحاضر لأنه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يعرف امتناعه اه بحر ومثله في الهداية وبه يظهر ضعف ما في الجوى عن البرجندى من أن عروض الغائب تباع في نفقة زوجته عند هاهنا عند الامام وفي العقار روايتان اه (قوله عند أو على من يقربه) قيد بما ذكرناه لو كان له مال في يده فطلب من القاضي فرض النفقة فإن لم يكن بالتمسك بينهما فرض لها في ذلك المال لأنه ايضا ملحق المرأة وأيسر بقضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر دين ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب الدين قضاء دينه من ذلك قسني له به بحر وقيد بالاقراء لأنه لو أقر فطلبت منه لا يستخلف ولو أقامت البرهان بما ادعاه عليه لا تقبل لأنها إما أن تقام على المال فتكون المرأة بهذه البينة تثبت المال للغائب وهي ليست بخصم في إثبات الملكة وأما على الزوجية فلا تقبل أيضاً لانها بهذه البينة تثبت التمسك على الغائب والمودع والمدين ليسا بخصم في إثبات التمسك عليه (قوله عند الامانة) صادق بالودعة والمضاربة بحر (قوله ويد بالاقول) أى على سبيل الأولوية حال القهستاني والودعة أولى من الدين في البداية بالانفاق كما في قاضي خان اه وكأنه لأن الودعة على شرف التوى بخلاف الدين فكان في الصرف منها أولاً ونظر لقائمه اه حلي (قوله وبقي قول المودع الخ) أى بعد القضاء قال في التمانية وبعد ما أمر القاضي المودع أو المدين إذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدين الا بينة اه وكأنه لأن المودع أمين وأما المدين فيدعي فراغ ذمته فلا يصدق بلا اثبات (قوله أو اقراها) بحث لما صاحب البحر (قوله ولو أنفقا بفرض ضمنا) المراد بالضمنا في جانب المدين

(زوجة الغائب) مائة مفر صربية واستحسنه في البحر ولو مفقودا (وقوله) ومثله كبير زمن وأنّى مطلقاً (وأبويه) فقط فلا تنقض له لوكه وأخيه ولا يقضى عنه دينه لأنه قضاء على الغائب (في ماله) من جنس ماله كدعوى المودع أو المدين (من يقدر مال الغائب انفاقاً) عند (عند) أو على (من يقدر به) عند الامانة وعلى الدين ويسد بالاقول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المدين الا بينة أو اقراها وسيجي بحر ولو أنفقا بلا فرض ضمنا لا رجوع

٤٦٩

عدم البراءة وبعبارة البصر أو وضع حيث قال وأشار بقوله فرض إلى أن المودع والمدين لو أضافا بغير أحد القاضين
فإن المودع ضامن ولا يبرأ المدين ولا رجوع للمنفق على من أنفق عليه ذخيرة (قوله وبقرابة الولاد) أقاد
أن الشرطي الفرض للزوجة شيئا أن اقراره بالمال وبالزوجة وبغيرها اثنان اقراره بالمال وبالنسب (قوله ولو لم
بأحدهما) أي أحد الشرطين سواء كان في جانب الزوجة أو غيرها (قوله إلى الاقرار) أي من المودع أو المدين
(قوله ولا يمين) أي ليس لمرأة طلب اليمين من واضع البدل لأنه لا يستحق الامن كان خصما كذا في الغلبة من
الوديعة وهي مما يستثنى من قولهم كل من أقرب شيئا لزمه فإذا أنكره يحلف عليه اه (قوله في الاصح) يرجع إلى
قوله بما أخذته ومقابله النول يأخذ الكفيل بنفسها وإلى قوله وجوب ما مقابله قول انحصاف أنه حسن (قوله
ويحلفها) كان الأولى تقديمه على التكفيل لأن القاضي يحلف أولا ثم يعطى النفقة وبأخذ الكفيل كافي بإيضاح
الاصلاح اه حلي وانظر هل يحلفها أنها ما أخذت منه نفقة الاطفال (قوله وكذا كل أخذ نفقة من الزوجة
والوالدين والافان ولو بكارا أو أمهات والد كور الكار الرمي أبو السعود لم يذهب في الشرع إلى ذلك بأخذ
الكفيل من القريب ولاد أو يحلفه قال في الجوهره وبأخذ منهم كفلا بل ذلك مقتضى الاحتياط وقى بأخذ
الكفيل نظر للغائب اه أي وكذلك التعليف وفيه أنه كيف يحلف ليرى في نظر اه ما لم يزل إلى وأجاب
بعضهم بأنه يكفي في الصغر بغير تحليف وهذا وقد اعترض في البصر والنول أخذ الكفيل من القريب ولاد
وتحليفه بأنه لا فائدة فيه اه لأنه لو أقتر باسقاط النفقة وادعى هلاكها أو فقها قضى له بأخرى فتأمل اه حلي
وفيه أن فائدة طلب اليمين تظهر فيه إذا لم يدع الهلاك (قوله فلو ذكر الغيب) أي في يكفلها أو يحلفها كابن السكال
أي حيث قال في إيضاح الاصلاح ويحلفه أنه لم يتوف النفقة وبكة اه حلي (قوله ولا كانت ناشزة) تقدم
أن الناشزة إذا عادت ولو في سفره تجب لها (قوله مضت عتقها) فيه لأنه لو لم يرض عتقها ظاهرا النفقة (قوله
أنه أو فاهما) أتباعا عطائه لها من غير واسطة وأما بالارسل (قوله طوك الخ) لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت
بغير حق (قوله ونكت) قيد بنكول المرأة لأن نكول الكفيل ليس يلزم فنكول المرأة يكفي لبثت الخيار للزوج
وان لم ينك الكفيل لأن النكول اقرار والاصيل إذا أقتر بالمال لزم الكفيل وان جحد الكفيل ولا ضمان على المودع
لأن أمر القاضي بالرفع اليه اقدم صارا كما مره بنفسه اه وبخالف قوله والاصيل إذا أقتر الخ مافي الميسوط
وشرح الطحاوي أنها لو أقترت أنها انجبت نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل اه وقد ذكره الخواشي
بعد الحق مافي الميسوط بجر إذا علمت ذلك فقوله الشارح ونكت لا يلزم لأنه بمنزلة الاقرار وإذا أقترت لا يلزم
الكفيل فكذا إذا نكت (قوله باقامة الزوجة) هذا يعمز التقيد بالاقرار به وانما لم يفرض لأن المودع والمدين
ليس انحصار عن الغائب في اثبات النكاح (قوله أو بالنسب) المناسب لهذا الذي يتقرر بغيره لا يفرض على غائب
باقامة الزوجة أو القريب ولاد كما لا يخفى اه حلي (قوله ان لم يحلف مالا) يعمز قوله في ماله (قوله وبأمرها)
بالتص مطلقا على يفرض اه حلي (قوله ولا يقضى به) أي بالنكاح وهو معطوف على قوله لا يفرض اه حلي
(قوله وقال زفر يقضى بها) ولا يحتاج إلى اقامة يمينه أنه لم يخلف لها نفقة على قوله بجر (قوله لابه أي بالنكاح)
انفاقا وقول البيهية عليه بالنفقة أجاز زفر (قوله على هذا) أي قول زفر (قوله وهذا من الست) قال الجوى
ووصلت إلى خمس عشرة مسألة وقد نظمتها في قصيدة من بحر البسيط سميتها عقود الدرر فيها يفتى به من أقوال
الامام زفر منها في هذه المسئلة التي الكلام فيها أقول

امعاق فاض على من غاب يمينه * من زوجة صح للانفاق بالملى

ومنها عقود المريض في الصلاة كهيشة المتشبهة ومنه عقود التمثيل كذلك ومنها من سعى إلى سلطان ظالم يبرى
فقرمه ومنها دعوى النكاح لا بد فيها من بيان الحدود الأربعة ومنها قبول شهادة الأعمى فيما فيه تسمع ومنها
أن الوكيل بانشاء الخصومة لا يلائق قبض المال ومنها أنه لا يقطع خبار المشتري إذا رأى الدار من صحتها
لمنها أنه لا يقطع خياره إذا رأى ظاهر الذوب مطويا ومنها أنه بشرط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس
الحكم ومنها أنه يجب على المراجع بيان أنه اشتراه سليما بكذا إذا تعيب عنده ومنها أن تأخير التشفيع الشفعة شهرا
بعد الاشارة عليها ومنها أنه إذا وصى بثلاث نفقه وغنم فضاع الثاثن فله ثلث الباقي ومنها أنه إذا قضى
الفرع من جباة بدل زوجه فانه لا يجبر على القبول ومنها أنه إذا أنفق الملقط على اللقطة وجبها للاستيفاء فله ثلث

(وبالزوجة وبقرابة) (الولاد وكذا) الحكم
الثابت (إذا علم فاض بذلك) أي بمال
وزوجة ونسب ولو لم يعلم بأحدهما احتج إلى
الاقرار بالانصر ولا يمين ولا يمينه هنا لعدم
انحصار (وكذاها) أي أخذتها ككفلا
بما أخذته وجوباً في الاصح (وبما معها)
أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل أخذ نفقة
فلو ذكر الضمير كابن السكال (كان أولى
أن الغائب لم يعطها النفقة) ولا كانت ناشزة
ولا مطلقة مضت عتقها فان حضر الزوج
وبرهن أنه أو فاهما أخذت وكذا لو لم يبرهن
أو كفلاها ردت ما أخذت ولو لم يبرهن
ونكت ولو أقترت طولبت فقط (غنية على
على غائب) باقامة الزوجة (ولا يفرض أيضا
النكاح) أو بالنسب (ولا يفرض عليه
ان لم يخلف مالا فاقامت يميناً يفرض عليه
وبأمرها بالاستدانة ولا يقضى بها)
قضاء على الغائب (وقال زفر يقضى بها)
أي بالنفقة (لا به) أي بالنكاح (وعمل
القضاة اليوم على هذا به للعاجلة فيفتى
وهذا من الست التي يفتى بها بقول زفر

فانه يسقط ما أنفق هذا حاصل ما ذكره في رسالته (قوله وعليه) أي على قول زفر (قوله ولو غاب) ولو أقل من مدة
 سفر كما سلف (قوله تقبل ينتها على النكاح) أي ولا يقضى به لما تقدم من أنه لا يقضى بالنكاح عندنا ولا عند
 زفر اه (قوله ان لم يكن عالما به) أما إذا علم به القاضي في فرضها لهما لا كفاء بعلة كما سلف (قوله بالانفاق)
 أي من مالها ان كان لهما مال على نفسها وأولادها (قوله أو الاستدانة) أي من الغير لثقتها ونفقتها ثم ان لم يكن
 لهما مال (قوله لترجع) أي ينفقها ونفقة them (قوله وتجب المطلقة الرجعي الخ) قال في الهندية المعتدة عن الطلاق
 تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو لا نكاحا كانت المرأة أولم تكن خاتمة (قوله والفرقة
 بلا معصية) الأصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كان يحق
 لها النفقة وان كانت معصية لانتفقه لها وان كانت بعين من جهة غيرها فلها النفقة فلا معصية لانتفقه والسكنى
 والمباينة بالخلع والابلاء ومودة الزوج ومجامعة الزوج أمتها تسحق النفقة وكذا امرأه العنين اذا اختارت
 الفرقة وكذا أم الولد والمدة اذا اعتقتا وهما عند الزوج وقد بوأها المولى يتنا واختارتا الفرقة وكذا المغيرة
 اذا أدركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة وان ارتدت أو طاعت
 ابن زوجها أو أباه أو لمسته بسهولة فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى هندية (قوله وتفرق بعدم كفاءة) أي بعد
 الدخول فيه وفيما قبله من الخيارات وهو مبني على ظاهر الرواية أن النكاح ينفق ولا ولياء حق الاعتراض
 (قوله ان طالت المدة) قيد في السكوة وظاهره هذا أن كسوة المعتدة على التفصيل ان استغنت عنها القصر المدة
 كما اذا كانت عذتها بالحيض وحاض أو بالانقطاع لا كسوة لها وان احتاجت اليها لطلول المدة كما اذا كانت
 مدة الطهر ولم تحض فان القاضي يفرض لها وهذا هو الذي حرره العارضي في أنفع الوسائل وهو تحرير
 حسن مفهوم من كلامهم كذا في البحر (قوله ولا تسقط النفقة المفروضة الخ) ظاهره سواء استدانت بأمر
 القاضي أو لا والذي في الهندية يخالفه وعبارة واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عذتها وقد استدانت على
 الزوج أو لم تستدنت ثم انقضت عذتها قبل أن تنقض شأمن الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع
 بذلك على الزوج وان استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدنت أصلا قبل تسقط وهو الصحيح كذا في جواهر
 الاطلاعي اه ونقل تصحيحه في البحر عن الذخيرة (قوله فلها النفقة) ويكون القول قولها طالبت المدة
 أو قصرت بحر (قوله مالم يحكم بانقضائها) فان حكم به بأن أقام الزوج بينة على إقرارها به برئ منها حلبي عن
 البحر (قوله مالم تدع الحبل فلها النفقة الى سنتين) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره فان ادعت الحبل
 وهذا التركيب يقضي أنها اذا ادعت الحبل بعد الحكم بالانقضاء فلها النفقة الى سنتين مع أن الذي تقدم
 في باب ثبوت النسب أنها اذا أقضت بانقضائها عذتها في مدة تحم له ثم أنت بولسنة أشهر فأكثرت من وقت الإقرار
 لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة الى سنتين اه حلبي والاولى جعلها مسئلة مستقلة كما صنع في الجرفانه
 قال وان ادعت حبلًا أنفق عليها ما بين اربعين سنتين من يوم طلقها فان قالت كنت أظن اني حامل ولم أحض
 وأتممت مدة الطهر الى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يري ويح وأما أريد النفقة حتى تنقضي عذتي وقال الزوج
 قد ادعت الحبل ولوا كره سنن قال القاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة مالم تنقض العدة اما ثلاث حيض
 أو مدته خولها في حد الاياس ومضى ثلاثة أشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استعجلت العدة قبل الحيض
 والنفقة واجبة لهما في جميع ذلك مالم يحكم بانقضاء المدة اه (قوله وان شرطه) بان قال على أنها ان لم تكن
 حاملًا ردت ما أخذته بحر (قوله ولو صالحها على نفقة العدة) أي بدارهم مسما لا يزيد عليها حتى تنقضي ذخيرة
 (قوله صح) لانها معلومة بعد دها (قوله للجها) لانها تحتمل أن عذتها تنقضي في سنتين يوما ويحتمل أن عذتها
 الطهر فيشتق عليها اه هذا الصلح ولم يتكلم على الحامل اذا صولحت ويجوز حكمها وانما عدم المحصة لان مدة
 الحمل تختلف (قوله ولو حاملًا) تفسير للاطلاق وهو ما في النهر وفي البحر والنهر والهندية والنهر بلالية ونقل
 الجهرى عن البرجندى استثناء مدة الوفاة الحامل تصب لها النفقة وفي التمهاتى عن المضمرات قبل المعامل
 النفقة في جميع المال فحصل أن معتدة الموت الحامل اختلفوا في وجوب النفقة لها الا أن تكون أم ولد فتجب
 لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لانه لا يرثها قال في النهر وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها
 واعترف بأن الحمل منه سكنها لم تلد الا بعد الموت أبو السعود حريذا وقوله في النهر واعترف الخ ليس بالارزاق فان

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار وقبل ينسبها
 على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم
 ويأمرها بالانفاق أو الاستدانة لترجع بحر
 (و) تجب المطلقة الرجعي والبائن والفرقة
 بلا معصية كسارعتي وبلوغ وتفرق بعدم
 كفاءة النفقة والسكنى والكسوة ان طالت
 المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمعنى المدة
 على المختار بزيادة ولو ادعت امتداد الطهر
 فلها النفقة مالم يحكم بانقضائها مالم تدع
 الحبل فلها النفقة الى سنتين مطلقا فان
 مضت ثم تبين أن لا حبل فلا رجوع عليها
 وان شرطه لانه شرط باطل بحر ولو صالحها
 على نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيض
 لا بالعمالة (لا) تجب النفقة بانواعها
 (معتدة ولو سطلقا) من مولاهما فلها النفقة
 من كل المال جوهرة

تصدق ورثته بعده كافر ارموا نجا احتج الى ذلك لان نسب ولادة أم الولد اثبات بالسكوت وهو في حال الولادة
 كان ميتا (قوله به صحتها) اما ان كانت الفرقة من قبله فلها النفقة مطلقا بميتته أو بغيره بميتته طلاقا
 كانت أو فسخا بغير (قوله قهستاني وكناية) عبارة القهستاني والكلام مشر إلى أنه لا سكنى في هذه الفرقة وهذا
 اذا خرجت من بيته والا فواجب كما أشير اليه في الكفاية اه قال الحلبي ولا يقال في مثل هذا قهستاني وكفاية
 بل قهستاني عن الكناية اه (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها (قوله فلا تسقط بحال) حتى لو خالها
 على أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيصح الا برأ عنها دون السكنى بغير (قوله
 برقتها بعد البت) قال في الهندية وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى سقطت نفقتها لا من الرد ولكن
 لانها تجلس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تجلس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة
 فان ثابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزوال العارض وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا فأو بانثافا ما المعتدة من
 طلاق رجعي اذا ارتدت فلا نفقة لها سببت أو لا كافي (قوله لا يفتكين ابه) أي وهي معتدة البائن كما هو فرض
 المسئلة أو معتدة فرقة بغير طلاق وان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا نفقة لها عندية (قوله اعدم حسبها)
 أي التي فارقت بفتكين ابن زوجها (قوله حتى لو لم تجلس فلها النفقة) أي ان يثبت في بيته كما هو صريح عبارة
 القهستاني السابقة وحيث يذهب تغني عن هذه الجمل بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت
 النفقة الا اذا خلعت بدار الحرب وحكم بطاقتها ثم عادت اه حلي قال في البحر لا فرق بين المثلث في الحقيقة
 لان المرتدة بعد البيونة لم تجلس تجلس لها النفقة كافي غاية البيان والمحيط كما يمكنه والممكنه اذا لم تلزم بيت
 العدة لا نفقة لها فليس لردة أو التمكن دخل في الاسقاط وعدمه بل اذا وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت
 والا لا اه (قوله ثم عادت) أو سببت سواء اعتقت أو لا عندية (قوله وهو يشترط الخ) أي التعديل بأن النساق
 كملوت وهي عبارة الشرع بلالية كما قال الحلبي (قوله يعودها) أي مسلمة وعلى ذلك يحمل ما في النهر من قوله
 ولو حبست أو خلعت فعادت الى الاسلام ورجعت الى بيتها عادت نفقتها للنفقة اه (قوله بأنواعها) الثلاثة
 الملبوس والمأكل والسكنى لكن في إيجاب السكنى نظر فان الطفل لا يحتاج اليها اللهم الا أن يقال
 أن وجودها فيها اذا كان محضنا وطلبت الحاضنة السكنى كما مر في الحاضنة (قوله على الحز) اما العدة فان كانت
 زوجته حرة أو مكاتبه فنفقة الولد عليها وان كانت أمة فنفقته على مالكها وراثي بعضه ذاني الشرح (قوله
 لطفه) هو الولد حيث يستطع من بطن أمه الى أن يحلم ويقال جارية طفل وطفله كذا في المغرب وقيل أول ما يولد
 صبي ثم ما قبل اه حلي عن النهر والنفقة على الأب الى أن يبلغ حد الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا بلغ - هذا الكسب
 كان للأب أن يزوجها ويشتق عليه من أجرته وليس له في الأتي ذلك بغير (قوله والجمع) لعل عموم المجمع من حيث
 اضافته لانه مفرد مضاف لانه إطلاق لغوي لان جمعه أطفال قال تعالى واذا بلغ الاطفال الآية (قوله لفقير)
 كان عليه أن يقول الذي لم يبلغ حد الكسب لمساكف (قوله على مالكه) أي لا على أبيه حرا كان الأب أو عبدا
 بصر في الشرح لف ونشر مشوش (قوله ان أشهد) أي أو أذنه القاضي بغير (قوله لان نوى) أي لا يرجع بما
 أنفق ان نوى الرجوع به الادبانية أي فيما بينه وبين الله تعالى فيعمل له الرجوع بغير (تنبيه) ان كان الصغير عقار
 أو ردية أو سبب واحتج الى النفقة كاللأب أن يبيع ذلك كله ويشتق عليه لانه غني بهذه الاشياء (قوله
 يكتب) أي اذا كان قادرا على الكسب وان امتنع حبس وقوله أو يتكفف أي يـأل الناس بكفه ان عجز عن
 الكسب ففي المقام توزيع افاده صاحب البحر وليس المراد من عبارة المؤلف التخيير (قوله ويشتق عليهم) الانسب
 عليه وقيل نفقته في بيت المال (قوله ولو لم يتيسر) أي الكسب أو لم يف كسبه بمجانبته بغير (قوله ورجع) أي
 اذا كان أشهد أو أمره القاضي وسبب أن هذا قول ضعيف وانه لا رجوع الا للام مؤسرة (قوله ولو لم ينفقه
 الام) ظاهره ولو كان التسكاح قائما (قوله وأمره بدفعها للام) لانها أرقت بالاولاد (قوله ما لم تثبت خيانتها الخ) قال
 في البحر ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين وكذلك وظهور قدر النفقة للقاضي بالتخيير
 ان شاء يدفعه الى نفقة يدخلها اليها صبا حوا ومساء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيره ان يدفعها على الاولاد اه
 فالضيق يدفع أو يأمر بارجع الى القاضي (قوله ومساء) كذا في نسخة والواو بمعنى أو فهو مخير بين أن يدفعها
 في صبيحة اليوم وبين أن يدفعها في المساء اليوم الثاني وانما يدفع كذلك لانها تسدر خيانتها في يوم

(ونحب السكنى) فتم (النفقة فرقة به صحتها)
 الا اذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه
 الفرقة قهستاني وكناية (كرزة) وتقبل ابه
 من ما دام وسكوة وانفق بحال
 (لا غيرها) من ما دام وسكوة وانفق بحال
 أن السكنى حتى لا تنقض بالفرقة بميتتها
 والنفقة سقطت نفقتها برقتها بعد البت أي
 ونسقط النفقة برقتها بعد البت أي
 ان خرجت من بيته والا فواجب كفاية قهستاني
 (لا يفتكين ابه) لعدم حبسها بالفرقة بدار
 حتى لو لم تجلس فلها النفقة الا اذا خلعت بدار
 الحرب ثم عادت ونابت لمساكف (قوله قد حكم
 لانه كارت بغير وهو يشترط الخ) أي التعديل بأن النساق
 كملوت وهي عبارة الشرع بلالية كما قال الحلبي (قوله يعودها) أي مسلمة وعلى ذلك يحمل ما في النهر من قوله
 ولو حبست أو خلعت فعادت الى الاسلام ورجعت الى بيتها عادت نفقتها للنفقة اه (قوله بأنواعها) الثلاثة
 الملبوس والمأكل والسكنى لكن في إيجاب السكنى نظر فان الطفل لا يحتاج اليها اللهم الا أن يقال
 أن وجودها فيها اذا كان محضنا وطلبت الحاضنة السكنى كما مر في الحاضنة (قوله على الحز) اما العدة فان كانت
 زوجته حرة أو مكاتبه فنفقة الولد عليها وان كانت أمة فنفقته على مالكها وراثي بعضه ذاني الشرح (قوله
 لطفه) هو الولد حيث يستطع من بطن أمه الى أن يحلم ويقال جارية طفل وطفله كذا في المغرب وقيل أول ما يولد
 صبي ثم ما قبل اه حلي عن النهر والنفقة على الأب الى أن يبلغ حد الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا بلغ - هذا الكسب
 كان للأب أن يزوجها ويشتق عليه من أجرته وليس له في الأتي ذلك بغير (قوله والجمع) لعل عموم المجمع من حيث
 اضافته لانه مفرد مضاف لانه إطلاق لغوي لان جمعه أطفال قال تعالى واذا بلغ الاطفال الآية (قوله لفقير)
 كان عليه أن يقول الذي لم يبلغ حد الكسب لمساكف (قوله على مالكه) أي لا على أبيه حرا كان الأب أو عبدا
 بصر في الشرح لف ونشر مشوش (قوله ان أشهد) أي أو أذنه القاضي بغير (قوله لان نوى) أي لا يرجع بما
 أنفق ان نوى الرجوع به الادبانية أي فيما بينه وبين الله تعالى فيعمل له الرجوع بغير (تنبيه) ان كان الصغير عقار
 أو ردية أو سبب واحتج الى النفقة كاللأب أن يبيع ذلك كله ويشتق عليه لانه غني بهذه الاشياء (قوله
 يكتب) أي اذا كان قادرا على الكسب وان امتنع حبس وقوله أو يتكفف أي يـأل الناس بكفه ان عجز عن
 الكسب ففي المقام توزيع افاده صاحب البحر وليس المراد من عبارة المؤلف التخيير (قوله ويشتق عليهم) الانسب
 عليه وقيل نفقته في بيت المال (قوله ولو لم يتيسر) أي الكسب أو لم يف كسبه بمجانبته بغير (قوله ورجع) أي
 اذا كان أشهد أو أمره القاضي وسبب أن هذا قول ضعيف وانه لا رجوع الا للام مؤسرة (قوله ولو لم ينفقه
 الام) ظاهره ولو كان التسكاح قائما (قوله وأمره بدفعها للام) لانها أرقت بالاولاد (قوله ما لم تثبت خيانتها الخ) قال
 في البحر ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين وكذلك وظهور قدر النفقة للقاضي بالتخيير
 ان شاء يدفعه الى نفقة يدخلها اليها صبا حوا ومساء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيره ان يدفعها على الاولاد اه
 فالضيق يدفع أو يأمر بارجع الى القاضي (قوله ومساء) كذا في نسخة والواو بمعنى أو فهو مخير بين أن يدفعها
 في صبيحة اليوم وبين أن يدفعها في المساء اليوم الثاني وانما يدفع كذلك لانها تسدر خيانتها في يوم

(قوله عن نفقتهم) أي نفقة لاولاد الصغار موسرا كان الزوج أو موسرا بجر (قوله تدخل تحت التقدير) أي تقدير المقدرين كأن يفرض لها جثرة دراهم لنفقتهم والحال أنه يكفيهم نفقة أو ثمانية لكن اذا جاء المقدرون يقول بعضهم يكفيهم العشرة والبعض يقول أقل وهذا الجمله تفسير للزيادة اليسيرة (قوله زيدت) أي الى الكفاية (قوله رجعت بنفقة دون حصتها) لأن نفقة القريب تفرض بعد هلاكها أو سرقته قبل المدة دون الزوجة كما مر (قوله وفي المنية أب موسرا الخ) يعني أن يراد بالمعسر من أعسر عن الكسب والتكفيل لوافق عبارة الذخيرة السابقة (قوله تؤمر الام) أي يأمرها القاضي (قوله وهي أولى من الجدة الموسر) مثله في البحر حيث قال الام أول بالتصل من سائر الاقارب حتى لو كان الأب معسرا والام موسرة ولا يصغر جدهم موسرا تؤمر بالانفاق من مال تقسمها ثم ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك لانها أقرب للصغير وهذا ينافي ما في الاشياء من كتاب الفرائض الجدة كالاب الا في ثلاث عشرة مسألة منها ما في الخانية مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم أم وجد أبو أب فالنفقة عليهم أمثالنا اهـ وينافي أيضا ما في الوقعات للعلامة بعد القادر نقلا عن الخانية في نفقة ذوي الارحام حيث قال رجل مات وترك ولدا صغيرا أو أباً كانت نفقة الصغير على جده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام أمثالنا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن الامام كانت نفقة الصغير على الجد كمالو كان مكان الجد اب فان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الأم كالمدة وحاصل دفع المنفعة أن ما في الاشياء والوقعات مفروض حال موت الأب وما في البحر حال حياته (نفقة) قال في الهندية وان كان الأب قد مات وترك أم أو لا وترك أولاد اصغارا كان نفقة الاولاد من انصباهم وكذا كل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأة الميت وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من انصباهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل أحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه في النفقة على قدر وسعة أموالهم وضيقها ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج اليه لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد في نصيبه ونصيب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في البلدة قاض فأتفق الجار على الصغار من انصبا الصغار كانوا واضعين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم ذخيرة قال مشايخنا في رجلين في سفر أئتمى على أحدهما فأفق الآخر على المغنى عليه من مال المغنى عليه لم يضمن استعصانا وكذا اذا مات فجهره صاحب من ماله وعقابه فيها (قوله لا ولادة من الأم) بل نفقة على سيد الأم لا ان يشترط الزوج حرية نفقتهم عليه والمراد بالأمه غير المكتوبة أما هي فنقتهم عليها لتبعيتهم لها في الكفاية (قوله ولومن حره) بل النفقة عليها حتى تزدان كانت أمه لا ولد نفقة الجميع عليه أول غيره فنفقة عليهم على مولى أهمهم (قوله وعلى الكافر نفقة ولده المسلم) لانه حره واختلاف الدين انما يسقط الارث لا النفقة في الولاد والزوجة (قوله كما سيبي) أي في شرح قول الكنز ولا نفقة مع اختلاف الدين (قوله العاجز عن الكسب) كالذي به زمانه أو عوى أو شلل أو ذهاب عقل حوى (قوله كائى) أي الى أن تترجى واذا طلقت وانقضت عدتها عادت نفقتها حوى (قوله مطلقا) أي ولو قادرة على العمل قال الشريفة الحوى وليس له أن يؤجرها في عمل وان كان لها قدرة (قوله ومن يلحقهم العار بالكسب) كبناء الكرام اذا كانوا لا يجدون من يستأجرهم حوى وظاهره أنه لا يشترط عدم اهتدائهم للكسب أبو الهود (قوله وطالب علم لا يتفرغ لذلك) أي للكسب (قوله لطلبه زمانا) قال في الدراية أن وطالب علم لا يهتدى الى الكسب وهذا اذا كان به رشد كافى الخلاصة ولذا قال صاحب المنية والقنية أنا أفق بعدم وجوبها فان قلنا منهم حسن السيرة مشقة بل يعلم الدين وأكثرهم فساق مبتدعة شرهم أكثر من خيرهم يحضرون الدروس ساعة لخلافات ركيكة ثم يهرقون الدين أكثر من نفقه ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع وغيرها مما يستحقون به لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين فبقذف الله تعالى البعض في قلوب آياتهم ويترفع منهم الشفقة فلا يعطون مناهم في ملابس وطعم فطما بونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف ولوعلم الناس بسيرةهم لم يزلوا الانفاق عليهم فضلا عن أن يفرضوا نفقاتهم كذا ذكره الفهستاني وأما من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان ولا يفرد بحكم لخرج التميز بين الصالح والمفسد قلت نرى طلبة العلم بعد الفتن العامة المشغولين بالفقه ونحوه يمنعهم الكسب عن التصدي

وصح صلحها عن نفقتهم ولولا زيادة بسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكسبهم زيدت بجر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية أب معسر وأم موسرة تؤمر الام بالانفاق وليكون ديناً على الأب وهي أولى من الجد الموسر فنفقة على الخزانة ولا ولد من حره الامه ولا على العبد ولا ولد له ولا ولد من حره وله الكافر نفقة ولده المسلم كما سيبي بجر (قوله) كذا يجب لولده (الكسب) كائى مطلقا ومن ومن يلحقهم عن الكسب كائى طالب علم لا يتفرغ لذلك العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزمان والعيشة وأفق أبو الهود بعدمها الطلبة زمانا كما بسط في القنية

ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار لان قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة
 كالا قارب كافي البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بها مشبه ما قلناه أقول طلبية زمانها يحضرون مجالس
 العلم بلا مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراجعة ويسألون مسئلة لا مبرور ينفقون كنفق الحبيب واذا قاموا
 عن الدرس وسئلوا عما ألقى اليهم لم يوجد عندهم شيء من الفوائد ولا في فكرهم ذرة من العوائد فغل همهم العياض
 والصياح والتكلم بلا روية ليقال انه تكلم وبنت النية لا بارك الله تعالى فيهم انهم سفلى لا يستحقون شيئا كثيرا
 ولا قليلا ولا يجب على آباءهم نفقتهم أولئك كالانعام بل هم أضل سبيلا اه كلام الدر المنثور وأقول الحق الذي
 نقيه الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوده الذي الرشد لا غيره ولا حرج في التمييز بين
 المفسد والمصلح انه هو ومسالك الاستقامة وتغييره عن غيره وبالله تعالى التوفيق اه حاشي (قوله بنى الرشد)
 انما هو المصنف هو المشتغل بالعلم الديني المعرض عن الفسق والابتداع الذي لا يتوغل في الخسافات الرصاصة
 المضرة في الدين ولا يشتغل بالصغرية والغبية في أعراض الناس ومن اتصف بفساد ما ذكره فهو غير رضى رشده
 كايستفاد مما سبق (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله والولد الكبير العاجز والانشى مطلقا (قوله كنفقة أبويه) أي
 فانها تجب على الولد من غير أن يشاركه أحد من الاعمام والعلمات والاجداد والجدات وتجب على الذكور والانات
 بالسوية لان المعنى وهو التأويل يشمل الذكر والانثى وفي الجوى عن البر بندي ولو كان للفقير ابان أحدهما
 فائق في انثى والاخرى كانا فاقا كانت النفقة عليهم بالسوية وفي الذخيرة عن الحلواني التسوية انما تكون
 اذا كان التفاوت بغيره أما اذا كان التفاوت فاحشا يجب أن يتفاوتا في قدر النفقة وانما وجبت على الولد
 نفقة ما لان لهما في مال الولد تأبى بالقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ولا تأبى لهما في مال غيره
 ولانه أقرب الناس اليهما فكان أولى باليجاب نفقته عليه وبازمه نفقة أجداده وجدته لانه من الآباء
 والاقربات ولو كانا فاقين وواكفا من قبل الاب والام كافي الشرى لآلية وبشرط لهم الفقر ولو كان لهم منزل
 وخادم ففى استحقات أجرة المنزل ونفقة الخادم خلاف ورواية الاستحقاق هي العواوب ودل الطلاقه أن الاب
 لو كان مع فقره يقدري على اكتساب قوت نفقته أيضا بالسعود (قوله وعمره) أي زوجته وفي الصحاح العرس
 بالكسر امرأة الرجل اه (قوله به يفتى) راجع الى مسئلة الفروع ومما يروى عن الامام أن نفقة الولد على الاب
 او الام أو كلاهما في الكبر اما الصغرة نفقته على أبيه خاصة من غير خلاف قال الشربللى ووجه الفرق بين
 الصغرة والكبر الزين أنه اجتمع للأب في الصغرة ولاية ومؤنة حتى وجبت عليه صدقة فطره فاخص بزوج نفقته
 عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيشاركه الام اه (قوله فتجب على غيره) من تجب عليه نفقته عند فقد
 الأب (قوله بلارجوع عليه) أي على الأب والأبن اذا أبسر (قوله الا الام ومرة) أي فانها اذا انفقت على
 الاولاد ترجع على الأب بوفقه الشارح سابقا عن المنية حيث قال وفي المنية أب معسر وأم ومرة تؤمر الام
 بالانفاق ويكون ديناً على الأب وهي أولى من الجدة الموسرا (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وعليه) أي على
 المعصم من المذهب من أن الرجوع انما يكون للام فقط (قوله فلا بد من اصلاح المتون) أي والشروح والواقع فيها
 اثبات الرجوع مطلقا كعبارة الذخيرة التي نقلها الشارح قريبا لفظ ولولم يتيسر أنفق عليهم القريب ويرجع على
 الأب اذا أبسر (قوله جوهره) ان كان المراد أن صاحب البحر نسب ذلك الى الجوهره فلا بد من تلوه عبارة عن
 ذلك واقظها وصاحبه أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام الموسرة والا فلا بد كالكاتب والوجوب
 على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في المعصم وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كالا يفتى اه وان كان
 المراد أن صاحب الجوهره نقل ذلك عن صاحب البحر فطلانه ظاهر لسبق صاحب الجوهره على صاحب البحر
 (قوله فالام أحق) لعل وجهه أن لهما من البرأض عاف ما للأب كادات عليه الاحاديث وذلك لكثرة تحملها
 المشاق في حمله ولولادته ورضاعه وحضائه وقد بين الله تعالى سبب الاحسان في حقها دون الأب بقوله عز وجل
 حملته أمه وهنا على وهن حملته أمه كرها ووضعته كرها (قوله فالطفل أحق) لانه لا صبر له ولا يمكنه التكسب
 ولا التكفف بخلاف الاب (قوله وقيل يقسمها) أي يقسم ما ينظم من النفقة فيهما أي في المثلثين (قوله
 وعليه نفقة زوجة أبيه) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون زوجة الاب مسلمة أو ذمية وهو مشكل لان النفقة
 مع اختلاف الدين لا تجب الا في الزوجية والولد ذوقا يقال وجوبها عليه انما هو بطريق التبعية لا بغيره

ولذا قيد في الخلاصة بنى الرشد (لا يشاركه)
 أي الاب ولو لم يشاركه أحد في ذلك كنفقة أبويه
 وعمره) به يفتى ما لم يكن معسر فليفتى
 بالبيت فتجب على غيره بلارجوع عليه على
 المعصم من المذهب الا الام ومرة جوهره
 وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره
 ففروع فلولم يقدر الا على نفقة فاعلم أحد أبيه
 فالام أحق ولوله أب واخل فاعلم أحد أبيه
 وقيل يقسمها فيهما وليه نفقة زوجة أبيه
 وأم ولده

في التابع مالا ينفق في غيره سوى وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً او به زمانة يحتاج
الى الخدمة اما اذا كان مريضاً فلا قال في المحيط وعلى هذا فلا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان به هذه
المنابة يجبر الاب على نفقة خادمه اهـ وظاهر ما في الذخيرة اعتماد هذه الرواية وأن القول بالوجوب مطلقاً انما
هو رواية عن أبي يوسف بجر (قوله بل وزوجه أو ندره) محمول على ما اذا كان زماً أو مريضاً كما هو المذهب
درج به في الذخيرة (قوله فله نفقة واحدة) بالاضافة فاذا كن مؤسرات فالوسط أو مسرات فالدون
تساوين مع الزوج في القروان كان بعضهن مؤسراً والبعض مسراً كان كل زوجتان مؤسرة ومهسرة
فالظاهر أن يدفع اليه نصف نفقة مسرة ونصف نفقة مؤسرة فان كانت نفقة المؤسرة أربعين والمهسرة
ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للمؤسرة والخمسة عشر للمهسرة وقد اعتبرنا في الجميع حال
الزوج مع الزوجات (قوله بل وزعهما عليهن) ولهن أن يرفعن أمره الى القاضي بأمرهن بائنة دانه ما يكفين
وتكون ديناً في ذمته يدفعها اذا أبسروا لم يجدن من يدينهن وجبت نفقتهن على من تجب عليه لولا الزوج
(قوله وفي المختار والماتق الخ) بخلافه ما قدمه المصنف في باب المهر وأقره المؤلف ولفظهما ولا يطالب الاب
بمراهة الغير الفقير اما الفتي فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لامن مال نفسه اذا تزوجه امرأة الا اذا منعه
على المدة كما في النفقة فانه لا يزوجها الا اذا من ولا رجوع على الزوج عند الاداء اهـ
وجه المخالفة أن التعبير بعلى يفيد الوجوب ولم يقيد بالضمان والذي يظهر أن ما هنا هو القول عليه لأن ذكر
الشيء في غير محله قد يساهل فيه أو ما تقدم في المهر محمول على غير الفقير الزمن والفقير الفقير والله تعالى أعلم
بالصواب (قوله لقدري أفندي) اسمه عبد القادر بن يوسف كما ذكره أول خطبة الكتاب المذكور (قوله ويجبر
الاب الخ) الظاهر ثبوت الرجوع له كما في النظر اللاحية (قوله امرأة ابنه الغائب) انما يقيد به ليفيد أنه لو كان
حاضراً لالتزمه نفقة ثم وعلى ذلك يحمل ما في الوقعات قبل هذه العبارة من قوله رجل معسر زمن وله عيال
هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة ابنا يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان اباً لا يجبر على
نفقة زوجة الابن لأن زوجة الاب تجب خدمه والاب على الابن واجبة نفقة من يخدم الاب على الابن
واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن اهـ (قوله اترجع بها على
الاب) أي الغائب ويقال مثله فيما يأتي وهذا لا ينافي ما تقدمه من تعميم أنه لا رجوع الا للام لأن ذامفروض
في الغيبة وذلك في الاعسار (قوله اترجع على زوج أمه) أي أو على أبيه وقد صرح به في الوقعات وزوج الام
يشمله (قوله وكذا الابن) أي فيجبر على النفقة ويرجع بها على الاقرب (فرع) لو كان للصبي أم معلقة
وقد خرجت من المدة فاحتاجت الى أن ينق عليها من كسب ولها فله ذلك لأن الاب متى احتاج اليه فله أن
يأخذ منه قدر حاجته فكذا الأم اهـ واقعات (قوله وأقره الوصي) أي بالامر (قوله ولا يعلم ذلك) أي الامر
(قوله لو المنفق عليه صغيراً) لانه هو الذي يتصرف عليه الوصي أما الكبير فالنفقة عليه تبرع (نفقة) الوصي اذا
اشترى من مال نفسه كسوة للصغيراً وما ينفق عليه يرجع اذا أشهد على ذلك وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي
يقبل في حق الاتفاق لاني حق الرجوع بالاشهاد بزيادة وفي الغيبة والخلاصة أن له الرجوع بالثمن وان لم يشهد
بخلاف الابوين ويقبل قوله في كل ما يدينه من الاتفاق الا في اثني عشرة مسئلة والاصل أن كل شيء كان مسلطاً
عليه فانه يصدق فيه ومالا ولا والاب يملك ما يملك الوصي بخلاف الجد والاب اعارة فله اتفاقاً لانه على
الاكثر ولو اشترى لغيره ثوباً أو ما أو أشهد أنه يرجع به يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ومثله لو اشترى له
داواً أو عبيداً فرجع سواء كان له مال أم لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه وانما
كتبته هنا لكثرة الاحتجاج اليه فيحفظ اهـ من الدر المنق (قوله وقيل لا) ظاهره أن القولين على حد سواء
وفي الدر المنق أن كل من قام عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه وبقتضاء
دينه الا في مسائل أمره بتعريض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء زكاته له وبأن يجب فلاناً من غير الرجوع
وكل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلاً لملك مال فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا اهـ
(قوله وكذا كل ما كان مطالباً الخ) أي فانه يرجع بالامر به بلا شرط الرجوع (قوله بكناية) صورته جنى على
شخص وقضى عليه بالارث فأمر شخصاً بدفعه عنه فله الرجوع بما دفع وان لم يشترط الرجوع (قوله ومؤمن ماله)

بل وتزوجه أو ندره ولوله زوجات فعليه
نفقة واحدة يدفعها للاب ابوزعهما عليهن
وفي المختار والماتق نفقة زوجة الابن على
أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زماناً وفي واقعات
المتنق لقدري أفندي ويجبر الاب على نفقة
امرأته ابنه الغائب ولها وكذا الابن
نفقة الولد ترجع بها على زوج أمه وكذا الاخ
على نفقة الام اترجع على زوج أمه على الاب
على نفقة اولاد أخيه اترجع على زوج أمه
وكذا الا بعد اذا غاب الاقرب انتهى
وفي الفصول من الرابع والثلاثين أجنبية
أنفق على بعض الورثة فقال أنفق باص
الوصي وأقره الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصي بعلى ما أنفق قبيل قول الوصي
لو أنفق عليه صغيراً انتهى وفيه قال أنفق
على الوصي وعلى أبيه أو ولادى ففعل قبل يرجع
بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بأمره يرجع
بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالباً به من
جهة العباد بكناية ومؤمن ماله

كالعشر والخراج (قوله ثم ذكر) أي صاحب الفصولين (قوله إن الأسير) أي الذي أخذ في دار الحرب (قوله
 لمصادره) أي ليطالب به بشئ قال في انقضاء مصادره على كذا طالبه به (قوله خلفني) أي من أيدي الكفار
 أو السلطان (قوله قيل يرجع) ظاهره الرجوع ولومن غير تعيين قدر ومن غير اشتراط رجوع (قوله وقيل لا) أي
 لا يرجع إلا أن يشترط الرجوع وانظر هل يشترط مع ذلك تعيين المقدار من الام (قوله في الصحيح وبه يفتي) وجهه
 أن ذلك ليس واجبا عليه شرعا ولا مطالبا له من جهة العباد (قوله وليس على أمه ارضاعه) أي الام التي هي
 في عقد النكاح أو المخلقة (قوله بل ديانة) أي تؤمر ديانة لانه من باب الاستخدام وهو واجب عليها بجر وهذا
 فاصر على غير المطلقة (قوله الا اذا تعينت) بأن لا يأخذ بلين الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع
 بلا أجره وليس للاب ولا له غير مال اه حلي عن الدر المنثور واجبارها في هذه الصور متفق عليه كما يفاد من
 البحر (قوله كما مر) أي في الحضنة حيث قال المصنف والشارح ولا تجبر من لها الحضنة عليها الا اذا تعينت لها
 بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا له غير مال به يفتي خاتبة وهل تجبر حنثا بلا أجره كما في الحضنة يحرر
 (قوله تجبر على ابقاء الاجارة) يعني فيما اذا استوجرت شهرا من الاطفا انقضت الشهر ابت أن ترضعه وقد تعينت وهل
 لأن الحضنة لها) أما اذا سقطت الحضنة فالامر للاب وظاهر هذا التعليل أن كل من ثبتت لها الحضنة في حكم
 الام (قوله ولا يلزم القطر المكث عند الام) فلها أن ترضع وتعود الى منزلها كما لها أن تجعل الصبي الى منزلها
 أو تقول أخرجه فترضع عند فناء الدار ثم تدخل الولد على الوالدة (قوله ما لم يشترط) أي المكث في العقد (قوله
 خلافا للذخيرة والجنتي) أي لمؤلفيهما حيث فالاجور استجارها من مال المغير لعدم اجتماع الواجبين على
 الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والوجه عندي عدم الجواز ويذهب الى ذلك ما قالوه من أنه
 لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جائز من غير ذلك خلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع
 أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعها لاجازها فقد برهنا على بل المانع أنه واجب ديانة لكن في الجوى
 عن البرجندى معزى بالمنصورية مالفظة ذكر ابن رستم عن محمد أنه اذا استأجر الاب أمه من ماله حال قيام
 النكاح يجوز أن تنفقها بالبيت من مال الرضيع فيجوز أن تستوجب الاب في ماله مقابلته الارضاع بالشرط
 والله تعالى على هذه الرواية اه فحينئذ يفتي على الذخيرة والجنتي (قوله في الاصح) قال بعضهم انه ظاهر الرواية
 كما في فتح القدير ومقابل الاصح أنه لا يجوز استجارها لأن النكاح قائم في بعض الاحكام (قوله كاستجار
 منكوحته الخ) أي فانه جائز لانه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه ديانة بجر (قوله
 وهي أحق الخ) لانها أشق فكان النظر لصبي في الدفع اليها (قوله بعد العدة) وكذا قبلها الا أنه ذكره ليصح قوله
 اذا لم تطلب زيادة الخ (قوله ولودون أجر المثل) أي ولو كان الذي تأخذه الاجنبية دون أجر المثل وطلبت
 الام أجر المثل فالاجنبية أولى (قوله أحق منها) أي من الام حيث طلبت شيئا ولم يقبلها وانما يكون الاب معسرا
 كما في الحضنة (قوله أي في الارضاع) فبعد ذلك يستأجر الاب له من يرضعه عندها (قوله فلام) أي ولو وجد
 متبرعة بها حيث كان الاب معسرا أما اذا كان معسرا والامة أو غيرها من الاجانب تقبله بمجاناة نزع ودفعه
 للمتبرعة فليحفظ الفرق بين الحضنة والارضاع (قوله كما مر) أي في الحضنة (قوله وللرضع النفقة والكسوة)
 أي فبذلك صارت على الاب ثلاث نفقات أجره الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش
 وغطاء وفي الجنتي واذا كان لصبي مال فنفقة الرضاع ونفقة بعد الفطام في مال الصغير بجر وسكت عن
 المسكن التي تخصه فيه والذي في معنى المفتي المتعارف أن السكنى في الحضنة على الاب وهو الاظهر جوى عن
 شرح الوهبانية (قوله وللام أجر الارضاع بلا عقد اجارة) بل تنفقة بالارضاع في المذنون قال خلافة عليه
 ائمة جوى عن رمز المقدسى فيكون هذا مستثنى من قوله ان الاجرة لا تنزيم من غير عقد اجارة الا في الثلاثة
 المشهورة تنقسم هذه الى الثلاثة قال في البحر وأكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الاجر حولان عند الكل
 حتى لا يستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق في الحولين اجماعا وفيه لولم يستحق بالحوولين حل لها ان ترضعه
 بهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن أيوب (قوله وحكم الصلح كاستجار) فاصح فيه الاستجار مع فيه
 الصلح على الاجرة ونقل في البحر عن الذخيرة أنه لو صالت المرأة زوجها على أجره الرضاع حتى شئ ان كان الصلح

ثم ذكر أن الأسير من أخذ السلطان
 لمصادره لو قال رجل خلفني قد دفع المأمور
 فلا خلاصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح
 وبه يفتي (وليس على أمه ارضاعه) قضاء بل
 ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر كما مر في الحضنة
 وكذا الطر تجبر على ابقاء الاجارة بزازية
 (ويستأجر الاب من ترضعه عندها) لأن
 الحضنة لها والنفقة عليه ولا يلزم القطر
 المكث عند الام ما لم يشترط في العقد (ولو
 لا) يستأجر الاب (أمه لو منكوحته) والجنتي
 من مال الصغير خلافا للذخيرة والجنتي (والاصح
 أو عند رجعي) ويجوز في السابق في غيرها
 جوزه كاستجار منكوحته لولده من غيرها
 (وهي أحق) بالارضاع ولدها بعد الاجنبية
 (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية)
 ولودون أجر المثل بل الاجنبية لا بركة
 أحق منها بياحى أي في الارضاع أما أجره
 الحضنة فلام استجارها بالارضاع بلا عقد اجارة
 والكسوة وللام أجر الارضاع بلا عقد اجارة
 وحكم الصلح كاستجار

قال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان عن طلاق بائن واحدا أو ثلاثا جاز على إحدى
 الروايتين لأن الصلح على أن يعطيه ما يشاء لا يترفع وله ما استجار لها وان صلح عنها على شيء بغير عينة لا يجوز
 إلا أن يدفع ذلك في المجلس حتى لا يكون بيع دين بدين اهـ وهو بيع ما عليه من الأجرة بالمصالح به (قوله جاز
 الاستجار) وهي أن تكون غير معتدة أو في عدة بائن وعبر بالجوهر إشارة إلى أنها تلزم بمجرد العمل وإن لم يحصل
 عقد وقد مر (قوله ووجبت النفقة) خرج بذلك ما إذا لم تجب كما إذا خالعتة عليها فانه لا شيء لها حينئذ (قوله
 بل تكون) أي المرضعة أسوة الغرماء أي غرما الزوج (قوله لانها أجرة) ولا توقف على القضاء كما في البحر
 أي ولا تسقط بالموت (قوله لا نفقة) أي حتى تسقط بالموت (قوله ولو صغيرا) الوجوب على الصغير بمعنى الوجوب
 في ماله لعدم تعلق خطاب التكليف به في الفروع اهـ حلبي (قوله يسار الفطرة) وهو بأن يملك نصاب حرمان
 الزكاة (قوله على الأرجح) مقابلة ما في الاجناس من اشتراط نصاب الزكاة قال الصدوق به بقى اهـ حلبي (قوله
 ورجح الزبلي) والكمال اتفاق فاضل كسبه) هذا قيد للقول بالنصاب قال في التمر عن الفتح هذا إذا لم يكن
 كسوبا فان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما
 ويكفيه أربعة دراهم وجب عليه دنانير للقريب وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اهـ حلبي وفي الدر
 المتقي التصریح بأنه قول آخر وكذا يستفاد من البحر لانه تقييد والذي يظهر أن ما في الفتح من توفيق بين القولين
 لا تقييد وفي البحر لو كان كل منهما كسوبا يجب أن يكتب الابن ويتفق على الاب فالتصريح بإيجاب نفقة الوالد
 بمجرد الفقر قيل هو ظاهر الرواية لأن معنى الإيذاء في إيكاؤه إلى السكوت والتب أكثر منه في التأفيف المحرم بقوله
 تعالى فلا تقل لهما أف كذا في فتح القدير (قوله أن الكسوب يدخل أبو به في نفقته) أي وإن لم يملك نصابا فلهذه
 العبارة مؤيدة لما قبلها من كلام الزبلي والكمال والمراد منها أنه يتفق عليه ما فاضل كسبه كما تقدم وفي الدر
 المتقي لم يفضل من كسبه شيء فلا شيء عليه لكن يؤمر بأنه أن لا يضيع والده اهـ (قوله للفقير) أي المحتاج وبه عبر
 في البحر ثم قال وإذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال ابنه اهـ (قوله الموسر) أي ولو
 بالكسب على ما تقدم (قوله ما يكفيه) وسرقة ما فوق الكفاية يأثم به بحر (قوله ان أبي) أما إذا أعطى قصر
 السرقة (قوله ولا فاضل غنة) وبوجود فاضل غنة يأثم بسرقة ماله بحر (قوله النفقة) أي الطعام والشراب
 والكسوة والسكنى حتى للتأدم بحر (قوله لاصوله) ولومن أهل الذمة لا من أهل الحرب كما في الجوى وإنما
 وجبت لهم لقوله تعالى وصاحبهم ما في الديناء معروفات في الابن الكافرين وإيس من المعروف أن الابن
 يعيش في نعم الله تعالى ويتركه ما عوان جوعا والجداد والجدات من الآباء والامهات لانهم سبب في أحيائه
 فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الابوين ما لم تكن الأم متروكة فان نفقتها حينئذ على الزوج كذا في البحر (قوله
 الفقراء) شرط الفقر لانهم لو كانوا ذوي مال فإيجاب النفقة في مالهم أولى من إيجابها في مال غيرهم بخلاف الزوجة
 (قوله والقول لمكر اليسار) أي لو ادعى الولد غنى الاب وأبكره الاب فالقول للاب واليئنة للابن لا ثباتها خلاف
 الظاهر واليئنة للابنات (قوله بالسوية) فلو قضى بالنفقة على الولدين للاب فأي أحدهما أن يعطى الاب
 ما يجب عليه فالتفاضل بأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بمحضه ذخيرة والغول بالسوية
 هو الصحيح وفي الخلاصة وبه يفتى وفي فتح القدير وهو الحق لملق الوجوب بالولد وهو يشملها بالسوية بخلاف
 غير الولاد لأن الوجوب عاقبة بالارث اهـ (قوله وقيل كالارث) وهو رواية عن الامام حلبي عن الفهستانى
 (قوله والجزئية) تصریح بعلوم لأن الكلام في نفقة الاصول (قوله النفقة على البنت) أي في المسئلة الاولى
 والميراث بينهما ما واما وجبت على البنت لانها أقرب (قوله أو بنتها) أي في المسئلة الثانية ومثل الاثنى الذكر والميراث
 لا يخرج ذكر الاخ هنا خروج عن الموضوع لانه في نفقة الاصول على الفروع ولو كان للمسلم الفقير ابن نصراني وأخ
 مسلم فالنفقة على الابن والميراث للاخ (قوله لانه لا يعتبر الارث) على القول والمعتبر الخ والدليل على عدم اعتبار
 الميراث في هذه النفقة أنه لو كان أحد ابائهم فالتنفقة عليهم ما وان كان الميراث للمسلم منهما بحر (قوله الا اذا
 استنوبا) أي في القرب بكه وابن ابن أي إذا كان رجل فقير جد وابن ابن موسر ان نفقته عليه ما كانهما منه
 لاستنواهما في القرب منه حيث يدعى كل منهما إليه بواسطة واحدة فسد النفقة على الجد والباقي على ابن الابن
 وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقيما لكن لا يناسب ما نحن فيه اذ كلامنا في انصاف الفرع على أصله

وفي كل موضع جاز الاستجار ووجبت النفقة
 لا تسقط بعون الزوج بل تكون أسوة الغرماء
 لانها أجرة لا نفقة (و) تجب (على موسر)
 ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الأرجح ورجح
 الزبلي والكمال اتفاق فاضل كسبه
 خلاصة المختار أن الكسوب يدخل أبيه
 في نفقته حتى المستغنى لا فقير ان يسرق من ابنه
 الموسر لا يثيبه ان أبي ولا فاضل غنة ولا اثم
 (النفقة لاصوله) ولو أب أمه وخشيرة
 (الذرية) ولو فادرن على الكسب والقول
 انكر اليسار والميراث لانه سبب في أحيائه
 الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي
 (والمعتبر في القرب والجزئية) فلوله بنت
 وابن ابن أو بنت بنت وأخ النفقة على البنت
 أو بنتها (لا) نه لا يعتبر (الارث) الا اذا استنوبا

وهذا المثال من قبيل أن يفتق على الشخص أصله وفروعه **هـ** حلي تم بحث في الاستثناء بأن الابن والبنت
 ستويان في القرب وقد سبق يتم في النفقة ولم تعتبر وافيها الارث (قوله الاربع) استثناء من الاستثناء والمعنى
 أنه عند التساوي يعتبر في النفقة الارث الا اذا ترجح احد المتساويين فتكون عليه اعتبار ذلك المرجح وبسقط
 اعتبار التساوي (قوله لترجح) أي الولد أي لترجح وجوب النفقة عليه (قوله بأن ومالك لا يملك) المقصود
 الحث على اكرام الابناء آباءهم وليس المراد ان ذلك حقيقة بقرينة أنه لم يقصره على المال بل جعل ذاته في ملك أبيه
 مع أن ذاته حرة لا تملك لاحد من الخلق (قوله له أم وأب أب فكارتهم) أي فالنفقة عليهم ما على قدر رتبتهما أثلاثاً
 لأن الأم وان ترجحت عليه بالقرب يرجح عليها بكونه أب أب فتساوى به هذا المثال ليس مما شئت فيه بل من
 قبيل اتفاق الاصل على فرع فعل ذكره قوله والمثل الذي بعده **هـ** حلي
 (قوله فعلى الأم) لأن أب الأب بالمسار الأم وكأب الأم أدنى من أب الأب لكونه جده فاعداً كان أدنى من
 الأم بالضرورة فتقدمت عليه **هـ** حلي (قوله فعلى أب الأم) لأنه من الاصول والمم من حواشي الآباء حلي
 (قوله واستشكله في البحر) نقله عن القنية وانما نسبته اليه لأنه أقرب (قوله فكارتهم) أي فقد جعل الم في منزلة
 الأم وفي المسئلة المتقدمة جعل أب الأم متقدماً على الم فيلزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم لأنه
 حيث تقدم على مساويه هو الم تقدم عليها مع أنهم أوجبوا على الأم وأيضاً فتفتق نفقة ما على أبيها أن
 تقدم على الم لأن أبها متقدم عليه فكيف تكون عليهم ما كرتهم (قوله قال) أي صاحب البحر عبارته عن القنية
 له عم وجد أب الأم فنفتقه على أب الأم وان كان الميراث للم ولو كان له أم وأب أم ومسران فعلى الأم وفيه اشكال
 قوي لأنه ذكر في الكتاب اذا كانت له أم وعم ومسران فالنفقة عليهم ما أثلاثاً لم يجعل الأم أقرب من الم
 وجعل في المسئلة المتقدمة أب الأم أقرب من الم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم ومع هذا أوجبها
 على الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكال الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب أم ومسران فيجوز
 أن تجب على الأم لا غير لأن أب الأم لما كان أولى من الم والأم أولى من أبيها كانت الأم أولى من الم لكن يترتب
 جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والم أثلاثاً **هـ** (قوله وتجيب أيضاً لكل ذي رحم محرم) لكن لا يجب
 ادائها الا بالقتضاء أو الرضا بخلاف الاصول والفروع والزوجة ولهذا لا ينقض بها على الغائب ليس لهم أخذ
 شيء فذكر رواه من جنس النفقة بخلاف الاصول ونحوهم حوى وهو متقدم بان يكون من تجب نفقة **هـ** حلي
 أم لو كان ذو الرحم المحرم عبداً أو أمة أو مدبرة أو أم ولد فلا نفقة لهم على ذي الرحم المحرم منهم لأنهم واجبة على
 مواليم برجندى وقيد بذي الرحم لأنه لو كان محرماً غير ذي رحم كالأخ من الرضاع لا تجب نفقة وأخرج المحرم
 ابن الم فلا تجب عليه نفقة قال في البحر ولا بد أن تكون المحرمية بجهة القرابة لأنه لو كان قريباً بحرماً لان جهتها
 كان الم اذا كان أخص الرضاع فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق المصنف فيجب عليه هذه
 النفقة فحمل الغني الصغير والغنية الصغيرة فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل
 (قوله ولو كانت الأنثى الخ) تفسير لا إطلاق (قوله صحيحة) أي فادرة على التكسب لأن النفقة صفة عجز (قوله
 لكن عاجزاً) الأولى ابقاء المصنف على حاله لأن العطف بـ لكن بشرطه تقدم في أونها ولا تعطف على الإنبات
 (قوله كهمي) أفاد أنه ليس من الزمانة وبنا فيه ما في شرحه للمتن حيث قال اعلم أن الزمانة تكون في سنة أعمى
 وذاهب البيهقي أو الرجلين وذاهب البيهقي والرجل من جانب والاخرس والمفلوج كما في أحكام الصغار فحينئذ
 نذكر الأعمى مستدرجاً كما أفاده الفهستاني وفي القاموس الزمانة الحب والعاهة (قوله وعته) بسكون التاء
 قال في القاموس عنه كعمى عن راعيتها وعنتها وانقص عقله **هـ** وأفاد في المصباح أنه يفتح التاء وجهه من باب تعجب
 وقد سلف (قوله ألا يحسن التكسب لمرفة) الجار والمجرور متعلقان بالتكسب وهو بالهاء المهملة والفاء
 ووقع في نسخة نظيره بالخاء المعجمة والفاء أي لكبر سنه وفساده ووقع في بعض نسخ المتن نظيره بالهاء المعجمة
 والفاء أي لمحض وجهه بالاكسب والعبارة الأولى أعم (قوله أو لكونه من ذوى البيوت) أي الذين يلحقهم
 بالمعيار بالتكسب (قوله أو طالب علم) اذا كان لا يهتدى الى التكسب وهذا اذا كان به رشد **هـ** من شرحه على
 المتن (قوله فقير) أي ولا بد أن يكون من تجب عليه موسراً واختلف في اليسار على أربعة أقوال صحح منها
 قولين أحدهما أنه مقتدر بنصاب الرضا حتى لو اتقص منه درهم لا تجب وبه يفتي ثانيهما أنه نصاب حرمان

يكتد وابن ابن فكارتهم **هـ** الاربع كوالد
 فعلى ولده لترجح به بأن ومالك لا يملك
 وفي الخامسة له أم وأب أب فكارتهم
 وفي القنية له أم وأب أم فعلى الأم ولوله أم
 وأب أم فعلى أب الأم واستشكله في البحر
 بقولهم له أم وعم فكارتهم ما حال ولوله أم وعم
 وأب أم هل تلام الأم فقط أم كالآثار احتمال
 (و) تجب أيضاً (لكل ذي رحم محرم صغير
 أو أنثى) مطلقاً (ولو) كانت الأنثى (بالغة)
 صحيحة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزاً)
 من التكسب (بغير زمانة) كهمي وعنه
 زاد في المتن والفقر ولا يحسن التكسب
 لمرفة أو لكونه من ذوى البيوت (قوله **هـ**)

الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنصيب في الهداية وعليه لغتوى قال في البحر والاربع (قوله حال من
 المجموع) الاولى جعلها لامن ذي رحم محرم لعمومه الكل وفي نسخة فقرا (قوله بحيث تحل له الصدقة) تفسير
 لانفق وعدم الحل يقتضي ان النصاب صدقة الفطر ومقتضاه اذا كان معه أقل من نصاب لا يكفل أن ينفق منه
 على نفسه بل يجب نفقته على قريبه ذي الرحم المحرم منه وفيه نظر (قوله ولوله منزل وخادم) وهل يتحقق نفقة
 الخادم ومقتضى ما ذكره في وجوب تزويج الاب على ابنه من أن ذلك لوجوب خدمة الابن على أبيه أن لا يجب
 نفقة خادم المحرم لعدم وجوب خدمته على محرمه يحترق (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة
 التي وجبت على المولود فمناط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث (قوله ولذا) أي للآلية
 الشريفة حيث عرفهم بأعلى المفيد للازام (قوله يجبر عليه) أي على الاتفاق كما في المنع (قوله فقير) ولا بد
 أن يكون عاجزا عن الكسب (قوله له أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام (قوله عليهن
 أخماسا) المسئلة القرصية من ستة للشقيقة النصف ثلاثة وللأخت لأب السدس تكمله الثلثين وللأخت
 للام السدس فرضا والسدس السادس يرد عليهم فيعطى كل منهن قدر نصيبه والمسئلة الرقبة من خمسة
 والنفقة تجري عليها (قول فدمها على الأخ لأم الخ) ولا شيء على الأخ لأب لانه ليس بوارث فانه يجب
 بالشقيق لقوته (قوله كانه) مصدر مضاف الى المفعول أي كانهم إياه (قوله وكذا لو كان معهن)
 أي الأخوات الأناث في المسئلة الاولى أو معهن أي الأخوة الذكور في المسئلة الثانية فإن الحكم لا يختلف
 (قوله ليس بوارثه) أي ويقضى عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعدوم لان نصير الأخوة والأخوات
 ورثة فيتعذر إيجاب النفقة عليهم (قوله على الأشقاء فقط) أراد بالجميع ما فوق الواحد وأراد الشقيق
 في الأخوة والشقيقة في الأخوات فتجب النفقة على الشقيق وحده لانه يرث مع البنت ويجب غيره وقد تعذر
 لعسرها إيجاب النفقة على البنت وتجب على الشقيقة خاصة لانها وارثة مع البنت فإن الأخوات مع البنات
 عصبة فارثته بينهما نصفاً وقد تعذر إيجاب النفقة على البنت فتجب على الأخت (قوله وعند المتعاضدين)
 أي تعذر للموسرين والمعسرين والاولى أن يقول وعند الاجتماع لأن التعذر تحقق في المسائل السابقة في الاب
 الحي ولو اجتمع الموسرون والمعسررون ووجب النفقة على الموسرين باعتبار المعسررون أحياء في حق البحر عن
 قدر ما يجب على الموسرين (قوله ثم يلزمهم الكل) أي يلزم الموسرين كل النفقة (قوله فالنفقة عليهم ما هو منه)
 لأن النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للأخت لأب والسدس للأخت لام وكذا عليه
 الشقيقة والام أربعة فربيع النفقة على الام وثلاثة أرباعها على الشقيقة اهـ جـ ولو لم يعتبر المعسررون لكانت
 النفقة أخماساً باعتبار المسئلة الرقبة فانه يترتب سهمهم وقد اجتمع النصف ومخرجه اثنان والثالث ومخرجه
 ثلاثة فالجموع خمسة ثلاثة على الشقيقة واثنان على الام كالارث كما يلزم من سراح السراجية (قوله أي الرحم)
 الاولى أن يزيد الحرم كما هو في نسخ (قوله أهلية الارث) أي كونه وارثاً في الجلة لافي الحالة الواقعة ولا شك أن
 الخال في الصورة الآتية وارث في الجلة (قوله اذ لا يتحقق الابدالموت) أي ولا نفقة حينئذ فتقوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك معناه والله تعالى أعلم الرزق والكسوة واجبان على من هو أهل لارث ذلك المنفق عليه
 في الجلة (قوله على الخال) أي وان كان ابن العم هو الوارث وحده في الحال اهـ جـ (قوله ولو استويا في الهرمية)
 أي مع استوائهما في أهلية الميراث (قوله ربح الوارث الحال) أي بتقدير موت المنفق عليه وأنه ترك مورثاً (قوله
 ما لم يكن معسراً) المعسر في بكن للم (قوله فيجعل كائنت) رتكون النفقة كما هو على الخال من غير رجوع عن
 العم اذا أبسر كما مر التنبيه عليه (قوله يجبر الابدالموت اذا غاب الاقرب) صورته له أخ شقيق وأخ لاب وهاهنا موسران
 فغاب الشقيق يجبر الأخ لأب على النفقة وقدم الشارح هذه العبارة في الفروع عن الواقعات فالاولى حذفها
 (قوله ويرجع به على الزوج اذا أبسر) هذا ينافي ما تقدم أن الرجوع انما يشترط للام فقط على الأب دون غيرها
 (قوله على من رجه كامل) وذلك بأن يكون محرماً من النسب (قوله ولذا) أي لكون النفقة انما تجب على من
 رجه كامل (قوله قواهم) أي في مسئلة الخال وابن العم (قوله فافهم) به به على أن هذا الكلام متعلق بكلامه
 السابق وهو قوله فنفقة من له خال وابن عم (قوله بواجبة) زاده ليفقد أنه ليس المقصود النهي عن الاتفاق
 على غير من ذكر (قوله للزوجة) صورته تزوج مسلم كآية (قوله والاصول) بأن يسلم الولد والدة ذميان

حال من المجموع بحيث تحل له الصدقة
 ولوله منزل وخادم على العوا ربها (بقدرو
 الارث) اقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 (و) لذا يجبر عليه) ثم فزع على اعتبار الارث
 بقوله (فنفقة من) أي فقير (له أخوات
 متفرقات) موسرات (عاجز عن الكسب)
 ولو أخوة متفرقين فدمها على الأخ لأم
 والباقي على الشقيق (كانه) وكذا لو كان
 معهن أو معهن ابن معسر لانه يجعل كاليت
 ليس بوارثه ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب
 على الأشقاء فقط لارثهم معها وعند المتعاضدين
 يعتبر المهرمون أحياء فيما يلزم الموسرين
 ثم يلزمهم الكل كذا في أم وأخوات متفرقات
 والام والشقيقة موسراتان فالنفقة عليهما
 أربعاً (والمعسر فيه) أي الرحم (أهلية
 الارث) اذ لا يتحقق الابدالموت
 فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم
 ولو استويا في الهرمية كم ونال ربح الوارث
 للحال ما لم يكن معسراً فيجعل ككالميت
 وفي التقسيم لا يبعد اذا غاب الاقرب
 وفي السراية ليس له زوجة وزوجته أخ
 موسر إذا أبسر أخوها على نفقة ويرجع به على
 الزوج اذا أبسر انتهى وفيه النفقة انما هو
 الزوج كاملاً ولذا قال التمهيداني
 على من رجه وابن العم فيه نظر لانه ليس بمحرر
 قولهم في أي الرحم المحرم فافهم
 والكلام في الآية (مع الاختلاف بيننا
 ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف بيننا
 الازوجة ولا حول والفرع)

(قوله علوا أو سفلوا) إشارة إلى أن المراد بالأصول ما بين الأجداد والجدات وما فيهم من الأجداد
وان سفل وصورته في الفروع تزوج ذمتي ذمتي قوله له ما لو لم أسلمت الذمة - كما في كلامه -
على الأب وفي البرجندى ولا يرد نفقة المملوك الكافر على السيد المسلم وإن كان فقيرا لأنه بعد بيان الأقارب
أه (قوله لا الحريين ولو مستأمنين) لأنهم ينتمون إلى البرقي حتى من يقاتل في الدين بحر ويقر بأصبة الجمع ليم
الأصول والقروع والظاهر أنه لا يتم الزوجة فلها النفقة ولو حربية كناية لا بأس بها (قوله لا تقطاع
الارث) تعديله لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا فالنكاح واجب له بالاعتقاد لا بحسابه ما يحق مقصوده وذلك لا يتعلق
من ذكر متعلقة بالارث بالنص بخلاف الزوجة فانها لا تملكه حال حضرته وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
باعتدال الملة وأما غير الزوجة من الولد فلان الجنينة ثابتة بغيره المرفوعة عن نفسه فكذلك لا تنفع نفقة نفسه
بكفره لا تنفع نفقة جرحه (قوله يبيع الأب عرض ابنه الكبير) هذا الاستحسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز
كالمعقار وهو قول ما زال ولايته بالبلوغ ولذا لا يملكه حال حضرته وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
القائب ويبيع المنقول من الحفظ دون العقار (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
أه وأما قوله تعالى أعلم عدل الشارح عن هذا (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
لأنهم لا ولاية لهم أصلا في التصرف حاله (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
ولد أقال في الذخيرة الظاهر أن الأب يملك البيع والام لا يملكه ولكن بعد ما يبيع الأب فائض بصرف اليه ما
في نفقته ما أه (قوله عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
(قوله الكبير) المناسب زيادة العاقل (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
والشرب والدور والمنازل (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
وصاحبه (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
أه (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال (قوله لا يبيع الأب عرض ابنه الصغير) وجه الاستحسان أن لا يلازم حفظ مال
جوابه أنه لا يبيع الرقبة على ذلك كافي غاية البيان وبهذا لم أن هذا كلام مستأنف لا من جهة البحث في النهر كما فهم
أدوا فما عارض بأنه بحث الطحاوي لا بحث صاحب النهر (فرعان) الأول الابن ليس كالأب فلا يبيع عرض أبيه
شيء نظره ونفقته فاستأنف عن شرح الطحاوي الثاني قال في الذخيرة إذا طاب الابن الكبير المأجر أو الأخت أن
أمدل كذا القاضي النفقة على الأب أجابه القاضي ويدفع ما فرض لهم اليهم لأن ذلك حقهم وأهم ولاية الاستيفاء
أه قال صاحب الجرح فعلى هذا لو قال الأب للولد الكبير أنا أطلعك ولا أدفع لك شيئا لا يلتفت اليه وكذا الحكم
في نفقة كل محرم مكس لا يشترط يسار الأب لنفقة الولد الكبير العاجز بدائع (قوله ولا في دين له) أي للأب سواها
وقيد بدين الأب ليفيد حكم دين غيره بالاولى قال في المنع لأن ثبوت الدين يحتاج إلى القضاء أي ولا يقضى على
غائب بخلاف نفقة الأولاد (قوله لها نفقة سائر الديون) إشارة إلى الجواب عن إيراد الزيلعي وحاصله
أنه إذا كان البيع من الحفظ وله ذلك فالمانع منه لا جل دين آخر وحاصل الجواب وهو لا تنافي أن النفقة لا تشبه
سائر الديون لأنه حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضي
إعانة فجاز يبيع الأب لعدم القضاء على الغائب أه (قوله لا ديانة) فلا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولا حرمة
ولو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنه ليس له - م عليه حتى لأنه لم يرد بذلك غير الإصلاح وتقريره إذا عرف
الوصي الدين على الميت فقتضاه ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي ولا الورثة لا يأثم وكذا إذا كان لرجل عند آخر
وديعة وعلى صاحب الوديعة دين مثله أو المودع يعلم أنه مات ولم يقض دينه وسع المودع أن يقضى ذلك الدين بحاله
ولا يقتر به وكذا إذا كان على زيد أعمرو دين وعلى عمرو مولى ذلك الدين لرجل آخر فمات عمرو وزيد يعرف أن عمرو
لم يقض دينه يسع زيد أن يقضى دين عمرو وماله مولى زيد ولا يخبر ورثته بذلك أه بحر (قوله كديونه) فإنه
إذا أتفق على من ذكر مما عليه يضمن كذا يفهم منه ولا يظهر إلا أن يراد بالضمان عدم البراءة من الدين وقد سلف
(قوله لو أتفق الوديعة) المناسب أو ما عليه من الدين (فرع) لو قضى المودع دين المودع بالوديعة قلته يكون
منا ولو كان بأمر القاضي لأن الأمر هنا بقضاء الدين قضاء على الغائب وهو لا يجوز (قوله بغير أمر المالك)
فإن كان بأمره فلا اشكال (قوله أو قاض) وذلك لأن أمره ملزم لمعوم ولايته ولا يقال أنه قضاء على الغائب

علوا أو سفلوا (الذمتين) لا الحريين
أول مستأمنين لا تقطاع الارث (يبيع الأب)
لأن له ولاية التصرف لا الاتم ولا قبلة أقاربه
القائب لا الحاضر اجاعا (عرض ابنه الصغير)
عقار صغير ويضمنون انفسا (لنفقة) له
وزوجته وأطفاله كافي النهر بمقتضى حاجته
لا فوقها (ولا في دين له سواها) قضاء لادبائ
النفقة سائر الديون (ضمن) قضاء لادبائ
(مودع الابن) كديونه (لو أتفق الوديعة على
لغيره) وديونه وأطفاله (بغير أمر المالك)
أو (قاضي) أن كان

فلا يجوز لنا نقول نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه اعانة لهم بحسب كذا في غاية البيان (قوله والا فلا ضمان) أي الا يكن قاض في بلد الوديع فلا يضمن لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وله نظائر منها رجلا كان كما في سفر فأنفق على أحدهما فأنفق الآخر على المفقى عليه من مال المفقى عليه لم يضمن استحضارنا ذلك إذا مات فجوز صاحب من ماله لم يضمن استحضارنا أو كان للمسجد أو قاف ولم يكن له امتول مقام واحد من أهل الحلة في جميع الاوقاف وأنفق على المسجد فيها يحتاج اليه لا يضمن استحضارنا فبما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد رحمه الله تعالى أنه مات واحد من تلامذته فباع محمد كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يؤمر بذلك الى احد فتلا قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح فما كان على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استحضارنا ما في الحكم فهو ضمان وكذا الورثة البكار اذا أنفقوا على الصغار ولم يكن هناك وصي فانهم متطوعون حكوا ما ديانة فانهم محسنون وبسببهم أن يقرروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولحوقه والاني عليهم اه قوله كالارجوع) قال في الجرع وقالو الارجوع له لان المودع ملك المدفوع بال ضمان فكان متبرعا بملك نفسه وظاهره أنه لا فرق بين أن ينفق عليهم وأن يدفع الوديعة اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما (قوله وكما لو انحصر الخ) قال في التهرؤ فينبغي أنه لو انحصر ارضه في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان كالأول طم المصوب للمالك بغير علة وهذا لانه وصل اليه عين ما يستحقه اه حاشي وهذا اذا يكون بعدموت المودع واردة الوارث الذي أنفق عليه الرجوع بدعوى الاتفاق بغير اذن المالك (قوله والا يوان) مثلها الزوجة والولد كما يأتي (قوله أي جنس النفقة) رجع المصنف الضمير الى الحق أي من جنس حقه ما بان يكون دراهم أو دنانير ومثلها غلة العبد والدار كما مر (قوله لوجوب نفقة الولاد) أي الاصول والفروع وأشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الابوين أي اذا كانت واجبة قبل الاتفاق استوفوا - فتوقهم (قوله حتى لو ظفر بجنس الخ) الاولى أن يقول كافي الجرع حتى اذا ظفر احد هؤلاء بجنس - فمهم كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فاقا نفقة سائر الاقارب فلا تجب الا بالقضاء أو الرضا حتى لو ظفر واحد من الاقارب بجنس - فمهم لم يكن له الاخذ بالقضاء أو رضا اه ثم ان الاخذ بغير قضاء مقيد باباء الابن وأن لا يكون غمة قاض كما سلف (قوله حكم الحال) أي حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول قوله استحضارنا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن بجرع ان الخلاصة (قوله غير الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمحارم والمالك وسبأ في التصريح بغيره ومعه (قوله زاد الزيلعي والصغير) هو تابع لغيره قال في البحر واستثنى في الذخيرة معزيا الى الحواشي وأقره عليه الزيلعي نفقة الصغير فانما تصير دين على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الاقارب اه (قوله أي شهر فأكثر) أمّا قبله فلا تسقط وهي مادون الشهر كافي الذخيرة وتبعها الشارحون لانها لو سقطت بالمدة السيرة لما أمكنهم استيفاءها بجرع (قوله سقطت) وهل يحرم عليه النزع عند الطلب مقتضى وجوبها الا لم ولا تجب الا بالقضاء أو الرضا أفاده صاحب البحر (قوله لم يحصل الاستغناء فيما مضى) أي ونفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة وقد حصلت الكفاية وقبلة أنه قد يقرض النفقة في هذه المدة (قوله بالقضاء) أي أو الرضا ولا يمتدد الرضا في جانب الصغير الا مع أمه مثلا (قوله الا أن يستدين غير الزوجة) أما الزوجة فله النفقة مطلقا ولو كانت من مال نفسها أو من مسئلة الناس (قوله بأمر قاض) وذلك لان القاضي له ولاية عامة فصارا ذنه كأم الغاصب فتصير دين في ذمته بجرع (قوله فلو لم يستدين بالفعل) أي وأنفق من صدقة تصدق بها عليه مثلا (قوله فلا رجوع) لعدم الحاجة وحصول الكفاية (قوله بل في الذخيرة ولو كل أطفاله الخ) مقتضى كون الصغير كالزوجة أنها لا تسقط نفقتهم بأكلهم من مسئلة الناس الا أن تستثنى هذه المسئلة أو يكون المراد بكون الصغير كالزوجة أن لا تسقط نفقته بمعنى المدة في كل شيء (قوله ولو أعطوا شيئا واستدان شيئا) هذه الجملة من كلام الذخيرة حيث قال فيها فلو أعطوا نصف الكفاية واستدان لهم الأم الصغير رجعت بما استدان (قوله أو أنفقته) هذا ابتداء كلام الخاتمة ونصها رجلا غاب ولم يترك لولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الأم على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من مسئلة (قوله رجعت بما زادت) التعبير غير ظاهر ولو قال رجعت بما استدان أو بما أنفقت ويكون الاول واجبا الى مسئلة الذخيرة والثاني الى مسئلة الخاتمة لكان

والا فلا ضمان استحضارنا كمال الرجوع
وهكذا لو انحصر ارضه في المدفوع اليه
لانه وصل اليه عين حقه (و) الا يوان (لو أنفقنا
ما عندهما) للقائب (من ماله على أنفسهما
وهو من جنسه) أي جنس النفقة
(لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة
قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه
ولذا فرضت من مال القائب بخلاف بقية
الاقارب ولو قال الابن أنفقته وأنت موسر
وكذا الابن - حكم الحال يوم الخصومة (قضى نفقة
ولو برهن فبينه الابن خلاصة) (قضى نفقة
غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت
مدة) أي شهر فأكثر (سقطت) لمصول
الا - فمهم ما مضى وأما مادون الشهر
ونفقة الزوجة والصغير فتصير دين بالقضاء
(الا أن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض)
فلو لم يستدين بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة
لو كل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع
لا تهم ولو أعطوا شيئا واستدان شيئا
أو أنفقته من مالها رجعت بما زادت خاتمة

حسنا (قوله وينفق منها) أي من المستدانة (قوله عزاء) الصغير لا اشتراط (قوله لكن نظرفيه) أي في هذا الاشتراط
 في الهر وتبعه الجوى (قوله حتى لو استدان وأنفق من غيره وفي الخ) أقول الظاهر أن هذه اتفاقية وانما أراد
 من اشتراط هذا الشرط اخراج النفقة من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط
 فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة اهـ وحينئذ
 فلا خلاف بينهم وسقط التنظير (قوله أو من عليه النفقة) يشمل القريب ذا الرحم المحرم (قوله أي الاستدانة
 المذكورة) التي هي بأمر القاضي وقد أنفق منها (قوله دين ثابت) فيمنع من وجوب الزكاة لأنه دين له مطالب من
 جهة العباد بغير (قوله ثم نقل عن البرازية) حيث قال وفي البرازية قالت الأم للقاضي اغرض نفقة هذا الصغير
 على أبيه ومرفى حتى أستدين عليه فعله القاضي فإذا استدان عليه وأيسر رجعت فان لم ترجع عليه حتى
 مات لا تأخذ من تركته في الصحيح اهـ (قوله ونقله المصنف) أي هذا التصحيح (قوله فائلا ولولم ترجع الخ) ظاهره
 أن هذا لم يكن في عبارة البرازية مع أنها صرحت به وضرب ترجع إلى الأم (قوله حتى مات) أي الأب (قوله قائل)
 قال الحلبي هذا أمر للمفتي بالتأمل في اختيار أحد القولين الصحيحين مراعاة لآخرى والافرق بالناس كما مر أول
 الكتاب اهـ أقول الذي ظهر لي أن موضوع العبارتين مختلف فمثل المصنف وجرى عليها في العكس
 والوقاية والايضاح عامة في الأم وغيرهما من الأقارب والوالدين وموضوعها اذا مات وترك شيئا لا يعتبه موسرا
 كعمد الخدمة وثياب البدن وأما مسألة البرازية والخلاصة فهي في الأم اذا لم ترجع على الأب بعد عيادته
 ثم مات كما هو المتبادر منها لأن سكوتها عن عيادته دليل تبرعها بما أنفق ولا يؤخذ من هذه خصوصية لم يجز
 الخلاف في جميع صور المسئلة ولذا لم يذكرها في البحر على أن كانت لما في المصنف أي صاحب المحكم
 ولم فيه أخوه والراي الجوى وغيره على أن في البرازية هذا الخلاف والله تعالى الموفق (قوله لهواتها بعضي الزمن)
 لعمري من غيري زمان ونسبة نفقته فيه وفيه اضرب بالمتحقق وعود على موضوعه بالنقض وفيه انه يقال
 ما المانع أن يأمر بالاستدانة ثم يجبره ليدفع ما استدان وذكره الحلبي وكتبته قبل الاطلاع عليه
 (قوله وقسده) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب أفاده الجوى (قوله بما فوق الشهر) الأولى بالشهر
 وما فوقه لأن الكثير الشهر وما فوقه والقليل مادونه وهو الذي أسلفه أي فيحبس أقل من الشهر لعدم سقوطه
 ولا يحبس شهرا فأكثر (قوله ولا يصح الأمر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه) قال في البرازية
 وان لم يكن له غير ولا لأمه مال أمر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع
 اهـ فقد أفاذا أن الحساكم لا يملك الأمر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه
 اهـ حلبي عن المنع والمراد بقوله اذا كان للصغير مال المال الغائب والافتقار الحاضر يتفق منه (قوله ويجب
 النفقة الخ) أي بقدر كفايته من غائب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصافه على ستر
 العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لا يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يسقط ذلك وان كان
 السيد يأكل ويلبس دون المعتاد شخصا ورياضة لزمه رعاية الغائب الرقيق على الاصح ويستحب ان يسوى بين
 عبده وجواريه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف ويجب
 على المولى شراء الماء لطهارة رقيقه وان أولى رقيقه اصلاح طعامه ولباسه من غيره من جملة ما كل معه فان امتنع
 العبد فاد بالسيده أن يطعمه منه واجلسه معه أفضل ند بالي التواضع ومكافاة للاحلاق هندية (قوله بانواعها)
 حتى السكنى ان لم يكن في بيت المولى مأوى له (قوله له لو كره) يشمل الصغير والكبير الذكرا والانثى الصحيح والمريض
 والزمن والاعمى وشمل ما اذا كان له أب موجود حاضرا أولا والامة المتزوجة حيث لم يوتئ منزل الزوج اهـ بغير
 (قوله كوصى بخدمته) بشرط أن يكون منتفعا به أما اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يبلغ
 حد الخدمة فنفقته على مالك الرقبة بغير (قوله على البائع) هذا اذا كان يبيع ما تافى يبيع الخبار يكون على
 من يصر اليه الملك هندية (قوله واستشكله في البحر) أصله لصاحب القضية (قوله بأنه لا ملكة) أي للبائع (قوله
 فينبغي أن تلزم المشتري) البحث لا يرد المنقول ووجه المنقول ظاهر وذلك لأنه لم يسله إلى مالكه ولا يخرج عن
 ضمانه لا يسلطه ففقه شائبة الملك (قوله فان امتنع ففيه في كسبه) أي ان امتنع السيد من الاتفاق فالتفقة
 في كسبه قال في الهندية فان أبي المولى عن الاتفاق فكل من يبيع لاجارة يؤجر ويشتق عليه من أجره كذا

(وينفق منها) عزاء في البحر له بطول لكن
 نظرفيه في النهر بأنه لا أثر لما فيه مما استدان
 حتى لو استدان فانفق من غيره وفيه ما
 استدان لم تسقط ايضا حتى (قوله مات الأب)
 أو من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة
 المذكورة (ففي) أي النفقة (دين) ثابت
 في تركته في الصحيح بغير ثم نقل عن البرازية
 تعميم ما فيها لنقله المصنف عن الخلاصة
 فائلا ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من
 تركته هو الصحيح اهـ نفقة القريب المحرم
 وفي البدائع المنع من نفقة القريب الراس
 بغير ولا يحبس نفقاتها حتى
 فيستدرك بالضرر وفيه في الترخيص
 بما فوق الشهر لعدم استقرارها على الأب
 ولا يصح الأمر بالاستدانة
 بلوغه (و) يجب النفقة بانواعها
 منفعة وان لم يملك رقبية كوصى
 وفي القضية نفقة المبيع على البائع
 هو الصحيح واستشكله في البحر
 رقبية ولا منفعة فينبغي أن تلزم المشتري
 (فان امتنع ففيه في كسبه)

في الحظ وان لم ينف الكسب بالنفقة فالباقي على المولى وان زاد فلان يادله كذا في السراج ومن لا يصلح للاجارة
 لصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهما أو يبيعهما وفي المدبر وأتم الولد يجبر المولى على
 الاتفاق لا غير محبط (قوله بأن كمال صحبها) تصوير لا قدرة وليس المراد أن يكون له معرفة بها (قوله كعين البناء)
 هو الذي يسمى في عرف مصر بالفاعل (قوله ككونه زمنا) تمثيل لمن لا يقدر على الكسب الذي أفاده قول
 المصنف والاولاد دخلت الكاف الصغير وقد سبق (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنا يخشى عليها
 الفتنة والحال أنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعرفة بذلك بأن كانت خبازة
 أو غسالة تؤمر بالكسب أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البلخي وأبو اسحق الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى هندية
 قال في الشريعة لا يلية فهو لم أن الاثنية هنا ليست اماره بل هي بخلافها في ذوى الارحام اه لكن نقول المولى عن
 البرجندى عن الملقط ما يقتضى كون الاثنية اماره بجزء من مال مولاهما لا تنفق من مال مولاهما
 على نفسها لانها ليست من أهل الكسب بخلاف العبد ولعل المثلثة ذات خلاف (قوله أمره القاضي) أى أمر
 اجبار حوى وانما كان يأمره ولا يبيع عليه لان الامام لا يرى جواز البيع على الحر ولكنه يجبره حتى يبيعه
 اذا استغنى عليه البيع اه بجر (قوله ان محله) أى ان كان المملوك محل للبيع كالنق (قوله كدبر) أى مطلق
 (قوله أو أخذ) أى دراهم لا يشترى بها ما يحتاجه (قوله قدر كفايته) وتجر الزيادة (قوله أو لم يأذن له فيه) أى
 في الكسب مع القدرة قال في الهندي يزجل له عبد لا يتفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من
 مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله أن يأكل وان كان قادرا ومنعه عن الكسب يقول العبد اما أن تأذن لي
 في الكسب واما أن تنفق على فإذا لم يأذن له فله أن يتفق على نفسه من مال مولاه كذا في التتارخانية ناقلا عن
 الولولجية (قوله والا) أى بأن لم يكر عاجزا أو أذن (قوله كالموت عليه مولاه) أى ضيق عليه في النفقة بأن دفع له
 شيئا لا ينجيه (قوله لا يأكل منه) أى من مال مولاه (قوله ان قدر) بأن كان صحبها وان كان زمنا أخذ ما يكفيه
 (قوله وفيه تنازع في عبد الخ) في الهندي ولو كان المملوك بين الشريكين فنفقة عليه ما يقدر ملكهما وكذلك
 لو كان في أيديهما كل واحد منهما ما يدعى أنه ولا يئنه لهما فنفقة عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين
 أنت بولاد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبرت نفقة كل واحد منهما بدائع (قوله لانه
 مضمون عليه) جواب سؤال حاصله كل الاثني الاجابة بالبيع لانه رعايتون هنده فبعضه وحفظ غنه أولى
 وحاصل الجواب أنه محفوظ عليه مطلقا لانه مضمون على الغاصب (قوله أو أخذ الاثني) أى العبد الاثني ومثله
 اذا وجد دابة خالة في مصر أو في غير المصر كافي البصر (قوله أو أحد شريكي عبد غاب أحدهما) فزجره أو يبيعه
 ويدفع النصف للباقي ويحفظ ما تبقى حفظه للغائب (قوله ونحوها) وهو الاثني وعبد الشريك (قوله بل يؤجره)
 أى يأمره بأن يؤجره كافي البصر (قوله بل يؤجره) أى القاضي صنع الشارح يقتضى أن هذا الحكم في الاثني أيضا
 مع أن المذهب فيه أن أخذ الاثني اذا اطلب من القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصل أمره وان خاف أن تأكله
 النفقة أمره بالبيع وأما اجارته فهي بحت لصاحب التهر حيث قال ان أمره بالاجارة أصل ولم يذكروه اه فان كان
 ينفق للشارح أن يدخل مسئلة الاثني في الحكم الذي ذكره المصنف لاجلها أنه منقول المذهب ويمكن أن يجاب
 عن بحت صاحب التهر بأنه انما منع من اجارته خوف ايقاعه ثانيا أفاده أبو السعود (قوله دفعا للضرر) أى عن
 المالك بسبب أكل النفقة ويستغنى عن هذا بقوله ثلاثا كله النفقة (قوله والنفقة على الابن) أى نفقة العبد
 أو الدابة على الابن لانه المالك (قوله والمسير) وذلك لانه لا نفقة بغير عوض فصار كالوصى له بالنفقة
 أفاده في البصر (قوله وتسقط به نفقة) أى تسقط النفقة بغير السبب له بد ونحوه (قوله وتلزم بيت المال) أى
 اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزم والريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا
 في المضمرات (فرع) يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفاقا على ذلك فتح (قوله أجبره القاضي)
 ذكر الخصاص أن القاضي يقول للآبى اما أن يبيع نصيبك من الدابة أو تنفق عليها رعاية لجانب الشريك اه
 بجر (قوله ديانة) أى لو استغنى بغير ذلك (قوله للهي عن تهذيب الحيوان واضاعة المال) وقد اجتمعنا قال
 في البصر لا يجبر على الاتفاق على غير الرقيق ولو كان حيوانا لانها ليست من أهل الاستحقاق الا أنه لو استغنى بغير
 قيمته وبين الله تعالى في الاتفاق على الحيوانات لانه عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى

ان قدر بان كان صحبها ولو غير عارف بصناعة
 فيشترطه كعين البناء بجر (والا) ككونه
 زمنا او جارية لا يؤجر مثلها (أمره القاضي
 يبيعه) وقال يبيعه القاضي وبه يقتضى (ان
 محله) والا كدبر وأتم ولد الزم بالاتفاق
 لا غير (عبد لا يتفق عليه مولاه) بل رضاه
 أو أخذ (من مولاه) قدر كفايته (والا)
 عاجزا عن الكسب) أو لم يأذن له فيه (والا)
 يأكل كالموت عليه مولاه لا يأكل منه بل
 يتكسب ان قدر ويجبى وفيه تنازع في عبد
 أو دابة في أيديهما يجبران على نفقته (نفقة
 العبد المقصود على الغاصب (من القاضي
 مال كذا فان طلب) الغاصب (من القاضي
 لا يصلح النفقة أو البيع لا يجيبه) لانه مضمون
 عليه (والمالك) (ان خاف) القاضي
 (على العبد الضايغ باعه القاضي لا الغاصب
 وأمسك) القاضي (غنه المالك طلب المودع)
 أو أخذ الاثني أو أحد شريكي عبد غاب
 أحدهما (من القاضي الامر بالنفقة على
 عبد الودعة) ونحوها (لا يجيبه) تلا
 تأكله النفقة (بل يؤجره ويغنى منه أو يبيعه
 ويحفظ غنه مولاه) دفعا للضرر والنفقة
 على الابن والراهن والمستعبر وأما كونه
 فله على المله بروتسقط بعته ولو زمنا وتلزم
 بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين
 امتنع أحدهما من الاتفاق أجبره القاضي)
 لتلايضر شريكه جوهره وفيها (وبؤس)
 اما بالبيع واما (بالاتفاق على جماعة ديانة
 لا قضاء على) ظاهر (المذهب) للهي عن
 تعذيب الحيوان وضاعة الماله

عن اضاءة المال وفيه اضاءته (قوله ورجه الطحاوي) قال الطحاوي وبه نأخذ وقال الكمال غايه ما فيه أن تصور فيه دهي حسيه فيصير القاضى على ترك الواجب فيه قال في البحر وظاهر المذهب والحق ما عليه الجماعة ونقل عن الهداية أن الأصح قولهما فحصل أنه ما قولان صحيحان ولكن المفتى به قواهما (تقية) يكره الاستقصاء في جلب البهية إذا كان مضراً بها كقوله العالف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يرضى الحلب أظفاره ثلاثين يوماً ويستحب أن لا يأخذ من لبها إلا ما فضل عن ولدها مادام لا يتناول غيره ويكره تكليف الدابة ما لا تنطقه من تحمل الحمل وإدامة السير وغيره وإذا كان له نحل يستحق أن يبقى لها في كوراتها شيئاً من العسل ويستحب أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لغيرها مقام العسل لم يهين عليه إبقاء العسل كذا في الجوهرية النيرة (قوله في غير الحيوان) كالدور والعتار والاشجار زيلبي (قوله وإن كره تضييع المال) أي تحريراً (قوله ما لم يكن له شريك) فيجبر (قوله كما مر) أي في الدابة من قوله لا يضر شريكه وقد صرح به في شرح الملتقى (قوله أنفق الآخر) ظاهره ولو بلا أمر قاض قال الحلبي والفرق بين هذا وبين ما إذا غاب أحدهما أن هذا تمتعت في عدم انصافه بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته وفي نسخة الثاني والأظهر التعبير بالآخر (قوله وكذا التخييل والزرع) أي إذا أنفق أحد الشريكين في غيبة صاحبه من غير إذن صاحبه وإذا أنفق القاضى فانه يكون منطوقاً (قوله والوديعه) إذا أنفق عليها المودع وليس للقاضى أن يأمره بالنفقة بل بالاجارة والبيع (قوله واللقطة) أي إذا أنفق عليها من غير أمر القاضى ولا يقال من غير إذن صاحبها لأنها حينئذ تخرج عن كونها لقطة وحكم اللقطة أن الملقط إذا رفع إلى القاضى إما به بالانفاق لا ينفق إلى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضى بالخيار أن يقبل وإن شاء لم يقبل وبعد ما قبله إن كان الانفاق أصح أم به ذلك وإن كان تركه أصح أم به يبيعه وأمسك الثمن هندية (قوله إذا استمرت) أي رهما أحد الشريكين وانظر ما لو كان مضطراً إلى ثباتها بأن علم أنه لو لم يبين له دمت ونقل الشارح في الشركة عن الاشياء المشتركة إذا أتى أحدهما العبرة فان أحصل القسمة لأجله وقسم والاثنى ثم أجره ليرجع (فرع) أنهم السفل وامتنع صاحبه من بثانه لصاحب العلوان ينييه ويمنع صاحبه عنه حتى يعطيه ما غرم فيه ولا يكون متبرعاً لانه مضطراً لانه لا يصل إلى حقه إلا به والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب العتق) *

مناشئته للطلاق أن في كل رفع القيد وأن كلامهم لا يقبل الفسخ بعد الوقوع غير أنه قدّم الطلاق وإن كان غير مندوب إليه وصلاته بمقابلته وهو النكاح وذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة وفجر يده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة وأعتق عاتشة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالنضه وأعتق عبد الله بن عمر الفراء عتق ألف عمره وخرج سبعين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله تعالى وأعتق ذوالكلاع الجبيري في يوم غمينة ألف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً وروى الحاكم عن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد الرحمن سلسيل الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وعما بلغني أي سيد صار له العبد وجوابه عبد مسلم استولى على مولاة الحربي يهتق ويصير مولاه ملكاً (قوله ميزت الاسقاطات) أي ميزها الشارع والاسقاطات جمع اسقاط والمراد اسقاط قيد النكاح والرق والطلب بالقود وبالدين (قوله اختصاراً) وجه الاختصار هنا أن العتق أخصر من قولنا اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به المملوك من الأحرار (قوله وعما في الذمة) أي من الدين (قوله وعن البضع) أي اسقاط منافعه (قوله ليم نخو استيلاذ وملاذ قريب) ودخول حربي اشترى مسلماً دار الحرب فانه في هدم الصور لم يتحقق الاعتاق بل العتق ومن عبر بالاعتاق كالذكر والمثني نظراً إلى الغالب (قوله مؤلفه الخروج عن المملوكية) ويطلق لغة أيضاً على النجاء يقال عتقت الفرس إذا سبقت ونجت وعلى الطبراني يقال عتق فرخ القطة إذا طار (قوله من باب ضرب) وأما العتاقه بمعنى التدم والعتق بمعنى الجمال فن باب نصر (قوله ومصدره عتق وعتاق) الأول بالكسر والثاني بالفتح وهذا ما في البحر عن ضياء الخلوم وفي القهستان العتاق والعتاقه بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه اه فحصل العتق اسم مصدر (قوله عبارة عن اسقاط المولى الخ)

وعن الثاني يجبر ورجه الطحاوي
والصحيح مال وبه قالت الأئمة الثلاثة
ولا يجبر في غير الحيوان وإن كره
تضييع المال ما لم يكن له شريك كما نقلت
وفي الجوهرية وإن كان العبد مشتر كفاً منعت
أحدهما أنفق الآخر ود جمع عليه ونقل
المصنف تبعاً للبحر عن الخلاصة أنفق الشريك
على العبد في غيبة شريكه بلا إذن الشريك
أو القاضى فهو منطوق وكذا التخييل والزرع
والوديعه واللقطة والدار المشتركة
إذا استمرت والله أعلم
(كتاب العتق) *

ميزت الاسقاطات بأسماء اختصاراً فاسقاط
الحق عن القصاص عفو وعما في الذمة أبراء
وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به
لأن الاعتاق ليم نخو استيلاذ وملاذ قريب
(هو) مؤلفه الخروج عن المملوكية من باب
ضرب ومصدره عتق وعتاق وشركاً (عبارة
عن اسقاط المولى)

لوعرفته بأنه قوة حكمية يصير بها أهلا للقضاء والشهادات وغيرها كان أولى لأن الإسقاط انما يناسب الاعتناق
 وهو لم يصير به على أن التعريف به انما هو على قول الامام القائل بالتجزى لا مكان إسقاط بعض الحق دون
 البعض وأما على مذهب المصاحين فهو إثبات القوة الشرعية فلا يتجزى عندهما (قوله - حق عن مملوك) من
 البيع والكتابة والتدبير والوطء والانسكاح والاستخدام (قوله بوجه مخصوص) وهو ما دعوى التسبيح
 أو الاقرار بحرية عبد غيره أو اللفظ الانشائي الدال عليه ولا يدخل فيه ملك القريب والدخول في دار الحرب
 فانهما في الحق لا في الاعتناق المعترف بالإسقاط (قوله يصير المملوك به من الاحرار) أخرج بذلك التدبير
 والكتابة قبل موت السيد وأداء الخيرون فان فيه ما إسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد به من
 الاحرار (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا بالحرية أو ادعاء نسب أو لفظا انشائيا والضمير يرجع
 الى العتق سواء نشأ عن اعتناق أم لا وإنما قلنا ذلك لصح قوله وملك قريب (قوله ودخول حرب الخ) صورته
 اشترى حربى مستأمن عبدا مسلما فأخذ له دار الحرب عتق عند مولانا الامام رضى الله تعالى عنه وقال
 صاحبنا لا يعتق (قوله واجب ككفارة) أى كفارة القتل والظهار والافطار واليمين الا أنه في الثلاثة الاول واجب
 على التعيين في حق القادر عليه وفي اليمين واجب بخير فيه وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو الافتراض
 قولان (قوله بلائيه) أى نية قرابة أو عصبة (قوله لحديث عتق الاعضاء) وهو ما في الكتب الستة من أعتق
 رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار رواه أبو داود وأبو جرحل أعتق امرأتين
 مسلمتين كانتا فكاك من النار يجزى. كان عظيم منها عظماء من عظامه اه ومن هنا قال المشايخ يشدب
 أن يعتق الرجل الرجل والمرأة المرافقة (قوله وهن يحصل ذلك) أى المنسوب المترتب عليه الثواب المذكور
 (قوله الظاهر نعم) أى ولا يوقف على مادة العتق ولا بد في تحصيله من النية والبحث له صاحب التهرقالة الحلبي
 (قوله ومكروه افلان) الظاهر أنما تحريمه لانها المرادة عند الإطلاق وهذا ينافي ما في البحر عن المحيط من أن
 الاعتناق قد يقع مباحا لاقربه بأن أعتق من غير نية أو أعتق لوجه فلان اه اللهم الآن يراد بالمباح ما ليس حراما
 فبعض المذكور الآن الاقرب حينئذ كراهة التنزيه (قوله وحرام بل كفر للشيطان) مثله الصم والكلام على
 التوزيع فان أعتق اهما من غير قصد تعليم ثبت الحرمة من غير كفر وان مع قصد ثبنا اه وكذا يحرم عتقه ان
 غلب على ظنه أنه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة أو قطع الطريق كما في التهر (قوله ويصح من
 حر) فلا يصح من ماذون له في التجارة ولا من مكاتب (قوله مكاتب) مفهومه ما أفاده الشارح بقوله لامن صبي
 الخ (قوله ولوسكران) أى يحاطو ولتنزيل منزلة العاقل (قوله أو مكربها) فلا يشترط فيه الطوع كما لا يشترط فيه الحد
 فيقع بالهزل والاولى للشارح - حذف هذا وما قبله لان المصنف فيما يأتي ذكرهما (قوله أو مخطئا) كما اذا أراد
 أن يحاط به بقوله أنت صالح مثلا فقال أنت - حر (قوله أو مريضا) ولو مرض الموت لكر به تفرقه من الثالث لانه
 وصية كما في البحر (قوله وأشار الى المبيع) أى أوالى المغصوب فأعتقه المالك أو المشتري من غير علم أنه عبده (قوله
 عتق) ويجعل المشتري به قابضا ويلزمه الثمن بصر وكذا يجعل المالك قابضا للمغصوب فلا توجه له مطالبة على
 الغاصب (قوله لامن صبي) أى لا يصح العتق منه كما لا يصح طلاقه وان كان عاقلا (قوله ومعتوه الخ) قد سبق
 في الطلاق إيضاح معانيها فراجع ان شئت (قوله ويجنون) اذا أوقعه حال جنونه أما اذا كان جنونه متقطعا
 وأوقعه حال إفاقته فهو في العاقل كما في البحر (قوله أو قال وأما حربى في دار الحرب) سيأتى أنه لو أعتق المسلم
 أو الحربى عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتخلية فلا ولاه خلافا للثاني والمثلة محمولة على ما اذا كان العبد
 حربيا أما اذا كان العبد مسلما أو ذميا عتق باذخه دار الحرب عند الامام لعدم محليته للاسترقاق فيما (قوله وقد علم
 ذلك) أى الجنون ونحوه وكونه حربيا أما كونه ذميا أو ناسيا فما يتحقق في كل شخص قال في البحر ولو قال أعتقت
 وأنا صبي أو وأنا نام كان القول وقوله وكذا لو قال أعتقته وأنا مجنون بشرط أن يعلم جنونه أو قال وأما حربى في دار
 الحرب وقد علم ذلك اه ولا بد أن يكون مالكه في الحالة التي أسند اليها كما لا يخفى (قوله فالقول له) وهل
 يهلف اذا طلب العبد ذلك يجزى (قوله في ملكه) خرج اعتناق غير المملوك ولا يرد عتق الفضولى الجاهل بما يوجهه
 في البحر لأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة نهر والمراد الملك المحقق ليخرج اعتناق الجاهل المولد لسنة أشهر
 فأكثر من وقته (قوله ككتاب) فانه حر يد المملوك وقته ومنه العبد المأذون والمشتري قبل القبض والمرهون

حقه عن مملوك بوجه مخصوص (بصير
 المملوك به) أى بالإسقاط المذكور (من
 الاحرار) وركنه اللفظ الدال عليه أو ما يقوم
 مقامه كملك قريب ودخول حربى اشترى
 مسلما في دار الحرب وصفته واجب ككفارة
 ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة حتى يصح من
 الكافر ومندوب لوجه الله تعالى لحديث عتق
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء
 قريب الظاهر نعم ويكره افلان وحرام بل
 كفر للشيطان (ويصح من حر مكاتب
 ولوسكران) أو مكربها أو مخطئا أو مريضا
 أو لا يباع - بأنه مملوك كقول الغاصب لالمالك
 أو البائع فامتنى أعتق عبدي هذا وأشار
 الى المبيع عتق لامن صبي ومعتوه ومدهوش
 ومبرم ومغصى عليه ومجنون ونام كما لا يصح
 طلاقهم ولو أخذ ماله مما ذكر أو قال وأنا
 حربى في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له
 في ملكه) ولورقة ككتاب

والمستاجر والعبد الموصى برقبته لانسان وبخدمته لا تخرأ إذا اعتقه الموصى له بالرقبة بجر (قوله إذا ولدته
 ستة أشهر) لعدم اليقين بوجوده وقت بجر (قوله ولو باضاقة اليه) أي باضاقة العتق إلى الملك والاولى الايمان
 بأوواله حاصل أنه إذا علق بالملك أو سببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وان علق بغيرهما كدخول
 الدار واشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف ان مات
 مورثي) محترز الاضاقة إلى سبب الملك أما لو قال ان ورثته فانت سر صرح لان الارث سبب الملك (قوله لان
 الموت ليس سببا للملك) اذ قد يموت المورث بقتل الوارث فيمنع عن الارث وقد يرتد الوارث عند موت المورث
 (قوله فانت الاب) أي ولم يترك وارثا الا ذلك الابن والاولى اذ ارتكبه غيره معه (قوله وكأنه) أي كأن وجهه عدم
 وقوع العتق والطلاق (قوله ثبت مقارنا لها) أي للطلاق والعتق فعدم وقوع الطلاق ظاهر لانه لا يقع على
 المملوك ووجه عدم وقوع العتق أن الجزاء اذا قارن الشرط لا يقع وذلك لان مرتبة الجزاء النزول بعد تحقق
 الشرط وهذه العلة تصلح لعدم وقوع الطلاق أيضا (قوله بالاون) متعلق بثبت والباء اللامية اه حلي (قوله
 قتأمل) أشار به إلى دقة تعليل المسئلة اه حلي (قوله بصرحه) متعلق بقوله ويصير مصرحه مالا يستعمل الا
 فيه وضعا وشرا عا ه مخ (قوله بلاية) لانها اعتاش شرط اذا اشتبه مراد المتكلم ولا اشتباه مخ (قوله كانت حر)
 بفتح التاء وكسر هاء الكل من العبد والامة قال في الكشف من حروف المعاني ان النقص لا يعتبر من الاعراب
 ألا ترى أنه لو قال رجل زيت بكسر التاء أو لمرأه زيت بفتحها وجب حذو القذف وسر بالضم مأخوذ من
 الحرف بالفتح ومولفة الخلو وسر عا خلو س حكمي يظهر في الاذي لا لقطع حق الذم عنه كذا في الدر
 المنتي (قوله أو عتق) بل نظر المصدر وأشار به إلى ضعف ما في جوامع النفع أنه يحتاج إلى انية فيه وفي عتاق
 وحرية وتبعه الكمال والحق ما هنا فوه كقوله لزوجه أنت طلاق (قوله كان كاية) فيوقوف على النية بجر
 (قوله أو أخبر) عطف على قوله وصف به والمراد أنه خبرا فظا انشاء معنى بوضع الشارع (قوله أو هذا مولاي)
 أي للمذكر ومولاي للمؤنث وذلك لانه ملحق بالصريح فصار كقوله يا حر (قوله أو ناري) عطف على قوله وصف
 (قوله فهو يا مولاي) ولو قال يا سيدي أو يا مالكي لم يفتق على الاصح لانه يراد به التعظيم الابالية أبو السعود
 وفي الدر المنتي عن القهستاني لو قال أنت مولاي أو يا مولاي اختلف فيه المشايخ كالو قال له يا سيدي أو يا
 يا سيدي (قوله بخلاف أناعبدك في الاصح) أي فانه لا يعتق وبذلك أجاب الصغار حين سئل عن جارية نبات
 بسراج لمولاه فقال لها ما أقول بالسراج يا من وجهك أضوأ من المراج يا من أنا عبدك لان هذه قلة تطف
 وفي المحيط قدم عبد على مولاه فقال المولى أي حر قد علمنا لا يعتق لانه يراد منه التحقير اه حلي (قوله أو يا حر)
 أو يا عتيق) لانه ناداه بمجاهر صريح في الدلالة أبو السعود (قوله فلو قال أردت الكذب) أي بهذين اللفظين
 (قوله دين) ولا يعتق في القضاء لعدمه عن الظاهر وفي الخاتمة لو قال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة بجر (قوله
 الا اذا سمعته) أي بما ذكر من سر وعتيق فانه لا يعتق لان المراد الاعلام باسم علمه كذا في الدر المنتي (قوله وأشهد
 وقت تسميته) لعل هذا الاشتراط بالنظر إلى القضاء وما فيه ما بينه وبين الله تعالى فتعبر عنه وأخذ صاحب البحر
 كالمصنف هذا الاشتراط من تصوير الخاتمة حيث قال رجل أشهد أن اسم عبده سر الخ وهو لا يفيد هذا الشرط
 لانه تصوير (قوله وكذا في الطلاق) فاذا افرق بين العتق والطلاق على الظاهر كما حرره في البحر كذا في الدر
 المنتي وانما فصله بذلك لما فيه من الخلاف قال في المنع وفرق في التنقيح بين تسميته بجر حيث لا يقع اذا ناداه به وبين
 تسميته المرأة بطائفي حيث يقع اذا ناداه به لانه عهدهد التسمية بجر كالخبر بن قيس بخلاف طائفي فانه لم تعهد
 التسمية به وفي كذا الكتاب لم يفرق بينهما لان العلم لا يشترط فيه أن يكون معه هودا اه حلي (قوله بمرادفه
 بالجمية) ظاهره أنه اذا ناداه بمرادفه بالعربية فهو يا عتيق أو يا عتيق أنه لا يعتق والمبادر خلافه ويدل له
 التعليل بعدم العلية (قوله كما أراد) بفتح الهمزة وبالزاي المهيمة بهدها ألف ثم دال مهملة ما كنه اه حلي (قوله
 لعدم العلية) علة للمستثنين (قوله كذا أرادك حر) مراده أن العضو الذي به جبره عن الكل كالمثل كما اذا قال
 رقبتيك حر أو رأسك أو وجهك أو فركك حر ثلاثة بخلاف العضو الذي لا يعبر به عن الكل كاليد والرجل أقاده
 صاحب البحر (قوله كذا) مثل الجزاء المعين وترك غيره وقال في الخاتمة لو قال سهم منك حر عتق السهم ولو قال
 جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه ما شاء المولى في قوله اه (قوله كما يجب) أي في الباب الذي بعده هذا

ونخرج عتق الحمل اذا ولدته ستة أشهر فانت
 ولو لا قل صرح (ولو باضاقة اليه) كان ملكك
 أو إلى سببه كان اشتريك فانت حر بخلاف
 ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت
 ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله
 لا مته ان مات أي فانت حر فبناها لانه
 ثم كنهها فقال ان مات أي فانت طائفي فنتين
 فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكأنه لان
 فانت ثب مقارنا لها بما بالموت قتأمل (بصرحه
 الملك ثبت مقارنا لها بما بالموت قتأمل (بصرحه
 بلانية) - واه وصف به (كانت حر أو)
 عتيق أو عتيق أو عتيق أو عتيق (وذكر
 انظر فقط كناية (أو) أخبر فهو (حر ريت
 أو اعتقك أو اعتقك الله في الاصح ظهريه
 (أو هذا مولاي أو) نادى فهو (يا مولاي)
 أو يا مولاي بجر لاف أنا عبدك في الاصح
 (أو يا حر أو يا عتيق) فلو قال أردت الكذب
 أو حرية من العمل دين (الا اذا سمعته)
 وأنهم وقت تسميته خاتمة فلا يعتق ما لم يرد
 الاشارة وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته
 بالسر (اذا ناداه) بمرادفه (بالطسمية) كذا
 أراد (أو عكس) بأن معناه ياراد وناداه
 بالعربية يا حر (عتق) لعدم العلية (كذا
 وأسل حر ووجهك حر ولو وجهك بجر
 عن البدن) كما صرح في الطلاق ولو أضافه
 لجزء ما منع كمثل عتق ذلك القدر لجزءه
 عند الامام كاسيحي

(قوله ومن الصريح قوله لعله أنت حر) فان التائب له وجه باعتبار ذاته أو جنته كما أن التذ كبر فيها باعتبار جسمها أو شخصها (قوله فيعتق مطلقا) سواء قبل أو لم يقبل نوى أو لم ينزل ان الإيجاب من الواهب والبايع لازالة الملك من الموهوب والبائع وانما الحاجة الى القبول من الموهوب والمشتري لثبوت الملك لهما وهما لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقى الهبة والبائع لازالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا معنى الاعتاق بجر (قوله توقف على القبول) لانه عتق على مال والقبول شرطه (قوله المتفق عليك) أى واقع عليك ولا يصح تقديره بواجب أو لازم لانه ينشأ في الفرع المذكور بعد (قوله لكفارة) ونذر بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه فاقضى هذا وقوعه ظهريه (قوله أن نعم لم يعتق) أى اعدم اللفظ مع امكانه والتبادر أن هذا في غير الآخر أما هو فالظاهر أنه اذا عتقت اشارته بعمل بها كما به من التطاهر (قوله ولولوا من هذا العمل) هذه المسئلة ليست متعلقة بمسئلة الاجام بال رأس بل راجعة لاصل الكلام قال في البحر ولولا قال أنت حر من عمل كذا وأنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء اهـ على وتحصل مما هنا وما سبق أنه اذا صرح بالعمل أو نوى الحرية منه دين (قوله ولا ينفقه) مفهومه ما ذكره بعد (قوله عتقا قضاء) أماد يانه فاعا يعنى الذى عنه خاصة ولولا قال يا سالم أنت حر فاذا هو بعد غيره عتق سالم لانه لم يخاطب الاسلاما ينصرف اليه (قوله عتق قضاء) لا ديانة لعدم القصد (قوله ولولا قال رأسك الخ) قال في الهندية لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالاضافة ولولا قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك بدن حر بالتقنين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتقنين عتقت كذا في السراج الوهاج (قوله لانه وصف) أى لرأسه بالحزبة والرأس مما يعبر به عن الكل فكأنه قال أنت حر (قوله وبكائه ان نوى) قال الحموي ثبت في الاصول أن الشرط في الكفاية النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ايزول ما فيها من الاشتباه اهـ (قوله كلامك عليك) أى فانه يتوقف على النية لان نفي الملك والرق جازان يكون بالبائع كما جازان يكون بالعتق فلا بد من النية نهر (قولا أو لا سيل لي) انتفاء السبيل يحتمل بالعتق وبالارضاء حتى لا يكون عليه سبيل في الورم والعقوبة فصار مجعلا والمجل لا يتبين بعض وجوه الابانية بجر (قوله وخرجت من ملكي) انما كان كفايه لانه محتمل لاني اعتقدت أو خرجت من ملكي الى ملكه غيري (قوله خلت سبيلك) أى لاني اعتقدت أن اولاني أهمل أهملك أو لغيري (قوله قد اطلقتك) أى فانه يتوقف على النية بخلاف ما لو قال اطلقك فلا يقع به وان نوى لما سبق أن الطلاق يقع بلفظ امتنى بلا عكس درو بقليل زيادة (قوله وأنت أعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتق من فلانة وهي معتقة وله قوله من فلان وهو معتق اهـ حلي وانما كان كفايه لانه محتمل أن أعتق أى أقدم منها في السن أو هو بمعنى أجل (قوله أولو زوجته اطلق) ينظر ما وجه كونه كفايه فان التبا منه الصراحة (قوله كنهجهما) أى كنهجي ألفاظ الطلاق والعتق وذلك بأن ينطق بأسماء الحروف وانما كان كفايه لاحتمال حكاية أسماء الحروف اخبارا عن ذاتها وان كان الاخبارا فاسد وليس المراد تحقيق المدلول (قوله وفي الخلاصة الخ) اختصرها وعبارتها الوفا لبعده أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يذعه ولا أن يستخدمه فان مات لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فمذقه كان مملوكا وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق اهـ قال صاحب البحر وظاهره أنه يكون حرا طاهر الامعتقا فتكون أحكامه أحكام الاحرار حتى يأتي من يذعه ويثبت فيكون مملوكا اهـ (قوله لا يعتق) لا حاجة اليه بعد قوله وكذا على أنه يباح ناقص فانه يأتي فيه ما يأتي في سابقه (قوله وقاس عليه) أى على قوله أنت غير مملوك وليس هذا بعبدى (قوله لكن نازعه في النهر) حيث قال وعندى أن هذه المسئلة مغايرة لمسئلة الكتاب وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقرب بأنه لا مملوك فيه وهذا لا ينافي لملكه لقدره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه غير مملوك أصلا لما لعتقه له وأطهره الاصلية فتنبه لهذا فانه مهم انتهى والذي يظهر بأدنى تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذى أبداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هذا من يذعه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلناه من سوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى اهـ حلي أى فان قوله ليس هذا بعبدى مساوقا لقوله لا مملوك عليك وفيه أن المصنف ذكر أن لا مملوك عليك من المكاتب وهذا ينافي جملة كقوله أنت غير مملوك

ومن الصريح قوله لعله أنت حر ولا منه أنت حر خاصة ومنه وبين أو بعدك نفسك فيعتق مطلقا ولولا ذلك توقف على القبول فتح ومنه المصدر فهو العتاق عليك وعتقت على فيعتق بالنية ولولا ذلك واجب لم يعتق لحوار وجوبه لكفارة ظهريه وفي البدائع قيل له أعتقت عليك فأولاً برأسه أن نعم لم يعتق ولولا ذلك من هذا العمل عتق قضاء لم يعتق ولولا ذلك خاتم فقال أنت حر ولولا قال يا سالم فأجابته خاتم فقال أنت حر ولانية له عتق المحجب ولولا قال لمن لا يحسن العربية قضاء وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية قل امسك أنت حر فقال له عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبأن يزين عتق لانه وصف لانيه (وبكائه ان نوى) لاحتمال (كلامك لي ملكك أو لا سيل لي أو لاري وخرجت من ملكي وخلت سبيلك) كقوله (لأنه قد اطلقتك) وأنت أعتق وأطلق ان نوى من فلانة وهي مطلقة تعتق ونطاق ان نوى كنهجهما وفي الخلاصة أعتق أو حكام الاحرار مملوك لا يعتق بل تنبته له أعتق أو حكام الاحرار حتى يقر بأنه مملوك ويصدق عليه فملكه وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق وقاس عليه في البحر لا مملوك عليك لكن نازعه في النهر

فتأمل وفيه أن كونه كتابة لا يشافي جريان حكم الخلاصة عند عدم النية (قوله ويصح أيضا بهذا) لأنه اخبار
عن حوته لأن البتة في المملوك سبب لحزبه. وإطلاق السبب وأرادة السبب مستجاز في اللغة أو المراد أنت كاتب
في الوصف الملازم له وهو الحزبية (قوله أو بنى) أى أو هذه بنى ولا يصح أن يكون التقدير وهذا بنى لاسمى أنه
كتابة وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذه بنى لكان أولى اه حلي وفيه أن الذى بنى هذه بنى لذكر وهذا
ابن للاثنى (قوله لا لا صغر والا كبر) الماصل أن قوله هذا بنى على وجهين أما أن يصلح ابنه بأن كل منسبه وله من له
أو لا وكل منهما أما أن يكون مجهول النسب أو معروفه فان كان يصلح ابنه وهو مجهول النسب يثبت النسب
والعتق بالاجماع وان كان معروف النسب من الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن يثبت العتق عندنا وان كان
لا يصلح ابنه لا يثبت النسب بلا شك وهل يعتق قال الامام يعتق سواء كان مجهول النسب أو معروفه وقال
لا يعتق وعلى هذا القول لم لو كنه هذه بنى خلافاً وقافاً بجر (قوله أو جدتى) ولو قاله لصغير على الأصح لأنه وصفه
بصفة من يعتق عليه باله والاصل أنه اذا وصف العبد بصفة من يعتق عليه اذا ما كنه فانه يعتق عليه الا في قوله
هذا بنى أو هذه بنى وقد افاد الشارح ذلك بقوله وان لم يصلحوا لذل (قوله لذل) أى لا لا بؤة والحدودة
والاقتية (قوله ولم ينو العتق) كذا في نسخ وفي نسخ بأو (قوله ولذا اجابا بالباء) أى ليعلم أنه عطف على قوله وبكنايته
ولو لم يذكر حرف الباء أو هم أنه عطف على أمثلة الكتابة نحو ولا ملكى عليك الخ فيلزم أنه كتابة وليس كذلك منع
(قوله وأخرها) أى عن ألفاظ الصريح حيث ذكرها بعد ألفاظ الكتابة وهو جواب عما يقال انها اذا كانت من
الصريح خفية أن تذكر مع ألفاظه (قوله لتفصيلها) أى لما فهم من التفصيل بجر والتفصيل هو ما أفاده بقوله
فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا وجهل نسبهم) قال في البحر وأما الثاني فهو قوله هذا بنى فان كان يصلح أباه ولكن
للقائل أب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان كان لا يصلح أباه لا يثبت النسب بلا شك ولكن يعتق عند
الامام وعندهما لا يعتق والكلام في أى كالكلام في أبى ومثله ما جدتى وحكم الابن قدمناه وجهالة النسب
نعتبر في حق القائل انه أبى أو جدتى وأما اذا قال هذا بنى فتعتبر الجهالة في حق المقر له (قوله في مولدهم)
هو المعتقد وقيل في محل اقامتهم (قوله وليس لقائل أب معروف) أى أو جدته معروف أو أمته معروفة وهذا بنى
عنه قوله وجهل نسبهم (قوله ما لم يقل ابنى) في مقام الاستثناء من قوله يثبت النسب أيضاً قال في البحر ولو قال
هذا بنى من الزنا يعتق ولا يثبت النسب (قوله وهل يشترط) أى في ثبوت النسب تصديقه للسيد فيما أقربه
قال في البحر وأشار المصنف الى أنه لا يشترطه ديني العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فقيل لا يحتاج الى
تصديقه لأن اقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقيل يشترط تصديقه فيما سوى دعوة البتة لأن
فيه محل النسب على الغير فيكون فيه الزام العبد بعد الحزبية فيشترط تصديقه اه وأما دعوة البتة فاقترع هو
الذى حمل النسب على نفسه فلا يشترط فيه تصديق المملوك (قوله ولا تدري أمه) أى أم من قال له هذا بنى (قوله
أم ولد) ظاهره ولو ثبت نسبه منه وفيه أنه قد تقدم في ثبوت النسب أنه اذا ادعى نسب ولدزته أمه ومن لوازم
ذلك ثبوت الامية وصورة المسئلة أن يكون له جارية قد ولدت هذا الولد الذى قال له سيده هذا بنى (قوله انتمقر
للنية) هذا بخلاف ما في سكين وحواشيه عن الخائنة وحاصله أنه اذا قال لعبد هذه بنى قيل هو على الخلاف
أى فاعتق عند الامام ولا يعتق عند صاحبه وقيل لا يعتق اجماعاً وهو الاظهر لأن المشار اليه اذا لم يكن من
جنس المسمى فالعبرة بالمسمى كالمواضع فاعلى أنه ياقوت فاذا هو زواج كان باطلاً والد كروا لاثنى من بنى آدم
جنسان فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في المعدوم اجماعاً واقرارا فيلغو كذا
في البرهان (قوله وفي هذا خالى أو عصى عتق) بخلاف ما لو ناداهم ما ذكر ابن رسم في نوادره عن محمد ولو قال يا أبى
يا جدتى يا خالى يا عصى أو قال لجارتهم يا عصى يا خالى لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابالية (قوله وأخى
لا الخ) قال الحوى في شرحه لو قال هذا بنى لم يعتق في ظاهر الرواية إلا أن نبوى به الاخ من النسب لأن الاخ
كما يقال على النسبي يقال أيضاً على الاخ في الدين والابن وان أطلق على الرضا عى والمتبني لكنه إطلاق مجازى
فلا يعارض الحقيقة اه ملخصاً (قوله لا يعتق يا ابنى) الابالية كما يأتي لأنه لا اعلام المبرد دون تحقيق الوصف
لتعذره والبتة لا يمكن اثباته حاله النداء لأنه لو انطلق من ما غيره لا يكون ابنه بهذا النداء ومثل ذلك
لو قال يا بنى تصغير ابن أو قال يا ابن بغير اضافة فان الامر كما أخبر لأنه ابن أبيه ولا خصوصية لما ذكر بل كذلك اذا

(و) يصح أيضاً (هذا بنى) أو بنى (لا صغر)
منه من المالك (والا كبر) كذا (هذا أبى)
أو جدتى (أو) هذه رأيت وان لم يصلحوا لذل
ولم (بنو) العتق لانها صريح لا كتابة ولذا اجاب
بالباء وأخرها لتفصيلها فان صلحوا وجهل
نسبهم في مولدهم وليس للقائل أب معروف
يثبت النسب أيضاً ما لم يقل ابنى من الزنا
فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه فيما سوى
دعوة البتة قولان ولا يثبت اولاً نية هذا بنى
ولو قال لعبد هذا بنى أو عصى عتق وأخى لا
اقتصر للنية وفي هذا خالى أو عصى عتق (يا ابنى)
ما لم ينو من النسب (لا) يعتق (يا ابنى)
ويا ابنى أو يا أخى ويا أبى

قال باجدي يا خالي يا هي أو بطاريسه يا عني يا خالي كذا في غاية البيان (قوله ولا سلطان لي عليك) انما لم يعتق به لان السلطان كتابة عن اليد يقال له لان سلطنته وبراديه القدرة واليد ولو صرح بنى البدن او بالعتق لم يعتق لجواز أن تزول اليد ويبقى الملك كما في المكاتب فكذلك اذا صرح بنى السلطان حوى بتصرف (قوله ولا بألفاظ الطلاق الخ) وجهه أنه قوي ما لا يحتمل لفظه لان الاعتاق لفظه اثبات القوة والطلاق رفع القيد ولا خفاء أن الأول أقوى واللفظ يصلح مجازا فيما دون حقيقة لانها مفرقة فلذا امتنع في العتق وساغ في عكسه وحاصله أنه يستعار اللفظ للعتق لا لطلاق دون عكسه لانه يجوز استعارة السبب للمسبب دون عكسه (قوله كما ترى) أي في الطلاق (قوله للاخيرة) وهي عدم الوقوع باللفظ الطلاق وكذا في (قوله لتوقفه) على لما تأده قوله قيد في الاخيرة من أنه ليس قيد افيما قبلها (قوله وكذا في السلطان) أي يتوقف على النية (قوله كما رجحه الكمال) حيث قال والذي يقتضيه النظر كون نفي السلطان من الكتابات اه (قوله وكذا أنت مثل المتر) فلا يعتق به لانه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يقع بلانية للشك في بلاني (قوله الا في قوله أطلقك) تكرار مع التثنية المتقدمة أعاده هنا لشاركتها الامر بالبدل والاختيار في أن كلام من كتابات العتق والطلاق ما اه حلي (قوله ولو ابعده) لانه كقوله خليت سبيلك فغ (قوله أو اختياري) للثاني ولذا ذكر اختر (قوله فهو من كتابات العتق أيضا) جواب عن المذاهب الواقعة في المصنف وحاصلها أن استثناء هذه الالفاظ ينافي قوله سابقا بالالفاظ الطلاق وكذا في جوابه وحاصل الجواب أنه كتابة فيها والمنوع استعارة ما كان من اللفظ الطلاق خاصة صريح أو كتابة (قوله ولا بدع) أي لا غريبة في كون لفظ يصلح كتابة لشئين خصوصاً مع تقارب المعنى (قوله ويتوقف على القبول في المجلس) هذا انما يظهر بالنسبة لامر كيدك واختياري بالنسبة لاطلاقك كما هو ظاهر قال في المحيط وانما يتوقف على القبول في المجلس لانه ملكها ابقاع العتق والاعتاق اسقاط الملك فيقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق (قوله وكذا اختر العتق) أي فانه يتوقف على القبول في المجلس (قوله وان لم يحج للنسبة) لانه صريح حيث ذكر لفظ العتق اه حلي (قوله لانه تملك) على لقوله ويتوقف أي والتمليك يقتصر حكمه على المجلس (قوله ولا عتق بنحو أنت على حرام) كفر جلك على حرام لانه من كتابات الطلاق المختصة به (قوله وان نوى) لان اللفظ لما لم يصلح له لثاني مجرد النية وهي لا يقع بها شئ (قوله لكن يكفر بوطئها) لان تحريم الحلال عين مكانه قال والله لا أطولك اه حلي (قوله بقوله عدي أو حاري) يعني جمع بين هذين اللفظين وقوله أو جداري أي بدل حاري وهذا عنده وقال لا يصح ويانه في الزيلعي (قوله طلق امرأته) ظاهره أنه صريح ولا يحتاج الى نية (قوله لا لوجع بين امرأته أو أمته الخ) الاظهر أن يقول بين امرأته أو أمته يعني ثم قال احدا كما طالق في الأمرين أو حر في الاثنين فان الحية لا تطلق ولا تعتق (قوله جوهره) عبارتها ولوجع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحائط والسارية فقال عدي حر أو هذا أو قال احدا كما تعتق العبد عند الامام وعندهما لا يعتق وان قال لعبده وعبد غيره أحد كما حر لم يعتق عبده اجماعا الا بالنسبة لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حية وأمة ميتة لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرّة وماتت أمة فلا يختص الحرّية بأمة اه حلي وظاهره الاجماع على عدم الوقوع فيما اذا جمع بين الميتة والميتة وقد عرفت أن الشارح زاد مسئلة الطلاق على ما في الجوهره (قوله وملك ذى رحم محرم) سواء باشر بسبب الملك بنفسه أو بنائبه قد خل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من مولاه ولاديس عليه فانه يعتق بخلاف المديون فانه لا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما بجر قال في الهندية وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرام نكاحه أبدا فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالرحم بلا رحم فهو أن يملك زوجة ابنه أو أبيه أو بنت عمه وهي أخته رضاعا لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي ولولم يملك محرما برضاع أو صاهرة ريعتق عليه ولوهذا أحد الزوجين صاحبه لا يعتق عليه كذا في المبسوط فقول الشارح أي قريب تفسير لذي الرحم وقوله حر نكاحه أبدا تفسير للمحرم (قوله عنده) أي عند الامام الاعظم تجزى العتق عنده خلافا لما (قوله أو جلا كثره زوجة أبيه) قال في البدائع لو اشترى زوجة أبيه الحامل منه عتق ما في بطنها دون الأمة وليس له بيعها قبل أن تضع حملها لانه ملك أخاه فيعتق عليه اه وهذا مناف لقوله لم أن الحبل لا يدخل

(ولا سلطان لي عليك و) لا (بألفاظ الطلاق) صريحه (وكذا في) بخلاف عكسه كما ترى (ان نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في الزداعلى النية كما في كتاب الكمال وكذا في السلطان كما رجحه الكمال وأقره في البصر (و) كذا (أنت مثل المتر) يعتق بالنسبة ذكره ابن الكمال وغيره (الا في قوله) أطلقك ولو ابعده فغ (أمر كيدك أو اختياري) فانه عتق مع النية فهو من كتابات العتق أيضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق أو امر عتقك يملك وان لم يحج للنسبة لانه تملك كما طلاق ولا عتق بنحو أنت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها (و) يصح أيضا بقوله عدي أو حاري أو جداري (حر) كالوجع بين امرأته وبهية أو جبر وقال احدا كما طالق طلق امرأته لا لوجع بين امرأته أو أمته الميتة والميتة جوهره وزيلعي (و) يصح أيضا بملك ذى رحم محرم أي قريب حرم نكاحه أبدا ولو شقضا فيعتق بقدره عتقه لوجلا كثره زوجة أبيه

الحامل منه

نعت المملوك حتى لا يعتق بكل مولود حر فيحتاج الى الجواب بحر وما أجاب به في النهر من أنه يستملك
ولا يلزم من كونه ملكا كونه مملوكا مطلقا فيه نظر (قوله ولو المالك صيدا ومجنونا) انما جعلنا أهلا لعق القريب
عليهما لانه تعلق به حق العبد فشابه النفقة بحر (قوله في دارنا) صفة لكافر قال الحلبي احتزبه عما اذا ملك
الحربي قريته الحربي في دار الحرب حيث لا يعتق عليه لان أحكامنا لا تجري عليهم واظهار أن المسلم اذا ملك
قريته في دار الحرب كذلك كما يفهم من قوله حتى لو اعتق المسلم الخ فان العبد اذا لم يعتق بالاعتناق الصريح
لا يعتق بالملك كما لا يخفى وهل يعتق بالتخلية كما اذا اعتق باللفظ يحرر (قوله حتى لو اعتق المسلم الخ) لا يظهر
تفريعه على التقيد المذكور وانما يصلح تعديلا للحربي المذموم من التقيد ويكون المعنى لانه لو اعتق الحربي
وكذا المسلم عبده في دار الحرب لا يعتق يعني فاذا كان الاعتناق به منه ولم يرض عليه فبالاولى اذ لم يكن بفعله كالكاف
القريب قال الحلبي ومثل المسلم والحربي في الحكم المذكور الذمى وفيه أن الذم لا يمكن من الذهاب الى دار
الحرب (قوله عبده في دار الحرب) أي عبده الحربي بقرينة قول الشارح ولو عبده مسلما أو ذميا قال في الهندية
ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينقض اعتناقه في قول الامام خلافا لما ساجيه ولو اعتق عبده
المسلم في دار الحرب صح اعتناقه في قولهم ويكون الولاء للمولى اه (قوله بل بالتخلية) أي برفع يده عنه بعد اعتناقه
باللفظ (قوله فلا ولاه) أي عندهما لانهم يتولان هو وان اعتقه بلسانه الا أنه مسروق يده لانه تحف يده
وقهره ولو طرأ الاستيلاء على الحر اطل حرته فانما ان اولى أن يطل الحرية حتى لو خلى مبيلا وأزال يده عنه
عتق ولا ولاه عليه لانه عتق بالتخلية لا بالاعتناق زبلي (قوله خلافا للثاني) فيصح عتقه عنده لانه ملك وقبضه
فيملك ازالة الملك بالعتق ويترتب الولاء على العتق قال في الغاية والاصل فيه ما روى أنه خرج عبيدا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه واليهم قالوا يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دينك
وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم عليهم فغضب عليه الصلاة والسلام وقال
ما أراكم يا مشركين تنهون حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم فأبى أن يردهم وقال هم عتقاء الله
عز وجل أبو اسود (قوله ولو عبده) أي عبد المعتق في دار الحرب مسلما كان أو ذميا أو حريا اه الحلبي (قوله
عتق بالاعتناق) أي بين المشايخ الثلاثة سواء كان بالاعتناق أو بشراء القريب ذى الرحم المحرم اه الحلبي (قوله
اعدم محليته للاسترقاق) أي بالاستيلاء بحر وأفراد الضمير لان العطف بابا (قوله وبصرير لوجه الله) أي لذاته
لا لفرص من الاغراض حوى وفي العبر أراد بوجه الله رضا مجازا (قوله والشيطان) واحد شياطين الانس
والجن بمعنى مردتهم والنون أصلية ان كان من شغل أي بعد عن الظهور زائدة ان كان من شغل يشغل أي ملك
بحر (قوله والصنم) هو صورة انسان من خشب أو ذهب أو فضة فان كان من حجر فهو وثن حوى (قوله أي
بالاعتناق للصنم) تبع في هذا الحل المصنف ولو أعاد الضمير الى الاعتناق للشيطان أيضا لكان أولى لانه في هذا
الحكم مثله كما تدل عليه عبارة الجوهرية الآتية (قوله عند قصد التعظيم) أما اذا لم يقصده بأن كان مختصا باللفظ
أو كان ذا دلا ومثله اذا كان مكرها فلا يكره (قوله وعبارة الجوهرية الخ) تحمل على ما اذا قصد التعظيم
فوافقت ما في المصنف (قوله أي اكره) انما أوله به لان الكره واقع من الشخص لعله والمقصود الثاني والدال
عليه الاكره قال في القاموس كرهه بالكسر كرها وكرها وكراهية ومكرهه اه وفي العبر الاكره حمل
الغير على ما لا يرضاه وهو المراد (قوله ولو غير ملجئ) الملجئ ما يفتقر النفس او العضو أو ما يكون بضرب مبرح
ذكره الشارح في الاكره وغير الملجئ بخلافه والاولى المدافعة بالملجئ كما لا يخفى (قوله يحيى) أي في كتاب الانبىة
(قوله ان كل مسكر حرام) هو مجمع عليه ومذهب محمد أن ما أسكر كثيره فقلبه حرام (قوله فلا يخرج) أي عن
المسكر المحرم (قوله الانبى المضطر) أي لاساغة اللقمة وكذا يخرج بالحرز السكر التام من الادوية أو من
الاشياء المباحة كاهل فانه قد يسكر بعض من غاب عليه الخطأ الصقراوى فلا يقع فيه الاعتناق (قوله
كالاغما) أي وهو لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق حوى (قوله ويصح ايضا مع هزل) لما روى أنه
عليه الصلاة والسلام قال ثلاث جدتهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والعتاق وفسره نخر الاسلام
رحم الله تعالى باللعب وهو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له وقوم بعضهم من هذا التفسير أنه يشمل الجواز وقد أضع
المقصود صاحب التقيج حيث فسر الهزل بعدم ارادة المعنى الحقيقي ولا الجازى باللفظ ذهبه المصنف

(ولو المالك صيدا ومجنونا) وكافر (في دارنا)
حتى لو اعتق المسلم والحربي عبده في دار
الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتخلية فلا ولاه
خلافا للثاني ولو عبده مسلما أو ذميا عتق
بالاعتناق اعدم محليته للاسترقاق زبلي
(و) يصح ايضا (بصرير لوجه الله) بالاعتناق
والصنم (ان) انهم (كفره) أي بالاعتناق
للهنم (المسلم عند قصد التعظيم) لان تعظيم
الهنم كفر وعبارة الجوهرية لو قال للشيطان
او الحسن كفر (و) يصح ايضا (بكره) أي اكره
ولو غير ملجئ (ومسكر بيب مضطرب) سجي
أن كل مسكر حرام فلا يخرج الانبى المضطر
فانه كالاغما (و) يصح ايضا مع (هزل) هو
عدم قصد حقيقة ولا مجاز

(قوله صحيح) اذ لم يحكم وقت التعليق ونزول الجزاء ولا يضطر زواله فيما بينهم وقد سلف (قوله بأمر كائن) اى
 متحقق (قوله وهو فى ملكه) اما اذا لم يكن فى ملكه صحيح التعليق عندنا وبطل عند الامام الشافعى رضى الله تعالى
 عنهم اجمعين (قوله انصورا لاضافة) اى لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا اى عدم تحقق
 اذ امراده بقوله ان انت عبيد ان كان لا يصدر منك امر الا باذنى فانت حر والمكاتب ليس بهذه الصفة فلا يمتنع
 (قوله تعالى) كانه قال اذا أصبحت فانت حر (قوله تعييز) لان المراد انه متحقق فى جميع احواله (قوله لان المراد
 عرض الماء عليه) اى لافزائه عطشه ان كان وليس المراد لزوم الشرب وفى الجوى وكان وجهه ان التعليق انما
 يكون بما فى الوسع وغاية ما فى وسع العبد عرض الجار على الماء اه (قوله عتق من محبته سنة) المراد انه يعتق من
 دخل فى ملكه منذ سنة صاحبه أولا (قوله ونوى فى الملك) اى نوى انه عتق أى قديم فى ملكه (قوله دين)
 ولا يصدق قضاء بجر (قوله ولو زاد فى السن) بان قال انت عتق فى السن يعنى كبير السن لا يعتق اى قضاء وديانة
 وفى الحاشية لو قال انت حر النفس يعنى فى الاخلاق عتق فى القضاء (قوله وعتق عما انت الا حر) سواء نوى أم لا
 ويستثنى منه ما نقله العلامة الجوى عن منية المفتى اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما انت الا حر فانه لا يعتق
 ذكره أبو السعود لان فريضة الحال دالة على ان المراد ما فعلا كذا لا افعال الجز (قوله لاء انت الامثل الجز
 وان نوى) يشكل عليه ما اذا قال انت مثل الجز فانه يعتق بالنية فيكون العتق بالنية فيما انت الامثل الجز اولوا
 اه أبو السعود لمكان الحصر (قوله ولا بكل مالى حر) لانه يراد به الصفا والخلو عن شركة الغير بجر (قوله
 ولا بكل عبيد فى الارض او كل عبيد الدنيا) لم يفرقوا فى هذين الفرعين بين النية وعدمها وفرقوا فى عبيد اهل بلخ
 قال فى البحر ولو قال عبيد اهل بلخ اسرا ولم ينو عبيده الخ فقوله ولم ينو عبيده يفيد التفصيل ومقتضاه جريان
 التفصيل فيها (قوله حر) أفردنا نظرا للفظ كل فى المسئلة الثانية (قوله عند الثاني) وقال محمد يعتق وبه قال
 شذاد (قوله بخلاف فى هذه المسئلة) لم تذكر هذه فى البحر وظاهره انهم اتفقا فى افعالها لئلا يمسائل الخلافية وجعل
 فى الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق والمراد ان عبيده فى بلخ وفى السكة اوفى الدار
 (قوله أصالة) بفتح الهززة وعطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول أما فى الام فظاهر وأما فى الجنين فمن
 حيث انه جز والحرير المسلط على الكل مسلط على الجز أصالة وقصد وهو قيد بأن لا يكون خرج أكثره
 فان كان لا يعتق لانه كالمفصل فى الاحكام فانه تنقضى العدة والدم الواقع بعده ففاس (قوله اذا ولدته الخ)
 وذلك المتيقن بوجوده وقت الاضاق (قوله ولو لاكثر) أو لتماها بجر (قوله وعمره انحر او لانه) الحاصل ان الحمل
 يعتق باعتاق أمته مطلقا سواء ولدته لاقل من ستة أشهر أو لاكثر فان وقع العتق عليه قصد ابان ولدته لاقل من
 ستة أشهر يعتق ولا يقل ولاؤه ابد الى موالى آية وان وقع بغير تدبيرة أمته بأن ولدته لاكثر يعتق أيضا لكن اذا
 متى الاب بعده ينجز ولاؤه الى مواله بدر (قوله ولو حره الخ) خص الحرير لانه يسهل هبته لا يصح ان لا
 التسليم شرط فى الهبة والقدرة عليه شرط فى البيع ولم يوجب خدما لاضافة الى الجنين والاعاق لا يشترط فيه شئ
 من ذلك بخلاف الفرق بجر (قوله ولو بلفظ علة أو مضغة) بأن يقول العاتقة أو المضغة التى فى بطنك حر اه حاشي
 لكن لا يعتق فى هذين الا اذا كان موجودا قبل الحرير ولا يصدق وجوده الا اذا ولدته لاقل من ستة أشهر فان
 ولدته لستة أشهر فأكثر لا يعتق ولا يكون قوله التى فى بطنك اسرا قرار بوجوده اهدم التيقن به بل هو احدونه
 وقامه فى البحر (قوله أو ان حملت بولده حر) الظاهر انه فى هذه لا يشترط ولادته الاقل من الستة (قوله عتق
 فقط) اى دون الام اذا لوجه لعائتها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعالات فيه قلب الموضوع ونهر اى لان الوضع
 العلى ان يكون الحمل تبعالاته تكون الام تبعالاته قلبه أبو السعود عن عزى زاده (قوله ولم يجز بيع ام) اى
 مادامت حبل (قوله وجاز هبتها) الفرق بين البيع والهبة ان استثناء ما فى بطنها عنديها لا يجوز قصد ان كذا
 كذا بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر اه بجر (قوله ولو دبره لم ينجز
 هبتها) قال فى المبسوط وبعد ما دبر ما فى البطن ولو وهب الام لا يجوز وهو الاصح والفرق انه بالتدبير لا يزول ملكه
 ما فى البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب مشغول بما ليس بموهور فيكون فى معنى هبة المشاع فيما يحتمل
 القسمة وأما بعد العتق ما فى البطن غير مملوك اه حاشي عن البحر واليه أشار للشارح بقوله لانه كشاع
 وقال المصنف والشارح فى الهبة وهب أمته الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لانه بعض أو مجهول

(وان عاق) العتق (بشرط) كدخول دار
 (سبح) ومتى اذا دخل (والتعليق بأمر كائن)
 تعييز فلو قال لعبدى (وهو فى ملكه)
 ان ملكك فانت حر عتق لهما لا بخلاف قوله
 لملكته ان انت عبيدى فانت حر لا يعتق
 لقصور الاضافة ظهيرية وفيها تصحيح
 تعليق وتقوم حرا وتعتق حرا
 ان سقت حماري فذهب به للماء ولم يشرب
 عتق لان المراد عرض الماء عليه قال
 الذى هو قديم العصبية حر عتق من محبته
 سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوى
 فى الملك بين ولو زاد فى السن لا يعتق (ومتى
 بما انت الا حر) لاء انت الامثل الجز
 وان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبيد
 فى الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلخ
 عند الثاني وبه يفتى بخلاف فى هذه المسئلة
 او الدار بجر (حر حرا لا محقا) أصالة وقصد
 اذا ولدته بعد عتقها لاقل من نصف حول
 ولو لاكثر يعتق بها وعمره انحر او لانه
 (ولو حره) ولو بلفظ علة أو مضغة او ان
 حلت بولده حر (حق فقط) ولم يجز بيع
 الام ورازه بها ولو دبره لم ينجز هبتها فى الاصح
 لانه كشاع

(قوله وبطل شرط المال عليه) اذ لا وجه لزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزامه الام لا في حق
العنق نفس على حدة بغير (قوله وكذا على أمته) أي لو قال أعنتق ما في بطنك على أمك عليك قبيلت فجات بوله
لاقل من ستة أشهر يعتق بالاشئ لان العنق معلق بقبول الامة الالف وقد قبلت الالف فتعتق الولد وبطل المال بغير
(قوله لكن بشرط قبولها للعنق) مذهب القول بمحذوف تقديره المال وهو راجع الى صورة جعل المال عليها
كما يدل عليه الفصل بكذا ويدل عليه ما في الجبر أيضا حيث قال لكن لو أعنتقه على مال أمته فانه لا بد من
قبولها لعتقه وان لم يلزمها اشئ اه حلي مزيديا (قوله تعليق) فاذا ولدته لاقل من ستة أشهر ثم أذى العنق
حلي عن البصر (قوله أو وصي به) أي بما في بطن جاريته لانسان والضعف في مات الوصي والضعف في قوله فاعتقه
لما في بطن الجارية (قوله فاعتقه الورثة) أي باعتاق أمته لانه يتبع أمه أما لو اعتقوه قصدوا فاعطاهم عدم جواز
لانه غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم كانه والله تعالى أعلم لان الجارية دخلت في ملكهم ولم يدخل ما في بطنها
في ملك الموصي له اذ لا يفتق له ملك وولاية عليه الا بعد الولادة وقد سبق اعتاقهم عليها (قوله وضمنه يوم الولادة)
لانه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي من غير اعتاق (قوله فأتوه ما خروجا كبيرا) فاعطاهم ما خروجا كبيرا (قوله وضمنه يوم الولادة)
واحد منهم الا أن تلد ثالثا قبل معنى ستة أشهر فانه ما يعتق ان لانه يصدق عليها ما أنما أكبر والولد وان ذكر
مفرد لكنه مفرد مضاف فيم أبو السعد (قوله والولد يتبع الام) اجماعا وانما يتبع أباه لا أمه مستهلك بما فيها
فخرج جارية ولانه مستحق به من جهتها ولهذا ثبت ذنب ولد الزنا وولد الملاعة منها حتى تزني ويرثها اه بغير
(قوله مادام جنينا) أشار به الى جواب سؤال أورده صاحب البصر على الكفر في تمييزه كالمصنف بالولد حيث قال
ولو عبر المصنف بالجلل أو الجنين يدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الام في أوصافها الا بالجلل وأما الولد بعد الوضع
فلا يتبعه في شئ مما ذكره حتى لو أعنتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد وحاصل الجواب أن في التعبير بالولد مجاز
الاول (قوله فيكون لصاحب الانثى) أي اذا بيعت أو وهبت وهي حامل يكون حملها مشتركا بين الوهاب له
وكذا اذا تزاد كعلى أنى خفلت كان حملها للمالك الانثى وليس للمالك الذكركشئ (قوله ويؤكل ويضئى لأمته)
كذلك هو المعتمد واعتبار النسب به قول ضعيف ولا ينبغي أن يحمل ما ذكره بعد الولادة والكلام في الجنين ثم قوله
ويضئى أي يصلح للأختية ويحتمل أن المراد أنه اذا اشترى أختية فذبحت وخرج ما في بطنها حيا فانه يذبح
للأختية بسلامه ولم أر حكم ما اذا ولدت آدميا هل يذبح ويؤكل ويضئى به ومقتضى تعميم اعتبار الام ثم
(قوله بسائر أمهات) كسرا وربة وارث اه حلي (قوله الولد المفرد) هو من تزوج امرأته على أنها حرة فاذا
هي أمة فان ولده حر بالتقية وينبغي أن يستثنى أيضا من شرطت حرية فان من تزوج أمة وشرط حرية الولد كان
حر اه (قوله وصورة الرق بلامك) قال في الجبر وأشار المصنف بعطف الرق على الملك الى المغاربة بينهم وهو
كذلك فان الملك هو القدرة على التصرف ابتداء فخرج الوصي والولى والوكيل وأما الرق فيجوز حكمي عن
الولاية والشهادة والقضاء والملكية المال واختلافه اهل هو حق الله تعالى وأحق العامة قبيل بالاول لان الكفار
لما استنكحوا عن عبادته جعلهم الله تعالى أرقاء لعبيده فكان سبب كفرهم أو كفر أصولهم وقيل بل لثاني
أكونه وسيلة الى نفعهم واقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وقالوا أول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق ولا يوصف
بالمالك الا بعد الاخراج الى دار الاسلام والمالك يوجب جدي الجهاد والحيوان غير الاذى دون الرق ويتبين ذلك الفرق
بينهما في الفتن وأم الولد والمكاتب فان الرق والمالك كاملان في الفتن ورق أم الولد والمكاتب ناقص حتى لا يجوز
عتقه ما عن الكفارة والمالك فيهما كامل حتى جازوه أم الولد والمكاتب ناقصا كمل حتى جازعتقه عن
الكفارة وملكه ناقص حتى يخرج من يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك في فهو حر اه مختصرا (قوله
فهو ستاني) ليس هذا التصور في القه ستاني وهو خطأ اذ الولد حينئذ مسترق أصالة والمثال الصحيح كما قاله
الحلي أخذ حاملا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل (قوله والحزبية) أي
الاصلية بأن تزوج عبدة حرة أصلية فحلت منه وأما الطارئة فقد مرت أي في قوله حر حرا لا اعتقا حوى بزيادة
(قوله والعنق) الاولى محذوفه لعلمه من قوله سابقا حر حرا ملاعة وما في الحلي سبق فلم لا في الموضوع في الجنين
لا في الولد بعد انفصاله (قوله ككتابية) بأن كاتب أمته الحامل فجات به لاقل من ستة أشهر من وقت الكتابة حوى
فيه فان عبادا أمه بابل الكتابة وكذا كل ولد تلده في مدة الكتابة اه حلي فحكم الكتابة لا يخصص الحلي

وبطل شرط المال عليه وكذا على أمته لكن
بشرط قبولها للعنق وفي الظاهرية قال
ما في بطنك حرة في أدى الى الفاء تعليق وفيها
أوصى به موت فاعتقه الورثة جازر فيمنه
يوم الولادة ولو قال اكبر ولد في بطنك سر
فولدت ولد ين فأتوها خروجا كبيرا ولو هبة تكون
مادام جنينا (يتبع الام) ولو هبة تكون
لصاحب الانثى ويؤكل ويضئى لأمته كذلك
(في الملك) بسائر أسبابه (والرق) الاول
المفرد وصورة الرق بلامك كالكفار في دار
الحرب فان كاهن أو فاء غير مملوك
لاحد فأتول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق
لا المملوكية حتى يجرز بدار فاذ أخذت
ومعه اولد يتبعها في الرق فهستاني (والحرية
والعنق وفروعه) ككتابية

كالتدبير (قوله وتدبير مطلق) أي إذا تبرأ منه رتد برجلها وكنى ولدته بعده فيعتقون جميعاً بموت السيد
واحترازه عن المقيدين بخوان من مرضى هذا إقانت حرة فانه لا يتبعها ولدها فيه اه حلي والاولى جعلها
(قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولدته غفلت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد حتى يعتق بموت المولى أيضاً (قوله
إذا لم يشترط الزوج حرية الولد) وينبغي أن يستثنى أيضاً للمغرور كما لا يخفى اه حلي (قوله كما ستر) أي في نكاح
الرفيق حيث قال المصنف والشرح زوج أمه أو أم ولدته لا يجب عليه تبنيها وان شرطها في العقد أم لا بشرط
الحرية أو ولدها فيه صح وعق كل من ولدته في هذا النكاح لأن قبول المولى الشرط والزواج على اعتباره
هو معنى تعليق الحرية بالولادة فصح فتح (قوله وفي رهن) أي إذا رهن حاملاً كان ولدها رهنها معها اه حلي أي
فإذا وضعه ليس للرهن نزع من يد المهرن (قوله ودين) صورته أذن لا تمسه الحامل في التجارة ثم رهنها دين
تبعها الولد فيه حتى يباع فيه اه حلي (قوله وحق أخصية) صورته اشترى شاة حامللاً لأخصية لزمه التخصية
بولدها أيضاً أي بعد وضعه وأخراجه حياً من بطنها بعد ذبحها (قوله واسترداد بيع) أي مبيع يعا فاسد أو صورته
كما في الحلبي باع أمة يباع فاسدا ثم استردها وهي حامل بتبعها الولد في الاسترداد (قوله وسريان ملك) قال
في الأشباه وحق المالك القديم يسرى اليه اه حلي وصورته إذا تداوت الأيدي الحارية فردت بحبيب قديم
على المالك الأول وهي حامل بتبعها جملها وكذا إذا استحققت (قوله ففي اثنا عشر) بعد فروع العتق الثلاثة (قوله
في كفالة) أي إذا كفلت وهي حامل بمال أو نفق لا يتبعها الولد في الطلب إذا استمرت الكفالة حتى ولدته وكبر وكذا
إذا كفلت أمة حامل بأذن السيد لا يتبعها ولدها (قوله واجارة) أي إذا أجرها عشر سنين مثلاً وكانت حاملاً
فولدت في اثنتائها لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه (قوله وجناية) بأن جنت وهي حامل فلا يتبعها
ولدها في الدفع عنها وإذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط (قوله وحدث) فلا تحسد وهي حامل مطلقاً أي حد كان
فإذا ولدته فإن كان حدتها الرجم وجبت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها على ما روى عن الامام الاعظم وهو
المعتدوان كمن الجلد بعد الناس كما يأتي في الحدود (قوله وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع اه حلي (قوله وزكاة
ساعة) لانه لا شيء في الفصلان والعجا جيل والحملان الا انما مات الكبار انشاء المحول وأخلقت صغارها كبير
فبالاولى لا يجب في الحمل شيء (قوله ورجوع في هبة) أي لو وهبها غفلت فأراد الواهب الرجوع ليس له الرجوع
في الحمل واعترضه السيد المحوي في حاشية الأشباه بأنه لا يمكن تخلف الحمل عنها وذكر المؤلف في الهبة مانعه
ولو حبست ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم ووجه في المنع كلا القولين فقال
في توجيه ما في السراج ان الموهوبه متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لأن الولد يحدث جزأً فلا يصل الى الرجوع
فبما وهب الاب الرجوع فيمالم يهب كل زيادة المتصلة أي وهي تمنع الرجوع وقال في توجيه ما في الزيلعي لأن الحمل
نقصان أي من القيمة لازادة قال أبو السعود في حاشية مسكن عنده هذا المحل وينبغي تخصيص الخلاف
بما إذا لم يكن من الموهوب له اذا علمت ذلك فعلم أن ما ذكره ناس أنه يرجع في الأم ولا يتبعها الحمل لاوافق أحد
القولين (قوله وايضا بخدمتها) يعني إذا أوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصي له أن يستخدم
الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متحققاً وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بآيات
أخرى (قوله ولا يتد كذباً أه) أي بذهبها سواء كان تام الخلق أم لا وما روى ذكاة الجنين ذكاة أه فهو على
التنبيه أي ذكاة أه بدليل رواية النصب فاذا خرج ميتاً لا يؤكل وهو الصحيح وقال ان تم خلقه أكل (قوله
كما بسط في يروع الأشباه) أول كتاب البيوع (قوله ولا في نسب) أي لا يتبع أه في نسب هذا نص صريح في أن
ابن الشريفة ليس بشريفة وان كان له شرف لسبي حوى (قوله رقيق كآته) لأن الزوج قدرضى برق الولد
حيث قدم على تزوجها مع العلم برقها بجر (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أي في حكمكم حدث بعد الولادة
أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فإن الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق
(قوله اذا استحققت الأم بيعة) أي فانه يتبعها ولدها بشرط القضاء به أي بالولد في الاصح وكلام البرازي يفيد
تقييده بما إذا سكت اليهود فلو ينو أنه لذي البدأ وقالوا لا ندري لا يقضى به نهر وقيد بالبيعة لانه لو اقترذ واليه
بها الرجل لا يتبعها ولدها فأخذها وحدها لان الأقراجه قاصرة بخلاف البيعة (قوله ومعها ولدها) أي فيتبعها
على المفتحيه كما في الدر المنثور ومحل ما إذا سكت عنه أما إذا صرح بعدم دخوله فالامر بظاهر (قوله مالك لسيدها)

وتدبير مطلق واستيلاد إذا لم يشترط الزوج
حرية الولد كما ستر وفي رهن ودين وحق أخصية
واسترداد بيع وسريان ملك فهي اثنا عشر
ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدث وقود
وزكاة ساعة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها
ولا يتد كذباً أه فهي تسع كما بسط في
بيوع الاشياء وزاد في الجرو ولا في نسب حتى
لو تبيعها هاتمي أمة فولدها هاتمي سكا به
رقيق كآته ولا يتبعها بعد الولادة الا في
مستأنيها اذا استحققت الأم بيعة واذا بيعت
البيعة ومعها ولدها وقتها (وولد الأم من
زوجها مالك لسيدها) تعالىها

لأنه مخلوق من مائها وهي ملكه فكذا جزؤها كذا في الدر المنثور (قوله ولو ولد لها من مولاهما) لأنه انقطع
حزاً للقطع بأن سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قد احرزاً لأنه يعلق علوكا ثم يفتق عليه
بحر (قوله كان نكح عبد) أي باذن سيده وأن يفتح الهمة مصدرية (قوله أمة أبيه) أي الحز وهو معلوم
لأنه لا يملك الا الحز (قوله وعليه) أي على ما في الظهيرية لأن العلة فيه ملك القريب الرحم (قوله وابنه أبيه)
مثلهما أخوه وابن أخيه (قوله من كفر) أي زوج كافر والضمير في أسلم يعود اليه (قوله قلت الخ) البعث
لصاحب النهر (قوله لأنه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي تدرصكمها
أو باب الخبرة أن يجبر إلا أن يراد بكونه موهوما ما يعم ما ذكر ويعم كونه يحصل عنها أو يموت في بطنها فان انفصله
موهوم (قوله وبه) أي بتوهم الحمل المأخوذ من موهوم (قوله لا يسط حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على
بيعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب عتق البعض)

أخره أمالقة وقوعه أو الخلاف فيه أولانه يتبع الكل أولانه دونه في الثواب حموى (قوله ولو لمهما) بأن يقول
جزء منك أو نقص ولو قال سهم منك حز فقياس قول الامام أن يعتق سده كما في الوصية بالسهم من عبده
ولو أعتق سهما من عبده فالباقي على ملكه يجب تحريره أما بالاعتاق أو السعاية وطلاعتي الكل ولا سعاية عليه
حموى (قوله صح) يعني أنه زال الملك عن البعض ويتأخر اعتق إلى زوال الملك عن الكل بالسعاية ولهذا كان
رقيقاً في شهادته وسائر أحكامه شلى عن الرازي ووجهه أن العتق قوة شرعية هي قدرة على تصرفات شرعية
ولا يصور ثبوت هذه في بعضه شائعاً فقطع بعدم تجزئه والملك متجزئ قطعاً فترى من عتق البعض زوال الملك
عن البعض وتوقف زوال الرق على زوال الملك عن الباقي اه بحر بطلان تصرف (قوله ولزمه بيانه) أي ألزمه
القاضي بيانه بأن يأمر به نهر (قوله وسعى فيما بيني) في البحر عن جوامع الفقه الاستسقاء أن يؤجره ويأخذ قيمة
لما بيني من أجره اه وفي النهران له عمل معروف أخذ من أجره وان امتنع عن العمل أجره وأخذ ذلك اه وهذا
الحكم يعم الصغير العاقل قهستاني (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل
شهادته ويصير أحق بمكاسبه ويخرج إلى الحزبة بالسعاية والاعتاق ويؤول بعض الملك عنه كما يؤول ملك اليد
عن المكاتب فينتقي كذا إلى أن يؤدى السعاية كذا في الدر المنثور (قوله بلارذ إلى الرق لو عجز) الفرق بينه
وبين المكاتب أن معتق البعض زال الملك عنه لا إلى مالك ولزمه المال ضرورة الحكم الشرعي وهو وضعه قهراً
أما المكاتب فعتقه في مقابلة التزامه بالبدل بعقد قبل الإقالة والتسريح بتجيزه نفسه ومعتق البعض ليس
كذلك نهر (قوله بطل فيها) لأنه لما عذر رده إلى الرق صار بمنزلة الحز ولو جمع بين حق وجرفه البيع بطل فيها
فكذا هذا اه حلي ولو جمع بين القن والمكاتب بطل في المكاتب (قوله فلا قود) للاختلاف في مونه حراً أو رقيقاً
فيشبهه ولي الدم هل هو المولى أو الورثة فعلى القول بأنه مات رقيقاً إلى المولى وعلى القول بأنه مات حراً إلى الورثة
الاختلاف بخلاف المكاتب فإنه إذا مات لا عن وفاء مات رقيقاً بخلاف ولله الدم هو المولى فيينا فعلى من قبله
عمداً يستد القود للمولى لفقد علة الاشتباه (قوله عتق كله) ولا يسي ملتي (قوله والخلاف مبني على أن
الاعتاق الخ) اعلم أن ههنا أربعة أشياء الرق والعتق وإزالة الملك والاعتاق وأحكامها أربعة وهو أن الرق
والعتق لا يتجزآن وإزالة الملك متجزئ أجماعاً كما إذا باع نصف عبده والاعتاق مختلف فيه بناء على أنه إزالة الملك
عنده وإثبات العتق عندهما وأصله أن الاعتاق متجزئ عنده فيقتصر على ما أعتق إذا الاعتاق إزالة الملك
وعندهما لا يتجزأ يعني أن اعتاق البعض اعتاق للكل لأن الاعتاق إتماماً لثبات العتق أو إسقاط الرق وهما
لا يتجزآن فلا يتجزأ الاعتاق ضرورة قاله الشيخ باكر وقال العلامة الزبلي الاعتاق يوجب زوال الملك وهو
متجزئ وعندهما يوجب زوال الرق وهو غير متجزئ وأما نفي الاعتاق أو العتق فلا يتجزأ بالاجماع لأن ذات
القول وهو العلة وحكمه وهو زوال الحزبة في نفسه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا يتجزأ بالاجماع لأنه ضعف
حكمي والحزبة قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فإذا ثبت هذا فالامام اعتبر جانب الرق
لعله كله رقيقاً على ما كان وقال زال ملكه عن البعض الذي أعتق ولم يكن ذلك البعض حراً وهما اعتبار جانب
الحزبة فصار كله حراً اه وفي حاشية المرحوم عجم زاده على شرح السيد للسراجية مائنه التصديق أن العتق

(وولدها من مولاهما حز) وقد يكون حزاً من
رقيقين بلا تجزئة كما نكح عبداً أمة أبيه
فولده حز لأنه ولد للمولى ظهرياً وعليه
فولدها من نسبها وابنه وأبيه حز (فرغ)
جئت أمة ككافر ترك كفر من كفر فأسلم
هل يؤم مالكمها الكافر يبيعها لاسلامه
تعا قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر أنه
لا يجبر لأنه قبل الوضع موهوم وبه لا يثبت
حق المالك

(باب عتق البعض)

(أعتق بعض عبده) ولو لمهما (صح) ولزمه
بيانه (وسعى فيما بيني) وان شاء حرره (وهو)
أي معتق البعض (كتاب) حتى يؤدى
الاقب ثلاث (بلارذ إلى الرق لو عجز) ولو جمع
بينه وبين قن في البيع بطل فيها ولو قبل
ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب
(وقال) من أعتق بعضه (عتق كله) والعصم
قول الامام قهستاني على أن الاعتاق يوجب
والخلاف مبني على أن الاعتاق يوجب
زوال الملك عنده وهو غير متجزئ
زوال الرق وهو غير متجزئ

لا يجزى باتفاق على ما وانما الخلاف في أن الاعتاق يجزى أولاً فذهب مالك وأبو حنيفة وجهما الله تعالى إلى أن الاعتاق يجزى والمصاحبان وللشافعي رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجزى كالمعتق وليس المراد من تجزى الاعتاق أن ذات القول أو حكمه يجزى لأنه معنى واحد فلا يقبل التجزى بل المراد منه أن المحل في قبول حكم الاعتاق يجزى وأما أصل الخلاف فراجع إلى أن اعتاق النصف مثلاً هل يوجب زال الملك عن المحل كله فنده لا يوجب ذلك بل المحل كله يبقى على الرقبة ويمكن يزول الملك بتدريج عند ما يوجب زال الرق عن الكل وما ذهب إليه ظاهر لأن العتق لا يجزى بالاتفاق فينبغي أن لا يجزى الاعتاق أيضاً لأنه أثبت العتق وعدم تجزى اللازم يستلزم عدم تجزى المثلوم وتخصيصه أن الاعتاق أثبت العتق الذي هو قوة حكمية جالبة للولاء بأن يظهر أثره في المحل بكونه صالحاً للولايات كالتصايف والشهادات والقوة لا تثبت في المحل إلا بزوال مذهبها عنه وهو النصف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزى بالاتفاق فكذا الاعتاق واللازم تحلف المعلول عن العلة وما لا يجزى إذا أضيف إلى المحل ثبت كله سواء أضيف إلى البعض أو الكل كالطلاق والعفو عن التقصص وما ذهب إليه الإمام دقيق وهو طريقتان أحدهما أن الاعتاق أثبت العتق بإزالة الملك والثاني أن الاعتاق إزالة الملك والملك تجزى فكذا إزالته الذي هو الاعتاق وانما قلنا أنه أثبت العتق بإزالة الملك أو هو إزالة الملك ولم نقل أنه أثبت العتق بإزالة الرق كما ذهب إليه لأن الاعتاق قصر وقصر في الإنسان انما يصح فيها هو داخل تحت ولايته وأثبت العتق بالمعنى الذي ذكره ليس بداخل تحت ولايته العبد بل ذلك لله تعالى وكذا الرق غير داخل تحت ولايته لأن الرق أتاحته تعالى لأن الكفار لما استكفوا عن عبادة تعالى جعلهم الله تعالى عبيداً لعبيده جزاءً وفاؤاً وكان سبب رقهم كفرهم وكفر أصولهم أو هو حق لعامة المسلمين لا لتفاعهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وعلى التدبيرين لا يجوز للإنسان إبطاله قصداً أو ابتداءً لأنه خلاف قاعدة الشرع فإن قاعدته أن يمنع الإنسان عن إبطال حق الغير قصداً لا تعاقفه غير ممنوع منه فالعبد لا يقدر على إثبات ملك القوة وإزالة هذا النصف الذي هو الرق وانما للعبد إزالة ملكه فذهب وإزالة الملك كالمعتق فيكون الاعتاق مجزئاً اهـ (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا بر بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسرى إلى كله عندهما ولا سعاية عليه (قوله والاستيلاء) أي فانه تجزى عنده لكنه يملكه بالضممان كذا في الدر المنقى فإذا استولد الأمة المشتركة تحقق الاستيلاء في النصف وملك النصف الآخر باضمان وفي النسبة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضممان فكملة الاستيلاء وعندهما يسرى في الجميع والضمان عليه وحينئذ فالملك واحد (قوله ومن الغريب ما في البدائع) أي فلا يعارض ما قرره من أنه لا يجزى أن ولذا استعده الكمال (قوله لو ظهر على جماعة) أي غلب عليهم (قوله ونسب الرق على أنصافهم) هذا مثال تجزى الرق وقوله ومن على الأنصاف غنيل تجزى العتق وفيه أن هذا اعتاق لا عتق (قوله ويكون حكمهم بقاء) أي بعد فعل الإمام الحاشية المذكورة كالمعتق أي معتق البعض في تخيير الإمام فهم إن شاء استعاهم وإن شاء حررهم قلت وجههم كالمعتق عما سبق تجزى في العتق والرق فهم أرقاء على قول الإمام أحرار على قولهما (قوله فاشريكه) أي الذي يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صديقاً ينتظر بلوغه أن لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار إن شاء نهن وإن شاء استسعى أو كتب وللشافعي أن ينصب وصياً يختار أحدهما وليس له اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي وإذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لأنهم فائضون مقام مورثهم ومعنى اعتاقهم إبراؤهم لحقيقة العتق لأن المستسعى بمنزلة المكاتب عنده ولا نورث رقبة المكاتب بموت مولاه وانما يورث بدل الكتابة اهـ بمر مختصراً (قوله بل سبع) لأن التحرير نوعان منجز ومضاف وإن اعتبر الصلح مع العبد أو مع الشريكين وأنه تارة يكون على نصف القيمة وتارة على الأقل منه زادت الأقسام وهذه الخيارات عند الإمام وقال ليس له الاضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد (قوله ومضافاً لكثرة الاستسعاء) قال في الفتح وينبغي أنه إذا أضافه أن لا تبدل منه أضاقته إلى زمان طويل لأنه كالتدبير معنى ولو دبره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كاصراً حوايه فينبغي أن يضاف إلى مدة تشا كل مدة الاستسعاء اهـ حلي عن البحر (قوله أو يصلح) أي الساكت المعتق أو العبد كما يفاد من البحر (قوله لا على أكثر من قبته) المراد الكثرة الناحية أما البسيرة فمقتضية وهو راجع إلى الصلح والكتابة قال

وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئهما عند الإمام لأن الإمام لو ظهر على جماعة من الكفرة ونسب الرق على أنصافهم ومن على الأنصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمعتق (ولو أعتق) الشريك (نصيبه فاشريكه) ست خبارات بل سبع (أما أن يجزى) نصيبه منجزاً أو مضافاً لكثرة الاستسعاء فقع (أو يصلح أو) بكتاب (لا على أكثر من قبته)

في العجز ويدل على أن الكتابة في معنى الاستسعا أنه لو كتبه على أكثر من قبته ان كان من النسخين لا يجوز
 الآن يكون قد راي تغاير الناس فيه لأن الشرع أوجب السعاية على قيمته فلا يجوز الا كتم ولو صالحه على عروض
 أكثر من قيمته جاز وان كانت على الحيوان جاز ثم قال ولو صالح الذي لم يعتق العبد المعتق على مال فهذا لا يحل
 من الاقسام التي ذكرناها في الكتابة فإذا كان الصلح على الدراهم والدنانير على نصف قيمته فهو جائز وكذلك
 إذا كان على أقل من نصف قيمته وكذا إذا صالح على أكثر من نصف قيمته بما يتغاير الناس في مثله فأمّا إذا كان
 على أكثر من قيمته بما لا يتغاير الناس في مثله فالفضل باطل في قولهم جميعا لأنه ربا اه ثم المراد أنه يستحق
 نصف القيمة لا كل القيمة كما هو في العبارة (قوله لومن النسخين) ويجوز بأكثر إذا كانت عروضا أو حيا لا لأن
 أمثالها بحسب اتفاق العقادين عليها (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعا ما الساكت
 أفاده في العجز والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك (قوله فان استعجلا جبر) أي ويؤخذ نصف القيمة من
 الاجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه
 العقد وان كانت الزيادة بيسرة (قوله وتزمو السعاية للعالم) فلا يجوز له أن يترك على حاله يعتق بعد الموت بل إذا
 أدى عتق لا تدبيره اختياره للسعاية اه بجر (قوله فلو مات المولى فلا سعاية) جواب سؤال تقديره إذا كان
 التدبير واجعا الى السعاية فإفادته فاجبا بأن فادته أن المولى إذا مات عقب التدبير أو في أثناء مدة الاستسعا
 يعتق العبدان خرج من الثلث ولولا التدبير لسي للورثة كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل لأنه لولا الكتابة
 لاحتج الى تقويمه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار ونقله الحلبي عن العجز
 (قوله كما مر) أي من كونه يؤجره جبرا ان استعجلا غيره (قوله والولا لهما) أي في جميع الخيارات السابقة
 (قوله أو يضمن المعتق) ويثبت فالتسديد أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء
 استسعى بدائع وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولا للمعتق هندية (قوله استسعا
 على المذهب) وعن أبي يوسف أن له الضمين لأنه عنده ضمان فكل لا تلاف بجر والظاهر أن اقتضاه على السعاية
 برأيه في الضمان لا في الاعتراف والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة السعاية (قوله ويرجع بما ضمن)
 وله أن يجبل الساكت على العبد فيؤكله بقض السعاية اقتضا من حقه ثم ان الرجوع ثبت للضامن
 على العبد وان أبرأ الساكت كما مر عن الهندية والظاهر أنه ليس للضامن أن يترك العبد مبعضا كما أن
 الساكت ليس له ذلك (قوله حيث ملكه بالضمان) فهو بمنزلة ما لو كان الكل له فأعتق بعضه ثم باقيه
 (قوله ومتى اختار امرأتين) واختاره أن يقول اخترت أن أعتك أو يقول أعطني حتى أتما إذا اختار بالقلب
 فذلك ليس بشيء اه نهاية (قوله الا السعاية فله الاعتراف) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية
 (قوله ولو باعه أو وهبه ضيه) أي لو باع الساكت أو وهب نصيبه للمعتق لم يجز استحسانا لأنه لم يبق محلا للقبول
 لأنه مكاتب عنده حرمدون عندهما وليس لهما خيار التملك على حاله لأنه لا سبيل الى الانتفاع به بعد ثبوت
 الحرية في جزء منه فلا بد من تخرجه الى العتق بدائع وإذا علم عدم جواز البيع والهبة للشريك فغيره بهذا
 الحكم أولى (قوله يوم الاعتراف) مرتبط بقوله مالكا وبقوله قيمته فان يوم الاعتراف يعتبر لهما قال في الهندية
 ويعتبر في العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتراف حتى لو عتق قيمته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كلفت أمة
 فولدت لم ياتفت الى ذلك كذا في البدائع ولو كان في يوم الاعتراف صحته ثم عيى بحسب نصف قيمته صحا ولو كان
 أعى يوم العتق فأنجلي براض عنه يجب نصف قيمته أعى كذا في فتح القدير وكذلك يعتبر بدار المعتق
 واعساره يوم الاعتراف حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسسر
 لا يثبت الشريك حق التضمين اه (قوله سوى ملبوسه) قال في الهندية عن العيون المختار أن الموسر في زمان
 العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم وشاع البيت وثياب الجسد (قوله قوم للعالم) لأنه
 أمكن معرفة قيمته للعالم بالعيان ورفع اختلافهما بالبيان (قوله فالقول للمعتق) لأنه تعذر معرفة قيمته
 بالعيان لأن أوصافه تتغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدعى الزيادة والمعتق ينكر فيكون
 القول له وان اتفقا على ان الاعتراف سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق أيضا سواء كان العبد قائما أو هالكا
 لأنه وقع العجز عن معرفة قيمته لأن قيمة الشيء قد ترداد وقد تنقص بعض الوقت فيكون القول قول المعتق

لومن النسخين ولو عجز استسعى فان استعجلا
 آجره جبرا (أو يدبر) وتزمو السعاية للعالم
 فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث
 العبد كما مر (والولا لهما)
 (أو يستسعى) المعتق (لوموسر)
 لانها المعتقتان (أو يضمن) المذهب
 وقد أعتق بلا ذنب فله استسعا على المذهب
 (ويرجع) بما ضمن (على العبد والولا) كله
 (له) لصدر العتق كله من جهته حيث ملكه
 بالضمان وهو ليجوز الجمع بين السعاية
 والضمان ان تعدد الشرطان والالاومنى
 اختارا من اثنين الا السعاية فله الاعتراف
 ولو باعه أو وهبه نصيبه لم يجز لأنه مكاتب
 وبإساره يكونه مالكا قدر قيمة نصيبه الاخر
 يوم الاعتراف سوى ملبوسه وفوت برمه
 في الاصح مجتبي ولو اختلفا في قيمته ان قائما
 قوم للعالم والا فالتقول للمعتق لانكاره
 الزيادة

لأنكاره الزيادة بجر (قوله) وكذلك لو اختلفا في يساره واعساره) أي فالقول للمعتق وأطلق في محل التقيد
 بوجه فصله في البصر فقال وان اختلفا في يسار المعتق واعساره والعق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف
 فيها اليسار والاعسار فالقول قول المعتق لأنه ينكر اليسار وشغل ذهنه بالضمان وان كان لا يختلف يعتبر
 الحال فان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق اهـ (قوله وان تعددوا) اغناؤه
 لدفع ايهام ان عدم القبول بسبب أن الشاهد الفرد كالأدم قال في البحر لا تقبل شهادته على صاحبه وان كانا
 اثنين لانهم ما يجزان الى أنفسهم مغنا ولا يعق نصيب الشاهد ولا يضمن احصاؤه وسعى العبد في قيمه لهما
 موسرين كانا وموسرين في قول الامام اهـ (قوله بجرهم مغنا) هو تضمن الشريك وهذا اغناؤه لرجال اليسار
 (قوله كل من الشريكين) هذا قد اتفقا اذ لو شهد أحدهما على صاحبه أنه أعتقه وأنكره الآخر فالحكم
 كذلك بجر (قوله يعق الآخر حظه) أي باعتاقه حوى (قوله فأنكر كل) بقده لانهم لو اعترفوا أنهم ما اعتقاه معا
 أو على اتعاقب وجب أن لا يضمن كل الآخر ان كانا موسرين ولا يستعصى العبد لانه عتق كله من جهته ما ولو
 اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يخلف لأن فيه فائدة فانه اذا نكل صار معتقاً وبأذ لا وحيداً
 صار معتقاً فلا يجب على العبد سعاية ما قلنا بجر (قوله سعى لهما) لأن كل واحد منهما ما يشهد على صاحبه بالعق
 وعلى نفسه بالتكاتب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه ويتبع به استرقاقه ويستعصى عليه للتيقن به
 لانه ان كان صادقا فانه ومكاتبه وان كان كاذباً فهو عبده ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار عنده لأن حق
 الاستعصاء لا يطل باليسار بل يثبت له الخيار وهناته ذر التضمين لأنكار الآخر فيبقى الآخر مخيراً بين الاستعصاء
 والاعتاق والتدبير المكتوبة على ما تقدم أبو السعود عن الزيلعي (قوله ما لم يحلفهما القاضي) المراد ما يترافعا
 الى القاضي فاذا ترافعا اليه فاما أن يعترفوا أو ينكرا وفيهما يعق العبد بلا سعاية ولا يضمن أحدهما الآخر
 وان حلفا سعى لهما لأن كلا يقول ان صاحبه حلف كاذباً واعتقاده أن العبد يحرم استرقاقه فحالة تخلف القاضي
 لهما كما لحالة التي قبل المرافعة في أنه يسعى لهما وان حلف أحدهما ونكل الآخر ذكر الشارح حكمه باقوله
 ولو نكل أحدهما الخ اذا علت ذلك فلا محل لقول الشارح فحينئذ يسرق لعدم تحققه في صورة من الصور
 فليراجع حلبي (قوله فلا سعاية) أي على العبد لنا كل وعليه السعاية للعالم اهـ حلبي (قوله ولو مات قبل
 أن يتفقا) أي على اعتاق أحدهما فليت المال بعق لومات العبد قبل أن يتفقا على اعتاق أحدهما فولاؤه
 لبيت المال ووضع هذا الجمله في هذه الموضع غلط لانه يقتضي أن الولاء عند الامام موقوف وليس كذلك
 وموضعه بعد قوله حتى يتصادقا كما علة في البصر والفتح وغيرهما لانه من تقية كلام الصالحين اهـ حلبي
 (قوله أو مختلفين) لاجابة اليه لعله بالاولى (قوله والاولاهما) لأن كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عاين
 باعتاقه وولاؤه وعق نصبي بالسعاية وولاؤه وهو عبد مادام يسعى كالمكاتب بجر (قوله وقال يسعى الخ)
 زاده الشارح ليربط به قول المصنف ولو تخالف الخ فانه من كلام الصالحين لا الامام (قوله لا للموسرين) لأن
 كل واحد منهما سعاية بجر عن سعاية بدعوى الضمان على صاحبه لان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما الآن
 الدعوى لم تثبت لأنكار الآخر والبراءة قد ثبت لاقراره على نفسه (قوله سعى للموسر) لانه لا بد في الضمان على
 صاحبه لاعساره وانما يدعى عليه السعاية فلا يبرأ عنها ولا يسعى له عسر لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره
 فيكون مبرئاً العبد عن السعاية حلبي عن البحر (قوله والاولاء موقوف) أي عندهما في الكل أي في يسارهما
 واعسارهما واختلافهما الآن كل واحد منهما ما يحمله على صاحبه ويبرأ عنه حلبي عن البحر (قوله حتى يتصادقا)
 أي يتفقا على اعتاق أحدهما فلو مات العبد قبل أن يتفقا وجب أن يأخذ بيت المال كافي البحر اهـ حلبي
 (قوله كذا في البحر) أي ما ذكره الشارح من المذهبن وأنه لا يختلف الحال باختلاف اليسار والاعسار عند
 الامام ويختلف باختلاف ما عندهما والاولاهما عنده وموقوف عندهما هو المذکور في البحر وغيره وهو
 تمهيد لقوله في المتن الخ (قوله في المتن خلط) أي خلط المذهب الصالحين بمذهب الامام وقد وقع فيما عارض
 به في قوله ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال وسبحان من تنزه عن الغلط والتسبيح (قوله به) أي في غير فتاواه
 اذ لم يذكره في كتاب العقق منها وقوله على ذلك أي الخلط وقوله كذلك أي كاتبه عليه المؤلف (قوله فقه الحد)
 أي على الهداية للصواب وموافقة السلف من المشايخ (قوله فانزل مسكر الشرايعه) لانه ينفي لزوم الفقه

وكذا لو اختلفا في يساره واعساره (ولو
 شهد) أي أخبر بعدم قبولها وان تعددوا
 بجرهم مغنا بدائع (كل من شريكين
 يعق الآخر) حظه فأنكر كل (سعى لهما)
 ما لم يحلفهما القاضي فحينئذ يسرق أو يسعى
 (في حظه) ولو نكل أحدهما صار معتقاً
 فلا سعاية ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال
 بجر (مطلقاً) ولو موسرين أو مختلفين
 (والاولاهما) ولو تخالفا يساراً وسعى للموسر
 لا للموسرين وهو المصنف والاولاء موقوف في الكل
 لافترقه وهو المصنف والاولاء موقوف في الكل
 حتى يتصادقا كذا في البحر والمذوق وعامة
 الكتب قلت في المتن خلط لا يقتضي قنينة ثم
 رأيت شيئاً الرمي به على ذلك كذلك فقلته
 الجنده فرفع وقال أحد شريكين لا تخرى بعت
 منك نصبي وان لم أكن بعتك منك فهو حر
 وقال الآخر ما اشتريته وان كنت اشتريته
 منك فهو حر فالقول ينكر الشرايعه

والقول قول من نفي الغم من نفسه (قوله ولا ينه البائع) هذه حال لازمة لانه لا يحلف الا عند عدم وجود
 مينة للبائع واحتزبه عما اذا اقام البائع مينة فانه يثبت البيع ويلزم المشتري نصيب صاحبه وعتق العبد عليه
 لانه علق حريته على ثبوت الشراء وقد ثبت قترات الحزبة على جميعه فليأتى (قوله بلا سعاية لمضى البيع)
 لانه علق عتق حظه على عدم البيع وقد تحقق العدم بحلف المذمى عليه فيعتق مجانا (قوله بل لا آخر في حظه)
 والظاهر انه يجري فيه حكم معتق البعض المشتري فله ان يعتقه ويديره ويكاتبه ويصالحه (قوله بكل حال)
 أى موسرا كان البائع أو موسرا فلاس له التضمين كانه لان الاعتاق لم يكن قصودا ابتداء (قوله لم يسع لاحد)
 من الشر بكنى الا أن الموسر يضمن لشر بكنى لان السعاية واليسار لا يجتمعان عندهما (قوله في الاصم)
 وهي رواية أبي - غصن وفي رواية أبي سليمان يسهى لهما عندهم بكنى ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسهى
 لمضى البيع في نصف قيمته فقط نهر (قوله ولو علق أحدهما) أى أحد الشر بكنى في عبد واحد (قوله بفعل)
 سواء كان فعلا أجنبيا أو محلوفا بعتقه (قوله مثلا) يعنى أن ذكر الغد ليس قديما بل المراد وقت معين لا فرق
 بين الغد واليوم والامس يجوز وكذا ذكر الدخول (قوله فقال ان لم يدخل) أى فلان غدا الدار فأتت حر (قوله
 قضى الغد) أى مع بقاء ملكهما الى الغد أما اذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل تعلقه بعض الغد
 ويتطرق في تعليق الآخر ان لم يقع شرطه عتق - غظه والا فلا كالايجنى (قوله وجهل شرطه) أى شرط العتق
 الصادق بالدخول وعدمه كما ذكره الشارح واذ اعلم الحال هل بعتقه ظاهره أنه لا يعمل بقوله الملقى على قطعه
 لان اخباره بفعل نفسه لا يثبت - كما على الغير عند التجاسد (قوله وسعى في نصه) هذا عندهما وعند محمد
 يسهى في جميع قيمته (قوله مطلقا) أى موسرين أو معسرين أو محتادين اه - حلي (قوله كل واحد منهما
 لاحدهما) لو قال لكل واحد كان أولى لان ظاهره بقتضى الشر كفى في كل عبد وليس مراد او انما المراد
 ان لكل عبدا فقال أحدهما ان دخل زيد الدار غدا أتت حر وقال الآخر لعبد ان لم يدخل زيد الدار غدا
 أتت حر فحضى الغد وجهل الحال (قوله لتفاحش الجهالة) أى في المقضى له وهو أحد العبدين وفي المقضى
 عليه وهو الحنف فاتفق القضاء أما في المسئلة السابقة فالعبد الواحد المقضى له بحزبة نصفه وبسقوط
 نصف السعاية عنه والمقتضى به وهو الحزبة وسقوط نصف السعاية معلوم والجهول واحد وهو الحنف
 منهما فغلب المعلوم بالجهول وفي هذه بالعكس لان الجهول هو الغالب فيها اه - حلي (قوله حتى لو اتحد
 المالك) غاية على مفهوم التقييد - تفاحش الجهالة وانما حكم بعتق أحدهما لان الجهالة ارتفعت في المقضى
 عليه قال في البحر وأشار المصنف بعدم عتقه ما في مسئلة الكتاب الى أنه لو اشتراهما انسان سمح وان كان
 عالما بحد أحد المالكين لان كلامهم ما يزعم أنه يبيع عبده وزعم المشتري في العبد قبل ملكه - له غير معتبر
 كالأقرب بحزبة عبده ومولاه يشكر ثم اشتراه سمح واذ اصح شراؤه لهما واجتماعهما في ملكه عتق عليه أحدهما لان
 زعمه معتبر الا ان وبأمر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في فتح القدير وهو يفيد أن أحد الخالفين لو اشترى
 العبد من الخالف الآخر فانه يصح ويعتق عليه أحدهما وبأمر بالبيان كالايجنى وفي المحيط هذا اذا علم المشتري
 بحلفهما فان لم يعلم فالتقاضي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تهم البيعة على ذلك اه - حلي (قوله من علم
 بحلفهما) الاولى التعبير بانسان لان من لواحد والمتعدد ولا يمكن قوله اتحاد المالك قرية على المراد
 (قوله أو الخالف) عطف على المالك والحكم مختلف بين المتعاطفين فانه في هذه الحنف فهم - ما لانه قد اتفقت
 الجهالة في المقضى عليه وله وثبتت في المقضى به لانه بكل عين زعم الحنف في الاخرى فبقوله عبده حر ان لم يكن
 دخل زعم الدخول وهو شرط الحنف في الطلاق وبقوله امر أنه طالق ان كان دخل زعم أنه لم يدخل وهو
 شرط الحنف في العتق (قوله بخلاف مالو كانت الاولى بالله) قال ببيان في باب العين تنقض صاحبها
 من أيمان شرح الخبص الجامع مانعه لو كانت العين الاولى باقية بأن قال والله ما أدخل هذه الدار ثم قال
 عبده حر ان لم يكن دخل له تلزم كساره ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا الكذب فهو
 الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا باليمين الاخرى اه - والظاهر
 أن التقييد بالاولى انما في فلو قال المؤلف بخلاف مالو كانت احداها لكان أولى وقد تقدمت هذه المسئلة قبل
 طلاق المريض اه - حلي (قوله ومن ملك قريه) أى ذا الرحم المحرم منه وهذا الحكم يجري فيما لو حلف

فان حلف ولا ينه البائع عتق بلا سعاية
 لمضى البيع بل لا آخر في حظه بكل حال
 وكذا عندهما لو ابا البائع معسرا ولو وسرا
 لم يسع لاحد في الاصم (ولو علق أحدهما
 عتقه بفعل غدا) مثلا كان دخل فلان الدار
 غدا فأتت حر (وعكس) الشر بكنى (الاخر)
 فقال ان لم يدخل قضى الغد (وجهل شرطه)
 أدخل أم لا (عتق نصفه) لمحت أحدهما
 يمين (وسعى في نصفه لهما) مطلقا والاولاه
 لهما (ولا عتق) والى - حلي (لو حلفنا
 على عبدين كل واحد منهما لاحدهما)
 لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد المالك كان
 اشتراهما من علم بحلفهما لا عتق عليه
 أحدهما وأمر بالبيان فتح أو الخالف بأن
 (قال عبده حر ان لم يكن طالق ان كان دخل
 الدار اليوم ثم قال امر أنه طالق ان كان دخل
 اليوم عتق وطلعت) لانه بكل عين زعم الحنف
 في الاخرى بخلاف مالو كانت الاولى باقية
 اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم الكذب به
 في الاخرى (ومن ملك قريه)

انما ذكر هذه الجملة دفعا لتوهم أن الثلثين للمعتق لا يقال إذا كان المدير بملك نصيب الساكن بالضممان
وجب أن يملك المعتق نصيب المدير بالضممان فوجب أن يكون للمعتق الثلثان من الولاء ولله مدير الثلث لأننا نقول
ضممان المعتق نصيب المدير ضمان جنابة لا ضمان معاوضة لأن المدير لا يقتل من ملك إلى ملك بسبب من
الاسباب فكذلك بالضممان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكن حيث يملكه المدير بالضممان لأن الملك يستند فيه
إلى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكن في هذا الوقت يقبل الاتصال من ملك إلى ملك فاقترقا
أبو السعود عن الزيلعي ولله مدير الولاء حال حياته لأن العتق المنجز يوجب إخراجهما إلى الحرية بتخيير أحد الامور
من التضمين مع البسار والسعاية والعتق كالوأعتق أحد الشريرين ابتداء وديره الاخر فانه لا يتأخر حرية باقية
إلى الموت بغير (قوله وأكر شريكه) قيد به لانه لو صدقه كانت أم ولده ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها كما
في البحر وقوله ولا يئنه حكم وجود البينة حكم التصديق (قوله فخذمه) من بابي نصر وضرب (قوله فخذمه) أي
المنكر المفهوم من أنكر وذلك أن المفتر ولو كان صادقا كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كان كاذبا لانه نصف الخدمة
فثبت ما هو اتفقن وهو النصف والطاهر أن المراد باليوم ما اتفق عليه من وقت معين قال الزيلعي ولا سعاية
عليه لانه لا يئنه يدعي الضمان على شريكه بدعي التملك عليه دون السعاية ٨١ (قوله بلا خدمة) لأن المقر
تبرأ منها بدعي اتقاهما إلى شريكه أبو السعود (قوله ونفقته في كسبها) وإزاد على النفقة نصفه للمنكر
ونصفه موقوف اعتبارا بما فاعها أفاده في البحر (قوله والافعل المنكر) أي أن لم يكن لها كسب فنفقتها على
المنكر كذا في المختلف من باب محمد ولم يحل فيه خلافا وقال غيره إن النصف على المنكر لأن نصف الجارية له
قال ابن الهمام وهو الألبق يقول الامام (قوله وجنابته موقوفة) أي الجنابة منها وعليها موقوفة عند الامام
إلى تصديق أحدهم أو قال محمد وهو قول الثاني أو لا تنس في جنابته بمنزلة المكاتب وتأخذ أرض الجنابة عليها
قد تعين به كذا في كافي الحاكم وغيره (قوله ولا قيمة لأم ولد) لأن الحرية فيها النسابة بواسطة الولد متصفة
في الحال إلا أنه لم يظهر عملها في حق الملك ضرورة الاتماع فعملت في إسقاط التقوم (قوله بالضرورة اسلام
أم ولد التصرفي) فانه تسمى في قيمته وهو ثلث قيمته كباقي في الاستيلاء لانه بعقده تقومها وقد أمرنا
بتركهم وما يدعون وحكمنا بملكها عليها دفعا للضرر عنها لا يمكن بقاؤها بلو كة ولا إخراجهما جميعا كما
زيلعي (قوله وقوماها الخ) لأن الاستيلاء فتن منفعة البيع والسعاية وبقيت منفعة الاستخدام ومنه الوطاء
بخلاف المدير فإن الفئات فيه منفعة فهو البيع فقط لوجوب السعاية عليه بعد موت المولى إذا لم يخرج من
الثلث (قوله فلا يئنه غي الخ) نص على التوهم فإن المصير أولى بهذا الحكم (قوله وكذا لو ولدت) أي ولدا
آخر بعد الولد المشتري فانه لا تقوم له فاذا ادعاه أحدهما ثبت التسبب منه من غير ضمان عليه ولا سعاية على الولد
(قوله ولا سعاية) أي على أم الولد في الأولى ولا على الولد في الثانية قاله الحلبي (قوله خلافا لهما) فانهما قالوا
يضمن في الأولى إذا كان موصرا وسعت إذا كان معسرا وفي الثانية يضمن نصف قيمته موصرا وبسي الولد
إذا كبر في نصف قيمته معسرا (قوله وأغناضين بالجنابة) أي بذلك قيمته فانه (قوله فاقترعها) أما لو مات في هذا
الحال حقت أمه فانها لا تضمن زيلعي (قوله لانه ضمان جنابة) أي وهو لا يتوقف على كون المثلث متوقفا
بخلاف ضمان الغصب (قوله ولذا) أي لكونه ضمان جنابة لا يتوقف على التقوم (قوله يضمن العبيد الحر بعتله)
يضمن بالنماء للجهول والنفقة يبر بعتله يعود إلى ضمان الجنابة به في إذا جنى على العبيد الحر بانه يضمن
الجنابة عليه مع أنه لا تقوم له بخلاف ما لو مات حقت أمه ولا وجه للتقسيم بالعبيد إذا لم يخرجه كذا في الحلبي
(قوله عنده) أي حضرا عنده (قوله فإدام حيا يؤمر بالبيان) أي يأمره القاضي بالبيان ويجبر عليه ولا يعيب
مخاصمته قال في البحر فان بدأ ببيان الإيجاب الأول فان عني به الخارج عتق الخارج بالإيجاب الأول وتبين
أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عيدين فيؤمر بالبيان لهذا الإيجاب وان عني
بالإيجاب الأول الثابت عتق الثابت بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لقوا لحصوله بين حر وعبد
وهو انشاء في الاحد المبهم الدائر بينهما ولا يمكن ذلك إذا كان كل منهما محلا لحكمه والحر ليس كذلك فبطل
انشائه وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل في الإيجاب الأول بين الخارج والثابت على حاله
كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق الخارج بالإيجاب الأول لانه

(ولو قال هي أم ولد شريكه وأنكر) شريكه
ولا يئنه (فخذمه) يوما وتوقف بلا خدمة
(يوما) عملا باقراره ونفقة في كسبها ولا
فعلى المنكر وجنابته موقوفة (ولا قيمة لأم
ولد) بالضرورة اسلام أم ولد التصرفي
وقوماها بثلث قيمته فانه (ولا يضمن غي
أعتقه باشتراك) بأن ولدت فادعاه وصارت
أم ولد لهما فاعتقها أحدهما لم يضمن وكذا
لو ولدت فادعاه أحدهما ثبت نسبه ولا
ضمن ولا سعاية بخلاف لهما (و) انما تضمن
بالجنابة (بجاءها) فلو قترها إلى سبع فاقترعها
ضمن (لانه ضمان جنابة لا ضمان غصب
ولا يضمن العبيد الحر بعتله زيلعي) (ولو قال
لعيدين عنده من ثلاثة) أعبد (له) أحدا كما
يجزئ فخرج واحد ودخل آخر فادعاه قوله
أحد كما جاز فإدام حيا يؤمر بالبيان

للعق باعناق الثابت اه بقليل زيادة من الشئ (قوله وان مات) أى السيد الخ أو الموات واحد من العبيد
فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثانى وقع باطلا وان مات الثابت عتق الخارج
بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثانى لان الثابت قد أعد عليه الايجاب فونه يوجب تعين كل واحد
منهم ما للعق وان مات الداخل يؤمر المولى بالبيان للايجاب الاول فان عين به الخارج عتق الخارج بالايجاب
الاول ويحق الايجاب الثانى بين الداخل والثابت فيؤمر بالبيان وان عين به اثبات تبيين أن الايجاب الثانى وقع
باطلا فانه في البحر (قوله محقق بمن ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه) لافرق في هذا الحكم بين أن تكون
قيمة الاعبد متساوية أولا أبو السعد دعى الترتيب لادلية أما الخارج فلا ان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت
فأوجب عتق رقبة بينهما فبصيب كلا منهم ما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثانى بينه وبين الداخل غير أن
نصف الثابت شاع في نصفه فأصاب منه المستحق الاول لغاوما أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة
الارباع ولا مراض لنصف الداخل فعق نصفه عندهما وقال محمد يعق ربعه لانه ان أريد بالايجاب الاول
الخارج صح الثانى وان أريد به الثابت بطل فدار بين أن يوجب أو لا فينصف فيعتق نصف رقبة بينهما اه حلى
(قوله لتبرته بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد) جواب عما يرد على الصاحين في قوله اه بالتجزى في هذه
المسئلة قال في فتح القدير واشتد شكل قوله ما يعق النصف والثلاثة ارباع مع قوله ما بدم تجزى الاعتناق
والجواب أن قوله ما بدم التجزى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان الحكم بثبوت الضرورة وهى متضمنة
لانقسامه انقسم للضرورة وهى لا تسمى موضعها والحاصل أن عدم التجزى عند الامكان والانقسام
ضرورى ويزد بعض الطلبة بمنع ضرورة الانقسام لان الواقع أن كل من أعقق بعضه لا يترقى الرق بل يسمى
في باقية حتى يحصل كاه حر فمكن أن يقال يعق جميع كل واحد عندهما ويسمى في ذلك القدر فيحصل الحاصل
على قوله ما وقول الامام غير أنهم عندهم يسعون وهم عبيد وعندهما يسعون وهم أحرار والحاصل أن الضرورة
أوجبت أن لا يعق جميع واحد بما لا لأن يعق بعضه فقط ثم تأخر عتق الباقي الى أداء السعاية فلا يلزمهما
مخالفة أصلهما وورد على ذلك الطالب أنه لو أعق الكل من كل واحد ابتداء ثم يسمى وهو حر لم أن يكون
موجب قول المولى أحد كما حزم اعتناق الاثنين وهو باطل لان أحد كما لا يؤذى معنى كلا كما وقد دفع عنه جمع كون
الموجب ذلك بل موجب عتق رقبة شائعة وانما أعق الكل من كل منهم بالضرورة التي اقتضت توزيعه وحين
لزم التوزيع ووجب عتق بعض ووجه وقوعه في الكل فكان التوزيع مقتضى الضرورة فوقع عتق النصف
مثلا موجب للتوزيع كوقوعه موجبا لعتق الكل كقوله أعققت نصفك فكبا وقع اعتناق النصف
اعتناقا لكل اذا وقع عن موجب فكذلك يقع هنا والحاصل أنه لا موجب أصلا لخروجهم ما عن أصلهما
وموافقة أبي يوسف الامام في عتق نصف الداخل لا توجب موافقة في التجزى وقد عرف منه أن كلام
الشارح لم يتم فالاولى اسقاطه حينئذ وعطف الضرورة على التوزيع من عطف السبب (قوله وان صدر
ذلك) أى الايجابان من السيد على عبيده الثلاثة وأورد باعتبار المذكور كما أعاده الشارح (قوله
في مرضه) يعنى مرض موته (قوله وضاق الثلث) الكلام الاتى انما هو اذا لم يكن له مال الا هو لا العبد قال
مسكين ولو كان القول في المرض أى مرض موته فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة
ارباع رقبة عندهما وعند محمد رقبة ونصف رقبة ولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له
مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث من العبيد الخ (قوله عنهم) أى عن القدر الذى يعق منهم (قوله
ولم يجزه الورثة) الضعيف يرجع الى القدر المتوق منهم (قوله وقيمهم سواء) لم يبين الحكم عند اختلافها وقد رعن
الشرع لالى أنه لافرق في هذا الحكم بين تساوى القيمة واختلافها مليا رجع الحكم ويجزى (قوله كما مر) أى على
طريق التفاوت فانه تقدم أنه يعق من الثابت ثلاثة ارباعه ومن كل من الاخرين نصفه (قوله بأن جعل الخ)
ايضا هو كافي الحر ان يجمع بين سهام العتق وهى سبعة على قوله ما لا نأخذ به كل رقبة على أربعة حاجته الى
ثلاثة ارباع فنقول يعق من الثابت ثلاثة أسهم ومن الاخرين من كل واحد منهم ما سهمان قبلت سهام العتق
سبعة والعق في مرض الموت وصية ومحل فاذا هذا الثلث فلا بد أن يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل
كل رقبة على سبعة لجميع المال أحد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة ويسمى في أربعة ومن الاخرين من كل

(و) ان (مات بلا يملك عتق من ثبت ثلاثة ارباعه) نصه بالاول ونصف نصفه بالثاني
(و) عتق (من كل من غيره نصفه) السبوت
بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد (وان
صدر ذلك) المذكور (منه في مرضه)
وضاق الثلث عنهم (ولم يجزه الورثة) وقبيلهم
سواء قسم الثلث بينهم كما مر بأن (جعل كل
عبد سبعة) أسهم (كسهم العتق)
لاختيار جنس الى مخرج نصف ورديع وأقله
أربعة

واحد سهم او يسرى في خمسة أسهم فاذا انقضى

ضرور باوان كانت لا تعمل في خمسة أسهم

العتق منهم لانه في مرض الموت وصية (قوله وسهام الوصايا) جمع الوصايا باعتبار العبد والمراد سهام

ليس يلزم من حال ابي السعد لا فرق بين أن يكون مفرق

ولهذا اقال في الشرع لالة الكلام عليه كالكلام على قيمة العبد فيماتتدم اه فيسقط من مهر النابتة ثلاثة

أثمانه قللا كان أو كثيرا وكذا يقال في الباقيين (قوله ليفيد البينونة) قال في المنع وانما فرضت المسئلة

في الطلاق قبل الوطء ليكون الايجاب الاول موجبا للبينونة فما أصاب الايجاب الاول لا يفي بحمل الايجاب

الثاني فصر في هذا المعنى كالمعنى اه حلي (قوله يسقط ربع مهر من خرجت الخ) قال في العناية ولو كان هذا

الكلام في الطلاق وهو غير مدخول ومات الزوج قبل البيان سقط من مهر الخارجة ربعه ومن مهر

الثابتة ثلاثة أثمانه ومن مهر الداخل ثمنه وهي مسئلة الزيادات يحجبها محمد عليه صاحب اختلاف نصيب

الداخل والخارجة وصورة المسئلة واحدة والثمن في الطلاق بمنزلة الربع في العتق لان المسحق بالطلاق مسقوط

على النصف من المسحق بالعتق ثبوته في الايجاب الثاني قبل هذا قول محمد خاصة فلا يكون حجة عليه لانه

عندهما يسقط ربعه وقيل هو قولهما ايضا فلا بد من الفرق عندهما بين الطلاق والعتق وحاصله أن العبد

الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى أيهما شاء من الثابت

والخارج فما دام له حق البيان كان كل واحد من العبدين حرمان وجهه عبدان وجهه كالمكاتب فاذا كان

الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجهه لانه دار بين المكاتب والعبد الا أنه أصاب الثابت منه

الربع والداخل النصف لما قلنا فأما الثابتة في الطلاق فتتردد بين أن تكون منكوبة وبين أن تكون أجنبية لان

الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب الاول كانت الثابتة منكوبة فيصح الايجاب الثاني وان كانت المرادة

بالايجاب الاول الثابتة كانت أجنبية فلا يصح جعلت أجنبية من وجهه دون وجهه فيصح الايجاب الثاني فسقط

نصف النصف وهو الربع وزعا بين مهر الداخل والثابتة فيصيب كل واحد منهما الفين اه حلي (قوله وثلاثة

أثمان من ثبتت) أي مهر من ثبتت (قوله من ربع) ان لم يكن فرع وارث وقوله أرثن أي ان كان فرع وارث

(قوله لانه لا يرأحها الا الثابتة) أي لا يرأحها في الزوجية واعلم أنه لم يرأحها الا احدى الاولين غير

معيته والاخرى مطلقة يتيقن فاستحققت الداخل والنصف والنصف الاخرين الخارجة والثابتة فالاولى

أن يقول لانه لا يرأحها الا واحدة أي غير معينة (قوله احتياطا) في أمر الفروج وهي مما يجب الاحتياط فيها

أفاده المصنف (قوله لا الطلاق) أي لا عتد الطلاق لعدم الدخول بين والدته في الطلاق افتتجب بعد الدخول

(قوله في طلاق بائن) هذا القدر هنا وفي المثال لا بد منه بالنسبة الى الوطء اذ لا يخلو طلاق المبهمة وجهها

لا يكون الوطء ميبنا بالطلاق الاخرى بل ووطء المطلقة الرجعية كما صرح به في البحر وأما بالنسبة الى الموت فلا

فائدة فيه فان الطلاق مطلق لا يبيع على الميتة فتعينة الاخرى كما لا يخفى اه حلي (قوله كنون ل الوطء أو الموت

بيانا أي ذبايان أو ميبنا لاخرى فيكون الطلاق وأقدهم في غير الوطء وتوفي الحية وأقر الشارح الضمير

لان العطف بأو (قوله قبل وكذا التقبيل) قال في المحرر هل يثبت البيان في الطلاق باقتدات في الزيادات

لا يثبت وقال الكرخي يثبت بالتقبيل كما يثبت بالوطء كذا في القدير اه حلي (قوله لا الطلاق) قال في البحر

قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احدهما ينبغي أن لا يكون ميبنا لان المطلقة يقع عليها الطلاق مادامت في العتد

فلا بد على أن الاخرى هي المطلقة اه وفيه اجمال والتعنية أن يقال ان كان الطلاق المبهمة رجعا لا يكون

طلاق المعينة بيانا رجعا كان أو بائنا وان كان بائنا فان كان طلاق المعينة رجعا فكذلك وان كان بائنا كان

بيانا لما علم أن البائن لا يلحق البائن اه حلي (قوله وهل التهديد بالطلاق) أي التخويف به لاحداهما معينة

كالطلاق في أنه لا يكون بيانا وهو سبق قلم من الشارح لفهم هذا الحسن بالطريق الاولى لانه حيث لم يكن الطلاق

بيانا فالتخويف به أولى به عليه الحلي وغيره ولو فصل في التهديد به كما فصل فيه لكان له وجه (قوله والعرض

على البيع) أي في العتق المبهمة فلو أخر هذا بعد قول المصنف كبيع لكان أوله ذكر في تنوير الاذهان

والضمائر شرح الفتن الثاني من الاشياء والنظائر أن العرض على البيع يان في العتق وهو الذي سبب جعلهم

قوله في السبعة وهي ثلث المال (وعتق من ثبث ثلاثة) من سبعة وسرى في أربعة (و) عتق (من كل من غيره سهمان) ويسرى في خمسة فبلغ سهام العتق أربعة عشر وسهام الوصايا سبعة فتفادها من الثالث (وان طلق) نسوة الثلاث (كذلك) ومهر من سواه (قبل الوطء) ليفيد البينونة (سقط ربع مهر من خرجت الخ) لان بالايجاب من ثبتت وعن من دخلت (لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحد من نصفين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل سهم بالايجاب الثاني فسقط الربع من نصفين الثابتة والداخل (وأما الميراث) من ربع أو والدته (لانه لا يرأحها الا ثمن) فلذلك اخله نصفه (بين الداخل والخارجة الثابتة والنصف) الاخر (بين الداخل والخارجة والثابتة نصفان) لعدم الميراث (لا الطلاق لعدم من عتد الوفاة احتياطا) لان في طلاق الدخول (والوطء والموت يان في طلاق بائن) كقوله لمرأته احدى كجائز (قوله لانه لا يرأحها الا واحدة) كقوله لانه لا يرأحها الا واحدة كجائز فوطئ احدهما ومات كان بيانا لاخرى قبل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق والعرض على البيع كالبيع لم أره

أياه كالبيع في سقوط الرد بالعيب وبشمه قوله الاتي وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ولذا أدخله أبو الوالد عروة
في هذه الكلية وفي البصر والعرض على البيع ملحق به في المصنوع عن أبي يوسف وفي الملتقي والبيع بيان في العتق
المبهم وكذا العرض على البيع وسيأقره هنا قريبا أن المدامة بيان (قوله ولو فاسدا) كان معه قبض أم لا بآنا
أو بشرط الخيار وظاهر أنه لو باعه ما عالم يكن بيانا بطلان البيع لأن أحدهما حريتين فهو راعا كان البيع بائنا
في العتق لأن البيع بائنا في العتق فيتعين الآخر للعتق الملتزم بقوله أحد كما حرر (قوله وموت) أطلقه فشمع القتل
سواء قتله المولى أو أجنبي فان كان القتل من المولى فلا شيء عليه وإن كان من الأجنبي فعليه قيمة المقتول للمولى
فإن اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن تكون القيمة لورثة المقتول لأن المولى قد أقر بحريته
فلا يستحق شيئا من قيمته بجر (قوله ولو بقتل العدد نفسه) بحث صاحب النهر رسالة الشارح مساق المصوص
(قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فيعتق هذا بالاعتاق المستغنى وذلك بالفاظ السابق ولو ادعى أنه عني بقوله
أعتقك ما زعمه بقوله أحد كما حرر صدق قضاء ولو لم يقتل شيئا عتقا بجر ونهر (قوله ولو ملحقا) مودته قال لاحدهما
أن دخلت الدار فانت حر بعد قوله أحد كما حرر فان العبد الآخر الذي لم يعلق عتقه تعين للعتق الاول قال
الجلي وأشار بذكر المعلق إلى أن العتق المضاف إلى الزمان كذلك لأنه أقوى لتحقق حيي الوقت المضاف إليه
بخلاف المعلق بدخول الدار فلا فانه قد يقع وقد لا يقع (قوله وتحرير) لأن المصنوع من التدبير باقيا لا يتبع إلى
الموت وبالعتق زالت اليد بالكلية فوقع التدبير في أحدهما معينا يعين العتق المبهم في الآخر (قوله واستيلاد) هو
معهود بالاولى لأنه فوق التدبير فأداه في الهر (قوله وكذا كل تصرف الخ) لأن أقدمه عليه دليل على اختياره
العتق المبهم في الآخر (قوله وإجارة) لا يقال الإجارة لا تختص بالملك بل يجوز إجارة الحر لا ناقول الاستعداد
بإجارة الأهلين على وجه يستحق به الأجر لا يكون بالملك فيكون تعينا دلالة وهكذا نقول في الانكاح اه
حلي (قوله وإيصال) أي إيصاله كما صرح به في التناهي الهندية عن المحيط يعني إذا وصي به رجل فقد أوصى
استعداد رقه فتعين الآخر للعتق اه حلي (قوله مسألتين) تسع المصنف في هذا التقيد صاحب الهداية ووجهه
أن التعليك لا يتم إلا به ورده الشارح زيادة قوله ولو غير تابع للبر والنهر والوجه ما ذكره (قوله فهذه) الاولى
أن يقول فهاتان (قوله كقوله أحد كما حرر) هذا مثال للعتق المبهم المنجز ومنه المانع كما إذا قال ان جاء زيد فأحد كما
حرر فلما مات أحدهما قبل الشرط أنصرف فيه بإزالة الملك ثم جاء زيد عتق الباقي فأداه صاحب البحر ومنه
أحد كما حرر هذا - زأ وهذا أو معهما قال سالم حرر أو مارك شلبي عن الكافي (قوله ولو قبل له أيهما أوتى الخ) قال
في الاختيار لو قال أحد كما حرر فقبل له أيهما أوتى فقال لم أعن هذا عتق الاسترقان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق
الاول أيضا وكذلك طلاق أحدي المراتين بخلاف ما لو قال لاحدهما عتق على ألف فقبل له وهذا أفضل لا لا يجب
للاخر شي والفرق أن التمين واجب عليه في الطلاق والعتاق فإذا انتفاء عن أحدهما تعين الآخر إقامة للواجب
أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لأن الاقرار للجهول لا يلزم حتى يجبر عليه فلم يكن نفي أحدهما تعينا للآخر
بجر (قوله ولو جنى أحدهما الخ) أما لو جنى عليه فانه لا يمتنع الآخر سواء كان القاطع من المولى أو من أجنبي
فإن كان من أجنبي وبين المولى العتق في غير الجاني عليه فالأرض للمولى بلا شك وإن بينه في الجاني عليه ذكر
القدوري أن الأرض للمولى لا للجاني عليه وذكر الاستيعابي أن الأرض للجاني عليه بجر (قوله وعليه) أي
الجاني الدية المراد به ما بعم الأرض (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن الملك ثابت فيهما وهذا كان له أن يستخذمهما
وكان له الأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئا بتأشبهه لأن العتق المبهم ملحق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل
قبله بجر (قوله ودواعيه) من التقبيل والامس والخطرات في رجها شهوة عند الامام وهي بيان عندهما فهي
على الخلاف محيط (قوله وعليه الفتوى) قال في البحر والحاصل أن الرجح قوله ما وأنه لا يفتي بقول الامام
كافي الهداية وغيرها من ترك الاحتياط مع أن الامام رحمه الله تعالى ناظر إلى الاحتياط في أكثر المسائل
اه وما أفاده ظاهره من أن الخلاف جار فمما إذا حلت أيضا غير ما دبل الجبل بيان اتفاقا كافي البرجندى
(قوله لعدم حله الا في الملك) فالظاهر من حال المسلم أنه لا يفعل مثل ذلك الا في ملكه فتعين الأخرى للاعتاق
(قوله في الاختيار) بكسر الهمزة (قوله لأن الاخبار يصح في الحي والميت) وحديثه فلا يكون الموت بيانا
إذا لم يكن بيانا في الحي إذا لم يصلح الميت له (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن هذه الجملة لا يصح جعلها انشاء

(كبيع) ولو فاسدا (وموت) ولو بقتل
العبد نفسه (وتحرير) ولو ملحقا (وتدبير)
ولو مقيدا (واستيلاد) وكذا كل تصرف
لا يصح الا في الملك ككتابة وإجارة وإيصال
وتزويج ورهن (وهبة وصدقة) ولو غير
(مسألتين) ذكره ابن الكمال لأن المساواة
بيان فهذه أولى بالقبض بدائع (في) حني
(عتق مبهم) كقوله أحد كما حرر فقبل له أيهما
تعين الآخر ولو قبل له أيهما حرر ثم قال لم أعن
لم أعن هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعن
هذا عتق الاول أيضا وكذا الطلاق بخلاف
الاقرار اختيارا ولو جنى أحدهما تعين
الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجانية
(لا) يكون (الوطء) ودواعيه بيانا (فيه)
وقال هو بيان حلت أولا وعليه الفتوى
لعدم حله الا في الملك (كذلك الموت لا يكون
بيانا في الاختيار) اتفاقا (فلو قال له فلا عين
أحد كما جنى أو قال لجانيه بينا أحدكما أتم
ولدى فأت أحدهما لا يتعين الباقي للعتق
ولا للاستيلاد) لأن الاخبار يصح في الحي
والميت بخلاف الانشاء

وليس كذلك لانه قد رادها أحد كما حذر بل الوجه فيه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت بياناً وبين اعادة
 الانشاء فيكون بياناً (قوله ولم يدرا قول) بأن تصادفاً على عدم علمه نهر (قوله بكل حال) أي سابقاً على البتة
 ولا حقا أفاده الحلبي (قوله وعق نصف الام والاثني) هذه المسئلة على وجوده منها ما ذكره ثانيها أن تصادفاً
 على أولية الغلام فتعقق الام والبنت دونه * ثالثها أن تصادفاً على أولية البنت فلا يعتق أحد * رابعها أن تدعى
 الام أولية الغلام والبنت صغرة وينكر المولى فان حلف على نفي العلم لم يعتق أحد * خامسها أن تقيم الام
 بنته بعد ذلك على أوليته فيعتقان * سادسها أن تدعى الام كما تقدم وبشكل عن الابن فيعتقان * سابعها أن تدعى
 الام أولية الغلام والبنت كبيرة ولم تدع شيئاً من الحزبة لنفسها وبشكل فتعقق الام خاصة * ثامنها أن تقيم الام
 بنته والبنت ساكنة فتعقق ادم دونهما * تاسعها أن تدعى أوليته وبشكل فيعتقان * عاشرها أن تقيم بنته
 بأوليته فتعققان * حادي عشرها أن تقيم البنت بنته بأوليته والام ساكنة فتعقق دونهما * ثاني عشرها أن تدعى
 كذلك وبشكل فتعقق دون أمها كما يؤخذ ذلك من البرهان بشخ القدير اه حلبي عن الترمذ لالة (قوله لعقهما
 يتقدم الذكر) الام بالشرط والبنت بالعبية لان الام حرمة حين ولدتها يجر وهذا قوله ما وفي الكفاية ان لمحمد
 لا يحكم يعتق واحد منهم لانه لم يتبين يعتق واعتبار الاحوال بعد التيقن بالحزبة ولا يجوز باق العتق بالشك وما لم
 الطحاوي الى أنه كان معهم ما ولا ثم يرجع (قوله لغت عند أبي حنيفة) وقال الشهادة مقبولة ويؤمر بأن يوقع
 العتق على أحدهما قياساً على ما إذا شهد أنه طلق إحدى نسائه فانها جازية ويجزى به على أن يملك أحداهن
 بالاجماع يجر (قوله لا يعتق منهن) أي والشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده
 ولا دعوى منه هنا لكونه مجهولاً وأما الاثنتان فان الدعوى وان لم تكن شرطاً في حق الاثنتان لكن الشهادة على
 العتق المجهول مردودة كما في أحد العبدین درر (قوله الا أن تكون شهادتهما في وصية) استثناء متصل يعني لغت
 الشهادة في كل الاحوال الا في هاتين الحالتين نهر وصورة الوصية أن يشهدا أنه أعتق أحدهما في مرض
 موته أو برأ أحدهما ولو في صحته ووجه قبولها فيها بأن الخصم فيها معلوم وهو الموصي وله خلاف وهو الوصي
 أو الوارث فتعقق الدعوى من الخلف (قوله في الصحة) خصها بالذکر انهم ما إذا كان التدبير في المرض بالاولى
 حلبي (قوله والعق في المرض) ظاهره أن المراد به غير الوصية السابقة وقد صورها به في البحر والنهر ويمكن أن يراد
 بالوصية الوصية بعقق أحدهما أو خدمته فيخالق عتقه بنفسه في المرض (قوله وطلاق بههم) كما إذا شهدا
 أنه طلق إحدى نسائه فانها جازية ويجزى به على أن يملك أحداهن (قوله يجرم الفرج) وكذا الدواعي والمراد
 أنه يجرم فرجهم ما حتى يبين ولو بوطء واذا تبين به أنها زوجه تبين عدم حرمة (قوله فلا تشترط له ادعوى) ذكر
 في الاشياء من كتاب لقضاءه أن ما قبل فيه الشهادة حسبة بلا دعوى غائية أشباه ذكرها في منظومة ابن
 وهبان وهي الوقف وطلاق الزوجة وعتق طلائعها وحرمة الاثمة وتدبيرها واخلع وطلاق رمضان والنسب قال
 وزدت حسبة حداناً وخذ الشرب والايلاء والظهار وحرمة المعاهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله لا بربعه
 أبو الهود (قوله على الاصح) وقال البعض بعدم قبولها لان العتق في الصحة ليس بوصية (قوله لشيوع
 العتق فيها) أفادهم هذا أنه يعتق من كل من منعه من نفسه الى الوارث (قوله ولا يعرفونه) الاولى
 ولا يعرفانه اه حلبي (قوله عتق) لانه متى علم لأوجهه وكون الشهود لا يعرفون عين المسمى لا يمنع قبول شهادتهم
 كما أن القاضي يقتضي بالعتق بهذه الشهادة ولا يعرف العبد يجر (قوله للجهالة) على لقوله فلا عتق واقوله لم تقبل
 أي للجهالة في المسمى ودله وهما لم يشهدا بما اتهم لاه وهو عتق معلوم أو معلومة أو طلاقها وهذا قول الامام وعند
 زفر تقبل ويجزى به على البسان قال في الفتح ويجب أن يكون قوله ما كقول زفر في هذه لانها كشهادتهما على عتق
 إحدى أمته وطلاق أحد زوجتيه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الحلف بالعتق) •

شروع في بيان التعليق بعد ذكر مسائل التخيير وانما ذكر مسئلة التعليق بالولادة في باب عتق البعض لبيان أنه
 يعتق منهما البعض عند عدم العلم اه يجر قال الكمال الحلف بالكسر مصدر الحلف سماعي وله مصدر آخر وهو
 حلف بالاسكان يقال حلف فلان وتدخله التاء المرة كقول الفرزدق
 على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً • ولا خارجاً من في زور كلام

(قال لا مئة اسكان اول ولدت له مذكرة
 فانت سر ذكرا وانى ولم يدرا قول
 وق الذكر) بكل حال (وعتق نصف الام
 والاثني) اعتقهما بنته ثم الذكر ورقها
 بعكسه فيعتق نصفهما ويضمن ما في نصف
 فتيهما (شهادتهن احد محلوكة) ولو أمته
 (لفت) عند أبي حنيفة لكونهم على عتق
 مبهم (الا أن تكون) شهادتهما (في وصية)
 ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض
 (أو طلاق مبهم) فتقبل اجماعاً فيكون
 الطلاق المبهم يجرم الفرج اجماعاً بخلاف
 حق الله تعالى فلا تشترط له الدعوى بخلاف
 العتق المبهم فلا يجرمه عندنا لكن لم يجز
 أن يفتى به فيحفظ (كما) قبل (لو شهدا بعد
 موته أنه) أي المولى (قال في صحته) لفتيه
 (أحد كما حر على الاصح) لا يجرم العتق
 فيه ما بالموت فصار كل خصما متعيناً وصحبه
 ابن الكمال وغيره • فروع • شهدا بعد
 سالما ولا يعرفونه عتق ولو لا عتق
 اسمهما لم يجز ولا عتق كشهادتهما بعينه
 لعينة • ماها نفسها اسمها أو بطلاق إحدى
 زوجتيه وسماها نفسها لم تقبل لجهالة الفتح
 • (باب الحلف بالعتق) •

قال ابن دحمت الدار

وقال امرؤ القيس حلفت لهما بالله حلانة فاجر * انساوا فاما من حديث ولاصالي

والمراد بالخلف بالعق تعليقه بشرط اه شلي والخلف بكسر الحاء مع سكون اللام العهد (قوله فكل مملوك الى الخ) يشمل العبد والامة فانه كالا دمي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال غنيت المذكورون الانثى لم يدين قضاء اه قهستاني (قوله ولوليه) أي ولو كان الدخول ليدل أو أشارة الى أن المراد باليوم مطلق الوقت لانه أضيف الى ما لا يعتد كما في النهر (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشارة الى أن اضافة يوم الى الدخول أخذ بالحاصل ووصل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول حال في الفتح والمراد باليوم هنا مطلق الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما أضيف الى لفظ اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذا أريد به مطلق الوقت بصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كنعو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت وقت يغلبون بفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون بفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الاستكثار للعوض عن الجملة المحذوفة أو عمادها أعنى التنوين لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا لم يلاحظ معناها ومثله كثير في بعض ألفاظ أهل العربية لا ينبغي على من له نظر فيها اه حلي (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) أي وهو يشمل المملوك وقت الخلف وبهذه (قوله ولذا) أي ليكون الملك معتبرا يوم الدخول الذي أفاده قوله لان المعنى الخ (قوله عتق من له وقت حلانة) لان قوله كل مملوك لي محتص بالحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم عن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص ولا فرق بين كون العتق معلقا كما في الكتاب أو منجزا وسواء قدم الشرط أو أخره وسواء كان التعليق بان كما في الكتاب أو بغيرها كذا دخلت أو اذا ما أومتى أو متى ما وذر لي ليس بقيد بحر (قوله لان لي) أي باعتبار متعلقها لان التقدير كل عتق ثابت لي وثابت اسم فاعل وهو الحال (قوله أو أملكه) انما كانت للحال لان صيغة أفعّل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولفظ انما العرف فان من قال فلان يأكل أو يفعل كذا يريد به الحال ويقول الرجل ما أملك ألف درهم ويريد به الحال وأما الشرع فان من قال أشهد أن لا اله الا الله يكون مؤمنا ولو قال أشهد أن فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللفظ فان هذه الصيغة موضوعة للحال على طريق الاصل لانه ليس للحال صيغة أخرى ولا استقبال السين وسوف فكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخيلا فعند الاطلاق ينصرف الى الحال ولو قال غنيت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه الحال وما استحدث الملك فيه ما ذكرنا أن ظاهر الحال وبنيته بصرفه عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله أردت ما يحدث ملكي فيه في المسئلة قبل فيعتق عليه باقراره اه بحر (قوله ودبر) بالنسبة للفاعل كما نفيد عبارة المصنف والمراد التدبير المطلق (قوله من كان له) مفعول دبر منح (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النصب اه حلي (قوله بل مقيدا) قال في البحر الحاصل أن من كان في ملكه وقت اليقين مدبر مطلق ومن ملكه بعد ما فليس مدبر مطلق وانما هو مدبر مقيد فيعتقان بموت المولى عند الامام ومحمد (قوله عتق من الثالث) أي عتق من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعد القول فان خرجا من الثالث فلا كلام ولا ضرب كل بقبته فيه ولو كانت التركة بالدين مستغرقة وجبت السعاية ولا ينبغي أن من كان في ملكه يوم - لفت في هذه المسئلة مدبر مطلق وما ملكه بعد مقيد هذا هو ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتق ما استفتاده بعده لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما يملكه ولها أن مجموع التركيب ايجاب عتق وايضا بقوله بعد موافق ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك وقت القول حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقرت الوصية بعتقها كل من الجهتين الا يرى أنه يدخل في الوصية بالحال لا ولد فلان ما يستفيد ومن يولد بعده فصار كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اه حوى (قوله لتعلقه بالموت) لانه لا عتق من الثالث ولعتق من ملك بعد القول (قوله لانه تبع لاقته) فهو كعضو من أعضائها ولذا يجوز عن الكفاءة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا وانما المملوك انما ينصرف عند

فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولوليه لا سواء (ملكه بعد حلانته أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) لذا (لوم يقتل يومئذ عتق من له وقت حلانته فقط كقوله كل مدبر لي أو أملكه حر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر وقت حلانته لان لي أو أملكه الحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يلائم شيئا يوم - لانه لغايه (ودبر بكل عتق) أو أملكه حر بعد موق من) كان (له) مملوك (يوم قال) هذا القول (لا) يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا (من ملكه بعده) ولكن (ان مات عتق من الثالث) لتعلقه بالموت فتصير وصية (المملوك لا يتناول الحال) لانه تابع لاقته

الاطلاق الى المملوك اصابة واسعة فلا يجر وغيره (قوله فلا يعتق حل جارية من قال الخ) ولو ولدته لا قتل من سنة أشهر من وقت القول وكذا لا يعتق في قوله ان اشترت مملوكين فها حرتان فاشترى جارية حاملا ولا تعتق أمه لان شرط ان تلقت شر المملوكين والحل لا يسمى مملوكا على الإطلاق فأفاده صاحب البحر (قوله الحامل) بدون ثاء التي في بطنها حل والحاملة من حملت على رأسها مثل شياً (قوله فاعتق الحل تبعاً) أشار به الى أن هذه لا ترد نقضاً على قولهم الحل لا يدخل تحت المملوك فان الحل في هذه انما يعتق بحالاً قصداً (قوله لا يتناول المكاتب) أما كونه لا يدخل تحت المملوك فلا نه غير مملوك على الإطلاق اذ هو حر يداو كونه لا يدخل تحت لفظ العبد لان العبد من لا يتصرف الا باذن سيده والمكاتب ليس كذلك (قوله والمشتري) أي الابانة وذلك أنه لا يصدق عليه أنه عبده أو مملوكه اذ المراد الكامل والمشتري ليس بكامل المالك ولا المعبودية وذكر في المحيط أنه لا يتناول المشتري الا اذا ملك التصرف الاخر بعده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكاً فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل اه بحر (قوله ويتناول) أي لفظ المملوك المدبر أي والمدرية والمأجور والامام وان كن حوامل وأمهات وأولاده وأولادهم حموى (قوله على الصواب) خطئة لصاحب المجتبى في قوله لا يدخل العبد المهرهون والمأذون في التجارة كما ذكره في البحر اه حلي ثم المأذون ان لم يكن عليه دين يعتق عبده ان نواه السيد والا فلا وان كان عليه دين لم يعتق وان نواه كذا في فتح القدير وغيره (قوله ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك حر كان فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحتمل لفظه فصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه حلي والاولى ان يقول أو نوى غير المدبر لان عدم ديانة المدبر لا تكون مخصوصة لاحتمال أنه لم يخطر بوجهه شيء (قوله وفي مملوكي كاهم الخ) قال في البحر من الذخيرة قال مملوكي كاهم أحرار ونوى الرجال دون النساء قالوا لا يصدق ديانة بخلاف قوله كل مملوك حر ونوى تخصيص يصدق ديانة اه فان قلت ما الفرق وفي الوجهين نية تخصيص العامة فالجواب أن كاهم تأكيد للعامة قوله وهو مملوكي ليكي لانه جمع مضاف فيم وهو رفع احتمال الجواز غالباً والتخصيص يوجب الجواز فلا يجوز بخلاف قوله كل مملوك فان الثابت أصل العموم فقط قبل التخصيص اه (قوله فكاتب) أي ومسي المكاتب وأدى حتى صار (قوله أو اشترى قريباً) أي اشترى الخالف قريبه ذا الرحم المحرم منه (قوله حنت) لان الكتابة تعتق معلق بأداء الجوع وفي شراء القريب قد بان سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق (قوله ان يعتق الخ) قال الشلبي في حاشية الزيلعي قال لعبده ان يعتق فانت حر لم يعتق لان نزول العتق المعلق بعد الشرط وبعد البيع هو ليس بمملوك فلا يعتق الا ان يكون البيع فاسداً فاعتق لان المالك فيه بعد البيع باق لا ينزل الابتناسية الا ان يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ ينزل ملكه بنفس البيع فلا يعتق كذا في المبسوط وحقيقة الوجه ان يقال وقت نزول العتق هو وقت زوال المالك لانه ما معاً يعقبان البيع فلا يثبت العتق في حال زوال المالك كما لا يثبت في حال تقرر زواله اه (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير منهم فصحت شهادته اه شلبي (قوله لانما على فعله) أي لانها شهادة من المالك على فعل نفسه وهو التكليم فلم يبق الا شاهد واحد وشهادته كاهم (قوله ولو شهد اثنان) أي في صورة التعليق على كلام أيهما (قوله ان يجد) أي الاب لانها شهادة على أيهما شلبي (قوله وكذا ان ادعاه) أي وكذا قبل شهادة الابن ان ادعى أبوهما الكلام (قوله عند محمد) وجه قوله أنه لا منفعة للمشهد ودبه لايهـ ما محمد يعتبر بالمنفعة لوجود التهمة وأبو يوسف يعتبر بمجرد الدعوى والايمان لانها ما بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه شلبي عن الكمال والله سبحانه ونعمالي أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العتق على جعل) •

الحمل ما جعل للانسان من شيء يفعله ويصعد الجمالة بالكسر كافي الصحاح وفي ديوان الادب وغيره بالغض وفي مثلث الشرازي مثلثة الجيم والمراد هنا المال المفعول شرعاً لعتقه وانما أخره لانه خلاف الاصل حموى (قوله ويقت) أفاده هذا التعبير أن الفتح قليل ولم يذكره غيره وانما اقتصر واعي الضم ولعله سري اليه من ذكرهم الفتح في الجمالة (قوله أعتق عبده) قيد بكون العبد كالملة لانه لو كان له نفسه فقال له أنت حر على ألف فقبل فانه يعتق نصفه بمائة الا اذا أجاز الأخر فيعيب الالف بينهما عند الامام لان العتق يعجز عنه بخلاف ما اذا

(قوله فلا يعتق حل جارية من قال كل مملوكي ذكره وحر) ولم يقل ذكر لانه لا يعتق الجارية فاعتق الحل تبعاً (وكذا) لفظ المملوك والمشتري (المكاتب) والمشتري والمأذون على ويتناول المدبر والمهرهون والمأذون على الصواب ولو نوى الذكور ولم ينو المدبرين الصواب لم يدين دفع احتمال وفي مملوكي كاهم أحرار لم يدين دفع احتمال التخصيص بالتأخير كاهم فروع حلف التخصيص بالكتاب أو اشترى قريباً أو لا يعتق عبده فكاتب أو اشترى قريباً فانت حر لا يعتق العبد نفسه حنت ان دخلت فباعه فاسداً اعتق وصحها لا ان دخلت دار فلان فانت حر فتهدف لان وأخر أنه دخل عتق وفي ان كذبه لانما على نفسه ولو شهد اثنان فلان أنه كلم أباهما جازت ان يجد وكذا ان ادعاه عند محمد وأبطلها الشافعي (باب العتق على جعل) • (باب العتق على جعله) •

قال أعتقت نفسي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق لا يشاركة الساكت فيه لأن الألف بمقتضاها نصيبه مخرج
عن المحيط (قوله على مال) أطلقه فشمع جميع أنواعه من النقود والعرض والحيوان والطعام والمكبل والموزون
إذا كان معلوم الجنس ولا يشترط جهالة الوصف لأنها يسيرة ويلزمه الوصف في تسمية الحيوان والثوب
بعد بيان جنسهما من الفرس والحمار والعبد والثوب الهروي ولو أنما بالقيمة أجبر المولى على القبول مخرج عن
المحيط وعن العبد على مال مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً وعلى
أن لا عليك ألفاً أو بعثك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوض كذا (قوله صحيح) خرج به
ما إذا سمى قدر من الخمر فإنه لا يجوز أن كان يعتق بقبوله نهر وهذا في حق المسلم أما الذمى فذكره في البحر
بقوله وشمل إطلاق المال الخمر في حق الذمى فأنها مال عندهم فلو أعتق الذمى عبده على خمر أو خنزير فإنه يعتق
بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد قيمة الخمر كذا
في المحيط (قوله معلوم الجنس) فلو لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل يعتق ولزمه قيمة نفسه
كما لو أعتقه على قيمة رقبة فقبل يعتق كما في المحيط (قوله والقدر) فلو قال على دراهم لم يجبر على القبول أى لم يجبر
المولى على قبول ما يأتى به العبد ويجب على العبد قيمته لأن مثل هذه الجهالة لا تصح كونها في المعاوضة نهر عن
الشارح ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره فالقول للعبد مع عينه كما لو أنكر أصل المال وإن أقام البينة
فالبينة للمولى بخلاف ما إذا كان العتق معلقاً بالأداء وهو المسئلة إلا قيمة فإن القول فيه أقول المولى والبينة
بينة العبد كذا في البدائع (قوله فقبل العبد) أشار بذلك إلى أنه يعتق بالقبول ولو كان المال ملكاً للغير فإن كان
بغير عينه فعلى العبد مثله في المثلى والوسطى القمى وإن كان معياره يرجع إلى العبد بقيمة نفسه عند الإمام وأبى
يوسف وقال محمد بقيمة المستحق مخرج (قوله كل المال) فلو قال لعبد أنت حر بألف فقال قبلت في النصف فإنه
لا يجوز عند الإمام لأن العتق عنده يتجزأ ولو جاز قبوله في النصف وجب عليه نصف البدل وصار الكل خارجاً
عن يده لأنه يخرج إلى العتق بالسماعية والمولى مرضى بزوال نصفه بنصف البدل وانما عقد العتق على كاه بكل
البدل (قوله بيم مجلس علمه) قال في البحر ولم يقيد القبول بالمجلس لما عرف أنه لا بد من كل قبول من المجلس فإن
كان حاضراً عتق بمجلس الإيجاب وإن كان غائباً عتق بمجلس علمه فإن قبل فيه صح وإن ردد أو أعرض بطل كذا في
شرح الطحاوى (قوله لأنه) أى العتق المفهوم من عتق (قوله حتى لو رد الخ) فترجع على التعليق (قوله أو أعرض
بطل) الأعراس يكون بالقيام أو بالاشتغال بعمل آخر يعلم أنه قطع لما قبله مخرج (قوله كان أدبت فأنت حر)
قيد بالقام لأنه لو لم يأت بهم في الجواب لا يتعلق بل يتجزأ سواء كان الجواب بالواو أو كقوله أن أدبت إلى ألفاً وأنت
حر أو لا كقوله أن أدبت إلى ألفاً أنت حر لكونه ابتداء لا جواباً لعدم الرباط مخرج (قوله صار مأذوناً له دلالة)
قال في النهر صار العبد مأذوناً له في التجارة ضرورة الحكم الشرعى بحصة هذا التعليق واستعفاه آثاره من العتق
عند الأداء وذلك يقتضى أن يتمكن شرعاً من الاكتساب بالتجارة لا التكدى لأنه خسة بطق المولى عارها مع
أنه لو اكتسب منه وأدى عتق أه حلى (قوله تردد فيه في البحر) حيث قال ولم أر صريحاً أنه لو جرح على هذا
العبد المأذون هل يصح حجره وقد يقال أنه لا يصح حجره لأن الأذن له ضرورى لصحة التعليق بأداء المال وقد يقال
أنه يصح لما أنه يملك بيعه فملك حجره بالأولى أه حلى أقول الظاهر الثاني (قوله لأنه صريح) أى وأما الكتابة
فليس فيها نص صريح بل هي أن يقول كاتبك على ألف على أن تؤدى لي كل شهر كذا مثلاً (قوله فلا يتوقف عتقه
على قبوله) فإذا أدى بعد قول المولى أن أدبت الخ عتق ويشترط القبول في المكاتب كما في الوقاية (قوله
قبل وجود شرطه) أى شرط العتق (قوله خلاف) قال أبو يوسف يجب وقال محمد لا ولكن عتق بخلاف الكتابة
فأنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويده فأنبأ مخرج هذا ولا يظهر كونها من مسائل الخلاف وإن عدها في البحر
والنهر ضرورة مستقلة لأن المكاتب لا يباع ولو صححت هذه المسئلة لناقض مفهوم ما قبلها من أنه لا يجوز بيع
المكاتب (قوله وعتق بالخطبة) هذا غلط لأنه يقتضى أن المكاتب لا يعتق بالخطبة مع أنه أيضاً يعتق بها
كما صرح به الزيلعي فالواجب عدم ذكرها هنا قاله الحلبي والمراد بالخطبة وضع المال بين يدي السيد من غير مانع
شرعى فقولته بصحت الخطبة والصبر المستتر في مدواخذ السيد (قوله ولو أدى عنه غيره تبرعاً)
مثله ما إذا أدى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو أخطأ التبرع كان أخصراً وأعم فأنه الحلبي (قوله لأن الشرط أداءه)

(على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر
(قبل العبد) كل المال (في المجلس) بيم
مجلس علمه لو غابا (عتق) وإن لم يؤد لأنه
ملتق على القبول لا الأداء حتى لو رد أو
أعرض بطل (و) أما (لو علقه بأداءه) كان
أدبت فأنت حر (صار مأذوناً له دلالة) لأنه
يصح حجره تردد فيه في البحر (لا مكاتباً) لأنه
صريح في تعليق العتق بالأداء وهو مخالف
المكاتب في عشر من مسئلة ذكر من أنفة
فقال (فلا يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يطل
برده) ولأنه مولى بيه قبل وجود شرطه (وهو
الأداء ولو باعته ثم اشتراه هل يجب قبول
ما يأتى به خلاف) وعتق بالخطبة (بصحت أودته
أي لا يطل أخذها) ولو أدى عنه غيره تبرعاً أو
أمر غيره بالأداء فأدى (لا) يعتق لأن الشرط
أداءه ولم يوجد

بخلاف الكتابة لانها معاوضة حقيقة فيها معنى التطبيق فكان الاصل فيها المعاوضة وكان المقصود
 حصول البدل اه بجر (قوله كالا يعتق الخ) أي وان قبل المولى لعدم الشرط كما ذكره الشارح بعد
 (قوله أو بهذا الشهر فذفع في غيره) أي فانه لا يعتق ولا يحتاج الى حكم حاكم أو تراش والكتابة لا تبطل الا بحكم
 الحاكم أو بتراضيه اه منح (قوله أو حط عنه البعض بطلبه) أي بطلب العبد انما يقيد به لعدو ما حورة مستقلة
 والا فليس الطلب من العبد شرط لان السيد اذا أبرأ ابتداء لا يعتق (قوله وكذا لو أبرأ) أي كذا أو بعضها فانه
 لا يعتق بخلاف المكاتب فانه يعتق بالابراء قال في البحر والظاهر انه لا موقع لهذه المسئلة لانه لا دين على العبد
 بخلاف الكتابة اه قال الحلبي - ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأ منك عن
 بدل الكتابة لصحة الابراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأ مولاه لعدم صحة الابراء
 اه (قوله وأدام الى الورثة) أي أدى المال المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) عليه لقوله كالا يعتق الخ
 (قوله بل العبد با كسابه) صورة مستقلة هي الثالثة عشرة من صور الخسافة قال في البحر الثانية لومات المولى
 وفي يد العبد كسب كان لورثة المولى ويساع العبد بخلاف الكتابة اه (قوله كالومات العبد) هي الرابعة عشرة
 (قوله فتركت له مولاه) ولا يؤدي منه يعتق بخلاف الكتابة بجر (قوله بل له أخذ ما ظفريه أو ما فضل عنده من
 كسبه) هما صورتان كافيتان في البحر فانه قال في التامعة أن السيد أن يأخذ ما ظفريه عما كسبه قبل أن يأتيه
 بما يؤد به بخلاف المكاتب العاشرة أنه اذا أدى وعتق وفضل عنده مال عما كسبه كان للسيد
 فيأخذه بخلاف المكاتب اه (قوله ولو أدى من كسبه) هي السابعة عشرة قال في البحر لو اكتسب ما لا قبل
 تعليق السيد فأدام به من كسبه وان كان السيد يرجع عتقه على ما سب ذكر بخلاف الكتابة فانه لا يعتق بأدائه لانه
 ملك المولى الا أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه (قوله
 قبل التعليق) غرر لكسبه اه حلبي (قوله وتقيده أو بالجلس) فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر
 فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة بجر (قوله وبالألا) - نهامتي كافي البحر وليست هذه من صور الخسافة (قوله
 ولا يتبعه أولاده) فلو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعتق ولا هاله انه ليس لها حكم الكتابة
 وقت الولادة بخلاف الكتابة بجر (قوله دين صحيح يصح التكفيل به) فيه أنه قبل الاداء لا دين لان السيد
 لا يستوجب على عبده مديونا بعد الاداء لا دين أيضا فلا وجه لهذا الكلام بل ذكره هذه المسئلة هنا غلط
 وموضوعها فيما اذا عتق على مال لا في المعلق عتقه على أدائه وانما يحسن ذكره عند قول المتن أعنى عبده
 على مال فقيل العبد في المجلس عتق كما فعله في البحر حيث قال فاذا قبل ما ربح أو ما شرطه دين عليه حتى تصح
 الكفالة بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المذاني وهو قيام الرق على ما عرف اه حلبي - والدين الصحيح هو
 ما لا يسطر الا بالاداء أو الابراء (قوله فانه لا تصح الكفالة به) لانه يسطر بالتعجز (قوله عشرون) صوابه عشرون
 على أنه مفعول الموفية فانه الحلبي (قوله لو علقه بأن) أي لو علق عتق العبد باداء ألف (قوله عتق) لوجود
 الشرط وهو الاداء (قوله ورجع الغريم) أي غريم العبد وهو ذاته بالالف على المولى وهل يرجع السيد على
 العبد الظاهر نعم لانه يرجع عليه فيما اذا دفع من كسبه حال رقه فهذه أولى (قوله حتى يتم ديونهم) أي أن كان
 هناك ما يوفي (قوله ولو استقرض ألفين) أي وقيمته ألفان بقدر ما استقرض كافي البحر حتى لو كانت قيمته
 خمسمائة رجع على السيد بألف وخمسمائة لانه انما أتلف نفسه وهي مقومة بخمسمائة (قوله وأكل الاخرى)
 أي أكل العبد الألف الاخرى وشمل ما اذا أكلها قبل الدفع أو بعده لان الدين استقر بذمته من حين الاستقراض
 فلا يقال ان الألف أكلها وهو حر وهل يرجع المولى عليه بما دفع بحزم المراد بالاكل طلق استهلاك (قوله
 فللغريم مطالبة المولى) وان شاء المقرض اتبع العبد بجميع دينه أيضا بجر (قوله لم يمتعه بعقده الخ) الضمير ان
 الاقوال للسيد ويحتمل أن يكون الضمير الاول للغريم والثاني للعبد وكذا الاخبار ان الاول للغريم والباء
 في بعثته للسبيبة وهذا انما يظهر على الألف التي أكلها العبد وأما الألف التي دفعها فالتعبد فيه ما ذكره أنفا
 من أن الغرماء أحق بحال المأذون أي وهذا بخلاف المكاتب فان الرجوع في هاتين الصورتين عليه لانه ليس
 مأذونا فلا تظهر فيه العمل السابقة (قوله ولو قال أنت حر بعد موتي) قيد بقوله أنت حر لانه لو قال أنت مدبر على
 ألف درهم قاله قول فيه العمل السابقة فاذا قبل ما ربح أو لا يترده المالك لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده

(كالا لا يعتق لو) قيد بدها هم فأدى ذنابه
 أو يكسب أي يبيع فذفع في كسبه أسود أو بهذا
 الشهر فذفع في غيره أو (حط عنه البعض
 بطلبه وأدى الباقي) وكذا لو أبرأ (أو مات
 المولى وأدام الى الورثة) لعدم الشرط بل
 العبد با كسابه الورثة كالمومات العبد قبل
 الاداء فتركت له مولاه بل له أخذ ما ظفريه
 أو ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من كسبه
 قبل التعليق عتق ورجع السيد عتقه عليه
 (وتقيده أو بالجلس) لمن علق بان وبأدائه
 لا ولا يتبعه أولاده بخلاف المكاتب في
 الكل (وهو) أي المال (دين صحيح يصح
 التكفيل به بخلاف بدل الكتابة) فانه لا تصح
 الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد
 ما في الذخيرة لو علقه بأن فاستقرضها
 ودفعها اولاده حتى ورجع الغريم على المولى
 لان غرماء المأذون أحق بحاله حتى يتم ديونهم
 ولو استقرض الدين فذفع احداها أو اكل
 الاخرى فلا غريم طالبة الاولى به ما المنع
 بعقده من بيعه بدينه (ولو قال أنت حر بعد
 موتي بألف

دينا أن يكون محكاً (قوله أن قبل بعده) أشار به إلى أن القبول حال الحياة لا يبرك في الجوى لأن إيجاب
 العتق أضيق إلى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول الإيجاب كذا في إضاح الإصلاح (قوله وأعتقه مع
 ذلك) أي مع القبول (قوله أو وصى) أي وصى الميت على تركته مثلاً وانما اشترط ذلك لأن العتق تأخر عن
 الموت إلى أن يقبل والعتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعتناق واحد من هؤلاء لأنه صار بمنزلة الوصية
 بالإعتاق كذا ذكره الامام العتاني وجرم به الاستيعابي (قوله وهو الأصح) مقابله أنه يعتق باقبال فقط وهو
 رواية عن الامام وأيده في الفتح حوى وفي العروة والحاصل أن المسئلة تختلف فيها وظاهر إطلاق المتن أنه يعتق
 بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتناق أحد وهو قول البعض كما يشير إليه لفظ الأصح وله أصل في الرواية
 كما في غاية البيان وصح المتأخرون أنه لا يعتق بالقبول كما قد مره ١٥ (قوله لأن الميت الخ) علة لقوله وأعتقه
 الخ وأوراده على التعليل أنه متى حكم ميت ولا يشترط فيه الأهلية كما إذا ملك الصبي أو الجنون فريه ما إذا الرجم
 المحرم ورد بأن العتق الحكمي وإن كان لا يشترط فيه الأهلية بشرط فيه قيام الملك وقته وهنا قد خرج
 ملك الملقق وبقي للوارث متى خرج عن ملكه لا يقع بوجود الشرط مع وجود الأهلية فإطلاق عدمها
 ١٥ وظاهر الرد تسليم كونه لا يشترط فيه الأهلية الآن المانع عدم قيام الملك فالأولى حذف هذا التعليل
 (قوله والولا للميت) أي لا للوارث كما في البقرة غير أنه عصبته المتعصبون بأنفسهم دون الأماث ولو كان الولا
 للورثة ابتداء لدخل فيه الأناث فليست (قوله ولا يوجد كلاً من الامرين لا) بأن فقدوا أو أحدهما إنما عدم عتقه
 على عدم تقدير الامر الثاني فلان العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعتناق الوارث أو من يقوم مقامه
 وإنما عدم عتقه على تقدير عدم الأول وهو القبول فلان الكلام في العتق بالانف لا في العتق مطلقاً وذلك
 لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت المولى ١٥ إضاح (قوله بذلك) أي بقول السيد السابق (قوله على خدمته)
 أي على خدمة العبد المولى ومثله غيره (قوله عتق في الحال) لأن الاعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول
 في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود مجر (قوله إلا بالشرط) وهو الخدمة لأن الملق لا ينزل إلا بعد وجود
 الملق عليه الذي هو الشرط (قوله فلا يخدمه أقل منها) أي في صورة التعليل بأن (قوله لا يعتق) لعدم وجود
 الشرط (قوله لأن ان لتعليل) هذا لتعليل لكون القبول كافيًا في مثال المصنف وأنه لا بد من وجود الشرط
 في صورة الشرح وقوله للتعليل أي خالم يوجد الملق عليه لا يوجد الملق وقوله وعلى للمعاوضة يعني ويكفي
 في المعاوضة القبول كافيًا عقود المعاوضات (قوله وخدمه) يعني من ساعته مجر وغيره (قوله الخدمة المعروفة)
 في البيت وخارجيه كذا في الدر المنثور وليس للسيد أن يطالبه بالخدم الشاقة ككثير الحطب وقطع الحجر
 وضرب اللبن (قوله مدته) أي المدة المضروبة للمولى أفاده المصنف (قوله أيا كانت) سنة أو أقل أو أكثر (قوله
 أو مات هو) أي العبد (قوله ولو حكما كهمي) هذا بحث لصاحب النهر ساقه الشارح مساق المنصوص وبعبارة
 النهر ينبغي أن يكون حكم مرضه الذي لا يرجح برؤ كالمعي وفحوه كالوت ١٥ وأصله لصاحب البحر (قوله
 قبلها) متعلق بمات بمرضه والضمير إلى الخدمة (قوله ولو خدم بعضا فحيا به) كما إذا خدمه سنة من أربع سنين
 ثم مات فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمة وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا في شرح الطحاوي
 (قوله يجب قيمته) أي العبد (قوله فتؤخذ منه للورثة) هذا فيما إذا مات المولى وانما تختلف الورثة المولى
 في الخدمة لأنها عبارة عن المنفعة وهي لا تورث إلا لأن الناس يتفاوتون فيها فان خدمة الفقراء أسهل من غيرهم
 وخدمة الشيخ ليست كالشباب وقد يكون الورثة كثيرين وخدمة الواحد أسهل من خدمة الجماعة مجر (قوله
 أو من تركته لمولى) هذا فيما إذا مات العبد ومجمله أن كان له تركته والأضاعت على المولى كما لا يخفى (قوله يجب
 قيمة خدمته) أي أجر مثله كلاً إذا لم يخدم أصلاً وبعض إذا خدم بعض المدة أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله
 بمات في البحر الثاني) حيث قال وقد وقع الاستفتاء عما إذا حرره على خدمته مدة معينة وقبل العبد وعتق
 وكان له زوجة وأولاد فما حكم نفقة ونفقة هم إذا لم يكن له مال فانه لا يتفرغ فلا كسب بسبب خدمة المولى هذه
 المدة ولم أر فيه نقلاً وينبغي أن يشغل بالانكساب لاجل الاتفاق على نفسه وعياله إلى أن يستغنى عن
 الانكساب فيخدم المولى المدة المعينة لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما إذا أعتقه على مال ولا قدرته
 عليه فانه يؤخر إلى اليسرة ١٥ حلي (قوله والمصنف الأول) أي ويصح المصنف الأول حيث قال ويصح

أن قبل بعده (أي مونه) وأعتقه مع ذلك
 (وارث أو وصى) أو فاض عند امتناع
 الوارث وهو الأصح لأن المتبليس باهل
 للاعتاق (عتق) بالانف والولا للميت
 (والا) يوجد كلاً من الامرين (لا) يعتق
 بذلك ولو حرره على خدمته سنة (فقبل عتق
 كما عتقك على أن تخدمه سنة فانت
 في الحال) وفي أن خدمته أقل منها
 حر لا يعتق إلا بالشرط فلا يخدمه وأولادى
 أو يوصيه عنها أو قال ان خدمته لأن التسليم
 فانت بعض أولاد لا يعتق لأن التسليم
 وعلى المعاوضة (وخدمه) الخدمة المعروفة
 بين الناس (مدته) أيا كانت (فان) جهلت
 أو مات هو ولو حكما كهمي (أو وولا
 قبلها) ولو خدم بعضا فحيا به (فجب قيمته
 عليه) فتؤخذ منه للورثة أو من تركته لمولى
 وعند محمد يجب قيمة خدمته، وهذا خذ حوى
 وهل نفقة عياله لوفقه براعى مولا في المدة
 كالموصى له بالخدمة أو يكسب للانفاق
 حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمهرج
 في البحر الثاني والمصنف الأول

أو غير المأذون وبغيره الخطاب مأذوناً لآله أفاده أبو السعود وفي الهندية لو قال أعتق حتى عبداً
وأنت حر أو لم يقل حتى أو قال إذا أعتقت عبداً فأنت حر فينصرف إلى الوسيط صار العبد مأذوناً في التجارة ولو
أعتق عبداً ردياً أو مرقاً لا يجوز فإن أعتق عبداً أو طاعة تقابلها عبادة إن قاله في محضه وبين مصنفها حكم
القول في المرض ثم قال وإذا قال له إن أدبت إلى عبداً فأنت حر ولم يصف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو
جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد في سائر الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبء وسط يوجب المولى على القبول وكذلك
إن أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبء ردي لا يجبر على القبول ولا يمكن إن قبل يعتق ولو جاء
العبد ببيعة عبداً وسط لا يجبر المولى على القبول وإذا رضى به وقبلها لا يعتق اهـ (قوله عبد أجيداً) مثله الردي
لكنه انما يقيد به لما سأل في التعليل (قوله لا يعتق) أي عبد القائل وكذا العبد الجيد لأنه لا يكون راضياً
بإخراج الزيادة (قوله لأنه ادخال في ملكه) أي لأن أداء العبد الجيد ادخال في ملك السيد (قوله فيكون راضياً
بالزيادة) لأن كل أحد يجب زيادة ما يدخل في ملكه (قوله وأما العتق) أي عتاق العبد الجيد في المسئلة الأولى
(قوله إخراج) أي من ملك المولى لأنه يعتقه وهو في رق السيد ولا يعتق المأذون إلا باعتاقه ذلك العبد يعني وهو
لا يرضى بالزيادة الخارجة من كلامه وفيه أن كلامه يثبته بأنه إذا أعتق الردي يعتق رضاء بإخراج القليل
من ملكه وهو ينافي ما في الهندية (قوله لأن كسبه للمولى) لأنه لو قاله إخراج المقيّد أن العبد الجيد المعتق
ملك المولى وأفاد التعليل أنه مأذون وهو كذلك لأنه ثبت له الأذن بهذا القول كما تضمن الهندية واقعه تعالى أعلم
واستغفر الله العظيم

• (باب التدبير) •

بيان للعتق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في الحياة وقد مره على الاستيفاد لتسوية الذكر والأنثى وركنه
اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام شرائط العتق فلا يصح الأمن الأهل في المحل مخبراً
أو حلقاً أو مضافاً سواء كان إلى وقت أو إلى الملك أو إلى سببه والخاص تعليقه بموته فلو علق بموت غيره لا يكون
مديراً وإن يكون مطلقاً بموته وإن يكون بموته وحده كما سيأتي وأما صفة فالتعزّي عنده خلافاً له ما فلو دبره
أحدهما اقتصر على نصيبه ولا آخر عند يساوي شريكاً ستة خيارات الخطة المتقدمة والتزك على حاله بغير
مختصراً (قوله هو لغة الاعتاق عن دبر) هذا التعريف اللغوي أعظم من الشرعي لأنه يشمل ما إذا علق عتقه
بموته مقيداً بموت غيره وفي ضياء العلوم التدبير عتق العبد والأمة بعد الموت وتدبير الأمر النظر إلى ما نصير إليه
الفاقة اهـ فأفاد الاشتراك بين ما ذكره من المعنيين وعلى الثاني اقتصر الاتفاق في فقال والتدبير في اللغة هو
النظر في عاقبة الأمور فكان المولى لما نظر في عاقبة أمره وأمر عاقبته أخرج عبده إلى الحرية بعد فوجه
مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى الثاني اللغوي أن المولى دبر نفسه حيث استخذه في حال حياته وتقرب به
إلى الله تعالى بعد وفاته قاله البدر العيني (قوله وهو ما بعد الموت) إنما كانت تلك الحالة تدبر الانتهاء في خلف
الحياة كما أن تدبر الحيات في خلفه وفي الصباح الدبر بضمين وسكون الباء تخفيف خلاف القبل من كل شيء ومنه
يقال لا آخر الأمر دبر وأمله ما أدبر عنه الإنسان ومنه دبر الرجل عبده تدبيراً إذا أعتقه بعد موته وأعتق عبده
عن دبر أي بعد دبر والده بالرح والجمع ادبار وولاه دبره كناية عن الهزيمة وأدبر إذا ولي أي صار إذا دبراه (قوله
بمطلق موته) أي بموته المطلق فخرج تعليق العتق على موته المقيد بصفة كانت من مرضى هذا (قوله ولو مطلقاً)
يصح رجوعه إلى التعليق والتعليل معنى كالوصية له برقبته أو نفسه أو بثلث ماله فإن ذلك من التدبير وحينئذ
فقصر الشارح المبالغة على قول المصنف بطلاق موته قصور وأراد بذلك كراهة الجلي أنه لا فرق بين أن يكون
مطلقاً الموت مطلقاً للنظر معنى كانت حر بعد موته أو معنى فقط كانت إلى مائة سنة فإنه وإن كان مقيداً
لفظاً لكنه مطلق معنى إذا كان لا يعيش إليها وذلك لأن معناه إذا وقع موته في أثناء هذه المدة التي أولها
هذا الوقت وآخرها مائة سنة منه وأورد أن ذلك في النكاح اعتبر به فوقيتاً وأطلقوا به النكاح وهذا معلوم
تأيداً لموجب التدبير وأجيب بأنهم اعتبروه في النكاح فوقيتاً انتهى عن النكاح الموقت فلا احتياط في منعه
تقديم المصنف على المير لأن النظر إلى الصورة يجوز له وإلى المعنى في بيحه وأما هنا فنظر في التأنييد المعنوي
ولا مانع منه فالأصل اعتبار المعنى المانع فلا تنافض ولهذا كان هو المختار وإن كان الأول أولى جزم بأنه

فأعتق عبد أجيداً لا يعتق وفي إذا لم يعتق
لأنه ادخال في ملكه فيكون راضياً بالزيادة
وأما العتق إخراج لأن كسبه للمولى
• (باب التدبير) •
(٥٩) لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت
وشراً على التعليق بطلاق موته ولو مطلقاً
كان مديراً إلى ما تنسقم

ليس مدبر مطلقاً - وية بينه وبين النكاح شرعية (قوله بقية - الاطلاق) أي المفهوم من قوله بطلاق موته
 (قوله أصلاً) أي لا مطلقاً ولا مقيداً بمر (قوله أو حدث في حادث) هذا بمنزلة أن مات لانه تعورف الحادث
 والحادث في الموت بمر (قوله أو أنت حر - عن دبر مني) حاصله أن الأناط التدبير ثلاثة أنواع أحدها أن يصرح
 بالتدبير بأن يقول دبرك أو يضيف الحرية إلى ما بعد موته ~~كقوله أنت حر~~ بعد موته والثاني أن يكون بلفظ
 التعليق كقوله أنت فانت حر ونحوه من القران والموت والثالث أن يكون بلفظ الوصية بأن حال أو صيت لك
 برقبك أو بعقلك لأن العبد لا يملك نفسه فكان الوصية به وصية بالعقل وكذلك الوصية له بثلاث ماله لأن رقبته من
 جملته ماله فكان وصى له بثلاث رقبته وهو تملك بعد الموت وتملك العبد من نفسه اعتناق أبو السعود (قوله زاد
 بعد موته) كأن يقول أنت مدبر بعد موته أو دبرك بعد موته فإنه يكون مدبر الساعة لانه أضاف التدبير إلى
 ما بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فلفظ قوله بعد موته فينبغي قوله أنت مدبر أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى
 أنت حر كأنه قال أنت حر بعد موته كذا روى هشام عن محمد (قوله يوم أموت) فأدبه أن السيد واحد وقيد به
 لانه لو كان بين اثنين فقالا إذا امتنا فانت حر لم يصرف ذلك مدبراً وله ما أن يبعاه فان مات أحدهما صار مدبراً من
 قبل الثاني وصار حكمه حكم عبيد بين رجلين دبره أحدهما وأدبه هذا المثال أن كل لفظ وقع به العلق للمحال
 إذا أضيف إلى الموت فإنه يوجب التدبير كقوله أعتقتك أو أنت عتقني أو معتق أو محرر بعد موته ^{أه} بمر (قوله
 أريد به أي باليوم (قوله مطلق الوقت) فيعتق مات المولى ثم أرا أو يسلا (قوله صح) لانه نوى حقيقة كلامه
 (قوله وكان مقيداً) لانه علق عقده باليس بكأن لا محالة وهو موته ثم أرا لانه قد عتق يسلا وإذا كان مقيداً
 فيعتق أن مات ثم أرا وله يبعه أو أراه في البحر (قوله مثلاً) يعني أن قيد المائة اتفاقاً حتى لو ذكر مدة أقل منها وهو
 لا يبيعش اليها غالباً فالحكم كذلك (قوله هو المختار) مقابلته ما في النبايع وجوامع انقذه أنه مقيد قال قاضي خان
 وهو قول أصحابنا ^{أه} حاجي لانه موت مقيد بصفة وهي أن يكون أثناء هذه المدة فان مات فيها عتق وان مات
 بعدها لا (قوله وأدب بالكاف) أي في قوله كذا مات الخ (قوله وذكرناه في شرح المتن) بمبارته وعن الثاني
 أوصى لعبد بهم من ماله يعتق بعد موته ولو بجزء لا الجزء عبارة عن الشيء المبهم والتعيين فيه للورثة فلم تكن
 الرقبة داخله تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية وهي تملك بعد
 الموت وتملك العبد من نفسه اعتناق بقى الكلام في أنه يطالب بسدس باقي المال وأن الوصية بالنظر إليه فقط
 فليس له المطالبة ويحتر (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع قاله الحلبي (قوله ثم جن) لم يبين
 حد الجنون المبط للوصية وفيه خلاف فقبل شهر وروى عن أبي يوسف وقيل تسعة أشهر وروى عن محمد
 وفي رواية سنة كذا في الوالو الحجة قال بعض الفضلاء لا ينبغي اعتماد القول الأول قياساً على بطلان الوكالة به
 وهو مشدرفه ابشر على الفتى به كما في المنعرات قال السيد الجوى في حاشية الأشباه بعد ذكره لما تقدم
 أقول قد صرح المصنف في رسالته بأن القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس مسألة على مسألة
 والتمسوى في الوصية على التعميد إلى رأى القاضي ^{أه} (قوله بطلت) الأولى فانه باطل قال في البحر والفرق
 أن التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعلق لا يطل بالجنون ولهذا لا يطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا
 جاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته كذا في الظهيرية (قوله بخلافها) أي الوصية في هذين الحكمين وأما مخالفتها لها
 في الأول فقد صرح بها المصنف في رسالته بأن القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس مسألة على مسألة
 به الوصية كما ذكره في كتاب الوصايا فلا حصر فيما ذكر (قوله ويزاد مدبر السفه) تفيد عبارة أن وصية السفه
 غير جائزة والمذكور في النهر عن الخاتبة أن تدبير المجبور عليه بالسفه يصح وعونه يسى في كل قيمة أي قيمته مدبراً
 كما في الحلبي وأما وصية المجبور عليه بالسفه من الثلث فجازة ^{أه} فليطلب الفرق ولعله أن التدبير اتلاف الآن
 بخلاف الوصية فانه بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها جوى فالحاصل أن كلام من تدبر السفه ووصيته
 نافذ الآن التدبير يسى فيه والوصية تنفذ من الثلث (قوله ومدبر قتل سيده) يعني إذا قتل المدبر سيده عتق
 رسي في قيمته وإذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لانه لا وصية لقاتل وسيأتي تفصيله قاله الحلبي (قوله
 فلا يباع المدبر) كذا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث أي لا يبيع بعه
 بل يطل حتى لا يملك بالقبض وظل هذا الوجه بينه وبين قن فينبغي أن يسرى الفساد إلى القن والمراد أنه لا يباع من

ونخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما ينبغي
 وبونه تعليقاً بموت غيره فانه ليس بتدبير
 أم لا بل تعليق بشرط (كذا) أو متى أو أن
 (ت) أو هلكت أو حدث في حادث فانت
 حر (أو عتقني أو معتقني) أو أنت حر من دبر
 متى أو أنت مدبراً ودبرك (زاد بعد موته
 أولى) أو أنت حر يوم أموت (أريد به مطلق
 الوقت لقترانه بما لا يتعد فان نوى التماسيح
 وكان مقيداً (أو أن مت إلى مائة سنة) مثلاً
 (وعلى وجه قبلها) وهو المختار لانه كالكان
 لا محالة وأدب بالكاف عدم الحصر حتى
 لو أوصى لعبد بهم من ماله يعتق بموته ولو
 بجزء لا والفرق لا ينبغي وذكرناه في شرح
 المتن (دبر بعد) ثم ذهب عنه فالتدبير على
 حاله لما مر أنه تعليق وهو لا يطل بالجنون
 ولا رجوع (بخلاف الوصية) برقبته لأنسان
 يتم من فوات بطلت (ولا يقبل) التدبير
 (الرجوع) عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها)
 فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث اشباه
 ويزاد مدبر السفه ومدبر قتل سيده (فلا
 يباع المدبر) المطلق

غيره وأما يبعه من نفسه أو هبته منه فاعتاق بقال أو بلا مال فلا اشكال كما في شرح النقاية للبرجندي والمراد
 بالبيع الاخراج عن المالك بغير عوض اه حوى (قوله خلافا لاشافى) فقال يجوز بيعه وغيره من التصرفات لما
 روى أن رجلا اعتق غلاما من دبره فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه منى فاشتراه
 فعين بن عبد الله ولنا رواية ابن عمر السابقة وما رواه لا يخرج به لانه يحتمل أنه كان مديرا مقبدا ويحتمل أنه باع
 منصفته بأن أجره والاجارة نسبي يعا بلغة أهل المدينة لأن فيها بيع المنفعة ويحتمل أنه باعه في وقت كان يساع
 المولى بالدين ثم نسخ بقوله فعلى فنظرة الى ميسرة زيلعي (قوله فلو قضى ببعه ببعه نفذ) المراد به فاض يرى جواز
 بيعه أو المجتهد (قوله قيل نعم) أى ويكون فتحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات
 لا يعتق وهذا مشكل لانه يعل بقاء القاضي ما هو محتلف فيه وهو لزوم التدبير لاصحة التعليق فينبغي
 أن يطل وصف الزوم لا غير اه بصر عن الظهيرة وظاهر الشرح أنه قول ضعيف وليس كذلك بل هو المنصوص
 لاهل المذهب لا غير (قوله نعم لو قضى يطلان يبعه الخ) يعنى لو باعه المولى فرفعه العبد الى فاض حسنى وادعى
 عليه أو على المشتري فحكم الحنفى يطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقا عليه فليس لاشافى أن يقضى
 بجواز بيعه بعده كما في فتاوى الشيخ فاسم وهو موافق للقواعد اه بصر (قوله صار كالحز) أى في عدم جواز
 البيع ونحوه اتفاقا وليس المراد أنه تجري عليه أحكام الاحرار من كل وجه (قوله ولا يوجب) يعنى لا يخرج به عن
 ملكه بغير عوض ولا يخرج به أيضا حوى (قوله ولا يرهن) لأن الرهن والارتهان من باب ايقاض المدين
 واستيفائه عندنا فكان من تعليق الدين وتعلقها حوى (قوله فشرط واقف الكتب الرهن) هذا تفريع على العلة
 التي ذكرناها والاولى للشارح ذكرها لظهور التفريع وبعبارة البصر من هنا يعلم أن شرط الواقفين في كتبهم أنها
 لا تخرج الابره من شرط باطل اذ الوقت أمانة في يده مستعيره فلا يتأتى الايقاض والاستيفاء بالرهن اه وفيه أن
 مقتضى كونها أمانة أنها تضمن بالاعتدال فيما المانع من صحة الرهن لهذه الحبيبة وعليه يحمل شرط الواقفين
 تعديها لاغراضهم وفيه أيضا انه لا يظهر التفريع على المدبر لانه هو المهرهون وفي مسئلة الوقت المهرهون مملوكا
 يبع يبعه عند تعديبه على كتب الوقت بالانلاف ولا كذلك المدبر فليتناقل (قوله ويستضع في يابه) ايضاحه
 أن المدبر الذي كونه مائنا يبعى في ثلثي قيمته ان شاء أو يبعى في كل البدل بموت سيده فقيرا لم يتركه غيره وأما
 اذا تركه لغيره وهو يخرج من الثلث عتق مجانا (قوله كان مت الخ) مثل ذلك ما لو قال هذه أمتى ان احضت الى
 يبعها أبيعها وان بقيت بعد موتى ففى حره بغيره (قوله ويستخدم المدبر ويستأجر) ومثله المدبرة بغيره (قوله
 وينكح) أى ان ولاية الاجبار للسيد على عبده المدبر حتى لو أراد تزويجه جبر اياه لانه الملك ثابت وبه يستفاد
 ولاية هذه التصرفات اه (قوله وأرثه) أى أرض الجنابة عليه أو عياله وأما أرض الجنابة الواقعة منها فعلى
 المولى وبطالب الاقل من القيمة ومن أرض الجنابة ولا يضمن المولى أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنابات
 أفاد صاحب البصر وفي بعض النسخ واثره وهو يخرج لانه انما يعتق بعت السيد وما دام السيد حيا لا يملك
 المدبر شيأ بل الذى في يده ملك سيده ولا يوصف بأنه موروث (قوله ليقام ملكه في الجلة) تبع فيه المصنف وأصله
 لاسحاب الدرر وظاهره أن الملك فيه ليس بكامل واعترضه الشربلى بأن يبعى بكل مملوك حر وهو آية كال
 الملك فيه الآن يقال أنه لم يبق الملك فيه من كل وجه والاجاز يبعه وهبته (قوله كلما فقه) بفتح اللام أى السيد أى
 وقد حكم به (قوله عتق في آخر جزء) هذا يناق ما أفاده المصنف من أن العتق سببه الموت فيكون متأخرا
 عنه وبعبارة البصر فبعد أن في المسئلة قولين ففيه عن المحيط أن المدبر يعتق في آخر جزء من أجزاء حياة المولى
 اه وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه فقوله وهو التحقيق يفيد أنه له مقابلا الا الآن في هذا التحقيق نظرا
 فانه اذا قال ان مت فهو حر لا تقع الحرية الا بعد الموت وكذا في قوله أنت حر بعد موتى (قوله من حياة المولى)
 لو فسر النعري قوله بمرته وأخبره بالكان أنسب (قوله الا اذا قال في صحة أنت حر أو مدبر) أى جمع بينهما
 وقد باهضة لانه لو قال ذلك في المرض فكل من النصفين يخرج من الثلث (قوله ومات مجعلا) ادم فاعل من
 المضع أى لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين فاه الحلقى (قوله فيعتق نصفه من الكل) نظر القوله أنت حر (قوله
 ونصفه من الثلث) نظر القوله أنت مدبر (قوله وسعى بحسابه) فان خرج خمسة سعى في أربعة اخاه وان خرج
 سدسه سعى في خمسة اخاه وهكذا (قوله ان لم يخرج من الثلث) ولو خرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل

خلافا لاشافى فلو قضى ببعه ببعه نفذ
 وهل يطل التدبير قبل نعم لو قضى يطلان
 يبعه صار كالحز (ولا يوجب ولا يرهن)
 فشرط واقف الكتب الرهن باطل لأن الوقت
 في يده مستعيره أمانة فلا يتأتى الايقاض
 والاستيفاء بالرهن به بصر (ولا يخرج من
 الملك الا بالاعتاق والكتابة) تعديلا للجزية
 ويستضع في يابه والحبيبة لمريد التدبير على
 وجهه يملك يبعه أن يدره مقبدا اكان مت
 وأنت في ملكي أو ان بقيت بعد موتى فأنت
 حر (ويستخدم المدبر ويستأجر) وينكح
 (والامة بوطأ وتنكح) جبرا (والمولى أحق
 بكسبه وأرثه وهو المدبرة) لبقاء ملكه
 في الجلة (وبعونه) ولو حكما كذا فانه متدا
 (عتق) في آخر جزء من حياة المولى (من
 ثلثة) أى ثلث ماله يوم موته الا اذا قال
 في صحة أنت حر أو مدبر ومات مجعلا فيعتق
 نصفه من الكل ونصفه من الثلث حارى
 (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث
 (وفي ثلثه)

أن تصل إلى الورثة فلمهم حتى السعاية جوى (قوله لأن عتقه من الثلث) أي ثلث المال ولا مال إلا هو فيعتق
 ثلثه (قوله لم يجزه أي التدبير) الأولى أن يقول لم يجزه أي عتقه بالتدبير بما (قوله لأنه وصية) أي وهي تتوقف
 على الإجازة فيما زاد على الثلث (قوله ولذا الوقتل سيده الخ) أي لكونه وصية ومقتضاها بطلانها وسياق الجواب
 عنه في كلام الجوهرية (قوله في قيمته) أي مدبرا كما يؤخذ من التشبيه (قوله كدبر السفيه) أي فانه يسمى
 في قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير قاله محمد في كتاب الطهر (قوله كما يسط في الجوهرية) حيث قال ولن يفي
 المدبر على مولاه أن كان محمدا يجب القصاص لأنه مع مولاه فيما يوجب القصاص كالأجنبي فعلى هذا إذا قتل
 مولاه محمدا وجب عليه أن يسمى في جميع قيمته لأن العتق وصية وهي لا تسلم للقاتل إلا أن تفسخ العقد بعد وقوعه
 لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار أن شاءوا فجعلوا القصاص وإن شاءوا استوفوا السعاية ثم قتلوه
 ولا يكون اختيار السعاية مسقطا للقصاص لأنها عوض عن الرق لا عوض عن المقتول وإن قتل مولاه خطأ
 فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس إلا أنه يسمى في قيمته لأن العتق وصية ولا وصية لقاتل وأما أم الولد إذا
 قتل مولاه فانه تعلق لأن القتل موت فان كان عدا اقتصر منها وإن كان خطأ لا شيء عليها من سعاية
 ولا غيرها لأن عتقه ليس بوصية بخلاف المدبرة فانها تعلق من الثلث وتسمى في جميع قيمته يعني إذا قتل
 مولاه خطأ كان رد اللوصية لأنه لا وصية للقاتل اه حلي عنها مختصرا (قوله وهو حينئذ) أي حين السعاية
 وقوله ككتاب الخ ينبغي على الخلاف أنه لا يقبل شهادته ولا يزوج نفسه هذه وعندهما ما يقبل وله تزويج نفسه
 لكن في الشرع لبلالة ولا يمكن قص العتق فيجب رد قيمته لوجود العتق المعلق بوجود شرطه فلا يتوقف عتقه
 على أداء السعاية وتثبت له أحكام الأحرار ومن قال أنه يبقى على حكم الأرقاء إلى أداء السعاية لم يجز الحكم
 ولذا فيه رسالة سميتها بإيقاظ ذوي الدراية بوصف من كاف السعاية وحاصل ما ذكره فيها أنه يعتق ويسمى وهو حر
 اتفقا وأن ما يخالفه مردود اه حلي (قوله بمحيط) أي يدين بمحيط بجميع ماله الذي من جملة المدبر أو بركة
 المدبر أن لم يكن له مال سواء اه حلي أمالو كان الذين غير محيط فانه يسمى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها
 وصية ويسمى في ثلثي الزيادة بمجرد شرح الطحاوي (قوله خيارات العتق) وهي سبعة إذا كان الشريف
 موسرا وستة إذا كان معسرا باسقاط التضمين (قوله فان ضم شريكه الخ) أي ضمن الساكن الشريف المدبر
 فللضامن أن يرجع بما ضمن على العبد وإن لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف
 الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مدبرا بتدبير أحد هما وهو ضامن
 لنصيب شريكه وسرا كان أو معسرا اه حلي عن الهندي (قوله وولد المدبرة) أي الذي جاء بعد التدبير لا قبله
 مدبر فيعتق بموت سيده (قوله أما المقيد) أي أما ولد المدبرة بتدبيره مقيدا (قوله فلا يتبعها) أي في التدبير من
 حيث أنه يعتق بموت السيد وليس المراد أنه لا يجوز إخراجه عن ملكه لأن ذلك جائز في أمته (قوله وذكر المصنف
 في البيع الفاسد الخ) عبارة فيه وولد المدبر كرهوه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر اه
 ورد في البحر بأن التبعية انما هي للادم لا للاب قال الحلي ويمكن الجواب عن المصنف وصاحب الهداية بأن المدبر
 يعم الذكر والأنثى ويكون المراد به في عبارتهم الأنثى بقرينة ما قد صنفنا من أن الولد يتبع الأم في التدبير لا الأب
 اه وهذا الجواب وإن صح في عبارتي المصنف وصاحب الهداية لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله
 كإيه فلو ذكر عبارة المصنف من غير ترمف فيه المكان أولى (قوله فقال وأما تدبير الجمل فكعنته) هذا التركيب
 يقتضي أن المصنف ذكر مسألة تدبير الجمل في البيع الفاسد وليس كذلك وعلى فرض ذكرها هناك فلا وجه
 للتفريع بقوله فقال كما لا يخفى والذي يظهر أن النسخ محرفة وصلاحتها باسقاط قوله فقال وتكون مسألة
 مستقلة أفاده الحلي وفي نسخة قاتل وهي ظاهرة وأعلم أنه يصح اعتناق الجمل وحده إذا كان موجودا وقت
 التعبير بأن ولده لاقل من ستة أشهر والأفلا يتحقق إلا أن تكون معتدة عن طلاق أو وفاة فولدت لأقل من
 سنتين من وقت الفراق ولولا أكثر من ستة أشهر من الاعتناق بدليل ثبوت نسبته كذا في الدر المنقى عن البدو
 العتيق فيكون التدبير جاريا على هذا التفصيل وفي الهندية تدبر ما في بطن جارية فهو جائز فإذا ولدت بعد ذلك
 لأقل من ستة أشهر فهو مدبر وإن ولدت لأكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية (قوله وبطل التدبير)
 معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكانه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية

لأن عتقه من الثلث (أن لم يترك غيره وله
 وارث لم يجزه) أي التدبير (فان لم يكن)
 وارث (أو كان وأجاز عتق كله) لأنه وصية
 ولذا الوقتل سيده سمى في قيمته كدبر السفيه
 ولو قتلته أم الولد لا شيء عليها (أي كل قيمته
 في الجوهرية) وهو حينئذ ككتاب وقال آخر
 مدبر أجنبي وهو حينئذ ككتاب ولو دبر
 مدبر (ولو) المولى (مدبرونا) بمحيط ولو دبر
 أحد الشريكين فالأخر خيارات العتق
 فان ضمن شريكه فمات سمى في أمته مختار
 (ولو المدبرة) تدبره طاعة (أو بمر) أمها
 المصنف فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع
 الفاسد أن ولدا المدبر كإيه فقال وأما تدبير
 الجمل فكعنته (ولو ولدت المدبرة من سيدها
 فهو أم ولده وبطل التدبير) لأنه من الثلث
 والاستيلاء من الكل

فان قلت ما قاله التدبير جئت في قوله كل مدبري - ترقتني حالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت (قوله فكأن أقوى) أي وهو يطل - كم الاضغ (قوله ويبيع الخ) قال في الصروا غايي المدبر المقيد لان سبب الجزية لم يقع في الحال للتردد في هذا القيد لجواز أن لا يورث منه فصار كسائر التعلقات بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بطلاق مطلق مونه وهو كائن لا محالة اه وأشار الشارح بقوله ووجب الى أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه (قوله عما يقع غالباً) أي عما يقع حياته بعد هاغابا او معنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موق في هذه المدة التي أولها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين سنة واحترز بما ذكر عما اذا ذكر مدة لا يعين الى مثلها كانه سنة فانه يكون مدبراً مطلقاً وقدم ترك الكلام عليه (قوله وكفت) كذا في نسخ وفي نسخ باو وهي الموافقة لما في البصر وقال فيه فيعتق من الثلث اذا مات استخفاً لانه يغسل ويكفن ويدفن عقب الموت قبل أن يتوزم ملك الوارث اه (قوله أو ان مات أو قتلت) أي جمع بين الجملتين (قوله وورجه الكمال) أي ربح ما قاله زفر قال في البصر أو يترداده بين الموت والنيل كقوله اذا مات أو قتلت فليس يدبر مطلق عند أي يوسف لانه علقه بأحد الشيتين والقتل وان كان موتاً فالموت ليس يقتل وتعاقبه بأحد الامرين يمنع كونه عزيمته في أحدهما خاصة فلا يصير مدبر ويجوز به وقال زفر هو مدبر مطلق وورجه في فتح القدير بأنه أحسن لانه في المعنى تعلق بطلاق مطلق مونه لانه لا ترد في كون الكاش أحد الامرين من الموت قتلاً وغيره فهو في المعنى مطلق الموت كقوله ما كان اه ولا يذهب عليه أن المخرج قول الثاني بعد قول الامام ولا يعكر عليه ترجيح الكمال لانه ليس من أغنة الترجيح (قوله بعد موق وموت فلان) مثله بعد موت فلان وموق قاله الحلبي (قوله مدبر مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار لا مدبراً مطلقاً فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً وكان للورثة أن يهبوه كما في الهندية عن المحيط قاله الحلبي (قوله بل تطبيقاً) أي بشرط مطلق كالتعليق بشأنا الشروط من دخول الدار وكلام زيد وغير ذلك قاله المصنف (قوله بطل التملق) وصار مدبراً للورثة (قوله كعتق المدبر) أي المطلق فالحكم به للموت لا يختلف في المطلق والمقيد (قوله ففرق بين من وفي) فان من تقيد التعليل والسببية فالمراد أن الموت يحصل بسبب هذا المرض والقتل بسبب آخر غيره وفي تقيد أن المراد وقوع الموت في هذا المرض وان كان بسبب آخر (قوله قال محمد هو مرض واحد) لعل الوجه فيه والله تعالى أعلم أن أحد هذين الدارين يشأ عن الآخر غالباً فاداموا أحداً فلا يقال في غيرهما من الادواء كذلك ونظر الجوى - فسه بأن المذكور في كتب الطب أنهم امرضان اه وهو لا يشافى ما ذكرنا لعل تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والافهم أو لقوله مقابلاً فيعبراً بآيت (قوله به يفتي) مقابله ما اختاره الصدوق والشهد أنها النصف قال في الوالوجية وهو المختار لان الانتفاع بالمولود نوعان اتماع بعينه وانتفاع بيده وهو التمتع والانتفاع بالعين قائم وبالبديل فانت جهر (قوله والمدبر المقيد بقوم قنا) فيسبى في كل قيمته قنا (قوله صحيح الخ) أما المريض اذا قال ذلك ومات بعد الشهر عتق من الثلث (قوله عتق من كل ماله) هو الصحيح لان العتق على قول الامام يستند الى أول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الخلية وقال به فهم يعق من ثلث ماله (قوله ولولا يبعه) أي اذا عاش المولى بعد هذا القول أكثر من شهر كذا يحسنه النزيلاني أو السجود (قوله في الأصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله ومقابله ما تقدم والى قوله ولولا يبعه ومقابله أنه لا يجوز بيعه لانه صار مدبراً مطلقاً وعلى جواز البيع أكثر المشايخ فهو مدبر مقيد بهذا الشهر تعلق العتق بموته ومضى شهر يتصل به (قوله صح الايصاء) فيخرج من الثلث ويجب عليهم العتق (قوله لان الاول أمر الخ) كذا في البصر ونظروجه عدم صحة الاستثناء في الامر وفي الهندية أن ذلك استفسان يعني ومقتضى القياس عدم الفرق والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الاستبلاذ) •

لما اشترك كل من التدبير والاستبلاذ في استحقاق العتق بعد الموت اقترنا الا ان التدبير ايجاب بالادب فتناسب ما قبله فقدم على الاستبلاذ جوى (قوله هلولة طلب الولد) أفاد أن السنين والنساء للطلب (قوله وخصه الفقهاء بالشأن) أي خصوص الاستبلاذ بطلب الولد من الامة أي استلحاقه والاستبلاذ يحصل بشيئين أحدهما أن يتدعى السيد ولد أمة أنه منه فقه كانت الامة أو مدبرة الثاني أن يملك الزوج زوجته الامة التي ولدت منه فانه يفسد

فكان أقوى (ويبيع) ووجب ورهن المدبر المقيد (كان قال له ان مت من سفرى هذا) أو الى عشرين سنة مثلاً أو مرضى (هذا) أو الى عشرين سنة مثلاً عما يقع غالباً وان مت وغسلت وكفنت أو ان مت أو قتلت خلافاً زفر وورجه الكمال أو ان مت حر بعد موق وموت فلان لم يمت فلان قبله فيصير مطلقاً (أو ان مت حر بعد موت فلان) كما في الدرر والكنز ورد في البصر بما في المبسوط وغيره من أنه ليس تدبراً بل ذهاباً خافى لومات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى أو لا بطل التملق (ان وجد الشرط) أن (وبعتق) المقيد (ان وجد الشرط) أن مات من سفره أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من الثلث لوجود الاضافة للموت (قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف) ما لو قال (في مرضى) ففرق بين من وفي ولوله حتى فقتل صداعاً أو بعتقه قال محمد هو مرض واحد مجبى (وقية المدبر) المطلق (ثلاثا قيمته قنا) به يفتي (و) المدبر (المقيد بقوم قنا) درر عن الخلية وفيها عن صحيح قال ابيده أن حر قبل موق بشيئين فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في الجعبي ولولا يبعه في الأصح • فرع • قال مريض أعتق وأغلاى بعد موق ان شاء الله صح الايصاء وفي هو حر بعد موق ان شاء الله لم يصح لان الاول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء • (باب الاستبلاذ) • هو غنة طلب الولد من زوجة أو أمة وخصه

المتقيا بالثاني

النكاح بينهما وتصر أم ولد بلا دعوة ووجه آخر عند زفر وهو أن يستولدها بالزنا ثم يملكها فتصير أم ولده وهو
القصاص وفي الاستحسان لا تصير أم ولد وهو قول علماءنا الثلاثة بريحى (قوله ولو سقطا) قال في الصراطلق
في الولد فعمل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بديل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصر به
المرأة نفسها وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين نفي لا يكون أم ولد وإن ادعاه اه (قوله
ولو مدبرة) أى فيجتمعه مع حظزيتها سببان التدبير والاستيلاء وأما قول صاحب البدائع بطل التدبير لأن أئمة
الولد أنفع لها لأنها لا تسعى فعناء كما في الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد ذلك فكانه بطل لأنها تعشق من جميع
المال كذا في البحر فان قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مدبرى حر اه حلى (قوله من
سبدها) أطلق فيه فعمل ما إذا كان مالكها كلها أو بعضها لأن الاستيلاء لا يتجزأ فإنه فرع النسب فعنبر
بأصله وشمل السيد المسلم والكافر ذميا أو مرتدا أو مستأمن كذا في البدائع وفيه منافاة لما تقدم من أن الخلاف
يجرى في تجزئته كالأهناق (قوله ولو باسند دخل منه فرجها) قال في الصراطلق في الولادة من السيد فتعمل
ما إذا كان بجماع منه أو بفرجه الجاهل بالمحيط عن الإمام إذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فأنزل فأخذت
الجارية ماء في شئ فاستند خلته فرجها في حدثان ذلك فعملت الجارية ولدت فالولد ولده والجارية أم ولده
اه حلى (قوله باقراره) متعلق بولدت مع ملاحظة قوله من سبدها يعود الضمير إليه (قوله ويغني أن يشهد)
يعنى يغني للمولى أن يشهد على أن الجارية ولدت منه خوفاً من أن يسرق ولده بعد وفاته قلت ومثل ذلك
إذا كانت حاملاً كالإيجنى (قوله ولو حاملاً) أى ولو كان اقرار المولى حال كون الأمة حاملاً فهو حال من الاقرار
لا قيد كونه بالولادة ولا يصح ملاحظة القيد لأنه يصير التدبير عليه ولو كان الاقرار بالولادة حال كونهم حاملاً
ولا وجه له أفاده الحلبي (قوله أوما في بطنها منى) وإذا ادعى في هذه الصورة أن الذى كان به ارجح وصدقه لم نصر
أم ولد لا حتمال الولد والرجح بخلاف ما إذا قال ما في بطنها من ولد فهو منى فانه لا يقبل منه بعده أنها لم تكن
حاملاً وإنما كان رجحاً ولو صدقه الأمة لا في الحزبة حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد منع
(قوله وهذا قضاء) أى وقت ثبوت نسب ولد الأمة على اقرار السيد انما هو في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى
فيثبت بلا دعوة بمعنى فلا يجوز له نفسه أن وطئها وحسنها ولم يعزل عنها فان لم يحسنها أو عزل عنها فعن الإمام
يجوز زناها وعن أبي يوسف لا يجوز إذا وطئها ولم يستبرئها عزل عنها أو لا حسنها أو لا وعى عن محمد لا يغني أن يدعيه
إذا لم يعلم أنه منه كذا في التبيين وفي البحر والتحسين منعها من الخروج والبروز إلى مظان الريسة والعزل
أن بطاها ولا ينزل في موضع الحمامة وفي المجتبى معزى إلى تجريد القدورى وبنت نسب ولد الجارية من
مولاه وان لم يدعه فهذا نص على أن دعوى المولى ليست بشرط اصبر ورثتها أم ولد في نفس الامر وإنما يشترط
تظهوره والقضاء عليه اه (قوله كاستيلاء مدعوه ومجنون) أى فانه ثبت النسب منه ما بلا دعوة لأنهما ليسا
بأهل للدعوة لكن لا بد أن يتحقق وطؤهما كما لا يخفى (قوله وهبانية) قال فيها

وذو عته أوجة ولدت له * ولم يدعيه أم ولد تصير

قال شارحها الشرنبلالى صورتها ولدت أمة من مولاه المجنون أو المعتوه صارت أم ولد بدون دعواها اه
فها نان الصور نان مستنن من اشترط الدعوة في ثبوت نسب ولد الأمة (قوله كوط بشبهة) كأن تكلمها
في عدة الغير (قوله أى ملكها) أشار به إلى أن التقييد بالشراء في عبارة المصنف اتفاقاً إذا الحكم كذلك لو وهبت
له أو وصى بها (قوله كلا أو بعضاً) تعميم للضمير المفعول فاه الحلبي وأما عدم تجزئ الاستيلاء في الدر
المتقى هل تجزئ الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا إذا أمكن تكميله اه (قوله من حين الملك) أى لا من حين
العلوق (قوله فلو ملك ولدها) أى الذى حدث منها بعد أن استولدها بالنكاح وقبل أن تدخل في ملكه (قوله
من غيره) بأن تزوجها سبدها بشخص بعد الزوج الا قول فقهاء منه بولد (قوله فله بيعه) لأنه لم يحدث حال الحكم
عليها بأن أم ولد شرعاً حتى ينسحب حكمها عليه بل انما حدث قبل ذلك لان العبرة بليوم الملك (قوله وكذا
لو استولدها ملك) عطف على قوله أو ولدت من زوج أى وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استخفت أو ولقت
ثم ملكها اه حلى (قوله ثم استخفت) أى استخفها الغير بأن أقام بينة على أنها أمة مثلاً قال الحلبي ويغني
أن يكون ولدها حراً بالقيمة لأنه مغرور (قوله ثم ملكها) أى من المستحق أو من السليبي من دار الحرب

(إذا ولدت) ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة
(من سبدها) ولو باسند دخل منه فرجها
(باقراره) ويغني أن يشهد ثلاثا بولده
(ولو حاملاً) كقوله حلها أوما في
بعد موته (ولو حاملاً) كقوله حلها أوما في
بطنها منى كما ترى ثبوت النسب وهذا قضاء
أما ديانة فيثبت بلا دعوة كاستيلاء مدعوه
ومجنون وهبانية (أو) ولدت (من زوج)
تزوجها ولو فاسد كوط بشبهة فلو لدت
(فاشترها الزوج) أى ملكها كلاً أو بعضاً
(فهي أم ولد) من حين الملك فلو ملك ولدها
من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها جلات ثم
استخفت أو ولقت ثم ملكها

(قوله فان عتق أم الولد يتكرر) الاصوب جعل هذه مسألة مستقلة فانه لا يناسب ارتباطه بما قبله وصورته
 أم ولد أعتقه مامولاً فارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فاشترها المولى فانها تعود أم ولد وكذلك ثانياً
 وثالثاً اه هندية ونحوه في البحر وظاهر الشرح أنها تعود معقوفة كمل ملكة لأم ولد وهو الثاني ما ذكر (قوله
 كالحارم) أي لو ملك دار حرم محرم منه وعتق عليه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت وملكه عتق وكذا ثانياً
 وثالثاً هندية (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه اذا أعتقه ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق أن عتق
 المدبر توصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يني عتقها معلقاً بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يطل بالاعتاق
 والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب الولد اه حلي عن البحر (قوله وقدمت) أي في قوله فلا يبيع المدبر الخ
 قاله الحلبي (قوله الا في ثلاثة عشر) قال في الدر المنثور وتنفارق المستولدة المدبرة في مسائل ذكر في فروق الاشياء
 معز بالفروق الصكر ايسى منها ثلاثة عشر فقال لا تنضم بالقصب والاعتاق والبيع الناسد ولا يجوز القضاء
 ببيعها بخلاف المدبرة وقمها ثلث قيمتها لو كانت قنة وعليها العدة اذا أعتقت أو مات السيد لاعلى المدبرة
 ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة وينبت نسب ولدها بالسكوت دون
 ولدها المدبرة ولا تسمى لدين المولى بعدمونه بخلاف المدبرة ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحر
 بيعها وله بيع المدبر ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيراً ولو دبر عبده لا والثالث عشر أنها تفتق بعدمونه ولو حكما
 من جميع ماله وأما المدبر فغن الثالث اه ملخصاً وقوله وله بيع المدبر فيه نظر فان المدبر المطلق لا يبيع والذي في نسخ
 الاشياء ولا يملك الحر بيعها وله بيع المدبر (قوله منها أنها تفتق) ذكر منها أربعة (قوله بمونه) أي ولو حكما
 كالحاقه مرتداً بحر (قوله من كل ماله) قال في الشريعة اذا لم يكن معها ولد ولا جاهل تفتق من الثالث باقرار
 المريض كأي البحر اه فقولهم أم الولد تفتق من جميع المال بموت المولى ليس على عموه بل يستثنى منه ما لو نبتت
 أخته ولدها بمجرد اقراره في مرض مونه اه أبو السعود عن الجوى وبأنى للشرح التنبيه عليه في آخر الفروع
 (قوله من غير رعاية) أي لغرماء السيد (قوله والمدبرة تسمى) اتأني كل قيمتها أو بعضها بحسب الدين (قوله
 ولو قضى يجوز بيعها) أي قضى قاض غير حنفي يرى ذلك فان بعض العلماء وأصحاب التطواهر قال به حكى عن
 أبي سعيد البردعي شيخ الصكر في أنه خرج حلياً من بردعة فوصل يوم الجمعة بعد اذ فرأى بعد صلاة الجمعة قوماً
 جلسوا للنظر وفيهم داود فقال له حنفي عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لأن ما يبيعها مكان جازاً قبل العلوق
 بالاجماع فمن على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر لأن ما يثبت يقين لا يزول الا يقين مثله كتحريم الخنزير لانه
 لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد أجماعاً على عدم جواز بيعها بعد العلوق لأن
 في بطلانها ولذا حترافن على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر فقصد داود وانقطع فلما رأى وهنه ووهن أصحابه
 في الفقه ترك الخروج الى الحج وجلس للتدريس فاجتمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع ليله منادياً
 يقول فأتنا الزبد فذهب جفاء وأما ما يمنع الناس فينكث فالبث ساعة اذ قرع انسان باباً وأخبره بموت داود
 فاستقر أمره بعد ذلك زيلعي والبردعي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره العين المهملة
 نسبة الى بردعة بلدة بأقصى اذربيجان وبعضهم يجمع الذال واسمه أحمد بن الحسين أبو السعود عن طبقات
 عبد القادر (تمة) سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال ان لها منه ولد فلها
 النفقة وان لم يكن لها ولد فلا نفقة لها جوى عن ابن الحلبي معزياً لقاضي خان (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه
 الفتوى وقال ينفذ والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف
 المتقدم عندهما لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعند رفع كذا في الحلبي عن المتخ
 (قوله بل يتوقف) أي القضاء على قضاء فاض آخر امضاء وابطال المنصوبان على التميز فالامضاء فيما اذا كان
 القاضي الثاني ظاهراً أيضاً فرفع الخلاف فليس لاحد بعده نقضه والابطال فيما اذا كان القاضي الثاني غير
 ظاهري فاذن قضى بطلانه صار بيعها جميعاً على بطلانه وانما احتج الى القاضي الثاني هنا لأن الخلاف في نفس
 القضاء فيحتاج الى قاض آخر لرفع الخلاف اه حلي وغيره (قوله وينفذ في المدبرة) أي ينفذ قضاء القاضي
 السابق ببيع المدبرة ولا يتوقف على قضاء فاض آخر (قوله كما مر) أي في باب التدبير حيث قال المصنف
 والشرح فلا يبيع المدبر المطلق خلافاً للشافعي فلو قضى ببيعها ينفذ اه (قوله وان ولدت بعده) أي بعد الولد

فان عتق أم الولد يتكرر يتكرر الملك
 كالحارم بخلاف المدبرة (و) المستولدة
 حكمها (كالمدبرة) وقد مر (الا) في ثلاثة
 عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع
 الفاسد من البحر منها أنها تفتق بمونه من
 سئل ماله والمدبرة من ثلثه (من غير رعاية)
 والمدبرة تسمى ولو قضى يجوز بيعها لم ينفذ
 بل يتوقف على قضاء فاض آخر امضاء وابطالاً
 ذخيرة وينفذ في المدبرة كما مر (وان ولدت
 بعده ولداً)

الاول الذي اعترف به حموى (قوله ثبت نسبه بلادعوة) انما لم يحجج الثاني الى الدعوة لانه يدعى الاول معين
الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمنكوحة ولهذا ارتمتها العدة ثلاث حبس بعد العلق منع (قوله اذ لم يحرم
عليه) أى على سيدھا المستولدها (قوله بنحو نكاح) أدخل بانقضاء نحو الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة ولدا
فانما ثبت بلادعوة كما في الدر المنقح أو كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة نهر (قوله أو ووطء ابنه)
مصدر مضاف الى فاعله ونحو ذلك أن يطأها أحد أصول السيد أو فروعه (قوله أو المولى أتمها) مراده أن يطأ
المولى واحدة من أصولها أو فروعها اه حلى (قوله فحينئذ) أى حين اذ حرمت عليه بأحد هذه الاشياء اه حلى
(قوله لا أكثر من ستة أشهر) الاولى لستة أشهر فأكثر بدليل المقابلة بقوله ولولا قل من ستة أشهر الخ أفاده
الحلى (قوله لا يثبت الادعوة) لان الظاهر أنه ما ووطئها بعد الحرمة فكانت حرمة الوطء كالنفي دلالة اه بحر
(قوله فلا يثبت بل يعق عليه) ووجهه أن الولد للفراش فهو ثابت النسب من الزوج ويؤخذ السيد باقراره
بالنسب فيعق عليه حالا (قوله ولولا قل من ستة أشهر) مقابل لقوله لا أكثر من ستة أشهر (قوله ثبت بلادعوة)
أى في جميع الصور المتقدمة قاله الحلى وظاهر الشرح أن ذلك منصوص في المذهب وأفاده في البحر أنه بحيث
الكمال وعبارته وظاهر تقييده بالاكثر من الستة أشهر إذا ولدت بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فانه
يثبت لليقين بأن العلوق كان قبل عروضا وقد ذكره في الفتح بجنا اه (قوله لنسب استبرائها قبله) أى استبراء
المولى اياها قبل النكاح وظاهره أن العلة في فساد النكاح نهب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس
كذلك بل العلة في فساد ظهور الحمل قبل غمام الستة أشهر كما تفسيد عبارة البحر حيث قال وأفاده بالتزويج
أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال أنها حبلت منه فيكون النكاح فاسدا
فكان تعريضا للفساد اه قال الحلى وهذا يقتضى أنه لو استبرأها فزوجه فولدت لا قل من ستة أشهر من
الزواج لا يثبت نسبه من المولى مع أنها علق قبل النكاح على ملكه فينبى أن ثبت بلادعوة وان استبرأها
مالم يقه قال وهو مقتضى عبارة الهندية اه قلت لعل وجه عدم ثبوت النسب أن تزويجها بعد استبرائها
عند نفس الولد وان كان قبل الستة أشهر على أنه لا ينافى الاستبراء مع الحمل وان أراد الاستبراء بالا شهر كانت
صغيرة أو يسا ولا حبل فيها وفي الهندية للمولى أن يزوجه ولا ينبى أن يزوجه حتى يستبرئها كذا في البدائع
وان زوجه قبل الاستبراء فولدت لا قل من ستة أشهر فالنسب ثابت والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة
أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط
وان زوجه فحقت بولدها وفي حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسي لاحد ويعق بموته من
كل ماله وله استخداؤه واجارته الا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجاعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق
بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير (قوله وقدمناه في نكاح الرقيق) عبارة المصنف والشرح حاله وله
اجبارته وأمنه ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح
فاسد بحر من الاستيلاء وثبوت النسب اه والضمير في قوله قدمناه للاستبراء ولم يتقدم للاستبراء ذكر في ثبوت
النسب فليراجع (قوله لكنه يفتى بنفيه) الضمير في لكنه وينتق الى الولد الثاني والضمير في نفيه يرجع الى المولى
ولما كان يوهب من ثبوته من غير دعوة عدم نفيه أصلا كالمعتدة أو توقف نفيه على اللعان كالمسكوة دفع هذا
التوهم بالاستدراك (قوله لان الفراش أربعة) اعلم أن بعضهم ذهب الى أن الفراش اثنان قوى وهو فراش
المنكوحة وضعيف وهو فراش أم الولد فينتق ولها ما يجرد النفي وولد المنكوحة باللعان وصرح في الهداية بأن
الامة ليست بفراش ومنهم من جعل الفراش ثلاثة كصاحب البدائع قوى وهو فراش المنكوحة حتى يثبت
النسب بلادعوة ولا يفتى الا باللعان وضعيف وهو فراش الامة حتى لا يثبت النسب بلادعوة ووسط وهو
فراش أم الولد حتى يثبت النسب من غير دعوة وينتق بلاملاعة ومنهم من جعله أربعة كالشرح أفاده
أبو السعود (قوله وعلم حكمهما) علم حكم الامة من الحال الاول في أم الولد وهو أنه لا يثبت النسب الادعوة
(قوله للمنكوحة) أى المعقود عليها ولو لم يكن دخول ومثل المنكوحة المطلقة رجعا لانها لا تخرج عن كونها
منكوحة أبو السعود (قوله وأقوى للمعتدة) أى معتدة البائن قاله الحلى (قوله لعدم اللعان) لان شرط
اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوحة أو معتدة رجعي كما تقدم في باب قاله الحلى (قوله الا اذا قضى به قاض)

ثبت نسبه بلادعوة اذ لم يحرم عليه نكاح
نكاح أو كناية أو ووطء ابنه أو المولى أتمها
فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت
الادعوة الا في المراجعة فلا يثبت بل يعق
عليه بدعونه ولولا قل من ستة أشهر ثبت
بلادعوة وفسد النكاح لنسب استبرائها
قبله بحر وقدمناه في نكاح الرقيق وثبوت
النسب (لكنه يفتى بنفيه من غير قاض)
على لعان لان الفراش أربعة وضعيف
لأمة ووسط لأم الولد وعلم حكمهما
وقوى للمعتدة فلا يفتى أصلا لعدم اللعان
وأقوى للمعتدة فلا يفتى أصلا لعدم اللعان
(الا اذا قضى به قاض)

استثناء من قوله لكنه يتقى نفسه (قوله غير حقيقي) أما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح الدعوة اه بحر
 (قوله يرى ذلك) أى يرى عدم صحة نفي الولد الثاني قاله الحلبي (قوله فيلزمه بالقضاء) أى يلزم الولد الثاني أى
 نسبه بالقضاء وظاهر ما ن ذلك القضاء رفع الخلاف (قوله أو تطاول الزمان) سبق الاختلاف في تحصيله
 في اللعان (قوله لانه دليل الرضى) أى لأن التطاول مع السكون دليل الرضى وعبارة البحر لأن التطاول دليل
 اقراره لوجود دليله من قبول التهمة ونحوه فيكون كالصريح اه (قوله في هاتين الصورتين) زاد
 في الشربلاية ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الاعتاق كما اذا مات ولا يمكن نفسه ان فرايتها
 تأكد بالحزبة اه أبو السعود (قوله يعنى الكافر) يشمل المستأمن فقصرى عليه أسكنا لدفع الدل
 عن المسئلة (قوله أو مدبرته) المدبرة كأم الولد تجب السعاية على كل منهما غير أن أم الولد تسعى في ثلث قبعتها
 والمدبرة في الثلثين وحكم المكاتب كذلك بل هى أولى لأن وجوب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها اه
 أبو السعود (قوله نظرا للجانين) جانب أم الولد يدفع المذل عنها بصيرورتها حرة وجانب الذمتى بالسعاية عليها
 فدفع الضرر عنه بها (قوله أشد من خصومة المسلم) لأن الذمتى لا يرجى منه العفو وقت الحاجة ولا وجه
 لادعائه ثواب طاعة المسلم لانه ليس من أهل الثواب ولا لوضع وبال الكفر على المسلم فتبقى خصومته أفاده
 أبو السعود وقد يقال لمانع من وضع وبال غير الكفر من السبائت على المسلم فيعذب بها عنه وروى من ظلم ذمتها
 كنت يحجه يوم القيامة وحله بعض العارفين على معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم يحاجج عن المسلم لأن الذمتى
 يقول لأرضى بنحسومى الآن يكون خصمه معه في محل استقراره ووجه الاشتباه في الدابة ما قلنا في الذمتى
 من أن الطاعة لا تدفع لها فافهم الانتم بل تصبر زايًا وليس عليها أوزار حتى يحملها الأذى عنها وأيضا فافهم
 لا تشكرو ولا تنصرون بمخلوق وقد روى من أظلم من ظلم من لا يجده ناصر غير الله (قوله في ثلث قبعتها قته) كذا
 في البحر وغيره في الشلبى من قوله وهى ثلث قبعتها قته ليس على ما ينطق (قوله وهى مكاتبه) أى كالمكاتبه
 بأن يقدر القاتنى قبعتها فينصبها عليها كذا في الدر المنثور وشرط في الخاتمة لكونها مكاتبه قضاء القاتنى
 كذا في البحر (قوله اذ لوردت لا عدت) أى فيلزمها الدل وهو مدفوع عنها شرعا (قوله ولومات قبل سعاتها)
 أى قبل أداء ما سعت فيه (قوله ولدت في سعاتها) أى في مدة السعاية بأن طال مدة السعاية وتزوجت في اثنتا
 ياذن السيد ووايت ولدا وكبر ثم هذا محله ما اذا ماتت هى كفى البحر وشرح الملتقى لافها اذا ماتت هو التى هى
 مسئلة المصنف فالاصوب جعلها مستقلة ولا يمزجها بكلام المصنف (قوله وكذا حكم المدبر) أى فى انه يسعى
 ويعتق بعد الاداء وأنه كالكتاب الخ (قوله فيسعى في ثلثي قيمته) وقبل نصفها وهما قولان معجمان كما مر
 قال الحلبي وكان المناسب أن يقول في قيمته كما قال ابن قتيبة أم الولد في قيمتها أو يقول في ثلثي قيمته كما قال هو
 في أم الولد في ثلث قيمته (قوله قتيبة) ومثل القتيبة كفى البحر وغيره (قوله تخلفا من يد الكافر) أفاده
 بهذا التعليل أن الذمتى ليس بقيد حكم الحرب المستأمن كذلك (قوله ولومع ابنه) بالنون بعد الباء وهو الموافق
 لما في البحر وغيره قال الحلبي وفي بعض النسخ بالياء المثناة من تحت بعد الباء الموحدة وهو غير صحيح اه وفيه نظر
 اذا مانع من صحة دعوى الابن نسب ولدا لامة المشتركة بينه وبين أبيه (قوله ثبت نسبه منه) وجهه أنه لما ثبت
 في نفسه لصاحبه ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما نسب لا يتجزأ وهو العلق اذ الولد الواحد لا يعلق
 من مابين (قوله أو مريضا) أى مرض الموت بحر (قوله أو مكاتباً) أى اذا ادعى الولد وحده ثبت نسبه منه وضمن
 نصف قيمته للشريك ضمان تلك فيدخل نصيب شريكه في ملكه وتصير كلها ملكا له وأم ولد (قوله لكنه ان عجز
 فليبعها) هذا لا يصح لانه عند العجز يصير قنا والحق لا يملك شيأ من التصرفات المالية وقد وقع نحو ما للشرح
 لصاحب البحر وغيره وأصل العبارة للظهيرية ونصها وان كانت بين حر ومكاتب فادعى المكاتب وحده ثبت
 نسبه وضمن نصف قيمتها للشريك وقال أبو يوسف نصيب الشريك بماله كما كان يستخدمها كل واحد منهما
 يوما فاذا عجز المكاتب كان له أن يبيعه الا أن حكم الاستيلاء في نصيب المكاتب بصفة الاقرار ولم يثبت بدليل
 أنها باع بعد العجز اه وهو محتاج الى البيان فقوله ضمن نصف قيمتها للشريك أى ضمان تلك فيدخل نصيب
 شريكه في ملكه وتصير كلها ملكا له وأم ولد ثم ان عتق بأداء بدل السعاية استقرت أمومية ولدها وان عجز
 زالت أمومية ولدها لانه لا جاز أن تبقى أم ولد للعبد لعدم ملكه ولا السيد لانه لم يستولدها فتعين كون نصيب

غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء (أو تطاول
 الزمان) وهو ساكت كما مر في اللعان لانه
 دليل الرضى بحر (قوله) يتقى نفسه في هاتين
 الصورتين (إذا أسلت أم ولد الذمتى) يعنى
 الكافر أو مدبرته مسكين (عرض عليه
 الاسلام فان أسلم فعلى له والاسف) نظرا
 للجانين لأن خصومة المسلم (في ثلث
 القيامه أشد من خصومة المسلم) أى القية
 (قوتها) قته (وعتقت بعد ادائها) وهى مكاتبه في حال
 التى قدرها القاتنى (وهى مكاتبه في حال
 سعاتها) الإفى صورتين (بلارد الى الإفة
 لو عجزت) ولها ولد ولدت في سعاتها
 قبل سعاتها) والا اعتقت مجانا لانها أم
 سعى فيها عابها والمدر فيسعى في ثلثي قيمته
 ولد وكذا حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته
 (ولو أسلم قتيبة) تخلفا من يد الكافر
 أسلم فيها (فان أدى ولدا لامة مشتركة)
 ذكره مسكين (ثبت نسبه منه) ولو كافرا
 ولو مع ابنه (ثبت نسبه منه) ولو كافرا
 أو مريضا (ثبت نسبه منه) ولو كافرا

المكاتب في فرق السبله أن يبيعه وللشريك الآخر أن يبيع حصته فقول الظهيرية فإذا هجز المكاتب كان له أي
 للشريك يبيعها أي يبيع حصته منها لأن حكم الاستيلاد وهو عدم جواز البيع في نصيب المكاتب كان بسبب
 صفته هي إقرار المكاتب بالولاد ولم يثبت ذلك الحكم بقرينة أن سيد المكاتب يبيع ما خص المكاتب بعد هجزه
 فقول الشريك الآخر يبيع حصته أيضا فإن أعتق العبد ومالكهما يوم ما من الدهر صارت أم ولده اه حلي
 بتصرف (قوله وهي أم ولده) أي اتفاقا أما عنده فلا في الاستيلاد لا يتجزأ وعندهما يصير نصيبه أم ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك بجر (قوله وضمن يوم العلق نصف قيتها) لأنه تملك نصيب صاحبه لما يستكمل
 الاستيلاد وهو ضمان مستند ليوم العلق فاعتبر (قوله ونصف عقرها) لأنه وطئ جارية مشتركة والثلث انما ثبت
 بعد الاستيلاد (قوله ولو معسرا) مبالغة على قوله وضمن بقسميه أفاده في البحر (قوله لأنه علق حرا الأصل)
 وذلك لأن أخته ولدها ثبتت مستندة إلى وقت العلق فالتسبب يثبت مستندا إلى وقت العلق أيضا فلم يعلق بشئ
 منه على ملك شريكه (قوله وان ادعياءه مع الخ) قيد بالمعية لأنه لو سبق أحدهما بالدعوة كان السابق
 أولى كائنا من كان كذا في السراج عن الامام محمد رحمه الله تعالى وقيد بكونهما اثنين للاختلاف فيما زاد عليهما
 فعند الامام يثبت الولد من المدعين وان كدروا وقال أبو يوسف يثبت نسبه من اثنين ولا يثبت نسبه من الثلاثة
 وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة لا غير وهو رواية الحسن عن الامام (قوله وقد
 استويا الخ) فلو تزوج أحدهما لم يعارضه المرجوح كما يأتي (قوله وقت الدعوة لا العلق) فلو كان أحدهما
 مسلما والاخر ذميا وقت العلق ثم أسلم الذمي وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما (قوله فهو انهما) وذلك
 لكتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى شرح في هذه الحادثة لبسافليس عليهما ولو بينا ليل لهما هو انهما يرثهما
 ويرثانه وهو الباقي منهما وكان ذلك محض من العماة رضي الله تعالى عنهم ولا اعتبار بقول القائف وسرور
 النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في أسامة لأن الكفار طعنوا في نسبه وكان قول القائف قاطعا لظنهم
 (قوله قدم من العلق في ملكه) قال في الفتح اذا جلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت
 يعني لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعياء يكون الأول أولى لكون العلق في ملكه اه وكان المناسب
 أن يقول يعني لا قل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلق في ملكه وبدليل ما ذكره في مثله
 النكاح كما يستمع اه حلي (قوله ولو ينكح) قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك أحدهما نكحا ثم اشتراها
 هو آخر فولدت لا قل من ستة أشهر من الشراء فادعياء فهي أم ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاد
 لا يحتمل التجزئ ابتداء عندهما ولا بقاء عنده فثبت في نصيب شريكه أيضا حلي (قوله وأب) عطف على من
 في قوله قدم من العلق في ملكه (قوله على ابن الخ) هو على سبيل النشر المرتب (قوله ومردت) كذا وقع
 في البحر والنهر وشرح الجوى وهو مخالف لما في الزيلى ونصه والمرتد أولى من الذمي وفي الفتح ولو كانت الدعوة
 بين ذمي ومردت فالولد للمردت لأنه أقرب إلى الاسلام فانهما سبق فلم أفاده أبو السعود (قوله ثم لا يثبت نسب ولد
 ثان) أي في جميع الصور المتقدمة (قوله لحرمة الوطء) أي بالشركة (قوله كما مر) من أنها اذا ولدت ولدا ما نيا
 يثبت نسبه من غير دعوة اذا لم تحرم عليه (قوله وهي أم ولدها) لأن دعوة كل واحد منهما في نصيبه من الولد
 معتبرة راجحة على دعوى صاحبه لقيام المرح فتنص دعوته فيه فتبعية أخته فيصير نصيبه أم ولد تبعاً لولدها مخ
 وأفاد بكونها أم ولدها أنها اتخذت كلا منهما يوما واذا مات أحدهما عتقت فلا ضمان للحي في تركه الميت رضى
 كل منهما بعقوبتها بهد الموت ولا تسمى للحي عند الامام لعدم تقويمها وعلى قولها ناسي في نصف قيتها
 ولو أعتقها أحدهما عتقت ولا ضمان عليه للساكت ولا سعاية في قول الامام وعلى قولها يضمن ان كان موسرا
 ويسمى ان كان معسرا كذا في فتح القدير (قوله ان جلت في ملكهما) بأن ولدت لستة أشهر فأكثر من يوم
 الشراء حلي عن البحر (قوله لا لو اشترىها حلي) بأن ولدت لا قل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياء
 أو اشترىها بعد الولادة ثم ادعياء فانها لا تكون أم ولدها لأن هذه دعوة عتق لا دعوة امتيلاد فيعتق الولد
 مقتصر على وقت الدعوة بخلاف الاستيلاد فان شرطها كون العلق في الملك وتستند الحرية إلى وقت الدعوة
 فيطلق حرا بجر (قوله وبإدعاء أحدهما) أي فيما اذا اشترىها حلي ولم يثبت الاستيلاد أما اذا ثبت الاستيلاد
 من أحدهما فهي عين قول المصنف أنما فان ادعى ولداً ممة مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف

(وهي أم ولده وضمن) يوم العلق (نصف
 قيتها ونصف عقرها) ولو معسرا (لا قيمة
 ولدها) لأنه علق حرا الأصل (وان ادعياءه
 معا) أو جهل السابق (وقد استويا) وقت
 الدعوة لا العلق (في الاوصاف فهو انهما)
 فلو لم يستويا قدم من العلق في ملكه
 ولو ينكح وأب وسلم وحز وذتى وكلا
 على ابن وذتى وعبد ومردت ومجوسى
 ثم لا يثبت نسب ولدها (ان جلت
 الوطء كما مر) وهي أم ولدها (لانما دعوة
 في ملكهما لا لو اشترىها حلي لانما دعوة
 عتق فولدت لهما وبإدعاء أحدهما يضمن
 نصف قية الولد)

قيمتها ونصف عقرها الاقيمة ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه كيف وقد قلنا انهم ادعوا عتق
 (قوله وتقصا) فائدة ايجاب العقر على كل منهما مع المقاصصة تظهر فيما اذا كان نصيب أحدهما أزيد فانه
 يرجع بالزيادة ونفبالوإبرأ أحدهما صاحبه بقى الآخر ولو قوم نصيبه بقصة والاخر بنهب كان له دفع القصة
 وأخذ الذهب فأفاده في شرح الملتقى (قوله بخلاف البنوة والارث) الحاصل أن النسب وإن كان لا يتجزأ لكن
 تتعلق به أحكام متجزئة كالليرات والنفقة والحضانة والمهر في ماله وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية
 الاستكاح فما يقبل العجزية ثبت بينهما على العجزية وما لا يقبلها ثبت في حق كل منهما على الكمال كأنه ليس معه
 غيره قاله الزيلعي وغيره (قوله فان ذلك لهما) أفرد اسم الإشارة بتأويل المذكور (قوله وإن كان أحدهما الخ)
 وصل (قوله فيكون سوية) أي فيكون النسب بين الشريكين سواء أي كملأ وليس المراد أنه يقسم نصفين اذ هو
 لا يتجزأ كما قاله الشارح (قوله لعدم الاولوية) حذف من العبارة كلاماً ذكره المصنف بقوله لأن النسب لا يتجزأ
 وهو في الحقيقة لا أحدهما فيكون بينهما على السواء لعدم الاولوية والارث تابع للملك وكذا الولاء اهـ (قوله
 وورث الابن الخ) وجهه أن كل واحد منهما أقر له على نفسه بينوته على الكمال فيقبل قوله منع (قوله وورثنا
 منه اوثأب واحد) لأن المستحق أحدهما فيقسمان نصيبه لعدم الاولوية كما إذا أقام كل واحد منهما البينة
 أن هذا ابنه أو على أن هذا الشيء له منع وأفاد به انه لو مات أحدهما قبل الولد ثم مات الولد فجميع ميراثه للباقي
 منهما وان الولاء يعلية في التصرف مشترك ولذا قال في الخاتمة من باب الوصي رجلان اذ عاصغرا اذعى كل
 واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه
 أو وجهه له أخوه لا يتصرف بذلك المال أحد الابوين عند الامام ومحمد وعند أبي يوسف بقدر حجر
 يتصرف (قوله ولو نساء) يعني إذا ادعين ولداً كل منهن تدعى انه ولدها (قوله وتقامه في البصر) ذكر فيه عن
 غاية البيان لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عند الامام وعندهما لا يقضى للمرأتين وكذا ثبت عند
 الامام للفسوس ولو تنازع فيه رجل وامرأتان قضى بينهما عند الامام وعندهما يقضى للرجل ولا يقضى
 للمرأتين فاذا تنازع فيه رجلان وامرأتان قضى بين الرجلين ولا يقضى بين المرأتين اهـ حلى يتصرف (قوله
 وفيه لو مات أحدهما الخ) هاتان المستاتان محترعتان على كون الحاربه أم ولد لهما (قوله قلت) أصله صاحب
 البصر (قوله انما يتجزأ) أي على قول الامام (قوله في القصة لا في أم الولد) بقى الكلام في المدير والمكاتب هل
 يتجزأ عتقهما اهـ حلى قلت قول الشارح في باب التدبير ولودير أحد الشريكين فلا يخرج ارباب العتق فان
 ضمن شريكه فمات سمي في نفسه اهـ فيبدأ العتق في المدير يتجزأ لانه جاز للشريك الآخر العتق مع بقاء نصيب
 الآخر على التدبير وقال المصنف والشارح في باب كتابة العبد المشترك عبد لشريك اذن أحدهما صاحبه أن
 يكتب خطه بألف ويقتضيه الكتاب فكتاب الشريك المأذون له نفذ في خطه فقط عند الامام لتجزؤ الكتابة
 عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه اهـ ولو قبض الالف عتق خط القابض اهـ المراد منه وهو يقتضى تجزؤ عتق
 المكاتب وإن قوله عتق خط القابض يفيد به فهمه أن خط غير المكاتب لم يعتق وحيث أنه خيالات العتق
 فليست أمثل (قوله وخرج الكلامان منهما معاً) لم يبين المصنف تكلذاً رأيتهم المؤلفات حكم التعاقب والظاهر
 انه إذا سبقت الدعوة تكون في حكم المعية وإذا سبق الاعتاق يكون العبد معتق البعض ومقتضاه أن يكون
 للشريك الخيارات السابقة الا انه بقوله هو ابني أعتقه ولا مانع من ثبوت نسبه حينئذ ويجزؤ (قوله فالدعوة
 أولى) فيكون الضمان مثل ما تقدم في الحاربه المشتركة اذا ادعى أحدهما ولدها (قوله لاستنادها للعلق) أي
 لو قلنا العلق أي والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعنى معتق ولد الغير منع (قوله كدعونه ولد جارية
 الاجنبى) قال في التهر لآن غاية أمره أن يكون كالا جنبى ولو ادعى ولد جارية اجنبى فصدقه المولى ثبت نسبه اهـ
 والمراد أنه أي الولد منها استكاح لابرأ لما يأتى انه اذا زنى بأمة فولدت فملكها لم تصراً ولم فها أولى قتأمل (قوله
 فلا يشترط تصديقها) لأن رقبتهن مملوكة له بخلاف كسبها وخبر بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تفجر
 نفسها وتصير أم ولد كذا في التهر عن الدراية (قوله كما سمي) أي في كتاب المكاتب قاله الحلبي (قوله ولزم المدعى
 العقر) لا، وطء بغير نكاح ولا نكاح بين وقد سقط عنه الحد للشبهة أبو السعود عن الدرر (قوله وقيمة الولد) وجهه

لا العقر (وعلى كل نصف عقرها وتقاما الا
 اذا كان نصيب أحدهما أكثر فأخذ منه
 الزيادة) لأن المهر بقدر الملك بخلاف البنوة
 والارث والولاء فان ذلك لهما سوية وإن كان
 أحدهما أكثر نصيباً من الآخر لعدم تجزؤ
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه
 الارث والولاء (وورثنا منه اوثأب واحد
 ابن كامل) (وورثنا منه اوثأب واحد
 وكذا الحكم عند الامام لو كثر أولادها
 وتعليه في الجبر وفيه لو مات أحدهما
 أو أعتقها غنقت بلائى قلت فلعنتى انما
 يتجزأ في القصة لا في أم الولد بل يعتق بعضها
 يعتق كلها اتفقا محتجى فلحفظ (جارية بين
 رجلين ولدت فاذا عاه أحدهما وأعتقه
 الآخر وخرج الكلامان منهما معاً فالدعوة
 أولى) لاستنادها للعلق خاتمة (ادعى ولد
 امته كتابه وصدقه المكاتب لزم النسب)
 تصادقهما كدعونه ولد جارية الاجنبى
 أما ولدهم كذا بته فلا يشترط تصديقها كما
 سمي (ولزم المدعى) (العقر وقيمة الولد)
 يوم ولد

انه في معنى المغرور حيث اعتقد دليله هو انه كسب كسبه فلم يرض بقره فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه
 الآن القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد المغرور يوم الخصومة بجر (قوله للشبهة) وهو اعتماده على انه كسب
 كسبه (قوله لم يثبت النسب) ولم يلزم المدعى شيء (قوله لغيره) أي السيد أي لم ينع نفسه عن التصرف في مال
 المكاتب بعقد الكتابة فهو في كسب المكاتب ملحق بالاجنبي (قوله أحاطهاى مولاه) أي بالنكاح لا بالبيع
 ونحوه والا كانت ملكه فينا في قوله ولو لم يكن لها بعد تكذيبه بومانيت النسب ولا بمعنى اذنلى في وطنها والا كان
 زنا ولا يثبت النسب اه حلي (قوله لم يثبت) اعترض بأن الولد للفراس فيقتضى تصديقه في النكاح أن يصدق
 الزوج في دعوى الولد وان كذب المولى (قوله والا) بأن كذبه في أحدهما وفيهما لا يثبت لكن الشق الاول ذكره
 المصنف بقوله فصدة المولى في الاحلال وكذبه في الولد والشق الثاني مفهوم بالاولى فلا حاجة الى ذكره اه
 حلي وفيه أن عبارة الشارح تصدق بما اذا كذب في الاحلال وصدة في الولد ولم يذكر المصنف وليست
 منه موهمة بالاولى (قوله وقول الزيلعي) هذا الجواب للمصنف فاه الحلي (قوله فلا مخالفة) أي بين ما في الزيلعي
 وبين ما في الحاشية والدرر من انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامر بن جميعا (قوله أي المولى) ظاهر في أنه
 تفسير للضمير في تكذيبه وهو حينئذ من اضافة المصدر الى فاعله الآن فيه تشبثت الضمائر بالنظر الى قوله ولو
 ملكها فان ضميره الى المستولد ويحمل انه من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير بعد تكذيب المولى ايا ما
 المدعى للاحلال وكلام الشارح يؤيد الاول (قوله ولو لم يكن له) أي ولو كان المولى المكذب مكاتبه أي مكاتب
 المستولد وأفاد بذلك أن هذا الحكم متحد في جارية الاجنبي وجارية مكاتبه وهي المسئلة التي قبل هذه (قوله ثبت
 النسب) تبع المصنف في هذا التعبير صاحب الحاشية وهو مشكل فان المكذب لدعواه قبل أن يملكه موجود
 بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع اللهم الآن يكون معنى قوله ملكها أي مع ولدها فاه
 الحلي وقول الحلي ثبت النسب راجع الى قول الشارح وأملكه وقوله وتصير أم ولد راجع الى قول المتن ولو
 ملكها فهو ونشر متشوش غير ظاهر بل بعد من كلام المصنف في حد ذاته (قوله اذا ملكها) تكرار مع قول
 المصنف ولو ملكها اه حلي (قوله لبقاء اقراره) علة للصورتين (قوله أوجه) عطف على قوله أحد والاولى
 أن يقول بدل أبويه أصله ليكون أعم وأوضع (قوله للشبهة) أي شبهة الفعل (قوله الان يصدقه) أي المولى فيها
 أي في صورتين وهي صورة جارية أحد الأصول والثانية جارية امرأته ويحتمل أن الضمير يرجع الى ظن الحل
 والى الولد وهو الاقرب (قوله وان ملكه بوماعتى عليه) أي وثبت نسبه نظرا لادعائه السابق على الملك وانما
 لم يثبت نسبه أو لا لوجود ملك الغير مع تكذيبه وقد زال اه حلي قلت يأتي في الحدود أن النسب لا يثبت
 في شبهة الفعل لتخصه زنا الا في الماطقة ثلاثا بشرط أن تلد لقتل من ستين والاف وطء امرأة زنت اليه وقال
 النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك فالدعوة في هذه المسئلة عتق والنسب غير ثابت (قوله وان ملك أمه) أي
 وحدها (قوله لعدم ثبوت نسبه) فيه نظر ووجهه انه لما ادعى الولد فقد أثر له بالنسب ولاته بأموه الولد وكان
 المانع منهما فانما هو كونهما مملكتا لغير مع التكذيب فلما ملك الأم زال المانع في حقها فينبغي أن تصير أم ولد
 وان لم يثبت نسب الولد الا أن قتلت اه حلي (قوله لئلا ينقل الخ) أقول الذي نقله عنهم ليس في هذه
 المسئلة بل في مسئلة الاحلال كما يعلم عراجعة المنع أعاده الحلي لكن الحكم واحد اذا فرق بين جارية الاجنبي
 وجارية الأصول والزوجة (قوله ثبت النسب) الاولى أن يقول صارت أم ولد (قوله نعم في الحاشية) تقوية لما ذكره
 المصنف (قوله لم تصير أم ولد) فيجوز له بيعها هندية عن الاختيار (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزؤه حقيقة
 بلا واسطة بجر (قوله وفي الاشباه الخ) الفرق كما في الجوى عن غاية البيان أن الاخ ينسب الى أخته بواسطة
 الاب ونسبة الاب منقطعة فلا يثبت الاخوة أما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيصق بالملك
 اه (قوله أراد وطء أمه الخ) يستفاد من الفرع أن الاب له أن يتزوج أمه صغيرة ثم ان هذه حيلة أوقعت
 في ربكة لانها خرجت من ملكه بحيث لا يمكن عودها اليه ولو وطنها وهي على ملكه قد لا تحصل من الوطء
 أو أنها اذا حلت بأمرها بالاسقاط قبل التخليق فاذا أسقطت كان له بيعها واذا دخلت في ملك طفلة امتنع عليه
 ذلك (قوله والاخى الثالث) وذلك لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية بجر (قوله وما في يدها للمولى)
 أي اذا مات سيدها يكون ما في يدها أي لورثته الا اذا أوصى لها بموتها علم صحة الوصية لأم الولد وهو

(وسقط الحديث) عنه (الشبهة ولم تصير أم ولده)
 لعدم ملكه (وان كذبه) المكاتب (لم يثبت
 النسب) لغيره وقال أحاطهاى مولاه والولد
 جارية غيره وقال المولى في الاحلال وكذبه
 ولدى فصدة المولى فان صدقه فيها جميعا
 في الولد لم يثبت نسبه (قوله الزيلعي ولو صدقه
 ثبت) والا لا وقول الزيلعي في الاحلال فلا
 في الولد ثبت أي مع تصديقه أو ملكه (بعد
 مخالفة كمال الحلي) ولو ملكها (بوما) من
 تكذيبه أي المولى ولو ملكه (بوما) اذا
 الدهر (ثبت النسب) وتصير أم ولد جارية أحد
 ملكها لبقاء اقراره (ولو استولد جارية أحد
 أبويه) أو جده (أو امرأته) (والنسب) الآن
 حلها في فلا حد (الشبهة) (ولاعتق عليه)
 في صدقه فيها (وان ملكه بوماعتى عليه)
 وان ملك أمه لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه
 كذا ذكره المصنف تبعا للزيلعي لكنه نقل ههنا
 وفي نكاح الرقيق عن الدرر والحاشية انه لو
 ملكها بعد تكذيبه بومانيت النسب لبقاء
 الاقرار قد برهن في الحاشية زنا بامه فولدت
 ملكها ثم تصير أم ولد وان ملك الولد عتق وفي
 الاشباه لو ملك أخته لامه من الزنا عتقت ولو
 أخته لا يه لا * فروع * أراد وطء أمه
 ولا تصير أم ولد يملكها لطفله ثم تبرجها
 أقرب باموميتها في مرضه ان هنالك ولدا وحبل
 خشق من الحمل والاخى الثالث وما في يدها
 للمول

منصوص عليه في باب الوصية بالثالث (قوله استحسن محمد) انظر هل هذا الاستحسان على طريق النذب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله ولا شيء للمدبر) أي من هذه النيب كما في البحر والمعنى ولم يستحسن محمد للمدبر شيئاً ولا أن الحكم فيه وفي أم الولد واحد وهو أنه لا شيء لهما وقد سبق في التدبير أنه لو أوصى له يسهم صحت الوصية ويعتق وهو يدل على صحة الوصية للمدبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الايمان)

(قوله مناسبته) أي مناسبة ذكر الايمان عقب العناق قال الكمال اشترك كل من البين والعناق والعلاق والنكاح في أن الهزل والاكراه لا يؤثران فيه الا انه قد تم على الكل النكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه بعد تحققه فلا يؤاها وأوجه واختص الاعتناق عن البين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركته اياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرع الذي هو السراية فتقدمه على البين اه شلي (قوله في الاسقاط) أي وان اختلفت الحثية فإن الطلاق اسقاط قيد النكاح والعناق اسقاط قيد الرق (قوله والسراية) فانه اذا طلق نصفها مثلاً سرى الطلاق الى كلها وكذا اذا اعتق وهذا انما يظهر على قول صاحبين فانهم ما لا يعدم التجزى وأوجب السعاية وأما على قول الامام فلا اعتناق متجزئ (قوله لفظة القوة) قال في النهر والبين لفظة مشتركة بين الجارحة والقوة والقسم الا أن قولهم كما في المغرب وغيره سمى الحاق عينا لأن الخالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يماسكون بأيمانهم فيعد أن لفظ البين منقول لامتراك كذا في القبح اه أقول هو منقول من أصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة مشتركين الثلاثة وانما اقتصر الشرح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن فانه الحلقي قال المجوى بعد نقل كلام النهر وفيه نظر فان المنقول بهجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس كذلك اه أي لأن البين تستعمل كثيراً بمعنى الجارحة والقوة كما في قوله تعالى لاخذنا منه بالبين فلم بهجر المعنى الأصلي بحيث لا يستعمل الا في القسم فقط (قوله عن عقد قوى بعزم الخالف) هذا التعريف للزبلي وعليه جرى ابن الكمال في الاصلاح ثم قال في الايضاح اعلم أن البين نوعان نوع يعرفه أهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به ويسمون ذلك قسم الانهم لا يحضون ذلك بالله تعالى وفي الشرع هذا النوع من البين لا يكون الا بالله تعالى والنوع الآخر الشرط والجزاء وهو بين عند الفقهاء لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم اه فالمراد بالقدرة ان ذكر الله تعالى للعنف به أو صفة من صفاته التي يحلف بها والتعليق والكتاب موضوع للأول (قوله على الفعل والترنن) متعلق بالعزم أو بقوى (قوله فدخل التعليق) اصدق التعريف عليه (قوله فانه بين شرعاً) وذلك لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب (قوله الا في خبر) قيل عليه لم يظهر عدم الحث في هذه المسائل مع اطلاق كون التعليق عينا اه أقول الاطلاق مقيد بغير ما استثنى اه جوى والاولى أن يقول الا في ست لانها كذلك وقد تدرج بالتفصيل (قوله مذكورة في الاشياء) عبارتها حاف لا يحلف حث بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بمجيء النهر في ذوات الانهر أو بالتطيق أو يقول ان أدت الى كذا فأنت حرز ان عجزت فأنت وقيت أو ان حثت حصة أو عشرين حصة أو بطولع الشمس كما في الجامع اتهمت مشال التعليق بأفعال القلوب قوله أنت طالق ان أردت أنا وأحببت فانه لا يكون تعليقاً فلا يكون عينا لانه اخبار عن مالكية نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان أردت أنا ولا فلا يكون وهو كالتعليق بالمشيئة والتعليق بالمشيئة لا يكون عينا سواء علق بمشيئة نفسه أو غيره ألا ترى انه لو قال بعث منك هذا العبد ان شئت صم ولو كان هذا تعليقاً لمحض الماصح اذا بيع لا يقبله وقوله أو يعلق بمجيء النهر في ذوات الانهر مثاله ان يقول اذا أهل الهلال فأنت طالق لا يكون عينا وهذا معنى على أصل وهو أن كلامه متى خرج تفسيراً للطلاق السقي كان تقييداً للتعليق فاذا قال لذات الانهر اذ جاء رأس النهر فأنت طالق كان تفسيراً للطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات الانهر لانها لو كانت من ذوات الاقراء يكون عينا لعدم صحة كونه تفسيراً وقوله أو بالتطيق عطف على قوله بأفعال القلوب وذلك كأن يقول ان طلقك فبعدي حر هذا معاد كلامه وفي كونه ليس عينا كذا في بعده نظر وقد راجعت ايمان الجامع فلم أوافق فيه وقوله ان حثت حصة مثاله قول الرجل لامرأته أنت طالق اذا حثت حصة فلا يحث في البين الا في لانه تفسير للطلاق السنة وهو تقييد لتعليق كانه

الا اذا أوصى لها به نعم في المجتبى استحسن محمد أن يترك لها المدة وقيد ومضنة ولا شيء للمدبر والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان)

مناسبته عدم تأثير الهزل والاكراه وقدم العناق اشواصكته للطلاق في الاسقاط والسراية (البين) لفظة القوة وشرعاً (عبارة لمن عقد قوى بعزم الخالف على العمل أو الترنن) فدخل التعليق فانه عين شرعاً الا في حثت مذكورة في الاشياء

قال أنت طلاق للسنة ولو قال كذا طلقت اذا حاضت وطهرت لأن الحيضة اسم للكاملة ولا يتحقق الكمال الا بوجود جرم من الطهر ولو قال اذا حاضت ثلاث حيض قال أبو الحسن الكرخي ينبغي أن لا يبحث لانه يصلح تفسيراً للطلاق السني فأمكن جعله مفسراً ولو زاد على ثلاث حيض حكى الجصاص عن الكرخي أنه قال يجوز أن يقال يبحث في اليمين الاولى لأن هذا لا يصلح تفسيراً للسني لأن ما بعدهمضي أربع حيض ليس يوقت للطلاق السني في هذا التكاح اذا لمزيداً لوفات السنة على الثلاث ألا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فيه أنت طالق ثلاثاً للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شيء وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن لا يبحث لانه يصلح تفسيراً للسنة لأن ما بعد الحيضة الرابعة وما بعد عشرين حيضة في هذا التكاح قد يكون وقتاً للسنة لأن السنة قد تنأخر الى الحيضة الرابعة أو أكثر منها بأن يجامعها بعد العين في الحيضة الاولى والثانية والثالثة ثم يجامعها حتى طهرت من الرابعة فانه قد تطلق في هذا الطهر كذا في شرح تلخيص الجامع الصغير للقاضي نغز الدين المارديني حوى وقال الحلبي إنما يبحث بالتطليق لاحتمال حكاية الواقع الا انه جعل الصورة فيها اذا علق الطلاق على التطليق كقوله ان طاعتك فانت طالق فانه يحتمل أنت طالق بهذا الطلاق المعلق عليه وانما يبحث بان أدت فانت حراً لانه لا يصح للتكليف ١٥ ولم يتكلموا على التعليق بطولوع الشمس وكأنه لانه من المحقق (قوله فلو حلف لا يحلف الخ) تفريع على كون التعليق أيماً قال الحريري في شرح الكترا أطلق محمد البين على التعليق وهو حجة وظاهرة أنه يمين لغة وقيل انه منه بناء على عرف الفقهاء وقد نه ظهري حلف لا يحلف ثم علق بأن قال ان دخلت الدار فكذا فاعلى القول بأنه يمين يبحث وعلى القول الثاني لا يبحث ١٦ فقول الشرح حنث بطلاق وعناق أي معلقين (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وفراً في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه أولى ١٧ أقول وجه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكلف بالاصول والفروع كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة وأما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ١٨ حلبي أقول مقتضى تكليفه بالفروع أن يمينه معتبر في حقه بمعنى انه يعذب على انتموس منه وعلى عدم اخراج الكفارة مع القدرة في غيره عند الحنث ولذا قال الشيخ عثمان الحريري في شرح الكترا والكافر يمينه منعقدة لتغير الكفارة فن شرط الاسلام اعم الى حكمها وفي الهندية لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فحنث لا كفارة عليه عقداً وخرج بقيد التكليف المصبي والمعتوه والمجنون فلا يصح يمين هؤلاء ويشترط أن يكون خالياً عن الاستثناء بنحو ان شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو أحب غيره ١٩ وليس من الشروط الحزبية ومن زاد الحزبية كالشعي فقد ساءلتهم بان العبد يكفر بالصوم (قوله وامكان البر) بأن يكون الخبر المضاف اليه اليمين محملاً للصدق والكذب متتلايين البر والهلكة فانه صاحب البر وغيره وهذا عندهما لا عند أبي يوسف (قوله وحكمها البر) أي أصالة أو الكفارة أي خلفاً ٢٠ حلبي عن الدراستي وقال في البحر وحكمها شيطان وجوب البر بتحقيق الصدق بنفس اليمين والثاني وجوب الكفارة بالحنث كذا في المحيط وهو بيان لبعض أحكامها فانه سبأ أن البر يكون واجباً ومنسباً ويا وحر اما وأن الحنث يكون واجباً ومنسباً ٢١ (قوله اللفظ المستعمل فيها) يشمل اليمين بالله تعالى وصفاته والتعاليق (قوله) قال في المحيط والافضل في اليمين بالله تعالى تقييدها لأن في تكثير اليمين المضافة الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير اليمين المضافة الى المستقبل تعريض اسم الله تعالى للهتك ٢٢ قلت وعليه الصوقية قال

فبالله لا تخف وان كنت صادقاً * ولا تكذب يوماً وان كنت هازلاً

ولا تعدن يوماً وان كنت واعداً * فبادري الى انجاز وعقد عاجلاً

حوى عن الرمزي وقال العلامة الحريري وكثرة الايمان ولو صدقاً وورث الفقر والنسب (قوله بغير الله تعالى) كالطلاق والعناق (قوله للنهي) وهو ما ورد لا تخلفوا بما باتكم ولا بطواغيت من كان حالفاً فليجف بالله أو لا يذر ٢٣ بحر ومجل الحديث غير المتعلق مما هو معروف القسم ٢٤ شلبي (قوله وعانتهم لا) أي لا يكره لا لمنع نفسه أو غيره شلبي (قوله لا سيما في زماننا) فان أحد الاصدق ولا يؤمن عليه في اليمين بالله تعالى لقلة مبالاة

فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق وعناق
وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر
وحكمها البر أو الكفارة وركتها اللفظ المستعمل
فيها وهل يكره الحلف بغير الله تعالى قبل
نعم للنهي وعانتهم لا وبه أقول لا سيما في زماننا

ظهر في الناس ففسد الحاجة الى الوثيقة بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه حلف
 بالطلاق عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان مكروها لكانت عليه
 اه شلي عن الكافي (قوله وحلوا النهي) أي عن الحلف بغير الله تعالى (قوله لا على وجه الوثيقة) بل على
 جرى العادة في مخاطبات والمصارحة بذكر الآباء وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر بن الخطاب
 وهو سائر في نفر يقسم بأبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم
 فأما الطلاق والعقاق فخرج عن هذه المقاصد فيجوز الحلف به (قوله كقوله أيك) فإنه ليس المقصود منه
 الوثيقة بل الجري على عادة العرب في مخاطباتهم ومحاوراتهم حتى لو قصد به الوثيقة وأنه يجب البر فيه يكفر
 كما سيأتي اه حلي (قوله ولعمرك) أي حياتك وقوله تعالى لعمرك إنهم لنبي سكرتهم يعمهون من أقسام الله
 تعالى كالكافري والنجم وله تعالى أن يقسم بما شاء ولا يجوز لمخلوق ذلك (قوله وهي أي اليمين بالله تعالى الخ)
 وجه الحصر أن اليمين لا تتناول ما يكون فيها مؤاخذاً ولا الثاني اللغو والأول لا يتناول ما أن تكون المؤاخذة
 دينية أو أخوية فالأول المنعقدة والثاني الغموس وفي المبسوط أن الغموس ليست بين حقيقة لأنها كبيرة
 محضة واليمين عقد مشروع والكبيرة ضد المشروع ولكن سميت بيميناً مجازاً لأن ارتكاب هذه الكبيرة بصورة
 اليمين كما يسمى بيع الخمر يعلو وجود صورة البيع فيه اه (قوله لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف
 أي تصور حكمهما والانا في قوله فيقع بهما اه حلي (قوله في غيره تعالى) أي في غير اليمين بالله تعالى (قوله فيقع
 بهما) أي باللغو والغموس (قوله الطلاق ونحوه) كالعتاق والنذر قال في النهر لأن تعليق الطلاق والعتاق
 والنذر بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس لأن الطلاق يقع به وكذا العتاق والنذر وسواء كان
 وقت اليمين عالماً ولم يكن كذا في الشرح (قوله ولا يرد) أي على التقسيم نحو هو يهودي الخ وأما اليمين على
 الفعل الماضي صادقة فأدخلها الشارح في اللغو كما يأتي له (قوله لأنه كناية عن اليمين بالله تعالى) أي فلم يخرج عن
 الأقسام الثلاثة بل تنافى فيه (قوله وان لم يعقل وجه الكناية) أقول يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود
 الحالف بهذه الصيغة الاحتجاج عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي تستلزم النفرة عن الكفر وهي
 تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه حال والله العظيم لا يفعل كذا قاله الحلبي (قوله تغمسه) أي تكون سبباً فيما ذكر
 وهو بيان لما في صيغة فعول من المبالغة اه حلي مزيدا قال صلى الله عليه وسلم من حلف كاذباً أدخله الله النار
 كذا في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان وغيره كذا في الدر المنقي (قوله مطلقاً)
 سواء أقطع بها حق مسلم أو لا وجاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقطع بها حق مسلم ومن ثم قال
 في البحر ينبغي أن تكون كبيرة إذا أقطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة إذا لم يترتب عليها مفسدة وردة
 في النهر بأنه ينافي إطلاق ما روي بنا وما قد مناعن شمس الأئمة صريح فيه ومعلوم أن أئم الكبار متفاهت جوى
 وفيه نظر (قوله لكن أئم الكبار متفاهت) الأئم في اللغة الذنب والخمر وعند أهل السنة استحقاق العقوبة (قوله
 ان حلف) أي الشخص المكلف ذكر كان أو أنثى أو خنثى مشكلاً جوى (قوله عمداً) حال من الفاعل المستتر
 أو صفة لمصدر محذوف (قوله ولو غير فعل أو ترك) مثال الفعل والله لقد فعلت كذا ومثال الترك والله ما فعلت
 جوى (قوله كوالله أنه جرح الآت) قيد بقوله الآت ليعين كونه غير فعل أو ترك أو لولا لا يمكن تقدير كان
 في الماضي ويكون في المستقبل قاله الحلبي (قوله في ماض) متعلق بقوله حلف (قوله عالماً بما فعله) هذا قيد في كونه
 غموساً وهو كقول المصنف عمداً فأما إذا كان ناسباً ومخبطاً فلا يدخل في الوعيد المذكور (قوله كوالله ماله
 على ألف) نحو والله ما فعلت كذا الآن كما في الدر المنقي ثم هذا المثال يحتمل في ترتيب شي مطلقاً في الذمة مع
 كون الواقع خلافه ويحتمل أنه ينفي القدر الكثير ويقر بأقل من مع كون الواقع خلافه (قوله والله أنه بكر الخ)
 مثال ثانٍ للمال أفاده صاحب البحر (قوله وتقييدهم) الانسب الاتيان بالنساء (قوله اتفاهت) أي ان لم تعتبر
 بالكثرة أو أكثر أي ان اعتبرنا ما قاله الحلبي (قوله ويأثم بها) أئمة عظماء حوى (قوله فتلزمه التوبة) لا الكفارة
 وأوجب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الكفارة در منقي (قوله لغو) في المغرب اللغو الباطل ومنه اللغو
 في الإيمان لما لا يصدق عليه القلب وقد لغا في الكلام يلغو ويأثم (قوله الا في ثلاث الخ) لوجه لهذا
 لا يثبت في جميع جعل للموضوع اليمين بالله تعالى كما فسره الضمير السابق (قوله فيقع الطلاق الخ) وذلك لأنه

وحلوا النهي على الحالف بغير الله لا على وجه
 الوثيقة كقوله بأيك ولعمرك ونحو ذلك
 عني (وهي) أي اليمين بالله تعالى لعدم
 تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع
 بهما الطلاق ونحوه عني فليحفظ ولا يرد نحو
 هو يهودي لأنه كناية عن اليمين بالله تعالى
 ان لم يعقل وجه الكناية بدائع (غموس) تغمسه
 قاله أئم الكبار متفاهت نهر (ان حلف على
 كذب عدا) ولو غير فعل أو ترك كوالله أنه
 جرح الآت ماض (كوالله ما فعلت) كذا
 (عالمياً بطله أو حال) كوالله ماله على ألف
 عالمياً بخلافه ووالله أنه بكر عالمياً غيره
 وتقييدهم بالفعل والمال (اتفاهت) أي ان لم تعتبر
 (ويأثم بها) فتلزمه التوبة (و) تأثم بها
 (لغو) لا مؤاخذة فيها الا في ثلاث طلاق
 وعتاق ونحوها شافعي الطلاق على غالب
 الظن اذا ثبت خلافه وقد اشتمل من الشافعية
 خلافة

في اليقين بغير الله تعالى بلغوا المحلوف عليه ويبقى قوله امر أنه طالق أو عبده حر أو عليه حج فيلزمه (قوله فالتأويل)
 تفرع على مفاد من المقام وهو استواء القموس واللغو في الزمانين (قوله وأما في المستقبل فالمستقبل) هذا
 التركيب يقتضي أن المستقبل لا يكون فيه إلا المنعقدة مع أن القموس تكون فيه فالصواب أن يقول وأما
 المنعقدة ففي المستقبل قاله الحلبي (قوله وخصه الشافعي رضي الله تعالى عنه الخ) قال في البحر عن البدائع
 قال أصحابنا هي اليقين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال وهي أن يخبر عن الماضي أو عن الحال على
 ظن أن الخبر به كما أخبر وهو بخلافه في النفي أو الإثبات وهكذا روى ابن رستم عن محمد فانه قال اللغو أن يحلف
 الرجل على الشيء وهو يرى أنه حق وليس بحق وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يمين اللغو هي اليقين التي
 لا يقصد بها الخلف وهو ما يجري على ألسن الناس في كلماتهم من غير قصد اليقين من قولهم لا والله وبلى والله
 سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل وأما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليقين على أمر في المستقبل
 يمين معقودة وفيها الكفارة إذا حثت قصد اليقين أو لم يقصد وإنما اللغو في الماضي والحال فقط فيرجع حاصل
 الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصد بها الخلف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعنده لغو
 ولا كفارة فيها اه وهو أعم مما في المختصر الكبير باعتبار أن اليقين التي لا يقصد بها الخلف في الماضي أو الحال
 جملها لغو وعلى تفسير المصنف لا تكون لغو لأن الخلف على أمر بظنه كما قال لا يكون الاعن قصد الآن يقال
 أنه يكون لغو بالاولى فلا مخالفة فالخلاف أن تفسيرنا للغو أعم من تفسير الشافعي إلا في المستقبل اه كلام
 البحر وبه عرف أن قول الشارح وخصه الشافعي ليس في محله لانه يقتضي عفوهم أن كلام المتن عام شامل لما قاله
 الشافعي وليس كذلك كما هو ظاهر اه حلبي (قوله ولولا ت) بهذا كان تفسير الشافعي للغو أعم من تفسير
 اللغو الذي رواه محمد عن الامام (قوله فلذا قال) أي لوقوع الخلاف المفهوم من المقام لم يحزم المصنف باللغو
 بل قال ويرجى عفو قال في البحر وإنما يأتي في الثانية لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولهذا جزم
 المصنف بعدم الاتم في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن لم يحزم به وإنما علقه بالرجاء فقال الايمان ثلاثة يمين مكفرة
 ويمين لا تنكسر ويمين تزجوا لا يؤخذ الله بها صاحبها فاعترض عليه بأنه كيف يعاقبه بالرجاء مع أنه مقطوع به
 لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم في الجواب عنه ففي الهداية الا أنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره اه
 ونعقبه في فتح القدير بأن الاصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا
 بالكفارة فلم يتم العذر عن التعليق فلا وجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتأني فهو
 كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر واتان شاء الله بكم لاحقون فان اللغو متحقق وعاقبه بالمشيئة تبركا
 والحاصل أن الاول الجزم كافل المصنف لقطعية الدليل كالجزم في نظائره مما في معناه اختلاف اه كلام
 البحر قال في النهر أقول اختلف المتأخرون في المؤاخذه المنسية فقبل هي المعاقبة في الآخرة وقبل هي المؤاخذه
 بالكنارة كما في الكشف وغيره والثاني أظهر بدليل ما بعده وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان
 ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمر مقطوع به إذا الشافعي قائل بأن هذا من المنعقدة فلا جرم عاقبه بالرجاء
 وهذا معنى دقيق لم أر من عزج عليه اه حلبي تصرف قلت الا نسب بصدور كلام التبرك أن يقول فثبت كان
 المنفي المؤاخذه بالكفارة كان اللغو بالنظر الى حكم الآخرة مسكونا عليه في الآية فلا نص عليه فلذا علقه بالرجاء
 وفي المحوى بعد ذكر كلام النهر وفيه نظر لأن خلاف الشافعي بعد محمد فكيف يقال إن محمد علقه بالرجاء
 باعتباره وحينئذ فلا محيص عما قال المحقق ابن الهمام اه (قوله وكاللغو حاقه على ماض) قال في النهر
 لم يقل كغيره هي ثلاثة لعدم انحصارها فيها اذ اليقين الصادقة على الماضي كقوله اني لقائم الآن في حال قيامه
 ليست منها مع أيها يمين وأجاب صدر الشريعة بأن المراد بها اليمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام
 وردة في البحر بأن عدم الاتم فيها حكم وفيه نظر اه أقول الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه (قوله كوالله
 اني لقائم الآن في حال قيامه) الكاف للتقدير وان كان خلاف الظاهر من التركيب لأن الآن نص في الحال
 وقد علمت من العبارة السابقة أن الشارح تبع صاحب النهر في هذا التعبير (قوله على مستقبل) أعم من الفعل
 والتبرك ولا حاجة اليه لانه بمعنى آت لا يقال قد رده الشارح ليفيد أنه صفة لموصوف محذوف لا تأنيق هو أيضا
 صفة يحتاج الى موصوف (قوله يمكنه) أي أن يكون فعله ممكنا قال في النهر ويجب أن يراد بالفعل فعل الخالق

(ان حلف كاذبا يظنه صادقا) في ماض
 أو حال فالفارق بين القموس واللغو عدم
 الكذب وأما في المستقبل فالمستقبل وخصه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه بما يجري على
 اللسان لا قصد مثل لا والله وبلى والله ولو
 لا ت فلذا قال (ويرجى عفو) أو تأني
 وتأني كوالله حلقه على ماض صادقا كوالله
 اني لقائم الآن في حال قيامه (و) مستقبل (آت)
 (منعقدة وهي حلقه على) مستقبل (آت)
 يمكنه فقصو والله لا أموت ولا تطلع الشمس
 من القموس (و) هذا القسم (فيه الكنارة)
 لا ية واحفظوا أيمانكم

ليخرج فهو والله لا أموت ولا تطلع الشمس فانها في هذين غموس (تنبيه) من حلف على ما لا يملكه لا يقرب عليه
 حنث حيث أمر أو نهى بالقول وان لم يصعب الفعل قال العلامة عبد القادر في الواقعات لو حلف أن لا يدع
 فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم فغنه بالقول ولم يغنه بالفعل حتى دخل حنث في عينه ويكون
 شرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للعالم فغنه بالقول دون الفعل حتى لو دخل
 لا يكون حنثا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يتر على هذه القنطرة فغنه بالقول يكون بان لا يملك
 المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل
 فغنه بالقول يكون بان وان كان الابن صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعا اه ونقله عن خزانه
 المفتين من الذين على الترك وأفاد أنه لا فرق بين الذين بالله تعالى والذين بالطلاق وظاهر قوله كان شرط بزه المنع
 بالقول والفعل جميعا أن يشترط في البر مجموع القول والفعل وفيه نظر (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل)
 ير عليه الغموس المستقبلة فكان عليه أن يقول ولا يتصور حفظ الا في مستقبل يمكنه اه حلي وفي النهر
 عن الخواشي السعدية ولا يتأتى الحفظ والهلك الا في المستقبل (قوله فقط) متعلق بالهاء في نفسه باعتبار
 مرجعها ويكون المعنى ان في هذا القسم لا في غيره من قسميه الكفارة وليس متعلقا بلفظ الكفارة لانه
 يصير المعنى عليه أن فيه الكفارة لا غيرها من الاثم مع وجوده فيها فالاول وفيه فقط الكفارة اه حلي بايضاح
 (قوله وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا) لانها شرعت لرفع ذنب هلك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق
 بالاستشهاد به كاذبا فاشبه المعذور ولنا قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الذنوب لا كفارة فيها وعدمها
 اليقين الفاجرة وقال ابن مسعود وابن عباس كانعة الذين الغموس من الكبائر التي لا كفارة فيها وهو اشارة الى
 المحاربة وحكاية اجماعهم زبلي (قوله وهي رفع الاثم) لفظ الكفارة ينشأ عنه لان معناها الساترة وهي
 لا تحجب الارفع الاثم زبلي (قوله عنها) متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بوجد اه حلي (قوله ولو الحلف
 مكرها) أي على الحلف ممن يتأتى منه الاكراه (قوله أو مخطئا) كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب
 الماء اه يجر (قوله أو ذاهلا أو ساهيا أو ناسيا) قال القهستاني والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب
 الى الغير كما في الغاموس وأما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن
 من ملاحظتها أي وقت شاء ويسمى هذا ذهولا وسهوا أو بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم وكسب جديد ويسمى
 نسيانا عند الحكمين كما في التلويح اه أقول استفيد منه أن الذهول مرادف للسهو لكن في قوله فالسهو قسم
 من النسيان نظر فانه يقتضي أن بينهما العموم والخصوص المطلق والتعليل صريح في أنها التباين وقال
 ابن أمير الحاج في شرح التحرير وجزم كثير باتحادهما لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بأن السهو زوال
 الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب
 جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا
 فالنسيان أخص منه مطلقا وقيل يسمى زوال ادر السابق قصر زمان زواله نسيانا وغفلة لاسهوا وزوال ادوال
 سابق طلال زمان زواله سهوا ونسيانا فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن
 النسيان من الوجدانيات التي لا تقتصر على تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش
 اه حلي (قوله بأن حلف أن لا يحلف) قال في النهر أراد بالناسي المخطئ كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال
 والله لا أشرب الماء وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هوم بلفظ بالبين ذاهلا عنه والمجيء الى ذلك
 أن حقيقة النسيان في الذين لا يتصور قاله الشارح وقال العيني وتبعه الشافعي بل يتصور بأن حلف أن لا يحلف
 ثم نسي الحلف السابق فحلف ووده في الجبر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلفه كان ناسيا اه وفيه نظر
 اذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا يتأتى كونه عينا بدليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل المحلوف عليه وأخرى
 باعتبار حنثه في الذين اه كلام التهر أقول الحق ما في الجبر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يتأتى كونه
 عينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثا لا من جهة كونه عينا اذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان
 كما لا يخفى على منصف اه حلي (قوله لحدث ثلاث هن لهن حنث) تمامه كما في الهداية النكاح والطلاق واليمين
 وفي رواية الإمام أحمد مكان اليمين الرحمة وفي مصنف عبد الرزاق مكان اليمين العناق وهذا استدلال منه

ولا يتصور حفظ الا في مستقبل (فقط)
 وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا (ان
 حنث وهي) أي الكفارة (رفع الاثم وان لم
 توجد) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع
 الكفارة سراجية (ولو) الحلف (مكرها)
 أو مخطئا أو ذاهلا أو ساهيا (أو ناسيا) بأن
 حلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف فحلف فحلف
 مرتين حنثه وأخرى اذا فعل المحلوف عليه
 عني لحدث ثلاث هن لهن حنث منها اليمين

على أن الحلف يشتمل على التسيان قال في النهرواورد أن حقيقة اليمين أعمى تقوية أحد طرفي الخبر لا يتحقق
في التسمي إذا اختار له وأجيب بأن هذا هو القياس لكنه ترتب بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث
جدهن جده وهزلهن جده الطلاق والعقاق واليمين وردة في الفقه بأن حديث اليمين دلالة فيه على المدة في تقدير
ثبوته لأن المذكور فيه جعل المهزل باليمين جدها والهازل فاصدق اليمين غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه به
شرعا بعد مباشرة السبب مختارا والناسي لم يعتد شيئا وكذا المخطئ لم يقصد المناظرة بل شيئا آخر فلا يكون
الموارد في الهازل وارد في التسمي اه وهو اراد قوى ولذا أقوه في البحر والنهر مع أن أهل المذهب صرحوا
بالنسيان في جانب الحلف والمخلص من هذا البحث ما قدمناه عن البحر من أن النسيان لا يتأتى في جانب الحلف
والمراد به في كلامهم الخطأ ويصح في الخطأ على حله اه حلي (قوله أو في الحنث) الحنث هو الحلف
في اليمين وأصله الائم يقال بلغ القلام الحنث أي المعصية أي وقت كتب للمعصية عليه ومؤاخذته بها لأنه إذا وقع
منه الحلف في الدين أم لهلك حرمة اسمه تعالى جوى وقيد بالحنث لأنه لو لم يحنث كالوحدف أن لا يشرب
فأوجرا وصب في حلقه الماسكرها فإنه لا اعتبار به وقيد فاضى خان بأن يدخل في جوفه بغير صنعه فلو صب
في فيه وهو مسكر فمسكر ثم شربه جعل ذلك حنث اه بحر (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها) لأن
الفعل الحقيقي لا يندم بالأكراه والنسيان وهو الشرط والمراد من الشرط المسبب لأن الحنث عندنا سبب
لوجوب الكفارة لا لشرط بحر (قوله لو فعله) أي المحلوف عليه (قوله وهو مغمى عليه أو مجنون) أما اليمين منهما
ومن النائم والصبي فلا يعتبر قال في الملتقى وشرحه ولا يصح عين الصبي والمجنون لانعدام أهليتهما والنائم
لعدم الاختيار اه والمعنى عليه مثل من ذكر والعلّة ظاهرة فيه (قوله فيكفر) عطف على قوله فيحنث (قوله
لو رفع الهاء) مثله اسكانها كما في جمع الأنهر قال وهذا إذا ذكر بالماء وأما بالواو فلا يكون عينا إلا بالجر اه
شديد منه أنه إذا ذكر الواو ضم أو سكن أو نصب وحذف الهاء لا يكون عينا وشيئ أن يشترط في الاعتقاد
ذكر الهاء أو لا فلا يعتقد عينا كما ذكره الشرنبلالي في شروط التصريح وفي الشلبي عن الخاتمة لو قال الله لأفعل
كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم الآن يعرفها بالكسر فيكون عينا لأن الكسر
يقضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم اه (قوله وكذا بسم الله عند محمد) أي مطلقا سواء نوى اليمين
أم لا وقيل ليس بيمين مطلقا وقال القدوري أنه يمين مع النية اه حلي (قوله ويرجعه في البحر) حيث قال
والتظاهر أن بسم الله يمين كما جزم به في البدائع معللا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان
الحلف بالاسم حلقا بالذات كانه قال بالله اه حلي (قوله بخلاف بله) بتشديد لام الجلالة وحذف الهاء كما هو
متعارف بين كثير من الناس ولم يتكلم على ما إذا فتح اللام (قوله وقصد اليمين) أفاد بفهمه أنها إذا انقياسا
أو أحدهم لا يكون عينا (قوله ولو مشترك) كالعليم والعليم والقادر قال في المنع وجميع أسماء الله تعالى في ذلك
سواء تعارف الناس الحلف بها أو لا وهو الظاهر من مذهب أصحابنا وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله
تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالعليم والعليم والقادر فإن أراد عينا فهو يمين والافلا وقال في البحر
وأفاد بطلانه في اليمين بالله تعالى أنه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو يمين تعارفه أولا على الظاهر
من مذهب أصحابنا وهو الصحيح كما في الذخيرة وغيرها وبه اندفع ما في الوالوجية من أنه لو قال والرحمن لأفعل
إن أراد السورة لا يكون عينا لأنه بصركا أنه قال والقرآن وإن أراد به الله تعالى يكون عينا اه فان هذا التفصيل
في الرحمن قول بشر المريسى كما في الذخيرة والمذهب أنه يمين من غير نية اه (قوله والطلاب الغالب) قال
في الوالوجية ولو قال والطلاب الغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد اه يعني أنه بعد ما حكم
بكونه يمين متعارف الحلف به أهل بغداد وليس ذلك اعتبارا لعرفهم لأن الأسماء لا تعتبر فيها العرف
كما سلف (قوله والحق معترف الخ) الحاصل أن الحق إنما أن يذكر معترفا ومنه كرا ومضافا فالحق معترفا
سواء كان بالواو أو بالباء يمين اتفاقا كما في الخاتمة والطهيرية ومنكر يمين على الأصح أن نوى مضافا أن كان
بالباء فيمين اتفاقا لأن الناس يحلفون به وإن كان بالواو ففيه الاختلاف السابق واختار أنه يمين كما سبق
وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الالتفات الثلاثة مطلقا بحر (قوله لو نوى بغير الله الخ) المراد بغير الله الأسماء
المشتركة قال في البحر لأن هذه الأسماء وإن كانت تطلق على المطلق لكن تعين المطلق مراداً بدلالة القسم

(في اليمين وفي الحنث) فيحنث بفعل المحلوف
عليه مكرها خلافا للشافعي (وكذا) يحنث
(لو فعله) وهو مغمى عليه أو مجنون (فيكفر
ما لحنث كيف كان) والقسم بالله تعالى
ولو رفع الهاء أو نصبها أو حذفها كما يستعمله
الأتراك وكذا واسم الله كلف النصارى
وكذا بسم الله عند محمد ويرجعه في البحر
بخلاف بله بكسر اللام (من أحماه)
وقصد اليمين (أو بسم) آخر (من أحماه)
ولو مشترك كما هو معروف الحلف به أو لا على
المذهب (كالرحمن والرحيم) والعليم والعليم
وما لك يوم الدين والطلاب الغالب (والحق)
معترفا لا منكرا كما سمي وفي المجتبى لو نوى
بغير الله غير اليمين دين

اذ القسم بغير ايقاعه تعالى لا يجوز فكان الظاهر انه اراد اسم الله تعالى - لا كلامه على الصفة الا ان ينوي به
 غير الله تعالى فلا يكون ميمنا لانه نوى ما يحتمل كلامه فيصدق في امر بينه وبين ربه اه (قوله او بصفة) المراد بالصفة
 اسم المفعول الذي لا يتنص ذاتا ولا يحمل عليها حل هو هو كالعز والكبرياء والعظمة بخلاف فهو العظيم اه فتح
 (قوله يحلف بها عرفا) فذا هو الصحيح لان صفات الله تعالى كلها صفات ذات وكما هاء - بية والايان مبنية على
 العرف فماتعرف الناس الحلف به يكون ميمنا وما لا فلا اه (قوله لا يوصف بصفاتها) على حذف أي التفسيرية
 (قوله كعزة الله) أي غلبته من حذ نصر أو عدم النظر من حذ ضرب أو عدم الخط من منزلة من حذ علم
 اه حلي (قوله وجلاله) أي كونه كامل الصفات والعظمة السكامل فيها وفي الذات والجلال من الالفاظ الخاصة
 بالله تعالى وقيل لا يختص أفاده سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وكبريائه) أي كونه كامل الذات
 أفاده الحلبي (قوله وملاكونه وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهاء - زة في جبروت خطأ فاحش قال في شرح
 المواهب المملوكات اسم مبنى من الملك كالجبروت والرحبوت من الجبر والرحبة فاه في النهاية وقال الراغب أصل
 الجبر اصلاح الشيء بغير رب من القهر وقد يقال الجبر في اصلاح الجزد كقول علي يا جابر كل - كسير ومسهل
 كل - سير ومارة في القهر الجزد واصل الذات مراد قول النهاية من الجبر اه وفي شرح الشفاء للشهاب المملوكات
 صيغة مبالغة من الملك كل رحوت من الرحمة وقد يختص عايقا بل عام الشهادة ويسمى عالم الامر كما أن مقابله
 يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات اماله وكامل الصفات - ما قاله الحلبي
 (قوله وقدرته) أي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل وانترك بحسب الحكم والمصالح اه حلي ينصرف (قوله
 او بصفة ذم) عطف على قوله صفة ذات وقوله يوصف بها او بصفاتها وصف كاشف وقوله كالغضب والرضى أي
 الانتقام والاعان غنيل لصفة الفعل في حذ ذاتها فلا يشافي ما يأتي أن الرضى والغضب لا يحلف بها - اه (قوله فان
 الايمان الخ) غلة للتفسيده وقوله عرفا (قوله لا يقسم بغير ايقاعه تعالى) أي يحرم در منقني (قوله فيكون ميمنا) قال
 محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن لا يكون ميمنا ذكره مطلنا والمعنى فيه - أن الحلف به ليس بمعتاد
 فهو كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أمافي زمانه فيكون ميمنا وبه نأخذ ونأمر ونعتقد وقال محمد بن مقاتل
 الرازي - نحو حلف بالقرآن يكون ميمنا وبه أخذجه وورثنا بخارجهم انه تعالى هندية عن المضمرات (قوله وقال
 العيني) عبارة الجوى في شرحه قال العيني وعندي أنه لو حلف بالمصنف ووضع يده عليه وقال وحق هذا
 فهو - ولا سيما في زمانه الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة اه وهذا بحث (قوله الامن المصنف) قال في الهندية
 ولو قال أنا باري من المصنف لا يكون ميمنا ولو قال أنا باري مما في المصنف يكون ميمنا كذا في الكافي (قوله
 بل لو تبرأ من دفتر الخ) قال في الهندية ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم
 وقال أنا باري مما فيه ان فطنت كذا فقه هل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا باري من بسم الله الرحمن الرحيم
 اه ثم ان الاولى للمؤلف ان يقول بل لو تبرأ مما في دفتر الخ اذ لو تبرأ من المصنف لا يكون ميمنا فأولى المدفتر
 (قوله فيمين واحدة) لان الايمان لا تعدد الا بذكرها معطوفة وهما ليس كذلك (قوله ولو كثر البراءة فأيمان
 بعددها) قال في الظهيرية والاصل في جنس هذا المسئلة أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة
 واذا اتحدت اتحدت اه (قوله فأبرم) بناء على أن التبري مذكور مرتين في قوله بريتان بسبب التثنية حلي
 عن الجسر (قوله فيمين واحدة) وجهه ما تقدم قريبا (قوله أو صوم رمضان) قال في البحر ولو قال ان فعلت كذا فانا
 برى من شهر رمضان فان أراد البراءة من فرضه فهو عين كما اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من الايمان وان أراد
 البراءة عن أجره لا يكون ميمنا لانه شيء غيب وان لم تكن له نية لا يكون ميمنا في الحكم كذا في المحيط والظاهر أن صوم
 رمضان في حكمه (قوله أو من المؤمنين) وجهه كونه ميمنا أن البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ظهيرية
 (قوله وتعد الكفارة) قال في الهندية اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو يجلس
 آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينيا آخر أو نوى التخليط أو لم يكن له نية وان نوى
 بالكلام الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى - أنه إذا كان الامام رحمه الله
 تعالى أنه قال هذا اذا كانت يمينه بحجة أو مرة أو صوم أو صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله تعالى فلا تصح بيمينته
 وعليه - كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعنا منه وان كان احدي اليمينين بحجة

(أو بصفة يحلف بها) عرفا (من صفة اه
 تعالى) صفة ذات لا يوصف بصفاتها (كمزة
 انه وجلاله وكبريائه) ولم يكن وجبروته
 (وعظمته وقدرته) وصفة فعل يوصف بها
 وصفاتها كالغضب والرضى فان الايمان
 مبنية على العرف ذاتا وعرف الحلف به فيمين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير ايقاعه تعالى) كانه
 والقرآن والكعبة) فان الكمال ولا يخفى أن
 الحلف بالقرآن الا ان متعارف فيكون ميمنا
 الحلف بكلام الله فبذم ومع العرف وقال
 العيني - وعندي أن المصنف عين لاسيما
 في زمانه وعنده الثلاثة المصنف والقرآن
 وكلامه - فممن زاد أحد النبي - أيضا ولو
 تبرأ من أحداهما فممن اجابا الامن المصنف
 الا أن تبرأ عما فيه بل لو تبرأ من دفتره
 بسببه كان ميمنا ولو تبرأ من كل آية فيه
 أو من ذلك الكتاب الاربعة فيمين واحدة ولو كثر
 البراءة فأيمان بعددها وبرى من الله
 ورسوله يمينان ولو زاد الله ورسوله بريتان
 منه فان برى وبرى من الله أو صوم رمضان
 واحدة وبرى من الامام أو من المؤمنين أو أمة
 أو من الصلاة أو من المؤمنين أو أمة
 الصليب يمين لانه كفر وتعلق الكفر بالنسبة
 يمين وسبغ - اه ان اعتقد الكفر به يكفر
 ولا يكفر في البعر عن الخلاصة والتجريد
 وتعد الكفارة لتعدد اليمين والمجالب

والمجالب سواء

والاخرى بالله فعله كقارعة وجهه كذا في المبسوط وظاهر ان ثبوت التاكيد في غير اليمين بالله تعالى نافذة ولو
في مجالس مئة ونقل القهستاني عن المنه وشرحه انه ترجيح تدخل الكفارات اذا كثرت الايمان وعليه
فكفاية عدة تكفي عن ايمان العدم الماضية (قوله لا يقبل) أي لا تعسر بيته ديانة اذ لا مدخل للقضاء
في الكون تعالى (قوله وفيه مع بالاصل الخ) عبارة بجملة وتوضيها ما ذكره في الهندية عن محمد ربه الله
في بشارته هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان
فهم يمينان يمين واحدة اه (قوله في الاصح) راجع الى كلتا المثلتين قال في الفتاوى الهندية اذا قال رجل
والخمس من لا أقفل كذا كائنا بيمين حتى اذا حثت بأن فعل ذلك القفل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية
واه كذا في جنس هذه المماثل أن الحالف بالله تعالى اذا ذكر ايمين وبنى عليه الحالف فان كان الاسم الثاني
فعنا اسم الاول ولم يذكر يمينه ما حرف العطف كان يميناً واحدة بانفق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن
لا أن كذا فان كان الاسم الثاني يصلح فعلاً للاسم الاول وذكر يمينه ما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية
في قوله والله الرحمن لا أقفل كذا ذكره في المحيط وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
واذا كان الاسم الثاني لا يصلح فعلاً للاول فان ذكر يمينه ما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أقفل كذا كانا
يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح فان لم يذكر يمينه ما حرف العطف كانا يميناً واحدة بانفاق الروايات هكذا ذكره
شيخ الاسلام كذا في المحيط وان نوى به يمينين كان يمينين ويصير قوله الله ابتداءً من يحذف حرف القسم وانه
قسم صحيح هكذا في البدائع ولو قال والله والرحمن لا أقفل كذا فنقله الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى
قاضي خان اه واعلم أنه أخذ الامام الطوري من قولهم لا أقفل كذا فنقله الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى
القاتل ايمان المسلمين تلزم ان فعلت كذا لا تعدد اليمين ونفسه في فتاواه سئل عن انسان قال ايمان المسلمين
تلزم اني أو تلزم اني ان فعلت كذا فنقله ما يلزمه فاجبت ان كان له زوجة طلقت والا لزمته كفارة واحدة
لان اليمين عند ما لا تعدد الا بعدد حروف القسم ولم يوجد اه ورأيت فتوى لبعض المعاصرين صورتها سئل
عن قول القائل ايمان المسلمين تلزم اني ان فعلت كذا هل يقع به شيء عند وجود الشرط الحوالب لا يقع شيء لانه
ليس من الفاظ اليمين لا صريحاً ولا كناية اه حلي وقد سلف الكلام على هذا الفرع أول كتاب الطلاق (قوله
وإن اعتقد وجوب البراءة الخ) ليس من كلام ارازي كما يعلم من مراجعة البحر وقال المؤلف في شرح الملتقى من
يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وما أقسم الله تعالى بغير ذاته من القيل والنهي وغيرهما
فليس له بعد ان يحلف بها اه ومعنى اعتقاد وجوب البراءة ان يعتد بتحتيم البراءة بهذا الحلف ولو حثت وجبت
الكفارة وهذا قل أن يمنع (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعن وجهه قوله والله تعالى أعلم أن الكذب بالله تعالى
حرام وقد تسقط الحرمة بالكفارة والحال بغيره أعظم حرمة ولذا كان قريشاً من الكفر ولا كفارة له (قوله ولا بصفة
الخ) كان الاول للمصنف ذكر ما ينعقد القسم به متوالياً كد كمالاً يشعده (قوله وصفته) كأن يقول
وصفته الله خديعة لا تقرب من صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة ذكر الاسم بجر (قوله ونحو ذلك) كالتلليل
والجدلة (قوله لا علم العرف) قال في المنع لأن الحالف بهذه الالفاظ غير متعارف كما صرح به المشايخ والعرف
معتبر في الحلف بالصفات كما تنقروا لان العلم يذكروا به المعلوم يقال اللهم اغفر علك فينا أي معلومك ولان
الرحمة يراد بها أنزهها وهو الملمط والجنة والغضب والسخط يراد منه العقوبة اه (قوله ولعمرك الله) بفتح العين
ومعناه البقاء كما ذكره الشارح فهو من صفات الذات فكانه قال وبقاء الله والضم وان كان بمعنى البقاء أيضاً
الا أنه لم يستعمل في القسم فقال الرضى لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعماله وظاهره أنه مع اللام مرفوع
على الابتداء والخبر محذوف وجوباً أي قسمي وحذف لتجواب القسم منه ولا يلحق المتوحد الوافي الخط
بخلاف عمر والهم فانهم الحالفون للفرقة بينه وبين عمر قال في النسخ وأما قولهم عمر الله ما فعلت فعنه باقراره
بالقيام فينبغي أن لا ينعقد يمينه لانه حلف بفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده ذكره أبو السعود عن البحر والنهر
(قوله وايم الله) الاضافة لادنية ملازمة أي اليمين الكائن بالله تعالى (قوله أي يمينه) ظاهراً أنه تفسير لا بيان
لمفرد مع أنه جمع ولا يصح تفسيره للجمع بالمفرد وأيم دفع الهمزة وكسر هاء وبعثوا الياء أيضاً فقالوا أم الله
وربما بقوا الميم وحدها منجزة وتندرج في قوله تعالى وربما قالوا من الله بتبليغ الميم فالجميع تسعة أوجه

ولو قال عنت بالثاني الاول ففي حلقه بالله
لا يقبل وبجبة أو حرة يقبل وفيه عز
للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا
والله والله أو والله والرحمن في الاصح والله
أن والله والرحمن يمينان ولا عطف واحدة
وفيه معنى للفتح قال الرازي أنه ف على من
قال ججاني وحياتك وحياتك رولولا
يكفرون اعتقده وجوب البرية بك رولولا
أن العادة يقولونه ولا يعلمونه قلت انه شرك
وعن ابن مسعود رضي الله عنه لان كائناً
بأنه كاذباً أحب الي من أن أحلف بغيره
صداقاً (ولا) بقسم (بصفة لم تعارف
الحالف بها من صفاته تعالى كرسمة
وعليه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه
ولم يشرعته ودينه وحده ووصفته
وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف (و)
القسم أيضاً بقوله (لعمرك الله) أي بقاؤه
(وايم الله) أي يمينه

هين في الجهر ويقال من الله بضم الميم والنون وفصحهما وكسرهما اه (قوله وجهه الله)
 انما الله عينا لان الحالف عاهد ان يفعل ذلك الشيء ولا يفعله حوى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلقه فمثل ما اذا لم ينو
 لغلبة استهبال الهد وكذا الميثاق في معنى اليمين فينصرفان اليه الا انفس غير اليمين فيدين اه بجر (قوله
 وجهه الله) انما كان عينا لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الاله بجر وهو طريقة الحلف وهو عين أيضا
 عين بالله طريقة السلف لانه من صفاته تعالى وقد تعرف الحلف به (قوله نوى قدرته) وان لم ينو القدره بان نوى
 الى لو قال سأوفى القدره والقهر لا يكون عينا ولعل الفارق العرف (قوله وذمته) أى عهده فلذا يسمى الذمى معا هذا
 كذا في حوى (قوله بقوله أقسم الخ) ولو بلاية على ما حكيه في النيبين (قوله أو أعزم) معناه أوجب وهو اخبار عن
 الله والريجاب في الحال وهذا معنى اليمين بجر (قوله أو اشهد) بفتح الهمزة والهاء ومض الهمزة وكسر الهمزة خطا مجتبى
 لصله بلفظ المضارع) انما كانت هذه الميخ ايمانا بالمضارع لان صيغته للمحال حقيقة ونسبة مل للاستقبال
 بقرينة الحلف بالله هو المعهود والمشروع وبغيره محظور فيصرف اليه (قوله وكذا بالماضي بالاولى) لانه يدل
 على التحقق ولا يحتمل الاستقبال بوجه بخلاف المضارع وهذا متفق عليه منا ومن الشامي رضى الله تعالى عنه
 في الخلاف انما هو في المضارع حوى عن الكمال (قوله وآيت) بهذا الهمزة بمعنى حلفت (قوله اذا علقه بشرط)
 الاولى اذا ذكر المحلوف عليه وفيه رد على صاحبى النهاية والدرية قال الحوى في نرحه واعلم انه وقع في النهاية
 وتبعه في الدرية ان يجرد قول القائل أقسم أو أحلف بوجه ثانى من غير ذكر محلوف عليه ولا حث بمسكا
 بنى في الخيرية ان قوله على يمين موجب للكفارة وأقدم على به وهذا وهم بين اذ اليمين بذكر المقسم عليه
 رعا في الخيرية معناه اذا وجد المقسوم عليه انقضت اليمين وترك ذلك لا يلزم به بفتح عن ذلك قول محمد
 في الاصل واليمين لله تعالى أو أحلف أو أقدم الى أن قال فاذا حلف بشئ منها لم يفعل كذا فحث وجبت عليه
 الكفارة اه رسول (على نذر) لا بد من ذكر المحلوف عليه في كونه عينا فان لم يذكره لا يكون عينا لان اليمين
 انما تصح بمحلوف عليه لا يترك الكفارة لان هذا هو وجه الكفارة لان (قوله فان نوى الخ) مقابله
 محذوف تقديره هذا المراد قوله فان نوى الخ وهو قوله أى مقصودة يصح النذر بها كالخج وقيد بلفظ
 النذر احترازا عن غيره لان يقول الله على نذر صوم يومين فان حكمه بانفى في الكفارة ان شاء الله تعالى (قوله
 لفظ النذر يسمى به المذكور مثل الله على نذر صوم يومين فان حكمه بانفى في الكفارة ان شاء الله تعالى (قوله
 والازمة الكفارة) أى الذى كره المحلوف عليه أما اذا ذكر برب فلا كفارة (قوله ويستفحق) أى في النذر قريبا
 (قوله الخ) أى اذا ذكر المحلوف عليه وفيه رد على الكمال في جعله على يمين مثل على نذر في إيجابه
 الكفارة اذا لم يذكر المحلوف عليه (قوله فيكفر) أى تترك الكفارة (قوله أما الماشى) مثله الحال قاله الحلبي (قوله
 عالما بخلافه) أما اذا كان غائبا عنه فلقوله قاله الحلبي (قوله ففعله وس) لا كفارة فيه الا للتوبة والاستغفار (قوله
 والاصح الخ) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تجيز معنى لانه لما عاقبه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر اه حلي
 عن الجهر (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده قاله الحلبي (قوله أو عنده الخ) عبارة عنه فبعد ان الحالف به هذه
 الاقفاط خالى الذهن عن كونه يكفر أو انه لا يكفر وهو عبر وبعبارة البحر والمصنف بالواو بدل أو وهو كذلك
 في بعض النسخ وهى الانسب والعطف حينئذ للتفسير لان من اعتقد هذا الاعتقاد كان جاهلا (قوله وبعبارة
 الشرط في المستقبل) ولا يكفر حالا فان قيل ان ناوى الكفر بعد حين يكفر حالا فلا يتوقف على فعل الشرط قلنا
 انه قصد الامتناع عنه بالعلمين وليس ناويا له وهذا بخلاف ما ذاعلق بمحقق الوجود كان جاهلا يوم كذا فهو كافر فانه
 يكفر فيه حالا وتقامه في الحلبي (قوله فيها) أى في الغموس والمنقذة (قوله بخلاف الكافر) أى اذا قال ان فعل
 كذا فهو مسلم (قوله لانه ترك) الانسب لانه فعل أى أن الاسلام فعل والفعل لا يدخل فيه بالنسبة فاذا نوى الكافر
 بفعله أنه يصير مسلما عند وجود الشرط ثم وجد لا يكون مسلما بخلاف الكافر فانه ترك والتارك تسلم فيه النية
 كالأقامة وجعله الحلبي تعليلا لقول المصنف يكفر وترك الشارح تعليل قوله بخلاف الكافر (قوله الاكثر نم)
 لانه نسب الجهل اليه تعالى حيث جعله عالما غير الواقع واقما وأعكسه (قوله الاصح لا) هو رواية عن أبي يوسف
 و يكون حينئذ عينا غموسا لانه على ماض وهذا ان تعرف الحلف به والا فلا يكون عينا وعلى كل فهو معصية
 يجب التوبة منه قاله الحلبي (قوله لانه قصد ترويح الكذب) أى تسهيله وقوله (قوله وكذا الوطى المعصف)

قائل ذلك لانه لا يوجب كذبه لاهانة المحض
يجب وفيه اشهاد الله لا يفعل يستغفر الله
ولا كرامة وكذا اشهدك واسم ملائكتك
لا في العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا
فلا اله في السماء يكون بيننا ولا يكفروني فانما
بري من الشفاعة فليس بيننا ولا يكفروني فانما
مبتدع لا كافرو كذا نصلا في وصايا ما هذا
الكافروا مضمون لليهود فيمن ان اراد
القرية لان اوابه الثواب (وقوله) يستدأ
خبره قوله الاتي لا (وقوله) اذا اراد
اسم الله (وحق الله) واختار في الاختيار
انه لا يرفو ولو بالياء فبين انفا في محض
(وحرمة) وبجهرته شهد الله وبجهرته لاله
الا الله ويحق الرسول والايان او الصلاة
(وعذابه ونوابه ورضاه وبعثه الله واماتنا
لكن في الخاتمة امانة الله بين (وان فعل فطلبه
قوى الابدات فليس بين (وان فعل فطلبه
غضبه او غفله امانة الله بين (وان فعل فطلبه
ارساق او شارب نجر او كل ربالا يكون
قبحا لعدم التعارف ولو تعارف المحلف هل
يكون بين ظاهر كلامهم ثم واما كلام
الكامل لا واما في النهر وفي البحر ما يباح
لفسرة لا يكفر مستحله كدم وخنزير (الا
اذا اراد) الحلف (ب) قوله (حقا) اسم الله
تعالى فبين على المذهب (كاحصه في الخاتمة

أي برجله (قوله فائلا ذلك) يحتمل رجوعه الى قوله الله يعلم الخ فيكون جامع بين امرين فيجب ويحتمل
ان المراد انه حلف بالمحض كذا باو وطه فيكون جاريا على ان الحلف بالمحض عين ويحتمل ان المراد انه حلف
بالله لانه عين اول لا يهل كذا قال ابو السهوي وهو يفيد ان وضع القدم على المحض لا يستلزم الاستغناء ومثله
في الاشياء حيث فان يكفر بوضع الرجل على المحض مستغنا والا فلا (قوله وكذا اشهدك الخ) أي فانه
بسته فخر الله تعالى فيه ولا كفارة (قوله لعدم العرف) علمه للفرعين (قوله ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون
عيننا) قال في البحر ويذني ان الحالف اذا قد دني المكان عن الله تعالى ان لا يكون عينه لانه حينئذ ليس بكافر
بل هو الايمان اه حلي (قوله لان منكرها مبتدع لا كافر) أي واليمين انما تنعقد اذا علق الكافر (قوله وكذا
فصلا في الخ) أي انه ليس بين يمين يجرى عن المجتبى (قوله واما نصوه لليهود) لا يظهر فرق بين صومي وصباي واليهود
والكافروا لذا قال الحلي يجب ان يجري هذا التخصيص في قوله فصلا في وصباي لهذا الكافرا (قوله ان اراد
القرية أي التقرب اليهم بالعبادة لانه يكون كهم وتعلقه بالشرطين واما الثواب فهو مغيب لا يتحقق فيه
فلا وجه لا تعقاد اليمين (قوله وحقا) الصواب اسقاط الواو كما عبر به في المتن حيث قال وكذا قوله حقا وهذا
لان الحالف انما يقول حقا لا فعلن ولو اتى بالواو لكان حقا يجر ورأى قاله الحلي وانما لم تكن عينه لان المنكر
منه براد منه تحقيق الوعد فكانه قال اهل كذا لا يحلف زيلعي ولا يعني ان ما ذكره من التعليل فيه دعاء لم يرد
اسم الله تعالى وحينئذ فلا ينافي ما ذكره قاضي خان من ان الصحيح انه اذا اراد اسم الله تعالى يكون عينه بخلاف
لما يظهر من سياق كلام الهر أبو السهوي (قوله الا اذا اراد اسم الله) تعالى مكرز مع ما يأتي من انما اراده
ان الاتي ذكره هنا قاله الحلي (قوله وحق الله) لانه يحتمل الحقوق التي له على العباد نحو الصلاة والزكاة قال
أبو يوسف بين لان حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو الحق لم يرد في قوله البدر العيني (قوله فبين لقضاها)
لان الناس يحلفون به بغير (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام أو حرمة الله ما لا يحل له (قوله) بل الحقيقة
قسم بغير الله تعالى حوى عن البرجندي (قوله وبجهرته شهد الله) الدال المهمة في تبيين النسخ والكتب
وفي بعضها شهد الله بالراء وكل من النسختين صحيح المسمى قاله الحلي (قوله وبجهرته) رسول قال في الهندية
ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون عينه الكس حقه عظيم كذا في الخلاصة (قوله ورضاه) هذا مناف لقوله
سابقا وصفه فدل بوصفها وبضدها كغضب والرضى ويجب بان ما تقدم محمول على ما اذا جرى العرف
بالحلف بها لانه المعتبر في الحلف بالصفات وما هنا محمول على ما اذا لم يجر أو أن ما تقدم يان الصفات الفعل في ذاتها
وان لم تكن عينها (قوله واما ته) خالي في البحر ولو قال واما الله ذكر في الاصل انه يكون عينها خلافا لمطامير
لانها طاعته ووجه ما في الاصل ان الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد به صفة اه (قوله وان فعل
فعله غضبه) أي بضمير الغائب والمراد التكلم بتاعدا عن الايهام وانما لم يكن بينا لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق
ذلك بالشرط اذ الغضب ملا يتحقق بارتكاب الخطور وان لم يتعارف حوى (قوله لعدم التعارف) ولان
حرمة هذه الاشياء تقتضي النسخ والتبديل فلم يكن في معنى حرمة اسم الله تعالى هداية ومعنى احتمال النسخ
فيها ان حرمة احتمال السقوط اما لم يجر فظاهر واما لمرقة فعند الاضطراب وكذا اذا كره المرأة على الزنا
بالسيف واما الرباني دار الحرب بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانه لا احتمال السقوط حوى (قوله ولو تعارف
الحلف) أي بجمع ما تقدم (قوله وتعلمه) أي تمام ما لا يكال في النهر حيث قال ان معنى الميم في التعليق فهو
ان دخلت الدار فبعدى حر ان يعلن ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل وليس بمجرد
وجود الفعل يصير زانيا أو سارقا اذ لا يكون كذلك الا بظلمة ما حقيقة وجود المحلوف عليه لا يلزمه وجود
فعله ما حتى يكون موجبا امتناعه عنها فلا يكون عينه بخلاف الكفر فانه بالرضى به يكفر من غير توقف على عمل
آخر اه حلي موضحا (قوله وفي البحر الخ) عبارة عن الولوجية واما في الاستحلال فلان استحلال الدم
لا يكون كذا لا محالة أي دعاغافه في حال الضرورة يصير حلالا وكذا لحم الخنزير اه غافاد ان ما يباح للضرورة
لا يكفر مستحله اه كلام البحر بزيادة قولي دعاغافه الحلي بأنه فهم ان قول الولوجية لا محالة الذي هو معنى
دعاغاف في النتي الذي هو لا يكون ويكون المعنى اتقى كونه كفرا اذ لم يكن كذلك بل هو قد في النتي والمعنى
ان كونه مكفرا اذا غافا نتي بل تارة يكون مكفرا وهو ان يكون في حالة الاختيار وتارة لا كالة الاضطراب بوضعه

على المصطحي حيث قال ولو كان هوياً على الميتة لن فعل كذا لا يكون مينا وكذا اذا قال هو يسهل الميتة
 أو سهل الكفر بالشرط لا يكون مينا وكان يجب أن يكون مينا لأن استعلال الحرام كفر فقد علق الكفر بالشرط
 وتعلق الكفر بالشرط بين كماله هو يهودى أن دخل الدار قلنا استعلال هذه الاشياء ليس بكفر لا محالة فانه
 في حالة الضرورة تصير هذه الاشياء حلالا ولا يكون كفرا وإذا احتل أن يكون استعلال هذه الاشياء كفرا كافى
 في حالة الضرورة فيكون مينا واحتل أن لا يكون كفرا كافى في حالة الضرورة فلا يكون مينا لا يصير مينا بالنسبة
 بخلاف قوله هو يهودى أن فعل كذا لأن اليهودى من أنكر رسالة محمد عليه الصلاة والسلام وانكار رسالة
 محمد صلى الله عليه وسلم كفر على كل حال فالجواب أن كل شئ هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط بهال من
 الاحوال كالكفر واشباهه فاستعلاله مطلقا بالشرط يكون مينا وكل شئ هو حرام تسقط حرمة بهال كالميتة
 وانخر واشباههما فاستعلاله مطلقا بالشرط لا يكون مينا اه بتصرف (قوله ومن حروفه الخ) أفاد أنه
 حروفها أخر نحو من الله بكسر الميم وضها صريح به القهستاني عن الرضى وقد سبق والضمير في حروفه الى الميم
 بنا ويل القسم (قوله الواو والياء والتاء) الاولى تقديم الاء لانها أكثر استعمالا في القسم وكذا فعل حافظ الذين
 في الـ كـ نـ فـ قال صاحب البرق قدم الباء لانها الاصل لانها صلة الحلق والاصل احق أو اقسم بالله وهي
 للاصاق تلحق فعل القسم بالخلاف ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود ولا صلتها دخلت
 على المظهر والمضمر فحذف لا تعلق ثم نفي بالواو لانه لا يبدل منها لتاسية معنوية وهي ما في الاصاق من الجمع الذي
 هو معنى الواو وكونها لا انحطت عنها بدرجة قد دخلت على المظهر لا المضمر ولا يجوز اظهار الفعل معها
 لا تقول احلف بالله كما تقول احلف بالله وأما التاء فبدل عن الواو لانها من حروف الزيادة وقد أبدلت كثيرا منها
 كافي تجاء ونخمة ووزان فاعطت درجتين فلم تدخل في المظهر الاعلى اسم الله تعالى خاصة وما روى من
 قولهم تربي وترب الكعبة لا يقاس عليه وكذا انصائك ولا يجوز اظهار الفعل معها لا تقول احلف بالله اه
 (قوله ولا م القسم) هي بمعنى التاء ويدها معنى التعجب ورمجايات التاء لغير التعجب دون اللذان تبين (قوله
 بوهمة الاستفهام) هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور ونسبها همزة الاستفهام بمجاز كذا
 في الدماميني على التسهيل اه حلي والتظاهر أن الجزم هذه الاحرف انبأ بها عن احرف القسم (قوله وقطع
 ألف الوصل) أى مع جزاء اسم الشرف اه حلي وظاهره أنه يكون مينا ولومن غيرية مع أن ألف الوصل التي
 هي همزة ال تقطع عند الابتداء بها ولومن غير ارادة القسم وقد يقال تعين القسم بقربية جزاء اسم الشرف
 وفي كون الهمزة من حروف القسم تطر بل الظاهر أن حرف القسم مضمر (قوله والميم المكسورة والمضمومة)
 لعلمهم اعتبروا صورة الميم فعدوها من حروف القسم والافتد سبق أنها من جهة اللغات في أين الله كن الله (قوله
 الله) بفتح لام القسم وجزاء الهاء فاه الحلي (قوله وها الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة اه حلي (قوله
 يوم الله) بضم الميم وكسر هاء والهاء مجرورة اه حلي وترك الشارح التثنية لهما همزة الاستفهام وقطع ألف الوصل
 (قوله وقد مضى) يدل على التعبير بضم لا لأن الانصاريق أثره بخلاف الحذف وعلى هذا فيجوز أن يكون في
 حالة النصب الحرف محذوف لانه لم يظهر أثره وفي حالة الجزم مضمر الظهور أثره وهو الجزم في الاسم أفاده المصنف ولو
 أراد بالانصاف عدم الذكر في صدق الحذف لكان أولى لانه كما يكون حالفامع بقاء الازم يكون حالفامع النصب أيضا
 بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ أفاده صاحب النهر والجوى (قوله حروفه) أى الاصول والثانية
 كلها التنبيه ولا م القسم حتى يأتي النصب والرفع في المقسم به كما سذكر بعد (قوله بالحركات الثلاث) أما الجزم
 فانه اذا لبقاء أثر الحرف بعد حذفه ونقل الجوى عن المغني أن شذوذ ذلك في غير القسم أما في القسم فمطرد وأما
 النصب ففعل القسم لانه لما حذف اتصل الفعل به وأما الرفع ففعل على أنه خبر لمجذوف والاولى أن يكون المضمر
 هو الخبر لا الجاع على أنه أعرف بالخلاف أفاده الجوى (قوله وغيره) أى غير لفظ الجلالة كالرحمن والرحيم والقرآن
 بناء على أنه ميم (قوله والتزم رفع أمين) أى على الوجهين السابقين (قوله كقوله الله لا فعلن) قال في البحر عازيا
 الى الظاهر بطلوا قال الله لا فعل كذا أو سكن الهاء أو نصب بالاب يكون مينا إلا أن يعرب بالجزم فيكون مينا وقيل
 يكون مينا مطلقا اه ثم قال وينبغي أنه اذا نصب أن يكون مينا بلا خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل
 من الوجهين ولكن النصب أكثر كان كرهه القادر في مقصده كذا في غاية السيلان واذا اختلفت ما ذكر تعلم ما نقله

(و) من حروفه الواو والياء والتاء ولا م
 حروف التنبيه وهمزة الاستفهام
 وقطع ألف الوصل والميم المكسورة
 والمضمومة كقوله الله وها الله وما الله (وقد
 تفكر حروفه ايجازا فيضمر اسم الله
 بالحركات الثلاث وغيره بغير الجزم والرفع
 أين واهمرا الله كقوله الله)

المؤلف عن مسكين وقد تبع فيه صاحب المبسوط (قوله بنزع الخافض) أي بالفعل بسبب نزع الخافض وبما جعل التصب بالفعل دون نزع الخافض دفعا لما يرد عليه من أن نزع الخافض غير عامل أبو السعود (قوله أفاد) أي بتقييد الأضمار بالحروف أفاده المصنف (قوله لا يجوز) لأن الأتيان به على وجه التأكيدي في أضماره إذ غير المدكور لا يؤكد (قوله بالعربية) أي في الفارسية ونحوه فيعتبر العرف الجارى بينهم في لغتهم (قوله لا يكون إلا بحرف التأكيدي) أي بكل من اللام والنون كما هو مذهب البصريين أو أحدهما كما هو مذهب الكوفيين والفارسي قاله الحلبي (قوله وهو اللام والنون) فالمراد بحرف التأكيدي الجلس والتأكيديهما إنما يكون في المستقبل (قوله لقد فعلت كذا) يفيد أنه لا بد في الماضي المثبت من اللام وقد (قوله مقرونا بكلمة التأكيدي) هي اللام فانها مؤكدة لمعنى القسم والتأكيدي في قدم من حيث انها تفيد تحقق النسبة لأن المراد بالتأكيدي هنا التأكيدي المعنوي (قوله وفي النفي) مطف على قوله في الإثبات (قوله بحرف النفي) وهو لا في المضارع وما في الماضي ولا يصح محي من التوكيد في النفي فان جى بها فيه كان عطفا أبو السعود (قوله حتى لو قال) لا يظهر تفرعه والاولى ذكره مستقلا لأنه قد بين علمه بعد (قوله كانت عينه على النفي وتكون لامضرة) اعلم أن الحلف كاليمين يتناول التطبيق وأما القسم فخاص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني إذا تقرر هذا فيجب أن يراد بالحلف هنا اليمين بالله تعالى خاصة لا ما يشمل التطبيق لعدم جريان اشتراط اللام والنون في المثبت منه فقوله القائل على الطلاق أجب اليوم بربا محي مؤيحت بعده لأن معناه ان لم أجب اليوم فامرأته طالق وكذا إذا قاله على الطلاق تكون المسئلة عندي فان كان بر والا حث خلافا لما جرى في ذلك حكم القسم بالله تعالى وجعل لا مقدرة وأنه ان جاء مثلا حث ولا يبر الأبد من المحي وقد أفتى المحوي فحين قال عليه الطلاق اني أصبح أشتكبك من النقيب بالحنث بعدهم الشكوى والبر بها الكونها ليست قسم بالله تعالى قال العلامة المقدسي على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون ميمنا على الإثبات لعدم اللام والنون فلا كفاية عليهم في عدم الفعل وينبغي أن تلزمهم الكفارة ان لم يفعلوا في نحو قولهم والله أفعله لتعارفهم الخطاب بذلك ويؤيده ما عن الطهري أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون ميمنا مع أن العرب ما نطقت بغير الجز وما ذهبا لا اعتبار العرف وهذا البحث وجه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول فيجب عنه بأن هذا المنقول كان قبيل تفسير اللفظة وأما الآن فلا ياتون في مثبت القسم باللام والنون أصلا ويرفون بين الإثبات والنفي بوجود لا وعدمها ما اصطلاحهم على هذا الا كما صطلح الفرس في أيمانهم على لغتهم اه حلبي بتصرف قلت وما يؤيد بحث المقدسي أنه اعتبر العرف في أحكام كثيرة منها الالفاظ المصحفة في نحو النكاح فليعتبر في هذا الفرع أيضا (قوله لا ممتنع الخ) جواب عن سؤال حاصله أنه حيث رجع الامر الى التقدير في قدر اللام والنون ويجعل اثباتا لاسماء والعرف يساعده (قوله لا ضمائر العرب الخ) على لامية (قوله لا بعض الكلمة) اني هي النون واللام وفي الحقيقة هي كالبعض لا بعض حقيقة (قوله وكفارة الخ) قال الكمال الكفارة فعلا من الكفر وهو استعوبه سمى الدليل كفرا قال في ليلة كفر العجوم غمامها وتكفر بالنوب استعمل به اه شلبي (قوله أو اطعام عشرة مساكين) تفصيلا أو تقديرا حتى لو أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات لا يجوز على الصحيح أبو السعود (قوله كما ترى الظاهر) راجع الى كل من التحرير والاطعام فيجوز اعتاق رقبة مطلقا ولو كافرة أو أنثى أو صغيرة ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المديروا أم الولد ولا المسكاتب الذي أذى بعض شيء ويجوز في الاطعام القليل والاباحة فان ملأ أعطى نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير لكل مسكين وان أراح غداهم وعشاءهم فان كان يجز البر لا يحتاج الى الادام وان كان يجز غيره احتاج اليه اه بحر (قوله أو كسوتهم) لا بد أن يعطى كل واحد قميصا أو جبة أو داء أو قبعة أو ثوبا سائلا بحيث يتوشع به عند الامام وأبي يوسف والافه كل سر او يمل ولا تجزئ القمامة الا أنه ان كان يتخذ منها ثوب يجزى عما ذكرنا جزوا أما الظنسوة فلا تجزى بحال بحر وغيره (قمة) الا لازم ثوب واحد والافضل كسوة ثوبين أو ثلاثة وما ذكر للرجل أما اذا دفع للمرأة فلا بد من ان يلزم مع الثوب أبو السعود (قوله مما يصلح للاوساط) أي أو ساط الناس قال شيخ الاثمة وهذا المشبه بالمواهب يعطى يستبرح حال القايض فان مسكنا الثوب يصلح له يجوز والا فلا (قوله ويقتنع به فوق ثلاثة أشهر) أشارة الى عدم اشتراط دفع الجديد في

نصبه بنزع الخافض وجزء الكوفيين مسكين
(لا ممتنع كذا) أفاد أن ضمائر حرف التأكيدي
في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله
(الحلف) بالعربية (في الإثبات لا يكون
الاجور التأكيدي وهو اللام والنون كقوله
والله لا فعل كذا) والله لقد فعلت كذا
مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي كانت عينه
حتى لو قال والله أفعل كذا اليوم كانت عينه
على النفي وتكون لامضرة كانه قال لا أفعل
كذا لا ممتنع حذف حرف التوكيد في الإثبات
لا ضمائر العرب في الكلام (وكذا يريه) هذه
الكلمة من العرب عن المحيط عندنا أثبت
إضافة للشرط لأن السبب عندنا أثبت
(تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما
متر في الظاهر أو كسوتهم) يصلح للاوساط
ويستنع به فوق ثلاثة أشهر

البصر لو أعطى فوبه تعلق من كثرة البصر ان لم يكن الاتماع به أكثر من نصفه فله الجديدي حتى أكثر من ثلاثة أشهر
 جازاه (قوله ثم خبز للبراءيل) هذا ما صحه في الهداية لأن لابسه يسمى عربا في العرف وفي نوادر
 جماعة الجواز (قوله الا باعتبار قيمة الاطعام) قال في البصر لكن لا يجوز عنه عن الكسوة ويجزئه عن الاطعام
 باعتبار القيمة اه وهذا على ظاهر المذهب من أنه لا يشترط للأجزاء من الاطعام أن ينويه عن الاطعام وعن
 أبي يوسف لا يجوز له إلا أن ينويه عن الاطعام شلبي عن الكمال (قوله بجهة) بأن كسا وأطعم وأعنت في آن واحد
 (قوله ولم يثوابه مقامها) شرط في قوله مرتبا فقط لقريضة ذكر التمام وفيه أن النية بعد تمامها انما تلام
 الاطعام والكسوة لصحة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كافي الزكاة وأما الاعتاق فلا إلا أن تصور
 المسئلة فيما إذا تخذت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق قوى الثلاثة من الكفاية قاله الحلبي (قوله للزوم
 النية) عمله لما استفيد من المقام أنه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه السكال وغيره (قوله هو أعلاها قيمة)
 وما زاد نفعه ولا يقع الأول من الواجب كما فهم لأن الامتنال حصل بالجمع فيصرف الأعلى إلى الواجب (قوله
 السقوط الفرد بالادنى) فيعاقب على ترك ما يسقط الفرض (قوله وان عزالخ) أي لا يجوز التكفير بالصوم
 إلا أن يجزئ ما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك به فوق الكفاف
 والكفاف منزل بكنهه وثوب بلبسه ويستعمره وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وان كان له عبدة
 وهو محتاج إلى خدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق والعبدة لا يكفر إلا بالصوم لأنه عاجز
 عن الثلاثة ولو اعتق عنه مولا أو أطعم أو كسا لا يجوز به (قوله وقت الاداء عندنا) أي لا وقت الخشت
 فلو خشت وهو مصرم أسير عند الاداء لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
 تمت الخشت كما يأتي (قوله قلت) البحث لصاحب البصر (قوله وهذا يستثنى الخ) فوجه أنه لو كان فحشا أي كانه
 يقع عنه أصلا لكان المال موجودا في يده وحينئذ لا يجوز له الصوم (قوله لولا) يكسر الواو أي متتابعة وشرطنا
 المتتابع علا بقرأة ابن مسعود متتابعة وقراءته كروايته وهي مشهورة بجوازها الزيادة على التام المطلق
 (قوله ويطلب بالحيض) لا مكانها حال عدمه بخلاف كفارة الضرفان المدة لا تغلظ عنه غالباً ككفارة الطهارة
 (قوله فلو صام المسراخ) مثل العصر العبد إذا اعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم (قوله ولو بساعة) أي من
 اليوم الثالث واه بعد كلام الشارح أن لو حذف لفظ يومين من المصنف (قوله ويستأنف انال) أي التكفير به
 وفي نسخة بالمال (قوله ناسيا للمال) أي الذي يكتفي لاحد الثلاثة السابقة على الصوم (قوله لم يجز) لأن الصوم
 انما يجزئ عند عدم كون أحد هذه الاشياء في مذكرة وقد وجدناه الحلبي شارح النية في باب التيمم (قوله لا يثنى
 عليه) لأنه لا مرجع ولا يقال يلزم الأقل المتبقي لأنه لا أقل بل المين بالله تعالى أعظم الايمان (قوله ولم يجز الخ)
 لأن الكفارة ليست بالجنابة ولا جناية واليمين ليست بسبب لانها مانعة من الخشت غير مفضية اليه بجر
 (قوله ولو بالمال) كأن دفع الكسوة أو ملك الاطعام أو دفع قيمتها (قوله ولا يسترد من الفقير) لأنه غلظ
 لله قصد به القرية مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن يقضه ويطلبه اه شلبي (قوله
 هو مصرفها مصرف الزكاة) وهو الاصناف السبعة (قوله غلظ لا تلا) أي غلظ لا يكون مصرفاً للزكاة لا يكون
 مصرفاً للكفارة (قوله خلافاً للثاني) فإنه قال بعدم جواز الصرف اليه فلا استثناء على قوله في العكس
 (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله ولا كفارة بين كافر الخ) لأن شرط انعقادها الاسلام فهو ليس بأهل لليمين
 لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظماً وليس بأهل للكفارة لأن الكفارة عبادة ذاتها وكونها
 حقيرة بالنظر إلى سببها والكافر ليس أهلاً لعبادة بجر وأبو السعود عن الزيلعي (قوله في معنى الصوري) أي
 صورة الايمان التي أظهرها بجر (قوله كصليف الحاكم) للكافرين فإن أيمانهم فيه صورية أيضاً لأن المقصود
 منها إرجاء النكول لأنه يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وإن كان لا يقبل منه ولا يشاب عليه وهو المراد بقولهم
 ومع الكفر لا يكون معظماً بجر (قوله يطلها) أي اليمين (قوله أصلاً) أي لا يمتنع ولا اطعام ولا كسوة
 ولا صيام وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن خشت حال كفره كفر بالعتق والكسوة والاطعام
 دون الصوم وإن خشت بعد إسلامه كفر بالصوم إن كان مصرم أفاده التلبي (قوله لما تقرر أن الاوصاف)
 كالكفر والمجهرية (قوله للصوم) هو ذات الكافر وذات المحرم (قوله والبقاء) المراد به الطهارة والعروض

(ويستمر عاتق البدن) فلم تجز السرور
 الا باعتبار قيمة الاطعام (ولو أدى الكل)
 جله أو مرتباً ولم ينو الا بعد تمامها للزوم
 النية لصحة التكفير (وقع عنها واحد هو
 أعلاها قيمة ولو ترك الكل هو قرب واحد هو
 أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى
 (واق عجزه ٢٤) كلها (وقت الاداء)
 عند ناحي لو وهب ماله وسلمه صام ثم رجع
 به بغيره لم يجره الصوم مجتبي قلت تبعا للبصر
 وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة
 فصح من الأصل (صام ثلاثة أيام ولأه)
 يطل بالحيض بخلاف كفارة الطهارة
 وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند
 الخشت مكين (والنشرط استمرار العجز
 واستمراره من الصوم فلو صام المصبر
 يومين ثم قبل غرغره ولو بساعة (أبصر)
 ولو جرت ورنه موبر (لا يجوز له الصوم)
 ويستأنف المال خاتمة ولو صام ناسياً
 للدين لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي
 كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا يثنى
 عليه إلا أن يترك خاتمة (ولم يجز التكفير)
 ولو بالملك خلافاً للشافعي (قبل خشت)
 ولا يسترد من الفقير لو قومه صدقة
 (ومصرفها مصرف الزكاة) خلافاً للثاني وبقوله يبقى كما ترى
 إلا لثاني (خلافاً للثاني) فإنه قال بكفره وإن خشت
 بام (ولا كفارة بين كافر وإن خشت) ما
 بآية أنهم لا إيمان لهم وأما وإن خشتوا
 أيمانهم فيعفى الصوري (يطلها) إذا عرض
 (وهو) أي الكفر (يطلها) إذا عرض
 بعد ما (ولو حلف مسلم أن ارتد) والعياذ
 بالله تعالى (ثم أسلم ثم خشت) فلا كفارة
 أصلاً لما تقرر أن الاوصاف الراجعة للمحل
 يستوي فيها الابتداء والبقاء

(قوله كالحرمية في النكاح) فانه يستوي فيه الابتداء والعروض فيحرم عليه نكاح بنت حريته كالحرم عليه زوجته اذا تزفت بآنها (قوله بما هو قربة) كاصوم والصدقة والباة زائدة (قوله على معصية) فعلا أو تركا كالقتل مثال الفعل وعدم كلام الاوين مثال الترك (قوله لان وجوب الحنث) أي طيه باختباره (قوله لحنثه في آخر حياته) فلا يتصور الحنث باختباره حتى فوجبه عليه حيث نذر لان البرموسع ولا يتصدق عليه الابتصيق البر وهذا اذا كان المهلوف عليه ابنا أو اما اذا كان نكاحا فلا يحنث في آخر حياته بعده الا أنه يتأق الحنث فيه حالا بأن يكلم أبويه وبهم ذاعرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط بمرحلي بتصرف (قوله بموت الحالف) الاولى حذفه لان الحالف هو الموصى والتعسير بعيد المغايرة بينهما فلا ولي الا تيان بالضمير (قوله ويكفر عن عيسته بهلاك المهلوف) وذلك لقوات محل البر (قوله لانه أهون الامرين) جواب عن سؤال حاصله أن الحنث معصية فكيف يكون واجبا وحاصل الجواب أن الامر دار بين معصيتين لا بد من ارتكاب احدهما فيجب حينئذ ارتكاب الا هو منهنما أفاده الموصى (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحصل المصنف فانه فاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركها (قوله كلفه ابعطين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك واقفه لا شرب الخمر ورتة فرض (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه واقفه لا صلين النهي ومثال الترك واقفه لا جالس ذوى التهم قال الحلبي وحكمكم هذا القسم بقسمه أن بره أولى وأوجب على ما يحسنه السكال كافي القسم الخامس (قوله أو غيره) أي غير المهلوف عليه وهو الحنث أولى (قوله كلفه على ترك) هذا مثال الترك ومثال الفعل حلفه ليضربن عبده وقد فعل ما يقتضي الضرب فان المصوم مندوب (قوله ونحوه) بمحل الجزع طفا على وطء زوجته كما اذا حلف على ترك وطء أمته وبمحل النصب طفا على شهرا (قوله لا يحنثه أولى) لان الفرق بالوجه آيين وكذا المصوم عن العبد كما سبق (قوله أو مستويان) أي فعل المهلوف عليه يستوي مع عدمه بحيث لا يكون أحدهما واجبا ولا أولى من الآخر (قوله وبره أولى) لحفظ العين فان قلت أن الاقسام حينئذ أربعة لان الخامس يرجع الى الثالث قلت يمكن الفرق بينهما بأن أولوية البر في الثالث بالنظر لذاته كماله الغنى وأولوية في الخامس بالنظر للامر بالحفظ والاية (قوله فتح) عبارة ولو قال قائل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا أيمانكم على ما هو المختار أنه البر فيها أمكن اه وقوله انه أي الحفظ هو البر فيها وقوله أمكن جواب لو (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهو ما صورة الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما البر فيه أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الامران (قوله أي على نفسه) تنبع في هذا التعبير صاحب الجرح حيث قال وقد يكون حرمة على نفسه لانه لو جعل حرمة معاقبة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة لما في الخصلة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حنث عليه اه كلام الجروا ت خبير بأنه في التعليق أيضا حرمة على نفسه غاية الامر أنه محرم معلق فلا تحسن المقابلة والاولى أن يقال قيد بتخصيص الحرمة لانه لو علقها الخ اه حلبي (قوله واستشكله المصنف) أي حيث قال قلت وهو متكل عاتق قرآن المعلق بالشرط كالنجيز عند وقوع الشرط اه والجواب بالفرق هنا بين النجيز والمعلق وهو أنه في النجيز حرمة على نفسه طعنا ما موجودا أما في المعلق فانه ما حرمة الا بعد الاكل لما علم أن الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن موجودا اه حلبي (قوله ثبأ) أطلقه فتم الاعيان كهذا النحر على حرام والافعال كدخول هذا المنزل على حرام (قوله ولو حراما) لان حرمة لا تمنع كونه حالفا لا ترى أنه لو قال النحر على حرام فاختار لفتوى أنه ان أراد الانشاء كفر أو الاخبار لم يكفر وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة جوى عن الخائيز (قوله كقوله) المثالان على النشر المرتب (قوله بأكل أو نفقة) النفقة تم اللبس والسكنى والطعام فالعطف من عطف العام فاذا قال هذا التوب على حرام ثم لبسه أو هذا البيت على حرام ثم سكنه كفر (قوله ولو تصدق الخ) قال في الصبر ولو قال لدرهم في يده هذه الدراهم على حرام ان اشتري بها حنث وان تصدق بها أو وهبها لم يحنث بحكم العرف كما في المذهب وغيره ولا خصوصية لدرهم بل لو وهب فاجعله حراما أو تصدق به لم يحنث لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع اه (قوله بحكم العرف) أي ان عدم حنثه بسبب أن العرف قاض على الواجب والتصدق أنهما غير مستحقين ولا بدقهما مستحبهما حرمة (قوله ليعينه) أي لاجل الحنث فيها لان السبب الحنث لا العين (قوله لما تقرر الخ) أي في قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما حل الله لك تبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم

كالحرمية في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه نهي (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل فلان) وانما طال (اليوم) لان وجوب الحنث لا يتأق الا في اليومين الموقته أما المعلقة فحنثه في آخر حياته فبوصى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن عيسته بهلاك المهلوف عليه غاية (ويجب الحنث قاله كقوله) لانه أهون الامرين وحاصله أن المهلوف عليه اما فعل أو ترك وكل منهما اما معصية وهي مسألة المان أو واجب كلفه ليصلين الظهر اليوم ورتة فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه أولي أو مستويان كلفه لا يأكل هذا الخبز منذ وبره أولى وآية واحفظوا أيمانكم تفيد وجوبه فتح فهي عشرة (ومن تكرر) أي على نفسه لانه لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة فهو على حرام فأكله ولو حراما أو مملكت واستشكله المصنف (ثبأ) ولو حراما أو مملكت فببره كقوله النحر أو مال فلان على حرام فحين ما لم يرد الاخبار ثبأ (ثم فعله) بأسكل أو نفقة ولو تصدق أو وهب لم يحنث بحكم العرف زلبي (كفر) ليعينه لما تقرر أن تحريم الحلال عين

فقط أيمانكم فيمن الله تعالى أن نبيه صلى الله عليه وسلم حرّم شيئا مما هو حلال وهو كإرواء أنس أنه عليه الصلاة والسلام كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عاذة وحفصة حتى حرّمها على نفسه وأنه فرس له تحلته وقول المؤلف لما تفرّج الخنص من المدعى لما تقدم أن تحريم الحرام يبين إذا لم يقصد الأخبار (قوله ومنه) أي من تحريم الحلال (قوله حنث البعض) ومنه كما في البحر كلام فلان وفلان على حرام وفي فتاوى قاضي خان الصحيح أنه لا يكون حائلا لأن قوله هذا الرغيف على حرام بتفرقة قول والله لا آكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لم يحنث بأكل البعض اه والظاهر أن هذا التحميم يجري في باقي الأمثلة الأولى وقد أجرى فيها الجمع مراد به الواحد كما في الاشياء (قوله لا يحنث الاباكل) صريحه أنه لا فرق بين أن يعين المحلوف عليه بالاشارة كهذا الطعام أو لا كالأولف لا ينام على فراشين ولم يعين لم يحنث الاباكل ويغني أن يكون هذا هو المعتمد خلافا لما وقع في القنية من تقييد الضابط بما إذا يعين فيحنث بالجمع والتفريق أفاده الجوى في حاشية الاشياء والفرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين والله لا آكل هذا الرغيف أنه بتحريم الرغيف على نفسه حرّم أجزاءه أيضا وفي الثاني أن ما منع نفسه من أكل الرغيف كاه فلا يحنث بالجمع كذا في النهر ومنه يعلم الفرق في الأمثلة الآخر اه حلي (قوله زاد في الاشياء) عبارته بالبحث الحائث بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد الخ (قوله أو حلف لا يكلم فلانا الخ) من كلام الاشياء ذكره فيما يحنث فيه بالجمع (قوله ونوى أحدهما) قيل عليه أن أراد به أنه استعمل اللفظ الموضوع لهما في أحدهما مجازا كما لو قال لأكرم زيد أو عمر امريدا باللفظ زيد أو عمره مثلا كان المحلوف عليه كلام زيد وحده فلا يكون كلام زيد فاعلا بعض المحلوف عليه كما زى وإن أراد أنه قال لأكرم زيد أو عمرانا وبالأكرم أحدهما الصادق بكل منهما بدون استعمل اللفظ مجازا فكذلك لا يكون بكلام زيد وحده مثلا فاعلا بعض المحلوف عليه فتأمل فان مراده لم يتشخص جوى عن الاشياء (قوله أو لا يكلم أخوة فلان الخ) عبارة الواقعة التي نقل عنها صاحب الاشياء لوقال والله لا أكلم أخوة فلان وله أخ واحد فان كان يعلم يحنث إذا أكلم ذلك الواحد لأنه ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث لأنه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع قال الجوى ومنه يعلم ما في نقل المسنف يعني صاحب الاشياء من الخلل وقد تبعه المؤلف فيه (قوله وقامه فيها) وهو حلف لا يأكل أرغمة من هذا الحب ولا يرفيه الا واحد كما في الواقعة حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجان حث بواحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل ثلاثة حث لا يكلم فرجاء فلان وأصدقاؤه وأخوته لا يحنث الاباكل والاطعمة والنساء والياب عما يحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعة اه وبأني في باب اليقين في الاكل الفرق بين المستثنين اه حلي (قوله فلت) البحث صاحب البحر في الباب الا في قوله الحلبي (قوله وبه) أي بالحكم المذكور في لا أكلمكم ولا أكله وهو أنه لا يحنث الاباكل (قوله فلتاحمهم) المراد أنهم لم يطلوا وتمامهم يقال طلع الكوكب بطلع من باب نصر ومنع وأما طلع الانسان فهو من باب منع لا غير (قوله كل حل) مفعول لمحذوف تقديره قال وقوله أو حلال الله عطف على كل حل (قوله زاد الكمال الخ) عبارته مثل هذه اللفظ لم تعارف في ديار نابل المتعارف فيها حرام على كلامك وضوءه كأكلم كذا وبه دون الصيغة لعامة وتمازفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون للطلاق معاقفاتهم يريدون بعده لا يفعل كذا ولا يفعل كذا وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمي لا يفعل كذا فانه يراد أن فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم اه (قوله فهو على الطعام والشراب) أي لا يعرف فانه يستعمل قيمته ناول عادة فيحنث إذا كل أو شرب ولا يتناول المرأة الابانية فلا يحنث بجماع زوجته لاسقاط اعتبار العموم فاذا ناولها كان ايلا ولا تعرف اليقين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية كذا في الهداية (قوله في زماننا) بل في زمن صاحب الهداية ومن قبله فان صاحب الهداية نقل أن الفتوى عليه (قوله على أنه تبين امراته) لغلبة اسمته في الطلاق (قوله تبين جميعا) قال في النهر بعد نقل ذلك لكن في الهداية وكان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كقوله امرأتى على كذا وله امرأتان أو كذا وفي شرح الملتقى وقيل واحدة واليه البيان وهو الاشبه قال أبو السعود وحيث كان الاظهر وقوعه على واحدة واليه البيان فبأن الظهريتين وقهره على الأكل خلاف الاظهر وإن كان في البحر يحل خلافه اه

ومنه قولها لا زوجها أنت على حرام أو
تزمتك على نفسي فلو طأوعته في الجباع أو
أكرهها كزنت مجتبي وفيه قال تقوم كلامكم
عن حرام أو كلام الفقهاء أو أهل بغداد أو
أكل هذا الرغيف على حرام حث البعض
وفي والله لا أكلمكم أو لا أكله لا يحنث الا
في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا
ونوى أحدهما أو لا يكلم أخوة فلان وله أخ
واحد وقامه فيها قلت وبه علم جواب حادثة
حلف بالطلاق أن أولاد زوجته لا يطلهون
بينه ضلع واحد منهم لم يحنث (كل حل)
أو حلال الله أو حلال المسلمين (على حرام)
فرا المسكين واليتيم (كلم) (الفتوى)
على الطعام والشراب (و) (كلم) (الفتوى)
في زماننا (على أنه تبين امراته) بتطبيقه
ولو له كثر محجبا

بقليل زيادة (قوله ووقف مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر (قوله في المسلمين) أي إن لم يكن بيت مال
 مستظلم (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعد بكركه قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن المراد
 بالواجب في قولهم يشترط في لزوم النذر أن يكون من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره مستدلا
 عليه بقوله في مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان برئت من مرضي هذا أصبحت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ
 لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها وأنت في بطنها الزمته اه قال لأن الذبح من جنسه واجب وهو الذبح
 في الاضحية وقد صرح بأنه لا يصح النذر بالذبح من غير تصريح بالصدقة بل بلمه وما ذاك إلا لكون الصدقة من
 جنسه فرض اه بصرف ثم قوام بعض الدرر على الافتراض أقول إن ما في مجموع النوازل لا يعين اشتراط
 الافتراض بل إنما يلزمه لأن ما صدر منه هذه الصيغة ليس نذرا حتى لو تأتت بصيغة النذر في الذبح لزمه وإن كان
 من جنسه واجب لا فرض ويدل عليه ما في الهندية عن قنوي قاضي خان رجل قال ان برئت من مرضي هذا
 ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول ان برئت ففقه على أن أذبح شاة اه فأذا أنه اذ صرح بنذر الذبح لزمه
 وقد علمت أن من جنس الذبح واجب وكذا ذكره صاحب الدرر آخره وأعله بأن اللزوم لا يكون إلا بالنذر والحدال
 عليه الذبح في الأول فهنا يدل على أن المراد بالواجب حقيقة المصطلح عليها عندهم وإذا كان من جنسه
 فرض لزم بالاولي وأما قول صاحب الدرر المنذور إذا كان له أصل في الفروض لزم النذر في راديه مايم الواجب
 بأن يراد بالفرض في كلامه اللزوم وبه يندفع التنافي الواقع في عباراتهم (قوله كعبادة مريض) هذا يفيد أن
 مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه حلي أي فإن عبادة المريض فرض كفاية
 وفيه نظر (قوله ودخول مسجد) الظاهر أنه إنما يصح النذر بدخول المسجد لكونه عبادة غير مقصودة والافهم
 من جنسه واجب وفرض لأن طواف البيت للركن فرض ولادعاء واجب ولا يتبين أن بدخوله وما وقف
 عليه الواجب والفرض فهو واجب وفرض وما يدل على ما ذكرنا قول المصنف في المنع لأنها ليس لها أصل
 في الفروض المقصودة لتعليل الشارح (قوله ولو مسجد الرسول) الاولى ذكر مسجد مكة لأنه التوهم (قوله
 وهذا هو الضابط) أي في لزوم النذر واسم الإشارة يرجع الى وجود فرض مقصود من جنس النذر (قوله فزاد)
 على كونه من جنسه واجبا فالزيد أربعة رابعها قوله أو ملكا غيره (قوله أن لا يكون معصية لذاته) فإن كان
 معصية لذاته لا يصح فإن فعل تلزمه الكفارة كما في الهندية وقد تقدم ما يفتي عن هذا بشرط من اشتراط كونه
 عبادة وقوله فإن فعل أي النذر بذلك (قوله فصم نذر صوم يوم النحر) لأنه طاعة في ذاته وانما صار معصية
 باعتبار أن فيه اعراضا عن ضيافة الله تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) مراده مايم الفرض
 بدليل المثال (قوله أو ملكا غيره) فلو قال قه على أن أهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر اه بجر
 (قوله لزمه المائة فقط) لأنه فيما ملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا الى سببه فلا يصح كقوله مالي في المساكين
 صدقة ولا مال له فانه لا يصح فكذا هنا بجر (قوله قلت ويزاد الخ) وبه صارت الشروط سبعة هي أن يكون
 بعبادة مقصودة وأن يكون من جنسه واجب وهذا الخمسة وإذا اعتبرت كون العبادة مقصودة صارت
 ثمانية لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما ملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله على الاغنياء
 لم يصح) لأنه ليس من جنسه واجب وقوله ما لم ينو أبناء السبيل لانهم مصرف لذكاة في الهندية نذر أن تصدق
 بدنيا على أغنياء ينفق أن لا يصح وقبل ينفق أن يصح اذ انوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط في فضته
 بنية أبناء السبيل أحد قولين (قوله ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة) لعل مراده التيسير والتعميد والتكبير ثلاثا
 وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسبيحا تغليبا لكونه سابقا وفيه إشارة الى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض
 وفيه أن تكبير التبريق واجب على المقتضى وكذا تكبير الأحرار وكذا تكبيرات العبد فينبغي صحة الذب
 بناء على أن المراد بالواجب هو المصطلح عليه (قوله لزمه) لأن من جنسه فرض وهو الصلاة عليه مرة واحدة
 في العمر وتجب كذا ذكر وانما هي فرض على قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعيا (قوله وقيل لا)
 لعل هذا القائل إنما يصح النذر بها لاشتراطه كون الفرض قطعيا فأفاده الحلبي (قوله ثم إن المعلق الخ)
 المحاصل أن في مسألة النذر ثلاثة أقوال الاول لزوم الوفاء بالنذر مطلقا وهو ظاهر الرواية الثاني التخيير مطلقا
 وهي رواية النوادر والثالث التفصيل المذكور وهو قول محمد واليه رجع الامام قبل موته بسبعة أيام

ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام
 من بيت المال والافعل للمسلمين فصح (ولم يلزم)
 النذر (ما ليس من جنسه فرض كعبادة
 مريض وتيسير جنازة ودخول مسجد) ولو
 مسجد الرسول أو الأقصى لأنه ليس من
 احدها فرض مقصود وهذا هو الضابط
 لا يكون معصية لذاته فصم نذر صوم يوم النحر
 لا يكون معصية لأن لا يكون واجبا عليه قبل
 لأنه لفه بغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر فلو قلنا بوجوب الاسلام يلزمه شيء غيرها
 وأن لا يكون ما لزمه أكثر مما ملكه أو ملكا
 لغيره فلو نذر التصديق بأنفسه ولا يملك المائة
 لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد
 ما في زواجر الجواهر وأن لا يكون مستحبا
 الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح
 نذره وفي القضية نذر التصديق على الاغنياء
 لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل ولو نذر أن يصلي على
 دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن يصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه
 وقيل لا (ثم إن) أهمل في تفصيل

(قوله يريد) أي يريد تحصيله والمراد أنه يصلح أن يراد شرعاً ولا يراد شرعاً ولا لا يقتضي كون التاثير بريد فعل الزنا
أو قتل النفس وقد عده ووه في الاربعة فليست تأكل أو يقتل انما تلو الما لا يراد بالزنا لاجل حال المسلم على الصلاح
فلو كانت الرغبة في تحصيله لازم الوفا بالندب بقرينة تعليل الدرر لا تأتي وحيدة فبغيرها لا يراد فيه (قوله
يوفي وجوباً) وقيل اقتراضاً وهو الاظهر (قوله مثلاً) يعني عنه الكفاف الداخلة على المثال (قوله فحقت) أي
حصل منه فعل الزنا (قوله على المذهب) قال في الايضاح والاصلاح وهو الصحيح رواية ودراية انما الاول فلانه
صح وجوب الامام عامة قبل عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفا واه علقه بشرط يريده أو بشرط لا يريده
وانما الثاني فلانه اذا علقه بشرط لا يريده فبغيره معنى العين وهو المنع لكنه بظاهره مذكور في خبر اه (قوله لانه نذر
بظاهرة عين معناه) لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى أي الجهتين بخلاف ما اذا علق بشرط يريده
تنبه لانه معنى العين وهو قصد المنع غير موجود لان قصده الرغبة فيما جعله شرطاً أبو السعود عن الدرر (قوله
في خبر ضرورة) هذا جواب سؤال حاصله أن الشرط اذا كان أمراً حراماً كان زيف مثلاً يعني أن لا يتخير بل أن
التخير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف وأجاب صاحب الدرر بأنه ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل هو
وجود دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذراً من وجهين من وجهين لم يلزم أن يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجر
اظهاراً أحدهما فتم التخيير الموجب للتخفيف بالغة وزنه اه (قوله في ملكه) أي وجوده في ملكه (قوله ان
بالترك) ان ترك الواجب أو الترخيص على ما مر (قوله تحت الحكم) أي حكم القاضي أي لا يجري فيه حكمه (قوله
فعله شاة) الاستحسان اه حلي عن الهندية (قوله لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام) أي وشرع من قبلنا
شرع لما اذا لم ينسخ وفيه أن الفداء كان من الله للذبح نعم ان ثبت أن من شرع الخليل ذلك ثم الدليل (قوله والغذاء
الناسي) لانه نذر بعصية من (قوله كذره بقله) أي كما لا يصح النذر بقتل ولده انفاً لانه معصية وقصة
الخليل انما وردت في الذبح لا القتل (قوله ولغالو كاذب) يعني نفسه (والفرق بينه وبين الولد أن نفسه ليست كسبالة
ولده كسبالة من) (قوله أو عبده) الفرق بينه وبين الولد أن الولد استحق هذه الكرامة لقصة الخليل عليه الصلاة
والسلام والعبد لا يستحق هذه الكرامة فتعذر الحاقه به فيلغو من (قوله وأوجب محمد الشاة) أي في الصورة بين
وجهه في الاولى أنه كذره بذبح الولد في التجريم فيتحكم الحكم وفي الثانية أنه لما وجب الفداء في الولد مع أنه ليس
ملكه فلا ينبغي في العبد هو ملكه أولى من غيره (قوله لانهم ليسوا كسبالة) في الدليل نظر (قوله لان
الذبح ليس من جنسه فرض) هذا قيد أن هدى المتعة والقران ليس فرضاً أبو السعود وهو كذلك بل هو واجب
وقد يقال كما قاله صاحب الدرر عليهم السلام لزم عدم وجود صيغة النذر لكن يكره عليه الاستثناء المدكور بقوله
الا اذا زاد فان مقتضى كونه غير نذر أن لا يلزمه شيء أصلاً وقدمت ما فيه (قوله في متن الدرر تناقض) أي
حيث صرح أولاً بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ومن ثانياً على لزوم النذر بذبح الشاة مع أن
الذبح ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات اه حلي وقدمت الكلام فيه (قوله ووجهه لا ينبغي) هو أنه كما قام
عن سبع شاة في الهدايا والتضام كما تقدمت هي عنه (قوله لا يلزمه شيء) لان المقصود الذهاب الذي لا يورده
ولم يحصل (قوله أن النذر غير المعلق الخ) أثر المعلق فلا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط كما ذكره المصنف في كتاب
الصوم ويراد على ذلك ما التزمه بصيغة الهدي فانه يختص بفقرائه مكة كأيان في باب العين في البيع اه
حلي (قوله لا يختص بشيء) أي من الفقير والدرهم والزمان والمكان وذلك لان المقصود التقرب الى الله تعالى
بدفع حاجة الفقير فلا مدخل لخصوص المكان حال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة خلافاً لفرقنا والوعين
مكاناً للصلاة أو درهماً أو فقيراً لا يلزمه التخصيص من (قوله من الخبز) مثلاً في يتصدق وقوله به عشرة دراهم على
حذف أي بعاقبته عشرة دراهم (قوله فتصدق بغيره) أي من أرزولهم مثلاً (قوله جاز) لان خصوص الخبز
لا مدخل له في دفع الحاجة من (قوله وكذا غنمه) أي وكذا يجوز لوتصدق بعشرة دراهم التي هي فن الخبز قال
في المنع لان الثمن أنفع للفقراء (قوله من) فلو لم يعبه كان قال الله على صوم شهر متتابعاً لزمه بوصف التتابع
حتى لو أفطر يوماً استقبل اه حلي (قوله وان قال متتابعاً) لان شرط التتابع في شهر يعني أنه لو أنه متتابع
بتتابع الايام من (قوله لانه معين) أي ولو أمر بالاستقبال صار ما صامه من الايام معاً مع أنهم معين
والظاهر أن هذا في المعلق حتى لو كان غير متتابع لا يتعين لجواز تقديمه وتأخيره عن هذا المعنى كما يفهمه قول

فان (علقه بشرط يريده كان قدم غنمي)
أو شئ مريض (يوفي) وجوباً (ان وجد)
الشرط (و) ان علقه (بما لم يريده كان زيف
بغلانة) مثلاً فحقت (وفي) بنذر (أو كسر)
لبيته (على المذهب) لانه نذر بظاهرة عين
معناه في خبر ضرورة (نذر) مكلف (بمقتضى رغبة
في ملكه وفيه والا) يوفي (بأنه لا يجزى المقاضي
(ولا يدخل تحت الحكم) فلا يجزى المقاضي
(نذر أن يذبح ولده فعلاً شاة) لقصة الخليل
عليه الصلاة والسلام وألفاء الثاني والثاني
كذره بقله (ولغالو كاذب) يعني نفسه (أو)
عبده وأوجب محمد الشاة ولو يذبح (أي به
أوجبته أو أنه) لغا اجماعاً لانهم ليسوا كسبالة
(ولو قال ان برئت من مرضي هذا زيف)
شاة وعلى شاة أن يجزى بقدر لا يلزمه شيء
لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب
كالاخص فلا يصح (الا اذا زاد أو زاد)
بلمها) فلزمه لان الصدقة من جنسها
فرض وهي الزكاة تقع وجب متى الدرر
تناقض من (ولو قال الله عليه السلام)
جزوا وان تصدق بلمها فذبح مكانه شاة
شاة سائر (كذا في مجموع التوازي ووجهه
لا ينبغي وفي القصة ان ذهب هذه العلة فلهي
كذا ان ذهب ثم عادت لا يلزمه شيء (نذر
لفقرائه مكة جاز الصرف الى فقرائه غيرها) لما
تقرروا في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق
لا يختص بشيء (نذر أن يتصدق بعشرة دراهم
من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة)
وكذا غنمه (نذر صوم شهر مع يارمه متتابعاً
لكن ان أفطر فيه) (يوما قضاء) وحده وان
قال متتابعاً (بلا زوم استقبال) لانه معين

الشارح أكتفى بالمتن في كتاب الصوم أن النذر غير الملحق لا يمين بشئ فيجوز أن يقال أنه يؤمر بالاستعانة بالشهر
 متتابع غير هذا المعين (قوله لعذر فدى) قيد بالعذر جلال الحال الملم على الصلاح والافلا فرق في لزوم الفداء بين
 النذر وعنده له حلي يصرف (قوله وهو علك دونها) أي مائة مثلاً لزمه وإن كان عنده عروض أو خادم
 يساوي مائة فإنه يبيع ويصدق وإن كان يساوي عشرة يصدق به عشرة وإن لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه
 هندية (قوله هو المختار) أفاد أن له مقابلاً له يلزمه بالكل ويجعل غير المحصل ديناً في ذمته إلى المسيرة
 ويحذر (قوله لم يوجد الخ) أي بشرط صحة النذر أن يكون المتذوره لمكلاً للناذر ومضافاً إلى السبب كقوله
 إن اشتريتك فقه على أن أعتك (قوله في المساكين) أي صدقة فطروقة فيهم والمعنى أنها مدفوعة إليهم والمساكين
 جمع تكسيرا عرابه على النون (قوله ولا مال) هذا اتفاق لأنه لو كان له مال لا يلزمه شئ لعدم صدقة النذر
 (قوله لم يصح اتفاقاً) لعدم الملك والاصافة إليه (قوله لما تقرر فيما ت) أي من أن النذر غير الملحق لا يمتنع
 بشئ اه حلي (قوله على نذر الخ) موضوع المسئلة أنه قصد الانشاء لا الأخبار (قوله ولم يزد عليه)
 أما إذا زاد أبان حال على نذر ج مثلاً لزمه (قوله ولا يئله) فان نوى قربته من القرب التي يصح النذر بها نحو الحج
 والعمرة فعليه ما نوى لأنه يحتمل لفظه فجعل ما نوى كالمطوق به اه بجر (قوله ولو نوى صياماً)
 محترق قوله ولا يئله قال في الوالوجبة وإذا حلف بالنذر وهو نوى صياماً ولم ينو صياماً فعليه صيام
 ثلاثة أيام إذا حلف أن يجيب الله عنه معتبر بإيجاب الله تعالى من الصيام وأدى ذلك ثلاثة أيام في كفارة
 ليمين وإن نوى صدقة ولم ينو صدقة فعليه أطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع لما ذكرنا اه (قوله
 ولو صدقة) أي بلا عدد (قوله كالفطرة) التشبيه في قدر المدفوع وفي صفته من التملك والاباحة (قوله لزمه
 بقدر عمره) فلو حضرته الوفاة قبل اكتمالها لزمه الوصية بالباقي قاله الحلبي لأن الباقي ليس في قدرته فلا يصح
 نذره وليس المراد لزوم الزيادة على الثلاثين إذا عاش أكثر منها (قوله وصل بماله الخ) قيد بالوصل لأنه لو فصل
 لا يفيد إلا إذا كان انقطاعه بنفسه أو سهال ونحوه فإنه لا يضر أفاده صاحب البحر وغيره وعن ابن عباس
 جواز الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر كما في الشبي عن الكافي (مستظرفة) روى أن محمد بن الحسن صاحب
 المغازي كان عند المنصور فكان يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضر فأراد أن يقرأ الخليفة عليه فقال
 ابن الحسن إن هذا الشيخ يخالف جندك في الاستثناء المنفصل فقال أبلغ من قدرك أن تخالف جندك فقال
 إن هذا يريد أن يفد عليك ملكك لأنه إذا جاز الاستثناء المنفصل فبارك الله في عمودك فإن الناس يابونك
 ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخالفون ولا يخفون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن الحسن
 وأخرجه من عنده وقال لا يـ حنيفة استر هذا على اه قال في المنع ويؤدى هذا القول إلى كون العقود الشرعية
 غير ملزمة وأخرابها أن تكون مقيدة بأحكامها لأنه يبيع أو يتزوج أو يطلق ثم يستثنى أي وقت شاء ولو صح هذا
 لما احتج إلى الزوج الثاني حتى قبل للأول فيما إذا طلقها ثلاثاً بل كان يؤمر بالاستثناء حتى تبطل الطلقات به
 اه قلت وأهل ابن عباس يشترط لعمل الاستثناء المنفصل شروطاً لم تقف عليها ولا يفعل قدره أن يقول قولاً
 يترتب عليه نحو هذه المفاسد (قوله إن شاء الله) مفعول وصل (قوله بطل عينه) ذكر باعتبار كون اليمين قسمين
 وأفاد أن اليمين غير منعقدة أصلاً وهو قوله ما وقال أبو يوسف إن اليمين منعقدة إلا أنه لا حث عليه أصلاً لعدم
 الإطلاع على مشيئة الله تعالى (قوله عبادة) كندروا عتاق (قوله أو معاملة) كطلاق وإقرار (قوله لو بصيغة
 الأخبار) أي ولو كانت موضوعاً شرعاً لا إنشاء كبيع العقود (قوله أو انتهى) كقوله لو كلفه لا تبع لفلان
 إن شاء الله تعالى أو لما ضاربه لا تسافر إلى كذا إن شاء الله تعالى (قوله لم يصح) فيكون اليمين موصى له بالعتق
 أو بالسعود (قوله وبيع عبدي) لفظ الجمله مبتدأ وقوله لم يصح الاستثناء خبره بحذف العائد أي لم يصح فيها
 الاستثناء قال أبو الوالد هو فيكون وكذا لا يبيعه ونقل عن حاشية الاشباة أن عدم العصة في الأمر أحد دليلين
 (قوله صككم من في الصوم) من أنه إذا وصل المشيئة بالتلفظ بالنية لا يبطل لأنها الطلب التوفيق حوى
 وظاهره أنه ما يست فيه للاستثناء حتى يقال إن النية ليست من الأقوال فلا تبطل بالاستثناء أبو السعود واصله
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتيان) •

ولو نذر صوم الأبد فأكل كل لعذر فدى (نذر أن
 يصدق بألف من ماله وهو علك دونها) (قوله
 ما يملك منها) (قوله) هو المختار لأنه فيما لم يملك
 لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سببه فلم
 يصح (كما لو قال مالي في المسكين صدقة ولا
 مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر التصدق بهذه
 المائة يوم كذا على زيد قصه صدق بمائة
 أخرى قبله) أي قبل ذلك اليوم (على فقير
 آخر جاز) لما تقرر فيما ت (قال على نذروني
 ففعله ولا يئله فعله كفارة يمين) ولو نوى
 صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة أيام ولو صدقة
 فأطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر
 ثلاثين يوم لزمه بقدر عمره (وصل بملته
 إن شاء الله بطل) يمينه (وكذا يبطل به) أي
 بالاستثناء المتصل (لو بصيغة الأخبار ولو
 عباداً لم معاملة) كاعتق وأعبدى بعد موقوف
 بالأمراء أو انتهى كاعتق وأعبدى هذا إن شاء
 الله لم يصح الاستثناء (بخلاف المتعلق
 بالقلب) كالحلية كما في الصوم والله تعالى
 أعلم

• (باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى
 والاتيان) • والركوب

شروع في بيان الاطفال التي يصف عليهم سبيل الى حصرها لكثرتها المتعلقة باختبار الفاعل فتدور على القدر
الذي ذكره أصحابنا في كتبهم والمذكور نوعان أفعال حسية وأمر شرعية وبالأول وهو المدخول وهو المدخول
حاجة المدخول في مكان أزم للجسم من أكله وشربه من (قوله وغير ذلك) كاضرب والجلاوس (قوله على الحقيقة
اللفظية) الذي في البحر عن الكمال الاصل أن الايمان مبنية على العرف عندنا على الحقيقة اللفظية كائن من
الشافي ولا على الاستعمال القرآني كما هو مالك ولا على النية مطلقا كما هو أحداه وظاهره أن ما ذكره روایات
عنهم ويدل لهذا ما قاله السيد الجوى أن مذهب الشافعي ليس كذلك بل الايمان عنده مبنية على العرف وذكر
البدراعي - الامام أحمد مع الامام الشافعي فانه ما قاله بيناها على الحقيقة اللفظية فتعبر المؤلف بعنده المدة
أن ما ذكره اذهبهم ليس على ما ينبغي (قوله وعندنا على العرف) وذلك لأن المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي
أعني الالفاظ التي يراد معانيها التي وضعت في العرف كما أن العرفي حال كونه من أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق
اللفظية فوجب صرف الالفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها وما وقع مشتركا بين أهل اللغة وأهل العرف تعتبر
اللغة على أنها العرف يجر عن الكمال (قوله ما لم ينو ما يحتمل اللفظ) أي قد تميزت وان كان العرف بخلافه
(قوله فلا حث الخ) وذلك لانصراف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فانه في الضر والمتعارف لا ينحل
بيت المنكوت ثم ما ذكر بحث الكمال وأقر من بعده وبعضهم جعل هذا الحكم خذلاً وجزم بأنه لا حث أصلاً
بيت المنكوت ولو نواه وبعضهم قال ان العرف انما يعتبر اذا يمكن العمل بحقيقته قال الكمال ولا ينبغي
أن هذا يصير المعبر الحقيقة اللفظية لا ما كان من الالفاظ ليس له وضع لغوي بل أحده أهـ لـ العرف
وأن ما له وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر معناه اللفظي وان تكلم به متكلم من أهل العرف وهذا يهدم قاعدة
حل الايمان على العرف وهو بعيد اهـ (قوله لا على الاغراض) أي النيات التي لم تكن من مدلول اللفظ بل المعبر
اللفظ مراد به معناه العرفي فلو قال استغنى المدعوى به الطلاق لا يقع قال الحلبي والمعنى أن النية لا تعمل
الاف ماقوت وهذه القاعدة غير قاعدة الايمان مبنية على العرف اهـ (قوله وأيضاً في) بالنفي المجهول والحدال
لمهله وفي نسخة بالذال المجهول (قوله وضرب بعضها) أي بعض الاسواط هذا غير ظاهر لأنه لم يبين للاسواط
عدداً وفي بعض النسخ بعضها بصاد مهمله وهي الموافقة لما في تلخيص الجاسع والبحر (قوله وغذى برغيف)
بالسنة للفاعل كما يدل عليه ما قبله وما بعده (قوله اشتراء بألف) أما اذا اشتراء بألف فيحذف لعدم وجود شرط البر
(قوله لم يحذف) أي وان كان غرض الحذف في الصورة الاولى القرار في الدار وفي الثانية الاستناع عن
إيلام العبد وفي الثالثة كون ما يغذيه به كثر القيمة كذا في بلبان شارح جامع الخلاطي اهـ الحلبي قاله حصل
بالنظر الى اللفظ ولم يلتفت الى فوات الغرض اهـ جوى (قوله لأن العبرة لعموم اللفظ) أي لا لعموم الغرض أي
واللفظ السوط مثلاً لا يعم الامسا ولو قلنا يحذف اذا ضرب بعض مكان من تعميم الغرض ولا يعتبر أفاذه الحلبي
(قوله الا في مسائل) أي في غير هذه المسائل (قوله حث بألف عشر) وجهه أن قد صد عدم شرائه بعشرة
فأكثر فلذا لا يحذف بأحد عشر فكان المعبر الغرض لا اللفظ اهـ جوى ولأنه اشتراء بعشرة وزيادة والزيادة
على شرط الحث لا تمنع الحث كالو حث لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دار أخرى وقد يقال إن هذه
العلة تظهر فيما لو حث لا يشتري له مجلس فاشترى له بأكثر (قوله بخلاف البيع) أي لو حث البائع لا يبيع بعشرة
فباع بأحد عشر لا يحذف لحصول شرط بره لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد ولو كان تسعة في صورتين
فلا حث أيضاً أما المشتري فلا نه مستقص فكان شرط بره الشراء بأنقص من عشرة وقد وجد وأما البائع فلا
ران كان مستزيد الثمن على العشرة لأنه لا حث بفوات الغرض وعدمه بدون وجود الفعل المسمى وهو البيع
بعشرة اهـ الحلبي عن بلبان (قوله لا يحذف بدخول الكعبة الخ) لأن البيت عرفاً ما أعد له يتونه وهذه البقاع
لم تكن لها وينبغي أن يحذف بالدخول في البيت الحرام والمسجد أن نؤي ذلك لأن الآيات القرآنية باطقة باسم
البيت عليهم أبو الهود عن النهرو في الخلاصة حث لا يسكن بيتاً ولا يسه له فسكن بيتاً من شعر أو فوطاً طاً
أو خيمة لا يحذف ان كان الحذف من أهل الامصار وان كان من أهل البادية لا يحذف (قوله والبيعة) بكسر الباء
نهر (قوله والهديز) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب صحاح (قوله والظلة التي على الباب) وهي
السايط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع أطرافها على جدار الباب وأطرافها الأخرى على جدار

وغير ذلك الاصل أن الايمان مبنية عند
الشافعي على الحقيقة اللفظية وعند مالك
على الاستعمال القرآني وعند أحمد على
النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمله
اللفظ فلا حث في الايمان مبنية
المنكوت الا بالنية فتح (الايمان مبنية
على الالفاظ لا على الاشراف فلو)
على غيره (حذف أن لا يشتري له مجلساً
بفلس فاشترى له بدرهم) أو أتمر (شباباً لم
يحذف كن حث لا يخرج لأن الحلبي
أولا يضربه أسوا ما أوليفت فيه اليوم
بألف فخرج من السطح وضرب بعضها
وغذى برغيف) اشتراء بألف اشتراء
(لم يحذف) لأن العبرة لعموم اللفظ
في مسائل حث لا يشتري بعشرة حث
بأحد عشر بخلاف البيع (اشترأ لا يحذف
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) لأن صاري
(والكنيسة) لليهود (والهديز والظلة)
التي على الباب

(والواقف على السطح داخل م عند
المتقدمين خلافا لما تأخرين ووفى الكمال
بجمل الحث على سطحه سائر وعده على
مقابله وقال ابن الكمال ان الخالف من بلاد
الحج لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوى
وفي البصرى فأد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً
حنث وعلى قول المتأخرين لا والظاهر
قول المتأخرين في الكل لأنه لا يسمى داخل
مرفاً كالخوض سردياً أو قناة لا يتنفع بها
أهل الدار قال وهو المخلقة المسجد فلو
فوقه مسكن فدخله لم يحنث لأنه ليس
بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنث
الحادث ولو تقبلاً إذا عينه بالاشارة
بدائع (و) الواقف بقدميه (و) طاق
الباب) أى عتبة التي (بجيت لو أخطأ
الباب مسكن خارجاً لا يحنث) وان كان
بعكسه (بجيت لو أخطأ كان داخل
حنث) في حلقه لا يدخل (ولو كان
المحالف عليه الخروج انعكس الحكم)
لكن في المحيط حلف لا يخرج فرق شجرة
فصار بمجال لوسط سقط في الطريق لم
يحنث لأن الشجرة كبناء الدار (وهذا)
الحكم المذكور (إذا كان) الخالف
(واقفاً بقدميه في طاق الباب فلو وقف
باحدى رجله عليه على العتبة وأدخل
الأخرى فان استوى الجانبان أو كان
الجانب الخارج أسفل لم يحنث وان كان
الجانب الداخل أسفل حنث) زبلى
(وقبل لا يحنث طاقاً هو الصحيح) بجر من
الظهيرية لأن الانفصال التام لا يكون إلا
بالقدمين (ودوام الركوب واللبس
والسكنى كالانشاء) فيحنث بكنه ساعة
(لادوام الدخول والخروج وارتج
والظهير) والضابط أن ما يندد فلدوامه
حكم ابتداء والا فلا وهذا الوجه حال
الدوام أتماً فلا (ولو قال كلما ركبت
فأنت طالق أو فلى درهم ثم ركبت ودوام
رمة طلبة ودرهم ولو كان را بكاره
في كل ساعة يمكنه النزول طاعة بدرهم

كسرم صنع مثله (قوله والواقف على السطح داخل) أى سطح الدار المحلوف على عدم دخوله المظلمة وصل إليه
من سطح آخر وانما عد داخل لأنه من الدار لا ترى أن سطح المسجد منه حتى حرم على الجانب والخاص الوقوف
عليه ولم يطل الامتناع بالصعود عليه نهر (قوله ووفى الكمال الخ) وجهه أن الدار عبارة عما أحاطت به
الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها وهو انما يتبين إذا مسكن السطح بمصيرة فلو لم يكن له حصيد فليس
هو إلا في هواء الدار قال في النهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو حلف لا يخرج منها فعد إلى سطحها الذي
لا حصيد له أن يحنث والمطوّر في غاية البيان أنه لا يحنث مطلقاً لأنه ليس بخارج (قوله قال مسكين
وعليه الفتوى) وفي التبيين هو المختار لأن الواقف على السطح لا يسمى داخلًا عندهم قال الحلبي وأنت خبير
بأنه إذا كان المدار على العرف فلامعنى لقوله مسكين وعليه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الالتقاء به دم الحنث وقع
في بلادهم (قوله لو ارتقى شجرة) أى في الدار والمراد أنه ارتقى إليها من خارج الدار ولو ارتقى من الدار لكان
داخلًا في الدار فيحنث من غير خلاف الحلبي (قوله أو حائطاً) ولو خاصاً بالدار (قوله والظاهر قول المتأخرين)
قال الشارح وهو المختار وفي الكافي وعليه الفتوى نهر (قوله كالأخضر مرداباً) أى تحت الدار ثم دخله (قوله
أوة) لا يتنفع بها أهل الدار) قال في البصرى لو كان لقناة موضع مكشوف في الدار فان كان كبيراً يستقي أهل
الدار منه فادباغ ذلك الموضع حنث لأنه من الدار فان أهل الدار يتنفعون به اتسع الدار فيكون من مرافق
الدار بمنزلة بئر الماء وان كان بئر لا يتنفع به أهل الدار وانما هو للوضوء لم يحنث لأنه ليس من مرافق الدار ولا يعتد
داخله داخل الدار (قوله قال) أى صاحب البصرى هو من قبل باعنى (قوله المسجد) أى فالواقف على سطحه داخل
(قوله فلو فوقه مسكن الخ) الظاهر أن المراد به مسكن بناء الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح
عن حكم المسجد (قوله حنث بالحادث ولو تقبلاً) لأنه عقد عينه على الدخول من باب منسوب إلى الدار والباب
الحادث كذلك فيحنث وان معنى الباب الأول دين ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالملق
المقيد ولو دخلها من غير الباب لم يحنث لعدم الشرط وهو الدخول من الباب بجر والظاهر أن المراد النقب
المهيأ لأن يجعل باباً أما النقب غير المهيأ فلا يقال له باب مرفاً فلا يحنث به (قوله إذا عينه بالاشارة) فانه
إذا دخل من باب آخر لا يحنث لأنه لم يوجد الشرط بدائع (قوله لا يحنث) لأن الباب لا حراز الدار وما فيها لم يكن
الخارج من الداخل بجر (قوله بجيت لو أغلق) الباب تصوير انعكاس الحكم (قوله حنث) لأنهم من الدار
(قوله انعكس الحكم) فان كانت العتبة بجيت لو أغلق الباب تكون خارجة حنث لكونه خارجاً وان كانت
داخله لا (قوله لكن في المحيط) استدر التعليل ما أفاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا وقف على العتبة
الخارجة يحنث إذا دخل لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط أن لا يحنث لكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن
يفرق بالعرف فان كان على العتبة الخارجة بعد خارجاً ومن كان على أغصان الشجرة بعد مسكنها على
أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجها (قوله حلف لا يخرج) أى من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها
خارج الدار (قوله كبناء الدار) كالحائط فانه لو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث
في يمينه لأن الحائط من جله الدار وتدخل في بيع الدار من غير ذكر وقيد ابن الفضل بما إذا كانت لها حب الدار
أما المشترك فلا يحنث به أفاده الشامي (قوله لم يحنث) أى في حلقه لا يدخل لأن اعتقاد جميع بدنه على رجله التي
هي في الجانب الأسفل (قوله ودوام الركوب الخ) يعنى لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس
هذا الثوب وهو لابس أو لا يمسك هذا الدار وهو راكبها فانه يحنث بالدوام كما لو ابتدأها بخلاف
ما إذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فانه لا يحنث بالاسقرار فيها أو حلف لا يخرج وهو خارج فانه لا يحنث
حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يترج وهو مترج أو لا يظهر وهو متظهر فاستدام الطهارة والنكاح لا يحنث
والمراد بالدوام تجدد أمثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى ولا يوجد في الدخول لأنه اسم للاتصال
من العورة إلى الحصن والمكث قرار فيستعمل البقاء تحققة لأن الاتصال حركة والمكث سكوت وهمه اذ كان
بجر (قوله فيحنث بكنه ساعة) قيد به لأنه لو نزل من ماعته أو زرع الثوب فانه لا يحنث وقال زفر يحنث (قوله
أن ما يعتد) أى بجمع امتداده وقران المذقة كيوم وشهر (قوله وهذا) أى كون الدوام له حكم الابتداء فيما يعتد
(قوله ولو قال كلما ركبت الخ) قال في النهر لا توكبت إذا لم يكن الحائط را كياراد به انشاء الركوب فلا يحنث

ساحتها وهو السعي بالحيث بلغة مصر ومثل العرصة البيت والغرفة الواحدة نهابل هو أولى كافي البحر (قوله لا
 أن تكون دارا كبيرة) كدار الوليد بالكوفة وكذا كل دار عظيمة فيها مقامه من منازل البحر (قوله ولو
 دخلها فلان غصبا) صورتها حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا الخ ولا بد من التقييد في هذا
 الصرع وما بعده بكونه دخل بأهله ومناعه لما في البحر - ان لا يساكن فلانا فساكنه في مقصورة أو بيت واحد
 من غير أهل ومتاع لا يحث (قوله ان أقام) أي اقام مع الغاصب (قوله حث) ظاهره ولو قل لا يحث بساعة
 ويفرق بين نزول الغصب والضافة وانه عند عدم العلم لانه في العرف يعتد ساكنه (قوله وان اتحل فورا)
 أي عند الامكان كما سبق (قوله كالمزول ضيفا) تشبيهه في عدم الحث أي ولم يقم خمسة عشر يوما قال في الصروق
 لواقعات حلف لا يساكن فلانا فحل منزله فكثا فيه يوما أو يومين لا يحث لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم
 معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا بمنزلة لو حلف لا يسكن الكوفة فترها مسافرا فتوى أربعة عشر يوما لا يحث
 فان فوى خمسة عشر يوما يحث اه حلي - وأنت ترى أن عبارة الواقعات ليس فيها التقييد بالضيف فيشمل ما لو
 دخل من غيرية الضيفة وبقي ما لو حلف لا يسكن فلان دارى فدخل المحلوف عليه داره لا على وجه الغصب هل
 يجري فيه هذا الحكم للظاهر ولم يمتص ما تزن أن السكنى لا تكون الا بالاهل والمتاع (قوله به يفيق) وهو هو
 أبي يوسف وقال الامام يحث (قوله اهدم امتدادها) قال في البحر ولو حلف لا يساكن فلانا شهر افساكنه
 ساعة في ذلك الشهر حث لان المساكنة عملا تمتد ولو قال لا أقيم بارقة شهر الا يحث ما لم يقم جميع الشهر اه
 وهو مناف لهدم السكنى من الممتد كما يصرح به قول المصنف ودوام الركوب والسكنى كالانشاء
 وكذا وقع في الكتز لما ذكره من الضابط وهو أن ما يعتد فلان به حكم الابتداء والا فلا وأدخلوا السكنى فيه
 قال الحلبي - وهو الحق أي فلا يحث الا بالشهر (فرع) المكث يكون بأكثر الليل وان كان أقله لم يحث
 وسواء نام في الموضع أو لم يتم فلو حلف لا يسكن الليل في هذه الدار وذهب ثلثا الليل ثم بات بقية ليلته قال محمد
 لا يحث لان البيوتة اذا كانت تقع على أكثر الليل فقد حلف على ما لا يتصور فلم يعتد به اه ولو قال واقف
 لا أيت في منزل فلان غدا فهو باطل الآن ينوي الليلة الحاشية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة بجر (قوله
 فضر بها من غير قصد لا يحث) لما يأتى في باب العين بالضرب من أنه يشترط في الضرب القصد على الظاهر قاله
 الحلبي (قوله وحث في لا يخرج الخ) الخروج هو الانفصال من المحل من الى العورة على مضادة الدخول بجر
 (قوله من المسجد) قيد به لان الخروج من الدور المسكونة أن يخرج الحالف بنفسه ومناعه وعياله كما اذا حلف
 لا يسكن والخروج من البلدان واقرى أن يخرج الحالف بيده خاصة بجر وهذا به وفيه عن المتن اذا خرج
 بيده فقد برأ رادس فورا ولم يرد كذا في الذخيرة فعلى ما في الذخيرة يحث بجر وجهه بيده وعلى ما في البحر
 والقذورى لا يحث الا اذا أخرج أهله ومناعه أيضا (قوله وأخرج مختارا بأمره) انما حث والحالة هذه لان
 فعل المأمور مضاف الى الأمر (قوله بأن جعل مكرها) الاولى حذفه ليصح التعميم بقوله ولوراضيا (قوله في
 الاصح) وجهه أنه لم يوجد منه فعل ينسب اليه ومقابل الاصح القول بالحث ووجهه أنه لما كان متمكنا من
 الامتناع فليمتنع صار كالأحرار بالخراج أغاده الشلبي (قوله ومثله) أي مثل لا يخرج (قوله واذا لم يحث) شرط
 جوابه قول المصنف لا تغل عينه (قوله أو زلق) عطف على قوله بلا أمره أي زلق قدمه وزلق فحتم مصدر
 زلق ككفرح وفي نسخة ولوزلق (قوله أو عثر) بصيغة المصدر فهو بكون الشاة المثلثة قال في القاموس
 عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثرا وعثرا ونهرا كجا اه (قوله أو جرح دابة) أي وهو لا يستطيع امتساكها
 بجر (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف (قوله اهدم فعله) واذا لم يوجد الفعل المحلوف عليه كيف
 تفعل العين فثبت على حاله في الذمة ويظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحث من قال
 المثل قال لا يحث ومن قال لم تفعل قال حث ووجب التكفارة وهو الصحيح شلبي - عن الكمال (قوله
 لكنه) الضمير الى صاحب البحر (قوله فاصد عند انفصاله الخ) اما اذا خرج لغيره ثم قصد ما حث (قوله
 والرواح) فانه مثل الذهاب كما يحثه صاحب البحر وذكره من كتب على الجامع الصغير للسيوطي فانه
 يطلق الروح على الذهاب وقت الفسادة كما يطلق على الذهاب وقت المساء فهو من الاضداد خلافا لما في
 على الثاني ويطلق أيضا على الرجوع ومنه وترى طائفا اه (قوله والعبادة والزيار) بما يفيد كلامه أنه انما

انه أن تكون دارا كبيرة ولو تهاه اجهاتا
 ينسحان عين الدار في عينه حث وان
 تنكرها لا ولو دخلها فلان غصبا ان أقام
 معه حث علم أولا وان اتحل فورا كالمزول
 نزول ضيفا وكذا لو سافر الحالف فكس
 فلان مع أهله يفتى لانه لم يساكنه حثية
 ولو قيد المساكنة بشهر حث بساعة
 لعدم امتدادها بخلاف الإقامة بجر
 وفي غزاة الفتوى حلف لا يضر بها
 فضر بها من غير قصد لا يحث (وحث في
 لا يخرج) من المسجد (ان حل وأخرج)
 مختارا (بأمره ويدينه) بأن جعل مكرها
 (لا يحث) (ولوراضيا بالخروج) في الصحيح
 (ومثله لا يدخل أقساما وأحكاما) (الاصح)
 يحث بدخوله بلا أمره أو زلق أو عثر
 أو بوب ربح أو جرح دابة على الصحيح
 ظهر به (لا تغل عينه) لعدم فعله (على
 المذهب) الصحيح فتح وغيره وفي البحر من
 الظاهر به يفتى لكنه خالف في تناوبه
 فأفتى باقتلاها أخذ بقول أبي حنيفة لانه
 أرفق اكنت عمت المقتد (ولا يحث في
 قوله لا يخرج الا الى جازة ان خرج اليها)
 فاصد عند انفصاله من باب داره مشى
 معها أم لا كما في البدائع ان خرجت الا الى
 المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد
 ثم بدلتها فذهب لغير المسجد لم تطلق (ثم
 أتى أمرا آخر) لان الشرط في الخروج
 والذهاب والرواح والعبادة والزيار

المعقود به أولي زورنه يبر إذا فوى عند الانفصال من داره العبادة أو الزبارة وصل دار المعقود والمزور ولا وهذا
 خلاف ما يتفاد من الجرفانه قال وقيد بالاتبان لأن العبادة والزبارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة
 إذا حلف لمعقود فلا فاء أولي زورنه فأنى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث وإن أتى بابه ولم يستأنذ حنث
 انتهى فأفاد أنه لا بد من اتیان الباب والاستئذان (قوله الثانية عند الانفصال) أى والموجود في مسئلة المصنف
 الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لأن الخروج عبارة عن الانفصال من داخل والاتبان الى حابة
 أخرى عبارة عن الوصول فتعبر فلا يحنث زبلى (قوله الاى الاتيان) أى فيشترط فيه الوصول فوى عند
 الانفصال أولا أفاده صاحب البحر (قوله فلو حلف) تفريع على قوله لأن الشترط في الخروج والذهاب الخ
 (قوله أولي يذهب) جعل الذهاب كالخروج هو المعتمد قاله الباقى وهو الاصح كفى الواقعة وقيل هو كالاتبان
 وصحبه في الخاتمة والخلاصة قاله الزبلى هذا اذا لم تكن له نية وأما اذا فوى أحدهم فافه على ما فوى لأنه فوى
 ما يحمله لفظه (قوله بحر بمناء) قال فيه ولم أر من صرح بلفظ الروح من أئمة أو هو كثير الوقوع في كلام المصريين
 وفى أيمانهم لكن قال الارهرى لغة العرب أن الروح الذهاب سواء كان أول الليل أو آخره وفى الليل ثم قال
 فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو يعنى لا يذهب وهو يعنى في الخروج يحنث بالخروج وصل أولا (قوله
 ثم رجع عنها) أى أراد العود عن ارادته اياها وهذا صادق بما اذا قصد غيرها وليس من شرط الحنث الرجوع
 الى البلدة وقد يقال انما يتبدل الرجوع ليعلم حنثه عند عدم رجوعه بالاولى أفاده أبو السعود (قوله حنث اذا جاوز
 عمران مصره) لأن الشرط أى شرط الحنث قد وجد اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو خرج
 قاصدا مكة ولم يجاوز عمران لا يحنث كفى الظهيرة وغيرها كانه ضمن لفظ أخرجه معنى أضافه لعل بأن انفى
 اليها سفر بحر (قوله على قصد ما) توضيح أقوله سابقا يريدها (قوله ان يذبح ويصنع الخ) فله صاحب البحر عند
 السكنة ذكر بعده ما يناقضه حيث قال والحاصل أن الخروج اذا كان من البلدة فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره
 سواء كان الى قصد مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجا من البلدة فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهو حسن لأن
 الخروج الذى هو مجاوزة السفر لم يرد به السفر الشرعى حتى يقال اذا لم يتحقق مدة سفر يرد بالخروج بمجرد
 الانفصال من البلدة وان لم يجاوز عمران (قوله حتى جاوز البيوت) بحيث يباح له قصر الصلاة بحر (قوله بر)
 وان بدله أن يرجع من غير ضرر بحر (قوله فخرج مع جنازة) أى حتى جاوز عمران وان لم يصل المقابر
 كما يفاد مما سبق لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يعد خارجا من عرفتها
 (قوله كما تز) قريانى قوله الاى الاتيان (قوله والفرق لا يحنث) هو أن الخروج على قصد مكة قد وجد وهو الشرط
 اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون
 فقولا بحر (قوله حتى مضى العرس) ذكره اتفاق أو نص على المتوهم (قوله فهو أن يأتي منزله) قد بدله لأنه لو أتى
 مسجدا لا يبر ولو انتقل من منزل الى آخر لا يبر الاتيان الثانى أفاده فى البحر (قوله حتى مات أحدهما الخ)
 قال فى غاية البيان أصل هذا أن الحالف فى البين المطلقة لا يحنث مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور
 البر فاذا مات أحدهما فانه يحنث اه وهذا اذا كان البين على الاثبات فان كانت على النفي كلاتيه لا يحنث فى
 آخر حياته ويمكن حنثه حالا كما لا يحنث اه حلى (قوله حنث فى آخر حياته) الضمير يرجع الى الاحد الذى قدره
 الشارح وبه حنث العبارة (قوله وكذا كل يمين مطلقة) مثل ليضر بن زيد أو ليعطين فلانة أو ليعطى نوجته
 انتهى بحر (قوله فيعتبر آخرها) أى آخر وقتها فاذا مضى ولم يفعل حنث (قوله انه لو ارتد وطلق) أشار به الى أن
 الموت فى كلام المصنف المراد به الموت الحقيقى لا الحكمى فان (الردة مع الهالك موت حكمى) (قوله لبطلان يمينه
 باقته تعالى) أشار به الى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلا لا تبطل بالردة لأن الكفر لا ينافى التعلق بغير القرب
 ابتداء فكذا ابقاء اه حلى (قوله كما تز) أى أول الايمان (قوله قد بر) أشار به الى ما ذكرناه من الاشارة (قوله
 حلف ليا يمينه) سواء كانت يمينه بالله أو بطلاق أو عتاق شلى (قوله فهى استطاعة الصحة) أى دون استطاعة
 التى هى القدرة التى لا تسبق الفعل بل تخلق معه بلا تأثير فيه شلى واستطاعة الصحة هى سلامة الآلات وصحة
 الاعصاب وفسرها محمد رده الله تعالى بقوله اذا لم يمرض ولم يتبعه السلطان ولم يحنث أمر لا يقدر معه على اتيانه
 فمات هو المراد بسلامة الآلات صحة الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع والمراد بصحة الاسباب ثم بينته لارادة

النية عند الانفصال لا الوصول الاى
 الاتيان فلو حلف (لا يخرج أو لا يذهب)
 أو لا يروح بحر بمناء الى مكة فخرج يريدها
 ثم رجع) منها قصد غيرها أم لا خير (حنث
 اذا جاوز عمران مصره على قصد ما) ان يمينه
 وبينه مدة سفر والا حنث بمجرد انفصاله
 قطع وفيه - لم ليخرج من مع فلان العالم
 الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بر
 وفى لا يخرج من قصد ما فخرج مع جنازة
 والمقابر خارج فداد حنث (وفى لا ياتينا
 لا يحنث الا بالوصول كما تز والفرق لا يحنث
 (كما لا يحنث لو حلف أن لا تأتى امرأته
 عرس فلان فذهب قبل العرس وكانت
 عرس حتى مضى) العرس لانها ماتت العرس
 بل العرس انما ذخيرته حلف (ليا يمينه)
 فهو أن يأتي منزله أو حاتونه لقبه أم لا (فلو لم
 ياتيه حتى مات) أحدهما حنث فى آخر
 حياته وكذا كل يمين مطلقة أتا الموت
 فغير آخرها فان مات قبل مضيه فلا
 حنث وقوله حنث يفيد أنه لو ارتد وطلق
 لا يحنث لبلان يمينه باقته تعالى بمجرد
 الردة كما مر وقد بر حلف (ليا يمينه) غدا
 (ان استطاع فهى) استطاعة الصحة

الفعل على وجه الاختيار فخرج المتنوع بحر (قوله أو سلطان) أي منع سلطان (قوله بحر بها) عبارة
 وفي المدح والاستطاعة رفع الموانع اه فينبغي أنه إذا نسي العين لا يبحث لأن التبيان مانع وكذا الوجه فم يأت
 حتى مضى الغد كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها التبريد لتنفيذ الفعل على إرادة التنازل اه (قوله صدق
 ديانة) فإن لم يأت له ذم منه وألفه عذر لا يبحث كأنه قال لا ينبغي أن خلق الله تعالى إنسان وهو أذل من يأت لم يخلق
 الله تعالى إنسان ولا استطاعة الاتيان المقارنة والالاتي اه شلي (قوله لا قضاء على الأوجه) لانه وان كان
 مشتركا بينهم ما لكن نه ورف استعماله عند الإطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة آلات
 الفعل وصحة أسبابه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصحده القاضي في خلاف الظاهر شلي عن السكالك (قوله
 وقد أظهر الزاهد في الخ) عبارة في الجنب وفي قوله حقيقة الاستطاعة قياسا بقارن الفعل نظري لانه بناء
 على مذهب الاشعرية والاشعية أن القدرة تقارن الفعل وأنه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان
 وسائر الكفرة الذين ما نوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفهم بالاطلاق وكان ارسال
 الرسل والانبيا وانزال الكتب والامور والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم اه وهو غلط لأن التكليف
 ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات كما عرف
 في الاصول بحر وفي الشلي عن الاتفاق وزعمت المعتزلة أنها سابقة على الفعل واليه ذهب أكثر الكرامية اه
 (قوله لا تخشى بغير اذن الخ) محله فيما اذا قال له زوجته أو عبده أو ماله أو قال لا أكلم فلانا الا باذن فلان فإنه لا يتكرر
 الاذن بحر (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) أي مادام الذكاح باقيا لا الاذن انما يصح عنه له المنع فلا يأنها
 ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لم يبحث وان كان زوال الملك لا يطل العين عندنا لانها لم تتعد الا على مدة قضاء
 الذكاح والمناسب للشارح زيادة وأمر وعلم ورضى ليوزع على ما راده على المصنف قال الحلبي وهو يعلم
 بطريق القياس على ما في المصنف والاذن لا يتقدمه من الفهم حتى لو اذن لها بالعرسية ولا عهد لها بالعريسة
 فخرجت حنت كن اذن لها وهي غائبة أو نائمة لم تنع حنت وهذا قولهما وقال أبو يوسف وزفر الاذن يصح
 بدون العلم والسمع ويستلزم أن لا يقصد به التهديد فلو قالت له أريد أن أخرج حتى أصير مطابقة فقال الزوج نعم
 فخرجت طلقت لأن كلام الزوج هذا التهديد لا للاذن ولوقال لها اخرجي أما والله لو خرجت لجنزتك الله تعالى
 ونحو ذلك قال محمد لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة وتأهبت للخروج فقال الزوج دعوها فخرج لم يكن اذنا
 الا أن ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضبه اخرجي ينوي التهديد والتوعيد يعني اخرجي حتى نطلق لم يكن
 ذلك اذنا (قوله أو حر) أي غالب فيها بحر (قوله أو فرقة) ظاهره ولو خرجت في المدة لا يقع وحزره (قوله دين)
 لانه محتمر كلامه فستعار معنى حتى لا يكتفه خلاف الظاهر فلا يصحده القاضي (قوله وتصل عينه الخ) قوله
 خرجت به بذلك لا تنطق أخرى (قوله ولو نهاها به بذلك) أي عن الخروج صرح وأجمعوا أنه لو اذن لها في خرجة
 ثم نهاها عن تلك الخرجة فإن نهيها بعمل ولو اذن لها ثم قال كلمنا نيتك فقد أدت لك فيها لم يصح نهيها أبو السعود
 (قوله للحاكم) يتم القاضي والوالي يوم ما صرح في المنع (قوله لا يبحث) ولا يقال ان هذا النقل بأمره فيصحت
 لأن الحاكم لا يصير مأمورا برفع الامر اليه أفاده المصنف (قوله لانه لغاية) أشار به الى الفرق بين التلفظ
 بالاباذن وبحق وبالآن وأوجه في البحر فقال والفرق أن في الأول المستثنى خروج مقرون بالاذن لانه مفرغ
 للمنع فصار المعنى الاخرى بما لمصقاه فإلم يكن ملصقا بالاذن فهو داخل في العين فيبحث به وفي الثاني الاذن
 غاية أما في حق فظاهر وأما في الاقتصار بالا فيها التعذر استثناء الاذن من الخروج وبالمرّة يتحقق فينتهي الخلاف
 عليه اه (قوله صدق) أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بحر (قوله يراد به نسبة السكني اليه) هو
 على تقدير مضاف أي ذات نسبة السكني اليه أي الدار المسكونة له فلو دخل داره لكان مسكنا وهو غير مسكن
 فيها لا يبحث وعن محمد أنه يبحث لانها مضافة الى المالك بملك الرقبة والى المستأجر بملك المنفعة وبالله تامة حقيقة
 (قوله ولو تبعها) حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو بنته وهي تسكن مع زوجها حنت بالدخول كافي بالغاية (قوله
 أو باعارة) الا إذا عارها له اتخذ فيها وأبى فدخلها الحالف فانه لا يبحث كافي للعمدة والوجه فيه ظاهر كافي للغير
 والحرى لانه لا يقال لها دار سكني (قوله باعتبار عموم الجاهل) متعلق بمراد به نسبة السكني اليه مع التعميم الذي
 في الشرح فانه يتم الدار المسكونة وغيرها فأفاد الشارح أن هذا العموم ليس من قبيل الجمع بين الحقيقة والجهالة

لانه المعارف تنه (على رفع الموانع)
 كرض أو سلطان وكذا اجنون أو نسيان بحر
 بجنا (وان نوى) ج (القدرة) الحقيقة
 صدق ديانة (لا قضاء على
 المقارنة للفعل) صدق ديانة (لا قضاء على
 الأوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد أظهر
 الزاهد في اعتزاله هذا في الجنب كما أظهره
 في الفتية في موضعين من الفاظ استكفير
 (لا تخشى) بغير اذن أو (الاباذن)
 أو بأمرى أو بعلى أو برضاى (شرط
 اسكن خروج اذن) الا لفرق أو حنى
 أو فرقة ولو نوى الاذن من تدين وتصل
 عينه بغير وجهها من قبل اذن ولو نهاها
 خرجت فقد أدت لك سقط اذنه ولو نهاها
 بعد ذلك صح عند محمد وعلمه الفتوى
 ولو الجلية وفي الصيرفة حلف بالطلاق
 لا يتقل أهله البلد كذا أرفع الامر
 فيمن وجلا اذنه فسقط أهله لا لا يبحث
 فيمن وجلا اذنه فسقط أهله (آذنك
 بخلاف) قوله (الآن أو حنى) آذنك
 لانه لغاية ولو نوى التسعد صدق حلف
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكني
 اليه (مرغا ولو تبعها أو باعارة باعتبار عموم
 الجاهل)

وقهناه ونحمل الحقيقة فردا من افراد
 الجواز (أو) حلف (لا يضع قدمه في داره دن
 حث بدخولها مطلقا) ولو حلفا أو راكبا
 نقر بأن الحقيقة متى كانت متعذرة أو
 مبهورة صبر إلى الجواز حتى لو اضطلع ووضع
 قدميه لم يحنث (وشرط للحث في) قوله
 (ان خرج مثلا) فانت طالق أو ضربت
 عبدا فعبدي حر (اريد الخروج) والضرب
 (فعله فوراً) لانه قد صدق المنع عن ذلك الفعل
 عرفاً ومدار الإيمان عليه وهذه تسمى عين
 الفور فتزد أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 باظهارها ولم يخالفه أحد (و) كذا (في)
 حلفه (ان تغتدي) فكذا (بعد قول الطالب)
 نعال (تغتدي) شرط للحث (تغتديه معه)
 الطعام المدعو اليه (وان ضم) إلى ان
 تغتدي (اليوم أو معك) فعبدي حر حث
 بطلاق التغدي (زيادته على الجواب فجعل
 مستنداً وفي طلاق الاشياء ان التراضي الا
 علم بين الفور ومنه طلب جامعاً فانت فقال
 ان لم تدخل في البيت فدخلت به - وسكون
 شهوته حث وفي الجهر عن المحيط طول
 التيمم لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوثق
 الصلاة فدخلت أو اشتغلت بالوضوء له صلاة
 المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه
 عذر شرعي وكذا عرقاً (مركب العبد المأذون)
 والمكاتب (ليس له لولاه في حق العبيد الا)
 بشرطين (اذا لم يكن دينه مستغفر فلو) قد
 نواه) في ثلث يحنث (حلف لا يركب قالين
 على ما يركبه الناس) عرفاً من فرس وحمار
 (فلو ركب ظهراً انسان) أو بهيمة أو بقرة أو
 فيلاً (لا يحنث) استصاناً بالابلية ظهريه
 قلت ويذهب في حنثه بالعبيد في مصر والشام
 والقبيل في الهند للتعارف فانه المصنف ولو
 حل على الدابة مكرها فلا حث كحلفه لا يركب
 فرساً فركب برذوناً أو بعكسه لان الفرس
 اسم للعربي والبرذون اسم للجمي والخيل
 بعم هذا النوع بالعمية ولو بالفارسية
 حث بكل حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب
 مركباً حث بكل مركب سفينة أو جملاً
 أو دابة سوى الأدهى

قانه يمنع عند تأبل هو من يوم الجواز أي من الجواز العام (قوله حمل الحقيقة) الاضافة للسان أو من اضافة
 المدلول إلى الدال لان الحقيقة الكلمة (قوله حث بدخولها مطلقاً) وذلك لانصرف اليقين إلى الدخول
 أي عرفاً منع زيادة (قوله متعذرة) نحو واه لا أكمل من هذه الخلة اه حلي (قوله أو مبهورة)
 كما في مثالنا اه حلي (قوله حتى لو اضطلع) أي خارج الدار ووضع قدميه فيها اه حلي (قوله ان خرجت
 مثلاً) أشار به إلى أنه لا يختص بشال ولو قال لا مراهة عند خروجها من المنزل اذ ارجعت إلى منزلي فانت
 طالق ثلاثاً لم يحنث فلم يخرج زماناً ثم خرجت ورجعت وهو يقول نوبت الفور فظاهر أنه يصدق لانه
 لو قال ان خرجت ولا يحنثه يصرف إلى هذه الترجمة فكذا اذا قال ان رجعت ونوبت الرجوع بهذه الترجمة
 كان أولى أن يصرف إلى الرجوع عن هذه الترجمة كما في المحيط (قوله فعله) أي المذهب كور من الخروج
 والضرب (قوله فوراً) مأخوذاً من فارت القدر اذا غلت واستعمل للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها أي
 لا بطء فيقبل جاء فلان من فوره أي من ساعته وسميت هذه اليقين باعتبار فوران الغضب قال الاتقاني وهي
 كل عين خرجت جواباً للكلام أو بناء على أمر فتقدم بذلك دلالة الحال ولا يحنث في عينه استحساناً خلافاً لفر
 وخلاف زفر مذكور في التحفة (قوله لانه) أي الحالف وفي نسخ بدون ضمير (قوله عرفاً) والمنع باعتبار العرف
 في نحو ذلك انما يكون في الفور فكانت قال ان خرجت الساعة فاذا جلت ساعة ثم خرجت لا يحنث وكذا
 اذا ترك العبد ساعة بحيث يذهب فوذلك ثم ضربه لا يحنث (قوله تغتدي أبو حنيفة باظهارها) وكانت اليقين
 في عرفهم قسمين مؤبدتين وهي أن يحنث مطلقاً وموقتة وهي أن يحنث أن لا يفعل ككذا اليوم أو هذا الشهر
 فأنخرج أبو حنيفة بين الفور فالناس كلهم يحال فيه بأبل في الفقه كله يجر ملخصاً وظاهر هذا أنه لم يخالفه مجتهد
 فيها (قوله ولم يخالفه أحد) قد مر في نقل الاتقاني عن التحفة مخالفة زفر (قوله تغتديه معه ذلك الطعام)
 فاذا تغتدي في يومه في منزله لا يحنث لانه يمين يقع جواباً تضمن إعادة ما في السؤال والمسؤول الفداء الحلال
 فينصرف الحلف إلى الفداء الحلال لتقع المطابقة يجر (قوله أو معك) فيه أنه لم يرد على السؤال لان السؤال فيه
 انقضاء مع أيضاً فالصواب أن يقول المصنف بعد قول الطالب تغتدي كذا في الكثر اه حلي بإيضاح (قوله
 حث بطلاق التغدي) الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغتدي معه أو في بيته مثلاً في هذا اليوم وبالنظر إلى قوله
 معي تغتديه معه ولو في غير هذا الوقت ولا يحنث ان تغتدي مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه (قوله ان لتراضي)
 فلا حلف ان رأى فلان بالضرب فارقية على القريب والبعيد والضرب متى شاء الا أن يعني الفور ولو حلف
 بضرب بن غلامه في كل حق وباطل أي ان شكى اليه أو يس له نية فهو على أن يضربه كلما شكى اليه ولا يكون عينه
 على قور الشكايه ما لم ينو ذلك اه (قوله طول التناجر الخ) فاذا تناجرت معه بعد هذا اليقين أو فعلت احد
 ما ذكر بعد ثم دخلت لا يحنث لهدم انقطاع الفور وكذا يقال فيما اذا حلف بالخروج قتلاً (قوله وكذا لو خافت
 فوثق الصلاة) ظاهره أنها لو لم تحث فوثقها وصلتم أنها بقطع الفور وهو ينافي قوله بعد أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة
 فانه مطلق بل يشمل الفضا (قوله أو اشتغلت بالوضوء) ولو اشتغلت بالتمطع أو بالوضوء له أو أكلت أو شربت
 حث لان هذا ليس بعذر شرعي يجر (قوله لانه عذر شرعي) فصار مستثنى من عينه (قوله وكذا عرقاً) فانه يقال
 فيه انما لم تأخروا ما منعها الصلاة (قوله مركب العبد الخ) يعني لو حلف لا يركب دابة فلان مركب دابة
 عبداً فانه يحنث بالشراطين يجر (قوله والمكاتب) لان ملكه ليس يضاف إلى المولى لا ذاتاً ولا يداً يجر (قوله
 اذا لم يكن دينه مستغراً وقد نواه) هو نصيب أربعه الاولى أن يكون على المأذون دين مستغفر فركبته وكسبه
 فلا يحنث لان هذا المركب ليس له الذاتية أن لا يكون عليه دين مستغفر ولا يحنث فركب فلان مركبه
 الخافس به فلا يحنث والثالثة أن لا يكون عليه دين ولم ينو مركب العبد فلا يحنث لان الملك وان كان فلان لكن
 يضاف إلى العبد عرفاً فاختلت الاضافة إلى المولى فبدون التنية لا يتناولها الافظاه (اربعة ما في المصنف أبو السعود
 (قوله لا يحنث استصاناً) لان أوهام الناس لا تنسب إلى هذا اه واقعات (قوله ولو حل على الدابة مكرهاً)
 أي لو لم يحنث على الركوب فركب حث (قوله ولو حلف لا يركب الخ) هذه المسئلة بينهما تقدمت في المتن مع
 استئذان الحكم في الجزم مثله فليحذر اه حلي والذي في التمر والمجوى والهندية الاقتصار في الثبيل على قوله
 لا يركب مركباً أو تغتدي بالهندية أن ماله كفي الشرح رواية هشام وقال الحسن في الجوز لا يحنث أي يركب

ولذا قال في الشربة لا يسه قد يقال ان المراد بالاكل الاتفاق في أي شيء فيحتمل به اه قتائل (قوله لان الحقيقة
مجبورة) صوابه متعذرة كما عبر به في ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال بمجبورة لم يفرق بين المتعذر
والمجبور قال صاحب الكشف المتعذر لا يتوصل اليه الا بشقة كاكل النحلة والمجبور ما يتيسر اليه الوصول
الحسن الناس تركوه كوضع القدم اه حلي (قوله لم يحتمل بأكل ما يخرج منها) ظاهر عبارة انه يحتمل
بأكل منها والحالة هذه فينافي قوله لا يحتمل وان فواها فليحذر اه حلي قلت هما قولان كما تقدمه عبارة النهر
قال أبو السعود ما في الولو الجلية هو الصحيح (قوله لتعين الجواز) فاذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة
وله شاهد كثيرة بجر (قوله قلت أهل العرف انما يأكلونه مطبوخا) أي فلا يحتمل بأكله اسكونه دخله صنعة
جديدة اه حلي (قوله لا بالابن) مثله الزبد (قوله فتعقد العين عليها) أي ولا يصار الى الجواز (قوله من هذا البسر)
بضم الباء صحاح (قوله بأكل رطبه الخ) نشره رتب (قوله وغمره) بالهاء المشناة من فوق (قوله وشبهه رازه) هو ما خثر
من اللبن أي تخثر بعد ما استخرج ماؤه نهر قال العلامة باكير هو بكسر الهمزة والفتح لا يبق فيخثر جدا ويصير
فيه جوضة (قوله لان هذه صفات الخ) قال في النهر ولا يخفاء أن صفة البسورة والرطوبة والبنية قد تدعو
الى العين بحسب الاثر من جهة فاذا زالت زال ما عقد عليه العين فاذا كاه فقد أكل ما لم تنعقد عليه العين اه (قوله
بجلاف لا يكلم هذا الصبي) هذا اذا لم ينو الحقيقة فتعقد العين فلو نواها فقد ثبت به لانه نوى حقيقة كلامه
والظاهر لا يخالفه شربة لالة عن البرهان (قوله ولد الشاة) أي في السنة الاولى أبو السعود (قوله لانها غير
داعية) وذلك لان صفة لصبا والشوية وان كانت داعية الى العين لكن هجرانه لاجل صباه أي أرثوبيته
منه هي عنه شرعا لان امرنا بحمل أخلاق العتيان ومحنة الصبيان فكان مجبوروا شرعا والمجبور شرعا كالمجبور
عادة فلم يعتبر الداعي أبو السعود عن الزبلي وكذا الحل فان صفة الصغر في هذا ليست داعية الى البر فان
المستعصم منه أكثر امتناعا عن لحم الكلب وفيه تلذذ لان لم أن الشارع منع الهجران مطلقا فقد مجوز وقد يجب
بأن كان الصبي يتكلم بما هو موصوفه أو كان الحالف يحشى فتنة أو فساد عرضه بكلام من ذكر ولا نسلم أن صفة
الحل غير داعية بل هي داعية لان أكله لا يحمد أكثر رطوبته بخلاف الكلب فان لحمه فيه مزيدة قوية
للبدن وأجيب عنه بأن الايمان بنبأها العرف وأهلها يفضلون الحل ويستلذونه وكذا الصبا فانه لما كان
سبب الشفقة في الشرع وعند العامة كان غير داع وعماذ كنادر لا يفي عليه حكم فانصرفت العين الى الذات
وهي هي والتغير الصفات (قوله اذا كان بصفة داعية) أي متلبسا بصفة تدعو وتحث على العين (قوله فتعديه)
ذكر تأويل الصفة بالوصف (قوله زال العين) الاولى زالت لان العين مؤنثة مما عاها كأمتر (قوله وما لا يصلح داعية)
أي والصفة التي لا تصلح باعتد على العين (قوله اعتبر في المنكر) كالأكل صيا فكم شابا ذكر الضمير في اعتبر
نظر اللفظ ما (قوله دون المعترف) كالأكل الثلاثة (قوله لانها صفة داعية) أي ما ذكر من الجنون والكفر داع
الى العين لان الجنون قد يطر به اذا كله والكافر بغض شرعا (قوله وفي لا يكلم رجلا فكم صيا حنت) لان
اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما مرح به ابن الكمال في تصحيح السراجية وله كنه في العرف لا يسمى
فالحن في القول الثاني قاله الحلبي (قوله كلابكم صيا فكم بالغ) لانه صار مقصودا بالحلف لكونه هو المعترف
للمعروف عليه فيجب تقييد العين به وان كان حراما حلي عن البصر (قوله الى الثلاثين) وقيل الى ثلاث وثلاثين
(قوله فصار جنة) بتشديد النون حلي عن الدراستي ونقل العلامة الاسقاطي عن الجوى فيه ثلاث لغات
سكون الباء وضمة السبعاء والتثنية والاولاها أقواها وثالثها أضعفها (قوله كذا في نسخ الشرح) أي نسخ المتن
الذي شرح عليه المصنف وهو الموافق لما في البصر (قوله وفي نسخ المتن) أي المجردة عن الشرح (قوله لم يحتمل)
لانها صفات داعية الى العين فتعديه (قوله فأكل حيا) فسر في البدائع بأنه اسم لقر ينقع في اللبن ويشرب
فيه وقبل هو طعام يتخذ من عرو يضم اليه شيء من السمن أو غيره والغالب هو الترف فكانت أجزاء الترف بها فيبقى
فلا سم اه (قوله وفيه الاصل الخ) فلو حلف لا يأكل هذا الطعام ان كان يقدر على أكله كله دفعة واحدة لا يحتمل
بشيء يأكل كله وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وهو الاصح المختار لما احتجنا ولو حلف لا يأكل كل من هذه
الطعامية فأكل بعضه حنت (فرعان) الاول قال ان أكلت هذا الرغيف اليوم فامرته طاق ثلاثا وان لم أكله
اليوم فامته حنة فكل النصف لم يحتمل لانعدام شرط الجنة بالعين وهو أكل الكل أو قوله الكل الثاني لو أخذ

لان الحقيقة مجبورة ولو الجلية وفي المحيط
لنوى أكل عينه لم يحتمل بأكل ما يخرج
منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف
نه الحلي ونهني أن لا يصدق قضاء العين
الجواز زاد في النهر فان قلت صرف العين لعينه قلت
يؤكل عرفا في نوى صرف العين لعينه قلت
أهل العرف انما يأكلونه مطبوخا (وفي الشاة
يحتمل بالعم خاصة) لا بالابن لانها مأكولة
فتعقد العين عليها (ولا يحتمل في) حلفه
(لا يأكل من هذا البسر أو الرطب أو اللبن
بأكل رطبه وغمره وشبهه) لان هذه صفات
داعية الى العين فتعديه (بجلاف لا يكلم
هذا الصبي أو هذا الشاب فكمه بعد ما شاع
أولا بأكل هذا الحل) بفتنة ولد الشاة
غير داعية والأصل أن الحلف عليه اذا كان
بصفة داعية الى العين فتعديه في المعترف
والمشكر فاذا زالت زال العين وما لا يصلح
داعية في المنكر دون المعترف وفي المجتبى
حلف لا يكلم هذا الجنون فبرئ أو هذا
الكافر فاسلم لا يحتمل لانها صفة داعية
وفي لا يكلم رجلا فكم صيا حنت رقبلا
كلايك صيا فكم بالغ لانه بعد ما بلغ يدعى
شابا وفق الى الثلاثين فكمل الى خمسين وشيخ
(أولا يأكل هذا العنب فصار زينا) هذا
وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر
عما لا يحتمل به (أولا يأكل هذا اللبن فصار
جينا) ولا يأكل من هذه البيسة فأكل
فرا رجبها (كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن
فرخها) أولا يذوق من هذا الخمر فصار خلا
أومن زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار
لوزا أو منه شام يحتمل بخلاف حلفه
لا يأكل عرأفا كل حيا فانه يحتمل لانه
غير مفتوح ضم اليه شيء من السمن أو غيره
بحرفيه الاصل فيما اذا حلف

نقمة فلا كما في فيه فقال له رجل امرأتي طالق ان اكلته او قال آخر امرأتي طالق ان اخرجت من خبيثك فاكل
البعض واخرج البعض لم يبحث أحد ههنا لان شرط الخنثى كل الكل او اخرج الكل ولم يوجد (قوله لا يا كل
معينا) الاولى زيادة او شرب ليتناسب الكلام (قوله وصكذا لا يبحث لو حلف الخ) وجهه انه اكل شيئا
غير الخوف عليه (قوله بخلاف فهو لوز) كانه متق والتين يعني انه لا يفرق بين رطبه وبياسه بخلاف الخسب
(قوله ولو حلف لا يا كل رطبا الخ) حاصل صور هذه المسئلة أربع وقايعتان وخلافيتان فالوقايعتان ما اذا حلف
لا يا كل رطبا فاكل رطبا مذنيا وما اذا حلف لا يا كل بسرا فاكل بسرا مذنيا فيبحث فيهما اتفاقا والخلافيتان
ما اذا حلف لا يا كل بسرا فاكل رطبا مذنيا وما اذا حلف لا يا كل رطبا فاكل بسرا مذنيا فانه يبحث عندهما
خلافًا لابي يوسف (قوله أو بسرا) أي أو حلف لا يا كل بسرا (قوله بكسر النون المشددة) هو المجموع من أفواه
المنابع وفي القاموس ذنب البصرة نذيبا الخ وهو من الرطب ما كان رطبه أكثر ومن البسر ما بدأ الارطاب
من ذنبه وهو ما قبل من جانب التمع والعلاقة (قوله أي عرجون) هو قافة مصر السباطة (قوله والمغلوب
تابع) أفاد به أنه اذا كان الغالب الرطب يبحث ويتطرق حكم ما اذا نساها (قوله لوقوعه شيئا شيا) على هذا فوف
أي فيبحث لان كل واحد منهما مائة قصود وصار كما اذا حلف لا يبتري شعير اوليا كلة فاشترى خنفة فيها حببات
شعيرا أو كلها يبحث في الاكل دون الشراء بحر (قوله مع نسيمتها في القرآن لما) هذا يظهر في الثلاثة الاخيرة
وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين وبالقرآن استدلل سفبان لمن استفناه فمن حلف لا يا كل لحافا كل سكا
فرجع الى الامام فانه يبر فقال ارجع فاسأله عن حلف لا يجلس على بساط يجلس على الارض فساءه فقال
لا يبحث فقال أليس أنه قال تعالى واقه جعل لكم الارض بساطا فقال سفبان تأكل السائل الذي سألتني
فقال نعم فقال سفبان لا يبحث في هذا ولا في الاول فرجع عن ذلك القول فظهر ان قسمك الامام انما هو بالارض
منح (قوله ودابة أو نادا) قال تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا وقال تعالى والجبال أو نادا
(قوله وما في التبيين) هو شرح الزيلعي وايراده على قوله للعرف (قوله بر كعب الانسان) لان اللفظ
يتناول هو والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح عقيدا (قوله ردة في النهر) أصل الرد للكمال وتسميه
في البحر (قوله بأن العرف العملي) مخصوص نقل في البحر عن تحرير ابن الهمام مانعه من مثله العادة العرف
العملي مخصوص عند الحنفية خلافا للشافعية كرامة الطعام وعادتهم أكل البر انصرف اليه وهو الوجه
أما بالعرف القضي فبما ساق كالدابة للعمار والدرهم على النقد الغالب اه (قوله كالعرف القولي) مثله
لو حلف لا يركب دابة لا يبحث بالركوب على الانسان للعرف اللفظي لان لفظ الدابة عرفا لا يتناول وان
تناوله لغة (قوله والكبد) برفعه وما بعده وهي مؤنثة وقال القراء مؤنثة وتذكر في الصحاح كبدة وكبد بوزن
كذب وكذب ويقال كبه بوزن فليس أبو السموذ (قوله والكروش) فيه اللغات الثلاث السابقة (قوله والطعام)
بكسر الطاء (قوله والخنزير) يقال انه حرم على لسان كل نبي شلى عن المصباح (قوله هذا في عرف أهل الكوفة)
في النهر عن العتابي مانعه قبل الحالف اذا كان مسلما ينبغي أن لا يبحث أي يلزم الخنزير لان أكله ليس بمعارف
ومبنى الايمان على العرف وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى (قوله كافي البصر عن الخلاصة) وفيه عنها
لو حلف لا يا كل لحافا بحث بأكل لحم الابل والغنم والبقير والطيور مطبوحا كان أو مشويا أو قديدا كما ذكره
في الاصل (قوله ومنه) أي ما في المصنف حيث بناء على عرف الكوفة وقومهم من الفرس (قوله الرأس الخ) يقال
رأس كبر اللحم ورأس قليل اللحم اه شلي عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولم يذكر الا كراع والعرف لا يطلق
عليها الجلالة ليس فيها الاجل فبحسب (قوله لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو القياس في الجار لان الجار
لما كان له كرامته يستعملون هذا اللفظ في الاكل من كراهه لحمه على الكراه وفيه لزامه يقي على الاصل منح عن
جواهر الفتاوى (قوله ولا يبحث بشحم الظهر) هذا عند الامام قال القاضي الاسيحي ان أريد بشحم الظهر
شحم الكلية فتقولهم اظهر وان أريد به شحم اللحم فتقول اظهر وجه غير واحد قول الامام (قوله بل بشحم
الطن) وهو ما كان مدقرا على الكرش وما بين المصارين وقومهم الامعاء (قوله اتفاقا) يذهب على سبيل
الكافي في ذكر الخلاف في شحم الامعاء وما في الخ اظهر (قوله كهي على كلة) فيه شذوذ حيث أدخل المشكاة
على الشحم المنفصل حال في البحر فاشارة الى أن المأمور بشراء الشحم انما الشفوي شحم الظهر لا يجوز بيعه في

لا يا كل معينا فاكل بعضه ان كل شيء يا كلة
الرجل في مجلس هو يشرب في شربة فالحلف
على كاهه والا فلي يرضه (وكذا) لا يبحث
(لو حلف لا يا كل بسرا فاكل بسرا فاكل رطبا
أو لا يا كل معينا فاكل رطبا فاكل رطبا
فان الاسم يتناول الرطب أيضا ولو حلف
لا يا كل رطبا أو بسرا أو حلف لا يا كل
رطبا ولا بسرا بحث باكل المذنب بكسر
النون المشددة لا كلة الحلو فله وزيادة
(ولا حلف بشراء كلة) بكسر الكاف أي
عرجون ويقال عنقود (بسر فيها رطب
في حلقه لا يبتري رطبا) لان الشراء يجمع على
الجلد والمغلوب تابع بخلاف حلقه على الاكل
لوقوعه شيئا (ولا حلف لا يا كل لحافا كل سكا
لا يا كل لحافا كل سكا) (قوله لا يركب دابة
اذا نواهما) (لا يا كل لحافا كل سكا) على جبل
كافرا ولا يجاس على وتد فيس على جبل
مع نسيمتها في القرآن لحافا دابة أو نادا
للعرف وما في التبيين من حنفة في نهر باني
حيوانا بركوب الانسان ردة في النهر باني
العرف العملي مخصوص عندنا كالعرف
القولي (ولحم الانسان والكبد والكروش)
والرنة والغالب والطعام (والخنزير لحم) هذا
في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا
في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم أن
البحري يعتبر برفه قطعا وفي الثانية الرأس
والاكارع لحم في عين الاسكلاف في عين الشراء
وفي لا يا كل من هذا الحالف يقع على كراهه ومن
هذا السكب لا يقع على صيده ولا يقع
الجاموس ولا يبحث باكل النى وهو الاصم
(ولا يبحث بشحم الظهر) وهو اللحم
السمين (في حلقه لا يا كل سكا) خلافا
لهما بل بشحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما
في العظم انما قافح (والعين على شراء الشحم)
وبيعه (كهي على كلة)

الاشهر (قوله وخلافا) وقيل اذا كانت العين على الشراء لا يحسن اتفاقا لان الشراء لا يتم بالخلاف وانما يكون
 مشتربا للشخص اذا اشتراه عن يميني شخص ما أو اما لا كل فعل يتم بالا كل وحده وقدم القول بالاتفاق العلامة
 مسكين وحكي مقابله بقيل (قوله بأنية) بالفتح البية الشاة ولا تقل البية بالضم ولا بية وتنتهي بالياء بغير تاء
 أو السعود عن الصحاح (قوله لانه انواع ثاثة) فلا يستعمل استعمال النجوم ولا النجوم فلا يتناول اللفظ معنى
 ولا عرفا بغير (قوله أو سويق) هو قمع أو شعير يقي ثم يطحن ويتخذ زادا وقد يضاف اليه سمن أو عسل أو لبن ذكره
 شارح المواهب اللدنية (قوله هذا البر) جمع بر وقومع سيويه أن يجمع بر على ابرار وجوزة البرد قياسا اذ يقال
 طهروا طهروا وقره وأقرا وقفل وأفضال أبو السعود (قوله لا بالقضم من عينها) ليس المراد خصوص حقيقة
 القضم وهي الاكل باطراف الاسنان بل أن يؤكل عن يمينها باطراف الاسنان أو بسطحها فتح (قوله لومقلية)
 بأن يوضع جافا في القدر ثم يؤكل قضا نهر (قوله كالبيلة) الكاف للتظهير فان البيلة هي المطبوخة بالماء اه
 حلي وأفاذ صاحب الثوري ذكر دليل الامام انه يحسن بالهرسة (قوله أما لوقضمها) من باب علم شرب لامة ومن
 باب ضرب لغة أبو السعود (قوله ويشير لصبرة) أي ملاذ الصبرة ما جمع من نحو القمع (قوله وهي مسئلة المختصر)
 أي المتن وهذا من ردة الشرح (قوله كيف كان) ولودقيقا فاده في النهر (قوله فيضت بأكلها) ولو لمطبوخة
 أو مبلولة بقلية نهر (قوله لا بصواخير) كالذقيق والسويق والبعين نهر (قوله ولو زرعته) أي في صوري في الإشارة
 لان صورة التشكير (قوله حنت بما يتخذ منه) لان كل الذقيق هكذا يكون عند العقلاء فيصرف الى ما هو
 اعتاد بينهم بغير ويغني أن لا يتخذ في حنته اذا اكل ما يسي في ديارنا الكسكس نهر (قوله لا بسفه) وذلك لشعب
 ما زمراد ايجرا اذا كان طعاما أي فيضت بسفه حموي من مجمع الروايات وان على كل الذقيق بعينه لم يحسن
 بأكل خبره لانه نوى الحقيقة (قوله والطبري) بفتح الباء وكسر الراء نسبة الى طبرية وسجت طبرية لان أهلها
 كانوا يجربون بالفلس وهي الطبرية عزب تبر أبو السعود (قوله لم يحسن) أي في حلقه لا يأكل خبرا (قوله لان)
 العرف الخاص معتبر ليس هذا من كلام الكمال وانما اخذ المصنف من الفرع المذكور وعبارته في المنع
 بعد كلام قلت وفي هذا ظاهر أن قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير
 باعتبارهم في فضاء الايمان أما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم وما يدل عليه ما في
 فتح القدير وذكر هذا الفرع (قوله انصرف الى الخبازة) يعني انصرف الى ما يخبره فلا نال الى من تجهه اه حلي
 والاولى أن يكون الضمير في انصرف يرجع الى لفظ فلا نال فاذا اهاه امرأتان فالعبرة بالخبازة (قوله وهبانه
 للضرب) أي قطعته لجعل في التنوير وانظر ما لوى الخبر الذي من بيت فلا نال وانما ظاهر انما تعمل نيته لما فيه
 من التشديد على نفسه خصوصا اذا كان مثله لا يخبر (قوله ومنه) أي من الخبر لا فاق وهو المسمى في ديارنا
 بالبيسان لا ما يحسن بالسكر واللوز كما هو ظاهر وأقول الظاهر أنه لا يحسن بأكله لانه لا يسي خبرا والاعيان
 صنية على العرف حموي وفيه نظر (قوله لا الفطائر) الذي في البحر فلو اكل من خبر القطار لا يحسن لانه
 لا يسي خبرا مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمل اه فقول الشارح لا الفطائر محتمل أن المراد به ما في البحر ويحتمل
 أن المراد بها ما يسي فطورا بلغة أهل مصر وهو الذي يفعل كثيرا في رمضان يتدقون به فطورهم وحزروه (قوله
 والترديد) أي اذا حلف لا يأكل خبرا فاكل زيدا لا يحسن لان من اكله لا يسي أكل خبره وقوله ولو بعد مادقه
 أوقته العرف الا أن لا يخرج من كونه أكل خبر (قوله ولو بطعام نفسه) أي بغير نفسه لانه اكل من طعام فلان
 خال في النهر وأنت خير بأن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكره في أن يحزم بعدم حنته قال السيد الحموي
 فينبغي أن لا يحسن الا بما يسي طبيا اه (قوله لا لو أخذ من نيده) فانه شراب كما قال أبو يوسف لا طعام كما قاله
 محمد (قوله وفي لا يأكل من سواها كل سواها الخ) ينظر حكم ما اذا تناوله وحده هل لا يحسن لانه لا يحسن بل المضغ
 أو يحسن (قوله ولا نيده) أما اذا نوى لا يأكل ما فيه من حنت مطلقا (قوله فاضطر لينة) أي لا اكل منها
 والتقييد بالاضطرار بالنسبة لطل الاكل لانه قيد في عدم الحنت فزروه أبو السعود (قوله بقعان على اللحم المشوي
 الخ) فيه تلف وتشر مرتب قال في النهر وفي عطف الطبخ على الشواء ايماء الى تغيرهما وهذا لان الماء ما خوذ في
 مفهوم الطبخ والاكلان شواء (قوله على كل مطبوخ بالماء) الا السمل لانه لا يسي طبيا في العرف بغيره عن
 البدائع (قوله كيعن وفاكهة) وطلع وخل وزيت (قوله لكن في عرفنا لا) عبارته وأنت خير بأن الطعام في عرفنا

حكما خلافا لزمي (ولا) يحسن (بأنية في)
 حلقه (لا يأكل) اولا يشترى (نحما او لحما)
 لان انواع ثاثة (ولا) يحسن (بغير زار دقيق
 او سويق) حلقه لا يأكل (هذا البر لا
 بالقضم من عينها) لومقلية كالبيلة في عرفنا
 أما لوقضمها نيته فلا حنت الا بالنية فتح وفي
 الامر عن الكشف المسئلة على ثلاثة أوجه
 أحدها أن يقول هذه الحنطة ويشير لصبرة
 وهي مسئلة المختصر الثاني أن يقول هذه بل
 ذكر حنطة فيضت بأكلها كيف كان ولونيثة
 أو خبر الثالث أن يقول حنطة فيضت بأكلها
 ولونيثة لا بصواخير والخبر ولو زرعته لم يحسن
 بالخارج (وفي هذا الذقيق حنت بما يتخذ منه
 سواها) كصبرة وحلوى (لا بسفه)
 أي الأصح كما ترى اكله عين الفطير (والخبز
 ما اعتاده أهل بلد الحالف) فالسماهي بالبر
 العيني بالذرة والطبري بغير الارز وبغير اهل
 علمي بالشامية فلو دخل بلد البر واستقر لا يأكل
 الا لشعب لم يحسن الا بالشعب لان العرف
 الخاص معتبر فتح (حلف لا يأكل من
 خبرنا) انصرف الى الخبازة (التي تضربه
 في التنوير لان جهته وهبانه لا ضرب) نظرية
 ومنه الرافق لا الفطائر والترديد ولو بعد مادقه
 أوقته لانه لا يسي خبرا وفي لا يأكل طعاما
 من طعام فلان حنت يأكل كله أو زنته
 أو لمحه ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نيده
 أو مائه فأكل به خبرا وفي لا يأكل سواها كل
 سواها ولا نيته بحيث لو عصر سال السمن
 حنت والا لا جوهره وفي البدائع لا يأكل
 طعاما فاضطر لينة فأكل لم يحسن (والشواء
 والطبخ بقعان على اللحم المشوي والمطبوخ
 بالماء) هذا في عرفهم وأما في عرفنا فاسم
 الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بولد
 أو زيت أو سمن كما نقله المصنف عن المجتهد وفي
 النهر الطعام يسم ما يؤكل على وجه التطعيم كعين
 وفاكهة لكن في عرفنا لا

لا يطلق على ما ذكره في أن يعجز عن عدم حشته وتقدم ما عن الجوى (قوله ما يباع في مصره) أي ما يكسر ويطهر
 في التنوير فلا يبحث برأس الجراد والعصفور كما في مسكين (قوله اعتبارا للعرف) فوجب على الملقى أن يفتي
 بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الحالف ١٥ بجر (قوله التفاح) بضم التاء وتشديد الفاء مفتاح (قوله
 والبطيخ) بكسر الباء أخضر كان أو أصفر وفي لغة لاهل الجواز جعل الطاء مكان الباء وذكر السرخسي أن البطيخ
 ليس من المأكلة وما في الكتاب رواية القدوري وهو رواية عن أبي يوسف (قوله والمشتمل) بكسر الميم
 ومضممه ما وضعهما الايمان في المختار والاختلاف في نظرها الاجه وروى عبد الرحمن الشافعي تحشى التعرير (قوله
 خلاف عصر) أي لا خلاف في وجوبه (قوله والعبرة للعرف) لمجوه في شرح مسكين والبصر (قوله ما ينفذ فأكهة)
 الفاكهة اسم لما ينشكه به قبل الطعام وبعده أي ينتم به زيادة على المعتاد ومن نظم سبدي على الاجه وروى
 قدم على الطعام فتأخروا * والذين والمشتمل والبطيخا
 وبعده الاجاص كثرى رطب * ومثله الرمان أضاء والعنب
 ومعه الخيار والجوز * فتاوت تفاح كذا الموز
 (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والعسل والسكر والرطب والتروخج ما كان من جنسه حامض
 كالعنب والبطيخ والرمان والاجاص فلا يبحث به أفاده في البصر (قوله بأكل خبيص) قال في الصحاح الخبيص
 معروف والخبيصة أخص منه ١٥ وفي القاموس الخبيص المهول من التمر والسمن والخبيصة طعنة يقابل بها
 الخبيص في الظنير ١٥ وفي أوائل السيوطي أول من خبص الخبيصة عثمان رضى الله تعالى عنه خلط بين العسل
 والتقى من الدقيق ثم دث به الى النبي صلى الله عليه وسلم في منزل أم سلمة فوضع بين يديه فقال من دث بهذا
 قالوا عثمان فرفع وجهه الى السماء وقال اللهم ان عثمان يسترضيك فارض عنه (قوله لكن المرجع فيه الى عادات
 الناس) الاولى خذف لكن قال في البصر وحاصله أن الحلوة والحلاوة واحد وهذا ليس عرفنا فان الحلوة
 في عرفنا اسم للعسل المطبوخ على النار بنشاء ونحوه وأما الحلاوة والحلاوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عذب طبخ
 على النار وحده حتى صار جامدا كالعقيد والقانيد والحلاوة الجوزية والسحمية ونحوها ١٥ (قوله فلا بحث
 الخ) أي لعدم اطلاق لفظ الحلاوة عليها (قوله في فائيد) هو حلوا تصعل كالكدك والاصابع (قوله والادام)
 هو بكسر الهمزة ووجهه آدم كاهاب وأهب ويسكن للتخفيف (قوله ما يصبغ به) عبره كانه لكثرة امتزاجه فأن
 مقام الصبغ بالتوب خير وهو بضم الباء التحتية على البناء للمفعول ويدعى بالباء جوى وفي المصباح الصبغ
 ما يصبغ به من الادام ومنه قوله تعالى وصبغ لآكلين والجمع صباغ (قوله اذا اختلط) ظرف لقوله به طبخ
 (قوله لذوبه) جواب سؤال حاصله أن الملح لا يصبغ الخبز وحاصل الجواب انه يصبغه في القم لذوبه فيه ونقصه
 الزيلعي الادام بالمائع صحيح في الملح أيضا اعتبارا انه يذوب في القم ويحصل به صبغ الخبز أفاده في البصر (قوله هو
 ما يؤكل مع الخبز غالبا) لان الادام من المؤادمة وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز موافق كاللحم والبيض
 ونحوه (قوله به يفتي) أي للعرف وفي المحيط وقول محمد اظهروه أخذ الفقيه أبو البيث (قوله وفي البدائع
 الجوز الخ) قال في المحيط ما روى أن الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم أمان عرفنا فانه لا يؤكل للتمك ١٥
 قلت والمعتبر في هذا الباب العادة أي العرف كما ذكره المؤلف في شرح الملقى (قوله لانه لا يؤكل الا كذا) بخلاف
 اللحم والبصل فانه ما يؤكلان على غير هذا الوجه (قوله وهذا ان وجد طعمه) أي حشته معقود بوجود طعم الفلفل
 (قوله ويزاد في الزعفران) يعني اذا حلف شخص لا يأكل زعفران فأكاه عز وجبا الطعام لا يبحث الا اذا ثبت
 عينه والعلة ما ذكر في الفلفل (قوله وفي لا يأكل لبننا) متعلق بقوله الا لم يبحث قال الحلبي والظاهر أنه
 يبحث اذا كان اللبن كثيرا احتيازا عن الارز كما في السويق الآن يفرق بأن هذا مطبوخ بخلاف السويق (قوله
 والى رأسه الخ) قال في الهندية حلف لا ينظر الى فلان فرأه من خلف سترا وزجاجة يستين وجهه من خلفها
 حث بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد
 لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس وعلى البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى
 بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا أقل من النصف فلم يره ١٥
 لمصافا فاد أنه لا يبحث برؤية الرأس وحدها ويبحث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فبين أن تكون

(والرأس ما يباع في مصره) أي مصر الحالف
 اعتبارا للعرف (والفاكهة الفاسح والبطيخ
 والمشتمل) ونحوها (لا الضب والرمان
 والرطب) خلافا لما خلاف عصر والعبرة
 للعرف فيصنف بكل ما ينفذ فأكهة عرفنا ذكره
 الشفي وأقر المصنف (والحلوى ما ليس من
 جنسه حامض فيصنف فيه الى عادات الناس فلا
 وسكر) لكن المرجع فيه الى عادات الناس فلا
 حث في فائيد وعسل وسكر كما نقله المصنف
 عن الظهيرية (والادام ما يصبغ به) الخبز
 اذا اختلط به (كحل وزيت وملح) الخبز
 في القم (لا اللحم والبيض والخبز والخبز
 هو ما يؤكل مع الخبز غالبا به يفتي) كما في البصر
 عن التذويب وقية ما يؤكل وحده غالبا كثر
 وزبيب وجوز وعنب ويطبخ ويقل وسكر
 النواكل ليس اداما الا في موضع يؤكل تبعا
 للخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي الذرائع الجوز
 رطبه فأكهة وبإيه ادم (فروج) حلف
 لا يأكل لحما ولا خراصلا ولا خرفلا
 فطبخ حشوة كل ذلك فأكاه لم يبحث الا
 صاحب الفلفل لانه لا يؤكل الا كذا وهذا ان
 وجد طعمه ويزاد في الزعفران رؤية عينه
 وفي لا يأكل لبننا فأكاه بارز أو لا ينظر الى
 فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه
 لم يبحث والى رأسه وظهره ويطبخ حث

الواو في كلام الشارح يعني أو غير أن الأولى له حذف الرأس فتدبر (قوله بس اليد والرجل) تقييده به ما يفيد
أنه إذا مس غيرهما لا يحنث وفيه نظر وقد يقال إن ما قد يمدح كرهما في النظر أي فإمس يحذف النظر في ذلك
فلا ينافي أنه يحنث بمس غيرهما (قوله عرض عليه ألين) مراده بالعين التعليق بدليل قوله أن الشاهد يقول
للزواج تعليقا أما العين بالله تعالى فنقل في أول إيمان البصر عن الولو الجي رجل قال لا تحرق الله فتعلق كذا أو قال
والله فتعلق كذا أو قال لا تحرقن أن أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما حالاً لأن قوله
نم جواب والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا فعلان وإن أراد المبتدئ الاستخلاف
وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لأن كل واحد نوى ما يحتمل لفظه وإن أراد المبتدئ الاستخلاف
وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لا لأن كل واحد منهما نوى ما يحتمل لفظه وإن لم يشو واحد منهما شيئاً
ففي قوله الله الحالف هو الجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ اهـ حلي (قوله كان حائفاً) وجهه ظاهر لأن
الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اهـ حلي (قوله لكن في فوائد شيخنا) استدراك على قوله في الصحيح فانه يقتضي
أن مقابله ضعيف (قوله لا يصير حالفاً) كأن وجهه أن العين ليس مصرحاً بما فلا تميز لكن تقدم في كتاب الطلاق
عن الخلاصة قبل له ألت طلقها تطلق بل لا يتم قال في الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وهذا يرجح القول الأول
وسبأ في آخر كتاب الإيمان ما يؤيده أيضاً اهـ حلي (قوله من التعاليق) حذفه أولى وتنسخ العبارة بدونه
(قوله لا يصح) أي عينا (قوله على الصحيح) الذي تلخص من العبارة أن في المسئلتين تصحيح (قوله المترادف)
خرج غير المترادف فلما كل لقمة ثم فصل بر من بعد فاصلاً ثم كل لقمتين وهكذا لا يكون غداء (قوله الذي
يقصده السبع) فلما كل ثم أوشرب لئلا يحنث أن كان غير يسوي كما يأتي (قوله وكذا التعني) والصور
كذلك على الظاهر (قوله ولا بد أن يأكل أكثر من نصف السبع) الظاهر أن المراد من السبع شعبه المعقولة
لا التمرعي كالثالث وظاهر التقييد بأكثر السبع عدم الحلف بأكل نصف السبع (قوله وينبغي اعتداده للعرف)
لأن الأصل كل قبل طلوع الشمس لا يصحونه غداء اهـ قال في البصر وأشار المصنف رحمه الله تعالى أنه لو حلف
بأنه غدة وقأناء بعد طلوع الفجر إلى نصف النهار فقد بر وهو غدة لأنه وقت الغداء كما في البدائع وأما الخطوة
فمن طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار لأنه وقت الصلاة الغصى اهـ ولو حلف
بمعطين فلا ناقة خطوة فوق الخطوة من حين تبيض الشمس إلى أن تزول وإن قال عند طلوع الشمس أو حتى
تطلع الشمس فانه من حين أن تطلع إلى أن تبيض شلي عن السكال (قوله ثم لا بد أن يكون) أي التغذي ومثله
التعني والصور (قوله وغداء كل بلدة ما تعارف أهلها) يعني عنه الذي قبله (قوله بعد صلاة العصر) بين
ابتدائه ولم يذ كر غايته والظاهر أنه إلى قبل نصف الأول من الليل وحزيره نقلاً (قوله والصور) هو يضم السين
الأك في هذا الوقت ويقعها اسم لما يؤكل فيه أبو السعود (قوله بعد نصف الليل) حتى لو حلف لا يتحرق فأكل
في هذا الوقت حنت عيني وهذا هو القول عن أبي يوسف وروى المعلى عن محمد فحين حلف لا يكلمه إلى الصور
فاذا دخل ثلث الليل الأخير فليكن له وقت السحر ما قرب من الفجر وفي النهار لأن السحر لما كان من الثلث
الأخير سمي ما يؤكل في نصف الثاني لقربه منه سحر وافتح السين والأصل كل فيه سحر اهـ (قوله أو قال إن
شربت الخ) لا حاجة إلى ذكر قال أو أعاذ كره لدفع أنه جمع بين العبارتين في عينه (قوله وهو ذلك) كلاير كب
أولا يقتل أو لا يصح كمن ونوى الخليل أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو الأمانة أو غده في النهر (قوله
لم يصح أصلاً) أي لا قضاء ولا دابة لأن النية انما تعلق في الملقوط لتعين به بعض محتملاته وما نواه في لفظ غير
مذكور نصاً فلم تصادف النية محلها فلفظ والتصديق أن هذا ليس من المقتضى لأنه ما يقدّر لتصحيح المنطوق بأن
يكون للكلام بدونه كذا بظاها كرفع الخطأ والنسيان أو غير صحيح شرعاً كما عني عبدك عني فيقدّر رفع حكمهما
وبعضه عني وقول القائل لا أكل خال عن ذلك ثم المفعول أعني الماء كقول من ضروريات وجود فصل الأكل
ومثله ليس من المقتضى بل من باب حذف المفعول لكن هذا المحذوف لا يقبل التخصيص لأنه ليس في حكم
المنطوق لتناسبه وعدم الالتفات إليه إذ ليس الغرض إلا الأخبار بمجرد الفعل على ما عرف أن الفعل المتعدي
قد ينزل منزلة اللازم (قوله وقبل يدين) وهي رواية عن الثاني واختارها الخصاف لأنه مذكور تقديره وان لم يذكر
تخصيصاً وفي الخصاف كتاب الحيل على هذه الرواية والصحيح ظاهر الرواية نهر وشلي (قوله كالونوى كل الأطعمة)

وفي المس بحث بمس اليد والرجل
عليه العين يقال نعم كان حالفاً في الصحيح كذا
في الصحيح وغيرهما قال المصنف هذا هو
الشاهد ولكن في فوائد شيخنا عن التارخانية
أنه يتم لا يصير حالفاً في المسأله
ما يقع من التعاليق في المسأله
يقول للزوج تعلقاً فقول نعم لا يصح على
الصحيح (التغذي الأكل المترادف الذي
يقصده السبع) وكذا التعني ولا بد أن
يأكل أكثر من نصف السبع وهو ما بعد طلوع
الفجر وفي البصر من الخلاصة عند طلوع
الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف زاد في النهر
على كل مصر يصحونه غداء فلهذا مل به فيهم
الأكثر بعد دخول وقت الغداء فلهذا مل به فيهم
قلت وكذلك أهل الشام (الزوال الشمس)
ثم لا بد أن يكون (ما يتغذى به) أهل بلد
(عادة وغداء كل بلدة ما تعارف أهلها) حتى
لو سبع يشرب اللبن يحنث البدوي
لا الحصري زيلي (والتعني منه) أي
الزوال وفي البصر عن الأسباجي وفي عرفنا
وقت الغداء بعد صلاة العصر قلت وهو في
عرف مصر والشام (الزوال الليل والصور
هو الأكل بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر
قال إن أكلت أو قال إن شربت أو لبست)
أو نكحت ونحو ذلك فعبدي حر (ونوى
معنا) أي خبر أولينا أو قطعنا مثلاً (لم يصح
أصلاً) فحنث بأي شيء أكل أو شرب وقبل
يدين كالونوى كل الأطعمة أو كل مياه العالم

أى كبايدن لو نوى ~~كل~~ الاطعمة ومقتضى صنعه أن المسئلة مفروضة فيما إذا حذف القهول والذى
 فى البحر والنهر أنهما إذا ذكرهما عبارة النهر قيد بكونه نوى معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يبحث أصلا صدق
 قضاء قال فى المحيط حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا ~~عنى~~ جميع الاطعمة وأجمع مياه العالم صدق قضاء
 والمذكور فى الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتيقن فان نوى الكل حتى لا يبحث أصلا صدق نيته
 فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تحفيعا على نفسه اه قال فى البحر والفرق بين الديانة والقضاء انما
 يظهر فى الطلاق والعناق وأما فى الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حتى الله تعالى ليس للعبد فيها حق حتى
 يرفع الخالق الى القاضى (قوله لئنه محتمل كلامه) ~~عنه~~ لم دخول الكاف (قوله ولو ضم لان اكل الخ)
 الاخصر أن يقول ولو ضم الى ما ذكر طعاما أو شرابا أو نوادين (قوله لانه نكرة فى سياق الشرط) ان قلت الفعل
 نكرة لتضمنه مصدر وامنكر كما سر حوايه وهو واقع ~~عنى~~ سباق الشرط فيجب أن يتم فتصنع نية القهول يصح قلت قال
 فى البحر عند قوله وحتى لا يصوم بساعة لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم
 ولا يصوم صوما فيجب أن لا يبحث فى الأول الا اليوم لانه قول الثابت فى ضمن الفعل ضرورى لا يظهر أثره
 فى غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال وفى أيمان المحيط
 عن سيويه أن الفعل لا عموم له اه حلى (قوله كالتكررة فى النقي) على أن الشرط المتيقن يؤل الى كونه فى سياق
 النقي لان الحلف على نفيه يقول الحالف ان لبست ثوبا مذكرا يؤل الى قوله لا لبس ثوبا وانما لا يصدق قضاء لانه
 خلاف الظاهر فلا يقبله الناضى منه أفاذه الكمال (قوله فى فعل الخروج والمسكنة) يعنى لو قال ان خرجت
 فعبدى حر ونوى السفر مثلا أو ساكت فلا فاعبدي حر ونوى المسكنة فى بيت واحد يدين لان الخروج متفرع
 الى سفر وغيره والفعل يحتمل التنويع دون التخصيص والمسكنة متوقفة الى كلمة وهى المسكنة فى بيت
 واحد وأما أن تكون فى بلدة واحدة والمطلق منها أن تكون فى دار واحدة وقد بينا أن نية النوع فى الفعل تصح
 وكذلك لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى حبسية لان الحبسية نوع من المرأة بهر وزيلجى قال الحلبي ومن هذه
 التعاليل عرفت أن النية فى الامثلة الثلاثة لم تعمل الا فى ما عرفت فلامعنى لاستثناء الشارح اياها اه وانما
 قيد بفعل الخروج لانه لو نوى الخروج الى مكان خاص كبغداد لا يصح لان المكان غير مذكور اه (قوله
 وتخصيص الجنس) أى التخصيص الواقع فى الجنس ببعض أنواعه فالجنس امرأة وتخصيصه بكونه باحبسية
 أو رومية تخصيص بالنوع (قوله لا الصفة) فلو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو مصرية لا يصح لانه نية
 تخصيص الصفة والصفة لم تكن مذكورة حتى تخصص (قوله نية تخصيص العلم تصح ديانة) قال السيد
 الجوى فى حاشية الاشياء وكما يخصص العلم بالنية يخصص بقرينة الحال ومنه ما فى التتارخانية لو قال من قتل
 قتيلا فله ساية يقع على كل قتل فى تلك السفارة ما لم يرجعوا وان قال فى حال القتال فقيد بذلك القتال وفى شرح
 الجامع الكبير للصبرى ما جاز تخصيصه بارادته وحده جاز تخصيصه بارادة جميع الناس كيف وقد دل الدليل
 على ارادته أيضا لان المقصود الافهام وتخصيص المقصود من الكلام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا
 حملنا المقطع على الجواز المتعارف اه (قوله اجماعا) والذى انفرد به الخصاص صحت قضاء ايضا أفاذه الجوى واعلم
 أن المسئلة السابقة من جزئيات هذه القاعدة (قوله ثم قال فويت من بلد كذا) هذا ينافى ما تقدم من انه لا يدين
 فى نيته الكونية مثلا الا أن يفرق بين قوله فويت امرأة كوفية وبين قوله فويت امرأة من بلاد الكوفة انتهى حلى
 قلت والى الفرق أشار الجوى حيث قال قبل لا يشك على هذا ما لو قال لا أستري جارية ونوى مولدة فان نيته
 باطلة لانه تخصيص الصفة فأشبه البصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلدة كذا كذا فى الوصول الى تحرير
 الاصول (قوله فلما حلفه الخ) أى بالطلاق انه ما غصب منه ما لا يثبت انه غصب منه دراهم فرخته المرأة
 الى الحاكم فادعى انه نوى انما غصبه لا بد منه الحاكم وعند الخصاص يصدق وانما غصبه فى عين الطلاق اهدم
 تعلق القضاء باليمين بالله تعالى كما قاله الشارح اه (قوله وفى الولوالجية متى حلفه غلام وأخذ يقول
 الخصاص فلا بأس به) فهو فى الجوى عنها وهى مشككة لانه ان أراد به الاخذ فى الديانة فلا يحتج بقول
 الخصاص وان أراد به الاخذ قضاء فلا يظهر وجه اذ لا معنى لاخذ الحالف بقول الخصاص قضاء هذا ان جعل
 الضمير فى قوله أخذ يرجع الى الحالف وان كان راجعا الى القاضى لا يظهر اذ لم يتقدم له ذكرى عبارة الولوالجية

حتى لا يبحث أصلا لئنه محتمل كلامه
 (ولو ضم) لان اكلت طعاما أو شربت
 (شرابا أو لبست ثوبا دين) اذا قال عيت
 شيئا دين شيئا لانه ذكر اللفظ العام المقابل
 للتخصيص لانه نكرة فى سياق الشرط فتم
 كالتكررة فى النقي والاصل أن النية اجماعا
 فى المقطع الا فى ثلاث فدين فى فعل الخصاص
 والمسكنة وتخصيص الجنس كحبسية
 أو رومية لا الصفة ككوفية أو مصرية
 (نية تخصيص العلم تصح ديانة) اجماعا
 (نية تخصيص العلم تصح ديانة) اجماعا
 قال كل امرأة أتزوجها فهو طالق ثم قال
 فويت من بلد كذا (لا يصدق) وكذا
 من غصب دراهم انسان فلا حلفه الخصاص
 فاما نوى خاصا (به يفتى) خلافا للخصاص وفى
 الولوالجية متى حلفه غلام وأخذ يقول
 الخصاص فلا بأس به

مع تشييت الضمائر وأيضا اليمين لا تكون الا عند القاضى وعليه فتقوله ظالم موقوف محذوف تقديره
 قاض وحيث كان المحلف القاضى فلا وجه لاختذه بقول الخصاف في تصديقه أنه نوى الخصيص على أن
 القاضى ليس له القضاء بالضعيف وقول الخصاف ضعيف فان لولو الجحى قال وما قاله الخصاف مخلص لمن حلفه
 ظالم والقضى على ظاهر المذهب والذى في الخلاصة فان كان الحالف مظلوما بقي بقول الخصاف اه وفي الاشياء
 القضى على قول الخصاف وهذا ربما يجيد رجوع الضمير في قوله أخذ الى المفتى أى اذا عرض الحالف الحادثة
 على المفتى وأخبره بأنه حلف ظالما للمفتى أن يقبضه اعتمادا على قول الخصاف وفيه أن المفتى له أن يقبض بالديانة
 وقدم أن الديانة لا تخص قول الخصاف وليعزّر (قوله وقالوا النبوة) قال في الظهيرية حلف رجل لا تخلف ونوى
 غيرهما أراد المستصاف ان كان اليمين بالطلاق والعناق تعتبرية الحالف ظالما كان أو مظلوما وان كان اليمين بالله
 عز وجل فان كان الحالف مظلوما تعتبر نيته وان كان الحالف ظالما تعتبرية الحلف اه وهذا اذا كان على أمر
 في الماضي لأن الواجب باليمين كاذبا بالاثم حتى اذا كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمل لفظه لأنه توصل
 بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر مستقبل فتعتبرية الحالف على كل حال اه ونحوه
 للقلاسي في تهذيبه والمراد بقوله وقالوا النبوة الخ أى في الديانة لا في القضاء بدليل ما ذكره الامام خواهر زاده من
 قوله وهذا الذى ذكرناه في اليمين بالله تعالى فأما اذا حلف بالطلاق أو العناق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف
 الظاهر بأن نوى الفلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى فيه الاخبار كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله
 تعالى لأنه نوى ما يحتمل لفظه والله مطلع عليه الا انه ان كان مظلوما لا يأثم الفموس لأنه ماقطع به حق امرئ
 مسلم وان كان ظالما آثم ثم الفموس وان كان ما نوى صدقا حقيقة لأن هذه اليمين غموس معنى لأنه قطع به حق
 امرئ مسلم اه بقى لو حلف بالطلاق أو العناق من غير أن يحمله أحد ونوى تخفيف العام والحكم أنه به قد
 ديانة لأن هذا من مشمولات القاعدة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وان ظالما للمستصاف) هذا يخص اعموم
 قوله منية تخصيص العدم تصح ديانة تيقا الا اذا حلف بالله تعالى وكان ظالما فلا تعتبر نيته بل نية المستصاف
 ووجهه أن اليمين مشروعة لحق المذمى ليمتنع المذمى عليه عن اليمين فيصير المذمى الى حقه وان حلف كاذبا صار
 مستمكبا بيب اليمين الكاذبة كما اهلك حقه فيكون اهلا كلبسب اهلا لا كالفصاح وانما يحصل هذا المعنى
 اذا اعتبرت نية المستصاف أما اذا لم يكن المذمى عليه ظالما فاليمين مشروعة لحقه حتى تقطع منازعة المذمى
 من غير حجة فتعتبر نية الحالف فيه أفاده الحلبي عن المحيط (قوله ولا تعلق للقضاء باليمين بالله تعالى) لأن الكفارة
 حتى الله تعالى ليس العبد فيها حتى يرفع الحالف الى القاضى اه وليس المراد أن اليمين لا تعلق بها القضاء
 أصلا فان القاضى يحلف المذمى به اذا أنكر (قوله من شئ الخ) أى به ليفيد أن تغيير المصنف بدجله اتفاق
 فالأنا والنيل والكوز مثله (قوله دجلة) بمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو غير بغداد (قوله على الكرغ)
 هو تناول الماء باقم من موضعه نهرا أو انا كما في المقرب (قوله لم يبحث) لا تقطاع النسبة الى دجلة (قوله لا يكون
 الا بعد الخوض في الماء) فانه من الكرغ وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب انتهى
 فلا يهتق الا بادخال رجله في الماء الى هذا الحد (قوله لكن في القهستاني الخ) ونحوه في المنع عن التلويح حيث
 قال الكرغ أن يتناول الماء بقبه من موضعه يقال كرغ في الماء أدخل فيه اكارعه بالخوض فيه ليشرب
 وأصل ذلك في الدابة لا تكاد تشرب الا بادخال اكارعها فيه ثم قيل للانسان كرغ في الماء اذا شرب بقبه خاص
 فيه أو لم يفيض فلو شرب بآنا لا يبحث اه (قوله فيبحث بغير الكرغ أيضا) كالشرب من آنا لأنه بعد الاعتراف
 بقى منسوب اليه وهو الشرط وأشار بقوله أيضا الى حنقه بالكرغ وما ذكره المذهب الامام وقالاهما سواء فيبحث
 في الاولى بالشرب من آنا لأنه المتعارف المفهوم وله أن كلمة من لتبعض وحقيقته في الكرغ وهي مستعملة
 ولهذا يبحث بالكرغ اجما فبحث المصير الى الجواز وان كان متعارفا (قوله وفيما لا يتأتى فيه الكرغ كالبر
 والحب) أى اذا لم يكن نا متلئين والاحتش بالكرغ والحب بالخاء المهملة الخائية والكرامة غطاؤها ويقال لك
 عندى حب وكرامة يعنى الخائية وغطاها (قوله ولو تكلف الكرغ) فيما اذا قاله بغير ما (قوله امكان تصور البر)
 قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظه وفحواه يمكن وليس معناه مستعلا اه فلا يستقيم معنى العبارة
 حيثنذ فالصواب اسقاط تصور كما هو في بعض النسخ (قوله في المستقبل) لاحاجة اليه لأن المنعقدة لا تتأتى

وقالوا النبوة للمستصاف لو بطلاق أو عناق وكذا
 بالله لو مظلوما وان ظالما فله المستصاف ولا
 تعلق للقضاء باليمين بالله حلف (لا يشرب من)
 شئ يمكن فيه الكرغ نحو (دجلة فيمنه على
 الكرغ) منه حتى لو شرب من نهرا خذ منه
 لم يبحث وفي الصبر عن الظهيرية الكرغ
 يكون الا بعد الخوض في الماء لكن
 في القهستاني عن الكنف أنه ليس بشرط
 (يختلف من ماء دجلة) فيبحث بغير الكرغ
 عليه (وفيما لا يتأتى فيه الكرغ كالبر
 واغيب يبحث بالشرب بالآنا مطلقا) حواه
 قال من الشرا ومن ماء البر تعين الجواز ولو
 تكلف الكرغ فيما لا يتأتى فيه ذلك) أى
 الكرغ (لا يبحث) في الأصح لعدم العرف
 (امكان تصور البر في المستقبل)

في غيره (قوله ولو بطل) قال في غيرهما ولا بين المين بانه تعالى والطلاق (قوله وبقيتها) عطف على انعقاد
 أي هو شرط لها لانه وبقيتها لا يمكن انما يكون شرطاً في بقائها اذا كانت مقيدة عند هذا ما اذا قال والله
 لا وفينك غداً فأتى أحدهما بطلت المين بخلاف المين المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء
 بالبر (قوله أي من زوال الشر بلا لية أبو السعود) (قوله اذ لا بد من تصور الأصل) تحقيقه أن المقصود من المين
 ألا الكفارة لذاتها وله هذا لا تجب الكفارة في الغزو والمين الغموس مع أنه ما عيّن وانما تجب الكفارة
 حيث فكل عين استحال فيه البر استحال فيها الخنث فلما استحال شرب ماء لم يمكن في الكوز استحال البر
 فلم يستحال البر استحال الخنث لان الترتيب انما يكون فيما يصح وجوده اهـ شلبي والمراد بالأصل في كلام المؤلف
 وفي كلامه مصادرة (قوله لتنعقد في حق الخلف) أي اذا فأتى الأصل وذلك بأن لا يبر في المين (قوله ثم ترفع
 به) أي على هذا الضابط وهو قوله امكان البر الخ (قوله في حلفه الخ) الجملة في محل نصب مفعول افتزع
 فاصل أن الصور أربع اثنتان في المقيدة واثنتان في المطلقة والخنث في واحدة (قوله أو بنفسه) متعلق بصعب
 بذرا المسائل في المصنف وتقديره انصب أولى وكذا الحكم لو صب في آناه آخر تبذل الذب (قوله قبل الليل)
 مستغنى عنه (قوله لا يبحث) وهل يأثم اذا علم أنه لا ماء فيه وقاس ما عن القرطبي في مسألة يصعدن السماء
 الاثم (قوله أولاً) صادق بما اذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً اهـ حلي (قوله في الأصح) وقال الاستيعابي انما
 لا يبحث اذ لم يعلم عدم الماء أما اذا علم أنه لا ماء فيه يبحث بالاتفاق لانه اذا علم وقت عينه على ما يحتل الله تعالى
 فيه وقد تحققت عدم فيضت حينئذ (قوله لعدم امكان البر) لانه لعدم الخنث في الصور الثلاث قال في العناية
 اعترض بأن البر ممتنع في صورة ادراقة لان إعادة القطرات المهرقة ممكنة فكان متصوراً واجباً بأن البر
 انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه باعادة الماء
 في الكوز وشربه في ذلك الزمان اهـ حلي (قوله كما فرغ) أي من المين (قوله وقد فأتى بصبه) أشار به الى الجواب
 عن اشكال الكمال حيث قال ولتأمل أن يقول وجوب البر في المرافقة في الحال ان كان بمعنى تيمنه حتى يبحث
 في ثلثي الحال منعناه أي لانه اذا بقي الماء لا يبحث في الجزء الأول من الزمن وان كان بمعنى الوجوب الموسع
 الى الموت فيبحث في آخر جزء من أجزاء الحياة فالوقت كذلك فلا يمتنع بطلت عند آخر أجزاء الوقت
 في الموقته ولم يتأمل عند آخر جزء من أجزاء الحياة في المطلقة اهـ وحاصل الجواب أنه انما يتأخر الخنث
 في المطلقة هنا الى آخر جزء من أجزاء الحياة لعدم فائدة تأخيرها لقوات محل البر بخلاف لا اكلم زيداً مثلاً تتأخر
 المين لقاعدة التأخير اذ يمكن في كل جزء من أجزاء الحياة البر ولا يتحقق فواته الا في آخر جزء من أجزاء الحياة
 فأقاده الجوى في شره (قوله أما الموقته في آخر الوقت) وجهه كافي الحلي عن العناية أن التأقيت
 للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يبحث قبله وهذا لان المين متى عقدت على فعل لا يمتد موقته بوقت
 ممتدتين الجزء الاخير لا انعقاد لان الوقت ظرف له فيلزم في جزء منه ويتعين آخره اهـ والاولى أن يسأل
 قوله لان انعقاد بقوله البر (قوله وهذا الأصل) وهو امكان البر الخ (قوله منها ان لم تصل الخ) وهو لو حلف على هذا
 زيداً اليوم فأتى زيد قبل مضي اليوم ومنها لو حلف ليا كان هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الليل لم يعلم
 حلفه ليعضن فلا فاديه غداً وفلان قد مات ولا علم له أو مات أحدهما قبل مضي الغداً وقضاه قبله أو أراه يديه
 قبله لم تنعقد ومنها لو قال لزيد ان رأيت عمراً فم أهلك فعبدى حرّ فراه مع زيد فسكت ولم يقل شيئاً أو قال هو عمرو
 لا يعتق عنده ما ومنها لو حلف لا يعطيه أو لا يضربه أو لا يكلمه حتى يأذن فلان فأتى فلان ففعل ومنها ان حلفت
 هذه الليلة في هذه الدار فأمر أنه كذا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يبحث في عينه لان شرط الخنث وهو النوم
 في الليلة الماضية لا يتصور ومنها ما لو قال ان لم أبت الليلة في هذه الدار أو المسئلة بمسألة الكل من البصر (قوله
 بكرة) أي اولى النهار وانظر حكم ما لو مضى من الوقت ما بهما أن تصلبه فلم تفعل (قوله في الأصح) مقابلة
 قول أبي يوسف بالخنث لانه لا يشترط امكان البر (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تنعقد العين فلا يترتب الخنث
 (قوله ان وهبته) هكذا في نسخة ثابث الياء وهي للاشباع كالياء في قوله سابقاً أخذته (قوله فالحلي)
 أي في خلاصهما من الخنث (قوله منه) أي من الزوج (قوله فوبالغوا) فائدة التقيد بلفظ الرد عليه بخيار
 الرؤية اهـ حلي (قوله وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت له في ذمها الثمن فالتقبض اصاص وكره القبض

(شرط انعقاد المين) ولو بطل (وبقيتها)
 اذ لا بد من تصور الأصل لتنعقد في حق الخلف
 وهو الكفارة ثم ترفع عليه (في) حاقه
 (لا تفر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه)
 أو كان فيه ماء (وصب) ولو بطل (وبقيتها)
 أو كان فيه ماء (أو طلق) عينه من
 (في يومه) قبل الليل (أو طلق) سواء علم وقت
 الوقت (ولا ماء فيه لا يبحث) سواء علم وقت
 الخلف أن فيه ماء أو لا في الأصح اذ لم يعلم
 البر (وان) أو طلق (كان) فيه ماء (فصل)
 حثت لوجوب البر في المطلقة كما فرغ وقد
 فأتى بصبه اما الموقته في آخر الوقت
 الأصل فروعاً كثيرة منها ان لم تصل اليه
 غداً فأتى بصبه كذا لا يبحث في آخر الوقت
 في الأصح ومنها ان لم تؤدى الصلاة في آخر الوقت
 أخذته من كسبي فأتى طالق فاذن الله بغير
 في كسبه لم تطلق اذ لم تصور البر ومنها
 ان لم تهيئ صداقك الا يوم فأتى طالق وقال
 أبوها ان وهبته فأملك طالق فالحلي أنه
 تشتري منه بغيرها فوبالغوا فوات قبضه

اتفاق كما أفاده الزجلي في حل قول الكثر والبيع به قضاء وذكروا هذه المسئلة ولم يشترط فيها القبض اهـ -
 (قوله ولا الزوج) قال المقدسي في شرح نظم الكثر أقول بشكل على هذا قولهم ان الدين اذا قبض لا يقبض عن
 ذمة المديون حتى لو أبرأ الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى أمر الشراء أن يكون كقبضه اهـ -
 أن يقال ان الأيمان مبناها العرف وهو يقضى بأنها اذا اشترت منه شيئا بغيرها نصير لشيئها فعدم محل البر
 عرفا فلا يثبت (قوله ثم اذا ارادت الرجوع) اي رجوع الصداق الى ذمة الزوج (قوله ردت) اي التوب
 المحلوف (قوله لم يصدق السماء) اولاً مسنناً اولاً طيرت في الهواء كافي القهستاني (قوله حث) اي ان لم يفعل
 هذه الافعال (قوله للخال) أورد على ذلك بأنه ينبغي أن يبحث في آخر حياته كافي قوله بأنين البصرة وأجيب بأنه
 انما ينتظر آخر الحياة فيما يرى وجوده غالباً لتحقيق من احتل من حال أو ما فيها لا يرجى وجوده غالباً كافي مسنناً
 فلا تحقق العجز في الحال وعدم من جهة المال أفاده الشافعي (قوله لا مكان البر حقيقة) وذلك لان صدور السماء
 واقع للملائكة ووقع للأنبياء ويقع الطير في الهواء لا رلياً وقاب البحر ذهاباً يمكن بتحويل الله اي بخلعه صفة
 الجبرية والباس صفة الذهنية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو بعبارة أخرى
 الجبرية وأبدالها بأجر مذهبية والتحويل في الأول أظهر وهو ممكن عند المنكلمين على ما هو الحق شافعي (قوله
 ثم يبحث) عطف على محذوف معلوم من المقام اي قته قديمينه ثم يبحث وذكروا الترتيب الثاني أنه يأثم لأنه حلف
 بما لا يقدر على فعله غالباً فكان من مضر ضاله لك الاسم ووجه انعقاد اليمين أن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله
 تعالى وإيجاب الله تعالى يعتمد التصور دون القدرة فيما له خاف ألا ترى أن الصوم واجب على الشيخ الصافي
 وإن لم يكن له قدرة كان التهور والخلف وهو الندية فتجب الكفارة هنا عقب وجوب البر بجمته بواسطة
 عجزه الثابت عادة كما وجبت الندية هنا عقب وجوب الصوم وذكر في الفوائد الظهيرية قوله لم يبحث مالم يحضر
 الخ) وحديثه فلا كفارة عليه قبله كمال (قوله فليمد بسبب) اي يجعل الى السماء اي سما البيت ثم ليقطع اي ليقطع
 وقد ينظر أن هذه المسئلة قريبة من مثله لا صدق السماء فهلا قيل في ذلك كما قيل في هذه أو بالقلب (قوله
 والظاهر خروجها الخ) وذلك أن الأيمان لا يتبني على الفاظ القرآن وانما مبناها العرف (قوله وكذا الحكم)
 اي في الانعقاد والخلف لئلا كان عالماً بقدر عقديمه على حياة يحدها الله فيه وهو تصور وقوله
 ليقطن مثل القتل كل ما خص بالحياة كالأطعام والضرب (قوله فيبحث) تصرح بمعلوم (قوله ولا يتصور)
 اي قتله بعد موته ولو أحيى لأن هذه الحياة غير الحياة المحلوف عليها (قوله كمثل الكوز) تشبيه في عدم الحث
 ومراعاة المسائل الثلاث المتعلقة (قوله وكذا قوله ان تركت) عطف على قوله كمثل الكوز وفي نسخة وقوله (قوله
 لا يتصور في غير المقدور) اي واذا كان المس غير مقدور فقد فات محل البر والمراد أنه غير مقدور عادة كما ذكره
 الحلبي (قوله فلو لم يقطعه) أي بالإنه ومبين على الشر غير المرتب (قوله هو المختار) وذلك أنه اذا لم ينتبه كان كما اذا
 ناداه من بعيد وهو يبحث لا يسمع صوته ومقابلته لا قدوري أنه لا يشترط الايقاظ كما اذا ناداه وهو يبحث بسمع
 لسمته لم يفهم لغافله وسمعه السرخسي استدلالاً بفرع ذكره الامام محمد في السير الكبير هو أنه اذا نادى المسلم
 أهل الحرب بالأمان من موضع بحيث يسمعون صوته لأنهم لم يسمعوا الشغلهم بالحرب فهو أمان وقد فرق بأن
 الأمان يحتاط في إثباته ما في عدمه من سفك الدماء وسلب الاموال بخلاف ما هنا (قوله لو يبحث بسمع) ان
 اصغى اليه أذنه وان لم يسمع لعارض أمر كان مشغولاً به او كان أصم وان كان لا يسمع صوته لو اصغى اليه أذنه لشدة
 البعد لا يبحث كذا في الذخيرة (قوله بشرط اتصاله) اي الكلام المخاطب به لا يقيد كونه ذاه (قوله فاذهبي)
 مثله اخرى وقوي وشتمها وزبرها متصلاً بغير (قوله لا تطلق) لأن هذا من تمام الكلام الاول فلا يكون مراداً
 باليمين (قوله ولو قال يا حائط اصغ الخ) دليله ما روي أن عبد الرحمن بن عوف حلف لا يكلم هناناً فكان
 اذا مزجه يقول يا حائط اصنع كذا او يا حائط كان كذا اهـ والظاهر أن ذكر الحائط ليس بقيد بل توجيه الخطأ
 اليها يكتفي يدل عليه ما في البحر حيث قال ان شكوت مني الى أخيك فأت طالق فجاءها أخوها وعند همامي
 لا يهمل فالت المرأة ان زوجي فعل بي كذا وكذا وخطبت الصبي بذلك حتى سمع أخوها لا تطلق لانها ما شككت
 اليه اذ لم تخاطبه وعله اذا قال ان شكوت بين يدي أخيك على ما استظهره صاحب الواقعات وفي القهبرية
 حلف لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا حث ولو كان معها غيرها لا يبحث

فاذا مضى اليوم لم يبحث أبوها لعدم الهبة
 ولا الزوج ليجزها عن الهبة عند الغروب
 اسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع
 ردت به بخيار الروية (وفي) حلقه والله (ليصدق)
 السماء او يقطن هذا البحر ذهاباً بحث للخال
 لا مكان البر حقيقة ثم يبحث مالم يحضر ذلك الوقت
 وقت اليمين لم يبحث مالم يحضر ذلك الوقت
 وفي حيرة القهستاني قال لا يراى أنه لم أعرج
 الى السماء هذه الآية فأتت كذا ان يصح سما
 ثم يرجع الى السماء اي سما البيت قال الداني
 والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى الايمان
 (وكذا) الحكم لو حلف (ليقتل فلان عالماً
 عليه) لغيره قتل بعد احياء الله تعالى فيبحث
 (وان لم يكن عالماً) بموته (فلا) يبحث لانه عقد
 يمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسئل
 الكوز وكذا ان تركت من السماء فبدرى حر
 لان البر لا يتصور في غير المقدور (حلف
 لا يكلمه فناداه وهو قائم فاقطعه) فلو لم يقطعه
 لم يبحث هو المختار ولو لم يستقطا حث لو بحث
 بسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال
 موصولاً ان كذا فأت طالق فاذهبي او
 فاذهبي لا تطلق مالم يرد الاستئناف ولو قال
 اذهبي طلق لانه مستأنف ولو قال يا حائط
 اصنع او اصنع كذا وكذا

ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استغفم نفسه اه ولو حلف لا يكلمه فلم على قوم هو فهم حنث
 الا ان لا يقصده فيصدق ديانته لا قضاء الا اذا استغفم واحد فيه صدق قضاء ولا يبحث بسلام الصلاة سواء كان
 عن عينة أو يساره ولو صدق عليه الباب فقال من حنث ولو ناداه المحلوف عليه فقال ليك أو لي حنث ولو كلفه
 الحالف بكلام لم يفهمه المحلوف عليه فقهه روايتان (قوله رقصه) معاج المحلوف عليه (نص على المتوهم فان
 عدم الحنث عند عدم القصد أو لى (قوله فتكسر أبو حنيفة) أى طأ طأ رأسه قال فى القاء وس الناكس مطأ مطأ
 الرأس (قوله حنث مرتين) بالثانية فى الاولى والثالثة فى الثانية وسواء قصد التأسيس أو التأسيس ككيد
 كما يفيد إطلاقه (قوله حسنا أو أحسن) فان قوله حسنا يفيد عدم التأمل فى المسئلة وقوله أحسن يفيد
 أن عنده علما بالحكم قبل الرؤال فيكون كالمعتق ومثله من محمد لا يفيد سوء أدب لوقوعه حال صغره (قوله
 أو حلف) عطف على حلف الذى فى المصنف (قوله لا شقاق الاذن من الاذان) أى اشتقاقا كبيرا كما فى النهر
 وتبعه الجوى لان الهجزة لا يشتق اشتقاقا صغيرا من المزيد بل العكس يعنى فكانه قال لا اكلمه حتى يعلى بأن
 اكلمه لان الاذن هو الاعلام وهو لا يقتضى الا بالسمع بجر (قوله فيشترط العلم) أى علم الحالف بالاذن
 (قوله فرضى) ظاهر التاميل أنه يكتب فى رضاه وان لم يتلفظ فلا يعلم رضاه الا باخباره بعد (قوله فتم به)
 أى بالراضى وحده ولا حاجة الى علم الغير شلى (قوله الكلام والتحديث لا يكون الا باللسان) ولا يبحث فيه ما
 الا بالشفاهة كما فى المنع والكذب يقتصر على اللسان ايضا حتى لو حلف أن لا يكذب فله ان ياتى عن امر غير
 رأسه بالكذب لا يبحث لان الكذب تكلم بكلام هو كذب أفاده فى البحر (قوله فلا يبحث بأشارة وكناية) وكذا
 لا يبحث بأرسال رسول لانه لا يسمى كلاما معرا فاخلا قال مالك وأحمد (قوله ففرق) أى فأنشئ خان (قوله بعد
 مسئلة ثم الربحان) حيث نقل فى شرح قوله حلف لا يتزوج فزوجته فصولى فأجاز بالقول حنث وبالفعل
 لا يبحث عن أيمان الجاسع اذا حلف لا يكلم فلانا وقال والله لا أقول فلان شيئا فكتب له كما لا يبحث و ذكر
 ابن سماعة فى نوادره أنه بحث اه فقوله خلافا لابن سماعة أى فيه ما تفصل أن الاقوال ثلاثة الحنث مطلقا
 وعدمه مطلقا وتفصيل قاضى خان (قوله تكون بالكتابة) الاولى أن يزيد أيضا لاجل أن يفيد أنها تكون بالكلام
 (قوله والانشاء) بالنون كذا وقع فيما شرح عليه المصنف والذى فى البحر الافشاء وذكر بعده ولو قال لا أظهر سررا
 ولا أفشى أبدا فان صرح الرجل واحد ذكره فقد أفشى سره وكذلك يبحث بالكتابة والرسالة الى انسان كذا
 فى المحيط (قوله ايضا) أى كما تكون بالكلام والمصنف يفيد أن معنى أيضا أنها تكون بالكتابة (قوله ولو قال لم أفو
 الاشارة) قال فى البحر قل نوى فى ذلك كله أى فى الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكلام والكتابة
 دون الاشارة دين فيما بينه وبين الله تعالى اه وربما يفيد اقتضاه كالتشرع على الاشارة أنه لا يدين فى نيته
 عدم الكتابة (قوله وفى لا يدعوه) مثل ما ذكر لا يلفه كما فى البحر وقوله أو لا يبشره يبحث بالكتابة قال الحلبي
 هو مكرر مع قول المصنف والاشارة تكون بالكتابة (قوله وأعلمنى) أو بشرتنى كما فى المنع وفيه أن البشارة هو الخبر
 الصادق وذكر الاعلام متباينان فى ما سبقت فى الباب الا فى حيث قال المصنف والاشارة فيه والاعلام لا يفيد
 من الصدق ولو لا بالاشارة لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يفيد اه (قوله ونحوه) أى نحو وان فلانا
 قدم كقوله ان عوفى أو بيات (قوله لا فادتها) أى الباء الصادق الخبر نفس القدم ولا يتأتى هذا الصاق الا بتحقق
 القدم وفيه ان الباء فى قوله ان أخرتنى أن فلانا قدم مقدرة وحذفت لاطراد حذف الجار مع أن وأن يقتضاه
 قصره على الصدق (قوله ثم كذا ان كتبت بقدوم فلان) أى أنه مثل ما ذكر فى اقتضاه على الصدق بخلاف
 ان كتبت الى أن فلانا قدم مكتوب قبل قدومه فوصل اليه الكتاب حنث سواء وصل اليه قبل قدومه أو بعده انتهى
 من (قوله فقال نعم يا أمير المؤمنين ان كان مثلك) قال السرخسى وهذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه
 وانما يأمر به ومن عاداتهم الامر بالايام والاشارة اه (قوله لا يكلمه شهر الخ) ولو حلف بالليل لا يكلمه يوما
 فانه يبحث بكلامه من حين حلف الى أن تغيب الشمس من الغد فيدخل فى عينه بقية الليل حتى لو كلفه ليلتين
 من الليل أو فى الغد يبحث لان ذكر اليوم لا حرج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليله حنث بكلامه من حين
 حلف الى طلوع الفجر ولو قال فى بعض النهار لا اكلمه يوما فالعين على بقية اليوم واليلة المستقبلة الى مثل تلك
 الساعة التى حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف لا يكلمه ليله فالعين من تلك الساعة الى أن يجي مثلها من

وقصد اجتماع المحلوف عليه لم يبحث فيه
 وفى السراجية - آل محمد حال صغره أبا
 حنيفة فحين قال لا تحروا الله لا آكل ثلاث
 مرات فقال أبو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد
 وقال انظر حسنا يا شيخ فتكسر أبو حنيفة
 ثم قال حنث مرتين فقال محمد أحسن فقال
 أبو حنيفة لا أدري أى الكلمتين أو جمع على
 قوله حسنا أو أحسن (أو) حلف لا يكلمه
 (الابانة) فاذن له ولم يعلم بالاذن فيشترط
 (حنث) لاشتقاق الاذن من الاذن فليشترط
 العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضى ولم
 يعلم لان الرضا من اعمال الذنب فيستبه
 (الكلام) والتحديث (لا يكون الا باللسان)
 فلا يبحث بأشارة وكتابة كما فى (قوله
 وفى الاندلس لا أقول له كذا فكتب اليه حنث
 ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف
 بعد مسئلة ثم الربحان عن الجاسع انه
 كالكلام خلافا لابن سماعة (والاخر لا
 والاقرار والاشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة
 والايام والاطهار والانشاء الاعلام
 تكون بالكتابة (والاشارة ايضا) ولو قال
 لم أفو الاشارة دين وفى لا يدعوه أو لا يبشره
 يبحث بالكتابة (ان أخبرتنى) أو أعلمنى (أن
 فلا نادى ونحوه يبحث بالصدق والكذب
 ولو قال بقدومه ونحوه فعلى الصدق خاصة
 لا فادتها الصادق الخبر نفس القدم كما حدثنا
 فى بحث الباب من الاصول وكذا ان كتبت
 بقدوم فلان كما سيجي فى الباب الا فى
 وسأل الرشيد محمد بن حلف لا يكتب الى
 فلان أو ما بالكتابة هل يبحث فقال نعم يا أمير
 المؤمنين ان كان مثلك (لا يكلمه شهر الخ)
 من حنث

واحد من الاستثناء والنسب والقبالة بخلاف ما بعده بجر (قوله سقط الحلف) أي لفوات محل البر وهذا بخلاف
 حكم الشرط الاتي (قوله لانه لو قدمه) أي مع حذف الشرط الذي هو ان كلمته كما يدل عليه قوله فقال امرأته
 طالق الا ان يقدم زيد والشارح تبس في هذا التعبير صاحب النهروا حسن منه تعبير صاحب البحر حيث قال قيد
 بالشرط لانه لو قال أنت طالق الا ان يقدم فلان لا تطلق أنه حلي (قوله بل للشرط) فان قدم فلان لا تطلق
 وان لم يقدم حتى مات فلان طالقت (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأني) لانه متى وقع في وقت وقع في جميع
 الاوقات أي فلذا لم تكن للقبالة لانها اوقيت (قوله فلا تطلق بعده بل بموته) وهذا لان معنى أنت طالق الا ان
 يقدم زيد ان لم يقدم زيد فانت طالقت طالقت كما سرح به في البحر قال قدم لا تطلق وما دام حيا لا تطلق لان العين مطلقة
 فان مات تحقق شرط الحنث فطلقت اه حلي (قوله وقامت القباية) بأن صارت غير متأنية (قوله بطل العين)
 لعدم إمكان البرؤذ كرا الضمير لتاويل العين بالقسم (قوله كلمة ما زال الخ) فو قال والله لا اكلمه مادام عليه هذا
 اللثوب وما زال أو ما كان فكله بعد ما نزع وابسه لا يحسن بخلاف ما لو قال لا اكلمه وعليه هذا اللثوب فترعه
 وابسه فكله حيث لانه ما وقت بل قيد بصفة قسبي العين ما بقيت تلك الحصة أو ما لم يرد عن البحر (قوله فلو
 حلف لا يفعل الخ) ونحو هذا لو حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير
 إلى بلدة أخرى لامر قاصطاد الحالف قبل رجوعه أو بعده لا يحسن في عينه ولو حلف لا يدخل دار فلان مادام
 ثلاث فخرج ثلاث بأهل ثم عاد ودخل الحالف لا يحسن في عينه بجر وفيه من باب العين في الضرب والقتل عن
 الوقعات حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارج فخرج بخاري ثم عاد فشرى لا يحسن الا اذا عني بشو له مادام
 بخاري أن تكون بخاري وطالته اه أي فتعمل نيته لانه شديد على نفسه والظاهر أن يقال كذلك في الباقي
 (قوله لا يحسن بأكل باقية) الذي يظهر تقييده بما اذا كان يمكنه أكله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود وقيل
 قدم المؤلف فقلع عن البحر ما يدل عليه حيث قال الاصل فيما اذا حلف لا يأكل معناه أكل بهضه أن كل شيء
 يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والاغلى بهضه اه (قوله وكذا الا فأرقت حتى تقضي
 حتى اليوم) أي ونيته أن لا يتركز ومعه حتى بهطيه حقه بجر (قوله لا يحسن بمعنى اليوم) أي والحال أنه لم يمارقه
 (قوله بل يمارقه بعده) كذا وقع في البحر ومثله اذا فارقته في اليوم قبل قضاء حقه لانه لم يفعل المحلوف عليه
 (قوله ولو قدم اليوم) بأن قال لا فأرقت اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم ولم يمارقه ولم يعطه حقه لم يحسن
 وان فارقته بعد مضى اليوم لا يحسن لانه وقت للفراق ذلك اليوم بجر (قوله وان فارقته بعده) عطف على محذوف
 تقديره هذا اذا لم يمارقه بعده كمادات عليه عبارة البحر وليس التقدير هذا ان فارقته في اليوم كما فهم الخليل لانه
 اذا فارقته في اليوم فان قضاء حقه فيه لا يحسن والا حنث كما أفاده هو (قوله وأظهره هو ود الخ) أي ولو بعد الجز
 قبل التحليف (قوله لا يكلم عبده) مثال لاضافة الملك وقوله أو عرسه هو ونحوه مثال لاضافة غير الملك (قوله
 ان زالت اضافته الخ) لافرق في هذه المسائل في الزوال بين أن يكون إلى الحالف أو لا كذا في الذخيرة (قوله يبيع
 أي فيما يباع كالعبد والدار والنوب والطعام والداية (قوله وأطلاق) في العرس (قوله أو عداوة) في الصديق
 (قوله وكلمه) الاولى أن يقول وفعل المحلوف عليه ليم دخول الدار (قوله أشار إليه بهذا أولا) أي اذا لم يشر إليه
 لانه عقد عينه على فعل واقع في محل مضاف إلى فلان فيحتمل مادامت الاضافة باقية وان كانت متعذرة
 بعد العين ولا يحسن بعد زوالها لعدم شرط الحنث وأما اذا أشار إليه فلان العين عقدت على عين مضافة إلى فلان
 اضافة ملك فلا تبقى العين بعد زوال الملك كما اذا الم عين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لعين
 في ملاكها والعين تتقيد بقصد الحالف ولهذا تتقيد بالصفة الحاملة على العين وان كانت في الحاضر على
 ما ينما من قبل وهذه صفة حاملة على العين فتقيد بها فصار كأنه قال مادام ملكا فلان نظر إلى مقصوده كذا
 في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتعذر والحكم أنه اذا لم يشر حنث بالتعذر وان أشار لا يحسن به كما في الكتراه
 حلي (قوله على المذهب) مقابل المذهب في العبد رواية ابن جماعة أنه كالصديق وفي الدار قول محمد انه عند
 الإشارة إليها يحسن ولو زالت الاضافة لان الاضافة للتعريف والإشارة إلى ما هي من المصنوع فاطعة للشرع
 فاعتبرت ولغت الاضافة فصارت كالصديق والمرأة (قوله لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار) فانه يباح
 في الاسواق كالحمار فالظاهر أنه ان كان منه اذى اغايقه جبرانه بجر (قوله لا الدار) هذا المعلوم

(وان مات زيد قبله ما سقط الحلف) قيد
 بتأخير الجزء لانه لو قدمه فقال امرأته
 طالق الا ان يقدم زيد لم يكن للقبالة بل للشرط
 لان الطلاق مما لا يحتمل التأني فلا تطلق
 بعده بل بموته (كما لو قال) لقبره (واقفه
 لا أكلمك حتى يأذن لي فلان أو قال لغريمه
 واقفه لا فأرقت حتى تقضي حتى) أو حلف
 ليوفيه اليوم (فمات فلان قبل الاذن أو
 برئ من الدين) فالعين ساقطه والاصل أن
 الحلف اذا جهر بل بعينه غاية وفاتت الغاية
 بطل العين خلافا للثاني (كلمة ما زال وما دام
 وما كان غاية منتهى العين بها) فلو حلف
 لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج بخاري
 وجعل فعل لا يحسن لانتهاء العين وكذا
 يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع
 فلان بعضه لا يحسن بأكله (قوله لا فأرقت
 العين يبيع البعض وكذا لا أفارقتك الى
 تقضي حتى اليوم أو حتى أفارقتك اليوم بل
 السلطان اليوم لا يحسن بجر (قوله وان
 بخارقه بعده ولو قدم اليوم لا يحسن الى
 فارقته بعده بجر وكذا لو لم يشره الى
 باب القاصي ويحمله فاعترف بالخمس وظهر
 شه ود سقط العين لتقييده من جهة المعنى
 بجمال أنكره كما سيجي في باب العين في
 السرب (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أي
 عبده فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل
 داره) أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه
 أو لا يركب دابته (ان زالت اضافته) يبيع
 أو يطلق أو عداوة (وكلمه لم يحسن في العبد)
 ونحوه مما يملك كالدار (أشار إليه) بهذا
 (أولا) على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار
 عند الاحرار فكان كالنوب والدار (وفي
 غيره) أي في تكليم غير العبد من العرس
 والصديق والدار

من قوله سابقا ونحوه مما يملك كالأدار (قوله فتكون الأدار مسكونا عنها) أي سكنت عنها المصنف ولم يبين لها حكم
وهذا بهم تخصيص الغير بغير الأدار ولو علم أهمها لأن المصنف ذكر الأدار وغيرها أولا وخص العبد بتحكمه وذكر
الغير من باقي الصور حكما فتكون الأدار داخله في الغير ولو لا هذا التخصص (قوله بالطريق الأولى) وجهه الأول
أن الحكم وهو عدم الحث بعد زوال الإضافة في العبد مطلق أي سواء أشار أولا وهو عاقل عكس كراهته لذاته
فالأدار هذا الحكم لكونها لا تعقل ولا تعادي لذاتها أولى (قوله فتنبه) أشار به إلى أن ما في المصنف من التعميم
غير مناسب (قوله وأعين) بأن ذكر اسمه وقال لا أكلم صديقك زيدا (قوله حث) أي بهل المحلوف عليه بعد
زوال الإضافة كما هو موضوع المثلة ولا يثبت بالتجدد كما في الحلبي عن الكنتز قال في البحر والحاصل أنه إذا أضاف
ولم يشتر لا يثبت بعد الزوال في الكل لانتقطاع الإضافة ويثبت في التجدد بعد الإيم في الكل لوجودها وإذا أضاف
وأشار فانه لا يثبت بعد الزوال والتجدد إن كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتث ثم ذكر أن ما في المتن أنه هو
عند عدم التنية وأما إذا نوى شيئا فهو على ما نوى لأنه محتمل كلامه (قوله بأن اشترى عبد الخ) هذا لا يظهر لأن
قوله وحث بالتجدد مريب تطرية والا وهو أنما هو في حكم غير العبد لكن الحكم مسلم (قوله الطيلسان) معرب
تيلسان أبدلوا التاء منه طاء من لباس العجم مدحروا سود لحته وسداه صوف نهر ووزنه فيعلان بفتح الفاء والعين
وقيل بكسر العين أبو السعود وثبت أنه عليه الصلاة والسلام تطيلس عند إرادة الهجرة حين خرج من بيته إلى
بيت أبي بكر في الظهيرة للاختفاء (قوله مثلا) فلو قال لا أكلم صاحب هذه الأدار وهذا الطعام فالحكم كذلك مع
عن الذخيرة (قوله لأن الإضافة للتعريف) وذلك لأن الإنسان لا يعادي لأجل الثوب بل لعني فيه أفراد الذات
نقابة وفيه أنه يجوز أن يكون الثوب حريرا يعادي لذلك جوي عن البرجندي (قوله ستة أشهر) سواء كان
في الألبان أو في البحر (قوله من حين حلقه) بخلاف قوله لا صوم من حين أوزمنا فان له أن يعين أي ستة أشهر
شاء فتح (قوله لأنه الوسط) وذلك لأن الحبر يذكره في الساعة قال تعالى فسبحان الله حين تدعون أي ساءه
تدعون ويطلق على أربعين سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفي أكلها كل حين قال ابن عباس هي ستة أشهر
والمراد بالحين أربعون سنة ويطلق على ستة أشهر لما كانت معهودة انصرف المعرف إليها من التبيين بقليل زيادة
فيجعل عليه لأنه الوسط وخبر الامور واساطها ولأن العظفة لا يقصد الامتناع عنها بالحين للقدرة على الامتناع
بدونها وأربعون سنة بمنزلة الأبد ومن يؤمل أن يعيش أربعين سنة ولو قصد ذلك لاطلق في عينه ولم يذكر الحين لأنه
يتأبد عند الإطلاق فتعين ما عينه والزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رأيتك منذ حين ومنذ زمان
ويستوى فيه المعرف والمنكر لأن ستة أشهر لما كانت معهودة انصرف المعرف إليها من التبيين بقليل زيادة
(قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو
من قبيل مود الضمير على مرجع مودى متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة لأن الأصل ما نواه كائن بها اه
حلبي (قوله إلى ما دون النصف) تبع في هذا التعبير صاحب البحر نقلا عن البدائع والمناسب أن يقال إلى النصف
بدليل جعلهم اليوم الخامس عشر آخر الأول وعبارة القهستاني سائلة من هذا حيث قال وأول الشهر من
اليوم الأول إلى السادس عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إذا كان تسعة وعشرين فان أوله إلى وقت الزوال
من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم إلى ما قبل الزوال حلبي وظاهر ما في الهندي أنه ما قولان
فانه قال عن الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قال لا أكلم فلانا آخر يوم
من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر تناول الخامس عشر والسادس عشر (قوله سلم الخامس عشر الخ) لف
ونشر متوش (قوله والصيف الخ) في الهندي عن الوقايع تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والخيار أنه
إن كان الخائف في بلد لهم حساب يعرفون به الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف إليه والافأول الشتاء
مليحناج الناس فيه إلى لبس الحشو والقروو آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهم والفواصل بين الشتاء
والصيف إذا استغنى ثياب الشتاء واستغنى ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف
من آخر الصيف إلى الشتاء لأن معرفة هذا أسير للناس اه (قوله هو العمر) أي ما ذكر من الدهر والابد
العمر ولا فرق في الأبد بين تعريفه وتنكيره كما في البحر (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى فتعمل نيته (قوله ودهر
منه كسر) هذا هو الصحيح خلافا لما قال إن الاختلاف في المعرف أيضا (قوله لم يدروا) أي لم يعلمه إلا ما لم

لأنه الاتكالم فتكون الأدار مسكونا عنها العلم
بأنها كالعبد بالطريق الأولى فتنبه (إن
أشار) بهذا أو عين (حث) لأن الحزب جبر
لذاته (والا) يشترى بعين (لا) يثبت
(وحلقه عليه) بأن اشترى عبد الخ (الطيلسان)
بعد العين (لا يكلم صاحب هذا الطعام) لأن
أما (فكلمه بعد ما فاعه حث) لأن
الإضافة للتعريف ولذا لو كاسم المشتري لم
يثبت (الزمان والحين) ومنكرهما سنة
العام (من حين حلقه) لأنه الوسط (وبها) أي
بالنية (مانوى) فيها على الصحيح بدائع
(وغزة الشهر) ورأس الشهر أو ليلة منه
(على فقه قوله) إلى ما دون النصف وآخره
إذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف أن يصوم
أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول
الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر
والصيف من حين انتهاء الحشو إلى لبسه خذ
الشتاء بدائع (و) في حلقه لا يكلمه (الدهر
والابد) هو (العمر) أي مدة حياة الخلق
عند عدم النية (ودهر) منكر (لم يدروا) أي لم يعلموا

كلها دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كذا في الزبادات وظاهره انه لا يحنث
 بواحد في الكل اه (قوله لان المنع لعني في هؤلاء) قال في الجرد الفرق ان في الفصل الاول المنع لانه في هذه
 الاشياء تقتضي العيب باعيان منسوبة الى فلان ولقد ذكر النسبة باسم الجمع واقل الجمع ثلاثة اثنان في الفصل الثاني
 المنع لعني في هؤلاء فتعلقت باعيانهم وصارت تقدير المسئلة لا اكلام هؤلاء فالكلم الكل لا يحنث اه حلي قلت
 وهو مخالف للعرف فان اظهر يريدون عدم الكلام مع اى زوجة منهم وينبغي من كان له صداقة مع فلان (قوله
 فان كان يعلم به حث) لانه حث علم انه لم يكن الا واحد فقد اطلق الجمع واراد الواحد مجازا اه حلي (قوله
 والا لا) اى وان كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبت العيب على الجمع (قوله والحق في النهر الاصدقاء
 والزواج) اى بالاخوة في التصيل المذكور (قوله كاي الاشياء) اى واماها . والثانية وقف على اولاده
 وليس له الا واحد بخلاف بنيه . والثالثة وقف على اثاره المقيمين في بلد كذا فم يقيم منهم الا واحد . والرابعة
 حلف لا ياكل ثلاثة اربعة من هذا الحب وليس فيه الا واحد اه حلي وفي الثانية كلام ذكره المصنف في شرحه
 عن قاضي خان حمله ان انظر اولادى وبني سواء وانه اذا كان له ولد واحد كان النصف له والنصف للفقراء
 (قوله فيقع على الواحد اجماعا) يعكس على دعوى الاجماع ما ذكره صاحب الذخيرة من الاختلاف في الرجال
 والعبد فقال فعند عامة المشايخ يحنث بالواحد وصرفه بعضهم الى كل الجنس اه فافى فرق بين النساء والرجال
 ويمكن الجواب بأنه لما كان الصنف الى كل الجنس خلاف ما عليه عامة المشايخ نزل منزلة المدم اناه أبو السعود
 (قوله لا تصرف) المعترف للمهد) يشير الى أنه لو ذكرها منكرة لا يحنث الا بثلاثة اواله السعد (قوله والا فلا الجنس)
 وهو الحقيقة وهي تصحق في فرد (قوله ولو نوى الكل) اى كل الاطعمة والنساء والحيات التي في الدنيا وانظر هذا
 مع قولهم انه اذا حلف على ما لا يترك في مجلس ينصرف الى بعضه ما يجب بأن ذلك في العيب على العيب ولا تعين
 هنا (قوله صح) اى ديانة على الظاهر قال في النهر في مسألة ان اكلت أو شربت ونوى معينا لا يصديق ولو ضم
 طعاما أو شرابا أو ثوبا دين اذا قال عيت شيادون شي مانته قيد بكونه معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يحنث أصلا
 صدق قضاء قال في المحيط . ان لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا من جميع الاطعمة أو جميع مياه
 العالم صدق قضاء والمذكور في الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتعين فان نوى الكل حتى لا يحنث
 أصلا حث بنه فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان بنه تخفيفا على نفسه اه والظاهر ان هذا يجري
 في لفظ الجمع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

باب العيب في الطلاق والعناق

(قوله الاصل فيه) اى في مسائله اى بعضها (قوله ولدى حق غيره) فتتضي به العدة والدم بعده ففاس وأمه
 أم ولد يقع به الملق على ولادته (قوله لا في حق نفسه) فلا يسي ولا يفسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الارث
 بالوصية ولا يعتق اه حلي وفي بعضه نظروسي اى مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا حث باليت
 بخلاف فهو حر (قوله اسم لفرد سابق) المعبر في تحقق الاخرية وجود سابق بافعل وفي الاولية عدم تقدم غيره
 عليه لا وجود آخر متاخر عنه كمال ولو قال المصنف والاول اسم لفرد لم يتقدمه غيره مكان اوضح (قوله والاخر)
 بكسر الخاء (قوله لفرد بين العددين المتساويين) كالنساء من ثلاثة والنساء من خمسة ولم يثقل المصنف كالنساء
 (قوله بأحدهما) هكذا في نسخة بالثنية وفي نسخة بضمير الجمع وهي الاولى لان المتقدم اثنان ثلاثة فلو قال آخر
 امرأه أن تزوجها طلق تزوج امرأته ثم أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم ماتت طلق التي تزوجها مرة لان التي
 أعاد عليها التزوج انصفت بكونها أولى فلا تنصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو حر فضرب
 عبد آخر ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة بجر (قوله ولا كذلك الفعل) اى انصافه
 بالاولية لا ينافي انصافه بالآخرية (قوله لعدمه) اى عدم التنافي وهذه العبارة تفيد أنه فعل واحد انصف بهما
 بقوله لان الفعل الثاني غير الاول يفيد أن المصنف بأحدهما غير المصنف بالآخر وهو كذلك فالمتصف بأحدهما
 سواء كان اجماعا أو فعلا لا يحنث بالآخر (قوله مرتين) ظرف للترجوة لا لالقتها اه حلي (قوله وقد وجد) قال
 القسطنطيني وفيه تأمل اه ولعل وجهه أن السابق يقتضي لاحقا ولم يوجد ولو قال لان الاول اسم لفرد لم يتقدمه
 غيره مكان اوضح كما مر (قوله أصلا) اى لا في العبد بن ولا في العبد أما الاول فخلافا له السابق وعلة الثاني عدمه

ولو كانت بينه على زوجته أو اصدقاؤه
 أو ائمة لا يحنث ما يكلم الكل) عاصي
 لان المنع لعني في هؤلاء فتعلقت باعيانهم ولو لم يكن له الا أخ واحد فان كان
 يعلم به حث والا لا يكفي الواضحات والحلي
 في النهر الاصدقاء والزواج قلت وهي من
 كذا في الاصل الرابع التي يكون فيها الجمع
 كواحد كافي الاشياء وأما الاطعمة
 والحيات والنساء فيقع على الواحد اجماعا
 (باب العيب في الطلاق والعناق) .
 الاصل في العيب في الطلاق ولدى حق غيره
 لا في حق نفسه بموأن الاول اسم لفرد سابق
 والاخر لفرد لاحق والمصنف بأحدهما
 لا يحنث بل لا يحنث في ولا كذلك الفعل
 لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو
 قال آخر تزوج أن تزوج فالتى تزوجها طلق
 طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر
 وصفا للفعل وهو العقد وعقداه هو الآخر
 (اول عبد اشترته) فاشترى عبد اعنتي
 لما مر من الاول اسم لفرد سابق وقد وجد
 (ولو اشترى عبدين معا ثم آخر فلام) حتى
 (اصلا) اهدم الفردية

أمة (قوله حث باليت) تطلق أو تقتضي لأن الموجود مولود فيكون ولها حقيقة ويسمى به في التعريف وبه يعرف ولد
 في الشرع حتى تقتضي به العدة والدم بعده نفاس وأنه أم ولد أحرار (قوله ولو سقطا مستين الخلق) وفي الحديث
 ينظر السقط بحسب كتابه على باب الجنة حتى يدخل أبواب الجنة وروى بالهزم وهو العظيم البطن المنتفخ من اعتلائه
 من الفضل ويتركه وهو المتخضب المستجلى للثني خمر قفه المهدوزا حنطاً وهو زواجره أحبط على مقصود
 شيئاً من السكال أبو السعود (قوله والالا) أي وإن لم يمتن به فله على حكم الولد المذكور (قوله عتق
 الحى وحده) أي عند الامام لأن مطلق الاسم تعيد بوصف الحياة لأنه قد أثبت الحرية جزاءه هي قوة حكمية
 تظهر في دفع نسل الغرضه فلا يثبت في الميت تعيد بوصف الحياة كما إذا قال إذا ولدت ولداً أحداً بخلاف جزاء
 الطلاق وحرية الاتم فإنه لا يصلح مقيد الولد بالحياة لأن الطلاق واقع وصفاً لغيره فلا يلزم تعيده وقال لا يمتن
 واحد منهما لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فتصل العير إلى جزاء لأن الميت ليس بعمل للحرية وهي
 الجزاء وكذا يجري هذا الخلاف فيما لو قال أول ولد تلديه فهو حر تعيد بوصف الحياة عنده حتى لو ولدت ولداً
 ميتاً ثم أحرى ما عتق الحى وعندهما لا يعتق (قوله لبطان الرق بالموت الخ) لا يصلح تعليلاً للمصنف بل هو من
 كلام الصاحبين جواباً عن موافقتها الامام في حكم فرع آخر هو ما لو قال أول عبد يدخل على فهو حر فأدخل
 عليه عبد ميت ثم أحرى فإنه يمتن الآخر الحى بالإجماع فإن مقتضى جوابهما في هذا الفرع أن يوافق الامام
 في الفرعين السابقين وحاصل ما اعتد به عنهما أن العبودية في هذا الفرع لا تبنى لأن الرق يطل بالموت أي ظم
 يتحقق قوله أول عبد في الميت بل انما تحقق العبودية في الحى فتعني بخلاف الولد في قوله ان ولدت فهو حر
 والولادة في قوله ان ولدت فانت كذا فانتما يتحققان في الميت وقد علمت أن هذا من كلام الصاحبين (قوله بل لغة)
 قال في النهر ولا يختص لغة بالسار بل قد تكون في الضار أيضاً ومنه فبشرهم بعذاب أليم ودعوى الجاهل مدفوعة
 بجادة الاستغفار إذ لا شك أن الاخبار بما يحققه الانسان يوجب تغير البشارة أيضاً أقول لا منافاة بين ما قاله
 من أنها حقيقة في خبر تغير البشارة وبين تقرير البيانين الاستعارة التكميلية في الآية لأنه نظر فيما قاله إلى أصل
 اللغة وهم فطروا إلى عرف اللغة وكلم من لفظ اختلف معناه في أصل اللغة وعرفها ككلاية فانها اسم لما يبد على
 الارض في أصل اللغة وخصت في عرفها بذا رات الاربع وكالفاظ فان معناه في أصل اللغة الرى ثم خص في عرفها
 بما يطرحه الفهم كأي رسالة الوضع أو البشارة بظواهر الجلاء من ذلك قولهم بأمر الرجل امرأته لأنه يلحق بشرته
 وبشرتها (قوله ومنه) أي من المعنى المفرد (قوله نخرج الكذب لا يعتبر) وأظهر في بشارة الوجه الفرح
 بالسيرة وباعتبار الظاهر لكنه قد زال لما تبين خلافه إجماعاً السكال وقد أورد على اشتراط الصدق
 في البشارة أن تغير الوجه كما يحصل بالاخبار والسارة صدقاً كذا يحصل كذباً وأوجب بما ليس بعقيد والوجه فيه
 نقل اللغة والعرف اهـ (قوله فيكون) أي البشارة وذكر التغيير باعتبار كونها خبراً (قوله دون الباقيين) فإنه منهم
 خبر لا بشارة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم مرتين مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من
 أحب أن يقرأ القرآن غضا طرباً كما أنزل فليقرأ بقرآن ابن أم عبد فانه رآه أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
 فذبح أبو بكر فكان يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر والاولى لأنه قال أن يقول دون غيره أشمل خبر الواحد
 (قوله لما قلنا) من أنها لا تكون الا من الاول (قوله وتكون بكتابة) لأن الكتابة من الغائب بمنزلة الخطاب من
 الحاضر بجر (قوله فتكون كحديث) في اشتراط المشافهة (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلا يقول لك قد
 قدم فلان وذكر مادة الرسالة ليس بشرط فيما يظهر (قوله والال الرسول) أي وإن لم يذكر الرسول الرسالة بأن قال
 ان فلا نأخذ قدم ولم يقل قد أرسلني اليك فلان عبد لك بكذا أو نحو ذلك عتق الرسول دون المرسل (قوله عتقوا)
 وإن قال عتبت واحد لا يدين في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى فبعضه أن يختار منهم واحد فيخصه بمقتضى
 ويسلك البقية هندية (قوله فبشرهم وبغلام عليم) فقد نسب تعالى البشارة إلى كل الملائكة الذين أخبروا بالخليل
 عليه الصلاة والسلام بذلك وقد وقع من المؤلف في الآية التعيير بالعام وكذا من الزباني والسكال وصاحب البصر
 والاعلان والارواح (قوله وعدوها) بضم الميم المؤنث وهو ظاهر بالنظر إلى المصنف وأما بالنظر إلى الشارح فالاولى
 المنع كبريان التغيير يرجع إلى لفظ ذكر الذي قد مر (قوله فانه يختص بالصدق مع البناء) لافتدائها الصفاق التغيير
 بتخصيص التقدويم خبر (قوله والكتابة كالغير) الاخصر الاقتصار على قوله والكتابة بالهطف على انطباع (قوله لا يجزئيه)

حنث باليت) ولو سقطا مستين الخلق
 والالا) بخلاف فهو حر ولو لم يمتن آخر
 حيا عتق الحى وحده) لبطان الرق بالموت
 بخلاف الولد أو الولادة (البشارة عرفاً اسم
 نخرج السكال) خرج النار فليس ببشارة عرفاً
 بالجنة ومنه فبشرهم بعذاب أليم (صدق)
 يخرج الكذب فلا يعتبر (اسم للجنس به علم)
 فيكون من الاول دون الباقيين (قوله بل لغة)
 كل عبد بشرى بكذا وهو حر فبشره ثلاثة
 ولا يرق عتق الاول) فقط لما قلنا وتكون
 بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون
 كحديث ولو أرسل بعض عبده عبد آخر
 ان في كل الرسالة عتق المرسل والا الرسول
 (وان بشرهم معا عتقوا) تصحها من السكال
 بدليل فبشرهم وبغلام عليم (و) البشارة
 (لا فرق فيها بين) ذكر (الباء وعدوها
 بخلاف الحية) فانه يختص بالصدق مع البناء
 كما ترى الباب قبله (والكتابة كالغير) فبما ذكر
 (والاصلاح) لا يذوقه من الصدق ولو بلاياً
 (البشارة) لأن الاعلام أنبات العلم

من الصدق وسكت عن اشتراط كون العلم خاليا عن العظم والتأخر اشتراطه لانه عند الطه لا يقبل له اعلام ثم
 رأيت في الهندية ما وافقه وذلك بخلاف الاخبار (قوله والكذب لا يفيد) وذلك لان العلم الجزم المطابق
 للواقع والكذب لا مطابقة فيه (قوله قاعدة النية الخ) مبتدأ وخبر والمراد بالنية التكفير عن بين أظهره أو
 افطار في صوم أو قتل حيوي (قوله كالشراء) انما كان الشراء على العتق لانه عليه الصلاة والسلام يجعل الشراء
 سبيلا للاعتاق قال عليه الصلاة والسلام لمن يجرى ولده والده الا أن يجده مملوكا فبشتره يبعثني أي يبعثني الاب
 عند ذلك الشراء اذا فعل اذا عطف على آخره بالفاء كان الثاني ثابتا بالاول كسقاء فأرواه وأطعمه فأشبعه (قوله
 مثلا) يستغنى عنه بالكاف (قوله لانه جبري) اذ يدخل في ملك الوارث بغير اختياره حتى لو قال استغنى طفت مبرا
 من فلان لا يسطر وذلك لعدم الاختيار له فلا تصح نيته (قوله ريق المعتق كامل) بأن لم يسخن العتق بوجه (قوله
 بأن لم تقارن العتق) صادق بعدم النية أصلا وبوجدها متقدمة على عتقه (قوله كاتم الولد) انما قصص رقاها
 لاستحقاقها بالولادة العتق وبأن (قوله ثم قرع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصنع شراءا) أي الكفارة
 ظاهر أن المراد بالاب أصله فيشمل الأم أيضا دلالة وكان الا ليق بهذه المسئلة وما بعدها فصل الكفارة نهر وقال
 أبو السعود انما قيد بالاب اعلم الحكم في كل ذي رحم محرم بالاولى (قوله للمقارنة) أي لمقارنة نية التكفير على
 العتق وهو الشراء (قوله لا شراء من) صنف بعينه بأن يقول لعبد غيره ان اشتريتك فانت حر فاشترى فأوباه
 العتق عن كفارته وانما لم يصح لان هذه النية يشترط قرانها لنية العتق وهو العتق والغرض أنه لم يوجبها بشرط
 حتى لو قال هو حر ثم اشتريته بدينه عن كثارة يفتي صح وأجزأ عن الكفارة اه ملخصا من النهر (قوله لعدمها)
 فان عتقه العتق هنا المين وهو متقدم على الشراء (قوله عاتق متقها عن كفارته) بأن يقول لامة الغير التي
 استولدها بشكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمين فانها عتقت ولا تجزئه عن الكفارة أما العتق فلو جرد
 الشرط المذكور في المين السابقة وهو الشراء وانما عدم الاجزاء عن كفاارة المين فلانها استحققت العتق
 بالاستيلاء لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدك هالم يكن كل العتق مضافا الى الشراء لان الاستيلاء على العتق
 من وجهه والواجب عليه عن كفارة البين فلا تحرير كامل لا تحرير من وجه دون وجه اه اتفاق وانما قيد
 بتعلق عتق أم الولد للفرق بين تعلق عتقها عن الكفارة وتعلق عتق غيرها عنها الا احتراز عن تعبير عتقها
 عن الكفارة فقد مر في الظاهر أنه لا يجوز أيضا (قوله بخلاف ما ذاق لفته) الذي في المتن الذي شرح عليه
 المصنف جرد ما اذا قال لفتن وهو الاول لانه يستوي فيه المذكور والمفرد وغيرهما (قوله حيث تجزئه عنها) لان
 حرمتها غير متحققة بجهة أخرى لا قد فارت النية المين وهو العتق منع (قوله كاتهاب الخ) أي كاتهاب قريبه
 قال في التبيين وعلى هذا الوجه له قريبه أو تصدق عليه به أو وصى له به فقبل ما وباع الكفارة بخلاف ما اذا
 ورثه فانه جبري وليس له فيه مصلح ولا اختيار اه وكان على الشارح أن يقول بعد قول المتن فصنع شراءا أي
 للكفارة وكذا اذا وحب له أو تصدق عليه به أو وصى له به ما وباعه القبول اه حلي (قوله للماتر) أي من أنه جبري
 وانما عزاه الى الزبلي إشارة الى أنه منصوص لاهل المذهب ولعدم وقوف صاحب الجبر عليه قال ولم أره منقولا
 صريحا وكلامهم يفيد دلالة (قوله ان تسريته أمه الخ) التسريته فعل وهو اتخاذ السرية والسرية ان كانت
 من السرور لكونها تسريته أمه وبسر هو بها أو من السرية وهو السيادة فضم بينهما على الأصل الا أنها
 على الاول قلبت الرأى الثانية كما يقال في تظنت تظنت وان كانت من السر يعني الجماع أو يعني ضد الجبر فلانها
 قد عتقت على الزوجات الحرار فضا من تغييرات النسب كما قالوا دهرى بالضم في النسبة الى دهر وسهل بالضم
 في النسبة الى السهل من الارضين (قوله لمصادفتها الملك) قال في النهر لان المين اعتقدت في حقها لمصادفتها الملك
 (قوله لا يفتق من اشتراها وتسراها) عندنا وهو قول الاثمة الثلاثة وقال زفر نقت ووجه عدم العتق فيها
 أن التعلق انما يصح في الملك أو مضافا اليه وهذه الجارية المشتراة لم تكن مملوكة حال التعلق ولم يصف عتقها الى
 الملك لانه لم يقل ان ملكك جارية وتسريتها فهي حرة (قوله وبشيت التسري بالضمين) وهو ان يتوهمتا ويتوهمتا
 من الخروج أقاده مسكين (قوله وله الوطء) فلو جحدنها وأعتقها لجماع الا أنه لم يجعلها لم تفتق قدسهم
 فانهم اغفلوا التنبه عليه نهر (قوله وشرط الثاني عدم العزل) أي مع الشرطين المذكورين قال في النهر وهذا
 الثاني ان لا يعزل ما مع ذلك قلنا ما ذاق الاشتقاق سواء اعتبر من السرور وما يرجع الى الجماع وغيره ذلك

والكذب لا يفيد بدائع فائدة (النية اذا
 قارنت على العتق) الاختيارية كالشراء
 بخلاف الارث لانه جبري (و) الحال
 أن (رق المعتق) كامل مع التكفير
 والا) بأن لم تقارن العتق أو طارته أو الرق
 غير كامل كاتم الولد (لا) يصح التكفير ثم قرع
 عليها بقوله (فصنع شراءا) أي الكفارة
 للمقارنة (لا شراء من) صنف بعينه (قوله
 ولا شراء) مستولدة بشكاح (خلاف
 من كفارته بشرطها) لفتها فانت حرة
 ما ذاق لفته ان اشتريتك فانت حرة
 كفارة يمين فانت شراها) حيث تجزئه
 للمقارنة كاتهاب ووصية ما وباعه القبول
 بخلاف ارث لما تزبلي (وعتق قوله أد
 تسريته أمه فهي حرة من تسراها وهي
 ملكك حيث (أي حين شراها وتسراها)
 الملك (لا) يفتق (من اشتراها وتسراها) وشرط
 وبشيت التسري بالضمين والوطء وشرط
 الثاني عدم العزل فنع

لا تقتضي الازال فيها لان كلامها يقتضي دونه فاحذفه في المفهوم واعتباره لادليل عليه اه (قوله واقاد
 الفرق) أي بين ما ذكر وبين قوله ان شرعت أمة فهي حرة فاشترها لالاتي (قوله بلامانع) أما في الأمة المشتراة
 المتسرة وجد التسري وهو الشرط لكن منع من عمله مانع وهو أنه بالنظر اليه لم يقع في الملك ولا مضافا اليه (قوله
 لصحة تعلق طلاق المنكوحة بأى شرطان) والاولى زيادة وعقوبة العبد المملوك أما الاجنبية كالامة المشتراة
 فلا بد من أن يكون مضافا الى الملك كان ملكك أو الى السبب كان نكحتك فأنت كذا (قوله فليحفظ) انما امر
 بحفظه لوقوع الغلط فيه فان بعض من عامر صاحب البحر غلط ففاس تعلق الطلاق بالتسري على تعليق حريتها
 على التسري بها (قوله كل مملوك لى حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الايمان لعدم التعلق فيها فالاولى
 بها أو باها اه حلي أقول يمكن أن تكون من الايمان بوقوعها جزاء بأن يقول ان فعلت كذا فكل مملوك لى حر
 وقس الباقي (قوله عتق عبده) أى القن أى وامره الفتح بدليل دخول امهات الولد وكذا يدخل المدبرات حتى
 لو نوى الذكور من هؤلاء لا يصدق قضاء كما افاده الشارح بعد قال في الهندية ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة
 والاتب والمغصوب والمأذون سواء كان عليه دين أو لا وما عبيد المأذون اذا لم يكن عليه دين يعتقون بالنية عند
 الامام وأبي يوسف ولا يدخل فيه المشترون وان فواستحسانا (قوله ويدين في نية الذكور) قال في التبيين ولو قال
 اردت به الرجال دون النساء من ديانة لقضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام وهذا بخلاف ما لو قال نويت
 السود دون البيض أو باعهم كمن حيث لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه تخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم
 لما لم يدخل تحت اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لان المملوك حقيقة
 للذكور دون الاناث فان الاتي يقال لها مملوكه لكن عند الاختلاف يستعمل فيهم لفظ التذكير عادة بطريق
 التبعية ولا يستعمل فبين عند انفرادهم فتكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث يستحق
 ديانة لانه نوى حقيقة كلامه لكنه نوى خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وكذا لو قال نويت غير المدبر لم يصدق قضاء
 اه حلي (قوله للمكتم يد اورقبة) فانطبق عليهم لفظ المملوك والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله
 كالمكاتب) أى في أنه لا يدخل في المملوك لانه مثله في المرقوق أيضا لان كلا من الملك والرقيق ناقص في عتق
 البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اه حلي (قوله اعدم الملك يدا) أى في المكاتب واهذا الاصل
 اكسبه ولا يجعل له وطا المكاتبه كما في البحر (قوله أن يعتق المكاتب) لان الرق فيه كمال (قوله لام الولد)
 لان رقها ناقص بسبب الاستيلاء (قوله وكذا العتق والاقرار) يعنى لو قال لعبيد هذا حر وهذا عتق
 الاخير وله الخيار في الاولين وكذا لو قال لفلان على قلب درهم أو لفلان وفلان زمة خمسمائة للاخير وله أن يجعل
 الخمسمائة الاخرى لاي الاولين شاء (قوله ولا يصح عطفه الخ) جواب عن ايراد السكال بأنه كما يصح العطف
 على الاحاد المفهوم من هذه وهذه يصح على هذه الثانية وحينئذ لا يلزم الطلاق في الثالثة لان الترتيب حينئذ
 بين الاول والثانية والثالثة معا (قوله لزوم الاخبار عن المثنى بالفرق) لان الخبر الاول مفرد فيقدر نظيره
 آخر او يصل المعنى ههنا لى أو ههنا طانق ولا وجه لتقدير طانق لعدم ذكره في المعطوف عليه والاصل
 أن يشتر في المعطوف ما هو في المعطوف عليه وهذا أحد جوابين لصاحب التنقيح وفيه أنه يجوز أن يقتدر الخبر
 جنفي والدليل عليه المادة بقطع النظر عن الأفراد ويكون الحكم حينئذ كالحكم الاتي عند ذكر الخبر للثاني
 والثالث الجواب الثاني أن قوله وهذا مغر لما قبله والكلام انما يتوقف قوله على وجود المغر وهو أوفيه يكون
 من نفسه لا على ما ليس بغير وهو الواو المفسدة انشريك في السابق عليها وحينئذ ثبت التغيير بين الاول
 والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه احداهما طانق ثم قوله وهذا يكون عطفًا على احدهما اه
 (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبر احدا وبذكر خبر الثالث فقط بان يقول هذه
 طانق وهذه وهذه طانق ذكره مسكّن (قوله بأن قال هذه الخ) لم يذكر الاقرار كما اذا قال لهذا اتقدرهم
 أو لهما وهذا اتقدرهم والظاهر أن الحكم كذلك (قوله حلف لا يساكن فلانا) محل هذه المسئلة باب الميمن
 في الخسول والخروج والسكنى وقد هما الشارح بعينها هناك اه حلي (قوله وبه يفتى) عله الشارح سابقا
 بأنه لم يساكنه حقيقة (قوله ان لم تأت اليلة حتى أضربك) أى فأنت حر مثلا (قوله حنت عند الثاني) لعدم
 جبر الضرب المقصود فحسب كأنه يقول ان لم أضربك اليلة به بعد ان يساكن فأنت حر ولم يوجد الضرب

(ولو قال ان تسربت أمة فأنت طانق أو
 عبيد حر فتسري بمن في ملكك أو من
 اشتراها بعد التعاق طلقت وعنتي) واقاد
 الفرق بقوله (لوجود الشرط) بلامانع
 لصحة تعلق طلاق المنكوحة بأى شرط كان
 فليحفظ (كل مملوك لى حر) عتق عبده
 ومدبره (ويدين في نية الذكور لا الاناث
 وامهات أولاده) لملكهم يدا ورقبة
 (لا مكاتبه الا بالنية ومعنى البعض
 كالمكاتب) لعدم الملك يدا وفي الفتح يغني
 في كل مرقوق لى حر أن يعتق المكاتب لا ام
 الولد الا بالنية (هذه طانق أو هذه
 اذت الاخيرة وخبر في الاولين وكذا
 في الاقرار) لأن اولاد احد المذكورين
 وقد ادخلها بين الاولين وعطف الثالث
 على الواقع منها ما فكلنا كاحد كما طانق
 وهذه لا يصح عطفه هذه على هذه الثانية
 لزوم الاخبار عن المثنى بالفرق وذكر
 لم يذكر الثاني والثالث خبرا (فان ذكر
 بأن قال هذه طانق وهذه وهذه طانق
 أو قال هذا حر وهذا وهذا حران) فانه لا
 يعتق (احد ولا تطلق) بل يجبر ان يختار
 الايجاب (الاولى عتق) الاول (وحدده
 وطلقت) الاولى (وحدها فان اختار
 الايجاب الثاني عتق الاخير ان) وطلقت
 الاخير ان) حلف لا يساكن فلانا فاسافر
 الحالف فكن فلان مع اهل الحالف حنت
 عنده لا عند الثاني وبه يفتى قال ابيده ان
 لم تأت اليلة حتى أضربك فاني فلم يضربه
 حنت عند الثاني

(قوله لا عند الثالث) قال في الخاتمة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الجار يسه ان لم تأتني الليلة حتى اغسلك فأتت حرة فأتت في تلك الليلة فظنفتها لا يثبت وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر فعلى أحد هما منه والاخر من غيره وبينهما كلمة حتى واخرهما لا يصلح غاية الاول ولا يصلح جوازا لا بشرط للبر وجود الثاني اهـ (قوله اختلف في لحاق الشرط بالخ) في عبارته غموض وعبارة الخاتمة وجعل قال الجار ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندى البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كانت عند الحالف امرأة اخرى قال نصير بن يحيى تطلق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة لا تطلق وانما اختلفوا لا اختلاف أبى يوسف ومحمد في لحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت قال أبو يوسف يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب الى قول الامام لأنه عند بصح الحاق الشرط باليمين بالبيع التام وقال محمد لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن السكوت يمنع تعلق الجزاء بشرط فيمنع الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط للحالف بأن كان فيه تخفيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قوله ومثال ما فيه تخفيف على نفسه أن يقول ان دخلت هذه الدار طالق ثم سكت ثم قال وهذه الدار اهـ حلبي فلا يعلق الشرط الثاني فتطلق امرأته بدخول الدار الاولى والمراد باليمين التعليق والظاهر أن اليمين غير المعلقة كذلك كما اذا قال والله لا اكلم فلانا ثم سكت ثم قال ولا فلانا فإنه لا يعلق ونحوه والله لا اكلم فلانا وسكت ثم قال ان ضربني مثلا فإنه لا يتعلق (قوله باليمين المعقودة) الاولى المعقودة لان اليمين وثيقة سمعا (قوله بعد السكوت) منه لى بلحاق وصورته أن يقول ان دخلت الدار فعبدى حرة ثم سكت ثم قال وامرأته طالق والله تعالى أعلم والله اعظم

• (باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة) •

(قوله وغيرها) كالشئ والامس والجلوس حوى (قوله الاصل فيه) أى في هذا الباب اى في حكمه بعض مسائله (قوله أن كل فعل تعلق حقوقه بالشر) قال البرجندى وهو كل فعل يجوز أن يثبت حكمه للعاقبة ثم قد ينتقل من العاقدة الى غيره حوى وأشار بقوله يجوز أن يثبت حكمه للعاقدة الى الخلاف المشهور بين الكرخي وأبي طاهر من أنه اذا وكله بشراء شئ ونحوه من كل عقد ترجع حقوقه الى العاقدة هل يثبت حكمه للوكيل أولا ثم ينتقل للموكل أو يثبت للموكل ابتداء قال الكرخي بالاول وأبو طاهر بانه وهو الاصح أبو السعود وهذا الاصل هو المراد بقوله كل ما يستغنى المأمور في مباشرة عن اضافته الى الأمر لم يثبت الا أمر مباشرة المأمور وان كان لا يستغنى عن الاضافة يثبت (قوله لا حنت بفعل ما ورد) صادق بالوكيل والرسول ووجهه أن العقد وجد من العاقدة حقيقة وحكما حتى رجعت الحقوق اليه ولذا لو كان هو الحالف حنت وانما الثابت للأمر حكمه الا أن ينوى غيره حوى بأن نوى انه لا يباشر بنفسه ولا بمأموره فيثبت لانه شدد على نفسه (قوله وكل ما تعلق حقوقه بالأمر) وهو ما لا يستغنى المأمور عن الاضافة فيه الى الأمر (قوله وصدقة) قد يقال ان الصدقة يثبت استغنى فيها المباشر عن الاضافة الى الأمر بأن يطلق ويقول خذ هذا صدقة ويمكن ان يقال ان الاضافة للأمر موجودة حكما والا كانت من حال المأمور (قوله وما لا حنت) اى وكل ما لا حنت له الخ وظاهر الشرح ان القسم ثلثية وهو ما قاله قاضى خان واستحسنه في البحر والذى عليه الاكثر ان ثنائية بان يقال ان كل فعل ترجع الحقوق فيه الى المباشر لم يثبت الحالف فيه بفعل الوكيل والمأمور وما لا حنت له ترجع الى المباشر سواء كان له حقوق أولا لم يثبت ما كفه له بنفسه والظاهر أن الخلاف لفظي (قوله كعارة وبراء) لعل المراد بالحقوق المنفية فيها الدينية أما الاخرية كالنواب فهو ثابت فيها لا أمر قال في البحر وقد جعل في المحيط العارية ونحوها مما يتعلق بحقوقها بالأمر اهـ فيثبت فيها بالمباشرة والأمر على كلا القولين (قوله بفعل وكيه) مراده بالوكيل المأمور (قوله أيضا) اى كما يثبت بمباشرة نفسه (قوله ومعه) اى عن الأمر وهو عطف تفسير (قوله) ومنه الهبة بعوض (قوله أيضا) اى في القضية حلف لا يبيع فهو بشرط العوض ينبغي أن يثبت واذا كان الواهب بشرط العوض بانه لا يبيع أو يكون القابل لهذه الهبة مستريفا دخل في قوله ولا اشتري فاذا وكل فيها لم يثبت كما لا يخفى اهـ حلبي ولا يفهم من بحث ان اهدى في القضية أنه لا يثبت فيها بالامر لان المراد دفع ايهام أنها لا تدخل في بيعته على ثنى البيع وسأق في ذلك تمة وقول الحلبي فاذا وكل فيها لم يثبت فيه قطر (قوله ومنه السلم) قال في

لا عند الثالث وبقي اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت فعصمه الثاني وأبطله الثالث وبقي فبطلت في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر أنه كان كذا خاتمة
(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)
تعلق حقوقه بالمباشرة كبيع والحيطة
تعلق بفعل ما ورد وكل ما تعلق حقوقه كعارة
لا حنت بفعل ما ورد وما لا حنت له كعارة
بالأمر كعارة وصدقة وما لا حنت له كعارة
وبراء يثبت بفعل وكيه أيضا لأنه مستغنى
ومعه (يثبت بالمباشرة) بنفسه (لا بالامر)
اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع ومنه
الهبة بعوض ظهري (والشراء) مستغنى

البصر من الواضحات حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوبه حنت لانه اشترى مؤجلا اه قال الحلبي
 واذا كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم اليه باثما اه فلا يثبت ان الاثما باثمة (قوله والاقالة) قال
 في الظاهرية باع عبده من رجل وسلم الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال
 البائع وقبل البائع الاقالة لا يثبت ولو كان الثمن ألف درهم فوفت الاقالة بمائة دينار أو أكثر من الثمن الاثما
 أو أقل حنت قبل هذا قولهما أو ما على قول الامام فلا يثبت اكونها الاقالة على كل حال وحينئذ فلا يثبت بفعل
 المأمور قال السيد الحوى الوجه في ذلك للامام ما تقرران مبنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لمن اقال
 مبيعا أنه اشتراه قنأ بل اه وحينئذ فاما طلاقه ليس على ما ينبغي بل الاولى حذف الاقالة (قوله قبل واتعاطى)
 قال في البحر ولو قال والله ما اشتريت اليوم شيئا وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئا لكن بالنعاطى فقد قيل
 يثبت في يمينه وفي مجموع الروايل وضع المسئلة في طرف البائع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فجاء رجل فأعطاه
 دراهم لاجل الخبز ودفع اليه الخبز لا يثبت وذكر في شهادات القدوري ما يؤيد ما ذكر في مجموع النوازل فقال
 لا يبيع من عاين ذلك أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى والى هذا مال الماتريدي اه حلبي والذي
 يفيد العرف أن التعاطى يبيع فلا يثبت فيه بفعله اه مور (قوله والاجارة والاستجار) بأن حلف لا يؤجر داره
 فوكل من فعل ذلك أرحل لا يستأجر دابة فلان فوكل غيره أن يستأجره اه منه لم يثبت (قوله كبركها في أيدي
 الساكنين) أي فانه ليس اجارة ولو قال للساكنين اقدوا في هذه المنازل فهو اجارة بجر والظاهر من قوله
 كبركها أنه تركها في أيدي الساكنين ولم يأخذ اجارة اه والا كانت حين ما بعدها (قوله وكأخذ اجارة شهر قد
 سكنوا فيه) أي بعد الامين وأما قبل الامين فلا يتوهم (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) بأن أخذ منهم بعد الامين
 اجارة أشهر من مجله أي فانه يكون اجارة ويثبت قال في النهر وأنت خير بان تعاطى اجارة شهر لم يسكنوا فيه ليس
 الاجارة بالتعاطى فينبغي أن يصير فيه خلاف السابق اه أي في شراء التعاطى (قوله مع الاقرار) هذا
 التقييد بالنظر لما إذا كان الصلح من المذمى عليه أما إذا كان من المذمى فلا يثبت مطلقا قال في البحر وأطلق
 في الصلح عن مال وهو قيد بان يكون من اقرار لانه حينئذ يبيع أما الصلح عن انكار فهو فداء الامين في حق
 المذمى عليه فيكون الوكيل من جانبه صغيرا محضا فكان من القسم الثاني أي ما يثبت فيه بالمباشرة والامر
 ضلي هذا اذا حلف المذمى أن لا يصلح فلان من هذه الدعوى أو من هذا المال فوكل فيه لا يثبت مطلقا واذا
 حلف المذمى عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار ولا يثبت وان كان عن انكار أو سكوت حنت اه حلبي (قوله
 لانه مع الانكار) وثله السكوت كما أفادته العبارة السابقة والصغير في قوله لانه يعود الى الوكيل المعلوم من
 المقام (قوله والقسمة) بأن حلف لا يقسم مع شريكه فوكل غيره أن يقسم معه لم يثبت (قوله والخصومة) أي
 على المقتضى بأن حلف أن لا يخاصم شريكه فوكل من خاصمه لم يثبت وفي القهستاني تفسير الخصومة بجواب
 الدعوى سواء كان اقرارا أو انكارا اه وفي الاسقاطي الخصومة لغة الجدل وعرفا الجواب بنعم أو لا وفسرها
 الجوهري بالدعوى المصحة أو الجواب الصريح (قوله وضرب الولد أي الكبير) ذكرنا أن أو اتى قال أبو السعود
 وهو ظاهر في أن الاب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل ما يوجب التعزير لا يتولى الاب ذلك بنفسه الا اذا
 كان حال المباشرة انتهى عن المنكرو ويؤيده ما صرحوا به من أنه اذا طلب الانفراد بالسكنى لم يملك الاب منعه
 الا اذا كان صبيح الوجه دفع الامار عن نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال الحوى ظاهر تعليل المسئلة
 بقولهم لان منفعة الضرب عائدة اليه وهي التأديب فلم ينسب فعله الى الاثم فيقتضى الحاقه به اه بتصرف
 وفي القهستاني وضرب الولد صغيرا كان أو كبيرا أو عبدا أو حرا وان حرم ضربه وان أمر به الاب الا اذا
 كان معلما كما في كراهية المنية أو سلطانا أو قاضيا كما في الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره
 فن حل له ضربه مع أمر به فيثبت بالضرب ومن لا يحل لا يبيع فلا يثبت لان منفعة التأديب ترجع الى الولد
 لا الى الموكل كما في الاختيار (قوله كالتقاضى) اذا وكل بضرب من يحل له ضربه مع أمر به فيثبت بفعله اه
 حلبي وأدخلت السكاف المعلم والسلطان والمحتسب كما مر عن القهستاني (قوله لا يباشر هذه الاشياء) أي
 المألوف عليها التي ترجع الحقوق فيها الى العاقد (قوله ويقصد الحالف) فاذا قصد الحالف في الاشياء
 السابقة أنه لا يفعلها بنفسه ولا بآمره صح واذا كان لا يباشر الشيء بنفسه عادة وحلف لا يفعل ونوى لا يفعل

والاقالة قبيل والتعاطى شرح وهابية
 والاجارة والاستجار) فلو حلف لا يؤجر
 وله مستغلات أجرتها امرأته وأعطته
 الاجارة لم يثبت كبركها في أيدي الساكنين
 وكأخذ اجارة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر
 لم يسكنوا فيه ذخيرة (والصلح عن مال)
 وسبقه بقوله (مع الاقرار) لانه مع الانكار
 صغير (والقسمة والخصومة وضرب فبذلك
 أي الكبير لان الصغير يملك كالتقاضى وان
 اتى بعض فيثبت بوكيله كالتقاضى وان
 كان الحالف (ذا السلطان) كالتقاضى وشريف
 (لا يباشر) هذه الاشياء (بنفسه حنت)
 بالمباشرة (وبالامر أيضا) لتقيد الامين
 بالعرف ويقصد الحالف (وان كان
 يباشره ويقضى اخرى اعتبر الاغلب)

نفسه الظاهر الصفة (قوله وقيل يعتبر السلعة) مقابل التفصيل الذي في المصنف (قوله والا) بأن كانت السلعة
 بما لا يشترط انفسه لنفسها أو غير ذلك (قوله وفعل ما موره) لم يقل كما قال صاحب الكنز وما بحثت فيما الخ
 يعني المباشرة والامر لانه لا يبحث بمجرد الامر بل لابد من فعل المأمور والمؤثر في الحث الامر والفعل شرط فيه
 ومعلوم أن المأمور بهم الوكيل والرسول (قوله والتوكيل به غير صحيح) أي والرسالة به جائزة فلا يعبر بالوكيل لخروج
 الاستقراض من هذا النوع مع أنه منه وانما لم يصح التوكيل به لأن الوكيل اذا قال أقرضني مبلغ كذا لا يثبت
 المثلن الا للوكيل وان أضاف الاستقراض الى الموكل فقال ان فلا يثبت استقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا
 فكان رسالة أو أمر ولم يكن توكيلا ووجهه الزيلعي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالامتنع بل
 بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول معبر بالعبرة ملك
 المرسل قد أمره بالتصرف في ملكه وصح التوكيل بالاقتراض ويقبض القرض كأن يقول الرجل أقرضني ثم
 يوكل رجلا بقبضه فانه يصح (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث
 ولو كان التوكيل قبل العين كما في التنازلية وكذا لو كان الحالف امرأه فلا يجزئ عن له ولاية الاجبار كالسبد
 ينبغي أن لا تحت ولو تزوجه فضولي فان عرقه قبل العين لا يحتج بالاجازة مطلقا وبه يحتج بالاجازة القولية
 هو المختار ولا يحتج بالقبض على ما عليه أكثر المشايخ وبه يبقى نهر ملخصا (قوله لا الانكاح) أي للغير فانه
 لا يحتج في عينة الاجازة نفسه قال في النهر ولو قال واقه لا تزوج فلانة فأمر رجلا فزوجها لا يحتج بخلاف
 لا تزوج والفرق أنه في الاول لم يلحقه حكم ولحقه في الثاني وهو الحلف كذا في البرازية وغيرها وظاهر هذا
 أنه لا فرق بين تزويج الامة والبنات الصغيرة وغيرهما وأنه باتفاق وفي القهستاني ما يفيد غير ذلك فانه قال وفيه
 اشارة الى أنه لو حلف أن لا تزوج أمته أو بنته المغيرة يحتج بنكاح الوكيل وعن محمد أنه لا يحتج كما لو كان
 الخوف عليه ابنته وابنه الكبير اه (قوله والطلاق والعقاق) سواء كان بمال أو لا وما اذا اطلق فضولي فأجاز
 الزوج قولاً أو فعلاً فالجواب فيه كما في النكاح وهو أنه ان أجاز بالقول حث على المختار وان أجاز بالفعل فعن
 محمد لا يحتج وعليه الفتوى كما في الظهيرية حوى (قوله كنه ليق) صورته علق الطلاق أو الحزيرة بدخول
 الدار ثم حلف أنه لا يطلق أو لا يمتق فدخل أو وقع الطلاق أو العتق لم يحتج ولو كان ذلك بعد العين حث حوى
 (قوله وانما لم) هو كالمطلاق وذلك كما اذا حلف أن لا يخالف امرأته فوكل غيره به ففعل حث (قوله والكتابة)
 أي على الصحيح وجعلها في الظن كالباع ولو أجاز كتابة الفضولي حث كذا أطلقه غير واحد وقيام ما مر
 أن يقيد بما اذا كانت بالقول نهر (قوله والصلح عن دم العمد) بأن حلف أن لا يصلح عن دم العمد فوكل حث
 لأن المنافع تعود اليه بخلاف الصلح عن اقرار قدي بقوله عن دم العمد لان الصلح عن غير دم العمد يكون صلحا
 عن مال وتقدم أنه لا يحتج فيه بفعل الوكيل والفرق أن الصلح عن دم العمد في المعنى عفو عن القصاص بأخذ
 المال ولا تجرى النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال حوى عن البرجندی قال أبو السعود واعلم أنه اذا وقع
 الصلح عن غير دم العمد لا بد وأن يقع على أحد من مبادير الدية كما أتى في محله اه (قوله وانكار) ومثله السكوت
 كما تقدمنا على وهذا التفصيل في المذعي عليه أما المذعي فلا يحتج بالتوكيل مطلقا كما تقدم (قوله والهبة)
 فلو حلف أن لا يهب موهبا مطلقا أو مبيعا أو شخصا بمينه فوكل من وهب حث صحبة كانت الهبة أو لا قبل
 الموهوب له أو لا قبض أو لم قبض لانه لم يلزم نفسه الا ببيع ملكه ولا يملك أكثر من ذلك حوى (قوله أو يعرض)
 فان حلف لا يهب فوهب هبة عوض بنفسه أو بغيره فانه يحتج وهذا يسلط ما قدمه قريبا من أن الهبة
 بعوض من البيع في الحصر وحكمه أنه لا يحتج فيه بفعل مأموره وما هنا هو الذي ذكره الشربلاني نصا
 حيث قال في شرح منظومة ابن وهبان الخامس يعني بما يحتج فيه مطلقا الهبة حلف أن لا يهب مطلقا أو شخصا
 بعينه فوكل من وهب حث صحبة ولا قبل الموهوب له ولا قبض أو لا لان المقصود اظهار البطلان ولو كان
 الموهوب غير مقصوم أو على عوض وفيه أنه ينبغي أن لا يحتج لانها بيع اتها اه وهو بحث لا يرد المنقول
 وقال في البصر وأما الهبة والصدقة في الظهيرية حلف أن لا يهب لفلسان فوهب هبة غير مقسومة حث
 وكذلك الاعمار والنزل والارسال اليه مع رسوله وصورة الاعمار أن يقول صاحب الدار لغزني لك مائة
 حيا فإمت ردت الي وكذا لو أمر غيره حتى وهب حث وكذا لو أجاز هبة الفضولي عبده ولو حلف لا يهب

وقيل يعتبر السلعة فلو مما يشترط ما يشترط
 شرفها لا يحتج بوكيله والاحتج ويحتج
 به فعله وفعل ما موره لم يقل وكيلا لان من
 هذا النوع الاستقراض والتوكيل به لا
 صحيح (في النكاح) لا الانكاح (والطلاق
 والعتاق) الواقعين بكلام وجيد بعد العين
 لا قبله كتعلق بدخول دار زباني (والصلح
 والكتابة والصلح عن دم العمد) وانكار كما
 (بسر والهبة) ولو فاسدة أو بعوض

الخلق فوجب على عوض حدث ولا يثبت بالصدقة في عين الهبة ١٥ وما تقدم عن القنية من أنه لو حلف لا يبيع
 فوجب بشرط العوض يتبقى أن يثبت ١٥ لا ينافي ما هنا لأن المقصود دفع إيهام أنها ليست كالبيع في هذا
 الحكم إذا باشر حلفه وليس المراد أنها كالبيع في كل وجه قال الحلبي وسبب وهم الشارح ما قال في البحر
 وعلى هذا فالهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يثبت نظر إلى أنها هبة ابتداء فيثبت ودخل تحت عين
 لا يبيع نظر إلى أنها بيع انتهاء فيثبت بها ١٥ وأنت خير بأن كلامه فيما إذا فعل بنفسه واللامح قوله يثبت
 في الموضعين ١٥ وذلك لأنه لو حل على ما هو أعم من فعله وفعله مأموره لا يظهر قوله فيثبت الآخر لأن البيع
 لا يثبت فيه بفعله ١٥ مأموره (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر بأن حلف لا يصدق فوكل به حدث قال العلامة
 ابن وهبان وكذا ينبغي أن يثبت لو حلف أن لا يقبل صدقة فوكل بقبضه له ولو صدق على فقير بلفظ الهبة
 ينبغي أن يثبت حوى (قوله وان لم يقبل) راجع إلى الهبة وما بعده حاجي عن النهر وهو على الراجح في القرض
 ويقاس عليه الاستقراض وفي التنازع لا يكون قرض بدون القبول في قول محمد وأحد الروايتين عن أبي
 يوسف (قوله وضرب العبد) وكذا الامة فلو عير بالمولد للكان أولى حوى وجه الحنف في ضرب العبدان
 المقصود هو الاقتناء وراجع إليه بخلاف الولد ١٥ أبو السعود يقلل زيادة (قوله قبل والزوجة) قال في النهر
 والزوجة قبل نظير العبد وقبل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الأول
 لأن النفع عائد إليه لما عتقه وقبل أن يثبت فظير العبد والافتقار الولد ١٥ (قوله والبناء والخطابة) هما من
 الامور الحسية (تنبيه) اعلم أن ما يثبت فيه بفعل الوكيل لو قال نويت أن لا أفعل ذلك بنفسى في الأفعال
 الحسية كالغيب والذبح يصدق قضاء وديانة لأنها لا توجد منه الا بعياشته لها حقيقة فان لم يباشرها لا يثبت
 له نوى حقيقة كلامه وفي غيرها كالطلاق والنكاح روايتان أشهرهما أنه لا يصدق الادانة لأنه كما يوجد
 بماشرته يوجد بامرءه فاذا نوى المباشرة فقط فقد نوى تخصيص النهر وهو خلاف انظاره فلا يقبل منه نهر
 عن الكافي (قوله وان لم يحسن ذلك) هذا أولى بالحكم والأولى أن يقول وأن أحسن ذلك (قوله والايديع) سواء
 قبله شخص أو أطلق نهر (قوله والاستيداع) أى صيرورته مستودعا فيثبت في عينه لا يقبل ودبعة أو ودبعة
 فلان بفعله وفعله مأموره (قوله والاعارة) فلو حلف لا يعير مطلقا وشيئا بعينه فوكل بذلك حدث قبل المستعير
 أو لا ولو عين شخصاً فأرسل المألوف عليه تصدأ آخر فاستعار حنث لأنه سفير محض فيحتاج إلى الاضافة إلى
 الموكل فكأن كذا وكيل بالاستقراض نهر (قوله ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة) بأن يقول ان فلانا
 يستعير منك كذا نهر قال المحشى كلام المؤلف كالنهر يقتضى أن هذا الحكم خاص بالاعارة والاستعارة مع أن
 الوكيل في النكاح وما بعده سفيرة لا بد من اضافة العقود المذكورة إلى الموكل كما سيأتى في كتاب الوكالة وأهل
 كلام التنازعانية عام في جميع المسائل فتوهم من نقله أنه خاص بها أين ظن ارجع أو تكون الاضافة إلى الموكل
 غير اخراج الكلام مخرج الرسالة ١٥ (قوله وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين فأمر غير يثبت بقبض وكيله
 فلو حلف لا يقبض من غريمه اليوم وقد كان وكل قبل قبض الوكيل بعد الامين لا يثبت برجندى (قوله
 والكسوة) بأن حلف لا يكسوه فأمر غيره مستأنى وفي النهر ما يفيد تعمير الكسوة لنفسه وغيره فانه قال
 فلو حلف لا يكسوى أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معينا حنث بفعله وكيله لأن منفعة الاكساء عائدة عليه
 وكسوة غيره هبة ان كان لغنى وصدقة ان كانت لفقره أى وكل منهم ما يثبت فيه بالمباشرة وبالأمر (قوله
 وليس منها التكفين) لأنه لا يسمى كسوة عرفاً وقد علم أن الايمان مبناها العرف اهـ الحلبي مزيدا (قوله الا اذا أرد
 السر) أى يقوله لا أكسو فلانا وذلك لأن الكفن سائر (قوله دون القليل) أى فانه اذا نوى ذلك لا يثبت بالكفن
 لأن الميت ليس من أهل القليل (قوله والجل) أى في غير الاجارة فانه فيها لا يثبت بالتوكيل كما مر وصورته حلف
 لا يحمله على هذه الامة فأمر غير بالجل عليها ففعل حنث كما لو حل بنفسه حوى (قوله فيها وأربعين) قال
 في النهر (تكمل) من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كافي منظومة ابن وهبان وقد منا أن منه ضرب
 الزوجات والولد الصغير وأى قاضى خان ومنه تسليم الشفعة والاذن كافي الخائبة والنفقة كافي الاستيعاب
 والوقت والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة إلى القاضى والسلمان وينبغي أن يقال في الحج كذا في شرح
 المنظومة للشيخ عبد البر ومنه الوصية كافي الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كما لو حلف لا يحجل فلانا

(والصدقة والقرض والاستقراض)
 وان لم يقبل (وضرب العبد) قبل والزوجة
 (والبناء والخطابة) وان لم يحسن ذلك خاتمة
 (والذبح والايديع والاستيداع) كذا
 (الاعارة والاستعارة) ان اخرج الوكيل
 الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث
 (وقضاء الدين وقبضه والكسوة)
 التنازعانية (وليس منها التكفين الا اذا أراد السر دون
 التوكيل سر اجبة والجل) وقد ذكر منها في البحر
 بينا ما أربعين

فكل من يحيله أو لا يتبيل حوائثه أو لا يكفل عنه فكل بقول ذلك والقضاء والشهادة والاقراء ومثله
 في البحر التوليد فلو حلف لا يولي شخصاً ففوقه الى من يفعل ذلك حثت وبه مذاقت المسائل أربعة وأربعين
 (تنبيه) من الحلف المصروفة الى القول قال لا أدعه يدخل البلد برفقه بالمع قولاً أو طاعة أو عصاة شرباً أو
 قال ولشافيه رسالة ١١ ومحصلها أنه إذا حلف على غيره أن لا يفعل كذا كالحلف عليه أن لا يدخل هذه الدار
 فإن كانت الدار ملك الحالف فبزمه بالقول والفعل حتى لو نهاه عن الدخول فدخل يحنث الا اذا لم يقدر على منعه
 لظله أو كانت الدار في اجارته وان لم تكن ملكه فبزمه بالقول فقط حتى لو قال له لا تدخل ثم دخل لا يحنث ١٢
 ومنه يعلم جواب حادثة سئل عنها الفقير هي أن شخصاً حلف بالحرام على أخيه أن لا يتكلم قبل خروجه من
 الدار ثم أتت كلمته قبل خروجه فهل يقع عليه الطلاق ويكون بائناً وهل إذا طلقها ثلاثاً لا بعده بل طلقها أم لا
 فأجيب بأنه حيث تكلمت قبل خروجه وقبل نفيه إياها عن الكلام فإنه يقع الطلاق لانه حلف على ما لا يملك
 فبزمه بمجرد النهي فإذا وجد المحلوف عليه قبل البر فإنه يحنث ويكون طلاقه بائناً وإذا طلقها ثلاثاً وهي
 في العدة فإنه يلزمها لأن الطلاق الثلاث من قسم الصريح وتحصل أن ما اشترط من أن الحلف على ما لا يملك
 لا ينفذ لا أصل له بل ينعقد وإذا وجد المحلوف عليه بعد النهي عن الفعل لا يحنث وهذا إذا كانت العين على
 النقي فإن كانت على الفعل أي فعل ما لا يملك يعني في وقت معين ومضى الوقت ولم يفعل فقياس ما سبق من أنه
 يشترط لبره نفيه عن الفعل أن يقال هنا ان مضى الوقت ولم يفعل بعد أمره لا يحنث أيضاً أه أبو السعود (قوله
 عن شارح الوهبانية) هو العلامة عبد البر (قوله مشيراً الى حثه) أطلق الإشارة وأراد التصريح وهو كثير
 في كلامهم (قوله فقال الخ) هو من الطويل (قوله شراء) بالجر عطف على بيع - حذف حرف العطف فيه وفيما
 بعده وقوله صلح مال احتزبه عن الصلح عن دم العمد (قوله ولا دخل) المراد الام الاختصاص لا لام التعريف
 كذا أشار اليه العيني أبو السعود (قوله قربه امنه) أي بالجارورة لا تعلقها به لانه امر معنوي لا يوقف عليه كذا
 في ايضاح الاصلاح لابن الكمال ويشافيه ما ذكره البرجندي من قوله المراد بدخول اللام - على الفعل تعلقه به
 ولو قال ولا دخل ففعل كان أظهر أه قلت في قوله ولو قال الخ إشارة الى ما في الايضاح (قوله تجري فيه
 النيابة) اعلم أن الفعل على وجهين أما أن يحتمل النيابة كلياً ونظائره أولاً كاكل الطعام واشباهه ثم لا يحتمل
 أما أن تدخل اللام على الفعل أو على العين فإن دخلت على ما يحتمل النيابة فكانت بعثت ثوباً فإنما تكون
 اللام الفعل وإذا دخلت على العين كان بعثت ثوباً لك تكون تلك العين سواء باعه بأمره أو أعلم أنه ثوبه أو لا لأن
 اللام جاورت العين فأوجب تلك العين للاحكام الفعل وأما فيما لا يحتمل النيابة فإنما تكون تلك العين سواء
 قدمت اللام أو أخرت لأن اللام دخلت على ما يملك وهو العين وعلى ما لا يملك وهو الفعل فوجب صرفها الى ما يملك
 وهو العين وقد أمكن تقدير تأخير اللام عن العين وأما في الفعل الاقول فكل واحد منهما ما يملك فكان كل واحد
 منهما محتملاً فوجب الترجيح بالقرب والجارورة أبو السعود عن الجوى (قوله اقتضى أمره) فإذا دس
 الخطاب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجله لأن ذلك لا يتصور الا بالعلم بأمره بحر (قوله ليخصه به) أشار به
 الى شرط في المسئلة وهو أنه لا بد أن يكون قد أمره المحلوف عليه بأن يفعل لنفسه وليس المراد طلق الامر
 لما في الظاهرية حلف لا يشتري فلان ثوباً فأمره أن يشتري لا يشبه الصغير ثوباً فاشترأه لا يحنث وكذا الأمر
 أن يشتري بعده ثوباً فاشترأه لا يحنث ١٣ من البحر ولو قال الخاص به لكان أظهر وبهذا اعلم ان التخصيص
 من جانب المحلوف عليه فإنه أخرجه به ما إذا أمره به لغيره وكلام الشارح حيث أعاد الضمير في قول المصنف به
 الى المحلوف عليه يفيد أن التخصيص من الحالف بالمحلوف عليه وقد يقال انه لا بد من التخصيص من الطرفين
 حتى ان الحالف اذا لم يخص المحلوف عليه بأن باعه له ولغيره أو اشتراه له ولغيره لا يحنث وحزيره نقلاً (قوله
 اذا اللام للاختصاص الخ) وجه افادتها الاختصاص أنها تضيف متعلقها وهو الفعل الى مدخولها وهو كاف
 الخطاب فيفيد أن الخطاب مختص بالفعل وكونه مختصاً به يفيد أن لا يستفاد إطلاق فعله الا من جهته وذلك
 يكون بأمره وإذا باع بأمره كان بيعه أياً من أجله بحر (قوله فلم يحنث في ان بعثت لثوباً) التصريح بالفعل به
 ليس بشرط كما يسهل ناد من المحيط وانما صرح به المصنف لتمييز الاقسام قال في النهر وينبغي أن يكون شرطاً
 فيما اذا دخلت على العين كما ساقى حوى (قوله سواء ملكه الخ) راجع الى قول المصنف اقتضى أمره ليخصه به

وفي النهر من شارح الوهبانية نظم والى
 ما لا حثت فيه بفعل الوكيل لانه الاقل
 مشيراً الى حثه فيما بقي فقال
 بفعل وكيل ليس يحنث طائف
 ببيع ثم اصلح مال خصوصية
 اجارة استجار الضرب لانه
 كذا قصده والحنث في غيرها لا يحنث
 (ولام دخل) مبتدأ خبره اقتضى الاتي
 (على فعل) أراد بدخولها عليه قربه امنه
 ابن كمال (تجري فيه النيابة) للغير
 (كبيع وشراء واجارة وخباطة وصباغة
 وبناء اقتضى) أي اللام (أمره) ببيع وشراء
 ليخصه به أي بالمحلوف الا بأمره المفسد
 للاختصاص ولا يتحقق الا بأمره المفسد
 لا يحنث في ان بعثت لثوباً ان
 لا توكيل (لا تناء التوكيل سواء ملكه
 باعه بالأمر) لا تناء التوكيل سواء ملكه
 أي الخطاب ذلك الثوب (أولاً) بخلاف
 ما لو قال ثوباً لك فإنه يقتضى كونه ملكاً
 كما سيجي

(قوله لمعكوف عليه) المراد به العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أى لان الملك أى اختصاصه بالمخاطب
هو الاختصاص الكمال فاللام على كل حال للاختصاص لكن الاختصاص فى الاول ينصرف الى الامر
وهذا الملك (قوله نوبه) أى النوب المملوك للمعكوف من أجله ولا يبحث لو أمره ببيع نوب غيره بابعه (قوله هذا
نظير الخ) الاولى أن يقول هذا مثال لدخول اللام على العين (قوله وأما نظير الخ) أى مثال (قوله لا يقع عر
غيره) أى لا يقبل النيابة (قوله ان أكلت لك طعاما الخ) أى بتقديم اللام وإذا اشترط الملك فى مجاورة اللام
لا فعل فأولى اشتراطه فى مجاورته العين ولذا قال الشارح كافى ان أكلت الخ (قوله اقتضى أن يكون الطعام
ملك المخاطب) سواء كان بعله أو بأمره أو دونهما ثم هذه الجملة مستغنى عنها بقوله فان دخل على عين أو فعل
لا يقع عن غيره الخ لكن المقصود التمثيل كما قاله الشارح (قوله لان اللام هنا الخ) هذه العلامة لا تظهر
الا فى دخول اللام على العين لا فى ما بعده وقد ذكرها صاحب البحر (قوله وأما ضرب الولد) لما ذكر المصنف
الطعام والشراب وأنهما لا بد أن يكونا مملوكين وأغفل ذكر الولد ولا تظهر فيه الملكية ذكر الشارح وجهه وبقي
الكلام على ما دار قال الجوى فيبحث بدخول دارها اختصاص بالمخاطب أى تنسب اليه كذا فى الفقه وهو
ظاهر فى حتمه بدخول داره بالاجارة اه وكان الاولى للشارح التنبيه عليها (قوله بل يراد الاختصاص به) يعنى
بأن يضرب ولده الخاص به فأخرج به الولد المشترك كولد أم الولد الذى أدها الشريك كان فلا يبحث بضربه لعدم
الاختصاص كذا ظهر ويجز (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع نوباً مملوكاً للمخاطب بغير أمره فى المدة
الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يبحث ولولا نيته لما بحث أو باع نوباً لغير المخاطب بأمر المخاطب فى المدة
الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يبحث ولولا نيته لما بحث لانه نوى ما يحتمل كلامه بالتقديم والتأخير
وليس فيه تحقير فمصدق القاضى بحر (قوله قضاء) لانه خلاف الظاهر وهو متمم (قوله ودين فيما له)
كما اذا نوى أنه لا يبحث الاجتماع الامر والملك (قوله أو بآبته) أى اشترته (قوله ففقد) أى الحالف الاعم
من البائع والمشتري والتعير فى عليه يرجع الى العبد وقوله يباع يصح ارتباطه بالحالف ولو مشترياً لان البيع يطابق
على الشراء (قوله بالخيار لنفسه) أى فقد البائع بالخيار لنفسه أو عقد المشتري بالخيار لنفسه ومثل عقد البائع
بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى أو عقد البائع بالخيار للمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده
بالخيار للاجنبى اه حلى (قوله لوجود الشرط) أى والملك ما فى البائع فلا نه اذا جهل الخيار لنفسه أو له
ولم يشترى أو لاجنبى فقط لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وأما فى المشتري فلان المبيع يدخل فى ملكه
اذا جهل الخيار لنفسه أو لاجنبى عندهما أو أمان عند الامام فالبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل فى ملك
المشتري لكن المعلق بالشرط كالمخرج عند وجود الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنت حر ولو لم يخرج المشتري
بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقاً عليه فكذا هذا بصر وغيره (قوله ولو بالخيار لغيره) لا يعنى اذا باعه الحالف
بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه الحالف بشرط الخيار للبائع لا يبحث قال فى البحر ولا يخفى أنه اذا باعه بشرط
الخيار للمشتري أنه لا يعتق لانه باق من جهته وكذا اذا قال ان اشتريت فهو حر فاشترى بالخيار للبائع لا يعتق أيضاً
لا تباق على ملك بائعه كما صرح به فى الذخيرة اه فظهر أن اطلاق الشارح الغير ايمس يصح لشعوله ما اذا باع
الحالف أو اشترى بشرط الخيار لاجنبى وقد علمت الحكم فيه أنه يبحث اه حلى (قوله وان أجيز بعد ذلك)
صادق بما اذا جهل الخيار للبائع وكان الحالف المشتري فلا يعتق على المشتري بعد اجارة البائع المبيع لانه فى مدة
الخيار لم يخرج عن ملكه وانحل العين بالمقد ومصدق بما اذا كان الحالف البائع وبشرط الخيار للمشتري وأجاز
البيع والامر فيه ظاهر نظروجه عن ملك البائع ثم دخوله فى ملك المشتري بالاجازة والشرط المذكور عطف
على شرط محذوف تقديره هذا اذا رد العقد الخ فاذا رد العقد فى المسئلة الاولى لا يعتق على المشتري لانه
لم يخرج عن ملك البائع واذا رد المشتري فى المسئلة الثانية لا يعتق على البائع لان البيع انعقد باتام من جهته
وخرج عن ملكه ثم عاد بالرد فليست اذ (قوله الاصل) قال فى البحر وذكر الطعامى اذا أجاز البائع البيع يعتق
لان الملك يثبت عند الاجازة مشتمل (قوله لا يوجب) لأن الوكيل معزى أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل
فى العقد حلى عن البدائع (قوله لا يوجب) (قوله لا يوجب) (قوله لا يوجب) (قوله لا يوجب) (قوله لا يوجب)
فى التبيين بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكك فانت حر حيث لا يعتق بدعته لانه لا شرط وهو الملك

(فان دخل) اللام (على عين) أى ذات (أو)
على (نعل لا يقع) ذلك المثل (عن غيره) أى
لا يقبل النيابة (سكاكل وشرب ودخول
وضرب الولد) بخلاف العبد فانه يقبل
النيابة (اقتضى) دخول اللام (ملكه) أى
ملك المخاطب للمعكوف عليه لانه كمال
الاختصاص (فبحث فى ان يعتق نوبان
ان باع نوبه بلا أمره) هذا نظير الدخول
على العين وهو النوب لان تقديره ان يعتق
نوباً مملوكاً وأما نظير دخوله على فعل
لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أى
مثل ما من من اشتراط كون المعكوف عليه
ملك المخاطب قوله (ان أكلت لك طعاماً)
أو شربت لك شراباً (اقتضى أن يكون
الطعام) والشراب (ملك المخاطب) كافى
ان يملك طعاماً لانه لان اللام هنا أقرب الى
الاسم من الفعل والقرب من أسباب
الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه
حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان
حوى غيره) أى حاصراً (مصدق فيما فيه
تشديد عليه) قضاء وديانة ودين فيما لم
الفرق بين الديات والقضاء لا أتى فى المذهب
بأنه لان الكفاية لا مطالبها كما مر (قال
ان يعتق أو بآبته فهو حر ففقد) عليه يباع
بالخيار لنفسه بحث (لوجود الشرط ولو
بالخيار لغيره لا وان أجيز بعد ذلك فى الاصح
كما لو قال ان ملكك فهو حر آدم ملكه عند
الامام

مستقبل لانه تعليق على امر يحصل فيه والاولى أن يمثل بقوله ما تزوجت وما صحت (قوله لانه اخبار) أى لاق
 المأخوذ يقصد به الاخبار عن المسمى به لالحل والتقرب والاسم يطلق عليه ما يأتى (قوله فان عني به) أى
 بالنكاح كما يقتضيه تعليل الشارح وهو مكت عن الباقية والظاهر أن الحكم واحد (قوله صدق) أى قضاء
 متع (قوله المعنوي) أى المقصود الذي يترتب عليه الاحكام وفيه أن هذا تخصيص العام وهو لم يذكر قياسه
 أن لا يصدق قضاء الا في رواية كما اذا قال ان لبست ونوى نوبا مخصوصا فليست أم (قوله فكذا) أى امر أنه طالق
 نهر (قوله فلا يحنث باليمين) يجوز اتيه قبل وجود شرطه (قوله لتحقيق الشرط) وهو عدم البيع (قوله بنوات
 محلبة لبيع) أى يكون المحلوف عليه غير محل للبيع (قوله حتى لو قال الخ) الاظهر أن يقول ولذا لو قال الخ
 يعني لتحقيق الشرط بنوات محلبة لبيع (قوله ولا يعتبر تكرار الرق) قال في النهر قبل وقوع اليأس أى من البيع
 في الأئمة والمذهب ممنوع لجواز أن ترتب قسبي في كلهما الخلاف وأن يحكم القاضي ببيع المذهب وأوجب بأن من
 المتأخ من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متوهم فلا يعتبر اه وكان الاولى
 للشارح أن يقول ولا يعتبر تكرار الرق بالردة ولا القضاء ببيع المذهب (قوله طالت المحلقة) لان الكلام عام وقد زاد
 على حرف الجواب فيجوز فيه هل جسد أو قد يكون غرضه ايحاشها حين اعترضت عليه فيما أحله الشرع ومع التردد
 لا يكون مقيدا ولو نوى غيره باصدق ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام بجز (قوله وعن الثاني لا) لان الكلام
 خرج جوابا عن السؤال فكانت له قال كل امر أخطى غيرك والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون اقصاها
 فتكون المحلقة مستثناة من عموم الانظردلالة فينصرف الطلاق الى غيرها (قوله ان في حال غضب) بأن كان جرى
 بينهم ما مشاجرة وخصومة هيبت نفسه فانه يدل على قصد الفرار منها بطلاقها ومحل الخلاف فيما يظهر عند عدم
 التنية أما اذا نواها فلا كلام (قوله بخلاف الاول) أى فان قوله كل امرأة تبتنا ولها ويتناول غيرها (قوله فطاهر
 الحمام قال في النهر) وانما حثت لاطلاق اليمين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ما ذهب وكان ذلك في الحمام بين
 القود والافهود والحمام بعد الطيران يمكن عدلا وعادة قد برأه (قوله قال لحرمة) أي نسيان أو رضاء أو مصاهرة
 (قوله فتزوجها) أى عقد عليها (قوله الى ما يتصور) وهو العقد (قوله حلف) أي بيمين (قوله الخ) أي في البحر ولو حلف
 أن لا يتزوج بالكوكة ثم أراد أن يتزوج وهو ينفخ فخرج له أن يزوج بيمين ولا المرأة كذلك ثم يخرج
 الوكيلان ويعقد العقد النكاح خارج الكوفة فلا يحنث الحالف لان كل (قوله العقد) (قوله اعتبار الغرض)
 لان غرضه غير الذي معه (قوله وقيل تطلق) اعتبار اللفظ (قوله لا يحنث بيمين ولدت له) أهل هذا قول محمد بدليل
 ما في حاشية الشايع من جملة فروع حلف لا يحكم ابن فلان وليس لفلان ابن فولد له ابن فكله يحنث في قوله ما
 ولا يحنث في قول محمد الاصل أنه يعتبر وجود الولد وقت اليمين وهذا وقت التكليم كمال رحمه الله تعالى وفيها أيضا
 حلف بطلاق ولا يدرى حلفه بواحدة أو أكثر يعزى ويعمل بما يقع عليه التعزى فان استوى ظنه ياخذ بالأكثر
 احتياطاً (قوله فلو قال ان دخل الخ) تغيب لدخول النكحة تحت النكحة (قوله تنكيره) بعدم تعريفه في الجملة
 المذكورة فدخل تحت النكحة وهو قوله أحد (قوله ولو قال داري أو دارك الخ) قال السيد الجوزي في حاشية
 الاشياء يعني اذا قال ان كلم غلامي هذا أحد أو قال ان البست هذا القميص أحد أو قال ان دخل دارك هذه
 أحد فأنت طالق أو قال لعبد الله عتيق أى عبيدي ثبت لا يدخل الحالف الا أن ينوي دخول نفسه حتى لو كان
 الحالف غلام نفسه أو ليس ذلك القميص أو دخلت دار نفسه تلك لم تطلق ولو أعتق العبد نفسه لم يعتق لان
 المعرفة لا تدخل تحت النكحة لانها ضدان فلا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذا المراد بالياء المتكلم
 وبتائه في قوله البست وبكاف الخطيب في قوله دارك وبالمضمرة المستكن في قوله أعتق المعرفة فلا تدخل تحت
 النكحة وهي قوله أحد في الصور الثلاث الاولى وكذا لو قال تزوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا وأما
 المسألة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النكاح بالاصالة الا أنهم بمنزلة النكحة وكذا اذا قالت تزوجني عتيق ثبت
 على ما في أوقاف هلال وقال البرزوي لان الوكيل معرفة فلا تدخل تحت النكحة وانما وكلته أن يتزوجها من
 رجل منكرو هذا عند الاطلاق أما عند ارادة الدخول (قوله لا يحنث باليمين) لا يدخل كافي بالخلاصة والجامع الكبير اه ملخصا
 (قوله لا يحنث بالحالف) هذا في داري والمأخوذ (قوله لا يحنث باليمين) لا يدخل كافي بالخلاصة والجامع الكبير اه ملخصا
 فلا يدخل تحت أحد الذي هو نكحة (قوله فكانه) (قوله لا يحنث باليمين) لا يدخل كافي بالخلاصة والجامع الكبير اه ملخصا
 (قوله لا يحنث باليمين) لا يدخل كافي بالخلاصة والجامع الكبير اه ملخصا

لانه اخبار (فان عني به الجميع صدق) لانه
 النكاح المعنوي بدائع (ان لم يبع هذا الرقيق
 فكذا صدق) المولى (أودب) رقيقه تديرا
 (طائفا) ولا يحنث باليمين ففتح (أو استولد)
 الأئمة (حنث) لتحقيق الشرط بنوات محلبة
 البيع حتى لو قال ان لم يبع فانت حر فدين
 أو استولد عتيق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة
 لانه وهو موهوم (فالت له) امر أنه (تزوجت
 على) فقال كل امرأة لي طالق طلفت المحلقة
 بكسر اللام وعن الثاني لا وجهه السرخسي
 وفي جامع قاضي خان ويبدأ خذ عاقته وشايعنا
 في الخبر ان في حال غضب طلقت والا
 (قوله قبل له) لا أمراة غير هذه المرأة فقال
 (صلاة به لي فهي كذا) لا تطلق هذه المرأة
 الطهر مريلا هذه المرأة لا يحنث هذه المرأة
 فم تدين (كل بخلاف القول (فروع)
 يتزوج على الحنف لنوات المحل نحو ان نسي
 هذا في حد الصحن فانت كذا كسره
 أو ان لم يذهب فتأني به هذا الحمام فانت كذا
 فطار الحمام طلقت قال لحرمة ان تزوجت بك
 فعبدى حرمتزوجها حنث لان عيبيه تنصرف
 الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالنكوة عقد
 خارجها الا ان اعتبر مكان العقد ان تزوجت
 نيبا فهي كذا فطلق امر أنه ثم تزوجها نيبا
 لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق حلف
 لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت
 لا يحنث بيمين ولدت له بجز (النكحة تدخل
 تحت النكحة والمعرفة لا) تدخل تحت النكحة
 فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا
 والدارك أو لغيره فدخلها الحالف حنث
 تنكيره ولو قال داري أو دارك لا حنث
 بالحالف تعريفه وكذا لو قال ان من هذا
 الرأس أحد وأشار الى رأسه لا يحنث الحالف
 بيمين لانه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى
 من ياء الاضافة بجز وكذا المصنف قبيل باب
 اليمين في الطلاق عز الالاشياء

وان لم يذغفه الى نفسه يياه الاضافة لان رأسه متصل به خلقة فكان أقوى من اضافته الى نفسه يياه الاضافة
 اه (قوله دخل الحالف لو هو كذلك) اسمه محمد بن أحمد وله غلام قد كلفه (قوله لجواز استعمال العلم) وهو محمد
 (قوله في موضع النكرة) كأنه قال ان كلم غلام رجل مسمى بهذا الاسم أحد فدخل فيه غلام كل من سمي
 بذلك (قوله من عموم النكرة) وهو أحد (قوله كان دخول داري هذه أحد فأت طالق) قال الجوى فانما
 وان كانت معرفة ببناء الخطاب لكنهما وقعت في الجزاء فلم يتنع دخولها تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة
 في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كلاهما
 المختلفين وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نحو ان فعلت كذا انفساني طواني فانما معرفة
 في الشرط بناء الخطاب بخازن تدخل تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء باعتبار كونها واحدة غير معينة من
 جملة معلومة ذكر في الجزاء والذي يظهر أن المراد بالنكرة عندهم ما فيه شوب كسائي وان كان معرفة
 بالضافة (قوله لان المعرفة الخ) أي وهو معرفة بضمير المتكلم الذي هو الياء (قوله ويجب حج أو عرة) أي
 استحدانا سواء كان بمكة أولا لانه تعريف بذلك ايجاب أحد التكفين فصار بجواز الغو باحقيقة عرفية كقوله
 على حج أو عرة سوى (قوله من بلده) على الرابع أن يوطوف طواف الركن لامن حيث يحرم من الميقات
 والخلاف فيما اذا لم يحرم من بلده فان أحرم منه لم يزمه المشي منه انفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الواحد
 الذي لزمه حجافانه يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطوف طواف الزبارة ~~كغيره~~ فان أراد
 اسقاطه بمسيرة فعليه أن يخرج الى الحبل فيحرم منه وحل يلزمه المشي في ذهابه خلاف وتوجه يقتضي
 أن يلزمه اذا الحاج يلزمه المشي من بلده مع أنه ليس محرم بل هو ذا هب الى محل الايحاء ليحرم منه فكذا
 هذا جوى وأصله للكمال (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك تصدق
 بقدره (قوله لادخاله النقص) أي في نذره (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) هذا قوله وقلا يلزمه
 في هذين أحد التكفين والوجه أن يحل على أنه تعريف بعد الامام ايجاب التك فيهما فلهذا لا يرفع
 الخلاف جوى (قوله لعدم العرف) على الجميع ما تقدم فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف (قوله قبل له)
 أي قال له سيده (قوله وأنكر العبد) ليتوصل بانكاره الى عتقه (قوله بكوفة) أي مثلا (قوله)
 التضحية لا تدخل تحت القضاء لانه لا مطالب لها وذلك لان العبد لاحق له فيها يطلبه لان العتق لم يعلق بها
 واذا بطلت الشهادة في التضحية بقيت في الحاصل على نفي الحج مقصودا والشهادة على النفي باطله تلحق عن
 السكال قال في البحر والحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفييا صورة أو معنى اه وقد علم
 ان قول الشارح اذا التضحية الخ جواب سؤال حاصله أن الشهادة أقيمت على اثبات التضحية بالكوفة لا على النفي
 (قوله لا تدخل تحت القضاء) لانها ان كانت ناطقا فظاهر وان كانت واجبة فالقاضي لا يجبر عليها اه شلبي
 عن الاتساق (قوله وقال محمد يعق) لانها شهادة على أمر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفاء الحج
 فيحقق الشرط وهو عدم الحج والوجه لهما أم الشهادة على النفي قصد (قوله ورجعه السكال) أخذ من فرع
 ذكر في المبسوط لو قال ان لم تدخل الدار اليوم فأت حر فأتام البيعة أنه لم يدخل عتق وذلك لان
 العبد كما لاحق له في التضحية لانها لم تكن شرط العتق فكذلك لاحق له في الخروج لانه لم يجعل شرطاً لعدم
 الدخول كعدم الحج في مستثناة قول محمد أوجه وأقرب صاحب البحر ومن بعده (قوله بنية) أي بنية الصوم
 أخرج به ما دام أسكن بنية الاحتماء (قوله وان أفطر) أي هذا اذا لم يفطر وان أفطر لان الحنث بعد تحققه لا يرتفع
 بالافطار (قوله لوجود شرطه) أي شرط الحنث وهو الصوم وذلك لان حقيقة الصوم الامساك عن المفطران على
 قصد التقرب وقد وجد لان الشارح في الفعل يسمى فاعلا ولان الامساك المستقر نكرا ورتكرا لفعل المهلوف
 عليه ليس بشرط للحنث وأورد أن الصوم المخالف عليه الشرعي وأقله يوم وحل اللفظ على الشرعي أولى من جملة
 على اللغوي وأجاب صدر الشريعة بأن الصوم أطلق على ما دون اليوم بمعنى الافطار شرعا في قوله تعالى وأقرا
 الصيام الى الليل اه وفيه أن الكلام في الصوم المطلق لا المأمور بآتاهه وأقل المطلق شرعا يوم على أن المقصود
 في الآية بيان غاية الصوم والله تعالى أعلم (قوله لانه مطلق فيصرف الى الكامل) وذلك بانها تعالى الليل وهذا
 التعليل يرجع الى الفرع الاول وأما الثاني فوجهه أن اليوم صريح في تقديره أنه في البحر ولا يقال للصوم

(الا) بالنسبة وفي العلم) تان كان غلام محمد بن
 أحد أحد فكذلك دخل الحالف لو هو كذلك
 لجواز استعمال العلم في موضع النكرة
 فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بجرقات
 وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة
 الا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكرة
 التي هي في موضع الشرط كان دخول داري
 هذه أحد فأت طالق فدخلت هي طالت
 ولودخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل
 تحت النكرة وغامض في القسم الثالث من
 أيمان الطهيرية (ويجب حج أو عرة ماشيا) من
 بلده (في قوله على المشي الى بيت الله تعالى) أو
 الكعبة وأراق دما ان ركب (لادخاله النقص)
 ولو أراد بيت الله بعض المساجد انما
 شيء (ولا شيء يعلى الخروج الى مكة)
 بيت الله أو المشي الى الحرم أو الى
 الحرم أو باب الكعبة أو ميما (أو الصفا
 أو المروة) أو من دلفة أو عرفة لعدم العرف
 لا يعق عبداً له ان لم أحج العلم تأيت حتر
 ثم قال حجبت وأنكر العبد أو في شاهدين
 (فشهد ابصره) الاضحية (بكوفة) لم تقبل
 اقبامها على نفي الحج اذا التضحية لا تدخل
 تحت القضاء وقال محمد يعق ورجعه السكال
 (حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية)
 وان أفطر لوجود شرطه (ولو قال) لا أصوم
 صوماً أو يوماً حنث يوم) لانه مطلق
 فيصرف الى الكامل

مذكور في الفعل فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يحدث في الأقل الا يوم لا نناقول
الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارى يترتب عليه
حكم المطلق فيوجب الكمال (قوله صحت اليمين) أى اتفاقا نهى (قوله كصوره في الناسي) أى كصور الصوم
بعد الاكل في الناسي أى الذى أكل ناسيا وكصور الصوم في الناسي أى النية بعد الزوال قال في النهروان خير
بأن تصوره فيها اذا حلف بعد الزوال في الناسي للنية الذى لم يأكل ممنوع واستشكل في فتح القدير قول الامام
ومحمد باشا قراطا مكلن البر بان الله وروى صورة المصنف منتف وكونه بمكافى صورة أخرى وهى صورة النسيان
لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لا يصور المصنف عليه لانه لم يحلف الاعلى الصوم
الشرعى وجرم في المحيط بالحلف وصححه في الظهيرية وقد مر عن الفاية الاتفاق عليه (قوله كما في الاستحاضة) يرد
عليه اشكال الكمال السابق (قوله بخلاف مسئلة الكوز) أى اذا قال والله لا شرين ماء هذا الكوز ولا ما فيه
(قوله فلا يترجمه) أى البر (قوله بركة) لان الصلاة عبادة عن أفعال مختلفة فالأفعال لا يوجد تمام
حقية تمام (قوله بنفس السجود) أى على قول محمد وبالرفع عند الثاني قال الكمال والاوجه أن لا تتوقف أى على
الرفع لتمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه على الارض وظاهر المصنف توقف حشده على القراءة فيها
وان كانت ركلا زائدا وهذا احد قولين وقيل يحدث بدونها حكمها في الظهيرية قال في الفتح والحق أن الاركان
الحقيقية هى الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحروا ونما وجبت للتمتع فلا تعتبر ركناً في حق الحنف ١٥ قال في النهى
وقد علم منها أنها شرط لاركن (قوله لا يعنى الا بأولى شفع) فلو صلى ركعة ثم تكلم لا يعنى لانه ما صلى ركعة لانها يتبرأ
وقد علم منها أن النهى عن التبرأ مانع لصحة الركعة لو فعلت والتبرأ تصغير التبرأ تأنيث الأيترو هو في الأصل
مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص بجر (قوله وان لم يقعد) لان القعدة ركن زائد شرعت للتمتع فلا تعتبر ركناً
في حق الحنف كما روى الفتح وقد منعنا عن النهى أن شرط فأولى أن لا تعتبر حينئذ ثم ان هذا يخالف ما في البحر عن
الظهيرية لمن أنه لا يحدث قبل القعدة وجعله الاظهر والأشبه وقد جعل الكمال مانعاً له والظاهر فاختلف
التصحيح وهو ما نقلنا متباينان وقد اشتبه المذاهب على الشريف أبى السعود فقال في حاشية مسكن ما قال
فاحد زوده (قوله بخلاف لا يصلى الظهير مثلاً الخ) قال في الظهيرية وان عقد هاء على الفرض وهو من ذوات المثني
فكذلك لا يحدث حتى يقعد وان كان من ذوات الأربع بحيث لو حلف لا يصلى الظهير لم يحدث حتى يشهد بعد الأربع
١٥ فقول الذاهر فانه يشترط التشهد أى الثاني والمراد به القعدة (قوله بعد شروعه) ظاهراً لقوله باقدا أقوم (قوله
لانه أهمهم) أى عرفا وشرعاً لانه لا يشترط في الإمامة نيتها وذكر الناطقى أنه اذا نوى أن لا يؤم أحد فصلى خلفه
رجلان جازت صلاتهم ولو لا يحدث لان شرط الحنف أن يقصد الإمامة ولم يوجد (قوله وصدق ديانة الخ) قال
في البحر وقصده أن لا يؤم أحد بأمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحدث ديانة (قوله ولو في الجمعة) أى
لو صلى هذا الحالف الجمعة بالناس ونوى أن يصلى لنفسه الجمعة استصفاً لان الشرط الجماعة وقد وجد اهـ جلبي
(قوله لعدم كمالها) أى لان عيبتها انما انصرفت للصلاة المطلقة وهذا ما في الظهيرية وبه يعلم رد بحث الكمال حيث
قال ويذنبى أنه اذا أتم في الجنازة ان أشهد صدق فيها والا ففى الديانة (قوله فانه يحدث) وشبني اجراء التفصيل
المتقدم من الاشهاد وعدمه هنا (قوله وان كانت الإمامة في النافذة منها عينا) يعنى اذا كانت على وجه التدعى
وهو أن يقتدى بأربعة بواحد (قوله لا مكان الوقوف عليها) أى على الصلاة لانها من الامور الظاهرة بجر (قوله
طلقت على الاظهر) وبه أفتى الامام ركن الدين السعدى وقال بعضهم لا يقع وبه كان يفتى الشيخ الامام سيف
الدين عبد الرحيم الكرايىسى اهـ قال الحلبي والمواقف للعرف عدم الحنف لان تارك الصلاة فيه من لم يصل أصلاً
(قوله استظهر الباقي) أى من قوانين في الفرع مذكورين في البحر وغيره (قوله لحديث فان ذلك وقتها) فيه
أن مبنى الايمان على العرف وفى العرف هو مؤخر وان قضاها اهـ جلبي (قوله فاطهارة منها) فاذا حلف لا يتوضأ
من الرعا فرفع ثم بال أو بال ثم عرف ثم توضأ فلو وضوء منها اجسما ويحدث ولو حلف أن لا يغتسل من امرأته
هذه من جنبه فأصابها ثم أخرى أو أصاب امرأة أخرى ثم أصاب المصنف عليه أو اغتسل فهذا اغتسال
منه أو يحدث في عيته وكذلك المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبه أو من حبس فاصابها زوجها وحلضت
واغتسلت فهو اغتسال منها ما يتجنى في عيها وروى عن الامام فيمن قال ان اغتسلت من زينة فهي طالق

(حالف يصوم من هذا اليوم وكان بعداً كاه
أو بعد الزوال صحت) اليمين (وحنث الحال)
لان اليمين لا تعد الجمعة بل التصور كصوره
في الناسي وهو كالقول لا صرأته ان لم يصل
اليوم فأنت كذا فخاضت من ساعها أو بعد
ما صلت ركعة) فان اليمين تصح وتطلق في
الحال لان در الدم لا يمنع كما في الاستحاضة
بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو
الماء غير قائم أصلاً فلا يصور بوجه (وحنث
في لا يصلى ركعة) بنفس السجود بخلاف
أن صليت ركعة فأنت حر لا يعنى الا بأولى
فقط لا يعنى الركعة (وقى) لا يصلى
(صلاة بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصلى
الظهير مثلاً فانه يشترط التشهد (و) حنث
(في لا يؤم أحد) باقدا أقوم به بعد شروعه
وان وصليته (قصداً أن لا يؤم أحداً) لانه
أنهم (وصدق ديانة) فقط (أن نواه) أى أن
لا يشترط (وان أشهد قبل شروعه) أنه لا
يؤم أحد (لا يحدث مطلقاً) لادبانية ولا قضاء
وتصح الاقتداء ولو في الجمعة استصفاً
(كما) لا حنث (لو أتمهم في صلاة الجنازة أو
سجدة التلاوة) لعدم كمالها (بخلاف النافذة)
فانه يحدث وان كانت الإمامة في النافذة منها
عينا (فروع) ان صليت فانت حر فقال
صليت وانكر المولى لم يعنى لا مكان الوقوف
عليها بالخرج قال ان تركت الصلاة فطالت
فصلتها قضاها طائفة على الاظهر ظهيرية
حلفت ما أخر صلاة عن وقتها وقد دام فقضاها
استظهر الباقي (عدم حنثه) لانه حنث فان
ذلك وقتها اجتمع حنثان فالظهيرية منها

اتعين الجواز (كما حث بليس خاتم ذهب) ولو
رجلا بلا فقص (أو عسدا أو زواو زرجد
(أوزمزد) ولو غير مرصع عندهما وبه يفتى
(في حلفه لا بليس حليا) لا يعرف (لا) يحث
(بخاتم فضة) بدليل حله للرجال (الا إذا كان
معه وعا على هيئة خاتم النساء بأن كان له
فقص) فيحث هو الصحيح زبلي ولو كان بمو
بذهب يفتى حننه به نهر كنهال وسوار
(حلف لا يجلس على الأرض فجلس على)
حائل منفصل كخشب أو جلد أو (بساط
أو حصير أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش
فجعل فوقه آخر مقام عليه ولا يجلس على
هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحث)
في الصور الثلاث كالواخرج الحث ومن
الفراش للعرف ولو نكر الأخير من حث
مطلبا للعموم وما في القدر وري من تنكير
السرير رجلا في الجوهرية على المعترف
(بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا
السرير أو ألواح هذه السفينة فقرش على
ذلك فرائض لم يحث) لأنه لم يمت على الألواح
بحر كذا في نسخ الشرح لكن يفتى التعيير
بأداة التشبيه نحو كالألواح آخر الكلام
أو تأخيره عن مقالة القرام ليصح السرام
كلاهما على ذوي الاهتمام وكما هو الموجود
في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام قتيبه
(ولو جعل على الفراش قرام) بالكسر الملاءة
(أو) جعل (على السرير بساط أو حصير
حنث) لأنه يحدنا بما جالس عليها عرفا
بخلاف ما مر (بخلاف ما لو حلف لا ينام على
ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة
فقرش على ذلك فرائض) فإنه لا يحث لأنه
لم يمت على الألواح (حلف لا يمتنى على الأرض
فخشي عليها: هل أوخف) أو مشى على أبحار
(حنث وان) مشى (على بساط لا) يحث
• فرع • ان غمت على نوبك أو فرائضك كذا
اعترا أكثر منه

(باب العيين في الضرب والقتل وغير ذلك)

عما يناسب أن يترجم الخ) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وضمير يترجم يعود الى الباب
وعما يناسب خبره مقدم وقوله من الفصل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقته على الجملة الاولى امكن أن نسب
وأصل هذا التعبير لصاحب النهر (قوله يلذ) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أي يحصل اللذة والالم
(قوله كشم وتقيل) ثم وضم مرتب (قوله أو كسوتك) انما قيدت بالحياة لأنه يراد بها التخليل عند الاطلاق
وهو من الميت لا يتحقق ومنه الكسوة في الكفارة فلأنه كساة عبدة أو مات عن كفارة يمينه لم يجزه لعدم التخليل
كذا في الاتفاق وكون الميت لا يملك منقوض عما قالوه لونه شبك فتعلق بها صيد بعدد غيره ملكه نهر ويمكن
أن يقال ان ملكه في هذه الصورة يتحقق سببه في حال حياته بخلاف ما ذكره واسترزه قوله عند الاطلاق عما
اذنوى بالكسوة السرفان الظاهر أنه يم الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما قيدت بالحياة لان المقصود

تو باين فلان وبين آخر لم يحث فكذا احدثي لو حلف لا بليس من غزل فلانة بليس تو باين غزلهما وغزل غيرها
حنث وان كان من غزله فلانة خيط واحد لان الغزل ليس باسم الشئ مقدر فالبعض منه يسمى غزلا اه (قوله
اتعين الجواز) وهو الامر به (قوله بليس خاتم ذهب) يفتح التاء وكسرها حوى (قوله بلا فقص) أي ولو بلا فقص وهو
بفتح الفاء والعامه تكسرها حلى عن جامع اللغة (قوله أوزمزد) بضمات وتشديد هو از برجد كما في جامع اللغة
فهو مكررا اه حلى (قوله وبه يفتى) قال في الهندية وقوله ما أقرب الى عرف ديارنا فيفتى بقوله حالات التخلي به
على الافراد معتاد وقال الامام لا يحث بغير المرصع لانه لا يتخلى به عرفا الا امرصعا ومضى الايمان على
العرف والترصيع التركيب يقال ناج مرصع بالجواهر اه ثلثي (قوله لا بليس حليا) يجوز أن يقرأ
بصفة الافراد فيكون بفتح الحاء وسكون اللام وعليه اقتصر الاكل وبصفة الجمع فيكون بضم الحاء وكسر
اللام وتشديد الياء وعليه اقتصر في الجرا أبو السعود مزيدا (قوله للعرف) علمه اقوله وبه يفتى (قوله بدليل
حله للرجال) أي مع منعهم من التحلي بالذهب والفضة وانما أبيع لهم لقصد التحتم للزينة فلم يكن حليا كاملا
في حقهم وان كانت الزينة لازمة وجوده لكانت مقصده اه بحر (قوله هو الصحيح) لان لبس النساء انما
يراد به الزينة دون التحتم به حوى ومقابل الصحيح قول طائفة انه لا يحث به مطلقا قال في الفتح وليس يعيد لان
العرف في خاتم القضية يتنى كونه حليا (قوله كنهال وسوار) ودلوج سواء كان من ذهب أو من فضة
هذه عن الكافي (قوله على حائل منفصل) أي ليس يتابع للسماط بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانها
تبع له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحث لارتفاع التبعية مخ ولو جلس على حشيش
فاذا ظهر أنه ينظر الى العرف فان كان يحدت جالسا على الأرض يحث وان كان لا بعدت جالسا على
الأرض بل على الحشيش لا يحث حوى (قوله أو حلف لا ينام على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط
كما في الهندية (قوله لا يحث في الصور الثلاث) أما الاولى فلانه لا بعدت جالسا على الأرض وأما الاخيرتان فلان
الشئ لا يكون تبعاً لثله فتقطع النسبة الى الاسفل بحر (قوله كالواخرج الحثوا) أو رفع الظهارة ونام على
الحشوكذا في القهستاني (قوله للعرف) يحتمل رجوعه الى كل المسائل (قوله حث مطلقا) سواء جعل عليه
مثله أولا (قوله للعموم) أي العموم اللفظ المنكر للاعلى والاسفل (قوله من تنكير السرير) أي وانه لا يحث
بالاعلى (قوله الملاءة) التي تجعل فوق الطراحة فتح وفي الصباح الملاءة بالضم مدود الربطة والجمع ملاء (قوله
أو جعل على السرير بساط الخ) لان الجلوس في العادة هو الجلوس على ما يفرض عليه مخ (قوله بخلاف ما مر)
أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف الخ) الاولى الاتيان بالواو وان حكم ما مر حكمه وهو عدم الحث والاولى
حذف هذه العبارة لانه قد تم التنبيه عليها واهلها زيادة من النسخ آخرها قوله على الألواح (قوله أو مشى على
أبحار حث) لانها من الأرض بحر عن كافي الحاكم وظاهره أنه لا فرق بين كونها ممتدة بالأرض أولا (قوله
لا يحث) الفارق للعرف (قوله اعتبارا كثر بدنه) فلوقال لامرأته ان غمت على نوبك فانت طالق فانتكأ على
وسادة لها أو وضع رأسه على مرقعة أو اضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابها
حنث لانه يحدنا بما جالس عليها لم يحث لانه لا يحدنا بما جالس على المحيط والله تعالى أعلم
واستغفر الله العظيم

• (باب العيين في الضرب والقتل وغير ذلك) •

(قوله عما يناسب أن يترجم الخ) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وضمير يترجم يعود الى الباب
وعما يناسب خبره مقدم وقوله من الفصل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقته على الجملة الاولى امكن أن نسب
وأصل هذا التعبير لصاحب النهر (قوله يلذ) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أي يحصل اللذة والالم
(قوله كشم وتقيل) ثم وضم مرتب (قوله أو كسوتك) انما قيدت بالحياة لأنه يراد بها التخليل عند الاطلاق
وهو من الميت لا يتحقق ومنه الكسوة في الكفارة فلأنه كساة عبدة أو مات عن كفارة يمينه لم يجزه لعدم التخليل
كذا في الاتفاق وكون الميت لا يملك منقوض عما قالوه لونه شبك فتعلق بها صيد بعدد غيره ملكه نهر ويمكن
أن يقال ان ملكه في هذه الصورة يتحقق سببه في حال حياته بخلاف ما ذكره واسترزه قوله عند الاطلاق عما
اذنوى بالكسوة السرفان الظاهر أنه يم الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما قيدت بالحياة لان المقصود

من الكلام الافهام والموت بنافيه لان الميت لا يسمع ولا يفهم وأورد انه عليه الصلاة والسلام قال لاهل القليب قليب بدر هل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من اجساد الارواح لاهل القليب صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما أنتم باسمع لما أقول منهم وأجيب بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى والافهام في الصحيح وذلك أن عائشة رضی الله تعالى عنها ردت به بقوله تعالى وما أنت بمعجم من في القبور وان لا تسمع الموت وقوله من جهة المعنى ينظر ما المراد به فان ظاهره يقتضي ورود اللفظ عن الشارع صلى الله عليه وسلم وان المعنى لا يستقيم وفيه ما فيه وأجيب أيضا بأنه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء لا لافهام الموتى كما روى عن علي أنه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين أما انساؤكم فنكحت وأما أموالكم فقسمت وأما دوركم فقد مكنت فهذا خبركم عندنا فما خبرنا عندكم وبردة أن بعض الاموات ردت عليه بقوله الجلود تمزقت والاحداق قد صالت ما قد منالقينا وما كنا رجحنا وما خلفنا خسرنا أو كلا ما نحو هذا كما في بعض شراح الجامع الصغير وأيضا ورد عنه عليه الصلاة والسلام ان الميت لا يسمع خفق نعالهم اذا انصرفوا كمال وفي النهر أحسن ما أجيب به انه كان مجزؤه صلى الله عليه وسلم (قوله أو دخلت عليك) انما تنقيد بالحياة لان المراد من الدخول عليه زيارته وبعد الموت يزاوره اه بحر (قوله لا تنقيد بالحياة) لان هذه الاشياء تنحقق في الميت كما تحقق في الحي لان الفصل هو الاسالة والمقصود منه التطهير والميت يطهر بالفصل الا ترى انه لو حمله رجل قبل الفصل وصلى لا يجوز بعده يجوز وكذا الوصل عليه قبل الفصل لا يجوز فلا ينافيه الموت وكيف بنافيه وغسله واجب على الاحياء والحمل يتحقق في الميت قال صلى الله عليه وسلم من حمل ميتا فليسوا بالمس للتعظيم أو الشفقة فيتحقق بعد الموت زيلعي (قوله ولو بالفارسية) مقابلة ما عن الفقيه أبي الليث أن العين اذا كانت بالفارسية لا يحنث بعد الشعر ارا لحنق والعض والحق أن هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية أيضا الا انه خلاف المذهب قاله الكمال (قوله أو خنقها) أي عصر حلقها جوى (قوله خلافا لمصحه في الخلاصة) من انه انما يحنث ان كان في حالة الغضب وان كان في حالة الملاعبة لا يحنث وان أوجهها في الصحيح ولو تنف شعرها فهو على هذا التفصيل هو الصحيح وعن هذا قال غير الاسلام ولو أدها في الملاعبة خطأ لا يحنث ومثله في البحر من جامع قاضي خان جازم انه وفي الهندية عن قساي قاضي خان رجل حلق لا يضرب امرأته فصرها أو عضها أو خنقها أو متشعرها فأوجهها حنث في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح اه فقد ذكرنا التصحيح ولم يتعقبوه فلا وجه لخالفه الشارح لمصوصهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو تعمدها فأصابها أو تنفض الثوب فأصاب وجهها فأوجهها أو ضرب أمتة فأصابها حنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وأما الايلام فشرط) وذلك لان الضرب اسم لفعل مؤنن متصل بالبدن أو استعمال آلة التأديب في محل قابل للتأديب اه ولا يحصل التأديب الا بالتألم (قوله ويكني جمعها) أي فيما اذا حلف على عدده من الاسواط قال في البحر حلف ليعشرين عبده مائة سوط لجمع مائة سوط وضرب مرة لا يحنث قالوا هذا اذا ضرب به ضربا يتألم به أما اذا ضرب به بحيث لا يتألم لا يبر لانه ضرب صورة لا معنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده بر في يمينه لانه صار مائة سوط لما وقعت الشعبتان على يده كل مرة وان جمع الاسواط جميعا وضرب به بها ضربة ان ضرب بعض الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤوس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به بضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه واما اذا اندس من الاسواط شيء لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ وعليه الفتوى ثم قال رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطا فانه يضربها عشرين شعرا وهو السعف وهو ما صغر من أغصان الفل (فرع) أراد رجل أن يضرب عبده خلف أن لا يمنع أحد عن ضربه فذعه انسان بعد ما ضرب به بخشبة أو بخنثين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في يمينه لان مراده أن لا يمنع أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنث في يمينه اه (قوله وأما قوله تعالى) جواب ما ورد على قوله وأما الايلام فشرط قال في النهر وأورد بأن أخذ الايلام في مفهوم الضرب ممنوع بقصة أيوب عليه الصلاة والسلام مع زوجته اذا حلف ليعشرينها مائة سوط فعلمه سبحانه حيلة في عدم حنثه مع عدم ايلامها بقوله تعالى وخذي يدك فضاها ضرب به ولا تحنث اه (قوله ضفتنا) الضفت في اللغة ما جعلته بككفك من نبات الارض فانزعته قال الشاعر

فعل بل يلد ويولم ويثم ويسر تكسنت
وتقبيل (تقبيلها) ثم ترفع عليه (فالوقال
ان ضربت عليك أو قبلك أو قبلك
أو دخلت عليك أو قبلك أو قبلك
منها) بالحياة حتى لو علق بها اطلاقا وعقها
لم يحنث به عليها في ميت (بخلاف الفصل
والجمل والمس والباس النوب م كلفها
لا يضربها ولا يحنث به لا تنقيد بالحياة يحنث
في حلقه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته
فخنقها أو خنقها أو عضها أو قمرها ولو
بمازح خلافا لمصحه في الخلاصة (والقصد
ليس بشرط فيه) أي الضرب (وقيل شرط
على الاظهار) والاشبه بجروبه جزم في الملاعبة
والسراجية وأما الايلام فشرط به بقضي
ويكني جمعها بشرط اصابه كل سوط وأما
قوله تعالى وخذي يدك فضاها

وبعث ضغثا من خلاصه طبيا شلي عن الاتقاني (قوله أي جرمة ربحان) وقيل قبضة من أغصان الشجر
 نهر (قوله نخعوصية لرحمة) هذا جواب بالنسليم وهذا الجواب يمنع عدم الالم في ضرب أيوب عليه الصلاة
 والسلام بالكبابة والاقل صريح في الكشف حيث قال هذه رخصة بأقية خصوصية لرحمة زوجة أيوب عليه
 الصلاة والسلام ولا ينافي ذلك شرعية الحيلة في الجملة ورحمة بنت أفرام بن يوسف عليه الصلاة والسلام
 وقيل بل هي بنت يعقوب عليه الصلاة والسلام ذهبت لحاجة فأبطأت خلف أن يرى ضربهم سامانة ضربة فخل
 الله تعالى بينه من ذلك اه حلي عن البيضاوي (قوله فهو على الكثرة) أي أن يضربه مرارا كثيرة وإن لم تبلغ
 الالف ولم يبينوا أحد الكثرة والذي يذكره في مثله أنه ما بعده أهل العرف كثيرا (قوله والمبالغة) أي الشدة
 راجع الى ما قبله القتل واغضا المنع ولو حلف ليقتلن فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل اه (قوله ليضربه) أي
 بالسياط كما صرح به في البحر وقال في شرح الملتقى وفي السباط حتى يموت فعلى المبالغة وفي السيف حتى يموت
 فعلى الموت حقيقة اه (قوله أو يسكي) أي يول هندية (قوله فعلى الحقيقة) فإلم وجد حقيقة هذه الأشياء لا يبر
 لأن الغالب أراد الحقيقة في هذه الأشياء (قوله أن علم عونه حنت والا لا) لانه إذا كان عالما به فقد عقده بينه
 على حياته يحذث الله تعالى فيه وهو متصور فينقذ ثم يموت للجز العادي وأما الذي لم يعلم فقد عقده بينه على حياة
 كانت فيه ولا يتصور فلا يموت لان شرط انعقاد البين امكان التصور (قوله فضر به بالسواد) المراد به المقرى
 التي حولها سميت سواد الكثرة خضرت بها (قوله لان المعبر) أي في البر والحنث (قوله زمان الموت ومكانه) نسر
 مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو ازمانا في الوجود الذي حصل فيه ذلك (قوله بشرط
 كونه الخ) فان كان قبل البين فلا حنت أصلا لان العين تقتضي شرطان في المستقبل لافي الماضي أبو السعد
 عن البحر (قوله فهو على الاتيان ضربه أولا) لان حتى هنا معنى لام السبب ومن حكم لام السبب أن بشرط
 وجود ما يصلح سببا لوجود السبب ومحل ذلك إذا دخلت على فعلين من جهتين لامن جهة واحدة أما إذا كانا
 من جهة واحدة كان لم أجب اليوم حتى اتقضى عندك بشرط البر وجوده ما هندية (قوله فعلى التراخي) أي
 فيضربه في أي وقت شاء والرؤية على القرب والبعد هندية (قوله فراق من قدر ميل) أو على ظهر بيت لا يصل
 اليه هندية (قوله لم يموت) لان هذا لا بد له اعرفا (قوله فيعتبر ذلك) المذكور من التفسير (قوله وان نوى مدة
 فيها) قال في البحر فاما نوى بقوله الى قريب أو الى بعد مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة أو أكثر
 في القريب سميت وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة كذا في الفتح (قوله ويدين فيما فيه تخفيف
 بحر) أي بما حيث قال بعد ذكر عبارة الفتح القريبة وبغني أن لا يصدق قضاء لانه خلاف العرف الظاهر اه
 وقد ساقه الشارح ساق المنصوص (قوله لا يكلمه مليا أو طويلا) يريد أنه تكلم بأحد هما والملي المدة من الزمان
 ومنه الملوان الليل والنهار (قوله فذلك) أي فالتعين ما نوا قريبا أو بعيدا (قوله فعلى شهر ويوم) فإلى ومثله
 الطويل شهر ويوم (قوله وفي النهر عن السراج) الذي في النهر ومثله في الجوى بافظ وقياس ما مر أن يكون على
 شهر أيضا (فرع) سلخ الشهر لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر فامن التاسع والعشرين أبو السعد (قوله
 ما يرده التجار) أي المستعصى منهم وبقيه السهل كمال ورداء الزيف دون النهرية وقيل النهرية ما بطل سكته
 قهستاني (قوله ما يرده بيت المال) لانه لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة والزيف هو الذي خلط به نحاس أو غيره
 ففان صفة الجودة قهستاني عن الطلبة وقيل ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب أو في غير دار السلطان
 أبو السعد عن الجوى (قوله أو مستحقة للغير) بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء أبو السعد عن
 الجوى (قوله وبعتى المكاتب بدفعها) ولوردها المولى عليه من (قوله أو مستوقة) بفتح السين المهملة وتشديد
 التاء أبو السعد عن الجوى قال الاتقاني والمستوقة فارسية معربة ومعناها ثلاث طاقات لانها صفر عوة
 من الجانيين بالفضة قال الكمال والمستوقة المغشوشة غشا زائدا وهي معربة سه نوة أي ثلاث طاقات
 طبقتا الوجهين فضة وما بينهما من نحاس ونحوه شلي (قوله لانهم ليسا من جنس الدراهم) بخلاف ما تقدم
 فان الزيف ذهب وكذا النهرية والعيب في الجنس لا بعد ما بدليل انه لو تجوز في ما في الصرف والسلم جاز وكذا
 قبض المستحقة صحيح ولذا أجازها المال جاز اه نهر (قوله ولذا) أي لكونها ليسا من جنس الدراهم (قوله
 لو تجوز في ما في صرف وسلم) أي لوجه لا بد لافي الصرف بالجباد أو جلا رأس مال السلم وتساع العاقد في ذلك

أي جرمة ربحان نخعوصية لرحمة زوجة
 أيوب عليه الصلاة والسلام فتح (حلف
 ليضربن) أو ليقتلن (فلانا ألف مرة فهو على
 الكثرة) والمبالغة كلفه ليضربه حتى يموت
 أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا
 ولو قال حتى يقتل عليه أو حتى يستغث
 أو يبيك فعلى الحقيقة (أن لم أقتل زيدا فكذا
 وهو) أي زيد (ميت ان علم) الحالف (عونه
 حنت والا لا) وقد قدمها عند ليضربه
 الهاء (حلف لا يقتل ولا نابا لكوفة فضر به
 بالسواد ومات بها حنت) كلفه لا يقتله يوم
 الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة
 (وبكسه) أي ضربه بكوفة وموته
 حنت (البحر) لان المعبر زمان الموت
 من عدمه وهو (قوله الضرب والجرح بعد البين
 في كذا) (ولو لم تأتني حتى أضربك فهو
 على الاتيان ضربه أولا) لان رأيت لا ضربه
 فعلى التراخي ما لم ينو الفور ان رأيتك فلم
 أضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر
 على الضرب حنت ان اقتل فلم أضربك فراه
 من قدر ميل لم يموت بحر (الشهر وما فوقه)
 ولو الى الموت (بعد ما دونه قريب) فيعتبر
 ذلك في يقضيه نية أو لا يكلمه الى بعيد
 أو الى قريب (و) لفظ (العاجل والسريع
 كالقريب والآجل كالبعيد) وهذا الجانية
 (وان نوى) بقرين أو بعيد (مدة) معينة
 (ففي ما فعل ما نوى) ويدين فيما فيه تخفيف
 بحر (حلف لا يكلمه مليا أو طويلا) لان نوى
 شيئا فلا يؤاذه في شهر ويوم (كذا في البحر
 عن الظهيرة وفي النهر عن السراج على شهر
 وكذا كذا يوما أحد عشر وبالأو أحد
 وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر (رجعة)
 حلفه ليقضيه في اليوم لو قضاها بـ رجعة
 ما يرده التجار (أو زيوفا) ما يرده بيت المال
 (أو مستحقة) للغير ويقتى المكاتب بدفعها
 (لا) يبر (لو قضاها رصا صا أو مستوقة) وسطها
 غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولذا
 لو تجوز في ما في صرف وسلم

(لا) يبحث (إذا ضمه يتعرب في ضروري) كان يقبضه كله بوزن لأنه لا بعد تنغرية ما عرفنا مادام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان الاجلة أو لا جعاف ترك منه درهم ما أخذ الباقي كيف شاء لا يبحث) ظهريه وهو الحيلة في عدم حشنة في المسئلة الاولى (كما لا يبحث من قال ان كان لي الامانة أو غير أو سوى) مائة (فكذلك على كمالها) أي المائة (أو بعضها) لأن غرضه في الزيادة على المائة وحث بالزيادة لومعافيه الزكاة والا لا حتى لو قال (أمر أنه كذا ان كان له مال وله عرض) وضباع (ودور غير التجارة لم يبحث) خزائنه الاكل (حلف لا يفعل كذا تركه على الابد) لأن اهل يقتضي مصدره انكره وانكره في قوله لم يعم (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) بحث و (أفعلت عيني) وما في شرح الجمع من عدمه هو (فلو فعله مرة أخرى لا يبحث) في كماله (ولو قيد بها وقت) كقوله لا أفعل اليوم (فرضي) اليوم (قبل الفعل بر) لوجود ترك الفعل في اليوم كله (وكذا ان حلف الحالف والمحلوف عليه) بر اتفق اهدم ولو جن الحلف في يومه حنت عندنا خلافا لاجد فتح (ولو حلف ليفعله بر مرة) لأن المكرة في الاثبات تخص والواحد هو المتعين ولو قيد بها وقت فحضي قبل الفعل حنت ان بقي الامكان والابان وقع اليأس بمرته أو بنوت المحل بطلت عينه كما مر في مسئلة الكوزن بلي (حلفه وال ليعلمه بكل داهر) بهم متين أي مفسد (دخل البلد تقيد) حافه (قيام ولايته) بيان لكون العين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد عينه بغيره عليه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فالعين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله (كألو حلف رب الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد الا باذنه) تقيد بان خروج حال قيام الدين والكفالة لأن الاذن انما يصح من ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه (و) منها (لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية)

وانما حنت (قوله لا يبحث اذا ضمه الخ) أي استحصانا والقياس أن يبحث شاي عن الشيخ أبي المعين النسفي (قوله بوزن) أو أكثر لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة فصار هذا القدر مستثنى عنها ولأن هذا القدر من التفريق لا يسمى تفريقا عادة والعادة هي المتعربة زيلي وأشار بقوله أو أكثر الى أن المراد بالوزن تعدد الوزنات لا خصوص الوزنتين أبو السعود ويستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يبحث والظاهر أن التفريق الحاصل من العدد كالتفريق الحاصل بالوزن (قوله مادام في عمل الوزن) لأن المجلس جامع للمتفرقات بخلاف ما لو نشأغل بغير الوزن لأنه به يختلف مجلس القبض على ما عرف نهر (قوله كيف شاء) أي مجتمعا أو متفرقا (قوله لا يبحث) لأنه لم يأخذ جميع ماله متفرقا وهو شرط الحنت (قوله أو غير) حذف المضاف اليه وفي المضاف على الضم جوى (قوله لأن غرضه في الزيادة على المائة) فيصدق بالمائة ودونها نهر اذ يصدق أن الحسنيين ليس زائدا على المائة كمال (قوله لومعافيه الزكاة) كالدائره وعروض التجارة والسوائم أبو السعود سواء كان نصبا أو لم يكن (قوله والا لا) فلو ملك عبد الخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالعتار والعروض لغير التجارة فإنه لا يبحث في عينه بجر (قوله حتى لو قال الخ) لا يظهر التفريق (قوله وضباع) قال في واقعات العلامة عبد القادر العقار اسم للهرصة المبنية والضيعة اسم للهرصة لا غير ويجوز إطلاق اسم الضيعة على العقار اه (قوله حلف لا يفعل كذا) كان قال لا أكلم فلانا (قوله يقتهني مصدر انكره) وهو كلام مثلا (قوله والنكرة في النبي تعم) وهنا قد وقعت فيه قتم جميع الاوقات المستقلة فكأنه قال لا يكون معنى كلام فلان في جميع الاوقات المستقلة قال الحلبي وهذا ينافي ما تقدمناه في باب العين في الاكل أي من أن الشايت في ضم العمل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن العمل لا عموم له كما في المحيط عن سيبويه (قوله من عدمه) أي التحلل العين مرة (قوله سهو) عما نصوا عليه وعما ذكره هو أي ابن ملك في ذلك الشرح في فصل مطلق غير المدخول بها كما أوضحه المصنف (قوله الا في كماله) فإنه يبحث بالتكرار لاقتضاها العموم المستلزم للتكرار الا أنها في الإطلاق تنتهي بانتهاء الاطلاق الثلاث فأفاد المصنف (قوله والمحلوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله تحقق العدم) أي عدم الفعل في اليوم (قوله ولو جن الحالف الخ) موضوعها الاثبات كما في الفتح وصورته لا كان لرغيف في هذا اليوم بغير في هذا اليوم ولم يأكل أمافي صورة التي اذا جن ولم يأكل فلا شئ في عدم الحنت (قوله لأن النكرة) وهو المصدر الذي تضمنه الفعل وقال في الفتح لأن الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام للاثبات في غير فعل فله سواء كان مكرهافيه أو ناسيا أصيلا أو وكيلاع غيره واذ لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصى بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف ليضربن زيد أوليا كل هذا الرغيف فأتى زيد أو كل الرغيف قبل أكله فحينئذ يبحث وهذا اذا كانت العين مطلقة اه (قوله ان في الامكان) لأنه بشرط الامكان في المقيدة ابتداء وبقاء بخلاف المطلقة (قوله بطلت عينه) فلا حنت ولا كفارة (قوله حلفه وال) أي مقول في البلد نهر (قوله داعر) من الدهر وهو الفساد كمال (قوله تميز مقيدة) أي بزم من مخصوص (قوله بدلالة الحال) وهي العلم بأن المقصود من هذا الاستحلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بزمه لأنه اذا زجره من زجره عمر آخر كمال (قوله بفور عمله) نظرا الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره فالداعي يوجب التقيد بالفور فور عمله به كمال وهذا بحثه وظاهر الرواية كافي العناية وعليه اقتصر الشارح الزيلي أن الاعلام حال الدخول ليس بلام ولا يمتلزم أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله أو موت المستحلف لأنه لا يبحث في المطلقة الا باليأس وذلك بما ذكره والجواب من المؤلف كيف يترك ظاهر الرواية ويذكر البحث (قوله واذا سقطت) أي العين بأن زالت ولايته (قوله لا تعود) لو عاد الى الولاية كمال (قوله ولو ترقى) هذا بحث صاحب البحر لا لكمال فالاولى تقديم قوله فتح على هذه العبارة وبهذا البحث جزم في النهر وتبعه المحوى وأبو السعود (قوله بلا عزل) أما اذا عزل بينهما سقطت العين والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي من التقيد بزم من مخصوص بدلالة الحال (قوله بأمر المكفول عنه) تبع فيه شيخه صاحب البحر ولم يذكر المحوى وصاحب الفتح والنهر ولذا قال الحلبي الظاهر أنه ليس بقيد (قوله حال قيامه) أي قيام ما ذكر من الدين والكفالة ويحتمل أن الغمير راجع الى الدين ويكون التعليل للمستثنين لأن الدين اذا دفع في مسئلة الكفالة بطلت الكفالة (قوله تقيد بحال قيام الزوجية)

بجلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلالة
التقييد زلي (حلف لغيره فلا نافه له
فلم قبله بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية
ووصية واقرار (بجلاف البيع) ونحوه
حيث لا يبر بالقبول وكذا في طرف النفي
والاصل أن عقود التبرعات بازاء الايجاب
فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول
معا (وحضرة الموهوب له شرط في الحنفية)
فلو وهب الحالب لغائب لم يحث اتفاقا ابن
ذلك فليحفظ لا يحث في حلفه لا يشترط رجحانا
بنتم (ورد وباشين) والمقول عليه العرف فتح
(و) عين (الشئ يقع على) الشئ (المقصود
فلا يحث لو حلف لا يشترط طيبا فو جدر يحه
وان دخلت الرائحة الى دماغه) فتح (ويحث
في حلفه لا يشترط بنفسها أو ورثا بشرأ
ورقهما لا دهنهما) للعرف (حلف لا يشترط
فزوجه فضولي) فأجاز بالقول حث وبالفعل
ومنه الكتابة خلا فالابن سماعة (لا) يحث
به يفتي خاتبة (ولو تزوجه فضولي) ثم حث
لا يستزوج لا يحث بالقول أيضا اتفاقا
لاستناد هالوقت العقد كل امرأته تدخل
في نكاحي) أو تصبح حلالا (فكذا فأجاز
نكاح فضولي) بالفعل لا يحث (بجلاف كل
عبد يدخل في ملكي فهو حر) فأجاز بالفعل
حنث اتفاقا لكثرة أسباب الملك عمادية وفيها
حلف لا يطلق فأجاز طلاق فضولي قولا
أوفعله فهو كائن نكاح غير أن سوق المهر ليس
بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة
الغير ان دخلت دار فلان فأنت طالق فأجاز
الزوج فدخلت طلقت (ومثله) في عدم
حنثه بإجازة فعلا ما يكتبه الموثقون
في التعاليق من حقوقه (ان تزوجت بامرأة
بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي) أو دخلت
في نكاحي بوجه ما تنكح زوجته طالق لأن
قوله أو بفضولي الخ عطف على قوله بنفسى
وعامه تزوجت وهو خاص بالقول وانما
يند باب الفضولي لوزاد أو أجزت نكاح
فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان
المعلق طلاق المزوجة فيرفع الامر الى شافعي
ليوضح البين المضافة وقد منى في التعليق أن
الاتقاء كاف في ذلك بحر (حلف لا يدخل
دار فلان انتظم المملوك كونه المبتأجرة

واذا زال الدين والزوجة سقطت ثم لا يعود اليين يعودهما فتح (قوله بجلاف لا يخرج امرأته من الدار) أى فانه
لا يتقيد بحال قيام الزوجة (قوله لعدم دلالة التقييد) أى لعدم دلالة تدل على تقييد اليين بزمان قيام ولاية
الزوجة وقبه أن الدلالة موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته نعم ان قال لا يخرج من
الدار يتحقق الحنف تأمل (قوله ونحوه) كالأجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع نهر (قوله وكذا
في طرف النفي) يرجع الى الهبة والبيع فاذا قال لأهب حنث بالايجاب فقط (قوله وحضرة الموهوب له شرط
في الحنفية) في الابتناء وكذا في النفي كما اذا قال والله لأهب فلانا فلا يحث الابا بهبة له حاضر وان لم يقبل (قوله
اتفاقا) بين المشايخ وزفر (قوله لا يشترط) بفتح الياء والشين مضارع شمت الطبيب بكسر الميم في الماضي وجاء
في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر (قوله وباشين) بكسر السين شلي عن التحرير (قوله فتح) قال فيه
بعد ما ذكر الخلاف في تفسير الريحان والذي يجب أن يقول عليه في ديارنا هدا ذلك كله لأن الريحان متعارف
لنوع وهو ريحان الجاهل وأما الريحان الترقي فيمكن أن لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فيقال ريحان
ترقي وعند ما يلقون اسم الريحان لا يفهم منه الا الجاهل فلا يحث الابين ذلك اه (قوله على النتم
المقصود) اعلم بأن يقرب من أنفه أو يستنحه ولو من بعد (قوله بنفسها) بفتح الباء جوى (قوله للعرف) أفاد
أن المعتد للعرف وعلى اختلاف العرف يحمل اختلاف المشايخ في المسئلة (قوله فأجاز بالقول حث) هو المختار
وعليه أكثر المشايخ والفتوى عليه خلا فالما في جامع الفصولين أنه لا يحث بالأجارة القولية ووجه الحنف بها
أن المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول والأجارة اللاحقة كالوكالة السابقة
فذلكم للفضولي حكم الوكيل وللمعجز حكم الموكل بحر وإجازة القول كرضيت وقبلت نهر (قوله وبالفعل) كعبث
بالمهر أو بعضه بشرط أن يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط وتقبلها بشهوة وجماعها وان كرها نهر (قوله
ومنه) أى من الفعل (قوله خلا فالابن سماعة) فجعله امن الدول حتى لو قال والله لا أقول فلان شيئا فكتب
اليه كما باحث عنده ولا يحث عند المشايخ (قوله به يفتي) الاولى تقديم هذه العبارة عند قوله فأجاز بالقول
حنث لأن لفظ الفتوى ذكر في الخاتمة في مسئلة القول لا الفعل (قوله لا يحث بالقول) أى بإجازة القول (قوله
لاستناد هالوقت العقد) وفيه لا يحث بمباشرة أكونه قبل اليين فبالإجازة أولى بحر مع زيادة (قوله أو تصبح
حلالا) معناه أو تصبح حلالا بالتزوج فرجع الى اشتراط الإجازة بالقول تأمل (قوله فأجاز نكاح فضولي)
بالفعل لا يحث) أى وبالقول يحث فهي مثل كل امرأة تزوجها كما في البحر (قوله لكثرة أسباب الملك) فيكون
بالقول كالمشراء وبغيره كالارث والهبة منه والوصية له أى وأما الدخول في النكاح ليس له اسباب واحد وهو
النكاح وهو بالتزوج وهو مختص بالقول فلا فرق بين أن يذكره صريحا أو لا (قوله فهو كائن نكاح) أى فيحث
بإجازة القول لا بالفعل وهو كخراج متاعها من بيته فعلى كل حال يقع الطلاق وانما التفصيل في حنثه اذا حلف
لا يطلق (قوله غير أن سوق المهر) أى المؤخر منه مثلاً (قوله ليس بإجازة) أى فعليه لطلاق الفضولي
فلا يقع الطلاق به (قوله لوجوبه) أى المهر قبل الطلاق فلا يحث به الى الطلاق بجلاف النكاح لأن المهر من
خصائصه اه منح (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج) أى تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل
ما تقدم من المسائل (قوله ما يكتبه الموثقون) أى الذين يكتبون الوثائق من شهود وغيرهم بين الزوجين مثلاً
وفعل ذلك اذا خافت الزوجة ادخال أخرى عليها (قوله أو دخلت في نكاحي بوجه ما) مثله اذا قال بطريق من
الطرق كما يحثه في النهر وكذا لو قال أو دخلت في نكاحي أو في عصمتي بحر (قوله أو بفضولي الخ) الاولى حذف
الخ لأن العلة في غير الفضولي وهو قوله أو دخلت الخ أن الدخول ليس له اسباب واحد وهو التزوج وهو
لا يكون الا بالقول وليست العلة عطفه على قوله بنفسى فلي تأمل (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي
انما ينصرف الى إجازته بالقول فقط بحر (قوله فلا يخلص) بضم الميم مع تشديد اللام المكسورة (قوله طلاق
المزوجة) أى المستحقة كان قال ان فعلت ما ذكر فالتى أتزوجها طالق (قوله المضافة) أى الى الملك (قوله
ان الاتقاء كاف) أى الاتقاء بما روى عن محمد بن أبي أئمة خوارزم أنه في المضافة لا يقع بل قد منى في النهر من
الظهيرية أن هذا قول محمد اه حلي (قوله بحر) لم يذكر في العزلة وقد منى الخ (قوله انتظم المملوك الخ) أى
بأنه لا يخلص له الا اذا كان المملوك (قوله بحر) لم يذكر في العزلة وقد منى الخ (قوله انتظم المملوك الخ) أى
بأنه لا يخلص له الا اذا كان المملوك (قوله بحر) لم يذكر في العزلة وقد منى الخ (قوله انتظم المملوك الخ) أى

(قوله والمستعارة) الا اذا استعارها للوجه أبو السعود وقد تقدمت هذه المسئلة في باب الجين في الدخول
 (قوله لان المراد به المسكن) أي بما ذكر من الدار قال في البحر قيد بأن يكون مسكناً لأنه لو لم يكن ساكناً فهو
 ملكه لا يثبت الا أن يدل الدليل على دار القلة ١٥ والذي في الشريعة لا يثبت عنه الخيانة أنه اذا دخل دار فلان
 وهو لا يسكنها حث ومثله في مختصر الظهيرية وأما اذا أبر فلان داره فدخلها الحالف لا يثبت على قوله ما
 لان الاضافة تنه طمع بالاجارة والتسليم كما تبطل بالبيع وحث عند محمد أبو السعود ملخصاً (قوله فدخل دارها)
 أي المملوكة لها (قوله لم يثبت) اعترض بأن صاحب التهر نفسه قال في باب الدخول ولا فرق في المسألة
 بين كونها تبعاً ولا حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو ابنته وهي تسكن مع زوجها حث بالدخول كما في الخيانة
 ١٥ وأجيب بأن الملك في الدار المحلوف عليها للمراة وقد صارت تابعة لزوجها في سكناها فأنقطع النسبة
 وفي مسئلة الخيانة الملك الزوج الأم أو البنت كما صرح بذلك فيما ونقله في البحر عنها فلو كان الدار في مسئلة الخيانة
 ملكاً لغير من أضفت اليه حث بدخولها وان تبعته في السكنى ولو كونها مالكة في مسئلة الوقائع اشتراطوا
 للبحث أن تكون سكناها بطريق الامالة لا التبعية فلا يكونان محدين لاختلاف موضوعهما أبو السعود وفيه
 أن هذا التعديل يقتضي عكس الحكم المذكور (قوله أي محكوم بأفلاسه) أي حكم القاضي عليه بالأفلاس
 (قوله غنى) على حذف أي التفسيرية (قوله لان الدين ليس بحال) أي نظراً الى الحال لانه عبارة عن شغل الذمة
 وهو مال بالنظر الى المال حتى وجب فيه الزكاة فالحنث يلزمه بالنظر الى المال ولا يلزمه بالنظر الى الحال
 فلا يثبت بالشك حوى عن العلامة بأكبر (قوله لا يتصور قبضه حقيقة) ولهذا قيل ان الدينون قضى بأمثالها
 على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لانه قبض نفسه على وجه التملك ولزب الدين على الدين منه فالتقضي
 الدينان قصاصاً ١٥ بحر (قوله فان لم يفعله الحالف حث) أي ما لم ينفه بالقول لانه حلف على ما لا يملك
 (قوله ما لم ينو الاستخلاف) نقل أول إيمان البحر عن الولوي الجي رجل قال لا تسرق الله تفعل كذا أو قال والله
 تفعل كذا أو قال لا تسرقن ان أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما ما حلفه الان قوله نعم
 جواب والجواب بتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا تفعلن وان أراد المبتدئ الاستخلاف
 وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما ما نوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شيئاً
 وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لا لان كل واحد منهما ما نوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شيئاً
 ففي قوله الله الحالف هو الجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ ١٥ (قوله ما لم ينو الاستفهام) فيكون الكلام
 على تقدير حمزة الاستفهام وفيه أن نية الاستفهام لا تظهر هنا الا لوجه لا استفهامه عن حلف نفسه (قوله
 فالحالف الجيب) لما مر من أن السؤال معاد في الجواب ولا شيء على المبتدئ وان نواه كما في الفتح (قوله فيمنه
 على النهي) أي بالقول ان لم يملك منعه بالفعل (قوله فعلى النهي والمنع جميعاً) ظاهره أنه اذا منعه بالفعل ولم ينفه
 بالقول لا يبرر وجوب ظاهره في المنه عن المنية وواقعات عبد القادر والظاهر خلافه بل المدار على المنع بالفعل
 وان لم ينفه بالقول أو لا يبرر (قوله بقره بقره اخرج) لانه حلف على ما لا يملك اذ ملك المنفعة حينئذ للمستأجر
 وأخذ منه أن الجين المنصرفة للقول لا تخص النهي (قوله وحلفه بقره) لانه لم يظهر له مال حتى يتركه
 فالبر غير مقصود وأنه ما ترك ماله وانما منعه القاضي من المطالبة به أو أن الذي له عليه حال الانتكار الجين
 وقد استوفاه (قوله طلق) وجهه ما مر قريباً (قوله السؤال معاد في الجواب) المراد به ما يرمي الكلام السابق
 واللاحق وان لم يكونا سؤالاً وجواباً حقيقة (قوله أو عبده) الضمير في عبده وعليه يرجع الى زيد (قوله فبرهن
 بالمال) أي وقضى به القاضي أو حكم به المحكم لان البرهان لا يكون الا عند الحاكم وقوله حث أي ولو كان
 البرهان زوراً واطهاراً أنه اذا كان يعلم براءة ذمته لا يثبت ديانته (قوله الا أن ينوي ما عند الناس) بأن أراد أنه
 يقبل عندهم والحال أنه ليس بتقبل عندهم فيثبت (قوله حث) فيه أن مع المصاحبة وهو لم يصاحبه
 في العمل وانما صاحب شريكه والنظر الى مال المحلوف عليه خروج عاوضه الملقظ (قوله ومع عبده المأذون لا)
 لانه لا يملك ماله بدليل أنه يباع للدين اذا وجد (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يثبت لان نصف الدار لا يسمى
 داراً كذا في الفتح (قوله اذا لم يكن ساكناً) أما اذا كان ساكناً في داره لان الدار حينئذ للمستأجر فأولى
 المشتركة التي سكنها المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفره العظيم

والمستعارة) لان المراد به المسكن عرفاً
 ولا بد أن تكون سكناً لا بطريق التبعية فلو
 حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها
 وزوجها ساكن بها لم يثبت لان الدار إنما
 تنسب الى الساكن لا يثبت في حلقه أنه لا مال له
 عن الوقائع (لا يثبت في حلقه أي محكوم
 وله دين على مفلس) بتشديد اللام أي محكوم
 بأفلاسه (أو على) غنى لان الدين
 ليس بحال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه
 حقيقة فروع قال غيره والله تفعلن كذا
 فهو حالف فان لم يفعله الحالف حث
 (قوله الاستخلاف) قال غيره أقسمت عليك
 المبتدئ ما لم ينو الاستفهام ولو قال عليك
 عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف
 الجيب لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي
 ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعاً
 آخره لا يدع ماله اليوم على غريمه فقد منه
 للقاضي وحلفه بقره قبل له ان كنت فعلت كذا
 فامر أنك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلق
 وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر لسؤال
 معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق
 أو عبده حر أو عليه الشيء لبيت الله ان فعل
 كذا وقال زيد نعم كان حالفاً الخ ادعى عليه
 فخاف بالطلاق ماله عليه حتى يبرهن بالمال
 حث به يفتي حلف ان فلان تقبل وهو عند
 الناس غير تقبل وعنده تقبل لم يثبت الا أن
 ينوي ما عند الناس لا يعمل معه في القسامة
 مثلاً فعمل مع شريكه حث ومع عبده
 المأذون لا يبرع ارض فلان فزرع أرضاً
 ينسه وبين غيره حث لان نصف الارض
 تسمى أرضاً بخلاف لا يدخل دار فلان
 فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكناً والله أعلم

• (كتاب الحدود) •

هي ستة أنواع حد الزنا وحد الشرب الخمرة خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متحدة فيها وحد القذف
وحده السرقة وحد قطع الطريق اهـ من ايضاح الاصلاح وتعامه فيه (قوله هو) أي الحد مفرد الحدود والمنع
ومنه سمي البواب والسبعان حدادا (قوله عقوبة) هي الالم الذي يلحق الانسان مستحقا على الجناية والفرق
بين العقاب والعقوبة أن ما يلحق الانسان كان في الآخرة يقال له العقاب وان كان في الدنيا يقال له
العقوبة أبو السعود (قوله مقدرة) بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآية نهر (قوله وجبت) أي فرضت
أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله زجرا) قال في البحر التحقيق أن الحدود وموانع قبل الفعل زواجر بعده أي العلم
بمشروعيتها يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعه بعده يمنع من العود اليه فهمي من حقوق الله تعالى لانها شرعت
لمصلحة تعود الى كافة الناس فكان حكمها الاصل في الزجرا عما يتضرر به العباد وصيانة دار الاسلام عن
الفساد اهـ (قوله فلا تجوز) تفريع على قوله تجب الخ وجه عدم الجواز أنها طلب ترك الواجب (قوله بعد
الوصول للعاكم) أي والثبوت عنده أمّا قبل الوصول فتجوز فيه الشفاعة عند المدافع لبطائه كما في البحر وغيره
وكذا تجوز بعد الوصول قبل الثبوت كما في الجوى (قوله وليس مطهرا عندنا) فإذا أقيم عليه الحد لم ينب
لم يقطع عنه ثم تلك المعصية فالواجب على العاصي في نفس الامر التوبة فيما ينسب وبين الله تعالى وذو عب كثير
من العلماء الى أنه مطهر بجر (قوله لعدم تقديره) لا ينافيه قوله ان أقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون سوفا
لأن ما بين الأقل والاكثير ليس بمقدر ولانه يكون بغير الضرب بجر (قوله لانه حق الولي) هذا مذهبه وعندهما
حق القتل وينقل الى الورثة بطريق الخلافة فلا دوى أن يقول لانه حق العبد على أن يقتول قده يكون
مأوى له ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو أفاده في الايضاح وقوله لانه حق العبد أي العتاق
فيه ذلك ذكره أبو السعود (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الحجاز التي جاء بها القرآن فيكتب بالياء أو بالذ في لغة
تجدد فيكتب بالالف والنسبة الى المقصور رنوى والى المدود زناوى نهر مزيدا (قوله الموجب للحد) أشاوبه
الى أنه ليس المراد به هذا المقضى للحرمة فقط فانه يدخل فيه وطء جارية ابنة ونحوه وليس موجبا للحد (قوله
وهو ادخال قدر حشفة) أنزل أولا والاوى ما في شرح المتن حيث قال أي ادخال حشفة أو قدرهما من
مقطوعها وظاهر التقييد بالحشفة أنه اذا أوجب أقل منها لا يحد (قوله مكلف) أي عاقل بالغ ولا فرق في حق الجلاء
بين كونه مسلما أو ذميا أبو السعود مزيدا (قوله خرج الصبي) محترز بالبالغ (قوله والمعتوه) مثله المجنون
وهما محترز العاقل (قوله مطلقا) سواء أقر بالاشارة أو أقيم عليه بالبرهان (قوله للشبهة) فالشبهة في الاقرار
عدم الصراحة وفي البرهان احمال ادعاء شبهة بجر (قوله لا بالبرهان شرح الوهبانية) قال العلامة عبد البر بقاء
عن الحاشية والاعمى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البسيرة في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا يقبل كذا
في نسختي انتهى وهو مخالف لما في البحر حيث قال بخلاف الاعمى فانه يصح اقراره والشهادة عليه (قوله في قبل
مشتاة) بضم الياء واسكانها أثر التعبير به عن الفرج لا اختصاصه بالانسان نهر وانما أقصر وأعلى ذكر
الاشتهاء ولم يذكر واقع الحياة مع أنه شرط أيضا لدلالة الاشتهاء على الحياة أبو السعود والجار والمجرور متعلقان
بوطء (قوله خرج المكره الخ) ثم مرتب (قوله ونحو الصغيرة) هو الميتة والبهيمة قاله الحلبي (قوله خال
عن ملكه) أي ملك عينه وملك نكاحه وهو صفة لقبيل (قوله وشبهته) أي شبهة ملك العين والنكاح مثال
الاول ما اذا وطئ جارية ابنة أو جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو الجارية في المغنم بعد الاحراز بدوانا
في حق الغازي ومثال الثاني ما اذا تزوج امرأة بغير شهود أو أمة بغير إذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها
بغير إذن مولاه جوى عن المفتاح وقد ذكر الشارح احدى الشبهتين وترك الأخرى (قوله أي في المحلل)
ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطء جارية ابنة (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطء معتدة
الثلاث قال العلامة أبو السعود وليس المراد أنه يخدم مع الشبهة في الفعل مطلقا وان ظن الحل كما قد يتوهم
لما سأق أنه لا حد شبهة الفعل ان ظن الحل بخلاف الشبهة في المحلل فانها توجب في الحد مطلقا وان لم يظن الحل
وهذا هو السر في تخصيص شبهة المحلل بالارادة مع أنه لو أريد بالشبهة ما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحل في جانبها
لكان له وجه اهـ (قوله لانه لا حد بالزنا في دار الحرب) الا اذا نفي داخل العسكر والسلطان أو نائبه المأذون له

• (كتاب الحدود) •

(هو) لغة المنع وشريعا (عقوبة مقدرة
وجبت حقا لله) زجرا فلا تجوز الشفاعة فيه
بعد الوصول للعاكم وليس مطهرا عندنا بل
المطهر التوبة وأجبروا أنها لا تسقط الحد
في الدنيا (فلا تعزير) حد له عدم تقديره
(ولا قصاص حد) لانه حق الولي (والزنا)
(والقصاص حد) وهو ادخال قدر حشفة
الموجب للحد (وطء) خروج الصلب والاعتوه
من ذكر (مكلف) خرج الصلب والاعتوه
(ناطق) خرج وطء الانحرس فلا حد عليه
مطلقا للشبهة وأما الاعمى فيجب عليه قبل
لا بالبرهان شرح الوهبانية (طائغ في قبل
مشتاة) حالا وما ضاها خرج المكره والادبر
ونحو الصغيرة (خال عن ملكه) أي ملك
الواطئ (وشبهته) أي في المحلل لافي اهل
ذكره ابن الكمال وزاد الكمال (في دار
الاسلام) لانه لا حد بالزنا في دار الحرب

في إقامة الحد عليهم ومنزل دار الحرب دار البغي أقاده الجوى (قوله أو تمكينه) بالرفع مفعلاً على وطء أو
 لفتحهم والتوقيع وادع الإشارة يعود إلى الوطء (قوله فأن فعلها ليس وطأ) وتسميتها زانية مجاز بجر (قوله فتم
 التعريف) نهر بعض أصحاب الكفر حيث عترف به برغب ناقص فقال والزنا وطء في قبل خال عن الملك وشبهته
 فأنه منقوض طرداً وعكساً كما وضعه في البحر واجاب عنه في النهر بأنه تعريف حقيقة الزنا الموجب وتلك
 النهر وطء الزينة خارجة عن الماهية (قوله وزاد في المحيط العلم بالتعريم) حيث قال ان من شرائطه العلم بالتعريم
 حتى لو لم يعلم بالحرمة لا يجب الحد وأصله ما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً زنا باليمن فكتب في ذلك عمر رض
 الله تعالى عنه ان كان يعلم أن الله تعالى حرم الزنا فاجلده وان كان لا يعلم فعلموه فان عاد فاجلده ولو ان الحكم
 في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم وان كان الشيوع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من
 ايراث شبهة لعدم التبليغ اهـ وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم
 مقامه في الاحكام فله الجلي من البحر (قوله ورده في الفتح) بأن الزنا حرام في ما را الايمان حتى ان الحربي اذا
 دخل دار الاسلام فأسلم وزنا وقال ظننت انه حلال يحدثون ففعل ذلك اول يوم دخوله اهـ فكيف اذا ادعى
 مسلم أصلي عدم العلم بجمرة الزنا أبو الوالد مودع عن الشرب لئلا والذي لاح أن رد السكال لا يظهر لان الحرمة
 الثابتة في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يجعلها وصاحب المحيط لم يدع حذف ملة من الملل وبعده ما ورد النص
 من أمير المؤمنين ع عدم الانكار عليه لا وجه لذلك كروي في قول صاحب المحيط فان كان الشيوع
 والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من ايراث شبهة تنبيه على أن المراد در الحد شبهة الجهول
 كيف والباب تقبل فيه الشبهة فقد قال صلى الله عليه وسلم ادروا حدك بالسمات ولما واقه تعالى أعلم أكثر
 صاحب الهندية في المحيط وأما ما ذكره السكال من مسألة الحربي اذا أسلم فعليه مبي على قول من لا يشترط
 العلم واقه سبحانه وتعالى أعلم (قوله أربعة رجال) أخذ التذكير من التاب طريق الانباء نهر (قوله فلو تمترقين
 سدوا) قال في النهر فلو جاؤا فردى حد واحد القذف ولو كان خارج المسجد بخلاف ما لو جاؤا فردى وقعدوا
 مقعد النهر وقام إلى القاضي واحد بعد آخر حيث تقبل الشهادة (قوله لا يجزى لفظ الوطء والجماع) لأن لفظ
 الزنا هو الدال على فعل الحرام بخلاف الوطء والجماع نهر والاضافة من اضافة ما كان صفة أى لالفظ الوطء والجماع
 الجزم وهو يفيد أنه لو طأ وطئاً أو طأ وجامعاً ما جازى الحد وهو ظاهر (قوله وظاهر الدرر الخ) قال الحلبي
 هي نص في ذلك ونصها وبشهادة زنا أو ما يفيد منها لكن توقف الشيخ حسن فيه فقال ويظهر هل تقبل
 الشهادة الجزمة عن لفظ الزنا مع لفظ يفيد منها تأمل اهـ قال شيخنا ووجه ترده انه لم يقف عليه في كلام غيره
 وسنده الذي أحال عليه هو ما ذكره في التزوير أن حد القذف يجب بصرح الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه
 اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست بأبيك أو ببن فلان أي به أبو الوالد (قوله لأنه) بينها بما بعد وهو تعليل
 للمشكلين (قوله لأنه يدفع اللعان عن نفسه) قال في البحر فعلى حد الوطء بعض الشهود وان فلا نأخذ زناً وقاله
 زيت ثم جاء وشهد عند القاضي لا تقبل شهادته لما ذكر في الزوج اهـ أي من تهمة دفع الحد عنه (قوله وبسقط)
 بضم الباء (قوله لو قبل الدخول) لأن الفرقة جاءت من قبلها (قوله ونفقة العدة) عطف على نصف المهر (قوله
 فبألهام الامام) أي السلطان أو نائبه وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وخرج للحكم جوى
 (قوله أي من ذاته الشرعية) هي حقيقة المعرفة بقول المصنف وطء مكلف ليجترز بها عن زنا العين والبس
 والرجل فانه يطلق عليه الوطء كما في الدر المنثور (قوله لجواز كونه مكرهاً) نهر مرتب وفي الدر هو احتراز عن
 زنا الابط والتخذ والدر كافي المضمرات اذ لا حد في القواطع بلام أو اجنبية عند الامام وهو الصحيح كالا حد بلامه
 أو أمته أو منكره وبلا خلاف كما في القهستاني وفي اخراج ذلك بالأكيفية نظر اذ الحقيقة تخرج ذلك ذكر الطوع
 فيها (قوله أو بدار الحرب) أي أو البغي ولأن اتحاد المكان شرط اذ لو شهد انه وطئها في هذه الدار وآثر ان في أخرى
 لم تقبل بخلاف ما لو شهد انه في مقدم البيت وآثر ان في مؤخره حيث تقبل لا مكان التوفيق در (قوله أو في صباه)
 لو قال أو بتقادم لم المبي وغيره ويخرج أيضاً ما لو شهد انه في ساعة من النهار وآثر ان في أخرى لم تقبل وقالوا هذا
 اذ لم يمكن التوفيق ولا تقبل در (قوله أو بأمة ابنه) أو احقال أن تكون زوجته أو أمته وهم لا يعلون نهر (قوله
 فيستقصى القاضي) أي يتتبع السؤال حتى يبلغ أقصى فيه (قوله احتياطاً للدره) أي تحيلاً لدفع الحد (قوله

(أو تمكينه من ذلك) بأن استلحق فقعدت على
 ذكره فانهم ما يحدثان لوجود التمكين
 (أو تمكينه) فان فعلها ليس وطأ بل تمكينه
 ان تعريف وزاد في المحيط العلم بالتعريم فلو لم
 العلم لم يحدث شبهة ورده في الفتح بجرمته في كل
 ملة (قوله ثبت بشهادة أربعة) رجال (في مجلس
 واحد) فلو تمترقين - سدوا (بلفظ الزنا لا)
 لم يجز لفظ الوطء والجماع) وظاهر الدرر أن
 ما يفيد معنى الزنا بة قوم مقامه (ولو) كان
 (الزوج أحدهم اذ لم يكن) الزوج (قد فها)
 ولم يشهد بزناها بولاه للتممة لأنه يدفع اللعان
 عن نفسه في الاولى وبسقط نصف المهر لو قبل
 الدخول ونفقة العدة فوبعد في الثانية
 فبألهام الامام عنه ما هو (وكيف هو)
 ظاهره من ذاتة الشرعية وهو الاطلاق عني (وكيف هو)
 ذاتة الشرعية وهو الزنا وبمن زنا) لجواز كونه
 وابن هو متى زنا وبمن زنا) لجواز كونه
 مكرهاً أو بدار الحرب أو في صباه أو بأمة ابنه
 فيستقصى القاضي احتياطاً للدره

فان ينوه) أى بالوجود الخمسة كما يؤخذ من عبارة القدرى (قوله وقالوا رأينا) لا بد من ذكرهم هذه الجلة
 حوى (قوله كالميل) هو المروء بضم الميم (قوله في المكحلة) بضم الميم والحاء (قوله وعدوا سرا) بان يثبت القاضي
 ورقة فيها أسماءهم وأسماء محلتهم على وجه تميزه كل واحد منهم بان يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل
 قبول الشهادة نهر (قوله وعلائية) بان يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول هذا هو الذى زكيت
 يعنى سرا قالوا ويحبسه حتى يسأل عن الشهود كى لا يهرب منهم ثم تعزير له اذا لوجه لاخذ الكفيل منه
 ولم يكتب الامام هنا بنظر اعدائه احتيالا للدره نهر بخلاف سائر الحدود أى عند الامام حيث اكتفى فيها
 بنظر العدالة لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا اذا طعن الخصم فتح يسأل القاضي
 عن الشهود عنده أيضا شلى عن الاتفاقى (قوله اذالم يعلم به الميم) أما اذا علم بحال الشهود لا يجب عليه السؤال
 عن عدالتهم لان علمه بغيبه عن ذلك وهو أقوى من الحاصل من تعديل المزكى ولولا ما ثبت من اهدار الشرح
 حكمه بعلمه بالزنا فى اقامة الحد بالنص لكان يحتمل بعله لكن ثبت ذلك هنا ولم يثبت فى تعديل الشهود اهدار علمه
 بعد التهم فوجب اعتباره كمال والاكتفاء به بناء على انه قضى بعله والمحقق به انه لا يقضى بعله أبو السعود وفيه
 أن القضاء بالشهادة لا بعله بالعدالة فتأمل (قوله وجوبا) أى اقتراضا للظهور والحق بجر (قوله وترك الشهادة به
 أولى) تحقيقا للسر المذدوب اليه بقوله عليه السلام من ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة فالشهادة بالزنا
 خلاف الاولى التى مرجعها الى كراهة التعزير وذكره فى غير مجلس القاضي بمنزلة الغيبة فيه مع عدم شبهة ما يحرم منها
 ويحل منه ما يحل منها بجر مختصرا (قوله لم يثبتك بالشهادة أولى) لان المطلوب الشارع اخلاء الارض
 عن المعاصى والفواحش واخلاؤها فى المنزلة بالحد وفى غيره بالتوبة (قوله لو ثبت أيضا باقراره) ولو عبدا
 وان كان مولاه غائبا ولا بد أن يكون عند الحاكم فلا يعتبر اقراره عند غيره (ولو تكرر اقراره باحسان لا تقبل الشهادة
 عليه بذلك (قوله صريحا) أخرج به اقراره الاخرس فلا يعتبر (قوله صاحبيا) صريح بغيره وهما المؤان (قوله ولم يكذبه
 الاخر) سواء قالت انه تزوجنى او لا أمره أصلا وكذا اذا أقرت وكذبها اخلافا له فى المثلتين بجر (قوله
 أوردتها) يظهر باخبار النساء قبل الحد لان اخبارهن بالزنى يوجب شبهة فى شهادة الشهود وبالشبهة يندرى
 الحد (قوله ولا أقرت زنا بغير ساء) أو كان بكاتبه أو بإشارة فانه لا يحد بالشبهة بعدام الصراحة بجر (قوله لجواز ابداء
 ما سقط الحد) هذه على عدم قبول الشهادة على الاخرس وعلى عدم صحة اقراره ما ذكرناه من الشبهة وبما صرح
 فى البحر ويصعب اعتباره على الاقرار والمعضاة لم تكن نكاحا (محترز الى الذى دارنا (قوله ولو سرق أو زنا) أى
 فى حال سكره وثبت عليه بالبينه (قوله حد) أى بعد الاقامة بما يسلمه من حد الشرب (قوله لان الانشاء) أى
 انشاء الزنا والسرقه المعادين للشهود حال سكره (قوله والاقرار بحقه) فاعتبر هذا الاحتمال فى الاقرار بالحد لا غير
 بجر (قوله أربعا) ولو كل يوم أو شهر مرة ظهريه (قوله أى المقتر) لا القاضي على الاسع حتى لو سمع القاضي اقراره
 وراح والمقرب لس لا يعتبر عزى زاده فان أقتر أربع مرات فى مجلس واحد كان ذلك بمنزلة اقرار واحد أبو السعود
 (قوله كلما أقترده) أى الا فى الرابعة كما فى ايضاح الاصلاح وانظر هل يطلب رجوعه أو يرجع هو بنفسه والظاهر
 الثانى (قوله بحيث لا يراه) أى القاضي اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام فى ما زهر وظاهره انه اذا كان بحيث
 يراه لا يختلف المجلس (قوله كما تراه) الكاف اسم يعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤالاً مثل ما تراه حوى
 (قوله عن المرفى بها) فيه قصور لانه لا بد من السؤال عن النكاح اما السؤال عن الماشية والكيفية والمكان
 فما لا خلاف فيه وأما عن الزمان فقد قيل انه لا يسأله لان التقادم لا يمنع الاقرار والاصح انه يسأله عنه لجواز
 انه زنى حال صباه وأما عن المرفى بها فقال فى الايضاح لك أن تقول لا حاجة اليه لان جهاه لا يمنع وجوب
 الحد بالاقرار والحق انه لا بد منه لجواز أن يبينه عن لا يحد بوطئها كجارية ابنه نهر مختصرا وفى نسخة حتى عن
 المرفى بها وهى ظاهرة لكن الواجب عليها زيادة الزمان لانه قبل بالاستثناء عن السؤال عنه كما قيل فيها
 قتائل (قوله حد) ولا يحتاج الى حكم بخلاف الشهادة ولذا سترح بالحكم فيها دون حوى (قوله فلا يثبت
 بعلم القاضي) تنفر على الاقتصار فى ثبوتها على الشهادة والاقرار (قوله ولا بالبينه على الاقرار) لانه ان كان
 منكر اقتدر رجوع وان كان مقرا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار كذا فى التبيين (قوله ولو قضى بالبينه الخ) ولو صدر ذلك
 الاقرار بل القضاء لا يحد اتفاقا أبو السعود عن العلامة شاهين (قوله فاقتر مرة الخ) وكذا الخلاف لو أقتر مرتين

(فان ينوه وقالوا رأينا) وما فى فرجهما
 كالميل فى المكحلة) هو زيادة بيان احتيالا
 لا ذره (وعندوا سرا) وعلائية) اذالم يعلم
 به الميم (حكم به) وجوب وترك الشهادة به أولى
 فالم يثبتك بالشهادة أولى نهر (ويثبت) أيضا
 (باقراره) صريحا صامحا حيا ولم يكذبه الاخر
 ولا يظهر كذبه بحجبه أو تركها ولا أقتر زناه
 بغير ساء وهى بأخر من لجواز ابداء ما سقط
 الحد ولو أقتر به أو بسرقه فى حال سكره لا يحد
 ولو سرق أو زنا حد لان الانشاء لا يحد
 التمسك بيب والاقرار بحقه نهر (أربعا)
 فى مجالسه) أى المقتر (الار بقتل أقترده)
 بحيث لا يراه (وسأله كما تراه) حوى (فان ينوه)
 به لجواز بيانه بأمره (فان ينوه) نهر (فان ينوه)
 لا يثبت بعله (فان ينوه) نهر (فان ينوه)
 ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه
 فاقتر مرة

لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار بما بطلت الشهادة اجماعا سراج (ويجلى سبيله ان رجوع عن اقراره قبل الجدة أو في وسطه ولو) رجوعه (بالفعل كرجوعه) بخلاف الشهادة (وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الردة قوبة) كاسيحي ٢٩١ (وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحسان) لانه لما صار شرطا

للتصريح حاشيته تعالى فصيح الرجوع عنه لعدم المكذب بجر (و) كذا عن (سائر الحدود الخاصة) قه كذا شرب وسرقه وان ضمن المال (وذب ثلثينه) الرجوع (بله لا قبلت أولست أو مائة بشبهة) الحد يث ما عز (ادعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان) كانت (زوجا للغير) بلاينة (ولو تزوجها بعده) أي بعد زناه (أو اشتراها لا يسقط في الاصح اعدام الشبهة وقت الفعل بجر (و) بر جسم محصن في فضاء حتى يموت) ويصفون كصفوف الصلاة لرجوعه كمن ارجم قوم تنصروا رجما آخرون (فلو قتله شخص أو فقهائه بعد القضاء به فهدر) وينبغي أن يعززلأشأنه على الامام نهر (و) لو (قوله) لم يحد في القضاء به (يجب القصاص في العمد بجره غم الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها (والشرط براءة الشهود به) ولو بحصة صغيرة الا مذكر كرض فبرجم القاتل بجرتهم (فان أبو أو ماف أو غابوا) أو قطعوا بعد الشهادة (أو بعضهم سقط) ارجم لفوات الشرط ولا يعتدون في الاصح (كالخروج بعضهم عن الاهلية) للشهادة (بقتل رجل أو خرس) أو قذف ولو بعد القضاء لأن الامضاء من القضاء في الحدود وهذا هو محصن أو ما غيرة فيحد في الموت والغيبة كافي الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم قاله ابن الرical وماتقه المصنف عن الكمال تعقبه في النهر (ثم الناس) أفاد في النهر أن حضورهم ليس بشرط فريهم كذلك فلوا مئنه لم يسقط (ويبدأ الامام لومقرا) مقتضاه انه لو امتنع لم يحل لا يقوم رجه وان أمرهم لقوة شرطه فتح لكن سيجي انه لو طال فاض عدل قضيت على هذا ارجم وسعك رجه وان لم تعين الحجة ويكره للحرم الرجم وان فعل لا يجرم الميراث (وغسل وكفن وصلى عليه) وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية (وغير المحصن بمائة مائة ان حر او نصفه للعبد) بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرار ذكره البضاوي وغيره وذكر الزاوي أنه

كافي النهر والظاهر أن الثلاث كذلك (قوله لم يحد) لأن الشهادة انما تنضم على الجاحد فاذا اقرار اقراره ولم يتم أو بما فلاح (قوله وهو الاصح) مقابلة قول محمد بالحد (قوله بطلت الشهادة) وحدها لا باقراره أبو السعود (قوله بخلاف الشهادة) فانه اذا هرب حال الرجم اتبع بالجماعة حتى يوق عليه بجر (قوله كاسيحي) أي في المرتة (قوله لانه) أي الاحسان (قوله للحد) أي الذي هو الرجم (قوله لعدم المكذب) فقصفت النسبة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه ولا كذلك ما هو خاص حق الشرع بجر (قوله باهلك قبلت) أي ونحوه من غرخت أو غرقت أو تزوجت والمقصود أن يلغنه بما يكون ذكره اقرارا بجر (قوله الحد يث ما عز) بن مالك الاسلي زنا باطمة فتاة هزال وقيل اسمها منيرة أو هيرة فقد روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال له لما اقرأه اهلك قبلت أو غرخت أو غرقت (قوله بلاينة) متعلق بأدعى (قوله وقت الفعل) أي الزنا (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من أحسن اذا تزوج وهي من الكلمات التي جاء اسم الفاعل فيها على لفظ اسم المفعول ومنه أسب فهو مسب اذا أطال في الكلام والفج بالفاء والجم فهو ملج اذا اقتصر (قوله في فضاء) أي مكان متسع لانه أمكن لرجمه نهر (قوله حتى يموت) ويتعمدون قتله لانه واجب القتل اذا اذ رجه نهر فلو تعمد لم يجرم الميراث در سنن (قوله لا قتيانه على الامام) أي لتعذيبه (قوله والشرط براءة الشهود) انما اشترط ذلك لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستعظم المباشرة فبرجم جوى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) قيد به لانهم لو قطعوا قبلها رمى القاضي بجرته ثم لانهم اذا كانوا مقطوعا الايدي لم تستحق البراءة بهم وان قطعوا بعد ما فقد استحققت منع (قوله لفوات الشرط) وهو براءة الشهود (قوله ولا يعتدون في الاصح) لان امتناعهم ليس صريحا في الرجوع وقيل يحدون والاول رواية المبسوط نهر وظاهره أن الخلاف في مسئلة الاباء فقط (قوله لان الامضاء) أي امضاء الحد وقوعه بالفعل من القضاء أي فاذا لم يعضه ثم حصل مانع من العمل بالشهادة بعد قبولها فكانه لم يحصل القضاء بها أصلا (قوله كافي الحاكم) أي كايحد لومات الحاكم أو غاب اه حلي وفي نسخة كافي الحاكم وهي الاولى لان أصل العبارة في النهر وقد نقلها عن الحاكم الشهيد في الكافي وعبارة نهر وغير المحصن قال الحاكم الشهيد في الكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبة (قوله ثم الامام) أي أو نائبه (قوله هذا) أي رمى الامام بعد الشهود (قوله وماتقه المصنف) من أنه اذا امتنع الامام سقط الحد (قوله تعقبه في النهر) بقوله وهذا انما يتم لو لم وجوب حضوره كالشهود (قوله أفاد في النهر) أي حيث نقل عن الدراية انه يستحب للامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لاقامة الحدود اه والتعبير بالاستعجاب يقتضى أنه ليس بشرط (قوله فلوا مئنه لم يسقط) فيستأجر من ربه والاجر من بيت المال أو ينتظر حتى يجد من يرى كذا ظهروا وحزروه نقلا (قوله ويبدأ الامام) أي أو نائبه (قوله لكن سيجي الخ) أي فلم يشترطوا في اباحة الرجم من الذي اخبره القاضي رؤية الرجم من القاضي قال أبو السعود يمكن حل ماسيحي على ما اذا لم يتنع القاضي من البدء برجه ولا يجب لف حيث ذم في الفتح ورد ما في الفتح صاحب الجبر أيضا بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضر رجه ما عز قطعها وانما رجه الناس بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله وان لم يعين الحجة) نعم البرهان والاقرار كما هو ظاهر اطلاقه (قوله ويكره للمعصوم) للاستغناء برى غيره (قوله لا يجرم الميراث) وان تعمد القتل كما سلف (قوله بدلالة النص) وهو قوله سبحانه وتعالى فعلن نصف ما على المحصنات من العذاب فعبارة النص في الاناث ودخلت الذكور بدلالته لاساواتهم لهن وبكفي في الدلالة مساواة المسكوت للمنطوق ولا يشترط الاولوية وقوله تعالى فاذا أحسن لامفهوم له فان على الارواح نصف المائة احصنوا أو لم يحصنوا كمال (قوله انه غلب الاناث) فيكون حكم الذكور مأخوذا من عبارة النص لامن دلالته (قوله عكس القاعدة) وهو تغليب الذكور على الاناث نهر حتى لو قال الحربى أمتون على بنات لا يدخل الذكور بخلاف أمتون على بنات فانه يعم الذكور والاناث بجر (قوله والعبد لا يحد الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أربع الى الولاة وذكر منها الحدود والظاهر أن العبد ليس بقيد لادب الدليل عام وقد يحد لان المولى يعز رعبه بلاذن الامام لانه حق العبد وهو المالك والمقصود منه التأديب (قوله وكنه) أي الحد (قوله في الصحاح) أفاد به أن العقدة هي الثمرة مستعار من ثمرة الشجرة وقبل هي ذنبه والاولى أن يقول ثمرة السوط عقدة طرفه وفيه تليين طرفه لما روي عن أنس بن مالك أنه قال كان في زمن عمر بن الخطاب يوم من باليسوط فتقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به والحاصل انه يجنب بكل من الثمرة

حباب الاناث على الذكر لانه عكس القاعدة (و) العبد (لا يحد سببه بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكنى اذ اظهره لقوله بركنه اقامة الامام نهر (بسوط لا يحد له) في الصحاح ثمرة السوط عذرا طرفه

بمعنى العقدة وبمعنى القرمع الذي بصيردين تعميلا للمشتري في النبي شلي ملخصا (قوله بين الجمارح وغير المولم) (ونزع)
لاضواء الا قول الى الهلاك وخلق الثاني من المقصود وهو الانزجار كذا في الهداية والحاصل انه المولم غير الجمارح
بجر (قوله ونزع ثيابه) لان عبارتي الله تعالى عنه كان يأمر بالتعريض في الحدود ولان التعريض ابلغ في ابطال الام
البس بجر (قوله ونزع جلده الخ) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف والحدود ايجز لا متلف وانما يتلف
الاعضاء الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام لذي امره بضرب الحدائق الوجه والمذاكير ولان القرمع مقتل
والرأس يجمع الحواس وكذا الوجه وهو يجمع المحاسن فلا يؤمن قواشئ منها بالضرب وذلك اهلاكه حتى فلا
يشرع حدًا بجر (قوله قبل صدره وبطنه) قال في الفتح وفيه نظر بل الصدر من المحامل والضرب بالسوط
المتوسط عدد ايسر الا يقتل في البطن فكيف بالصدر نعم اذا فعل بالعصا كما يفعل في بيوت الظلة ينبغي أن لا يضرب
البطن ذكره في النهر (قوله وقال علي الخ) ذكر الحكم بالدليل الا انه اوهم ان لفظ التعازير منه وانه بالافراد
وايس كذلك ولفظه كما في البحر يضرب الرجال في الحدود اما والنساء فعودا اه وانما شرع القيام في الرجل لان
المبني اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه في حقه (قوله غير مدد على الارض) أي لا يلقى الحدود على الارض
(قوله كما يفعل في زماننا) من القضاء فلا يسلط عليهم فيه والظاهر انه لا يجوز لانه خلاف المشروع نهر (قوله وكذا
لا يذ السوط) بأن يرفعه الضارب فوق رأسه أو يمد على العضو بضرب فاحتمالات ثلاثة (قوله لان المشترك)
وهو لفظ مدود في النبي وهو لفظ غير (قوله ولا تنزع ثيابه) فحزنا عن كشف العورة (قوله الا القرو والحشو)
لانها مناهان حصول الالم الى الجسد الا ان لا يكون اما الا ذلك كما في المحوى عن الخزنة (قوله لما روي) من أثر
على ولا نزع عورة فلو ضربت فاعلة لا يؤمن كشف عورتها بجر (قوله الى صدرها) أو سترتها درهمتي (قوله
وبازتركة) لانه عليه الصلاة والسلام لم يأمر به أي لم يوجب عليه فلا ينافي انه صلى الله عليه وسلم أمر بالحفر للقامدية
أبو السعدي (قوله ولا يربط ولا يمسك) الا اذا امتنع ولم يقف ولم يصبر لأمر بربطه على اسطوانة أو يمسك كمال
(قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) اعدام ووروده عن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام ولان الجلد يعمرى
عن المقصود مع الرجم بجر (قوله أي تقرب في البكر) وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة
وتقرب عام منسوخ كشرطه الاخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالجارية
(قوله وفسره في النهاية) أي فسر النبي المروي عن بعض الصحابة في زنا البكر بالحبس كاحل عليه قوله تعالى
أو ينقض من الارض (قوله لانه يعود على موضوعه) وهو الانزجار (قوله بالنقض) لان في التغريب فتح باب الزنا
لانعدام الاستحياء من العشرة ثم فيه قطع مواد البقاء فر بما تقتض زناها مكسبة وهومن أقبح وجوه الزنا
ه بجر (قوله السياسة) هي مصدر ساس الى الرعية أي أمرهم ونهاتهم كافي القاموس وغيره فالسياسة
استصلاح الخلق وارشادهم الى الطريق المتقي في الدنيا والاخرة وهي من الانبياء على الخاصة والعامة
في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء الذين هم ورثة الانبياء
على الخاصة في باطنهم لا غير كافي المنردات وغيرها اه قهستاني وعرفه بعضهم بأنهم تغليظ اجزاء جنسية لها
حكم شرعي حسم المادة الفساده في نوعان مردودة وهي الطامة ومقبولة وهي العادلة وباطن متبع جدا ولها
أدلة وقواعد رافواها اذا ضاق الامر اتسع واختلاف الزمان وكثرة افساد فلذا قالوا لم نجد الا غير العدل
اقتنا أصلهم للشهادة والقضاء عليهم وقال في معنى الحكم للقضاء تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة
الحبس والاغلاق على أهل الشر باقعة لهم والتعليق بالطلاق وغيره لا اختيار حاله ويضرب المتهم بسرفة
ويحبسه الى القاضي ومن عجز عن استيفاء حقه بالقاضي له أن يستعين بالوالي وان ذهب اليه أولا فاما خذ ثابته
أنزيد من تابع القاضي ضمن الزيادة والاصح أن مؤنة المعين على المخرد وقالوا في خدع امرأة انه يحبس حتى
رذها أو يموت في السجن اه ملخصا من الدر المنقي وفي البحر وظاهر كلامهم أن السياسة تفعل شئ من الحكم
لمصلحة براها وان لم يرد بذلك الفعل لدليل جرت اه وبخط السيد المحوى ان السياسة شرع مطلق الا انه
لا يدخل فيه القاضي والمفتي والسياسة نوعان ظالمة والشرعية فخرها وعادة فتخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا
من الظالم وتزدع أهل الفساد وتوصلهم الى المقاصد الشرعية فالشرعية فوجب الصبر اليها والاعتماد في الظاهر
الحق عليها وهي باب واسع فن أراد تفصيلها فاعليه بجماعة معين الحكم للقاضي علا الدين الاسود الطر بلقي

(تبريطا) بين الجمارح وغير المولم (ونزع)
ثيابه خلا ازار (استعورته) (ونزع) جلده
(على فنه) خلا رأسه ووجهه وفرجه (عيل
وصدره وبطنه ولو لم في يوم خمسين
متواليه ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على
الاصح جوهره (و) قال علي رضي الله
عنه (يضرب الرجل فانما) والمرأة قاعدة
(في الحدود) والتعازير (غير مدود) على
الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر
وكذا لا يجمع بين جلد ورجم (ويجوز له) الى
ابن كمال (ولا تنزع ثيابه) الا القرو والاح
ونضرب جالسة) لما روي (ويجوز له) الى
صدرها (في الرجم) ويجوز تركه استرها بثيابه
صدرها (في الرجم) (ذكره الشيخ)
ولا يجوز الحفر (له) ذكره الشيخ
ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان هو مقتر
لا يتبع والاتبع حتى يموت كما تروى ولا يجمع
بين جلد ورجم (في الحصن) (ولا يربط
ونقي) أي تقرب في الحبس (أو ينقض)
في النهاية بالحبس وهو أحسن واسكن للفتنة
من التغريب لانه يعود على موضوعه
بالنقض (الاسياسة) وتغريبه فيقتض
للأطام وكذا في كل جنابة نهر

الحق - اهـ وايلا أن تفهم من قوله والشريعة توجب المصير اليها أن يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد أن يكون العمل بها جائزا شرعا بالنسبة لغير القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غلب على ظنه أن ظهور الحق يتوقف على العمل بها أو بالسعود وفيه أنه باطلا لا ينافي ما في معنى الحكم من أن للقضاة تماطى كثير من هذه الامور (قوله ويرجم مريض زنى) لأن الاتلاف مستحق في الرجم فلا يمنع بسبب المرض بحر (قوله ولا يجلد) لأن الاتلاف غير مستحق وهو في حالة المرض يقضى اليه (قوله في مقام عليه) أى بقدر طاقته بدليل ما ذكره في ضعف الخلقة بحيث لا يرجى برؤه ويخاف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد اخفها مقدارا ما يتحمل واستدل عليه بما روى أن رجلا ضربه فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك الرجل مسلما فقال عليه الصلاة والسلام اضربوه حدة فقالوا يا رسول الله انه ضعيف بحيث لو ضرب بناء قتلناه فقال عليه الصلاة والسلام خذوا عنك الافيه مائة ثم اخذ ثم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا وراه أحد وابن ماجه والعشكال والعشكول عنقود التخل والشراخ شعبة منه وفي الدر المنثور وجازى حذافا ونحوه أن تجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة لكن بحيث يصيبه كل واحد منها كما نقله القهستاني عن شرح التاويلات (قوله ويقام) أى الحد بنوعيه (قوله لا قبله أصلا) أى لا رجاء ولا حلا (قوله لو زناها بيينة) أى لو ثبت زناها بالبينة ولا تجبس لو ثبت بالقرار غير (قوله حتى يستغنى) ظاهرا المختار أن هذه الرواية هي المذهب فلذا اقتصر عليها بحر ويؤيدها ما روى أن الغامدية أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأقرت بالزنا وأنها حبل وأمرته أن يعقروها فقال لها اذهبي حتى تلدى ثم أتته بعد الولادة فقال اذهبي فأرضعيه حتى تقطعيه ثم أتته به بعد أن فطم وفي يده كسرة خبز فقالت ها يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمرها فخرها إلى الصدر وأمر الناس فرجعوا فأصاب الدم وجهه خالدها فسمع النبي صلى الله عليه وسلم سبه فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابيت ثوبه لو زناها صاحب محكم لغفر له ثم أمرها فقتلت وصلى عليه ودفنت أبو السعود (قوله حبسها سنتين) محمول على ما إذا ثبت زناها بالبينة والالتباس لا تجبس لما نقله سابقا من قوله بل تجبس لو زناها بيينة أده أبو السعود (قوله لأنه مرض) فيؤخر الجلد إلى زمان البرء منه (قوله وشرايط احسان الرجم) أى الشرايط التي هي الاحسان فالاحسان هو الامور المذكورة وقيد بالرجم لأن احسان القذف غير هذا فإنه لا يشترط فيه النكاح والدخول وسبأ في نهر مزينا (قوله سبعة) وما في الشرح تكون غمانية (قوله الحزبة) فليس العبد محصنا لأنه غير ممكن بنفسه من النكاح الصحيح المفتي عن الزنا بحر (قوله عقل وبلوغ) فهما شرطان فخرج الصبي والمجنون لعدم أهلهما العقوبة على أن فعلهما ليس زنا أصلا (قوله والاسلام) خرج الكافر لحديث من أشر بالله فليس محصن ورجعه عليه الصلاة والسلام اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد ثم نسخ بحر (قوله والوطء) خرج من تزوج ولم يدخل لحديث الثيب بالثيب والنسابة لا تكون بغير دخول ولأنه لم يستغن عن الزنا والدخول ابلح الحشفة وأقدرها ولا يشترط الانزال كما في الفحل لأنه تبع اهـ بحر (قوله بنكاح صحيح) خرج الوطء في النكاح بغير شهود فلا يكون به محصنا (قوله حال الدخول) مرتبط بقوله صحيح فخرج ما لو تزوج من علق طلاقها بستر ويجهها فان النكاح يصح لكن لو دخل بها عقبه لا يصير محصنا لو وقع الطلاق قبله نهر (قوله وكونها بصفة الاحسان) أى متصفين بهذه الشرايط وقت الوطء فخرج من دخل بغير المحصنة كمن دخل بذمية أو أمة أو صغيرة أو مجنونة فلا يكون محصنا لوجود النفرة عن نكاح هؤلاء لعدم تكامل النعمة وخرج من دخل باهنة محصنة ولم يكن محصنا وقتها وصار محصنا وقت الزنا لما ذكرنا فأده صاحب البحر (قوله فاحسان الخ) أى أن شروط الاحسان لا بد أن تتحقق فيها معا والمعنى أن احسان أحد الزوجين شرط في احسان صاحبه واحسان أحد الزوجين ليس بشرط في احسان صاحبه وقد صرح المصنف بذلك آخر باب الشهادة على الزنا حيث قال اذا كان أحد الزوجين محصنا يحد كل منهما حده اهـ (قوله فلونكح الخ) تفريع على قوله وكونها بصفة الاحسان إلى آخره (قوله بعد العتق) أى عتقها في الاولى وعتقه في الثانية (قوله فيحصل الاحسان به) أى بالوطء الذي بعد العتق (قوله حتى لو زنى الخ) تفريع على قوله فاحسان كل (قوله لا يرجم) لكونه غير محصن وقت الفعل وان كانت المرفوعة محصنة (قوله الاباء دخول بعده) أى ولا حاجة إلى تجديده عقد اذا وقعت الردة والاسلام من معاها واذا وقعت الردة مرة

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد) حتى يبرأ
الآن يقع اليأس من برئه فيقام عليه بحر
(و يقام على الحامل بعد وضعها) لا قبله
أصلا بل تجبس لو زناها بيينة (فان كان حدها
الرجم رجعت حين وضعت) الا اذا لم يكن
لله ولود من ربه حتى يستغنى ولو ادعت
الحبل برينها النساء فان قل نعم حبسها سنتين
نهر رجها اختيار (وان كان الجلد فيصير
(النكاح) لأنه مرض (و) شرايط احسان
الرجم) سبعة (الحزبة والتكليف) عقل
و بلوغ (والاسلام والوطء) وكونها بصفة
صحيح (حال الدخول) (و) كونها بصفة
الاحسان (المذكورة وقت الوطء فاحسان
كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصنا
فلونكح أمة أو الحزبة عبد افلا احسان إلا أن
يطأها بعد العتق فيحصل الاحسان به لا بما
تلبس حتى توفى ذمتي بمسلة ثم أسلم لا يرجم
بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن السكال
وهو أن لا يطأ احسانها بالارتداد فلو
ارتد ثم أسلم بعد الا بال دخول بعده

فلا بد من تجديد العقد (قوله وقيل بالوطء بعده) هو قول الثاني (قوله ثم طلق) أي أو مات بعد الدخول
لا قبله فأما وان تكمل به المهر وأوجب عدة الوفاة لا يكون به محصنا (قوله ونظم بعضهم الشروط) نقله
القاضي زين الدين بن رشد صاحب العمدة عن الفاكهاني المالكي كما في الثاني ويوجد في بعض النسخ
شروط الحصانة في ستة (قوله شروط احسان) هذا الشرط من مقطوع الرجز والبقية من الكامل وقد غيرة
فقلت شرائط احسان ستة قاله الحلبي وفيه أن البقية من المتقارب ووزنه فعولان أربع وعلى ما ذكر
في بعض النسخ يتوزن منه وذكر في شرح المتن جميعها لابن وهبان بقوله

شرائط احسان به الرجم قزروا • بلوغ والسلام ومقتل يحترز

نكاح صحيح والدخول به به • وكل من الزوجين بالوصف يذكر

(قوله فخذها عن النظم) في بعض النسخ عن النص (قوله ورابعها كونه) أي كون الموصوف بما ذكر من البلوغ
الخ وهو صادق بهما وليس الضمير راجعا الى الزوج فقط لأن احسان كل شرط لاحصان الآخر وقد أخل بذلك
شرطين الاول كونهم مابصفة الاحسان وقت الدخول الثاني أن لا يخل احصانهم بالارتداد والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه) •

(قوله لقيام الشبهة) هذه لقوله والذي لا يوجبه (قوله لحديث ادروا الخ) هذا الحديث نقلته الناس بالقبول
وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وتحديد ما هو قد بين المصنف حذرها على قواعد المذهب بقوله الشبهة الخ والدرء
معناه الدفع قال في المختار درء دفع وبابه قطع اه وهو هذه لقوله لقيام الشبهة (قوله ما يشبهه) التذكير به
وفي قوله وليس نظر اللفظ ما والمراد بالثابت الحق وهذا التعريف انما يظهر في بعض الصور ولا يظهر في نحو
ما اذا ادعى الاكراه وأثبتته (قوله في المحل) أي الموطوءة كما في الدر المنثور (قوله لانه) أي الشأن أو الاكراه (قوله
لا حد بل لازم) الاول أن يقول بثبت (قوله أي الملك) هذا محال لما فسره به العيني وهو في شرح المتن كما نقلناه
عنه أيضا (قوله أي الثابت) بالنصب تنسيب لقوله حكمية وضمير هذه عائذ على المحل قاله الحلبي والمعنى أنها شبهة
ثبت حكم الشرع بحمل المحل فيها ويدل لذلك قوله في المتن وشرحه وهي قيام دليل مثبت للمحل في المحل ناف
للعمرة في ذاته أي بالنظر للدليل مع قطع النظر عن المانع وعن ظن الجاني اه وبعبارة الاتصافي أظهر حيث
قال والنوع الثاني شبهة في المحل وهي أن تكون الشبهة ثابتة في المحل بأن يكون في المحل شبهة الملك أعني شبهة
ملك الرقبة أو ملك البضع وهذه الشبهة تسمى شبهة حكمية باعتبار أن المحل أعطى له حكم الملك في اسقاط الحد
وان لم يكن الملك ثابتا حقيقة (قوله وان ظن حرمة) لأنها تتحقق بقيام الدليل الثاني للعمرة في ذاته ولا توقف
على ظن الجاني واعتقاده بغير وسيلين الدليل في المسائل الآتية شاء الله تعالى (قوله ولولو له حيا) مبالغة على
قوله وولد ولده اه حلبي (قوله لحديث الخ) أي فان لام الملك أو رثت شبهة في جارية الولد لابل أخا له صاحب
البحر (قوله ولو خلعا خلا عن مال) قال في الفتح بخلاف وطء المختلعة لأنها ليست من ذوات الشبهة الحكمية
وأخطأ من قال ينبغي حكم كونها من ذوات الشبهة الحكمية أبو السعود وفي الجبر عن جامع النسخ لا حد عليه
وان علم الحرمة لا خلاف الصعابة في كونه بائنا والظاهر أنهم ما قولان (قوله الكتاب راجع) فأورثت شبهة
أي في ملك البضع وان كان المختار قول على وقوع البائن بها (قوله ووطء البائع الأمة المبيعة الخ) لأنها في يده
وضمانه وتعود الى ملكه بالمال لا فاشبهت الملك بغير مزيدا (قوله والزواج الأمة الممهورنة) العلة فيه هي
ما في سابقه وأما اذا وطئ الممهورنة بعد التسليم خرجت من شبهة المحل الى شبهة الفعل (قوله لمسترو زوجة) انه
ونشر مرتب (قوله وكذا بعده في الفاسد) أما قبله فليقاه الملك وأما بعده فلا تلحق الفسخ فله حق الملك بغير
والظاهر عوده الى البيع والنكاح (قوله أي أحد الشريكين) أو الشركاء وجه الشبهة أن ملكة في البعض
ثابت حقيقة فالشبهة فيها أظهر بغير (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد المأذون الخ) لأن له حق في كسب عبده
فكان شبهة في حقه أبو السعود (قوله وعليه دين الخ) هذا نص على المتوهم (قوله ووطء جارية من الغنيمة)
أي اذا وطئها أحد الغنائم لثبوت الحق بالاستيلاء بغير قال الحلبي وقياس اطلاقهم عدم اقطع لمن سرق
منها أي وان لم يكن منهم يقتضي عدم الحد هنا وان لم يكن الواطئ منهم والظاهر أن المراد أنه وطئها قبل التسليم

ولا بغير يجوز أو عده معاد بالافاقه وقيل
بالوطء به • (و) اعلم أنه (لا يجب بقاء
النكاح ببقائه) أي الاحسان فلا نكاح في عمره
مرة ثم طلق وبقي مجزأ وذا في رجم ونظم بعضهم
الشروط فقال

شروط احسان أنت ستة

فخذها عن النظم مستفهما

بلوغ وعقل وحرة

ورابعها كونه مسلما

وعقد صحيح ووطء مباح

مضى اختل شرط فلن يرجع

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

لا يوجبه لقيام الشبهة لحديث ادروا

الحدود بالثبوت ما استظهرتم (الشبهة

ما يشبهه) (النسب) (الثابت وليس بثابت)

في نفس الامر) (وهي ثلاثة أنواع شبهة)

حكمية (في المحل وشبهة في) (اشتباه) (الفعل

وشبهة في العقد) (والصحيح دخول هذه

في الاولين وسنذكره) (فان ادعاه) أي

الشبهة (وبرهن قبيل) برهانه (وسقط الحد

وكذا بسقط) أيضا (عجز دعوها الا في)

دعوى (الاكراه) خاصة (فلا بد من برهان)

لانه دعوى بمنع المصغر فيلزم ثبوته بغير

(لا حد) بل لازم (بشبهة المحل) أي الملك

ونسمى شبهة حكمية أي الثابت حكم

الشرع بجملة (وان ظن حرمة كوطء أمة

ولده وولد ولده) وان فعل ولولو له حيا

فتح الحديث أنت ومالك لا يبيح (ومعقودة

الكتاب) ولو خلعا خلا عن مال وان نوى

بها ثلاثين لم يقل عمر رضي الله عنه الكتابات

راجع (و) (و) (البائع) الأمانة (المبيعة

والزوج) الأمانة (الممهورنة قبل تسليمها)

لمسترو زوجة وكذا عبده في الفاسد (وطء

الشريك) أي أحد الشريكين (الجارية

المستركة) (وطء) (جارية مكاتبه وعبد

المأذون له وعليه دين يحيط بماله وورقته)

زبلي (و) (وطء) (جارية من الغنيمة بعد

الإخراج) (و) (وطء) (و) (وطء)

أما إذا وطئها بعد ما جسدت لغير المال (قوله والتي فيها خيار له شترى) فأولى عدم وجوبه إذا كان الخيار له لأن ملكه باق فأداه صاحب البعر فاشترى نص على التوهيم وإذا علم سقوط الخذف ما تقدم لما تقدم يعلم سقوطه فيما إذا كان الخيار له ما أولاً جني ولم أرمأ إذا وطئها المشتري والخيار للبائع (قوله والتي هي أخته رضاعاً) أي ووطئ أمته التي هي أخته رضاعاً قاله الحلبي والشبهة فيها ظاهرة لكونها ملكة حقيقة (قوله من لم يحرم به) أي بالذ كور من الردة وما بعده ها أما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة برزتها وأما ما بعده ها فالاختلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه اه حلبي (قوله فدعوى الحصر) أي من مثلاً خسرو وهو وإن لم يصحح بالحصر لكنه أفاده لأنه تعدد في مقام البيان أفاده المصنف (قوله ونسعى شبهة اشتباه) وشبهة مشابهة (قوله في حق من حصل له اشتباه) دون من لم يحصل له ولذا قيد سقوط الخذف فيها بظن الحل (قوله العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن) فإنه يمتدح لم يدع وإن حصل له الظن ولا يمتدح إذا دعاه وإن لم يحصل له ابن كمال لأن الأصل أن يكون صادقا فيما ادعاه فاعتبر شبهة وإن كان كاذبا في نفس الأمر (قوله كوطأ أمه أبويه) قال في ابضاح الإصلاح أعلم أن اتصال الأملاك بين الأصول والفروع قد يورثهم أن لا ينزل ولا يوطئ جارية الأصل كافي العكس وغنى الزوج بمال الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجدك كافراً غني أي بمال خديجة رضي الله تعالى عنها قد يورثهم شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة والبسطة بين العبد والمولى في الانتفاع بماله ورضاء به عادة مظنة لاعتقادهم حل ووطئ جاريته لأن ووطئ الجوارى من قبيل الاستخدام ومالكية المرتبة المهرية المهرية ملطيد يورثهم حل ووطئ المهرية له وبقاء أثر الملك وهو العدة لا يمتدح أن يورث الاشتباه في حل ووطئ المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة ببقاء حال كونها أم ولد اه (قوله ولو جله) يعني أن ووطئ المطلقة ثلاثا بلفظ واحد من قبيل شبهة الفعل فيمتدح أن يوطئ المحل فلا يمتدح مطلقا لكن قال في الجواهر أطلق في الثلاث فشمع ما إذا لم يقعها جله أو متفرقا ولا اعتبار بخلاف من أنكروا وقوع الجله لكونه مخالفا لقطعي كذا ذكره الشارحون وفيه نظر لما في صحيح مسلم من أن الطلاق الثلاث كان واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أمضى عمر رضي الله تعالى عنه على الناس الثلاث وإن كان العلماء قد أجابوا عنه وأولوه فليس الدليل على وقوع الثلاث بكلمة واحدة قطعا فإن قيل إن العلماء قد أجروا عليه فلنا قد خالف أهل الظاهر في ذلك كما تنولوه في كتاب الطلاق فينبغي أن لا يمتدح أن علم الحرمة والدليل عليه ما ذكر في الهداية من كتاب النكاح في فصل المهرات أن الحد لا يجب بوطئ المطلقة ثلاثا واحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرمة على إشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لأن المأخذ زال في حق الحل فيحقق الزنا اه ووجب أن تحمل إشارة كتاب الطلاق على ما إذا وقعها بكلمة واحدة وعبارة كتاب الحدود على ما إذا وقعها منفردة كما ذكرنا فوفقنا بينهما كما لا يخفى اه كلام الجهر وهو صريح في أن المطلقة ثلاثا من قبيل شبهة المحل لكن الذي في النسخ والتبيين وغيرهما الجزم بأنهم من شبهة الفعل وأنه لا اعتبار بخلاف الظاهرية لكونه نشأ بعد انقضاء اجاع العصاية في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وما ذكره في البحر من الجمع فذا لا يحتاج اليه عند التعارض والإشارة لا تعارض العبارة بل العبارة هي المقدمة ولذلك لم يلتفت الشارح إلى كلام البهرا حلبي (قوله في رواية كتاب الحدود) وفي رواية كتاب الرهن لاحد عليه ولو ظن الحرمة فيكون من النوع الأول ومحل الخلاف إذا علم الحرمة أما إذا ظن الحل فلا خلاف (قوله وهي المختارة) وهو الأصح بجمع عن الهداية قال في الدر المنثور قلت واستفيد منه أن الحكم المذكور في باب أولى من الحكم المذكور في غير باب لأنه كأنه استطراد اه (قوله المستعبر للرهن) اللام للتعليل أي الذي استعار أمه لبرهنه لا للتبعية حتى يكون المعنى استعار أمه مرهونة من الرهن قاله الحلبي (قوله كالمرتبة) فيجوز فيه الخلاف والتعصيم السابق (قوله وسيجي حكم المستأجرة) هو عدم الحد بزنا بها على خلاف فيها (قوله والمفوض) أي حكمها أنه إذا غصبها ورث بها حدا إذا علم حكمها بعد كباؤخذ من مفهوم ما يأتي (قوله وينبغي أن الموقوفة عليه الخ) يعني إذا وطئ الموقوفة عليه ظنا حالها فلا حد عليه (قوله ومعتدة الطلاق على مال) أما الباتر على غير مال فن الحكمية أبو الهود عن النهر (قوله وكذا المختلعة) أي على مال لما قدمنا عن النهر أن المختلعة على مال من قبيل شبهة المحل قاله الحلبي (قوله لمحضه زنا) وانما سقط الحد لا مرجع إليه وهو اشتباه الأمر عليه أي ولم يمتدح في الأولى للشبهة في الحل اه بجر (قوله لا في المطلقة ثلاثا) وذلك

وطئ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي أخته رضاء وزوجة سومت برزتها أو وطئها لابنه أو جماعة لاسها أو بنتها الآن من الآية من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع فدعوى الحصر في ستة وأضع ممنوع (و) لاحد أيضا (بشبهة القتل) ونسعى شبهة اشتباه أي شبهة في حق من حصل له اشتباه (أن ظن حله) العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن ولو ادعاه أحد ما قطع لم يمتدح حتى يزوجها بعلها بالمهرية نهر (كوطأ أمه أبويه) وإن عاها شغبي (ومعتدة الثلاث) ولو جله (وأمة) امرأته وأمة مبدوء ووطئ المرتبة (الامة) المختلعة (في رواية كتاب الحدود وهي المختلعة) وفي الهداية المستعبر للرهن المختارة زنا بغير حكم المستأجرة كالمهرية ونسعى أن الموقوفة عليه والمفوضة ونسعى أن الموقوفة على مال كالمهرية نهر (و) معتدة (الطلاق على مال) وكذا المختلعة على التعصيم بدائع (و) معتدة (الاعتاق) (و) الحال أنها (هي أم ولد) (و) الوامني (إن ادعى التسبب في الأولى) شبهة المحل (لا في الثانية) أي شبهة القتل لمحضه زنا (لا في المطلقة ثلاثا) بشرطه

لأن الشبهة فيها شبهة في العقد بخلاف باقي محال شبهة الاشتباه فإنه لا شبهة عقد فيها اه بجر (قوله بأن تلدا إلخ)
 بيان للشرط أي ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول أنه انعقد
 من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حمله على الحلال اه حلي (قوله لا لاكثر) أو لتمامها مخ (قوله بالاولى)
 لأنها أقل من الثلاث (قوله والافى وطء أمرا إلخ) الاستثناء فيها على رأي طائفة غير (قوله ولا حدا أيضا) أي
 كما في شبهة المحل مطلقا وفي شبهة الفعل عند ظن الحل وقيد بنفي الحد لأن التعزير واجب أن كان عالما قالوا يوجب
 بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة بجر (قوله كوطء محرم) أطلق في المحرم فشمع المحرم نسبها
 ورضاها وصهرية اه بجر (قوله وقالان علم بالحرمه حد) لأنه عقد لم يصادف محلا فياغو كما إذا أضيف إلى
 الذكور وهذا لأن محل التصرف ما يكون محلا لحكمه وحكمه الحل وهي من المحرمات وللإمام أن العقد
 صادف محله لأن محل التصرف ما قبل مقصوده والافى من نبات آدم قابله لتقواله وهو المقصود وكان ينبغي
 أن انعقد في جميع الأحكام إلا أنه تفاعد عن إفادة حقيقة الحل فيورث الشبهة لأن الشبهة ما يشبهه الثابت
 لنفس الثابت وبما قل يسر يظهر أن الخلاف لم يتوارد على محل واحد في الحلية فثبت نفوا محليتها أرادوا
 بالنسبة إلى خصوص هذا العاقد أي ليست محلا للعقد هذا العاقد ولذا علوه بعدم حلها ولا شك في حلها لغيره
 بعد العقد النكاح لا محليتها للعقد من حيث هو والإمام حيث أثبت محليتها أراد محليتها لنفس العقد لا بالنظر إلى
 خصوص عاقد ولذا علل بقول مقاصده ومساوئهم هنا تدل على أن من استحل ما حرم الله تعالى على وجه
 الظن لا يكفر وإنما يكفر إذا اعتقد الحرام حلالا لا إذا ظنه حلالا فانهم لم يحكموا في ظن حل المحرم بالكفر وهو
 نظير ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن النجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل بتجربة أمر
 بما دى فهو ظن صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام وليس بكفر بخلاف
 ادعاء علم الغيب فإنه كفر بجر مختصرا (قوله لكن في التهستان في عن المضمرات إلخ) الاستدراك على قوله
 في جميع الشروح فإن المضمرات من الشروح فلم يتم العموم ولا حاجة إليه لأن ذلك لا يقتضي ترجيح قوله لما على
 أن المراد بالجميع بحسب ما اطلع عليه أو أراد بالجميع المجموع (قوله خلا قالهما) نقل صاحب البحر الاتفاق
 في المسألتين الأخيرتين على عدم الحد وهو الاظهر (قوله فظهر أن تقسيمها ثلاثة أقسام قول الإمام) أن أواد
 التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الإمام حكم شبهة المحل
 وعندهما حكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضا لأن شبهة العقد منها ما هو
 شبهة الفعل كعقده الثلاث كما صرح به صاحب النهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمثل المثنى
 اه حلي (قوله وحد بوطء أمه أخيه وعه) أي وان ظن الحل بجر (قوله لعدم البسوطه) أي لعدم توسع كل منهما
 بمال الآخر فدعوى ظنه الحل غير معتبرة وأورد أنه لو سرق من هؤلاء لا يقطع وظاهر هذا يقتضي وجود
 البسوطه بينهما وأجيب بأن القطع منوط بالاختصاص من الحرز وهو منتفد لدخوله في يتم بالاستئذان عادة أما
 الحد فنسوط بعدم الحل وشبهته وهو ثابت نهر ولهذا لو سرق الضيف من المضيف لا يقطع ولو زنى بجاريته يحد
 زبلى اه أبو السعود (قوله وحدت على فراشه إلخ) اتخاذا فيها لأنه بعد طول العجبة لا يقتضي عليه أمر أنه
 فلم يكن الظن مستندا إلى دليل وهذا لأنه قد ينسب على فراشه غيرهما من المحارم التي في بيته بجر وعليهم بطول
 العجبة مأخوذ من تعقيد قاضي خان بقوله وله أمرأة قديمة قال في الشر بلا لية ويتطرب بما ذا يكون
 قدمها أبو السعود (قوله تميزه بالسؤال) أي وغيره كذا في البحر كالحركات المألوفة ويؤخذ منه أنه بهذا الصبر
 في الدلالة المظلمة أبو السعود (قوله حتى لو أجابه بالفعل) محترز قوله فائله وقوله وأوهم محترز قوله أنا زوجه
 أبو السعود وقد يقال إن قولها نعم بعد قوله يا هند مثلا بمنزلة ما لو سمعت نفسها باسم زوجته (قوله حد) لأنه يمكنه
 التميز بأكثر من ذلك أبو السعود (قوله وجاز) أي العطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحربي في الأولى)
 خلا فالابن يوسف وقال محمد لا يحد أيضا لأن امرأة نابعة فامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق
 التبع (قوله لا حد القذف) أي في مقام وهذا اتفاق كما أنه لا يقام حد الشرب اتفاقا بجر (قوله ولا يحد
 بوطءه) لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنابة لأن الطبع السليم ينفر عنه والجامل عليه نهاية السفه أو فرط
 الشيق وهذا لا يجب ستره اه بجر (قوله وتذبح ثم تحرق) لقطع التصدي بيه هذا إذا كانت البهية للفاصل

بان تلدا قل من ستين لا لاكثر إلا بدعوة
 كما ترى بابه وكذا المختلة والمطلقة بعوض
 بالاولى نهاية (و) الا في وطء امرأة زفت
 إليه (وقال النساء هي زوجة) ولم تكن
 كذلك معقدا خبر من ثبتت نسبته بالدعوة
 بجر (و) لا حد أيضا بشبهة العقد أي
 عقد النكاح (عنده) أي الإمام (كوطء
 محرم نكحها) وقالان علم بالحرمه حد وعليه
 الفتوى خلاصة للكتاب فكان الفتوى عليه
 الشرح قول الإمام فكان الفتوى عليه
 أولى قاله فاسم في تصحيحه لكن في التهستان في
 عن المضمرات على قولهما الفتوى في المتن
 وحترز في الفتح أنها من شبهة المحل وفيها ثبت
 النسب كما مر (و) وطء في (نكاح بغيره)
 لا حد شبهة العقد وفي المجتبى تزوج بغيره
 أو منكوبة الغيا ومعتدته ووطئها طائفا الحل
 لا يحد ويعزرون طائفا الحرمه فكذا لا يحد
 خلا قالهما قطره أن تقسيمها ثلاثة أقسام
 قول الإمام (وحد بوطء أمه أخيه وعه)
 وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه
 (و) بوطء امرأة وحدت على فراشه
 قلنا زوجه (ولو هو أعشى) تميزه بالسؤال
 الا إذا دعاها فأجابته فائله أنا زوجه أو أنا
 فلا يحد باسم زوجته فواقعها إلا أن الأخبار
 دليل شرعي حتى لو أجابه بالفعل أو بنعم
 حد (وذميمة) عطف على ضمير حد وجاز
 للفصل (زنى بغيره) مستأن من (و) حد
 (الحربي) في الأولى (والجارية) في الثانية
 والأصل عند الإمام الحد وكذا لا يحد
 على مستأن من الاحد القذف (و) لا يحد
 بوطء (بهية) بل يعزرون بغيره ثم تحرق

كان كذا في القصة كان لصاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة بجر وكان أبو عبد الله الحرجاني رحمه الله تعالى
 يقول قول أصحابنا في دفعه على وجه الاستصحاب حتى إذا كنت تؤكل تذبح ثم تؤكل عند الامام ونحوه
 لما في الحديث عن بعضهم الاحراق بالنار غير واجب لكنهما تذبح ثم تؤكل وقالوا تحرق ويضمن الفاعل القيمة من
 ماله (قوله ويكره الانتفاع بها حية وميتة) هذه كراهة تنزيه لما روي عن الامام من جواز الاكل (قوله
 وفي التهر الخ) حذف صدر عبارته وهي فان كانت الدابة لغيره أمر صاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة ثم تذبح
 هكذا قالوا ولا تصرف ذلك الا مع ما يجعل عليه كذا في الشرح والظاهر أنه يطلب اي بالدفع على وجه السدب
 ولا اقال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة اه (قوله لقولهم تضمن بالقيمة) هذا لا ينبغ السدب وليس
 في عبارة التهر (قوله ولا يجذب بوطه اجنية) بذلك قضى على كرم الله تعالى وجهه ولانه اعتمد دليل في موضع
 الاشارة اذا الانسان لا يجزى من امرائه وبين غيرها في أول الوهلة تضار كل فرد بجر (قوله وقيل) أفاد أن مجرد
 الزفاف اليه لا يكتفي بدون هذا القول أفاده أبو السعود (قوله خبر الواحد الخ) هل يشترط كونه امرأة لان هذا
 لا لا يطاع عليه الرجال غالباً ولا يشترط يحذر (قوله وعليه مهرها) اي مهر مثلها (قوله بذلك قضى عمر) الذي
 في العرو وغيره على (قوله او بوطه دبر) أطلقه فتأمل دبر الصبي والزوجة والا فانه لا حد عليه مطلقاً عند الامام
 اه صغ وفي أبي السعود أي لا جلد ولا رجاء ان كان محصناً (قوله فلا حد اجاعاً) ولا يكفر باستحلاله بملاو كنه
 شرباً ليس من التنازخانية قال وهو مما يعلم ولا يعلم اي ولا يعلم عدم الكفره والافه حرام أبو السعود (قوله بنحو
 الاحراق بالنار) هو قول على كرم الله تعالى وجهه وذكر في الفتح أن خالدين الوليد كتب الى أبي بكر أنه وجد
 رجلاً في بعض نواحي العرب يتكلم كما تكلم المرأة فجمع أبو بكر الصحابة فسألهم فكان من أشدهم في ذلك قولاً على
 رضى الله تعالى عنه فقال هذا ذنب لم تعص به الأئمة واحدة صنع الله تعالى بها ما علمتم نرى أن تحرقه بالنار
 فاجتمع رأي الصحابة على ذلك وظاهره أنه قول في المذهب بل ظاهره اجاع الصحابة عليه (قوله والتكيس من
 محل مرتفع) قال في الفتح كان مأخذ هذا أن قوم لوط أهل كواكب ذلك حيث حملت قراهم وتكسبهم ولا شك
 في اتباع الهدم بهم وهم نازلون قلت بل اتبعوا بالاجار (قوله باتباع الاجار) الباء للمصاحبة (قوله أصح) أي
 من التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به (قوله معز بالجر) بجثاله وليس منصوباً (قوله يفهم) من
 الاتهام وفيه أنه لا يفهم منه إلا أن القتل في هذه الجزية للامام ولا يفهم منه تخصيص جميع جزيات
 السياسة به (قوله أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة) ويفهم منه أن غير القاضي كلفى والاب والوصى وأحد
 الناس ليس لهم ذلك بالاولى وقد تقدم عن معين الحكام أن للقاضي فعل كثير منها فراجع (قوله الاستثناء)
 حرام - اي بالكف وذكروا أنه ان خاف الزنا واللواط وفعله يجروراً برأس فهو محمول على غير الضرورة
 (قوله كره) يتطهر هل هي تحرمة على القاعدة الاغلبية في اطلاقها وتزنية (قوله ولا شيء عليه) من حد أو تعزير
 (قوله عنها) أي عن الخطاب فيه أنه لا يلزم من كون الشيء خبيثاً في الدنيا أن لا يكون له وجود في الجنة الا ترى
 أن الخمر أرم الخبائث في الدنيا ولها وجود في الآخرة جوى وفيه أن خمر الآخرة ليس من جنس خمر الدنيا لانه
 لا غول فيها قال في البحث كساح المحارم غير الاصول والفروع فانه جائز في الجنة قبيح في الدنيا (قوله
 وفي الاشبه حرمتها عقلة الخ) قال محبتها العلامة الحوى أقول هذا انما يتم على مذهب المعتزلة القائلين بجرمة
 ما استقيمه العقل لانه عندهم موجب على القطع والبيان وما كرم بالحسن والقبح ومقتضى للمأمورية والمنوعة
 شرعاً وان لم يرد كما أم يحكم على الله تعالى بوجوب الاصل وحرمة تركه عندهم وليس له أن يعكس القضية الا أنه
 قد يستقل كما في حسن العدل وقبح الظلم وقد لا يستقل كما في حسن صوم اليوم الاخر من رمضان وقبح صوم يوم
 العيد لان الشرع لما ورد بحسن الاول وقبح الثاني علمنا أنه لو لا اختصاص كل منهما بشئ لاجله حسن وقبح لما ورد
 الشرع به فالعقل مثبت في الكل والشرع مبيّن في البعض وأما الخفية فالعقل عندهم آلة لمعرفة الحسن والقبح
 لا موجب لهما ولا كما بهما والالما جاز وروا نسخ لهما لان الحسن والقبح العقليين لا يرد عليهما التبدل
 فالحاكم والموجب هو الله تعالى أن يحكمكم عليه غيره فالشرع مثبت في الكل والعقل مبيّن في البعض فله حظ
 في معرفة بعض المشرعات كالإيمان وأصل العبادات والعدل والاحسان فثبت بهذا أن الامر دليل ومعرفة
 الحقائق مثبتة في العقل وموجب لما يعرف به وأما عندنا الشاعرة بالحسن والقبح شرعيان بمعنى أنه لا حظ

ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجبى وفي التهر
 الظاهر أنه يطلب البند بقولهم تضمن بالقيمة
 (و) لا يجذب (وطه اجنية) زنت اليه وقيل
 خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء
 بجر (هي عرسك وعليه مهرها) بذلك قضى
 عمر رضى الله عنه وبالعدة (او) بوطه (دبر)
 وقال ان فعل في الا جانب حد وان في عبده
 هو أئمة أو زوجته فلا حد اجاعاً بل يعز
 وقال في الدرر بنحو الاحراق بالنار وهم
 الحداد والتكيس من محل مرتفع باتباع
 الاجار وفي الحاوى والمجلد أصح وفي الفتح
 يعزروا ويحسن حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد
 اللواط قتل الامام سياسة قلت وفي التهر
 معني القيد بالامام يفهم ان القاضي
 ليس له الحكم بالسياسة فرفع وفي الجوهر
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن
 امرائه أو أمته من العبد بذكره حتى أنزل
 كره ولا شيء عليه (ولا يكون) اللواط
 في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقيها
 وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فقع
 وفي الاشياء حرمتها عقلة فلا وجود لها
 في الجنة وقيل جمعية فتوجد

للعقل في معرفتهما أي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف ما ينبغي أن يكون ما هو ربه ومنه ما يحسنه شرعاً فالتعريف
هو المنبئ للسن والقبح ولو عكس القضية فحسن الشرع ما قبضه العقل وبالعكس لم يكن متحققاً بالحسن والقبض
انما يعرفان بالامر والنهي فهما ثابتان بنفس الامر والنهي لأنهما دليلان على حسن وقبح مبنين بثبوتهما بالعقل
هكذا فهم تقرير المذاهب الثلاثة والتفرقة بينهما من عبارة الميزان وغيره من المتون والشروح ومما يقررناه علم أنه
لا خلاف بين العلماء في أن الحسن والقبح بمعنى ملاممة التابع ومنافرة كسلووا والمزوم معنى كون الشيء صفة كمال
وصفة نقصان كالعلم والجهل عقليان وانما الخلاف في كون الشيء متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل
ومتعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل كالعبادات والمعاصي هل هما شرعيان أو عقليان (قوله وقيل
يخلق الله تعالى الخ) يوهم أنه قول ثالث وليس كذلك حوى وفيه أن غرض اللوطي بالنصف الأسفل وإذا كان
على هيئة الاناث لا يتأتى غرضه (قوله لحدتها عقلاً) معناه أن العقل مبين ومعرف للحرمة لا منف والمثبت
حقيقة انما هو الشرع فانه نادى التحريم الى العقل والطبع مجاز (تسمية) ذكر في الفتوحات المكية في صفة أهل الجنة
أنهم لا أدبار لهم لأن الدبر انما خلق في الدنيا لخراج القائط النجس وليست الجنة محللاً للقاذورات اه قلت
فعل هذا لوجود لها في الجنة على كل حال والحدثة الكبرى المتعالي حوى ملخصاً (قوله وزول حرمة بزواج
وشراء) معناه أن الحرمة في الاجنية ليست مؤبدة بل بغية تلك الدين أو النكاح بخلاف اللواط فان حرمتها
مؤبدة (فائدة) قال في بحر الكلام علم أن الذنوب على أوجه فبها الزنا واللواط وشرب الخمر والقيبة والبهتان
فهذه يرتفع الاثم فيها بالتوبة والاستغفار اذا لم يطلع البشر عليها وأما اذا اطلع البشر عليها فلا تنكح التوبة بل
لا بد من الاستحلال لمن اعتابه أو شبهه أو شرب خمره وكذا اذا زنى بأمر أو زواج فبلغه الخبر لا يرتفع الاثم بالتوبة
ما لم يجعله الزوج في حل لاستيفائه منافع يضعها الذي هو حقه هكذا صحت الرواية اه والعلة تفيد استتمام
الاستحلال وان لم يبلغ الزوج الخبر (تذنيب) رأى النبي صلى الله عليه وسلم أقواماً على نل تنفخ في أدبارهم
النار فخرج من أقوامهم وأنوفهم فدل جبريل وميكائيل عنهم فقالوا هؤلاء الذين يعملون عمل قوم لوط وهذا
جاء الفضائل منهم والمفعول وروى في أثر من فعل ذلك ومات عليه بلقي يقوم لوط وذكر الشعراني في القرن أن رجلاً
مر على بركة ماء في أراضى قوم لوط فتذكرهم وقال كانوا أخواتنا ووضع رجله فيها ففرق وأن هذه البركة
يسمى فيها بعض الاوقات وجبة يقال ان هذه تسع عند رعى لوطي فيها قد مات على هذا الحال وروى
في الحديث ملعون من عمل قوم لوط (قوله على قول) أي لبعض العلماء وليس هذا مذهبنا (قوله بكفر مستحلهما)
مقيد بما اذا كان في غير المملوكة لما تقدم أنه لا يكفر مستحلهما وان ارتكب اثماً عظيماً (قوله والبني) أهل البني
طائفة من المسلمين يخرجون على الامام ولهم قوة وشوكة ومنعة ويخالفون بعض احكام المسلمين بالتأويل
ويظهرون على بلدة من البلاد اه (قوله في عسكر) أي في محل العسكر الخ أو ما خرج من العسكر فزنى لا يجهل به
(قوله لاميره) هو الخليفة أو أمير مصر أما اذا كان مع أمير السرية أو أمير العسكر فلا يحسد لانه انما فوض لهم
تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه أبو السعود عن الفتح (قوله ولا تحزننا غير مكاف) كصبي
ومجنون ووطء الصبي يوجب المهر اذا كانت الموطوءة صغيرة وكبيرة غيرة مطاوعة أو أمة وان كانت الموطوءة
كبيرة مطاوعة لا يجب لها المهر عليه أبو السعود عن الزبلي (قوله لأعليه ولا عليها) لأن فعل الرجل أصلي
في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحديث في حق الاصل يوجب امتناعه في حق التابع أبو السعود (قوله حديث فقط)
امتناعه في حق التابع لا يوجب امتناعه في حق الاصل نهر وحده هنا اجلد أو الرجم وقد سبق أن الاصل
الموجب للرجم يعتبر في الزوجين لافي الزانين قتلاً (قوله والحق الخ) هو قولهما وعلى قوله يعززان أشد التعزير
أبو السعود عن الجوى (قوله باكره) أي من السلطان أو غيره على قولهما المتفق به بحر والمراد أنه لا يجب على
الزاني المكروه فلوزنى مكرهاً مطاوعة وجب عليها الحد كما في حاشية الشنقي (قوله ولا باقرار أحدهما) أي أقرها
كما في أبي السعود (قوله ان أنكره الآخر) أطلقه فعمل ما اذا قال لم أطأ أصلاً وقال تزوجت وشتميل ما اذا كان
المتكر الزجل أو المرأة وهو قول الامام بحر والظاهر أن السكوت هنا كالانكار وسررته نصلاً (قوله للشبهة)
وذلك لأن الزنا فعل مشترك بينهما فانهما فاعلهما فانتفاؤه عن أحدهما يورث شبهة في الآخر واذا سقط وجب المهر
تعتيماً لخطر البضع بحر (قوله وفي قتل أمة) قيد بالامة لانه لو زنى بحرة فقتلها حجة انتفاءه وكان عليه الجرم

وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على
كذلك كور والامة قبل كالات والعصم الاول
وفي البحر حرمتها أشد من الزنا لحرمتها عقلاً
وشراء وطبعاً والزنا ليس بهرام طبعاً وزول
حرمة بزواج وشراء بخلافها وعدم الجنة
عنده لا تخلفها بل التفلخ لانه مطهر على قول
وفي المجتبى بكفر مستحلهما عند الجمهور
(أوزنى في دار الحرب أو البني) الا اذا زنى
في عسكر لا ميره ولا لامة هدية
(ولا) حد (زنا غير مكاف بمكاف فقط)
لأعليه ولا عليها (وفي عكسه حد) فقط
(ولا) حد (زنا المستأجرة) أي الزنا
والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح
(ولا باقرار أحدهما) لا (باقرار أحدهما)
ان أنكره الآخر (وفي قتل أمة زناها
استبرئها ولو حرمة مجتبى)

(قوله الحد بالزنا والقيمة المختل) أشار بذلك الى وجوب الحد والقيمة بانهم حاجتا يتان مختلفتان بموجب جنس
مختلفين وعن الثاني انه لا يحد لان تقرر ضمان القيمة بملاك الامة نهر (قوله فأورث شبهة) اي في ملك المنافع
تبعاً نهر (قوله وتفصيل ما لو أنضاه في الشرح) ونفسه ولو زنى بكبيرة أنضاه فان كانت طاعة له من غير
دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الانضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كنت مع دعوى شبهة
فلا حد ولا شيء في الانضاء ويجب العفو وان كنت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها
ثم يتطرق في الانضاء فان لم يستل بولها فعليه دية المرأة كامر له لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان
يستل بولها حد وضع ثلث الدية لما أن جنائته جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد وعليها ثلث ان كان
البول يستل فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستل فعليه الدية كامر له ولا يجب المهر
عندهما خلافاً للحد المذكور وان كانت صغيرة في جميع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكر الا في حق سقوط الارش
برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كان يستل بولها الزمة ثلث الدية والمهر كامر له ولا حد عليه
لتمكن التصور في معنى الزنا وهو الابلاخ في قبل مشتهة ولهذا لا تثبت به حرمة المصاهرة والوطء الحرام في دار
الاسلام بوجوب المهر اذا اتى الحد فيجب ثلث الدية لكونه جاتفة على ما بينا وان كانت لا تستل بولها ثلث الدية
ولا يضمن المهر عندهما وقال محمد يضمن المهر أيضاً لما ذكرنا وله ما أن الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء
منه وضمان الجزء يدخل في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل البرء
يدخل أرض الاربع في أرض الكف وبسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنا وهو الوطء الحرام
اه حلي (قوله اتفاقاً) وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عليه الحد كذا في فتح القدير (قوله بخلاف
ما لو زنى بها الخ) لعل الفرق تحقق بسبب الملك قبل الزنا وهو الفص في الأولى بخلاف الثانية (قوله لا يسقط الحد
لانه لا شبهة وقت الفعل (قوله والاموال) كفضان المتلفات (قوله انا يتكينه) اي تكين الامام من نفسه
(قوله وبه) اي بما ذكر من المؤاخنة نهر حيث لم يذكر فيها قضاء القاضي (قوله للبالغه) (قوله
واقامته اليه) اي ويحذر اقامته على نفسه لان اقامته بطريق الجزاء والنكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه فتح
وضل نائبه كفعله لانه بأمره فلا يشرع أو بالسعود عن العيني (قوله بخلاف أمير البلد) اي وغيره ممن له أمانة
دون الخليفة (قوله بأمر الامام) الظاهر أنه ليس بقيد القاضي مثله والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الزنا)

(قوله شهدوا بحد) اي بموجب حد بكسر الجيم (قوله بلا عذر) متعلق بشوله متقادم (قوله كرض) اي بالنسبة
(قوله أو خوف طريق) ولو في أقل من مسافة القصر أفاده الكمال (قوله للثمة) لان الشاهد في الحدود مخبر
بين الحسبتين أداء الشهادة والترفال تأخير ان كان الاختيار السرفال اقام بعد لسوء في باطنه من حقد أو عداوة
سركه فيتهم فيها والاصار آتفاً سابقاً بخلاف الاقرار وكما يمنع التقادم الشهادة يمنع الاقامة بعد القضاء حتى
لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد متقادم الزمان لا يقام عليه لان الامضاء من القضاء في الحدود منع
(قوله اذ فيه حق العبد) اي والدعوى فيه شرط فيجمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تنسيقهم
منع (قوله فلا يسقط بالتقادم) لان الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يلزم فيه
نفسه ولا ثمة منع (قوله أم بالحد) اي بموجب (قوله لا انتفاء التهمة أي تهمة الحد والعداوة لنفسه منع
مزيداً (قوله هو الاصح) هو قول محمد وعند الامام يقرض الى رأي القاضي اه حلي عن البصر (قوله
حد الشهادة عند البعض) لان الشهادة في ذاتها قذف وانما يخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة
ولم يعتبرها فبقيت قدفا اه حلي (قوله وقيل لا) قال الكرخي وهو الظاهر وعمله في العصابة بأن عددهم
مشكامل والاهلية للشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قدفاً أو بالسعود (قوله بغيره) اي عن مجلس
القضاء وهم يعرفون أنها بالسعود عن الشر بلالية (قوله حد) باجماع الاربعة وكذا اذا اقتربه لا يقال يحتمل
أن الغائبة تسمى النكاح فسقط الحد لاننا نقول دعواها النكاح مثلاً شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة
واعتبارها باطل والأدنى التي تنفي كل حد لان ثبوتها بالبيئة أو الاقرار والقرار الذي ثبت به يحتمل أن يرجع
عنه وكذلك الشهود يحتمل أن يرجعوا فلو اعتبرت شبهة الشبهة اتنى كل حد اه حلي بالعنف

الحد بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو ذهب
عنه الزمة فبها ويسقط الحد لملكه الجنسة
العصابة وأورث شبهة هداية وتفصيل ما لو
أنضاه في الشرح (ولو غصبها ثم زناها
ثم ضمن قبتها فلا حد عليه) اتفاقاً (بخلاف
ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قبتها كما لو زنى
بجدة ثم غصبها) لا يسقط الحد اتفاقاً فتح
(والخليفة) الذي لا والى فوقه (يؤخذ
بالقصاص والاموال) لانهم من حقوق
العباد يستوفيه ولي الحق امانته كونه
لجميع المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط
لاستيفاء القصاص والاموال بل لا يتكفي فتح
(ولا يحد) ولو قذف لغيره حتى اتفق تعالى
واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف
ما لو زنى بها بغيره) فانه يحد بأمر الامم
الشهادة على الزنا والرجوع عنها
المقتضى بحد متقادم بلا عذر (كرض
لان الاستيفاء أو خوف طريق (لم يقبل)
للتهمة (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد
(ويضمن) المال (المسروق) لانه حق العبد
ولا يسقط بالتقادم (ولو اقتربه) اي بالحد
(مع التقادم حد) لان انتفاء التهمة (الا
في الشرب) كما سجي (وقد ادمه بزوال الرجوع
ولغيره يعني نهر) هو الاصح (ولو شهدوا
بزنا متقادم حد الشهود عند البعض
وقيل لا) كذا في الخليفة (نهيوا على زناه
بغائبة حد)

اخره عن حد الزنا لان الزنا اقبح منه واغظ عقوبة وقدمه على حد القذف لتسحق الحرمة في الشارب
دون القاذف لاحتمال صدقه. (قوله المحرم) قيد البيان الواقع لانه لا حد الا في شرب محرم (قوله فاسلم)
اي والربح موجودة (قوله لانه لا يقام على الكفار) في هذا التعليل نظرا لانه لو اقيم حينئذ يقام على مسلم
وانما السب يتحقق في حال الكفر والظاهر انه لا يقام عليهم ولو على القول بطلابهم بفروع الشريعة لان فائدة
في ترتيب العذاب عليه زائد على عذاب الكفر (قوله لكن في منية المذبح) هذا قول الحسن واصفنه بعض
الشافعية والمذهب انه لا يحد كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله فلا يحد آخرس) سواء ثبت شره بالينة أو أشار
باشارة يهودية نهر (قوله للشبهة) أي شبهة أنه خص بلقمة فشر بها اهل بيته (قوله مكلف) أي بالغ عاقل وقيد
الاسلام صرح به المصنف قال في التهور كونه مكلفا لا يخص الشرب (قوله طائع) حكى مع قول المتن طوعا
اتى على (قوله غيره مضطر) فلو شرب لم يفسد عطشه بهلك لا يحد كما في الدر المنثور (قوله شرب الخمر) وهو الخمر
من ماء العنب اذا غلا واشتد وان لم يقذف بالزبد عند هما وهو الاظهر وعليه الفتوى ولو خلط بالماء فان كان ١٠
غاليا لا يحد الا اذا سكر كافي الخفية والظاهر في المساوي أنه يحد سكر أو لا تغليب العاقل على المبيع أبو السعود
(قوله أو سكر من نبيذ) ولو لم يحد من عدل وحسب (قوله به يفتي) وهو قول محمد وقيل حرام بغير نهر (قوله
فالم شرب) أي بالفاء ليفيد التعقيب فانه لو شرب بعد الاسلام عمدا أو أسلم بعد اقامته بدار الاسلام مدة يبين
له فيها حرمة الشرب فيه يبيحه فلا يحد به شرب يحد (قوله لم يمت في كل ملة) قد سلف عن بعضهم أنه لا يحد
أن يكون عالما بالحرمة وقتنا هذا لا يلزم من حرمة كل ملة علمها (قوله لم يمت بدمي) أي على هذا التعليل
(قوله قتلت) أقول أمثله فرائيه غير وارد على ما في الظاهرية لأن المذكور فيها الشرب لا السكر ولا يلزم
من شرب الخمر وجود السكر (قوله فظاهره أنه يعاد عيني) الاستظهار لصاحب التهور ولفظه مع الصفة وصحاح
من سكره هذا شرط لوجوب الحد ليفيد الضرب فانه قاله الهيثمي وهو ظاهر في أنه لو حذفت حال سكره لا يكتفي به
لعدم فائدته اه ونظر الشرع لئلا في التعليل بعدم الفائدة بأن العلم حاصل وان لم يكن كاملا ويصدق عليه
أنه قد فلا يحد به مضطرا أبو السعود (قوله فن قصر الرخصة على الخمر) هو أي زاده محض صدق الشريعة
(قوله وهو وثبت معامتي) فيه رد على صاحب الكفر حيث ذكره وأجاب في التهور بأن ذكر الخمر على معنى الشرع
أي وشربها وعدم وجودها قال الجسري أقول لاحاجة إلى هذا التكلف فان وجوده مفعول به في فعل
وفعل اذا كان تابعا للموصوف لا لصفة علامة التأنيث فكذلك ما هو بمعناه أبو السعود وفيه نظر (نبيه)
بقي من شروط الحد عدم الالتجاء إلى الحرم فلا يحد من شرب سكر أو التجأ إلى الحرم بعد أن شرب في الحلال
أفاده في الدر المنثور بخلاف ما إذا شرب في أصل الحرم فانه يحد لانه قد استغفمه (قوله الا أن تنقطع الرخصة بعد
المسافة) اعلم أنه اذا كان المكان قريبا فلا بد من وجود الرخصة عند أداء الشهادة فان شهد بالشرع وبقيام
الرخصة أو شهد به فقط فبأمر القاضي باستنكاهه فيستنكاهه ويحضره بأن يحسمها موجودة فان شهد به بعد مضى
رعيها مع قرب المكان فبأنه يحد والذي ياتي عدم الحد (قوله ولا يثبت الشرب بها) لان الرخصة تكون
من غير كالسفر رجل (قوله ولا يتقاضيها) مصدره تقاضا ووجهه أنه يحتمل أنه شربها مكرها أو مضطرا (قوله عن
ماهيتها الاحتمال أنهم يحدون كل مطرب موجب الحد (قوله لاحتمال التقادم) فيه أنه لا يحد الامع قيام الرخصة
فلا وجه للسؤال عن الزمان ثم التقادم مقتدر بزوال الرخصة عندهما وعند محمد بشرط رجوع في غاية البيان قول
محمد وفي فتح القدير هو الصحيح والحاصل أن المذهب قول الامام وأبي يوسف إلا أن قول محمد أرجح من جهة
المعنى بجرخصا ثم رأيت في البحر قال وفيه أن يكون السؤال عن الوقت مبنيا على قول محمد وأما على المذهب
فلا لأن وجود الرخصة كاف (قوله من السكر) بفتح عين عصر الرطب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر نهر (قوله
أو يثبت باقراره) معطوف على قوله بل بشهادة رجلين قال في البحر وفي حصر الثبوت في اليقينة والاقرار دليل
على أن من يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يره أحد يشربونها غيبا عنهم لم يسلوا
يجلس من يشربها لا يحدون وانما يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه ركوة من خمر (قوله كما مر) فلا يضرب
الرأس والوجه والفرج ويضرب بسوط لا تمرقه وينزع منه ثيابه في المشهور الا اذا احتراز عن كسبه
العودة بجر (قوله فلو أقر سكران الخ) وذلك لزيادة احتمال الكذب في اقراره فيعتال للدره لانه خالص حق ايقه

المحرم (به قد سلم) فلو ارتد فسكر فاسلم لا يحد
لانه لا يقام على الكفار ظهريه لكن في منية
المذبح سكر الذي من المحرم حذفت في الجمع
لمرمة السكر في كل ملة (طائع) فلا يحد
آخر من الشبهة (مكلف) طائع غير مضطر
(شرب الخمر ولو طاهر) فلا يحد سكر (أو سكر
من نبيذ) كما به يفتي (طوعا) عالما بالحرمة
معرفة أو حكما كونه في دارنا فلو
لودخل حرب دارنا فاسلم فشرب الخمر به لا
يحد بل يحد بخلاف الزنا لحرمة في كل
بالحرمة لا يحد بخلاف السكر أيضا في كل
مله قلت برده عليه حرمة السكر أيضا في كل
مله قتلت (بعد الاقامة) فلا يحد الشارب
مله قتلت (بعد الاقامة) فلا يحد الشارب
قضاء ربه أنه يعاد عيني (إذا أخذ) الشارب
قضاء ربه أنه يعاد عيني (إذا أخذ) الشارب
(وشرح ما شرب) من خمر أو نبيذ فتح في كل ملة
الرخصة على الخمر فقد قصر (موجودة) حينئذ
الربح وهو مؤثرت معامتي وحينئذ فلا يحد
الرخصة (بعد المسافة) وحينئذ فلا يحد
بشهاد بالشرع طائعا أو مقولا أو خائفا
ورعيها موجودة (ولا يثبت) التمسك بها
بالرخصة (ولا يتقاضيها بل بشهادة رجلين
بأهلها الا عام من ماهيتها أو كسرها
لاحتتمال الاكراه (ومضى شرب) لاحتمال شربه
لاحتتمال الاكراه (أو يثبت) لاحتمال شربه
التقادم (أو يثبت) لاحتمال شربه
في دار الحرب فاذا ائتمنوا ذلك حسمه حتى
يسأل عن صدق التمسك ولا يقضي بظاهرها
في حتمها خاتمة ولو اختلفا في الزمان لا يحد
أحد ما يسكره من الخمر والاخر من السكر
لم يحد ظهريه (أو) يثبت (أو يقرر) من
صاحبه ثمانية سوطا) منطوقه يبيح (المع
وزنه) القدر وفرق على يده بحد الزنا كما
يتر (فلا يحد سكران

تعالى (قوله أو شهدوا بعد زوال ريحها) لعدم وجود الشرط وهو العلة فيما بعده (قوله ثم ثبوت الخ) هذا إشارة
إلى ترجيح قول الشيخين بقول ابن مودفين شرب الخمر تلتلعه ومن مزوه ثم استكهوه فان وجدتم رائحة الخمر
فاجلبوه ومن عجز أن يبرجل شرب الخمر بعد ما ذهبت رائحتها فاعترف به فعززه ولم يحته ولا يقال هذا
استدلال بنى المحكم عند انتفاء الشرط وهو فاسد لا نأقوله بل هو استدلال بعدم الإجماع لأن ثبوت
هذا الحد كمن باجتماع العصاة وكان إجماعهم برأى عمرو ابن مودود قد شرط فيه الرائحة ولا إجماع عند عدم
الرائحة وعموم قوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلبوه ومخوض بالمشط والمسكره بخلاف تخصيصه
أيضاً بإجماعهم زيلعي (قوله والمسكران الخ) انما عرّف بذلك لأن الحد عقوبة تترتب النهائية في سببه احتياطاً
للدرونهاية السكران يغلب السرور على العقل فبسببه التمييز أصلاً ومادونه لا يتخلل عن شبهة الخصم والمعتبر
في حد المسكر في حق الحرمة ما قاله انتفاء الاحتياط في الحرمت زيلعي (قوله من يخطئ كلامه غالباً) عجز
محول عن الفاعل أي من يخطئ غالب كلامه والمراد من يكون أكثر كلامه هذا ناديل ما بعده (تم) إذا أقر
السكران بطريق محظور بحق العباد الخاصة كالقصاص والأموال والاشكاح يصح فلو أقر السرقة أخذ منه
المال ولم يقطع وإذا سكر من مباح كشرب المضطر والمسكره فلا تعتبر تصرفاته لأنه بمنزلة الانغماء لعدم الحساية
(قوله لم يصح) هذا في حق الحكم أم فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصد أن يشكبه بهذا كالمضاه كفر
وان كان من غير قصد فليس بكافر عند الله تعالى ولا في الحكم أفاده صاحب النهر (قوله كما بسطه المصنف)
حيث قال وذكر شيخنا من الأحكامات أحكام السكران فقال هو مكلف أقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى خاطبهم الله تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان
من مباح فلا كافى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التعصيم فيما إذا سكر مكرهاً ومضطرراً فطلق قال وقد قدمنا
في الفوائد أنه من محرم كالصاحبي إلا في ثلاث الرذلة والاقرار بالحدود والخاصة والاشهاد على الشهادة قال وزدت
على الثلاثة تزويج المغيرة والمغيرة أقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحبنا
إذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة نصب من صاح ورده عليه
وهو سكران وهي في فصول العمادى فهو كالصاحبي إلا في بيع (قوله حرمة كل بيع الخ) بخلافه ما في الحرمن
أن التعصيم له التوفيق بينهما بأن يحمل تعصيم البعير إلا ببيعة على أحد نوعي البيع وما هاء على النوع الآخر
لأن البيع نوعان كما ذكره القهستاني آخر كتاب الأشربة أبو السعود مختصراً (قوله بل يعزّر) أي بما دون الحد
وكذا يعزّر حمزة الطيب لكن دون حرمة الحسنة اهـ (قوله أن البيع مباح) هذا عندهما وعند محمد ما أسكر
كثيره فقليله حرام وعليه القنوي كما يأتي قاله الحلبي ويخالفه ما في الحسنة لوزال عقله بالبيع وطبق ان كان يعلمه
حين التناول وقع والا فلا وعن أبي يوسف ومحمد لا يقع من غير فصل وهو التعصيم اهـ وهذا يدل على ان البيع حلال
على الصحيح مخرج فالاولى ما سبق من حمله على أحد نوعيه (قوله لانه حشيش) لانه في هذا التعليل وليس
في عبارة العناية قاله الحلبي (قوله بعد انتقام) أي المفسر بزوال الرائحة (قوله يستأنف الحد) أي للسبب الثاني
للاول (قوله لتدخل المصداق) أي فيكون الحد الواقع في الثاني كافياً عنه وعن باقي الاول (قوله والا لا) لانه
حينئذ ليس بسبب لها فلا يضاف سببها إليه فلا يضمن مخرج بالمعنى (قوله مصنف عمادية) الاولى أن يقول مصنف
عن العمادية فانه قلده عنها وعن جامع الفوائد والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب حد القذف) •

(قوله وشراعى بازنا) الاولى ما في العناية من أنه نسبة المحسن الى الزنا صريحاً ودلالة اذا الحد انما هو في
المحسن خبر (قوله لكن في النهر الخ) نعم هو فيه الا أنه عزاه الى الحلبي من الشافعية وقال المؤلف في شرح المتن
والذي حررته في شرح منظومة والشيخنا الشافعي الغزالي الشافعي أنه من السكائر وان كان صادقا ولا
شهود عليه ولومن الوالد لولده أو لولده ولده وان لم يحته به بل يعزّر ولو اقر محسن بشرط الفقهاء الاحسان انما هو
لويجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قذف ذمياً
بذمة قوم القامة بسياط من نار فمن المعلوم ضرورة أن قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أكثر
سواء كان سراً أو جهراً وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالواطئة نعم قال الحلبي من الشافعية قذف الصغيرة

أو شهدوا بعد زوال ريحها) لا بعد مسافة
(أو أقر كذلك أو جمع من أقاربه لا) يحد
لانه خالص حق الله تعالى فعمل الرجوع
فيه ثم ثبوت باجتماع العصاة ولا إجماع إلا برأى
عمرو ابن مودود رضي الله عنهم أجمعين
وهما شرط قيام الرائحة (والسكران
من لا يفرق بين الرجل والمرأة) السجاء
والارض وقال من يخطئ كلامه غالباً فلو
نصفه من قضاة ليس بسكران مخرج
للقنوي (قوله ما اضعف دليل الامام فتح
الاولى رتد السكران) لم تصح (فلا تعزّر
عزسه) وهذه إحدى المسائل السبع
المستتاة من أنه كالصاحبي كما بسطه المصنف
معبراً بالأشياء وغيرها ونقل في الأشربة
عن الجوهرة حرمة أكل بيض وحشيشة
وأقربون يمكن دون حرمة الخمر ولو سكر
بأحد الحكمين لا يحد بل يعزّر انتهى وفي النهر
التصنيف ما في القسائية أن البيع مباح لانه
حشيش أمما السكر منه فحرام (أقيم عليه
بعض الحد فحرب) ثم أخذ بعد التقدّم
لا يحد لما مر أن الاضاء من القضاء في باب
الحدود (ولو) (شرب) أو زنى (ثانياً)
يستأنف الحد) أتدخل المصداق كما سيجي
• فرع سكران أو صاح جمع به فقهه فقدم
انساناً فانما ان قادر على منعه ضمن والا لا
مصنف عمادية

• (باب حد القذف) •

هو لغة الرمي وشراعى بازنا وهو من
الكثرة لا إجماع فتح لكن في النهر قذف
غير المحسن كصغيرة ومملوكه وحرمة ممتنكة
من الصغار

أن يراى المشابهة للعرب والمشاكلة لهذا الجبل في الاخلاق وعدم الفصاحة وقال العلامة الصوري في شرح
 البلا مع الصغير لا يسلط فلا حوا للجم أو قوم يسكنون بين العراقيين سوا ذلك لاستبطاطهم الماء (قوله في التهر
 الخ) قاله بجنا وأيده بما في المبسوط لو قال له لست بها شئ عزز (قوله اجل الزنا) بفتح الميم وهو ولد المشقة
 في أربعة أشهر بقرينة قوله يا مجمل الزنا (قوله قذف) لانه يراد به أنه ابن زنا (قوله بخلاف با كس الزنا) كلمة
 لانه غير صريح في القذف بالزنا (قوله أو ياحرام زاده) يعني يا ابن الحرام لانه يراد به الخداع الماكرو في الشلبي من
 الكمال لانه ليس كل حرام زنا (قوله فلاحه) وهل يعزرا الظاهر نعم (قوله لانه ليس زنا شرعا) قال في المنع لانه
 نسبها الى الفكين من الهام وهو لا يوجب الحد (قوله أو بمحاربة) هي الاثان كافي القاموس (قوله أو بدراهم)
 أو رده عليه أن معنى الكلام زنت بدراهم استؤجرت عليها فنبغي أن لا يحذف قول الامام وهذا لا تحرف
 الباء بسبب الاعراض والابدال وأجيب بأن هذا محتمل وما ذكرناه من أن المعنى زيت وأخذت البديل كذا
 محتمل فيتنقاه بل المختلان فيتنقاهان وينقاه زيت فكانه لم يزد على هذا فأداه في الجر وفيه أن هذا الاحتمال
 قائم في الاول بأن يراد زيت وأخذت بده بعرفاظ لم يقل فيه ما ذكرنا تامل (قوله لانها لا تصلح للايلاج) أى
 الادخال في فرجها نهر (قوله لعدم العرف) أى لانه ليس العرف في جانب أخذ المال نهر وفيه أنه محتمل
 أن يكون المعنى زيت بكذا دفعته بدلا وفي الجر ولو قال رجل زيت يعبر أو بنافعة أو ما أشبه ذلك لاحتمال
 لانه نسبة الى ايمان الهام فان قال بامة أو دار أو ثوب فعليه الحد كذا في الخفاصة والظهيرية (قوله بقذف
 المصائب) قيد بالميت لان المقدوف لو كان حيا فاطالبة له ليست لاحد غيره حتى لو كان المقدوف غائبا ليس لاحد
 من يؤاخذه بالحد عزى زاده عن شروح الهداية (قوله بسبب قذفه) متعلق بالقصد (قوله وهم الاصول
 والفروع) شمل الاصول الام قطالب بقذف ولدها كما في البصر وغيره ويستثنى من الاصول أب الام وأم الام
 وخروجهم الم والمعة والمولى نهر ويجوز (قوله ولو كان الطالب محجوبا) كالجدة وابن الابن مع وجود الاب والابن
 (قوله اوراق وكفر) فيه اشارة الى أنه لا يشترط احسان الطالب أخا له صاحب الجر وغيره (قوله أو ولد بنت) هذا
 على ظاهر الرواية لان نسب الولد ثبت من الجانبين الاب والام فكان القذف متناولا له وعليه فان الشريعة
 شريفة وتوقف فيه السيد الحموي قال أبو السعود ورأيت بخط شيخنا معزى الولد ينسب الاب في القسب ونزع
 عليه في الشريعة لانه أن ولد العاصي من الشريعة ليس بشريف وقد سبقه اليه صاحب الجر ونسبه ان لم يكن
 أوه شريفا لا يكون شريفا وأما أبو السعود أفندي مفتي الثقلي فاجاب بما نصه هو سيد وشريف فبه أنفق
 أستاذنا الاعظم مفتي الثقلي ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الخفصية بدعوى الشام هو سيد وشريف
 لان السيادة والشرف بهذا النسب المطهر المشرف شرفه الله تعالى في الاستدعاء من الام وهو كونه بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السفناقي ما نصه سألت الشيخ حميد الدين النوري عن له أم سيدة وأبو ليس
 بسيد قال سمعت أستاذي شمس الدين الكردري قال هو سيد الخ قلت ومنهم من قال ان له شرفا نسبيا وهو
 بطل أن يكون وجه التوفيق قال قول بأنه ليس بشريف معناه أن شرفه ليس كالشرف الحاصل من الاب
 فالخلف النظمي ثم رأيت بخط شيخنا نقل عن خط السيد الحموي ضمن جواب له حين سئل عن أولاد البنات
 في الموقف على الاولاد فذكر في أثناء الجواب عن ذلك أن نسبة أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها الى النبي
 صلى الله عليه وسلم خروصية لها الخ وهو صريح في عدم تسليم ما سبق عن مفتي دمشق من أن هذا النسب
 في الاستدعاء من الام انتهى ويؤيده ما روى كل نسب ابن أي فهو لا يبيح الا ما كان من فاطمة فانه لا يتفرع
 على الخلاف حل دفع الزكاة وليس العناسة الخضراء وعدمها ولول من احدث لهم ليس الاخضر المأمون
 لحبه في أولاد علي وخصم به لانه كان ليس السواد شعرا العباسية وليس البيضاء ليس عاتمة المسلمين ليس
 الاصفر شعرا اليهودية فكانوا يلبسون الاخضر على رؤسهم وأبدانهم ثم مضت مدة تنوس فيها ذك فاحضرت لهم
 السلطان ثعبان الأشراف لباس الشظفة الخضراء في عتائمهم فأخاذه سیدی محمد الزرقاني في شرح المواهب
 (قوله وعضوه أو تصديقه) أى عضوا لا قرب أو تصديقه لان ذلك لا يدفع العار عنه ويشم منسجوت الثلب
 عند عضوا المساوي أو تصديقه بالاولى (قوله للوقوفهم العار) من اضافة الصدر الى مفعوله والعلو برفع فاعل
 الصدر (قوله يلبس الجزية) أى يلبس كون الميت جزائهم أو كونهم جزائهم (قوله للتدخل) وجهان

في التهر في نسبة لقب قبيلته أو نفاه عنها
 عزز وفيه ما فرخ الزنا يا يرض الزنا يا اجل الزنا
 يا اجل الزنا قذف بخلاف يا كس الزنا
 أو ياحرام زاده قنية وفيه الوجه أو ونسبه
 فلاحه (ولا) حدة (قوله لا صر) أنه ليس
 يعبر أو بنورا أو بمحاربة أو بنافعة
 بزنا شرعا (بجواب زيت يفرقة أو بنافعة)
 أو بنافعة أو بمحاربة أو بنوب أو بدراهم) فانه
 بجذالها لا تصلح للايلاج فبراد زيت وأخذت
 للبديل ولو قيل هذا الرجل فلاحه لعدم
 العرف يا خنه المال (و) أعما (بطلبه يقتضف
 الميت من يقع القصد في نسب بسبب قذفه
 أى الميت (وهم الاصول والفروع وان علوا
 أو سفلا ولو كان الطالب محجوبا أو بغيره
 أو سفلا أو ورقا أو وكفر) أو ولد بنت
 عن الميراث) يقتل أو ورقا أو وكفر أو تصدق به
 ولو وقع وجود الأقرب أو عضوه أو تصدق به
 للوقوفهم العار بسبب الجزية قيد بالميت
 لعدم مطالبتهم في القاتل لجواز تصدق به
 فذا حضر (قال يا ابن الزانية) وقد مات
 أبو له عليه حد واحد) للتدخل الآتي

القالب في الحدود حتى الله تعالى وهي تتداخل منع (قوله ليس بقيد) أي في التداخل (قوله بل فائدة
 في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حين فأن الطلب لهما منع (قوله وأزنها الحد)
 ظاهر من هذا الكلام ضريح الحكم فليأتل هذا والذي وقع في القبح والبحر والمنع أن ابن أبي ليس سمع من يقول
 لرجل يا ابن الزائين فخذ مني في المسجد فبلغ أبا حنيفة فقال العجب لقاضي بلدنا خطأ في مسئلة واحدة
 في خمس مواضع الأول حذمه من طلب المقدوف والثاني أنه لو خاصم وجب حذ واحد والثالث أن كان الواجب
 عنده حدين ينبغي أن يترص بينهما يوماً أو أكثر حتى يحق أثر الضرب الأول والرابع ضربه في المسجد والخامس
 ينبغي أن يعترف أن والديه في الأحياء وأولاً فإن كانا حين فأنقصوه لهما والأخيرة الموصومة للابن اه فلعلة
 اختلاف من الرواة بالزيادة والنقص ثم أنه يمكن الجواب عنه بأن اجتاده أداما إلى ما قبل لأنه غير مقلد (قوله
 وسرق) بفتح الراء (قوله وز في غير محسن) أمالو كان محسناً فبأي حكمه في الشرح (قوله يقام عليه الكل)
 عدم حصول المقصود ببعض إذا اغراض مختلفة فإن المقصود من حد الزنا صيانة الانساب ومن حد
 القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس إلا مقصد شرعه بجر (قوله
 بخلاف المتحد) سأل الكلام عليه آخر الباب (قوله ولا يوالى) بالبناء للفاعل وكذا يبدأ ويؤخر ليناسب قوله
 ثم هو الخ (قوله لحق العبد) أي لما فيه من حق العبد وإن كان الغالب فيه حق الله تعالى (قوله لتبوءها بالكتاب)
 أي فاستويا قوة (قوله ولو فحقاً أيضاً) المراد بالحق جراحة توجب القصاص أفاده أبو السعود وانظر ما لوفقاً
 في الصورة السابقة والظاهر أنه يبدأ به أيضاً (قوله وفي الحاوى الخ) قال في النهر متى اجتمعت الحدود لحق الله
 تعالى وفيها قتل النفس قتل وزل ما سوى ذلك إلا أنه يضمن المال المسروق فيؤخذ من تركته لأن الضمان
 انما يقط لضرورة القطع ولم يوجد اه وقيد بقوله لحق الله تعالى للاعتراض عن حق العبد كالتقذف في مقام عدم
 (قوله أي أصله) ذكورا وأما في شمل الحدثة وإن علت بجر (قوله بقذف أمه) ولا يطاق بان بقذفهما بالأولى
 بجر (قوله الحدثة) بأن اعتقت أم العبد وبقي رقيقاً وانما سقط الحد فيهما لانهما لا يعاقبان بهما حتى سقط
 القصاص بقتلهما لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده فالحد أولى لعدم التيقن بسببه ولأن
 ما يجب للعبد يكون حقاً للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال أبو السعود وهذا انما ينظر
 كانت مينة فإن المطالبة لهما إذا كانت حجة وأراد بالعبد الرقيق فعل ما إذا كانت أمه ومثلاً أمة غيره
 لأنه لا حد بقذف غير المحسن (قوله فلو كان لها ابن الخ) وليس عملوك لسواء كان حراً أو رقيقاً وغيره
 أبو السعود (قوله وإذا سقط عنه الحد عزز) واستدل بما يأتي من القنية قال ومافي البصر في النفس من
 التعزير شيء لأنه إذا كان القذف لا يوجب شيئاً فالشتم أولى ممنوع اه (قوله بل يشتم ولده بعز) قال في النهر
 وأعلم أن المسطور في كتب الشافعية أنه مع سقوط الحد عنه بعز ثم رأيت في القنية ما يفيداه كذلك
 عندنا حيث قال ولو قال لا آخر يا حرام زاده لا يجب عليه حد القذف وقد كتبت أنه لو قاله ولده يجب
 التعزير ووجه أفادته أنه إذا كان التعزير يجب بالسب فالقذف أولى اه قال في البصر وفي النفس من
 التعزير شيء لأن القذف إذا كان لا يوجب شيئاً فالشتم أولى اه وفيه أنه يجب عليه في القذف التعزير
 (قوله ولا ارث فيه خلافاً للشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا بخلاف ما إذا كان المقدوف ميتاً فإن الطلب
 ثبت لأصوله وفروعه أصالة لا خلفاً وأعلم أن حد القذف اجتمع فيه الحقان لأنه شرع لا خلافاً للعالم عن الفساد
 وصيانة عرض العبد في حيث أنه حق الله تعالى لا يباح القذف بأباحته ويستوفيه الإمام دون المقدوف
 ولا يتقلب ما لا عند سقوطه ويتصف بالرق ولا يجبس القاذف ولا يؤخذ منه كفيل إلى أن ثبت وهذا عند
 ويجبس ويؤخذ الكفيل عندهما ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ولا يورث ولا يصح فيه
 العفو ولا يجوز الاعتياض عنه ويجرى فيه التداخل ويشترط فيه احصائه ومن حيث أنه حق العبد
 يشترط فيه الدعوى ولا يخل بالتقدم ويجب على المستامن وبقية القاضي إذا علم حال أوليه ويقدم استيفاءه
 على سائر الحدود ولا يطل مع حد الرجم بل يقدم عليه ثم يفعل ولا يصح فيه الرجوع عن الإقرار فإذا تعارض
 فيما ظن كان المقلب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه حق العبد لحاجته وغنى الشارع
 قبل ما يعطى بحد حق العبد إنما يمكن الجمع بينهما وهذا يمكن لأن مال العبد من الحق يكون داخل أبو السعود لهما

ثم موت أبويه ليس بقيد بل فائدة في المطالبة
 ذكر في آخر الميسر أن منتهى فالت لرجل
 يا ابن الزائين فجاء به إلى ابن أبي ليس فاعترفت
 فحذاها حدين في المسجد فبلغ أبا حنيفة
 فقال أخطأ في سبعة مواضع في الحكم
 على إقرار العتوه والزنا الحد وحدها
 حدين وأقام معامها وفي المسجد وقائمة
 وبلا حاضرة ولها وقال في الدرر ولم يعترف
 أن أبويه حيان فتكون الخصومة لهما
 وميتان فتكون للابن (اجتمعت عليه
 أجناس مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
 وزنى غير محسن (يقام عليه الكل) بخلاف
 المتحد (ولا يوالى بينهما) خفة الهلال بل
 يجبس حتى يبرأ (ويبدأ بجحد القذف) لحق
 العبد (ثم هو) أي الإمام (مخيران شاء بدأ
 بجحد الزنا أو شاء بالقطع) لتبوءها بالكتاب
 (ويؤخر حد الشرب) لتبوءه باجتهاد
 العصاة ولو فحقاً أيضاً بدأ بالحق ثم بالقذف
 ثم برجم لو محسناً ولغا غيرهما بجر وفي الحاوى
 القدي ولو قبل قرب القذف وضمن
 للسرقة ثم قتل وزل ما في ويؤخذ ما سرقه
 من تركته لعدم قطعه نهر (ولا يطالب ولد)
 أي فرع وان سفل (وعبد أمه) أي أصله وإن
 علا (ومده) لف وأنشمرتب (بشذف
 أمه الحد المصلحة) المحصنة (فلو كان لها ابن
 من غيره) أو أب أو نحوه (ملك الطلب)
 في النهر وإذا سقط عنه الحد عزز بل يشتم
 ولده بعز (ولا ارث) فيه خلافاً للشافعي

(قوله ولا رجوع بعد اقرار) لوجود المكذب وهو العبد ولأنه الحق الشين بغيره ثم اذا رجع يكون ذلك اقرارا
 واقاطا الحق الغير فلا يقبل شلحي عن الاتقاني (قوله ولا اعتياض) مقتضاه ان اذا دفع شيئا لمقتضوف
 ليسقط حقه رجع به قال المولى سري الدين وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يسقط
 وان كان قبله يسقط كذا عن فصول الصمادي قلت ينبغي ان يكون العفو على هذا التفصيل أبو السعود (قوله
 ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق أفاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض
 فلا وجه لذكره بعده وأجيب بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح (قوله ولا عفو) أي بعد ما ثبت عند
 الحاكم إلا أن يقول لم يقدفي أو كذب شهودي اتقاني قلت وليس هذا عفو بل نقضه من أصله (قوله فيه وعنه)
 لقب ونشر مرتب (قوله فلا حد) أي فلا يستوفى الامام الحد لأن الاستيفاء شرطه الطلب وقد ترك بجره المعنى
 (قوله وطلب حد) لأن العفو كان لغوا فكأنه لم يحاصم إلا بالجر (قوله ولا لا يتم الحد) أي لأجل ترك الطلب
 وعمله في الكافي باحتمال العفو والمعنى انه اذا بدأ بنزول الحد والطالب حاضر فغاب عن المجلس قبل تمامه
 فانه لا يكمل عليه ويتنظر حضوره لاحتمال العفو أي ترك الطلب (قوله بل أنت حد) أو ورد عليه أن التصريح
 بالشرط ولم يوجد فكيف يجب الحد واجب بمنع نفي التصريح اذ قوله لا بل أنت معناه انت زان لأن كلمة بل
 للاضراب عن الاول والاثبات للثاني ولأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير مثل الصريح أبو السعود
 عن المولى (قوله لقلبة حتى الله تعالى) فلو جعل قصاصا يلزمه - قاط حقه تعالى أبو السعود (قوله فتكافأ)
 أي فسقط التعزير عنهما (قوله بخلاف الخ) خبر مبتدأ محذوف أي وهذا التكافؤ بخلاف الخ (قوله وانضاربا)
 أي ولو في غير مجلس القاضي بقرينة التعليل (قوله لم يتكافأ) فيعزرها ويبدأ بأقامة التعزير على البادئ منهما
 منه الظلم والوجوب عليه اسبق بجره في مثله الضرب بقي هل له العفو ولو نشأتا بين يديه قال في النهر لم اره
 والظاهر لا أبو السعود (قوله وهو من اهل الشهادة) أي والقائل اهل للشهادة وقيد به لأنه لو لم يكن اهلا لها
 لم يكن موجب قذفه لعنا بل حد في حد نقلة الحلبي عن ابضاح الاصلاح (قوله فردت به) بأن قالت بل أنت
 (قوله احتيا للدره) أي دفع الحد عن الزوج وقوله والعنان الخ عطف - له في معلول (قوله ولذا) أي لاحتمال
 الدره (قوله بدى بالحد) أي بحد الزوج للام فتنى العنان لان الحدود ليس اهلا للعنان قال في البصر ولو خاصت
 المرأة أولا فلا عن القاضي بينهما ثم خاصت الام بحد الرجل - ثم القذف اه فلعن فرض المسئلة فيما اذا اجتمعا
 للطلب (قوله للشك) لانه يحتمل انها أرادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد دون اللعان لتصديقها الياء وانعدامه
 منه ويحتمل انها أرادت زنا ما كمن معك بعد النكاح لا يأمركت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة
 وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها فجاء ما قلناه اه حلبي عن الهداية
 ولو زال الشك بأن قالت قبل أن تزوجك حدث فقط ولو ابتدأت الزوجة بزيت بك ثم قال لها يا زانية فالحكم
 كما في المصنف للمعنى الذي ذكرناه أفاده صاحب النهر (قوله قيد بالخطاب الخ) فيه ان فيما بعده خطا بالأيضا
 فلا ولي مافي البحر حيث قال وقيد بقوله ما زيت بك لانها لو قالت الخ (قوله حد وحده) أي بدى الكمال التوجيه
 في قطار هذا الفرع بأن أفعل في مثله يستعمل للتجميع في العلم فكأنها قالت أنت أعلم، وفي ذلك لا يوجب حدا
 وفي بعض النسخ حد وحذت وهو تحريف (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يا زانية وردها بقوله لها
 زيت بك (قوله حدثت) لانهما قد قذفته بالزنا وسقط حقهما تصديقها (قوله يلاعن) لان النسب يلزمه باقراره
 وبالنسب بعده ما رواه فافلا عن من (قوله حد للقذف) لانهما كذب نفسه بطل اللعان لانه حد ضروري
 صير اليه ضرورة التكاذب والاصل فيه حد القذف فاذا بطل التكاذب بصاري الاصل منه (قوله لا يلاعن)
 أي باقيا وألا حقا واللعان يصح بدون قطع النسب من (قوله فهدر) أي باطل لا يتعلق به حد ولا لعان منه
 لانه انكر الولادة وبانكارها لا يصير قاذفا وهل ينتفى نسب الولد بمجرد قوله ليس بابنك ولا بابي الظاهر لا
 (قوله قلنا الاصل الخ) الذي في المنع ولهما انه احوال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لا امرأتي فإني حد
 بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير اه والحاصل انه اذا قال لا امرأتي فإني حد بالاجماع أو لو كان الاصل
 التذكير وجب حد علمت ان قوله قلنا الخ علة للمسئلة الاولى (قوله ولا حد بحد من لها ولد) سواء كان
 الولد حيا - عند القذف أو ميتا بجر (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بجر فهو أعم من مجهول النسب لانه

(ولا رجوع) بعد اقرار (ولا اعتياض) أي
 أخذ عوضا ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه)
 نعم لو عفا المقتضوف فلا حد لاجل العفو بل
 ترك الالب حتى لو عاد وطلب حد ثم نفي وإذا
 لا يترك الحد الا بغيره (قال لا آخر يا زاني
 فقال الا آخر) لا (بل أنت حد) لقلبة حتى اقله
 تعالى فيه (بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث
 فقال بل أنت) لم يعزرا لانه حقه ما وقد
 تساوى (فتكافأ) بخلاف ما سمي
 لو نشأتا بين يدي القاضي أو تضارب بالمتكافأ
 لهنك مجلس الشرع وتفاوت الشهادة (فردت به
 فانه لعنه) وهو من اهل الشهادة (فردت به
 حدثت ولا لعان) الاصل ان الحدين اذا
 اجتمعا وفي تقديم أحدهما احاط الآخر
 وجب تقديمه احتيا للدره واللعان في معنى
 الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية
 الحد ولذا قالوا لو قال للعنان (ولو قالت)
 بنتي بالحد لنتنى اللعان (هدرا) أي
 في جواب (زيت بك) أو معك (هدرا) أي
 الحد وانما كان للشك قيد بالخطاب في قوله
 أبا نبي أنت أزني في حد وحده (خاتمة
 ولو كان) ذلك مع أجنبية حدثت دونه
 لتصديقها (أو تزوجك حدث فقط) بلعن وان
 تصديقها (أو تزوجك حدث فقط) بلعن وان
 عكس حد للقذف (والولد فيهما) لا قراره
 (ولو قال ليس بابي ولا بابنك فهدر) لانه
 انكر الولادة (قال لا امرأتي فإني حد) اتفاقا
 لان الهاء تحذف للتخمين (ولرجل يا زانية لا)
 وقال محمد بن محمد لان الهاء تدخل للمباينة
 كعامة قلنا الاصل في الكلام التذكير (معروف
 ولا حد بحد من لها ولد لا أبه) معروف
 في بلد القذف

(أو من لا عنت بولد) لانه اماره الزنا (أو)
 بقذف (رجل يوطى في غير ملكه بكل وجه)
 كامة ابنه (أو بوجه) كامة مشتركة
 (أو في ملكه المحرم ابد كامة هي اخته
 رضا) في الاصح لغوات العفة (أو) بقذف
 (من زنت في كفرها) لسقوط الاحسان
 (أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاء)
 لاختلاف العصابة في حرته فأورث شبهة
 (وحد قاذف واطى عرسه حائضا وأمة
 محوسبة وسكانية ومسلم تكبح محرمة في كفره)
 لشبوهة في ملكه فهين وفي الاخرة خلافهما
 (و) حد (مستأن قذف مسلمان) لانه التزم
 ايقاض حقوق العباد (بخلاف حد الزنا
 والسرقة) لانهم من حقوق الله تعالى
 الهضة كحد الخمر وأما الذم في الكل
 الا الخمر غاية لكن قد مناعن النسبة تصح
 هذه بالسك كرايض وفي السراجية اذا
 اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها
 لو سرق الذمى أو زنى فأسلم ان ثبت ما قرأه
 أو ثبت شهادة المسلمين حد وان ثبت بشهادة
 أهل الذمة لا أقتر القاذف بالقذف فان أقام
 أربعة على زناه ولو في كفره لسقوط احصائه
 كما ذكرنا (أو أقتر بالزنا) أربعة (كأمر) عبارة
 الأمر أو إقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام
 بينة على إقراره بالزنا وقد حرر في البصر أن
 البينة على ذلك لا تعتبر أصلا ولا يرد عليها
 لانه ان كان منكرا فقدر جمع فتلقوا البينة
 وان كان مقصرا لا تجمع مع الاقرار الا في
 جميع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها
 فلذا غير المصنف العبارة بقية (حد
 المذوف) يعني اذ لم تكن الشهادة بعد
 متقدما كما لا يخفى (وان جهز) عن البينة
 للمال (واستأجل لاحضار شهوده في المصر
 يؤجل الى قيام المجلس فان جهز حد ولا
 يكاف ايذهب لطالبه بل يحبس ويقال ابنت
 اليهم) من يحضرهم ولو أقام أربعة فساها أنه
 كما قال دري الحد عن القاذف والمذوف
 والشهود ملقط (يكتفى بحد واحد لحنايات
 اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما
 ينهيه) اطلاقه ما اذا اتحد المذوف أم
 تعدد بكامة أو كليات في يوم أو أيام طابت

كاهم أم بعضهم

من لا يعرف له أب في مسقط رأسه أبو السعد عن الشرب لالبية (قوله أو من لا عنت بولد) أي وبقي اللعان وقطع
 القاضي نسبه وألحقه بأمه حتى لو بطل با كذاب نفسه ثم قذفها رجلا حذرا وال التهمة بثبوت النسب منه
 أولاهت ولم يقطع القاضي نسبه وجب الحد على قاذفها وأقيد بالولد لانه لو قذف الملاعة بغير ولد فعليه الحد
 لانعدام اماره الزنا بجر (قوله لانه اماره الزنا) تعليل للمستثنين (قوله ووطى في غير ملكه) دخل تحته
 المنكوحه فاسدا والامة المستحقة والمكره على الزنا فان الاكرام يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون
 زنا كما في الشرب لالبية (قوله كامة مشتركة) فان الحرمة فيها من وجه دون وجه بخلافه في أمة الغير فانها من
 كل وجه أبو السعد (قوله في الاصح) وقال السكري انه يجب لانها وان كانت مؤبدة فهي مملوكة له (قوله لغوات
 العفة) تعليل لأمسائل الثلاث (قوله من زنت في كفرها) الأولى من زنا في كفره لم يمس الذكر (قوله لسقوط
 الاحسان) لتحقق الزنا منها شرعا وان كان الاثم قد ارتفع بسلامها وقد علمت أن حكم الذكر كذلك فتشمل
 الطري والذمى وما اذا كان الزنا في دار الاسلام أو في دار الحرب وشمل ما اذا قال زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنى
 في كفره أو قال له زنت وأنت كافر بجر (قوله عن وفاء) قد يهبط ليفيد أن المكاتب اذا مات عن غير وفاء لا حد على
 قاذفه بالاولى لونه عبدا بجر (قوله لاختلاف العصابة في حرته) أي وهي شرط في الاحسان (قوله لشبوهة
 في ملكه) أي ملك النكاح في الاولى والاخرة وملك الميمن فيماني (قوله وفي الاخرة خلافهما) بناء على أن
 نكاح الكافر محرمة صحيح عنده وعندهما فاسد بجر (قوله وحد مستأن) بكسر الميم كاف بسط بذلك في باب
 والسبب والتاء للصبرورة (قوله بخلاف حد الزنا والسرقة) خاف في ذلك أبو يوسف فأوجب الحد (قوله لكن
 قد مناعن المنية) الاستدراك ليس في محله لان المذكورا ولا أن الذمى لا يجب بشرب الخمر وهو ساكت عن السك
 ١١ حلي وفيه انه لم يذكر الشرب (قوله وفي السراجية الخ) يصلح تقييد المافي الغاية ثم هذا مفرغ على خطابهم
 بفروع الشريعة (قوله وان ثبت شهادة أهل الذمة لا) لانها فاعلة على مسلم وهي لا تقبل عليه (قوله كما مر) أي
 في أربعة مجالس من (قوله وقد حرر في البصر الخ) اقل أن يقول انها لا تعتبر في إيجاب الحد وتعتبر في إسقاط حد
 القذف عن القاذف لان الحد وتدرأ بالشبهات ولا شك أن هذه شبهة وقد يقال ان هذا منطوقه ليعوَاب وهو
 قوله حد المذوف لأنه يستند كان على الشارح إسقاط قوله فيما سبق ولو في كفره لسقوط احصائه فانه لا حد
 في ذلك (قوله مذكورة في الاشياء) نصها لا تسمع البينة على قتر لا وارث قتر بدين على الميت فتقام البينة
 لاتحدى وفي مدعى عليه أقتر بالوصاية يبرهن الوصى أي عليها وفي مدعى عليه أقتر بالوكالة فتبينها الوكيل دفعها
 للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز إقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر
 فيكون هذا أصلا ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المسحق
 عليه لم تكن من الرجوع على بائعه ثم رأيت خامسا في القضية معزيا الى جامع البرغوى لو خصم الاب بعت عن
 الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضي اذا أقر خرج
 عن الخصومة ١١ ثم رأيت سادسة في القضية لو أقر الوارث للموصى له فانه تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت
 سابعة في اجارة منية المتي أجردا ببيعته من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضر تقبل
 عليه البينة وان كان يقر بما يدعى هذا المذمى وان كان غائب لا تقبل ١١ حلي (قوله ولا يكلف) من التكليف
 وفي نصه يكفل من التكليف وهذا قول الامام محمد (قوله بل يحبس) أي بلازم بجر (قوله دري الحد الخ) تقدم
 توجيهه قريبا (قوله يكتفى بحد واحد) أفاد أن الحد وقع بعد التكرار ما لو حد لأول ثم فعل الثاني بحد آخر
 للثاني سواء كان قذفا أو شربا بجر عن الفتح (قوله ولا يثنى الثاني) عبارة الجهر ولا يثنى للثاني (قوله فتق) بالبناء
 للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهمزة ذكره ابن التشنه (قوله فان آخذ الثاني) أي طالبه في اثناء الحد أو بعد
 تمامه ١١ حلي (قوله لان المقصود الخ) لا يخفى ما فيه لانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخباره مستقبل انما ظهر
 كذبه فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ويدل عليه قول الكمال وصار كالقذف شخصاً فحذبه ثم قدنه بعين ذلك الزنا
 بأن قال أنا باق على نسبي اليه الزنا الذي نسبه اليه أما لو قدنه بزنا آخر حذبه وعبارة الظهيرية تثنى الحد مطلقا
 كعبارة الزيلعي والاصل فيه ما روى أن أبا بكر لما شهد في الغيرة بالزنا وجلده من الخطاب رضي الله تعالى
 عنه لقهره والعديد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد أن أغيرت زنا فأراد عررضي الله تعالى عنه

فما اذا حذلقذف الاسوطا ثم قذف آخر
في المجلس فانه يسمى الاول ولا شيء للثاني
للتداخل وما اذا قذف فعق قذف آخر حذ
حذ العبد فان اخذه الثاني كحل له عثمانون
لوقوع الاربعين له ما فغ وفي سرقة الزباني
قذفه فحذ ثم قذفه لم يحذ ثانيا لان المقصود
وهواظه اركن ذبه ودفع العار حصل بالاول
انتهى ومفاده انه لو قال له ابن الزانية واهمه
مينته فحذ حذ ثانيا كالا يحذف في واقاد
تقيده بالحد ان التعزير بتعدد بتعدد
الفظة لانه حق العبد فرع عابن القاضي
وجلازني او يشرب لم يحذ استحسانا وعن
محمد يحذ قياسا على حد القذف والحدود
قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدره
بالتجربة فله التهمة حوائج السعدية
(باب التعزير)

(هو) لغة التأديب مطلقا وقول القاموس
انه يطلق على ضرب مادون الحد غلط خبر
ويشعر (تأديب دون الحد) كمن يرتد
وتلاون سوطا واوله ثلاثة) لو بالضرب
وجعله في الدر على اربع مراتب وكاه مبنى
على عدم تفويضه للعالم مع انها ليست على
اطلاقها فان من كان من ثمرات الاكثر لم
لوضرب غيره فادماه لا يكتفي تعزيره بالاعلام
وآرى انه بالضرب صواب نهر (ولا يفرق
الضرب فيه) وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ
أقصاه يفسر والا لا شرح وعبانية (ويكون
به) بالحبس (بالصنع) على العنق (وفرك
الاذن) وبالكلام العنيف وبنظر القاضي له
وجه مبسوس وبشم غير القذف) مجتبي
وقبه عن السرخسي لا يباح بالرفع لانه
من اعلى ما يكون من الاستخفاف فحسان
عنه أهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب)
بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه
أنه مدة التعزير ثم يسد له فان
أيس من فوبته صرف الى ما يرى في المجتبي
أنه مكان في ابتداء الاسلام ثم نسخ
(ر) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو مقوس
الى رأى القاضي) وعليه من اجتناب زباني
لان المقصود منه الزهر واحوال الناس
فيه مجتنبه بحر

ان يحذ ثانيا فحذ على رضى الله تعالى عنه فرجع الى قوله وصارت المسئلة اجماعية اه قال في البحر بعد هذا
نظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزباني اه قات وهذا الدليل لا يفيد ذلك لان الزنا المشهود به واحد في
المسئلة وعبارة الظهيرة تحمل على هذا التقييد (قوله ومفاده) أى التعليل (قوله انه لو قال له ابن الزانية) بعد
قوله يا زاني واهمه مينته وبعد حذله فانه وان كان الطلب له فيه ما غير ان المقذوف الذي حذله أولا نفسه والثاني
أمه واما اذا قالها كلمة واحدة وانه اغا طوب بعد صدوره وما ولو متفرقا فانه يكتفي بحذ واحد للتداخل (قوله
ان التعزير بتعدد بتعدد الفظة) جزم الشارح به وقال المصنف لكن لم أر من صرح بتكراره بتكرار الفظة لكنه
يؤخذ من كلامهم اه (قوله قلنا الاستيفاء) أى في حد الشرب للقاضي أى وان لم يكن طلب بخلاف القذف
فلا بد فيه من الطاب والقود حتى الاستيفاء فيه لولى القليل (قوله وهو مندوب للدره) أى ان القاضي يطلب
منه ان يدفع الحد لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم (قوله فله التهمة) أى حيث
أعرض عن امر مندوب اليه فله اضعف عنه فاتهم كذا ظهر لى (فرع) قال في الحاشية رجل قال لغيره
بالوطى لا حد عليه ولو نسيه الى الاواطى صريحا لا حد عليه عنده وقال صاحباه يحذ اه بحر والمراد بالصرح
أن يقول له أنت تفعل فمسل قوم لوط وأما لوطى فليس صريحا لا حد عليه النسبة المحبة له والتمسبة الى القوم
وهو ايس بقذف صريحاً فتأمل ثم رأيت في حاشية الشايجي أنه في لوطى يستفسر ان أراد أنه من قوم لوط عليه
السلام لا شيء عليه وان أراد أنه يعمل علمهم فاعلا أو مفعولا فعليه الحد عندهما والعصم أنه ان كان
في غضب يعزركما حتى والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

أصله من التعزير معنى الرد والردع من ذلك لانه يمنع من معاودة القبيح نهر (قوله مطلقا) أى ضربا وغيره وسواء
كان الضرب دون الحد أو لا (قوله رقول القاموس الخ) مثله ما في البحر عن ضباء الخلوم (قوله غلط) لان هذا
وضع شرعى فكيف ينسب الى أهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله اه حلى وأصله في البحر عن ابن حجر ونظر فيه
الجوى بأن المستفيض من صنيع صاحب القاموس أنه لم يلتزم الاوضاع فقط بل يذكر المقولات الشرعية
والاصطلاحية وكذا الانقاط الفارسية تكثيرا للقوائد وبما يشرك كلامه في الديباجة بذلك اه أبو السعود
والتعزير مشروع بالكتاب قال الله تعالى واضربوهن فان أطعنكم فلا تتبعوا عليهم سبيلا امر بضرب الزوجات
تأديبا أو تهذيبا وبالمنة في الكافي عنه عليه الصلاة والسلام لا ترفع عصا لمن أذ لك وروى أنه عليه السلام
عزير رجلا قال لغيره يا نخخت وفي المحيط روى أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأ علق سوطه يراه أهله
وقوله في الصبيان للصلاة واضربوهم على تركها العشر وبالاجماع فان العصاة رضوان الله تعالى عليهم أجمعوا
عليه من (قوله أكرهتمة وثلاثون سوطا) هذا قول الامام وظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه خمسة
وسبعون سوطا اعتبارا بأقل حدود الاحرار والنقص عنه بخمسة وهو أنور عن علي رضى الله تعالى عنه
وفي الحاوى القدسي وبناخذ هذا في الجزأ ما العبد أن كثر تعزيره خمسة وثلاثون لأن أدنى حد أربعة فنقص
عنه خمسة كالجزء وروى هشام عنه وهو قول زفر وهو القياس أنه ينقص عنه سوط واحد وفي التتارخانية وهو
الاصح وقول محمد مضطرب فني بعض المواضع ذكره مع الامام وفي بعضها مع الثاني كذا في الحلبي عن النهر
(قوله وأقله ثلاثة) هذا رأى القدوى وذكره مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام حتى لو رأى أنه ينزجر سوط
واحدا اكتفى به اه حلى (قوله على اربع مراتب) تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام
بأن يقول له القاضي بلغنى أنك تفعل كذا فينجز به وتعزير الاشراف وهم فقهاء اهل العلم والاعلام والجزء الى باب
القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجزء والحبس وتعزير الاخساء بهم ذكاه وبالضرب
اه حلى وحكى ذلك البدر العيني بقيل بعد أن قدم القول بالتفويض والهاقنة اكابر القرية وقيل ما الكوها
قارمى معزب واني وفي الصباح الدهقان قيل يطل على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال وعتق ورده
مكسورة وفي اللغة تضم وذكر الجوى عن رسالة ابن الكمال أن دهقان مركب من كلمتين احدهما سادة ومعناه
القرية والاخرى فان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهم ما علما وأصل دهقان ده فعل على هذا دهقان من
الانقلاب الشريفة المشعرة بالبحر والتعظيم اه أبو السعود (قوله وكاه) أى ما في المذهب والدر (قوله مع أنما)

(ويكون) التعزير (بالقتل كن وجدها
رجلا مع امرأه لا تفلح له) ولو اكرهها فقله
ودمه هدر وكن هذا الغلام وهبانية
(ان كان يعلم أنه لا يفرج بصلاح وضرب عما
دون السلاح والا) بأن علم أنه يفرج عا ذكر
(لا) يكون بالقتل (وان كانت المرأة مطاوعة
قتلها) كذا عزاه الزبيدي للهندواني
ثم قال (و) في منية المفتي (لو كان مع امرأته
وهو يزني بها أربع محرمة وهما معا وعان
قتلها مجبعا) انتهى وأقره في الدور قال
في البصر وفاده الفسوق بين الاجنبية
والروبة والمحرمة فمع الاجنبية لا يحل القتل
الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور
وفي غير ما يحل مطلقا انتهى ورد في النهي
عما في البرازية وغيره من التسوية بين
الاجنبية وغيرها وبطل عليه تكبير
الهندواني للمراة ثم مافي المتبسة مطلق
لعله في قوله في على القيد ليتفق كلامهم ولذا جرم
الحق بلا شرط احسان لانه ليس من الحد بل
هو من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل
أن كل شخص رأى مسلما يزني أن يحل له قتله
ولما يتنفع خوفه أن لا يصعد أن يزني
(وعلى هذا) انبئنا (المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكسر وجميع الظلة
بأدنى شيء له قيمة) وجميع الكبار والاعونة
والسعاة بباح قتل الكل ويشاب قتلهم
اتهم وأفتى الناصحي بوجوب قتل كل مؤد
وفي شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلاد
وبالمجموع على بيت المفسدين وبالاخراج من
الدار ويهدمها وكره دان الخردان ملووما
ولم ينقل احراق بيته (ويقيم كل مسلم حال
مباشرة المعصية) قوية (وأما بعد هذا فليس
ذلك لغیر الحاكم) والزواج والمولى كما سيأتي
• فرع • من عليه التعزير لو قال رجل أقم
عليّ التعزير فقله ثم دفع للحاكم فانه يجتنب
به قتيبة وأقره المصنف ومثله في دعوى
الخائفة لكن في الفتح ما يجب حقا للابن
لا يقيم الا لامام لتوقفه على الدعوى الا أن
يجب كفاية فليصفا (ضرب غيره بغير حق وضربه
المضروب) أيضا (بوزان) كالوشاغبا

أي تلك المراتب (قوله وأرى أنه بالضرب صواب) أقول المصلحة غير مطلقة بل قد دحافى النهاية بأن يكون قوله
بلغنى الخ مع النظر بوجه عبوس ولا يخفى أن هذا مع ملاحظة السبب فلا بد أن يكون مما لا يباغ به أدنى الحد
كما إذا أصاب من أجنبية غير الجاهل شر نبلاية فان كان السبب مما يباغ به أدنى الحد فلا يكتفى بذلك بل يزور
بما فوقه لا بالضرب كما قاله صاحب النهر فانه افراط جوى وأقره أبو السعود والظاهر مافي النهي ثم هذا كله على
الضعيف وهو عدم التفويض (قوله وقيل بفرق) قالوا يتقوا الواضع التي تتق في الحدود كالوجه والفرج
والرأس وعلى قول أبي يوسف ببقى الصدر والبطن أيضا وبذلك خوف انلاف العضو (قوله والا لا) قد يقال انه
قد لا يباغ به أقصاه ويكون متلفا كما إذا ضربه نحو الثلاثين في محل واحد (قوله وبالصفع على العنق) هو الضرب
بالكف على القفا اه نوح افندي (قوله وعناه الخ) أي وليس المعنى أنه يأخذ الحماكم لنفسه وأوليت المال
كما يتوهمه الظلة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي اه بحر (قوله فان أبس الخ) هذه
عبارة المجتبى فالاولى تقديم قوله وفي المجتبى عليه (قوله ثم نسخ) ثلاثا يكون ذريعة الى أخذ الظلة اموال الناس
بغير حق أبو السعود قلت ولعل القول بالنسخ قول من نقاه ويحتمل مافي البرازية والمجتبى على قول من أثبتته
وعبارة الشاي وعن أبي يوسف أن التعزير يأخذ اموال جائر اللامام وعندهما الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز
بأخذ المال كما دفعه قال في الفتح ومافي الخلاصة سمعت من ثقة أن التعزير يأخذ المال ان رأى القاضي ذلك
أو الوالى جاز من بطل ذلك رجلا لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال متى على اختياره قال بذلك
من المشايخ يقول أبي يوسف انتهى قال في الضرر وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في المجتبى عن شرح أبي البسر
فقال التعزير بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون قدفا اه (قوله مع امرأة) أي يزني بها وليس المراد مجرد
الخلوة كذا يفهم من كلامهم (قوله ولو اكرهها الخ) أي ولو بدون الشرط الا في كاهو الطاهر وكذا يقال في الغلام
والافلا فانه في هذا الكلام عند اتحاد الحكم ويجوز رأوا والوارثه (قوله قتلها) أي بالشرط المذكور (قوله
عما في البرازية وغيرها) نقل عن الحاشية ما نصه رأى رجلا يزني بامرأته أو بامرأة تربي آخر وهو محض فصاح به
ولم يهرب ولم يتنفع عن الزنا حل هذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه اه وبعد وجرد النص بالتسوية
ارتفع النزاع لكن قوله وهو محض لا يظهر لان هذا زير لاحد (قوله ويدل عليه الخ) لاحاجة الى ذلك بعد
وجود النص الصريح وانما ذكره ليفيد أن كلام الهندواني لا يباين كلام التوم (قوله طلق) أي عن ذكر
الشرط (قوله ولذا جزم) أي للعمل المذكور (قوله بل هو من الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر وهو حسن
فان هذا المنكر حيث تعين القتل طر بقاء ازالته فلامعنى لاشتراط الاحسان فيه ولذا أطاعه البرازي نهر (قوله
رأى مسلما) كذا وقع التقييد به في البحر وغيره والظاهر أنه ليس بقيد (قوله خوفا من ان لا يصدق) أفاد أنه مخبر
بين القتل وعدمه فاذا قتله وقتل كان شهيدا (قوله وعلى هذا القياس) الذي يظهر أن المراد به التفصيل
المذكور فحين رأى شخصا يزني بامرأة (قوله المكابر بالظلم) المكابر هو الذي يأخذ الشيء علانية وان كان
في المصر اه من تقرير أبي السعود (قوله وقطاع الطريق) ظاهره وان لم يأخذوا شيئا لانه من باب التعزير
اذ لو كان من باب الحد لم يقيم الا الولاة (قوله وجميع الكبار) عطف على قوله أدنى شيء والمراد أنه ظلم بأى كبيرة
منها (قوله والسعاة) أي الذين يسعون بالفساد فانه يجوز قتلهم كما أفتى به الناصحي وفي الهندية مثله على
ابن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فأوقع أهل عشيرته في أيدي الظلة بغير حق وبغير كفاية فقتلوه وهم
وحبسوه في السجن وضربوهم ضربا شديدا وغصبوا منهم أعبانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صحوا هذه الامور
عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزركذا في التتارخانية (قوله يباح قتل الكل) أي
تعزير ان لم يفرجوا كما أفاده صدر كلامه (قوله وأفتى الناصحي الخ) أي بالشرط السابق ولعل الوجوب بالنظر
للإمام ونوابه والاباحة بالنظر لغيرهم فتأمل (قوله ويكون بالنفي عن البلد) ذكر البدر العيني في شرح البضارى
أن من أدنى الناس ينفي عن البلد نهر (قوله وبالمجموع على بيت المفسدين) لكن بعد وعظهم أو لا قال في البرازية
ورقدم الا عذار أي سلب المذرة على مظهر الفسق في داره فان كف والا حبه أو أذبه أو سوطا وأزجمه عن داره
اذ الكل يصلح تعزيرا كذا في النهر وغيره من زيادة من أبي السعود (قوله وبدمها) قال في المنع من اعتداد الفسقى
بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية عن أصحابنا (قوله وان ملووما) لا يقال انها خرجت

يغذي الفاضل ولم يتكافأ كما مر (وبعد)
 بأقامة التميز بالبادي) لانه أظلم قنية وفي
 مجمع الفتاوى جاز المجازاة به في غير موجب
 سد للاذن به ولم اتصبر بعد ظله فأولئك ما
 عليهم من سبيل والعفو أفضل فن عفا وأصلح
 فأجره على الله (وصح حبه) ولو في نفسه
 لم نعمه من الخروج منه نهر (مع ضربه) إذا
 احتج به بأداة تأديب (وضربه أشد) لانه
 خفف عدد الضربات وخفف وصفا (ثم حد الزنا)
 لشو به بالكتاب (ثم حد الشرب) لثبوته
 بأجاء العصابة لا بالقياس لانه لا يجري
 في الحدود (ثم القذف) لضغيبه بأحوال
 صدق القاذف (وعز ذلك من تكب منكر
 أو مؤذي من غير حق بقول أو فعل) إلا
 إذا كان الكذب ظاهرا يكاد يكذب بجر (ولو بغير
 العين) أو إشارة إليه لانه غيبة كما يجي
 الظاهر تركه من تكب محرم وكل حرم
 معصية لا حد فيها من التعزير أشباه (فيهر
 يشتم ولده وقذفه) (وقذف عماله) (ووثق
 ولده) (وكذا يقذف كافر) وكل من ليس
 بمحصن (زنا) ويبلغ غايته كل أوصاب من
 أجنبية محرم ما غير جماع أو أخذ السارق بعد
 جمعه للمناع قبل أخراجه وفيما عدل (لا يبلغ
 غايته) (وقذف) أي بشتم (مسلم) (ما) (يا فاسق
 الآن يكون معلوم الفسق) ككاس مثلا
 أو علم القاضي بفسقه لان الشين قد ألحقه هو
 بنفسه قبل قول القائل (فخ) (فان أراد)
 القاذف (اثباته) بالبين (بمجرد) (بلايان
 سببه) (لاسمع) (ولو قال يا زنا وأراد اثباته
 تسمع) لثبوت الحد بخلاف الأول حتى
 لو ينواسبه به فيه حق لله أو للبعد قبلت
 وكذا في جرح الشاهد ويذهبني أن يسأل
 القاضي عن سبب فسقه فان بين سببا شرعا
 كتقبيل أجنبية أو عناقها وخلوته بها طلب
 بينة ليعزده ولو قال هو ترك واجب سأل
 القاضي المشتموم عما يجب عليه تعلمه من
 القرائن فان لم يعرفها ثبت فسقه ما في
 المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
 شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر
 (وعز) (الشام) (يا كافر) وهل يكفر

بالعلم عن الحرمة لان المقصود الزجر عن ابتداء مثل هذا الفعل (قوله ولم يتقبل إحقاق بينه) نقل الجوى عن
 المبرجدي أنه يكون بإحقاق حيث التجر والقتل سياسة في حق الامام للمبتدعة اه أبو السعد (قوله وبقيته
 كل مسلم) هذا تنصيص على أن الضرب تعزير بملك الانسان وان لم يكن محتسبا وبه صرح في المتن وهذا لانه
 من باب ازالة المنكر باليد والشارع جعل ولاية ذلك لكل مسلم حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا منكرا
 فليغيره بيده فان لم يستطع فليأمره بالهدى بخلاف الحدود فانها لم تثبت ولايتها الا للولاة اه شلي (قوله
 ظلم ذلك لغير الحاكم) لان النهي عام مضى لا يتصور فيتمحض تعزير او ذلك الى الامام مخ (قوله والزوج) سيجي
 أنه يؤذ بزوجته على خروجها من المنزل بغير حق وظاهر أن ذلك بعد عودها فثبت التعزير به في غير حالة
 ارتكاب المنكر ومثله المولى (قوله فانه محتسب به) هذا محمول على تعزير ووجب حقا لله تعالى لان كل أحد
 يتولى إقامته بحكم النيابة عن الله تعالى فلا ينافى ما بعده (قوله لابقبه الا الامام) لان صاحب الحق قد يسرف
 فيه غلطا وقبل لصاحب الحق كالخصاص بجر (قوله لتوقفه على الدعوى) أي وهي لاتكون الا عند الامام
 أو نائبه (قوله الا أن يحكم فيه) أي المدعى والمدعى عليه فالحكم فيه كالتقاضى (قوله بعززان) لان الضرب يتفاوت
 ولا تتأني فيه المكاناة (قوله ولم يتكافأ) أي لا يحكم به بكاشمها في المور تميز لما قلنا في الاولى وله تلك حرمة
 مجلس القاضي في الثانية (قوله بالبادي) بالهمز (قوله جاز المجازاة به) أي في غير الضرب كما يفيد ما سبق (قوله
 ولن اتصبر بعد ظله) دليل الاذن (قوله من سبيل) أي مواخضة (قوله فني عفا) أي عن ظله وأصلح الوذينة
 سميته فأجره على الله أي أنه ثابت لا محالة (قوله وصح حبه ولو في نفسه) ومع القيد في السفهاء والدعا وأهل
 الافساد جوى عن المفتاح (قوله وضربه أشد) لانه جرى فيه التحفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث
 الوصف كيلا يؤدي الى فوات المقصود وقال العلامة قاسم يؤخذ من هذا التعديل أن هذا فيما اذا عزير بمادون
 أكثر والا فمئة وثلاثون من أشد الضرب فوق ثمانين كجافلا من أربعين مع تنقيص مع الاشد في نفوت
 المعنى الذي لاجله نقص جوى وقال في الهندية ويضرب في التعزير قاضا عليه ثمانية وينزع عنه الفرو والحشو
 ولا يعتد في التعزير ويقرض الضرب على الاعضاء الا الوجه والفرج والرأس في قول الامام ومحمد رجهما الله تعالى
 كذا في فتاوى قاضى خان وهكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أشربة الاصل بضرب التعزير في موضع واحد
 وليس في المسئلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير
 أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف وأقامة المضاف اليه
 مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا (قوله لثبوته بالكتاب) ولانه أعظم جنسية حتى شرع فيه الرجم بجر (قوله
 لضغيبه) أي بخلاف الشرب لانه متيقن السببية (قوله وعز ذلك من تكب منكر الخ) هذا الاطلاق يخص
 بإذ كره من الضابط حيث قال والضابط أنه في نسبة الى فعل اختياري محتم شرعا وبعد عار عارفا عزروا لا
 ابن كمال (قوله يكاد يكذب) فهو ياختار برؤا شخص في الهداية التعزير به لو كان المسبوب من الاشراف كلفقها
 والعلوية هندية وسأني (قوله لانه غيبة) قال المصنف عن شرح الشرعة ان الغيبة لا تقتصر على اللسان
 صريحا بل التعريض في هذا كالمهرج وكذا القول وكذا الايمان والعز والرمز والكنية والحركة
 وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة حرام ومن ذلك المحاكاة كان يمشى متعارجا أو كما يمشى فهو غيبة
 بل هو أشد من الغيبة لانه أعظم في التصور والتفهيم اه ملخصا (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احصان القذف
 (قوله ويبلغ غايته) لانه أشبه في اللفظ ما يجب به الحد وانما يبلغ به أعلامه في الثانية لانه قارب ما يجب فيه الحد
 وكذا يقال في الثالثة فأنزل (قوله محرم ما غير جماع) الذي في البحر كل محرم غير جماع (قوله أي بشتم) أطلق
 المصنف القذف على الشتم وهو محرم ما غير جماع حقيقة لغوية بجر وقوله مسلم ما أي سواء كان عدلا أو مستورا
 ومثل الذكر الاتي وسأني أن الذي كالمسلم (قوله بلايان سببه) بيان لقوله بمجرد (قوله لا تسمع) لان الشهادة
 على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بجر (قوله حتى لو ينواسبه) مفهوم قوله بلايان سببه (قوله أن يسأل
 القاضي) الشاتم (قوله كتقبيل أجنبية) ما ذكره مثال لما فيه حق الله تعالى ومنال حق العبد ما اذا حال انه سرق
 مال فلان وجعه ولم يخرج من الحرم (قوله سأل القاضي المشتموم) أي ولا يطلب منه بينة أفاده صاحب
 البحر (قوله من القرائن) أي والواجبات يدل عليه آ خر كلامه (قوله وهل يكفر الخ) قال ابن ملك في شرح

المشرك عند قوله عليه الصلاة والسلام إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما أي رجع بكلمة الكفر اعلم أن
 هذا الحديث مشكل لأن من قال لاشبهه بكافروا لم يكن متأولا إذا لم يعتقد بطلان دين الاسلام يكون كاذبا
 في حقه وبالكيفية لا يكفر المسلم عند أهل السنة فيكون محمولا على المستحل اهـ والفتن في هذا راجع الى المعصية
 المذكورة - كما يعني رجع بمعنى كذارة كذارة الشاوح اهـ أبو السعود (قوله ان اعتقد المسلم كافرا) أي
 باعتقاده عقائد الاسلام أما إذا اعتقده كافرا بسبب مكفر فلا ولا اعلاه الشلبي بقوله لانه لما اعتقد المسلم كافرا
 فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا ككفر اهـ ونحوه في المنع (قوله ولو أجاز به بلبسك كافر)
 انما يظهر إذا أجاز به راضيا بما قال أما إذا أجاز به كراهة أو خاتما من ضرر بسبب عدم الإجابة أو متأولا الكفر
 بالطاغوت فلا (قوله فيكون محتملا) قال شيخنا رجع خلافة حالة السب فلذا أطلقه في الهداية وغيرها حموى
 ومحتمل بصيغة اسم الفاعل أي هذا التركيب محتمل لمعنيين على التعاقب (قوله يا محنت) بفتح النون هو من يؤق
 في دبره أما يكسر هاء أفراد للوطى نهر يزيد من شرح المتن (قوله يا خائن) هو الذي يخون فيما يده من الامانات
 حموى (قوله يا بليد) انما عزربه لانه يستعمل بمعنى الخبيث الفاجر حموى عن السراج (قوله يا أحمق) قال
 في القاموس حق ككرم حقا بالضم وبضمتين وحقاقة وانحق واستحق فهو أحمق قليل العقل اهـ (قوله يا مباهي)
 نسبة الى المباح يستعمل بمعنى الذي لا يعتقد تحريم شيء (قوله يا عواثي) نسبة الى عوان كعصاب وهو من
 الحروب التي قوتل فيها امرأة ومن البقر والخيل التي تمتع بعد بطنها البكر ومن النساء التي كان لها زوج قاموس
 ويستعمل عرفا في المظاهر على الظلم وهو المراد وفي المنع والعواثي في عرفنا يقع على الساعي والظالم ومن ك
 بر بشامنه فقد عذبه به يعزركذا في جواهر الفتاوى (قوله أو هزل) أي عن تعوذ الهزل بالنهي اهـ شلبي (قوله فيسوط عليه الصلاة والسلام لا يعزروا من أراد
 يا زنديق) هو من يطن الكفر ويظهر الاسلام كذا في شرح المتن فيكون بمعنى منافق (قوله يا ابن النصراني) (قوله
 وأبو ليس كذلك) أما إذا كان كذلك فلا تعزير (قوله يا لص) بكسر اللام ونضم كذا في شرح المتن (قوله
 إذا لاخبار الخ) هو اخبار ظاهرا وفي المعنى انشاء (قوله ما لم يخرج مخرج الدعوى قسبة) قال فيها ادعى عند
 القاضي سرقه وعجز عن اثباتها لا يعزروا في السراجية ادعى عليه ما يوجب تكفيره وعجز المذمى عن اثبات
 ما ادعاه لا يجب عليه شيء إذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند ما حكم شرعي أما إذا صدر منه على وجه السب
 أو الاتخاص فانه يعزروا على حسب ما يليق به بحروا أبو السعود (قوله يا ديوث) بتثنية الدال قال في المصباح
 داث الشيء ديثا من باب باع وبعتى بالتثنية فيقال ديثه ومنه اشتق الديوث أبو السعود (قوله مرادف ديوث)
 معرب قلبان كذا في الدرر وقيل هو المتسبب للجمع بين اثنين بمعنى غير مدح وقيل هو الذي يبعث امرأته
 مع غلام بالغ الى الضيمة أو يأذن له بالدخول عليها في غيبته حموى وهو بفتح القاف (قوله بمعنى معزوس)
 قال في النهر فهو المعزوس بالمعزوس ككسر الراء وبالسين والعوام يطنون فيه فيفتنون الراء وبأون بالصاد
 قاله العيني اهـ حموى وفي القاموس المعزوس أي بالفتح والتشديد حاط بين حاطي البيت الشئ لا يبلغ أقصاه
 ويسقف ليكون أدفا وانما يكون ذلك بالبلاد الباردة وذلك البيت معزوس اهـ من جله معان فيه والمعزوس
 بصيغة اسم الفاعل فاعل ذلك وأطلق على الرجل الجامع بين اثنين وذكر على وجه غير مرضي وفيه أيضا بعبر
 معزوس ذل ظهره لأرأسه فيحتمل أن لفظ معزوس معناه المستذل أي بين الناس لهذه الخصلة الذميمة (قوله
 بأكل الربا) أي وهو غير معروف بذلك أبو السعود عن الشر بلاية وفي بعض التفارير تعلقا عن الاشياء ما حرم
 أخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البني وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النافذة والزنا في صائل لحرف على
 ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند السلطان أو أمير الالاقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكثر
 من القضاء وفك الاسير واعطاء شيء لمن يخاف هجوه ولو خاف ولى أن يستولى غاصب على المال فله ادائه
 ليعلمه كما في الخلاصة (قوله كبا ابن الفاسق يا ابن الكافر) أي وأبو ليس كذلك بجر (قوله يا خبة) بضم القاف
 وسكون الحاء المهملة وهي كلمة مؤلفة حموى عن الممتاح وفي الدرر عن الفتاوى الظهيرية القعبة الزانية
 مأخوذة من القصاب وهو السعال وكانت الزانية في العرب إذا تزمت ارجل سعلت ليعقضي حاجته منها فسميت
 الزانية لذلك خبة وقيل من تكون همتها الزنا وقيل هي أغشن من الزانية لان الزانية قد تفتعل سرًا وتأتف منه
 والقعبة من قبحها وهى بالاجرة اهـ والسعال من سعل يسعل بالضمة وتأتف من باب طرب أتفة بفتح السين

ان اعتقد المسلم كافرا نعم والالا به يقتضى شره
 وهابية ولو أجاز به بلبسك كافر خلاصة
 وفي التارخية قبل لاديه زرمالم يقل يا كافر
 بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملا
 يا خبيث يا سارق يا فاجر يا خائن يا عواثي
 يا سفيه يا بليد يا أحمق يا مباهي يا عوان
 يا زنديق يا نصراني يا ابن النصراني حموى
 يا ديوث يا ابن النصراني يا ابن الفاسق يا ابن
 الكافر لا أن يكون أصلا لصدق القائل
 يا كافر لا أن يكون أصلا لصدق القائل
 أو فلان فاسق ونحو ذلك ما لم يخرج مخرج
 الدعوى قسبة (يا ديوث) هو من لا يقار له
 امرأته أو محرمه (يا قرقطيان) مرادف
 ديوث بمعنى معزوس (يا شارب الخمر يا أكسل
 الربا يا ابن القعبة) فه اعلم ان الزانية
 أصله عز بطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن
 الكافر وانه يعزربقوله يا خبة

لانه عسرا فاجع في المؤجر (بابضا) هو المأبون
 بالافارسية وفي الملقط في عرفنا يمزرقهما
 وفي ولد الحرام نهر والضابط أنه متى نسبته
 الى فعل اختساري محترم شرعا وبمذعارة
 عرفنا يمزرو الا لابن كمال (ياضحة) يكون
 الحام من ينسبك عليه الناس أما بنسبها فهو
 من ينسبك على الناس **وكذا** (بابضرة)
 واختار في الغاية التعزير فيه ما وفي ياسا ح
 يا مقامر وفي الملقى واستحسنوا التعزير
 لو القول له فقها أو علويا (أدى سرقة) على
 شخص (وعجز عن اثباتها لا يعزير) كما لو أدى
 على آخر يدعى فوجب **تكملة** فيه (وعجز
 المدعى عن اثبات ما ادّعى) فانه لا يثبت عليه
 اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند
 حاكم شرعي أما اذا صدر على وجه السب
الانتقاص فانه يعزير فتاوى قارئ الهداية
 (بمختلف دعوى الزنا) فانه اذا لم يثبت بحد
 لما مر (وهو) أي التعزير (حق العبد)
 غالب فيه (فيجوز فيه الأبراء والعفو)
 (بمختلف زباني) (واليمين) ويحلف بالله ماله
 على هذا الحق الذي يدعى لا بالله ما قسمه
 خلاصة (والشهادة على الشهادة وشهادة
 رجل **بغير اثنين**) كافي - حقوق العباد
 ويكون **بذنا** - قاله تعالى فلا عوف فيه الا
 اذا علم الامام ان جارا الفاعل ولا يمين كمالوا أدى
 عليه أنه قبل أحتمه من لا يجوز اثباته بحد
 شهده به فيكون مذعبا شاهد الوصية آخر
 وما في القصة وغيرها لو كان المدعى عليه
 ذا ضرورة وكان أول ما فعل يوعظ استصا
 ولا يعزير يجب أن يكون في حقوق الله تعالى
 فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح
 وما في كراهة الظهيرة رجل يصل ويضرب
 الناس يده لسانه فلا بأس باعلام السلطان
 به لينزله بقيد أنه من باب الاخبار وأن اعلام
 القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه
 من **الحد** - قاله معز بالهر وغيره للقاضي
 تعزير انهم وان لم يثبت عليه **وكل**
 تعزير لله تعالى **كفي** فيه خبر العدل
 في حقوقه تعالى يقضى فيه بعله اتفاقا
 ويقبل فيها الجرح المزدحم عليه فما يكتب
 من المحاضر في حق اني بان بعل به في حق

(قوله لا يمزرق في المؤجر) ولا عيب فيه أما لو نظر الى المعنى المذكور يعزرو لانه من أقيم الدم فهو **كديوث**
 (قوله يا بضا) بالباء الموحدة والفتن الموحدة المشددة ويقال يا بضا بجر (قوله وفي الملقط الخ) هذه العبارة
 لا وجود لها في النهر والذي فيه وعدم الحاق الشيخ به بل واجرا بعبارة المعنى المتقدم ظاهر وينبغي وجوبه
 في ياولد الحرام بل أولى من حرام زناه اه وقال في البحر ويذني أن يجب التعزير فيه أي في بغا اتفاقا لانه الحاق
 الشيخ به لعدم ظهور الكذب فيه ظاهر الاله مما يجني وهو عصى في يافه عوج وهو المأني في الدبر وقد صرح
 في الظهير به فوجب التعزير فيه مع لادبائه الحق الشيخ به بل هو أقوى ايذاء لان الابنة في العرف عيب شديد
 اذا بقدر على ترك أن يوفى في دبره بسبب دودة ونحوها اه (قوله الى فعل اختساري) خرج فهو يا كلب (قوله
 محرم شرعا) خرج فهو مؤجر (قوله والا لا) أي الا يكن فعلا اختياريا أو كان ولكنه غير محرم شرعا أو كان ولكنه
 لا يعاربه عرفا فانه لا يعزير (قوله يا مقامر) قال في القاموس قامر مقامرة وقار مقمره كنصره وقمره راحته
 فغلبه وهو التقامر اه (قوله وفي الملقى الخ) ذكره ذافيه بعد ذكره كل اللفاظ المتقدمة لافي خصوص يا مضرة
 وهذا عين قوله سابقا واستحسن في الهداية الخ فكان أحد ما يفنى عن الآخر وقل **مكة** بغير أن الفتوى
 على هذا التفصيل (قوله أو علويا) أي منسوب الى على سواء كان من أولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها أو لم يكن
 وأهل المراء بالعلوى كل نقي والافا تخصيص غير ظاهر كذا في شرحه للماتني (قوله أدى سرقة الخ) قد أشار
 اليه الشارح سابقا بقوله ما لم يخرج بخروج الدعوى (قوله لا يعزير) لأن مقصود المدعى تحصيل ماله لا السب
 والنتم قاله المصنف (قوله اذا صدر الكلام) يفنى عنه صدر الكلام وانما أعاده ليلحق به قوله عند حاكم شرعي
 (قوله أو الانتقاص) الاولى ذكره بالواو ويكنون من عطف اللازم وهو الواقع في عبارة الجوى (قوله فانه
 اذا لم يثبت بحد) لانه وان قصد إقامة الحسبة لكن لا يمكنه اثباته بالانسبة الى الزنا فكان قاصدا نسيته الى
 الزنا وفي المال يمكنه ان يثبته دون نسيته الى السرقة فلم يكن قاصدا نسيته الى السرقة اه مخ (قوله وهو) أي التعزير
 حق العبد قال في فتح القدير لا يجني على أحد أنه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله تعالى لحق العبد لا شك
 أنه يجوز فيه الأبراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجزى فيه اليمين يعني اذا **تكملة** أنه سبه يحلف ويقضى
 بالكول وأما ما وجب منه حقا لله تعالى فقد مناه أنه يجب على الامام اقامته ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم أنه انزير
 الفاعل قبل ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز اثباته بحد شهده به فيكون مذعبا شاهدا اذا كان معه آخر
 بجر ببعض بيان (قوله غالب فيه) يعني أن أفراد التي هي حق العبد أكثر من أفراد التي هي حق الله تعالى
 وليس المراد أن الحقين اجتماعيه وحق العبد غالب كما قيل **مكة** في حد القذف أفاده الحلبي (قوله الأبراء
 والعفو) الفرق بينهما أن الأبراء يكون قبل الترافع والعفو بعده (قوله والتكفيل) أي بالنفس (قوله ويحلف بالله
 الخ) لأن التكليف انما يكون على الحاصل (قوله لا بالله ما قسمه) لأن فيه ضررا على الخائف اذا يحتمل أنه قاله وعنه
 المشتموم عنه (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عفو (قوله ويجوز اثباته) أي حق الله تعالى (قوله لو كان المدعى
 عليه ذا ضرورة) المروءة عندى في الدين والصالح فتح (قوله وكان أول ما فعل) فان ذكره منه روى عن الامام أنه
 يضرب (قوله يجب أن يكون في حقوق الله تعالى) أي فلذا اجاز له اسقاطها ونوقش بأنه لم يسقطه اذ قد حصل
 تعزيره بالجزالي باب القاضى والمدعى وقوله ولا يعزير رأى بالضرب أول مرة فان عاذ به مرة وهذا لا ينافى حصول
 التعزير بما سبق ونوزع وجوب الحل على حق الله تعالى بأنه ما المانع أن يكون محله حق الادعى ويكون الشاتم
 ممن تعزيره بالجزالي باب القاضى ويؤيد ذلك ما روى عن محمد في الرجل يشتم الناس ان كان ذا ضرورة وعظ
 وان كان دون ذلك حبس وان كان سببا بالضرب وحبس اه (قوله بفيده أنه من باب الاخبار) قد يقال ان مراده
 بقوله فلا بأس باعلام القاضى الشهادة عليه على نحو ما تقدم ولا يفتقر له لاجل مسلاته (قوله بذلك) أي بضربه
 الناس (قوله للقاضى تعزير المتهمة وان لم يثبت عليه) قال في البحر وقد ذكر في كتاب الكفالة أن المهمة تثبت بشهادة
 مدعيين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للمحكم بحسبه
 بخلاف ما اذا كانت الشهادة من عدل أو مستورين فان حسبه قال المصنف فيها ولا يجب في الحدود
 والقصاص حتى يشهد شاهدان أو واحد عدل اه وصريحه أنه لا يعزير بدون ثبوت المهمة وهي لا تثبت الا بما
 ذكره الا أن يقال المراد النبوت الكامل وهو ما كان بشهادة عدلين عدلا سرا وعلتا (قوله يكفي فيه خبر العدل)

الله تعالى ومن ألقى بشعره الكذاب فقد
أخطأ انتهى ملصا وفي كفاية العبد عن
الثاني من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة
أحبسه وأؤذبه ثم أخرجه ومن يهمل بالقتل
والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلده
في السجن حتى يتوب لأن شره - هذا عمل
الناس وشر الأول على نفسه (شم مسلم
ذخايع عز) لأنه ارتكب معصية فقيده
مسائل التيمم بالماء المتنجس وفي القنية
قال إمامي أو مجموعي - يا كافر يا من أنشأ
عليه ومقتضاه أنه يعززل ارتكابه الأثم بحر
وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت
وأهل وجهه مامر في يافاسق قتأمل (يعزر
المولى عبده والزواج زوجته) ولو صغيرة
كما يحيى (على تركها الزينة) الشرعية
مع قدرتها عليها (و تركها) غسل الجنابة
على (الخروج من المنزل) لو بغير - غير ذلك
الاجابة إلى الفرائض لو طاهرة من نحو
حيض و بلق بذلك ما لوضرت ولدها
الصغير عند بكانه أو ضربت جارية على
ولا تنطق بوضعه أو شتمته ولو نحو يا حمار
أودعت عليه أو مزقت ثيابه أو كئله لبعها
أجنبي أو كسفت وجهها لغير محرم أو كئله
أو شتمته أو أعطت مالم تجر العادة بلادة
والضابط كل معصية لاحقة فيها فلزواج
والمولى التعزير وليس منه ما لو طابت فقتلها
أو كسها أو أخلت لأن صاحب الحق مقالا
بحر (ولا على ترك الصلاة) لأن المنفعة
لا تعود إليه بل إليها كذا عقده المصنف تبعاً
للدرر على خلاف ما في الكنز والمثلثي
واستظهره في حظر المجنبي (والاب يعزر الابن
عليه) وقد من أن للمولى ضرب ابن سبع على
الصلاة ولو لم يقر به الزوج غير وفي القنية
أكره طنله على قتل قرآن وأدب ولم يقرضته
على الوالدين وله ضرب البتيم فيما يضرب ولده
(الصغير لا ينع وجوب التعزير) فيجزي بين
الصبيان (و) هذا لو حق عبداً ما (لو كان
حق الله) بأن نفي أو مرق (منع) الصغرة
مجنبي (من حد أو عزز فله قدمه هدر لا
امرأة عززها زوجها) بمثل مامر (فما ت)
لأن تأديسه مباح فيقتيد بشرط السلامة

بنا في قوله فرياً فيكون مدعيها شاهد الوصية آخر (قوله يقضى فيه بلاء انفاً) أي والشاهد واحد يحصله
أو هو أولى منه (قوله ويقبل فيها الجرح المجزئ) أي من بيان السبب وضيف فيها يعود إلى حقوق الله تعالى كان
يشهدوا على ناظر وقت أنه فاسق ولم يبينوا فسقه بما هو حق الله تعالى أو حق العبد فإن هذه الشهادة تكون مقبولة
على ما يفهم من كلامه (قوله كما مر) لم يزد ذلك بل ذكر أنه لا بد من بيانه بحق الله أو حق العبد كتجيب اجنبية وسب
شخص (قوله وعليه) أي على قبول خبر الواحد في حق الله تعالى (قوله فليكتب من المحاضر) قال في الفرر
والدرر المحضر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الأقوال من المدعى عليه
أو الانتكار منه والحكم بعد انتكاره بالبين من المدعى أو النكول من المدعى عليه على وجه رفع الاشتباه وأمل
المراد به هنا ما يكتبه جماعة الماين في شأن متولى وقت أو قاضي قرية ظلم ويرفع لقاضي القضاء (قوله فله أخطأ)
وجهه أنه فيما يقبل خبر واحد وهو صادق بذلك الكاتب (قوله وأؤذبه) يحتمل أنه المراد به الضرب وهو الظاهر
ويحتمل أنه عطف تفسير (قوله ومن يهمل الخ) قد علمت من النقل السابق ما ثبت به التهمة (قوله والسرقة) الظاهر
أن الواو فيه وفيما بعده معنى أولان التعليل يصدق على كل فرد بخصوصه (قوله وأهل وجهه مامر في يافاسق)
أي من أنه ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل اه حلي (قوله فتأمل) أشابه إلى ضعف هذا الوجه فانه
وان كان قد ألحق الشين بنفسه لكن التزمنا بعد الذمة معه أن لا تؤذبه اه حلي (قوله الشرعية) أما إذا أراد أن
يزنه بزيادة الجال عما به تشبه فلها أن تمتنع وليس له أن يجبرها على ذلك (قوله مع قدرتها عليها) أما إذا لم تكن
خادرة فلا تكلف لها وليس له تعزيرها (قوله وتركها غسل الجنابة) قال الشلي في حاشية الزيلعي وترك الغسل
من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة ولا يجبر المسلم زوجته الذمية على غسل الجنابة لأنها غير مخاطبة به ويعنفها
من الخروج إلى الكناس (قوله وعلى الخروج من المنزل) بشرأذنه بعد إيفاء المهر شلي (قوله ولو بغير حق) وأما
إذا كان بحق فليس له ضربها عليه بحر (قوله وتركها الاجابة إلى الفرائض) المراد من الاجابة التمكن من الوطء حوى
(قوله لو طاهرة من نحو حيض) وكانت خالية عن صوم الفرض حوى عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك) أي
بما ذكر من هذه الاشياء (قوله ما لوضرت ولدها الصغير عند بكانه) قال في البحر وينبغي أن يلحق به ما إذا ضربت
الولد الذي لا يعقل عند بكانه لأن ضرب الدابة إذا كان ممنوعاً فهذا أولى اه فلم يقيد بولدها (قوله غير) بفتح
الفين المجمة (قوله ولا تنطق بوضعه) هذه العبارة تفيد أنه لا يعزرها أو لمرة (قوله أو شتمته) سواء شتمها أم لا على
قول العامة بحر (قوله ولو بغير حمار) ينبغي على ظاهر الرواية عدم التعزير في اجارها بله وعلى القول الثاني
يعزر ان كان المقول له من الاشراف في فصل في الزوج الآن يفرق بين الزوجة وغيرها غير (قوله أو كئله) الضمير
فيه وفيما بعده لغير المحرم (قوله أو أعطت مالم تجر العادة به بلاذنه) أما إذا كانت العادة مساهمة المرأة بذلك بلا
مشورة الزوج فليس له ضربها (قوله لأن لصاحب الحق مقالا بحر) الذي في البحر عن البرازية لأن لصاحب الحق
يد الملازمة ولسان التقاضي اه فذكر الشارح بعضه بالمعنى (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس
منه ما لو طلب الخ لأنه في معنى لا يضربها على طلب نفقتها (قوله على خلاف ما في الكنز والمثلثي) وما فيه ما هو
ما عليه الكثير من أهل المذهب وعن بعض السلف لأن ألقى الله وصداقه بالذم في خبر من أن أعاشرها وهي
لأنه في أبو السعود (قوله عليه) أي على ترك الصلاة وبه جرم من لا خسرو في مختصره من (قوله ضرب ابن سبع)
تبع فيه للهر والذي قدمه في الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر اه حلي (قوله وله ضرب البتيم فيما يضرب
ولده) به وودت الآثار والأخبار بحر (قوله الصغير لا ينع وجوب التعزير) قال في القنية مراهق شتم عالماً فله
التعزير من (قوله فيجزي بين الصبيان) يفيد أن التعزير يثبت إذا وقع بين الصبيان بعضهم لبعض (قوله وهذا
لو حق عبد) جمع المصنف بين قول من أوجبه على الصغير ومن نفيه عنه بحمل الوجوب على حق العبد وعدمه
على حق الحق تعالى وهو تابع في ذلك لشيخه في بحر كصاحب النهر وتبعهم من يهدم (قوله قدمه هدر) لأنه
فعل ما فعل بأمر الشارع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفصاد والبزاع قال في ضياء الخلوم ذهب دمه
هدوا أي باطلا بحر (قوله بمثل مامر) أي من الاشياء التي يحاح لها تعزيرها فيها (قوله لأن تأديسه مباح الخ) قال
المصنف قد ظهر هذا أن كل ضرب كان مأموراً به من جهة الشارع فإن الضارب لا ضمان عليه بموته وكل ضرب
كان مأذوناً به بدون الأمر فإن الضارب يضمنه إذا مات لتقيده بشرط السلامة كما روي في الطريق اه (قوله

قال المصنف أصله لشخصه في بصره (قوله وهذا) أي بالتحليل بأن تأديبه مباح (قوله ضربا فاحشا) هذا مجزؤ
 تصوير وليس بقتيل لما في البصر صرح جوابه إذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير (قوله ويضخه لومات)
 وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا العلم في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجدة ولا الوصي لو بضرب معتاد
 والاضحية باجماع الفقهاء كذا في شرح الملتقى (قوله لو زاد القاضي على مائة) أما إذا لم يزد على مائة لا يجب
 الضمان إذا كان يرى ذلك لأنه ورد أن أكثر ما يزور به مائة أه وبفهم منه حكم ما نقرر عن المائة بالاول وهذا
 مقابل لقول المصنف من - قد أعزرت فذلك الخ وهو موضع فالاو - مذقه (قوله تجبر على الاسلام) بالحبس
 والضرب (قوله وتعزرت خمسة وسبعين) جرى على قول أبي يوسف وهو الظاهر من الرواية منه ولا يبلغ أربعين
 سوطا عندها قوله عليه الصلاة والسلام من بلغ حد في تعزير فهو من المأذنين أفاده الشافعي (قوله
 ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنها تجبر على تجديد النكاح به ريسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت
 في الطلاق الثانية أن لا يبين رد القصد الثاني الثالثة ما في النوادر من أنه يملكها حقيقة إن كان صرفا
 (قوله ارتحل الى مذهب الشافعي الخ) كذا وقع في الهذلية وفي المنع قال وحكي أن أبا حفص بن عبد الله بن أبي
 حفص الكبير رحمه الله تعالى ارتحل الى مذهب الشافعي فأمر بالتعزير والنفي عن البلدة اه والذي في شرح
 الملتقى ويعزرت فاشفي صار حنفيا ثم عاد للمذهب في قول اه ووجهه أنه يتردد بين المذاهب صار متلاعبا ما فيستحق
 ذلك وأما ما ذكره الشارح هنا تبع للمصنف وغيره فيعمل على ما إذا ارتحل عن مذهب أبي حنيفة محققا له
 أو معتقدا بطلانه أما إذا انتقل لضرورة كان وجد تديرا في اتباعه مذهب الامام الشافعي فلا يحكم بما ذكر
 ونقل الجوى عبارة البرازية وفيه اسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة عن شفهوى صار حنفيا ثم أراد العود
 الى مذهب الاول فقال الثبات على مذهب الامام الا عظم خير وأولى وما يجبه الطبع ولا يرضاه الاحتقار
 ما قاله البعض انه يعزرت أشد التعزير لانتقاله الى المذهب الا دون والانصاف ما قاله الكمال وعبارة قالوا
 المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فلا اجتهاد وبرهان أولى اه
 فلم يخص مذهب دون مذهب (قوله كذب بالتعريض) بأن قال أنا لست بزان يعني بل أنت فانه لا يحذر عدم
 موجب من النسبة الى الزنا صرحا (قوله فيه قيمة النقصان) سكت عن الواجب على الماعل والظاهر أنه ان أقام
 عدلين فالتعزير بأربعة على الزنا المذكور في باب ما يجب به الحديحة ويعزرت (قوله وان حلف خصمه) أي
 ان لم يقر بها فاطلب المذمى عين المذمى عليه (قوله ونى الاشياء خدع الخ) قال في الهذلية رجل خدع امرأة
 رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد احب به هذا أبدا حتى يردوها أو يموت (قوله يعزرت
 على الورع البارد) أصله كافي التمسك خاتمة ما روى أن رجلا وجد غرة مملقة في سوق المدينة في زمن عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه الغرة وهو يكره كلامه ومراومه من هذا اظهر هذه
 وورعه ودياته على الناس فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد الورع فانه ورع
 يغضه الله تعالى جوى على الاشياء والآخر من الاستدلال أن التعزير مقيد باظهار الورع والديانة على
 الناس وقد ذكروا الحكم مطلقا فينبغي تقييده به (قوله التعزير لا يسهط بالتوبة) قال في البصر من الشهادات نقل
 عن سير النقة أن الذمى إذا وجب عليه التعزير فأسلم لم يسقط عنه اه وفي القنية وبضرب المسلم ببيع الخضر با
 وجبا بخلاف الذمى حتى تقدم عليه فان باع في المصر بعد التتقدم ثم أسلم لا يسقط عنه الضرب فهو ذليل
 على أن التعزير لا يسقط بالتوبة اه قال بعض الفضلاء لا يفتي أن التعزير ينقسم الى ما هو حق الله تعالى والى
 ما هو حق العبد فأما ما وجب حقا لله تعالى فانه يسقط بالتوبة ومن صرح بذلك المصنف في بصره في بحث الشهادة
 على الجرح المجزؤ وحينئذ فاطلاق المصنف هنا غير واقع موقعه جوى على الاشياء (قوله ما لم ينص) (قوله
 قال القمى تاشي فان فعل مرة أخرى علم أنه لم يكن ذامرودة أبو الهود على الاشياء (قوله تهاقوا) أي تباعدوا أى
 فتبوت في المذهب بهذا الحديث (قوله اتق الله) انظر الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد طار المناوى كنية عبادة
 ابن الصامت قال ذلك لما بعثه على الصدقة وفيه تكتية الصاحب والامير وعظه اه حلى (قوله لاتأني) أصله
 لاتأني فحذف اللام كذا في المناوى اه حلى (قوله له رغاء) الرغاء صوت الابل كأن الخواصوت البقر
 والثرأج بالبناء المثلثة المضرومة وبعد هاهمة مضروحة معدودة ثم جيم صوت الفم (قوله قال يؤخذ منه الخ)

قال المصنف رحمه الله تعالى وبمناظرته
 لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلا
 (أدعت على زوجها ضربا فاحشا وبنت ذلك)
 طاميه (عزرتا لو ضرب المسلم العبي ضربا
 فاحشا) فانه يعزرت ويضخه لومات شفى
 وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فاعل
 فمصف الدية في بيت المال لقتله فاعل ما دون
 فيه وغير ما دون في نصف زباني فروع
 ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام
 وتعزرت خمسة وسبعين سوطا ولا تتزوج
 بغيره يفتي ملقط ارتحل الى مذهب
 الشافعي يعزرت سراجية كذب بالتعريض
 يعزرت حاوى زنى باسراة ميتة يعزرت اخيار
 اذى على آخراته وطنى أمسه وحملت
 فنتقت فان برهن فله قيمة النقصان وان
 اتفخمه فله تعزير المذمى منية
 على الاشياء خدع امرأة زان وأخرجها
 وزوجها يجلس حتى يتوب أو يموت تسعة
 في الحد بالقصاص من له دعوى على آخر
 فلم يجبه فاستأمن أهله للظلمة فحبسهم
 وغرمهم عزرت يعزرت على الورع البارد
 كتعريف نحو غرة التزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث قال واتنى الشافعي ذوى
 الهيات قلت قد قد مناه لا يحل باعنا عن القنية
 وغيرها وتار الطائفي في أجناسه ما لم يتكبر
 فيضرب التعزير وفي الحديث تجافوا عن
 عقوبة ذوى المروءة الا في الحد وفي شرح
 الجامع الصغير للمناوى الشافعي في حديث
 اتق الله لاتأني يوم القيامة يبعثهم على
 رقبته له رغاء وبقرته اخوار أو شاة لها
 نواج قال يؤخذ منه بغير يس السارق
 ونحوه فليحفظ

عبارة المناوي قال ابن المنير اطلق ان الله كمال اخذوا بتعريف السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه
واقتضاه على علم واستغفرا الله العظيم

• (كتاب السرقة) •

لما كان المقصود من الحدود الانذار اسباب ما اشقت عليه من المفاسد يروى في تيمم الى التعليم
ترب اسبابها في المفاسد فما كان مفاسدها أعظم فتقدم على ما هي أخف لان تعليم وتعلم أهم وأعظم المفاسد
ما يؤدى الى فوات النفس وهو الزنا لما تقدم من كونه قتلا معن وبليبه ما يؤدى الى فوات العقل وهو الشرب
لانه كفوات النفس من حيث ان عدم العقل لا يفتفع بنفسه وبليبه ما يؤدى الى فساد العرض وهو القذف
فانه امر خارج عن الذات يؤثر فيها ويلزم بها امر اقبحا وبليبه ما يؤدى الى اتلاف المال فانه مخلوق وقاية لا نفس
والعرض فكل امر اخره منع والسرقة يفتح السين وكسر الرأ ولا اسكانه مع فتح السين وكسر هاتين
فعلها بنفسه وبمعرفة الجرم من ملصقا (قوله خفية) بضم الميم وكسر هاء مصباح (قوله باعتبار الحرمه) أى
لا باعتبار ترتيب القطع ثم ضررها اتابعها بالمسلمين وهى الكبرى وستأى أوبى المال وهى المقرى وقدمها
لانها أكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثر الشروط كذا في شرح الملتقى (قوله أخذ كذا) أى خفية أى
وكان لا أخذ كذا (قوله أخذ مكاف) أطلق في الاخذ فتشمل الحقيقة والحكمى قالوا قول هو ان يتولى السارق
أخذ المتاع بنفسه والثانى هو ان يدخل جماعة من المصوص منزل رجل ويأخذوا متاعه ويحملوه على ظهر
فراجه ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استصحابا فخرج بقية المكلف الصبي والجنون لان القطع
مقروية وهما الباسم أهلها فها مخصوصان من آية السرقة لكنهما يضمنان المال بجر (قوله أو عبدا) ولو أجب
بقوله أو مجنوننا حال افاقته (ظاهر اطلاقه أنه اذا سرق في الافاقه يقطع وان كان وقت القطع مجنوننا وظاهر
ما قدمه هو أى صاحب الثمن من أنه بشرط اقامة الحد كونه من أهل الاعتبار يفتقضى اشتراط افاقته الا أن
يفرق بين الجلد والقطع فوجه ما سبق أنه ينتظر افاقته لان الحد هذا بالجلد ولا قائدة في اقامته قبل الافاقه
لان الا لم الذى يحصل به الاعتبار يزول قبل الافاقه ولا كذلك القطع فان سبب الاعتبار فيه لازواله
أبو الدهود (قوله لجهله بما لا غيره) يعنى أن الشأن فيه ذلك وان لم يعلم السرقة (قوله عشرة دراهم) انما قدر
بها المارفعه الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يقطع البدن فى أقل من عشرة دراهم ولو كان موقوفا كان له
حكم الرفع لان المقدرات الشرعية لا تدخل للعقل فيها جرى (قوله جراد) بل جراد فساد دراهم والا لولا النصب
لان المقصود المميز لا التمييز اه حلي وقيد بها لانه لو سرق زيوفا أو نهرجة أو سرقه لا يجب القطع كذا في شرح
التمسوى لان نقصان الوصف وجب نقصان المالبية ~~نقصان~~ نقصان الدفوقا ورث شبهة وعن ابى يوسف يقطع
ان كانت تزوج لانها بالارواح صارت كالجسد شلى عن الكاكي (قوله أومة دارها) أى قيمة الدار مرق نصف دينار
قيمة النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة فانه الحلي (قوله فلاقطع: قرة) فاقطع القاموس النقرة
لقطعة المذابة من الذهب والفضة والمراد الثانى (قوله وتعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع) قيل ووقت
الاخراج كذا في شرح الملتقى فلو قيمته يوم الاخذ عشرة فانتقص بعد ذلك ان كان نقصان المذابة من العين
يقطع وان كان نقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية بجر ويقوم بأثر الزنود كما رواه (قوله ضرب بتمام أو نقد
بلد الذى يروج بين الناس في الغالب كما رواه أبو يوسف عنه (قوله ومكانه) أى وتعتبر ضرب البتة أى القطع
فلو سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم فاخذ المالك في بلد آخر قيمة الثوب ثمانية دراهم درى عية مراعى شتمه صاحب
الجر (قوله بتقوم عدلين) أى حال ~~مكون~~ القيمة كاتبة بتقوم عدلين وذلك لانه من باب بعض (قوله لا يثبت
الاجبايبت السرقة بجر (قوله عند اختلاف المقومين) أى في النصاب والاقل منه لافى النصايب لعل لا كثر منه
لان ما حينئذ اخف على النصاب أفاده الحلي (قوله قيمته دون عشرة) فقيده لانه لو بلغت قيمة النصاب قطع
(قوله الا اذا كان وعاء لها عادة) فانه يقطع حينئذ لان القصد فيه يقع على سرقة الدراهم الا ترى أنه لو سرق كيسا
فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوى درهما بجر (قوله فلا يطلع دينار) أى قيمته عشرة دراهم جراد
أو أكثر (قوله وهو) أى الاستهلاك (قوله وابتهاد فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال فجاءه
ولو بعده مقاتله بمن في يده قطع به لا كفاه بالخفية الاولى بجر (قوله وهل العبر الخ) محل الخلاف فيها انهم

• (كتاب السرقة) •
(هـ) لغة أخذ الشيء من الغير خفية ونسبة
المسروق سرقة مجاز وشرا باعتبار الحرمه
أخذ كذا كذلك بغير حق نصا با ~~كان~~ أم لا
وباعتبار القطع (أخذ مكاف) ولو أجب
أو عبدا أو كافرا أو مجنوننا حال افاقته (ناطق
بصير) فلا يقطع آخرس لاحتمال نطقه
بشبهة ولا أعى لجهله بما لا غيره (عشرة دراهم)
لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم
لامضروبة (جباد أو مقدارها) فلا يقطع بنقرة
وزنها عشرة لانها سوى عشرة مضروبة ولا
بدينار قيمته دون عشرة ومكانه بتقوم عدلين
السرقة ووقت القطع ومكانه بتقوم عدلين
لهم معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف
المقومين ظهري (مقصودة) بالآخذ
فلا قطع بنوب قيمة دون عشرة وقطع بنسار
أو دراهم مصرورة الا اذا كان وعاء لها عادة
عادة تخمين (ظاهرة الاخراج) فلو ابتاع
دينارا في الحسرة فخرج لم يقطع ولا ينتظر
لتفوطه بل يعنى مثله لانه استهلكه وهو
سبب الضمان للعالم (خفية) ابتداء وانتهاء
لواخذها واراضه ما بين العشاءين وابتداء
فقط لولا وهل العبرة بهم السارق أم لزعم
احدهما خلاف

القرآن صاحب الدار علم به صاحب الدار علم به فني النبي لا يقطع لانه جهرو في الخلاصة والمجسط
والذخيرة أنه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما أيا كان والمسئلة رباعية لانه امان يعلم كل بصاحبه
فلا يقطع أو اتفق علم كل بصاحبه فالقطع اتفاقا وان كان صاحب الدار يعلم بدخوله والشارق لا يعلم أنه يعلم فانه
يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم الشارق كذا في الجبر وغيره وظاهره أنه لا خلاف في الثالثة (قوله فلا يقطع
الشارق من الشارق) لعله لثبوت النسبة بدعوى الرد على المالكات أولانه غير مضمون في حق الشارق الا قول
في الجمله فانه لو اهلكه وقطع به لا يضمنه (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين (قوله فلا يقطع بسرقة خسر
مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تنحل سرقة المسلم خسر الذمى ولو قال فلا يقطع بسرقة خسر لكان أخسر وأشمل
٥١ حلي (قوله فلا يقطع بسرقة في دار حرب) فلو سرق بعض فجار المسلمين من بعض في دار الحرب ثم خرجوا
الى دار الاسلام فأخذ الشارق لا يقطعه الامام بجر (قوله من حزن) هو على قسمين حزن نفسه وهو كل بقعة معدة
للا حراز ممنوع الدخول فيه الا باذن كالدور والحوانيت والظلم والخرائن والصناديق وحوز غيره وهو كل مكان
غير معد للا حراز فيه حافظ كالمساجد والطرق والعصراء وفي القنينة لو سرق المدفون في مفازة يقطع بجر (قوله
بسرقة واحدة) فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع وبغني أن يبعد عدم القطع بالاخراج مرتين بما اذا
تخلل بينهما اطلاع المالك أو اغلاق الباب أو إصلاح النقب فان لم يتخلل فالسرقة واحدة فيقطع كافي السراج
حوى (قوله أم تعدد) فلو سرق واحد نصا بامن جماعة يقطع ولو سرق اثنان نصا بامن واحد لا يقطع عليهم ما
والعبارة للتصاب في حق الشارق لا المسروق منه بشرط أن يكون الحرز واحدا بجر (قوله لاشبهة الخ) خرج
الخروج من دار محرمه كذا في شرح الملتقى (قوله ولا تأويل) كما اذا سرق معصمان حوزة متبرفانه لا يقطع تأويله
القرائة فيه (قوله ونبت ذلك) أي بطلان ما يثبت في الحدود (قوله عند الامام) المراد به من يقيم ذلك الحد (قوله
واليه رجع الثاني) وكان يقول أولا لا بد من اقرارين في مجلسين مختلفين (قوله أو شهد رجلان) أفاد المصنف
ببصر الجلة في الاقرار والشهادة أنه لا يقطع بالنكول وان ضمن المال وأن العبد لا يقطع باقراره ولا عليه بها
وان لزوم المال بجر وسألت (قوله ولو عبد انشر طحضره مولاه) قال في الفتاوى الهندية وإذا شهد اليهود على
عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجهده فان كان مولا حاضر اقطع عندهم جميعا وهل يضمن
ان كان استلهمها لا يضمن وان كانت فائمة رذها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند الامام
رجحه الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشاهد وشهد واب رقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال
ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضر أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة
دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول الامام ومحمد ورجحهما الله تعالى وان كان الشهود شهدوا
على اقرار العبد المحجور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى
لا يقطع العبد بالقطع ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤاخذ به العبد بعد العتق كذا في الذخيرة
وتمامه في الحلي وأما قيد بارجلين لأن شهادة النساء لا تقبل في شيء من الحدود أما في حق المال فتقبل دعوى
عن البرجندى (قوله كيف هي) لا احتمال أنه نهب البيت وأدخل يده وأخذ المتاع فانه لا يقطع على ظاهر
الرواية لانه محتمل لاهاتك للبرز لا نكاح في البيت لا يكون الا بعد الدخول فيه بخلاف مستدق
الصيرفي ٥١ شلي (قوله وأين هي) لاحتمال أنه سرق في دار الحرب أو سرق من مستأمن في دار فانه لا يقطع فيه
استحسانا لان حرمة ما موقوفة لا موقوفة ٥١ شلي (قوله وكفى هي) لاحتمال أنه سرق بعض النصاب (قوله
وما هي) لاحتمال أن الشاهد نسيها الى السرقة لاستراق الكلام كما قال تعالى الا من امن ثم سرق أو استراقه
من ركوبه أو سجد به بعد الاعتدال فلا بد اذ امن السؤال عنها شلي وفي القهستاني أنه احتراز عن نحو
الغصب والسرقة الكبرى (قوله ومتى هي) لاحتمال التقادم لأن التقادم في الحدود والخلاصة حق الله تعالى يطل
الشهادة بالتهمة (قوله وعن سرق) لاحتمال أن يكون قريب الشارق أو زوجه بجر (قوله وبجده حتى يسأل
عن اليهود) لانه صار متهما بالسرقة مزمرا له وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بالتهمة وأما
بجده الى السؤال لأن التوثيق بالكفالة ليس بمشروع فيما مبناه على الدر والقطع قبل التمهيد لا يجوز زعمهم
التلافى اذا وقع الخط فتمين الحبس كذا يثبت الحق بالهروب شلي (قوله الا الزمان) كذا قالوا أو أقول لغات

(من صاحب يد صحيحة) فلا يقطع الشارق
من الشارق فتح (علا لا يسارع اليه الفساد)
كلهم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق
متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقة خسر مسلم
كان الشارق أو ذميا وكذا الذي اذا سرق
من ذمى خسر أو خنزير أو ميتة لا يقطع لعدم
تقومها عندنا ذكره الباقى (في دار العدل)
فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو بني بدائع
الحق بجر (بسرقة واحدة) لم تعدد
لشبهة لا تأويل في نفسه (في قطع ان اقترع امرؤ)
الامام كما يستفهم (طائفة) فاقرارهم بما كرها
الرجوع الثاني (طائفة) فاقرارهم بما كرها
بشرط ومن اثنان من أفتى بجده طهيرة
زاد القهستاني معز بالخزانة المقتنين وبطل
ضربة ليقز وسنة نفسه (أو شهد رجلان)
وبلغ الشريط حضرة مولاه ولا تقبل على
اقراره وبجده (وسأله الامام كيف
هي وأين هي وكفى هي) زاد في الدرر وما هي
ومتى هي (ومن سرق) وينها احتسالا
للدر وبجده حتى يسأل عن الشهود لعدم
الكفالة في الحدود ويسأل المقتز من الكل
الا الزمان

ومافي الفتح الا المكان تحريف نهر (وصح
رجوعه عن اقراره بها) وان ضمن المال
وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالي
أو شهد ا على اقراره بها وهو يجحد أو بسكت
فلا قطع شرح وهبانية (فان أقر بها ثم هرب
فان في فوره لا يتبع بخلاف الشهاده) كذا
نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح
الرومانية بلا قيد القولية (ولا قطع بنكول
واقراره مولى على عبده بها وان لم يملك)
لا قراره على نفسه (و) السارق (لا يفي
بعقوبته) لانه جوارح تفتيس وعزاء القهستاني
للقاغات مع لادائه خلاف الشرع ومثله
في السراجية ونقل عن التفتيس عن مصام
انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه السلام
فقال لا يبرساق ويمنع بها قوا بالسرق
فما ضره عشرة حتى أقر فاني بالسرقه فقال
تتصان الله ما رأيت جورا أشبه بالعدل
من هذا وفي اكرام البرازية من الشائع
أن في بعض اقراره بها مكرها ومن الحسن
يجل خبره في بقر ما لم يظهر العظم ونقل
المصنف عن ابن العز الحنفى صح أن
المصلاة والسلام أمر الزبير بن العوف
بتهذيب بعض العاهدين على المال قال
ابن الخطيب قد عدل فداهم على المال قال
وهو الذي يسمع الناس وعليه العمل والا
فان شهادة على السرقات أندر الامور ثم نقل
عن الزيلعي في آخر باب قطع الطريق جواز
ذلك سياسة وأقره المصنف تبعه الجروان
الكامل زاد في النهرواني التحويل عليه
في زماننا الغلبة الفساد ويحمل مافي التحنيس
على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية
لو كسر سنة أو يده

بساله عنه أيضا لجواز أن تكون السرقة في صباه فلا يحد بخير (قوله ومافي الفتح الخ) عبارته وهذا بخلافه
مالو كان ثبوت السرقة بالاقرار حيث لا بد من الاقاضي المقر من الزمان لأن التقادم لا يخل الاقاروا لا يسأل
المقر عن المكان لكن يسأل عن باقي الشروط من الحرز وغيره اتصافا واستشكال في الجرح عدم السؤال عن
المكان للاحتقال المذكوراه ويعنى به ما قدمه في الشهادة من احتمال السرقة في دار الحرب من مسلم وفي النهرو
ووقع في بعض نسخ فتح القدير ولا بد أن المقر من المكان لكن يسأل عن باقي الشرط من الحرز وغيره وكلته
تحريف والمواب أنه يسأل لجواز أن يكون في دار الحرب اه ومراده أنه تغير عن صواب الحكم لا تحريف عن
الزمان لأن لكمال نص في صدر عبارته على عدم السؤال عن الزمان (قوله وكذا لو رجع أحدهم) أي أحد
السارقين المقرين وكذا قوله أو قال هو مالي وعلى السقوط صاحب المحيط بأن الحد لما سقط عن الراجع بعد
ثبوت الشركة بينهما في السرقة سقط عن الآخر لأن الشركة تقتضي المساواة والله تعالى أعلم فأداه المصنف
(قوله فلا قطع) أما فيما إذا جحد فلا نثبت باليمين العادلة كالتاب بالمعينة ولو ثبت اقراره بالمعينة ثم رجع
عنه قبل رجوعه فكذا اذا ثبت بالمعينة وأما فيما إذا سكت فلا نثبت السكون عند الشهادة جعل انكارا حكما فأداه
المصنف (قوله فان في فوره) الاولى في التعبير وان في فوره ليفسد أنه اذا رجع بعد القور لا يقطع أيضا فوره
كرجوعه بصريح اللفظ وهو لا يختلف الحكم فيه بين القور والتراخي فأداه صاحب الفوائد وحسنه فلا يثبت في
مافي شرح الوهبانية ويقامه في الجلي (قوله وان لم يملك المال) يرجع الى العورتين كما تفيد عبارة (قوله
ولا قراره على نفسه) يصلح له ليل للمستلحق فان كان له مال أو يملكه لا يملكه على يميني والجنون لأن القطع
على نفسه وان لم يصح اقرار السيد بقطع العضو اعتبار الكونه مالا لأن القطع حق القتل (قوله أو عبدا) ولو أجاز
المال فلا يصح اقرار السيد به (قوله بأنه) أي الضرب كما تفيد عبارة المصنف (قوله ونقل) انه يحسنوا وظاهر
(قوله أنه سئل) أي سأله أمير (قوله سارق ويمنع) أي أن العين من السارق سهل عليه لانه لا يتحاشى من لأن
العين الامن يخفى الله تعالى والسارق ليس كذلك (قوله هاتوا بالوسط) الباء زائدة وفي القاموس هات بكسر
التاء بمعنى أعطى (قوله فقال) أي عصام (قوله أشبه بالعدل) أي في اتصال الحق الى المسحق (قوله من
الشارح من أفق بعضه اقراره بها مكرها) أي في حق الضمان لا في حق القناع (قوله وعن الحسن) هو ابن زيار
أحد تلامذة الامام ا قوله يحمل ضربه) هولم يصرح به وانما فهم من كلامه وهو مال يقطع اللحم لا يمين العظم
مالم يعاقب لم تهر السرقة وقد سقط من كلام الشارح يقطع اللحم لا وسط ذلك من قلم الناسخ الا قبل
(قوله صح أنه عليه الصلاة والسلام) أي في شاهد ا على تعذيب المعروف بالقبور المناسب للتمتعة وبقي قتل
آخران الا قبل أن يكون مجهول الحال فيحبس حتى يكشف أمره قبل شهر أو قبل انه يقرب الى اجتماع دولي الا
والثاني أن يكون مجهول الحال فيحبس حتى يكشف أمره قبل شهر أو قبل انه يقرب الى اجتماع دولي الا
والدليل على حبسه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في حمة فأداه المصنف (قوله ابن الخطيب)
بالخاء المعجمة اسم رجل (قوله ففعل) الضمير فيه يعود الى الزبير في فذلهم يعود على بعض (قوله قال) أي ابن العز
كما يفيد منه منيع المصنف (قوله والا فانه شهادة الخ) سكت عن العين لظهور أمره لانه يبادر اليه (قوله أندرو
الامور) أي من أندرها (قوله ثم نقل عن الزيلعي الخ) نعمه وصرح الزيلعي بأن القتل عند التمسك رانما هو
بطريق السياسة ومنه ما حكى عن العتية أبي بكر الاعشى أن المدعى عليه السرقة اذا أنكر فلا مام أن يعمل فيه
بأ كبرأيه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المال المسروق عنده عاقبه ويحوز ذلك كالوراء جالس مع الفساق
في مجلس الشراب وكالوراء عيشي مع السراق وبغلبة الظن أجازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاعرا
صيه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله ثم نقل المصنف) ثم لا ترتيب الذكرى وكان المناسب تقديمه على قوله
زار في النهرواني لا يخفى لكن دعاه الى تقديمه كونه مناسبا لما قبله ولو أخره لعانت المناسبة (قوله قبله)
أي قبل نقله عن الزيلعي (قوله لو كسر سنة) عبارته وفي القنية رقم لجم الامعة الضامية وقال بشكا
عند الوالي بغير حق فأتى بشاهد فطرب المشكوك عليه فكسر سنة أو يده يقضي المشاكك ارضه كالمال وقبل ان حبس
بمعينه فهرب وتصور رجندار السجن فأصاب يده فتلف بضمن الساعي فكيف هنا فقبل أيخى بالضمان
في مسئلة الهرب فقال لا ولو ماتت ا فكسر عليه بضرب القاتل لا يضمن المشاكك لان الموت فيه نا وفه جاتته

لا تضيى اليه غالباً اه (قوله ارشه) أى ما ذكر من البدأ والسنة (قوله لا لو حصل ذلك) بتسوره الجدار) أى على
 المعتد (قوله وسيعي) فى القصب لم يذكره هناك فيما رأيت وبارنه مع اثنين هناك حل قيد عبد غيره أو رباط
 دابته أو فتح باب اصطبله أو قصص طائرته فذهبت هذه المذكورات أو دعى الى السلطان بمن يؤذيه والحال أنه
 لا يدفع بلارفع أو قال السلطان قد يغرم أنه قد وجد كذا فغرمه السلطان فانه لا يضمن فى هذه المذكورات ولو غرم
 السلطان على هذه السعاية فمن وكذا يضمن لو سعى بغربه حق عند محله زجراله أى للساعي وبه يقضى وعز
 ولو الساعي عبد أطواب بعدة منه ولومات الساعي فله أى أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر
 الفتاوى ونقل المصنف أنه لومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكي دية لومات بالضرب
 لدوره وقد رقى باب السرقة اه ونقل المصنف أحرقت الطريق من الذخيرة فانه وجب ادعى على رجل سرقة
 وقدم الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه فضربه السلطان مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير
 أن يعذب بخاف الحبوس من التعذيب والقطع فصعد السطح ليدفع من السطح ومات وقد لحقه غرامة
 فى هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد أحرار لا ورثة أن يؤخذوا صاحب السرقة بديه أيهم وبالغرامة التى
 أذاها الى السلطان لأن الكل حمل بسببه وهو متعذبه كذا فى مجموع التوازل قبل هذا الجواب مستقيم
 فى حق الغرامة أصله مثله السعاية غير مستقيم فى مسئلة الدية لانه صعد باختباره وقيل مستقيم فى الدية
 أيضاً لانه مكره على الصعود للفرار من حيث المعنى لانه انما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب اه (قوله
 فلا قطع) وينبى تعزير المدعى على قول البعض ان كان المتهم عروفاً بالبر كما سبق (قوله ونذب تلقينه) لما روى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال اسرق ما أخاله سرق ولانه احتمال للدره وقوله أخاله بكسر الهمزة
 معناه أظنه وبالفتح كذلك وكلاهما فعل مضارع من الخلة وهى الظن إلا أن الحديث جاء بالفتح كسر مخ (قوله
 فى حقه) متعلق بقوله فلا قطع وأما الضمان فلا شك فى انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها
 الظاهر (قوله تشارك جمع) المراد به ما فوق الواحد فلهستافى ولا بد من دخول الجميع المرزوكا هو صريح
 عبارة الهداية حيث ذكر فيها منعه وإذا دخل المرزكاة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً اه قال الكمال
 وانما وضعها فى دخول الكل لانه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركوا بعد ذلك فى فعل السرقة لا يقطع إلا الداخل
 ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كاهم وأبد حبسهم الى أن تظهر بوبتهم اه (قوله استحصانا) والقياس أن يقطع
 الحاكم وحده وهو قول زفر والأغاة الثلاثة كمال (قوله أو محرم) أى من المسروق منه زاد الشاكي عن الاتفاق
 أو أحرس (قوله لم يقطع أحد) ولا بد من ائمة زركا لا يثنى (قوله حتى لو غابا أو ماتا) أرغاب المدعى أو مات
 أبو السعود عن المهر (قوله سوى رجم) تعقبه فى الشرع لانه بأن استثناء الرجم محال لما تقدم لهم فى حد الزنا
 بالرجم من أنه اذا غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد فلا ينه الاستثناء الجدل فيقام حال الغيبة والموت بخلاف
 الرجم لا شرط بداءة الشهود به أبو السعود (قوله وقود) قال فى البحر وبعض القصاص ان لم يضر واستحصانا
 (قوله تصيح خلافه) أى خلاف اشتراط حضور شاهدى السرقة وقت القطع قال فى المنع وأما حضور الشهود
 القطع فليس بشرط على الصحيح الآخر من قول الامام وكذا عنددهما وكذا بعد موت الشهود كذا فى شرح
 المنظومة اه حلى (قوله ويقطع بساج الخ) لأن هذه الاشياء من أعز الاموال وأنفسها وهى محرزة ولا توجد
 مباحة الاصل فى دار الاسلام غير مرغوب فيها فصار كالمذهب والفضة أبو السعود قال المصنف والساج
 ضرب من الخشب تغلوه الحرة وهو صلب كالخمر (قوله وآبنوس) بمزة الهمزة (قوله بفتح الباء) انما قصت حرباً
 من اجقاع الساكنين حوى (قوله وصندل) خشب أحمر وأصفر طيب الرائحة حوى عن البناء (قوله
 ونصوص خضر) قال فى شرح المتن وقيد الخضر اتفاقاً اه ولذا أطلقه صاحب الجمع حوى (قوله وزبرجد)
 بفتح الزاء والباء جبراً أخضر يرفع من الصرع وكلال البصر حوى عن الخشخاش قال فى البناء لانه جبراً أخضر
 يشبه الباقوت الأخضر وليس له منفعة الا حسن المنظر اه أبو السعود (قوله ولعل) بالتحفيف هو ما ينفذه
 الجبر لا الجبر غير الجبر والدودة يطلق على نوع من الزمرد (قوله وباب غير مركب) أما المركب فلا يقطع به كذا
 فى شرح المتن ويشترط أن لا ينقل على الواحد لانه لا يرغب فى سرقة الثقل من الابواب فبلى والاعتراض
 عليه بماهية بلزم امتناع القطع فى سرقة فرد من قماش وهو منظوره وبه بان التعليل قاصر على الثقل من

من الشاكي أرشه كالمال لا لو حصل ذلك
 بتسوره الجدار أو مات بالضرب لدوره
 وعن الذخيرة لو صعد السطح ليترخوف
 التعذيب فمقتضيات ثم ظهرت السرقة على
 يد آخر كان لا ورثة أخذ الشاكي بديه أيهم
 وبما غرمه السلطان تعذبه فى هذا التسبب
 وسيعي فى القصب (قضى بالقطع بيته
 أو أقرار قتال المسروق منه هذا ما
 لم يسرقه منى) وانما كنت أو دعت (أو قال
 شهد شهردى بزوراً أو قتره بياطل أو ما
 حقه ذلك فلا قطع) ونذب تلقينه كى لا يقر
 بالسرقة (كما) لا يقطع (لوشهد كافران على
 كافر ومسلم بها فى حقهما) أى الكافر والمسلم
 عليه (تشارك جمع وأصاب كل قدر نصيب
 من المال بعضهم) استحصانا
 من الباب الفساد ولو فهم صغير أو مجنون
 أو غيره أو محرم لم يقطع أحمد (ونشرط
 للقطع حضور شاهد بها وقته) وقت القطع
 (كحضور المدعى) بنفسه (حتى لو غابا أو ماتا
 لا قطع) وهذا فى كل حد سوى رجم وقود
 جبراً نقل المصنف فى الباب الا فى تصيح
 خلافه فنبه (ويقطع بساج وقنا وآبنوس)
 بفتح الباء (وهو دوسن وأدهان ووزن
 وزعفران وصندل وعبر وفصوص خضر)
 أى زمرذ (وباقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل
 ونسب وزوج وانه باب) غير مركب
 (ولو متخذين من خشب)

الابواب فلا يرم كل ثقل في أبي السعد (قوله وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها) اخرج به نحو
 الحشيش والقصص المملوكين وجعله المصنفين مباح الاصل وعطف الانفس على الاعز عطف نفسه على قوله
 ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل (خرج بذلك نحو المغرة) (قوله غير مرغوب فيه) (خرج به نحو الباب الثقيل
 الذي لا يحملة واحد وفي حاشية أبي السعد انه احتراز عن الذهب والفضة واللؤلؤ والجواهر فانها توجد مباحة
 في دار الاسلام ولكنهم مرغوب فيها) (قوله لا يقطع شافه) (قوله عائشة رضي الله تعالى عنها كانت الايدي
 لا تقطع على ههنا عليه الصلاة والسلام في الشيء التافه) (قوله لا يجر زعامة) (اما اذا جرت العادة باحراز
 كالساج والابنوس فانه يقطع وهو مقيّد ايضا اذا لم يحدث فيه صنعة متقومة فان كان معمولاً يقطع فيه بحر
 واكثر هل الاحراز انما يعتبر بنظر الامه فلا يمكن محرزاً أصلياً وانما يحدث عليه الاحراز بعد لا يقطع فيه بحر
 (قوله وحشيش وقصب) هما باحان بحسب أصلهما (قوله ولو بطأ ودجاجا) لعلة لانهم لم يبقيل التافه (قوله
 وزرنيخ) بالكسر معروف فارسي معرب شلبي (قوله ومغرة) يقصين الطين الاحمر والتسكين تحفيف شلبي
 عن الصباح (قوله ونورة) يفتح النون بحرف الكس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكس من زرنيخ وغيره
 ونسبة مل لازالة الشعر وفي المغرب وهم زوا والنورة خطا شلبي والذي في الجوى عن المفتاح انه يضم النون
 (قوله وزجاج) ابراه بهضم على اطلاقه وقيد آخرون بغير المعمول منه أما المعمول منه فانه يقطع به جوى
 (قوله وغم) لانه مباح الاصل (قوله وخرف) لسرعة الكسر وهي تظهر في الصبي (قوله وكل مهبالا كل)
 قيد بالمهبالا لانه يقطع في غيره كالخطة والسكر اجاعا بحر (قوله مطلقا) ولو غيره به لانه عن ضرورتها
 وهي تبيح التداول وعنه عليه الصلاة والسلام لا يقطع في جماعة مضطرة وعن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقطع
 في عام سنة بحر (قوله وفا كومة رطبة) قيد بها لانه يقطع في اليابسة فيقطع في الزيب والقر بحر (قوله وغمر على
 شجر) لانه لا احراز فيه اعلى الشجر ولو كان الشجر في حرز كما يستفاد من الجوهره جوى (قوله وكل ما لا يبق
 حولا) فاذا كان لا يبق حولا لا يجب القطع كذكره الاسيحي (قوله واثرية مطربة) يقال اطربة
 فطرب والطرب أن يستخف فرح أو حزن والمراد منها الاثرية المسكرة كما صرح به البرزوي وانما يقطع فيها لان
 بعضها حرام يتأول سارقها اراقة وبعضها مختلف في اباحتها فيكون ذلك شبهة في سقوط القطع لان لاختلاف
 في اباحتها يورث شبهة في عدم البلية والمختلف فيه كالتصنيف والباذق وماء الذرة والشعر فان كل مسكر حرام
 عند الامام الا انني رضي الله تعالى عنه كالتجر ولا مبالاة شلبي عن الغاية والمراج ووافقه محمد في حرمة ما ذكر
 كثيره وقيل عليه عليه الفتوى وقيد بقوله مطربة اشعارا بانها لو كان خلا أو دبسا أو عسلا أو نحوها قطع ومن محمد
 أنه لا يقطع قهستانى (قوله ولو الاناء ذهب) أى لانه تبسع لافيه أفاده القهستانى الا انه نقله عن محمد قوله
 وآلات لهو) لانها عندهما لا قيمة لها وعليه الفتوى فلا ضمان على من كسرها وعند الامام اخذها يتأول الكسر
 فيها مخ (قوله وصليب ذهب أو فضة) سواء كان في معدنهم أو في بيت لهم وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف
 الا اذا كان في البيت فانه يقطع ولا قطع في الصنم ولومن الجبرين والصليب مثل يتخذ النصراني قبلة
 وانما يثلث ايدى انما قالوا من ثالث ثلاثة وقبل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا أن عيسى صلب على مثله
 فيستبركون به قهستانى (قوله وشطرنج) ولومن ذهب وهو يكسر الشق شريلاية وذكر الجوى انما اختلف في لفظ
 الشطرنج هل هو عربي أو معرب فظاهر كلام ابن هشام انه عربي وأنه يقرأ بالسين والشين وقال الطبري بتعريبه
 وعبارته الشطرنج يفتح الشين وقياس كلام العرب الكسر لانه اذا عذب الامم رد الى من يستعمل من ثقافتهم
 في لغتهم وزنا وليس في كلامهم فعلى والذي في كلامهم على هذا الوزن فعلى كسر القاء فلهذا يجب س
 الشين اه (قوله وزرد) يفتح النون وهو الذي تلعبه الافرنج عبق ولومن ذهب لما ذكره الشارح ثم ان ذكر الشطرنج
 والزرد مستدرك لذكر آلات اللهو فانها داخلان فيها ومن صرح بذلك القهستانى (قوله لتأويل الكسر ثمينا
 عن المتكر) بخلاف الدراهم التي عليها القتال لانها ما أعدت للعبادة فلا تنبت شبهة اباحة الكسر بحر وقوله ولا يبد
 مسجد قال الجوى في شرحه والاولى باب مركب كافي الاصلاح لانه لا يقطع في الابواب مطلقا في الاحراز
 فيها قال أبو السعد في الحاشية وليس المراد انه كلما كان الباب مركبا لا يقطع بسرقة كائنه لم يكن المركب
 ما كان خارج البيت كافي الدرر فلو كان مركبا داخل الحوزة قطع اه وفي البحر عن غير الاسلام ان اعتاد سرقة

وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها
 ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير
 مرغوب فيه (هذا هو الاصل لا يقطع
 بتافه) أى حقير (يوجد مباح في دارنا كخشب
 لا يجر زعامة) (وحشيش وقصب ومك) ولو
 مباحا (وطبر) ولو بطأ ودجاجا في الاصح غاية
 (وصيد وزرنيخ ومغرة ونورة) زائد في الجنبى
 (وشنان وغمر ونخ) ونخف وزجاج اسرعه
 كسره (ولا جائز سارع فساد كلبا) أيام تحط
 ولو قد نبت او كل مهبالا كل كلبا
 لا يقطع بها عام مطلقا شافى (وفا كومة رطبة وغيره)
 على شجر ويطبخ (وكل ما لا يبق حولا) (وزرنيخ)
 لم يحدد لعدم الاحراز (واثرية مطربة)
 ولو الاناء ذهب (آلات لهو) ولو طرب
 الفزاة في الاصح لان صلاحته للهو طرب
 شبهة غاية (وصليب ذهب أو فضة وشطرنج
 وزرد) وتأويل الكسر ثمينا عن المتكر
 (باب مسجد) وداد

أبو الجاهل المسجد بسبب أن يعزى ويبلغ فيه ويحبس حتى يتوب اه ويذبح أن يكون كذلك سارق البرايز من المص اه
ويذبح أن يكون كذلك سارق نعال المصلين من المساجد (قوله لانه حرز لا محرز) فأخذ هذا التعليق أن الكلام
في الباب الخارج أما ما كان داخل فهو محرز فيقطع به وقدمت (قوله ومصحف) يضم الميم وكسرها وقد فتح حوى
والظاهر أنه لا يشترط لدره الخدع سارق المصحف أن يكون قارئا ذيتأول أخذه لقراءة غيره أو ليعلم هو القرآن
أبو السعود (قوله وصبي حر) قيد بالحرز لانه يقطع بالصبي العبد كما سبصر ح به (قوله ولو محليين) وقال أبو يوسف
أن بلغ حلى الصبي نصا يقطع والخلاف في غير المميز ما المميز فلا يقطع به اجماعا لانه خداع لا سرقة حوى وانما
لم يقطع فيه لانه يتأول اسكانه أو حله الى مرضعته منع (قوله بعبر عن نفسه) قصد به نفسه الكبير قال في البحر
أراد الكبير المميز المعبر عن نفسه بالغا كان أو صبياه (قوله لانه انا غصب) أي أن أخذه بالهonor وقوله أو خداع
أي أن أخذه بالحيلة وكلاهما غير سرقة (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة
فهو سنانى والمراد بدفاتر مصنف فيها كتاب من حديث أو تفسير أو فقه ما هو من علم الشريعة وقد اختلف
في غيرها فقيل له حقيقة بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقبل بكتب الشريعة لانه معرفتها قد تنوقف على اللغة
والشعر والحاجة وان قلت كفت في إيرات الشبهة بحر (قوله فكلمه مصنف) فتأول أخذه القراءة فيها المتوصل
الى أمور الدين (قوله والالا) أي بأن كانت شعرا أو شعرة ونحوه فكلمه مصنف فتأول أخذه اذها بها نهيها عن المنكر
وأما كتب الشعر فالظاهر عدم القطع فيها التأول الاخذ اذها بها نهيها عن المنكر واستظهر في البحر والنهر أن
الاخذ اذا كان مولاه به يقطع وما ذكره الشارح ان بكتب الشعر كالطنبور وهو تابع لاه مصنف فيه بنا فيه
على الفقه سنانى من أنه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة (قوله بلافق الخ) يعني
أن هذا التفصيل يجري في هذه الدفاتر الثلاثة وبعبارة النهر وأما دفاتر الحساب يعني أهل الديوان فلا ان المقصود
منها الورق لان ما فيها لا يقصد بالاختزال لا يستفيد الاخذ به نفعا ومن ذلك دفاتر التجار كافي السراج قال في
البحر وهذا يدل على أن المراد به الذي مضى حسابها وقد قيد به كاذ كره الشئى أما التي في الذية ان المعمول بها
فالمقصود علم ما فيها اه ويذبح أن لا يقطع في دفاتر مباشرة الاوقاف اذ المقصود علم ما فيها من جهات ونفود
وروث ثم كفت أو وزعت في لفظ مرقات أو نحوها حاصبا بغيره من لا يخشى الله تعالى اه فقوله وهذا يدل على
التعليق في دفاتر الديوان بأن المقصود منها الورق وجعل صاحب السراج دفاتر التجار مثلها فيجرب فيها التفصيل
وقوله اذ المقصود علم ما فيها الخ يدل على أن المراد بدفاتر المبشرين في كلامه المعمول بها الا المنقصة التي
فرغ منها فإنه لا يقصد منها ما ذكره فيقطع بها أو عما ذكرنا صريح للشارح أن يعزى وذلك الى النهر فتأمل (قوله وكاب)
ولي كاب صيد أو ماشية وهو عطف على ما لا قطع فيه بقريته تنكيده ولو أدخل الجاروه والباء على قوله وكاب
وعطف البواقي عليه من غير إعادة الجار كما صنع في الوافي اسكان أحسن حوى وانما لم يقطع فيه وفي الفقه لانه
يوجد من جنسها مباح الاصل غير مرغوب فيه ولان الاختلاف بين العلماء ظاهر في مائسة الكلب فأورث
شبهة بحر (قوله ولا يخفى في دبيعة) قصور الحرز فهسنانى (قوله ونهب) لانه أخذه علانية فهسنانى فعدم
الركن وهو الاخذ خفية أبو السعود (قوله واختلاس) هو أن يحتطف الشئ من يد المالك أو من البيت يذهب
سريعا حوى والنهب والاختلاس أخذ الشئ علانية الا أن الفرق بينهما من جهة سرعة الاختطاف في جانب
الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر فيه أبو السعود (قوله لا تنفاه الركن) وهو الحرز في الخيانة والاخذ
خفية فيما بعده (قوله ونهب لغيره) أي لا قطع على القماش وهو الذي يسرق أ ككفان الموق بعد الدفن بحر
سواء كان الكفن مسنونا أو زائدا أو أقل وعن أبي يوسف أنه يقطع بالكفن المسنون أو الأقل ولو كان القبر
في العمرة فهسنانى فالخلاف انما هو في سرقة الكفن المسنون وأما إذا سرق الزائد على القدر المسنون أو شيئا
آخر وضع معه في القبر فلا يقطع اتفاقا أبو السعود عن الجوى وقوله انما هو في سرقة الكفن المسنون مراده به
غير الزائد فيم الأقل وهذا وافق ما في القهسنانى (قوله في الاصح) وجهه اختلال الحرز بحفر القبر وقيل يقطع
إذا كان مقفلا فهسنانى (قوله ومال عاتة أو مشترك) لانه شركة في الثاني حقيقة وشبهة شركة في الأول فانه
بمال المسلمين وهو منهم وإذا احتاج ثبت الحق له فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدرا بها بحر (قوله ومال
في كنف المالك بحر) لو قيل ان كان الوقف على العامة فماله كبيت المال وان كان على قوم محصورين فظلم

لانه حرز لا محرز (ومصحف وصبي حر) ولو
(محليين) لان الحلية تتبع (وعبد كبير) يعبر
عن نفسه ولو انما أو مجنون أو أعمى لانه اما
غصب أو خداع (ودفاتر) غير الحساب لانها
لو شرعية كما كتب نفسه وحديث وقفه
(ومصحف والا فكتبه) (مختلف) العبد
(الصحة) ودفاتر الحساب الماضى حسابها
لان المقصود ورقيها فيقطع ان بلغ نصابا أما
المعمول بها فلا يقطع بلافق بين دفاتر تجار ودواين
بما لا يقطع بلافق بين دفاتر تجار ودواين
واوقاف نهر (وكاب) وفهد ولو عليه طوق
من ذهب علم السارق (به اولا) لانه تبع
(ولا) (خيانة) في دبيعة (ونهب) أي اخذ
قهر (واختلاس) أي اختطاف لا تنفاه
الركن (ونهب) لغيره (لو كان القبر في بيت
مقفل في الاصح) (أو) كان (النهب) غير
الكفن (وكذا) لو سرقه من بيت نفسه قبرا أو
ميتا أو له زيارة القبر أو التمس به ولاذن
بدخوله عادة ولو اعناده قطع سياسة (ومال
عامة أو مشترك) وحصر مذهب واستاد
كعبة ومال وقف لعدم المال بحر

المالك حقيقة اكان حسنا خيرا وهذا عجيب منه ما التصريح بما في فصل كيفية القطع وثبانه كغيره بأية يقطع
 بطلب كل من لم يد حافظه وصراحي القنيل لذلك بمقتضى الوقت يقطع بطلبه اذا سرق مال الوقت من يد
 حقيقة أو حكما بأن أخذ من حوزة كان هذا بجناحة المنة قول ويظهر أن الاحسن في تعطيل عدم القطع
 بسرقة حصر المسجد كونهم اغبر محرقة أبو الهود ثم قال في هذا يقطع بسرقة أسنار الكعبة اذا كانت محرقة
 بطلب من لم يد حافظه خلافا لما تقدمناه عن البحر اه (قوله ومثل دينه) المراد المأثله من حيث الجنس فقط
 وان لم يتساويا قدرا ولا صفة كما صرح به المؤلف وغيره (قوله أو أجود) هذا هو الصواب خلافا لما في القوساني
 من القطع بالاجود والاردي (قوله لصيرورته شريكا) هو واضح في سرقة الزائد وما في سرقة الاجود فلا يظهر
 هذا التعديل فيه بل الوجه فيه أن جسد مال الربا ورديته سواء لم يخرج عن المأثله (قوله لأن التقديس جنس
 واحد) ولهذا كان للفاضي أن يقضي الدين بأحدهما بديل الآخر من غير رضا المالك وبضم أحدهما إلى
 الآخر في الزكاة وليس للطالب أن يمنع من قبض أحدهما بديل الآخر بل يجر عليه أفاده الشافعي (قوله
 في قطع به) لأنه ليس باستيفاء أو اعتد هو استبدال ولا يتم إلا بالتراضي ولم يوجد بحر (قوله أو قضاء) يعني أن دعواه
 هذه تدفع عنه الخذف وان لم يكن له الاقتصاص به عندنا (قوله وأطلق الشافعي) رضى الله تعالى عنه أى وسع في أخذ
 خلاف الجنس أى غنينا لا قطع فيه قال في المنع وفيه أى في الجنبى أن ابن أبي ليلى والشافعي رضى الله تعالى
 عنهم ما يطلقان أخذ خلاف جنس حقه للمعانة في المالية وما قالاه هو الاوسع ويجوزنا الأخذ به وان لم يكن مذهبنا
 فإن الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة اه (قوله المديون) قد به لأنه لو لم يكن مد يونا لا يقطع السيد به
 لأن حق الأخذ به (قوله ولو سرق من غريم ابنه الصغير) أى لا يقطع لأن حق التملك في مال الابن وظاهر
 اطلاقه بيم ما اذا لم يكن الابن متصرفا في مال الصغير واختباره أو كان رقيقا ومثل الابن البنت فلو قال من
 غريم ولده اكان اولى (قوله كسرقة شئ قطع فيه ولم يتغير) لأن القطع اوجب سقوط عصمة المولى وبالرد إلى
 المالك وان عادت حقيقة العصمة لكن بقيت شبهة السقوط لان اتحاد الملك والمحل وقيام الموجب وهو القطع حوى
 وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شئ آخر قطع ههنا شافعي فان قيل حد الزنا يتكرر بتكرار الفعل في محصل
 واحد فيجب ان يكون حد السرقة كذلك فداخذ الزنا يجب باعتبار المتوفى من منافع البضع والمتوفى
 في الزنا الذي غير المتوفى في الاول أما حد السرقة فباعتبار العين وهي لا تختلف حتى لو اخذت بأن تغيرت
 وجب القطع أبو الهود عن الزيلعي (قوله اما لو تبدل العين) كالسرق غز لا قطع فيه فردة ثم نسج فعاد فسرقه
 فانه يقطع وعلى هذا الصوف والقطن والكتان وكل عين أحدث المالك فيه صنعة بعد القطع لو أحدثها الغاصب
 يقطع به حق المالك منع (قوله والسبب كالبيع) أى كما اذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لأن
 تبدل السبب كبديل العين لعصمة المتبدل أفاده المصنف قال في البحر ويذهب أن يكون حكم ما اذا باعه المالك
 فسرقه من المشتري وجوب القطع بالاولى اه ولو باعه المالك من السارق ثم سرقه منه قطع عند مشايخ
 بخاري وقال مشايخ العسراق لا يقطع حوى عن الفخ (قوله على ما في الجنبى) وذكر الشافعي أنه لا يقطع عنده
 مشايخ العراق منع (قوله لا يرضاع) متعلق بقوله محرم فقط لأن الرحم لا يكون الانساب وأما المحرم فقد يكون
 من الرضاع فأخرجه فكانه حال محرم نسبى حوى (قوله فقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لا يرضاع
 لا حاجة الى اخرجه لأنه لم يدخل في الرحم المحرم وردة في البحر بأن هذا ما من منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك
 بل متعلق بالمحرم فقط اه (قوله ولو المسروق مال غيره) لأن يشه ليس يجر في حقه مطلقا فقول المشايخ
 بعد وعده أى الحرز يرجع الى هذا (قوله بخلاف ما اذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع باعتبار المحرم (قوله
 اعتبار الخ فيه) لم ونشره ونشر قال في البحر ويذهب أن لا يقطع في الولاد لما ذكرنا من المشايخ في المحرم
 القطع في الولاد للشبهة لا لعدم الحرز في المحارم لعدم الحرز اه (قوله صوابه مرضعه بلاتاه) ذكره مشايخنا
 ما دامت ملقحة تديم الصغيرة في مرضع بلاتاه فاذا وضعت فهي مرضعة بناء والمراد الثاني فلو قيل المتناسخ
 محله في القاموس وأدضت المرأة فهي مرضع لها ولدت مرضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة بعد فلو قيل
 الثاني في محله على كلامه أيضا (قوله ما من) أى من اعتبار الحرز عن أى يوسف لا يقطع لأن له ابن يتنزل عليها من
 غير اعتدانه ولا وضعت منع (قوله ولا بسرقة من زوجته) ولولم ومنه كالمعتد ولولم ثلاث فلا قطع كالسرقة

(ومثل دينه ولو) دينه (موجب) لا أو زائدا
 عليه) أو أوجه ولصيرورته شريكا (اذا كان
 من جنسه ولو حكما) بأن كان له دراهم
 فسرق ذنابا ربه كسبه هو الاصح لأن
 التقديس جنس واحد حكما بخلاف المهر من
 ومنه المولى فيقطع به ما لم يقل أخذه رهنا
 أو قضاء وأطلق الشافعي أخذ خلاف
 الجنس للمعانة في المالية قال في الجنبى وهو
 أوسع فيعمل به عند الضرورة (بخلاف
 سرقته من) غريم (أبيه أو) غريم (ولده
 الكبير أو غريم مكاتبه أو غريم عبده المأثور
 المديون) فانه يقطع لأن حق الأخذ به
 ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا سرقة
 شئ قطع فيه ولم يتغير اما لو تبدل الصغير
 والسبب كالببيع قطع على ما في الجنبى
 أو من ذى رحم محرم لا يرضاع (قوله
 محرمه بمرضع رضاع محرمه) أى غير
 فانه وحدهم نسبة بالمرضع رضاع محرمه
 الزيلعي (ولو) المسروق (مال غيره) أى غير
 ذى الرحم (بخلاف ما اذا سرق من بيت غيره)
 فانه يقطع باعتبار الحرز وعدمه (وبخلاف
 مرضعته) صوابه مرضعه بلاتاه ابن كمال
 (مطلقا) سواء سرق من بيتها أو بيت غيرها
 فانه يقطع لما تزود لا بسرقة (من زوجته)

في منه في العدة أما إذا تحققت السرقة بعد العدة قطع (قوله وار تزوجها بعد القضاء) أي بالقطع ففي باب
 السرقة يكتفي بالزوجية في حال من الأحوال وقال أبو يوسف يقطع أما إذا تزوجها قبل القضاء فلا قطع اتفاقاً
 (قوله من حرز خاص له) الأولى حذف له ليم الخرز الخاص لها وقد عمه في البحر وأطلقه في الملتقى (قوله
 أو عرسه) أي عرس سبده منغ وأما عرس العبد نفسه فهي زوجته وقد علم الحكم فيه قرياً (قوله للأذن
 بالدخول عادة) فاختل الخرز كذا في الدر المنثور في البحر والعبد في هذا الملق بوجه لا يقطع في سرقة
 لا يقطع فيها المولى كسرقة من أخارب المولى وغيرهم لأنه مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لقائمة
 المصالح اه (قوله ومن مكاتبه) لأنه قن مابق عليه درهم بجره مثله المأذون (قوله وخشنة وصهره) قال في البحر
 الاصهار كل ذي رحم محرّم من امرأته والاختنان زوج كل ذي رحم محرّم منه اه وفي الحلبي حواشي المرأة
 كل ذي رحم من زوجها اه وقال صاحبان يقطع في الخنز والصهر وقوله أصح كذا في الملتقى وشرحه قال
 في البحر ومحل الاختلاف ما إذا لم يجهدهما منزل واحد أما إذا جعدهما منزلاً واحداً فلا قطع اتفاقاً (قوله
 وإن لم يكن له حق فيه) لأنه إذا كان له فيه حق فهو المال المشترك وقد تقدم حكمه أفاده صاحب البحر
 فالوافي وقوله وإن لم يكن الخ لعمال (قوله غايه بحثنا) هو البحث الثاني وقد بحث أولاً بالقطع حيث لم يكن له حق فيه
 وعبارته ملخصاً فلا قطع بسرقة حيث كان على صورته ولم يتغير (قوله في وقت جرت العادة بدخوله)
 ولولا الاختيار وضع الحامي أن أمر بالحفظ قهـ ستاني (قوله وكذا حوايت التجار) أي أنها في حكم الحام
 فلا يقطع بسرقة في وقت جرت العادة بدخولها ولولا الاختلال الخرز يقطع في غيره لأنه ثابت لا حراز
 الأموال أفاده القهـ ستاني والمصنف (قوله ويبت أذن في دخوله) فلا قطع بالسرقة منه في الوقت المأذون
 بالدخول فيه (قوله فينبى أن يقطع) البحث اصحاب البحر وتبعه من بعده (قوله واءـ لم الخ) قال في البحر أطلقه
 أي أطلق ذكر السرقة من الحام فمثل ما إذا سرق من الحام وصاحبه عنده أو المسروق تحته بخلاف ما إذا سرق
 من المسجد وصاحبه عنده فإنه يقطع والفرق على الظاهر أن الحام يبنى للأحرار فكان حرز أي بنفسه فلا يعتبر
 الحافظ كالبني بخلاف المسجد فإنه مابنى لأحرار الأموال فلم يكن محرزاً بالمكان فيعتبر الحافظ كالطريق
 والعصراء اه (قوله وكل ما كان حرزاً النوع الخ) الحرز لغة الموضع المحمي يقال أحرزه إذا جعله في الحرز
 وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة منع وفي الهندية الحرز على ضربين حرز زاعي فيه كالبيوت والدور ويسمى هذا
 حرزاً بالمكان وكذلك الفساطيط والحوايت والخيم كل هذه الأشياء تكون حرزاً بالمكان وإن لم يكن فيها حافظ
 سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصده الأحرار لأنه لا يجب القطع إلا بالأخراج
 بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الأخذ وحرز الحافظ كأن جلس في الطريق أو في العراء
 أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قرياً منه أما إذا كان بعدد فلس يحافظ
 وحده القريب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائمًا والمتاع تحته أو عنده
 هو الصحيح كذا في السراج (قوله والاول هو المذهب) ذكره مع تصريح المصنف به من أجل نسبته إلى المجنب
 (قوله لكن جزم القهـ ستاني) حيث قال وكل ما كان حرزاً النوع فهو حرز لجميع الأنواع على المذهب هذا قول
 بعضهم والمعتد خلافه ويرتب على ذلك ما إذا سرق جوهرة من أصابعه من الأول يقطع وعلى الثاني لا يقطع
 وهو الصحيح لأنه ليس حرزاً للجواهر كذا في بعض الهوامش (قوله فتنبه) أشار به إلى الشيء وبأنه مما قولان
 صحيحان (قوله هو من يسرق الدراهم بين أصابعه) قال صاحب البحر وعنده الغفاف هو الذي يعطى الدراهم
 لينظر إليها فيأخذ منها وصاحبها لا يعلم اه (قوله لفلق) بالفتحريك المفلق وهو ما يفلق به الباب كالفلق قاموس
 (قوله إذا فتنها) وجه عدم القطع حيث أنه بالفش مجاهر لا تخفى بشرط القطع الخفية حوى وقيد بالفش
 نهراً لأنه إذا فتن لا قطع مطلقاً (قوله وهو لا يعلم به) فلو علم به فهو مجاهر (قوله قطع) لأنه ظن الخفية إذ لو علم
 بأحد دفعه لما فتنه غالباً (قوله لو سرق من السطح) بشرط الدخول فيه وفي البحر عن الطهـ برة وإذا سرق
 فوق السطح على حائط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق فوق السطح على حائط في السكة وان سقط على الحائط إلى الدار
 أو على الخوص إلى السطح قطع اه (قوله ورب المتاع عنده) المراد به الحافظ ما كان أو لا مسكين وأطلق
 في كونه عنده فمثل ما إذا كان تحت رأسه أو تحت جنبه أو بين يديه حالة النوم وهو قول بعض المشايخ واليه

وان تزوجها بعد القضاء جوهرة (وزوجها
 ولو كان) المسروق (من حرز خاص له) لا
 (عبد من سبده أو عرسه أو زوج سبده)
 للأذن بالدخول عادة (و) لا (من مكاتبه
 وخشنة وصهره ومن فتنه) وإن لم يكن له حق
 فيه لأنه مباح الأصل فصارت شبهة بخلاف
 (و) حامي في وقت جرت العادة بدخوله وكذا
 (سبده) أذنت التجار والحانات مجتبي (وبت
 أذن في دخوله) ولو أذن لنفسه وصين فدخل
 غيرهم وسرق فينبى أن يقطع واعلم أنه لا يمتنع
 الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لأنه
 أقوى فلا يعتبر الحافظ في الحام لأنه حرز
 ويثبت في المسجد لأنه ليس بحرزه فيبقى
 (و) ما كان حرزاً النوع فهو حرزاً لأنواع
 كلها) فلا يقطع بسرقة لؤلؤ من أصطبل (على
 المذهب) وقيل حرز كل شيء معتبر بحرزه مثله
 والاول هو المذهب عندنا مجتبي لكن جزم
 القهـ ستاني بأن الثاني هو المذهب فتنبه
 (ولا يقطع قفاف) هو من يسرق الدراهم
 بين أصابعه (وفشاش) بالقاء هو من يبي
 لفلق الباب ما يقصده (إذا فتن) حانواً أو باب
 دار (نم) أو خلا البيت من أحد) فلو فيه
 أحد وهو لا يعلم به قطع (نم) ويقطع لو سرق
 من السطح) نصاً لأنه حرز شرع وهبانية
 (أو من المسجد) أراد به كل مكان ليس بحرز
 نعم الطريق والعصراء (ورب المتاع عنده)

مال السر خفي وصحبه في المجتبى لأن النائم بعد ما ظنا وعلى هذا لا يضمن المودع والمستعير عيشه لأنه ليس
بتضييع وأشار بقوله عنده إلى أن المتاع لو كان ثيابا وهي عليه لا يقطع فلو سرق من رجل ثوبا عليه أو ردا
أو قلنسوة أو منقطة أو سرق من امرأة ثيابا عليها لم يقطع وكذا إذا سرق من رجل ثايم عليه ملاءة وهو لا يسها
لم يقطع وقيل يقطع كالموضوع عنده يجر عن المجتبى لأنه مع اللبس لا يقطع كون قاصد الاحتفاظ أفاده أبو السعود
واستظهر الجوى في شرحه القطع (قوله أي بحيث يراه) أشار به إلى أن المراد بالعندية القرب الذي يرى فيه المتاع
(قوله ولو لم يصب يوت الدار) أي الذي لم يصفه فيه (قوله لا اختلال الحرز) لأن الدار مع جميع بيوتها حرز
واحد فبالاخذ في الدار اختلال الحرز في جميع بيوتها يجر (قوله ولم يجره من الدار) أي الصغيرة أما الكبيرة
ذات الجرات فتستأق قريبا وقد بالدار لأن الحرز بالحفاظ يقطع فيه كما أن المثل لا يجر إلا إذا خذ حوى
(قوله لشبهة عدم الأخذ) لأن الدار كلها حرز واحد فلا بد من الإخراج منها وما فيها في باب وبها معنى فتتمكن
شبهة عدم الأخذ بها يجر وهل يضمن الظاهر لما ذكر من مسئلة الغصب ويجوز (قوله له أفاده الغصب) فيجب
الضمان على الغاصب بمجرد الأخذ وان لم يجره من الدار وهو الصحيح لأنه يجب مع الشبهة لوقوعه (قوله لا يجره
جدا) المراد بها الدار التي فيها منازل وكل منزل مكان يستغنى به أهله عن الاتماع ببعضه أي وسع في الأخذ
اتماع السكة وانما يقطع لأن كل مة صورة باعتبارها كنها حرز على حدة يجر (قوله أنفي رضي الله تعالى
مقصورة على غيره وأخذ بسرعة يقال أغار القوس والنعلب في العدو إذا أسرع بجر أو مهران لم يكن مذهبا
قراحتي جديت ثبات الدار كبيرة لأنها بمنزلة المحلة بخلاف ما إذا كانت صغيرة فلا يقطع السكة عليه
واحد إنسان بعد ذلك العمل لا يمكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصدها أو من الأبن وظاهر
العيني وقوله من بمعنى بعض فاعل أغار وأول في الجرة للجنس (قوله فدخل) قيد بالدخول (قوله لا يجره من الدار) من
بنفسه بل أدخل يده وأخذ شيئا لا يقطع خلافا لابي يوسف (قوله أو ألقى) أي ألقاه بحيث سر السرار إلى
لا يراه فلا قطع وان أخذه بعد لأنه جعل مسئلة كاعلى هذه الصفة قبل خروجه بدليل وجوبه (قوله لا يجره من الدار) من
في الشرح حوى (قوله ثم أخذه) انما عطف بم الدالة على التراخي إشارة إلى أنه لا يشترط للعدو وصاحبها
فورا لاقاء ولو عطف بالقامر بما لو هم اشتراط الفورية أبو السعود (قوله لأن الرمي حيلة يعتادها السارق) لا يجره
انطروح مع المتاع أو يستترغ للقتال أو لا ضرر حوى (قوله فاعتبر الكل فعلا واحدا) المراد بالكل القب
والدخول والالقاء والأخذ وقال زفرية قطع (قوله فهو مضيق لاسارق) أي فيجب الضمان لا القطع (قوله
فساقه) قيد بالسوق لأنه لو لم يصب منه وخرج بنفسه لم يقطع لأن الداية اختصارا فلم يفسد اختياره ما بالجدل
والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها يجر (قوله أو علق وسنه الخ) قال في البحر والمراد بالبال سوق أن يكون
متنبيبا في إخراجها فتعمل ما إذا علقه في عنق كلب وزجره ولو خرج بغير زجر لا يقطع اه (قوله لم يجره) أي من أن
الإخراج مضاف إليه (قوله لأنه أخرجه بسببه) أي لأن الماء أخرجه بسبب الإلقاء (قوله لما ذكرنا) لاجابة إليه
لذكره على كل مسئلة (قوله على الأخير) وهو ما إذا أخرجه الماء بقوة نفسه (قوله ما قالوا لعلقه على طائر الخ)
فإن هذا الفرع كالموضوع في الماء فأخرجه الماء بقوة نفسه (قوله وان نقب ثم ناوله آخر من خارج) أي فلا قطع
عليهما لأن الأول لم يوجد منه الإخراج لاعتراضه بدعته على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه ذلك
الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد منق وقوله ثم ناوله آخره ما إذا أدخل الخارج يده فتناولها من يد
الداخل على ظاهر المذهب أفاده المصنف (قوله وأدخل يده في بيت) قيد بالبيت لأنه لو أدخل يده في الجوالق
أو الصندوق قطع لعدم إمكان دخوله فيها حوى وهذا يفيد القطع بالسرقة من خزائن الجامع الأزهر لوجود
السرقة من الحرز بالمكان الذي هو الخزانة ولو سرقها بجملتها فلا قطع كذا ذكره شيخنا ووجهه أن ما في الخزانة
محرز بها أما الخزانة نفسها فهي غير محرزة واعلم أن تخصيص المصنف بالسيد بالذكر في قوله لو أدخل يده
في الجوالق أو الصندوق جرى على العادة فإنه لو أدخل شيئا في الصندوق بحيث يعلق به متاع ويخرج بنفسه
أن يقطع أبو السعود في الجوى (قوله أو طرصة) قال العلامة الشافعي في الحاشية الطرصة الشق ومنه الطرار
والطرمة المهمان والمراد من الطرصة نفس الكم المشدود فيه الدراهم كما كفي أن يقال الماذا لم تكن الطرمة كالجل
فانه إذا شتمه قطع إلا أن يقال إن الحل حرز بنفسه أما الطرمة فخرزها الكم وهي محرزة (قوله فلو داخله الخ)

أي بحيث يراه (ولو) الحافظ (ناثما) في الأصح
(لا) يقطع (لو سرق ضيف من إضافة)
ولو لم يصب يوت الدار (ومن صدق
مقتضى لا اختلال الحرز أو سرق شيئا ولم
يجره من الدار) لشبهة عدم الأخذ بخلاف
يجرجه من الدار (وان أخرجه من جرة الدار)
الغصب (وان أخرجه من الدار) أو أغار من أهل
المتعة جنة إلى جنة (أو أغار من أهل
الجرة على جرة) أخرى لأن كل جرة حرز
(أو نقب فدخل أو ألقى) كذا رأيت في نسخ
التمن والشرح بأو وصوابه بالواو كما في الكثر
(شباب في الطريق) يبلغ نصيبا ثم أخذه
قطع لأن الرمي حيلة يعتادها السارق
فاعتبر الكل فعلا واحدا (أو لو لم يأخذه
أو أخذه غيره فهو مضيق لاسارق) أو علق رسنه
على دابة فساقه وأخرجه (أو علق رسنه
في عنق كلب وزجره لأن سببه يضاف إليه
(أو ألقاه في الماء فأخرجه بغيره) قوة جريه
لما سر (أو لا يجره بكنه بل) أخرجه (قوة جريه
على الأصح) لأنه أخرجه بسببه زباني
(قطع) في الأكل لما ذكرنا (أو لو لم يأخذه
على الأخير ما قالوا لعلقه على طائر فطار
إلى منزل السارق لم يقطع فلو ألقاه أعلم
جرم الحدادي وغیره بعد القطع (وان)
نقب ثم ناوله آخر من خارج) وبسبب الأصل الطريف
يده في بيت وأخذ وبسبب الأخذ لم يقطع
ولو وضعه في النقب ثم خرج وأخذ لم يقطع
في الصحيح بمعنى (أو طر) أي شق (صرة
خارجة من) نفس (الكلم) فلو داخله قطع
في الحل بعكسه

اعلم أن سرقة ما في النكح رابعة لأن السرقة إما أن تكون بباطن النكح أو بظاهره وعي كل حال إما أن تكون السرقة بالطر أو الحبل ففي اثنين يقطع انفاً فاما إذا طرها وهي داخل النكح أو حبل بباطنها الخارج فتناول الدراهم من الداخل وفي اثنين خلاف أبي يوسف وهما عكس ما ذكرنا فابن يوسف يقول يقطع الطرارة قطعاً قوله بفتح القاف) الصواب بكسر القاف كما ذكره المؤلف في شرح الماتني وهي بهذا الضبط في الطلبة كما في الجوى وكذا في المنع وغيره وفي القاء وس قمار الابل قطرا وطررها وأقطرها قرب بعضها إلى بعض على نسق وجاءت الابل قطاراً بالنكسر أى مة طورة اه (قوله لأن السائق الخ) التعليل على النشر المشوش فقوله لأن السائق والقائد راجع إلى قوله أو من قطار وقوله والراعي راجع إلى قوله أو مري (قوله لم يقصد واللحظ) بل السائق أو القائد يقصد قطع المسافة ونقل الامتعة حتى لو كان يمر يحفظها يقطع اه منح أى والراعي اغنا يقصد له وم (قوله أو شق الحبل) انما قطع فيه لأن صاحب المال اعتمد الجوارق فكان ما تكال العرز يجر (قوله أو سرق جوارق القاضم الجليم) قال في المغرب الجوارق بالغنخ جمع جوارق بالضم والجوارق بزيادة الياء تناسخ اه وهو اسم أعجمي معرب لأن الجليم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة عربية البتة كما في شرح ابن الجلي حوى وفي حاشية العلامة فوح عن القاء وس الجوارق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرهما فاما معروف وجمعه جوارق وجوارق وجوارق وذ كر عن الصراح جمع على جوارق أيضاً (قوله ور به يحفظه) هذا قيد في الجوارق لأن الجوارق غير محرز فاعتبر الحفظ وان كان مافيه محرزاً ففي شقه وأخذ مافيه يقطع سواء كان معه من يحفظه أم لا لاخذ من الحرز في أخذه بقامه لا قطع الآن يكون معه من يحفظه أبو السعود (قوله وأدخل يده) قد سبق أن ذكرنا اتفاقاً (قوله في صندوق غيره) جمعه صندوق بينه وبين الثقلين تناسق وكتب اللغة أولى بالاتباع (قوله أو في جيبه) في المباح جيب القميص بالفتح ماعلى النحر والجمع أجياب وجيوب وظاهر أن هذا إذا كان المصنف فان المراد بالجب ما يشق بجانب الثوب ليحفظ فيه الدراهم وينظر بها إلى ما في الجيب من الدراهم من اثياب عربي أو عرفى حوى والاخذ من العمامة كالأخذ من الجيب شيخنا قلت ويذني أن يكون الاخذ من الحرز كذا أبو السعود (قوله لم يقطع) اهدم احرازه بجر (قوله ملفوظاً) الظاهر أن المراد كونه ملفوظاً في غيره حتى يكون محرزاً (قوله قطع) لأنه محرز (قوله لم يقطع) نظر المباشرة أخذه وما يبق لم يباشرة أخذه (قوله فقط) ولا عبرة للعامل حوى (قوله لكونه اقراراً بالسرقة) فيه أنه تجوز اضافته إذا كان عاملاً أيضاً (قوله لكونه عدة) هذا يفي التعليل الآتى في مسئلة الفضل وهو الشك في الحال والاحتياط على أن عدة لا تظهر عند تحقق السرقة في الثوب كما أنه لا يظهر الشك إذا كان زبده ولا بالعمل (قوله معناه أنه يقتله) فاعمال اسم الضال دل على أنه لم يرد به المضى لأنه لا يعمل إذا كان معناه الاعلى قول الكسافى وهشام وأورد شارح النظم أنه لا يضاف إلى المفعول الظاهر إذا كان بمعنى المضى الأعلى مذهب الكسافى وهشام فلا فرق وأجاب بأنه لما أضيف إلى المفعول الظاهر كان استعماله بمعنى المضى وإن لم يجز الجمهور ومنع وهذا الجواب لا يقاوم الدوال (قوله لا يفرقون) أى بين النصب والاضافة (قوله وفيه بعد) محل وجهه أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لأن عدم الإجابة على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلا يعتبر ذلك من الجاهل لكان عدم القطع فيه لكونه شبهة في النطق به ويجوز (قوله وهذا ان عاد) رأيت بخط الجوى عن السراجية ما نصه إذا سرق ثلثاً واربعةً بالامام يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد اه قال فاقع من حكام زماننا من قتله أول مرة فزاعين أن ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغاظة (قوله فليس من السياسة في شيء) أى في وجه من الوجوه (قوله يفهم) من الافهام وقد تقدم أن القاضي له الحكم **شير من السياسة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم**

• (باب كيفية القطع وإثباته) •

لما كان القطع حكماً السرقة من الحرز ذكره عنه لأنه لا يحكم الشيء به بجر (قوله تعلق بين السارق) أما القطع قبل النص وأما المين فله قراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فاقطعوا أيانهم ما وهي مشهورة فتبدأ بطلاق النص فهذا من تقييد المطلق لبيان الجمل لأن الصحيح أنه لا اجمال في الآية وقد قطع عليه الهبلة والسلايم

(أو سرق) من مري أو (من قطار) بفتح القاف (الابل) على نسق واحد (بغير أو جلا عليه) لا يقطع لأن السائق والقائد والراعي لم يقصدوا للحفظ (وان) كان معها حافظة أو شق الحبل فسرق منه أو سرق جوارقها (بضم الجليم) فيه تناسخ ور به يحفظه أو ناسخ عليه أو بقر به (أو أدخل يده في صندوق غيره أو في جيبه أو وكه فأنخذ المال قطعاً) في الشك والاصل أن الحرز انمكن دخوله فهتكه بدخوله والا بدخال اليد فيه والا يخذ منه بدخوله وسرق فسطاط آخر قطع فتح اخرج فسطاطاً وفي فسطاط آخر قطع فخرج من حرز شاة لا تبلغ نصاً باقية بها أخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز فدخل آخر وحمل السارق بجمعه قطع الممول فقط سراج (قال) **أما سارق هذا الثوب قطع ان أضاف** لكونه اقراراً بالسرقة (وان ثوبه) ونصب الثوب (لا) يقطع لكونه عدة لا اقراراً بجره (قوله لم يقطع) إذا قبل هذا قائل زيد معناه أنه قتله وإذا قبل قائل زيد معناه أنه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك قلت وفي شرح الوهبانية نبني الرق بين العالم والجاهل لأن العوام لا يفرقون إلا أن يقال يجعل شبهة لدره الحد وفيه بعد (لأنام قتل السارق سياسة) لسعيه في الأرض بالفساد درر وهذا ان عاد وأما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء ثم قلت وقد قد مناعه من معزى البحر في باب افوط الموجب الجحد أن التقييد بالامام يفهم أنه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ والله أعلم

• (باب كيفية القطع وإثباته) •

والصداقة رضى الله تعالى عنهم العيين صنف (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون النون الرسغ قهستانى وهما
 زندان الكوع والكوع فالكوع طرف الزند الذى يلى الابهام والكوع طرف الزند الذى يلى الخنصر
 وخصه لانه المتوارث حوى وهو حجة على من قال بقطع الاصابع فقط وعلى الخوارج فى قولهم تقطع
 من المتكعب أبو السعود عن البدر العيني (قوله هو مفصل الرسغ) الاضافة بيانية قال فى النهر من مفصل
 الزند وهو الرسغ اه حلي (قوله ونحسم) لو أخره ليكون قد رادى قوله ورجله أيضا لكان أولى حوى
 ونحسم اليكى بجديدة محجمة ثلاثا يسيل دمه سكون وقيل هو أن تجعل يد السارق بعد القطع فى الدهن الذى
 أغلى لينة قطع الدم ودليله ما روى الحاكم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام
 أتى بسارق سرق ثمنه فقال صلى الله عليه وسلم ما أخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به
 فاقطعوه ثم أحسوه ثم اتنوفى به فقطع ثم حرم ثم أتى به فقال تب الى الله تعالى فقال تب الى الله قال تاب الله
 عليك شلى عن الكمال (قوله وجوبا) لانه لم يحسم يؤذى الى التلف وأما تعليق يد فى عنقه فخلق للامام كمال
 (قوله الا فى حر وبرد شديد) زاد فى المفحاش والافى حال المرض قال وجهه الحكم غافلون عن هذا الحكم اه
 وقيد فى البناية بالمرض الشديد فقال لانه لا يجزئ عند شدة المرض أخاده الحوى (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليفيد
 أن الاستثناء من قوله تقطع لا من قوله نحسم وان قرب ذكره (قوله لا متلف) أى وقطعه فى أحد الحالتين متلف
 (قوله كاجر جنداد) أى مقيم الحد وهو القطع هنا (قوله وكافة حسم) سكون وقود وأجرة انا يفلى فيه الزنت
 واحد (سارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتمرد قال فى شرح الوهبانية قيل أجرة الشخص أى المحضر
 واحد (سارق) فى بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والدهن الذى تحسم به العروق
 العيني سارق لانه المتسبب اه حلي (قوله من الكعب) عندا كثر أهل العلم نهر وهو أنور عن عمر وقال أبو نؤور
 وآلوا فاض تقطع من نصف القدم من معقد الشرا لانه عينا كان يفعل سكون ذلك ويدعه عقب عيشى عليها
 أبو السعود عن الجبر (قوله وعزرا أيضا) يعنى به زوال الضرب قبل حبه فى الثالثة والرابعة حوى وأما بقوله
 أيضا أن الحبس من جلة التعزير وهو معلوم مما تقدم فى بابيه (قوله حتى يوب) مدة التوبة منقوضة الى رأى
 الامام وقيل عمدة الى أن يظهر سيما الصالحين فى وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى أن يموت قهستانى
 (قوله وما روى الخ) قال العمادى تتبعنا هذه الآثار فلم نجد لى منها أصلا (قوله جل على السياسة)
 استشكل أن السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على النسخ اه قلت قولهم لا دخل للقاضى
 ولا للمفتى فيه ابشيراى ذلك لكن يعكس عليه قولهم انما شرع مغلط أبو السعود (قوله وابهامه اليسرى) قيد
 بالابهام لانه لو كان المقطوع اصبع غير الابهام وأشل فانه يقطع لان فوته لا يوجب خلافا فى البطش ظاهرا
 وقيد باليد اليسرى لانها لو كانت اليمنى شلا أو ناقصة الاصابع يقطع فى ظاهر الرواية لان المستحق بالنقص قطع
 العيين واستيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز منح (قوله منها) أى من اليسرى أى من اليد اليسرى فالضهير
 راجع الى اليسرى لانه فى الأول (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى بقامها لانه لو كانت
 رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشى عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام
 والمشى عليها لم تقطع يده كذا فى الجبر (قوله لم يقطع) أى لم يقطع شئ من يده ورجليه أما اليد اليسرى والرجل
 اليمنى فلا نهما يستأجلا للقطع عندنا وأما اليد اليمنى فلا لأن اليسرى اذا كانت شلا لم تفت جنس منفعة
 البدن وهو البطش وذلك أهلاك وان كانت الرجل اليمنى هى الشلا لم تلق اليد والرجل من جانب وهو أهلاك
 أيضا اه حلي (قوله ولو عمدا فى الصحيح) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا شئ عليه فى الخطأ
 ويضمن فى العمد وقال زفر يضمن فى الخطأ أيضا وهو القياس والمراد هو الخطأ فى الاجتهاد بأن رأى جل الآية
 على قطع اليسرى وأما الخطأ فى معرفة العين واليسار فانه لا يجعل عنوا وقيل يجعل عذرا أيضا جرم مع زيادة
 والقبيل الثانى هو الصحيح نهر والدلائل للجميع مستوفاة فى المطولات (قوله اذا أمر بخلافه) قيد بقوله بخلافه
 لان الحاكم لو أطلق وقال اقطع يده لم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع اتفاقا لعدم مخالفة اذا لم يطلق عليها
 وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه فعله بأمره ونهى الضمان لا ينافى التعزير فبعد از اقل ماذكر عمدا
 ثم قيل ان هذا القطع يقع حدا فلا ضمان على السارق لو استهلك العين لان القطع والضممان لا يجتمعان وقيل

من زنده) هو مفصل الرسغ (ونحسم) وجوبا
 وعند الشافعى ندبا ففتح (الا فى حر وبرد
 شديد) فلا يقطع لان الحد زاجر لا ينافى
 شديد (ومن زنده وموتنه)
 ويجيب لتوسط الامر (على السارق)
 كاجر جنداد وكافة حسم (على الضرر للصوم
 عندا لتسببه بخلاف أجرة الضرر وهبانية
 فى بيت المال وقيل على المتمرد كمال
 قلت وفى قضاء الحلية هو الصحيح سكون
 فى قضاء البزاية وقيل على المدعى وهو
 فى قضاء السارق (ورجله اليسرى من
 الاصم الكعب ان عاقدان عاد) نال (لا وحسب
 الكعب ان عاقدان عاد) نال (لا وحسب
 وعزرا أيضا بالضرب) حتى يوب (أى تظهر
 أمارات التوبة نخرج وهبانية وما روى بطش
 أمارات التوبة نخرج جعل على اليسرى
 فالشاور اربعان مع جعل على اليسرى
 أو نبيح (سكون من سرق واجامه اليسرى
 مقطوعة أو شلا أو أصبعان منها شلا
 سوى الابهام (أو رجله اليمنى مقطوعة
 أو شلا) لم يقطع لانه أهلا لا يلى يحبس
 ليوب (ولا يضمن قاطع) اليد (اليسرى)
 ولو عمدا فى الصحيح نهر (اذا أجمع بخلافه)

عشر قيسرين فسرق منه العشرة فبقطع السارق بخصومة عندنا لان هذا المال بمنزلة المصوب اذا الشراء
 فانه بمنزلة اياه (قوله لم يبق له ملك ولا يد) المراد انه لا توجه له المطالبة على السارق وهذا الاثنان وجوب
 الضمان على آكل الربا (قوله ولا قطع بسرقة اللقطة الثانية) لم يذكر في الثانية من غير ان يكون
 صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجدها قال في يد غيره فلا خصومة
 بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان له ان يأخذها من الثاني لان لقطة قوله وقيل لا في ولاية أخذ اللقطة
 وليس الثاني كالأول في ولاية اثبات الدية على الوديعة اهـ قال في البحر فبني أن لا يقطع بطلب المتقط
 وفي هذا التفرع نظر لان كلام الثانية مفروض فيها اذا ضاقت من اللقطة فوجدها عند غيره من أين يؤخذ من
 هذه العبارة عدم قطع السارق لقطة أماعدم القطع على الواحد لها بعد أن ضاقت من المتقط الأول فلعدم
 وجود السرقة وما ذكره في الثانية من أنه لا خصومة بينه ما اذا ضاقت من اللقطة فوجدها عند غيره
 لا يستلزم عدم الخصومة أيضا اذا سرق أفاده أبو السعود (قوله لا يده غير صحيحة) على قوله لم يقطع
 بخصومة أحد (قوله أيضا) كما يجب وكفى قرئ بهما أي في ساعة أي في أول وقت يقرب من أقامه وهو يوم
 الماضي والمستقبل (قوله ويقطع بطلب المالك) أطلقه فمـ مالو حضر المسروق منه وهو المودع ونحوه كالفاسب
 أو لم يحضر وهو ظاهر المذهب أفاده أبو السعود (قوله أي من الثلاثة) كذا وقع من الزبلي والعيني وصاحب
 البحر يذهب به يقطع بطلب معطي الربا ويؤيده ما صلح قريبا أنه كالل مال المصوب وقدم قريبا كما يجب البحر أنه
 لا قطع بطلبه وعزاه الى الشئ ونحوه في السراج لانه بالتسليم لم يبق له يد ولا ملك (قوله وكذا بطلب الراهن الخ)
 اعلم أن القطع بخصومة الراهن وحده مقيد بما اذا كانت العين فائقة وقد قضى الدين اما دالم يقضه أو استهلك
 السارق العين فلا يقطع بخصومته لانه قبل الايقاع لا حق له في المطالبة بالعين وبالا ستم لا لصار المرتهن
 مستوفيا لدينه قال الشارح ويثبت أن يقطع بخصومته فيما اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يلغ فسابا
 لان المطالبة بما اذا زاد كالوديعة وارتضاء في الفخ وهو مذكور في غاية البيان حموي (قوله لا سقوط عهده)
 لان المال غير متقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه الضمان بالهلال فلم تعقد موجبة في نفسها بجر (قوله
 أو بعد طاردي بشبهة) كادعاء المالك من السارق ولا حاجة اليه لانه يصدق عليه أنه قبل القطع (قوله ففصل
 كالفاسب) أشار به الى الرد على اطلاق الامامين الكرخي والطحاوي عدم القطع في السرقة من السارق
 مع ما بين يد السارق ليست يدا مائة ولا ملك فكان ضاملا ولا قطع في أخذ مال ضائع (قوله رويانسان) قال
 في التهرثم بعد القطع ليس للأول ولاية الاسترداد في رواية وفي أخرى له ذلك لحاجته اذ الرد واجب عليه اهـ
 بزيادة من البحر (قوله واختار الكمال الخ) قال في المنع واختار الكمال أن الوجه أنه اذا ظهر هذا الحال
 للقاضي لا يرده الى الأول ولا الى الثاني اذا رده لظهور خيانه كل منهما بل يرده من يد الثاني الى المالك ان كان
 حاضر والا حفظه كما يحفظ أموال الغيب اهـ (قوله ورده قبل الخصومة) المسئلة رباعية لان الرذاما ان يكون
 بعد الترافع الى القاضي قبل الدعوى أو بعدها قبل الثبوت ولا قطع فيها أو بعد الدعوى والثبوت قبل القضاء
 أو بعده فيقطع فيها أفاده صاحب البحر (قوله عند القاضي) متعلق بقوله الخصومة (قوله كاصوله ولو في غير
 محاله) لان له ولا شبهة المالك فينبذ به شبهة الرد بخلاف ما اذا رده الى محال أصوله فانه يقطع لانه شبهة التهمة
 وهي غير معتبرة وانما قيد بالاصول لانه اذا رده الى فرع وكل ذي رحم محرم منه يشترط أن يكون في محاله
 والا فلا يسر رده وانما لم يقطع لان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة انما جعلت جهة ضرورة قطع المنازعة
 وقد انقضت الخصومة بجر (قوله أو لم يملكه) بعد القضاء بالقطع لان الامضاء من القضاء في الحدود أي فمالك
 الحادث في هذه الحالة كالمالك الحادث قبل القضاء لان القاضي امام بعض صار كانه لم يقض فلا يستوفى القطع
 كما قبل القضاء وهذا لان القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود ويجوز دقوله قضت بل بالاستيفاء
 بجلد أو غيره أو قطعاً لا لجرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فانه لا يجزى قوله قضت
 يخرج عن عهدة القضاء ولان السارق لو قطع بعد المالك قطع في ملك نفسه اهـ شلي (قوله ولو لم يمس مع قبض)
 قال شيخنا القائل أن يقول لا يشترط القبض لان الهبة تقطع الخصومة لانه ما كان يجب ليضام فليست اكل
 حموي ويحتمل بشبهة السرقة لا في قتل المانع من القطع هو قتل المتسارق المسروق وبالهبة بدون قبض لا تتم

بغير خلاف معطى الرابطة بالانساب لم يبق له
 ملك ولا يد يعني ولا قطع بسرقة اللقطة
 الثانية (ومن لا يده صحيحة) فلا يملك
 الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع
 لم يقطع بخصومة أحد ولو مال المالك
 صحيحة كما ياتي (قوله ويقطع بطلب المالك)
 أي من الثلاثة وكذا
 أيضا (لو سرق منهم) أي من الظاهر
 بطلب الراهن مع غيبة المرتهن على الظاهر
 لانه هو المالك (لا بطلب المالك) للعين
 المسروقة (أو بطلب السارق لو سرق من
 سارق بعد القطع) لسقوط عهده (بغير
 خا اذا سرق) الثاني من السارق (فان له
 قبل القطع) أو بعد ما درى بشبهة (فان له
 ولرب المال القطع) لان سقوطه بالتسليم
 ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالقائم
 ثم بعد القطع هل لا يزال استرداده
 واختار الكمال رده للمالك (سرق مالكم)
 قبل الخصومة عند القاضي (أو لم يملكه)
 ولو حكم كاصوله ولو في غير محاله (أو لم يملكه)
 أي المسروق (بعد القضاء) بالقطع ولو في غير محاله
 مع قبض

الهبة قال المصنف في الهبة ونتم بالقض ١٥ فلما ملكه فيها قبل القبض وعبارة الامام محمد في الجامع الصغير
 مطلقة عن قيد التسليم وانما قيد به صاحب الهداية ونص الجامع محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل سرق
 سرقة فتعاضى للمقاضى بالقطع ثم وهب رب السرقة السرقة الى السارق قال يدرأ عنه الحد ١٥ وفي الشلبي عن
 الامام علاء الدين ما يفيد اشتراط التسليم فانه قال قال علماؤنا رضي الله تعالى عنهم السارق اذا ملك السرقة
 بعد القضاء قبل الاستيفاء بالهبة وغيره من اسباب الملك لا يجوز استيفاء القطع وقال زفر والشافعي يجوز ١٥
 فقوله اذا ملك الخ يفسد التسليم في الهبة فانه لا ملك فيها بدونه والذي يفيد قوله الحد وتدرأ بالشبهة ان
 يجوز الدخول في الهبة (قوله او ادعى انه ملكه) أي بعدما ثبتت عليه السرقة بالبينه أو بالاقرار
 بجر (قوله للشبهة) أي وهي تحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع به الى الاقرار (قوله او نقصت قيمته) قيد
 بنقصان القيمة لانه يقطع مع نقصان العين لانها مضمونة عليه فكميل النصاب بالدين جوى وصار كالمالك كان
 السارق استهلكه كله فانه يقطع به اقيامه اذا لم يقطع ضمانه اذ الشلبي عن الكمال (قوله في بلدة
 الخصومة) اشار به الى انه لا يشرط عين البلدة التي سرق منها حتى اذا سرق ما قيمته نصاب في بلدة اخذ في بلدة
 آخر القيمة فيه انقص لم يقطع بجر (قوله بسرقة نصاب) المراد الجنس لانها لا يقطعها الا اذا بلغت سرقتها
 نصابين (قوله ثم ادعى أحد هما شبهة) ولو بعد القضاء قبل الامضاء جوى (قوله لم يقطعها) لان الرجوع عامل
 في حق الرابع ومؤثر للشبهة في حوالا آخر نهر واعلم ان رجوعه وان صح بالنسبة لسقوط القطع عنه لا ينافي
 لزوم ضمان المال أبو الهوداد (قوله قطع المقر) اعدم الشبهة بتكذيبه بجر (قوله قطع الحاضر الخ) قال في الجوهري
 لان الغيبة تقع بثبوت السرقة على الغائب فبقى معدوما والعدم لا يورث الشبهة ولا يعتبر بثبوت حدوث الشبهة
 لانه شبهة الشبهة ويانه ان الغائب لو حضر وادعى كان شبهة للحاضر واحتمال دعوى الغائب شبهة الشبهة
 فلا تعتبر ١٥ وهذا قول الامام الاخير وهو قوله ما و قول الاثمة الثلاثة شلبي عن الفخ وكان يقول أولا لا يجب
 عليه القطع لان الغائب رعايته في الهبة عند حضوره ١٥ حلي (قوله ولو اقترع) وما كان مأذونا ومحجورا
 عليه بجر (قوله مكلف) احترازه عن الصغير فانه اذا اقترع فلا قطع غير انه ان كان مأذونا يرد المال الى المسرورق
 منه ان كان قائما وان كان هالكاً ضمن وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد المال الى المسرورق منه ان كان
 قائما ولا ضمان عليه ان كان هالكاً ولا بعد العتق كذا في الفخ (قوله قطع) لان اقرار العبد على نفسه بالحدود
 والقصاص صحيح من حيث انه ادعى ثم يرد الى المالبة بمص من حيث انه مال ولانه لا تهمه في هذا الاقرار
 لما يشق عليه من الاضرار ولا مقبول على الغير فقطع العبد بجر (قوله وترد السرقة) مصدر مراد به اسم
 المفعول جوى (قوله لو فاقته) ولو هالكه قطع ولا ضمان بجر (قوله بذلك) أي بالسرقة (قوله لا عند اقراره
 بجر) أي بموجب حد ومنه الاقرار بالسرقة (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيد ان المسرورق غير
 باق فلو كان قائما يورده المالك للمصنف بعد ويرد العبد نصريح بمفهوم قوله ولا غرم (قوله به) ما قطعت
 بيمينه) ما صدر به أي بعد قطع يمينه فهو بمعنى الرواية الاخرى فان كان كلا اللغتين واراد اقالا المرطاه
 وان كان الوارد أحدهما فلا حرج من الرواية بالمعنى وهي جائزة للمعارف (قوله ورواه الكمال الخ) ورواه ايضا بلفظ
 لا يغرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه مخ ولا فرق في عدم الضمان بين كونه غنيا وفقيرا وفصل الامام مالا
 وأطلق الضمان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم كذا استفاد من شرح العلامة مسكين وحاشيته للسيد
 وهذا الدليل القلبي وعمل دراية بأن وجوب الضمان ينافي القطع لانه يملكه باده الضمان مستندا الى وقت
 الاخذ فتبين أنه ورد على ملكه فينتى القطع والشئ الذي يؤدي الى انتفاء القطع شروع هو المنتى أفاده
 الجوى (قوله لبقائها على هالكها) ولا يجل له الانتفاع بها ولو خاها اقبصا لم يحل لبسه جوى (قوله
 في الظاهر من الرواية) وروى الحسن عن الامام أنه يجب الضمان في الاستهلاك مخ (قوله لعله يفتى) الضمير
 الى السارق وهو استدراك على صورة الاستهلاك فقط وعلاء الزيلعي بأنه ألتف مالا محظورا بغير حق وعبر بالفتيا
 فافاد أنه لا يحكم به (قوله وسواء) كان الاستهلاك قبل القطع) لكنه انما يقطع في هذا اذا اختار المالك القطع
 لا اذا اختار التحمين فلا يقطع لانه تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال بجر (قوله لو استهلكه
 بغيره) منه أو الموهوب له) وكذا غيره ما كان جني كما يفيد اطلاق السراج فاذا افرق بين الاجنبى وغيره

(أرادى أنه ملكه) وان لم يبرهن للشبهة
 (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السرقة
 في بلدة الخصومة (لم يقطع) في المسائل
 الرابع (أقترع بسرقة نصاب ثم ادعى
 أحد هما شبهة) مسقط للقطع (لم يقطعها)
 قيد ما قرأه لانه لو اقترع أنه سرق وفلان
 فاقترع فلان قطع المقر (قوله قتلت أنا وفلان
 فاقترع فلان قطع المقر) أي شهد
 (قوله سرقة نصاب) أحد هما شبهة لان شبهة
 اثنان (على سرقة ما قطع الحاضر) لان شبهة
 الشبهة لا تنجز (ولو اقترع) مكلف (بسرقة
 قطع وترد السرقة الى المسرورق منه) لو فاقته
 (قوله لو فاقته) خذافا لثاني
 حضره مولا عند اقامتها (ولا غرم على
 المسرورق به) ما قطعت بيمينه هذا اللفظ
 الحديث درر وغيره ورواه الكمال بعد قطع
 بيمينه (قوله العين لو فاقته) وان باعها أو وهبها
 لبقائها على ملك مالكها (ولا فرق) في عدم
 الضمان (بين هلاك العين واستهلاكها
 في الظاهر) من الرواية لكنه يفتى بأداء قيمتها
 ديانة وسواء جني أو الموهوب له (قبل القطع
 منه أو الموهوب له)

كفي النهر وقد الاستهلاك يفهم أنه اذا اهلك عند هـ ليس له تضمينها (قوله فلما اهلك تضمينه) ويربح المشتري
على السارق بالثمن الذي دفعه لابل القيمة هندية (قوله لم يضم شيئا) لان القطع وجب عن السرقات حكمها
فيبطل ضمان كلهما كالمواصو واجبوا هذا لان الحد عند تقدم أسبابه يقع عن الكل لعدم رجحان البعض
عن البعض وكل السرقات ثابتة في علم الله تعالى والقطع يستوفي حقه الله تعالى ولا يجب بالسرقات الا قطع
واحد للحد داخل فيقع عن الكل في علمه تعالى الا ان القاضي لا علم له بسائر السرقات فظن أن القطع بازاء الواحدة
فاذا ثبت الباقي من السرقات بالثبات بان له أن القطع بازاء الكل والخصومة شرط لظهورها عند القاضي
لا جواب ما اذا خاص الواحد وأثبت وصح التكليف للثاني بالقطع والمستوفي يعلم للكل والعكس واجب
والحقيقة فيقع عن الكل لعود دفعه الى الكل ثلثي عن الكافي ونفعه هو زجر السارق وأطلق المصنف عدم
التمان فانتظم ما اذا كان الكل لواحد كما اذا سرق نصابا من شخص بدفعات فخاصم عن بعضها وقطع له ثم خاصم
عن الباقي وما اذا كان لمتعدد وحضر الكل وقطع للبعض أو وحضر البعض فقط منع بزيادة وقال في النهر وأجمعوا
على أن الكل لو حضر واو قطع بخصوصه لم يضم شيئا اه (قوله لم يقطع فيه) ما واقعة على السرقة وذكر
العائد نظر اللفظ ما (قوله ثم أخرجهم) أفاد به أن الشق وقع في الدار فلو شقه بعده قطع اتفاقا وان لم تبلغ قيمته نصابا
كما يفهم من الهندية وبه صرح أبو السعود (قوله قطع) هذا مقيد بما اذا اختار تضمين نقصان وأخذ الثوب
ما اذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه فلا قطع اتفاقا لانه ملكه مستندا الى وقت الاختصاص (قوله فله
تضمين القيمة) أي من غير خيار هندية (قوله وهل يضم نقصان الشق مع القطع) أي فيما اذا شقه نصفين ولم يكن
للافا اه حلي وعلم أن الشق تارة يكون يسيرا وتارة يكون قاحشا ولا خلاف في القطع اذا كان يسيرا وفي عدم
وجوب الضمان وترك الثوب عليه وانما يضم نقصان مع القطع وأما اذا كان قاحشا فقال أبو يوسف لا يقطع
لأنه أحدث فيه سبب الملك وهو الشق القاحش فانه يوجب القيمة فهلك المضمون وقيل هذا رواية عنه حوى
وله ما أن الشق ليس بسبب موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبت الملك ضرورة اداء الضمان كيلا
يجمع البدلان في ملك واحد وله لا يورث الشبهة واختلفوا في الفرق بين القاحش واليسير والصحيح أن القاحش
ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يتعيب به فقط أبو السعود عن
البيدر العيني ملخصا (قوله صحيح الخبازي لا) أي لا يضم لانه لو ضمته لكان ضامنا جرح هذا الثوب فيكون كانه
ملك ماضين فيكون مشتركا بينهما فينتفي القطع (قوله وقال الكمال الحق نعم) فانه قال والحق ما ذكر في حاشية
الكتب الاتهامات أنه يقطع ويضم النقصان والنقص بالاستهلاك غير وارد لان الاستهلاك هناك بعد السرقة
بأن سرق واستهلك المسروق وما ضمن فيه ما اذا نقص قبل تمام السرقة فان وجوب قيمة ما نقص ثابت قبل
السرقة ثم اذا أخرج من الحزر كان المسروق هو النقص فاقطع حيث بذلك المسروق الناقص ولم يضمه اياه
ثم قال وأما قول الباحث فيكون مشتركا بينهما فقلط لانه عند تحقق السرقة بالخراج ما كان له ملك في المخرج
فان الجزء الذي ملكه بالضمان هو ما قبل السرقة وقد هلك قبلها ونحن وردت السرقة وردت على ما ليس فيه
ذلك الجزء المملوك له اه شلي ملخصا (قوله لما سرق) من أنه ملكه مستندا الى وقت الاختصاص (قوله فذبحها فأنخرجها
قيد بالخراج بعد الذبح لانه لو أخرجها حية وقيمتها عشرة ثم ذبحها بقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح حوى (قوله
وهو قدر نصاب) نصر يجمع لوم (قوله لتقوم الصنعة عندهما) لان الصنعة عندهما مبدلة للعين والاسم
اما الاول فظاهر واما الثاني فكان ذهابا ونفعة ثم صار دراهم ودنانير (قوله خلافا له) بقوله قالت الاثمة الثلاثة
دليله أن هذه الصنعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبذلت الاسم لم تعتبر موجودة شرعا بدليل أنه لم يتعيب به
حكم الباحث لا يجوز بيع آنية وزنها عشرة فضة بأحد عشر فضة فكذلك المصنف كما كانت مكانة قطع
وتؤخذ للمالك على ان الاسم باق وهو اسم النضة والذهب وانما حدث له اسم آخر مع ذلك الاسم شلي عن الكمال
قال في التبيين وأصل هذا الخلاف في الغاصب هل يملك هذه الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها
متقومة أم لا اه (قوله فان كان يبيع وزنا) ذكر الضمير باعتبار كون الآنية لها اسم (قوله فكذلك) أي يجري فيه
الخلاف لان الصنعة لم تخرج من حاله الاول عنده وأخرجته عندهما (قوله فهي للسارق اتفاقا) لعموم
حالة عليه في تداوله وبيعه وشراؤه (قوله الت السوقي) بمن أو عمل هندية (قوله قطع) الخاطئة لان

فلما اهلك تضمينه (ولو قطع لبعض السرقات
لم يضم شيئا) وقال يضم ما لم يقطع فيه
(سرق ثوبا فشق نصفين ثم أخرج به قطع ان
بلغت قيمته فصاها بعد شقه ما لم يكن اذلافا)
بأن ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين
القيمة فيبطل مستندا الى وقت الاختصاص
ويبقى وهل يضم نقصان الشق مع القطع
صحيح الخبازي لا وقال الكمال الحق نعم (ولو
اختار تضمين القيمة يسقط القطع (الاسم
سرق ثوبا فذبحها فأنخرجها انصابا) بل يضم
لا قطع في اللحم (وان باع لحمه انصابا) بل يضم
قيمتها (ولو فعل ما سرق من الجوز وهو قد
نصاب) وقت الاختصاص (دراهم ودنانير) و
آنية (قطع وردت) وقال لا لا يرد لمتقوم
الصنعة عندهما خلافا له وأما بيع النحاس
لوجعله أو ان كان يبيع وزنا فكذلك (ولو
وان عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار (ولو
صنعة أجزا وطس الخلطة) أولت السوقي
(قطع)

قطع السارق باعتباره سرقة الثوب الأبيض وهو لم يملكه أبيض بوجه ما واما المالك للسارق انما هو المصوبع بحر
(قوله لارذ) هو قوله ما لان الصبغ قائم صورة وفي حق لو اراد أخذ مصبوغا ضمن ما زاد الصبغ فيه وحق
المالك في الثوب قائم صورة لا معنى الا ترى أنه غير مضنون على السارق بالهلاك وهو الحكم الثاني الذي افاده
المصنف بقوله ولا ضمان وفي الهندية عن نوادر ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى اذ قطع السارق وقد صبغ
الثوب لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطبه قيصا فاقى السارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه
ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك
الخططة يأخذ منها مائة درنة فتمت عليها كذا في المحيط وفي الدر المنثور قال محمد بن الثوب ويأخذ ما زاد الصبغ
وعند الأئمة الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (قوله لان السواد نقصان) فلا يوجب انقطاع المالك بحر
(قوله خلافاً للثاني) فانه قال لا يرد لان السواد زيادة كالحمرة وعند محمد بن زيادة أيضا لكنه لا يقطع حق المالك
لان الثوب أصل قائم والصبغ تبع مجراه حلي (قوله ليس لسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)
السواد في زمانه ويلبسونه في زمانها محوري (قوله ليس لسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)
أي ولايته وقت السرقة (قوله هذا الأصل) وهو أن كل حاكم لا يجري حكمه الا فيما كان تحت ولايته وهل هذا
خاص بالحدود ويجوز لله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب قطع الطريق) •

قدمت السرقة الصغرى على الكبرى لان الصغرى أكثر وعاملت من القليل الى الكثير (قوله وهي السرقة
الكبرى) أطلق على قطع الطريق اسم السرقة مجازا لضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن الزمام ومن نصب
الامام لحفظ الطريق من الكشاف وأرباب الادراك ولذا أطلق السرقة عليه الامم قسداً بالكبرى وانما كانت
كبرى لان ضررها يعم عامة المسلمين حيث يقطع عليهم الطريق يزوال الامن بخلاف السرقة الصغرى فان ضررها
خاص بالمسروق منه ولان موجب قطع الطريق أغلظ من حيث التمس ومن حيث قطع اليد والرجل من خلاف
وليس في السرقة الصغرى مثل ذلك والاضافة فيه لا تدعى ملازمة والمعنى قطع المارة في الطريق أو أطلق الطريق
على المارة من اطلاق اسم المحل على الحال قال في الدراية لقطع الطريق شرائط أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة
وأن يكون خارج المصر فلا يكون في المصر أو فيما يقرب منها أو بين قريتين خلافاً لابي يوسف فانه قال بتحقيقه
في المصر لا ولا عليه الفتوى لمصلحة الناس كما في الاختيار وغيره ونقل القهستاني عن بعض المتأخرين أن هذا
الشرط في زمانهم واما في زماننا فتحت في القرى والامصار اه وأن يكون في دار الاسلام وأن يكون المأخوذ
قدرا انصاب وأن يكون القطع كلهم أجنب في حق اصحاب الاموال وأن يكونوا من أهل وجوب القطع ولو كان
فيهم امرأة فلا يصح أنها لا تقطع وجعل في الفتح المرأة كالرجال ونقله عن ظاهر الرواية وأن يؤخذ واقبل التوبة
فان أخذوا بعد هارذ المال وسقط عنهم الحد بخلاف اه من حاشية الشلبي والنهر والدر المنثور (قوله
ولو في المصر ابلا) قيد بالليل ليقدر أنه اذا كان بالنهار لا يجري عليه أحكام قطع الطريق بل يزور يؤخذ بموجب
جنايته اذا كان بغير سلاح اما اذا كان بسلاح فيجبر عليه حكم القطع كما يأتي (قوله وهو معصوم) بأن كان
مسلماً أو ذمياً أو كان أو عبداً أو أخرج بقيد العصمة الحرب اذا غلب في دارا فانه يكون من استيلاء الكفار
وان كان مستأمناف في اقامة الحد عليه خلاف من (قوله ولو ذمياً) يرجع الى كل من المعصوم الاول والثاني
(قوله فلاحه) لقيام السبب المبيع في مال المستأمن وهو كونه حربياً مخ وأقاد بانخراج المستأمن أن المراد
بالعصمة العصمة المؤبدية (قوله وهو المراد بالنفي في الآية) وذلك لانه اما أن يراد نفيه عن جميع الارض وذالاً
ينحصر ما دام حياً أو عن بلدة الى بلدة أخرى به لا يحصل المقصود وهو دفع أذاه عن الناس أو نفيه عن دار
الاسلام الى دار الحرب وفيه تعريضه على الردة فدل على أن المراد نفيه عن جميع الارض بدفع شره عن أهلها
الاموضع حبسه اذ المحبوس يسمى خارجا عن الدنيا شلى عن الكفاي وأنشد الزيلعي

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلست امن الاحياء فيها ولا الموتى
اذا جازنا السجن بما الحاجة • مجبنا وقتلنا جاهدنا من الدنيا

(قوله وظاهر أن المراد بالخ) لان العمل بالاطلاق يقتضي أنه يجوز أن يترتب على أغلظها أخف الاجزى وعكسه

(لارذ ولا ضمان) وكذا لو صبغه بعد القطع
بحر خلافاً لابي الاختيار ولو صبغه أسود
ورده لان السواد نقصان خلافاً للثاني وهو
اختلاف زمان لابرهان (سرق في ولاية
اختلاف زمان لابرهان) اذ لا ولاية له
سلطان ليس لسلطان آخر قطعه (اذ لا ولاية له
على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الأصل
اذا كان للسارق كفان في معصم واحد)
فليس يقطعان وقيل (ان تغزب الاصلية
تواكمن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد)
لانه غير مستحق للقطع (والا) تكن متميزة
(قوله هو المختار) لانه لا يتكفي من اقامة
الواجب الا بذلك مرجح
• (باب قطع الطريق) •
وهي السرقة الكبرى (من قصده) ولو
في المصر لانه يغني (وهو معصوم على)
شخص (معصوم) ولو ذمياً فلو على المستأمنين
فلاحه (فأخذ قبل أخذ شيء وقتل) نفس
(حبس) وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر
أن المراد نزع الاجزى على الاحوال
كما نقر في الاصول

وهذا ما تدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع الاغلق للاغلق والاخف للاخف اذ ليس من
الحكمة أن يسوى في العقوبة مع التفاوت في الجناية كيف وقد روى حين قطع أصحاب أبي بردة الطريق على من
جاء يريد الاسلام أن جبريل نزل بالمخاض على هذا التقسيم من قتل وأخذ المال صلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل
ومن أخذ المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف ومن أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي أبو السعد
عن العلامة نوح (قوله بعد التعزير) صريح في أن الجسد ليس بتعزير وقد تقدم أنه تعزير جوى اللهم إلا أن يراد
بالتعزير التعزير بالاضرب (قوله لمباشرة منكر الخوف) أى الخوف المنكر أى وكل من تكب منكر لا حد فيه
ففيه التعزير (قوله لا بالقول) أى لا تعتبر بوقته بالقول (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وان أخذ مالا
مع ومما) أى محفوظا يحفظ الشرع بأن أمر بحفظه وعدم التعدي عليه (قوله وأصاب كالانصاب) أى عشرة
دراهم أو ما قيمته ذلك وقال الحسن بن زياد انصاب هنا عشرون لانه يقطع من قاطع الطريق طرفان فيشترط
انصابان شلبي عن الاتفاق (قوله قطع يده ورجله) انما قطع الطرفان لو وقع أثر الجناية عاما ونظفها شلبي (قوله
ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع رجليه (قوله لا
يفوت نفعه) علة لقوله من خلاف (قوله حدا) - قاله تعالى جوى ولا يصلى عليه شلبي عن الكمال (قوله نالذا
لا يعفوهولى) وليس للامام أيضا أن يعفوه لقوله عليه الصلاة والسلام تعافوا الحدود فيما بينكم فاذا رفعت الى
الامام فلا عفا الله عنه ان عفا جوى عن غابة البيان (قوله ولا يشترط أن يكون القتل موجبا للقصاص) من
مباشرة القتل والآلة لانه وجب في مقابلة الجناية على حق الله تعالى والقاتل وغیره سواء وانما شرط القتل من
حدهم بجر (قوله بجمار بته لله تعالى) المذاعة على غير ما (قوله بمخالفة أمره) فأطلق المخالفة على المخالفة من
طلاق اسم السبب على السبب (قوله وبهذا الحل) هو قوله بمخالفة أمره قاله الحلبي (قوله عن تقدير مضاف) أى
في قوله تعالى انما جراء الذين يحاربون الله ورسوله اه حلي والمضاف هو لفظ عباد أى يحاربون عباد الله قال
الكمال أى يحاربون عباد الله وهى أحسن من تقدير أولياء الله لأن هذا الحكم ثبت بالقطع على الذمى وأما
مخاربة رسوله فأما باعتبار عصيان أمره أو باعتبار أنه الحافظ لطريق المسلمين والخلفاء والملوك بعده فوابه فاذا
قطع الطريق الذى تولى حفظها بنفسه ونائبه فقد حارب اه قال في النهروان خبر أن محاربة رسوله إذا كانت
باعتبار عصيان أمره فمخاربه تعالى كذلك فالداعى الى حذف المضاف حينئذ اه وقال الزمخشري أى
يحاربون رسوله ومحاربة المسلمين في حكم محاربته وذكر اسمه تعالى تعظيما وتفصيلا وقيل هى المخالفة لاحكامهما
اه (قوله وأخذ المال) أعاده معترفا فأقاده أن المراد المال المتقدم وهو الذى بلغ نصاب الكل (قوله ان شاء قطع
من خلاف) جزاء على أخذ المال جوى والاحوال ثلاثة قطع وقتل وصلب والامام مخير ان شاء جمع بين الاقل
والثاني أو بينه وبين الثالث أو اقتصر على الثاني أو على الثالث أو جمع بينهما أو جمع بين الكل وقال محمد لا يقطع
وعن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله وبصلب حيا) هذا لا يظهر في اجتماع القتل والصلب الا اذا كان
الصلب متقدما (قوله في الاصح) وعن الطحاوى أنه يقتل ثم يصلب (قوله وكيفيته في الجوهرة) قال في المنع
نقل عنها وكيفيته الصلب أن تغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضا يضع رجله عليها
ثم يجعل على الاولى خشبة أخرى عرضا فوق الثانية ويربط عليها ايديه ثم يطعن بالرمح في ثديه الايسر ويخضع
بالرمح الى أن يموت اه (قوله ويصعب بطنه برمح) أى يشق قال في القاموس بجعه كنعنه شقه فان قيل انه ورد الامر
باحسان القتل فانه قال صلى الله عليه وسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة قلت أجاب
ابن قريته في شرح المشارق عند التكلم على هذا الحديث بأن ذلك مستثنى من هذا الحديث ومثله الزاني
المحصن حيث كان قتله بالرمح لان التشديد فيه ما ورد من الشارع فأقاده الجوى (قوله تمن موته) أى لا من بجعه
(قوله ثم يخنق بينه وبين أهله ليدفنه) توقيعا عن أذى الناس بريجه (قوله على الظاهر) أى ظاهرا الراوية (قوله من
أخذ مال) ذكر الضمان يفيد أن عنه غير باقية فلو كانت باقية ردها الى مالكها ملحق (قوله وتجري الاحكام
المذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو تخيير بين الاحوال (قوله وجرح وعصا لهم كسيف) أى
في قتل الكل وان لم يوجب أبو حنيفة القصاص بالمثل لان هذا ليس بطريق القصاص فلا يستدعى المماثلة
كمال (قوله ان انضم الى الجرح أخذ) سواء كان الجرح واحدا أو متعددا شلبي (قوله لعدم اجتماع قطع وضمان)

(بعد التعزير) بالمباشرة منكر الخوف
(حتى يتوب) لا بالقول بل بظهور شيئا
الصلاه أو يموت (وان أخذ مالا مع ومما)
بأن يكون المسلم أو ذمى كما مر (وأصاب
كالانصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان
صحيح الاطراف) لثلاثة نفقته وهذه حالة
ثانية (وان قتل) مع ومما (ولم يأخذ مالا
ثالثة هذه حالة ثالثة (حدا) لا قصاصا فلذا
قتل) هذه حالة ثالثة أن يكون القتل
لا يعفوهولى ولا يشترط أن يكون
(موجب القصاص) لوجوبه جزاء بمخاربه
لله تعالى عفا الله عنه أمره وبهذا الحل يستغنى
من تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة
لا أن قتل وأخذ المال خير الامام بين ستة
أحوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل
أو قطع ثم صلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل
وصاب أو قتل فقط) أو صاب فقط
فصله الزبلى وبصلب (حيا) في الامام
وكيفية في الجوهرة (ويصعب) بطنه (برمح)
تشبهه باله ويخضعه به (حتى يموت ويترك
ثلاثة أيام) من موته ثم يخنق بينه وبين أهله
ليدفنه (لا أكثر منها) على الظاهر وعن
الثاني يترك حتى يقطع (وبعد اقامة الحد
عليه لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقتل
وجرح زبلى (وتجري الاحكام) المذكورة
(على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل
والاخافة (وجرح وعصا لهم كسيف) والحالة
انضمامه (ان انضم الى الجرح أخذ قطع)
من خلاف (وهو وجرحه) اهدم اجتماع
قطع وضمان

لأنه لما وجب الحد حلاله تعالى واستوفى بقطع اليد والرجل سقطت عصمة النفس حقاً للعبد كما أنه سقطت عصمة
 المال حلياً عن الزبلى (قوله وإن جرح فقط) جوابه قوله الآتي فلا حد عليه فلا يسقط حق العبد بل يقتصر
 فيما فيه قصاص أو يأخذ الأرض أو يعفو وهذا مقصود إلى الأول لأن الحد لما لم يجب فيه من جهة الشرع يظهر
 حق العبد في النفس والمال جوى (قوله ولم يأخذ نصاباً) بأن لم يأخذ شيئاً أصلاً أو أخذ ما دون النصاب وقد
 تقرر أنه عند سقوط الحد يؤخذ بحقوق العباد في جميع المسائل (قوله ولو كان مع هذا الأخذ) أى أخذ ما دون
 النصاب شلي ولم يتقدم لاسم الإشارة مرجع (قوله فلا حد أيضاً) كما لا حد في الجرح فقط (قوله لأن المقصود هنا
 المال) جواب عن سؤال عيسى بن أبان فإنه قال القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة وحاصل
 الجواب الذي أشار إليه أن قصدهم المال غالب فينظر إليه لا غير بخلاف ما إذا اقتصر وأعلى القتل لأنه تبين أن
 مقصدهم القتل دون المال فيحدون فعند هذه من الغرائب وأمر يحفظها في الفوائد الظهيرية وعدتها من أعجب
 المسائل من حيث أن أزيد ما بالجناية أو وراث الخفة مجر وأورد أنه إذا قتل وأخذ النصاب يقام عليه الحد فلم يقل
 أن المقصود أخذ المال (قوله وأخذ المال) ذكر ذلك ليعلم حكم ما إذا انفرد أحد به بالاولى (قوله قتال قبل مسكه)
 انما سقط عنه الحد بالتوبة قبل أخذه للاستثناء في الآية نصراً فالاستثناء إلى ما قبله من الجمل لكونه من جنس
 واحد إذا اكل جزاء المحاربة بخلاف الاستثناء في آية القذف لأن الجمل التي تليه خلاف جنس الجمل المتقدمة
 اذ هي لا تصلح جزاء لا قذف وانما هي اخبار عن حاله بأنه متصف بالفسق فكانت فاصلة بينهما وبين ما قبلها من
 الجمل فيعود الاستثناء إليها فقط فيبطل ما عساه أن يقال فبني صرف الاء. هذا لما يليه وهو قوله تعالى وإهم
 في الآخرة عذاب عظيم فلا يفتى سقوط الحد بالتوبة زباني (قوله رد المال) أى قبيل أخذ الامام لتقطع
 خصومة صاحبه (قوله قبل لا حد) وقبل لا يسقط الحد كسائر الحدود ولا تسقط بالتوبة منع (قوله أو كان منهم غير
 مكاف) فالحد يسقط عن الكل لأنها جناية واحدة قامت بالكل فإذا لم يقع فعل بعضهم موجباً كان فعل الباقي
 بعض العلة وبه لا يثبت الحكم فصار كخطأ مع العامد منع (قوله أو كان ذورحم محرم) ذوا اسم كان
 وخبرها محذوف تقديره منهم أو كان نامة وضعه الجع يعود إلى القطع وقوله من المارة متعلق برحم محرم قال
 في المنع ولا فرق في ذلك بينا إذا كان المال مشتركين المتطوع عليهم وفي قطاع الطريق ذورحم محرم من أحدهم
 أو لم يكن كذلك هو الصحيح لأن الجناية واحدة فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق السابق ١٥
 من التبيين انما لم يتطوعوا لأنه بسبيل من الدخول على هذه القافلة بالاستئذان لمكان قريبه الذي يفترض وصله
 فحق لم يبق حرزاً في حق حرزاً في حق الكل ١٥ (قوله أو شريك مفاد) قال في المنع ومثل الرحم المحرم
 الشريك المتفاوض فلو كان في المتطوع عليهم شريك مفاد بعض القطع لا يحدون ١٥ وانما درى لشبهة
 أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يعينونه وظاهر عقيدتهم بالمفاوض أن شريك العنان لا يكون كذلك
 (قوله أو قطع بعض المارة على بعض) انما يجوز الحد فيها لأن الحرز واحد وهو القافلة والقاطع من أهلها
 فلا يعتبر قاطعاً كالسارق السارق من دار يسكن فيها وإذا لم يجب الحد وجب القصاص ان قتل عدا ورد المال
 أن أخذ وهو قائم والضمان ان هلك أو استهلكه شلي عن الغاية والتعليل انما يظهر إذا قطع بعض القافلة على بعض
 أما إذا قطعت قافلة على أخرى فلا وكلام المصنف عام فتأمل (قوله أو قطع شخص الطريق ليلا الخ) انما لم يحدوا
 لأن الظاهر لحوق الفوت إلا أنهم يؤخذون برّد المال ايصالاً للمال إلى المستحق ويؤدون ويحبسون لا تركابهم
 الجناية درر (قوله وعليه الفتوى) لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة المتلصصة درر (قوله أو الارش) مراده به
 ما بين الدية في الخطا وشبه العمد (قوله قتل الرجال دونها) قال في الشرع لآلية هذا غير ظاهر الرواية ١٥ حلي
 قال في المنع بعد ذكر الخلاف في النساء وفي فتح القدير نقل شيئاً من هذا وعزا إلى هشام في نوادره وذكر عن ابن
 سماعة عن محمد عن أبي حنيفة أنه يدرأ عنهم الحد جميعاً لكون المرأة فيهم وجعل المرأة كالصبي ثم قال والعجب
 ممن يقتصر على ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيها ويذكر حاصل هاتين الروايتين عنهما ما وبترك ما نقل عن
 المبسوط من أنها كالرجال منسوبة إلى ظاهر الرواية مع مساعدة الوجه له وورود النص الصحيح على محتمل الكرخ
 بالقتل كما ذكرنا وعن فعل ذلك صاحب الدراية وصاحب الفتاوى ١٥ يرى والمصنف في التبيين وغيرهم
 مع ضعف الواجهة المذكورة في التفرقة مثل الفرق بضعف البنية في أصل الخلقة ومثل ذلك من الكلام الضعيف

(وان جرح فقط) أعلم يقتل ولم يأخذ نصاباً
 قال الزبلي ولو كان مع هذا الأخذ قتل
 فلا حد أيضاً لأن المقصود هنا المال وهي من
 الغرائب (أو قتل عدا) وأخذ المال
 (قتال قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال
 ولو لم يرد قبل لا حد) أو كان منهم غير مكاف
 (أو آخر من) أو كان ذورحم محرم من أحد
 (المارة) أو شريك مفاد (أو قطع بعض
 المارة على بعض أو قطع شخص الطريق
 لا أو أن قصده لئلا مطلقاً ونها رابلاً
 فهو قاطع وعليه الفتوى مجرور درر وأقو
 المصنف (فلا حد) جواب للمسائل الست
 (ولكن في القود) في العمد (أو الارش)
 في غيره (أو الفتوى) فيها (العبد في حكم
 قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر
 الرواية) فتح (لكن كونها لا نصاب مجتبي
 وفي السراجية والدرر فيهم امرأة فباشرت
 الأخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار

مع مصادمته اطلاق الكتاب في المحاربين فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه (قوله قتلن) قصاصا
 لاحد دليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق لان بنيتها لا تصلح للعراب قال
 في الشر بلائيه وهذا مبق على غير ظاهر الرواية كما في الفتح اه حلي وانما ذكر هذا الفرع ليعين فيه حكم النساء
 المنفردات وذكر العشرة مثال (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) فن رأى الص دخل الدار وأخذ المتاع وأخرج
 فله أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك فان ربح به ليس له أن يقتله لانه لا يتناوله
 الحد بفتح (قوله وان لم يبلغ نصابا) لان اسم المال يقع على القليل والكثير فأخذه المصنف قال في الهنديه روى
 ابراهيم عن محمد بن جهم الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم
 ولي القتل فاتبهم فلهم ان يتبعوه ومالا فلا وان أخذوا مالا لرجل فلهم ان يتبعوه وان لم يتبعهم
 صاحب المتاع وان كان المتاع مستلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه صار دينيا عليهم كذا في المحيط ولو أن لصوا
 أخذوا متاع قوم فاستغنوا بقوم وخرجوا في طلبهم وكان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذلك اذا غابوا
 والخارجون يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع اليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدررون على الرد
 عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لاشئ عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قُتل منهم الى
 موضع لوتر كوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم اه (قوله
 لا اطلاق الحديث الخ) لا يفيد جواز القتل والاولى الاسم تدل على الحد بفتح قاتل دون مالك (قوله بكسر النون)
 قال في المصباح المنير خنقه بخنقه من باب قتل خنقاء مثل كنف وتكن للتحفيف ومثله الخلف والحلف اه شلي
 (قوله في المص) قيد اتفاق في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يخنق رجلا بخنقة خناق
 حتى قتله الدية على عاقبته فان وجد وقد خنق غير مرة في المص وغير المص فلا مام أن يقتله اه شلي عن
 الاتفاق والخنقة الورث وما يجري مجراه وبناء على العادة وليس قيدا فأخذه الشلي (قوله قتل به سياسة) قال
 المقرري في الخطط ساس الامر سياسة بمعنى قام به وهو ساس من قولهم ساسه وسوسه القوم جعلوه كسوسهم
 والسوس الطبع والخلق يقال الناصحة من سوسه والكريم من سوسه أى من طبعه فهذا أصل وضع السياسة
 في اللغة ثم رعت بأنها القانون الموضوع لرعاية الادب والمصالح وانتظام الاموال والسياسة نوعان سياسة عادية
 تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها والنوع الاخر سياسة ظالمة
 والشريعة تحرمها اه بحر (فروع) من سقى رجلا سمما فمات قبل يجب القصاص لانه يعمل على النار والسكين
 كذا في جذائات البنايع قال السمرقندي في شرحه والعمل بهذه الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد
 فيقتل دفع الشريعة عن العباد ويحل قتل الاعوانة والسعاة والظلمة ويناب قاتلهم لان من شرط الاسلام على أهل
 الاسلام الفرع لفرحهم والمزن لمزنتهم وهم بخلاف ذلك حوى (قوله لانه كاتل بالقتل) فحبب الدية
 على العاقلة منح وأخذه بالتشبيه أنه ليست منه بل مثله في ثبوت الشبهة عنده في العمدة حيث كان في الآلة
 قصور يوجب التردد في أنه قصده قتله بهذا الفعل أو قصده المبالغة في إيلاؤه وادخال الضرر على نفسه
 فانفق ماله شلي عن الكمال (قوله عند غير أبي حنيفة) هو صاحباه ومن وافقهما والله سبحانه وتعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

(كتاب الجهاد)

الاجهاد في فضله كثيرة منها حديث البخاري في الصحيح باسناده الى عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه
 قال قال رسول الله أى العمل أفضل قال الصلاة على مبقاها قال قلت ثم أى قال بر الوالدين قال قلت ثم أى
 قال الجهاد في سبيل الله ولو استزدته لزدني وفيه أيضا عنه صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله أو بروحة خير
 من المدينا وما فيها وفيه باسناده الى أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من أحبس فرسا في سبيل الله ايماننا بالله وتصديقاً بوعده فان شبعه ورى به وروى به وبوله في ميزانه يوم القيامة اه
 شلي وأشق منه قصر النفس على الطاعات في النشاط على الدوام ومجانبة أهولتها ولذا قال عليه الصلاة والسلام
 وقد رجع من غزاة رجلا من الجهاد الا صغرا الى الجهاد الا كبر فتح وهذا الكتاب يعبر عنه بالسهر أيضا
 والمغازى فالسير جمع سيرة وهي فعله بكسر الظهني السير فتكون لبيان هيئة السير وحالته منح قال صاحب

عشر نوة قطعن وأخذن وقتلن قتلن
 وضمن المال (ويجوز أن يقتل دون ماله
 وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)
 لا اطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو
 شهيد فتح (ومن تكرر الخنق) بكسر النون
 (منه في المص) أى خنق مرارا ذكره مسكين
 (قتل به) سياسة اسعده بالقتل (والا) بأن
 كان كذلك يدفع نثره بالقتل وقبيل القوم
 خنق مرة (لا) لانه كاتل بالقتل وقبيل القوم
 عند غير أبي حنيفة رجه الله تعالى
 (كتاب الجهاد)

الاختار السيرة الطريفة خبرا كانت أو شرأ يقال فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريفة قاله
 نوح أفندي الأنتم أغلقت في آسان أهل الشرع على أمور المغازي وما يتعلق بها كالمناشك على أمور الحج وأما
 المغازي فجمع المغزاة من غزوت العدو قصدته للقتال غزوا وهي الغزوة والغزاة والمغزاة منح للمناشك شرط أباحته
 شيان أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعي اليه من الدين الحق وعدم الأمان وعدم العهد به تناوبينهم
 والثاني أن يرجو الشوكة والقوة لأهل الإسلام بأجتهاده أو بأجتهاد من يعتقد في جهده ورأيه وإن كان لا يرجو
 القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة وأما حكمه فموقوف
 الواجب من ذمته في الدنيا ونيل الثواب والسعادة في الآخرة كما في العبادات مندية (قوله لا لتحاد المقصود)
 وهو إخلاء العالم عن الفساد ولأن كلامهم معاقبة ولأن كلامهم ما حسن غيره حموى (قوله ووجه الترتي
 غير خفي) قال في شرح الملتقى وقدمها لكونها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد مع الكفار وأمر بقاء من الأدنى
 وهو الإخلاء عن القتل إلى الأعلى وهو الإخلاء عن الكفر أولاً لأن قتال الكفار أعظم أجراً اه (قوله مصدر
 جاهد في سبيل الله) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكره قاله الحلبي (قوله
 وشرع الدعاء الخ) قال القهستاني وفي الشريعة قتال الكفار ونهيج من ضررهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم
 وكسر أصنامهم وغيره والمراد الاجتماع في قوة الدين بنحو قتال الحريين والذميين والمرتبدين الذين هم
 أخبث الكفار لأنكارهم بعد الإقرار بالباغين اه فتقوله وقتال من لم يقبله اقتصر على القتل لأنه الجزء المهم منه
 والمراد قتالهم مباشرة أو معاً وبنيتهما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف ابن السكال تفصيل لأجبال هذا قاله الحلبي
 (قوله أو معاً وبنيتهما) أي وإن لم يخرج معهم ولم يكفر سوادهم بدليل العطف (قوله أو غير ذلك) كدوا
 الجرحى ونهية المطام والمشارب (قوله أو المختار) وجهه أن مادونه لو كان رباطا لكان كل المسلمين في بلادهم
 مرابطين وقال بعضهم إذا أغار العدو على موضع مرتبة يكون ذلك الموضع رباطا إلى أربعين سنة وإذا أغار مرتبة
 يكون رباطا إلى مائة وعشرين سنة وإذا أغار ثلاث مرات يكون رباطا إلى يوم القيامة قاله السكال (قوله
 أجرى عليه عمله) قال المؤلف في شرح الملتقى قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحلبي هذه ثلاثمائة وعشرين مجرى
 عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها للمعافاة الأسبوطي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء مجرى • عليه الأجر عشرين ثلاث عشر
 علوم بنها ودعاء فحل • وغرس النخل والصدقات تجرى
 وورثة مصحف ورباط نذر • وحفر البئر أو جراه نهر
 وبيت للفريب ببناء يأوى • إليه أو بناء محمل ذكور
 وتعليم القرآن ككريم • شهيد في القتال لأجل بر
 كذا من سنن صالحه ليعني • فخذها من أحاديث بشعر

ثم تظاهر الشرح أنه يجري عليه أجر عمله بتمامه من فرض ونفل وانظر هل باقي المذكورات في النظم كذلك
 والذي يفيد حديث إذا مات ابن آدم الخ أنه يجري عليه ثواب المذكورات فيه فقط ووجه تجرى حال من
 الصدقات وظاهره كالحديث أنه لا يجري عليه ثوابه إلا إذا كانت جارية فإذا انقطعت لا يجري ثوابه وظاهر قوله
 وورثة مصحف أنه يجري عليه الثواب إذا تركه لورثته وإن لم يكونوا أهلاً وإن لم يقرأ فيه وأما الوقف فداخل
 في الصدقة الجارية وإن كان أهلاً (قوله وأمن الفتان) بضم الفاء جمع فائق كذا ضبطه بعضهم والمراد منكر ونكير
 وغيرهما (قوله هو فرض كفاية) أي يكفي فيه قيام البعض بخلاف فرض العين وفرض الكفاية فرض على كل
 واحد من العالمين بطريق البدل وقيل أنه فرض على بعض غيرهم والاول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان
 إلا أنهم بعضهم اه إذا غير مقبول قهستاني (قوله إذا حصل المقصود ببعض) هذا القيد لا بد منه فلا ينقص
 بالنفي العام فإنه مع فرضه غير مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود حموى وإنما كان فرضاً لا واجباً
 القطعية من الآيات القرآنية كقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وإنما كان على الكفاية لأنه ما فرض لعينه اه
 افساد في نفسه وإنما فرض لأعزاز دين الله عز وجل ودفع الشر عن العباد فإذا حصل المقصود ببعض سعة
 من الباغيين كصلاة الجنازة ورد السلام فأفاده المصنف فإن ظن كل طائفة من المسلمين أن غيرهم قد فصل عنه

أورده بعد الحدود لا لتحاد المقصود ووجه
 الترتي غير خفي وهو لغة مصدر جاهد
 في سبيل الله وشرع الدعاء إلى الدين الحق
 وقتال من لم يقبله شئ وعرفه ابن كمال بأنه
 سبيل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة
 أو معاً وبنيتهما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف
 ذلك انتهى ومن توابعه الرباط وهو المختار ووجه
 في مكان ليس وراءه سلام وهو المختار ووجه
 أن صلاة المراتب بمسألة ودرهمه
 كسبع مائة وإن مات فيه أجرى عليه عمله
 ورزقه وأمن الفتان وبعث شهيداً آمناً من
 المملوك الأكبر وقيامه في الفتح (هو فرض
 كفاية) كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية
 إذا حصل المقصود بالباغيين

الواجب من الكل وان لم يمتد منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة ان غيره لم يفعل وجب على الكل وان ظن
 البعض أن غيره أفق به وظن آخرون أن الغير ما أفق به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك لأن الوجوب هنا
 منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم به من الغير أو بعده في أمثال ذلك في حيز التعسر والتكليف به يؤدي
 الى الحرج ولا يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني أنه يجب عليه أيضا مخالفة
 للمتمدولات قهستانى (قوله وله قدم الكفاية) أى على فرض العين الا فى قوله بعد وان هجم العدو (قوله
 وان لم يدونا به) بيان للمصنف قال أبو الحسن الكرخى فى مختصره ولا ينبغي أن يحل نفر من الثغور عن يقاوم
 العدو فى قتالهم وان ضعف نفر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين
 أن ينقروا اليهم الا قرب فالاقرب وأن يمدوهم بالسلاح والكراع ليكون الجهاد أبدا قائما هدية وفى شرح المؤلف
 لملتقى فيجب على الامام أن يعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتة الا اذا أخذ
 الخراج فان لم يعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه أن يكافئه والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر
 بالمعروف قهستانى عن الزاهدى والمناسب زيادة فى أى زمن يناسب قوله بعد ونحرمه فى الأشهر الحرم
 الخ فتأمل (قوله وأما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم) المقتضى ترتب قتالنا على يدهم بالقتال (قوله ونحرمه
 فى الأشهر الحرم) هى واحد فرد وثلاثة تسد درج وذا القعدة وذو الحجة والحرم (قوله فتسوخ بالمعصومات)
 أى حيث تزداد الأمان والمكان (قوله ان قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التفسير اقرص البعض
 على الكمال (قوله والا يقيم به أحد فى زمن ما الخ) يفيد مفهومه أنه اذا قام به البعض فى أى زمن سقط عن السابقين
 مطلقا وليس كذلك (قوله أعوا بتركه) قد تقدم تفصيله وأنه منوط بالظن (قوله من المكلفين) خرج به هو العصى
 فلا اثم عليه بتركه وان علم (قوله وياك أن تتوهم الخ) أى من كونه فرض كفاية بيانه ما قاله فى الحواشى
 السعدية لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الوجوب على جميع أهل الارض كفاية حتى يسقط عن أهل الهند بقتال
 أهل الروم اذ لا يدفع بقتالهم الشر عن الهنود المسلمين ويدل عليه ما فى البدائع ولا ينبغي للامام أن يحل نفرا
 من الثغور من جماعة من الغزاة فيهم غنا وكفاية لقتال العدو فاذا قاموا به سقط عن السابقين وان ضعف أهل
 فر من مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الاقرب أن ينقروا اليهم وأن يمدوهم
 بالسلاح والكراع والمال لا ذكرنا أنه فرض على الناس كاهم ممن هو من أهل الجهاد امكن يسقط الفرض عنهم
 والحصول الكفاية بالبعض الم يحصل لا بسقط جوى (قوله وقامه فى الدرر) قال فيها وتطير الصلاة على الميت
 من مات فى ناحية من نواحي البلدة فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأعباءه وليس على من كان بعيدا
 قام الميت أن يقوموا بذلك وان كان الذى يبعد من الميت يعلم أن أهل محله يضيعون حقوقه أو يحجزون عنه
 من الميت أن يقوم بحقوقه اه (قوله لا يفرض على صبي) لانه غير مكلف فتح وفى الذخيرة ويجوز للاب أن يأذن
 كان المراهق اذا طاق القتال بالخروج له وان كان يخاف عليه القتل لان قصده تهذيبه لا اتلافه فهو
 للصغيرة السباحة وكفنته وقبده ركن الاسلام السعدى بأن لا يخاف عليه نحو أن يرى بالبحر فوق الحصن
 والقتاب أمان كان يخاف عليه بأن كان يخرج للبراز فليس له أن يأذن له فى القتال بجر (قوله وبالغ له أبوان)
 وأبو أبوان ماسوى الاصول اذا أكرهوا خروجه للجهاد فان كان يخاف عليهم الضباع فانه لا يخرج بغير إذنهم
 ولا يخرج وكذا امرأته بجر (قوله لان طاعتهم افرض عين) أى والجهاد فرض كفاية ومراعاة فرض العين
 مقدمة وهذا اذا كانا مسلمين وأما اذا كانا كافرين أو أحدهما كافرا فخرجه الى الجهاد أكره الكفار ذلك
 أجله أن يهرى فان وقع تخريبه على أن الكرامة للتجمع والمثقة لاجل الخوف اليه من القتل لا يخرج
 فمن لاجل كراهته قتال الكفار يخرج فان شك بغيره أن لا يخرج بجر عن الذخيرة (قوله وقال صلى الله عليه
 وسلم) فى صحيح البخارى عن عبد الله بن عمر قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه أى
 فى الجهاد منه فقال أى والدك قال نعم قال ففهما لجأه فخرج (قوله فان الجنة عند رجل أمك) لعل المراد والله
 تعالى أعلم أن الجنة تنال بالتواضع لها ويستأنس له بقوله تعالى واخفض لها جناح الذل من الرحمة ولزم
 منه الطاعة ومثل الامم الأتية بغيره الكلام السابق (قوله وفيه لا يجهل الخ) قال فى البحر وأما سفر التبصرة

وله قدم الكفاية لكثرتة (ابتداء) وان لم
 يدونا به وأما قوله تعالى فان قاتلوكم
 فاقتلوهم ونحرمه فى الأشهر الحرم فتسوخ
 بالعدو مات كقتلوا المنكر كين حيث
 وجبه قوه (ان قام به البعض) ولو بعيدا
 أو ساء (سقط عن الكل والا) يقيم به أحد
 فى زمن ما (أعوا بتركه) أى اثم الكل من
 المكلفين وياك أن تتوهم أن فرضية تسقطه
 عن أهل الهند بقيام أهل الروم من لابل
 يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو
 أن تقع الكفاية ولو لم تقع الا بتركه
 فرض عين كصلاة يوم ومثله الجنائز
 والتجهيز وقامه فى الدرر (لا يفرض على ما
 صبي) وبالغ له أبوان أو أحدهما لا يجهل
 فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس
 ابن مرداس لما أراد الجهاد الزم أمك فان
 الجنة عند رجل أمك سراج وفيه لا يجهل سفر

والجدة لا بأس أن يخرج بغير إذنهم ما غلبهم من غير إخراجهم من التجارة إذا كانا مستغنيين عن خدمته أما إذا كانا محتاجين فلا كذا في التحنيس (قوله فيه خطر) هو بالتحريك الاشراف على الهلاك قاموس (قوله ومنه السفر) أي من الذي لا خطره أفاده في شرح الملتقى وعجالة البحر نقيد التفصيل فيه كسفر التجارة فإنه قال في البرازية ودلت الصلة أعني قوله لأنه ليس فيه خوف الهلاك على الصالح المزوج إلى العلم بالمخرج والتجارة ولأن الخروج المباح للتجارة لأن يجوز له المولى (قوله لاني المولى والزوجة) فإن حقه ما قدمه على الجهاد بأذن الله تعالى فلو تعلق بهم مالزم إبطال حق جده الله تعالى عينا لم يلزمه متعينا عليه فحقه مطلقا (قوله ومفاده الخ) هذا التركيب يفيد أنه إذا أمرها الزوج بالجهاد وجب عليه ما يمتثل لأمر الزوج وعجالة الفسخ سالمة من هذا حيث قال أمالو أمر السيد والزوج العبد والمرأة بالقتال يجب أن يكون فرض كفاية ولا نقول صار فرض عين لوجوب طاعة المولى والزوجة حتى إذا لم يقاتل في غير النصير العام يأثم لأن طاعتهما المفروضة في غير ما فيه الخطورة بالروح وأما يجب ذلك على المكلفين بخطاب الرب جل جلاله بذلك والفرض انتفاء عنهم قبل النصير العام اه قال في البحر وهذا في العبد مسلم له يوم وجوب الطاعة عليه وأما في المرأة ففيه نظر إذ لا يجب عليها استئصال أوامر الأفيار رجوع إلى الذكاح اه وأقره في النور وانت شير بأن كلام المحقق صريح في أن الوجوب عليها بإيجاب الله تعالى لا بأمر الزوج وأمر الزوج اذن وفك للجهاد ثم يعارضه كلام الشافعي اه حلي ويؤيده ما في شرح الخوئي حيث قال وأقول وجوبه على كل من العبد والمرأة ليس باعتبار أوامر السيد والزوج كقافهم في البحر وأما هو باعتبار ظهور الوجوب لانتفاء ما منع باذنه وينبغي أن يفيد الوجوب في المرأة على ما فيه بما إذا كان لها محرم يذهب معها للجهاد يدل على ذلك اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض عين اه (قوله يفيد خلافه) فإنه يفيد أنه لا يفرض على المرأة مطلقا به صرح في الهداية في فصل قسمة الغنيمة حيث علم عدم الرضخ للعبد والمرأة بجهاد ما عن الجهاد ثم قال ولهذا أي لجهاد ما عن الجهاد لم يلحقه ما فرضه أي فرض الجهاد ثم علم عدم الرضخ للعبد بأنه لا يمكنه المولى من الجهاد وأن له منعه أي من الجهاد جوى وهذا يفيد أن العبد إذا أذن له المولى وجب عليه واليه أشار أبو السعود وفي القهستاني عا طفا على من لا يجب عليه الجهاد وأمرأة حرة سواء كان لها زوج أو لا لأنها من قرنهما إلى قدمها عورة وفي الجهاد قد ينكشف شيء من ذلك للاحتمال كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن اه وليس بهد وجود النص إلا الرجوع إليه (قوله قال في البحر) أي في الرد على الكمال وقد تقدم ذكره (قوله أي أعرج فتح) نقله فيه عن ديوان الادب وفي المجموع عا إلى المغرب أنه الذي أقدمه الداعين الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقبل المقدد المتشعب الأعضاء والزمن الذي طال مرضه اه (قوله للجهاد) أي والتسكين بالقدر أي وقوله تعالى ليس على الأعمى حرج فأنزلت في أصحاب الأعداء تبين وفي القهستاني وفيه اشعار بأن من عجز عنه لسبب من الأسباب لم يفرض عليه كما أشير إليه في الاختيار اه (قوله ومديون بغير إذن غريمه) قال في الهداية وإن أراد المديون أن يفرزوا صاحب الدين غائب كان عنده وفاء بما عليه فلا بأس بأن يفرز ويوصى إلى رجل لبعض دينه من تركه ان حدث به حدث وإن لم يكن عنده وفاء فأولى أن يقيم فيستعمل بقضاء دينه فان غرام ذلك بغير إذن وب الدين فذلك مكره فان أذن له صاحب الدين في الفز ولم يفرغه من المال فالمستحب أيضا أن يستعمل بقضاء الدين وإن غرامه في هذه الحالة لم يكن به بأس اه (قوله لو بأسه) وإن كفل بغير إذنه لا يخرج الأباذن الطالب خاصة اه بجر (قوله ولو بالنفس) لأنه عليه حقا وقد يلزم الكفيل بإحضاره ضررا إذا كان في مكان بعيد وهو عالم به وفي المنية أن للكفيل بالنفس أن يجبهه عن السفر حتى يرد كفاله ونحوه في الهداية (قوله فله الخروج ان علم الخ) لعدم فوجه المطالبة بقضائه والأفضل الإقامة لقضاء الدين بجر (قوله ليس في البلدة أفقه منه) يفيد أن غير الأفقه يضابط به ويجز بحكم ما إذا اتصوا (قوله فليس له الفز) لما كان ظاهر المصنف لا يثبت في جواز خروجيه وكان الواقع أنه لا يجوز كما هو صريح العبارات المذونة في كتب المذهب زاد الشارح قوله فليس الخ ليفيد الحكم المذكور (قوله ولا يخفى أن المقيد بغيره بالأولى) المراد بالمقيد سفر الفقيه للفز ووجه الأفادة أنه إذا منع من السفر للفز والذي هو فرض كفاية فلا يمنع من السفر لغيره وأنه ليس بفرض أولى انتهى حلي وفيه أن السفر لغيره لا يلزم أن يكون غير فرض بل قد يكون فرض عين كسفر الحج (قوله وفرض عين) يكفر بما حده اختيارا

فيه خطر الأباذنهم ما ولا لا خطره به يصل بالأذن ومنه السفر في طلب العلم (وعبد وامرأة) الحق المولى والزوجة ومفاده وجوبه لو أمر الزوج به فتح وعلى غير المراجعة خبر قلت تعليل التحنيس بفتح بنيتها يفيد خلافة قال في البحر أنما يلزمها أمره فيما يرجع إلى التسكاح ونوابه (وأعني ومعه) يرجع إلى التسكاح (وأقطع) الهجرهم (ومديون أي أعرج فتح) بل وكفيله أيضا لو بأسه بغير إذن غريمه (قوله وكفيله أيضا لو بأسه) تحنيس ولو بالنفس خبر وهذا في الحال أما الموجد فله الخروج ان علم برجوعه قبل حلوله ذنبه (وعالم ليس في البلدة أفقه منه) فليس له الفز وخوف ضاهم مر اجبة وعجم في البرازية السفر ولا يخفى أن المقيد بغيره بالأولى (وفرض عين

(قوله ان هجم الهدى) قال في المغرب الهجوم الايمان بغتة والدخول من وراء متذات من باب طلبية ل هجم
 عليه حل اه وسواء كان العدو كافرا او باغيا كما في المفتاح قال المؤلف في شرح المتقي فان قدر من يهجمهم على
 دفعهم فالحجها دقرض عين في حقهم ومن بعد منهم ققرض كفاية في حقهم الا اذا عجز الاقربون أو تكاسلوا عنه
 يصير فرض عين في حقهم أيضا ثم إلى أن يقتصر على أهل الشرق والمغرب جبهه اوس اتمام بلا عذر اثم ولا اثم
 بلا علم فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم اه ولذا ذكر الكمال أن من شروط كونه فرض عين دوام الحرب بقدر
 ما يصل الخبر والا فهو تكليف بما لا يطاق وانقاذ الاسير واجب على الكل من أهل الشرق والمغرب من علم
 وفي البرازية مسألة سميت بالمشرق وجب على أهل المغرب تحذيره لمن الاسر لم تدخل دار الحرب اه
 وفي الذخيرة عليهم التخلص في النساء والذراري ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم في حق المال اه
 (قوله المدنف) الدنف المرض الملازم حلي عن جامع اللغة (قوله وشروط وجوبه القدرة على السلاح) والقتال
 وملك الزاد والراحلة وغيره انقله في شرح المتقي عن الخانية (قوله لا أمن الطريق) لانه اذا خرج الى الخاف لالى
 المأمن (قوله لم يلزمه القتال) لعجزه (قوله ويقبل خبر المدنف) أى طالب النصر وهو الخروج الى الفرس وأفاده
 الشاي ويقبل خبر العبد فيه كما في شرح المتقي (قوله وكره الجعل) أى تغريم على الظاهر حوى والكراهة على
 الامام والقوم أما الامام فلانه لا ضرورة له وبيت المال معد لتوابع المسلمين وأما القوم فلانه يشبه الاجرة
 وحقيقة الاجرة على الطاعة حرام فبايشهم امكروه وعلى الامام كراهة في تنسيبه في المكروه وأفاده الكمال قال
 الجوى وهذا التماثل على ما عرفت من مقتضى ما لم يلزم عليه الجليل صيلا لدرسان في مقابلة شئ يفعله والمراد هنا
 ان يكلف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا بالسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد وحى الجهاد
 ان يجاهد الانسان بنفسه وماله ولا ينبغي له في هذه الحالة أن يأخذ من غيره جملا ومن عجز عن الخروج وله مال
 ينبغي أن يبيع غيره بماله من نفسه ومن قدر بنفسه ولا مال له فان كان في بيت المال مال يعطيه الامام كفايته
 من بيت المال فان أعطاه كفايته لا ينبغي أن يأخذ من غيره جملا ولا افله أن يأخذ الجعل من غيره (قوله
 أى مع وجود شئ في بيت المال) ولو غرق فلانه لا ضرورة للجعل لحوار الاستقراض من بقية الانواع ولذا يذكر
 التي في بعض المعتبرات انما ذكر بيت المال وهو الحق منع (قوله هنا بيم الغنية) انما زاد هنا لانه لا يعطى اصطلاحا
 اذ هو المأخوذ من الكفار بغير قتال كلنراج والخزيرة وأما المأخوذ بقتال فيسمى غنية (قوله لدفع الضرر الاعلى)
 وهو تسمى شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو تكليف الاختصاص مؤنة جهاد المقراء (قوله فان
 حاصرناهم) بأن حصرناهم عن الخروج لاحتنا بهم حوى (قوله دعوناهم) أى وجوبه ان لم تبلغ الدعوة ونبا
 فمن بلغته ما لم تتضمن الدعوة ضررا بأن يعلم أنهم بها يستعدون أو يحتلون أو يقصنون فلا سدد وغلبة الظن
 في ذلك بما يظهر من أحوالهم كالعلم بل هو المراد اذ حقيقته بتعد ولو وقف عليها أفاده الكمال (قوله فان أسلموا
 فيها) وحسبنا ذلك أموالهم ويحمل أراضهم عشرة ويأمرهم بالقول من دارهم الى دار الاسلام لان مقام المسلم
 في دار الحرب مكروه كذا في شرح الطحاوى (تنبيه) الذى اذا تلفظ بالشهادتين يحكم بالسلامه وان لم يتبرأ من
 دينه الذى كان عليه لان التلفظ بهما صار علامة على الاسلام فاذا رجع الى ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى
 الاسلام كذا أفنى به صاحب السراجة قال صاحب البصر وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة وكذا
 يصحكم بالسلام الكفار ان صلى بالجماعة لا اذ صلى وحده الا اذا قال الشهود صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
 ولا يصح مسلم بقرأة القرآن ولا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ملخصا (قوله والا فالى الجزية) ينبغي
 للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها ويعلمهم أنه انما يأخذها منهم في كل سنة مرة وان الذى يؤخذ
 منه كذا ومن الفقير كذا ومن الوسط كذا بجر (قوله لو محلا لها) كاهل الكتاب واليهوس وعبدة الاوثان من الهجم
 بدون العرب والمزنيين فهتافى (قوله فان قبلوا ذلك) انما لم يقل فان بذلوا لان القتال يقتضى عجزا والقبول قبل
 وجوب الاعطاء والبدل حوى (قوله فلهم مالنا الخ) المراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو فزعنا
 دماهم وأموالهم أو فزعوا دما لنا أو أموالنا ما يجب ليهما على بعض عند التعرض منع (قوله اذ الكفار
 لا يخاطبونهم عندنا) الذى هو زرق النار وشرحه صاحب البصر أنهم مخاطبون بالايان وبالبعقريات سوى حد
 الشرب وبالعلامات وأما العبادات فقال السر قدى أنهم غير مخاطبين بها اذ اباو اعتقاد اوقال البصريون انهم

ان هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا إذن
 ويأثم الزوج ونحوه بالتمتع دخيرة (ولابد)
 لغرضه (من) قيدا آخر وهو (الاستطاعة)
 ولا يخرج المريض المدنف (أما من يفسد
 على الخروج دون الدفع ينبغي أن يخرج
 على السواد اذ رها يفتح وفي السراج
 لا يخرج السواد الى السلاح لأن
 وشروط وجوبه القدرة على القتال وان لم
 الطريق فان علم أنه اذا حارب قتل وان لم
 يحارب أو لم يلزمه القتال (وقيل على خبر
 المستنقرو منادى السلطان ولو) كان سبي
 منهما (فاسد) لانه خبر يفسد في الحال
 ذخيرة (وكره الجعل) أى أخذ المال من
 الناس لاجل الفزاة (مع الفى) كذا
 وجود شئ في بيت المال درر ومصدر التبريع
 ومفاده أن الذى مضى به لا يرد
 (والالا) لدفع الضرر الى الاسلام فان
 فان حاصرناهم دعوناهم الى الجزية لو محلا لها
 أسلموا فيها (والا فالى الجزية) لو محلا لها
 كما سيجى (فان قبلوا ذلك فلهم مالنا) من
 الانصاف (وعليهم ما علينا) من الانصاف
 نخرج الامجاد اذ الكفار لا يخاطبونهم

فمنها طين بها اذ سقط وقال العراقيون انهم مما يطعون بها فباطون عليها وهو المعتد اه حلي (قوله يؤيده الخ) هذا لا يتقى الخطاب بالعبادات لان من قال به جعل عمرته اله مقبولة في الاخر على تركه زيادة على حقيرة الكفر وكلام الامام على رضى الله تعالى عنه فيما يتعلق بالدين (قوله من لا يلقه الدعوة) الاولى من لم (قوله بفتح الدال) وكذا في الدعوة الى الطعام واحاقى النسب في الكسر قاله الباقر وذكر غيره انها في دار الحرب بالنسب وفي النسب بالكسر وفي الطعام ما يقع وذكر العلامة العيني ان عدى الباب يكسرون دعوة الطعام ويقتصرون في النسب وذكر بعض أن الولائم غانية ونقل العلقمي في حديث اذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب نظاما مفيدا لقال

أسامى الطعام اثنان من بعد عشرة * سأسردها مقسومة بيان
وليمة عرس ثم عرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة ياني
وضيعة ذى موت نقية قادم * وعذرة او عذار يوم ختان
ومأدبة للسلان لأسبيلها * حذاق صغير يوم ختم قران
وعاشرها في النظم تحفة زائر * قرى ضيف مع نزل به قران

وفي طعام الاملاك ويسمى السندح والعتيرة وهي ما يذبح أول رجب والمأدبة قسمان فمأدبة فخرية ومأدبة خاصة وحاشية أفاده المؤلف في شرح الملتقى (قوله وهو) اي الدعوة وهو مرجع اسم الاشارة في قوله بذلك (قوله من لا شعوره) فيجب تليقهم قال المصنف في شرحه ولو قال لهم قبل الدعوة ثم انتهى ولا غرامة لعدم العاصم وهو الدين أو الاراذل اذ رفسار كقتل النسوان والصبيان اه (قوله خلافا لما نقله للمصنف) حيث قال وأطلق في الدعوة فتعل الحضيقة والحكمة فالحضيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرطا وغربا أنهم الى ماذا يدعون وعلى ماذا يقاتلون فأقيم ظهورها مقامها اه وقد عدلت بما ذكرنا أن قوله خلافا راجع الى قوله وهو ان اشهر الخ (قوله الا اذا فتن ذلك ضررا) ذكرنا هذا الاستثناء في الاستحباب ولم يذكره في الوجوب مع امكانه فيه أيضا وزاد في شرح الملتقى عن الخط أن يطعم فيهم ما يدعونهم اليه (قوله بنصب الجمانق) لانه عليه السلام نصبها على الطائف وهو جمع مخفيين بفتح الميم واسكان النون وفتح الجيم ثم كسر النون مؤنثة فارسية هو الذي ترمي به الجارة الكبر حوى (قوله وحرقتهم) اي حرق ذواتهم ويعلم منه حرق أمتهم ودورهم بالاولى أفاده صاحب النهر (قوله وافلاذروهم) ولوعند الحصاد فقتل في باطلاق النار أو الدواب فيها نهر (قوله الا اذا غلب) راجع الى جميع ما ذكره كما أورد اليه المصنف في شرحه حين قال وأطلق في جواز فعل هذه الاشياء تبعا لما في المتن المعتمدة وقبده الكمال الى آخر ما ذكره النارج وظاهر صنيع المصنف هذا ان هذا الاستثناء ضعيف (قوله وان ترسو ايضا) سواء فيه الاسير والتاجر والصبي لان الرى يدفع الضرر العام بالذب عن بيضة الاسلام وقتل المسلم حرز خاص ولانه قلبا يحلوه من عن مسلم فلا تمنع لاعتباره لانساق به أفاده صاحب البحر (قوله ونقصدهم اي الكفار) لا المسلمين لانه ان تعذر التمييز فلا تقدر ان تصدوا والطاعة بحسب الطاقة (قوله لان القروض الخ) أو رد عليه كل المضطر حالة انحصار فانه فرض اقترن بالفقر والحق أنه لا رد ليصلح الى الجواب اذ المذهب أنه لا يجب عليه الاكل بل تركه اخذ بالعزيمة فصار كالباح عقيد بشرط السلامة حوى * تنبيه * لا يتعبر رفع الصوت في الجهاد ولا يكره ان كان فيه منفعة وتحرير للمسلمين فلا بأس به ويندب للجهاديين في دار الحرب توفير الاغفار وان كان قصها من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده ودنا منه العدو بجما يمكن من دفعه بأغافيره وهو نظير قص الشوارب فانه سنة والفازي في دار الحرب مندوب الى توفيرها وتطويلها ليكون أهيب في عين من يبارزه بحر (قوله لا يحل قتل أحد منهم) لتصدق كون المسلم أو الفتن فيهم (قوله ولو أخرج واحد الخ) المراد أنه أخرج بعدد المسلمين أو لذمين الذين فيها ومثل الاخراج الخروج وظاهره أنه لا يجب على المخرج التمسك عن معتقد الخارج ويرد على ما ذكرنا ان الفتن لا يمكن من الذهاب الى دار الحرب كإياقي وقد يجب بان كان هناك أسيرا (قوله حل قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار في كون المسلم أو الفتن في الباقيين شك بخلاف الحالة الاولى * فرع * ذكر في الولوالجية وغيرها لو كان المسلمون في سقنة فاحترق فان كان غلبة ظنهم أنهم لو ألقوا أغصهم في البحر فخلصوا بالسباحة يجب عليهم أن يطرخوا أنفسهم في البحر لخلصوا من الهلاك القطعي وان استوى الجانبان ان أقاموا احترقوا وان أوقعوا أنفسهم

بؤيده قول على رضى الله تعالى عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كموالنا (ولا يحل لنا أن نقاتل من لا يلقه الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام) وهو ان اشترى في زماننا شرطا وغربا لكن لا شك أن في بلادنا ممن لا شعور له بذلك بقي لويلقه الاسلام لا الجزية في التارخانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعوهم الى الجزية نهر خلافا لما نقله المصنف (ونددعويهم) ولو بطلية بقتله الا اذا فتن ذلك ضررا) ولو بطلية انكفان مكان يستعدوا أو يستعصموا (قوله الجزية) (ننتهين) لا يذبح فتح (والا) بقبل الجزية (ننتهين) بالله ونحاربهم بنصب الجمانق وحرقتهم ونقصدهم وقطع أنجارهم) ولو منكرة (وافساد زروعهم) الا اذا غلب على الظن ظفرا فيكره فتح (ورمهم) بقبل ونحوه (وان ترسو ايضا) ولوترسوا بفتح مثل ذلك منهم أي من المسلمين (لاديه فيه ولا كفارة) (وما أصيب لان القروض لا تقرر بالقرارات) (ولو فسخ الامام بلدة وفيها مسلم أو ذنبي لا يحل قتل أحد منهم اصلا ولو أخرج واحد) (ما حل) (حتنق) (قتل الباقي) لجواز كون المخرج هو ذلك فتح

في الصرع قوافهم بالخيار عند هجلا استواء الجاهلين وقال مجمل لا يجوز لهم أن يافوا أنفسهم في الماء لأنه
 يكون اهلا كما يقطعهم اه (قوله ويجرم الاستغفار به) يعني عنه ما قبله (قوله وكتب فقعه وحديث) مثل الفقه
 التوحيد والاصول ولذا قال في التهرجيات خبير بأن النبي اذا كان معللا بالاستغفار فكل ما خيف عليه
 ذلك من الكتب الشرعية التي لا يجوز الاستغفار بها بكره اخرج ايضا (قوله وامرأة) عطف على قوله ما يجب
 تعظيمه (قوله ولو جهوزا) ولو جارية قهستاني وقوله لداواة من مدخول المسالفة (قوله هو الاصح) مقابلة لما ذكره
 الصدر الشهيد عن الطحاوي أن ذلك انما كان عند قلة المصنف كيلا يتقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يكره
 (قوله لا تسافروا بالقرآن) الدليل وان كان خاصا الآن الصلة عامة المحقق كتب الفقه والحديث به (قوله الا
 في جيش يؤمن عليه) أقل الجيش أربع مائة وأقل السرية مائة قاله الامام وفي الحاشية بذني للمسلمين أن لا يترؤوا
 اذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو أكثر قال في الهندية هذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر
 الواحد بالاثني وفي زماننا يعتبر بالطائفة اه ولا بأس للواحد أن يفر من اثنين اذا لم يكن معه سلاح ويجوز له أن يفر
 من الثلاثة مطلقا وتفر المائة من الثلاثة جوى (قوله لكن اخراج المهاجرين) والاولى عدم اخراجهم صلاحا خوفا
 من الذنن ولا تسافر المرأة القتال الا عند الضرورة لانه يستدل به على ضعفهم اه يجر (قوله عن غدر) الغدر قضي
 العهد وترك الوفاء بما التزم به رجدي وذلك بأن كان يينا وبينهم عهد على أن لا ينحاربهم في هذا اليوم حتى آمنوا
 فلا يجوز المحاربة فيه لان هذا السنة ١٠٠٠ للمحاربة تخذ العهد واما اذا كانت الحرب فائمة فانه لا يجوز
 الاندفاع ١٠٠٠ منهم ولا يحاربهم في هذا اليوم حتى يأمنوا فصار بينهم فيه أو يدبوا في وقت يخرجون يفسدوا
 فأتاهم ياتوا ونحو ذلك فأكاد المحوى (قوله وغلول) بالضم الخيلة والسرقة من الغنيمة مثل أن لا يظهر ريشا
 مما غنمه هو وغيره أو يحتمل بحيلة يلحق بها بعض الاسارى الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شيء خفية
 كالإغلال على ما قاله ابن الانبار قهستاني (قوله ومثله) قال في الصباح مثلت بالقبيل مثلا من باب قتل وضرب
 اذا جدته ونظروا ثمار فطقت عليه تكبلا والتشديد مبالغة والمثلة وزان غرة اه شلو والمثلة المروية في قصة
 العرين منسوخة بالنهي المتأخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنسوا وأما من جنى
 جنبايات متعددة على جماعة ليس فيها قتل بأن قطع أحد رجل واحد رجل وقطع عيني آخر وقطع يدي آخر
 ورجلي آخر فلا يترك في أنه يجب القصاص لكل واحد اء خلقه لكن يجب أن يأتي بكل قصاص بعد الذي
 قبله الى أن يبرأ منه فهي مثله فخصا لا في قصدا وانما يظهر بالنهي والنسخ فيمن مثل شخص حتى قتله فقتل النسخ
 أن يقتل به اشداه ولا يثقل به قاله الكمال ان (قوله أما قبله فلا بأس بها) قيد في النسخ بما اذا وقعت قتالا كبارا
 ضربه فقطع أذنه ثم ضربه ففقد عينه ثم ضربه فقطع يده وأنته اه اي وأما اذا أخذ المسلم الحرب وأراد القتل به
 فلا يجوز ومقتضى ما في الاختيار أن له ذلك حال قبل الحرب من حرب تمكن منه لانه عليه بأنه أبلغ في كتبهم
 وأضربهم نهر مزيدا (قوله وغير مكاتب) شامل للحي والمجنون يجر (قوله لا صاحب له) اي عند التقاء المصنف يجر
 (قوله ولا نسل له) أي لا يثد على الاله حال لانه يحي منه الولد فيكره محارب المسلمين ذرية وذكر الرازي في كتاب
 المرتد من شرح الطحاوي أنه اذا كان كمل العقل فقتله ومثله فقتله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ الغاني الذي
 خوف وزال عن حدود العقلاء والمعتدين فيقتل بغيره المجنون فلا يقتله ولا اذا ارتد اه (قوله ولا اذا ارتد)
 قد علمت من كلام الرازي أن موضوعه شيخ فان خرف الخ (قوله وراهب) مثله من ساح في الجبال (قوله
 لم يخالطوا الناس) أما اذا خالطوا لم يقتلوا كالقسيس ونحوه وكذلك الراهب يجوز قتله ان دل على هوية المسلمين
 شلي (قوله الا أن يكون أحدهم ملكا أو مقاطلا) قال في النسخ وكذا يقتل من قاتل من كل من قتل الله لا يقتل
 كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم
 فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة الملكة تقتل وان لم تقتلها بل وكذا الصبي الملك والمعتوه الملك لا يقتل
 الملك كشر وكتبهم اه (قوله واذا رأى) لقتله صلى الله عليه وسلم يبريد بن الحمة وكان عمره مائة وعشرين سنة
 أو أكثر وقد عي لما في جيش هو ازن للرأي ذكره الكمال (قوله أو مال) قيد في المقتي والنجابة بما اذا جثبه
 اه اي عرض الكفار على حرب المسلمين قهستاني (قوله في الحرب) راجع الى الرأي والمال (قوله والاستغفار)
 الواجب التوبة وان لم يلفظ بالاستغفار ولكنه أكل (قوله ونماه في السراج) ذكر المصنف عبارته فقال واذا

(ونماه في السراج) ما يجب تعظيمه ويجرم
 الاستغفار به كتحصيف وكتب فقعه وحديث
 وامرأة) ولو جهوز المداواة هو الاصح ذخيرة
 وأراد بالنهي ما في مسلم لا تسافروا بالقرآن
 في أرض العدو (الاقى جيش يؤمن له)
 فلا كراهة لكن اخراج المهاجرين والاماء أولى
 (واذا دخل مسلم اليهم) بأن جازل المعصية
 معه اذا كانوا يوفون بالعهد (و) نهبا (عن غدر
 عدم تعرضهم هداية (و) نهبا (عن غدر
 وغلول) (عن مثله) بعد الظاهر (عن غدر
 فلا بأس بها اختيار (و) عن (قتل امرأة
 وغير مكاتب وشيخ) هرم (فان) لا صاحب له
 ولا نسل له فلا يثد له اذا ارتد (وأعجب
 ومقتله) وزمن ومعتوه وراهب وأهله
 كئاس لم يخالطوا الناس (الا أن يكون
 أحدهم ملكا) او مقاطلا (او إذا رأى)
 او مال (في الحرب ولو قتل من لا يجز قتل)
 من ذكر (فعليه التوبة والاستغفار فقط)
 كسائر المعاصي لأن دم الكافر لا يتقوم الا
 بالانسان ولم يوجد من لا يترك كونهم في دار
 الحرب بل يجهلونهم فكثيرا للنبي ونماه
 في السراج وسعي

لم يجر قتل هؤلاء فبينما أن يؤسروا ويصلوا إلى دار الاسلام إذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتركونهم في دار الحرب
لأن النساء إذا تركن يتخوّنهن أهل الحرب وكذلك الصبيان يلغون فيقاتلون وفي جملتهم منفعة للمسلمين
في تكثير النسل وكذلك المحتوم والاعمى والمقعود وبأس الشق ومقطوع اليد والرجل من خلاف وأقطع اليد ليقى
لا يترك في دار الحرب لأنهم يطؤون القسلة فيسلون وفي ذلك تكثير عدد الكفار وأما الشيخ الصافي الذي لا يقدر
على القتال ولا رأى له ولا هو ممن يفتح فان شأوا استرقوه وان شأوا تركوه لانه لا منفعة فيه للكفار يبدنه ولا يراه
ولا ينسله فان حملوه معهم ليدلوه أسرى المسلمين جاز على قول من يرى المضادة وأما على قول من لم يرها
فلا فائدة في حملهم مثله الجوز الكبيرة التي لا يرسى ولا ديتها كذا في السراج الوهاج اهـ (قوله لوفيه غيظهم) كأن
كان المقتول من قوادهم أو عظمائهم أو بالسعود (قوله وأفراغ قلبنا) من حزن أصابه من جهنم (قوله وقد جعل
ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل) فخرق أذنه وبره منها (قوله كان شره على وعلى ألقى أعظم) لأن فرعون
موسى رب موسى وليداً ومكث في جبره سنين فلما جاءه بالرسالة وأملأ به العناء اقتصاداً ولا ماضى له بقائه مله
وانما تطبه بعض الأسباع وأما أبو جهل لم يشاهد منه إلا الأذى الشديد من أول أمره صلى الله عليه وسلم
ولا ساعه وعمل على أنه أشد كفر من فرعون موسى أن فرعون موسى لما غرق في البحر قال آمنت أنه لا اله
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وألمن للمسلمين وأبو جهل قال وهو ماني على الأرض تجذب روحه هل غيري رجل
قتله قومه ولم يؤمن (قوله لا بأس بنبيس قبورهم) قال في التهر الثاني لا بأس بنبيس قبورهم طلباً للمال
نص عليه في التارخانية ولم أر بنبيس قبوراً أهل الذمة ويجب أن يقال ان تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بيت المال
جائزته وفي الخانية ولا بأس بتعليم الكفرة القرآن ولا بأس بنبيس قبورهم طلب المال اهـ وهذا يوم الذئبي اهـ
كلام التهر قال الحلبي الطاهر أن قبر المسلم كذلك (قوله ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله) ذكره أو أماناً من جهنم
الآب أو الأم لو فالت النساء أخرج بالاصل الفرع فلا ب أن يبدأ بقتل ابنه الكافر لانه لا يجب عليه إحياؤه
وكذا أخوه وخاله ومعه المشركون منع وانما يحمل قتل الأصل لقوله تعالى وما يحرمنا من الدين ما جرمنا وفازرت
في الآبوين ولو مشركين دليل آخر ألا أفاده الكمال (قوله كما لا يتدنى قريه الباني) يعلم حكم الأصل منه
بالأولى (قوله وينزع الفرع عن قتله) كما يتبع عن اطلاقه فيكون عدم قتل الفرع أصله عليه تقتل غيره أفاده
المصنف (قوله بأن يشغله) بالمحاولة أو يعرق فرسه أو يطرحه عنه ويطلبه إلى مكان ولا ينبغي أن يصرف عنه
إلى مكان ويتركه لانه يصير حراً علينا منع (قوله فان فقد) بأن لم يكن ثمة غيره نهر (قوله قتله) ولو امرأة ومحل كون
النساء لا يقتلن ولو أجانب عند عدمه اتلتهن (قوله فهدر) أي باطل لا دية فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة
والاستغفار كما في شرح الملتقى (قوله قتله) لانه لو كان مسلماً أراد قتل ابنه ولا يتمك من التضامن منه الا بقتله
كان له قتله لتعنه طريقاً لدفع شره فهنا أولى كمال وصرح بعدم وجوب القتل في مستثنائين لوصال غير الآب
ولا يمكن دفعه الا بقتله هل يجب قتله وما يأتي عن شرح الملتقى من أن دفع الهلاك بأي طريق أمكن واجب
بقتضى وجوب القتل ويحتر (تبيه) لو كان الآب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لبقاء أحدهما كان
للابن شره ولو كان الآب بجوت عطشا ذكره الكمال لان الآب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وهو سقي
سقى أباه مات من العطش فيكون هذا اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الآب على قتل نفسه ولو ألجسه
قال الكمال وينبغي أنه لو سمع أباه يذكر الله تعالى بسره أو رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون له قتله لما روى أن أباه
عبدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يبس النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك اهـ (قوله مطلقاً) أي ولو كان الصائل مسلماً (قوله ويجوز الصلح على ترك الجهاد) هو ترك الصورة لأن
الموادعة جهاد بمعنى إذا كان خيراً للمسلمين والصلح جائز على أي مدة ولو طالت أفاده المصنف (قوله بمال منهم)
هو كالجزية أن كان قبل التروك يساحتم فنصرف مصارفها ولا تخمس وكالتي بعد التروك بها فيكون كالخضية
فيخصمها ثم يقسم الباقي بينهم لانه أخذ بقوة الجيش فكان مأخوذاً بالمقابلة معنى (قوله أو منالوخيرا) لا يجوز
دفع المال من المال فيه من الحاق المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن أن يذل نفسه بالخوف الهلالة لا تدفع
الهلالة بأي طريق أمكن واجب كذا في الملتقى وشرحه (قوله لقوله تعالى وان جهنم السلم فاجنح لها)
أي وان مالوا الصلح قل له قال الكمال والآية وان كانت مطابقة لكن إجماع الفقهاء على تقييدها بربوية مهلهمة

فرعان الأول لا بأس بحمل رأس المشره
لوفيه غيظهم أو ذراغ قلبنا وقد جعل ابن
مسعود يوم بدر رأس أبي جهل وألقاها بين
يديه عليه الصلاة والسلام فقال صلى الله
عليه وسلم اتقوا الله أكبر هذا فرعون وفرعون
أتقوا كان شره على وعلى ألقى أعظم من شر
فرعون على موسى وأمنته ظهيرة الثاني
لا بأس بنبيس قبور الكفرة فهدر الذئبي
وحارة الخانية قبور الكفرة فهدر الذئبي
ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله (قوله
بقتل) كما لا يتدنى قريه الباني (ويمنع
الذئبي) عن قتله بأن يشغله (لاجل أن يقتله
غيره) فان فقد قتله (ولو قتله فهدر) لعدم
العاصم (ولو قصد الأصل قتله) لجواز الدفع مطلقاً
دفعه الا بقتله قتله (على ترك الجهاد) ومعهم
(ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (قوله تعالى
بمال) منهم أو منال (لو خيرا) لقوله تعالى
وان جهنم السلم فاجنح لها

للمسلمين في ذلك بآية أخرى هي قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الا علون فاما اذا لم يكن في المودعة مصلحة فلا يجوز بالاجماع والسلم بكسر السين وقصها مع سكن اللام وقصها اه (قوله اي تعلمهم) قال في المغرب نبذ الشيء من يده طرده ورى به نبذا ونبذ العهد نقضه اه فقوله اي تعلمهم تفسيره مراد ذكر الشرح ان النبذ يكون على الوجه الذي كان الا مان عليه فان كان منتشر ايجاب ان يكون النبذ كذلك وان كان غير منتشر بأن آمنهم واحدا من المسلمين سرا بكتفى بنبذ ذلك الواحد كالجر بعد الاذن وهذا اذا صالحهم فرأى نقضه قبل معنى المدة واما اذا مضت المدة فانه يطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم ومن كان منهم في دارنا فهو آمن حتى يبلغ مأمنه لانه في يدنا بأمان ولا بد من اعتبار مدة يبلغ خبر النبذ الي جميعهم ويكتفى في ذلك بمضي مدة يمكن ملكهم بعد عليه بالنسبة من انفسنا لخبرنا الى أطراف مملكته لانه بذلك يتقوى الصدور فان كانوا خروا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وأخروا حصونهم بسبب الا مان حتى يعود كلهم الى مأمهم ويعمروا حصونهم مثل ما كانت وتقرع الصدور كما في البحر فلو مضت تلك المدة ولم يعلم ملكهم فانهم لان التقصير منه فلم يكن غدارا فاستأنى ولو كان الصلح على جعل فنقضه قبل معنى المدة رد عليهم بحصته عيني وقوله فنقضه ينبذ ان النقض اذا كان من جهتهم لا رد من المال شيئا وفي الفسخ وقوله تعالى واما تخلف من قوم خيانة كقولهم تعالى فكاتبوهم ان علمت فيهم خيرا فالاجماع على أنه لا يتقدم بمخوف اه (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة) تنع فيه الهدايا بقورده الكمال حيث قال وأما استدلاله بأن صلى الله عليه وسلم نبذ المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة ليق أن يجعل دليلا فيما يأتي من قوله وان بدوا بخيانة قتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا ناضحين العهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدأوا بالغدر قبل ناضحين العهد فقتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغتفر هذا هو المذكور لجميع أصحاب معنى المدة فقتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغتفر هذا هو المذكور لجميع أصحاب السرا والمغازي ومن تلقى القصة ورواها في حديث ابن اسحاق عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن مروان ابن الحكم والمصور بن مخرمة قال كان في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا أن من شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلت بنو بكر في عقد قريش فكثروا نحو السبعة والثمانية عشر شهرا ثم ان بنو بكر وشبوا الى خراعة ليلاءعوا يقال له الوثير قريب من مكة وطالت قريش هذا الليل ولا يعلم بها محمد ولا يرانا أحد فأعانوا بنو بكر بالسلاح والكرع وقاتلوا معهم وركب عمر بن سالم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك يخبره الخبر فلما قدم عليه أنشده

لا هم اني فاشد محمدا • حلفا بينا وياه الاتلدا
ان قريشا اخلقوا الموعدا • ونقضوا مثاقك المؤكدا
هم بيتونا بالونير محمدا • قتلونا نركعوا وسجدا
فانصر رسول الله نصر اعتدا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرت يا عمر بن سالم ثم أمر الناس قصبهزوا وسأل الله تعالى أن يعصى على قريش حتى يغتفرهم في بلادهم اه حلي وقوله الاتلدا اي الاقدم يقال حلف متلدا كعظم قديم وكان قد سبق لهم حلف مع سلفه صلى الله عليه وسلم وهجدهم جمع هجود بالفتح يقال للناس والمستيقظ يقال هجده هجيدها أبقتله ونومه فهو من الاضداد ويؤيد أن المراد به المستيقظون قوله قتلونا نركعوا وسجدا والمراد أنهم قتلوه وهم يصلون آخر الليل بين راحة وساجد والعبيد الحاضر والمهيأ والعند ككرم المهيأ وقد عتد ككرم عتادة وعتادا فغناه نصرا الليل بين راحة وساجد والعدد والعدد والونير مكبرا ماء بأسفل مكة لخراعة وعبر عنه في القاموس بالونيرة (قوله يقتال ذي منعة) مهيأ بالعدد والعدد والونير مكبرا ماء بأسفل مكة لخراعة وعبر عنه في القاموس بالونيرة (قوله يقتال ذي منعة) وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد في حقهم ولا في حق غيرهم ذكره الكمال (قوله انتقض حقهم فقط) فيقتلون ويسترقونهم ومن معهم من الذراري كمال (قوله ونصالح المرتدين) منهم عدة الاوثان من العرب في المودعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام والسيف كما أن أهل المدة اذا انتقضوا العهد كالشركين هندية وانما صلح المرتدين لان الاسلام مرجو منهم بخاتمة خبر قتلهم طمعا فيه اذا كانت فيه مصلحة كذا في التبيين (قوله بلا مال) لانه يشبه الجزية لان كلاهما ترك القتل بالمال غير أن الجزية مؤبدة وهذا مؤقت وهم لا يقبل

(ونبذ) أي ذهبهم بنقض الصلح تحزرا عن الغدر المحرم (لو خيرا) لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة (ونصالحهم) لانهم مع خيانة ملكهم (ولو يقتال ذي منعة) لأنه ولو بدوا بخيانة قتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا ناضحين العهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدأوا بالغدر قبل ناضحين العهد فقتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغتفر هذا هو المذكور لجميع أصحاب معنى المدة فقتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغتفر هذا هو المذكور لجميع أصحاب السرا والمغازي ومن تلقى القصة ورواها في حديث ابن اسحاق عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن مروان ابن الحكم والمصور بن مخرمة قال كان في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا أن من شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلت بنو بكر في عقد قريش فكثروا نحو السبعة والثمانية عشر شهرا ثم ان بنو بكر وشبوا الى خراعة ليلاءعوا يقال له الوثير قريب من مكة وطالت قريش هذا الليل ولا يعلم بها محمد ولا يرانا أحد فأعانوا بنو بكر بالسلاح والكرع وقاتلوا معهم وركب عمر بن سالم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك يخبره الخبر فلما قدم عليه أنشده

لهم الجوزة فكذلك هذا ذكره الزبيدي ولم يبين حكم ما إذا كان المال متاهلهم والظاهر أنه لا يجوز إلا بمقتضى ضرورة
 قوله فإنه يرد بعد وضع الحرب أو زارها وما ذكر صاحب الدور من التسوية بين مال المرتدين والبغاة في عدم
 الفرق في العمل في حق البغاة على ما إذا كانت الحرب قائمة والاختلف المنصوص والافراز الاثقال والمراد بعد ترك
 الحرب (قوله ولم ينج الخ) أي ولا تهب ولا فوصى لهم بها وخص البيع لأنه السبب الغالب في تملك الأشياء
 ويريد بذلك أن لا ينجى من أحكام عارة ذلك منهم ومعهما واستفادهم والظاهر عدم الجواز وعلى هذا فلا يكون
 التملك ولا البيع قيدا محضيا وإنما يجرى مع العصبية من يجعله خيرا لا أن العصبية بآلة المعصية بل يصير آلة لها
 بعد ما يصير خيرا وأما السلاح فإنه آلة الفتنة في الحال ويكره بيعه من يعرف بالفتنة قاله الكمال (قوله يجرى أن
 يبيع) فأنهى للحرمة وفي القهستاني يكره كراهة تحريم أن يملك بوجه كراهة (قوله وعبيد) لأنهم يتوالدون
 عندهم فيعدون حرا بعلينا مسلمانا الرقيق أو كافرا يجرى وفي النجاشية وشرحها ولا يباع سلاح منهم ما استعمل
 للقتل ولو صغيرا كالآلة وحديد وما في حكمه من الحرير والديباغ فإن ظلمه مكره لأنه يصنع منه الراية اهـ (قوله
 ولا يملكه اليهم) أي على يد تاجر وقيد بقوله اليهم لأنه لا يمنع تاجرا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح وهو لا يريد
 بيعه منهم وهذا إذا علم أنهم لا يتحذرونه ولا يمنع منه ولو دخل حرب النابذ سلاحه فاستبدل به سلاحا
 من جنسه وكان البديل مثل سلاحه أو أوردى منه فإنه يترك وإن كان من خلاف جنسه أو أجود من سلاحه
 لم يترك كالتفويض بالسيف أو كل سيف بسيف أجود منه أو فاده المؤلف في الدر المنثور (قوله ولو بعد صلح) لأنه
 على شرف التقض أو الانقضاء زباني (قوله وأحب بالغيرة) أي أمر غامة فانه لما سلم قال أهل مكة صبوت فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم صبوت ولكني أسلمت وصنفت محمدا وأمنت به وأيم الذي نفس غامة يده لا تأتكم حبة من السماء
 ما جئت وكانت يدهم مكة حتى يأذن فيها محمد وانصرف إلى بلده ومنع أهل مكة حتى جهدت قريش فكتبوا
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه بأراحاءهم أن يكتب الغرامة يجعل اليهم الطعام ففعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كمال (قوله فجاز استئناسا) والقياس أن لا يجوز وعلى هذا فافعله أمراء مصر الآن من بيع
 الخطة من أهل جزيرة قنطرة جازا لأنه ينبغي أن لا يبقى يجوز ذلك خشية الرغبة في البيع منهم بحيث يضيع الحال
 على أهل مصر ولو أنفق مفت مجاهد القياس لم يعد أن يكون صوابا جوى (قوله ولا يقتل من أمنه الخ) الأمان
 إزالة الخوف عن كافر واحد أو أكثر ولو أهل بلدة أو حصن أفاده القهستاني قال والمشهور أن الأمان
 والأمن بالسكون والفتح مصدر أمن بالكسر اهـ وحكمة ثبوت الأمن للكفرة من القتل والسبي والاستغناء
 وأما إذا وحدى أيدهم مسلم أو ذمى أسير فإنه يؤخذ منهم تارخاينة وأما صفته فهو عقد غير لازم حتى لو رأى
 المصلحة في نقضه نقضه كذا في الدر المنثور (قوله أو صيبا) أي عاقلا والصبي الذي لا يعقل لا يبيع أمانه بجر (قوله
 ذلك) أي أنه أمان وظاهره أن بعض المسلمين إذا لم يعرف أنه أمان لا يكون أمانا في حق ذلك البعض ويجوز (قوله
 بشرط سماعهم ذلك من المسلمين) قال في الهندية وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويجعل قتلهم
 وسبيهم ولوناه وهم من موضع يسمون الآن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بل كانوا يسمعون أو مشغولين بالحرب
 فذلك أمان وإن أراد بالعلم غالب الرأي لاحقة العلم وسماع الكل ليس بشرط لثبوت الأمان في حق الكل بل
 سماع الأكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل اهـ (قوله كتحال إذا ظن أنه أمانا) قال في الهندية إذا قال المسلم
 للكافر تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام ونهه ولم يسمع آخر الكلام أو نهه إلا أنه لم يفهمه كان أمانا
 ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا ومثل ذلك تعال إن كنت تريد القتال أو إن كنت رجلا أو حتى
 ترى ما أصبح بك فإنه على هذا التفصيل اهـ ملخصا (قوله وبالاشارة الاصبع إلى السماء) فيه بيان أعطيت
 دية الله البهائم بجر سواء كان معروفا بين المسلمين وبينهم أنه أمان أو لا كما في الهندية (قوله ولونادي المشرق) برفع
 المشرق على أنه فاعل نادى كما هو صريح ما في البصري وأجاب المسألون أو سمعوا (قوله لو منعنا) وإن كان
 في موضع إيسر من منع وهو ما دسيفه ومعه فوقه بجر (قوله وصح طلبه لذاربه لالهله) هذا غلط أو قبه
 فيه عدم التأجل في عبارة الصريح ولو طلب الأمان لالهله لا يكون هو أمنا بخلاف ما إذا طلبه لذاربه فإنه
 لا يخلو تحت الأمان اهـ فأنهم صرحوا في أنه يصح طلبه الأمان لالهله وذاربه ما غير أنه لا يدخل في الأول
 ويدخل في الثاني بخلاف ما نوديه عبارة الشارح اهـ حلق ووقف الشريف الجوى في وجهه الفرق بينهما

(وان أخذ المال) (منهم لم يرد) لأنه غـ بر
 معصوم بخلاف أخذه من بغاة فإنه يرد بعد
 وضع الحرب أو زارها فتح (ولم ينج) في الزبيدي
 يجرى أن يبيع (منهم ما فيه نفوسهم على
 الحرب) كعبد وعبيد وخيل (ولا يملكه
 اليهم ولو بعد صلح) لأنه عليه الصلاة والسلام
 غنسي عن ذلك وأمر بالغيرة وهي الطعام
 والقمات لجاز استئناسا (ولا يقتل من أمنه
 حر أو حرته ولو غاسقا) أو أعمى أو فانيا أو صيبا
 أو عبد أو ذن له سما في القتال (بأي لغة
 على) الأمان (وان كانوا الأبعد رفوفهم باهله
 كعروة المسلمين) ذلك (بشرط سماعهم ذلك
 من المسلمين فلا أمان ولو كان بالبعد منهم) عليكم
 وبالكفاية كتحال إذا ظن أنه أمانا وبالاشارة
 بالاصبع إلى السماء ولونادي المشرق لالهله
 صح لو منعنا وصح طلبه لذاربه لا لالهله
 ويدخل في الأول والأولاد الأبناء والأولاد
 البنات ولونادي عليهم عكر آخرهم بعد
 النسخة علوا بالأمان فعلى القائل الدية

بالأرضي لأنه في القبول لا يجوز ولا يجوز أن يرد به الشرع بغير وضع على أرضهم العذر
 في وقتها وظن الخراج هذه وما عطاها بذلك أنفس الفاعلين أول ما نطق بفعله عررض الله تعالى عنه في سواد
 الخراج جسر من الصلابة من غير تكبير حوى (قوله وخراج على أرضهم) وتكون الأرض بمنزلة الوقف
 على المقاتلين حدية فلا تقسم بينهم فمستأني (قوله والاولى الأولى) حكى الاولوية في البحر والتبيين بشي
 (قوله وأزلهما قوما غيرهم) من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة ومقاطعة فيصرف خراجها
 في المقاتلة حدية (قوله وضع عليها العشر لا غير) لأنه ابتداء وضع على المسلمين كذا في المنع والذي في الهندية
 وإذا نقل للمسلمين وصارت لأراضي ملوكهم جعل عليها العشر ان شاءوا وان شاء عليها الخراج
 ١٥ ولأول حوالا ببقا بالروايعد (قوله وقتل الاسارى) بضم الهمزة وقصها فاموس والسماع الضم
 لا غير كما ذكر ما روى وغيره من المحققين فمستأني جمع أسير وهو الأسير والمقصود المسجون ويجمع أيضا على
 أسيريه وأسرى منع أى يقتل المقاتلين منهم سواء كانوا عربا أو يهودا أو قتلت النساء والذراوى لمنفعة المسلمين
 فمستأني والضمير في قتل للامام وقيد به لأنه ليس لواحد من المقاتلين أن يقتل أسيرا ولو قتله بلاه لحيث كان
 أن يعزله إذا وقع على خلاف مقصوده لأنه لا يضمن شيئا ذكره المصنف ودليل جواز قتل الاسارى فله
 على الله عليه وسلم بغير نية فانه يقتل مقاتلتهم واسترق ذرارهم وفيه حسم مادة الفساد زيل (قوله
 أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في اللقي وشرحه وفي الهندية وإذا أصل
 من استن من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار الأسير عليهم ولا على أولادهم ونساء
 ولا على أموالهم ووضع على أرضهم العشر دون الخراج وإذا استرقهم قبل اسلامهم قسهم وأموالهم
 بين المسلمين فإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فجعل في موضع الخمس وقسم الباقي بين المسلمين
 ووضع على الأراضي العشر ١٥ (قوله ذمة لنا) أى حقا واجبا لنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة الحق
 والعهود والأمان وسعى أهل الذمة أهل ذمة خواهم في عهد المسلمين وأمانهم قه - سئل عن ابن الأثير (قوله
 كما يجرى) في قوة مع المصنف في فصل الجزية لا على وثق - قرى - لأن الجزية في حق أهلهم فلهذا روي في
 خلاصته من مال الاسلام أو السيف ولو ظهرنا عليهم قسناؤهم وميائهم في ١٥ (قوله فأتانا بعد) أى ظاهرا
 أن قسنا بعد الاغتنان بالحرب وثق الوفاق وأما أن تدها (قوله قلنا نسخ بقوله تعالى اقاتلوا المشركين) لأن
 المن والفساد المذكوران في سورة محمد وهي زالت بحجة وآية السيف في سورة برائة وهي آخر سورة نزلت وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم على اخذ الفداء يوم بدر بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا
 وأبو بكر رضى الله تعالى عنه يكره وقال عليه السلام لو نزل من السماء عذاب لم يقبل منه
 إلا امر زيل - وقد يقال أن الاخذ بظاهر قوله تعالى اقاتلوا المشركين يجرى الاسترقاق ويحرم تركهم أحرارا
 فلهذا قلنا أنه لا يقتل فيما وقد يجب بأنهما إنما جازا لوجود النص فيهما من غير نسخ بخلاف المن والفساد
 (قوله وحرم فداؤهم) بكسر الهمزة وفتحه وقصر ويفتح فقصرة العلامة نوح (قوله أمة قبله فيجوز المال الخ)
 بظاهر كلام الزيل - وسكن جواز الفداء بمال بعد قيام الحرب أيضا ويؤيده قول محمد في السير الكبير لا بأس به
 إذا كان المسلمون حاجة قال في النهر وهذا ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها
 أو بعده فلو السعد (قوله وقال لا يجوز) فيه قالت الأئمة الثلاثة لأن قتل المسلمين أولى من قتل الكفار الثلاثة به
 لا يجرى منه عتية وأما الضرر الذي يعود علينا بدفعه إليهم بدفعه ظاهر المسلم الذي يخلص منهم لأنه ضرر
 شخص واحد فيقوم بدفعه واحد من طائفة المسلمين فكانت وتبين فضيلة قتل المسلمين وتكبيلهم من عبادته
 وقد ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله في الفتح وهذا مقيد بما قبل القصة فلا يجوز الفداء
 بعد هذا الفداء الكمال ونحوه في التبيين مع بيان التوجيه وفي الهندية ثم في المخاداة يشترط رضا الجسد
 لأن جسد الإنسان مستهم عن العين على أي العسكر فلا يجوز الفداء بالرجال ليس إلا بما أن يناديهم وفي الرجال أن كان
 على الله عليه وسلم أن يندم بعد الفتح فليس له ذلك إلا بغيرهم ١٥ (تنبيه) لو أدى دار الحرب أن يشتري
 أسيرهم بغيرهم وجعل وساءوا على الجاهل كالأعلى تقديم الرجال والجهل طال وهذا الجواب أن كان ممنوعا
 عن البتة محظوظا عند الاختيار على تقديم النساء لا يباح المسلمات قتلوا العلم احترام العلم

(ونزل) على أرضهم والاولى الأولى عند
 حاجة المسلمين (أو أخرجهم) ثم أو أنزل بها
 قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية
 (لو كانوا كفارا) فلو مسلمين وضع عليها
 العشر لا غير (وقتل الاسارى) ان شاءوا
 (أو استرقهم) أو تركهم أحرارا
 لم يسلوا (أو استرقهم) العرب والمسلمين كما ينبغي
 (أو استرقهم) أى أطلقهم - مجازا ولو به -
 ابن كمال تعلق حق الفاتحين
 وجزية الشافعي أقوله تعالى اقاتلوا المشركين
 ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا
 أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
 (قوله وحرم فداؤهم) نخرج جميع (و) حرم
 (قوله فداؤهم) بعد تمام الحرب المأقولة فيجوز مالها
 لا بأس بفسادها (قوله وقال لا يجوز) فيمنع
 يجوز وهو ظاهر الروايتين عن الإمام

وعلى البرازى تأخير الصالح بأنه فضله لا يحدع بخلاف الجاهل اه من الدر المنقى وقد يقال ان مقتضى عدم التمسك بالبرازى
 لا انتفاع بهم في دفع العدو ولا لاشك ان تقع الرجال اتم وأتم ولله تعالى اهل (قوله وانفقوا اثمنا بضادى
 بنساعه وديان) لذل الصبيان يلغون فيقاتلون والنساء يلدن فيكتنن لهم منع ولعل المتع فيما اذا أخذ البذل
 وهم مشغولون لا فسد جوارحهم فادفع أسرارهم فداء لا سرانامع أنهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسلون ولذا اكلت
 المراد ذلك ورد أن الرجال منهم يفدون بالمال قبل تمام الحرب أو بعده على ما تقدم وان مسكنات المراد فداءهم
 بالاسرى فقد جاز ذلك في الاسير الكبير على قوله ما وأظهر الروايتين عنه فكيف يمنع في الصبيان (قوله وخيل
 وسلاح) أى اذا أخذناهم منهم فطلبوا المضادة على لم يجر أن تفعل ذلك لأن فيه تقوية بما يخص بالقتال
 فلا يجوز من غير ضرورة منع (قوله الا اذا آمن على اسلامه) أى وطابت نفسه بدفعه فداء لا أنه يفيد تخلص مسلم
 من غير اضرار لمسلم آخر ذكره الكمال (قوله وحرم رد هدم الى دارهم) لا يحنق ان الرد اما أن يكون بعض وهو
 الفداء أو بغيره من وهو داخل في المتن فلا حاجة الى ذكره برجندى (قوله بالاولى) وجهه أن المتن هو ترك
 الاسير الكافر بلا أخذ شيء منه فاذا حرم هذا يحرم الرد بالاولى لأن فيه منازلة بالرد (قوله وحرم عقوبة الخ)
 قال في المغرب عقوبة عقرب جرحه وعقر الناقة بالسيف ضرب قوائمها بجروحها حرم لانها مثله حيوى (قوله وعقرى
 بعده) لا قبله انتهى عنه بحر (قوله اذا لا يعذب بالبار الا رهبا) على حذف تقديره ولا تحرق قبله ورد في صحيح
 البخارى فانه لا يعذب بما الا الله وفيه لا تعذبوا بعد ذاب الله وأخرج البخارى في مسنده عن عثمان بن حبان قال
 ذكنت عند أم الدرداء رضى الله تعالى عنها فأخذت برغوثا فالتفت في انبار فقالت سمعت أبا الدرداء يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعذب بالنار الا رب النار فخرج ملصقا وبهلم منه حرمة احراق كل حيوان وفي نسخة
 الملوكة ما نصه وكذا احراق القطة والعقرب ونحوها وطرحها حية مباح قال الجوى هذا رد على ما تقدم من
 جواز احراق اهل الحرب عند قتالهم اه ويمكن الجواب بأن محل النهي فيما لم يرد به نص وقال الحلبي هذا
 يقتضى أن الميت لا يتألم مع أنه ورد أنه يتألم بكسر عظمه اه ويمكن الجواب بأن ما ذكره في آدم طربان العقاب
 عليهم بعده وتمامهم بخلاف عقربهم من الحيوانات (قوله كما تحرق أسلحة) جعله في شرح المتن جازا كما جعل في
 الدابة كذلك (قوله ويترك صبيان ونساء الخ) كلبا بعد وادحرا باعلينا لان النساء من التسل والصبيان يلغون
 فيصيرون حربا علينا (قوله بلا قتل) الظاهر أن عدم القتل مندوب لا واجب (قوله بهرقى بالنار) الظاهر أن محله
 عند عدم دفنهم عمل بحق عايهم وما لم يطل العهد عليهم حتى يصرن متفحفت والافلا يجوز الحرق (قوله
 ولا تقسم غنية) أى لا تصح قسمتها كما حققه الكمال (قوله الا اذا قسم عن اجتهاد) بأن رأى المصلحة فيه (قوله
 أو لحاجة الغزاة) كما اذا احتاجوا جميعا الى الثياب والسلاح افاده صاحب الصرواغا جازا للضرورة وللضرورة
 مبيحة (قوله قتل) عبره دون تعص لانه يلزم من الاول الثاني دون عكس (قوله اذ لم يكن للامام حيلة) الحيلة
 بفتح الجاء ما يحصل عليه من بعور فرس وغيره فتح (قوله هل يجبرهم باجر المثل) والجرة من الغنية شلبي
 (قوله روايتان) فصيحة في رواية السبر الكبير لانه دفع ضرر عام بتفصيل ضرر خاص كالواستأجر دابة شهر اخفض
 المدة في المفازة لو استأجر سبعة خفت المدة في وسط الصرف فانه ينقص عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبر
 في رواية السبر الصغير لانه لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفازة ومع رغبة دابة فانه لا يجبر
 على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس يابته وهو أسهل منه بحر (قوله فاذا تعذر) أى القسم للزيادة
 بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين أو لم يوجد عندهم حيلة على الرواية الاخرى قسمها بينهم وان كانوا
 لا يقدر ولا يجبرون الدواب بالاجرة مشى السبايا الى دار الاسلام وان لم يطبق قوله قتل الرجال منهم وأما النساء
 والهيان والشيوخ فيكون في أرض مضطربة حتى يوفوا جوعا وعطشا ولا يترك كون في أرض عامرة اه من
 النهر والى الشق الاخير هو قوله وان لم يبق قوله الخ أشار الى شرح قوله وقد سبق حكمه (قوله قتل كل على حدة)
 بكسر الحاء أى محولة وهو نصيبه أو بفتحها والمفعول محذوف أى نصيبه (قوله ولم يبع الغنية قبل ان يملكه) انتهى عنه
 في الحديث ولا نهى قبل الا حرا لا تملك كما مر بعد نصيبه محذوف جهالة فاحقة فلا يمكنه أن يبيعه منع (قوله
 لا لا نام ولا لغره) هذا في بيع الغزاة ظاهر وانما يبيع الامام له فاذا ذكر الجاهل انه يبيع له بعد قبضه على آفة
 لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وهو لا ينفذ في ذلك الجاهل من الناس فلو قيل ان الجاهل يبيع له وهو يبيع من ماله

وانفقوا أنه لا يباع بدي بنساء وصبيان وخيل
 وسلاح الا للضرورة ولا بأس بالأسلم لم يسير
 الا اذا آمن على اسلامه (و) حرم رد هدم الى
 دارهم (ن) ثابت في نسخ الخرح دعا للدر
 دون المن تبع الا بن كمال للعلم به من منع المتن
 (ع) حرم (ع) حرم (ع) حرم (ع) حرم (ع) حرم
 بالاولى (و) حرم (ع) حرم (ع) حرم (ع) حرم (ع) حرم
 دارنا (ق) قد يبيع ويحرق (ع) بعده اذا لا يعذب
 بالبار الا رهبا (ك) كما تحرق أسلحة وأربعة تعذر
 نطقها وما لا يحرق منها (ك) كدابة (ي) دن بعض موضع
 نطقها وما لا يحرق منها (ك) كدابة (ي) دن بعض موضع
 خفي (و) تكسر أو انهم وترق أدعائهم
 مقتبضة لهم (و) يترك صبيان ونساء منهم من
 اخراجها بارض خربة حتى يموتوا جوعا
 وعطشا انتهى من قتلهم ولا وجه الى ابقائهم
 (و) وجد المسلمون حيلة أو عقربا في رحا صمغ
 أى في دار الحرب (ي) يزعمون ذنب العقرب
 وأنساب الحية (ق) قطعها للضرورة وفيها مائة نساء
 ابقاء الله تسلل في الحرب بجماعة من الاكثر
 مالت غموا هل الحرب غنية غمة (لا) اذا
 يحرق بالنار (و) لا تقسم غنية غمة أو
 قسم من اجتهاد أو لحاجة الغزاة قتلهم
 (لا) ايداع (ف) فصل اذ لم يكن للامام حيلة فان
 أبو اهل يجبرهم باجر المثل روايتان فاذا تعذر
 فلو جبال لوقبها فقد ركل على حيلة قسم بينهم
 والا فهو ما سبق ذكره وسبق حكمه (ولم يبع)
 الغنية (ق) لا لا نام ولا لغره (و) البسج
 أو ما لا يبيع شيئا لانهما جاز جوعا (و) البسج
 (و) وقع ادعاء الفساد فان لم يكن رد غمة للغنية
 خاتمة

منهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع حرا فافيه عقد بلا كراهة مطلقا اه فتح (قوله ومدد لحقهم ثمة كذا نزل)
 اى في الاستحقاق في الغنمة والمدد من يلحق بدار الحرب سوى وأشار بقوله لحقهم الى أنه لو قاتلهم في دارها كان
 للمقاتل والارء والمدد لحقه بعد القتال كذا في المحيط وفي حكم الرداء من مرض منهم أو صار مجرما قبل
 شهود الواقعة أو أسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز كذا في شرح الملتقى قال في الفتح ولا ينقطع
 حق المدد الا بشلثة امور الاحراز بدار الاسلام والقسم بدار الحرب وبيع الامام الغنمة قبل لحاق المدد
 اه واذا صار للمفتوحة دار اسلام ذكره في شرح الملتقى (قوله لاسوقى) اى ليس كالمقاتل فلا يسهم له
 ولا يرضخ لانه لم توجد منه الجائزة على قصد القتال فان عدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقى فيفديه
 الاستحقاق على حسب حاله فارسا او رجلا عند القتال بجر وفيه ايماء الى أنه لو دخلت امرأه دارهم لخدمته
 الزوج أو عبده لخدمته المولى ولم يقاتل لاشئ له كذا في الاختيار وكذلك سائس الدواب فتح (قوله ولا من
 مات ثمة الخ) الحاصل ان الغزى اذا مات قبل احراز الغنمة بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات في دار
 الحرب او دار الاسلام وان مات بعد احراز الغنمة بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب او دار
 الاسلام أبو السعود عن البرجندى (قوله وما في البحر من قياس الوقف على الغنمة) حيث قال وصرح حوا
 في كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي قول يورث ولم أر ترجيحاً وذهبى أن
 يفصل فان مات بعد خروج الغلة واصل الناظر لها قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيه فان الغنمة
 بعد الاحراز ارباباً كذا الحق فيها للفاغين ولا ملك لواحد بعينه فنى قبل القسمة مع أن النصيب يورث فكذا
 في الوظيفة وان مات قبل الاحراز فى يد المتولى لا يورث نصيبه قياساً على مسألة الغنمة وسيأتى أن من مات من
 اهل الديوان قبل خروج المطا لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة أو آخرها اه حلى (قوله رده في النهر)
 حيث قال اقول في الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفى حتى ماتنا سقط لانه
 في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يستقط لانه كالأجرة اه وجرم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي
 وأنت خبير بأن ما يأخذه القاضي ليس مسألة كما هو ظاهر ولا أجر الا ان مثل هذه العبادة لم يقبل أحد بجواز
 الاستيفار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا يتق له عنهما فبالنظر الى الأجرة يورث ما يستحق
 اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت
 وبهذا عرف أن القياس على الغنمة غير صحيح وسيأتى لهذا من يدين ان شاء الله تعالى اه حلى وقال العلامة
 نوح وأما الامام او المؤذن اذا مات في أثناء السنة أو عزل وقد باشر مدة فانه لا يجرم نص عليه الطرسوسى في
 أنفع الوسائل في مسألة غلة الوقف وبسط الكلام هناك اه (قوله وحزناه في الوقف) لم يزل هناك على ما أفاده
 صاحب النهر الا ترجيح القول بالسقوط لحكاية مقابلة بقيل (قوله ولهم اى للفاغين الخ) قال في البحر وبأخذ
 الجندى ما يكفه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه اه (قوله لا غير) كالتاجر والداخل
 لخدمة الجندى بأجر فلا يحل لهم الا أن يكون خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستمالة
 ولو فعلوا الا ضمان عليهم بجر (قوله بعلف) قال في الفتح علف الدابة علفاً من باب ضرب شرباً ففى معروفة
 وعلف وعلف مائة لقه اه (قوله وطعام) شمل المهيأ لا كل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشى ويردون
 جلودها في الغنمة بجر (قوله ودغن) أطلقه فشمل ما يداوى به وهو كذلك عند الاحتياج كما صرح به
 في المحيط (قوله أطلق الكل نعمة للسكر) وهى رواية السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة
 فيجوز لكل من الفنى والفقيه تناوله الا من تقدم وشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس
 فتح (قوله عن اكله) اى تناوله ليم نحو الحطب (قوله فان نسي لم يبيع) ينبئ تقييده بما اذا لم تكن حاجته اليه
 أما اذا احتاج الى الأكل والشراب لا يعمل فيه حلى عن البحر ولا يباح أخذ الماء كقول والمشرى وب
 وغيرهما الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل سلاح ونحوه يرد الى المقتن اه قهستانى (قوله وبلا يبيع) سواء كان
 بالتقدير أو بالعروض بجر احتيج اليه أو لا شرح الملتقى (قوله ولا يتول) بأن يأخذه للاذخار (قوله كصيد) سواء
 فيه البرى والبحرى بجر (قوله فان هلك) اى المبيع (قوله وألثن أنفع) اى ولو كان المبيع قائماً (قوله أجازة)
 وقسم الثمن بين الفاعين (قوله والارء) اى الايهلاك ولم يكن الثمن أنفع فصح البيع ورد الغنمة (قوله وبعد

(ومدد لحقهم ثمة كذا نزل لا سوقي)
 وحربى او من تأسلم ثمة (بلا قتال) فان
 قاتلوا شاركوهم (ولا من مات ثمة قبل قسمة
 أو بيع) لو مات (بعد أحد هامة أو بعد
 الاحراز بدار ما يورث نصيبه) لتأكد ملكه
 حار خانية وفيها ذى رجل شهود الواقعة
 وبرهن وقد قسمت لم تقض استحساناً
 وبه عوض بقدر خطه من بيت المال وما فى
 البحر من قياس الوقف على الغنمة رده في
 لا يجرم (الاتقاع فيها) اى في دار الحرب
 (بعلف وطعام وحطب وسلاح ودغن) ولا
 قسمة أطلق الكل تبعاً للكنز وقيد في الوقاية
 السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل
 في الظاهر بغيره من الامام عن اكله فان
 نسي لم يبيع فينبئ تقييده بالتون به (و) بلا يبيع
 (ولا يتول) فلو باع رذخه فان قسمت
 نصدق به لو غير قدير ومن وجد ما لا يملكه
 اهل الحرب كصيد وغسل فهو مشترك
 فتوقف بيعه على اجازة الا بغيره فان هلك أو
 الثمن أنفع أجازة والا رده للغنمة بجر (وبعد
 الخروج من المأوى الا براضاهم)

(وين؟ لم يمت؟) قبله - مكة (معه نفسه)
وطفله وكل مال معه) فان كانوا اخذوا حرز
نفسه فقط (او اودعه معه وما) ولوزمها
فلو عند حربي فني، كمالوا سلم ثم خرج النبا
ثم ظهر ناعلي الارض له ففني - سوى طفله
لتبعته (لاولاده المقاتل) وأمه المقاتلة
وعضاره وعبيده المقاتل) وأمه المقاتلة
وجملها لانه جزء الام (حربي دخل دارنا بغير
أمان) فأخذه أحدنا (فهو) وماء معه (في)
لكل المسلمين سواء (أخذ قبل الاسلام
او بعده) وقال لا أخذنا خاصة وفي الخس
روايتان قتيبة وفيها مستأجر مخدمه سفره
فغزا بخرس المستأجر وسلاحه فسمه بينهما
اذا شرط في العقد أنه المستأجر
(فصل في كيفية القسمة)

(المعنى في الاستحقاق) اسم فارس ودار
(وقت الجبازة) أي الانفصال من دار
وعند الشافعي وقت القتال (فلو دخل دار
الحارب فارس ففني) أي مات (فخرج المسلمون
منه من ومن دخل را جلا ففسري غرسا الشافعي
سهم ما ولا يسهم لغير فرس واحد) صحيح كبير
(صالح لقتال) فالومريضان مع قبل القتيبة
استحققه استحقاقا لالوهراف كبريتا رخانه
وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض
لا بالمهور ولو غصب فرسه قبل دخوله اور كبه
آخر أو فترودخل راجلا ثم أخذه فله سهمان
لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط
في الاصح لانه ظهر أن قصده التجارة ففني
وأقره المصنف لكن نقل في الشريعة لالية عن
الجوهرة والبيبين ما يخالفه وفي القهستاني
لوباعه في وقت القتال فراجل على الاصح
وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى قتيبة
وأعظم هذه القبور دخول الخطا في الاقتناء
والقضية

الخروج منها لا) أي لا يتبعون بشي مما ذكر والبيع ولأن حقه قد نأكد حتى يورث نصيبه بضرورة قتيته الى
الغنيمة لمن لم تقسم وان قسمت قبل الرضا تصدق به لو غنينا كذا في الملتقى (قوله قبل مكة) قتيده لانه لو كان بعده فهو
عبد لانه أسلم بعد انفق سبب الملك فيه بغير (قوله وطفله) المراد به اولاده الصغار لانهم مسلمون تبعاله (قوله وكل
مال معه) لأن يده الحقيقة سبقته اليه قبل يد الظاهرين عليه (قوله فان كانوا اخذوا) أي الطفل والمال قبل
اسلامه (قوله أو اودعه معه وما) لأن الوديعة لما كانت في يد صحيحة محترمة صارت كيدته (قوله فني) لأن يده
ليست بمحترمة (قوله كمالوا سلم ثم خرج) أفاد بهم ان الاسلام قبل الخروج فلو خرج مسلما فاسلم في دار الاسلام
ثم ظهر ناعلي داره فجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال في لأن التباين قاطع للعصمة والتبعية (قوله
فانه فني) الا ما اودعه مسلما وذا فانه لا يكون فينا لان يدها صحيحة عليه بغير (قوله لولاده الكبير) لانه كافر
حربي ولا تبعية له وكذا زوجته (قوله وحملها) لانه جزءها فبغير برقتها والمسلم يحمل للملك تبعه الذير بخلاف المفضل
(قوله وعقاره) لانه في يد أهل الدار وسلطانها اذ هو من جملته دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة فكان فينا والزرع
المستعمل بالارض في حكمها كما في الفسخ (قوله وعبيده المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصار تبعا لأهل
دارهم وقيد بالمقاتل لأن غيره داخل في ماله (قوله أخذ قبل الاسلام او بعده) اهله لانه قد سبب الملك فيه
المسلمين والاسلام لا ينع الرقي السابق عليه (قوله فسمه) أي الفارزي أي نصيبه وهو سهمان سهم له وسهم
للفرس فبقسم بين المستأجر والاجر كانه لان العمل انما قام بالنقص والآلة فبراعى كل منهما ولو قيل ان سهم
الفارزي له فقط مطلقا وسهم الفرس يجري فيه هذا التفصيل لاتبه ويحزر (قوله أنه) أي ما أصابه من الغنيمة
بمظاهرة صحة هذا الاشتراط وفيه تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم واستعمر الله العظيم

(فصل في كيفية القسمة)

لما بين أحكام الغنيمة شرع بين قسمتها ولا يخفى أن من أحكام الغنيمة وجوب قسمتها وانما افرد بفصل على حدة
لثبوت مباحته وشعبه بالنسبة الى غيره والقسمة جعل الذبيح الشافع في محل معين منع (قوله المعتبر
في الاستحقاق الخ) قال في شرح النقاية ينبغي للامام او نائبه أن يعرض الجيش عند دخوله دارهم ليعلم
الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم اه زادي شرح الملتقى وأن يكتب أسماءهم وأن يؤمر عليهم
من كان بصيرا بأهوار الحرب وتدابيرها ولومن الموالي وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر
على أنه ضرر فتبيع أي الاكثر اه (قوله لسهم فارس) أي نصيبه (قوله فلودخل دار الحرب فارسا) ولولو في سفينة
لانه تأهب للقتال على الفرس والمتأهب لائتي كالبائرا اه وأطلق في الفارس وهو من معه فرس ففعل الفرس
المملوك والمستأجر والمستعار والمقصوب اذ لم يترده صاحبه (قوله ففني) كفسخ ونفسر نفد وفي قاموس (قوله
استحق سهمين) سهم لفرسه وسهم لنفسه عند الامام وزفر وعندهما ثلاثة أمهم له سهم واخره سهمان لانه
عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحله الامام على التنزيل وفيها بين الروايات اه
ملتقى وشرحه واستدل في الفسخ لالامام بروايات كثيرة قال واعلم أن محارج حديث الثلاثة أكثر وهي مع أنها
لم تسلم من المصالح منها ما لا ينشأ في قول الامام لان قد علمت أن رواية الثلاثة محمولة على التنزيل في تلك الواقعة
ولو وهبه أو أجره أو رهنه ففهم راجل في ظاهر الرواية لعدم قصده القتال فارسا الا اذا كره على الرهن ولمحوه
كذا في الملتقى وشرحه ومن جاوز فرس كبير أو صغير أو مريض فراجل قهستاني (قوله ولا يسهم لغير فرس
واحد) وقال أبو يوسف يسهم لفرسين ولا يسهم لثلاثة أو راسا اثنا عشر (قوله صحيح كبير) لاحاجة الى هذين القيدين
لاغناء قوله صالح اقتتال عنهما اه حلي وبؤيده عبارة البحر حيث قال ويشترط أن يكون الفرس صالحا
للقاتل بأن يكون صحيحا كبيرا اه وفيه أنهم ما وقع في مرضه ما على أنه لا يفتي أحدهما عن الآخر لانه لا يلزم
من كونه صحيحا كبيرا صلاحه لقتال لجواز أن يكون حرونا ولا يجري فلا يصلح للكر والفر (قوله ارضع قبل
الغنيمة) بحيث يقتل عليه بغير (قوله لالوهراف كبير) يعني أنه اذا طال المكث في دار الحرب حتى صار المهر
صالحا للركوب يقتل عليه لا يستحق سهم الفرسان كذا في شرح الملتقى (قوله وكان الفرق الخ) هو لصاحب
البحر ولا يظهر الا اذا لم يكن المرض بينا والا فلا رهاب به (قوله ثم أخذه) يرجع الى كل ما ذكر قبله أبو السعود
(قوله لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح) تباع في هذا المصنف حيث قال وفي فسخ القدر لوباعه

بعد الفراغ من القتال لا يقطع عند البعض قال المصنف الأصح أن يقطع لأنه يظهر أن قصده التجارة اه وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارته ولو باع بعد الفراغ من القتال لا يقطع منهم الفارس بالاتفاق وكذا إذا باعه حال القتال لا يقطع عند البعض قال المصنف الأصح أنه يقطع لأنه يظهر أن قصده التجارة اه ونحوه في التبيين والجوهرة والقهس - تنافي فلا معنى للاستدراك والامر بالتنبه والحفظ واقه تعالى الموقف اه حلي قتل ان ما استدركه المؤلف هو الصواب ونبه به على الخطأ الذي وقع للمصنف وهو أن يباعين ما ذكره الحلبي - ثم شهدا به على ذلك الخطأ وانما امر بالتنبه في المقام من الخفاء أو ما لا امر بالحفظ فراجع الى كل القيود (قوله ورخص لهم) (الرخص في القفة اعطاء القليل وهذا اعطاء القليل من سهم الغنمية بجر ورخص كمنع وشرب والمرضاخ بجر يكسر به القوي والرخص ايضا الخبر تسعة ولا تدفعه ونقل عن أني جابي محض صدر الشريعة أنه يضم الراة (قوله أو تدوى الجرحى) هو من عطف الخاص ولا يطف بأو مثل المدواة خدمة الغنائمين وحفظ متاعهم كما في الخبر (قوله ومما جواز الاستعانة بالكافر) قال في الفتح ولا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا وبشرع لهم ولا يسهم ولا تكون لهم راية تخصهم ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سهم لهم وامل ردم من رذة في غزوة بدر جاهد أن يسلم اه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود) أسند الواقدي عن حمزة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزاهم اهل خيبر فتح ثم قال واستعان في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك (قوله إذا دحل الخ) بخلاف ما إذا قاتل فلا يبلغ السهم لأنه عمل الجهاد ولا يسرى في عمله بين من يصح منه ويؤجر عليه ومن لا يقبله الله تعالى منه ولا يصحبه فلذلك لم يبلغ به السهم فتح (قوله فيزاد على السهم) لأن الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم التسوية لأن ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الجارة فيعطى بالقاماط اه (تتم) يرخص للعباد المقاتلين وان لم ياذن له سيده كما في الفتح وفي الجوى - ثم اذ الامام للصبي بالقتال (قوله والبراذين) جمع برذون بكسر الباء ويقال له السكوند يوكف ويشبه به الوليد قال الشاعر ذنبى الى البهم الكواذن أنفى • غلست في طلب العلى ونصبجوا (قوله والعتاق) لأن الارهاب مضاف الى جنس الخيل قال تعالى ومن رباط الخيل الاية واسم الخيل ينطلق على جميع ما ذكر اطلاقا واحدا ولان العربي ان كان في الطلب والهربة أقوى فالبرذون أصغر وألين عطفا في كل منفعة معتبرة فاستويا (قوله والهجين الخ) هذا في الابل ومن الناس الذى أمة أمة بنابة (قوله والمقرن) بوزن محسن فاموس (قوله لا يسهم للراحلة) هى المركوب من الابل ذكر اكان أو أنى والتاء فيها الواحدة أو لا تنقل من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر (قوله لعدم الارهاب) اذ لا يقابل عليها بجر واهدم ورود النص لأنه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه الجمال والجر والبغال ولا يسهم انشئ منها ولو أسهم لظهر نقله لأنها كانت أكثر من الافراس انه في (قوله لليتيم) هو من لأبله ولا يتم بعد البلوغ حوى (قوله وجاز صرفة لصف واحد) فذكر الثلاثة أصناف لبيان المصارف فتح (قوله وقد حققته في شرح المتن) نفسه والخمس الباقي من المنعم كالمعدن والر كازيكون مصرفا لليتامى المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم هذه الاموال الثلاثة عندنا ثلاثا غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف الى كلهم او الى بعضهم فسيب استحقاقهم يتم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل ولا يجوز الصرف اغنيهم ولا اقربهم اه حلي عن الشريعة لا يسهل تنافي (قوله وقد تم فقر اذوى القربى) مصدر يعنى القرابة فأيتام ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى ومساكين ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وأبناء السبيل منهم يدخلون في سهم أبناء السبيل حوى قال في شرح المتن والاضح أن يقال خمس الغنمية والمعدن والر كاز للعتاج وذوى القربى منه أولى اه (قوله من بنى هاشم) الذى في التمر وغيره من بنى هاشم والمطلب فقط لأن استحقاقهم ليس لمحض القرابة بل للصرة أيضا وهى الموائمة به بالكلام والصاحبة لا المقاتلة وهذا القدر موقوف في غير بنى هاشم وبني المطلب فن يدفع له من الخمس أعم ممن يمنع من الزكاة لانحصاره في بنى العباس والحارث وعلى وعقيل وجميعهم وكلهم من بنى هاشم أفاده الحلبي وفي حاشية الشلبي عن المتن روى أن الله تعالى لما بعث رسوله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم حددتهم قريش فتعاهدوا فيما بينهم أن لا يجاسوا بنى هاشم ولا يكلموهم - حتى يدفعوا اليهم محمد يقتلوه وتعاهد بنو هاشم على القيام بنصرته صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عقد قريش ودخل بنو المطلب

(ولا) يسهم (العبد وصبي وامرأة وذئبي) ومجنون ومعتوه وسكاتب (ورخص لهم) قبل اخراج الخمس عندنا (إذا باشر والقتال) أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى (ارتداوى الجرحى) (أودل الذئبي) على العاردين (وقد جاز الاستعانة بالكافر عند الحاجة) وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورخص لهم (ولا يبلغ به السهم الا في الذئبي اذ دل) فيزاد على السهم (والبراذين) خيل الهجم (والبراذين) جمع برذون بكسر الباء ويقال له السكوند يوكف ويشبه به الوليد قال الشاعر ذنبى الى البهم الكواذن أنفى • غلست في طلب العلى ونصبجوا (قوله والعتاق) لأن الارهاب مضاف الى جنس الخيل قال تعالى ومن رباط الخيل الاية واسم الخيل ينطلق على جميع ما ذكر اطلاقا واحدا ولان العربي ان كان في الطلب والهربة أقوى فالبرذون أصغر وألين عطفا في كل منفعة معتبرة فاستويا (قوله والهجين الخ) هذا في الابل ومن الناس الذى أمة أمة بنابة (قوله والمقرن) بوزن محسن فاموس (قوله لا يسهم للراحلة) هى المركوب من الابل ذكر اكان أو أنى والتاء فيها الواحدة أو لا تنقل من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر (قوله لعدم الارهاب) اذ لا يقابل عليها بجر واهدم ورود النص لأنه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه الجمال والجر والبغال ولا يسهم انشئ منها ولو أسهم لظهر نقله لأنها كانت أكثر من الافراس انه في (قوله لليتيم) هو من لأبله ولا يتم بعد البلوغ حوى (قوله وجاز صرفة لصف واحد) فذكر الثلاثة أصناف لبيان المصارف فتح (قوله وقد حققته في شرح المتن) نفسه والخمس الباقي من المنعم كالمعدن والر كازيكون مصرفا لليتامى المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم هذه الاموال الثلاثة عندنا ثلاثا غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف الى كلهم او الى بعضهم فسيب استحقاقهم يتم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل ولا يجوز الصرف اغنيهم ولا اقربهم اه حلي عن الشريعة لا يسهل تنافي (قوله وقد تم فقر اذوى القربى) مصدر يعنى القرابة فأيتام ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى ومساكين ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وأبناء السبيل منهم يدخلون في سهم أبناء السبيل حوى قال في شرح المتن والاضح أن يقال خمس الغنمية والمعدن والر كاز للعتاج وذوى القربى منه أولى اه (قوله من بنى هاشم) الذى في التمر وغيره من بنى هاشم والمطلب فقط لأن استحقاقهم ليس لمحض القرابة بل للصرة أيضا وهى الموائمة به بالكلام والصاحبة لا المقاتلة وهذا القدر موقوف في غير بنى هاشم وبني المطلب فن يدفع له من الخمس أعم ممن يمنع من الزكاة لانحصاره في بنى العباس والحارث وعلى وعقيل وجميعهم وكلهم من بنى هاشم أفاده الحلبي وفي حاشية الشلبي عن المتن روى أن الله تعالى لما بعث رسوله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم حددتهم قريش فتعاهدوا فيما بينهم أن لا يجاسوا بنى هاشم ولا يكلموهم - حتى يدفعوا اليهم محمد يقتلوه وتعاهد بنو هاشم على القيام بنصرته صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عقد قريش ودخل بنو المطلب

في عهد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اكملوا
 العلهزم من الجهد انتهى وفي الفتح من حديث أبي داود عن جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر وضع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى في بني هاشم والمطلب وترك لبي بن نوفل وبني عبد شمس فانطلقت انا وعفان
 ابن عفان حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تترك فضلهم للموضع
 الذى وضعك الله فيه فما بال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم ووتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انا وبنو المطلب لا نمتزق في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وهم شئ واحد وشبك بين أصابعه أشار بهم ذا
 الى أن نصرتم اياه بصرة الموانسة والمواقة في الجاهلية فانه ليس اذ ذاك النصر فقال يشير الى دخولهم معه في
 الشعب حين تعاقدت قريش على هجران بني هاشم وأن لا يبايعوهم ولا يناكحوهم اذ قوله وما نقله المصنف حيث
 قال وفي الحياوى القدسي وعن أبي يوسف الخمس يصر الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 وبه نأخذ اه وهذا يقتضى كتابه عليه شيخنا رحمه الله تعالى أن الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغناء
 فليحفظ اه حلي (قوله نظرفيه في النهر) حيث قال واقول فيه نظربل هو ترجيح لا عطائهم وغاية الامر أنه
 سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به اه وأنت اذا تأملت كلام الحياوى رأيت شاهد الما في البصر وهذه عبارته
 وأما الخمس فيقسم ثلاثة قسم هم لليتامى وسهم للمساكين وسهم للبيد يدخل فقرا ذوى القربى فيهم
 وقد مودع ولا يدفع لا غنيائهم شئ وعن أبي يوسف أن الخمس يصر لذوى القربى واليتامى وابن السبيل وبه
 نأخذ اه اذ لو كان كما قاله في النهر لمكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها قد بر اه حلي (قوله لتبركنا به)
 وهذا قاله عامة الاصحاب وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام فهاستافى
 (قوله سقط بموته) قال في الالمى لانه حكم علق بموت وهو رسالة فاستحقاقه للقيام بامور أمته بل بمحض
 رسالته ورسالته وان لم تنقطع بموته عليه الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا يحفظه فيها
 بخصوصها ائخذ من الانام فبوفاته فان المتصف بالاتفاق اذ لا رسول بعده فنفوت الاستحقاق لالات رسالته
 بعد موته بنسبهم شئ من الانقطاع كما أخطأ فيه بعضهم وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهي
 الرسالة فبين بعده من الخلفاء اذ لا يحفظ فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير تصور
 تحقيق ولم أر من نبه على ذلك وبالله التوفيق اه حلي (قوله بمطفيه لئلا) من الغنيمة قبل القسمة واخراج
 الخمس من دوع اوجارية فانه خطب لا خلاف قال الرازي وكانت ضحية من الضحية كما رواه أبو داود (قوله ومن
 دخل دارهم باذن الامام) ولو اهدا من اهل الذمة شئ (قوله أى قوة) فهو ضيق الميم والنون وقد تسكن وذكر
 البرجندى أن المنعة جمع مانع والمراد بها الاعوان والافصار الذين يمنعون من قصد الاعداء جوى وعليه فهو
 يفتح النون لا غير (قوله لانه غنيمة) الغنيمة هو المأخوذ قهرا وغلبة لا اختلاسا وسرقة والخمس وظيفتها والقهر
 موجود في المنعة والدخول بالاذن أما القهر في المنعة فظاهر وأما في الاذن فلا نة بالاذن التزم الامام نصرته
 فكان في حكم المنعة وفي الجوى لو كان بعضهم باذن الامام وبهضمه بغير اذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد
 منهم حالة الاجتماع كافي حالة الانفراد وان كانت لهم منعة يجب الخمس اه (قوله والاجاز) أى الا يمكن
 لهم منعة جازلة اسقاط الخمس لانه انما وجب في غير ذات المنعة باذن الامام وله أن يطل اذنه بخلاف الخمس
 في ذات المنعة فتأمل (قوله ونوب للامام) قيد بالامام لان امير السرية اذا انهاء الامام عن التفتيل ليس له أن
 ينفل الا اذا رضى العسكر بنفله فيجوز من الاربعة أخماس وان لم ينهه ذلك لانه قائم مقام الامام بهر وسأق
 أن المندوب انما هو الادعى للششاط والافاضل التمرير واجب (قوله أن ينفل) يقال نفله ونفله تنفيل
 لغتان فصيحتان كذا قال ابن دريد قال الفهستاني وهو يقتضيان لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها زائدة على
 محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغنائم كذا
 في المحيط وغيره (قوله وقت القتال) قبل احرار الغنيمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها كذا في الملتقى وفيه اشارة
 الى أنه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حتى
 الغنائم فهستافى (مهمة) ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في قول الملتقى وقبل أن تضع الحرب أوزارها هو
 اقتباس من القرآن وبه يستدل على جواز خلافا لما زعمه بعض الناس وتقبل عن ابن النخعة جوازه وفيرة

(ولا حتى لا غنيائهم) عندنا وما نقله المصنف
 عن البحر من أن حاق الحياوى يفيد ترجيح
 الصرف لا غنيائهم نظرفيه في النهر (وذكره
 تعالى للتسبيل) بنسبه في ابتداء الكلام اذ
 الكل لله (وسمى عليه الصلاة والسلام سقط
 بوجه) لانه حكم علق بموت وهو الرسالة
 (كافى) الذى كان صلى الله عليه وسلم
 به طبقه لنفسه (ومن دخل دارهم باذن)
 الامام (او منعة) أى قوة (فاغار خمس)
 ما أخذ والانه غنيمة (والالا) لانه اختلاسا
 وفي المنية لو دخل اربعة خمس ولو لا انه لا قال
 الامام ما أصبتم لأخيه فلولهم منعة لم يجز
 والاجاز (ونوب للامام أن ينفل وقت القتال
 حنا)

بقوله الاقتباس أن يتضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث أو المسائل العلمية لعل أنه منه ويجوز فيه
التغيير باليد من أحسنه ما أنشدنيته والذي رحمه الله تعالى من نظمه لنفسه

عليك ببر الوالدین معظما • وخض جناح الذل من رحمة ولا

تقل لهما أف ولا تنهرنهما • وقل لهما قولا صكريا مجبلا

أه واستعمله صاحب الملتقى في طالع كآبه حيث قال وأن يغني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية واستعمله
القاضي البضاوي وكذا السيوطي ونقل الأجماع على جوازها وهو كثير في كلامهم ثم اوتطاع بل استعمله
صلى الله عليه وسلم فقال وجع البت من استطاع إليه سبيلا وقد جوزوا فيه النقل عن معناه كقوله

ان كنت أزمعت على هجرنا • من غير ما جرم فصب رجلا

وان نبت ذلك بنا غيرنا • فحبنا الله ونعم الوكيل

كما في تلخيص المعاني أه ملخصا (قوله وتحريرضا) عطف تفسير قال في المنع والتحريرض الترغيب في الشيء
والتنفيذ نوع تحريرض أه (قوله سماه قتيلا قريبه منه) أقول في الجهر للزكريا من بحث الاشتقاق ان معنى

قوله اسم الفاعل حقيقة في الحال اي حال التلبس بالفعل لا حال النطق فان حقيقة الضارب والمضروب
لا تقتضي على الذرب ولا تأخر عنه فهما معه في زمن واحد قال ومن هذا ظهران قوله صلى الله عليه وسلم من قتل

قتيلا فله سلبه أن قتيلا حقيقة وأن ما ذكره من انه سمي قتيلا باعتبار مشاركته القتل لا تحقيق فيه وأقول أيضا
قد صرح الامام القرافي في شرح التنقيح بأن المشتق انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا

في الماضي اذا كان محكوما به أما اذا كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا سواء كان بمعنى الحال او المآلة
اجماعا وحديثا فلا مجازا فانه يدعي جذا حوى أقول ان المجاز فيه من حيث تسلط قتل عليه فان القتل

بافعل لا ينافي قتله فليأمل (قوله اوبقول من أخذنيأ فهو له) قال في الجهر ولا فرق في القتل بين أن يكون
معلوما أو مجهولا فلا يقال من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل عتاع وآخر يذاب وآخرون قال أي فيه

للامير (قوله اوترغيب مال) سواء كان سلبا او من عند الامام (قوله فالتحريرض واجب) لا يظهر تقريره على سابقه
قال السيد الجوى المندوب انما هو اختيار الانشط دون غيره لما أنه ادعى الى المقصود أما هو في نفسه فواجب

مخبر لانه قديم يكون بالوعظة الحسنة أه قال السكال وأما ما قيل ان في التنزيل ترجيع البعض ونوهين آخرين
ونوهين المسلم حرام فليس بشيء والاحرم التنزيل لاستلزامه محرم (قوله ولا يخالفه) أي لا يخالف كونه مندوبا

(قوله استحصانا) لانه ليس من القضاء فلا تهم فيه عند عدم التخصيص وفي القياس ليس له سلبه لانه يصير
منه فلا نفسه فيكون متهما (قوله فلا يستحقه) أما الاولى فلخصيصه اياهم بالتنزيل وأما الثانية فلانهم (قوله لا

اذا علم بعده) بأن قال من قتلته انا في سلبه ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه لان مجموع الكلامين بمنزلة قوله من قتل
قتيلا فله سلبه فانتفت التهمة أفاده الجلي وفيه أن الثاني لانهم فيه بل هو خاص بالجيش فالتعميم أن يقول

ومن قتل قتيلا فله سلبه ويكون العبرة حينئذ بالتعميم والخصم في الصورتين واحد (قوله وغيره) كالساجر
والمرأة والعبد يجر (قوله أي التنزيل) أي استحقاقه الكائن بقول الامام من قتل الخ (قوله فلا يستحقه الخ)

لان التنزيل تحريرض على القتال وانما يصدق في المقاتل وعز ذلك القهس متان الى الظهيرية والذي رأيته
في البرجندى معزيا اليها أنه في الاستحصان يستحقه فليقتله له قاله في شرح الملتقى ويستحقه بقتل المريض منهم

والا يجبر والتاجر في عسكرهم أبو السعود (قوله بمن لم يقتل) فلو قاتل الصبي فقتله استحق سلبه لانه مباح الدم
(قوله اذ ليس في الوسع اجماع الكل) وانما في وسعه اشاعة الخطاب وقد وجد مخ (قوله ويمن) كل قتال في تلك

السنة ما لم يرجعوا هذا اذا كان التنزيل في غير حالة القتال فان كان فيها تقديما بجر والمراد بالسنة الغزوة التي
خرجوا اليها في تلك السنة وان تعدد القتل في أمكنة بقرينة قوله ما لم يرجعوا (قوله لانه نكرة في سياق الشرط)

فيه أن النكرة في سياق الشرط لاتم الا في البين قال في التحرير وأما النكرة فمومها في التي ضروري وكذا
في الشرط المبتدئ لان الخطاب على نفسه لا المتلقي كان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا لكن رجلا
ولا يبعد في غير البين قصد الوحدة في مثل ان جاء رجل فاطمه فلا يمين أه ومع ذلك لم يظهر فرق بين من قتل

قتيلا فله سلبه وبين ان قتل قتيلا ذلك سلبه فان قتيلا في كل منهما نكرة في سياق الشرط كما لا يخفى أه حابي

وتحريرضا (فيقول من قتل قتيلا فله سلبه)
سماه قتيلا قريبه منه (اوبقول من أخذنيأ
فهو له) وقد يكون بدفع مال أو ترغيب مال
(فالتحريرض) نفسه (واجب) لا سربه
واختيار الادعي للمعدود مندوب ولا يخالفه
تعمير القديري بلا بأس لانه ليس مواردا
لماتركه أولى بل يستعمل في المندوب أيضا
قاله المصنف ولذا عبر في الميسوط بالاستصحاب
(ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه)
اذا قتل هو استحصانا (بجلا في) مالو قال
منكم أو قال (من قتله انا في سلبه)
فلا يستحقه الا اذا علم بعده ظهيرية ويستحقه
مستحق سهم او رخص فم الذي وغيره (وذا)
أي التنزيل (انما يكون في مباح القتل
فلا يستحقه بقتل امرأه ومجنون وضوهرها
لمن لم يقتل وسماح القتال مقالة الامام ليس
بشرط في استحقاقه) ما نقله اذ ليس في الوسع
اجماع الكل ويمن كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا وان مات الوالي أو عزل ما لم يمنعه
الزمان من الرجوع كذا يمين كل قتل لانه نكرة
في سياق الشرط وهو من

(قوله بخلاف ان قتلت قتيلا) يعني لو خاطب واحد افقتل الخاطب رجلين فلا سلب الا قول خاصة اذا اقلته مامعا
 فله واحد والخيار في تعينه للقاتل لا لالامام ولو كان على العموم بأن قال للعسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه
 فقتل رجلين اثنين فأكثر استحق سلبه ما وهذا استصان بحره وهدية (قوله ولو قال ان قتلت ذلك النارس الخ)
 ذكر الحوى في شرح الكنز بعد نقل المسئلة عن قاضي خان بأن الاولى من باب الجهاد فلا يستحق الا اجر
 كما لو استأجره ليؤتم الناس او يؤذن وأما الثانية فالفعل فيه ليس من باب الجهاد أى فتدفع الاجارة عليه وأقول
 ما ذكره قاضي خان مبق على قول المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات اه حابي لمخصا (قوله وهو
 المشي لئلا) هذا باعتبار أصل الوضع فلا يلاحظ في الاستعمال (قوله والفرق في الدرر) ونصه أو يقول لسرية
 لا عسكر جعلت لكم النكل أو قدر امنه نقل في النهاية عن السير الكبير أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا
 ما أصبتم فلكم نفلا بالسوية بعد الخس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخس فان فعله
 مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنفيل التعريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ
 وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الرجل وابطال الخس أيضا الذي يستثنى اه قال في الشرنبلالية قوله
 أو يقول لسرية الخ ظاهر كلامه أن ما ذكره تناسله من قوله ما نقله عن السير فاقضى محتمل السرية دون العسكر
 وقد نقل في البحر عن السكالك التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم
 فهو لكم بالسوية بعد الخس والسرية لم يجز لان فيه ابطال السهمين للذين أوجبهم ما للشرع اذ فيه تسوية الفارس
 بالرجل وكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخس لان فيه ابطال الخس الثابت بالنص ذكره
 السير الكبير قال السكالك وهذا بعينه يطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئا فهو له لا يتصل بالانكسار فيه ما
 وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئا بانتهاه فهو أولى بالبطلان
 والفرع المذكور من الحوائى وبه أيضا ينقضى ما ذكرناه من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة فيه
 وفيه زيادة ايجاش الباقي وزيادة القسمة اه حابي (قوله الامن الخس) لان الخس للمحتاج فاذا جاز لمحتاج
 لم يقتل فللمحتاج مقاتل أحق فتح وغيره وأورد أن فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وأوجب بأنه انما يجوز
 باعتبار جعل المنزل من الاصناف الثلاثة وصرفه الى واحد كاف ولذا قال في الذخيرة لا ينبغي للامام أن يضعه
 في القنى اه حوى (قوله وسلبه) فتحتين بمعنى السلب فهستافى (قوله لا ماعلى دابة اخرى) ولا ما كان مع
 غلامه ملتقى (قوله حكمه قطع حق الباقي) فلا يخمس ما أصابه وبورث عنه ولو مات بدار الحرب كذا في شرح
 الملتقى (قوله لا المالك) أى لا تمام المالك والا فكيف يورث عنه ما لم يملكه أصلا فاده في شرح الملتقى وهذا
 عندهما وعند محمد يثبت المالك بمجرد التنفيل وبه قالت الاثمة الثلاثة فتح (قوله لم يحمل له وطوها ولا يهملها)
 وقال محمد يخلان ملتقى (قوله لم يحمل له اجاعا) حتى يخرجها من يستبرئها تلبي عن الاتفاقية (قوله ليس لك)
 الخطاب لحبيب بن سلمة يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وضعف تعددت طرقه فترقى الى مرتبة الحسن
 وتامة في الفتح (قوله لم يحمل له السلب على التنفيل) يعني أن قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه
 يحتل نص الشرع ويحتل التنفيل فيحمل على التنفيل جمع بينهما وبين الحديث الاول اه حابي (قوله وقع
 التنفيل الكلى) أى أن كل من أخذ شيئا فهو له وليس المراد التنفيل بالكل للبعض وقد علمت من نقل كلام السكالك
 السابق بطلان هذا وهذا فلا يصح هذا الفرع (قوله فبعد اعطاء الخس الخ) قلت يجوز الحال الآن فان الظاهر
 عدم اعطائه فالشبهة موجودة على أنه يقتضى بقاء التنفيل المذكور الى وقتنا هذا وقد تقدم أنه ينقطع بالرجوع
 فلا يجزى حكم تنفيل الامام السابق على اللاحق بالاولى الآن يحضيه بتنفيل مبتدأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم
 وأستغفر الله العظيم

(باب استيلاء الكفار)

من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله فان حكمه ما ذكره في هذا الباب ونظيره قوله تعالى فحببتهم يوم بقلونه
 سلام أى يحبب بعضهم بعضا بالسلام أبو السعود مزيدا ولما فرغ من بيان حكم استيلاء عليهم شرع في حكم
 استيلائهم علينا وقد تم الاقول على الثاني ظاهر من (قوله على بعضهم بعضا) هذا التركيب فاسد وصوابه بعضهم
 على بعض فاعله الحابى أو حذف بعضا وهو شامل لاستيلاء الحربى على مثله أى على ذمى (قوله بدار الحرب) أفاد

بخلاف ان قتلت قتيلا ولو قال ان قتلت ذلك
 النارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس
 أولئك القتل فلك كذا صحيح (ولو نقل
 السرية) هي قطعة من الجيش من أربعة الى
 أربع مائة مأخوذة من السرى وهو المشى
 للادرر (الرابع ومع العسكر دونهم
 النفل) استصان فاطه برة ولا يجوز التنفيل بالكل
 أو بقدر منه لسرية لا لعسكر والفرق في الدرر
 أو بقدر من بعد الاحراز هنا أى بدارنا (الا
 ولا يندل بعد الصنف واحد كما
 من الخس) لجواز الصنف واحد (وسلاحه)
 (وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه)
 وكذا ما على مركبه لا ماعلى دابة اخرى
 (والتنفيل) حكمه قطع حق الباقي لا المالك
 قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام
 قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام
 (من أصاب جارية فهي له فأصاب ما سلم
 من أصابها لم يحمل له وطوها ولا يهملها)
 فاستبرأها لم يحمل له واستبرأها لم يحمل له
 أخذها لنفسه (ان لم ينقل) لم يندل
 اجاعا (والسلب لا يخلل ان لم ينقل) لم يندل
 ليس لك من سلب قبل ان يملك السلب على التنفيل
 اما من قبلنا حديث الفتى ابى السعود هل
 قلت وفي معروضات الفتى ابى السعود ان
 يحمل وطه الا ماء المشتراة من الغزاة لان
 يجب وطه الا ماء المشتراة من الغزاة لان
 حيث وقع الاستيلاء في قيمتهم بالوجه المشرع
 فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن
 في سنة ٩٤٨ وقع التنفيل السكلى فبعد
 اعطاء الخس لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فليحفظ
 (باب استيلاء الكفار)
 على بعضهم بعضا وعلى أموالنا (اذا سبي كافر
 كافر الآخر بدار الحرب)

مانسه ولان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له حق الاخذ نظر الى الاخذ في الاخذ بغير رضاه
بالمأخوذ منه بازالة ملكه الخاص فاشد بالقصة له بدل النظر من الجانبين اه فكان الاولى للشارح ذكر
الدليل المنطقي اولاً لانه العمدة والكلام فيما ملكه الكافر فلو دخل حري في دارنا ومرف من مسلم طعاما
او متاعا واخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذناه مجانا فأفاده في شرح الملقى (قوله ولو قبلها
أخذ مجانا) تكرار محض مع قول المصنف فن وجد ما ملكه قبل القصة فهو له مجانا (قوله وبالغن الخ) قال
في شرح الملقى وفي قوله يأخذ بالغن إشارة الى أنه لو مات المالك فلا سبيل لوارثه لان الجار لا يورث اه (قوله
وبقصة العرض) الظاهر اعتبر ارقية يوم دفعه غنسا (قوله وبالقصة لو اتهم به منهم) لثبوت ملكه فلا يزول بغير نفي
كذا في شرح الملقى (قوله ليس لما ملكه أخذه) أي بالجار والخزير بل يأخذ بقصة نفسه كما نقله في التهر عن السراج
الوهاب وجند لا معنى للامتداد بل كان عليه أن يقول او ملكه بعقد فاسد كما لو شرا بخمراً وخزير اه حلي
(قوله وكذا لو اشتراه بثلثة اشترى الخ) استدل على المتن كما لا يخفى حلي (قوله وليس برأيه فداء) قال في البصر
ولا يكون ربا لانه يتخلص ملكه فهو بالحقيقة فداء لا عوض اه وصورة الاقل قدر ما اذا اشترى قنبرا
من البر بغير قيمته الاربع وصوره الاقل وصفاً أن يدفع ردياً عن الجيد (قوله وان فني عينه) بالبناء للجهول
قال في التمهيد (قوله ففناها بان شق حديقته والقلع أن يزع حديقته بغير روقها بحر (قوله ارشاه) الاولى
رشتها كما في الجوى (قوله أو ففناها المشتري) قال في البصر ولا فرق في الفاقى بين أن يكون التاجر أو غيره
ولهذا قال الشارح الاوصاف لا يملكها من التاجر في ملك صحيح بعد ان يبيع وان كانت متعصدة
بالانقلاب اه أي والعين كالوصف لانه يحصل بها وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يملكها من
والعقر كالارش اه حلي (قوله لان البينة مبنية) عليه لحدوف تقديره اما اذا أقام أحدهما البرهان
قبل برهانه قال في التتارخانية وان أقام أحدهما مينة قبلت وان أقامها فعلى قولها ما البينة بينة المولى القديم
وقال أبو يوسف بينة المشتري اه (قوله فيينة المالك ايضا) في نسخة اولى وهي اولى (قوله خلافاً لثاني) ومحمد
والشافعي رضي الله تعالى عنهم فإن البينة عندهم بينة المشتري لانها ثبتت الزيادة (قوله وان تكررا لاسر والشراء)
قدما بالكر لانه لو وهبه المشتري لآخر كان للمالك القديم أخذه من الموهوب به بغيره كالموهوب له الكافر لم يجر
تكراره في (قوله اي الاول الخ) أفاده أنه ليس للمالك القديم أن يأخذ من المشتري الشئ سواء كان المشتري
(قوله أخذ المشتري) ماضياً عن أخذه لان الاسر ما ورد على ملكه بحر وأفاده أن المشتري الاول لو اشتراه من الثاني
الاول غائباً أو أخذ من الثاني لا يملكه لان حقه الاخذ انما ثبت في ضمن عود ملك الاول القديم وبالشراء انما ثبت له ملك جديد
لم يكن للقديم (قوله لا يملكه من ثمنه) ولا حر من في ذمتنا حوى عن المفتاح (قوله ومدرنا) ظاهر في المدبر المطلق أما
حوى (قوله ولا يملكه من ثمنه) بأن الاستيلاء انما يكون سبباً للملك اذا لاقي محلاً قابلاً للملك بشئ الى أنهم عليه يكون المقيد
المقيد لهم أنه وتعليقاً بأن الاستيلاء انما يكون سبباً للملك اذا لاقي محلاً قابلاً للملك بشئ الى أنهم عليه يكون المقيد
وفي تخصص المدبر وما بعده بالذكر إشارة الى أنهم يملكون القن والقنة حوى (قوله لم يملكه من وجه)
لان السبب انما عند المالك في محله والمحل المال المباح والحر معصوم بنفسه وكذا من سواه لانه ثبتت فيسه الحرية
من وجه بخلاف ما أرفقهم لان الشرع أسقط عنهم جوار على جنائهم وجه لهم أرفقاً ولا جنازة من هؤلاء بحر
من وجه بخلاف (قوله القصة الخ) أفاده أن ذلك في الغازي ولو اشتراه تاجر منهم أخذه منه بغير غن ولا عوض أفاده
(قوله لكن) (قوله ولونذ) أي شر من باب ضرب ومصدره القصاصي نذا وباء أيضاً ودأ حوى (قوله
صاحب الدار) (قوله ولونذ) أي شر من باب ضرب ومصدره القصاصي نذا وباء أيضاً ودأ حوى (قوله
اذ لا بد للعامة) لتظهر عند الخروج من دارنا بحر (قوله وان أتى اليهم قن) قيد بالباقي لانهم لو أخذوه من دار
الاسلام لم يملكوه اتفاقاً وقيد بقوله اليهم لانه لو أتى الى أهل الذمة لا يملكونه اتفاقاً أبو السعود قال في المباح
القن الرقيق بطلاناً بلفظ واحد على الواحد وعبره فيقال عبد قن وأمة قن وعبيد قن بالإضافة وبالوصف وربما
يجمع على أقنان وأقنة وهو الذي لا هو أو أواء وأمان بقلب عليه ويستعبد فهو عبد اه والقصة بضون به
خلاف المدبر والمذنب (قوله أفاده الشئ) (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا
لم يكن قهراً فلا يخفى (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا
ولهذا لو أخذوه من دار الاسلام لم يملكوه وله أن يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان قوط اعتبارها
لتعقيد المولى عليه (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا

(ولو) كان ملكه (بمثلاً فلا سبيل له عليه
بعدها) اذ لو أخذ أخذه بغيره فلا يفسد الذي
اشتراه به ولو قبلها أخذه مجانا كما مر (وبالغن
الذي اشتراه منهم تاجر) أي من الهدو
الذي اشتراه من تاجر (وبالغن الخ) أي من الهدو
وأخرجه الى دارنا وقية العرض لو اشتراه به
وبالقصة لو اتهم به منهم زادي الدوراً وملكه بعد
فاسد لكن في الجوزير بخمراً وخزير ليس
لما ملكه أخذه بالثمن (قوله وايات وكذا
لو شرا بثلثة اشترى الخ) استدل على المتن كما لا يخفى حلي (قوله وليس برأيه فداء) قال في البصر
ولا يكون ربا لانه يتخلص ملكه فهو بالحقيقة فداء لا عوض اه وصورة الاقل قدر ما اذا اشترى قنبرا
من البر بغير قيمته الاربع وصوره الاقل وصفاً أن يدفع ردياً عن الجيد (قوله وان فني عينه) بالبناء للجهول
قال في التمهيد (قوله ففناها بان شق حديقته والقلع أن يزع حديقته بغير روقها بحر (قوله ارشاه) الاولى
رشتها كما في الجوى (قوله أو ففناها المشتري) قال في البصر ولا فرق في الفاقى بين أن يكون التاجر أو غيره
ولهذا قال الشارح الاوصاف لا يملكها من التاجر في ملك صحيح بعد ان يبيع وان كانت متعصدة
بالانقلاب اه أي والعين كالوصف لانه يحصل بها وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يملكها من
والعقر كالارش اه حلي (قوله لان البينة مبنية) عليه لحدوف تقديره اما اذا أقام أحدهما البرهان
قبل برهانه قال في التتارخانية وان أقام أحدهما مينة قبلت وان أقامها فعلى قولها ما البينة بينة المولى القديم
وقال أبو يوسف بينة المشتري اه (قوله فيينة المالك ايضا) في نسخة اولى وهي اولى (قوله خلافاً لثاني) ومحمد
والشافعي رضي الله تعالى عنهم فإن البينة عندهم بينة المشتري لانها ثبتت الزيادة (قوله وان تكررا لاسر والشراء)
قدما بالكر لانه لو وهبه المشتري لآخر كان للمالك القديم أخذه من الموهوب به بغيره كالموهوب له الكافر لم يجر
تكراره في (قوله اي الاول الخ) أفاده أنه ليس للمالك القديم أن يأخذ من المشتري الشئ سواء كان المشتري
(قوله أخذ المشتري) ماضياً عن أخذه لان الاسر ما ورد على ملكه بحر وأفاده أن المشتري الاول لو اشتراه من الثاني
الاول غائباً أو أخذ من الثاني لا يملكه لان حقه الاخذ انما ثبت في ضمن عود ملك الاول القديم وبالشراء انما ثبت له ملك جديد
لم يكن للقديم (قوله لا يملكه من ثمنه) ولا حر من في ذمتنا حوى عن المفتاح (قوله ومدرنا) ظاهر في المدبر المطلق أما
حوى (قوله ولا يملكه من ثمنه) بأن الاستيلاء انما يكون سبباً للملك اذا لاقي محلاً قابلاً للملك بشئ الى أنهم عليه يكون المقيد
المقيد لهم أنه وتعليقاً بأن الاستيلاء انما يكون سبباً للملك اذا لاقي محلاً قابلاً للملك بشئ الى أنهم عليه يكون المقيد
وفي تخصص المدبر وما بعده بالذكر إشارة الى أنهم يملكون القن والقنة حوى (قوله لم يملكه من وجه)
لان السبب انما عند المالك في محله والمحل المال المباح والحر معصوم بنفسه وكذا من سواه لانه ثبتت فيسه الحرية
من وجه بخلاف ما أرفقهم لان الشرع أسقط عنهم جوار على جنائهم وجه لهم أرفقاً ولا جنازة من هؤلاء بحر
من وجه بخلاف (قوله القصة الخ) أفاده أن ذلك في الغازي ولو اشتراه تاجر منهم أخذه منه بغير غن ولا عوض أفاده
(قوله لكن) (قوله ولونذ) أي شر من باب ضرب ومصدره القصاصي نذا وباء أيضاً ودأ حوى (قوله
صاحب الدار) (قوله ولونذ) أي شر من باب ضرب ومصدره القصاصي نذا وباء أيضاً ودأ حوى (قوله
اذ لا بد للعامة) لتظهر عند الخروج من دارنا بحر (قوله وان أتى اليهم قن) قيد بالباقي لانهم لو أخذوه من دار
الاسلام لم يملكوه اتفاقاً وقيد بقوله اليهم لانه لو أتى الى أهل الذمة لا يملكونه اتفاقاً أبو السعود قال في المباح
القن الرقيق بطلاناً بلفظ واحد على الواحد وعبره فيقال عبد قن وأمة قن وعبيد قن بالإضافة وبالوصف وربما
يجمع على أقنان وأقنة وهو الذي لا هو أو أواء وأمان بقلب عليه ويستعبد فهو عبد اه والقصة بضون به
خلاف المدبر والمذنب (قوله أفاده الشئ) (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا
لم يكن قهراً فلا يخفى (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا
ولهذا لو أخذوه من دار الاسلام لم يملكوه وله أن يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان قوط اعتبارها
لتعقيد المولى عليه (قوله ففناها) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد ابقاء اليهم كرهاً أما اذا

يقع بحال العلة، وإذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم بغير شيء فهو بائع أو مشتري أو مضمون وما قبل
 القسمة وبهذا القسمة يؤدي موضع من بيت المال بغير (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم البدو والعصبة (قوله أو متاع)
 قال في القاموس المتاع المنفعة والسلعة والاداء وما تقتضيه من الخواصج اهـ والمراد السلعة أو ما يتبع به (قوله
 أخذ المالك العبد بجائناً) عند الامام وقال يأخذ العبد وماله بالثمن اعتباراً للحالة الاجتماعية بحالة الانفراد من
 (قوله وأخذ غيره بالثمن) اعترض بأنه لما ظهرت يد العبد على نفسه فكان المناسب أن تظهر على المالك أيضاً
 الاثبات يد المولى عنه لانه في دار الحرب ويد العبد أسبق من يد الكفار وأوجب بأن يد العبد ظهرت على نفسه
 مع المنار وهو الرق فكانت ظاهرة من وجهه دون وجهه فجعلنا ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المالك أفاده
 الحنف (قوله وعق عبيد مسلم) عند الامام خلافاً له لان الإزالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع
 وقد انقطعت ولاية الغير عليه فبقي في يده ولا يـ حنيفة أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو
 تبين الدارين مقام العلة وهو الاتاق تحصيله كما يقام مضي ثلاث حبس مقام التفريق فيما إذا أسلت المرأة
 في دار الحرب اهـ بجر (قوله لانه لو شراء الخ) الذي في العروا والنهر أسره وعارة الجرحيد يكون الحرب ملكه
 في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا أسره الحرب من دار الاسلام وأدخله داره لا يعتق اتفاقاً أما عندهما فظاهر
 وأما عنده فلهما منع من حمل مقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم اهـ (قوله حق استرداده) الاضافة للبيان
 وذلك لما منع يظهر عند الظفر بجر (قوله كعبد لهم أسلمة فجاءنا الخ) مثله ما اذا خرج العبد من غمأى معاديا
 مباغضاً من في دار الاسلام فان الحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه لحاجة فأسلم في دارنا فان
 الامام يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه الحربى لانه لا يدخل بأمان صارت رقبته داخله فبه بجر (قوله أو الى عسكرياً فاعة)
 لما روى أن عبيداً من عبيد الطائف في غزوة حنين أسلوا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض
 بعثتهم وقال هم مئة الله تعالى بجر (قوله أو اشتراه مسلم أو ذمتى أو حربى) هذا عند الامام لان قهر المستولى
 عليه زال بالبيع وكان اسلامه يوجب ازالة قهره عنه الا أنه تعذر الخطاب بالازالة فأنقذ ماله اثر في زوال الملك
 مقام الازالة وهو البيع أفاده صاحب الجرح (قوله أو عرضه على البيع) من مسلم أو كافراً فانه يعتق قبل المشتري
 البيع أو لم يقبل لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه بجر (قوله أو ظهرنا عليهم) قد بدا لظهور لانه اذا أسلم
 ولم يؤخذ فهو رقيق الى أن يشتره مسلم أو ذمتى فاعتق ومثله في الحكم اذا أسلمة ولم يأت دارنا فافاده في الجرح
 (قوله في هذه التسع صور) أقول بل هي احدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وأدخله دارهم
 اتاهم أو ذمتى وقوله كالواستولوا عليه أى على العبد المسلم أو الذمتى اهـ سلمى (قوله ولولا ولا احد عليه)
 لان هذا اتفاق حكيم ولو ثبت الولاء فيه ثبت لبيت المال وثبوته لبيت المال لم يشرع اهـ وقد ذكر ذلك الطحاوى
 في العبد الذي خرج اليأساً لافقط فأخذ منه بعض الافاضل اطراعه فيما تحققت فيه العلة أفاده العلامة نوح
 (قوله أخذنا يده) أى مستولوا عليه (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) رضى الله تعالى عنه وعندهما يعتق لصدر
 ركن المعتق من أهله بدليل صحة اعتاقه عبيد المسلمين في دار الحرب ان يكون مملوكاً (قوله يبيانه) أى بنطقه (قوله
 مسترق يبيانه) أى باستيلائه لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديده وهو أخذه له يده في دار الحرب بخلاف
 ما اذا كان مسلماً لانه ليس يحمل التملك بالاستيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب المستامن)

أى الطالب للأمان قال العيني هو فاعل أى اسم فاعل من استامن اذا طلب الأمان ولما كان الاستمائن
 انما يكون بعد القهر الذى به يكون الاستيلاء أخره عنه اهـ ولا مانع من جعله اسم مفعول والسين والتاء
 للصيغة أى صار مومناً (قوله من يدخل دار غيره بأمان) هذا قصر يفهم لانه يشعل من نوعه انما ان دخل
 داره بغير أمانه فدخلها بأمانه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) قال في المنع لانه ضمن بالاستمائن
 أن لا يتعرض لهم فالتعرض بعد ذلك يكون غدر أو القدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبه أو فعل
 ذلك بغيره بغيره ولم يمنعه لانهم الذين نقضوا العهد اهـ وكذا لو أغار أهل الحرب الذين فيه مسلمون مستامنون
 على طائفة من المسلمين ولو خوارج فأسروا ذراهم ومزواهم على المسلمين فانه يجب عليهم قتالهم ان قدروا
 عليه لانهم لا يبيعون رقابهم فتقرر رهبهم في أيديهم تقرير على الظلم ولم يلتزموا بخلاف الاموال سوى

(بخلاف ما اذا أبقى اليهم بعد ارتدادهم
 فأخذوه) ملكوه اتفاقاً (ولو أبقوا معه
 فرس أو متاع فاشترى رجلاً) ذلك كله
 منهم أخذ المالك (العبد بجائناً) لما مر
 أنهم لا يملكونه (و) أخذ (غيره بالثمن)
 لانهم ملكوه (وعتق عبيد مسلم) أو ذمتى
 لا يبيع على به أيضاً زبلى (شراء
 مستامن هنا وأدخله دارهم) فاعلمه
 تبين الدارين مقام الاتاق كما استولوا
 عليه وأدخله دارهم فأبق منهم اليساقيد
 المستامن لانه لو اشتراه حربى لا يعتق عليه
 اتفاقاً لان حق استرداده نهر (كعبد لهم
 أو أسلمة فجاءنا) الي دارنا أو الى عسكرياً فاعة
 أو اشتراه مسلم أو ذمتى أو حربى فاعة أو
 عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بجر
 (وظهرنا عليهم) في هذه التسع صور يعتق
 لان (قوله لا احد عليه) لا احد عليه لان
 هذا اعتق (قوله على العبد الذى اشتراه المستامن وأدخله دارهم
 لو قال الحربى لعبد أخذا يده أنت حر
 لا يعتق عند أبي حنيفة لانه معتق يبيانه
 مسترق يبيانه
 (باب المستامن)
 أى الطالب للأمان (هو من يدخل دار
 غيره بأمان) مسلماً كان أو حربياً (دخل
 مسلم دار الحرب بأمان حره تعرضه لشئ) من
 دم ومال وفريق (منهم) اذا المسلمون عند
 شروطهم

(فلو أخرج البنا (شيا ملكه) ملكا (حراما) للعدو (فيقتد به) وجوباً بقيد بالأخراج لأنه لو غصب منهم شياً رده عليهم وجوباً (بخلاف الأسير) فيباح تفرغه (وان أطلقوه طوعاً) لأنه غير مستأن فهو كملكه من (فانه يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج) لأنه لا يباح إلا بالملك (الأذا وجد أسراً له للمأسورة أو أم ولد أو مدبرته) لأنهم مملوكون بخلاف الأمة (ولم يباح لهم أهل الحرب) إذ لو وطئوه من قبل العقد للشبهة (فان أدانه حربى) (دينا يبيع أو قرض) أو بعكسه أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا البنا لم يفتى (لاحد) (بشئ) لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (ويفتى المسلم برقة المصوب) زيلعى زاد الكمال (و) برقة الدين) أيضاً (ديانة) لا قضاء له عذر (وكذا الحكم) يجرى (في حربيين فعلاً ذلك) أى الادانة والغصب (ثم استأمننا) لما بيناهم (خرج حربى مع مسلم إلى العدو فأذى المسلم أنه أسيره وقال) الحربى (ثم استأمننا) فأقول الحربى إذا قامت قرينة ككونه مكتوباً أو مفلاً أو عملاً بالظاهر رجس (وان خرجا) أى الحربيان (البنا مسلمين) ونحوهما (ففتى بينهما بالدين) لو قوعه صعباً للراضى (وأما الغصب فلا) لما مر أنه ملكه (قتل أحد المسلمين المستأمنين صاحبه) عد أو خناً (تجب الدية) لسقوط القودعة كل ذلك (في ماله) فيهما تعذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين (والتكفارة) أيضاً (في الخطأ) لا إطلاق النص (وفي) قتل أحد (الأسيرين) الآخر (كتر فقط) لما مر بلا دية في الخطأ ولا شئ في العمد أصلاً لأنه لا سر صارت حالهم فسقطت عصمته المقومة لا المؤتمنة فلذا يكفر في الخطأ (كقتل مسلم) أسيراً (و) من أسلم غنماً ولو ورثته مسلمون فمكفر في الخطأ فقط لعدم الأحرار بدارنا

(فصل في استئمان الكافر) *

(قوله فلو أخرج البنا (شيا ملكه) (قوله ملكه) لأنه ظفر على مباح وأما حكم حراما للعدو وأما حكمه فتدق به لما فيه من الخبث حتى لو كان جارية لا يجل له وطؤها وان أحرزها بدارنا ولا المشتري منه لقيام الخطر في الملك بسبب القدر وهذا ضد بما إذا علم المشتري الثاني بالحكمة بأن علم أنه ملكه ملكاً لخطور لما في الخيانة المحرمة تتعد في الأموال مع العلم إلا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بمهرته وقيدته في الظهيرة بأن لا يعلم أرباب الأموال وقالوا الوتر زوج في دار الحرب منهم ثم أخرجها قهراً إلى دارنا ملكها به حتى إذا أخفى نفسه أنه يخرجها لبيعهما حتى لو أخرجها من دارنا لهذا الغرض بل لا عتاد أنه أن يذهب زوجته حيث شاء قال في الفقه ينبغي أن لا يملكها كما لو أخرجها طوعاً حوى (قوله لأنه لو غصب منهم شياً الخ) الغصب ليس بقيد إذ لو سرق أو غار كان الحكم كذلك كما لا يخفى اه طوى (والأولى أن يقول لأنه لو أخذه ولم يخرجها (قوله رده عليهم) أى ما دام في دارهم بقرينة قوله قيد بالأخراج قاله الحلبي وقوله وجوباً المراد منه الاقتراض (قوله لأنه لا يباح إلا بالملك) ولا ملك قبل الأحرار بدارنا والمراد بالملك ما بين الحقيق والحكمى (قوله إلا إذا وجد أسراً له للمأسورة) فيه إشارة إلى بقاء النكاح سواء سبقت قبل زواجهما أو بعده لعدم تبين الدارين حكاه ملخصاً من شرح المصنف (قوله بخلاف الأمة) أى فانه لا يجل له وطؤها مطلقاً لأنها مملوكة لهم بحر (قوله تجب العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضى عدتها بحر ((قوله للشبهة) أى شبهة الملك (قوله فان أدانه حربى) يقتضي الدال من الادانة وقولهم أذان بشئ يدل الدال من باب الافتعال حوى قيل اسم الدين شامى لم يسمع ما يجب في الذمة بالعقد والاستيلاء وبالأستقراض كذا في السراج وبعضهم قصره على البيع بالدين (قوله أنه ما التزم حكم الإسلام الخ) أتأني الادانة فلا نه ولا دية له وقتها ولا وقت القضاء على المستأمن لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى بل في المستقبل ولا يقضى على المسلم أيضاً المساواة لعدم التزام أحكامنا وأما الغصب فلا نه صار ملكاً لمن استولى عليه لمصادقته ما لا يباحا قال شيخنا في حواشيه هذا ظاهر في مال الحربى وأما مال المسلم فلعنه بحسب اعتقاد الحربى عدم عصمته فليتناحل وأقول ليس عدم العصمة بالنظر لاعتقاد الحربى كما ظن بل لما قال في البناية من أن دار الحرب دار القهر والغلبة فإذا استولى أحدهما على مال الآخر فقد ملكه ولا يحكم بالرد وقال الثاني يفتى بالدين على المسلم دون الغصب كما قاله الشارح اه حوى (قوله لأنه عذر) التعليل يفتى بوجوب الرد قضاء أيضاً (قوله لما بيناهم) من قوله لأنه ما التزم حكم الإسلام الخ (قوله ككونه مكتوباً) أو كان مع عدده من المسلمين فلا يكون قوله مقبولاً لأن الظاهر بكذبه ويكون القول قول المسلم أنه أسير لأن الظاهر يشهد له منع (قوله وان خرجا البنا الخ) الأولى تقديمه على قوله خرج حربى الخ لأنه متعلق به قبل (قوله أنه ملكه) أى ملكاً يصحها لا خبث فيه لأنه استولى على مال مباح حوى وقوله لما مر أى في باب استيلاء الكفار أن الكافر يملك ما استولى عليه من مال الكافر (قوله لسقوط القودعة) لأنه لا يمكن استيفاء الأجنعة ولا منعة دون الامام وجاعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب (قوله فيهما) أى في العمد والخطأ (قوله لتعذر الصيانة الخ) الأولى أن يزيد ولا ن العاقلة لأنه قل العمد ليكون عليه توجع ما في ماله في العمد (قوله لا إطلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله أو بالسود (قوله لما مر) من إطلاق النص (قوله لأنه لا سر صارت حالهم) لصيرورته قهراً في أيديهم ولهذا يصير مقبلاً بآثارهم ومساقر أسفرهم فبطل الأحرار أصلاً وقالا في الأسيرين الدية في الخطأ والعمد لأن العصمة لا تبطل بعراض الأسر كما لا تبطل بعراض الاستئمان وامتناع القصاص لعدم المنعة وتجب الدية في ماله لما قلنا بحر (قوله سقطت عصمته المقومة) هي ماوجب المال عند التعرض فلم تجب الدية أصلاً لأن العمد ولا في الخطأ لا يمكن العصمة المؤتمنة وهي ماوجب الأثم عند التعرض باقية تجب الكفارة في الخطأ منع (قوله ولو ورثته مسلمون) الأولى مسلمين أو زيادة آل أى ولو كان ورثته المسلمون في دار الحرب (قوله فيكفر في الخطأ فقط) ولا شئ في العمد أصلاً (قوله لعدم الأحرار بدارنا) أى والعصمة المقومة أى المنشئة للإنسان قيمة بحيثان من حكمها يكون عليه القصاص أو الدية تثبت عندنا بالأحرار بدارنا بالاسلام لا بالاسلام ذكره العلامة فوجرحه الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في استئمان الكافر) *

(قوله ثلاثا يصير عينا لهم وعونا علينا) العين الجاهل ومن والعون الظهير على الامور والجمع احوال أبو السعود وقال
 المصنف في شرحه لان الحرب لا يمكن من اقامتها في دارنا الا باسترقاق او جبر لانه يصير عينا لهم وعونا
 فكيفنا نطلق المضرة بالمسلمين ويحكم من الاقامة السيرة لان في منعها قطع الميرة والجلب وسذاب التجارة فنفسا
 بهم ما بسنة لانها مئة تجب فيها الجزية اه (قوله من الامام) أي أو نائبه (قوله قيد اتفاق) أي بالنسبة للاغل
 لا للاكثر لا يصير زعمه بدينه بأكثر منها بقرينة قوله لا يمكن السابق (قوله وضعنا عليك الجزية) هي اسم لمال الذي
 نأخذ من الذمى فله من الجزاء بمعنى القضاء لانها تجزى عن دمه حوى وما وقع من بعض المحدثين ان في ذلك
 نظر بالكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فرد وبانه دعوة الى الاسلام أحسن الجهات وهو ان يسكن بين
 المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فمستأفى (قوله فهو ذمى) منسوب الى الذمة وهي
 الهه سمى بها لان نقضه يوجب الذم وانما قيل له ذمى لانه عاهد المسلمين على ترك الحرب وأمن على دمه وماله
 حوى (قوله وبه جزم في الدرر) تبعاً للمبسط قال في الحواشي السعدية واهل فيه روايتين وينبغي أن يظهر
 فائدة الخلاف في ابتداء المدة التي يصير باقاً ما ذمياً فعلى الاول من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول
 والقولان مذكوران في السراج (قوله ولا جزية عليه في حول المكث) لانه اذا صار ذمياً بعده فوجب
 في الحول الثاني منع (قوله وتحرّم غيبته كالسلم) فضلاً عما يفعله السفهاء من صفعه وشتمه في الاسواق ظلماً
 وعدواناً كذا في الفتح فان قلت قوله تعالى ايجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً يقتضى أن لا تحرم غيبته
 على المؤمن لان الاثم هو المؤمن قال تعالى انما المؤمنون اخوة قلت أطلق الذمى بالمسلم في هذا الحكم نص آثم
 يفيد ذلك (قوله وبأخذه) الاولى وبأخذه (قوله ولومن أهل الذمة فبكيل) الذي في البحر والنهر والحوى
 فان قدموا فلا بد أن يقيموا بسنة ولومن أهل الذمة فيأخذ المال بكفيل قيل هذا قوله ما خلا فله وقيل
 هو قوله جميعاً اه فالاولى للشارح أن يحذف الفاء من قوله فبكيل وفي الجي عن النخ انما قبلت شهادة
 أهل الذمة لانهم لا يمكنهم اقامتهم من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة
 التماس فيما لا يطلع عليه الرجال اه (قوله ولا يقبل كتاب ملوكهم) أي بأنهم ورثته ولو ثبت انه كتابه نهر (قوله
 لان عقد الذمة لا ينقض) أي وفي رجوعه نقضه قال في التبيين لان في رجوعه ضرراً بالمسلمين بعوده حرباً علينا
 وبثوابه في دار الحرب وقطع الجزية اه (قوله ومفاده الخ) كذا يجتبه في الجور وعبارة الهندية صريحة فدية
 ونصها وثبتت أحكام الذمى في حق من منع الخروج الى دار الحرب الخ وأصلها للكفال في الفتح (قوله
 بأن أزم به) والالتزام بمباشرة السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه أو زراعتها
 بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فانه يؤخذ منه لامن المالك فيه سير به ذمياً ويلزم بالخراج
 ولو مستعيراً أو غصبت منه زرعها الغاصب أو لاعلى الصحيح واذا لزمه الخراج تلزمه الجزية بالسنة مستقبلة
 لانه يصير ذمياً يلزم الخراج فتعتبر المدة من وقت زروعه اه ملخصاً من البحر (قوله وأخذه) كلام مستأنف
 لا يحط على أزم لا يقتضاه انه لا يصير ذمياً الا بأخذه منه وقد سلف أنه يصير ذمياً بتعاطي الاسباب (قوله لان
 خراج الارض كخراج الرأس) فاذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارنا بجر (قوله أو صار لها زوج مسلم أو ذمى)
 على ما اذا دخل المستأمن بامرأته دارنا ثم صار الزوج ذمياً فليس لها الرجوع وكذا الواسم وهي كفاية وشمل
 ما اذا تزوج مستأمن مستأمنة في دارنا ثم صار الزوج مسلماً أو ذمياً (قوله لكفاية) قيد بالنسبة الى الزوج
 المسلم لا الذمى قاله الحلبي (قوله لتبعيته) ظاهره أنها تصير ذمياً بمجرد التزوج ولو طلقت بعد ولو كان
 اذن من قبل لا ثم ان هذا التحليل لا يظهر في حق المسلم (قوله ولو تركها هذا الخ) قيد به لانه لو تزوجها في دار الحرب
 فليس لها منه بجر (قوله ينبغي صيرورته ذمياً) البحث اصحاب البحر (قوله على ما ذكره الدرر) من أنه لا يشترط
 قول الامام ان أتم سنة وضعنا عليك الجزية (قوله ومنه) أي من حكم المهر علم حكم الدين الحادث أي في دار
 الاسلام أي دين غير المهر والا فالمراد دين حادث فيها والملككم أن للدائن منه من الرجوع فان مضت سنة
 ولم يفسد ما ذمياً (قوله لبطان أماته) نصاً صريحاً لا يلى (قوله فأمر) أي من غير ظهور عليهم فكان
 صار فيه مسلم في ظهور البحر فأمره (قوله فأخذه أو قتله) قيد بذلك لانه لو هرب بعد الظهور وعليه قتاله كما يأتي
 (قوله سقط دينه) لان اثبات البدلية بواسطة المطالبة وقيد بدينه من عليه أسبق من يد العاتية فيقتصر به
 وأجرة عين آجرها السبق يده

(لا يمكن حرب مستأمن في سنة) ثلاثا يصير
 عينا لهم وعونا علينا (وقيل له) من الامام
 (ان أتم سنة) قيد اتفاق لجواز توقيت
 ما دونها كسنة شهر وشهر بن دور ولكن
 ينبغي أن لا يلحق به ضرر بتقصير المدة جذا
 فتح (وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة)
 بعد قوله (فهو ذمى) ظاهر المتن أن قول
 الامام له ذلك شرط لكونه ذمياً فلا قام
 سنة أو ستين قبل القول فليس يذمى وبه
 صرح العتابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر
 قال في الفتح والاول أوجه (ولا جزية عليه
 في حول المكث الا بشرط أخذه هاتيه
 فيه) اذا صار ذمياً بجرى القصاص بينه
 وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره
 وشتره اذا تلفه وتجب الدية عليه اذا
 قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرّم
 غيبته كالسلم فتح وفيه لومات المستأمن
 في دارنا وورثته سنة وقت ماله لهم وبأخذه
 بسنة ولومن أهل الذمة فبكيل ولا يقبل
 كتاب ملوكهم (واذا أراد الرجوع الى دار
 الحرب بعد الحول) ولو تجارة أو لقضاء
 حاجة كما يفيد الاطلاق نهر (منع) لان
 عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمى
 أيضاً (كما يمنع) (لوضع عليه الخراج) بأن
 أزم به وأخذه منه عند حلول وقته لان
 خراج الارض كخراج الرأس (أو صار لها)
 أي المستأمنة الكفاية (زوج مسلم أو
 ذمى) لتبعيته وان لم يدخل بها (لا عكسه)
 لا مكان ما لا قها ولو تركها هاتاً فطالبت
 بهرها فلها منه من الرجوع تسارخانية
 فلولم يفسد حتى مضى الحول ينبغي صيرورته
 ذمياً على ما ذكره الدرر ومنه علم حكم الدين
 الحادث في دارنا (فان رجع) المستأمن
 (اليهم) ولو لغير دارهم (حل دمه) لبطان
 أماته (فان تركه وديعة عنده موصوم) مسلم
 أو ذمى (أو ديناً) عليهما (فأمر أو ظهر)
 بالناس العجول يعني غلب (عليهم فأخذه
 أو قتله سقط دينه) وسماه وما غصب منه
 وأجرة عين آجرها السبق يده

في قسط بحر وهو العله فيما ذكر بعد فقول الشارح لسبق يده علة لجميع ما قبله (قوله كوديعته) عند مصوم
وبالاولى غيره وانما صارت وديعته غنية لانها في يده تقدير الان يد المدوع كبدته تصير فبا تبعا لنفسه بحر (قوله)
واختلاف في الرهن (قال في البحر والرهن للمرتين يدينه عند أبي يوسف وعند محمد يساع ويستوفى فيه والزيادة
في المسلمين وينبغي ترجحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة اه قال الجوى ووجه في التهربان تقديم
قول أبي يوسف يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيما لم يمتز أنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه
وأقول بتسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما انما يفيد أرجحية قول أبي يوسف على قول محمد فها اذا كان الرهن
عند الدين أما اذا كان أزيد لم يعلم حكمه على قول أبي يوسف وقد صرح حوا في كتاب الرهن بانه أمانة غير مضومة
فلذا قال في البحر ينبغي أن يكون حكمه كالوديعة فيكون في يده حكما اه ثم اعلم ان ماله وان كان غنية لا خسر
فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال بخلاف الغنية فانها لو كانت
بمباشرة الغنائم وبقوة المسلمين بحر (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير فبا بالأسرة أو قتله ولم يوجد
أحدهما (قوله وعليه) أي على وجوب التسليم (قوله في يده منه هنا) أي الذي استدانه في دارنا سواء كان
الدين مسلم أو ذمى وهو بحث اما حب البحر (قوله ولو صارت وديعته فبا) فان كانت الوديعة من غير جنس الدين
باعتها القاضي وفي منها نهر (قوله فانه) يتم الوديعة فلا تصير فبا لأن أسره بطل بهروبه ويتفرع على كون المال
له في وجوب تسليمه إلى أسره لا يأخذه ويحترق (قوله له عرس) العرس بالكسر امرئ الرجل وبالضم طعام الويلة
فالموس (قوله لهدم يده وولايته) قال في البحر أما المرأة وأولاده الكفارة لانهم حريون كما لو ليسوا بأبناع
كذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا انه جرؤها وأما أولاده الصغار فلا لأن الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند
انقضاء الدار ومع تباين الدارين لا يتحقق وأما أمواله فلا لأنها لا تصير بحر زكاة حرا لنفسه لاختلاف الدارين فيق
الكل غنية اه وتعليل الشارح عام اكل الفروع (قوله فهو حق مسلم) تبعا لايه لانها اجماع في دار واحدة بحر
(قوله فظهر عليهم) أي وجب بالطفل الى دار الاسلام (قوله محترمة) بالرفع خبر بعد خبر (قوله ولو عينها غصبها
مسلم) هذا عند الامام وعندهما يجب أن لا يكون فيها الا ما كان غصبا عند حري وبه قالت الثلاثة شلي (قوله)
لعدم النيابة لان يد الغاصب ليست بصحيحة اه شلي أي فلا تنوب عن يد المالك (قوله وللا مام حق أخذدية
مسلم) فاذا أخذها وضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكره هنا والاحتكم القتل الخطا معلوم ولذا لم ينص
على الكفارة لمساكن في الجنابات بحر (قوله ودية مستأمن) لان الامام ولي من لا ولي له ولي المستأمن الذي
في دار الحرب كالدعم (قوله قتله نفسا معصومة) قال الاتفاقى انما وجبت الدية والكفارة لان ذلك حكم قتل
المؤمن خطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والمستأمن لما سلم
صاد من أهل دار فصار حكمه حكم سائر المسلمين اه شلي (قوله القتل قصاصا) لان الدية وان كانت أضع
للمسلمين من قتله لكن قد تعدوا عليهم من قتله منقعة أخرى وهو أن ينزجر أمثاله عن قتل المسلمين بحر (قوله أو الدية
صلحا) اذا رضى القاتل بالدية اتفاقا (قوله لا العفو) لانه اصطناع معروف في حق غير وليس له ذلك وانما ولايته
بطريق النظر ولا تطرق الى ابطال حق الغير في شيء شلي (قوله حربي الخ) هذا أول الزيادة النابتة في نسخ المتن (قوله)
أومن وجب عليه قود في النفس وأما فيما دون النفس فيقتصر منه في الحرم اجماعا ذكره الشارح في الجنابات
(قوله التجبا بالحرم) أفاد به أنه لم ينشئ القتل في الحرم فلو أنناه فيه قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه ذكره الشارح في الجنابات (قوله بل يحبس منه الغذاء الخ) أفاد بالاضراب أنه لا يخرج من الحرم للقتل
ذكره الشارح في الجنابات والغذاء بكسر الغين وبالذال المجع ما يخذى به (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب
الخ) بأن يظلم أهل الحرب على دار من دونا وأرند أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر أو نقض أهل الفتنة
الهدوء وتغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الثلاثة وقال بشرط واحد لا تحسب
وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا تجري
فيها وأن الاسير المسلم يجوز له التعرض لمادون الفرج وتنهكس الاحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام
فتأمل (قوله باجراء أحكام أهل الشرك) على الاشتها وروا أن لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام هندية وظاهر
أنه لو جرت أحكام المسلمين وأحكام أهل المشرك لا تسكن دار حرب (قوله وباتصالها بالدار الحربية) وأن لا يظلم

(وصار ماله) كوديعته وما عند شريكه
ومضارب وما في بيته في دارنا (فبا)
واختلاف في الرهن ورجح في الرهن أنه
للمرتين يدينه وفي السراج لو بحث من
بأخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه
اتهم وعليه في يده هنا ولو صارت
وديعة فبا (وان قتل أو مات فقط) بلا
عامة عليهم فديته وقرضه ووديعة لو رثته
لان نفسه لم تصر مغنومة فكذلك ماله
كالوظهر عليه فهرب ذمالة (حربي هنا)
له عرس وأولاد ودية مع معصوم
وغيره فبا (لم يدم يده وولايته) ولو سبي
عليهم فكله في (لعدم يده وولايته) ولو سبي
طفله البنا فهو حق مسلم (وان لم يمت له)
هنا (فظهر عليهم فظلمه حر مسلم) لا اتحاد له
(ووديعة مع معصوم) لان يده كبسده
محترمة (وغيره في) ولو عينها غصبها
لعدم النيابة فتح (والامام) حق (أخذدية)
مسلم لا ولي له (اصلا و) دية مستأمن
أسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا
معصومة (وفي العمل له القتل) قصاصا (أو
الدية) صلحا (لا العفو) نظر الحق العامة
(حربي أو صرته أو من وجب عليه قود
التصا بالحرم لا يقتل بل يحبس منه الغذاء
ليصير فقتل) لان من دخله فهو آمن بالحرم
وسيجي في الجنابات (لا تصير دار الاسلام
دار حرب الا) بأمر ثلاثة (باجراء أحكام
أهل الشرك) وباتصالها بالدار الحربية وأن
لا يظلم مسلم أو ذمى

فإنها بلدة من بلاد الاسلام هندية (قوله بالامان الاول) الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه
وللذمى بعقد المنة اه هندية (فائدة) نقل في شرح الملتقى عن الشربلالية مانصه سئل قارئ الهداية عن البحر
الملح أهو من دار الاسلام أو الحرب فأجاب بأنه ليس من أحد الفريقين لأنه لا قهر لاحد عليه اه قلت قد منا
في باب تكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب قتبه اه وفي حاشية أبي السعود بعد ذكره ما لقارئ
الهداية مانصه نقل عن شرح النظم الهاملي سطح البحر لحكم دار الحرب اه فكان ما ذكره قارئ الهداية
بحشاله والنص مقدم قد برز ذكر الاستروشي في فصوله عن أبي اليسر أن دار الاسلام لا تصير دار الحرب ما لم يطل
جميع ما به صارت دار الاسلام ذكره في أحكام المرتدين وذكر الاستيعابي في مبسوطه أن دار الاسلام محكوم
بكونها دار الاسلام فيبقى هذا الحكم يبقاء حكم واحد فيها ولا تصير دار حرب إلا بعد زوال القرائن ودار الحرب
تصير دار اسلام بزوال بعض القرائن وهو أن تجري فيها أحكام أهل الاسلام وذكر اللامشي في واقعاته أنها
صارت دار اسلام بهذه الاعلام الثلاثة فلا تصير دار حرب ما بقي شيء منها وذكر الامام ناصر الدين في المنشور
أن دار الاسلام صارت دار الاسلام باجراء أحكام الاسلام فابقيت علقته من علائق الاسلام بترجى جانب
الاسلام (قوله ساقط من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله لمجي بعضه)
أي في الجنايات وهو قوله ربي الخ (قوله ووضوح باقيه) هو قوله لا تصير دار الاسلام الخ وفي وضوحه نظير
والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب العشر والخراج والحزبة) *

شروع في ما على المستأمن في أرضه من الوظائف المالية إذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير ذميا وذكر العشرية
الخراج تيمنا للوظيفة الأرض وقدم العشر لما فيه من معنى العبادة وألحق به الجزية لأن المصروف واحد والعشر
لغة الواحد من العشرة والخراج اسم لما يخرج من غناء الأرض والغلام سمي به ما يأخذه الامام من وظيفة
الأرض والرأس يعني مجاز الغويا والعلاقة السييية فهو من اطلاق السبب وإرادة المسبب وعلى الامام
إذا وصل اليه العشر والخراج والجزية أن وصله لمستحقه فان فعل فقد نجحوا والافالوزر والوبال عليه وان أخذ
العشر والخراج على خلاف ما ورد في الشرع يكون ظالما ولا يأخذ المستحل له كافر وأمره انما ساقطون ظالمون
لأنهم أخذوا الخراج والعشر والجزية وصرفوه على خلاف ما ورد به الشرع وليس الخبر كالمعاينة جوى مختصرا
(قوله وهي من حد الشام الخ) قال الكرخي هي أرض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية أي البادية
والمدكور لغيره أن مكة من تهامة وهي يكسر التاء وقسم اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز سميت به لشدة
سرها وتغير هوئها من التهم فتح التاء والها يقال تهم الدهر اذا تغير قال الكمال والحجاز جزيرة العرب سميت
جزيرة لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات أحاطت بها وسمي حجازا لأنه يحجز بين تهامة ونجد وحدثها طولاً
وعرضاً ما اشتمل عليه هذا النظم وهو

جزيرة هذه الاعراب حدثت * بجدة علمه للعشر باقي

فأما الطول عند محققه * فن عدن الى ريف العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا * الى أرض لشام باتفاق

وانما كانت أرض العرب عشيرة لأنه لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من الخلفاء بعده رضي الله
تعالى عنهم أخذ خراج من أراضيهم وكما لارق عليهم فلا خراج على أراضيهم ولشرف الرسول صلى الله عليه وسلم
لأنه من العرب حوى بتصرف (قوله وما أسلم أهله طوعا) بلا قتال وبلا دعوة الى الاسلام أو كرهانم أقرأه له
عليه كذا في شرح الملتقى (قوله أوقع عنوة) أي قهر بالسيف سواء أسلم أهله أم لا كذا في شرح الملتقى
وفي النهر عن القارئ العنوة بالفتح من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وانما كانت عشيرة في هذه
والتي قبلها لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر التي به لما فيه من معنى العبادة حتى يصرف
مصارف الزكاة ويشترط فيه النية بمرجوى (قوله وقسم بين جيشنا) لوقال بيننا لكان شاملما اذا قسم بين
المسلمين وغير الغائبين فإنه عسرى لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء كذا في شرح الملتقى عن القهستاني
(قوله باجاء العصابة) وكان القبائل عند أبي يوسف أن تكون البصرة خراجية لأنها من حيز أرض الخراج الا

(امنا بالامان الاول) على نفسه (ودار
الحرب تصير دار الاسلام باجراء أحكام أهل
الاسلام فيها) بجمعة وعيد (وان بقي فيها
كافر أصلي وان لم تصل يد دار الاسلام) دور
وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ
الشرح فكان تركه لمجي بعضه ووضوح باقيه
(باب العشر والخراج والحزبة) *

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة
الى أقصى اليمن (وما أسلم أهله) طوعا أو قه
بجمعة وقسم بين جيشنا والبصرة أيضا
باجاء العصابة (عشيرة) لأنه النبي بالمسلم
بكذا بستان مسلم أو كرهه كان داره دور

أن العصابة وضوعا عليها العشر فترك القياس لاجتماعهم من (قوله وحترناه في شرح الملتقى) نصه وفي دار جلعلة
بستانا خرأج أن كانت لذتي مطلقا خلافا لهما ولمسلم سقاها بما به أي الخراج وان سقاها بما به العشر ففسر
ولو أن المسلم أو الذي سقاها مرة بما به العشر ورتبه بما به الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كما في المعراج
واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما إذا سقاها بما به الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي النهاية
عن السرخسي وهو الظاهر وأجاب في البصر بأن المنوع وضع الخراج عليه جبرا أما باختباره فيصور
كما هنا وكما لو أجازوا ما ناذن الإمام وسقاها بما به الخراج فعليه الخراج اه حلي (قوله وسواد قرى العراق)
في النهاية المراد بالسواد القرى وبه صرح القرائني وسعى سواد الحضرة أشجاره وزرعه والعرب تسمى الأخضر
أسودا لأنه كذلك على بعده كلام الشارح على حذف أي التفسيرية أو الإضافة لليان والمراد بالعراق عراق
العرب وهو بالكسراسم للكوفة والبصرة وبغداد ونواحيها كذا في شرح الملتقى وفي البصر عن الأتاري
المراد من السواد المذكور سواد الكوفة وذكره كالمصنف ثم قال وأما سواد البصرة فالأهواز وفارس اه
وفي شرح الملتقى عن أبي خالد رضي الله تعالى عنه أنه قال الدنيا أربعة وعشرون ألف فرسخ فلك السودان
اثنا عشر ألف فرسخ وملك الروم ثمانية آلاف فرسخ وملك فارس ثلاثة آلاف فرسخ وأرض العرب ألف فرسخ
قلت وعليه فللسودان النصف وللروم الثلث وللفارس النصف وللغرب ثلث النصف وهو قباط واحد والله تعالى
أعلم اه (قوله قرية من قرى الكوفة) الذي في الشربلية ونحوه في شرح الملتقى أنه ما تميم قريب من الكوفة
اه ويمكن الجمع بحدوث قرية بشاطئ هذا الماء سميت باسمه (قوله غلط) لأن الثعلبية منزلة من منازل
البادية من (قوله حصن صغير بشط البحر) قال في المصباح عبادان على صيغة التننية بلس على بحر فارس
كفرب البصرة وقيل جزيرة أحاط بها شعاب جله ساكتين في بحر فارس حوى (قوله ليس وراء عبادان قرية)
بل وراءها بحر فارس (قوله الامكة) فأنها عشرة خست من ذلك بفعله عليه الصلاة والسلام حيث قصها
عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج قلت لعله لكونها واديا غريزي زرع كذا في شرح الملتقى (قوله
خراجية لأنه ألبق بالكافر) قال في حاشية أبي السعود نقلا عن الجوى أما السواد فلا ن عمر رضي الله تعالى عنه
وضع عليه الخراج بمحض من العصابة وكذا على مصرحين قصها عمر وبن العاص سنة عشرين من الهجرة
 واجتمعت العصابة على وضع الخراج على الشام حين اقتنع عمر رضي الله تعالى عنه بيت المقدس ومدن الشام
كلها فقتل صلحا وأرضها عنوة على يدي زيد وغيره واختلف في دمشق هل قصت صلحا وعنوة أو كثر العلماء على
أنه استقر أمرها على الصلح وقيل بل فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة ونص ابن اسحق وأبو عبيدة أن فتح دمشق
سنة أربع عشرة من الهجرة وأما أقر أهلها عليه فلا ن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على الكافر
والخراج ألبق به لمفسه من معنى العقوبة لأنه يشبه الجزية التي هي عقوبة على الكافر ولأن في الخراج تغليظا
ولهذا يجبر عليه وإن لم يزرع لأنه يتعلق بعين الأرض وأما العشر فتعلق بعين الخراج اه (قوله وأرض السواد
الخ) مثله كل ما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صلحو ووضع الخراج على أرضهم كذا في شرح الملتقى (قوله
وتصرفهم فيها) بجهة ووصية واجارة ووقف وفورث عنهم إلى أن لا يبق منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال كذا
في شرح الملتقى (قوله هي موقوفة على المسلمين) وأهلها مستأجرون لها لأن عمر رضي الله تعالى عنه استطاب
قلوب الفاعين فأجرها قال أبو بكر الرازي هذا غلط من وجوه * أحدها أن عمر لم يستطب قلوبهم فيه بل ناظرهم
عليه وشاور العصابة على وضع الخراج وامتنع بلال وأصحابه فدعا عليهم فأبى الاسترضاء * ثانيها أن أهل النقة
لم يحضروا الفاعين على تلك الأرض ولو كانت اجارة لا شرط حضورهم * ثالثها أنه لم يوجد في ذلك رضاً أهل
النقة ولو كانت اجارة لا شرط رضاهم * رابعها أن عقد الاجارة لم يدر بينهم وبين عمر ولو كانت اجارة لوجب
العقد * خامسها أن جهالة الأرض تمنع صحة الاجارة * سادسها أن جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا * سابعها أن
الخراج مؤبد ونأيذا اجارة باطل * ثامنها أن الاجارة لا تسقط بالإسلام والخراج يسقط عنده * تاسعها أن عمر
رضي الله تعالى عنه أخذ الخراج من النخل ونحوه ولا يجوز اجارتها * عاشرها أن جلعة من العصابة أثاروها
فكيف يبيعون الأرض المستأجرة وكيف يجوز لهم شراؤها كذا في التبيين (قوله الا المشتراة من بيت المال إذا
وقفها لمشتريها الخ) قال في القصة المرضية أعلم أن الواهب لا راضي مصر لا يخلو ما أن يكون مالكها في الأصل

وفي باب العاشر بآتم من هذا وحترناه
في شرح الملتقى (وسواد) قرى العراق
وحده من العصابة (بضم) فتح قرية من
قرى الكوفة (إلى عقبه حلوان) بن
عمران بضم فسكون قرية بين بغداد
وهذان (عرضا ومن العلت) بفتح فسكون
فثلثة قرية شرق دجلة موقوفة على العلوية
وما قبل من الثعلبية بفتح فسكون
ممنوع عن المغرب (إلى عبادان)
بالتشديد حصن صغير بشط البحر في المثل
ليس وراء عبادان قرية مستصفا (طولا)
وبالأيام اثنتان وعشرون يوما ونصف وعرضه
عشرة أيام سراج (وما فتح عنوة) ولم يقسم
بين جيشنا الامكة سواء (أقر أهلها عليه)
أو نقل اليه كفارا آخر (أو فتح صلحا خراجا)
لأنه ألبق بالكافر (وأرض السواد عملاكة
لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرتهم فيها)
هداية وعند الأئمة الثلاثة هي موقوفة على
المسلمين فلم يجز بيعهم فتح (ويجب الخراج
في أرض الوقف) الا المشتراة من بيت المال
إذا وقفها لمشتريها فلا عشر فيها ولا خراج
شربلية معز الجبر وكذا لو لم يوقفها
كما ذكره في شرح الملتقى (والصبي والجنون
لو كانت الأرض (خراجية والعشر
لو عصرية) در ورتفي الزكاة

بأن كان أهلها وتلقى الملك من مالكها بوجع من الوجوه وأغبرهما فان كان الأول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وإن كان الواقع غيرهما فلا يحكموا بما أن تكون وصلت اليه باقطاع السلطان اياها أو بشراء من بيت المال بعد ما صارت لبيت المال فان كان الأول فقبه تفصيل فان كانت موانا وملك للسلطان صح وقفها وإن كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بأن من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وبطل بموته أو اخراجها من الاقطاع لأن السلطان أن يخرجها منها اه وإن وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا بأن وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال فان وقفه صحيح لانه مالك لها ويراعى شروط واقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وإن كان الواقف السلطان من غير شراء من بيت المال فأقضى الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح اه لمختصا بزيادة قولي بان وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال (قوله وقالوا أراضي مصر والشام خراجية) قال في الحفة المرضية والحاصل أن أراضي مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضي الله تعالى عنه حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من العصابة رضي الله تعالى عنهم ووضعها على مصر حين اقتحمها عمرو بن العاص وكذا اجعت العصابة على وضع الخراج على سواد مصر أي قراها حين اقتضت صلحا على يد عمرو بن العاص وكذا ذكر العلامة البني في شرح النقاية معزيا الى ابن مسعود في الطبقات أن مصر اقتضت عنوة أو صلحا على يد عمرو بن العاص ثم صالحهم على الجزية في رقابهم والخراج على أراضيهم اه فقد اتفقوا على أن مصر خراجية بوضع عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه وإنما اختلفوا هل فتح صلحا أو عنوة ولا أثر له في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء فتح عنوة ومن على أهلها اه أو صلحا ووضع عليهم الخراج كما صرح به في الخلاصة وغيرها اه (قوله المأخوذ الان من أراضي مصر أجزا لخراج) فهي حينئذ قسم ثالث قال في شرح الملتقى وهناك نوع ثالث من الاراضي يسمى أراضي الملك وأراضي الخوز وهو مامات أربابه بلا وارث وآل الى بيت المال أو فتح عنوة وأقضى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التارخانية أنه يجوز للامام دفعه للزراعية باحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو الخراج الموقوف وان كان بعض الخارج نخرج مقاسمة وأما في حق الاكره فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلذلك الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضي المملكة والخوز كان المأخوذ منها أجرة لا غير فان قلت استبعاد الارض ببعض الخارج لا يجوز لكونه اجارة فاسدة للبهائم فواجه الجوابنا فالجواب ما قلناه ان جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكره أجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأخوذ على دفعها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصر فيهم فيها ولا تورث اما على الثاني قطاهر واما على الاول فلا ان اقامتهم مقام الملاك للضرورة فيقتدر بقدرها لان هذه التصرفات لا تصرف في الاراضي المملوكة العشرية أو الخراجية وأراضي المملكة والخوز ليست بمملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا يملك منها بشئ الا بتلك السلطان اه إذا علمت قوله واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا تعلم أنه لا يجوز للمسلمين قولي قرية من السلطان أو نائبه الزيادة على الخراج الموقوف من أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه بناء منه على أن المأخوذ الان من أراضي مصر أجرة فانه على تسليمه الأجرة مقدرة بقدر الخراج فما أحدث من فراخ ومن وصيفة حرام بل لا بد من نص التارخانية المذكورة تعلم بطلان ما ذكره خير الدين في فتاواه آخر جواب عن سؤاله سئل في أرض خراج المقاسمة كالأرضي بلادنا لوجعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما للغرس فيها فلم يسره الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس فيها فزرها نحو الخطئة أو الشعر هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أو لا يلزمه الاخراج المقاسمة أجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لنفسه الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام مال بالزمن وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف لان فيه نقض للعهد وهو حرام ومقتضاه أنه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنها مامات أمهات لم يصار لبيت المال مكان دفعها بالحصة من اربعة دراهم أو غيرهما من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة قلزم في نفسه

وقالوا أراضي مصر والشام خراجية وفي الفتح المأخوذ الان من أراضي مصر أجرة لخراج الأثرى أنهم بالبيت مملوكة للزراعة كانه لوت المالكين شيئا ففسدوا وارث نصارت لبيت المال

أحكام الاجارة فيسلم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشراؤها لزوم الاجرة من
 التمكن من القرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله تعالى أعلم اهـ وانما كان باطلا لانه يفيد أن له
 الاجارة بكل ما أحبته نفسه وهذه المظالم المأخوذة إلا أن تكون حلالا لأن كاري زرع الارض مع علمه بها
 وبأن اصوله يدفعونها فيكون قابلا لزراعة الارض بهذا المبلغ ولا يخفى ما فيه ومع كون المأخوذ إلا أن أجرة ليس
 لاحد أن ينزع الطين من يدهم هو تحت يده كما ذكره العلامة خير الدين ونصه في فتاواه مسئلة في أراض ليت المال
 يبدجاعة يتواردون على زرعهم مدة حياتهم وآبأؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآب يتقارروا ذوعطاء
 يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل لذلك شرع أم لا أجاب ليس لذلك شرع بل تبقى في يد زراعتها المتقدمة
 اذ لا ملك لها فيها وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جوارا عطاها لمن اشتبه نفسه وعملها
 بالقاعدة المشهورة الاصل بقاء ما كان على ما كان والله تعالى أعلم اهـ والتماري هو الذي أقطع له السلطان القرية
 مثلا عوضا عن عطاءه الديواني لأن التيمار هو العطاء الديواني كما ذكره خير الدين أول باب العشر واذ اعلم الحكم
 في المقتطع له يعلم الحكم في المترمين بالطريق الاولى لأنهم علمه الامام في تخلص الميرى ونقل الموقوف في شرح
 الملقى عن بعض الموالى ان مال ليت المال يسمى بأراضي المملكة والاميرية والميرية فتؤجر فاسدا لترزع
 ويؤدى خراج مقاسمتهما يسعون عشرين كرايا الروم وليست ملكا لهم الا بتكليف من الامام فاذا مات أحدهم
 لم يدفع لأخيه ولا يتوارثون أحداهم أن يضرغ لا خرا لا باذن السلطان أو نائبه اهـ ملخصا ثم نقل عن صدق أفندي
 القانون المتعلق بالأراضي الا أن عرض على السلطان في سنة ثمانية عشر وألف فصدر بموجبه أمر مضمونه
 أن الأراضي المحولة عن المتوفى لا تكون إلا لابنه وأن أراضي الصغار لو أعطيت لغيرهم فلمهم حتى لاخذ بعد
 شين إلى عشرين اهـ ملخصا واعلم أن رهينة الطين الذي ليت المال لا تصح وسميها بعض أهل قرى مصر
 غارقة لانه لا يجوز له فيها تصرف وحق صاحب الطين لا يسقط بأخذ دراهم على رهنه فقد ذكر خير الدين مانصبه
 مسئلة في أرض سلطانية يد مرارعين يتعاقبون عليها بالزراعة جلا بعد جلا ضاق بهم الحال فرهنوها لأهل القرية
 على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردّها اليهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين والآب يتدعون
 أنهم لهم وأنكروا الارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يدفعون عنها أم لا أجاب نعم يدفعون عنها لعدم
 بطلان قديمتهم بما ذكره لا تزلزلهم به أعني بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قديمتهم بالترك اختيارا ولم يوجد
 فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يدفعون عنها والله تعالى أعلم وأما خير الدين أن بعض الزراع اذا أرادوا قسمتها
 لا يمكنون منها ويترك القديم على قدمه كما نص عليه علما وإنما قال في أراضي بيت المال وليس لهم أى المزارعين
 فيها حق الا حق الزراعة التي هي مجزأة منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي الاشياء والنظار الاجرة للارض
 كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده اهـ
 (قوله من وكيل بيت المال) هو الذي أقامه الامام متصرفا فيه (قوله فلا يجوز الا للضرورة) أو لمصلحة
 كما في التحفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجازيعه عقار صغير من أجنبي لا من نفسه بضعف
 قيمته أو لنفقة الصغرى أو دين الميت أو وصية مرسله لانقاذها لامنه أو تكون غلته لا تريد على مؤنته أو خوف
 خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متقلب اهـ الحلبي (قوله لفضل الله الرضى) بوزن فعيل أو بوزن كساء (قوله كالعارية)
 وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف الملاك من البيع ونحوه قاله الحلبي ونصوا على أن المقتطع
 يجوز له الاجارة وتنفيع باخراجه وأن المستأجر يجوز له أن يؤجر فواضع اليد اما مقطوع له واما مستأجر
 وكلاهما يصح له الاجارة (قوله بأمر غيره) كوكيل بيت المال وهذا شاقي ما قدمه قريسن قوله ولا شراؤه
 من وكيل بيت المال انتهى منها إلا أن يحصل على ما اذا كان ذلك للضرورة (قوله واذالم يعرف الحال في الشراء
 من بيت المال) هل وجد مسوق يجوز له ولا (قوله لا عرف) أى يكون الاصل العصة (قوله وأن شروط الواقفين
 صحيحة) يجب اتباعها لأنها باقية على حكم بيت المال كما قد فهم حموى وهذا بخلاف ما أخذ من بيت
 المال أى وجعل وقفا فان مناه على المسامحة اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستصقال انبعاث ما يأخذونه
 منه والارزاق التي تجري لكل عام على الفقهاء من بيت المال في عهد عمر بن موسى الله تعالى عنه الى زمن

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من
 وكيل بيت المال لشي منها لانه كولى النبي
 فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله زاد في الجرح
 أو رغب في العقار بضعف قيمته على قول
 المتأخرين المتفق به قلت وسبغ في باب
 الوصى جواز بيع عقار الوصى في سبع
 مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله الرضى
 بأن غالب أراضي سلطانية لا تقدر
 ملكها فالت ليت المال فتكون
 في يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن
 الواقعات لو أراد السلطان شراءها لنفسه انتهى
 بأمر غيره ببيعها ثم تبيعها منه لنفسه
 واذالم يعرف الحال في الشراء من بيت المال
 فالاصل العصة وبه عرف صحة وقف الشراة
 من بيت المال وأن شروط الواقفين صحيحة
 وأنه لا خراج على أراضيها

المتخصص قد غلطت فرائي العلماء أن هذه الأوقاف أوجبت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه كل عام
 فرخصوا فيها فمن كان من هذه الصفة يجوز له وبني آله تعالى الأخذ منها وان لم يقيم مباشرة ما شرطه الواقف
 ومن لم يكن بصفة القيام بالعلم اشتغالا أو اشتغالا بغيره عليه الأخذ منها لأن هذا من بيت المال ولا يقول عن حكم
 الشرع بحكم أحد اهـ فمنهم من شرح الملتقى (قوله بادن الامام) بقوله لأن الاحياء يتوقف على اذن الامام
 من (قوله كما مر) من أنه اذا قال مع المسلمين أو دولهم على الطريق يرضع له (قوله خراجي) لأنه ابتداء وضع على
 الكافر من (قوله اعتبر بقره) وان كانت بين الخراجي والعشري فخصه بقرعة بل جانب المسلم أبو السعد وهذا
 مذهب أبي يوسف واعتبر محمد الماء فان احياها بعماء الخراج خراجي والافشري لان العبرة عنده لما اذ هو
 السبب للتماء (قوله ما غارب الشيء يعطى حكمه) استثناف قصده التعليل قال في المنع لأن ما غارب الشيء أخذ
 حكمه كغناه الارض اصبحت الانتفاع به وان لم يكن ملكا له أنه يلقى فيه الطين وان يربط دابته وله الحفر فيه
 كما ذكره الكمال (قوله وكل منهم الخ) أفاد العلامة نوح نفعه الله برحمته أن هذا في الموات فقط والا فقد قسمت
 الارض باعتبار نفسها الى خراجية وعشريه مع قطع النظر عن الماء وأطال في تحقيقه فلا يوصف الموات قبل
 سقيه بالماء بكونه خراجيا أو عشريا وقد خالف المصنف ما قدمه قريسا من اعتبار القرب فانه هنا اعتبر الماء وبحري
 أو لا على قول أبي يوسف وهو المختار كما ذكره الجوى (قوله اذ الكافر لا يبيد بالاعشر) فلا يأتى فيه التفصيل
 في حالة الابتداء اجماعا وانما الخلاف فيه في حالة البقاء اذا ملك عشريه هل يجب عليه الخراج وهو قولهما
 أو العشر وهو قول محمد (قوله خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج) فيسقط بالخارج ولا يتعلق بالتمكين
 من الزراعة حتى لو عطلها قصد المبيع حتى والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف مصادف الخراج
 كذا في شرح الملتقى (قوله على السواد) أي سواد العراق (قوله بذراع كسرى سبع قبضات) وذراع العامة ست
 فاه الكمال (قوله وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم) فانه حافظ الدين في الكافي ونقله القهستاني عن المحنط (قوله
 وعلى الاقل المولى بجر) أصله للكمال قال لأنه على الثاني يقتضى تضاد الواجب مع اختلاف التقدير (قوله
 يبلغه الماء) فيه نظر اذا لا يلزم من بلوغ الماء صلاحته للزراعة المشترطة في وجوب الواجب لان عدم الصلاحية
 قد يكون بغلبة الماء كما سبذ كره الشارح أفاده أبو السعد (قوله صاع من بر أو شعير) الصاع ثمانية ارطال وهو
 صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الخراج فيقال صاع حجابي لأن الخراج أخرجه بهد ما فقد وهو
 أربعة امناة ثلثي والاولى أن يقول صاعا من المزروع قال في البحر فيؤخذ فقير ما زرع حنطة أو شعيرا أو عدسا
 أو ذرة هو الصاع اهـ والفقير هو الصاع كما فسره الولوالجي (قوله ودرهما من أجود النقود عيني) والمعتبر
 في الدرهم أن يكون من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل أفاده في البحر (قوله ولجرب الرطبة) يفتح
 الراء والانسب الرطب والجمع رطاب مغرب وهي غير البقول فالبقول مثل الكراث والرطاب هو القثاء والبطيخ
 والباذنجان وما يجري مجراه جوى (قوله ولجرب الكرم) الكرم أرض يحيط بها حائط فيها أشجار العنب كذا
 في شرح الملتقى (قوله متصلة) يعني أنه يشترط في تلك الاشجار التي للعنب والترو وغيرهما أن يكون متصلا
 بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهما أفاده المؤلف في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جوانب الارض
 ووسطها مزروع فلا شيء فيها كالأشجار في غرس أشجار غير مثمرة بجر (تنبيه) انما تفاوت الواجب لتفاوت المؤنة
 ألا ترى أن الواجب فيعاسق سيجان الارض العشرية هو العشر وفيعاسق بغرب أو دالة نصف العشر والكرم
 أخضا مؤنة فالواجب فيه أعلى وهو عشرة دراهم وهذا لأنه يبقى درهمان من الزرع أكثرهما مؤنة لاحتياجه
 الى الكراب والاقا البذر والحصاد والدياس وهو ذلك في كل سنة والرطاب بينهما أي بين الاخف والاكثر لأنه
 لا يحتاج الى البذر كل عام ولا تدرية فيه ويدوم أعواما لا كدوام الكرم فلذا جعل الواجب في الكرم أعلاها
 وفي الزرع أدناها وفي الرطبة أو وسطها جوى (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الزرع والرطبة
 والكرم وبينه الشارح بأنه هو الذي لا يوظف فيه من أمير المؤمنين من عررض الله تعالى عنه فانه لم يوظف الا على
 هذه الثلاثة (قوله لأن النصف عمن الانصاف) يفيد أنه لا يعدل عن النصف عند الطائفة مع أنه يجوز
 النقص عنه (قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول
 فلا يزداد عليه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموطأ اهـ طحي (قوله ولا في الموطأ) الذي وظفه أمير المؤمنين

(ودوات أحياء ذمتي باذن الامام) أو رخص
 له كما مر (خراجي) ولو أحياء مسلم اعتبر بقره
 ما غارب الشيء يعطى حكمه (وكل منهما)
 أي العشرية والخراجية (ان سقى ماء العشر
 أخذ منه العشر الا أرض كافر نسق
 بقاء العشر) اذ الكافر لا يبيد بالاعشر
 (وان سقى ماء الخراج أخذ منه الخراج)
 لأن التمام بالماء (وهو أي الخراج) نوعان
 خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض
 الخارج كالخمس ونحوه وخراج
 ان كان الواجب شيء في الزمة يتعلق بالتمكين
 من الانتفاع بالارض كما وضع عررضي الله
 عنه على السواد كل جرب) هو ستون
 ذراعا في سبعة بذراع كسرى سبع قبضات
 وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم وعرفهم
 التقدير بالقدان فتح وعلى الاقل المعقول
 به (بلغة الماء صاعا من بر أو شعير
 ودرهما) عطف على صاع (من أجود
 النقود عيني) ولجرب الرطبة خمسة دراهم
 ولجرب الكرم أو الفضل متصلة (قد فهم ما
 وضعها ولما سواه) مما ليس فيه توظيف
 عررض (كزعفران وبستان) هو كل أرض
 يحيطها حائط وفيها أشجار مثمرة ويمكن
 الزرع تحتها فلو متصلة أي متصلة لا يمكن
 زراعة أرضها فهو كرم (طائفة) غابة
 الطائفة نصف الخارج لأن النصف عمن
 الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة
 ولا في الموطأ على مقدر ما وظفه عررض

رضي الله تعالى عنه

عمر رضي الله تعالى عنه أو أراد الامام وضعه ابتداء قال في المنع وأما إذا أراد الامام وظيفة الخارج هي لوض
ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه فإنه لا يجوز عند الامام وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه
لم يزلما أخبر بزيادة الطاقة اه وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه التثنية على الأرض زيادة على الموظف
ولو سلم أن الأراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة وسلف ما فيه (قوله وان طاقته) هذا عام فيما وظفه أمير
المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه وفيما لم يوظفه كما تقدم قريبا فنقول الحلبي وان طاقته قد فجا وظفه عمر رضي الله
تعالى عنه غير ظاهر (قوله وجواز عند الطاقة) هذا العطف يقتضي أن الخارج من الكرم مثلا لو بلغ ألف درهم
جاز أخذ خمسة مائة منها ولا قائل به ومراد الشارح أنها إذا طافت بأن بلغ الخارج الموظف أو أكثر جاز للامام
أن ينقص عن الموظف اه الحلبي (قوله ويذهب إلى أن لا يزداد على النصف الخ) هذا حكم خارج المفاضة كما أفاده
في البحر فله الحلبي والانبعاث على طريق الوجوب فيما يظهر (قوله فعليه خراج الأرض) الأولى خراج الزرع
كما نقله الشارح عن جمع الفتاوى في باب زكاة الأموال أي في دفع صاعا ودرهما (قوله إلى أن يطعم) بالبناء للفاعل
والمنعول (قوله فعليه خراج الكرم) أي دائما لأنه صار إلى الأدنى مع قدرته على العمل قال في الفتاوى الهندية
قالوا من انتقل إلى أخس الامرين من غير مذهب فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركه وزرع الحبوب
فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له صكر مقطوع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا غيبي لم يفتي به
كره ليطعم الثلاثة فصارا الناس كذا في الكفاي (قوله وإذا أطعم) مرتبط بالمسئلة الأولى فلا أولى ذكره بعد قوله
الحلبي أن يطعم (قوله ولا ينقص عما كان) وهو تنبيه ودرهم وعلة في الهندية بقوله لأنه كان معكامل زراعة الأرض
قوله وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة الخ) مكرم مع ما تقدم فله الحلبي (قوله وأما الانتصار التي على المسئلة) قال
في جامع اللغة المسئلة العرم وهو ما ينبغي للسبل ليرد الماء اه الحلبي (قوله قوم شرواضية الخ) أراد باسم الجمع
الذي هو لفظ قوم الاثنين مجازا بقربة قوله أحدهما وواو الجمع في شروا باعتبار ضرورة اسم الجمع فله الحلبي
(قوله فيها كرم) أراد به الجنس كالذي بعده بقربة الجمع فيما يأتي اه الحلبي (قوله فلو لمع لوما الخ) أي ان كان
خراج الكروم معلوما وخراج الأرض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء هندية (قوله والا كان جلة) كذا
في نسخة وفي نسخ والا كان كان جلة وهو المتعين (قوله فان لم تعرف الكروم الا كروما) أي ولم تعرف الأرض الا
أرضا كافي الهندية ببعض لم يعرف أحد أن الكروم كانت أراضي وكذلك لا يعرف أحد أن الأراضي كانت كروما
اه الحلبي (قوله قسم بقدر الحصص) يعني أنه يقسم جلة خراج الضبعة عليها على قدر حصصها كذا في الحلبي عن
الحناية (قوله فطلبوا التسوية) أي طلب من كان خراج أرضه أكثر تسوية بينه وبين غيره هندية (قوله ان لم
يعلم قدره ابتداء) أي ان كان لا يعلم أن الخراج في ابتداء كان على التساوي أم على التفاوت هندية أي وان
علم أصله يعمل به (قوله الا اذا بقي من السنة ثم اعلمك الزرع فيه ثانيا) الفتوى على تقديره بثلاثة أشهر كذا في شرح
الملتقى عن الفقه (قوله كانهام الخ) قال في الفتاوى الخيرية إذا أصاب الزرع آفة سماوية كالفرق والحرق والبرد
الشديد والحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا سداً أن الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح
كثير من علمائنا بعدم سقوط في القردة والسباع والافاعي فمنعوها حيث أمكن المنع اذ العلة عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمفاضة والمشر بل بالأولى في الاخيرين لعلقه بعين الخارج فيها فكانا
بهذا الحكم أولى ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوهما وهذا هو الصحيح والا قرب إلى العدل والا بعد من الظلم اه
وقد صرح علمائنا في هذا الباب أنه مما بعد من سبب الاكسار أنهم كانوا إذا أصاب زرع بعض الرعية آفة فمروا له
ما أنفق من الزراعة من بيت مالهم ويقولون المزارع شر يكافى الربح فكيف لا تشاركه في الخسران فالسلطان
المسلم بهذا المطلق أولى هندية فان لم يعط شيئا فلا أقل من أن لا يفرمه الخراج بحر (قوله بدودة) قال في التبر
في كون الدودة ليست سماوية فظهر ظاهر بل لا ينبغي التردد في كونها سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها على هذا
فتسقط الاجرة بأكملها اه الحلبي (قوله وقيله بسقط) أي الا اذا بقي من السنة ما يتكسب فيه من الزراعة كما يؤخذ
عما سبق (قوله نصف سراج) على حذف العاطف (قوله وقيله بسقط) أي اذا بقي من السنة ما يتكسب فيه من الزراعة كما يؤخذ
ما يباح له على مجهول وهو صدر العبارة للمذكورة في الشريعة لئلا يرد فيه هذا التراجع صارتا وهي وأما إذا
بقي منه قال محمد بن بقى مقدار الخراج ومثله بأن بقي مقدار درهمين أو غلظين من سراج الخراج وان بقي أقل من

وان طاقته على الضم كافي (ويقتضى ما
وظف) عليها (ان لم تنطق) بأن لم يبلغ الخارج
ضعف الخراج الموظف فينقص إلى نصف
الخارج وجوبا وجواز عند الطاقة ويذهب
أن لا يزداد على النصف ولا ينقص عن النصف
حد أدنى وفيه لو غرس بأرض الخارج كرم
أو شجرة فعليه خراج الأرض إلى أن يطعم
وكذا لو قطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج
الكرم وإذا أطعم فعليه قدر ما يطعم ولا يزيد
على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل
ما يمكن الزرع تحت شجرة فبستان ولا يمكن
فكره وأما الانتصار التي على المسئلة فلا تنق
فيها انتهى وفي زكاة الخالية قوم شرواضية
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم
وأخر الأراضي وأرادوا قسم الخراج فلو
معلوم ما كان قبل الشراء والا كان جلة
فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر
الحصص قرية خراجهم متداوت فطابوا
التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء متزل على ما كان
ولا يخرج ان غلب الماء على أرضه وانقطع
الماء (أو أصاب الزرع آفات سماوية كتغير
وحرق وشدة برد) الا اذا بقي من السنة
وشرق وشدة برد (أما اذا كانت
ما يمكن الزرع فيه ثانيا) ويمكن الاحتراز عنها
الآفة (غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها
(بما كل قردة وسباع ونحوها) كانهام
وأردودة بحر (أو هلك) الخارج (بعد
الحصاد) بسقط وقيله بسقط ولو هلك
بعضه ان فصل عما أنفق شيء أخذ منه
مقدار ما ينشأ مصنف سراج ونماه
في النبر بلاية من نبال البحر

قال وكذلك حكم الاجارة في الارض المستأجرة (فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطئاً وآسلم) صاحبها (واشترى مسلم) من دق (ارض حراج يجب)
الخراج (ولو منع انسان من الزراعة أو كان الخراج) خراج (مقاسمة لا) يجب شي سراج وقد علمت ٤٦٧ أن المأخوذ من أراضى مصر جرة لاخراج فابطل الان

من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك
فلاحة واجباره على السكنى في بلدة معينة
بعدم داره ويزرع الاراضى حراً بلا شبهة
نهر وشجر وفي الشرب بلاية معزى البحر
حيث قال وتقدم أن مصر الآن ليست
خارجة بل بالاجرة فلاشئ على من لم يزرع
ولم يكن مستأجراً ولا جبر عليه بتسليمها فافعله
الظلمة من الاضرار به حرام خصوصاً اذا
أراد الاشتغال بالعلم وقالوا لزوع الاخص
قادر على الاعلى كزضران فعليه
خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كمال
يعجز الظلمة (بأن ارضاً خارجة ان يتي من
السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة
فعليه الخراج والا فليس البائع) غناية
(ولا يؤخذ العشر من الخراج من أرض
الخراج) لانها لا يجتمعان خلافاً لما في
(ولا يكثر الخراج بكثر الخراج في سنة
لوموطئاً) والابان كن خراج مقاسمة
(تكثر) لعلقه بالخارج حقيقة (كالعشر)
فانه يكثر (ترك السلطان) أو فانه
(الخارج لرب الارض) أو وجبه ولو
يشاعق (جاء) عند الثاني وحل له لو مصرفاً
والا تصدق به يبقى وما في الحواشي من
ترجم حله لغير المصروف خلاف المشهور
(ولو ترك العشر لا) يجوز اجماعاً ويخرجه
بنفسه الفقهاء ميراج خلافاً لما في قاعدة
تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء
معزى البازنية فتبته وفي النهر يعلم من قول
الذاني حكم الاقطاعات من اراضى بيت
المال اذا حصلوا أن الرقبة لبيت المال
والخراج لا وحيث فلا يصح بيعه ولا هبة
ولا وقرنه نعم له اجارة تخسر بها على اجارة
المستأجر ومن الحوادث لو أقطعه السلطان
له ولا ولاده ونسله وعقبه على أن من مات
انتقل نصيبه الى أخيه ثم مات السلطان
واتقل من أقطعه في زمان سلطان آخر هل
يكون لا ولاده لم أره ومقتضى قواعدهم
الغاء التطبيق بموت المعلق فتدبره ولو أقطعه
السلطان أرضاً مواتاً

مقدار الخراج يجب نصفه قال مشايختنا والصواب في هذا أن ينظر أولاً الى ما اتفق هذا الرجل في هذه الارض ثم
ينظر الى الخراج فيجب ما اتفق أولاً من الخراج فان فضل منه شيء مأخذه مقدار ما عناه اه (قوله قال)
أى في الشرب بلاية قاله الحلبي (قوله وكذلك حكم الاجارة في الارض المستأجرة) قال في البحر وقيد بالخراج
لان الاجرة تسقط بالاولين أعني ما اذا غلب الماء على أرضه أو انقطع وأما الثالث وهو ما اذا أصاب الزرع
آفة سماوية فذكر الوصلحى في فتاواه اذا استأجر أرضاً للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع آفة قبل مضي السنة
فأوجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة
شأنها فاستوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف انفسح العقد في حقه اه وفيه أن هذا الحكم
يخالف حكم الخراج فانه لا يؤخذ منه حصه ما استوفى فلا ينظر قوله وكذلك حكم الاجارة فتأمل (قوله فان عطلها
صاحبها) أشار فبسة التعطيل اليه الى أنه كان مستكناً من زراعتها ولم يزرع فلو جبر المالك عن الزراعة لعدم قوته
وأسبابه فلا مام أن يدفعها الى غيره من اربعة وبأخذ الخراج من نصيب المالك ويسلك الباقي للمالك وان شاء
أجرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها بنفقة بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها
وأخذ من غنم الخراج وهذا بخلاف بحر (قوله يجب الخراج) أما في صورة التعطيل فلا أن القصير جاز من
جهته لتعين الخراج بالنماء التقديرى وهو التمكن من زراعتها ألا ترى أن رجلاً لو استأجر أرضاً وحاولنا فعطله
فعليه الاجر حوى وأما في صورة الاسلام فالتماثل الخراج لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حال البقاء فتمكن
ابقاؤه على المسلم وكذلك قال فيما اذا اشتراه مسلم من ذمى أفاده صاحب البحر (قوله ولو منع انسان من الزراعة
الخ) أى ولم يقدر على رده ووجه عدم الوجوب فيها عدم التمكن والوجه في الثانية أن الخراج فيها يتعلق بعين
الخارج ولا خارج (قوله اجرة) هي بقدر الخراج كما سلف (قوله ولم يكن مستأجراً) أما اذا استأجرها من الامام
لهجز صاحبها قالوا يجب الاجر اذا تمكن (قوله كماله يصير الظلمة) أى على أخذ أموال الناس لاننا لو اقتبسنا ذلك
يدعى كل ظالم في أرض ليس هذا شأنها كانت تزرع الزعفران فباخذ خراجه فيكون هذا ظلماً وعدواً اه
(قوله ان يتي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة) وهو قد رتب لانه أشهر على المتي فلو باعها المشتري
من آخر وآخر من آخر حتى مضت السنة ولم يتي في يد أحد ثلاثة أشهر فلا خراج على أحد في الصحيح فلى هذا من
شترى أرض الخراج ولم يتي في يده ثلاثة أشهر فأخذ منه السلطان الخراج ليس له أن يرجع على البائع لانه ظلم وليس
أن يظلم غيره اه ملخصاً من شرح الملقى (قوله ولا يؤخذ العشر من الخارج من أرض الخراج) فهو أن يشتري المسلم
أرض الخراج من الذمى وكذلك لو اشترى الذمى أرض العشر من المسلم حوى (قوله لانها لا يجتمعان) لقوله
عليه الصلاة والسلام لا يجتمع عشر وخارج في أرض مسلم وتماه في الفتح (قوله ولا يكثر الخراج الخ) اعلم أن
الخارج له شدة من حيث تعلقه بالتمكن وله خفة باعتبار عدم تكرر في السنة ولو زرع فيها مرادوا والعشر له شدة
وهو تكرر بكثر زرع وخرج الخارج وخفة بتعلقه بعين الخارج كمال (قوله أو نائبه) وان لم يعلم السلطان بتركه
هندي (قوله أو وجبه له) بأن كان خراج مقاسمة فأخذ منه ثم وجبه له ومثله ما اذا أسقط عنه الخراج الموطئ
(قوله ولو بشفاعه) يرجع الى تركه وجب (قوله خلاف المشهور) أى عن أبي يوسف كما عطفه كلام النهر (قوله
خلافاً لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة) راجع الى قوله لا يجوز قال في الدر المنقى وأما العشر فلا يجوز
تركه ويخرجه بنفسه للفقهاء كما جزمه في التنوير قلت ولكن في الاشياء في قاعدة تصرف الامام على الرعية
الخ من البازنية يجوز ترك العشر لمن هو عليه غنياً كان أو فقيراً لكن لو كان غنياً عن السلطان العشر من بيت
مال الخراج لبيت مال الصدقة لا لوفقرا اه ثم رأيت في البرجندى في بيان مصرف الجزية وكذلك جعل
العشر لامة قاتلة جازلانه مال حصل بغيرهم اه فليحفظ ولكن التوفيق قاله الحلبي أى بأن يحصل القول بالمنع
على غير المقابلة والقول بالحوال عليهم والله تعالى أعلم (قوله يعلم من قول الثاني) أى يجوز ترك الخراج وهبته
لمصرفه (قوله حكم الاقطاعات) هي المبررة في عرف بعض الناس بالانعام والبعض يعبر عنه بالبر والصدقة
ووصونه أن يهبط الى الامام قطعة أرض خارجة لبعض الناس يتبعهم فاذا ذلك جائز اذا كان المم عليه مصرفاً
عند أبي يوسف (قوله لم أره) لظاهر أنه ما يكون لهم لانهم مقطوع لهم اصاله لا بطريق التعليق تأمل (قوله الغاء
التعليق) هو قوله الى أن من مات منهم الخ والمعلق هو السلطان الاول (قوله ولو أقطعه السلطان أرضاً مواتاً)

أى فأحياءها بذنه (قوله أو لملكها السلطان) بأن أحياءها السلطان نفسه (قوله جاز وقضه لها) لأنه ملكها ما كاحقاً فيجوز له كل تصرفات المالك (قوله والأرض من السلطان ليس بإيقاف البتة) قال الشيخ عيسى الصفي الحنفى في رسالته المتعلقة بالأرض أول من وقف أرضاً على المال على النكاح والمساجد وغيرها السلطان نور الدين الشهيد ولم يقع ذلك من أحد قبله واستثنى ابن حصرون في ذلك فأنتاه بالجواز ووافقه على ذلك جماعة من المذاهب الأربعة ولم يراد من حصرون ومن وافقه أنه وقف حقيقى إذ لا يصح الوقف من غير المالك وانما رأى ذلك أرضاً من أحرار البعض مال بيت المال على منحه ليصل اليه بسهولة أعانه للمحققين في بيت المال على وصولهم منه لما كان وصول النفع والضعف إلى المالك وأخذ منهم منه متعذراً أو متعسراً اه وقال السيد الجوى في رسالته المتعلقة بأرض الجوامك والأطيان وغيرها بعد أن فسر الأرض بأنها عبارة عن أن يقرز للمسحق في بيت المال ما يستحقه أو بعضه وهو جائز لا يجوز نفسه بالاتفاق ما حاصله أن الأرض للمرتبات الديوانية الصادر بأمر الوزراء المصريين لا يجوز نفعه وإبطاله بغير مسوغ شرعى حيث كان المراد عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والفقراء واليتام والنساء والأرامل وبناء المساجد والقائمين بها من مؤذنين والائمة والخطباء وغير ذلك من الأمور الدينية لا فرق بين أن يكون المراد مطناً أو جامكية ورزقا يخرج من الديوان لأن بيت المال أعد لمصالح المسلمين وظاهر أنه لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من بيت المال وقد انفصل أكل الدين والبقية وابن جماعة من مجلس الظاهر برقوق على أن ما أرضى على من كان مصر فام مصارف بيت المال لاسيما إلى نفعه وسبقهم إلى ذلك ابن عبد السلام اه ملخصاً قوله بصحة اجارة المقطع له وجهها أنه لا تنافع بها بمقابلته استعداده لما أعد له فهو نظير المتأجر لا نظير المستعير والمستأجر أن يؤجر فكذلك المقطع له أن يؤجر كذا يفاد من شرح الملتقى وبهذه من النهر (قوله وقده ابن نجيم) أى قد جواز الانخراج للأمام (قوله بغير الموات) الذى أحياءها بذن الامام والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الجزية) •

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الأول لقوله وجوبه وإن أسلموا الجزية أو لا لأنه الحقيقة اذهب المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق على الجزية إلا عقيدة أو هذه أمارة الجواز تسمى جالية من جلاوت عن البلد جلاء بالفتح والمذخرت وأبانت مثله والجالية الجماعة ومنه قبل لاهل الذمة الذين جلاهم عرضى الله تعالى عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية إلى الجزية التي أخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وإن لم يكن صاحبها جلى عن وطنه والجمع الجوالى فعلى هذا يكون إطلاق الجالية على مطلق الجزية مجازاً بمرتبين جوى وبنت على فعله للدلالة على الهيمنة وهي هيئة الإذلال عند الاعطاء منع (قوله لأنهم اجرت عن القتل) أى كفت عنه يعنى أن من قبلها سقط عنه القتل أفاده في البحر (قوله لا يقدر) أى بالتقدير الآتى والى فهو مقدر بالصلح قاله الحلبي (قوله وما وضع بعد ما قهر والى) وهذا الوضع لا يشترط فيه رضاهم هندية (قوله على فقير مقفل) قال الذكاكى المقفل هو المكتسب والاعتماد الاضطراب في العمل وهو الاكتساب فلو كان مريضاً في السنة كلها أو نصفها أو أكثره لا يجب عليه ولو كان موسراً كافى الجوى ولو ترك العمل مع القدرة عليه فهو كالقفل كمن قدر على الزراعة ولم يزرع والقدرة على العمل شرط الوجوب في الفنى وتوسط الحال أيضاً وهى معلومة من قوله بعد لا يجب على زمن كتابه عليه صاحب النهر في الملتقى وشرحه وتوضعه على ظاهر الفنى في أكثر السنة وكذا المتوسط والفقر كافى المنعرات فليصغف كون العبارة لا كثر السنة اه (قوله باى وجه كان) وإن لم يحسن خدمة ولا حرفة أفاده صاحب البحر (قوله لأنه بأقول الحلبي) قال العلامة المقدسى في رسالة الجوالى ينبغي أن يجعل أصل الوجوب في ابتداء الحلول ووجوب الاداء فى آخره وفي شرح ابن الجلبى ليس المراد بالوجوب بأول العام أنه يجب أداء الجزية كلها على الذمى أول العام بل المراد أنه إذا دخل العام وجب عليه وجوباً موسعاً كالمسألة فأنما يجب بدخول الوقت وجوباً موسعاً فان أدى أول الوقت بدخول العام وجب عليه وجوباً فلتأوفيقاً بين قولهم يجب بأول العام وبين قولهم منقطع على الشهر جوى (قوله واعتبر أبو جعفر العرفى) أى يعتبر فى كل بلدة من خلف هذه القياس في بلدهم غنياً أو فقيراً أو وسطاً فهو كذلك وهو الأصح عندية وهو

أو لملكها السلطان ثم قطعها له جاز وقضه لها والأرض من السلطان ليس بإيقاف البتة وفي الاشباه قبيل القول من الدين آفى السلامة فاسم بصحة اجارة المقطع له وأن للأمام أن يمنحه ربه متى شاء وقده ابن نجيم بغير الموات أما الموات فليس للأمام إخراج منه لأنه ملكه بالاحياء فليصغف

• (فصل في الجزية) •

هذه الجزية لأنهم اجرت عن القتل والجمع جزى كطية وحلى وهى نوعان (الموضع من الجزية يصلح لا يقدر ولا بغير) فخرنا من القدر (وما وضع بعد ما قهر) وأقروا على ما لا كهم بقدرى كل سنة على تقدير معتقل يقدر على تحصيل التقدير بأى وجه سكا يتابع وتكفى حصته فى أكثر السنة هداية (أننى عند مدبره) أى فى كل مجلس (وعلى وسط الحال ضمه) فى كل شهر درهمان (وهو على المتدبر ضمه) فى كل شهر أربعة دراهم وهذا لا يسبب لالبان الوجوب لأنه بأول الحلول بأية (ومن كان عشرة آلاف درهم فعاد اعطى ومن كان مائتين درهم فعاد اعطى) (ومن كان مائتين المائتين أو لا يكفى شيئاً بغير) قاله الكرخى وهو أحسن الأقوال وعليه الاعتماد جواز اعتبار أبو جعفر العرفى وهو الأصح تاريخية

المختار اختيار (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات الخ) قال في البحر ونسبني اعتبارا في أولها لانه وقت الوجوب
 ورده في النهر بأنه لو اعتبر الاول لوجب اذا كان غنيا في أولها فقيرا في أكثرها أن يجب جزية الاغنياء وليس
 كذلك نعم الاكثر كالكل اه قلت وهذا بينه برّد على صاحب الفتح فانه على ما ذهب اليه يقتضي أنه لو كان غنيا
 آخره فقيرا أكثره أن يجب عليه جزية الاغنياء وليس كذلك بل العبرة لا أكثره غير واحد ولو كان غنيا أكثره
 فقيرا أوله وآخره وجب عليه جزية الاغنياء والله تعالى أعلم ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعد عليه (قوله
 ونوضع على كتابي) سواء كان عربيا أو عجميا (قوله لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام) الا أنهم يخالفون
 في الفروع من (قوله وأما الصابئة) هم يعتقدون الانجيل والتوراة والتوراة والزابور كذا في شرح الملتقى (قوله
 تؤخذ منهم عنده خلافا لها) بناء على أنهم من النصارى عنده وعند ما يعبدون الكواكب فكانوا كعبدة
 الاوثان وقدم في النكاح أن الخلف لفظي نهر أقول ظاهر كلامهم أن الصابئة من العرب اذ لو كانوا من العجم
 لما تافى الخلاف لما علمت أن العجمي تؤخذ منه الجزية ولو لم يشركا اه حلي (قوله ويجوز) هو من يعبد النار
 (قوله على مجوس هجر) بفتح هاء اسم بلدة من البحر بن حوى (قوله ووثى عجمي) العجمي خلاف العربي
 وان كان فصيا من نسبة الى الوثن وهو ماله جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جواهر يثبث والجمع اوثان وكانت
 العرب تنسبها وتعبدها بجر وفي شرح الملتقى الوثن ماله صورة كصورة الآدمي والصنم صورة بلا جثة اه
 والمصلي ما لا نقش له ولا صورة ولكنه بعيد منح (قوله لجواز استرقاقه) هذا يقتضي أن النساء والصبيان يجوز
 ضرب الجزية عليهم لجواز استرقاقهم مع أنه لا يجوز وأجيب بأن ضرب الجزية مشروط بكون المحل قابلا له لا
 شرط تأخير المؤثر والمرأة والصبي ليس كذلك لان الجزية من الكسب وهما عاجزان عنه أفاده الحلي وأدغم
 الجوى أن ما يدفعه الرجال عنهم وعن اتباعهم وهم نساؤهم وصبيانهم (قوله لا على وثى عربي) لأن الجزية
 حقه أظهر فكفره أغلا لانه عليه الصلاة والسلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فكانوا أعرف بعبائيه
 وبوجود فصاحتهم فغلب عليهم قال الله تعالى فقاتلوا نهم أو يسألون أبو السعد قال في البداية وقاتل أن يقول هذا
 منقوض بأهل الكتاب فان كفرهم تغلبت بقرعة عليه الصلاة والسلام معرفة تامة محضة ومع هذا مكروا به
 وغروا اسمه ولقبه من الكتب وقد قبل منهم الجزية وأجيب بأن القياس يقتضي أن لا تقبل منهم الجزية الا أنه ترك
 بالكتاب وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية حوى (قوله أو السيف) نسبة القبول الى السيف
 مسامحة كافي الدر المنقى (قوله قنساؤهم وصبيانهم في) الا أن نساء المرتدين وصبيانهم يجبرون على الاسلام أما
 الصبيان فانهم يجبرون بعبادتهم حيث يجبر آباؤهم وأما نساؤهم فاعاجير لسيق الاسلام منهم بخلاف نساء
 مشركي العرب وصبيانهم لانه لا جبر على آباءهم فكذلك على صبيانهم وكذا على نساءهم لانه لم يسبق منهم الاسلام
 شاي عن الاتفاق (قوله وصبي) مثله الجنون والمعتوه حوى (قوله وامرأة) لان الجزية وجبت بدلا عن
 القتل في حق المأخوذ منه أو عن القتال في حقنا والصبي والمرأة لا يقتلان ولا يقاتلان ويستثنى من هذا نساء بني
 تغلب فانهم تؤخذ من نساءهم كانوا خد من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح حوى عن الخزانة (قوله أو تعطل قواه)
 أو طال مرضه حوى (تبيه) الاصل أن الجزية لا سقاط القتل فن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا
 برأى أو مال فنجب عليهم الجزية كافي الاختيار وغيره (قوله وأعمى) واكبه بالطريق الاول حوى (قوله وفقير
 غير معتل) لان عثمان لم يوظفها عليه بمحض من العصابة كالارض التي لا طاقة لها منخ والنصراني الذي يكتب
 ولا يدخل منه شي لا يؤخذ خراج رأسه حوى عن الفتح (قوله وراهب) ولوقدر على العمل وهو واحد الرهبان
 عابد النصارى وقد يقال للواحد رهبان أيضا والجمع رهبان مأخوذ من الرهب وهو الخوف قال البيهقي
 بالراهب لانه يجتمع عن تناول الاغذية فيبزل ويدق حوى (قوله لا يخالط الناس) فلو خالطهم وضعت عليه حوى
 (قوله ونقل ابن الكمال الخ) كلام ابن الكمال في الخاط ونهض الايضاح والاصلاح لا على راهب لا يخالط فأما
 الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يخاطون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول توضع عليهم الجزية
 اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف وقال عمر ونصر بن أبي عمر قلت لمحمد فاقول قال القياس ما قاله
 أبو حنيفة كذا في شرح القدوري لا لا قطع اه وذكر البرجسدي نقل عن قتادى فاضى خان تؤخذ الجزية من
 الراهب والقسيس في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يؤخذ اه فلي هذا يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر

ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة
 فتح لانه وقت وجوب الاداء من (وتوضع
 على كتابي) يدخل في اليهود السامرة لانهم
 يدينون بشريعة موسى عليه السلام وفي
 النصارى الفريج والارمن وأما الصابئة
 ففي الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لها
 (ومجوسى) ولو عربيا لوضع عليه الصلاة
 والسلام على مجوس هجر (ووثى عجمي)
 لجواز استرقاقه بخلاف ضرب الجزية عليه
 (لا على وثى عربي) فلم يقبل منهم
 أظهر فلم يعذر (ومرشد) فلم يقبل منهم
 سالا الاسلام أو السيف ولو ظهر ناعليهم
 قنساؤهم وصبيانهم في (وصبي وامرأة
 وعبد) ومكاتب ومدبروا بن آدم ولد (وزمن)
 من زمن زمانه نقص بعض أعضائه
 أو تعطل قواه فدخل المذلول والشيخ العاجز
 (وأعمى وفقير غير معتل وراهب لا يخالط
 الناس لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه
 وجزم الحدادى بوجوبها ونقل ابن الكمال
 أنه القياس وفاداه أن الاستحسان بخلافه
 قتاتل

الرواية اه جوى (قوله لم يوضع عليه) حتى تفضى تلك السنة هندية (قوله بخلاف الفقير) أى غير المعقل
 اذا أبصر الصلح فانهم اوضح عليه لانه أهل الجزية وانما سقطت الجزية وأما اذا كان فقيرا وضعت عليه الجزية
 لكونه معقلا ثم أبصر بالمال فان كان يسارا أكثر العام وضع عليه جزية المومنين (قوله ليست رضانا
 بكفرهم) جواب عن سؤال ذكره في المنع فقال فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز أخذ العوض على التمكن منه
 وإن جاز لك فلم لا يجوز أخذ عوض على التحلية بين الزاني والزانية وكذلك سائر المعاصي وحاصل ما أجاب به
 المصنف أن أخذها عقوبة وإذلال لهم وصغار بسبب إقامتهم على الكفر ويرى ما يكون ذلك داعيا إلى الاسلام
 ويقرب من هذا ما سلف من أن ذلك الأخذ دعوة إلى الاسلام لانهم اتوا خدمتهم وهم بين أظهر أهل الاسلام
 ويرى محاسنه فيكون باعنا لهم إلى الدخول فيه وأجاب المصنف بجواب آخر فقال فيه هذا انطى من نشأ من
 الجهل بالحكام الشرعية والقواعد العملية لأن الجزية ليست للتمكن من الكفر كازعم هذا المعترض وانما هي
 لاسقاط القتل لأن القتل الواجب يجوز اسقاطه بعوض كالعصاة ويدل على جواز أخذ الجزية بقوله تعالى
 وذكر الآية (قوله فاذا جازاهم اهلهم) ظاهره أنه يجوز ائمه اهلهم من غير مال إلى غاية ويحذر (قوله عن يد) قال
 ابن عباس هو أن يعطوها بأيديهم يشون بها كارهين ولا يركبون بها ولا يربو بها (قوله وهم صاغرون) أى
 مهرورون ذليون مخ (قوله ونصارى نجران) قال في المصباح نجران بلدة من بلادهم من اليمن قال
 البكري سميت باسم بابنها نجران بن يزيد بن شبيب بن يعرب بن قحطان اه شلي (قوله وأقرهم على دينهم)
 أى استمها لاهم لينظر واحسان الاسلام فيدخلوها فيه (قوله ثم فرغ عليه) أى على كونها عقوبة على الكفر فأداه
 المصنف (قوله فقسمة بالاسلام) لانهم اعقوبة على الكفر وقد زال وقيد بالجزية لان الديون والجرية والخراج
 لا تقسم بالاسلام اتفاقا بغير (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تفعل البعدي على المقارنة للتمام لانه لو أسلم
 بعد التمام بعدة فاسقط بالترك او قبل الاسلام لا بالاسلام فله الحلي (قوله ويسقط المجل للسنة) أى لو أدى
 الجزية في أول السنة ثم أسلم فيها لا يرد عليه شيء منها (قوله فبذ عليه سنة) أى جزية سنة وهى السنة الثانية لعدم
 وجوب اعليه (قوله والموت) انما سقطت به لان العقوبة لا تقام بعده بل به وصل إلى العقاب الا ككفر فلا حاجة
 إلى الادنى بجزى شلي والمراد أنه حصل الموت وما بعده قبل التكرار ولا كان السقوط به (قوله والزمانه) ظاهره
 أن الزمانه تسقطها ولو في آخر السنة وهو شافى ما قدمه أول الفصل عن الهداية من أنها تكفى حصته في أكثر السنة
 (قوله وصيرورته فقيرا) بحيث لا يقدر على شيء بجز (قوله لا يستطيع العمل) يرجع إلى قوله وصيرورته فقيرا وإلى
 قوله شيئا كبيرا (قوله لان الوجوب بأول الحول) قال في الجوهرية الجزية تجب في أول الحول عند الامام الا أنها
 تؤخذ في آخره قبل غنائه بحيث يبقى منه يوم أو يومان وقال أبو يوسف تؤخذ الجزية حين تدخل السنة ويعنى
 منها شهران اه أى وإذا كان الوجوب بأول الحول يلزم بدخوله التكرار (قوله بعكس خراج الارض) فانه بأخيره
 سلامة الانتفاع بجز (قوله وباتخاذ) ولا يتحقق الا بأخيره الام الثاني لان الوجوب به (قوله وقيل لا يسقط)
 محل الخلاف اذا تكرر الجزية عن الزراعة فان لم يجرز يؤخذ بالخراج عند الكل منع (قوله وبني ترجع الأول)
 ذكر صدر الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ هندية من
 المحيط فله قول عليه عدم السقوط (قوله وعزاه في الخاتمة لصاحب المذهب) قد علمت أنه روى عنه روايتا
 السقوط وعدمه والكلام في الخراج الموظف أما خراج المقاسمة فينعلق بهن الخراج كالعشر (قوله لا يحمل) أى
 لمن عليه الخراج أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج منع ومثله العشرون لكل ضمن وللسلطان حجب غلة
 أرض الخراج حتى يأخذ الخراج هندية ولا يحمل لا أخذ الخراج أن يحمل بينهم وبين الغلات حتى يستوفى الخراج
 منع (قوله في الاصح) هذا قوله وعندده التجوز النيابة لانها للزجر بتقيص المال كافي الاختيار وغيره فاستثنى
 (قوله ويقول أعط ياعبدوا الله) زاد في غاية البيان أعط ياهودى وأيا نصراى (قوله ويصفه في عنقه) حكاه في
 شرح الحموى وقيل ونقله في البحر عن بعض الكتب وذكر صاحب البحر في شرح قول المصنف وغيره الذمى ما نصه
 واذا وجب التمييز وجب صفار لا عزاز لا ذلالهم لازم فقيرا أى من ضرب أو صفع بلا سبب يكون منه اه
 (قوله وبأثم القاتل ان أذامه) مقتضاه أنه يعززل ارتكاب الاثم بجز وأقره المصنف لكن نظريه في التفرقت
 ولعل توجهه ما مر في باق الحق أى من أنه هو الذى ألقى الشين بنفسه قبل قول القاتل أفاده المؤلف في التميز بجز

(والعبدة في الإلهية) للجزية (وعدها وقت
 الوضع) فمن أفاق أو عتق أو بلغ أوبرى
 بعد وضع الامام لم يوضع عليه (بخلاف
 العبد اذا أبصر بعد الوصع حيث يوضع
 عليه) لأن سنة وطه العجز وقد زال اختيار
 (وهى) أى الجزية ليست رضانا بكفرهم
 كما طعن المصنف على انما هي (عقوبة) لهم
 على إقامتهم (على الكفر) فاذا جازاهم اهلهم
 لا يستدعاه إلى الايمان بدونها فيها أولى وقال
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس
 جبر وندارى نجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ
 عليه بقوله (قد سقط بالاسلام) ولو بعد تمام
 السنة ويسقط المجل للسنة لا استثنى فيرد
 عليه سنة خلاصة (والموت والتكرار)
 للتدخل كما سيجي (والعمى والزمانه)
 وصيرورته فقيرا أو (مقدرا أو شيئا كبيرا
 لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال
 (واذا اجتمع عليه حولان تدخلت والاصح
 سقوط جزية السنة الأولى بدخول السنة
 الثانية) زبلى (لان الوجوب بأول الحول
 بعكس خراج الارض) (وبسقط الخراج)
 بالموت في الاصح حاوى و (باتخاذ)
 كالجزية (وقيل لا) يسقط كالعشر وينبغي
 ترجيح الأول لان الخراج عقوبة بخلاف
 العشر بجز قال المصنف وعزاه في الخاتمة
 اصحاب المذهب فكان هو المذهب وفيها
 لا يحمل (كل الغلة حتى يؤدى الخراج
 ولا تقبل من الذمى لوبعها على يد نائبه)
 في الاصح (بل يكفى أن يأتى بنفسه فيعطى)
 قائما والله بض منه فاعدا هداية وبقول
 اعط ياعبدوا الله ويصفه في عنقه لا ياكفر
 وبأثم القاتل ان أذامه قسبة

ليس في حقه من يستكتبه نهاية توجب له منه الضرر اه قال السيد الجوى وقع في زماننا من يتسبب
 للعلم والفضل مدحهم بالقصائد اه وفي أبي السعود ولا شك في منع استكتابهم لان ما كل الكتابية قبول قولهم
 وفيه تشترط العدالة (قوله ويغني أن يلزم الصغار) فاذا استعمل على المسلمين حل الامام قتله كذا بجنه
 السكال (قوله ويحرم تعظيمه) بخدمته أو بالقيام له قال في الذخيرة اذا دخل يهودي الجاهل هل يباح للقدام المسلم
 أن يخدمه ان خدمه طمعا في فلاحه فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له ان كان ليعيل قلبه الى الاسلام فلا بأس به
 وان فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوي شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وكذا اذا دخل ذمى على مسلم فقام له ان قام
 طمعا في سبيله الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوي ما ذكرنا أو قام تعظيما لفناء كره له ذلك
 اه قال الطرسوسي ان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر كذا في شرح
 المنظومة (قوله وتكره مصاحفهم) أي لان فيه نوع تعظيم وودوا ظاهر اطلاقها انها كراهة تحريم (قوله في الجواب)
 أي جواب السلام (قوله ويجعل على داه علامة) قال في القمع وكذا تميز دورهم عن دور المسلمين كيلا يفسد سائل
 فيه عولهم بالمفخرة أو يعاملهم بالتضرع كما يتضرع للمسلمين اه قلت ويستفاد منه قبح ما يفعله سؤال زماننا
 من الوقوف بين أيديهم بشفاعة الذل يدعون ويسعون مطعون منهم حوى (قوله وعامة في الاشياء من أحكام
 الذمى) منها أنه لا يمنع من دخول المسجد جنبًا بخلاف المسلم ولا يتوقف دخوله على الاذن من مسلم ولا يصح
 نذره ولا يحد بشرط الحذر ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غصت منه ويضمن متلفها الا أن يظهر ربه لهم
 المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يكتفون المتلف اما ما يرى ذلك بخلاف اتلاف خير المسلم فانه لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يتعرض لهم لولا خوف افساد أو لا يوجب الضمان
 ثم أسلوا ولا يرجع ونما يجلد وفي المثلث كل شيء أمتنع منه المسلم أمتنع به الذمى الا الخمر والخنزير ولا يكره عبادة
 جاره الذمى ولا ضيقه وفي الهندية وليس لأصرا في أن يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع
 فيه بهم اسم الله أن يصلى فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كائنهم ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور
 أو التخليل ان كان فيه اظهار الشر لمنعوا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشر لا يمنع ويمنع من قراءة
 ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان من فناء
 المصر اه ويكره للمسلم أن يؤجر نفسه من كافر لعصر العنب واعلم أن الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله
 تعالى دون حقوق الأديين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل الواجب الكافر ثم أسلم لم يسقط ومنها
 لو زنى ثم أسلم وكان ذميا بائنة مسلمة لم يسقط الحد بالاسلام والاسقاط ويجرى الارث بين اليهود
 والنصارى واليهوس والكفر كله واحدة عندنا بشرط اتحاد الدار ويعقل الكفار بعضهم بعضا وان اختلفت
 دلتهم اه (نقطة) في جواز تسميتهم بأسماء المسلمين تفصيل ذكره ابن القيم فقسم بخص بالمسلمين وقسم بخص
 بالكفار وقسم مشترك فالاول كحمدوا محمد وآبى بكر وعمر وعثمان وعلى وطه والابن فلهذا لا يكونون من
 التسمية به والثاني كجرحهم وبطرس ويوحنا ونحوها فهذه لا يمنعون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية به لما فيه
 من المشابهة والثالث كيجي وعيسى وأيوب ودود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وسلام ونحوها فهذه
 لا يمنع منه المسلمون ولا أهل الذمة وانما منعوا عن التسمية بأسماء المسلمين كما في بكر ومكنوا من التسمية بأسماء
 الانبياء كعيسى وعيسى لان هذه الأسماء كثر اشتراكها بين المسلمين والكفار بخلاف أسماء الصحابة واسم فينا عليه
 الصلاة والسلام فانها محتصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها أبو السعود (قوله وفي الخبايا وعيننا وهم)
 فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويحذف أزارهم ازار المسلمين اختار وفي القمع وكذا تؤخذ نسائهم بالزنى
 في الطريق فيجعل على ملاء اليهودية خرقة صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا في الحمامات اه وسيجي أن الذمى
 في النظر الى المسئلة كالرجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر أصلا الى المسئلة كذا في شرح الملقى وفي القهستاني
 ان النساء أهل الذمة يمتنعن في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه اه (قوله أي أراد شراءها) انما فسر بهذا
 الجوه بعد لا يغني أن تباع منه (قوله يجبر على بيعها من المسلم) وذكر في اجارة الخبايا أنه يجوز ولا يجبر على البيع
 اه جبر القول الفصل يصلح توفيقا بين القولين (قوله فأجاب الخ) لم يجب عن المسؤول عنه وجوابه أنها
 يستحقان الويلفة لقيامهما بالعمل (قوله في الخبايا وغيرها الخ) أي واستخدامهم ما ذكر فيه تعظيم لهم

وفي الحاوى ويغني أن يلزم الصغار فيما
 يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه
 فيمنع من القعود حال قيام المسلم عنده جبر
 ويحرم تعظيمه وتكرمه مصاحفهم ولا يباح
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على
 وعليك ويضيق عليه في المروءة ويجعل على
 داره علامة وعامة في الاشياء من أحكام
 الذمى وفي شرح الوهابية للشرى لى
 وينعون من استيطان مكة والمدينة لانهما
 من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام
 لا يجمع في أرض العرب دينان ولو دخل
 تجارة جاز ولا يبيع وأما دخوله المسجد
 الحرام فذكر في السير المنع وفي الجامع
 الصغير عدمه والسرا الكبير آخر تصنيف محمد
 رحمه الله تعالى قال الطاهر أنه أورد فيه
 ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخبايا وعين
 أسأؤهم لا عيدهم بالكسح (والذى اذا
 استبرى دارا) أي أراد شراءها (في المصر
 لا يبيع) ان يجمع منه فلا يشتري يجبر على بيعها
 من المسلم) وقيل لا يجبر الا اذا كثرت دور قل
 وفي معروضات الملقى أبو السعود من كتاب
 الصلاة مثل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت
 أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان
 الامام والمؤذن فقط لاجل وطيفتهم بالذهاب
 اليه فيؤذنان وبسليمان به فهل نحل لهم
 الويلفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها
 المسلمون بقيتها جبرا على الفور وقد ورد
 الامر الشريف السلطاني بذلك أيضا
 فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجهاد
 وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني
 بعدم استخدام الذميين للعباد والجوار
 لو استخدم ذمى عبدا أو جارية بماذا يلزمه
 فأجاب يلزمه التمييز الشديد والجلب في
 الخبايا وغيرها وقد ورد من بجا كان استحقا
 لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فاجبت
 ذلك

(قوله واذا تكاري الخ) لما فرغ من التكلم على الشراء شرع يشككم على الصكراء (قوله في المصير) ظاهر
التقيد بأن حكم القري يخالف ذلك ويجوز (قوله لعود نفعه علينا) أي باخذ الاجرة منهم (قوله وهو محفوظ)
أي السكنى بناحية ليس فيها مسلمون (قوله في محله خاصة) لا ينافي ما في المتن لا مكان حله على ما ذكره من
سكناهم بنسبة تقليل الجماعة (قوله لكن رده) أي التقيد بالجهة الخاصة (قوله بأنه) أي صاحب الاشياء فهم
خطأ أي فهم ما خطأ فهم ماض ويحتمل أن يكون الضمير في قوله بأنه يرجع الى فهم وفهم المذكوكر في العبارة
مصدر خبران وخطأ صفة والمافى جزم بأن فهم صاحب الاشياء فهم خطأ (قوله فكانه فهم) أي صاحب
الاشياء (قوله من الناحية) أي المذكورة في الذخيرة حلي عن الدرا المنق (قوله أنهم يؤمرون الخ) فعول
نقل (قوله نقلاً) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه حلي (قوله والمراد الخ) الاوضح أن يقول بأن
المراد ويكون متعلقا بصرح (قوله بالمنع المذكور) أي يمنع سكناهم عند تقليلهم الجماعة (قوله ولهم فيها
منعة) الوال للصال وأقاده هذا التقيد أنهم لا يمنعون عن سكناهم في محله خاصة عند اتقائه قلت وكلام صاحب
الاشياء محمول على هذا المراد أيضاً فلا يصح هذا القول الحلي والمنعة بفتح الميم والنون جمع مانع وقوله
فلان في منعة أي في عز وشيرة يعنونه من وصول أعدائه اليه وبالعارضة اسم فاعل من عرض وفلان شديد
العارضة أي الناحية أي ذو جلد وقدرته على الكلام اه (قوله فاما سكناهم بينهم) أي ولوفى محله خاصة (قوله
فلا كذلك) أي فليس كذلك وليس في عبارة الدرا المنق لفظ كذلك انتهى حلي (قوله الاسكوبي) بالباء
الموحدة قلت الحاصل أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محله خاصة وأما
وإذا كان لهم منعة كما أقاده القرائني أولزم من سكناهم تقليل الجماعة كما أقاده صاحب الذخيرة فلا يمكن
منها ولو في محله خاصة بل يؤمرون بالاعتقال بناحية كقريه ليس فيها مسلمون وقول صاحب الاشياء والمعتد
الجواز في محله خاصة محمول على ما إذا لم يكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به القرائني والله تعالى أعلم وفي الدر
المنق وكذا يمنعون من التعلي في ثائهم على المسلمين ومن المساواة عند العلماء وبقي التقديم على قدمه
أي اذا لم يكن باعالية ابتداء لا يتمد لانه يقتضي البقاء ما لا يقتضي في الابتداء ومنه في الهبة فضالي

ويمنع الذي من أن يسكن • أو أن يحل مسكناً على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما ينو

١ قلت وعما يعين منهم عن المروءة عن عين العلماء والاشراف فانهم يفعلونه بقصد الاذلال لهم ونصوا على أنه
يضيق عليه في الطريق وقد سبق أنهم يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من أهل العفاف (قوله وينتقض
عهدهم بالغلبة على موضع للعراب) لانهم صاروا حرا علينا فبعض عقد الذمة عن القابضة وهي دفع شر الحراب
وفي الفتح ولا ينتقض امان ذمته بنقض عهده (قوله ويجعل نفسه طليعة للمشركين) لانه محاربة معني قال
في القاموس طليعة الجيش من يهتبط لطلوع العدو الواحد والجمع ج طلائع مخ (قوله بأن يبعث ليطلع الخ)
صورته أن يدخل مستاماً ويقوم سنة فيضرب عليه الجزية وقصد التمسس على المسلمين ليضرب العدو (قوله
فلو لم يعنوه لذلك) بان كان ذمياً أصلياً أو طراً عليه هذا القصد (قوله وعليه يحمل كلام الهبط) عبارة
كما في البصر الذي اذا وقف منه على أنه يضرب المشركين بعبوب المسلمين أو يقتل رجالاً من المسلمين فيقتله لا يكون
نقضاً للعهد اه وهذا الجمع لصاحب البصر جمع بين قول من جعل الطليعة منقوض العهد وبين من لم يجعله
كذلك وتبعه صاحب النهر والجوى والمؤلف (قوله الا أنه لو أسرى سرق) واذا جاز من نفسه تأتيا عادت ذمته بجر
وزوجه التي خلفها في دار الاسلام تبين منه اجساماً فتح (قوله والمرته يقتل) لان كفره أغلظ وأما المرتدة فانها
تسرق اذا لحقت بدار الحرب جوى من الناحية (قوله لا ينتقض عهده بقوله نقض العهد) اشبه شكله صاحب
النهر بأنه لو امتنع من قبول الجزية نقض عهده وليس ذلك الا بالقول اه بل يقال ان قوله نقض العهد أظهر
في ارادة المحاربة من لا قبل الجزية (قوله ولا بالاياه عن أداء الجزية) اعترضه صاحب الدرد بأن معنى
الامتناع عن أداء الجزية التصريح بعدم أدائها فكان يقول لا أعطي الجزية بظاهره أنه ينافي بقاء الالتزام
وأجاب الجوى بأنه انما يكون منافياً لو لم يصبر على الاداء وهو عليه يصبر وحينئذ لم يترأض امتناعه عن الالتزام اه
لانها صارت ذمته في نفسه فيجس بها كما في الديون أبو السعود وما يضا قيامه بدار الاسلام يكذب قوله لا أعطي

(واذا تكاري أهل الذمة دوراً فيما بين
المسلمين ليسكنوا فيها) في المصير (جاز) ليدور
نفعه علينا وليروا تعاملنا فليسلوا (بشرط
عدم تقليل الجماعة لسكناهم) بشرطه الا اقام
الحلواني (فان لم ذلك من سكناهم أمروا
بالاعتزال عنهم) والمكسنى بناحية ليس فيها
مسلمون وهو محفوظ عن أبي يوسف بصر
عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكناهم
بيننا في المصير والمعتد الجواز في محله خاصة
انتهى وأقره المنصف وغيره لكن رده منسج
الاسلام جوى زاده وجزم بأنه فهم خطأ
فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذا
قد صرح القرائني في شرح الجامع الصغير
به ما نقل عن النافعي أنهم يؤمرون ببيع
دورهم في اعمار المسلمين وبالخروج عنها
وبالسكنى خارجها لا يكون لهم محله المذكور
نقل عن التنقي والمراد أي بالتمتع المذكور
من الامصار أن يكون لهم في المصير محله
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة غير ذمة
المسلمين فاما سكناهم بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا في تناوي الاسكوبي فليحفظ
(وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع
للعراب أو بالبقاء بدار الحرب) زادي الفتح
أو بالامتناع من قبول الجزية (أو يجعل
نفسه طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطلع
على أخبار العدو وطلوع يغنوه لذلك لم ينتقض
عهدهم وعليه يحمل كلام الهبط (وصار
الذي في هذه الاربع صور (كالمرتدة)
في كل أحكامه (الا أنه) لو أسرى (وسرق)
والمرتدة يقتل ولا يجبر على قبول الذمة
والمرتدة يجبر على الاسلام (لا) ينتقض
عهده (بقوله نقض العهد) زيلعي
(بغلاف الامان) للعرية فانه ينتقض
بالقول بجر (ولا بالاياه عن أداء الجزية)

في إتيان الالتزام اه (قوله بل عن قبولها) أي عند الوضع وفيه أنه لم يكن ذمبا حينئذ حتى ينقض عهده
 ويمكن تصويره في الجنون والصبي فأنه لا يوضع عليهم الكسرى يجري عليه أحكام أهل الذمة فإذا أفاق الجنون
 أو بلغ الصبي ولم يبق له من جنونه شيء أو كانهم عليهم (قوله لكن ضعفه في البحر) حيث قال ولا يخفى ضعفه رواية
 ودراية كما أن قول العيني واختياره أن يقتل بسب النبي عليه الصلاة والسلام لأصل له في الرواية اه (قوله
 ولا يبارنا بمسألة) لأنه يقام عليه الحد وأثاره إلى أنه لا ينقض إذا نكح مسلة ولو وقع ذلك فأنه ككاح باطل
 به زوران وكذا السامعي بينهما ولو أسلم به ذلك لا يجوز النكاح لوقوعه باطلا قاله في البحر وانظر ما لو تسرى
 بأمة مسلة هل ينقض عهده أو لا جوى والظاهر لأن النكاح أقوى ولا ينقض به العهد فأولى مادونه ألا ترى
 أن الولد في النكاح يلحق مطلقا ولا يلحق في التسرى إلا بالبدعوة (قوله وقتل مسلم) لأنه يستوفي منه القصاص
 ويظهر فائدة كونه ذميا بعد القصاص في أولاده الصغار جوى وفي ماله حيث لا يكون فينا أبو السعد (قوله
 واقتان مسلم) مصدر أقتن الرباعي اه حلي ولو أعانوا أهل البغي فحكمهم حكمهم فلا ينقض عهدهم ولا يجوز
 استرقاقهم ولا أخذهم للهم شلي وفيه عن حافظ الدين التسي "إذا طعن الذمي في دين الإسلام طعنا ظاهرا
 جازقه له لأن العهد مدعة ودفعه على أن لا يطعن فإذا طعن فقد نكث عهده وخروج من الذمة (قوله وسب
 النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر الشيخ شاهين عن الذخيرة تفصيلا أن ذكره بسوء يعتقده ويتدين به بأن قال
 أنه ليس برسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسبته إلى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينقض عهده أما إذا ذكره
 بما لا يعتقده ولا يتدين به كما لو نسبته إلى الزنا أو طعن في نسبه ينقض أبو السعد وهو محمول على إذا لم يعلن به
 (قوله لأن كفره المقارن له) أي لا أخذ العهد (قوله فالطاري) أي بالسب زائد على الكفر الأصلي (قوله
 لا يرفعه) فلا ينقض به (قوله فلو من مسلم قتل) ولا تقبل توبته في درة القتل عنه مطلقا سواء تاب بعد القتل
 عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه إلا أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويقبر
 ماله بين ورثته وأما إذا لم يتب فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل تستعمرونه ويدفن في مقابر الكفار
 ولا يقسم ماله بين ورثته بل يكون فينا للمسلمين لأنه قتل ككفرا أفاده العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله
 قال العيني الخ) قد علمت ما قاله صاحب البحر (قوله وبه ابن الهمام) قال في البحر وقع لابن الهمام هنا بحث
 خالف فيه أهل المذهب وهو ما تتبع فيه العيني وقد أفاد العلامة قاسم في فتاواه أنه لا يلزم ما يبحث شيخه
 ابن الهمام المخالفة للمذهب نعم نفس المؤمن تميل إلى قول المخالف في مسألة السب لكن اتباع المذهب
 واجب اه (قوله ثم رأيت في معروضات المفتي أبي السعد الخ) انما ذكره لافا أمرنا بالعمل بما فيها
 ذكره في شرح المتن وحاصله التفصيل بين الاعتقاد وعدمه فيقتل معتاد السب لا غيره ومحملة إذا لم يعلن
 قال في شرح المتن فلو أعلن بشقه أو اعتاد قتل ولو امرأة اه وبه أفتي أي أبو السعد كما في شرح
 المتن (قوله ثم أفتي) أي أبو السعد (قوله بأنه يقتل) لأنه أعلن به (قوله ويؤيده) أي ما في المعروضات
 من أنه إذا أعلن قتل (قوله يا عائشة) بدل من الحديث وسببه كافي الفتح عن عائشة أن رهط من اليهود دخلوا
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليك فقال وعليكم قالت ففهمتها فقلت وعليكم السلام واللعة
 فقال صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة فأت الله جيب الرفق في الأمر كله قالت فقلت يا رسول الله ألم تسع
 ما قالوا قال عليه السلام قد قلت وعليكم اه وقد ثبت في رواية لا تكوني فاحشة كما ذكره المؤلف (قوله مانعه)
 الأولى أن يقول قال مانعه وخبر قال أبي ابن الكمال (قوله تؤذي الرسول) أي بالسب (قوله مدحه صلى الله
 عليه وسلم) هو جواب لما في نسخة مدحه وتحصل مما تقدم أن الذمي لا يقتل بالسب إلا إذا اعتاده كما
 في المعروضات أو أعلن به كافي سير الذخيرة (قوله وتغلبية) أي وبالفة تغلبية نسبة إلى تغلب بن وائل بن ربيعة
 قوم تصروا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم فلما جاء الإسلام ثم زمن عمر رضي الله تعالى عنه دعاهم إلى
 الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة فقال لا آخذ من مشرك
 صدقة فلقى بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرععة يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس شديد وهم عرب يأفون
 من الجزية فلاتن عليهم عدواهم وخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وضمف عليهم فأجمع
 العصابة على ذلك ثم ألقاهم نهر ويجر (قوله لا من طفلهم) وقترائهم وعجائزهم ومعاييرهم لصلتهم على

بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن
 الواقعات قتله بالإباء عن الاداء قال وهو قول
 الثلاثة لكن ضعفه في البحر (و) لا يبارنا
 بمسلة وقتل مسلم واقتان مسلم عن به
 وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه
 وسلم) لأن كفره المقارن له لا يمنعه فالطاري
 لا يرفعه فلو من مسلم قتل كما سيجي (ويؤيد
 الذي ويعاقب على سب دين الإسلام
 أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم
 حاوي وغيره قال العيني واختياره
 في السب أن يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام
 قلت وبه أفتي شيخنا الخير الرملي وهو قول
 الشافعي ثم رأيت في معروضات المفتي
 أبي السعد أنه ورد أمر سلطانا بالعمل
 بقول أئمتنا القائلين بقتله إذا طهر أنه معتاد
 وبه أفتي ثم أفتي في بكر اليهودي قال لبشر
 النصراني بليككم عيسى والصلاة والسلام انتهى
 بسببه لا نبيا عليهم الصلاة والسلام انتهى
 قلت ويؤيده أن ابن كمال يأن في أحاديثه
 الأربعينية في الحديث الرابع والثلاثين
 يا عائشة لا تكوني فاحشة مانعه والحق أنه
 يقتل عندنا إذا أعلن بشقه عليه الصلاة
 والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث
 قال واستدل محمد بن قيس أن عمر بن
 أعلت بسم الرسول بما يؤذي
 عدو لما جمع عهده بنت مروان تؤذي
 الرسول فقتلها بالمدح على ذلك صلى
 الله عليه وسلم انتهى فليحفظ (ويؤخذ من
 مال بالغ تغلبية وتغلبية) لا من طفلهم

خفف زكاتها وهي لا تجب عليهم عند اختلاف نسائهم كذا في الدر المنقبي (قوله الاخراج) لانه وظيفة الارض
 وليس عبادة يجر (قوله خفف زكاتها باحكامها) فباخذ السامى من غنهم الساقية من كل اربعين شاة شاتين
 ومن كل مائة واحد عشر من اربع شياه وعلى هذا في الابل والبقر ولاشي عليهم في بقعة ام والمهم ورقبتهم
 كافي الاتقان بعضى اذ لم يتر على العاشر اما اذ امروا عليه فانه يأخذ منهم خفف ما يأخذ من المسلمين وبه
 بقوله زكاتها على ان الماخوذ وان كان جزية لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من التائب بل
 شرائط الزكاة واسبيلها لان الصلح وقع كذلك حوى (قوله كولى القرشى) فتوضع الجزية وكذا الخراج على
 معتقها لان الصدقة المضاعفة تصحيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيها الا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التخفيف
 ولا يتبعه فيه واما حديث مولى القوم منهم فخصوص بجمرة الصدقة بالاجماع على انه على خلاف القياس
 فلا يلحق به ما ليس بهناه كذا في الدر المنقبي (قوله ومصرف الجزية والخراج الخ) قيد بالخراج لان العذر
 مصرفه مصرف الزكاة (قوله وانما يقبلها اذا وقع الخ) اما اذا غلب على ظننا ان من يعشها يظن ان المسكين
 يتناولون طمعا فلا تقبل هديته ثم انما تقبل من شخص لا يطعم في ايمانه لوردة هديته ائمانا يطعم في ايمانه
 اذ اردت عليه لا تقبل منه بجر (قوله وما أخذ منهم) أى من الكفار بل الحرب وهو يشمل ما يأخذ العاشر من
 أهل الحرب وأهل الذمة اذ امروا عليه وما لأهل بخران وما صولح أهل الحرب عليه لترك القتال قبل نزول
 العسكر بساحتهم بجر (قوله ومنه ترك ذى) اذ لم يكن له وارث أو كان ولم يستغرقها حوى (قوله مصالحنا)
 جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما ود دفعه الى الاسلام قهستانى (قوله كسند نفور) هو حفظ الموضع
 الذي ليس وراه اسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلفة وبالفتح ما كان مدعة
 بجر بالفتح وهو ككون الغني المجهة موضع الخاف من فروج البلدان قاموس فيصرف الى الجماعة الذين
 يظنون موضع الخافه الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون
 المدين في دار الاسلام عن المصوص وبناء مسجد وحوض وباط قهستانى (قوله وبناء قطرة) هي ما لا ترفع
 لا حكام بناها (قوله وجسر) هو ما يوضع ويرفع فوق الماء ليرت عليه وهو بفتح الجيم وكسر هاء حوى (قوله وكفاية
 العلماء) هم أصحاب التفسير والحديث والظاهر ان المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو
 وغيرهما حوى عن البرجندى (قوله والقضاة) انما حفظهم على العلماء لان القاضي ربما لا يكون عالما ببعض
 كقضاة زماننا حوى (قوله والعمال) يدخل فيهم المذكروا واعظ بحق وعلم كافي المنيق والوالى وطالب العلم
 والمحتسب والقاضى والمفتى والمعلم بلاجر قهستانى عن المضمرات (قوله وشهود قسمة) بالسعين المهسلة أى
 الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستقاء حقوقهم وفي نسخة وشهود قسمة بالياء المشاة التصبة أى
 الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة (قوله ورقباء سواحل) أى الذين يرقبون على السواحل
 ما يقدم من المسافرين لئلا يخذل العشور (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يتفع به
 قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعلماء الجارى دينيا كان أو دنيوا وللتصيب ولما يصل الى الجوف
 ويتغذى به قهستانى (قوله مسكين) اقتصر مسكين على ارجاع الضعيف الى المقاتلة (قوله لم أره) نقل الشيخ
 عيسى الصفى في رسالته ماضيه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا من بيت المال وفرض له
 استحقاقه فيه فانه يفرض لذريته أيضا تعالاه ولا يسقط بجمرة وقال صاحب الحاوى القنوى على أنه يفرض
 لذراى العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال ولا يسقط ما فرض لذراىهم بجمتهم اه (قوله
 والى هنا) أى من كتاب الزكاة هنا (قوله فهذا) أى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أى وفجوهما
 مما ذكر معهما (قوله مرفى الزكاة) هو الاصناف السبعة التى هي مصارف الزكاة (قوله مرفى السبد) هو المشاء
 اليه بقوله تعالى واعلموا انما غنم الاية (قوله ومصرفها لقط فقير) والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطون منه
 نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم بجر (قوله وعلى الامام ان يجعل لكل نوع يتناقصه)
 ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يخص به بجر (قوله وله ان يستقرض الخ) ثم اذا حصل من ذلك النوع
 شيء رده في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات أو من خسر الغنية على أهل الخراج وهم فقراء
 فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالفقر بجر (قوله ويعطى بقدر الحاجة) قال فى القنية سكان

الاخراج (خفف زكاتها) باحكامها (ع)
 تجب فيه الزكاة (المعودة بينا لان)
 الصلح وقع كذلك (و) يؤخذ (من مولاه)
 أى معتق التغلبي (في الجزية والخراج
 كولى القرشى) وحديث مولى القوم منهم
 مخصوص بالاجماع (ومصرف الجزية
 والخراج وما لالتغلي وهديتهم للامام)
 وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين
 وانما يقبلها اذا وقع عندهم بل الحرب
 لا الدنيا جوهرية (وما أخذ منهم طهيروية
 ومنه ترك ذى) وما أخذ عاشر منهم طهيروية
 (مصلحنا) خبر مصرف (كسند نفور) وبناء
 قطرة وجسر (كفاية العلماء) والقضاة
 تجبىس وبه يدخل طلبة العلم فتح (والقضاة
 والعمال) ككتبة قضاة وشهود قسمة ورقباء
 سواحل (ورزق المقاتلة وذراىهم) أى
 ذراى كل من ذكر مسكين واعتمده في الحرب
 قاتلا وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة
 الصغر لم أره والى هنا تحت موارف بيت
 المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج
 ومصرف زكاة وعشر مرفى الزكاة ومصرف
 خسر وكاز مرفى السبد ونقى رابع وهو لقطعة
 وتركه بلا وارث ودية مقبول بلاولى
 ومصرفها لقط فقير وفقير بلاولى وعلى الامام
 ان يجعل لكل نوع يتناقصه وله ان
 يستقرض من أحدها بصرفه للاخر
 ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفصل فان
 قصر كان الله عليه حبيبا زيلقى

أبو بكر رضي الله عنه إلى الله تعالى في الدنيا وكان عمر يعطيه على قدر الحاجة والفقر والفضل والاحتياج
فيما كان من رضى الله تعالى عنه في زمانه أحسن حوى (قوله هو المفقى اليوم) لأنهم كانوا يحفظون القرآن
ويعلون أحكامه (قوله ولا شيء لذتى في بيت المال) نقل الحوى عن الفتاح عن الزاهدى لو أنفق الامام على
نفسه ذتى من بيت المال جاز ولم يقدره بخوف الهلاك ويمكن حل قوله لم ولا شيء لذتى أى على طريق الوجوب
فلا يتأني ما في الفتاح أبو السعود (قوله جوعته) يقع الجيم المرتفع من الجوع وفي القاموس الجوع ضد الشبع
وبالفتح المصدر جاع جوعا ومجاعة فهو جائع وجوعان انتهى (قوله من ذكر) أى الذين تقدم ذكرهم في مصرف
الخارج والجزية (قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقية قوله ولو في آخره (قوله حرم من العطاء)
العطاء ما يثبت في الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالمكسبة في عرفنا إلا أنها شهيرة
والعطاء منوى قاله الكمال وفي شرح الحوى وأعلم أن الرزق والعطاء متقاربان إلا أن الفقهاء فرقوا بينهما فقبل
الرزق ما يخرج للبندى في شهر والعطاء ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين اهـ (قوله لانه صله) أى صدقة
واحسان (قوله القاضي والمفقى والمدرس) عبارة الجرم مثل القاضي والمفقى والمدرس وهى أولى لشمولها نحو
المقاتلة قاله الحلبي (قوله يستحب الصرف الى قريته) اختاره العلامة العيني وشراح الجمع وذبح بعضهم
الى أن صرف ذلك اليهم واجب واختاره ملاسكين قاله العلامة فوح قاله المحقق السكاك والوجه يقتضى
وجوب دفعه لورثته لانه حق تأكد بان تمام عمله في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازي بعد الاقرار بدار
الاملاكم لتأكد الحق حينئذ وان لم يثبت له ملك اهـ (قوله فينبى الوفاة) أى لا يمت بدفعه لورثته (قوله
قبل يجب رد ما بقى) قال في الهداية لو استوفى القاضي رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح أنه يجب الرد أى
رد ذق ما بقى من السنة وكذا صححه في الكافي قال شيخنا فعلى هذا التصحيح ينبغي أن يراد اذامات ما بقى بعينه
من الرزق لباقي السنة حوى قال أبو السعود والتقدير يراد العين بشراى أنه لو لم يكن باقيا لا يرث مثله اهـ (قوله
وقيل لا كالفقة المجهلة) عبارة الزيلعي ولو جعل له كفاية سنة ثم عزل قبل تمام السنة قيل يجب رد ما بقى من
السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعنده ما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة
ليقربها وما يعتبره بالهبة اهـ وبه تعلم ما في عبارته من الاجمال (قوله والمؤذن والامام) قال الحوى
في شرحه وأما مدرس المدرسة والامام والمؤذن اذا ما فاقا أثناء السنة أو عزلا وقد باشر وامتد فانه لا يحرم
نص عليه الطرسوسى في أنفع الوسائل وبسط الكلام هنالك فليراجع اهـ (قوله اذا كان له ما وقف الخ)
وأما الاجرة المجهولة المعينة فلا تسقط بالموت وعلى ما قاله الطرسوسى الحكم فيه ما واحد (قوله وهذا ثابت) أى
قوله والمؤذن الخ (قوله وعماه في الدور) قال فيها في فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود قريه بقيا راضى
الوقف على امام المسجد بصرف اليه غلتها وقت ما أدركه فأنفذ الامام الفقه وقت الادراك وذهب عن ذلك القرية
لا يترد عنه حصه ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام أكل ما بقى من السنة
ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم والمدارس اهـ (قوله وقد نصنا في الوقف) وتقدم قبيل كيفية القصة
أيضا قاله الحلبي واهـ سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب المرتد)

لما فرغ من بيان أحكام الكفر الاصلى شرع في أحكام الطارىء والمراد بالكفر الاصلى ما لم يتقدمه ايمان بعد
البلوغ وبالطارىء ما تقدمه ايمان بعد فسق ما قبل ان الايمان أصل بحسب الفطرة وحينئذ فامعنى كون الكفر
أصليا (قوله وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان) فيه أنها تتحقق بالاعتقاد القلبي كما اذا اعتقد انصافه تعالى
بما لا يليق به فانه يرتد وان لم يلفظ به وكذا انوى الكفر بعد حين وقد يقال ان الموضوع الرد الطاهرة (قوله بعد
الايمان) خرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا يعطى حكم المرتد (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول
الظن ان دعاه لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العاشقة من غير افتقار الى نظر
واسم لال كل واحدانية والنسبة والبش والجزا وهو وجوب الصلاة وكافة وحرمة الخمر ونحوها اهـ حلبي عن شرح
المسألة وعليه فالاعيان حديث النفس التابع للعرفنة (قوله مما علم بحجته) أى به عنه تعالى وهو بيان لما في قوله ما جاء
به (قوله على من فقه) أى وعلى الايمان والتصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال المنازىدى

وفي الحاوى المبراد بالحفاظ في حديث
لحافظ القرآن ما تبادى به المال الا ان يملك
ولا شيء لذتى في بيت المال الا ان يملك
لنفسه فمعه ما يبدى جوعته (ومن مات)
من ذكر (في نصف الحول حرم من العطاء)
لانه صله فلا تملك الا بالقبض وأهل العطاء
في زماننا القاضي والمفقى والمدرس صدر
شريعة (ولو) مات (في آخره) أو بعد تمامه
كل صحبه أخى زاده (يستحب الصرف الى
قريته) لانه أو في نفسه فينبى الوفاة ومن
يجهله ثم مات أو عزل قبل الحول قيل يجب
رد ما بقى وقيل لا كالفقة المجهلة زيلعي
(والمؤذن والامام اذا كان له ما وقف ولم
يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط) لانه كالماله
(وكذا القاضي وقيل لا) يسقط لانه
كلاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط
من نسخ المتن هنا وعماه في الدور وقد
نصنا في الوقف

(باب المرتد)

(هو) لغة اراجع مطلقا وشرعا (الراجع
عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر
على اللسان بعد الايمان) وهو تصديق محمد
صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الله
تعالى مما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط

وفي الاشياء لا تصح ردة السكران الا الردة
بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل
ولا يعفى عنه (من ارتد عرض) الحياكم
(عليه السلام استصاها) على المذهب
الابوغي الدعوى (ويكشف شبهته) بيان
انتم العرض (ويجيب) وجوبه وقيل ندبا
(ثلاثة أيام) يرض عليه الاسلام في كل
يوم منها خاتمة (ان استعمل) أي طلب المهلة
والاقتله من ساعته الا اذا رضى اسلامه
به اتم وكذا الوارد ثانيا لانه يظهر عليه
وفي الثالثة يجيب أيضا حتى يظهر عليه
التوبة فان عاد فذلك تارة ثانية فلتكن
قتلى في الزاهر عن آخر حد ودخاينة
معتز بالجلبي ما يقيد قتله بلا توبة فنية (فان
أسلم) فيها (والاقتل) الحديث من بدل دينه
فاقتلوه (واسلامه أن تبرأ عن الاديان)
سوى الاسلام (أو عما تقتل اليه) بعد
نطقه بالشهادتين وعقابه في البصر ولو أتي
بهم على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبع
بزازية (وكذا) تنزيها لما مر (قتله قبل
العرض بلا ضمان) لان الكفر مع اللدم قبل
باسلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من
ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكرهم الكائن
الوحدانية كالنورية ومن ينكر الكل
ينكر مئة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر الكل
كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عوم
رسالة الصانع صلى الله عليه وسلم كالمعبودية
في كنف من الاوثان يقول لا اله الا الله

يوسف عليه السلام (قوله ينسب اليه) أي في النفس كما في الخامسة المذكورة (قوله فانه يقتل ولا يعفى عنه)
في البصر عا اذا كان سكره بسبب محظور مباشر مختارا بلا كراه والافهوك بالجنون اه حلي (قوله عرض الحياكم
عليه) هو يوم الامام والقاضي وبهما صرح المصنف (قوله استصاها على المذهب) وقيل بوجوده وهو الظاهر
من عبارة القدروري (قوله لبوغه الدعوى) أي ومن بلغته الدعوى لا يجب دعونه ثانيا وعرضه للاسلام
عليه عبارة عن دعونه اليه قال الحلبي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله والدعوى فاعل (قوله وكشف شبهته)
شبهته (فان كان شبهة ابداه ازال عنه وانما ذكر ذلك لان الغالب في حال المسلم أن لا يرتد الا عن شبهة (قوله ثلاثة
أيام) قال الكمال انما عرفت الثلاثة لانها ممتدة ضربت لابلاء الاعذار بدليل خبر ابن حبان في الخبر ثلاثة أيام
ضربت للتأمل لدفع الغبن وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح فانه في الثلاثة قال لقد بلغت من لدني عذرا
(قوله ان استعمل) هو ظاهر الرواية وفي رواية يعمله وان لم يستعمل (قوله والاقتل) أي بعد عرض الاسلام
عليه وكشف شبهته وقد علمت أن الجبر على العود انما هو في حق المسلم قال في شرح المتقي وفيه ايماء الى أن
اليهودي لو تنصرا ونجس أو النصراني لو تمردا ونجس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كله مله واحدة كما
في البرجندي وغيره (قوله لكنه يضرب) شربا لا يبلغ الحد حوى وهذا الضرب بعد اسلامه بجر (قوله يجيب
أيضا) أي كما يضرب بجر (قوله عن آخر حد ودخاينة) قال فيها حكى أنه كان يغدا فنصرانيان مرتدان اذا أخذوا
نابا واذا تركا عادا الى الردة قال أبو عبد الله الحلبي رحمه الله تعالى يقتل ولا تقبل توبته اه أقول جعل
في الفتح ما في التارخية يقول أصحابنا واستدل بقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا
بنيهم وجعل ما في الحانية رواية النوادر اه حلي وذكر الحوى بمقتل ما في التارخية فانه مله لكن
من أجناس الناطقي ما يخالفه حيث نقل عن كتاب الارتداد للحمسين فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد
الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة أيام فان عاد
الى الكفر رابعا ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجل فان أسلم والاقتل كذا في البناء ومثله في مختصر السرخسي
اه وما في الحانية مروى عن علي وابن عمر وبه قال مالك وأحمد والشافعية وعلمه في الفتح (قوله والاقتل) يستغنى
عنه الحري اذا كره على الاسلام ثم ارتد فانه يجلس ولا يقتل أما الذي فلا يصح اسلامه بالاكرام وفي المحيط
من حكمه باسلامه تبعا اذا بلغ = انفراته يجبر على الاسلام ولا يقتل استصاها والمصنف الذي لا يقتل اذا ارتد
يجبر على الاسلام بلاقتل وكذا اذا أسلم ثم بلغ مرتدا وأطلق المصنف في قتل المرتد ثم الحزب والعبد يقتل العبد
وان قضى قتله ابطال حق المولى وهذا باجماع لا لطلاق الدليل حوى عن الشريعة لالية (قوله بعد نطقه
بالشهادتين) والاقرب بالبعث والنشور مستحب قاله الكمال والظاهر أن خصوص الشهادة ليس بشرط
بل ما يؤدى معناهما مثلها (قوله وعقابه في البصر) قال فيه هذا أي التبري فيمن بين أظهرنا منهم وأما من في دار
الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو في دين محمد صلى الله عليه
وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في هذا الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الاسلام
الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيعمل عليه ويحكم به بجره كذلك اه (قوله لما مر) من أن العرض مستحب
ويكره فخر جماعة من أوجه أفاده في شرح المتني (قوله بلا ضمان) ألا يؤذّب فانه أو قاطع عضوه ذكره
الكمال (قوله قيد) أي المصنف بقوله واسلامه الخ (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بقصصهم
بذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر اه حلي (قوله كالوثنية) هم الجحوس القائلون بالهين التور المسمي بزوان
وشأنه خلق الخير والظلمة المسمي أعمر من شأنه خلق الشر اه حلي (قوله كالفلسفة) أي قوم منهم كمال التبر
والاجمهور الفلاسفة يثبتون الرسل على أبلغ رجة لقولهم بالايجاب اه حلي أي اجاب الصالح والاصلح
(قوله ومن ينكر الكل) كالوثنية هذا زيادة من الشارح على ما في البدائع لان المذموم فيها أربعة وهي
ما عدا هذا وتبع الشارح في ذكره صاحب الدرر حيث قال وان قال الوثني أشهد أن لا اله الا الله أو قال أشهد
أن محمدا رسول الله صارا مسلما لانهم ينكرون للاعتراف بجميع ما شهد دخل في دين الاسلام اه قال الحلبي فيه
أن الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كما لا يخفى اه بل انما يعبدونه وناله فريتهم اليه نال (قوله كالمعبودية)
قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاصفهاني اليهودي قاله الحلبي (قوله في كنف من الاوثان الخ) هذا محال

وفي الثالث بقوله محمد رسول الله وفي الرابع
 باحدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن
 كل دين يخالق دين الاسلام بدائع وآثر
 كراهية الدور وحينئذ فيستفسر من جهل
 حاله بل عمى في الدور واشترط التبري في كل
 بهودي ونصراني ومثله في فتاوى
 المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن
 فتاوى فائز الهداية كذا أفق علماء
 والذي أفق به محقق بالشهادتين لا تبري
 لأن التلطف بهما صار علامة على الاسلام
 فيقتل ان رجوعه الى بعد (و) اعلم أنه لا يفتي
 بتكفير مسلم ممكن حل كلامه على مجمل
 حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان ذلك
 (رواية ضعيفة) كما حذر في البحر ومزاه
 في الاشياء الى الصغرى وفي الدرر وغيرها
 إذا كان في المسئلة وجوده وجوب الكفر
 وواحدية فعله المقى الميل لما يمنع ثم
 لو فيه ذلك فسلم والالم تنفعه حل المقى
 على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء
 صبا حوسا فانه سبب العصمة من الكفر
 بعد الصادق الامين صلى الله عليه وسلم
 اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا
 وأعلم واستغفر لك لما لا أعلم انك أنت
 علام الغيوب وقوة اليأس مقبولة دون
 ايمان اليأس درويش ايضا شهد نصرانيان
 على نصراني أنه أسلم وهو يشكره تقبل
 شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان
 من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل
 وامرأتين على الاسلام وشهادة امرأتين
 على نصراني بأنه أسلم انتهى (وكل مسلم
 ارتد تقبولة مقبولة الا) جماعة من تكررت
 رذته على مائة (الكافر بسبب نبي) من
 الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل قوته
 مطلقا ولو سب الله تعالى قاتل لانه حق
 الله تعالى والاول حق عبد لا يزول بالتوبة
 ومن شك في عذابه وكفره كفر وغنامه في
 الدرر في فصل الجزية معز بالبرازية وكذا
 لو أبغضه بالقلب فتح واشبهه وفي فتاوى
 المصنف ويجب الحاق الاستهزاء
 والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا وفيها
 سئل عن قال الشريف لعنه الله والدين

لما في شرح المسارية من أنه لا يفتي بالتوبة من الايمان بالشهادتين والتظاهر أن الدهرية مثلهم والوجه فيهما
 أن كلاهما منكر للوحدانية والرسالة وان زاد الدهرية تني الصانع فيحتاج الى الجملة الاولى لاثبات الوحدانية
 والى الجملة الثانية لاثبات الرسالة كما لا يخفى اه حلي (قوله وفي الثالث بقوله محمد رسول الله) فيه أنه لا يلزم
 من الاقرار برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاقرار برسالة غيره واجب بالمانع اذ هو من سبل رسالتهم فن أقر
 برسالة أقر رسالتهم (قوله وفي الرابع باحدهما) قد تقدم وجهه عن صاحب الدور وهو مخالف لما في شرح
 المسارية مع عدم ظهور وجهه اه حلي (قوله وحينئذ فيستفسر) أي حين اذ علمنا أنهم أصناف خمسة وأن
 الحكم فيهم مختلف (قوله بل عمى) اضطراب اتقالي (قوله اشتراط التبري) أي عا عا دين الاسلام ولا يكتفي
 التبري عما هو عليه لأن النصراني متلاقي بآلهما هو عليه ويريد الدخول في اليهودية مثلاً فأد صاحب الدور
 (قوله والذي أفق به) هو المعمول به الا أن كذا في الدرر المتق (قوله أو كان في كفره خلاف) صريح في أن الكفر
 يدفع باحدهما خلافاً لما في التبر من قصره على الثاني (قوله ولو كان ذلك رواية ضعيفة) ولو غير مذهبا
 أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله صبا حوسا) الصباح تدخل أو راده من نصف الليل الاخير
 والمساء من الزوال هذا فيه ما عرفت وما إذا عرفت باليوم والليل فيعتبران تحديد من أولهما فلو قدم المأمورية
 فيها ما عليه لا يحصل له الموعودية أفاده بعض من كتب على الجامع الصغير للسيوطي (قوله من أن أشرك بك
 شيئا) جليا أو خفيا فيدخل الرياء (قوله واستغفر لك لما لا أعلم) أي للذنوب التي فعلته ونسبته أو اعتقدت أنه قريبة
 وروى الحديث باللفظ اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم وهو المذكور في وظيفة سيدي
 أحمد زروق (قوله وقوة اليأس) أي التوبة من المسلم عن الذنب اذا وقعت منه حال يأسه من جاته تقبل هذه
 ليس متفقا عليه بل صحيح بعضهم عدم قبول قوته (قوله درر) قال فيها عللا بما يفيد الفرق لأن الكافر أجنبي
 غير عارف بالله تعالى ابتداء ايماء ما عرفت فانا والفساق حال البقاء والسقاء أسهل من الابتداء والذليل
 عن قولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع
 عن المعصية فالكافر والمسلم سبيل في الابتداء الرجوع عن المعصية اذ الكفر معصية أيضا لا فانقول المسلم
 عارف بالله تعالى ويمأزل ومعتقد سرمة المحرمات وجزاء السيئات فالبقاء بهذا الاعتبار لا يجزى مدركة الله
 وقوبله أفاده العلامة نوح (قوله من تكررت رذته) هذا غير المتعمد كما سبق (قوله الكافر بسبب نبي) المناسب
 ذكره بواو ليكون معطوفا على من قاله الحلبي قلت وهو في بعض النسخ (قوله ولا تأبى قوته مطلقا) سواء جاء
 تابي من نفسه أو شهد عليه بذلك بغير المراد أنه لا تقبل قوته في اسقاط القتل كما في الفتح قال في البحر وهو يفيد
 أن قوته مقبولة عند الله تعالى وهو مصرح به اه (قوله لانه حق الله تعالى) ولغناه تعالى بنيت حقوقه على
 المسامحة والمباراة تعالى نزه عن جميع المعايير بخلاف غيره فانه بشر والبشر جنس تلزمه المعزة لامن أكرمه
 الله تعالى أفاده في الدرر (قوله وغنامه في الدرر) قال فيها عن البرازية وقال ابن حصون المالكي أجمع المسلمون
 أن شاتمهم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه وهو محمول على ما إذا لم يذب أما إذا تاب فنقبل
 قوته فيما بينه وبين الله تعالى ولا تسقط عنه القتل كما سبق قريبا (قوله والاستخفاف) عطف لازم ونعير به يرجع
 الى صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله لشريف) أي من أولاد فاطمة فقط وليس المراد مايم نحو العباسي
 لعدم دخول حضرة صاحب الرسالة في والديهم (قوله والدين والذى الذين خلفوك) بلفظ الجمع فيهما
 أو في الثاني فقط أو الاول فقط (قوله فأجاب) أي المصنف (قوله الجمع المضاف) في الاو أو في الثاني (قوله فيم
 حضرة الرسالة) قلت وليم فو حواؤهم (قوله لا قوبة له) أي لا تقبل قوته في اسقاط القتل وان قلت عند الله تعالى
 (قوله باحتمال العهد) والمهود والودون الاقربون فلا يسم حضرة الرسالة (قوله الى ما لا يكفر) وهو قول أبي
 هاشم وامام الحرمين (قوله مقام الرسالة) أي ذى الرسالة (قوله أو بفعله) ولو القابلي (قوله لكن صرح في آخر
 الشفاء الخ) عبارته قال أبو بكر المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن
 قال ذلك مالك والشافعي وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول الصديقين ولا تقبل قوته منه عند
 هؤلاء وبجته قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري وأهل الكوفة والازاعي لكنهم قالوا هي ردة وروى منله
 عن ثالث وحكي الطبري منه عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نقضه صلى الله عليه وسلم أو برى منه أو كذبه انتهى

ووالذي الذين خلوه فاجاب الجمع انما
يعم ما يتحقق عهد خلافا لا يهاشم وامام
الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ نسيم
حضرة الرسالة في معنى القول بكفره واذا
كفر به لا توبة له على ما ذكره البرزاي
وقوله الشارحون نعم لو لم يخط قول أبي
هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا
كفر وهو الاثنان عذبتا تصريحا بهما ليس
الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة
قوله بأن سببه صلى الله عليه وسلم وبفعله
بأن أبغضه بقلبه قتل هذا كما ذكره الناصري
به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه
كل مرتد ومضاد قبول توبته كما لا يخفى زاد
المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي
الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد الهال
أن الكمال وغيره تبعوا البرزاي والبرزاي
تبع صاحب السيف المسلول وعزاء اليه
ولم يميز لاحد من علماء الحنفية وقد صرح
في التفت ومعين الحكماء وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيرهما بأن حكمه
كل مرتد ولو نطق التفت من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم
المرتد يفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو
ظاهر في قبول توبته كما مر من الشفاء انتهى
فليحفظ قلت وظاهر الشفاء ان قوله يا ابن
ألف خنزير أو يا ابن مائة كلب وان شئت
له اشئ لعن الله بنى هاشم كذلك وان شئت
الملائكة كالانبياء فليجزروا من حوادث
الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بنى
هل لاشافى أن يحكم بقبول توبته الظاهر
نعم لانها حادثة أخرى وان حكمه بموجبه نهر
قلت ثم رأيت في معروضات المفتي أبي
السعد وسؤال الحنفية ان طالب علم ذكر
عنده حديث نبوى فقال أكل احاديث
النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها
فأجاب بانه يكفر أولا بسبب استهزامه
الانكارى وثانيا بالحققة الشين للنبي صلى
الله عليه وسلم ففى كفره الاول عن اعتقاد
بأنه يجوز ايمان فلا يقتل والثاني بقيد
الزندقة

(قوله ومضاد قبول توبته) أى في اسقاط التوبة عنه (قوله وعزاء اليه) أى عزاء البرزاي بقول بعدم قبول توبته
الى صاحب السيف المسلول وهو السبكي كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء أى وهو لم يكن من أهل المذهب
(قوله بأن حكمه كالمترد) فتقبل توبته مطلقا (قوله ويضلل به ما يفعل بالمرتد) فان أصر قتل وان تاب لا (قوله
في قبول توبته) أى بالنظر الى القتل أيضا (قوله وان قوله) أى لشريف كاسط (قوله كذلك) أى ككفر وقوله
له اشئ ليس بقيد حتى لو قال ذلك لغيره يكون الحكم كذلك (قوله وان شئت الملائكة) أى ولو غير الرسول والاربع
أو قاله بصيغة الجمع (قوله هل لاشافى) أن يحكم بقبول توبته (قوله في اسقاط القتل عنه وهذا) أى على ما ذكره
البرزاي وقد علمت أن أهل المذهب ثالثون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره (قوله لانها حادثة أخرى) أى غير
حادثة الحكم بكفره (قوله وان حكم) أى الشافى بموجبه وهو وصل بمقتضيه وذلك لان موجباته متعددة من
إبادة الزوجة واحباط العمل فلم ينعين الموجب في عدم قبول التوبة (قوله سؤال) صوابه سؤاله الا قاله الحلبي
(قوله فاجاب بأنه يكفر الخ) فيه أن لكلام هذا القائل محلا حسنا بأن يكون مراده أنه لا يعمل الا بالصحيح
منها أو الحسن في اثبات الاحكام ولا يعمل فيه بالضعيف أو يكون مراده أن مانعها الا به عمل به أى وهذا
الحديث الذي سمعته اما ضعيف لا يثبت حكما واما ما نسوخ وبارادته ذلك أو باحتماله لا يحكم عليه بالكفر
ومحل الاستهزام على قوله يعمل بها لا على قوله صدق (قوله بسبب استهزامه الانكارى) هذا يرجع الى
الاعتقاد ولذا قال بعد فنى ككفره الاول عن اعتقاد (قوله وثانيا بالحققة الشين) قد علمت أنه على الاحتمال
الذي اقبل لم يطق شينا به صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني بقيد الزندقة) فيه أنه على تسليمه ارتداد لا زندقه كما أنى
فيما به (قوله فاذنك) أى لوجود الخلاف (قوله برعاية رأى الجاهل) أى من العلماء القائلين بقبول توبته
والقائلين بعدمه (قوله بأنه الخ) تهويل للرعاية (قوله يفهم خيرهم) هو بالياء العتية فبإلزامه من نسخ هذا
الشرح وشرح المتتقى (قوله فنظر) كترجع ماقبله (قوله من سب الشين الخ) وأما ان فضل عليا عليه السلام
فتبتدع كذا في الخلاصة والبرزاي (قوله وحزم به في الاشياء) سببا من الجوى رد (قوله وهذا يقوى القول
الخ) قد علمت أنه مخالف لنصوص المذهب (قوله وهو الذي يبنى التعويل عليه) قلت الذي يجب التعويل عليه
ما ذه به أهل المذهب فان اتباعنا المذهب واجب وليس المصنف من أبواب الترجيح فيه (قوله برعاية الجانب حضرة
المصطفى صلى الله عليه وسلم) هو بالموافق روف رحيم فالمراد في حضرة العلية الصفي عنه اذ ارجع (قوله لكن
في النهر الخ) قال السيد الجوى في حاشية الاشياء سبكي هو بن نجيم أن أخاه أفتى بذلك فطلب منه التفتل فلم يوجد
الا على طرزة الجوهرة وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عاتق نسخ الجوهرة لا وجه
له يظهر لما قد مناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافا لما للكتبة والمنابهة واذا كان كذلك فلا وجه
للقول بعدم قبول توبته من سب الشين بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فبما علم اه ونقله عنه أبو السعود
في حاشيتها (قوله ويكفيها الخ) هذا مر تبطل بقوله وهذا يقوى القول الخ وهو فرع الهندية لوقد فاثنة
بأننا كفر بالله تعالى ولو قد سارزوه النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفروا بسبب اللعنة كذا في خزنة
المصنف (قوله الزبورة) أى المكتوبة من الزبرجنى الكتاب والزبور الكتاب بمعنى المزبور افاذ في القاموس والمراد
المذكورة (قوله عن فوص الحكم) النصوص جمع نص منث القاء ومن معانيه مفصل الامر وحيدة العين
فالمراد في المراد قبل العلية مفصل الحكم بمعنى أن هذا الكتاب فصلت فيه الحكم وينت أو هو حيدة عينها على
التشبيه ذكر المناوى في طبقاته عن الامام ناصر الدين الطبري أنه دخل القاهرة فرجل أجشى عليه لوانع
المعارف فكثرت اتباعه جذا وألحوا عليه في قراءة القصص فامتنع فإزالوا الجيوش عليه ويرمون حتى وعدهم
بعد الاستخارة مرارا أن يقرأ لهم بشرط أن لا يقرهم اياه الا فيما رواه النبل من أرض الجزيرة وأن لا يحضر
معهم غيرهم فقرروا لهم هنالك تقرير ابدع بالسان الحقيقة المؤيد بالسريرة ولام ذلك مدة ثم انقطع يوم التوبة
فسألوه عن السب فقال نظرت للسب في الدرس فأشكلى على موضع فيه فكررت النظر فرأيت الامر أشكلى
فتوجهت وأخلصت في التوجه ليكشف لي ذلك فكشفت لي لرأيت الشيخ في هذه المسئلة اختل كشفه فانتقل
نظره فأمسكت عن هذا الكتاب بخصوصه اه (قوله للشيخ محي الدين بن العربي) هو محمد بن علي بن محمد الحافى
الطائى الاندلسى العارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى ولد سنة ستين وخسمائة ومات في ربيع سنة ست

ولأثنين وسفانة ودفع باله الحية بقرية ابن رافة كان مجموع المضائل مطبوع الكرم والبنائيل وحده يكقول
 نزوق وغد به من القول ذا كرين بعض فضله هو أعرف بكل فخر من أهله واذلأطلق الشيخ الأكبر في عرف
 القوم فهو المراد وقد عظم انتشار كسبه بأرض الروم فانه أخبر في بعضها بصفتها سلمان سليمان وقصه للملهم
 في وقت كذا فكان كذلك فلذلك بنى على قبره قبعة عظيمة وجعل فيه طعاما وخيرات حتى احتاج بعض المنكرين
 عليه من الفقهاء لدخولها بعدما كانوا يبولون وبروثون على قبره وأخبره أرف الشمراني عن بعض اخوانه
 أنه شاهد رجلا أتى ليليليا ليرق ثابونه فحسب به وغاب في الأرض فأحس به أهله فحفر وأوجد وأرأسه فكلما
 حفر وانزل في الأرض فحفر واواها لواله عليه التراب وكان رجل من دمشق فرض على نفسه أنه يلعنه كل يوم
 عشرين مرة فأتى وحضر ابن العربي جنازته ثم رجع وجلس في بيته وتوجه للقبر فلما جاء وقت الدفن حضر
 إليه فلم يأكل ولم يزل على حاله إلى ما بعد العشاء فالتفت مسرورا وطالب العشاء وأكل فقبل له في ذلك فقال
 التزم مع الله تعالى أن لا آكل ولا أشرب حتى يغفر لهذا الذي كان يلعنني وذكرك له سبعين ألف لاله الا الله
 فغفر له وانه أخذ ابن الفارض والتقوى ومن كلامه ما ظهر على العبد الامانة تقوى باطنه فثأريه سواء
 فمن فهم هذه الحكمة وجعلها مشهودا راح نفسه من التعلق بغيره واعلم أنه لا يؤتى عليه بخبر ولا شر الا منه
 وأقام العذر لكل موجد ودوقا لشرط الكامل الاحسان الى أعدائه وهم لا يشعرون تخلفا بأخلاق الله تعالى
 فانه دائم الاحسان الى من يماهم أعداء مع جهل الأعداء به وقال الصوفي من أمط البسات الثلاث فلا يقول
 لي ولا عدي ولا تاعى أي لا يضيف الى نفسه شيئا وقال الدعاء مخ العبادة وبالجملة تكون القوة
 فلذا يتقوى به عبادة العابدين وقال لا يخلص المؤمن من معصية من غير أن يحاطط طاعة فالخط هو المؤمن
 الامسى فانه اذا عصى في أمر فهو مؤمن بأن ذلك مكمل والايان واجب فقد أتى واجبا فالؤمن مأجور
 في عين المعبود وقال لا يفر تلك الهاله فان بطشه شديد والشق من وعظ بنفسه وقال لا يصح لعبده مقام المعبود
 بالله تعالى وهو يحسب حكايا من شرائع الانبياء في ادعى المعرفة واستشكل حكما واحدا في الشريعة
 المحمدية أو غيرهما فهو كاذب وقال العبد لا تخله بأية بل بسببه وان اقضرب بأية فانه يتضرر به من حيث انه كان
 مقر باخذ سيده لانه عبده مثله وقال جميع الحركات من حيث الحقيقة اضطرابية تجبور عليها وان كان الاختيار
 في الكون موجودا فعرشه لكن ثم علم آخر علمنا به أن المختار مجبور في اختياره بل الحقائق تعطي أن لا مختار
 لا تار بنا الاختيار في المختار اضطرابا أي لا بد أن يكون مختارا وقال ان الله تعالى يخلق من انفس المؤمنين
 الذاكرين ارواحا يستغفرون الله تعالى لصاحب الذكرا في يوم القيامة وكذا من أعمالهم المحودة التي فيها
 انفسهم وقال المصلي والذاكر يخلق من ذكره وصلاته ملك يستغفر الى يوم القيامة وقال اذا كرون أعلى
 الطوائف لانه جلوسهم وقال من عودته الكذب على الناس استدرجهم للطالب حتى يكذب على الله تعالى
 فان الطبع سراق وقال الصدق صفة جامعة للشرف عليه دللت المهجرات كلها فالزم الصدق أيها السالك ترى
 الهب الجباب اخل مع الحق على قدم الصدق اسبوعا بل أقل لولا أن أتاني على الله خلقت أنه يجعل الطير تطلق
 والوحوش تملئ خلقت ويخرج منك نور يضي منه المشرق والمغرب وقال اذا رأى انسان انسانا على مخالفة
 حتى مشروع وفارقه في لحظة ثم رآه في لحظة أخرى وحكم عليه بالحالة الاولى فما في الالوهية حقها ولا الادب
 مع الله تعالى حقه وكان قريز ابليس حليف الخسران سي القطن بالله تعالى وبعباده فباطنه مظلم وخالقه سيئ
 صورته مقت عليه وقال من نظر الخلق بعين الحق رجسهم ومن نظرهم بعين العلم مقبهم وقه تعالى أمر وارادة
 فانظر أي الطيرتين أنجي لك فاسلكه ومن كلام شيخه عي تسلبه خبر من نطق بتسليم عليه فاقصر من الكلام
 على ما يقيم جهنك ويهلك حاجتك وبالذوالفضل فانه يزل القدم ويورث الندم عي يزري بك خبر من براءة
 تأتي عليك وقال من جنى وعلم أن الحق غدار غفر له ومن لم يجن ولم يعلم أنه غدار فقد جنى وقال الاولياء على عدد
 الانبياء فلا بد أن يكون في كل عصر مائة ألف ولي وأربعة وعشرون ألفا لا يزيدون ولا ينقصون لكل نبي ولي
 وقال لكم من ماش على الأرض والأرض تلعه كم من ساجد عليها وهي لا تقبله كم من داع لا يتعدى كلامه لسانه
 كم من عدو يفيض في الصلوات والمساجد كم من ولي حبيب في البيع والكائس حقت الكلمة وجفت الحكمة
 ونفسه الا صرف لا تنقص ولا مزيد حكمه نفسا لا راد لا مره ولا مقب لحكمه انقطعت الرقاب سقط في الايدي

فهذا أخذه لا تقبل توبته انما فاقبته
 وقوله اختلف في قبول توبته فعند أبي حنيفة
 تقبل فلا يقبل وعند أبي الاثمة لا تقبل ويقبل
 حد اقل ذلك ورد أمر سلطان في سنة أربع
 وأربعين وثم عمارة فاضاة الممالك المحمية
 برعا يترأى الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه
 وحسن توبته واملا له لا يقبل ويكنى
 به مزير ووجهه هلا يقول الامام الاعظم
 وان لم يكن من أناس يفهم خبرهم يقتل عملا
 بقول الاثمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا
 الامر بأخر فينظر القائل من أي الفريقين
 هو في عمل يقتضاه انتهى فليحفظ وليكن
 التوفيق (أو) الكافر (بسبب الشجبين
 أو) سب (أحدهما) في البحر عن الجوهرية
 معزيا للتهديد من سب النبي وأولاد
 فيه ما كفو ولا تقبل توبته وبه أخذ
 اللويحي وأبو الليث وهو المختار لا تقوى
 انتهى ويرمز به في الاشياء وأقره المصنف
 قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة
 من سب الرسول صلى الله عليه وسلم
 وهو الذي ينبغي التمسك به في الاتقاء
 والقتاء رعاية الجانب حضره المصطفى صلى
 الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا
 لا وجود له في أصل الجوهرية واذا وجد على
 هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه
 لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكتفي
 ما مر من الامر قد تدبر في المعروضات
 المزبورة ما منه ما أن من قال عن قصور
 الحكم للشيخ محي الدين بن العربي أنه
 خارج من الشريعة وقد صنفه للاضلال

ثلاث الاممال طاحت المعارف أهلك السلوك والخلق بلح من هذا ومطلع على هذا فاعشروا
 بأولى الابصار اه من طبقات المعارف المزاوى رجا الله تعالى (قوله ملحد) من الخد في الدين اذا احاد فيه
 (قوله فيه كليات تبين الشريعة) قال بعض العارفين بعدما أنق على الشيخ بعض أوصافه غير أنه وقع في بعض
 كتبه كلمات كثيرة أشكلت ظواهرها فكانت سببا لاعتراض كثير من لا يحسن به الظن ولم يقولوا كما قال
 غيرهم من الجهاذة المحققين ان ما أوهسته تلك الظواهر ليس مراداً وانما المراد أمور اصطلح عليها متأخرو أهل
 الطريق غير أنها عليها حتى لا يدعيها كذاب واصطلموا على التعبير عنها بتلك الالتفات المرهمة خلاف المراد
 غير مباليين لأنه لا يمكن التعبير عنها بغيرها ومن كلام الشيخ نفعنا الله تعالى به كثير ما يهيب في قلوب العارفين
 نفحات الهمة فان تطقوا بها جهلهم كل العارفين رزها عليهم أصحاب الادلة من أهل الظاهر وغاب عن هؤلاء
 أنه تعالى كما أعطى أولياءه الكرامات التي هي فرع المعجزات فلا بدع أن تتفق أسنتهم ببارات تعجز العلماء عن
 فهمها (قوله بعض المتصفيين) قال في القاموس نضف تكلف الصلف وهو التكلم بما يكرهه صاحبك والتدح
 بما ليس عندك ومجاوزة قدر الطرف والادعاء فوق ذلك تكبرا اه (قوله بانهم) أي عن مطالعة تلك الكلمات
 المتراة (قوله من كل وجه) فلا ينظر فيها ولا يحفظها ولا يسجعها (قوله في سؤال) أقول بل أني عليه ككثيرا
 في غيره ويجعل كلامه على مجمل حسن أفاده المساوي (قوله وأدين الله به) أي أعبد الله تعالى به (قوله حالا)
 أي بمجاهدة وفيه لا وصفة (قوله ورسمها) الرسم وشي يميل به الفنان ويخسبه منقورة يصنعها الطعام وأما الرسم
 فهو تركه والشئ اه والمعنى أنه من زين لاهل الحقيقة (قوله ويحي رسوم المعارف) يطلق الرسم على ما لا ينحصر له
 كالأشياء يقال رسم القيث الدار عفاها وأبني أنزها لاصقا بالأرض والمعنى أنه أحبا ما تدرس من المعارف
 وشبهه المعارف بأدباراني لها رسوم (قوله فعلا) أي أحياءها بقله (قوله واسما) أي وأحياءها باطوارها
 لتأليفه وتعليه (قوله اذا تنقل فكري المرو) التنقل تقارب الخطى والمعنى أن الفكر اذا غارب فهم كلامه غرقت
 خواطره وعبر بغيره فارق إشارة الى تنزيل كلامه منزلة البحر والخواطر جمع الخاطر وهو الهاجس يقال هجس الشئ
 في صدره خطر ياله أو هو أن يحدث نفسه في صدره بشئ كالوسوس (قوله عباب) هو معظم السبل وارتناعه
 وكثرته والمراد أنه كالسبل العظيم لا تنقص فضائه ولا يتغير (قوله تناصى عنه الانواء) هي جمع نوء وهو النجم
 اذا مال للعروب أو سقطت النجم في المغرب وطلوع آخر يقابل من ساعته وتتقاصى تتباعد وتختفي والمراد أن النجوم
 لا تظهر معه ومراده بالنجوم أهل زمانه من العارفين (قوله وتفرق) بالبناء لا مجهول أو بالعلوم وحذف إحدى
 التاءين (قوله فعلا الاتاق) جمع أفاق بضم وبضمين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك ومهب الشمال والجنوب
 والصباء والديور قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق لاهل محذوف تقديره ما يقينه بجهة معترضة بين المبتدأ
 والخبر (قوله واطلق بما كتبه) المراد أنه مقرب وأن القول طابق الفعل (قوله ما أنصفته) الانصاف بالكسر
 ويثلث النصفه يعني لم يهبط حق وصفه (قوله وما على) أي حرج أو أباي من كلام من جهل قدر هذا المعارف
 (قوله يظن الجهول عدوانا) الجهول مصدر بمعنى اسم المفعول أي يظن أن الجهول له عدوانا وتجاوزا عن الحد
 أي ذاعدوان والجهول له هو المعارف محي الدين أي فلا يعتبر الجاهل بذلك (قوله والله) أعاد القسم تأكيداً
 وذكر الرابع اظهار الفضيلة الشيخ (قوله برهانا) البرهان الحجة قاموس فهو حال مؤكدة (قوله بعض من مناقبه)
 جمع منقبة وهي المنقبة قاموس (قوله الالهي) المراد به الاشفاق والخوف والمعنى أني ما زدت في شأن عليه
 الاخفت أن أكون نقصته لأن الفاضل اذا ذكرت أدنى فضائله يكون تقصيره (قوله تلك المعضلات) أي الأمور
 المضقة الشديدة قال في القاموس عضل عليه ضيق وبه الامر اشتد كأفضل وأفضل اه (قوله والكافر بسبب)
 اعتقاد السحر) قال الشافعي في حاشيته السحر قول يعظم به غير الله تعالى تنسب اليه التقديرات والتأثيرات وقال
 الشيخ صالح ابن المذهب السحر اظهار أمر خارق للعاد من نفس شريرة خبيثة بمباشرة أعمال مخصوصة تجري
 بحري العلم والتعلم وقال الكمال قال أصحابنا بالسحر حقيقة وتأثير في إيلام الاجسام خلافاً لمن منع ذلك وقال أنه
 تخيل ونقل الكمال عن الاصحاب ومالك واحد أن الساحر يحفر بقله وفعله سواء اعتقد تحريمه أو لا ويقتل
 وروى فيه حديثاً من فروعا حد الساحر ضربة بالسيف وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه لا يكفر ولا يقتل
 الا اذا اعتقد باحتماله وفي حظر التشاؤنية السحر اذا تاب فهو على وجوده ان كان يعتقد نفسه

ومن طالعه ملحد ماذا يلزمه أجاب نعم فيه
 كلمات تبين الشريعة وتكاف بعض
 المتصفيين لارجاعها الى الشريعة لكن يفتنا
 أن بعض اليهود اقتراها على الشيخ قدس
 الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك
 الكلمات وقد مر رأسي على ما في كتابه
 فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ
 وقد أنق صاحب القاموس عليه في سؤال
 وقع اليه فيه فقل اللهم انطقنا بما فيه
 رضاك الذي اعتقده وأدين الله به أنه كان
 رضي الله عنه شيخ الطريقة حلالا وعالما
 وامام الحقيقة حقيقة ورعا ومحبي رسوم
 المعارف فعلا واسما

اذا تنقل فكري المرو في طرف
 من علمه غرقت فيه خواطره
 عباب لا تكثره الدلاء وسحاب تناصى
 هذه الانواء كانت دعوته تخرق السبع
 الطابق وتفرق بركانه فعلا الاتاق
 وانى أصفه وهو يقينا فوق ما وصفته
 واطلق بما كتبه وغالب ظني اني ما أنصفته
 وما على اذا ما قلت معتقدي
 دمع الجهول يظن الجهول عدوانا
 والله والله واقه العظيم ومن
 أقامه حجة لله برهانا

ان الذي قلت بعض من مناقبه
 ما زدت الالهي زدت نقصانا
 الى أن قال ومن خواص كتبه أنه من
 واطب على مطالعته انشرح صدره لتلك
 المعضلات وحل المشكلات وقد أنق عليه
 الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراني
 سببا في كتابه تنبيه الاغبياء على قارة من
 بحر علوم الاولياء فليكن به وباقه التوفيق
 (و) الكافر (بسبب) اعتقاد (السحر)
 لا توبة

حالفوا بفعل وتاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل وان كان
الساحر يستعمل السحر بالتعبد والامتنان ولا يعتقد ذلك أثر الا يقتل لانه ليس بكافر وساحر بمجرد السحر
ولا يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وفي بعض المواضع ذكر
أن الامتنان أحوط وقال الفقيه أبو الليث اذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وان أخذ ثم
تاب لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول اه وفي تبين المحارم عن
الامام أبي منصور المازني القول بأن الساحر كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة فان كان في ذلك
رد ما زام في شرط الإيمان فهو كفر والا فلا ثم الساحر الذي هو كفر يقتل عليه الذكور والنساء والذي ليس
بكفر وقبيل اهلا لا النفس فيه ~~كفر~~ قطع الطريق ويستوى فيه الذكور والنساء فلا تقتل المرأة بسحر
لأنه كفر وتقتل للشي في الارض بالفساد اذا كان - صر هاتين ولا تقبل توبة الساحر اذا تاب فان - صر فرعون
آمنوا فصيح إيمانهم ومن قال لا تقبل توبة الساحر غلط اه قال ومن الساحر ما يفعله كثير في زماننا هذا من التماس
والرجال بما يترقبه بين المرء وزوجه من كتابة التعويذات والعقد المنفوتات وغير ذلك من أنواع ~~مكسر~~ حرم
وقد ادعاهم بمحدثاته تعالى به الغرض والنشوز والتفرق بينهما ابتلاء منه تعالى لانه أثر كالعقود والطيرة باذنه
تعالى وروى عنه عليه الصلاة والسلام العين حق والسحر حق قيل يؤخذ الرجل عن المرأة بالسحر حتى لا يقدر
على الجماع وقال بعض العلماء من تعلم الساحر لم حقيقته وتوفى عنه ولا يستعمله لا يلزم عليه شيء ولا يكفر
بجهنم اعتقاده جوازها انما المنع من اتباعه والعمل به ونقل عن كتاب وهب بن - به من أخذ سبع ورفات من سحر
أخضر فدفنها بين حجرين ثم ضرب به بالماء وقرأ عليه آية الكرسي ثم يحسونه ثلث حبات ويقفل منه
فانه يذهب كل ما به من السحر ان شاء الله تعالى وهو جيد للرجل اذا حبس عن أهله كذا في تفسير ابن عادل
وقول المؤلف بسبب اعتقاد الساحر لا يظهر على ما قاله السكال لانه لا يشترط الاعتقاد فيه كما نقله عن الاصحاب
ولا على ما ذكره عن حظر التنازع من التفصيل ثم من قال بعدم قبول توبته اغماها في حق أحكام الدنيا
اتما في حق أحكام الآخرة فتقبل كما نقله أبو السموذ في حاشية الاشياء عن الفتح (قوله ولو امرأه في الاصح) مقابله
ما في التتقى أنها لا تقبل ولكن تجبس وتضرب كارتدة (قوله ما بها في الارض بالفساد) أي فضرر كفرها
بالسحر مستند بخلاف المرتدة والحريجة الزبلي (قوله بسبب الزندقة) قال في فتاوى قاري الهداية الزنديق
من يقول ببقاء الدهر ولا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد أن الاموال والمزومات مشتركة وقال في موضع آخر
هو أن لا يصدقها ولا يعا ولا حرمه شيء من الاشياء ذكره البيهقي ويأتى عن الفتح أنه الذي لا يسد بين يدين
وفي حاشية أبو السموذ عن الملقطات الزنديق ثلاثة زنديق أصلي فانه يترك على شركه ان كان من الهجم وزنديق
غير أصلي بأن كان مسلماً فتردق فانه يعرض عليه الاموال والقتل لانه مرتد وزنديق ترذق بهذا أن
كان ذمافانه يترك على حاله لان الكفر مرة واحدة اه وظاهره أن توبة الزنديق مقبولة ترفع عنه القتل (قوله
وجعله) أن عدم قبول توبة الساحر والزنديق (قوله المعروف) أي بالزندقة اه حلي (قوله الداعي) أي الذي
يدعو الناس الى زندقته اه حلي وظاهر التقيد بالقيدين أنهم اذا اتفقا أو أحدهما لا يعطى هذا الحكم ويجوز
(قوله ان الخلق لا توبته) أفاد بهيعة المبالغة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قيل الجهاد ومن تكرر
الخلق منه في الضرر قتل به والا لا اه (قوله الكاهن قبل كالداسر) قال في الفتح وأما الكاهن فقبل هو الساحر
وقيل هو الوالد الذي يهدس ويخترع وقيل هو الذي له من الجن من يأتيه بالاخبار قال أصحابنا ان اعتقد
ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر وان اعتقد أنه تخيل لا يكفر وعنده الشافعي رحمه الله تعالى ان اعتقد
ما يوجب الكفر - قيل التقرب الى الكواكب وأنها فعل ما ياتيه كفر وموجب أن لا يعدل عن مذهب
الشافعي رضي الله تعالى عنه في كفر العراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت من اوله اعلم
السحر لسببه في الارض بالفساد لا بمجرد عمله اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه ملخصا (قوله الداعي
الى الاطحاد) أي الافساد في الدين قال الحلبي هو من ألحد في الدين اذا حاد عنه وظاهره دعم المبتدع الذي يدعو
الى بدعته (قوله والاباسي) هو الذي يعتقد اباحة كل الاشياء (قوله كالزنديق) فلا تقبل توبته (قوله وفي الفتح
المناقض الخ) وذلك لان عدم قبول التوبة في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة الذمكة ان يخفى

(ولو امرأه في الاصح) ما بها في الارض
بالفساد ذكره الزبلي ثم قال (و) كذا
الكافر بسبب (الزندقة) لا توبته وجهه
في الفتح ظاهر المذهب لكن في حظر الخاتمة
الفتوى على أنه (اذا أخذ) الساحر أو الزنديق
المعروف الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم
تقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت
وأفاد في السراج أن الخلق لا توبته وفي
الشمي الكاهن قبل كالداسر وفي الاطحاد
البيضاوي لا توبته وفي الفتح المناقض الذي
والاباسي كالزنديق وفي ظهور الاسلام كالزنديق الذي
يقتل للكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي
لا يسد بين يدين وكذا من علم أنه يتكرر
في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر
ويظهر اعتقاده حرمة وقامه فيه وفيه يكفر
الساحر بعله وقبيل اعتقاده تخريبه أو لا
ويقتل انتهى لكن في حظر الخاتمة لا يستعمله
للتعبد والامتنان ولا يعتقد له لا يكفر

كفره الذي هو عدم اعتقاده بديننا والمناقض مثله في الاخفاء وطريق الدلالة ان يعثر بعض الناس عليه او يترى
 الى من يأمنه عليه اه (قوله فالمستثنى احدى عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فقتله مقبولة وهم من
 تكثرت ردة ومن سب نبيهم من سب أحد السبعين والساخر والزنديق والخناق والكاهن والجلد والياحي
 والمناقض ومنكر بعض الضروريات باطننا طاله الحلبي (قوله والخناق) فانه كرامة يجبر ويجبر على الاسلام كائنه
 الشيخ صالح عن السراجية (قوله ومن اسلامه تبعها) الصواب تبسج ورايت في نسخة مصححة نسخ المتن
 ومن كان اسلامه تبعا وهو الذي في عبارة غيره وصورة صبي غير عاقل أسلم أو لم يبلغ ولم يسمع منه اقرار بعد
 البلوغ فانه اذا ارتد لا يقتل لانعدام الردة اذ هي الكذب بعد سابق التصديق ولم يوجد منه قصد في بعد
 البلوغ كذا في المجوى وهذا استحسان لان اسلامه لما صار تبعا لغيره صار شبهة في اسقاط القتل عنه والقياس
 أن يقتل كقول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم كما ذكره بعض الافاضل أبو السعود (قوله والصبي)
 أي الكافر اذا أسلم ثم بلغ مرثدا فانه يجبر على الاسلام بلاقتل شره بل لانه (قوله والمنكره على الاسلام) وجه عدم
 قتله أن الحكم بالسلامه انما هو من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد بصيرته شبهة
 في اسقاط القتل ويجبر على الاسلام لما فيه من النفع المتيقن ودفع أعظم المضار ولو قتله شخص قبل أن يسلم
 لا يلزمه شيء أبو السعود عن المصنف (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) لأن الرجوع شبهة
 مسقطه للقتل (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد) هذا على رواية النواوير كما ستراه اه الحلبي
 (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا) الفرق بينهما أن المرتدة لا تقتل لجواز قبول شهادتهما بخلاف المرتدة ولكنهما
 يجبر على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النواوير قبل شهادة رجل واحد وأمين على الاسلام وشهادة
 نصرانية على نصراني انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي الحلبي واعتمد قاضي خان قول الامام
 في عدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان قضايا لا تقتل بشهادة النساء ذكره نوح قاسدي
 (قوله من ولدته المرتدة) فانه يجبر على الاسلام بلاقتل (قوله وفي الاستحسان يصح) وهو الذي ذكره قاضي خان
 أول الاكراه قال بعض العلماء وهو الصواب لانه الموافق لسائر الكتب المشهورة حيث اطلقوا الجواب بصحة
 اسلام المكره وجبره بلاقتل ومراده به الذي لأن الحرب يقتل ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء وفيه أن
 الحرب المكره لا يقتل والخلاف انما هو في صحة اسلامه دون الذي أو الذي مثله قتال (قوله فالمستثنى أربعة
 عشر) المرأة والخناق ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والحربي والذمي والمسلم امن اذا كرهوا على
 الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد وأمين والنصراني اذا
 شهد عليه نصرانيان انه أسلم على قول والنصرانية اذا شهد عليها نصرانيان ومن ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا
 والسكران اذا أسلموا المقتط (قوله كبط عمل) فلا يثاب عليه (قوله لو قبل قبل فبنته) بشرط في قوله السابق
 فمقتط المقتل (قوله كرامة تبسج عليه الصلاة والسلام) قد تقدم ما فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا الفصل)
 فيطلق عدم الردة حتى في ثبوت الاستحكام (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صواب خمسة من هؤلاء هذا اذا شهدوا
 تعداده والوجه فيه أنه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكمه بجعل انكاره فبنته فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت
 (قوله فأولاده وأولادنا) أي ان لم يصبه النكاح (قوله وتجديد النكاح) أي بقى بذلك ولا يصح تجديد النكاح
 النكاح زادي الهيظ قدما ثالثا حيث قال وما كان خطا من الالفاظ فلا يوجب الكفر فقامت لهم ثم من على حاله
 ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك (قوله ولا يترك المرتدة الخ) لانه لم يشرع فيه
 الا الاسلام أو السيف بجر (قوله ولا يجوز استرقاقه) يعني اذا أخذ أسيرا بجر (قوله وبزول ملك المرتدة من ملكه
 الخ) هذا مذهب وعندهما لا يزول ملكه قال في الفتح لا خلاف اذا أسلم أن أمواله بالتمتع حكم ملكه
 وأنه اذا مات أو قتل أو غلب انما يزول عن ملكه وانما الخلاف في ذواله لملكه الاشياء الثلاثة منصوص على الخلال
 وهو قولهما أو مستند الى وقت وجود الردة وهو قوله وعثرته تظهر في نصر فانه يقتل بها بالزوال عن الاسلام
 وعندهم موقوفة لوقوف املا كعجز وفي حاشية الشبلي عن الاتفاق ان حصة المال ناهية لوصية النفس فزنا
 وسقوط غيار تدا الرجل لسط حصة النفس لكونه حاربا على ما يقتل وتقط حصة المال بها لكونه
 كسب الارتداد فبما عند الامام كمال حربي مقهور في أيدينا لا يرد له المرتدة الا حصة حصة النفس لانها

وحديث فالمستثنى احدى عشر (و اعلم أن
 كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب الا)
 جماعة (المرأة والخناق ومن اسلامه تبعا
 والصبي اذا أسلم والمنكره على الاسلام ومن
 ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد
 في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل
 واحد وأمين انتهى ولو لم يسمع منه اقرار بعد
 نصراني انه أسلم وهو يسمع من نصرانية قبلت
 شهادتهما وقيل تقتل ولو على نصرانية قبلت
 اتفاقا وتقامه في آخر كراهية الدرر ويقتل
 بالصبي من ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا
 والسكران اذا أسلم وكذا الاقط لان اسلامه
 سكنى لاحسن وقيد في الحاشية وغيرها
 المكره بالحربي أما الذي والمسلم امن فلا
 يصح اسلامه انتهى لكن جهل المصنف في كتاب
 الاكراه على جواب القياس وفي الاستحسان
 يصح قليظ وحديث فالمستثنى أربعة عشر
 (ثم دوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له)
 لا لتكذيب اليهود العدول بل (لان انكاره
 فوبة ورجوع) بعض ففتح القتل فقط
 ونبت بقية أحكام المرتدة كحكمه على وجهه
 وقف وينبغي تزوجه لو قبل فبنته والا
 قتل كرامة تبسج عليه الصلاة والسلام كما
 مر اثباته زادي الجبر وقد رأيت من يغلط
 في هذا الفصل وأقره المصنف وحديثه للشر بل لاي
 أربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشر بل لاي
 ما يكون كفا اتفاقا يطل العمل والنكاح
 فأولاده وأولادنا وما فيه خلاف يؤمر
 بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح (ولا
 يترك المرتدة) على ردة باعطاء الجزية ولا
 بأمان موث ولا بأمان مؤبد ولا يجوز
 استرقاقه بعد الحاقه بدار الحرب بخلاف
 المرتدة ثانية (والكفر) كراهية واحدة
 خلافا للشافعي (فلو نصر يهودي أو مسك
 ترك على حاله) ولم يجبر على العودة (وبزول
 ملك المرتدة عن مال زوالا موقفا

لا تقتل لعدم الحرب فلا سقط عصمة المال أيضا لأن كسبه في الرقة ميراث بين ورثتها المسلمين اه (قوله فان أسلم)
 جله مفسرة لما قبلها جوى (قوله ويرث كسب اسلامه الخ) محله اذا لم يستخبره معه كافي شرح الملتقى والكسب
 بفتح الكاف وكسر هاء الجع فاموس ويصير كون الوارث وارثا عند أحد الثلاثة المذكورة فيما رواه محمد بن
 الامام وهو الاصح كجاء المصنوع حتى لو كان له ولد كافرا وعبد فأسلم أو عتق بعد هاجل مونه أو قتل أو الحكم بلحاظه
 ورثه جوى وفي القهسة ان من التكر ما في الاصح اعتبار كونه وارثا عند رثته وبيق وارثا عنده مونه (قوله
 ولو زوجته بشرط المصلحة) لانه بالردة كانه من من من الموت لا اختياره بسبب المرض باصراره على الكفر عتارا
 حتى قتل والتفصيل بالعقود يقتضي ان غير المدخول به الاثر اصير ورثتها بالردة اجنبية جوى (قوله بعد قضاء دين
 اسلامه) فان لم يبق كسب اسلامه أو لم يكن الا كسب الرقة فلا دين فيه كذا في شرح الملتقى (قوله وكسب رثته
 في) بوضع في بيت المال للمسلمين بطاقي التي على ما كان شعبة في نسخة الظل وعلى النسخة والمراج والقطعة
 من الطبر والرجوع (قوله بعد قضاء دين رثته) روى الحسن بن النسي أن دين الرقة يقتضي من كسب الاسلام
 الا ان لا ينفى في الباقي من كسب الرقة قال في البهائم والولو الحية هو الصحيح لان دين الميت انما يقتضي
 من ماله وهو كسب اسلامه انما كسب رثته فليجاء المسلم فلا يقتضي منه الدين الا لضرورة فاذا لم يبق
 فحققت الضرورة فاقى المتن خلاف الصحيح أفاد ما لجوى (قوله وقال اميرت ايضا) لعدم زوال ملكه عنه (قوله
 وان حكم القاضي بلحاظه عتق مدبره) التماذ كرا الحكم بالحق هنا لانه أي المصنف لم يذكره سابقا وانما ذكره
 الشارح ان حكم الموت والقتل يفهم مما ذكره المصنف بالاول لان الحاق في حكمه ما هو مفروضهما وانما
 المدبر لانه بالحق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام لا تقاطع ولاية الازام كما هي منقطعة
 عن الموت فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاله الاقتضاء القاضي لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء مخ (قوله
 من ثلث ماله) الذي هو كسب اسلامه على الصحيح كما تقدم (قوله والولاية للمرتدة) أي للورثة ابتداء فترثه
 البصيرة بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة فانه يدخل فيه الاناث (قوله وينبغي أن لا يصح القضاء به) أي بالحاق
 اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالحاق بل يكفي بالقضاء بحكم من احكامهم وعاقبتهم أنه بشرط القضاء به سابقا
 على القضاء بالاحكام أفاده في المجتبى ونحوه في القح وظاهرهما ان القضاء بالحاق قصد الصحيح وينبغي أن لا يصح
 الا في ضمن دعوى حتى العبد لان المدعي كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت للقضاء وينبغي أن لا يدخل الحاق
 تحت القضاء قصد الجهر فالجواب الجواب البصر لا يصح التهر (قوله واعلم أن تصرفات المرتدة) قيد به لان المرتدة
 بتفصيل تصرفت فاتها كما ياتي (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده
 لا يخدمها (قوله ما لا يعتد تمام ولاية) حال في التبيين لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتد حقيقة الملك حتى صحت
 هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه حلي (قوله الاستيلاء) صورة انما اجازت جاريته بولد فاذ عاد
 ثبت نسبته منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وقصير الجارية أم ولد له جهر (قوله والطلاق) قال في البصر أو رد كيف يقع
 الطلاق وقد بان بالردة واجيب بأنه لا يلزم من وقوع اليقونة استناع الطلاق وقد سبق أن المبانة يلحقها
 البصر في القعدة وورد طلب الفرق بين طلاقه وعتاقه والفرق أن الطلاق لا يعتد بحال الولاية بخلاف العتق
 بطل وقوع طلاق العبد دون عتاقه اه قال في العتابة وقد وجد الاربعاد ولا تين كالوارثا معا اه فان قلت
 ارثا ادا أحد الزوجين فصح فكيف يلحق الطلاق عتده الفصح اجيب بأن ذلك في الفرقة التي هي فسخ من كل وجه
 كالردة مع الحاق اه حلي (قوله وتسليم الشفعة) قال في الجهر ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة بطلت به
 بطلانها اما الجهر فصح بحق الملك فبقية الملك الموقوف أو لا (قوله ما يعتد بالمدة) أي ما يكون الاعتد
 في عصمة على كون قتلته معتقدا ملة من الملل (قوله النكاح) سواء كانت المتكوجة مسئلة أو كافرة أو مسلمة
 أو مرتدة لانه مستحق القتل وامهاله لاجل التأمل والنكاح يشغله عنه جوى (قوله والعبد) بالكسب والبازي
 ومثله الرعي جهر (قوله والشهادة) أي اذا جعلها لغيرها (قوله والارث) يعني أنه لا يرث أحدا انما هو اذ مات مثلا
 غيرت كسب اسلامه ورثته المسلمون لكنه بالاستناد (قوله والمفاوضة) فان أسلم تفذت وان هلك بطلت وتصر
 هنا بمن الاصل عند جهات بطل عتده جوى وعلى مذهب المفاوضة صاحب الدرر بقوله لانها تقتضي التساوي
 في الدين ولا دين له لئلا يقتل الرجوع اه (قوله ويتوقف منه عند الامام) شبه على زوال الملك كما سبق

فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على رثته
 أو حكم بلحاظه (ورث كسب اسلامه وارثه
 المسلم) ولو زوجته بشرط العتة زباني (بعد
 قضاء دين اسلامه وكسب رثته) في بعد
 قضاء دين اسلامه وقال اميرت ايضا ككسب
 قضاء دين اسلامه (القاضي) بلحاظه عتق
 المرتدة (وان حكم) القاضي (بلحاظه عتق
 مدبره) من ثلث ماله (وام ولد) من كل ماله
 (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى مكانه
 الى الورثة والولاية للمرتدة (التي ضمن
 وينبغي أن لا يصح القضاء به سابقا
 دعوى حتى العبد) انما كسب رثته (انما كسب
 المرتدة على أربعة أقسام) فبقية المدة (الاستيلاء
 ما لا يعتد تمام ولاية وهي من الاستيلاء
 الطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة
 والجهر على عتده) المأذون (ويطيل منه)
 انما كسب رثته (النكاح
 انما كسب رثته) انما كسب رثته (النكاح
 والذبيحة والصيد والشهادة والارث
 ويتوقف منه) انما كسب رثته (النكاح
 والمفاوضة) أو ولاية معتقديه (وهو
 التصرف على ولده الصبي) يتوقف منه
 عند الامام

فلم تكن غارة قاتل (ولدت أمته ولد افادعاه
فهو ابنه حزينه في) أمته (الملة مطلقا)
ولده لاقل من نصف حول أو أكثر لسلامه
تبع لأمته والمسلم يرث المرتد (ان مات)
المرتد (أو لم يولد له وارثهم وكذا في) أمته
(النصرانية) أي الكفاية (الاذا اجابت
به لاكثر من نصف حول من ذارته) وكذا
لصفه له لوقته من ماء المرتد فبقيته لقرية
لاسلام بالجبر عليه والمرتد لا يرث المرتد
(وان لم يولد له) أي مع ماله (وظهر عليه
فهو) أي ماله (فيه) لان نفسه لان المرتد
لا يرث (فان رجع) أي بعد ما لم يولد له
سواء قضى بلحاظه أو لا في ظاهر الرواية وهو
الوجه فتح (فلم يولد له) ماله وظهر عليه
فهو لوارثه) لانه بالحق انتقل لوارثه فكان
مالا كفاية ما وحكمه ما لم يولد له (قبل قسمته
بلا شيء وبعد ما بقيته) ان شاء ولا يأخذ
لو مثله لعدم الفائدة (وان قضى بعد) يخص
(مرتد لم يولد له) (لأنه فكاكه) الابن
(بغض) المرتد (مسلم فبذلها والولاء)
كلاهما (للأب) الذي عاد مسلما لم يولد له الابن
كلو كليل (مرتد قتل رجل خطأ فمضى أو قتل
فدينه في كسب الاسلام) ان كان والا فمضى
كسب الردة بجر من الحاشية وكذا لو أقر
بغضه أو لم يولد له كان الغضب بالعبادة أو بالبيعة
فانه في الكسبين اتفاقا فله حرية واحلم
أن جنابة العبد والامة والمكاتب والمدر
جنابهم في غير الردة (قطعت يده عدا فارتد
والعباد فاقه ومات) منه أو لم يولد له (فحكم به)
بغضه مسلم فمات منه (من القاطع نصف
الدية في ماله لوارثه) في المستثنين لان
السراية موات محلا غير معصوم فأحدثت
قيد العبد لانه في الحاشية على العاقلة (و
قيد فبالحكم بلحاظه لانه (ان) عاد قبله أو
(أسلم ههنا) ولم يولد له (فمات منه) بالسراية
(من) الدية (كلها) لكونه معصوما وقت
السراية أيضا ارتد القاطع فمات أو موات ثم
سرى الى النفس فهدر لوجه الفوات محل

النفوذ

فلم يتعلق حقه بماله بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتد ترث منه مطلقا وزوج المرتد لا يرثها
الا اذا ارتدت مريضة بجر (قوله فتأمل) ثمانية فوجدته مفهوما مقابله من قوله لم يرضه أفاده الحلي (قوله
ولده لاقل من نصف حول) من وقت الارتداد (قوله تبع لأمته) لان الولد يتبع خيرا لا يورث من ذنبا والامة مسلمة
(قوله أي الكفاية) نسبه بآدم اليهودية (قوله الا اذا اجابت به لاكثر الخ) أما اذا اجابت به لاقل من ستة أشهر كان
المعلق في حالة الاسلام فيكون مسلم يرث المرتد من (قوله فبقيته لقرية للاسلام بالجبر عليه) أي يجبر الولد تبعها
لا يسه بخلاف ما لو تبع الام فانه لا يكون قريبا منه لعدم جبرها عليه فلا يجبر تبعها (قوله أي مع ماله) فالبناء
للمصاحبة (قوله وظهر عليه) بالبناء للعهد قال في المغرب ظهر عليه غلبه وهو من قوله لم يظهر فلان
السطح اذا علا وحقيقته صادرة على ظهره أفاده المصنف (قوله لان المرتد لا يرث) ولا مانع من كون المال
فيشادون النفس كمن تركي العرب من (قوله بلامال) متعلق بلحق بني ماذا لم يولد له غيره ثم رجع ولحق بالباقي
ومقتضى النظر أن ما لم يولد له أولاد في ماله لم يولد له ثانيا لورثته اه حلي (قوله سواء قضى بلحاظه أو لا في ظاهر
الرواية) أما اذا قضى بلحاظه فظاهر لتقرر الملك للوارث بالقضاء بلحاظه وأما قبله فلان عودته وأخذه ولحاظه ثانيا
يرجع جانب عدم العود ويؤكد كده فتقرر اقامته ثم فترموته فكان رجوعه ثم عودته ثانيا بجملة القضاء بالحق لم يورثه ميراث
الابن رجع عدم عودته فتقرر اقامته ثم فترموته فكان رجوعه ثم عودته ثانيا بجملة القضاء بالحق لم يورثه ميراث
روايات السير جعله في الردة لا يسه بمرسله المورثة والوجه ظاهر الروايات بجر من الفتح
ولا يولد له ولا يأخذ (قوله لومثلا) أي بعد القسم (قوله فبقيته لقرية للاسلام بالجبر عليه) أي يجبر الولد تبعها
سدد بالكتابة لان الابن اذا دبره ثم جاء الاب مسلمة فان الولد لا يكون للأب بجر وكان الفرق أن الكتابة
تقبل الفسخ بالتجديد لم تكن في معنى العلق من كل وجه بخلاف التدبير حوى (قوله فكاكه الابن بغض المرتد
مسلم) أي قبل أداء بدل الكتابة الى الابن فلو أذاه اليه ثم جاء مسلما فانه يمتنع على الابن حين أدى اليه بدل
الكتابة وكان الولد فلا ينتقل بعده الى أبيه ولا يمكن الاب فسخ الكتابة لعدم رجوعه ولا يسه بمرسله بجر (قوله
بفعل الابن كالوكيل) وحقوق العقد ترجع الى الموكل والولاء بان يقع منه العلق (قوله فمضى أو قتل) يعني على
الردة فمضى بذلك لانه لو أسلم تكون الدية في الكسبين جميعا موات أو لم يمت بجر (قوله فدينه في كسب الاسلام)
المكسوب في الردة لتوقف نصرته فانه في الردة فتكون في ماله وهو المكتسب في الاسلام لتفوق نصرته فيه دون
الآن يقال أنه مبني على رواية الحاشية (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
من كسب الردة وصحة في البداهة (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
ضمائه في كسب الاسلام منه (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
البيان أنه في كسب الاسلام فان قصر (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
والامة ان شاء فدى وان شاء دفع له (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
فيكون وجب جنابته في كسبه (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
جنابة المدر وستأ في الجنابات الا (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
فلا شيء فيه لانه اذا كان لا يضمن فانه (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
حين كان النطع وهو مرتد بجر (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
(قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
في التقدير فلا يعود حكم الجنابة في الجنابة (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
الدية وفيه أن العاقلة لا تمتثل الاطراف فليست تأمل (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
(قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
توجيه قوله ما وجه قول محمد أن اعتراض الردة اهدر السراية (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب
القاطع) لما بين حكم المقتوع المرتد أراد تبخير حكمه المقتوع المرتد (قوله فكاكه) أي وأفسده فانه يجب

بعض

يقتضي عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولا (قوله فالدبة على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين
أن الجناية قتل بجر (قوله ولا عاقلة لم يرتد) يعني اذا قطع وهو مرتد ثم سرت فانه لا شيء على عاقلة القاطع (قوله
وكسب مالا) عبر بالواو إشارة الى أنه لا فرق في الكسب بين أن يحصل قبل الحاق أو بعده (قوله لو ارتد) أما على
أصله ما ظاهره لأن كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً وأما عند أبي حنيفة فلا لأن المكاتب
انما يملك كسبه بالكسب والسكينة لا تنوق بالردة فكذا كسبه وحصوله في دار الحرب كحصوله في دار الاسلام
(قوله ولحقها ولدت) قيد بالولد بعد الحاق لانه اذا كان موجودا منفصلا حين الردة قبل الحاق فانه لا يكون
مرتدا بردهما معاً لانه ثبت له حكم الاسلام بالتبعية فلا تزول بردهما الا اذا لحقاه أو أحدهما الى دار الحرب
فانه يخرج من الاسلام لانه كان بالتبعية لهما أو ولداً وقد انعدم الكل فيكون الولد فيشأ ويجبر على الاسلام اذا بلغ
كالتغير الا تم عليه بجر (قوله كاتهما) مفرد مضاف فيم الاثنين وانما كاتهما لان المرتدة تسترق فكذا ولدها
وولد الوالد أمه حرة والحرية تسترق فكذا ولدها (قوله يجبر بالضرب على الاسلام) ولا يقتل لو أبي كولد
المسلم اذا بلغ ولم يصف الاسلام يجبر عليه ولا يقتل (قوله لتبعية لأبويه) أي في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا
هو وان اختلفت كيفية الجبر (قوله لعدم تبعية الجد على الظاهر) قال في الجبر علم أن الجد ليس كالأب في ظاهر
الرواية في ثمان مسائل أربعة في الفرائض وأربعة في غيرها الأولى من القسم الثاني أنه لا يكون مسلماً باسلام
جده في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تبعية هذه المسئلة المذكورة وهي أن ولد الولد لا يجبر كما يجبر جدهم
مبنية عليها والثانية صدقة الفطر للولد الصغير اذا كان جده موصراً ولا أب له أوله أب معسر أو عبيد لا تجب عليهم
الجد في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تجب عليه والثالثة - زواله وصورتها معتقة تزوجت بعبد وله أب عبد
فولدت منه فوالده حراً تبعا لأمه وولده لم يولد له أمه فاذا اعتنق جده لا يجز ولا يحافده الى مواليه عن موالي أمه
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يجز كالأول اعتنق أبوه والأربعة الوصية لا تقارب لا يدخل الوالدان ويدخل الجد
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يدخل كالأب وأما الأربعة التي في الفرائض فرد الالم الى ثالث ما يتي وجب
أم الأب والأخوة لانسقط بالحلية عندهما ونسقط بالأب اتفاقاً والأربعة ابن الماتق يجب الجد عن ميراث
الماتق اتفاقاً ولا يجب الأب عند أبي يوسف فله السدس والباقي للأبوين ذكر هذه الأربعة الاكل في شرح
السرارية وينبغي أن يراعى مسائلتان مذكورتان في التفقات الأولى الامتياز لشارك الجد نفقة المغير أثلاثاً
بخلاف الأب والثانية لا تفرض النفقة على الجد المعسر بخلاف الأب فصارت المسائل عشر أو قد زيد أخرى
هي أن الصغير يتصف باليتم موت أبيه لا يموت جده اه (قوله حكمه كحري) أسرف استرق أو وضع عليه الجزية
أو يقتل وأما الجد فيقتل لأجل حاله لانه المرتد بالامالة أو بسل بجر عن الفسخ (قوله عن امرأة) يشمل الزوجة
والمملوك (قوله لانه مسلم) تبعا لأبيه ولا يبيع أمه في الرد لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولده
بعد السبي (قوله واذا ارتد سبي عاقل صح) قبله بالعقل لأن ارتداد الصبي ناذي لا يعقل غير صحيح كإسلامه لأن
إسلامه لا يدل على تغييره - قبيدة منع وترتب على صحة الردة من الصبي العاقل أنه لا يرتد من أقاربه مسلمين
أو كفاراً ولو كانت زوجة تبين من زوجها ولو مات لا يعل عليه جوى ولا فرق فيه بين كونه كان مسلماً بنفسه
أو بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ فهو ساني (قوله خلافاً للثاني) وجه قوله أنها ضرر محض قال في النسخ وعن
أبي مالك عن أبي يوسف أن أبا حنيفة رجع الى قول أبي يوسف ونحوه في حاشية الشلبي نقل عن المحيط (قوله
ولا خلاف في يخلده في النار) قال الجوى في شرحه والخلاف أي خلاف أبي يوسف انما هو في أحكام الدنيا
ولا خلاف أنه مرتد في أحكام الآخرة لأن العقوب من الكفر ودخول الجنة مع النسيك مما لم يرد به شرع ولا حكم به
عقل كذا في التلويح (قوله كدلالة) فتترب الأحكام من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة
والأرث من المسلم وغيرها على إقرار الصبي العاقل ونصده بجمع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من الله
فهو ساني (قوله ويجبر عليه بالضرب) ولا يقتل لأن القتل عقوبة وهو ليس من أهل أن يلزم العقوبة في الدنيا
ببشارة سببه كسائر العقوبات ولكن لو قتله انسان لم يضر شيئاً لأن من ضرورة صحة ردته اهدار دمه دون
استحقاق قتله كالمراة اذا ارتدت لا تقتل ولو قتله قاتل لم يلزمه شيء فانه الكمال (قوله وقيل الذي يعقل الخ)
يعقوى هذا القيل قول الجوى في شرحه هو الذي يعلم أن الاسلام حق والكفر باطل وقول القهستاني بينهما

ولو خطأ فالدبة على العاقلة في ثلاث سنين من
يوم القضاء عليهم خاتية ولا عاقلة لم يرتد (ولو
ارتد مكاتب ولحق) وكسبه مالا (وأخذ
بماله ولم يسل قتل فبذل سكاينة لم يولاه
وما بقي من ماله لو ارتد) لأن الردة لا تؤثر في
السكينة (زواج ارتد ولحقها فولدت) المرتدة
(ولداً وولده) أي لذلك المولود (ولد تظهر
عليهم) جميعاً (فالولدان في) كاتهما (و)
الولد (الأول يجبر) بالضرب (على الاسلام)
وان حبلت بثمة لتبعية لأبويه (لا الثاني)
لعدم تبعية الجد على الظاهر في حكمه كحري
(و) قبل بردهما مالا (لومات مسلم عن امرأة
حامل فارتدت ولحق الدار) فانه لا يرتد
عليهم أي على أهل تلك الدار (ولو لم تكن ولده حتى
يبرث أمه) لانه مسلم (ولو لم تكن أمه) مسلم
سيت ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم (لانه
لا يه) (موقوف) تبعا لأمه (فلا يرتد) خلافاً للثاني
بدائع (واذا ارتد سبي عاقل صح) خلافاً للثاني
ولا خلاف في يخلده في النار لعدم الفسخ
والا خلاف في يخلد (كإسلامه) فانه يبيع اتفاقاً
الكفر تلويح (الكافر ين) تفرج على الثاني
(فلا يرتد أبوه الكافر) تفرج على الأول
(ويجبر عليه بالضرب) تفرج على الثاني
(والعاقل الأمين) وهو ابن سبع فأكثر مجتبي
وسراجية (وقيل الذي يعقل أن الاسلام
سبب النجاة وغير النجاة من الطيب والنجس
من الرد)

لقول النفاية يعقل أي يعلم كلمة التوحيد وأنه تعالى واحد وأن الاسلام سبب النجاة لأن السبع خلاف الشراء
 له زاد في المبسوط بحيث كونه يناظر ويضاهي ويفهم اه أمّا ابن سبع فلا يعقل من ذلك شيئاً نحو وصافي هذه
 الا زمان (قوله فائدة الطرسوسي) بفتح الراء ذكره القاري في شرح الشفاء (قوله وقد رأيت) بفتح التاء جلي
 (قوله ويؤيده) أي التقدير بالسنة قد يقال ان ما أعطيه الامام علي من التمييز قلباً بباطل غيره في هذا السن (قوله
 وسنه سبع) وقيل ثمان وهو الصحيح وعليه اقتصر البخاري وقيل ابن عشر وقيل ابن خمس عشرة سنة ولم يصح
 ذكره الكمال وهو أول من أسلم من الهيمان كما أن أول من أسلم من الرجال الاحرار غير الموالي أبو بكر الصديق
 رضي الله تعالى عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الموالي زيد بن حارثة كذا جتمع به ابن الصلاح
 بين القول المتبينة وأما ما نهى صلى الله عليه وسلم فلم يثبت من أهلنا وأما ورقة بن نوفل وبهجرة ونسطورا
 فتوب الحلبي تبطل لذهبي أنهم من أهل الفترة من القسم الذين غسكوا بدين عيسى قبل نسخه وآمن وصديق أنه
 صلى الله عليه وسلم الرسول المنتظر وذلك نافع له في الآخرة وليسوا من أهل الاسلام لاجماع المسلمين على أن
 أول من أسلم خديجة فلم يثبت ما في الاسلام رجل ولا امرأ أوليسوا من العصاة أصلاً لأن العصاة من اجتمع به
 صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمنين بما جاء به عن الله تعالى والمراد بالبعثة الرسالة بنزولها بها المذتر أخاه
 في شرح الملتقى (قوله طرا) بفتح الطاء معناه جمعاً يقال طرا لابل اذا ضمها من فواحشها والضم جمع وبضم الطاء
 ومعناه القطع يقال طرا الحمار اذا قطع من قدمه ناصيته كما قطع تحت التاج (قوله غلاما) قال في القاموس
 الاسلام الطار الشارب والكهل ضد أو من حين يولد الى أن يشب وهو المراد هنا (قوله أو ابن حلي) أي وقت
 أبو نجي (قوله قهرا) مفعول مطلق لا معنى سقتكم فانه يتنعم معناه (قوله به ارم حتى) من اضافة المشبهة به الى
 المشبه والصارم المقاطع وهو البقي (قوله وسنان عزمي) كالاضافة السابقة ويصح اجراء الاستعارة المكنية
 فيه وفيما قبله (قوله ثم هل يقع فرضا) قال في التصريح وشرحه لابن بادشاه واثنتي نغرا الاسلام من العبادات
 الايمان فثبت أصل وجوبه في العبي العاقل بسببية حدوث العالم لما فيه من الايات الدالة على وجود المحدث
 تعالى ولم يثبت وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو ليس بأهل الخطاب لعدم كمال العقل واعند الله فاذا أسلم العبي
 عاقل اوقع اسلامه فرضا لان صحته لا تتوقف على وجوب الاداء بل على مشروعيته كصوم المسافر فهو
 في نفسه غير مستوعب الى فرض ونقل فتعين كونه فرضا فلا يجب تجديده بالغا كتجديد الزكاة بعد السبب لوجوبها
 اذ كل منها وقع بعد تحقق أصل الوجوب قبل وجوب الاداء فكما صح ذلك عن الفرض صح هذا عنه ونفي شمس
 الاثمة أصل الوجوب عن العبي العاقل لعدم حكمه فاذا وجد حكمه الذي هو الاداء وجد الوجوب والاول
 أوجه اذا المسافر ومن لم تجب عليه الجمعة اتيانا بالصوم والصلاة مسبوق بالوجوب في الجملة فوقعه حاشا
 عن الفرض موجه بخلاف فعل العبي على طريق شمس الاثمة اه وقال في فصل الحاكم وزاد ابو منصور وكثير
 من مشايخ العراق ايجاب الايمان على العبي العاقل الذي يناظر في وحدانية الله تعالى ونقلوا عن الامام
 لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بقوله لهم والجزاؤون قالوا لا نعلق لحكمكم الله تعالى بفعل
 المكلف قبل بعثة رسول كالاشارة وهو اختاره نقله المحقق ابن عبد البرولة عنهم وحينئذ فيجب حمل الوجوب
 في قول الامام لوجب عليهم معرفته بقوله لهم على الانتفاء اه ملخصا (قوله وفي شرح الوهبانية) أي للعلامة
 عبد البر بن الشحنة (قوله بعده) أي بعد التمييز (قوله ككفر بعضهم) قال في الشرح المذكور عن البرازية
 قد استفاض في رسايق شروان أن من قال درويش درويشان بكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة فيلزم
 أن يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون سبب الحرام وأنه كافر وهذا باطل فان معناه مكنة المساكين أو طم
 الفقراء في مكانه قال ثم كذب مكنة المساكين أو اقترنا اليك بغير فقرهم ولا دلالة فيه قط على ما ذكر من اباحة
 شيء مما فضلا من اباحة جميع الاشياء موغاه فيه (قوله قبل بكفره) امل وجهه أنه طلب شيئا لله تعالى والله تعالى
 غني عن كل شيء والكل ممتنع ومحتاج اليه وينبغي أن يرجع فيها عدم التكفير لان لها تأويلاته يمكن أن يقول
 أريدت أن أطلب شيئا كراماته تعالى اه من شرح الوهبانية وهذا البيت مجموع من بيتين حذف الشارح
 شطر كل وهما

ومن حال شيء لله بعض بكفر * ويخشى عليه الكفر بعض بكفر

قائلة الطرسوسي في أنفع الوسائل قاتلا
 ولم أر من قدره بالسنة قلت وقد رأيت نقله
 ويؤيده أنه عليه الصلاة والسلام عرض
 الاسلام على علي وسنه سبع وكان
 يقضيه حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام طرا
 غلاما ما بلغت أو ابن حلي
 وسبقتكم الى الاسلام قهرا
 بصارم حتى وسنان عزمي
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ طاهر كلامهم ثم
 انما تأو في التصريح المختار عند الماتريدي
 أنه مخاطب بأداء الايمان كالبالغ حتى لو مات
 بعد بلا ايمان خلد في النار نهر وفي شرح
 الوهبانية
 بدرويش درويشان ككفر بعضهم
 وجميع أن لا كفرة وهو المحرز
 كذا قول شيء لله قبل بكفر
 وبأحضر يا ناظر ليس بكفر

وباحضر يا طهر ليس قولها • عن افة كفرة - ففوا ونصروا

(قوله ليس بكفر) لان المشهور بمعنى العلم قال الله تعالى ما يكون من شجرى ثلاثة الا هو رابعهم والنظر بمعنى البرؤية قال الله تعالى لم يعلم بان الله يرى فيكون المعنى يا عالم يا من يرى اء منه (قوله قالوا بكفرة) نقل القرطبي ان هذا الغناء وضرب الفسب والرخص حرام عند مالك والشافعي واحد في مواضع من كتابه ورأيت قتوى شيخ الإسلام الكراماني ان مستحل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة بالا جاع لزم ان يكفر منه اه (قوله ومن لولى الخ) حذف السارح ابياتين هذا البيت وما بعده ومن مبتدأ وقال صلته وجهول خبره ولولى متعلق بيجوز لولى مبتدأ خبره بيجوز وأصل التركيب ومن قال طلى مسافة يجوز لولى جهول قال الزعفراني اما استعمله ولا أطلق عليه الكفر (قوله ثم بعض بكفر) وهو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف (قوله وثباتهم ما في كل ما كان خارجا الخ) قال العلامة التفازاني بعد ان حكى عن اكثر المعتزلة منع اثبات الكرامات الاولياء وان الاستاذ اما يصح قيل الى القريب من مذهبهم ان امام الحرمين قال المرحوم عندنا تجوز جلة خوارق العادات في معرض الكرامات ثم ورد في بعض المجهزات نص قاطع على ان احدا لا يأتي بمثل اصلا كما اقرآن ثم قال والاتفاق ما ذكره الامام التستبي حين مثل عما يجهل ان الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على حيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة (قوله عن التستبي النجم) هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره (قوله وينصر) أي بقول محمد انا مؤمن بكرامات الاولياء وأطلق واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب البغاة) •

آخره لقله وجوده وليبان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بجر والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل معتل اللام كقزاة ورمادة وقضاة كمال واغابجه لانه لما يوجد واحد يهككون له قوة الخروج ههستاني وأصل بغاة بغية على وزن فعلة بضم الفاء وقد انفرد به المعتل الذي على وزن فاعل لمذكر عامل ولى وزنه فله بفتح الفاء ككامل وكلمة والضم للفرق بين معتل الاخر وجهه جوى (قوله لغة الطالب) قال في الصحاح البني هو التعتدي وكل مجاوزة واخراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بني اه شلي (قوله وشرعاهم الخارجون الخ) المناسب ان يقول فالبغاة عرفا الطالبون لما لا يحمل من جور وظلم وشرع الخ والافهذ الحمل فاد كما قاله الحاشي لان تقديره والبنى شرعاهم الخارجون الخ (قوله وقامه في جامع الفصولين) قال فيه يانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظلمهم به فهم ايسوا من اهل البني وعليه ان يترك الظلم ويضعفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا ينبغي ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معناه فهم اهل البني فعلى كل من يقوى على القتال ان ينصر والامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع قال عليه السلام لا ذوالسلام الفتنة فائمة لعن الله من ايدىها فان كانوا انكروا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم لان العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات اللامنى وذكر القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله تعالى عنه ما درينا القتال مع اهل القبلة وكان على ومن تبعه من اهل العدل وخصمه من اهل البني وفي زماننا الحكم للقبلة ولا يدوى العادة والباغية كلهم يطعنون الدنيا اه (قوله قطاع طريق) هم الخارجون بلاتأويل وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويضيغون الطريق أو بتأويل لكن لا منعتهم وقد فعلوا ما ذكره فاده صاحب الفتح (قوله وبغاة) هم الخارجون يتأويل لكنهم لا يستبيحون ما استباحه الخوارج كذاني الفتح (قوله كما حقه في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج مند جهوز الغفاهم والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم حال ابن المشذول اعلم احد اوافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء وذكر في المحيط ان بعض الفقهاء لا يكفر احد من اهل البدع وبعضهم بكفر اهل البدع وهو من خائف يدهته دلائل قطعها ونسبها الى اكثر اهل السنة والائتلاف انتم في بعض كلام اهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المحدثون

ومن يستحل الرقص قالوا بكفرة
ولا يستبيح بالدف يله وينصر
ومن لولى قال طلى مسافة
يجوز جهول ثم بعض بكفر
وثباتهم ما في كل ما كان خارجا
عن التستبي النجم يروى وينصر
• (باب البغاة) •

البنى لغة الطالب ومنه ذلك ما كتبتني وعرفا
طالب ما لا يحمل من جور وظلم فتح وشرعا
(هم الخارجون من الامام الحق بغير حق)
فلو بحق فله حوايغاة وقامه في جامع
الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام
لانقطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويعين
حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة
خرجوا عليه بتأويل يرون انه على باطل كفر
أو معصية فوجب قتاله بتأويله بهم يستصلون
دما نوا وأموالنا ويؤذوننا في الصلاة والسلام
أصحاب نينا عليه أفضل الصلاة والسلام
حكم البغاة اجماع الفقهاء
كما حقه في الفتح

منه (قوله وأما كلامهم الخ) حبان: التهم وعرف بهذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجلود المغشاة
والكيش النطوح والحمامة للطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه الحافز ومافي: روح الخشبية من أنه يكره
بيع الاسر من فاسق يعلم أنه يعصى به مشكل والذي جزم به الشارح في الخطر والافاحة أنه لا يكره بيع جارية
لمن يات بها في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما رووه عندي أن ما في الحامية محمول على كراهة التزويج
والمنقح هو كراهة التصريم وعلى هذا فيكره في الكل تزويج ما هو الذي تطمئن النفس اليه اذ لا شك أنه وان لم يكن
معينه إلا أنه منسحب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا واقعه تعالى الموفق اه قال الجوزي رفته تأمل وكأنه
ميل منه الى أن ما في الحامية محمول على كراهة التصريم لأن الله - سبحانه - يبيح هذه الاعمال قطع قريب من الحرام
ولا يكون خلاف الاولى والله تعالى أعلم (قوله لو عاد لا) أي لو كان القاضي المولى من أهل العدل أفاده الكمال
(قوله والا لا) قال في الفتح فاذا دلت البينة فاضيا في مكان غلبوا عليه فمضى ماشاء ثم طهر أهل العدل فرفعت
أقضية الى قاضي العدل فمضى ما هو عدل وسكت ما قضى برأى بعض المجتهدين لأن قضاء القاضي
في المجتهدين نافذ وان كان مخالفا لراى قاضي العدل اه فقول المؤلف والا لا يظهر على المدعى لاقبل محله
في القضاء الخالف لراى المجتهدين (قوله ولو كتب قاضيه الخ) محله فيما اذا كان هذا القاضي من أهل العدل
قال في الفتح ولو طهر أهل البني على ذلك قولوا فيه قاضيا من أهل البني صح وعليه أن يقيم الحدود
والحكيم بين الناس بالعدل فان كتب هذا القاضي كتابا الى قاضي أهل العدل بحق رجل من أهل مصر به شهادة
بأنه لا يعلم هذه ان كان القاضي يعرفهم وليسوا من أهل البني أجاز له وان كانوا من أهل البني أو لا يعرفهم لا يعمل
بشهادتهم كغالب عمن يسكن عندهم أنه منهم ولا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي أهل البني لانهم فسقة اه
كنحوه فان علم أي القاضي المكتوب اليه كايهم من عبادة الكمال السابقة فان قوله أجاز له وقوله لا يعمل به
صريح في ذلك تأمل (خاتمة) أسند التلوي في سننه الكبرى في خصائص علي الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
عنهم قال لما خرجت الحروب واعتزلوا في دار وكانوا ستة آلاف قتلوا لعل يا أمير المؤمنين ابر بالصلوات
المم هؤلاء القوم قال واني أخافهم عليك قلت كلا فليست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم في دارهم وهم
يجمعون فيها فقالوا امر جبابك يا ابن عباس ما جاء بك فقلت آتيتكم من عند أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام
المهاجرين والانصار ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره وعليهم نزل القرآن وهم أعرف بناويله
منكم وليس فيكم منهم أحد لا يبلغكم ما يقولون ولا بلغهم ما يقولون فأتيت في نفر منهم فقلت ها هؤلاء ما تقدمتم على
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وخنته وأول من آمن به قالوا ثلاث قلت ما هي قالوا احدا من أنه
حكم الرجال في دين الله تعالى وقد قال تعالى ان الحكم الا لله قلت هذه واحدة قالوا وأما الثانية فانه قال
ولم يصب ولم يظن فان كانوا كفارا لقد حلت لنا ساوهم وأموالهم وان كانوا مؤمنين لقد حرمت علينا دماؤهم
قلت هذه أخرى قالوا وأما الثالثة فانه محام نفسه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فانه أمير الكافرين
قلت هل عندكم شيء غير هذه قالوا احببنا هذا قلت رأيت ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبيه
ما يرد قولكم هذا أترجعون قالوا اللهم نعم قلت أما في قولكم انه حكمكم الرجال في دين الله تعالى فأنا أقرر اعلمكم
أنه صبر الله حكمه الى الرجال في أرب أعين أربع درهم قال تعالى وتقدس ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله
يحكمكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفت شقاق بينهما فامرهما بقاها حكاما من أهلها
أنشدكم الله تعالى أحكم الرجال في حق دمايتهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم احق أم في أرب ثم صار معي درهم
قالوا اللهم في حق دمايتهم واصلاح ذات بينهم قلت انهم نعم قلت وأما قولكم انه فاقطع
ولم يصب ولم يظن أنسبون أنكم عائشة فتستولون منها ما تستولون من غيرها وهي أنكم لن تعلمتم لقد كنتم
فان قلت لم يستأمنوا فقد كفرتم قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم فأنتم
ضالون فانوا منها ما يخرج أخرجه من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم قلت وأما قولكم انه صبر الله من أمير
المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال اكسبوا
هذا ما قضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن
اكتب محمد بن عبد الله فقال والله اني رسول الله وان كنت بغيره يا علي ان كتب محمد بن عبد الله فقال رسول الله

(ورنه) أتالو رجس تبطل دياره ولا اوت
ابن كمال وفي الفتح ولو دخل باغ أمان فقتله
عادل عد الزمة الدينية كما في المأمن لبقاء
شبهة الابانة (وبعبارة) تحريم (بيع
السلاح من أهل الفتن ان علم) لانه اعانة
على المعصية (وبعبارة) ما يقتضيه كالحديث
على المعصية (وبعبارة) لا أهل البني
وكيف يكره لأهل الحرب (لا) لأهل البني
او لم يفرقه لهم لعله لا يخالق قريب زوالهم
بجلاف أهل الحرب زيل في قات وأما
كلامهم انما قامت المعصية بسببه بكرة
بعبارة تحريم ما لا يقتضيه من وفي الفتح بقدر
حكم قاضيه لو عاد لا والا لا ولو كتب
قاضيه الى قاضيه كتابا فان لم أنه قضى
بشهادة مدعي نفسه والا لا

خير من علي وقد حلف نفسه ولم يكن يحرمه ذلك فهو من النبوة أخرجه من هذه الأخرى فالله أعلم ثم فرج
منهم ألقاب وبقى سائرهم قتلوا على ضلالتهم قتلهم المأجرون نقله الكمال والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (كتاب القبط) •

أي كتاب لفظ القبط فهو ثنائي والاولى قول الحموي كتاب في بيان أحكام القبط لأن الكتاب معهود لبيان ما هو
أعم من لفظه كنفقته وجنائه واره وغير ذلك (قوله عقبه مع اللفظة بالجهاد) تبين في هذا التعبير صاحب النهر
وفيه قلب وصوابه عقب الجهاد به مع اللفظة (قوله عرضينهما) يفخ العين والراء فالله الحلي أي لكونهما
متعرضين لله لئلا والزلزال أي كما أن النفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك ووضع ذلك قول
الاتقاني ذكر القبط واللفظة بعد السير لما أن النفوس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك أي كما أنهم فيها
كذلك وقدم القبط على اللفظة لكون النفس أعز من المال وإنما قدم السير على ما لأن الجهاد لا علاه كلمة الله
تعالى وإخلا العالم عن الفساد الذي هو رأس كل معصية وهو الكفر والجهاد فرض على سبيل الكفاية بقوله
تعالى أقتلوا المشركين أو فرض عين إذا كان النفر عاتما والاتقاط مندوب بقوله تعالى ومن أحباها فكاكنا
أحيى الناس جميعا ذكره الشبلي (قوله ما يلقط) أي مطلقا وقال القهستاني عولقة الشيء المأخوذ من الأرض
(قوله ففعل بمعنى مفعول) أو بمعنى الفاعل كأنه يدعوصا حبه إلى لفظه كما يقال ناقة حلوب إذا كانت كثيرة اللبن
كأنها تدعوص صاحبها إلى الحلب شلي عن خواهر زاده (قوله ثم غلب) أي في اللفظة على طريق الجواز جوهر
(قوله على الولد المنبوذ) ولوميتا بغاير المعنى الشرعي (قوله باعتبار المال) لأنه آيل إلى أن يلقط في العادة قاله
الكامل فهو من باب وصف الشيء بالصفة المشرفة كقوله من قتل قتيلا فله سلبه زيلعي (قوله مولود) من صغار
بن آدم قاله الاتقاني (قوله خوفان العيلة) يفخ العين وسكون الياء الفارقة قاله العلامة نوح (قوله أو فرارا)
بكسر الفاء وقوله من تمة الرية أي الزنا وإنما زاد لفظ تمة تحسينا للثقل والافتد بكون ابن زنا (قوله
مضجعه آثم) هذا في الالتقاط المفترض وفي التدين هو من أفضل الاعمال ولهذا قيل محمزة غامر يعني ماثبا
ومضجعه آثم وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا اه (قوله ان غلب على ظننه
هلاكه) بأن وجدته في مفازة ونحوها من المبالغة يلقى (قوله ومثله) أي مثل الالتقاط في هذا التفصيل رؤية
أعني الخ (قوله والافتدوب) أكن ينفذ أن يحرم طرحة بعد التقاطه لأنه وجب عليه بالتقاطه حفظه
فلا يملك رده إلى ما كان عليه كذا في الدر المنثور عن الباقر والعبسي كالباقي في الالتقاط بالنسبة لما يترتب
عليه من الأحكام أبو السعود (قوله لما فيه من الشفقة) أي على الأطفال وهو من أفضل الاعمال زيلعي (قوله
والأحياء) أي أحياء النفس لأنه على شرف الهلاك قال تعالى ومن أحباها فكاكنا أحيى الناس جميعا زيلعي
(قوله وهو حر مسلم) سواء كان الواجد حر أو عبدا أو مكاتب ولا يكون تبعا للواجد بمجرد تترتب عليه أحكام
الاحرار من أهلية الشهادة والاعتاق ونوابه وحد قاه أنه لا يجهت فأذف أمته لأن احصان المقدوف شرط
ولم يعرف احصانها من (قوله تبعا للدار) فإن الدار دار الاحرار لأن الحكم للغالب وكذا الأصل في بني آدم الحزبة
من الرق عارض والأصل عدم العارض حموي (قوله الابهجة رقة) أي بالبيئة وبشرط في قبولها اسلامهم
لأنه مسلم بالله اربوا فلا يحكم عليه بشهادة الكفار الا اذا اعتبر كافر الوجود في مواضع أهل الذمة وإنما أفسرنا
البيئة بالبيئة فقط لأنه لا يرق باقراره بل بصدقه اللفظ قبل البلوغ لا يسمع تصديقه لأنه يضمر نفسه به بعد
الحكم بالحزبة وان بلغ فأقر أنه عبد فلان وفلان يذمه ان كان قبل أن يرضى عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار
صح اقراره وصار عبد الله غير منهم فيه وان كان بعد القضاء بنحو ذلك لا يقبل ولا يصبر به عبد الا في ابطال
حكم الحاكم ولأنه حكذ في ذلك شرعا فلا يستندن دينا أو بايع انسانا أو كل كفاية أو هو أوتصدق وسلم
أو كاتب أو دبر أو أعتق ثم أقر أنه عبد فلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لأنه منهم من خلاصا (قوله لسبق يده)
منه لعل المتقط خصه أي لأنه أحق بثبوت يده عليه فلا تزول البيئة هنا بخلاف ما إذا دعي خارج نفسه فان
يده تزول بالبيئة لأن منعة دعوها النسب تفوق المنفعة التي أوجب اعتبار يده المتقط تزال لحصول ما يفوق
المقصود من اعتبارها من خلاصا (قوله وهو إذا زوجه السلطان) أي أو نائبه كلقباض قال أبو السعود

• (كتاب القبط) •

عقبه مع اللفظة بالجهاد
النفس والمال وقدم القبط لعلقه بالنفس
وهي مقدمة على المال (هو) ألقه ما يلقط
فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبوذ
باعتبار المال وشرا (اسم الحى مولود طرحة
أهله خوفان العيلة أو فرارا من تمة
الرية) مضجعه آثم ومحرمه خاتم (التقاطه
فرض كفاية ان غلب على ظننه هلاكه لولم
يرفعه) ولولم يعلم به غيره فمعرض عين ومثله
رؤية أعني يقع في بئر نيمي (والافتدوب)
لما فيه من الشفقة والأحياء (وهو حر)
مسلم تبعا للدار (الابهجة رقة) على خصم
وهو المتقط لسبق يده (وما يحتاج اليه) من
نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر إذا تزوجه
السلطان (في بيت المال)

في حاشية الاشياء ومنها أنه أي الملقط لا يجوز له أن يزوجه غلاماً أو جارية فإن أمره القاضي بذلك جاز
 (قوله أن برهن على التقاطه) هذا في حق الاتفاق فلو أنفق عليه الملقط من ماله يكون تبرعاً لانه ليس له ولاية
 الا لزام الا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه ليرجع على اللقط بها لان للقاضي ولاية عليه فيكون ديناً عليه
 ولومات في صغره رجع في بيت المال قهراً ولودفعه الى القاضي فله أن لا يقبل لاحتمال أنه ولده ودفعه اليه
 لتكون نفقته في بيت المال وان أقام بينة أنه لقط أو علم القاضي فكذلك لانه بالاتفاق التزم حفظه وترتيبه
 ثم أراد أن يعزل نفسه فلا يصح منه ان شاء كالوصي إذا أراد عزل نفسه بعد موت الموصي أبو السعود عن العيني
 (قوله وارنه ولودية في بيت المال) قال في البصر فلو وجد اللقط قبلاً في محله كان على أهل تلك المحلة دينه
 لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قلته الملقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو قتلته عمدًا فالتبليغ
 الى الامام بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو اهـ (قوله كجنياته) من دية وهوهاقه ساني (قوله وليس
 لاحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت له حق الحفظ لسبق يده ونهر وينبغي أن ينزع منه اذا لم يكن أهلاً لحفظه
 كما في الحاشية بجر وينبغي أن يكون معناه أن الاول أن ينزع منه لأن يتعين عليه ذلك لما اقتضاه من الحاشية
 فيما اذا علم القاضي بجزع من - فظنه بنفسه وأقرب اليه فان الاول أن يقبله نهر وفيه نظر فان كون الاول أن يقبله
 المصدق عدم تعيين القبول على القاضي لا يقتضي عدم نزعه بل ينزع وجوباً بالدفعه لغيره وتكون نفقته في بيت المال
 (قوله وحترق في النهر) أي عن الفسخ والبسوط وعبارته أقول المذكور في البسوط أن للامام الا عظم أن يأخذه
 بحكم الولاية العامة الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفسخ أيضاً اهـ (قوله الاموجب) كما اذا كان غير أهل
 لحفظه (قوله وهذا) أي محل كونه لا يؤخذ من الملقط كرها (قوله قنطرة) أقاديه أنهم لم يناموا على عاقبة
 المسلم (قوله لانه أنفع للقط) لانه محكوم به بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه ولانه يعلمه أحكام الاسلام بخلاف
 الكافر بجر (قوله فالراى فيه للقاضي) وينبغي أن يرجح ما هو أنفع للقط نهر ولو كان في يد ذمى ومجوسى ينبغي
 أن يقدم الذمى - حوى (قوله ويثبت نسبه من واحد) اذا لم يظهر كذبه فلو انفر رجل بالدهوى وقال هو غلام
 فاذا هو جارية أو بالعكس لا يقضى له أصلاً ظهري به (قوله استقصانا) وجهه أنه اقرار الصبي بما يفتقه وبإبطال حق
 الملقط وقع ضمناً ضرورية ثبوت النسب وكمن من ثبوت ضمناً لا قصد احوى - لخصاً (قوله والا فبالينة) وان لم
 يتزلشأ نهر عن الحاشية لكان التهمة اذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك أبو السعود (قوله ومن اثنين - متولين)
 اذا ادعاه معا ولا يرجح فلو ترجح أحدهما فهو أولى فيقدم الملقط على الخارج ولو كان الملقط ذمياً والخارج
 - لالاستواءهما في الدعوى ولا أحدهما يصدق فيحكم للذمى وباسلام الولد ويقدم من يقيم البينة على من لم يبرهن من
 الخارجين والمسلم على الذمى والخارج على العبد والذي الخزع على العبد المسلم بجر (قوله كونه أمة مشتركة) تظهر من
 الشارح لما في المصنف (قوله وعبارته المنية) هو ظاهره في غاية البيان والفتح ونحو في الهذبة من السراج (قوله
 فعن الامام أنه يثبت الى خمسة) وقال أبو يوسف لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من أكثر من ثلاثة
 بجر (قوله ولا يشترط اتحاد الام) قال في التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما ما وهل
 يثبت نسب الولد من المراتين على قياس قول الامام يثبت وعلى قولهما لا اهـ (قوله لكن في القهستاني الخ)
 عبارته وفيه أي في قول النفاية ولورجاءين اشارة الى أنه لو ادعى أكثر من رجلين لم يثبت نسبه وهذا عند
 أبي يوسف وأما عند محمد فقد ثبت من الثلاثة الا - نرو عند أبي حنيفة يثبت من الأكثر اهـ (قوله وعند
 أبي حنيفة الخ) بنيد باطلا لانه يثبت من أكثر من خمسة قال في شرح الملقى وقد شبه في المنع وغيرها بولد الامة
 المشتركة وقد منها في الاطلاق عند الامام (قوله فليجرد) أقول ان ما في المنية والسراج صريح في انتهاء الدعوى
 الى الخمسة وما في القهستاني غير صريح والمعول على الصريح (قوله امرأة واحدة) صريح بغيره
 المصنف بعد بقوله ولوداعته امرأتان (قوله ولورجاءين امرأتين على الولادة) انما بالغ به لانه في العادة لا يطلع
 على الولادة الا النساء فربما يتوهم رد شهادة الرجال (قوله فلا بد من شهادة رجلين) بخلاف ما اذا دعى رجل
 أن اللقط ابنه فانه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقط وليس ذلك في دعوى
 المرأة فلا يقبل قولها من غير بينة كذا في الحاشية (قوله خلافاً لهما) فقال أبو يوسف لا يكون لواحدة منهما وكذا
 قال محمد في ارواء أبو سليمان عنه وروى أبو حنيفة عنه أنه يجعل بينهما بجر (قوله وصف أحدهما علامة به)

أي بعبده

ان برهن على التقاطه (وان كان له مال)
 أو قرابة (في ماله) أو على قرابته (وارنه)
 ولودية (في بيت المال كجنياته) لان الغرم
 بالغرم وليس لاحد أخذه منه قهراً) وهل
 للامام الا عظم أخذه بالولاية العامة في الفسخ
 لا واقتصر المصنف على الجبر وحترق في النهر ثم
 لكن لا ينبغي أخذه الاموجب (فلو أخذ
 أحد وخاصة الا قول رداليه) الا اذا دفعه
 باختياره لانه أبطل حقه (و) هذا اذا تقدم
 الملقط فلو تقدم وترجع أحدهما كما لو وجد
 - مسلم وكافر فتنازع القاضي به للمسلم لانه
 أنفع للقط خاتية ولو استويا فالراى فيه
 للقاضي بجر مجتأ (ويثبت نسبه من واحد)
 بجزع دعواه ولو غير الملقط استقصا بالوجها
 والافدية خاتية (ومن اثنين) مستوفيه
 كونه أمة مشتركة وعبارته المنية ادعاء أكثر
 من اثنين فعن الامام أنه يثبت الى خمسة
 ظاهراً - رة في عدم قبول دعوى الزائد ولا
 يشترط اتحاد الام نهر لكن في القهستاني
 عن النظم ما يفيد ثبوته من الأكثر فليجرد
 (ولو ادعاه امرأتان) واحدة (ذات زوج)
 فان صدقها زوجها أو شهدتا لها القابلة
 أو قامت بينة) ولورجاءين امرأتين على
 الولادة (صححت) دعوى (والالا) لانه فيه
 من تعميل النسب على الغير (وان لم يكن
 له زوج فلا بد من شهادة رجلين ولوداعته
 امرأتان وأقامت أحدهما البينة فهي
 أولى به وان أقامتا جميعاً فهو بينهما
 خلافاً لهما الكل من الحاشية (وان) ادعاء
 خارجان (وصف أحدهما علامة به)

عكس شامة وسلمة وقوله أي باللقب أما اللقطة فلا يرجح صاحب العلامة عند التنازع وكذا التنازع
 خارجان عني في هذا الشرح كرا حدهما صلاحة بحر (قوله لا يشوبه) أي لانه بالعلامة بالنوب جوى وكأنه
 لانه غير ملازم فلا يفيد التعيين (قوله ووافق) فإذا لم يوافق أو أصاب في البعض وأخطأ في البعض فهو بينهما
 ظهير به (قوله فهو أحق) لأن العلامة لها أصل في الشرع وذلك في قوله تعالى ان كان قبضه الخ وفيما إذا اختلط
 أمواتا بموات الكافر ين فانه يعتبر فيه الزى والعلامة (قوله وسبقه) أي بوضع يده قال في البحر وظاهر
 ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله قضى لهما) أي لكونه مطابقا لهما وفيه نظرا لأن
 الخلفي المشكل باعتبار إشكاله ليس ذكرا ولا أنثى فاني يكون مطابقا لاولى أن يعقل بعدم الترجيح (قوله
 والاطن اذى أنه ابنه) أي ان وافق وان وافق الآخر فهو لانه اذا ذكر علامة لم يوافق الواقع لا يقضى له أصلا
 كما في الظهير به ولذا قال المقدسي ينبغي أن يقال والا فلان وافق (قوله قضى به للمسلم) لصحة الشهادتين وترجى
 المسلم بالاسلام أفاده الحلبي (قوله ولكن هو مسلم استحضانا) لأن دعواه تضمنت التسبب وهو وقع للصغير
 من حيث وجوب الثقة والحضانة ونفى الاسلام الثابت بالدار وهو ضرر به وليس من ضرورة ثبوت التسبب
 من الكافر الكفر اذ يجوز أن يكون ابن الكافر مسلما بأن أسلمت أمه فصح ما دعونه فبما يقعه دون ما يضره
 جوى (قوله فيكون كافرا) لانه صار الحكم بهم هذه البينة بحر (قوله ان لم يكن) أي يوجد فيكن ثالثة (قوله أو بيعة
 أو كنيسة) لأن المسلم لا يبيع ولده في البيعة ولا الكافر في المساجد يبيع (قوله خذ لم) أي انضافا (قوله فكافر)
 أي انضافا ولعله فيما إذا ادعاه كافرا أما إذا لم يدعه فلا صلح له الحكم بالاسلام (قوله لسبقه) أي سبق المكان
 على اليد لانه يتحقق قبل وضع اليد أي والسبق من أسباب الترجيح قاله الكمال ومقابل ظاهر الرواية ما هو
 ابن سماعة عن محمد أن العبرة للواجد قال الكمال وفي بعض نسخ البسوط من كتاب الدعوى اعتبار الاسلام
 أي ما بصير الولد به مسلما نظرا للصغير ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك فعلى هذا الوجود كافر في دار الاسلام أو مسلم
 في كنيسة كان مسلما شلي (قوله وينتسب من عبده وهو حر) أما ثبوت النسب فلانه ينتفعه وأما الحرية فلأن
 ولد المملوك قد يعتق قبل الانفصال وبعده وقد يكون الولد حران زوجين فحين يلاحق بر ووصية ومصوره
 أن يكون للحر ولد قن لا جنبي فزوج الأب أمته من ولده برضا مولاه فولدت الأمة ولدا فهو حر لانه ولد له
 مولد الأمة اه (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد السيد هالان الأمة أمه فإذا ثبت النسب منه أثبت
 ما هو من ضروراته وهو الرق (قوله اثبوت من الجانبين) فكان أكثر اثباتا زبلي (قوله فهو له) فلا تسمع دعوى
 الغير أنه له (قوله أو تخمه) كما هو دثار بخلاف ما إذا كان مدفونا تخمه بحر (قوله أو دابة) بالنسب عطف على
 قوله فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو أي اللقيط عليها قاله الحلبي (قوله لا مكان بقر به) الظاهر أن لفظ في
 ساقطة والاصل لا في مكان بقر به اه الحلبي قال الجوى وبه عرف أن الدار التي هو فيها أو البستان لا يكون له
 بالاولى وقد توقف صاحب البحر فيها والمال الذي في ذلك المكان اقطة (قوله لانه مال ضائع) أي لا حافظ له
 وماله وان كان معه فلا قدرته على الحفظ فللقاضي ولا يصره اليه وكذا الغير انصاحي بأمره كمال (قوله لانه
 قضاء في فصل مجتمعه فيه) فان من العلماء من قال ان الملتقط يشبه المعتق من حيث انه أحياه كاعتق فعلى هذا
 لا يكون متبرعا بالانفاق بغير أمر القاضي اذا أشهد ليرجع كالوصى بحر من كآب اللقطة (قوله مال يعقل عنه بيت
 المال) فإذا عقل منه لا يوالى أحد الا لا يكون أثره له من غير غرم منه فلما غرم بيت المال الارش كان الغنم له
 والظاهر أنه اذا قضى بولائه للملتقط أنه لا يوالى أحد اذا بلغ وان لم يعقل الملتقط عنه تأييده بالملكوم وزره (قوله
 ويدفعه في حرفة) أي صناعة لانه من باب التثقيف وكان ينبغي أن يقال فيه ما قيل في وصي اليتيم أنه يعلم العلم
 أولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة خبره والتثقيف تقويم المعوج بالتثاق وهو ما يوصى به الرماح وبسبب تعار
 للتأديب والتثديب نهاية (قوله ويقبض هبته) أي الهبة ان كان غنيا وصدقته أي الصدقة عليه ان كان فقيرا
 لأن ذلك نفع محض ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وعلمه الأم ووصيها (قوله فهناك ضمن) أي الملتقط
 لانه ليس له ولا يبتخاها فصار هذا الأمر بنينا بحر (قوله ضمن) أي الختان وقد سكا في البحر قبل وظاهره
 أن المعقد الضمان على الملتقط مطلقا وهل يرجع الختان على هذا القيل على الملتقط لا امره بحر (قوله لم ينبغي
 منه) أي منع النقل من مصر الى قرية بخوف أن يضل بأخلاقهم وهي قبضة به لم منه بالاولى منع نقل

لا يشوبه (ووافق فهو أحق) اذ لم يعارضها
 أقوى منها كنية الآخر وحريته وسبقه
 واسلامه ولو اذى أحدهما أنه ابنه والآخر
 أنه ابنه فإذا هو خنتي فلو مشكلا قضى
 لهما والاطن اذى أنه ابنه ولو شهد للمسلم
 ذممان ولذممتي مسلمان قضى به للمسلم
 تاريخية (و) ثبت نسبه (من ذى و)
 لكن (هو مسلم) استحضانا فافزع من يده
 قبل عقل الاديان مالهم بيرهن بمسلمين أنه
 ابنه فيكون كافرا منهم (ان لم يكن) أي
 يوجد (في مكان أهل الذمة) كقريتهم أو
 بيعة أو كنيسة والمسألة رباعية لانها إما
 يجهده مسلم في مكان المسلم أو كافر في مكانهم
 فكافر أو كافر في مكانا أو عكسه فظاهر
 الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار (و)
 ثبت نسبه (من عبده وهو حر) وان اذى
 أنه ابنه من زوجته الأمة عند محمد وكلام
 الزبلي ظاهر في اختياره (ولو ادعاه حران
 فلهما أنه ابنه من هذه الحره والآخر
 من الأمة فالذي يدعيه من الحره أولى)
 لبونه من الجانبين زبلي (وان وجد معه
 مال فهو له) جملا بالظاهر ولو غرقه أو تخمه
 أو دابة هو عليه الامكان بقر به (فيصرفه
 الواجد) أو غيره (اليه بأمر القاضي)
 في ظاهر الرواية لانه مال ضائع (ولو قتر
 القاضي ولاده للملتقط صح) ظهير به لانه
 قضاء في فصل مجتمعه فيه نعم له بعد بلوغه أن
 يوالى من شاء مال يعقل عنه بيت المال خاتمة
 (ويدهه في حرفة ويقبض هبته)
 وصدقته (وليس له خنته) فلو فعل فهناك
 ضمن ولو علم الختان أنه ملتقط ضمن ذخيره
 (وله نقله حيث شاء) وينبغي منعه من مصر
 الى قرية بحر

الى السادية وبه صرح في البحر (قوله ولا يتخذ الملتقط عليه نكاح) لانه بعد الولايه من القترانه والمال
 والسلطنة ولا وجود لواحد منهما انهر والسلطان ان ينكحه ويهره في بيت المال ابو السعود عن القهستاني (قوله
 ويسمع) أي يسمع ماله لان التصرف في المال لا يجوز الا بكال الراي ووجود النفقة وذلك يوجد في الاب والجد
 لا غير ولهذا لا تملكه الا مع أنها تملك الانكاح فهذا أولى عيني وهذا صريح في أن الملتقط لا يملك بيع عرض
 الصغير بنفسه وان احتلجه للنفقة بل بأمر القاضي وقد توقف فيه السيد الجوى ابو السعود (قوله وكذا الجارة
 في الاصح) وذكر القدوري ان له أن يؤجره وسياقي في آخر الكراهية أن هذا أقرب لان فيه نفعا محضا شلي
 وفي القهستاني ولا جازته أي الملتقط لا يأخذ الجارة لنفسه قال الجوى لانه لا يملك اتلاف منافع فأنشبه العلم
 بخلاف الام فانها تملك اتلاف منافع بالاستخدام والجاره بلا عوض فملك الجارة بالاولى اه والذي يظهر من
 المنع من اجارته على ما اذا آجره الملتقط لتكون الجارة لنفسه فلا يشاق ما ذكره القدوري لانه على ما اذا كانت
 الجارة للقط وماسبق عن القهستاني يشير الى ذلك وكذلك اتطيلهم المتع بالاتلاف المنافع يشير اليه أيضا
 فلا خلاف في الحقيقة ابو السعود وفيه عن الاشياء من كتاب المظفر استخدام التيم بلا أجر حرام ولولاخيه
 ومعله الا لانه وفيما اذا أرسله معه لأحضر شريكه (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) فإلزامه بالاستدانة
 أو المايعة يؤخذ منه في الحال ولا يتأخر الى ما بعد العقد وهذا لا يشاق أنه يصدق بالنسبة لقراره بأنه عبد زيد
 اذا صدقه زيد حيث كان ذلك قبل أن تتأكد حريته بقضاء القاضي عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحراز كالحذ
 الكامل كما قدمناه عن النقاية ابو السعود (قوله ومجهول نسب كلقيط) ظاهر اطلاقه أن جميع أحكام القبط
 يجري في مجهول النسب (نقطة) سكي أن القبط وجدت ينفذاد وعند صدر هاروق منشورة هذه بنت شق
 وشقة بنت الطبا حجة والظنية ومعها ألف دينار جعقريه يشرى بها جارية هندية وهذا اجراء من لم يزوج بنته
 وهي كبيرة وفي رواية وهي صغيرة كذا في المحورة وفي القاموس الطبع استحكام الحياقة والطبا حجة العلم
 المشرع معرب تباهه والظنية البغضاء قال في القاموس قلا كرماء ورؤسبه في قلا ومقابلة أبغضه وكرمه غاية
 الكراهة فترسكه أو قلاه في الهجر وقليه في البغض وقلي اللهم أنفجيه في القلي اه وهذا المعنى شاسب معنى
 الطبا حجة والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئفقر الله العظيم

• (كتاب اللقطة) •

مناسبة الكتابين في غاية الظهور لوجود معنى اللقطة فيهما جميعا الا أن اللقطة اختص بالمنبوذ من بني آدم
 واللقطة اختص بالمنبوذ من المال شلي وقدم اللقطة لشرفه نوح افندي (قوله هي بالنقح) ذكر في القاموس
 أنهم بالاضم والنقح أو السكون وبفتحين وكان التاء للتقل فهي لغة من الالتقاط بمعنى الاخذ أو المأخوذ
 فهستافى (قوله اسم وضع للمال الملتقط) قال في فتح القدير هي فعله بفتح العين وصف مباغلة للفاعل كهمزة
 لكثير الهمز وبسكونها للمفعول كعصكه الذي يضلك منه وانما قيل للمال لقطة بالنقح لان طباع النفوس
 تساد الى التقاطه فصار المال باعتبار أنه داع الى أخذه لمعنى فيه كانه كثير الالتقاط مجازا والاختصاص بالملتقط
 (قوله ما يوجد ضائعا) أقاده أنه لم يعرف مالكة والا كان غرضه لوجوب ردّه ولا يعطى حكم اللقطة وأقاده أنه
 معصوم اذ لو كان مباحا كمال الحربي لا يقال انه ضائع فهو كالخطب والكلام المباح فهو كالتعريف الذي بعده
 الا أن الثاني أوضح من الاول (قوله ما لا يوجد ولا يعرف مالكة) يرد عليه ما كان محروجا بكان أو حافظ فانه
 ليس بلقطة وهو داخل في التعريف فالاولى أن يقال هي مال معصوم معرض للضياع بحسب ردّه في التهربان
 المحرز خرج بقوله يوجد أي في الارض ضائعا لا يقال في المهر ذلك اه جوى قال في القاموس ضاع الشيء
 صار مهلا اه والمهر ليس بمجهول (قوله رفع شيء الخ) فيه مسامحة لان اللقطة الشيء المرفوع لا الرفع وتأويله
 أن يرجع الضمير وان كان متنا على الالتقاط المفهوم من اللقطة فيكون من عود الضمير على متقدم معنى
 قاله الحلبي وفيه نكف والاولى أن يكون رفع بمعنى مرفوع وهو من إضافة الصفة (قوله لا لتلك) الاولى
 لتلك (قوله نذب رفعها) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى قال في الولوالجية اختلاف العلماء في رفعها
 قال بعضهم رفعها أفضل من تركها وقال بعضهم تركها أفضل وجه القول الاول أنه لو تركها لا يأم أن يصل
 اليها يد خائنة فبعضها عن مالكة ووجه القول الثاني أن صاحبها ربما يطلبها في الموضع الذي سقطت فيه فاذا

(ولا يتخذ الملتقط عليه نكاح وبيع وكذا
 الجارة) في الاصح لان الولايه عليه في ماله
 ونفسه لا سلطان له في ماله
 لا ولي له فروع لو باع أو كفل أو در أو
 كاتب أو اعتق أو وهب أو صدق وسلم أو أقر
 أنه عبد زيد لا يصدق في ابطال شيء من
 ذلك لانه متهم بوقوعه في الخباية ومجهول
 نسب كلقيط
 • (كتاب اللقطة) •
 (هي) بالنقح ونسب كلقيط
 الملتقط عيني وشرا ما يوجد ضائعا ابن كمال
 وفي التارخانية من المضمعات مال يوجد
 وفي التارخانية من المضمعات مال يوجد
 ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربي
 وفي الحيا (رفع شيء ضائع للفظ على القبر
 لا لتلك) وهذا يعنى ما علم مالكة كالواقع
 من السكون وفيه أنه أمانة لا لقطة
 لانه لا يعرف بل يدفع مالكة (نذب رفعها
 لمالكها)

تركها وجدها صاحبها في ذلك الموضع ثم قال والقول الاول اصح شلبي (قوله ان آمن على نفسه تعريتها)
 بأن وثق من نفسه أنه يعرفها وأما ذاتيق من نفسه المتع فمن تركها وان شك كان أفضل (قوله والا) أي
 ان لم يأمن بأن شك فلا ينفي ما في البدائع لجله على ما اذا أخذها لنفسه (قوله ووجب أي فرض) ينبغي
 أن يقال قياسا على القبط ان خاف على اللقطة الضياع ولم يعلم بها أحد غيره بكون الالتقاط فرض عين
 والا ففرض كفاية جوى (قوله عند خوف ضياعها) الظاهر أن المراد بالخوف غلبة الظن اذا لا يفترض الالتقاط
 بمجرد فوهم الضياع والضياع بالفتح المهلك ويطلق على العيال وضرب من الطيب وبالكسر جمع ضائع فاموس
 (قوله كما مر) أي في القبط وهو يشير الى ما قلنا من أن المراد بالخوف غلبة الظن لتصريح المصنف به هنا
 (قوله فلو تركها الخ) أي وقد آمن على نفسه والا فالترك أفضل فلا يكون أمنا به (قوله ظاهر كلام النهر لا)
 الاولى أن يقول اسـ تظهر في النهر لا وعبارته وعلى فرض لو تركها حتى ضاعت فالظاهر أنه لا ضمان عليه لكنه
 يأثم ويبدل عليه ما في جامع الفصولين لو انتفع بركبته رجل فلم يأخذ برئ ولو أخذه ثم تركه ضمن لو مالكة غائبا
 لا لو حاضرا اه قال في البحر وكذا لو رأى ما وقع من كتم رجل اه وقالو لوضع المالك عن أهـ والحق هلكت
 بأنم ولا يضمن كافي البحر أي في باب أولى اذا تركها حتى ضاعت وفي الشلبي عن الاسيحيابي لورفعها ووضعها
 في مكانها ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقيد به بعض المشايخ بما اذا لم يبرح عن ذلك المكان حتى وضعها في
 مكانها فاذا ذهب عن مكانه ثم أعادها ووضعها فيه فانه يضمن اه المراد منه فاذا كان عدم الضمان بعد الاخذ
 فكيف يضمن اذا لم يأخذ أصلا وقد اتضح أن ما في النهر هو الموقول عليه (قوله وظاهر كلام المصنف ثم) لأنه
 جعل الترك تضييعا (قوله لما في الصبرية الخ) قد يفرق بين الضريعين بأن الالتلاف مشاهد محقق في كل الجار
 فالواجب الحفظ ولا كذلك ترك اللقطة فإن الالتلاف غير محقق اذ قد تقع في يده من هو آمن منه عليها (قوله
 حتى أكل) الاولى حذفه للاستعانة بقوله يأكل (قوله ثم ردّها الى مكانها) أي قبل أن يتحول عنه وقد سلف
 (قوله في ظاهر الرواية) مشابه القول بالضمن سواء ذهب عن مكانه أولا شلبي عن شرح الاسيحيابي
 (قوله وصح التقاط صبي) من اضافة المصدر الى الفاعل فاذا التقط ولم يشهد ضمن والتعريف الى وليه حلبي
 عن النهر (قوله وعبد) قال في البناء ولو التقط العبد شيئا بغير إذن مولاه يجوز عنده تناوؤه مالا وأحـ
 والشافعي في قول اه وفيه أن يكون التعريف الى مولاه كالصبي بجميع الجرف فيها وأما المأذون والمكاتب
 فالتعريف اليهما أبو السعود عن الجوى والنهر (قوله لا يجنون الخ) فائدة عدم صحة التقاطهم أن الولي
 أو السكران اذا أفاق ليس له الاخذ من أخذه منهم (قوله لعدم الحفظ منهم) بسبب عدم العقل أو استناره
 وهذا يفيد تقييد الصحة في الصبي بالعقل (قوله فان أشهد عليه) أي الاخذ وأطلق في الاشهاد فانصرف الى
 من قبل شهادته وهو عدلان ولذا قال في فتح القدير وظاهر المدـ وط اشترط عدلين وانما يشترط الاشهاد
 عند الاختلاف حتى لو صادف على أنه أخذ للمالك فلا ضمان اجماعا وعند الامكان فلو لم يجد من يشهده عند
 الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يضمن كافي الخاتية فان وجد من يشهده فجاوز
 ضمن بحر وفي الظهيرية ان كان في طريق أو مقارعة ولم يجد من يشهده عند الرفع يشهد اذا غرق جوى واعلم
 أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند الاخذ باقتناع المشايخ وانما اختفوا هل يكفي هذا الاشهاد عند الاخذ
 عن التعريف بعده أو لا فقال الحلواني أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الاخذ يقول أخذتها لاردها
 فان فعل ذلك ولم يعترفها كني بخيل الاشهاد تعريفا ونحوه في الهداية فاقتضى هذا الكلام أن يكون الاشهاد
 الذي أمر به في الحديث هو التعريف وتعمامه في التفتيح (قوله يشهد لقطة) يقال نشد الضالة بالفتح يشدها بالضم
 نشدة ونشد انابكسر التثنية وسكون الشين فيها ما طلبها وأشدّها عزّتها يقال نشدتك الله أي سألتك به ونشده
 من باب نصر أبو السعود عن مختار الصحاح ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو أكثر ولا يجب أن يمين ذهبها
 أو فضة خصوصاً في هذا الزمان شلبي (قوله أي نادى عليها) اني وجدت لقطة لا أدري مالكمها فليأت مالكمها
 وليصنعها لاردها عليه مخ وبمعرفتها حيث وجدها جهر الاسر اخلاصة ولو عجز عن تعريفها بنفسه دفعها للغير
 ليعترفها له رخصة ولو وجدها راجلا عزّها جاعا واشتركا في حكمها حاوي القدسي (قوله حيث وجدها)
 وفي الجملة (أي بجامع الناس كالساجد والاسواق والشوارع الا أنه ينادي على أبواب المساجد لانها

ان آمن على نفسه تعريتها والا فالترك
 أولى وفي البدائع وان أخذها لنفسه حرم
 لانها كالغصب (ووجب) أي فرض فتح
 وغيره (عند خوف ضياعها) كما مر لأن لال
 المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت
 أثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر
 كلام المصنف نعم لما في الصبرية جاريا لكل
 حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل قال في
 البدائع الصحيح أنه يضمن انتهى وفي التفتيح
 وغيره لورفعها ثم ردّها الى مكانها لم يضمن في
 لاجنون ومدهوش ومعتوه وسكران لعدم
 الحفظ منهم (فان أشهد عليه) بأنه أخذه
 ليرده على ربه ويكفيه أن يقول من سمعوه
 يشهد لقطة ولوه على (وعزّى) أي نادى
 عليها حيث وجدها وفي الجملة

(قوله الى ان علم ان صاحبها الخ) هو ما عليه الفتوى مضمرات والمراد بالعلم غلبة الظن بعدم الطلب وظاهر
 الرواية التقدير بحول مطلقا كما في الاصل ثم اختلفوا فيه فقيل بعرفها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل سنة أشهر
 وفي قوله الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها اشارة الى ان اللقطة اذا كانت شيئا يعلم ان صاحبها لا يطالبه كالنواة
 وقشور الزمان يكون القدر ابا حنة بخلافه لا يتفاد من غير تعريف الا انه يبقى على ملك مالك لان القليل من
 الجهول لا يصح الا اذا قال حال الرمي لقوم هينين من اخذته فهو له برازيمه وكذا الحكم في التقاط السنابل
 اذا كانت في مواضع منفردة أما بالمجموعة فهي من قبيل ما يطالب فيحفظ ولو رأى بعراة بوحا في البادية قريبا
 من الماء وغلز ان مالكه أباحه لا بأس بالاخذ والا كمل منه وفي نوازل الفقيه اذا اجتمع للدهانين ما يقطر
 من الاوقية في انائهم فان كان يسيل من خارج الاوقية يطالب لهم لانه ليس للثرى لان ما انفصل منها
 لا يدخل في البيع وان سال من داخل أو من الداخل والخارج جميعا ولا يعلم ينظر ان زاد الدهان من عنده لكل
 واحد من المشتريين طاب له وان لم يزد لا يطالب ويتصدق به الا ان يكون محنا جالات بيده ميل اللقطة (قوله
 أولم يعرفها) أفاد ان التعريف لا بد منه ولا يكفي عنه الاشهاد وهو ما في المحيط والدرر وقيل يكفي وقد سلف
 (قوله ان أنكر ربه الخ) وأما اذا دعا على أنه أخذها لملك فلا ضمان اجماعا بصر (قوله رقبيل الثاني قوله
 بيمينه) لان اخذها لصاحبها حسنة ولنفسه معصية فكان حمل فعله على الصلاح أولى من حمله على الفساد
 وفي البناء لا يصح ان يمدح مع أبي يوسف (قوله ولو من الحرم) وقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا تحل اقلته
 الا لشدها ما وليه انه لا يحمل الا لئلا يطالب بالاعتراف وتخصيص الحرم ابيان انه لا يصدق التعريف فيه لمكان
 أنه للغريب اظهرا بصر (قوله أو قبله أو كثيرة) هو المصدق وقيل في الماتين من الدراهم فصاعدا يعرفها سنة
 وفيما فوق العشرة الى الماتين يعرفها شهر او في العشرة جهة وفي الثلاثة دراهم ثلاثة أيام وفي درهم يوم (قوله
 فلا فرق بين مكان ومكان) ولو دار الحرب حتى لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فوجد لقطه أي وأخرجها معه
 ينبغي ان يعرفها في دار الاسلام لانها لقطه وبعد الامان ان لم يجد لا يجوز ونقلت هذه خبائثه وقامه في الحوى
 (قوله في نقتضيهما) أي بعد التعريف وغلبة ظنه ان صاحبها لا يطالبها (قوله على فقير) فلا يجوز ان تصدق بها
 على غني ولا على ولد الغني الفقير الصغير سوى (قوله ولو على أصله) أي الفقير ذكره المصنف (قوله اذا اعترف
 أنها لذمتي) بأن كانت زارا أو صليبا وليس المراد أنه عرف عين الذمتي فان اللقطة هي التي لا يعرف مالكها أفاده
 الحوى (قوله فانها موضع في بيت المال) للتوابع بصر (قوله لو رجا وجود المال) أي ولو بعد التعريف
 واذا لم يرجه لا يجب الايباء كما في البحر وقالوا اما كها رجاء الظفر بصاحبها ودفعه للامام فان شاء قبل
 وان شاء لم يقبل فان قبل ان شاء جعل صدقتها أو أقرضها من ماله أو دفعها مضاربة أو ردّها على الملتقط وهو بالخيار
 ان شاء أدام الحفظ وان شاء تصدق على أن يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها أو أملاك غناها فان جاء بصرها
 ليس له نقض البيع ان كان بأمر القاضي وان كان بغير أمره وهي قاعدة ان شاء أجاز له وأخذ الثمن أو أبطله وأخذ
 حين ملكه وان ملك له تضمن البائع فينفذ البيع من جهته والتصدق بيده في زماتنا أولى من الدفع الى الحاكم
 لانه لا يعلم هل يؤذيها الى مستحقها أم لا (قوله أو تضمنه) لانه تصرف في ماله بغير اذنه واباحه تصرفه من جهة
 الشرع لا تنافي الضمان - قاله بعد تناول مال الغير حال الخصصة نهر والاولى التعبير بالواو (قوله والظاهر ان
 ليس للوصي والاب ايجازتها) أي اجازة تصدق باللقطة من مال الصغير لانه يضر ربه بانقص ماله وجعل الحوى
 لقطة الوقت كلقطة الصغير (قوله وفي الوهبانية) أي في شرحها المصنف كما في البحر (قوله وضمان في مالهما)
 ذكره بجناتنا في البحر واذا صح هذا البحث جاز تصدقهما (قوله ولو تصدقه بأمر القاضي) لان أمر القاضي
 لا يرد على تصدقه بنفسه وهو به ضامن فهذا أولى (قوله كما ان له ان يضمن القاضي أو الامام) فهما في ذلك
 كواحد من الرعايا لان التصديق غير داخل في ولاية الامام والقاضي لانه تصدق بماله الغير بغير اذنه ذخيرة
 لا يقال هذا يرد نقضا على قولهم ان الذم لا يلحقهم عهد الضمان لا ناقول ذلك بالنسبة لما يكون فيه القاضي
 ملزما كما اذا استوفى الحكم بشرائعه بخلاف ما هنا فانه غير ملزم أبو السعود (قوله وأبى ما ضمن لا يرجع على
 صاحبه) أما المسكين فلا نه عامل لنفسه وأما الملقط فلا نه مسك بالضمان فظهر انه تصدق بملك نفسه ذكره
 العلامة نوح فالثواب له كما في البحر (قوله ولا شيء للملتقط) وان عوضه شيئا فحسن ولو الجبة (قوله أو ضال) أي

(الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها) وانما تصدق
 ان قبيل كالا طهمة (والا) كانت أمانة
 لم تصدق بل اتعت فلولا بصره مع التمكن منه
 أولم يعرفها نحن ان أنكر ربه الخ
 وقبل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاوي
 وأقره المصنف وغيره (ولو من الحرم أو قبله
 أو كثيرة) فلا فرق بين مكان ومكان
 واقطة ولقطة (في نقتضيهما) (بها لو فقيرا
 والاصدق بها على فقير ولو على آله وولده
 وعمره الا اذا عرف أنها له حتى فانها موضع
 في بيت المال) تبارخية وفي الذمبة لورجا
 وجود المالك وجب الايباء (فان جاء
 مالكها) بعد التصديق (خبر بن ابي جازة
 ولو بعد مدلا كها) وله فواجب (أو تضمنه)
 والظاهر ان ليس للوصي والاب ايجازتها
 نهر وفي الوهبانية المصنف كالغني يضمن ان لم
 يشهد ثم لا يبه أو وصيه التصديق وضمانها
 في مالهما لا مال الصغير (ولو تصدقه بأمر
 القاضي) في الامم (أو لا مال) (أو لا مال)
 القاضي (أو لا مال) (أو لا مال) (أو لا مال)
 تصدق ببال الفسب بغير اذنه ذخيرة (أو)
 يضمن (المسكين وأبى ما ضمن لا يرجع على
 صاحبه) ولو العين فاقعة أخذها من الفقير
 (ولا شيء للملقط) مال أو هبة أو ضال (من
 الجبل أصلا) الا بالشرط حتى رده فله كذا

صبي ضال ولو البهيمة (قوله فله أجر مثله) محله ما لم يكن الرادع ميتا ولا فله المسمى أبو السعود (قوله ونذب التقاط
البهيمة) وقال الأئمة الثلاثة لا يندب وفي الفتح الظاهر أن الخلاف في جواز الأخذ وحده والبهيمة كل ذات أربع
ولو في الماء وكل حيوان لا يميز بالجمع بها ثم وعلى الثاني يشمل الدواب والطيور والابل والبقر والخنزير والدجاج
والحمام الأملح حاوي وقوله الضالة هي التي تكون في موضع لم يكن يقربه بيت مدرا أو غيرها وقوله نازلة أو دواب
في مرابها بحر وما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن أخذ البهيمة فأجاب عنه في المبسوط بأنه كان
إذا كان الغلبة أهل الصلاح أما في زماننا فالغلبة لأهل الفساد والقواية ولا يأمن وصول يد خاتمة البها فإذا جاء
رجلهم يجدونها غنم ملصقة وتقول بانتهى في بعض البلاد التي أهلها تسيب الدواب في البراري حتى يحتاجوا إليها
فيسكنوها وقت حاجتهم إذا فائدة في الالتقاط في مثل هذه الحالة أفاده الزيلعي (قوله ما لم يخف ضياعها) مراد
بالخوف غلبة الظن (قوله فيجب) أي يفترض أماعينا أو كفاية على ماسلف (قوله لو معها ما تدفع به عن نفسها)
فيه أنه لا يلزم من وجوده معها أن تدفع به (قوله متبرع) أي محسن حموي كما إذا قضى دين غيره بغيره بغير أمره
بحر (قوله إذا قال له قاض أنفق لترجع) ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنها للقطعة في الصحيح إذ يحتمل
أن تكون غصبا في يده فيجوز له ليجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة لكشف الحال فتقبل ولو مع غيبة صاحبها
وان عجز عن إقامة البينة يقول القاضي بين جماعة ثقات أن هذا الذي أنها للقطعة ولا أدري أو صادق أم كاذب
وطالب في أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا في أمرته بالانفاق إن كان الأمر كما يقول أبو السعود (قوله لم يكن
دينا في الأصح) لأن مطلق الأمر قد يكون للترغيب والمشورة وللزوم فلا يرجع بالاحتمال (قوله أي صدقة
على أن القاضي الخ) يدل أنه ما في الفتح حيث قال فإذا أنفق بالأمر الذي يصير به دينا عليه فبلغ فادعى عليه المأثم
أنفق عليه كذا فإن صدقة اللقيط رجع عليه وإن كذبه فالقول قول اللقيط وعلى الملتقط البينة اه فقوله الذي
يصير به دينا صريح في أنه صدقة في أمر القاضي المشتروط فيه الرجوع لأنه لا يكون دينا إلا بذلك (قوله لا حازمه
ابن مالك) من أنه إذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقة اللقيط أنه أنفق للرجوع عليه فله الرجوع
عليه لأنه أقر بحقه حموي (قوله أو سيده) أي إذا أقام بينة على رقبته أو صدقة اللقيط إذا كان بالغنا
كافي النفاية أبو السعود (قوله أو هو بعد بلوغه) فإذا مات صغيرا رجع الملتقط على بيت المال أبو السعود عن
القهستاني (قوله أجرها) إذا كانت البهيمة مما تصلح للأجارة كالفرس والبهيمة التي (قوله باذن الحاكم) كذلك
في المنع والملك والقهستاني وغيرهما فيفيد أنه ليس له الأجارة بغير إذنه (قوله وأنفق عليها منه) قال الاتفاقية
وإذا رجع أمر اللقطه إلى القاضي فلقط فيها إن كان شيئا يمكن إجارته كالدابة أجرها وأنفق عليها من أجرتها ابتداء
خلق المال كما هو صورة ومعنى بابقاء العين والمالية وإن لم يمكن إجارته كاشاة يبيعه ويحفظ غنمه ابتداء خلق المال
معنى بالمالية حيث لم يمكن إبقائه ولو أنه لا ينفق أن تستأصل النفقة القيمة ومع ذلك لو رأى الاتفاق أصح
أذن له في الاتفاق وجعل النفقة دينا على المالك لأن القاضي ناظر في أمور المسلمين فكما مر أنه أحفظ وأصلح
كان له ذلك شلبي (قوله بخلاف الآبق) فلا يؤجر تلبا بآبق وهذا هو ما في المحيط والبدائع والخلاصة وسوى
في الهداية بينه وبين الضال ووفق المقدسي بحمل ما في الهداية على ما إذا كان المستأجر ذاق قوة لا يخف عليه
عنده وما في غيرها على خلافه أو على أن ما فيها محمول على الإيجار مع اعلام المستأجر بحاله فيمنظرة غاية الحفظ
وما في غيرها على الإيجار مع جهله بحاله أبو السعود (قوله وإن لم يكن) أي تقع لها كانتا حموي (قوله
بأعها القاضي) وهو نافذ منه موقوف من غيره وبيع الملتقط باذن القاضي كبيع القاضي وإذا بيعت أخذ الملتقط
ما أنفق به باذن القاضي بحر (قوله أمر به) أي يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالكها فإذا لم يظهر
بأمره يبيعهه لأن دائرة النفقة مستأصلة فلا تظهر في الاتفاق مدة مديدة بحر عن الهداية (قوله نظرية) نسبة
إلى النظر بمعنى التأمل أي أن صحة ولايته متوقفة على تأمله ووقوفه على ما فيه مصلحة (قوله وله منعها
من رجاءها أخذ النفقة) فإن امتنع صاحبها من أداء ما أنفق بأمر القاضي بأعها القاضي وأعطى نفسه من غنمها
ورد عليه الباقي حاوي (قوله سقطت) لأنه يصير كالرهن حكما سقط الدين في الكافي ولم يذكر فيه خلافا
وكذا اقتصر عليه صدر الشريعة في النفاية وجعله القدر في تقريره قول زفر وعندنا ثلثا لا يقط
لو هلكت بعد موتها أشار الحموي إلى ذلك في منظومه المسماة بقود الدرر فيما يقضي به من أقوال زفر بقوله

قوله أجر مثله تبارخانية كذا جاز فاسدة
(ونذب التقاط البهيمة الضالة ونذر فيها
ما لم يخف ضياعها) فيجب وكذا لو معها
ما تدفع به عن نفسها كقوله لبقركم لا بل
تبارخانية (ولو) كان الالتقاط (في العصر)
إن نطق أنها ضالة حاوي (وهو في الانفاق
على الأقطب واللقطة متبرع) لقصور ولايته
(إذا قال له قاض أنفق لترجع) فلو لم يذكر
الرجوع لم يكن دينا في الأصح (أو يصدقه
اللقط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي يصدقه
على أن القاضي قال له ذلك لا حازمه ابن
مالك نهر ثم المديون رب اللقطه وأبو القيط
أوسيد أو هو بعد بلوغه (وأنفق عليها) منه
أجرها باذن الحاكم (وأنفق عليها) منه
كالضال بخلاف الآبق وسجي في باب (وإن
لم يبيعه) نباعها القاضي وحفظ غنمها ولو
الانفاق أصح أمر به لأن ولايته نظرية
اختيار فلو لم يكن نفقة نظرية نفذ أمره به ففتح
بجنا (وله منعها من رجاءها أخذ النفقة) فإن
هلكت بعد حبه سقطت وقبلة لا (ولا
يدفعها إلى غيره)

اتفاق ملقط بالاذن بسقط ان • بعد الهلاك بحبس للوفاء جلي

كما يشير اليه في الهداية اذ • اوى ترجصه من غير ما خطل

وفي الشريعة لانية عن المتقدمي • يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان (قوله جبر عليه) وله أن يدفعها له اذا صدقه
كما يأتي (قوله وله أخذ كفي) ولومع ذكر الامة كما في البحر والفتح (قوله بخلاف الوديعه) الفرق بينهما
أن الثاني في أخذ اللقطه كالقول ولا كذلك الوديعه بحر (قوله ومظالم) الواو بمعنى أو مانعة الخلق (قوله جهل
أربابها) أما اذا علمهم فلا يبرأ دنيا وأخرى الا بالدفع اليهم وعلم ودرثهم كعلمهم (قوله وأيس الخ) أما اذا كان يرجو
المعرفة فلا يتصدق (قوله فعليه التصديق) أفاد بعلي أن ذلك لازم عليه (قوله لمن ماله) أي الخاص به أو التوصل
من المظالم وليس المراد أنه يتصدق ليكون ثوابه الا بوجوب العلم بالعدم الاذن منهم بالصدقة وانما هو ذخيرة عند الله
نعمالي عسى الله أن يرضى خصمه بذلك (قوله كن في يده عروض الخ) قال في البحر عن الخياصة رجل وجد
عروضه اللقطه فصرها لم يجد صاحبها وفسر ثم أفتى على نفسه ثم أصاب مالا قالوا يجب عليه أن يتصدق على
الفقراء بمثل ما اتفق على نفسه اه وهو المختار ولو لاجبة فأفاد الاختلاف اه وهو فرع العمدة الا في (قوله
سقط عنه المطالبة الخ) كأنه والله تعالى أعلم لانه بمنزلة المال الضائع والنقرا مصرفه عند جهل أربابه وقد علم
الله تعالى صدق نيته في قضاء ما عليه وأيده ظاهر ابا الدفع الى الفقراء وبالتوبة بسقط انم الاقدام على الظلم (قوله
بمثله) أي يبدله ليعم القصة (قوله جازل فقهه) أي ولم يتوقف على اذن قاض لعدم وجوده حينئذ وظاهره أنه يجوز
البيع ولو كان للميت دواب تصمم لامة والتعجير بالجواز فيد جواز عدمه فيصمله الى أهله والظاهر أنه اذا
اتفق من عده شيئا يرجع به في التركة وان المراد بالبادية البعيدة عن وطنه والا فالقرية لا بأس لكم الوطن
وهل المراد وفقى القافلة كما في التيمم أو الصديق يحرز كل ذلك (قوله فاطمة) وقبل هو كاتماح اذا وجد في الماء
(قوله مالم يكن كثيرا) انظر هل الكثير المقدر يصاب أو يصل على العرف (قوله بعد النصص) أي التفتيش (قوله
فان لم يجد هم فله لمصرقا) هذا نص صريح بما أفهمه التشبيه من قوله كاللقطة (قوله أي برج) ذكره في القاموس
معاني منها الزكر والحسن وواحد بروج السماء وكلمة مأخوذة من التبرج بمعنى الظهور والظهور وهذا المحصل
(قوله اختلط بهم أهلي لغيره) المراد أن فيها ساجا مغيرة وان لم يكن أهليا فأذا علم أن ما في يده يرجع من حجام بروج
الناس لا يحمل له لانه لم يابا بسبق يدهم بما أعذوه تحصينه (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) انما قال ذلك وان كان
الحكم في اللقطه نذب أخذها على ما عليه العادة لانه ربما يطير فيذهب الى محله الاصل (قوله طلب صاحبه)
بتعريفه (قوله لانه ملك الغير) لتبعيته للام (قوله واذا لم يملك الفرخ الخ) قال شمس الائمة السرخسي • وبهذا تبين
أن من اتخذ برج حجام فأوكرت فيه حجام الناس فبأخذه من فراخها لا يحمل له وهو غزلة اللقطه في يده فان كان
فقير له أن يتناولها لحاجته وان كان غنيا ينبغي له أن يتصدق بها على فقير ثم يشتري بها منه بشي • ويحمل له تناول
وهكذا يفعل شيخنا شمس الائمة الحلواني • وكان مولعا بأكل الجواز اه قال في البحر والجواز جمع جوزل
وهو فرخ الحمام وفي شرح الوجانية للعلامة عبيد البر ابن الشحنة عن الخياصة رجل اتخذ برج الحمام في قرية
ينسبني أن يحفظها ويمسكها ويعطفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر ربه الناس اه (قوله وفي الوجانية الخ)
هذا معنى يبين منها وهما

ومن • وبالاخبار صريفا يحاط • وفي أو ضعه غمره الا كل انظر

لذا لم تكن تبقى ولا نهي عادة • ولا هو نصريح ولا منه يظهر

وفي شرح العلامة عبيد البر عن الخياصة • وفي أيام الصنف بشما واقطة تحت الاشجار قالوا ان كان
ذلك في المصر لا يسهه أن يتناول شيئا منها الا أن يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا ودلالة لانه لا يكون ذلك مباحا
في الامصار عادة وأما اذا وجد الثمار في الحائط أي البستان فان كانت الثمار عاتية أو خفية كالجوز والوز
لا يسهه أن يأخذها مالم يعلم بالاذن وان كانت الثمار عاتية لا ينبغي اختناؤها فيه قال بعضهم لا يسهه أن يأخذها
مالم يعلم أن صاحبها أباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذا لم يعلم النهي صريحا ودلالة أو عادة ومطلبه الاعتماد وان
كان ذلك في القرى والساوا فان كانت غارة ينبغي لا يسهه الاخذ الا أن يعلم بالاذن وان كانت من غارة لا ينبغي ان يتناول
لي أنه يسهه أن يأخذها مالم يعلم النهي وأما اذا كانت على الاشجار فلا تفضل له أن لا يأخذ في موضع مالم يؤذن له

جبر عليه (بلاينة فان بين علامة حل الدخ)
بلا جبر (وكذا) يحمل (ان صدقه مطلقا) يس
أولاه أخذ كفي الامع اليقنة في الاصح
نماية (النقط لقطه فضاغت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف
الوديعه) يجنبى وفوازل لكن في السراج
الصحيح أن له الخصومة لا يده أحق (عليه
ديون ومظالم جهل أربابها وليس) من عليه
ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها
من ماله وان استغرقت جميع ماله) هذا
مذهب أصحابنا لانهم يهتم خلافا كن ويده
عروض لا يعلم مستحقة اعتبارا للديون
بالاعيان (و) في فعل ذلك (سقط عنه
المطالبة) من أصحاب الديون (في العقبى)
يجنبى وفي العمدة وجد لقطه وعثرها ولم ير
وبها فانتقم به المقصود ثم أيسر يجب عليه ان
يتصدق بمثل (مات في البادية جازل فقهه) يس
متاعه ومركبه وحمل نفسه الى أهله حطب
وجد في الماء ان فقيهه فاطمة وان لا يخلل
لا أخذه

وفي الحاوى غريب ما تفتى بيت انسان ولم
يعرف وارثه فقر كنهه كالقطعة مالم يكن كثيرا
فليت المال بعد النصص عن ورثته سنين
فان لم يجد هم فله لمصرقا (محضنة) أي برج
(حجام اختلط بهم أهلي لغيره لا ينبغي له أن
يأخذها وان أخذها لم يطلب صاحبه ليرده عليه)
لانه كاللقطة (فان فرخ عنده فان) كانت
(الامر غريبة) لا يتعرض لفرخها) لانه ملك
الغير (وان الام لمصاحب المحضنة والغريب
ذكر الفرخ له) ولولم يعلم أن يرجع غريبا
لا شيء عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك
الفرخ فان فقير أو كاهن أو غني يتصدق به
ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني
ظهر به وفي الوجانية مرقبنا وقعت اشجار
في غير أمصار لا بأس بالتناول مالم يعلم النهي
صريحا ودلالة وعليه الاعتماد ونها

الآن يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم أنهم لا يشعرون بشئ ذلك فيسعه أن يأكل ولا يسعه أن يحمل ١٥
 ملخصا وقد علمت أن كلام المؤلف مجمل وتفصيله ما ذكرنا (قوله جاريا) ليس قدرا احترازيا ولذا عبر عنه -م بالما-
 (قوله يجوز) ولو كثيرا لأن هذا مما يفسد لو ترك كذا في شرحها وهذا مما يؤيد عدم التقيد بالجارى (قوله وفي الجوز
 ينكر) ولو كان مفترقا على الظاهر كما في شرحها وفيه انما ينكر أخذ نفسه لأنه مما لا يفسد وانما يأخذ هذه الحقة
 على ربه وهذا اذا كان له قيمة والاجزاء أخذ لنفسه ذكره الحلبي (خاتمة) حكى أن بعض العلماء وجد لقطة وكان
 محتاجا إليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفها ولو عرفتها في المصر ربما يظهر صاحبها فخرج من المصر حتى انتهى
 إلى رأس بئر فدفن رأسه في البئر وجعل يقول وجدت كذا فخن سمعته ينادي بذلك فدلوه على ويحبس البئر رجل يرفع
 شعلته وكان صاحب اللقطة قطع يده حتى أخذها منه لم يعلم أن المقدور كائن لا محالة فلا ينبغي له أن يترك ما لزمه
 شرعا وهو اظهار التعريف وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يكتسبكم ما يقدرب كون وما تزرقي بآتيك ١٥
 وهو خطا من هذا الملقط لأن هذا ليس به تعريف اتفاقا فاجبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأتمم الله العظيم

• (كتاب الآتي) •

قال في القاموس آتى العبد كسبح وضرب ومنع أيضا ويحرك وأبانا ككتاب ذهب بلا خوف ولا كد عمل واستغنى
 ثم ذهب فهو آتى وأبوق وجعه ككفار وركع وفي المصباح الآتي أنه من باب ضرب (قوله مناسبته) قال
 في حاشية الشلبي - هذه الكتب الاربعة تناسبها للمفاهيم معنى التوى والتلف والى بعضها فوق بعض قال
 في البحر وتعبيرهم بالكتاب لكل منها أنسب من الباب لما أن مسائل كل منها مستقلة لم تدخل في شئ قبلها
 ولا بعدها (قوله عرضة التلف والزوال) أي كون التلف والزوال يعرضان فيه وفيما قبله وانما تقدم اللقطة
 واللقطة لأن خوف التلف فيها من حيث الذات وأما التلف في الآتي فانما هو من حيث الانتفاع للمولى
 لأن حيث الذات لا نه لولم يعد إلى مولاه لا يموت وعطف الزوال على التلف من عطف العام لأنه قد يتحقق
 الزوال عن البدن من غير تلف (قوله والاباق انطلاق الرقيق عزرا) هذا معناه الشرعي وانما هو الهرب كما في شرح
 الملتقى وفي الميسر والاباق تزدد في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وردا في الاعمال يظهر العبد من نفسه فرارا
 تصير ماله بغيره فصار فراده إلى مولاه احسان وهل جراه الا احسان (قوله من موجه) بفتح الجيم
 قاله الحلبي وهو المستأجر ولو عبر به ليناسب قوله ومستعبده اسكان أولى (قوله ومودعه) بفتح الدال ١٥ حلبي
 (قوله ووصيه) أي الوصي عليه أعم من كون الوصي مختارا لميت او منصوبا للقاضي (قوله أخذ فرض
 ان خاف ضياعه) أي ان غلب على ظنه ذلك وجزم به كشيخه في جرحه قال في الفتح ويمكن أن يجزى فيه التمهيل
 في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذ مع قدرة نامة عليه فيجب والا فلا ١٥ (قوله ويجرم
 أخذه لنفسه) لأنه تملك مال الغير من غير موقوف (قوله ان قوى عليه) أي قوى على حفظه حتى يوصله إلى
 مولاه بخلاف من يعلم من نفسه الهز عن ذلك والضعف ١٥ شلبي قال الحلبي - فيه ان هذا الشرط لا يخص
 ما ضمن فيه بل هو عام في سائر التكليف على أنه ترك ما لا بد منه وهو اشراط عدم خوف الضياع (قوله
 لما في البدائع الخ) على لقوله أخذ فرض (قوله واستوثق منه بكفيل) هو أحد القولين وظاهر اقتضائه عليه
 اعتداده وذكر العلامة فوح قبل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لا أقام البينة أنه لم يجرم تأخيرها لأن الدفع
 في هذه الصورة واجب (قوله ويحلفه الحاكم أيضا) هذه من المسائل التي يجتمع فيها بين البرهان والعين لأن
 المقصود من أحدهما غير المقصود من الآخر (قوله بوجه) كسبح وهبة (قوله دفع اليه بكفيل) لعدم المنازع
 كافي البحر وظاهر اطلاقهم وجوب الدفع والذي ذكره العلامة فوح ان الدفع في هذه الصورة غير واجب حتى
 جازمعه قال فظهر بهذا ان بين البينة وبين الاقرار وذكر العلامة فورا وذلك لأن الدفع في الأثبات بالبينة
 واجب وفي الاقرار وذكر العلامة ليس بواجب ١٥ والظاهر ان أخذ الكفيل مخير فيه كما في المسئلة السابقة (قوله
 بخاتمة جملته) أي دفع جملته (قوله بذلك) أي بالاباق (قوله فان طالت المدة) ما أتى تقديره بستة أشهر قاله
 الحلبي (قوله بآية القاضي) ظاهر على ما قدمناه من أن الآتي لا يجوز خوف ابقائه على ما سبق في كتاب
 اللقطة من الهداية والكافي من أنه يجوز فلا أبو السعود (قوله وأمسك من غنمه ما أتفق عليه من غنمه) أي أمسك
 من الغنم ليدفعه لبيت المال اذا كان اتفق من بيت المال حال في الفتاوى الهندية ويتفق عليه الامام في مدة

واخذت منه الحمار من النهر جاريا
 يجوز وكثير وفي الجوز ينكر
 • (كتاب الآتي) •
 مناسبته عرضة التلف والزوال والاباق
 انطلاق الرقيق عزرا أخذ عرفة ابن السكال
 ليدخل الهارب من مفرقه ومنه غيره
 وودعه ووصيه (أخذه) (نفسه ويندب)
 ضياعه ويجرم (أخذه) (نفسه ويندب)
 أخذ (ان قوى عليه) (والا فلا بد للمولى ان شاء
 حكمه أخذ كلقطة (فان ادعاه آخر دفعه اليه
 ان برهن واستوثق) منه (بكفيل) ان شاء
 لجواز ان يدعيه آخر (ويحلفه) الحاكم أيضا
 بالله ما أخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن
 عطف على ان برهن (وأقر) العبد (أنه عبده
 اذكر) المولى (علامته وحليته دفع اليه
 بكفيل فان أنكر المولى اباقة) بخاتمة جملته
 (حلف) (الآن يبرهن على اباقة أو على افراد
 المولى بذلك زلمي) (فان طالت المدة) أي مدة
 البينة (بآية القاضي) ولو علم مكانه (لئلا
 يضر ولو لم يمسك من غنمه ما (أنفق عليه من غنمه

حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن ثمة ان باعه كذا في الحلبي عن غاية البيان والاول
 حذف قول الشارح من ثمة لانه يغني عنه قول المصنف منه (قوله او يعلم) بتشديد اللام اي ذكر العلامة
 والحلية قاله الحلبي والذي في القاموس التخصيف فانه قال وعلمه كنعصره وضربه وسمه (قوله عن اعطاء الاذن)
 اي لو اخذ الاذن (قوله الباهية) بفتح السين وتحقيف الباء لانهم عسكريون واصل وضعه المتكبرون كما يؤخذ
 من عبارة القاموس (قوله ظلمهم اخذها من مشتريها) اي ويدفعون ما اتفق عليه من بيت المال والاولى
 ان يقول اخذهم لانهم عقلاء (قوله على ذلك) اي على ما ذكر من التدبير ومما معه (قوله واختلف في الضال) قال
 السكال اختلفوا في اخذ الضال فقيل اخذ افضل لما فيه من احياء النفس والتعاون على البر وقيل تركه افضل
 لانه لا يبرح عن مكانه منظر المولاه حتى يجده ولا يعني ان انتظاره في مكان غير مقرر حرج عنه غير واقع بل يجد
 الضلال يدورون مخبرين ثم لاشك ان يحمل الخلاف اذا لم يعلم واحد الضال مولا ولا مكانه اما اذا علم فلا ينبغي
 ان يختلف في افضلية اخذه وردة شاي (قوله صدق) اي يمينه على الظاهر ليعاذا اذهى المالك مالا (قوله
 ولن رده) سواء كان الرادوا واحدا او اكثر (قوله من مدة سفر) تعتبر المدة من مكان الهروب كما يدل عليه
 ما اذا وجد في المصرفاته تعتبر بحسبها على احد قولين ثم الظاهر انه تعتبر المدة في الرد ايضا فلو وجد في مقتصر
 من مكان هروبه الى ان سيده حتى الواحد في مكان اخذها فالتظاهر عدم استحقاق الجعل لعدم العمل منه وحزيره
 وما في الهندية يفيد ما ذكرناه ونص عبارتها وتفسيره انه يجب لاراد من مسيرة ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون
 ياتاه كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهما فيعفى بذلك ان ردى من مسيرة يوم ا (قوله ولو صيبا) والجعل له
 لان الصبي من اهل استحقاق الاجر بالعمل بجر (قوله لكن الجعل لمولاه) لانه ليس من اهل ملك المال يدا (قوله
 عن يستحق الجعل) بان لم يكن الراد يحفظ مال السيد او يخدمه او استعان به والجعل بالنعم الاجر والجعالة
 بالكسر وبعضهم يحكي تليسه او الجعيلة ككريمه انما فيه بجر (قوله لانه لا جعل لسلطان) الهة فيه وفيما
 بعده الى قوله وعائلته وجوب الفعل عليهم (قوله وشحنة) هو حاقط المدينة ا (قوله وعائلته) اي المتبهم
 وان لم يكن وصيا كعبد اللقط اذا رده الملتقط (قوله كان وجدته) تمثيل للاستعانة وقوله غنمه اي لقرده على
 وقوله فقال نعم هذا شرط لا بد منه لانه به قد وعد الاعانة كافي البحر عن التارخانية ا (قوله فلا يحنق شيئا
 كما في شرح الوهبانية) (قوله او كان في عياله) فانه لا يجب الجعل استصفا لان الراد حمل على سبيل التبرع
 عرفا وعادة فان اعراف فيما بين الناس ان من ابني عبده انما يطلبه من كان في عياله ويرده متبرعا فلو ثبت التبرع
 نصا لا يجب الجعل فكذا اذا ثبت عرفا لان الثابت عرفا كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكن في عياله لان التبرع
 لم يوجد نصا ولا عرفا شاي من الاتفاق (قوله مطلقا) اي سواء كان الابن في عياله الاب واحد او وجين
 في عياله الا اجر اولاد في التبيين ولورد عبد ابيه او اخيه او سائر اقرابه لا يجب عليه الجعل اذا كان في عياله
 للولي بغير ان العادة بالردية حاول لم يكن في عياله وجب الجعل له الا الابن اذا رده ابيه او احد الزوجين
 اذا رده عبد الاتزان فانه ما لا يجب لهما الجعل مطلقا لان رد الابن على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب
 مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجرو وكذا خدمة احد الزوجين لا تستحق (قوله وشريك) صورته وارث
 اخذ الا بقر بعد موت سيده المورث ورد من مسافة قصر وهنالك ورثة غيره فلا جعل له لانه قد رده لنفسه
 ولو بالنظر لنصيبه ومثل ذلك احد الشريكين اذا رده فليس له ان يطالب الشريك بمصنعه من الجعل (قوله
 وهبانية) هو في شرحها الابن الشحنة فالاولى زيادة شرح وقوله ولو الجعيلة الاولى اي يقول ولو الجعيلة لان
 عبارة تصدق ان صاحب الشحنة وشارح الوهبانية على ما قدمناه نقلا عن الولوجية فيكون صاحب الولوجية
 ذكره واطلع عليه الشارح افاده الحلبي وفيه ان ما ذكره انما يقفه ان لو كان لفظ الولوجية من جهة التنف
 وشارح الوهبانية وهي من كلام المؤلف فيفيد ان صاحب الولوجية نقله عنهم لان معناه جعلة انتهت ولو الجعيلة
 والخطب سهل (قوله فالمستثنى احد عشر) باعتبار ان احد از وجين تحت صورته وعندهما في البحر الابوين
 اذا كانا في عياله وقد خلا تحت قول المؤلف او كان في عياله (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليها) بخلاف الصلح
 على الاقل لانه خط ابو السعود عن البحر (قوله استصفا) والقياس ان لا يكون له شي الا بالشرط كما اذا رده بجهة
 ضالة او عبدا ضال او به الاستصفا اجماع الصلبة رضى الله تعالى عنهم على اصل الجعل وان اختلفوا في مقدار رده

وان جاء المولى (بعده وورهن) اذ علم (دفع
 باقي الثمن اليه ولا يخلط المولى (نقض بيعه)
 اي بيع القاضى لانه باء الشرع كحكمه
 لا ينقض قلت لكن رأيت في معروضات
 المرحوم أبي السعود معنى الروم انه صدر
 أمر السلطان بجمع القضاة عن اعطاء الاذن
 ببيع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح
 ببيع عبيد العسكرية فلو لم يأخذها
 من مشتريه او يرجع المشتري بثمنه على البايع
 وما في بيده الرعايا فكذلك اذا كان بغيره
 فاحسن والا فلا رعايا التي وبذلك ورد الامر
 ايضا انتهى بالمعنى فاحفظه فانه مهم (ولو زعم
 المولى (تدبيره او كتابته) او استبدلها
 (لم يصدق في نفسه) الا ان يكون عبده
 وله منها او يبرهن على ذلك خبر (واختلف
 في الضال) قيل اخذ افضل وقيل تركه
 ولو عرف بيته فابصاه اليه اولى (ابن عبد
 نجاة به رجل وقال لم أجده مع شيئا) من المال
 (صدق) ولا شيء عليه (ولن رده) خبر لقوله
 الاتي اربعون درهما (اليه من مدة سفر)
 فاكثرت (وهو) اي والحال ان ازاد ولو صيبا
 او عبد لكن الجعل لمولاه (عن يستحق الجعل)
 قديده لانه لا جعل لسلطان وشحنة وخفي
 ووصى ببيع وعائلته ومن استعان به كان وجدته
 نخذه فقال نعم او كان في عياله وان
 واحد الزوجين مطلقا زيل وشريك تنف
 وهبانية ولو الجعيلة فالمستثنى احد عشر
 (اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد عليها
 (ولو بلا شرط) استصفا

فأوجبنا الأديين في مدة السفر ومادونها فمادونها إجماع بين الروايات حوى (قوله نرجنا) أصله صاحب
عقد الفرائد والبحث راجع إلى قوله فجعلنا وأما العقل فهو مضمون عليه فإنه قال اتفق الأصحاب أن الصغير
الذي يجب الجعل برده في قول محمد هو الذي يعقل الإباق نص عليه في المحيط ثم قال ومفهوم كونه أي كونه ولد
الامة رضيا أنه لو كان غير رضيع وجب الجعلان وينبغي أن يشترط مع الفطام أن يعقل الإباق كما مر عن المحيط
(قوله لثبوتها بالنص) فلا يحط منه لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحط منها لو كانت قيمة الرأس أنقص من صدقة
الفطر قاله الحنفى وقال محمد يقضى بضمته الأدرهما لأن المقصود أحباء مال المالك فلا بد أن يسلم شيء تحضيقا
للفائدة وذكر صاحب البدائع والاستيعابى الإمام مع محمد فكان هو المذهب بجر والذي عليه أصحاب المتون
مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لموافقته للنص وفاقه تعالى أعلم من (قوله أن أشهد أنه أخذه
ليرده) ينبغي أن يكون الشهاد شرط الوجوب الجعل ولعدم الضمان إذا أتى عن رده عند الفكن أما إذا لم يتمكن
منه فلا يضمن اتفاقا كما تقدم نظيره في القطة والقول في أنه لم يتمكن من الشهاد بجر عن التارخانية (قوله
والا لا شيء له) لأن ترك الشهاد أمانة أنه أخذه لنفسه (قوله يرضع له) يقال يرضع له كمنع وضرب أعطاه عطاء
غير كثير فاموس واعتبار رأى الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء (قوله ولو من المص) هذا هو الأصح وقيل
لا شيء له (قوله غير رضيع له) أي أن لم يصطط على شيء (قوله ومدر) هو أحد قولين وقتل البرجندى عن الملتقط أنه
لا جعل برد المدر إلا بقب حوى (قوله كفن في الجعل) لأنه أحيا المأبى اعتبار الرقة كما في المدر وأما اعتبار
الكسب كما في أم الولد عنده حوى (قوله لثبوتها بما عوته) أي ولا جعل برد المدر (قوله ثم أنه أتى) أي في حاله
الاستعمال أما إذا فرغ من الاستعمال وكان من نيته أن يردّه إلى صاحبه فأبى فالظاهر أنه لا يضمن لعوده
إلى الوفاق وحزره (قوله وفي الوهبانية) نقله بالمعنى وبينها

وانكار مولاه الإباق مقدم * إذا تزعم رد فالعبد مختص

(قوله ويلزم مريد الرقبة) أي إذا تزعمه قاله الحلبي وظاهره ولو بعد الشهاد وبجر (قوله ما لم يبين إياقه)
أي ما لم يبرهن على إياقه أو على إقرار المولى به أو بالعود عن الزبلى (قوله لأنه غاصب) أي وهو ضامن ولو هلك
المغصوب عنده من غير تعذر (قوله ولا جعل له في الوجهين) أي في الأول فلا ندم برده إلى مولاه وأما الثاني
فلا ندم لما ترك الشهاد صار غاصبا من (قوله في الثاني) وهو فيما إذا أتى أومات قبل الشهاد أي فإنه يقول بالجعل
فيه وفيه نظر فإنه يقول فيما إذا أتى من بعد الشهاد بهدم وجوب الجعل فهذا أولى بل لا يقول بوجوب الجعل
الأذا رده غير أنه لا يشترط الشهاد وهما يشترطانه فالأولى للشارح حذف قوله خلافا للثاني من هذا الجعل
وذكره عند قوله أنه أخذه ليرده ويحتمل أنه راجع إلى قول المصنف وضمن قبله فإنه القسم الثاني لقوله وأن أتى
منه بعد شهادته لم يضمن (قوله على المرتين) لأنه أحيا ما ليس له بالردوى حتى المرتين إذا استيفاه منها والجعل
في مقابلة أحياء المأبى فيكون عليه وسواء كان الرهن حيا أو ميتا لأن الرهن لا يسلط بالموت بجر (قوله فإن بيع
بد الخ) وإن اختار المولى قضاء دينه كان الجعل عليه (قوله حتى خطأ) قيد بالخطأ لأنه لو كان قبل عدا
شهره فلا جعل له على أحد بجر (قوله لا يذ لا أخذ) أما إذا كانت في يده فلا جعل له على أحد بجر (قوله على
من سب غير إليه) فإن اختار المولى فداءه فهو عليه لعوده منفعته عليه وإن اختار دفعه إلى الأولياء فاعلمهم
لعودها إليهم بجر (قوله على غاصبه) لأنه أحياه لتبرأ ذمته بدفعه وظاهره لزوم الجعل له ولورده إلى مالكه
وبجر (قوله على موهوبه) لأنه المالك له وقت الدفعة بجر (قوله بالرجوع) أي بالرجوع الواهب في الهبة
(قوله في ماله) لأن الإحياء (قوله كنفقة لقطعة) فلا وفاق عليه إلا خذبل الأمر القاضي كان متبرعا ولو باذنه
كان له الرجوع بشرط أن يقول له على أن يرجع على الأصح من (قوله وقيل بوجره) قد تقدم ما فيه من حل كل
من القولين على محل يليق به (قوله بخلاف القطعة) فإنه يوجرها (قوله والضال) أي فإنه يوجر والذي
في القصة أتى عن التنف أن الضال كذا بقب في النفقة (قوله وقد روى التارخانية) الأولى ذكره بعد قوله بل
يجب تعزير هذا التقدير إنما هو قبل حضور السيد (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضي) أي ويرد ليت للمال ما أنفقته
منه كما نقلناه هـ حلى (قوله لا يشتري رغب الأمر) لأنه يتضرر بالانتظار (خاتمة) لا تقطع يد لا بقب بسرقة
ثبت عليه حتى يحضر مولاه خلافا لأبي يوسف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

كأمر * فرع * أبى بعد البيع قبل القبض لا يشتري رغب الأمر للقاضي أبو نوح

• (كتاب المقنود) •

مناسبتة لما قبله من حيث ان كلاهما غائب لم يدور اثره وقال البرجندي اوردته عقيب المقطعة والا بق من حيث ان المقنود فقد اهلده وما فقد هما مال الصكهما يقال فقدت الشيء اذا ضلته فلم تجده او طابته فلم تجده وكلاهما من متحقق في المقنود لانه فقد عن اهلدهم في طلبه جوى واخره عما سبق اقله وجوده فهو متحقق (قوله هو اقله المدوم) قال في النساء وس من فقد ينفقه فقد اوفقه انا وفقد اعدمه فهو قبيح ومفقود بجر والفقدان بكسر الفاء قهستاني (قوله هو غائب) اي بعيد عن اهلده ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة كذا في شرح الملتقى (قوله البلقع) ويقال بها والمعنى واحد (قوله دخل الاسير الخ) قال في البحر المذار انما هو على الجهل بجبانته وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كما في المحيط المسلم الذي امره العدو ولا يدري احيى ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف انه في بلدة معينة من دار الحرب أولا ١٥ هذا وفي الغائبة مع شرسها للقهستاني هو غائب لم يدور اثره اى لم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه ١٥ وفي الهندية والذي غاب عن اهلده او بلدة او امره العدو ولا يدري احيى هو ام ميت ولا يعلم مكانه ومضى على ذلك زمان فهو مفقود بهذا الاعتبار ١٥ وصاحب البحر لم يستند الى نص صريح في اذ كره وما في القهستاني والهندية صريح في الاشتراط فهو والمقول عليه (قوله وهو متدخ) فيوقف ميراثه كالمفقود جوى عن التوارثية (قوله بالاستصحاب) اي بلا غلة حاله الذي ذهب عليه (قوله نزع) اي مال المقنود وقوله من امنه بالانصر وكسر الميم قال تعالى الا كما امنتمكم على اخيه من قبل (قوله لاسيحي الخ) فيه ان ما هنا اودعه بنفسه وما يجي في مال مورثه (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها لا تفسخ قبل الموت مخ (قوله كغلا نه ودونه) قال في البحر اطلق الحق فتشمل الاعيان والديون المقر بها لانه من باب الحفظ فيصاف في دين يجب به فقه لانه اصل في حقوقه ولا يتعاصم في الذي تولاه المقنود ١٥ اي اذا انكره المديون (قوله ويقوم عليه) بنحو اخراجهم من سفينة وجهه في اليد وروصاده ودياسه وتذريته وجهه في الخزن فالقيام عليه اعم من حفظه (قوله عند الحاجة) مرتبط بقوله ونصب القاضي بدليل ما بعده وقال في المنع وفي نصب الحافظ لاله والقيام عليه نظره لکن عند الحاجة فلو كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان لا ينصب القاضي وكيل لاله لا ينزل بقدمه كله اذا كان وكيل في الحفظ ١٥ (قوله لا تعمير داره) ولو امر به قال في المنع نقلا عن التجنيس والولوجية رجل غاب وجعل داره في يد رجل ابعدها او دفع ماله ليحفظه وقد اذاع فلان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا ١٥ اي فالتصرف حينئذ للورثة لاه (قوله المنسوب) اعم من منسوب الغائب والقاضي (قوله ونحوه) اي نحو ما ذكر من رد تعيب او مطالبة لاسحقاق وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرفونه بعد موته ولم يثبت ١٥ بجر (قوله بالخلاف) لما فيه من تعصم الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب فمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة ام لا فنقد الامام يملكها وعندهما لا يملكها المعروف في وضعه ١٥ حلي عن التبيين (قوله ولو قضى بخصومه لم ينفذ) اي لو قضى فاض مجتهد او مقلد يرى القضاء بخصومه لم ينفذ لان الخلاف في نفس القضاء فلا بد من تنفيذ قاض آخر يرى ذلك لرفع الخلاف ١٥ حلي (قوله زاد الزيلي في القضاء الخ) نفسه واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء فغير روايتان في رواية لا ينفذ ذكره المصنف وهو الصحيح لان محمل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى حينئذ وجد محمل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب والغائب وقضاء المحمد ودق في ذنوبه وشهادته بعد التوبة وقضاء الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب وقضى الفاسق او المحمد ولا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم آخر قضى بحجة حكمة حينئذ يلزم ولو فضحه انفسخ لان الخلاف في نفس القضاء فقبل القضاء لم يوجد محله ١٥ ابو السعود وهو المأول عليه وقبل ان الجهت فيه في القضاء على الغائب هو سبب القضاء وهو البيئة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أولا فاذا رآها القاضي حجة وقضى بها فنقضه وقال صاحب البحر لكن وقع الاشتباه بين اهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به الا اعم من الحنفي وغيره والمراد بغير الحنفي ومنه في فهم عبارة الهداية وغيرها هنا حيث قالوا اذا رآه القاضي فخذله المراد انه رأى له واعتقاد فيخرج الحنفي لانه لا يرى القضاء على الغائب او المراد اذا رآه القاضي مصلحة فقال في العناية الا اذا رآه القاضي اى جعل

• (كتاب المقنود) •
(هو) اقله المدوم وشرا غائب لم يدور اثره
هو يتوقع قدومه (أم ميت او دخل الاسير
البائع) اي انصرف به بلا وقع قد دخل الاسير
ومر قد لم يدور الحق ام لا (وهو في حق نفسه
حي) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه (فلا
تنصك عرسه غيرة ولا يتهم ماله) قلت
وفي معروضات القضي اي اليهود انه ليس
لا يبي بيت المال نزع من يدين بيده عن امنه
عليه قبل ذهابه لاسيحي مع من القاضي من اي
(ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) اي
كيبلا (ياخذ حقه) كغلا نه ودونه انقربها
(ويحفظ ماله ويقيم عليه) عند الحاجة فلو
وكيل فله حفظ ماله لانه يداره الا باذن الحاكم
لانه لعله مات ولا يكون وصيا تعصم (لكنه)
اي هذا الوكيل المنسوب (ليس) تعصم
فيما يدعي على المقنود من دين ووديعة وشركة
في سفار ورقية ونحوه (لانه ليس بمالك)
ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من
جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا
شكاف ولو قضى بخصومه لم ينفذ زاد
الزيلي في القضاء وتبعه السكال لا ينفذ
قاض آخر

ذلك رأياه وحكمه وقال في فتح القدير رأى القاضي المصلحة في الحكم على الغائب أولا وعلى ما في العناية
جري الشارحون وصاحب الخلاصة والبرازية قال الجوى وظاهر كلامهم أن المراد بالقاضي المجتهد أو غير
الحنفى ممن يرى ذلك أما الحنفى فكيف يجعله رأياه ولا رأى له مع اعتقاده مذهب امامه اه وبه تعلم أن القضاء
على الغائب ليس مذهبنا على ما هو الصواب فإذا قضى به الغير في نفسه روايتان صحيحتان فإذا نفذ قاض
آخر أرفع الخلاف ولو قضى به الحنفى لا ينفذ لأن امامه لا يراه وقال في شرح المتن وسيجى في القضاء أن القاضي
المقلد متى خالف معتقد مذهب لا ينفذ حكمه في زماننا وينقض هو المختار للفتوى اه فقولهم القضاء على
الغائب ينفذ في أظهر الروايتين محمول على أن القضاء صدر من غير الحنفى وأظهر الروايتين هي رواية كتاب
المفقود ومقابلها رواية كتاب النكاح بعدم النفاذ وهي مصححة أيضا قوله الفتوى على النفاذ أى ولومن غير
تنفيذ من قاض آخر (قوله يعنى للقاضي مجتهدا) أخرج به الحنفى فلا ينفذ قضاؤه به (قوله وأما بيت المال)
أى على ما يوضع فيه ولا تعلق له بالمفقود (قوله مأثورون) أى من امام زمانه (قوله وينفق على عرسه وقريبه
ولاد) الأصل فيه أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله في غيبته
لأن القضاء حينئذ يكون عانة وكل من لا يستحق في حضرته إلا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته لأن النفقة
حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب يمنع من الأولاد الصغار والأثاث البكار والزنى من الذكور
البكار ومن الثاني الأخ والأخت والخالة وكل محرم اه فسخ وقوله ولاد انصب على التمييزهم اموله
وان علوا وفروعهم وان سفلا وحوى ولم يقيد بقدرهم لماعلم في النفقات أنه لا بد منه الا في الزوجة قائم باستحقاق
ولو غيبته واطلق في الاتفاق من ماله وهو مقيد بالدراهم والدنانير لان حقهم في الملبوس والمطعم مما لا يمكن
ذلك في ماله يحتاج الى القضاء بالقيمة وهي البعدان وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع
العرض للنفقة استصحبنا حوى وفي التنازع خاتمة وبيع للنفقة ماسوى العقار والمنفق أخذ الكفيل بجر (قوله
ولا ينفق بينه وبينها) اقوله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود انها امرأته حتى يأتيها البين وبين على كرم الله
تعالى وجهه بقوله هي امرأة ابنتي فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق ولأن النكاح عرف بثبوته والغيبه
لا توجب الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزال النكاح بالشك من (قوله خلافا لما لك) به قال الشافعى
في قول واحد في رواية رضى الله تعالى عنه لم قال القهستاني وأفتى بقول مالك في موضع الضرورة يفتى
أن لا بأس به أبو السعود فقوله العلامة عبد البر بعد ذكر ابن وهبان الخلاف عن الأئمة لا حاجة للحنفى في ذلك
فخذه أولى ليس بأولى أفاده في شرح الملقى أى لما أفاده القهستاني من أن الحنفى يفتى به في موضع الضرورة
(قوله فلا يرث من غيره) لأن قضاءه حيا باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة للاستحقاق من (قوله ولا مفقود
بنتان وابن) المراد أن له وارثا غير الورثة الذين في التركة الأولى (قوله في يد البنتين) أى بنتى المتوفى (قوله والكل
مفرون بفقد الابن) أى أنهم لا يعرفون حاله من حياة أو موت ولا مستقره أما إذا علمت حياته فنصيبه من تركه
أيه يحفظ له وإذا علم موته بعد موت المورث يدفع نصيبه الى ورثته ولومات قبله فلا شيء له (قوله واختصموا
للقاضى) أى رفعوا أمرهم له ليقضى بينهم (قوله أى لا ينزعه من يد البنتين) لاحتمال عدم رجوعه فيحكم بموته
من يوم فقده فلا يرث من تركته أياه ومقتضى ما يأتى أن البنتين تعطيان النصف ويوقف لاه مفقود النصف
فيصنعه له (قوله ولا يستحق ما أوصى له اذ مات الموصى) فإذا حكم بموته يرث المال الموصى به الى ورثة الموصى
أبو السعود عن الزيلعي (قوله الى موت اقرانه) أى بالسن لأن من النواذر أن يعيش الانسان بعد موت اقرانه
فلا يبنى الحكم عليه فإذا بنى منهم أحد لا يحكم بموته بجر ولا ن ماتع الحياجة الى معرفته فطر به في الشرع
النظر الى أمثاله كقيم التلقات ومهر مثل النساء من (قوله في بلده) وقيل في جميع البلاد والأول هو الأصح
ذخيرة (قوله على المذهب) مقابلها أحد عشر قولاً أقلها ثلاثون سنة والاربع مائة المصنف أفاده في شرح
المتن قال في البصر والعجب من المشايخ كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدى
أى حنفية رضى الله تعالى عنه اه (قوله تقويضه للإمام) فأى وقت رأى المصلحة فيه حكم بموته فيه حوى
(قوله من في يده المال) أى مال المفقود الذى وضعه تحت يده (قوله وأنصب قريبا) أى ان لم يجعل عليه المفقود
وكيلا قبل فقده (قوله لقد رى أفندي) اسمه عبد القادر (قوله أنه انما يحكم بموته بقضاءه) هو أحد قولين والثاني

لكن في الخلاصة الفتوى على التنازع
لو القاضي مجتهدا (ولا يبيع) القاضي
(ملا يخاف فسادا) في نفقة ولا في غيرها
بجلا ولا يخاف فسادا) فانه يبيع القاضي
ويحفظ عنه قلت لكن في معروضات الفتوى
أبى السعود أن القضاة وأما بيت المال
في زماننا ما موروث بالبيع مطلقا
وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله الثمن
لان القضاة غير ما موروث بفساده
اذا يبيع بغبن فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ
(وينفق على عرسه وقريبه ولاد) وهم
أصوله وفروعهم (ولا ينفق بينه وبينها ولو بعد
مضى أربع سنين) خلافا لما لك (وميت
في حق غيره فلا يرث من غيره) حق لومات
رجل من بنتين وابن مفقود ولا مفقود بنتان
ولم ينفق التركة في يد البنتين والكل مقرون
بفقد الابن واختصموا للقاضى لا يفتى به
أن يحرك المال عن موضعه أى لا ينزعه من
يد البنتين حرانة المقتضى (ولا يستحق ما أوصى
له اذ مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت
اقرانه في بلده على المذهب) لانه الغائب
واختار الزيلعي تقويضه للإمام وطريق
قبول البينة أن يجعل القاضي من في يده
المال خصما عنه أو ينصب قريبا قبل عليه
البينة ثم رقت وفي واقعات المفتين لقد رى
أفندي معزلا لا قضية أنه انما يحكم بموته
بقضاء لانه أمر محتمل فيالم ينضم اليه
القضاء لا يكون حجة

أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قاله شرف الدين وغيره أقاده القهستاني
 واقتصار قدرى أفندي على القول بغير ترجيح أبو السعود (قوله فان ظهر قبله حيا لم يخ) وكذا اذا ظهر بعده
 قبل الحكم وأما اذا ظهر حيا بعد الحكم بموته فالظاهر أنه كالميت اذا أحيى والميت اذا أسلم قال الباقي في بدو رتبته له
 ولا يلبس بما ذهب ثم بعد ذلك رأيت المرحوم أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والاولاد
 للثاني (قوله فتعند عرسه للموت) باربعة أشهر وعشران كانت حرة وشهرين وخمسة ان كانت أمة ان لم تكن
 حاملا والافوض الحبل فبما أقاده القهستاني (قوله بين من يرثه الآن) ولا يرثه وارث مات قبل المدة من
 فكانه مات من ذلك الوقت معاينة اذ الحكمي معتبرا بالحقيق وكذا يحكم بموت مدبريه وأمهات اولاده في ذلك
 الوقت بغير (قوله من حين فقده) ما لم نعلم حياته في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك الوقت من
 أقاربه بغير (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله جهة دافعة) ولذا لم يحكم بموته في حق ماله من وقت فقده
 لأن ظاهر حاله وهو حياته يقتضي عدم قبضة ماله من وقت فقده (قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ) بيانه
 رجل مات عن اثنين وعن ابن مفقود وابن ابن أوفى ابن والمال في يد الاجنبي ونصاد قروا على فقد الابن فطلبت
 البنات المبرات بمطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الا آخر ولا يعطى اولاد الابن شيئا لانهم يحجبون
 بالقبضة ودلو كان حيا فلا يتحقق الميراث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت خيبته من حق النفع
 وقامه فيه (قوله كالحمل) فلو كان مع الحمل وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه للتيقن به على
 الحمل حال كما اذا ترك ابنا وامراة حاملا تعطى المرأة الثمن وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من
 يتغير يعطى الاقل للتيقن به مثاله ترك امرأة حاملا وجدة تعطى الجدة السدس لانه لا يتغير بها ولو ترك حاملا
 وأخا لا يعطى شيئا لأن الاخ يسقط بالابن وجاز أن يكون الحمل انقادا لاربعين أن يسقط وأن لا يسقط فكان
 أصل لاستحقاق مشكوكا فيه فلا يعطى شيئا ولو ترك حاملا وأما أخذت اثم السدس والوجه الثمن لانه لو كان
 حيا أخذت اما ذكر ولو كان ميتا أخذت اثم الثالث والوجه الرابع فيعطيان الاقل واعلم أنه يوقف للعمل
 نصيب ابن واحد على ما عليه الفتوى (قوله ولذا حذفه القدوري) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث
 الخ (قوله ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون) وليس له ايدها كما في شرح المتن (قوله وله أن يكاتبهما)
 وكذلك أنه أن يؤجرهما كافي شرح المتن وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر فقد تمت مولاها ولا تجد نفقة
 وخيف عليها الفاحشة فللقاضي أن يبيعها أو يؤجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (خاتمة) ذكر في المبدوء
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال انما قلت المفقود فحدثني حديثه قال اكلت خبز ابائى والبياء المنة امرأة
 تطبخ بماء يصفى من بلالة الخالة في أهل ثم خرجت فأخذني نفر من الجن فمكثت فيهم ثم بدد لهم في عتي
 فأعقوني ثم أتوا بي قريسا من المدينة فقالوا أتعرف النخيل فقلت نعم فأتوا بي فمكثت فاذا عمر أبان امرأتي بعد
 أربع سنين فاعتدت وتزوجت فغيري عمر بين أن يردها علي وبين المهر وثبت أنه لم يردها وطلب نكاح غيرها
 كما في الفقه وفيه ثبت أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع الى قول علي كرم الله تعالى وجهه وهو مذنب وعامة فيه
 وأهل الحديث يرون أن عمر لم يتأديه حين رآه وجهه بل يقول بغير أحدكم عن امرأته هذه المدة الطويلة
 ولا يثبت بغيره فقال لا تعجل يا أمير المؤمنين وذكره نفسه في هذا الحديث دليل لمذهب أهل السنة أن الجن
 يسلمون على بني آدم وأهل الزين يسكرون ذلك على اختلاف بينهم فهم من يقول المستنكر دخولهم
 في الآدمي لأن اجتماع روحين في شخص واحد لا يتحقق وقديته ورتسلطهم على الآدمي من غير أن يدخلوا فيه
 ومنهم من قال اجنأ أجسام لطيفة فلا يتصور أن يجهلوا أجساما كثيفان موضع الى موضع ولذا أهل السنة
 تأخذ بما ورد به الا أنما قال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم وقال عليه الصلاة
 والسلام ان الشيطان يدخل في رأس الانسان فيكون على قافية رأسه فتعقب الا أنما ولا يستغل بكيفية ذلك
 كذا في الدراية وفي المغرب أن المفقود كان في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وخرافة كان في عهد علي رضي الله
 وسلم وكان خرافة بعد رجوعه من الجن يحكي عنهم أشياء يتعجب منها ويقال هذا حديث خرافة لكل
 ما لا تعرف محضه والخرافات كلمات لا صحة لها مأخوذة من هذا شلبي لمفصلا بقليل زيادة من الفقه والله تعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

(قوله فان ظهر قبله) قبل موت أقاربه (حيا لم يخ)
 ذلك القسط (وبعد يحكم بموته في حق ماله)
 يوم علم ذلك أي موت أقاربه (قوله فتعند عرسه)
 (عرسه للموت) ويقسم ماله بين من يرثه
 (الآن) يحكم بموته (في) حق (مال غيره)
 من حين فقده فبما أقاده الاستصحاب
 موثوقه عند موته لما تقر أن الاستصحاب
 وظاهر الحال جهة دافعة لا مثبتة (ولو كان)
 مع المفقود وارث يجب به لم يعط (وارث)
 (شيئا) وان اتفق نص حقه به أعطى (أقل)
 (الصبي) ويوقف الباقي (كالحمل) ويحمله
 الفرائض ولذا حذفه القدوري وغيره
 «فرع» ليس للقاضي تزويج أمة غائب
 ومجنون وعندهما أنه أن يكاتبهما ويبيعهما

• (كتاب الشركة) •

هي ثابته بالكتاب وهو قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وبقوله عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى أنا ثلث
الشركاء يكون ما لم يكن أحد من أصحابه فإذا خاننا خرجت من بيننا وبالأجماع فإن الأمة أجمعوا على جوازها
وبالمعقول فإنها طريق لا يتفادى الفضل وهو مشروع لقوله تعالى أن يتقوا بأموالكم أبو السعود عن الحوى
والأولى الاستدلال بقوله تعالى ويتقوا من فضل الله وقوله تعالى ويتقوا من فضله وأما ما ذكره فهو
في خصوص النكاح (قوله لا يحنق مناسبتهم الخ) أيضا ما قاله المحقق في فتح القدير وأورد الشركة عقب المفقود
اتحادهم ما وجهين كون مال أحد من أصحابه أمانة في يد الآخر كما أن مال المفقود أمانة في يد الحاضر وكون الاشتراك
قد يتحقق في حال المفقود كالموات ومورثه وله وارث آخر والمفقود حى وهذه مناسبة خاصة والأولى عامة فيهما
وفي الآتين واللفظ والمقطة على اعتبار وجود مال مع الاقبط اه (قوله هي بكسر فسكون في المعروف) ولك فتح
الشيخ مع كسر الراء أو سكونها نهر (قوله لغة الخلطة) قال الكمال والشركة لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز
أحدهما والشركة اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر شركت الرجل أشركه شركا قطعه وأنها فعل الإنسان وفعله
الخلط اه ملخصا وأشار الشارح بقوله الخلطة إلى أنها الازمة الواحدة من الخلط فالنساء للوحدة وفي نسخة الخلط
بلا تاء (قوله لأنها مسبية) أي العقد فالنهر يرجع إلى العقد قال الكمال وتقال الشركة على العدة نفسه لأنه
سبب الخلط فإذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي إضافة يائية وفي نسخة لأنها مسبية وفيها قلب والصواب لأنه
سببها (قوله في الأصل والريح) أي في رأس المال وما يرجعه فلو كانت في الريح دون الأصل فصارية أركانها
في الأصل دون الريح قبضاعة (قوله وركبتها) أي الشركة بالمعنى اللغوي ففي المصنف استخدام (قوله
اختلاطهما) أي اختلاط المالين بحيث يتعذر أو يتعسر تمييز أحدهما عن الآخر ومثله الخلط قاله الحلبي
وفي حاشية الشلبي عن الاتفاق في شركة الملك اجتماع النصيبين وحكمهما أن يكون المال مشتركا وكل واحد
في نصيب الآخر كالأجنبي لا يجوز تصرفه بدون إذن شريكه وكن شركة العقد الإيجاب والقبول بأن يقول
أحدهما لصاحبه شاركك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت اه وحكمها صيرورة العقود عليه أو ما يستفاد به
مشتركا بينهما اه نهر (قوله كون الواحد قابلا للشركة) احترازه عن الوقف المعين فلا يجوز لناظر أن يشرك
غير المستحق مع المستحق والأولى كون الموقوف عليه قابلا للشركة (قوله هي ضرمان) هذا يقتضي أن الكلام
في الشركة بالمعنى العام اللغوي والشري وهو شافى قوله ما بقاى عبارة عن عقد فلو حذف الكلام السابق
واقصر على قوله هي ضرمان وذكر تعريف كل ضرب بعده لكان أولى (قوله شركة ملك) سميت به لحصولها
بأسباب نهر (قوله أو حفظا) فيه أن هذا ليس من قبيل الشركة التي تجرى فيها أحكام هذا الباب قاله الحلبي بل
هما بمنزلة المودعين فيجب عليهما الحفظ لذلك (قوله أو دينيا) كان يبيع انسان ثوبا لهما من شخص بغير دين فذلك
الدين الدين مشرك بينهما (قوله على ما هو الحق) وجهه ما ذكره من التفرع وهو قد لا قيل أن الشركة فيه مجاز
لأن الدين وصف شرعى لا ملك وأما ما قيل هو عليه فمجاز عن الاستقاط ولذا لم تجز من غير من هو عليه (قوله
فلا آخر الرجوع نصف ما أخذ) أن كانت الشركة في التلف وليس له أن يقول هذا الذى أخذته حصتي وما بقى
على المدفون حصتي ولا يصح من المدفون أيضا أن يعطيه شيئا على أنه قضاء وأخر قاله الكمال (قوله وأن
من حيل اختصاصه بما أخذ أن يهبه الخ) وهما أن يبيعه الدائن شيئا قليلا لكف من يئيب بغير حاضر قدر
ماله من الدين ويقبضه منه ويبرئه عماله عليه ويهبه بغير الهاء (قوله ويهبه رب الدين حصته) أي يبرئه نهائيه
عبر في البصر (قوله بأى سبب كان) كما إذا لمسكنا هبة أو صدقة أو ابتلاها بأن استولى على مال حربى
أو اختلاطا كما إذا اختلط مالهما من غير صنع من أحدهما أو اختلط بمخلطهما ما خلط بهما مع التمييز أو تصرف
كالخطة بالشعير بحر (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعدد (قوله في الامتناع) الأولى حذفه لأنه إنما
هو أجنبي في التصرف لا في الامتناع إلا أن يقال قوله أجنبي أى كأجنبي ويهـ كون هذا الوجه الشبه
(قوله عن تصرفه مضر) قال في شرح المتن قيد بالمضر لأن أحدهما أن يبيع بسطح داره لشركة بينهما
كما في المنية وللحاضر زراعة أرض مشتركة بينهما وبين غائب إذا فزع الأرض فلو قصصها أو زاد التركة فلو ليس له
ذلك كما في نصب الكبرى فهو سنانى قلت وبني لونه أو باظهار مانتله عن الكبرى المنع أيضا وفي الظهيرة

• (كتاب الشركة) •

لا يحنق مناسبتهم المفقود من حيث الأمانة
بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه (هي)
بكسر فسكون في المعروف لغة الخلطة هي
بها العقد لأنها مسبية وشرا (عبارة عن
عقد بين المتشاركين في الأصل والريح جوهرية
وركنها في شركة العيين اختلاطهما
وفي العقد اللفظ المصديقه) وشروط جوازها
كون الواحد قابلا للشركة (وهي ضرمان
شركة ملك وهي أن يملك متعدد)
فأكثر (عينا) أو حفظا كتوب هبة الريح
في دارهما فانهما شريكان في الحفظ
فهو سنانى (أو دينيا) على ما هو الحق فلو دفع
المدفون لأحدهما فلا تفرج الرجوع نصف
ما أخذ فتح ويصح متنا في الصلح وأن من حيل
اختصاصه بما أخذ أن يهبه المدفون قدر
حصته ويهبه رب الدين حصته وهما يائية
(بارت أو يبيع أو غيرها) بأى سبب كان
جديرا أو اختياريا ولو متعاقبا كمالوا شترى
شأنهم أن يشرك فيه آخر منية (وكل) من شركة
الملك (أجنبي في) الامتناع عن تصرف
مضري في (مال صاحبه) لعدم تضمها الوكالة

(فصحه له بيع حصته ولو من غير شريكه
بلاذن الا في صورة الخلط) لما بينهما بفعلهما
كخطة بشعر وكبناء وشجر وزرع مشترك
قهرسنا في تمامه في فصل الثلاثين من
العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها
بعد ورقتين أن المبطنه كذلك لكن
فيها بعد ورقتين آخر بين جواز بيع البناء
أو الغراس المشتركة في الأرض المشتركة
ولولا لاجني قننه فلا يجوز بيعه الا باذنه
ولو كانت الدار مشتركة دار بينهما باع
أحدهما يتامعنا ونصبيه من بيت معين
فلا تخرآن يطل البيع وفي الواقيات دار
بين رجلين باع أحدهما نصبيه لا تخرل يجوز
لانه لا يتخلو اما ان باعه بشرط التملك وبشرط
القطع أو الهدم أما الاقل فلا يجوز لانه شرط
منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط
اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع
لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع
وفي الفتاوى شجرة بين قوم باع أحدهم
نصيبه مشاعا والاشجار قد اتت
أو ان القطع حتى لا يضرهما القطع جاز
الشراء والمشتري أن يقطع لانه ليس
في القسم ضرر وفي النوازل باع نصبيه من
الشجرة بلا أرض بلاذن شريكه أن أو ان
انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر
المشتري بالقسمه وان لم يبلغ قسمه لضرره
جها وفيها باع بناء بلا أرض على أنه يترك
المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية
من الفصل الثالث من مسائل الشيوخ
(والاختلاط) بلاصنع من أحدهما
فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة
من كل حبة بخلاف فهو حمام وطاحون
وعيدوداية حيث يصح بيع حصته اتفاقا
كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الطاهر
أن البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن
المالك ولو بهيمة أو وصية وتعامه في الرسالة
المباركة في الاشياء المشتركة وكذا وهي
نافعة لمن ابتلى بالافتاء

واخذ اشريك حصته من الثمرة ما كلفه باع نصيب الغائب وحفظ عنه جاز فان حضر وأجازوا لافضه قننه
وان لم يحضر فهو كالمبطنه قال أبو الابلث هذا المستحسن وبه نأخذ اه (قوله فصحه له بيع حصته) فربح على
التقيد بمال صاحبه (قوله الا في صورة الخلط) فانه لا يجوز لاحدهما التصرف في حصته لاجني الا باذن
الا تخرآن قلت ما الفرق بين صورتي الخلط والاختلاط وبين غيرهما قلت ان الشركة اذا كانت بين من
الابتداء بأن اشتريا خطة أو ورثاها كانت كل حبة مشتركة بينهما في بيع كل منهما نصيبه شاعرا
من الشريك والاجني بخلاف ما اذا كانت بالخلط والاختلاط فان كل حبة مملوكة بجمعهما أجزائها لاحدهما
ليس للا تخرفيها شركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيستوفى
على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم وذلك لما تقرآن التصرف مع الشريك أسرع
فماذا من التصرف مع الاجني بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك لا الاجني وكذا الجارة المشارع
من الشريك جائزة منع (قوله بفعلهما) قديده لانه الذي يقتضي الشركة ولا يقتضي ذلك مال الاخر بخلاف
ما اذا كان الخلط من أحدهما فان الخلط يملك مال الآخر من كل وجه لا يعتدى ويكون مضمونا عليه بالمثل
اه حلي ملخصا (قوله كخطة بشعر) مثال لما يتصرف فيه التميز ومثال التعذر والخطة بالخطة اه حلي (قوله
وكبناء وشجر وزرع مشترك) منعه يقتضي أن هذا من قبل الخلط وليس كذلك وانما وقف البيع فيه من
الاجني على اذن شريكه لضرر الشريك بالقطع والهدم كما سيأتي تفصيله اه حلي (قوله ونحوه في فتاوى
ابن نجيم) أي في كتاب البيع ونصه سئل عن بناء مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه لاجني هل يجوز البيع
أم لا أجاب لا يجوز البيع من الاجني ومن الشريك يجوز اه وأنت خبير بأن عدم جواز البيع من الاجني
مقدم بما اذا كان بدون اذن الشريك كما يدل عليه ما ذكره بعده اه حلي (قوله وفيها) أي في فتاوى ابن نجيم
كما هو صريح عبارته في شرح الملتقى قال الحلي لم أجد هذه المسئلة فيها والمبطنه الممل الذي زرعه فيه البطيخ
قال في جامع الفوائد باع نصيبه من المبطنه برضا شريكه ولو شرطه القطع لم يجوز البيع ونصيب البائع للمشتري
مالم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى بعد الاجازة اذ في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه
(قوله لكن فيها بعد ورقتين آخرين الخ) نصه سئل اذ باع أحد الشريكين في البناء والغراس على الأرض المشتركة
حصته من اجني هل يجوز البيع أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك اه حلي (قوله قننه) أشابه الى
التناقض الواقع في كلام ابن نجيم والذي تطعن به النفس هو الموافق ذكره غيره من عدم الجواز بين للاجني
في البناء وأما الغراس كالشجر فيحمل الجواز فيه على ما اذا بلغ أو ان القطع (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع
الى قوله الا في صورة الخلط وما بعده قاله الحلي (قوله فلا تخرآن يطل البيع) لعدم تحقق نصيب البائع فيها باعه
لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة (قوله باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح
العمادية أما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه أفاده الحلي (قوله أو الهدم) الذي في عبارة
الحلي عن العمادية والهدم بالواو فيكون عطف تفسيره بحتمل أن يراد بالقطع قلعه من غير هدم كان كان من
خشب وبالهدم تفريق أجزائه شيئا فشيئا أو الحكم متحد (قوله كشرط اجارة في البيع) أي كانه اشترط عليه
اجارة الأرض عند بيع نصيبه من البناء وهو لا يجوز لانه ادخال عقد في عقد آخر (قوله باع أحدهم نصيبه) أي
من الشجر وبه عبري في شرح الملتقى (قوله قد اتت أو ان القطع) الاولى قد اتت أو ان قطعها وعبارته في شرح
الملتقى ان قطعها وهذا انما يظهر في شجر راد منه القطع وأما فيما راد منه الغراس (قوله حتى لا يضرهما)
الضخيم يرجع الى الشريك والمشتري (قوله والمشتري أن يقطع) أي بعد القسمة (قوله وفي النوازل) هو عين
ما في الفتاوى (قوله ونعم باع بناء بلا أرض) هي مسئلة الواقيات السابقة (قوله والاختلاط بلاصنع من
أحدهما) كما اذا انشئ التكسان فاختلط ما بينهما من الدراهم شلبي (قوله لعدم شيوخ الشركة) أي في كل جزء
أي من المخلوط أو المختلط قال الحلي هو علم لعدم جواز البيع في صورة الخلط والاختلاط جميعا (قوله حيث
يصح بيع حصته) أي من غير شريكه (قوله ثم الطاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف فصحه له بيع حصته
ولو من غير شريكه بلاذن الا في صورة الخلط والاختلاط (قوله وتعامه في الرسالة المباركة) قال في النهر
وباقى الاحكام في الاشياء المشتركة يناء مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعليك به اتزدد بها

ثم انما يتجلى بالاعتناء بنفسه وانوار القبول عليها ساطعة (قوله زاد الوافي) أي على صوري الخلق
 والاختلاط وبها يبرهن قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه قد في أن يشير الى استثناء صورة
 الشفعة أيضا فانهم المورثون أرضا لا يجوز أن يبيع أحد الوارثين حصته من الأرض من غير شركه الا باذن
 شركه اه ولا يخفى أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه من صور
 الشفعة بسبب جبري فاذا آلت اليهما جاز لكل التصرف في حصته وان كان لشركه الشفعة
 (قوله خلاف الدابة وهوها) قال الجوزي وفي الدابة لا يركبها بغير اذنه للثقات كما في عقد القرائد وقالوا
 في الأمانة تكون عند أحدهما وما عند الآخر وما لو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل
 لا يجاب له والمأذون كمالها في الأمانة فجزأ الكلام الى مبحث المهايأة وقد نظره أبو السعود عن السراج وذكره
 السراج فيقول المهايأة في المنافع المشتركة فقد جاز استئصالها ويحرم فيها جبر القاض كالقصة الا أن القصة
 أقوى في استحالة الشفعة لاسما جاع المنافع في زمان واحد والنهاية يرجع على التعاقب ولا تبطل بالموت فليست
 بالجملة ولا عارية بل طائفة جارية ويجوز لأحد الشريكين نقضها اذا التقى القصة وليس لنا عقد لازم يجوز فيه
 ما تقامس عقد آخر الا المهايأة فان أحدهما اذا طلب القصة قسم الحياكم ونسخ المهايأة وهي على ثلاثة أوجه
 مهايأة في شئ يستحق بالقصة ولا يختل باختلاف المستعمل وهي بصيغة كذا برين رجلين تهايا على أن يسكن
 كل واحد منهما مائنة منها سواء ذكر المهايأة مدة أم لا لانها عقد قسمة فلا تقتضي التوقيت ويجوز لكل
 منهما أن يستعملها وبأخذ العوض سواء اشترط ذلك في عقد المهايأة أم لا على الظاهر فان تهايا على
 أن يأخذ أحدهما لها والآخر السفل جاز لان قسمة الأصل تجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير
 على أن يقدم أحدهما في الانتفاع جاز فهي في معنى عارنه فيصل على أن كل واحد منهما أباح لصاحبه
 الانتفاع في تلك المدة الوجه الثاني مهايأة في منافع شئ لا تستحق بقسمة الأصل الا أنها غير محتملة كالعبد
 على أن يضم أحدهما أحد الوليين والآخر المولى الآخر وهي ظاهرة على قوله لا يجوز قسمة الرقيق والامام
 فان لم يقل بها الا أنه قال في المنافع يجوز لانها جنس واحد غير مختلفة فصار كشفعة الدارين الوجه الثالث
 مهايأة في منافع مختلفة كالأشياء التي ركويمها وأخذ أحدهما دابة ليركها والآخر الأخرى ليركها
 لا يمنع لاختلاف منفعة الدواب فان شرط فيها الاستقلال فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر
 لان قسمة الأصل تجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وعلى هذا الخلاف اذا تهايا في دابة واحدة بخلاف
 العبد الواحد لان الركب يتفاوت بهذا الراسكب والخدعة لا تتفاوت لان العبد يخدم باختياره فلا يصلح
 ما لا يخلقه وان تهايا في نفقة العبد مع بخلاف كونه لان التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقوله
 في القسمة يكثر التفاوت فيها فلا يباح فيها عادة ولو تهايا في غنل أو شجر على أن يأخذ كل واحد جانباً
 يستفروا وفي غنم على أن يقطع كل رجلين جانب منها لم يجوز لان المهايأة تقتضي بالمنافع ضرورة أنها لا تبقى في مذكر
 فتمت هذه أعيان بر عليها القصة عند حصولها ولان ما يحصل من الاولاد والابان يتفاوت في أعيان
 لا يجوز قسمتها الا بالتدليل وقد استفيد من السراج أن أحد الشريكين اذا طلب المهايأة يقضى بهما جبراً
 ولا يتوقف على رضا الثاني ما لم يطلب القصة فيما يقسم وإذا علم هذا في الملك المشترك في الوقت
 بالاول لعدم جواز القسمة فيه فلا فرق في المشترك بين الملك والوقت من هذه الجنية ويفرق بينهما من جهة
 أن أحدهما لو طلب المهايأة والآخر طلب القصة لا يجاب طالب القصة في الوقت ومن جهة أنه اذا سكن
 الوقت أحدهما دون الآخر لم يبق له ما يمكنه السكن فيه وجبه أجر المثل بخلاف الملك اه (قوله وقامه
 في الفصل الثالث والثلثين) قال فيه سكن دليلاً مشتركاً بغير شرك لا يلزم أجر حصته ولو مدة للاستقلال
 لان الداء المشترك في حق السكن وفيما هو من قواعب السكنى فيصل على كل واحد من الشريكين على سبيل
 التكامل الاول فيصل كذا لا يمنع كل واحد منهما من دخوله وقعوده ووضع أمثله فبطلت منافع ملكها وهو
 لم يجوز في كانهما راجعاً لغيره كافي ملك نفسه فلا أجر عليه لانه سكن بأمر الملك وقال فيه كيلي أو ولفي
 في الفصل الثالث والثلثين ما أخذ الحاضر أو المبالغ حسنه جاز وانما يتخذ قسمة بلا خصم لو سلم نصيب
 من المالك حتى لو طلق قبل أن يصل الى الثائب أو العتيق هكذا عليها اه مختصراً (قوله أيها القصة)

وزاد الوافي بمعنى الذر والشفعة أيضاً
 فراجع وأما الانتفاع به بغير شرك ففي
 بيت وخادم وأرض يتقنع بالمثل ان كانت
 الأرض يتقنع الزرع والا لا يجوز بخلافه
 الدابة وهوها وقامه في الفصل الثالث
 والثلثين من الفصولين (وشركه عند) أي
 واقعة بسبب عقد

(ونصر فلو ديننا) لا يخفى ان التناوي
في التصرف يستلزم التساوي في الدين
وأجازها أبو يوسف مع اختلاف المذاهب
الكرامنة (فلا يخفى) وما وقفته وان صحت
عنا (ابن حزم وعبد) ولو مكاتباً أو مائذوناً
(وصى) بالغ ومسلم وكان له عدم المساواة
وأفاد أنهم لا تصح بين صبيغ عدم أهلية له
للمساواة وأدوين لقصور سماقية
(وكل موضع لم تصح المفارقة فقد شرطها)
ولا يشترط ذلك في العنان (كان عنا) كما في
(لا يستجيب مع شرطه) كما في (وصح)
المفارقة (ابن حزم) وشافعي (يوان) فأدوا
نصر فاني من ترك التمسك للتساوي
له ولولاية الارام بالحاجة فامة (ولا تصح
الاباطة المفارقة) (يوان) لم يعرفا معناها
سراج (أوبان) جميع (مقتضياتها)
ان لم يذكر العظام اذ العبرة بالمعنى لا باللفظ
واذا تحقت (فما اشتراه أحد هما يقع مشتركا
الاطعام أهله وحكمه) (م) استغنى
لان العلوم بدلالة الحال كالشرط بالقال
وأراد بالمستغنى ما كان من حوائجه
ولو جازية للوطه باذن شريكه كما في
(وللبائع مطالبته أي بما شاء بشتمه)
أي الطعام والكوة (ويرجع الآخر)
بما أدى (على المشتري بقدر حصته) ان أدى
من مال الشريك (وكل دين لازم أحدهما)
(تجارة) (واستقرض)

في ظاهر الرواية وليس لا حد لها الا في ارض في ظاهر الرواية (قوله ونصب) قال في البحر المحرر ان النصب ما يشبه
شأن التصار فيه مثل ضمان الاستئجار والوديعة المحسودة والمستحقة وكذا الدابة لان تصرفها في هذه
المواضع يفيد تلك الاصل فتصير في معنى التجارة اه عليه فعطف الاستئجار عليه من صفات النصب (قوله
وكذا النجاشي) من هذا خلافا لما عتق (قوله بأحسن) اما الكفاية فلا امر فانه لا يلزم صاحبه في الصحيح كالكفاية
بالنفس فانه لا يميز اخذها بالاجماع ملحق بشرح (قوله ولو زومه) أي الدين باقراره في الصور الثلاث كما في البحر
معللة بانه أخبر عن أمر ملك استغناؤه (قوله الا اذا أقرتني لا تقبل شهادته) كالمسألة وفروعه وأمر أنه ومعهما
يلزم شريكه أيضا لعدم ومكاتبه جبر (قوله ولو معتدته) هو ظاهر الرواية بناء على أنه لا تقبل شهادته لها
في رواية الحسن أنها تقبل (قوله وخلع) يعني اذا خلعت مع زوجها أو غيرها من بدل الخلع لا يلزم شريكها وكذا
لو أقرت بدل الخلع أبو السعود عن العناية (قوله وجانية) قال في التبيين ولا يلزمه ادش الجنابة والمهر والخلع
والصلح عن دم العمد ونفقة الزوجات والا فارب لان هذه الديون تكون بدلا عما لا يصح الاشتراك فيه ولا يلزم
الا لما شر اه (قوله اذا اذني على أحدهما) ولو اذني عليهما شيئا كان له أن يستحق كل واحد منهما البتة
لان كل واحد منهما يستحق على فعل نفسه فأبى ما نكل من العين يضي الأمر عليهما لان اقرار أحدهما
كأقرارهما جبر (قوله فله تخلف الاخر) على عمله لان المدعى على أحدهما مدعى على كليهما جبر (قوله فله تخلف
الحاضر على عمله) لانه فعل غيره جبر (قوله تخلفه) أي الغائب الذي قدم (قوله البتة) أي العين البتة فالبتة
فان مقام المفعول المطلق المحذوف بخام الصفقة مثله للموصوف فله الخلف وانما تخلف كذلك لانه يستحق
على فعل نفسه جبر (قوله وبطلت ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ملك أحدهما الخ لكان اخسرا وأخود وبطل
ما ذكره الشارع من الصدقة والايضا فأفاده أبو السعود (قوله بما يجي) أي في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير
التقدين الخ (قوله ووصل ليد) ظاهر كلام الزبلي يقتضي أن القبض ليس بشرط في كل ما يورث من التقدين
وانما ذلك اذا كان ما يورثه من التقدين دينا وعسارة الزبلي ولو يورث أحدهما دينا وهو دونهما أو دينا يورثه
حتى يقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه وما ذكره في الشرع لا يثبت من أن القبض ليس بشرط في المودوث معللا
بأن الملك يحصل بمجرد موت المورث يحصل على ما اذا سكنان عينا لا دينا أبو السعود محتمرا (قوله وهي شرط
كالاتداء) لان البقاء فيها ليس يلزم من العقود حكم الابتداء أو المفاوضة منه فأفاده المصنف (قوله كعرض)
أدخلت الكاف الديون فانها لا تطل بها الا بالقبض جبر (قوله بما ذكر) أي ملك أحدهما ما تصح فيه الشركة
(قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها منع (قوله ذكر في المال) فلهذا ذكر المال لما تقدمناه أول الباب
من أنها ما يكونان تقبلا ووجوها وكل منهما يصح لامال فلم يعتبر هذا التقيد كافي العناية وبغيرها والا
فلا يجاب الجزئي يناقض السلب الكلي اه (قوله النافقة) أي الرافضة قال السبكي والجمهور ثم جوف الشركة
بالفلس الرافضة قول محمد وعندهما لا يجوز والاصح أن يجوز عندهما لانها انما باصطلاح السكك فلا تطل
مالم يصطالح على مذهبه (قوله والتيم) بالكسرتات الذهب والفضة قبل أن ينفقا فإذا صفا فهما ذهب وفضة
أوما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ قاموس (قوله والقرعة) هي القطعة المنزلة من الذهب والفضة قاموس
(قوله أي ذهب وفضة لم يضرنا) لقب ونشر مرتب بناء على أن القرعة لا تدل الذهب وهو ما ذكره صاحب الدرر
وقد علمت ما ذكره في القاموس (قوله اذا جرى مجرى النقود) قال في المنع وأما التبرع فقد جعل في شركة الاصل
في الجامع الصغير منزلة العروص وجعل في صرف الاصل كالاتان والاول ظاهر للذهب خلافا للمعتبر فيه المصنف
ففي كل بدت جرى التعامل بالمباينة بالتبرع فهو كالنقود فلا يثبت في العقود وتصح الشركة به ونزل التعامل به
منه منزلة التبرع المخصص وفي كل بلدة لم يجر التعامل به فهو كالعروض يصح في العقود ولا تصح الشركة
فيه اه ملخصا (قوله وصحت بغير الخ) أي وصحت شركة الاحوال سواء كانت مفاوضة أو مفاضة أو مفاضة أو مفاضة
ثم عتد اذ مفاوضة أو مفاضة أو مفاضة أو مفاضة لان مفاضة ليس لها في العروض بل لا يلزم تخلف من
أمرين باطلين أحدهما لزوم دفع مالم يضمن والثاني جهالة رأس مالي كل منهما عند القسمة وكل منهما عتقت
في هذه الصورة فيكون كل ما يجره الاخر يجر ما هو مضمون عليه ولا تحصل جهالة في رأس مالي كل منهما عند
القسمة حتى يكون ذلك بالخيار فتصح الجهالة لانها مستوية في المال شرعا كما في مفاضة أو مفاضة أو مفاضة أو مفاضة

(قوله ونصب) واستئجار (وكفاية مال بأحد
لزم الاخر ولو زومه) باقراره (الا اذا أقر
لمن لا تقبل شهادته ولو معتدته فليزمه
خاصة كغيره وتبلغ ويثابته وكل ما لا تصح
الشركة فيه (و) قائمة للزوم (اذا اذني
على أحدهما فله تخلف الآخر ولو اذني
على الغائبة تخلف البتة ولو اذني على
ثم اذا قدم له تخلفه البتة ولو اذني
ان وهب لاحدهما أو ورث ما تصح فيه
الشركة) على وجهي ووصل ليد ولو صدقة
أبوا بقاء لقوات المساواة بقاء وهي شرط
كالاتداء (لا تطل قبض) ما لا تصح فيه
الشركة (كعرض ومضار) اذا بطلت
بما ذكر (صارت عنانا) أي تنقلب اليها
(ولا تصح مفاوضة وعنانا) ذكر في المال
والا فلهما تنقبيل وجوب (بغير التقدين
والفلس النافقة والتبر والنقرة) أي
نهيب ونفسه لم يضرنا (اذا جرى مجرى
النقود) التعامل بها (والا فلهما عرض
ووصحت بغيره) هو الخارج غير التقدين
وبغيره قاموس

ما يحصل من الثمن بينهما نصفين بجر (قوله ان باع الخ) قال في المنع يعني طريق محتمل أن يبيع كل منهما نصف ماله من القروض ينصف مالا آخر منه فيصير اشر يكن في الثمن شركة مائة حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز اكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه اه قال الزيلعي وقوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا اه والبيع من أحدهما كاف لتحقيق الشركة به (قوله وهذا ان تساويا قيمة) أي يبيع النصف بالنصف (قوله وان تفاوتا الخ) يعني اذا كانت قيمتهما متفاوتة يبيع صاحب الأقل بقدر ما ثبت به الشركة كما اذا كانت قيمة عرض أحدهما ما أربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فيبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فبصر المال كله بينهما ما أخماسا وحينئذ تكون عنانا لا مفاوضة أو اذا كان عرض أحدهما يساوي عشرة وعرض الآخر يساوي عشرة فإن صاحب الأقل يبيع نصف عرضه ربع عرض الآخر وما زاد من عرض الآخر لا يفسد لأن ملك العرض لا يطل الشركة (قوله اتفاق) أو قصدى ليكون شاملا للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة يشترط فيها التساوي بخلاف العنان أفاده الزيلعي (قوله ولا تصح بحال غائب الخ) في حاشية الشلبي عن الاتفاقى المال وقت العقد ليس بشرط في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلها واشتريه فخرجت فهو ينشأ ففعل صحة الشركة لقيام الشركة عند المقصود اه وهذا صريح في أن الشركة صحيحة أولا خلافا لما قاله أبو السعود أنها تنفسد أولا ثم تعود صحيحة بالدفع وفي الهذلية من الباب الثامن في شركة العنان وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضر أو غائبا على المجلس لكنه مشار إليه اه (قوله على موجب الشركة) من ككون الربح بينهما لعدم وجود المالين أو أحدهما والموجب بفتح الجيم (قوله وأما عنان بالكسر وتفتح) قال في النهر عنان بوزن كآب كفى القاسموس وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابه لانها بصفتها وشهرتها علت كالحساب ولذا اتفقوا على محبتها وهي مأخوذة من عن كذا أي عرض اظهره أن يشارك في البعض من ماله وقيل من عنان الفرس لأن كلامه ما جعل عنان التصرف في بعض ماله لرفيقه وبعضه لنفسه اه (قوله فقط) معنى قوله فقط أنه لا تنقد على الكفالة لأن اللفظ مشتق من الاعتراض يقال عن له أي اعترض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ وظاهر كلامه أنهم ما لو عقد اه على الكفالة لا تكون عنانا لكنه مقيد بما اذا كانت باقية شروط المفاوضة متوفرة بخلافه لا تكون مفاوضة وان لم تكن متوفرة فبقي أن تنقصد عنانا وان يكون معنى قولهم لا تنقد على الكفالة ان ذكر الكفالة فيها ليس بشرط لان عدم ذكرها شرط وعامة في البحر (قوله فتصح من اهل التوكيل) عم الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والخز والعبد المأذون له في التجارة والمسلم والكافر والمكاتب اه هذه باختصار (قوله كصبي) مأذون له في التجارة من (قوله بل الوكالة) ذكره مع الاستثناء عنه ليربطه قوله ولذا الخ أي لكونها تقتضى الوكالة تصح الخ لان الوكالة تصح عاملا وخاصة مطلقا وموقتا والشركة مبنية عليها فتصح كذلك أفاده في البحر (قوله وموقتا) على إحدى روايتين حلبي عن البحر (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) اعلم أنهما اذا شرط العمل عليهما وتساويا ما لا تفاوتا ربحا جاز عند علمائنا الثلاثة خلافا لفرق الربح بينهما على ما شرطوا ان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرط الربح بينهما بقدر رأس ماله ما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيمته وان شرط الربح للعامل أكله من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع اكله من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ما أبدا أفاده صاحب العناية وبقي من الاقسام ما لو شرط كل الربح لاحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج الى القرض ان شرط للعامل أو بضاعة ان شرط لرب المال حموى عن النهر فتحصل ان شرط التفاضل في الربح يخص الشركة بالصحة أما القاعدة فانه يتبع رأس المال فيها وأما شرط التفاضل في الوضعية فغير صحيح مطلقا صحة الشركة او غدت اذ هو تبع للمال أبو السعود (قوله ومخلاف الجنس) تخصيصه ذلك بشركة العنان يومه أنه لا يجوز في شركة المفاوضة وليس كذلك فقد ذكر في الخزانة أنه اذا كان لاحدهما دنانير ولا آخر دراهم جازت المفاوضة ان تساوت قيمتهما لانهم ما جنس واحد من حيث القيمة وان تفاولا في القيمة صحت عنانا لا مفاوضة

ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداها) مفاوضة أو عنانا وهذه حيلة لصاحب العرض وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب الأقل بقدر ما ثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الآخر (ولا تصح بحال غائب أو دين اتفاقا) (ولا تصح بحال غائب أو دين مفاوضة كانت أو عنانا) (والمعنى على موجب الشركة) (ان تضمنت وكالة بالبيع كسرو تفتح) (ان تضمنت وكالة فقط) (بيان شرطها) (تصح من اهل التوكيل) (كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن أهلا للكفالة) (لكونها لا تقتضى الكفالة بل الوكالة) (و) (لذا) (تصح) (عاملا وخاصة) (ومطلقا وموقتا) (ومع التفاضل في المال دون الربح) (وعكسه) (ويشخص المال دون بعض ومخلاف الجنس كدنانير) (من أحدهما) (ودراهم) (من الآخر) (و) (بمخلاف الوصف) (كبيض وسود وان تفاوتا قيمتهما)

حوى من البرجندى ونحوه في الهندية (قوله والربح على ما شرطنا) يعنى عنه قوله ومع التفاضل في المال دون
 الربح وعكسه قاله الحلبي (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس
 وفي الاستحسان لا يشترط كافي المبسوط وغيره اهـ حاجي عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى
 العقد) وهو الذي يسمى شركة عرفا والخلط ليس بشرط فيه أفاده المصنف (قوله فلم يشترط الخ) فترجع على قوله
 ومع التفاضل الخ وعلى قوله ويخلاف الجنس ويخلاف الوصف وعلى قوله وعدم الخلط (قوله ويرجع على شريكه
 بحصته منه) لانه وكيل من جهته في حصته وقد قضى الثمن من مال نفسه فيرجع عليه فان كان شراؤه لا يعرف
 الا بقوله فعليه الخ لانه لا بدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمتكبر مع يمينه من (قوله أى مع
 بقاء مال الشركة) قال في البحر هذا اذا أدى من ماله مع بقاء مال الشركة أى نضاوله هذا قال في المحيط وان لم يكن
 في يده مال فاض وصار مال الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكى العنان لا يملك الاستدانة الا أن
 يأذن له في ذلك اهـ الحلبي (قوله وتبطل الشركة بهلاك المالكين الخ) في حاشية العلامة الشلبي عن الاتفاقى
 ثم بطلان الشركة عند هلاك المالكين ظاهر وكذا اذا هلك أحد المالكين قبل وجود التصرف لان الشركة لما بطلت
 في الهالك بطلت فيما يقابلها لان صاحبها لم يرض بمشاركته في ماله الا بشرط أن يشركه هو في ماله ايضا وقد عدم
 هذا الشرط بهلاك أحد المالكين فبطلت الشركة في المالكين جميعا ثم الهالك يصير هالكاً من مال صاحبه حتى
 لا يرجع نصف الهالك على الشريك الا آخر لانه لم يهلك على الشركة حيث بطلت الشركة بهلاك المالك وهذا
 ظاهر اذا هلك في يد صاحبه وكذلك اذا هلك في يد الآخر لان المال في يده أمانة ولا ضمان على الامين بخلاف
 ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز اهـ وأطلق المصنف في الشركة فعم ظاهره شركة الملك
 فتبطل بهلاكهم لا كهم وما يجوز حوى (قوله وعليهم ما بعده) هذا عند عدم التمييز كما يشهد له التعليق السابق أما اذا تميز
 بعد الخلط كالدرهم اذا خلط بالدينار فظاهر انه كعدم الخلط وحزوه نقلا (قوله فلو اشتري بينهما) لقيام
 الشركة وقت الشراء فلا يغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك اهـ (قوله شركة عقد الخ) فأنهم ما باع جازيجه
 لما تقدم من التعليق وقال الحسن بن زياد هي شركة ملك لان شركة العقد قد بطلت بهلاك المال (قوله ويرجع
 على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصته شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه لعدم الرضى
 بعدم ضمانه بجروا ما قول الشارح لقيام الشركة فاعا يظهر تعليل لكون المشتري بينهما كما ذكرناه فلاولى ذكره
 بالصحة (قوله وان هلك مال أحدهما الخ) هذا تفصيل لاطلاق قوله سابقا وأحدهما قبل الشراء (قوله كل
 منهما) الاولى كل من أفاده الحلبي (قوله بماله) هذا الحاجة اليه لانه يتكفى في التصريح في التوكيل قول كل
 للاخر ما اشترا كل منيا يكون مشتركا لان نصفه له بالاصالة ويكون نصفه بطريق الوكالة (قوله يصير ورثتها شركة
 ملك) على قوله لا لربح اهـ الحلبي (قوله ولم يتصافى على الوكالة) عبارة ابن الكمال ولي تصادف على الوكالة فيها
 (قوله بطل ما في ضمنها من الوكالة) بخلاف ما ذكر صاحبها لانها حينئذ مقصودة ابن كمال (قوله كما يشترط) أى
 في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى انه مكرر (قوله لانه شرط) بل لان هذا الشرط تنطبق به الشركة
 اذ عساه أن لا يخرج الا قدر المسمى فيكون اشتراط جميع الربح لاحدهما على ذلك التقدير فتخرج الى القرض
 أو البضاعة اهـ حوى وهذا المصنف من المؤلف واجب ركافة في فهم المقصود فلو قال بعد عبارة المصنف هذا
 على ما ذهب اليه صدر الشريعة وابن الكمال لانه يؤدى الى قطع الشركة وأخذ المصنف وصاحب البعرون
 قولهم انها لا تبطل بالشرط الفساد لأن الشرط يبطل لا الشركة لكان أوضح (قوله وظاهره) أى ظاهر قوله
 لعدم فسادها بالشرط (قوله بطلان الشرط لا الشركة) في مسئلة المصنف (قوله ومصنف) فانه مال في المنع
 كشخذه الى ما ذكر (قوله قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال) وكذا هو المأخوذ من عبارة الكمال وصاحب
 النهر والحوى فأنهم قالوا يجوز وجهان عقد الشركة الى القرض أو البضاعة فعدت الشركة اذا انما صحت
 وفسد الشرط (قوله ويكون الربح على قدر المال) هو حكم كل شركة فسدت (قوله وان كل من شريك العنان
 والمفاوضة الخ) قال الحدادى وكل ما كان لاحدهما اذ انما شريكه منه لم يكن له فعله ولهذا القول له اخرج الى
 مباحط يعنى مثلا ولا تجاوزها تجاوزها فذلك المال ضمن حصته شريكه حوى (قوله أن يستأجر) لانها معتادة

(والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط)
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد
 لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد واخلط
 (وبما اب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن
 المال (ويرجع على شريكه بحصته
 منه ان أدى من مال نفسه) أى مع بقاء
 مال الشركة والا فاشترائه خاصة ان لا
 يصير مستدينا على مال الشركة بلا إذن
 بجزء (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين أو
 أحدهما قبل الشراء) والهالك على
 ماله قبل الخلط وعليه ما بعده (وان
 اشترى أحدهما ماله وهلك) بعده (مال
 الآخر) قبل أن يشتري به شيا (فلم يشترى)
 بالنفع (بينهما) شركة عقد على ما شرطنا
 (ويرجع على شريكه بحصته منه) أى من
 الثمن انقسام الشركة وقت الشراء (وان
 هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الآخر
 بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة)
 بأن قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله
 هذا يكون مشتركا فهو مصدر الشريعة
 (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا)
 في أصل المال لا لربح لصيرورتها (شركة
 ملك لبقاء الوكالة) المصريح بها ويرجع
 بحصته ثمنه (والا) أى وان ذكرنا يجوز
 الشركة ولم يتصافى على الوكالة فيها ابن
 كمال (فهو وان اشتراه خاصة) لان الشركة
 لما بطل ما في ضمنها من الوكالة
 (وتفسد بالشرط درهم مساهمة من الربح
 لاحدهما) اقطع الشركة كما تزل لانه
 شرط لعدم فسادها بالشرط وبما هو
 بطلان الشرط لا الشركة بجزء ومصنف
 قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال
 بفساد الشركة ويكون الربح على قدر
 المال (والا) لى من شريك العنان
 والمفاوضة أن يستأجر) من يجره أو يحفظ
 المال (ويضاهى) أى يدفع المال بضاعة

بين التجار بجر (قوله بأن يشترط الخ) هذا معناه عرفا أو مالفعة فالباضع الشريك من بضع كمنع
 كافي القاموس (قوله ويودع) لانه استخفاظ بغير أجر بجر (قوله ويبيع) استخفاظا لا قبا سوا أو عارداية أو فوبا
 أو دارا أو خادما كافي الحاكم (قوله ويضارب) أي يدفع المال مضاربة على الاصح لان المقصود من الشركة
 تحصيل الربح كما اذا استأجره بأجر أو ما اذا أخذ أحدهما مالا مضاربة أن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتها
 فالربح خاصة لانه لم يدخل تحت عقد الشركة وكذلك أن أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيها هو
 من تجارتها ما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها ما إذا وطلقا حال غيبة شريكه يكون
 الربح بينهما مشتركا نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال بجر عن المحيط (قوله ويوكل أجنبيا) قال
 الاتفاق لأن الشركة منعقدة على عادة التجار وفي عاداتهم فوكيل الشريك من يتصرف في مال الشركة بخلاف
 ذلك أو نقول المقصود من عقد التجارة تحصيل الربح وكل واحد من الشريكين بالانتهاء له المباشرة بنفسه
 للتجارة فلا بد من التوكيل فيثبت التوكيل في ضمن التجارة بدلالة الحال فصار كل واحد منهما أمرا صاحبه
 أن يوكل أه شلي (قوله ولونها المناوض الاخر صرح فيه) التقييد بالمناوض وبكون التهي في التوكيل اتفاقا
 لما تقدم من الحدادى أن كل ما كان لأحدهما فعله يصح من غير الاخر عنه (قوله ويبيع عازو هان) كالوكيل
 بالبيع أه مخ وذكر المصنف والشارح في كتاب الوكالة ما نصه وصح بيعه بعين الوكيل بالبيع عاقل أو كثر وبالعرض
 وخصا بالقبعة والنقد ودوبه يفتى برأية أه ومقتضى ذلك أن يجري الخلاف في الشريك والتصحیح في الوكيل
 تصحیح في الشريك فتأمل (قوله وقيل ان له حل يضمن) هو عين ما في الاشباه أفاده الحلبي واختلاف في نفسير
 ما لا حل له فقيل ما يحمل بالأجر وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة حوى عن جامع الفصولين والحاصل أن السفر
 فسه خلاف على أقوال متعددة والعصم أن له السفر مطلقا ووجهه أن الاذن بالتصرف يثبت بمقتضى الشركة
 وأنهم صادرت مطلقة والمطلق يجري على إطلاقه لا بدليل (قوله من رأس المال) ذكر في الهندية من تصرف أحد
 المتفاوضين مانصه ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب الامام ومحمد
 رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة ثم على قول من جوز السفر أو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه
 وطعامه وإدامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن عن الامام رحمه الله تعالى فان ربح حسب النفقة منه
 والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية وفي البحر ومنها أن يملك السفر بالمال هو والمستبضع
 والمضارب والمودع عندهما خلافا لا يوجب سوءا كان له حل وموثة أو لالان ما يلحقه من الموثة فهو ملحق
 برأس المال ولا يهتد التجار من باب الغرامة أه وفي الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال قال
 بخلاف الشريك لانه لم يجز التعارف أن الشريك العامل ينفق على نفسه من مال الشريك الاخر أه واقدمار
 المشايخ على وجوب النفقة للشريك من مال الشركة يدل على اعتماده (قوله لا يملك الشريك الشركة) أي شريك
 العنان لأن الشيء لا يضمن مثله أما شريكه المداوضة فيجوز له أن يشاركه عاقلانا لأنها أدون من المداوضة وان شارك
 مفاوضة جاز بان شريكه وبدون اذنه تعقد عاقلانا بجر عن المحيط (قوله ولا الرهن) فيكون ضامنا للرهن
 وكذا لا يرتب رهنه بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا أدى عقده أو أمر من يوليه بجر (قوله أو يكون هو)
 أي الرهن العاقل الذي تولى عقد المباشرة قال في الخاتمة وان ولي المباشرة أن يرهن بالنهي أه (قوله
 في موجب) بكسر الجيم قاله الحلبي (قوله ويثبت) أي حين اذ كان الراهن هو العاقل بنفسه قال في النهي
 واقرار بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح أه (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار بجر (قوله
 أما المتفاوض فله كل ذلك) فله أن يكتب عبدا من تجارتها أو يأذن له في التجارة وفي أداء الغلة ورتوج الأمانة
 وان يرهن مال المتفاوضة لأن الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما يملك قضاء دين المتفاوضة ولو ارتب أحدهما رهنه
 بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي سواء كان هو الذي يلى المباشرة أو صاحبه ولو كل واحد منهما أن يقتر
 بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز اقراره على شريكه عند بيعه باختيار
 (قوله ولو فاض) أي شريك المتفاوضة (قوله ولا تعتقد عاقلانا) وما خصه من الربح يكون بينهما وبين شريكه
 (قوله ولا يجوز له ما تزويج العبد) أي عبد التجارة ولو من أمة التجارة استخفا سنا هندية (قوله ولا الهبة) قال
 في الهندية أنه لا يمد من مال المتفاوضة ثم انما يملك الاهداء في المأكول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك

بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع)
 ويبيع (ويضارب) لانهم ادون الشركة
 قسمة (ويوكل) أجنبيا يبيع وشرا
 ولونها المناوض الاخر صرح فيه بجر
 (ويبيع) عاقل وهان خلاصة (ويقتد
 ونسبة) برأية (ويستأجر) المال له حل
 أ ولا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له
 حل يضمن والا فلا ظهيرية وموثة السفر
 والعكس من رأس المال ان لم يربح
 خلاصة (لا يملك الشريك الشركة)
 الا باذن شريكه جوهر (ولا الرهن)
 الا باذنه أو يكون هو العاقل في موجب
 الدين وحقيقه فيصبح اقرا بالرهن
 والارتهان سرا (ولا الكتابة)
 والاذن بالتجارة (وتزويج الأمانة) وهذا
 كلامه (لو عاقلانا) أما المتفاوض فله كل ذلك
 ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا يعتد
 عاقلانا بجر (ولا يجوز له ما في عنان
 ومفاوضة (تزوج العبد ولا الاعتماني
 ولو على مال) (لا الهبة) أي لثوب
 ونحوه فلم يجز في حصته شريكه جاز في نحو
 لحم وخبز وفاكهة

الذهب والفضة كذا في المحيط ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا وذهب دابة أو الذهب والفضة والامعة
والحبوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في الساكنة والعم والخبز وأشباه ذلك كذا في الخاتمة اه
ملخص قوله ولا القرض قال في الهندية وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا
في الذخيرة الا أن يأذن له اذنامه مترحا أن يقرض ولا يدخل تحت قوله لا عمل برأيك كذا في السراج ولو أقرض بغير
أذنه ضمن نصفه ولا تسد المفاوضة كذا في محط السرخسي قالوا ويبنى أن يكون له الاقراض بما لا خطر
للساس فيه كذا في المحيط وفي البصروان أذن كل من المفاوضين بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لأن
التوكيل به لا يصح ثم قال ولو استقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة لم يملك مال بئال فكان بمنزلة
الصرف فتدبر (قوله في كل التجارة) قال في الجبر ولو قال كل من المفاوضين مالا لا يرجع المقرض على الآخر لأن
ما يقع في التجارة كرهن والارتهان والسفوف والخاط بئال والشركة بئال الغير لا الهبة والقرض وما كان
اتلا فالامال او غلبا كمن غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نصا اه (قوله وكذا كل ما كان اتلا فالامال)
ولو في وجوه الخبر كوقوف وبناء مسجد (قوله وصح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض قبض في كلام
المصنف حوى (قوله لا يصح اقراره بدين) اي لمن لا تقبل شهادته له ما لغيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لم
أحدهما الى آخره وفي الهندية وان أقرض أحدهما بدين في تجارتهم وانكر الآخر لم يرجع الدين ان كان
أقرضه ولي العقد بأن قال اشترت من فلان عبدا بكذا وكذا محبط فاما اذا أقرضهم ما ليسا لزمه نصفه وان أقرض
أحدهما حبه ووليده كذا في جميع نسخ كتاب الاقراض انه لا يلزمه شيء وهو الصحيح ظهري (قوله عنده) وعندهما يجوز
ذلك في حق شريكه وقول الامام أظهر أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أقرض شريك العنان) ذكر المسئلة
في الهندية غير مقيدة بالعنان (قوله ليس لآخر أخذ منه) ولله ديون أن يمنع من دفعه اليه كما اشترى من
الوكيل له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل برئ من حصته ولم يبرأ من حصة
المدان وهذا استحسان كذا في الهندية (قوله أو أدانه) بالتخفيف يعني ليس للشريك الخصومة في المال الذي
دفعه دين على شخص (قوله وهو أي الشريك) سواء كان شريك مفادضة أو عنان اه شلي (قوله أمين
في المال) لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة نصار كالوديعة وخرج بقوله لا على وجه
البذل المقبوض على سوم الشراء اي اذا ذكر له ثمنه كما يأتي في السوم وبقوله والوثيقة الزهني يجوز من يدا
(قوله في مقدار الربح) ولو أقرض بمقدار ربح ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن اقرار الاشياء
(قوله وانظر ان) أي في التجارة وقوله والضياح اي ضياح المال كالأوبه وضاول ومن غير التجار (قوله والدفع
لشريكه) سواء كان الدفع لاصل المال أو للربح (قوله مستدلا بما في وكالة الولوالجية) حيث قال وظاهر
وكلامهم هنا أنه لو ادعى دفع المال الى شريكه فاقول له مع البين سواء في حياته أو بعد موته وظاهر كلام
الولوالجي في بيده فانه قال اذا ادعى الامين بعد الموت الدفع في الحياة وأنكر الوارث فان كان المقصود
نفي الضمان عن نفسه كالوكيل بقبض الوديعة فالقول قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت
كالوكيل بقبض الدين لا يقبل قوله اه حلي يعني اذا ادعى الوكيل الذي وكاه الميت بأن يأتي له بدين من فلان
أنه استدان وأدى الى الميت لا يقبل قوله لما فيه من وجوب الضمان على الميت (قوله لا تجاوز خوارزم الخ) انظر
ما لو قال سافر الى خوارزم هل بعد تقديدا كأنني عن مجاوزته وظاهر كلامهم أن الاعتبار انتهى لا الامر (قوله
جاز أي صح النهي عن البيع نسبة وعن الخروج من المصر الذي عنده أحد الشريكين فلو خالف وهلك المال
ضمن وفي الظهري لو قال أحدهما لا يخرج بالنقد ولا يتبع بالنسيئة اختاف فيه المتأخرون بعضهم جوزوه
أي والبعض الآخر لم يجزواها أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوزي (قوله والقول بخلافه غلط) قال في المنع
نقلا عن الخاتمة متولى وقت المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا وذكر الناطقي
رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها هذه والثانية السلطان
اذا خرج الى الغزو وغنوا أو أودع بعض الغنمة عند بعض الفاتحين ومات ولم يبين عند من أودع فانه لا يضمن
والثالثة القاضي اذا أخذ مال التيمم وأودعه غيره ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان وأما أحد المتفاوضين
اذا كان المال عنده مات ولم يبين حال المال الذي عنده ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل

(و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذا
صر بصفاته سراج وفيه اذا قال له اعمل
برأيك فله كل التجارة الا القرض والهبة
(وكذا كل ما كان اتلا فالامال أو) كان
(تعليقا) للمال (بغير عوض) لأن الشركة
وصفت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك
لا يفتقر منه عقد (واضح) (شريك
مفاوض) من تردها (لا يصح
ويشترط على المفاوضة اجماعا (لا يصح
(اقراره بدين) فلا ينفذ على المفاوضة
عنده بزازية وفي الخلاصة أقرض شريك
العنان تجاريا لم يجز في حصة شريكه ولو
باع أحدهما ليس للآخر أخذ منه (وهو أي
الخصومة فيما بعه أو أدانه) (وهو أي
الشريك) (أمن في المال فيقبل قوله)
بمينه (في مقدار الربح والخسران
والضياح) (الدفع لشريكه) (لو ادعاه
(بعد موته) كذا في البحر مستدلا بما
في وكالة الولوالجية كل من حكى أمرا
لا يملك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يعتدق وان فيه نفي الضمان
عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا
الضابط (ويضم بالتعدي) وهذا حكم
الامانات وفي الخاتمة التقيد بالمكان
صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم لم يجز
ضمن حصة شريكه عن الخروج وعن بيع
أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز (كما في الشريك) (عانا
أو مفادضة بغير) (بونه مجز) لا نصيب
صاحبه) على المذهب والقول بخلافه
غلط كافي وقفا الخاتمة وسيجي في الوديعة

وقد قلنا في التصاريح ان بعض نصيب من حصة اء وذكركم باللائمة انما في فقد اء اوله الخواص في الوديعة
 الى اكثر من عشرة (قوله خلافا للشبهة) حيث ذكر في كتاب الاماكن ان احد المتفاوضين ادماة ولم يبين
 حال المال الذي في يده لا يشترط اء حلي فقد جرى صاحب الاشياء على الغلط (قوله فان اء اء فاربح له اء)
 وان لم يربح نصيبه باطل فهو باق على ملكه (قوله فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط) وعلته
 انما نصيبه ما كان خبيثا فيصدق به كسبا في نفسه في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله ومقتضاه) اى مقتضى
 الجواب بان الشريك مصلر غاصبا وقوله فسد الشريك نظروها الى الغصب وانظر ما اذا اء الى الوفاق هل تعود
 الشركة (قوله وفيه وتخرج الخ) عبارة متفرعة على كونه امانة ايضا ما في تناوي فاري الهداية وقد سئل عن
 شريك طلب من شريكه ومن عمل في المضاربة حساب ما باعه او صرفه فقال لا اعلم هل يلزم به عمل بحاسبه
 فاجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عيته ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا
 والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك اء وعلى هذا الوصف ومتولى الوقف اذا اء الى سبق معنا من مال
 المقيم والوقف الا هذا فينبغي ان لا يلزم ما ذكر الامر مفصلا وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول
 الى ما يروونه من صحت الموصول اء واذا صاحب الفتاوى الخيرية نقلنا عن الاشياء انه لا يحلف الشريك
 على دعوى الخيانة المبهمة من صاحبه (قوله لا يلزم) بالبناء المعجول قاله الحلي (قوله خبر) لا حاجة اليه بعد قوله
 وفيه والاولى ان يده يتوالتى ويجعلها بعد قوله وقضاة زماننا الخ ليقيد انهم من كلام صاحب النهر (قوله الى
 صحت الموصول) اى الى الموصول الصحت والسحت بالضم وبضعتين الحرام او ما خبث من المكاسب فلزم منه
 العار اء قاموس (قوله واما تقبل) قال في القاموس قبل بابه نصر وجمع وضرب قبالة وتقبله العامل تقبلا فخذ
 اء سميت بذلك لقبول اء أحدهما العمل والقائه على صاحبه قهستانى وروى عن زفران هذه الشركة لا تصح
 أصلا وبه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه لان الربح فرع المال ولا مال ولنا ان المسلمين في ما اء الا ما اء به قد دون
 هذه الشركة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما اء السملون حسنا فهو عند الله حسن
 اء شلى مختصر بزيادة قليلة من ابي السعود (قوله وتسمى شركة صنائع) جمع صنعة كصنعة وصحافة وصناعة
 كرسالة ورسائل والصناعة كالصناعة حرف الصانع وعمله وله ان تسمى شركة المحترفة وشركة النضن اء ملخصا
 من شرح الملقى (قوله وأعمال) لان العمل يكون منهم ما غالبا الا انه ليس يلزم فيها (قوله وأبدان) لانهم ما يعملون
 بأبدانهم اء اء الشلبي (قوله فلا يلزم اقتصاد مكان وصناعة) لان المعنى الجوز لشركة التقبل من كون المقصود
 تقصيل الربح لا تفاوت بين كون العمل في دكان كمن اء وكان وكون العمل من أجناس اء جنس فلا وجه
 لا اشتراط شرط بل ادليل موجب اء حلي عن الفتح وتعمل ما اذا كان له آلة القضاة ولا تخيرت اشتركا على
 ان يعمل في بيت هذا والكسب بينهم ما فانه جائز بجر ومن صور هذه الشركة ان يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه
 العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من اء أحدهما العمل ومن الآخر الحانوت واستحسن جوازها لان التقبل
 من صاحب الحانوت عمل اء عيني (قوله على ان يتقبلا الاعمال) اى عمل الاعمال وهى العروض فان العمل
 عرض لا يقبل الا قبول قهستانى مزيدا وتقبلها جميعا ليس بقيد لانهم ما واشتركا على ان يتقبل أحدهما المتاع
 وبه عمل الآخر او يقبل أحدهما المتاع وبه قهسته ثم يدفعه للآخر ايضا به بالنصف جائز بجر ولو شرط على أحدهما
 العمل وأن لا يئة ل لا يجوز بخلاف ما اذا شرط على أحدهما العمل وسكت عن الآخر فانه يجوز لانه عند
 السكوت جعل أثباتها اقتضا ولا يمكن ذلك مع النفي اء اء في المحيط (قوله التي يمكن استحقاقها) خرج بذلك شركة
 الدالين والقرابة بالزمنة لانها غير مستحقة عليهم ثم لا بد ان يكون العمل حالا لما في البرازية لو اشتركا في عمل
 حرام لم يصح بجر (قوله ومنه) اى من العمل الحلال الذي يمكن استحقاقه بالعدد اء حلي (قوله على الخفى به) اى
 الذى هو اختيار المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على القرابت اء حلي (قوله بخلاف شركة دالين) فان عمل
 الدلالة لا يمكن استحقاقه بعدد الاجارة حتى لو استأجر دالا لبيع له او بشرى فلا جارة فاسد اذا الميسر به اجلا
 كما صرح به في اجابة المجتبى حلي (قوله ومقتضى) لان الغد حرام حلي (قوله وهو محكم) لعدم صحة الاستخبار
 على الشهادة اء حلي اى فالعمل به حرام (قوله وتمازى) بفتح التاء المثناة فوق وحين مهملة بعدها ألف ثم زاي
 جمع تمزيه وهى المأثم الذى يصنع للأموال ومراهة عدم جواز شركة القرابة في القراءات بزمرة في التعازى ففى

خلافا للشبهة (فروع) في المحيط قد وقع
 حادثان الاول نهاء من البيع نسبة فباع
 فأجبت بنفاذه في حصته ووقفه في حصته
 شريكه فان اء اء فاربح لهما الثانية نهاء
 عن الاخراج فخرج شريكه فاجبت انه
 غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي
 ان لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضى
 قضاة الشركة خبر وفيه وتخرج على كونه امانة
 ما سئل فاري الهداية عن طلب بحاسبة
 شريكه فاجاب لا يلزم خبر وقضاة زماننا
 المضارب والوصى والتولى خبر وقضاة زماننا
 ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى
 صحت الموصول (و) اء (تقبل) وتسمى شركة
 صنائع وأعمال وأبدان (ان اتفق) صانعات
 (خطاطان أو خطاط وصباغ) فلا يلزم اقتصاد
 مكان وصناعة (على ان يتقبلا الاعمال) التي
 يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن ووقفه
 على الخفى به بخلاف شركة دالين ومقتضى
 وهو محكم وتمازى

عبارة اختلف قال في الفدية ولا شركة للمقراة في المقراة بالمرزعة في الجبال و لتعاوى لانها غير مستحقة عليهم
 اه قال ابن النخعي في شرح الوجاهة والمؤلف بالغ في التكثير على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءات بالقطب
 ومنع جوازها ومنع استقامتها وقال جرحوب انكارها واو اطلب في ذلك رجة اقله تعالى عليه وذلك فيما اذا عطف
 عطفها يؤدي الى زيادة حرجه ونحو ذلك أما القراءات بالالحان اذا امتنع من ذلك فانها مستدوب اليها اه
 وفي القاموس الرزمة الموت البعيدة لدوى وتتابع صوت الرعد وهو احسنه واثنه مطرا اه حلي (قوله
 ووعاط) أي شركة وعاط فبما يتصل بهم بسبب الوعاط لانه غير مستحق عليهم (قوله ووزال) قال في القاموس
 الظهيرية ولا يجوز شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح أي وشروط جواز الشركة أن يكون ما عطف عليه
 الشركة قابلا للوكالة حتى ان ما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة جوى (قوله على ما شرطه الملقا) وان لم يعمل
 الاخر ولو حاضر او امتنع عدايلا عذرا ولم يحسن العمل أصلا واستعان بغيره أو استأجره فان هذه الشركة
 باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح أحسن العمل أو لا وكذا لو شرط العمل فممنوع والربح أو لا ما لا
 جاز استصفا وكذا لو شرط الاكثر لادانها مما هو الصحيح لان الربح بقدر ضمان العمل لا بصحفة العمل فليحفظ
 كذا في الدر المنقى (قوله لانه ليس بربح) قال في المنع وجه الاستحسان في جواز اشتراط أكثر الربح لاقطعها عملا
 أن ما يأخذ لا يكون ربها لان الربح عند اتحاد الجنس أي جنس رأس المال والربح وقد اختلف لان رأس
 المال على والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم أي ويصح تقويم العمل القليل بالمال الكثير
 كما اذا آجره بأكثر من أجر مثله اه زيادة (قوله فطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب بالاجر ويبر بالادفع
 المنة) هذا ظاهر فيما اذا كتف معاوضة أما اذا أطلقا أو قيداهما بالعنان فنحوه هذين الحكمين استحسان ووجهه
 كما في الهداية أن هذه الشركة مقتضية لضمان ألا يرى أن ما قبل كل واحد منهما مضمون على الآخر وهذا
 يستحق الآخر بسبب تقبله عليه فخرى مجرى المعاوضة في ضمان العمل واقتضاء البديل اه ولعل هذا هو السر
 في حذف المصنف التمسك على أنه تضمن وكالة فقط لانها انما تضمنت في غير هذين الاخرين والاول فمما سوى
 هذين الاخرين فهي باقية على مقتضى العنان ولذا الواو اتر يد من نحن صابون مستهلك أو أجر أجيرا أو بيت أو دكان
 لمدة مضت لا يصدق على صاحبه الابينة لان نفاذ الاقراء على الآخر موجب للمعاوضة ولم ينعها عليها كذا
 في النهر قال في البحر وتقيده باستهلاك المبيع ونحو المدة لا احترازها اذا كان المبيع لم يستهلك ومدة الاجارة
 لم تمض فانه يلزمهما كما في الهبط اه حلي (قوله ويبر ادفعها) أنت الضمير وان كان عائدا على الاجر بتأويل
 الاجرة (قوله لان الشرط مطلق العمل) قال في البحر كسب أحدهما بينهما أي اذ عمل أحدهما دون الآخر
 قسم الاجرين على ما شرطه أو العاقل فظاهرا وأما غيره فلا يلزمه العمل بالتقبل فيكون ضمانه فيستحقه
 بالضمن وهو لزوم العمل وعمله في البرازية بأن العامل معين القابل لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل
 ألا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره استحق الأجر اه أطلقه فنه ما اذا عمل أحدهما فقط بعذر
 لا آخر كفرو مرض أو بغير عذر كأن امتنع عنه بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح
 بحكم الشرط في العقد لا العمل كذا في البرازية اه حلي (قوله واما وجوه) روي لها شركة المقابلس قهستاني
 (قوله على أن يشتريا) حذف المفعول اجماعا الى أنها تكون عاقبة وخاصة غير ولى ذلك أشار الشارح بقوله نوعا
 أو أنواعا (قوله أي بسبب وجاهتهما) فالوجه المراد به الجلاء قال الكمال لان الجاهة لوب الوجه لما عرف غير أن
 الواو انقلب حين وضع موضع العين للموجب لذلك اه وقيل انما أضيفت الى الوجوه لانها بتبدل قيم الوجوه
 لعدم المال ويحتمل أن يكون الوجوه بمعنى الاشراف ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يفسر
 الا بالوجه وشرف عند الناس اه وهو قريب من الاقل وقيل لانها ما اذا جلسا لتدبير أمر يترتب على الوجه
 صاحبه جوى هنيدا وقيل لانها ما يشتركان من الوجه الذي لا يعرف كافي الدين (قوله بالنسبة) متعلق بقوله
 يشتريا فقط لان البيع أعم من أن يكون بالنقد أو بالنسيئة فكان ينبغي أن يقدم على قوله ويبيعا اه حلي
 والى ذلك أشار الشارح بقوله لكن ما اشتريا الخ (قوله ويكون كل منهما معا ومعاوضة) قال في البحر وقتنا
 أنها كالمصانع تكون مفاوضة ومعاونا قال في النهاية للمفاوضة أن يكون الرجلان من أهل الكفاية وأن يكون
 المستقري بينهما منصفين وأن يلتفط باعنا للمفاوضة زاد في فتح القدير وان يتساويا في الربح واذا ذكر مقتضيات

ووعاط وسوال لان التوكيل بالسوال
 لا يصح فدية وأشباهه (ويكون الكسب بينهما)
 على ما شرطه الملقا في الاصح لانه ليس بربح
 بل بدل عمل فصح تقويمه (وسكن ما قبله
 أحدهما يلزمهما) وعلى هذا الأصل
 (فطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب
 كل منهما) (بالاجر ويبر) ادفعها (بأدفع
 اليه) أي الى أحدهما (والحاصل من
 أجر) عمل أحدهما بينهما على الشرط
 ولو الآخر مريضا أو مسافرا أو مضع هذا
 بلا عذر لان الشرط مطلق العمل لا عمل
 القابل الا ترى أن القصار لو استعان بغيره
 أو استأجره استحق الأجر برزاقية (و اما
 وجوه) هذا رابع وجوه شركة المقدر
 (ان مقداره على أن يشتريا) نوعا أو أنواعا
 (بوجههم) أي بسبب وجاهتهما (ويشترى
 فالحاصل بالبيع يدفعان منه نحن ما اشتريا
 بالنسيئة) وما بقي بينهما (ويكون كل
 منهما) من التقبل والوجوه (معاونا
 ومفاوضة) أيضا (بشرطه) السابن
 واذا أطلقت كانت معاونا

المفوضة كفى من التخطيها كاشف ٥١ وأما الضمان فقير زسواء كان من أهل المكفالة أو لا بعد أن يكوننا
أهلاً لتوكيل ٥١ شلي (قوله بشرطها) الأولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بشرطه (قوله ليكون
الربح بقدر المال) اعلم أن اشتراط الفضل في الربح على قدر الضمان لا يجوز فان شرط الفضل فيه لأحدهما بطل
الشرط وكان الربح يتم ما على قدر ضمانه وهذا لأن ضمان الثمن إذا كان أثلاً ما بينهما من شرط أن يكون
الربح نصفين كان لصاحب الشئ ربع ما ضمه على غيره وهو السدس فيلزم من ذلك ربع ما لم يضمن وهو السدس
وهو حرام انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه تحقيقه أن استحقاق الربح إما أن يكون للمالك كسب المال
في المضاربة أو العمل كالمضارب أو بالضمان كرجل يجلس على دكان تليذا يطرح عليه العمل بالنصف حيث
يضمن نصف الربح ولا يضمن الربح في الشراء ولا واحد من الوجوه الثلاثة ثم استحقاق الربح في شركة الوجوه
يضمنان الثمن فإذا كان الضمان نصفين يكون اشتراط فضل الربح على النصف ربح ما لم يضمن لأحدهما فلا يجوز
٥١ شلي عن الاتقاني (قوله بخلاف الضمان) أي شركة العنان السكينة في الاموال وإنما قلنا ذلك لأن الوجوه
تكون عندنا أيضاً كما قدمه قرياً والحاصل أن الربح في الوجوه تابع للمشتري مطلقاً فان كان نصفين واجتمعت
شروط المفوضة فهي مفوضة والا كانت عننا وفي المتن وشروط الفضل باطل أي الشرط باطل والعقد
صحيح لا فاسد كما توهم بعضهم ٥١ (قوله كما تـ) أنه يجوز التفاضل في الربح دون المال فيها (قوله وفي الدرر الخ)
قد سبق في التحقيق قال في الدرر ولهذا لو قال لغيره تصرف في مالك على أن لي بعض ربحه لا يستحق شيئاً لعدم
هذه المعاني والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الشركة الفاسدة) •

أي وغيرها أو كان من حقه أن يتبرجهم مسائل شتى وقدم الشركة المصيبة على الفاسدة لأن الصحيح موجود شرعا
والفاسدة فائت العصاة ولا يكون وجوداً شرعاً من كل وجه فاطمحت درجته أبو السعود عن الجوى (قوله
في احتطاب) أي أخذ حطب مباح (قوله واصطباد) في الاشياء الصبيد مباح الاقتهى أو حرفة كذا في البرازية
وعلى هذا فاختنازه حرفة حرام حكمه يد السهم ٥١ ووجهه بعضهم بانقضاء ذهاب الروح عادة لسكن ذكر
المؤثبات أول كتاب الصبيد التصديق باسنة اختنازه حرفة لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة
سواء على المذهب الصحيح أو السوء قلت ويجوز التوجيه بالقصاب فانه كل يوم يرضى أو باسنة مذكورة ولم أر
من منعه (قوله واستنقاء) أي أخذ الماء المباح (قوله وسائر المباحات) أي باقيا (قوله وطاب معدن من كبر)
أعدن ما وضع خلقه ولكن ما وضع بنو آدم والركاز بينهما فلو قال وطلب معدن وكز جاحلي كما فعل صاحب
الهندية لكان أولى لأن الكثرة الإسلامية لقطة (قوله وطبخ آجر من طين مباح) فان كان الطين أو النورة أو سله
الزجاج فهو كاشتر كالحلى أن يشترى بذلك ويطبخا ويبعا جاز وهو شركة الوجوه طالع المعنى والمذكور في الفتح أن
هذا من شركة الصنائع حوى (قوله والتوكيل في أخذ المباح لا يصح) قال في المنع لأن الشركة تضمن التوكيل
وهو إثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يمتد وردها لأن الموكل لا يملكه فلا يملك إقامة الغير
مقامه ٥١ (قوله وما حصله أحدهما) لفساد الشركة وقد انفرد بالسبب وهو الأخذ والارز حوى (قوله
وما حصله معاً فلهما) قال السيد الجوى في شرحه فان أخذهما معاً ثم خلطاه وباعاه كان الثمن بينهما إذا علم
مال كل منهما بالنكيل أو الوزر أو القيمة فان لم يعلم ذلك صدق كل منهما إلى النصف ولا يصدق فيما زاد الأيئة
على ما في الخزائن ٥١ وفي الفتاوى الخيرية سئل في زوج امرأة وأبناها اجتماعاً في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما فلهما كسبهما أموالاً ولا يعلم التفاوت ولا التساوى ولا التمييزاً جاب بأنه يتبع
سوية وكذلك لو اجتمع أخوة يعملون في شركة أيهم ونما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى وكذا
لو اجتمع اخوان وسعياً وحصل أموالاً (قوله بأعانة صاحبه) سواء كانت الأعانة بعمل كما إذا أعانه في الجمع
أو القلع أو الرضا أو الحبل أو غيره أو بالمال كالأودعة في بئر أو في دار أو في سقي عليه أو في شكة لصيدها حوى وقهستاف
(قوله بالتمام مبالغ عند محمد) لأن المعنى مجهول والرضا بالمجهول لغوي قد استوفى منافعه به قد فاسد فله أجور
بالتمام مبالغ حوى (قوله لا يجوز له نصف ثمن ذلك) هذا هو المالك كسب في الهداية وذكر في الفتاوى أن أجر المثل
لا يزداد على نصف القيمة لأن المعين وصاحب الهدية يطلبان أجر المثل عند تمام العمل فربما لا يتيسر البيع عند

(وتضمن) (شركة) (قوله) كل من التفضل
والوجوه (الوكالة) لا اعتبارها في جميع
أنواع الشركة (والكفالة) أيضاً إذا كانت
مفوضة (بشرطها) (والربح) فيها (على
ما شرط من مناصفة المشتري) (بفتح الراء
أو من الكسب) (ليكون الربح بقدر المال لا
يؤدى إلى ربح ما لم يضمن بخلاف الضمان
كما تـ وفي الدرر لا يستحق الربح إلا بأحدى
ثلاث جهات) (وعمل أو تقبل واقه) (أعلم
فصل في الشركة الفاسدة) •
(لا يصح شركة) (في احتطاب واحتطاب
واصطباد واستنقاء وسائر المباحات)
كما جئناه ثمار من جبال وطلب معدن
من كنز وطبخ آجر من طين مباح لتضمنها
الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح
(وما حصله أحدهما) (قوله وما حصله
فلهما) (تضمنان) (أن لم يعلم مال كل واحد
أحدهما بأعانة صاحبه فله ولصاحبه
أجره كله بالتمام مبالغ عند محمد) (أي يوسف
لا يجوز له نصف ثمن ذلك)

قيام العمل فكيف يقر من نفسه من سقى يطلب حوى من المنة بينهم العيون كافي للمستهلك في جميع سقى
النقابة ولا يراد على نفس المنة أى قيمة المباح يوم الاختلاف كل له قيمة والا فنبقى أن يكون الحكم فيه الضمين
والقياس اه قوله يؤذن باختباره وهو المختار للفتوى حوى عن المفتاح وفي غاية البيان أن قول أبي يوسف
استحسن (قوله بقدر المال) لأنه مختار ونفعه فيه قد ردد حوى (قوله ولا عبرة بشرط الفضل) لأنه انما عمل
عن الاصل وهو نصيبه للمال عند حصة التسمية ولم نصح فبطل الشرط حوى (قوله فلو كل المال لاحدهما)
محتز قوله بقدر المال فإنه يفيد أن المال مشترك بينهما (قوله وكذلك السفينة) قال في القنية في سفينة فاشترى
مع أربعة على أن يعملا بالسفينة وآلاتها وانحس لصاحب السفينة والبقا بينهما بالسفينة فاسسدة
والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم (قوله ولو لاحدهما بقتل ولا شريك) أى وقد أصرا أحدهما
الاخر أن يؤجرهما وما ياء منهما لهما أما إذا أجزكل منهما دابة فلا مر ظاهر (قوله ولا جبر بينهما على مثل أجر
البغل) الاول أجر مثل البغل وقوله والبغى أى أجر مثل البغى فان كان البغى يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلا
فلساحب البغى ثلثا الأجر ولصاحب البغل ثلثه وفي الهندية لو أجز البغل بعينه كان الأجر لصاحب البغل
دون صاحب البغى اه (قوله أى شركة العقد) وأما شركة الملك فأن البطل وأما قول صاحب الدرر وتبطل
الشركة مطلقا فالأطلاق فيها بالنظر للمفاضة والعنان (قوله بموت أحدهما) لأنها تقتضى الوكالة وحى تبطل
بالموت واذا بطلت بطلت الشركة اذا ابتدأها منها وانما بطلت الشركة بطلان الوكالة وان كانت تابعة لهما
والمشروع لا يبطل بطلان التابع لأن الوكالة شرطها ولا يتحقق الشروط بدون شرطه (قوله بأن قضى بطاقه
حزقا) فان لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت وهل تنقلب
عنا حال التوقف قضاء الامام وأثبتناه نهر (قوله وقوله لا عمل معك) فإنه بمنزلة فاحضتك هندية (قوله
وضيح أحدهما) صورته اشتراكى أو امتعة اشترايا فان قال أحدهما الشركة لا عمل معك بالشركة وغاب فباع
الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما بطل
فسحقها وان كان المال مروضاً بخلاف المضاربة وهو المختار من الذى تقتضيه القواعد أن نصيبه في العروض
على ما كرهه أن يأخذ نصيبه منها فان باعه الاخر كان غاصبا فان كان قائما في يد مشترقيه أخذه مال كره وان هلك
أو استهلك أخذ قيمته يوم التصرف لأن الغصب تحقق وقت فاقبل (قوله خلافا لربى) حيث قال بخلاف
ما اذا فسخ أحدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم أو دينار حيث يتوقف على علم
الاخر لكونه عزلا قسديا اه حلى فان قوله بأن كان المال دراهم أو دينار يفيد أنه لا يكون له الفسخ اذا كانت
عروضا (قوله ويتوقف) أى الفسخ في هذه الصور الثلاث (قوله ويجنونونه) قال في البصر مثل أبو بكر عن شريكين
جن أحدهما وحمل الآخر المال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم الطباقي الجنون عليه فاذا
مضى ذلك الوقت عليه قال تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للصامل والوضعة عليه
وهو كالغصب لمال الجنون فطيب له ربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وظنا هره أنه
لا يحكم بالفسخ الا باطباقي الجنون وهو موقوف بشهر أو نصف حول على الخلاف واظهار أن يقال مثل ذلك فيما
اذا تصرف أحدهما في المال بعد قول الآخر لا عمل معك أو فسخت الشركة أو أنكرها فان الربح يكون للعامل
(قوله ولم يرك أحدهما مال الاخر بغيرا ذنه) لأن الاذن بينهما إنما كان في التجارة والركاة ليست منها ولأن أداء
الركاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لا يئذ في ثلاثة قط عنه لعدم حوى (قوله فأذا يما) أى أى كل
منهما عن نفسه وعن شريكه اه حلى (قوله ضمن كل نصيب صاحبه) أو رده غنبي أن لا يجب الضمان عند
الامام لعدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل فغلا وأجيب بأن أداء الموكل ان لم يسبقه فسخا ففسخه
تقديرا واعتبارا لأن تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف الوكيل فيصير باقيا معى كالوكيل بالبيع مع
الموكل اذا باعوا خرج الكلامان معا فانه يفسخ الموكل دون بيع الوكيل بثابة (قوله ونقصا) ان كانت
مفاوضة أو غنا فائيا فيها (قوله أو ربح بالزيادة) ان كانت غنا لم ينقصا فيها المالك (قوله وان أديا متعاقبا)
أى وقد علم المتعاقبوا لاقد وجد التعاقب في صورة الجهالة (قوله بطلان الضمان على الثاني) لأنه
أن يفيرا لما موربه افهوا بطلان العرض عنه ولم يسقط فصار غنا فافيه من علم ولم يعلم لأنه صار معزولا بأداء

قيل نقدتهم قول محمد يؤذن باختباره نهر
وعناية (والربح في الشركة السادسة بقدر
المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال
لا أحدهما فلا يخرا جرمه كالمودع دابته
لرجل ليؤجرها ولا جبر بينهما فاشترى فاسدة
والربح للمالك ولا يخرا جرمه كالمودع دابته
السفينة واليت ولو لم يبيع عليه البغى فالربح
لرب السيرة ولا يخرا جرمه كالمودع دابته
ولو لاحدهما بقتل ولا جبر البغل والبغى نهر
بينهما على مثل أجر البغل والعقد (موت
(وتبطل الشركة) أى شركة العقد بموت
أحدهما) علم الآخر ولا لانه عزل حكمى
(ولو حكم) بأن قضى بطاقه رتدا (وتبطل)
(أو حكم) بأن قضى بطاقه رتدا (وتبطل)
أيضا (بأنكارها) وبطلان مال عروضا بخلاف
(بفسخ أحدهما) ولو لمال عروضا بخلاف
المضاربة هو المختار رازية خلافا للربا
ويتوقف على علم الآخر لا بعده ذلك للعامل
(ومجنونه مطبقا) فالربح بخلاف تراضية
لكنه يصدق بربح مال الجنون تراضية
(ولم يرك أحدهما مال الاخر بغيرا ذنه) (ضمن كل
فان أذن كل فأذا يما) أو جهل (ضمن كل
نصيب صاحبه) بوقفا أو رجوع بالزيادة
(وان أديا متعاقبا) كان الضمان على الثاني
علم بأداء صاحبه أولا كالمأجور بأداء الزكاة
أو الكفارة اذا دفع للفقير بعد أداء الآخر
بتمه

الزكي حكم الفوات المحل - وهذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل ينجز
 علمه أولا منع (قوله خلافا لهما) فلا ضمان عندهما اذا لم يعلم لهما أنه مأثور بالتقليد من التفسير وقد أقي به
 فلا يضمن للموكل وهذا لأن الذي في وسعه التقليد لا وقرع عزم ككافة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلب منه
 ما في وسعه والمذكور في زيادات العتاق أنه لا يضمن عندهما علم بأدائه أو لم يعلم وهو الصحيح
 عندهما اهـ لمخصص المبرع عن القبح ومن المعلوم أن الاعتماد على قول الامام عند الإطلاق (قوله اشترى أحد
 المتفاوضين الخ) الظاهر أن التقيد بالتفاوضين انما يفي بل كذلك أحد الشريكين عنانا ولا يجوز حوى قلت
 أن قوله بعد ولا يبيع والمستحق أحد كل بينهما يخص المفاوضة لأن المطالبة عليه مالا يتحقق في العنان فأنزل
 (قوله باذن الآخر) قيد بالاذن لأنه لو اشترى بالوطء بلا اذن كانت شركة بجر (قوله فلا يبيع كفى سكنونه)
 فلا يكون له خاصة بجر (قوله وقال لا يلزمه نصف الثمن) لأنه أدى دينا عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه
 صاحبه بنصيبه بجر (قوله ولا يبيع الخ) لأنه دين وجب بسبب التجارة بجر وفيه تأمل (قوله وعقرها) يرجع
 الى المستحق قال الحلبي فهو تشر من رب (قوله لتضمن المفاوضة للكفالة) الاولى حذف الام لان الفهر
 متعده نفسه وقيد بالمفاوضة لأنه لا يرجع على غير المشتري في العنان (قوله لم يبيع) لأنه يتضمن بيع المتقول
 قبل قبضه أو بالهود في حاشية الاشياء (قوله ولزمه نصف الثمن) حالان علم به (قوله فان كان القائل) أي الثاني
 (قوله فله ربعه) لأنه طلب مشاركتيه وهو النصف وأجابه يعطى نصف النصف (قوله فله نصفه)
 وجه تنزيه يكون معنى قوله أشركني فيه اعطى نصفه وليس المعنى كمن شريك لأنه حينئذ شركته فيه (قوله
 لكونه مطلوبه شركته في كماله) أي لأنه انما طلب مشاركتيه في كماله فلم يرض بغير النصف وهو لم يكن له الا هذا
 القدر من العبد فله طاه (قوله ما اشترى اليوم الخ) اليوم ليس بقيد حتى لو لم يقبل اليوم وبين منغلس الرقيق
 أو لم يبين النصف والوقت وذكر الثمن كما اذا قال ما اشترى بثلث فهو ديني وينك فانه يجوز اهـ يرى وليس
 لاحدهما أن يبيع حصته صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه يعني لانهما اشترى كافي الشراء لا البيع أو بالهوى
 في حاشية الاشياء (قوله ولا شيء الاخرين) لانهم لم يكونوا شركاء كل على كل منهم ثلث العمل من المستحق
 على كل منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل أحدهم الكل صار منطوقا في الثلثين فلا يستحق الاجر اهـ حلبي عن البصر
 قال ابن وهبان هذا الحكم من حيث القضاء أقام من حيث الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة اذا كان
 استعماه من غير يامومة لان الظاهر من حال العامل أنه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي
 أن يجيب طاه والغالب من أحوال العاملين البقر اهـ (قوله القول لمشكر الشركة) حال في الهندية لو ادعى
 على آخر أنه شاركه مفاوضة فأذكر والمال في يد الجاحد فالقول للجاحد مع عينه وعلى المذمى البينة كذا في فتح
 القدير (قوله لم يقبل) لان المفاوضة لا تقتضي بقا المال بل قد يهلك فلا بد من بيان أن هذا المال مشترك بينهما
 أو هذا العرض من مالهما (قوله حتى يبرهنوا الخ) أو أنه من شركة ما بينهما فينبغي انهم بنصفه هندية
 (قوله قضى له بنصفه) ولا يقبل برهانهم وهذا قولهم جميعا كما يحتمل شمس الائمة ان البينات لا تبين خلاف
 الظاهر وان كانت الاشياء في يد أحدهما فحرم المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضمان نصف
 ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لأنه كان أميناً فبالجود بصرضامنا وكذلك اذ اجمعه وارثه عند موته
 هندية وانظر هل المفاوضة قبل لان المناصفة لا تمتدق الا فيها أو ليست قدرا (قوله والآخر في السفر) ليس بقيد
 لأنه مثال (قوله وأراد القسمة) أي أحدهما (قوله فقال ذواليد) فيه أن كلا منهما ذوبد وعليه فكل منهما يصدق
 في دعوى الاستقراض (قوله أن المال في يده) كذا في المنع ولا حاجة اليه بعد قوله فقال ذواليد قال الحلبي (قوله
 ودفعوه) أي الثمن المأمور من البيع التزاما وانما حذف صريح به اهـ حلبي (قوله قدسه في التراب) أطلق فيه فم
 ما اذا كان في ارض مملوكة له أو لا ظاهره أنه لا يعتد به في محو تراب لغيره أمقرطوا ويحذر (قوله حصته) أي
 مما كان من الشركة منع والمراد أنه طلب ما أقرضه له وليس المراد أنه طلب قسمة أعيان الشركة فانها تقسم بينهم
 بلا انتظار (قوله فله) أي الى صيرورته تضادواهم أو ذانير قال الحلبي (قوله أخذ المتاع بقيمة الوقت) أي وقت
 الطلب أي ولا يأخذه بقيمة وقت الشراء (قوله بينهم ما متاع الخ) وأما لو كان بينهما بيع رجل عليه أحدهما من
 الرسته أن يأمر شريكه فسهقه في الطريق ففسده الشريك يتقرر ان كان تزج حياته يضمن وان كان لا يرجع

لأن فعل الأمر عزل حكمي وفيه لا يشترط
 العلم خلافا له - ما اشترى أحد المتفاوضين
 ائمة باذن الآخر (صريحاً لا ينفي كونه
 لبطاها فهي له) لا للشركة (بلائي) تضمن
 الاذن بالشراء لوطء الهبة اذ طريق لعله
 الا به الحرمة وطء الما - شركة وهبة المشاع
 فم لا يبيع جائزة وقال لا يلزمه نصف الثمن
 (وللبائع) والمستحق (أخذ كل بينهما) وعقرها
 لتضمن المفاوضة لكافة (الز ومن اشترى عبداً)
 مثلاً (فقال له آخر أشركني فيه فقال فله نصف
 ان قبل القبض لم يبيع وان بعده صرح ورثه
 نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به
 ولو قال أشركني فيه فقال نعم ثم اتى بآخر وقال
 مثلاً وأجب بيم فان) كان القائل (عالمها
 بشركة لا قبل فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه)
 لكونه مطلوبه شركته في كماله (و) حينئذ
 (خرج العبد من ملك الاول) ما اشترى
 اليوم من أنواع العبادة فهو ديني وبينك
 فقال نعم خاز اشياء وفيه تقبل ثلاثة عملاء
 بلا عقد شركة فعمله أحدهم فله ثلث الاجر
 ولا شيء للاخرين فروع القول لمشكر
 الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل
 حتى يبرهنوا أنه كان مع الحى في حياة الميت
 برهنوا على الارث والحى على المفاوضة
 قضى له بنصفه فتح تصرف أحد الشريكين
 في البلد والاخر في السفر وأراد القسمة فقال
 ذواليد قد استقرضت أنفا قال القول له ان المال
 في يده وشركا فباعوا واثمته ودفعوه
 لاحدهم ليعتد به فده في التراب ولم يجزه
 حلت فقط ودفع لآخر ما أقرضه نصفه
 وعقد الشركة في الكل فشرى أمتعة لتمام
 رب المال حصته ان لم يبرهن لخصه أخذ المتاع
 بقيمة الوقت بينهم ما متاع على دابة في الطريق
 سقطت فاشترى أحدهما بنصفه الآخر
 خروا من هلاك المتاع أو فقهه رجع حصته
 قسمة

حياته لا يضمن وادابحه غير الشريك يضمن سواء كان برجي حياته أو لا برجي وهو الاصح كذا في محط
 السرخسي وكذا الراعي والبشار اذا ذبح الشاة والبقر فان كان لا برجي حياته لا يضمن استحسانا وان كان
 برجي حياته ضمن واذا ذبح الابنبي كان ضامنا هندية (قوله دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب (قوله
 قال البيطارون) جمع بيطار معالج الدواب قاموس (قوله لم يضمن) كانه والله تعالى أعلم لانه اعقد على خبر
 أهل الذم كرو ويضمهم منه أنه اذا فعل ذلك من تلقاء نفسه ضمن (قوله دار بين اثنين الخ) اعلم أنه يجوز له
 السكنى بقدر حصته من دار غير مقسومة وأما المقسومة فله أن يسكن في قسمه لا في قسم صاحبه قال
 في الهندية دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته وكذا الخادم ان كان
 بين رجلين فغاب أحدهما فلا آخر أن يتخذم الخادم بخصته ولا يلزم أجر حصته شريكه ولو كانت الدار هذة
 للاستغلال وفيها دار بين حائز وغائب مقسومة نصيب كل واحد منهما مفروذا ليس لاحد أن يسكن في نصيب
 الغائب ولأن بواجره بغير أمر القاضى والقاضى أن يؤجره ان خاف أن يخرجه لو لم يسكن أحد ويملك الأجر
 للغائب وفيها دار بين آخرين وأختين وله أزواج ولاختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا أزواج الاختين عن
 الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجتهما ولو كانت بين اثنين يسكن فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه
 من الصعود على سطحها لانه تصرف في حقه اه (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم (قوله عمرها)
 المناسب لقوله لا أرضي بعمارته أن يقول عمرها بصيغة المضارع المبدوء بهمزة المتكلم (قوله فهو متطوع)
 لانه يجبر على الاتفاق على العبد وعلى أداء الخراج (قوله اذا فعله) أي الفعل المفهوم من قوله أن يفعل (قوله
 فهو متطوع) لتسكنه من رفعه الى القاضى لجبره فلم يكن مضطرا كافي متفرقات قضاء البصر اه حلي (قوله
 والا لا) أي ان كان لا يجبر أن يفعل مع شريكه اذا فعله أحدهما بلا إذن لا يكون متطوعا والفروع كلها ينظمها
 الاصل المذكور والاماني السراجية فليحذر اه حلي ولذا استدرك في شرح المتن على ما في السراجية بما
 في جواهر الفتاوى فيظهر أن المعتمد ما في جواهر الفتاوى او افقته الضابط والنظائر ويحصل ما في السراجية
 على ما اذا أفق بامر القاضى (قوله وصى ونظر) قال في وصايا الخليفة جدارين دارى صغيرين عليه
 حيلة يخاف عليه السقوط والكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين مرة الجدار وأبى الا آخر قال الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل يثبت القاضى أمينا نظره فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهما أجبر الا بى
 أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كإبائه أحد المالكين لأن لغة الآبي رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر ما هنا
 الوصى أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرتع مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم
 فاذا كانت الدار مشتركة بين وفتين احتسجت الى المنة فأرادها أحد الناظرين وأبى الا آخر يجبر على التعمير
 من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البصر اه حلي وانظر مالو كانت الشركة
 بين بالغ ويتيم أو بين يتيمين والضرر على أحدهما ومالو كانت الشركة في وقف مشاع وملك (قوله ضرورة تعذر
 قسمة) الاضافة للسان (قوله ككرى نهر) أي اصلاحه (قوله ودولاب) كساقية وشريحة ومهصرة (قوله
 فان كان الحائط يحتمل القسمة) بأن كان طويلا خلا في ملكيه ما فانه يقسم بالذرعان فاقابل ملك طالب البناء
 بناء ولا يجبر الا آخر (قوله السترة) أي ما يستر به من جاره (قوله وكذا كل ما لا يقسم) فانه يفصل فيه هذا التفصيل
 قال في جامع الفصولين رضى بينهم ما خرب حتى صارت محصرا لم يجبر على العمارة وتقسم الارض بينهم ولو قامت
 بينهم ما وأدواتهم الا انه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أن يهرع مع الآخر ولو معسر اقبل لشريكه أفق أنت
 لو شئت فيكون نصفه ديناً على شريكه كذا الحام لو صار محصرا تقسم الارض بينهم ولو نفق شئ منه يجبر الا بى
 على عمارته انه دم دارهما أو بيتهم ما غنى أحدهما لم يرجع على شريكه شئ وكذا حمام وبئر ما الدار والبيت فلا ن
 ربح ما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبيرا يحتمل القسمة وما الحمام اذا صار محصرا يمكنه القسمة
 وأما البئر فله المطالبة فصار بتركها متبرعا ومن أن ذ الحولة لوبى الحائط يرجع لانه مضطرا اذا اتصل الى حقه
 الابه وكذا البئر مع أن الشريك يجبر به أيضا لو طوبأ والتحقيق أن الاضرار رشت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر
 فيه بى أن يدور التبرع والرجوع الى الجبر وعدمه وقا فاقولا وقوة وضعفهما فقيما لا يجبر بشرى بى وقا فارجع
 وقا فاقولا فيبقى بالجبر ينبغي أن يضى بالتبرع وهذا يحصل من الصبر الواقع في هذا الباب وقا لو ان للقاضى ولاية

دابة مشتركة قل البيطارون لا بد من كسب
 فكرواها الحاضر لم يضمن دار بين اثنين يسكن
 أحدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن
 طاحون مشتركة قال أحدهما لصاحبه
 عمرها فقال هذه العمارة تكفي لارضى
 بعمارته فخرها لم يرجع جواهر الفتاوى
 وفي السراجية طاحون مشتركة أفق
 أحدهما في عمارتها فليس يتطوع ولو أفق
 على عبيد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك
 فهو متطوع الكل من منع المصنف قلت
 والضابط أن كل من أجبر أن يفعل مع شريكه
 اذا فعله أحدهما بلا إذن فهو متطوع والا لا
 ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث
 وصى ونظر ضرورة تعذر قسمة ككرى
 نهر ومرة قناة وبئر ودولاب يقسمة معية
 وحائط لا يقسم أسامة فان كان الحائط يحتمل
 القسمة ويبقى كل واحد في نصيبه كحمام وخان
 والا لا جبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان
 وطاحون وتغامة في متفرقات قضاء البصر
 والمعنى والاشباه

الامر بالا اتفاق في كل موضع له ولاية الاجبار لو حاضرا وجازا الجبر على الاتفاق في فن وزرع ودابة مستقره
ولم يجز جبر ذي السفل على البناء ١٥ من الفصل السادس والثلاثين ملخصا (فروع) قال في الهندية ويجوز للاب
والوصي أن يشتركا في مال أنفسهم مع مال الصغير ولو كان مال الصغير أكثر من مالهما فإن أشهدا يكون الربح
على الشريك وان لم يشهدا يحمل فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال
كذا في السراج الوهاج أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالسالك للاب إذا كان الاب
في مال الاب لكونه معينه لا ترى لو فرس شجرة تكون للاب وكذا في الزوجين ان لم يكن لهما ماني ثم اجتمع
بعضهما أموال كثيرة ففي الزوج فهو له ١٥ (قوله لم يجز) لانه بمنزلة المعدوم (قوله وان أراد) أي غير الزارع (قوله قلعه)
وما تنزله من قطن الزوج فهو له ١٥ (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض) أي يفرض الزارع لشريكه نقصان نصف الارض
لو انقصت لانه خاص في نصيب شريكه كذا في شرح المتن (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح
لان عبارة الجتهي انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخ معتدة من نسخ الجتهي ولا وجه
لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكة على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فخصر للشريك
لكونها ملكه ما فان القسم وقت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر اه وقد علمت ما ذكره المؤلف
في شرح المتن من التعديل (فروع) في جامع الفصولين غصب أرضا فزعتها فبنت فلها الملك أن يأمر الغاصب
بقائه ولو أباي فلها الملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه
١٥ وفيه بيع نصف الزرع انما لا يجوز لو كان اصحاب الزرع حق القرار بأن زرع بحق ولو لم يكن له حق
القرار بأن تعدي في الزراعة كما لو كان غاصبا جاز بيعه الا صف اذ حينئذ يستحق عليه قلعه ومستحق القلع
كمنعوع وفيه يجوز بيع نصفه كذا هذا وكذا يبيع نصف البناء بلا أرض جاز له تعديا في البناء ولو محققا وهذا
مما يحفظ جدا ١٥ (قوله لا جبر وقسم) أي يطلب أحدهما (قوله والابن) أي باذن القاضي لانه لا يحمل القسم
وكل ما كان كذلك يأتي فيها الجبر فان بناء بغير اذن كان متبرعا وهذا مقتضى الضابط السابق قد بر في الخلاصة
طاحونة أو حمام مشترك انهم دم وأبي الشريك العمارة فيجوز هذا اذ انبى منه شيء أما اذا انهدم السكك وصار صحراء
لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له اتفق وبككون دينار على الشريك وفسر الجبر فيه بأن يتفق ويرجع
على الشريك بنصف ما اتفق نقله أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله باع شريك) أي في شركة الملك (قوله لا تخر)
بالجبر للضرورة (قوله ناظر) أي حاضروا عما ذكره ليفيد صحة البيع بغير اذن مطلقا ولا يقيد بغيبه الشريك (قوله
والتعاطي) تسكمله والبيع بعه (قوله الاجنبي) بقرأ بقصف الباء للضرورة (قوله وهلكا) الا لف فيه
للاطلاق كالف باعوا وابتاعا (قوله وكان ذابغير اذن الشركا) أما لو أذنا فليس لهم تضمين (قوله فان يشاؤا الخ)
انظر ما وجه هذا التضمن والحال أنه لم يوجد تعدد من البائع بالبيع ولا من المشتري بالشراء ولا تعدد بالهلاك
اذ لا تعدي الا في الاستهلاك والوجه في الضمان أنه سلم نصيبه للمشتري من غير اذنها فهذا سبب الضمان وان كان
البيع محصيا (قوله ضمنوا الشريك) محل تضمينه اذا سلمه أما اذا لم يسلمه بل أخذوا المشتري من غير تسليم من
الشريك البائع فان الضمان لا يكون الا على المشتري (قوله أو من اشترى) وهل يرجع على البائع أولا لعدم
تعديه لانه انما باع حصته فقط (قوله لذل) أي للشخص الذي استأجر منه (قوله في ذا البناء) أي فيما صرفه
فيه (قوله على الشريك الاخر) أي الذي لم يأذن كتب الشارح هنا على الهاشم مناهه قلت ظاهره أنه يرجع
على الاذن بقرأ بمرجع أبكله أم بخصته فليراجع ١٥ حلي ونوجد هذه الزيادة في نسخ مرسومة في صلب
الشارح وفي آخرها ١٥ منه وقوله منه قرينة على أنها هاشم فانها لا تكتب على عاتقهم الا اذا كانت بالهاشم
(قوله في الدار) أي في جميعها فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ظاهره ولو معد الاستغلال وقد سلف
وانظر ما لو كانت الشركة مع شريك أو في وقف (قوله مثل الاول) أي مثل الزمن الاول أي الماضي والله سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الوقف) •

هو مصدر ووقفت أقف حدثت ومنه الموقف لحبس الناس فيه للعساب وأوقفت لغرد بثة ادعى المازني أنها

وفي غصب الجتهي زرع بلا اذن شريكه فدفع له
شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما
قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان أراد قلعه
بقائه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع
نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان
الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا انهدم
فأب أحدهما العمارة فان احتمل القسمة
لا جبر وقسم والابن ثم أجره ابرجع وقامه
في شركة المتفاوتة الجدية وفيها
باع شريك شقصة لا تخر
ولو بلا اذن شريك ناظر
فيما عدا الخلط والاختلاط
جوز ذاك البيع والتعاطي
ثم الشريك ههنا ولو باع
حصته من فرس وابتاعا
ذلك منه الاجنبي وهلكا
وكان ذابغير اذن الشركا
فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو
من اشترى منه على ما قدر وروا
وان يمكن كل شريك آجرا
حصته حاصله من آخر
وكان شخص منهم ما قد اذنا
لذلك في تعميرها وبالبناء
فلارجوع صاحب المصاير
في ذا البناء على الشريك الاخر
قلت ظاهره أنه يرجع على الاذن بقرأ بمرجع
أبكله أم بخصته فليراجع انتهى منه
لو أحد من الشريكين سكن
في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه
بأجرة السكنى ولا المطالبه
بأنه يسكن مثل الاول
لكنه ان كان في المستقبل
يطلب أن يماضي الشريك
بحباب فافهم ودع التشكيكا
• (كتاب الوقف) •

لمنع من كلام العرب قال الجوهري وليس في كلام العرب أو وقت الأحرار أو وقت واحد أو وقت على الأمر الذي
 كتب عليه ثم اشهر في الموقف فقبل هذه المدة أو وقت فلذا جمع على أو قاف حوى وفعله يعتدى ولا يعتدى به
 العرب استعملت الفعل مرة متعدياً ومرة لازماً فوقف بمعنى حبس متعدياً ووقف بمعنى اتسبب لازم وفرقوا
 بينهم بالمصدر المعتدى الوقف ومصدر اللزوم الوقوف اه أبو الورد قال الامام الشافعي رضي الله عنه
 تعالى عنه لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الاسلام حوى وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تصدق
 بسبع حواط في المدينة وخلق الرحمن عليه الصلاة والسلام وقف أو قافاً باقية الى الآن وقد وقف الخلفاء
 الراشدون وغيرهم من الصحابة كذا في الاسعاف (قوله مناسبتة للشركة الخ) وقد تمت عليه لكثرة وقوعها
 (قوله ادخال غيره مع في ماله) هذا في الشركة نظراً فانه يدخل غيره معه في التصرف والربح وأما الوقف
 فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وهو ليس لازم فيه فلو قال كافي التمر وغيره مناسبتة للشركة باعتبار
 أن المتصور بكل منهما الاتباع بما يزيد على أصل المال الآن المال في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج
 عند الاكثر ائتماناً أو وضعاً فادب بعضه الحلبي (قوله على حكم ملك الواقف) قد راجع الحكم به للشركة لولاية وهو غير
 صحيح لأن الرقبة ملك الواقف حقيقة عند الامام قال الفهستاني وشراً عنه حبس العين ومنع الرقبة المملوكة
 بانقول عن تصرف الغير حال كونه مقتصرة على ملك الواقف فالرقبة على ملكه في حياته وملك لورثته
 بعد وفاته محبث يساع ويوجب ثم قال وبشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال
 انه تعريف للوقف المختلف فيه اه الحلبي ويمكن أن يقال ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه أهله يعود الى قديم
 ملك الواقف عند الامام ومحمد فصيح أنه محبوس على ملكه حقيقة ككافة في جملة الاوقاف حوى وفيه
 أن التعبد بقوامه يعود الى قديم ملك الواقف بقية من خروجه عن ملكه حال كونه عامراً قال في البحر وسأني أن
 أكثرهم أفتى في الوقف بقول أبي يوسف وأفتى بعضهم أفتى بقول محمد وما أفتى أحد بقول الامام اه وفي التفت
 وقف دار بركة اوبعني جاز اه (قوله والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة) زاد قوله ولو في الجملة جواباً عما زاده في الفتح
 وتبعه ابن الكمال من قوله أو صرف منفعة الى من أحب لان الوقف يصح لمن أحب من الاغنياء بلا قصد القرية
 وهو وان كان لا بد في آخره من القرية بشرط التأييد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفاً قبل انقراض
 الاغنياء بالتصدق وهم هذه الزيادة يكون التعريف جامعاً وحاصلاً الجواب أن المراد بالتصدق ولو في الجملة يدل
 عليه ما في المحيط للوقف على الاغنياء لم يجز لانه ليس بقرية بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قرية
 في الجملة اه الحلبي مختصراً وأورد على قولهم والتصدق بالمنفعة جواز الوقف على أولاده وعلى بنى هاشم
 والتصدق عليهم لا يجوز كالاغنياء وأوجب بأن المحرم عليهم الصدقة الواجبة لصدقة التطوع كذا في الملتقى
 حوى وفي حاشية أبي السعود على شرح العلامة مسكين بعد كلام قدّمه فحصل أن لجواز الوقف على الاغنياء
 شرطين كونهم معينين يحصون الثاني أن يجعل آخره لمنفعة الفقراء اه (قوله والاصح أنه عنده جاز) قال في الحاشية
 الوقف جاز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى
 وذكر في الاصل كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جاز عند الكل اه فعلى قول الامام المعتمد
 يصح الحكم به ويحل للفقراء أن يأكل منه ويناب ويتبع شرطه ويصح نصب المتولى عليه بحر (قوله على حكم
 ملك الله تعالى) قال الكمال قال المصنف وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنها
 الى الله تعالى على وجه تعود منفعتها للعباد ولا ينبغي أنه لا حاجة الا لقولنا يزول ملكه على وجه تعود منفعتها
 للعباد لأن ملكاً الله تعالى في الاشياء لم يزل ولا يزال فالعبارة الجديدة قول قاضي خان الا أنه عند أبي يوسف
 ومحمد اذا صح الوقف بزل ملك الواقف لا الى مالك فيلزم ولا يملك والخلاف انما هو قبل الحكم به بما بعده
 الحكم فلا خلاف في خروجه عن الملك ومثل الحكم به التعليق بالموت اه شلبي ملخصاً (قوله وصرف منفعتها
 على من أحب) استغنى به عن قول غيره والتصدق بالمنفعة لانه أهم منه والى التعميم أشار بقوله ولو غنيا اه الحلبي
 (قوله من أهلها) بأن يكون مسلماناً قلاباً غافلاً بالبلوغ انما يظهر في بعض القرب كما هنا والا فديق
 السبي بالصوم والصلاة (قوله لانه مباح) علمه لقوله يعني بالنسبة يعني انما قلنا انه يباح بالنسبة لا بأصله لانه مباح
 أصالة (قوله وقد يكون واجبا بالنذر) قال في البصرو صفة أنه يكون واجباً بقرية وفرضاً فالاول بلا قصد القرية

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه في ماله
 غير أن ملكه باق فغير الا فيه (هو لغة الحبس
 وشراً حبس العين على حكم ملك الواقف
 والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة والاصح أنه
 (عنده) جاز غير لازم كالعارية (وعندهما
 هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف
 منفعتها على من أحب) ولو غنياً فيلزم
 فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى
 ابن كمال وابن الشحنة (وسببه ارادة محبوب
 النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الاخرة
 بالثواب) يعني بالنسبة من أكلها لانه مباح جليل
 صفة من الكافرة ويكون واجباً بالنذر

ولا يصح من المذمى ولا ثواب له والثالث مع قصد هامن المسلم والثالث المنذور كما لو قال ان قدم والذى فعلت
 ان أتت هذه الدار على ابن السيل فقدم فهو نذير يجب الوفاة به فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفع
 زكاته اليهم جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيره سقط وانما صح النذر لانه من جنسه واجب فانه يجب
 ان ينفذ الامام للمسلمين وقفا مسجدا من بيت المال أو من ماله من بيت المال كذا في فتح القدير (قوله
 فيصدق بها أو بينهما) خلط الشارح مسئلة النذر بالوقف بمسئلة مالو كانت صيغة الوقف ذرايع ان حكمها
 مختلف فاما النذر به فقد علم حكمه قريبا وأما مسئلة مالو كانت صيغة الوقف ذرايع فقال في البحر التاسع
 لو قال هي السيل ان تعارفوه وقفا مؤثرا للفقراء كان كذلك والاستلزام ان أردت الوقف صار وقفا لانه محتمل
 لفظه أو قال أردت صدقة فهو نذير يصدق بها أو بينهما وان لم ينو كانت ميراثا ذكره في التوازل اه حلي ملخصا
 (قوله ويحق نذره) انظر هل يجب عليه تعويضه بما هو بقدر رقبته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قربة ومباحا
 وواجبا (قوله وحكمه) أي الاثر المترتب عليه (قوله متى تعريضه) من أنه تصدق بالمنفعة (قوله ويحله المال
 المقوم) أل في المال للعهد أي المال المملوك له وقت الوقف حتى لو غصب أو ضايقها ثم اشراها من مالها
 ودفع عنها اليه أو صلحه على مال دفعه اليه لا يكون وقفا لانه انما ملكها بعد أن وقفها هذا على أنه هو الواقف
 أما لو وقف ضيقة غيره على جهات فبلغ الغيرة فجاز بشرط الحكم والتسليم أو عدمه على الخلاف وهذا
 هو المراد بوقف الفضولي ولو استحق الموقوف بطل الوقف (قوله وركنه الانفاذ الخاصة) قال في شرح الملتقى
 ناقلا عن القهستاني انما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تعلق لم يسر وقفا لا اتفاق
 اه ثم قال انه لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود شاهدوا بضمونه فانه اقرار بأني وقفت
 كما ذكرته في أه ولا ما نحوه فحينئذ يصير وقفا اه وفي الجوهره ألفاظه ستة ثلاثة صريحة وهي وقفت وحبست
 وسبلت والثلاثة الأخرى بكناية فتوقف على النية وهي تصدقت وحرمت وأبديت اه وهو اقتصار منه على بعض
 ألفاظه فانها ستة وعشرون كما في البحر (قوله بلفظ موقوفة) ويجعلها وقفا على الفقراء واذا كان مفيدا لخصوص
 المصروف أعنى الفقراء لزمه كونه مؤثرا لجهة الفقراء لا تنقطع بغير (قوله قال الصدور الشهيد ونحن نفق به)
 وذكر أن مشايخ بلخ أقتوا به فالافتاء على قول أبي يوسف في أنه يصح الوقف بغير هذا اللفظ وان لم يذكر تأييدا
 ولا جهة ولا كثر على الاقتاء بقول محمد في اشتراط التسليم (قوله وأن يكون قربة في ذاته) عند التصرف فلا يصح
 وقف المسلم والذمى على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق والوقف على الاغنياء فيه
 قربة لما في الذخيرة ان التصديق على الفسنى نوع قربة دون قربة التقير والمراد أن يكون شأن القربة والافلا قربة
 من كافر الا ان اعتبر زعمه ومن شروطه أن لا يكون الواقف محجورا عليه لفسفه أو دين أطاعه الخصاص
 وقال الكمال ينبغي أن لو وقف السفيه على نفسه ثم لمصلحة لا تنقطع أنه يصح عند أبي يوسف وهو الصحيح عند
 المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم ورده في البحر بأنه تبرع وهو ليس من أهله ويمكن أن يجاب بأن عدم أهليته
 للتبرع اذا كان التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير انما هو بعد موته وقال الواقف المريض
 المدين الذي أحاط الدين بماله ينقض الوقف ويراع للدين أما الصحيح الذي أحاط الدين بماله فوقه لازم لا ينقض
 ان كان قبل الجرا انصافا كذا في الفتح ومن شروطه أن يجعل آخر لمصلحة لا تنقطع أبدا عند الامام ومحمد
 وجهما الله تعالى وان لم يذكر ذلك لا يصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذكره هذا ليس بشرط بل يصح
 وان جى جهة تنقطع ويكون بعد ما للفقراء وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وان لم يسهم
 فكان ذكر هذا الشرط ثابتا دالة كذا في الهندية ومن الشروط أن يكون المحل قابلا وهو كونه عقارا
 أو منقولا ولو استقلالا على الصحيح وهو جواز وقف ما جرى التعارف به كالمصاحف ومقتضاه عدم صحة وقف
 الدراهم في الاقطار القصرية أما في الديار الرومية فجرى العرف فيها بوقف الدنانير والدراهم فتدفع مضاربة
 وترصد بالفضل والفتوى على صحة وقف البناء والغرس دون الارض كما في فتاوى هارث الهداية ويجوز وقف
 البناء الكاش في الارض المتكررة ذكره صاحب البحر عن الخصاص وعبارة الخصاص لو أن رجلا وقف حوائت
 من حوائت السوف قال ان كانت الارض بالإجازة في أيدي القوم الذين ينوها لا يخرجهم السلطان عنها
 فالوقف جائز من قبل انقاد رأيناها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتنقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان

فيصدق بها أو بينهما ولو وقفها على من لا يجوز
 له الزكاة جاز في الحكم متى نذره وبهذا عرف
 صفته وحكمه متى تعريضه (ويحله المال
 المقوم) وركنه الانفاذ الخاصة (كأرضي)
 هذه (صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين
 ونحن) من الانفاذ كوقوفة لله أو على وجه
 الخير والبر أو كذا أبو يوسف بلفظ موقوفة
 فقط قال الشهيد ونحن نفق به للعرف
 (ونشرطه شرط سائر التبرعات) كترتبه
 وتكليفه (وأن يكون) قربة في ذاته

فيها ولا يرههم عنها واعماله عليهم غلبه يأخذها منهم قد تدار بها الخلفاء ونسب عليها وهو ولي في أبيه
يتبايعونها ويؤجرونها وتجويزها وما يهملون به من بناءها وبغيره فكذا في الوقت فبما جاز
اه حوى (قوله معلوما) فالوقت شيأ من أرضه ولا يصح ولا يصح ولو بين بعد ذلك اه حلى عن النهر
وفي الهندية قال الخصاص اذا جعل هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا وعلى قرابتي فالوقت باطل لانه جعل ذلك
على شك وكذا على زيد أو عمرو ومن يفسده على الساكنين كذا في المحيط ولو وقف أرضها أشجارا استثنى الاشجار
لا يجوز الوقف لانه صار استثنى الاشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولا اه (قوله من غير
لا معلقا) لانه لا يخلط به وتعلق كل ما لا يخلط به لا يصح (قوله الابكائن) لان التعليق به تخصيص حتى لو قال
ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر أنها كانت في ملكه وقت التكلم كانت وقفا اه حلى
عن النهر (قوله ولا مضافا) نحو دارى صدقة موقوفة غدا وهذا غلط فقد حكى في البحر والنهر عن جامع الفضولين
الجزم بصفة الاضافة قاله الحلبي (قوله لا موقفا) قال في الخاتمة رجل وقف داره يوما وشهرا أو وقتا معلوما
ولم يرد على ذلك جاز الوقف ويصكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة شهرًا فاذا مضى شهر
فالوقت باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأنيد شرطا
لا يجوز موقفا هندية فأنت تراه فصل في التوقيت بين أن يذكره مطلقا وبين أن يقول فاذا مضى الوقت كان باطلا
في قول هلال وظاهر الخاتمة اعتماده وقيل يطل مطلقا وسيأتي (قوله ولا بخيار شرط) عند محمد ولو قال أبطلت
الاشجار لا ينقلب الوقف جائزا عنده وضح اشراطه ثلاثة أيام عند الثاني ومحل الخلاف في غير وقف المسجد حتى
لو اتخذ مسجدا على أنه بالخارج جاز المسجد والشرط باطل هندية ملخصا (قوله فان ذكره بطل وقفه) هو المختار
كافي النهر وغيره (قوله فقتل أو مات) أمان أسلم صح كافي البحر (قوله وأرند المسلم بطل وقفه) وبصر ميراثا سوا
قتل على رذته أو مات أو عاد الى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته الى الاسلام كما أوضحه الخصاص آخر الكتاب
ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل بغير وفي هذه المسئلة الاعتقادي في الابتداء لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة
المقارنة للوقف لا بطله بل توقف بخلاف الطارئة فانها تبطل بها اه حلى مزيدا (قوله ولا يصح وقف مسلم لو ذمى
على بيعه) أما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته وأما في الذمى فلعدم كونه قربة عندنا وعند غيره في صحة
وقف الذمى أن يكون قربة عندنا وعند غيره حتى لو وقف على أنه يبيع به أو يعقر لم يجز لانه ليس قربة عنده اه حلى
عن الفتح ولو وقف شيأ ليس برب بيت المقدس أو يجعل في بيت المقدس جاز ولو قال تجرى غلته على بيعه كذا
فان خربت هذه البيعة كانت القلة للفقراء والمساكين كانت للفقراء والمساكين ولا يفتق على البيعة شيء فان وقف
على أبواب الخير أو أبواب الخير عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين أجيز من ذلك الصدقة
وأبطل غيره وان قال يجعل غلته في أكفان الموتى أو خفر القبور فهو جاز وتعرف في أكفان موتاهم وخر
قبور فقرائهم ولو جعل الذي داره مسجد المسلمين وبناءه كائين المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فحسن ولو أقيمت
ثم مات بصر ميراثا عند الكل ولو جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت ناري فحتم مات بصر ميراثا هندية ملخصا
قال في البحر وانما يطل الوقف على الكنيسة والبيعة اذا كان في عهد الاسلام وأما ما كان في زمن الجاهلية
فالاصح أنه اذا دخل في عقد المذمة لا يترتب منه والمراد بالجاهلية زمن كونه حرييا بدليل ما بعده (قوله وأحرقي)
وجه عدم صحته عليه أنه ليس بقربة لانا قد نهينا عن برهم (قوله قيل أو بجوسي) المتمد جواز على فقرائهم
كانت في عبارة البصر عن القنية (قوله لانه قربة) نحو اودع الصدقة والتذروا الكفارة اليه اه حلى (قوله
لزم شرطه على المذهب) نص على ذلك الخصاص ولا تعلم أحد من أهل المذهب خلافه غير ما تسمى الطرسوني
فانه شنع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان وهذا لا يبعد من الفقه فان
شراؤه الوقت معتبرة اذا لم يخالف الشرع والوقف مال له أن يجعل ما له حيث ١٠ مالم يصحكن حصنة
وله أن يخص من خلفا من الفقراء دون صنف وان كان الوضع في كلهم قربة ولا شك أن الصدقة على أهل المذمة
قربة حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء
أو أيت لو وقف على فقراء أهل المذمة ولم يذم غيرهم ليس يحررهم منه فقراء المسلمين ولودع التولي الى المسلمين كان
ضامنا فهذا امثله والاسلام ليس سببا في الحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلته لهذا المال والعسب

معلوما (منجزا) لا معلقا لا بكاين ولا مضافا
ولا موقفا ولا بخيار بشرط ولا ذكر معه اشتراط
يجمع مصرف منه لحاجته فان ذكره بطل وقفه
بزازية وفي الفتح لو وقف المذمة فقتل أو مات
أو ارند المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم
أو ذمى على بيعه أو حرييا قبل أو بجوسي
و جاز على ذمى لانه قربة حتى لو قال على أن
من أسلم من ولده أو انتقل الى غير النصرانية
فلا شيء له لزم شرطه على المذهب

هو اخطاء الواقف الثالث اه كمال ولو اشترط المعتزلي في وقفه أن من صار يداخر عنه لم أخأه في البحر
 وفي المنع ويصور بنش قبور الصغار بعد الانداس وأن يجعل مكانها مسجدا أو مقبرة كسجد مدينة الرول
 عليه الصلاة والسلام اه (قوله والمالك يزول الخ) عبر عن لزوم الوقف بزوال الملك لأنه يستلزمه فيكون كتابة
 وهي أبلغ من الصريح (قوله باقرار مسجد) ولا يحتاج الى القضاء فيه على قول من يشترطه وذلك لأن لفظ الوقف
 لا يبنى عن الإخراج عن الملك بخلاف إقرار المسجد فإنه بني عنه أفاده أبو السعود (قوله أو بقضاء القاضي)
 ولا يشترط المراجعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم بمجتهديه كوقف وإجازة مشاع كذا في شرح المتن
 ولا بد من القضاء بالفعل للزوم على قول الامام إذا خلا في محته وإنما الخلاف في لزومه فقال بعده
 وقاله فلا يباع ولا يورث والترجيح بالدليل وقد أكثر الخصاص من الاستدلال لهما بوقوف النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه وقد كان أبو يوسف يقول بقول الامام حتى جمع مع الرشيد ورأى ووقوف الصحابة بالمدينة
 ونواحيها فرجع وأفتى بلزومه والحاصل أن المشايخ رجحوا قوله لما قالوا الفتوى عليه بجر (قوله لأنه مجتهد
 فيه) الأولى أن يقول بقبضاء القاضي اتفاقا ليكون ما ذكره له الاتفاق وعبارة البحر وهذا أعني للزوم بقضاء
 القاضي متفق عليه لأنه قضاء في محل الاجتهاد فينفذ اه (قوله ومصورته الخ) قال في النهر والتاها أن هذا
 لا يتعين طريقا على قول أبي يوسف بل لو باعه فنهدها عليه بالوقفية فحكم بلزومه نفذ وهذا لأن الدعوى فيه
 غير شرط جوى (قوله المولى من قبل السلطان) نصوا على أن القاضي إذا ارتضى أو أخذ برشوة لا ينفذ حكمه
 وقل من يسلم من قضاة زماننا من الرشى فالزوم حينئذ انما هو على قوله اه (قوله لا الحكم) على الصحيح فحكمه
 لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطله خاتمة أى على قول الامام وهو غير المتفق به ولا يسوغ لقاض العمل به لأن
 القاضي معزول بالنظر إلى غير المتفق به (قوله تقبل بلادعى) لأن حكمه هو التصديق بالغة وهو حق الله
 تعالى وفي حقوقه تعالى يصح القضاء بالتم ادة من غير دعوى محبط (قوله ثم هل القضاء بالوقف) قديبه لأن
 القضاء بالملك ليس على الكافة بلا شبهة بجر (قوله أفتى أبو السعود مفتى الروم بالأول) ومثله القضاء بالتمزية ولو
 عارضة ونكاح امرأة والنسب ولا العتاقة فعلى هذا القضاء الذي يكون على الكافة في خمس أفاده في البحر
 (قوله وجه المصنف) حيث قال وينبغي أن يبقى به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه
 بالخليل والتسلييس والدعاوى المنفصلة قصد الإبطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى
 القدسي بأنه ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف فيها اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا
 للوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء الخيرات والله تعالى أعلم اه (قوله ان المصنف الثاني) لأن القضاء بالوقف
 بمنزلة استحقاق الملك الأخرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما جاز بيع الملك بخلاف ما لو جمع بين حر وعبد
 وباعهما صفة واحدة لا يجوز بيع العبد فهذا يدل على أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء
 يقتصر على المتقضى به وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف اه (قوله أو بالموت إذا علق به)
 كما إذا مات فقد وقفت دارى على كذا والصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور
 التفرغ فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من إبطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كإثراء ما يلازم
 بعد موته وإنما يمكن وقفا لما قدمنا من أنه لا يقبل التعليق بالشرط اه بجر وذكر الجوى نحوه عن النهر وبحث
 فيه بأنه تعليق بما هو كائن وهو المنجز أى فيصكون وقفنا لأوصية والنص مقدم (قوله ولو لوارثه الخ) قال
 في الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن ماتت أسلوا
 فإذا انتقضوا فلا يقرأ ثم ماتت من مرضها وخلفت من الورثة بنتين وأختا لاب والأخت لا ترضى بما صنعت
 ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يميز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة عتلى قدر سهمهم
 ووقف الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهمهم ما عاشت البنات فإذا ماتت انتقضت الغلته
 إلى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقعة لاحق للورثة في ذلك (قوله وان ردوه) وأصل مما قبله
 أى وان رد الوقف على الورث بقية الورثة فإن الوقف يصح وردهم انما يعبر في الثلثين (قوله لكنه) أى الثلث
 الذى صار وقفا يقسم كالثلثين مادام الموقوف عليه حيا كالبنين في الصورة السابقة فإذا ماتا أخرجت غلته
 على شرط الواقف ودفع بالاستدرا ما تروهم من حصته وقفه أنه يجرى على شرط الواقف من أول الأمر

(والمالك يزول) عن الموقوف بأحد أمور
 أربعة باقرار مسجد كما سبق (أو) بقضائه
 الثاني) لأنه مجتهد فيه ومصورته أن يسلمه
 إلى التولى ثم يظهر الرجوع معين المتفق معزيا
 للفتح (المولى من قبل السلطان) لا الحكم
 وسبق أن البينة تقبل بالادعوى ثم هل
 القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا نسع
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر أم نسع
 أفتى أبو السعود مفتى الروم بالأول وبه جزم
 في المنظومة المحبة وجه المصنف صواعن
 الخليل لا بطله لكنه نقل بعده عن البحر أن
 المصنف الثاني وجهه في الدواكه البدوية وبه
 أفتى المصنف (أو بالموت إذا علق به) أى بونه
 كذا مات فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح
 أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت
 ولو لوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين

(قوله انه) اي الثلث الذي صم وقته (قوله اي حكا) خير المبتدأ معلوم من المقام دل عليه ما ذكر تقديره مجهول
 على الارث الحكمي أي أنه مع كونه وقفا يقسم قسمة الميراث أي مادام الموقوف عليه الاول موجودا (قوله
 فلا خلل في عبارته) اي البرازي وهي قال أرضي هذمه موقوفة على ابني فلان فان مات فملي ولدي وولدي
 ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل اه وقصد
 المؤلف الرد على صاحب البحر في تعقبه البرازي بقوله وهي عبارة غير صحيحة لما قد سألنا عن الظهيرة أن الثلثين
 ملك والثلث وقف وان غلته الثلث تقسم على الورثة مادام الوارث الموقوف عليه حيا اه وهذا الرد لا يظهر
 لان عبارة البرازي صريحة في أن جميعها يصير ارثا مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل
 والجواب الذي دفع به الخلل وان ظهر حال حيلة الابن مثلا لا يظهر بالنظر الى قوله فان مات صار كلها للنسل
 لان الذي يصير للنسل انما هو الثلث لا الجميع تقدير (قوله فاعتبر الوارث الخ) قال في البحر والحاصل أن المريض
 اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الاخر كل الكل وقفا
 واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف فمع أن الوصية للبعض لا تنفذ شي لأنه لم يخصص
 للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع
 الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقضت الوارث
 الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه فان قلت ماتت قبله عن البحر في وقف المريض وكلا منافي تعليق الوقف
 بالموت قلت ذكره هو قبله عن الطحاوي أن الوقف مرض الموت بمنزلة الوصية بعد الموت اه حلي (قوله
 والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث اي واعتبر الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا
 الغير بالنظر الى الوصية اي الى زرعها (قولهم وان ردوا) اي الورثة اي بقيتهم (قوله وان لم تنفذ لوارثه) الاوضح
 أن يقول لعدم نفاذها للوارث ويكون له لقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم
 نفاذها للوارث (قوله لانه لم يخصص الخ) غلة لجموع الحكمين اي غلة كانت غير مخصصة للوارث أجز ساقها
 الاعتبارين (قوله او بقوله وقفته في حياتي وبعدها في مؤبدا) مثله ما اذا قال أرضي هذه صدقة محرمة مؤبدة
 حال حياتي وبعدها في مؤبدا او قال حبيسة مؤبدة او قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعدها في مؤبدا
 كافي الهندية (قوله فانه جائز عندهم) اي بنت جوازهم عندهم والجواز بهذا المعنى لا ينافي لزومه عندهما (قوله
 ففي هذين الامرين) الاول التعليق بالموت والثاني ما أشار اليه بقوله وقفته في حياتي وبعدها في مؤبدا فقولهم
 الوقف لا يلزم الا في هذه الاربعة التي منها لاحتان الصورتان المراد بالزوم فيها ما يميز الزوم الحالي والمالك آفاه
 في شرح المتن والرجوع في الثانية قول الامام (قوله لو غير سجل) اي محكوم به فاطى التسجيل وهو الكتابة
 في السجل وأراد لزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل (قوله منظور فيه) لانه
 لا يحتاج الى نسخ القاضي بل يتصرف فيه بنفسه ولا يقيد بالقرو على المقتضى لا يجوز له التصرف ولا يجوز
 لمقتضى ان يبقى بالنسخ لما تقدم من البراءة لم يفت بقول الامام أحد وأصل التنزيل للنسب لا في قول آخر قوله
 شربلا لا يبعد قوله منظوريه لكان أولى وذكر أبو السعود عن السلامة نوح ربح بعض العلماء قول الامام
 بأمرين أحدهما أن دوام الصدقة من الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي بقاء ملك الواقف فيه اذ لا تصدق بملك
 الثاني أن القول بوزن ملك الواقف عن الموقوف الى الله تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله تابا فيه قبل الوقف
 وهذا باطل لان ملك الله تعالى ثابت فيه قبل الوقف وبعده لان ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال اه وفيه نظر
 وفي النهر أن الوقف يبيعه قبل الحكم بلزومه قاض حتى كان باطلا وما أتى به فإثر الهداية مجهول على القاضي
 المجتهد اه (قوله ويقرن) اي بالشبهة وهو معنى على اشتراط القبض لتامه من شرطه لم يجوز وقف المشاع
 ومن لم بشرطه جوزه والخلاف فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتملها فهو جاز انفاقا الا في المسجد والمقبرة فانه لا يميز
 مع الشبوع فيما لا يحتمل القسمة أيضا لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى ولان المماثلة في هذا في غاية القبح
 بأن يقر فيها الموقوفة سنة وربع سنة ويصلى لله تعالى فيه في وقت ويقتضى اصطلاحا في وقت بخلاف الوقت لا مكان
 لاستقلال والحاصل أن وقف المشاع مسجدا أو مقبرة غير جائز مطلقا انفاقا وفي غيرهما ان كان مما لا يحتمل
 القسمة جاز انفاقا والخلاف فيما يحتملها فمن أخذ بقول أبي يوسف في خروجه عن الملك بمجرّد اللفظ وهم مشايخ

فدول البرازية انه ارث اي حكا فلا خلل
 في عبارته فاعتبر الوارث بالنظر لغلة والوصية
 وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها
 لم تخصص له بل لغيره بعده فافهم (أو بقوله
 وقتها في حياتي وبعدها في مؤبدا) فانه جائز
 عندهم لكن عد الامام مادام حيا هو زرع
 ما تصدق بالغلة فعليه الوفاة وله الرجوع
 ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت ففي
 هذين الامرين له الرجوع مادام حيا غنيا
 أو فقيرا بأمر قاض أو غيره شربلا في قول
 الدرر لواقف يقضه القاضي لو غير مسجل
 منظوريه (ولا يتم) الوقف (حتى يقض)
 لم يقل للتولي لان تسليم كل شئ مما يليق به
 في المسجد بالافراز وفي غيره بنسب التولي
 وسليمه اياه ابن كمال (وبقرن)

لم ينفذوا بقوله في هذه ومن أخذ بقول محمد في القبض وهم مشايخ بخاري أخذ بقوله في وقف المشاع وصرح
 في الخلاصة من الاجارة والوقف بأن الفتوى على قول محمد في المشاع وكذا في البرازية والولوالجسة وشرح المجمع
 لابن الملك وفي التبيين وقوله يفتى وتبعه في فاية لبيان بحر (قوله فلا يجوز وقف مشاع) المشاع هو غير
 المقصود من شاع يشيع شيئا وشيوعا وشاعا بحر عن القلموس (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تنقطع) أي
 ليكون مؤداه قبل التأيد بشرط بالاجماع لأنه عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة
 منبئة عنه لما ينافي أنه إزالة الملك بدون التملك كالتعلق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد هذا للفقهاء
 وإن لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد بشرط لأن هذا صدقة بالمنفعة وبإزالة ذلك قد يكون موقفا
 فلفظه لا ينصرف إلى التأيد فلا بد من التخصيص كذا في الهداية والحاصل أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين
 فرواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وصح في رواية ليس بشرط وتفرع على الرواية ليس بالوقف على انسان
 بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته وهم يحصون أو على أتهات ولادغات الموقوف عليه فعلى الثاني
 يعود إلى وريثة الواقف قال الناطقي في الاجناس وعليه الفتوى وعلى الأول يصرف إلى الفقهاء وهي رواية
 البرامكة بحر عن الفتح (قوله هذا بيان شرائطه الخاصة) فيه أنه قد مضى أو لا على قول الامام أن لزومه لا يكون
 إلا بالقضاء ما نأى في الشرائط على قول محمد وهو مما لا ينبغي لأن الفتوى على قوله ما في لزومه بلا قضاء بحر
 (قوله وجهه أبو يوسف كالاتاق) يجامع اسقاط الملك وغرة الخلاف تظهر في مسائل الأولى لو عزل الواقف القيم
 وأخرجه إلى غيره بلا شرط كان له ذلك عند موال محمد لا ينزل والولاية للقيم الثانية لومات وله وصى فلا ولاية
 لوصيه والولاية للقيم الثالثة لو تولا الواقف نفسه لا يملك ذلك وقال أبو يوسف الولاية للواقف وله أن يعزل القيم
 في حياته وبولي غيره ويرد النظر إلى نفسه وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم عنده لانه بمنزلة وصيه (قوله
 واختلف الترجيح) أي والاقضاء أيضا كما في البحر ومقتضى أن القاضي والمفتي يجيزان في العمل بأيهما كان
 ومقتضى قوله يعمل بالائع للوقف أن لا يعدل عن قول الثاني لأن فيه ابقاءه بجزء القول فلا يجوز نقضه
 (قوله أحوط وأسهل) ترغيبا للنس في الوقف بحر عن المحيط (قوله بطل انقضا) مبنى على الصحيح أن التأيد
 شرط انقضا وانما اختلف في ذكره والتوقيت ينافيه (قوله وعليه) أي على بطلان الموقت انقضا وهذا البناء
 لا يظهر الأول كان الوقف على المعين باطلا انقضا وهو ليس كذلك بل هذا الفرع مبنى على أن التأيد ليس
 بشرط أصلا عند الثاني فيكون وقامة حياة المعين ويعود ميراثا بعده فالمبنى اعتبر فيه عدم اشتراط التأيد
 والمبنى عليه اعتبر فيه اشتراطه وحينئذ فلا يصح البناء المذكور والحاصل أن الوقف على المعين فيه ثلاث
 روايات عن أبي يوسف الأولى ما ذكره الشارح وهو مبنى على أن التأيد ليس بشرط الثانية أنه يعود بعده
 للفقهاء وهي منبئة عليه أيضا الثالثة ما عراه في النهر إلى أبي يوسف من أنه إذا وقف على نسل زيد وذكر جماعة
 بأعيانهم لا يصح عند أبي يوسف لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غير بخلاف ما إذا لم يعين ويشي على هذه
 الرواية ما ذكره في الاسعاف من صحة الوقف إذا اقتصر على قوله أرضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدي
 حيث لا يصح لأن مطلق قوله موقوفة ينصرف إلى الفقهاء عرفا فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يفيد العرف (قوله
 يفتى) - ينافيه ما تقدم فريتا ما قيل أن التأيد بشرط عند الصاحبين وإن كان أبو يوسف لا يشترط ذكره وهو
 يقتضى أن لا يعود إلى وريثة الواقف بعد موت المعين إذ عوده ينافي تأييده ولكنه يوافق ما تقدم من الاجناس
 فريتا (قوله بصحة الموقت مطلقا) أي سواء اشترط رجوعه إليه بعد الوقت أو لا قال في النهر وأن لا يكون موقفا
 بشهر أو سنة وفصل هلال بين أن يشترط رجوعه إليه بعد الوقت فيبطل والأفلا وظاهر الثانية اعتماده اه
 وعبارة الثانية رجل وقدره يوما وشهرا أو وقتا معلوما ولم يرد على ذلك جاز ويكون وقفا أبدا انتهى فان
 قوله ولم يرد على ذلك يسيرا إلى ما قاله هلال من التفصيل وحينئذ فلا طملا في عبارة الثانية كما ذكره الشارح
 إلا أن يكون المراد أنه ذكر الوقت مطلقا ويمكن التوفيق بين عبارات بأن يجعل القول بطلان الموقت مطلقا
 كما هو مذكور في النهر على أنه قول محمد المشترك لذكر التأيد لفظا والقول بصحته مطلقا على رواية أبي يوسف
 القائل بعدم اشتراطه مطلقا والقول بالتفصيل محمول على رواية أبي يوسف المشتركة للتأيد ولومعنى ولا يشترط
 ذكر مكانه إذ لا يشترط الرجوع إليه بعد كان التأيد موجودا معني وإذا اشتراطه علم أصلا فلا يصح (نفيه)

فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا للثاني
 (ويجعل آخره لجهة) قرية (لا تنقطع) هذا
 بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه
 صدقة وجهه أبو يوسف كالاتاق
 واختلف الترجيح والأخذ بقول الثاني أحوط
 وأهل بحر وفي الدرر وصدور النريعة وبه
 يفتى وأقره المصنف (وإذا وقفه) بشهر أو سنة
 (بطل) انقضا فادرر وعليه فلو وقف على رجل
 بعينه عاد بعد موته لورثه الواقف يفتى فتح
 قلت وجرم في الثانية بصحة الموقت مطلقا
 قننه وأقره الشربلاني

لا يشترط في صحة الوقف قبول الموقوف عليه. ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على عبد الله فقتل عبد الله
 لا يقبل فالوقف جائز والغلة للفقراء. ولو قال صدقة على ولد عبد الله ونسب له فأبى رجل من ولده أن يقبل فالغلة لمن
 قبل منهم ويجعل من لم يقبل بمنزلة الميت كذا ذكره لعل وانحصاف (قوله لا يملك) أي لا يصير ملكا لصاحبه
 من (قوله ولا يملك) أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه من (قوله ولا يعار
 ولا يرهن) لاقتضائهما الملك من (قوله) أنه أن الموقوف عليه السكنى له أن يعير كإياي قريبا (قوله فبطل شرط
 واقف الكتب الرهن) لأن الوقف في يد مستعيره أمانة فلا يأتى الإيفاء والاستيفاء بالرهن به كما تقدم في التدبير
 لكن في التفرع نظر فإن كلامنا في رهن الوقف لا في الرهن به اهـ حلبي * فروع * قال في شرح الملتقى المسجل
 لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه
 الدعوى فليحفظ اهـ وفي صدر الشريعة جوز بعض المتأخرين بيع بعض الوقف إذا خرب لعمارة الباقى
 والأصح أنه لا يجوز فإن الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحز لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا
 في الاستبدال اهـ ثم قال الوقف يودع ويؤجر ويجازي بيع المصنف المحرف وشراء آخر بتمنه وقيل يجوز دفع البعض
 لظالم طمع فيه لحفظ الباقي اهـ وما في بعض العبارات من جواز بيعه للواقف إذا اقتصر ونحوه قال في البهرار
 في وقف لم يحكم بصحته وزومه بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسلحا أي محكوما به ومع ذلك فهو على قول
 الإمام المرحوم وعلى قولهما الرجاء المفتى به لا يجوز بيعه قبل الحكم بل زومه لالوارث ولا لغيره ولو قضى قاض
 بصحة بيعه فإن كان خفيا مقلدا لحكمه باطل لأنه لا يصح إلا بالصحيح المفتى به فهو معزول بالنسبة إلى القول
 الضعيف وظاهر قولهم أن الوقف لا يملك ولا يباع يقتضى أن الوقفية لا تبطل بالغش والبيع ولا يعود إلى ملك
 الواقف أو وارثه وأنه لا يجوز الاستبدال ولذا قال قاضيان ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال
 لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف سجنه لا ينتفع بها لأن تسهيل الوقف أن يكون مؤيدا
 لا يباع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا ثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار
 لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك غبن اهـ وفي شرح الوفاية أن أبا يوسف يجوز الاستبدال من غير شرط
 إذا ضعفت الأرض عن الربيع ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمة
 القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا اهـ وما في الذخيرة وغيرها حاوت احتراق
 في السوق وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر البتة وحوض محلة خرب وصار بحال لا يمكن عمارته فهو للواقف
 ولورثته فإن كان واقفه أو ورثته لا يعرفون فهو لقطعة انتهى فيستدق به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بتمنه
 كما قاله الخاصي فقال الصدر الشهيد في جنس المسائل نظر بعنى لأن الوقف بعد ما خرج إلى الله تعالى لا يعود
 إلى ملك الواقف وفي الخاتمة المتولى إذا اشترى من غلة المسجد حاوتا وأدارا أو مستقلا أجزا لأن هذا
 من مصالح المسجد فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف
 فلا يكون ما اشترى من حله أو أوقاف المسجد اهـ وفي القنية أعما يجوز الشراء باذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء
 من مجرد تقويض التوامة إليه فلا استدان في غنمه وقع الشراء اهـ (قوله ولو سكنه المشتري) أي سكن
 العقار مطلقا بقرينة قوله أو لصغير وفي حاشية أبي السعود لو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان أنه وقف لازم أجر
 المثل وإن لم تكن الدار معدة للاستغلال وكذا يلزم أجر المثل إذا سكنه المتولى بلا أجر أو سكنه بلا إذن من المتولى
 أو الواقف أو استأجرها من المتولى بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ وكذا
 إذا آجره أجرة فاسدة كذا في فتاوى الشيخ فاسم وكذا متولى المسجد إذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه
 المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار
 إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل بجر فان هدم المشتري البناء فلقاضي بالخيار أن شاء ضمن البائع قيمة
 البناء وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه لأنه ملكه بالضمان فصار ملكا له ببيع نفسه وإن ضمن
 المشتري لا ينقد البيع ويملك المشتري البناء بالضمان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اهـ ولو استولى
 شخص على زاوية مدة من الزمن يلزمه أجر المثل مدة وضع يده أو السعود عن الخيرية (قوله أو لصغير) إنما كان

(فإذا تم وزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا
 يرهن) فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر
 في التدبير ولو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان
 أنه وقف أو لصغير لم أجر المثل قنية

حكم عقاره كالوقف لتأكد حفظ ماله مهما أمكن (قوله ولا يقسم) أي الموقوف بين مستحقه لأن حفظهم انما هو في القسمة لا في العين وهذا بالاجماع كما نقله غير واحد اه جوى (قوله بل يتهايون) من التهايون ما ذكره في القسمة ضبعة موقوفة على المولى فلم يقسم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك اه ومنه ما في البصر عن الاسعاف لوقسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شريكه توقف على رضاهم ولو نزل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك إبطاله اه (قوله الا عندهما) قال في الملتقى وشرحه الا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف لأنه القائل بصدقة فلو قضى بجواز لم يقسم عند الامام والاستحسان مع أبي يوسف فذكره القهستاني وغيره ومحمد معه كما في التنوير اه (قوله اذا كانت القسمة بين الواف وشريكه المالك) فاذا تعين نصيب الواقف في وضع لا يجب عليه أن يقفه ثانياً لأن القسمة تعين الموقوف واذا أراد الاجتناب عن الاختلاف يقف المقسوم ثانياً واذا كان في القسمة دراهم فان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جازلاً في حصة الوقف للوقف وما اشتراه بالدراهم فذلك له وليس يوقف بحر قال في المنع ناقلاً عن أنفع الوسائل قلخص لنا من هذا كله أن القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة الجمع بين الوقف والمالك على وجه الاجبار بل لا بد أن يكون على وجه التراضي من الشركاء اه ملخصاً (قوله ان اختلفت جهة وقفهما) أما اذا اتحدت فلا حاجة الى القسمة لاتحاد المصرف وحينئذ يكون الوقف صحيحاً حتى عند محمد قال في البحر ولو كانت الارض بين رجلين فوقها أعلى بعض الوجوه ودفعها الى وال يقوم عليها كان ذلك جائزاً عند محمد لأن المانع من تمام الصدقة شيوع في الحمل المتصدق به ولا شيوع هنا لأن الكل صدقة غاية الامر أن ذلك مع كثرة المتصدقين والقبض من المولى في الكل وجد بجهة واحدة فهو كالوصف به لرجل واحد اه (قوله فالتقاضي يقسمه) أي اذا كان يتراضى الجميع وليس له أن يجبره كما يلف (قوله وبعدمونه لورثته) أي القسمة ثبت لهم (قوله فيقرز القاضي) الاولى أن يقرع بينهما نفياً للتمتع عن نفسه فأقاده المصنف (قوله ولهم بيعه) أي بيع حصصهم المملوكة وظاهره ولو قبل القسمة (قوله وبعضهم جوز ذلك) لا يعتبر هذا القول لشذوذه عن الاجماع (قوله ولو كان بعضهم الخ) هاتان عبارتان احدهما للخصاف والاخرى لصاحب القنية مزج الشارح احدهما بالآخرى وعزا الاولى الى القنية ثم عزا الثانية اليها أيضاً ولو كانتا لهما جميعاً لا اكتفى بالعزو الاخير لهما وبعبارة الخصاف وقدره على سكنى قوم بأعيانهم أو على ولده ونسله ما تنسلوا فاذا انقضوا تركى وتوضع غلته بالمساكين ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يواجرها ولو زادت على قدر حاجته بسكاه ولا اعارة لا غير ولو كانت الاولاد ذكوراً وانما في الدار مقاصير كان له أن يسكن بزوجته وهي بزوجها وان لم يكن فيها ذلك لا يستقيم أن تقسم الآن بقع مهاباة وبهذا يعرف أنه لو كان بعضهم فلم يجد الا خر موضعاً يكتفيه لا يستوجب الا خر أجر حصته على صاحبه بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج فعل والترك اه وبعبارة القنية أحد الشريكين اذا استقل الوقف كله بالقبلة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كانت وقفاً على سكاها أو للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معيلاً للاجارة وليس للشريك الذي لم يستغل الوقف أن يقول للآخر أنا أستعمله بقدر ما استعملت لأن المهاباة انما تكون بعد النقص اه (قوله ولو بعد الاجارة) لأنه سكنه بتأويل ملك كما يأتي في الغصب اه حلى (قوله ولو بعضه ملك) سواء نصب ملكاً ووقف اه حلى وقد يجاب بأنه وقف على المنسوب بالسكون على لغة ربيعة قال في شرح الملتقى والمختلزم الاجر على الشريك والزوج في دار اليتيم الملك كالوقف خلافاً لما في الصيرفية وظاهره اعتماد وجوب الاجرة في البعض الوقف (قوله والمولى) قال في البحر وأطلق في المسجد فعمل المتخذ لصلاة الخنزة أو العيد وفي الغنائية مسجد اتخذ لصلاة الخنزة أو لصلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجداً حتى لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الخنزة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجداً مطلقاً وانما يعطى له حكم المسجد في حصة الاقتداء بالامام وان كان المقتدى منفصلاً عن الصفوف وأما في سوا ذلك ليس له حكم المسجد وهو والجبانة سواء والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان سجداً وصحة ولزوماً عند الامام رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة (قوله بالنفل) يعني به الافراز ولو عبر به لكان أوضح قال في الهندية

(ولا يقسم) بل يتهايون (الا عندهما)
 فقسم المشاع وبه أفتى قارى الهداية وغيره
 (اذا كانت) القسمة (بين الواقف وشريكه
 المالك) أو الواقف الآخر أو ناطره ان
 اختلفت جهة وقفهما فارقى الهداية ولو
 وقف نصف عقار كل له بالقسمة يقسم مع
 الواقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد
 موته لورثته ذلك فيذكر ان ذى الوقف من
 الملك ولهم بيعه به أفتى قارى الهداية واعتقده
 في المنظومة الحبية (لا الموقوف عليهم) فلا
 يقسم الوقف بين مستحقه اجاعاً درر رضى
 وخلاصة وغيرهما لأن حقه ليس في العين وبه
 جزم ابن نجيم في فتاواه وفي تساوى قارى
 الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك
 ولو سكن بعضهم ولم يجد الا خر موضعاً يكتفيه
 فليس له أجرة ولأنه أن يقول أنا أستعمله بقدر
 ما استعملته لأن المهاباة انما تكون بعد
 النقص فنية نعم لو استعمله كله أو أحدهم
 بالقبلة بلا اذن الآخر لمه أجر حصته شريكه
 ولو وقفنا على كلاهما بخلاف الملك المشترك
 ولو بعد الاجارة فنية قات ولو بعينه ملك
 وبعضه وقف وبأق في الغصب (ويزول
 ملكه عن المسجد والمولى) بالنفل

من بني مسجد المزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه و يأذن بالصلاة فيه أما الافراز فلانه لا يخاص
 لله تعالى الاب كذا في الهداية فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه
 الطريق صار مسجدا في قولهم والافراز عند الامام وعندهما يصير مسجدا وتصر الطريق من حقه من غير شرط
 وأما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند الامام ومحمد والتسليم في المسجد أن يصلي فيه الجماعة بأذنه اثنان فصاعدا
 على الصحيح عنه ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان واقامة جهر الاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان
 واقامة سرا الاجهر الا يصير مسجدا عندهما ولو جعل رجلا واحدا وذا نوا ماما فاذن واقام وصلى وحده صار
 مسجدا بالاتفاق واذ اسلم المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز ان لم يصل فيه هو الصحيح وكذا اذا سلمه الى
 القاضي أو نائبه اه ملخصا (قوله وبقوله) الواو بمعنى أو فيكون عنده أحدهما قال في الملتقى وشرحه وعن
 أبي يوسف يزول بمجرد القول مطلقا وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلمت أريجته
 في الوقف والقضاء ولم ير دأه لا يزول بدونه لماعرفت أنه يزول بالفعل أيضا بخلاف واعلم أنه لا يشترط في تحقق
 كونه مسجد البناء لما في الخاتمة لو كان له ساحة لانه فيها أمر قومه بالصلاة فيها جماعة قالوا ان أمرهم
 بالصلاة أبدا أو أمرهم بالصلاة فيها بالجماعة ولم يذكر الابد الا أنه أواديهما الابد ثم مات لا يكون ميراثا عنه
 وان أمرهم بالصلاة فيها سارا أو سنة ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لا بد من التأييد والتوقيت ينافي التأييد (قوله
 وشرط) أي مع الافراز كما تقدم عن الهندية (قوله بالجماعة) أطلقها فم ما لو أتم جنتا أو أتم الجنى انسيا فان الجماعة
 تنعقد بالجنى كما في آكل المرجان وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أتم الجنى وذكر السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة
 وفرع عليه أنه لو صلى في فضاء منفردا بأذان واقامة يبرأ إذا حلف أنه صلى بالجماعة لما ورد من صلى على هيئة الجماعة
 صلى بصلاته صفوف من الملائكة ولا تؤكل ذبيحة الجنى أبو السعود (قوله وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية)
 أي عن الامام ومحمد وروى عنهما أنه لا يزول الا بالصلاة جماعة جهر بأذان واقامة حتى لو كان سرا بلا اذان
 ولا اقامة لا يصير مسجدا قال الشارح وهذه الرواية هي الصحيحة وتامة في الجوى (قوله وأراد أهل المحلة الخ) قال
 في الهندية مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه وبينه نائبا أحكم من البناء الا أن ليس له ذلك لانه لا ولاية له
 منضرات الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم تارخانية وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل المحلة
 فله أن يهدم موه ويحدها وبنائه ويرشوا الحصيرة ويلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد
 فليس ذلك الا بأمر القاضي خلاصة يضعوا حضن الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف
 فالباني أولى اه وليس لورثة الباني المبتع من أهل المسجد من نقضه والزيادة وان أوادوا أن يزيدوا من
 الطريق لهم ذلك اه (قوله ان الباني من أهل المحلة) أي الباني الثاني والمراد ميرد البناء فروع لا يجوز لقيم
 المسجد ان يبنى حوائط في حد المسجد أو فناءه قيم بيع فناء المسجد ليخبر فيه القوم أو يضع سرا أجرة ليخبر
 فيه الناس فلا بأس اذا كان لصالح المسجد ويعذر المستأجر ان شاء الله تعالى اذا لم يكن بمز العاعة فناء المسجد
 ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن بمز العاعة المسلمين ولا يجوز صرف تلك الاجرة الى نفسه ولا الى الامام
 بل تصدق بها على الفقراء اه وفي فتاوى النضلى اتفق المتأخرون وأستاذونا أن الأفضل أن ينصبوا متوليا
 ولا يعلموا به القاضي في زماننا طمع القضاء في أموال الاوقاف وفي المجزء عن الامام أن الباني أولى بجميع مصالح
 المسجد ونصب الامام والمؤذن ولو دعت شععا في رمضان الى مسجد فبقي منه شيء بعده ليس للامام ولا للمؤذن
 أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المأذن يأخذه من غير صريح الاذن
 في ذلك فله ذلك اه وكرهوا الاحداث الطاعات في المسجد ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه يحصل
 ما خشوع وليس له أن يزعم من شغل موضعا عينه وواظب عليه عندنا واذ اضاف المسجد مكان للمصلى
 أن يزعم القاعد من موضعه لمصلى فيه وان كان مشغلا بالدرس والذكر أو قراءة القرآن أو الاعتكاف ولا هل
 المحلة أن ينعموا من ليس منهم عن الصلاة اذا اضاف بهم المسجد وفي شرح الآثا وأن البيع وخصف النعل وانشاد
 الشعر ما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكره وما يعمه منه أو يغلبه فمكره يجوز الدرس في المسجد وان كان
 فيه استعمال للبود والبوارى المسبلة للمسجد لوعلم الصبيان القرآن في المسجد لا يجوز وبأمره كذا التأديب فيه
 اذا كان بأجره وينبغي أن يجوز اذا كان بغير أجر وفي الحاوى لا بأس أن يدخل الكافرو أهل الذمة المسجد الحرام

(و) بقوله (جعلته مسجدا) عند الثاني
 (وشرط مسجد) والامام (الصلاة فيه) بجماعة
 وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر
 الرواية * فرع * أراد أهل المحلة نقض
 المسجد وبناءه * حكم من الاول ان الباني
 من أهل المحلة لهم ذلك والا لبرازية

بيت المقدس واستقر المصالح المسجد وغيرهما من المهمات ويكره أن يكون محراب المسجد نحو القبلة
والتيضاة والحلم ويكره التوضي فيه كالبرق والخفاط للاستخفاف وأن يتخذ طريقا أو متحدا لحديث الدنيا
وأن يشهر فيه سلاح فإن كان معه أخذ بخله وأن يدخل بغير طهارته وجاز رفع حشيشه إن لم يكن له قيمة
فإن كان له أدنى قيمة لا يأخذ إلا بعد الشراء من المتولى أو القاضي أو أهل المسجد أو الأمام وكذا الجنائز العتيق
والحصر المقطعة والمزار والقناديل المسبكة والاولى أن تكون حيطان المسجد بيضاء غير مبنقة وشية
ولا مكتوب عليها ويكره أن تكون بدنة منقوشة بصورا وكأية الكل من الحجر (قوله سرداب) هكذا بالافراد
والذي في متن المصنف سرداب قال في شرحه جمع سرداب وهو معرب سردابه وهو بيت يتخذ تحت الارض
للتبريد اه وفي البحر من المصباح السرداب المكان الضيق يدخل فيه الجميع سراديب اه فجعل جمع
على مضاعفيل لامضاعف واعلم أن الملقب على المسجد في حكم السرداب قال في البحر وحاصله أن شرط
كونه مسجدا أن يكون سفلا وعلاوه مسجد ينقطع حق العبد عنه لقوله تعالى وإن المساجد لله بخلاف
ما إذا كان السرداب أو العلوم فوق المصالح المسجد فإنه يجوز إذا ملك فيه لا حديل هو من تميم مصالح المسجد
فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو ظاهر المذهب وهناك الروايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه
(قوله خلافا لها) قول الامام ظاهر المذهب لأنه لم يخصه تعالى ببقاء حق العبد فيه ومع بقاء حق العبد
في أسفله وأعله وجوابه لا يتحقق الخلوص اما إذا كان العلوم مسجدا فلا لأن أرض العلوم لا لصاحب
السفل واما إذا كان السفل مسجدا فلا لصاحب العلوم حتى يملكه من السفل حتى يملكه من السفل
أن يحدث بناء فلم يكن خالصا فإذا الجوى (قوله كالجعل وسط دارة) بفتح السين لأنه لا يصلح له دخول بين
أي داخل دارة (قوله وأذن للصلاة فيه) ظاهره سواء صلى فيه أم لا وهو ظاهر تعطيل الدور لأن ما يحيط
بجوانبه فكان له حق المنع لكن في القهستاني من السراجية لو صلى في هذا الدور طاله لملكه عنه ولم يحك
خلافا وفي الشرع لا يملك هذا أي المذ كور في المصنف خاص بوسط الدار بخلاف ما لو كان في خان فإنه
بالصلاة فيه يصير مسجدا وتقل عن الخلاصة ما يفيد أنه قال في شرح الملتقى فهذا يفيد صحة المسجد في داخل
الخان والمثله واقعة الحال كما في مساجد خانات مصر وغيرها اه (قوله الا اذا شرط الطريق) وعن أبي يوسف
ومحمد اذا اتخذ وسط دارة مسجد احصاه مسجد وان لم يعزل بابا به الى الطريق أي وان لم يشترط له طريقا لأنه
لما رضى بكونه مسجدا ولا مسجد الا بالطريق يدخل كما يدخل في الاجارة من غيره كزبارة أو أنه لا يمكنه الانتفاع
الا بالطريق أبو السعود عن الزبلي (قوله لو بني فوقه بيتا للامام) أي وهو في بدنه قبل أن يبني بينه وبين الناس
ليصلوا فيه كذا يفاد من البحر (قوله مالوت المسجدية) أي بالقول على المقتضى به أو بالصلاة فيه على قوله ما (قوله
صحت ذلك) أي قصدت بناء البيت حال بناء المسجد (قوله فاذا كان هذا) أي المنع (قوله ولو على جدار المسجد)
مع أنه لم يأخذ من هو المسجد شيئا (قوله مستغلا) ولولم صرف على المسجد وان احتاج ذلك وان احتاج الى
الصارة ولا شيء له فيجب همارته في بيت المال لأنه من حاجة المسكين ومن قال بتسوية اجارة بعض المسجد لحاجته
فهو غير صحيح أفاده صاحب البحر (قوله ولو خرب ما حوله) أو خرب بنفسه حاوي (قوله يبق مسجد عند الامام
والثاني) يفتقر عليه ما ذكره السيد الجوى في حاشية الاشياء معزاة الى الخاتون أن المسجد اذا خرب ولم يمكن
اتمامه الشعاريه يستحق أبواب الشعائر والوظائف معلومهم المقر لهم اذ لا تعطيل من جهتهم او مفاد تعطيل
أن المدوس اذا حضر للتدريس فلم يجد طلبه استحق المعلوم وهو مصرح به وينبغي أن يكون الامام كذلك
اذا لم يجد من يأتيه وانظر هل بشرط الاستحقاق المعلوم المعين للامامة صلاته ولو منفردا والظاهر الاول
أبو السعود (قوله وعن الثاني ينقل الخ) قال في الحاوي لا يجوز نقل ماله الى مسجد آخر وفي الاسعاف يساع
نفسه باذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد قال المصنف وما في الاسعاف احدى الروايتين عن الثاني
ومصرح بها الزبلي اه وقال في البحر ما الحصر والقناديل فالصحيح من مذهب أبي يوسف أنه لا يعود الى
مخلفه بل يعود الى مسجد آخر أو يبيعه قيم المسجد للمسجد اه وتقل فيه عن الخاتون رجل بسط حصير للمسجد
فغرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فأن ذلك يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وكذا الاشرى حشيشا
أو قد يلا مسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وعند أبي يوسف يساع

(واذا جعل الجعل مسجد سرداب لمصالحه) أي
المسجد (جاء) كجسد القدس (ولو جعل
الغيرها) جعل (فوقه) بيتا وجهه باب
المسجد الى طريق وعزله عن المكة لا يكون
مسجدا (وله) بفتح وبعده (تخلها) خلافا لها
كالجعل وسط دارة مسجد (الا اذا شرط
فيه) حيث لا يصح كون مسجد الا اذا شرط
الطريق زبانيه (فرفع) لو بني فوقه بيتا للامام
لا يضر لأنه من المصالح (مالوت) المسجدية
ثم أراد البناء منع ولو قال صحت ذلك لم يصدق
تتارخانية فاذا كان هذا في الواقع فكيف
بقوله فصب مداه ولو على جدار المسجد
ولا يجوز أخذ الاجرة منه ولا أن يجعل شيئا
منه مستغلا ولا سكنى بزازية (ولو خرب
ما حوله واستغنى عنه) في مسجد عند
الامام والثاني (أبد الى قيام الساعة) وبه
ينبغي (حاوي القدس) (وعاد الى الملك) أي
ملك الباني أو ورثته (عند محمد) وعن الثاني
ينقل الى مسجد آخر باذن القاضي

ويصرف غنمه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد
 وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد اهـ ملخصا ولو انهم قدم
 الوقف وليس له ما يعمر به كحائوت احترق في سوق وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة أو حوض محله
 خرب وليس له ما يعمر به فمن محمد وروايتان في رواية السير الكبير لا يجوز به عليه ينتفع عوده الى ملك
 الواقف أو ورثته وروى هشام عنه أنه يباع ليستبدل به غيره وهو الماحول به أفاده في النهروان في الفتح وروى
 هشام عن محمد إذا صار الوقف لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بتمنه غيره وعلى هذا فينبغي
 أن لا يفتى على قول محمد بدبر جوعه الى ملك الواقف وورثته بمجرد تنه طله أو خراجه بل إذا صار بحيث لا ينتفع به
 يشتري بتمنه وقف يستغل ولو كانت غلته دون غلة الأول بجر (قوله ومثله في الخلاف الخ) فيه وماد كرا الى
 ملك الواقف أو ورثته عند محمد وينقل الى غيره عند أبي يوسف (قوله وكذا الرباط) هو المكان الذي يربط فيه
 الدواب قاله العلامة نوح والذي في البحر عن المصباح الرباط اسم من رباط مرابطة من باب قاتل إذا لازم نفر
 العدو والرباط الذي يبني للقتال مولد ويجمع في القياس على ربط بضمتين ورباطات اهـ (قوله الى أقرب مسجد)
 لف ونشر مرتب وظاهره أنه لا يجوز صرف وقف مسجد تخرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف
 وقفه لا أقرب مجانس لها (قوله على قولهما) وقال محمد يعود الى ملك الباقي أو ورثته (قوله لم يصح) فلا يقدر
 وصيه على التصرف فيه درر بل التصرف فيه للمتولى وظاهره أنه لا يصح تصرف الوصي فيه ولو كان المعطى
 فقيرا مستحقا قال في الدرر إذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل أن يصرف غلته الى من شاء (قوله لم يكن
 صحيحا) استدركه الى قوله لم يصح وبجيب: أن المؤلف لم يحرز ذلك (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) الضمير
 يعود الى غير ذلك كورديه هم مرجعه مما نقله المصنف في شرحه تبعاً للدرر فإنه قال بأن يخرج من مسجدين
 وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن انتقص مرسوم أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا
 بسبب كونه وقفاً خراباً جاز للماكم الى آخر ما في المؤلف فالضمير في أحدهما يرجع الى المسجدين ورد هذا التصدير
 العلامة نوح بما فيه أقول قال بعض الفضلاء محل اتحاد الجهة على ذلك بخلاف لمرجح كلام البرازي فإنه فسر
 اتحاد الوقف والجهة بأن كان الوقفان على مسجد أحدهما الى عامته والآخر الى امامه ومؤذنه ومنشأه أو همه
 يقتل البرازي لاختلاف الجهة بأن بني مسجدا ومدرسة حيث ظن من ظاهره أنه لو كانا مسجدين لا يكون
 من اختلاف الجهة وليس الأمر كذلك بل دائرة التمثيل أوسع من ذلك فيتنظم اختلاف الجهة صورة بناء
 مسجدين كما ينظم صورة بناء مسجد ومدرسة كما به عليه بعض العلماء جعل الله سبحانه مشكورا وعلمه مبرورا
 والمصالح أن الجهة عبارة عن محل الوقف وهو المسجد مثلا ولم يتقن المصنف لذلك وحمل اتحاد الجهة على
 الاتحاد النوعي في المحل اهـ ملخصا وقد أضع ذلك صاحب البحر قال وقد علم أنه لا يجوز لتولى الشيوعية
 صرف أحد الوقفين لا آخر (قوله للماكم) التقييده بغيره أن الناظر لا يجوز له ذلك (قوله من فاضل الوقف)
 أفاده أنه ان لم يفضل منه شيء لا يجوز الصرف الى الآخر (قوله اليه) أي الموقوف عليه الذي قل مرسومه
 (قوله لا يجوز له) أي للماكم وقوله ذلك أي الصرف (قوله ولو وقف العقار) هو الضبعة فاموس وأخرج به
 الدار فلو وقف دارا فيها عبد وجعل العبد تبعاً لها لا يصح لأنه لا يصلح لتبعية لأن الملقود من الدار سكنها وهو
 يحصل بدون العبد بخلاف زراعة الأرض لا تحصل إلا بالحرثة بجر (قوله وهم عبده الخزانون) وسائر آلات
 الحرثة كذلك كذا في شرح الملتقى وفي المصباح أكرت الأرض حرثتها واسم الناعل كالألبانة والجمع أكرت
 كأنه جمع أكر مثل كفرة وكافر (قوله صح) كما صح وقف نجبر مع أرض وحمام مع برج ونخل مع كورة وهذا الأق
 من الأحكام ما يثبت بها ولا يثبت قصدا كالتسرب في بيع الأرض والبناء في الشفعة كما في الاختيار وهذا
 قول المصالحين وعند الإمام لا يصح وقف المنقول ولو تبعاً كذا في البحر وحكي صاحب الخلاصة الإجماع على صحة
 وقف المنقول تبعاً وأطلق المصنف في صحة وقف العقار وقيد ذلك في القنية بذكر الحدود المستثنيات من المقابر
 والطرق والمساجد والحياض العامة (قوله ونفقته) وإن لم يشترطها الواقف وفي الأسعاف لو شرط نفقتهم من
 غلتهما ثم مرض بعضهم تسحق النفقة أن شرط إخراجها عليهم ماداموا أحياء وإن قال لهم لم لا يجري شيء على
 من يعمل عن العمل ولو باع العاقر واشترى بتمنه عبدا مكانه جاز اهـ بجر (قوله وجنبايته في مال الوقف) وعلى

(ومثله في الخلاف المذكور) حشيش
 المسجد وحده مع الاستغناء عنهما وكذا
 الرباط والبراذ لم ينتفع به ما في صريح وقف
 المسجد والرباط والبراذ والخوض (الى أقرب
 مسجد أو رباط أو بئر) أو حوض (البه)
 تقرير على قوله ما درر وفيه وقف ضبعة
 على الفقراء وسلبها للمتولى ثم قال لوصيه
 أعط من غلته فلا تأخذ أو فلا تأخذ ما يصح لرجوع
 من ملكه بالتسجيل وقيد زاده أن لا واقف الرجوع
 معزى الفتاوى وقيد زاده أن لا واقف والجهة
 في الشرط ولو لم يسجل (اتحاد الواقف والجهة)
 وقل مرسوم بعض الموقوف طه) بسبب
 خراب وقف أحدهما (جاز للماكم أن يصرف
 من فاضل الوقف الآخر اليه) لأن ما حشيش
 كشي واحد (وان اختلف أحدهما) بأن بني
 وجلان مسجدين أو رجل مسجد ومدرسة
 ووقف عليه حائفا (لا) يجوز له ذلك
 (ولو وقف العاقر يقره وأكرته) بقتنين وهم
 عبده الخزانون (صح) استند اناتباً للعقار
 وجاز وقف التمن على مصالح الرباط خلاصة
 ونفقته وجنبايته في مال الوقف ولو قتل عبدا

المتولى ما هو الاصل من الدفع أو الضد أو لو فداء بأكثر من ارض الجنابة كان منوطاً على الزائد فبعضه من ماله
 كذا في الاسعاف وهل اذا كان وقف العبد غير واقف الرباط المحكم كذلك الظاهر لان كل وقف عتقت
 مصارفه فليس للمتولى صرفه الى غير جهته وهل اذا زاد ريع الوقف بصرف عليه منه يجوز (قوله لا قود فيه)
 كأن وجهه أن في القود ضرر والوقف بفوات البذل قاله الحلبي والظاهر أن محل ما ذكره لما اذا رضى القاتل
 بدفع الدل اما اذا لم يرض الا بتسليم نفسه لا تصاح فانه لا يجبر لان القصاص عندنا هو الاصل (قوله بل يجب
 قيمته) كما اذا قتل خطأ وتطيره العبد المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري بها عده او يصير مدبراً خيراً
 عن الانصاف (قوله كما صح وقف شباع) اي يحفل القصة وهو غير مسجد ومقبرة اما ما لا يحفلها فصحيح اتفاقاً
 من غير احتياج الى قضاو اما الشروع في المسجد والمقبرة فلا يصح اتفاقاً وقد سبق ما فيه (قوله فلهذا) لا يظهر
 التفرع اذ لا يلزم من كونه عتقاً فيه صحة قضاء الحلبي به الا أن المراد مجتمد فيه عند أهل المذهب (قوله قولان
 صحيحان) لم يذيل أحدهما بأن الفتوى عليه مثلاً اما اذا كان كذلك فلا يعدل عن المذيل فأفاده المؤلف في خطبة
 هذا الكتاب (قوله جاز الاتناء والقضاء بأحدهما) أفاده أنه ليس له أن يبقى بالآخر بعد الاتقاء بالاول ولا يقضى به
 لأن ذلك مما يؤدي الى العائن في الدين واهله وتباعه من مظنة أخذ الازالة وهذا اذا كان في حادثة واحدة
 اما اذا كان في حادثة أخرى فالظاهر الجواز (قوله كل منقول قصد) به يستغنى عن ذكر وقف العتق بيقره
 واكرته لانه اذا علم الحكم في القصدى يعلم في التبع بالاول ولا خلاف بين صاحبين في صحة وقف العتق
 والسلاح لا لا توارى الواردية بها وانما الخلاف بينهما في غير ما ذكرنا المشهور أن يجهدها الذي قال بصحة ما تعرف
 وقفه منه وأما يوسف بن عيسى وحكي في الحلبي أن يجهدها مطلقاً وأما يوسف بن عيسى في جهة التعامل وظاهر
 التهرقير صحة وقفه في أما كن تعورف وقفه فيها وانما زعمه أبو السعود في ذلك فراجع (قوله بالحكم) اي
 بوقف الدراهم والدنانير بصحة (قوله ومكيل وموزون) عطف على الضمير الجبرود (قوله ويدفع عنه مضاربة
 أو بضاعة) وكذا الدراهم والدنانير الموقوفة وما خرج من الربح بصرف الى جهة الوقف (قوله فعلى هذا) اي
 المقول بصحة وقف المنقول (قوله وجنارة) بالكسر النعش (قوله وثباها) هي ما يغطي به البيت وهو في النعش
 (قوله وكب) مطلقاً ولو اذ با ذكر العلامة فوح (قوله لان التعامل بتركه القياس) وهو عدم الجواز لان التأييد
 في الوقف شرط وهو لا يقتضي في المنقول أفاده المصنف (قوله كتاب) يخص منه الاكسية الا في ذكرها (قوله
 ومتاع) هو ما يتفقد به عالم تجر المادة بوقفه كبايج وحصر مجاس علمها في غير مسجد ونحوه قال في الجبرود خرج
 الحيوان والذهب والفضة ولو حلباً لان الوقف فيه لا يتأبد وفي شرح الجوى قد جرى التعامل بوقف آلة القبانة
 فنبغي أن يصح (قوله وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (قوله والحق في الجبر السنية بالمتاع) اذ لم يجز التعارف
 بوقفها وقد جرى في زماننا العرف في سفن بجر الزلزم فان بعضها وقف على نقل غلال الحرمين أفاده الحلبي (قوله
 جاز بوقف الاكسية على الذقرا) اي تدفع اليهم وقت الحاجة ثم زدوا ما اذا وقف وقتا يشتري من ربه الاكسية
 كل سنة تدفع لتكروراً ولله وذنن فلا ترد وقد وقع ذلك في وقف بعض امراء القاهرة (قوله ان يمحون جاز)
 ظاهر التقييد أنهم اذا كانوا لا يمحون لا يجوز وفي المتن وشرحه والمصنف ولو على اهل مسجد وبقرا
 فيه أو في غيره والمارة فحسباني وهو يفيد عدم التقييد والاولى حذف النون من يمحون للجواز وفي نسخ
 ان كانوا يمحون لجملة يمحون خبر كان (قوله ولا يكون محصوراً على هذا المسجد) نقل الجوى عن الخلاصة
 أنه يقر أنه في ذلك الموضع وعليه اقتصر في الجبرود كفي موضع آخر منها لا يكون مقصوراً على هذا المسجد
 وما في السنية سبيل معصفاً في مسجد بعينه لا قراة ليس له أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة يؤيد الاول
 اه خلاصة وظاهر اعتماد الاول (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفها الخ (قوله في
 جواز النقل تردد) فيه اختلاف العبارة بين السابقين في المصنف فاذا نظر الى ما ذكره صاحب الخلاصة
 في أحد الموضوعين من جواز نقل المصنف الذي وقف على مسجد ليقرا فيه الى محل آخر حكم بجواز نقل الكتب
 الخى عين محلها بجزالة الوقت واذا نظر الى عبارته الاخرى التي أفادت تعيين المسجد لذلك المصنف لا يحكم
 بجواز النقل وقولهم ان الوقف يعمل فيه بالاصل يقتضى المنع فان انتفاع الطلبة بها بعد نقلها عن موضعها
 ينسب لاسيما اذا استولى عليها في بيته ورجا تطاول الزمان فادعى أنها له فكيف وأعيوث الناقل قد دعى ورثته

لا قود فيه برأية بل يجب قيمته لا يشتري بها
 بدله (كما صح) وقف (شباع) قضى بجوازه
 لانه يجوز فيه فللعننى المقاد أن يحكم بصحة
 وقف الشباع وبطلانه لا اختلاف الترجيح
 واذا كان في المسئلة قولان صحيحان جاز
 الاتقاء والقضاء بأحدهما مجزوم مصنف
 (و) كما صح أيضاً وقف كل (منقول) قصد
 (فيه تعامل) للثام (كفاس وقدر) بل
 (ودراهم دنانير) فلت بل ورد الامر للقضاء
 بالحكم به كما في معروضات المفتي أبي السعود
 ومكيل وموزون فيبيع ويدفع عنه مضاربة
 أو بضاعة فعلى هذا الوقف كذا على شرط
 أن يقرضه لمن لا بد له ليزرع لنفسه فاذا
 أدرك أخذ ماله ثم اقترضه لغيره وهكذا
 جاز خلاصة وفيها وقف بقرية على أن ما خرج
 من لبنها أو من ثمارها لا يقرأ ان اعتادوا ذلك
 رجوت أن يجوز (وقدر وجنارة) وثباها
 ومعصفت كتب لان التعامل بتركه القياس
 الحديث ما رآه المساون حسناً فهو عند الله
 حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومتاع
 وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار
 والحق في الجبر السنية بالمتاع وفي البرازية
 جاز بوقف الاكسية على الفقراء فادفع اليهم
 شئاً ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف معصفاً
 على اهل مسجد لقراءة القرآن ان يمحون
 جاز وان وقف على المسجد جاز وبقرا فيه
 ولا يكون محصوراً على هذا المسجد وبه عرف
 حكم نقل كتب الاوقاف من محالها
 لا انتفاعهم بالوقفها بذلك مبتلون فان
 وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها وان على
 طلبة العلم وجعل قترها في خزائنه التي في
 مكان كذا فني جواز النقل تردد

ذلك وهذا واقع كثيرا واقعه الى علم بالصواب (قوله ويبدأ من غلته) أي يجب على المقيم ذلك أخاه في ربح
 الملقى ولا يبدأ بالعمارة الا اذا خيف هلاك عينه أخاه أبو السعود في حاشية الاشياء والغلة كل ما يحصل من ربح
 الارض وكرتها وأجرة القلام ونحوه والمراد به منافع الوقف سوى ثمنا تكون العمارة من الغلة اذا لم يكن
 الخراب يصنع أحدا ما اذ ربط المستأجر في رواقها الدواب ونحوها يصنع لانه فعل بغير الاذن كما في البحر
 فيهم بما ضمن ومحل أيضا اذا كان الوقف على الفقراء مثلا ما اذا كان من معين فهي في ماله اذا كان حيا ولا يؤخذ
 من الغلة شيء لانه يمكن مطالبة بسبب تعيينه (قوله بعمارته) بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المسكان كما في شرح
 الملقى والعمارة المستحقة بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها فاما الزيادة فليست مستحقة فلا
 يصرف الربح فيها الا برضاهم ولو كان وقفا على الفقراء في الاصح وحكم عمارته واقاف المسجد والرباط والحوض
 وأمثالها حكم الوقف على الفقراء سوى ملصا وظاهرة قولهم بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقف عليها
 منع البياض والحجرة التي على المحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا منع بجر (قوله ثم ما هو
 أقرب لعمارته) فانه يصرفه زمن العمارة أخاه في البحر خلافا لما في الحلبي من أنه انما يصرف لهم من الفاضل
 بعد العمارة (قوله ومدرس مدرسة) بشرط ملازمته لمدرسة أيام التدريس المشروطة عليه كل جمعة ولو كان
 يدوس بعض الايام وهي أنقص من المشروط استحق بقدره قال في البحر وحاصله أنه ينظر الى ما شرطه الواقف
 وعليه من العمل ويقسم المشروط على عمله خلافا لبعض الشافعية وحكم التلم والمدرس سواء اه (قوله يعطون
 بقدر كفايتهم) فيه نظر فان كفايتهم قدر تزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجرة علمهم وقد ذكر ذلك صاحب
 البحر عن الخاوي والذي قدمه أولا أنهم يعطون أجرهم فانه قال بعد أن ذكر نص الحاشية وظاهره أن من عمل من
 المستحقين في العمارة فانه يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان عمالا يمكن ترك عمله الا بضررين كالامام والخطيب
 ولا يراعى زمن العمارة المطلوب المشروط فعلى هذا اذا عمل المباشر والناظر من العمارة يعطيان بقدر أجرة علمهما
 فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اه وهذا أولى عما في الخاوي لما قلنا وذكر
 في الاشياء نحو ما في الخاوي وقال صاحب التمر بدمه فله عمارتها وهذا مخالف لما قلنا قول كلامهم كما مر في الناظر
 وغيره زمن العمارة اذا عمل كان له أجرة مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اه (قوله ثم السراج) بكسر السين
 أي القناديل ومرادهم مع زيتها ويطبق به أجرة خادما وهو الواقف والقراض فيقدمان وتعيير به من الواديل
 على أنهم ما مؤخران عن الامام والمدرس كذا في البحر (قوله كذلك) أي بقدر كفايتهم اه حلبي وقد علمت ما فيه
 ومنه يقتضى أن يقرأ السراج والبساط بصيغة المبالغة (قوله الى آخر المصالح) أي مصالح المسجد فدخل
 المؤذن والناظر ونحو القناديل والزيت والحصر ويطبق بنن الزيت والحصر عن ماء الوضوء وأجرة حله وكافة نفقه
 من البئر الى المضاة بجر (قوله لتبونه اقتضاء) لان قصد الواقف صرف اخلته وبدا ولا تبقى دائرة الا بالعمارة
 فيثبت شرط العمارة اقتضاء منع (قوله وتقطع الجهات) أي جهات المستحقين (قوله كلام الخ) مراده أن هؤلاء
 لا يقطعون زمن العمارة بل يصرف لهم معها ويقدمون على غيرهم من المستحقين لانه يلزم بقطعهم ضررين
 بالوقف وهو معنى قول المؤلف سابقا ثم ما هو أقرب الى عمارته (قوله وخطيب) وان لم يبعد في البلد اذا المراد
 بالضررين تعطل الحل من الجمعة والجماعة وعلى هذا فيحصل الضررين وان كان ثم ساجد تقام فيها الجمعة
 والجماعات كذا في الجوى ورد به على صاحب النهر في تعيينه الخطيب بكونه متعديا في البلد كسكة والمدينة
 (قوله قدموا) أي على غيرهم من الجهات فيعطون زمن العمارة وليس المراد التقديم على العمارة ليلزم عليه
 من ضياع الوقف خلافا لما في الحلبي (قوله فيعطوا المشروط لهم) بالجرم عطف على قدموا الواقع جواب الشرط
 وهذا ينافي ما قدمه من أنهم يعطون بقدر كفايتهم على ما فيه وينافي ما في البحر من أنهم يعطون بقدر أجرهم
 اذا عملوا زمن العمارة أخاه الحلبي (قوله لا المشروط بجر) قال فيه وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقف
 فهو كاحد المستحقين فان قطعوا للعمارة قطع الآن يعمل فباخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا ثم قال
 وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اه والحاصل أنه في زمن العمارة يصرف الى
 ما في قطعه ضررين اذا عمل ولكنهم يعطون بقدر الأجرة وما ليس في قطعه ضررين لا يعطى أصلا ولو عمل هذا
 ما صرح به في البحر فقوله هم اذا عملوا أي عمالا في العمارة وقوله ولو عمل أي العمل الذي كان يعمل قبل العمارة

(ويبدأ من غلته بعمارته) ثم ما هو أقرب
 لعمارته كأنما مسجد ومدرس مدرسة
 يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط
 كذلك الى آخر المصالح وتقام في البحر
 (وان لم يثبت شرطه الواقف) لتبونه اقتضاء
 وتقطع الجهات للعمارة ان لم يثبت ضررين
 قطع فان خيف كمالهم وخطيب ونحو
 قدموا فيعطوا المشروط لهم وأما الناظر
 والكتاب والجباب فان عملوا زمن العمارة
 فاهم أجرة علمهم لا المشروط بجر قال
 في النهر وهو الحق

وبه ترتفع المناقاة تدبر وما اذا فرغت العمارة فقال الحلبي اذا فضل شيء من الغلة بعد العمارة وكان لا يكتفي
 بجميع اهل التونات يصرف الى ما هو اقرب اعمارة فيعطيه بقدر الكفاية لا بقدر الاستحقاق هذا اذا كان
 وقف على مسجد والا فان كان وقف على غير معين كالقصر او فقال القهستاني يصرف الفائض من العمارة الى ولد
 الواقف الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواله ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلا وقال
 أبو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شيء كافي المخط اه وان كان على معين فسيأتي في المتن اه (قوله
 خلافا لما في الاشياء) حيث قال انه يصرف اليهم بقدر كفايتهم وقد تقدم ما فيه (قوله وفيها من الذخيرة الخ)
 عبارة الذخيرة اذا كانت في تلك السنة غلة تفوق القيمة الغلة على المساكين ولم يسلك الخراج شيئا فانه يضمن
 حصة الخراج لانه بقدر الخراج وما يحتاج اليه الوقف من العمارة والمؤونة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفع
 اليهم ذلك ضمن اه (قوله وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه) المسئلة مذكورة في البصر فانه قال واذا ضمن
 ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بغير اذنه
 وبغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين قالوا لانه ملكه بالضمنان فتبين انه دفع مال نفسه
 وأنه متبرع ولا يرجع فيه ذكره في آخر النفقات وعلى هذا فينبغي انه اذا صرف على المستحقين وهنالك تعبير
 واجب فعمرو من ماله ان لا يكون متبرعا بالتعمير ويكون عوضا عما زعمه من الضمان اه وخالفه في النظر وقال له
 الرجوع مادام قائما ما اذ اهك اه وصريح كلام البصري في شرح الاشياء يفيد ان الرجوع مطلقا ولو بعد
 الهلاك لانه نقل عن الملقط ما حصله ان الانسان اذا دفع لغيره دراهم ثم اراد الاسترداد لتبين ان الدفع اليه كان
 بغير حق ان ادى اليه بناء على شرط باطل يرجع وان ادى بناء على سبب صحيح لم يرجع قال فلا ريب ان دفعه مع
 الاحتياج الى العمارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع اه أبو السعود (قوله وما قطع للعمارة بسقط رأسا)
 فلا يقي دينا على الوقف الا لاحق اه-م في الغلة زمن التعمير وفائدة لو جاءت الغلة في السنة الثانية وقاض
 شيء بعده معلوم هم هذه السنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع اه كلام الاشياء ملخصا (قوله لم
 الناظر الخ) والامر مفقوض للناظر فيرصد التقدير الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه حوى وبصرف
 الزيادة على ما شرط الواقف كافي الاشياء عن القبيه وهو العمدة المختار للفقهاء كافي جامع المختصرات حوى (قوله
 فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه) قال في الاشياء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة ككل سنة
 والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا بدخولها عند عدم الحاجة اليها ومع
 الاشتراط تقدم عند الحاجة ولا بدخولها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنهم للفقراء
 اه (قوله لو زاد المتولى دانتها) قال الشرنبلالي صورته استاجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانت
 واجرة مثله درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لوقوع الاجارة له وهي في قاضي خان اه حلبي والدائق سدس
 الدرهم وهل هو قيد او لا فيفقّر مادونه يحزّر (قوله قيم) أي ناظر (قوله وشاذ) هو الملازم للمسجد مثلا
 ليقف حاله من تنظيف ونحوه (قوله ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي) أي هل يقدمان مع من يقدم والا
 والمزلاقي نسبة الى منزله كعظمة التي يرد فيها الماء كذا في القاموس والمراد به الذي لا آتية الشرب
 مثلا في المسجد (قوله قلت ولا ترد في تقديم بواب ومن ملاقي) مقصوده الرد على صاحب البحر (قوله
 وخادم مطهرة) هو الذي يتعمدها بالتنظيف وليس المراد من ينقل اليها الماء فانه ذكره فيمن يقدم
 (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي (قوله لو مدرّس المدرسة) ولا يكون مدرّسها من الشعار الا اذا لازم
 التدريس على حكم الشرط اما مدرّسها من غير ما تنافلا اه اشياء وفي الجوى وقد مثل المصنف عن مدرّس لم يدرس
 لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة العينة لتدريسه
 استحق المعلوم لا لمكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرّس يقوم بغير
 الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه فله ان المدرّس اذا درس لغير الطلبة المشروطين استحق
 المعلوم اه (قوله وينبغي الحاقه بيطالة القاضي) رده البصري في القبيه ان كان الواقف قد ردد لدرس لكل يوم
 مبلغا فليدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا ليجل له ان يأخذ ويصرف اجره من اليومين الى مصارف المدرسة من
 المروة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يجمل له الاخذ وان لم يدرس فيها لم يعرف بخلاف غيرهما

خلافا لما في الاشياء وفيها من الذخيرة
 لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير
 ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه
 بالدفع وما قطع للعمارة ثم الفاضل
 لو شرط الواقف تقديم الناظر امسالك قدر
 للفقراء أو المستحقين لزم الناظر امسالك قدر
 العمارة كل سنة وان لم يجتبه الا ان لجواز
 ان يحدث حديث ولا غلة بخلاف ما اذا
 لم يشترطه فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه
 وفي الوهبانية لو زاد المتولى دانتها على اجر
 المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة وفي
 شرحها للشرنبلالي عند قوله
 ويدخل في وقف المصالح قيم
 امام خطيب والمؤذن به
 الشعار التي تقدم شرط ام لم يشترط به
 العمارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد
 وقرائش ومؤذن وناظر وغنى زيت وقناديل
 وحصر وماء وضوء وكلفة نقله للمبشرة فليس
 مباشر وشاهد وشاذ وجاني وخازن كتب من
 الشعار تقدمهم في دفتر الحسابات ليس
 بشرعى ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي
 قاله في الجبرقات ولا ترد في تقديم بواب
 ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى قلت انما
 يكون المدرّس من الشعار لو مدرّس
 المدرسة كما مر اما مدرّس الجماعة فلا لانه
 لا يتصل لقيته بخلاف المدرسة حيث تعدل
 أصلا وهل يأخذ ايام البطالة كغيره
 ورمضان لم أراه وينبغي الحاقه بيطالة القاضي
 واختلفوا فيها والا صح انه يأخذ لانتها
 للاستراحة

من ايام الاسبوع حيث لا يحمل له أخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له أجر كل يوم أولا اه (قوله)
 اشباه من قاعدة العادة محكمة (عبارة) او من البطالة في المدارس كأيام الاعياد ويوم عاشوراء ونهر
 رمضان في دروس الفقه لم اره مصرحة في كلامهم والمثله على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من
 المعلوم شي والافضل ان يلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في أخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم
 بطالته فتعال في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي
 يستحق الكتابة من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي منظومة ابن وهبان قال انه لا يظهر في بيتي ان يكون
 كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون له مطالعة والتحرير عند ذوى المهمة
 ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طوله اذ اتى ان صار الغالب البطالة واما التدريس قليلة اه (قوله)
 فعمارة) الذي في منزله المخرج فعمارة) اه (قوله ولا يجبر الاتي على العمارة) كالا يجبر صاحب البذر في المزارعة
 على الفاء بذر ولا يكون امتناعه رضائه بطلان حقه لاحتمال ان الامتناع لعدم الرضا بصرف ماله الى
 العمارة فلا يحمل على الرضا بطلان حقه بالملك منق (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) لانه يملك المنافع
 لا يبدل فلم يملك عليها يد وهو الاجارة والملك اكثر مما ملك ولا فرق في هذا الحكم اعني عدم الاجارة
 بين الموقوف عليه السكنى وغيره فلا يملكها المستحق للغة أيضا اه ولم يذكر الشارحون حكم العمارة من
 المتولى أو القاضي هل هي ملوكة لمن له السكنى او لا وفي المحيط فان أجرة القيم وأتفق الاجرة في العمارة
 فقلت للعمارة المهدنة تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة لصاحب
 السكنى فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم انما أجره اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها بنفسه اه
 بجور وفي شرح المتن ان الواقف ليس له أن يؤجره (قوله بل المتولى أو القاضي) وليس للقاضي ولاية الاجارة مع
 ابا الناظر كما انه ليس له التصرف في مال التيمم مع وجود وصيه ولو منصوبه اه أبو السعود (قوله بعد التعمير)
 أي وبعد انقضاء مدة الاجارة (قوله رعاية للمعقنين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها فقوت
 السكنى أصل الجهر (قوله فلا عمارة على من له الاستغلال) منهوم قول المصنف فعمارة على من له السكنى وما
 في الظهيرة من ان العمارة على من يستحق الغلة يحمل على ان العمارة في غلتها بجور وقدم في شرح قول المصنف
 ويبدو أن غلته بعمارة منصفه ولو كان الوقف على رجل بعينه وآثره الفقهاء ففى في ماله اذا كان حيا
 ولا يؤخذ من الغلة لانه معين يمكن مطالبة فليست مل (قوله لانه لا سكنى له) كان من له السكنى لا غلة له بجور
 (قوله فلو سكن) أي من له الغلة والحال انه غير جائز له (قوله لعدم الفائدة) لانها اذا اخذت منه دفعت
 اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة (قوله نصب متوليا) غيره لظهور خيانة الاول (قوله الظاهر لا) قال في النهر
 وفي التتارخانية لو كان الواقف حين شرط الغلة لفلان معاش شرط على فلان مرتين او اصالها فبالبذلها
 منه فالوقف جائز مع هذا الشرط قال في الجهر وظاهره انه يجبر على عمارتها بقية ان اوقف عليه السكنى
 كذلك وأقول الظاهر انه لا يجبر وسيأتي قريبا ما يؤيده انتهى ثم قال بعد ذلك في الهداية ولا يجبر الممنوع على
 العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان
 حقه لانه في حيز التردد اه وانت خير بان هذا باطلا لانه يشمل ما لو شرط عليه الواقف المرمية لانها كانت
 عليه مكان فاجباره اتلاف ماله وهذا التضع مأمور اه حلي قال السيد الحوى اقول الذي يأتي فيما اذا لم
 يشترط الواقف العمارة عليه والذي الكلام فيه ما اذا شرط العمارة انتهى أي فيجبر عليه ما هو فائدة صحة
 هذا الشرط والا فلا غلته (قوله أو يردها لورثة الواقف) قال في الجهر بعد نقله وهو عجيب لانهم صرحوا
 باستبدال الوقف اذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال في الذخيرة عن المتن في هشام
 سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحال لا ينتفع به المساكين فلا قاضي ان يبيعه ويشتري بئنه غيره وليس ذلك
 الا للقاضي واما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف أو وورثته فقد قد متباذعه فالحاصل ان الموقوف عليه
 السكنى اذا امتنع من العمارة ولم يوجد مستأجرا بعها للقاضي واشترى بئنه ما يكون وقفا اه فسقط قول
 الشارح فلو كان هو الوارث لم أره لان الحكم الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وظاهر ضعف
 ما في فتاوى قارى الهداية وجيب من الشارح ان يرتكب مثل هذا بعد ما رأى كلام البحر خصوصا وقد أقره

اشباه من قاعدة العادة محكمة رسي في ماله
 غاب فليحفظ (ولو) كان الموقوف دارا
 فعمارة على من له السكنى ولو منع من
 ماله لامن الغلة اذ الغرم بالغنم درر ولم يزد
 في الاصح) يعنى انما تجب العمارة على
 السعة التي وفتها الواقف (ولو ابى) من له
 السكنى (او عجز) لندرة (عمر الحاكم) أي
 اجرها الحاكم منه أو من غيره وعمرها
 اجرها الحاكم منهم لم يزد في الاصح
 (باجرتها) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح
 (باجرتها) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح
 على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل
 المتولى أو القاضي (شمرها) بعد التعمير
 (الى من له السكنى) رعاية للمعقنين فلا عمارة
 على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن
 هل تلزمه الاجرة الظاهر لانه لا يملك المتولى ليعمرها
 اذا احتج للعمارة فبأخذها المتولى ليعمرها
 ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضي على
 عمارتها عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب
 متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له
 وموونتها عليه مع جوارها ليجبر على عمارتها
 الظاهر لانهم روى القمع لو لم يجد القاضي من
 يستأجرها لم أره وخطري انه يجبره بين ان
 يعمرها أو يردها لورثة الواقف قلت فلو كان
 هو الوارث

في النهر اه حاي (قوله لم أره) يمكن ان يقال على الضعيف انه تكون ملكا لذلك الوارث بعد خرابها (قوله ما يفيد
استبداله) أي على المفتي به وقوله أو رذخه أي على غير المفتي فأول تنويع الخلاف للتخيم (قوله نقضه) بتثليث
النون على ما ذكره البرجندي أي المنقوض من خشب وبحر وأجر وغيرها كذا في شرح الملتقي (قوله والا فلفظ -)
أي وان لم يفتح العمارة اليه بأن حضرت المؤمن أو كان المنهدم أقله لا يخل بالانتفاع أبو السعد وعن النهر (قوله
لجنتاج) أي التي يحتاج قال المصنف والامام حتى يحتاج اليه كيلا يتعذر عليه أو ان الحاجة اه (قوله
فبيعه) قال في العرف في هذا باب النقص في موضعين عند تذرعه وعوده وعند خوف هلاكه اه (قوله لا في العين)
والعين حتى المالك أو حتى الله تعالى على اختلاف القولين ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد التي
قدمت بين المستحقين وكذا عدم جواز أخذ ما بقي من شمع رمضان وزيتة للإمام والو قادين حوى وفي البحر عن
القسمة من آخر الوقت بعث شعبة في شهر رمضان إلى مسجد فاحرق وبقي منه ثلثة أو دونه ليس للإمام ولا للمؤذن
ان يأخذ بغير إذن الدافع ولو سلك العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح
الاذن في ذلك فله ذلك اه (قوله من الطريق مسجد) اطلق في الطريق فم التأخذ وغيره في عبارتهم ما يؤيد ذلك
في الهندية ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع ففيه أهل المحلة مسجد وذلك لا يضر
بالطريق فقههم رجل فلا بأس ان ينزلوا فيه ما يقوم بنوا مسجد أو احتاجوا إلى مكان ليس المسجد وأخذوا من
الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز ان كان لا يضر بهم رجوت ان لا يكون به
بأس كذا في المضرات وفي البحر عن الثانية طريق للعمامة وهو واسع ففيه أهل المحلة مسجد للعمامة ولا يضر
ذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روى عن الامام ومحمد لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم اه وظاهره انه
يأخذ تحكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في الترتيب لآلية ونصها المسجد الذي يقض من
الطريق لا يكون له حكم المسجد بل طريق الخ أبو السعد (قوله لضيقه ولم يضر بالمؤمنين) أفاد كلامه ان الجواز
مقيد بمذنب الشرطين (قوله لانهم المسلمين) هذه العلة تظهر في الطريق العام والخاص وفي حاشية الشافعي
ما نصه وفي كتاب الكراهية من الخلاصة عن الفقيه أبي جعفر عن هشام عن محمد أنه يجوز ان يجعل شيئا من
الطريق مسجدا ويجعل شيئا من المسجد طريقا للعمامة اه يعني اذا احتاجوا إلى ذلك ولا هل المسجد ان يجعلوا
الرحبة مسجدا وكذا على القلب ويجوزوا الباب أو يحدونه بالباب ولا يخلووا فتنظر أيهم أكثر ولا يعلو ذلك ولهم
ان يهدموه ليجددوه وليس لمن ليس من أهل المحلة ذلك وكذا لهم ان يعلقوا القناديل ويفرشوا الحصير كل ذلك
من مال أنفسهم واما من مال الوقف فلا يفعل غير المتروك الا باذن القاضي الكل من الخلاصة الا ان في قوله وعلى
القلب يقتضي جعل المسجد رحبة وفيه نظر اه (قوله كعكسه) هذا يخالف ما في الهندية عن المحيط ونصه ان
أرادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح اه قلت لا يخالف لان
ما في المصنف في جعل الباقي وما في الهندية في جعل أهل المحلة ثم يقال ان سكان الباقي عين الطريق وجعل
ما على حاقبها مسجدين فالما منع من مرور الحائض والنفساء في الطريق وان كان بعد انعقاد المسجدية فلا يجوز
احداث الطريق فيه قلت وظاهر كلام المصنف والشارح جواز الا انه لا يعطى حكم الطريق من كل وجه
(قوله حتى الكافر) فيه انهم نصوا على ان الكافر لا يمنع من دخول المساجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله
غاية هنا (قوله كما جاز جعل الامام الطريق مسجدا الخ) هذا هو الموجود في نسخ المتن المجردة ولا وجود له فيما
شرح عليه المصنف بل ذكره في شرحه ولم يقيد في الدواب بالامام بل الذي في الهندية عن الكبرى مسجد أراد أهله
ان يجعلوا الرحبة مسجدا أو المسجد رحبة لهم ذلك اه لخصا وصورة ما ذكره المصنف ما اذا كان لمصلحة طريقان
واحتاجت العمامة إلى المسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منه ما مسجد أو ليس فيه ابطال حكمهم بالكعبة ذكره
أبو السعد وكذا اقترعه الشيخ عبد الحى (قوله لا المرو في المسجد) أي مرور الجنب والحائض والنفساء والدواب
فلا بأس في ما تقدم قاله الحلبي (قوله تؤخذ ارض) ولو كانت وقفا طال في المنع وارض الوقف اذا كانت بحجب
المسجد يجوز ان يزيد وامنأى المسجد باذن القاضي وكذا من الدار والحائض ولو كانت ملك رجل وضاق المسجد
على أهله تؤخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في الفصول العمادية اه لانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ العجاجة أرضين
بكره وزاد في المسجد زيلبي وهذا من الاكراه الجائز فلا يقال كيف صدر الاكراه من العجاجة أبو السعد (قوله

لم أره وفي قباوى قارى الهداية ما يفيد
استبداله أو رذخه للوان أو الفسق
(وصرف) الحاكم أو المتولى حوى (نقضه)
أو غنه ان تعذر راعادة عينيه (الى عمارته ان
احتاج والا فلفظ لجنتاج) الا اذا خيف
ضباعه فبيعه ويمسك غنه لاحتاج حوى
(ولا يقسم) النقص أو غنه (بين مستحق
الوقت) لان حقهم في المناقعة لا في العين
(جعل شي) أي جعل لخدمة ولم يضر بالمؤمنين
الطريق مسجد (كعكسه) أي يجوز
(جاز) لانهم المسلمين (كعكسه) أي يجوز
عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد
لنعرف أهل الامانة صار في الجوامع وجاز
لكل أحد ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب
والحائض والدواب زيلبي (كما جاز جعل
الامام الطريق مسجدا لا عكسه) لجواز
السلامة في الطريق لا المرو في المسجد (تؤخذ
ارض) دار وحائض (بحجب مسجد ضاق
على الناس بالقيمة كرها) درو عمادية

جازبالاجماع) لان شرط الواقف معتبر فإعي كالنصوص وأوردان محمد ايش شرط التسليم فكيف يقول بالصحة
 هذا واجب بأن هذا لا ينافي التسليم لانه يمكن ان يسلمه الى المسلم ثم يأخذه منه وفي النهاية يحصل انه لا يشترط
 التسليم اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه لا يراعى (قوله عند الثاني) وقال محمد لا تكون له فيسلمه (قوله خلافا
 لما نقله المصنف) أي عن السراجية من ان الفتوى على قول محمد (قوله ثم لو صبه ان كان) قال في شرح المتن
 ولاية نصب القيم للواقف ثم لو صبه ثم للقاضي ولا ولاية بلاقوبة وطالب التولية لا يولى الا المشرط له النظر
 لانه مولى فيريد التنفيذ ولو فوض المتولى الامر غيره لا يصح اهـ ملخصا وقرر بالباشا في الوظائف مع وجود
 القاضي يجوز بخلاف القضاء حوى من الغزى وذافرغ شخص لشخص آخر عن وظيفة لا يثبت الحق له فمروغ
 له الا اذا قرره القاضي حتى قالوا يجوز للقاضي تقرير غيره المرفوع له وما ذكره الشيخ قائم بما يقتضى خلاف
 ذلك مردود أبو السعود ملخصا (قوله وينزع وجوب الخ) وبأنه بتولية الخائن من غير الخيانة يبعه للوقف من
 غير مسوغ ومنها امتناعه عن العسامة ونص المصنف ان تركه عمارته وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره ويجبره
 القاضي على عمارته فان عمره والاخرجه أبو السعود ونحوه في شرح الحوى والا عاف (قوله أو عاجرا) قال
 في الاسعاف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو شائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بتولية الخائن
 لانه يخل بالمقصود وكذا قولية العاجز لان المقصود لا يحصل به اهـ (قوله أو ظهر به فسق) قال في البحر الظاهر ان
 الناظر اذا فسق استحق العزل ولا يغزل لان القضاء أشرف من التولية ويحتاط فيه أكثر منها والهد التوبة
 شرط الاولوية حتى يصح تقلد القاضي وذافرغ القاضي لا يغزل على القول المتفق به اهـ (قوله أو كان يصرف
 ماله في الكيمياء) وذلك انه استقر من أحوال متعاطيها انها تستجيزه الى ان يخرج من جميع مافي يده وقد ترتب
 عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجزئه الحال الى اضاعة مال الوقف (فرع) قال في شرح المتن لو فوض النظر
 لمعين ثم للعالم فقوض غيره ثم مات هل ينقل للعالم ان في صحته نعم وان في مرضه لا مادام المتفوض اليه باقيا
 اقتسامه مقامه بخلاف ما لو شرط مرتب ما من ثم للقراء فصرغ عنه لغيره ثم مات حيث ينقل للقراء كافي الاشياء
 (قوله وان شرط عدم زعمه) هي من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على مافي الاشياء وستأتي
 (قوله كالوصي) أي فانه ينزع ولو قال أو وصيتك على ان لا تنزع ولو خنت (قوله فلو مأ) ونالم تصح تولية غيره) قال
 في شرح المتن معزى الى الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشرط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصح
 الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منسوب القاضي أي لا الواقف وايس للقاضي الثاني ان يعيده
 وان عزل الاول بلا سبب لمحل أمره على السداد الا ان ثبت اهليته او اما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفي
 ولو لم يجعل ناظر فنصبه القاضي لم يملك الواقف اخراجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصرف وهذا
 التفصيل المذكور في عزل القاضي الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل
 الاخير من جامع الفصولين اذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القاضي لا يملك القاضي
 نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور خيانة الاول أو شيء آخر اهـ قال وما في جامع الفصولين
 مقدم على مافي القنية اهـ أبو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله
 مولانا السلطان فم اطلاقه مالم يكن منسوب القاضي اهـ (قوله وجاز جعل غلة الوقف) أي ريعه كذا أبو بعضا
 معينا كالنصف والربع على ان يجعل في الحج عنه أو في كفارات أيمانها ولا كقوله على ان يقضى منه ديون وما
 فضل بعد ذلك يصرف الى الفقراء حوى (قوله أو الولاية) الصواب اقطاعه لانه مكترع ما تقدم ومع ذلك
 يوهم ان فيه خلاف الثاني مع انه بالاجماع كما قدمه اهـ حلى (قوله عند الثاني وعليه الفتوى) وقال محمد
 لا يجوز لابي يوسف ما رواه المشايخ انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقفه ولا يحمل ذلك الا بالشرط
 للاجماع على انه ان لم يشترط ذلك لا يحمل اهـ حوى ملخصا (قوله وجاز شرط الاستبدال به) أي اجماعا بعضهم
 جعل ذلك قول أبي يوسف فان الفتوى عليه قال في البحر وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل
 الوقف ان الشرط والوقف صحيحان ويملك الاستبدال اهـ والسبب والتناء في الاستبدال زائدان (قوله أرضا
 أخرى) قال في البحر ولو شرط الاستبدال بأرض ليس له الاستبدال بدار لانه لا يملك تغيير الشرط وله ان يشتري
 أرضا اخرى لان أرض الوقف لا تخول عن وظيفة اما العشر واما الخراج ولو شرط استبدال الهباد ايلس له

(جمل) الواقف (الولاية لنفسه جان)
 بالاجماع وكذا القول بشرطها الا حد فالولاية
 عند الثاني وهو ظاهر المذهب بشرطها
 نقله المصنف ثم لو صبه ان كان والا فللعالم
 فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية وسبغى
 (وينزع) وجوباً بزيادة (لو) الواقف مردود
 فغيره بالاولى (غير مأ) (أو عاجرا)
 أو ظهر به فسق كشرط خبر ونحوه فتح أو كان
 يصرف ماله في الكيمياء فاض ولا سلطان
 عدم زعمه) أو ان لا ينزع فاض ولا سلطان
 فحاشا لحكم النزع في مثل (وجاز جعل
 ما موال نصح تولية غيره اشياء) (وجاز جعل
 غلة الوقف) أو الولاية (لنفسه عند الثاني)
 وعليه الفتوى (و) جاز شرط الاستبدال به
 أرضا أخرى حيث

استبد الها بأرض ولو قيد بأرض البصرة فتقيد وليس له استبد الها بأرض الحوز لأن من في يده أرض الحوز بمنزلة
الآكار لا يملك البيع ولو أطلق الاستبدال فباعها بمن ملك الاستبدال بمنح العصار داراً وأرض في أي بلد شاء
ولو باعها بغير فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وهلال لأن القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك بغير فاحش
وفي الفتية مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز إذا كانتا في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خبراً من
المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز زوان كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها في أدون
المحلين لدوامها وقلة رغبات الناس فيها اه (قوله حينئذ) أي حينئذ كانت الفتوى على قول أبي يوسف بناء
على أن المسئلة خلافة (قوله أو بشرط بيعه ويشترى بمنه أرضاً أخرى) الفرق بين هذه والى قبلها أن الفتن
في الأولى عقار وفي هذه دراهم يشترى بها عقار وهذا على غير ما ذكره صاحب الجرم أن يدل عقار الوقف لا يدل
أن يكون عقاراً قال في البحر ولو باع بمن مقبوض ومات بمجهل كان ديناً في تركته وفي المحيط لو صاع الفتن من
المستبدل لأضمان عليه لكونه أميناً كالوكيل بالبيع اه ولو باعها بدرهم من قال أبو يوسف وهلال لا يصح
ولا يملكه إلا بالنقد كالوكيل بالبيع اه وفي شرح الملتقى من الأشياء وغريها الفتوى على قول أبي يوسف
فيما يتعلق بالوقف والقضاء (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) إلا بالشرط في أصل الوقف كذا في شرح الملتقى وفي القح
وعلى وزن شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من الماعلم إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان
له ذلك وليس لقيمة الأول أن يجهله وإذا أدخل وأخرج تركه ليس له أن يبيع إلا بالشرط اه وفي وقف النصارى لو شرط
أن لا يبيع ثم قال في آخره على أنه لا استبدال كان له الاستبدال لأن لا شرط في الأصل وكذا لو شرط الاستبدال
أولاً ثم قال لا يبيع اه (قوله ولو لاهل ساكنين) أي رجع ولم يظهر له وجه المباعدة قاله المحقق
وله أنه دفع به فوهم أنه إذا آل إليهم يجوز للقيم ولا يشترط القاضى رحمة بهم خصوصاً إذا كان بعيداً (قوله
فلا يملكه إلا القاضى) قال في رسالة الاستبدال ويحصل من كلام قاضى خان أنه إذا تعذر الاستغلال ملأ القاضى
الاستبدال بلا شبهة وإذا ضعفت ولم يعذر دفع الرواية التي يجوز له للقيم فالقاضى بالأولى وعلى اعتبار المصلحة
إذا أرها القاضى كان له ذلك اه (قوله وشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضى خان ففى موضع
جوز له القاضى بلا شرط والواقف حيث رأى المصلحة فيه وفى موضع منعه ولو مارت الأرض بهال لا يتفقد بها
والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضى بشرط أن يخرج من الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هناك ربح للواقف
بهم به وأن لا يكون البيع بغير فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى اللجنة المفسريدى العلم
والعمل لا يحصل التطرق إلى ابطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب وزماننا اه ويجب أن يراعى في زماننا
وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير فإنا قد شاهدنا الظار بأكلونهم ما قل أن يشترى بها بدلاً ولم نر أحداً من
القضاة نقس على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اه فقد حذف الشارح بعض الشروط التي ذكرت في البحر
(قوله والمستبدل قاضى اللجنة) روى الحاكم من بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان في النار
وقاض في الجنة قاض عرف الحق ففضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق بخاره تعمد أو قضى بغير علم
فهو في النار (قوله فالنفس به مطمئنة) أي بالاستبدال أو بالقاضى لأنه يحفظ الدراهم إلى أن يستبدل بها
(قوله ولو بالدراهم والدنانير) أي ليستبدل بها لا ينصرف في غير ذلك قال السيد الجوى في شرحه أقول
الدراهم والدنانير عرضة لأن تستولى الأيدي عليها فاعلمت القاضى أو بعوت المتولى بمجهل اه قلت
وحيث منع الاستبدال إلا بهذه الشروط المذكورة فلا استبدال الواقع الآن لا يجوز لفقد كل الشروط
أو بعضها (قوله وكذا الوشرط) أي الواقف عدمه أي الاستبدال فانه يجوز للقاضى بالشروط المذكورة
(قوله وهي إحدى المسائل السبع) قال في الأشياء شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به
وفي المقام هو والدلالة كما ينشأ في الترحح الا في مسائل الأولى شرط الواقف أن لا يعزل الناظر فله عزل غير
الاهل اه أى ولو كان الناظر واقف وهو بنى على أن التكميل يدخل في عموم كلامه وقيل لا يدخل وقد بين
في الاموال الثانية شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان
في الزيادة تنفع للفقراء فلا تخاصى المتألفة دون الناظر اه لأن للقاضى ولاية النظر للفقراء والمستوى على
ابطال الاجارة الطويلة ولو بقعود كإبائى للشارح ذكره وفيه من الاجارة أجر ضبعة وقفاً ثلاثين سنة وكتب

حينئذ (أو) بشرط بيعه ويشترى بمنه أرضاً
أخرى إذا شاء فإذا فعل صار الثانية
كأولى في شرائها وإن لم يذكرها ثم
لا يستبدلها بثالثة) لأنه حكم ثبت بالشرط
والشرط وجد في الأولى والثانية (وأما)
الاستبدال ولو لاهل ساكنين آل (بدون الشرط
فلا يملكه إلا القاضى) دور وشرط في البحر
عقار والمستبدل قاضى اللجنة المفسريدى
العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضى
اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يفتنى ضياعه
ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه
وهي إحدى المسائل السبع التي يحالف فيها
شرط الواقف كما بسطه في الأشياء

في الحديث أنه أجر ثلاثين عقدا كل عقد مقب الاخر لا تضع الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى لمساكنة الاوقاف
واعلم أن شرائط الرجعة الى القلة ونقصها لا يقدر المتولى على مخالفتها وانما يجب فيها القاضي
ومارجع الى غير القلة ~~مكتن~~ بقرير فرائض للمسجد بغير شرط اوقف فقير جاز للقاضي ايضا ونصرف القاضي
في الاوقاف مقبدا بالمصلحة الثالثة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل اه وهذا مبني على قول الامام
من كراهة القراءة على القبر وانه باطل التعيين والصحيح والفتاوى لا تنوي قول محمد من عدم كراهة القراءة
عنده فيلزم التعيين الرابعة شرط أن يتصدق بمأصل القلة على من يسأل في مسجد كذا الا يراعى شرطه فلا يقيم
التصدق على سائل غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من لا يسأل كذا في القنية ~~مكتن~~ قال بعده
والاولى عندي أن يراعى في هذا شرط اوقف قال بعض الفضلاء ويغني أن يلقبهم بهذا لو شرط أن يذبح
في أيام الغرضي محل كذا كقبر وغيره وكذا تفرقة خبز كما هو في كثير من اوقاف مصر ولم أر ذلك الا أن حوى
الخامسة لو شرط للمستحقين خبز او لحما معين كل يوم فلا يقيم أن يدفع القية من التصدق في موضع آخر لهم طلب
العين واخذ القية اه كذا في النسخ والواو يعني أو للتصير وبهذا علم أن النصارى للمستحقين السادسة يجوز الزيادة
من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا اه وذكر المصنف في شرح الكثر أنه لو قضى
بالزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد لا يجوز ولا يتخذ اللهم الا أن يحصل على ما اذا لم توجد هذه الشروط
حوى السابعة شرط اوقف عدم الاستبدال فلا قضى الاستبدال اذا كان أصله ابر زيادة من حاشية المحرم
ابي السعود (قوله وعزاها لانفع الوسائل) عبارته اذا نص اوقف على أن أحد الاشراف الناظر في الكلام
على هذا الوقت ورأى القاضي أن يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح اه
قال في البحر المنصرف هو المأموور بالحفظ لا التغيير وهو المشارف واحد وزيدت تاسعة وهي ما اذا شرط
أن لا يؤجر بأكثر من كذا أو بأجر المثل اكثر قال السراج الحنفى لا يجوز أى اجارته بدون أجر المثل وان شرط
الوقت ذلك وهاشية ما اذا شرط أن لا يؤجر بمثل أو بأجره منه وبجل الابرة فانه يصح كما ذكره الطوري
في ذخيرة الناظر وفيه نظر ظاهر لان العلة الخوف على رقة الوقف كما هو مشاهد في بني الاقناع بعدم العدة
ولو منع تعجيل الاجرة ذكره ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وفيها لا يجوز استبدال العامر) أى في الاشياء
حيث قال استبدال الوقف العامر لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه اوقف الثانية اذا غصب غاصب
وأجرى الماء عليه حتى صار بحر الا يصلح للزراعة فيضمنه القيم ويشترى به أرضا بدلا عنه اه وفيه أن الوقف
حينئذ يكون عامرا بالعين المجهدة لا عامرا بالعرف لا يحسن نظمه في ذلك ما نحن فيه حوى الثالثة ان يحجده الغاصب
ولا يئنه وهي في الخاتمة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل بأخذ من الغاصب قيمته ويشترى بها موصفا آخر
فيوقفه على شرائط الاول قيل أليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا ~~مكتن~~ كان الغاصب جاحدا وليس للوقف يئنه
يصير مستكما كالفرس المسبل اذا قتل والعبد الموصى بخدمته للكعبة اذا قتل اه الرابعة أن يرغب انسان
فيه بدل اكثر غلة واحسن مفعاف يجوز على قول أبي يوسف المفق به كما في فتاوى قارئ الهداية قال السبكي
ولم أر من عين كثيرة الزيادة والظاهر أن الامر منوط بما يراه أهل العصر العدول قال في اجابة السائل قول
قارئ الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بقول صدر الشريعة حيث ذكر أن أبا يوسف يجوز
الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الأرض عن الربيع ونحن لا نفق به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يحد
ولا يحصى فان ظلة القضاة جعلوه حيلة لا بطل اوقاف المسلمين مع أنه في الاسعاف قال المراد بالقاضي هو
قاضي الخنة المفسري في العلم والعمل اه واهمى أن هذا أعز من التكبريت الاجر وما أراه الا لفظا ذكر
فالاخرى فيه السدة خوفا من مجاوزة الحد كذا ذكره العلامة البيهقي (تنبيه) قارئ الهداية تليد الاكل وشيخ
الكامل وانما اشتهر بذلك لانه قرأ الهداية على شيخه الاكل ثمانى عشرة مرة ابو السعود (قوله قلت امكن الخ)
استدل على ما في الاشياء (قوله يمنع استبداله) أى العامر (قوله وأمر) أى الامام (قوله نعالتر جميع
صدر الشريعة) مر تباقوله منع استبداله (قوله وفيها) أى في المعروضات كما في شرح الملقى (قوله فالتولون)
أى الذين هم اولاد اوقف وهو مبتدأ آخره يعرضون (قوله للدولة) أى لارباب الدولة كالوزراء (قوله على
مقتضى الشرع) مرتبط بمحذوف أى ويكون على كل منهما على مقتضى الشرع (قوله ومن دونهم) أى

وزاد ابن المصنف في زواجره ثمانية وهي اذا
من اوقف ورأى الحاكم ضم مشارف
جاز كالوصي وعزاها لانفع الوسائل وفيها
لا يجوز استبدال العامر الا في أربع حالات
اكن في معروضات المفتى أبا السعود أنه
في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورد
الامر الشريف بجمع استبداله وأمر أن يصير
بان السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة
انتهى فليفظ وفيها ايضا لو شرط اوقف
العزل والتعبد وسائر التصرفات لم يتولى
من أولاده ولا يذخلهم أحد من القضاة
والامراء وان داخلوهم فعليه اربعة اقله
يمكن مدخلتهم فأجاب بأنه في سنة أربع
وأربعين وتسعمائة قد حررت هذه
الوقفيات المشروطة هكذا قال ولون لوم
الامراء هم معروضون للدولة الطيبة على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة

الامراء أي الأقل منهم رتبة وهو مبتدأ خبره يعرض (قوله يعرض بأرائهم) أي هم يذهبون للقضاة للعرض عليهم لعدم قسنتهم من العرض على الدولة وهذا العرض واجب لان الامام متى أمر بأمر ولو بما حاصروا وجبا (قوله على المشروع) أي ويكون كل منهما على الحكم المشروع (قوله من المواد) جمع مادة أي حادثة (قوله لا يخالف القضاة) أي ولا يخالف الدولة (قوله فالواقفون الخ) أي اذا علمت ما ذكر من العرض تعلم أن هذا الشرط باطل لان الواقفين الخ قال في البحر اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو له لطمان كلام في الوقت فهو شرط باطل وللماضي كلام لان نظره أعلى وهذا شرط فيه نفويت المصلحة له ووقوف عليهم وتعطيل للوقف فتكون شرطا لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اه (قوله أي فساد صدور) أي من المتولين وقوله يصدر رأي من غير معارض لهم (قوله جميعها) بحقل قرأه بالنصب فوكيد او بالرفع مبتدأ خبره لغو وعطف باطل عليه تفسيره بالجملة خبر أن وهذا يقتضي أنهم اذا لم يعرضوا بأنفسهم فللدولة والقضاة معارضتهم ولا حرج عليهم وانما الاثم على الواقف (قوله لا يصح) عليه كثير من أهل المذهب بجر (قوله فيه تعاملى) أي جرى العرف بوقفه (قوله والصحيح المصلحة) استخرج منه الطرسى جواز وقف بناء وضعه صاحبه على أرض وقف استأجرها ولو كان على جهة أخرى وكذا لو بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة مسجدا أو وقفه لله تعالى والظاهر ان حكمه على المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت يذهب أن يكون من بيت المال اه (قوله عن وقف الانشجار بلا أرض الخ) نقل في البحر عن الظهيرية مانعه واذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة لا يخلو ان وقفها بوجوهها من الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف الذي ذكرناه آنفا اه وهذا على غير ما نقله في كاسف قريبا كالنقيض بقول الشرح لو الأرض وقفا أيضا (تنبيه) الغرس في المسجد يكون للمسجد لانه بمنزلة البناء في المسجد ولو غرس على طريق العامة أو على شطر نهر العامة أو على شاطئ القربة فالغرس للغراس وله رفعه لانه لا ولاية له على العامة (قوله في الأرض المصلحة كورة) هي الأرض الموقوفة التي جعل لها أجرة معينة كل شهر أو كل سنة وفي البحر عن الخطط أصل الحكم المنع اه ولا حاجة الى ذكر هذا ايضا بعد ما قدم أن الصحيح صحة وقف البناء والغرس في الأرض الموقوفة وان اختلفت الجهة (قوله فأجاب نعم) هذا الجواب مجمل ويأتي في البحر فقال ولو وقف ما في اجارة الغريم ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات أحد ماصرفت الى جهات الوقف وأما وقف المرحون فان انتكح أو مات عن وفاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرحون بعد تسليمه صح وأجبه القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه وهكذا في الذخيرة والمحيط (قوله أو اجارة) يستثنى منه ما ذكره الخصاص من أن الأرض اذا كانت متقنة للاحتكاك وقانه يجوز اه بجر (قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المحسنة الخ) لم يتكلم على الزيادة في غير ما هو وصفه في المتن وشرحه فقال لا ولا يجوز الوقف الا بأجر المثل فيفسد بالاقبل ولو لم يستحق لجواز موته قبل انقضاء المدة أي وانتقال الحق لغيره لا ينقصان بسبب أو اذا لم يرغب فيه الا بالاقبل ثم اذا أوجر بأجر المثل لا تنتقض الاجارة ان رخصت الاجارة بسبب من الاسباب للزوم الضرر وكذا اذا زادت الاجرة في نفسها الارغبة راغب ولا تمنع طالب بل لقلو السعر على رواية فتاوى أهل سمرقند وعلى رواية شرح الطحاوى تفسخ وتجدد للاتفاق من الزمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر السعي وقد اغتفر الغبن البسيط لا القاسح فتكون فاسدة بقتور منه أو من غيره بأجر المثل أو بزيادة بقدر ما يرضى المستأجر بلا عرض على الاقل اذ لا حق له لفساد المقد ولو ادعى رجل الغبن القاسح فان أخبر القاضي ذو خبرة أنها كذلك فبعضها ونعمت بزيادة وان شهد وقت العقد أنها بأجر المثل كافي أنفع الوسائل فيفضحها المتولى فان امتنع فاقاضي وهي من السائل الاثنى عشر التي يكفى فيها خبر الواحد وقد جمعها ابن وهبان فقال

ويقبل عدل واحد في تقوم • وجرح وتمديد وأرض بقدر
وتزجة والسلم هل هو جيد • وإفلاسه الارسال والعيب يظهر
وصوم على ما مر أو عند علمه • وموت اذ الشاهد دين يخبر

يعرض بأرائهم مع قضاة البلاد على المشروع
من المواد لا يخالف القضاة بهذا ولا امر الشريف
المتولين القضاة بهذا ولا امر الشريف
فالواقفون لو أرادوا أي فساد صدور يصدر
واذا دخلهم القضاة والامراء فعلمهم المصلحة
فهم الملاءمون لما تقرر أن الشروط الخالفة
للمشروع جميعها لغو وبطلان انتهى (قوله بغيرها
على الأرض ثم وقف البناء) قصد (بدونها
ان الأرض ملوكة لا يصح) وقبل يصح
وعليه الفتوى مثل قارئ الهداية عن وقف
البناء والغراس بلا أرض فأجاب الفتوى
على صحة ذلك ووجهه شاح الوهابية وأقره
المصنف معلا بأنه منقول فيه تعامل فيه بن
به الاقراء (وان موقوفة على ما عدا البناء
له جاز) تبعا (اجا عاوان) الأرض (الجهة
أخرى فتختلف فيه) والصحيح المصلحة كما في
المنظومة المصلحة ومثل ابن نجيم عن وقف
الانشجار بلا أرض فأجاب يصح لو الأرض
وقفها ولو غير الواقف ومثل أيضا من البناء
والغراس في الأرض المحسنة هل يجوز بيعه
وقفه وهل يجوز وقف العين المرحونة
أو المستأجرة فأجاب نعم وفي البرزخية
لا يجوز وقف البناء في الأرض المحسنة ففي
وأما حكم الزيادة في أرض وقف فاب
النسبة فانوت رجبل في أرض وقف فاب
صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل
ان العمارة لو رفعت نسباً جريا كسرعما
استأجره أمير بربيع العمارة

واذا أنكر زيادة أجر المثل ولدى أنها أضرب فلا بد من البرهان عليه وتعرض عليه وعليه الزيادة مذقيل ان قيل
والا فغيره الا المزروعة فلا توجب لغيره الزرع فتضم عليه الزيادة من وقتها كمالا يني أو غير من ومدة طوطة
فلو قدرته مشاهرة ولم يقبلها أجره الفقيه كذا في غ الشهور لانه قد هاجد رأس كل شهر والبناء ان لم يضر رفته
رفعه وان أضرب فهو المضيق للملكه في تلك المناظره واهليه بلهذه الوقف بقيته مستحق القلع أو يصبر الى أن
ينخلص بناؤه ثم يأخذه ولا يكون بناؤه هاجدا من جهة الاجارة لغيره اذ لا بد له حيث لا يملك رفته وهذا ما ظهر لهذا
الحقير من الجمل الغفير وينبغي أن يكون في غير الارض المحتكرة أما فيها الخ اه مخلصا وفي البحر وحصل كلامهم
في الزيادة أن الساكن لو كان غير مستأجر أو مستأجر الاجارة فاسده فانه لاحق له وقبيل الزيادة ويخرج وبسليم
المتولى العين الى المستأجر وان كان مستأجر اجاره فانه كانت تعنتا في غير مقبولة أصلا وان كانت الزيادة
أجر المثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الا حق والافان كانت أرضا في
كثيرها لكن ان كانت الارض خالية عن الزراعة أجرها من الثاني والاوجب الزيادة على المستأجر الاول
من وقتها ووجب المسمى بحسب ما قبلها لان الزرع مانع من جهة الاجارة حدث كان من روعا بحق وهذا كذلك
وان لم يكن من روعا بحق كالغاصب والمستأجر اجارة فاسده فانه لا يمنع معها كافي الظهيرية والسراجية لكن
ينع التسليم اه (قوله ويؤخر لغيره) لان نقصان من أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بحر (قوله والا تترك) أي
وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة بحر (قوله لو زيد عليه)
أي بغير تعنت (قوله تقسح عند رأس الشهر) لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تنقصد عند رأس كل شهر بحر
(قوله ثم ان ضرر رفع البناء الخ) صواب العبارة ما في البحر من المحيط ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله
رفعه لانه ملكه وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر
أن يملكه من القسم للوقف بالقيمة مبنيا أو مستزوعا أيهما كان أخف بملكه القديم وان لم يرض لا يملكه
لان التملك من غير رضا لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه (قوله انتهى) أي كلام صاحب البحر (قوله
وأما وقف الاقطاعات الخ) تفصيل المقام فيها أن يقال ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو اما ان يكون
مالكها من الاصل بأن كان من أهلها حين من الامام على أهلها أو تاتي الملك من مالكها بوجه من
الوجوه أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في جهة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو
اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشر من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول
فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أقطع
السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابل ما عذله فله اجارتها وتبطل بموته أو اخرجها من الاقطاع لان
السلطان أن يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مشروع فان وقفه
صح لانها لكها وبراى فيها شروطة سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراى فيها
الشرايط ان كان سلطانا أو أميرا بل يستحق ريعه من بيت المال فعمول على ما اذا وصلت الى
الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال
من غير شرائها ففى العلامة قائم بأن الوقف صحيح أجا به حين سئل عن وقف السلطان جقق فانه أرصد أرضا
من بيت المال على مصالح مسجد واقفى بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله جوى ملصعاى التحفة المرضية (قوله
يجعلونها مشتراة صورة) بضد كلامه أن وقفها غير صحيح لما أن شرائها غير حقيقى وفي التحفة ما يفسد أنه اذا جهل
الحال في المشري من بيت المال فالأصل فيه البعثة وراجع (قوله لمصلحة عت) كالوقف على المسجد وأخرج
بذلك ما اذا وقف على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقر كالأرضه سرى الدين بن الشحنة (قوله
ويؤجر) لان بيت المال مع المصالح المسلمين فاذا أبدته على مصرفه الشرعى بناب لا سيما اذا كان يخاف عليه
امراء الجور الذين يصرقونه في غير مصرفه الشرعى فيكون قد منع من يبيع منهم ويصرف ذلك التصرف
ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي شرعها للنسب لالى الخ) وكذا ذكره شارحها العلامة عبد البر عن الخمانية
وغيرها وعبارتها وان سلطانا اذن لقوم ان يبيعوا ارض من اراضى بلدة حوائت موقوفة على المسجد أو أمرهم
ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة قعت عنوة يفسد لان البلدة اذا قعت عنوة نصير ملكا للغانين

ويؤجر لغيره والا تترك في يده بذلك الاجر
ونسب له في البحر وفيه لو زيد عليه أن اجارته
مشاهرة تقسح عند رأس الشهر ثم ان ضرر
رفع البناء لم يضر وان لم يضر رفع أو يملكه
الزبير رضا المستأجر فان لم يضر يبق الى
أن يخلص ملكه محيط ببقى لواجارته مساهمة
أو مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة
دفع الضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان
الزيادة انما كانت بسبب البناء لا زيادة
في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات
ففى البحر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا
أو ملكا للامام فاقطعها ورجع لاقطاع
أو وقف الامراء بغير انما هو اقطاعات
يجعلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال
وفي الوهبانية
ولو وقف السلطان من بيت مالنا
لمصلحة عت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرعها للنسب لالى وكذا يصح
اذن بذلك ان قعت عنوة لا صلحا لبقاء ملك
مالكها قبل الفتح

فيجوز أمر السلطان فيها واذا فكت صلواتي على ملاكها اه (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ذكره الوافي
 (قوله غير المسجل) أي غير المحكوم به والمسجل المكتوب في السجل وهو كتاب القاضي من اطلاق اللازم العادي
 وارادة لزومه فان العادة أنه اذا حكم بشي كتبه عنده (قوله لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف)
 قال في المنع فان قلت هذا كله انما يفرض على قول الامام المسترشد لتسجيل في صيرورة الوقف لازما وقد علمت
 أن الفتوى على قوله ما في الوقف وعليه لا ينقد قلت بل هو صحيح على قوله اه أيضا لوقوع القضاء في فصل مجتهد
 فيه وبه صرح الامام البرزاني حيث قال وذكر شمس الاسلام اقتصر الواقف واحتجاج الى الوقف يرجع الى
 الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبه ما يصح أيضا لوقوعه في فصل
 مجتهد فيه اه كلامه وما يؤيده أيضا ما في فتاوى سراج الدين قارئ الهداية من قوله سئل عن الواقف اذ ارجع
 عما وقف قبل الحكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم قاض بعبية الرجوع وبعبية الوقف الثاني
 ولزومه على مقتضى مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهل يصح هذا الثاني أم لا أجاب اذ ارجع
 الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه فذهب أبي حنيفة أنه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف
 وأنه يلزم من غير حكم الحاكم مع ذلك اذا قضى بعبية الرجوع فاض حنفي صح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة
 أخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار الاعتبار هو الثاني لانه تأيد بحكم الحاكم اه وبهذا يدفع ما ذكره العلامة
 قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ مع ملا ذلك بأه قضاء على الرجوع وليس كذلك لما في السراجية من تصحيح أن
 المفق يفتى بقول الامام أبي حنيفة على الاطلاق ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 ولا يتخير اذ لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح أيضا فقد جزم به بعض اصحاب المتون ولم يؤولوا على غيره اه (قوله
 تعال الشيخ) هو صاحب الجبر (قوله والمثلا أبي السعود) فتى الثقلين حيث سئل عن واقف باع شيئا من وقفه
 الصحيح وسأله الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء ولا فأجاب ان لم يكن مسجلا وقد باعه
 برأى الحاكم تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان مسجلا محكوما بعبية فالباع باطل والسجل
 على ما كان من الوقفية اه (قوله لكن جلد في النهر الخ) حيث قال وما في الخلاصة احتاج الواقف الى الوقف
 يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وفي القنية وقف قديم لا تعرف صحته ولا فساده باعه
 الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي بعبية البيع ينفذ ثم رقم باعه الوارث لضرورة فالباع باطل ولوقضى
 القاضي بعبية ولا يفتح هذا الباب اه قال في الجرائد في وقف لم يحكم بعبية ولزومه بدليل قوله في الخلاصة
 ان لم يكن مسجلا أي محكوما به ومع ذلك أيضا فهو على قول الامام المرجوح وعلى قوله اه الرابع المقتضى به
 لا يجوز فيه قبل الحكم بلزومه لا للوارث ولا لغيره ولوقضى قاض بعبية يمه فان كان حنفيا مقلدا لحكمه باطل
 لانه لا يصح الا بالبيع المقتضى به فهو عزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فقر بعاه على الصحيح
 فالباع باطل ولوقضى القاضي بعبية وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين من بيعه قبل
 الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهدا وهو منه انتهى والحاصل أن القاضي اذا قضى ببيع غير المسجل
 اختلف فيه والذي نقله المصنف صريح في صحته لانه حكم في فصل مجتهد فيه ولو كان القاضي حنفيا
 وما في القنية صريح في بطلانه وهو ما عليه العلامة قاسم وتبعه صاحب الجبر والنهر وغيرهما وهو الاول سنداً
 للباب كما قاله صاحب القنية على أن العلامة سراج الدين أجاب بالبطلان وخالف جوابه الاول كما ذكره في شرح
 الملتقى قال الحلبي وقول صاحب الجبر فهو على قول الامام المرجوح ممنوع فان قول الامام مصحح أيضا وذكر
 ما نقلناه عن المصنف سابقا قلت ان قول الامام وان صح لم يفت به أحد كما ذكره صاحب الجبر اقول كتاب الوقف
 والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المقتضى به في المذهب (قوله لا يصح بيعه) يفيدان اطلاق القاضي ببيع الوقف لغير
 الوارث حكم بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث ثانياً أن بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي
 أن يكون البيع صحيحا موقفا على اجازة الوارث كما لا يخفى قاله الحلبي والذي في الدرر صريح في عدم الجواز
 لاعداء العبيدة وعدم الجواز لا ينافي العصة مع عدم النفاذ (قوله باع القيم الخ) قال الحلبي ينبغي أن يكون
 في صورة الاستبدال اه (قوله وأما المسجل) أي المحكوم به بأن وجد في سجل القاضي مثلاً أن فلانا وقف كذا
 وحكم به القاضي ولكن لم توجد الآن بينة تشهد بشيئونه لتطاول الزمان (قوله قد منع القضاة) ببناء منع للعجول

(أطلق) القاضي (بيع الوقف غير المسجل)
 الوارث الواقف فباع صح وكان حكماً بطلان
 الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف
 أو بعضه أو رجع عنه ووقفه لجهة أخرى
 وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح
 الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه
 المصنف وأفتى به تعال الشيخ وقارئ الهداية
 والنبلأبي السعود قلت لكن جلد في النهر
 على القاضي المجتهد فراجع اه (ولو) أطلق
 القاضي البيع (لغيره) أي لغير الوارث
 (لا) يصح بيعه لانه اذا بطل عادى ملك
 الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعنى
 بغير طريق شرعية لما في العمادية باع القيم
 الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز قلت وأما
 المسجل وانقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف
 ابطاله فقال المقتضى أبو السعود في معروضاته
 قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى
 فليحفظ

(قوله من الثلث مع القبض) يعني يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيه من القبض والافراز اهـ حابي
عن الدور وظاهره ان اشتراط القبض أي قبض المتولى في هذا الفرع قول الجميع (قوله والابطال) أي لا يخرج
من الثلث ولم يجره الوارث (قوله ولو أجاز البعض الخ) قال في الهندية وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر
ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضي خان (قوله
وبطل وقف رهن معسر) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف العين المرهونة والمدة متأجرة هل يصح أم لا أجاب
نعم يصح فيه ما والى الجارة ماضية على حالها إلى نهاية ما في يد المستأجر وكذا الرهن في يد المرتهن - حتى يفتسكه الراهن
فان افتسكه فالوقف نافذ على شرطه وان لم يفتسكه - حتى مات ان كان له مال افتسكه الوارث أو الوصي وان لم يكن له
يباع في وفاة الدين اهـ حابي (قوله ومريض مديون بمحيط) في فتاوى ابن نجيم مثل من المريض اذا وقف داره
أو أرضه وعليه ديون بمحيط بما له هل ينفذ الوقف أم لا أجاب لا ينفذ الوقف ويباع في الدين ويبطل اهـ حابي
وفي حاشية أبي السعود عن الفواكه البدرية لابن الفرس الدين المحيط بالترك مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف
والوصية للمال والحياة في عقود العوض في مرض الموت الا باجازه المداين وكذا يمنع من انتقال الملك
الى الورثة فيمنع تصرفهم الا باجازه اهـ (قوله بخلاف صحيح) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف وقفاً وعليه
ديون ولا مال له هل يصح الوقف أم لا وهل يوفى ديونه من غلته أم لا أجاب الوقف صحيح فان وقف على نفسه
شرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته
بلاسر فأن وقفه على غيره وجعل الغلة فهي لمن جعله خاصة اهـ حابي (قوله لو قبل الخ) قال في الفتاوى
الهندية ومنها أي من شروط الوقف أن لا يكون محجوراً عليه بنفسه أو دين كذا أطلقه النصارى كذا في التمر
ويبقى انه اذا وقفها في الحجر لفسده على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح
عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير اهـ حابي ورد في الصريح بأنه تبرع وهو ليس من أهله
ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم أهليته للتبرع يعني على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير انما هو بعد موته
ولو وقف باذن القاضي على ولده صح عند البلخي خلافاً لصفار حوى (قوله فان شرط وفاء دينه) أصل العبارة
فان وقفه على نفسه وشرط وفاء دينه كما قدمناه عن فتاوى ابن نجيم حذفه الشارح استغناء بما قبل وهو قوله
ولو وقفه على غيره اهـ حابي (قوله لوله ورثة) أي ولم يجزوا وقوله والأي وان لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا
اهـ حابي (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورتي المحيط وغيره قال في الهندية فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين
ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائماً بينه في يد الوارث تميز كما هو وقفا وان لم يكن بأن باع الوارث
لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشتري به أرضاً أخرى فتوقف مكانها وكذا لو باع القاضي الأرض
في الدين ثم ظهر للميت مال فبها بالدين يخرج الأرض من الثلث لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت
ويشتري به أرضاً أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي ولو باع بعض الورثة دون بعض فمال يبيع
يعود وقفاً ما يبيع يشتري بيمينه وتوقف كذا في الذخيرة اهـ ملخصاً (قوله فان مات عن عيني) الأولى عن مال
بني لانه ربما لوهم الاختصاص بالعين دون غيره من العروض والاملاك قاله العلامة عبد البر قلت ان العروض
والاملاك اعيان فالأولى أن يقول دون غيره من الديون بأن كان لامتوفى دين يوفى منه ما عليه (قوله والافيطل)
أي ان لا يعتد بما يبيطل الوقف قال الشرنبلالي في شرح البيت صورته رهن عقار ثم وقفه وقفاً صحيحاً فاعتقد
فلو لم يفتسكه حتى مضى - ممنون لا يطل الوقف فاذا انتك أو أجاز المرتهن نفذ وليس له التصح فان مات الراهن قبل
الفسك الأول مال يبي بالدين قضى منه الدين ونفذ الوقف وان لم يكن له مال رفع أمره للقاضي فيبطل ويباع الدين
وهذا يخالف علق العبد الرهن لا يباع ويسعى في الدين ان لم يزد على قيمته ولا يطل العتق اهـ حابي (قوله وأول الغلة
يهل) أو لحكاية الخلاف وظاهره أن هذا قول في المذهب وليس كذلك بل هو محقق لبعض الافاضل
قال الشرنبلالي في الشرح وبهت فاضل فقال ينبغي أن لا يطل الوقف ويؤخذ من غلته لو فاء الدين كساية
العبد اذا لم يقدر من من والجميع بينهما التفرقة فان الوقف تحرر عن البيع وتعلق حتى القبر يتقضى من ويصه
كساية العبد بل أنه أمكن اذ قد يموت العبد قبل اداء الكساية والعقار ياق رعاية للمصلحة فليست أمثل اهـ (قوله
فليست أمثل) تأملته فوجدت هذا الصنيع ليس بحسن لما أنه ساق البحث مساق النص (قوله لكن) استدرأ لطل

(الوقف في مرضه) وقوله كساية نفسه
من الثلث مع القبض (فان خرج) الوقف
(من الثلث أو أجاز الوارث) ينفذ في الكل
والابطال في الزائد على الثلث ولو أجاز
البعض جاز بقدره وبطل وقف رهن معسر
ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لوقبل
ومريض مديون وفاء دينه من غلته صح
الحجر فان شرط وفاء دينه عن كفايته
وان لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته
بلاسر ولو وقفه على غيره فقلته لمن جعله
خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير
المحيط يجوز في الثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة
والافقي كانه فلو باعها القاضي ثم ظهر مال
شري به أرض بدلهاء وتمت في الاسعاف
في باب وقف المريض وفي الوهبانية
وان وقف المرهون فافتسكه يجز
فان مات عن عيني لا يغير
أي والافيطل أو لانه يهل فليست أمثل قلت
لكن في معروضات الفتى أبي السعود

قوله بخلاف جميع اه حلي (قوله عن وقف على أولاده) ذكر الاولاد اتفاقاً فيما يظهر (قوله وهرب
 عن الديون) الظاهر انه اتفاقاً أيضاً (قوله من الحكم) أي بصفة هذا الوقف (قوله وتسجيل الوقف) عطف لازم
 وهذا بخلاف نص المذهب الصريح كما سلف ولعل السر في المنع حفظ أموال الناس التي جعلها الله تعالى لهم
 فيما مودع في قوله ممنوعون أن الامام منعهم من ذلك كما منع من استماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة (قوله
 أو لا اغنياء ثم الفقراء) وأما الوقف على الاغنياء فلهذا فلا يجوز لانه لا بد فيه من ابتداء قربة ولا يكون الاجل لحظة
 جانب الصدقة كذا في البحر من الطر موسى (قوله وسقايان) هي ما يستقى منها الخلق كبر وصهر يج (قوله
 لا احتياج الكل) أي من الاغنياء والفقراء وهو علة لقوله يسقون أفاده المصنف في الشرح (قوله بخلاف
 الادوية) أي الموقوفة في التمارخانة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان قلت حاجة المريض الى
 الدواء أشد أجيب بأن العطشان لو ترك شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التدوي لا ياتم حلي عن المنع (قوله
 بلا تعميم) الذي في المنع عن القنينة عن بعض المشايخ التوقف في حال التعميم (قوله أو تخصيص) أي على
 الاغنياء (قوله فدخل الاغنياء بها) هذا في التعميم أما في التخصيص فهم مقصودون فانه الحلي (قوله ووارثه
 يعلم خلافه) قال في الهندية عن الثانية أقرب وقف صحيح وأقرب أنه أخرجه من يده ووارثه لم يكن يعلم أنه أخرجه من
 يده قالوا اقراره على نفسه صحيح وليس للورثة أن يأخذوه ولا تنجح دعواهم في القضاء اه ونقل صاحب الدرر
 ذلك عن الثانية وهو صريح في أن يعلم من العلم وضبطه الوافي بضم الياء من الاعلام أي بخبر بخلافه وفرق بين
 عدم العلم بالشيء وبين العلم بخلافه وقد علمت اصل العبارة (قوله قضاء) لأوجهه لتقييده لأن الوارث اذ لم يكن
 يعلم خلاف ما فعله المورث لا تسمع الدعوى في الديانة أيضاً فليس للمنفق أن يفتيه بأنه ارث لأن الظاهر أن ما أظهره
 المورث هو الواقع نعم يظهر على ضبط الوافي فان الوارث اذا كان يعلم من المورث خلاف ما أقربه بأن لم يصر
 منه وقف وانما قال ذلك اضراً بالوارث ساغ له ديانة أخذه وهذا بخلاف ما لو أنشأ الوقف حالاً فانه لا كلام
 للوارث فيه نابياً مل (قوله وتبطل أوقاف امرئ بارتداده) في نسخ ويطل وقف ولا يصح النظم عليه لأن
 المنظومة من الطوبى قال العلامة عبد البر في شرحه اشغل البيت على مستثنين من المحيط الاولى اذ الوقف
 ارضاً وقفاً صحيحاً ثم ارتد الواقف بعد ذلك وقتل على رذته أو مات بطل الوقف وصار ميراثاً لمطلوعه فان رجع
 الى الاسلام فان وقف بعد الرجوع جاز ولا فلاح له وعندى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون
 في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يتعاق به بحق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بهوله اه وأجاب
 الشرنبلالي عن هذا النظر بما في الاسعاف من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة الى الله تعالى فبطل اه
 وفيه أن الذي يبطل في القرب ثوابها لا صورها لا ترى أنه لو اعتق أو صلى أو صام لا يبطل عتقه ولا صورة صلاته
 وصومه وانما الذي حبوط ثوابها قال الحلي واعلم أن قول المحيط وقتل على رذته أو مات لا يعتبر مفهومه لبطلان
 وقفه بمجرد ارتداده كما هو صريح النظم وقد تقدم أول الباب بل وآخر كلامه حيث قال فان رجع الى الاسلام
 فان وقف الخ صريح في انقضاء هذا المفهوم اه الثانية اذا ارتد الملم ثم وقف وقما حال ارتداده فان مات أو قتل
 على رذته أو لحق بدوا الحرب وحكم بطاقه بطل وقفه ويكون ميراثاً والمحفوظ عن أبي يوسف فيما اذا اشتري شيئاً
 أو باع أو أجر أو عامل في ماله بشئ فانه جائز ولم يرو عنه فيما يقرب به الى الله تعالى وعلى قول محمد يجوز عنه
 ما يجوز من القوم الذين اتفق اليهم فوات في أوقاف الخصاص في باب وقف أهل الذمة قلت فها تقول في المرتدة
 من اهل الاسلام قال أما في قول الامام رحمه الله تعالى فانه يجزئها الوقف ان وقعت شيئاً وبضيه على ما سئلته
 الا أن تكون جعلت ذلك انقوم بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز وقفه بخلافه لما تقدم اه
 (قوله في حال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا والمعنى أن الوقف منه حال رذته لا يصحكون أحق
 بالامضاء من الوقف الذي صدر منه حال اسلامه ثم ارتد بل هو اتمام مسأله أو أحق بالبطلان والله تعالى أعلم
 بالصواب واستغفر الله العظيم

• (فصل براعى شرط الواقف) •

أي يجب العمل به قال في البحر وأفاده انه ليس كل شرط يجب اتباعه ففأوهناك اشتراطه أن لا يزل
 القاضي شرطاً باطلاً مخالف لا نزع وهذا علم أن قولهم شرط الواقف كمنع الشارع ليس على عومه قال

سئل عن وقف على أولاده وهرب من
 الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم
 والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل
 الوقف مدار ما نقل بالدين انتهى فليحفظ
 (الوقف) على ثلاثة أوجه (أما الفقراء
 أو الاغنياء ثم الفقراء أو يستوى فيه
 القريبان كرمال وغان ومقارب وسقايان
 وقناطر ونحو ذلك) كساجد وطواحين
 وطست لا احتياج الكل لذلك بخلاف
 الادوية فلم يجز لانه لا ينعيم أو تخصيص
 فدخل الاغنياء ثم الفقراء في فرع
 أقرب وقف صحيح وأنه أخرجه من يده ووارثه
 يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى
 وارثه قضاء درر وفي انه بانية
 تبطل أوقاف امرئ بارتداده
 في حال ارتداد منه لا وقف أجده
 • (فصل براعى شرط الواقف في اجارته) •

فلم يزد القيم بل القاضى لانه ولاية النظر
لفقهير وغائب وميت فلو اهل الوقت
مدتهم اقل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيد
بمنه مطلقا (وبها) أى بالسنة (يعنى
في الدار وبثلاث سنين في الارض) الا اذا
كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا يختلف
زمانا وموضعا وفي الميزانية لو احتيج لذلك
به قد عوقدوا فيكون العقد الاول لازما لانه
ناجز والثاني لانه مضاف قلت لكن قال
أبو جعفر الفتيوى على ابطال الاجارة
الطويلة ولو عوقد ذكره الكرماني في الباب
التاسع عشر وأقوه قدرى أفندى وسيجي
في الاجارة (وقرأ بجر المثل فلا يجوز
بالاقل) ولو هو المستحق قارئ الهداية الا
بقتان يسير أو اذا لم يرغب فيه بالاقل
أشياء (فلورخص أجره) بعد العقد
(لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولو زاد)
أجره (على أجر مثله قبل بعده ثانيا على
الاصح) في الاشياء لو زاد أجر مثله نفسه
بلا زيادة واحدة فلا يتولى فسخها به بقى ومالم
يفسخ فله المسمى (وقيل لا) بعقدية ثانيا
(زيادة) واحدة (فمنها) فانها لا تعتبر وسيجي
في الاجارة (والمستأجر الاول أولى من غيره
اذا قبل الزيادة والموقوف عليه المصلحة)
أو المستأجر (لا يملك الاجارة) ولا
الدعوى لو غصب منه الوقف (الابتولية)
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على
ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة
لا عين وهل يملك السكنى من يستحق الربع
في الوهبانية لا وفي شرحها للشر بنسب لاني
والعصر بنهم (و) الموقوف (اذا أجره المتولى
بدون أجر المثل لزم المستأجر) لا المتولى
كما غلط فيه بعضهم (فنامه) أى تمام أجر المثل
(كتاب) وكذا وصى خانية (أجر منزل صغير
بدونه) فانه يلزم المستأجر فنامه اذ ليس لكل
منهما ولاية الخط والاسقاط وفي الاشياء
من الفتية أن القاضى يأمر بالاستيفار
بأجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية

العلامة قاسم في فتاواه أجمعت الامة أن من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يملك به ومنها ما ليس كذلك اه
وقد سبق أنه يخالف شرط الواقف في منبر مسائل (قوله فلم يزد القيم) قال في البحر لو شرط الواقف أن لا يؤجر
أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت اجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها
ولكنه يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها القاضى أكثر من سنة لان القاضى ولاية النظر على الفقراء وعلى
الميت أيضا ولو شرط أن لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من
سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضى اه (قوله لان ولاية النظر للقيم) هذا تعليل قاصر لانه لا يشمل
الوقف على الاولاد أو المسجد (قوله وغائب) فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود (قوله وميت) فانه يحفظ ماله
ويقيم عليه وصاوية قضى ديونه وينفذ وصاياه (قوله قيل تطلق الزيادة للقيم) أى تبقى على اطلاقها فلا تقيد بمدة
القيم أن يؤجر أكثر من سنة منع (قوله وهذا) أى اختلاف مدة الاجارة (قوله لو احتيج لذلك) أى لطول مدة
الاجارة (قوله قلت لكن قال أبو جعفر) قال في الهندية منه انه قد احتال بعض الصكاكين في زمات في اجارة
لوقف لما كانت الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصلح أن فلانا وكل فلانا
باجارة هذه المصلحة من فلان كل سنة بكذا ومضى ما أخرج به من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف
في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر انما يملك هذه الوكالة في الوقف تحجز بامتناع صلاح الوقف
كما يطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة مبنية للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا مبنية
للووقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات اه (قوله فلا يجوز بالاقل) قال في البحر واذا علم حرمة ايجار الوقف
بأقل من أجر المثل علم حرمة اعارته بالطريق الاولى ويجب أجر المثل كما قد تضاءل عنه وينبغي أن يصح كون خيانه من
الناظر وكذا اجارته بالاقل عالم بذلك وذكر الخصاص أن الواقف أيضا اذا أجرة بالاقل بما لا يتغابن الناس في مثله
فانها غير جائزة ويطلبها القاضى فان كان الواقف مأمورا ففعل ذلك على طريق السهم والغلة أقوه القاضى
في يده وأمر باجارتهم بالاصح وان كان غير مأمورا أخرجها من يده وجعلها في يد من يوثق به وكذا اذا أجرة
الواقف سنين كثيرة ممن يخاف أن تتلف في يده قال يطل القاضى ويخرجها من يد المستأجر اه فاذا كان هذا
في الواقف فالمتولى أولى انتهى (قوله ولو هو المستحق) أى ولو كان المستأجر المستحق لان مراعاة المصلحة للوقف
أمر ذاتي له ولا حقال موت ذلك المستحق انشاء المدة وانتقال الاستحقاق لغيره (قوله الا بقتان يسير) المراد
بانه صان اليسير ما يتغابن الناس فيه كما في الاسعاف (قوله للزوم الضرر) أى على الوقف بالفسخ (قوله تعسفا)
التعسف طاب الزلة كما في الوانى والعلامة توضحهما الله تعالى والمراد بالابقاع في المشقة (قوله والمستأجر
الاول) هذا معنى على القول الاول (قوله والموقوف عليه) من امام ومدرس وأولاد درر وفي البحر من
فتح اقدري وليس للموقوف عليهم سكناهم بل الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى استغلال اه
(قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع لا بدل فلم يملك ثمنه ايده وهو الاجارة والمالك أكثرهما ملك بخلاف
الاعارة فالة الكمال (قوله ولا الدعوى الخ) قال في المنع ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه
حق الخصومة بغير اذن القاضى اه (قوله الا بقتان يسير) بان يجعله الواقف متوليا بحيث يذبح له حق التصرف
منع (قوله على ما عليه الفتوى) وقال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولى بغير اذن القاضى لان الحق
لا يعود (قوله لا العين) قال في المنع لانه لا حق له في التصرف في الوقف اغما حقه في أخذ الغلة انتهى وهو أولى
(قوله في الوهبانية لا) قال فيها

ومن وقت دار عليه فانه سوي الاجر والسكنى فايقتز

ومثله في المحبة (قوله وفي شرحها للشر بنسب لاني) خبره قدم وجملة والتعريف نعم مبتدأ مؤخر قال في الشرح
المذكور عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك
وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لا يملك فيه
اختلاف المشايخ اه وأقول ليس ذلك مسلما والتعريف خلافه فيملك السكنى من يفسق الربع اه قتاهل (قوله
اذ ليس لكل منهما) الاولى منهم لا يدخل المتولى (قوله يأمره) أى المستأجر كما في شرح الملقى (قوله وعليه
تسليم زود السنين الماضية) والذي تقدم عن شرحه لا ملحق أن الاجارة مالم يفسخ كان على المستأجر المسمى

لا ينافيه لأن موضوعه فيما إذا أجزأ أو لا بأجرة المثل ثم زاد الأجر في نفسه (قوله لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يبعد ذلك إذا أهل الحلة قال في الأشباه عن القسبة لا يبعد أن أهل الحلة في الدور والحوادث السبلة في يد المستأجر عسكه ما بين فاحش بنصف أجر المثل ونحوه بالسكوت إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيما تم كلهم بنفس السكوت فبالاكتفاء بالتولي والجباي والسكاتب إذا تركوها ولا سيما لأجل الرشوة نفوذ بالله تعالى (قوله وإذا غفر الناظر عمال الساكن) يعني وكان من جنس حقه حوى (قوله قضاء وديانة) مرتباً بقوله أخذ (قوله ما منافع مضمونة) أي على الغاصب (قوله لا أجر المثل) قال السيد الحوى في حاشيته إذا قول المتقدمين أ ما على ما اختاره المتأخرون من تضمن الغاصب منافع الوقت ومال البيت والمعدل للاستغلال فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الأجرة إذا كان أقل من أجر المثل يكمل الغاصب أجر المثل وإن كان ما قبضه زائداً يردّه أيضاً لعدم طيبه اهـ (قوله وعلى الغاصب رد ما قبضه) توضيحه ما في القنية غصب دار معدة للاستغلال أو موقوفة لبيت أو أجرها مائة معلومة بأجر مسمى وسكك المستأجر يلزمه المسمى لأجر المثل ويرد ذلك للعائد ويردّه على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اهـ (قوله لتأويل العهد) ليس هذا في عبارة الأشباه (قوله وتلافها) الأولى وتلافها للبيت اتلاف العقار والمنافع وفي الفرر والدرروين في الضمان بالتلاف منافع به يعني إذا سكن رجل دار الوقت أو أسكنه المتولي بلا أجر قيل لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل وعليه العتوى انتهى (قوله كالسكن الخ) لب ونشر مرتب (قوله وكذا يفتي بكل ما هو أنفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه) أراد به أن العقار لا يضمن بالغصب عندهما ويضمن عند محمد وزفر والشافعي فيفتي في الوقت بالضمان لأنه أنفع للوقت اهـ حلبي وهذا هو عين الفرع السابق فالأولى أن يراد به غيره كالقول باستبدال ما قبضه ريعه والقول بعدمه فإنه يفتي بعدمه لأنه أنفع للوقت بابقاء عينه واحتمال ضياعه اهـ (قوله ومتى قضى بالقيمة) أي عند تلاف عقار الوقت (قوله فيكون وقتاً بديل الأول) بلا توقف على تلف ما بوقفه كافي معين المفتي وغيره كذا في شرح الملتقى (قوله حصة) الحصة بالكسر الأجر كافي القاموس ثم قال واحتجب بكذا الأجر عنه دأقه تعالى اعتمدته بنوي به وجه الله تعالى اهـ فالهوى والذي تقبل فيه الشهادة لا أجر أي قصد لا لأجابه مدع (قوله على ما في الأشباه) حيث قال تقبل الشهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقت وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الأمة وتبديرها والخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المساعة والمراد بالوقت الشهادة بأصله وأما ريعه فلا وعلى هذا الاتساع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها قال دعوى حصة لا تجوز والشهادة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصار ثمانية عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولد منسبه اهـ حلبي وقوله وطلاق زوجته أي وإن أنكره الزوجان وبصير الشاهد خصماً كافي العناية وفي العمادة الشرط حضور الزوج فقط وقوله وتعليق طلاقها المذكور ابن وهبان والمراد الشهادة بجزء التعليق قبل وقوع المعلق عليه والافهى شهادة بالطلاق وقوله وحرية الأمة لا يشترط فيها حضور الأمة بل حضور المولى وقوله والنسب مختص بالهوى من أن شرط سماع البينة على النسب الخصومة والمراد بأصل الوقت كل ما يتعلق به صحة الوقت ويتوقف عليه وما لا يتوقف عليه الصحة في الشرائط والمراد بالشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الناضل إلى كذا بدينان الجهة وقوله وأما ريعه أي وأما الشهادة بمصرف ريعه فلا تقبل لأن الشهادة بالشرط كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه (قوله لأن حكمه التصديق) الحكم هو الأثر المترتب على الشيء (قوله وهو حق الله تعالى) الضمير إلى التصديق (قوله وهذا التفصيل هو المختار) التفصيل هو ما في التنازع وهو المستفاد من الكلام السابق أنها تقبل في الوقت على غير معينين لا في المعينين (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة) الضمير راجع إلى الإطلاق المستفاد من المصنف لا التفصيل فإنه الحلبي وعبارة المؤلفاتهم خلاف ذلك (قوله ورقق المصنف الخ) قال في المنع نقلاً عن الخانية وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان الوقت على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء وعلى المسجد على قولهم ما تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول الإمام لا تقبل وقامه فيها (قوله لم يدفع له شيء من الغلة) لعدم دعواه (قوله وتصرف كلها للفقراء) بخكمه حكم الوقت المنتقطع (قوله كما تر

ولو كان ان الزيم ساكتاً مع قدرته على الرفع للقاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا نظر الناظر عمال الساكن فيصرفه في مصرفه قضاء القنية منه فليجذب قلت وقيل بأجوبة التولي وديانة انتهى فليجذب قلت وقيل بأجوبة التولي لما في غصب الاشياء لو أجر الغاصب ما منافع مضمونة من مال وقف أو بيت أو معة فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه لا غير تأويل العهد انتهى فليجذب (ينبغي بالضمان في غصب عقار الوقت وغصب منافع) وتلافها كالمسكن على الساكن أو أسكنه المتولي بلا أجر كافي (بكل ما هو أنفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه) أي متى قضى بالقيمة (قوله ومتى قضى بالقيمة) أي عند تلاف عقار الوقت (قوله فيكون وقتاً بديل الأول) بلا توقف على تلف ما بوقفه كافي معين المفتي وغيره كذا في شرح الملتقى (قوله حصة) الحصة بالكسر الأجر كافي القاموس ثم قال واحتجب بكذا الأجر عنه دأقه تعالى اعتمدته بنوي به وجه الله تعالى اهـ فالهوى والذي تقبل فيه الشهادة لا أجر أي قصد لا لأجابه مدع (قوله على ما في الأشباه) حيث قال تقبل الشهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقت وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الأمة وتبديرها والخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المساعة والمراد بالوقت الشهادة بأصله وأما ريعه فلا وعلى هذا الاتساع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها قال دعوى حصة لا تجوز والشهادة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصار ثمانية عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولد منسبه اهـ حلبي وقوله وطلاق زوجته أي وإن أنكره الزوجان وبصير الشاهد خصماً كافي العناية وفي العمادة الشرط حضور الزوج فقط وقوله وتعليق طلاقها المذكور ابن وهبان والمراد الشهادة بجزء التعليق قبل وقوع المعلق عليه والافهى شهادة بالطلاق وقوله وحرية الأمة لا يشترط فيها حضور الأمة بل حضور المولى وقوله والنسب مختص بالهوى من أن شرط سماع البينة على النسب الخصومة والمراد بأصل الوقت كل ما يتعلق به صحة الوقت ويتوقف عليه وما لا يتوقف عليه الصحة في الشرائط والمراد بالشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الناضل إلى كذا بدينان الجهة وقوله وأما ريعه أي وأما الشهادة بمصرف ريعه فلا تقبل لأن الشهادة بالشرط كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه (قوله لأن حكمه التصديق) الحكم هو الأثر المترتب على الشيء (قوله وهو حق الله تعالى) الضمير إلى التصديق (قوله وهذا التفصيل هو المختار) التفصيل هو ما في التنازع وهو المستفاد من الكلام السابق أنها تقبل في الوقت على غير معينين لا في المعينين (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة) الضمير راجع إلى الإطلاق المستفاد من المصنف لا التفصيل فإنه الحلبي وعبارة المؤلفاتهم خلاف ذلك (قوله ورقق المصنف الخ) قال في المنع نقلاً عن الخانية وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان الوقت على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء وعلى المسجد على قولهم ما تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول الإمام لا تقبل وقامه فيها (قوله لم يدفع له شيء من الغلة) لعدم دعواه (قوله وتصرف كلها للفقراء) بخكمه حكم الوقت المنتقطع (قوله كما تر

فتدبر فيه أن ما زعمه لو غصب منه الوقف فإن الدعوى على الغاصب حق المتولى لا المستحق إلا أن يكون متوليا مادعوى المستحق استخماقه في الوقف فلا شبهة في صحتها ولا يحتاج إلى التدبر اهـ حابي (قوله لنا شاهد حصة) الاولى الاقتصار على قوله ليس لنا مدع حصة فانه أفاد بحصول العيبارة الاولى فيما سلف (قوله والمفتي به لا) لأن الموقوف عليه حقه في الغلة لا في الرقبة وسباق كلام الشمس الحانوفى على ما ذكره السيد الجوى يفيد ترجيح أن الوقف إذا كان على معين تصح منه بيع ولا تنوقف صحته على إذن القاضي اهـ ابوالسعود في حاشية الاشياء (قوله وقد مر) الذى رآن دعوى الموقوف عليه المعين لا تسمع على الغاصب وما هناد عواء أصل الوقف ولا شك في المغايرة (قوله لا يملك) كون اثباتا للجهول (قوله بناء على قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره أفاده المصنف (قوله وفي العمادية تقبل) أى من غير بيان الواقف وهو قول أبي يوسف وعليه ما شيخ بلخ كابى جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون الفتوى على قول أبي يوسف في الوقف أنه يبقى بقوله هنا أفاده في المنع (قوله وان صرح حوايه) بأن قالوا عند القاضي أنهم بالتسامع درر (قوله أى بالسماع) أشار به الى تأويل الشهرة بالسماع فساغ تذ كبر الضمير والسماع والشهرة شئ واحد خلا لما باقى عن العلامة فوح (قوله في المختار) وقال الفضلى لا تقبل الشهادة بالتسامع (قوله بخلاف غيره) أى بخلاف ما يوجب زنية الشهادة بالتسامع كالنسب فانهم إذا صرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع لا تقبل درر (قوله لا تقبل بالشهرة) قال العلامة فوح الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه الضيقة وقف على كذا مشهور ومعلوم ويشهد بالشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أنا أشهد بالتسامع (قوله لا يثبت شرائطه) يعنى أنهم هم مدعي ما ينو الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم هندية (قوله فى الاصح) وعليه الفتوى هندية عن السراجية (قوله ما كان عليه في دواوين القضاة) أى دفاترهم وسجلاتهم قال فى الفتح وهذا معنى النبوت بالتسامع وفى الهندية مثل شيخ الاسلام بن وقف مشهور اشتهت مصارفة قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعملون فينبى على ذلك كذا فى المحط وهو ظاهر (قوله والمادعى أعم) من كونه جهلت شرائطه أولا ولا أيضا ما ذكره الكمال فى وقف انقطع ثبوته ولم يعرف الامن الدواوين والمذكور هنا وقف شهدوا بنبوته بالتسامع (قوله وبيان المصنف من أصله) جلة من مبدأ وخبر معطوفة على قوله وتقبل الخ اهـ وفى المنع كل ما يتعلق بصفة الوقف وبوقف عليه فهو من أصله وما لا يرتفع عليه فهو من الشرائط اهـ (قوله وبعض مستحقه يتصب خصما عن الكل) صورته وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي فى يد الحى وأولاد الميت ثم أقام الحى بيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن بهد بطن والباقي غائب والواقف واحد تقبل ويتصب خصما عن الباقي من (قوله وكذا بعض الورثة) أى يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت وعليه لأن كل واحد خلف عنه فلا وادى الوارث ديال لميت وقضى له يكون قضاء الجميع الورثة وفى العمادية إثبات الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصى يجوز أن لم يكر فى أيديهم شئ من التركة لعائدة التمكن من الاخذ من مال الميت عند الظهور أبوالسعود فى حاشية الاشياء ملخصا (قوله ولا ثالث لهما) يزاد واحدة قال محمد لوقال سالم ويزنغ وميمون أحرار واقام واحد منهم البيعة على ذلك ثم جاء غيره لا يبعد البيعة لانه اعتاق واحد اهـ بى (قوله وكذا الوثب اعساره فى وجه أحد القرماء) فانه يتصب خصما عن بقيتهم فلا يجس لهم (قوله وقالوا تقبل بينة الافلاس بقبية المدعى) قال المصنف فى القضاء والمواقف فى شرحه فيجبهه بما رأى ثم يسأل عنه احتياط لا وجوب من جبرانه وبكى عدل بقبية دائر ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة اهـ ملخصا ولا وجه لذكر هذه المسئلة هنا لعدم انتصاب أحد عن أحد فيها (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين) كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ وخبر وجلة بثبت الاعتراض السلك كلاس متساويين يعنى ان رضى بعض الاولياء المتساوين بنكاح غير الكفو قبل العقد أو بعده كرضا الكل لأن حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء ككلا وهذا على ظاهر الرواية وأما على المفتي به فالنسكاح حيث صد رقبلى الرضا باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم فى باب الاولياء اهـ حابى من يدا (قوله وكذا الامان) يعنى أن أمان واحد من المسلمين لحربى كآمان جميعهم كما تقدم فى السبر اهـ حابى (قوله والقود) أى أنه إذا عفا

وفى الاشياء لنا شاهد حصة فى أربعة عشر وليس لنا مدع حصة الا فى دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانهم تسمع عند البعض والمفتي به لا الا بتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى أولى انتهى وقد مر تقبيله (ويشترط) فى دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف قديما (فى الصحيح) بزيادة لا يملكون اثباتا للمجهول وفى العمادية تقبل (و) تقبل فيه (الشهادة على الشهود وشهادة التسماع مع الرجل والشهادة بالشهرة لا يثبت أصله وان صرح حوايه) أى بالسماع فى المختار ولو الوقف على معين حلفا لا لاواقف القديمة عن الاسلام لا بخلاف غيره (لا) تقبل بالشهرة لا يثبت (شرائطه فى الاصح) درر وغيرها السكنى فى الجنبى المختار قبلها على شرائطه أيضا واعتده فى المهر راج وأقره الشر بن لالى وقوام فى الفتح بقوله هم يملك بقطع النبوت الجبهة شرائطه ومصارفه ما كان عليه فى دواوين القضاة انتهى وجوابه ان ذلك لا ضرورة والمدعى أعم بمجر (وبيان المصنف) كذا هوهم على مسجد كذا (من أصله) لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامع (وبعض مستحقه) وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما كما فى الاشياء قلت وكذا الوثب اعساره فى وجه أحد القرماء كما سيجي قتال وقالوا تقبل بينة الافلاس بقبية المدعى وكذا بعض الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كلاس وكذا الامان والقود

واحد من أولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اه حابي قلت وكذا نفس القود فان البعض ان يستوفيه
قال المصنف والمؤلف في الجنائيات والنجارات القود قبل كبر الصغار خلافا له ما والاصل ان كل ما لا يتجزأ
اذا وجد سببه كما لا ثبت لكل على السكال كولاية انكاح وامان الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك
القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلعي وذلك كابن له توفى صغيرا وامرأته وهي غير أم الصغير (قوله وولاية المطالبة
بازالة الضرر العام) قال المصنف من باب ما يحده الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميزاب والسكك احد
من أهل الخصومة ولو دعي ما منه ابتداء ومطالبة بشفه ورفع يده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا
اذ ابنى نفسه بغير اذن الامام ولم يكن للمطالب شمله اه فقوله بازالة الضرر ليس يقيد بل يقوم احد من له
الخصومة بالمطالبة وان لم يضر (قوله والتبعية الخ) قصده الرد على صاحب الاشياء في قوله ولا ثالث لهما (قوله
ثم انه ينتصب احد الورثة خصما الخ) قال في جابح الفصول اذ عي عليه ما ان الدار التي يده كمال ملكي فبرهن
على أحدهما فلو كان الدار بيد أحدهما بارت يكون الحكم عليه حكم على الغائب اذ أحد الورثة ينتصب
خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار في يده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء على يد الحاضر على
الحاضر ولو كان بيدهما أو بيد أحدهما ثم لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر اه وفي البرازية
ولا بد في دعوى الدين من كونها في يده حتى اذا ادعى على أحد الورثة عينا لم تكن في يده لا تسمع وفي دعوى الدين
يكون خصما وان لم يكن في يده شيء اه (قوله بين جماعة) أي وهو في يد جماعة بقرينة ما بعده (قوله وقيل الخ)
قائه القاضي عبد الجبار (قوله اذا كان الاصل) أي أصل الوقت (قوله لانه كاصلة) أي وهي لا تلك الا بالقبض
(قوله وقيل لا يقطع لانه كالاجرة) قال الشيخ بدر الدين الشهاوي نقلا عن شيخ الشيوخ الديري ينبغي أن يعمل
في حق المدرس والطلبة بهذا القول وهو عدم سقوط المعلوم بموت المستحق لان معنى الاجرة غائب في حقهم نظرا
الى سعيهم وما قطع من المعلوم عند غيبتهم بخلاف المؤذن والامام فان الاولى أن يعمل في حقه ما إذا سقطوا
بالموت فان عمل الاذان والامامة من شعائر الاسلام وفروض الكفاية والاصل فيه أن لا يكون بمقتضى اجرة
بل الثواب المحض وانما اختار المتأخرون جوازا خذ الاجرة كاخذه على تعليم القرآن والعلم خشية التعطيل
قال العلامة البيهقي بعد نقله وهو قه حسن وفكر دقيق وأقره أبو السعود وفيه نظرات السلي حاصل في السكك
واذا قطع الامام والمؤذن لا يباح لهم أخذ اجرة ما قطعوه وقوله ان الاذان والامامة من فروض الكفاية فيه نظر
بل التعليم هو الذي من فروض المسلمين غاية تقدير (قوله بأنه يورث) سئل العلامة ابن ظهيرة القندسي الحنفي
عن وقف على جماعة مات أحدهم في اثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بسقطه أم لا وهل اذا كان
الميت ناطرا على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شيء يستحق بسقطه واذا كان للميت شيء من الصر والحطب وورود
ذلك عن السنين الماضية في حياة الميت يستحق بسقطه وهل يستحق من الصر والحطب يسقطه من السنة التي
مات فيها أم لا اجاب نعم يستحق الميت نصيبه مما وصل عن السنين الماضية وان كان مبرة من السلطان صار نصيبه
في حكم المحلول وذكر الامام أبو الليث في النوازل أنه يكون لورثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد قوم أمروا
ان يكتبوا ما كين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين
قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الراضية لاهالي مكة المشرفة والمدينة
المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لولده أبو السعود عن البيهقي (قوله
ان أجره المتولى سقط) لانه يرجع الى ربع الوقف والامام لم يقبض والصلا لا تغل الا بالقبض (قوله وان أجرها
الامام لا) أي لا تسقط لانه أجر استحقاقه فتزل عقده منزلة قبضه (قوله أخذ الامام الغلة) أي قبض معلوم السنة
يتمها كما في الخبر قال في الهدية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الغلة والعبرة
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يحل للامام اكل حصه ما بقي
من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت
الادراك فأخذوا احد منهم سقطه وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط قوله لا يسترد منه غلة
باقى السنة) ونقل في الفقيه عن بعض الكتب أنه ينبغي أن يسترد من الامام حصه ما لم يؤم فيه بحرقت وهو
الاقرب لغرض الوقت (قوله فصار كالجيزة) أي اذا مات الذي اثناء السنة لا يؤخذ منه الجزية الا مضي

ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق
المساكين والتبعية يقتضي عدم الحصر ثم انه
ينتصب أحد الورثة خصما عن الكل
لوفي دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليعند
ينتصب خصما عن الكل) أي اذا كان
وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احد منهم
أو وكيله الدعوى على واحد منهم أو وكيله
(وقيل لا) ينتصب فلا يصح (وهذا) أي انتصاب
ما في يد الحاضر من (وهذا) أي انتصاب
بعضهم (اذا كان الاصل ثابتا والا فلا)
ينتصب أحد المستحقين خصما وعامة في
شرح الوهبية (اشترى المتولى بمال الوقت
دارا) للوقف (لا تطع بالدار) ان الموقوفة
ويجوز بيعها في الاصح (لان لزومه كالأما
كتبر او لم يوجد ههنا) مات المؤذن والامام
ولم يستوفيا وظننتهما من الوقف سقط لانه
كأصله (كك القاضى وقيل لا) بسقط لانه
كالاجرة كذا في الدور قبل باب المرتد وغيرهما
قال المصنف ثم عظماء في البغية فليخص
الثاني بتبديل قلت قد جزم في البغية فليخص
القضية بأنه يورث بخلاف رزق الثاني كذا
في وقف الاشياء وغنى المهر ولو على الامام
دار وقف فلم يستوفها لاجرة حتى مات ان
آجرها المتولى سقط وان آجرها الامام
لا يحاديه أخذ الامام الغلة وقت الادراك
وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى
السنة فصار كالجيزة وموت القاضى قبل
الحول ويجعل للامام غلة باقى السنة لو قتل
وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس ودر

من الحول ويحتمل أن المراد أنه إذا عملها أثناء السنة ثم أسلم أرمات فأنه أو رثته ليس لهم استرداد ما جهل (قوله)
ونظم ابن الشحنة (الخ) وهو ارتضاء منه لما في البرازية ونقصها غاب المتعلم عن البلد أيا ما ثم رجوع وطلب وظيفته
فإن خرج مبرصه وليس له طلب ماضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أكثر من ذلك لاسر
لا بد له منه كطلب القوت والزرق فهو عفو ولا يحل إقباله أن يأخذ بحجته ووظيفته على حاله إذا كانت غيبته
مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإن زاد كان إقباله أخذ بحجته ووظيفته اه (قوله ومنه) أى من النظم وأشار به
إلى أنه لم يأت بالنظم كاملا وصدره

ومن غاب في الرضا خمسة وعشرة * لما منه بدأ أخذ السهم يحظر
(قوله مطلقا) أى سواء كان له منه بدأ ولا لكن بعد كونه مدة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع بسفره فانه يرفع
الباء من السفر قال العلامة عبد البر ناطمه والمراد بقوله في الشرع يسفر أى من بعد مسافرا شرعا اه وليس
من الاسفار لكن في القاموس والسافر المافر لا فعل له (قوله قلت وهذا كله في سكان المدرسة) أى فيما إذا قال
وقفت هذا على ساكني مدرستي وأطلق قال العلامة عبد البر وهذا كله فيما إذا كان الوقف على ساكني دار
المختلفة أى طلبة العلم لأنهم يختلفون إلى الدروس أما لو شرط الواقف في ذلك كله شرطا اتبع انتهى والاشارة
في كلامه إلى التفصيل في الغيبة المذكورة في النظم قال في البحر ان الواقف إذا شرط على المدرسين والطلبة
حضور الدرس في المدرسة أيا ما معلومه فانه لا يستحق المعلوم الا من بشره خصوصا إذا قال الواقف
ان من غاب عن الدرس بقطاع معلومه فانه يجب اتباعه ولا يجوز للناظر الصرف إليه زمن غيبته وعلى هذا لو شرط
الواقف أن من زاد غيبته على كذا أخرجه الناظر وقدر غيره اتبع شرطه فلو لم يزل الناظر وبشره لا يستحق
المعلوم اه (قوله والمعلوم) أى لا يستحق المعلوم ولا يأخذ كذا في شرح المتن (قائدة) قال في شرح المتن صرح
الطرسوسى في أناسع الوسائل بأن مفهوم التصانيف معتبر بعمل به (قوله لا تجزأ نسبة الغيبة) قال في البحر
وحاصله أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لأن الاحتجاج بالثبوت في وجوده يستحق الاصيل السكل ان عمل
اكثر السنة وسكت عما به من الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل يستحقه النائب عليه أولا ولا الظاهر
انه يستحقه لانها اجارة وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين المقتضى به من جواز الاستبعاد على الامامة
والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للناظر
الصرف إلى واحد منهم ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستبعاد في الوظائف وعدم
اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا إذن
بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة اه (قوله سائر الارباب) أى أرباب الوظائف
(قوله فذا من باب) أى ان عدم جواز الاستنباط مع عدم العذر أولى بعدم الجواز مع العذر (قوله لكنه في حكمه)
أى في رتبته والمراد الوثيقة التى عقد الايجار فيها (قوله من أى وجهه تولى الوقف) أى من الواقف أو القاضي
(قوله ما يجوز ذلك) الايجار (قوله في ذا) أى الايجار (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف قال في جامع
الفصولين متولى الوقف أو أجاز الوقف أو تصرف فيه تصرفا آخر وكتب في الصلح أو تبرع وهو متولى لهذا الوقف ولم
يذكر أنه متولى من أى جهة لم يجوز وكذا الوصى اذ يختلف حكمه بحسب نصيبه وتقليده اذ وصى الاب ووصى الجد
ووصى الام والوصى من جهة القاضي يختلف أحكامهم (قوله نفس كل التصرفات) أى على الاجارة وذلك
كالبيع والشراء فيجوز حكم الاجارة عليها (قوله كيلا تنبس) على قوله ما يجوز والضمير إلى الاحكام (قوله
سماها الضبابية) اسمها كشاف الضبابية قال في القاموس أضب اليوم صار ذا ضباب بالفتح أى ندى كالغيم أو سحاب
رفيق كالدهان (قوله ونقل الاجماع على ذلك) أقول قد تقدم في الجملة ترجيح استنباط الخطيب قاله الحلبي أى
فنى الاستنباط في ذلك خلاف أى فلا تصح كتابة الاجماع قلت لعلمه لم يعتبر الخائف أو ان الاجماع في غير ما ذكر
(قوله ولاية نصب القسيم إلى الواقف ثم لوصيه) قال في البحر أفاد أن ولاية القاضي من خيرة عن المشروط له
ووصيه فبعدمه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف إذا كان الواقف شرط التقدير للمتولى
وهو خلاف الواقع في زمانه بالقاهرة وقبله يسبر انتهى قلت ولا يقول عليه لخالفه النص (قوله ثم لوصيه)
منه وصى المتولى قال في البحر اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فإن القاضي نصب غيره وشرط في الجعبي

ونظم ابن الشحنة الغيبة المقتضية للمعلوم
المقتضية للعزل ومنه
وما ليس بدنه ان لم يزد على
ثلاث شهر وهو يعنى ويغفر
وقد أطيعوا لا يأخذ السهم مطلقا
لما قدم مضى والحكم في الشرع يسفر
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفى غير
فرض الحج وصلة الرحم ما فيه ما فلا يستحق
العزل والمعلوم كما في شرح الوهابية
للتنزيل إلى وفى المنظومة المحببة
لا تجزأ نسبة الغيبة لا
ولا المدرس اهذر حصلا
كذا الحكم سائر الارباب
أولم يكن عذرا فذا من باب
واتولى لوقف أجرا
لكنه في حكمه ما ذكرنا
من أى وجهه تولى الوقف
ما يجوز ذلك حيث يلحق
وبناله الوصى اذ يختلف
حكمه ما في ذاهل ما يعرف
بحسب التقليد والنصب فقس
سكل التصرفات كيلا تنبس
قلت لكن السبوطى رسالة سماها الضبابية
في جواز الاستنباط ونقل الاجماع على ذلك
فليحفظ (ولاية نصب القسيم إلى الواقف
ثم لوصيه) ان قيامه مقامه

أن لا يكون المتولى أوصى به لرجل عند موته فإن أوصى لا ينصب القاضي اهـ وبأى ما يفيد (قوله خلافاً لثاني)
 تبسع فيه صاحب الجرد وما في الهندية عن الغياثية يفيد أن المالك هو الثالث (قوله ثم جعل الآخر وصياً) أى
 على ولده مثلاً وكذا إذا أوصى الرجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت بعينه فأنه ما يكونان وصيين
 فيما بينهما هندية (قوله ما لم يخصه) بأن يقول وقتت أرضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها إلى فلان وجعلت
 فلا وأوصيت في تركتى وجميع أموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض له بغير عن الاسعاف وهذا تخصيص
 بالقربة والأفقولة وجميع أموري عام للوقت ومثال التخصيص الصريح أن يقول جعلت ولايتها لفلان فقط
 وجعلت فلا وأوصيت في تركتى فقط (قوله وتاريخ الثاني متأخر) بالاولى إذا كان في تاريخ واحد (قوله اشتركا)
 لا يقال ان الثاني ناسخ كالتقدم عن الخصاف في الشروط لا نافذ لان التولية من الواقف خارجة عن حكم
 سائر الشروط لان فيها التغيير والتبديل ككاتب اله من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف بغير
 وتأمل (قوله طالب التولية) ومثله طالب القضاء (قوله لا يولى) لحديث ورد يفيد أنه لا يولى على العهد من
 أراده والظاهر أن الكلام محمول على الانبغاء أى لا ينبغي أن يولى فلا يحرم توليته ويحترز (قوله فريد التنفيذ)
 أى تنفيذ ما شرطه الواقف (قوله اذ لا ولاية لمستحق) علة لحدوف تقديره ولا تجعل الولاية لمستحق (قوله
 وما دام أحد يصلح للتولية الخ) فان لم يجد منهم من يصلح لذلك ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه
 عنه إلى أهل بيت الواقف هندية فان لم يجد من أقربائه من لا يتولى الوقف البرزق وقبله شخص أجنبي بدونه
 فالأمر للقاضي بغير ما هو الأصل بغيري (قوله لا يجعل المتولى من الأجانب) أى لا يجعل له هذا المصلحة فان
 جعل صحيح مع الاثم لتصرف على ثنابان ولاية النصب إلى القاضي إذا مات المتولى ولم يوص إلى أحد أو السعود
 في حاشية الاشياء أقول كما نص علماؤنا على أن له ولاية النصب نصوا على أنه لا يجعل المتولى غير الأصل من
 أقرباء الواقف فاذا ولى غيره خالف المنصوص فيكون معزولاً بالنسبة اليه ولا مرجع لاحد النصين على الآخر
 بل الاول أن ما هنا مخصص للمبارة الاولى فتكون الولاية للقاضي مطلقا الا اذا كان أحد من أقرباء
 الواقف يصلح للتولية فلا يعدل عنه (قوله لانه) أى المصلح من أقارب الواقف (قوله رحمه) الاول حذفه ليصح
 التفصيل الا أنى كما فعل في الاشياء (قوله ولا يملك عزله) لانه صار مولى من جهة الواقف (قوله وان في مرض
 موته صحيح) ويقدم على القاضي كما صنف قال في خزائن الاكل ينبغي تقييده بما اذا لم يشترط الواقف أنه ليس له
 أن يفوض غيره اما اذا شرط ذلك كان النظر بعده للقاضي أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وينبغي الخ)
 قال السيد الجوى وله التفويض الى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من احدهما الآخر اهـ (قوله كالإيصال)
 فان وصى الاب مثلاً له أن يوصى شخصاً له عزله (قوله وان في مرض موته لا) أى لا ينتقل قبل عليه بل ينتقل
 إلى الخ كما أيضاً لان في التفويض العمل بالشروط المنصوص عليه من الواقف لانك حينئذ تجزئ فوض له
 أن يفوض في مرضه وهكذا فلا يعمل بالشروط أصلاً جوى وذكر بعضهم أن هذه المسئلة مما لم يطلع على نص
 فيها أبو السعود وفيه أن العبارة قاصرة على المفوض له ولا يستفاد منه جواز التفويض إلى ثالث وهم جزاء
 (قوله ثم من بعده للفقراء) كذا في نسخة وفي نسخة للفقراء (قوله فأجبت بالانتقال) أى بعده موت المستحق
 وظاهره أنه لا يتعرض للمفروض له مادام الفارغ حياً (قوله مطلقاً) - واه شرط لنفسه عزله أولاً (قوله به يفتى)
 هو قول أبي يوسف والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أى بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به
 في تصحيح القدوري للسلامة قاسم وكذلك المؤلف في رسالته قال البيهقي وهو من باب الاختلاف في الاختيار
 أبو السعود (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن
 ولارب أن المدرس كذلك من غير فرق قال في لسان الحكم ناقلاً عن الحاشية مانعه اذا عرض للامام والمؤذن
 عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للمتولى أن يعزله ويولى غيره وتقدم في قاعدة العادة محكمة ما يدل على جواز
 عزله اذا مضى شهر أبو السعود على الاشياء أقول ان هذا العزل ليس بسبب مقتضى الكلام عند عدمه (قوله لم يملك
 الواقف اخراجه) ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى (قوله ان علم الواقف
 اوم القاضي صح) ظاهراً أنه يعزل بمجرد العلم بعزل نفسه وان لم يعزله (تنبيه) من عزل نفسه للفراغ عن وظيفة
 النظر لرجل عند القاضي هل يجب على القاضي أن يقررا التزول له وهكذا في سائر الوظائف ان لم يكن المتزول له

ولو جعله على أمر الوقت فقط كان وصياً في كل شيء خلافاً للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل الآخر وصياً كانا بالنظرين مالم يخصص وعامة في الاسعاف فلو وجد كتاباً في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا بغير فرع طالب التولية لا يولى الا بالشرط وله النظر لانه مولى فريد التنفيذ (ثم) اذا مات المتولى وله بعد موت الواقف ولم يوص إلى أحد ولاية النصب (للقاضي) اذ لا ولاية لمستحق الا وليته كما ترى وما دام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى للتولية من الأجانب لانه أشق ومن قصده نسبة الوقف إليهم (أراد المتولى اقامه غيره مقابلة في حياته) وصحته (ان كان التفويض له بالشروط عاماً صحيح) ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التدوير والعزل (والا) فان فوض في وصيته (لا) يصح وان في مرض موته صح وينبغي أن يملك الاشياء أشباه قال والتفويض الى غيره كالإيصال. أشباه قال وسئل عن ناظر معين بالشروط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض الناظر غيره ثم مات ينتقل للحاكم فأجبت ان فوض في وصته فتم وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقياً اقامه مقامه وعن واقف شرط من تبارك مات معين ثم من بعده للفقراء فقصر عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال وفيها له واقف عزل الناظر مطلقاً به يفتى ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظراً فنصب القاضي لم يملك الواقف اخرجته ولو عزل الناظر نفسه ان علم لواقف أو القاضي صح والا

أهلا لا شك أنه لا يقتره وان كان أهلا فكذلك لا يجب عليه وأفق العلامة قاسم بأن من فرغ لانسان من وظيفته
سقط حقه منها سواء أقر الناظر النزول له أو لا انتهى فالقاضي أولى وقد جرى التعارف في مصر بالفراغ بالدرهم
ولا يخفى ما فيه وينبغي الإبراء العام بعده اهـ (قوله ثم باعها المشتري من آخر) هذا ليس بقيد وإنما ذكر
في سؤال سئل عنه ابن نجيم ونصه في فتاواه سئل عن رجل يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر
ومضى على ذلك مدة تسنين ثم أظهر البائع مكتوبا بشرعا يشهد له بإيقاف العقار قبل البيع هل تسمع
دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت بطل البيع أم لا أجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت بطل البيع أهـ حلبي
(قوله أو قال وقف على) أي أنها وقفت على من أي مثلا (قوله فلا يملك المشتري) لأن الصلح يترتب
على دعوى صحفية أفاده صاحب الهندية (قوله وأبرزجة شرعية) أي مكتوبا يشهد بالإيقاف كما تقدم
اهـ حلبي أي في سؤال ابن نجيم وظاهره أن المكتوب يعمل به من غير بيان شرعي وهو مخالف
لقاعدة المذهب أن الخطأ لا يعمل به على أن ابن نجيم يحول في جوابه على البينة فقط نعم نقل بعض من حشوا الاشياء
أنه يعمل بما في سجل القاضي المصون (قوله قبلت) لأن الدعوى وإن بطلت لا تنافض بقية الشهادة وهي
مقبولة في الوقف من غير دعوى هندية (قوله ويلزم أبر المثل فيه) لأن الوقف تلزم فيه الإبرة من غير عقد
(قوله لا في الملك لو استحق) لعدم عقد الإجارة (قوله وليس للمشتري حصة بالتمن) لأن الحبس ينزله الزهن
والوقف لا يرهن (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الأولى أن يقول التسع بزيادة الموضعين الأولين كما يستضع
قال في قضاء الاشياء من سمي في نقض ماتم من جهته فسيحبه مردود عليه اهـ في موضعين اشترى عبدا وقبضه
ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب فكذا وبرهن فانه يقبل لانه لما برهن على البيع من الغائب
قبل البيع منه فقد أقامه على اقرار البائع أنه ملك الغائب لأن البيع اقرار من البائع بانتقال الملك إلى
المشتري المرزوع الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها واستولدها
وبرهن يقبل ويسترددها والعقد كذا في بيع الخلاصة والبرازية لأن التناقص فيما هو من حقوق الحرية
كالديبر والاستيلاء لا يمنع صحة الدعوى جلا على أنه فعل ذلك وندم وتاب فأقر بتدبيره وأستلدها فقبل
جلا على خروجه من المعصية وزدت مسائل الأولى باعه ثم ادعى أنه كان أخته وفي فتح القدير نقلا عن
المشايع التناقص لا يضر في الحرية وفروعهما اهـ وظاهره أن البائع إذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فإلها به
في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية يسوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما
الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة ومسجدا أي وبرهن الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى
أن البائع كان أخته وبرهن يقبل عند الثاني ويرجع بالتمن ويستقر الولاء على البائع وقال لا تقبل بينة المشتري
على البائع بعد الشراء الرابعة باع أرضا ثم ادعى أنها وقف وهي في بيع الخلاصة وقضاها غدير فاضى خان
صحح عدم القبول وقال الزبلي أنه أصوب وأحوط وقص في فتح القدير فقال إن برهن أنه وقف لا تقبل
لو برهن أنه وقف محقق وم يلزمه قبل وفصل في الظهيرة تفصيل المسند الذي ذكره وظاهره في العمادية
أن المعتمد القبول مطلقا سواء اقتصر على دعوى الوقف أو ادعى أنه وقف محكوم بلزومه الخامسة باع الأب مال
ولده ثم ادعى أنه وقع بفن فاحش إلا إذا أقر بأنه باعه بفن مثله وكتب ذلك في الصك كما في عدة الفتاوى السادسة
الوصى إذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك اهـ (قوله من سمي في نقض ماتم من جهته
فسيحبه مردود عليه) كما إذا باع ثم ادعى أنه اغتصبه باعه بغير أمر صاحبه فانه لا يبيع ولو أقام البينة على اقرار
المشتري أنه باعه بغير أمره لا يقبل ولو أراد أن يعلفه على ذلك ليس له ذلك خلاصة (قوله والا لا) لأن مجرد الوقف
لا يزيل الملك بخلاف الاضيق اهـ وهذا لما يتلقى على قول الامام اتعا على اتفاقية به من أنه يملك الوقف ونحوه
فلا (قوله قبولها مطلقا) أي ولو كان وقفا على معين لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا تشترط
فيه الدعوى كالتشهاد على الإطلاق وعق الأمانة أنه إذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لم يعط
من الغلة ويصرف جميع الغلة إلى الفقراء لأن الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تظهر إلا في حقهم اهـ (قوله
وفي فتاوى ابن نجيم) هي المذكورة سابقا وقد جرى فيها على أحد الأقوال (قوله إذا ادعى القوم أصلح من عينه
البائع) لأن منفعة ذلك ترجع إليهم أبو الهود (قوله أو بيني المسجد) أي والمدرسة (قوله تعذر التدريس فيها)

(بائع دارا) ثم باعها المشتري من آخر
(ثم ادعى أني كنت وقفها أو قال وقف على
لم تسمع) فلا يملك المشتري (ولو أقام بينته)
أو أبرزجة شرعية (قبلت) فيبطل البيع
ويلزم أبر المثل فيه لا في الملك لو استحق عليه
المعتمد برازية وغيرها وليس للمشتري حصة
بالتن منية من الاستثناء من قوله من سمي
المسائل السبع المستثناة من قوله من سمي
في نقض ماتم من جهته فسيحبه مردود عليه
واعتمد في الفتح والبصر أنه ان ادعى وقفا
محكوما بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن
اعتمده المصنف في باب الاستعفاء لكن اعتمد
الأول آخر الكتاب تبعه لا كمنزوعه
وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار
وصوبه الزبلي قال وهو أحوط وفي دعوى
المنظومة المحببة وهذا في وقف هو حق الله
تعالى أما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد
قدمنا قبولها مطلقا لثبوت أصله لئلا للفقراء
قد برهن في فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه
وبينه ويبطل البيع (الباني) للمسجد (أولى)
في القوم (ينصب إلا ما هو الموزن في المختار
إذا ادعى القوم أصلح من عينه) الباني
(صح) الوقف قبل وجود الموقوف عليه
قلو وقف على أولاد زيد ولا ولده أو على مكان
هيا أبناء مسجد أو مدرسة سمح (في الأصح)
وتصرف الغلة للفقراء إلى أن يولد زيدا وينبغي
المسجد عمادية زاد في النهر وينبغي أنه لو وقفه
على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته
قد روي في غير هذا المذهب التدريس فيها
لا تصرف الغلة لئلا يفتقر كما يقع في الروم

أما خبرهم أو بعده العمران عنها (قوله فقلها وكل الامام) كالباشا (قوله اساقية هي ملك) رعايوهم هذا
 القيد أن الساقية الاولى كانت وقفاً وحينئذ يقول الشارح ان الارصاد على الملك ارصاد على الملك المراد بالملك
 فيه الساقية الثانية والمراد بالارصاد نقل المرصد على الاولى الى الثانية (قوله اجاب بعض الشافعية الخ) قال
 في النهج وهذا المأوى في كلام علمائنا الا أنه في الخلاصة قال المسجد والحوض اذا خرب ولم ينجح اليه اتفرق الناس
 عنه صرفت أو خافه الى مسجد آخر أو الى حوض آخر اهـ وعلى هذا يلزم المرصد عليه أن يجهزها السقي الدواب
 ونسب الى الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصاد اعلى المالك أنه لا يلزم ذلك قد بروقوله في يلزم المرصد
 عليه أن يجهزها أى الساقية الثانية وقوله كما كانت أى الاولى (قوله يعنى فيصح) أى الارصاد لكونه على شخص
 على التصرف (قوله لما في الحاوى الخ) فيه أن النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي هذه الحادثة من وقف
 الى ملك (قوله في حوض آخر) أى وقف كما يشاء اليه ما تقدم (قوله اختلف الاقواء) أى اقضاء العلماء حين
 شلوا عنهم ما وجدت بأدرنة (قوله من خلاف مذكور في الذخيرة) وعبارتها الوجه ل نصف غلة أرضه انقرا
 قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال لاله
 قول ابراهيم بن خالد السعفي وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن احمد القارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون
 اهـ (قوله لكن في الثانية) استدوا على قوله اختلف الاقواء المفيد أن القولير على تسواء وقد علمت أن
 الاقواء للساكنين لان هاتين الروايتين بالاقاء حتى يتخير المقتضى بل يعين العمل بالاصح (قوله الظاهر الخ)
 ولم يوجد نص في المسئلة كما تنفذه عبارة الجهر (قوله لما في الحاوى الخ) لا يصلح دليلاً لما قبله بل هو ملة مستقلة
 (قوله ان غرس للسبيل) أى جعلها سبيلاً ووقفنا لكل من اكل والذي في الجهر عن المحيط رجل غرس في المسجد
 يكون للمسجد لانه بمنزلة البناء في المسجد وفي الثانية لو غرس الوقف للأرض الشجر فيها قالوا
 ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه سكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شياً أو قد غرس
 من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم
 أن يقطروا به هذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لان ذلك صار للمسجد بصرف الى عمارته اهـ وفي فتح القدير
 سئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها بقرى بعضها قال ما يبيعي فسيبيله سبيل غناها وما يبيعي
 على حاله أو اذا صح وقف الشجرة تبعاً لاصلها فان كان يتبع بأوراقها وأثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان تنفسد
 أغصانها ولو كان لا يتبع بأوراقها ولا بأثمارها فانه يقطع ويتصدق بها اهـ (قوله شرط الواقف) أى الذي
 تسلكه قال في الجهر وقد أشرنا ان الوقف على ما تسلكه به لا على ما كتب المكاتب فدخل في الوقف المذكور
 وغير المذكور في الصلوات على كل ما تسلكه به اهـ وليس المراد أنه اذا كتب المكاتب شروطاً واسمها وأقواها
 الواقف أنه لا يعمل بها بل هذه مفروضة فيما اذا تسلك بأشياء موكب الكاتب أنقص عما تسلك مثلاً وفي الفتاوى
 الخيرية قد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط للما هو واقع لا لما كتب في مكاتب الوقف فلو أقيمت بينة لما لم يوجد
 في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب وذلك لان المكاتب خط مجرد ولا عبرة به لخروجه عن الجحجج الشرعية واعلم أن
 ما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويل ولا يعمل به وما كان من قبيل الطاهر
 كذلك وما اجتمعت فيه قرينة عمل عليها وما كان مشتركاً لا يعمل به لانه لا عموم له عند تأويله يقع فيه نظر لمحمد
 ابراهيم أحمد مدلوله وكذلك ما كان من قبيل الجملة اذا مات الواقف وان كان جباراً يرجع الى يسانه (قوله أى
 في المفهوم) المراد به ما يفهم من اللفظ ويحتمل أن المراد به مقابل المنطوق ونفي الخفية مفهوم المخالفة بأقسامه
 في كلام الشارع فقط وأما في الروايات فقاوا به ويضفون حكم الصلة والشرط الى الأصل وهو العدم الاصل
 الادلل وحكم الغاية والعقد الى الأصل الذي تقرر السمع وما سماه الشافعية مفهوم موافقة هو دالة النص
 عندنا وتوضيحه في كتب الاصول (قوله والا أئمة) أى ان لم يخدعوه ولم يتركوا بل أخذوا بتبطل (قوله لا سيما يلزم
 بتركها تعطيل) كدوس المدونة (قوله الخ لامية في الاوقاف) الخ لامية كانهما هو ما ثبت في الديوان باسم
 المقابلة أو غيرهم الا أن العطامستوى والجامعة شهرية يبرى عن الفتح وكلام الجهر يفيد أن المراد بالجامعة
 المرتب من جهة الواقف وهو المتعين مراداً هنا قال في الجهر فان قلت هل ما يأخذ هذه صاحب الوظيفة أجرة
 أو صدقة أو صلة قلت قال الطاروسي في أنفع الوسائل فيه شرب الأجرة والصله والصدقة فاعتبرنا شائبة

• فروع • مهمة حدثت للفتوى ارادة الامام
 أرضاً على ساقية ليصرف خراجها السكفة
 فاستغنى عنها لمراب البلاد فقلها وكل
 الامام اساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض
 للشافعية بأن الارصاد على الملك ارصاد
 على المالك يعنى فيصح فختلذا يلزم المرصد
 عليه اذ اربها كمال كالتساقية في حوض
 الحوض اذا خرب صرفت أو خافه في حوض
 آخر قد يرد دار كبيرة فيها بيت وقف بينهما
 على عتيقه فلان والباقي على ذرئيه وعقبه
 ثم على عتيقه قال الوقف الى العتقاء عمل
 يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف
 الاقواء خذ من خلاف مذكور في الذخيرة
 لكن في الثانية أوصى لرجل بمال والفقراء
 بمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب
 الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجر داراً
 موقوفة فيها أشجار مثمرة هل لا يسكنها
 الطاهر أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يسكن
 لما في الحاوى غرس في المسجد أشجار تثمران
 غرس للسبيل فليس مسلم الا يسكن والاقباء
 لمصالح المسجد قوله شرط الواقف كنص
 الشارع أى في المفهوم والدلالة وجوب
 العمل به فيجب عليه خدمة وطبقته أو تركها
 لمن يعمل والا أئمة لا سيما يلزم بتركها تعطيل
 الكل من التمر وفي الاشياء الجامعة كسنة
 في الاوقاف هو الشئ الاجرة أى في زمن
 الباشا

من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه ون وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها (قوله يصح تعليق التقرير في الوعاقف) هذا استنباط للطرسوسى - أخذ من صحة تعليق القضاء والامارة بجماعة مع الولاية قال في الاشياء وهو تفقه حسن ويطل التعلق بموت من تلق و هل له الرجوع قبل الموت أو الشفوع كرا العلامة البيرى عن الشهادة ما يفيد عدم الصحة فلو قرر غير له لا يصح وهو ظاهر الوجه لانه بمجرد الشفوع يستحقه المعلق فلتقرير غيره بوجوب عزله واخراجه بلا حجة شرعية وذلك لا يسوغ وقال بعض الفضلاء له الرجوع كالموكل اذا رجع عن الوكالة المؤبدة الصادرة قوله كما عزلتك فانت وكبلى فان القاضي كالموكل أخا له أبو السعود قلت والوجه الاول وقائده صحة التعلق أنه عند وجود المعلق عليه لا يحتاج الى تجديد تقرير (قوله أو شغرت وظيفة كذا) بفتح الشين والعين المجهتين أى خلعت عن العمل والبلد الشافعية الخالية عن المناظر والسلطان (قوله ليس للقاضي عزل الناظر الخ) - فلو عزله هكذا ينزل وبأنه استظهر ذلك الجوى - اولاً ينزل واستظهره أبو السعود في غير منصوب القاضي أمام منصوب القاضي فيعزل. طلقا وقد سلف ما فيه قال أبو السعود فيه إشارة الى أنه لا ينزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا امتنع من اعادة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله ببرى وفي خزنة المفتين اذا زرع القيم لنفسه يخرج القاضي من يده ويولى من ينوبه اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا سكن دار الوقف ولو بأجر المثل كما في خزنة الاكمل اخراجه عن الولاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز له أن يسكن دار الوقف ولو بأجر المثل كما في خزنة الاكمل اهـ ببرى (قوله وكذا الوصى) أى فانه ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية (قوله فهو ب) في نسخة مات ببرى (قوله بخلاف ما اذا قرط في خشب الوقف الخ) مثله بساط المسجد اذا تركه بالانقض حتى اكتمت الارضة فانه يضمن ان كان له اجرة كما في الصيرفة قال السيد الجوى وقياضه أن خازن الكتب الموقوفة لو لم يضمنها حتى اكتملت الارضة يضمن ان كان له اجرة وكذا ذكره البيرى وعزاه الى الصيرفة (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) قال في الوالدية قيمة الوقف طلب منه الخراج والجبائيات وليس في يده من مال الوقف شيء فأراد أن يستدين فهذا على وجهين ان كان بأمر الواقف جاز وان لم يأمره بالاستدانة فالتحريم ما ذكره أبو القاسم أنه اذا لم يكن من الاستدانة بتدبير رفع الامر الى القاضي فأمره بالاستدانة ليرجع فيما تحصل من الغلة لان للقاضي هذه الولاية الآن يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت وفرتها على المساكين ولم يسلك للخراج شيأ فانه يضمن حصة الخراج حوى ملخصا عن أنعم الوسائل (قوله الاول اذن القاضي) أما المولى فلا يملكها واذا ادعى الاستدانة من القاضي لا يقبل قوله على الظاهر فاذا كان في الواقع لم يستأن كان - تبرعا - أبو السعود عن بعض الافاضل (قوله الثاني أن لا يتيسر احارة العين) أطلق الاجارة فشمع الطويلة - منها ولو بعقد فلو وجد ذلك لا يستدين أفاده البيرى وقد سلف أن الفتى به بطلان الاجارة الطويلة (قوله والاستدانة القرض) تبع في هذا التعبير صاحب الاشياء قال الحلبي صوابه الاستقراض وفي القاموس القرض وبه - سمر ما سلفت من اساءة واحسان وما تعطيه لتقضاء اهـ وأخرج بذلك ما اذا أنفق القيم من مال نفسه على المستحقين أو أدخل جذعا له في الوقف لا يكون من الاستدانة له الرجوع لكنه قيده في جامع الفصولين بأن أشهد أنه أنفق ليرجع (قوله الجواب نعم) - منشأ هذا التصريح عدم الوقوف على تحرير الحكم عن تقدمه في التنازل خاتمة سئل أبو يوسف عن المسجد اذا انتقض بعضه وقال أهل البصران لم تهدمه في هذه السنة يكون الضرر في العام الثاني أكثر فهدمه القيم وبناء من مال المسجد هل لذلك قارنم قيل واذا لم يكن للمسجد غلة للعمال فاستقرض العشرة بثلاثة شمر وعقد في الزيادة عقد اشريعيا وصرف القيم هذا القدر في بنائه ثم جاءت السنة الثانية هل يجوز للقيم أن يعطى من غلة المسجد المراجعة أو يضمنها القيم من مال نفسه فقال يضمنها القيم من مال نفسه وهذا هو الذى يقتضى به قاله البيرى ونحوه لابن المصنف عازيا الى القنية (قوله نعم لا) سواء كان الملك بسبب اختيارى أو بغيره - أفاده في الاشياء (قوله صارت وقفا) مؤاخذه له بزعمه اشياء (قوله يعمل بالمصادقة الخ) قال في الاشياء أفتر الموقوف عليه بان فلانا يضمن معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المتردون غيره من اولاده ورثته ولو كان مكتوب الوقف مخافة ما جلا على أن الواقف

يصح تعليق التبرير في الوعاقف فلا يقال
القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا
فقد قرنت فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر
بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه
خيانة وكذا الوصى الناظر اذا أجاز انساها
فهو ب ومال الوقف عليه لم يضمن بخلاف
ما اذا قرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن
لا تجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج
الى المصلحة الوقف - كونه ميراثا ببرى
فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بيع له
منه يستدين بنفسه الثاني أن لا يتيسر اجارة
العين والصرف من أجزائها والاستدانة
القرض أو الشراء انسيئة وهل للمولى شراء
متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعبارة وبكون الربح
على الوقف الجواب نعم أقتر بأرض في يده فيه
أنها وقف وكذبته ثم ملكها صارت وقفا يعمل
بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب
الوقف - كمن في حق المقتضى خاصة

رجع مما شرطه ونشرط ما أقربه المقرز ~~مكره~~ المصنف في باب مستقل وأطال في تقريره وفيه أن المقرز لا يصدق على ولده وولد ولده ثلاثاً دخل عليهم النقص في حق وقهم بأقراره لهذا الرجل ولكن ينظر إلى الغلة عند حضورها فتقسم على زيد وعلى من كان موجوداً من ولده وولد ولده ونسبه يعني في وقت غير مرتب فما أصاب زيد منها دخل الرجل المقرز معه في حصته ما كان زيداً في الحياة أي في صورة ما إذا أقترن فلا ينسحق معه كذا فإذا حدث الموت على زيد بطل إقراره ولم يكن للرجل الذي أقترنه حق في الغلة **هـ** (قوله ولو جعله لغيره لا) الجعل إن كان بمعنى التبرع بمعلومه لغيره بأن يوكله ليقبضه ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع وإن كان بمعنى الاستسقاط فقال في الخاتمة إن الاستسقاط المشروط ~~مكروه~~ لا يرث لا يسقط بالاستسقاط قال أبو السعود في حاشية الأشباه وهذا ما يجب القطع به **هـ** (قوله وسيجي آخر الأقرار) عبارة مع المصنف هنا لا أقتر المشروط له أربع أو بضعه أي أربع الوقف يستحقه فلان دونه صحيح ويسقط حقه ولو كان الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو أعطاه لأحد لم يصح وكذا المشروط له النظر **هـ** وقوله وكذا المشروط له النظر صريح في أن المتولى لا يجوز له الاستسقاط لها فته لشرط الواقف ثم هذا وما في الخاتمة ينافي ما قدمه المؤلف قريباً في شرح قول المصنف أراد المتولى إقامة غيره مقامه عن الأشباه حيث قال وعن واقف شرط مرتباً لرجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال **هـ** فانه صريح في صحة الفراغ حال حياته وهو المتعارف بالقاهرة بناءً على أن الفراغ هو الاستسقاط والذي ينبغي التعويل عليه هو ما في الخاتمة (قوله ولا يكتفى صرف الناظر اثباتاً) لا يحال خطته في الصرف (قوله بل لا يكتفى من اثبات نسبه) فلو وقف على فقراء قرابته بخلاف رجل يدعى الغلة ويدعى أنه قريب الواقف وأنه فقير كاف إقامة البينة على القرابة وأنه فقير يحتاج إلى هذا الوقف وليس له أحد تنزله نفقته ~~مكره~~ العلامة عبد البر (قوله وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب) أي في الفروع حيث قال الشرح ولو أحضر رجلاً لا يدعى عليه حقلاً **هـ** وهو مقرز أو لغيره اثبات نسبه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل (قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين) كما إذا ذكر الاستبدال ثم نفعه وقد نص المصنف أن العبرة في كلام الواقف لا آخر الكلامين ونفله صاحب الكاظمونية في محلات متعددة وفي الإسهاف لو كتب أول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال آخره على أن لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال آخره لا يباع ولا يوهب ولا يجوز بيعه لانه رجوع منه عما شرطه أو لا وهذا إذا تعارض الشرطان أما إذا لم يتعارضوا أمكن العمل به أو يجب كما ذكره البيهقي في المساعدة التاسعة من الأشباه وما ذكره داخل تحت قولهم شرط الواقف كص الشارح فإن النسبين إذا تعارضوا عمل بالمتأخر منهما (قوله الوصف بعد الجمل) أي جمل المعاطيف كقوله على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى ~~مكره~~ ورفعني ما يفهم منه أن الذي كوررجع إلى البطن الثالث ويقيه ما في أوفاق النسب حتى لو قال على ولدى وولد ولدى الفقراء أعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات وفي حاشية الأشباه للمعوى كلام غير هذا فراجع وفي الجهر فإن قلت هل الوصف في الموقوف عليهم كصريح شرط كالوقف على إمام حنفى قلت نعم فلا يجوز تقرير غير الحنفى (قوله فالى الأخيرة) أي هذا ما بين ما قاله العراقي في فتاواه ونصه أطلق أصحابنا في الأصول والفروع ولم يقيدوه بأثره حتى أطلق إمام الحرمين والغزالي والشاذلي **هـ** فلا فرق عندهم في العطف بين كونه بالو أو أوبتم (قوله وقامه في القاعدة التاسعة) سأتى ما يتعلق به إن شاء الله تعالى (قوله من وقف حال صحته) هذا الشرط إنما يظهر بالنسبة للورثة لأن الوقف عليهم في المرض وصية أو وصية لهم وبمذاظهر أن الضمير في قوله على ذكرهم وإناهم يرجع إلى الورثة (قوله على الفريضة الشرعية) أي ولم يقل للذكر مثل حظ الأنثيين والآن كان بنا ما قبله فلا بد من عدمه ولنظروا وجه ما ذكره ولعله لأن الأثر بالفرض بين المتساويين في الدرجة والقوة ~~مكروه~~ يكون بالسوية كالأولاد والأم وأما الأثر بين الابن والبنات فهو بالتعصيب لا بالفرض ويجتزأ (قوله ابن المنقار) بكسر الميم ولعله علم وقال في القاموس والمتنشا وحيدة كالتأني يقر بها ومن الطائفة من من الخلف مقدمه انتهى (قوله ونصوه في فتاوى المصنف) الذي في فتاوى المصنف وقف ضبيعة على أولاده وأولاد أولاده وأولادهم ينسبهم بالسوية لا يفضل

فلو أقر المشروط له الذبح أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لا وسيجي آخر الأقرار ولا يستحقه في صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد من اثبات نسبه وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب **هـ** متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لأنه ناسخ للأول **هـ** الوصف بعد الجمل يرجع إلى الأخير عندنا وإلى الجميع عند الشافعية ولو بالو أو ولو بشي فالى الأخيرة اتفاقا الكل من وقف الأشباه وقامه في القاعدة التاسعة **هـ** من وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكرهم وإناهم بالسوية هو المختار المنقول عن الأخبار كما حققه مفتي دمشق سيجي بن المنقار في الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية ونصوه في فتاوى المصنف

الذ كور على الاثا لانه اوجب لهم الحق على السواء ولا يخل اولاد البنات في ظاهر الرواية والفتوى
عليه وذكركم لعل انهم يدخلون وتقل نفوسهم هذا من السراجية ومنية المفتي وواقعات الحسامي
والولوية وتقل المصنف اول هذا السؤال ان هذه الحادثة وقعت بانام فلهما هي الحادثة التي وقعت
لفتيها الشيخ يحيى بن المنقار والله تعالى اعلم وذكرا المصنف في فتاويه انه اذا وقف وقفا مرتبا وقال فيه
على القرية الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب المشروح
في اولاد الظهور للذكور مثل حظ الانثيين فانهم في الوقت في ثلاثة ذكورهم اولاد بنت الواقف احدهم اخ لام
واثنان شقيقان فاثا احد الشقيقين قال الوقت الى اخيه الشقيقين وانجبه لاهم وقد قال الواقف في اولاده
يستقل به الواحد ذكرا كان او انثى ويشترك فيه الاثنان فصاعدا على حكم القرية الشرعية فهل تقدم الغلة
منافسة بين الآخرين ام تكون على القرية الشرعية فأجاب تقسم الغلة بينهما منصفين علاما بالظاهر من
عبارة الواقف ومنها قوله فاذا انقضى اولاد الظهور ولم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد
البطون على الترتيب المشروح في اولاد الظهور للذكور مثل حظ الانثيين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا
على حكم القرية الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب
المشروح في اولاد الظهور وان لم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد البطون على الترتيب المشروح
في اولاد الظهور للذكور مثل حظ الانثيين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا على حكم القرية
الشرعية من انه لم يرد عموم حكم القرية المتناول لذلك ذكرين كآخرين أحد ما شقيق والاخر
لا ب وما تقر هو الموقوف للغالب من احوال الواقفين فانهم لا يأخذون في وقفهم على الاطلاق الارث في جميع
الاقارب بل الغالب من احوالهم قصر التفاوت على الذكور والاثني فاذا قال على حكم القرية الشرعية
ينزل على الغالب المذكور وقدر جرى في عبارة هذا الواقف الاطلاق تارة حيث قال اولاد على حكم
القرية الشرعية والتقييد اخرى حيث قال آخر المذكور مثل حظ الانثيين والمطلق محمول على المقيد اه ملخصا
(قوله وقفية مكان) مثله المتقول الذي تعرف وقفه (قوله ولا اثم على البائع) وكذا لا اثم على المشتري
من عدم العلم (قوله اجزمه له) على المشتري (قوله فذلك) أي البناء والقرس وأفراد باعته المذكور
وقوله لهما أي الباني والفاخر ولو قال فلهما لكان أوضح (قوله فيسلك معهما بالانفع للوقف) أي مع
البناء والقرس فان كان الانفع بهلما للوقف فلهما القيم وان كان الاصل ابقاء الوقف بالاجارة
فحتيد المشتري ابقاءه والاولى حذف البناء من قوله بالانفع لانه نائب فاعل بذلك (قوله بعد نقضه) متعلق
بالقيمة أي انما يرجع بقيته بنقوضا لا فاعلا (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) فانه يرجع بقيمة البناء مبنيا
لا بقيته بعد نقضه حال في المنية شري دارا في فيها فاستحق رجوع بالتقنين بقيمة البناء مبنيا على البائع
اذا سلم اليه يوم تسليمه وان لم يلم فائتم لا غير كما لو استحق جميع بنائها لماتقررا اذ استحقاق متى ورد على
ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا اه وفي البصر من خيار العيب شري فبني واستحق
نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع بثمنه على بائعه وينصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف
وقامه فيه (قوله لو انقطع ثبوته الخ) قال في الفتاوى الخيرية مثل في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على ذرية
واقفها من اولاد الظهور وثلثاها من اولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية
ولا تمسك بقطع لاحدهما بل هناك الجمع مع كل منهما الاية يوم بها حكم شرعي لما فيها من الظلم عند اهل
العلم واشتبه الامر في المصرف فما الحكم أجاب حيث لم يكن لهذا الثلث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع
فيه اه لافن أثبت من القرية حقها بالينة الشرعية فهو له هذا اذ لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله
فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتار خانية
في الاوقاف التي تصادم عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم
الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة من أثبت
في ذلك حقا يقضى له به اه وفي واقعات الناطق فان اصطلح الفر يقان على شئ فيعيا بينهم فالقاضي ينفذ

وفيها من ثبت بطون في غير موقفية مكان
وجب نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم
علمه ولا متولى أجر مثله ولو بني المشتري
أو غرس فذلك لهما مائيل معهما بالانفع
لوقف وفي البازية معزى للبناء مع انما يرجع
بقية البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع
وان أمسك لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق
المبيع وانقطع ثبوته فما كان في دواوين
القضاة اتبع والا فبن برهن على شئ حكم له به

ذلك وفيه نفي بالغة بينهم ١١ وفي أنفع الوائيل عن الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام من وقف مشهورا شتهت
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه
كيفية به يكون الى آخر العادة التي قدمها والله تعالى أعلم (قوله والاذن برهن الخ) أفاد أن البرهان
وغيره عن العمل بما في الدواوين وهو الذي في عبارة الظهيرية السابقة وتحتار أنه يعمل بالذواوين وبسمل القوام
السابقين كما في أنفع الوسائل وفيه خبر الدين في واضح متعددة (قوله والاصرف للفقراء) الذي تقدم
عن التنازع نسبة أن القاضي يجعله موقوفه الى أن يظهر الحال (قوله مالم يظهر بطلانه بوجه شرعي)
بأن ظهر أنه جعله للاغنياء فقط أو اشترط به عند الاحتياط (قوله فيعمود الملك واقفه) أن كان موجودا
(قوله أولوارنه) أن مات الواقف (قوله وأبوت المال) أن لم يكن له ورثة (قوله فلورقه السلطان)
أي وقف ما كان ليت المال وليس الحكم خاصا بما انقطع رسمه (قوله عاماجاز) قال ابن وهبان

ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز ويؤجر

(قوله ولوجه خاصة) كل وقف على بن فلان (قوله قطاهر كلامهم لا يصح) قاله العلامة عبد البر في وقف السلطان
أرض من بيت المال على بن فلان ثم على الفقراء وعلمه بأن وقفه على جهة خاصة بطل حق بقية المسلمين وليس له
استقاط حق البعض منه ١٢ ملخصا (قوله قطاهر كلامهم قبولها) لأن المتولى انما يشهد لاثبات أصل الوقف على
الجهة لا لاثبات ما جعله الواقف له من الأجر: (قوله بل يحدده) يومين أو ثلاثة كان فعل والايكتفى منه باليمين بجر
(قوله لو اتهمه بخلقه) وإن كان أمينا بجر (قوله لا يلزم) أي كل منهم وهو البناء للجهول (قوله قبل قوله
بلايحين) ينافيه ما ذكره في شرح المتن غايابا الى شروط الظهيرية لواجب الواقف أو وصيه أو القاضي أو أمينه
ثم قال قبض الغلة فضاغت أو فزقتها على الموقوف عليهم وانكروه صدق بيمينه ١٣ وجبى في العارية أنه
لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كذا في شرح المتن (قوله في وقفه) أي في الموقوف عليهم من
الذرية وأهل التسكيا (قوله قبض الأجرة للمنصوب) لأن الموقوف آجرها للوقف لا لنفسه بجر ولأن المنصوب
هو المتولى أو الوقف خصوصا إذا كان الأول غائز مجبانا (قوله على التعمير) أي على أنه أذن له بالعمير
حساب ما صرفه على القول بصفة المصادقة وعلى مقابله (قوله ليس للمتولى الخ) قال في البحر وأما بيان ماله
للمتولى فان كان من الواقف له الشروط ولو كان أكثر من أجرة المثل وإن كان منصوب القاضي فله أجر مثله
واختلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في الفتية قولين ثانيهما أن القيم يستحق أجر مثل سبعة دوا شرطه
القاضي أو أهل المحلة أجرة أولاد لأنه لا يقبل القوامه ظاهرا إلا بأجر والمعهود كالمشروط وقبل هذا وحاصل
مذكره انخفاف أن ما يجعله الواقف للمتولى ليس له حذمه من وانما هو على ما صارفه الناس من الجصل عند
عقد الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف جميع ما يقع عنده فيما شرطه الواقف
ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما ينفعه أماله ولا يذبح له أن يقصر عنه وأما ما يفعله الأجر والوكلاء فليس
ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية لامرأة وجعل لها أجر معلوما لتكفل المثل ما تفعله النساء عرفا
ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للباكم ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكفاه
الحاكم ما يفعله الولاية (قوله أصلا) أي مطلقا سواء كان مساويا لأجره أم لا (قوله ويجب صرف جميع
الخ) هذا إذا كان له أجره فخر فلا ينفى ما ذكره خبر الدين في فتاواه حيث قال سئل في متولى وقف من جلب
السلطنة العلية بأمر نفسه وباتباعه وعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره في ربح الوقف عوائد
قديمة معهودة يتنازلها الناظر بسعيه هل له طلب تنازولها كما جرت به العادة القديمة أجاب نعم له طلبها وتنازلها
إذا المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وإن جعل الواقف غلة الوقف لنفسه القيم يستحق أجر سبعة دوا
شرطه القاضي وأهل المحلة أجرة أولاد لأنه لا يقبل القوامه ظاهرا إلا بأجر والمعهود كالمشروط وقال في الأشباه
عن أجرة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطه هو صريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله تعالى أعلم
انتهى فان موضوعه فيما إذا لم يعقله أجر أو كانت العوائد كالأجرة كما يظهر من دليله المتقاعل (قوله ويجب
على الحاكم الخ) ليس هذا بما يقتصر على دعوى الوقف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالسكر
عاقبة الشيء كما في القاموس وهو مرتبط بقوله الرائي أي الذي دفع الرشوة عقب الدعوى الشرعية وإذا وجب

والاصرف للفقراء مالم يظهر بوجه بطلانه
بوجه شرعي فيه وذلك واقفه أولوارنه
أوليت المال فلورقه السلطان عاماجاز
ولوجه خاصة قطاهر كلامهم لا يصح لو شهد
المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد
قطاهر كلامهم قبوله الا نلزم المحاسبة في كل
عام ويكتفى القاضي منه بالأجل لو عروفا
بالامانة ولو لم يتمها جبره على التعمير شيئا فشيئا
ولا يجبه بل جده ولو اتهم بخلقه فنية
قلت وقد منى الشرع أن التبريك
والضارب والودي والتولى لا يلزم بالتفصيل
وان غرض قضائنا ليس الا الوصول لست
المحصل لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله
بلايحين لكن أفنى التلا بأمره ودأنه ان ادعى
الدفع من قبل الواقف في وقفه كالأجر وأولاد
أولاد قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام
بالجامع والبواب وهو مالا يقبل قوله
كأولاد متاجر شخص البناء في الجامع بأجرة
مه لوجه ثم ادعى تسليم الأجرة اليه لم يقبل
قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن
في مل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء
المت وجبى في العارية به عزلا لا زاد
لو أجر القيم ثم عزل قبض الأجرة له منصوب
في الأصح وهل يملك المميز من مصادقة
المتأجر على التعمير قبل نعم قال المصنف
والذي ترجع عندي لا ليس للمتولى أخذ زيادة
على ما قدر له الواقف أصلا ويجب صرف
جميع ما يحصل من غنا وعوائد شرعية وعرفية
ما صرف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم
أمر الرائي برد الرشوة على الرائي غيب
الدعوى الشرعية البطل من فتاوى المصنف
قلت

الرد للمدفع بعد المدعى الشرعية فيصيب في المدفوع قبله وفي غير الشرعية بالطريق الأولى (قوله
 لكن سيجي الخ) استدراك على قوله ليس للمتولى أخذ زيادة الخ والاولى ذكره قريبا منه قلت لانه نفاة
 فان هذا من ولاد القاضى (قوله لو وقف الفقراء قرابته الخ) المقير في هذا الباب من بعد فقير الى ان كان على
 المشهور ومن له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذا اذا كان له ثياب كفاف لافضل فيها أو تناه
 يت لا بد له منه وان كان له مائتا درهم فضة أو عشرون مثقالا ذهبيا فلا حظ له في الوقف أو كان له فضل متاع
 أو ثياب يساوي نصابا ويعطى للمقبر الكسوب ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كما في الخمانية قال صاحبان
 في تعريف القرابة هي كل من شاعبه الى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المهرم وغير المهرم
 والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء ولا فرق بين أن يقول ع لى قرابتي أو ع لى ذوى قرابتي ومذهب
 الامام التفصيل وبعد لم يراجع المطولات ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا المذكور والائى والمسلم
 والكافر والخز والمملوك الا أن ما يخص المملوك يكون للمولى الذى يملكه يوم تخلق الفـ له ولا يدخل أبو الواقف
 وأولاده اصله وظاهر الرواية عدم دخول الجد والذى ذكرنا في قوله لا قرابته ولذوى قرابته يجرى في قوله
 لارحامه ولذوى أرحامه ولا ذى أنسابه هندية ملخصا (قوله لم يستحق مدعيها الخ) قال في الهندية
 اذا وقف أرض على قرابته فاذا رجع رجل أنه من القرابة كلف إقامة المدينة ولا تقبل بيته الاعلى خصم
 والمخصم هو الواقف ان كان حيا فان مات فالوصى الذى الارض في يده هو المخصم فان أقر الوصى لواحد
 بأنه من قرابة الميت لا يصح اقراره وانما هو خصم في إقامة البينة عليه ولا يكون وارث الميت خصما للمدعى
 في ذلك الا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف فان برهن على المتولى بأنه قسريب الواقف لا يقبل
 حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لا يبرهن أولاب أو لأم ولا تقبل على الاخوة المطلقة وكذلك العمومة
 اه ملخصا (قوله ولو ولي الصغير) أى يدعى القرابة له قال في الهندية اذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده
 وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف الكبير فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب
 في هذا بمنزلة الأب فان لم يكن له أب ولا وصى الأب وله أم أو أخ أو عم أو خال فله ولا اثبات قرابة الصغير
 وفقره ان كان الصغير في حجره استخدا نام اذا كانت الأم والأعم والأخ موضعا للخلع في أيديهم فما يصيب
 الصغير يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه والافوض في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط (قوله
 الايبنة على فقره) لانه يدعى الاستحقاق والدعوى لا تقبض بقول المدعى أبو السعود (قوله مع بيان جهتها)
 فاذا لم يفسر لاتسع الشهادة لتتبع القرابة أبو السعود (قوله من حين الوقف عليه) أى لامن حين المقضاء
 والذي ذكره في ولد البنت أنه لا يطالب بالماضى لومته لكان له الاخذ فيه اذا كان قائما بآبى (قوله أجاب نعم)
 قال في الجرة على هذا الوشرط في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزوج كما بالمدرسة الشيعونية بالقاهرة اعتبر
 شرطه (قوله أو ع لى فلان الامن خرج) اصل هذا في غير القرابة أما فيها فقال في البحر وكذلك الوشرط
 أن من استقل من قرابته من بغداد فلا حظ له اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ردى الى الوقف اه (قوله لومته لكان له)
 أما لو كانت غلة السنين الماضية قائمة فانه يستحق أولاد البنات حصصهم فيها قال علاء الدين الحنطلى
 وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه ذكره العلامة عبد البر (قوله فله النصف) لأن
 أهل البسج اثنتان في الوقف والوصية فالة الحلبي ولو قال هذه موقوفة على ولدى وله ولد واحد فالوقف كله
 له وكذا لو كان له أولاد فانفرضوا ولم يبق الا واحد حادى ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى كانت
 الغلة لولده الحلبي يستوى فيه الذكرو والائى واذا جاز هذا الوقف فنادام يوجد واحد من ولد الصلب كانت
 الغلة له لا غير وان لم يبق أحد من البطن الا ول تصرف الغلة الى الفقراء الا الى ولد الولد وان لم يكن له وقت
 الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطن ولا يدخل فيه
 ولد البنت في ظاهر الرواية هندية ملخصا (قوله للمتولى الاقالة) أى اقالة الاجارة اذا عهدها بنفسه أما اذا
 عهدها غيره فلا صيرفة وفي القنية للمنسوب الاقالة أى لعهد المعزول بخلاف الأمانه ذكرها في البسج قال
 الحوى وية نى أن تكون الاجارة كذلك لانها بيع المنفعة ومحل جواز الاقالة اذ لم يقض الاجرة أما اذا قبضها
 فلا كذا في الاشياء (قوله أجبر عرض الخ) الخلاف في الوقف وأما ما رايتم اذا أجبرها الوصى أو أولاب بعرض

لكن سيجي في الومايو أيضا أن للمتولى
 أجبر مثل عمله قنينة ولو وقف الفقراء قرابته
 لم يستحق مدعيها ولو ولي الصغير الايبنة على
 فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له
 استحققه من حين الوقف عليه قد اوى ابن فقيم
 وفيها مثل عن شرط السكنى لزوجه فلائنة
 بعد وفاته مادامت عز باقيات وتزوجت
 وطلقت هل ينقطع حقها بالزوج مع أجاب نعم
 قلت وكذا الوقف على أثمان أولاده الامن
 تزوج أو ع لى فلان الامن خرج من هذه
 البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو ع لى فلان
 عن زعم العلم قتل بعضهم ثم استقل به فلا شىء له
 الا ان شرط أنه لو عاد فله فليحفظ خزانه المقتنين
 ولى الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد
 مضى سنين فله غلة الا فى لا الماضى
 لومته لكان له وقف على نبيه وله ولد واحد فله
 النصف والباقى للفقراء ولى ولده الكلى لانه
 مفرد مضاف فيهم لا للمتولى الاقالة لو خيرا
 أجبر عرض معين صحيح وخصه بالبقود

فانه يجوز بالاخلاف بحر (قوله لامستأجر غرس الشجر الخ) قال في القنية يجوز للمستأجر غرس من الاشجار
والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل
للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا قلت وهذا اذ لم يكن حق القرار للعمارة اما اذا كان فلا يجرم الحفر
والغرس لوجود الاذن في مثلها اه (قوله وبأذن) أي الناظر بالحفر لو خيرا (قوله وما بناه مستأجر الخ) قال
في القنية القيم أو المالك قال المستأجر ما اذنت لك في عمارتها فمرها بانه رجع على القيم أو المالك وهذا اذا كان
يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو وشغل بعضها كالتنوير
فلا مال بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فلم منه أنه يرجع على القيم بالشرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم
منفعته على المستأجر سوى في حاشية الاشياء (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه
تفصيل فان كان الباقي المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناه الوقف أو أطلق أو عينه لنفسه
اذ لا يملك أن يبنى لنفسه في أرض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف وان عينه لنفسه وان كان من ماله للوقف
أو أطلق فهو وقف اذا كان المتولى غير الواقف مالو كان الواقف وأطلق فانه لا يكون وقفا بل هو ملكه
كافي الاخيرة وان بناه من مال نفسه لنفسه وأشهد أنه فهو له صرح بذلك في القنية والحنفي وان لم يكن متوليا
فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفضه لولم يضر وان أضر
فهو المضيق لماله فليترتب الى خلاصه ولا يملك المؤجر جبر على المستأجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقطع
وأما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضا وقف ضبعة له على بنائه وأولاده بنى ابداماتنا لو جعل آخره للفقراء
ثم غرس من الواقف في اشجرة فان غرس من غلة الوقف فالشجرة للوقف وان غرس من مال نفسه وقال عند الغرس
انه للوقف فهو للوقف وان لم يذكرك شيئا فهو ميراث وزاد في الاسعاف مالو بنى بناء أو نصب بابا اه من
الاشياء وحواشيها (قوله ما لم يشهد الخ) قد علمت أن محله فيما اذا بناء من ماله (قوله ولو أجر لابنه الخ) قال في البحر
في الموضع الرابع في تصرفات الناظر لو أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجره من ابنه
أو أخته أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا ينظر معها كذا في الاسعاف وفي جامع الفصولين المتولى لو أجر دارا للوقف
من ابنه البالغ أو أخته لم يجوز عند الامام الأبا كثر من اجرة المثل كبيع الوصي لو بعت مع عبده مالو خيرا للقيم
مع عند الامام وكذا متولى أجر من نفسه لو خيرا راجع والا لايه يبقى اه فعلم أن ما في الاسعاف ضعيف اه
(قوله كعبده) أي المأذون (قوله وهذا) أي محل عدم جواز الاجارة لابن المتولى أو عبده اذا باشر المتولى
العقد بنفسه فلو باشر القاضي المصدق لا ارتفاع التهمة وفيه أنه كبيع متولى القاضي العقد مع وجود
المتولى وقد يجاب بأن المتولى كان غائبا ومريضا فاجبره القاضي الى من ذكر (قوله وكذا الوصي) أي فانه
يصح بيعه من ابنه لانه يصح بيعه من نفسه وهذا اذا كان وصي الأب لوصي القاضي قال المصنف
مع الشارح في باب الوصي وأن باع الوصي أو اشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك
مطلقا لانه وكيل وان كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للمصغر وهي قدر التصفية زيادة ونقصا وخالا
لا يجوز مطلقا اه وقد علمت أن الاجارة من قبيل البيع لانها يبيع المنافع (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يقد
وكيل البيع والشراء والاجارة مع من ترد هادته للتممة عند الامام الا اذا أطلق له الموكل كع من شئت فيجوز
بيعه لهم بمثل القيمة انما كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة انما قاله المصنف والشارح في الوكالة (قوله
وقف على أصحاب الحديث الخ) الظاهر أن محله اذا لم تكن له نية بتخصيص عن يستغل بعلم الحديث والا فلا ريب
في التخصيص حيث وقف على مراده ثم اذا لم تكن له نية يقال ان أهل المذاهب جميعهم أهل حديث بمعنى
ان أئمتهم أخذوا به وعملوا بما دل عليه والحنفي وان كان يعمل بالمرسل وبتدعيم خبر الواحد على القياس لا يقتضي
تخصيصه (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو مانع العناية سقط (قوله وجاز على القبور) قال في القنية
وقف بشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اه وصرح حوايان الوصية بالقراءة عليه باطلة وهذا مبنى على
غير المقتضى به والمقتضى به جواز الاخذ على القراءة فيعين المكان والقوى على قول محمد بدم كراهة القراءة عنده
بحر المنها (قوله لا على الصوفية) أي اذا كانوا على طريقة غير جيدة كالأشربلاني على الوهابية قاله الحلبي
ووجهه أنه ليس بقرينة حيث إذا كانوا على طريقة جيدة فصيح وعليه يحصل ما قاله شمس الأئمة من الجواز

لامستأجر غرس الشجر بلا إذن الناظر
اذ لم يضر بالارض وليس له الحفر الا باذن
وبأذن لو خيرا والا وما بناه مستأجر
أو غرسه فله مال بنوه للوقف والمتولى
بناؤه وغرسه للوقف ما لم يشهد أنه لنفسه
قبيله ولو أجر لابنه لم يجوز خلافا لهما كعبده
اتفاقا وهذا الوجه باشر بنفسه فلو القاضى مع
وكذا الوصي بخلاف الوكيل
وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه
الشافعي اذ لم يكن في طلب الحديث
ويدخل الحنفى كان في طلبه أو لا بزيادة أي
لكونه يعمل بالمرسل وبتدعيم خبر الواحد على
الافاض وجاز على القبور والا كيان لا على
الصوفية

وفي فتاوى خير الدين المصريح به في كتب أصحابنا أن الوقف على الصوفية لا يجوز كما هو في الرواية المرجوح
 اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والميزانية وكثير من الكتب أخرج الامام السعدي الرواية من وقف
 الخصاص أنه لا يجوز في الصوفية فرجع الكل اليه اه (قوله والعميان) قال في البحر ولو شرط وقفه على
 العميان فالشرط باطل وتكون الفعلة للمساكين لأن فهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا على المورثين
 والعربان اه وفيه أن الوقف على الأغنياء والفقراء جائز والفقراء لا يحصون فتدبر (قوله اشتركا) فيستحقان
 معلوم نظروا الوقف معا (قوله ينظم الواحد والمتعدد) أي بعدهما والمتعدد يشمل المتني والجمع (قوله وفي النهر عن
 الاسعاف الخ) فهم أبو السعود كفيته أن هذا السند الذي على ما قاله المقي فعمل الاشتراك عدم كونه
 أحدهما لأن وجهين فالأول أن الوقف لا يفضل لأحد على ما فهمه وهو كذلك كما أفاده الشارح وفي الهندية
 لو جعل الولاية لأفضل من الآخر فالأفضل فهي لأفضل أولاده فان صار قاسما فالولاية لمن يليه في الفضل فان ترك
 الأفضل القسري صار أعدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه ولو أبقى الأفضل القبول فالولاية لمن يليه
 في الفضل كما إذا مات ولوجهه لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء يكون لا كبيرهم سنا ذكرنا كان أو أثنى
 ولو لم يكن فيهم أحد أهلا له فالقاضي يقيم أحدهما إلى أن يصير واحد منهم أهلا له فيرد إليه اه ملخصا
 قال أبو السعود إذا استويا في الرشد والسق وكان أحدهم ذكرا هل يرجح بالذكورة أو يستويان لم أره اه (قوله
 ولو أحدهما أو روع الخ) أي وقد جعله لأفضل (قوله فهو أولى) أي الأعم بأمر الوارث الوقف (قوله وكذا لو شرطه
 لأرشدهم) فانه كشرطه للأفضل فيقال فيه ما قيل فيه (قوله ولو ضم انتاضى للقيم ثقة الخ) قال في البحر
 وهنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد بالقاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف قلت
 هو قاضي القضاة لا كل قاض لما في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصي أو المتولى
 من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في السجلات وهو الوصي من جهة حاكمه ولاية نصب الوصي
 والتولية لأنه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لم يكن له ولاية نصب الوصي
 فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى إذا كان ذكرنا تصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه
 في منشوره فصار كحكم نائب القاضي فانه لا بد فيه أن يذكر أن فلانا القاضي ما أذن له بالولاية فخرنا من حينها
 الوهم (قوله لم يستقل) لأنه إذا انفرد مع كونه خائلا لا يحصل المقصود من ضم الثقة (قوله والا) أي بأن كان
 للأمانة أو للاحتياط في أمر الوقف (قوله بل الحفظ) قال الكمال وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف
 (قوله ليس للمتولى أن يستدين الخ) مكررم ما تقدم قاله الحاي (قوله وان كانوا أصح) صوابه إذا لم يكونوا
 أصح فانه نقل في الدر المنثور عن مؤيد زاده عازي بالوجيز لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلا ولكن يجوز
 الرجوع عن الموقف عليه المشروط كالامام والمؤذن والمعلم إذا لم يكونوا أصح أو في أمرهم نظر فيجزر
 للواقف الرجوع في هذه الشروط اه وفي الخلاصة واقتضاه لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلا
 ولكن يجوز الرجوع عن الموقف عليه وتغييره وان كان مشروطا كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصح
 أو توافوا في أمرهم فيجزر للواقف مخالفة الشروط اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام
 ان لم يكونوا أصح ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط لكون هذه المخالفة أنفع للوقف فلا بد من
 نوبة غيرهم عن يصلح فهو كما إذا شرط أن لا ينزع من الولاية فخان فانه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط ويؤى غيره
 وكذا إذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فباعه فانه يخالف وما كان ينبغي للمتولى أن يفرد
 هذا بغير مستقل لأنه يومهم أنه يجوز الرجوع في جميع الشروط لافي أصل الوقف وليس كذلك قتائل
 وقد تقدم من الشارح الإحالة على هذه العبارة وقد علمت ما فيها (قوله لأن الكتابة) أي التسمية والتعيين عنها
 اصطلاح كوفي (قوله لا يقرب المكتبات) أي لا يقرب مرجع منها (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها
 الاجر وان لم يكن هنالك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيها (قوله وعكسه) مبتدأ خبره قوله وقفت
 وانما كان عكسه لأن ما قبله اعتبر فيه الاخيرة والاخيرة اعتبرت الاول للاول قتائل (قوله لانه أقرب الى زيد)
 أي لأن لفظ بنى (قوله هذا هو الصحيح) راجع الى أصل المسئلة ومقابل قول القاضي كامل الدين ان الهاء
 تنصرف الى الواقف دون ابنه (قوله وقد مننا أن الوصف بعدم متعاطفين) كالمسئلة الثانية (قوله عندنا) والى

والعميان هو الأصم ولو شرط النظر لأرشد
 فالأرشد من أولاده فاستويا اشتركا أه
 المتلا أبو السعود معلا بأن أفضل التفضل
 ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر
 عن الاسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستويا
 فلا نسلم ولو أحدهما أو روع والا - خرا علم
 بأمر الوقف فهو أولى إذا من خبايته انتهى
 جوهرية وكذا لو شرطه لأرشدهم كما في أنفع
 الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي فاطرا
 حاسبة هل للأفضل أن يستقل بالتصرف
 لم أره وفي الشيخ الأخ أنه ان ضم اليه
 نيابة لم يستقل والأخذه ذلك وهو حسن
 نهر وفي فتاوى مؤيد زاده معزب الثانية
 وغيره ليس للمشرف التصرف بل الحفظ
 ليس للمتولى أن يستدين على الوقف للعمارة
 الا باذن القاضي • مات المتولى والجبالة
 يدعون تسليم الفعلة اليه في حياته ولا بد
 لهم صدقوا بينهم لانكارهم الفمان •
 لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلا
 لا يجوز الرجوع عن الوقف عن الموقف عليه
 المشروط كالؤذن والامام والمعلم وان كانوا
 أصح انتهى جوهرية وفي جواهر الفتاوى
 شرطه لنفسه مادام حياته لولده فلان ما عاش
 ثم بعده للأحفاد لا أرشد من أولاده قالها
 تنصرف لابن لا للواقف لأن الكتابة تنصرف
 لا تقرب المكتبات يقتضي الوضع وكذلك
 مسائل ثلاث • وقف على زيد وعمرو ونسبه
 قالها • وقف فقط • وقف على ولي وولد
 ولي الذي كور فالد كور راجع لولد الولد
 بحسب وعكسه • وقف على زيد وعمرو
 لم يدخل زيد وعمرو لانه أقرب الى زيد فيصرف
 اليه • هذا هو الصحيح وقد مننا أن الوصف
 بعدم متعاطفين للاخيرة عندنا وفي الزباني من
 باب المحترمان وقولهم ينصرف الشرط

جميع ما قبله عند الامام الشافعي (قوله اليهما) أي المتعاطفين (قوله فلان ذلك في الشرط المصرح به) كقوله فلانة طالق وفلانة ان دخلت الدار فيه يكون دخول الدار شرط المطلاق - ما لا الله مطوف فقط (قوله والاستثناء بعشيرة الله تعالى) كقوله فلانة طالق وفلانة ان شاء الله تعالى أو كقوله امرأته طالق وعنده حزان دخلت الدار أو ان شاء الله تعالى (قوله الى ما يليه) ذكر الصغير باعتبار كون الصفة وصفا (قوله ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذلك البنات تدخل) وتكون الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما قال أرضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشتركو اجمعاً كذا في الظاهرية وكان وجهه أنه من التغليب ولو قال موقوفة على بن فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف من الامام أنه على الذكور ومن ولده دون الاناث وروى أبو يوسف ابن خلد السهقي عن الامام أنه - م يدخلون جميعاً فان كان بنو فلان قبيلة لا يحدون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعاً في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان بن زيادة قولي وكان وجهه أنه من التغليب وقوله فان في ذلك البنات تدخل البنات اسم ان وجله تدخل خبرها والظرف متعلق بتدخل (قوله وولد الابن الخ) قال في الهندية ولو وقف على نفسه أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدهوا انتهى (قوله كذا البنت) أي ولادة البنت فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جزء طاه الحلي (قوله لو وقف الوقف على الذرية) قال في الهندية رجل قال أرضى موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولده ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات أحراراً وكلوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لولاه وكذا الوفاة على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الحاوي (قوله وتتقضى القصة في كل سنة) أي اذا حدث حادث من الذرية لم يستحق في السنة السابقة أو تقضى واحداً كان (قوله ويقسم الباقي) ان كان المجهول على الذرية بعض الوقف ويقسم كله ان جعل كله لهم (قوله قد جعل) ألفه للاطلاق (قوله فقالوا ليس في ذاي دخل أولاد بنته) هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الوافعات والمنعة والولولة الجنية والعنيس والمزيد وذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد وبنو أبي أن نصحه رواية الدخول قطعاً لان فيه نص محمد عن أصحابنا رحمه الله تعالى والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ والله تعالى أعلم قاله العلامة عبد البر في شرحه لو وقف على ولده وولده (قوله ولفظ آباء) أي لو وقف على آباءه تدخل في ذلك أجداده وجدانه وأبوه وأمه لان جمع الذكور عند الاختلاط يشمل المؤنث كذا قاله العلامة عبد البر (قوله احسب) من الحساب بمعنى المذ أي عتده هذا اللفظ فيها (قوله ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبة أو جعل من شرطه الخ) قال في الاشياء وأنا أذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السبكي ثم أذكر بعده ما عسدي في ذلك وانما أطيل فيها الكثرة وقوعها أما حاصل السؤال أن الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غيره ولدى الى من هو في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولدى حياته مات الواقف عن ولدين ثم مات أحدهما عن ثلاثة ولدى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات أحد الولدين من غير نسل وحاصل جواب السبكي رحمه الله تعالى أن ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدى ابنه المتوفى حال حياته ومن مات من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى أخويه فيكون النصف بينهم ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طيبة أيه ثم مات بعدهم نصيبه بين جميع أولاد الاولاد بالسوية فدخل ولد المتوفى في حياته أيه فتتقضى القصة بموت الطبقة الثانية وينزل العجب عن ولدى المتوفى حال حياته أيه مما بقوله ثم على أولاد أولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الأول فن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربيع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الأول انتقل القصة ويكون بينهم بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن يقرض أهل تلك الطبقة فتتقضى القصة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يعمل في كل بطن وحاصل مخالفة السبكي له في شي واحد وهو ان ولدى المتوفى في حياته أيه لا يجرمان مع بقائه الطبقة الأولى

اليهما وهو الاء - كقوله فلانة طالق في الشرط المصرح به والاستثناء بعشيرة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف الى ما يليه فهو جائز وهو والعالم الخ فاصطفت في المنظومة المحبة وارصف به دجل اذا أفى برجع الجميع فيما أتى من الامام الشافعي فيما ان كان ذا العطف بواو اما ان كان ذا عطف بتم وقفا الى الاخير باتفاق رجحا ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذلك البنات تدخل وولد الابن كذا البنت يدخل في ذرية بنت لو وقف الوقف على الذرية من غير ترتيب فبالسوية يقسم بين من علا والاسفل من غير تفصيل لبعض فأنقل وتتقضى القصة في كل سنة ويقسم الباقي على من عينه ولو على أولاده ثم على أولاد أولاده قد جعل وقفاً قالوا ليس في ذاي دخل أولاد بنته على ما ينقل بنى أولادى كذا آثار في واخوتي ولفظ آباء احسب يشترط الاناث والذكور نفسه وذلك واضح مسطور ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبة وجعل من شرطه أن من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولدى حياته فهل له حظ أيه لو كان حياً وشارك الطبقة الاولى أولا

وانهم يستحقون معهم ووافقه على انقضاء القصة قلت أما مخالفة السبوطي في أولاد المتوفى في حياته أيه
فواجبة لا وجه ذكرها للسبوطي وأما قوله تنقض القصة بعد انقراض كل بطن فقد أنقضى به بعض علماء العصر
وعزو ذلك إلى الخصاص ولم يتنبهوا إلى ما صورته الخصاص وما صورته السبكي فإنه في مسئلة السبكي وقف
على أولاده ثم على أولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسئلة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالو أولادهم فصدر
مسئلة الخصاص اشتراك البطن الأعلى مع السفلي وصدره مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض
القصة وعدمه مبني على هذا فالخلاف أن الواقف إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده
ثم على ذريته ونسله طبة بعد طبة وبما بعد بطن فوجب العاقبة العليا السفلى على أن من مات عن ولد انتقل
نصيبه إلى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته وعلى أن من مات قبل دخوله
في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
حياء هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعتبر بينهم بين الطبقات وبعضهم يعتبر بالو أو فان كان بالو أو
يقسم الوقف بين العاقبة العليا وبين أولاد المتوفى في حياته الواقف قبل دخوله فله سهم ما خص أباهم لو كان حياً
مع أخوته فمن مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لأخوته فيستمر
الحال كذلك إلى انقراض البطن الأعلى وهي مسئلة الخصاص التي قال فيها بنقض القصة حيث ذكر بالو أو
وقد علمته وإن ذكر بينهم ثم مات عن ولد من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده ويستمر لا ينقض أصلاً بعده
ولو انقراض أهل البطن الأول فإذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولده من
مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فإذا مات ابن الواقف استقر النصف للواحد والنصف للعشرة وإن استوا
في الطبة فقوله على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء
ينقل إلى ولده وهكذا إلى آخر البطون حتى لو قدر أن الميت مات عن ولد واحد والولد خلف ولد واحد وهكذا
إلى البطن المباشر ومن مات عن عشرة وأخلف كل أولاد حتى وصلوا إلى مائة في البطن العاشر يعطى الواحد
نصف الوقف والنصف الآخرين المائة وان استروا في الدرجة اهـ ملخصاً (قوله أنقضى السبكي بالمشاركة)
صوابه بعدم المشاركة وهذا الاتفاق في ولدى ولد الواقف الذي توفي حال حياته أيه والسبوطي خالفه فأفتى
بالمشاركة وذكر له أوجهاً يبين في الاشياء (قوله لكنه ذكر بعد ورقتين الخ) هو الذي ذكرناه في العبارة السابقة
يقول أفاضل الخ (قوله قبل الوأوبشار الخ) قد علمت أن كلام صاحب الاشياء في نقض القصة لا في المشاركة
وعدها (قوله فراجع متأخراً) راجعته فوجدته كما ذكرت لمناقضات ووجدت أهل العلم ردوا على صاحب
الاشياء حيث قالوا كأنه يزعم أنهم مخفون وهو على الواجب والآخر بالعكس بل ارباب طائفة في ذلك بعض
مشايخه الذين هم بالصلاح واتباع المنقول معروفون وقد أنقضى في نظره هذه الواقعة أفاضل الحنفية والشافعية
والترتيب فيها بل طم منهم شيخ الاسلام سري الدين عبد البر بن الشيخنة وتبعه الحق نور الدين الحلي الشافعي
والشيخ رحمان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضى القضاة برهان الدين ابن أبي شريف وتبعه العلامة علاء الدين
الاخميني وغيرهم فالوقف المشروط فيه ترتيب الطبقات ورقتين من يموت إلى ولده الخ لا يمتنع الحكم فيه
وهو تنقض القصة بانقراض جميع البطن الأعلى باختلاف الماطف بالو أو ثم كما أوضحه العلامة المقدسي
مسئلته في هذا الرد إلى كلام الخصاص وردوا على صاحب الاشياء بقوله وإن ذكر بينهم ثم مات عن ولد الخ
بأنه يلزم من هذا الاستنباط الغامض الجهمي المشروطين لولد الولد في الاستحقاق بصريح قول الواقف
على ولد ولدى الخ بلا وجوب مع إمكان العمل به ما في زمانين ولزم منه أيضاً حرمان ولد من مات قبل الواقف
عند انقراض أهل الطبة الأولى مع أنه مخالف لصريح كلام الخصاص ومن أراد توضيح هذه المسئلة فليراجع
الاشياء وحواشيها (قوله مع شرح الوهبانية) للعلامة عبد البر ونقله الشرنبلالي في شرحه أيضاً (قوله واقعيتين
آخرين) تركت نقلها خوفاً من الإطالة (قوله ولم يرزل العلماء الخ) أصلها صاحب الاشياء (قوله لو وقف على عقبه)
هذه النسخة صواب وفي نسخة على ولده (قوله دون الاما) لأن ولداً من الذكور والامات عقبه فاما ولد
بناته فليسوا من عقبه قاله العلامة عبد البر (قوله كل من يرجع نسبه الخ) فوضح لما قبله (قوله أنما لو وصى لاسه
وجنسه) قال الخصاص الجنس والآل بمنزلة أهل البيت والحكم فيهم واحد ونحوه في المحيط وعلة في السير الكبير

أنقضى السبكي بالمشاركة وخالفه السبوطي
وهذه الخالفات واجبة كما أفاده بوجوب
في الاشياء من القاعدة التاسعة لكنه ذكر
بعد ورقتين أن بعضهم يعتبر بين الطبقات ثم
بعضهم بالو أو قبل الوأوبشار الخ بخلاف ثم
فراجعهم متأخراً مع شرح الوهبانية فانه نقل
عن السبكي واقعيتين آخرين في فهم شروط الواقفين
ولم يرزل العلماء يعتبرين في فهم شروط الواقفين
الامن رحم الله وقد أنقضى في فهم شروط الواقفين
أولاد الظهور دون الاما فانت مستحقة
عن ولدين أبوهما من أولاد الظهور وبأنه
ينقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد
الظهور باعتبار أنهما كما يعلم من الاسعاف
وغيره وفي الاسعاف والتأخرانية ولو وقف على
عقبه يكون لولده وولد ولده أيداً ما تناسلوا
من أولاد الذكور دون الاما لأن يكون
أزواجهم من ولده وولد الذكور وكل من يرجع
نسبه إلى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل
من سلك أبوه من غير الذكور من ولده الواقف
من سلك أبوه من غير الذكور من ولده الواقف
فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا أنه
لو وصى لآله وجنسه دخل كل من نسب
إليه من قبل آباءه ولا يدخل أولاد البنات
ولهن بالو أو من قبل أهل بيتها أو خلفها
لا يدخل ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها
لا يدخل ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها
وبه علم جواب حادثة ولو وقف على أولاد
الظهور دون أولاد البطون فماتت مستحقة
عن ولدين أبوهما من أولاد الظهور هل
ينقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد
الظهور باعتبار أنهما كما يعلم من الاسعاف
باعتبار والذم المذكور والله تعالى أعلم
(نفس فيما يتعلق بوقف الاولاد)
من الدرر وغيره وأما ما عاب في الوقف
على نفسه ولده ونسله وعقبه جمع على ربه

لنفسه أيام حياته ثم ونم جازعند الثاني وبه
يقف كعبه لولده ولكن يختص بالصبي
وبم الثاني ما لم يقب بالذكر ويستقل به
أو احد فان اتنى الولد الصبي فلفقرا دون
ولد الولد الآن لا يكون حين الوقف صلبى
فيختص بولد الابن ولو اتى دون من دونه من
البطون ودون ولد البنت في الصحيح ولو زاد
ولد ولدى فقط اقتصر عليهم ولو زاد البطن
الثالث علم نسله ويستوى الا بعدد الاقرب
الا ان يذكر ميلاد على الترتيب كما لو قال ابداء
على اولادى بلفظ الجمع أو على ولدى وأولاد
أولادى ولو قال على أولادى ولكن سماهم
فكانت أحدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على
أمراته وأولاده ثم ماتت لم يختص ابنها
بشيء اذا لم يشرط ورتب من مات منهم
الى ولده ولو قال على بنى أو على اخوتي دخل
الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل
البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط أو قال
على بناتى وله بنون فالغلة للمساكين ويكون
وقفه منقطعاً فان حدث ما ذكر عاد اليه
ويدخل في قسمة القلة من ولد لدون نصف
حول من طلوع الغلة لالا كما اذا اولدت
مباشته أو أم ولده المستفادون حقين لثبوت
نسبه بالاحد وطئها فلا يحل خلا لاحتال
عوقبه بعد طلوع الغلة وتنقسم بينهم بالسوية
ان لم يرث البطن وان قال للذكر كاشقين
فكما قال فهو وصية فرض ذكر امس الاناث
وأنى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم
حصه الوصية للمعدوم فلا يرد من فرضه لغيره
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى ونسلى أبداً
وكلمات واحدتهم كان نصيبه لنفسه فالغلة
لجميع ولده ونسله جميعهم وميتهم بالسوية
ونصيب الميت لولده أيضاً بالاث هلابا بشرط
ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل
كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد
أو سكنت عنه ~~يكون~~ راجعاً لاصل الغلة
للفقراء مادام نسله باقياً والنسل اسم للولد
وولده أبداً ولو اتى والعقب الولد وولده من
الذكور أى دون الاناث الآن ~~يكون~~
أزواجه من ولد ولده الذكور وآله وجنسه

بأن الانسان من جنس قوم أى لا من جنس قوم أمه وهذا اصطلاح عرفي والافق اللغة الجنس الضرب
من كل شئ وقال في المصطلح للوقف على أهل يدخل فيه كل من يتصل به من قبل أهله الى أقصى أبه في الاسلام
يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرّم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل تحت الوقف الاب
الاقصى لو كان حياً ويدخل تحت الوقف ولد الواقف ~~وكذا~~ ولد ولده ولا يدخل أولاد البنات والاخوات
ومن سواهن من الاناث الا اذا كان زوجها من بنى أعمال الواقف وعترته ~~فلا~~ يدخلون اه (قوله وانها
لو أوصت الى اهل بيتها) نقل في التناخية عن شرح السير الكبير عن أوصى لاهل بيت فلان أو وقف عليهم أنه
ان كان المراد بيت السكنى فأهل بيته كل من يعوله ويتفق عليه في بيته من بيته وبيته قرابة وعن لا قرابة بيته وبينه
وان كان المراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد آية الذين يعرفون به اه (قوله وبه علم جواب
حاشية) هو عين ما ذكره أولاً قاله الحلبي وواقعه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

وبم الثاني لان المولداً خوز من الولادة وهي موجودة في حالي عن الدرر (قوله فان اتنى الولد الصلبى)
أى اذا مات الصلبى الموقوف عليه عن ولد لا يستحق شيئاً من الوقف وكذا لو كان حال الوقف ولد صلبى وولد ولد
ومات الصلبى يرجع الوقف للفقراء لا لولد المولد (قوله فلا فقر) لا تقطاع الموقوف عليه دور (قوله فيختص بولد
الابن) فيكون ولد الابن عند عدم الصلبى بمنزلة الصلبى دور (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال
لان في اولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى أمهاتهم بخلاف ولد الابن حلي عن الدرر (قوله ولو زاد ولد
ولدى) حاصله كما قاله العلامة نوح زمة انه تعالى برجته ان الولد المضاف الى باء التكلم ان لم يقيد بالذكر يراد به
الولد الصلبى يستوى فيه الذكر والانثى وان قيد براديه الذكر من الولد الصلبى خاصة فلو قال رجل أرضى
هذه موقوفة على ولدى كانت الغلة لولده الصلبى ذكر كان أو أنثى ولو قال على الذكر من ولدى كانت الغلة للذكر
من ولده الصلبى خاصة واذا اتى الصلبى صرفت الغلة للفقراء لا الى ولد الولد هذا اذا كان حين الوقف ولد صلبى
وان لم يكن حين الوقف ولد صلبى بل ولد الابن ذكر كان أو أنثى صرفت الغلة له خاصة ولا يشاكره فيها من دونه
حين البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولو قال على ولدى وولد ولدى ان لم يقيد
بالذكر يدخل فيه الصلبى وأولاد بنيه وأولاد بناته على الصحيح فيشتركون في الغلة ولا يقدم الصلبى على أولاد
الابن ولا أولاد الابن على أولاد البنت وان قيد به يدخل فيه الذكور من البنين والبنات على الصحيح اه (قوله
اقتصر عليهم) أى على الولد وولده (قوله ولو زاد البطن الثالث) وقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى
دور (قوله علم نسله) مقصر في الغلة الى أولاده ما تناسلوا الى اللفقراء ما بقي واحد من أولاده وان سفل
لان ما ذكر البطن الثالث في التفاوت يعنى بكثرة الوسائط فترتفع صفة التخصيص فيبقى اعتبار ما معنى
الاتساق فيشمل الكل لوجوده في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة واحدة (قوله
الا أن يذ كر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الاقرب فالأقرب أو يقول على ولدى ثم على ولدى أو يقول بطنا
بعد بطن فينثنيدها بعبارة الواقف دور (قوله كما لو قال ابداء على أولادى بلفظ الجمع) فان الاقرب والابعد
فيه سواء الا أن يذ كر ما يدل على الترتيب وكذا يقال فيما بعد وما في المصطلح شاذ لا يقول عليه لغلة ما في الكتب
المعتبرة كما قاله العلامة نوح وأبو السعود العمادى وبعبارة المصطلح لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أولادى
يدخل فيه البطون كله العموم اسم الاولاد ~~لكن~~ يكون الكل للبطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض
يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذا البطن في القسمة والا قرب والابعد
فيه سواء اه (قوله ولو قال على أولادى ولكن سماهم) أى وجعل آخره لفقراء دور (قوله صرف نصيبه للفقراء)
لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى
فان الوقف هذا على الكل لا على كل واحد منهم اه حلي عن الدرر (قوله ولو على أمراته وأولاده) المناسب
ثم أولاده لبقناسب الكلام والمراد أنه جعل الاستحقاق بعد هذا الاولاد فلا يختص ولدها بنسبها (قوله لم يختص
ابنهما) أى المتولد من الواقف حلي عن الدرر ما بينهما من غيره فلا يدخل له لانه انما وقف على زوجته وأولاده
(قوله اذا لم يشرط) اما اذا اشترطه يكون لاولاده من اخفق (قوله دخل الاناث على الاوجه) لان جميع الذكور

وأهل بيته كل من يناسبه إلى أقصى أبه
في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أولا
وقرأته وأرحامه وأنسابه كل من يناسبه إلى
أقصى أبه في الاسلام من قبل أبيه سوى
أبيه وولده لصلبه فانهم لا يسهون قرابة انفا
وكذا من حملهم أو سفل عندهما خلافا لمحمد
فقد هم منها وإن قیده بنفرتهم يعتبر الفقير
وقت وجود الغلة وهو المحوز لا خذ الزكاة
فلو أنصره فهاستين لها رض فافتقر الغنى
واستغنى الفقير بشارك الفقير وقت القسمة
الفقير وقت وجود الغلة لأن العلات انما قلت
حقيقة بالقبض وطرق الغنى والموت لا يطل
ما استحقه وأمان ولدهم لدون نصف حول
بعد مجي الغلة فلا حظ له لدم احتياجه
فكان بقوله الغنى وقيل يستحق لأن الفقير
من لا شيء له والحال لا شيء له ولوقيد به صلواتهم
أوبالاقرب فالاقرب أو فالأحوج أو عين
جاوره منهم أو عين سكن مصر قیده
الاستحقاق به عملا بشرطه وعامة في الاسماف
ومن أحوجه حوادث زمانه إلى ما خلف من
ماتل الاوقاف فعليه بالكتاب المخصوص
بالحكام الاوقاف المخلص من كتابي هلال
والخصاف كذا في البرهان في شرح مواهب
الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر
الطرابلسي الحنفى تزيل القاهرة بعد دمشق
المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين
ومئتين وتسعمائة وهو أيضا صاحب
الاسماف والله تعالى أعلم بالصواب
(قول الاشباة اختلاف الشاهدين مانع
الافى احدى وأربعين) قال في زواهر
الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف
قد ذكر في الشرح الحال عليه مسائل لا يفتقر
فيها اختلاف الشاهدين وأما ذكرها مردا
فأقول في الاولى شهد أحدهما أن عليه ألف
درهم ونهد الآخر أنه اقرب بألف درهم تقبل
الثانية ادعى ~~سكن~~ حنطة جديدة شهده
أحدهما بالجوودة والآخر بالرديه تقبل
بالرديه ويقضى بالاقبل في الثالثة ادعى مائة
دينار فقال أحد هما يساوية والآخر
بخارية والمدعى بتا يساوية وهي أجود

عند الاختلاط يشعل الاناث كما سلف (قوله وعلى بن ابي نافع لا يدخل البنون) ولا يدخل الخنثى في هذه الصورة
كلتي قبلها لانها لم يهاو هندية (قوله فالغلة للمساكين) ولا شيء للبنات أو البنين لعدم صدق كل منهما على
مدلول الاثر برهان (قوله ويكون وقفا منة طما) وهو صحيح على قول أبي يوسف (قوله ويدخل في قسمة الغلة
الخ) قال في الهندية اذا حال وقت أوصى هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة
فادعاء الواقف ثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة
كانت له الحصه من الوقف كذا في الحاوي فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط (قوله
لا لا كثر) مثله ما اذا ولده لستة أشهر كثر (قوله الا اذا ولدت مباته) أي التي لم تقرب انقضاء العدة ولو كان
الطلاق رجعا فالجواب فيه كالجواب في المسكوكه هندية (قوله لدون سنتين) أي من وقت الابانة والعق
وان كان لا كثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الجمل قبل الطلاق والعق طرفة الوط
في العدة فيكون وجوده عند طلوع الغلة اه حلي (قوله فلو حمل) وطها بأن كانت أم ولد غير مصقة
أو زوجة أو ممتدة رجعي قاله الحلبي (قوله فلا) أي لا يدخل في الاذاولد لدون ستة أشهر من وقت الغلة
قال الحلبي تخلا عن الهندية تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة فيه ذكره لال رحمه الله تعالى هو
اليوم الذي حصل للغلة فيه قيمة ولم يشترط الفصل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صار لها قيمة فيه بحيث
يفضل عن المؤن والخراج والنواب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي وهو اختيار
المتأخرين من مشايخ بخاري رحمه الله تعالى كذا في الحاوي اه (قوله وتقسم بينهم بالسوية) يعني عنه
قوله سابقا ويستوى الاقرب والابعد الا أن يذكر ما يدل على الترتيب (قوله فلو وصية فرض ذكر) كذا
في نسخ وصوابه ذكر كما هو في نسخ وهذه المسئلة فيها غرض ووضعها ما في مواهب الرحمن ومشرها
قال فيها ما يكون بينهم بالسوية أن لم ترتب البطون وانرتبها يجب الاقرب الا بعدوان قال لاذ كرمثل حظ
اليتين ~~وكذا~~ توافقين قسمته غلته بينهم على ما شرط فان كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط قسمت بينهم
بالسوية بلا فرض ذكر أو أنثى بينهم ولو كانت وصية فرض ذكر مع الاناث وأنثى مع الذكور وقسمت
الوصية عليهم لاذ كرمثل حظ اليتين ويرجع سهمهم المفروض إلى الورثة والفرق أن في الوقف اخراج الحكم
عن ملكه فلو فرض معهم ذكر أو أنثى لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفي الوصية أوصى للذكور والاناث
وهي غير صحيحة للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما لا يصلح منها ليرفع إلى ورثته اه (قوله ولو قال على ولدي
ونسل الخ) فوضيها كما في الدرر لو قال على ولدي وولد ولدي أبدامتنا سلوا ولم يقل بطناء بعد بطن لكن شرط
الشرط المذكور وهو ترتيب الميت إلى ولده فانه لجميع ولده ونسبه بينهم على السوية ولو مات بعض ولد
الواقف وترك ولدا ثم جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بعتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه
استحق النصيب قبل موته فأنسابه أي الميت من الغلة كان لولده بالارث فصير له أي لولد الميت سهمه الذي
عينه له الواقف وسهم والده بالارث اه وقوله ونصيب الميت لولده أيضا أي كمال نصيبه الذي عينه الواقف له
(قوله يكون) أي نصيب الميت (قوله راجعا لاصل الغلة) أي لما تصرف إليه الغلة لا لاعتدائه لانه انما يعود اليهم
بعد انقراض جميع نسله ولم يفرض (قوله وولده) أي ولد ولده (قوله ولو أنثى) ذكره لال رواتين في دخول أولاد
البنات في النسل وكذا قاضي خان وصاحب المحيط ورجح كلامه بجهن كما يفيد كلام العلامة عبيد البر (قوله
والعقب) سلف الكلام عليه (قوله وهو الذي أدرك الاسلام الخ) انما قیده لانه لا عبرة بمن في الجاهلية (قوله
إلى أقصى أب له في الاسلام) سواء أسلم أولا كما قال في سابقه (قوله وكذا من علامتهم) قال في الهندية وفي دخول
المختد رواتين وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير (قوله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة) فيستحق الغلة
من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عند هلال رحمه الله تعالى (قوله وهو) أي الفقير وقد تقدم ما فيه (قوله فافتقر
الغنى) بأن يشهد الشهود أنه افتقر قبل حدوث الغلة هندية (قوله واستغنى الفقير) أي بعد مجي الغلة قبل
أن يأخذ حصته وفي حين الغلة كان فقيرا فأخذه صاحب الهندية (قوله بشارك) من ذكره وهو الغنى الذي
افتقر الفقير الذي استغنى (قوله لأن العلات انما قلت حقيقة بالقبض) هذا يعبر على الفقير الذي استغنى
فان قبضه انما هو في حال غناه وانما أتى به لرفع توهم أن الوقف صار حقا للفقراء وهذا الغنى لاحق لغيره فيقال

يقضى بالبخار به بلا خلاف . الرابعة لو اختلفا
في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا
في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد
أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبدًا على
أقربائه ثلث غلتها وبشهاد آخر أن لا يذنبها
تقبل على الثالث السابعة أنه باع بيع الوفاء
فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر
بذلك تقبل . الثامنة شهد أحدهما أنها
بجاريته والآخر أنها كانت له تقبل . التاسعة
أدعى أنفاه طلقا فشهد أحدهما على إقراره
بأنه قرض والآخر بأنه ودعة تقبل .
العاشر أدعى الإبراء فشهد أحدهما به
والآخر أنه وهبه أو صدق عليه أو حله
جازه الحادية عشرة أدعى الهبة فشهد
أحدهما بالبرائة والآخر بالهبة أو أنه جعله
جازه الثانية عشرة أدعى الكفيل الهبة
فشهد أحدهما به والآخر بالإبراء جاز
وثبت الإبراء الثالثة عشرة شهد أحدهما
على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على
إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل .
الرابعة عشرة شهد أحدهما أنه فسخ
منه والآخر أن فلاخا أودع منه هذا العبد
يقضى للمدعى . الخامسة عشرة شهد
أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت
منه تقبل . السادسة عشرة شهد أحدهما
أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها
تقبل . السابعة عشرة شهد أحدهما أنها
ولدت منه وذكر أو قال الآخر أنى تقبل .
الثامنة عشرة أنكر أن عبده فشهد أحدهما
على أذنه في النياب والآخر في الطعام
تقبل . التاسعة عشرة اختلف شاهدان
الأقرباء بالمال في كونه أقرباء عريسة
أو بفارسية تقبل بخلافه في الطلاق .
العشرون شهد أحدهما أنه طالق لعبد أمت
والآخر أنه قال أزدى تقبل .

في الجواب أن الوقت لم يصر حتم لانه لا غلظ إلا بالقبض (قوله والموت لا يطله) يفيد أنه إذا طلق بعد
وجود الغلظ لا يطل حقه (قوله لاحظه) في هذه الحالة ويستحق ما يستقبل من الغلات كما في الخاتمة وهذه
ليست كالمسئلة السابقة فانها في الوقت على الاولاد بدون وصف فقروا ما هذه فهي فيما إذا وقف
على أقاربه الفقراء (قوله لأن الفقير من لاني) هذا أحد قولين والثاني وهو المعقد أنه من يملك ما دون الله أب
(قوله ولو قيد بصحتها) نسروا الصالح هاجن كان مستورا مستقيم الطريقه تسليم الناحية كاف الاذى قليل
الشرك ليس عتق ولا صاحب رية ولا قذاق للمعصيات ولا معروف بالكذب فان كان هكذا فهو من أهل
الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهو كقول من أهل الصلاح هندية (قوله قول
الاشياء) أي صاحبها (قوله اختلاف الشاهدين مانع) من قبولها أي فيما يشترط فيه العدم من الشهود لأن كل
شاهد يكذب صاحبه والمذمى يكذب أحدهما ولا يعزروا أحدهما قلت وهذه المسائل محلها كتاب الشهادات
والجواب أنه ذكرها في غير محلها وأحال عليه في محلها وقالوا لا بد من التماثل بين كلام الشاهدين لفظا ومعنى
وهي بحيث يدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا بالتضمن عند الامام وأما عندهما فالحكمة المتأقفا
عليه فترد الشهادة عند الامام إذا شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غيره معتبرة
عنده وتقبل عندهما على الألف عند دعوى الاكثرا لانهم اتفقا على الألف وترد عند دعوى الأقل لأن
للمدعى كذب لشاهد الاكثرا الصحيح قولهما اه أبو السعود (قوله الا في احدى وأربعين) المناسب لما ذكره
أن يقول الا في اثنين وأربعين والمناسب أيضا أن يزيد هنا قوله ذكرتها في الشرح ليناسب قوله بعد ذكر في الشرح
المحال عليه (قوله سردا) أي عدد من غير بيان الوجه فيها (قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول
أبي يوسف ورجحه الصدر وقال لا تقبل ومنها كما في خزانة الاكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به
وزاد في الوالوجية ما لو شهد أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الإقرار بذلك (قوله بالردية) الأنسب
بالرداء قاله الحلبي (قوله فقال أحدهما نيسابورية) نظيره بالقاهرة الحمودى والمصفاوى مثلا (قوله الرابعة
لو اختلفا في الهبة والعطية) ذكر في الجبر أنه لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك اللفظ بل أما بعينه
أو بغيره - فلو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل وحاشا فلا وجه للاستثناء وقامه في الحمودى (قوله
الخامسة) فيها ما في سابقتهما (قوله تقبل على الثالث) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه
يقضى بالنصف المتفق عليه سوى محلها إذا كان المدعى يدعى الاكثرا لفرق بين كون المدعى عليه يقرب الوقت
ويشكر الاستحقاق أو يشكرهما وأقيمت البينة بما ذكر (قوله أنه باع بيع الوفاء) قال في البحر لا خصوصية لبيع
الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذا في بخلاف الفحل والنكاح من الفحل (قوله انها كانت له تقبل) لأن
الاصل ابقاها ما كان على ماله كان (قوله أدعى أنفاه طلقا) أي غيره قيد بقرض ولا ودية وظاهره أنه لو قيد
بأحدهما لا تقبل لتكذيبه الآخر (قوله ولا تخرب بألف ودعة) بالاضافة وعدمها كالذى قبله وجه قبولها
وان كان القرض يخالف الودعة أنه إذا أنكر الودعة كانت مضفونة عليه كالقرض (قوله ولا تخرب أنه وهبه الخ)
وذلك لأن هبة الدين من المديون والتصديق عليه به وتحليله منه إبراءه (قوله أدعى الهبة) أي هبة الدائن
الدين له والوجه فيها ما ذكر في سابقتهما (قوله أدعى الكفيل الهبة) أي هبة الدين للأصل (قوله وثبت الإبراء)
وبطلت الكفالة (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد) صورتها أدعى رجل عبدا في يد رجل
فأنكره المدعى عليه فأقام المدعى البينة بما ذكر فأنها تقبل وبأخذ المدعى العبد وثله يقال في الصورة الثانية
(قوله شهد أحدهما أنها ولدت منه) صورتها علق طلاقا على ولادتها منه فشهد بما ذكر تقبل ويقع الطلاق
(قوله أنها حملت منه تقبل) لأن الحمل يلزمه الولادة غايبا فكانه شهد بها (قوله أنه أقر أن المرأة) أي أن المدعى
عليه أقر بأن الدار له مدعى (قوله ولا تخرب أنه سكن فيها) الضمير في سكن للمدعى ونفسه أن السكن قد تكون
بالاجارة والاعارة فلا تنفيذ الملك الا أنه الاصل فيها فلا قبل خصوصاً وقد تأيدت بشهادة الآخر أنها (قوله
شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر) صورتها علق الطلاق على ولادتها طلقا (قوله ولا تخرب) على أذنه في الطعام
تقبل لأن الأذن في نوع بدم الأنواع كلها لانه لا يفتحص بنوع كما ذكره في المأذون والظهار أن محله ما لم يتدع
العبد أحد الشاهدين (قوله تقبل بخلافه في الطلاق) للاتفاق معنى في الإقرار بخلاف الطلاق (قوله أزدى) أي

• الحادية والعشرون قال لامرأته ان
 كنت فلانا ماتت طالق فتهدأ أحدهما أنها
 كنهه غدوة والآخر عشية طلقت • الثانية
 والعشرون ان طلقك فقبضى حرق فقال
 أحدهما طلقها اليوم والآخر أنه طلقها
 أمس يقع الطلاق والعشاق • الثالثة
 والعشرون شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا
 البتة والآخر أنه طلقها اثنتين البتة يقضى
 بطلقين وعلك الرجعة • الرابعة والعشرون
 شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية والآخر
 بالفارسية تقبل • الخامسة والعشرون اختلفا
 في مقدار المهر يقضى بالاقل • السادسة
 والعشرون شهد أحدهما أنه وكله بضمومة
 مع فلان في داره ما شهد الا آخر أنه وكله
 بضمومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار
 اجتماعه • السابعة والعشرون شهد
 أحدهما أنه وقضه في محضه والا خر بأنه
 وقفه في مرضه قبلا • الثامنة والعشرون
 لو شهد شاهد أنه أوصى اليه يوم الخميس وآخر
 يوم الجمعة جازت • التاسعة والعشرون اذنى
 ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليه أحال
 غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن
 غيره فمعه هذا المال تقبل • الثلاثون شهد
 أحدهما أنه باعه كذا الى شهر وشهد الآخر
 بالبيع ولم يذكر المدة الاجل تقبل • الحادية
 والثلاثون شهد أحدهما أنه باعه بشرط
 الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الاخر الخيار تقبل
 فيها • الثانية والثلاثون شهد أحدهما أنه
 وكله بالضمومة في هذه الدار عند قاضي
 الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت
 شهادتهما الثالثة والثلاثون شهد أحدهما أنه
 وكله بالقبض والآخر أنه جأء تقبل • الرابعة
 والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله بقبض
 والآخر أنه سلطه على قبضه تقبل •
 الخامسة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله
 بقبضه والآخر أنه أوصى اليه بقبضه في
 حياته تقبل • السادسة والثلاثون شهد
 أحدهما أنه وكله بطلب دينه والآخر
 بتقاضيه تقبل • السابعة والثلاثون شهد
 أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل
 • الثامنة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله
 بقبضه والآخر أنه أمره بأخذه أو أرسله ليأخذه

بمد المال وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء ومعناه الحق (قوله الحادية والعشرون) هذه والتي بعدها مما نظر
 فيه الى المقصود وهو حصول الشرط وقطع النظر عن الزمان (قوله شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة الخ)
 قال في البحر شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا والآخر أنه طلقها اثنتين البتة يقضى بطلقين وعلك الرجعة ذكره
 في المتن عن هشام بن محمد بخلاف ما اذا شهد أحدهما أنه أعتقه كله والآخر أنه أعتق بعضه لا تقبل اه (قوله
 وعلك الرجعة) أى اعادتها الى عصمته بعدد جديد لكونه بعد طلاق بائن وهذا اذا كان لفظ البتة راجعا الى
 الطلاق لا الى شهد (قوله شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال يا حر ولم يذكر
 الاخر أنه قال يا آزاد فلا تكون مكربة مع العشرين (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقل) قال في جامع
 القسوين شهد ابيدع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر الدل لا تقبل الا في النكاح فتقبل ويرجع
 في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه فقوله يقضى بالاقل ينافي هذا (قوله في داره ما) أى
 الذى اذنى الوكالة (قوله قبلا) نحوه في الهندية لأنه لم يبين أن الوقت هل يكون في كلها أو في الثلث ان لم يخرج
 الامم داره من المال واطاهر الثاني ورتبه قبلا (قوله شهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غيره) عبارة القنية
 اذنى ما لا تشهد أحدهما عليه أن المحتال عليه أحال عن غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره اعلم
 أن الغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة اذنى زيد على عمرو مالا
 فأنكر عمرو والمال فأقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا محال عليه يعنى أن دأته أحال زيد عليه بما له عليه من
 الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد
 أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وسأنى
 هذه الصورة في كلام الشيخ صالح لأنه قال يقضى بالكفالة لأنها الاقل (قوله ولم يذكر الاجل تقبل) لعدم تنافي
 الشهادتين (قوله والآخر أنه جأء) من التجربة بمعنى التسليط أفاده الحلبي (قوله أنه أوصى اليه بقبضه) الموصى
 اليه بالقبض بمنزلة الوكيل لا وكيل حقيقة لأن الوكالة تبطل بالموت (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في الوهبانية
 حوالة ابراء ضمان وصية • وكالاته انقذ الرهان التعذر
 طلاق شراء بيع القرض دينه اخ • تلاف المسكان الوقت ليس يؤثر
 وفي الغصب والقتل النكاح جنابة • اذا اختلفا في واحد يستقر

اهو الضابط أن المشهود به ان كان قولاً محضاً فالأختلاف المذكور لا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعادة والتكرير
 في القول وان كان فعلاً محضاً أو قولاً وفعلاً كالغصب اذا اختلف الشهود فيه زماناً أو مكاناً لم تقبل لأن ما عدا
 النكاح أفعال مخصوصة والنكاح وان كان قولاً لكن شرطه حضور الشاهدين وهو فعل أفاده العلامة عبد البر
 أى وان ذل الواحد لا يتكرر (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين فاه الحلبي (قوله ويكون
 وقفا على الفقراء) ويطلق تعيين الشاهدين (قوله اتسمى) أى ما في الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله قلت) من
 كلام الشيخ صالح (قوله ومنه الواتني الشاهدان) مكررة مع الاربعين فاه الحلبي قلت الفرق بينهما أن الاربعين
 في الاقرار بالوقف وهذه في الاقرار بمال ولم يقلوا في الاربعين كاجماعاً قاتل والالتكررت ما بعد هذه بالتاسعة
 والثلاثين (قوله أنه طلق امرأته) وليس في نكاحه غير امرأة واحدة كما صرح به نحر الدين (قوله ان المرأة التي
 كانت له الخ) حينئذ تعين أن المطلقة هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها (قوله قبل هذا المطلق) الذى
 وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين (قوله ملك داره) الاولى حذف الضمير (قوله أنها كانت ملكه تقبل) لأن
 الاصل اجماعاً ما كان على ما عليه كان حتى ينقله ناقل شرعى (قوله قضى بالانفاجاعاً) لأن كلام الشاهدين
 صريح يذكر الانفاجاعاً ما اذا شهد أحدهما بالعين كما تقدم فان الاتفاق انما دخل في الالفين ضمناً وقد علمت أن
 المتفق به فيها قول الصاجين بالقبول (قوله فان شهادته على الالف مقبولة) وبقي المطلوب شاهدان فانيا على قضاء
 الخمسمائة (قوله قلت الشهادة) لأنه المطلق قد يجمع مع المقيد (قوله خلافاً لها) استظهر صدر الشريعة قولهما
 وهذا لما يذكر المذنى لو نأذ كرهنا بلوى ونقله المؤلف في باب الاختلاف في الشهادة (قوله شهد أحدهما
 بكفالة الخ) مكررة مع التاسعة والعشرين (قوله لا في العزل) الا أن يقيم شاهداً ثانياً عليه (قوله عن الدستيمان)
 أى المهر (قوله لأن كل بائع الخ) أى والزواج هنا باع لها الدار بالدستيمان (قوله فاختلف المشهود به) من حيث أن

تقبل . التماسه والشلاون اختلافها
في زمن اقراره في الوصف تقبل . الاربعون
اختلاف في مكان اقراره به تقبل . الحادية
والاربعون . الثانية والاربعون شهد
أحدهما بوقفه على زيد والاخر على عمرو
تقبل ويكون وقفا على الفقراء انتهى . قلت
وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف
سائل . منها لو اختلف في تاريخ الرهن بأن
شهد أحدهما أنه زمن يوم الخميس والاخر
يوم الجمعة تسع عندهما خلا فالحمد جواهر
الفتاوى . ومنه لو اتفق الشاهدان على
الاقرار من واحد بعمال واختلاف فقال
أحدهما كتابا في مكان كذا وقال الآخر
كتابا في مكان كذا تقبل . ومنها لو قال أحدهما
والمسئلة بهما كان ذلك بالغداة وقال
الاخر كان ذلك بالعشي تقبل . ومنها في
الولولة . ومنها شهد على رجل أنه طلق
امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوحته
ينت فلان والاخر يقول ما عينها إلى أعم
وأشهد أن المرأة التي كانت في سوي أبنة
فلان قد طلقها وأخرجه من داره قبل
هذا التطلق قال غير الدين إذا شهد على
الطلاق إلا أنه عين أحدهما المرأة وذكرها
ياحدهما ولم يعين الاخر انقضى في نكاحه
وليس في نكاحه غير امرأته واحدة تصح
الشهادة وهي في جواهر الفتاوى . ومنها
إذا شهد ملك داره فشهد أحدهما أنه له
أو قال ملكه وشهد الاخر أنها كانت ملكه
تقبل منه المذني . ومنها إذا شهد ألفا
وخمسائة فشهد أحدهما بألف والاخر
بألف وخمسائة قضى بالألف اجماعا منه
. ومنها لو شهد أن له على هذا الرجل ألف
وهم وشهد أحدهما أنه قد قضاه المطلوب
منها خمسمائة والغالب ينكر ذلك فان شهادته
على الألف مقبولة . ولو اجماع . ومنها إذا
تجاره في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد
أحدهما أنها جارية غصبها منه هذا وشهد
الاخر أنها جارية ولم يقل غصبها منه قبلت
الشهادة بجمع الفتاوى . ومنها شهد بسرقة
شيء واختلف في لو ثبت أنه قبل عنده خلا فالحمد

الشاهد الثاني لم يشهد بالاقرباء الملك والاولى حذف القاء لانه جواب لما (قوله في الاشياء السكوت كالنطق)
الاولى أن يقول السكوت ليس كالنطق الا في كذا وهو كذلك في نسخ . وهذا نقل لما في الاشياء المعنى فانه قال فيها
القاعدة الثانية عشرة لا يثبت الي سكت قول ثم قال ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
كالنطق (قوله عند مناسعة واثنتين) سكوت البكر عند احتساب ولولها قبل التزويج وبعده أي ولولها الاقرب
أو رسولها فلو استأمرها بالذم مع وجود الاب لا يكون سكوتها كالنطق كما في الجوى . وقوله وبعده عطف على
قوله عند استأمرها ولا مانع من عطفه على قبل . الثانية سكوتها عند قبضه مهرها فانما الاتساع دعواها على الزوج
به لكونها رضى بقبضه . الثالثة سكوتها إذا بلغت بكرًا يكون رضاها بغير خيار بلوغها الا لو اختلفت في بلوغها
خيارها بالسكوت وهذا كله إذا كان الزوج غيبا لا بالجلد . الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها
فسكتت حنت لان سكوتها بمنزلة رضاها بالكلام كما في الفصول العمدية . الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول
لا الموهوب له . السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له . والتصدق عليه اذن . السابعة سكوت الوكيل
قبول ويرتد بده . الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده . التاسعة سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية
قبول للتفويض وله رده . العاشرة سكوت الموقوف على قبول ويرتد بده . وقيل لا . الحادية عشر سكوت أحد
المتبايعين في بيع الخلقة حين قال صاحبه قد بدد إلى أن أجده . يدها جميعا قال في العمدية تفسير الخلقة أن
يتواضعا على أن يظهر البيع عند الناس لكن لا يكون قصد ههما من ذلك البيع حقيقة . الثانية عشر سكوت
المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين كالوأسرقن المسلم فوقع في الغيبة وقسم ومولاه حاضر . الثالثة عشر
سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري بسطة الخيار وقبض الخيار المشتري لانه لو كان الخيار للبائع
والحالة هذه لا يبطل كما في معنى الحكم . الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري
قبض المبيع اذن قبضه ههما كان البيع أو فاسدا . قلت هو في الصحيح قول الطحاوي . وظاهر الرواية فيه
أنه لا يكون اذنا بالقبض وله أن يسترده . الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع . السادسة عشر سكوت
المولى حين رأى عبده يبيع ويشتري اذن في التجارة في غير ذلك التصرف الذي رأى مولاه فيه وفي ذلك لا ينفذ
ولوراه يشتري شيئا بجاهه فلم ينه فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كما في الذخيرة . السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن
لمن ففكت حنت في ظاهر الرواية . الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه أو رده أو دفعه بجنابة اقراره
ان كان به قبل بخلاف سكونه عند اجارته أو عرضه للبيع أو تزويجه . والفرق بين الرهن والاجارة أن الرهن
محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الهلاك فيلزم من السكوت عنده الاعتراف بالرق وايسر الاجارة
كذلك . التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لولا قال اخرج منها فأبى أن
يخرج فسكت ووجه الفرق أن النزول يقبل ضرب المدة اذ يقال نزلت في داره يوما فكان له دوامه حكم انشائه
بخلاف الخروج فانه لا دوامه له اذ لا يقبل ضرب المدة لانه عبارة عن الانفصال من داخل إلى خارج . العشرون
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتمتته اقراره بفلانة فيه . الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم
ولده اقراره بقبضه في العمدية بما اذا سكت يوما أو يومين وفي قوله أم ولده اشارة إلى أنه لو لم تكن أم ولده وسكت
عند ولادتها لا يكون اقرارا بالولده . الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان
كان المفبر عدلا لولا فاسقا عنده وعند هما يكون رضا لولا فاسقا . الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها
بتزويج الولي على هذا الخلاف . الرابعة والعشرون سكوت عذبة ببيع زوجته أو قريبه عقارا اقرارا بأنه ليس له
على ما أتى به مشايخ نهر قند خلافا لما شيخ بخاري رحمه الله تعالى فليظن المقتى وقبدها بالبيع لانه لو كان مكانه
جارية أو اجارة أو رهن لا يكون اقرارا اجماعا لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولأن الانسان قد يرضى
بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه وأما اذا باع شيئا بخصرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت هل تسع دعواها
قولان صححان والفتوى على عدم السماع في القريب والزوجة برأيه . الخامسة والعشرون رأى يبيع عرضا أو
دارا فنصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت ثم سقط دعواه وهذا الفرع فيه مما قبله زيادة تصرف المشتري زمانا
بعد الشراء وهو ساكت فهو قيد في الاجنبى لا في الزوجة والقريب كما فهمه اطلاقه وهو مصرح به في متن
تنوير الابصار وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي . وهي في فتاوى من كتاب البيع وكتب البيعى على قوله

في الكفالة لانهم أقل جامع القصاصين
ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها
وشهد الآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق
فيلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي
اتفق عليها وهي فيه أيضا ومنها شهدا
بوكالة ورؤا أحدهما أنه عزله قبل في
الوكالة لافي العزل وهي منه أيضا ومنها
أدعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها الا ان
زوجها دفعها اليها عوضا عن الدسيمان
وشهد الآخر أنها غلصها الا ان زوجها أقر
أنها ملكها تقبل لان كل بائع مقربا للملك لشقيقه
فكانما شهد أنه ملكها وقيل ردلانه لما
شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالاعتد
وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف
المشهد به أما لو شهد أحدهما أن زوجها
دفعها عوضا والاخر باقراره أنه دفعها
هو ضا قبل لا تاقهما كالمشهد أحدهما
بالباع والاخر باقراره به وهي في جامع
القصاصين انتهى كلام الشيخ صالح ابن
الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في
الاشياء السكوت كالتطيق الا في مسائل
بعض منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير
البصائر ستمثلين الاولى مسألة السكوت
في الاجارة قبول ورضا كقوله اسأكن
داره اسكن بكذا والا فاقبل فسكت لزمه
المسمى وذكر المؤلف في الاجارة الثانية
سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف
في بخره كونه عند وضعه بين يديه فانه قبول
دلالة انتهى وزاد عليها في زواجر الجواهر
مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون
سكوت عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها
عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على
عدم سماع الدعوى في القريب والزوج
اتى وصح قاضي خان أنه انسمع فليست
عند الفتوى قلت وزاد ما في صفقات
التنوير من سكوت الجار عند نصرت
المشتري فيه زرعوا وشاء وعز شاه البرازية
وهكذا ذكر في تنوير البصائر معز يا اليها
فالفجب من صاحب الجواهر الزاخر كيف
ذكره كلام البرازية وزلة الاخره ومنها
لو تزوجت بغير كفوفسكت الولي حتى ولدت كان سكوتها رضا ينفق ومنها ما في المحيط

فتصرف فيه المشتري زمانا ما ناصه كما اذا زرع أو بنى وجاره ساكت قبل فلولم يتصرف المشتري ولكن رأى البيع
والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع ولم يولد أو زوجته حاضرة ساكتة
حيث تسقط دعواهما كذا في القنية وابس الولد قسدا بل بعض الاقارب كذلك كما في فتاوى قاضي خان
السادسة والعشرون أحدهما يركب العنان قال لا تخرافي أشترى هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك
لا تكون لهما بل للمشتري بخلاف شريكى المفاوضة فانما لا تكون له ما لم يقل نعم قاله العلامة عبد البر السابعة
والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين انى أريد شراء لنفسى فشرى كأنه لا يلزمه عدم
قبول الوكالة الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن وبفهم منه أن الوصى
والقاضي ليس كذلك والفرق ظاهر جوى السابعة والعشرون سكوت عند رؤية غيره يشق زفه حتى سال ما فيه
رضا وتأكله ذامع قوله أى صاحب الاشياء ما بقا ولورأى غيره ينفق ماله فسكت لا يكون اذا بان لانه قال
الجوى قل لامن بعض الافاضل يمكن حل ما هنا على التلاف الممكن تداركه الثلاثون سكوت الحائض
لا يستخدم بملوكه اذا خدمه بغير امره ولم يشهه حنت وهذه الثلاثون في جامع القصاصين وغيره وزدت ثلاثا اثنتين
من القنية الاولى دفعت لبنها في تجهيزها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت فليس له الا ترداد الثانية
أنفقت الام في جهازها ما هو عند فسكت الاب لم تضمن الام ولس هذا كالتلاف الثالثة باع جارية وعليها
حتى وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة
التسليم فكان الحلى له ثم زدت أخرى القرامة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نقطة في الاصم وأخري على
خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا مذنبه انكار وقيل لا ويحس وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون
وقوله انكار أى شتمع البيعة عليه أو يكون نكولا في قضى عليه كما ذكره الزيلعي وقوله وقيل لا أى لا يكون انكارا
ولا اقرارا فيحس عند الثاني كالمقال لا أقر ولا أنكر فانه يحس حتى يقر أو ينكر قال في العرويه أمنت لما أن
الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء ثم رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند
سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتين العين المرهونة ما بالاشياء
زيادة من نحو اشياء قوله مسألة السكوت في الاجارة منه قول الراعي لأرضى بالمسمى واعا أرضى بكذا فسكت
المستأجر لزمه المسمى ذكر في حواشي الاشياء قوله فانه قبول دلالة فيضمن اذا ترك الحفظ أو نهذى قوله
عند قوله أى قول صاحب الاشياء قوله وكذا سكوت الخ قد مناه من جملة الصور قوله الفتوى الخ قد سلف
أن في بيع الزوج متاع زوجته وهي ساكتة وعكسه قولر معصم بن قوله في القريب والزوج هذه لتصلح دليلا
لانه يحتمل أنها هي البائعة قوله فليست اقل عند الفتوى أى أن الملقى ينبغي له أن يتطرين الخصمين وبقى بالاحوط
في حقهما قوله وزاد ما في صفقات التنوير ونصه باع عقارا وانه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه
لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبى ولو جارا الا اذا سكت وتصرفت المشتري زرعوا وشاء لا تسمع دعواه اه حلى فلولم
يتصرف المشتري ولكن رأى البيع والتسليم لا تسقط دعواه قوله وهكذا ذكره في تنوير البصائر أى أن
صاحب تنوير البصائر وهو حاشية على الاشياء والظاهر للشرف القزويني ذكر مسألة الجار معزى الى البرازية قوله
من صاحب الجواهر الزاخر حاشية على الاشياء للشيخ صالح ابن صنف تنوير البصائر قوله كيف ذكر صدر
كلام البرازية وهو ما أفاده قوله وكذا سكوتها عند بيع زوجها قوله وترك الاخر أى آخر كلام البرازية وهي
مسألة المتفرقات قوله ومنه لو تزوجت بغير كفوف الخ هذه مبنية على طاهر الرواية وأما على رواية الحسن المفق
بها فلا ينعقد النكاح قوله وقبل التهنئة لا تكون من المستثنات الا اذا أريد بالقول السكوت عند التهنئة
قوله كما ثبت بالصريح أى من الموكل وهذا غير ما تقدم فانه فيما اذا قال وكلتك وسكت الوكيل قوله قال ابن
التم الكبيره فرضها في الكبيرة لتكون موكلة أما الصغيرة فهي مجبورة قوله سكوت أهل العلم والصلاح لا وجه
للاكتفاء في التعديل بالسكوت لانهم ذكروا السكوت في جانب من معرفة المزكى بالنسب فانه لا يكتب أنه غير عدل
بل يسكت احترازا عن التهنئة اذا ادعاه غيره وخاف أن يحكم القاضي بشهادته فيثبت بصرح به كما في التبيين اه
أبو السعود ونقل قبله أن سكوت المعدل لا يعتد به في كل شخص ويمكن التوفيق بأنه يكتب بالسكوت في التعديل
اذا كان المعدل من أهل العلم والصلاح وأما غيرهم فلا يكتب في تعدلهم الا للصرح وأما ما ذكره في التعديل

دجل زوج رجلا بغيرا امره فهناه القوم
وقبل التثنية فهو رضا لان قبول التثنية
ذليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت ثبت
بالصريح ثبتت بالسكوت ولذا قال في
الظهيرية لو قال ابن ابي عمير للكبير اني اريد
ان ازوجك من نفسي فبكتيت لزوجها
جاز ذكره المؤلف في بصره من بحث الاولياء
ومنها سكوت أهل العلم والصلاح في
التعديل كما في شهادات الجرح قال ويكنى
بالسكوت من أهل العلم والصلاح فيكون
سكوته تركية لا شاهد لما في الملتقط وكان
الليث بن مساور خاضيا فاحتاج الى
تعديل وكان المزكي مرضا فاعاده القاضي
وسأل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله
فسكت فقال أسألك ولا تخيبني فقال المعدل
أما يكفيك من مثلي السكوت قلت قد عدت
هذه في الاشياء معزيا لثبوتها شرحة
فكيف تكون في تقييده بكونه من أهل
العلم والصلاح فعدها من الزوائد ومنها لو
أن العبد خرج لصلاة الجمعة فقرأ فسكت
حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة
الرضا كما في جملة الجرح ومنها ما في التثنية
بعد ان رقم بعلامة (قع عت) ولوزفت اليه
بلاجهاز فله ان يطالب بما بعث اليه من
الدنانير وان كان الجهاز لقليلة المطالبة بما
يليق بالمبعوث في عرفهم حيث يفتى بانه
اذا لم يجزه بما يلحق به استرداد ما بعث
والاعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ الاول
سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه
لم يكن له ان يخاضع به بذلك وان لم يتخذ
شيء ومنها اذا أبرأ فسكت صح ولا يحتاج الى
التبديل هكذا ذكره البرهان في الاختيارات
في كتاب الاقرار ومنها سكوت الراهن
عند بيع المرتن الرهن يكون مطلقا احدى
الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من
الاشياء اول القاعدة هـ الحمد لله العزيز
الوهاب وهو أعلم بالصواب (قول الاشياء
لا يختلف المنكر في احدى وثلاثين مسئلة)
بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين في
حاشيته عليها المسماة بتدوير البصائر على
الاشياء والنظائر قول قال في شرحه الحال عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستخلاف عنده في الاشياء التسعة

الظاهر وما نقله أبو السعود في تعديل السر (قوله فكيف تكون) أي هذه المسئلة في تقييده أي بسبب تقييده
الشيخ صالح لها فان هذا القيد لم يذكروا في الاشياء وقوله فعدها الاولى حذفه وقوله من الزوائد خبر يكون
ويوجد في بعض النسخ فكيف تكون زائدة نعم زاد في نفسه تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد
(قوله ومنها ما في التثنية الخ) عبارة تبايعت الى الخطيئة دستبان وزفها الاب اليه بلاجهاز فله ان يطالبه بقدر
المبعوث اليها جهازا (يح) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دستبان وهو اختيار
الاخوة السكاوير جمال الدين وبرهان والد الصدر الشهيد ثم رخص بقع عت يح الا أنه قال فله ان يطالب الاب بما بعث
اليه من الدنانير ثم قال واعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ورأيت بها مشها المستبان المهر المجل وقوله يح ضبطه
الحلي بالياء التثنية والهاء المهملة وليس ذلك من رموزها كما يظهر بالاطلاع عليها وفي نسخ كثيرة فتح أي فحينئذ
(قوله بعلامة قع) بالقاف والعين المهملة رمز للقاضي عبد الجبار قاله الحلي (قوله عت) بالعين المهملة والتاء
المنشأة فوق رمز لعلاء الدين التبرجاني قاله الحلي (قوله فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير) أي دنانير المهر
والمؤلف لم يبين أنه يأخذها ويدفعها مهر المثل أو يشتري بها ما يلحق به وفيه أنه اذا اشترى بها اللاتق قد لا يبلغ
عادة مثلها في الجهاز فتعود المنازعة (قوله فله المطالبة بما يلحق بالمبعوث) ثم اذا جهزت فالمرطاه وان لم تجزه
هل يرجع بالدنانير (قوله فله استرداد ما بعث) من المهر ويشتري بها ما يلحق به وتقدم لصاحب الثمران الصحيح
أنه ليس له ذلك لان المال في النكاح غير موقوف على الصاعدة بتقديم المضي به على الصحيح (قوله واعتبر ما يتخذ
الزوج) يعني أنها الوجهة بما يلحق بالمهر الا أن غالبه يرجع نفعه اليها كحلي لكن ذلك أدخل ببعض ما يحتاجه
الزوج فالعبرة بعدادة أمثاله فله ان يطالب به (قوله ولو سكت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسئلة
(قوله زمانا يعرف بذلك رضاه) لم يبينوا ذلك الزمان والمناسب تعيينه والظاهر أن ذلك موقوف الى العرف
(قوله وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة) أي قاعدة لا ينسب الى ساكت قول حيث قال ولورأى
المرتن الراهن يبيع لا يطل الرهن ولا يكون رضا في رواية اه ووجه كونها معروفة منها أنه اذا كان
غير مطلق في رواية كان مطلقا في أخرى واعلم أن البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي هذه هو المرتن
كما لا يخفى لكن الحكم لا يختلف كما بأن الرهن لا يبيعه أحد هما الا برضا الآخر اه حلي وزاد بعضهم
من وضع متاعه عند رجل وسكت وذهب يصير مودعا بكمس الدال وما اذا استأجر أحد الوصيين جالين
لحل الجنازة الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنا كان جاز ذلك
ويكون من جميع المال بمنزلة الكفن والسكوت على البدعة والمنكر فانه يكون رضا ويحكي أن يقيد بما اذا لم ينكر
بقبله عند عدم القدرة على الازالة باليد أو اللسان وما لو أوصى لرجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي
بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قول للوصاية كما في معنى الحكم انتهى حوى وما اذا حل الرجل القطن
الى منزله وغزته امرأته وكذا النسيج أي اذا نسجته فليس له أن يضمها قيمته محلوجا ومغزولا ويعد سكوته رضا
وكذا اذا جنى نخلا انسان وخبزه أو أجمع ثاة نخلا انسان وذهبها فيكون السكوت كالا مرد لالة والفاعل معين له
ولا أجر ولا ضمان في ذلك اه بيري وفي حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت أن الخصم عاين الداليد تصرف
في المنزاع فيه تصرف الملاك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا له من الدعوى ولا تقبل
بينه ولا يقيد حيث تترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويحتمل قولهم ان الدعوى بعد خمس
عشرة سنة لا تنفع الا في الارث ونحوه على عدم معاينة التصرف اه وهذا بحث معارض للمصنف الذي
حكى عليه الاجماع وهو أنه لو شاهد غيره أعار ملكه أو أجره أو رهنه لا يكون اقرا بانه ملكه كما تقدم ذلك مع
بيان وجهه واعلم أن المتع من سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة معلول بنهي السلطان عن سماعها بعدها
قطع السبل والتزوير وما في الخلاصة المذمومة والمدعى عليه اذا كان في موضع واحد ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة
أو ثلاث وثلاثين على ما في الميسر والقوا كالبديرية أو ست وثلاثين على ما في فتاوى العتاني لا تنفع الا ان
يكون المدعى غائبا أو صيدا أو مجنونا أو ايسر لهما أو ايسر أو المدعى عليه أصيرا جازا يحذف منه الا في الارث والوقف
كافي سرقة الفتاوى عنها فذلك قبل صدور النهي عن سماعها بعد هذه المدة وقد نظرت كتب المتأخرين على عدم
السماع بعدها الا في المستثنى والظاهر أنه لم ينقض هذا النهي بغيره والالتفات (تنبيه) اذا ثبت المانع من سماع

وفي الخاتمة أنه لا يثبت في إحدى وثلاثين خصله بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر (٩٧٧) سيرة الاختصار التسمية وفي تزويج البنات صغيرة أو كبيرة

وعندهما لا يثبت في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه. أخذنا من ذكره الشرح لابي في رسالة الابرار فافلا عن فتاوى ابن الجلبى ونصه أقرت امرأته أنها لا تسمع قبل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسمع دعوى وزنتها قبالورثتهم اقباهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذهب الاربعة (قوله الحمد لله العزيز الوهاب) جملة مستأنفة قصد بها المؤلف انشاء لثناء على الله تعالى على ما وفقه من هذا الجمع (قوله في الاشياء التسمية) بتقديم المثناة على السبب كاتى بعدها حاله الحالي قال في التفسير وشرحه للمؤلف من كتاب الدعوى ولا يخفى في ذلك أنكره هو أو هي ورجعة بحد ها هو أو هي بعد مدة وفي ابله أنكره أحدهما بعد المدة واستدلاد تدمعه الامة ورق ونسب وولاه بان ادعى على مجهول أنه نفسه أو ابنه وبالله كسر وحدولاه ان والحاصل أن المقتضى به التحليف في الكل الا في الحدود اه ملخصا (قوله في تزويج البنات) عطف على التسعة أي وذكر عدم الاختلاف في تزويج البنات قاله الحالي أي اذا ادعى عليه أنه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مثله واحدة والازادت على العدد المذكور (قوله وفي دعوى الدائن) أي ان هذا المذعى عليه أو هي اليه الميت ويريد استيفاء دينه منه (قوله وفي دعوى الدين الى الوصي) الذي تحقق الايصاء اليه فانه اذا أنكر الدين لا يحلف عليه (قوله في المشتكين) أي اذا ادعى أنه وكله في كذا فأنكر الوكيل الوكالة أو تحققت وكلته وأنكر ما ادعى به المذعى وهو ما صورته ان كالتين قبله ما (قوله كل الشراء) بدل مما قبله (قوله لا يحلفه) لانه بعد اخراج العين من يده ليس بخصم وانفسخ شراء الاخر وكذا يقال فيما اذا ادعى الهبة أو لهر (قوله وكذا لو أنكرهما) أي أنكر دعواه ما وهي صورة مستقلة ومثله يقال فيما بعده (قوله تحلف) بالتشديد أي طلب منه اليمين (قوله رضى عليه لا يحلف للاخر) لما ذكرنا وكذا هي العلة فيما بعده (قوله وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن) من المذعى عليه (قوله ويقال لمذعيه) أي الشراء في الصورين ان أثبتته (قوله فانتظر انقضاء المدة) اف وشتر من وثق أي وبعدهما يكون له (قوله فأقر لاحدهما لا يحلف) لانه ليس بخصم لخروج المذعى مريده (قوله فأقر لاحدهما أو نكل) يقال على قياس ما تقدم في الشراء اما ان نصبر لانقضاء مدة المقتضى أو تصبر (قوله لا يحلف) وفصحت اجارة الاخر (قوله الغصب منه) أي من المذعى (قوله يحلف للثاني) لانه خصم بوضع يده على ما ليس له لانا غاصب (قوله ويحلف ماله على كذا) ظاهر في الغصب لا فيما بعده الا ان يقال ان المودع والمستهير بالانكار يكون غاصبا (قوله ولا قيمته) انما يحلف وكذا لانه لما أقر به لاحدهما فقد وثقه على الاخر فصار رضاهما لقيته (قوله لم يحلف وكيله) لان الرضا من جهة الموكل ولا يحلف على فعل الاخر (قوله لو كيله) أي لو كيل المذعى عليه النكاح المذعى (قوله والمصنع) بكسر النون اسم فاعل (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفقا عليه فلا يصنع أخذه وتركه كما هو مذکور آخر السلم في باب أولى اذا اختلفا (قوله فأنكر لا يحلف) لمقلنا (قوله لا يثبت خلاف المديون) لانه لو استخلف قدينا بكل فيلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند ضرره فيضيع عليه مادفعه ان هات من غير تعهد كما يعلم من باب الوكالة في الخصومة (قوله تساهل وقصور) حيث اقتصر على اثنين ثلاث (قوله فاذا أقر الوكيل) أي برضا الموكل (قوله لو ادعى على الاخر رضاه) أي برضا المأمور ويحتمل أن يرجع الضمير الى الاخر أي ادعى عليه رضائ نفسه وفي نسخة لو ادعى الاخر رضاه أي لو ادعى الاخر على المأمور أنه رضى بالعيب ويريد الزامه (قوله وان أقر لزمه) أي لزم الوكيل اقراره أي مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة معه لانه ثبت على الموكل ما أقر به وكيله (قوله انتهى) أي ما في الخلاصة (قوله وزدت) من كلام صاحب البحر (قوله على الواحد والثلاثين) أي التي ذكرها قاضي خان (قوله ان أنكر قيام العيب الحال) بأن ادعى المشتري أن العيب يسول في الفراش ونحوه من العيوب الخفية والبائع يشكرك وود ذلك فيه (قوله كما مر في خيار العيب) لعلها موجودة في انقول منه والاختيار العيب سيأتي (قوله لا يثبت خلاف للقطع) أي ليرتب على نكوله القطع أي ويستخلف لزوم الحال (قوله ولا يثبت خلاف الاب في مال الصبي) أي ان ادعى عليه شئ فله فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على أحدهم أنه أبرك من مال الوفاء أمالي صبي مثلا وأنكره فانه يحلف لمن ادعى الاستحجار (قوله انتهى) أي ما في الشرح الحال عليه (قوله قلت وزدت) من كلام الشرح الغزالي (قوله فقال المذعى عليه هو لا يخفى) هي المسئلة الاولى من كلام الاسيحياتي

وعددهما لا يثبت في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه. أخذنا من ذكره الشرح لابي في رسالة الابرار فافلا عن فتاوى ابن الجلبى ونصه أقرت امرأته أنها لا تسمع قبل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسمع دعوى وزنتها قبالورثتهم اقباهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذهب الاربعة (قوله الحمد لله العزيز الوهاب) جملة مستأنفة قصد بها المؤلف انشاء لثناء على الله تعالى على ما وفقه من هذا الجمع (قوله في الاشياء التسمية) بتقديم المثناة على السبب كاتى بعدها حاله الحالي قال في التفسير وشرحه للمؤلف من كتاب الدعوى ولا يخفى في ذلك أنكره هو أو هي ورجعة بحد ها هو أو هي بعد مدة وفي ابله أنكره أحدهما بعد المدة واستدلاد تدمعه الامة ورق ونسب وولاه بان ادعى على مجهول أنه نفسه أو ابنه وبالله كسر وحدولاه ان والحاصل أن المقتضى به التحليف في الكل الا في الحدود اه ملخصا (قوله في تزويج البنات) عطف على التسعة أي وذكر عدم الاختلاف في تزويج البنات قاله الحالي أي اذا ادعى عليه أنه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مثله واحدة والازادت على العدد المذكور (قوله وفي دعوى الدائن) أي ان هذا المذعى عليه أو هي اليه الميت ويريد استيفاء دينه منه (قوله وفي دعوى الدين الى الوصي) الذي تحقق الايصاء اليه فانه اذا أنكر الدين لا يحلف عليه (قوله في المشتكين) أي اذا ادعى أنه وكله في كذا فأنكر الوكيل الوكالة أو تحققت وكلته وأنكر ما ادعى به المذعى وهو ما صورته ان كالتين قبله ما (قوله كل الشراء) بدل مما قبله (قوله لا يحلفه) لانه بعد اخراج العين من يده ليس بخصم وانفسخ شراء الاخر وكذا يقال فيما اذا ادعى الهبة أو لهر (قوله وكذا لو أنكرهما) أي أنكر دعواه ما وهي صورة مستقلة ومثله يقال فيما بعده (قوله تحلف) بالتشديد أي طلب منه اليمين (قوله رضى عليه لا يحلف للاخر) لما ذكرنا وكذا هي العلة فيما بعده (قوله وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن) من المذعى عليه (قوله ويقال لمذعيه) أي الشراء في الصورين ان أثبتته (قوله فانتظر انقضاء المدة) اف وشتر من وثق أي وبعدهما يكون له (قوله فأقر لاحدهما لا يحلف) لانه ليس بخصم لخروج المذعى مريده (قوله فأقر لاحدهما أو نكل) يقال على قياس ما تقدم في الشراء اما ان نصبر لانقضاء مدة المقتضى أو تصبر (قوله لا يحلف) وفصحت اجارة الاخر (قوله الغصب منه) أي من المذعى (قوله يحلف للثاني) لانه خصم بوضع يده على ما ليس له لانا غاصب (قوله ويحلف ماله على كذا) ظاهر في الغصب لا فيما بعده الا ان يقال ان المودع والمستهير بالانكار يكون غاصبا (قوله ولا قيمته) انما يحلف وكذا لانه لما أقر به لاحدهما فقد وثقه على الاخر فصار رضاهما لقيته (قوله لم يحلف وكيله) لان الرضا من جهة الموكل ولا يحلف على فعل الاخر (قوله لو كيله) أي لو كيل المذعى عليه النكاح المذعى (قوله والمصنع) بكسر النون اسم فاعل (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفقا عليه فلا يصنع أخذه وتركه كما هو مذکور آخر السلم في باب أولى اذا اختلفا (قوله فأنكر لا يحلف) لمقلنا (قوله لا يثبت خلاف المديون) لانه لو استخلف قدينا بكل فيلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند ضرره فيضيع عليه مادفعه ان هات من غير تعهد كما يعلم من باب الوكالة في الخصومة (قوله تساهل وقصور) حيث اقتصر على اثنين ثلاث (قوله فاذا أقر الوكيل) أي برضا الموكل (قوله لو ادعى على الاخر رضاه) أي برضا المأمور ويحتمل أن يرجع الضمير الى الاخر أي ادعى عليه رضائ نفسه وفي نسخة لو ادعى الاخر رضاه أي لو ادعى الاخر على المأمور أنه رضى بالعيب ويريد الزامه (قوله وان أقر لزمه) أي لزم الوكيل اقراره أي مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة معه لانه ثبت على الموكل ما أقر به وكيله (قوله انتهى) أي ما في الخلاصة (قوله وزدت) من كلام صاحب البحر (قوله على الواحد والثلاثين) أي التي ذكرها قاضي خان (قوله ان أنكر قيام العيب الحال) بأن ادعى المشتري أن العيب يسول في الفراش ونحوه من العيوب الخفية والبائع يشكرك وود ذلك فيه (قوله كما مر في خيار العيب) لعلها موجودة في انقول منه والاختيار العيب سيأتي (قوله لا يثبت خلاف للقطع) أي ليرتب على نكوله القطع أي ويستخلف لزوم الحال (قوله ولا يثبت خلاف الاب في مال الصبي) أي ان ادعى عليه شئ فله فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على أحدهم أنه أبرك من مال الوفاء أمالي صبي مثلا وأنكره فانه يحلف لمن ادعى الاستحجار (قوله انتهى) أي ما في الشرح الحال عليه (قوله قلت وزدت) من كلام الشرح الغزالي (قوله فقال المذعى عليه هو لا يخفى) هي المسئلة الاولى من كلام الاسيحياتي

(قوله ضمن الوالد قيمة الارض) أي للمدعي قاله الحلبي (قوله مالوا أو تغائب) أي بما أدى به عليه والمضمير في جهوده ونصديقه للغائب (قوله لا تسقط عنه اليقين) أي في نصف المدعى فان ذلك قضى به عليه وينتظر قدوم الغائب فان صدق المدعي فيها والادفع له ضمن قيمته للمدعي (قوله الى قول المصنف) أي ابن نجيم في بصره (قوله وفيه تأمل) اهل وجهه أن قول المصنف فيما اذا تحقق أنه مال العبي (وهنا لم يعرف أنه ماله الا باقرار الاب ويمكن أنه أقتر بغيره لادفع الدعوى عنه وفيه البطلان في (قوله فأنكر المشتري الشراء) فيه أنهم مذكروا في باب طلب الشفعة أنه لا يملك من الشراء هل اشترى أم لا فان أقربه أو نكل عن اليقين على الحاصل في شفعة الخلط أو على السبب في شفعة الحوار أو برهن الشفيع قضى له بها ولا حاجة بما في التوازل فانه مفروض فيما اذا أقتر ابنه الا أنه الآن تعبد بأن المشتري أقتر ابنه (قوله ولا يئنه) أي للمدعي الشفعة على الشراء (قوله فلا يجوز الاقرار لغيره) وهو البائع أي ولو أقر مناه اليقين وبما نكل عنه فيلزمه دفعه للشفيع لأن الكول بدل أو اقرار فنخرج عن ملك الصغير (قوله الثالثة) مكررة مع قول البصر وفيما اذا كان في يد رجل شئ فادعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كما في الزواهر قاله الحلبي (قوله لانه لو أقرب بالغصب يجب عليه الضمان) وأما اذا أقتر بشراء الثاني منه لا يجب عليه لانه خرج من يده لمشتري آخر واقرار ليس حجة عليه غاية الامر أن المتزلة الثاني يرجع بالنش الذي دفعه ان ثبت الدفع (قوله فالقول للأب بلا يمين) لانه قد تقدم أن الأب لا يستحق في مال الصبي ولا شئ أن الثمن مال الصبي (قوله ورب المسروق) أي وأدعى رب المسروق الخ أي والنقض أنه قد قطع بقرينة عبارة التوازل (قوله قال السارق) أي بعد ما قطع وقوله فذلك المناسب لما بعده قد استهلكه وحكم الهالك والاستهلاك هنا واحد (قوله فالقول قوله ولا يمين عليه) قال المصنف والشاوي في كتاب الهبة ولو ادعاه أي الهالك لصديق بلا حلف لانه ينكر الرد (قوله السابعة الخ) مكررة مع قول البصر وفي دعوى الدائن الايصاء كما في الزواهر اه حلبي (قوله الثامنة الخ) مكررة مع قول البصر وفي الدعوى على الوكيل في المستلحق كالوصي اه حلبي (قوله لم تشترطه فالقول له) أي لاهو هو بل لانه الأصل والهبة أن تكون بغير عوض (قوله فالقول له) أي للمدعي الاذن لأن المضمير يرجع الى أقرب مذكور وذلك لأن صدور البيع منه دليل على بالاذن فيجوز أن أنه أكره لفرض رده البيع وحرره (قوله لانه قوله على وجه الحكم) أي والحاكم لا يحلف وظاهر هذا التعليق أن البينة لا تقبل عليه اذا أنكر (قوله ولو اختلف الأب والزوج في بكارتها) وأدعى الزوج أنها ثيب (قوله على العلم بذلك) أي على نفي العلم بالثبوت (قوله فادعى) أي المشتري أن اهازوجا ويرد هاجم هذا العيب (قوله قضت ودبعة) أي وقد حكمت من غير دعوى فلا طلب له (قوله بل لنفسك) أي قرصاه فلا فأت ملتزم به (قوله لا يحلف المدعي عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال القاضي بيان لحكم المسئلة وهذا هو الظاهر ويحتمل أنه أراد أن القول قوله لنفيه الضمان عن نفسه (قوله وقيل يستحق على العلم) أي على نفيه أي ما يعلم أن ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) هذا يفيد أن محمد ليس مع النسي والعبارة الاولى تنافيه (قوله فأبرأني عن هذه الدعوى) بيان لقوله ثم خرج من دعواه ذلك (قوله لانه يستحق على دعواه) أي يستحق المدعى على دعوى البراءة من المدعى عليه بلن يحلف اني لم أبرئه من دعوى هذه هذا ما ظهر لي (قوله وأراد استخلافه على السبب) بأن يقول في حلقه والله ما شرفته لانه قد يخرقه بلذنه أو كان الشوب للمدعي عليه وخرقه على ملكه ثم باعه له فخرقه في الاستخلاف على السبب خرج ويحلف على الضمان أي انه لا ضمان عليه بهذا الخرق (قوله فائدة) قلت لا فائدة في ذكر الدائنة (قوله ويهذه مع ما قبلها) صارت اثنتين وخمسين أقول بل هي غمان وخمسون في الخامسة احدى وثلاثون وزاد في البصر ستا وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعاً قاله الحلبي (قوله ان الجاهالة) كدعوى حصة غيره مبنية من داء (قوله أيضاً) الاولى حذفها للاستغناء عنها بالكاف (قوله الا في مسائل الخ) قال في الاشياء القاضي اذا قضى في مجعده فنه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بيطان الحق بمضى المتة اه وقصده الرد في من قال من له حق في دار اذا لم يتحصن ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا ينقض فيه قضاء القاضي واذا رفع ذلك الى قاض آخر بطله ويجعل المدعى على حقه كذا في الخامسة قال صاحب الاشياء أو بالتقريب للمجزع عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً اه ويفهم منه نفوذ الواضرا وهو خلاف الصحيح

يستحق الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً فأراد أن يردّه بالعيب وأراد البائع أن يحلفه باقه ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف فاذا أقتر الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد الثانية لو أدى على الأمر رضاه لا يملك وان أقتر لزمه الثالثة الوكيل بقض الدين اذا أدى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقتر لزمه انتهى • وزدت على الواحد والثلثين السابقة البائع ان أنكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقتر به لزمه كما ترى خيار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه لا يستحق ولو أقتر به ضمن ما تاب بها والسارق اذا أنكره لا يستحق للقطع ولو أقتر به قطع ولذا قال الاسيماي ولا يستحق الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال البنت ولا المتولي للمسجد والوقوف الا اذا أدى عليهم العقد فيحلفون حينئذ اه قلت وزدت على ما ذكره مسائل • الاولى لو أدى على رجل شياً وأراد استخلافه فقال المدعى عليه هو لا يمين الصغير فلا يحلف وفي فتاوى النضى عليه يمين في قوله • جميعاً فاذا استخلف فشكل والمدعى أرض بقضى بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدق المدعى كان كما قال وان كذبه ضمن الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من المدعى وتدفع للصبي وهذا بمنزلة مالوا أقتر لغائب لم يظهر رجوعه ولا تصديقه لا تسقط عنه اليقين فكذلك هنا قلت وعلى الاول وجوب هذه الى قول المصنف ولا يستحق الأب في مال الصبي لانه لما أقربها للصبي ظهر أنها من ماله وفيه تأمل • الثانية لو اشترى دارا فخر الشفيع فأنكر المشتري الشراء قال في التوازل ولو أن رجلاً اشترى دارا فخر الشفيع فأنكر المشتري الشراء أو أقتر أن الدار لابنه الصغير ولا يئنه فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره به بذلك • الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو قوب ادعاه رجلان فقدماه الى القاضي فأقتر به لاحدهما أن يخرجه فانه ادعى

من المذهب قال في البرازية إذا كان الزوج غائباً وبرهنت أنه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق
 جازعاً عند مشايخ سمرقند لأنه قضى في فصلين مختلفين فيهما التفریق بالعجز عن النفقة والحكم على الغائب وكل
 منهما مجتهد فيه وقال ظهير الدين لا يجوز قال صاحب الاشياء أو بهيمة نكاح منية أي به أو ابنه لم يصح عند
 أبي يوسف اه لان حرمتها مخصوص عليها في الكتاب فان النكاح في اللغة الوطء ولا ينفذ حكم الحاكم على
 خلاف النهي وعند محمد بن غفران هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ اه قال فيها أو بهيمة نكاح أتم منية
 أو بنتها وهي على الخلاف السابق فان بين العصاية اختلافاً في هذه المسئلة فعلى وابن مودود وعمران بن الحصين
 وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قالوا بالحرمة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما كان لا يقول بالحرمة
 وكان يقول الحرام لا يحرم الحلال اه قال فيها أو بنكاح المتعة لانهم منسوخة وابن عباس قال يجوزها
 الا ان قوله بخلاف الكتاب والسنة لا يعتبر كيف وقد صرح رجوعه عنها قال فيها أو بسقوط المهر بالتقدم فاذا
 قضى به أخذ بقول بعض الناس من أن تقدم النكاح يوجب سقوط المهر اما بالانفا من الزوج أو بالبراءة من
 المرأة فترك المزاة الطلب في هذه المسئلة دليل عليه فهذا القضاء باطل لانه مختلف لاجماع السلف قال فيها أو بعدم
 تأجيل العنين حتى لو رفع اقاض بغيره حول ولا يبطل قضاء الاول خاتمة قال فيها أو بعدم صحة الرجعة بلا
 رضاها يعني راجع بالرضا ما قضى القاضي بمذهب الشافعي ان الرجعة لا تصح قبل لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف
 قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن برأية قال فيها أو بعدم وقوع السلات على الحبل أو بعدم وقوعها قبل
 الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوعها زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة لان
 القضاء في هذه الأمور مختلف للسنة والاجماع كافي تنوير الاذهان قال فيها أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه
 يعني في طهر جاهد هافيه وليس المراد أنه أوقع الطلاق عقب الوطء بلامه له قال فيها أو بنصف الجهازلن طاقها
 قبل الوطء بعد المهر والتجهيز قال في المحيط لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد كانت قبضت المهر
 وتجهزت به فتضى القاضي للزوج بنصف الجهاز لانه كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على أن الزوج لما دفع
 الصداق اليه انتد رضى بتصرفها فصار له من نفقاتها كصرف الزوج بنفسه ولو أن الزوج اشترى ذلك بنفسه
 وسلمه اليها ثم دخلها قبل الدخول كان له نصف الجهاز فكذا ههنا وإذا قضى بذلك قاض لا ينفذ لانه مختلف لقول
 الجهر وولات الله تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف الموقوف والموقوف هو المسي في العقد
 والجهاز لم يكن مسمى في العقد فلا يتصف فكان هذا قضاء بخلاف النص فكان باطلاً قال فيها أو بشهادة بخط
 أي به الصواب كافي آداب القاضي للخصاف وبشهادة على خط أي به وصورته كما ذكره الشهيد أن الرجل إذا مات
 فوجد الابن خط أي به في صدق وعلم يقيناً أنه خط أي به فانه يشهد بذلك له عند البعض لان الابن خليفة الميت
 في جميع الاشياء لكن هذا قول مجهول فلا يهمل في بطلان الجهاز من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى
 الا من شهد بالحق وهم يعلمون وحولاً لا يعلّم القاضي به كان باطلاً فاذا رفع الى قاض آخر كان له أن
 يبطل اه ويحتمل أن اراد بعبارة المصنف قضى بشهادة شاهد شهد على خط أي به قال فيها أو في قسامة بقتل
 صورته قبيل وجد في محله ولم تدعى أولياء القتل على رجل انك قتلته قال بعض العلماء وهو مالك والشافعي في
 القديم اذا كان بين المدعى عليه والنسب عدو ظاهر ولا يعرف له عدو على غير المدعى عليه وبين دخوله في
 المحلة ووجوده قبيل مدة قربة فالقاضي يحلف ولي النسب على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وعند ثمانية
 الدية والقسمامة وأما في تنفيذ القضاء لانه خلاف السنة وخلاف إجماع العصاية قال فيها أو بالتفريق بين الزوجين
 بشهادة قارضة أو قضى لولده أو لوالده لانه قضاء لنفسه من وجه أملاً وقضى بشهادة الابن لا يهـ أو بشهادة
 الاب لابنه بنفذ قضاؤه عند أبي يوسف خلافاً لحمد قال فيها أو دفع اليه حكم صبي أو عبداً وكان يصنع
 اذا استتفى واحداً من هؤلاء فرفع الى قاض آخر فله قضاء لا ينفذ لان قضاء الصبي والعبد والكافر ولو كفاها
 لا يجوز وفيه إن الكلام فيها ينفذ فيه قضاء القاضي وما لا ينفذ لا يرفع اليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذ
 حوى قلت اعل المعنى أنه لا ينفذ لكونه وقع غير نافذ قال فيها أو بالحكم بحجره وفيه أنهم يوصون في كتاب الحجر
 أنه الصحيح صحة الحجر على المسفيه وهو قوله حماد كرى تنوير الاذهان معزى الى المحيط أن القاضي اذا حجر على
 السفيه ثم رفع لقاض آخر يرى جواز الحجر فأجاز القضاء الاول بالحجر وأبطل تصرفات الحجر ثم رفع الغديره من

ملكها صر لا أو شرأ من جهته لم يكن له أن
 يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه
 لانه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا
 في النوازل اه الراية لو اشترى الاب لابنه
 الصغير داراً ثم اختلف مع الشفع في مقدار
 الثمن قال قول للاب بلا يمين كافي كذا من كتب
 المذهب اه الحاشية لو ادعى السارق أنه
 استهلك المسروق ووب المسروق أنه قائم
 عنده قال قول للسارق ولا يمين عليه قال
 أبو المثنى في النوازل وشئ أبو القاسم عن
 السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطع
 يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما
 استهلكه قبل القطع ويعد القطع قبله فان
 قال السارق قد هلك وقال صاحب المحال لم
 تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال
 يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين
 عليه اه السادة اذا وهب لرجل شيئاً
 وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك
 الموهوب قال قول قوله ولا يمين عليه كافي
 في الحاشية وغيرها اه السبعة ادعى عليه انك
 وصى فلان الميت فأبكر لا يحلف اه الناحية
 ادعى عليه انك وكيل فلان فأذكر أنه وكيل
 فلان لا يحلف وهما في البرازية اه التاسعة
 قال الواهب اشترطت الوضوء وقال
 الموهوب له لم تسترطه فاقول له بلا يمين اه
 العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع أنت
 محجور فقال العبد أنا مأذون فاقول له بلا
 يمين اه الحادية عشرة اذا اشترى عبداً من
 عبده فقال أحدهما أنا محجور قال الآخر
 أنا وأنت مأذون فاقول له بلا يمين اه
 الثانية عشرة باع القاضي مال اليتيم فردّه
 المشتري عليه يجب فقال أبرأتني منه
 فاقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله
 جارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه
 لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء
 يدعى عليه اه الثالثة عشرة لو طالب أبو
 الزوجة بزوجه بالمر فله ذلك وصغيرة أو
 كسرة بكرة ولو اختلفت الاب والزوجة في
 بكرتها ولا يمين للزوج والنفس من الثاني
 تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه
 يحلف وذكر الخصاص أنه لا يحلف كالوكيل
 يقض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب
 الدين أبرأه وأبكر الوكيل

العمرية في أربعة عشرة اشترى أمة فادى
 أن له زوجا فقال البائع لها زوج عبدي
 فطاعها قبل البيع أو مات فالتقول له بالعين
 كذا في السراجيه والله أعلم هذا تصريح
 من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية
 الاشباه للشرف الغزالي أيضا قلت وفي
 حاشيته الشيخ صالح زاد سبعة عشر فقول
 في الحاشية عشرة توطع المذمى عليه في
 الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه
 قبل شهادته فأبكر فأراد تخليفه لا يحلف
 بجمع الفتاوى في السادسة عشرة إذا كانت
 التركة مستقرقة بديون جماعة بأعيانها
 فجاء غريم آخر وادعى دين لنفسه فالخصم
 هو الوارث لكنه لا يحلف لأنه حينئذ لو أقر
 له لم يقبل فلم يحلف بجمع الفتاوى في السابعة
 عشرة رجل له على رجل ألف درهم فأقر
 به ثم أنكر فأقراره هل يحلف بالله ما أقررت
 قال الدبوسي نعم وقال الصفاة لا وإنما يحلف
 على نفس الحق بجمع الفتاوى في الثامنة
 عشرة دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضت
 وبيعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف
 المذمى عليه قال القاضي القول لرب المال
 لأنه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير
 بجمع الفتاوى في التاسعة عشرة رجل قدم
 رجلا للاقاضي وقال إن فلان بن فلان
 الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على
 هذا كذا وكذا من المال فأبكر المذمى
 عليه دعواه فقال الابن استخافه ما يعلم اني
 ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما
 ثم يحلفه على ما يدعى لبيته من المال وقيل
 يستخلف على العلم القول قول الامام
 والثاني قوله او قال الخلو في الصحيح قول
 الثاني انه يحلف ولو الجارية ومنها العسرون
 لو ادعى عليه ألف درهم فقال المذمى عليه
 للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى
 عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك
 فأبكر اني عن هذه الدعوى خلفه أنه لم يبرهن
 منها فان حلف حلف له ماله على شيء
 اختلف فيه والصحيح أنه يستخلف على دعواه
 ولو الجارية ومنها لو أن رجلا ادعى على رجل
 أنه خرق ثوبه وأحضر

القضاء فليس له أن يطل ذلك القضاء ويجوز تصرفات المجهول لأن ذلك القضاء صادر عن الاجتهاد فيقتض
 ظاهره ابطاله وليس لاحد بعد ذلك أن يطلعه اه قال فيها أو ببيعة يسع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما
 أو يسع متروكة التسمية عمدا اهذا قول الثاني لخالفه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه وقال لا ينفذ
 قال في خزنة الاكمل الاصح عدم النفاذ قال فيها أو ببيعة أم الولد اعلم أن يسع أمتها الاولاد تحت نفقة في
 الصدر الاول فعمرو على كماله ولا يجوز بيعها وهكذا روى عن عائشة وقال على آخره يجوز بيعها ثم أجمع
 المتأخرون على أنه لا يجوز بيعها وقال شمس الاغمة عدم نفاذ القضاء قول محمد وقال لا ينبغي النفاذ والخلاف
 في النفاذ وعدمه ينبغي على الخلاف في أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فقال محمد برفعهم وقال لا
 لانهم مائة ولان لو ثبت الاجماع باتفاق من بعدهم يلزم تضليل بعض العصاة وهو محال وذكر الامام السرخسي
 عدم النفاذ قال فيها أو يطلان عفو المرأة عن القود صورته قتل رجل عمدا فعفرت زوجته أو ابنته عن القاتل
 فأبطل القاضي فتقوا لانه يرى أن لا عفو للامانة لاحق له في القصص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى
 بالود للرجل فقبل أن يقاد الرجل رفع الى قاض آخر يرى أن عفو والده صحيح فانه ينفذ ذلك العفو ويطل
 القضاء بالقود لانه باطل لخالفه المجهول والكتاب وهو قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم وان كان قد قبل
 فالقاضي الثاني لا يترش بشي هكذا ذكر الخصاص صاحب كتاب الاقضية وغمامه في تنوير الاذهان قال فيها
 أو ببيعة نعمان الخلاص صورته باع دارا ضمن البائع وأجنبي للمشتري الخلاص وتنبه به أن يقول الضامن
 للمشتري ان استحققت الدار المشتراة بذلك أنا ضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها لك فهذا الضمان
 باطل عندنا لانه ضمن ماليس له قدرة على الوفاء به وعند بعض الناس يصح الضمان وهذا القول لم يستند الى قياس
 صحيح واذا قضى يجوز هذا الضمان فقد قصي عاها وباطل وقصر الصاحبان الخلاص بالرجوع بالنحن عند
 المستحق فهو والدرك والعهدة واحدة عندهما ومنه فالتضاء به صحيح واذا رجع الى قاض آخر لا يطله قال فيها
 أو ببيعة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو جبل المظلة ثلاثا بمجرد عقد الشافي بلا توقف على
 الدخول كما قال ابن السبب لانه مخالف للامار المشهورة قال فيها أو بعدم ملك الكافر مال المسلم باحرازه
 بدارهم أي دار الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف الصحابة فكان القضاء بعدم ثبوت الملك لهم مخالفا لاجماع
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان ذهب اليه الشافعي رضي الله تعالى عنه قال في تنوير الاذهان وعلى
 مافي الهداية اذا رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك يلزم أن لا يطل قضاء لمصادقته محلل مجتهدا فيه قال فيها
 أو ببيعة درهم بدرهمين يدا بيد أخذ بقول ابن عباس لانه قول به جوار ولم يوافق أحد من الصحابة عليه وقوله
 يدا بيد ليس قيد الاحتراز بل هو بالاولى اذا كان ذينة وانما قيد به لان خلاف ابن عباس فيه قال فيها أو ببيعة
 صلاة المحدث صورته قال لا مرأته ان صليت اليوم صلاة صحيحة فأمر بك يدا فوصل في فرغ في أثناء صلاته
 فنقض قاض ببيعة صلاته وحكم بكون أم المرأة يدها بناء على أن الخارج من غير اليدين لا ينقض الوضوء
 عند الشافعي فاذا رفع هذا الحكم الى قاض حنفي أبطله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة
 والسلام من قام أو رجع في صلاته فليصرف وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يسكن قال فيها أو ببيعة على
 أهل المحلة تلف المال أو ببيعة القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أي في المعتق الذي هو بعض عبدة
 المعتق اذا مات المعتق ولم يبينه هذا المراد فقيل لا ينقض قضاؤه لانه مجتهد فيه خالفه والشافعي يتولان
 بالقرعة وعن أبي يوسف أنه لا ينفذ قضاؤه لان استعمال القرعة نوع قمار وان حرام وانه استخ وللمعمل بالتسوخ
 باطل قال فيها أو بعدم تصرف المرأة في ماله بافغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حترته من البرازية
 والعمادية والصيرفية والتارخانية وزيد عليها ما لو قضى بشاؤه وعين لانه ينفذ قضاؤه لانه خلاف التنزيل
 وقبل يتوقف على امضاء قاض آخر وما لو قضى في السدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض
 آخر يرى خلاف رايه لا ينفذ قضاؤه وما لو قضى بما في ديوانه وقدره في أدب شهادة على صلح لا يكرام فيه الا
 أن يعرف خطه وختمه كذا في تنوير الاذهان (قوله ما لم يحتلف فيه) أي في نقضه وكذا هو مرجع الضمير به (قوله
 مشايخنا) أراد بهم الامام وصاحبه (قوله والثالث ما لا نص فيه عن الامام) فيه أنه ينبغي قوله بعد في القسم
 الثالث اذا حكم بالشاهد والمبين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا وقد

الالتوب معه للقاضي وأراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب (قائدة) قلت (٥٨١) وبهذه مع ما قبلها صارت اثنتين وخمسين مسئلة خلفه فقد أفا

الامام الحارثي أن الجهالة كما جمع قول اليه
تتمع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي
وصى اليتم أو قيم الوقت ولا يذبح شيئا
معلوماته يحلف بغير الوقت واليتم واه
أعلم قول الاشبهه القاضي اذا قضى في
مجهلة فبعضه فقد قضاؤه الا في مسائل الخ
أي فينبغي فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف
الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حديثه
عليها السمتة بزواجر الجواهر في التفسير
على الاشياء والنظائر وقد ظهرت مسائل
أخره زدتها في المائة والثانية وقسمتها على ثلاثة
أقسام الأول ما لم يختلف فيه ما يجب
والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص
فيه عن الامام واختلاف أصحابنا فيه
وتعارضت فيه تعارضت فيهم من القسم الأول
اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحققت
منه وتعذر على البائع ردّها فقضى على
البائع لا يشتري بدار مثله في المواضع
والخطة والاذرع والبناء كقول عثمان
البيتي ثم رفع لقاض آخر أبطله وألزم برده
التي فقط الآن يكون أحدث بناء وأغرمنا
فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ومنه ما حكم قاضي
بطان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر
فأنه ينفذه ويثبت الشفعة للشريك
لخالفته لنص الحديث ومنه المحدث في
قذف اذا قضى بشئ بعدد ونه ثم رفع الحكم
لقاض لبراء أبطله ومنه ما لو حكم على
رفع لقاض لم يره نفيه لانه ليس من أهل
الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم
بشهادة العييان ثم رفع لاخره نفيه لانه
كالجنون وكذا ما اذا التزم في يومه ومنه
الحكم شهادة النساء وذهن في شجاعة
الحمام ورفع لاخره لا يضيئه ومنه الحكم
باجارة المدبوع في دينه لا ينفذ ومنه القضاء
بخط شهود أو مات لا ينفذ ومنه القضاء
بجواز بيع الدراهم بالنابز نسيئة ومنه
القضاء بشهادة أهل الفتنة في الاسفا
في الوصية ثم رفع لبراءته ومنه ذ
قضى بشئ فرفع لاخره نفيه ولم يبين وجه
النقض أمضى نفيه ومنه اذا باع رجلا

يقال المراد بالنص عنه نص يعتمد عليه (قوله واختلاف أصحابنا فيه) أراد بالاصحاب الساجين كما يفيد كلامه
في التسم الثالث وقوله وتعارضت فيه تعارضت فيهم أي أصحابنا يعني أهل المذهب قال في جامع الله وليرقضا
القضاة على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فكل من القضاة نقضه اذا رفع اليه
وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه والثالث حكمه بشئ معين
فيما اختلف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفذ وقبل توقف على امضاء آخر فلو امضاء
يصير كالقاضي الثاني اذا حكم في شئ فليس لثالث نقضه فلو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه (قوله
في المواضع) أي المساكين وقوله والخطة أي المحلة وقوله والاذرع أي عدد الاذرع قوله الحلي (قوله كقول
عثمان البيتي) الذي في حاشية أبي السوء وعلى الاشياء بالعز والى الرواها قال سوار بن عبد الله وعثمان البيتي
اذا رفع الى قاض آخر يخطه ويلزم البائع رد الشئ خاصة الا أن يكون أحدث بناء أو غرسا فيلزمه بقيمة ذلك
مع الثمن ولا عبرة بما خالف ولا يبين قال من أهل البصرة بوجوب قبضة الدار على البائع لان المبيع اذا لم يسل
للمشتري لا يملك الثمن للبائع اه (قوله لخالفته نص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضي
بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يملك بخلاف من خالف في ذلك اه (قوله بعد نبوته) أي بالبيعة وفي نسخة بعد
خوبته بالنساء المنانة من فوق وكلاهما لم يوجد في نقل أبي السعد (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة
للمتئين قبله (قوله نقضه لانه كالجنون) ولا عبرة بما خالف لخالفته النص وهو قوله سبحانه وتعالى واستشهدوا
شبهدين من رجالكم وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث الحديث فألفق بالجنون والمجنون لا تقبل
شهادته وكذا ما اذا التزم في يومه أبو السعد وعن الحاشية المذكورة يعني اذا أدى التام شهادة نقض بها ورفع
لقاض آخر نقضه (قوله في شجاعة الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة لصبيان فيما يقع
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان كانت الحاجات تمنع الشرع عما يستحق به السجن والملاعب
الصبيان وحمامات النساء فكان التصريح من فإلهم لا الى الشرع بزيادة وصغرى وشرب ليلية لكن في الحادى
تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام يحكم الدية ثلاثين دراهم اه فليتنبه عند الفتوى وقدمنا
قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان اه (قوله لا يضيئه) بل يخطه لخالفته نص الشريف وهو قوله سبحانه
وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (قوله لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وان كان زورا وعسرة فنظرة الى ميسرة
(قوله ومنه القضاء بخط شهود أو مات لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وكذا جعلناكم آية ويطالكونوا شهداء
على الناس فتأمل (قوله ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم) لخالفته الحديث المشهور (قوله نقضه) لان الشهادة
من باب الولاية وقال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله ومنه اذا قضى بشئ الخ) في كون
هذه من القسم الاول نظر (قوله أمضى نفيه) لان الاصل صدور القضاء على وجه السداد (قوله ثم ظهر فيه)
أي في المبيع سواء كان عبدا أو أمته (قوله الآية) انه قال ذلك لان محل الاستدلال فيما لم يذكر منها وهو قوله
تعالى من نساكنكم الا اني دخلتم بين فان لم تكونوا دخلتم بين فلا جناح عليكم (قوله اذا اختلفت العصاة الخ)
نقل في جامع الفصولين عن بعض المشايخ أن أصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم
بل اعتبروا بخلاف الجمهور ونقل عن بعض آخر أن المختلف فيه بين السلف كخلافه بين العصاة (قوله ومنه
اذا وطئ أتم امراته الخ) قال في جامع الفصولين زنا بأمه امراته ولم يدخل بها فأقرها الثاني معه وحكم
عليها بنفذ حكمه في مجتهد فيه ثم هذا الحكم ينفذ وقافي حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو عاينا فكذلك
عند محمد وعند أبي يوسف لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضي (قوله ثم ان الزوج) وهو المحكوم له بالحل
(قوله خلافا لابي حنيفة) راجع الى قوله لم يخطه فان الامام يقول بالاطلاق كاتفاده العبارة الآية (قوله
وذكر ذلك مطلقا) أي من غير ذكر خلاف (قوله مذهبه) أي مذهب الحاكم (قوله لخالفته نص ولا تنكحوا)
أي ما تنكح آباؤكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا على ما ذكره في جامع الفصولين
وعبارته ولو قضى بجواز نكاح منية الابن أو الابن للاب لا ينفذ عند من اذا احدث نص عليه في الكتاب
اه (قوله ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ) قال في جامع الفصولين اعلم أن القضاة في المجتهدات نافذة بالاجماع
عند جميع العلماء لكن ينبغي أن يكون عالما بمواضع الخلاف ويترك قول الخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول

أو أمة وهي على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب
لم يقر البائع به ولم تقسم به بيعة بأنه كان
موجودا عنده فزده القاضي على البائع ثم
رفع حكمه لا أثر فانه يطل الرد ويعيده
لمستعري ومنه إذا حكم بغير يمين المرأة
التي لم يدخل بها ثم رفع لها حكم آخر بطل
حكمه الأول لمخالفة النص وربابكم إلا في
في جهوركم الآية ومن القسم الثاني
إذا اختلف الصحابة على قولين ثم أخذ
الناس بأحد قوليه وتركوا الآخر فحكم
القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني
ومنه إذا وطئ أمرا بانه وجبكم ينقض
النكاح ثم رفع آخر يرى خلافه لم يطله
ثم إن الزوج يهاجلا فهو في سعة وإن عالما
لا يحل له الخلع معها لأن القضاء لا يحل
لا يحرّم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكر الحاكم في المستقى في رجل وطئ أم
مرأته فنقض أن ذلك لا يحرّمها ثم رفع
آخر فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا
ناقضاً لآن ذلك سنده أو قول الامام
لما نقله النص ولا تنكحوا وهو الوجه
إذا قضى بخلاف مذهبه غلطاً ووافق
مجتهد ثم رفع لا أثر أمضاء عند الامام وقال
ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه
ومنه المديون إذا حبس لا يكون حبه حجراً
عليه وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به
ثم رفع لا أثر فنقضه وقال لا ينقض فلو حكم
الثاني به نفذ ولم ينقض ومن القسم
الثالث إذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال
ثم رفع لما حكم يرى خلافه فنقضه عند الثاني
وعن الامام لا لا اختلاف الاثبات ومنه
إذا قضى القاضي بتهادة الاب لا ينه أو
بلسده ثم رفع لا أثر لبراء أمضاء عند
الثاني وينقضه عند مجتهد ومنه إذا تزوج
الزاني بآبنته من الزنا وحكم الحاكم بحل
ذلك ثم رفع لمن لا يراه أبطله لانه محابث نشنه
الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه
رجل أعتق عبداً ثم مات المعتق ولا وارث
له ثم قضى القاضي ببراءته للمعتق ثم رفع
لما حكم آخر فنقضه وجعل ماله لبيت المال
عند أبي يوسف وهو صحيح أقوله صلى الله
عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه
وأما أهل بيته واب والبه المرحع والماتب

جميع العلماء اتفاق الروايات أما لو لم يعلم مواضع الاجتهاد في فساد حكمه عن أصحابنا روايتان ثم قال ولو مجتهد
فحكمهم برأى غيره ناسياً قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نفذوكذا عمده عند في الصحيح ولم ينفذ له
وقوله ما يفي وقيل بقوله ومعهما الثلاثة اه وقال السدا الحوق في قول صاحب الاشياء القاضي إذا قضى
في مجتهد فيه نفذ قضاؤه مانصه هذا مقيد بالقاضي المجتهد أما المقلد فلا يقضى الا بالراجح من مذهبه حتى لو قضى
بغيره لا ينفذ قضاؤه اه وفي فتاوى الكازروني معز بالشئ الشلبي أن القاضي إذا قضى بقوله ما على مخالفة
قول الامام ولم يكن قولها مبرحاً لا ينفذ قضاؤه وينقض وذكر العلامة نوح في الكلام على أوقات الصلاة
عند قول صاحب الدرر والشفق هو الحجة عندهما وعليه الفتوى أنه لا يجوز العدول عن الاقتناء بقول الامام
مطلقاً كما في السراجية وتقل عن صاحب الهداية في التجنيس أن الواجب عندى أن يبقى بقول الامام على كل
حال وبه صرح في البحر من كتاب القضاء معزى الى السراجية وابن الهمام وفي فتاوى الكازروني من الوقت
أن الاختلاف في النفاذ وعدمه فيما إذا قضى بغير الصحيح ليس على اطلاع به هو مقيد بما إذا لم يكن السلطان قد
عليه أن لا يحكم بالصحيح من مذهب الامام فان قيل لم ينفذ باتفاق اه (قوله وقال القاسم بن معن حجر) أى
حبه حجر (قوله فلو حكم الثاني) أى الحاكم الثاني بأنه حجر مؤيد بالحكم الأول (قوله ولم ينقض) لتقويته
بحكم الثاني (قوله إذا حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ في بعضها
لا ينفذ في أفضية الجامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر اه (قوله لا اختلاف الاثبات) بعضها أفاد جواز
وبعضها أفاد منعه (قوله امضاء عند الثاني الخ) فأبو يوسف يقول قد اختلف فيه الفقهاء ولا نس فيه فلا ينقض
بالاجتهاد ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد (قوله
لانه محابث نشنه الناس) أى أهل الفخل ومقتضاه أن يذكر فيه خلاف لانه من القسم الثالث (قوله ثم مات
الامتق) بكسر التاء والذي بعده يفتحها (قوله وهو صحيح) أى ما ذهب اليه أبو يوسف لقوة دليله (قوله إنما الولاء
لمن أعتق) من الولاء الذي من جله أحكام الارث للمعتق بالكسر لا للمعتق بالفتح فيكون هذا القضاء مخالفاً
للحديث (قوله ولا يلزم مولى الموالاة) يعنى إذا عقد رجلان عقداً الموالاة بينهما وكان كل منهما مجهول النسب
فإن كلا منهما يرث الآخر عند عدم وارث غيره أى فليس هذا نظير ولولا العتاقة لما ذكره (قوله لانه) أى الولاء
المفهوم من المقام (قوله مستحق بالعقد) بخلاف ولولا العتاقة فانه مستحق بالعتق (قوله وهو) أى العقد قائم بهما
أى موصوف كل منهما به فيترتب على ذلك الارث بينهما والارث والعقل (قوله كالزوجة) فانها قائمة بالزوج
فاستويان فيما يترتب عليهما في مطلق الارث لا في مقدار الانصباء (قوله فاعتقتم هذا المقام) أى فز به من غير مشقة
فإن الغنم بطلق على هذا المعنى كما في القاموس والاعتناء افعال منه (قوله والماتب) عطف مرادف وأل
الله تعالى أن يغفر لوله ما فرط في هذا الجمع والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات وقه در الشاطبي
حيث يقول

وسلم لاحدى الحسينين اصابة * والاخرى اجتهاد دام صواباً فاعفوا

ورحمة الله وسعت كل شئ

اللهم صل على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

تم

ثم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث قوله كتاب البيوع

بجاءه وسلم إنما الولاء لمن أعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه - تحقق بالعقد وهو قائم بهما - فاستويان كالزوجة فاعتقتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب
وأما أهل بيته واب والبه المرحع والماتب